...ية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام (اليونسكو)

تاريخ أفريقيا العام

المجلد السابع

أفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية

١٨٨٠ - ١٩٣٥

المشرف على المجلد: أ. آدو بواهن



اليونسكو / أديفرا

تاريخ افريقيا العام

المجلد الأول

المنهجية وعصر ما قبل التاريخ في افريقيا

اشراف : ج. كي زيربو

المجلد الثاني

افريقيا القديمة

اشراف : ج. مختار

المجلد الثالث

افريقيا من القرن السابع الى القرن الحادي عشر

اشراف : م. الفاسي

المجلد الرابع

افريقيا من القرن الثاني عشر الى القرن السادس عشر

اشراف : د. ت. نياني

المجلد الخامس

افريقيا من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر

اشراف : ب. أ. أوغوت

المجلد السادس

القرن التاسع عشر في افريقيا حتى ثمانينياته

اشراف : ج. ف. آدي آجايي

المجلد السابع

افريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠–١٩٣٥

اشراف : أ. آدو بواهن

المجلد الثامن

افريقيا منذ عام ١٩٣٥

اشراف : ع. مزروعي

صورة الغلاف :

نقش بارز في قصر ملوك داهومي (بنين)

في أبومي [المصدر : متحف الانسان. باريس]





تاريخ
أفريقيا
العام



اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام (اليونسكو)

تاريخ أفريقيا العام

المجلد السابع

أفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية

١٨٨٠ - ١٩٣٥

المشرف على المجلد: أ. آدو بواهن

اليونسكو / أديفرا

صدر عام ١٩٩٠
عن منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة وأديفرا
٧ ، ميدان فونتنوا ،
٧٥٧٠٠ باريس
نضد وطبع بالمطبعة الكاثوليكية ش.م.ل.
عاريا (بيروت) لبنان

ISBN Unesco 92.3-601713-4
ISBN Edifra 2 904070-37-0

المحتويات

تمهيد

بقلم السيد أحمد مختار أمبو

المدير العام لليونسكو (١٩٧٤ - ١٩٨٧)

لقد ظلّت الأساطير والآراء المسبقة بمختلف صورها تخفي عن العالم لزمن طويل التاريخ الحقيقي لافريقيا. فقد اعتبرت المجتمعات الافريقية مجتمعات لا يمكن أن يكون لها تاريخ. وعلى الرغم من البحوث الهامة التي اضطلع بها منذ العقود الأولى من هذا القرن رواد مثل ليو فروبينيوس، وموريس دُلافوس، وأرتورو لابريولا، فان عددًا كبيرًا من الأخصائيين غير الافريقيين المتشبثين بمسلمات معيّنة قد ظلّوا ينحازون الى القول بأنّ هذه المجتمعات لا يمكن أن تكون موضوعًا للدراسة العلميّة، مستندين في قولهم هذا بصفة خاصة إلى نقص المصادر والوثائق المكتوبة.

وإذا كان من الممكن أن تعتبر الألياذة والأوديسا بحق مصادر أساسية لتاريخ اليونان القديمة، فإنّ ذلك كان يقابله إنكار كل قيمة للتراث الافريقي المنقول، الذي يعتبر بمثابة ذاكرة تنتظم في نسيجها الكثير من الأحداث التي تميزت بها حياة شعوب افريقيا. وقد اقتصر الاهتمام عند كتابة تاريخ جزء كبير من افريقيا على مصادر خارجة عن افريقيا، فانتهى ذلك إلى رؤيا لا تكشف عن المسار المرجح لشعوب افريقيا عبر تاريخها، بل تعبّر عن رأي البعض في الطريق الذي لا بدّ وأن يكون هذا المسار قد سلكه. ونظرًا لأنّ «العصر الوسيط» الأوروبي هو الذي كان يتّخذ في الغالب منطلقًا للدراسة ونقطة للاحالة، فإنّ أساليب الإنتاج والعلاقات الاجتماعية والنظم والمؤسسات السياسيّة في افريقيا لم تكن تدرس إلاّ من منطلق المقارنة مع ماضي أوروبا.

وقد كان ذلك في الواقع رفضًا للاعتراف بأنّ الافريقي مبدع لثقافات أصيلة ازدهرت واستمرّت تسلك عبر القرون مسالك خاصة بها، لا يستطيع المؤرّخ أن يدركها إلاّ إذا تخلّى عن بعض آرائه المسبقة، وإلاّ إذا جدّد منهجه.

كذلك يبدو أنّ القارة الافريقية لم تعتبر قط كيانًا تاريخيًا له ذاتيته المتميزة. وإنّما انصبّ التأكيد بصفة خاصة على كل ما من شأنه أن يعزّز الرأي القائل بوجود انفصام منذ الأزل بين «افريقيا بيضاء»

و « افريقيا سوداء » تجهل كل منهما الأخرى. وكثيرًا ما صورت الصحراء الكبرى على أنّها فضاء منيع يحول دون امتزاج الاثنيات والشعوب وتبادل السلع والمعتقدات والتقاليد والعادات والأفكار بين المجتمعات التي تقوم على الجوانب المختلفة من تلك الصحراء. وبذلك رسمت الدراسات حدودًا مصطنعة صارمة بين حضارتي مصر القديمة والنوبة وبين حضارات الشعوب القاطنة جنوبي الصحراء.

حقيقة أنّ تاريخ افريقيا شمالي الصحراء كان أكثر ارتباطًا بتاريخ حوض البحر المتوسط من تاريخ افريقيا جنوبي الصحراء ، ولكن من المعترف به الآن على نطاق واسع أنّ حضارات القارة الافريقية – عبر لغاتها وثقافاتها المتنوعة – تشكّل بدرجات مختلفة الروافد التاريخية لمجموعة من الشعوب والمجتمعات التي تربط بينها روابط عريقة.

وهناك ظاهرة أخرى أضرّت كثيرًا بالدراسة الموضوعية للماضي الافريقي. وأنا أعني هنا ما اقترنت به تجارة الرقيق والاستعمار من ظهور أفكار عنصرية جامدة عن الأجناس تولد عنها الازدراء وعدم الفهم ، وكانت من شدّة الرسوخ بحيث امتدّ تشويهها إلى مفاهيم كتابة التاريخ ذاتها. فمنذ أن بدأ استخدام عبارات مشحونة بأفكار معيّنة ، مثل « البيض » و « السود » لتمييز نوعين عامين من البشر هما المستعمرون منظورًا إليهم كنوع ممتاز من ناحية وأهالي المستعمرات من ناحية أخرى ، صار لزامًا على الافريقيين أن يقاوموا عبودية مزدوجة ، اقتصادية وسيكولوجية. أما وقد صار الافريقي موسومًا بلون بشرته ، وتحوّل إلى سلعة بين السلع ، وسخّر للأعمال التي لا تتطلّب إلاّ القوة العضلية ، فقد أصبح يمثل في أذهان قاهريه ماهية جنسية خيالية ، هي ماهية الزنجي المنحطّة التي توهموها. وأدّى هذا التصنيف الزائف إلى الهبوط بتاريخ الشعوب الافريقية في عقول الكثيرين إلى مستوى التاريخ الاثني ، الذي لا يمكن فيه تجنب التزييف في تقدير الوقائع التاريخية والثقافية.

وقد تطوّر الوضع كثيرًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وخاصة بعد أن أخذت البلاد الافريقية ، وقد نالت استقلالها ، تشارك مشاركة فعّالة في حياة المجتمع الدولي وفي العلاقات المتبادلة التي هي أساس حياة هذا المجتمع ، فتزايد حرص المؤرخين على دراسة افريقيا بمزيد من الدقة والموضوعية والتفتح الذهني ، وأخذوا يستعينون بالمصادر الافريقية ذاتها ، وان لم يخل ذلك بطبيعة الحال من التحفظات التي رسخت بحكم العادة. أمّا الافريقيون أنفسهم فقد بدأوا يشعرون إذ يمارسون حقهم في المبادرة التاريخية بحاجة عميقة إلى أن يعيدوا إلى مجتمعاتهم صفتها التاريخية على أسس راسخة.

ومن هنا كانت أهميّة «تاريخ أفريقيا العام»، الذي تبدأ اليونسكو إصداره في ثمانية مجلّدات. ولقد راعى الأخصائيون الذين جاءوا من بلاد عديدة وساهموا في المؤلف أن يرسوا أولاً أسسه النظرية والمنهجية. ومن ثم حرصوا على أن يعيدوا النظر في التبسيطات المخلة التي نتجت عن تصور خطي ضيق للتاريخ العالمي ، وعلى أن يبرزوا من جديد حقيقة الأحداث التي وقعت كلّما كان ذلك ضروريًا وممكنًا. وجدّوا في استخلاص المعطيات التاريخية التي تيسر تقصي تطوّر مختلف الشعوب الافريقية بما لها من خصوصية اجتماعية ثقافية.

وفي هذه المهمة التي تتميز بالجسامة والتعقيد والعسر نظرًا لتنوع المصادر وتشتت الوثائق ، سارت اليونسكو على مراحل. فكانت المرحلة الأولى (١٩٦٥ – ١٩٦٩) هي مرحلة الأعمال الخاصة بتوثيق الكتاب وتخطيطه ، حيث تم القيام بأنشطة ميدانية في الموقع : ما بين حملات لجمع التراث المنقول ، وإنشاء لمراكز التوثيق الاقليمية المخصصة لهذا التراث ، وجمع للمخطوطات غير المنشورة بالعربية و « الأعجمية » (اللغات الافريقية المكتوبة بالحروف العربية) وحصر للمحفوظات ، وإعداد « دليل لمصادر تاريخ افريقيا » بالاستناد إلى محفوظات ومكتبات البلدان الأوروبية ، وهو الدليل الذي نشر في

تسعة مجلّدات . ومن ناحية أخرى ، نظّمت للأخصائيين لقاءات تولّى فيها الافريقيون وغيرهم من القارات الأخرى مناقشة القضايا المنهجية وحدّدوا الخطوط العريضة للمشروع بعد فحص دقيق للمصادر المتاحة .

ثم كانت مرحلة ثانية خصصت لوضع الكتاب في صورته وتقسيمه وتفصيله ، وامتدّت من ١٩٦٩ إلى ١٩٧١ . وفي هذه الفترة اضطلع اجتماعان دوليان لخبراء عقدا في باريس (١٩٦٩) وأديس أبابا (١٩٧٠) بدراسة وتحديد المشكلات التي تتعلّق بصياغة الكتاب ونشره ، وهي : ظهوره في ثمانية مجلّدات ، وطبعه طبعة رئيسية بالانجليزية والفرنسية والعربية ، وكذلك ترجمته إلى لغات افريقية مثل السواحيلية والهوسا والبيول واليوروبا واللينغالا . ومن المتوقع كذلك إعداد ترجمات بالألمانية والروسية والبرتغالية والاسبانية والصينية[1] ، فضلاً عن إصدار طبعات مختصرة ميسرة للجمهور الافريقي والدولي على نطاق أوسع .

وخصصت المرحلة الثالثة للصياغة والطبع . وقد بدأت بتشكيل لجنة علمية دولية من ٣٩ عضوًا ، ثلثاهم من الافريقيين والثلث الآخر من غير الافريقيين ، عليها أن تنهض بالمسؤولية الفكرية عن الكتاب .

ولما كان المنهج المتّبع يتّسم بالجمع بين عدة تخصصات ، فقد تميز بتعدد المناحي النظرية وتعدد المصادر . وينبغي أن يذكر في مقدّمة ذلك علم الآثار ، الذي يفتح كثيرًا من المغاليق في تاريخ الثقافات والحضارات الافريقية ، والذي بفضله أصبح من المتفق عليه اليوم أن افريقيا كانت على أرجح الاحتمالات مهد البشرية ، وأنها شهدت احدى أوائل الثورات التكنولوجية في التاريخ وهي ثورة العصر الحجري الحديث ، وأنها بفضل وجود مصر فيها كانت موطنًا لازدهار حضارة من أكثر الحضارات القديمة تألّقًا في العالم . ثم ينبغي بعد ذلك ذكر التراث المنقول ، فقد استهين به في الماضي ، لكنه يبدو اليوم مصدرًا ثمينًا من مصادر تاريخ افريقيا ، يتيح تتبع مسيرة شعوبها المختلفة في المكان والزمان ، ومن ثم تفهم الرؤيا الافريقية للعالم من داخلها ، وإدراك السمات الأصيلة للقيم التي ترتكز عليها ثقافات القارة ومؤسساتها .

واننا لنشعر بالامتنان للجنة العلمية الدولية المسؤولة عن هذا التاريخ العام لافريقيا ولمقررها وللمشرفين على مختلف المجلّدات والفصول ولمؤلّفيها لأنهم ألقوا ضوءًا أصيلاً على ماضي افريقيا في مجموعه ، وتجنّبوا كل نزعة قطعية في دراسة المسائل الجوهريّة ، مثل تجارة الرقيق التي كانت «استنزافًا لا ينقضي» نتجت عنه عملية من أقسى عمليات الترحيل في تاريخ الشعوب وأدّى إلى تفريغ القارة من جزء من قواها الحيوية ، في حين أنه لعب دورًا حاسمًا في الازدهار الاقتصادي والتجاري لأوروبا ومثل الاستعمار بكل ما ترتب عليه من نتائج في نواحي الاقتصاد والسكان والنواحي النفسية والثقافية ؛ ومثل دراسة العلاقات بين افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى والعالم العربي ؛ وعملية إزالة الاستعمار والبناء الوطني التي ما زالت تحرّك العقول والعواطف في أناس لا يزالون أحياء ولا يزال بعضهم يمارس نشاطه كاملاً . وقد عولجت جميع هذه المسائل بروح الحرص على التزام الأمانة والدقة ، وهما ليسا أهون ما في هذا الكتاب من مزايا ؛ إذ انّ له كذلك مزية كبرى ، هي أنه يطلعنا على آخر تطورات معارفنا عن افريقيا ويعرض الثقافات الافريقية من وجهات نظر شتى ، ويقدّم رؤيا جديدة للتاريخ ، فيبرز لنا بذلك مناطق النور والظل دون أن يخفي اختلاف الآراء بين العلماء .

(١) لقد ظهر المجلّد الأول باللغات العربية والأسبانية والبرتغالية والصينية والكورية والإيطالية ؛ المجلّد الثاني باللغات العربية والأسبانية والبرتغالية والصينية والإيطالية والكورية ، والمجلّدان الرابع والسابع باللغة الأسبانية .

ان هذا الكتاب الجديد إذ يبين قصور مناهج البحث التي ظلت تستخدم زمنًا طويلاً في دراسة افريقيا ، فإنه يدعو إلى تجديد وتعميق تناولنا للإشكالية المزدوجة المتعلّقة بكتابة التاريخ وبالذاتيّة الثقافية ، وبما يجمع بينهما من روابط متبادلة. وهو مثل أي مؤلّف تاريخي قيّم يفتح الطريق لبحوث جديدة متعدّدة.

وقد حدا ذلك باللجنة العلمية الدولية بدورها إلى أن نحرص – بالتعاون الوثيق مع اليونسكو – على إجراء دراسات تكميلية للتعمق في عدد من المسائل التي تتيح رؤية أكثر وضوحًا لبعض الجوانب في ماضي افريقيا. ومن شأن هذه البحوث التي تطبع في سلسلة اليونسكو – دراسات ووثائق – «تاريخ افريقيا العام» أن تكون مكمّلة مفيدة لهذا الكتاب[٢]. وسوف يتابع هذا الجهد كذلك عن طريق إعداد دراسات عن التاريخ الوطني أو شبه الاقليمي.

إن هذا التاريخ العام يلقي الضوء في الوقت نفسه على وحدة تاريخ افريقيا وعلى علاقاتها بالقارات الأخرى – وخاصة الأمريكتين ومنطقة الكاريبي. فلقد دأب بعض المؤرخين لفترة طويلة على عزل مظاهر التعبير الابداعي لدى أحفاد الافريقيين في الأمريكتين وتصنيفها تحت عبارة جامعة غريبة باسم الخصائص الافريقية أو «الافريقيات». وغني عن الذكر أنّ مؤلفي الكتاب الذي نحن بصدده لا يعتنقون هذه النظرة. فلقد رأوا الرأي الصائب في مقاومة الرقيق الذين رحلوا إلى أميركا، وفي ظاهرة «التهجين» السياسي والثقافي ، وفي اشتراك أحفاد الافريقيين دومًا وعلى نطاق ضخم في كفاح حركة الاستقلال الامريكي الأولى وفي حركات التحرير الوطنية ، وأدركوا هذه الأمور على حقيقتها باعتبارها محاولات قوية لتأكيد الذاتية أسهمت في صياغة المفهوم الشامل للإنسانية. وانه لمن الواضح اليوم أن التراث الافريقي قد أثّر بدرجات متفاوتة في أساليب الشعور والتفكير والتخيل والعمل لدى عدد من البلاد في نصف الكرة الغربي ، كل حسب موقعه. فمن جنوب الولايات المتحدة حتى شمال البرازيل مرورًا بمنطقة الكاريبي ، وعلى ساحل المحيط الهادي ، تبدو الآثار الثقافية المنقولة عن افريقيا واضحة في كل مكان. بل إنها في بعض الحالات هي الأسس الجوهرية للذاتية الثقافية لدى عدد من أهم القطاعات بين السكان.

كما يبرز هذا المؤلف على نحو واضح ما لافريقيا من علاقات بجنوب آسيا عبر المحيط الهندي ، وما قدّمته من مساهمات افريقية لغيرها من الحضارات عن طريق العلاقات المتبادلة.

واني لعلى اقتناع بأن ما تبذله شعوب افريقيا من جهود لنيل استقلالها وتوطيده ولتأمين تطورها وترسيخ خصائصها الثقافية حريّ بأن يتأصّل في وعي تاريخي مجدد يؤثر تأثيرًا عميقًا في حياة أصحابه ويتناقلونه جيلاً بعد جيل.

وان ما تلقيته من تعليم ، وما حصّلته من خبرة كمعلم ورئيس ، منذ بداية الاستقلال ، لأول لجنة أنشئت لإصلاح برامج تعليم التاريخ والجغرافيا في بعض بلاد افريقيا الغربية والوسطى ، قد أتاح لي أن

---

(٢) لقد ظهر من هذه السلسلة أحد عشر عددًا باللغتين الانجليزية والفرنسية ، وهي :

١. إعمار مصر القديمة وفك رموز الكتابة المروية ؛ ٢. تجارة الرقيق السود من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر ؛ ٣. العلاقات التاريخية عبر المحيط الهندي ؛ ٤. تدوين تاريخ افريقيا الجنوبية ؛ ٥. تحرر افريقيا من الاستعمار : افريقيا الجنوبية ومنطقة القرن الافريقي ؛ ٦. أسماء الإثنيات والأماكن ؛ ٧. العلاقات التاريخية والاجتماعية – الثقافية بين افريقيا والعالم العربي ؛ ٨. منهجية تاريخ افريقيا المعاصرة ؛ ٩. تطور التعليم وكتابة التاريخ في افريقيا ؛ ١٠. افريقيا والحرب العالمية الثانية ؛ ١١. ليبيا القديمة (صدر أيضًا باللغة العربية).

أقدّر كم هو ضروري لتعليم النشء ولإعلام الجمهور أن يوجد كتاب للتاريخ أعدّه علماء يعرفون من الداخل مشكلات افريقيا وآمالها ، ويملكون القدرة على النظر إلى القارة ككل.

ولجميع هذه الأسباب ، ستعمل اليونسكو على أن ينشر هذا التاريخ العام لافريقيا على نطاق واسع وبلغات عديدة ، وعلى أن يكون أساسًا لإعداد كتب للأطفال وكتب مدرسية وبرامج إذاعية أو تلفزيونية . وبهذا يمكن للنشء والتلاميذ والطلاب والكبار في افريقيا وفي غيرها أن يكوّنوا صورة أفضل عن ماضي القارة الافريقية وعن العوامل التي تفسّر هذا الماضي ، وأن يتوصّلوا إلى فهم أصدق لتراثها الثقافي ولإسهامها في التقدّم العام للإنسانية . فهذا الكتاب جدير إذن بأن يشجع التعاون الدولي ويوطد تضامن الشعوب فيما تطمح إليه من عدالة وتقدّم وسلام ؛ أو هذا على الأقل هو ما أرجوه بكل إخلاص .

ويبقى لي أن أعرب عن امتناني العميق لأعضاء اللجنة العلمية الدولية ومقررها والمشرفين على مختلف المجلدات وإلى المؤلفين وجميع الذين ساهموا في تحقيق هذا المشروع الضخم . فإن ما قاموا به من عمل وما قدّموه من مساهمة هو خير دليل على ما يمكن أن ينجزه في الإطار الدولي الذي تتيحه اليونسكو رجال جاءوا من آفاق متباينة تحفزهم نية صادقة واحدة وعزيمة واحدة إلى خدمة الحقيقة الخالصة ، فتمكنوا من إنجاز مشروع تكاد أهميته العلمية والثقافية أن تكون بلا حدود . كما أقدم شكري كذلك إلى المنظمات والحكومات التي مكّنت اليونسكو بفضل هباتها السخية من أن تصدر هذا الكتاب بلغات مختلفة وأن تكفل له ما يستحقه من انتشار عالمي النطاق في خدمة المجتمع الدولي بأكمله .



عرض المشروع

بقلم الأستاذ بثويل أ. أوغوت*

رئيس اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام

(١٩٧٨ - ١٩٨٣)

طلب المؤتمر العام لليونسكو، في دورته السادسة عشرة، من المدير العام الشروع في تحرير تاريخ عام لأفريقيا. وقد عهد بهذا العمل الضخم إلى لجنة علمية دولية أنشأها المجلس التنفيذي في ١٩٧٠.

ووفقًا للنظام الأساسي للجنة، الذي اعتمده المجلس التنفيذي لليونسكو في ١٩٧١، تتكون هذه اللجنة من ٣٩ عضوًا (الثلثان من الافريقيين والثلث الباقي من غير الافريقيين) يشتركون في اجتماعاتها بصفتهم الشخصية ويعيّنهم المدير العام لليونسكو لمدة صلاحية اللجنة.

وكانت المهمة الأولى للجنة تحديد الخصائص الرئيسية للمصنف. وقد حددتها في دورتها الثانية على النحو التالي:

- انّ هذا التاريخ، ولئن كان يستهدف بلوغ أرفع مستوى علمي ممكن، لا يتوخى شمول كل شيء وانما هو مصنّف يجمع بين عناصر شتّى دون تعصب لرأي معيّن. وسيتكوّن في أحيان كثيرة من عرض للمشكلات مع توضيح للوضع الراهن للمعارف والتيارات الكبرى للبحث، ولا يتقاعس عن التنويه، عند الاقتضاء، بتباين المذاهب والآراء. وهو بذلك يمهّد السبيل لوضع مؤلفات لاحقة.
- تعتبر افريقيا كلاً واحدًا. والغرض هو إظهار العلاقات التاريخية بين مختلف أجزاء القارّة، التي غالبًا ما كانت تخضع لتقسيمات فرعية كثيرة في المؤلّفات التي ظهرت حتى الآن. وتحظى صلات افريقيا التاريخية مع القارّات الأخرى بالعناية التي تستحقها، وتحلل تلك الصلات من زاوية المبادلات والمؤثرات متعددة الأطراف على نحو يبرز بصورة ملائمة إسهام أفريقيا في تطور البشرية.

* جرى في الدورة العامة السادسة للجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام (برازافيل، أغسطس/آب ١٩٨٣) انتخاب مكتب جديد للجنة، كما جرى استبدال البروفسور أوغوت بالبروفسور ألبير أدو بواهن.

• تاريخ أفريقيا العام ، هو قبل كل شيء ، تاريخ أفكار وحضارات ومجتمعات ومؤسسات . وهو يقوم أساسًا على مصادر متعددة بالغة التنوع يدخل فيها التراث المنقول والتعبير الفني .

• ينظر إلى هذا التاريخ أساسًا من الداخل . ففضلاً عن كونه مصنّفًا علميًا فهو أيضاً إلى حد بعيد انعكاس أمين لكيفية رؤية المؤلفين الافريقيين لحضارتهم . وعلى الرغم من إعداد هذا التاريخ في نطاق دولي واستعانته بجميع البيانات العلمية المتوفرة حاليًا ، فإنه سيمثل أيضاً أحد العناصر الأساسية في التعرف على التراث الثقافي الافريقي وسيبرز العوامل التي تسهم في وحدة هذه القارّة . ويشكل هذا الاتجاه نحو رؤية الأشياء من الداخل الجانب الجديد في هذا المصنّف ، ويمكنه أن يضفي عليه ، فضلاً عن مزاياه العلمية ، قيمة كبيرة بالنسبة للأحداث الراهنة . واذ يُظهر هذا التاريخ الوجه الحقيقي لافريقيا ، في عصر تهيمن عليه ضروب المنافسة الاقتصادية والتقنية ، فإنه يمكن أن يطرح للبحث تصورًا خاصًا للقيم الإنسانية .

وقرّرت اللجنة أن يصدر هذا المصنّف ، الذي يتناول ما يربو على ثلاثة ملايين سنة من تاريخ افريقيا ، في ثمانية مجلّدات يقع كل منها في حوالى ٨٠٠ صفحة من النصوص ، ويتضمن عددًا من اللوحات والصور الفوتوغرافية والخرائط والرسوم الخطية .

ويعيّن مشرف رئيسي لكل مجلّد ، يساعده عند الاقتضاء واحد أو اثنان من المشرفين المعاونين .

وتنتخب اللجنة المشرفين على المجلّدات من بين أعضائها أو من غير أعضائها بأغلبية الثلثين . ويناط بالمشرفين إعداد المجلّدات وفقًا للقرارات التي تتخذها اللجنة والخطط التي تضعها . ويكون المشرفون مسؤولين من الناحية العلمية أمام اللجنة أو أمام مكتبها ، بين دورات انعقادها ، عن مضمون المجلدات وعن الصياغة النهائية للنصوص وعن الصور ، وبوجه عام عن جميع الجوانب العلمية والفنية للتاريخ . ويكون المكتب هو المرجع الأخير في إقرار المخطوط النهائي ، ويقوم بتسليمه للمدير العام لليونسكو عندما يرى أنه أصبح معدًّا للنشر . وتظل السلطة اذن منوطة باللجنة ، أو بالمكتب بين دورات انعقاد اللجنة .

ويحتوي كل مجلّد على قرابة ثلاثين فصلاً . ويحرّر كل فصل مؤلّف رئيسي يساعده عند الاقتضاء معاون أو اثنان .

وتختار اللجنة المؤلّفين بعد الاطّلاع على بيانات المؤهّلات والخبرة الخاصة بهم ، ويفضَّل المؤلّفون الافريقيون بشرط أن يكونوا حائزين على المؤهّلات المطلوبة . وتحرص اللجنة بوجه خاص على أن يراعى قدر المستطاع في اختيار المؤلّفين أن تكون جميع مناطق القارّة وكذلك جميع المناطق التي كانت لها علاقات تاريخية أو ثقافية مع افريقيا ممثّلة تمثيلاً عادلاً .

وبعد أن يعتمد المشرف على المجلّد نصوص مختلف الفصول ترسل إلى جميع أعضاء اللجنة لكي يقدّموا تعليقاتهم عليها ...

وفضلاً عن ذلك ، يعرض النص المرسل من المشرف على المجلّد على لجنة قراءة لدراسته ، وتعيّن هذه اللجنة من بين أعضاء اللجنة العلمية الدولية ، تبعًا لاختصاصات الأعضاء ؛ وتكلّف هذه اللجنة بإجراء تحليل متعمّق لمضمون الفصول وشكلها .

ويتولى المكتب إقرار المخطوط بصورة نهائية .

وقد تبيّن أن هذه الإجراءات التي قد تبدو طويلة ومعقّدة هي إجراءات لازمة لأنها تضمن أكبر قدر من الدقة العلمية للتاريخ العام لافريقيا . فقد حدث فعلاً أن رفض المكتب بعض المخطوطات أو طلب إجراء تعديلات هامة لها بل وعهد بإعادة تحرير الفصل إلى مؤلّف آخر . وأحيانًا يستشار اخصائيون في فترة معينة من فترات التاريخ أو في مسألة معيّنة من أجل وضع المجلّد في صيغته النهائية .

ويصدر المؤلف بادئ الأمر في طبعة رئيسة بالانجليزية والفرنسية والعربية وفي طبعة عادية بنفس اللغات.

وتصدر نسخة مختصرة من المؤلّف بالانجليزية والفرنسية تتّخذ أساسًا للترجمة إلى اللغات الافريقية، وقد اختارت اللجنة العلمية الدولية السواحيلية ولغة الهوسا كأول لغتين افريقيتين يترجم إليهما المؤلف.

ومن المزمع أيضًا العمل، بقدر المستطاع، على أن ينشر تاريخ افريقيا العام بعدة لغات واسعة الانتشار على الصعيد الدولي (ومنها الأسبانية والألمانية والايطالية والبرتغالية والروسية والصينية واليابانية، الخ...).

فالأمر يتعلّق إذن، كما نرى، بمشروع ضخم يشكّل مخاطرة كبرى بالنسبة لمؤرّخي افريقيا والأوساط العلمية بوجه عام وكذلك بالنسبة لليونسكو التي تشمله برعايتها. ذلك أنه ليس من المتعذّر أن نتصوّر مدى تعقيد مهمة مثل تحرير مصنّف عن تاريخ افريقيا يغطّي في المكان قارّة بأكملها وفي الزمان الأربعة ملايين عام الأخيرة ويلتزم بأرفع المعايير العلمية ويستعين، كما ينبغي، بأخصائيين ينتمون إلى شتى البلاد والثقافات والمذاهب الفكرية والتقاليد التاريخية. انه لمشروع قاري ودولي وجامع لفروع العلم على أوسع نطاق.

وأودّ في النهاية أن أنوّه بأهمية هذا المصنّف بالنسبة لافريقيا والعالم أجمع. ففي الوقت الذي تكافح فيه شعوب افريقيا من أجل اتحادها وتعمل سويًا من أجل صنع مصائرها، يمكن للمعرفة الصحيحة بماضي افريقيا وللوعي بالروابط التي توحّد ما بين الافريقيين من ناحية، وبين افريقيا وسائر القارّات من ناحية أخرى، أن تيسّر إلى حد بعيد التفاهم بين شعوب الأرض بل وأن تنشر على الأخص المعرفة بتراث ثقافي هو ملك للبشرية جمعاء.

بتويل. أ. أوغوت
٨ أغسطس/آب ١٩٧٩
رئيس اللجنة العلمية الدولية
لتحرير تاريخ افريقيا العام



التأريخ

لقد تقرّر تدوين التواريخ الخاصة بعصر ما قبل التاريخ على النحو التالي:

– إمّا بالإشارة إلى الحاضر باعتبار سنة الأساس + ١٩٥٠؛ وتكون جميع التواريخ سلبية بالنسبة إلى +١٩٥٠.

– أو بالإشارة إلى بداية التاريخ الميلادي وتوضع علامة + أو – أمام التواريخ المحدّدة بالنسبة للتاريخ الميلادي. وفيما يتعلّق بالقرون تستبدل عبارتا «قبل الميلاد» و«بعد الميلاد» بعبارتي «قبل العصر الحالي» و«من العصر الحالي». أمثلة:

(١) ٢٣٠٠ قبل الحاضر = –٣٥٠

(٢) ٢٩٠٠ قبل الميلاد = –٢٩٠٠
١٨٠٠ ميلادية = +١٨٠٠

(٣) القرن الخامس قبل الميلاد = القرن الخامس قبل العصر الحالي؛ القرن الثالث ميلادي = القرن الثالث من العصر الحالي.



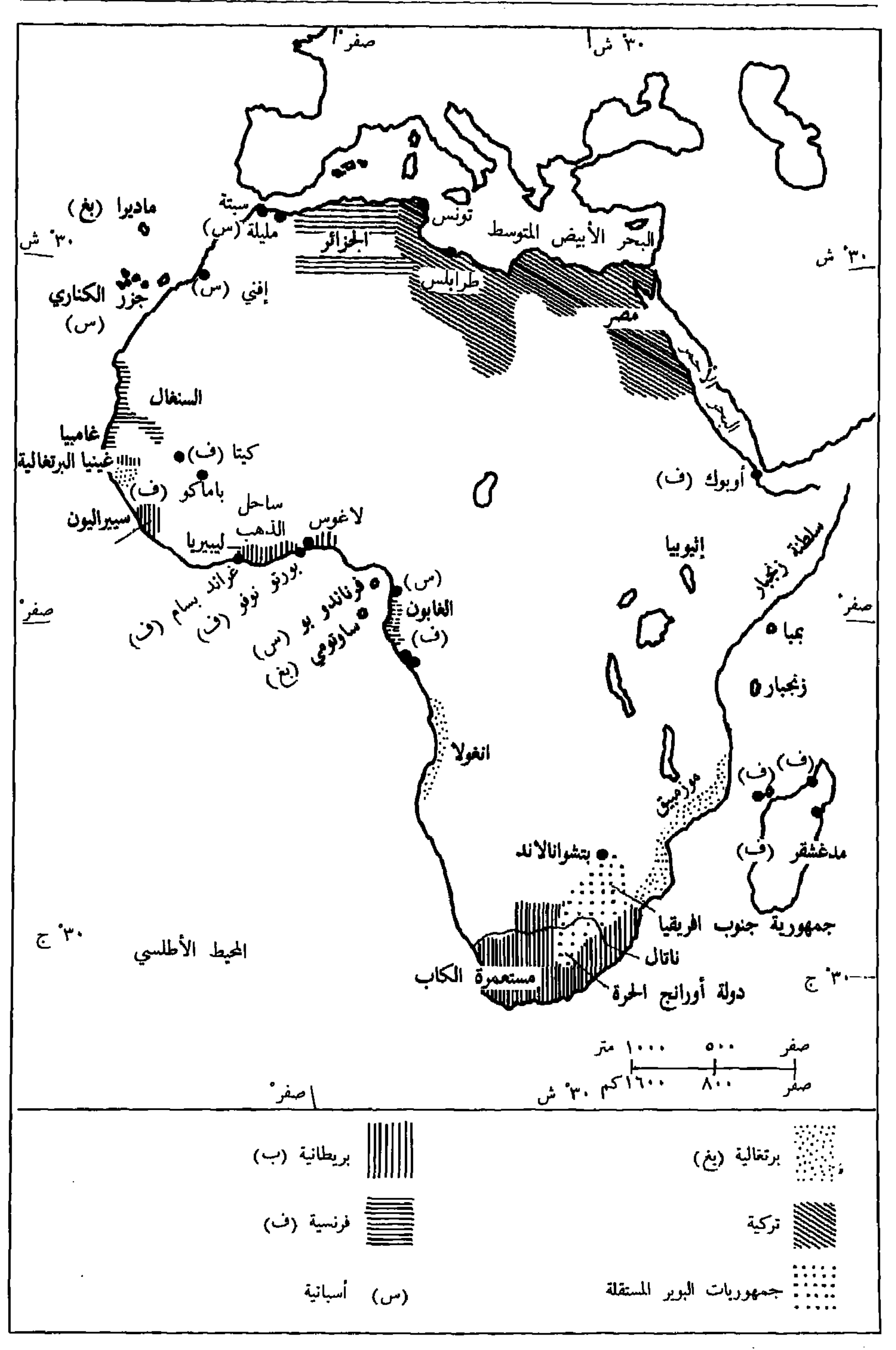
الفصل الأول

افريقيا في مواجهة التحدي الاستعماري

بقلم: ا. ادو بواهن

إن عدد التغيرات التي طرأت والسرعة التي تمّت بها في الفترة ما بين عامي ١٨٨٠ و ١٩٣٥ لم يسبق لها مثيل في تاريخ افريقيا. بل إن اهم هذه الأحداث وأبلغها تأثيرًا وإيلامًا وقعت في زمن أقصر من ذلك بكثير، بين عام ١٨٩٠ وعام ١٩١٠، في الفترة التي شهدت غزو معظم القارة الافريقية واحتلالها على يد القوى الامبريالية، والتي استتب فيها النظام الاستعماري. أما الفترة التي أعقبتها، فكانت أساسًا فترة تدعيم لهذا النظام واستغلاله. وكانت السرعة التي وقعت بها هذه التطورات الأليمة مذهلة، فحتى عام ١٨٨٠ لم تدخل في دائرة الحكم المباشر للأوروبيين إلاّ مناطق محدودة من القارة الافريقية، هي: الجزيرة والمناطق الساحلية من السنغال في غرب أفريقيا ومعها مدينة فريتاون وضواحيها (في سيراليون الآن)، وكذلك الأجزاء الجنوبية من ساحل الذهب (غانا الآن) والمناطق الساحلية لأبيدجان في ساحل العاج وبورتو نوفو في الداهومي (بنين الآن) وجزيرة لاغوس (فيما أصبح الآن نيجيريا). أما في شمال افريقيا، فإن الجزائر وحدها هي التي وقعت في يد الاستعمار الفرنسي. ولم يدخل شبر واحد من شرق افريقيا في دائرة سيطرة أية قوة أوروبية، بينما خضعت لحكم البرتغاليين بعض الأشرطة الساحلية لموزمبيق وأنغولا دون غيرها في وسط افريقيا. ولم يستتب الحكم الأجنبي إلاّ في جنوب افريقيا حيث امتد فشمل مساحات كبيرة في داخل البلاد (أنظر الشكل ١-١). ومختصر القول إنه حتى عام ١٨٨٠ كانت نسبة ٨٠٪ من القارة الافريقية في يد ملوكها وملكاتها ورؤساء عشائرها، وذلك في امبراطوريات وممالك وجماعات وكيانات سياسية من مختلف الأشكال والأحجام.

لكن الأوضاع تغيّرت تغيّرًا خارقًا، بل وجذريًا خلال السنوات الثلاثين التالية. ففي عام ١٩١٤، وباستثناء أثيوبيا وليبيريا، كانت القارة الافريقية بأكملها قد خضعت لحكم القوى الأوروبية في شكل مستعمرات مختلفة الأحجام، وإن فاقت بكثير حجم المجتمعات المنظمة السابقة، واختلفت عنها اختلافًا كبيرًا أو كليًا في أغلب الحالات. ولم تفقد افريقيا في ذلك الوقت سيادتها واستقلالها فحسب، بل كان الاستعمار يمثل كذلك هجومًا على الثقافات القائمة. وكما قال فرحات عباس عام ١٩٣٠ في معرض



الشكل ١-١ : افريقيا عشية التقسيم ؛ والخارطة تبين مدى توغل الغزو الأوروبي حوالى عام ١٨٨٠ .

الإشارة الى استعمار فرنسا للجزائر: «فإن الاستعمار كان بالنسبة للفرنسيين مجرّد مغامرة عسكرية واقتصادية، أُحيطت من بعد بنظام إداري ملائم يدافع عنها ويحميها». أما بالنسبة للجزائريين، فكان ذلك التغيّر «ثورة حقيقية أطاحت بالعالم القديم كله، بمعتقداته وأفكاره وبأسلوب حياة موغل في القدم، فواجه شعب بأكمله تغيّرًا مفاجئًا، ووجد نفسه دون سابق استعداد مضطرًا للتكيّف مع الظروف الجديدة أو الهلاك. وكان لا بد لهذا الوضع أن يؤدي الى اختلال معنوي ومادي يقترب في عمقه وجدبه من حالة التفكك الشامل»[1]

ولا تنطبق طبيعة الاستعمار كما وردت هنا على الاستعمار الفرنسي للجزائر وحده، بل على الاستعمار الأوروبي في افريقيا كلها. فالاختلافات بين أنواع الاستعمار كانت اختلافات في الدرجة لا في النوع؛ اختلافات في الأسلوب لا في المضمون. وفي عبارة أخرى، يمكن القول إن افريقيا بين عام ١٨٨٠ وعام ١٩٣٥ واجهت تحديًا بالغ الخطورة، هو تحدي الاستعمار.

حالة افريقيا من ناحية الاستعداد

وماذا عن موقف الافريقيين أنفسهم إزاء هذا الاستعمار الذي استتبع تغييرًا عميقًا في طبيعة العلاقات التي قامت بينهم وبين الأوروبيين على مدى السنوات الثلاثمائة السابقة؟ إن هذا السؤال لم يتناوله المؤرخون الأفارقة أو الأوروبيون تناولاً جادًا حتى الآن، ولكنه يحتاج الى جواب. والجواب واضح لا لبس فيه، وهو أن الأغلبية الساحقة من السلطات والقيادات الافريقية ناهضت ذلك التغيير بعنف، وأعربت عن عزمها على ابقاء الأوضاع التي كانت سائدة على حالها، وعلى الاحتفاظ فوق كل شيء بالسيادة وبالاستقلال، وهي قضية لم يكن أحد على استعداد لأي تنازل في شأنها. ويمكن التدليل على صحة هذا الجواب من أقوال المعاصرين من زعماء افريقيا آنذاك. في عام ١٨٩١، حين عرض البريطانيون حمايتهم على بريمبيه الأول ملك الأشانتي في ساحل الذهب، أجاب:

> «الاقتراح بأن تخضع بلاد الأشانتي في وضعها الحالي لحماية جلالة الملكة وامبراطورة الهند، مسألة تستوجب التفكير الجاد، ويسعدني أن أخبركم أننا توصلنا الى نتيجة وهي أن مملكتي لن تلتزم أبدًا بمثل هذه السياسة. فلا بد أن تظل مملكة الأشانتي على وضعها منذ القدم، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بعلاقات الصداقة مع جميع البيض. ولست أكتب هذه الكلمات بروح التفاخر، ولكني أقصد معناها بوضوح. فقضية بلادي في تقدم، وما من سبب يدعو أي واحد من شعبنا الى الشعور بالقلق أو إلى الاعتقاد للحظة واحدة أن قضيتنا قد انتكست بسبب الاشتباكات الماضية»[2].

وفي عام ١٨٩٥ تحدّث ووبوغو «المورونابا» أو ملك الموسّي (في فولتا العليا (بوركينا فاسو حاليًا)) الى الضابط الفرنسي الكابتن ديستيناف قائلاً:

> «أعرف أن البيض يُريدون قتلي ليأخذوا بلادي، ومع ذلك فانك تزعم أنهم سوف يُساعدونني على تنظيم بلادي. ولكني أحب بلادي كما هي، ولا أحتاج الى البيض، وأعلم تمامًا

(١) ف. عباس، ١٩٣١، ص ٩، اقتباس جاك بيرك، أنظر الفصل الرابع والعشرين من هذا المجلد.
(٢) اقتباس ج. فين، في: م. كراودر (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ٤٣–٤٤.

ما أحتاج وما أريد ؛ فلديّ تجار بلادي . ولك أن تعتبر نفسك محظوظًا لأنني لم آمر بقطع رأسك . اذهب الآن ، واذهب الى غير رجعة»[٣] .

وقد أعرب عن مشاعر مماثلة كل من «لات ديور» ، دامل (حاكم) كايور (في السنغال الحديث) عام ١٨٨٣ (مقتبس في الفصل السادس أدناه) ، والملك ماشمبا ، ملك الـ«ياو» في تنجانيقا (في الجزء القاري من تانزانيا الآن) عام ١٨٩٠ (مقتبس في الفصل الثالث أدناه) ، وهندريك ويتبوى ، الذي كان ملكًا فيما أصبح الآن «ناميبيا» (مقتبس في الفصل الثالث أدناه). بيد أن آخر هذه الشواهد وأكثرها إثارة للاهتمام هو ذلك النداء الذي يحرك المشاعر – والذي اقتبسه فيما يلي – الموجّه من «منيليك» ملك أثيوبيا الى فيكتوريا ملكة بريطانيا العظمى في أبريل / نيسان ١٨٩١ . وقد أرسل منيليك خطابات مماثلة الى قادة كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا . وقد بدأ منيليك نداءه بتعيين حدود بلاده آنذاك ، ثم ذكر طموحاته الشخصية في التوسع ، وأعلن عزمه على إعادة حدود أثيوبيا إلى ما كانت عليه لتبلغ الخرطوم وبحيرة نيزا ، بما في ذلك كل أراضي الـ«غالا» ، ثم أضاف :

«ليس في نيّتي مطلقًا أن أقف متفرجًا غير مكترث إذا كانت القوى البعيدة تفكر في تقسيم افريقيا ، لأن أثيوبيا ظلّت على مدى الأربعة عشر قرنًا الماضية جزيرة للمسيحيين وسط بحر من الوثنيين.

ولما كان الرب القدير قد صان أثيوبيا حتى الآن ، فاني آمل أن يحميها ويوسعها في المستقبل ، ولا أظن للحظة أنه سيقبل تقسيمها بين القوى الأخرى.

لقد كان البحر في الماضي هو حدود أثيوبيا. ولما فشلنا في استخدام القوة ولم يساعدنا المسيحيون ، وقعت حدودنا البحرية في أيدي المسلمين. ونحن لا ندّعي اليوم أن باستطاعتنا استردادها بالقوة ، ولكننا نأمل أن يهدي مخلّصنا يسوع المسيح القوى المسيحية فترد لنا حدودنا الساحلية ، أو تعطينا على الأقل بعض النقاط على الساحل»[٤] .

وعلى الرغم من هذا النداء ، سيّر الايطاليون حملتهم ضد أثيوبيا ، بتأييد ضمني متآمر من جانب فرنسا وبريطانيا ، أعلن منيليك أمرًا بالتعبئة العامة في ١٧ سبتمبر / أيلول ١٨٩٥ ، وجاء في إعلانه :

«تكالب علينا الأعداء ليدمروا بلادنا ويغيّروا ديننا... وبدأ أعداؤنا بالتوغل في أراضينا والنخر فيها كالسوس. ولكني بمعونة الرب لن أسلم لهم بلادي... واليوم أناشد الأقوياء منكم أن يمدوني بقوتهم وأناشد الضعفاء منكم أن يساعدوني بصلواتهم»[٥] .

هذه هي كلمات الرجال الذين واجهوا التحدي الاستعماري ، وهي البرهان القاطع على أنهم عقدوا العزم على مواجهة الأوروبيين ، والدفاع عن سيادتهم وعن معتقداتهم وعن تقاليد حياتهم.

ويتضح أيضًا من كل هذه الأقوال أن الحكام الأفارقة كانوا يؤمنون بأنهم قادرون على مواجهة الغزاة الأوروبيين ، ولعلّهم كانوا كذلك بالفعل. فهم أولاً كانوا يؤمنون بقدراتهم السحرية ، وبأسلافهم ، وبأن آلهتهم (أو إلههم) سوف تساعدهم حتمًا ، لذلك لجأ العديد منهم عشية المواجهة الفعلية الى الصلوات والقرابين والأعشاب والتعاويذ. فطبقًا لما سجله إليوت ب. سكينر :

---

(٣) اقتباس م. كراودر ، ١٩٦٨ ، ص ٩٧.

(٤) ASMAI» (محفوظات وزارة الشؤون الخارجية ، روما) ، Ethiopia Pos. 36/13-109 Menelik to Queen Victoria, Addis Abeba, 14 Miazia, 1883», pièce ajoutée à *Tarnielli to MAE*, Londres, 6 août 1891.

(٥) مقتبس في : هـ. ماركوس ، ١٩٧٥ ، ص ١٦٠.

« يعتقد الـ « موسّي » عامة أن الملك المخلوع « مورو نابا ووبوغو » قدّم القرابين على مذبح ربّة الأرض عندما هجم الفرنسيون على واغادوغو. ويقال إنه نحر ديكًا أسود وكبشًا أسود وحمارًا أسود وعبدًا أسود على تل كبير بالقرب من نهر الفولتا الأبيض ، وناشد ربّة الأرض أن تدفع بالفرنسيين بعيدًا وأن تقضي على الخائن «مازي» الذي نصّبه الفرنسيون على العرش من بعده »(٦).

ويتضح في كثير من الفصول التالية أن الدين كان بالفعل من الأسلحة المستخدمة ضد الاستعمار. كما أن الكثيرين من الحكام الأفارقة لم يكن قد مضى على انشاء امبراطورياتهم المختلفة الأحجام أكثر من عقدين ، بل إن بعضهم كان لا يزال في مرحلة توسع واحياء لمملكته. وقد استطاع كثيرون منهم الدفاع عن سيادتهم مستعينين بشعوبهم ومستخدمين في ذلك الأسلحة والتكتيكات التقليدية. بل وتمكن البعض الآخر، مثل «ساموري توري» حاكم امبراطورية «الماندينكا» في غرب افريقيا، ومنيليك ملك أثيوبيا من تحديث الجيش. وبناءً على ذلك ، لم ير الحكام الأفارقة آنذاك سببًا يحول دون احتفاظهم بسيادتهم ؛ بل إن بعضهم اعتقد أن في استطاعته صد الغزاة باستخدام الدبلوماسية. وسوف نرى فيما يلي ما حدث عام ١٨٨٩ بينما كان سيسيل رودس يستعد لاحتلال أراضي الـ «نديبيلي» ، إذ أوفد لوبنغولا ملك تلك البلاد بعثة الى لندن لمقابلة الملكة فيكتوريا ؛ وبينما كان الجيش البريطاني الغازي يتقدّم نحو كوماسي عام ١٨٩٦ للقبض على الملك بريمبيه بعد مرور خمس سنوات على رفضه العرض البريطاني بالحماية ، أرسل الملك وفدًا دبلوماسيًا كبيرًا يتمتّع بسلطات واسعة الى الملكة فيكتوريا. كذلك رأينا فيما تقدّم أن الملك منيليك أرسل نداءً مشابهًا إلى نفس الملكة وإلى قادة الدول الأوروبية الآخرين.

ويتضح أيضًا من بعض أقوال هؤلاء الحكام الأفارقة أن الكثيرين منهم قد رحبوا في الواقع بالتغيرات الجديدة التي بدأت تدخل باطّراد بدءًا من العقد الثالث للقرن التاسع عشر ، إذ أن هذه التغيرات لم تهدّد سيادتهم واستقلالهم حتى ذلك الحين. ففي غرب افريقيا ، مثلاً ، يرجع لأنشطة المبشرين الفضل في انشاء كلية « فوراه باي» في سيراليون في تاريخ مبكر ، هو عام ١٨٢٧ ، بينما انشئت مدارس إبتدائية ومدرسة ثانوية في كل من ساحل الذهب ونيجيريا مع حلول السبعينيات من نفس القرن. وكان داعية الجامعة الافريقية الكاريبي المولد « ادوارد ويلموت بلايدن » قد اصدر قبل ذلك نداءه لإنشاء جامعة في غرب أفريقيا. بل إن بعض الأثرياء من الأفارقة كانوا قد بدأوا ومنذ وقت مبكر ، في عام ١٨٨٧ ، في إرسال أبنائهم الى أوروبا لاستكمال الدراسة والحصول على مؤهلات عليا ، وكان بعضهم قد عادوا بالفعل إلى ساحل الذهب مؤهلين تأهيلاً كاملاً لممارسة مهنتي المحاماة والطب.

وأهم من ذلك كله أنه بعد الغاء تجارة الرقيق البشعة واللاإنسانية ، استطاع الأفارقة أن يتحولوا الى نظام اقتصادي يقوم على تصدير الحاصلات الزراعية ، مثل زيت النخيل في نيجيريا ، والفول السوداني في السنغال وغامبيا ، وذلك قبل عام ١٨٨٠ في الحالتين ، كما أعاد تيتي كواشي إدخال الكاكاو الى ساحل الذهب من فرناندو بو عام ١٨٧٩. وقد حدث كل هذا دون إقامة حكم أوروبي مباشر ، إذا استثنينا بعض الجيوب الصغيرة على الساحل. بل إن المجموعة الصغيرة نسبيًا من متعلمي غرب أفريقيا الذين استفادوا من التعليم على النمط الأوروبي كانوا يتمتعون برخاء كبير في ثمانينات القرن التاسع عشر ، فهم المسيطرون على المناصب الحكومية القليلة المتاحة في الإدارات الأوروبية ، وكان بعضهم على السواحل يدير أعماله الخاصة في مجال الاستيراد والتصدير ، كما كانوا يحتكرون التوزيع الداخلي للسلع المستوردة. وظلّ التأثير الأوروبي محدودًا في شرق افريقيا ، ولكن رحلات لفنجستون وستانلي التاريخية

(٦) أ. ب. سكينر ، ١٩٦٤ ، ص ١٣٣ ؛ أنظر أيضًا إيزيكاي ، ١٩٧٧ ، ص ١٨١.

وما أعقبها من دعاية نشطة من جانب جمعيات التبشير سرعان ما أدت الى ظهور الكنائس والمدارس والطرق والخطوط الحديدية في المنطقة.

أما سائر الأفارقة فلم يروا ضرورة لأي تغيير جذري في علاقاتهم القديمة مع أوروبا، التي كانت قائمة طوال عدة قرون. وكانوا يؤمنون أن الأوروبيين لو أرادوا أن يفرضوا عليهم تغيرات أو أن يتقدموا الى داخل البلاد، فإنهم سوف يتمكنون من صدهم كما فعلوا خلال المائتين أو الثلاثمائة سنة السابقة. وهذا ما يفسّر لهجة الثقة، إن لم تكن لهجة التحدي، التي تتردّد أصداؤها في الأقوال الآنفة الذكر.

ولكن ما لم يدركه الافريقيون هو أن نموّ الثورة الصناعية في أوروبا وما تبعها من تقدّم تكنولوجي حتى عام ١٨٨٠ كان معناه أن الأوروبيين الذين سيواجهونهم قد تغيّروا بفعل السفن التجارية، والسكك الحديدية والبرق، وبفعل أول مدفع رشاش في التاريخ أساسًا، وهو مدفع مكسيم، فأصبحت لأولئك الأوروبيين طموحات سياسية جديدة، واحتياجات اقتصادية جديدة، وتكنولوجيا أخرى متطورة نسبيًا. أي أن الأفريقيين لم يدركوا أن العهد القديم للتجارة الحرة والسيطرة السياسية غير الرسمية قد ولّى، وحل محله ما أسماه بازيل دافيدسون «عهد الامبريالية الجديدة والاحتكارات الرأسمالية المتنافسة»[٧]، وبالتالي لم يعد الأوروبيون يكتفون بالتجارة، بل أصبحوا يسعون الى السيطرة السياسية المباشرة. ثم إن زعماء افريقيا كانوا يجهلون أن البنادق التي كانوا يستخدمونها ويكدسونها حتى هذا الوقت – وهي بنادق قديمة تعبأ من فوهتها (استولى الفرنسيون على ٣٦٥ ٢١ منها من قبائل البولي في ساحل العاج بعد قمع آخر تمرّد لها في سنة ١٩١١)[٨] – هذه الأسلحة قد أصبحت عتيقة تمامًا ولا تصلح لمواجهة بنادق الأوروبيين الجديدة التي تعبأ من مغالق أعقابها والتي يبلغ معدل نيرانها عشرة أضعاف الأولى مع شحنة بارود تبلغ ستة أضعاف الشحنة القديمة، ولا لمواجهة مدافع مكسيم الجديدة ذات السرعة الفائقة في إطلاق النيران (انظر الشكل ٢-١). وقد وصف الشاعر الانجليزي هيلار بيلوك هذا الخطأ الذي وقع فيه الأفريقيون وصفًا موجزًا بليغًا بقوله:

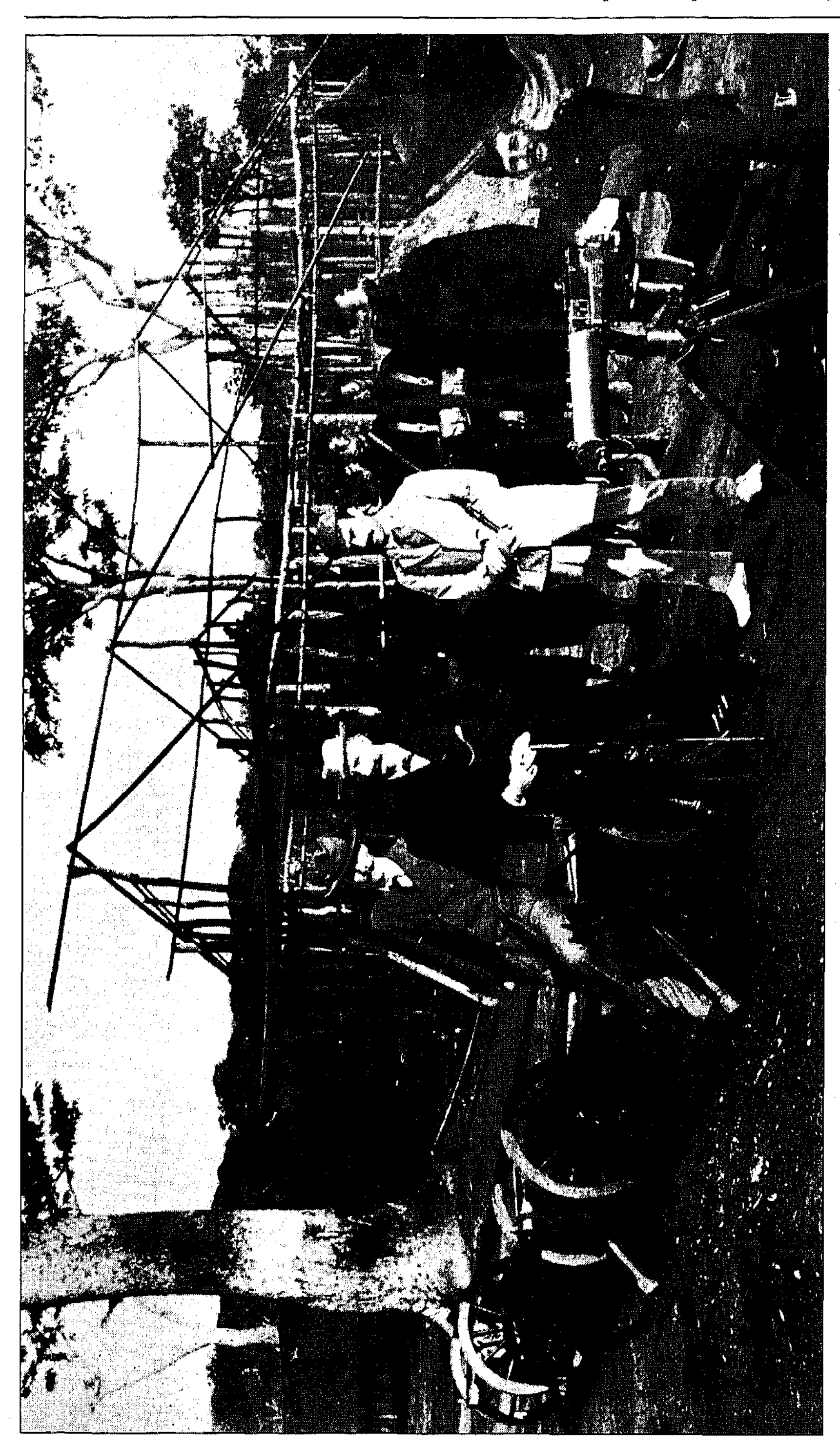
«مهما حدث فاننا نملك مدفع مكسيم وهم لا يملكونه»[٩].

هنا أخطأ حكام افريقيا في حساباتهم خطأ أدّى الى عواقب وخيمة في حالات كثيرة. وكما سنرى فيما بعد، فقد انهزم كل الزعماء الذين اقتبست كلماتهم آنفًا وضاعت سيادتهم باستثناء واحد فقط. بل إن الداملِ «لات ديور» قُتِلَ، ونُفِيَ بريمبيه وبهانزين وستشوايو ملك الزولو؛ أما لوبينغولا ملك الـ «نديبيلي» فقد قُتل وهو يحاول الهرب. وكان منيليك وحده، كما سنرى في فصل لاحق، هو الذي هزم الغزاة الإيطاليين واحتفظ بسيادته واستقلاله.

بنية المجلد السابع

من الواضح إذن أن العلاقات بين الافريقيين والأوروبيين تغيّرت تغيّرًا جذريًا، وأن افريقيا واجهت تحديًا استعماريًا خطيرًا فيما بين عام ١٨٨٠ وعام ١٩٣٥. فما هي إذن جذور هذا التحدي الهائل، تحدي الاستعمار؟ أو بعبارة أخرى، ماذا حدث للعلاقات السابقة بين افريقيا وأوروبا، وهي علاقات دامت

(٧) ب. دافيدسون، ١٩٧٨ (أ)، ص ١٩.
(٨) ت. سي. ويسكل، ١٩٨٠، ص ٢٠٣.
(٩) اقتباس م. بيرهام، ١٩٦١، ص ٣٢.



الشكل ١-٢ : حرب الأشانتي عام ١٨٩٦ (ساحل الذهب) : الغزاة البريطانيون ومدفع مكسيم.
المصدر : متحف الانسان.

ثلاثة قرون ، حتى تتغيّر مثل هذا التغيير الأساسي الهائل ، في الفترة المشار اليها؟ وكيف أقيم النظام الاستعماري في افريقيا ، وما هي التدابير السياسية والاقتصادية والسيكولوجية والأيديولوجية التي اتخذت لتثبيت هذا النظام؟ وكيف كان وضع افريقيا من حيث الاستعداد لمواجهة هذا التحدي ، وكيف واجهته وبأي قدر من النجاح؟ وما هي التغيرات التي قبلتها افريقيا والتغيرات التي رفضتها؟ وما الذي أبقي عليه من النظام القديم وما الذي دُمِّر؟ وماذا حدث من تكييف وتأقلم؟ وكم مؤسسة اختلّت وضعفت وكم واحدة تفكّكت؟ وما هي آثار كل تلك الظواهر على افريقيا وعلى شعوبها وعلى مؤسساتهم وهياكلهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟ وأخيرًا ما هو مغزى الاستعمار بالنسبة للقارة الأفريقية وتاريخها؟ هذه هي الأسئلة التي سيحاول هذا المجلد الاجابة عنها.

وبغية الاجابة عن هذه الأسئلة وتفسير المبادرات وردود الفعل الافريقية في مواجهة التحدي الاستعماري تمّ تقسيم هذا المجلد، عدا الفصلين الأول والثاني، الى ثلاثة أقسام رئيسية. وكل قسم من هذه الأقسام يسبقه فصل (الفصول ٣ و ١٣ و ٢٢) يتناول موضوع القسم بصفة عامة ومن منظور القارة في مجموعها ، ثم تأتي الفصول اللاحقة بتناول إقليمي في أساسه. أما القسم التمهيدي ، الذي يشمل هذا الفصل والفصل الذي يليه ، فهو يناقش المواقف الافريقية والاستعداد الافريقي عشية هذا التغيير الجذري في العلاقات بين افريقيا والأوروبيين ، وأسباب تقسيم القارة وغزوها واحتلالها على يد القوى الامبريالية الأوروبية. ويجدر بنا أن نذكر مسألة كثيرًا ما يصيبها الإغفال ، وهي أن مرحلة الغزو الفعلي سبقتها سنوات من التفاوض وعقد الاتفاقيات بين القوى الامبريالية والحكام الافريقيين. وتشهد مرحلة التفاوض هذه بأن القوى الأوروبية كانت قد تقبّلت في البداية نظراءها الافريقيين كأنداد مكافئين لها ، وأنها – ثانيًا – كانت تعترف بسيادة واستقلال الدول والكيانات السياسية القائمة في القارة.

ويتناول القسم الثاني موضوعًا ظلّ حتى الستينات من القرن العشرين خاضعًا إما لسوء تفسير كبير أو لتجاهل تام من قبل المدرسة الاستعمارية للتأريخ عن افريقيا ، ونعني به موضوع المبادرات وردود الفعل الافريقية في مواجهة غزو القارة واحتلالها. فأعضاء هذه المدرسة من أمثال هـ. هـ. جونستون والسير ألان بيرنز ، ثم مارجري بيرهام ولويس هـ. غان وبيتر دويغنان[١٠] في تاريخ أقرب ، يعتبرون أن الافريقيين رحبوا باقامة الحكم الاستعماري لأنه لم ينقذهم من الفوضى والحروب الداخلية فحسب ، بل إنه حقّق لهم أيضًا بعض المكاسب الملموسة. ومن هذا المنطلق تقول مارجري بيرهام مثلاً :

«سرعان ما تقبلت معظم القبائل السيطرة الأوروبية باعتبارها جزءًا من نظام لا يقاوَم أتت معها بمزايا عديدة أهمها السلام ، وبمستحدثات مثيرة ، مثل الخطوط الحديدية والطرق والمصابيح والدراجات والمحاريث والأطعمة والمحاصيل الجديدة ، حيث كان يمكن الحصول على ذلك كله واختباره والتمتع به في المدينة. أما الطبقات الحاكمة ، التقليدية منها أو حديثة العهد ، فقد أتتها السيطرة الأوروبية بمزيد من السلطة والأمن وبأشكال جديدة من الجاه والقوة. وعلى مدى سنوات عديدة بعد احتلال البلاد ، ندرت الانتفاضات وإنْ ساد الذهول ، ولم يبد أن الافريقيين شعروا بالمذلة أو الهوان من جراء الخضوع لحكم الآخرين»[١١]

(١٠) هـ. هـ. جونستون ، ١٨٩٩ ، ١٩١٣ ؛ أ. ك. بيرنز ، ١٩٥٧ ؛ م. بيرهام ، ١٩٦٠ (أ) ؛ ل. هـ. غان وب. دويغنان ، ١٩٦٧.

(١١) م. بيرهام ، ١٩٦٠ (أ) ، ص ٢٨.

وقد انعكست هذه الأفكار أيضًا في استخدام تعبيرات أوروبية النظرة والتمركز من أمثال «احلال السلام» و«السلم البريطاني» و«السلم الفرنسي»، التي استخدمت كلها لوصف أعمال لا تزيد في حقيقتها عن عمليات غزو لافريقيا واحتلالها بين عامي ١٨٩٠ و ١٩١٤.

أما المؤرخون الذين التفتوا الى هذا الجانب، فلم يذكروه إلاّ مصادفة أو عرضًا. وفي كتاب «مختصر تاريخ افريقيا» الذي ظهر لأول مرة عام ١٩٦٢، وهو من أوائل كتب التاريخ الحديثة عن أفريقيا، كرّس المؤرخان الانجليزيان رولاند أوليفر وجـ. د. فيج فقرة واحدة لا غير لما أسمياه بـ «المقاومة الأفريقية الضارية»، وذلك ضمن فصل من أربع عشرة صفحة تناولا فيه ما أصبح يسمى بالتسابق الأوروبي على المستعمرات الافريقية. وإذا كنا قد كرّسنا سبعة فصول لموضوع المبادرات وردود الفعل الأفريقية، فالغرض من ذلك هو تصحيح هذا التفسير الخاطئ من جانب المدرسة الاستعمارية وإعادة الأمور الى نصابها، مع ابراز وجهة النظر الافريقية.

وسوف يتضح من الفصول المشار اليها أن الأدلة والشواهد لا تؤيد وجهة النظر القائلة بأن الافريقيين استقبلوا الجنود الغزاة بالترحاب أو أنهم تقبّلوا السيطرة الاستعمارية. بل تدل الوقائع على أن رد فعل الافريقيين كان مخالفًا لهذا تمامًا. فلم يكن امامهم إلاّ خياران لا ثالث لهما: فإما أن يسرعوا بالتنازل عن سيادتهم واستقلالهم أو أن يدافعوا عنهما مهما كان الثمن. وإنه لمن المشرّف ما يثبته هذا المجلد من أن معظم الحكام الافريقيين، بغض النظر عن النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة في دولهم وعلى الرغم من كل الصعوبات، قرّروا الدفاع عن سيادتهم وعن استقلالهم. وتعبّر الصورة التي على غلاف هذا المجلد عن حجم التهديد الهائل الذي واجهه أولئك الحكام الأفارقة من جهة، وعن مدى صلابة عزمهم على المقاومة من جهة أخرى. والصورة منقولة عن نقش على أحد جدران قصر ملوك الداهومي، في «أبومي»، وهي تبين افريقيًا لا يملك من السلاح سوى قوس وسهم، ولكنه يواجه بشجاعة وتحد أوروبيًا مسلحًا ببندقية.

وفي مقال نُشر مؤخرًا لـ «جون د. هارغريفز» نراه يطرح السؤال الهام التالي بقوله:

«إذا كان هناك ذلك العدد من المواقف التي كان يمكن للغزاة الاوروبيين اتخاذها، فقد كانت هناك بدائل عدة متاحة للحكام الافريقيين. فمن بين المزايا القصيرة الأمد المترتبة على الاتفاقيات مع الأوروبيين والتعاون معهم، امكانية الحصول على الأسلحة النارية والسلع الاستهلاكية، وفرص الاستعانة بالأوروبيين كحلفاء أقوياء عند حدوث النزاعات الخارجية والداخلية. فلماذا إذن رفضت كثير من الدول الافريقية كل هذه الفرص، واختارت أن تقاوم الأوروبيين في ميدان المعركة؟»[١٢].

قد تبدو المسألة غامضة فعلاً، ولكنها غامضة فقط لمن ينظر اليها كلها من منظور أوروبي بحت. أما بالنسبة للافريقي، فالقضية لم تكن قضية مزايا قصيرة الأمد أو طويلته، ولكنها قضية أرضه وسيادته. وهذا ما دفع كل الكيانات الافريقية السياسية — المركزية منها واللامركزية على السواء — إلى أن تقرّر عاجلاً او آجلاً اختيار طريق الدفاع عن سيادتها أو محاولة استردادها. فالمسألة في نظر الافريقيين لم تكن قابلة للتنازلات، بل إن كثيرًا من قادة الدول فضّلوا الموت في ميدان المعركة أو الفرار الاختياري أو مواجهة النفي الاجباري على التنازل عن سيادتهم دون كفاح.

---

(١٢) ج. د. هارغريفز، في: ل. هـ. غان و ب. دويغنان (مشرف على التحرير)، ١٩٦٩، ص ٢٠٥ — ٢٠٦.

اختار معظم الحكام الافريقيين إذن الدفاع عن السيادة والاستقلال ولم يختلفوا إلا فيما يتعلّق باستراتيجياتهم وتكتيكاتهم لتحقيق هذا الهدف العام. وقد آثرت غالبية هؤلاء الحكام الأفارقة استراتيجية المجابهة بالأسلحة الدبلوماسية أو العسكرية أو كليهما. وكما سيرد فيما بعد، اختار كل من ساموري توري، وكاباريغا ملك الـ «بونيورو» سلاح الدبلوماسية والحرب معًا، بينما اعتمد بريمبيه الأول وموانغا ملك بوغاندا على الدبلوماسية. واختار غيرهم من الحكام، مثل توفا ملك بورتو نوفو (فيما أصبح الآن بنين)، استراتيجية التحالف والتعاون مع الأوروبيين، وليس ممالأة العدو.

ولا بدّ من القاء الضوء على مسألة الاستراتيجية هنا، اذ أُسيء تفسيرها على نحو جسيم حتى الآن بحيث تم تصنيف بعض الحكام الأفريقيين باعتبارهم كانوا ممالئين للاستعمار ووصفت أفعالهم بالممالأة أو التعاون مع العدو collaboration. ونحن نعارض استخدام هذه اللفظة فهي غير دقيقة، وهي أيضًا تحط من قدر هؤلاء الحكام وتنم عن نظرة أوروبية ضيّقة. وكما رأينا مما سبق، كانت القضية الأساسية بالنسبة للحكام الافريقيين فيما بين عامي ١٨٨٠ و ١٩٠٠ هي قضية السيادة. وكان واضحًا أنه لا يوجد حاكم واحد مستعد للتنازل في هذه القضية. أما أولئك الحكام الذين وصفوا خطأً بأنهم ممالئون للاستعمار، فهم الذين اعتقدوا أن أفضل وسيلة للاحتفاظ بسيادتهم أو لاسترداد هذه السيادة التي ربما كانوا قد فقدوها أمام قوة افريقية أخرى قبل وصول الأوروبيين هي «التحالف» مع أولئك الغزاة الأوروبيين وليس ممالأتهم. فالممالئ هو الذي يخون القضية الوطنية بالعمل مع العدو بغية تحقيق أهداف هذا العدو على حساب مصالح أمته. ولكن جميع الافريقيين كما رأينا واجهوا خيارًا صعبًا بين الاستسلام او الاحتفاظ بالسيادة أو استردادها. ومن ثم فان الذين ربطوا مصيرهم بالأوروبيين فعلوا ذلك سعيًا وراء تحقيق أهدافهم الخاصة، ومن ثم فان من الخطأ تمامًا أن نسميهم ممالئين للعدو.

وعلى أية حال، فقد أصبح لكلمة «ممالئ» (collaborator) هذه منذ الحرب العالمية الثانية مدلولات تبعث على الازدراء، والملفت للنظر أن بعض المؤرخين الذين يستخدمونها يدركون ذلك تمامًا. وقد كتب ر. روبنسون مثلاً في مقال حول هذا الموضوع يقول: «ويجدر التأكيد هنا على أن كلمة collaborator (أي (متعاون؟) لم تستخدم هنا بمعناها المسيء (أي بمعنى الممالئ للعدو – المترجم –)»[١٣]. السؤال إذن هو لماذا تستخدم هذه الكلمة التي يمكن أن تعني الازدراء، وخاصة بالنسبة لافريقيا حيث لا تنطبق مطلقًا؟ لماذا لا تستخدم عبارة «متحالف» وهي أدق تعبيرًا عن الوضع؟ وكثيرًا ما يذكر توفا ملك مملكة الـ «غون» في بورتو نوفو كمثال نموذجي لهذا التعاون. ولكن هل تعاون توفا ومالأ العدو فعلاً؟ لقد أوضح هارغريفز[١٤] أن توفا كان يواجه ثلاثة أعداء مختلفين في آن واحد عندما جاء الفرنسيون: كان يواجه الـ «يوروبا» في الشمال الشرقي، وملوك الـ «فون» من الداهومي في الشمال، والبريطانيين على الساحل، ولا بدّ أنه اعتبر مجيء الفرنسيين فرصة أرسلتها له العناية الالهية لا ليحتفظ بسيادته فحسب، بل وليحقّق بعض المكاسب على حساب أعدائه. فكان من الطبيعي إذن أن يختار «التحالف» مع الفرنسيين، لا «ممالأتهم». فالمؤرخ الذي يصف توفا بالتعاون مع العدو أو ممالأته هو على وجه التحقيق مؤرخ يجهل المشاكل التي كان يواجهها هذا الملك آنذاك، أو ينكر على الافريقيين أي قدرة على المبادرة أو الوعي بمصالحهم، أو ينظر الى المسألة كلها من منظور أوروبي ضيّق. وتبدو المغالطة في استخدام هذا التعبير في أن أولئك الممالئين المزعومين الذين قبلوا التحالف مع الأوروبيين في وقت ما، كثيرًا

(١٣) ر. روبنسون، في ر. أوين وب. ساتكليف (مشرف على التحرير)، ١٩٧٢، ص ١٢٠.

(١٤) ج. د. هارغريفز، في ل. هـ. غان وب. دويغنان (مشرف على التحرير)، ١٩٦٩، ص ٢١٤ – ٢١٦.

ما قاوموا الأوروبيين وعارضوهم بعد ذلك: ووبوغو ملك الـ«موسّي»، ولات ديور دامل أو حاكم كايور، وحتى ساموري توري العظيم نفسه، كلهم أمثلة لهؤلاء الحكام. وهذا خير دليل على عبثية مثل هذه التصنيفات.

وأخيرًا لا يمكن أن يستخدم هذا التعبير الاّ مؤرخ جاهل حقًا أو تبسيطي النظر إلى الأوضاع السياسية والإثنية – الثقافية في افريقيا عشية الغزو الأوروبي للقارة الافريقية وتقاسمها. فهؤلاء المؤرخون ينطلقون من فرضية مفادها أن جميع البلاد الافريقية، على غرار الكثير من البلاد الأوروبية، تسكنها مجموعة أو أمة إثنية – ثقافية واحدة، وبالتالي فإن أي قسم من هذه المجموعة يتحالف مع الغزاة يستحق أن يوصم بمالأة العدو. ولكن لم يكن هناك بلد أو مستعمرة أو امبراطورية افريقية تقوم على مجموعة إثنية واحدة. فكل بلد أو امبراطورية كان يضم العديد من المجموعات أو الأمم الإثنية – الثقافية تختلف بعضها عن البعض اختلاف الايطاليين عن الألمان أو عن الفرنسيين مثلاً. أضف الى ذلك أنه في المرحلة السابقة على وصول الغزاة الأوروبيين، كانت العلاقات بين هذه المجموعات المختلفة في كثير من الأحيان علاقات عداء، وكثيرًا ما كانت بعض هذه المجموعات تسيطر على البعض الآخر. ودمغ مثل هذه المجموعات المتنافرة أو الخاضعة لغيرها بالتعاون مع العدو لأنها اختارت التحالف مع الأوروبيين ضد أعدائها السابقين يمثل غفلة كاملة عن لب الموضوع. وكما سيتضح في بعض فصول هذا المجلد، فإن طبيعة ردود الفعل والاستجابات الافريقية للاستعمار لم تكن مرهونة بالأوضاع الإثنية – الثقافية وبالأوضاع السياسية التي كانت تواجه الافريقيين فحسب، بل كانت مرهونة كذلك بطبيعة القوى الاجتماعية – الاقتصادية المحركة لكل مجتمع من هذه المجتمعات عند وقوع المواجهة، وبطبيعة تنظيمه السياسي في نفس الوقت.

لقد اتهم كثير من المؤرخين الأوروبيين كل من قاوم من الأفارقة بالرومانسية وقصر النظر، كما أشادوا بمن أسموهم المتعاونين باعتبارهم بعيدي النظر وتقدميين. فعلى حد قول الكاتبين أوليفر وفاج عام ١٩٦٢:

> «فمن اتسم منهم ببعد النظر وتوفّرت له المعلومات، وخاصة من لجأ منهم الى المستشارين الأجانب من مبشرين أو تجار، فَهِمَ أنه لن يجني شيئًا من المقاومة، بينما تعود عليه المفاوضات بالكثير. أما الذين خانهم بعد النظر أو التوفيق أو أعوزتهم المشورة فقد رأوا أعداءهم التقليديين يتحالفون مع الغزاة، بينما اختاروا هم المقاومة التي كثيرًا ما كانت تنتهي بهزيمة عسكرية وبتنحية الرؤساء وضياع الأراضي وانتقالها الى أيدي حلفاء القوة المحتلة من سكانها، بل وبتفتيت الدولة أو المجتمع سياسيًا... تمامًا كما حدث أيام تجارة الرقيق، حيث كان هناك الرابح والخاسر، وكلاهما داخل نفس حدود كل مستعمرة»(١٥).

وبالمثل وصف رونالد أ. روبنسون وجون غالاغر المعارضة أو المقاومة بأنها تتألف من «نضال رومانسي رجعي ضد الحقائق، ومعارضة عاطفية إنفعالية من جانب مجتمعات هالها عهد التغيرات الجديد دون أن تجد لنفسها عزاء»(١٦).

ولكن هذه الآراء مشكوك فيها، وأسلوبها في التمييز بين الذين قاوموا وبين المتعاونين المالئين المزعومين أسلوب آلي وغير مقنع. فلا شك أن هناك من ربح ومن خسر من تجارة الرقيق، ولكن لم يكن هناك رابح في هذه المرة. فمن قاوم ومن قيل إنه تعاون خسرا في النهاية، ولكن الطريف هو أننا لا نتذكّر اليوم إلاّ الزعماء المسمين بالرومانسيين والذين لم يستسلموا إلاّ بعد مقاومة، فقد أصبحوا مصدر الهام للزعماء الوطنيين

---

(١٥) ر. اوليفر و ج. د. فاج، ١٩٦٢، ص ٢٠٣.

(١٦) ر. أ. روبنسون و ج. غالاغر، في: ف. هـ. هنسلي (مشرف على التحرير)، ١٩٦٢، ص ٦٣٩ – ٦٤٠.

في عهدنا[١٧]. وإني أتفق تمامًا وما خلص اليه علي أ. مزروعي وروبير أ. روتبرغ من أنه «لا شك في أن كافة الشعوب الافريقية المعنية ارتابت في المعايير والأساليب الغربية الجديدة وما واكبها من قيود وتحكم للسيطرة»[١٨].

مع ذلك، وأيًا كانت الاستراتيجية التي اتبعها الافريقيون، فقد فشلوا جميعًا باستثناء ليبيريا وأثيوبيا، وكان فشلهم لأسباب سنناقشها فيما بعد. وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى، وهي المرحلة التي ينتهي عندها هذا القسم الأول، كانت افريقيا قد وقعت تحت سيطرة الحكم الاستعماري. أمّا عن الكيفية والأسباب التي مكنت أهل ليبيريا وأهل أثيوبيا من الصمود في وجه هذه الهجمة الاستعمارية، فهو الموضوع الذي يتناوله الفصل الحادي عشر.

ماذا فعلت هذه القوى الاستعمارية إذن بمستعمراتها الجديدة في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد فترة الحرب العالمية الأولى؟ هذا هو السؤال الذي يتناوله القسم الثاني من هذا المجلد. ولم نكرّس في هذا الكتاب إلاّ فصلاً واحدًا لمختلف الأجهزة السياسية التي لجأت اليها القوى الاستعمارية في إدارة مستعمراتها والايديولوجيات الكامنة وراءها، فهو موضوع تناولته كثير من الدراسات المختصة بدراسة الاستعمار في أفريقيا[١٩]. وقد رأينا بدلاً من ذلك أن نتناول بالتفصيل وباهتمام أكبر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للنظام الاستعماري، وتأثيره على افريقيا، وفعلنا ذلك بغية تصحيح الأوضاع والنظرة. ويتبيّن من هذه الفصول أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وحتى عام ١٩٣٥، تلك الفترة التي وصفها بعض المؤرخين حديثًا بأنها أوج الاستعمار. شهدت بناء هياكل أساسية من طرق وخطوط حديدية، مع إدخال بعض التغييرات الاجتماعية الناجمة عن افتتاح مدارس إبتدائية وثانوية. ولكن الحكام الاستعماريين كانوا يسعون الى تحقيق هدف أساسي واحد، ألا وهو استغلال كل موارد افريقيا، من حيوانات ونباتات ومعادن، استغلالاً لصالح القوى الاستعمارية وشركاتها التجارية والتعدينية والمالية في بلادها الأصلية دون غيرها. ومن الفصول التي يجدر الانتباه اليها في هذا القسم، الفصل الذي يتناول الجوانب السكانية (الديموغرافية) من الحكم الاستعماري، وهو مبحث لا يتواجد عادة في الدراسات القائمة عن الاستعمار في افريقيا.

ماذا كانت المبادرات وردود الفعل الافريقية في مواجهة عملية رسوخ استعمار القارة الافريقية واستغلالها؟ هذا هو السؤال الذي يجيب عنه القسم الثالث من هذا المجلد حيث يتركز الاهتمام على هذه المسألة تمشيًا مع الفلسفة التي تقوم عليها هذه الدراسة، أي ضرورة تناول الموضوع من وجهة نظر افريقية مع إبراز المبادرات وردود الفعل الافريقية. ذلك أن المواقف الافريقية في هذه الفترة لم تتسم باللامبالاة، ولا بالسلبية ولا بالقبول. وإذا كانت هذه المرحلة قد سميت بالمرحلة الكلاسيكية للاستعمار، فقد كانت أيضًا المرحلة الكلاسيكية لاستراتيجية المقاومة أو الاحتجاج من جانب افريقيا. وسوف يتضح من العرض العام ومما يليه من عروض إقليمية أن الافريقيين لجأوا الى العديد من الحيل والتدابير المتنوعة – والمبتكرة في

---

(١٧) من أجل مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر آ. أ. بواهن «نحو تصنيف أجدّ وتقسيم مرحلي أحدث للإجابات وردود الفعل الافريقية في مواجهة الاستعمار» (هذه الدراسة لم تنشر). وقد استند هذا الفصل في بعض أجزائه على هذه الدراسة.

(١٨) ر. أ. روتبرغ وع. أ. مزروعي (مشرف على التحرير)، ١٩٧٠، ص ١٨.

(١٩) انظر س. هـ. روبرتس، ١٩٢٩؛ لورد هيلي، ١٩٣٨ و١٩٥٧؛ س. ك. إيستون، ١٩٦٤؛ ل. هـ. غان وب. دويغنان (مشرف على التحرير)، ١٩٦٩ و١٩٧٠؛ ب. غيفورد وو. ر. لويس (مشرف على التحرير)، ١٩٦٧ و١٩٧١؛ ج. سوريه – كانال، ١٩٧١.

أحيان كثيرة — لمقاومة الاستعمار.

ويجدر التنبيه الى أن الأهداف في هذه المرحلة، باستثناء أهداف زعماء شمال افريقيا، لم تكن الإطاحة بالنظام الاستعماري، وإنما كان الهدف هو السعي الى تحسين الأوضاع والتكيّف معها في إطار هذا النظام. لقد كان الهدف هو الحد من قهر النظام الاستعماري ومن جوانبه اللاإنسانية، مع محاولة جعله مفيدًا للافريقيين كما هو مفيد للأوروبيين. فقد سعى الزعماء الافريقيون الى تصحيح بعض التدابير والاساءات المحدّدة، كالسخرة والضرائب الباهظة والزراعة الإجبارية لبعض المحاصيل واغتصاب الأراضي والقوانين التي تحكم الانتقال من مكان الى آخر وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية مع ارتفاع أسعار السلع المستوردة، والتمييز والفصل العنصريين، وعدم توفّر الخدمات الاجتماعية من مستشفيات ومياه الأنابيب الصالحة للشرب والمدارس.

وينبغي التنبيه أيضًا الى أن هذه الشكاوى من النظام الاستعماري كانت منتشرة في كل طبقات المجتمع، بين المتعلمين والأميين وبين سكان المدن والريف، وأنه تولد عنها وعي مشترك بأنهم افريقيون وسود يقفون في مواجهة طغيان الحكام المستعمرين والبيض. وهذه هي الفترة التي تدعمت أثناءها الوطنية السياسية الافريقية؛ وهي فترة بدأت بعد استتباب النظام الاستعماري مباشرة، منذ بداية العقد الثاني من القرن العشرين.

وحتى ذلك الوقت، ظل التعبير عن هذا الوعي كما ظلّت القيادة الوطنية وقفًا على السلطات التقليدية، وفي اطار الهياكل السياسية لما قبل الاستعمار، ثم انتقل هذا التعبير وتلك القيادة ابتداءً من تلك الحقبة الى الصفوة المتعلمة الجديدة أو الى أعضاء الطبقة المتوسطة الجديدة. ومن المفارقة أن هؤلاء الزعماء الجدد كانوا نتاج النظام الاستعماري نفسه، إذ أنتجتهم وغذتهم المدارس والمؤسسات الإدارية والتعدينية والمالية والتجارية التي استحدثها هذا النظام الاستعماري. وكان هذا التركيز لقيادة الحركة الوطنية ولعملية مناهضة الاستعمار في أيدي المتعلمين من الأفارقة الذين كانوا يعيشون أساسًا في المراكز الحضرية الجديدة، هو الذي أدى الى ربط الحركة الوطنية الافريقية في مرحلة ما بين الحربين — خطأً — بهذه الطبقة دون غيرها، كما أدّى الى تعريف هذه الحركة على أنها ظاهرة حضرية في أساسها.

وقد تألفت مجموعات وجمعيات عديدة كي تتولى التعبير عن هذه التطلعات الوطنية، كما تنوعت الاستراتيجيات والتكتيكات التي ابتكرت للتعبير عن هذه التطلعات، كما سنرى من فصول هذا القسم. وقد أوضح ب. أ. أوبورونتيمهين و أ. س. أتيينو-أوديامبو (الفصلان ٢٢ و ٢٦ أدناه) أن هذه المجموعات شملت رابطات الشباب والرابطات الإثنية وجمعيات الخريجين، والأحزاب السياسية، والحركات السياسية ذات الطابع الإقليمي والجامع بين عدة مناطق أو أقاليم في داخل القارة وخارجها، ونقابات العمال، والنوادي الأدبية، ونوادي الموظفين ورابطات وجمعيات النهوض بالظروف الاجتماعية، ومختلف الحركات والطوائف الدينية. وكانت بعض هذه الحركات والرابطات والجمعيات قد تألفت في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، ولكنها تكاثرت دون شك خلال الفترة التي نتعرّض لها، كما يتبيّن من الفصول التالية.

ولجأت هذه الحركات الى أسلحة وتكتيكات تختلف عن سابقاتها في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، التي شاعت فيها حركات التمرّد وما سمي بأعمال الشغب، فاستخدمت أسلوب تقديم العرائض وإرسال الوفود لمقابلة الحكومات المركزية والمحلية، والإضرابات، والمقاطعة، كما لجأت بشكل خاص الى النشر في الصحافة وعقد المؤتمرات الدولية. وكانت فترة ما بين الحربين هي فترة ازدهار الصحافة في افريقيا عامة وفي غرب أفريقيا خاصة، في حين أصبحت مؤتمرات كل افريقيا (الجامعة الافريقية) سمة

من سمات مناهضة الاستعمار، إذ كانت هذه المؤتمرات تستهدف إضفاء صبغة دولية على هذه الحركات الوطنية وعلى الحركات المناهضة للاستعمار في افريقيا، كما كانت تأمل في لفت أنظار السلطات في العواصم الاستعمارية الى الأحداث الجارية في المستعمرات. وكان ذلك هو سبب عقد مؤتمرات الجامعة الافريقية التي نظمها الأمريكي الأسود الدكتور و. أ. ب. دو بوا في باريس ولندن وبروكسل بل وفي لشبونة. وهناك عرض أكثر تفصيلاً لهذا الموضوع في الفصل ٢٩ من هذا المجلد، الذي يتناول التفاعل بين السود في افريقيا وسود الشتات في الأمريكتين طوال الفترة التي نحن بصددها.

ومع ذلك، ورغم تنوّع الجمعيات وتعقد التكتيكات التي ابتكرت، فإن هذا لم يؤثر كثيرًا على النظام الاستعماري حتى أوائل الثلاثينات، إلاّ في حالة مصر وحدها. وعندما اغتنمت القوات الامبريالية الفاشية التابعة لإيطاليا في عهد موسوليني الفرصة عام ١٩٣٥ واستولت على أثيوبيا واحتلتها، وهي واحدة من القلعتين الباقيتين اللتين عُقدت عليهما الآمال إذ كانتا رمزًا لنهضة افريقيا وتجدّد شبابها في المستقبل، بدا وكأن القارة بأكملها قد كتب عليها أن تظل أبد الدهر في قبضة الاستعمار. ولكن هذا لم يكن مقدرًا له أن يقع. ذلك أن مرونة الافريقيين، واحتلال أثيوبيا في حد ذاته، وتصاعد مدّ الحركة الوطنية، وتأجج المشاعر المناهضة للاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور مجموعة جديدة من الأحزاب السياسية والجماهيرية والقيادات الراديكالية الجديدة التي كرست نفسها لا لتحسين الأحوال بل لاقتلاع الاستعمار من جذوره، كل هذه العناصر اجتمعت – كما سنرى في المجلد الثامن من تاريخ افريقيا العام – لتصفية السيطرة الاستعمارية من القارة بسرعة وفي فترة لا تزيد على عشرين سنة، وهو ما يعادل طول الفترة التي استغرقها توطيد النظام الاستعماري، على الرغم مما بدا خلال الفترة ما بين عام ١٨٨٠ وعام ١٩٣٥ من أن الاستعمار قد رسخ في افريقيا رسوخًا لا يتزعزع. فما هي إذن تلك الآثار التي تركها الاستعمار في افريقيا؟ ذلك هو السؤال الذي يجيب عنه الفصل الأخير من هذا المجلد.

مصادر المجلّد السابع

ثمة موضوعان أخيران ينبغي أن يتناولها هذا الفصل التمهيدي، وهما: مصادر الدراسة والتقسيم المرحلي لأحداث تاريخ الاستعمار في افريقيا. أما عن المصادر فإن المؤلفين والباحثين توفّرت لهم بعض المزايا، كما عانوا بعض أوجه النقص مقارنة بمن تولوا مسؤولية المجلدات الأخرى. فإذا بدأنا بأوجه النقص، فإن هذا المجلد والمجلد الثامن يتناولان فترات ما زالت سجلاتها ومحفوظاتها بعيدة عن متناول الدارسين، وهو ما لا ينطبق على الفترات التي عولجت في المجلدات الأخرى. بل إن بعض مواد المحفوظات والسجلات الموجودة في عديد من الدول الاستعمارية السابقة مثل فرنسا لم تفتح للدارسين فيما يتعلّق بالفترة المنتهية في ١٩٣٠ إلاّ بعد كتابة بعض من هذه الفصول. ثم إن تقسيم افريقيا ودخول عدد كبير من القوى الأوروبية المختلفة فيها أقاما حواجز لغوية يعاني منها الكثيرون من الباحثين.

وفي مقابل هذا، توفر عدد أكبر من الصحف واليوميات والدوريات، كما أن ما نشر من المحاضر البرلمانية، ووثائق المناقشات ولجان الاستقصاء والشركات والجمعيات الخاصة والتقارير السنوية المنشورة، كان أوفر عددًا منه فيما يتعلّق بالفترات السابقة فأمد الباحثين بمعلومات لم تكن متاحة من قبل. والأهم من ذلك أن بعض الشخصيات التي لعبت دورًا في مأساة الاستعمار ما زالت على قيد الحياة، فأمكن مقابلتها وسؤالها. كما أن عددًا منهم من الافريقيين والأوروبيين بدأوا ينشرون مذكراتهم وسيرهم الشخصية أو يشيرون اليها في روايات ومسرحيات ودراسات، وكل هذه المطبوعات متوفرة، مما يجعلنا نقول إن كتّاب هذا المجلد تمتعوا ببعض المزايا من هذه النواحي إذا ما قورنوا بمعظم مؤلفي المجلدات الأخرى.

وأخيرًا فإن الدراسات والبحوث السابقة والحالية والجارية التي تتناول موضوع الاستعمار تفوق في عددها ما كتب عن أي موضوع آخر من موضوعات تاريخ افريقيا. فقد ظهر في السنوات العشر الأخيرة تاريخ للاستعمار في خمسة أجزاء أعده للنشر ل. هـ. غان وبيتر دويغنان وأصدرته مطابع جامعة كامبريدج. كما اهتمت دول أوروبا الشرقية بهذا الموضوع أكثر من اهتمامها بأي موضوع آخر، مما ييسّر عملية جمع المعلومات وبلورتها نسبيًا من ناحية المصادر، وإن كان يتطلب صبرًا ودقة بالغين لكثرة المادة المتوفرة.

التقسيم المرحلي لتاريخ الاستعمار في افريقيا

هناك أيضًا مسألة التقسيم المرحلي لتاريخ الاستعمار في افريقيا، وهي مسألة تستحق وقفة ولو قصيرة، إذ اهملها العديد من المؤرخين حتى أثارها أ. ب. دافيدسون و م. كراودر في الستينات من هذا القرن.

لقد اقترح بعض المؤرخين عام ١٨٧٠ باعتباره تاريخ بداية لتدافع الأوروبيين على افريقيا وفرضهم السيطرة الاستعمارية عليها. ولكن هذا التاريخ يبدو مبكرًا. ويحدّد غ. ن. أوزويغوي في الفصل الثاني من هذا المجلد بداية هذا التدافع بأنشطة الفرنسيين في منطقة سينغامبيا، وأنشطة ستانلي ممثلاً للملك ليوبولد ملك البلجيكيين وأعمال سافورنيان دي برازا لصالح الفرنسيين في منطقة الكونغو، وتحرّك البرتغاليين في افريقيا الوسطى، حيث كانت هذه الأنشطة هي التي أطلقت التدافع المذكور من عقاله، علمًا بأنها لم تبدأ إلاّ في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي. لذلك يبدو لي أن من الأسلم أن نحدد البداية بعام ١٨٨٠ بدلاً من عام ١٨٧٠[٢٠]. وبين عام ١٨٨٠ وانهيار الاستعمار في الستينات والسبعينات من قرننا، يجدر بنا أن نقسم دراسة الحكم الاستعماري والمبادرات وردود الفعل الافريقية الى ثلاث فترات رئيسية: ١٨٨٠ الى ١٩١٩ (تقسم إلى قسمين فرعيين هما: ١٨٨٠ – ١٩٠٠، ثم ١٩٠٠ – ١٩١٩ وهما مرحلتا الغزو والاحتلال على التوالي)، ويمكننا تسمية هذه المرحلة الأولى بمرحلة الدفاع عن السيادة الافريقية والاستقلال من خلال استراتيجية المواجهة أو التحالف أو الخضوع المؤقت. ثم تأتي فترة ١٩١٩ – ١٩٣٥، ويمكن أن تسمى بمرحلة التكيف مع اللجوء الى استراتيجية الاحتجاج أو المقاومة؛ ثم نصل بعد ذلك الى مرحلة ما بعد ١٩٣٥، وهي مرحلة حركات الاستقلال واستخدام استراتيجية الفعل الإيجابي[٢١].

ونحن نرى أن الفترة ما بين عام ١٨٨٠ وعام ١٩١٩ تقريبًا، وهي الفترة التي يسميها بعض المؤرخين مرحلة التهدئة أو إحلال السلام، هي في الواقع ومن منظور أوروبي، الفترة التي تم فيها تقسيم افريقيا على الورق، ونشر القوات لتنفيذ هذا التقسيم ميدانيًا، والاحتلال الفعلي للمناطق التي تم الاستيلاء عليها، وهو ما يدل عليه استحداث مختلف التدابير الإدارية وانشاء البنية الأساسية مثل الطرق ومد الخطوط الحديدية وأسلاك البرق بغية استغلال موارد المستعمرات.

أما من وجهة النظر الافريقية، فقد شهدت هذه الفترة، كما رأينا، ملوك افريقيا وملكاتها ورؤساء العشائر فيها يولون اهتمامهم كله للاحتفاظ بسيادتهم أو استردادها، ويجاهدون من أجل صون تراثهم

(٢٠) أنظر م. كراودر، ١٩٦٨، ص ١٧ – ١٩.

(٢١) فيما يتعلّق بمختلف التقسيمات المرحلية، أنظر: دافيدسون في كتاب ت. و. رينجر (مشرف على التحرير)، ١٩٦٨ (ج)، ص ١٧٧ – ١٨٨؛ وانظر أيضاً م. كراودر، ١٩٦٨، ص ١٧ – ١٩.

وثقافتهم ، متبعين في ذلك استراتيجية المواجهة أو التحالف أو الامتثال. وبحلول عام ١٩١٩ ، كانت المواجهة قد انتهت لصالح الأوروبيين في كافة أنحاء افريقيا ، باستثناء ليبيا وبعض أجزاء الصحراء الكبرى وليبيريا وأثيوبيا. أما الافريقيون جميعًا ، سواء في ذلك من سمي منهم بالمقاومين ومن سمي بالمتعاونين ، فكانوا كلهم قد فقدوا سيادتهم.

والمرحلة الثانية بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٣٥ ، هي المرحلة التي يمكن تصنيفها بحق كمرحلة ردود الفعل الافريقية من أجل المقاومة ، أو مرحلة الاحتجاج كما نفضل أن نسميها. ولقد اخترنا عام ١٩١٩ لا لمجرّد أنه يعقب أحداثًا بالغة الأهمية مثل نهاية الحرب العالمية الأولى وثورة أكتوبر / تشرين الأول في الامبراطورية الروسية ودعوة دو بوا إلى عقد المؤتمر الأول لكل افريقيا (الجامعة الافريقية) - وكلها أحداث أثرت على مجريات الأمور في العالم تأثيرًا ثوريًا - ولكن أيضًا لأن ذلك العام يمثل تاريخًا كانت معارضة الاحتلال الأوروبي فيه قد خمدت في أغلب أنحاء القارة.

كذلك اخترنا عام ١٩٣٥ بدلاً من عام ١٩٤٥ لنحدّد به نهاية هذا المجلد لأنه العام الذي قامت فيه قوات موسوليني الفاشية بغزو أثيوبيا واحتلالها. وقد هزت تلك الأزمة أهل القارة الافريقية وصدمتهم ، وخاصة المتعلمين منهم ، كما صدمت السود في كل أنحاء العالم. غير أنها أيقظتهم أيضًا يقظة عنيفة على طبيعة الاستعمار اللاإنسانية والعنصرية القاهرة وعلى طغيانه أكثر مما فعلت الحرب العالمية الثانية بكثير. وقد وصف كوامي نكروما - الذي أصبح بعد ذلك أول رئيس لغانا - وصف شعوره عندما سمع بالغزو فقال «شعرت في تلك اللحظة وكأن مدينة لندن كلها قد أعلنت الحرب عليّ أنا شخصيًا»[٢٢] ، واعترف بأن تلك الأزمة أججت كراهيته للاستعمار. ويبدو من المحتمل فعلاً أن النضال لتحرير افريقيا من ربقة الاستعمار كان من المقدر له أن يبدأ في أواخر الثلاثينات من قرننا لولا اندلاع الحرب العالمية الثانية.

أما المرحلة الأخيرة بين عام ١٩٣٥ وثورة الاستقلال ، فمكانها الصحيح في المجلد التالي والأخير من عملنا هذا ومن ثم فلا مجال لتناولها هنا.

(٢٢) كوامي نكروما ، ١٩٥٧ ، ص ٢٧.

الفصل الثاني

تقسيم افريقيا وغزوها على يد الأوروبيين : نظرة عامة

بقلم : ج . ن . أوزويغوي

مقدمة : جيل من الحروب والتغيرات الثورية

شهد الجيل الذي أعقب عام ١٨٨٠ حركة من أهم الحركات التاريخية في العصر الحديث. في تلك الفترة قامت دول أوروبا الصناعية بتقسيم قارّة افريقيا ، التي تبلغ مساحتها أكثر من ٢٨ مليون كيلومتر مربع ، وغزتها واحتلتها احتلالاً فعليًا . والواقع أن المؤرّخين لم يتصدوا بعد للآثار الوخيمة التي ترتبت على هذا الجيل من الحروب المستمرة على كل من المستعمرين والشعوب المستعمَرة ولكن من المسلم به عمومًا أنه كان جيل التحولات الثورية الأساسية .

بيد أن الاهمية الكبرى لهذه الفترة تتعدى حدود الحروب والتحولات التي شهدتها . فلقد نهضت امبراطوريات وسقطت امبراطوريات في الماضي . والغزو والاغتصاب قديمان قدم التاريخ نفسه ، كما أن نماذج الإدارة الاستعمارية والضم الاستعماري قد جربت واختبرت فيما سبق . ولقد كانت أفريقيا آخر قارة أخضعتها أوروبا ، ولذا فإن أبرز ما يميز هذه الفترة هو الطريقة المنسقة والسرعة والسهولة النسبية – من وجهة النظر الأوروبية – التي تمّ بها احتلال هذه القارة الشاسعة وإخضاعها ؛ وهو أمر لم يسبق له مثيل .

فما الذي أدّى إلى هذه الظاهرة؟ أو بعبارة أخرى ، لماذا قسمت افريقيا سياسيًا واحتُلّت احتلالاً منظمًا خلال تلك الفترة؟ ولماذا عجز الأفارقة عن صد هجمات أعدائهم؟ إن هذه التساؤلات قد انشغلت بها مهارات مؤرّخي التقسيم والامبريالية الجديدة منذ ثمانينات القرن التاسع عشر ، دون أن ينتهي الأمر إلى إجابة مسلَّم بها عمومًا . بل إن التأريخ للتقسيم قد أصبح من أكثر قضايا عصرنا إثارة للخلاف والانفعالات . فهو يواجه المؤرّخ بمهمة كأداء هي استجلاء معنى واضح من أخلاط عجيبة من التفسيرات المتعارضة .

تقسيم أفريقيا والامبريالية الجديدة: عرض عام

ثمة حاجة إذن إلى إضفاء شيء من التعقل على هذا الخليط من النظريات بشأن هذه الحركة الحاسمة في التاريخ الافريقي. ويمكننا أن نقسّم هذه النظريات بسهولة إلى الفئات التالية: النظريات الاقتصادية، والنظريات السيكولوجية، والنظريات الدبلوماسية، ونظريات البعد الافريقي.

النظرية الاقتصادية

لقد طرأت على هذه النظرية تقلبات مختلفة. فقبل أن تصبح الشيوعية خطرًا يهدّد النظام الرأسمالي الغربي، لم يكن أحد يشكك جديًا في الأساس الاقتصادي للتوسع الامبريالي. لذا لم يكن من قبيل المصادفة أن هجوم جوزيف شومبيتر على فكرة الامبريالية الرأسمالية[1] كان يحظى بشعبية هائلة بين الدارسين من غير الماركسيين. والهجومات المتكررة، التي بدأها شومبيتر، على تلك النظرية تعطي اليوم مردودات أقل من السابق بكثير، إلى درجة أن نظرية الامبريالية الاقتصادية بدأت في صورتها المعدلة، تلقى قبولاً متزايدًا في أيامنا هذه.

فما معنى الامبريالية الاقتصادية؟ إننا نستطيع أن نرجع جذورها التاريخية إلى عام ١٩٠٠، حينما أدرج الاشتراكيون الديمقراطيون الألمان موضوع السياسة العالمية (Weltpolitik) – أي سياسة التوسع الامبريالي على صعيد عالمي – في جدول أعمال المؤتمر السنوي لحزبهم الذي عُقد في ماينس. ففي ذلك الاجتماع أشارت روزا لوكسمبورغ للمرة الأولى إلى أن الامبريالية هي أعلى مراحل الرأسمالية. وكان ذلك الاجتماع أيضًا هو الذي لاحظ فيه جورج ليدبور أن عصب «السياسة العالمية» هو «اندفاع الرأسمالية كلها نحو سياسة للنهب تذهب بالرأسمالية الأوروبية والأمريكية إلى جميع بقاع العالم»[2]. بيد أن الطرح المأثور لهذه النظرية، وهو أوضح طرح لها، هو طرح جون أتكنسون هوبسون، الذي قال بأن زيادة الإنتاج وفائض رأس المال، ونقص الاستهلاك في الدول الصناعية قد أدى بها «إلى استثمار قسط متزايد دومًا من مواردها الاقتصادية خارج منطقة سيطرتها السياسية الراهنة، وإلى تشجيع سياسة تقوم على التوسع السياسي من أجل استيعاب مناطق جديدة». ورأى هوبسون أن هذا هو «الجذر الرئيسي الاقتصادي للامبريالية». ورغم تسليمه بأن قوى غير اقتصادية قد لعبت دون شك دورًا في التوسع الامبريالي، فقد كان مقتنعًا بأنه على الرغم من أن «زعيمًا طموحًا، أو تاجرًا مقدامًا قد يقترح أو حتى يبدأ خطوة من خطوات التوسع الامبريالي وقد يساعد على توعية الرأي العام الوطني المتحمس بالحاجة الماسة إلى مزيد من التقدم... فإن الفصل النهائي في الأمر يظل في يد القوة المالية»[3].

ولقد استعار ف. إ. لينين الكثير من الحجج الرئيسية للاشتراكيين الديمقراطيين الألمان وحجج هوبسون، فأكّد أن الامبريالية الجديدة تتسم بانتقال الرأسمالية من توجه «سابق على الاحتكار»، «تغلب عليه المنافسة الحرة» إلى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية «**المرتبطة** أشدّ الارتباط بتزايد حدة الصراع

(١) ج. شومبيتر، ١٩٥٥.

(٢) اقتبسه ل. باسو في: ن. شومسكي وآخرون، ١٩٧٢، ص ١١٤.

(٣) ج. أ. هوبسون، ١٩٠٢، ص ٥٩ و٨٠ – ٨١.

من أجل تقاسم العالم»[٤]. وكما أن الرأسمالية التنافسية ازدهرت بفضل تصدير السلع، فإن الرأسمالية الاحتكارية ازدهرت بفضل تصدير رأس المال الناتج عن الأرباح الباهظة التي كدستها الاحتكارات المصرفية والصناعية. وكان لينين يرى أن هذا التطور هو أعلى مراحل الرأسمالية. كما كان يعتقد، على غرار لوكسمبورغ، وعلى النقيض من هوبسون، أن الرأسمالية محكوم عليها بأن تدمر نفسها بنفسها لأن الرأسماليين بعد أن ينتهوا من تقاسم العالم ويصبحوا أصحاب ريع وطفيليين يعيشون على ايرادات استثماراتهم، سوف يتهددهم خطر الأمم الفتية النامية التي ستطالب بإعادة تقسيم العالم وهو ما سيرفضه الرأسماليون، بحكم جشعهم الدائم، ولذلك فان القضية سوف تحسم بحرب لا مفر من أن يخسرها الرأسماليون. فالحرب إذن هي النتيجة الحتمية للامبريالية، وفيها موت الرأسمالية العنيف.

وليس من المستغرب أن يكون الدارسون الماركسيون قد قبلوا هذه الدعاية المثيرة. كما ان القوميين والراديكاليين من أبناء «العالم الثالث» قد قبلوا هم أيضًا آراء هوبسون ولينين باعتبارها من المسلمات. وهم ينضمون إلى الدارسين الراديكاليين الغربيين في تصوير الامبريالية والاستعمار على أنهما محصلة الاستغلال الاقتصادي السافر[٥].

وعلى الرغم من أن هوبسون ولينين لم يعنيا مباشرة بأفريقيا، فمن الواضح أن تحليليهما لهما دلالات أساسية فيما يتعلق بتقسيم القارة. وقد كان من نتيجة ذلك أن طائفة شتى من الدارسين غير الماركسيين هدمت إلى حد ما النظرية الماركسية بشأن الامبريالية الاقتصادية فيما يتصل بأفريقيا[٦]. ومن ردود الفعل المألوفة للدارسين الماركسيين في مواجهة هذا الانتصار الظاهري لخصومهم قولهم إنه على الرغم من أن الانتقادات الموجهة ضد هوبسون ولينين صحيحة في أساسها، إلاّ أنها قد أسيء توجيهها. ويقول بوب ساتكليف إن «الهدف في أكثر الأحيان كالسراب والأسلحة غير مناسبة» لان الامبريالية، باعتبارها ظاهرة عامة، تنظر إلى قيمة الامبراطورية على أنها كل متكامل، ومن ثم فإن «أي ميزانية تقييم وطنية لا تعني الشيء الكثير»[٧]. بيد أن هناك حجة أقوى، هي أن الهدم التام للنظرية الكلاسيكية للامبريالية الاقتصادية لا يدحض بالضرورة خلاصة أن الامبريالية كانت في لبها اقتصادية من حيث دوافعها الأساسية. وليس من الأمانة العلمية في شيء الاستخفاف بوجهات النظر الاقتصادية الأخرى فيما يتعلق بالامبريالية، ثم الإسراع في شماته بإدانة أنصار تلك الآراء بشبهة تعاطفهم مع آراء هوبسون ولينين. ولقد بات واضحًا الآن من الدراسات الأكثر جدية للتأريخ الافريقي في هذه الفترة أن من يصرون على التحقير من شأن البعد الاقتصادي للتقسيم لا يسيؤون إلاّ لأنفسهم[٨].

---

(٤) ف. إ. لينين، ١٩١٦، ص ٩٢ (والتأكيد وارد في الأصل).

(٥) و. رودني، ١٩٧٢. وكذلك شينويزو، ١٩٧٥، وخاصة الفصل الثالث.

(٦) من أصحاب هذه الانتقادات د. ك. فيلدهاوس، ١٩٦١؛ م. بلوغ، ١٩٦١؛ ب. ساتكليف في: ر. أوين وب. ساتكليف (مشرف على التحرير)، ١٩٧٢، ص ٣١٦ — ٣٢٠.

(٧) ب. ساتكليف في: ر. أوين وب. ساتكليف (مشرف على التحرير)، ١٩٧٢، ص ٣١٨؛ المصدر السابق، ص ٣١٢ — ٣٢٣.

(٨) أنظر مثلاً: أ. ج. هوبكنز، ١٩٦٨ و١٩٧٣؛ ك. و. نيوبري وأ. س. كانيا — فورستنر، ١٩٦٩؛ ج. ستنغرز، ١٩٦٢.

النظريات السيكولوجية

إنني أناقش هذه النظريات – التي تصنف عادة إلى «الداروينية الاجتماعية» و«المسيحية التبشيرية» و«النكوصية (Atavism) الاجتماعية» – من وجهة سيكولوجية نظرًا لاشتراك أنصارها جميعًا في الإيمان بتفوق «الجنس الأبيض».

الداروينية الاجتماعية

إن ظهور كتاب تشارلز داروين المعنون «أصل الأنواع بواسطة الانتخاب الطبيعي، أو حفظ الأجناس المفضلة في الصراع من أجل الحياة»[٩] في نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٥٩ بدا وكأنه يوفر سندًا علميًا للاعتقاد بتفوق الجنس الأوروبي، وهو موضوع كان يتردّد باستمرار، في صور شتى، في الكتابات الأوروبية منذ القرن السابع عشر، ولذا فإن الداروينيين المتأخرين أسعدهم أن يتمكنوا من تبرير إخضاع من أطلقوا عليهم اسم «الأجناس الخاضعة» أو «الأجناس المتخلفة» على يد هذا «الجنس السيد» باعتبار ذلك عملية «انتخاب طبيعي» حتمية يسود فيها القوي الضعيف في الصراع من أجل البقاء. ولذلك فقد كانوا ينادون بأن الحق في جانب القوة. وبالتالي كانوا يعتبرون تقسيم أفريقيا جزءًا من هذه العملية الطبيعية الحتمية. والجانب الذي يثير الانتباه في هذا التعصب العنصري السافر – الذي سمي عن حق بالألبينية أو العنجهية الشقراء – هو تأكيدها للمسؤولية الامبريالية[١٠]. ولكن الداروينية الاجتماعية، من حيث تطبيقها على غزو افريقيا، تظل أقرب إلى التبرير العقلي اللاحق على ما حدث، منها إلى الدافع الذي أدى إلى حدوثه.

المسيحية التبشيرية

كان «أصل الأنواع» هرطقة تستحق اللعنة في نظر المسيحية التبشيرية، ولكنها مع ذلك لم تتورع عن قبول دلالته العنصرية. بيد أن المضمون العنصري للمسيحية التبشيرية كانت تخفف من حدته جرعة سخية من الحميّة الإنسانية والخيرية، وهي حميّة كانت شائعة بين صنّاع السياسة الأوروبيين أثناء غزو أفريقيا، ولذلك زعموا أن تقسيم افريقيا يرجع إلى درجة لا يُستهان بها إلى دافع إنساني «وتبشيري أوسع نطاقًا»، كان يستهدف هداية الشعوب الافريقية[١١]. بل لقد قيل على وجه التحديد إن المبشرين هم الذين مهدوا الطريق لفرض الاستعمار في شرق ووسط أفريقيا وفي مدغشقر[١٢]. وإذا كان صحيحًا أن المبشرين لم يقاوموا غزو افريقيا، وانهم نشطوا فعلاً في متابعة ذلك الغزو في بعض المناطق، فإنه لا يمكن التسليم بالعامل التبشيري كنظرية عامة للامبريالية، نظرًا لأن مجال تطبيقه كان محدودًا.

---

(٩) سي. داروين، ١٨٥٩.

(١٠) لمزيد من التفاصيل عن هذه الآراء انظر ر. مونييه الذي ترجمه ونشره أ. و. لوريمر، ١٩٤٩؛ وانظر أيضًا ج. هيملفارب، ١٩٦٠.

(١١) فيما يتعلق بالدراسات الاستقصائية عن الدافع التبشيري إلى التوسع الاستعماري، انظر: ج. س. غالبريث، ١٩٦١، ص ٣٤ – ٤٨؛ ج. بينيت (مشرف على التحرير)، ١٩٥٣؛ ك. ب. غروفز، في ل. هـ. غان وب. دويغنان (مشرف على التحرير)، ١٩٦٩.

(١٢) ر. أوليفر، ١٩٦٥؛ ر. أ. روتبرغ، ١٩٦٥؛ ب. م. موتيبوا، ١٩٧٤.

النكوصية (Atavism)

(نظرية بروز طبائع قديمة كانت للأجداد)

كان جوزيف شومبيتر أول من فسر الامبريالية الجديدة من وجهة سوسيولوجية. فقد كان يرى أن الأمبريالية نتيجة ترتبت على عناصر سيكولوجية معينة لا سبيل إلى التكهن بها، وليس نتيجة ضغوط اقتصادية. وهو يستند في حجته، المغلفة بطابع إنساني أكثر مما هي مغلفة بالطابع العنصري الأوروبي، إلى ما يعتبره رغبة طبيعية عند الإنسان للسيطرة على أخيه الإنسان من أجل السيطرة ذاتها. وهذا الدافع الفطري إلى العدوان محكوم بتعطّش الإنسان في كل مكان إلى الاغتصاب. ومن ثم فإن الامبريالية نوع من الأنانية الوطنية الجماعية — «نزوع دولة ما، دون هدف، إلى التوسع عنوة بلا حدود»[١٣]. وهو يقول بأن الامبريالية الجديدة ترجع أيضًا إلى هذا النزوع الفطري إلى طبائع موروثة عن الأجداد[١٤]، أي أنها تمثل رجعة إلى غرائز سياسية واجتماعية بدائية كانت فيما سبق تحرّك الإنسان، وربما كان لها ما يبرّرها في العصور قبل الحديثة، ولكن من المؤكد أنه لا يمكن تبريرها في العالم الحديث. وينتقل شومبيتر بعد ذلك إلى بيان كيف أن الرأسمالية، بحكم طبيعتها، كانت «معادية للامبريالية» وحميدة العواقب. فهي إذ يمسك بزمامها «منظمون» بالمعنى الاقتصادي (entrepreneurs) مبتكرون، تعارض تمامًا الدوافع العدوانية الامبريالية للملكيات القديمة وطبقات المحاربين التي لم يكن لأطماعها هدف واضح، وذلك على نقيض الرأسمالية التي كانت لها أهداف واضحة، ومن ثم كانت تتعارض كلية مع هذا النزوع الفطري إلى نظم الحكم القديمة. ويخلص شومبيتر من ذلك إلى أن التفسير الاقتصادي للامبريالية إذ يقوم على أساس التطور المنطقي للرأسمالية، تفسير باطل. وعلى الرغم من جاذبية هذه الحجة، فإن موطن الضعف الأكبر فيها هو طابعها المغلف بالغموض والمنافي للتاريخ. ولئن كانت النظريات السيكولوجية قد تنطوي على شيء من الصدق باعتبارها تفسيرًا للتقسيم، فإنها لا تفسر سبب حدوث التقسيم في الفترة التي حدث فيها فعلاً، وإن كانت تعطي بعض عناصر الإجابة على السؤال عن الأسباب التي جعلته أمرًا محتملاً يُرتأى تنفيذه.

النظريات الدبلوماسية

تمثل هذه النظريات التفسيرات السياسية المحضة للتقسيم، ولعلها النظريات التي تحظى بالإجماع. بيد أنها تقدّم بطريقة تثير الانتباه تأييدًا محددًا وعمليًا للنظريات السيكولوجية. فنحن نرى في هذه النظريات الدبلوماسية الأنانية الوطنية للدول الأوروبية، إما وهي في حالة تصارع فيما بينها، وإما وهي في حالة تضافر من أجل حفظ الذات، وإما وهي في حالة رد فعل حاسم في مواجهة قوى الوطنيات الافريقية الجذرية. ولذلك فإننا نعتزم مناقشة هذه النظريات تحت العناوين التالية: الهيبة الوطنية؛ وتوازن القوى؛ والاستراتيجية العالمية.

---

(١٣) ج. شومبيتر، ١٩٥٥، ص ٦.

(١٤) المصدر السابق، ص ٦٥.

الهيبة الوطنية

إن أكبر المدافعين عن هذه النظرية هو كارلتون هايز. وهو يقول في نص بالغ الوضوح:
«إن فرنسا كانت تسعى إلى تعويض خسارتها الأوروبية بكسب في ما وراء البحار؛ وانجلترا كانت تريد التغلب على عزلتها الاوروبية بتوسيع الامبراطورية البريطانية وإعلاء مجدها؛ وروسيا التي أوقف زحفها في البلقان كانت تريد أن ترجع من جديد إلى آسيا؛ على حين كانت ألمانيا وإيطاليا تريدان أن تظهرا للعالم أن من حقهما أن تعزّزا بفتوحاتهما الامبريالية في الخارج ما اكتسبتاه داخل أوروبا من هيبة قائمة على القوة. أما الدول الأقل شأنًا، والتي لم تكن لها هيبة تخاف عليها، فقد استطاعت الاستمرار دون أية امبريالية جديدة، وإن كانت البرتغال وهولندا قد أبدتا زهوًا متجدّدًا بالامبراطوريتين اللتين كانتا في حوزتهما فعلاً، فراحت هولندا تدير امبراطوريتها بحيوية متجددة»[١٥].

لذلك يخلص هايز إلى أن «الامبريالية الجديدة» كانت في الأساس «ظاهرة ذات نزعة وطنية» يتوق أنصارها إلى الهيبة الوطنية، فكأن القادة الأوروبيين – باختصار – وقد وطدوا أركان أممهم وأعادوا تنظيم قواها الدبلوماسية في الداخل، كانوا مدفوعين بقوة مبهمة أو نكوصية تجلّت في «ردة فعل سيكولوجية، ورغبة شديدة في الحفاظ على الهيبة الوطنية أو استرداد تلك الهيبة». ومن ثم ينتهي هايز إلى أن تقسيم افريقيا لم يكن ظاهرة اقتصادية[١٦].

توازن القوى

يؤكّد ف. هـ. هنسلي[١٧] من جهة أخرى على حاجة أوروبا إلى السلم والاستقرار في الداخل باعتبارها السبب الأول في تقسيم افريقيا. وهو يرى أن التاريخ الحاسم الذي بدأت عنده حقبة الاتجاه إلى خارج أوروبا – أي عصر الامبريالية – كان عام ١٨٧٨. فابتداءً من ذلك العام الذي عُقد فيه مؤتمر برلين كانت دول أوروبا قاب قوسين أو أدنى من الدخول في حرب فيما بينها من جراء التنافس بين روسيا وبريطانيا في البلقان وفي الامبراطورية العثمانية. وقد استطاع الزعماء الأوروبيون درء هذه الأزمة في مجال سياسة القوة وتراجعوا عنها. ومنذ ذلك الحين وحتى أزمة البوسنه عام ١٩٠٨ أُبعدت سياسة القوة عن أوروبا فصارت تُمارَس في افريقيا وآسيا. وعندما أصبحت المصالح المتضاربة في افريقيا تهدّد بتقويض أركان السلام في أوروبا، لم يكن أمام القوى الأوروبية من اختيار إلاّ تقطيع أوصال أفريقيا كي تحافظ على التوازن الدبلوماسي الأوروبي الذي كان قد استقر في الثمانينات من القرن التاسع عشر.

الاستراتيجية العالمية

وهناك مدرسة ثالثة ترى أن الاهتمام الأوروبي بافريقيا، الذي أدى إلى التسابق على القاره، كان أمرًا يتعلّق بالاستراتيجية العالمية، لا بالاقتصاد. ويرى أبرز أنصار هذا الرأي، وهما رونالد روبنسون وجون

(١٥) ك. ج. هـ. هايز، ١٩٤١، ص ٢٢٠.
(١٦) المصدر السابق.
(١٧) ف. هـ. هنسلي، ١٩٥٩ (أ)، ١٩٥٩ (ب) في: أ. أ. بنيانز وج. باتلر وك. أ. كارينغتون (مشرف على التحرير)، ١٩٥٩.

غالاغر – اللذين يؤكّدان على الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا بالنسبة للهند في نظر بريطانيا – أن تقسيم افريقيا يرجع إلى تأثير الحركات «الوطنية الأولية» النكوصية في افريقيا، التي كانت تهدّد المصالح الاستراتيجية العالمية للدول الأوروبية، وأن تلك «النضالات الرومانسية الرجعية» – وهي محاولات جسورة مناقضة لزمانها – حسب رأيهما – قد أجبرت الزعماء الأوروبيين، الذين كانوا حتى ذلك الحين قانعين بممارسة السيطرة غير الرسمية والإقناع المعنوي في افريقيا، على تقسيم القارة وغزوها. وعلى ذلك تكون افريقيا قد احتُلّت لا بسبب ما يمكن أن توفره من فوائد مادية للأوروبيين – لأنها عديمة القيمة من الناحية الاقتصادية – وإنما لأنها كانت تهدّد المصالح الأوروبية في بقاع العالم الأخرى[١٨].

وهكذا نجد أن من أهم أهداف النظريات السيكولوجية وبنات عمومتها النظريات الدبلوماسية دحض فكرة أن تقسيم افريقيا كان بدافع من نوازع اقتصادية. بيد أن حجة الهيبة لا تفقد قدرتها على الإقناع إلاّ عندما تلغى الحجة الاقتصادية الملازمة لها أو يجري التقليل من شأنها دون مبرّر كاف. ومن ذلك أن هايز مثلاً قد دلل تفصيلاً بالوثائق على حرب التعريفات الجمركية التي حدثت بين الدول الأوروبية أثناء فترة التقسيم الحرجة[١٩]. بل إنه يعترف بأن «ما أدى في الحقيقة إلى الاندفاع الاقتصادي إلى «القارة السوداء» وجزر المحيط الهادي المشمسة لم يكن هو الفائض في إنتاج المصانع الأوروبية بقدر ما كان النقص في إمداداتها من المواد الخام»[٢٠]. ولذلك فإنه «للحيلولة دون احتكار فرنسا أو ألمانيا أو إيطاليا أو أية دولة أخرى تتبع سياسة الحماية الجمركية لجزء من العالم أكبر مما ينبغي، تحركت بريطانيا العظمى بقوة كي تجمع نصيب الأسد داخل امبراطوريتها التي تأخذ بمبدأ حرية التجارة». ومعنى هذا بعبارة أخرى أن المذهب التجاري الجديد كان له بمجرد تأسيسه آثار بالغة الأهمية في ظهور المنافسات الأمبريالية[٢١]. بيد أننا نرى هايز في الصفحة التالية مباشرة يحاول أن يبرهن بثقة، كما رأينا، على أن الأمبريالية الجديدة لم تكن لها جذور اقتصادية! وقد حاول هـ. برونشفيغ أيضًا أن يعرض تفسيرًا لا اقتصاديًا للامبريالية الفرنسية، إلّا أنه اضطر إزاء البعد الاقتصادي الصارخ للامبراطورية إلى أن يجعل لهذا البعد دورًا ما. لذلك فهو يزعم أن الامبريالية الفرنسية كان دافعها الهيبة، على حين كانت الامبريالية الأنجلوسكسونية اقتصادية ومحبة للخير[٢٢]. أما فيما يتعلق بنظرية الاستراتيجية العالمية، فقد كانت ردود فعل الأخصائيين تجاهها سلبية إلى حد بعيد. غير أن جاذبيتها بالنسبة للمؤرّخين من غير العاملين في الميدان الافريقي وبالنسبة للقارئ العادي كانت طاغية بكل المقاييس. ومع ذلك فنحن نعرف أن هذه النظرية – التي انبثقت من افتراضات لانغر[٢٣] التي تتسم بمزيد من الانتقائية ومن تحليل هنسلي المدروس بقدر أكبر – فيها من الصنعة والاستنتاجات المشروطة ما يجعلها غير مقبولة. وقد اختبرت في غرب ووسط وجنوب وشرق افريقيا وثبت قصورها[٢٤]. أما فيما يتعلّق بمصر وشمال أفريقيا، فقد

(١٨) أنظر ج. غالاغر ور. أ. روبنسون، ١٩٥٣؛ ر. أ. روبنسون وج. غالاغر في: ف. هـ. هنسلي (مشرف على التحرير)، ١٩٦٢؛ ر. أ. روبنسون وج. غالاغر، ١٩٦١.

(١٩) ك. ج. هـ. هايز، ١٩٤١، ص ٢٠٥ – ٢٠٨.

(٢٠) المصدر السابق، ص ٢١٨.

(٢١) المصدر السابق، ص ٢١٩.

(٢٢) هـ. برونشفيغ، ١٩٦٦، ص ٤–١٣.

(٢٣) و. ل. لانغر، ١٩٣٥.

(٢٤) ج. ستنغرز، ١٩٦٢؛ ك. و. نيو بري وأ. س. كانيا – فورستنر، ١٩٦٩؛ ج. ن. أوزويغوي، ١٩٧٤ و١٩٧٧؛ و. ر. لويس (مشرف على التحرير)، ١٩٧٦.

أوضحت الكتابات أنه كانت ثمة أسباب قوية، لا علاقة لها بالاستراتيجية الامبريالية البريطانية المتعلقة بالهند، اقتضت وجود بريطانيا في تلك البقاع[٢٥]. وإنه لما يبعث على الارتياح أن نلاحظ أن روبنسون، على أية حال، قد بدأ في التقليل من أهمية الأصداء المبالغ فيها لما كان يسمى بـ«العكاز المصري «bâton égyptien»[٢٦].

نظرية البعد الافريقي

إن كل نظريات التقسيم التي عرضنا لها حتى الآن كانت تتناول افريقيا ضمن سياق التاريخ الأوروبي. وواضح أن هذا عيب أساسي من عيوب تلك النظريات. بل إن فكرة «الحركات القومية الأولية» النكوصية (المتولدة عن الشعور الفطري بالرجوع إلى تقاليد الأجداد) التي قال بها روبنسون وغالاغر، لم تطور إلى كامل مداها، وذلك بالتحديد لأن بؤرة اهتمامها كانت هي أوروبا وآسيا.

لذلك فإن ثمة حاجة ماسة إلى النظر إلى التقسيم من منظور تاريخي افريقي. وهذا النهج، على العكس مما هو معتقد عمومًا، ليس من ابتكار مدرسة التأريخ الافريقية «الجديدة». فلقد نوه ج. سي. كلتي في كتابه الرائع «تقسيم افريقيا» (بالانجليزية)[٢٧] الصادر عام ١٨٩٣ – ولا نزاع في أنه يميل الى التعميم – نوه بنظرة ثاقبة إلى أن التسابق الأوروبي على افريقيا في الثمانينات من القرن التاسع عشر كان نتيجة منطقية لعملية قضم للقارة بدأت قبل ذلك بثلاثة آلاف عام تقريبًا. كما أنه يسلم ضمنًا بالدوافع الاقتصادية للتقسيم وإن لم يركز على هذه الحجة. وبالمثل فإن جورج هاردي، مؤرخ الاستعمار الفرنسي الغزير الإنتاج، قد بيّن في الثلاثينات من القرن العشرين الأبعاد الافريقية المحلية للتقسيم وتناول افريقيا باعتبارها، إلى حد بعيد، وحدة تاريخية متكاملة. وهو يرى، مثله مثل كلتي، أنه إذا كان المحور المباشر للتقسيم هو التنافس الاقتصادي بين دول أوروبا الصناعية، فإنه كان في الوقت نفسه مرحلة هامة في الاتصالات القائمة منذ عهد بعيد بين أوروبا وافريقيا. وهو يرى أن المقاومة الافريقية للنفوذ الأوروبي المتزايد هي التي عجلت في واقع الأمر بالغزو الفعلي، مثلما أدى التنافس التجاري المتزايد بين الدول الصناعية إلى التقسيم[٢٨].

ولقد أغفلت مثل هذه الآراء في التقسيم زمنًا طويلاً. ولكن البعد الأفريقي للتقسيم بُعث من جديد عندما نُشر كتاب أونووكا دايك الشهير «التجارة والسياسة في دلتا النيجر» (بالانجليزية)[٢٩]. وعلى الرغم من أن كتاب دايك محدود في مداه الزمني ونطاقه الجغرافي، فإنه قد شجع جيلاً من المؤرّخين على الشروع في معالجة التقسيم في إطار فترة طويلة من الاتصال بين أجناس وثقافات مختلفة. ومما يؤسف له أن رولاند أوليفر وجون فاج ظلاّ يؤكّدان على البعد الأوروبي لا الافريقي للتقسيم، رغم توضيحهما لهذه العلاقة الممتدة في الزمان في كتابهما الشهير «تاريخ موجز لافريقيا» (بالانجليزية)[٣٠]. ولذلك فإنه لما

(٢٥) ج. ن. أوزويغوي، ١٩٧٤.
(٢٦) ر. روبنسون في: ر. أوين وب. ساتكليف (مشرف على التحرير)، ١٩٧٢.
(٢٧) ج. س. كلتي ١٨٩٣.
(٢٨) ج. هاردي، ١٩٣٠، ص ١٢٤ – ١٣٧.
(٢٩) ك. أ. دايك، ١٩٥٦.
(٣٠) ر. أوليفر وج. ف. فاج، ١٩٧٠.

يجدّد الأمل أن دراسة أ. ج. هوبكنز الهامة[٣١]، قد عمدت رغم نطاقها الجغرافي المحدود إلى إيجاد تفسير جديد للامبريالية في غرب أفريقيا من وجهة أفريقية. والنتيجة التي توصل إليها هوبكنز جديرة بالتسجيل، حيث يقول:

«يمكننا أن نتصور – من منطلق التطرف في أحد الاتجاهين – أنه كانت هناك مناطق تمّ فيها الانتقال بنجاح من مرحلة تجارة الرقيق، وأمكن فيها المحافظة على المداخيل، والسيطرة على التوترات الداخلية. وفي مثل هذه الحالات يقتضي تفسير التقسيم التأكيد على الضغوط الخارجية، مثل المطالب التجارية والتنافس بين انجلترا وفرنسا. ومن منطلق التطرف في الاتجاه الآخر، يمكننا أن نتصور حالات كان فيها الحكام المحليون يتخذون مواقف رجعية، وبُذلت فيها محاولات للمحافظة على المداخيل بوسائل تقوم على السلب والنهب، وكانت فيها الصراعات الداخلية شديدة الحدة. ويتطلّب تفسير الامبريالية في هذه الحالات أن نقيم وزنًا أكبر لقوى التفكك على الجانب الافريقي من الحدود، ولكن دون إغفال للعوامل الخارجية»[٣٢].

ويوافق كاتب هذه السطور على معظم آراء أصحاب هذه المدرسة[٣٣]. فهو مثلهم يشرح التقسيم بناءً على اعتبارات افريقية وأوروبية معًا، ومن ثم يرى أن نظرية البعد الافريقي مكملة للنظريات الأوروبية التي تناولها من قبل. وهو يعتبر أن التقسيم والغزو نتيجة منطقية لعملية القضم الأوروبي لافريقيا التي بدأت قبل القرن التاسع عشر بكثير، ويسلم بأن الدافع الاقتصادي في أساسه الذي كان وراء ذلك القضم البطيء تغير تغيرًا جذريًا إبّان الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وأن هذا التغير كان بسبب الانتقال من تجارة الرقيق إلى التجارة المشروعة وما تبع ذلك من تدهور في تجارة كل من الصادرات والواردات إبّان تلك الفترة، وأن هذا التغير الاقتصادي في افريقيا وما ترتب عليه من مقاومة افريقية للنفوذ الأوروبي المتزايد هما اللذان عجّلا بالغزو العسكري الفعلي. بل إنه يبدو أن نظرية البعد الافريقي توفر نظرية أفضل ترابطًا وأشد وضوحًا من الناحية التاريخية من كل نظريات التقسيم التي تقتصر على البعد الأوروبي.

بدايات الصراع الاستعماري

على الرغم من أن الدول الأوروبية، فرنسا وبريطانيا والبرتغال وألمانيا، كانت في نهاية الربع الثالث من القرن التاسع عشر قد حصلت على مصالح تجارية وصارت تمارس نفوذًا كبيرًا في أنحاء متفرقة من افريقيا، فإن سيطرتها السياسية المباشرة كانت محدودة للغاية. فلقد كان لدى ألمانيا، وخاصة بريطانيا، كل ما تبغيان من النفوذ، ولم يكن أي رجل دولة عاقل ليقدم مختارًا على تحمل تكاليف ضم تلك البقاع رسميًا ومواجهة ما يترتب على ذلك من مخاطر غير متوقعة، بينما هو يستطيع الحصول على نفس المزايا بطريقة غير مباشرة. ولقد قيل في عبارة ثاقبة «إن رفض الضم ليس دليلاً على الإحجام عن السيطرة»[٣٤]. وفي هذا تفسير لمواقف كل من ساليزبوري وبسمارك، بل ومعظم الأطراف الرئيسية في عملية التقسيم.

---

(٣١) أ. ج. هوبكنز، ١٩٧٣.
(٣٢) المصدر السابق، ص ١٦٥ – ١٦٦.
(٣٣) نوقشت نظرية البعد الأفريقي بتوسع أكمل في: أ. ج. هوبكنز، ١٩٧٣، وفي:
(٣٤) ج. غالاغر ور. روبنسون، ١٩٥٣، ص ٣.

بيد أن هذا الموقف بدأ يتغير نتيجة لثلاثة أحداث رئيسية وقعت في الفترة ما بين عامي ١٨٧٦ و ١٨٨٠. أولها هو الاهتمام الجديد بافريقيا الذي أبداه دوق برابانت بعد أن توج ملكًا دستوريًا للبلجيكيين (وأصبح يحمل لقب ليوبولد الأول) في ١٨٦٥. وكان دليل هذا الاهتمام ما سمي بمؤتمر بروكسل الجغرافي الذي دعا إلى عقده في ١٨٧٦ وأسفر عن إنشاء الرابطة الدولية الافريقية وعن التعاقد مع هـ. م. ستانلي في ١٨٧٩ لاستكشاف بلاد الكونغو نيابة عن تلك الرابطة. وقد أدت هذه التحركات آخر الأمر إلى إنشاء دولة الكونغو الحرة التي استطاع ليوبولد الحصول على اعتراف جميع الدول الأوروبية الكبرى بها قبل أن ينهي مؤتمر برلين مداولاته حول افريقيا الغربية[٣٥].

وكانت السلسلة الثانية من الأحداث هي الأنشطة التي مارستها البرتغال ابتداءً من عام ١٨٧٦. فلقد ضايق البرتغال أنها لم تدع لحضور مؤتمر بروكسل إلّا بعد تردد، فأرسلت ابتداءً من ذلك العام عدة حملات أسفرت بحلول عام ١٨٨٠ عن ضم الضياع شبه المستقلة التي كان يسيطر عليها أفارقة برتغاليون في موزمبيق إلى التاج البرتغالي. وهكذا فإن التسابق الأوروبي على افريقيا كان قد بدأ فعلاً بالنسبة للبرتغاليين والملك ليوبولد بحلول عام ١٨٧٦. أما العامل الثالث والأخير الذي ساعد على انطلاق التقسيم في مساره فكان بلا شك تلك النزعة التوسعية التي أصبحت سمة السياسة الاستعمارية الفرنسية فيما بين عامي ١٨٧٩ و ١٨٨٠. وقد تجلى ذلك في اشتراك فرنسا مع بريطانيا في «الرقابة الثنائية» على مصر (١٨٧٩)، وفي إرسال سافورنيان دو برازا إلى الكونغو والتصديق على معاهداته مع الزعيم ماكوكو زعيم الباتيكي، وإحياء المبادرات الاستعمارية الفرنسية في كل من تونس ومدغشقر[٣٦].

والواقع أن هذه التحركات من جانب تلك الدول في الفترة ما بين عامي ١٨٧٦ و ١٨٨٠ هي التي دلت دلالة واضحة على أنها جميعًا باتت مصممة على التوسع الاستعماري وعلى أن تكون لها السيطرة الرسمية على افريقيا. وكان ذلك هو الذي أجبر بريطانيا وألمانيا آخر الأمر على التخلي عن تفضيلهما للسيطرة والنفوذ غير الرسميين والتحول إلى سياسة السيطرة الرسمية التي أدت إلى ضم الأقاليم التي استولتا عليها في جنوبي وشرقي وغربي افريقيا بدءًا من أواخر عام ١٨٨٣[٣٧]. فلقد انتهت المبادرة الألمانية مثلاً إلى ضم جنوب غرب افريقيا وتوغولاند والكاميرون وافريقيا الشرقية الألمانية، مما زاد بدوره من سرعة التسابق الأوروبي.

وفي أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر كان التسابق قد أخذ مجراه بقوة. وخشيت البرتغال أن تُطرد من افريقيا كلية فاقترحت عقد مؤتمر دولي لتسوية المنازعات الإقليمية في منطقة وسط افريقيا. وهكذا يتضح مما تقدّم أن الاحتلال البريطاني لمصر في ١٨٨٢ لم يكن هو العامل الذي أدى مباشرة إلى بدء التزاحم الأوروبي لتقاسم افريقيا، كما زعم روبنسون وغالاغر[٣٨]، وإنما كان الذي أدى إلى ذلك هو أحداث الفترة ما بين عامي ١٨٧٦ و ١٨٨٠ في بقاع مختلفة من أفريقيا.

---

(٣٥) من وثيقة وزارة الخارجية البريطانية ١٩٢/٤٠٣ «مذكرة سير أ. هيرتسليت عن أهم التغيرات السياسية والإقليمية التي حدثت في وسط وشرق أفريقيا منذ ١٨٨٣ (مع ملاحظات إضافية من السير ب. أندرسون)». فبراير/شباط ١٨٩٣. سري.

(٣٦) ب. م. موتيبوا، ١٩٧٤، الفصلان ٦ و ٧.

(٣٧) أنظر ج. سيسيل، ١٩٣٢، ص ٢٢٥ — ٢٢٦؛ ف. د. لوغارد، ١٩٢٩، ص ١٣.

(٣٨) ر. روبنسون وج. غالاغر، ١٩٦١.

مؤتمر برلين بشأن غرب أفريقيا (١٨٨٤ – ١٨٨٥)

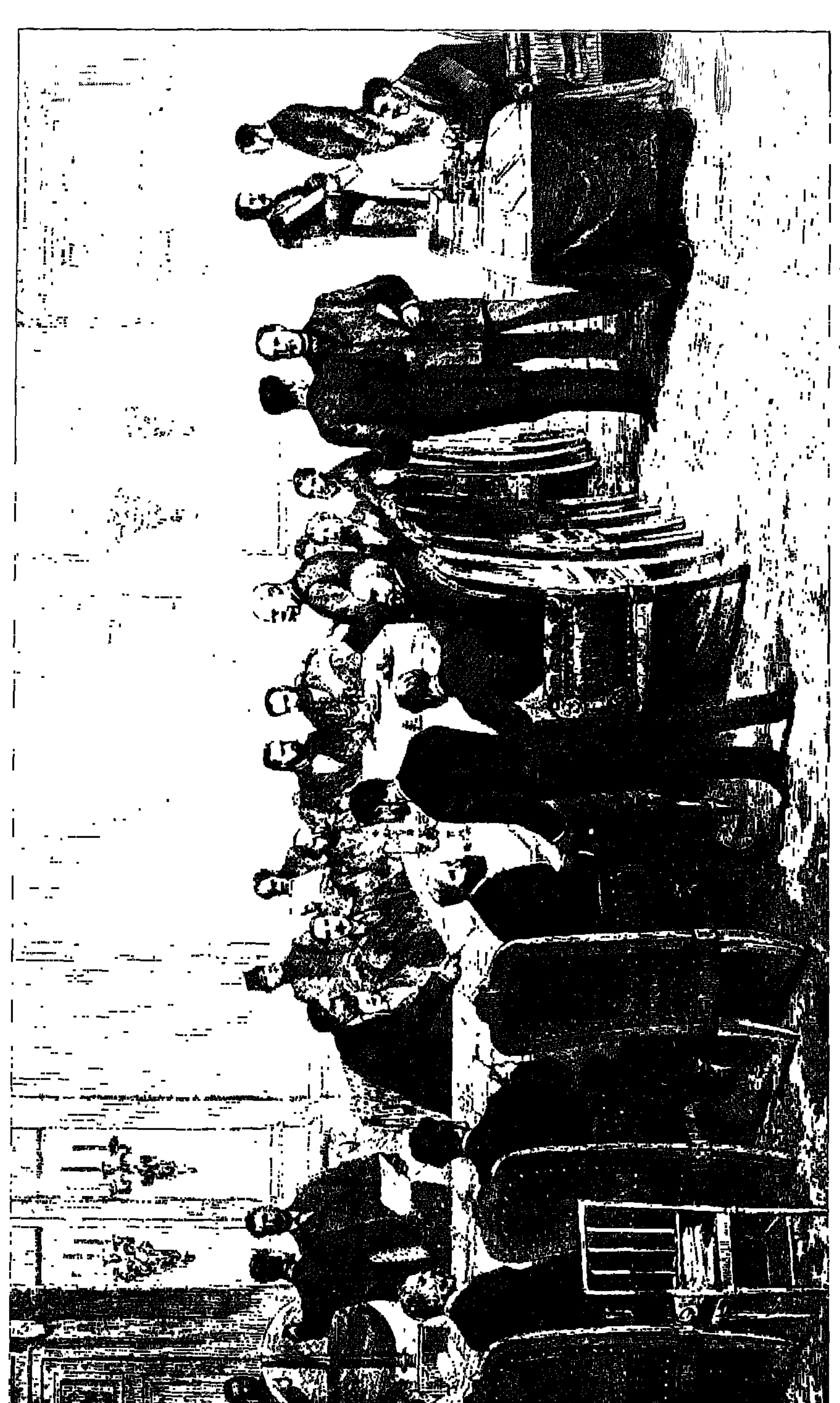
تبنى بسمارك فكرة عقد مؤتمر دولي لتسوية المنازعات الناجمة عن أوجه النشاط الأوروبي في منطقة الكونغو، وهي الفكرة التي كانت البرتغال قد اقترحتها، فدعا إلى تنفيذها بعد أن سبر آراء الدول الأخرى. وعقد المؤتمر في برلين في الفترة بين ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٨٤ و٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٨٥ (أنظر الشكل ٢-١). وقد أدت أنباء عقد هذا المؤتمر إلى تزايد حدة التسابق الأوروبي على افريقيا. ولم يناقش المؤتمر مناقشة جدية مسألة تجارة الرقيق أو النزعة الإنسانية المثالية السامية التي كان من المفترض أنها هي التي أوحت بعقده. ولكنه رغم ذلك أصدر عدة قرارات جوفاء بشأن إلغاء تجارة الرقيق ورفاهية الافريقيين.

ولم يكن الغرض الأصلي المعلن للمؤتمر هو محاولة تقسيم افريقيا تقسيمًا شاملاً. غير أنه انتهى رغم ذلك بتوزيع أقاليمها، وإصدار قرارات بشأن حرية الملاحة في نهري النيجر والبنوي وروافدهما، وإرساء «القواعد التي يتعين مراعاتها مستقبلاً فيما يتعلق باحتلال الأراضي على سواحل افريقيا»[٣٩]. وتنص المادّة ٣٤ من وثيقة مؤتمر برلين التي وقّعها المشتركون في المؤتمر على أنه يجب على أي دولة أوروبية تستولي في المستقبل على أية بقعة من الساحل الافريقي أو تعلنها «محمية» أن تخطر بذلك الدول الموقعة على وثيقة برلين كيما يتم التصديق على دعواها. وسمي هذا المبدأ بمبدأ «مناطق النفوذ» الذي ارتبط به مفهوم سخيف هو مفهوم الأراضي الخلفية أو الداخلية (Hinterland)، الذي أصبح يفسر بأن امتلاك ساحل ما يعني ضمنًا امتلاك الأراضي الواقعة خلفه إلى مسافة تكاد تكون غير محدودة. وقد نصت المادة ٣٥ على أن من يحتل مثل هذه الممتلكات الساحلية يتعين عليه أيضًا أن يبرهن على أن لديه فيها ما يكفي من «السلطة» «لحماية الحقوق القائمة، ولحماية حرية التجارة وحق العبور عند الاقتضاء في ظل الشروط المتفق عليها». وسمي هذا المبدأ بمبدأ «الاحتلال الفعلي» (effective occupation)، وهو المبدأ الذي قدر له أن يجعل من غزو افريقيا مغامرة دموية كما سنراه.

والواقع أن القوى الأوروبية إذ اعترفت بدولة الكونغو الحرة وسمحت بالمفاوضات الإقليمية، وإذ أرست قواعد ونظمًا للاستيلاء «القانوني» على الأراضي الافريقية، قد انتحلت لنفسها حق إقرار مبدأ اقتسام قارة أخرى وغزوها. ولم يسبق في تاريخ العالم أن اعتقدت أي مجموعة من الدول في قارة ما بأن من حقها أن تعقد محادثات بشأن تقسيم أراضي قارة أخرى واحتلالها على هذا النحو من الصلافة. وتلك هي الدلالة الكبرى لذلك المؤتمر فيما يتعلق بتاريخ أفريقيا. أما القول بأن المؤتمر، على خلاف الرأي الشائع، لم يقسم افريقيا[٤٠] فإنه لا يعتبر صحيحًا إلّا بأضيق المعاني الفنية، لأن النوايا والمقاصد كانت كلها متجهة بوضوح إلى ما حدث فعلاً في ذلك المؤتمر من الاستيلاء على الأراضي الافريقية، كما أن قراراته تنطوي ضمنًا وبوضوح على مسألة الاستيلاء على أراض أخرى في المستقبل. والواقع أنه ما أن حل عام ١٨٨٥ حتى كانت قد رسمت الخطوط العريضة للتقسيم النهائي للقارة الافريقية.

---

(٣٩) وثائق وزارة الخارجية البريطانية ١٩٢/٤٠٣، «مذكرة السير أ. هيرتسليت»، فبراير/شباط ١٨٩٣، ص ١.
(٤٠) س. أ. كرو، ١٩٤٢، ص ١٥٢ – ١٧٥.



الشكل ٢-١ : مؤتمر برلين بشأن غرب افريقيا (١٨٨٤ – ١٨٨٥).
(عن صورة عكسية ماري إيفانز المصورة).

إبرام المعاهدات (١٨٨٥ - ١٩٠٢)

قبل توقيع وثيقة برلين كانت القوى الأوروبية قد حصلت على مناطق نفوذ في افريقيا بطرق شتى ، مثل الاستيطان ، والاستكشاف ، وإنشاء المراكز التجارية ، ومستوطنات التبشير ، واحتلال المناطق الاستراتيجية ، وبإبرام المعاهدات مع الحكام الافريقيين(٤١) . أما بعد المؤتمر فقد أصبح النفوذ عن طريق المعاهدات أهم أسلوب من أساليب تنفيذ تقسيم القارة على الورق. وكانت تلك المعاهدات تتخذ شكلين : شكل معاهدات بين الافريقيين والأوروبيين ، وشكل اتفاقات ثنائية بين الدول الأوروبية ذاتها. وكانت المعاهدات الافريقية - الأوروبية من نوعين أساسيين ، فكانت هناك أولاً معاهدات تجارة الرقيق والمعاهدات التجارية ، التي أدت إلى احتكاكات نجم عنها بدورها التدخل السياسي الأوروبي في الشؤون الافريقية ؛ وثانيًا المعاهدات السياسية التي تخلى الحكام الافريقيون بمقتضاها ضمنيًا عن سيادتهم في مقابل الحماية ، أو تعهدوا بموجبها بعدم الدخول في التزامات تعاهدية مع الدول الأوروبية الأخرى.

وقد كانت تلك المعاهدات السياسية هي الشائعة في الفترة التي نحن بصددها. وكان يبرمها إمّا ممثلون للحكومات الأوروبية أو ممثلون لهيئات خاصة تنازلت عنها فيما بعد للحكومات التي كان ممثلوها تابعين لها. وكان يترتب على قبول حكومة بلد أوروبي لتلك المعاهدات ضم الأراضي التي تتناولها أو إعلانها محمية خاضعة لها ؛ أما إذا كانت الحكومة تشك في صحة المعاهدات أو تعتقد أن تقلبات السياسة العالمية (Weltpolitik) تدعوها إلى الحيطة ، فإنها كانت تستخدمها في أغراض المساومة أثناء المفاوضات الثنائية الأوروبية. وأما الافريقيون فكانوا يبرمون تلك المعاهدات لدوافع شتى ، أهمها بصفة خاصة مصلحة شعوبهم. ففي بعض الحالات كانوا يقبلون على إبرام علاقات تعاهدية مع الأوروبيين أملاً في أن تعود عليهم هيبة مثل هذه العلاقات ببعض المزايا السياسية في تعاملهم مع جيرانهم. وفي بعض الأحيان كانت دولة افريقية ضعيفة تقبل على عقد معاهدة مع إحدى الدول الأوروبية على أمل أن تستغلها في التنصل من ولائها لدولة افريقية أخرى تدعي السيادة عليها. وكان بعض الحكام الافريقيين يقبلون على عقد مثل هذه المعاهدات أيضًا على أمل استغلالها في تدعيم سيطرتهم على الدول التي تخضع لهم على مضض. وفي أحيان أخرى كانت بعض الدول الافريقية تعتبر إبرام معاهدة مع احدى الدول الأوروبية وسيلة للحفاظ على استقلالها من تهديدات دول أوروبية أخرى(٤٢) . وأيًا ما كانت الحال ، فإن المعاهدات السياسية الافريقية الأوروبية كان لها دور هام في التقسيم النهائي لافريقيا.

وتعد المعاهدات المبرمة بين شركة شرق افريقيا الامبراطورية البريطانية وبوغندا مثلاً للحالات التي كان فيها حاكم افريقي يستعين بممثل شركة أوروبية في نزاعه مع رعاياه. فلقد كتب «الكاباكا» موانغا الثاني إلى الشركة طالبًا منها «أن تتكرّم وتأتي لتعيدني إلى عرشي» ، ووعد بأن يدفع إلى الشركة ثمنًا لذلك «كميات وفيرة من العاج ، كما يمكنكم أن تقوموا بأي تجارة في أوغندا وبكل ما يعن لكم في البلاد التي أحكمها»(٤٣) . ولما لم يتلق أي رد من الشركة بعث إلى زنجبار بسفيرين هما صموئيل موينبا وفكتور سنكيزي ليطلبا معونة قناصل بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، وأصدر تعليماته إلى سفيريه قائلاً : «إذا كانت لديهم رغبة في مساعدتنا فعليكما أن تسألا «ما هو الثمن المطلوب منا؟ لأنني لا أريد أن أعطيهم (أو

---

(٤١) ج. ن. أوزويغوي ، ١٩٧٦ (أ) ، ص ١٨٩ - ١٩٣.
(٤٢) س. توفال ، ١٩٦٦ ، ص ٢٨٦.
(٤٣) وثيقة وزارة الخارجية البريطانية ٢٠٦١/٨٤ ، موانغا إلى جاكسون ، ١٥ يونيو/حزيران ١٨٨٩.

أعطيكم) أرضي. فأنا أريد أن يأتي الأوروبيون من جميع الدول إلى أوغندا كي يشيدوا ويتاجروا كيفما يشاؤون»[٤٤]. وواضح أن موانغا لم يكن يريد أن يتخلى عن سيادته بمقتضى المعاهدة. ولكنه ما لبث أن اكتشف ان الأوروبيين كان لهم رأي آخر. فالمعاهدات التي أبرمها الكابتن ف. د. لوغارد مع موانغا في ديسمبر/كانون الأول ١٨٩٠ ومارس/آذار ١٨٩٢ والتي كفلت لموانغا «الحماية» قد فرضت على الكاباكا فرضًا ولم تكن محل تفاوض معه. صحيح أن الشركة ساعدته على استرداد عرشه، ولكن انتصار بروتستانت الباغندا على كاثوليك الباغندا (بفضل مدفع مكسيم الذي قدمه لوغارد) في معركة منغو (٢٤ يناير/كانون الثاني ١٨٩٢) جعل الكاباكا في موقف بالغ الضعف. وعندما أوقفت الشركة عملياتها في بوغندا (٣١ مارس/آذار ١٨٩٣)، عمدت إلى نقل حقوقها في تلك المعاهدات إلى الحكومة البريطانية. ثم جاءت معاهدة الكولونيل هـ. أ. كولفيل الأخيرة مع موانغا (٢٧ اغسطس/آب ١٨٩٤) فأكدت كل ما جاء في المعاهدات السابقة، ثم ذهبت إلى مدى أبعد، إذ طلب كولفيل وحاز لبلاده «السيطرة على الشؤون الخارجية والإيرادات والضرائب» التي انتقلت من ثم من موانغا «إلى حكومة صاحبة الجلالة، التي وجب أن يصبح ممثلها سلطة الاستئناف العليا في جميع القضايا المدنية»[٤٥]. وفي نفس السنة أعلنت بريطانيا حمايتها على بوغندا.

وإنه لما يكشف كل خبيء أن يكتب لوغارد بعد ذلك في مذكراته عن المعاهدات التي كانت تعرض حماية الشركة، ما يلي:

«إن أي شخص يفهم مضمونها ما كان ليوقع عليها. فالقول بأن زعيمًا بدائيًا قيل له أن يتنازل للشركة عن كل حقوقه مقابل لا شيء هو قول واضح الزيف، وإذا كان قد قيل له إن الشركة ستحميه من أعدائه وتشاركه حروبه كحليف له، فذلك كذب، لأن الشركة ليس في نيتها أن تفعل شيئًا من ذلك، وليس لديها القوة اللازمة لذلك حتى لو أرادت»[٤٦].

وجوهر ما يقوله لوغارد هو أن المعاهدات التي أبرمها تمت بطريق الغش والتدليس! وليس ثمة مجال لمناقشة سائر المعاهدات الافريقية الأوروبية العديدة. ولكن لنا أن نشير إشارة عابرة إلى الطلبات التي تقدم بها أمير نوپه (فيما أصبح الآن نيجيريا) إلى الملازم ل. أ. أ. ميزون لإقامة تحالف معه ضد شركة النيجر الملكية التي كان قد اختلف معها[٤٧]، كمثل على رغبة حاكم افريقي في الاستعانة بقوة أوروبية ضد قوة أوروبية أخرى تهدّد استقلاله.

معاهدات التقسيم الأوروبية الثنائية

عادة ما كان الحصول على منطقة نفوذ بمقتضى معاهدة أول مرحلة من مراحل احتلال دولة افريقية بواسطة إحدى القوى الأوروبية؛ إذ كانت الدول الأوروبية المتعاهدة تعمد تدريجيًا إلى تحويل حقوقها بمقتضى المعاهدة إلى حقوق سيادة، طالما لم تطعن في المعاهدة أية دولة أوروبية أخرى. فكانت منطقة

(٤٤) وثيقة وزارة الخارجية البريطانية ٢٠٦٤/٨٤، موانغا إلى ايوام سميث، ٢٥ ابريل/نيسان ١٨٩٠.

(٤٥) وثيقة وزراة الخارجية البريطانية ٧٢/٢، من كولفيل إلى هاردنغ، ٢٨ أغسطس/آب ١٨٩٤؛ تتضمن نص هذه المعاهدة.

(٤٦) م. ببرهام و م. بول (مشرف على التحرير)، ١٩٦٣، المجلد الأول، ص ٣١٨.

(٤٧) لمزيد من التفاصيل أنظر ر. أ. آديلي، ١٩٧١، ص ١٣٦ – ١٣٩.

النفوذ إذن تنشأ في أولى مراحلها بمقتضى إعلان من طرف واحد، ولم تكن تتحول إلى واقع ملموس إلّا إذا تم التسليم بها أو إذا لم تطعن فيها أي من القوى الأوروبية الأخرى. بيد أن هذه المشكلات الإقليمية ونزاعات الحدود كانت تسوى آخر الأمر ويصدق عليها بمقتضى اتفاقات مشتركة بين دولتين أو أكثر من الدول الامبريالية الناشطة في نفس المنطقة. وكانت حدود هذه التسويات الإقليمية تعيّن - قدر المستطاع - ببعض الحدود الطبيعية، أو بخطوط الطول والعرض إن لم توجد حدود طبيعية؛ كما كانت في بعض الأحيان تراعي الحدود السياسية المحلية القائمة قبل الاستعمار.

ويرى البعض أن المعاهدة الأنجلو - ألمانية، التي أبرمت في ٢٩ أبريل/نيسان (و٧ مايو/أيار) ١٨٨٥، والتي حددت «مناطق نشاط» الدولتين في بقاع معينة من افريقيا، ربما كانت هي أول تطبيق جاد لنظرية مناطق النفوذ في العصر الحديث[٤٨]. ولقد أنجز تقسيم افريقيا على الورق عمليًا قبل نهاية القرن التاسع عشر بمقتضى سلسلة من المعاهدات والاتفاقات والاتفاقيات المماثلة. ونظرًا لضيق المجال فإننا لا نستطيع إلّا أن نتناول أهم تلك المواثيق، وبإيجاز.

فهناك على سبيل المثال المعاهدة الأنجلو - ألمانية لتعيين الحدود، المؤرخة أول نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٨٦، والتي تعد ذات أهمية خاصة. فلقد وضعت تلك المعاهدة زنجبار ومعظم الأراضي التابعة لها داخل منطقة النفوذ البريطانية، ولكنها من ناحية أخرى ضمنت نفوذ ألمانيا السياسي في شرق افريقيا من خلال توفير الاعتراف الرسمي بكسر الاحتكار البريطاني في تلك المنطقة[٤٩]. وقد قسمت المعاهدة بذلك الأمبراطورية العمانية تقسيمًا فعليًا. ثم تعهدت بريطانيا بمقتضى نصوص الاتفاق الإيضاحي التالي الذي وقع عام ١٨٨٧ بأن «تعمل على عدم ضم أراض لبريطانيا خلف منطقة النفوذ الألمانية، مع كونه مفهومًا أن الحكومة الألمانية ستعمل بالمثل على عدم ضم أراض لألمانيا خلف منطقة النفوذ البريطانية». كما اتفق على أنه إذا ما احتلت أي من الدولتين الساحل فإنه «لا يجوز للدولة الأخرى أن تحتل، دون موافقة، أية مناطق داخلية واقعة خلف ذلك الساحل ولا يدّعي أحد ملكيتها»[٥٠]. ولقد أدى غموض هذه الاتفاقات فيما يتعلق بالأراضي الداخلية الواقعة غرب «منطقة نفوذ» كل من الدولتين إلى إبرام معاهدة هيليغولاند الشهيرة عام ١٨٩٠، التي أتمت التقسيم الشامل لشرق افريقيا. ومما له أعظم الدلالة أن تلك المعاهدة جعلت أوغندا حكرًا على بريطانيا، ولكنها في الوقت نفسه قضت على حلم بريطانيا الكبير بشق طريق من الكاب (رأس الرجاء الصالح) إلى القاهرة، وأسلمت هيليغولاند لألمانيا، وأنهت استقلال زنجبار.

وقد أقرت المعاهدتان الأنجلو - ألمانيتان (١٨٩٠ و١٨٩٣) والمعاهدة الأنجلو - إيطالية (١٨٩١)، إذا اعتبرناها جملة، بوقوع أعالي النيل في منطقة النفوذ البريطانية. وفي الجنوب من تلك المنطقة، سلمت المعاهدة الفرنسية - البرتغالية (١٨٨٦) والمعاهدة الألمانية - البرتغالية (١٨٨٦) والمعاهدة الأنجلو - برتغالية (١٨٩١) بنفوذ البرتغال في أنغولا وموزمبيق، كما عينت حدود منطقة النفوذ البريطانية في وسط افريقيا. وللمعاهدة التي عقدت بين بريطانيا ودولة الكونغو الحرة (١٨٩٤) دلالتها أيضًا، لأنها عينت حدود دولة الكونغو الحرة بحيث صارت بمثابة منطقة عازلة بين الأقاليم الخاضعة لفرنسا ووادي النيل، ووفرت لبريطانيا ممرًا يصل بين الكاب (رأس الرجاء الصالح) والقاهرة ابتداءً من أوغندا عن طريق بحيرة

(٤٨) س. توفال، ١٩٦٦، ص ٢٨٦.
(٤٩) وثيقة وزارة الخارجية البريطانية ١٩٢/٤٠٣، مذكرة السير أ. هيرتسليت، فبراير/شباط ١٨٩٣.
(٥٠) وثيقة وزارة الخارجية البريطانية ١٤٢/٤٠٣، من ساليزبوري إلى ماليت، ١٤ يونيو/حزيران ١٨٩٠.

تنجانيقا (وقد أُلغي هذا البند من المعاهدة في شهر يونيو/حزيران نتيجة لاحتجاج ألمانيا). وكانت أهم الاتفاقات التي أُبرمت في غرب افريقيا اتفاق ساي – باروا (١٨٩٠)، واتفاقية النيجر (١٨٩٨)[٥١] اللذين أتمت بريطانيا وفرنسا بمقتضاهما تقسيم تلك المنطقة. وهناك أخيرًا الاتفاقية الانجليزية – الفرنسية المؤرخة ٢١ مارس/آذار ١٨٩٩ التي حسمت المسألة المصرية، على حين أن صلح فيرينيغنغ (Vereeniging) (١٩٠٢) – الذي أنهى الحرب بين الانجليز والبوير – قد كرس، ولو مؤقتًا، سيطرة بريطانيا في جنوب افريقيا.

فما مدى شرعية كل من المعاهدات السياسية التي أُبرمت مع الحكام الافريقيين، والاتفاقات الثنائية الأوروبية التي قام عليها تقسيم القارة الافريقية وغزوها؟ إن دراسة المعاهدات السياسية تجعلنا نخلص إلى أن البعض منها لا يمكن الدفاع عنه قانونًا، والبعض الآخر يشهد بالإفلاس الأخلاقي، والبعض الثالث تم بطريقة قانونية. غير أن هذه الاتفاقات كلها كانت في أساسها أفعالاً سياسية لا يمكن الدفاع عنها إلاّ في إطار القانون الوضعي الأوروبي الذي كان يعتبر القوة أساس كل قانون. وحتى في الحالات التي سعى فيها الافريقيون صراحة إلى إبرام معاهدات مع الأوروبيين، فقد كانت قراراتهم كلها بلا استثناء تقوم على إدراكهم لقوة الأوروبيين. وكانت هناك حالات أخرى أيضًا كان فيها الافريقيون يرتابون في دوافع الأوروبيين إلى طلب عقد معاهدات معهم ومن ثم رفضوا الدخول في مثل هذه العلاقات التعاهدية، ولكنهم تعرّضوا لضغوط لا قبل لهم بها فاضطروا في نهاية الأمر إلى الموافقة وهم مرغمون. كما أن هناك حالات أخرى عديدة اختلف فيها الافريقيون والأوروبيون على تفسير الاتفاقات المبرمة بينهم. وكان الحكام الافريقيون في تلك الحالات يرون أن تلك المعاهدات السياسية لا تعني ضمنًا أي فقدان لسيادتهم، وكانوا يميلون إلى اعتبارها اتفاقات تعاونية – طواعية أو كرهًا – يمكن أن تكون ذات نفع للطرفين المعنيين.

أما آراء الأوروبيين فيما يتعلق بشرعية تلك المعاهدات فقد اختلفت وتنوّعت. فكان البعض يعتبرونها شرعية، على حين كان البعض الآخر، مثل لوغارد، على اقتناع بأنها كلها تقريبًا قد تمت بطريق الغش والتدليس، وبأن بعضها زور تزويرًا صريحًا، وبعضها الآخر كان وهميًا، وبأن معظمها نفذ بطريقة مخالفة للقانون[٥٢]. ومع ذلك فإن هذه المعاهدات العجيبة المخالفة لكل معقول كانت تقرّها وتعترف بها تقاليد الدبلوماسية الأوروبية، بما في ذلك، على سبيل المثال، معاهدات كارل بيترز المزيفة في شرق افريقيا، ومعاهدات شركة شرق افريقيا الامبراطورية البريطانية، التي اعتبرها لوغارد نفسه «غشًا مطلقًا»[٥٣]. وكان من النادر أن تعتبر هذه المعاهدات – بعد تمحيصها عن كثب – معيبة، كما حدث بالنسبة لمعاهدات لوغارد مع نيكي، ومن ثم باطلة ولا يعتد بها على مائدة المفاوضات.

وبالمثل كان يجري من وجهة القانون الوضعي الأوروبي تفسير مسألة المعاهدات الثنائية الأوروبية التي كانت تبرم في عاصمة من العواصم الأوروبية من أجل تقسيم الأراضي الافريقية، دون حضور أو موافقة الافريقيين الذين كانت تلك المعاهدات تحدّد مصائرهم. فلقد كان الزعماء الأوروبيون يدركون جيدًا أن

---

(٥١) لمزيد من التفاصيل عن اتفاقية النيجر، أنظر الفصلين ٥ و ٦ من: ج. ن. أوزويغوي، ١٩٧٤، والفصل الثامن من ب. أ. أويبتشيري، ١٩٧١.

(٥٢) أنظر: ف. د. لوغارد، ١٨٩٣، المجلد الثاني، ص ٥٨٠؛ م. بيرهام وم. بول (مشرف على التحرير)، ١٩٦٣، المجلد الأول، ص ٣١٨؛ ج. م. غراي، ١٩٤٨.

(٥٣) م. بيرهام وم. بول، ١٩٦٣، المجلد الأول، ص ٣١٨.

إقامة منطقة نفوذ بمقتضى معاهدة بين دولتين أوروبيتين لا تمس شرعًا حقوق الحكام الأفريقيين داخل تلك المنطقة. ولكن لما كان مفهوم «منطقة النفوذ» سياسيًا وليس قانونيًا، فإنه كان من الجائز أن ترى دولة صديقة احترام هذه الحقيقة بينما تؤثر دولة غير صديقة أن تتجاهلها. ويصدق هذا أيضًا بالنسبة لمبدأ الأراضي الداخلية الخلفية، الذي اشتهر أسوأ شهرة باحتجاجه بمبدأ «المصير الجلي» (manifest destiny)، وما قدم من مطالبات جنونية استنادًا إليه. وقصارى القول إنه لم يكن لأي من هذين المبدأين أي شرعية في حكم القانون الدولي[٥٤]. وقد أشار ساليزبوري في ١٨٩٦ إلى أن «مبدأ الأراضي الداخلية الخلفية الحديث، بما ينطوي عليه من تناقضات حتمية، يدل على عدم استنارة وعدم استقرار القانون الدولي المطبق على الادعاءات الإقليمية القائمة على الاحتلال أو السيطرة الضمنية»[٥٥]. أو بعبارة أخرى «أنه لا يمكن ادعاء السيادة في افريقيا إلا بناءً على احتلال حقيقي للأراضي المدعاة ملكيتها»[٥٦]. وحيث أن مفهوم الاحتلال الفعلي – الذي لم يكن مألوفًا لدى الأغلبية الساحقة من الدول الافريقية – والمفهوم الافريقي للمعنى الحقيقي لتلك العلاقات التعاهدية مع الأوروبيين كانا متناقضين تناقضًا أساسيًا، فلم يكن هناك مفر من أن تزداد حدة الصراع. وهكذا تهيأ المسرح للاحتلال العسكري المنظم للأراضي الداخلية الواقعة خلف السواحل بواسطة القوى الأوروبية.

الغزو العسكري (١٨٨٥ – ١٩٠٢)

كان الفرنسيون، أيًا ما كان السبب في ذلك، أنشط الأوروبيين في اتباع سياسة الغزو العسكري. فلقد زحفوا من أعالي نهر النيجر إلى أدناه، وسرعان ما هزموا لات ديور، «دامل» كايور، الذي حاربهم حتى الموت في ١٨٨٦، ثم هزموا محمد الأمين في معركة توبا-كوتا (١٨٨٧)، وبذلك قضوا على أمبراطورية السوننكي التي كان قد أسسها في السنغامبيا، ونجحوا في كسر المقاومة العنيدة والشهيرة التي واجههم بها ساموري توري العظيم عندما تمكنوا آخر الأمر من أسره (١٨٩٨) ونفيه إلى الغابون (١٩٠٠)، كما أن الرائد لوي أرشينار تمكن بعد سلسلة من الانتصارات في كونديان (١٨٨٩)، وسيغو (١٨٩٠)، ويوري (١٨٩١) من القضاء على أمبراطورية التكرور في سيغو، وإن كان حاكمها أحمدو قد ظلّ يقاوم مقاومة عنيدة إلى أن قضى نحبه في سوكوتو عام ١٨٩٨. وواصل الفرنسيون زحفهم في سائر مناطق غرب أفريقيا فاستولوا على ساحل العاج وعلى ما أطلق عليه فيما بعد اسم غينيا الفرنسية، حيث أنشأوا مستعمرات لهم في عام ١٨٩٣. وتم للفرنسيين غزو مملكة الداهومي واحتلالها فيما بين عامي ١٨٩٠ و ١٨٩٤. وفي أواخر التسعينات من القرن الماضي كان الفرنسيون قد أكملوا غزوهم للغابون، وعزّزوا مراكزهم في شمال أفريقيا، وغزوا مدغشقر كلها (ونفوا الملكة رانافالونا الثالثة في ١٨٩٧ إلى مدينة الجزائر)، وقضوا في الأراضي الواقعة بين منطقة الساحل وبين الصحراء الكبرى على المقاومة العنيدة من جانب رابح السنّاري، عندما لقي هذا مصرعه في ساحة القتال عام ١٩٠٠.

وبالمثل كان الاستعمار العسكري البريطاني حافلاً بالأحداث وسفك الدماء، كما كانت ردود الفعل الافريقية، كما سيتبين لنا من الفصول التالية، عنيدة ومديدة في أغلب الحالات. وقد استطاعت

(٥٤) م. ف. لندلي، ١٩٢٦، ص ٢٣٤ – ٢٣٥.
(٥٥) مقتبس في: ج. ن. أوزويغوي، ١٩٧٦ (أ)، ص ١٩٦ – ١٩٧.
(٥٦) مقتبس في: ف. د. لوغارد، ١٩٢٩، ص ١٣.

بريطانيا ، انطلاقًا من ممتلكاتها الساحلية في ساحل الذهب (غانا الآن) ونيجيريا ، أن توقف عمليًا كل توسع فرنسي في اتجاه حوض النيجر الأدنى وفي أراضي الأشانتي الداخلية. واتبعت آخر حملة إلى كوماسي (١٩٠٠) بضم الأشانتي إلى بريطانيا في ١٩٠١ ، ونفي «نانا بريمبيه» إلى جزيرة سيشل. أما الأراضي الشمالية الواقعة شمال الأشانتي فقد ضمت رسميًا أيضًا في ١٩٠١ ، بعد أن كانت قد احتلت بين عامي ١٨٩٦ و١٨٩٨. ثم بدأت بريطانيا غزوها لنيجيريا انطلاقًا من مستعمرة لاغوس. وما أن حل عام ١٨٩٣ حتى كانت قد أعلنت حمايتها على الجزء الأكبر من بلاد اليوروبا ، وتم لها فتح بلاد الإتسيكيري في ١٨٩٤ ، ونفت «أميرها التاجر» الأريب نانا أولومو إلى أكرا. ولما بدا أن القنصل البريطاني هاري جونستون قد عجز عن هزيمة جاجا ملك الأوبوبو في ساحة القتال، لجأ إلى الخديعة فاستدرجه إلى اجتماع على ظهر سفينة حربية بريطانية ثم سجنه ونفاه إلى جزر الهند الغربية في ١٨٨٧. كذلك تم غزو كل من براس وبيني قبيل نهاية القرن التاسع عشر. وبحلول عام ١٩٠٠ كانت بريطانيا قد ضمنت السيطرة إلى حد بعيد على جنوب نيجيريا ، ولكن الاحتلال الفعلي لبلاد الأغبو وبعض البقاع الأخرى من المناطق الداخلية الشرقية لم يتم إلاّ بعد مرور عقدين على بداية القرن العشرين. أما في الشمال فقد انطلق الغزو البريطاني من نوبي ، حيث كانت شركة جورج غولدي – شركة النيجر الملكية – تمد نفوذها من لوكوجا إلى البحر ابتداءً من عام ١٨٩٥. وفي عام ١٨٩٧ احتلت إيلورين ، وبعد إنشاء قوة حدود افريقيا الغربية في ١٨٩٨ ، أتم لوغارد غزو سلطنة سوكوتو في عام ١٩٠٢.

أما في شمال افريقيا ، فإن بريطانيا التي كانت لها السيطرة على مصر ظلت تنتظر حتى عام ١٨٩٦ ، حينما رخص لها من جديد بأن تغزو السودان. وقد تم لها احتلال السودان من جديد في عام ١٨٩٨ بعد أن سفكت دماء كثيرة بوحشية لم يكن لها ما يبررها. فقد سقط في المعارك أكثر من عشرين ألف سوداني ، كان من بينهم زعيمهم الخليفة عبد الله. وكان طبيعيًا أن يرفض اللورد ساليزبوري احتلال الفرنسيين لفاشوده (١٨٩٨) في جنوب السودان ، فلم يلبث هؤلاء أن اضطروا إلى الانسحاب.

وقد أدى إعلان الحماية البريطانية على زنجبار رسميًا في نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٩٠ ، وما بذل بعد ذلك من جهود لإلغاء نظام الرق ، إلى ثورات سرعان ما قضي عليها. وكانت زنجبار هي القاعدة التي انطلق منها غزو البقية الباقية من افريقيا الشرقية البريطانية. وكانت الغنيمة الكبرى التي تسعى بريطانيا للحصول عليها في تلك المنطقة هي أوغندا ، حيث جرت معركة منغو (١٨٩٢) – في بوغندا مركز العمليات – وأسفرت آخر الأمر عن إعلان الحماية رسميًا على أوغندا (١٨٩٤). وبذلك أصبح الطريق ممهدًا لغزو بقية أوغندا ، وهو الأمر الذي تحقق بأسر الملك كاباريغا والملك موانغا ونفيهما إلى جزيرة سيشل في ١٨٩٩. أما في كينيا فقد قضت بريطانيا عشر سنوات تقريبًا قبل أن تتمكن من السيطرة الفعلية على قبائل الناندي.

وفي وسط جنوب افريقيا تولت شركة سيسيل رودس (شركة جنوب افريقيا البريطانية) احتلال بلاد الماشونا دون إذن من لوبينغولا. وفي ١٨٩٣ اضطر الملك إلى الفرار من عاصمته ، وتوفي في العام التالي. غير أن مملكته لم تسقط نهائيًا في أيدي الغزاة إلّا بعد القمع الدموي لثورة شعبي النديبيلي والماشونا في عامي ١٨٩٦ و١٨٩٧. أما غزو ما يعرف الآن باسم زامبيا فكان أقل مشقة وتم في ١٩٠١. وكانت آخر حروب التقسيم التي خاضتها بريطانيا هي حربها ضد البوير في جنوب افريقيا. وترجع الأهمية الخاصة للحرب بين الانجليز والبوير (١٨٩٩ – ١٩٠٢) إلى أنها كانت حربًا بين الأوروبيين أنفسهم.

ولم يكن الاحتلال الفعلي أقل مشقة بالنسبة لسائر الدول الأوروبية. فالألمان مثلاً لم يتمكنوا من تثبيت حكمهم الفعلي في جنوب غرب افريقيا إلّا في أواخر القرن التاسع عشر ، وكان نجاحهم في ذلك يعود أساسًا إلى العداوة بين الناما والماهيريرو التي دامت أكثر من مائة عام فحالت دون التعاون بينهم. وفي

بلاد التوغو تحالف الألمان أيضًا مع مملكتي كوتوكولي وشاكوسي الصغيرتين حتى يتيسر لهم سحق مقاومة الكونكومبا (١٨٩٧ – ١٨٩٨) الذين كانوا يتبعون نظامًا لامركزيًا والكابري (١٨٩٠). وفي الكاميرون واجه القائد الألماني الرائد هانس دومينيك أكبر المشقة في الشمال، ولكن ما أن حل عام ١٩٠٢ حتى كان قد تمكن من إخضاع إمارات الفولا. غير أن حروب غزو افريقيا الشرقية الألمانية كانت أشد حروب الاحتلال الفعلي ضراوة وأطولها أمدًا. فقد استمرت من عام ١٨٨٨ إلى عام ١٩٠٧. وكانت أبرز حملاتها هي الحملات التي وجهت ضد أبوشيري، قلب الأسد الشهير (١٨٨٨ – ١٨٨٩)، وضد الواهيهي (١٨٨٩ – ١٨٩٨)، وضد زعماء مقاومة الماجي-ماجي (١٩٠٥ – ١٩٠٧).

أما الاحتلال العسكري للأقاليم البرتغالية الذي بدأ في الثمانينات من القرن التاسع عشر، فإنه لم يكتمل إلاّ بعد بداية القرن العشرين بكثير. وقد كان ذلك عملاً صعبًا بصفة خاصة على البرتغال، غير أنه أدى في حينه إلى تدعيم السلطة البرتغالية في موزمبيق وأنغولا وغينيا (غينيا – بيساو الآن). كذلك واجهت دولة الكونغو الحرة صعوبات كأداء قبل أن تتمكن من الاحتلال العسكري الكامل لمنطقة نفوذها؛ فقد بدأت بمحاولة التحالف أولاً مع عرب الكونغو الذين كانوا يعادونها أشد العداوة، وعندما أيقنت من عدم جدوى هذا التحالف أمر ليوبولد بشن حملة ضدهم. ولم يتسن إخضاعهم إلاّ بعد ثلاث سنوات (١٨٩٢ – ١٨٩٥). أما احتلال كاتانغا الذي بدأ عام ١٨٩١ فلم يستكمل إلاّ في أوائل هذا القرن.

وكانت إيطاليا أسوأ الدول الأوروبية حالاً في حروبها من أجل الاحتلال الفعلي، ففي عام ١٨٨٣ استطاعت احتلال جزء من أرتيريا، كما استولت على الساحل الشرقي للصومال أثناء التقسيم الأول للامبراطورية العمانية في ١٨٨٦. ثم ابرمت بعد ذلك معاهدة أوتشالي (أو ووتشالي) (١٨٨٩) – مع منيليك الثاني امبراطور أثيوبيا – التي عينت الحدود بين أثيوبيا وأرتيريا. وبناءً على تفسير غريب فرض على نصوص تلك المعاهدة، أبلغت إيطاليا الدول الأوروبية الأخرى أن أثيوبيا محمية إيطالية. ومع أن محاولة إيطاليا لاحتلال محميتها الوهمية انتهت بهزيمة منكرة في «عدوه» (١٨٩٦)، إلاّ أنها تمكنت رغم ذلك من الاحتفاظ بما استولت عليه من أرتيريا والصومال. وفي شمال افريقيا لم تتمكن إيطاليا من احتلال المناطق الساحلية لبرقة وطرابلس (ليبيا) (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية والاشتراكية الآن) إلاّ في عام ١٩١١. واستطاع المغرب الحفاظ على استقلاله إلى أن قضت على هذا الاستقلال اسبانيا وفرنسا في ١٩١٢. ولذلك فإنه بحلول عام ١٩١٤، لم يكن قد بقي في افريقيا من دول مستقلة – إسمًا على الأقل – سوى ليبيريا وأثيوبيا.

لماذا تمكنت القوى الأوروبية من قهر أفريقيا؟

لقد تمكنت القوى الأوروبية من قهر افريقيا بهذه السهولة النسبية لأنها كانت أكثر منها عدة في كل مجال تقريبًا. فأولاً، كان الأوروبيون في عام ١٨٨٠ – بفضل نشاط المستكشفين والمبشرين الأوروبيين – يعرفون عن افريقيا وأصقاعها الداخلية – تضاريسها وأرضها واقتصادها وسائر مواردها ومواطن القوة والضعف في دولها ومجتمعاتها – أكثر مما كان الأفريقيون يعرفونه عن أوروبا. وثانيًا، كان الأوروبيون – بفضل التطورات الثورية في التقنيات الطبية، ولا سيا اكتشاف الكينين كدواء واق من حمى المستنقعات (الملاريا) – قد أصبحوا أقل تخوفًا من افريقيا مما كانوا عليه قبل منتصف القرن التاسع

عشر[٥٧]. وثالثًا، كانت موارد أوروبا المادية والمالية أضخم بكثير من موارد افريقيا، وذلك من جراء عدم توازن التبادل التجاري بين هاتين القارتين حتى العقد الثامن من القرن التاسع عشر، بل وبعد ذلك، مع تزايد سرعة الثورة الصناعية في أوروبا. فبينما كان بوسع القوى الأوروبية أن تنفق ملايين الجنيهات في حملاتها فيما وراء البحار، لم تكن دول افريقيا لتستطيع احتمال أية مواجهة عسكرية طويلة الأمد ضد هذه القوى الأوروبية.

وثمة اعتبار رابع هو أنه على حين كانت الفترة التي أعقبت الحرب الروسية – التركية (١٨٧٧ – ١٨٧٨) تتسم، كما يقول ج. هولاند روز: «بحالة من التوازن السياسي أدت إلى السلم والركود في أوروبا»[٥٨]، فإن تلك الفترة نفسها كانت تتسم في افريقيا بالتصارع والتطاحن بين الدول وفي داخلها: الماندنغو ضد التكرور، والأشانتي ضد الفانتي، والباغندا ضد البنيورو، والباتورو ضد البنيورو، والماشونا ضد النديبيلي، الخ. وعلى ذلك فبينما كان في استطاعة أوروبا أن تركز كل اهتمامها العسكري تقريبًا على أنشطتها الاستعمارية فيما وراء البحار دون أن يشغلها عن ذلك شاغل في الداخل، كان اهتمام الدول والأقطار الافريقية مشتتًا. يُضاف إلى ذلك أن دول أوروبا لم تكن تتمتع بالسلم الداخلي فحسب، بل إنها – على ما كانت عليه من انقسام بشأن القضايا الامبراطورية والاستعمارية – استطاعت دومًا طوال فترة التقسيم، وحتى عام ١٩١٤، أن تحل تلك المشكلات دون اللجوء إلى الحرب. وهكذا أبدت الدول الأوروبية المشتركة في التقسيم، رغم حدة التنافس وتعدّد الأزمات في افريقيا، روحًا تضامنية ملحوظة لم يكن من شأنها منع الحروب فيما بينها فحسب، بل إنها أيضًا حالت بين حكام افريقيا ومجتمعاتها وبين الإيقاع بفعالية بين دولة أوروبية وأخرى حفظًا لمصالحها. فطوال الفترة التي نحن بصددها كانت مختلف الدول الأوروبية تنقض على الدول الافريقية واحدة بعد الأخرى، ولم يحدث قط أن قامت دولة أوروبية بمساعدة أي من تلك الدول الافريقية ضد دولة أوروبية أخرى.

أما مسلك الدول الأفريقية فكان على العكس من ذلك يتسم عمومًا بانعدام التضامن والاتحاد والتعاون، بل إن البعض منها كان لا يتورع عن التحالف مع القوى الأوروبية الغازية ضد جيرانه، ثم لا يلبث أن تخضعه تلك القوى ذاتها. وهكذا تحالف الباغندا مع البريطانيين ضد البنيورو كما تحالف الباروتسي مع البريطانيين ضد النديبيلي، وتحالف البامبارا مع الفرنسيين ضد التكرور[٥٩]. وكان من نتيجة هذا كله أن أكثر المواقف البطولية الخالدة التي وقفها الأفريقيون ضد الغزاة الأوروبيين كانت – كما سيتبين في الفصول التالية[٦٠] – تتخذ في أغلب الأحيان شكل حركات معزولة من المقاومة غير المنسقة، حتى على الصعيد الإقليمي.

أما العامل الأخير، وهو أكثر العوامل حسمًا، فكان بطبيعة الحال هو تفوق أوروبا الإمدادي والعسكري الساحق على افريقيا. فبينما كانت أوروبا تستخدم جيوشًا محترفة وجيدة التدريب، كان عدد الدول الافريقية التي لديها جيوش دائمة قليلاً جدًا، أما الدول التي لديها جيوش محترفة فكانت أقل عددًا.

---

(٥٧) ب. كورتين، س. فيرمان، ل. طومسون وج. فانسينا، ١٩٧٨، ص ٤٤٥؛ ج. هـ. روز، ١٩٠٥، ص ٥٠٨ – ٥٧٢.

(٥٨) ج. هـ. روز، ١٩٠٥.

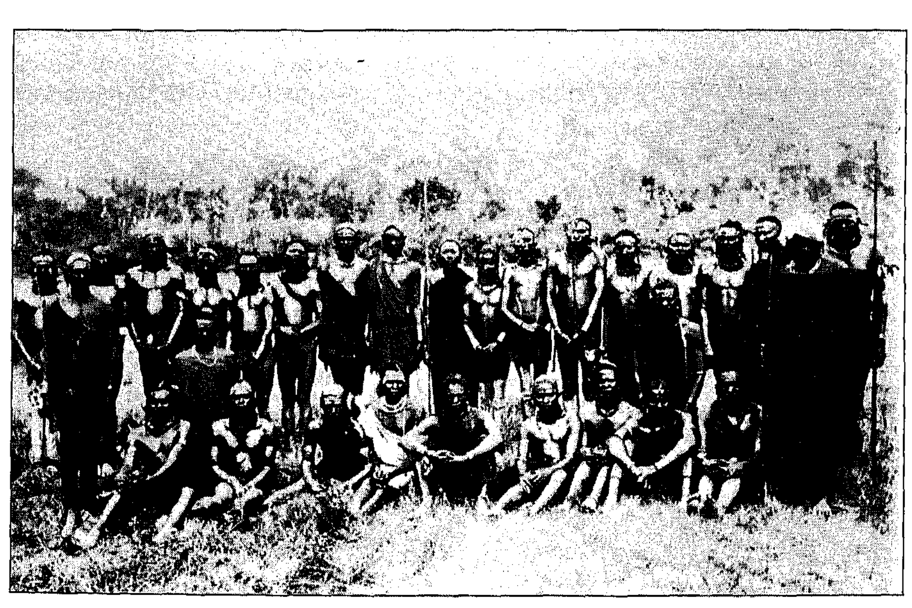
(٥٩) م. كراودر، ١٩٦٨، ص ٨١ و٨٥؛ ر. أوليفر وج. ماثيو (مشرف على التحرير)، ١٩٧١؛ ف. هارلو وأ. م. شيلفر (مشرف على التحرير)، ١٩٦٥.

(٦٠) أنظر الفصول من الثالث إلى التاسع فيما يلي.

الأشكال ٢-٢ (أ) إلى (و) :
الأسلحة التي استخدمها الافريقيون والأوروبيون في الحروب فيما بين عامي ١٨٨٠ و١٩٣٥.



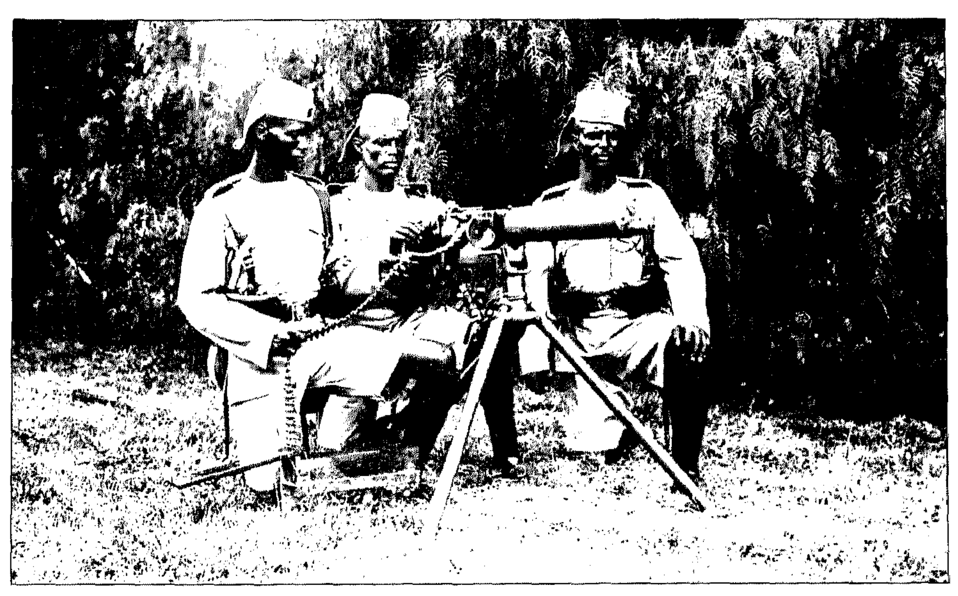
الشكل ٢-٢ (أ) : حرب الأشانتي، ١٨٩٦ (ساحل الذهب)
بلطات وخناجر يقذف بها العدو
(نقلاً عن : متحف الجيش الوطني).



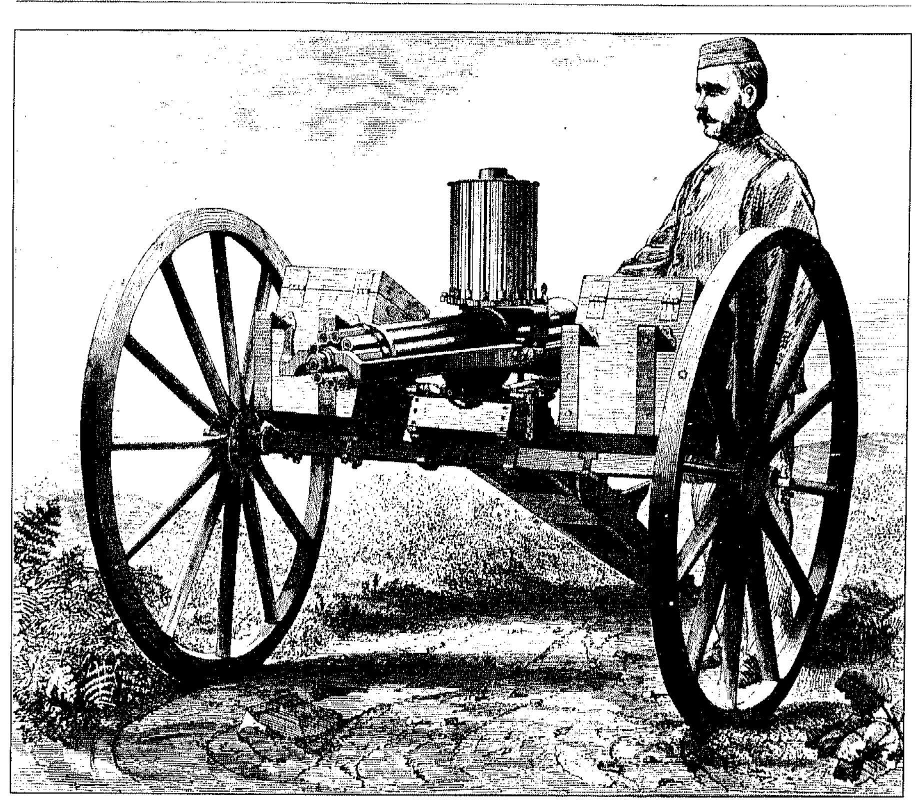
الشكل ٢-٢ (ب) : محاربو الكافيروندو (كينيا) يحملون حرابهم ودروعهم
(نقلاً عن : جمعية الكومنولث الملكية).



الشكل ٢-٢ (جـ): (أوبا) أحد ملوك اليوروبا في القرن التاسع عشر واثنان من قادته ببنادقهم القديمة الدانماركية الصنع (نقلاً عن: لونجمان).



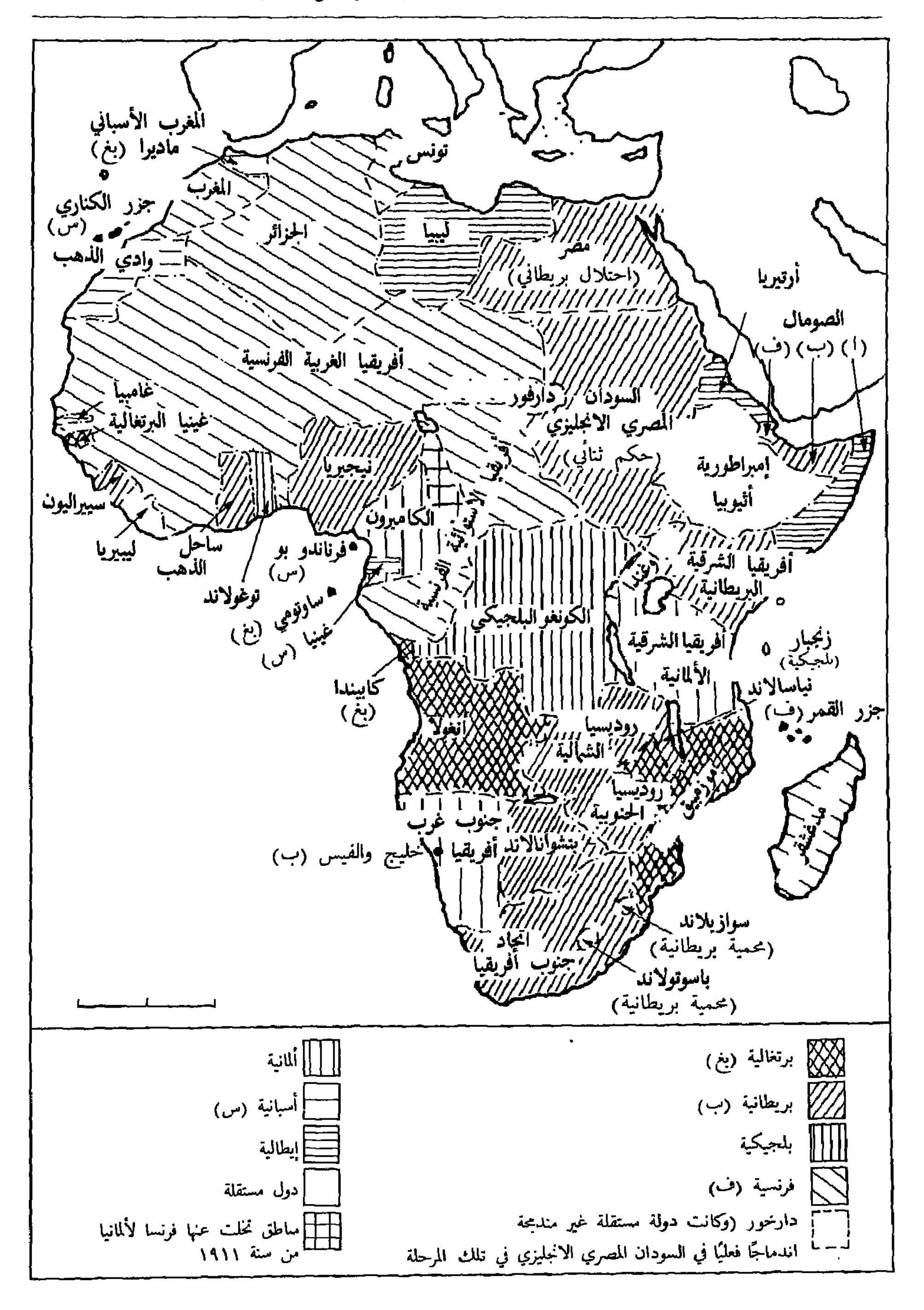
الشكل ٢-٢ (د): جنود من فرقة رماة الملك الأفريقية وأمامهم مدفع مكسيم (حقوق النشر محفوظة لـ: لمتحف الحربي الأمبراطوري).



الشكل ٢-٢ ((هـ) : مدفع غاتلنغ
(حقوق النشر محفوظة لـ : مكتبة هلتون المصورة . ب . ب . سي) .



الشكل ٢-٢ (و) : طائرات استُخدمت في الحروب الاستعمارية في العشرينات من القرن الحالي .
(نقلاً عن : صور هارلنغ فيوليه) .



الشكل ٣-٢ : افريقيا في عام ١٩١٤. (نقلاً عن ر. أوليفر وج. د. فاج، ١٩٦٢).

فكانت معظم الدول الافريقية تجنّد الأفراد وتعبئهم للهجوم أو الدفاع على أساس ارتجالي حسبا تدعو الحاجة. وفضلاً عن ذلك كان بوسع الدول الأوروبية دائمًا – كما أبدى أ. ايزاكمان و ج. فانسينا – أن تستعين بمرتزقة ومجندين أفارقة ، مما كان يحقق لهم التفوق العددي الذي يحتاجون إليه[٦١] . والواقع ، كما يقول عبد الله العروي ، ان معظم جيوشهم كانت افريقية من حيث جنودها ، أوروبية من حيث قياداتها فحسب. وفوق هذا كله فإن الدول الاستعمارية كانت قد اتفقت بمقتضى اتفاقية بروكسل عام ١٨٩٠ على ألاّ تبيع سلاحًا للافريقيين. ومعنى هذا أن معظم الجيوش الأفريقية كانت مسلحة ببنادق قديمة عفا عليها الزمن ولا تصلح للاستخدام ، معظمها من البنادق الشطف (بقداحة) أو البنادق التي تُحشى من الفوهة ، ولم يكن في حوزتها أية مدفعية ثقيلة أو قوة بحرية على الإطلاق. أما الجيوش الأوروبية فكانت مسلحة بأحدث المدافع الثقيلة ، ولا سيا البنادق الدقيقة مثل الأسلحة سريعة الطلقات ، وخاصة المدافع الرشاشة من طرازي غاتلنغ ومكسيم ، بالإضافة إلى استخدامها للمدفعية الثقيلة لقواتها البحرية. وكما ذكر عبد الله العروي ، فقد وصل الأمر إلى حد استخدام المركبات ذات المحركات والطائرات في الحملات الأخيرة[٦٢] . وإنه لما له دلالته أن الزعيمين الافريقيين اللذين استطاعا إلحاق بعض الهزائم بالأوروبيين ، وهما ساموري ومنيليك ، هما الزعيمان الوحيدان اللذان تمكنا من الحصول على بعض تلك الأسلحة الحديثة. إلّا أنه حتى ساموري نفسه تغلب عليه الفرنسيون في النهاية. والواقع أن بيت الشعر الشهير الذي نقلناه من قبل عن هيلار بيلوك يلخص بايجاز ما كانت أوروبا تتمتع به من تفوق ساحق على افريقيا.

ونظرًا لكل هذه المزايا الاقتصادية والسياسية ، وقبل هذه وتلك ، المزايا العسكرية والتكنولوجية التي كانت دول أوروبا تتفوق بها على الكيانات السياسية الافريقية ، فإن المعركة لم تكن متكافئة بحال ، ولذا لم يكن غريبًا أن تقهر دول أوروبا بلاد افريقيا بمثل هذه السهولة النسبية. والواقع أن توقيت الغزو كان أفضل توقيت بالنسبة لأوروبا ، أما بالنسبة لافريقيا فلم يكن هناك توقيت أسوأ من ذلك.

خريطة أفريقيا بعد التقسيم والاحتلال

لقد كانت الخريطة الجغرافية – السياسية الجديدة لافريقيا التي ظهرت بعد ما يقرب من الجيل من تعيين الحدود والاحتلال العسكري مختلفة كثيرًا عما كانت عليه في ١٨٧٩ (أنظر الشكل ١-١). فقد قسمت الدول الأوروبية القارة إلى نحو أربعين وحدة سياسية. وقد رأى بعض الدارسين أن الحدود الجديدة غير مقبولة لأنهم اعتبروها تعسفية ومصطنعة ومتعجلة وعشوائية ، ولأنها شوهت النظام السياسي الوطني الذي كان قائمًا قبل مجيء الأوروبيين. ولكن البعض الآخر ، مثل جوزيف أنينه وسعاديا توف.ل ، يعتبرونها أقرب إلى العقل من حدود ١٨٧٩[٦٣] .

والواقع أن في كل من الرأيين شيئًا من الصواب. فنحو ٣٠ ٪ على الأقل من الطول الكلي للحدود مرسوم على شكل خطوط مستقيمة. وهذه الخطوط وغيرها كثيرًا ما تخترق حدودًا إثنية ولغوية. ولكن بقية خطوط الحدود مطابقة فعلاً للحدود الوطنية ومن ثم لا يمكن اعتبارها تعسفية أو غير مدروسة كما قد يبدو من الانتقادات الآنفة. يُضاف إلى ذلك أن الوحدات السياسية الافريقية التي نتجت عن الصراع

(٦١) أنظر الفصل الثامن فيما يلي.
(٦٢) أنظر الفصل الخامس أدناه.
(٦٣) ج. ك. أنينه ، ١٩٧٠.

بين الأويو والداهومي مثلاً ، أو عن حروب الجهاد الفولانية ، أو عن المفيكاني في الجنوب الافريقي أو الصراع الداخلي على السلطة في كل من أثيوبيا وأوغندا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، تدل على عدم وضوح الحدود والتخوم والجيوب الداخلية الافريقية قبل التقسيم. وكثيرًا ما يغيب عن الأذهان مدى إسهام التقسيم في تثبيت تلك الحدود غير الواضحة ، ومقدار الجهود التي بذلها المسؤولون عن تعيين الحدود لتصحيح ما شذ منها ، كلما كان ذلك ممكنًا من الناحية السياسية ، إبّان عمليات تخطيط الحدود العديدة. ونستطيع أن نقول إذن ، بعد أخذ كل شيء في الاعتبار ، إن خريطة افريقيا عام ١٩١٤ (أنظر الشكل ٣-٢) – إذا ما قورنت بخريطة ١٨٧٩ ربما بدت مثيرة للارتباك ، إلّا أن تعيين الحدود فيها كان نتيجة عمل على درجة عالية من الكفاءة ، أمكن إنجازه بفضل ما كان قد تحقق من تقدم في علم رسم الخرائط. وعلى الرغم من أن التقسيم يستحق كل إدانة باعتباره غير قانوني وغير أخلاقي ، ومع أنه لا بد من الاعتراف بأن بعض الحدود كانت بالفعل مصطنعة وتعسفية ، فإنه ليس من المستصوب ، بل إنه لمن الخطورة بمكان مواصلة الدعوة إلى الرجوع إلى الحدود الدولية غير الواضحة التي كانت قائمة قبل الغزو الأوروبي – اللهم إلاّ بعد فحص وتمحيص دقيقين – وذلك بزعم أن التقسيم قد خلف حالة من « الفوضى ».

لقد اكتمل غزو افريقيا عمليًا بحلول عام ١٩٠٢ ، وكان غزوًا أُهرقت فيه دماء كثيرة. ولا مراء في أن قوة مدفع مكسيم الساحقة وتقدم التكنولوجيا الأوروبية النسبي قد جعلا افريقيا تخوض تجربة ثابت بعدها إلى الرشد. ولكن على الرغم من أن غزو أوروبا لافريقيا قد تمّ بمثل هذه السهولة النسبية ، فإن احتلال القارة وإقامة الإدارة الأوروبية فيها لم يكونا بمثل هذه السهولة ، كما سيتبين من الفصول التالية.

الفصل الثالث

المبادرات والمقاومة الافريقية في وجه التقسيم والغزو

بقلم: ت. أ. رانجر

كانت السنوات العشرون الواقعة بين عام ١٨٨٠ وعام ١٩٠٠ تمثّل تناقضًا غريبًا وقاسيًا بالنسبة لافريقيا الاستوائية. إذ اتضح أن عملية الغزو والاحتلال الأوروبية ماضية لا رجعة فيها. وكان من الواضح أيضًا أن بالإمكان مقاومتها. أما عن السبب في حتمية الغزو والاحتلال فيرجع إلى الثورة التكنولوجية. فلأول مرة تتفوق أسلحة البيض تفوقًا حاسمًا، ولأول مرة تسمح الخطوط الحديدية والبرق والسفن البخارية بحل بعض من مشاكل الاتصال داخل افريقيا وبين افريقيا وأوروبا. وأما عن إمكانية المقاومة، فهي ترجع إلى اتساع القارة وقوة شعوبها، وحقيقة أوروبا لم تستخدم قدرًا كبيرًا من مواردها البشرية والتكنولوجية في هذه العملية؛ صحيح أن البيض استعانوا على سد العجز في القوات باستخدام قوات افريقية مساعدة، ولكن البيض لم تتوفر لهم القدرة الشيطانية على تحريك السود وبث الفرقة بينهم، إذ اكتفوا بأساليبهم الأمبريالية القديمة. ولم تكن معرفتهم بتفاصيل الأوضاع في مستوى معرفة الحكام الافريقيين بها، فكانوا ينفّذون استراتيجية الزحف والتقدم بشكل عشوائي وغير منسق، فاصطدموا بالعديد من حركات المقاومة الافريقية، بل واستثاروها من جراء جهلهم وتخوفهم.

لقد كان محتمًا على الأوروبيين «أن ينتصروا في النهاية»، وما أن انتصروا حتى بدأوا في تنظيم ما فاتهم تنظيمه من قبل. فكتبوا الكتب عما سمي بـ«إحلال السلام» «pacification»، وحاولوا أن يبيّنوا أن معظم الافارقة تقبّلوا «السلام الاستعماري» (Pax Colonica) شاكرين، كما أن وقائع المقاومة الافريقية قد تمّ تجاهلها. ولكن انتصار أوروبا لا يعني أن المقاومة الافريقية كانت هزيلة في ذلك الوقت، أو أنها لا تستحق الدراسة في الوقت الحاضر بل إنها كانت بالفعل موضوع دراسات عديدة على مدى السنوات العشرين الماضية.

وجل الأبحاث التي تمت خلال العقدين الماضيين اتسمت بالرصانة وسعة الاطلاع ووفرة التفاصيل، ولم تتغاض عن الجوانب المبهمة في الكثير من حركات المقاومة. ولكن أغلب هذه الأبحاث استندت أساسًا إلى ثلاثة افتراضات جامدة أو حاولت إثباتها، ولا زلت أعتقد أن هذه الافتراضات صحيحة في

جوهرها، وإن كانت قد عدلت بفضل البحث والتحليل في الفترة الأخيرة. والافتراض الأول هو أن للمقاومة الافريقية أهميتها لأنها تثبت أن الافريقيين لم يتقبّلوا عملية «إحلال السلم» الأوروبية في هدوء ودعة. والافتراض الثاني هو أن المقاومة لم تكن يائسة ولا رعناء، بل كثيرًا ما كانت تحرّكها ايديولوجيات رشيدة ومحددة. والافتراض الثالث هو أن حركات المقاومة هذه لم تذهب سدى، وأنها أتت بنتائج هامة في وقتها ولم تزل لها أصداء هامة اليوم. وهذه الحجج الثلاث تستحق إعادة الصياغة اليوم مع إدخال التعديلات المقترحة عليها.

عمومية المقاومة

في عام ١٩٦٥، ناشد المؤرخ السوفييتي أ. ب. دافيدسون الدارسين أن يفندوا «النظرة الأوروبية التقليدية في التاريخ» القائلة «بأن الافريقيين اعتبروا مجيء المستعمرين نعمةً وخلاصًا من الحروب الداخلية الأهلية بينهم ومن طغيان القبائل المجاورة ومن الأوبئة والمجاعات الموسمية»، والتي وصفت غير المقاومين بأنهم «محبون للسلام» كما وصفت كل من قاوموا بأنهم «متعطشون للدماء». ولاحظ دافيدسون أن «حماة الحكم الاستعماري رفضوا اعتبار الثورة ظاهرة منظمة» بل فسروها على أنها ردود فعل «بدائية ورعناء» أو باعتبارها من فعل أقلية «متعطشة للدماء»، «فرفضوا بذلك التفسير الوحيد الصحيح الذي يعتبر الثورات حروب تحرير عادلة، مما جعلها تحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من الافريقيين»[1].

وفي عام ١٩٦٥ أكّد دافيدسون أن «الكثير من هذه الثورات لم يعرف بعد، وإننا كثيرًا ما نفتقر إلى المعلومات المحددة بشأن تلك الثورات التي تُعتبر حقيقة مسلّمًا بها». ومنذ كتب دافيدسون ذلك، تقدّمت عملية «اكتشاف» تفاصيل هذه الثورات، فبدأ المؤرّخون يصنّفون الثورات والانتفاضات بدقة أكبر، ويميزون بين «القرصنة الاجتماعية» و«ثورات الفلاحين»، وبين حرب العصابات واصطدام الجيوش. فبعض الأحداث التي دمغها المستعمرون باعتبارها تمرادت، اتضح أنها فُرضت على الأهالي بسبب جهل البيض وخوفهم[2]، كما أن وقائع الكثير من حركات المقاومة الكبيرة والمؤثرة خرجت إلى النور. ولدينا الآن دراسات تفصيلية لغالبية الثورات «الهامة»، بل وتجري في بعض الحالات مناقشات محتدمة حول أفضل السبل لتفسيرها وفهمها. ويتضح من كل ذلك أن دافيدسون كان على حق في نظرته للمقاومة باعتبارها «ظاهرة متكرّرة الحدوث».

ويتضح أيضًا أن المحاولات القديمة للتمييز بين المجتمعات الافريقية المحاربة بطبيعتها والمجتمعات الافريقية المسالمة بطبيعتها، كلها محاولات خارجة عن الموضوع. فلقد دللت أنا شخصيًا في عدد من المقالات على أن المجتمعات الافريقية المنظمة الكبيرة لا ينطبق عليها مثل هذا التمييز بين «دول محاربة ومُغيرة»، ودول «مسالمة» تمارس التجارة والزراعة، فكل الدول الافريقية حاولت أن تجد سبيلاً للتعامل مع الأوروبيين دون اللجوء إلى السلاح. وكل هذه الدول تقريبًا كان لها من المصالح والقيم ما يدفعها للذود عنها بالمقاومة المسلحة إن اقتضى الأمر[3]. ولكنني كنت مخطئًا عندما اعتبرت أن أوجه التشابه فيما بين أهم هذه المجتمعات التي لجأت إلى المقاومة أو إلى الدبلوماسية كانت أكثر من أوجه التشابه بينها وبين «المجتمعات الصغيرة الأكثر انغلاقًا التي لم تتمكن من مقاومة الحكم الاستعماري أو لم تتمكن من

(١) أ. ب. دافيدسون في: ت. أ. رانجر (مشرف على التحرير)، ١٩٦٨، (جـ)، ص ١٨١ - ١٨٣.
(٢) ش. ماركس، ١٩٧٠.
(٣) ت. أ. رانجر في: ل. هـ. غان وب. دويغنان (مشرف على التحرير)، ١٩٦٩، ص ٢٩٣ - ٣٠٤.

استغلاله»(٤) ، فقد بيّنت شولا ماركس في دراستها للمقاومة التي خاضها الـ«خواسان» في جنوب افريقيا أن الشعوب غير المنظمة مركزيًا تتمتع بنفس قدرة الشعوب الأخرى المنظمة مركزيًا على المقاومة العنيدة لتقدم البيض. بل إن جون ثورنتون في مقارنته بين قدرة كل من الدول المنظمة والمجتمعات غير المنظمة في شكل دولة على المقاومة، وجد أن المقارنة في صالح تلك الأخيرة:

«غالبًا ما يُكال الثناء للدول بسبب دورها في مقاومة الغزو الأوروبي... والواقع أن دورها هذا اتسم بالإبهام. صحيح أن بعضها قاوم مقاومة فعّالة... ولكن عددًا منها انهار عند اصطدامه بالأوروبيين... أما مقاومة المجتمعات الأخرى فقد اتسمت بالدوام والبسالة... بل إن المجتمعات التي لم تكن على شكل دولة – الإغبو والبولي والأغني وغيرها – هي التي واصلت حرب العصابات»(٥) ...

وخلاصة القول إن المجتمعات الافريقية بكل أشكالها تقريبًا قاومت، وأنه كانت هناك مقاومة في كل مناطق الزحف الأوروبي تقريبًا. ونستطيع اليوم أن نسلّم بهذه الحقيقة التي لم تعد في حاجة إلى إثبات. وعلينا الآن أن ننتقل من مرحلة التصنيف إلى مرحلة التفسير؛ من مرحلة إثبات حدوث المقاومة إلى مرحلة تقييم درجات شدتها وتفسيرها. وقد اهتم مؤرّخو مناطق وطنية معينة بإثبات وجود المقاومة في مناطقهم، والقول بأنها جزء من تقاليد الاحتجاج المحلية، وليس هذا بالأمر العسير، لأنه كان هناك نوع من المقاومة في كل مكان تقريبًا. ولكن هذا التناول الجزئي قد يخفي حقيقة الاختلافات الواضحة في مدى شدة المقاومة بين منطقة وأخرى. صحيح أن المقاومة المسلحة كانت موجودة في روديسيا الشمالية (زامبيا الآن)، ولكنها لا تقارن في اتساعها ولا في مدتها بتلك التي قامت في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي الآن)، وهذه بدورها لا تقارن من حيث «اطرادها» بمقاومة أهل وادي زامبيزي للبرتغاليين، ومن الواضح إذن أننا بحاجة إلى دراسات إقليمية مقارنة تتسم بالصرامة والدقة. وتشير الفصول التالية إلى أنماط أخرى للمقارنة وبعض التفسيرات اللازمة لها والنتائج المترتبة عليها.

ايديولوجية المقاومة

شدّد المدافعون عن الاستعمار على رعونة ويأس المقاومة المسلحة وادعوا أنها كثيرًا ما تولدت عن «الإيمان بالخرافات»، وأن «السحرة» هم الذين ألّبوا شعوبًا كانت على استعداد لقبول الحكم الاستعماري، حتى أن كثيرًا من الأوروبيين الذين انتقدوا الاستعمار وتعاطفوا مع الاحتجاج الأفريقي عليه، سلموا مع ذلك بأن الافريقيين لم يكن لديهم من الأنماط الفكرية «التقليدية» ما يساعدهم على الرد بشكل فعال أو عملي على الهجمات التي تعرّضت لها أساليب حياتهم. أما عن ايديولوجيات التمرد فقد اعتبروها «ضروبًا من السحر ولّدها اليأس» فهي مآلها الفشل وغير قادرة على صنع المستقبل. وقد اعتبرت وجهة النظر هذه أن المقاومة، مهما بلغت من بسالة، فما هي إلاّ طريق مسدود ومفجع(٦).

وقد حاول مؤرّخو المقاومة تفنيد هذا التفسير خلال السنوات العشر الماضية، ولجأوا في سبيل ذلك إلى طريقتين: التأكيد على الايديولوجيات العلمانية الصرف للتمرد من ناحية، «وتطهير» الايديولوجيات الدينية من ناحية أخرى.

(٤) ش. ماركس، ١٩٧٢، ص ٥٥ – ٨٠.
(٥) ج. ثورنتون، ١٩٧٣، ص ١١٩ – ١٢٠.
(٦) م. جلوكمان، ١٩٦٣، ص ١٣٧ – ١٤٥.

أما عن الإيديولوجية العلمانية الرئيسية المقترحة فقد جاءت في صورة مفهوم «السيادة». إذ كتب جاكوب أجايي قائلاً: «لقد كان الأثر الأساسي المترتب على الصدمة الأوروبية هو فقدان السيادة... وما أن يفقد شعب سيادته ويخضع لثقافة أخرى، حتى يفقد بعضًا – على الأقل – من ثقته واحترامه لنفسه، كما يفقد حقه في تسيير أموره وحريته في الاختيار من حيث ما يرغب في تغييره من ثقافته وما هو على استعداد لقبوله أو لرفضه من الثقافة الأخرى»[٧].

وقد شدّد وولتر رودني بصورة أكثر إلحاحًا على ظاهرة مماثلة إذ كتب:

«إن ما اتسمت به الفترة الاستعمارية القصيرة من تأثير حاسم يرجع أساسًا إلى حقيقة وهي أن افريقيا فقدت سلطتها... وكانت قد احتفظت بقدر من السيطرة في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إبّان عدة قرون من التبادل التجاري غير المتكافئ مع الأوروبيين في الفترة السابقة على الاستعمار. واختفى هذا القدر القليل من السيطرة على الشؤون الداخلية مع مجيء الاستعمار... والقدرة على التصرف المستقل هي الضمان الوحيد للإسهام في صنع التاريخ إسهامًا فعّالاً وواعيًا. أما أن يخضع شعب للاستعمار فمعناه أن يخرج من التاريخ... وهذا ما حدث بالفعل، فقد فقدت الدول الافريقية سلطتها واستقلالها ومعناها بين عشية وضحاها»[٨].

وقدرة أجايي ورودني هذه على رؤية الأهمية الحاسمة لفقدان السيادة لا تعني بالطبع أن المقاومين الافريقيين كانت لهم نفس النظرة لمفهوم السيادة. وإن رودني نفسه ليأسف على «هذه النظرة الجزئية الناقصة للعالم التي حالت دون إدراك القادة الافريقيين «لما سوف يترتب على صدامهم مع الأوروبيين». ومع ذلك يؤكّد أجايي أن حكام الدول الافريقية «باعتبارهم حماة سيادة الشعب» كانوا «معادين لأية قوى تناهض هذه السيادة»[٩]. وقد نجح المؤرّخون في الحصول على بعض البيانات التي تعبّر عن هذه السيادة صراحة وعلى نحو ملفت للنظر.

فهناك تصريحات هي بمثابة إعلان استقلال واضح وصريح مثل رد ماشيمبا، رئيس الـ«ياو»، على القائد الألماني هيرمان فون فيسمان عام ١٨٩٠:

«لقد استمعت إلى كلماتك ولكني لا أجد سببًا يحملني على طاعتك – فالموت أهون علي من ذلك... وإني لن أركع عند قدميك، فالله خالقك كما هو خالقي... وأنا سلطان هذه البلاد وأنت سلطان بلادك ومع ذلك فإني لم أطلب منك طاعتي، لأني أعرف أنك رجل حر. أما عني، فلن آتي إليك، فإذا توسمت في نفسك القوة الكافية، فتعال لتأخذني»[١٠].

وهناك أقوال أخرى تعبر عن الرغبة في التحديث بشرط ألا يكون على حساب السيادة، كما هو الحال بالنسبة لـ«ماكومبي هانغا»، حاكم الباروي في الجزء الأوسط من موزمبيق، إذ قال لزائر من البيض عام ١٨٩٥: «أراكم يا معشر البيض تتوغلون في افريقيا، وأرى شركاتكم تعمل في كل الأنحاء المحيطة ببلادي... كذلك لا بد لبلادي أن تأخذ بهذه الإصلاحات، وإني على استعداد لأن أقودها في هذا الطريق... فأنا أيضًا أريد طرقًا ممهدة وسككًا حديدية جيدة... ولكني سأظل دائمًا ذلك «الماكومبي» الذي كانه أسلافي من قبلي»[١١].

---

(٧) ج. ف. أ. أجايي في: ت. أ. رانجر (مشرف على التحرير)، ١٩٦٨ (جـ)، ص ١٩٦ – ١٩٧.
(٨) و. رودني، ١٩٧٢، ص ٢٤٥ – ٢٤٦. (التوكيد في الأصل).
(٩) ج. ف. أ. أجايي في: ل. هـ. غان وب. دويغنان (مشرف على التحرير). ١٩٦٩، ص ٥٠٦.
(١٠) اقتباس ب. دافيدسون، ١٩٦٤ (جـ)، ص ٣٥٧ – ٣٥٨.
(١١) اقتباس أ. إيزاكمان، ١٩٧٦، ص ١٢٨ – ١٢٩.

كما كانت هناك أقوال مؤثرة تنم عن فلسفة للسيادة أوسع شمولاً، جاءت أهمها من جنوب غرب أفريقيا. فقد كتب هندريك ويتبوي، زعيم الـ«ناما»، في مذكراته ما يلي: «نحن شعب واحد من حيث اللون وأسلوب الحياة، وافريقيا هذه هي أرض القادة الحمر (Red Captains) (أي الافريقيين) وكوننا نشكّل ممالك ومناطق مختلفة لا يعكس سوى تقسيم فرعي لافريقيا ولا أهمية له». كما قال ويتبوي للمسؤول الإداري الألماني تيودور لويتفاين، عام ١٨٩٤: «خلق الله ممالك مختلفة في هذا العالم. لذلك فأنا أعرف وأعتقد أن رغبتي في البقاء زعيماً مستقلاً لبلادي ولشعبي ليست بإثم ولا هي بجريمة»[١٢].

على أية حال، وأيًا كانت الصعوبات التي واجهها الافريقيون في فهم التأثير الأول للتقدّم الأوروبي، فإنه لا لبس هناك حول نتائج فقدان سيادتهم بمجرد استتباب الحكم الأوروبي. ولقد كتب الحاكم ماهيريرو، زعيم ثورة الهيريرو، إلى عدوه السابق ويتبوي يناشده القيام معه بعمل مشترك عام ١٩٠٤، فقال: «رغبتي هي أن نهبَّ نحن الأمم الضعيفة ضد الألمان... فلتقاتل افريقيا كلها الألمان، ولنمت معًا في المعركة، فذلك أفضل من أن نموت بفعل سوء المعاملة أو السجن أو غيرها من الأسباب»[١٣]. أما زعماء قبيلة الماتومبي غير المنظمة مركزيًا في شرق تنجانيقا (تانزانيا الآن)، التي كانت تتمسك باستقلالها بشراسة والتي اندلعت فيها ثورة الماجي-ماجي عام ١٩٠٥، فقد قالوا في النظام الألماني: «لقد أصبحوا مستبدين فاقضوا عليهم»[١٤].

ومن الواضح أن فكرة السيادة تولّدت عنها ايديولوجية للمقاومة. ومع ذلك فلا بد من تعديلات كبيرة في المفاهيم. فالحكام لم يكونوا دائمًا «حماة سيادة الشعب». ففي افريقيا القرن التاسع عشر، في غربها وشرقها وجنوبها، نشأت دول جديدة قامت على «التكنولوجيا العسكرية الأوروبية»[١٥]. ومثل هذه الدول قاومت في الغالب الامتداد المباشر للسلطة الأوروبية، ولكن مقاومتها ضعفت من جراء سخط كثير من رعاياها. وقد تحدث ثورنتون عن دول في غرب افريقيا، كدولة ساموري توري أو دولة شيخو أحمدو (الشيخ أحمد)، فوصفها بأنها «كانت تعاني تمردات مستمرةً مرجعها هياكل الدولة التي تتسم بالبطش والاستغلال... ولما كانت قيادات هذه الدول عامة ذات طبيعة استغلالية واستبدادية، فإنها لم تكن تتمتع بالشرعية التي تسمح لها باللجوء إلى الشعب لخوض الحروب»[١٦]. وكتب إيزاكمان عن «الدول الثانوية» في وادي الزامبيزي أنها «فرضت حكم المولدين (mestizos) الأغراب ونظام السخرة فترتبت عليها مقاومة أفريقية». وقد شوه تاريخهم «عدد من التمردات والمقاومة لهذا الحكم الأجنبي وللغارات التي كان يشنها تجار الرقيق. ومثل هذا الوضع لم يكن بالطبع ليسمح بمواصلة الجهود وتوحيدها» لمقاومة البيض[١٧].

وعند المقارنة، يتضح الفارق بين مثل هذه الدول وبين الكيانات السياسية التي كانت قد أُنشئت منذ فترات أطول، والتي اكتسب حكامها «شرعية»، وإن كان من المبالغة في الرومانسية أن نفترض أن كل هذه الأرستقراطيات القديمة كانت تتمتّع بثقة الشعب وتأييده. فالمجموعات الحاكمة لبعض من هذه

(١٢) من بين الدراسات عن المقاومة في جنوب غرب أفريقيا: هـ. درشلر، ١٩٦٦؛ هـ. بلي، ١٩٦٨ و١٩٧١. والاقتباس هنا من ج. إليف في: ج. كيبوديا (مشرف على التحرير)، ١٩٦٨.

(١٣) ج. إليف في: كيبوديا (مشرف على التحرير)، ١٩٦٨.

(١٤) مزي ندوندول مانغايا، مقتبس في ج. ك. ك. غواسا وج. إليف (مشرف على التحرير)، ١٩٦٨، ص ٥.

(١٥) ب. بوهانان وب. كورتين، ١٩٧١، ص ٢٧١.

(١٦) ج. ثورنتون، ١٩٧٣، ص ١٢٠ - ١٢١.

(١٧) أ. إيزاكمان، ١٩٧٦، ص ١٠٣ - ١٠٤.

الشعوب المستقرة منذ فترات طويلة ، استغلت الفرصة التي أتاحتها أسلحة القرن التاسع عشر وتجارته في فرض وتطوير سلطاتها الاستبدادية ، فلم تعد في موقف يسمح لها بالاستناد إلى تأييد الجماهير في مواجهة الزحف الأبيض . وفي هذا تفسير جزئي لعدم فعالية المقاومة في روديسيا الشمالية حيث واجه رؤساء البيمبا ما أسماه هنري س . ميبيلو « نفورًا شعبيًا من الطبقة الحاكمة » ، وحيث عاشت ارستقراطية الباروتسيلاند في خوف من انتفاضة العبيد إذا ما حاولت مقاومة امتداد النفوذ البريطاني[١٨] .

وقد شدّد عدد من المؤرخين بالفعل على أهمية التمييز بين المقاومة الناجمة عن رغبة المجموعة الحاكمة في الاحتفاظ بسلطاتها الاستغلالية ، والمقاومة الواسعة النطاق التي كثيرًا ما كانت توجّه ضد استبداد الحكام الافارقة وضد القمع الاستعماري في آن واحد . ويشدّد إدوارد ستاينهارت على أن :

> « الاحتجاج والمقاومة يمكن أن يوجها ، وهما يوجهان فعلاً... ضد الأشكال المحلية للقمع ... ويجب أن ننظر إلى الاحتجاج باعتباره شيئًا يختلف عن التعبير عن التطلعات الوطنية ... وبتركيزنا على القيادة ، قبلنا التفسير القائل بأن مناهضة الاستعمار تمثل « الوطنية الافريقية » ، أي حركة تستهدف طرد الأجانب وإعادة الاستقلال « الوطني » . أما إذا نظرنا في داخل حركات الاحتجاج ... فإننا قد نكتشف أن الحركات التي يقوم الزعماء بتنظيمها وتفسيرها هي في أعماقها موجات مناهضة للاستبداد ، وثورية أكثر منها « وطنية » أو معادية للأجانب »[١٩] .

وحتى عندما يتعلق الأمر بكيان سياسي مستقر يتمتع بزعامة شرعية معترف بها وقادرة على تعبئة غالبية الشعب للمقاومة ، فإن المؤرخين المحدثين يميلون إلى نقد « هذا الشعور الضيق بالولاء البدائي » وهذه « العقلية الشديدة الضيق » التي لم تفعل أكثر من أن تركز على « السيادة » بمفهومها القديم . ومثل هؤلاء المؤرخين شدّدوا أساسًا على حركات المقاومة التي أعادت تعريف مفهوم السيادة . وهكذا يؤكّد إيزاكمان أن انتفاضة عام ١٩١٧ في وادي الزامبيزي اختلفت عن حركات المقاومة السابقة لها في المنطقة والتي « استهدفت استعادة الاستقلال لكيان سياسي هام أو مجموعة من الشعوب المترابطة » . أما انتفاضة عام ١٩١٧ « فإنها سعت إلى تحرير كل شعوب وادي الزامبيزي من ربقة الاستعمار » مستندة أساسًا إلى الفلاحين المظلومين ، أيًا كان انتماؤهم الإثني . « وهذا التحول في الولاء البدائي يمثل مستوى جديدًا من الوعي السياسي سمح برؤية البرتغاليين للمرة الأولى باعتبارهم الطغاة الذين يفرضون استبدادهم على الجميع »[٢٠] .

دور الفكر الديني

وفي الوقت نفسه أعاد المؤرخون النظر في دور الفكر الديني في حركات المقاومة . وما وجدوه يختلف كثيرًا عما ورد في التقارير الاستعمارية عن « السحرة المتعصبين » ، كما يختلف عما وصفه البعض « بضروب السحر المتولدة عن اليأس » . فقد وجد المؤرخون أولاً أن التعاليم والرموز الدينية كثيرًا ما كانت ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمسألة السيادة والشرعية . وكان إضفاء الشرعية على الحاكم يجري من خلال طقوس معينة تنصبه

(١٨) هـ . س . ميبيلو ، ١٩٧١ ، ص ٦٨ .
(١٩) إ . شتاينهارت – دراسة غير منشورة .
(٢٠) أ . إيزاكمان ، ١٩٧٦ ، ص ٣٤٣ و ٣٤٥ و ٣٧٠ .

حاكمًا معترفًا به ، فكان من الطبيعي إذن أن يستعين الحاكم وشعبه بالرموز والأفكار الدينية إذا ما عزموا على الدفاع عن سيادتهم. وفي دراسة لمقاومة الأوفيمبوندو في أنغولا ، علق رودني قائلاً : «في مرحلة لاحقة من النضال الافريقي ، تركز الاهتمام على المقاومة الروحية ، وخاصة في حالات مثل حروب الماجي-ماجي ... أما في «حركات المقاومة الأولية» فكان الاتجاه يميل إلى التقليل من حقيقة أن الشعوب الافريقية في كل مكان قاومت تلقائيًا لا بالوسائل المادية فحسب وإنما أيضًا بأسلحتها الدينية والميتافيزيقية الخاصة بها»[٢١].

وفي دراسة أخرى عن حركة مقاومة دولة الـ«غازا» للبرتغاليين في جنوب موزمبيق ، كتب رودني عما قد يحدث من صدمات نتيجة الاستعانة بالموارد الروحية في النضال: «فلم يعاني أهل النغوني في غازا تدمير عاصمتهم السياسية فحسب ، ولكن أيضًا تدنيس أقدس مقدساتهم». فبعد هزيمتهم العسكرية عام ١٨٩٥ ، فقدوا كل مستلزمات طقوس تنصيب الملك ، ورمى المنجمون بالعظام التي كانوا يستخدمونها في استطلاع الغيب عقب الهزيمة التي استعصت على أفهامهم ، وعُزلت «الكاهنة الكبرى» وأُعدمت. «وساد الشعور بأزمة روحية عميقة الجذور»[٢٢].

وأما الحركات الكبرى التي حاولت إعادة تعريف السيادة ، فكثيرًا ما انبثقت عن مثل هذه الأزمات المتعلقة بالشرعية. ومثل هذه الحركات كانت دائمًا بقيادة زعماء روحيين ينادون بوحدة موسعة. وكان هذا التطور يتم أحيانًا في إطار الإسلام ، وامتدت الإيديولوجيات الإسلامية المبشرة بحياة أفضل والمنادية بالمقاومة ، فشملت الحزام السوداني من الشرق إلى الغرب. وكان للفكر المسيحي دوره أحيانًا. فقد استلهم هندريك ويتبوي نظريته في السيادة من المذهب المسيحي البروتستانتي ، بينما نشط «نبي» مسيحي افريقي مستقل بين صفوف قبائل «الناما» عندما هبت لمناهضة الألمان. وكثيرًا ما تطوّرت هذه الحركات في إطار من المعتقدات الدينية الافريقية.

وأنا شخصيًا أعتقد أن هذا ما حدث في روديسيا الجنوبية ، وأن انتفاضات عام ١٨٩٦ قامت بإيحاء وتنظيم من الزعماء الدينيين. أما إيزاكمان فيقول إن انتفاضة عام ١٩١٧ في وادي الزامبيزي اكتسبت قوتها ووزنها المعنوي من تعاليم الوسيطة الروحانية «مبويا» التي لم تناد بإعادة تشكيل دولتها هي ، أي دولة الباروي ، وإنما نادت بوحدة الافريقيين وتآخيهم من أجل رفع الظلم والقمع عنهم ، وفعلت ذلك باسم الإله الأعظم ، «مواري»[٢٣]. وهناك ثورة «الماجي-ماجي» عام ١٩٠٥ ، التي استلهمت ايديولوجيتها الثورية من تعاليم الإسلام ومن الحماسة الافريقية من أجل حياة أفضل. أما حركات المقاومة الكبرى التي هبت على سواحل تنجانيقا بين عام ١٨٨٨ وعام ١٨٩١ فكانت بقيادة أعضاء من الصفوة من التجار وسكان المدن السواحيليين، ولم تتطور بين صفوفها ايديولوجية دينية للمعارضة ، إسلامية كانت أم «تقليدية» ، إذ اعتمدت المقاومة على فكرة الدفاع عن السيادة القائمة[٢٤]. أما بعد هزيمة هذه المعارضة السواحيلية ، وبعد إدخال عدد من أفراد الصفوة في خدمة الألمان ، فقد تغيرت أسس المعارضة واتسعت. فحركة «الماجي-ماجي» انبثقت من خليط من رسالة نبوئية جديدة نابعة من مراكز العبادات الافريقية في داخل البلاد ، ومن أفكار إسلامية شعبية وحماسية[٢٥].

(٢١) و. رودني ، ١٩٧١ (ب).
(٢٢) و. رودني ، ١٩٧١ (أ).
(٢٣) ت. أ. رانجر ، ١٩٦٧ ؛ أ. إيزاكمان ، ١٩٧٦ ، ص ٣٠٤ - ٣٠٥ و٣٠٧ و٣١٠ و٣١٣ و٣١٦ و٣٢٦.
(٢٤) ر. د. جاكسون في : ر. أ. روتبرغ وع. مزروعي (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٠.
(٢٥) ج. غواسا في : ت. أ. رانجر وإ. كيامبو (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٢.

وقد بدأ استخلاص حقيقة التعاليم الدينية والتنبؤات التي استندت إليها بعض حركات المقاومة الكبرى بفضل التدقيق في الأقوال والروايات المشوشة التي جاءت على لسان أعدائها. وتعتبر رواية جلبرت غواسا عن تطورات وطابع ايديولوجية الماجي-ماجي لدى الكنجيكيتيلي خير مثال كلاسيكي لعملية التحقيق والتدقيق هذه. وهناك مثال بارز آخر لم ينشر بعد، هو التحقيق الذي قام به مونغاميلي مابونا عن تعاليم «النبي» ماكانا، مناضل الخوسا العظيم، الذي بشر برسالته في بداية القرن التاسع عشر، ولم «تفقد رسالته قوتها إلّا عام ١٨٩٠ عندما انهارت المقاومة الوطنية للخوسا في النهاية». ويلاحظ الكاتب مابونا أن هذه الرسالة أو النبوءة كانت عادة ما تُعتبر «مجرد خليط من المفاهيم الدينية المتنافرة أو غير المترابطة». ولكنه يثبت أنها كانت على عكس ذلك «مجموعة محكمة من العناصر التي ترجع إلى الخواسان والخوسا والمسيحية»، حبكت معًا بخيال مبدع.

لقد صاغ «النبي» المبشر ماكانا العبارات البارعة ليعبّر عن مفهومه للإله وللفضاء ولانتشار النور. «وقد استطاع بعقله الجبار وبعبقريته الدينية أن يشكّل مجموعة من التعاليم أصبحت بمثابة المحرك الفكري لأمة الخوسا». وكانت تعاليم ماكانا هذه بمثابة الصورة الافريقية لمفهوم السيادة في المذهب المسيحي البروتستانتي، وهذا ما ألهم ويتبوي فيا بعد ثقته في الحق الإلٰهي للافريقيين أو من أسماهم القادة الحمر (Red Captains). وتعمّق ماكانا في الاختلافات الأساسية بين السود والبيض - الاختلاف في العادات وفي المعتقدات وفي المصير. فقد كان يؤمن بان الخالق هو دالي ديفو السلف الأول لأمة الخوسا، والذي خلق أوتيكسو ليكون إله البيض من البشر. وكان أوتيكسو في مرتبة أدنى من دالي ديفو، كذلك فإن البيض أدنى مرتبة من الخوسا أخلاقيًا، لأن الخوسا تؤرقهم فكرة الإثم دائمًا. ولكن هذا الاختلاف لم تكن له أهمية حتى التقى هذان العالَمان الأخلاقيان واصطدما. وعندئذ كان لا بد لدالي ديفو أن يؤكّد وجوده وأن يضمن انتصار ذريته - أمة الخوسا - وأسلوب حياتهم الخاص بهم على قوى البيض السطحية. لذلك نادى ماكانا بوحدة الخوسا وطالبهم بالثقة في عالمهم المعنوي، ووعد بأن دالي ديفو سيطيح بالبيض، وبأن الموتى من أهل الخوسا سيعودون إلى الحياة «ويبدأ عهد جديد»[٢٦].

ومثل هذا التجديد في المفاهيم وفي الرموز أصبحت له دلالة استمرت حتى بعد خمود المقاومة التي ارتبط بها في البداية. وإذن لم تكن هذه الرسالات التنبؤية ضربًا من الترهات اليائسة، بل كانت محاولات منتظمة لتوسيع فكرة الألوهية وإعادة تعريفها في علاقتها بنظام أخلاقي، أسفرت عن تغيرات واسعة النطاق في أفكار الخوسا وفي علاقاتهم، كما أمدتهم «بأساس متين من الإيديولوجية اللازمة للمقاومة». وقد قدّم بيتر ريغبي الحجج القوية ليفند الفكرة القائلة بأن النبوءات الافريقية كانت «مجرد نتيجة لقوى خارجية مدمرة ظهرت في مرحلة الاستعمار»، أو أنها «نتجت عن تفكك الديانات الافريقية». فهو يرى في هذه النبوءات الافريقية احتجاجًا، ويعتبر أنها لعبت «دورًا أساسيًا في معظم حركات الاحتجاج في أفريقيا». فقد ظهر هؤلاء «الأنبياء» «لا كردّ فعل لتجربة مفروضة من الخارج فحسب، وإنما انطلاقًا من قدرة الديانات الافريقية على الاستمرار والتكيف»[٢٧]. وهذه الرؤية الجديدة التي اعتبرت النظم الدينية الافريقية قادرة بانتظام على أن تولّد أولئك الزعماء المتنبئين من صلب طاقاتها وتوتراتها، وهم زعماء قادرون على إبداع التراكيب الفكرية الجديدة التي تحيي القديم وتسمح بما

(٢٦) م. أ. مابونا، ١٩٧٤.
(٢٧) ب. ريغبي، ١٩٧٤.

هو جديد ، هذه الرؤية خرجت بنا من مسيرة الأفكار الجامدة لفكرة الايديولوجيات التنبؤية للمقاومة باعتبارها «ضربًا من السحر الناجم عن اليأس».

وعلى الرغم من أهمية العمل الذي تم في هذا المجال ، فإن التشديد على الإيديولوجية الدينية للمقاومة قوبل بالتحدي من جانبين. فبعض العلماء يؤكّدون أن ثمة مبالغة في الحديث عن دور الدين في عملية المقاومة ، ومن ناحية أخرى هناك من العلماء من يقول إن هناك مبالغة في أهمية دور المقاومة في الدين.

فكتّاب الاستعمار تحدّثوا عن «ساحرة» قادت ثورة الجيرياما في المناطق الخلفية لسواحل كينيا. ولكن المؤرّخين وصفوها حديثًا بأنها كانت «كاهنة أو نبية». وإن كانت سينثيا برانتلي سميث في وصفها الشامل والرائع للجيرياما تؤكّد أنها لم تكن زعيمة دينية بأي حال من الأحوال ، بل كانت مجرد امرأة قوية الحجة يحترمها المجتمع[٢٨] . وهذه الحالة لا يكفي فيها إعادة ترجمة العبارات الاستعمارية مثل «ساحرة» أو «ساحر» لتصحيح ما شوهته التقارير الرسمية. ويرى باحثان متخصصان في تاريخ النديبيلي والشونا أن هذا الحكم ينسحب أيضًا على روايتي أنا لثورات روديسيا الجنوبية عام ١٨٩٦. فشركة جنوب افريقيا البريطانية قالت إن «السحرة» هم الذين أججوا نيران الثورة ، أما أنا فقلت بأنهم كانت تحرّكهم ايديولوجية دينية عميقة. ولكن الباحثين جوليان كوبنغ ودافيد بيتش يؤكّدان أن تأثير الوسطاء الروحانيين لم يكن بالأهمية التي ذكرتها وأن كهنة المواري لم يشتركوا في الثورة تقريبًا[٢٩] . وليس من الغريب أن أجد صعوبة في تقبل هذه التغيرات الجذرية في الرؤية. وإن كان من الصحيح أن البحوث الأخيرة في الديانات الافريقية في روديسيا الجنوبية أثبتت أن علاقات هذه الديانات بالمقاومة لم تكن مباشرة وواضحة كما ظننت أنا. فمن الجلي أنه لا نظام العبادات عند المواري ولا نظام الوسطاء الروحانيين كان في استطاعته أن يلتزم التزامًا كليًا بالمقاومة ولا بأي شيء آخر ، فكلاهما قام على التنافس المستمر والمرير بينهما حول الأضرحة وأماكن العبادة وداخلها ، وكان استمرار هذه العبادات يتوقف على إمكانية الاستبدال السريع للكهنة والوسطاء الروحيين الذين ناصروا قضية خاطئة أو خاسرة بكهنة ووسطاء آخرين ينتظرون في أجنحة المعبد ، كما يتوقف أيضًا على التمسك باختلاف المواقف التي تتخذ في أهم مراكز العبادات والأضرحة. فأيدت بعض مراكز عبادات المواري المقاومة ، وأحجمت الأخرى عن تأييدها ، فلما قمعت المقاومة ، أبعدَ المؤيدون لها من القائمين على الأضرحة ، وحلّ آخرون محلهم. كنت إذن على خطأ عندما اعتقدت أن كل الزعماء الدينيين لدى الشونا التزموا كليًا بالثورات ، فلقد كانت هذه الثورات ذات أهمية حيوية ، ولكنها لم تبلغ من الأهمية ما يعرض للخطر الأنماط التليدة لاستمرار وفعالية العبادات والمعتقدات الدينية[٣٠] .

كل هذه الأمور ذات دلالة بالنسبة لمكانة المعارضة من الحركات الدينية. فإن المبشر المتنبّئ يظهر استجابة لشعور الجماهير بالحاجة إلى عمل جذري ومجدد ، ولكن هذا الشعور الجماهيري لا ينبع بالضرورة بفعل تهديد خارجي. فقد يظهر الزعيم الديني المتنبي بسبب قلق دفين بشأن توترات أو تحولات داخلية ، أو حتى بدافع من رغبة عامة في التعجيل بالتغيرات واغتنام الفرص الجديدة. وهكذا يوجه الزعيم المتنبي تعاليمه في أكثر الحالات إلى القيم الدينية الخاصة بالمجتمعات الافريقية – فيقود حركة المعارضة ضد الاستبداد في الداخل ، أو يوجهها أحيانًا نحو «الاحتجاج» على واقع الطبيعة الإنسانية. ويبدو واضحًا

(٢٨) سينثيا ب. سميث ، ١٩٧٣.
(٢٩) ج. كوبنغ ، ١٩٧٤ و١٩٧٧ ؛ د. بيتش ، ١٩٧١ و١٩٧٩.
(٣٠) م. شوفليرز في : شوفليرز (مشرف على التحرير) ، سيُنشر قريبًا.

من كل البحوث والدراسات الجارية حول هذا العدد الهائل من الزعماء المتنبئين في افريقيا في القرن التاسع عشر ، أن الكثيرين منهم لم يهتموا بمقاومة البيض ، بل لم يهتموا بالبيض على الإطلاق.

وحتى الزعماء الذين اهتموا أساسًا بإيجاد الصيغ الجديدة المناسبة للمساعدة على تحديد علاقة شعوبهم بالأوروبيين ، لم يجمعوا على المناداة برفض سلطة البيض أو بمقاومتهم. ويلاحظ مابونا أن نبوءات الخوسا أدت إلى ظهور «ايديولوجية للمقاومة» وايديولوجية أخرى «لعملية التكيف المنظم» ، وكان ماكانا «نبي» «المقاومة» ، بينما كان نتسيكانا «نبي» «التكيف المنظم». وكان نتسيكانا نابغة دينيًا مبدعًا على شاكلة ماكانا ، وكان لمناقشاتهما حول طبيعة الإله نتائج عملية مباشرة أدت إلى تقسيم الخوسا إلى شقين ، رغم أن هذه المناقشات كانت تدور على مستوى لاهوتي عميق. والواقع أن نتسيكانا لم يهتم أساسًا بمشاكل العلاقة مع البيض ، فقد كان يهدف إلى إحداث تغييرات في مجتمع الخوسا عن طريق تبني بعض جوانب الفكر المسيحي مع رفض الكثير من المفاهيم الثقافية للبيض في الوقت نفسه. فكما يقول أ. ب. راوم ، هنالك الكثيرون من أهل الخوسا اليوم الذين «يؤمنون بأن انتشار المسيحية بينهم لم يبدأ بالمبشرين وإنما يرجع قبل ذلك إلى نتسيكانا الرائد في هذا المجال»[٣١].

صحيح أننا لا نجد حالة مماثلة تمامًا لهذا الصراع العنيف والمباشر في الزعامة الدينية بين ماكانا ونتسيكانا ، ولكن نفس الاحتمالات التنبؤية تبدو واضحة حتى في مناطق المقاومة العنيفة ، كالمنطقة التي اندلعت فيها ثورة الماجي-ماجي ، أو مناطق الشونا في روديسيا. فبعد هزيمة الماجي-ماجي تحولت الرموز وادعاءات القوة الروحانية التي استخدمها كينجيكيتيلي إلى مصدر إلهامٍ لمجموعة متعاقبة من الشخصيات الدينية اهتمت بتطهير المجتمعات الأفريقية داخليًا ، وتزعمت ما سمي «بحركات مطاردة السحرة».

أما عن الشونا ، فقد كتب إيلوك ماشنجايدزي دراسة شيقة حول تتابع النبوءات التي قدمت لشعب الشونا في منطقة وادي مازوي. فقد نصح الوسطاء الروحيون ذوو النفوذ الشعب أولاً بالاستماع إلى تعاليم المبشرين ، ثم نصحوهم بالاشتراك في الثورة وبطرد البيض ، ثم عادوا فنصحوهم بإرسال أطفالهم إلى مدارس المبشرين ليكتسبوا ما استطاعوا من «حكمة» البيض. ولكن ماشنجايدزي لا يرى في ذلك تخبطًا أو خيانة. فقد كتب يقول :

> «إن الهزيمة العسكرية عام ١٨٩٧ لم تؤد إلى التخلي عن العالم التقليدي كما توقع البيض بسذاجة... بل بدأ الشونا يحاولون فهم البيض. ولم يكن الدين التقليدي ، كما مثله نهاندا وغيره من الوسطاء الروحيين ، يعارض الدين المسيحي في حد ذاته. فقد كان دور الدين التقليدي منذ بداية التقاء النظامين هو التخفيف من حدة التغيير.. فقد ظلّ يذكّر الناس أنه على الرغم من الهزيمة العسكرية... فعليهم ألّا يفقدوا هويتهم الثقافية. والواقع ، أن الدين التقليدي ظلّ مصدرًا لاستجابة الشونا بشكل بنّاء ومبدع للمسيحية وللثقافة الغربية بصفة عامة. فقد ظلّ يذكّر الناس بأن ثمة مجالاً لقبول أو لرفض بعض جوانب النظام الجديد»[٣٢].

ويمكن القول إن أنبياء الشونا سعوا إلى تخفيف عواقب فقدان السيادة السياسية بالحفاظ على نوع من الاستقلال الروحي. ومع ذلك لم تتلاش قدرة كهنة الشونا على إنتاج ايديولوجية للمقاومة ، ونحن نجد في سبعينات القرن العشرين بعض الوسطاء الروحيين وقد اشتركوا بنشاط في النضال الوطني وفي حرب العصابات.

(٣١) أ. ب. راوم في : أ. بتز (مشرف على التحرير) ، ١٩٦٥ ، ص ٤٧ – ٧٠.
(٣٢) أ. ماشنجايدزي ، ١٩٧٤.

ومن منظور تاريخ المقاومة ، نرى أن هذه النزعة التنبؤية التي تركز على الداخل والتي تعرّف منبع الشر بأنه إثم في داخل الإنسان وليس قمعًا خارجيًا ، قد تبدو وكأنها «وعي زائف». أما من منظور تاريخ الديانات الافريقية ، فإن أهمية هذه الحركات تكمن في مدى نجاحها في الاستجابة لقلق المجتمعات الأفريقية ومخاوفها. وهذا ما دعا الأستاذ ب. أ. أوغوت إلى معارضة الذين فسروا الحركات التنبؤية في كينيا باعتبارها مناهضة للاستعمار في جوهرها. وقد كتب عن واحد من هؤلاء «الأنبياء» ، سيميو أونديتو ، أنه كان فعلاً «ثوريًا» ، وإن كانت ثورته ثورة معنوية أكثر منها سياسية ، وهي ثورة يجب أن تحدث داخل الإنسان. كما كتب الأستاذ أوغوت يقول إن جوهر هذه الحركات هو أنها «تحول المؤسسات الروحانية والاجتماعية وتنشئ مجتمعات جديدة قادرة على مواجهة تحديات العالم الحديث»[٣٣]. وهكذا تندرج هذه الإيديولوجيات التنبؤية العظيمة للمقاومة في إطارها الحق باعتبارها جزءًا من محاولة واسعة النطاق لإعادة تعريف الأسس المعنوية للمجتمع.

نتائج المقاومة الافريقية ودلالتها

كان من المسلم به عمومًا حتى عشرين سنة مضت أن حركات المقاومة كانت طريقًا مسدودًا لا يؤدي إلى شيء. ومنذ ذلك الحين تغيرت هذه النظرة وظهرت الحجج القائلة بأن حركات المقاومة كانت تتجه في العديد من جوانبها إلى المستقبل. فهي من ناحية اهتمامها بالسيادة كانت تتطلع إلى استعادة السيادة وإلى انتصار القومية الأفريقية. وهي من حيث استنادها إلى ايديولوجيات دينية تنبؤية كانت تسهم في تشكيل مجموعات تؤمن بمفاهيم مشتركة. بل إن بعض هذه الحركات ساعد في تحسين أوضاع الشعوب التي تمردت. والبعض الآخر قدم قيادات بديلة تحل محل الرؤساء المعترف بهم رسميًا. وأنا شخصيًا قلت إن حركات المقاومة هذه كانت «مرتبطة» بالحركة الوطنية الجماهيرية لأنها كانت حركات التزام جماهيرية بفعل استمرارية المناخ والرموز التي سيطرت على الحركات الجماهيرية الأخرى في المرحلة الانتقالية ، وبفعل أن الحركات الوطنية استلهمت ذكرى الماضي البطولي لافريقيا[٣٤].

ولقد قام عدد من الكتّاب الآخرين بتطوير هذه الحجج حتى أصبح هذا المدلول المعاصر لحركات المقاومة من البديهيات عند واضعي نظريات الحركة الوطنية الحديثة وحرب العصابات. ومن ذلك أننا نرى رودني في نهاية بحثه عن حركات مقاومة الأوفيمبوندو للبرتغاليين ، يكتب :

> «تجدّدت في السنوات الأخيرة حركة المقاومة المسلحة على هضبة بنغويلا. أما عن أسباب ظهورها ومدى ارتباطها بأزمنة سابقة ، فهذه أسئلة أساسية لن نحاول هنا أن نجيب عنها إجابة لا مفر من قصورها. ويكفي القول إن مناضلي أنغولا أنفسهم يؤكّدون العلاقة بين حروب التحرّر الوطني التي يخوضونها وحركات المقاومة السابقة ، وأن جماهير الشعب (وبناءً على تأكيدهم) تتذكر تذكّرًا إيجابيًا روح الأحداث السابقة مثل حرب بايلوندو. والأكاديميون القاعدون على كراسيهم ليسوا في موقف يسمح لهم بالتشكيك في ذلك»[٣٥].

ولكن الأكاديميين – قاعدين كانوا أم غير قاعدين – شككوا بالفعل في العلاقة بين حركات المقاومة

(٣٣) ب. أ. أوغوت ، ١٩٧٤ (أ).
(٣٤) ت. أ. رانجر ، ١٩٦٨ (أ).
(٣٥) و. رودني ، ١٩٧١ (ب) ، ص ٩.

القديمة وبين النضال الحديث من أجل التحرر. وقد جاء هذا التشكيك من «اليمين» ومن «اليسار» معًا.

ومن مكان ما على «اليمين»، كتب هنري برونشفيغ ينكر وجود خط وراثي مباشر بين حركات المقاومة السابقة وبين الحركات الوطنية الحديثة، إذ يرى أن هناك صراعًا دام قرونًا في أفريقيا بين التكيف والمقاومة للأفكار الواردة من الخارج فأنشأ «المتكيفون» الامبراطوريات السودانية الكبيرة: وحاول المقاومون أن يتبرأوا منهم، واستفاد المتكيفون من مبادئ الإسلام والمسيحية الموسعة للآفاق: أما المقاومون فقد مضوا يستندون إلى ما أسماه برونشفيغ «الإحيائية» و«الإثنية». وقبل مجيء الاستعمار بفترة طويلة قامت «تمردات لا حصر لها» ضد المجددين من الافريقيين، وانبثقت معظم حركات مقاومة الاستعمار من نفس هذه الجذور «الإحيائية» و«الإثنية». أما الوطنية الأفريقية الحديثة وحركة «الجامعة الافريقية» فهما من ظواهر الاتجاه نحو التجديد المتجه إلى المركزية وقبول الأفكار «العريضة»، ومن ثم فهي تندرج في إطار مخالف تمامًا لتقاليد المقاومة[٣٦].

أما من منطلق «اليسار»، فقد كتب عدد من المؤرّخين يشككون في العلاقة بين المقاومة والحركة الوطنية باعتبارها حيلة فكرية تسمح للأقليات الحاكمة للدول الجديدة، والتي تتسم بالأنانية أحيانًا، بادعاء الشرعية الثورية. وقد أعرب شتاينهارت بوضوح عن تشكيكه هذا حين كتب: «بدلاً من دراسة مقاومة الاستعمار من خلال العدسة المشوهة لأساطير الحركة الوطنية، من الأفضل أن نبدع «أسطورة» جديدة أكثر ملاءمة لتفسير واقع المعارضة الأفريقية... «فأسطورة» الانتفاضة الثورية قد تؤدي بنا إلى مزيد من البعد والتعمق في مفهومنا لحركات المعارضة والتحرر في القرن العشرين، عما فعلت «أساطير الحركة الوطنية الآخذة في الضعف». وبذلك يربط شتاينهارت تراث حركات المقاومة بالمعارضة الراديكالية للاستبداد في داخل الدول الافريقية الوطنية الحديثة[٣٧].

وهناك دراسة مطولة للمقاومة أحدث عهدًا – هي كتاب إيزاكمان عن الانتفاضة الأفريقية في وادي الزامبيزي – تسعى ضمنًا إلى الرد على اعتراضات برونشفيغ شتاينهارت في آن واحد. فيرد إيزاكمان على برونشفيغ بالتركيز لا على «العقلية الضيقة» للانتفاضات الإثنية، وإنما على إعادة تعريف السيادة التي يقول إنها حدثت خلال انتفاضة عام ١٩١٧. أما على شتاينهارت فهو يرد بربط هذه المقاومة الموسعة لا بصفوة وطنية وإنما بحركة التحرر الموزمبيقية الراديكالية «فريليمو». وفي قول إيزاكمان تتخذ فكرة الربط بين حركات المقاومة الأولى وحركات التحرر المعاصرة الشكل التالي: «إن طبيعة النداء الذي صيغ في عبارات عامة مناهضة للاستعمار ومدى التحالف الذي سمح به هذا النداء تجعلنا نميل إلى القول بأن انتفاضة عام ١٩١٧ تندرج في مرحلة انتقالية بين الأشكال السابقة للمقاومة الافريقية وبين حروب التحرر الوطني في منتصف القرن العشرين... إن انتفاضة عام ١٩١٧ كانت تتويجًا لتقاليد المقاومة الزامبيزية الطويلة، كما كانت سلفًا للنضال الحالي من أجل التحرر». في عام ١٩١٧ كما هو الحال في نضال «فريليمو» «كانت القضية قضية قمع واستبداد وليست قضية عرقية». وفضلاً عن ذلك «فان الروابط مع «فريليمو» تمتد إلى ما هو أكثر من الالتزام الايديولوجي المشترك «حيث أن تقاليد المقاومة كانت» مصدر فخر واعتزاز كما كانت نموذجًا للعمل في المستقبل»[٣٨].

(٣٦) و. برونشفيغ، ١٩٧٤، ص ٦٣ – ٦٤.
(٣٧) أ. شتاينهارت – دراسة غير منشورة.
(٣٨) أ. إيزاكمان، ١٩٧٦، ص ٣٣٤ و٣٤٥ و٣٧٥.

مراحل المقاومة : التفسير الاقتصادي

بدأت هذا الفصل بوصف الموقف في السنوات العشرين الأخيرة من القرن التاسع عشر. ولكن اتضح أنه من الصعوبة عمليًا أن تُناقش المقاومة في إطار هذه الحدود الزمنية. فلقد تناولت في طرف من أطراف الفترة الزمنية موضوع ماكانا ، «نبي» الخوسا في أوائل القرن التاسع عشر ، وفي الطرف الآخر تناولت انتفاضة الزامبيزي عام ١٩١٧ وارتباطاتها بحركة «فريليمو». ولكنّي حتى الآن على الأقل حصرت المناقشة في المقاومة المسلحة للغزو الأبيض أو في الهبّات المسلحة ضد الحكم الاستعماري عندما بدأ يشدّد قبضته. والامتدادات الزمنية مرجعها الطبيعة المتقلبة للزحف الأبيض داخل افريقيا ، ومرجعها أيضًا عدم انتظام استتباب السيطرة الاستعمارية الفعلية. فإذا ما لجأنا إلى تعريف سياسي بحت فإن الفترة بين عام ١٨٨٠ وعام ١٩٠٠ تبرز كمرحلة فاصلة للمقاومة ، حتى وإن كانت المحاولات الكبرى لإعادة تعريف السيادة من خلال الاحتجاج لم تقع إلاّ في مرحلة لاحقة.

فإذا ما نظرنا الآن في الختام إلى التشديد المتزايد على المقاومة الاقتصادية ، لبدت الحدود الزمنية أقل وضوحًا. وربما كانت أكثر التفسيرات الحديثة راديكالية تفسير سمير أمين. فهو يقول إن حركات المقاومة الحاسمة لأوروبا في غرب افريقيا جاءت في أواخر القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ويستبعد حركات المقاومة خلال مرحلة التسابق على افريقيا ، بصفتها معارك المؤخرة الواهنة للطبقة الحاكمة التي كانت قد فقدت سيادتها بالفعل. ويرى سمير أمين أن القضية الحقيقية في المواجهة بين افريقيا وأوروبا لم تكن قضية السيطرة السياسية الرسمية ، وإنما كانت محاولات أوروبا للسيطرة الاقتصادية على افريقيا ، وأن المقاومة الافريقية الحقة كانت موجهة ضد هذه السيطرة الاقتصادية.

فسمير أمين يرى أن التجارة عبر الصحراء الكبرى كانت «قد دعمت مركزية الدولة ونشّطت التقدم». أما التجارة عبر المحيط الأطلسي والتي سيطرت عليها أوروبا «فإنها لم تولّد أية قوى منتجة : بل على العكس تسببت في تفكك المجتمع ... وبالطبع عارضت المجتمعات الافريقية هذا التدهور في أوضاعها ، واتخذت الإسلام أساسًا للمقاومة ... وحاول رجال الدين من المسلمين تنظيم حركة مقاومة ، وكان هدفهم وقف تجارة الرقيق ، أي وقف تصدير القوى العاملة ، ولكنهم لم يستهدفوا القضاء على الرق داخل البلاد ... وهكذا غيّر الإسلام من طبيعته ، فلم يعد دينًا يقتصر على قلة من التجار ، بل أصبح حركة مقاومة شعبية».

ويحدّد أمين ثلاث حركات هامة للمقاومة من هذا النوع ، وهي حرب ما بين عامي ١٦٧٣و١٦٧٧ ؛ وثورة تورودو عام ١٧٧٦ «التي أطاحت بالارستقراطية العسكرية ووضعت حدًا لتجارة الرقيق»؛ ثم حركة «النبي» دييلي عام ١٨٣٠ في مملكة واألو التي فشلت «في مواجهة التدخل العسكري الفرنسي». وهنا يصف سمير أمين حركات مقاومة موجهة ضد الارستقراطية الافريقية وإن كانت أيضًا ردًا على العدوان الاقتصادي الفرنسي.

ثم يقول أمين إنه مع تقدم القرن التاسع عشر ، كف الفرنسيون عن طلب الرقيق وبدأوا يسعون في طلب المواد الخام والمنتجات الزراعية. وبدأت في واألو تجاربهم في ميدان إنشاء المزارع الكبيرة ، ولكن التجربة فشلت بسبب «مقاومة المجتمعات القروية». ولم ينجح الفرنسيون في التغلب على هذه المقاومة التي رفضت تحويل السكان إلى بروليتاريا أي عمال أجراء ، حتى احتلوا المنطقة كلها واستطاعوا استخدام القوة بصفة مستمرة. ولكن هذا الغزو الاستعماري جاء متأخرًا إلى درجة أن مقاومته لم تكن شديدة الفعالية. وفي هذا الوقت لم يعد الإسلام ايديولوجية للمقاومة ، بل كان قد أصبح عزاءً روحيًا للارستقراطية المنهزمة

التي استخدمته للسيطرة على الفلاحين ولضمان قيام أولئك الفلاحين بإنتاج ما يطالبهم به الفرنسيون[٣٩].

وإذا كان سمير أمين يؤكّد أن حركات المقاومة الكبرى جاءت قبل التكالب على افريقيا، فإن غيره من المؤرخين الذين لجأوا إلى المنظور الاقتصادي للأحداث أكّدوا أن الحركات الهامة فعلاً لمقاومة السيطرة الاستعمارية الرسمية لم تحدث إلّا في القرن العشرين. ولا شك هناك في أنه قد وجد الكثير من المقاومة الاقتصادية خلال فترة التكالب على أفريقيا، خاصة وأن الأوروبيين تخلوا عن تحالفهم القديم مع التجار والوسطاء الافارقة، ولجأوا إلى القوة ليثبّتوا احتكارهم للتجارة. وكانت النتيجة مقاومة عنيفة من جانب التجار الافريقيين سواء كانت بقيادة الزعيم نانا أولومو من قبيلة الإتسيكيري في دلتا النيجر (نيجيريا) والذي وصفه أنتوني ج. هوبكنز بأنه مثال الإنسان الاقتصادي (homo economicus)، أو بقيادة الزعماء الافارقة والسواحيليين الذين كانوا يسيطرون على تجارة الرقيق في شمال موزمبيق، أو حتى بقيادة التاجر الكبير روماليزا، الذي حارب البلجيكيين والألمان في شرق افريقيا.

وقد اعتبر إيمانويل فاليرشتاين حرب التجار هذه حدثًا فاصلاً في مرحلة الاستعمار الأولى: «إن أجزاء كثيرة من افريقيا جنوب الصحراء كانت في خضم عملية تنمية مستقلة نسبيًا ترتبط بالعالم الأوروبي ارتباطًا محدودًا ولكنه هام من خلال التجار أو الوكلاء التجاريين للدولة من الطرفين... ولكن هذه البنية بدأت تتفكّك عام ١٨٧٩، وفي عام ١٩٠٠ كانت قد اختفت من الوجود». ومع فرض الحكم الاستعماري «لم تعد العلاقة الخاصة التي كانت تربط بين الافارقة والأوروبيين علاقة شركاء في التجارة... ولقد كان أول أثر مباشر للحكم الاستعماري هو أثره على التجار الافريقيين... ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى كان الأفول الشديد لسطوة وأهمية طبقة التجار من الافريقيين والعرب على السواء قد أصبح حقيقة واقعة»[٤٠].

ولكن المؤرخين المعاصرين عامة لم يتعاطفوا مع حركات المقاومة التي قام بها التجار. ويحذرنا هوبكنز من أن نتخيل أن تجار دلتا النيجر، مثل نانا أولومو، كانوا روادًا للحركة الوطنية أو ناطقين بلسان الجماهير للتعبير عن شكاواها، فهو يوضح أن «نظرتهم للعدل الاجتماعي لم تشمل فكرة إعتاق عبيدهم هم». وتؤكّد نانسي هافكن على المصالح الشخصية الأنانية لزعماء المقاومة في شمال موزمبيق، فتقول: «لم تكن مقاومتهم شعبية أو تقدمية بأي معنى من المعاني»[٤١].

وقد كانت قدرة كبار التجار على المقاومة، مثلها في ذلك مثل قدرة حكام الدول الثانوية، ضعيفة نتيجة لما سببوه من عناء كثير للافريقيين. فلما أرادت الشركة البريطانية الامبراطورية لشرق افريقيا أن تكسر شوكة التجار العرب والسواحيليين وافارقة آخرين، استطاعت أن تنشئ طريقًا تجاريًا جديدًا داخل ماليندي، «محصن بمتاريس خشبية قامت ببنائها جماعات الرقيق الذين فروا من أسيادهم العرب في المزارع الساحلية»[٤٢]. أما «كبار المتعهدين» من المناطق الداخلية للاغوس فقد وجدوا صعوبة في مقاومة الزحف البريطاني مقاومة فعالة بسبب القلاقل التي كانت تسود «صفوف عمالهم العديدين، وكان معظمهم من الرقيق أو الأقنان»[٤٣]. وهكذا فإن ظروف التجارة الدولية التي أدت إلى ظهور مجموعة من

(٣٩) سمير أمين، ١٩٧٢.
(٤٠) إ. فاليرشتاين في: ل. هـ. غان وب. دويغنان (مشرف على التحرير)، ١٩٧٠، ص ٤٠٢ - ٤٠٧.
(٤١) أ. ج. هوبكنز، ١٩٧٣، ص ١٤٧؛ ن. هافكن، ١٩٧١.
(٤٢) ك. ب. سميث، ١٩٧٣، ص ١١٢ - ١١٣.
(٤٣) أ. ك. هوبكنز، ١٩٦٦ (أ)، ص ١٤١.

التجار الافريقيين الأقوياء، أدت أيضًا إلى أن يكون الثمن الباهظ لنجاحهم هذا هو انتشار التوتر والاستياء الداخلي على نطاق كبير بين صفوف الشعب.

كانت أوضاع التوتر هذه بين التجار الأقوياء وجماهير الشعب هي القاعدة السائدة، ولكن كانت هناك أيضًا استثناءات. ففي مملكة بايلوندو في أنغولا «كان الجميع يعملون في التجارة». وفي السبعينات من القرن التاسع عشر «اكتشف المتعهدون الأومبوندو نوعًا جديدًا من المطاط المستخلص من الجذور وطوروه» و«خلال السنوات العشر التالية دخل عدد كبير لم يسبق له مثيل من البايلوندو ميدان التجارة الخاصة». وانتهى عهد انتشار الرخاء التجاري مع هبوط أسعار المطاط بين ١٨٩٩ و١٩٠٢. «وازدادت حدة الأزمة بعد عام ١٨٩٩ في بايلوندو مع تدخل التجار الأوروبيين... فعندما انهارت أسعار المطاط، جاء التجار البرتغاليون ومعهم موجة جديدة من فقراء البيض ليستقروا ويعملوا بالتجارة». وطبقًا لأحدث دراسة عن حرب البايلوندو عام ١٩٠٢، فإن الاستياء ازاء هذا العدوان التجاري الأوروبي كان وطيد العلاقة بالانتفاضة الشعبية الكبرى التي نشبت ضد البرتغاليين[٤٤].

ولكن مؤرخي المقاومة الذين يتناولون الأحداث من منظور اقتصادي لا يربطون بصفة عامة بين التمرد الشعبي والاستياء من الغزو الأوروبي التجاري، وإنما يربطون هذه الانتفاضات بالوعي المتزايد – والأكثر بطئًا – لدى الجماهير الافريقية بأن البيض كانوا عازمين على الحصول على يد عاملة رخيصة. وربما رحب الكثير من الأفارقة في البداية بالأوروبيين ليحموهم من سطوة رؤسائهم ومن جشع التجار السواحيليين أو من الأسياد ملاك الرقيق. ولكنهم سرعان ما اكتشفوا أن أطماع الأوروبيين لم تكن أقل ضراوة. وربما كان رد الفعل الأول للعديد من ملاك الرقيق من الأفارقة ومن رؤساء القبائل والتجار هو الخوف والكراهية للأوروبيين، ولكن العديد منهم أيضًا اكتشف أن مصالح أصحاب السلطة من السود والبيض غالبًا ما تتلاقى وتتوافق على المدى البعيد. ومن هذا المنطلق حدث تحول عميق في نمط المقاومة.

ولقد وصف دونالد دينون هذه المسألة بوضوح فقال:

«عندما نتحدث عن التكالب على افريقيا، فإننا نقصد عامة الاقتسام الأوروبي للأراضي الأفريقية والسيادة الأفريقية. ولكن هناك جانبًا آخر لهذه الظاهرة. وهو جانب التكالب على الموارد الافريقية. وقد كان الماس والذهب من بين هذه الموارد، ولكن لعل أكثرها قيمة كانت هي القوة العاملة الافريقية التي تكالبت السلطات الاستعمارية بحماس للحصول عليها. فتمامًا كما كان تجار الرقيق من الأوروبيين والعرب في الماضي يشترون الرقيق من المناطق الافريقية الأخرى، تكالبت الوكالات الباحثة عن الأيدي العاملة على جمع عمال غير مهرة ليعملوا في المناجم. وفي بداية القرن كانت هذه الوكالات الباحثة عن الأيدي العاملة للمناجم في أنغولا وزامبيزي وكاتانغا تتنافس مع وكلاء مزارع السُخرة البرتغالية في خليج بنين»[٤٥].

وكما هبت المقاومة لمواجهة التكالب الأول على الأراضي والسيادة، كذلك هبت المقاومة لمواجهة التكالب الثاني على الأيدي العاملة. وكانت المقاومة مسلحة، بل إن معظم الدعم الذي حصلت عليه الانتفاضات الكبرى التي حاولت إعادة تعريف السيادة في بداية القرن العشرين جاءها من أولئك الذين كرهوا السُخرة وقاوموها. واتخذت المقاومة أيضًا شكل الفرار من مناطق العمل والإضرابات ورفض العمل في باطن الأرض والشغب في معسكرات العمل والإقامة. وإننا لنجد في دراسات العلماء من أمثال تشارلز

(٤٤) د. ل. هويلر وك. ر. كريستنسين في: ف. و. هايمر (مشرف على التحرير)، ١٩٧٣، ص ٥٤ – ٩٢.
(٤٥) د. دينون، ١٩٧٢، ص ٧٤.

فان أونسيلين بعدًا جديدًا لدراسة حركات المقاومة يتجاوز بعد «المقاومة في زامبيا» أو «مقاومة البمبا»، فهو بعد للمقاومة يشمل كل شبكة الهجرة العمالية بين أنحاء افريقيا في بداية عهد الاستعمار[٤٦].

خاتمة

يتضح مما تقدّم أن عملية تأريخ حركة المقاومة في افريقيا عملية مليئة بالحيوية والجدال. ولكن التعديلات ووجهات النظر الجديدة توسّع ولا تحدّ من الافتراضات الثلاثة الأساسية التي طرحتها في البداية. فإن «اطراد (أو انتظام)» المقاومة و«عموميتها» يبدوان أكثر وضوحًا عندما نضيف إلى قائمة المعارضة المسلحة والانتفاضات خلال فترة التكالب على افريقيا، مجموعة حركات المقاومة الأولى وغير المباشرة في مواجهة العدوان الاقتصادي الأوروبي. ويكتسب البحث في الأساس الإيديولوجي للمقاومة ثراءً جديدًا عندما نضيف المظاهر الأولى «للوعي» من جانب العمال والفلاحين إلى فكرة السيادة وإلى البحث عن نظام أخلاقي جديد. كما أن استكشاف الروابط بين حركات المقاومة والوضع الراهن في افريقيا يكتسب عمقًا جديدًا من خلال فكرة المقاومة الاقتصادية. وقد لا تكون الكلمة الأخيرة هنا للمؤرخ، وإنما للباحث في العلوم السياسية كولين ليز الذي نادى بنظرية «لتفسير التخلف» أكثر دينامية وأكثر استنادًا إلى التاريخ، حيث يقول:

> «تتجه «نظرية تفسير التخلف» في جانب حاسم من جوانبها إلى الاقتراب من «نظرية التنمية» – أي أنها تركز على ما يحدث للبلاد المتخلفة بفعل الامبريالية والاستعمار، بدلاً من أن تركز على العملية التاريخية الشاملة بما فيها الأشكال المختلفة للنضال ضد الامبريالية والاستعمار التي تولدت من ظروف التخلف نفسها... إن ما نحتاجه ليس نظرية لتفسير التخلف وإنما نظرية عن التخلف وسبل القضاء عليه... وإن ما تنطوي عليه نظرية من هذا النوع لهو أمر لا يقل عن نظرية لتاريخ العالم من وجهة نظر البلاد المتخلفة، نظرية تعالج قهر هذه البلاد وتحررها، وهي نظرية لا تزال في مراحل تطورها الأولية، على الرغم من أن الحاجة إليها ماسة وشديدة»[٤٧].

إن دراسة حركات المقاومة ليست مسألة تأمل رومانسي مطوّل في أمجاد الماضي العقيمة، ولكنها دراسة يمكنها أن تسهم إسهامًا حقيقيًا في وضع نظرية للقهر وللتحرر.

---

(٤٦) ت. فان أونسيلين، ١٩٧٣، ص ٢٣٧ - ٢٥٥.
(٤٧) ك. ليز، ١٩٧٥، ص ٢٠ - ٢١.

الفصل الرابع

المبادرات والمقاومة الافريقية في شمال شرق افريقيا

بقلم : ح. أ. ابراهيم
بمساهمة المرحوم عباس أ. علي

لم يحدث في أي مكان من افريقيا أن كانت المبادرات والمقاومة ضد تقسيم افريقيا والاحتلال الأوروبي للقارة عنيدة وطويلة الأمد بمثل ما كانت في الدول التي أصبحت حديثًا مصر والسودان والصومال. وقد بدأت ردود الأفعال هذه في عام ١٨٨١ بالتمرد العسكري الذي حدث في مصر، واستمرت في بعض أجزاء المنطقة إلى عهد متأخر بلغ عشرينات القرن الحالي. ولم يحدث في تاريخ افريقيا أبدًا أن ناضل شعب بمثل هذه القوة دفاعًا عن حريته وسيادته، وعن ثقافته ودينه فوق كل شيء. وسنحاول في هذا الفصل أن نقدّم عرضًا عامًا لهذه المبادرات والحركات وردود الأفعال، بادئين بتلك التي وقعت في مصر، ومنتقلين بعد ذلك إلى السودان، ثم أخيرًا إلى الصومال.

مصر

الثورة العرابية

أشرفت مصر بحلول عام ١٨٨٠ على الإفلاس نتيجة لسوء الإدارة المالية للخديوي اسماعيل (١٨٦٣ – ١٨٧٩) وللقروض الضخمة التي اقترضها من أوروبا. وبينما خصص نصف دخل مصر كله، لتسديد هذه الديون، فرضت ضرائب ضخمة على الشعب المصري، وكان الذي يعجز عن دفعها من الفلاحين، وهم الغالبية، يُجلد بلا رحمة. وقد أثارت هذه الصعوبات الاقتصادية وهذا الإذلال شعورًا عارمًا بالسخط والمعارضة المريرة ضد الخديوي توفيق (١٨٧٩ – ١٨٩٢) وحكومته الفاسدة. وقد تعرّض توفيق لمزيد من الازدراء نتيجة لخضوعه الكامل للدول الأوروبية التي استغلت ضعفه بالإضافة إلى مديونية مصر لتسيطر على أموال الدولة وعلى حكومتها. وسرعان ما أصبح مستحيلاً من الوجهة العملية على أية حكومة مصرية أن تتخذ أي مبادرة لإدخال إصلاحات إدارية أو إقتصادية دون الحصول على موافقة مسبقة

وإجماعية من أربع عشرة دولة أوروبية. وبينما كان المصريون يعانون كلَّ هذا الشقاء كان الأجانب المقيمون في البلاد يعيشون حياة رغدة، وكانوا لا يخضعون لقوانين البلاد، إذ كانت لهم قوانين ومحاكم خاصة بهم. واستمر الأجانب في استغلال هذا الوضع المميز ليجمعوا الثروات لأنفسهم على حساب عامة المصريين، وغالبًا ما كان يحدث ذلك باستخدام أساليب فاسدة وغير أخلاقية. وقد كانت الرغبة في القضاء على هذه السيطرة الأجنبية المهينة والكريهة سببًا رئيسيًا لتفجير المقاومة التي قادها الأميرالاي (العميد) أحمد عرابي وعُرفت باسم الثورة العرابية[١].

وكان من الأسباب الأخرى للثورة نضج الفكر السياسي الليبرالي بين المصريين نتيجة انتشار التعليم وتطور الصحافة في غضون القرن التاسع عشر. وكان هذا النضج مسؤولاً إلى حد كبير عن ظهور حركة دستورية ونموها في البلاد منذ الستينات من القرن التاسع عشر، ولا سيما بين المصريين الذين تلقوا تعليمهم في الغرب والذين أظهروا معارضتهم للسيطرة الأوروبية ولاستبداد الخديوي. وقد لاقت هذه الحركة مساندة كبيرة من خلال الأفكار الثورية للمصلحين المسلمين، جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده.

وقد أصر هؤلاء الوطنيون الدستوريون بقيادة محمد شريف باشا، الذي أُطلق عليه اسم أبو الدستور، على سن دستور ليبرالي وتكوين حكومة نيابية[٢]. بل لعل البعض منهم كان يأمل في الإطاحة بأسرة محمد علي التي كانت تحكم البلاد منذ بداية القرن.

بيد أن تفشي الشعور بالاستياء والإحباط بين العسكريين المصريين كان هو أهم العوامل المباشرة في تفجير الثورة. فبينما كان الجنود يتقاضون مرتبات بالغة الانخفاض - لا تتجاوز ٢٠ قرشًا شهريًا[٣] - لم يكن يسمح بترقية الضباط المصريين إلى الرتب العليا في الجيش، إذ كانت تلك الرتب في واقع الأمر حكرًا على الضباط الأجانب من الأتراك والشركس الأرستقراطيين، الذين كانوا يحتقرون مرؤوسيهم من المصريين ويسيؤون معاملتهم. ومن أجل إنهاء هذا الوضع المهين وتحقيق المطالب الوطنية للبلاد، تدخل العسكريون المصريون في السياسة لأول مرة في تاريخ مصر الحديث وقاموا بثورة في أوائل فبراير/شباط ١٨٨١ ضد الاستعمار الأوروبي والخديوي توفيق.

وكان قائد الثورة، الأميرالاي (العميد) أحمد عرابي (١٨٣٩ - ١٩١١)، شخصية جذابة ذات جذور فلاحية قوية (أنظر الشكل ١ - ٤). ومع أن عرابي كان «بسيطًا ينقصه الحذق والحنكة السياسية»[٤]، إلاّ أنه كان شجاعًا جسورًا. وكان يجيد الخطابة، وكثيرًا ما تخللت خطاباته آيات من القرآن «مما جعل له شعبية بين الجماهير». وسرعان ما جعلت هذه الصفات القيادية من عرابي قائد الثورة بلا منازع؛ كما قام بدور هام في تكوين «الحزب الوطني»، الذي كان أعضاؤه خليطًا من الرجال ذوي الأصول الفلاحية ومن بعض الأعيان الأتراك، حيث ألّف بينهم جميعًا استياؤهم من حكم الفرد المطلق في عهد الخديوي توفيق.

وقد أحرزت الثورة نجاحًا ملحوظًا في مراحلها الأولى. فقد أُعفي وزير الحربية الشهير الشركسي عثمان رفقي من منصبه، وهو الذي كان العقل المدبر لسياسة التمييز في الجيش، وحل محله محمود سامي البارودي

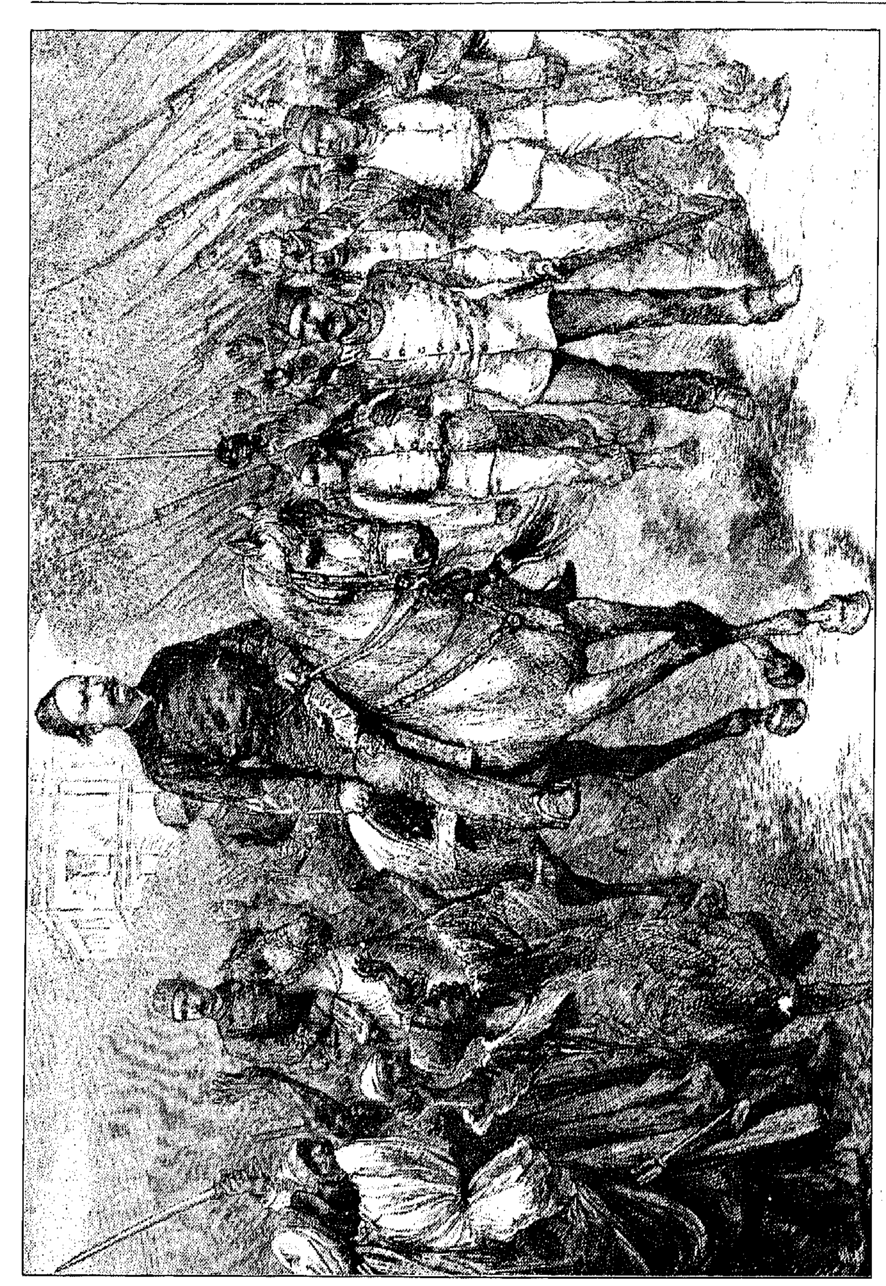
---

(١) عبد الرحمن الرافعي، ١٩٦٦، ص ٨٢ - ٨٥.

(٢) ب. ج. فاتيكيوتيس، ١٩٦٩، ص ١٢٦ - ١٣٠.

(٣) تقرير دوفرين، ص ٤، مكتب المحفوظات العامة (Public Records Office, Kew)، وزارة الخارجية البريطانية، ١٤١/١٦٨.

(٤) عفاف لطفي السيد، ١٩٦٨، ص ٩.



الشكل ٤.١ : الأميرالاي (العميد) أحمد عرابي (عرابي باشا) (١٨٣٩ - ١٩١١) [المصدر : مكتبة صور ماري إيفانز].

الشاعر البارز والسياسي الثوري ، ثم أعقب ذلك تشكيل مجلس وزراء كان كافة أعضائه من العرابيين ، وتقلّد فيه أحمد عرابي نفسه منصب وزير الحربية [٥] .

وقد أصيب الخديوي توفيق بالذعر من جراء ذلك إلى درجة أنه أصدر أمرًا بتشكيل مجلس شورى النواب وأصدر في ٧ فبراير/شباط ١٨٨٢ دستورًا يتسم بقدر من الليبرالية . ولما كان العرابيون يعلمون أن هذه الخطوة نحو النظام الدستوري غير صادقة فقد ظلوا عازمين على الإطاحة بالخديوي توفيق وربما كانوا قد خططوا لإعلان النظام الجمهوري في مصر . وقد هدد هذا التطور الامتيازات والمصالح الأجنبية مما أدى إلى مواجهة مباشرة بين الثورة والدول الأوروبية (أنظر الشكل ٢-٤).

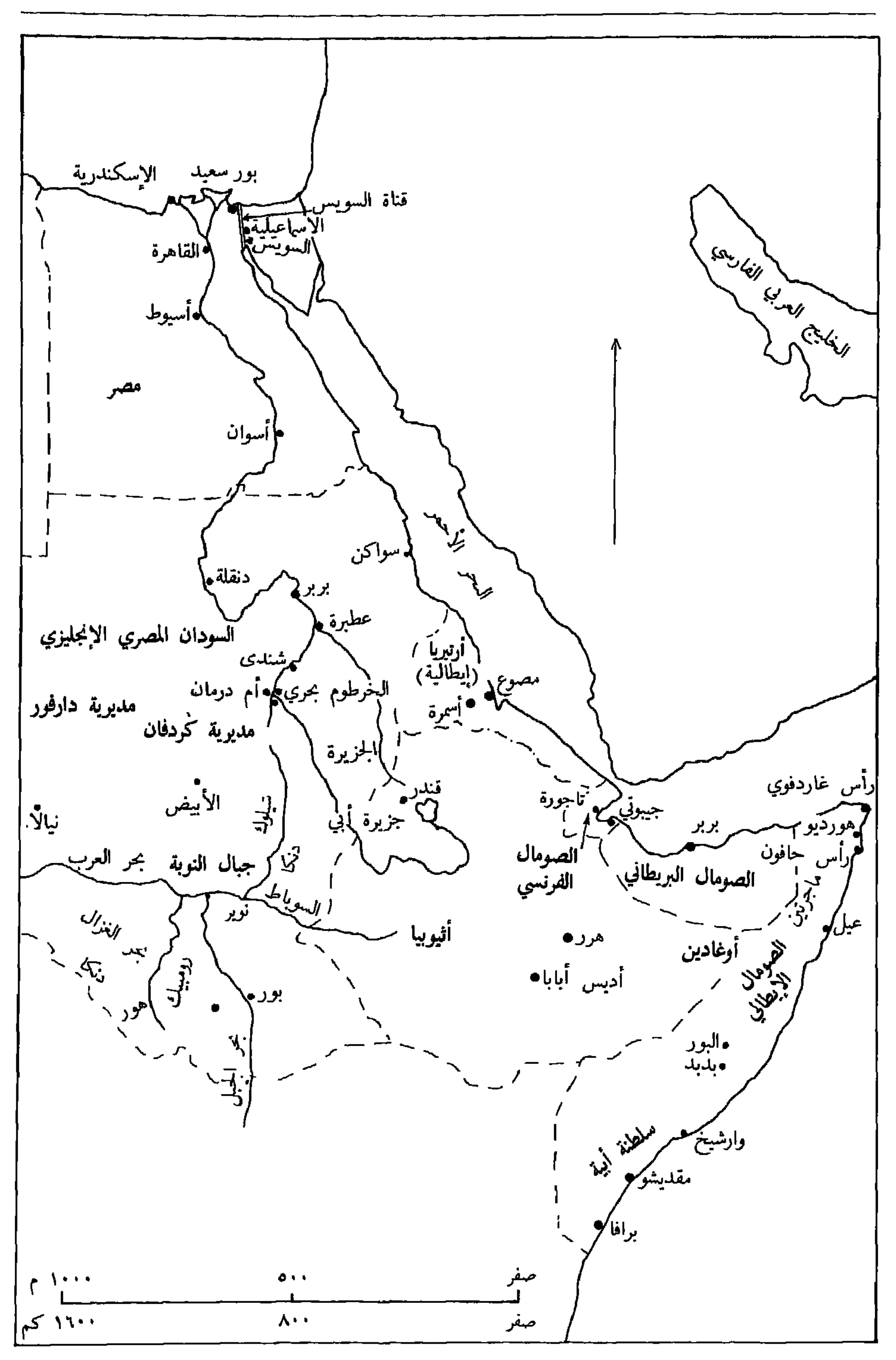
وفي الوقت نفسه كان الخديوي يحيك مؤامرة في الخفاء للقضاء على الثورة . فبعض المؤرّخين المصريين يرون أن الخديوي قام بالاشتراك مع البريطانيين بتنظيم مذبحة الاسكندرية في ١٢ يونيو/حزيران ١٨٨٢ ، التي أدت إلى مقتل عدد كبير من الأجانب والإضرار بممتلكات كثيرة [٦] ، لتكون ذريعة للتدخل الأجنبي . ولا أهمية لتحديد مدى ما لهذا الاتهام من الصحة ، إذ أن الخديوي كان قد قام بالفعل بدعوة البريطانيين للتدخل ، وقد لبّوا هذه الدعوة بحماس على الفور . غير أن مجلس الوزراء المصري قرّر بالإجماع صد الغزو ، ورفض الإنذار البريطاني بالكف عن تحصين مواقع الدفاع على شاطئ الإسكندرية وإزالة المدافع من مواقعها . فاتخذ الأسطول البريطاني من ذلك ذريعة أخرى وقام بقصف الاسكندرية في ١١ يوليو/تموز ١٨٨٢ (أنظر الشكل ٣-٤) . وقد أظهر جيش مصر وشعبها مقاومة باسلة ضد الغزاة ، ولكنهم هُزموا بسبب أسلحة العدو المتفوقة . وقد قُتل نحو ألفي مصري في هذه المعركة .

وبعد سقوط الإسكندرية انسحب الجيش المصري إلى كفر الدوار ، على بعد بضعة أميال من الإسكندرية . وكان عرابي قد أعلن الجهاد ضد البريطانيين في بيان وُزّع على الشعب المصري . وقد نشب القتال حول كفر الدوار بضع مرات أثناء شهر أغسطس/آب ١٨٨٢ ، وكانت مقاومة جيش مصر وشعبها صلبة ، مما جعل من المتعذر على الغزاة احتلال القاهرة من هذه الناحية ، فقرّروا احتلال قناة السويس وشن الهجوم على العاصمة من ذلك الموقع .

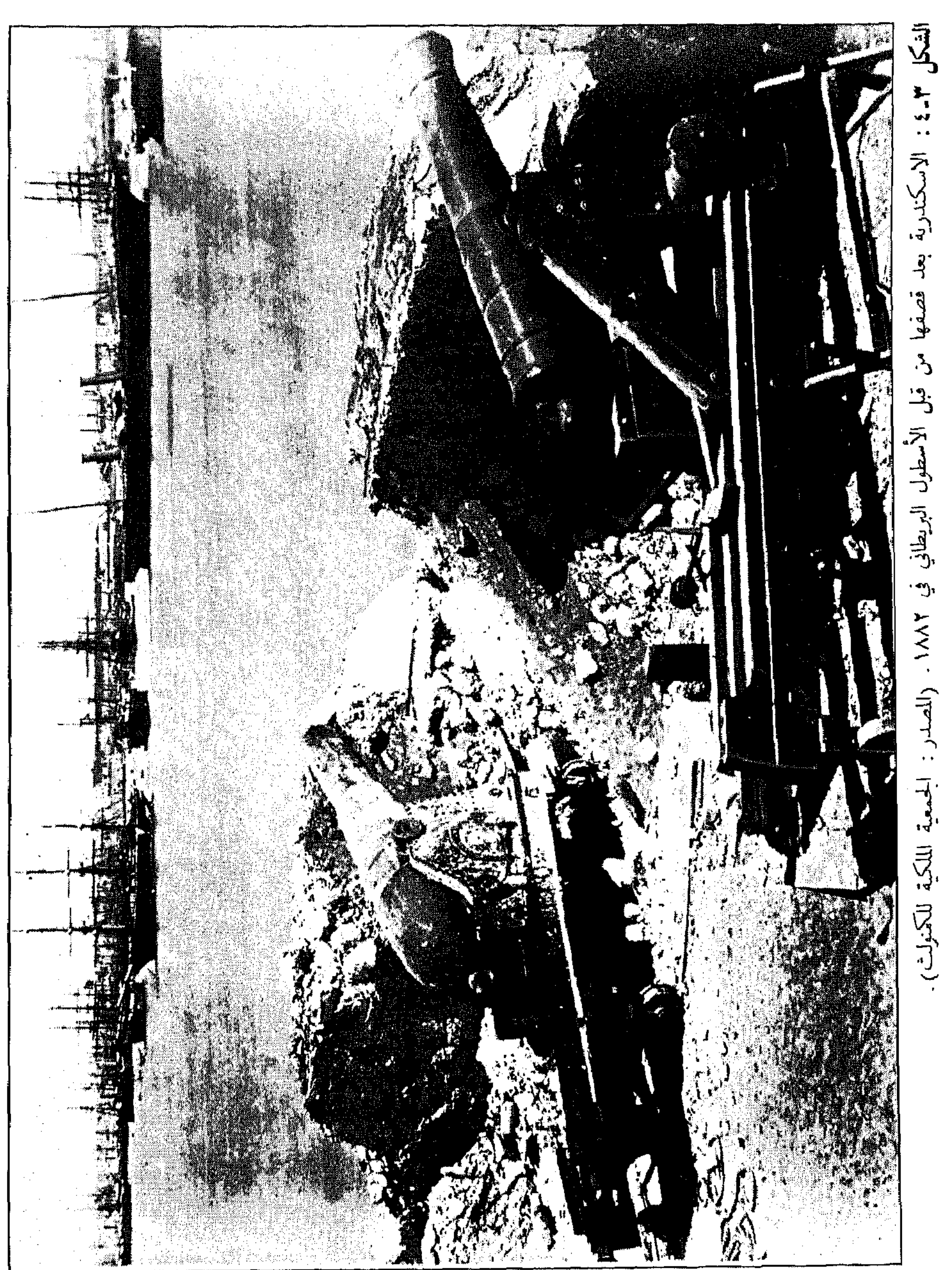
وقد قدمت الجماهير المصرية على الفور معونات مالية ، كما تطوّع آلاف الشبان للالتحاق بالخدمة العسكرية ؛ غير أن جميع الظروف تكالبت ضد حركة المقاومة المصرية . ولم يتمكّن عرابي من حشد أكثر من ١٦٠٠٠ من الجنود المدرّبين ، وحتى هذه الأعداد القليلة كانت مشتتة حول كفر الدوار ، ودمياط ، ومنطقة قناة السويس . وعلاوة على ذلك كان الجيش المصري يفتقر إلى التدريب والأسلحة الحديثة والذخيرة ووسائل النقل على مستوى الكفاءة . وسرعان ما عبر القناة جيش حديث مكون من عشرين ألف جندي بقيادة سير جارنيت ولسلي ، واحتل الإسماعيلية ، وقصم ظهر الثورة في موقعة التل الكبير في ١٣ سبتمبر/أيلول ١٨٨٢ [٧] واحتل البلاد . ومع أن البريطانيين قدموا الوعود المضللة بالجلاء العاجل فقد استمر احتلالهم لمصر زهاء اثنين وسبعين عامًا .

ومن السهولة بمكان إيضاح أسباب فشل الثورة العرابية في تخليص البلاد من النفوذ الأوروبي وفي إنهاء حكم الأتراك الاستبدادي . فعلى الرغم من مساندة غالبية الشعب المصري ، فإن الثورة لم يتوفر لها الوقت الكافي لتعبئة هذه المساندة . وفضلاً عن ذلك فقد حدث انشقاق خطير في الجبهة الوطنية المتحدة

(٥) م. شبيكة ، ١٩٦٥ ، ص ٦٠٤.
(٦) م. المرشدي ، ١٩٥٨ ، ص ٥٨.
(٧) عبد الرحمن الرافعي ، ١٩٦٦ ، ص ٤٨٧ — ٤٩٦.



الشكل ٢ـ٤ : خارطة التوزيع السياسي والوطني في شمال شرق افريقيا.



الشكل ٤-٣ : الاسكندرية بعد قصفها من قبل الأسطول البريطاني في ١٨٨٢ . (المصدر : الجمعية الملكية للكمنولث).

نتيجة زيادة الصراع بين العسكريين وبين الوطنيين الدستوريين. فبينما عارض الطرف الثاني من حيث المبدأ تدخل الجيش في الشؤون السياسية ، أصر الطرف الأول على أن استمراره في الحكم هو خير حماية للثورة. وعلاوة على ذلك فقد عانت الثورة من المؤامرات الداخلية من جانب الخديوي ومعاونيه من الشركس الذين خانوا الثورة وعاونوا الاحتلال البريطاني.

وقد ارتكب عرابي نفسه عددًا من الأخطاء ، فقد أدى عزوفه عن عزل الخديوي في بداية الثورة ، خوفًا من أن يكون ذلك ذريعة للتدخل الأجنبي وما يستتبعه من فوضى داخلية ، إلى إعطاء الخديوي توفيق فترة طويلة اغتنمها في تدبير المكائد والمؤامرات ضد الثورة. ومن الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها عرابي رفضه إغلاق القناة بناءً على مشورة مستشاريه العسكريين. وكانت وجهة نظره – التي ثبت خطؤها – هي أن فرنسا لن تسمح لبريطانيا باستخدام القناة لغزو مصر. ومع ذلك كله ، فإن هزيمة الثورة العرابية جاءت في النهاية نتيجة تفوق بريطانيا عسكريًا.

المبادرات وردود الفعل المصرية في مواجهة الغزو البريطاني (١٨٨٢ – ١٩١٤)

لقد أدى الفشل العسكري لثورة عرابي إلى إصابة الروح الوطنية في الصميم وخلق جوًا من اليأس والمرارة إبّان العقد الأول للاحتلال البريطاني لمصر (١٨٨٢ – ١٨٩٢) ، فلم تظهر داخل مصر نفسها مقاومة فعالة ضد الاحتلال إبّان هذا العقد. وكانت أهم الأصوات الوطنية في ذلك الوقت هي أصوات الوطنيين في المنفى. وقد بدأ جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده في سنة ١٨٨٣ في إصدار مجلة العروة الوثقى لعموم المسلمين ، كانت تهدف إلى تحرير مصر من الاحتلال البريطاني من خلال إثارة الرأي العام في مصر. ورغم أن هذه المجلة قد مُنعت بعد إصدار ثمانية عشر عددًا فقط ، فقد كان لها أثر عميق على المجموعات المصرية القليلة التي قرأتها (الطلبة وعلماء الدين والمثقفون). وقد حقّقت العروة الوثقى الغرض منها كمصدر لمعارضة البريطانيين وحافظت على بقاء روح التمسك بحق تقرير المصير[٨]. وقد تلقفت وتابعت رسالتها في مناهضة البريطانيين مجموعة من الكتاب السياسيين أصحاب الاتجاه الإسلامي الجامع خلال التسعينات من القرن التاسع عشر ، وكان من أبرز هؤلاء الشيخ علي يوسف الذي أصدر جريدة «المؤيد» في سنة ١٩٠٠ ، وقام في ١٩٠٧ بتشكيل حزب الإصلاح الدستوري الذي شن هجومًا عنيفًا ضد السيطرة البريطانية على مصر.

وكانت الحركة الوطنية المصرية قد بدأت تخرج سنة ١٨٩٣ من هذه المرحلة الهادئة عندما أخذت بعض العناصر المصرية تنتقد الاحتلال البريطاني في مصر وتقاومه. وكان أبرز هذه العناصر هو الخديوي الجديد والطموح عباس حلمي (عباس الثاني ، ١٨٩٢ – ١٩١٤) الذي شجع نمو حركة وطنية تنادي بجلاء البريطانيين الفوري ، كما أن المساعدة المالية التي قدمها للصحافة كانت ذات أهمية فائقة إذ مكنت الحركة الوطنية من أن تتنامى (أنظر الشكل ٤-٤). وقد احتل الخديوي عباس مكان الصدارة في هذه الحركة أثناء السنوات الثلاث الأولى من حكمه ، وكان يمثل تحديًا حقيقيًا للحكم الاستبدادي الذي كان يمارسه اللورد كرومر ، المعتمد البريطاني وقنصل بريطانيا العام ؛ وقد نجح الخديوي عباس حلمي الثاني بالفعل في حمل رئيس الوزراء الموالي للبريطانيين على الاستقالة في ١٥ يناير/كانون الثاني ١٨٩٣. ومع أن الخديوي لم يتمكن بعد ذلك من الاستمرار في نشاطه على هذا النحو العلني نتيجة ضغط الانجليز

(٨) عفاف لطفي السيد ، ١٩٦٨ ، ص ٨٧ – ٩٠.



الشكل ٤-٤ : عباس حلمي (عباس الثاني ، ١٨٩٢ – ١٩١٤) خديوي مصر.
(المصدر : مكتبة صور هولتون بي. بي. سي).

وتهديدهم ، فقد جذب إليه أتباعًا مخلصين مستعدين لمواصلة النضال ضد الاحتلال البريطاني . وكان هؤلاء جماعة من الشبان المثقفين الملمين بأفكار الثورة الفرنسية والنظريات الاجتماعية والسياسية الحديثة[٩] . وكان المجتمع المصري القديم بما له من مبادئ متشددة وقيود دينية قد بدأ في الانهيار التدريجي ، وهو تطور أدى إلى قدر كبير من عدم الاستقرار . وقد انزعج المصريون المتعلّمون بصفة خاصة نتيجة هيمنة البريطانيين على الجهاز الحكومي ووظائفه ، وهو القطاع الوحيد الذي كان مفتوحًا أمامهم للتقدم . وفي عام ١٩٠٥ كان البريطانيون يشغلون ٤٢ في المائة من الوظائف العليا ، وكان الأرمن والسوريون يشغلون ٣٠ في المائة منها ، بينما كان المصريون يشغلون ٢٨ في المائة منها فقط[١٠] .

وكان أعنف الخصوم المعارضين للحكم البريطاني في ذلك الوقت هو الزعيم ذو الجاذبية الخاصة والخطيب المفوه مصطفى كامل وأعضاء حزبه الوطني . وقد ركز مصطفى كامل جهوده في بادئ الأمر على الفوز بمساندة أوروبا لقضية استقلال مصر . ويبدو أنه شعر بأن غيرة دول أوروبا الأخرى من الاحتلال البريطاني لمصر ستدفعها بالفعل إلى المساندة الإيجابية لأي جهد يستهدف إجلاء البريطانيين عن البلاد . وقد أمد الخديوي مصطفى كامل بالعون المالي السخي ، وقام الأخير بجولة في العواصم الأوروبية أثناء الفترة من ١٨٩٥ إلى ١٨٩٨ ، حيث خطب في الاجتماعات ، وعقد لقاءات مع الصحف ، وكتب مقالات وأصدر نشرات[١١] . وقد أثار هذا النشاط اهتمامًا كبيرًا في أوروبا لكن أثره لم يتعد ذلك . ولم تكن هناك أية مبررات لتفاؤل مصطفى كامل بأن أوروبا عامة ، وفرنسا خاصة ، ستساند القضية المصرية . فقد كانت لفرنسا نفسها مستعمرات في شمال أفريقيا ، ولذا لم يكن من المستغرب ألا ينجح مصطفى كامل في كسب تأييدها لحججه الداعية إلى تحقيق الحكم الذاتي ، كما أنها لم تكن على استعداد لخوض الحرب ضد بريطانيا بسبب مصر ، كما تبين في حادثة فاشودة في ١٨٩٨ .

وكانت أكثر المهام التي تواجه الوطنيين الشباب إلحاحًا هي تفنيد ادعاء كرومر المتحيز بأن المصريين غير قادرين على حكم أنفسهم استنادًا إلى مبادئ متحضرة ، وكذلك إقناع المصريين أنفسهم بأنهم يشكّلون أمة قادرة على أن تحكم نفسها بنفسها وأنهم أهل لهذه المسؤولية . وقد وجه مصطفى كامل طاقاته لإنجاز هذه المهمة منذ ١٨٩٨ ، وظل حتى عام ١٩٠٦ يعبر عن آرائه في عدد كبير من الخطب والمقالات في صحف ذلك العهد ، ولا سيما جريدة اللواء التي أسسها في ١٩٠٠ . وقد ركّز على ماضي مصر كي يقاوم الانهزامية ويثبت أن المصريين قادرون على الإنجازات العظيمة . ومن الشعارات التي نادى بها وما زالت تدوي في مصر : «لو لم أكن مصريًا لوددت أن أكون مصريًا» ، و«لا حياة مع اليأس ولا يأس مع الحياة»[١٢] . وكان مصطفى كامل يهدف من خطبه ومقالاته إلى القضاء على المنافسات المحلية وتوحيد الشعب في جبهة وطنية ، وتطوير التعليم الوطني من أجل تعزيز المشاعر الوطنية . وقد بدأت جهود مصطفى كامل السياسية تؤتي ثمارها عندما نجح في تنظيم إضراب بين صفوف طلبة الحقوق في فبراير/شباط ١٩٠٦ .

وقد أدى حادث دنشواي – الذي وقع في مايو/أيار ١٩٠٦ – إلى تعزيز حملة مصطفى كامل في مصر إلى حد بعيد . ويتلخص الحادث في أن جماعة من الضباط الانجليز ذهبت إلى قرية دنشواي في رحلة

(٩) المصدر السابق ، ص ٩٩ – ١٣٦ .
(١٠) تقرير ميلنر ، ص ٣٠ (مصر ، رقم ١ ، ١٩٢١ ، .Cmd ١١٣١ ، تقرير بعثة ميلنر إلى مصر) .
(١١) ب . م . هولت (مشرف على التحرير) ، ١٩٦٨ ، ص ٣٠٨ – ٣١٩ .
(١٢) عفاف لطفي السيد ، ١٩٦٨ ، ص ١٦١ .

لصيد الحمام، فتعرّض لهم أهل القرية الذين كانوا يعتمدون على الحمام لكسب عيشهم. وأعقب ذلك صدام أسفر عن إصابة أحد الضباط البريطانيين بجراح أدت إلى وفاته. وقد بالغت السلطات البريطانية في رد فعلها تجاه هذا الحادث وأنزلت عقوبات بالغة القسوة بهؤلاء القرويين، شملت إعدام أربعة منهم شنقاً والحكم بالسجن لفترات طويلة على عدد كبير منهم. وبالرغم من أن التنفيذ العلني لأحكام الإعدام كان قد أُوقف قبل ذلك بعامين، إلاّ أن إعدام هؤلاء القرويين نُفِّذ علنًا، وأُجبرت قرية دنشواي بكامل سكانها على مشاهدته[١٣]. وقد كان أثر هذا التصرف الهمجي – على حد تعبير مصطفى كامل – في إثارة مشاعر الشعب ضد الاحتلال أكبر من أثر عشر سنوات كاملة من ذلك الاحتلال[١٤]. ولا شك في أن الحادث أثار موجة من الحماس الدافق في الوطنية المصرية، وشعر الإنجليز لأول مرة منذ عام ١٨٨٢ بتزعزع موقفهم في مصر، حيث دفعهم هذا إلى إعادة النظر في سياسة القهر التي كانوا يتبعونها وإعلان عزمهم على إعداد البلاد للحكم الذاتي. وقد تقاعد اللورد كرومر في ١٩٠٧ ليحل محله القنصل العام الجديد إلدون غورست المكلف بتنفيذ السياسة الجديدة، وكان ذلك نصرًا عظيمًا لمصطفى كامل ولحزبه الوطني الذي أعلن تكوينه رسميًا في ١٩٠٧.

وبعد وفاة مصطفى كامل المفاجئة في فبراير/شباط ١٩٠٨، خلفه في رئاسة الحزب الوطني محمد فريد. وكان محمد فريد يفتقر إلى كثير من صفات القائد التي كان يتمتع بها مصطفى كامل، ولكنه استمر في الكتابة في الصحف والخطابة في الاجتماعات العامة مطالبًا بجلاء القوات البريطانية، وسُجن بسبب نشاطه الوطني في عام ١٩١١ لمدة ستة أشهر، نُفي بعدها إلى الخارج[١٥].

وبحلول عام ١٩٠٧ كان عدد من صفوة المثقفين المصريين قد اقتنعوا بأن بريطانيا على درجة من القوة تجعل من المتعذر طردها من مصر عن طريق العمل الثوري. وفضلاً عن ذلك، فقد شعروا بأن هناك مؤشرات حقيقية تدل على تغير في السياسة البريطانية بعد حادثة دنشواي. وبناءً عليه فإنهم لم يجدوا غضاضة في التعاون مع المحتلين البريطانيين، كي يحصلوا منهم على كل ما يمكن انتزاعه من تنازلات إلى أن يتمكنوا من الحصول على الاستقلال الكامل. وقد شكلت هذه الجماعة حزبًا سياسيًا جديدًا أُطلق عليه اسم «حزب الأمة» في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٠٧، وأصدر الحزب صحيفة ناطقة بلسانه هي «الجريدة»، بقيادة الصحفي البارز والمربي المرموق أحمد لطفي السيد، الذي أطلق عليه المثقفون من المصريين لقب «فيلسوف الجيل»، وحثت جماعة حزب الأمة وصحيفة الجريدة المصريين على تحديث تقاليدهم الإسلامية من خلال اقتباس الأفكار ومحاكاة المؤسسات الأوروبية اللازمة لتحقيق تقدمهم[١٦]. وقد دعا برنامج حزب الأمة إلى بناء الشخصية المصرية التي يتعذر بدونها تحقيق الاستقلال الحقيقي، كما أكّد على أهمية الإصلاح الزراعي وطالب بزيادة سلطات المجالس الإقليمية والشعبية (مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية) استعدادًا للحكم الدستوري. وكان أهم ما أكّد عليه الحزب هو الحاجة إلى التعليم كأداة أساسية لتدريب الإداريين الأكفاء وتحقيق الاستقلال الوطني. بيد أن حزب الأمة لم يتمتع بالشعبية الكافية بين المصريين الوطنيين نتيجة تعاونه مع السلطات المحتلة. وعلاوة على ذلك فإن أفكاره الليبرالية العلمانية لم تصادف قبولاً من جانب عدد كبير من المصريين

(١٣) م. ج. المسعدة، ١٩٧٤، ص ٨٤ – ٩١.
(١٤) محمد حسنين هيكل، التاريخ غير محدد، ص ١٤٨.
(١٥) ع. صبري، ١٩٦٩، ص ٨١ – ١٠٩.
(١٦) ب. ج. فاتيكيوتيس، ١٩٦٩، ص ٢٢٩ – ٢٣٠.

نتيجة تمسكهم الغريزي بتقاليدهم الإسلامية[١٧].

وهكذا كانت الحركة الوطنية المصرية قبل الحرب العالمية الأولى تفتقر إلى الوحدة ويغلب عليها طابع الصفوة، بالإضافة إلى عدم تمكّنها من الفوز بمساندة شعبية. ونتيجة لذلك، فقد كانت على درجة من الضعف لا تسمح لها بانتزاع أية تنازلات ذات أهمية من السلطات البريطانية، مما جعل تقدّمها ضئيلاً على طريق تحقيق الحكم الذاتي. وقد اضطر الوطنيون إلى الانتظار حتى عام ١٩١٩ قبل أن يتمكنوا من تفجير الثورة ضد الاحتلال البريطاني.

السودان

الثورة المهديّة

كان السودان يخضع لحكومة مصر العثمانية منذ ١٨٢١، ولذا كان الشعب السوداني في سنة ١٨٨٠، شأنه شأن الشعب المصري، يكافح للتخلص من حكم الأرستقراطية الأجنبية. وقد كانت أفكار الجهاد والمقاومة الإسلامية ضد الحكم الأجنبي، التي نادى بها عرابي في مصر، واضحة وجلية في حركة النضال الثورية التي قامت بقيادة محمد أحمد المهدي في السودان (أنظر الشكل ٥-٤). وكانت هذه الحركة، التي تُعرف باسم «المهدية»، هي في أساسها حركة جهاد وحرب مقدسة، تطالب بصفتها هذه بأن يساندها جميع المسلمين. وكان الهدف الأساسي منها - كما ورد مرارًا في خطابات المهدي وبياناته[١٨] - هو إحياء العقيدة الإسلامية والعودة إلى صفائها الأول بعد تخليصها من المرطقات والبدع التي أضيفت إليها[١٩]، ونشر هذه العقيدة في جميع أنحاء العالم باستخدام القوة إذا اقتضى الأمر. وقد عبرت الثورة المهدية بوضوح عن توجهها الروحي الصادق في البيعة (وهو يمين الولاء الذي كان يقسمه المؤيّدون للمهدي أو لمن يمثّله قبل اعتناق مذهب المهدية، وقد أطلق عليهم اسم الأنصار[٢٠] محتذيًا في ذلك حذو النبي محمد عليه الصلاة والسلام). وفي هذه البيعة أقسم الأنصار على الولاء للمهدي عن طريق «الزهد في هذه الدنيا وهجرها، وقبول ما قسم الله، والرغبة فيما عند الله وفي الدار الآخرة وعدم الفرار من الجهاد»[٢١].

والقول بأن الثورة المهدية ثورة دينية فهذا لا يعني أن الدين كان العامل الوحيد وراء قيامها، فقد كانت هناك أيضًا عوامل أخرى ثانوية نجمت عن أخطاء الإدارة التركية المصرية الفاسدة والتي ولدت شعورًا عامًا بالاستياء في السودان. فقد أدى العنف الذي صاحب الغزو الأصلي في ١٨٢٠ - ١٨٢١ إلى خلق رغبة شديدة في الانتقام، بينما أدت الضرائب الباهظة التي فرضها الأتراك وقاموا بجمعها بالقوة إلى خلق شعور عام بالسخط. وبالإضافة إلى ذلك أدت محاولات الحكومة قمع تجارة الرقيق إلى إثارة عداء بعض السودانيين من المنطقة الشمالية، لأن هذا القمع كان يمثل ضربة موجهة إلى مصدر هام للثروة وإلى

(١٧) المصدر السابق، ص ٢٣٤.
(١٨) من أجل الاطلاع على مجموعة جيدة من هذه الرسائل والبيانات أنظر م. أ. أبو سالم، ١٩٦٩.
(١٩) ب. م. هولت، ١٩٧٠، ص ١٩.
(٢٠) الأنصار: هو الاسم الذي أُطلق على الذين أيّدوا النبي محمد عليه الصلاة والسلام في المدينة.
(٢١) ب. م. هولت، ١٩٧٠، ١١٧.



الشكل ٥-٤ : محمد أحمد بن عبد الله، المهدي (١٨٤٤ - ١٨٨٥).
(المصدر : مكتبة صور هولتون بي. بي. سي).

أساس الاقتصاد المنزلي والزراعي للبلاد. وأخيرًا يبدو أن تحيز الحكومة كذلك للشايقية وأتباع الطريقة الختمية قد أثار غيرة الجماعات المحلية والدينية الأخرى، مما حفزهم إلى مساندة المهدي[٢٢].

وكان محمد أحمد بن عبدالله قائد الثورة المهدية رجلاً ورعًا، مثله الأعلى هو النبي محمد ﷺ. وقد اتخذ سمة المهدي عندما بلغ نفس السن التي تولى فيها النبي ﷺ قيادة أمته، وهي سن الأربعين، وأسرّ بذلك في بادئ الأمر إلى جماعة من الأتباع الذين يثق بهم، ثم أعلن أمره على الملأ فيما بعد، فأدى به ذلك إلى مواجهة عسكرية مباشرة مع الحكومة الأنجلو – مصرية، واستمر الكفاح لمدة أربعة أعوام (١٨٨١ – ١٨٨٥). ولم توله الحكومة في بادئ الأمر ما يستحق من اهتمام، واعتبرته مجرد درويش من الدراويش، وهو ما يشهد به ضعف الحملة التي أرسلتها لإنهاء تمرده في جزيرة أبا وسوء تنظيمها، حيث أعقب ذلك بعض المناوشات التي انتصر فيها الأنصار انتصارًا سهلاً وسريعًا، بينما وقعت الإدارة الحكومية في فوضى شاملة. وقد اعتبر المهدي وأتباعه انتصارهم هذا معجزة[٢٣].

وقد ظهر بُعدُ النظر السياسي للمهدي وعبقريته العسكرية بوضوح في قراره «بالهجرة» بعد ذلك الاشتباك من جزيرة أبا إلى جبل قدير من جبال النوبة. ذلك أن هذه الهجرة، فضلاً عن محاكاتها لمثال النبي، أدت إلى نقل الثورة من منطقة مفتوحة تعوزها وسائل الدفاع وتقع على مقربة من قوات الحكومة إلى منطقة نائية ومحصنة من الناحية الاستراتيجية. وكانت هذه الهجرة نقطة تحول فعلية في تاريخ الحركة المهدية، تكمن أهميتها الكبرى في أن نقل الثورة من الأقاليم النهرية إلى غربي السودان ترتب عليه أن أصبح أبناء غرب السودان منذ ذلك الوقت هم أهم القادة الإداريين والعسكريين، بينما تضاءلت أهمية أبناء الأقاليم النهرية تدريجيًا[٢٤].

وتعتبر معركة شيكان التي جرت في ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٨٣ نقطة تحول أخرى في تاريخ الثورة المهدية. في ذلك الوقت كان الخديوي توفيق وحكومته قد عقدوا العزم على سحق المهدي الذي أصبح يسيطر على جميع المدن الرئيسية في إقليم كردفان. وبناءً عليه قامت الحكومة المصرية بتنظيم حملة مكونة من بقايا جيش عرابي بقيادة ضابط بريطاني هو هيكس باشا. وقد أباد الأنصار جيش عدوهم برمته في غابة شيكان على مقربة من مدينة الأبيض[٢٥]. وكان انتصار شيكان كسبًا عظيمًا للمهدي وثورته. فبينما انضم عدد كبير من السودانيين إلى الثورة، حضر ممثلون من بعض الأقطار الإسلامية لتهنئة المهدي على انتصاره على «الكفار». غير أن الأثر المباشر لانتصار شيكان كان هو انهيار الإدارة التركية المصرية في غرب السودان وإرساء حكم المهدي في أقاليم كردفان ودارفور وبحر الغزال. وبذلك أصبح المهدي متأهبًا للتحرك نحو هدفه التالي، وهو السيطرة على الخرطوم ووضع نهاية للحكم التركي المصري في السودان[٢٦].

ووجه المهديون ضربتهم التالية في السودان الشرقي تحت القيادة القديرة لعثمان دقنه. فقد أحرز دقنه انتصارات عديدة ضد قوات الحكومة وأصبح يهدد موانئ البحر الأحمر التي كان الانجليز قد تعهدوا بالدفاع عنها، فحاول البريطانيون عندئذ أن يتدخلوا، ولكنهم لم يحققوا في ذلك نجاحًا يُذكر، وأصبح

(٢٢) نعوم شقير، ١٩٦٧، ص ٦٣١ – ٦٣٦.
(٢٣) م. شبيكة، ١٩٧٨، ص ٣٩ – ٤٤.
(٢٤) م. أ. أبو سالم، ١٩٧٠، ص ٢١ – ٢٢.
(٢٥) أ. زولفو، ١٩٧٦، ص ٢٠٣ – ٢٢٩.
(٢٦) م. أ. الحسن، ١٩٦٤، ص ٤.

الأنصار يسيطرون على السودان الشرقي برمته باستثناء ميناء سواكن، ومنعوا مرور الإمدادات والتعزيزات المرسلة من مصر إلى الخرطوم عبر طريق بربر – سواكن.

وفي تلك الأثناء طرأ تغيير جوهري على السياسة البريطانية تجاه المسألة السودانية بعد معركة شيكان. فبينما كانت انجلترا ترى من قبل أن المسألة تخص مصر وحدها، فإنها شعرت بعد معركة شيكان أن مصالحها الامبراطورية تقتضي انسحاب مصر من السودان فورًا[٢٧]، ومن ثم أمرت الحكومة المصرية بالتخلي عن السودان وأوفدت الجنرال تشارلز غوردن كي يشرف على تنفيذ ذلك. وبينما كان المهدي يتقدم نحو العاصمة، وجد الجنرال غوردن نفسه في موقف بالغ الخطورة. وبعد حصار طويل، هاجمت قوات المهدي المدينة وقتلت الجنرال غوردن في ٢٦ يناير/كانون الثاني ١٨٨٥، وأنهت الحكم التركي – المصري في السودان[٢٨].

وفي غضون السنوات الأربع الأولى (١٨٨١ – ١٨٨٥) تطورت الحركة المهدية من حركة احتجاج ديني إلى دولة قوية مناضلة سيطرت على السودان لمدة أربعة عشر عامًا. وكانت مؤسساتها الإدارية والمالية والقضائية والتشريعات الخاصة بها تستند استنادًا صارمًا إلى الأساس المزدوج للقرآن والسنة، وإن كان المهدي قد سن من آن لآخر بعض التشريعات الجديدة التي تتعلق ببعض المشاكل الملّحة، مثل وضع المرأة وملكية الأرض[٢٩].

وكانت علاقات الدولة المهدية بالعالم الخارجي تستند استنادًا دقيقًا إلى الجهاد. وقد وجه المهدي وخليفته عبدالله بن السيد محمد إنذارات مكتوبة إلى بعض قادة العالم، مثل خديوي مصر والسلطان العثماني وامبراطور الحبشة، كي يتقبّلوا رسالة المهدي ويعتنقوها أو يواجهوا الجهاد فورًا في حالة عدم استجابتهم لذلك[٣٠].

وبينما لم يعمّر المهدي طويلاً كي يواصل هذه السياسة (توفي في يونيو/حزيران ١٨٨٥) فقد أصبح الجهاد عماد السياسة الخارجية لخليفته عبدالله. وعلى الرغم من المشاكل الإدارية والإقتصادية الضخمة التي واجهت الخليفة عبدالله، فقد واصل الجهاد على جبهتين: مصر واثيوبيا. وقد قامت القوات المهدية بغزو مصر تحت قيادة عبد الرحمن النجومي، ولكنها هزمت في معركة توشكي في ١٨٨٩، كما أُوقف تقدّم قوات المهدي على الجبهة الشرقية وفقد الأنصار طوكر وكَسلا في عامي ١٨٩١ و ١٨٩٤ على التوالي. وقد أدى الالتزام الايديولوجي للخليفة بالجهاد إلى إحباط المحاولات التي قام بها امبراطور الحبشة لعقد حلف افريقي بين السودان وأثيوبيا ضد الامبريالية الأوروبية. ذلك أن الخليفة أصر على أن يعتنق الامبراطور الإسلام ويؤمن بالمهدية كشرط مسبق لهذا التحالف. وكانت نتيجة ذلك التزمت قيام مواجهة عسكرية طويلة أدت إلى إضعاف الدولتين معًا، مما جعلها فريسة سهلة للامبريالية الأوروبية[٣١].

وبحلول مارس/آذار ١٨٩٦ كانت بريطانيا قد قررت غزو السودان، وتم تشكيل قوة بريطانية – مصرية لهذا الغرض بقيادة الجنرال هـ. هـ. كتشنر. وفي المرحلة الأولى لهذا الغزو – من مارس/آذار إلى سبتمبر/أيلول ١٨٩٦ – احتلت قوات العدو إقليم دنقلة برمته دون أن تواجه مقاومة تُذكر من جانب

(٢٧) م. شبيكة، ١٩٥٢، ص ١٠٧ – ١٠٩.
(٢٨) م. م. حمزة، ١٩٧٢، ص ١٥٩ – ١٨٣.
(٢٩) ب. م. هولت، ١٩٧٠، ص ١٢٨.
(٣٠) نعوم شقير، ١٩٦٧، ص ٩٢١ – ٩٢٩.
(٣١) م. س. القدال، ١٩٧٣، ص ١٠٥ – ١٠٧.

السودانيين. ويرجع ذلك في جانب منه إلى تفوق قوات العدو من الناحية التقنية كما يرجع في جانب آخر إلى أن هذا الهجوم كان مفاجأة للخليفة.

غير أن توقعات الخليفة ثبت صوابها بعد ذلك، فقد كان احتلال إقليم دنقلة تمهيدًا لغزو الدولة المهدية غزوًا شاملاً. وبينما كان كتشنر يتقدّم جنوبًا، عبأ الخليفة قواته وقد عقد العزم على مقاومة الغزاة. غير أن الأنصار، بقيادة الأمير محمود أحمد (أنظر الشكل ٦-٤)، لم ينجحوا في محاولتهم صد هجوم الأعداء في معركة عطبرة، في ٨ أبريل/نيسان ١٨٩٨ (٣٢). وقد قُتل في هذه المعركة ثلاثة آلاف سوداني وجُرح أكثر من أربعة آلاف، ووقع محمود أحمد في الأسر وأُودع السجن في رشيد بمصر، حيث توفي بعد بضع سنوات. وعقب هزيمة عطبرة، قرر الخليفة مواجهة العدو بالقرب من عاصمته أم درمان، لأنه أدرك أن صعوبات التموين والنقل ستحول دون تحرّك أية قوات كبيرة من الجنود. ومن ثم فقد حارب السودانيون العدو ببسالة فائقة في موقعة كراري في الثاني من سبتمبر/أيلول ١٨٩٨ (٣٣)، ولكنهم هزموا مرة أخرى نظرًا لتفوق الأسلحة التي استخدمها العدو. وقد قُتل نحو أحد عشر ألف سوداني وجُرح نحو ستة عشر ألفًا منهم. وعندما أدرك الخليفة انه قد خسر الموقعة، تراجع إلى شرق كردفان حيث كان يأمل في حشد مؤيّديه وشن هجوم جديد على الغزاة في العاصمة. وقد ظل يمثل مشكلة للإدارة الجديدة طوال عام كامل، إلى أن هُزم نهائيًا في معركة أم دويكرات في ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٩٩. وبعد انتهاء المعركة عُثر على الخليفة وقد فارق الحياة على سجادة صلاته المصنوعة من فرو الأغنام(٣٤)، بينما قُتل جميع قادة الحركة المهدية وزعمائها أو سُجنوا. وكانت تلك الهزيمة هي الفاصلة في انهيار الدولة المهدية، وإن كانت المهدية باعتبارها شعورًا دينيًا وسياسيًا لم تمت قط.

الانتفاضات المهدية

على الرغم من أن الحكم الاستعماري البريطاني حظر المذهب المهدي قانونًا، فإن جزءًا كبيرًا من المجتمع السوداني استمرّ منتميًا بقلبه إلى المهدية. وقد عبرت الأغلبية عن استيائها من الحكم البريطاني بمواصلة قراءة «الراتب» (وهو كتاب الابتهالات الخاص بالحركة المهدية) وممارسة الشعائر الأخرى للمهدية. ولكن الأقلية المخلصة من أتباع المهدي حاولت مرارًا وتكرارًا أن تطيح بحكم «الكفار» بالقوة. ولم يكن ينقضي عام واحد فيما بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩١٤ دون حدوث انتفاضة في شمال السودان. وكان مصدر الإلهام والقوة الرئيسي لهذه الانتفاضات هو الاعتقاد الإسلامي عن النبي عيسى. فقد كان المسلمون يعتقدون بصفة عامة أن المهدي سيظهر ليملأ الدنيا عدلاً بعد أن امتلأت ظلمًا، إلّا أن بعثته ستتوقف مؤقتًا على يد المسيح الدجال، ولكن النبي عيسى لن يلبث أن يظهر من جديد ليؤمن دوام المهدية المجيدة. ويبدو أن الأنصار كانوا قد أصبحوا يرون أن البريطانيين والدجال شيء واحد، وأخذ الكثيرون منهم على عاتقهم «مهمة عيسى» لطردهم من البلاد(٣٥).

وقد وقعت الانتفاضات المهدية في فبراير/شباط سنة ١٩٠٠، وفي سنوات ١٩٠٢ و١٩٠٣

(٣٢) م. أ. ابراهيم، ١٩٦٩، ص ١٩٦ – ٢٣٧.
(٣٣) لمزيد من المعلومات عن الأمراء المهديين الذين سجنوا، أنظر م. أ. ابراهيم، ١٩٧٤، ص ٣٣ – ٤٥.
(٣٤) ب. م. هولت، ١٩٧٠، ص ٢٤٣.
(٣٥) ح. أ. ابراهيم، ١٩٧٩، ص ٤٤٠.



الشكل ٤-٦ : محمود أحمد، أحد قادة الأنصار (جيش المهديين) بعد أن اعتقلته القوات الإنجليزية – المصرية.
(المصدر: الجمعية الملكية للكمنولث).

و ١٩٠٤. لكن أهم هذه الانتفاضات المهدية هي تلك التي قام بتنظيمها وقيادتها في سنة ١٩٠٨ أحد المهديين المرموقين، وهو عبد القادر محمد إمام المشهور باسم واد حبوبة.

وقد دعا واد حبوبة إلى المهدية في الجزيرة وتحدى الحكومة من معسكره في قرية توكور بالقرب من كاملين.

وقد تقدمت نحوه قوة حكومية، ولكنها قوبلت بالمقاومة، وقُتل في هذه المواجهة اثنان من المسؤولين الحكوميين. وبينما كانت السلطات تحت تأثير الصدمة التي سببها هذا الحادث، شن واد حبوبة هجومًا مفاجئًا على العدو في شهر مايو/أيار عند قرية قطفية.

وقد حارب المهديون ببسالة، ولكن ظهر الثورة لم يلبث أن انقصم خلال أيام قليلة. وعلى غرار ما فعله المهدي نفسه، هاجر واد حبوبة ليجد لنفسه، على الأرجح، ملجأ في أم درمان، حيث كان يأمل فيما يبدو أن يواصل نشر الدعوة المهدية سرًا. ولكنه قُبض عليه في الطريق وشُنق علنًا في ١٧ مايو/أيار ١٩٠٨، بينما حكم على الكثيرين من أتباعه بالإعدام أو بالسجن لمدد طويلة[٣٦]. وخلال محاكمته غير العادلة، تحدى واد حبوبة الامبرياليين البريطانيين إذ قال للمحكمة التي تحاكمه:

«إنني أرغب في أن يحكم المسلمون السودان وفقًا للشريعة الإسلامية ومبادئ المهدي وتعاليمه. إنني أعرف شعب السودان خيرًا مما تعرفه الحكومة. ولا أتردّد في القول بأن توددهم وتملقهم ليس إلاّ نفاقًا وأكاذيب. وأنا مستعد لأن أقسم أن الناس يفضلون المهدية على الحكومة الحالية»[٣٧].

وعلى الرغم من أن تلك الانتفاضات الدينية العديدة كانت تفتقر إلى التنسيق والقدرة على قيادة عدد كبير من الأتباع، إلّا أنها كانت تمثّل عنصر الاستمرار من عهد الدولة المهدية، كما أنها أثبتت أن المهدية لا تزال حية كقوة دينية وسياسية بالغة الأهمية في السودان. كما دلت الإنتفاضات فضلاً عن ذلك على أن روح مقاومة الحكم الاستعماري قد ظلت متأصلة في قلوب الكثيرين من أبناء السودان الشمالي.

حركات الاحتجاج في جبال النوبة والسودان الجنوبي

لعل كفاح الشعب السوداني في جبال النوبة والسودان الجنوبي كان من أخطر التحديات التي واجهت المستعمرين البريطانيين قبل الحرب العالمية الأولى. على أن الإنتفاضات والتمردات العديدة التي وقعت في تلك المناطق كانت محلية الطابع في جوهرها. كما أنها كانت استجابات مباشرة للتغيرات التي أحدثها الاستعمار في النسيج الاجتماعي لتلك المجتمعات المتباينة، ونتيجة للدمار الذي ألحقه البريطانيون بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية لتلك المجتمعات واستعاضتهم عنها بما رأوا فرضه من بنى خاصة بهم.

وعلى الرغم من ضراوة القوات الاستعمارية، فإن العديد من المجتمعات المحلية النوبية قد عارضت السيطرة البريطانية معارضة نشيطة. وبينما أعلن أحمد النعمان، مِك (شيخ) الكترة عداءه الصريح، فإن سكان تالودي قاموا في سنة ١٩٠٦ بتمرد قُتل خلاله عدد من موظفي الحكومة وجنودها. وكانت ثورة المِك (الشيخ) «الفقيه علي» في جبال الميري أكثر شدة وخطورة. فقد ناوأ علي قوات الحكومة مدة عامين، ولكنه اعتقل في سنة ١٩١٦ وأودع السجن في وادي حلفا[٣٨].

(٣٦) المصدر السابق، ص ٤٤٨.
(٣٧) تقرير المخابرات عن السودان، مايو/أيار ١٩٠٨.
(٣٨) أ. س. قدسي، ١٩٦٩، ص ١١٢ - ١١٦.

وفي المنطقة الجنوبية من السودان قاد المقاومة واستمر فيها شعب النوير الذي يقطن في الأراضي المجاورة لنهر السوباط والنيل الأبيض. وكان النوير ، في ظل الحكومات السابقة ، قد تعوّدوا على إدارة شؤونهم الخاصة ، نظرًا لأن تلك الحكومات لم تمارس سيطرة حقيقية عليهم. غير أنهم رفضوا بعد الإحتلال أن يعترفوا بسيادة الحكومة الجديدة واستمروا في إظهار عدائهم لها. وكان اثنان من زعمائهم ، هما «دنجكور» و«ديو» ، يتميزان بنشاطهم في هذا المجال. وعلى الرغم من أن هذين الزعيمين البارزين توفيا في سنة ١٩٠٦ وسنة ١٩٠٧ على التوالي ، فإن نشاط النوير لم يتوقف ، وهاجم أحد زعمائهم الآخرين ، وهو «دول ديو» ، موقعًا حكوميًا في سنة ١٩١٤. وبالرغم من التدابير التأديبية العشوائية العديدة ، فإن مقاومة النوير استمرت في التزايد إلى أن تفجرت في ثورة النوير الشعبية الواسعة النطاق التي وقعت في سنة ١٩٢٧.

وكان الآزاندي ، تحت قيادة زعيمهم يامبيو ، مصممين على عدم السماح لأية قوة أجنبية بدخول أراضيهم. وقد واجهوا خطر الغزو من جانب كل من البلجيكيين والحكومة الثنائية. وكان البلجيكيون يزيدون من نشاطهم على الحدود الجنوبية لأراضي الآزاندي. ويبدو أن يامبيو كان يخشى الغزو البلجيكي أكثر من خشيته الغزو البريطاني ، ومن هنا كان اعتقاده بأن أفضل سياسة يمكنه اتباعها هي التي تتمثّل في تحييد البريطانيين بإظهار إمارات الصداقة لهم ، حتى يُتاح له أن يتصرف بحرية في معالجة الخطر البلجيكي المحدق. وقد دعا البريطانيين إلى إقامة مركز تجاري في مملكته ، معتقدًا أنهم لن يتمكّنوا من تلبية الدعوة ، وعازمًا في الوقت نفسه على محاربتهم إن فعلوا. ويبدو أن مقصده الحقيقي استهدف استخدام البريطانيين ضد البلجيكيين لأنه كان ، فيما يبدو ، قد اقتنع بأن إثارة اهتمام البريطانيين ببلاده سيجعل البلجيكيين يعيدون التفكير مرتين قبل مهاجمته[٣٩].

لكن البريطانيين قبلوا الدعوة ، وفي يناير/كانون الثاني ١٩٠٣ غادرت واو إحدى الدوريات متجهة إلى أراضي يامبيو. وخلال مسيرتها هاجمها الآزاندي ، فهربت الدورية إلى رومبك. وفي يناير/كانون الثاني ١٩٠٤ أرسلت حكومة الخرطوم دورية أخرى تعرّضت بدورها لهجوم الآزاندي ، واضطرت في النهاية إلى التراجع إلى تونج.

وبينما كان البلجيكيون يعدّون للهجوم على أراضي يامبيو ، قام هذا الأخير بحشد قوة من عشرة آلاف من الآزاندي وشن هجومًا جريئًا على الموقع البلجيكي في ماياوا. وقد ناوأ الآزاندي الدخلاء بشجاعة ، لكنهم لم يتمكنوا من الوقوف بحرابهم وحدها في وجه نيران البنادق البلجيكية. وقد أضعفت هذه المعركة إلى حد خطير من قوة الآزاندي العسكرية وروحهم المعنوية ؛ وكان على يامبيو ، بعد أن تحطّمت قوته العسكرية ، أن يواجه حملة عسكرية حكومية في يناير/كانون الثاني ١٩٠٥. وقد هُزم في النهاية وسُجن ، ولم يلبث أن مات بعد ذلك بقليل في ١٠ فبراير/شباط سنة ١٩٠٥. لكن شعبه واصل الكفاح مع ذلك. ففي سنة ١٩٠٨ حاول بعض المحاربين من قوات يامبيو أن يثيروا انتفاضة ، بينما قام آخرون بشن هجومات على البريطانيين أثناء الحرب العالمية الأولى[٤٠].

(٣٩) المصدر السابق ، ص ٢٢٠.
(٤٠) المصدر السابق ، ص ٢٣٨ - ٢٥٤.

الصومال

رد الفعل في الصومال تجاه التقسيم (١٨٨٤ – ١٨٩٧)

منذ منتصف القرن التاسع عشر، أُدخلت شبه جزيرة الصومال إلى مسرح التنافس الاستعماري بين إيطاليا وبريطانيا وفرنسا؛ ذلك أن المصالح القائمة لبريطانيا وفرنسا في الهند وأجزاء أخرى من آسيا جعلتهما تسعيان في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر إلى إقامة قواعد ثابتة لهما على الساحل الصومالي نظرًا لأهميته الاستراتيجية والتجارية. وبانضمام إيطاليا إليهما بعد حين، بسطت تلك الدول الثلاث نفوذها إلى الداخل وأقامت كل منها لنفسها محمية في الأراضي الصومالية. وبينما أدى نشاط الفرنسيين بهم إلى إقامة محمية فرنسية في عام ١٨٨٥، فإن الحكومة البريطانية لم تعلن قيام محميتها إلّا بعد عامين من ذلك التاريخ، حيث امتدت تلك المحمية على الساحل الصومالي من جيبوتي شرقًا حتى شملت بندر زيادة. وبفضل المساعي التي بذلتها شركة شرق أفريقيا البريطانية والحكومة البريطانية، استطاعت إيطاليا أيضًا أن تفوز بالسيطرة على مدن برافا ومركة ومقديشو وورشيخ في نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٨٨. وقد أعلنت الحكومة الإيطالية حمايتها على أجزاء الساحل التي تصل بين هذه المدن واتسع ذلك فيما بعد ليشمل أوبيا وصوماليي ماجيرتين في الشمال (أنظر الشكل ٢–٤).

وتوسعت أثيوبيا بدورها في الأراضي المأهولة بالصوماليين، واستطاعت أن تفرض قدرًا من السيطرة الإدارية غير المستقرة تمامًا على هود وأوغادين. وهناك وجهة نظر ترى أنه بينما كانت دوافع الغزو الأوروبي تتمثّل في اعتبارات امبريالية ورأسمالية، فإن التوسع الأثيوبي هناك كان في جوهره «رد فعل دفاعي في مواجهة قيام مستعمرات أوروبية مجاورة». إذ أنه لما كانت كل من إيطاليا وبريطانيا وفرنسا تتغلغل إلى الداخل من ممتلكاتها الساحلية، فإن الامبراطور الأثيوبي منيليك – طبقًا لهذا التفسير – «حاول أن يبقي تلك القوى على أبعد مسافة ممكنة من مركز حكمه في المرتفعات عن طريق الالتجاء إلى توسيع حدوده الخاصة»[٤١]. غير أننا ينبغي أن نلاحظ أن توسع الـ«شوان» في عهد منيليك كان قد بدأ قبل أن يمارس الأوروبيون عملياتهم في المنطقة، وكان ذلك موجهًا في البداية ضد الـ«أورومو» ثم ضد الصوماليين بعد ذلك.

وقد تجاهل تقسيم أراضي الصومال الذي استكمل رسميًا في سنة ١٨٩٧ المصالح المشروعة للشعب الصومالي وحرمه من حريته واستقلاله، ومن ثم كان لا بد وأن يثير أسوأ الشكوك لدى الصوماليين وأن يدفعهم إلى رفض هذا الغزو الأجنبي ومقاومته. وقد انزعج الرؤساء والسلاطين الصوماليون بشكل خاص لهذا التعدي بسبب آثاره على نفوذهم السياسي. ولم يحدث أبدًا أن تخلّوا عن سيادتهم طواعية، بل لقد كانوا هم الذين تزعموا الانتفاضات المحلية العديدة التي وقعت ضد الحكام الأوروبيين والأثيوبيين خلال عهد التقسيم.

وإذ كان الزعماء الصوماليون يدركون التنافس القائم بين القوى الأوروبية في مجال التوسع الاستعماري، فإنهم حاولوا استخدام القوى الأوروبية ضد بعضها البعض. وقد فعلوا ذلك بإبرام المعاهدات مع واحدة أو أخرى من القوى الأوروبية، آملين أن يؤدي هذا الجهد الدبلوماسي إلى الحد من الخطر المتزايد الذي يهدد استقلالهم. فقد وقع الزعماء الصوماليون مثلاً معاهدات عديدة مع البريطانيين، إلاّ أن هذه

(٤١) س. توفال، ١٩٦٣، ص ٧٤.

المعاهدات لم تمنح بريطانيا سوى تنازلات ضئيلة. وكانت ديباجة كل معاهدة توضح أن الغرض من عقدها، من الجانب الصومالي، هو «المحافظة على استقلالنا، وحفظ النظام، وغير ذلك من الأسباب الوجيهة». كما أن العشائر المعنية لم تتنازل صراحة أبدًا عن أرضها؛ بل إنها تعهدت صراحة «بألا تتنازل أبدًا في أي وقت عن أي جزء من الأراضي التي تقطنها أو تسيطر عليها حاليًا، أو تبيعها، أو ترهنها، أو تجري عليها أي تصرف آخر يجيز احتلالها، إلّا للحكومة البريطانية»[٤٢]. على أن هذه المعاهدات قد فشلت في النهاية في تحقيق أغراضها، لأن الدول الأوروبية وأثيوبيا تمكنت من تسوية منازعاتها الامبريالية في المنطقة سلميًا.

وبغض النظر عن هذه الجهود الدبلوماسية، شهرت بعض العشائر الصومالية السلاح في محاولة للمحافظة على سيادتها. واضطر البريطانيون إلى إرسال أربع حملات: في سنتي ١٨٨٦ و ١٨٩٠ ضد عشائر العيسى؛ وفي سنة ١٨٩٣ ضد عشائر هبرغيرهاجس؛ وفي سنة ١٨٩٥ ضد عشائر هبر أُوال[٤٣]. كما تعرّض الإيطاليون بدورهم لخسائر عديدة في الأرواح: ففي ١٨٨٧ أُبيدت مجموعة من الجنود الايطاليين في هرار، وفي سنة ١٨٩٦ قتلت مجموعة قوامها أربعة عشر إيطاليًا على أيدي البهاليين. كما أن الاصطدامات المتكررة بين القوات الأثيوبية والعشائر الصومالية لم تسمح لتلك القوات باستكمال احتلالها لأوغادين أو بأن تمد نفوذها إلى ما وراء المواقع العسكرية المتناثرة التي أُقيمت في المنطقة[٤٤].

إلاّ أننا ينبغي أن نذكر أن الصوماليين، على الرغم من وحدتهم الثقافية، لم يكونوا يشكّلون آنئذ هوية سياسية واحدة، ومن ثم لم يواجه العدوان الأجنبي أمة واحدة، بل مجموعة عشائر غير متحدة ومتعادية في كثير من الأحيان[٤٥]. وزيادة على ذلك فقد كانت الشعوب الصومالية لا تزال في ذلك الوقت تتسلح بالحراب والأقواس والسهام، ولم تتمكن من استيراد الأسلحة النارية والذخائر. ومع ذلك فإن المقاومة الصومالية خلال عهد التقسيم أبقت على الروح الوطنية حية، ومن ثم حفزت فيما بعد على «الجهاد» الذي قاده سيد محمد حسن ضد الاحتلال الأوروبي. وهذا ما سنتناوله الآن.

كفاح الصوماليين من أجل الحرية (١٨٩٧ - ١٩١٤)

وُلد سيد محمد في سنة ١٨٦٤، وقد حفظ القرآن وهو في سن السابعة. وعندما بلغ التاسعة عشرة غادر موطنه لاكتساب العلم في مراكز التعليم الإسلامي الكبرى في شرق افريقيا: هرار ومقديشو. ومن المعتقد كذلك أنه أوغل في الترحال حتى وصل إلى المعاقل المهدية في كردفان بالسودان[٤٦]. وفي سنة ١٨٩٥ سافر سيد محمد إلى مكة لأداء فريضة الحج وأمضى عامًا في الجزيرة العربية زار خلاله الحجاز وفلسطين. وخلال إقامته بمكة، درس على يد الشيخ محمد صالح وانضم إلى مذهبه: الطريقة الصالحية. ومن الممكن أن يكون هذا السفر البعيد والإقامة في الخارج في مناطق مختلفة من العالم الإسلامي قد أتاحا له الاتصال بالاتجاهات الفكرية السائدة عن النهضة الإسلامية[٤٧]. ولدى عودته إلى بلاده استقر حينًا من

(٤٢) أ. م. لويس، ١٩٦٥، ص ٤٦ - ٤٧.
(٤٣) أ. هاملتون، ١٩١١، ص ٤٧.
(٤٤) س. توفال، ١٩٦٣، ص ٧٤.
(٤٥) أ. م. لويس، ١٩٦٤، ص ٤٣.
(٤٦) أ. شيخ عبدي، ١٩٧٨، ص ٦١ - ٦٢.
(٤٧) م. ع. عبد الحليم، ١٩٧٥، ص ٣٣٩.

الزمن في بربرة حيث مارس التعليم والوعظ بين مواطنيه ، داعيًا إياهم إلى العودة إلى الالتزام الدقيق بتعاليم الإسلام.

وكان سيد محمد يدرك تمامًا أن العدوان المسيحي (الأوروبي والاثيوبي) يهدّد الأسس الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الصومالي. فمنذ يوليو/تموز ١٨٩٩ ، كتب إلى عشيرة صومالية يحذّرها بقوله : «ألا ترون أن الكفار قد حطموا ديننا ويعاملون أبناءنا وكأنهم ملكُهم؟».«ولعله كان يشير بذلك إلى إنشاء مدارس مسيحية في الصومال اعتبرها تهديدًا للمدارس القرآنية. وقد شعر سيد محمد بأن فعالية التبشير المسيحي تظهر كذلك في اتخاذ أسماء مسيحية مثل «جون عبد الله». وأيّد ذلك كله اعتقاده بأن الاستعمار المسيحي يسعى إلى القضاء على الدين الإسلامي.

ولا شك في أن الحركة المهدية في السودان كانت لها بدون شك آثار مهمة في بلاد الصومال وأن سيد محمد ، شأنه شأن غيره من الزعماء الدينيين ، قد استلهم سيرة المهدي الرائعة. ولقد كان الصوماليون يعلمون ما يقع بالسودان وكانوا يتعاطفون مع إخوانهم في الدين. كل هذا سهّل على سيد محمد عمله في هذه السبيل[٤٨] . فقد اتهم سيد محمد في إحدى خطبه السلطات العسكرية البريطانية بتصدير الحيوانات لاستخدامها في الحرب ضد المهدي – رجل السودان الصالح – الذي منحه الله النصر[٤٩] . لكن يبقى علينا أن نرى مدى انضواء جهاده في الإطار العام للنهضة الإسلامية، وإلى أي حد استلهم أو تأثر بالثورة المهدية في السودان. وقد وقع التأكيد على أن سيد محمد التقى مع أمير المهدية في المنطقة الشرقية من السودان ، عثمان دقنة ، عند زيارته لهذا البلد : ولكن هذا الحادث لا يمكن التدليل عليه ، على الرغم من أن بعض الروايات المحلية الصومالية تدعي أن خطط رجال العصابات التي استخدمها الصوماليون أثناء جهادهم نقلت عن المهدية في شرق السودان[٥٠] .

ومن بين العوامل الرئيسية التي عاقت الوحدة بين الصوماليين الرُحَّل نظام الأنساب التقليدي بما يفرضه من ولاءات قبلية. ولكن سيد محمد بفضل بركته الشخصية وصفاته الرئاسية استطاع أن يقود جيشًا متنوع التكوين يتركّب من عشائر صومالية مختلفة وأن ينشئ جيشًا نظاميًا قدّر عدد أفراده باثني عشر ألف رجل[٥١] . ولكي يتمكن سيد من توحيد هذه الجماعات المختلفة اتجه إلى مخاطبة المشاعر الدينية. وقد نظم بالإضافة إلى ذلك عددًا كبيرًا من القصائد ما زال الكثير منها مشهورًا في مختلف أنحاء الصومال ، استطاع أن «يؤلّف بها بين جمع من رجال العشائر المتخاصمين تحت الرايتين التوأمتين للإسلام والوطن»[٥٢] .

وقد بدأ سيد جهاده في بربرة ، حيث حاول فيما بين عامي ١٨٩٥ و١٨٩٧ أن يثير الناس ضد الامبرياليين. ولكن عمله الثوري الأول كان هو احتلال بوراو ، التي تقع في وسط الصومال البريطاني ، في أغسطس/آب سنة ١٨٩٩. وقد أزعج ذلك البريطانيين إلى الدرجة التي جعلتهم يرسلون ، فيما بين عامي ١٩٠٠ و١٩٠٤ ، أربع حملات لصد هجمات سيد. وعلى الرغم من أن البريطانيين قد حصلوا على مساعدة من الإيطاليين في هذه العمليات ، إلاّ أن كفاءة سيد العسكرية الفذة واستخدامه الناجح

(٤٨) أ. م. لويس ، ١٩٦٥ ، ص ٦٩.
(٤٩) ل. سيلبرمان ، التاريخ غير محدد ، ص ٤٧.
(٥٠) م. ع. عبد الحليم ، ١٩٧٥ ، ص ٣٦٩ – ٣٧٠.
(٥١) د. جاردين ، ١٩٢٣ ، ص ٦٩.
(٥٢) أ. شيخ عبدي ، ١٩٧٨ ، ص ٦٢.

لإمكانيات الخيّالة وحرب العصابات أتاح للمحاربين معه تحقيق عدد من الإنتصارات. وكان أحدها في تل غومبورو في أبريل/نيسان سنة ١٩٠٣، حيث قُتل تسعة ضباط بريطانيين.

إلاّ أنه مع حلول نهاية عام ١٩٠٤ كانت قوة سيد محمد قد ضعفت، ولذا فقد انسحب إلى محمية ماجيرتين الإيطالية، حيث وقّع مع الإيطاليين في ٥ مارس/آذار سنة ١٩٠٥ معاهدة إيلينغ التي أملى فيها شروطه عليهم. وبحلول عام ١٩٠٨ كان سيد قد عبأ قواته لجولة جديدة من الحرب اضطرت البريطانيين إلى الانسحاب من الداخل في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٠٩ والتمركز على الساحل. ولكن سيد هدّد بمهاجمة المدن الساحلية أيضًا. وفي أغسطس/آب سنة ١٩١٣ أحرز نصرًا حاسمًا إذ قضى تمامًا على قوة شرطة الهجّانة (التي تستخدم الجمال) والتي كانت قد أُنشئت حديثًا. وقد اضطرت هذه الكارثة البريطانيين إلى التحالف مع الحكومة الأثيوبية من هرار وإرسال حملات لمطاردة سيد محمد حتى لحظة وفاته في إيمي بأثيوبيا في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٠.

وعلى ذلك فإن الشعب الصومالي، في ظل القيادة الرشيدة لسيد محمد، قد واصل مناهضته للامبرياليين الأوروبيين والأثيوبيين طول عشرين عامًا، تمكن خلالها من إحراز انتصارات عسكرية وسياسية، بل ودبلوماسية أيضًا. وعلى الرغم من أن هذا الجهاد الصومالي قد فشل في النهاية في تخليص البلاد من الحكم الأجنبي، إلاّ أنه عزّز روحًا وطنية قوية، إذ أصبح أفراد الشعب الصومالي يرون أنفسهم كيانًا واحدًا يكافح ضد التدخل الأجنبي. يُضاف إلى ذلك أن كفاح سيد محمد قد ترك في الضمير الوطني الصومالي مثالاً للوطنية لا يمّحى، قدر له أن يلهم الأجيال التالية من مواطنيه[٥٣]

خاتمة

ربما لم يقاوم أي جزء من أجزاء أفريقيا الغزو والاحتلال الأوروبيين في الفترة ما بين سنة ١٨٨٠ وسنة ١٩١٤ بمثل القوة التي قاومها بها شمال شرق القارة. وليس أدل على ذلك من آلاف المصريين والسودانيين والصوماليين الذين فقدوا حياتهم في المعارك والاشتباكات التي وقعت بينهم وبين القوات الاستعمارية. وترجع قوة هذه المقاومة إلى أنه فضلاً عن الشعور الوطني الذي كان يلهمها، فقد كان هناك شعور أكثر عمقًا يمارس تأثيره، ونعني به الإيمان الديني. فشعوب مصر والسودان والصومال لم تكن تحارب دفاعًا عن الوطن وحده، بل ودفاعًا عن إيمانهم كذلك. وكان المسلمون هناك، شأنهم في ذلك شأن إخوانهم في الدين في سائر أنحاء العالم الإسلامي، يدركون ما يمكن أن يحدث من اضطراب اجتماعي وديني نتيجة للغزو الأجنبي. كما أن مما تأباه روح الإسلام أن يقبل شعب مسلم وضعًا يفرض عليه الخضوع السياسي لقوة مسيحية. ولذا فإن الحركات الثورية لعرابي والمهدي وسيد محمد يجب فهمها في إطار الحركات الإصلاحية العديدة التي انتشرت في العالم الإسلامي وأثرت فيه تأثيرًا عميقًا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

(٥٣) أ. م. لويس، ١٩٦٥، ص ٩١.

الفصل الخامس

المبادرات والمقاومة الافريقية في شمال افريقيا وفي الصحراء الكبرى

بقلم : عبد الله العروي

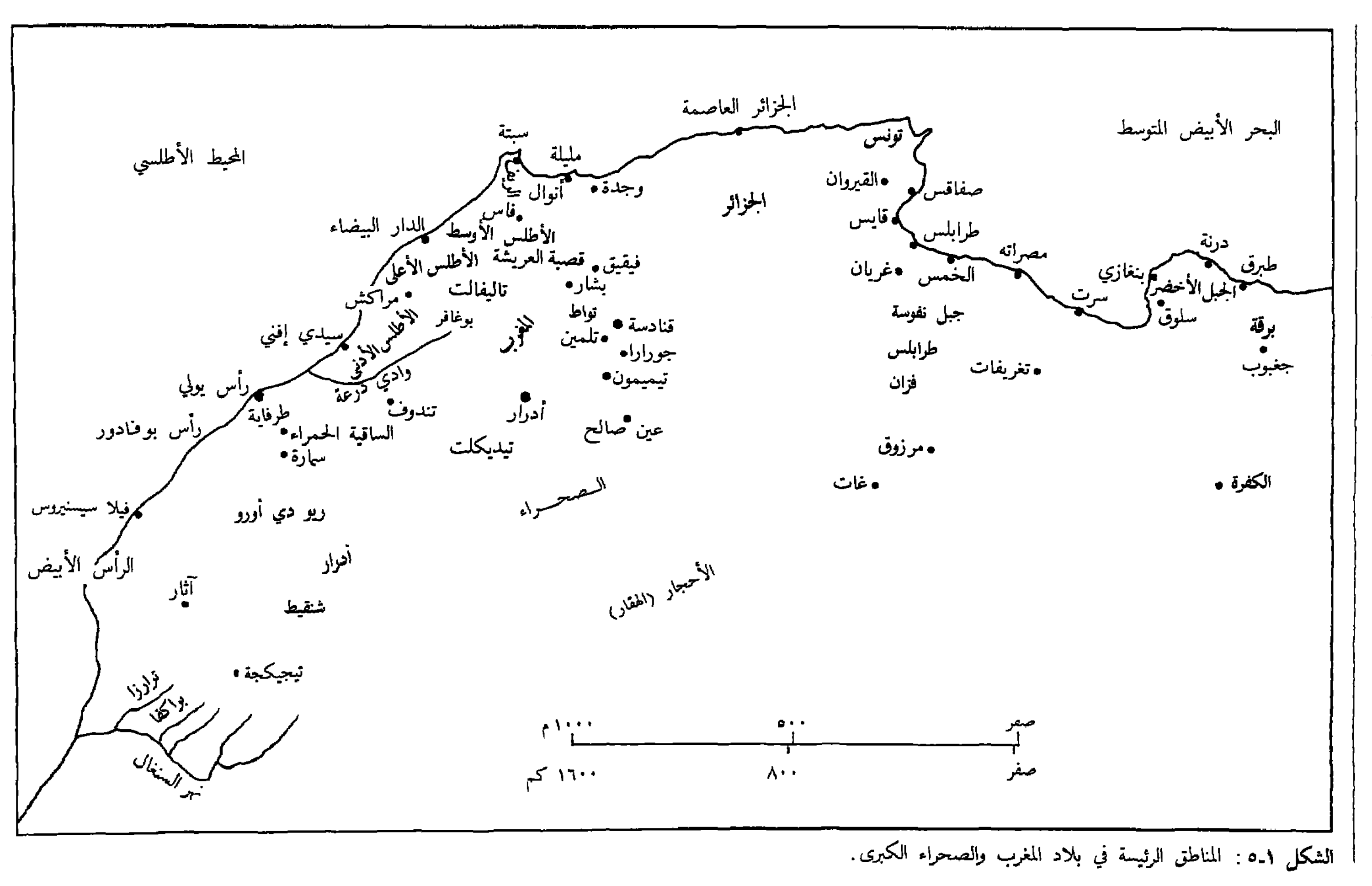
إن موضوع هذا الفصل معقد إلى حد بعيد ، ولا يرجع هذا التعقيد إلى الوقائع ذاتها ، لأنها معروفة جيدًا على وجه العموم ، وإنما هو يظهر عندما يأتي دور تفسير هذه الوقائع . ومهمتنا هي دراسة المبادرات التي قامت بها شعوب بلاد المغرب والصحراء الكبرى لصد الهجمة الاستعمارية ، وردود فعلها إزاء تقدم الغزو . وسنتخذ من دراسة الأوضاع التي كانت قائمة عام ١٩٠٧ (أنظر الشكل رقم ١ـ٥) مثالاً يعطينا فكرة أولية عن تشابك الأوضاع وتعقدها .

ففي الغرب ، كانت في المغرب ثورة تستهدف الإطاحة بالسلطان عبد العزيز (١٨٩٤ – ١٩٠٨) لأنه كان قد صادق على غزو الفرنسيين لإقليم توات ووافق على الإصلاحات التي فرضتها الدول الأوروبية في مؤتمر الجزيرة الخضراء (Algeciras) في أبريل/نيسان عام ١٩٠٦ . وكان دعاة هذه الثورة من أعضاء « المخزن »[1] ، وكانوا مرتبطين « بالزوايا » الدينية وبالمراكز المحلية للطرق الصوفية وبالرئاسات أو الزعامات المحلية .

أما في الشرق ، فكانت تونس تشهد مولد حركة وطنية بكل ما لهذه الكلمة من معنى ، إذ كان يجري تشكيل اتحادات ورابطات تضم الرعيل الأول من خريجي نظام التعليم الحديث ، وتظهر صحف للمعارضة بلغة السلطة الاستعمارية . وكانت هناك صفوة جديدة تلفت إليها الأنظار بما تتخذه من مبادرات لم يسبق لها نظير .

وفي الجنوب ، كانت الصحراء الغربية مسرحًا لعمليات فرنسية واسعة النطاق تستهدف محاصرة دولة المغرب المستقلة وخنقها . وسرعان ما حذت أسبانيا حذو فرنسا في المغرب نفسه ، ثم تبعتها إيطاليا في ولاية طرابلس ، حيث كان الأمر في هذه الحالة الأخيرة على حساب سلطان القسطنطينية .

(١) حكومة المغرب ، وبمعنى أوسع الصفوة السياسية والدينية في البلاد .



الشكل ٥-١ : المناطق الرئيسة في بلاد المغرب والصحراء الكبرى.

ومن هنا فإننا نحتاج – بالنسبة للفترة وللمنطقة موضوع البحث – إلى أن نميز بين مستويات ثلاثة :

(١) مستوى الدولة المنظمة[٢] ، المغربية في الغرب والعثمانية في الشرق من شمال افريقيا. وهذا هو المستوى الذي يجب علينا في إطاره أن نبحث عن المبادرات بمعناها الصحيح.

(٢) مستوى «الطرائق الصوفية» ، وهي بلا شك ذات أصول وتوجهات دينية ولكنها بلا مراء سياسية في وظيفتها. وقد كانت هذه الطرائق الصوفية دائمًا في شمال افريقيا وفي الصحراء الكبرى منظمات دفاعية تقف في وجه الأخطار المحدقة من الخارج. وعندما كانت الدول نفسها قوية ، كانت هذه الطرائق جزءًا من أجهزة الدولة ؛ أما في حالات ضعف الدولة أو تفككها ، فإنها كانت تستقل بذاتها وتأخذ زمام المبادرة بيدها. وعلى هذا النسق نجد أنه عندما تخلت الآستانة (القسطنطينية) عن سيادتها ، أصبحت الطريقة السنوسية نواة مقاومة الإيطاليين في برقة ؛ وعندما أصبحت الدولة المغربية عاجزة عن التصرف ، قامت الطريقة الكتانية باستنفار القوى المعادية للفرنسيين في شنقيط وفي الشاوية.

(٣) مستوى «الجماعة»[٣] التي لم تكن تخرج إلى العلانية إلاّ بعد انكسار شوكة المستويات الأخرى بسبب ضربها بالقوة المسلحة. وكانت الجماعة تبدأ برفض كل اتصال بالسلطات الاستعمارية ، رغم كل المغريات. فإذا انتهى الأمر باستسلامها لم يبقَ أمامها إلّا سبيل واحد محدود للحركة ، وهو أن تمارس رد الفعل إزاء السياسة الاستعمارية ، وهذا ما كان يضفي عليها بصورة ما طابع القوة المستقلة.

ويلجأ مؤرّخو الاستعمار عمدًا إلى تشويه الحقائق عندما يتجاهلون مستوى الدولة المنظمة ، وعندما يهبطون بتقسيمهم للطرائق الصوفية إلى الاقتصار على اعتبارها مجرد تجمعات أعلى من القبيلة ، ولا يرون في المجتمع المغربي إلاّ مجموعات قبلية. وهم يزيدون على ذلك قيامهم بتفسير هذه المجموعات من منطلق نماذج أنثروبولوجية نظرية أكثر مما هي واقعية. ومن هذا المدخل الأعوج ، يصورون المقاومة وكأنها مجموعة من ردود فعل متفرقة وغير منظمة إزاء سياسة للغزو تبدو – إذا قورنت بردود الفعل هذه – رشيدة إلى أبعد حد.

وعندما نتحدث عن الدولة أو عن الطرائق الصوفية ، فسوف نستخدم عبارة «مبادرات» ، أما على المستوى المحلي فسوف نستخدم عبارة «ردود الفعل». ومع أن الفكرتين متعايشتان في تاريخ بلاد المغرب ، فإنه من الممكن استخدام كل منهما مستقلة عن الأخرى لتحديد خصائص فترة زمنية معينة (قبل عام ١٩١٢ وبعده فيما يتعلق بالمغرب، وقبل عام ١٩٢٢ وبعده فيما يتعلق بليبيا).

ومصادرنا بالنسبة للمبادرات المغربية لمقاومة الأطماع الاستعمارية هي مصادر سياسية ودبلوماسية. وهي مصادر معروفة ، وإن كانت مشكلة المؤرّخين اليوم هي تجميع هذه المادة وحفظها. أما الأدلة المتعلقة بردود الفعل المحلية ، فمراجعنا الأساسية فيها هي البيانات المكتوبة والروايات الشفاهية. ومن الواضح أنه يجب تسجيل هذه الروايات وتجميع هذه البيانات الخطية قبل أن تضيع ، ولكن المشكلة الحقيقية هي مشكلة تقييمها ، أي معرفة ما يمكن أن نستخلصه منها من وقائع ثابتة.

وهنا لا بد من تحديد مسألتين. الأولى تتعلق ببيانات كتبها المتعلمون من أهل المدن ، حيث يجب ألا ننسى بشأنها أن الغزو العسكري قد سبقته فترة طويلة من الإعداد النفسي والسياسي ، فقدت الصفوة

(٢) يجب ألا تفسر بنية هذه الدولة قياسًا على الدول الأوروبية الليبرالية ، لأن هذا التفسير يؤدي إلى الوقوع في شراك الإيديولوجية الاستعمارية.

(٣) جماعة تمثل أحد المستويات لمختلف التقسيمات القبلية.

الحضرية خلالها كل إرادة للمقاومة ، ومن ثم فإن أفرادها الذين تركوا مذكرات لم يكونوا أعضاء في حركة المقاومة آنذاك ، مهما قيل بشأنهم اليوم. أما المسألة الثانية فهي أن الروايات الشفاهية جاءت على لسان شهود يجب ألاّ ننسى أنهم تعرّضوا لنوعين من التأثيرات ، أولهما التأثير الأوروبي ، لأن الصحافة المتخصصة[٤] كانت تسارع بنشر أخبار الاشتباكات من منظور استعماري ؛ كما أن السياسة الاستعمارية درجت على إرسال أبناء الرؤساء الخاضعين للاستعمار إلى المدارس الفرنسية أملاً في تحويلهم إلى حلفاء مخلصين. فلا تكاد تمر على الحدث عشر سنوات مثلاً ، حتى نجد أن الإبن قد يسرد عن معارك أبيه تفاصيل لا يدري الأب نفسه عنها شيئًا ، وإن كان يبدأ منذ ذلك الحين في إدخالها في نسيج روايته بنفسه بحسن نية. أما الرواية الاستعمارية فهي غير سليمة ، على الرغم من تزامنها مع الأحداث ، لأنها تحمل صبغة العداء الذي كان قائمًا في جيوش الدول الاستعمارية بين القوات الآتية من الدولة الأم وبين فيالق المستعمرات. وكان ضباط هذه الفيالق الأخيرة لا يترددون في تصوير حملاتهم في افريقيا على النحو الذي يجعلها مناظرة للمعارك التي تخوضها قوات الدولة الأم في أوروبا[٥]. أما التأثير الثاني فكان تأثيرًا وطنيًا. إذ تزامنت عمليات الغزو مع نشاط الإصلاح والنشاط الوطني في المدن. وحتى عندما كانت الأحداث تقع بعيدًا عن المدن ، كان سكان المدن يتابعون تطوراتها بشغف ويبادرون باستخدامها لتحقيق أغراضهم الإيديولوجية. وكثيرًا ما كان المناضلون من أهل المدن هم الذين يحثون محاربي الجبال السابقين على إملاء مذكراتهم.

واستنادًا إلى هذين السببين ، فإن البيانات التي بين أيدينا الآن لا تكفي لتغيير الرواية الاستعمارية للأحداث ولا الرواية الوطنية لها ، ولكنها يمكن أن تلقي عليها ضوءًا مختلفًا ، شريطة أن نمدّ أنظارنا دائمًا إلى ما يجاوز مسرحها المحلي الضيق.

دول المغرب العربي والأوروبيون

كانت الهجمة الاستعمارية على شمال افريقيا في القرن التاسع عشر هجمة غير عادية من حيث أنها كانت لاحقة لحملات سابقة (أنظر الشكل رقم ٢-٥).

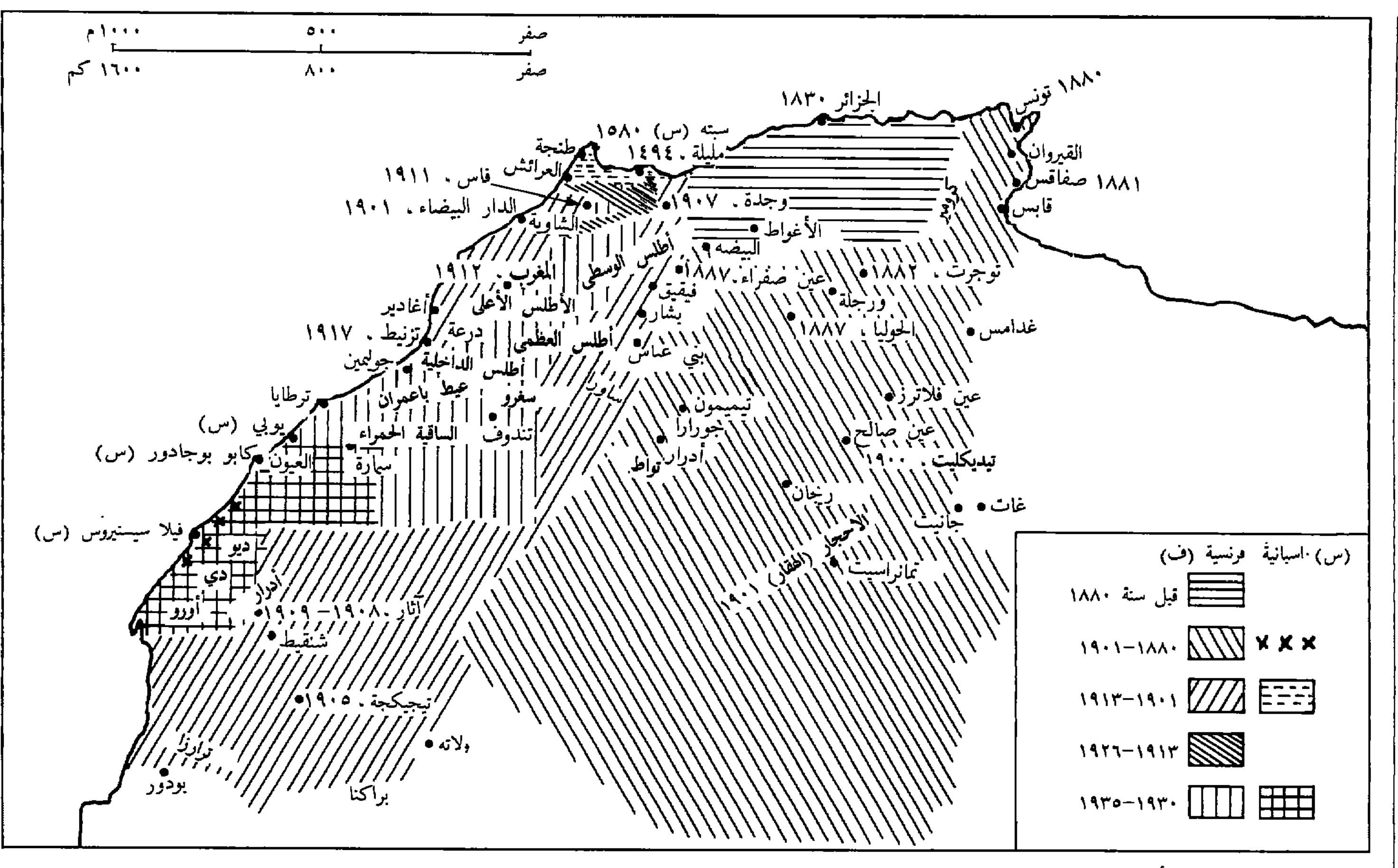
فحكومة المغرب كانت قد ظلت طوال أربعة قرون تقاوم الأسبان الذين استقروا في سبتة ومليلية ، وكانت تحظر على السكان التعامل مع الأسبان بأي شكل من الأشكال. وكانت رغبة أسبانيا في إنهاء هذه المقاطعة هي التي جعلتها تشن حرب ١٨٥٩ - ١٨٦٠ التي كانت وبالاً على المغرب ، لأنه أرغم على دفع غرامة باهظة وعلى الموافقة على توسيع الأجزاء المحصنة في مليلية والتنازل عن ميناء له على ساحل المحيط الأطلسي ليصبح ملاذًا للصيادين القادمين من جزر الكناري (الجزر الخالدات)[٦]. وبعد أن احتلت أسبانيا خليج ريو دي أورو (وادي الذهب) وأخطرت بذلك في السادس والعشرين من ديسمبر/كانون الأول عام ١٨٨٤ الدول الموقعة على وثيقة برلين بشأن تقسيم افريقيا إلى مناطق نفوذ ، أصبح لها في نهاية القرن ثلاثة رؤوس جسور تربطها بسواحل شمال أفريقيا.

---

(٤) كانت وقائع «احلال السلام» تنشر ابتداءً من عام ١٨٩٨ في أفريقيا الفرنسية Afrique française ، وهي مجلة لجنة افريقيا الفرنسية

(٥) كتب الجنرال غيوم عن غزو جبال الأطلس الأوسط فقال : «ولكن هذا الغزو لم يكن من الغرابة بحيث لا يندرج في إطار المبادئ العامة لفن الحرب». أ. غيوم ، ١٩٤٦ ، ص ٤٥٧.

(٦) بعد سنوات من الجدال ، تم الاتفاق بشأن ميناء سيدي أفني ، ولكنه لم يحتل حتى عام ١٩٣٤.



الشكل ٥-٢ : الحملات الأوروبية في بلاد المغرب.

وفي عامي ١٨٨٠ و١٨٨١، عندما عقد مؤتمر مدريد لحماية الأفراد في المغرب اجتماعين، بذل «المخزن» محاولة أخيرة للحصول على الاعتراف الدولي باستقلاله وسيادته على إقليمه المحدد بوضوح. وعلى الرغم من مساندة الانجليز له، فقد فشلت المحاولة في مواجهة التحالف الأناني بين فرنسا وأسبانيا وإيطاليا. ففرنسا التي اعتقدت لفترة قصيرة أنها قد فقدت كل شيء في المغرب، أسرعت بإثارة مشكلة توات بعد انتهاء المؤتمر مباشرة. وكان الحديث يتردّد في باريس آنذاك حول مشروع لمد خط حديدي عبر الصحراء الكبرى، يفتح افريقيا الوسطى أمام التجارة الفرنسية. ولكن هذا المشروع اصطدم بعقبة خطيرة، وهي أن واحات وسط الصحراء الكبرى كانت تابعة للمغرب سياسيًا. وحاولت فرنسا استمالة السلطان إلى وجهة نظرها، ولكنه اعتمد على مساندة الإنجليز له فرفض المطالب الفرنسية، مبادرًا في الوقت نفسه إلى دعم وجوده الإداري والسياسي في توات.

وفي الجزء الشرقي من المغرب العربي، كان التونسيون يحاربون الإيطاليين منذ قرون، تمامًا كما كان المغاربة يحاربون الأسبان. ولا شك في أن إيطاليا الموحدة كان لها أطماع في الولاية التونسية؛ فقد بعثت إليها بالمهاجرين واستثمرت فيها رؤوس الأموال كما حاولت نشر ثقافتها هناك. ولكن الخطر الحقيقي المحدق بتونس كان مصدره فرنسا، التي كانت قد استقرت في الجزائر منذ أكثر من نصف قرن.

واستغل سلطان القسطنطينية فرصة ما لحق به في الجزائر من خسائر كي يعيد طرابلس وبرقة إلى حيز إدارته المباشرة ويسترجع نفوذه السياسي في تونس[٧]. ولا شك أن مشاعر الولاء للعثمانيين كانت قوية بين صفوف الصفوة في الولاية التونسية. أما الباي فقد رأى في ذلك تهديدًا لسلطاته، واعتقد أن من الأفضل له أن يعتمد على إيطاليا وفرنسا. وكان في تصرفه هذا – المتعمد إلى حد ما – نهايته. فعندما اغتنمت فرنسا قيام ظروف دبلوماسية مواتية للهجوم على البلاد، وجد الباي نفسه معزولاً في الداخل وفي الخارج، حتى اضطر يوم الثاني عشر من مايو/أيار ١٨٨١ إلى التوقيع على معاهدة وضعته تحت الحماية الفرنسية. ولكن سكان الساحل وسكان العاصمة الدينية القيروان تمرّدوا على الفور، آملين في حدوث تدخل عثماني سريع. عندئذ أرسل الفرنسيون حملة ثانية اصطدمت بمقاومة عنيفة في المناطق الجبلية في الشمال الغربي والوسط والجنوب. وتعرّضت صفاقس وقابس لقصف من الوحدات البحرية، وحوصرت القيروان حصارًا طويلاً في خريف عام ١٨٨١؛ وظلت المناطق الجنوبية المتاخمة لطرابلس غير آمنة لفترة طويلة.

واستمرت إيطاليا مصرة على مطالبها في هذه البلاد، ولكن التونسيين لم يتمكنوا من استغلال ذلك لمصلحتهم، كما ظلوا من ناحية أخرى على ولائهم للسيادة الإسلامية، ولم تنقطع علاقتهم بالقسطنطينية انقطاعًا كاملاً أبدًا، حيث أصبح ذلك ركيزة من ركائز الحركة الوطنية التونسية المبكرة.

ولا يعنينا في هذا المقام الحديث عن النشاط الدبلوماسي المكثف الذي مكن الدول الأوروبية المختلفة من تحديد مناطق النفوذ الخاصة بكل واحدة منها. فقد انتهت تلك الفترة التمهيدية بالاتفاق العام الذي عُقد بين فرنسا وانجلترا في أبريل/نيسان من عام ١٩٠٤. وحتى ذلك التاريخ، اكتفت كل دولة من الدول الطامعة في المغرب العربي بإبقاء مطالبها حية نشطة، وبالاستيلاء على بعض الأراضي كلما سنحت الفرصة لذلك، بغية تأمين هذه المطالب.

وهكذا تعرض المغرب في نهاية عهد الحسن الأول للهزيمة في حرب ١٨٩٣، التي أتاحت لأسبانيا تدعيم المكاسب التي حصلت عليها عام ١٨٦٠ في منطقة مليلية. وبعد مرور سبع سنوات، في نهاية ولاية الوزير با أحمد، رأت فرنسا أن الوقت قد حان لإنهاء مشكلة توات لصالحها، فتذرعت بحجة القيام

(٧) أنظر أ. كوران، ١٩٧٠.

باستكشافات علمية ، وأرسلت حملة قوية اقتربت تدريجيًا من الواحات التي كانت تطمع فيها ، ووصلت في ديسمبر/كانون الأول عام ١٨٩٩ إلى «عين صالح» وطلبت من أهلها الاستسلام فورًا. وقد قاوم الحاكم المحلي المعين من قبل سلطان المغرب ، مقاومة ضارية ، اشترك فيها معه جنود المخزن وأشراف «عين صالح». وتتابعت المعارك الدامية ، كمعركة «عين غار» التي وقعت في السابع والعشرين من ديسمبر/كانون الأول عام ١٨٩٩ . ولم يكن هناك شك في نتيجة تلك المعارك بالنظر إلى التفاوت بين قوة الطرفين ، فقد تم غزو منطقة الواحات كلها ، بعد الاشتباك الأخير في معركة تالمين في مارس/آذار عام ١٩٠١ . وعندما أرسل السلطان الشاب عبد العزيز تلك الأخبار إلى انجلترا وألمانيا ، نصحتاه بقبول الأمر الواقع ، ففعل وأجبر على توقيع مشروع معاهدة يوم العشرين من أبريل/نيسان عام ١٩٠٢ . وقد حاول في مقابل ذلك التنازل الهام أن يحصل على تحديد واضح للخط الفاصل بين بلاده وبين الممتلكات الفرنسية في الجنوب وفي الشرق ، ولكن محاولته لم تنجح ، لأن فرنسا فضّلت بقاء الحدود مبهمة كي يتسنى لها متابعة الغزو في المستقبل.

وكان فقدان توات من أهم أسباب انهيار نفوذ السلطان ، واستمر الموقف في التدهور حتى عام ١٩١١ . وكان رجال المخزن يدركون أن فرنسا تنوي محاصرة المغرب بغية عزله وإخضاعه ، كما كانوا يعرفون أن انجلترا لم تعد تتصدى للمخططات الفرنسية . أما الإصلاحات الداخلية التي استحدثها المخزن لتقوية الجيش والإدارة فلم تأتِ بالنتائج المرجوة ، ولم يعد المخزن يتوقع من ألمانيا شيئًا أكثر من المساعدة الدبلوماسية ، وبالفعل آزرت ألمانيا استقلال المغرب حتى نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩١١ ، حين وقعت اتفاقية مع فرنسا تبيح لفرنسا حرية التصرف في المغرب مقابل تعويضات في أفريقيا الاستوائية.

وقرّرت فرنسا بعد عام ١٩٠٥ أن تعجل بالأمور وأن تحتل ما يسمى ببلاد السيبه(٨) . وكانت تلك المناطق الصحراوية فقيرة قليلة السكان ، لذلك كان السلطان يترك إدارتها للزعماء المحليين ، ولكن دون التخلي عن حقوقه في السيادة عليها . وكانت أخبار المناورات الاستعمارية تصله بانتظام ، فلما تبلور الخطر الفرنسي أرسل ممثلاً رسميًا له ليوجّه حركة المقاومة. وهذا ما حدث في منطقة القنادسة وفي شنقيط .

ولما كانت فرنسا قد رفضت دائمًا تعيين الحدود مع المغرب فيما وراء فجيج ، فإنها واصلت سياسة التهام الأراضي ببطء ، قضمة بعد الأخرى. وبدأت قواتها تتوغل عبر «وادي الساورة» ، فاحتلت بالتدريج الأراضي الواقعة بين «وادي غير» و«وادي زوسفانة» بحجة وضع حد للقلاقل وعدم الاستقرار والسماح باتساع التجارة عبر الحدود. كما اقترحت الحكومة الفرنسية على المخزن أن يقتسم معها إيرادات الجمارك ، وأجيبت إلى طلبها في مارس/آذار عام ١٩١٠ .

أما في جنوب هذه المنطقة ، فكانت فرنسا قد فرضت وصايتها على أُمراء الترارزة والبراكنة . وفي عام ١٩٠٥ جاء خبير في شؤون مثقفي الإسلام من الجزائر ، واسمه «كزافييه كوبولاني» ، كي يطبق السياسة المسماة «بالتوغل السلمي» ، التي اتخذت شكل الاتصال المباشر بالزعماء ورؤساء الطرائق الصوفية بغية كسبهم لجانب النفوذ الفرنسي. ولكن كوبولاني وجد نفسه أمام ند يحسب له ألف حساب في شخص الشيخ ماء العينين ، الذي كان قد ظل لمدة تزيد عن ثلاثين سنة يتصرّف باعتباره ممثلاً لسلطان المغرب . وترامت هذه الأنباء إلى مولاي عبد العزيز ، فأرسل عمه مولاي ادريس الذي أشعل الحماس في قوات المقاومة . وكان قد وقع في ذلك الوقت هجوم على معسكر كوبولاني في تيجيكجا في أبريل/نيسان من عام

(٨) صورت الإيديولوجيه الاستعمارية بلاد السيبه على أنها أراض مستقلة لم يكن للسلطان عليها إلاّ سيادة صورية لا تتعدّى النفوذ الديني.

١٩٠٥، قُتل فيه رسول «التوغل السلمي» واغتنمت فرنسا فرصة الأزمة الداخلية التي كانت قائمة في المغرب، فطالبت باستدعاء مولاي إدريس، وأُجيب طلبها في يناير/كانون الثاني عام ١٩٠٧، ولكن هذا لم يحل دون استمرار المقاومة. عندئذ تحرّكت حملة قوية بقيادة الجنرال غورو في اتجاه الشمال؛ ولكنها مُنيت بنكسة خطيرة في المويئام في السادس عشر من يونيو/حزيران عام ١٩٠٨، وإن كانت قد نجحت في دخول أطار في التاسع من يناير/كانون الثاني عام ١٩٠٩. وانسحب الشيخ ماء العينين مع أتباعه إلى الساقية الحمراء، ومنها استمرت قواته في مناوشة الفرنسيين والأسبان حتى عام ١٩٣٣.

وفي نفس هذه الفترة كانت أسبانيا تتقدّم في أعقاب الفرنسيين. فعندما احتلت فرنسا شنقيط، تحركت أسبانيا من مستعمرتها في خليج ريو دي أورو (وادي الذهب) ونظمت في عام ١٩٠٦ قوات التدخل الصحراوية التي توغلت ثلاثين كيلومترًا داخل البلاد. وفي الشمال، انتظر الأسبان حتى دخل الفرنسيون وجدة عام ١٩٠٧ قبل أن يشنوا حملة قوامها ٤٥٠٠٠ جندي تحركت في سبتمبر/أيلول عام ١٩٠٩ لتغزو منطقة الريف. وردًا على ذلك، استجاب الأهالي لدعوة الشيخ أمريان إلى الجهاد، وقاوموا مقاومة ضارية لم تخمد نارها إلاّ عام ١٩٢٦.

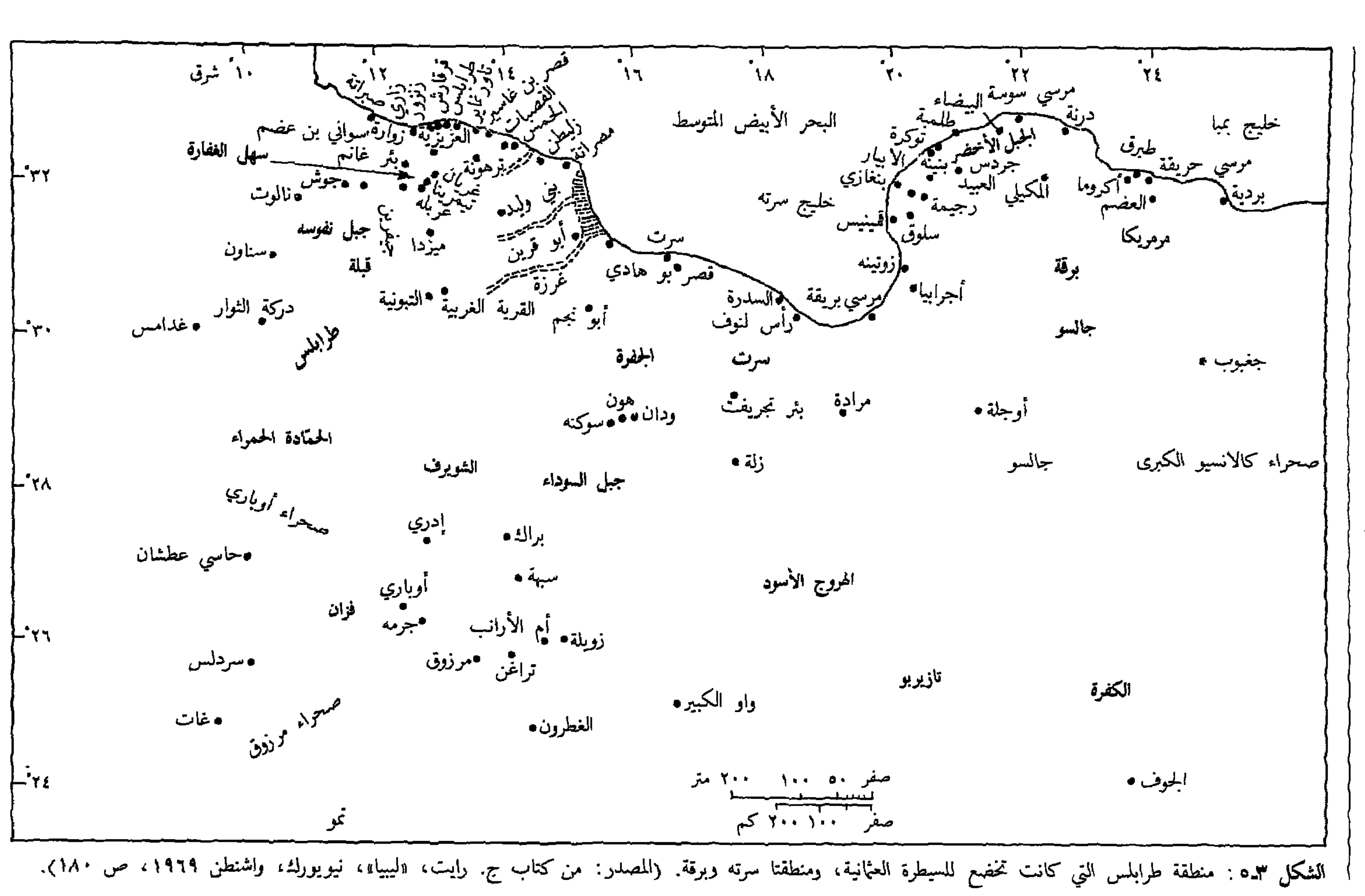
وفي الطرف الآخر من شمال افريقيا، تعرّضت ولاية طرابلس العثمانية لهجوم من قبل إيطاليا عام ١٩١١ (أنظر الشكل ٥-٣). ذلك أن ثورة تركيا الفتاة كانت قد أضعفت الدولة العثمانية إلى حد كبير، بينما كانت إيطاليا قد حصلت على موافقة انجلترا وفرنسا. وفي الثامن والعشرين من سبتمبر/أيلول عام ١٩١١ قدمت إيطاليا إنذارًا إلى القسطنطينية تشكو فيه من إهمال الدولة العثمانية ومن الفوضى السائدة في البلاد، وتجاهلت الرد المهادن الذي بعثت به الحكومة التركية، فأنزلت قواتها في طرابلس وبنغازي والخمس وطبرق في أكتوبر/تشرين الأول، حيث استولت هذه الجيوش على المدن بسهولة. ولكن عندما جازف الإيطاليون بالخروج من نطاق المدن، واجهوا مقاومة ضارية، ووقعت سلسلة من المعارك في ضواحي المدن، منها معركة الحاني التي وقعت في الثالث والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩١١ بالقرب من طرابلس ومني فيها الإيطاليون بهزيمة نكراء، فلجأوا إلى ارتكاب الفظائع ضد سكان مدينة طرابلس[٩]. أما في ضواحي بنغازي، فقد خاض الإيطاليون ثلاث معارك كبرى في جوليانه والكويفية والهواري في الثامن والعشرين من نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩١١، وهُزموا واضطروا للانسحاب إلى بنغازي. وفي الخمس اشتبكت القوات الإيطالية مع القوات التركية والعربية في قتال عنيف استهدف السيطرة على نقطة المرقب الاستراتيجية، واستمر هذا القتال من الثالث والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩١١ إلى الثاني من مايو/أيار عام ١٩١٢ قبل أن ينجح الإيطاليون في إخراج المدافعين من المنطقة[١٠].

وفي درنة انسحبت القوة التركية الصغيرة إلى الجبال المطلة على المدينة، واشتبكت مع الإيطاليين بمساعدة الأهالي. وتدعمت المقاومة في درنة بوصول مجموعة من الضباط الأتراك بقيادة أنور باشا (إنفر) ومعه مصطفى كمال (الذي أصبح فيما بعد كمال أتاتورك). وبمساعدة أحمد الشريف، الزعيم الروحي للسنوسية (أنظر الشكل ٥-٤)، نجح أنور ومجموعته في تعبئة عرب المناطق الداخلية وفي تكوين جيش كبير.

---

(٩) ب. مالتيسي، ١٩٦٨، ص ٢١٠ - ٢٢٤.

(١٠) أنظر ك. التليسي، ١٩٧٣، ص ٤٦٣ - ٤٦٧. والمقاطع الخاصة بليبيا في هذا الفصل استند فيها إلى مساهمة من أ. الحرير وجان فانسينا. (ملاحظة من المشرف على هذا المجلد).



الشكل ٣-٥ : منطقة طرابلس التي كانت تخضع للسيطرة العثمانية، ومنطقتا سرته وبرقة. (المصدر: من كتاب ج. رايت، «ليبيا»، نيويورك، واشنطن ١٩٦٩، ص ١٨٠).

وقاد أنور هذا الجيش في معركتين ضد الإيطاليين في القرقف وفي سيدي عبد الله في الثامن من أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩١٢ والثالث من مارس/آذار عام ١٩١٢ [١١]. وفي طبرق اصطدم العرب بالإيطاليين في معركتين كبيرتين: الناضورة في الثالث من مارس/آذار عام ١٩١٢، والمدور في السابع عشر من يوليو/تموز عام ١٩١٢، حيث قُتل القائد الإيطالي الجنرال سالسا [١٢]. وليس من السهل ذكر كافة المعارك التي خاضها الليبيون ضد الإيطاليين في سياق سرد تاريخي عام، ولكن يكفي أن نقول إنه ما من مدينة كبيرة أو صغيرة وما من واد إلاّ ودارت فيها أو حولها معركة مع الإيطاليين. وكانت هذه المقاومة العنيفة هي التي حالت دون استيلاء الإيطاليين على أكثر من المدن الخمس التي احتلوها في الشهور الستة الأولى من الحرب.

وفي نهاية عام ١٩١١، كانت أعراض خيبة الأمل قد بدأت تظهر عند كثير من الإيطاليين بشأن استطالة أمد الحرب في ليبيا. لذا هاجمت إيطاليا المضايق التركية، وجزر الدوديكانيز والدردنيل كي تضغط على تركيا لتنسحب من ليبيا.

وكان هذا التحرك الإيطالي الجديد في قلب الامبراطورية التركية يمثل تهديدًا للسلام العالمي وينذر بإحياء «المسألة الشرقية»، التي كانت كل الدول الأوروبية تفضل أن تتفاداها خوفًا من مضاعفاتها. لذلك



الشكل ٤-٥: سيد أحمد الشريف السنوسي الزعيم الروحي للسنوسية. وُلد سنة ١٨٧٣، وتوفي في مكة سنة ١٩٣٢. (المصدر: المكتبة المركزية لجامعة قاريونس في بنغازي، الجماهيرية العربية الليبية).

(١١) المصدر السابق، ص ٢٧.
(١٢) المصدر السابق، ص ٣٤٤ - ٣٤٦.

مارست الدول الأوروبية الكبرى الضغوط على كل من تركيا وإيطاليا لتتوصّلا إلى اتفاق سلمي، ونجحت في حث تركيا – إن لم نقل إكراهها – على توقيع اتفاقية لوزان مع إيطاليا في الثامن عشر من أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩١٢. وبموجبها منحت تركيا شعب ليبيا استقلاله حفاظًا على ماء وجهها أمام العالم الإسلامي. وفي مقابل ذلك وعدت إيطاليا بالإنسحاب من المياه التركية[١٣].

وانقسمت آراء الليبيين حول اتفاقية السلام هذه التي لم يُستشاروا في شأنها. فالبعض كان يريد التفاوض مع الإيطاليين، بينما كان البعض الآخر يرغب في النضال حتى النهاية. وكان أهالي برقة بقيادة زعيمهم الروحي أحمد الشريف ينتمون إلى المجموعة الأولى.

وما إن انسحبت تركيا من ليبيا حتى اغتنمت إيطاليا الفرصة لتشن هجومًا على قوات أحمد الشريف جنوب درنه، ولكن الإيطاليين هُزموا شر هزيمة في معركة «يوم الجمعة» في السادس عشر من مايو/أيار ١٩١٣[١٤]. وكانت لهذه المعركة أهميتها البالغة، لأنها أول اشتباك واسع النطاق بين العرب والإيطاليين بعد انسحاب الأتراك. وقد استند أحمد الشريف إلى الفرمان الذي أصدره السلطان التركي مانحًا به الليبيين استقلالهم، وأعلن تشكيل حكومة اسمها «الحكومة السنوسية»[١٥].

وفي ولاية طرابلس شن الإيطاليون هجومًا مماثلاً ضد القوة الكبيرة المرابطة في الجبال الغربية، وهزموا الليبيين في معركة جندوبه في الثالث والعشرين من مارس/آذار عام ١٩١٣. وفتح هذا الانتصار أبواب منطقة فزان أمام الإيطاليين، فأرسلوا حملة بقيادة الكولونيل مياني الذي نجح في هزيمة المحاربين الليبيين في ثلاث معارك متتالية ثم احتل سبها في فبراير/شباط من عام ١٩١٣[١٦].

وحتى عشية الحرب العالمية الأولى، ظلت المقاومة في شمال افريقيا[١٧] من صنع الدولة المنظمة. فكانت القوات الغازية تجد نفسها في مواجهة كتائب من الجنود النظاميين، حتى وإن كان أولئك الجنود أقل عددًا من رجال القبائل المحاربين في صفوفهم. فلما اضطرت الدولة إلى قبول «الأمر الواقع» بسبب اختلال ميزان القوة بين الطرفين، أوكلت واجبها في المقاومة ضمنًا لزعيم طريقة من الطرائق الصوفية لم يقطع علاقاته أبدًا بالزعيم السياسي للجماعة الإسلامية[١٨]. وعلى ذلك فإن ما كان يدور في تلك المرحلة الأولى إنما كان حربًا سياسية تشن صراحة باسم السيادة الإسلامية.

وفي عام ١٩١٤ كانت المقاومة المنظمة من قبل سلطة سياسية محلية لها طابع المركزية قد انتهت في كل أنحاء المنطقة باستثناء ليبيا. ولكن الموقف الذي ترتب على اندلاع الحرب العالمية الأولى عاق القوى الاستعمارية عن الانتقال فورًا إلى مرحلة الاحتلال الفعلي، فاكتفى الفرنسيون والأسبان والإيطاليون بالسعي للحفاظ على ما كانوا قد حقّقوه من مكاسب. ولكنهم عانوا نكسات خطيرة مما جعل الجنرال ليوتي، المقيم العام الفرنسي في المغرب، يعلّق على ذلك بقوله: «من لا يتقدّم يتقهقر». ودعا الألمان والأتراك أهالي شمال أفريقيا إلى التخلص من نير الاستعمار. وقام الزعماء المناصرون للجامعة الإسلامية،

(١٣) الزاوي، ١٩٧٣، ص ١٤٠ – ١٥٦.
(١٤) التليسي، ١٩٧٣، ص ٣٢١ – ٣٢٢.
(١٥) وثائق أحمد الشريف في جامعة قار يونس ببنغازي، الجماهيرية العربية الليبية.
(١٦) التليسي، ١٩٧٣، ص ٤٦ – ٤٧.
(١٧) أنظر الفصل ١٢ بشأن المقاومة الليبية خلال الحرب العالمية الأولى.
(١٨) يلاحظ أن المقارنة بين موقف كل من سلطان المغرب والسلطان العثماني ظلت ممكنة حتى عام ١٩١٩، عندما تنازل السلطان في القسطنطينية عن السيادة على عدد من المناطق العربية. يُضاف إلى ذلك أن الخلافة العثمانية أُلغيت في سنة ١٩٢٥.

مثل باشحمبا التونسي والعتّابي المغربي، بزيارة برلين وأسهموا في جولات للدعاية في البلدان المحايدة، وبعثوا الرسل إلى منطقة الريف ووادي نون، وأرسلت الأسلحة بحرًا إلى قوات المقاومة في منطقة طرابلس عن طريق ميناء مسراته. ولا شك أن بعض الأهالي آمنوا بإمكانية رد المستعمرين إلى البحر. وفي الأراضي التي تم غزوها قبل الحرب مباشرة بدا ضعف الاحتلال واضحًا في التوتر البالغ لدى حكام المستعمرات آنذاك، واضطرارهم إلى ادعاء «الليبرالية»، بل لقد ذهب ليوتي إلى حد التصرف كما لو كان مجرد وزير خارجية لسلطان المغرب.

وانتهت فترة الانتظار هذه عام ١٩٢١. وبدافع من المد الوطني الذي انتهى بأن أتاح لموسوليني أن يزحف على روما، قام فولبي، الحاكم الإيطالي الجديد لولاية طرابلس، بوضع حد للسياسة الليبرالية المزعومة وفسخ كل الاتفاقيات التي وُقّعت خلال الحرب العالمية الأولى. وأعقب ذلك شن عدد من الحملات بهدف «إعادة الفتح»، فتحرك جيش كبير بقيادة الجنرال غراتزياني نحو غريان عاصمة ولاية طرابلس، التي تم الاستيلاء عليها في السابع من نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٢٢. وهاجم جيش آخر مسراتة واستولى عليها في العشرين من فبراير/شباط عام ١٩٢٣ [١٩]. أما اللجنة المركزية للجمهورية المتحدة التي تشكّلت في يناير/كانون الثاني عام ١٩٢٢ [٢٠] فكانت تمزّقها الخلافات الداخلية والحرب الأهلية بين مسراته ورفالة من ناحية، والشقاق بين العرب والبربر في الجبال الغربية من ناحية أخرى، فلم تستطع تعبئة القوة الكافية لصد الإيطاليين. وبالتالي فقد انهارت هذه اللجنة المركزية وفرّ أعضاؤها من البلاد إلى مصر والسودان وتونس.

وزاد الموقف سوءًا ما حدث في الحادي والعشرين من ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٢٢، حين قرّر الأمير إدريس السنوسي، الزعيم الروحي للاتحاد وقائده الأعلى، أن يذهب إلى المنفى الاختياري في مصر. ذلك أن رحيله المفاجئ وغير المفهوم، الذي لا يزال مثار جدل بين المؤرّخين، أدى إلى إضعاف عزيمة الشعب تمامًا ودفع عددًا من المحاربين إما إلى مغادرة البلاد أو إلى الاستسلام للإيطاليين. غير أن السنوسي عيَّن قبل رحيله أخاه «الرضا» نائبًا عنه، كما عيَّن عمر المختار قائدًا للقوات الوطنية في الجبل الأخضر. واستمرت المقاومة حتى عام ١٩٣١ بفضل قيادة عمر المختار وبفضل حرب العصابات الفعالة التي خاضها وطوّرها. وكان عمر المختار قد قسم قواته إلى ثلاث سرايا كبرى متحركة أسماها بالأدوار، وعسكر في المناطق الجبلية جنوب المرج في جرداس. وقد نجح في صد سلسلة الهجمات التي شنها الإيطاليون ضده في صيف عام ١٩٢٣، كما كان قد تمكن من هزيمة وتشتيت جيش آخر أُرسل للهجوم على معسكره في مارس/آذار.

وكانت ولاية طرابلس هي التي سقطت أولاً. وبحلول شهر يونيو/حزيران من عام ١٩٢٤، كانت كافة الأراضي الصالحة للزراعة قد احتُلت. ولكن الإيطاليين كانوا على بينة من ضعفهم طالما أنهم لم يتحكموا في الصحراء، فبدأوا حملة طويلة للسيطرة على الصحراء ومن بعدها فزان. ولكن الحملة لم تنجح رغم استخدام القصف الجوي والغازات السامة، وتم صد عدة محاولات إيطالية للتقدم. وظل الليبيون حتى أواخر عام ١٩٢٨ يحولون دون تقدم القوات الإيطالية الرئيسية في فاغريفت جنوب سرت.

(١٩) التليسي، ١٩٧٣، ص ٦٣ – ٧٦؛ أنظر أيضًا ر. غراتزيان، ١٩٧٦، ص ٩٨ – ١٠٤ و١٦١ – ١٧١ و٣٣٩ – ٣٦٧.

(٢٠) أنظر الفصل ١٢ أدناه.

ولكن بحلول نهاية عام ١٩٢٩ وبداية عام ١٩٣٠ ، سقطت فزان أخيرًا وانهارت المقاومة الليبية في الغرب وفي الجنوب.

وفي الوقت نفسه ، كانت المقاومة في برقه مستمرة ، بل ونجحت في إنزال خسائر كبيرة بالإيطاليين. ولما فشل الفاشيون في قمع ثورة عمر المختار (انظر الشكل ٥-٥) في برقة عن طريق الهجوم العسكري المباشر ، لجأوا إلى بعض التدابير التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الحروب الاستعمارية في افريقيا. فبدأوا أولاً بإقامة سور من الأسلاك الشائكة طوله ٣٠٠ كيلومتر على امتداد الحدود الليبية – المصرية للحيلولة دون وصول المساعدات من مصر. وثانيًا واصلوا دعم احتلالهم لواحات جالو وجغبوب والكفرة ، كي يحاصروا المحاربين ويعزلوهم في برقة. وأخيرًا قاموا بإجلاء كل سكان المناطق الريفية من برقة وأرسلوا بهم إلى صحراء سرت حيث أبقوهم في معسكرات اعتقال تحيط بها الأسلاك. وكان الهدف من هذه الخطوة الأخيرة حرمان عمر المختار من أية مساعدات محلية. وأقيمت سجون ومعسكرات اعتقال جماعية أخرى في المقرون والسلوق والعقيلة والبريقة. وكانت ظروف الاعتقال في هذه المعتقلات سيئة للغاية ، حتى أنه يعتقد أن أكثر من مائة ألف ليبي قد هلكوا فيها بسبب الجوع والمرض ، بالإضافة إلى مصادرة الإيطاليين لما كان الليبيون يملكونه من ماشية وحيوانات. وفي معتقل البريقة وحده ، تم تجميع نحو ٨٠٠٠٠ معتقل ، أقرت الإحصاءات الإيطالية نفسها بموت ٣٠٠٠٠ منهم بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٢[٢١].

وعلى الرغم من هذه التدابير البشعة ، استمرت الثورة متبعة تكتيكات الهجوم المباغت والاختفاء السريع. وعرض الإيطاليون التفاوض مع عمر المختار مرة أخرى. وتمت سلسلة من اللقاءات بين الطرفين ، منها لقاء بالقرب من المرج في التاسع عشر من يوليو/تموز عام ١٩٢٩ ، حضره الحاكم بادوليو. وحاول الإيطاليون في هذا اللقاء رشوة عمر المختار ، ولكنه رفض إغراءاتهم وأعلن إصراره على تحرير بلاده[٢٢]. وعندما اكتشف عمر المختار بعد ذلك أن الإيطاليين يحاولون تطبيق سياسة «فرّق تسد» بين أتباعه قطع المحادثات واستأنف تكتيك حرب العصابات الذي كان يشمل المناوشات وشن الغارات وتدبير الكمائن والهجمات المفاجئة في طول البلاد وعرضها. وفي الشهور الـ ٢١ الأخيرة التي سبقت وقوعه في الأسر ، خاض المختار ٢٧٧ معركة ضد الإيطاليين باعتراف غراتزياني نفسه[٢٣]. إلّا أنه في سبتمبر/أيلول عام ١٩٣١ وقع عمر المختار في الأسر واقتيد إلى بنغازي حيث حوكم عسكريًا وأُعدم أمام آلاف الليبيين في مدينة سلوق ، في السادس عشر من سبتمبر/أيلول عام ١٩٣١.

وبعد وقوع عمر المختار في الأسر ، انتخب أتباعه نائبه يوسف أبو راحل قائدًا. واستأنف يوسف النضال لمدة ستة أشهر ، ثم قرر التوقف والانسحاب إلى مصر ، ولكنه قُتل وهو يحاول عبور الحدود الليبية المصرية. وفي الرابع والعشرين من يناير/كانون الثاني عام ١٩٣٢ ، أعلن بادوليو فتح ليبيا واحتلالها ، وبهذا بلغت واحدة من أطول حركات المقاومة ضد الامبريالية الأوروبية نهايتها شبه الحتمية. ويجدر بنا أن نتذكر أن شمال المغرب كان في ذلك الوقت بالذات مسرحًا لحرب لا تقل ضراوة ولمقاومة لا تقل بسالة عن ذلك[٢٤].

فحتى عام ١٩٣١ ، ظلت مناطق شاسعة من جبال الأطلس ومن الصحراء الكبرى خارج نطاق

(٢١) م. ت. الأشهب ، ١٩٤٧ ، ص ٤٨٢.

(٢٢) أ. الحرير ، ١٩٨١.

(٢٣) ر. غراتزياني ، ١٩٨٠ ، ص ٢٩٦.

(٢٤) يتناول الفصل ٢٤ من هذا المجلد حرب الريف.



الشكل ٥ـ٥ : عمر المختار، القائد الشهير للمقاومة الليبية ضد الاستعمار الايطالي، والذي قاد النضال من ١٩٢٣ إلى لحظة إعدامه عام ١٩٣١.

السيطرة الاستعمارية لأنها اعتبرت غير مجدية اقتصاديًا، فلجأ إليها كل من رفض الاستسلام للجيوش الفرنسية والأسبانية. ولكن سكان تلك المناطق لم يظلوا في عزلة تامة، فقد كانوا على اتصال بالمناطق التي تم إخضاعها، وكانوا يترددون على أسواقها ووحداتها الصحية. وكانت تلك الفترة هي فترة «التوغل السلمي» وتطبيق سياسة الاتصالات، وهي فترة مبهمة، علينا أن نتوخى الحذر حتى لا نخرج منها بنتائج عامة.

وقد طرأ على السياسة الاستعمارية الفرنسية تحول هام في عام ١٩٣١. فقد كان مِسيمي وزير الحرب الفرنسي فريسة للقلق بسبب قيام ألمانيا بإعادة بناء قوتها العسكرية، ولذا حدد عام ١٩٣٥ تاريخًا نهائيًا لاستكمال الغزو والاحتلال، فتم إمداد الجيوش الفرنسية في أفريقيا بكل ما يلزمها، واتخذت التدابير اللازمة لتنسيق العمليات مع أسبانيا؛ وتيسرت عملية التنسيق هذه بعد إقامة الحكم الجمهوري في مدريد. وهكذا أصبحت تشن في كل ربيع حملة لإخماد منطقة واحدة من «مناطق التمرد».

ولكي نفهم تمامًا ما تلى من الأحداث، لا بد أن نتذكر أن عملية الغزو كانت تجري باسم السلطان[٢٥]، وأن قوات إحلال السلام كانت في معظمها قوات محلية، وأن سياسة عقد الاتصالات

(٢٥) «وعلى هذا النسق استغرق الأمر ٢٢ عامًا من الجهود المتواصلة للوصول إلى قلب جبال البربر وإخضاع آخر المتمردين لسلطة سلطان المغرب». أ. غيوم، ١٩٤٦، ص ٤٥٦.

كانت قد مكنت سلطات الاحتلال من فهم التناقضات الموجودة في داخل المجتمعات المحلية المحاصرة منذ سنوات ، وأن كل مجتمع من هذه المجتمعات كان يضم مع أبنائه أفرادًا لاجئين بعضهم جاء من مناطق بعيدة. وأهم من كل هذا علينا أن نفكر في السبب الذي يدعو شعوبًا إلى النضال حتى الموت من أجل عادات وتقاليد كانت السلطة الاستعمارية على استعداد واضح لإبقائها ودعمها.

إلاّ أنه على الرغم من كل هذه العوامل ، لم يكن الغزو النهائي سهلاً في أي مكان[٢٦] . فلم تخضع منطقة جبال الأطلس المتوسط إلّا بعد حملتين عام ١٩٣١ وعام ١٩٣٢ ، واندلعت معركة تازغزاوت الدامية بين الثاني عشر من يوليو/تموز والسادس عشر من سبتمبر/أيلول من عام ١٩٣٢ . فقد حاصر الجيش الفرنسي ٣٠٠٠ أسرة كانت تتراجع أمام التقدّم الاستعماري منذ عام ١٩٢٢ ، واستمرت المعركة من الثاني والعشرين من أغسطس/آب إلى الحادي عشر من سبتمبر/أيلول . ولم ينجح القصف المكثف ولا الحصار في كسر المقاومة التي قادها الوكّي أمهاوش واخوته ، فاضطر الفرنسيون إلى إخراجهم من المخابئ باستخدام القنابل اليدوية . وبعد انتهاء المعركة ، أحصى الفرنسيون ٥٠٠ قتيل بين صفوف المغاربة . وكانت تلك المعركة خير دليل على قصور سياسة الاتصال بالمجموعات القبلية . وجاء دور جبل صغرو عام ١٩٣٣ ، حيث دارت معركة بوغافر بين الثالث عشر من فبراير/شباط والخامس والعشرين من مارس/آذار عام ١٩٣٣ ، وكانت بدورها معركة دامية لا تقل عنفًا عن السابقة (أنظر الشكل ٦-٥) . وحوصر آخر المناضلين عام ١٩٣٤ في جبال الأطلس الصغير فأمكن للفرنسيين بعدها دخول تندوف في مارس/آذار . وبعد ذلك بأسبوع واحد ، في السادس من أبريل/نيسان عام ١٩٣٤ ، تمكن الأسبان أخيرًا من الاستيلاء على «سيدي إفني».

وفي عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣١ ، وقتما كان يحق منطقيًا للقوى الاستعمارية أن تعتبر عملية الغزو على وشك الانتهاء ، كان زعماء إيطاليا يتحدثون عن «السلام الروماني ، Pax Romana » ، والفرنسيون يحتفلون رسميًا بمرور مائة عام على سقوط مدينة الجزائر وبمرور خمسين سنة منذ فُرضت الحماية على تونس . ورأى منظرو الاستعمار في كل هذا انتقام روما من الإسلام وانتقام الغرب من الشرق . ولكن الحركة الوطنية التي كانت قد استقرت في المدن ، بدأت تستعد آنذاك للانتشار والامتداد إلى المناطق الريفية . أما الشعوب المعنية فكانت تعتبر أن تلك المعارك الأخيرة لا تمثل نهاية مرحلة بقدر ما هي دليل على رفض كل شكل من أشكال الخضوع الطوعي[٢٧] .

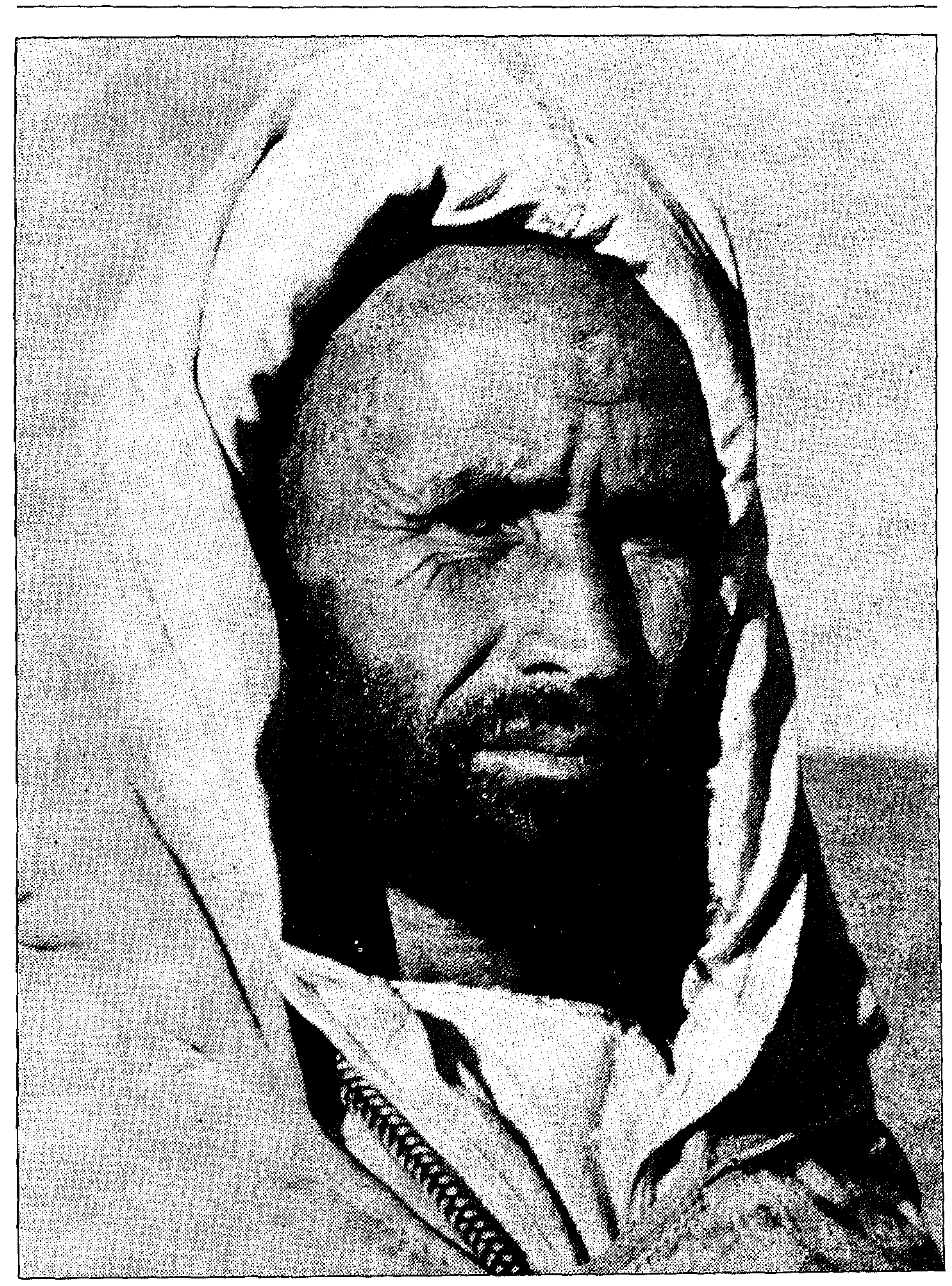
مراحل المقاومة

ويمكن بذلك أن نميز بين مرحلتين لمقاومة شعوب المغرب العربي في وجه الهجمة الاستعمارية : مرحلة امتدت من عام ١٨٨٠ إلى عام ١٩١٢ تقريبًا ، ومرحلة أخرى استمرت من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٣٥ (والفترة الواقعة بين هاتين المرحلتين هي الفترة المبهمة التي واكبت الحرب العالمية الأولى) . ولننظر الآن ، بالإضافة إلى سجل الأحداث العسكرية والتقارير التي تعبر عن وجهات نظر ذاتية ، في بعض الأمور التي قد تمهد لنا طريق التفكير والبحث .

---

(٢٦) «لم تنضم إلينا قبيلة واحدة إلاّ بعد أن هزمت» ، المصدر السابق ، ص ٩ .

(٢٧) هذه نقطة جوهرية في الفكر الإسلامي الحديث . فالاستسلام الكامل لله وحده ، وهو معنى كلمة إسلام باللغة العربية ، يعني ضمنًا عدم الاستسلام لغير الله .



الشكل ٦ـ٥ : الأمغر «حسّو وباسلاّم» من إلمشان (آيت عطا الصحراء الكبرى)، القائد الحربي للمقاومة في بوغافر (صغرو) في الجزائر عام ١٩٣٣.
(المصدر: جورج سبيلمان، مذكرات مستعمِر، برس دولا سيتيه، ١٩٦٨).

وفي خلال المرحلة الأولى ، كانت الحملات تسير دائمًا على نمط كانت فرنسا قد طورته إبّان غزوها للجزائر ، ثم انتهجته بعد ذلك أسبانيا وايطاليا . فقبل غزو المنطقة محط الأطماع ، كانت الدولة الاستعمارية تعنى بالحصول على موافقة منافسيها ، إما من خلال اتفاقية ثنائية ، أو في أروقة مؤتمر دولي[٢٨] . وما أن يتحقق لها ذلك ، حتى تبدأ الغزو طبقًا للمراحل التالية :

(١) افتعال حادثة ما والتعلّل بها كمبرّر للتدخل : ومن هنا كان سرد الروايات المعهودة عن الغارات وعصابات النهب والسلب (ويذكر منها الرواية الشهيرة الخاصة (بالكرومير) بالخمير على الحدود التونسية – الجزائرية) . وبهذه الطريقة تم الاستيلاء على تيديكلت وضمها بحجة أنها كانت ملجأ لبوشوشة الذي حارب الفرنسيين بين ١٨٦٩ و ١٨٧٤ ، وعلى الغرارة بحجة أن قدّور بن حمزة حصل منها على العون والنجدة إبّان نضاله بين عام ١٨٧٢ وعام ١٨٧٩ ، ثم استولوا على شنقيط بحجة أن المغاربة دأبوا على اجتياز نهر السنغال هناك[٢٩] .

(٢) التغلب على اعتراضات الدول الأخرى ، وعلى اعتراضات السلطان وهو الحاكم وصاحب السيادة على الأراضي محط الأطماع ، بالإلحاح على سوء الإدارة وانعدام الاستقرار والأمن في تلك الأراضي .

(٣) استغلال أية فرصة ، سواء كانت فترة توتر دولي أو تغيير حاكم محلي ، للحصول على ضمانات . وهكذا احتلت فرنسا «عين صالح» دون سابق إنذار في يناير/كانون الثاني عام ١٩٠٠ . وطلب السكان النجدة واحتج سلطان المغرب ، ولكن فرنسا رفضت حتى مناقشة المسألة ، بحجة أن الفشل في حفظ النظام والأمن هو بمثابة فقدانٍ للسيادة[٣٠] . وفي الحالات التي كانت السيادة فيها ثابتة لا جدال فيها ، كما كان الحال في وجدة والدار البيضاء (وقد احتلتا في مارس/آذار وأغسطس/آب من عام ١٩٠٧ على التوالي) ، اشترط الفرنسيون استتباب الأمن والنظام قبل أن يوافقوا على سحب قواتهم ، بينما كان وجود هذه القوات نفسه يحول دون استتباب النظام .

(٤) اللجوء إلى سلسلة من الضغوط والوعود للحصول على «تفويض» في السيادة كوسيلة لإضفاء الشرعية على الاحتلال . وكان هذا يتم نتيجة لمعاهدات الحماية .

(٥) أما المرحلة التالية فكانت مرحلة الغزو الفعلي ، والذي سمي بـ«إحلال السلام» طبقًا للأسلوب الأوروبي الأناني المميز . وكانت سرعته تتوقف منذ تلك اللحظة على ترتيب الأولويات الذي تضعه الدولة الاستعمارية وحدها .

وكما ذكرنا من قبل ، كانت المرحلة الأولى تتسم بالنشاط السياسي والدبلوماسي الذي يجعلها جزءًا لا يتجزأ من التاريخ الدولي ، فهي إذن مرحلة لا تثير مشاكل جديدة للمؤرّخ .

وليس هذا هو الحال بالنسبة للمرحلة الثانية ، مرحلة الغزو الشامل أو ما يسمى بإحلال السلام . فلأسباب لا تخفى ، لم تدم المقاومة في المدن والسهول إلاّ فترة قصيرة . أما الجبال ، التي كانت تعتبر غير ذات قيمة اقتصادية في البداية[٣١] ، فقد أُحيطت بسياج أمني تزيد القوة الاستعمارية حلقاته ضيقًا على

(٢٨) حصلت فرنسا على حق حرية التصرف في تونس في أروقة مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ ، وعلى هذا الحق نفسه بالنسبة للمغرب خلال مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦ .

(٢٩) دأب الفرنسيون في جنوب شرق المغرب على الشكوى من غارات السلب التي كان يشنها أولاد جرير وذوي منيع ، وكانت هذه هي حجتهم للاستيلاء على بشار ، التي أسموها كولومب لتضليل الرأي العام الفرنسي ذاته .

(٣٠) ولكن فرنسا ظلت تطالب بإصرار بأن يعترف السلطان بالأمر الواقع .

(٣١) حتى تم اكتشاف الثروات المعدنية كما حدث في منطقة الريف . وهذا ما دعا الأسبان إلى التعجيل بالغزو .

مر السنين. وأما المناطق الصحراوية فكانت حمايتها ومراقبتها تتم من معاقل حصينة على ساحل الأطلسي[٣٢]. وفرضت هذه السياسة على القوى الاستعمارية بفعل الظروف، لأنها سياسة تعكس واقعًا ايكولوجيًا واجتماعيًا – سياسيًا[٣٣]. ومن الأهمية بمكان أن ندرك حقائق هذه الأوضاع التي اجتهدت في حجبها التشويهات والتحويرات الإيديولوجية التي مارسها مؤرّخو الاستعمار. وفي هذه المرحلة من معارفنا، فإن كل ما يمكننا أن نعمله هو أن نطرح بعض الأسئلة التي تبدو هامة بالنسبة لنا، وهي :

(١) لماذا كان من الضروري الحصول على معاهدة رسمية من سلطان المغرب أو من القسطنطينية (الآستانة) لإضفاء صبغة شرعية على الغزو وتحويله إلى مجرد «إحلال للسلام»؟

(٢) لماذا كان الأهالي يباغتون عند كل هجمة استعمارية؟

(٣) لماذا أصبح الجيش ذا طابع شمال – أفريقي إلى الدرجة التي يمكن معها القول بأنه كان جيشًا من جنود من شمال أفريقيا يقودهم ضباط أوروبيون؟

(٤) لماذا ظهرت الانقسامات بين صفوف حركة المقاومة، وهي انقسامات لم يتسنَّ التغلب عليها حتى في أوقات الخطر الداهم؟

إن هذه الأسئلة مع غيرها يمكن أن تساعدنا على إبراز ردود فعل الأهالي خلال الفترة المسماة بمرحلة «إحلال السلام».

فشل المبادرات والمقاومة الافريقية

على الرغم من قوة عزيمة شعوب المغرب العربي على الاحتفاظ بسيادتها وبأسلوب حياتها، وعلى الرغم من طول مدة المقاومة، إلّا أن المغرب بأكمله كان قد وقع في أيدي القوى الامبريالية الفرنسية والأسبانية والإيطالية في عام ١٩٣٥. ومن ثم فإن المسألة الأخيرة التي يتعين دراستها هي السبب في فشل مقاومة المغاربة.

إن الظروف الديموغرافية والبيئية والاقتصادية كانت في معظم الأحيان – وعلى عكس ما قد يبدو – تقف في معظم الأحيان عقبة أمام مناضلي شمال افريقيا.

فنحن نعرف الآن أن تعداد السكان في شمال افريقيا بولغ في تقديره في القرن التاسع عشر. وكان عدد الرجال القادرين على حمل السلاح محدودًا، ويقتصر تواجدهم على فترة قصيرة جدًا بسبب ما تفرضه متطلبات الزراعة وتربية الماشية، وهذا ما ترك للأعداء حرية المبادرة. فقد تم غزو تيديكلت بقوة قوامها ألف رجل، بينما لم يتعدّ تعداد السكان فيها ٢٠٠٠٠ نسمة. وفي تيط في السابع من مايو/أيار عام ١٩٠٢، عندما هزم طوارق الهقار، كان عددهم ٣٠٠ يحاربون ١٣٠، وكان ذلك هو أقصى ما استطاعوا أن يعبؤوه، فلما قتل منهم ٩٣، كانت تلك ضربة لم يفيقوا منها بسهولة. ولم يكن الحال بأفضل من ذلك في المرتفعات التي قيل إنها كثيفة السكان، ففي كل اشتباك حاسم كان عدد المهاجمين يربو على

(٣٢) وهذا هو السبب في الدور الذي أوكله الفرنسيون والأسبان «للرقيبات»، لأن حياة الترحال التي يعيشونها كانت تنتقل بهم من منطقة أدرار إلى جبال الأطلس الصغير ومنطقة حَمّادة درعة.

(٣٣) وكان قادة الاستعمار على بينة من ذلك، وسعوا إلى الظهور بمظهر من يكمل عمل أسلافه. فالجنرال غيوم بعد وصفه لحملات إحلال السلام في الأطلس المتوسط، أضاف سردًا لمعارك السلطان المغربي العظيم مولاي اسماعيل (١٦٧٢ – ١٧٢٧) في نفس المنطقة.

عدد المدافعين. وكان الهجوم على سكان منطقة الريف قوامه ٣٠٠٠٠٠ جندي فرنسي (بخلاف الأسبان)، أي ما يعادل تعداد سكان شمال المغرب بأكمله. وفي أوج فترة المقاومة في جبال الأطلس المتوسط اضطر ١٠٠٠٠ من الأهالي بما فيهم النساء والأطفال إلى مواجهة جيش قوامه ٨٠٠٠٠ رجل. أما في جبل صغرو فقد هجم ٣٤٠٠٠ جندي مسلح بأحدث الأسلحة على ٧٠٠٠ مناضل[٣٤]. صحيح أن القوات الاستعمارية لم تكن كلها محاربة، ولكن لا نزاع أيضًا في أن الغلبة كانت دائمًا للجيوش الاستعمارية من حيث تعداد القوات التي كانت ترسل «لبث الرعب والقنوط في نفوس السكان»[٣٥].

ولقد قيل الكثير – ولا يزال – عن قدرة المناضلين المحليين على التحرك السريع وعن معرفتهم بطبيعة المنطقة، ولكن أهمية هذه الميزات التكتيكية تضاءلت باطّراد مع استمرار الحرب. فمعركة تيجيكجا المظفرة في يونيو/حزيران عام ١٩٠٥، التي قُتل فيها كزافييه كوبولاني رسول «التوغل السلمي» والتي عطلت غزو الأدرار حتى عام ١٩٠٩؛ ثم معركة كسيبة بين الثامن والعاشر من يونيو/حزيران عام ١٩١٣ التي فقد الفرنسيون فيها ١٠٠ قتيل و١٤٠ جريحًا؛ بل ومعركة الهري الدامية في الثالث عشر من نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩١٤ التي خلف الفرنسيون فيها وراءهم ٥١٠ قتيلاً و١٧٦ جريحًا؛ ومعركة أنوال بين الثاني والعشرين والسادس والعشرين من يوليو/تموز عام ١٩٢١ التي فقد فيها الأسبان ١٥٠٠٠ قتيل و٧٠٠ من الأسرى و٢٠٠٠٠ بندقية و٤٠٠ مدفع رشاش و١٥٠ من مدافع الميدان – كل هذه الأعمال العسكرية البطولية (التي تدل على دراية رائعة بطبيعة الأرض والتي تأثرت تأثرًا حاسمًا بالقدرة على الحركة السريعة وبالضراوة في القتال) قد أوقفت تقدم الزحف الاستعماري بضع سنوات، ولكنها لم تفلح في استرداد الأراضي التي فُقدت. فلم يكن في وسع سكان الصحراء ولا سكان المرتفعات أن يهملوا بساتينهم ومواشيهم لفترات طويلة، وهذا ما سمح للغزاة بشن حرب اقتصادية حقيقية ضدهم. ففي خلال حملة الأدرار عام ١٩٠٩، احتل الجند الفرنسيون الواحة في موسم جمع رطب النخيل، وصبروا حتى أرغم الجوع الرجال على العودة والاستسلام (وإن كان ذلك لفترة قصيرة). وفي مناطق الهجرة الموسمية بالمواشي، كان المحتلون يقطعون الطريق إلى المراعي الشتوية ويعتمدون على أن البرد والجوع سيُخضعان الأهالي. وعندما كانت تبدأ العمليات العسكرية، كان الحصار الكامل يُفرض، كما حدث في حالة زيان في عامي ١٩١٧ و١٩١٨، وبالنسبة لأهالي منطقة الريف في عامي ١٩٢٥ و١٩٢٦. وكما جاء فيما سبق، فإن الإيطاليين في عامي ١٩٢٨ و١٩٢٩ طردوا أهالي برقة إلى الشمال وجمعوهم في معسكرات اعتقال محاطة بالأسلاك الشائكة. وكان من نتائج الجوع الذي تفرضه هذه السياسة، والذي كان أثره على الدواب أشدّ من أثره على البشر، أن الجيش الاستعماري كان يجد ما يريده من متطوعين بعد انتهاء العمليات مباشرة.

وسرعان ما أصبحت ميزة التحرك السريع الكبرى التي كان يتمتّع بها مقاتلو المقاومة ميزة نسبية فحسب. إذ بدأ الجيش الفرنسي منذ ١٩٠١ يستخدم الجمال السريعة (الهجائن)، ونجحت هذه الخطوة إلى درجة أنه قيل إن غزو الصحراء تم بفضل الهجانة من الشعانبة[٣٦]. كذلك مهدت الخطوط

(٣٤) أ. ف. غوتييه، ١٩١٠، ص ١٢ و١٢٩؛ أ. غيوم، ١٩٤٦، ص ١١٤ و٤١٤؛ أ. عياش، ١٩٥٦، ص ٣٣٢.

(٣٥) أ. برنار ول. ن. أ. لاكروا، ١٩٢١، ص ٣٣٢.

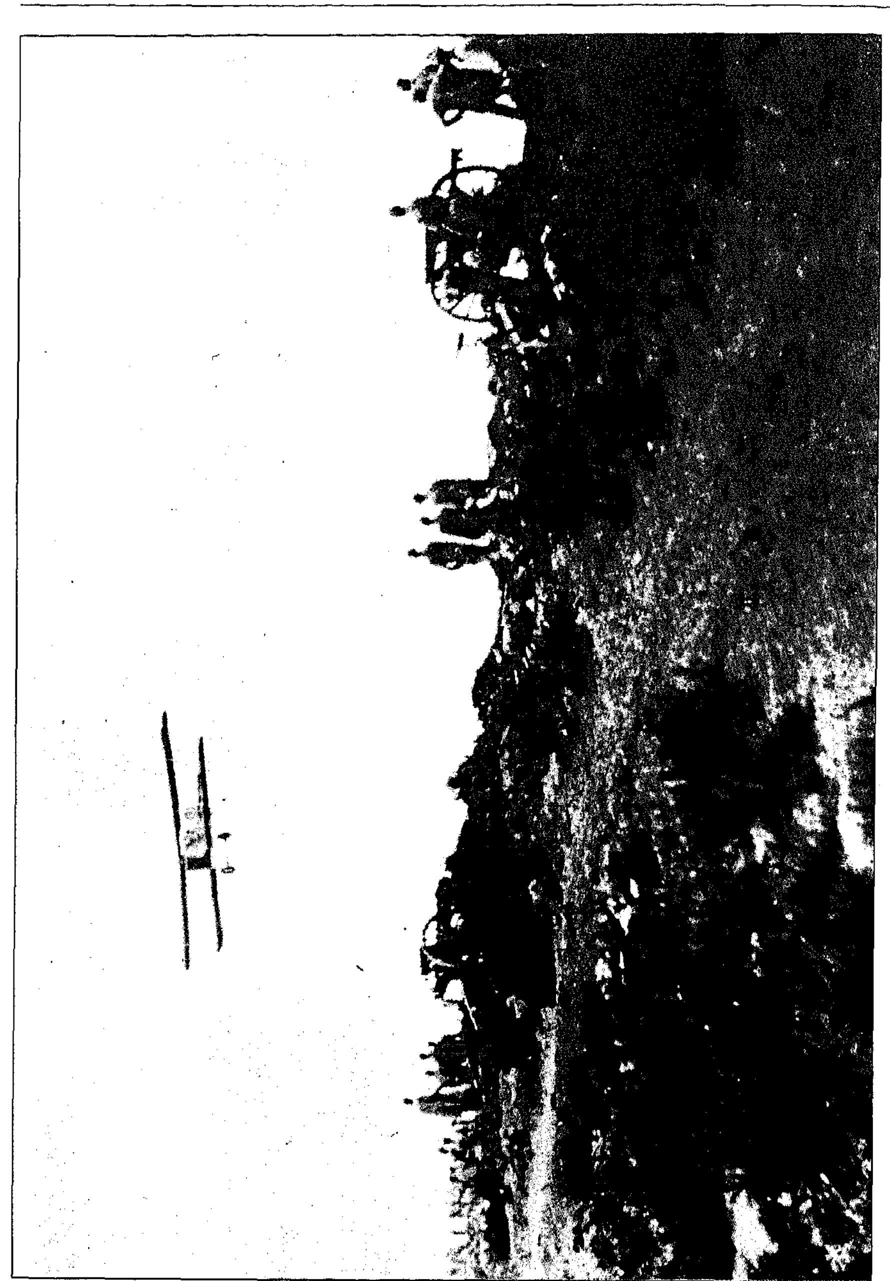
(٣٦) الشعانبة هم قبائل من البدو الرحل من منطقة التل في الجزائر.

الحديدية للغزو في كل مكان تقريبًا: فوصلت إلى العين الصفرا عام ١٨٨٧، وإلى بشار عام ١٩٠٥ وإلى زيز عام ١٩٣٠. وفي عام ١٩١٥ استخدمت السيارات للمرة الأولى، كما استخدمت شاحنات إيبينا (Epinat)[٣٧] في طرق الأطلس تمهيدًا لحملات ١٩٣١ – ١٩٣٣. وقد استخدمت الطائرات ابتداءً من عام ١٩٢٠ للتصوير من الجو إعدادًا للحملات، ولتثبيط همة الأهالي أثناء العمليات[٣٨] (أنظر الشكل ٧-٥).

ويقودنا هذا إلى الحديث عن مشكلة الأسلحة. فهي لم تكن تنتج محليًا، ومن ثم كان لا بد أن تؤخذ من العدو. وكانت فرنسا تثير دائمًا قضايا دولية بشأن تهريب السلاح إلى بلاد المغرب، متهمة ألمانيا وتركيا بإرسالها، ومتهمة أسبانيا بل وحتى انجلترا بالسكوت على تجارة السلاح على سواحل منطقة الريف وعلى سواحل المحيط الأطلسي بالنسبة للمغرب، وعن طريق الواحات الليبية فيما يتعلق بتونس ووسط الصحراء الكبرى. وصحيح أن تجارة الأسلحة كانت قائمة على الدوام، ولكن السلطات الفرنسية نفسها اعترفت رغم ذلك بأنها لم تجد من الأسلحة الألمانية ما يذكر لا في جبال الأطلس المتوسط ولا في جبال الأطلس الصغير. وكلما كانت مجموعة كبيرة من العشائر تضطر إلى التسليم، كانت تسلم بنادقها إلى جيرانها الذين لم يستسلموا بعد، ولذلك فإن أكبر عدد من البنادق التي استردتها فرنسا كان ذلك الذي حصلت عليه بعد انتهاء العمليات العسكرية في مارس/آذار عام ١٩٣٤، والذي بلغ ٠٠٠ ٢٥ بندقية. إلاّ أننا يجب أن نتذكر أن معظم هذه الأسلحة كانت عديمة القيمة بسبب نقص الذخيرة، وأنها كانت فوق كل شيء محدودة الفعالية في مواجهة الطائرات والمدافع الثقيلة طويلة المدى والمصفحات التي زوِّدت بها جيوش الغزو بعد الحرب العالمية الأولى. وهذا ما دعا جنرالات فرنسا إلى القول بأن حملات ١٩٣١ – ١٩٣٤ كانت «مناورات فعلية ضد عدو حقيقي»[٣٩].

أما العامل السلبي الأخير فكان سياسيًا وايديولوجيًا. فكل أهالي شمال افريقيا والصحراء الكبرى من المسلمين، وللإسلام قواعد صارمة فيما يتعلّق بالحروب الشعبية. فعلى عكس الفكرة السائدة في الغرب، يعتبر الجهاد بمفهومه في القرون الأخيرة عملية دفاعية، أي أن الخدمة العسكرية والضرائب المترتبة عليها لا تصبح فرضًا على الجميع إلاّ إذا تعرّضت البلاد للعدوان. أما في حالة الحرب الهجومية (ولم تحدث مثل هذه الحرب في شمال أفريقيا لمدة قرون)، فإن الإسهامات والخدمة فيها تكون طوعية ليس إلّا. وقد أدى ذلك في ظروف القرن التاسع عشر إلى ترك زمام المبادرة العسكرية للغزاة. وكان الدفاع عن المملكة أو عن الديار هو أحد شروط البيعة (عقد تولي الحاكم منصبه). وفي حالة حدوث الهجوم، هل كان على المسلمين أن يقوموا بتنظيم المقاومة، أم كان عليهم أن ينتظروا تعليمات السلطان؟ لقد ناقش الفقهاء هذه المسألة باستفاضة، وخرجوا برأي سائد مؤداه أن المسؤولية يجب أن تُترك للسلطان تفاديًا للغوغائية والوعود البراقة. وهذا ما يفسر ما حدث في توات عام ١٨٦٤ وعام ١٨٩٠ وفي طرفاية عام ١٨٨٥. فعندما دخل جنود فرنسا وأسبانيا المنطقة، أرسل الأهالي وفدًا للسلطان وظلّوا في انتظار أوامره. وهكذا أُلقيت المسؤولية على عاتق الحاكم، وكان الحاكم في حيرة من أمره، فإذا تقاعس أو تجاهل ما يجري، عرّض شرعية سلطته للضياع، وإذا استجاب للطلبات فإن القوى الغازية ستحمله مغبة كل ما قد يحدث. وكان في

(٣٧) سميت باسم رجل أعمال فرنسي في مراكش كانت له استثمارات في المناجم.
(٣٨) كانت إيطاليا أول من استخدم الطائرات في حرب استعمارية عام ١٩١١. وفي حملات ١٩٢١ – ١٩٢٦ كان للطائرات بقيادة من قدر له أن يصبح المارشال بادوليو دور حاسم في هزيمة محاربي المقاومة في ولايتي طرابلس وفزان.
(٣٩) أ. غيوم، ١٩٤٦، ص ٣٩٨.



الشكل ٥-٧ : المغرب ، حرب الريف : طائرة تقذف بمعلومات لضبط مدى التصويب.
(المصدر : هارلنغ – فيوليه).

العادة ينصح بالسكينة ، ويعين قائدًا للمنطقة يوكل إليه مهمة الحفاظ على النظام ، ويترك أصحاب القضية يداعبهم الأمل في أن تكون المشكلة في سبيلها إلى الحل بالوسائل الدبلوماسية (وكان الكثيرون منهم على استعداد لتصديق ذلك)[٤٠]. وهنا نأتي إلى لب المشكلة. فعندما كان السلطان يفشل في مساعيه[٤١]، ويبدأ الزعماء الدينيون وغير الدينيين يشعرون بضرورة رفع راية الجهاد بدلاً من السلطان ولكن دون موافقته ، كانوا لا يجدون من الأهالي استجابة جماعية. وكانت السلطات الاستعمارية تتمكن في مثل هذه الحالة من أن تلعب لعبتها لتأجيج العداوات والخصومات.

وفي إطار مجتمع أصبح في الواقع بلا قائد ، كان من اليسير على الجيش الاستعماري أن يستفيد من المعارضة المنقسمة على نفسها. وإذا أردنا أن نفهم ما حدث حق الفهم ، فلا بد أن نتذكر أن إدارة السلطان كانت إدارة غير مباشرة في معظم الأحيان ، لأنها كانت موكلة لعلماء الدين أو الشيوخ المحليين. وعندما كان السلطان يعجز عن قيادة المقاومة بنفسه ، كان كل فرد على حدة يبدأ في التفكير في حماية مصالحه وامتيازاته ، أو في « الانضمام إلى الركب » ، حسب قول أحد الأخصائيين في الشؤون المحلية[٤٢]. وهكذا لم تجد فرنسا صعوبة في الحصول على المساعدات لغزو توات من شريف منطقة وزّان (والذي لم يكن في مقدوره أن يجمع الزيارات (هدايا المنخرطين في الطرائق الصوفية) من أتباعه في الجزائر إلاّ بإذن من الحاكم الفرنسي). كما حصل الفرنسيون في شنقيط على عون الشيخ سيدية والشيخ سعد بوك ، وفي تافيلالت على مساعدة زعيم الزاوية الناصرية ، وأخيرًا في منطقة الريف على مساعدة رئيس درقاوة. أما في ولاية طرابلس ، فقد استمال الإيطاليون إلى جانبهم الإباضيين في جبل نفوسة ، الذين كانوا مناهضين للأغلبية السنية في البلاد. وحيثما نجح رئيس كبير في تكوين إمارة ، كانت السلطات الاستعمارية تنتظر حتى يقع خلاف بين الورثة ، ثم تعرض تأييدها على كل من المطالبين بالوراثة واحدًا بعد الآخر. وهذا ما حدث أيضًا عند الترارزة بين ١٩٠١ و١٩٠٤ ، وفي صفوف قبيلة زيان بين ١٩١٧ و١٩١٩. ولكن يجدر بنا ألاّ نبالغ في تقدير تأثير هذه « السياسة المحلية ». فكلما كان زعيم أو رئيس ينضم إلى الفرنسيين كان يفقد هيبته واحترامه على الفور ولا تعود له فائدة تذكر ، إلى درجة أن السلطات الاستعمارية لم تعد في النهاية تسعى إلى الحصول على مثل هذا الخضوع العلني.

والواقع أن اتجاه شيوخ الزوايا وكبار رؤساء القبائل إلى تقديم التنازلات واللعب على وترين في آن واحد لم يكن نتيجة للانقسامات والخصومات الإثنية بقدر ما كان نتيجة لاختفاء السلطة السياسية العليا ، التي تجلى ضعفها العسكري في هزائمها المتتالية.

وقد ترك لنا التاريخ أسماء نحو ثلاثين من الرؤساء الذين قادوا المقاومة في وجه الفرنسيين والأسبان والإيطاليين في الفترة بين ١٩٠٠ و١٩٣٥ ، بالإضافة إلى محمد بن عبد الكريم وعبد الملك[٤٣]. ويمكن تقسيم أولئك الرؤساء إلى مجموعتين متميزتين بغض النظر عن نجاحهم أو فشلهم.

فهناك مجموعة كانت على اتصال دائم بالسلطان ، تخدم مصالحه وتستعين به عندما يلوح الخطر الاستعماري ؛ أما المجموعة الأخرى فكانت تعمل تحت تأثير الجماعة المحلية. وكانت المجموعة الأولى أبعد

(٤٠) لم يكن وضع السلطان في القسطنطينية في القرن التاسع عشر يختلف عن هذا بكثير.

(٤١) وكان ينجح أحيانًا إما في تأخير الغزو ، كما حدث في توات عام ١٨٩٠ ، أو في استعادة المنطقة ، كما حدث في طرفاية التي ردها الانجليز عام ١٨٩٨.

(٤٢) ب. جوستينار ، ١٩٥١ ، ص ١٠٥.

(٤٣) لم نتناول موضوع عبد الكريم هنا لأن سيرته سترد في مقام آخر. أما عن عبد الملك ، حفيد الأمير عبد القادر الجزائري وقد كان ضابطًا في الجيش العثماني ، فيبدو أنه كان مغامرًا خدم مصالح تركيا وأسبانيا وفرنسا على التوالي.

نظرًا ، ولكنها كانت أيضًا يعوقها ضعف السلطان عسكريًا ، أما المجموعة الثانية فكانت أكثر عزمًا وتصميمًا في أعمالها ، وإن اقتصر تأثيرها على الحدود الضيقة التي كان أفرادها يتحكمون فيها.

ولما هب مولاي عبد الحفيظ ضد أخيه مولاي عبد العزيز وحاول إعادة السيادة المغربية في كل المنطقة التي اعترف بها للمغرب في نهاية القرن التاسع عشر ، كان أنصاره الرئيسيون هم : الشيخ ماء العينين وولداه حسانًا والأغضف (وقد قادا المقاومة في شنقيط) ، وأولاده الآخرين الهيبة ومربيه ربّه والنّعمة (وقد تراجعوا أمام التقدم الفرنسي من مدينة مراكش عام ١٩١٢ إلى تزنيت عام ١٩١٧ ثم إلى كردوس وويجّان عام ١٩٣٤) ، وكبار رؤساء الأمغار محا وسعيد ومحا وحمو (هم الذين أوقفوا التوغل الفرنسي في جبال الأطلس حتى عام ١٩٢٢) . وعندما فشلت محاولاتهم بسبب عزلتهم الجغرافية أساسًا ، لم يستسلموا كما فعل غيرهم من رؤساء الجنوب الذين كانوا على اتصال بالفرنسيين منذ زمن طويل ، ولكن حرمانهم من دعم السلطان وتأييده لم يسمح لهم بالاستمرار في المقاومة بشكل فعال. وأعلن الهيبة نفسه سلطانًا في عام ١٩١٢ ، ولكنه لم يحظ بتأييد لا في المدن ولا بين غيره من كبار الرؤساء ، وأغلق الآخرون مناطقهم على أنفسهم يدافعون عنها في وجه كل وافد أجنبي ، وكل منهم يتمنى أن يموت قبل أن «يرى وجه الفرنسيين» ، كما قال الشيخ المدني زعيم الأخصاص[٤٤].

أما الرؤساء المحليون فكانوا على نقيض ذلك تمامًا. فالبعض منهم تولى الرئاسة بحكم الظروف ودون تحضير سابق ، مثل محمد الحجامي في منطقة فاس عام ١٩١١ ، ونفروتان السملالي وتابعه النقادي في تافيلالت بين ١٩١٩ و ١٩٣٤. والبعض الآخر كان معترفًا بزعامته طبقًا للتقاليد ، مثل علي أمهاوش وولديه المكي والمرتضي وأتباعه ابن الطيبي ومحاند والحاج (وقد قادوا النضال في جبال الأطلس المتوسط الواحد بعد الآخر بين ١٩١٩ و ١٩٣٤) ، و «حسّو وباسلاّم» قائد المقاومة في بوغافر في فبراير/شباط ومارس/آذار من عام ١٩٣٣. وقد رفضت هذه المجموعة الأخيرة كل التنازلات، وعندما كانوا ينهزمون ظلوا ينتقلون من مكان لآخر حتى طوقوا في مخابئ جبلية أو صحراوية وتعرّضوا لستار من النيران. فكيف لنا إذن أن نفسر هذا الإصرار الذي لا يلين حتى في ظروف العزلة التامة؟

يتعين علينا أن نتذكر أن القرن التاسع عشر شهد على مداه حركة شعبية نامية تنادي بالقتال حتى الموت ، وهي حركة تعرضت لتسفيه وتنديد «العلماء» وأعضاء «المخزن» لما صاحبها من إيمان بالغيبيات وبحياة رغدة آتية لا محالة. وهناك رواية تروى عن الهيبة وأخيه مربيه ربّه عشية معركة بو عثمان في السادس من سبتمبر/أيلول عام ١٩١٢ ، مؤداها أنهما توجها إلى الملائكة طالبين منهم مساعدة المناضلين. وفي وقت معركة السادس والعشرين من يونيو/حزيران عام ١٩٢٢ هناك إشارة إلى كركور تافساسيت ، وهي صخرة ساد الاعتقاد بأن الزحف الاستعماري سيتوقّف عندها أو يتعرّض لكارثة كونية[٤٥]. وكانت هذه من المعتقدات الفطرية التي آمن بها الأشراف ومشايخ الطرائق الذين تولوا قيادة البسطاء غير المتعلمين من الأهالي ؛ ولكن الصفوة من أهل المدن كانت أيضًا تعتبر هذه المعتقدات خطيرة لأنها بالية وغير واقعية. ولقد عبر أبو شعيب الدُكّالي ، وهو من رواد حركة الإصلاح ، عن هذا الموقف الإنتقادي إزاء هذا النوع من المقاومة عندما قال عن تصرف العيبة : «إني أعارض محاربي المقاومة الذين يمدون الأوروبيين بأعذار

---

(٤٤) مختار السوسي ، ١٩٦١ ، الجزء ٢٠ ، ص ٢٠٢.

(٤٥) أ. غيوم ١٩٤٦ . ص ٢١٩ – ٢٢٠ . وفيما يتعلق بالعيبة ، أنظر ابن ابراهيم ، «الحملة الفرنسية على مراكش» . مخطوط ك – ٣٢٠ ، محفوظات الرباط ، ص ١٦.

يبرّرون بها احتلالهم لأرض الإسلام، من أمثال بو عمامة ورؤساء الشاوية وبني مطير، وكثيرون غيرهم لا يُحصى عددهم في الشرق والغرب»[٤٦].

وكما كانت هناك مرحلتان للسياسة الاستعمارية، ونوعان من المقاومة، كانت توجد أيضًا مجموعتان متمايزتان من قادة المقاومة. فإذا ما ركزنا على مرحلة الغزو والاحتلال ومرحلة حركات المقاومة العنيدة المتفرقة بقيادة الزعماء ومشايخ الطرائق المؤمنين بالغيبيات التي لا تستسيغها الصفوة في المدن، لوجدنا السمات المميزة التالية:

(١) أنهم انفصلوا عن الصفوة التاريخية التي كانت على بينة بحقيقة توازن القوى بين الجيش الاستعماري والمحاربين المحليين.
(٢) أنهم ظلوا يتوقعون معجزة تردّ زحف الغزاة.
(٣) أنهم كانوا متفرقين غير متحدين وتشتتوا بفعل المنفى والجوع وعدم الثقة بعضهم ببعض.
(٤) أنهم رفضوا قبول ما بدا أنه أمر محتوم بعد الأحداث.

وهذه السمات تفصل فصلاً أساسيًا بين هذه المرحلة من المقاومة وبين المقاومة في مرحلتها الأولى، أي بينها وبين الحرب السياسية التي خاضتها الدولة المنظمة والتي تبنّى الوطنيون أهدافها. ومن ثم يأتي السؤال العسير: هل يمكن أن نعتبر هذه المقاومة المشتتة والمحلية شكلاً من الأشكال المبكرة للوطنية؟

لقد اعتبرها الزعماء التاريخيون في ذلك الوقت حركة بالية التفكير وغير مجدية، فتركوها لمصيرها. ولكن ما أن منيت بفشلها النهائي، حتى عادوا فاختاروا منها ما يصلح لخدمة القضية. أي أن الوطنيين كانوا يحتفلون بذكرى الانتصارات، ويحيون ذكرى كل القادة الذين استشهدوا دون أن يستسلموا، ولكنهم أسدلوا ستار النسيان على من بقي منهم على قيد الحياة وتحول إلى أداة يحركها الضباط الأوروبيون، حتى وإن كانوا هم أيضًا قد قاوموا بضراوة قبل الاستسلام.

وأقل ما يُقال عن هذه المقاومة هو أنها أصبحت تستخدم إلى حد ما باعتبارها أسطورة تستنفر المزيد من المقاومين. ذلك أن معارك تازكزاوت وبوغافر وشخصيات «محا وحمّو» «والنقادى» وغيرهم أتاحت للوطنيين فرصة طرح السؤال المحرج الذي مؤداه: هل يعتبر الاستسلام أمام قوة جارفة استسلامًا حقيقيًا؟ أما جنرالات الاستعمار الذين كانوا يتشدقون بعبارة «التوغل السلمي» وقت أن كانت عملية الغزو سهلة، فإنهم عادوا بعد عام ١٩٢٦ إلى أفكار بوجو الذي كان ينادي بضرورة تدمير العدو، ويرى أن الاحتفاظ بشمال أفريقيا يحتاج إلى قوات لا تقل عددًا عن القوات التي لزمت لغزوها[٤٧].

والمعنى الحقيقي لذلك هو «أن غزو قلوب البشر وعقولهم» لم يتحقق مطلقًا.

---

(٤٦) ابن ابراهيم، الحملة...، ص ١٣ و٣٠ - ٣٥. وقد حارب بو عمامة الفرنسيين في منطقة فقيق بين عام ١٨٨٠ وعام ١٨٨٥؛ كما هب بو حمارة ضد السلطان مولاي عبد العزيز الذي اتهم بميله للأوروبيين، فقاد التمرد الذي استمر من عام ١٩٠٢ إلى عام ١٩٠٩. وفي الشاوية، قاد محمد بو عزاوي المقاومة من عام ١٩٠٧ إلى عام ١٩٠٩؛ أما في قبيلة بني مطير، فقد وقف عقة بوبدماني في وجه الجيش الغازي من ١٩١١ إلى ١٩١٣.

(٤٧) يذكر ج. سبيلمان أن ليوتي قال في أواخر عام ١٩٢٤: «يبدو أن البعض يؤكّد أنه لا يمكن اعتبار أية قبيلة خاضعة حقًا إلاّ بعد إنزال العقاب الدموي بها»، ج. سبيلمان، ١٩٦٨، ص ٦٠. أما موقف الأسبان فكان يحمل دائمًا المذاق الكريه للحروب الصليبية، وهو خليط من الكراهية والخوف. وفي طرابلس في عام ١٩٢١، تحدث فولبي عن «سياسة الدم».

الفصل السادس

المبادرات والمقاومة الافريقية في غرب افريقيا (١٨٨٠ – ١٩١٤)

بقلم: مباي غويي و أ. أدو بواهن

تمّ في الفترة من ١٨٨٠ الى ١٩١٤، إخضاع منطقة غرب افريقيا كلها، باستثناء ليبيريا، للحكم الاستعماري (أنظر الفصل الثاني). ولقد مرت هذه الظاهرة، التي كانت تعني أساسًا فقدان السيادة والاستقلال والأراضي في أفريقيا، بمرحلتين، امتدت أولاهما من ١٨٨٠ الى أوائل القرن العشرين تقريبًا، وثانيتهما من أوائل القرن العشرين حتى اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤، وشهدت كل من هاتين المرحلتين نشاطًا أوروبيًا مختلفًا نجمت عنه مبادرات وردود فعل مختلفة من جانب الافريقيين. وينبغي التنويه بأن ردود الفعل تلك كانت تتوقف كثيرًا على الأوضاع الافريقية المحلية. ومن بين متغيرات تلك الأوضاع طبيعة الجماعة المنظمة (ما إذا كانت تخضع لحكومة مركزية أم لا، وتخضع لقوة افريقية أخرى أم لا، وما إذا كانت في طور النهضة أو الاستقرار فالاضمحلال[1])، وطبيعة الزعامة فيها، ومدى تغلغل النفوذ الأوروبي السياسي والديني والاقتصادي قبل السبعينات من القرن التاسع عشر، ومقدار ما اكتسبته من تجارب نتيجة لذلك. وهناك عامل آخر لا يقل أهمية وهو الطريقة التي اتبعها الامبرياليون الأوروبيون في فرض سيطرتهم على المنطقة في الفترة ما بين ١٨٨٠ و ١٩١٤.

وقد تميزت المرحلة الأولى باستخدام الأوروبيين للدبلوماسية أو للغزو العسكري أو باستخدامهما معًا. وكانت تلك المرحلة هي المرحلة الكلاسيكية لإبرام المعاهدات في كل ركن من أركان غرب افريقيا دون استثناء تقريبًا، ثم اتباع ذلك في معظم الحالات بالغزوات العسكرية والفتوحات والاحتلال بواسطة جيوش اختلفت أحجامها ودرجات انضباطها. وكانت الفترة الممتدة من ١٨٨٠ الى ١٩٠٠ هي الفترة التي بلغ فيها الغزو والاحتلال الأوروبي لغرب افريقيا أوجه. فلم يحدث من قبل على مرّ التاريخ المعروف للقارة أن شهدت مثل هذا النشاط العسكري أو مثل هذا العدد من الغزوات والحملات ضد الدول والمجتمعات الافريقية. ومن أبرز ما شهدته: الحملات الفرنسية في غربي السودان وساحل العاج

(١) أ. س. كانيا – فورستنر، في: م. كراودر (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ٧٥.

والداهومي (بنين الآن) فيما بين عامي ١٨٨٠ و ١٨٩٨ ، والحملات البريطانية في بلاد الأشانتي (غانا الآن) ومنطقة دلتا النيجر (نيجيريا) وشمالي نيجيريا في الفترة ما بين ١٨٩٥ و ١٩٠٣ (أنظر الشكل ٦-١).

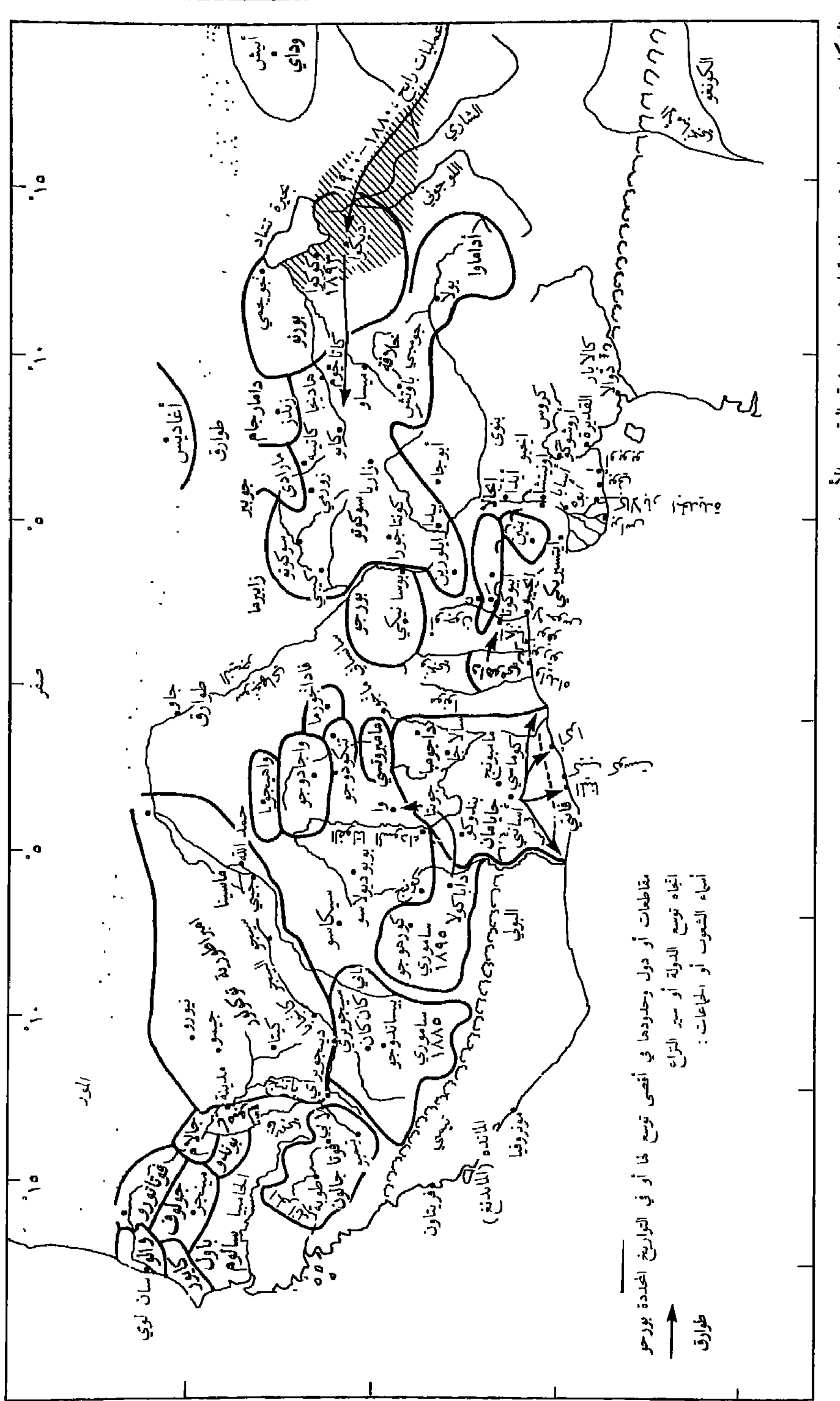
وفي أثناء هذه الفترة ، كان الافريقيون جميعًا ، دون استثناء تقريبًا ، يتوخون نفس الهدف ، ألا وهو الدفاع عن سيادتهم وأسلوبهم التقليدي في الحياة. وإنما اختلفت الاستراتيجيات والطرائق التي اتبعوها لتحقيق ذلك الهدف. وكان أمام الأفريقيين ثلاثة خيارات ، فإما المواجهة ، وإما التحالف ، وإما الاذعان أو الخضوع. وكانت استراتيجية المواجهة تعني الحرب السافرة ، والحصار ، وتكتيكات حرب العصابات ، وسياسات حرق المزروعات (لحرمان العدو من استخدامها) ، والدبلوماسية. وسنرى فيما يلي أن الافريقيين لجأوا الى تلك الخيارات الثلاثة جميعًا. وعلى الرغم من أن ثلاث دول أوروبية رئيسية اشتركت في غزو غرب افريقيا واحتلالها ، فسوف نقتصر في هذا الفصل على كبرياهما ، وهما بريطانيا وفرنسا.

الغزو ورد الفعل في أفريقيا الغربية الفرنسية (١٨٨٠ – ١٩٠٠)

يتضح تمامًا من الأدلة المتوفرة أن الفرنسيين انتهجوا ابتداءً من عام ١٨٨٠ وما بعده سياسة بسط سيطرتهم على المنطقة بأسرها انطلاقًا من السنغال الى النيجر أولاً ، ثم الى تشاد ، مع ربط تلك المناطق بمراكزهم على الساحل الغيني في ساحل العاج والداهومي. وقد عهدوا بتنفيذ تلك السياسة الى ضباط من مشاة الأسطول ، أصبحوا ابتداءً من عام ١٨٨١ مسؤولين عن إدارة المنطقة السنغالية. لذلك فإنه ليس غريبًا أن الفرنسيين في احتلالهم لغرب افريقيا قد لجأوا كلية تقريبًا الى أسلوب الغزو العسكري أكثر من لجوئهم الى عقد معاهدات الحماية ، كما فعل البريطانيون. أما عن ردود فعل الافريقيين فقد التجأوا الى كل الخيارات المتاحة أمامهم ، ألا وهي الخضوع ، والتحالف ، والمجابهة. غير أنه يلاحظ ، كما سنرى فيما يلي ، أن عدد الحكام الذين اختاروا استراتيجية المجابهة القتالية كان أكبر من عدد الذين اختاروا الخضوع أو التحالف ، وكانت المقاومة الأفريقية في تلك الحالات أطول أمدًا من مثيلاتها في أي بقعة أخرى من غرب افريقيا ، وذلك لسببين رئيسيين. فالسبب الأول ، كما أوضحنا آنفًا ، هو أن الفرنسيين اعتمدوا كل الاعتماد تقريبًا على أسلوب الغزو العسكري ، مما أثار بالتالي ردود فعل نضالية. أما السبب الثاني فهو أن الإسلام كان منتشرًا بين شعوب تلك المناطق أكثر من انتشاره بين شعوب المناطق الأخرى في غرب افريقيا. وكما يقول مايكل كراودر فإنه «لما كان فرض حكم البيض يعني بالنسبة للمجتمعات الإسلامية في غرب افريقيا خضوعها للكفار ، وهو ما لا يطيقه أي مسلم حقًا»[٢] فان تلك الشعوب عمدت الى مقاومة الأوروبيين بحماس واصرار زائدين كان يفتقر اليهما معظم من لا يدينون بالاسلام.

وسنحاول فيما يلي التدليل على هذه الاستنتاجات العامة من خلال دراسة للأحداث التي وقعت في السنيغامبيا، وامبراطوريتي التكرور والماندنغا ، وفي مناطق البولي في ساحل العاج ، وأخيرًا في الداهومي.

(٢) م. كراودر ، ١٩٦٨ ، ص ٧٢ ؛ أنظر أيضًا أ. س. كانيا – فورستنر ، في : م. كراودر (مشرف على التحرير) ، ١٩٧١ ، ص ٥٣-٥٤.



الشكل ٦-١ : دول غرب افريقيا وشعوبها عشية التقسيم الأوروبي
(المصدر : ج. د. فاج «أطلس تاريخ افريقيا»، لندن، أرنولد، ١٩٧٨)

السنيغامبيا

في السنغال كانت حركة الغزو التي بدأتها فرنسا منذ ١٨٥٤ قد أسفرت في حوالى ١٨٨٠ عن حصول الفرنسيين على قواعد راسخة لعملياتهم بعد أن ضموا والو والجزء الشمالي من كايور ودياندر. ومنذ عام ١٨٦٠ كانت فرنسا قد فرضت حمايتها على دول أعالي السنغال. بيد أن الفرنسيين لم يحصلوا على هذه النتائج، رغم ضآلتها، إلّا بعد مشقة. فعلى الرغم من أن فرنسا طردت لات ديور ديوب، «دامل» كايور من عاصمته كايور في ١٨٦٤، إلّا أنه اختار استراتيجية المواجهة، فظل يناضل ضد الفرنسيين. وعندما هزمت بروسيا الفرنسيين في ١٨٧١ تخلى حاكم السنغال عن ضم كايور واعترف من جديد بلات ديور «داملا» لها، ومن ثم قامت علاقات ودية بينه وبين الإدارة الفرنسية في السنغال.

وفي ١٨٧٩ حصل الحاكم بريير دو ليل على إذن من الدامل بشق طريق يصل بين داكار وسان لوي ولكن عندما علم لات ديور في ١٨٨١ بأن المقصود كان هو إنشاء خط حديدي، أعلن معارضته للمشروع. فقد أدرك أن ذلك الخط الحديدي سيقضي على استقلال كايور. وعندما بلغه في عام ١٨٨١ أن إنشاء ذلك الخط يوشك أن يبدأ عمد الى الحيلولة دونه. فقد أصدر أوامره الى كل رؤساء القبائل بايقاع أشد العقاب بكل فرد من رعايا كايور يعطي اي شيء للعمال الفرنسيين[٣]. وبعد ذلك أرسل مبعوثين الى إيلي أمير الترارزه، وعبد البكر كانه، زعيم الفوتا تورو، والبوري ندياي زعيم جولوف، داعيًا إياهم الى التآلف في حلف مقدس وشن كفاحهم في آن واحد كي يتسنى لهم طرد الفرنسيين من أرض أسلافهم[٤].

وفي ١٧ نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٨٢ أرسل خطابًا الى الحاكم سرفاتيوس يحظر فيه عليه الشروع في إنشاء الخط الحديدي، ولو في ضواحي الإقليم الذي يعتبر جزءًا لا يتجزأ من كايور، وكتب فيه: «ثقوا أنني سأعارض بناء هذا الخط ما حييت، وبكل ما أوتيت من قوة. نحن قوم نستمرئ منظر السيوف والرماح. لذلك فإنني كلما يصلني منكم خطاب بشأن هذا الخط الحديدي سأجيب بكلا ثم كلا، ولن يصلكم مني رد غير هذا، وحتى إن «نِمْتُ نومي الأخير» فإن حصاني «مالاو» سيجيبكم بنفس الجواب»[٥]. وليس هنالك أبلغ من ذلك في الرد على من يرون أن موقف لات ديور في هذا الصدد كان مجرّد نزوة من نزوات زعيم إقطاعي دون اعتبار لمصلحة شعبه. وأيًا ما كان الأمر فإن لات ديور، إذ لاحظ إصرار الحاكم على تنفيذ مشروعه، حرم على رعاياه زراعة الفول السوداني. فقد كان مقتنعًا بأن الفرنسيين سيعودون الى بلادهم إذا تعذّر عليهم الحصول على الفول السوداني. كذلك أمر رعاياه من المقيمين بالقرب من المراكز الفرنسية بأن ينتقلوا للعيش في داخل بلاد كايور، وأحرق قرى من عصوا أوامره وصادر ممتلكاتهم.

وفي ديسمبر / كانون الأول ١٨٨٢ غزا الكولونيل فندلنغ كايور على رأس قوة تتألف أساسًا من عدد من حملة البنادق وبعض جنود الاحتياط الافارقة من الأقاليم التي سبق ضمها. ولما كان لات ديور قد حارب الفرنسيين منذ ١٨٦١ فإنه كان يدرك أنه يتعذّر عليه الحاق الهزيمة بهم في حرب تقليدية. لذلك انسحب عند اقتراب قوات فندلنغ، وذهب للإقامة في جولوف. وقد خوّل فندلنغ السلطة في كايور الى

(٣) ANSOM, gouverneur Lanneau au ministre. Sénégal I, 46*b*, 24 mai 1881

(٤) ANSOM, gouverneur Vallon au ministre. Sénégal I, 67*b*, 23 juillet 1882

(٥) ANSOM, Lat-Dior au gouverneur. Sénégal I, 68*b*, 8 janvier 1883

سامبا يايا فال ابن عم لات ديور. وفي أغسطس / آب ١٨٨٣ أعفاه من منصبه وأحل محله سامبا لاوبي فال ابن شقيق لات ديور. فقد كان الحاكم على ثقة من أن لات ديور لن يحارب ابن أخيه مطلقًا. وكان تقديره صحيحًا، فقد توصل لات ديور الى حل وسط مع قريبه فرخص له في ١٨٨٥ بالعودة الى كايور.

وفي أكتوبر / تشرين الأول ١٨٨٦ قتلت مفرزة من الصبايحية سامبا لاوبي فال في تيفاوان. ومن ثم قرّر الحاكم جينوي إلغاء لقب الدامل، وقسّم كايور الى ست مقاطعات عهد بكل منها الى أسير من أسرى الملك السابقين[٦]. كما أصدر مرسومًا بطرد لات ديور من كايور. وعندما أبلغ لات ديور بهذا الاجراء استشاط غضبًا، وعبأ ٣٠٠ من الأنصار، الذين ظلوا على إخلاصهم له، ولكنه أحل كل من لا يريد الاستشهاد معه من قسمه، وخرج لمحاربة الفرنسيين وحلفائهم، وهم رعاياه السابقون. وكان لات ديور قد عقد العزم على أن يضحي بحياته غاليًا. ولذلك تظاهر بالامتثال لأمر الطرد والاتجاه الى جولوف، ولكنه تسلل خلسة عائدًا بحركة التفاف جريئة واتخذ لنفسه موقعًا بين الأعداء والخط الحديدي. وفي حوالى الحادية عشرة من صباح ٢٧ أكتوبر / تشرين الأول ١٨٨٦ باغت الفرنسيين وحلفاءهم عند بئر دخلي وكبدهم خسائر فادحة. وسقط صريعًا في تلك المعركة هو وولداه و ٨٠ من أنصاره[٧]. وكان مصرع لات ديور، بطبيعة الحال، إيذانًا بالقضاء على استقلال كايور، كما أنه سهل للفرنسيين الاستيلاء على بقية البلاد.

امبراطورية التكرور

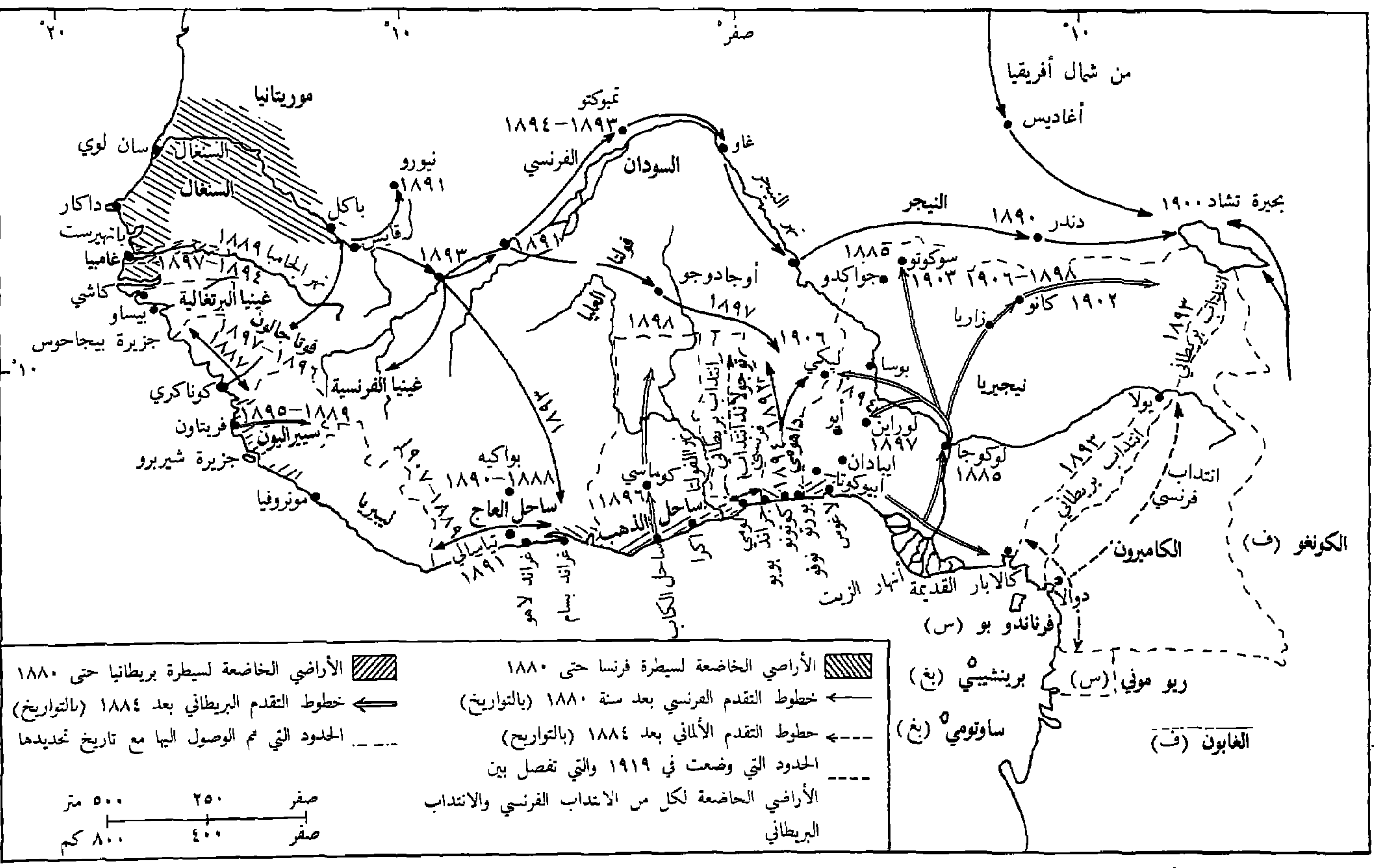
في امبراطورية التكرور (أنظر الشكل ٢-٦) كان أحمدو، الذي خلف أباه الحاج عمر، مؤسس الامبراطورية، شأنه في ذلك شأن معظم الحكام الأفريقيين، مصممًا على إنقاذ امبراطوريته والحفاظ على استقلالها وسيادتها. وقد اختار في سبيل تحقيق هذين الهدفين أن يتبع استراتيجيتي التحالف، والمجابهة القتالية. على أنه، خلافًا لمعظم حكام المنطقة، كان يعتمد على الاستراتيجية الأولى أكثر من اعتماده على الثانية. والواقع أنه - كما سيتبين فيما يلي - ظل منذ اعتلائه العرش وحتى عام ١٨٩٠ ملتزمًا بسياسة التحالف أو التعاون مع الفرنسيين، ولم يلجأ الى الحرب إلاّ في السنتين الأخيرتين.

بيد أننا لا ينبغي لنا أن نعجب من اختيار أحمدو لهاتين الاستراتيجيتين. فحقائق الواقع السياسي والاقتصادي التي كان يواجهها لم تترك له بديلاً عنهما. أما من الناحية السياسية فإن أحمدو كان منذ بداية حكمه مضطرًا الى القتال على ثلاث جبهات: ضد أخوته الذين كانوا لا يعترفون بسلطته، وضد رعاياه - البمبارا، والماندنغا، والفولانيين وغيرهم - ممن كانوا يمقتون حكامهم الجدد من التكرور ويريدون استرداد استقلالهم بالقوة، وضد الفرنسيين. ومما زاد من محنته أن الجيش الذي استعان به أبوه في بناء امبراطوريته كان قد ضعف عدديًا فأصبح عدده في ١٨٦٦[٨] لا يتجاوز ٤٠٠٠ طالب (أي من دارسي الدين الإسلامي الذين كانوا عماد جيش الحاج عمر)، و ١١٠٠٠ من الصوفة (المشاة)، ولكن يضاف الى ذلك أنه لم يكن يسيطر على ذلك الجيش أو يستطيع أن يؤجج فيه روح الحماس مثلما كان يفعل أبوه. لذلك كان طبيعيًا أن يهتم أحمدو بادئ ذي بدء بتدعيم مركزه بالتفاوض مع اخوته - والواقع أن بعض

(٦) ANSOM, Genouille au ministre. Sénégal I, 86*a*, 13 novembre 1886

(٧) المصدر السابق.

(٨) أ. س. كانيا - فورستنر، في: م. كراودر (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ٦١.



الشكل ٢-٦ : التغلغل الأوروبي في غرب افريقيا (المصدر : ج. د. فاج. مرجع سابق. ١٩٧٨)

اخوته حاولوا الإطاحة به في ١٨٧٢ - ثم بضمان بقاء امبراطوريته عن طريق قمع الثورات التي اندلعت بين الجماعات الخاضعة لها ، ولا سيما البمبارا . وكان لذلك يحتاج الى الأسلحة والذخائر والى الموارد المالية عن طريق التجارة . وكان هذا كله يقتضي قيام علاقات ودية بينه وبين الفرنسيين . وفضلاً عن ذلك كان معظم «الطلاب» يجندون من الفوتا تورو ، مسقط رأس أبيه ؛ ولما كانت تلك المنطقة خاضعة للفرنسيين فقد كان محتاجًا الى معاونتهم . فهل كان من الغريب ، وهو يواجه كل هذه المشاكل الداخلية ، أن يوافق بعد فترة قصيرة من اعتلائه العرش على التفاوض مع الفرنسيين؟ لقد دارت المفاوضات بينه وبين الملازم ماج ممثل الفرنسيين . واتفقا على أن يسمح أحمدو للتجار الفرنسيين بمزاولة التجارة في امبراطوريته ، مقابل تزويده بالمدافع والاعتراف بسلطته[٩] .

وعلى الرغم من أن الإدارة الفرنسية لم تصدق على المعاهدة ، ومن أن أحمدو لم يتلق أية مدافع ، ومع أن الفرنسيين ظلوا يساعدون المتمردين عليه ، بل وهاجموا في ١٨٧٨ حصن سابوسير ، وهو حصن التكرور في كواسو ، فقد ظل أحمدو على موقفه الودي من الفرنسيين . وقد أفاد ذلك أحمدو ، لأنه تمكن من إخماد عصيان أخوته في ١٨٧٤ ومن قمع التمرد الذي وقع في سيغو ، وكارتا من أراضي بمبارا في أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر . ولذلك وافق أحمدو على الفور عندما جدّد الفرنسيون طلبهم فتح باب المفاوضات من جديد في ١٨٨٠ ، حين احتاجوا الى تعاونه معهم استعدادًا لغزو المنطقة الواقعة بين نهر السنغال ونهر النيجر . وأدت تلك المفاوضات التي قام بها الكابتن غاليبني الى إبرام معاهدة مانغو بين أحمدو والفرنسيين . وبمقتضى هذه المعاهدة تعهد أحمدو بالسماح للفرنسيين بشق وصيانة طرق للتجارة داخل امبراطوريته ، وأذن لهم ببناء السفن البخارية والإبحار بها في نهر النيجر . وفي مقابل ذلك اعترف الفرنسيون بوجود امبراطوريته وسيادتها ، ووافقوا على أن تكون له حرية المرور الى الفوتا ، ووعدوا بعدم غزو أراضيه أو إقامة أية تحصينات فيها . وأهم من ذلك كله أن الفرنسيين وافقوا على منحه مقابل ذلك أربعة من المدافع الميدانية و ١٠٠٠ بندقية ، وأن يدفعوا له إيجارًا سنويًا يتكون من : ٢٠٠ بندقية ، و ٢٠٠ برميل بارود ، و ٢٠٠ قذيفة مدفعية ، و ٥٠٠٠٠ من حجارة قدح البنادق[١٠] .

وواضح أن هذه المعاهدة كانت تمثل انتصارًا دبلوماسيًا عظيمًا لأحمدو . ولو أن الفرنسيين صدّقوا على تلك المعاهدة ونفّذوا أحكامها باخلاص لكتب لامبراطوريته البقاء بلا شك . ولكن بطبيعة الحال لم يكن في نية غاليبني نفسه أن ينفّذ المعاهدة ، وقد رفضت حكومته التصديق عليها على أية حال . وفي ١٨٨١ بدأ الفرنسيون غزو الامبراطورية تحت القيادة العسكرية الجديدة لأعالي السنغال التي كان يرأسها اللفتنانت كولونيل (المقدّم) بورنيي ديبورد . وفي فبراير / شباط ١٨٨٣ كانوا قد احتلوا مدينة باماكو على ضفاف النيجر دون أية مقاومة ، كما أن التكرور لم يهاجموا زوارق المدفعية التي أنزلت في نهر النيجر في ١٨٨٤ . وكان رد الفعل الوحيد من جانب أحمدو هو حظر بيع أي شيء للفرنسيين[١١] . وفي عام ١٨٨٤ زحف أحمدو على رأس جيش جرار في اتجاه باماكو في أعالي النيجر . ولكنه ، على عكس كل التوقعات ، اتجه فجأة الى كارتا لا ليهاجم خطوط مواصلات الفرنسيين الضعيفة أو يهددها ، وانما لكي يحاصر مدينة نيورو عاصمة كارتا بغية إسقاط أخيه الملك موتاجا الذي كان يتربع على عرشها ، والذي كان أحمدو يعتبره مستقلاً عن سلطته المركزية أكثر مما ينبغي[١٢]

(٩) المصدر السابق ، ص ٦٣-٦٤.

(١٠) المصدر السابق . ص ٦٥.

(١١) إ. سان مارتان ، ١٩٧٢ ، ص ٣٠١.

(١٢) المصدر السابق ، ص ٣١٦.

وواضح من هجوم أحمدو على أخيه بدلاً من الهجوم على الفرنسيين ، ومن أن بمبارا إقليم بليدوغو القريب من باماكو كانوا لا يزالون على عصيانهم له ، أنه لم يكن بعد مسيطرًا على البلاد سيطرة كاملة ، وأنه كان لا يزال محتاجًا الى تأييد الفرنسيين. ولا شك في أن هذا هو تفسير رد فعله إزاء عمليات الغزو الفرنسية فيما بين عامي ١٨٨١ و ١٨٨٣ . وقد زاد من احتياجه الى معاونة الفرنسيين أن حصاره لمدينة نيورو أنضب موارده العسكرية . أما الفرنسيون فكانوا هم أيضًا في مسيس الحاجة الى التحالف معه . فلقد انشغلوا في الفترة ما بين ١٨٨٥ و ١٨٨٨ بقمع ثورة محمد الأمين، زعيم السوننكي ضدهم ، ومن ثم كانوا حريصين أشد الحرص على منع أي تحالف بينه وبين أحمدو. ولذلك فإن أحمدو رغم إدراكه أن الفرنسيين كانوا لا يزالون يساعدون ثوار البمبارا ، وافق على أن يبرم معهم في ١٢ مايو / أيار ١٨٨٧ معاهدة جديدة ، هي معاهدة غوري. وبمقتضى هذه المعاهدة ، وافق أحمدو على وضع امبراطوريته تحت الحماية الإسمية للفرنسيين، مقابل تعهد الفرنسيين بعدم غزو أراضيه ، وبرفع الحظر الذي كانوا قد فرضوه على شراء أحمدو للأسلحة.

غير أن الفرنسيين كانوا في ١٨٨٨ قد قمعوا ثورة الأمين وأبرموا معاهدة جديدة مع ساموري توري ، كما سيتبين فيما بعد ، ومن ثم لم تعد بهم حاجة الى التحالف مع أحمدو. وقد أدى هذا ، الى جانب النزعة العدوانية للقيادة العسكرية الفرنسية ، الى بدء الهجوم الفرنسي على أحمدو الذي تجلى في هجمتهم في فبراير / شباط ١٨٨٩ على حصن التكرور في كندیان الذي كان «عقبة كأداء على الطريق الى سيغيري ودنغيراي»[١٣] . ولكن هذه العملية لم تتم بالسرعة المطلوبة. فلقد كان التاتا (أي الحصن) متين البنيان وله أسوار مزدوجة من الطوب ، كما أن حاميته كانت قد خلعت السقف المصنوع من أغصان الشجر والقش حتى تحول دون سرعة انتشار الحرائق فيه . ولم تفتح ثغرة في أسوار الحصن إلّا بعد قصف مكثف دام ثماني ساعات بمدافع جبلية من عيار ٨٠ مليمترًا. وأما التكرور الذين صمدوا أمام هذا السيل المنهمر ، فقد قاوموا الفرنسيين مقاومة ضارية وقابلوا قصفهم بنيران مستمرة من بنادقهم العتيقة ثم أخذوا يقاتلونهم من منزل الى منزل دفاعًا عن أرضهم. وقد قضي على كثير منهم وسلاحهم في أيديهم[١٤] .

عندئذٍ قام أحمدو - الذي كان لا يزال يواجه مشاكله الداخلية - بنقل الكفاح الى المجال الديني. فدعا جميع المسلمين في امبراطوريته الى حمل السلاح دفاعًا عن دينهم. وبعث برسائل يطلب فيها العون الى جولوف وموريتانيا وفوتا[١٥] . بيد أن هذه الاجراءات لم تسفر عن نتائج مرضية. واستطاع أرشينار بعد أن أعد عدته وحصل على أسلحة كافية منها «مدفعا ميدان من عيار ٩٥ مليمترًا ومعهما ١٠٠ من أحدث قذائف الملينيت»[١٦] أن يستولي على عاصمة الامبراطورية في أبريل / نيسان ١٨٩٠ . ومنها زحف على حصن ويسيبوغو الذي كان في حماية البمبارا من الموالين لأحمدو. وقد قتلوا جميعًا في المعركة ، ولكن بعد أن كبدوا المهاجمين خسائر فادحة. فقتل اثنان من الأوروبيين السبعة والعشرين ، وجرح ثمانية ، كما قتل من الجنود الأفريقيين ثلاثة عشر وأصيب ٨٧٦ بجراح. وواصل أرشينار زحفه فاستولى على كونيا كاري بعد أن قضى على مقاومة التكرور. وعندما واجه أرشينار مقاومة عنيدة من حاميات التكرور أمر قواته بالتوقف وطلب من أحمدو التسليم والذهاب الى قرية دنغيراي ليعيش فيها كفرد عادي.

(١٣) المصدر السابق ، ص ٣٧٩.

(١٤) المصدر السابق ، ص ٣٨١.

(١٥) المصدر السابق ، ص ٣٩٠.

(١٦) أ. س. كانيا - فورستر ، في : م. كراودر (مشرف على التحرير) ، ١٩٧١ ، ص ٦٩.

وعندئذٍ فقط تخلّى أحمدو عن سلاح الدبلوماسية ليمسك بسلاح المقاومة العسكرية. ففي يونيو / حزيران ١٨٩٠ هاجم جنوده الخط الحديدي في تالاري، ودخلوا في مناوشات عديدة مع الفرنسيين فيما بين كايس وبافولابه. وخسر الفرنسيون في أحد هذه الاشتباكات ٤٣ جنديًا بين قتيل وجريح من قوة قوامها ١٢٥ جنديًا. وقد حاول الفرنسيون في شهر سبتمبر / أيلول الاستيلاء من جديد على كونياكاري، مستغلين انعزالها بسبب الفيضان، ولكنهم ردوا على أعقابهم[١٧].

غير أن أحمدو كان يستعد أيضًا للدفاع عن نيورو. فقد قسّم قواته الى أربع مجموعات وجعل القوة الرئيسية حول نيورو برئاسة القائد البمباري بافي وملك جولوف السابق البوري ندياي[١٨]. وفي ٢٣ ديسمبر / كانون الأول ١٨٩٠ تمكن الفرنسيون من إنزال هزيمة ساحقة بجيش بسيرو مستخدمين في ذلك مدافعهم من عيار ٨٠ مليمترًا و ٩٥ مليمترًا. وفي أول يناير / كانون الثاني ١٨٩١ دخل أرشينار نيورو. وفي ٣ يناير / كانون الثاني أخفق البوري في استرداد نيورو بعد أن هزم جيش التكرور. وخسر السلطان أكثر من ٣٠٠٠ من رجاله بين قتيل وأسير، فتقهقر الى ماسينا ثم غادرها بعد معركة كوري – كوري الضارية. وقد ظل، حتى وهو في منفاه في بلاد الهوسا، مصممًا على موقف «الاستقلال دون تنازلات» إزاء الفرنسيين[١٩].

ساموري توري في مواجهة الفرنسيون

اختار ساموري توري – على النقيض من أحمدو – استراتيجية المجابهة لا التحالف، وإن استخدم أسلحة كل من الدبلوماسية والحرب، ولكن مع التركيز على الحرب. وكان ساموري بحلول عام ١٨٨١ قد انتهى من توحيد الشطر الجنوبي من مناطق السافانا السودانية على طول غابة غرب افريقيا الكبرى، فيما بين المناطق الشمالية من سيراليون الحالية ونهر الساساندرا في ساحل العاج، بحيث أصبح امبراطورية واحدة لا ينازعه فيها منازع[٢٠] – (أنظر الشكل ٣-٦). وكانت امبراطورية الماندنغا، على العكس من امبراطورية التكرور، لا تزال في طور «النهضة» في ١٨٨٢ حينما وقع أول صدام بين ساموري توري والفرنسيين. كما أن فتح ساموري لتلك المنطقة كان قد مكنه من بناء جيش قوي وجيد التجهيز نسبيًا بالأسلحة الأوروبية. وكان ذلك الجيش مقسمًا الى جناحين، جناح المشاة (الصوفه) الذي كان يضم في ١٨٨٧ ما بين ٣٠٠٠٠ و ٣٥٠٠٠ مقاتل، وجناح الفرسان الذي لم يكن عدد رجاله يتجاوز ٣٠٠٠ في ١٨٨٧. وكان جناح المشاة مقسمًا الى وحدات دائمة تضم كل منها ما بين عشرة أفراد وعشرين فردًا تعرف باسم الـ «سيه» (الاقدام) أو كولو (الأكوام) يقود كلاً منها كونتيجي (قائد)، وكان كل عشرة «سيه» يشكلو بولو (ذراعًا) يقوده بولوكونتيجي[٢١]. أما جناح الفرسان فكان مقسمًا الى وحدات تضم كل منها خمسين فردًا وتسمى «سيريه». وكانت «البولو» تشكل القوة الضاربة الرئيسية بينما كانت «السيريه» تتقدم بحذاء كل «بولو». ولما كانت تلك الوحدات دائمة فقد نشأت عند أفرادها روابط صداقة فيما بينهم، ومشاعر من الولاء لقادتهم المحليين أولاً، ثم لساموري توري نفسه. ولذلك فإن الجيش

---

(١٧) المصدر السابق، ص ٧٠.

(١٨) المصدر السابق، ص ٧٣.

(١٩) إ. سان مارتان، ١٩٧٢، ص ٤٢٧.

(٢٠) انظر، من أجل دراسة تفصيلية لحياة ساموري توري ونشاطه؛ إ. بيرسون، ١٩٦٨ – ١٩٧٥.

(٢١) إ. بيرسون، في: م. كراودر (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ١٢١ – ١٢٦.



الشكل ٣-٦ : ساموري توري وقد أسره الكابتن غورو (على اليمين)، سبتمبر/ أيلول ١٨٩٨.
(المصدر : حقوق الطبع محفوظة ، هارلنغ - فيوليه).

ما لبث أن اتسم «بطابع شبه وطني لأنه حقّق قدرًا ملحوظًا من التجانس»[٢٢]. ولكن تفرّد جيش ساموري كان ظاهرًا في أسلحته وتدريبه. فهو – بخلاف معظم جيوش غرب افريقيا – لم يكن جيشًا محترفًا فحسب، بل كان ساموري توري يسلحه بنفسه. وقد ظل حتى عام ١٨٧٦ يسلحه بالبنادق القديمة التي يستطيع الحدادون المحليون إصلاحها بأنفسهم. ولكنه ابتداءً من ١٨٧٦ بدأ يطلب أسلحة أوروبية أحدث، وخاصة من سيراليون، وكان يفحصها بعناية ويتبين أيها أفضل لمنطقته. وهكذا عمد ابتداءً من ١٨٨٥ إلى الاستعاضة عن بنادق شاسبوت التي كانت خراطيشها الكبيرة تتلف سريعًا من الرطوبة ببنادق أصلح من طراز غراس ذات خراطيش أخف، وببنادق من طراز كروباتشك وهو الطراز سريع الطلقات من بنادق غراس. وظل ساموري توري يعتمد على هذه الأنواع من الأسلحة حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر، عندما تسنى له تدريب مجموعة من الحدادين على صنع بنادق مماثلة بكفاءة. ثم أخذ ابتداءً من ١٨٨٨ يضيف إلى مخزونه بعض البنادق الجديدة سريعة الطلقات، حتى أصبح لديه في ١٨٩٣ ما يقرب من ٦٠٠٠ بندقية ظل يستخدمها الى أن مني بالهزيمة في ١٨٩٨. غير أنه لم يحصل مطلقًا على أية مدفعية، وكان ذلك من أهم مواطن الضعف في حملاته ضد الفرنسيين. وكان تمويل مشترياته من الأسلحة يتم من حصيلة بيع العاج والذهب المستخرج من مناجم بوري القديمة في الجنوب التي ترجع إلى العصور الوسطى، ومن تبادل الرقيق والخيول في مناطق الساحل والموسى. ولم يكن جيشه جيد التسليح فحسب، بل كان أيضًا جيد التدريب والنظام، كما تميز بروح الجماعة والتجانس.

وهكذا يتضح أن ساموري كان في أوج قوته عندما حدث أول اتصال بينه وبين الفرنسيين عام ١٨٨٢. ففي شهر فبراير/شباط من ذلك العام زاره الملازم ألاكاميسا ليخطره بأن القيادة العليا لأعالي السنغال والنيجر تأمره بالانسحاب من مدينة كينيران التي كانت مركزًا تجاريًا هامًا يعترض طريق ساموري توري إلى مناطق الماندنغا. وكما هو متوقع، رفض ساموري هذا الأمر. وأدى ذلك إلى تعرض جيشه لهجوم مباغت من جانب بورنيبي ديبورد الذي اضطر مع ذلك للتقهقر سريعًا. وفي أبريل/نيسان شن كيميه بريما، شقيق ساموري توري، هجومًا على الفرنسيين في ونياكو بالقرب من باماكو. وعلى الرغم من أنه كسب المعركة في ٢ أبريل/نيسان، فقد هزم في ١٢ أبريل/نيسان على يد جيش فرنسي أصغر بكثير. ومن ثم حاول ساموري تجنب الصدام مع الفرنسيين، ووجه نشاطه نحو كينيدوغو.

وعندما احتل كومب في ١٨٨٥ منطقة بوري التي كان للذهب المستخرج منها أهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاد امبراطورية ساموري توري، أدرك هذا الأخير عظم الخطر الذي يهدد دولته وعقد عزمه على طرد الفرنسيين من المنطقة بالقوة. وكلّف بهذه المهمة ثلاثة جيوش هي جيشه وجيش كيميه–بريما وجيش ماسارا محمدي. واستطاع بحركة «كماشة» ضخمة أن يسترد بوري بسهولة، واضطر الفرنسيين الى الانسحاب خوفًا من تطويقهم. وبعد ذلك قرّر ساموري توري أن ينمي علاقاته مع البريطانيين في سيراليون. فبعد أن احتل فالابا في ١٨٨٤، أوفد مبعوثين الى فريتاون ليعرضوا على حاكم سيراليون وضع بلاده كلها تحت حماية الحكومة البريطانية. وكان هذا العرض مجرّد مناورة من ساموري توري. فلم يكن في نيته مطلقًا أن يتخلّى عن سيادته، وإنما كان يسعى الى إجبار الفرنسيين على احترام هذه السيادة نتيجة لارتباطه بتحالف مع حكومة قوية[٢٣].

وعندما فشلت هذه المناورة رجع ساموري توري الى الفرنسيين وأبرم معهم معاهدة في ٢٨ مارس /

(٢٢) المصدر السابق، ص ١٢١ – ١٢٢.

(٢٣) ج. د. هارغريفز، في: ل. هـ. غان وب. دويغنان (مشرف على التحرير)، ١٩٦٩، ص ٢٠٧ – ٢٠٨.

آذار ١٨٨٦ ، وافق فيها على سحب قواته الى الضفة الشرقية لنهر النيجر ، ولكنه احتفظ بحقوقه على بوري وعلى الماندنغا في منطقة كنغابا[٢٤] . وفي معاهدة أخرى أبرمت مع الفرنسيين في ٢٥ مارس / آذار ١٨٨٧ تعديلاً للمعاهدة السابقة ، تنازل ساموري توري للفرنسيين عن الضفة اليسرى للنهر ، بل ووافق على وضع بلاده تحت الحماية الفرنسية.

وربما كان ساموري قد وقّع تلك المعاهدة الثانية على أمل أن يساعده الفرنسيون ضد تيبيا «فاما» ملك سيكاسو الذي هجم ساموري على بلاده في أبريل / نيسان ١٨٨٧ بجيش قوامه ١٢٠٠٠ جندي. أما الفرنسيون فقد وقّعوا المعاهدة للحيلولة دون قيام أي تحالف بين ساموري ومحمد الأمين الذي كانوا في حرب معه آنذاك. وعندما وجد ساموري أن الفرنسيين، بدلاً من التصرّف كحلفاء والعمل على مساعدته ، كانوا يشجعون على الفرقة والتمرّد في المناطق التي كان قد أخضعها حديثًا ، كما كانوا يحاولون منعه من الحصول على امدادات من الأسلحة من سيراليون ، رفع الحصار عن سيكاسو في أغسطس / آب ١٨٨٩ واستعد لحمل السلاح ضد الغزاة[٢٥] ، فأعاد تنظيم جيشه ، وعقد معاهدة مع البريطانيين في سيراليون في مايو / أيار ١٨٩٠ ، تمكن عن طريقها من شراء أسلحة حديثة بكميات متزايدة طوال السنوات الثلاث التالية ، ومن تدريب قواته على الطريقة الأوروبية. فشكّل فصائل وسرايا ، واعتمد الدفاع تكتيكًا عسكريًا. وبطبيعة الحال لم يكن في وسعه أن يستخدم «التاتا» (الحصون) لإيواء جنوده ، لأنها لم تكن لتصمد أمام قذائف المدفعية. ولذلك فقد أقام استراتيجيته على أساس تزويد قواته بقدر كبير من خفة الحركة حتى تتمكن من مفاجأة العدو وتكبيده خسائر فادحة ، ثم الاختفاء[٢٦] .

وفي مارس / آذار ١٨٩٠ استولى أرشينار على سيغو ثم هجم على ساموري في مارس / آذار ١٨٩١ في محاولة منه لانزال الهزيمة به قبل أن يسلم قيادة أعالي السنغال والنيجر للقائد الجديد هومبير. وكان أرشينار يظن أن امبراطورية ساموري توري ستنهار من أول هجوم عليها. وعلى الرغم من أن ذلك الهجوم أسفر عن الاستيلاء على كانكان في ٧ أبريل / نيسان وعن إحراق بيساندوغو فإنه جاء بنتيجة عكسية ، لأنه كان بمثابة تحذير مفيد لساموري ، كما أنه مكّنه من مواصلة هجماته على الفرنسيين في كانكان ومن إنزال الهزيمة بهم في معركة دابادوغو في ٣ سبتمبر / أيلول ١٨٩١.

بيد أن المواجهة الكبرى بين الفرنسيين وساموري توري كانت في عام ١٨٩٢ . فقد صمّم هومبير على هزيمة ساموري ومن ثم شن في يناير / كانون الثاني ١٨٩٢ هجومًا على القطاع الأوسط من الامبراطورية بجيش قوامه ١٣٠٠ من صفوة الرماة و ٣٠٠٠ من الحمالين. وتولى ساموري بنفسه قيادة جيشه المؤلف من ٢٥٠٠ من خيرة رجاله استعدادًا للقاء هومبير. وعلى الرغم من أن هؤلاء الرجال كانوا – على حدّ تعبير إيف بيرسون[٢٧] – «يقاتلون كالشياطين ، ويتشبثون بعناد بكل موقع دفاعي على الطريق» ، فإنهم هزموا ، ونجح هومبير في الاستيلاء على بيساندوغو وسانانكورو وكيرواني. غير أنه من الجدير بالذكر أن هومبير نفسه اعترف بأن النتائج التي حققها هزيلة جدًا بالمقارنة مع الخسائر الفادحة التي مني بها. وذلك فضلاً عن أن ساموري كان قد أمر السكان المدنيين بالانسحاب لدى اقتراب القوات الفرنسية.

بيد أن ساموري لم يخدع نفسه بآمال كاذبة. فبعد الصدامات العنيفة مع قوة هومبير التي خسر فيها

(٢٤) المصدر السابق، ص ٢٠٨.
(٢٥) المصدر السابق ، ص ٢٠٩.
(٢٦) إ. بيرسون ، في : م. كراودر (مشرف على التحرير) ، ١٩٧١ ، ص ١٣٤.
(٢٧) المصدر السابق ، ص ١٣٥.

اكثر من ألف من صفوة رجاله في مقابل نحو المائة من الفرنسيين، أيقن بعدم جدوى الوقوف في وجه الفرنسيين. وعندئذٍ كان أمامه خياران: فإما التسليم وإما الانسحاب. وقد رفض الخيار الأول وقرّر أن يهجر وطنه ويزحف شرقًا ليقيم امبراطورية جديدة بعيدًا عن متناول الأوروبيين. وهكذا واصل سياسة إحراق المزروعات لحرمان العدو منها وبدأ في الزحف شرقًا في اتجاه نهري باندااما وكوموي. وعلى الرغم من أنه خسر في عام ١٨٩٤ آخر طريق من طرق إمداده بالأسلحة الحديثة، وهو طريق مونروفيا، فقد استمرّ في القتال. وفي أوائل ١٨٩٥ اصطدم بطابور فرنسي قادم من بلاد البولي بقيادة مونتيي وردّه على أعقابه. وفي الفترة من يوليو / تموز ١٨٩٥ الى يناير / كانون الثاني ١٨٩٦ احتل مملكة أبرون (جيامان) والجزء الغربي من غونجا. وكان آنذاك قد نجح في إقامة امبراطورية جديدة في المناطق الداخلية لساحل العاج والأشانتي[٢٨] (أنظر الشكل ٦-٢). وفي مارس / آذار ١٨٩٧ التقى ابنه سارانكنيي-موري بطابور بريطاني بقيادة هندرسون بالقرب من «وا» وهزمه، بينما هاجم ساموري توري نفسه كونغ ودمرها في مايو / أيار ١٨٩٧، ثم تقدّم الى بوبو حيث اصطدم بطابور فرنسي بقيادة كودرلييه.

ووجد ساموري توري نفسه محاصرًا بين الفرنسيين والبريطانيين، وقد فشلت محاولاته لبذر الشقاق بينهم بإعادة أراضي بونا التي كان البريطانيون يطمعون فيها الى الفرنسيين، فقرّر الرجوع الى حلفائه من التوما في ليبيريا. ولكنه تعرّض في الطريق لهجوم مباغت بقيادة غورو عند قرية غويليمو يوم ٢٩ سبتمبر / أيلول ١٨٩٨ ووقع في الأسر، ثم نفي الى الغابون حيث توفي في عام ١٩٠٠. وبأسره انتهت، على حدّ تعبير باحث معاصر، «أطول سلسلة من الحملات ضد عدو واحد في تاريخ الغزو الفرنسي للمنطقة السودانية»[٢٩].

الداهومي

اختار بيهانزين ملك الداهومي (أبومي)، شأنه شأن ساموري توري، استراتيجية المواجهة، دفاعًا عن سيادة دولته واستقلالها[٣٠]. وقد وقع أول صراع مباشر مع فرنسا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر عندما أعلنت فرنسا الحماية على بورتو نوفو، التي كانت تابعة لأبومي (أنظر الشكل ٦-١). وكانت تلك ضربة شديدة للمصالح الاقتصادية لأبومي. وفي ١٨٨٩ أبلغ ولي العهد الأمير كوندو الحاكم الفرنسي لأنهار الجنوب، بايول، بأن شعب الفون لن يقبل مطلقًا هذا الوضع. وفي فبراير / شباط ١٨٩٠ أمر بايول باحتلال كوتونو والقبض على كل أعيان الفون في المدينة. ورد الأمير كوندو الذي كان قد بدأ حكمه في ديسمبر / كانون الأول ١٨٨٩ باسم بيهانزين، بتعبئة قواته. وكان لأبومي في ذلك الحين جيش دائم قوامه في زمن السلم ٤٠٠٠ رجل وامرأة. أما في زمن الحرب فكانت الخدمة العسكرية إلزامية بالنسبة لكل الذكور، تساعدهم «الأمازونيات» وهن نساء محاربات مرهوبات.

وقد هوجمت الحامية الفرنسية عند الغسق. وفي الوقت نفسه بدأ جزء من الجيش أُرسل الى منطقة بورتو نوفو في إتلاف أشجار النخيل. ويقول بيهانزين إن تلك التدابير الاقتصادية المضادة سرعان ما أقنعت الفرنسيين بطلب الصلح. في ٣ أكتوبر/تشرين الأول حمل الأب دورجير إلى أبومي مقترحات للصلح. ووافق الفرنسيون على أن يدفعوا لبيهانزين مبلغًا سنويًا قدره ٢٠ ٠٠٠ فرنك فرنسي مقابل اعترافه

---

(٢٨) المصدر السابق. ص ١٣٨.

(٢٩) ت. ك. فايسكل، ١٩٨٠، ص ٩٩ - ١٠٢.

(٣٠) د. روس، في: م. كراودر (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ١٤٤.

بملكية فرنسا لكوتونو وحق الفرنسيين في تحصيل الرسوم الجمركية وإنزال حامية فيها. وقد قبل الملك هذه الشروط وتمّ توقيع المعاهدة في ٣ أكتوبر / تشرين الأول ١٨٩٠. ولكن الملك سعى الى الدفاع عن بقية دولته فشرع في تجديد تجهيزات جيشه بأن اشترى في الفترة من يناير / كانون الثاني ١٨٩١ الى أغسطس / آب ١٨٩٢ « ١٧٠٠ بندقية سريعة الطلقات، وستة مدافع طراز كروب من أعيرة مختلفة، وخمسة مدافع رشاشة، و ٤٠٠٠٠٠ طلقة متنوعة وكمية كبيرة من قذائف المدفعية »[٣١]. وقد اشتراها من شركات ألمانية تعمل في لومي.

بيد أن الفرنسيين كانوا قد عقدوا العزم على غزو الداهومي، واتخذوا ذريعة لهذا الغزو الحادثة التي وقعت يوم ٢٧ مارس / آذار ١٨٩٢ : ففي ذلك اليوم أطلق بعض الجنود النار على زورق المدفعية المسمّى توباز والذي كان يقل على ظهره المقيم الفرنسي في بورتو نوفو أثناء قيامه برحلة في نهر ويمي. وقد كلّفوا بهذه المهمة الكولونيل دودز - وكان هو نفسه مولّدًا سنغاليًا - فوصل الى كوتونو في مايو / أيار ١٨٩٢، واتخذ من بورتو نوفو - حيث حشد الفرنسيون ٢٠٠٠ رجل - قاعدة للعمليات. وقد تحرّك دودز في اتجاه مصب نهر ويمي، ثم بدأ في ٤ أكتوبر / تشرين الأول زحفه على أبومي. ولكن الفون جمعوا الفرق الثلاث لجيشهم في فرقة واحدة قوامها ١٢٠٠٠ جندي ونقلوها في مواجهة الجيش الفرنسي الغازي الى ما بين النهر وأبومي. على أن الجهود التي بذلها جنود الفون الذين استخدموا كل أساليب الحرب التقليدية من غارات مفاجئة عند الفجر، وضربات غير متوقعة، ووقفات دفاعية، ومناوشات للقوات الغازية وغير ذلك من تكتيكات حرب العصابات، قد فشلت من وقف تقدم الفرنسيين، ناهيك عن ردّهم على أعقابهم، كما أنهم تكبّدوا خسائر فادحة. وقدّرت خسائر الفون بألفي قتيل، كان من بينهم كل الأمازونيات تقريبًا، و ٣٠٠٠ جريح، بينما لم يخسر الفرنسيون سوى ١٠ ضباط و ٦٧ جنديًا[٣٢]. غير أن أكثر العوامل إحباطًا لخطط الفون كان هو قيام عبيد اليوروبا الذين أطلق جيش دودز سراحهم باتلاف المحاصيل. وهكذا واجهت أبومي أزمة حادة في المؤن. واضطر بعض الجنود، خوفًا من الموت جوعًا، الى العودة الى قراهم بحثًا عن الطعام وحماية لها من النهب الذي كانت تتعرّض له على أيدي الأسرى الذين أُطلق سراحهم.

وغني عن البيان أن تفكك جيش الفون جعل من المحتم الالتجاء الى الحل الوحيد، وهو الصلح. وقد قبل دودز الذي عسكر آنذاك في كانا، مقترحات بيهانزين ولكنه طلب منه دفع تعويضات حرب باهظة وتسليم كل أسلحته. وبديهي أن كرامة شعب الفون كانت تأبى مثل هذه الشروط. واستمرّ دودز في زحفه الكاسح فدخل أبومي في نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٩٢. ولكن بيهانزين كان قد أشعل فيها النار وغادرها متجهًا الى الميناء الشمالي لمملكته حيث استقرّ. وبدلاً من أن يستسلم أو يعزله شعبه كما كان الفرنسيون يتوقعون، فإنه اخذ يعيد تنظيم جيشه بتأييد شعبي عارم. وفي مارس / آذار ١٨٩٣ استطاع حشد ٢٠٠٠ جندي شنوا غارات عديدة على المناطق التي كان الفرنسيون يسيطرون عليها. وفي أبريل / نيسان ١٨٩٣ تقدم الأعيان بمقترحات جديدة للصلح، فعرضوا التنازل لفرنسا عن الجزء الجنوبي من المملكة. ولكنهم لم يقبلوا عزل بيهانزين الذي كانوا يرون فيه تجسيدًا لقيم شعبهم ورمزًا لاستقلال دولتهم. ولذلك بعث الفرنسيون في سبتمبر / أيلول بحملة جديدة تحت قيادة دودز، الذي كان قد رقي الى رتبة جنرال، ونجحت تلك الحملة في غزو الجزء الشمالي من الداهومي. وعُين غوتشيلي ملكًا على البلاد وتُوّج في

(٣١) المصدر السابق، ص ١٥٨.
(٣٢) المصدر السابق، ص ١٦٠.

١٥ يناير / كانون الثاني ١٨٩٤. أما بيهانزين فقد قُبض عليه نتيجة خيانة بعض أتباعه في ٢٩ يناير / كانون الثاني ١٨٩٤ (٣٣).

البولي والفرنسيون

كان من المعتقد أن المقاومة ضد الفرنسيين في مناطق الغابات في غينيا وساحل العاج لم تبدأ إلّا بعد عام ١٩٠٠ (٣٤). غير أن البحوث الحديثة، ولا سيّما بين شعوب اللاغون والبولي المقيمة في ساحل العاج، قد بينت خطأ هذا الاعتقاد، وعن أن تغلغل الفرنسيين من الساحل الى الأراضي الداخلية ووجه بردود فعل عدائية من جانب الشعب منذ بدايته (٣٥). وقد بدأت البعثات الفرنسية الأولى التي أرسلت من الساحل الى بلاد البولي بحملتين: الحملة العسكرية بقيادة الملازم أرمان والملازم دو تافرنوست في فبراير / شباط ١٨٩١، والحملة التجارية التي قام بها فواتوريه وبابيّون في مارس / آذار ١٨٩١. وقد عقد إتيين كومينان، زعيم بولي تياساله العزم على وقف هذا التوغل فرفض أن يعبر أرمان وتافرنوست مترجمًا يرافقها الى الشمال، ومن ثم اضطرا الى العودة الى الساحل. وفي هذه الأثناء دبّر إتيين كومينان اغتيال فواتوريه وبابيّون حتى قبل أن يتمكنا من الوصول الى تياساله (٣٦) (أنظر الشكل ٢-٦). وأراد الفرنسيون معاقبة البولي فشنوا حملة عسكرية بقيادة الملازم ستوب، ولكن قوات إتيين كومينان هاجمتها في ١١ مايو / أيار ١٨٩١ وردّتها على أعقابها مدحورة في اتجاه الساحل. وعندما فشل استخدام القوة، لجأ الفرنسيون الى الدبلوماسية ونجحوا في إبرام معاهدة مع شعوب البولي في تياساله ونياموي في ٢٩ ديسمبر / كانون الأول ١٨٩٢ وافقوا بمقتضاها على دفع إتاوة مقدارها ١٠٠ أوقية من الذهب في مقابل حرية التجارة مع الافريقيين والأوروبيين على الساحل. وبفضل هذه المعاهدة تمكن الفرنسيون من إرسال بعثتهم الاستكشافية الثانية الى بلاد البولي في مارس / آذار ١٨٩٣، وكانت بقيادة جان-باتيست مارشان الذي كانت شهرته ذائعة بالفعل في غربي السودان بسبب مغامراته العسكرية. وقد اصطدم مارشان وهو في منتصف الطريق الى تياساله، على نهر الباندااما، بمقاومة من إتيين كومينان الذي كان مصممًا على «ألا يخترق رجل أبيض تياساله» (٣٧). ومن ثم رجع مارشان الى غران لاهو حيث جمع قوة من نحو ١٢٠ رجلاً وشرع في غزو تياساله في ١٨ مايو / أيار ١٨٩٣ وتمكّن من احتلالها بعد أسبوع وبعد فرار إتيين كومينان. ثم استأنف مارشان زحفه شمالاً فدخل في نوفمبر / تشرين الثاني جبويكيكرو التي أطلق عليها الفرنسيون فيما بعد اسم بواكيه. ولكنه واجه في تلك المدينة مقاومة من قائدها كواسي غبويكيه الذي كان آنذاك متحالفًا مع ساموري توري. لذلك اضطرّ مارشان الى الزحف الى كونغ ومنها وجّه نداء الى باريس طالبًا أن ترسل حملة لاحتلال هذه المدينة توقيًا من هجمات كل من ساموري توري والبريطانيين، وأن توقّع معاهدة مع «ديولا» كونغ. وكانت حملة مونتيي التي شنّت في سبتمبر / أيلول ١٨٩٤ ودخلت تياساله في ديسمبر / كانون الاول استجابة لهذا النداء.

(٣٣) المصدر السابق، ص ١٦٦.
(٣٤) م. كراودر، ١٩٦٨، ص ٩٥؛ ج. بوني، ١٩٨٠، ص ١٤-١٥.
(٣٥) ت. ك. فايسكل، ١٩٨٠، ص ٣٣ - ١٤١؛ س. كوفي، ١٩٧٦، ص ١٢٠ - ١٨٩.
(٣٦) ت. ك. فايسكل، ١٩٨٠، ص ٣٨ - ٣٩.
(٣٧) المصدر السابق، ص ٤٤.

غير أن حملة مونتيبي واجهت مقاومة أشد من البولي، فقد ثاروا عليها وهاجموها في أوسو شمالي تياساله، وفي أهواكرو، وفي مورونو في الفترة من ٢٥ الى ٢٨ ديسمبر / كانون الأول. وكان من نتيجة هذه المقاومة العنيدة من جانب البولي أن صدرت الأوامر الى مونتيبي بالعودة الى الساحل في فبراير / شباط ١٨٩٥.

وكانت الفترة الممتدة من ١٨٩٥ الى ١٨٩٨ فترة سلام في بلاد البولي. غير أن الفرنسيين، بعد أن هزموا ساموري توري وأسروه في سبتمبر / أيلول ١٨٩٨، قرّروا البدء باحتلال بلاد البولي احتلالاً فعليًا، ومن ثم بدأوا في إقامة موقع عسكري دائم في بواكيه دون استشارة البولي. وكذلك شرعوا في إعتاق الرقيق واعتقلوا كاتيا كوفي رئيس كاتياكوفيكرو وأعدموه بتهمة تغذية روح العداء للفرنسيين في المنطقة. وكانت هذه الاستفزازات السبب الرئيسي في اندلاع الثورة من جديد بين جماعات البولي في المنطقة. وفي ٢٢ ديسمبر / كانون الأول ١٨٩٨ شنّت تلك الجماعات هجومًا شاملاً على الحاميات الفرنسية في المنطقة بقيادة كواديو أوكو رئيس لومو، وياو غوبيه أحد زعماء النغبان، وكاسو شقيق قائد كاتياكوفيكرو الذي أعدمه الفرنسيون، وأكافو بولاري وهو زعيم آخر من زعماء النغبان، وكوامي دييه الزعيم الأكبر لبولي واريبو. ورد الفرنسيون على ذلك باعلان منطقة البولي إقليمًا عسكريًا وبشن سلسلة من الحملات، أسفرت عن الاستيلاء على كوكومبو، وهي مركز من مراكز استخراج الذهب في بلاد البولي، وكانت تدافع عنها قوة يتراوح عددها بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ رجل في يونيو / حزيران ١٩٠١، كما أسفرت عن أسر وقتل كوامي دييه العظيم في فبراير / شباط ١٩٠٢، وعن أسر أكافو بولاري (أكافو، الرجل الحديدي) الذي ضرب في زنزانته حتى الموت في يوليو / تموز ١٩٠٢. ولكن البولي لجأوا الى تكتيكات حرب العصابات واستمروا في مناوشة القوات الفرنسية، ولم يستتب السلم من جديد إلاّ عندما أدرك فرانسوا-جوزيف كلوزيل الذي أصبح قائمًا بأعمال حاكم المستعمرة في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٠٢، أنه لا فائدة من استخدام القوة فأمر بوقف العمليات العسكرية[٣٨].

الغزو ورد الفعل في افريقيا الغربية البريطانية (١٨٨٠ – ١٩٠٠)

بينما لجأ الفرنسيون الى الحرب كوسيلة أساسية لاحتلال أفريقيا الغربية الفرنسية في الفترة من ١٨٨٠ الى ١٩٠٠، استعان البريطانيون بالدبلوماسية السلمية والحرب في آن معًا. فقد استخدموا الدبلوماسية السلمية عندما أبرموا عدة معاهدات للحماية مع الدول الأفريقية، كما هو الحال بالنسبة للبقاع الشمالية من سيراليون ومن ساحل الذهب (غانا الآن)، وفي بعض بقاع بلاد اليوروبا. على أنهم استخدموا القوة بصفة عامة في بقاع أخرى مثل بلاد الأشانتي والإيجيبو في بلاد اليوروبا وفي مناطق دلتا النيجر وخاصة في نيجيريا الشمالية. وكانت ردود فعل شعوب المنطقة، مثلما حدث في افريقيا الغربية الفرنسية، تتمثل في الالتجاء الى جميع الخيارات المتاحة أمامها وهي المواجهة والتحالف والخضوع أو الجمع بينها. وتدليلاً على ذلك نحلّل فيما يلي ما حدث في بلاد الأشانتي وفي نيجيريا الجنوبية وفي نيجيريا الشمالية.

(٣٨) في تفصيلات جميع هذه الحملات وأساليب رجال العصابات وغيرها من الأساليب التي استعملها البولي أنظر: ت. ك. فايسكل، ١٩٨٠، ص ٩٨ – ١٤١.

بلاد الأشانتي (ساحل الذهب)

لم تشهد منطقة غرب افريقيا في تاريخها مواجهة بين الافريقيين والأوروبيين، أطول أمدًا من المواجهة بين الأشانتي والبريطانيين في ساحل الذهب (غانا حاليًا). فلقد بدأت تلك المواجهة في الستينات من القرن الثامن عشر وانتهت في ١٨٢٤ الى اشتباك عسكري هزم فيه الأشانتي القوات البريطانية وحلفاءها وقتلوا قائدها السير تشارلز ماكارثي الذي كان آنذاك حاكمًا لساحل الذهب[٣٩]. وبعد عامين ثأر البريطانيون لهزيمتهم تلك في معركة دودوا. وأمكن تجنّب الحرب بصعوبة شديدة في عامي ١٨٥٠ و ١٨٦٣، ولكن الأشانتي شنوا في الفترة من ١٨٦٩ الى ١٨٧٢ هجومًا من ثلاث جهات أسفر عن احتلالهم لجميع الدويلات الجنوبية والساحلية لساحل الذهب دون استثناء تقريبًا. وقد عملت الحكومة البريطانية على رد الأشانتي على أعقابهم فشنت حملة من أكثر الحملات العسكرية تنظيمًا في تلك الفترة بقيادة واحد من أشهر الضباط البريطانيين آنذاك وهو الجنرال غارنت ولسلي. ونجح جيشه الذي كان مسلحًا بأحدث الأسلحة في رد جيش الأشانتي الى ما وراء نهر البْرا ودخل مدينة كوماسي وأعمل فيها النهب في فبراير / شباط ١٨٧٤ بعد مقاومة أخيرة ضارية من جيش الأشانتي في أموافو بالقرب من بكواي[٤٠] (أنظر الشكل ٦-١).

وكان لهذه الهزيمة الحاسمة التي مني بها الأشانتي على يد البريطانيين في ١٨٧٤ عواقب بعيدة المدى، كما أنها أثرت الى حد كبير على ردود فعل الأشانتي إبّان الفترة من ١٨٨٠ الى ١٩٠٠. وكانت أولى نتائجها الظاهرة هي تفكك امبراطورية الأشانتي. فلقد اعترف الأشانتي، بموجب معاهدة فومينا، باستقلال جميع الدول التي كانت تابعة لهم جنوبي نهر البْرا. واستغلت الدول التابعة شمالي نهر الفولتا ضعف القوة العسكرية للأشانتي فانفصلت عنها. بل إن قلب إمبراطورية الأشانتي الذي كان باقيًا بدأ في التفكك. وقد حرص البريطانيون على ألا تقوم لامبراطورية الأشانتي قائمة من جديد فحرّضوا الدول الأعضاء في اتحاد الأشانتي على أن تؤكّد استقلالها ومن ثم بدأت دوابن وكوكوفو وبكواي ونسوتا في تحدّي ملك الأشانتي[٤١]. والواقع أن الصراع بين كوماسي ودوابن أدّى الى حرب اهلية انتهت بهزيمة كوماسي وهجرة أعداد كبيرة من السكان الى مستعمرة ساحل الذهب التي كانت بريطانيا قد أعلنت حمايتها عليها قبل فترة قصيرة. وكان من أهم ما حدث عزل ملك الأشانتي، مما كان يرجع الى حد ما الى نتائج حرب ١٨٧٤. وبعد أن توفي خليفته على العرش بعد ذلك بسبع سنوات نشبت حرب أهلية بشأن من يخلفه، ولم تنته إلّا في عام ١٨٨٨ حينما أصبح بريمبه الأول ملكًا أكبر جديدًا للأشانتي.

ومن حسن الحظ أن بريمبه أثبت قدرته على التصدي للأزمة التي واجهها. ففي خلال ثلاث سنوات من بدء حكمه استطاع أن يوحّد من جديد الدول الأعضاء في اتحاد الأشانتي، بل وأقنع الدوابن بالعودة الى الوطن. وقد انزعج البريطانيون من يقظة مملكة الأشانتي ومن احتمال استيلاء أي من الفرنسيين أو الألمان عليها فعرضوا وضعها تحت حمايتهم. وقد أوردنا من قبل[٤٢] رفض بريمبه الحازم والمهذّب لهذا

(٣٩) لمزيد من التفاصيل عن ثورة الأشانتي، أنظر ج. ك. فين، في: م. كراودر (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ١٩–٣٣؛ أ. أ. بواهن، ١٩٦٦، في: ج. ف. أ. أجايي وم. كراودر (مشرف على التحرير)، ١٩٧٤.

(٤٠) ج. ك. فين، في: م. كراودر (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ٣٦–٤٢.

(٤١) المصدر السابق، ص ٤٣.

(٤٢) أنظر الفصل الأول.

العرض. ولقد اتبع رفضه هذا بغزو بلاد النكورانسا والمو والأبياس وانتصر عليها في ١٨٩٢. ورد البريطانيون على ذلك باقتراح إيفاد مقيم بريطاني دائم في كوماسي مقابل دفع مكافأة سنوية الى الملك الأكبر والى سائر كبار الملوك التابعين له. ولكن الملك الأكبر لم يكتف برفض هذا العرض بل أرسل بعثة عالية المستوى الى ملكة انجلترا «لتعرض على جلالتها أمورًا شتى تؤثر على حسن إدارة مملكتنا»[٤٣]. وقد غادرت تلك البعثة كوماسي في نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٩٤ وبرفقتها حاشية مؤلفة من أكثر من ثلاثمائة تابع، ووصلت كيب كوست في ١٠ ديسمبر / كانون الأول ثم غادرتها الى انجلترا في ٣ أبريل / نيسان ١٨٩٥. غير أن الحكومة البريطانية لم ترفض استقبال بعثة الأشانتي فحسب، بل انها أصدرت أوامرها الى الحاكم على الساحل، أثناء وجود البعثة في انجلترا، كي يرسل الى ملك الأشانتي انذارًا نهائيًا بأن يستقبل المقيم البريطاني ويدفع غرامة الحرب البالغة ٥٠ ألف أوقية من الذهب التي كانت قد فرضت على الأشانتي في ١٨٧٤. وبطبيعة الحال رفض ملك الأشانتي الاستجابة لهذه الطلبات، لا سيّما وأنه كان ينتظر نتيجة بعثته الى لندن.

وقد اتخذ البريطانيون من رفضه ذريعة لشن حملة واسعة النطاق على الأشانتي بقيادة السير فرانسيس سكوت. ودخلت تلك الحملة كوماسي في يناير / كانون الثاني ١٨٩٦ دون أن تطلق رصاصة واحدة، لأن بريمبه ومستشاريه كانوا قد قرّروا عدم الدخول في حرب مع البريطانيين، وإنما قبول الحماية البريطانية. وعلى الرغم من ذلك فقد اعتقل البريطانيون بريمبه وأمه التي كانت ملكة على البلاد، وأعمامه وبعض قادته، ونفوهم أولاً الى سيراليون، ثم الى جزر سيشل في ١٩٠٠[٤٤] (أنظر الشكل ٤-٦).

فلماذا قرّر الأشانتي في هذه المناسبة عدم الدخول في حرب مع البريطانيين؟ من حسن الحظ أن لدينا رد بريمبه نفسه على هذا السؤال حينما كان في منفاه في جزر سيشل. فعندما طلب زعماء القبائل محاربة البريطانيين ذكرهم بريمبه أولاً بأيام الحرب الأهلية في كوماسي وبدور البريطانيين في إقرار السلام وفي ارتقائه لعرشه، ثم أضاف قائلاً:

> «أما وقد طوّقت الحكومة البريطانية عنقي بهذا الجميل فإنني لست مستعدًا لمحاربة القوات البريطانية، «حتى» وإن اعتقلتني، وثانيًا إنني أوثر التسليم حفظًا لأرواح وأمن شعبي وأبناء وطني»[٤٥].

على أن بريمبه، السيّئ الحظ، ظن أنه يستطيع الخروج على التقاليد واستخدام سلاح الدبلوماسية بدلاً من المواجهة العسكرية في عصر اشتدت فيه ضراوة التنافس بين الامبراطوريات الاستعمارية. ولكن من ينظر الى تجارب عام ١٨٧٤ والى ما كان البريطانيون يتمتعون به من تفوق عسكري لا جدال فيه على الأشانتي يجد أن قراره كان واقعيًا ومعقولاً ومشرّفًا الى أقصى حد.

نيجيريا الجنوبية

اختلفت وسائل البريطانيين وأساليبهم في إخضاع جميع مناطق نيجيريا الحديثة لسيطرتهم، واختلفت كذلك مبادرات النيجيريين وردود فعلهم إزاءها. فلقد أخضعت بلاد اليوروبا بواسطة المبشرين وحكومة

---

(٤٣) إ. ويلكس، ١٩٧٥، ص ٦٣٧ - ٦٤١.

(٤٤) أ. أ. بواهن، ١٩٧٧.

(٤٥) مقتبس في المصدر السابق.



الشكل ٤ـ٦ : نانا بريمبيه الأول في منفاه في سيشل : وتجلس إلى يمينه الملكة الشهيرة نانا يا أسانتيوا، ملكة إدويسو وزعيمة ثورة الأشانتي عام ١٩٠٠، والى يساره والداه (صورة التقطها س.س. أوهاشي في نحو عام ١٩٠٨ واستنسختها عام ١٩٢٤ مؤسسة ماكوركديل في لندن لعرضها في معرض ويمبلي عام ١٩٢٤). (حقوق النشر محفوظة لـ: سوزان هوبسون).

لاغوس ، وأُخضعت أنهار الزيت بواسطة المبشّرين والقناصل ، وأُخضعت نيجيريا الشمالية بواسطة كل من الشركة الأفريقية الوطنية (شركة النيجر الملكية اعتبارًا من ١٨٨٦) والحكومة البريطانية. وكان السلاحان الرئيسيان اللذان استخدمهما البريطانيون هما الدبلوماسية والمواجهة العسكرية. ولذلك فقد تراوحت ردود الفعل النيجيرية ما بين المواجهة العسكرية السافرة ، والتحالف المؤقت والخضوع.

فبفضل نشاط المبشّرين أساسًا كان النفوذ البريطاني والتجارة البريطانية قد توغلا من لاغوس – التي احتلت في ١٨٥١ – الى معظم بقاع بلاد اليوروبا. وفي ١٨٨٤ كان عدد من المعاهدات المناهضة لتجارة الرقيق ، والمعاهدات التجارية ومعاهدات الحماية قد أبرم بين البريطانيين وكثير من حكام اليوروبا. وفي ١٨٨٦ تمكنت الإدارة البريطانية أيضًا من إقناع شعوب إيبادان وإيكيتيبارابو (التي تضم الإيكيتي والإيجيشا والإغبا) التي كانت تخوض الحرب منذ ١٨٧٩ ، بتوقيع معاهدة صلح. وليس غريبًا أن يكون البريطانيون قد حقّقوا هذا كله في بلاد اليوروبا بحلول عام ١٨٨٦. فبالإضافة الى نشاط التجار والمبشّرين الأوروبيين الذي مهّد لتلك الحروب كان شعب اليوروبا بعد حروبه الداخلية منذ الخمسينات من القرن التاسع عشر قد مَلَّ الحرب وأصبح في حاجة الى السلم ، ومن ثم قبل تدخّل البريطانيين. وكانت الدولة الوحيدة من دول اليوروبا التي قاومت المبشّرين والتجار البريطانيين وحكومة لاغوس حتى الثمانينات من ذلك القرن هي دولة إيجيبو. ولما كان البريطانيون قد عقدوا العزم على احتلال بلاد اليوروبا منذ أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر فقد قرّروا أن يلقّنوا إيجيبو درسًا قاسيًا يظهر لسائر دول اليوروبا عدم جدوى الوقوف في وجه أطماعهم[٤٦]. وفي ١٨٩٢ زعم البريطانيون أن الحاكم دنتون قد تعرّض للإهانة واتخذوا من ذلك ذريعة لشن حملة جيدة الإعداد ضمّت ما يقرب من ألف رجل مسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة ومدفع مكسيم. وحشد الإيجيبو بشجاعة جيشًا تراوح عدده بين سبعة آلاف وعشرة آلاف مقاتل. ولكن الغزاة ألحقوا بهم هزيمة قاسية رغم تفوّقهم العددي الهائل وتسلّح بعضهم بالأسلحة النارية[٤٧]. ويبدو أن سائر دول اليوروبا وعت من هذا الغزو درسًا جيدًا. ولذلك لم يكن غريبًا أن توافق شعوب أبيوكوتا وإيبادان وإيكيتي – إيجيسا والأويو فيما بين ١٨٩٣ و ١٨٩٩ على إبرام معاهدات مع البريطانيين وقبول مقيمين في بلادهم (أنظر الشكل ٦-١). ولم يكن لقصف البريطانيين للأويو في ١٨٩٥ من سبب إلّا ضمان خضوع الألافين خضوعًا تامًا لسلطانهم. أما أبيوكوتا فظلت مستقلة إسمًا حتى عام ١٩١٤.

وعلى حين اختارت شعوب اليوروبا استراتيجية الخضوع على وجه العموم ، اختار حكام مملكة بنين وبعض حكام دول دلتا النيجر استراتيجية المجابهة. فعلى الرغم من أن بنين كانت قد وقعت معاهدة حماية مع البريطانيين في ١٨٩٢ إلاّ أنها حافظت بإصرار على سيادتها. ولم يكن هذا مما يُسكت عليه في تلك الحقبة ، ولذلك تذرع البريطانيون بمقتل نائب القنصل البريطاني هو وخمسة من الانجليز وهم في طريقهم الى بنين ، وشنوا على بنين حملة تأديبية قوامها ١٥٠٠ رجل في ١٨٩٧. وعلى الرغم من أن «الأوبا» نفسه كان على استعداد للتسليم فإن معظم رؤساء القبائل حشدوا جيشًا لصد الغزو. إلّا أنهم هزموا ونهب الغزاة كل الكنوز البرونزية النفيسة التي كانت في العاصمة ، ثم أحرقوها[٤٨].

وفي ١٨٨٤ كان البريطانيون قد وقّعوا في دلتا نهر النيجر ، شأنها شأن كثير من المناطق الأخرى في

---

(٤٦) م. كراودر ، ١٩٦٨ ، ص ١٢٦ – ١٢٧.

(٤٧) ر. سميث ، في : م. كراودر (مشرف على التحرير) ، ١٩٧١ ، ص ١٥٠.

(٤٨) ج. ب. وبستر و أ.أ. بواهن ، ١٩٦٧ ، ص ٢٤٧ – ٢٤٩.

نيجيريا، معاهدات للحماية مع معظم زعماء المنطقة. ولكن بينما وافق بعضهم مثل زعيمي كالابار وبوني على أن يزاول المبشّرون نشاطهم في مناطقهم، رفض البعض الآخر ذلك. وكانوا جميعًا يصممون على ممارسة حقهم في السيادة فيما يتعلّق بتنظيم التجارة وفرض الرسوم على التجار البريطانيين. ولم يكن القناصل البريطانيون الجدد من أمثال هيويت وجونستون ليسكتوا على ذلك. ومن الأمثلة النموذجية للحكام الذين وقفوا في وجه القناصل والمبشّرين البريطانيين جاجا حاكم الأوبوبو (أنظر الشكل ٥-٦) فقد أصرّ على أن يدفع التجار البريطانيون الرسوم المفروضة وأمر بوقف التجارة في النهر تمامًا الى أن وافقت احدى الشركات البريطانية على دفع الرسوم. وقد أمره القنصل البريطاني جونستون أن يكف عن اقتضاء رسوم من التجار البريطانيين، ولكنه بدلاً من أن يمتثل لهذا الأمر أوفد بعثة احتجاج الى وزارة الخارجية. وعندما أصرّ جاجا على رفضه، على الرغم من تهديدات جونستون بقصف مدينته بواسطة زوارق المدفعية البريطانية، استدرج جونستون جاجا الى لقاء على ظهر احدى السفن في ١٨٨٧ بعد أن أعطاه وعدًا بالأمان، وقبض عليه ثم نقله الى أكرا[٤٩] حيث حوكم وصدر الأمر بنفيه الى جزر الهند الغربية. وكان من نتيجة هذه الطريقة المذهلة في معاملة واحد من أقوى حكام دول الدلتا وأكثرهم ثراء، فضلاً عن الانقسام الداخلي بين تلك الدول، أن استسلمت بقية دول الدلتا – كالابار القديمة، وكالابار الجديدة، وبراس، وبوني – وقبلت إنشاء اللجنة الإدارية التي فرضها جونستون عليها.

وثمة حاكم آخر تحدّى البريطانيين هو نانا، حاكم النهر في مملكة إتسيكيري. فقد أصرّ، مثله مثل جاجا، على التحكم في التجارة في نهر بنين فحشد البريطانيون جيشًا للاستيلاء على عاصمته. وقد استطاع صد محاولتهم الأولى في أبريل / نيسان ١٨٩٤، ولكنهم نجحوا في محاولتهم الثانية في سبتمبر / أيلول. وفرّ نانا الى لاغوس حيث سلّم نفسه الى الحاكم البريطاني الذي ما لبث أن حاكمه ونفاه أولاً إلى كالابار ثم الى ساحل الذهب[٥٠].

الغزو ورد الفعل في نيجيريا الشمالية

إذا كان غزو نيجيريا الجنوبية واحتلالها قد تحققا بفضل جهود الحكومة البريطانية بمساعدة من التجار والمبشّرين فإن غزو نيجيريا الشمالية واحتلالها تما بواسطة الشركة الافريقية الوطنية (شركة النيجر الملكية اعتبارًا من ١٨٨٦)، والحكومة البريطانية. وكان أسلوبها الرئيسي في ذلك – مثلهم مثل الفرنسيين في غربي السودان – هو الغزو العسكري. وقد سبقت ذلك سلسلة من المعاهدات بين حكام نيجيريا الشمالية والشركة كانت تستهدف حفظ تلك المنطقة للبريطانيين دون الفرنسيين الذين كانوا يتوغلون من الغرب، والألمان الذين كانوا يتوغلون من الشرق.

وقد شعرت الشركة بضرورة التدخل بعد أن أُرسي مبدأ الاحتلال الفعلي في مؤتمر برلين كي تقطع الطريق على الفرنسيين والألمان. وكان الزحف شمالاً يقتضي اختراق مملكتي إيلورين ونوبه اللتين كانتا تصممان على حفظ استقلالها وسيادتها. لذلك غزت قوة من الشركة نوبه في ١٨٩٧. وكانت تلك القوة – كما قال د. ج. م. موفيت – «تتألف من الميجور (الرائد) أ. ر. أرنولد على رأس ٣١ ضابطًا، وآخرين من الأوروبيين من بينهم السير جورج غولدي نفسه، و ٥٠٧ من الجنود منظمين في سبع سرايا،

(٤٩) م. كراودر، ١٩٦٨، ص ١١٩ – ١٢٣؛ أ. إيكيم، ١٩٧٣، ص ١٠.
(٥٠) أ. إيكيم. في: م. كراودر (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ٢٢٧ – ٢٢٨.



الشكل ٥-٦ : جاجا (حوالى ١٨٢١ - ١٨٩١)، حاكم دولة الأوبوبو في دلتا النيجر من ١٨٦٩ الى ١٨٨٧ (الصورة : لونغمان ، حقوق النشر محفوظة).

يعاونهم ٥٦٥ حمالاً ومدفع ١٢ رطلاً ومدفع ٩ أرطال (كلاهما من نوع وايتورث) وخمس مدافع ٧ أرطال تحشى من الفوهة، و٦ مدافع رشاشة من طراز مكسيم عيار ٠,٤٥»[٥١]. كما كان يعاون هذه القوة أسطول صغير مؤلف من ١١ سفينة. وقد قاتل ببسالة «إيتسو» نوبه هو وجيشه الجرار الذي كان عدده يتراوح ما بين ٢٥٠٠٠ و ٣٠٠٠٠ من الفرسان والمشاة المسلحين أساسًا بالأسلحة التقليدية من أقواس وسهام ورماح وسيوف، غير أن المعركة انتهت بانتصار الشركة وعزلها للإيتسو وتنصيب حاكم أكثر انصياعًا مكانه. وترجع هزيمة نوبه – كما يقول كراودر – الى أنها لم تدرك أنه «ما من استراتيجية أسوأ من هجوم الخيالة على عدو مسلح بالبنادق سريعة الطلقات والمدفعية، ورشاشات مكسيم»[٥٢]. وقد قامت الشركة بهجوم مماثل على إيلورين في نفس العام وتمكنت، بعد مقاومة باسلة، من إخضاعها.

ولكن مما يدهش أن سائر حكام الشمال لم ترهبهم هذه الانتصارات. بل أن سائر الأمراء – باستثناء أمير زاريا – قرّروا بدافع من كراهيتهم الشديدة للكفار – أن يقاتلوا حتى الموت دفاعًا عن أرضهم ودينهم. وهكذا أبلغ سلطان سوكوتو لوغارد في مايو / أيار ١٩٠٢ قائلاً «ليس بيننا وبينكم من معاملات إلّا ما يكون بين المسلمين والكفار... وهو القتال، كما أمرنا الله سبحانه وتعالى»[٥٣]. ولذلك عمد البريطانيون الى شن سلسلة من الحملات العسكرية – ضد كونتاغورا في ١٩٠٠، وأداماوا في ١٩٠١، وبوشي في ١٩٠٢، وكانو وسوكوتو وبورووري في ١٩٠٣[٥٤]. وكان حكام كل تلك الإمارات على مستوى التحدّي، ولكن لم يكن لديهم رد فعّال على رشاشات مكسيم والبنادق والمدافع عيار ٧ أرطال التي تحشى من فوهتها، وغيرها من أسلحة العدو، فانتهى الأمر بهزيمتهم.

ردود الفعل الافريقية في غرب افريقيا، (١٩٠٠ – ١٩١٤)

يتبيّن مما سبق أنه ما أن حل عام ١٩٠٠ حتى كانت كل جهود الافريقيين للحفاظ على سيادتهم واستقلالهم قد أحبطت. وقد شهدت الفترة من ١٩٠٠ الى وقت اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى انشاء أنواع شتى من الأجهزة لإدارة الممتلكات الجديدة، ولاستغلالها في المقام الأول. وكما قال انغولفان – الذي عيّن حاكمًا لساحل العاج في أغسطس / آب ١٩٠٨:

> «ما يجب إرساؤه أولاً وقبل كل شيء هو مبدأ سلطتنا التي لا تنازع... ويتعيّن على أهل البلاد أن يعبّروا عن هذا المبدأ باظهار الحفاوة والتوقير والاحترام المطلق لممثلينا أيًا من كانوا، وبدفع الضرائب كاملة بسعر موحّد قدره فرنكان ونصف، وبالتعاون الجاد في بناء السكك والطرق، وبقبول ما يكلفون به من أعمال الحمل بأجر، وباتباع نصائحنا (هكذا) فيما يتعلّق بالعمل، وبالالتجاء الى عدالتنا... وسيقمع دون ابطاء أي مظهر من مظاهر عدم التحلي بالصبر أو عدم الاحترام لسلطتنا، وأي سوء نية متعمّد»[٥٥].

(٥١) د. ج. م. موفيت، في: م. كراودر (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ٢٨٣ – ٢٨٤.
(٥٢) م. كراودر، ١٩٦٨، ص ١٣١.
(٥٣) د. ج. م. موفيت، في: م. كراودر (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ٢٨٤ – ٢٨٧.
(٥٤) لقد اشتهرت الحملات العسكرية البريطانية في نيجيريا الشمالية ومقاومة الحكام الباسلة لها بحيث لا يحتاج الأمر إلى مناقشتها في هذا المقام. وللاطلاع على التفاصيل أنظر: د. ج. م. موفيت، في: م. كراودر (مشرف على التحرير)، ١٩٧١؛ ر. أ. أديلي، ١٩٧١؛ م. لاست، ١٩٦٧.
(٥٥) مقتبس في: ج. سوريه – كانال، ١٩٧١، ص ٩٧–٩٨.

ولقد عمدت السلطات الاستعمارية في كل المستعمرات الجديدة الى توخي ما جاء في هذا الاقتباس من أهداف وتطبيق ما حدّده من أساليب. فعينت مفوضين للأقاليم ومفوضين جوالين ، وأنشأت محاكم جديدة ، وسنت قوانين وتشريعات جديدة ، وثبتت بعض الحكام وعزلت آخرين وعينت حكامًا جددًا ، وأدخلت نظم الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، واستعانت بالسخرة في انشاء الطرق والسكك الحديدية. وقد ولّدت كل هذه التدابير – بطبيعة الحال – ردود فعل مختلفة.

ورغم اختلاف أهداف شعوب غرب افريقيا في تلك المرحلة الثانية ، فإن استراتيجيتها من أجل بلوغ تلك الأهداف كانت واحدة. وكانت لها ثلاثة أهداف رئيسية : استعادة استقلالها وسيادتها ، مما كان يعني ضمنًا طرد الحكام المستعمرين كلية ، والعمل على تصحيح أو تقويم بعض مظاهر العنف والقهر التي اتسم بها النظام الاستعماري ، أو محاولة التكيف داخل حدود ذلك النظام. ولم تكن الاستراتيجية التي اتبعت إبّان تلك المرحلة هي الخضوع أو التحالف ، بل المقاومة بطرق شتى : الثورات وحركات التمرد ، والهجرات ، والاضرابات ، وحركات المقاطعة ، وارسال العرائض والوفود ، وأخيرًا الاحتجاج الايديولوجي. أما الزعامات خلال تلك الفترة فظلت تقريبًا على ما كانت عليه فيما بين ١٨٨٠ و ١٩٠٠ ، أي أنها كانت تتمثل أساسًا في الحكام التقليديين. وسنضرب بايجاز بعض الأمثلة على كل استراتيجية من تلك الاستراتيجيات.

لقد كان أشهر سلاح استخدمته شعوب غرب افريقيا في تلك الفترة هو سلاح التمرد أو الثورة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الثورة التي قادها محمد الأمين في السنغال فيما بين ١٨٨٥ و ١٨٨٧ ؛ والثورة التي قادها فوده سيلا ملك كومبو ، الذي كان شيخ طريقة مسلمًا في الوقت نفسه ، وفوده كابا الحاكم المسلم لنيامينا وأقاليم الكازامانس في غامبيا في الفترة من ١٨٩٨ الى ١٩٠١ ؛ وثورة ضريبة الأكواخ في سيراليون بقيادة باي بوريه في ١٨٩٨ ، وثورة الأشانتي عام ١٩٠٠ في ساحل الذهب بقيادة نانا يا أسانتيوا ، ملكة إدويسو ؛ وثورة الإيكوميكو في ١٨٩٨ – ١٩٠٠ ، وانتفاضة الآرو في شرق نيجيريا في الفترة من ١٨٩٨ الى ١٩٠٢ ؛ وثورة باريبا منطقة بورغو وسومبا منطقة أتاكورا في الداهومي فيما بين ١٩١٣ و ١٩١٤ ، وثورات الموسّى في كودوغو وفادا نغورما في فولتا العليا من ١٩٠٨ الى ١٩١٤ ؛ وثورة غورونسي في ١٩١٥ – ١٩١٦ ؛ وثورة اللوبي والجولا (الديولا) في السودان الفرنسي بين ١٩٠٨ و ١٩٠٩ ؛ وانتفاضة بورتو نوفو في الداهومي ، وثورات البولي والأكوسي والساساندرا والغورو في ساحل العاج فيما بين ١٩٠٠ و ١٩١٤ ؛ والثورات العديدة التي اندلعت في بقاع كثيرة من غينيا فيما بين ١٩٠٨ و ١٩١٤. ومن الجدير بالذكر أن تلك الثورات ازدادت حدة إبّان الحرب العالمية الأولى[٥٦]. وسنتناول فيما يلي بشيء من التفصيل ثلاثة من الأمثلة النموذجية التي تبيّن طبيعة تلك الثورات ودوافعها وهي ثورة محمد الأمين وثورة ضريبة الأكواخ ، وثورة نانايا أسانتيوا.

(٥٦) للاطلاع على تفاصيل كل هذه الثورات ، أنظر : أ. إيكيم ، ١٩٧٣ ، أ. أ. أفيغبو ، ١٩٧٣ ؛ ب. أ. أولورونتيميهين ، ١٩٧٣ (ب) ؛ ج. أوسونتوكون ، ١٩٧٧ ؛ م. كراودر ، ١٩٧٧ (جـ) ؛ ج. سوريه – كانال ، ١٩٧١ ، ص ٩٣–١٠٧ ؛ م. كراودر (مشرف على التحرير) ، ١٩٦٨ و ١٩٧١ ، أ. دوبيري ، ١٩٧٨ ؛ أ. كيمبا ، ١٩٧٩ ؛ ج. يابيه ، ١٩٧٧ ، م. ميتشيل ، ١٩٨٢ ؛ ت. ك. فايسكل ، ١٩٨٠ ؛ س. كوفي ، ١٩٧٦. وأنظر أيضًا الفصل ١٢ من هذا المجلّد.

ثورة محمد الأمين

كانت ثورة محمد الأمين موجهة ضد السيطرة الأجنبية. وكان شعب السوننكي مشتتًا بين الدول المختلفة التي يتألف منها أقليم السنغال الأعلى. وفي عام ١٨٨٠ كان بعضهم خاضعًا بدرجات متفاوتة لسلطة الفرنسيين، والبعض الآخر خاضعًا للسلطان أحمدو. وكانت أشغال إقامة خطوط البرق والسكة الحديدية بين كايز والنيجر تحتاج الى عدد كبير من العمال، معظمهم من السوننكي. وقد أدت ظروف العمل المرهقة وظروف معيشتهم السيئة الى ارتفاع نسبة الوفيات بينهم. وأثار ذلك حركة احتجاج مباشرة لا على المذلة التي كانوا يخضعون لها كل يوم فحسب، وانما بالأخص على الوجود الأجنبي في المنطقة(٥٧). وقد ساعد محمد الأمين على انتشار هذه الحركة إذ جمع حوله كل ضحايا النظام الاجتماعي السياسي الجديد القدامى منهم والجدد. وكان قد عاد الى بلاده وقد شُرِّف بالحج الى بيت الله الحرام في ١٨٨٥ عندما كانت تواجه أزمة مثلثة: سياسية واقتصادية واجتماعية معًا. وقد اجتهد في خطبه الأولى للجماهير في نقل الأزمة الى المجال الديني، مناصرًا المذهب السنوسي الصارم الذي لا يجيز للمسلمين الخضوع لأي سلطة غير إسلامية. وكان ذلك كافيًا لكي يلتف السوننكي حول برنامجه. وأدّت أسفاره إلى خاسو وغووي وبامبوك وبوندو الى تزايد عدد المناصرين لقضيته من بني وطنه يومًا بعد يوم (أنظر الشكل ٦-١). وفي نهاية عام ١٨٨٥ كان قد جمع تحت إمرته قوات ضخمة على أهبة الاستعداد للقتال من أجل الحرية.

وقد سنحت له فرصة الشروع في هجومه عندما توفي أبو بكر سعاده إمام بوندو الذي كان يتمتع بحماية الفرنسيين. وذلك أن عمر بندا الذي فرضه الفرنسيون خليفة للإمام رفض السماح لمحمد الأمين بالمرور في أراضيه وهو في طريقه الى غامبيا. فقام زعيم السوننكي بغزو بوندو في يناير /كانون الثاني ١٨٨٦. وعندئذٍ أرسل فراي الذي كان عند نهر النيجر بعض القوات الى كايز وباكل لتحمي مؤخرة قواته. وهنا وجه محمد الأمين حركته وجهة راديكالية، وغدا يدعو فقط الى محاربة المسيحيين حربًا شاملة(٥٨). وثارت ثائرة السوننكي على الفرنسيين وحلفائهم من الافريقيين مثل عمر بندا إمام بوندو، وسامبالا زعيم مدينة والمزارعين المقيمين في باكل ومدينة وكايز. وانضم بعض السوننكي الذين كانوا يعملون في خدمة الفرنسيين الى معسكر محمد الأمين، بينا كان البعض الآخر من المقيمين في المراكز الفرنسية يزودونه بمعلومات عن تحركات القوات الفرنسية.

وفي مواجهة تفوق الفرنسيين في السلاح كان محمد الأمين يستطيع أن يعتمد على التفوق العددي لجيشه وعلى حماسة جنوده الذين كانوا يؤمنون بأنهم يحاربون في سبيل الله والوطن. وبعد أن هُزم محمد الأمين في باكل لجأ الى حرب العصابات. وفي مارس / آذار ١٨٨٦ قرّر الهجوم على باكل التي كانت رمزًا للوجود الفرنسي في المنطقة ولهوان شعب السوننكي، ففرض على المدينة الحصار واحتل بقواته كل طرق الاقتراب منها. وعندما حاول الكابتن جولي تخفيف الحصار عن المدينة بالهجوم على قوات السوننكي في كونغاني رُدَّ على أعقابه تاركًا وراءه عشرة قتلى ومدفعًا. وبعد ذلك اقتحم محمد الأمين باكل بقوة من عشرة آلاف رجل لكن هجومه لم ينجح. فعندما كانت قواته قاب قوسين أو أدنى من النصر أصيب مقرّ

(٥٧) أ. ك. تانديا، ١٩٧٣، ص ٨٣.
(٥٨) المصدر السابق، ص ٨٩.

قيادته بقذيفة مدفعية دمّرته تمامًا، وأعقب ذلك اضطراب شديد وفرّ جنود محمد الأمين[٥٩]. ومع ذلك فقد قُطع بناءً على أوامره خط البرق بين باكل وكايز.

وقد أدرك محمد الأمين بعد تجربة باكل أنه لن يستطيع أبدًا بما لديه من أسلحة أن يستولي على مواقع الفرنسيين الحصينة. ومن ثم لجأ الى حرب العصابات. وكان فراي قد عمد بعد عودته من النيجر الى إرهاب شعب غيديماخا ليصرفه عن مناصرة محمد الأمين، فأحرق القرى وصادر المحاصيل والماشية. ولكن هذه السياسة زادت من تصميم السوننكي على تخليص بلادهم من قبضة الفرنسيين. وقضى محمد الأمين موسم الأمطار في عام ١٨٨٦ في إعادة تنظيم قواته. واتخذ من ديانا في غامبيا العليا مقرًا لقيادته، وأقام فيها حصنًا تحول الى مركز للدعوة وقاعدة للعمليات. وفي يوليو/ تموز هاجم السوننكي سنوديبو واستولوا من جديد على بوليبان وأعدموا عمر بندا، عميل الفرنسيين في بوندو[٦٠]. ولكن التحالف بين غالييني وأحمدو ضد السوننكي بعد عام ١٨٨٧ عجّل بفشل ثورة محمد الأمين. فقد اضطر صهيب ابن محمد الأمين بعد أن هاجمه جيش أحمدو الى تسليم ديافونو وغيديماخا الى ابن الحاج عمر، ثم أُسر وأُعدم بينا كان يحاول اللحاق بأبيه. وفي ديسمبر / كانون الأول ١٨٨٧ استطاع الفرنسيون، بمساعدة الجنود الأجانب الذين أمدهم بهم موسى مولو زعيم كازامانس العليا، أن يهزموا محمد الأمين نهائيًا في توبا – كوتا.

ثورة ضريبة الأكواخ

كانت ثورة ضريبة الأكواخ في ١٨٩٨ تعبيرًا عن استياء شعبيّ التمني والمندي في سيراليون من تشديد قبضة الحكم البريطاني عليهم بتعيين مفوضين للأقاليم، وتعزيز شرطة الحدود، والغاء تجارة الرقيق والرق وتنفيذ مرسوم الحماية الصادر عام ١٨٩٦ الذي رخّص للحكومة بالاستيلاء على الأراضي البور، وأخيرًا فرض ضريبة مقدارها خمسة شلنات سنويًا على كل منزل من غرفتين وعشرة شلنات على المنازل الأكبر في المحمية[٦١]. فقد قرّر زعماء التمني بالاجماع الامتناع عن سداد الضريبة وثاروا على الحكم البريطاني بزعامة واحد منهم، هو باي بوريه (أنظر الشكل ٦-٦). وانضم اليهم شعب المندي، وبذلك اشترك في الثورة زهاء ثلاثة أرباع المحمية. وكانت قوات الثوار تغير على المحطات التجارية وتنهب محتوياتها، وتقتل الموظفين والجنود البريطانيين وكل من يشتبه في مساعدتهم للحكومة الاستعمارية. وكما ذكر أحد مفوضي الأقاليم في تقرير له في أبريل / نيسان ١٨٩٨ «يبدو أن الهدف هو ذبح كل السيراليونيين (أي كريبوليي فريتاون) والأوروبيين وهو ما يحدث على أوسع نطاق. وقد خربت البلاد من الناحية التجارية فقتل عدد كبير من التجار، وأحرقت كثير من المحال»[٦٢]. وفي مايو / أيار ١٨٩٨ كانت قوات الثوار على بعد نحو ٤٠ كيلومترًا من فريتاون واضطر البريطانيون الى استدعاء سريتين من لاغوس على عجل للدفاع عن المدينة.

فماذا كان الطابع الحقيقي لتلك الثورة؟ إن حاكم سيراليون البريطاني الذي أذهلته تلك الثورة قد أرجعها، بل وأرجع المقاومة العامة ضد الحكم الاستعماري التي تأججت في تلك الفترة، الى «بروز الوعي

(٥٩) المصدر السابق، ص ٩٢.
(٦٠) المصدر السابق، ص ٩٥.
(٦١) يستند هذا الجزء إلى دراسة بلا تاريخ لـ ج.أ. لانغلي.
(٦٢) المصدر السابق.



الشكل ٦-٦ : ثورة سيراليون : باي بوريه زعيم الثورة التي فجّرتها ضريبة الأكواخ عقب اعتقاله (رسمه الملازم هـ. أ. غرين من الكتيبة الأولى لغرب أفريقيا).
(المصدر: مكتبة صور هلتون بي.بي.سي.).

السياسي عند الافريقي، وإحساسه المتزايد بقيمته وباستقلاله». وكما قال: «بدأ ابن البلاد يشعر بقوته من واقع الأهمية التي يضفيها الرجل الأبيض على قيمة منتجات بلاده ونتاج عمله، ولن يكون بوسع الرجل الأبيض مستقبلاً أن يتاجر الى هذا الحد بسذاجته وبجهله بالعالم كما كان يفعل في الماضي»[٦٣]. والواقع أن تحليل الحاكم كارديو هذا لا تشوبه شائبة ويصدق بالمثل على معظم الثورات وحروب العصابات التي نشبت في غرب افريقيا فيما بين عام ١٨٩٠ وعام ١٩١٤.

حرب نانايا أسانتيوا

اندلعت ثورة الأشانتي عام ١٩٠٠، شأنها شأن ثورة ضريبة الأكواخ التي اندلعت عام ١٨٩٨، بسبب محاولات البريطانيين تشديد قبضتهم عن طريق عزل بعض زعماء الأشانتي المناوئين للحكم البريطاني، والاستعاضة عنهم بأشخاص غير مؤهلين تقليديًا للحلول محلهم، وفرض ضريبة في هذه الحالة مقدارها أربعة شلنات على كل فرد كغرامة عن حرب ١٨٩٧. ولكن الذي جعل السيل يبلغ الزبي وعجل بالثورة هو مطالبة الحاكم البريطاني أرنولد هودغسون بأن يرسل إليه «المقعد الذهبي» كي يجلس عليه. فقد كان المقعد الذهبي أقدس مقدسات الأشانتي، وكانوا يعتبرونه تجسيدًا لروحهم ولبقائهم. ولذلك لم يكن هناك مفر من أن يؤدي ذلك الطلب الى اندلاع ثورة تلقائية في جميع الولايات الرئيسية التي كانت تابعة لنانا يا أسانتيوا، ملكة إدويسو[٦٤] (أنظر الشكل ٤-٦).

وقد هاجمت قوات الأشانتي الحاكم وحاشيته فاضطروا الى الاحتماء بحصن كوماسي. وعندئذٍ حاصر الأشانتي الحصن. وعندما فرّ الحاكم وحاشيته من الحصن، خاض الأشانتي عدة معارك ضارية ضد القوات البريطانية، استمرت من أبريل/ نيسان الى نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٠٠، حيث انتهت بالقبض على الملكة نانا يا أسانتيوا ونفيها الى جزيرة سيشل مع عدد من قادة قوات الأشانتي الآخرين.

وقد نشبت في ساحل العاج ثورات مماثلة ومعارك ضارية وحروب عصابات ردًا على الأساليب الوحشية التي كان يتبعها الحاكم الفظ أنغولفان – ومنها السخرة وفرض الضرائب الباهظة من أجل تدعيم الحكم الفرنسي واستغلال المستعمرة. وقد استمرت مقاومة البولي هذه التي بدأت عام ١٩٠٨ حتى عام ١٩١٠. وفي ذلك العام استخدم الفرنسيون تكتيكات التفتيش والتدمير المشهورة وقمعوا كل مقاومة باقية بضراوة ووحشية لا مثيل لها في تاريخ المقاومة الأفريقية (أنظر الشكل ٧-٦). ونتيجة لهذا انخفض تعداد البولي من نحو ١,٥ مليون نسمة في ١٩٠٠ إلى ما يقرب من ٢٦٠ ٠٠٠ نسمة في ١٩١١[٦٥]. أما جيران البولي، وهم الغورو والدان والبيتي، فقد صمدوا حتى عام ١٩١٩.

الهجرات الجماعية

بيد أن الثورات وحركات التمرد لم تكن هي استراتيجية المقاومة الوحيدة التي اتبعتها شعوب غرب افريقيا في الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩١٤. فقد كان من أساليب المقاومة الشائعة الهجرات الجماعية احتجاجًا على قسوة

(٦٣) المصدر السابق.

(٦٤) لمزيد من التفاصيل، أنظر ج. ك. فين، في: م. كراودر (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ٤٦-٤٩.

(٦٥) ج. سوريه – كانال، ١٩٧١، ص ٩١ – ١٠٣. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن المرحلة الأخيرة من مقاومة البولي، أنظر: ت.ك. فايسكل، ١٩٨٠، ص ١٧٢ – ٢١٠، ج. بوني، ١٩٨٠، المجلّد الأول، ص ١٧-٢٩.



الشكل ٧-٦ (أ) : ثورة ساحل العاج في أوائل العقد الأول من القرن العشرين : جنود الاحتلال يرفعون رأس افريقي من الوطنيين دليلاً على القمع. (حقوق الطبع محفوظة : صور هارلنغ - فيوليه).



الشكل ٧-٦ (ب) : ساحل العاج : بعض الزعماء التقليديين يستسلمون للملازم بوديه.
(حقوق الطبع محفوظة : صور هارلنغ - فيوليه).

الحكم الاستعماري. وكان هذا الأسلوب شائعًا بوجه خاص في المستعمرات الفرنسية. ففي تلك المستعمرات لم يكن في استطاعة الافريقيين أن يلجأوا الى الثورة المسلحة نظرًا لمرابطة وحدات المراقبة العسكرية في القطاع المضموم ومن ثم لجأ الافريقيون الى الفرار هربًا من التدابير الاستعمارية التي كانوا يرون فيها قهرًا وإذلالاً لهم. ففي الفترة من ١٨٨٢ الى ١٨٨٩ هاجرت أعداد كبيرة من الشعب الفلاّني من ضواحي سان لوي الى امبراطورية أحمدو. وبعد أن كان عددهم ٣٠٠٠٠ في ١٨٨٢ لم يبق منهم سوى ١٠٠٠٠ تقريبًا في ١٨٨٩. وفي عامي ١٩١٦ و ١٩١٧ غادر نحو ١٢٠٠٠ نسمة ساحل العاج متجهين الى ساحل الذهب. وفي تلك الفترة أيضًا غادرت أعداد كبيرة السنغال متجهة الى غامبيا، وأخرى فولتا العليا متجهة الى ساحل الذهب، وثالثة الداهومي متجهة الى نيجيريا[٦٦].

ومن الجدير بالذكر أن تلك الثورات والهجرات الاحتجاجية كان يلجأ اليها بوجه عام سكان الريف وسكان بعض المناطق الداخلية من تلك المستعمرات ممن كان اتصالهم المباشر بالأوروبيين لا يرجع الى أبعد من العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر. أما في المناطق الساحلية والمراكز الحضرية الجديدة التي كانت تعيش فيها الصفوة المثقفة والتي بدأ فيها ظهور الطبقة العاملة، فقد كان السكان يلجأون الى خيارات أقل عنفًا. ومنها الاضرابات وحركات المقاطعة، والاحتجاج الايديولوجي، واستخدام الصحف، وفوق هذا وذاك إرسال العرائض والوفود من جمعيات وحركات شتى الى الحكومات الاستعمارية المحلية والمركزية.

الاضرابات

لقد شاع استخدام الاضرابات كسلاح من أسلحة الاحتجاج عقب الحرب العالمية الأولى ولكن حدثت إضرابات قليلة في الفترة السابقة على ذلك. فقد قام عمال السكك الحديدية على خط داكار ـ سان لوي باضراب في ١٨٩٠. وفي ١٨٩١ حدث اضراب نساء الداهومي اللائي كن يعملن في الكاميرون. كما أضرب العمال في لاغوس مطالبين بزيادة أجورهم في ١٨٩٧، ووصف بازيل دافيدسون هذا الاضراب بأنه «أول اضراب كبير في المستعمرات»[٦٧]. وفي عامي ١٩١٨ و ١٩١٩ حدث اضراب مجدّفي الكوتونو والغران بوبو (بوبو الكبير) في الداهومي. بينما وقع أول اضراب لعمال الميناء في كوناكري بغينيا عام ١٩١٩[٦٨].

الاحتجاج الايديولوجي

لقد كان الاحتجاج الايديولوجي خلال الفترة قيد البحث يظهر أساسًا، في المجال الديني، بين المسيحيين والمسلمين وأتباع الديانات التقليدية. فكما أوضح ب. أ. أولورونتيميهين، تحالف أتباع الديانات التقليدية من الموسّي في فولتا العليا واللوبي والبمبارا في السودان الفرنسي ضد انتشار كل من الثقافة الفرنسية والدين

(٦٦) أ. أ. آسيواجو، ١٩٧٦ (ب).
(٦٧) ب. دافيدسون، ١٩٧٨ (ب)، ص ١٧٣؛ أ.ج. هوبكنز، ١٩٦٦ (ب).
(٦٨) ج. سوريه – كانال، ١٩٧٧، ص ٤٦ – ٥٠.

المسيحي والدين الإسلامي. كما أن أتباع الدين الإسلامي، وخاصة في نطاق السودان الغربي. قد أحيوا المهدية أو أسسوا حركات مثل المريدية بقيادة الشيخ أحمدو بامبا والحمّالية بقيادة الشيخ حما الله (حمى الله) للاحتجاج على الوجود الفرنسي[٦٩]. كذلك ثار المسيحيون الأفريقيون، وخاصة في المستعمرات البريطانية في غرب افريقيا، ضد السيطرة الأوروبية على الكنائس وفرض الثقافة والطقوس الأوروبية. وأدّى ذلك الى انفصالهم عنها وتكوينهم لكنائس خاصة بهم كالكنائس المسيحية أو الأثيوبية التي تتبع طقوسًا ومذاهب افريقية متميزة. ومن هذه الكنائس الكنيسة المعمدانية الوطنية. وهي أول كنيسة افريقية أنشئت في نيجيريا في أبريل / نيسان ١٨٨٨[٧٠].

جمعيات الصفوة

كوّن المثقفون الأفارقة، ولا سيّما في المراكز الحضرية، كثيرًا من الأندية والجمعيات لاتخاذها وسائل للاحتجاج على عسف النظم الاستعمارية ومظالمها في تلك الفترة. وكانت الأسلحة الرئيسية لتلك الجمعيات هي الصحف والمسرحيات والمنشورات والكتيّبات[٧١]. ومن أمثلة تلك الجمعيات التي كانت «بمثابة الرقيب الذي يقف للحكم الاستعماري بالمرصاد»، جمعية حماية حقوق السكان الأصليين التي تأسست في ساحل الذهب في ١٨٩٧، ونادي الشبيبة السنغالية الذي تأسس في ١٩١٠، واتحاد الشعب، وجمعية مكافحة الرق وحماية السكان الأصليين اللذان تكونا في نيجيريا في عامي ١٩٠٨ و ١٩١٢ على التوالي. وكانت جمعية حماية حقوق السكان الأصليين أنشط تلك الجمعيات قاطبة. وقد تأسست للاحتجاج على مشروع قانون الأراضي الذي وضع عام ١٨٩٦ والذي كان يهدف الى إطلاق يد الحكومة في السيطرة على كل ما يسمّى بالأراضي البور أو غير المأهولة. وقد سُحب هذا المشروع الكريه بعد أن أرسلت الجمعية وفدًا الى لندن في ١٨٩٨، وقابل الوفد وزير الدولة للمستعمرات. ومنذ ذلك الحين دأبت الجمعية على إرسال العرائض الى الإدارة المحلية والى وزارة المستعمرات احتجاجًا على مختلف القوانين التي كان من المزمع إصدارها. كما أرسلت الجمعية وفدين الى انجلترا، أحدهما في ١٩٠٦ للمطالبة بالغاء مرسوم المدن الصادر عام ١٨٩٤، والثاني في ١٩١١ للاعتراض على مشروع قانون الغابات الذي صدر عام ١٩١٠. ولا مراء في أن تلك الجمعية كانت أنجح الناطقين بلسان النخبة والحكام التقليديين في غرب أفريقيا، وأكبر المعارضين للاستعمار الى أن تشكّل المؤتمر الوطني لغرب أفريقيا البريطانية عقب الحرب العالمية الأولى. وفي افريقيا الغربية الفرنسية كان نادي الشبيبة السنغالية الذي تأسّس عام ١٩١٠ يشن أيضًا حملات نشطة من أجل المساواة في الحقوق.

ويتبيّن مما سبق أن شعوب غرب افريقيا ابتكرت استراتيجيات وتكتيكات شتى، أولاً للوقوف في وجه قيام النظام الاستعماري، وثانيًا، بعد فشل هذه الجهود الأولى، لمقاومة بعض التدابير والمؤسسات الخاصة بذلك النظام. ولقد تبيّن فشل هذه الاستراتيجيات والتدابير المختلفة على وجه العموم، وبانتهاء الفترة التي نحن بصددها كان الاستعمار قد ثبّت أقدامه في جميع بقاع غرب افريقيا.

---

(٦٩) ب. أ. أولورونتيمهين، ١٩٧٣ (ب)، ص ٣٢-٣٣.
(٧٠) أ. أ. أياندیلي، ١٩٦٦، ص ١٩٤ - ١٩٨.
(٧١) ف. أومو، ١٩٧٨.

أسباب الفشل

كانت الهزيمة مآل كل حركة من حركات المقاومة والعصيان المسلّح، على الأقل باعتبار ما انتهى اليه الأمر على مسرح الأحداث. وهذا على الرغم من أن شعوب غرب افريقيا لم تكن تنقصها الشجاعة ولا الدراية بعلوم الحرب. ولكنها كانت في مركز ضعيف للغاية بالمقارنة مع الغزاة. فالى جانب التفوق التقني لأسلحة العدو نجد أنها لم تكن لديها ميزة تعوضها عن ذلك التفوق. وصحيح أنها كانت أكثر دراية ببلادها، كما أن قسوة الظروف المناخية التي كانت تضطر الأوروبيين الى وقف عملياتهم خلال فترات معيّنة من السنة كانت تتيح لأهالي المنطقة فرصة لالتقاط الأنفاس ما بين الحين والحين، غير أن الجزء الأكبر من قوات الغزو كان يتكوّن من جنود أفريقيين يقودهم ضباط أوروبيون. ومن ثم لم تكن تلك الظروف غير مألوفة بالنسبة لهؤلاء الجنود. وكانت شعوب غرب أفريقيا، مثلها مثل شعوب المغرب (انظر الفصل الخامس)، تفتقر في كثير من الأحيان حتى الى ميزة التفوق العددي. فكثيرًا ما كان يزحف وراء القوات النظامية آلاف من جنود الاحتياط الافريقيين القادمين من المناطق المضمومة أو الخاضعة للحماية، والذين كانت مهمتهم الأساسية تتمثل في النهب المنتظم للبلاد المتصارعة مع الدولة الاستعمارية الحامية لهم كي يختل نظام تلك البلاد. وفضلاً عن ذلك فإن دول غرب أفريقيا لم توفق مطلقًا الى إقامة تحالف عضوي يضطر أعداءها الى خوض عدة معارك على عدة جبهات في آن واحد. وكانت دول معيّنة تدرك بوضوح ضرورة مثل هذا التحالف. ولكن محاولاتها في هذا السبيل باءت بالفشل. وقد لجأت معظم حركات المقاومة إلى حرب العصابات بعد فوات الأوان، عندما تعلّمت من الهزيمة أنه لن يتسنى لها بحال من خلال الحرب التقليدية أو النظم الدفاعية القائمة على «التاتا» (الحصون) أن تصيب نجاحًا ضد أعداء يمتلكون أسلحةً أشد تدميرًا. ويجب أن نضيف إلى هذا كله ما أشرنا اليه من قبل من أن القوى الاستعمارية كانت قد توصلت في عام ١٨٩٠، بمقتضى اتفاقية بروكسل، الى الاتفاق على عدم بيع مزيد من الأسلحة للافريقيين. فبعد هذا الاتفاق صار الافريقيون يواجهون مشكلات إمدادية بالغة الصعوبة. وفي نهاية المطاف، اضطرت شعوب غرب افريقيا، باستثناء ساموري توري، – شأنها شأن سائر الافريقيين في المناطق الأخرى – الى استخدام أسلحة عفا عليها الزمن، كالبنادق القديمة والأقواس والسهام، في مواجهة المدافع الميدانية ومدافع رشاشات مكسيم. وكانت محصلة هذه العوامل كلها هي هزيمة الافريقيين.

وإننا إذ نستعرض الآن هذه الفترة البطولية من تاريخ افريقيا، لا بد وأن يخطر ببالنا سؤال بديهي عن تلك المقاومة، وما إذا كانت في حقيقة الأمر من قبيل «الجنون البطولي» أو المسلك الإجرامي. ونحن لا نعتقد أنها كانت كذلك. ولا يهمنا كثيرًا أن الجيوش الافريقية قد منيت بالهزيمة على يد أعداء أفضل عدة وعتادًا طالما أن القضية التي ضحى جنود المقاومة الافريقيون بأرواحهم في سبيلها لا تزال حية في أذهان أبنائهم وأحفادهم.

الفصل السابع

المبادرات والمقاومة الافريقية في شرق افريقيا ، (١٨٨٠ - ١٩١٤)

بقلم : هـ. أ. موانزي

كُتب الكثير عن ردود الفعل الافريقية تجاه التغلغل الأجنبي ، والحكم الأجنبي المترتب عليه ، في خواتم القرن الماضي ومطلع القرن الحالي. وقد تركّزت معظم المناقشة ، إن لم يكن كلها ، على قسمة الناس إلى فريقين : فريق الذين قاوموا الاحتلال ، وهؤلاء ينبغي – بمقتضى الحال – الثناء عليهم كأبطال ، وفريق الذين تعاونوا مع الاحتلال ، وهؤلاء ينبغي – بمقتضى الحال أيضًا – إدانتهم كخونة. وقد تمخض هذا التصنيف عن الكفاح الوطني من أجل الاستقلال في افريقيا مثلما حدث في أماكن أخرى من العالم. فالذين شاركوا في الحركة كانوا يعتبرون أنفسهم ورثة تقليد نضالي طويل تعود جذوره إلى بداية القرن إن لم تعد إلى ما قبل ذلك. وإذا كان من المسلم به أن الاستقلال شيء طيب وأن السعي إليه أمر طبيعي ، فإن كل أولئك الذين تصدوا للتغلغل الأوروبي في افريقيا بغية الحفاظ على استقلالهم ، كانوا أبطالاً ينبغي الاقتداء بهم وأن يحظوا بمنزلة كريمة في تاريخ البلدان التي نالت استقلالها من خلال مقاومة الحكم الأجنبي. وهذا الرأي ، إذ يوضع على هذا النحو ، هو محاولة لاستخدام معايير الحاضر لتفسير أحداث الماضي عن طريق النظر إلى الوراء وتقييم الأمور بعد أن تبينت نتائجها. ففي أثناء العهد الاستعماري ، كان الموظفون الاستعماريون يصفون مقاومي الاستعمار بقصر النظر على حين كانوا يصفون المتعاونين معه ببعد النظر ، أما الآن فإن مؤرخي شرق افريقيا من ذوي النزعة الوطنية يدينون من يسمونهم بالمتعاونين مع الاستعمار ، وبخاصة الرؤساء ، ويمتدحون الذين تصدوا له بالمقاومة[1].

ولقد كانت هناك أيضًا تقسيمات بين مقاومي الاستعمار : فمنهم من وصل إلى حد المواجهة المسلحة مع الغاصبين – وهذه هي المقاومة الايجابية ؛ وهناك أيضًا ، من لم يحملوا السلاح ولكنهم رفضوا التعاون مع الغاصبين ، وهذه الصورة من المقاومة تسمى بالمقاومة السلبية. أما المتعاونون فلم يعاملوا نفس المعاملة. فهم كثيرًا ما يُعتبرون كمجموعة لا تمايز بينها.

(١) ج. موريوكي ، ١٩٧٤ ، ص ٢٣٣.

على أن النظر إلى التاريخ الافريقي كتاريخ أبطال وأشرار هو تشويه لهذا التاريخ ، كما أوضح بحق البروفسور أدو بواهن. فهذا المنهاج لا يولي اعتبارًا للظروف السائدة التي عملت في ظلها مختلف المجموعات أو الأفراد. وربما كانت الخيارات المتاحة لهم وتفسيراتهم لهذه الخيارات تختلف عن تلك التي يفرضها عليهم الساسة والباحثون على السواء. ومن الصائب ، أن نرى – كما اقترح بواهن – في أحداث ذلك العصر وفي ممثليها الرئيسيين صورة من صور الدبلوماسية التي تمارس وحدها أو ترتكز على القوة. ولكي نقدر ما يمكن أن تبلغه الدبلوماسية من مدى علينا أن نفهم القوى الاجتماعية – الاقتصادية الفاعلة في مجتمع معين في زمن المواجهة. وبالنسبة لشرقي أفريقيا ، فإن استقصاء هذه العوامل في العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، سيكون هو الخلفية المناسبة للأحداث التالية ، على أننا ، كما يقول ر. أ. روتبرغ وعلي مزروعي : «لا نضيف جديدًا حين نقول إن فرض المعايير والسلطة الأوروبية وما رافقها من ألوان التحكم ، كانا في كل مكان في افريقيا موضع اعتراض ممن تأثروا بذلك»[٢]. على أن هذا الاعتراض اتخذ أشكالاً مختلفة. «وقد حددت ردود الفعل تجاه الغزو بنية كل مجتمع في ذلك الحين. فعلى الرغم من أن كل المجتمعات كانت حريصة على المحافظة على سيادتها ، فإن ردود الفعل لم تكن متماثلة دائمًا»[٣]. وكانت الاختلافات تظهر بحسب التماسك الاجتماعي أو عدمه في مجتمع معين.

ففي تسعينات القرن التاسع عشر ، وهي الفترة التي سبقت الاحتلال الأوروبي لشرقي افريقيا ، كانت مجتمعات المنطقة قد حققت مراحل متفاوتة من التنظيم الاجتماعي[٤]. وكان بعضها ، مثل البوغندا والبونيورو في أوغندا والكاراغوي من تنجانيقا (تانزانيا حاليًا) والوانغا في كينيا ، قد بلغ درجة عالية من الحكم المركزي. (أنظر الشكل ٧-١). وفي مثل هذه المجتمعات ، كان رد الفعل تجاه الغزو الأجنبي مرهونًا بما يفرضه الملك أو الزعامة في مجموعها. فكان موقف هذه المجتمعات هو نفس الموقف الذي وُجد في أوروبا ذات يوم حين كان يُقال «الناس على دين ملوكهم». وكانت مجتمعات أخرى ، مثل النيامويزي في تنجانيقا أو النااندي في كينيا ، تجتاز عملية تكوين حكومات مركزية. وهذه العملية يُشار إليها في كثير من الأحيان باسم تكوين الدولة. ومع ذلك فإن الأغلبية الكبرى من مجتمعات المنطقة لم تكن لديها حكومات مركزية. ولكن عدم وجود حكومات مركزية لا يعني أنه لم تكن هناك حكومات ، وهو الخطأ الذي ارتكبه في الماضي بعض الأجانب الذين كتبوا عن افريقيا.

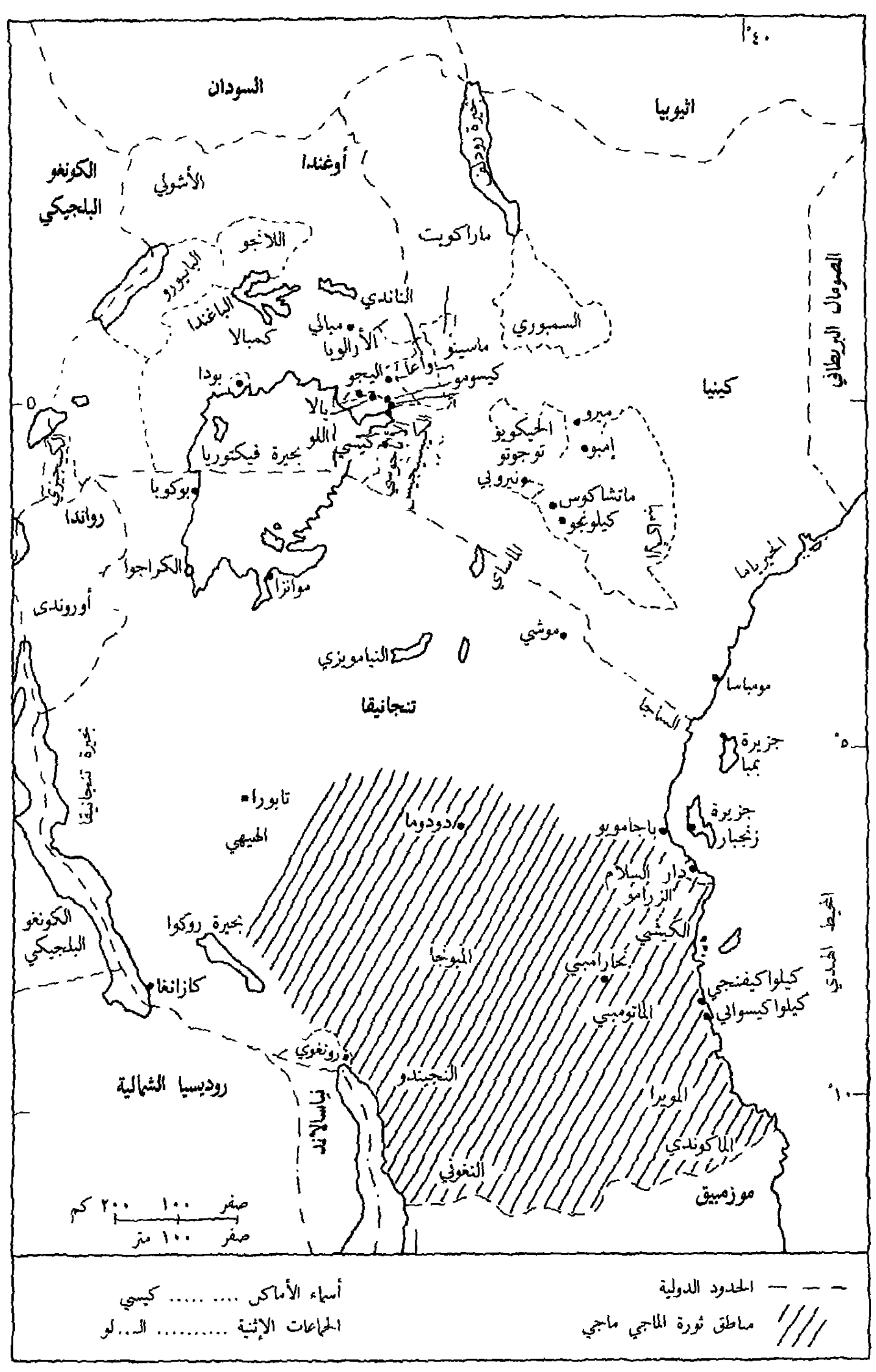
وفضلاً عن ذلك ، كانت المجتمعات المختلفة تتفاوت في مدى اتصالها بالأوروبيين أو العرب ، وهما القوتان الخارجيتان اللتان كانتا تؤثران على شرقي افريقيا في ذلك الحين. وبوجه عام ، كان اتصال المناطق الساحلية بالأوروبيين والعرب أقدم عهدًا من اتصال المناطق الداخلية بهم. أما شعوب الداخل ، فقد كان اتصال ثلاث أو أربع مجموعات منها بالعرب أطول أمدًا من اتصال الباقين بهم. فكان الأكامبا في كينيا والنياموبزي في تنجانيقا يشتركون في تجارة القوافل بين الداخل والساحل ، وهي الظاهرة التي يُشار إليها في كثير من الأحيان باسم تجارة المسافات البعيدة[٥]. وكان للباغندا ، شأنهم شأن الوانغا في كينيا ، صلات أيضًا بالعرب الذين يتجرون في العاج والرقيق ترجع إلى ما قبل تسعينات القرن التاسع عشر. ومن

(٢) ر. أ. روتبرغ وعلي مزروعي (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٠ ، ص ١٨.

(٣) م. هـ. ي. كانيكي ، في : م. هـ. ي. كانيكي (مشرف على التحرير) ، ١٩٨٠ ، ص ٦.

(٤) لمناقشة تفصيلية لمجتمعات تانزانيا قبل مقدم الاستعمار أنظر : أ. م. هـ. شريف ، في : م. هـ. ي. كانيكي (مشرف على التحرير) ، ١٩٨٠.

(٥) أنظر : أ. كيامبو ، ١٩٧٠.



الشكل ٧-١ : شعوب شرقي أفريقيا وكياناتها السياسية. المنطقة التي اندلعت فيها ثورة الماجيماجي.

أخرى ، نجد أن درجة التعرض لهذه التأثيرات الخارجية هي التي حددت نمط المقاومة التي أبدتها المجتمعات المختلفة ومدى تلك المقاومة.

وفضلاً عن هذه المؤثرات البشرية ، كانت ثمة تغيرات أيكولوجية تحدث في شرقي افريقيا في تسعينات القرن الماضي أثرت بدورها على رد الفعل تجاه التغلغل الأجنبي. فقد تعرّضت المنطقة كلها للإجهاد الأيكولوجي الذي أفضى إلى قحط ومجاعات ، كما تفشت أوبئة طاعون الماشية[٦] . وهنا أيضًا ، كانت هذه الكوارث أعمق أثرًا على بعض المجتمعات منها على غيرها. وكانت آثارها أوخم ما تكون على المجتمعات الرعوية ، مثل الماساي في كينيا. فقد لجأ عدد من عائلات الماساي ، مثل الواياكي والنجونجو لتعيش بين الجيكويو المجاورين ، حيث كان عليها أن تلعب دورًا مختلفًا سواء فيما يتصل برد فعلها إزاء التقدّم الاستعماري أو بالنسبة للنظام الاستعماري الذي أُقيم بعد ذلك ، أو بالنسبة لمجتمع ما بعد الاستعمار[٧] . ولجأت عائلات أخرى للعيش بين الناندي[٨] . على حين التحق غيرها كجنود بخدمة الملك موميا ملك الوانجا ليعملوا كمرتزقة بين الأبالويا ، ثم بخدمة عملاء الامبراطورية البريطانية ليعملوا كجزء من قوة الغزو التي قامت بإخضاع البلد الذي يُعرف الآن باسم كينيا. وكان هذا هو ما حدث بوجه خاص ضد الناندي[٩] . ويوضح مثال الماساي هذا نوع الاضطراب الذي حدث في اقتصاديات مختلف المجتمعات في هذه المنطقة. وهكذا جاء الاستعمار إلى منطقة كانت تعاني بالفعل من أزمة اقتصادية بكل ما يصاحبها من آثار.

التسابق الأوروبي على شرقي افريقيا وأنماط المقاومة الافريقية

كان التسابق الاستعماري على شرقي افريقيا يشمل ثلاث قوى متنافسة هي : سلطنة زنجبار وألمانيا وبريطانيا. وكان أول من ظهر على الساحة هم العرب الذين اتخذوا من زنجبار قاعدة لعملياتهم. وكانت مصالحهم ، سواء في المنطقة الساحلية أو في الداخل ، تجارية إلى حد بعيد ، إذ كانت تدور حول تجارة الرقيق والعاج. وقد قنع العرب والتجار السواحيليون قبل العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، بالعمل من الساحل. ولكن خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي أخذت المصالح العربية في داخل شرقي أفريقيا تتعرض للتهديد من جانب المصالح الألمانية والبريطانية التي كانت تتغلغل بثبات في المنطقة. وإزاء ذلك ، حاول العرب أن يفرضوا سيطرة سياسية على بعض المناطق لحماية امتيازاتهم التجارية ، فأقاموا مستعمرة في أوجيجي على شواطئ بحيرة تنجانيقا ، كما دبروا انقلابًا في بوغندا على حساب المسيحيين بعد أن تعاونوا معهم لخلع موانغا عن العرش[١٠] . وكان الأوروبيون في الداخل يضمون تجارًا ومبشرين يسعون جميعًا إلى أن تحتل بلدانهم شرقي افريقيا حتى توفر لهم الأمان وتطلق يدهم في القيام بمشروعاتهم دونما عائق.

وقد اختلفت أساليب التقدم الأوروبي من مكان إلى آخر ، إلاّ أنها تميزت بوجه عام باستخدام القوة

---

(٦) و. رودني ، التاريخ غير محدد ، ص ٤.
(٧) ج. هـ. مونجيم ، ١٩٧٠ ، ص ١٣٧ ؛ ك. ج. كنغ ، ١٩٧١ (أ).
(٨) هـ. أ. موانزي ، ١٩٧٧.
(٩) ك. ج. كنغ ، ١٩٧١ (أ).
(١٠) ر. أوليفر ، ١٩٥١ ، ص ٥٤.

مقترنة ، حينما أمكن ، بتحالفات دبلوماسية مع فريق ضد فريق آخر . واتخذت القوة صورة الغزوات التي كانت ، في كثير من الأحيان ، أعمالاً للسلب والنهب أيضًا . وقد مدت خطوط السكك الحديدية لتسهيل التقدم داخل البلاد . وقد وصل خط أوغندا الحديدي (انظر الشكل ٢-٧) الذي يربط الجزء الداخلي من أوغندا وكينيا بالساحل ، إلى حوض بحيرة فيكتوريا في عام ١٩٠١ . كما بدأ الألمان ، بالمثل ، في مد خطوط للسكك الحديدية وشبكات للطرق . وقد بدأ إنشاء أول خط حديدي على الساحل في تانغا بعد عام ١٨٩١ ، ووصل إلى سفوح جبال أوسامبارا في عام ١٩٠٥ .

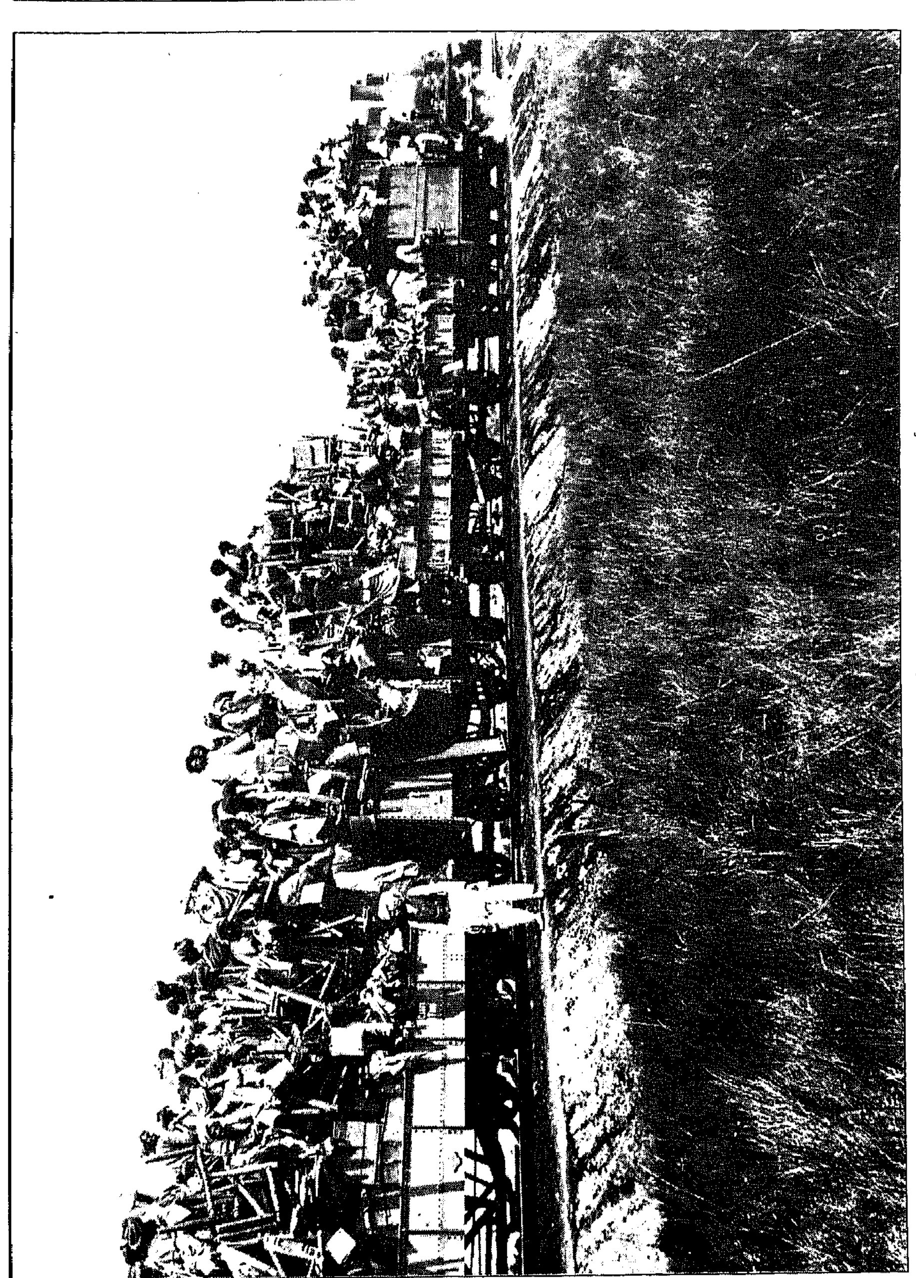
رد الفعل في كينيا

وكما أسلفنا ، كان رد الفعل الافريقي إزاء هذا كله عسكريًا ودبلوماسيًا على السواء ، على الرغم مما كان يحدث من تراجع أو عزوف عن التعاون أو سلبية في بعض الأحيان . فقد تصدى الناندي في كينيا ، مثلاً ، بالقوة المسلحة لمقاومة مد الخط الحديدي عبر أراضيهم . وكانت مقاومتهم أعنف وأطول مقاومة خاضها شعب من شعوب كينيا ضد الامبريالية البريطانية . فقد بدأت منذ تسعينات القرن الماضي ، ولم تنته إلّا باغتيال القادة البريطانيين لزعيمهم وهو في طريقه إلى المفاوضات التي دُبِّرت بنية الغدر به . وقد أدى ذلك إلى إضعاف مقاومة الناندي وأفضى في النهاية إلى احتلال البريطانيين لأراضيهم.

وإذا كان الناندي قد قاوموا البريطانيين مدة تزيد عن سبع سنوات ، فإن هذا يرجع إلى طبيعة مجتمعهم . فقد كان مجتمع الناندي مقسمًا إلى وحدات إقليمية تسمى « بوروريت » . وكان المحاربون من كل وحدة يضطلعون بمسؤولية الدفاع عن إقليمهم ، ولهذا كانوا ينامون في كوخ واحد . وكان هذا أقرب ما يكون إلى الجيش النظامي . وقد جمعت الجيوش الإقليمية تحت إمرة زعيم تقليدي أو « أورجويوت » ، كان هو الذي يقرّر موعد قيام الجيش بشن غاراته . وكانت الجيوش ترتبط به من خلال ممثل شخصي يحضر اجتماعات المجلس الإقليمي . وحيث كان الإقليم ، لا العشيرة ، هو مركز الحياة الاجتماعية للناندي ، فإن هذا كان يعني اختفاء التنافس العشائري . وقد أفضى ذلك إلى قيام مجتمع متماسك ، وكان هذا التماسك هو الذي أتاح للمجتمع التفوق العسكري على جيرانه . وحول هذه المسألة كتب ماتسون : « من المدهش أن تتمكن قبيلة بالغة الصغر كالناندي من إرهاب شعوب أكبر منها بكثير ، وأن تستمر في ذلك ، وهي بمنجى عن العقاب تقريبًا ، لعدة عقود »[11] . على أنه لا غرابة ، مع هذا التلاحم الاجتماعي للمجتمع ، ومع ثقة المحاربين في أنفسهم وفي زعيمهم على السواء ، أن يصبح الناندي قوة عسكرية مرهوبة الجانب . فقد دفعهم ما حققوه من انتصارات عسكرية إلى الإيمان بتفوقهم على الشعوب الأخرى بمن فيها البيض . فالناندي ، كما لاحظ ج . و . ب . هنتنغفورد « يعتقد أنه مساو للرجل الأبيض ، إن لم يكن متفوقًا عليه . وأي تقدير للتغيرات التي نجمت عن تأثير حضارتنا ، ينبغي أن ينظر إليه في ضوء هذه الحقيقة »[12] . فنجاح الناندي في مقاومة الاحتلال لمدة تربو على السبع سنوات ، كان راجعًا إذن لما حققوه من نجاح في توثيق عرى المجتمع كقوة محاربة .

وهذا يتغاير مع رد فعل بعض المجتمعات الأخرى في كينيا . ففي وسط كينيا ، على سبيل المثال ، كان لكل زعيم أو مجموعة أو عشيرة موقف مستقل إزاء هذا التدخل الاجنبي[13] . ومن الأمثلة النمطية التي

(١١) أ . ت . ماتسون ، ١٩٧٠ ، ص ٧٢ .
(١٢) مقتبس في : س . ك . آراب نغيني ، ١٩٧٠ ، ص ١٠٩ .
(١٣) انظر : ج . موريوكي ، ١٩٧٤ ؛ أنظر أيضًا : ج . هـ . مونجيم ، ١٩٧٠ .



الشكل ٢-٧: فرقة من العمال ينقلون معسكرهم أثناء إنشاء خط سكة حديد أوغندا.
(المصدر: جمعية الكومنولث الملكية).

تذكر في هذا الصدد ، موقف واياكي بين الجيكويو . فقد كان أبواه ينحدران أصلاً من الماساي ، ثم رحلا للإقامة في جنوبي أرض الجيكويو إثر الاضطرابات التي شهدتها بلاد الماساي في القرن التاسع عشر . وفي أرض الجيكويو اكتسب واياكي نفوذًا يرجع الفضل فيه ، جزئيًا ، إلى علاقاته بتجار القوافل . وكانت الشركة الامبراطورية البريطانية لشرق افريقيا تنظر إليه بوصفه رئيسًا أعلى لكل الجيكويو . ولكن مسلكه ، كما أوضح موريوكي «كشف منذ البداية عن اهتمامه الحقيقي بمصادقة الرجل الأبيض»[١٤] . وقد قام بتأمين مرور حملة الكونت تيليكي عبر أراضي الجيكويو الجنوبيين ، كما عقد معاهدة تآخي دم مع فريدريك لوغارد الذي كان عميلاً للشركة حينذاك . وكانت طقوس عقد أخوة الدم هي أسمى تعبير عن الثقة لدى الجيكويو . وبعد عقد هذه المعاهدة سمح واياكي للوغارد ببناء حصن على أرضه . ولكن حين رفض هؤلاء العملاء للامبريالية البريطانية بعد ذلك مطالب واياكي ، مثل الحصول على أسلحة نارية ، انقلب عليهم وهاجم محطة الشركة في داغوريتي . إلّا أنه عاد إلى تغيير تكتيكاته مرة أخرى وتحالف مع الأجانب باذلاً جهودًا دبلوماسية للمحافظة على مركزه ، ولكنه نُفي مع ذلك . وهذا المسلك الذي اتخذه واياكي يوضح ما يغيب عن البعض أحيانًا ، من أنه لم يكن هناك من ظل مناوئًا للاستعمار أو متعاونًا معه طيلة حياته . فقد كان الناس يغيرون تكتيكاتهم حسب الوضع السائد ، وربما أيضًا بقدر ما يتعمّق فهمهم للقوى المحيطة بهم . وكان الوضع في العهد الاستعماري وضعًا ديناميكيًا وليس ثابتًا ، وكذلك كانت مواقف الأفريقيين.

وعلى النحو نفسه ، تحالف لينانا زعيم الماساي مع البريطانيين ، على خلاف فريق آخر من الماساي عارضوا الوجود البريطاني في منطقتهم . وكان الذين يتحالفون مع البريطانيين يكافَؤون في كثير من الأحيان بتعيينهم في مناصب مثل مناصب الرئاسة في النظام الاستعماري . وهكذا نصب لينانا ، مثل كثيرين غيره ، رئيسًا أعلى للماساي في كينيا . فالمقاومة الافريقية كانت تختلف باختلاف طبيعة المجتمع ، ووفقًا لكيفية إدراك كل مجتمع محلي للتهديد الخارجي لسيادته[١٥] . وكان الاختلاف ينحصر في اتساع المقاومة أو ضيقها . «فقد وُوجه فرض الحكم الاستعماري» على حد تعبير أوتشينغ «بالمقاومة في كل مكان تقريبًا في كينيا . فالبريطانيون ، الذين كانوا أفضل تسلّحًا وكانوا يستخدمون مجموعات من المرتزقة ، لم يفرضوا سلطتهم إلّا بالعنف»[١٦] .

وعلى الساحل ، قاومت عائلة مزروعي فرض سيطرة الشركة الامبراطورية البريطانية لشرق افريقيا . وقاد هذه المقاومة مبروك بن رشيد الذي نظم حرب كرٍّ وفرٍّ ضد الأسلحة المتفوقة للقوات البريطانية . ولم يتمكن البريطانيون من هزيمته إلّا بعد جلب تعزيزات جديدة من القوات الهندية . وهرب ابن رشيد إلى تنجانيقا (تانزانيا) ليقع بين أيدي الألمان . وقد لجأت عائلة مزروعي إلى المقاومة نتيجة محاولات البريطانيين للتدخل في الشؤون الداخلية للمجتمعات الساحلية . وبعد أن استوطنت عائلة مزروعي تاكارونغو على الساحل الكيني ، أخذت توسع نفوذها بالتدريج حتى شمل أجزاء عديدة من الساحل ، فحصلت ، على سبيل المثال ، على احتكار شراء الحبوب من شعب الميجيكندا الذي كان يعيش على امتداد الساحل ، وأصبحت بذلك تسيطر على بيع الحبوب الغذائية على الساحل . وقد قاوم الجيرياما هذا الاحتكار فيما بين عام ١٨٧٧ وعام ١٨٨٣ الذي نشبت فيه الحرب بين الفريقين . وهزم المزروعي ، ولكنهم توصلوا بعد

(١٤) ج. موريوكي ، ١٩٧٤ ، ص ١٥٢ .
(١٥) ر . أ . روتبرغ وعلي مزروعي (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٠ ، ص ١٨ .
(١٦) و . ر . أوتشينغ ، ١٩٧٧ ، ص ٨٩ .

ذلك إلى نوع من التفاهم مع الجيرياما وأصبحت الجماعتان بمقتضاه شريكتين في التجارة. وقد أدى مجيء البريطانيين إلى التدخل في هذا الاتفاق وفي التنظيم الداخلي لمجتمع المزروعي، وكان سببًا من أسباب مقاومة المزروعي لفرض الحكم البريطاني.

وحين مات والي تاكارونغو في عام ١٨٩٥، اختارت الشركة الامبراطورية البريطانية لشرق افريقيا صديقها المحلي ليخلفه في منصبه، متجاوزة مبروك الذي كان أكثر أحقية في العرش، ولكنه كان معروفًا بعدم تأييده للوجود البريطاني[١٧]. وكان هذا هو ما دفع مبروك إلى السعي لطرد البريطانيين من الساحل بالقوة.

وإذا ابتعدنا عن الساحل متجهين إلى الداخل قليلاً، سنجد أن الأكامبا لم يرق لهم تدخل البريطانيين في شؤونهم. فقد أدت إقامة الشركة لمحطة ماشاكوس في عام ١٨٨٩ إلى نشوب اشتباكات بين الشركة والمجتمع المحلي. وقام وكلاء الشركة بنهب الطعام والممتلكات، وكانت تتمثّل في الماعز والماشية أساسًا، من المناطق المحيطة، كما داهموا المعابد الدينية المقدسة في نظر السكان. وإزاء ذلك، قام السكان المحليون، بقيادة مسيبا مويا، بتنظيم حملة لمقاطعة محطة الشركة في عام ١٨٩٠[١٨]، ورفضوا أن يبيعوا لها الطعام. ولم يحل السلام إلاّ بعد عودة لوغارد، الذي كان يعمل حينذاك لحساب الشركة، ليعقد معاهدة سلام ويوقّع اتفاق «تآخي دم» مع السكان المحليين.

وفي شمال كينيا، وراء منطقة كيسمايو الخلفية، قاوم صوماليو أوغادين، وعائلة مزروعي، والأكامبا، التدخل البريطاني. واستلزم الأمر، مرة أخرى، جلب تعزيزات هندية لهزيمتهم في عام ١٨٩٩. كما قامت قوات الشركة، بقيادة الكابتن نيلسون، في عام ١٨٩٧، بمحاصرة التايتا بعد أن رفضوا توفير الحمالين وقاوموا تدخل تجار القوافل في بلادهم. وكما جاء في تقرير الكابتن نيلسون: «لقد قاوموا بهجوم بالغ الجرأة... حتى وصلوا إلى المدافع نفسها. واستمر القتال حوالى عشرين دقيقة، وفي النهاية فرّ العدو في كل الاتجاهات، تاركًا وراءه عددًا كبيرًا من القتلى ملقى على الأرض، ومن بينهم موانجيكا»[١٩]. وقد أصيب الكابتن نيلسون نفسه وأحد عشر رجلاً من رجاله بسهام التايتا المسمومة.

وفي غربي كينيا، بين شعب الأبالويا، كان نمط رد الفعل مماثلاً، فقد كان يشمل المجابهة العسكرية مع التحالف الدبلوماسي. وكان موميا، ملك الوانغا، شديد البراعة في استخدام الدبلوماسية. فقد نظر إلى البريطانيين كحلفاء يمكن له أن يستخدمهم لتوسيع نفوذه ليشمل كل غربي كينيا، وذلك بمساعدته على هزيمة خصومه المجاورين مثل الإيتيسو واللوو اللذين كانت الخصومة قد نشبت بينهما وبينه منذ فترة غير قصيرة. وكان ملوك الوانغا قد درجوا على استخدام المرتزقة للقتال من أجلهم. وهكذا كان البريطانيون، فيما اعتقده موميا، مجرد مجموعة أخرى من المرتزقة يمكن استخدامها. وبالمثل، كان البريطانيون ينظرون إلى موميا كعنصر مستعد لمعاونتهم لبسط سيطرتهم على المنطقة كلها. والواقع أن الاحتلال البريطاني لغربي كينيا قد تحقق بفضل مساعدة موميا إلى حد بعيد. وقد اعترف الموظفون البريطانيون، ومنهم السير هاري جونستون، بهذا الدّين عن طواعية. فكتب السير هاري جونستون يقول: «لقد نظر (موميا) منذ البداية إلى الموظفين البريطانيين، وإلى فكرة إقامة محمية بريطانية، بتعاطف صادق. وقد كان لنفوذه، في كل

(١٧) المصدر السابق، ص ٩٠.

(١٨) المصدر السابق، ص ٩١.

(١٩) مقتبس في المصدر السابق.

اللحظات العصيبة التي مرت بها أوغندا ، أثر بالغ في ضمان أمن المواصلات البريطانية مع الساحل الشرقي »[٢٠] .

وقد ردّد هذه المشاعر نفسها موظف استعماري آخر عند وفاة مومبا في عام ١٩٤٩ . فقد اختتم مأمور المنطقة ، الذي حضر مراسم الدفن مع عدد آخر من كبار موظفي الحكومة ، كلمته في هذه المناسبة بقوله « وهكذا طويت صفحة شخصية عظيمة في التاريخ المبكر لشرق افريقيا »[٢١] .

رد الفعل في تنجانيقا

وكان نمط رد الفعل في تنجانيقا (تانزانيا) مماثلاً لذلك الذي حدث في كينيا ، على النحو الذي أسلفنا وصفه ، فقد جمع بين استخدام القوة وبين التحالفات الدبلوماسية[٢٢] . فقد اشتبك مونغا مع القوات الألمانية في عام ١٨٩١ وعام ١٨٩٣ ، بينما كانت للمنطقة الخلفية الواقعة وراء كلوه مقاومتها المسلحة التي نُظّمت بقيادة حسن بن عمري . وتحدى الماكوندي التغلغل الألماني حتى عام ١٨٩٩[٢٣] . واشتبك الهيهي ، بقيادة زعيمهم مكواوا ، مع القوات الألمانية في عام ١٨٩١ وقتلوا حوالى ٢٩٠ منهم[٢٤] . وأخذ الألمان يعملون للانتقام لما لحق بهم من خسائر ، فاجتاحوا في عام ١٨٩٤ منطقة الهيهي واستولوا على عاصمتها . ولكن القائد مكواوا تمكن من الهرب . وبعد مطاردة من أعدائه استمرت أربع سنوات ، انتحر حتى لا يقع في أسرهم .

وقد نظم سكان تنجانيقا الساحليون مقاومتهم حول شخصية وزعامة أبو شيري[٢٥] . وكان ساحل تنجانيقا يغلب عليه من الوجهة الاجتماعية ، لعدة قرون ، شأنه شأن ساحل كينيا ، السواحيليون والثقافة الإسلامية . فهنا كان يعيش خليط من العرب والأفارقة يتزاوجون فيما بينهم بلا عائق ويتولون أمور التجارة المحلية . وكان عرب السواحل آنذاك ، أي في القرن التاسع عشر ، قد عملوا على زيادة نشاطهم زيادة كبيرة في المناطق الداخلية نتيجة للطلب على العاج والرقيق . وقد أدت هذه التجارة المزدهرة إلى إنشاء العديد من المدن الجديدة على امتداد الساحل . وهدد مجيء الألمان هذه التجارة التي كانوا يريدون أن يحلوا مكانها تجارتهم . وقد أثار هذا حنق السكان المحليين ، وبخاصة العرب ، فشرعوا في المقاومة .

وقد وُلد الزعيم أبو شيري (أنظر الشكل ٣-٧) قائد حركة المقاومة هذه في عام ١٨٤٥ لأب عربي وأم من الأورومو « الغالا » . وكان حفيدًا لواحد من المستوطنين العرب الأوائل الذين أقاموا على الساحل كأحد أفراد جماعة اعتبرت نفسها من السكان المحليين . وقد قاوم ، مثل كثيرين غيره ، نفوذ سلطنة زنجبار

(٢٠) مقتبس في : و. ج. إغلنغ ، ١٩٤٨ ، ص ١٩٩ . ويضيف إغلنغ « إن لدى أوغندا الكثير مما ينبغي أن تشكر عليه مومبا » .

(٢١) مقتبس في : و. ج. إغلنغ ، ١٩٥٠ ، ص ١٠٥ .

(٢٢) لمناقشة تفصيلية لمواقف مجتمعات تانزانيا تجاه الغزو الاستعماري ، أنظر : أ. ج. تيمو ، في : م. هـ. ي. كانيكي (مشرف على التحرير) ، ١٩٨٠ .

(٢٣) ج. إيليف ، ١٩٦٧ ، ص ٤٩٩ .

(٢٤) ج. إيليف ، ١٩٦٩ ، ص ١٧ ؛ وأنظر أيضًا : ج. ك. ك. غواسا ، في : ب. أ. أوغوت (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٢ (أ) .

(٢٥) أ. ج. تيمو ، في : م. هـ. ي. كانيكي (مشرف على التحرير) ، ١٩٨٠ ، ص ٩٢–٩٩ ؛ ولمزيد من المناقشة حول مقاومة أبو شيري ، أنظر ر. د. جاكسون ، في : ر. أ. روتبرغ وعلي مزروعي (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٠ .



الشكل ٣-٧: الزعيم أبو شيري (حوالى ١٨٤٥ - ١٨٨٩)، قائد المقاومة الساحلية ضد الاستعمار الألماني والبريطاني في شرق أفريقيا في عامي ١٨٨٨ - ١٨٨٩. (هذه الصورة التقطها أحد الرحالة).
(المصدر: الشركة المحدودة لدار نشر افريقيا الشرقية).

على الساحل ، بل دعا إلى الاستقلال . وكان قد نظم حين كان شابًا حملات إلى الداخل للتجارة في العاج ، واشترى من أرباحه مزرعة زرعها بقصب السكر ، كما قام بحملة ضد النياموبزي . وقد أتاح له ذلك تجميع محاربين استخدمهم فيما بعد ضد الألمان. وقام سكان الساحل تحت قيادته بإطلاق النار على سفينة حربية ألمانية في تانغا في سبتمبر/أيلول ١٨٨٨ ، وأعطوا للألمان مهلة يومين للجلاء عن الساحل . وبعد ذلك هاجموا كلوه وقتلوا الألمانيين اللذين كانا بها ، ثم هاجموا باغامويو بثمانية آلاف رجل في ٢٢ سبتمبر/أيلول . ولكن الألمان ، الذين أطلقوا على ذلك اسم «التمرد العربي » ، أرسلوا هيرمان فون فيسمان الذي وصل إلى زنجبار في أبريل/نيسان ١٨٨٩ وهاجم أبو شيري في حصنه بالقرب من باغامويو وأجبره على الانسحاب . وفر أبو شيري متجهًا شمالاً إلى أوزيغوا حيث وُشي به وسُلم إلى الألمان الذين شنقوه في بانغاني في ١٥ ديسمبر/كانون الأول ١٨٨٩ . وفي النهاية انهارت المقاومة الساحلية حين قام الألمان بقصف كلوه والاستيلاء عليها في مايو/أيار ١٨٩٠ [٢٦] .

كان أولئك بعضًا من الذين حملوا السلاح في تنجانيقا للذود عن استقلالهم . ولكن الألمان كانوا ، شأنهم شأن الانجليز في كينيا ، بارعين في استخدام سياسة «فرّق تسد» وذلك بالتحالف مع فريق ضد فريق آخر . وكان هناك الكثير من هؤلاء الذين يمكن التحالف معهم . فقد كان الماريالي والكيبانغا ، بالقرب من جبال كليمنغارو وأوسامبارا في تنجانيقا ، إذا اقتصرنا على هذين المثلين ، من بين الذين رأوا في وجود الألمان فرصة لعقد صداقة تتيح لهم هزيمة أعدائهم . وكان هؤلاء ، شأنهم شأن آخرين مثل الوانغا في كينيا ، يظنون أنهم يستخدمون الألمان لتحقيق مصالحهم على الرغم من أن الألمان قد استخدموهم لتحقيق مصالحهم ربما أكثر كثيرًا مما كانوا يدركون . أما العرب على الساحل فقد عملوا في خدمة الألمان كما عملوا في خدمة البريطانيين ، وكانوا أول من يعمل في خدمة الامبريالية من السكان المحليين.

رد الفعل في أوغندا

وشهدت أوغندا نمطًا مماثلاً من رد الفعل تجاه الاستعمار البريطاني (أنظر الشكل ١-٧) . فشهدت الفترة بين عامي ١٨٩١ و ١٨٩٩ صدامًا بين قوات كاباريغا ملك بونيورو وقوات لوغارد والوكلاء البريطانيين الآخرين . وقد لجأ كاباريغا إلى الدبلوماسية بعد بعض الاشتباكات التي مُني فيها بالهزيمة ، فحاول مرتين الاتفاق مع لوغارد ولكن هذا الأخير رفض الاستجابة لهذه المبادرات[٢٧] . وحاول موانغا ، كاباكا بوغندا ، التوسط أحيانًا لصالح ملك بونيورو ، ولكن دون طائل . وفي النهاية لجأ كاباريغا إلى شن حرب عصابات ، ربما كانت الأولى من نوعها في شرقي افريقيا . فانسحب من بونيورو إلى لانغو في الشمال ، ومن هناك أخذ يغير على القوات البريطانية مرة بعد أخرى . وقد علّق على ذلك ثورستون ، وهو أحد الضباط البريطانيين الذين كانوا يحتلون بونيورو حينذاك ، فقال : «لقد عاد كاباريغا إلى ألاعيبه القديمة ، مثيرًا كل أنواع المتاعب الممكنة دون أن يصمد قط للقتال الشريف ، ومفضّلاً الاستمرار في أساليب الاغتيال الأثيرة لديه . فقد عمل على دس السم لأحد الرؤساء الموالين ، ومات الرجل ، ولكنني توصلت إلى إعدام الشخص الذي دس له السم»[٢٨] .

---

(٢٦) ج. إيليف ، ١٩٧٩ ، ص ٩٢ – ٩٧.
(٢٧) أ. ر. دونبار ، ١٩٦٥ ، ص ٨٢.
(٢٨) مقتبس في : أ. ر. دونبار ، ١٩٦٥ ، ص ٩٣

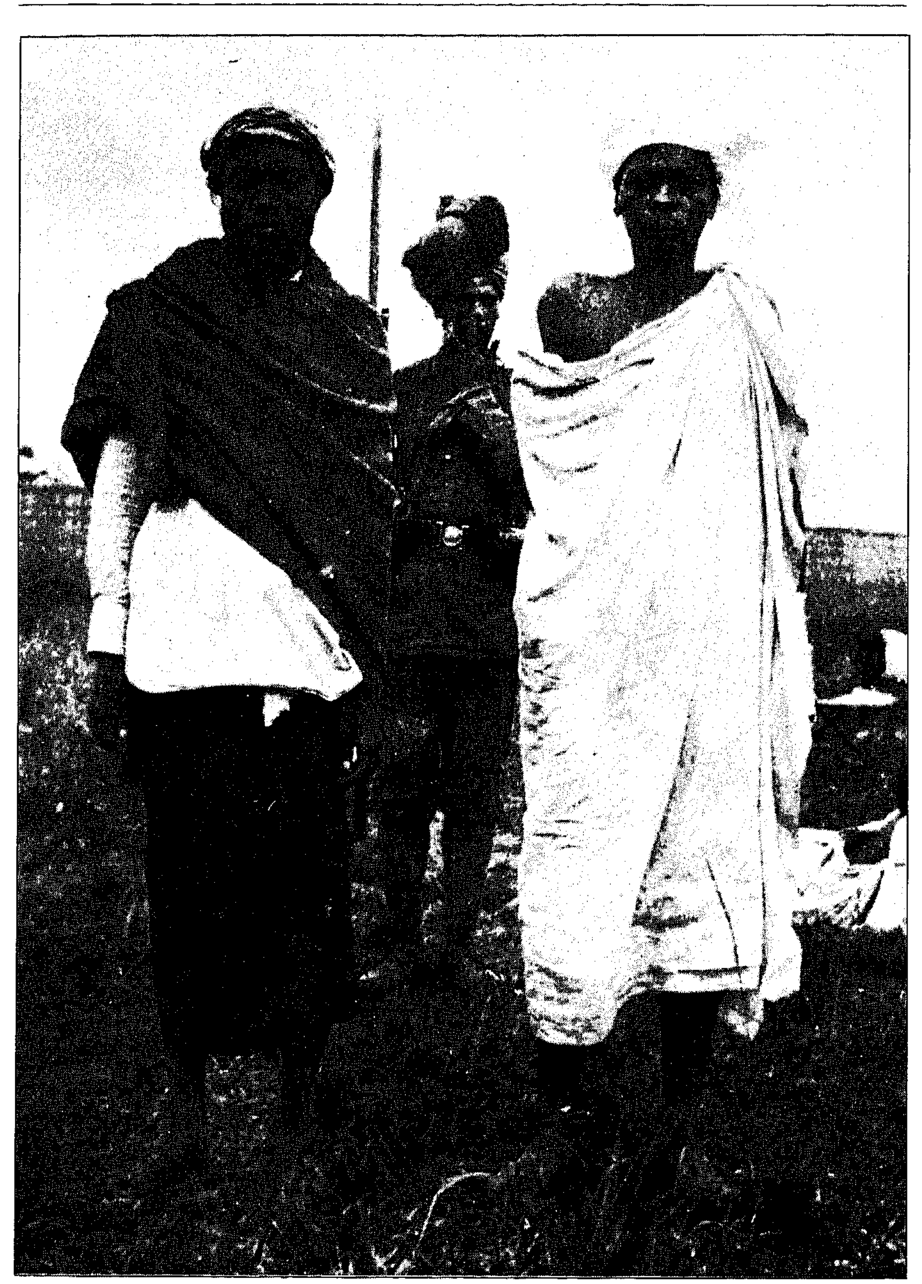
إن ما وصفه ثورستون هنا هو مثال كامل لتكتيكات حرب العصابات المتمثلة في الانسحاب إلى بلد مجاور بغية الإغارة على القوات التي تحتل الوطن. وقد لحق موانغا بعد ذلك بكاباريغا في لانغو ، ولكن مخبأهما اجتيح عام ١٨٩٩ ووقع الملكان في الأسر واقتيدا إلى كيسمايو حيث مات موانغا عام ١٩٠٣ (انظر الشكل ٤ـ٧). وفي هذه السلسلة من الأحداث ، نجد المواجهة العسكرية والعمل الدبلوماسي على حد سواء من جانب كاباريغا وموانغا.

ولعل موانغا ، كاباكا بوغندا التي أُعلنت محمية بريطانية في عام ١٨٩٤ ، كان أعظم دبلوماسي بين كل أولئك الذين كان عليهم أن يواجهوا الاندفاعة الامبريالية في شرق أفريقيا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر. فحين ارتقى العرش في عام ١٨٩٤ ، أظهر ريبة في الأوروبيين ، وكان معظمهم من المبشرين حينذاك ، ولهذا حاول أن يحد من تعامل شعبه معهم. وكان يقوم بإعدام معتنقي المسيحية من الباغندا كخونة حين يعصون أوامره[٢٩] . وهؤلاء يعتبرهم المسيحيون اليوم شهداء. ولكن موانغا كان يقاوم بعنف محاولات الوكلاء البريطانيين للسيطرة على بلاده ، حتى وإن تنكروا في ثياب المبشرين. ولكن براعته الدبلوماسية تجلت أيضًا في الطريقة التي عامل بها الطوائف الدينية المختلفة المتصارعة في أغلب الأحيان. فكان تارة يؤلب الطوائف المسيحية ، الكاثوليك والبروتستانت ، على المسلمين حين يظن أن هؤلاء الأخيرين قد غدوا بالغي القوة بحيث يهدّدون سيطرته على البلاد. وكان ، تارة أخرى ، يتحالف مع المسلمين ضد الكاثوليك أو البروتستانت أو كليهما ، حسب تقديره للخطر الذي يشكله كل منهم على حكمه. وهكذا برع موانغا في استخدام دبلوماسية «فرّق تسد» ، ذلك التكتيك الذي استطاعت الدول الاستعمارية أن تستخدمه بفعالية بالغة في السيطرة على افريقيا. وكان موانغا يلجأ ، إذا اقتضى الأمر ، إلى إحياء بعض التقاليد القديمة ساعيًا إلى طرد الأجانب جميعًا كما حدث في عام ١٨٨٨[٣٠] . فقد حاول حينذاك أن يستدرج كل الأجانب وأتباعهم من الباغندا لحضور استعراض بحري في جزيرة داخل بحيرة فيكتوريا ، وأن يتركهم هناك حتى يموتون جوعًا. ويبدو أن القيام بتدريبات بحرية في البحيرة كان تقليدًا من تقاليد ملوك الباغندا. وقد حاول موانغا أن يقوم بذلك كخدعة يرمي من ورائها إلى طرد الأجانب ، ولكن الخطة تسرّبت إلى الأجانب الذين قاموا عندئذ بتدبير انقلاب فخلعوا موانغا عن العرش ونصبوا أخاه ليكون حاكمًا خاضعًا لسيطرتهم. وقد نجح موانغا بعد ذلك في استرداد عرشه في عام ١٨٨٩ ، ولكنه لم يلبث أن نُفي إلى كيسمايو ، كما سبق أن ذكرنا ، في عام ١٨٩٩ حيث توفي عام ١٩٠٣ .

على أنه كان هناك من بين الباغندا من تحالفوا تحالفًا وثيقًا مع الامبريالية البريطانية فيما أصبح يُعرف باسم امبريالية الباغندا الفرعية بالنسبة لبقية أوغندا. فقد كان الوكلاء من الباغندا هم الذين اضطلعوا ، وبخاصة بعد اتفاقية عام ١٩٠٠ ، بمسؤولية مد نفوذ الاستعمار البريطاني إلى بقية أوغندا. وكان من أبرزهم كاكونغورو ، وهو جنرال من الموغندا تصدر - إلى حد بعيد - العمل لمد السيطرة البريطانية إلى شرق أوغندا وشمالها. فكان هو ، مثلاً ، الذي ألقى القبض على كاباريغا عندما قرّر البريطانيون اقتحام مخبئه في لانغو[٣١] . وقد جعلت اتفاقية ١٩٠٠ من الباغندا شركاء للبريطانيين في تقدّم الامبريالية البريطانية في المنطقة. وأصبحت بوغندا مركزًا مهمًا للعمليات إلى حد أن الكثير من موظفي الإدارة الاستعمارية الأول كانوا من الباغندا. وترتب على ذلك أن أصبحت الكراهية للاستعمار تتجه إلى الباغندا

---

(٢٩) ر. أوليفر ، ١٩٥١ ، ص ٥٤؛ أنظر أيضًا : ر. ب. آش ، ١٨٩٤ ، ص ٥٥ - ٨٢.
(٣٠) ر. أوليفر ، ١٩٥١ ، ص ٥٥.
(٣١) أ. ر. دونبار ، ١٩٦٥ ، ص ٩٦.



الشكل ٤-٧ : موانغا (حوالى ١٨٦٦ – ١٩٠٣)، الملك السابق لبوغندا وكاباريغا (حوالى ١٨٥٠ – ١٩٢٣)، الملك السابق لبونيورو، في طريقهما إلى الساحل ثم إلى المنفى في سيشل.
(الصورة : الجمعية الملكية للكمنولث).

بأكثر مما تتجه للسادة الاستعماريين أنفسهم. وكثير من المشاكل السياسية التي عانتها أوغندا بعد ذلك كانت نابعة من هذه المشاركة المبكرة بين البريطانيين والباغندا.

شرقي افريقيا تحت الحكم الاستعماري

وبعد أن قضت الدول الاستعمارية، على هذا النحو، على كل معارضة ومقاومة من جانب سكان شرقي افريقيا، وبعد أن أحكمت سيطرتها على مناطق نفوذها، شرعت في إجراء تغييرات في المنطقة سواء من الناحية السياسية، أو من الناحية الاقتصادية، وهو الأمر الأكثر أهمية. وكان مد الخطوط الحديدية سواء في تنجانيقا ليمتد إلى منطقتي أوسامبارا وكليمنجارو، أو في كينيا، لربط الساحل بحوض بحيرة فيكتوريا، من أوائل الأنشطة الاقتصادية كما سبق أن ذكرنا.

ومع السكك الحديدية جاء المستوطنون الأوروبيون إلى تانزانيا وكينيا. وكان الهدف هو توجيه اقتصاديات شرقي افريقيا نحو التصدير حتى تصبح المنطقة خاضعة للترتيبات الاقتصادية في أوروبا. وكان المقصود في هذا الصدد أن تصبح المنطقة مصدرًا للمواد الخام لا منطقة للتصنيع.

وكان الموقف السائد بين بعض الموظفين الاستعماريين وبين المستوطنين البيض كذلك، هو أن المنطقة جاهزة للاستيلاء عليها. وعلى حد تعبير المفوض البريطاني لمحمية شرق افريقيا، السير تشارلز إليوت، فقد لاحظ: «إن لدينا في شرقي أفريقيا تجربة نادرة، هي تجربة التعامل مع صفحة ملساء، مع بلد يكاد يكون بكرًا ولا يعيش فيه سوى عدد ضئيل من السكان؛ بلد نستطيع أن نتصرف فيه كما يحلو لنا، وأن ننظم الهجرة إليه فنفتح الباب أو نغلقه حسب ما يبدو لنا أنه الأفضل»[٣٢].

من هنا لم يكن غريبًا عليه أن يشجع، بصفته مفوضًا، المستوطنين الأوروبيين على الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأرض في مرتفعات كينيا. وكانت أوكامباني أول منطقة في كينيا يحتلها المستوطنون البيض في أواخر تسعينات القرن الماضي. ولكن الماساي كانوا، من بين كافة شعوب كينيا، أكثر جماعة خسرت أرضًا لصالح المستوطنين البيض. فقد أخذت الأرض منهم مرتين[٣٣]، الأولى في عام ١٩٠٤ حين نقلوا إلى أحد المعازل في لايكيبيا، والثانية في عام ١٩١١ حين نقلوا مرة أخرى لإخلاء المكان للمستوطنين البيض. وفي كلتا المرتين قالت الحكومة الاستعمارية إن الماساي عقدوا اتفاقًا تنازلوا بمقتضاه عن أرضهم. ولكن الماساي، في المرة الثانية، طعنوا في القرار أمام احدى المحاكم البريطانية، ولم يكن غريبًا أن تقضي هذه المحكمة ضدهم. وكانت تلك الاتفاقيات المزعومة تتجاهل طبيعة السلطة في بلاد الماساي، إذ كانت السلطة تتمثل في فئة كبار السن الحاكمة. فطالما لم تشترك فئات كبار السن في المفاوضات، لا تعد الاتفاقيات مقبولة لدى الماساي. وفي الوقت نفسه، كان المستوطنون البيض يتوافدون أيضًا على تنجانيقا. وفي عام ١٩٠٥ كان في تنجانيقا ٢٨٤[٣٤] مستوطنًا من البيض يقيمون أساسًا في منطقتي أوسامبارا وكليمنجارو.

ومنذ البداية سعى هؤلاء المستوطنون إلى السيطرة على المستعمرات. ففي كينيا، مثلاً، كان هؤلاء قد أنشأوا في عام ١٩٠٢ اتحادًا لأصحاب المزارع والمزارعين، ساعين إلى الضغط لتحقيق مطالبهم في

(٣٢) سي. إليوت، ١٩٠٥، ص ١٠٣.
(٣٣) م. ب. ك. سورينسون، ١٩٦٨، ص ٢٧٦.
(٣٤) و. رودني، التاريخ غير محدد، ص ٥.

تخصيص مرتفعات كينيا لهم[٣٥] . وعلى الرغم من استخدام الهنود في بناء خط كينيا الحديدي ، فقد استُبعدوا من هذه المنطقة . وقد وافق إليوت على هذا المطلب وألزم الهنود بأن يقتصر توطنهم على الأراضي المحاذية للخط الحديدي . وبعد ذلك تبنى كل مفوضي المحمية والحكام الذين خلفوا إليوت سياسة استبعاد الهنود من المرتفعات . وردًا على ذلك قام الهنود بإنشاء اتحاد لهم للضغط من أجل الحصول على نصيب في المرتفعات . وفي عام ١٩٠٧ تقدّموا بمطلبهم إلى وزير المستعمرات ونستون تشرتشل عند زيارته لشرقي افريقيا . بيد أن الصراع بين هاتين المجموعتين ظل قائمًا دون حل حتى العشرينات . ومع بداية الحرب العالمية الأولى كان المستوطنون البيض يسيطرون بقوة على الحاصلات التجارية أو اقتصاد المزارع في كينيا ، ويحولون دون اشتراك الافارقة والهنود على السواء فيه . وكان لهذا الوضع تأثيره على رد الفعل الافريقي تجاه الوجود الأبيض في كينيا .

وكان الوضع في تنجانيقا وأوغندا مختلفًا . ففي تنجانيقا ، بدءًا بالجزء الجنوبي من البلاد ، لقي الافريقيون تشجيعًا ، من جانب المبشرين أولاً ثم من جانب الموظفين الاستعماريين بعد ذلك ، على ممارسة الإنتاج الزراعي بقصد التصدير ، وبصفة خاصة القطن والبن . كما أُقيمت ، فضلاً عن ذلك ، مزارع جماعية للقطن . وبحلول عام ١٩٠٨ كان الافريقيون ينتجون ثلثي صادرات تنجانيقا من القطن ، بينما بلغ نصيبهم من ذلك في عام ١٩١٢ أكثر من ٧٠ ٪[٣٦] . وخلال الفترة نفسها ، ازداد إنتاج الافريقيين من البن حول منطقة كليمنجارو ليصل إلى مستوى إنتاج المستوطنين . ويمكن أن نتبين مدى ما حدث في تنجانيقا من تغيرات بالاستناد إلى حجم أجور الأيدي العاملة المستخدمة . فقد قدر عدد السكان الافريقيين العاملين بأجر في تنجانيقا في عام ١٩٣١ بـ١٧٢ ألف افريقي[٣٧] ، وهو ما يعادل خُمس عدد السكان الذكور القادرين على العمل في ذلك الحين . وبوجه عام «كان النشاط الاقتصادي في افريقيا الشرقية الألمانية أعلى مستوى منه في افريقيا الشرقية البريطانية عشية الحرب العالمية الأولى ، كما كان أكثر تنوعًا ، إذ كان يضم قطاعًا تعدينيًا وعدة قطاعات للصناعة التحويلية تنتج سلعًا استهلاكية »[٣٨] . وهكذا لم يأتِ عام ١٩١٤ إلّا وكانت تنظيمات العمل واستخدامه في تنجانيقا قد أُعيد توجيهها نحو إنتاج فائض تستحوذ عليه الدولة الاستعمارية والتجارة الأوروبية . وقد سعى المستوطنون في تنجانيقا ، مثلما حدث في كينيا ، إلى السيطرة على المستعمرة واضطلعوا بدور مسيطر خلال هذه الفترة .

وربما كانت أعمق عملية لإعادة التنظيم الاقتصادي هي تلك التي حدثت في أوغندا بالمقارنة مع كينيا وتنجانيقا . فقد قضت اتفاقية عام ١٩٠٠ بتوزيع الأرض سعيًا إلى إيجاد طبقة من ملّاك الأرض الموالين للنظام الاستعماري . وقد أدّى هذا التوزيع للأرض إلى تطور علاقات طبقية وعلاقات ملكية مختلفة ، إذ ظهر إلى الوجود ملّاك الأرض ومستأجروها . وفضلاً عن ذلك ، كان من المفهوم بمقتضى تلك الاتفاقية أن أوغندا ستكون بلدًا يسود فيه الإنتاج الزراعي الافريقي . وكان هذا عاملاً من العوامل التي حالت دون استيطان البيض على نطاق واسع مثلما حدث في كينيا وتنجانيقا . وبعكس ما حدث في كينيا ، ولكن مثل ما حدث في تنجانيقا ، فقد بذل النظام الاستعماري جهودًا لوضع الاقتصاد الموجه للتصدير في أيدي السكان الأصليين . فقد كان من المقرر أن يصبح الإنتاج الزراعي بقصد التصدير هو

(٣٥) ر. ك. تانغري ، ١٩٦٧ .
(٣٦) و. رودني ، التاريخ غير محدد ، ص ٩ .
(٣٧) المصدر السابق ، ص ١٠ .
(٣٨) المصدر السابق ، ص ١٤ .

الدعامة الأساسية لاقتصاد أوغندا. وهذا الذي بدأ في بوغندا جرى توسيع نطاقه حتى شمل، في نهاية الأمر، أجزاء أخرى من المستعمرة، ولا سيما في الغرب حيث كان المناخ مناسبًا مثلما كان في بوغندا. وفي عام ١٩٠٧ كان القطن المنتج بهذه الطريقة يمثل ٣٥ ٪ من مجمل صادرات أوغندا[٣٩]. وبوجه عام، كانت المعاملات النقدية قد توطدت في أوغندا، كما في سائر أجزاء شرقي افريقيا، عشية الحرب العالمية الأولى. فكان الفلاحون يبيعون إنتاجهم لتجار آسيويين وأوروبيين. وكان نمط الاقتصاد النقدي قد أخذ يسيطر، وكانت الأسس قد أرسيت لمزيد من الاندماج في النظام الرأسمالي.

وقد أدت مطالب النظام إلى حمل الافريقيين على مواجهة ما حدث وما كان يحدث بينهم. وقد شمل ذلك فرض ضريبة الأكواخ، وإلزامهم بأداء أعمال معينة، وفقدان المزيد من الأرض والحرمان من الحرية السياسية وتآكل ثقافتهم. وقد أثار ذلك أنواعًا مختلفة من الاستجابات وردود الفعل، رفضًا أو قبولاً، وفقًا لطريقة تلقي هذه التدابير.

ولم يكن فرض الضرائب وسيلة لزيادة الإيرادات فحسب، بل سبيلاً لإجبار الافريقيين على الخروج من ديارهم إلى سوق العمل والاقتصاد النقدي. فقد كان ثمة احتياج لأيد عاملة في مزارع المستوطنين والأشغال العامة مثل بناء الطرق. وكانت الظروف التي يعمل فيها الافريقيون قاسية في كثير من الأحيان. كما كانت هناك تأثيرات أخرى أحدثتها عناصر أكثر دهاء تعمل في خدمة الأمبريالية مثل المبشرين والتجار.

الحركات المناهضة للاستعمار في شرقي افريقيا

في تلك الأيام الأولى للاستعمار، كان لكل موقع محلي رد فعل يختلف عن رد فعل المواقع الأخرى، اللهم إلّا في حالات قليلة كان العمل المتضافر يمتد فيها ليشمل منطقة أوسع. وفي كينيا، شأنها شأن الأماكن الأخرى في افريقيا، كانت ردود الأفعال الأولى لأقوام مثل المزروعي والناندي، تستهدف حماية استقلالها من التهديدات الأجنبية. أما ردود الفعل التالية في داخل البلاد فكانت تستهدف تخليص الناس من القهر والسيطرة الاستعمارية. وعلى الرغم من أن هذه الفترة لم تكن فترة نضال وطني بالمعنى الحديث للكلمة، فهناك من العلائم ما يشير إلى أن هذا النضال كان قد بدأ. فقد أدى الاحتجاج على سيطرة المبشرين بين اللوو في غربي كينيا إلى إقامة كنيسة مستقلة في عام ١٩١٠ برئاسة جون أوالو[٤٠]. وكان قد بدأ كاثوليكيًا، ثم انضم إلى الإرسالية الاسكتلندية في كيكويو، لكنه لم يلبث أن تغير مرة أخرى وانضم إلى الجمعية التبشيرية للكنيسة الانغليكانية في ماسينو. وأثناء وجوده في ماسينو زعم أن الله دعاه للتبشير بدينه الخاص، وكما يقول ب. أ. أوغوت: «بعد جدال طويل سمح له المجلس الاستشاري لمقاطعة نيانزا أن يبدأ في التبشير برسالته الخاصة، إذ أن تعاليمه لم تكن هدامة للنظام والأخلاق. وهكذا أنشأ أوالو في عام ١٩١٠ إرسالية نوميا لوو وادعى النبوة وأنكر ألوهية المسيح. وفي غضون السنوات الأربع التالية كان قد انضم إليه أكثر من عشرة آلاف من الأنصار، كما كان قد بنى مدارسه الابتدائية التابعة له وطالب بمدرسة ثانوية متحررة من نفوذ البعثات التبشيرية»[٤١].

(٣٩) ك. إيهرليش، ١٩٥٧، ص ١٦٩.

(٤٠) م. ب. ك. سورينسون، ١٩٦٨، ص ٢٨٠.

(٤١) أنظر الفصل ٢٦ أدناه؛ أنظر أيضًا: ب. أ. أوغوت، ١٩٦٣، ص ٢٥٦.

وفي عام ١٩١٣ ظهرت ديانة المومبو ، وهي حركة مناهضة لسيطرة البيض وإن كانت قد استخدمت الدين كإيديولوجية . وقد انتشرت من أراضي اللوو إلى غوسّي ، كاشفة بذلك عن قدرتها على الانتشار إلى أجزاء أخرى من كينيا . ولم تخف الحركة مضمونها السياسي . فكما أوضح أونيانغو داندي مؤسس الحركة : «إن الدين المسيحي فاسد ، وما درج عليه من حمل المؤمنين به على ارتداء ملابس فاسد أيضًا . وعلى أتباعي أن يطلقوا شعرهم... إن الأوروبيين كلهم أعداء لكم ، ولكنهم لن يلبثوا أن يختفوا من بلادنا »[٤٢] . وكان رد فعل النظام الاستعماري هو القضاء على هذه الحركة ، شأنه مع كل حركة أخرى تحدّت سيطرته .

وقد نشأت بين الأكامبا في شرقي كينيا حركة مماثلة لتلك التي ذكرنا . واستخدمت هذه الحركة الدين هي الأخرى ، وبدأت في عام ١٩١١ حين قيل أن روحًا قد سكنت إمرأة تسمى سيوتوم . ولكن لم يلبث أن سيطر على الحركة شاب يدعى كيامبا قام بتحويلها إلى احتجاج سياسي ضد الاستعمار في كينيا[٤٣] . وقد شكّل نوعًا من قوة الشرطة لتساعده في تنفيذ تهديداته . ولكنه اعتقل ونُفي . وكانت هذه الحركة احتجاجًا على طريقة معاملة المستوطنين في أوكامباني للأفريقيين العاملين لديهم .

وبوجه عام ، ظهرت حركات مبكرة مناهضة للاستعمار في كينيا في الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى ، في غرب كينيا وشرقها . وانتهز الجيرياما على الساحل فرصة الحرب للتمرد على الإدارة الاستعمارية عام ١٩١٤ ، ورفضوا ترحيلهم من أراضيهم لإفساح مجال للمستوطنين البيض على الساحل . وكان الجيرياما قد اشتبكوا عدة مرات في صراعات مع البريطانيين . فخلال مقاومة المزروعي للبريطانيين ، سعى المزروعي إلى إيجاد حلفاء لهم بين الجيرياما الذين كانوا فيما مضى شركاء لهم في التجارة وأمدوهم بالطعام . وفي أواخر القرن التاسع عشر دخل الجيرياما في صراع مع الانجليز بسبب تحريم هؤلاء لصيد الفيلة بغرض الحصول على العاج[٤٤] . وفي عام ١٩١٣ قاوم الجيرياما محاولات ترحيل شبابهم للعمل في المزارع الأوروبية ، كما قاوموا أيضًا المحاولات لإقامة مجلس رؤساء تابع للسلطة الاستعمارية بدلاً من مجلس شيوخهم التقليدي . ومن هنا كانت انتفاضة ١٩١٤ تتويجًا لسلسلة من أعمال المقاومة . وكان رد البريطانيين على ذلك هو إحراق البيوت ومصادرة الممتلكات . وقد لجأ الجيرياما ، كما فعل المزروعي وغيرهم ، إلى شكل من حرب العصابات ، ولكنهم هُزموا في النهاية .

وعلى الرغم من أن الوضع في أوغندا كان أهدأ منه في كينيا ، فقد تمرّد الأشولي في شمالي أوغندا على الحكم الاستعماري البريطاني في عام ١٩١١[٤٥] . وكان تمردهم احتجاجًا على تجنيد العمال من بينهم وعلى السعي إلى نزع سلاحهم . فقد كان السعي إلى جعل الشعوب المستعمرة عاجزة عن مواجهة الاستغلال البشع من الهموم الرئيسية للاستعمار . ومن هنا كان من المهم ألاّ تكون لديهم أسلحة نارية ، وكانت الحملة لجمع الأسلحة ونزع سلاح السكان الخاضعين للاستعمار . وقد رفض الأشولي أن يسلّموا سلاحهم طواعية ، ولكنهم هزموا في المعركة التي تلت ذلك .

وقد وقع أخطر تحد للحكم الاستعماري في شرق أفريقيا خلال هذه الفترة ، وهو انتفاضة

---

(٤٢) مقتبس في : م. ب. ك. سورينسون، ١٩٦٨ ، ص ٢٨٠ . وللمطالعة معالجة كاملة لعبادة المامبو أنظر ب. أ. أوغوت وو. أوتشينغ ، في : ب. أ. أوغوت (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٢ .

(٤٣) م. ب. ك. سورينسون، ١٩٦٨ ، ص ٢٨١ .

(٤٤) ك. ب. سميث ، ١٩٧٣ ، ص ١١٨ .

(٤٥) أ. ب. أديمولا ، ١٩٥٤ .

الماجي-ماجي في تنجانيقا ، واستخدم فيه الدين والسحر على السواء (أنظر الشكل ١-٧). وقد لخص الدكتور تاونسند بدقة الوضع الذي تميز به التاريخ الاستعماري الألماني ، فقال : « تعرّض السكان الوطنيون خلال العشرين عامًا الأولى في تاريخ ألمانيا الاستعماري.. لمعاملة بالغة القسوة واستغلال شديد الجور... فقد سُلبت أراضيهم وبيوتهم وحريتهم ، كما سُلبت منهم حياتهم بوحشية معربدة على أيدي المغامرين أو الموظفين الاستعماريين أو شركات التجارة الاستعمارية. ولم تكن تمرداتهم المستمرة العارمة سوى الشواهد المؤلمة على عذابهم وعجزهم »(٤٦). ولم يكن هذا حال المستعمرات الألمانية وحدها ، بل كان سمة مميزة للاستعمار طيلة عهده في أفريقيا. وقد اجتمعت السخرة وفرض الضرائب والمضايقات المستمرة وظروف العمل لتؤدي جميعًا إلى نشوب انتفاضة الماجي-ماجي. ولكن السبب المباشر كان تطبيق مشروع المزارع العامة لزراعة القطن. وقد طولب الناس بالعمل في هذا المشروع ثمانية وعشرين يومًا في العام ، دون عائد يعود على العاملين فيه ؛ إذ كانت تدفع لهم مبالغ ضئيلة إلى حد أن البعض كان يرفض أخذها. ولم يكن هذا الموقف الأفريقي موجهًا ضد زراعة القطن نفسها ، الذي كانوا قد بدأوا راضين بزراعته بغرض التصدير ، ولكنه كان موقفًا ضد هذا المشروع الذي كان يستغل عملهم ويهدّد الاقتصاد الأفريقي ؛ إذ كان الناس يضطرون لترك مزارعهم للعمل في هذه المزارع العامة.

وسعيًا إلى توحيد شعوب تنجانيقا في تحديها للألمان ، لجأ قائد الحركة « النبي كينجيكيتيلي نغوالي» ، الذي كان يعيش في نغارمبي ، إلى استخدام معتقداتهم الدينية. فعلمهم أن وحدة الافريقيين جميعًا وحريتهم مبدأ أساسي ، وأن عليهم بالتالي أن يتحدوا وأن يقاتلوا الألمان في سبيل حريتهم في حرب شرعها الله ، وأن أسلافهم ، الذين سيبعثون إلى الحياة ، سيحاربون إلى جانبهم. كما قام كينجيكيتيلي نغوالي ببناء معبد كبير أسماه « بيت الله » كي يؤكّد وحدة الأفريقيين ويعبر عنها تعبيرًا ملموسًا ، وأعدّ ماءً طبيًا (ماجي) زعم أن من يشربه من أنصاره يصبح محصنًا ضد رصاص الأوروبيين. وقد استمرت الحركة من يوليو/تموز ١٩٠٥ إلى أغسطس/آب ١٩٠٧ ، وانتشرت في مساحة تبلغ ستة وعشرين ألف كيلومتر مربع في الثلث الجنوبي من تنجانيقا. وكما يقول ج. سي. ك. غواسّا : « لقد شملت (حركة الماجي-ماجي) أكثر من عشرين مجموعة عرقية مختلفة. وكانت هذه الحركة ، بمداها التنظيمي وتنوعها العرقي ، مختلفة عما سبقها من ردود أفعال ومقاومة ضد فرض الحكم الاستعماري كما كانت أكثر منها تعقيدًا ، فهذه الأخيرة كانت تنحصر عادة في حدود عرقية معينة. وكانت حركة الماجي-ماجي ، بالمقارنة مع الماضي ، حركة ثورية أحدثت تغيرات أساسية في النطاق التنظيمي التقليدي »(٤٧).

وقد نشبت الحرب في الأسبوع الأخير من يوليو/تموز ١٩٠٥ ، وكان أول ضحاياها مؤسس الحركة نفسه ومساعده اللذين أعدما شنقًا في ٤ أغسطس/آب ١٩٠٥. وخلفه أخوه الذي أطلق على نفسه لقب « نيامغوني » ، وهو أحد الآلهة الثلاثة في المنطقة ، واستمر في توزيع « الماجي » (الماء السحري) ، ولكن دون طائل. ولم يحدث البعث الموعود للأسلاف وأخمدت السلطات الاستعمارية الألمانية الحركة بوحشية.

لقد كانت انتفاضة الماجي-ماجي أول حركة واسعة النطاق لمقاومة الحكم الاستعماري في شرقي أفريقيا. وهي على حد تعبير جون إيليف « آخر محاولة تقوم بها المجتمعات القديمة في تنجانيقا للقضاء على النظام الاستعماري بالقوة »(٤٨). وكانت بصدق حركة جماهيرية فلاحية موجهة ضد الاستغلال

(٤٦) مقتبس في : ج. إيليف ، ١٩٦٩ ، ص ٣.
(٤٧) ج. سي. ك. غواسا ، في : ت. أ. رانجر و أ. كيمامبو (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٢ ، ص ٢٠٢.
(٤٨) ج. إيليف ، ١٩٧٩ ، ص ١٦٨.

الاستعماري، هزت النظام الألماني في تنجانيقا، فلم يقتصر رد فعله على مجرّد القضاء على الحركة بل شمل أيضًا التخلي عن مشروع المزارع العامة لزراعة القطن. كما تم كذلك إدخال بعض الإصلاحات على بنية النظام الاستعماري، وبخاصة فيما يتعلق بتجنيد العمال واستخدامهم. وكان الغرض من هذه التدابير جعل الاستعمار سائغًا للأفريقيين. ولكن التمرد فشل. وكان فشله يعني في حقيقة الأمر «حتمية انهيار المجتمعات القديمة»(٤٩).

وبوجه عام حدثت في شرقي أفريقيا، فيما بين ١٨٩٠ و١٩١٤، تغيرات بعيدة الأثر. فقد فُرض الاستعمار على السكان بالعنف في أغلب الأحيان، حتى وإن تستر العنف أحيانًا برداء القانون. وكان موقف الافريقيين إزاء الصدمة الأولى يجمع بين المواجهة العسكرية والعمل الدبلوماسي، ساعين بلا طائل إلى المحافظة على استقلالهم. وحينما لم يكن الافريقيون يقومون بعمل عسكري أو سياسي، فإنهم كانوا يذعنون أو يتخذون موقف اللامبالاة ما لم تُطلب منهم مطالب مباشرة. ولقد كانت إقامة النظام الاستعماري تعني إعادة تنظيم حياة الشعب السياسية والاقتصادية. فقد فرضت الضرائب، ومورست السخرة والحرمان العام من الحقوق السياسية. وقد رد بعض الأفريقيين على هذه التغيرات ردًا عنيفًا، وأذعن آخرون. واتجه بعض الأفريقيين في تنجانيقا وأوغندا إلى الإنتاج الزراعي بقصد التصدير، وبصفة خاصة إنتاج القطن والبن. وفي كينيا حُرم الأفريقيون من الحق في إنتاج الحاصلات بغرض التصدير، إذ كان الاقتصاد هناك يرتكز على المستوطنين. وقد أوضحنا بإيجاز ردود الأفعال الأفريقية المختلفة إزاء هذا الوضع، وكان هناك مزيد منها في الفترة التالية على الحرب العالمية الأولى.

(٤٩) المصدر السابق.



الفصل الثامن

المبادرات والمقاومة الافريقية في وسط افريقيا، (١٨٨٠ - ١٩١٤)

بقلم: أ. إيزاكمان وج. فانسينا

يبحث هذا الفصل[١] الطبيعة المتغيرة لمقاومة الحكم الأوروبي، في وسط افريقيا فيما بين عام ١٨٨٠ وعام ١٩١٤. وتعرف وسط افريقيا بأنها المنطقة التي تشمل دول الكونغو البلجيكي (زائير الآن) وروديسيا الشمالية (زامبيا الآن) ونياسالاند (ملاوي الآن) وأنغولا وموزمبيق. وقد كانت هذه المنطقة، شأن معظم مناطق افريقيا عشية التسابق الاستعماري، مأهولة بعدد كبير من الشعوب التي تنتظم إما في دول ونظم سياسية مركزية أو في وحدات سياسية صغيرة[٢]. وكانت تدخل في الفئة الأولى مملكتا اللوندا واللوبا في الكونغو البلجيكي ودولتا هومبي وشوكوي في أنغولا ومملكة موينيموتابا الموزمبيقية ومملكة أوندي في نياسالاند والدول العديدة التي أسسها النغوني والكولولو في حوضي الزمبيزي والليمبوبو. وكان يندرج ضمن الفئة الأخيرة الياو والتونغا من سكان ضفاف البحيرات في نياسالاند، والبيسا واللالا في روديسيا الشمالية، والسينا والتونغا والتشوبي في موزمبيق، والكيساما والباكونغو واللوانغو في أنغولا، واللوغا والمونغو النغومبي والبودغا والبووا في الكونغو البلجيكي (أنظر الشكل ١-٨). وعلى الرغم من المبالغة التي ربما وقع فيها المؤرّخون في تقديرهم لدرجة الغليان والتوتر داخل هذه المجتمعات، فإن التفتت السياسي والذاتية العرقية والإقليمية والمنازعات الداخلية بين الفئات الاجتماعية المتنافسة[٣] قد حدّت بصورة خطيرة من

(١) صدر التكليف بهذا الفصل في عام ١٩٧٥ وأُنجز في عام ١٩٧٦.

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر المجلد السادس من تاريخ أفريقيا العام.

(٣) نستخدم تعبير «الفئات الاجتماعية» للدلالة على تمايز اجتماعي اقتصادي كان موجودًا في معظم مجتمعات وسط افريقيا قبل الاستعمار. وبما أنه لا يوجد عمل ميداني واسع النطاق يحلّل تنظيم اقتصادات ما قبل الرأسمالية وعملية تكوين الطبقات فيها، فإنه يستحيل في أغلب الأحيان تحديد الدرجة الفعلية للتدرج الاجتماعي بأي قدر من اليقين. ولا شك أن الطبقات كانت قد حلّت، في منتصف القرن التاسع عشر، محل علاقات القرابة بوصفها المتغير الاجتماعي الحاسم في عدد من المجتمعات التجارية. ولكن في حالات أخرى كثيرة لا تتوافر المعطيات الكافية التي تتيح إقامة هذا التمييز. وعلى الرغم من أن أعمال كاترين كوكري - فيدروفيتش وكلود مياسو وإيمانويل تيراي وموريس غودولييه لا تتفق فيما بينها اتفاقًا كاملاً، إلا أنها تمثل إسهامًا نظريًا هامًا لتحليل التكوين الطبقي في المجتمعات الافريقية السابقة على الرأسمالية.

قدرة شعوب وسط افريقيا على مقاومة الأوروبيين. إلّا أنه على الرغم من هذه النزعات المثيرة للفرقة، كانت المواجهة والمقاومة هما الموقف الغالب إزاء الغزو والاحتلال الأوروبي الامبريالي.

وقد ركزنا على أنماط المعارضة التي ميزت المنطقة في مجملها مؤثرين ذلك على الاكتفاء بوصف النشاط المناهض للاستعمار من بلد إلى آخر. وبتحليل ردود الفعل الأفريقية من حيث أهداف المشتركين فيها، يمكن تحديد ثلاث فئات عريضة:

(١) المعارضة أو المواجهة التي حاولت الحفاظ على سيادة المجتمعات الأصلية؛

(٢) المقاومة المحلية المحدودة المتصلة بموضوع بعينه والتي كانت تسعى إلى معالجة مساوئ بعينها فرضها نظام الحكم الاستعماري؛

(٣) التمردات التي كانت تستهدف تدمير النظام الأجنبي الذي تولّدت عنه هذه المساوئ. ومن المهم أن نؤكّد أنه على الرغم من معاملة المقاومة المحلية المحدودة والتمردات كفئتين تحليليتين منفصلتين، فإن المشتركين في المقاومة كانوا يميلون إلى تكييف أهدافهم مع الحقائق العسكرية والسياسية المعاصرة.

النضال من أجل الحفاظ على الاستقلال: عصر المواجهة والتحالف

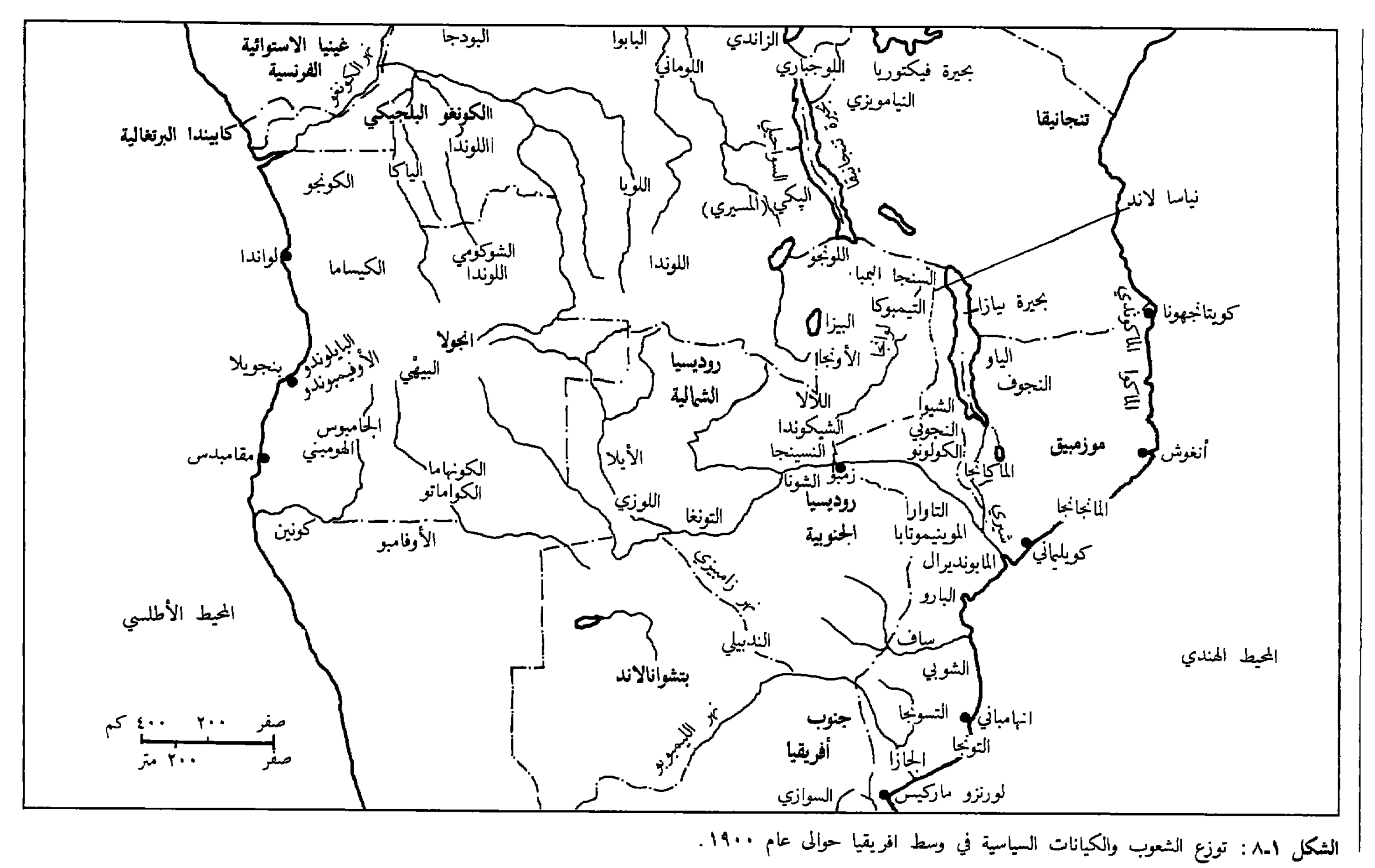
أدى اشتداد المنافسة فيما بين الدول الأوروبية في الفترة التالية لعام ١٨٨٠ إلى الاندفاع إلى غزو أفريقيا على نحو لم يسبق له مثيل. وقد تجلى التشديد على الفتح والاحتلال بأجلى صوره في مؤتمر برلين الذي أصبحت فيه السيطرة الفعلية هي الشرط المقبول للاعتراف الدولي بالممتلكات الأوروبية.

وقد اختلفت صور رد فعل شعوب وسط افريقيا ازاء هذا التهديد الجديد لسيادتها، فاختار بعضها، مثل اللوزي، العمل الدبلوماسي بهدف التعويق، وتحالف البعض الآخر، مثل تونغا وسينا الأنهامباني، مع الأوروبيين محاولين بذلك التحرر من الحكم القمعي الذي كانت تفرضه عليهم أرستقراطية افريقية أجنبية، في حين لجأ كثير من دول وسط افريقيا ومشيخاتها الأصغر حجمًا إلى حمل السلاح دفاعًا عن استقلالها. وعلى الرغم من وحدة الهدف التي كانت تجمع بين حركات المعارضة، فقد كانت تختلف اختلافًا جوهريًا في استراتيجيتها القصيرة المدى وفي تكوينها الإثني ونطاقها ومدى ما استطاعت أن تحققه من نجاح.

لقد كان لاستراتيجيات المجابهة التي انتهجتها شعوب وسط افريقيا مبرر وجود مشترك هو طرد الأوروبيين وحماية أوطانها ونمط حياتها ومصادر عيشها. وإذا كان هدف الاستقلال السياسي قد ظلّ هو الهدف الأسمى، فإن دولاً افريقية كثيرة كانت على استعداد لتعبئة قواها لمنع أي اعتداء على استقلالها الثقافي أو سيادتها الاقتصادية. ففي نياسالاند، على سبيل المثال، هاجم النغوني في غوماني مراكز تبشيرية في عام ١٨٩٦ لكي يعربوا عن احتجاجهم على ما تحدثه المسيحية من تثبيط للهمم، بينما أحبط الباروي في موزمبيق جهود لشبونه لضمهم إلى أمبراطوريتها غير الرسمية عن طريق استخدام الكنيسة الكاثوليكية لحمل الأسرة المالكة على اعتناق المسيحية[٤]. كما دفعت التعديات الاقتصادية عددًا من الأنظمة السياسية إلى اتخاذ موقف معاد للأمبرياليين الأوروبيين. وكان أحد مصادر الخلاف الرئيسية هو سعي الدول الأوروبية ووكلائها التجاريين لضرب مركز الوسيط الذي كانت تشغله عدة دول داخلية ولإنهاء

---

(٤) أنظر في مناقشة جهود البرتغال لاستخدام الكاثوليكية كأداة للسيطرة الاجتماعية أ. ايزاكمان، ١٩٧٣. وهذا المرجع يستخدم المعلومات الشفاهية لإعادة تفسير معنى ما كان يفترض أنه طقس كاثوليكي.



الشكل ١-٨: توزع الشعوب والكيانات السياسية في وسط افريقيا حوالى عام ١٩٠٠.

تجارة الرقيق التي لم تعد تتفق مع رغبة الدول الرأسمالية في الحصول على أسواق «مستقرة» ومواد أولية. وخلال العقدين الأخيرين من القرن تصدى الياو والماكوا والبيكي والشيكوندا والأوفيمبوندو والشوكوي ، ضمن آخرين ، لهذه الضغوط الأجنبية وقاوموها بقوة. كما كافح عدد غفير من الفلاحين والمزارعين في الوقت نفسه لكي يحتفظوا بالسيطرة على وسائل الإنتاج ويحولوا دون تجريدهم من أراضيهم وماشيتهم وقواهم العاملة ونسائهم.

وقد اقتنع القادة الأفريقيون بضرورة التغلب على التفوق الأوروبي في السلاح إذا كان لهم أن يضمنوا لأنفسهم البقاء. وكان كثير من المجتمعات التي اشتركت من قبل في التجارة الدولية قد أفادت من دخول سوق الأسلحة وحصلت على مقادير كبيرة من الأسلحة مقابل العبيد. وقد حقق الشوكوي والأوفيمبوندو والشيكوندا من النجاح في هذا المضمار ما جعل قواتهم تفوق في تسلّحها ، في كثير من الأحيان ، قوات دولة الكونغو الحرة والقوات البرتغالية التي كانت تسعى إلى إخضاعهم. وقامت شعوب أخرى ، من شعوب وسط أفريقيا التي لم تشارك من قبل في معاملات تجارية واسعة النطاق ، بزيادة صادراتها للحصول على بنادق حديثة وذخيرة. فعلى سبيل المثال ، حصل الأوفامبو والشانغان ، وحتى فروع عديدة محافظة من النغوني ، على بنادق حديثة تحسبًا للصدام مع الأوروبيين[٥]. وكانوا يوسعون نطاق ترساناتهم من خلال الدبلوماسية الماهرة كلما استطاعوا ذلك. فقد تمكن قادة الغازا من الحصول على أسلحة من البريطانيين عن طريق تأليبهم ضد البرتغاليين في حين حصل مقاتلو البيمبا (أنظر الشكل ٢-٨) على أسلحة من العرب الذين كانوا يخشون الوجود المتزايد لانجلترا[٦]. بل إن دولاً أخرى مثل الكيتانغونا في موزمبيق الشمالية وأنظمة الشيكوندا في وادي الزمبيزي ، قبلت الاعتراف بالوصاية الإسمية للبرتغال نظير مقادير كبيرة من الأسلحة التي استخدمت فيما بعد ضد قوات لشبونة[٧].

كما دعم عدد من المجتمعات الأفريقية قدراته الدفاعية من خلال ابتكارات عسكرية. فأقام الباروي مصانع للعتاد الحربي كانت تنتج البارود والبنادق وحتى بعض الأجزاء اللازمة لمدفعيتهم[٨]. وشيدت انشاءات دفاعية جديدة واسعة النطاق ، مثل مدينة غومبي المحصنة و «الارينغاز» في الزمبيزي ووادي لوانغوا ، للصمود في مواجهة الحصار الأوروبي[٩]. وقام افريقيون آخرون ، من بينهم الماكوا واللوندا والعصابات المختلفة التي كانت تقوم بعملياتها في منطقة كامبو بجنوبي أنغولا ، باستخدام تكتيكات

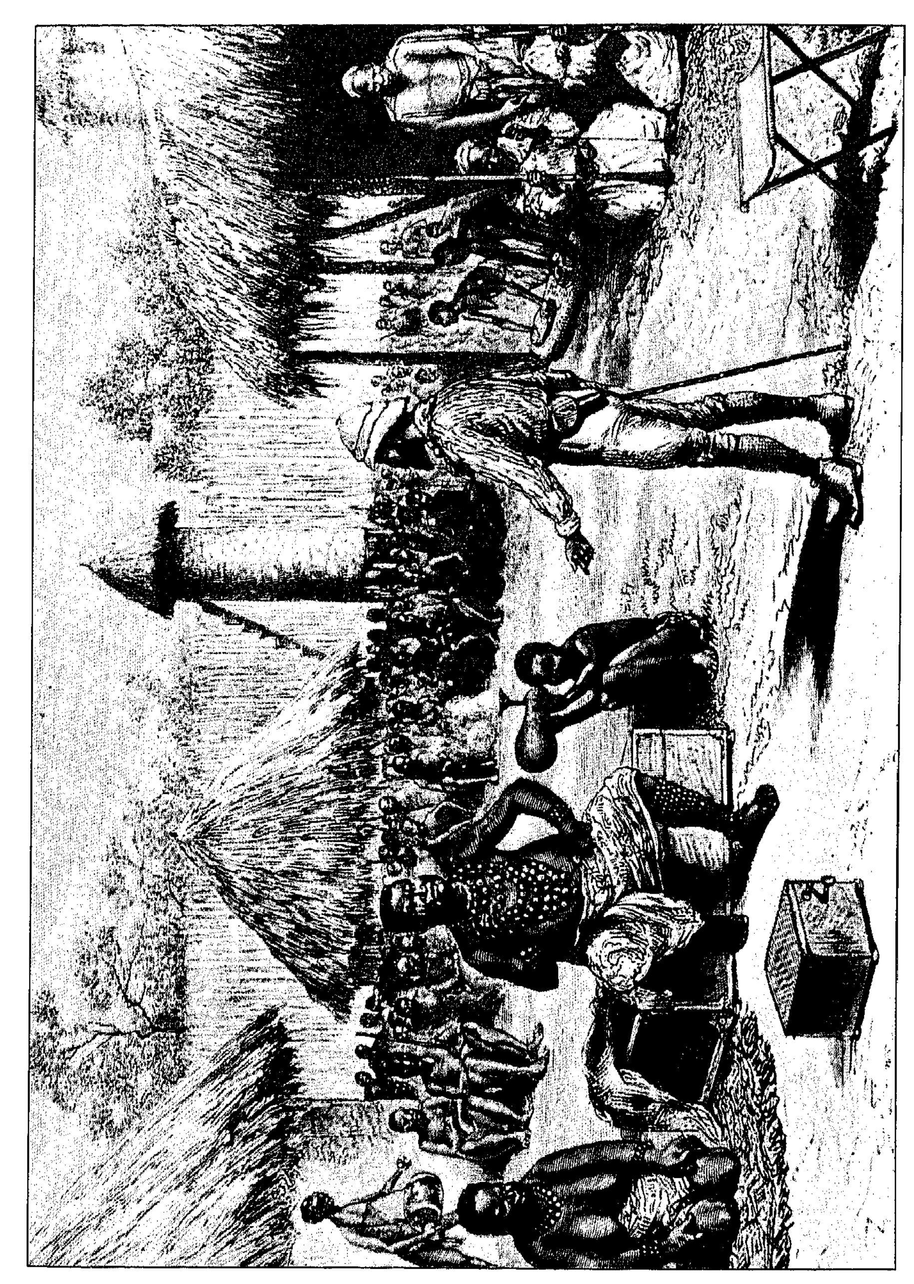
(٥) و. ج. كلارنس - سميث ور. موروسوم ، ١٩٧٥ ، ص ٣٧٢ - ٣٧٣ : يبحث أثر الاستعمار البرتغالي والجنوب الافريقي على شعب الأوفامبو وموقفهم منه ؛ أ. ليندين ، في : ب. باتشاي (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٢ ، ص ٢٤٦-٢٤٧ ، يورد بعض المعلومات الهامة على أنماط التفاعل الأولي بين نغوني الماسيكو والبريطانيين ؛ د. ل. ويلر ، ١٩٦٨ ، ص ٥٨٥ - ٦٠٢ : تحليل الجهود غونغونياني غير الموفقة للمحافظة على استقلال الشانغان من خلال الدبلوماسية.

(٦) د. ل. ويلر ، ١٩٦٨ ، ص ٥٩١ ؛ أ. د. روبرتس ، ١٩٧٤ ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ : أفضل دراسة عن البيمبا في جملة الدراسات التي صدرت حتى الآن.

(٧) ن. هافكين ، ١٩٧٣ ، ص ٣٧٥ - ٣٧٧ : تحليل هام لتجارة الرقيق ولمقاومة القوى المحافظة للبرتغاليين ؛ أ. إيزاكمان ، ١٩٧٦ ، ص ٢٢ - ٤٩ : تحليل للأنماط المختلفة لحركات المقاومة مع تشديد خاص على الوعي السياسي المتزايد للقوى المناهضة للاستعمار.

(٨) ج. دي أزيفيدو كوتينهو ، ١٩٠٤ ، ص ٤٦ - ٤٧ : وصف للحروب البرتغالية مع الباروي عند منعطف القرن العشرين.

(٩) م. د. د. نيوبت ، ١٩٧٣ ، ص ٢٢٦ - ٢٢٩ : تحليل هام لعائلات برازيرو القوية وعلاقاتها مع لشبونة. كما نشر المؤلف كتابات كثيرة عن أمور تتصل بهذا الموضوع في RACE، وفي «مجلة تاريخ افريقيا».



الشكل ٨-٢: أحد زعماء البمبا وحوله أفراد شعبه أثناء استقباله لأحد الأوروبيين، ١٨٨٣.

لحرب العصابات أوقفت الهجمات الامبريالية الأولى. وقرب بداية القرن العشرين قام السفيكيرو (سحرة يتعاملون مع الأرواح) من الباروي والتوارا والتونغا وبعض الشونا الآخرين ، بإعداد عقاقير ألهمهم اياها الوحي لإبطال مفعول أسلحة الأوروبيين وتحويل عياراتهم النارية إلى ماء (أنظر الشكل ١-٨)[١٠] .

وعلى الرغم من الالتزام المشترك لبعض الأفريقيين بالحيلولة دون الحكم الأجنبي وبالحصول على أسلحة حديثة فقد كان هناك تباين جوهري فيما استخدموه من تكتيكات مباشرة. ففي حالات كثيرة ، واجهت دول افريقية التعديات الأوروبية الأولى بالمقاومة العنيفة على الرغم مما كان يتمتع به العدو من تفوق عسكري ساحق. هكذا قاد مواسي كاسونغو ، زعيم الشيوا ، شعبه ضد البريطانيين ، في جهد لم يحالفه فيه التوفيق ، وانتهى به الأمر إلى الانتحار في عام ١٨٩٦ موثرًا ذلك على الاستسلام[١١] . وفي الوقت نفسه تقريبًا كان البيهي في أنغولا يوقعون قوة استعمارية في كمين نصبوه لها إثر محاولتها إقامة مراكز داخلية تمر عبر أراضيهم ؛ أما الهومبي ، في الجنوب ، فقد هاجموا قوة برتغالية بعد أن رفضت لشبونة أن تدفع إيجارًا نظير الاحتفاظ بحصن صغير داخل حدودهم[١٢] .

وحاول قادة أفريقيون آخرون تجنب المجابهات الأولى على أمل أن يتمكنوا إما من تعزيز قدراتهم العسكرية وإما من التوصل إلى معاهدة «عادلة» تعترف بسيادة دولتهم. فقد ظل غونغونياني (أنظر الشكل ٣-٨) يتفاوض مع البريطانيين والبرتغاليين مدة تقرب من عشر سنوات ، وكان على استعداد لتقديم تنازلات شتى دون التخلي عن استقلال شانغان[١٣] . وانتهجت عائلة الباروي المالكة سياسة مماثلة في محاولة للحصول على مساعدة كارل بيترز وهو مغامر ألماني كانوا يعتقدون أنه وثيق الصلة بحكومة بسمارك ، بينما لم تبدأ أعمال المقاومة المتناثرة التي لجأ إليها البيمبا في نهاية القرن إلّا بعد خمسة عشر عامًا من المناورات الدبلوماسية مع بريطانيا[١٤] . وفي أقصى الحالات ، كانت دول مثل دولة الكيتانغونا في شمالي موزمبيق وامبراطوريات الشيكوندا في وادي الزمبيزي تعترف عن طيب خاطر بالسلطة الاسمية للبرتغاليين طالما لم تبذل جهود جادة لفرض السيطرة الاستعمارية[١٥] . إلّا أن هذه الاستراتيجية انتهت في كل الأحوال إلى المجابهة بعد أن جعل مؤتمر برلين من السيطرة الفعلية شرطًا مسبقًا للاعتراف الدولي بدعاوى الملكية الاستعمارية.

وخضعت مجتمعات كثيرة في وسط افريقيا خضوعًا سلميًا أول الأمر لعجزها إما عن المقاومة الفعالة أو عن إدراك الآثار المترتبة على الحكم الاستعماري ، إلّا أنها ما لبثت أن هبت بعد ذلك محاولة استرداد

---

(١٠) ج. فانسينا ، ١٩٦٩ ، ص ٢١ - ٢٢. أنظر أيضًا في : أ. إيزاكمان ، ١٩٧٦ ، ص ٤٩ - ٧٤ وص ١٢٦ - ١٥٦ ، استخدامات الشونا للعقاقير لإبطال مفعول الأسلحة الأوروبية.

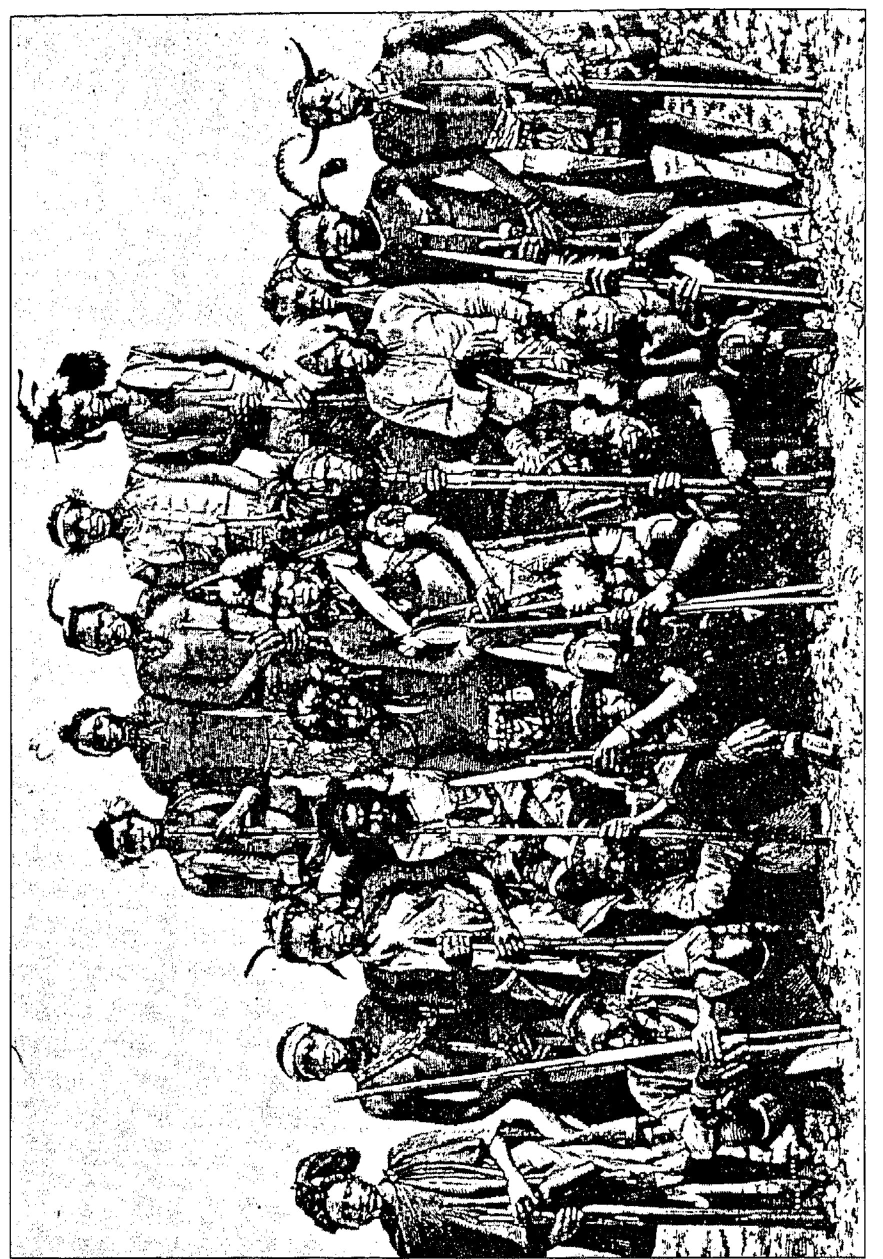
(١١) ر. تانغري ، ١٩٦٨ ، ص ٢ - ٤ : عرض موجز لأنماط الاحتجاج الأولى بين سكان مالاوي.

(١٢) ر. بيليسييه ، ١٩٦٩ ، ص ٦٧ : وصف شامل مدعم بالوثائق للحروب العديدة التي وقعت في جنوبي أنغولا. والكاتب الآن بصدد استكمال مؤلف عن التاريخ العسكري العام لأنغولا. د. ل. ويلر ، ١٩٦٣ ، ص ٣٣٤ : دراسة شاملة للسياسة الاستعمارية البرتغالية خلال القرن التاسع عشر.

(١٣) ج. ج. ت. بوتيلهو ، ١٩٣٤ ، الجزء الثاني ، ص ٤١٩ - ٤٣٣ : الكتاب الرسمي في تاريخ موزمبيق العسكري ، ويتسم الجزء الثاني بأهمية خاصة بالنسبة للصراعات في القرن التاسع عشر. د.ل. ويلر ، ١٩٦٨.

(١٤) أ. إيزاكمان ، ١٩٧٦ ، ص ٤٩ - ٧٤ ، أ. د. روبرتس ، ١٩٧٤ ، ص ٢٢٩ - ٢٩٢ : للاطلاع على استعراض بديع لجهود الباروي للحصول على مساعدة الألمان ، كتبه أحد معاصري هذه الفترة أنظر ك. [ك.] بيترز ، ١٩٠٢ ، ص ١١٦.

(١٥) ن. هافكين ، ١٩٧٣ ، ص ٣٧٥ - ٣٧٧؛ أ. إيزاكمان ، ١٩٧٦ ، ص ٢٢ - ٤٨؛ م. د. د. نيويت ، ١٩٧٣ ، ص ١٩٥ - ٣١١.



الشكل ٨-٣ : الزعيم غونغونياني ورجاله المحاربون.

استقلالها . وقد حدث هذا النوع من المجابهة المتأخرة بانتظام كبير في الكونغو حيث كان السكان الأصليون ينظرون إلى وكلاء دولة الكونغو الحرة أول الأمر كشركاء تجاريين وحلفاء ضد تجار الرقيق الأجانب ، ولم تدرك المجتمعات المحلية أنها فرطت في استقلالها دون أن تدري إلاّ حين حاول موظفو دولة الكونغو الحرة أن يفرضوا الضرائب ويجنّدوا العمال للسخرة . وخلال الفترة فيما بين عام ١٨٨٥ وعام ١٩٠٥ ، تمرّدت أكثر من اثنتي عشرة مجموعة من المجموعات التي تم إخضاعها إسميًا في الكونغو الأدنى والأوسط [١٦] . وكانت أنجح هذه المجموعات هي مجموعة الياكا التي ظلت تقاوم الأوروبيين مقاومة فعالة مدة تزيد على عشر سنوات قبل أن يتمكّنوا في النهاية من إلحاق الهزيمة بها في عام ١٩٠٦ ، ومجموعتا البوجا والبوا اللتان تمردتا في نهاية القرن ضد السخرة في مزارع المطاط . وقد استطاع المتمردون ، في ذروة نشاطهم ، أن يعبؤوا أكثر من خمسة آلاف عامل خاضوا حرب عصابات طويلة الأمد انطلاقًا من قواعدهم في أعماق منطقة الغابات [١٧] .

وفضلاً عن التباين في ردود الفعل الأولى ، كان المقاومون يختلفون في مدى ضيق أفقهم وتمسكهم بذاتيتهم الإثنية : فمن جهة كان هناك عدد من المجتمعات ، الكبيرة والصغيرة على السواء ، التي واجهت الغزاة دون أن تبذل أي جهد لإقامة تحالفات أكثر اتساعًا . ففي أنغولا ، تصدى البيهي والهامبي والغانغيلا لمقاومة الأجانب في بادئ الأمر دون أية مساعدة من جيرانهم الذين كانوا يشاركونهم بغضهم للبرتغاليين [١٨] ، على حين أفادت لشبونة في موزمبيق من المنافسة الحادة بين دول الشيكوندا الغازية والتي حالت دون قيام أي تحالف فعال بينها . بل إن دول النغوني ، التي كانت ترتبط بصلات القربى ، كانت أيضًا عاجزة عن التعاون أو غير راغبة فيه إزاء التوسع البريطاني في بلاد نياسا . فواجه الماسيكو والغوماني والمبيسيني ، فرادى ، في تسعينات القرن الماضي ، القوة الاستعمارية البريطانية القليلة العدد وانتهى الأمر باكتساحهم مما أتاح لبريطانيا أن تقيم مستعمرة نياسالاند [١٩] . وكان عجز التكتلات المتنافسة في دولة بعينها عن الاتحاد في مواجهة التغلغل الأوروبي ، هو الامتداد المنطقي لرؤيتها الذاتية القصيرة النظر . وثمة أمثلة كثيرة لحالات ساعد فيها المتنافسون الدول الامبريالية على أمل تعزيز مركزهم الداخلي . وقد نالت هذه النزعات المثيرة للفرقة من الجهود التي بذلها اللوبا والباروي للمحافظة على استقلالها [٢٠] . فبالنسبة للباروي ، فرضت لشبونة عن طريق الشركة الموزمبيقية ، عميلتها الامبراطورية ، تحالفًا سريًا مع شيبيتورا وهو عضو منشق على ارستقراطية الباروي وافق على الاعتراف بالسيادة البرتغالية في مقابل الحصول على مساعدة ضد خصمه الداخلي هانغا .

وحاولت أنظمة افريقية أخرى التغلب على النقص في قدراتها العسكرية بتنظيم تحالفات عريضة

(١٦) ك. يونغ ، ١٩٦٥ ، ص ٢٨٣ (الخريطة ٥) ؛ ف. فلامنت وآخرون ، ١٩٥٢ ، ص ١٠٦ – ٥٣١ ؛ أ. لوجن – شوكيه ، ١٩٠٦ ، يورد تفاصيل عن بعض حركات التمرد الصغيرة كما يورد تفاصيل أكثر قليلاً عن حركات المقاومة الأولى ، أنظر أيضًا ر. هارمز ، ١٩٧٥ ، ص ٧٣–٨٨ .

(١٧) ف. فلامنت وآخرون ، ١٩٥٢ ، ص ١٦٢ – ١٦٤ و ٤٩٩ . وقد ظل الإقليم تحت الاحتلال العسكري حتى عام ١٩٠٨ ، أنظر م. بلانكارت ، ١٩٣٢ ، ص ١٣٤ و ١٣٨ .

(١٨) ر. بيليسيه ، ١٩٦٩ ، ص ٦٧ – ٧٢ ؛ د. ل. ويلر ، ١٩٦٣ ، ص ٣٣٤ .

(١٩) ج. ماك كراكين ، ١٩٧٢ ، في : ب. باتشاي (مشرف على التحرير) ، حيث يناقش تباين ردود أفعال النغوني تجاه التغلغل الأوروبي إ. ليندين ، في : ب. باتشاي (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٢ ، ص ٢٤١–٢٤٤ .

(٢٠) ج. فانسينا ، ١٩٦٦ ، ص ٢٤٢ – ٢٤٤ : دراسة شاملة لوسط افريقيا في عهد ما قبل الاستعمار مع التركيز على زائير ؛ أ. إيزاكمان ، ١٩٧٦ ، ص ٤٩ – ٧٤ .

القاعدة ومتعددة الإثنية في مواجهة الاستعمار. فعلى سبيل المثال، دعا غونغونياني، زعيم الغازا القوي، السوازي إلى الانضمام إلى النضال ضد البرتغاليين، وأقام الباروني شبكة متعددة الأعراق ضمت التونغا والتوارا ولفيفاً من شعوب الشونا التي كانت تعيش في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي الآن)[٢١]. وكما كان الحال بالنسبة للباروي، كانت مثل هذه الاتحادات المؤقتة تقوم في أغلب الأحيان، حيثما كانت توجد أصلاً تحالفات اقتصادية أو دينية أو صلات قربى. وقد توفرت هذه العناصر الثلاثة جميعاً في الاتحاد الكونفدرالي الذي أقامه الياو تحت حكم ماكانجويرا وفي تحالف الماكوا والسواحيليين، على حين كان الاعتبار المالي هو الأساس فيما بذله البيمبا والعرب من جهود مشتركة، جانبها التوفيق، في نهاية القرن التاسع عشر[٢٢]. وفي بعض الأحيان كان الخصوم التاريخيون يطرحون عداءهم جانباً سعياً لضمان البقاء، وهو ما يفسر تحالف اللوندا والشوكوي ضد قوات دولة الكونغو الحرة على الرغم مما كان بينهما من عداء تعود جذوره إلى ما يزيد عن جيل كامل. كما دفعت اعتبارات مماثلة المبوروما نسينغا والتوارا إلى مساعدة الشيكوندا عند بداية القرن العشرين وإلى إقامة تحالف الكوانهاما والكواماتو في جنوب أنغولا.

ولا غرابة في أنه كان ثمة ارتباط كبير بين درجة التميز الإثني ونطاق حركات المقاومة. فحيثما كانت المجتمعات الافريقية تحارب بمفردها، كان حجم جيشها وقدرتها على المقاومة محدودين بوجه عام. ويكشف الزوال السريع لدول النغوني وللشيوا تحت زعامة مواسي كاسونغو عما كانت تعانيه الأنظمة المنعزلة من أوضاع غير مؤاتية نابعة من داخلها. أما التحالفات الواسعة فقد استطاعت في أغلب الأحيان أن تعبئ جيوشاً كبيرة قوية العتاد وأن تقاوم – بوجه عام – مقاومة طويلة. وعلى هذا النحو، كانت قوات ماكانجويرا ومواطنيه من الياو تقدر بخمسة وعشرين ألف رجل أي ما يعادل حجم قوات جيش الكوانهاما – كواماتو والباروي معاً[٢٣].

ولما كانت حركات المقاومة لم تبلغ أهدافها السياسية النهائية، فقد كان هناك اتجاه إلى التهوين من انجازاتها العسكرية المباشرة أو تجاهلها ووصم هذه الحركات جميعاً بالفشل. وحقيقة الأمر أن الاختلاف في نطاق هذه الحركات وفي مقدرتها على الحصول على أسلحة حديثة وفي حجم القوات الامبريالية واستعدادها، قد خلق أوضاعاً بالغة التنوع. ففي الوقت الذي مُنيت فيه أنظمة افريقية كثيرة بهزيمة سريعة، تمكّنت أنظمة لا تقل عدداً عنها من احتواء الهجمات الأوروبية الأولى وكبدت العدو خسائر جسيمة. ففي جنوب أنغولا صد الهومبي والكواماتو عدة هجمات برتغالية وقتلوا في معركة عام ١٩٠٤ أكثر من ثلاثمائة جنديّ من قوة قوامها خمسمائة جنديّ[٢٤]. كما أنزلت دول الشيكوندا هزائم متكررة بجيش لشبونة غير المنظم خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر، على حين أوقف الياو في نياسالاند، إلى الشمال، تقدم الجيش الاستعماري البريطاني لمدة تقرب من خمس سنوات[٢٥]. وحدث موقف مماثل في الكونغو حيث كبد الشوكوي القوة العامة (الحكومية) (Force Publique) خسائر جسيمة على مدى

---

(٢١) ف. وارهيرست، ١٩٦٢، ص ٥٩.

(٢٢) أ. د. روبرتس، ١٩٧٤، ص ٢٤٢ و٢٧١.

(٢٣) أ. ستوكس، ١٩٦٦ (أ)، في: أ. ستوكس ور. براون (مشرف على التحرير)، ١٩٦٦، ص ٢٦٧–٢٦٨: دراسة للاستراتيجية التي استخدمها اللوزي من أجل البقاء في عهد ليوانيكا؛ ر. بيليسيه، ١٩٦٩، ص ١٠٣؛ ج. دي أزيفيدو كوتينهو، ١٩٠٤، ص ٤٣.

(٢٤) ر. بيليسيه، ١٩٦٩، ص ٧٩.

(٢٥) أ. إيزاكمان، ١٩٧٦، ص ٢٢–٤٨؛ أ. ستوكس، ١٩٦٦ (ب)، في: أ. ستوكس ور. براون (مشرف على التحرير)، ١٩٦٦، ص ٣٦٦–٣٦٨: يبحث استراتيجية البريطانيين ورد فعل شعوب مختلفة في مالاوي.

عشرين عامًا قبل أن يخضعوا في نهاية المطاف[٢٦]. وربما كان أكبر نجاح هو الذي صادف التحالف بين السواحيليين والماكوا، الذين ظلوا خارج دائرة السيطرة البرتغالية حتى عام ١٩١٠، والكواماتو والكوانهاما الذين لم يمنوا بهزيمة حاسمة إلّا في عام ١٩١٥[٢٧].

وعلى الرغم من هذه الانتصارات التي تحققت بشق الأنفس، انتهت كل حروب الاستقلال في وسط افريقيا بالفشل. وتتضافر عوامل عديدة، يرجع معظمها إلى ما قبل التسابق الاستعماري، في تفسير عجز الأفريقيين عن وقف الزحف الأوروبي. من هذه العوامل أن كثيرًا من أقوى الدول (الأفريقية) كان يقوم أصلاً على الفتح، ومنها أيضًا العوامل الذاتية الإثنية والإنقسامات الداخلية بين الفئات الحاكمة أو في الطبقة الحاكمة، وأحيانًا بين هذه الطبقة وبين المحكومين. وكانت النتيجة النهائية لهذه العوامل هي الحد من إمكانات بذل جهود مناهضة للاستعمار واسعة النطاق وعريضة القاعدة ومنسقة على النحو الذي يستلزمه التصدي للتفوق الواضح في قوة النيران وفي التكنولوجيا العسكرية الذي كانت تتمتع بها القوات الامبريالية الأوروبية.

وفضلاً عن ذلك أدت الخصومات الافريقية إلى تسهيل استراتيجية «فرّق تسد» التي انتهجها هاري جونستون وسواه من الموظفين الاستعماريين بمهارة لا تضاهى. فتاريخ النضال من أجل المحافظة على استقلال الافريقيين وسيادتهم يزخر بأمثلة لأفريقيين لم يقفوا عند حد الخضوع للقوى الاستعمارية بل ساعدوها أيضاً سعيًا للانتقام من إساءات كان جيرانهم قد ارتكبوها في حقهم. فقد ساعد الإنهامباني تونغا والسينا البرتغاليين ضد سادتهم من الشانغان والباروي، على الترتيب، في حين تعاون عدد من الشعوب الخاضعة في الكونغو مع البلجيكيين لتحرير أنفسهم من حكم البيكي والعرب أو من النخاسين الذين كانوا يغيرون عليهم. وفضلاً عن ذلك، كان عدد من القادة الافريقيين يرون أن عقد التحالفات مع الأوروبيين يمكن أن يحقق تطلعاتهم التوسعية وأن يعزز في الوقت نفسه مركزهم الداخلي. وكانت مثل هذه الاعتبارات هي التي دفعت، على سبيل المثال، تيبو تيب وأبناء مسيري إلى مساعدة دولة الكونغو الحرة[٢٨]. وهناك مجتمعات افريقية أخرى، من بينها مجتمعات تصدت للغزاة في بادئ الأمر، انقلبت إلى التحالف معهم[٢٩] مقابل مكاسب مادية ووعود بمراكز أفضل في ظل النظام الاستعماري الجديد. وعلى هذا النحو، ساعد الياو بعد هزيمتهم في إخضاع النغوني مبيسيني الذين استخدمهم البرتغاليون بعد ذلك لإلحاق الهزيمة بالباروي.

ولولا الحلفاء والمرتزقة الأفريقيون لما تمكن الاوروبيون من فرض حكمهم بمثل هذه الكلفة الزهيدة من القوة البشرية. فعلى سبيل المثال، كان المجنّدون الافريقيون يمثّلون أكثر من تسعين في المائة من الجيوش

(٢٦) ج. فانسينا، ١٩٦٦، ص ٢٢٦ – ٢٢٧.

(٢٧) ن. هافكين، ١٩٧٣، ص ٣٨٤؛ م. د. د. نيويت، ١٩٧٢ (ب)، ص ٦٧٠ – ٦٧١: مناقشة للتضارب بين مصالح البرتغاليين ومصالح الصفوة الافريقية من تجار العبيد والغزو النهائي لمنطقة أنغوش؛ ر. بيليسييه، ١٩٦٩، ص ١٠٢ – ١٠٨.

(٢٨) ل. فارانت، ١٩٧٥، ص ١٠٨ – ١١١؛ ر. سليد، ١٩٦٢، ص ٩٤ – ١٠٢؛ بشأن موكوندا بانتو، ابن مسيري، أنظر أ. مونونغو، ١٩٤٨، ص ١٩٩ – ٢٢٩ و ٢٣١ – ٢٤٤؛ ل. بيتريمو، ١٩٣٦، ص ٦٩ – ٨٣. كان السانغا على وشك تنحية موكوندا بانتو تنحية تامة.

(٢٩) ج. ماك كراكين، في: ب بانتشاي (مدير نشر)، ١٩٧٢، ص ٢٢٧؛ أ. ج. داكس، ١٩٧٢، في: المرجع السابق، ص ٢٨٨ – ٢٨٩؛ أ. إيزاكمان، ١٩٧٦، ص ٤٩ – ٧٤. واحدة من المقالات القليلة التي تبحث دوافع المتعاونين وتأثيرهم.

البرتغالية التي تمكّنت في النهاية من «فتح» وادي الزمبيزي في عام ١٩٠٢ [٣٠]. وشهدت أنغولا نمطًا مماثلاً وإن لم يكن بهذا التطرف نفسه. والى الشمال، كان جيش دولة الكونغو الحرة يتكون من مجندين افريقيين مع بعض المرتزقة من الزنجباريين والهوسا، وكان الضباط فقط أوروبيين. كما يتجلى نجاح سياسة «فرّق تسد» التي اتبعها هاري جونستون في العدد الكبير من الافريقيين الذين اشتركوا في الاحتلال البريطاني لنياسالاند وروديسيا الشمالية.

المقاومة المحلية المحدودة والمبكرة ضد الحكم الاستعماري والرأسمالية

على خلاف المقاومة السابقة على الاستعمار، التي كان هدفها الرئيسي هو المحافظة على الاستقلال، كان الدافع المباشر للمقاومة التي خاضها الفلاحون والعمال في أوائل القرن العشرين هو جهود النظم الاستعمارية لتعزيز هيمنتها وفرض علاقات رأسمالية تستهدف استغلال الموارد البشرية والطبيعية لوسط افريقيا. ومع أن تناول نظم الاستعمار البرتغالي والبريطاني والبلجيكي بالدراسة التفصيلية المقارنة أمر يخرج عن نطاق هذه الدراسة، فمن المفيد أن نبحث ما لازم هذه النظم من مساوئ ولدت أنماطًا متواترة من المقاومة المحلية المحدودة[٣١].

وكان أول ما اهتم به الموظفون الاستعماريون هو تأسيس نظام إداري للسيطرة على أوجه نشاط الشعوب المحكومة. وفي سبيل ذلك، قاموا بإقصاء عدد كبير من الحكام «التقليديين» غير المتعاونين، منتهكين بذلك القداسة الدينية والثقافية للنظام الملكي. ولكي يعزّزوا حكمهم الضعيف، أرسلوا شرطة افريقية، جندوها من بين المرتزقة والحلفاء، للإشراف على نشاط «الرؤساء الاستعماريين» وإرهاب السكان. ولم يكن غريبًا، إزاء سعي رجال الشرطة هؤلاء إلى تحقيق المغانم الشخصية واحتكارهم للسلطة، أن يلجأ أعضاء «القوة العامة» (Force Publique) في الكونغو والغيرّاس بريتاس «Guerras Pretas»، في أنغولا والسيبايس «Sepais» في موزمبيق، والشرطة الأهلية البريطانية في روديسيا الشمالية ونياسالاند، إلى ممارسة أعمال السلب والنهب وأن يدأبوا على إساءة استعمال سلطتهم.

وسعيًا إلى حشد أيد عاملة رخيصة لمشروعات الحكومة والمصالح الرأسمالية الأوروبية، لجأت القوى الاستعمارية إلى استخدام السخرة إلى جانب ما فرضته من ضرائب باهظة. ففي الكونغو كان الافريقيون يُرغمون على جمع المطاط والعمل في مد خطوط السكك الحديدية وفي المناجم، بينما كان المستفيد الأول من أعمال السخرة في موزمبيق مجموعة من شركات الامتياز المتعددة الجنسيات. كما جرى تصدير موزمبيقيين آخرين إلى روديسيا الجنوبية، وإلى جنوب افريقيا، والى ساوتومي. وفي مزارع الكاكاو في

(٣٠) يفضل بعض المؤرخين كلمة التعاون (collaboration) على كلمة التحالف (alliance). أنظر في التحليل النظري للتعاون أ. إيزاكمان و ب. إيزاكمان، ١٩٧٧، ص ٥٥ – ٦١. وأنظر في أسباب اعتراض المحرر على هذه الكلمة الفصل الأول أعلاه.

(٣١) للاطلاع على مناقشة لسياسة كل نظام من هذه النظم الاستعمارية، أنظر ت. أ. رانجر، في: ل. هـ. غان و ب. دويغنان (مشرف على التحرير)، ١٩٦٩؛ ج. ستنجرز، في المرجع السابق؛ ر. ج. هامون، في المرجع السابق، ج. ج. بندر، ١٩٧٨؛ أ. موندلان، ١٩٦٩، ص ٢٣–٥٨؛ هـ. ميبيلو، ١٩٧١، ص ٧١–٩٠؛ ب. س. كريشنامورتي، في: ب. باتشاي (مشرف على التحرير)، ١٩٧٢، ص ٣٨٤–٤٠٥؛ أ. أ. بوافيدا، ١٩٦٧، يقدم عرضًا عامًا للاستغلال البرتغالي لأنغولا.

ساوتومي كان يلحق بهم آلاف من الأنغوليين للعمل هناك. وعلى الرغم من اختلاف التفاصيل ، تكرّرت هذه الصورة من القسر والإرهاب لتجنيد الأفريقيين للعمل في مزارع الأوروبيين في نياسالاند ، ثم في مناجم روديسيا الشمالية (زامبيا) بعد ذلك[٣٢].

ولم يُعفَ من التجنيد لأعمال السخرة الفلاحون الذين بقوا في ديارهم. فقد كان القانون يفرض على كثير من سكان الريف العمل عددًا معينًا من الأسابيع بلا مقابل في مشروعات الأشغال العامة وإلّا تعرّضوا للسجن فورًا. كما كان هؤلاء عرضة لأهواء الموظفين المحليين وكانوا يضطرون في كثير من الأحيان إلى بيع منتجاتهم بأسعار بخسة.

وباختصار ، كابد الافريقيون أعباء اجتماعية واقتصادية باهظة في ظل الحكم الاستعماري ، فتفرّق شمل الأسر إما بصورة مؤقتة أو دائمة ، وعاش الفلاحون المحليون في خوف مما كان يرتكبه الأوروبيون والمرتزقة الافريقيون من عسف. وفي الميدان الاقتصادي ، ترتب على تصدير جزء لا يُستهان به من القوى العاملة في مناطق كثيرة ، زيادة حدة النقص في الأيدي العاملة مما أسفر عن ركود النشاط الريفي وتخلّفه.

وقد أثارت ألوان العسف هذه احتجاجات متكررة من جانب الفلاحين والعمال كانت تستهدف تخفيف وطأة مظالم بعينها أكثر مما ترمي إلى القضاء على النظام القمعي الذي تولدت عنه هذه المظالم. وإذ كانت هذه المقاومة المحلية تُمارس يوميًا وبدون منظور مستقبلي فقد تجاهل المعاصرون والمؤرّخون ، على السواء ، جانبًا كبيرًا منها. وعلى الرغم من ذلك فإن المقاومة اليومية والعصيان و «اللصوصية الاجتماعية»[٣٣] والتمردات الفلاحية تمثّل فصلاً هامًا في تراث الكفاح ضد الاستعمار في وسط افريقيا.

ومثلما كان يفعل العبيد في الجنوب الأمريكي ، كان كثير من الفلاحين يثأرون لأنفسهم من النظام القمعي على نحو غير مباشر. فقد كان كل من الجماعتين يفتقر إلى أية قوة يؤبه لها ، ومن هنا لم تكن المواجهة المباشرة استراتيجية صالحة في أغلب الأحيان. فكانوا يعبّرون عن عدائهم بالتهرّب من دفع الضرائب والتباطؤ في العمل وتدمير الممتلكات خلسة. وكان السكان الأوروبيون المسيطرون ينظرون إلى هذه الأشكال من «المقاومة اليومية» ، شأن أقرانهم في الولايات المتحدة ، بوصفها دليلاً ظاهريًا ينم عن سذاجة أتباعهم وجهلهم أكثر منها تعبيرًا عن سخطهم[٣٤].

وقد شاع التهرّب من دفع الضرائب في كل مكان من وسط افريقيا. فكانت القرية ، أو جزء منها ، تلجأ قبيل وصول جباة الضرائب إلى الفرار إلى منطقة لا يسهل الوصول إليها وتظل فيها إلى أن يرحل موظفو الحكومة. وفي روديسيا الشمالية ذاعت شهرة الغويمبا تونغا في التهرّب من دفع الضرائب شأنهم شأن جيرانهم البسا والأونغا الذين كانوا يهربون إلى المستنقعات في باغويلو[٣٥]. كما شاع التهرب من دفع الضرائب في موزمبيق إلى الحد الذي دفع أحد الموظفين إلى القول باشمئزاز : «ليس من المعروف كم من المرات سيهرب ستة أو أكثر من البالغين من قريتهم تاركين وراءهم شخصًا أعمى أو مريضًا أو مسنًا مُعفى

(٣٢) أنظر في مناقشة السخرة ج. دوفي ، ١٩٦٧ ؛ هـ. و. نيفينسون ١٩٠٦ ؛ ك. كوكري - فيدروفيش ، ١٩٧٢.

(٣٣) أبقينا على هذا التعبير نتيجة لإصرار المؤلفين. وكان المحرر يفضل استخدام تعبير «نشاط الكوماندوز».

(٣٤) للاطلاع على مناقشة رائدة لهذا الموضوع أنظر أ. هـ. باور ور. أ. باور ، ١٩٤٢ ، ص ٣٨٨ - ٤١٩ ، وقد تناول هذا الموضوع في عهد أحدث باحثون مثل جون و. بلاسينغام وإيوجين جينوفيزي وبيتر كولشين.

(٣٥) ر. أ. روتبرغ ، ١٩٦٥ ، ص ٧٥ : تاريخ سياسي للبلدين مع بعض المعلومات عن المقاومة المحلية المبكرة للاستعمار ؛ هـ. س. ميبيلو ، ١٩٧١ ، ص ٩٧ - ٩٨ : دراسة هامة لحركات المقاومة بما فيها الأشكال المحلية التي نادرًا ما تناولها البحث.

من الضرائب»[٣٦] . أما الافريقيون الذين أسعدهم الحظ بالإقامة على الحدود الدولية، فقد كان بمقدورهم عبور الحدود في كلا الاتجاهين وتجنب جباة الضرائب في المستعمرتين. فكان الياكا يهربون بصفة دورية عبر نهر كوانغو الذي يفصل بين أنغولا والكونغو، على حين كان مواطنوهم يغتنمون فرصة عدم وجود حراس على الحدود كي يعبروا إلى الكونغو الفرنسي ويمكثوا هناك حتى يبدأ جباة الضرائب المحليون في ملاحقتهم من جديد[٣٧] . وقد استخدم هذه الاستراتيجية نفسها الأفراد الساخطون من السكان الريفيين في منطقة ميلانجي الواقعة على امتداد الحدود بين نياسالاند وموزمبيق وفي وادي الغايريزي فيما بين روديسيا وموزمبيق.

كما توصل الفلاحون إلى عدد من الأساليب لتجنب مشاق السخرة أو التقليل منها. وبلغ بهم الأمر حد حمل السلاح وطرد الذين يجندون العمال من أراضيهم كما فعل الناموانا واللونغو في روديسيا الشمالية[٣٨] . كما كان الضيق بمظالم السخرة سببًا في اندلاع تمرد المانجانغا في ١٨٩٣ – ١٨٩٤ في الكونغو الأدنى وتمردات لا يحصرها العد في مناطق جمع المطاط[٣٩] . وقد لجأوا كذلك إلى تكتيكات أخرى أقل خطورة، منها التمارض والتباطؤ في العمل والإضراب والهروب. وقد كان الموظفون الاستعماريون في إقليم أبركورن في روديسيا الشمالية، دائمي الشكوى من «تكاسل الافريقيين وضرورة سوقهم باستمرار إلى العمل». وتوقف العمال، في نهاية المطاف، عن العمل تمامًا حتى يضمنوا الحصول على أجر[٤٠] . وقد اقتنع الموظفون الاستعماريون، نتيجة لعدم تعاون الافريقيين وارتفاع نسبة تغيبهم عن العمل، بأن الافريقيين جُبلوا على الكسل، فقال أحد رجال الإدارة البرتغاليين: «إن أحدًا منهم لا يهرب نتيجة لسوء المعاملة أو لأي سبب آخر يمكن تبريره على أي وجه، ومن هنا فإنني لا أملك سوى القول بأن ما يبدونه كلهم تقريبًا من نفور شديد تجاه العمل هو السبب الوحيد لهروبهم من تأدية الخدمات المطلوبة»[٤١] .

ولجأ عمال آخرون، وقد استبد بهم السخط، إلى تدمير المعدات الزراعية وإشعال النار في المستودعات وسرقة مخازن شركات الامتياز والتجار المحليين وتخريب خطوط النقل والمواصلات.

وكان الفرار عبر الحدود تعبيرًا شائعًا آخر عن السخط. ومع أن الطابع السري لحركات الفرار يحول دون تقييم دقيق لها، فقد كانت فيما يبدو واسعة النطاق. وتشير السجلات البريطانية الرسمية إلى أن أكثر من خمسين ألف افريقي، ممن كانوا يعيشون في وادي الزمبيزي، قد هربوا إلى روديسيا الجنوبية ونياسالاند

(٣٦) أ. أ. سي. كزافييه، ١٨٨٩، ص ٢٥ – ٢٦: عرض هام للحكم البرتغالي بقلم أحد المعاصرين، ويتضمن أمثلة للمقاومة المحلية.

(٣٧) ج. مولارت، ١٩٤٥، ص ٢٨ – ٤٣: يروي كيف قاوم السكان المحليون في مانيانغا المحاولات التي بذلت عام ١٨٨٥ وعام ١٨٩٣ لرسم الحدود مع الكونغو الفرنسي، حتى تتاح لهم فرصة الهرب من أعمال السخرة. وقد وقع في عام ١٩٠٢ حادث جديد أدّى إلى مواجهة دبلوماسية وأقيمت الحدود، في نهاية الأمر، عام ١٩٠٨. وكان السكان على امتداد الحدود يهربون من جباة الضرائب ومن أعمال السخرة بالانتقال إلى هذا الجانب من الحدود تارة وإلى الجانب الآخر تارة أخرى. ويزخر الأدب الشعبي والروايات الشفاهية بإشارات إلى هذا الأمر نفسه.

(٣٨) هـ. س. ميبيلو، ١٩٧١، ص ٩٠ – ٩١.

(٣٩) ف. فلامنت وآخرون، ١٩٥٢، ص ٤٩٨ – ٤٩٩.

(٤٠) هـ. س. ميبيلو، ١٩٧١، ص ٩٥ – ٩٧.

(٤١) من الأرشيف التاريخي لموزمبيق في بداية القرن العشرين، Arquivo Histórico de Moçambique. Fundo do Século XX, Cx. 4-185, m. 37 Antonio Gomes to Sub-Intendente do Governi em Macequece, 18 Nov. 1916.

خلال الفترة في ما بين عام ١٨٩٥ وعام ١٩٠٧ ، يحدوهم أمل خادع في أن يكون الاستعمار البريطاني أكثر رأفة بهم[٤٢] . وقد ساعد وجود جماعة إثنية واحدة ، أو جماعات إثنية ترتبط بصلات القربى ، على جانبي الحدود على تسهيل انسحاب الأوفامبو والباكونغو من أنغولا ، والشونا والشيوا من موزمبيق (أنظر الشكل ١-٨) . وفي نياسالاند ، هاجر عدد كبير من التونغا والتومبوكا القاطنين على ضفاف البحيرات عند خط تقسيم المياه في روكورو إلى خارج المنطقة الخاضعة للسيطرة البريطانية كي يتجنبوا دفع الضرائب[٤٣] .

وكانت إقامة مجتمعات للاجئين في المناطق المقفرة صورة أخرى من الصور التي اتخذتها استراتيجية الانسحاب . فبدلاً من عبور الحدود الدولية ، كان الفلاحون ، الذين أحجم الكثيرون منهم عن الوفاء «بالتزاماته القانونية» ، يقيمون لأنفسهم مجتمعات منعزلة تتمتع بالاستقلال الذاتي . وقد شاعت هذه الظاهرة ، بقدر من الانتظام ، بين منشقي البيمبا الذين فروا إلى داخل البلاد . «وحقق سكان الميتاندا ، الذين كان يتعذر الوصول إليهم ، نوعًا من الاستقلال حافظوا عليه بضراوة وحرص بالغ»[٤٤] . وتكرر نمط مماثل في إقليم غامبو ، بجنوبي أنغولا ، الذي تحول إلى مخبأ للخارجين على القانون والساخطين ، وفي جبال غايريزي الوعرة التي تفصل موزمبيق عن روديسيا الجنوبية ، وفي مناطق الغابات والجبال في الكونغو[٤٥] . وعلى الرغم من أننا لا نعرف سوى القليل عن التنظيم الداخلي لهذه المجتمعات ، فإن حرصها على المحافظة على حريتها ووجودها في مناطق نائية وعرة يجعلها تماثل ، إلى حد لافت للنظر ، مجتمعات الرقيق الآبقين في الأمريكتين[٤٦] .

وثمة مجتمعات أخرى للآبقين لم تقنع بمجرد البقاء خارج نطاق السيطرة الأوروبية ، بل اتخذت موقفًا عدائيًا تجاه أنظمة الحكم الاستعمارية ، وأخذت تهاجم رموز القمع الريفي ، من مزارع ومجنّدي عمال وجباة ضرائب ورجال شرطة أفارقة ، ساعية بذلك إلى حماية قراها الأصلية والجماعات التي تربطها بها وشائج القربى من الملاحقة والاستغلال المستمرين . وكان هؤلاء العمال الفارين ، شأنهم في ذلك شأن قطاع الطرق الاجتماعيين في صقلية وشمال شرقي البرازيل الذين تناولهم إريك هوبسبوم[٤٧] بالتحليل ، يخضعون لقيادة أشخاص لم يكن مجتمعهم يعتبرهم مجرمين على الرغم من انتهاكهم لقوانين نظام الحكم الاستعماري . ومن أشهر قادة «قطاع الطرق الاجتماعيين» هؤلاء مابونديرا الذي خاض فيما بين عام ١٨٩٢ وعام ١٩٠٣ معارك ناجحة ضد القوات الاستعمارية الروديسية الجنوبية والبرتغالية ، ساعيًا أثناء ذلك إلى حماية الفلاحين المحليين من جباة الضرائب ومجنّدي العمال وموظفي الشركات المستغلين ورجال الإدارة الجائرين (أنظر الشكل ٤-٨) . وقد دأب مابونديرا وأتباعه على مهاجمة مخازن شركة الزمبيزي «كومبانيا دي زمبيزيا» وحوانيت التجار الريفيين ، وجميعها كانت ترمز للاستغلال الاقتصادي . وعلى الرغم من الظروف المعاكسة إلى أقصى حد ، تمكن المتمردون من البقاء بفضل ما كانوا يتلقونه من دعم مستمر من السكان الريفيين الذين كانوا يمدونهم بانتظام بالطعام والذخيرة والمعلومات الاستراتيجية[٤٨] . كما كان

(٤٢) ك. فييزي ، ١٨٩١ ، ص ٢٤١ .
(٤٣) ج. ماك كراكين ، في : ب. باتشاي (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٢ ، ص ٢٢٧-٢٢٨ .
(٤٤) هـ. س. ميبيلو ، ١٩٧١ ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .
(٤٥) ر. بيليسيه ، ١٩٦٩ ، ص ٧٦ .
(٤٦) ر. س. برايس ، ١٩٧٣ ، ص ١ - ٣٠ .
(٤٧) أ. هوبسبوم ، ١٩٦٩ .
(٤٨) أ. إيزاكمان ، ١٩٧٧ .



الشكل ٤ـ٨ : مابونديرا (عام ١٩٠٤)، قائد رجال العصابات الذين قاوموا السيطرة البريطانية والبرتغالية في روديسيا الجنوبية وموزمبيق، ١٨٩٤ - ١٩٠٣.

عدد آخر من «قطاع الطرق الاجتماعيين»، ومنهم دامباكو شامبا، خليفة مابونديرا، وموافي وساماكونغو، يقومون بعملياتهم في موزمبيق وفي مرتفعات هويلا بجنوبي أنغولا، مما يوحي بأن هذا الشكل من أشكال المقاومة لم يكن غير مألوف وأنه يحتاج إلى دراسة أيضًا في أجزاء أخرى من وسط افريقيا[٤٩]. وتشير الأبحاث الأولية إلى أن نمطًا مماثلاً قد شاع إلى حد ما في الكونغو، فأعمال كاسونغو نييمبو في إقليم شابا، وغارات كيامفو وأتباعه من الياكا، وتأييد اللوبا للمتمرد كيويلو، تتفق جميعها – فيما يبدو – مع نمط «قطاع الطرق الاجتماعيين».

وفي بعض الأحيان كان المجندون الافريقيون الذين عُبئوا أصلاً لقمع المنشقين المحليين، يتمردون هم أنفسهم احتجاجًا على المظالم الاستعمارية التي لم يكونوا بمنجى عنها تمامًا. وكانت تمرداتهم تحدث بوجه عام نتيجة لانخفاض الأجور والعقاب الصارم والتصرفات النزقة من جانب الضباط الأوروبيين. وقد وقعت أشهر التمردات في دولة الكونغو الحرة حيث تمردت حامية لولوابورغ بأكملها في عام ١٨٩٥. وقام الجنود، بقيادة ضباط صف منشقين، بقتل قائد الموقع انتقامًا من تسلطه الاستبدادي. وظل المتمردون يسيطرون على معظم إقليم كاساي مدة تزيد عن ستة شهور، حتى هُزموا في النهاية على أيدي القوات الموالية[٥٠]. وبعد ذلك بعامين تمرد الجزء الأكبر من الجيش الميداني[٥١]. وعلى الرغم من أن التوثيق لسخط العناصر الافريقية في الجيش الاستعماري البرتغالي لا يزال قاصرًا إلى أبعد حد، فإن تعدّد حالات الفرار من الخدمة للانضمام إلى القوات المناهضة للاستعمار وكذلك حركة تمرد التيتيه في عام ١٩١٧، يوحيان على الأقل، بوجود تيار عدائي كامن[٥٢].

كما وقعت خلال الفترة المبكرة من الحكم الاستعماري تمردات فلاحية عديدة كانت في جملتها محدودة نسبيًا من حيث المكان والزمان. فقلما سعى الفلاحون إلى تعزيز مكاسبهم الأولى أو إلى تغيير أهدافهم من الهجوم على رموز القمع الموجه إليهم، إلى الهجوم على النظام الاستعماري في جملته. وكانت هذه التمردات تندلع – كقاعدة عامة – نتيجة لزيادة الضرائب او للتشدد في جبايتها أو لما كان يُفرض على الفلاحين من عمل إجباري. وقد وقع في وادي الزمبيزي، فيما بين عام ١٨٩٠ وعام ١٩٠٥، ستة عشر تمردًا على الأقل كان معظمها موجهًا ضد «شركة موزمبيق» و«شركة الزمبيزي» اللتين منحتهما لشبونة معظم أراضي وسط موزمبيق. فقد سعت هاتان الشركتان، اللتان كان ينقصهما رأس المال الكافي، إلى زيادة أرباحها إلى أقصى حد عن طريق فرض ضريبة أكواخ باهظة وتصدير اليد العاملة المسخرة، وهي سياسات عجلت بالتمردات[٥٣]. كما شهدت هذه الفترة عدة انتفاضات محدودة النطاق في أنغولا. وقد أثارت التمردات الفلاحية التي وقعت بين الإيلا والغويمباتونغا واللوندا الغربيين في العقد الأول من القرن الحالي قلق الموظفين البريطانيين في روديسيا الشمالية، على حين بلغ عدد التمردات الريفية

---

(٤٩) أ. إيزاكمان، ١٩٧٦، ص ٩٧ – ١٢٥؛ و. ج. كلارنس سميث، ١٩٧٩، ص ٨٢ – ٨٨.

(٥٠) ورد أفضل وصف لهذا التمرد في م. ستورم، ١٩٦١، وهو الجزء الأول من دراسة مرتقبة أطول. وقد استمرت عناصر من هذا التمرد تقاوم حتى عام ١٩٠٨.

(٥١) ف. فلامنت وآخرون، ١٩٥٢، ص ٣٨٣ – ٤٦٠. أنظر أيضًا رسالة الدكتوراه التي أعدّها بيانيو.

(٥٢) المحفوظات الوطنية الروديسية، N3/26/2/2, RNLB من كابنيمبا إلى المدير العام، RNLB، مايو/أيار ١٩١٧.

(٥٣) أ. إيزاكمان، ١٩٧٦، ص ٩٧ – ١٢٥.

المحلية المحدودة في الكونغو أكثر من عشرة تمردات في العام وفقًا للتقديرات المتحفظة[٥٤].

وعلى الرغم مما كان يتسم به معظم هذه الانتفاضات من عشوائية وتغاير في الأشكال وضيق في المدى، فإن الاشتراك فيها قد أدى، في كثير من الأحيان، إلى رفع الوعي السياسي للفلاحين إلى الحد الذي دفعهم فيما بعد إلى الانضمام إلى حركات أكثر اتساعًا لمناهضة الاستعمار. وكان هذا ما حدث في جنوب موزمبيق حيث انضم التونغا إلى غونغونياني (أنظر الشكل ٣-٨) بعد إخماد تمرد الضرائب في عام ١٨٩٤، وما حدث أيضًا في وادي الزمبيزي حيث انضم فلاحون من السينا والتونغا إلى كامبويمبا في تمرد عام ١٨٩٨[٥٥]. وبعد ذلك بعقدين، تمكن تولانتي ألفارو بوتا، وكان قد اعتنق الديانة المسيحية ثم تخلى عنها، من تنظيم حركة جماهيرية تضم الساخطين من الباكونغو الذين كانوا يعارضون سعي البرتغاليين إلى تجنيد مزيد من العمال. وفي النهاية أصبح التحالف الذي أقامه لا يضم فلاحين من الشمال الكاثوليكي وحده بل يضم أيضًا الباكونغو الذين كانوا قد اعتنقوا مؤخرًا البروتستانتية في الجنوب[٥٦].

وكانت جهود بوتا جزءًا من نمط ناشئ من أنماط المعارضة، التي بدأت تظهر بين الأفارقة الذين اعتنقوا المسيحية وشعروا بالخيبة فيما بعد: فحيثما كان الأفريقيون يعجزون عن التعبير عن عدائهم للاستعمار تعبيرًا فعالاً، أو ينفرون من التفرقة داخل الكنائس البروتستانتية التي يسيطر عليها الأوروبيون، كانوا يلجأون في كثير من الأحيان إلى تأسيس كنائس مستقلة أو انفصالية للتعبير عن مظالمهم.

وقد انتشرت هذه الهيئات الدينية المستقلة انتشارًا واسعًا في نياسالاند وروديسيا الشمالية خلال العقد الأول من القرن العشرين. وربما كانت أشهرها هي الكنيسة الأثيوبية التي أسسها ويلي موكالابا الذي كان لابني، هو وتلاميذه، عن الاحتجاج على التفرقة التي يمارسها المبشرون الأوروبيون وعلى وجود حاجز للترقية يحد من ترقي الافريقيين المهرة. أما هدفهم البعيد فكان إثبات قدرة الافريقيين على تصريف أمورهم الدينية والدنيوية بأنفسهم دون اعتماد على الأوروبيين[٥٧]. كما كانت جماعات كنيسة أخرى، مثل حركة «برج المراقبة» في روديسيا الشمالية والآمي (AME) في موزمبيق تسعى إلى تحقيق برامج مماثلة.

وبالإضافة إلى هذه المقاومة المحلية المحدودة في المناطق الريفية، أخذت الدعوة الإصلاحية في الظهور في المراكز الحضرية حيث لم يلبث الافريقيون والمولدون المتعلمون أن أدركوا أن ما تلقوه من تعليم وما يدعو إليه المبشرون من نظريات عن المساواة بين البشر لم يحل دون تعرضهم للتفرقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكان المثقفون المولدون في أنغولا، من أمثال خوسيه دي فونتس بيريرا، من أوائل الذين أطلقوا العنان للتعبير عن مشاعر الإحباط والعداء. فقد راع هؤلاء المثقفين، الذين تبنوا الثقافة البرتغالية في جملتها، ما رافق تدفق المهاجرين في نهاية القرن التاسع عشر من نمو في العنصرية. فأخذوا، سعيًا

---

(٥٤) فيما يتعلّق بالفترة السابقة على عام ١٩٠٩ توجد إشارات متفرقة في «الحركة الجغرافية» Le Mouvement Géographique و«بلجيكا الاستعمارية» La Belgique Coloniale. أما في الفترة من عام ١٩٠٩ إلى ١٩٥٩ فيمكن الحصول على بيانات أكثر دقة من تقرير مجلس النواب (البلجيكي – المترجم). ويذكر فلامنت، ١٩٥٢، ص ٥٣٠، اثنتي عشرة عملية كبيرة في منطقة كاساي وحدها خلال الفترة من ١٨٩٣ إلى ١٩١١. على أن كاساي كانت هي المنطقة التي برزت فيها المقاومة الواسعة النطاق التي تغذيها الأسلحة المجلوبة من أنغولا. ويورد التقرير عدد العمليات السنوية التي كانت تقوم بها الشرطة. أنظر أيضًا ر. أ. روتبرغ، ١٩٦٥، ص ٧٣–٧٥؛ وهـ. س. ميبيلو، ١٩٧١، ص ٩٧ – ٩٨.

(٥٥) ج. دي أزيديفو كوتينهو، ١٩٠٤، ص ٢٨ – ٣٠؛ أ. إيزاكمان، ١٩٧٦، ص ١٢٦ – ١٥٦.

(٥٦) د. ل. ويلر ور. بيليسيه، ١٩٧١، ص ٨٩ – ٩٠؛ ج. ماركوم، ١٩٦٩، ص ٥٣ – ٥٤.

(٥٧) ت. أ. رانجر، ١٩٦٥؛ ر. أ. روتبرغ، ١٩٦٦، ص ٥٨ – ٦٠.

منهم إلى حماية وضعهم المتميز، ينشرون العديد من الافتتاحيات والمقالات المسهبة يعبرون فيها عن تدهور أوضاعهم ويحثون لشبونة على ضمان حقوقهم وإنهاء ما يتعرض له الافريقيون من استغلال صارخ. لكن هذا التعبير عن السخط لم يسفر عن نتيجة. وفي عام ١٩٠٥ قاموا بتنظيم أول جمعية للمولّدين للعمل في سبيل حقوقهم. وبعد أربع سنوات، أنشئت جمعية للمثقفين المولّدين في المستعمرات البرتغالية[٥٨]. وفي الوقت نفسه تقريبًا، ظهرت في موزمبيق بضعة منظمات إصلاحية لمثقفي موزمبيق كان من أهمها الجمعية الافريقية التي أصدرت صحيفة «برادو أفريكانو»، التي كانت أول صحيفة معارضة تصدر في موزمبيق. وكان أولئك الكتّاب، شأن أقرانهم الأنغوليين، يشكّلون جزءًا من طبقة بورجوازية ناشئة من المولّدين والافريقيين، تسعى إلى حماية امتيازاتها الاقتصادية المحدودة وتؤكّد على حقها في المساواة العرقية والثقافية[٥٩].

وفي الوقت نفسه تقريبًا، كان الموظفون المدنيون والمعلمون وغيرهم من المهنيين الافريقيين يقيمون، في نياسالاند وروديسيا الشمالية المجاورتين، جمعيات لحماية وضعهم الطبقي المتميز نسبيًا وللدعوة إلى إدخال إصلاحات داخل إطار النظام الاستعماري القائم. وقد أسس خلال الفترة بين عام ١٩١٢ وعام ١٩١٨ عدد من هذه المنظمات، منها الجمعية الأهلية لشمال نياسا وجمعية غرب نياسا[٦٠]. وقد تحولت هذه المجموعات إلى قوة بارزة في سياسة وسط افريقيا في فترة ما بين الحربين.

حالات التمرد في المستعمرات حتى عام ١٩١٨

يمكن تمييز حالات التمرد في المستعمرات عن أشكال المقاومة المحلية المحدودة من حيث نطاق كل منها وأهدافه. فعلى خلاف الاحتجاجات المتقطعة التي كانت تتسم بالتناثر وبدرجة عالية من الخصوصية العرقية، كانت حالات التمرد تقوم على التعبئة الجماهيرية والتعددية الإثنية. ويوحي اشتراك الفلاحين المضطهدين، اشتراكًا متزايدًا في بعض الانتفاضات على الأقل، بأن الاعتبارات الطبقية كانت قد أخذت تشكل بدورها عاملاً هامًا. وقد ارتبطت أوثق الارتباط بقاعدة التأييد الأوسع هذه، عملية إعادة تحديد للأهداف وتوسيع لها، فنحيت جانبًا الاحتجاجات ضد مجموعة بعينها من المظالم للأخذ باستراتيجية تستهدف القضاء على النظام القمعي الذي ولّد هذه المظالم.

وإذا كانت تمردات المستعمرات قد عكست درجة أعلى من الوعي السياسي ومن السخط على حد سواء، فإنها لم تكن متميزة تمامًا – من الوجهة التحليلية – عن المعارضة المتناثرة التي سبقتها بوجه عام. فقد كانت ترفض، شأن مجتمعات الآبقين، الإصلاح من الداخل وتسعى إلى تحقيق الاستقلال أكثر مما تسعى إلى تحسين الأوضاع. ويكمن تشابهها مع حركات تمرد الفلاحين و«قطع الطرق الاجتماعي» في

(٥٨) د. ل. ويلر ور. بيليسيه، ١٩٧١، ص ٨٤-٨٦ و٩٣-٩٨؛ د. ويلر، في: ر. شيلكوت (مشرف على التحرير)، ١٩٧٢، ص ٦٧-٨٧؛ ج. ماركوم، ١٩٦٩، ص ١٦-٢٢.

(٥٩) أ. موندلاني، ١٩٦٩، ص ١٠٤ - ١٠٦. يحاول هذا الكتاب، الذي ألفه مؤسس حركة فريليمو الراحل، أن يضع النضال التحريري الحديث في إطار تاريخي أوسع نطاقًا.

(٦٠) ر. تانغري، ١٩٦٨، ص ٥؛ ج. فان فيلسين، في: أ. ستوكس ور. براون (مدير نشر)، ١٩٦٦، ص ٣٧٦ - ٣٧٧، يناقش تكوين جمعيات لحماية وضع الصفوة التابعة وجهودها لتحقيق إصلاحات في إطار النظام الاستعماري.

استخدامها لاستراتيجية هجومية أو استراتيجية مجابهة. يُضاف إلى ذلك أن المشاركة في الاحتجاجات المحدودة النطاق قد أدت في كثير من الأحيان إلى رفع مستوى الوعي السياسي مما حدا بكثير من الافريقيين إلى الاشتراك في نشاط أكثر جذرية لمناهضة الاستعمار.

وابتداءً من عام ١٨٨٥، أي منذ احتلال الأجزاء الأولى من وسط افريقيا، وحتى عام ١٩١٨، وقع أكثر من عشرين تمردًا[٦١]. وقد وقعت هذه التمردات في المستعمرات الخمس – أنغولا وموزمبيق ونياسالاند وروديسيا الشمالية والكونغو – دون استثناء، وإن كانت أغلبيتها الساحقة قد وقعت في المستعمرات البرتغالية والكونغو حيث أدى اقتران الحكم القمعي الجائر بجهاز إداري وعسكري ضعيف إلى التعجيل بنشاط ثوري متواتر.

وقد واجهت هذه التمردات جميعًا، برغم ما كان بينها من اختلاف في التفاصيل، مشاكل تنظيمية متماثلة ولّدت بدورها سمات مشتركة وخلقت لها من العوائق الخطيرة ما حد من قدرتها على بلوغ النجاح. فكان من بين المشاكل الأساسية التي ينبغي التصدي لحلها: العثور على زعيم له من المكانة والتفاني والحنكة ما يمكنه من تعبئة حركة جماهيرية وتوجيهها، وتحديد المبادئ التي يمكن أن تنظم حولها حركة عريضة مناهضة للاستعمار، وتدبير مصدر للسلاح والذخيرة.

وكانت النضالات الأولى التي لم تتكلل بالنجاح في سبيل الحفاظ على الاستقلال قبيل فرض الحكم الاستعماري قد أدت إلى موت أو إقصاء عدد كبير من بين أكثر الزعماء نضاليةً وتمتعًا بالاحترام. فكان من بين الذين لقوا مصرعهم مواسي كاسونغو، زعيم الشوا، ومسيري حاكم اليكي، في حين نُفِيَ آخرون مثل غونغونياني شيوكو حاكم الموينيموتابا والعائلة المالكة للباروي، أن نُصِّبَ بدلاً منهم أعضاء آخرون من الأسر المالكة أكثر تساهلاً، مثلما حدث لتيهوانغو حاكم الهومبي وللشيخ محمود زعيم الكويتانغونا. وكان من نتيجة القضاء على القادة التاريخيين أو استقطابهم أن اقتنع المسؤولون الاستعماريون بأنهم قد «احتلوا» فعلاً أراضيهم مما يقلل تقليلاً بالغًا من إمكانية إندلاع انتفاضات تالية. ولكنهم لم يفطنوا لاستمرار تمتع المؤسسات السياسية للسكان الأصليين بالشرعية والقدرة على البقاء، ولوجود مصادر متاحة لإيجاد زعامات بديلة، ولتمسك كثير من شعوب وسط افريقيا بحريتها.

والدور البارز الذي نهض به عدد من العائلات المالكة في التمردات يفنّد الرأي الشائع الذي يفترض أن الانتكاسات العسكرية الواضحة التي وقعت أثناء فترة «التسابق الاستعماري» قد نالت من مكانة السلطات الأصلية. فقد تمكن شيوكو، حاكم الموينيموتابا المنفي، من تنظيم تمرد عام ١٨٩٧ بفضل الطابع المقدس لسلطته الذي كان يضفيه عليه منصبه الملكي والمشاعر القوية المناهضة للبرتغاليين فيما بين الجماهير، وقد تكرر ذلك بعد عشرين عامًا عندما عاد نونغوي – نونغوي من روديسيا الجنوبية ليقود الباروي وشعوب زمبيزي المجاورة في تمرد عام ١٩١٧[٦٢]. وعلى هذا النحو، قام مويت – يا – كافيلا حاكم البايلوندو، رغم قبوله الإسمي للسلطة البرتغالية، بتشكيل ائتلاف مناهض للاستعمار إبّان تمرد عام ١٩٠٢، كما ثار كازوانغونونغو حاكم الديمبو، في الشمال، مع أنصاره عام ١٩٠٨[٦٣]. وتمكن سيهيتيكيلا زعيم (سوبا)

(٦١) يمثل هذا التقدير حدًا أدنى. ومما لا شك فيه أنه ستتم مراجعته عند إجراء أبحاث أكثر استفاضة عن هذا الموضوع.

(٦٢) ت. أ. رانجر، ١٩٦٣، ص ١ – ٢؛ أ. إيزاكمان، ١٩٧٦، ص ١٥٦ – ١٨٥.

(٦٣) د. ل. ويلر وك. د. كريستنسن، في: ف. و. هايمر (مشرف على التحرير)، ١٩٧٣، ص ٧٥-٧٦؛ ج. ماركوم، ١٩٦٩، ص ١٦: وهو عمل بالغ الأهمية يتضمن ما حدث في أوائل القرن العشرين من مقدمات لحرب التحرير التي وقعت منذ عهد قريب.

الكواماتو المنفي من استرداد سلطته وقاد شعبه إلى إقامة تحالف مناهض للبرتغاليين مع الكوانهاما مما مهد الطريق لحرب عام ١٩١٥ [٦٤] . وبالمثل أصيب المسؤولون في دولة الكونغو الحرة بخيبة الأمل حين وجدوا موشيدي ، ملك لوندا ، الذي كانوا يظنونه تابعًا لهم ، ينظم تمردًا كبيرًا يستمر من عام ١٩٠٥ إلى عام ١٩٠٩ [٦٥] .

وكما عجزت السلطات الاستعمارية عن إدراك مدى مرونة النظم الملكية وقدرتها على استعادة مكانتها الأصلية ، فقد بالغت أيضًا في تقديرها لقدرة حكامها المستقطبين حديثًا ، أي الرؤساء « الاستعماريين » ، على فرض التزامات تتعارض مع قيم رعاياهم ومصالحهم . فعلى سبيل المثال كان تمرد الكويتانغونا في عام ١٩٠٤ موجهًا في آن واحد ضد البرتغاليين وصنيعتهم سعيد بن أميسي الذي أطيح به لصالح الزعيم الشرعي الشيخ محمود [٦٦] . وقد أدى قيام عضو من العائلة المالكة ، موالٍ للسلطات الاستعمارية ، بالاستيلاء على السلطة إلى بدء تمرد الهومبي في عام ١٨٩١ [٦٧] . وفي حالات أخرى ، كحالة ماكانغا ، طالب مجلس شيوخ القبيلة ، معبرًا عن المشاعر السائدة بين جمهور الناخبين ، الرئيس « الاستعماري » شينسنغا بأن يعلن رفضه للحكم البرتغالي وخيّره بين ذلك وبين العزل من منصبه . فلم يجد بدًا من إعلان استقلال ماكانغا مما أدى إلى وقوع مواجهة عنيفة مع القوات البرتغالية [٦٨] .

وحتى في الأماكن التي جرى فيها عزل القيادات الشرعية أو استقطابها ، ظهر زعماء آخرون يتمتعون بالتأييد الشعبي . وكان أولئك الرجال ، في كثير من الأحيان ، ممن اضطلعوا بدور بارز في حروب الاستقلال . فقام ماغويغوانا ، الذي كان الساعد الأيمن لغونغونياني وأهم قادته العسكريين ، بتنظيم عصيان الشانغان المسلح في عام ١٨٩٧ [٦٩] . كما قام المحارب المولّد الشهير ، كامبويمبا ، الذي تحولت مآثره في الكفاح ضد البرتغاليين إلى أسطورة ، بدور مماثل في تمرد السينا – تونغا الذي أشاع الاضطراب في وادي الزمبيزي الأدنى بكامله بعد ذلك بعامين [٧٠] . وفي كثير من التمردات التي وقعت في الكونغو ، تولى القيادة زعماء من صلب أبناء الشعب العاديين تمكنوا من تعبئة التأييد الجماهيري خلفهم . فعلى سبيل المثال ، قاد كاندولو ، وكان رقيبًا ساخطًا طُرد من القوة العامة ، التمرد العسكري الذي وقع في عام ١٨٩٧ ، والذي استهدف ، على خلاف التمردات الأخرى ، طرد الأوروبيين وتحرير دولة الكونغو الحرة [٧١] .

كما قام الكهنة والوسطاء الروحيون بتنظيم عدد من التمردات وأضفوا عليها طابعًا مقدسًا . وكان انغماسهم في هذا الشأن ، والذي بدأ قبل عهد الاحتلال ، امتدادًا منطقيًا لدورهم التاريخي كحراس

---

(٦٤) ر . بيليسيه ، ١٩٦٩ ، ص ١٠٠ – ١٠١ .

(٦٥) أ. بوستين ، ١٩٧٥ ، ص ٤٨ .

(٦٦) ن. هافكين ، ١٩٧٣ ، ص ٣٧٨ .

(٦٧) ر . بيليسيه ، ١٩٦٩ ، ص ٧٣ .

(٦٨) أ. إيزاكمان ، ١٩٧٢ ، ص ١٣٢ – ١٣٣ : بحث لعملية البرازو في الزمبيزي ومقاومة البرازيرو الافريقيين البرتغاليين للحكم البرتغالي .

(٦٩) ت. كويلهو ، ١٨٩٨ ، ص ٨٣ ؛ ج. ج. ت. بوتيلهو ١٩٤٣ ، الجزء الثاني ، ص ٥٣٣ – ٥٤٧ .

(٧٠) ج. دي أزيفيدو كوتينهو ، ١٩٠٤ ، ص ٢٦ – ٢٨ ؛ ج. ج. ت. بوتيلهو ، ١٩٢١ ، الجزء الثاني ، ص ٥٤٩ – ٥٥٧ .

(٧١) ف. فلامنت وآخرون ، ١٩٥٢ ، ص ٤١١ . لقد سعوا ، على الأقل ، إلى احتلال المنطقة العربية السابقة أي نحو نصف الدولة .

روحيين للوطن. ففي عام ١٩٠٩ دعا مالوما، كاهن من التونغا، إلى الإطاحة الفورية بالسادة الاستعماريين في نياسالاند: «لقد آن لنا أن نقاتل البيض. وسنبدأ من الآن، ونخوض القتال خلال موسم الأمطار. ولسوف يهب السود ويطردون البيض جميعًا من البلاد»(٧٢). وقاد مالوما بعد ذلك التونغا إلى المعركة. وعلى النحو نفسه، قام كهنة مبونا بدور قيادي هام في تمرد الماسينجبري عام ١٨٨٤. وهناك من الدلائل ما يشير إلى قيام كهنة كاندوندو بدور نشط في تمرد البايلوندو في عام ١٩٠٤(٧٣). وفي الكونغو، تنبأت الكاهنة ماريا نكويي بأن ما ستتلوه من تعاويذ حربية سوف يبطل مفعول المدافع الأوروبية، وقد دفع هذا أنصارها إلى شن حملة استمرت خمسة أعوام ولم تنتهِ إلّا في عام ١٩٢١. وقد امتدّ تمرد إيكايا، الذي استمد اسمه من تعاويذ الحرب الشهيرة، ليشمل في ذروته مناطق شاسعة من الكونغو(٧٤). ولم يبلغ دور القيادة الدينية في أي مكان ما بلغه في وادي الزمبيزي حيث قام الوسطاء الروحيون من الشونا بحشد التأييد الشعبي وراء التمردات الفاشلة التي وقعت في أعوام ١٨٩٧ و ١٩٠١ و ١٩٠٤، زاعمين في أوقات مختلفة أن ما أنزله الله بهم من قحط ومجاعات وأمراض الماشية التي تهدد بقاءهم الاقتصادي، كلها أمور سوف تنتهي بمجرد طرد الغزاة الأجانب من البلاد. وفي عام ١٩١٧، هدد الوسيط الروحي مبويا بسحب الاعتراف الإلهي من نونغوي – نونغوي زعيم الباروي ما لم يعدل عن موقفه المستهجن ويوافق على الاشتراك في تمرد مناهض للاستعمار. وقد وافق الزعيم على ذلك على مضض(٧٥).

ومع ازدياد نفوذ المبشرين البروتستانت، حاول كثير من الافريقيين الساخطين ممن كانوا قد اعتنقوا المسيحية تأسيس حركات مناهضة للاستعمار تقوم على عقيدة ثورية من التبشير بالعصر الألفي السعيد. وكان من أشهر هؤلاء الزعماء الأوائل كاموانا وجون شيليمبوي وكلاهما من نياسالاند. وقد تنبأ أولهما، وكان عضوًا في حركة «برج المراقبة»، بأن طرازًا جديدًا من الدول الافريقية سوف يظهر بمشيئة إلهية في عام ١٩١٤. وإلى أن يحدث ذلك، حث كاموانا أنصاره البالغ عددهم عشرة آلاف، على أن يطهروا نفوسهم وأن يتحاشوا، بوجه خاص، إبداء أية مقاومة عنيفة إزاء الحكم البريطاني(٧٦). وإذا كانت الشكوك لا تزال تكتنف الهدف النهائي الذي كان يسعى إليه شيليمبوي، فقد كان يتطلع هو الآخر إلى قيام دولة افريقية بمشيئة إلهية ولكنه، على خلاف كاموانا، قاد أنصاره إلى تمرد فاشل، ربما كان رمزيًا، في عام ١٩١٥(٧٧). وأصبح يعد بعد موته شهيدًا من شهداء الكفاح ضد الاستعمار تزيد أهميته على منجزاته الفعلية خلال حياته.

وكان كل الزعماء تقريبًا يعترفون، شأنهم في ذلك شأن شيليمبوي، بضرورة إقامة تحالفات تتجاوز حدود قاعدة التأييد المحلي. فقد أثبتت لهم حروب المواجهة الفاشلة أن كل نظام من أنظمة الحكم يفتقر بمفرده إلى الموارد اللازمة لمقاومة التغلغل الأوروبي. وقد تنبأ بهذه الحقيقة بدقة زعيم دولة ماكانغا

---

(٧٢) ورد في ر. أ. روتبرغ، ١٩٦٦، ص ٧٥ – ٧٦.

(٧٣) و. مونتاغو – كر، ١٨٨٦، ص ٢٧٥–٢٧٦؛ د. ل. ويلر وك. د. كريستنسن في: ف. و. هايمر (مشرف على التحرير)، ١٩٧٣، ص ٧٥.

(٧٤) ج. مولارت، ١٩٤٥، ص ١٨٧ – ١٨٨.

(٧٥) أ. إيزاكمان، ١٩٧٦، ص ١٢٦ – ١٨٥.

(٧٦) ج. شيبرسون وت. رايس، ١٩٥٨، ص ١٥٦.

(٧٧) لدراسة كلاسيكية عن شيليمبوي أنظر ج. شيبرسون ور. برايس، ١٩٥٨. وهذه الدراسة المثمرة عن شيليمبوي تتضمن أيضًا معلومات هامة عن كاموانا.

الموزمبيقية قبيل تمرد عام ١٨٩٩، فقال: «ينبغي على الأفريقيين من جميع القبائل أن يتحدوا معًا بنية خالصة وأن يسعوا معًا للحصول على مقادير كبيرة من الأسلحة والذخيرة. فإذا ما تم لنا ذلك، فلا بد لنا أن نطرد جميع البرتغاليين»[٧٨].

وكانت الجهود التي بذلت لبناء حركات ثورية عريضة تجرى وفقًا لثلاثة أنماط عامة، أولها محاولة إعادة تنشيط العلاقات التاريخية مع الشعوب القريبة ثقافيًا وذلك بغية كسب أنظمة بكاملها إلى معسكر المتمردين. وسعى المتمردون أيضًا إلى الحصول على مساعدة جماعات قوية، لم يكن ينظر إليها في الماضي على أنها حليفة إما لبعدها النسبي وإما بسبب خلافات سابقة. وأخيرًا، قام الزعماء بتوجيه نداءات اقتصادية إلى الفلاحين الساخطين بوجه خاص. وقد استخدمت هذه المبادئ التنظيمية الثلاثة في أوقات مختلفة وبشكل مترابط إلى حدٍ ما بغية توسيع نطاق التمرد وحشد تأييد عام ضد العدو المشترك.

وفي كثير من الأحيان كانت العلاقات التاريخية القائمة على الانحدار من أصل مشترك تستخدم لتوسيع قاعدة التأييد. فقد أفاد موتا – يا – كافيلا من مساعدة عدد من ممالك الأومبوندو التي كانت تربطه بها صلات القرابة، أثناء تمرد البيلوندو في أنغولا عام ١٩٠٤، في حين انضم عدد كبير من مشيخات الأوفامبو، في الجنوب، إلى جماعات من الكواماتو في تمرد وقع بعد ذلك بثلاث سنوات[٧٩]. وفي موزمبيق، تلقى شيوكو زعيم المويننموتابا مساعدة من عدد من جماعات التوارا المستقلة نظرًا لما كان يتمتع به من مكانة لانحداره من جهة الأب عن متوتا، أول ملوك التوارا، كما أفاد الباروي من صلات المصاهرة المتواترة مع التونغا[٨٠]. وساعد الانحدار من أصل مشترك، الذي يتجسد في وجود مجموعة من الروابط ذات التسلسل الهرمي بين الوسطاء الروحيين، على توحيد مشيخات الشونا المتباينة خلال انتفاضات أعوام ١٩٠١ و١٩٠٤ و١٩١٧[٨١]، على حين كان انتشار تمرد إيكايا في الكونغو يستند إلى وجود عقيدة دينية مشتركة مما سهل اندماج الشعوب المتباينة التي تعيش على امتداد منعطف نهر زائير[٨٢].

وكثيرًا ما كان زعماء التمردات المختلفة يلجأون، في سبيل اكتساب مزيد من الحلفاء، إلى خصوم سابقين يشاركونهم بغضهم للنظام الاستعماري. فتمكن البايلوندو من كسب تأييد عدد من الشعوب التي كانت خاضعة لهم في الماضي ومن بينها الكاسونغي والسيفاندا والنغالانغا، في حين أفاد الشانغان من مساعدة مشيخات كانوا قد أثاروا عداءها خلال مرحلة توسعهم السابقة على «التسابق الاستعماري»[٨٣]. وفي عدد من الحالات، لم يتحقق الوفاق، إلّا بعد إدراك زعماء مجموعة موالية للأوروبيين لكل ما ينطوي عليه موقفهم من نتائج. فقد كان اللوندا بزعامة موشيدي، يساعدون أول الأمر دولة الكونغو الحرة ضد الشوكوي، إلّا أنهم انقلبوا إلى النقيض في عام ١٩٠٥، وانضموا إلى أعدائهم السابقين في نضال لم يمكن

(٧٨) خوسيه فرناندو الصغير، ١٩٥٥، ص ٥٠.

(٧٩) د. ل. ويلر وك. د. كريستنسن، في: ف. و. هايمر (مشرف على التحرير)، ١٩٧٣، ص ٧٦؛ ر. بيليسيه، ١٩٦٩، ص ٨٥–٨٧.

(٨٠) ت. أ. رانجر، ١٩٦٨ (ب)، ص ١ – ٢؛ أ. إيزاكمان، ١٩٧٣، ص ٣٩٥ – ٤٠٠.

(٨١) أ. إيزاكمان، ١٩٧٦، ص ١٢٦ – ١٨٥.

(٨٢) ف. فلامنت وآخرون، ١٩٥٢، ص ٤١١.

(٨٣) د. ل. ويلر وك. د. كريستنسن، في: ف. و. هايمر (مشرف على التحرير)، ١٩٧٣، ص ٧٦؛ ج. ج. ت. بوتيلهو، ١٩٣٤، الجزء الثاني، ص ٤٣٣–٤٦٧.

سحقه إلّا بعد وقوع مجاعة ١٩١٠ – ١٩١٢ [٨٤] (أنظر الشكل ١-٨). وفي موزمبيق تحرك السينا، الذين كانوا يتميزون بموقعهم الاستراتيجي، بعد ستة عشر عامًا من اشتراكهم في القتال إلى جانب البرتغاليين في حرب ضد الباروي عام ١٩٠١، ليساندوا الباروي مساندة قوية ضمن حركة زمبيزية جامعة للقضاء على النظام الاستعماري القمعي [٨٥].

وقد سعى المتمردون أيضًا إلى زيادة عددهم بضم الفلاحين والعمال الريفيين الساخطين الذين كانوا يرفضون، بصفة فردية، الانصياع للمطالب المستمرة من جانب السلطات الاستعمارية وحلفائها الرأسماليين. ولم يرتكزوا في دعوتهم لهؤلاء على أسس إثنية أو ثقافية، كما لم تكن الدعوة موجهة بالضرورة إلى الرؤساء الذين كان قد استقطب الكثير منهم؛ وإنما كان المتمرّدون يحثون ضحايا القهر الاقتصادي على الانضمام إلى التمرد للقضاء على ممارسات الضرائب والعمل الجائرة وعلى النظام الذي تولدت عنه هذه الممارسات. وقد كانت حركة كاموانا في نياسالاند تستند، أول الأمر، على تأييد التونغا من سكان ضفاف البحيرات، لكنها نمت سريعًا لتشمل الفلاحين الساخطين من النغوني والسينغا والتومبوكا [٨٦]. وبالمثل. كان نداء شيليمبوي إلى الجماهير الريفية يخلو من النغمات الإثنية، ويركز على ضرورة إنهاء الاستغلال وإقامة دولة افريقية بمباركة إلٰهية [٨٧]. كما اكتسب البايلوندو إلى صفهم فلاحين غير منتمين إلى الأومبوندو كانوا يعانون السخرة والاستغلال الاقتصادي. وفي وادي الزمبيزي انضم إلى التمردات المتواترة كثير من الفلاحين الذين كانوا يعبرون عن عدائهم من قبل، من خلال المقاومة المحلية المحدودة [٨٨]. وتكرر هذا النمط نفسه في الكونغو حيث قام مزارعو المطاط، الذين كانوا يتعرضون للاستغلال، بالتعجيل بقيام تمرد الكوبا في عام ١٩٠٤ [٨٩].

ولسنا نرى حاجة للإسهاب في تناول مسألة الحصول على السلاح، فحسبنا أن نقول إن المتمردين كانوا يحصلون على أسلحة حديثة عن طريق اتفاقيات تجارية سرية مع تجار أوروبيين وآسيويين وافريقيين، وعن طريق شن غارات على مخازن السلاح الأوروبية والاستيلاء على أسلحة رجال الشرطة والمرتزقة الافريقيين الفارين من الخدمة، وعن طريق عقد تحالفات مع شعوب مجاورة كانت لا تزال مستقلة، كما كانوا في بعض الحالات يقيمون مصانع للأسلحة والذخيرة. وإذا كان بعض المتمردين، مثل الباروي والكواماتو، قد تمكنوا من تجميع ترسانات سلاح ضخمة نسبيًا، فإن أكثرهم لم يتمكنوا، إلّا في النادر القليل، من امتلاك قوة النيران التي استطاعت حشدها حركات المقاومة السابقة عليهم.

ولما كان ميزان القوى العسكري غير مؤات مطلقًا بالنسبة للمتمردين وإزاء ازدياد حجم قوات الشرطة الافريقية والمرتزقة، لم يكن من الغريب أن يمنى هؤلاء المتمردون جميعًا بالفشل في نهاية المطاف. إلّا أن بعضًا منهم قد تمكن من تحقيق إنجازات هامة، وإن كانت قصيرة المدى، متحديًا بذلك الاعتقاد الشائع عن إذعان الافريقيين. فعلى سبيل المثال، تمكن البايلوندو من إقصاء البرتغاليين عن مرتفعات أوفيمبوندو

(٨٤) أ. بوستين، ١٩٧٥، ص ٤٨.
(٨٥) يوجد توثيق ضافٍ لهذا التحول في الولاء في الملف ١٦٣٣ في محفوظات شركة موزمبيق.
(٨٦) ج. شيبرسون وت. برايس، ١٩٥٨، ص ١٥٦.
(٨٧) أنظر المرجع السابق؛ ج. س. مواسي، ١٩٦٧.
(٨٨) د. ل. ويلر وك. د. كريستنسن في: ف. و. هايمر (مشرف على التحرير)، ١٩٧٣، ص ٧٦–٧٧، أ. إيزاكمان، ١٩٧٦، ص ١٢٦–١٨٥.
(٨٩) أشعل مزارعو المطاط شرارة التمرد. ج. فانسينا، ١٩٦٩، ص ٢١ – ٢٢.

في عام ١٩٠٤ . كما تكبد البرتغاليون بعد ذلك بثلاث سنوات ، هزيمة مماثلة ألحقها بهم الكواماتو في جنوب أنغولا . وربما كانت أكبر هذه الإنجازات العسكرية هي ما حققه الباروي وحلفاؤهم حين تمكنوا ، أثناء حركة التمرد في عام ١٩١٧ ، من تحرير وادي زمبيزي كاملاً لفترة زمنية وجيزة . وكان من الممكن أن يمتد هذا التمرد إلى أجزاء أخرى من موزمبيق لولا تدخل زهاء ثلاثين ألف مقاتل من المرتزقة النغوني .

خاتمة

لقد تناولت هذه الدراسة الأشكال المبكرة للمبادرات الافريقية ولمقاومة الحكم الأوروبي . وقد حاولنا أن نوثق ، على امتدادها ، لتواتر هذا النشاط المناهض للاستعمار ولقوته . لقد وقفت في مواجهة رغبة أغلبية الأفارقة في البقاء أحرارًا مطامح مجموعة أقل حجمًا من المرتزقة والحلفاء لولاها لما تمكن الأوروبيون من فرض حكمهم بمثل هذا الإحكام . ومن ثم كان هناك تيار المواجهة والمقاومة ومعه تيار التعاون . وعلى الرغم مما طرأ على الإطار السياسي من تغير ، فإن الصراع بين هاتين القوتين المتنافستين ظل يمثل عاملاً حيويًا في وسط افريقيا وجنوبيها أثناء النضال من أجل الاستقلال في الستينات والسبعينات من هذا القرن .

الفصل التاسع

المبادرات والمقاومة الافريقية في افريقيا الجنوبية

بقلم : د. شانايوا

افريقيا الجنوبية عشية الحكم الاستعماري

من المهم عند مناقشة ردود الفعل الافريقية تجاه الاستعمار الأوروبي لجنوبي افريقيا في نهاية القرن التاسع عشر ، أن نفهم البيئة الثقافية والاجتماعية العامة التي حدثت فيها ردود الفعل هذه. وقد كانت القوى التاريخية الرئيسية هي الاستعمار الاستيطاني التوسعي ، وتمسيح بعثات التبشير ومدارسها ، وأخيرًا ثورة الزولو بما أسفرت عنه من نتائج : هجرتي المفيكاني والنغوني. وعند انعقاد مؤتمر برلين لغربي افريقيا (١٨٨٤ – ١٨٨٥) ، بما صاحبه من منافسة محمومة بين الدول الأوروبية على الممتلكات الاستعمارية في افريقيا ، كان الصراع بين البريطانيين والافريكانر على أراضي جنوبي افريقيا ممتدًا منذ أكثر من سبعين عامًا. وكانت كلمات مثل « معاهدة » و « منطقة نفوذ » و « احتلال فعلي » و « ضم » و « قوة حدود » التي شاع استخدامها في بقية أجزاء افريقيا بعد مؤتمر برلين ، مستخدمة على نطاق واسع في جنوبي افريقيا منذ عام ١٨١٥. وكان المستوطنون الأوروبيون في افريقيا الجنوبية ، على عكس أقرانهم في سائر افريقيا ، راغبين منذ البداية في الاستقرار في بيئتهم الجديدة التي جذبهم إليها ما تتميز به من مناخ معتدل ، وأرض زراعية خصبة ، وعمل افريقي رخيص ، وخامات معدنية وفيرة.

وبحلول عام ١٨٨٠ كانت هناك أربعة كيانات منظمة للبيض في جنوب افريقيا : مستعمرة الرأس (كاپ) وناتال ، بسكانهما البيض الذين كانت غالبيتهم من الناطقين بالانجليزية وكان عددهم يربو على ١٨٥ ألفًا في الأولى و ٢٠ ألفًا في الثانية ، وجمهورية جنوب افريقيا ودولة أورانج الحرة ، وكان بكل منهما أكثر من خمسين ألفًا من البيض الناطقين بالهولندية. ثم أسست في ١٢ سبتمبر / ايلول ١٨٩٠ مستعمرة بريطانية خامسة ، وهي مستعمرة ماشونالاند. وفي هذه المستعمرات الاستيطانية الخمس ، كانت الأقليات البيضاء تتحكم في أغلبيات غفيرة من السكان الافريقيين الأصليين. وكانت هذه السيطرة ، بالنسبة للسان والخوي خوي ممتدة منذ أكثر من مائتي عام. على حين كانت شعوب أخرى مثل

الخوسا والمفنغو والثمبو والمبوندو ، قد خضعت لأشكال متفاوتة من الحكم الاستعماري لفترة تقرب من القرن (أنظر الشكل ١-٩)[1] .

وكان البريطانيون والافريكانر قد اتفقوا ، بمقتضى اتفاقية ساند ريفر (١٨٥٢) ، على عدم بيع الأسلحة النارية للافريقيين في كل أرجاء افريقيا الجنوبية . فحرمت هذه الاتفاقية الافريقيين من الحصول على ما يحتاجون اليه من وسائل المقاومة الفعالة والدفاع عن النفس .

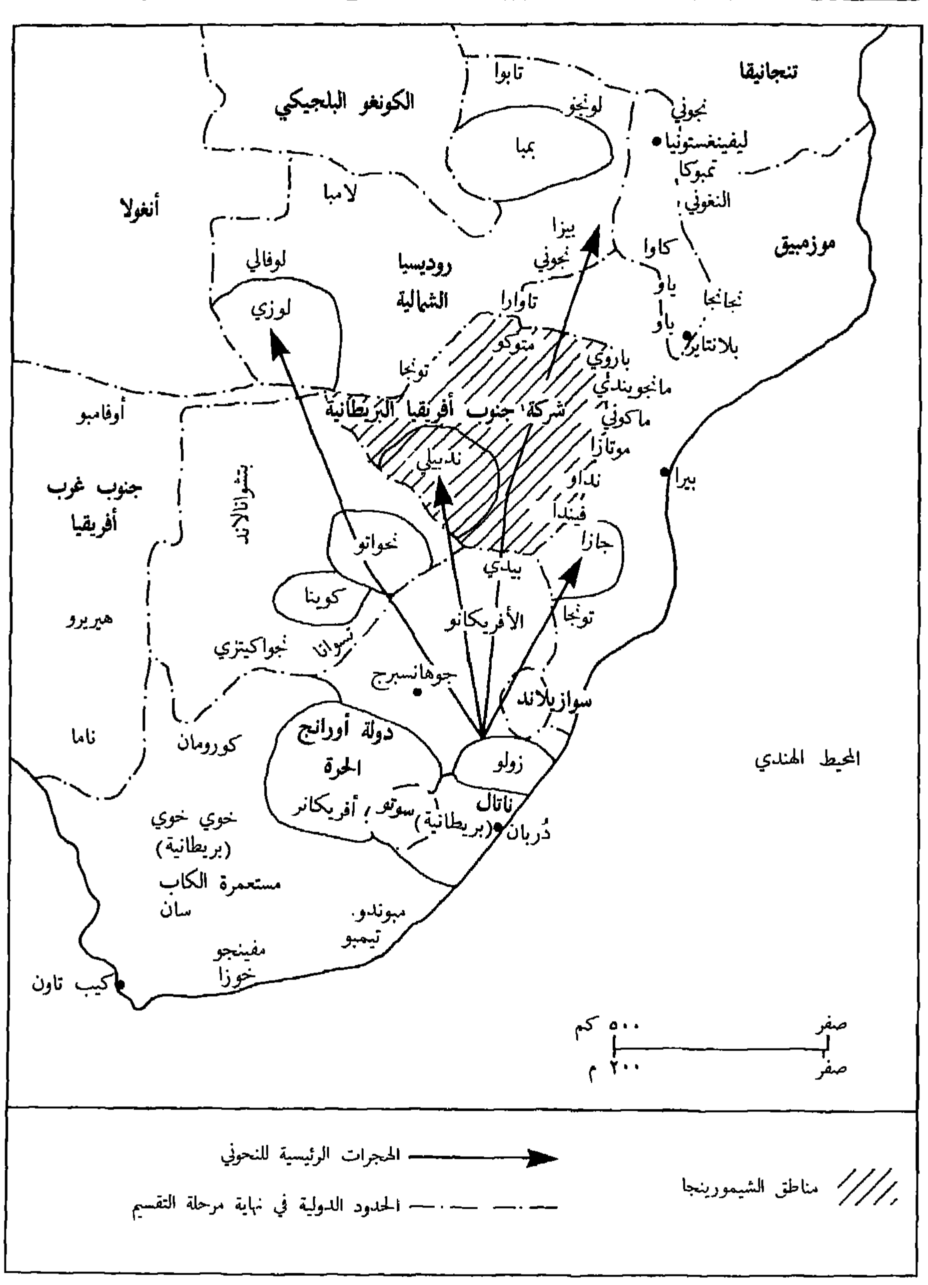
وهكذا فإنه عندما أقرت الدول الأوروبية وثيقة بروكسل العامة سنة ١٨٩٠ ، التي تمنع بيع الأسلحة للافريقيين ، كان البيض في افريقيا الجنوبية يحاولون منذ فترة تطبيق سياسة لنزع سلاح الافريقيين بالرغم من أن بعض المجموعات تمكنت خلال السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر من أن تشتري أسلحة نارية بالنقود التي حصلت عليها في مناجم الماس . وفضلاً عن ذلك ، كان الافريكانر والمستوطنون البريطانيون والحكومة البريطانية يحيطون أنفسهم بهالة وحدة عنصرية تعلو على خلافاتهم السياسية والاقتصادية . وكانوا يشعرون أن مصلحتهم المشتركة تتمثل في قهر الافريقيين وحكمهم واستغلالهم . ومن هنا لم يعملوا فحسب على منع وصول الأسلحة النارية الى أيدي الافريقيين ، بل امتنعوا بشكل عام عن استخدام الافريقيين المحليين كحلفاء في معاركهم ضد بعضهم البعض . وقد أثّر هذا كلّه الى حد بعيد على مبادرات الافريقيين ومواقفهم وحدّ من الخيارات المتاحة لهم .

ثورة الزولو وآثارها

وفضلاً عن ذلك ، كانت هناك الأحداث التاريخية التي اجتاحت افريقيا الجنوبية في أوائل القرن التاسع عشر . وشملت هذه الأحداث ثورة الزولو ، والمفيكاني في جنوب افريقيا ، وهجرات النغوني التي حملت النديبيلي الى روديسيا الجنوبية (زيمبابوي الآن) والكولولو الى روديسيا الشمالية (زامبيا الآن) والنغوني الى نياسالاند (مالاوي الآن) وتنجانيقا (تانزانيا الآن) ؛ وحركات البيمبا في شمال زامبيا ، والتحالف بين الياو والسواحيليين ، وتجارة الرق في مالاوي (أنظر الشكل ١-٩) . وقد انتشرت بعض هذه الأحداث بسرعة عاصفة وأحدثت تغيرات مفاجئة في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لعديد من المجتمعات الافريقية في كل أنحاء افريقيا الجنوبية . وقد كانت تلك فترة من فترات تكوين الأمم والتوسع السياسي قامت خلالها أقوى الدول وأكثرها مركزية بتحويل الدول الأضعف والأقل تماسكًا الى ممتلكات أو مناطق نفوذ لها . وعلى حين نظر عدد غفير من الساسة والمراقبين الأوروبيين في ذلك الحين الى تلك التغيرات البعيدة المدى على أنها مجرّد انفجارات تعبّر عن همجية الافريقيين وتعطشهم للدماء ووثنيتهم ، فقد كان ينبغي ، على العكس ، النظر اليها باعتبارها مظاهر للتجدد السياسي أدّت الى ظهور مؤسسات وولاءات جديدة تمتزج فيها الانتماءات الإثنية المختلفة ، لا تزال آثارها واضحة حتى اليوم .

وعلى الرغم مما كان لهذه التغيرات البعيدة المدى من أثر خلّاق ، فقد سببت دمارًا هائلاً للموارد البشرية والطبيعية . ولقد كانت الكوارث الطبيعية ، مثل الجفاف والأوبئة والمجاعات ، تصاحب العنف في كثير من الأحيان وتزيد مدى ما ينجم عنه من دمار . وقد خلق هذا الاستمرار في الصراع والكوارث ، إحساسًا دائمًا بالافتقار الى الأمان وولّد إحساسًا باليأس لدى الجماعات الصغيرة المسالمة الهامشية ، بحيث

(١) أنظر بشأن ردود الفعل الافريقية قبل عام ١٨٨٠ و . م. ماكميلان ، ١٩٦٣ ؛ سي. و . دي كيوفييت ، ١٩٦٥ ، ج. فيليب ، ١٨٢٨ ؛ ج. س. ماريه ، ١٩٥٧ .



الشكل ٩ـ : توزّع الشعوب والكيانات السياسية من جنوب افريقيا. هجرات النغوني والمنطقة التي يقطنها الشيمورينغا.

اضطر الكثير منها الى توطين أنفسها على العيش في الكهوف أو في مساكن بدائية على قمم التلال تجنبًا للمزيد من هجمات المغيرين. عندئذٍ نشأت أرستقراطيات حاكمة وامتيازات طبقية وضرائب تفرض دون تمثيل سياسي أو تشاور. ولم يلبث أنْ ظهر نتيجة لذلك حكام ومحكومون، وقاهرون ومظلومون، ومالكون ومعدمون.

دور البعثات التبشيرية

كانت بعثات التبشير ومدارسها عاملين هامين حدّدا اتجاه وطبيعة ردود الفعل الافريقية تجاه الغزو الاستعماري. فقد أوجد المبشرون طبقة افريقية من المبشرين والمعلمين والصحفيين ورجال الأعمال والمحامين والكتبة، الذين كثيرًا ما بدوا وكأنهم يقبلون الدونية الثقافية المزعومة للافريقيين، ويقبلون الاستعمار الاستيطاني كحقيقة من حقائق الحياة، وأعجبوا بالرجل الأبيض لما يملكه من سلطان وثروة وتكنولوجيا[٢]. ومن أمثلة هذه النخبات تيوسوغا (١٨٢٩ – ١٨٧١)، أول مبشّر افريقي ترسّمه الكنيسة المشيخية المتحدة في بريطانيا، ومؤسس إرسالية المغوالي حيث كان يعظ الافريقيين والأوروبيين على السواء، ومترجم رواية (رحلة الحاج) لجون بونيان الى لغة الخوسا بعنوان «أو– هامبو – لوم هامبي»، وهو أول كتاب يكتبه افريقي وتنشره مطبعة لوفدال في عام ١٨٦٧؛ وجون لانغاليباليلي دوبى، وهو كاهن من كهنة الكنيسة المنهجية (الميثودية) ومن الأنصار المتحمسين لبوكر ت. واشنطن، الرئيس المؤسّس لمدرسة الزولو المسيحية الصناعية ورابطة ناتال لرجال الأعمال البانتو والرئيس الأول للمؤتمر الوطني الافريقي؛ وجون تنغو جابافو (١٨٥٩ – ١٩٢١) وكان من أتباع الكنيسة المنهجية المخلصين والمحرّر – المؤسس لصحيفة ايمفو زابانتسوندو الاسبوعية التي كانت تصدر بالانجليزية ولغة الخوسا؛ وولتر روبوسانا، كاهن الكنيسة الأبرشانية والافريقي الوحيد الذي انتخب عضوًا في المجلس الإقليمي لمدينة الرأس (الكاب).

وكان هؤلاء الافريقيون الذين تلقوا تعليمهم على أيدي المبشرين يشتركون – من الوجهة الايديولوجية – مع المبشّرين ومع جمعية حماية السكان الأصليين في نظرتهم العالمية ومُثلهم الطوباوية ولا عنصريتهم، وكانوا يلتزمون بالدستورية والإصلاح التدريجي والاستيعاب الثقافي على نحو ما كانت تدعو إليه قلة من البيض الليبراليين بين المستوطنين. لكنهم كانوا أيضًا أتباعًا لمذهب بوكر ت. واشنطن في تقرير السود لمصيرهم الاقتصادي ولسياسته المحافظة الداعية إلى التكيّف.

وشأن المبشّرين، كثيرًا ما كانوا يصنفون الجماهير الافريقية كأناس «يعيشون في ظلمات الجهل» و«همجيين نبلاء»، ومن ثم فقد أخذوا على أنفسهم مسؤولية إصلاح افريقيا التقليدية من خلال الاحتذاء بالغرب، أي من خلال إدخال المسيحية والتعليم والرأسمالية والتصنيع وأخلاقيات العمل البروتستانتية. وكانوا، بوجه عام، لا يعترضون على التوسع والغزو الاستعماري، ذلك أنهم كانوا يربطون – من ناحية – بين الاستعمار والمسيحية والمدنية كما يفعل المبشّرون، ولأنهم – من ناحية أخرى – كانوا يحترمون «التفوق الساحق» للأسلحة الأوروبية وفن الحرب الأوروبي.

وهكذا، اعتبر تيو سوغا قتل الخوسا للماشية في عام ١٨٥٧ انتحارًا قوميًا من جانب «مواطنيه الذين فقدوا صوابهم» بعد أن وقعوا في أحابيل «دجالين مغرضين». ولكنه مع ذلك أعرب عن أمله في «أن

(٢) للاطلاع على التفاصيل، أنظر د. شانايوا، في: أ. موغومبا وم. نياغاه (مشرف على التحرير)، ١٩٨٠.

تؤدّي هذه المحنة، بحكمة الرب وعنايته، الى خير روحي عميم للكفرة» وزعم أن «الرب ينفّذ مشيئته أحيانًا من خلال أشياء مروعة». «وأعتقد أنني أرى من خلال الكوارث الحالية خلاص أبناء وطني سواء من الناحية المادية أو الروحية»[٣]. وأدان ديوبى تمرّد البامباتا (١٩٠٦ – ١٩٠٨) في صحيفته «ايلانغا لاسى ناتال»، ودعا الزولو أن يقبلوا بدلاً من ذلك المسيحية والتعليم. وكان من أسباب مقاطعة جابافو للمؤتمر الوطني الافريقي اعتقاده بأن النخبة كانت لا تزال بحاجة الى القيادة الموجهة لليبراليين البيض.

وقد كانت النخبة ممزقة فيما بين عالمها الطوباوي، عالم المبشّرين والإنسانيين والليبراليين البيض، والعالم التقليدي للجماهير الافريقية الذي كانوا يحتقرونه أحيانًا، والعالم الاستعماري لعنصرية المستوطنين واستغلالهم وقهرهم، وهو الذي كان يحدّد حياة أعضائه وأوضاعهم الحقيقية. وقد أقام هؤلاء عالمًا أخلاقيًا خاصًا بهم وحاولوا أن يقودوا اليه عالمي الافريقيين والمستوطنين على السواء.

لقد كان خطأهم أنهم ربطوا بين الغزو الاستعماري وبين نشر المسيحية والتعليم والتكنولوجيا، واحتقروا المقاومة الافريقية بوصفها وثنية وتخلفًا. فإدانتهم لافريقيا التقليدية لم تؤد إلّا الى دعم ومساندة ايديولوجية الاستعمار التي كانوا يعارضونها. كما أنهم بما دعوا اليه وبما اصطنعوه من أساليب حياة ومن معتقدات، ساعدوا على تقويض قدرة الأفريقيين النفسية على مقاومة دعاية المبشرين والمستوطنين، مما أعاق نمو وعي تاريخي وعرقي وتحريري افريقي حقيقي. وكانوا هم وزملاؤهم وأتباعهم من الافريقيين المسيحيين يتخذون حينًا موقف المتفرجين، أو يلوذون حينًا آخر بمقار بعثات التبشير، بدلاً من الاشتراك في المقاومة المسلحة ضد الغزو والاحتلال الاستعماري.

أنماط من المبادرات والمقاومة الافريقية

أثرت العوامل المذكورة آنفًا تأثيرًا بالغًا على ردود الفعل الافريقية تجاه الامبريالية والاستعمار الأوروبيين الغاصبين. وكانت هناك – بوجه عام – ثلاثة أنماط متميزة للمبادرات وردود الفعل الافريقية: (١) نمط المواجهة العنيفة كما نجده عند الزولو والنديبيلي والشانغانا والبيمبا والياو والنغوني، وكما نجده عند المانغويندي والماكوني والموتاسا الذين كان يحكم كلاً منهم حاكم أعلى؛ (٢) نمط الحماية أو الوصاية الذي اختاره السوتو والسوازي والنغواتو والتسوانا واللوزي، وكانوا يشكّلون جميعًا دولاً مستقلة لا تخضع لأحد، ويلتمسون الحماية من البريطانيين ضد الزولو والنديبيلي والبيمبا والنغوني والبوير؛ (٣) نمط التحالف الذي اختارته الأقوام العديدة المغلوبة الصغيرة من ضحايا الغارات الذين اضطروا للجوء مثل الخوي خوي والخوسا والمبوندو والتيمبو والمفينغو والهلوبي في جنوب افريقيا، والبيسا واللونغو والأيوا والسينغا في روديسيا الشمالية، والسيوا والنجانجا والنكوندي والتونغا في نياسالاند، يحدوهم الأمل في الحصول على «الحماية والسلام والأمن». وهكذا كانت هناك خصومات تاريخية بين الممالك الوليدة والتوسعية، كما كانت توجد صراعات مصالح فيما بين الشرائح الثقافية والأسر الحاكمة المختلفة في داخلها. وكان كل حاكم وكل مجتمع، بل كل فرد، يحدّد موقفه من التغلغل الأوروبي المتزايد انطلاقًا من الحقائق والعلاقات التي كانت قائمة بين الأقاليم قبل الاستعمار.

وقد استغل المستعمرون الأوروبيون الوضع الذي كان سائدًا. فقد أتاحت لهم دراستهم للأنظمة السياسية الافريقية المعاصرة أن يتنبأوا بأشكال رد فعل الافريقيين ومقاومتهم. فوجدوا، على سبيل المثال،

(٣) ج. أ. تشالمرز، ١٨٧٧، ص ١٤٠.

أن توسعية الزولو والنديبيلي والياو والنغوني لا يمكن أن تؤدّي دورها بيسر وسلاسة ما لم تكن الارستقراطيات قوية مرهوبة الجانب، وما لم يكن الرؤساء دافعي الجزية ضعفاء ومتفرقين أو ما لم يحسوا، على الأقل، بالحاجة الى الحماية العسكرية ويثقوا بأن الارستقراطية الحاكمة قادرة على توفيرها.

وقد أسهم الإجهاد الناجم عن الحرب والافتقار الى الأمان إسهامًا كبيرًا في تقبّل كثير من الأنظمة والأفراد الافريقيين لوصاية البريطانيين أو التحالف معهم. وكان ذلك أيضًا ذريعة للبريطانيين للتدخل في الشؤون الافريقية من خلال تقديم عروض «التحرير» و«الحماية» للأقوام المغلوبة على أمرها، و«التحالف» مع الممالك المتوسطة القوة، وغزو الممالك ذات النزعة العسكرية. فقد عمد البريطانيون الى استخدام مبدأ «فرّق تَسُدْ». وتمكّنوا نتيجة ذلك، أن يستغلوا لمصلحتهم الخصومات والمخاوف وأوجه الضعف الافريقية الى أكمل حد.

الزولو والنديبيلي والبيمبا والياو: سياسة المواجهة

كانت المواجهة العنيفة والغزو والدمار أمورًا محتومة في واقع الأمر بالنسبة للزولو والنديبيلي والبيمبا والياو، ذلك أنهم كانوا يسعون الى حكم الأراضي والشعوب نفسها التي كان يسعى الى حكمها المستعمرون الأوروبيون. وكانوا، كمجموعة، يحتلون أو يحكمون أكثر أراضي جنوبي افريقيا كثافة في السكان وخصبًا وثراءً بالمعادن. فكان من المستحيل عليهم، بحكم مصالحهم، أن يتهادنوا مع الأوروبيين أو يتعايشوا معهم. ولم يكن هناك سبيل إلّا أن يكون البقاء للقوة الأكثر تفوقًا.

وكان الزولو أقوى الأمم الافريقية جنوبي نهر الليمبوبو، على حين كان النديبيلي أقواها بين الليمبوبو والزمبيزي، والبيمبا أقواها في روديسيا الشمالية، والياو أقواها في جنوبي نياسالاند وشماليها على الترتيب. ولكن ممالك الزولو والنديبيلي والشانغانا والكولولو والنغوني وجدت نفسها منذ البداية محاطة بجيران أقوياء ومعادين: وهم البوير والبريطانيون والسوتو والسوازي بالنسبة للزولو؛ وكان النديبيلي من جهتهم مهدّدين من قبل البوير والبرتغاليين واللوزي والشانغانا والنغواتو. وكان كل من هؤلاء الجيران المعادين قادرًا على هزيمتهم وطردهم. وكان البوير والبرتغاليون لا يعرفون هوادة في تسيير الشؤون الخارجية وينتهجون سياسة إغارة واحتلال.

وقد تمكن الزولو والنديبيلي والبيمبا والياو من المحافظة على سيادتهم واستقلالهم وأمنهم حتى أوائل سبعينات القرن الماضي. كما استطاعوا أيضًا أن يقاوموا بنجاح تغلغل المبشرين والتجار ومجنّدي العمال وأصحاب الامتيازات الأوروبيين الذين استقرّ رأيهم حينذاك على ضرورة غزو هذه الدول الافريقية العتيدة وتمزيق أوصالها. وقد أوهموا أنفسهم بأن الافريقيين يتوقون للمسيحية والتجارة والثقافة الغربية ولكن الغارات وطغيان ووثنية ملوكهم ورجال إدارتهم وجنودهم تسحق بلا هوادة «طموحهم وسعيهم ورغبتهم في الخلاص». ومن هنا فقد اتخذ هؤلاء الغرباء موقفًا يضع الغزو قبل المسيحية والتجارة.

الزولو

وقد قرّر الزولو بقيادة سيتشوايو، والنديبيلي بقيادة لوبنغولا، اللجوء الى استراتيجية المواجهة مستخدمين الطرق الدبلوماسية أول الأمر ثم طرق المقاومة المسلحة بعد ذلك. ووفقًا لهذه الاستراتيجية استمرّ سيتشوايو أول الأمر في انتهاج السياسات الخارجية الانعزالية المسالمة التي كان ينهجها سلفه مباندي. ولما كان

أعداؤه الألداء هم بوير الترانسفال ، فقد أقام تحالفًا فعليًا مع المستوطنين البريطانيين في ناتال كما ارتبط بعلاقات ودية مع تيوفيلوس شيبستون وزير شؤون الأهالي الشهير في ناتال. ولكن حين ضم البريطانيون الترانسفال في عام ١٨٧٧ وعيّنوا شيبستون حاكمًا إداريًا له ، انهار نظام تحالفات سيتشوايو بسرعة. وأيد شيبستون حينذاك البوير ، الذين كانوا قد عبروا نهر بوفاكو الى بلاد الزولو ورسموا حدودًا للمزارع وأخذوا يطالبون بصكوك لملكية الأرض. كما كان السير بارتل فريري ، المندوب السامي البريطاني الجديد في جنوب افريقيا ، عازمًا على تحقيق اتحاد بين المستعمرات الاستيطانية(٤) . وقد أقنعه شيبستون بتعذّر تحقيق مثل هذا الاتحاد في جنوب افريقيا قبل القضاء على قوة الزولو العسكرية ، وبأن مجرّد وجود أمة الزولو يهدّد أمن الناتال وتنميتها الاقتصادية. بل ذهب كذلك الى حد القول بأن تدمير الزولو سيعطي البوير انطباعًا بأن الحكومة البريطانية لديها وجهة نظر سليمة في العلاقات بين الأجناس وبأنها تملك القوة اللازمة لوضع قراراتها موضع التنفيذ.

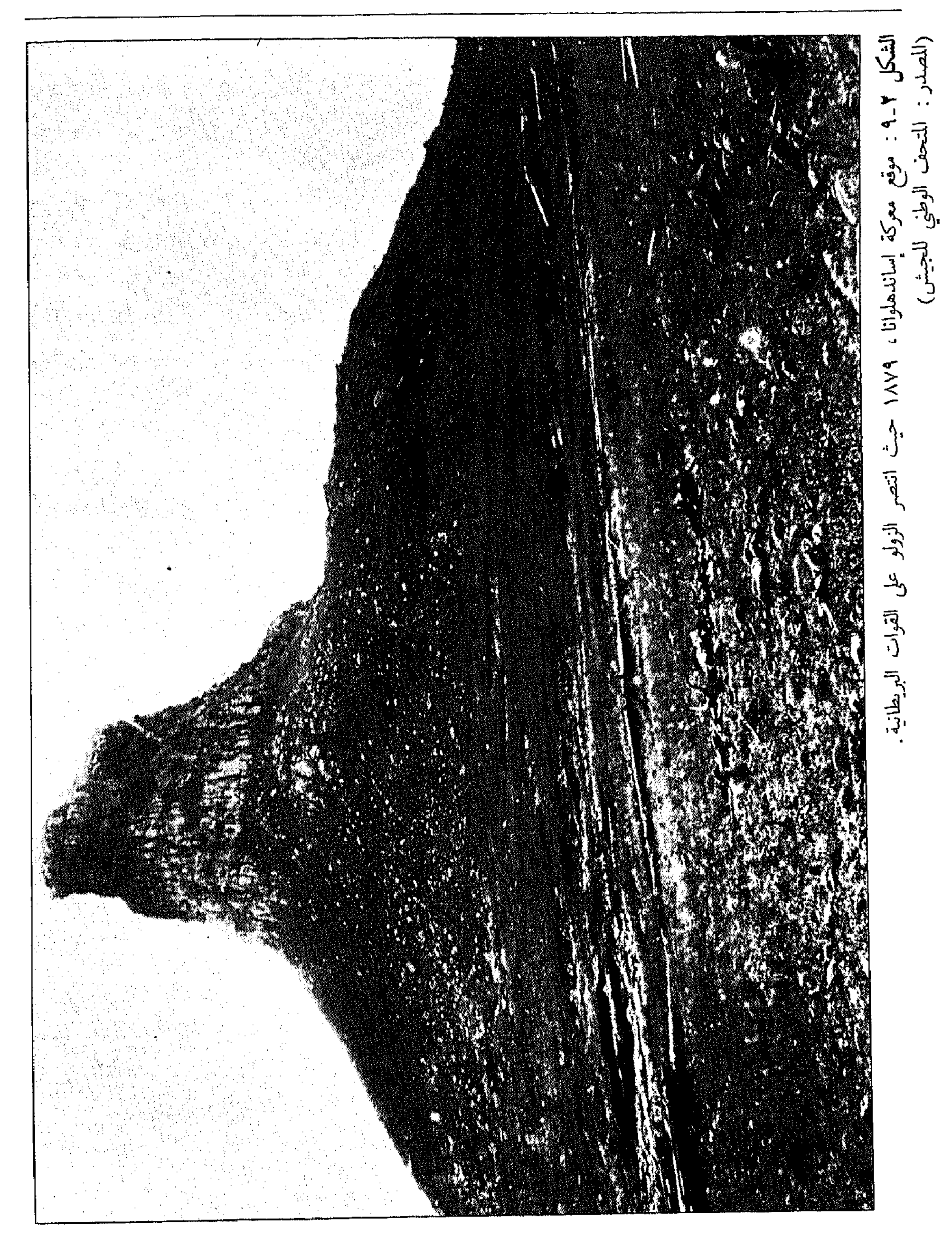
وفي أثناء ذلك كان سيتشوايو قد ناشد السير هنري بولوير ، القائم بأعمال حاكم الناتال ، العمل على حل منازعات الحدود بين الزولو والبوير. وقام السير هنري بتعيين لجنة للحدود استعرضت النزاع وأعلنت أن مطالب البوير غير مشروعة وأوصت بعودتهم عبر النهر الى الترانسفال. ولكن فريري كان مصممًا على القضاء على قوة أمة الزولو حتى يتمكّن من تحقيق الاتحاد. وعلى هذا ، فقد أخفى تقرير اللجنة وتوصياتها منتظرًا الحصول على ذريعة للغزو وتلقّي تعزيزات عسكرية. وجاءته هذه الذريعة في ٢٨ يوليو / تموز ١٨٧٨ ، حين عبر مهلوكازولو وكوزولو وتشيكوانا ، أبناء الرئيس سيرايو ، وعمهم زولوهلنغا ، نهر بوفالو وأعادوا زوجات الرئيس اللواتي كن قد عبرن الى ناتال. واستغل فريري وشيبستون هذه الحادثة الى أقصى حد. وسرعان ما امتلأت جنوب افريقيا ووزارة المستعمرات بشائعات عن غزو وشيك يقوم به الزولو ضد ناتال. ونصح أعضاء البعثات التبشيرية بمغادرة أراضي الزولو. وعندئذٍ أخذ شيبستون وفريري في تشويه جيش الزولو وتصويره في صورة القوة المغيرة التي تهدّد الآخرين ، وتصوير سيتشوايو في صورة الطاغية المتعطّش للدماء.

وعند ذلك أمر فريري سيتشوايو بتسليم أبناء سيرايو وشقيقه الى السير هنري بولوير لمحاكمتهم ، وذلك على الرغم من أن الزولو لم يكن قد سبق قهرهم قط أو إخضاعهم للحكم البريطاني. واقترح سيتشوايو أن يدفع بدلاً من ذلك خمسين جنيهًا استرلينيًا ويقدّم اعتذارًا عن الحادثة. وفي ١١ ديسمبر / كانون الأول ١٨٧٨ وجه فريري إنذارًا الى سيتشوايو. وكان من بين المطالب التي تضمنها تسليم المتهمين بالإضافة الى ٥٠٠ رأس من الماشية ، وتسريح جيش الزولو خلال ثلاثين يومًا ، وقبول أعضاء بعثات التبشير والسماح لمقيم بريطاني بالإقامة في زولولاند. وكان فريري يعلم أن أي حاكم مستقل يحترم نفسه لا يمكن أن يذعن لمثل هذه المطالب الجائرة.

وفي ١١ يناير / كانون الثاني ١٨٧٩ قام جيش بريطاني ، بقيادة اللورد شلمسفورد ، بغزو زولولاند من ثلاثة مواقع. وكان هذا الجيش يتكوّن من سبعة آلاف جندي بالإضافة الى ما يقرب من ألف من المتطوعين البيض وسبعة آلاف من المعاونين الافريقيين. وفي ٢٢ يناير / كانون الثاني حقّق جيش الزولو انتصارًا تاريخيًا في معركة إيساندهلوانا التي قُتل فيها ١٦٠٠ من الغزاة وردّ المهاجمين على أعقابهم (أنظر الشكل ٢-٩). ولكن القوات البريطانية عادت في ٤ يوليو / تموز واجتاحت دولة الزولو. ونفيَ سيتشوايو الى كيبتاون وقسمت زولولاند الى ثلاثة عشر قسمًا منفصلاً وضعت تحت إشراف رؤساء من صنائع

---

(٤) ك. ف. غودفيلو ، ١٩٦٦.



الشكل ٩-٢ : موقع معركة إساندهلوانا، ١٨٧٩ حيث انتصر الزولو على القوات البريطانية.
(المصدر : المتحف الوطني للجيش)

البريطانيين. وكان من بين هؤلاء الرؤساء زيبيبو ، خصم سيتشوايو ، وابن عمه هامو الذي كان قد فرّ خلال الحرب ليلتحق بالقوات البريطانية ، وجون دون وهو رجل أبيض. وكان تقسيم زولولاند نموذجًا كلاسيكيًا للتدمير المطرد لأوصال الأمم الذي تحققه سياسة «فرّق تسد». وسعيًا الى إدامة هذا الوضع ، أصدرت أوامر الى الرؤساء الجدد بحل كل المنظمات العسكرية الموجودة ، ومنع استيراد الأسلحة ، وقبول تحكيم المقيم البريطاني.

على أنه مع احتدام الصراع بين الرؤساء ، وتزايد خطر الفوضى بسرعة بالغة ، لم يكن هناك بد من إرجاع سيتشوايو في محاولة «لإعادة النظام» الى المناطق التي بلغ فيها الاضطراب مداه من دولة الزولو السابقة. وسمح لزيبيبو بالاحتفاظ برئاسة منطقته ، ولكن سرعان ما نشبت حرب أهلية بين قوات سيتشوايو وقوات زيبيبو. ومات سيتشوايو أثناء تراجعه عند اشتداد المعركة في عام ١٨٨٤. ووضعت أمة الزولو بعد انكماشها تحت زعامة دينيزولو ، ابن سيتشوايو ، الذي كان في الخامسة عشرة من عمره ، وكانت سلطته ونفوذه يعتمدان على تأييد البيض. وهكذا خضع الزولو أخيرًا للسيطرة البريطانية.

النديبيلي

خلال الفترة من عام ١٨٧٠ الى عام ١٨٩٠ ، كان لوبنغولا ، شأن سيتشوايو زعيم الزولو، يستخدم بنجاح واطراد استراتيجية دبلوماسية محكمة الصياغة لحماية المصالح الحيوية لأمة النديبيلي. فقد حد من الهجرة الى البلاد ، وأبلغ الأجانب البيض أنه غير راغب في فتح بلاده لهم للتعدين أو الصيد. كما ابتكر ، فضلاً عن ذلك ، أساليب عديدة مثل الانتقال باستمرار من مدينة الى أخرى ، وتحريض دولة أو شركة أوروبية على أخرى ، أو فرد أوروبي ضد آخر ، وتأجيل القرارات حتى يصاب طالبو الامتيازات ، المتلهفين المذعورين ، بالإحباط. أما استراتيجيته الأطول مدى فكانت تتمثل في السعي الى التحالف العسكري مع الحكومة البريطانية أو الحصول على وضع المحمية البريطانية ، لكي يتصدّى للألمان والبرتغاليين والافريكانر ويمنع بذلك التوسع الاستعماري الطليق لجنوب افريقيا.

وظلّت هذه الاشكال من المقاومة الدبلوماسية فعّالة الأثر حتى عام ١٨٨٨ ، حين أقنع سيسل جون رودس ، وهو أحد رجال المال في جنوب افريقيا ، سير هيركولز روبنسون ، المفوض السامي في جنوب افريقيا ، والسير سيدني شيبارد نائب المفوض السامي لبيشواناالاند ، أن يعتمدا على مساعدة القس جون سميث موفات. وكان القس موفات قد غادر ماتابيليلاند في عام ١٨٦٥ بعد أن فشل فشلاً ذريعًا في تحويل النديبيلي الى المسيحية ، ثم أصبح في النهاية مندوبًا ساميًا مساعدًا لشيبارد. وقد كان موفات حريصًا على إتمام استعمار النديبيلي لكي يبرّر فشله السابق ، كما كان يبغض مزيليكازي ولوبنغولا وحكام النديبيلي بوجه عام لنجاحهم في مقاومة المسيحية (أنظر الشكل ٣-٩). وإذ كان يحرّكه على هذا النحو مزيج من الرغبة في الانتقام والصلف والعنصرية ، فقد كان حريصًا على تمهيد الطريق للقضاء على دولة النديبيلي[٥].

وقد اختار موفات تأييد رودس والشركة (Chartered Company) لأن الشركة ، كما لاحظ ، ستعمل لا محالة على إخضاع أمة النديبيلي وتمزيق أوصالها «ما لم يكن التاريخ هنا مختلفًا عنه في بقية أجزاء جنوب افريقيا». وفي البداية اتخذ موفات سمة «الناصح الروحي» الذي لا يهتم بالذهب أو المدافع أو الغزو ، بل

(٥) ر. يو. موفات ، ١٩٦٩ ، ص ٢٣٣.



الشكل ٣-٩: لوبنغولا (حوالى ١٨٣٦ - ١٨٩٤)، ملك النديبيلي من ١٨٧٠ الى ١٨٩٤.
(حقوق الطبع محفوظة : لونغمان)

بتقديم «النصيحة الودية» الى «صديق قديم». وكانت النصيحة هي أن «يتحالف» لوبنغولا مع البريطانيين وليس مع الافريكانر أو البرتغاليين أو الألمان. كما أدخل موفات في روع لوبنغولا أن ما يفعله لا يعدو أن يكون تجديدًا للمعاهدة القديمة بين البريطانيين والنديبيلي التي أبرمت عام ١٨٣٦ بين أبيه، مزيليكازي، والحاكم البريطاني السابق لجنوب افريقيا سير بينجامين دوربان. وهكذا وقع لوبنغولا في ١١ فبراير / شباط ١٨٨٨ ما عرف منذ ذلك الحين باسم «معاهدة موفات». وتعهّد بمقتضى هذه المعاهدة «أن يمتنع عن الدخول في أية مراسلات أو معاهدات مع أية دولة أو قوة أجنبية، لبيع، أو نقل ملكية، أو التنازل عن أي جزء من الأراضي الخاضعة لسيطرته، أو السماح بمثل هذا البيع أو نقل الملكية أو التنازل أو تشجيعه، أو بشأن أي موضوع آخر، دون علم مندوب صاحبة الجلالة السامي لجنوب افريقيا وموافقته المسبقة»[٦]. ومع سريان هذه المعاهدة بدأ الاحتلال البريطاني لروديسيا. ووضع موفات كلاً من ماتابيليلاند وماشونالاند ضمن منطقة النفوذ البريطاني بصورة قاطعة.

وكان لوبنغولا، بمقتضى الاتفاقية الأوروبية الدولية المعقودة في أواخر القرن التاسع عشر، قد ربط نفسه بالاستعمار البريطاني. ومنذ ذلك الحين لم يعد بوسع النديبيلي التعامل إلّا مع البريطانيين. وهكذا انتهت الخيارات الدبلوماسية المتاحة لهم لضرب الدول الأوروبية بعضها ببعض. وما لبثت أن تدفقت على لوبنغولا جحافل أصحاب الامتيازات ووكلاء المؤسسات ساعين الى الحصول على حقوق في الأراضي وحقوق تعدين في ماتابيليلاند وماشونالاند. وقدّم له هؤلاء المضاربون المتحمسون، عن طيب خاطر وعلى طريقة المرتزقة، مقادير كبيرة من البنادق والذخيرة والنقود والملابس والأواني والحلي وأدوا مختلف أنواع الخدمات سعيًا الى كسب رضاه.

وحين لاحظ رودس ذلك أرسل رود وطومبسون وماجوير[٧] لعقد اتفاقية احتكار مع لوبنغولا، لاستخدامها في الحصول على ما يعادل امتيازًا ملكيًا حتى يغلق الباب على أصحاب الامتيازات والجمعيات البريطانية الأخرى. ولم يكن رودس يريد «مجرّد حقوق محلية يقتسمها مع كل مغامر عارض، بل سيطرة منفردة على الموارد المعدنية للبلاد كلها». وبمقتضى امتياز رود، وهو الاسم الذي يطلق على الاتفاقية، قامت شركة رودس باحتلال ماشونالاند في ١٢ سبتمبر / أيلول ١٨٩٠.

وقد كانت الوسيلة الأولى التي استخدمت للحصول على «امتياز رود» المثير للخلاف هي التحايل على لوبنغولا من جانب الموظفين والمبشرين البريطانيين الاستعماريين. فقد أرسل القس موفات مرة ثانية الى ماتابيليلاند ليهيئ لوبنغولا لوصول عملاء رودس. وتظاهر موفات بالصداقة والحياد ككاهن من خدام الرب، وقدّم رود وطومبسون وماجوير على أنهم «رجال شرفاء ومستقيمون»، وأطنب في الثناء على شيبارد. وظل يدافع بقوة خلال المفاوضات التي تلت ذلك واستمرت أربعة أسابيع. وبعد ذلك وصل شيبارد ومعه الرائد غيلد – آدمز وستة عشر شرطيًا راكبًا. وبعد تسعة أيام من المفاوضات مع لوبنغولا رحل قبل ستة أيام لا أكثر من توقيع عقد الامتياز، بعد أن «كانت كل الأمور السياسية تقريبًا قد نوقشت بروح بالغة الود» حسبما جاء في يوميات رود.

وقد تضمن امتياز رود قسمين متميزين ومترابطين: القسم المكتوب وكان مهمًا لأصحاب الامتياز ومفيدًا لهم على السواء، والقسم الشفهي وكان مفيدًا للوبنغولا. فبمقتضى الاتفاق المكتوب – أي المسودة الأصلية للمقترحات المقدمة الى لوبنغولا «منح الملك لأصحاب الامتياز ملكية كل الموارد المعدنية

(٦) المرجع السابق، ص ٣٧٠.

(٧) لمزيد من التفاصيل أنظر: ب. ماسون، ١٩٥٨؛ ك. بالي ١٩٦٦، س. سامكانج، ١٩٦٧.

في مملكته وإماراته والأراضي التابعة له ملكية كاملة ومنفردة كما خوّلهم السلطة الكاملة للقيام بكل ما يرونه ضروريًا للحصول على هذه الموارد». كما فوّض أصحاب الامتياز في «اتخاذ كل الخطوات الضرورية والمشروعة» ليستبعدوا من المنافسة كل الأشخاص الآخرين الساعين للحصول على حقوق في الأرض والخامات والتعدين. كما وافق لوبنغولا على إلّا يمنح امتيازات في الأرض أو حقوقًا للتعدين الى أي أشخاص أو أصحاب مصالح آخرين دون موافقة أصحاب الامتياز ورضاهم المسبق.

وفي مقابل ذلك وافق أصحاب الامتياز على أن يدفعوا للوبنغولا وورثته مائة جنيه استرليني شهريًا بصفة دائمة. كما وافقوا على اعطائه ألف بندقية تعبأ من أعقابها من طراز مارتيني هنري ومائة ألف خرطوشة طلقات مناسبة. ونصّت المسودة على تسليم خمسمائة بندقية وخمسين ألف خرطوشة الى لوبنغولا قبل البدء في عمليات التعدين في الإقليم. كما وافق أصحاب الامتياز على «أن يحضروا الى نهر الزمبيزي سفينة بخارية مزوّدة بمدافع تصلح للأغراض الدفاعية على النهر المذكور».

إلّا أن الملك حدّد شفهيًا أثناء المفاوضات شروطًا معيّنة كان من الواضح أنه يعتبرها داخلة صراحة في صلب الاتفاقية. فقد اشترط لوبنغولا، حسبما يقول هلم، الشروط الآتية التي وافق عليها أصحاب الامتياز: (١) ألاّ يحضر الممنوح لهم أكثر من عشرة من الأشخاص البيض في نفس الوقت للقيام بأعمال التعدين في أراضيه؛ (٢) ألاّ يقوم عمال المناجم بالحفر في المدن أو بالقرب منها؛ (٣) أن يلتزم البيض بقوانين بلاده ويكونوا في الواقع كأبناء شعبه؛ (٤) أن يدافع عمال المناجم، إذا اقتضى الأمر، عن بلاده تحت قيادة نديبيلية. كما أوضح أصحاب الامتياز شفهيًا أيضًا أن ما يعنونه «بالسلطة الكاملة للقيام بكل ما يعتبرونه ضروريًا للحصول على الخامات المعدنية» هو إقامة مساكن لايواء المشرفين التابعين لهم، واحضار الآلات اللازمة وتركيبها، واستعمال الأخشاب والمياه.

ولسوء الحظ لم تدوّن هذه الشروط الشفهية في النص النهائي للاتفاقية، ولم تكن على هذا النحو، وفقًا للقانون التعاقدي الأوروبي، أجزاء واجبة التنفيذ من الاتفاقية.

وعلم لوبنغولا ومستشاروه من أصحاب الامتيازات المنافسين الذين أصابهم الغيظ، ومن اثنين من الافريقيين المتعلمين بوجه خاص، وهما جون كومالو وجون ماكونغا اللذين كانا يفسّران الامتياز بتحيّز واضح، أنهم قد خدعوا وأن الامتياز قد نُشر بالفعل في الصحف الأوروبية وأن رودس قد قام بالفعل بتشكيل الشركة لاحتلال كل من ماتابيليلاند وماشونالاند. وتملّك الذعر والخوف والاضطراب أمة النديبيلي حين أخذ الناس يدركون المعنى الكامل للامتياز وعواقبه، ويدركون بوجه خاص المصير المؤلم المحتوم لعاهل عظيم وأمة عظيمة يسيران نحو الكارثة. واجتاح الغضب كثيرًا من المستشارين والمحاربين، وارتبك لوبنغولا ارتباكًا بالغًا وأصابه الفزع من فقد السلطة.

ونشر لوبنغولا إخطارًا بفسخ الامتياز في صحيفة بشوانالاند نيوز الصادرة في فبراير / شباط ١٨٨٩. وبناءً على أوامره، قام فوج عسكري من المبيسو بقتل المستشار لوتشي، الموالي للبريطانيين، هو وزوجاته وأبنائه وماشيته. وحين ادرك التواطؤ بين رودس والمبشّرين والموظفين البريطانيين في جنوب افريقيا، قرّر أن يلجأ مباشرة الى الحكومة البريطانية في انجلترا. وناشد الملكة فيكتوريا، من خلال رسائل ومبعوثين أوفدهم، أن تعلن بطلان الاتفاقية أو تعلن الحماية على ماتابيليلاند وماشونالاند. وفي يناير / كانون الثاني ١٨٨٩ أرسل وفدًا رسميًا الى لندن يضم مستشاريه موتشيدي وبابيانسي اللذين قابلتهم الملكة فيكتوريا والتقيا ببعض الأعضاء القياديين في جمعية حماية السكان الأصليين. وعاد المستشاران بتحيات الملكة ولكن دون إعلان بفسخ الاتفاقية. وحصل رودس على مرسومه الاحتكاري الملكي لاستعمار المنطقة. وفي أوائل عام ١٨٩٠ تحرّك الرواد التابعون لرودس من جنوب افريقيا وعبروا ماتابيليلاند الى ماشونالاند حيث

رفعوا العلم البريطاني في سالزبوري في ١٢ سبتمبر / أيلول ١٨٩٠.

وظلّ شعب النديبيلي ومستعمرة ماشونالاند الاستيطانية ينظر أحدهما الى الآخر بعين الحذر منذ سبتمبر / أيلول ١٨٩٠ حتى أكتوبر / تشرين الأول ١٨٩٣. فمثلما حدث من قبل بين المستوطنين والخوسا في مستعمرة الرأس (الكاب)، والمستوطنين والزولو في ناتال، كان وقوع الصدام العسكري المحتوم لا يعدو أن يكون مسألة وقت.

وكان كل مخطط حرب عام ١٨٩٣ بين النديبيلي والبريطانيين نسخة من حرب عام ١٨٧٩ بين الزولو والبريطانيين، حلّ فيها رودس محل سير هنري فريري، ودكتور ليندر ستار جيمسون — مدير الشركة في ماشونالاند — محل شيبستون — وحادثة فيكتوريا (أغسطس / آب ١٨٩٣) محل حادثة سبرايو. وحاول لوبنغولا عبثًا، مثلما فعل سيتشوايو، أن يمنع الحرب دون طائل، بمناشدة جيمسون ورودس والحكومة البريطانية. ولكنه كان حينذاك قد أصبح بلا أصدقاء بيض أو أفارقة في أي مكان. وكان قوام القوة التي غزت ماتابيليلاند ١٢٠٠ جندي أبيض من ماشونالاند وجنوب افريقيا — من بينهم ٢٠٠ جندي من القوات الامبراطورية ينتمون لشرطة حدود بشوانالاند. كما كان هناك قوات مساعدة افريقية قوامها ألف رجل من الشونا والمفينغو والخوي خوي والمولّدين، و ٦٠٠ فارس من النغواتو تحت قيادة كغاما.

وبدلاً من أن يزج لوبنغولا بجنوده، الذين قدّر عددهم بعشرين ألف فرد، في مقاومة مسلحة انتحارية ضد المستوطنين المسلّحين بشكل جيد ومساعديهم الافريقيين، قام هو وشعبه باخلاء ماتابيليلاند وفرّوا شمالاً في اتجاه روديسيا الشمالية. وقد لقي حتفه، مثل سيتشوايو، أثناء الفرار نتيجة لاصابته بالجدري أو بأزمة قلبية. وانفرط عقد شعب النديبيلي بعدما فقد زعيمه. وجاء المستشارون واحدًا بعد الآخر ليستسلموا لجيمسون عند شجرة اندابا (مكان اجتماع المجلس). وبدأ المستوطنون على الفور في تحديد طلباتهم الجديدة من المزارع وحقوق التنقيب عن خامات معدنية. وقامت الشركة بالاستيلاء على ٢٨٠ ألف رأس من ماشية النديبيلي، واحتفظت بـ ٢٤٠ ألف رأس منها ووزع الباقي على الجنود البيض وبعض «الأصدقاء» الافريقيين.

وبعد إخضاع ماتابيليلاند أصدرت بريطانيا مرسوم الماتابيلي في ١٨ يوليو / تموز ١٨٩٤، الذي منح الشركة سلطة فرض ضريبة الكوخ وإنشاء إدارة لشؤون الأهالي في مستعمرة روديسيا الجنوبية بأسرها. وفي نهاية عام ١٨٩٥، كانت الشركة قد أقامت إدارة افريقية على غرار النظام المعمول به في مستعمرة الرأس (الكاب) وفي ناتال، وشمل ذلك ضريبة الأكواخ والمعازل وتصريحات المرور، مستهدفة بذلك سلب الافريقيين أرضهم وماشيتهم وخاماتهم المعدنية وإجبارهم على العمل لدى البيض.

مبادرات وردود فعل النغواتو واللوزي والسوتو والتسوانا والسوازي: نمط الحماية أو الوصاية

على خلاف الزولو والنديبيلي، كان النغواتو واللوزي والسوتو والتسوانا والسوازي يشتركون معًا فيما عقدوه من تحالفات مع مبشرين أقوياء يتميزون بنزعة امبريالية — إنسانية وينتمون لمدرسة «الحكم من لندن». وكان أولئك الكهنة يعارضون بوجه خاص «سياسة العنف البالغ التي كانت تنتهجها طبقة معيّنة من ساسة المستعمرات — سياسة الفتح والسلب والمهانة المستمرة لكل الملونين»[٨]. وكان من بين هؤلاء ماكنزي

(٨) و. هويت، ١٩٦٩، ص ٥٠١.

الذي تحالف مع كغاما وستشيلي وكاسايتسيوي ، وكاساليس الذي تحالف مع موشويشوي وكويلارد الذي تحالف مع لوانيكا (أنظر الشكل ٤-٩). ولكن أولئك المبشرين ذوي النزعة الإنسانية كانوا لا يعارضون سوى التوسع الطليق للمستوطنين البيض في جنوب افريقيا ، ولا سيما من جانب البوير ورودس ، وما يصاحب ذلك من حوادث عنف واستغلال على الحدود ، الأمر الذي كان يعطّل عملهم الجاد والناجح. وكانوا يؤمنون بتفوّق الجنس الأبيض وثقافته ودينه تفوقًا لا نزاع فيه ، وينظرون الى الاستعمار والتجارة والمسيحية كحلفاء لا يمكن الفصل بينهم. وفي الوقت نفسه كانوا يؤكّدون أيضًا ضرورة تولّي الحكومة الامبراطورية مسؤولية الافريقيين (الوصاية الأبوية). وقد سعوا الى تيسير الاتصال الثقافي بين المستعمِرين والمستعمَرين ، والى «حماية» الافريقي و «تحضيره» كي يكون عضوًا أكثر نفعًا في المجتمع الاستعماري الجديد. وقد ظلّوا يمارسون ضغوطهم دون كلل على المندوب السامي ووزارة المستعمرات والجمعيات الإنسانية في بريطانيا ، من خلال الخطابات والوفود واللقاءات الشخصية ، بغية تحقيق هذه «الحماية». وقد كان تحويل نياسالاند الى محمية بريطانية راجعًا الى حدّ بعيد الى الضغط الفعّال الذي مارسه المبشّرون الاسكتلنديون حرصًا على حماية مسيحييهم الافريقيين ومراكز بعثات التبشير في بلانتير وبانداوي وإيبندا من تعديات رجال الحدود التابعين لرودس.

وقد كان الضعف السياسي والعسكري العام صفة غالبة في الحكام الموالين للمبشرين. وكان توليهم المُلك ناتجًا – الى حد بعيد – عن انقلابات. ففي عام ١٨٧٥ عزل كغاما أباه سيكغوما وأخاه كغاماني ، ونصّب نفسه ملكًا. وفرّ كغاماني مع أنصاره وأسّس مملكته على نهر ليمبوبو من ناحية الترانسفال. ولكن الأقسام الموالية والمحافظة مع النغواتو ظلّت على ولائها للملك المخلوع سيكغوما. وبعد ذلك ، وفي عام ١٨٨٤ ، خلع لوانيكا عن العرش هو الآخر ونفي الى عاصمة كغاما. ولكنه عاد في عام ١٨٨٥ وأقصى مغتصب العرش تاتيلا أكوفونا. وهكذا كانت أوضاع هؤلاء الملوك الموالين للمبشرين أوضاعًا غير مستقرة ، وكانت تحدق بهم باستمرار أخطار الحروب الأهلية والاضطرابات.

وفضلاً عن ذلك ، كانت دولهم قد اجتازت بالكاد محنة ثورة الزولو وإخضاع النغوني. وقد ظلّ السوتو والسوازي يتعرّضون ، مع ذلك ، لغارات الزولو المتكرّرة ، على حين كان النغواتو والتسوانا والكوينا واللوزي يعانون من غارات وغزوات النديبيلي. كما كانوا أيضًا ضحايا لقرصنة البوير المتعطشين للأرض والولوعين بالقصف في كثير من الأحيان ، والذين كانوا يشنون غارات كوماندوز على قراهم ، ويستولون على الماشية ويأسرون الأفراد لاستخدامهم كعمال لديهم ، ويعقدون بين الحين والآخر «معاهدات صداقة» مع الرؤساء الفرعيين المجاورين ، ثم يزعمون لأنفسهم بعد ذلك حقوقًا في الأرض وفي مناطق النفوذ. ومن خلال هذه التعديات أصبح الزولو والنديبيلي والبوير أعداء ألداء يخشى بأسهم.

وعلى شدّة بغض هؤلاء الملوك لمبادئ التغريب والاستعمار ، فقد كانوا في حاجة ماسة الى التأييد الأجنبي لضمان بقائهم. ومن هنا فقد اختاروا في النهاية التحالف مع المبشرين ومع حكومة لندن كأدوات أساسية في سياستهم. وكان هذا هو ما دفعهم الى الاتجاه الى المبشرين لطلب النصح والتوجيه في الأمور المتصلة بالاوروبيين، محاولين استخدامهم لدعم مراكزهم الداخلية المزعزعة. فكان كويلارد وماكنزي وكاساليس هم أقرب الأصدقاء الاوروبيين لكل من لوانيكا وكغاما وموشويشوي على الترتيب ، كما كانوا مستودع سرّهم ووزراء خارجيتهم.

وبحكم الضرورة ، تقبل أولئك الملوك المسيحية عن طيب خاطر وقبلوا وضعهم تحت الحماية. فأصبح كغاما ولوانيكا مسيحيين ممارسين للطقوس. وشأن معظم المعتنقين الجدد للمذاهب ، كانوا يبرهنون بين الحين والآخر على أنهم أكثر تقوى واستمساكًا بأصول الدين من المبشرين أنفسهم. فلم يقفوا عند حد



الشكل ٤-٩ : الملك موشويشوي الأول ، ملك الباسوتو (حوالى ١٧٨٥ – ١٨٧٠).
(المصدر : الجمعية الملكية للكمنولث)

التخلي عن تقاليد الأسلاف ومعتقداتهم وطقوسهم ، بل استخدموا أيضًا مناصبهم السياسية لفرض عقائد الحضارة الغربية «المسيحية» على شعوبهم. وقد بلغوا حد الشطط فيما بذلوه من جهود نشطة لتحريم استهلاك المشروبات الكحولية ، ففرضوا قوانين صارمة على هذه المشروبات شملت حظرًا على تخمير الجعة الافريقية. وبقدر ما كانوا يزدادون ابتعادًا عن شعوبهم بفرض مثل هذه التدابير ، بقدر ما كانوا يضطرون الى المزيد من الاعتماد على المبشرين.

والواقع أن العلاقات التي كانت تربط هؤلاء الملوك بالمبشرين كانت الأسلوب الرئيسي في مقاومتهم الدبلوماسية لأولئك الذين كانوا يسعون الى انتزاع ملكيتهم لأراضيهم. فقد تمكنوا من خلال التحالف مع المبشرين المناهضين للبوير والزولو والنديبيلي من المحافظة على وجودهم المستقل حتى بداية فترة التهافت الاستعماري ، وحصلوا بعد ذلك على الحماية الامبراطورية على حساب الاستعمار الاستيطاني المحلي. وقد سعى أولئك الملوك بنشاط الى الحصول على وضع المحميات على الرغم مما كان يقتضيه من فرض بعض القيود على سيادتهم وحقوقهم في الأرض وحرياتهم المدنية. وقد احتفظوا في ظل الحماية بدرجة إسمية من الحكم الذاتي ، وتمتعوا بحماية قوة شرطة بريطانية مقيمة ودائمة ، على حين مُنحت شعوبهم الحق في حيازة أسلحة نارية بشرط تسجيلها. وهكذا ، فإن هذه الممالك الافريقية الصغيرة ، التي اخفقت في المقاومة على الصعيد الاقتصادي وعجزت عن منع استيطان البيض وقيامهم بالتنمية الاقتصادية وذلك بحكم موقعها الجغرافي وأساليب حياتها ، حصلت على وضع المحميات وتمكنت من البقاء على حين أن الدول الأكبر ، المهيأة سياسيًا وعسكريًا للتصدي لتهديدات الاستعمار ، قد غُزيت وهزمت وقضي عليها.

التسوانا

ويتجلّى هذا النمط بوضوح في حالة التسوانا والسوازي. فقد كانت هناك ثلاث قوى رئيسية متنازعة في التكالب على بشوانالاند (بوتسوانا الآن) ، وهي: الحكام الأربعة لبشوانالاند (حكام الكوينا والنغواتو والنغواكتسي والتسوانا) وحلفاؤهم من المبشرين الذين كانوا يريدون حماية الامبراطورية البريطانية ووصايتها؛ وبوير الترانسفال الذين كانوا يعتبرون بشوانالاند مجالهم الطبيعي للحصول على الأراضي والماشية والخامات المعدنية والأيدي العاملة؛ ومستوطنو الرأس (الكاب) الذين يمثلهم رودس والذين كانوا يريدون سد الباب أمام توسّع البوير وتحالفهم مع الألمان في جنوب غرب افريقيا (ناميبيا الآن). وكان الحكام الافريقيون ، مثل موشو يشوي ، يسعون الى سد الباب على الحكم الاستعماري الاستيطاني بالحصول على وضع المحميات. فعندما حاولت طائفة الدوبرز ، وهي طائفة منشقة عن الكنيسة الهولندية الإصلاحية ، عبور أراضي تسوانا الى دامارلاند في عام ١٨٧٦ أثار ذلك انزعاج كغاما ، ملك قسم النغواتو في التسوانا ، فكتب «الى «ملكة الشعب الانجليزي العظيمة» طالبًا الحماية ، وقال إنه يريد أن يعرف شروط الحماية ، مؤكدًا أن العلاقة سوف تسترشد «بالأخلاقيات المسيحية» . كما كان أخوه المنافس له ، كغاماني ، قد استقرّ هو وأتباعه في الترانسفال وكان يحارب مع البوير على أمل استعادة عرش النغواتو (أنظر الشكل ٩-١).

وقد انقسم البريطانيون انقسامًا حادًا في موقفهم من بشوانالاند. فكانت جماعة رودس – روبنسون تريد القضاء على النفوذ الامبراطوري لصالح الاستعمار الاستيطاني ، بما في ذلك الضم المشترك لصالح الرأس (الكاب) والترانسفال معًا. وقد اخفقوا في ذلك نتيجة لرفض الترانسفال ليس إلّا. ولكن مجموعة

ماكنزي – وارين ذات النزعة الامبريالية الإنسانية ، كانت تريد ، مثلهم مثل الحكام الافريقيين ، سد الطريق أمام الاستعمار الاستيطاني ، لأنها كانت تعارض وحشية هذا الاستعمار وما يجلبه من دمار وتخشى منه على معتنقي المسيحية من التسوانا وعلى مدارسها الكنسية . وقد شن ماكنزي ، بوجه خاص ، حملة بالغة الفعالية والنجاح في جنوب افريقيا وفي انجلترا[٩] .

وكان الترانسفال ، من ناحية أخرى ، يمارس سياسة التوسع عن طريق التسلل والإدماج وهي السياسة التي كان موشويشوي يطبّقها بين السوتو الجنوبيين . وكان بعض البوير الأفراد قد وقّعوا معاهدات صورية مع التلابنغ والرولونغ في جنوب بشوالاند واعلنوا إثر ذلك « جمهوريتي » ستيلالاند (وعاصمتها فريبورغ) برئاسة وليم فان نيكرك ، وغوشن (وعاصمتها رويغروند) برئاسة غي فان بتيوس . وكانت استراتيجية الترانسفال هي توحيد « الجمهوريتين الشقيقتين » أولاً ثم ضمهما بعد ذلك . وقد أدّت المنازعات التي ثارت حول المعاهدات الزائفة الى تفاقم الخصومات الافريقية القديمة واندلاع الحروب بين الرؤساء مانكوروانى وماشو (التلابنغ) ومونتشيوا وموشيتي (الرولونغ) ، وهي حروب جُنِّد فيها البوير كمرتزقة ومستشارين . ومن هنا كان جنوب بشوانالاند ، كما وصفه ماكنزي « موطناً للفوضى والقرصنة وانتهاك الحرمات » .

ثم أرسلت الحكومة البريطانية في عام ١٨٨٤ السير تشارلز وارين لإعادة القانون والنظام . وأعلن وارين الجزء الجنوبي من بشوانالاند مستعمرة تابعة للتاج البريطاني ، وقام السير هيركولز روبنسون ، المندوب السامي البريطاني في جنوب افريقيا وحاكم مستعمرة الكاب بتعيين ماكنزي كنائب جديد للمندوب السامي ، ولكنه سرعان ما نُحيَّ ليحل محله رودس تحت ضغط الرأي العام للمستوطنين الاستعماريين في مدينة الرأس (الكاب) الذي كان يعترض على « سياسته المتعاطفة مع السكان الوطنيين والمناهضة للبوير » . وبعد التشاور مع عدد من رؤساء التسوانا أعلنت بريطانيا الحماية على شمال بشوانالاند في عام ١٨٨٥ . وكان من المفروض ، بمقتضى الامتياز الممنوح لشركة رودس البريطانية لجنوب افريقيا ، أن تضم محمية بشوانالاند إلى روديسيا الجنوبية ، إلاّ أن حكام التسوانا وحلفاءهم من المبشرين حالوا دون ذلك . وفي عام ١٨٩٥ ذهب أولئك الحكام ، وهم كغاما وسيبيلي ، الذي خلف سيشيلي في عام ١٨٩٢ ، وباتوين (نغواكتسي) الى انجلترا بصحبة مبعوث جمعية لندن التبشيرية القس و . ك . ويلوبي ، ونجحوا من خلال مقابلات مع الملكة فيكتوريا ووزير المستعمرات وقادة الجمعيات الخيرية من أن يحافظوا على وضع بلادهم كمحميات .

السوازي

لم يضطرّ السوازي الى التعامل مع الاستعمار الاستيطاني قبل النزوح الكبير وتأسيس جمهوريتي الناتال والترانسفال . وكان الذي يتولى عرش المملكة حينذاك هو مسواتي . وكان المجتمع يتكوّن من جماعة مسيطرة من المهاجرين النغوني ، تنتمي اليها عائلة نكوسي – دلاميني الملكية ، ومن السكان الأصليين من السوتو . وقد فرض النغوني سيطرتهم على السوتو بالغزو والتصاهر وأنشأوا دولة مركزية موحّدة تقوم على الولاء العام للتاج والصداقات والمصاهرات . وكانوا ، مثل السوتو الجنوبيين والتسوانا ، قد استطاعوا المحافظة على بقائهم بعد الدمار الذي أحدثته ثورة الزولو ، وإن ظلّوا يتعرّضون بين الحين والآخر لغارات الزولو . وكانت سياستهم الخارجية تقوم على عقد تحالفات دفاعية ضد الزولو . وهكذا نظر مسواتي منذ البداية الى

---

(٩) ج . ماكنزي ، ١٨٨٧ .

مستوطني ناتال والترانسفال والى الحكومة البريطانية كحلفاء محتملين ضد أعدائه الافريقيين التقليديين[١٠].

أما المستوطنون فلم يكن يعنيهم كالعادة سوى أرض السوازي وماشيتهم وأيديهم العاملة وخاماتهم المعدنية. وكانت الترانسفال تهتم بوجه خاص بضم سوازيلاند أو إقامة علاقات ودية معها على الأقل كي تحصل على منفذ على البحر من خلال خليج كوسي. وفي الوقت نفسه، كانت ناتال وبريطانيا تخشيان بوجه خاص من اشتراك ألمانيا والترانسفال في إقامة خط حديدي يقود الى خليج كوسي. ولكن أحدًا من هؤلاء لم يكن راغبًا في الاضطلاع بمسؤولية مباشرة في سوازيلاند برقعتها المحدودة وانعزالها عن المستعمرات الكبرى وخطوط المواصلات حيث لم تكن قد ظهرت فيها أي اكتشافات هامة للموارد المعدنية. فوقع مسواتي بين فكي الكماشة، أي بين البوير والبريطانيين. وفضلاً عن ذلك أخذ بعض المستوطنين في الضغط على مسواتي للحصول على شتى أنواع الامتيازات، ومنها الملكية الخاصة للأرض واستئجار الأراضي والاحتكارات التجارية وحقوق التعدين بل وحتى حقوق تحصيل الإيرادات والرسوم الجمركية.

وقد منح مسواتي عدة امتيازات قبل وفاته عام ١٨٦٨. ونشأت أزمة خلافه في سوازيلاند تدخل فيها البوير والبريطانيون الذين سعى كل منهم الى وضع صنيعته في السلطة. وأرسل البوير قوة عسكرية لتنصيب مباندزيني وهزيمة المنافسين الآخرين. وكان مباندزيني، وهو الابن الأصغر لمسواتي من زوجته الثانية، حاكمًا ضعيفًا ومدمنًا لخمور الأوروبيين. وقد منح دون وعي امتيازات شتى «عجيبة الى أقصى حد في مدى اتساعها وتنوعها وتعقيدها»، شملت في بعض الأحيان امتيازات احتكار للأرض أو الخامات المعدنية او التجارة في منطقة واحدة ولأشخاص مختلفين. وبحلول عام ١٨٩٠ كان هناك ٣٦٤ امتيازًا مسجلاً تغطي تقريبًا كل ياردة مربعة من مساحة سوازيلاند الصغيرة التي تقل عن عشرة آلاف ميل مربع. وكانت العائلة المالكة تحصل حينذاك على ما يقرب من ١٢ ألف جنيه استرليني سنويًا كرسوم للامتيازات.

لكن منح الامتيازات أعطى للبوير والبريطانيين الذريعة لتقويض سيادة السوازي. ومع حلول الثمانينات أطبقت على مباندزيني مشاكل حفظ القانون والنظام والمنازعات بشأن الامتيازات بينه وبين أصحاب الامتيازات البيض وفيما بين أصحاب الامتيازات أنفسهم. وفي البداية طلب الحماية البريطانية وإيفاد مقيم بريطاني، ولكن طلبه رُفض. فاتجه عندئذ الى تيوفيلس شيبستون، وزير الشؤون الافريقية في ناتال، الذي عيّن في عام ١٨٨٦ ابنه الذي كان يسمّى تيوفيلس أيضًا مستشارًا مقيمًا لمباندزيني للشؤون الخاصة بالبيض. وقد فوّض مباندزيني، بحماقة، شيبستون في رئاسة لجنة تضم خمسة عشر عضوًا من البيض المنتخبين وخمسة أعضاء بيض معيّنين، ومنح للجنة في عام ١٨٨٨ ميثاقًا للحقوق نقل اليها سلطة الحكم الذاتي. وقد منحت معظم الامتيازات خلال فترة ولاية شيبستون كمستشار مقيم (١٨٨٦ – ١٨٨٩). ولكن اللجنة البيضاء أخفقت أيضًا في حل منازعات الامتيازات قبل وفاة مباندزيني في عام ١٨٨٩، والتي أعقبها اقامة ثنائي بويري – بريطاني في عام ١٨٩٠. فقد أقيمت، بمقتضى اتفاقية سوازيلاند المعقودة في عام ١٨٩٠، لجنة حكومية ثنائية مؤقتة لحكم سوازيلاند ومحكمة عليا للتحقيق في صحة الامتيازات. وقد أكدت هذه المحكمة صحة ٣٥٢ امتيازًا من جملة الامتيازات التي بلغت ٣٦٤. كما نصّبت اللجنة أحد أبناء مباندزيني، وهو نغواني الذي كان صبيًا في السادسة عشرة من عمره، ملكًا وعيّنت أمه، غواميلي مدولي، وصية على العرش. ولم يحالف التوفيق الحكم الثنائي نظرًا

(١٠) ج. س. م. ماتسيبولا، ١٩٧٢؛ ر. ب. ستيفنس، ١٩٦٧.

لتزايد الصراع بين البوير والبريطانيين في جنوب افريقيا. وقد عهدت بريطانيا بسوازيلاند الى الترانسفال بمقتضى اتفاقية عام ١٨٩٤، التي منحت للترانسفال «كل حقوق الحماية والتشريع والقضاء والإدارة في سوازيلاند» شريطة ألا تقوم الترانسفال بضم سوازيلاند. وقد احتجت الملكة الوصية ومجلسها احتجاجًا شديدًا على ذلك بل أرسلت أيضًا وفدًا الى بريطانيا، دون أن يسفر ذلك عن نتيجة. وفي عام ١٨٩٥ قامت الترانسفال بتعيين مفوض خاص مقيم، فانتهت بذلك سيادة السوازي ليحل مكانها الاستعمار الاستيطاني. ثم استولت بريطانيا على سوازيلاند، بمقتضى معاهدة فيرينيغنغ (١٩٠٢) التي انهت الحرب البريطانية البويرية التي استمرت من عام ١٨٩٨ الى عام ١٩٠٢. وصدر مرسوم سوازيلاند، الذي أعلن البلاد «محمية» في ٢٥ يونيو / حزيران ١٩٠٣. وقد نص قانون جنوب افريقيا الصادر في عام ١٩١٠ على شروط نقل سوازيلاند وباسوتولاند (ليسوتو الآن) وبشوانالاند – التي كانت تُعرف معًا باسم أراضي المفوض السامي – الى اتحاد جنوب افريقيا في المستقبل. ولكن هذا النقل لم يتحقق قط نتيجة للمعارضة الافريقية.

مبادرات وردود فعل الهلوبي والمبوندوميزي والبهاكا والسنغا والنجانجا والشونا والتونغا والتاوارا، الخ: سياسة التحالف

كانت كل من هذه المجموعات تفتقر داخليًا الى الوحدة السياسية والقوة العسكرية التي تمكنها من التصدي لخطر الاستعمار الأبيض المتزايد. كما كانت أيضًا لا ترتبط بأحلاف دبلوماسية وعسكرية مع جيرانها. وكانت – بدلاً من ذلك – تغير على بعضها البعض وتتقاتل في كثير من الأحيان، وترتاب في بعضها البعض بوجه عام. وكان تكوينها يتراوح بين الجماعات المستقلة التي تخضع لرئيس وبين شراذم اللاجئين الرحل والعبيد المأسورين الموضوعين تحت وصاية المستوطنين أو المبشّرين. وكان معظمها يدفع الجزية للزولو أو النديبيلي أو البيمبا أو الياو أو النغوني، أو تتعرّض لغاراتهم.

وعلى حين اختار بعض هذه الجماعات الصغيرة، مثل الباروي والمانغوندي والماكوني والموتاسا التي كان يحكم كلاً منها رئيس أعلى، المقاومة المسلحة ضد خطر الاستعمار كما فعل الخوسا، فإن جماعات كثيرة أخرى مثل الهلوبي والمبوندوميزي والبهاكا والسنغا والنجانجا، تحالفت مع البيض يحدوها الأمل الكاذب في أن توفّر لنفسها بذلك الحماية والأمن. وقد درجت هذه المجتمعات الصغيرة – بوجه عام – على عادة دبلوماسية تتمثل في تغيير الولاءات والانجذاب الى القوة السائدة الأقوى، أو التظاهر بالحياد مع استخدام القوى المسيطرة لصالحها. وقد استخدم الشونا والتونغا والتاوارا والفندا والنداو هذه الاستراتيجيات في أحيان كثيرة على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر خلال الصراع بين عائلتي شانغاميري وموينيموتابا الملكيتين، على حين استخدمها السوتو والمبوندو والمفينغو والتمبو والتونغا في مواقفهم بين اتحادي المتيتوا والندواندي. وهكذا تحالف كثير من هذه الشعوب عن طيب خاطر مع البريطانيين ضد الزولو والنديبيلي والنغوني والياو. يُضاف الى ذلك أن عديدًا من المجموعات الصغيرة، مثل المفينغو والتمبو والنجانجا والسيوا والتاوارا، كانت قد عاشت لبعض الوقت تحت نفوذ عسكري قوي. ونتيجة لذلك كان بين شعوبها أقسام هامة من الافريقيين الذين تحوّلوا الى المسيحية ومن المتعلمين أحيانًا، والذين لم يقفوا عند حد رفض الثقافة التقليدية بل تحدوا أيضًا القيادة التقليدية لصالح المستعمر.

وهكذا استطاع البريطانيون بسهولة التفريق بين هذه الشعوب وإخضاعها، عن طريق تقديم الوعود بالتحالف وتقديم الحماية و/أو بمساعدتها على التحرّر. ثم أقاموا بعد ذلك مستعمرات استيطانية دائمة للبيض في هذه المناطق.

المبادرات وردود الفعل الافريقية (١٨٩٥ – ١٩١٤)

مع أواخر العقد الأخير من القرن الماضي، كانت كل شعوب جنوبي افريقيا من الناحية العملية قد أصبحت مستعمرة، سواء بصورة كاملة أو جزئية، وأخذت تتعرّض في كل مكان لمختلف أشكال الضغوط الاقتصادية والسياسية والدينية.

ولم يمضِ وقت طويل حتى فرضت ضريبة الأكواخ والعمل الإجباري والقمع الوحشي للمعتقدات والعادات التقليدية وبصفة خاصة سلب ملكية الأراضي. وقد زادت حدة هذا التدخل الأجنبي مع تزايد حاجة المستوطنين الى الأيدي العاملة الرخيصة للسكان الأصليين للعمل في المزارع والمناجم، والى ضريبة الأكواخ لتغطية جزء، على الأقل، من النفقات الإدارية. وأجبر الافريقيون على الجلاء عن ديارهم كي يفسحوا المجال للمستوطنين البيض وبلتحقوا بخدمة الجيش «كمتطوعين». وفي روديسيا (الشمالية والجنوبية) ونياسالاند قام إداريو الشركة صاحبة الامتياز بنقل «قوانين السكان الوطنيين» المطبقة في جنوب افريقيا. وفي روديسيا، حيث بلغت كثافة المستوطنين البيض أعلى مستوى لها، لم تكن الإدارة تطيق وجود أي عوائق في وجه مشروعاتها الاقتصادية، حتى لو كانت هذه العوائق هي حياة الشونا وحقوقهم. فكانت تصادر على الفور أراضيَ الشونا وماشيتهم ومحاصيلهم وما يختزنونه من غذاء، وتفرض السخرة عليهم لخدمة مصالح المستوطنين الذين جرى اجتذابهم الى ماشونالاند بوعود تمنيهم بحياة أفضل وأيسر وأكثر ثراء. وكان النظام القضائي الاستعماري يتّسم في المقام الأول بالتعسّف وعدم الالتزام بقاعدة ثابتة. وقد اقترن هذا كله بسلسلة من الكوارث الطبيعية، شملت أوبئة الجدري وطاعون الماشية والجفاف بل شملت أيضًا هجوم أسراب الجراد[١١].

ولم يقف الافريقيون – بطبيعة الحال – من هذه الأحداث موقف المتفرج غير المكترث. ففي هذا الجو من الاستعمار والحرمان من الأرض والبؤس والقهر والتغريب، انتهى معظمهم الى الاعتقاد – مثل الخوسا – بأن الرجل الأبيض هو سبب كل هذه المتاعب. وقد ولّد النفور من الحكم الاجنبي خلال تسعينات القرن الماضي وأوائل العقد الأول من القرن العشرين، اتجاهًا متزايدًا نحو مقاومة البيض وإحساسًا قويًا بالوحدة بين القادة السياسيين وأتباعهم ورجال الدين، بل بين الجماعات التي كانت معادية لهم من قبل. وكانت شيمورنغا النديبيلي والشونا في عامي ١٨٩٦ – ١٨٩٧ وتمرّد الهيريرو في عام ١٩٠٤ وتمرّد البامباتا أو تمرّد الزولو في عام ١٩٠٦، أمثلة لردود الفعل هذه التي كانت تستهدف جميعًا الإطاحة بالنظام الاستعماري لما ينطوي عليه من قهر واستغلال غير محتملين.

شيمورنغا النديبيلي والشونا

بدأت الشيمورنغا، وهو الاسم الذي أطلقه الشونا على مقاومتهم المسلحة، في مارس / آذار ١٨٩٦ في ماتابيليلاند، وفي يونيو / حزيران ١٨٩٦ في ماشونالاند. وكانت أول إصابة هي قتل شرطي افريقي

(١١) د. شانايوا، ١٩٧٤؛ ر. أ. ر. مارتان، ١٨٩٧؛ ت. أ. رانجر، ١٩٦٧.

تستخدمه الشركة البريطانية لجنوب افريقيا، وذلك في ٢٠ مارس / آذار[١٢]. ووقع أول هجوم على الأوروبيين في مدينة إسيكسفال في ٢٢ مارس / آذار، وأسفر عن مقتل سبعة من البيض واثنين من الافريقيين. ثم انتشرت الشيمورنغا بسرعة في أنحاء ماتابيليلاند وماشونالاند (أنظر الشكل ٩-١) وخلال أسبوع واحد قُتل ١٣٠ من البيض في ماتابيليلاند.

وكان الافريقيون مسلحين ببنادق من طراز مارتيني – هنري وإيلي متفورد واليفانت وبنادق عتيقة تعبأ من الفوهة والبنادق القصيرة العتيقة فضلاً عن الأسلحة التقليدية من رماح وفؤوس وأقواس وسهام. وقد بدأوا الشيمورنغا بينما كانت معظم قوات الشركة في جنوب افريقيا منهمكة في الإعداد لغارة جيمسون الشهيرة ضد البوير. وفضلاً عن ذلك، هجر رجال الشرطة الافريقيون الشركة ببنادقهم وذخيرتهم وانضموا الى رفاقهم الافريقيين بأعداد كبيرة جدًا بحيث أصبح من الضروري أن ينزع على سبيل الاحتياط سلاح من تبقّى من «الموالين».

وقد سارعت الشركة بتعبئة الاوروبيين في قوة إغاثة ماتابيليلاند التي كانت تتكوّن من جنود نظاميين ومتطوعي الخيالة الروديسية (مستوطنين) وجنود أفارقة. وكانت القوة تضم في ذروتها ألفي أوروبي، و ٢٥٠ من النغواتو أرسلهم كغاما، و ٢٠٠ من سكان المستعمرات الافريقيين (جنوب افريقيا)، ونحو ١٥٠ روديسيًا افريقيًا، تحت القيادة العليا لسير فريدريك كارنجتون وهو من القادة المخضرمين الذين شاركوا في الحرب بين الخوسا والمستوطنين. وكانت الشيمورنغا في جوهرها حرب عصابات. لذا فقد اعتمدت القوات على عمليات الحصار والنسف، كما قام أفرادها بتدمير المحاصيل والاستيلاء على ماشية الافريقيين وماعزهم وأغنامهم ودواجنهم وحبوبهم، لكي يحرموا المقاومة من الطعام ولإثراء أنفسهم.

وقد استمرت الشيمورنغا في ماتابيليلاند من مارس / آذار حتى ديسمبر / كانون الأول، حتى أصبحت باهظة التكاليف بالنسبة للشركة. وقد اضطرت الشركة في ١٥ يوليو / تموز الى إصدار إعلان باستخدام الرأفة مع الافريقيين الذين يسلمون أنفسهم وسلاحهم. وبعد معركة نتابا زيكا مامبو (٥ يوليو / تموز ١٨٩٦) صمّم سيسل رودس على «اغتنام أول فرصة للتفاوض، أو افتعال مثل هذه الفرصة إذا لم تتوفّر». وكان حينذاك قد فقد كل أمل في تحقيق «نصر كامل وغير مشروط»، لأن إطالة أمد الشيمورنغا أو تجميد الوضع العسكري كان سيؤدي الى الإفلاس و/أو حمل الحكومة الامبراطورية البريطانية على تحويل المستعمرة الى محمية. وفي اغسطس / آب حوصر النديبيلي في تلال ماتوبو، وبعد معركة طويلة الأمد وعروض سخية بالسلام من جانب رودس، اختاروا التفاوض في النهاية. وتلت ذلك سلسلة محادثات للسلام بين رودس ومستشاري النديبيلي، استمرت من اغسطس / آب ١٨٩٧ الى ٥ يناير / كانون الثاني ١٨٩٨ حين ضم رودس ستة من قادة الشيمورنغا (وهم المستشارون دليسو وسومابولانا وملوغولو وسيكومبو وخومو ونياماندا) ضمن العشرة المعينين في الشركة ومنحهم أرضًا للإقامة كما منحهم ٢٣٠٠٠٠٠ كغم من الحبوب ووعد بحل شكاواهم ضد الشركة.

ومع النصر والسلام في ماتابيليلاند، بدأت الشركة تركز جهودها على شيمورنغا الشونا التي احتدم أوارها منذ يونيو / حزيران ١٨٩٦ واستمرت بعد ذلك على نحو متقطّع الى عام ١٩٠٣. وكانت المراكز الرئيسية للشيمورنغا هي ولايات ماياشاموميي في غرب ماشونالاند وماكوني في وسطها ومانغويندي في شمالها

(١٢) للاطلاع على شهادات العيان عن الشيمورنغا، التي كتبها في الغالب مستوطنون وجنود ومخبرون صحفيون أوروبيون، أنظر ر. س. س. بادن – بويل، ١٨٩٧؛ ف. ك. سيلوس، ١٨٩٦؛ ر. أ. ر. مارتان، ١٨٩٧.

الشرقي. ولكن عديدًا من الولايات الصغرى ، مثل نياندورو وسيكي ووهاتا وشيوتا وشيكاكوا وسووسوي وزويمبا وماشانغانييكا وماسيمبورا ، بادرت الى تنظيم شيمورنغا بنفسها أو تحالفت مع آخرين.

وقد وصف مؤرخون انطلاقًا من وجهة نظر أوروبية ، الشيمورنغا مثلما وصفوا قتل الخوسا للماشية ، بأنها نكوص الى عادات الأسلاف وسعي الى إعادة عصر ذهبي متوهم ، معتمدين في ذلك على الدور الهام الذي قام به الأنبياء والكهنة التقليديون الذين يعرفون باسم السفيكيرو [١٣]. وكان أهم هؤلاء موكواتي في ماتابيليلاند ، وكاغوبي في غربي ماشونالاند ونيهاندا (وكانت سيدة نبية) في وسط وشمال ماشونالاند ، مع حشد كبير من الأنبياء المحليين الأقل شأنًا. وقد أخبر السفيكيرو النديبيلي والشونا أن الرجل الأبيض هو الذي أنزل عليهم كل المصائب : السخرة وضريبة الأكواخ والجلد بالسياط ، كما أنزل عليهم الكوارث الطبيعية مثل الجراد وطاعون الماشية والجفاف. وقد أقنعوا كثيرًا من الافريقيين بأن مواري إله الشونا (مليمو بلغة السنديبيلي) قد تأثّر لعذاب شعبه ، وأنه أمر بطرد البيض من البلاد ، وأن على الافريقيين ألا يخشوا من شيء لأن مواري الذي يقف الى جانبهم سيحول رصاص الرجل الأبيض الى ماء لا خطر منه. وبوجه عام ، كان كثير من الافريقيين يؤمنون بأن السفيكيرو كانوا ينقلون أوامر مواري ، وأن الامتناع عن طاعتهم سيجلب على بلادهم المزيد من الشقاء ويؤدّي الى حلول الكوارث بالأشخاص.

وقد كان السيفكيرو ، في المقام الأول ، أنبياء ثوريين أوضحوا الأسباب الحقيقية للشيمورنغا وانعقد من حولهم الإجماع العام للشعب ، فلولا ذلك لكانت مصداقيتهم ونفوذهم ضئيلين نسبيًا. كما أنهم ، بوصفهم حراسًا على تقاليد الشونا وسلطة معترفًا بها في كثير من نواحي حياتهم ، كانوا يخشون أن يسلبهم المبشرون الاوروبيون دورهم. ويزيد عن ذلك أهمية ، أن الدور القيادي الواضح للسفيكيرو كان يرتبط بالتنظيم السياسي - العسكري المجزأ للنديبيلي ، وللشونا بوجه خاص. فكان السفيكيرو هم السلطة الوحيدة التي يمتد نفوذها عبر الولايات. وكانت السطوة الروحية لموكواتي ونيهاندا وكاغوبي تشمل أكثر من ولاية واحدة. وكان السفيكيرو ، على خلاف رؤساء الولايات ، يملكون شبكة اتصالات محكمة ، وإن كانت سرية ، يتبادلون من خلالها رسائل عديدة وينسقون جهودهم باقتدار. بل إنهم استطاعوا إعادة عائلة روزفي الى الملك وإحياء التحالف بين القبائل ، بتنصيب مودزينغانياما جبري موتيفيري ، حفيد ملك روزفي سابق ، ملكًا جديدًا. وقد تقبّل كثير من الافريقيين ذلك وتعهدوا بالولاء لمودزينغانياما ، ولكن التحالف بين القبائل لم يستمر طويلاً إذ ما لبث المستوطنون أن ألقوا القبض على مودزينغانياما وأودعوه السجن ، وفي الوقت نفسه اغتيل موكواتي كما قيل على يد واحد من أتباعه تخلّص من الوهم.

وكان كاغوبي ونيهاندا أشد ما يكونـان تأثيرًا على أمراء الولايات الشبان المناضلين ، مثل موشيموافي مانغويندي ، ومهيريبيري في ماكوني ، وباناشي في نياندورو ، وقد أُلقي القبض على كاغوبي في أكتوبر / تشرين الأول ونيهاندا في ديسمبر / كانون الأول ١٨٩٧. وفي ٢ مارس / آذار ١٨٩٨ وجهت اليهما تهمة القتل وحكم عليهما بالإعدام شنقًا. وقد دُفن الإثنان في مقبرة سرية حتى «لا يأخذ الأهالي جثتيهما ويدعون أن روحيهما قد حلّتا بأنبياء أو أطباء - سحرة آخرين».

---

(١٣) كلمة سفيكيرو مشتقة من فعل كوسفيكا بمعنى بلوغ مكان معين أو الوصول إليه. وكلمة سفيكيرو تعني حرفيًا الشخص أو الوسيلة أو الأداة أو الوسيط الذي توحي من خلاله الآلهة أو الأرواح الى البشر. وعلى هذا يمكن اعتبار القس والحاخام والنبي في الحضارة الغربية والخليفة والإمام في الثقافة الاسلامية ، سفيكيرو في مجتمع الشونا. وينبغي ألا يخلط السفيكيرو بممارس الطب أو النغانغا (ما يسمى بالطبيب - الساحر في أوروبا) أو بينه وبين العرّاف. فقد كان السفيكيرو كاهنًا ومثقفًا ومعلمًا وزعيمًا في شخص واحد. ونحن نستخدم في هذه الدراسة كلمة الأنبياء كترجمة تسهيلاً على القرّاء من غير أبناء الشونا.

وهكذا أصبحت ولايات الشونا بدون أجهزة سياسة عسكرية على درجة عالية من المركزية ، وبدون أسلحة وذخائر ، وبدون السفيكيرو وهو الأمر الأهم ، فهزمت الواحدة تلو الأخرى في عام ١٨٩٧ . وفي ٤ سبتمبر / أيلول وقف ماكوني مكبلاً بالأغلال معصوب العينين ، ليطلق عليه الرصاص في حضور أفراد القوات العسكرية والافريقيين الموالين وعلى مشهد من رعاياه . وقد وقف ماكوني وتلقّى الرصاص «بشجاعة وعزة انتزعتا إعجاب كل الحاضرين على الرغم منهم» ، كما كتب مراسل التايمز (اللندنية) الذي شهد الإعدام . وبالمثل ، هزم ماشايا مومبي ، الذي شل تقريبًا الاتصالات بين سالزبوري وبولاوايو ، وقتل في ٢٥ يوليو / تموز . وفيما بين يوليو / تموز وسبتمبر / أيلول ، قام المستوطنون بعمليات حصار ناجحة ضد الولايات في وسط ماشونالاند . وقد هزم مانغوندي في سبتمبر / أيلول ، ولكن ابنه المناضل موشيموا وعدد من المستشارين استمروا في المقاومة حتى عام ١٩٠٣ حين تم احتواء الشيمورنغا نهائيًا .

وقد قدّر ضحايا الشيمورنغا بـ ٤٥٠ قتيلاً و ١٨٨ جريحًا أوروبيًا . و ٨٠٠٠ قتيل افريقي . وكان هناك ٣٧٢ مستوطنًا مقيمًا من بين القتلى الاوروبيين الأربعمائة والخمسين ، أي ما يعادل عشر السكان البيض في المستعمرة . وكانت البقية من الجنود النظاميين والمرتزقة . ولكن بعضًا من أبناء الشونا المتطرفين في تشدّدهم واصلوا الشيمورنغا ، بل أقاموا تحالفات افريقية جامعة مع افريقيين آخرين في موزمبيق كانوا يقاومون هم أيضًا الاستعمار البرتغالي . وكانت أشهر حركات المقاومة الافريقية الجامعة التي تلت الشيمورنغا هي التي قادها كادونغوري مابونديرا حاكم ولاية روزفي الواقعة بمنطقة المازوي ، وكانت هذه الولاية قد استطاعت من قبل أن تحافظ على استقلالها في مواجهة كل من النديبيلي والبرتغاليين . ولم يشارك مابونديرا في الشيمورنغا لأنه ، بعد أن رفض دفع ضريبة الأكواخ ، هاجر مع أتباعه المقربين الى شمال موزمبيق في عام ١٨٩٤ وانضم الى الباروي في حربهم ضد البرتغاليين . ثم عاد الى روديسيا في عام ١٩٠٠ وقام بتجنيد جيش من الشونا شمل الكوريكوري والتافارا وعديدًا من المحاربين الشبان من ولايات شمال شرقي ماشونالاند ووسطها ، وكان منهم مانغوينديي وماكوني . وتحالف مع شيوكو حامل لقب موتابا ، ومع سفيكيرو المواري بالتالي . وظل حتى يونيو / حزيران ١٩٠٢ يشن حرب عصابات ضد المستوطنين والولايات الموالية لهم في شمالي ماشونالاند . ثم هاجر مرة أخرى الى موزمبيق لينضم الى شيمورنغا الباروي التي كانت دائرة هناك ، ولكن البرتغاليين سرعان ما هزموا القوات المتحالفة نتيجة لتفوقهم في الأسلحة النارية . وفي ٣٠ اغسطس / آب ١٩٠٣ عاد مابونديرا الى روديسيا وسلّم نفسه وحكم عليه بسبع سنوات من الأشغال الشاقة بتهمة القتل والتحريض على العصيان . ومات في السجن إثر اضراب عن الطعام .

الهيريرو

في عام ١٩٠٤ انتهز الهيريرو ، الذين كانوا يعانون من الآثار المتراكمة والمريرة للحكم الاستعماري في جنوب غرب افريقيا ، فرصة انسحاب القوات الالمانية من هيريرولاند لاخماد تمرّد بين البوندلسفارات ، للقيام بتمرّد في يناير / كانون الثاني ١٩٠٤ قتلوا خلاله مائة ألماني ودمّروا مزارع عديدة واستولوا على الماشية . وإثر ذلك أقصى تيودور لويتفاين القائد الالماني وعيّن مكانه الجنرال فون تروتا الذي صمّم على تحقيق نصر عسكري كامل وعلى تدمير مجتمع الهيريرو تدميرًا تامًا باستخدام الأساليب الوحشية والمذابح . وقد قتل ما يتراوح بين ٧٥ و ٨٠ في المائة من السكان الهيريرو الذين قدّر عددهم بين ٦٠٠٠٠ و ٨٠٠٠٠ ألف ، ووضع ١٤٠٠٠ فرد في معسكرات الاعتقال ، على حين فرّ ألفان الى جنوب افريقيا .

وفرّ صامويل ماهيريرو مع ألف من أنصاره الى بشوانالاند عبر صحراء كالاهاري.

وقد صودرت كل الأراضي والماشية، ومُنع الافريقيون من إقامة تنظيمات إثنية وممارسة الطقوس التقليدية. ولم يبق لهم بديل لكسب العيش سوى العمل لدى المستوطنين البيض. وحين أحسوا أن آلهتهم وكهنتهم قد هزموا، وبرهنوا بذلك على قلّة شأنهم، تحولوا الى المسيحية في أفواج جماعية. ثم قامت قوات جنوب افريقيا باحتلال جنوب غرب افريقيا في عام ١٩١٥ وفرضت عليها الأحكام العسكرية حتى عام ١٩٢١. وبحلول هذا العام كان ١٠ ٦٧٣ فردًا من بيض جنوب افريقيا قد انضموا الى أولئك المستوطنين الألمان الذين لم يعودوا الى المانيا. وسمح للافريقيين باستئناف الزراعة على مستوى الكفاف في معازل قاحلة، مما أجبرهم على الاعتماد على العمل في المهجر.

وعلى الرغم من هذا المصير فقد خلّف الأبطال تراثًا من المقاومة للحكم الاستعماري ومن الولاءات التي تتجاوز الحدود الإثنية الضيّقة، ومن الوعي الثقافي والتاريخي العرقي والوطني الذي ورثته الأجيال اللاحقة عن المناضلين من أجل الحرية في كل أنحاء افريقيا الجنوبية.

خاتمة

بحلول العقد الأول من القرن العشرين لم تكن قد بقيت عمليًا أية دولة ذات سيادة من دول السكان الأصليين في افريقيا الجنوبية. وكانت الغالبية العظمى من الافريقيين قد دخلت حينذاك المرحلة الثالثة للمقاومة التي تميّزت بالنضال للتوصل الى أسلوب للتعايش في ظل الحكم الاستعماري والاقتصاد والثقافة الاستعماريين. وفي واقع الأمر اتخذت الاستجابة للكفاح ضد الغزو والاحتلال الاستعماري هنا شكلاً مغايرًا ينتمي الى فصل آخر في التاريخ الافريقي. في ذلك الحين كانت كلٌّ من القيادة السياسية والقيادة الدينية للمجتمعات التقليدية قد هزمت وأخضعت للاستعمار وتعرّضت للإذلال. وحل مكان الملوك التقليديين وزير أجنبي للشؤون الافريقية، مثل تيوفيلُس شيبستون في ناتال، أو ما يسمى «بالمفوضين الأهليين» و«الإدارات الأهلية». وأصبحت الجماهير الافريقية تعرف في المقام الأول «بالمشكلة السوداء» وكانت، كما وصفها جابافو، «بلا أرض وبلا حق في التصويت... عبيد منبوذون مطرودون من المجتمع في وطنهم دون أي مستقبل في أي سبيل من سبل الحياة»[١٤]. وفضلاً عن ذلك، كان اولئك أول من يواجه مشكلة الهوية[١٥] من بين الافريقيين، وهي المشكلة التي خلقتها الحدود الاستعمارية المصطنعة التي قسمت المجموعات الثقافية – اللغوية – التاريخية، وخلقتها الصدمة الثقافية في مساكن العمال في المناجم والمزارع وفي بيوت البيض وفي الكنائس والمدارس المسيحية، وذلك في جميع أنحاء ذلك العالم الذي خضع لسيطرة المستوطنين.

وقد تركزت قوة الدفع في الفكر والعمل الافريقي في ذلك الوقت على الاكتساب الفردي للمعرفة والتكنولوجيا والسلع المادية للعالم الأبيض، وعلى الكشف عن «أوجه القصور الوطنية»[١٦] ومحاولة علاجها (إن أمكن) في إطار السيطرة الاستعمارية. وكانت تلك بداية حركات الاحتجاج غير العنيفة من أجل الحقوق المدنية، والتي تجسدت كما سنرى فيما بعد، في المؤتمر الوطني لجنوب افريقيا الذي تأسّس في

(١٤) د. د. ت. جابافو، ١٩٢٠، ص ١٦.

(١٥) ر. ف. بتس (مشرف على التحرير)، ١٩٧٢.

(١٦) على سبيل المثال، أنظر: س. ت. بلاتجي، ١٩١٦؛ س. م. مولما، ١٩٢٠.

عام ١٩١٢ ، وفي الجمعية الأهلية الخيرية للافريقيين في روديسيا الجنوبية ، وفي نقابية كليمنتس كادالي وفي الحركات الدينية الانفصالية والأثيوبية النزعة. وقد ملأت الفراغ في القيادة النخبة المسيحية التي تلقت تعليمها على أيدي المبشرين والتي سبق لنا تناولها بالمناقشة ، وكانت هذه النخبة لا تدعو فقط الى العالمية واللاعنصرية والمادية الرأسمالية ، بل تدعو أيضًا الى اللاإثنية ومن هنا كانت أول من قوّض جهود الرؤساء والجماعات والأفراد الافريقيين لإقامة تعاون بين الإثنيات والطوائف المختلفة. وعلى خلاف رد الفعل تجاه الغزو الاستعماري ، كان الذي يحدّد اتجاه ردود الفعل الافريقية الجديدة تجاه الحكم الاستعماري هو الجماهير الحضرية بقيادة النخبة المتعلمة. أما الجماهير الريفية فإما أنها كانت تعيش على الانتاج الموجّه لإشباع حاجاتها عند مستوى الكفاف ، أو تنجرف الى الاقتصاد الرأسمالي الموجّه للسوق كعمال أجراء ذوي أجور هزيلة في المناجم والحقول والبساتين والمطابخ والمصانع الاوروبية.



الفصل العاشر

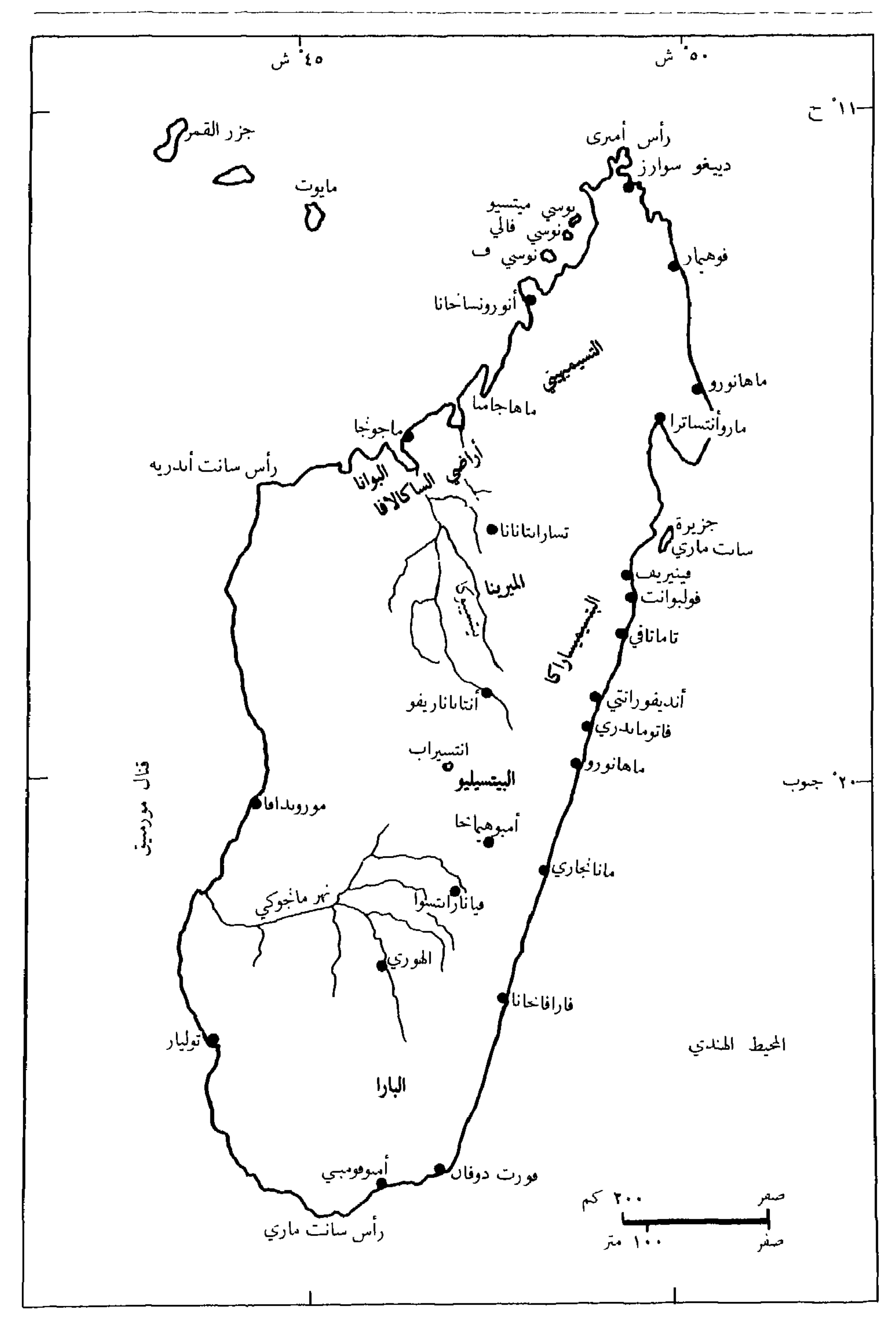
مدغشقر من عام ١٨٨٠ الى عام ١٩٣٩ : مبادرات الافريقيين ومواقفهم تجاه الغزو والسيطرة الاستعمارية

بقلم : ماناسيه إيسوافيلوماندروسو

منحت المعاهدة البريطانية – المرينية[1] ، التي وقعت في ٢٣ أكتوبر / تشرين الأول ١٨١٧ وصدّق عليها في عام ١٨٢٠ ، لقّب « ملك مدغشقر » للزعيم راداما الأول الذي ما لبث أن أعلن في ١٤ فبراير / شباط ١٨٢٢ سيادته على الجزيرة كلّها (أنظر الشكل ١ ـ ١٠). وهكذا برزت الى الساحة الدبلوماسية مملكة كانت تحظى بمساندة أقوى دولة في العالم في ذلك الحين ، لكنها كانت مملكة اعترضت فرنسا على تمتعها بالسيادة أول الأمر وأنكرتها وحاربت ضدها. وظل الأمر كذلك الى عام ١٨٦٢ حين وقّعت حكومة نابليون الثالث معاهدة مع راداما الثاني تعترف به ملكًا على مدغشقر. وكان هذا في نظر سلطات تاناناريف إقرارًا بوجود المملكة ، وتخليًا من فرنسا عن مطالبها الإقليمية وذلك على الرغم من أن ديباجة المعاهدة قد أثبتت « حقوق فرنسا » أي مطالبها الخاصة بمراكزها ومنشآتها التجارية السابقة وفي محميتي ساكالافا أنتاكارانا.

وقد نشأ وضع جديد نتيجة لاغتيال راداما الثاني في عام ١٨٦٣ بأيدي الاوليجارشية (الطبقة الغنية) الحاكمة التي اعتبرته قد جاوز الحد في أفكاره الليبرالية وفي محاباته للأوروبيين. وانتهج راينيلا ياريفوني ، الذي تولى رئاسة الوزارة فيما بين عامي ١٨٦٤ و ١٨٩٥ ، سياسة تتميز بالمرونة الى حد ما سعيا الى ضمان احترام استقلال المملكة (انظر الشكل ٢ ـ ١٠). وعلى هذا النحو وبالرغم من عجزه عن توحيد أرض الجزيرة كلها ، بدأ في تنظيم الحكومة والإدارة والجيش. وقد نجح بطريقة ما في دعم سلطته وفي جمع شمل المناطق المفتوحة على الرغم من مؤامرات خصومه وسخط الجماهير بل وتمرّدها السافر في بعض الأحيان. لكن هذا حدث في وقت كانت الامبريالية الاستعمارية تنمو فيه في أوروبا ، وكانت فرنسا تتجه فيه ثانية نحو السيطرة على مدغشقر. ولم يوفق راينيلا ياريفوني فيما بذله من جهود دبلوماسية لتفادي هذا

(١) المرينا هم سكان إمرينا ، وهي منطقة تقع في المرتفعات الوسطى في مدغشقر. وكانت عاصمتها تاناناريف (والتي اصبح اسمها انتاناناريفو). وكان الهدف الذي وضعته مملكة مرينا لنفسها هو توحيد الجزيرة كلّها.



الشكل ١٠-١ : مدغشقر في نهاية القرن التاسع عشر.



الشكل ٢-١٠ : راينيلا ياريفوني ، رئيس وزراء مدغشقر (١٨٦٤ - ١٨٩٥) ، والذي تزوج الملكة رانافالونا الثانية ثم الملكة رانافالونا الثالثة .

(حقوق الطبع محفوظة : لابي فيوليه) .

الخطر . وانتهت الحربان اللتان شنتهما فرنسا عليه ، من عام ١٨٨٣ الى عام ١٨٨٥ ومن عام ١٨٩٤ الى عام ١٨٩٥ ، بإقصاء رئيس الوزراء وحل الحكومة الملكية . ولكن الفرنسيين لم يلبثوا أن واجهوا ، على الرغم من سيطرتهم على تاناناريف (أنتاناناريفو) ، مقاومة مسلحة في بعض المناطق الريفية في إمرينا والأقاليم الخاضعة لها . كما وجدوا أنفسهم في المناطق المستقلة مضطرين الى الدخول في صراع مع ملوك وقادة عسكريين تصدوا لهم بمقاومة قوية . وإذا كان التفوق التقني الفرنسي قد قضى على جيوب المقاومة التي كانت تفتقر الى التنسيق ، فقد نهض الناس في كل أنحاء الجزيرة ونظموا أنفسهم للتصدي لمثالب النظام الاستعماري أول الأمر ، ثم لاستعادة استقلال بلادهم بعد ذلك .

بلد منقسم في مواجهة التهديد الامبريالي

عادت فرنسا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الى انتهاج سياسة توسع استعماري . وقد اجتازت أول الأمر ، فيما بين عام ١٨٧٠ وعام ١٨٨٠ وبعد هزيمتها على يد بروسيا ، مرحلة عكوف على الذات أخذت تحشد فيها قواها داخل حدودها الوطنية . وفيما بين عام ١٨٨٠ وعام ١٨٩٠ ، أحس عدد من الشخصيات الجمهورية ، مثل غامبيتا وجول فري ، أن الفتوحات الاستعمارية ستعيد لبلادهم مكانتها بين الدول العظمى . وإذا كان الرأي العام المعادي قد أجبرهم على انتهاج سياسة «الجرعات الصغيرة» ، فقد استطاعوا مع ذلك فرض الحماية على تونس في عام ١٨٨١ . وعلى الرغم من افتقارهم الى خطة شاملة ومن قلة الموارد المتاحة لهم أمكنهم توجيه حملات الى أفريقيا وتونكين ومدغشقر . ثم أخذت مطامع فرنسا تتضح بمزيد من الجلاء ابتداءً من عام ١٨٩٠ فصاعدًا ، بعد أن تم كسب الرأي العام الى حد كبير الى جانب الأفكار الامبريالية وبدأ أصحاب الأعمال يظهرون اهتمامًا متزايدًا بالمشروعات الاستعمارية[٢] . وهكذا أصبحت مدغشقر ، التي صورتها الدعاية الاستعمارية كسوق استهلاكية واسعة وبلاد تحتوي على ثروات لا نظير لها ، وجزيرة يطمع فيها البريطانيون ، هدفًا لمخططات ومطامع عديدة . ومن هنا كان على حكومة الملكة رانافالونا (أنظر الشكل ٣-١٠) أن تتصدى لهذا الخطر الأجنبي وأن تسعى في الوقت نفسه الى تهدئة التوترات الكامنة والسافرة التي كانت تضطرم في إمرينا وبقية أنحاء الجزيرة على السواء .

الوضع عشية نشوب الحرب الأولى بين فرنسا وإمرينا[٣]

كانت عودة فرنسا الى الاهتمام بمدغشقر ناشئة عن الدعاية التي نظمها عن عمد البرلمانيون الفرنسيون من جزيرة رينيون وغذتها الدوائر الكاثوليكية المحافظة ثم ساندتها الزمرة الاستعمارية . وقد ضمت هذه الحركات المختلفة قواها للتذكير «بحقوق فرنسا التاريخية» في مدغشقر والدفاع عنها . وهذه الدعاوى ، التي تعود جذورها الى ذكرى الضم الذي أعلن في عهد لويس الرابع عشر والى المحاولات التي بذلت دون طائل في القرن الثامن عشر لإقامة «فرنسا شرقية» «France Orientale» مزدهرة تستند الى المراكز التجارية التي أقيمت في القرن الثامن عشر وفي فترة عودة الملكية ، قد جرى تطويرها على امتداد القرن التاسع عشر في عدد كبير من الوثائق المكتوبة قبل أن تعرض رسميًا على البرلمان الفرنسي في عام ١٨٨٤ . وكانت جماعة

---

(٢) ج. جاكوب ، ١٩٦٦ ، ص ٢-٣ .

(٣) ش. ر. آجيرون ، ١٩٧٨ (أ) ، ص ١١٤-١١٨ .



الشكل ٣-١٠ : الملكة رانافالونا الثالثة (١٨٨٣ - ١٨٩٧). وهي بالزي الرسمي.
(حقوق الطبع محفوظة: هارلنغ - فيوليه).

ضغط الرينيون تطالب بالغزو الكامل للجزيرة حتى يمكن توطين فائض السكان المولدين فيها واستخدام مواردها الوفيرة لمصلحتهم بدلاً من أن يستغلها البريطانيون. أما المبشّرون الفرنسيون الكاثوليك في مدغشقر فقد انتهى بهم الأمر الى التبشير بين الطبقات الدنيا وحدها ، إذ كانت معظم عائلات النبلاء والأغنياء والعامة ذوي النفوذ قد اعتنقت البروتستانتية ، وكانوا يطالبون فرنسا نتيجة لذلك بمساندتهم رسميًا في جهودهم للتغلّب على منافسة البروتستانت الذين صوّروهم على أنهم نتاج «لاعمال الغدر» البريطانية التي تفوق الحصر. وقد وجدت نظرية «انجلترا الغادرة» هذه صدى طيبًا في دوائر أصحاب الأعمال الذين دفعهم تطلعهم الى السيطرة على السوق الملاغاشي على حساب البريطانيين والأمريكيين الى السعي الى سد الطريق على هؤلاء بضم الجزيرة بدلاً من اللجوء الى تخفيض أسعار بضائعهم. وقد أهابت الدعاية الاستعمارية بمشاعر الشعب الشوفينية وإيمانه برسالة فرنسا الإنسانية والحضارية. وسعيًا الى تهيئة الرأي العام لفتح الجزيرة صوّرت مملكة مدغشقر، بسوء نية صارخة، «كدولة همجية» تحكمها «قبيلة أجنبية» جعلت من «الطغيان نظامًا للحكم» ولا تزال تمارس تجارة الرقيق.

ولم يكن هناك أي أساس لكل هذه الحجج التي اختلقها دعاة استعمار الجزيرة. فالحكومة الملكية ، التي اتهموها بممالأة البريطانيين ، كانت تبدي في موقفها من الدول الأجنبية حنكة نابعة من حرصها على حماية استقلال المملكة. وكانت تحاول أن تلتمس لدى كل دولة ما تستطيع أن تقدمه لطموحاتها من تأييد[٤] . ولم تكن مدغشقر، كما قيل، تابعة لبريطانيا العظمى، وكانت الثقة الشديدة القائمة بين البلدين ترجع فقط الى أن البريطانيين لم يكن لديهم - مثل الفرنسيين - إصرار على استعمار الجزيرة. فهذه المملكة التي زعموا أنها «همجية» تسودها «قوى الظلام» كانت تحكمها في واقع الأمر ملكة ورئيس وزراء اعتنقا المسيحية منذ ٢١ فبراير / شباط ١٨٦٩ . ولئن كان صحيحًا أنهما عمدا كبروتستانتيين ، وأن غالبية قادة البلاد وسكانها قد حذت حذوهما ، فإنهما لم يمنعا الناس من اعتناق الكاثوليكية ولم يحولا بين المبشرين الفرنسيين وبين ممارسة نشاطهم. وهذا الموقف الليبرالي يبيّن الفصل الذي كان قائمًا بين الكنيسة والدولة ، وذلك على الرغم مما بذله رئيس الوزراء من محاولات كي يقيم حول كنيسة قصر الملكة كنيسة وطنية أو كنيسة للقصر تضم رجال الكنيسة الملاغاشيين والمبشّرين العاملين في خدمته[٥] . وقد أثارت هذه المحاولات مخاوف استمرت عهدًا طويلاً و «ريبة لا سبيل الى محوها» بين ممثلي جمعية لندن التبشيرية وبين اليسوعيين الكاثوليك.

وفي عام ١٨٧٧ قامت الحكومة الملكية بتحرير عبيد ماسومبيكا الذين كانوا قد جلبوا من أفريقيا واتخذت الترتيبات لتوطينهم في أراضٍ خُصّصت لهم. وفي عام ١٨٧٨ أعادت تشكيل النظام القضائي الذي أوكل منذ ذلك الحين الى ثلاث محاكم كانت مهمتها إجراء التحقيقات على حين ظل الفصل في القضايا من اختصاص رئيس الوزراء. وصدر في عام ١٨٨١ «قانون يشمل ٣٠٥ مادة. وهو ابتكار تشريعي يضم القانون المدني والقانون الجنائي والاجراءات القانونية»[٦] . وقد تجلّى في كل هذه التدابير ، وكثير غيرها ، تصميم راينيلا ياريفوني على تحديث بلاده وتحويلها الى «دولة متحضرة» في مواجهة أوروبا.

وكانت كل هذه المساعي خليقة بأن تسد الطريق على أناس تحركهم الرغبة في تحضير مدغشقر ونشر المسيحية فيها. إلاّ أن ممثلي الرينيون المنتخبين، يساندهم البرلمانيون الكاثوليك وجماعة الضغط الاستعمارية ،

(٤) ف. إيسوافيلوماندروسو ، ١٩٧٩ .

(٥) هـ. فيدال ، ١٩٧٠ ، ص ٦ ، الحاشية ٢٠.

(٦) هـ. ديشان ، ١٩٦٠، ص ١٨١ .

لم يتزحزحوا عن مطالبتهم بغزو مدغشقر. وقد استخدموا ثلاث ذرائع للضغط على الحكومة الفرنسية لبدء العمل العسكري في مدغشقر في عام ١٨٨٢.

ففي عام ١٨٧٨ مات في تاناناريف (انتا ناناريفو) جان لابورد الذي كان في أول الأمر شريكًا لكبار رجالات المملكة في عهد رانافالونا الأولى في إنتاج الأسلحة والذخائر وفي ملكية الأراضي، ثم أصبح قنصلاً لفرنسا عندما تولى راداما الثاني الملك. وقد ترك لدى وفاته ممتلكات طالب بها إبنا أخيه، إدوارد وكامبان لابورد، دون جدوى. وكانت المطالبة الصادرة عن باريس بشأن هذا الإرث تستند الى اتفاقية عام ١٨٦٨ التي منحت لرعايا فرنسا حق اكتساب ملكية الأراضي في مدغشقر، على حين كان رفض السلطات في تاناناريف لهذه المطالبة يستند الى القانون الذي يقصر ملكية الأرض على الملكة. وقد أثارت قضية «تركة لابورد» مشكلة بشأن ملكية الأرض كانت تتصل اتصالاً مباشرًا بمصالح المستوطنين والتجار الذين يعيشون في الجزيرة. وكانت المشكلة المثارة هي ما إذا كان من حقهم امتلاك الأرض التي يعملون عليها أو أن يترقبوا، على الأقل، الحصول على عقود إيجار طويلة المدى لها[٧].

وفي أبريل / نيسان ١٨٨١ ازدادت العلاقات بين فرنسا ومدغشقر توترًا بسبب مشكلة «توالي». وكان «توالي» مركبًا شراعيًا قام رجال باكاري، ملك الساكالافا، بقتل صاحبه – وكان عربيًا من رعايا فرنسا – مع ثلاثة مسلمين آخرين من أفراد الطاقم. وقد قتلوهم في خليج مارامبيتسي، وهي منطقة تقع خارج سيطرة السلطات المرينية. وكان أولئك الأربعة – وهم من مهربي الأسلحة – قد طولبوا بتسليم حمولتهم، ولكنهم بدلاً من ذلك فتحوا النار على الساكالافا الذين ردوا عليهم بالمثل وقتلوهم. وقد طالب الفرنسيون ملكة مدغشقر بدفع تعويض عن هذا الحادث من حوادث التهريب[٨].

وخلال العام نفسه أقنع اثنان من المبشرين الانجليز، كانا يقومان بجولة في ساحل سامبيرانو في شمال غربي الجزيرة، رؤساء الساكالافا في المنطقة برفع علم مرينا. وقد احتجت فرنسا على ذلك مستندة الى معاهدات الحماية التي وقعتها مع ملوك المنطقة في عامي ١٨٤٠ و ١٨٤١. وقد ذكر راينيلاياريفوني السلطات الفرنسية في ردّه عليها بمعاهدة عام ١٨٦٨ التي كانت حكومة نابليون الثالث قد وقّعتها مع ملكة مدغشقر.

وقد اقتنع راينيلاياريفوني، إزاء ما تجلّى في هذه المنازعات من افتقار الى حسن النية، بأن الفرنسيين يتصرّفون بسوء نية مما دفعه الى انتهاج سياسة لدفع التعويضات وشراء الأسلحة والذخائر. ولم تلق هذه السياسة قبولاً من الشعب نظرًا لما حملته به من عبء باهظ. ولم تعطه المصاعب مع فرنسا وقتًا لاستيعاب فتوح راداما الأول أو للمضي في توحيد البلاد. ومن هنا كان رئيس الوزراء محاصرًا بالمشكلات الداخلية حين اضطر للتفاوض مع القنصل الفرنسي بوديه الذي قطع فجأة العلاقات الدبلوماسية وغادر تاناناريف في ٢١ مارس / آذار ١٨٨٢.

عزلة الحكام الملاغاشيين، (١٨٨٢ – ١٨٩٤)

في يونيو / حزيران ١٨٨٢ توصّل الكابتن لوتمبر الى إنزال أعلام مرينا من خليج أمباسيندافا دون أن يواجه أية مقاومة. وكان راينيلاياريفوني ما زال يعتقد بامكان تجنّب الصراع وتسوية الخلافات بالوسائل

(٧) ج. جاكوب، ١٩٦٦، ص ٥.
(٨) ب. بواتو، ١٩٥٨، ص ١٧٢.

السلمية. فأوفد بعثة دبلوماسية برئاسة رافونيناهيتريتيباريفو ، ابن أخيه ووزير الخارجية ، لزيارة أوروبا والولايات المتحدة من أكتوبر / تشرين الأول ١٨٨١ الى أغسطس / آب ١٨٨٣ ، سعيًا الى التوصل الى تفاهم مع فرنسا وكسب تأييد دول أخرى[٩] . ولكن باستثناء الاتفاقيات التجارية التي وقّعت مع لندن وواشنطن وبرلين وتخلي بريطانيا عن حق رعاياها في ملكية الأرض مقابل منحهم عقود إيجار تحدّد مدتها بالاتفاق المشترك ، كان ما حققه المفوضون الملاغاشيون بالغ الضآلة. فقد رفض الفرنسيون ، وسايرهم البريطانيون الذين كانوا يريدون التمتع بحرية عمل مطلقة في مصر ، التوصّل الى أي اتفاق وذلك على الرغم من موافقة بعثة الملكة رانافالونا الثانية على نقل أعلامهم وحاميتهم من خليج أمباسيندافا وقبولهم منح الأجانب عقودًا طويلة الأجل لاستئجار الأرض. وكانت البعثة لا تزال في أوروبا عندما قصف الأسطول الفرنسي ماجونغا في مايو / أيار ١٨٨٣ مشعلاً بذلك شرارة الحرب الفرنسية المرينية الأولى (١٨٨٣ - ١٨٨٥). وهكذا عجز العمل الدبلوماسي عن تفادي الحرب. وانتابت السلطات في تاناناريف دهشة مريرة حين اكتشفت أن الدول الكبرى تهتم في المقام الأول بمصالحها وأنها تتفق فيما بينها أحيانًا ، بل في أغلب الأحيان ، على حساب الدول الصغيرة. وقد أثار موقف انجلترا ، التي كان ينظر اليها كحليف مخلص ، مشاعر الإحباط ودفع رئيس الوزراء فيما يقال الى الحديث بخيبة أمل عن «التظاهر بالشجار كما يفعل الفرنسيون والبريطانيون».

وهكذا هاجم الفرنسيون مملكة معزولة دبلوماسيًا وقام أسطول صغير بقيادة الأميرال بيير ، بقصف الموانئ في شمال غربي الجزيرة وشرقها ، واحتل تاماتاف. وطالبت فرنسا راينيلا ياريفوني بالتخلي عن أراضي مدغشقر شمال خط العرض ١٦ والاعتراف بحق الفرنسيين المقيمين في الجزيرة في امتلاك الأرض. وظل رئيس الوزراء صامدًا أمام الضغوط إلّا أنه ترك الباب مفتوحًا للمفاوضات. وخلال هذه الحرب «الزائفة» ، التي كانت المفاوضات تجري خلالها بهمة أكبر من العمليات العسكرية ، تغيّر هدف المطالب الفرنسية فلم تعد المسألة هي الاعتراف بالحقوق التاريخية لفرنسا في شمال غربي مدغشقر بل فرض الحماية على الجزيرة كلها. وتمسك راينيلا ياريفوني بموقفه الأصلي رافضًا التضحية باستقلال بلاده. ولكن بينما كانت مواقف القادة الفرنسيين والملاغاشيين تبدو وكأنها لا يمكن التوفيق بينها، كان رعايا الجانبين يستسلمون لشعور متزايد بالملل. فعلى الجانب الملاغاشي أدّى الحصار والمجهود الحربي الى أزمة اقتصادية وخلقا اضطرابًا سياسيًا بالغ الخطورة. وفيما يتعلّق بالفرنسيين ، كانت حملة تونكين قد حالت دون تعزيز القوات الموجودة في مدغشقر ، كما كانت أفكار الوزير فريسينيه الذي كان ميالاً للتفاهم قد انتصرت على أفكار دعاة الزحف الى تاناناريف. وهكذا حمل سبر الأحداث الحكومتين على توقيع معاهدة سلام وهو ما كان يعني الرضى بحل وسط.

ووضعت معاهدة ١٧ ديسمبر /كانون الأول ١٨٨٥ - التي شابها قدر من الغموض - نهاية لحرب لم يكن فيها غالب أو مغلوب. وقد بلغت حدًّا من الغموض والالتباس جعل كلاً من الطرفين يفسّرها كما يحلو له. وقد منحت المعاهدة فرنسا حق «تمثيل مدغشقر في كل علاقاتها الخارجية» ، وأن يكون لها مقيم عام بحاشية عسكرية في تاناناريف ، ومنحت للرعايا الفرنسيين حق استئجار الأراضي لمدة طويلة تصل الى ٩٩ عامًا كحد أقصى ، وللأسطول الفرنسي الحق في احتلال دييغو-سواريز ، على حين مُنحت الحكومة الفرنسية تعويضًا قدره عشرة ملايين فرنك. واعترفت هذه المعاهدة ، التي لم ترد فيها كلمة «محمية» ، بالملكة رانافالونا ملكة على الجزيرة كلها وصاحبة وحيدة للأرض فيها. وقد نصّ الملحق أو الخطاب

(٩) ب. م. موتيبوا ، ١٩٧٤ ، ص ٢١٨ - ٢٤٦.

التفسيري الذي طلبه رئيس الوزراء وحصل عليه في ٩ يناير / كانون الثاني ١٨٨٦ ، قبل أن يوافق على التصديق على المعاهدة ، على سلطات المقيم العام وحدّد حجم حاشيته العسكرية بخمسين فردًا ووضع حدود إقليم دييغو-سواريز التي حدّدت بميل بحري واحد جنوبًا وغربًا وأربعة أميال بحرية شمالاً . وكان المقصود بهذه الشروط تحديد نطاق المعاهدة . لكن الإدارة الفرنسية لم تول للملحق أية أهمية واعتبرت المعاهدة المبرمة في ١٧ ديسمبر / كانون الأول ١٨٨٥ معاهدة لفرض الحماية . أما الحكومة الملاغاشية التي كان يسيطر عليها راينيلاياريفوني فقد رفضت اعتبار الوثيقة معاهدة لفرض الحماية على الجزيرة . وكان تفسيرها مختلفًا كل الاختلاف ومعارضًا للمخططات الفرنسية ، وهو تفسير كان يستند دائمًا الى الملحق الذي حدّ من البنود التي اعتبرت ماسة باستقلال المملكة . وعلى هذا النحو حاول حكام تاناناريف أن يحولوا دون فرض الحماية باستغلال الاختلافات بين النصين الفرنسي والملاغاشي والإيضاحات التي تضمنها البروتوكول الإضافي [١٠] .

وهكذا ، ومع ازدياد سوء التفاهم ، نشبت حرب استنزاف بين رئيس الوزراء والمقيمين العامين المتعاقبين . ودون انتظار لنتيجة المفاوضات التي كانت تدور بلا نهاية لتحديد نطاق المنطقة الفرنسية حول دييغو-سواريز ، قام الأسطول الفرنسي باحتلال شريط عريض من الأرض جنوب الميناء . وقد سيطر على سنوات « المحمية الوهمية » العشر فيما بين عام ١٨٨٥ وعام ١٨٩٥ ، صراع آخر حول الـ (Exequatur) (اعتراف وترخيص رسمي مكتوب صادر الى موظف قنصلي من الحكومة المعتمد لديها) . فكان المقيم العام يطالب بمنحه هذا الترخيص لكي يثبت أن مدغشقر محمية فرنسية ، بينما كان راينيلا ياريفوني يرفض منحه إياه كي يؤكّد استقلال المملكة . ولم يتزحزح رئيس الوزراء عن الموقف الذي اتخذه الى أن وقّعت الاتفاقية الانجليزية-الفرنسية في عام ١٨٩٠ والتي اعترف الفرنسيون بمقتضاها بالحماية البريطانية على زنجبار ووافق البريطانيون مقابل ذلك على الاعتراف بالحماية الفرنسية على مدغشقر « بما يترتب عليها من نتائج » . وقد أدت المشاكل الاقتصادية التي عانتها المملكة الى زيادة حدة هذه المصاعب الدبلوماسية .

وقد لجأت الحكومة الملاغاشية الى الحصول على قرض من بنك الخصم الباريسي (C.N.E.P.) لسداد التعويض المستحق لفرنسا . وقدمت ضمانًا للقرض إيرادات الجمارك في الموانئ الست الرئيسية للجزيرة : تاماتاف وماجونغا وفينيريف وفوهمار وفاتوماندري ومانانجاري . وكان يشرف على تحصيل الرسوم الجمركية وكلاء يعيّنهم البنك الفرنسي وتدفع مرتباتهم السلطات الملكية ، مما حرم الدولة الملاغاشية من مصدر كبير للإيرادات .

وقد اضطر رئيس الوزراء ، إزاء هذه الحاجة الى المال والضغوط التي مارسها لومير دي فيلر أول مقيم فرنسي عام في تاناناريف ، الى منح امتيازات عظيمة للأوروبيين ، سواء لاستخراج المعادن – النحاس من بتسيليو والذهب في بوينا – أو استغلال الأخشاب . ولم يحقّق الامتياز الممنوح لاستغلال منجم ذهب سوبيربي في منطقة مايفاتانانا المشهورة باستخدام السخرة في مناجمها ، إلاّ دخلاً بالغ الضآلة للحكومة . كما أسهم في إضعاف السلطة نظرًا لعدد العمال الذين كانوا يهربون لينضموا الى صفوف الفاهافالو أو الجنود غير النظاميين الذين كانوا يخلقون جوًا من عدم الأمان في شمال غربي الجزيرة . كما مُنح الأجانب في نفس الفترة إثني عشر امتيازًا لاستغلال الغابات على الساحل الشرقي . ونظرًا لقلة موارد أصحاب الامتيازات وموقف راينيلا ياريفوني الذي لم يكن ، رغم كل المظاهر ، ميالاً الى تسهيل مهمتهم ، لم

---

(١٠) ف. إيسوافيلوماندروسو ، ١٩٧٧ (ب) .

بحالف محاولات استغلال الغابات الملاغاشية اي نجاح يذكر ، إذ لم تحقق دخلاً كبيرًا للحكومة الملكية ولم يستفد منها السكان المحليون ، ولم تغلّ على الرأسماليين الأجانب ما كانوا يتطلعون اليه من عائد طيّب[١١] .

ولم تكن عائدات الرسوم الجمركية كافية لتغطية الأقساط نصف السنوية المستحقة لبنك الخصم الباريسي ، إذ لم تحقق الامتيازات الممنوحة للأجانب النتائج المتوقعة ، وهكذا زادت الحكومة عدد الضرائب وتوسعت في استخدام السخرة سعيًا الى زيادة موارد الدولة. وطلب من السكان أن يدفعوا ، فضلاً عما كانوا يتحملونه عادة من أعباء ، ضريبة دخل مقدارها قرش واحد لكل فرد و «فيتيا تسي مبا هترا» وهي نوع من المساهمة العامة «الطوعية» من حيث المبدأ. ورفض البعض تنفيذ المهام المطلوبة منهم في ظل الفانومبوانا (نظام السخرة) ، بينما تحول آخرون الى قُطّاع طرق وبلغت الجرأة بعصابات اللصوص حد مهاجمة مدينة امبوهيمانغا المقدسة في عام ١٨٨٨ والعاصمة نفسها في عام ١٨٩٠[١٢] .

وازعجت هذه الاضطرابات ، التي كانت تهدد مصالح الطبقات العليا والرعايا الأجانب ، المقيم العام وكشفت عن أزمة خطيرة للسلطة في «مملكة مدغشقر». واستغل البرلمان الفرنسي هذا الوضع الى أقصى حد ، فأرسل إلى تاناناريف لو مير دي فيلر ، الذي كان مقيمًا عامًا من عام ١٨٨٦ الى عام ١٨٨٩ ، بخطة لإقامة محمية حقيقية. وحين رفض راينيلاياريفوني هذه الخطة ، وافق البرلمان الفرنسي بأغلبية كبيرة على الدخول في الحرب ، ولم يكن أمام الحكومة المرينية ، الحريصة على الحفاظ على الاستقلال ، سوى الانجرار للحرب. ولكن السلطات الملكية دخلت هذه الحرب في عام ١٨٩٤ في ظروف غير مؤاتية لها على الإطلاق.

«مملكة مدغشقر» في عام ١٨٩٤ : ضعف وفوضى

كانت مملكة مدغشقر عشية الغزو الفرنسي نهبًا لتوترات داخلية خطيرة. فعلى الصعيد الرسمي على الأقل ، كان تعميد رانافالونا الثانية بداية لتدهور العبادة القديمة ، ولاختفاء السامبي (المعابد) الملكية وحتى المحلية التي كانت تشكّل الركائز السياسية والدينية لإيمرينا التقليدية ، كما كان سببًا في حمل آلاف الرعايا على تغيير دينهم بالقوة في كثير من الأحيان ، والقضاء على عدد من أنظمة الكهنوت ذات التاريخ الطويل نتيجة لطرد حراس السامبي ، وفي نشوء صفوة من معتنقي المسيحية. وقد تداخلت الأمور السياسية والاقتصادية والدينية جميعًا ، فكان أتباع كنيسة القصر لا يتولون فقط شؤون الدولة ، مثل إحصاء السكان والتعليم وتجنيد الأفراد للجيش والسخرة ، وإنما كانوا يستغلون أيضًا مناصبهم والنظام الاقتصادي للإثراء الشخصي عن طريق التجارة ومزاولة الربا. وكان حراس السامبي والأعيان المحليون ، الذين حرموا من سلطاتهم وامتيازاتهم التقليدية ، يعبّرون عن معارضتهم لقادة الجزيرة باللجوء الى الفرار أو برفض بناء الكنائس أو باشعال النار فيها[١٣] . وفضلاً عن ذلك ، لم يكن ثمة إجماع على الإطلاق على تأييد الكنيسة الرسمية بين المرينيين الذين اعتنقوا المسيحية. وقد شكل أولئك الذين لم يندمجوا في الكنيسة ، والذين كانوا يمارسون نوعًا من المسيحية الشعبية يستمد الهامه من الكتاب المقدّس ومن التاريخ والفولكلور المحليين ، نخبة متعلمة كان بوسعها أن تدعي لنفسها الحق في القيادة السياسية.

(١١) م. إيسوافيلوماندروسو ، ١٩٧٩ ، ص ١٨٦–١٩٣.
(١٢) ف. إيسوافيلوماندروسو ، ١٩٧٧ (ب) ، ص ٥٠.
(١٣) ف. إيسوافيلوماندروسو ، ١٩٨٠.

وقد عمل أولئك بالتجارة وأخذوا يدعون لأفكارهم في أيام الأسواق. وقد أعرب مسيحيون آخرون عن معارضتهم لتسلّط الكنيسة الرسمية باعتناق الكاثوليكية أو بالتماس الحماية من أحد الأعيان. وناضل آخرون من أجل استقلال حياتهم الدينية وحريتها. وكان من بين هؤلاء منشقو أمباتونا كانغا الذين أنشأوا في عام ١٨٩٣ كنيسة خاصة بهم، وأطلقوا عليها اسم «ترانو زوزورو» أي بيت أو كنيسة القصب[١٤]. وقد تشكّلت هذه الحركة المنشقة في قلب العاصمة، التي كانت معقلاً للمسيحية، وكانت دليلاً على ما كان يساور بعض المؤمنين من قلق.

وكان من نتيجة هذه التوترات، بالإضافة الى تدهور الإيمرينا الذي تفاقم نتيجة للضغوط الأجنبية والفرنسية خاصة، والطبيعة البالية للسيطرة الاقتصادية التي كانت تحتكرها الشخصيات القيادية في تاناناريف، أن أصبح من المستحيل عليهم أن يحققوا طموحهم في إقامة أمة – دولة. وكان الضباط – التجار يعوّضون خسائرهم باستغلال نظام السخرة الى أقصى حد ممكن بعد أن فقد هذا النظام مضمونه السابق كالتزام طقسي، بالاتجاه الى الاستثمار في الأرض ومزاولة الربا. وفي مواجهة أقطاب رأس المال الموالين لكنيسة القصر هؤلاء، كانت تقف جمهرة صغار المزارعين وعمال المياومة المدينين لهم والذين كانوا أكثر من عانى وطأة نظام الفانومبوانا.

وقد كشف كل ذلك عن «... تفكك البنية الاجتماعية وجهاز الحكم»[١٥] وأزاح النقاب عن وجود أزمة عميقة في «مملكة مدغشقر» التي كانت، لهذا السبب، عاجزة عن مقاومة الحملة الفرنسية. ولكن مدغشقر كانت تملك ما هو أكثر من المظاهر البراقة للدولة. كان هناك المرينيون العاديون – المحكومون، الذين لم يتخذوا موقف قادتهم، والذين سعوا قدر طاقتهم الى النجاة بأنفسهم من قهر الطبقة الغنية. وكانت هناك الممالك المستقلة عن تاناناريف، والتي سعت كل منها، بدورها، الى مقاومة الغزو والتغلغل الفرنسيين.

بلد يواجه الغزو الاستعماري بمقاومة غير منسقة

كان تحلّل المجتمع في «مملكة مدغشقر»، وانهيار النظام القديم، وسيطرة طبقة الأثرياء، والأزمة الاقتصادية، والتهديد الاستعماري، عوامل أفضت مجتمعة الى قلقلة أخلاقية وروحية عميقة بين سواد الناس الذين أخذوا يولون وجوههم شطر الماضي، مضفين عليه رؤية مثالية، ومطالبين بالعودة الى الأساليب التقليدية. ومن هنا لم يمض وقت طويل حتى كان القادة يواجهون وابلاً من الانتقادات. وقد أتاح الغزو الاستعماري (١٨٩٤ – ١٨٩٥) الفرصة لمعارضي النظام للتعبير عن آرائهم، وعجّل بسقوط الحكومة التي كانت تتعرّض بالفعل للهجوم في إيمرينا والأقاليم التابعة لها على حد سواء، كما كانت موضع تجاهل الشعوب المستقلة أو مهاجمتها.

إخفاق القيادة

كان الرأي العام والبرلمان في فرنسا قد قرّرا مساندة الحملة العسكرية مساندة تامة: فوضعت تحت تصرّف الجيش موارد طائلة وقوات غفيرة، كما كان المستكشفون والعسكريون قد ألموا إلماماً دقيقاً بالمواقع الجغرافية

(١٤) س. عياش وسي. ريتشارد، ١٩٧٨، ص ١٣٣–١٨٢.
(١٥) ج. جاكوب، ١٩٧٧، ص ٢١٣.

فأصبحت معروفة تمامًا. أما على الجانب الملاغاشي، فكانت الدولة أقل تماسكًا منها في عام ١٨٨٣، إذ كان راينيلا ياريفوني، الديكتاتور الذي تقدّمت به السن، قد أصبح بلا شعبية. وكان عليه أن يواجه العديد من المؤامرات التي دبّر بعضًا منها أعوانه المقرّبون وحتى بعض أبنائه أيضًا، فلم يكن بوسعه أن يضع ثقته الكاملة في كبار رجال النظام، الذين كانوا يطمعون في منصبه المرموق ويأملون أن يخلفوه فيه في يوم من الأيام، او في الجيش الذي انفرط نظامه من جراء تزايد عدد الجنود الذين كانوا يهجرون صفوفه ونال الفساد والجشع المتفشيان من معنوياته. ولم تتطور استراتيجية راينيلا ياريفوني مع الزمن. فعلى الرغم مما بذله من جهود متفرقة وسيئة التنظيم لشراء أسلحة وذخائر ومحاولاته لتعبئة قوات المملكة تعبئة فعالة، كان الحليفان اللذان يعول عليهما في حقيقة الأمر هما الجنرال «تازو» (الحُمّى) والجنرال «آلا» (الغابة). وكان يأمل، كما وقع في عام ١٨٨٣، أن يؤدي عدم وجود طريق عبر الغابة، التي كان يستحيل اختراقها تقريبًا، وأثر المناخ الذي يصعب على الأوروبي تحمّله، الى الحيلولة دون تقدّم قوات الحملة العسكرية نحو تاناناريف.

والحق أن الحملة قد كلفت الفرنسيين ثمنًا باهظًا في الأرواح، ولكن ذلك كان نتيجة لافتقار بعض إدارات وزارة الحرب الى بعد النظر. فقد هبطت القوات في ماجونغا، وكان عليها أن تستخدم «مركبات لوفيفر» الشهيرة في تقدمها نحو العاصمة، ومن هنا فقد اضطرت الى بناء طريق. وبينما كانت القوات تقوم بالأعمال الترابية في المستنقعات تفشت الحمى والدوسنتاريا، فتحوّل جيش الحملة الى «طابور يتقدّم بغير نظام ويتعثّر في عربات أمتعته وجثث موتاه وأفراده المحتضرين»[١٦].

ولم يلجأ الجيش الملكي لحرب العصابات الى الهجوم على أجنحة ومؤخرة القوات الفرنسية التي بلغ بها الإرهاق مداه. وكانت قوات الملكة رانافالونا مبعثرة في مختلف الموانئ. أما القوات التي أرسلت لاحتلال التحصينات التي أقامها الفرنسيون فقد أخلتها بمجرّد تعرّضها للقصف أو الحصار. ولم يكن الجنود أو ضباطهم قد تلقوا أي تدريب عسكري مناسب، وكانت الأوضاع تثير فيهم الارتباك أكثر مما تحرّضهم على القتال. وقد وصف راجستيرا، وهو أحد الضباط الذين كانوا في الجبهة، جو السخط والشقاق الذي ساد الجيش حين كتب يقول «كان ثمة شعور بالإحباط في كل مكان سواء بين الجنود العاديين أو بين رؤسائهم، ولا سيما حين عُلم أن أقارب رئيس الوزراء وأصدقاءه، وبخاصة حفيده راتسيمانيسا، رغم أنهم قد بقوا في إيمرينا دون ضجة، كانوا ينعمون بمظاهر التقدير التي كان خليقًا بها أن تمنح الى أولئك الذين اضطروا الى تحمّل معاناة متاعب الحرب وأخطارها». وكان الإعلان عن ترقية راتسيمانيسا - الذي كان الضباط يتحدثون عنه بازدراء «كمجرّد صبي لا يكاد يستيقظ حتى يغط في النوم مرة أخرى، ولا يصلح إلّا لشي البطاطا الحلوة» - الى مرتبة الشرف الخامسة عشرة التي كانت من أعلى الرتب، هو الذي وصل بالاستياء الى قمته مما قضى على المعنويات وأجهز على المقاومة[١٧].

وإزاء هذا الوضع قام الجنرال دوشين، القائد العام لقوات الحملة الفرنسية، بفصل طابور خفيف من القوات الرئيسية للجيش التي كان يكبل حركتها مرضاها ومركباتها ومعداتها. وقد استطاع هذا الطابور أن يكتسح في طريقه القوات النظامية للملكة ويجبرها على الفرار قبل أن يستولي على تاناناريف في ٣٠ سبتمبر / أيلول ١٨٩٥. ولكن الفولوا لينداهي، أو الجيش الملكي، كان حينذاك قد أصبح مجرّد شبح شاحب لجيش راداما السابق. فإذا كان راينيلا ياريفوني قد نجح في كسر شوكة الميني وفي استبعاد

(١٦) هـ. ديشان، ١٩٦٠، ص ٢٣٠؛ وم. براون، ١٩٧٨، ص ٢٣٦-٢٥٦.
(١٧) مقتبس في م. إيسوافيلوماندروسو، ١٩٧٥، ص ٦٢، الحاشية ٦٧.

الأندريانا الذين كانوا يشكلون ركيزة الجيش في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. فقد فشل في إقامة جيش كبير جيد التدريب يقوده رجال مخلصون له يحترمون ملكية الدولة ويحرصون على المحافظة على استقلال بلدهم. فقد كانت تحيط برئيس الوزراء جماعة من رجال البلاط المستعدين لإطرائه والى المسارعة بملء جيوبهم بالمال بكل وسيلة ممكنة، والعاجزين مع ذلك عن أن يقدّموا أقل نصح مفيد في كيفية ادارة شؤون الدولة والحريصين على خدمة من يتولى السلطة أيًا كان. وفي كثير من الأحيان تحول معظم أولئك الناس، الذين عجزوا عن الذود عن استقلال المملكة، الى حلفاء متحمسين للمستعمرين. وقد تخلوا عن سواد الشعب، بل حاربوا أحيانًا هذا الشعب الذي نهض لمقاومة الفرنسيين بعد ما شهده من فرار مخز للجيش الملكي وخيانة من قادة الجزيرة.

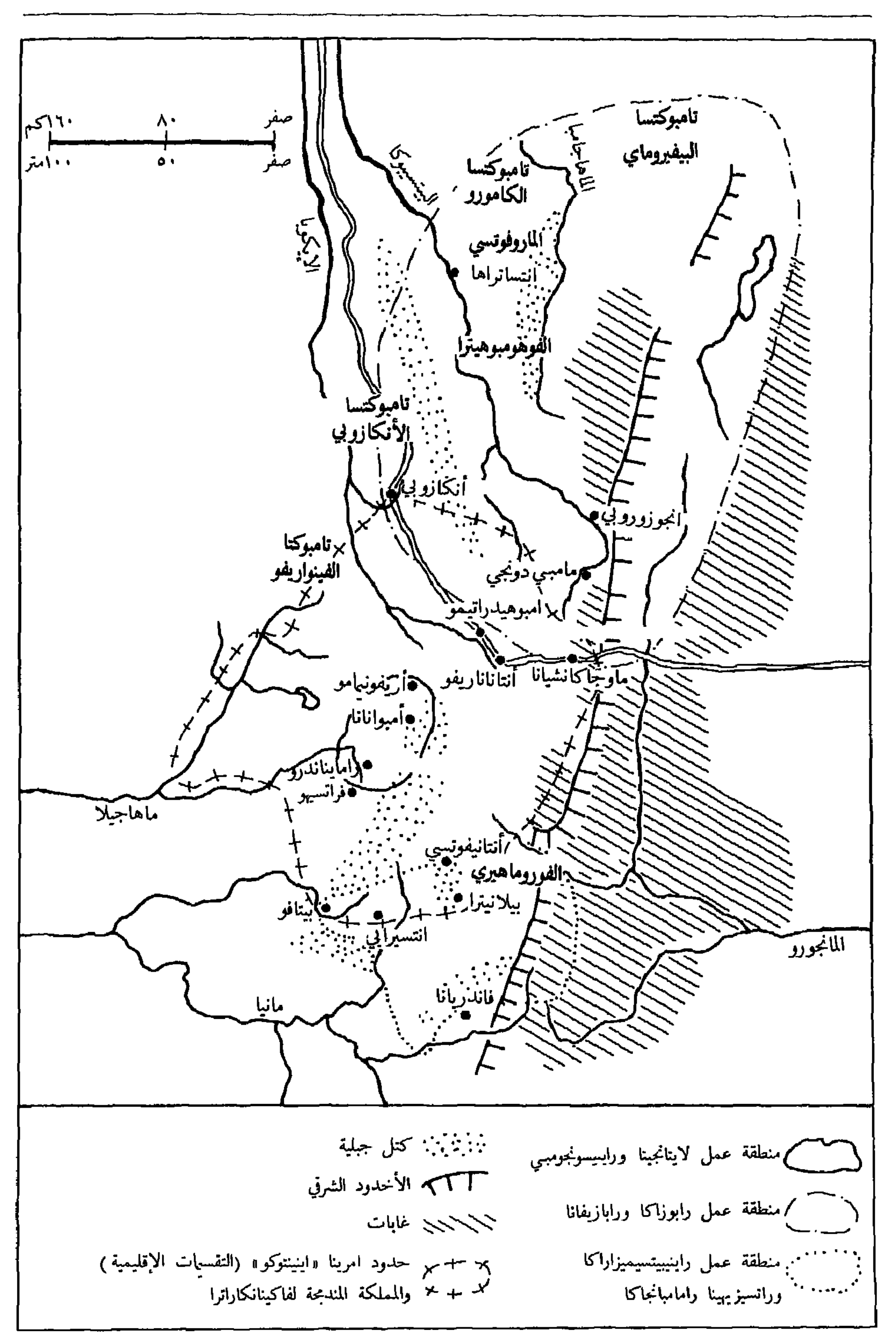
حركات الميناﻻمبا في إيمرينا

يمكن تفسير سلوك المرينيين بعد الغزو بطبيعة ما كان يربطهم من علاقات بالحكومة التي كان يحتكرها الاندافيافاراترا، أو بتعبير آخر عائلة رئيس الوزراء راينيلا ياريفوني وبطانته[١٨].

وكان ثمة اختلاف في علاقات التوكو (المقاطعات) الست لايمرينا بطبقة الأثرياء الحاكمة. فكانت مقاطعة فاكينيساوني، وهي مسقط رأس أسلاف ملوك إيمرينا والمنطقة الأصلية التي بدأ فيها بناء الأضرحة مثل إيكليمالازا، تتمتع بمزية إضفاء الشرعية على صاحب العرش. ولكن سكان فاكينيساوني. الذين كانوا يشتهرون بشدتهم، عانوا طيلة القرن التاسع عشر أعباء السخرة وقاسوا الأمرّين من سلطة الأفارادرانو الذين كانوا يؤيدون أندريانامبو إينيمرينا. وقد قضى على كثير من الأندريانا (النبلاء). في مقاطعة فاكينيساوني كما حدث لحراس ضريح إيكليمالازا الذي صادره أندريانا مبو إينيمرينا ثم أحرقه في عام ١٨٦٩. ومنذ ذلك الحين تبلورت المعارضة للحكومة المسيحية حول هذا السامبي في الجزء الجنوبي من فاكينيساوني. وفي الجزء الشمالي من التوكو كانت جماعات ممن ظلّوا على احترامهم للدين التقليدي تعيش جنبًا الى جنب مع المسيحيين. إلّا أن انقسامات وقعت بين المسيحيين في القرى. مثلما حدث في قرية أمبوهيمالازا حيث كان النبلاء والعبيد، في غالبيتهم، من الكاثوليك على حين كان العامة من البروتستانت. وكان نفس التعارض بين دعاة العبادات التقليدية وبين المسيحيين موجودًا في مقاطعات أخرى. ففي مقاطعة امبوديرانو، كانت رامايناندرو، وهي بلدة كانت تضم عددًا كبيرًا من السكان المسيحيين المتحالفين مع فوكو أو بلدة في أفارادرانو، تقف في مواجهة أمبوانانا التي ظلّت على ولائها لعبادة السامبي.

وكان الاستيلاء على تاناناريف، الذي كان يعني سقوط العالم المسيحي الحضري، إيذانًا بتعبئة المناطق الريفية للدفاع عن تراث الأسلاف. وكانت انتفاضة أمبوانانا، التي اندلعت في نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٩٥، في يوم فاندروانا (أنظر الشكل ٤ - ١٠) وهو يوم عيد ميلاد الملكة وعطلة عامة، إيذانًا ببدء معارضة السكان للفتح الفرنسي. وقد عرف هذا التمرد الكبير باسم ميناﻻمبا (الأردية ذات المربعات الحمراء) «لأن الثوار كانوا يلونون ملابسهم بلون تربة البلاد الحمراء حتى لا يسهل التعرّف عليهم من بعد». وقد استولى الثوار على أريفونيمامو وقتلوا الحاكم ومبشرًا بريطانيًا وعائلته وطالبوا بإلغاء العبادة والمدارس المسيحية والخدمة العسكرية والسخرة. وفي مارس / آذار ١٨٩٦ اندلعت حركات أخرى في

(١٨) س. إيليس، ١٩٨٠ (أ) و (ب).



الشكل ٤-١٠ : المناطق الرئيسة لتمردات الميناالامبا.

شمال إيمرينا وجنوبها مطالبة بالعودة الى المعتقدات القديمة وتطهير الطبقة الحاكمة ، ومستهدفة إجبار الفرنسيين على الانسحاب.

وكان المينالامبا يستولون على أسلحة الجنود الذين يهجرون صفوف الفولوالينداهي أو يشترونها من التجار الهنود أو الكريبوليين ، مما يوحي بأن الاتصال مع الساحل كان سهلاً نسبيًا . وقد نظموا أنفسهم على غرار قوات الجيش الملكي ، بما في ذلك الرتب العسكرية وتقسيم القوات الى فرق . وكانوا يهاجمون ممثلي طبقة الأثرياء الذين كانوا ينكرون شرعية سلطتهم ويعدونهم مسؤولين عن الهزيمة ، كما كانوا يهاجمون المبشرين الأجانب والملاغاشيين الذين كانوا يقومون بنشر المسيحية ومن ثم كانوا أعداء للمعتقدات التقليدية . ومن هنا فقد أخذوا في إحراق الكنائس والمدارس وإعادة دين السلف الى مكان الصدارة . وجرى تعزيز عبادة سامبي رافولولونا ، وإحياء بعض الشعائر القديمة مثل الفاليرانو والسوتروفوكاكا ، وهما نوعان من القَسَم .

ولكن بعض أعمال المينالامبا نفرت جزءًا من السكان منهم . فكانت استراتيجيتهم تشمل هجمات على الأسواق سعيًا الى إثارة الذعر في نفوس الناس وتقويض مؤسسة ترمز الى ما كانت طبقة الأثرياء تفرضه من قيود وضغوط . وفضلاً عن ذلك كانت هذه الهجمات تتيح لهم أيضًا تجديد مؤنهم . وقد سبّبت هذه الهجمات على الأسواق وما كانوا يقومون به من غارات للاستيلاء على محاصيل القرى التي لم تنضم الى جانبهم ، بلبلة أفكار السكان الوادعين الذين لم يكن بوسعهم التمييز بين المينالامبا وبين الجيريكا (اللصوص وقطّاع الطرق) . وقد استغل المستعمرون وحلفاؤهم المحليون هذا الخلط لعزل الثوار .

وقد وقعت حركات المينالامبا هذه على حدود إيمرينا ، في مناطق كان الافتقار الى الأمان سمة من سماتها الدائمة . فقد تحولت هذه المناطق نظرًا لبعدها عن تاناناريف الى مخابئ للجنود غير النظاميين والفارين من الخدمة العسكرية . وكان ثمة اتصال مع الساكالافا في الشمال الغربي والبيتسيميساراكا في الجنوب الشرقي مما سهل الوصول على الأسلحة . كذلك كان الوصول الى هذه المناطق صعبًا إذ كانت تحدها سلسلة جبال تامبوكتسا الوعرة الموحشة في الشمال الغربي والغابة من الشرق . وكان يسكنها رعاة للماشية يعملون في خدمة قادة العاصمة ويتمتعون بقدر من الحرية إزاء السلطة المركزية . وكانت هذه المناطق هي التي قدمت أيضًا العمال الذين سخروا لمناجم الذهب ، وهو ما يفسّر سخط السكان على الحكومة . ومن هنا لم يجد الأعيان المحليون وحكام المراكز الإدارية الصغيرة ، مثل رابازافانا ورابوزاكا في شمال إيمرينا ، صعوبة تذكر في تحريض أولئك الجنود غير النظاميين والساخطين على الأجانب وحلفائهم الذين كانوا يحمّلونهم مسؤولية النوائب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية التي ألمّت بالتانيندرازانا ، أي أرض الأجداد . وفي واقع الأمر كانت مواقف العبيد المعتقين تتفاوت من منطقة الى أخرى ، بل تتفاوت حتى في داخل المنطقة الواحدة . ففي وسط إيمرينا ، حيث كان العبيد يمثلون نسبة مرتفعة من السكان ، كان موقفهم في كثير من الأحيان هو الترحيب بالغزو وبالتحول الى الكاثوليكية ، الذي كان يعد تعبيرًا عن الولاء لفرنسا ، وبالعودة الى مناطقهم الأصلية . وعلى خلاف ذلك ، كان العبيد المعتقون في أطراف إيمرينا ، الأقل ازدحامًا بالسكان ، مضطرين الى مواجهة مشاكل مادية وقد انضموا الى المتمردين .

وكان المينالامبا يضمون مجموعات متباينة يشوب الغموض موقفها تجاه عدد من المسائل . ومن ذلك أنهم كانوا يحتقرون العاصمة ويجلّونها في الوقت نفسه فعلى الرغم من أن العاصمة كانت معقلاً للمسيحية ومقرًا للسلطة التي يتحدونها إلّا أنها كانت مع ذلك رمزًا للمملكة وكانت لا تزال تمثل في العقلية الشعبية عاصمة أندريانامبوإينيمرينا . وكان سقوطها نذيرًا بالفوضى التي كان ينبغي تدارك خطرها .

وعندما هدّد الميناlامبا تاناناريف كانوا يكشفون في آن واحد عن رفضهم للعالم الحضري وحرصهم على المحافظة على صلة «بعاصمة المملكة». وكان موقفهم أكثر غموضًا حين حاولوا التمييز بين الملكة رانافالونا الثالثة ، التي كانت في رأيهم الملكة الشرعية ، ورايني‌لايا ريفوني رئيس الوزراء ومغتصب السلطة ، على حين ان الملكة كانت – في واقع الأمر – قد تمّ اختيارها وتعيينها من قبل رئيس الوزراء. ويمكن أن يُقال نفس الشيء عن محاولاتهم لاستمالة بعض الزعماء من دون بقية الطبقة الغنية. وهكذا بينما كان عداء الميناlامبا للأجانب واضحًا وقاطعًا ، كان عداؤهم لهذه الطبقة أقل ومتفاوتًا في درجاته.

وإذا كانت المقاومة الشعبية في إيمرينا قد فشلت نتيجة لقسوة ما اتخذ من تدابير قمعية ، فإن فشلها كان يرجع في المقام الأول الى غياب التنسيق بين الحركات المختلفة والى عجزها عن التلاحم مع حركات التمرد التي اندلعت في المناطق الأخرى من مدغشقر.

المعارضة الشعبية في المناطق الخاضعة للسلطة الملكية

يرجع الموقف الذي اتخذه سكان بعض المناطق من الفتح الفرنسي الى ما كان للمينالامبا من نفوذ. ففي منطقة مامبيكوني في الشمال الغربي قام رينيتا، أحد الحكام المرينيين السابقين، بتجنيد عدد كبير من المرينيين الفارين من الخدمة العسكرية ومن رعاة الماشية الساكالافيين في عام ١٨٩٦ ، وأمد مينالامبا رابوزاكا بأسلحة مشتراة من المنطقة. وكانت الانتفاضة التي نظمها هي الحركة الوحيدة ، من بين كل حركات المينالامبا ، التي كان للاعتبارات التجارية دور أساسي فيها ، فقد كان هدفها هو السيطرة على تجارة المنطقة التي كان الهنود والمولدون يحتكرونها احتكارًا فعليًا وهو ما جعلهم هدفًا للهجوم. وفي المناطق القريبة من إيمرينا كانت علاقات قادة المينالامبا مع الملوك والأعيان المحليين ذات أثر فعّال في نشر بعض أفكارهم. فقد أعلن تانالا رايني‌مانغورو ، على سبيل المثال ، أنه تلقّى أوامر من تاناناريف بطرد الفرنسيين[١٩].

ولم تكن هذه العلاقات موجودة في مناطق أخرى. ففي الأقاليم التي كانت السيطرة عليها أقوى ما تكون وبالتالي كانت وطأة الاستغلال الواقع عليها أشد ما تكون ، كان سقوط تاناناريف في سبتمبر / أيلول ١٨٩٥ إيذانًا بالهجوم على المانامبونيناهيترا ، الذين كانوا أساسًا من الضباط التجار ، وعلى المهاجرين المرينيين والأجانب. في الإقليم الشرقي ، على سبيل المثال[٢٠] ، أدّى تمرّد «الفوريمو» ، وهي عشيرة تعيش في المانغورو الأدنى ، الى اندلاع سلسلة من الهبات التي خلقت جوًا اختل معه الأمن في المنطقة طيلة عام ١٨٩٦. وكانت هذه التمردات موجهة أول الأمر ضد طبقة الأثرياء المرينية وحدها. فقد ظلّ أعضاء البيتسيميساراكا حتى استدعاء رايناندريامامباندري ، الحاكم العام للإقليم ، الى تاناناريف في أكتوبر / تشرين الأول ١٨٩٥ ، يدمّرون حقول أرز الجنود ويرفضون تقديم الطعام للجيش الملكي أو يكتفون بهجر الخدمة العسكرية. ثم أخذوا ، ابتداءً من ديسمبر / كانون الأول من نفس العام ، يشنون هجمات سافرة على المراكز العسكرية ويقومون بغارات وعمليات منظمة ضد مزارع المرينيين. وكان الثوار يحرصون على عدم قتل الأجانب لأنهم كانوا يتوهمون أن الفرنسيين جاؤوا لانقاذهم من مضطهديهم. ولكن ما اتخذته قوات جيش الاحتلال من تدابير بالغة القسوة لإخماد حركات التمرد

(١٩) س. ايليس ، ١٩٨٠ (ب)، ص ٢١٢.

(٢٠) م. إيسوافيلوماندروسو ، ١٩٧٩، ص ٣٤٦-٣٥٢.

كان مبعث دهشة البيتسيميساراكا مما دفعهم الى الاعتقاد بأن الفرنسيين لم يكونوا أصدقاء لهم بقدر ما كانوا حلفاء للمرينيين ، وعند ذلك صعّد الثوار هجومهم واخذوا يهاجمون الفرنسيين والمرينيين على السواء. ولم تبدأ الحركة في الخمود إلّا في ديسمبر /كانون الأول ١٨٩٦ ، ولكنها اختفت تمامًا مع تطبيق التدابير التي اتخذها الجنرال غالييني لإحلال رؤساء محليين محل ممثلي طبقة الأثرياء.

وعلى هذا النحو ، يمكن أن يقال إن السكان في المناطق التي خضعت للغزو الفرنسي قد عبّروا عن معارضتهم بصور مختلفة.

مقاومة الشعوب المستقلة

اعتقد الفرنسيون في البداية أنهم باستيلائهم على تاناناريف قد سيطروا على الجزيرة كلها ، إلاّ انهم اكتشفوا ، بعد إخمادهم لحركات المينالامبا واحتلالهم بالتالي لإيمرينا ، أن عليهم أن يخضعوا المناطق المستقلة. فقد حملت الشعوب التي لم تكن خاضعة للسلطة الملكية السلاح وتصدت لمحاولات الفرنسيين للتغلغل.

واستخدم الفرنسيون خططًا عديدة لفرض سيطرتهم على منطقة أمبونغو ، وهي مثال للمنطقة التي تتسم أساسًا بانقسامها السياسي الى عديد من الوحدات الصغيرة. فسعوا الى تحقيق تفاهم مع الرؤساء والملوك الرئيسيين سواء على الساحل أو في الداخل ، في نفس الوقت الذي أقاموا فيه ابتداءً من عام ١٨٩٧ فصاعدًا مراكز عسكرية في القرى الكبيرة بغية حفظ النظام في المنطقة[٢١] . ومع ذلك فقد اندلعت ، في بداية عام ١٨٩٩ ، اضطرابات بقيادة الرؤساء الأساسيين نابعة من نفس التصميم على رفض السيطرة الاستعمارية والحفاظ على استقلال المنطقة. وقد اصطدمت مجموعات المتمردين هذه ، واحدة إثر الأخرى وبطريقة عشوائية ، مع قوات المشاة المجنّدة محليًا التي كان يقودها الفرنسيون الذين لم يضطروا قط الى مواجهة خصمين في وقت واحد ، بل كانوا – على العكس – أحرارًا في توجيه ضرباتهم لمن يشاؤون وحيثما يشاؤون. وكانت عصابات المتمردين منعزلة عن بعضها البعض وعاجزة عن توحيد صفوفها في مواجهة العدو المشترك ، وهو وضع تقع مسؤوليته في المقام الأول على الرؤساء الذين عجزوا – لقصر نظرهم وأنانيتهم – عن تعزيز نمو الكفاح الشعبي للدفاع عن استقلال ساكالافا.

وقد بدأ غزو مينابي – التي كانت مملكة كبيرة جيدة التنظيم – في عام ١٨٩٧ وكان مثالاً عمليًا للسياسة التي وضعها غالييني لتحقيق ثلاثة أهداف : عزل العدو الرئيسي – السلطة المرينية المركزية – وإنهاك قواها ؛ تعزيز الاستقلال الذاتي السياسي للمناطق الرئيسية في الجزيرة في مواجهة إيمرينا وفقًا لمبدأ «فرّق تسد» ؛ واستغلال هذا الاستقلال الذاتي لفرض الاستعمار بأقل كلفة ممكنة[٢٢] . وقد كان الملك تويرا وكبار الرؤساء التابعين المجتمعين في أمبيكي ، يستعدون كما قيل لإلقاء السلاح ، ولكن الرائد جيرار الذي كان مسؤولاً عن العملية فضّل غزو العاصمة على قبول استسلامهم وآثر «أن يقتل كل أبناء الساكالافا الذين لم يتمكنوا من الفرار بما فيهم الملك تويرا». وقد قوى هذا العمل الوحشي الغادر من عزيمة الساكالافا ، وانتشرت في كل أنحاء مينابي حركة مقاومة جيدة التنظيم ، بقيادة انجريزا شقيق تويرا وخليفته ، واستمرت حتى عام ١٩٠٢ . كما تصدت شعوب أنتاندروي وماهافالي في الجنوب لمحاولات

(٢١) م. إيسوافيلوماندروسو ، ١٩٨١ .

(٢٢) ب. شليمر ، ١٩٨٠ ، ص ١٠٩.

التغلغل الفرنسية ولم تستلم لها إلّا في عام ١٩٠٤ . ونتيجة لسياسة الضم التدريجي التي اتبعها غالييني ، وبعد فترة طويلة من التغلغل الاستعماري ، استطاع أن يعلن أخيرًا ، حوالى عام ١٩٠٤ ، أن عملية توحيد الجزيرة قد أنجزت . ولم يعد هناك جزء واحد من الجزيرة خارج سلطة تاناناريف وأصبحت المناطق تعترف بسلطة المستعمرين. إلّا أن تلك الوحدة في الخضوع لفرنسا خلقت وضعًا جديدًا هو الذي يفسّر إقدام الملاغاشيين على أشكال مختلفة من العمل لتحسين ظروفهم بل ولاستعادة استقلالهم في حقيقة الأمر.

بلد يوحّده الخضوع لفرنسا ومعارضته للسيطرة الاستعمارية

لم تسفر ردود الفعل الملاغاشية تجاه الفتح والتغلغل الاستعماريين ، اللذين بلغت نهايتهما في عام ١٩٠٤ ، عن أية نتيجة. فقد انتهت العمليات العسكرية رسميًا وأصبحت مختلف أدوات الاستعمار الإدارية والاقتصادية والثقافية التي أقامها غالييني قادرة منذ ذلك الحين على العمل وعلى تمكين فرنسا من فرض سيطرتها الدائمة.

ومع ذلك فقد شهد عام ١٩٠٤ نفسه بداية فترة جديدة تميزت بنضال الشعب الملاغاشي ضد القهر الاستعماري.

من الاستعمار الى بزوغ فجر الحركة الوطنية

كان الوضع الاستعماري يعني بالنسبة للملاغاشيين فقدهم لحريتهم وكرامتهم. وإذا كانوا قد وجدوا أحيانًا قدرًا من التواصل بين القرنين التاسع عشر والعشرين ، إلّا أنهم كانوا لا يفتأون يحسون في حياتهم اليومية بوطأة الوجود الأجنبي الذي أخذ الآن يستغلهم ويقهرهم بعد أن انتزع منهم السلطة وحوّلهم الى شعب خاضع . وقد قرّرت فرنسا أن تحوّل الشعب الملاغاشي الى شعب «متحضر» وأن «تستوعبه» وأن تقسره بالتالي على تغيير طبيعته ، أو تسلبه شخصيته إذا استخدمنا تعبيرًا آخر . وقد أثارت هذه المحاولة لتدمير الشخصية الوطنية وتغيير نمط حياة سكان الجزيرة ردود أفعال متباينة.

فمن الوجهة الإدارية ، أدت العملية الاستعمارية الى تدمير الإطار السياسي القديم. وألغى غالييني الملكية في إيمرينا في ٢٨ فبراير / شباط ١٨٩٧ ، ثم ألغى امتيازات الارستقراطية فيها في ١٧ أبريل / نيسان. لكنه لم يلغ – من الوجهة القانونية على الأقل – الأسر الملكية في المناطق الأخرى. بل حاول أول الأمر –كما أمره الوزير– أن يقاوم هيمنة المرينيين وأن ينتهج «سياسة الأجناس» ، التي جربت من قبل في السودان (أفريقيا الغربية الفرنسية) والهند الصينية . ومن هنا فقد استعين في الإدارة بالملوك السابقين وأبنائهم «كحكام أهليين» ، بينما أقيمت «محميات داخلية» في الممالك الكبيرة في الغرب والجنوب الغربي. إلّا أن النتائج التي حققها هذا النظام لم تكن مرضية. ومنذ عام ١٩٠٥ فصاعدًا أخذ عدد المساعدين المرينيين في الازدياد بدرجة لا تتناسب مع عددهم ، فقد كان ينظر الى المرينيين على أنهم أكثر مقدرة على «التقدّم والتكيّف» من الشعوب الأخرى. وفي النهاية أدخل غالييني الى المستعمرة الجديدة مستوطنين فرنسيين وعمالاً مهاجرين آسيويين ، مما أشعر السكان الأصليين بالغربة الى حد بعيد. وعمّمت «تركيبة غالييني الفرنسية – المرينية» لتشمل الجزيرة كلّها ، وكانت ركائزها الرئيسية هي الفوكونولونا ، أي المجتمعات القروية ، التي كانت تعتبر مسؤولة مسؤولية جماعية عن شؤونها ، ونظام السخرة الذي سمي قانونًا في عام ١٩٠٧ بـ«تقديم الخدمات» واستخدم استخدامًا عامًا في الفترة من عام ١٩٠٨ الى عام

١٩١٥[٢٣]. وقد استتبع ذلك التخلي عن «سياسة الأجناس» من الوجهة الفعلية، وإلغاء مدرستين إقليميتين على الساحل، إحداهما في انالالافا على الساحل الشمالي الغربي والأخرى في ماهانورو على الساحل الشرقي (وكانت الثالثة في تاناناريف). وكان غالييني قد أنشأ هذه المدارس لإعداد ما قد تحتاجه الحكومة من موظفين، وكذلك لتصفية «المحميات الداخلية» تدريجيًا. وقد أضيفت اللمسات الأخيرة على التوحيد الإقليمي لمدغشقر بثلاثة تدابير: أولها هو توحيد المعايير الإدارية (بذلت فيما بين عام ١٩٢٧ و ١٩٣٢ ثلاث محاولات لوضع حدود المناطق الإدارية)؛ وكان الثاني هو التوسع في تطبيق نظام الفوكونولونا الإدارية بوصفها مجال ممارسة السلطة؛ وكان الثالث هو سن مجموعة من القوانين الملزمة بصدور «التقنين الأهلي» في عام ١٩٠١ الذي يكون أساسًا للقضاء الإداري الذي امتزجت فيه السلطتان القضائية والتنفيذية. وبالنسبة للمرينيين كانت هذه التدابير تنحدر انحدارًا مباشرًا عن إصلاحات راينيلا ياريفوني، وتشير إلى قدر من التواصل بين القرنين التاسع عشر والعشرين، ولكنها كانت تمثل في المناطق الأخرى انقطاعًا كاملاً عن الماضي واستتبعت تغيرات بعيدة المدى لم تلق دائمًا تفهمًا من الملاغاشيين مما دعاهم الى مقاومتها في كثير من الأحيان.

وكان الاستعمار يعني أيضًا بالنسبة للملاغاشيين الاستغلال الاقتصادي للجزيرة على أيدي قلة من غير أبناء البلاد. ومنذ وقت مبكر اصطدمت هذه «التنمية» المزعومة للمستعمرة بمشكلة موارد القوى العاملة. وبعد أن أعاد غالييني تطبيق نظام الفانومبوانا الذي كان مطبقًا في عهد الملوك المرينيين، وقرر توسيعه ليشمل الجزيرة كلها في عامي ١٨٩٦ و ١٨٩٧، بحيث أصبح كل الملاغاشيين الذكور القادرين على العمل الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والستين ملزمين بأن يقدموا سنويًا خمسين يومًا من العمل دون مقابل، أنشئ «المكتب المركزي للعمل» في عام ١٩٠٠ وأوكلت اليه مسؤولية المساعدة في حشد العمال اللازمين للمؤسسات الخاصة. وإزاء مقاومة الملاغاشيين لأي شكل من أشكال التجنيد، تولت الإدارة الأمر بنفسها وأنشأت في عام ١٩٢٦ «إدارة الأيدي العاملة للمشروعات ذات النفع العام» التي فرضت على المجندين غير المطلوبين للخدمة العسكرية الفعلية أن يعملوا لمدة ثلاثة أعوام – خفضت فيما بعد الى عامين – في مواقع البناء بالمستعمرة (أنظر الشكل ٥-١٠). وقد اعتبر الملاغاشيون «إدارة الأيدي العاملة» هذه عبودية مقنّعة وكانت موضع كراهية عميقة لا من الأشخاص الذين كانوا يكرهون على العمل فحسب بل من العمال الأجراء «المتطوعين» الذين فقدوا عملهم نتيجة لإنشائها.

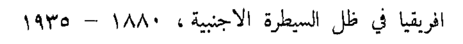
وقد ازدادت وطأة القهر الاستعماري بالاستيلاء بالقوة على الأرض ثم توزيعها على المستوطنين. فبمقتضى مرسوم صادر في عام ١٩٢٦ اعتبرت الدولة مالكة لكل «الأراضي الخالية أو غير المملوكة لأحد»، ما لم يكن قد جرت تنميتها أو تسويرها أو منحت على سبيل الامتياز وقت صدور المرسوم[٢٤]. ومنذ ذلك الحين احتكرت الإدارة الأراضي الجيدة وأخذ المستوطنون يتعدون على أراضي السكان الوطنيين، ولم يعد للملاغاشيين أي سند لملكية أرض الآباء والأجداد. وكانت أكثر المناطق تأثرًا بهذا الاستيلاء على الأرض، الذي أثار بغض الملاغاشيين الشديد، هي مناطق الساحل الشمالي الغربي والساحل الشرقي.

وكان لا بد لهذه الانقلابات الاقتصادية والسياسية أن تحدث تحولات اجتماعية وثقافية. فقد تقوّض نمط حياة المجتمعات العشائرية في المناطق الساحلية، وأصبحت مهدّدة بالاضمحلال وبتفكك بنيتها.

---

(٢٣) ج. فريميغاتشي، ١٩٨٠، ص ٢.

(٢٤) رابياريمانانا، ١٩٨٠، ص ٥٨.



الشكل ٥-١٠: مدغشقر: العاملون في بناء الخط الحديدي الواصل بين تاناناريف وتاماتاف (حقوق الطبع محفوظة: هارلنغ - فيوليه).

فمصادرة أخصب الأراضي ، وعبء الضرائب الباهظ الذي أجبر شعوبًا بأكملها – مثل الأنتاندروي في عام ١٩٢١ – على الهجرة الى مزارع الرينيون وشمال غربي الجزيرة ، وإعادة توزيع العمال بالقوة ، ونشر التعليم الرسمي والمسيحية ، ورحيل جنود ملاغاشيين الى فرنسا للاشتراك في الحرب العالمية الأولى ، وإلغاء الرق ، والمهانة التي لحقت بالنبلاء – كل هذه العوامل أحدثت تغيرات بعيدة المدى في البنى الاجتماعية ، وأدت الى انهيار عدد من العشائر وزعزعت مكانة القيم والعادات التقليدية. ولقد أدى الازدياد الكبير في عدد المدارس في إيمرينا والحاق عدد كبير من صغار الموظفين بخدمة الحكومة الى إثارة الاستياء سواء في صفوف طبقة الأثرياء السابقة التي حرمها الفتح من سلطتها أو بين أفراد النخبة الجديدة الذين تخرّجوا من مدارس السلطة الاستعمارية والذين تولّد لديهم انطباع بأن «النظام الاستعماري يحول عامدًا بينهم وبين الوصول الى مراكز المسؤولية»[٢٥].

وهكذا أثّر القهر الاستعماري، على الرغم من اختلاف أشكاله باختلاف المناطق ، على مجتمع ملاغاشي بكافة مستوياته وأثار ردود فعل مختلفة.

ردود الفعل الأولى المعارضة للنظام الاستعماري

في عام ١٩٠٤ ، أي في الوقت الذي كان يعتبر فيه الاحتلال الفعلي أمرًا منتهيًا ، كان المستعمرون يدركون مع ذلك مدى تزعزع الأوضاع. وتأكدت مخاوفهم بالتمرّد الذي اندلع في عامي ١٩٠٤ – ١٩٠٥ في جنوب شرقي الجزيرة. وقد انتشرت الانتفاضة التي نشبت في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٠٤ في إقليم فاراغانغانا بسرعة بالغة في اتجاه الغرب ، نتيجة للعلاقات التقليدية التي كانت قائمة في الأزمنة التاريخية بين الشعوب الشرقية والبارا (أنظر الشكل ٦-١٠). وكان تضامن العشائر في مواجهة العدو المشترك هو سبب الانتشار السريع للحركة ، على حين كانت البيئة الجغرافية ، بغاباتها وجروفها ، هي السبب فيما واجهته القوات التي أرسلت لاخماد التمرّد من مصاعب. وقام المتمردون ، بقيادة رؤساء ينتمون لعشائر البارا (مثل بيفانوها) ولعشائر الجنوب الشرقي (مثل ماهافيلو من مجموعة الماسياناكا وريزوهيري من منطقة الفانغايندرانو) أو رجال ميليشيا منشقين مثل العريف كوتافي، بمهاجمة المراكز الحربية في أمبانيهي وبيغوغو وإسيرا ، كما هاجموا إقطاعيات الامتياز ومنها الإيمرود حيث قتلوا صاحبها الملازم كونشون. وهجر رجال المشاة المجندين محليًا مواقعهم في تسيفوري وبكيترو، أو انضموا الى التمرد كما حدث في حالة أنتانيمورا.

وقد فسّر غالييني التمرّد زاعمًا أنه يرجع الى عقلية السكان المحليين «بميلهم الطبيعي الى الحرب» و«شغفهم بالفوضى والنهب». أما فيكتور أوغانيور الذي خلفه فقال إن الأسباب تكمن في «تجاوزات الإدارة» (زيادة الضرائب ، الجور في جمعها وطغيان رؤساء المواقع العسكرية أو المستوطنين الأفراد). وهذه تفسيرات قاصرة ذلك أنها تغفل جانبًا جوهريًا في التمرّد (النضال من أجل استعادة الحرية) كما أغفلت القدرة التنظيمية للمتمردين الذين هاجموا كل ما كان يرمز الى الإدارة الاستعمارية سواء كانوا من قوات الاحتلال الفرنسية أو من موظفي الحكومة والمعلمين الملاغاشيين. ويخلص جاكوب في دراسته لعصيان عام ١٩٠٤ الى القول بأن هذا التمرد كان بلا شك مزدوج الدلالة «فقد كان كفاحًا من أجل

(٢٥) أ. سباسينسكي ، ١٩٧٠، ص ٢٤.

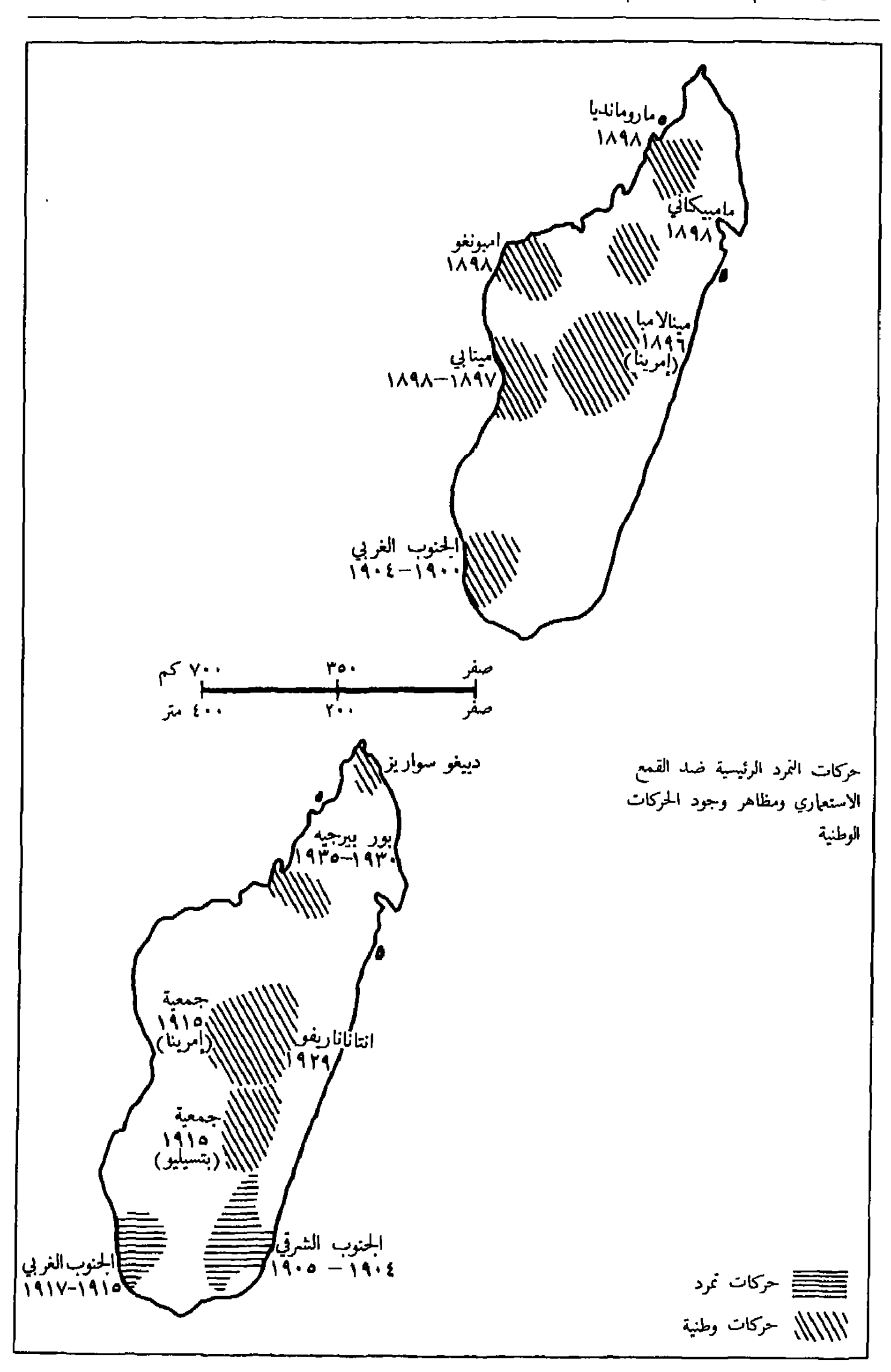
الاستقلال ونضالاً ضد الاستغلال الاستعماري »[٢٦] . وقد اضطر الملاغاشيون بعد القضاء على هذا التمرد الأول – الذي قام احتجاجًا على عسف الإدارة – الى البحث عن أشكال جديدة للكفاح.

وكانت المقاومة السلبية شكلاً من أكثر أشكال مناهضة الاستعمار شيوعًا : رفض الامتثال للأوامر ، الإعراض عن كل ما كان يعتبر دليلاً على « التحضّر » وإن كان يرتبط مع ذلك ارتباطًا وثيقًا بالاستعمار والوجود الأجنبي ، ومنع الأطفال من الذهاب الى المدارس التي كانت بعض الأوساط تعتبرها مجرّد شكل من أشكال « السخرة الاستعمارية » ، وهجر القرى التي أُقيمت على امتداد الطرق في الجنوب لتجميع السكان. ولم يبد هذا الاحجام عن التعاون خطيرًا في نظر الاستعماريين الذين اعتقدوا أن السلام قد استقرّ أخيرًا في مدغشقر في عام ١٩٠٥ . ثم اندلع فجأة في عام ١٩١٥ تمرّد السادياهي (الاسم الذي أُطلق على المتمردين) في الجنوب الغربي ، في نفس الوقت الذي اكتشفت فيه الشرطة وجود جمعية سرية في تاناناريف ، تعرف باسم (VVS) (فاي فاتو ساكيليكا ,أو « أقوياء أشداء كالصخر والحديد») (انظر الشكل ٦ـ١٠).

وكانت حركة السادياهي (١٩١٥ – ١٩١٧) انتفاضة فلاحية مسلحة ، بدأت أول الأمر في أمبوتاكا على الضفة اليسرى لنهر ميناراندرا في أوائل فبراير / شباط ١٩١٥ ثم امتدت بسرعة بالغة الى منطقتي أمبانيهي وتسيهومبي[٢٧] . وكان السادياهي يسرقون الماشية ويهاجمون القرى ويقطعون خطوط البرق ثم ينسحبون الى مخابئ بعيدة عن المواقع التي تسيطر عليها الإدارة. وكانوا يقومون بتشكيل عصابات يتراوح عدد أفرادها بين عشرة وأربعين على الأكثر ، كما كانوا يتميزون بسرعة بالغة في الحركة ، فشملت تحركاتهم مناطق واسعة في الجنوب. وكان من بين الأسباب التي دفعت قرى بأسرها لتأييد السادياهي سرًا أو علانية ، الفقر المزمن الذي حل بالسكان نتيجة لندرة سقوط الأمطار وشدة انهمارها مع ذلك عند سقوطها ، وفرض ضرائب على الماشية والآثار البعيدة المدى للحرب العالمية الأولى بما ترتب عليها من تعبئة لقوات الإحتياط وزيادات في الضرائب ونقص في الطعام وعدم كفاية المداخيل النقدية لسداد الضرائب.

وفي تاناناريف قام سبعة من طلاب مدرسة الطب بالعاصمة ، وكانت المعهد الوحيد للتعليم العالي المتاح حينذاك لأبناء مدغشقر ، بإنشاء جمعية (VVS) في يوليو / تموز ١٩١٣ في أعقاب نشر سلسلة من المقالات كتبها القس البروتستانتي رافيلوجاونا تحت عنوان « اليابان واليابانيون »[٢٨] ، ودعا فيها الملاغاشيين أن يحذوا حذو اليابان التي مزجت بين العصرية والتقاليد ببراعة بالغة. وانضم الى الطلاب عدد من صغار الموظفين وعمال الدواوين ومعلمي المدارس الابتدائية. وقد أدّى موقف أوغانيور ، الحاكم العام من ١٩٠٥ الى ١٩١٠ ، المناهض لرجال الكنيسة والحملة التي وجهت ضد بعثات التبشير الى إنعاش الترانوزورو التي طالب قساوستها بـ«كنيسة حرة في بلد حر»[٢٩] سواء في مواعظهم الكنسية أو في كتاباتهم ، كما حملوا على « الالحاد الفرنسي » والأخذ « بالعادات الفرنسية الزائفة ». وشدّد المثقفون على التقاليد الوطنية للمذهب البروتستانتي الذي يمكن أن تكون نظمه الديموقراطية ملاذًا للمقاومة[٣٠] . كما

(٢٦) ج. جاكوب ، ١٩٧٩، ص ١٧.
(٢٧) ف. إيسوافيلوماندروسو ، ١٩٧٥، ص ١٣٩–١٦٩.
(٢٨) ف. إيسوافيلوماندروسو ، ١٩٨١ ، ص ١٠٠–١١١.
(٢٩) س. عياش وسي. ريتشارد، ١٩٧٨ ، ص ١٧٦.
(٣٠) ج. فريميغاتشي ، ١٩٨٠، ص ١١.



الشكل ١٠-٦ : المناطق التي قامت فيها حركات مقاومة وتمرّد وحركات وطنية، في الفترة ما بين عام ١٨٩٦ وعام ١٩٣٥.

قاموا بتوجيه الاهتمام الى الأصالة القومية الملاغاشية وبتعميقها من خلال النهضة الأدبية مع إبراز فترات بعينها من تاريخ البلاد، وإحياء الطقوس القديمة من أجل الانضمام الى الجمعية السرية. وعلى الرغم من أن جمعية (VVS) كانت منظمة سرية، إلّا أنها كانت تعبّر عن آرائها صراحة في الصحافة داعية الملاغاشيين الى افتداء الوطن بأرواحهم حتى يتمكن شعبه من التقدم والتمتع بالحرية والكرامة. وكانت هذه الجمعية السرية، بالرسالة الوطنية التي حملت لواءها، تحديًا لا يطاق في نظر الإدارة وخاصة في زمن الحرب. وكانت الأحكام القاسية التي صدرت بالأشغال الشاقة والنفي الى معسكر نوسي لافا، وبإيقاف الصحيفة التي اتهم محرّروها في القضية، وبالفصل من خدمة الحكومة، والتغيرات التي أدخلت على مقررات المدارس لإلغاء تدريس التاريخ، الذي اعتبر مادة تحمل أفكارًا عن الحرية والمساواة وتترك مجالاً فسيحًا للتأمل، وزيادة الأهمية المعطاة للغة الفرنسية، وإعطاء مزيد من الأهمية للهجات المحلية سعيًا الى إضعاف مكانة اللهجة المرينية التي كانت قد فرضت منذ سنوات كلغة وطنية – كانت كل هذه التدابير دليلاً على مدى ما أصبح لدى المستعمرين من وعي بالحركة الوطنية الوليدة داخل الصفوة وعلى مدى خشيتهم من نتائجها. وكانت نتيجة هذه التدابير القمعية أن هجر الملاغاشيون العمل السري، وأخذوا منذ ذلك الحين في التعبير صراحة عن مطالبهم السياسية من خلال الحملات الصحفية وإنشاء النقابات وما الى ذلك.

معارك استرداد الكرامة

كان العقد التالي للحرب العالمية الأولى فترة مهمة نظرًا لما تجلّى خلالها من وعي متزايد، شمل البلاد كلّها، في الإعداد للحركة الوطنية وتدعيمها. ويمكن أن تؤرخ بداية نقطة التحوّل الهامة هذه في التاريخ الملاغاشي بعودة المجندين السابقين الى مدغشقر.

لقد طالب أولئك المحاربون القدماء، الذين كلّلوا بأكاليل الغار والذين كانوا يؤمنون بأنهم خدموا فرنسا كما خدمها أي مواطن فرنسي، بأن يمنحوا نفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون، وأيدهم في ذلك عدد كبير من مواطنيهم. وأمام الموقف الذي اتخذته الصحافة والغرفة التجارية اللتان كانتا تعارضان منح الجنسية بالجملة، أخذ المجندون السابقون يميزون بالتدريج بين صورتين لفرنسا: صورة نبيلة، وهي صورة بعيدة المنال، وصورة ظالمة وهي قريبة دانية. وهكذا بدأوا، بقيادة راليمونغو، كفاحًا طويلاً من أجل الحصول على حق المواطنة الفرنسية.

ويعد راليمونغو (١٨٨٤ – ١٩٤٢) الذي عمل أولاً معلمًا بمدرسة ابتدائية بروتستانتية ثم موظفًا كتابيًا، ثم أصبح طالبًا في باريس، وكان مجندًا سابقًا واشتراكيًا وماسونيًا، هو المؤسّس الحقيقي للحركة الوطنية. وقد تأثّر تأثّرًا بالغًا بالأوساط التي كان يختلط بها في باريس والتي كانت تضم دعاة للسلام واشتراكيين وراديكاليين، وتأثّر بوجه خاص بأعضاء «جمعية حقوق الإنسان». وحين عاد الى مدغشقر في عام ١٩٢٢، أقام في دييغو – سواريز التي كانت مكانًا مثاليًا لنشر الدعاية نظرًا لوجود العمال في الترسانة البحرية وتعقد مشاكل حيازة الأرض في سهل ماهافافي وفي منطقة أنتالاها.

وحتى مايو/أيار ١٩٢٩، كانت دييغو – سواريز، لا تاناناريف، هي بؤرة الحركة الوطنية التي لم تقف عند حد إثارة الرأي العام من أجل كفالة المساواة في الحقوق، بل ندّدت أيضًا بمظالم النظام الاستعماري، مثل الاستيلاء على الأراضي الواقعة في الشمال الغربي فيما حول بحيرة ألاوترا، وغياب الحريات، واستبداد الإدارة وطغيانها، والتفرقة العنصرية التي تجلت أثناء محاولات مقاومة انتشار الطاعون

في تاماتاف وفي المرتفعات في عام ١٩٢١ . ويمكن أن ندرك مدى الأصالة في منهاج راليمونغو من الطرق المبتكرة التي لجأ اليها . فقد كان الشعاران الأساسيان للحملة التي قادها ضد النظام الاستعماري هما الشرعية والمشروعية ، مستندًا في ذلك الى أن مدغشقر قد اعتبرت ، بمقتضى القانون الصادر في ٦ أغسطس / آب ١٨٩٦ بضم الجزيرة ، مستعمرة فرنسية مما يستوجب تطبيق كل القوانين الفرنسية فيها . وقد نجحت الحركة في توثيق صلاتها بأصحاب الأعمال ، الذين أبدوا حماسًا يزيد عما أبداه موظفو الحكومة الذين كانوا يخشون العقوبات الإدارية ، وكان التجار وبخاصة تجار العاصمة هم الذين يمولون الحركة في حقيقة الأمر .

وقد ازدادت مجموعة راليمونغو قوة نتيجة لتأييد رافواهانغي – وهو عضو سابق في جمعية (VVS) – وإيمانويل رازافندراكوتو وابراهام رازافي ، سكرتير فرع النقابة التابعة للفرع الفرنسي للأممية العمالية في تاتاناريف، وجول رانايفو. كما انضم إليها عديد من اليساريين الأوروبيين مثل المحامي البيرتيني ودوساك وبلانك وفيتوري. وقامت المجموعة سعيًا الى توضيح مطالبها والدفاع عنها ، بإصدار صحيفتين ابتداءً من عام ١٩٢٧ وهما لوبنيون (الرأي) في دييغو– سواريز ، ولورور بلاغاش (الفجر الملاغاشي) في تاناناريف ، اللتان واجهتا كل ألوان الانتقام المتكرّر من جانب الإدارة . وعلى الصعيد السياسي ، طالبت المجموعة « بأن يتولّى مجلس عام ، يتمتع بسلطات موسّعة ، إدارة كل شؤون البلاد » وبالغاء نظام الحاكم العام وتمثيل مدغشقر في الحكومة الفرنسية[٣١] .

وفي موازاة نشاط مجموعة راليمونغو ، اشتعلت جذوة الحماسة الدينية مرة أخرى في كنيسة الترانزوزورو . ولم ينته الخلاف ، الذي اشتعل من جديد بين أعضاء الكنيسة الملاغاشية والقساوسة الأوروبيين البروتستانت ، إلّا في عام ١٩٢٩ مع صدور حكم المجلس القضائي بالاعتراف بالترانزوزورو ككنيسة وطنية . وأخذت الطائفة منذ ذلك الحين في العمل من أجل الحكم الذاتي متسترة برداء الحركة الداعية الى الاستقلال الديني ، على حين كان قادتها من أنصار راليمونغو ودوساك .

وبعد أن نظّم دوساك ، مع رالیمونغو ورافواهانغي ، « دعوى المطالبة بحقوق أبناء مدغشقر » التي طالبوا فيها بحق المواطنة الفرنسية ، والغاء النظام « الأهلي » ، وتطبيق الحقوق الاجتماعية والثقافية التي تقرّرت في ظل الجمهورية الثالثة ، توجه الى تاناناريف في مايو / أيار ١٩٢٩ لشرح أهداف « الدعوى » . وقد أدى منع « الرعايا الملاغاشيين » من حضور مؤتمر كان قد تقرّر عقده في ١٩ مايو / أيار ، الى خروج موكب حاشد في شوارع العاصمة هتف فيه آلاف المتظاهرين بشعارات ثورية كان منها « عاشت الحرية وعاش حق الاجتماع ! » و « يسقط النظام الأهلي » . وكانت تلك المظاهرة الجماهيرية الأولى مرحلة حاسمة في نمو الحركة الوطنية (أنظر الشكل ٦-١٠) . فقد كانت أحداث ١٩ مايو / أيار ١٩٢٩ تمثل في آن واحد ذروة للنضال من أجل المساواة وإيذانًا بالبدء في المطالبة بالاستقلال ، كما كانت منطلقًا للنضال السياسي الحقيقي متمثلاً في حملات الدعاية وإنشاء الخلايا والأحزاب السياسية وظهور صحف متنوعة عريضة القاعدة . وقد حث رالیمونغو ، بعدنفيه إلى بور بيرجيه ، الفلاحين على ممارسة أسلوب المقاومة الذي كان يستخدمه غاندي في الهند . وفي عام ١٩٣١ ، طرح صراحة فكرة الاستقلال خلال رده على خطبة لبول رينو ، وزير المستعمرات الفرنسي ، رفض فيها فكرة منح الجنسية بالجملة . وفي عدد لوبنيون (الرأي) الصادر في ٢٠ يوليو / تموز ١٩٣٤ ، تحدّث رافواهانغي عن « الحق الطبيعي والثابت في تشكيل دولة حرة مستقلة » . وابتداءً من عام ١٩٣٥ فصاعدًا أخذت في الظهور صحف أخرى ذات نزعة وطنية صريحة .

(٣١) أ. سباسينسكي ، ١٩٧٠، ص ٣٠.

فأخذت صحيفة ني فيربنينا مالاغاشي (الأمة الملاغاشية) وصحيفة ني راريني (العدل) تدعوان باستمرار الى ضرورة أن تصبح مدغشقر حرة. إلّا أن الحركة كانت قد أخذت تفقد قوة الدفع في حقيقة الأمر «فقد أصيب أصحاب الأعمال بضرر بالغ من جراء الأزمة الاقتصادية فسحبوا تأييدهم... وموظفو الحكومة كانوا يخشون تعريض أنفسهم للشبهات وفقد وظائفهم. أما القساوسة البروتستانت فقد اربكهم المسار السياسي الذي سلكته التطورات فانسحبوا الى كنائسهم. وكانت الطبقة الوسطى الملاغاشية حريصة أشد الحرص على اتخاذ موقف الترقب، مفضلة المزايا المباشرة والشخصية التي تترتب على الحصول على حق المواطنة الفرنسية»[٣٢]. واقتضى الأمر أن تظهر للوجود الجبهة الشعبية كي تعطي قوة دافعة جديدة للحركة.

خاتمة

إن المقاومة المسلحة التي خاضها شعب مدغشقر منذ الغزو الفرنسي، على تناثرها وافتقارها للتنسيق، لم تحل دون قيام النظام الاستعماري. ولكن منطق الاستعمار والصدمة الأليمة التي أصابت الملاغاشيين، بكل ما كان يتهددهم من فقد للهوية، حملاهم على خوض أشكال مختلفة من النضال سعيًا لاسترداد كرامتهم. وقد ساعدت النضالات ضد القهر الاستعماري على نشوء الحركة الوطنية واشتداد ساعدها، وذلك على الرغم من وجود الكثير من الانقسامات الإقليمية والدينية والاجتماعية التي حالت، سواء في عام ١٩٣٥ أو في عام ١٩٤٠، دون إدراك كل ما ينطوي عليه الاستعمار إدراكًا واضحًا، وكانت سببًا في تمتع الإدارة بمركز وطيد بدا في ظاهره وكأنه لا يمكن النيل منه.

(٣٢) ف. كورنر، ١٩٦٨، ص ١٨.

الفصل الحادي عشر

ليبيريا وأثيوبيا (١٨٨٠ – ١٩١٤): بقاء دولتين افريقيتين

بقلم: م. ب. أكبان
(استنادًا إلى إسهامات من أ. ب. جونز ور. بانكهيرست)

«إن أثيوبيا تتضرّع الى الله متطلعة الى وعده المقدّس الحق! فاعتمادنا ليس على العجلات الحربية والجياد بل على الرب. والحق أننا حين نستعرض تاريخنا (الافريقي) كشعب، سواء نظرنا الى بقائنا في أرض المنفى أو الى نجاة وطننا من الغزو، فإننا لا نملك إلّا أن نقول: إلى هنا أعاننا الرب»[1]. (الباحث الليبيري إدوارد و. بلايدن ١٨٦٢).

«إن أثيوبيا ليست بحاجة إلى أحد، فهي تتضرّع إلى الله»[2] (منيليك الثاني أمبراطور أثيوبيا، ١٨٩٣).

«لقد أدركنا الآن أكثر من أي وقت مضى أن هذا عصر دبلوماسية جديدة، دبلوماسية لا تقيّدها المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بل لا يقيّدها القانون الطبيعي وقواعد العدالة، حين يخص الأمر الدول الصغرى... فالدول العظمى تلتقي وتقتسم الدول الصغيرة فيما بينها دون أن ترجع الى هذه الدول الصغيرة التي لا حول لها ولا قوة، إذ لا تملك جيوشًا أو أساطيل تمكنها من مواجهة القوة بالقوة»[3]. (آرثر باركلي، رئيس ليبيريا، ١٩٠٧).

تظهرنا الاقتباسات السابقة على الرباط الذي ربط، على ضعفه، بين ليبيريا وأثيوبيا، كما تظهرنا بوجه خاص على محنتهما المشتركة التي نشأت عن عدوان الدول الأوروبية عليهما خلال فترة التكالب على افريقيا واقتسامها (١٨٨٠ – ١٩١٤). وعلى ذلك سيتضمن هذا الفصل دراسة مقارنة للتطورات التاريخية في الدولتين وبخاصة إبّان فترة التكالب والاقتسام العصيبة التي فرضت الدول الأوروبية خلالها الحكم الاستعماري على معظم افريقيا. ويبدأ الفصل باستعراض لأراضي وشعوب ليبيريا وأثيوبيا ونظم الحكم فيهما، ثم يبيّن كيف كان تأثرهما بالاستراتيجيات والعمليات التي فرض الأوروبيون من خلالها

---

(١) أ. و. بلايدن، ١٨٦٤، ص ٣٥٨.
(٢) ر. بانكهيرست، ١٩٧٦.
(٣) أ. باركلي وف. أ. ر. جونسون وت. م. ستيوارت، «تقرير اللجنة الليبيرية الى أوروبا في المرجع: Franco-Liberian Frontier»، الموجود في المحفوظات الوطنية الليبيرية بالملف المعنون «الرئيس التنفيذي، اللجنة الرئاسية».

حكمهم على افريقيا ، وكيف كان موقفها إزاءها ، ولماذا نجت الدولتان من الحكم الأوروبي ، والتغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدتها كل منهما.

ليبيريا وأثيوبيا عشية التكالب على افريقيا

ليبيريا

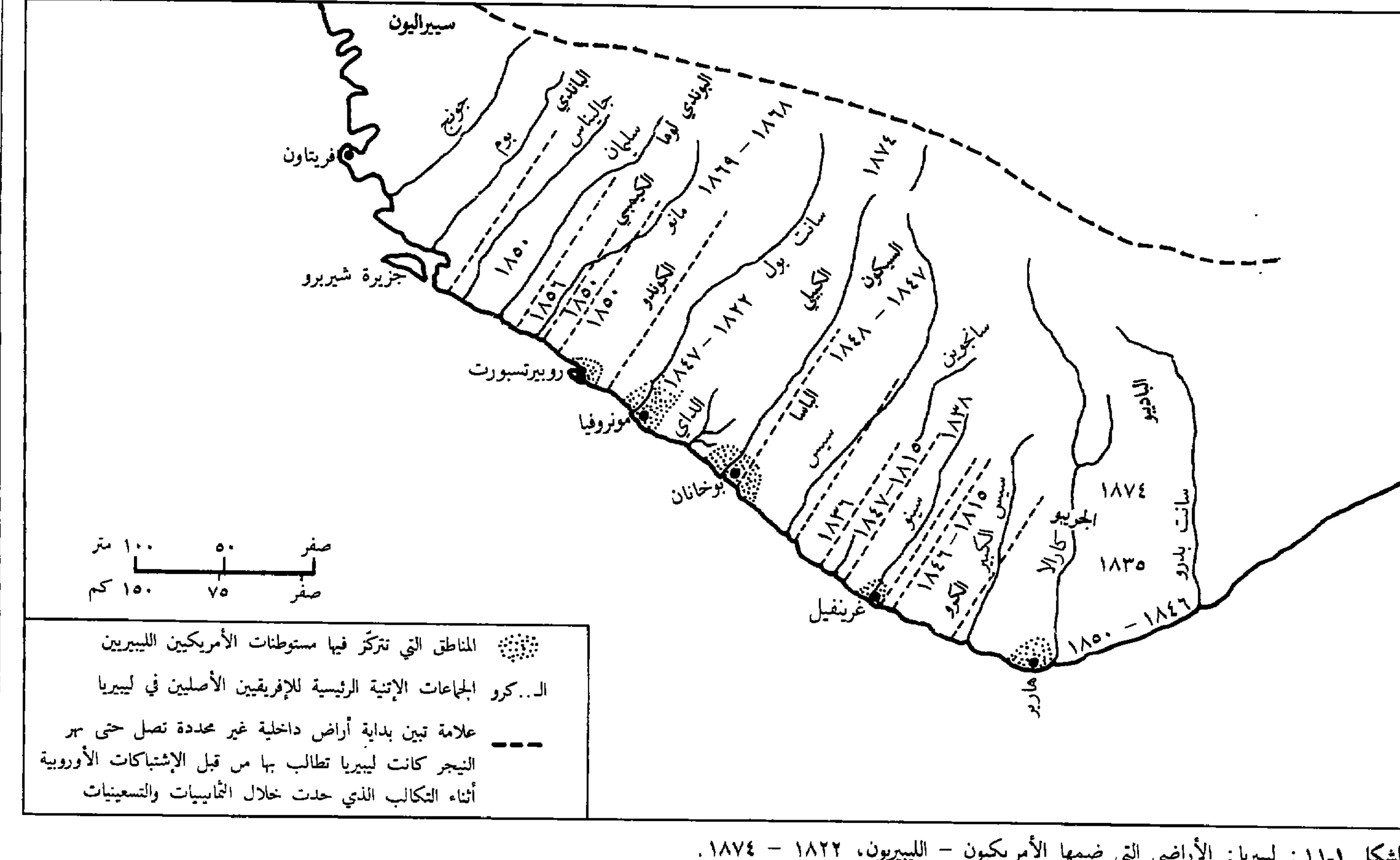
كانت ليبيريا تعد – بالمصطلح الفني – مستعمرة لجمعية التوطين الأمريكي التي قامت بتأسيسها في عام ١٨٢٢ بمعونة حكومة الولايات المتحدة لتوطين الأمريكيين «الأحرار» المنحدرين من أصول أفريقية ، الراغبين في النجاة بأنفسهم من قهر العبودية والعنصرية البيضاء ، والافريقيين (المنتشلين) الذين تقوم بإنقاذهم سفن الأسطول الأمريكي من بواخر نقل العبيد في مياه المحيط الأطلسي.

وكانت مونروفيا ، التي أسسها في عام ١٨٢٢ أوائل المهاجرين الافريقيين الأمريكيين ، هي النواة التي تشكلت حولها ليبيريا . ومنذ ذلك الحين وحتى عام ١٩٠٦ تقريبًا ، كان أكثر من ١٨ ألفًا من أفارقة العالم الجديد يأتون سنويًا ، بمعونة من جمعية التوطين الامريكية (ACS) في معظم الأحيان ، للإقامة في ليبيريا في تجمعات شملت أكثر من ثلاثين بلدة بالقرب من ساحل الأطلسي ، وعلى أراض حصلت عليها الجمعية أو الحكومة الليبيرية من الرؤساء الافريقيين في المنطقة . وكان معظم هؤلاء من الأمريكيين المنحدرين من أصول افريقية ، ولكن كان هناك على الأقل اربعمائة من أفارقة جزر الهند الغربية جاؤوا من باربادوس في عام ١٨٦٥ وأقاموا معًا في كروزيرفيل التي تبعد ثلاثة عشر كيلومترًا عن مونروفيا . كما استوطن ليبيريا ، وبخاصة فيما بين عام ١٨٤٤ وعام ١٨٦٣ ، أكثر من خمسة آلاف من العبيد المنتشلين من سفن نقل الرقيق أغلبهم من منطقة الكونغو ، عاشوا أول الأمر في كنف «الليبيريين الأمريكيين» وهو الاسم الذي كان يُطلق على المستوطنين القادمين من العالم الجديد وذريتهم(٤) .

وإذ كان الليبيريون الأمريكيون في حاجة الى أراض لاستغلالها في الزراعة وفي بناء دولة كبيرة ، ويواجهون منافسة من البريطانيين والفرنسيين الذين كانوا يسعون الى الحصول على أراض لإقامة مراكز تجارية ومواقع عسكرية ، فقد قاموا بتوسيع مساحة أراضي ليبيريا بضم مساحات كبيرة من الأرض الى المراكز القليلة الساحلية المنعزلة التي كانوا قد استأجروها أصلاً من رؤساء القبائل الافريقيين. وفي شهر ديسمبر / كانون الأول عام ١٨٧٥ ، حين كان التوسع قد توقّف عمليًا ، كانت الأراضي الليبيرية تمتد ، حسب زعم حكومتها ، لمسافة ٩٦٠ كيلومترًا بمحاذاة ساحل الأطلسي ، وتمتد الى الداخل لمسافة تتراوح ما بين ٣٢٠ و ٤٠٠ كيلومتر ، كما تصل – افتراضًا – الى نهر النيجر (أنظر الشكل ١١-١) . وكانت تضم مستوطنات الليبيريين – الأمريكيين وقدماء العبيد كما تضم الشعوب والمجموعات الإثنية للسكان الافريقيين الأصليين وأراضيهم. وكانت هذه المجموعات تشمل الفاي والدي والباسا والكرو والغريبو ، الذين كانوا يقطنون بالقرب من الساحل ، والغولا والكيسي والباندي والكبيلي واللوما والماندينغو ، الذين كانوا يقيمون في مناطق داخلية بعيدة عن الساحل(٥) .

وقد أخذ الليبيريون – الأمريكيون بالثقافة الغربية أساسًا في أساليب معيشتهم وفي مؤسساتهم السياسية ، فكانوا يتحدثون باللغة الانجليزية ويطبقون مبدأ الملكية الفردية ويأخذون بنظام التصرّف في

(٤) م. ب. أكبان ، ١٩٧٣ (ب) ، ص ٢١٧ – ٢٢٣.
(٥) م. ب. أكبان. ١٩٧٦ ، ص ٧٢ – ٧٥.



الشكل ١-١١ : ليبيريا : الأراضي التي ضمها الأمريكيون - الليبيريون، ١٨٢٢ - ١٨٧٤.
(المصدر : و. ب. مورغان وج. لك. باغ : «غرب افريقيا»، لندن، ١٩٦٩).

ملكيّة الأرض ويتمسكون بالمسيحية وبالزواج الأحادي. أما السكان الأصليون فكانوا من معتنقي الديانات التقليدية أو من المسلمين، ويتحدثون بلغاتهم الافريقية ويملكون الأرض على المشاع. وكان يتولى شؤون الحكم في قراهم رؤساء وشيوخ تعاونهم منظمات تقوم على أساس فئات العمر أو منظمات اجتماعية – سياسية مثل تنظيم البورو (للرجال) والساندي (للنساء). وعلى الرغم من إدراكهم لقيمة التعليم الغربي الذي جاء به الليبيريون – الأمريكيون والمبشرون البيض. فقد عارض بعض شيوخهم الدعوة للمسيحية وصور التدخل الأخرى في قوانينهم وعاداتهم.

وإذ كانت الحكومة الليبيرية تفتقر الى القوة العسكرية الفعالة والى الفنيين الإداريين المدربين والأموال الكافية، فقد عجزت عن تنفيذ مشروعاتها لاحتلال أراضي ليبيريا احتلالاً فعليًا سواء عن طريق مد الطرق وخطوط السكك الحديدية وإقامة المراكز العسكرية والإدارية وانشاء مستوطنات لليبيريين – الأمريكيين في طول البلاد وعرضها، أو عن طريق التعاون مع رؤساء القبائل في المناطق الداخلية بدفع اعانات منتظمة لهم ودعوتهم «لتمثيل» أقوامهم في الهيئة التشريعية الليبيرية «كمحكمين». ومن هنا، بدا أن من المرجّح أن تخسر ليبيريا جانبًا كبيرًا من الأراضي التي كانت تدّعي ملكيتها، حين بدأ الأوروبيون تكالبهم على استعمار افريقيا حوالى عام ١٨٨٠ (والذي بلغ ذروته في مؤتمر برلين الذي عُقد في عامي ١٨٨٤ – ١٨٨٥)[٦]. ومن هنا كان الشغل الشاغل للحكومة الليبيرية أثناء التكالب هو المحافظة على ما في حوزتها من أراض.

وحتى عشية التكالب، لم يكن قد طرأ على التنمية الداخلية في ليبيريا تغيّر يذكر منذ حصولها على الاستقلال من جمعية التوطين الامريكية في عام ١٨٤٧. وقد ضمت الهيئة التشريعية، التي أنشئت على غرار الكونغرس الأمريكي، مجلسًا للنواب ومجلسًا للشيوخ، في حين ضمت الهيئة التنفيذية رئيسًا ونائبًا للرئيس ينتخبهم الشعب كل عامين، وأعضاء لمجلس الوزراء يعيّنهم الرئيس بموافقة مجلس الشيوخ، وكان يمثل السلطة التنفيذية في كل مقاطعة – وهي وحدة الحكم المحلي – مراقب يرأس الإدارة فيها. وعلى الرغم مما كان يتمتع به الرئيس نظريًا من سلطات واسعة، فقد استأثر عدد من العائلات الأمريكية – الليبيرية بنفوذ كبير على مستوى المقاطعات نتيجة لعدم توافر وسائل فرض السلطة التنفيذية خارج نطاق مونروفيا. وامتد هذا النفوذ في بعض الحالات لعدة أجيال في ظل حكم الحزب الجمهوري وحزب الويغ الحقيقيين. وكان من بين هذه العائلات التي وصفها ناقد ليبيري بسخرية بأنها «لوردات ونبلاء» ليبيريا، عائلات هوف وشيرمان وواطسون في منطقة كيب ماونت، وعائلات باركلي وكولمان وكوبرودينيس وجريمس وهوارد وجونسون وكنغ وموريس في منطقة مونتسيرادو، وعائلات هارمون وهوارس في غراند باسا، وعائلات بيرش وغرين وغريغسباي وروس وويدرسبون في منطقة سينسي، وعائلات بريوير ودوسن وجبسون وتوبمان ويانسي في منطقة ماريلاند، وكانت هذه العائلات تشكل الصفوة السياسية (والاقتصادية في كل الأحوال)[٧].

---

(٦) ر. و. شوفيلدت، *World Cruise: Liberia and the Liberian Boundary Dispute,* (Naval Historical Foundation Collection, Manuscript Division, Library of Congress, Washington, D.C.), Shufeldt to Coppinger, Fernando Poo, 8 May 1879.

(٧) المحفوظات الوطنية الليبيرية، الدائرة التنفيذية: مراسلات عامة من ١٨٨٧ إلى ١٨٩٩، من روس إلى تشيزمان، غرينفيل، ١٢ يوليو/تموز ١٨٩٢ (EDGC، ١٨٨٧ – ١٨٩٩)؛ رسائل ليبيرية، رقم ١٥، من دينيس إلى كوبنغر، مونروفيا، ٢٢ أغسطس/آب ١٨٧١؛ مجلة سيراليون ويكلي نيوز الأسبوعية، عدد ٣ يونيو/حزيران ١٨٩٩، المحفوظات الوطنية الليبيرية، المشرّع الليبيري، وقائع اجتماعات مجلس الشيوخ، ١٨٤٨ – ١٩٠٠.

ومن ناحية أخرى، أدت انقسامات اجتماعية خطيرة الى تقويض الوحدة الوطنية في ليبيريا. فقد انغمس، مثلاً، الحزبان السياسيان في الجمهورية، اللذان تشكلا في وقت مقارب للحصول على الاستقلال في عام ١٨٤٧ (وهما الحزب الجمهوري، وكان يسيطر عليه المستوطنون المولدون، وحزب الويغ الحقيقيين الذي كان يسيطر عليه المستوطنون السود وذوو الأصل الكونغولي والمتعلمون من السكان الافريقيين الأصليين) إزاء عدم وجود خلافات ايديولوجية أو سياسية جوهرية بينهما، في المعارك الانتخابية الضارية العقيمة التي كانت تجري كل عامين بغية اكتساب السيطرة السياسية للتحكم في الفرص الواسعة لتعيين الموظفين في الوظائف العامة بالجمهورية. وقد حكم الجمهوريون ليبيريا منذ الاستقلال حتى أطاح بهم حزب الويغ الحقيقيين في عام ١٨٧٠، ولكنهم استعادوا السلطة في عام ١٨٧١ ليخسروها مرة أخرى في عام ١٨٧٧ ويفوز بها حزب الويغ الحقيقيين الذي ظل يحكم ليبيريا منذ ذلك الحين بصفة مستمرة حتى عام ١٨٨٠ حين أطاح به انقلاب الرقيب أول (الجنرال الآن) صمويل دوي.

إلّا أنه كان ثمة انقسام أعمق يفصل بين الليبيريين الأمريكيين والسكان الافريقيين الأصليين لليبيريا. وكانت السياسة التي انتهجها الليبيريون–الأمريكيون على امتداد القرن التاسع عشر تقوم على استيعاب السكان الافريقيين الأصليين ثقافيًا وسياسيًا عن طريق «تحضيرهم» وإدخالهم في المسيحية ومنحهم حقوقًا مساوية لحقوق المستوطنين. وعلى الرغم من أن ذلك قد تحقّق الى حد ما بالنسبة لقدماء العبيد المحررين (وكان عددهم يقل كثيرًا عن عدد المستوطنين)، إلّا أن الليبيريين – الأمريكيين، الحريصين تمامًا على وضعهم المتميز، قد حافظوا على سيطرتهم السياسية القوية على ليبيريا عن طريق الحد من المشاركة السياسية حتى من جانب المتعلمين من السكان الافريقيين الأصليين. فلم يحصل سوى قلة قليلة من هؤلاء على حقوق انتخابية مساوية لحقوق الليبيريين – الأمريكيين (على الرغم من أن هؤلاء قد يكونون أميين وفقراء). وكان التمثيل الأساسي للسكان الافريقيين الأصليين (وكان في الغالب تمثيلاً للافريقيين سكان منطقة الساحل) يتكوّن، ابتداءً من عام ١٨٧٥، من رؤساء افريقيين يعينون كـ «محكمين» (أو مندوبين) بعد أن تدفع المناطق التي يرأسونها «رسم مندوب»، مائة دولار سنويًا، الى الحكومة الليبيرية. وكان أولئك المندوبون يتحدّثون بواسطة مترجمين عن الشؤون العرقية وحدها، ولم يكن لهم حق الاشتراك في التصويت، مما جعل تأثيرهم على سياسة الحكومة ضئيلاً للغاية[٨]. ومن هنا كان الافريقيون المتعلمون ورؤساء القبائل، على السواء، ساخطين على تمثيلهم المحدود.

كما سعت الحكومة الليبيرية، فضلاً عن ذلك، الى فرض أكبر قدر ممكن من الرسوم على الصادرات والواردات وغيرها من مكوس التجارة والملاحة، التي كانت تشكّل المصدر الرئيسي لإيراداتها. ولجأت، من أجل تسهيل تحصيل هذه الرسوم وتمكين التجار الليبيريين – الأمريكيين من السيطرة على التجارة الخارجية، الى قصر حرية التجار الأجانب في ممارسة التجارة، ابتداءً من عام ١٨٣٩، على ستة موانئ رسوّ تابعة لليبيريين – أمريكيين. وقد أثارت هذه القيود والرسوم حفيظة التجار الأجانب، كما أثارت استياء رؤساء قبائل السكان الأصليين الذين كانوا يتحكمون من قبل في التجارة الخارجية ويقومون

(٨) لم يجر إدخال إصلاحات لمنح الافريقيين حقوقًا تقارب حقوق الليبيريين الأمريكيين والنخبة الافريقية التي اجتذبوها الى طريقة حياتهم، إلّا خلال فترة رئاسة الرئيس وليم ف. س. توبمان (١٩٤٤ – ١٩٧١). وشملت هذه الحقوق منح حق الانتخاب لجميع الذكور الراشدين من السكان الافريقيين الأصليين الذين يؤدون ضريبة كوخ مقدارها دولاران. وتوسيع نظام المقاطعات الإدارية المطبق في مجتمعات الليبيريين الأمريكيين ليشمل جميع أجزاء ليبيريا مما يعني إلغاء نظام «الحكم غير المباشر» الاستعماري الطابع.

بتحصيل المكوس. وفي كثير من الأحيان كان التجار الأجانب ورؤساء القبائل يشتركون معًا في مقاومة أو تحدّي القيود والرسوم المفروضة على التجارة، أو في دعوة الدول الأوروبية الى التدخل لصالحهم. وعلى هذا النحو، لجأ الفاي والكرو والغريبو، الذين يعيشون على الساحل الليبيري، الى حمل السلاح عدة مرات خلال القرن التاسع عشر لمقاومة القيود التي فرضتها الحكومة الليبيرية على تجارتهم[٩].

أثيوبيا

استطاع الامبراطور تيودروس الثاني (١٨٥٥ – ١٨٦٨) إحياء الامبراطورية الأثيوبية القديمة بعد تمزّق دام مائة عام أو أكثر. فبعد أن ألحق تيودروس الهزيمة بالحكام الاقطاعيين (أو الرؤوس) لأقاليم تيغري وبيجمدير وغوجام وسيميين وويلو وشوا الأثيوبية، التي لم يكن لامبراطور غوندار الألعوبة سلطان يذكر عليها وكان حكامها دائمي الاقتتال فيما بينهم، استطاع خلال السنوات الأولى من عهده، أن يعيد توحيد الامبراطورية تحت حكمه القوي[١٠] (أنظر الشكل ٢-١١). وكانت أغلبية سكان تلك الأقاليم، التي يقع معظمها على الهضبة الأثيوبية الممتدة من أرتيريا الى وادي أواش، من الأغاو والأمهريين والتيغريين. وكانت هذه الشعوب تأخذ بالثقافة الأمهرية – التيغرية السائدة، التي تتميز – ضمن ما تتميز به – باعتناق مذهب الطبيعة الواحدة للمسيح، وهو مذهب الكنيسة الأرثوذكسية الأثيوبية، وتستخدم اللغتين الأمهرية والتيغرية المرتبطتين ارتباطًا وثيقًا. وتلتزم ببنية اجتماعية – سياسية «تقوم على تدرّج في العلاقات وتتحكّم فيها الشخصيات القوية في السلطة»، واقتصاد يرتكز على الزراعة ولّد «ارتباطًا قويًا بالأرض» و«شبكة مقابلة من الحقوق والخدمات المؤسسة على ملكية الأرض» والتي ترتبط عادة بالنظام الاقطاعي[١١].

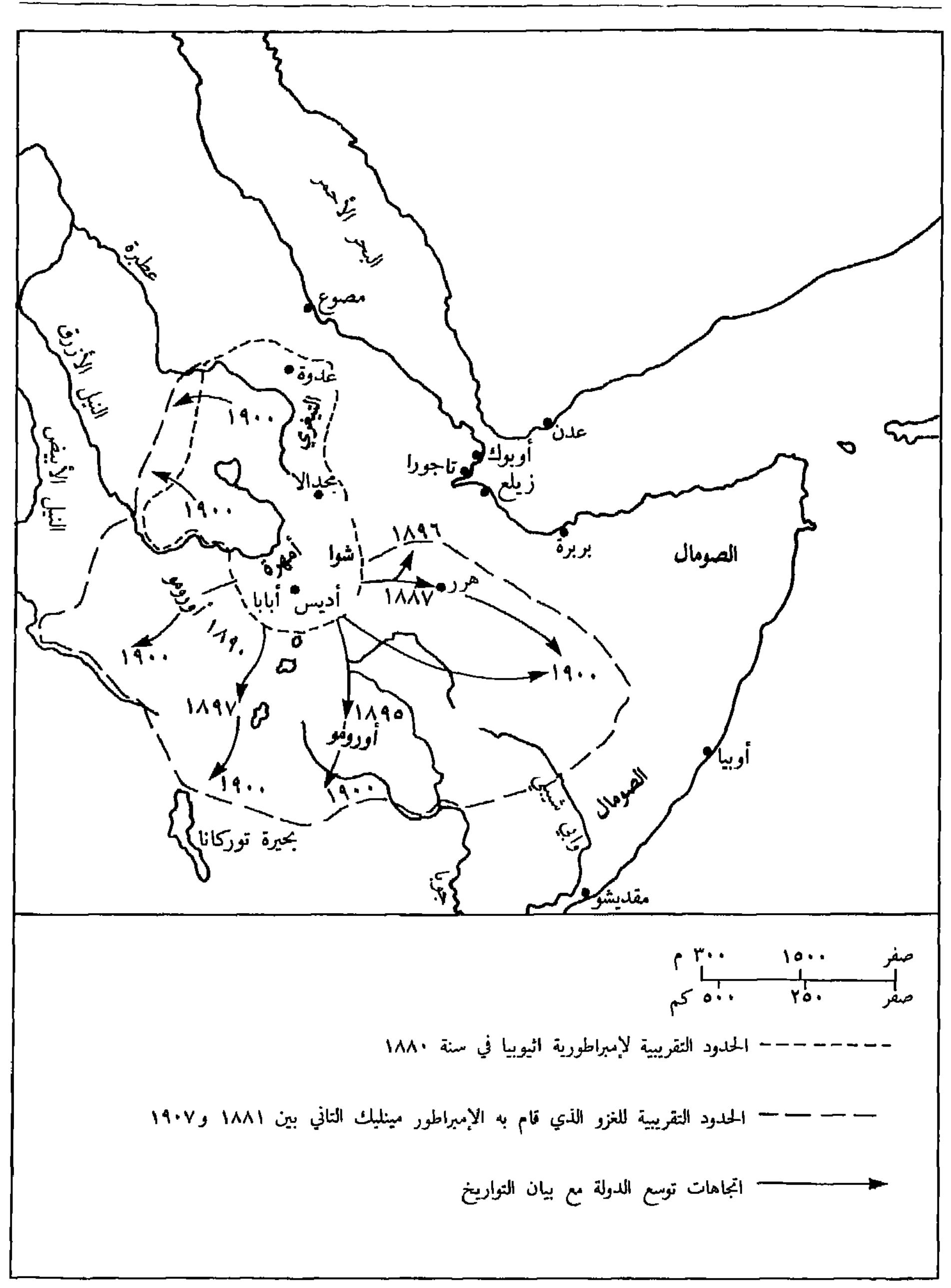
وبعد توحيد النواة الأمهرية – التيغرية على أيدي تيودروس، شكّلت هذه النواة – شأنها في ذلك شأن مونروفيا ومستوطنات الليبيريين – الأمريكيين في ليبيريا – قاعدة لانطلاق أثيوبيا، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نحو مزيد من التوسع في أراضي السكان المحيطين بها الذين كانوا يسكنون في الغالب أراضي واطئة والذين كان قد سبق للحكومة الأثيوبية أن فرضت على بعضهم أحيانًا، في أوقات سابقة مختلفة، «علاقة أو سلطة قانونية متغيّرة الطبيعة وغير مستقرة في معظم الأحيان»[١٢]. ولكن النواة الأمهرية – التيغرية لم تكن تمثل كتلة متجانسة متماسكة بل كانت تفرّق بينها سياسيًا المنافسات الإقليمية وتقسّمها حواجز طبيعية تتمثل في الأخاديد والمرتفعات التي تعوق المواصلات والنقل.

وكان من نتيجة نجاح تيودروس في إخضاع الرؤوس بفضل امتلاكه لأسلحة مستوردة أكثر قوة، ثم هزيمته هو نفسه في نهاية الأمر على أيدي حملة تأديبية بريطانية في أبريل / نيسان ١٨٦٧، أن اتضحت للقادة الأثيوبيين بجلاء أهمية الأسلحة الحديثة للسيطرة على الامبراطورية واحتواء المنافسين السياسيين او العدوان الخارجي.

ولما كان خليفة تيودروس، الامبراطور يوحنس الرابع (١٨٧١ – ١٨٨٩) قد شغل، كما سنرى فيما بعد، بصد العدوان من جانب مصر والمهديين في السودان، فإن معظم عمليات التوسع الأثيوبية التالية –

---

(٩) ج. د. هارغريفز، ١٩٦٣، ص ٢٤٣.
(١٠) ر. غرينفيلد، ١٩٦٥، ص ٧٠؛ أ. جيلكز، ١٩٧٥، ص ٩-١٠.
(١١) ك. كلابهام، في: ر. لومارشان (مشرف على التحرير). ١٩٧٧. ص ٣٦ و ٣٧.
(١٢) هـ. ج. ماركوس، ١٩٧٥، ص ١٤٠.



الشكل ١١-٢ : توسّع الأراضي الأثيوبية في ظل حكم منيليك الثاني.
(نقلاً عن ج. د. فاج، ورد ذكره، ١٩٧٨).

فيما يسمّى بـ «أراضي أثيوبيا التاريخية» التي تبلغ مساحتها ضعف مساحة أثيوبيا قد حدث في عهد الامبراطور منيليك الثاني (١٨٨٩ - ١٩١٣) (أنظر الشكل ٣-١١) الذي تواكب عهده مع التكالب الأوروبي على افريقيا[١٣].

وفي ظل حكم الامبراطور منيليك، كان النظام السياسي لأثيوبيا قد تبلور بالفعل. فكان النظام الامبراطوري الأثيوبي منظمًا على ثلاثة مستويات أساسية: المنطقة أو الإقطاعية، والإقليم، والأمة، حول ثلاثة محاور منفصلة: المحور الاقتصادي والمحور السياسي والمحور الديني. وكان السيد الاقطاعي والحاكم والامبراطور، الذين يحكمون على الترتيب المنطقة والإقليم والامبراطورية، وتربط بينهم «علاقات تقوم على تدرج من الأعلى الى الأدنى»، يمثلون أعمدة النظام إذ كان كل منهم «حاكمًا وقاضيًا وقائدًا عسكريًا ورجل بلاط في آن واحد». وكان الامبراطور - كقاعدة عامة - يعيّن حكام الأقاليم الذين يقومون بدورهم بتعيين السادة الاقطاعيين أو الحكام الفرعيين على المناطق التي تتكوّن منها أقاليمهم.

وكان السيد الاقطاعي يتمتع بحقوق معيّنة تُعرف باسم «الغُلت»، وتتمثل أساسًا في حق جباية أتاوة عينية من كل أسرة تعيش في المنطقة، والحصول على العمل الإجباري لمزرعته أو «لأي مشروعات أخرى يحدّدها». وكان يحتفظ بجانب من الأتاوة لاستعماله الشخصي وكان الباقي يرسل الى الحاكم الذي يعلوه في المرتبة - أي الى حاكم الإقليم. كما كان يتولّى الفصل في القضايا والمنازعات في المنطقة، ويعبّئ الميليشيات المحلية ويقودها، وينظم المشروعات العامة لتنمية المنطقة فضلاً عن العمل لضمان وفاء أبرشيته، التي غالبًا ما كانت تتطابق حدودها مع حدود المنطقة، بالتزاماتها تجاه الكنيسة الأرثوذكسية الأثيوبية المحلية[١٤]. وكقاعدة عامة، كانت التزامات سكان المنطقة تجاه السيد الاقطاعي أو الكنيسة، والتي ترتهن في المقام الأول بمدى ارتباطهم بالأرض لكسب العيش، طفيفة نسبيًا في أقاليم النواة الأمهرية - التيغرية. وكان امتلاك الأرض والسيطرة عليها يجريان في تلك الأقاليم وفقًا لنظام «الرست» (rist)، أي تسلسل النسب، مما كان يحول عمليًا دون التصرّف في ملكية الأرض ولا يترك للامبراطور أو للحاكم مجالاً لتوزيعها على المحاسيب والأنصار. وكانت الالتزامات شديدة الوطأة في المناطق التي فتحها منيليك في الجنوب والغرب حيث كان الاقطاعيون والنفطانيات (naftanias) (وهم حرفيًا «حملة البنادق»: المستوطنون القادمون من المرتفعات الحبشية) يستغلون الشعب استغلالاً بشعًا معتمدين في ذلك - ضمن وسائل أخرى - على الحقوق والالتزامات التي يرتبها نظام «الغُلت»[٥] (gult).

وكانت الوظائف التي يؤديها حكام الأقاليم تماثل وظائف السادة الاقطاعيين ولكن على نطاق أوسع. وفي أغلب الأحيان، كان أولئك الحكام يختارون في النواة الأمهرية - التيغرية، من بين أقارب الامبراطور المقربين أو النبلاء المحليين الذين يوثق في ولائهم للامبراطور. أما حكام الأقاليم المفتوحة حديثًا في الجنوب والغرب، حيث كان من الممكن نقل ملكية الأرض، فكانوا في معظم الأحيان نبلاء أو عسكريين ينتمون الى الشمال - أمهريين وشوانيين وتيغريين وغيرهم - ممن يتلقون حقوق «الغُلت» (أو الى أرض تخضع لنظام «الرست - غُلت» بدلاً من منصب الحاكم)، ويعيّنون في مناصبهم تقديرًا لخدماتهم للامبراطور. وهكذا كان استمرار الولاء للحاكم أو للامبراطور مرهونًا الى حد بعيد بمدى ما يتوافر لهم

(١٣) ر. غرينفيلد، ١٩٦٥، ص ٩٦.
(١٤) د. ن. ليفين، ١٩٧٤، ص ١١٤-١٢٠، ب. جيلكز، ١٩٧٥، ص ١٣-١٤.
(١٥) المرجع السابق.



الشكل ٣-١١ : الامبراطور منيليك الثاني ، ملك شوا من ١٨٦٥ الى ١٨٨٩ ، وامبراطور أثيوبيا من ١٨٨٩ الى ١٩١٣ .
(المصدر : حقوق الطبع محفوظة ، هارلنغ – فيوليه).

من قدرة على منح حقوق «الغُلت» على سبيل المكافأة، وبمدى توفّر القوة العسكرية اللازمة لفرض السلطة[١٦].

وكان الامبراطور يمثل أهم عنصر منفرد في النظام الامبراطوري، ويتولى وظائف تنفيذية وتشريعية وقضائية مقننة بحكم العرف. وقد صنّف كريستوفر كلابهام هذه الوظائف على النحو التالي: وظيفة «توفير الحماية» ووظيفة «الجباية والتوزيع» ووظيفة «التنظيم» ووظيفة «رمزية». فكان الامبراطور يقود جيشه بنفسه، ويقوم بتصريف شؤون الامبراطورية، ويتولى شؤون القضاء والرعاية. وربما كان الأهم من ذلك أن الامبراطور كان رمزًا للوحدة الوطنية والاستقلال بحكم انحداره – المزعوم – من صلب الملك (النبي) سليمان، وبحكم تتويجه ورسمه على يدي «أبونا» اي الرئيس المصري للكنيسة الأثيوبية الأرثوذكسية[١٧].

وكان النظام الامبراطوري الذي ورثه تيودروس يفتقر الى «بيروقراطية تاريخية» جديرة بالذكر[١٨]. فباستثناء عدد ضئيل نسبيًا من المناصب ذات المهام المحدّدة بدقة مثل منصب تصحفو تعزاز (Tsahafo T'ezaz)، أي الكاتب الامبراطوري، ومنصب الأفا-نغاشي (Afa-Negus)، أو كبير القضاة، كانت الادارة الامبراطورية تتمثل – الى حد بعيد – في شخص الامبراطور وممثليه الإقليميين – أي الحكام والسادة الاقطاعيين[١٩]. وقد حاول تيودروس نفسه أن ينشئ بيروقراطية بما لجأ إليه مرارًا من إزاحة الحكام الموجودين، ذوي الأصل الارستقراطي، وتعيين حكام آخرين من جنرالات الجيش ذوي الأصل المتواضع مأجورين من قبل الدولة والمخلصين للامبراطور الخاضعين له. إلّا أن الحكام الجدد أطيح بهم، وحلّت محلّهم الأسر الحاكمة السابقة خلال تمردات واسعة النطاق ضد حكمه المتزايد البطش[٢٠].

وفي ضوء التحليل السابق يتبين أن أوجه التشابه بين النظامين السياسيين في ليبيريا وأثيوبيا كانت أوضح من أن يماري فيها أحد. ففضلاً عن أن كلا البلدين كانت له نواة داخلية ومحيط خارجي وحكومة مركزية، فقد كانت لكل منهما أيضًا أنظمة سياسية فرعية تتركز في الشياخات المحلية (أو القروية)، مثل شياخات الغولا في ليبيريا أو الأورومو (غالّا) في أثيوبيا، والتي لم نناقشها في هذا الفصل، وهي أنظمة تقوم على ثقافات سياسية تختلف، الى هذا الحد أو ذاك، عن الثقافة السياسية السائدة في المركز. كما كان كلا النظامين يقوم على استئثار النواة الداخلية بالامتيازات، ويستخدم أساليب المحسوبية والاحتواء في المناطق الطرفية المحيطة. إلّا أنه بينما كان نظام أثيوبيا الامبراطوري «أفريقيًا» الى حد كبير، بلا أحزاب سياسية أو برلمان – فلم يصل تيودروس ويوحنس ومنيليك الى منصب الامبراطور عن طريق صندوق الاقتراع، بل بفضل امتلاكهم لقوة عسكرية تفوق قوة منافسيهم – كان نظام الحكم المركزي في ليبيريا غربيًا تمامًا. وأيًا كان الأمر، فإن كلا النظامين كانت لديه، أو استطاع أن يستحدث، الوسائل والأدوات اللازمة لمقاومة العدوان الأوروبي الذي انطلق نتيجة التكالب على افريقيا واقتسامها.

---

(١٦) ك. كلابهام، في ر. لومارشان (مشرف على التحرير)، ١٩٧٧؛ ب. جيلكز، ١٩٧٥. ص ٢٨–٢٩؛ د. ن. ليفين، ١٩٧٤، ص ١٢٠–١٢١.

(١٧) ك. كلابهام، في: ر. لومارشان (مشرف على التحرير)، ١٩٧٧، ص ٤٤–٤٥.

(١٨) د. كرومي، ١٩٦٩، ص ٤٦٥.

(١٩) ب. بانكهيرست، ١٩٦٧، ص ١٢.

(٢٠) ك. كلابهام، في: ر. لومارشان (مشرف على التحرير)، ١٩٧٧، ص ٤٧.

العدوان الأوروبي على الأراضي الليبيرية والأثيوبية، (١٨٨٠ - ١٩١٤)

تمتعت كل من ليبريا وأثيوبيا بعلاقات ودية نوعًا ما مع الدول الأوروبية حتى عام ١٨٧٩. ولكن هذه العلاقات أخذت في التغير خلال فترة التكالب، ابتداءً من ثمانينات القرن الماضي فصاعدًا، وتعرّضت الدولتان - بدرجات متفاوتة - لضغوط القوى الامبريالية الأوروبية وعدوانها، مما كان له عواقب وآثار متباينة.

ليبيريا

رفضت ليبيريا، التي لم توجّه اليها الدعوة لحضور مؤتمر برلين ولم تكن ممثلة فيه، أن تلتزم - أول الأمر - بمقررات ذلك المؤتمر ومنها مبدأ «الاحتلال الفعلي». وكانت حجتها في ذلك، كما ذكر وزير خارجية ليبيريا إدوين ج. باركلي (أنظر الشكل ٤-١١) في يونيو / حزيران ١٨٨٧، أن وجهة نظر ليبيريا هي أن تلك القرارات «تنطبق على الأراضي التي يمكن أن تستولي عليها الدول الأوروبية في المستقبل، وليس على الممتلكات الحالية لدولة افريقية أو ما يمكن أن تحوزه مثل هذه الدولة في المستقبل»[٢١]. وأصرّ الليبيريون - بحق - على أن ليبيريا بوصفها حكومة افريقية وبلدًا افريقيًا، لا تحتاج الى «احتلال فعلي» لكون جميع سكانها من الليبيريين.

وفي النهاية بدأت الحكومة الليبيرية، منذ أواخر التسعينات، في اتخاذ تدابير لتحقيق الاحتلال الفعلي حتى تتفادى فقدان الأراضي الليبيرية الداخلية بكاملها. وقد أوضح الرئيس الليبيري آرثر باركلي الذي ولي الرئاسة فيما بين ١٩٠٤ و ١٩١١ (أنظر الشكل ٥-١١)، حقيقة المخاطر التي حاولت ليبيريا تفاديها بهذا الموقف إذ قال في ديسمبر / كانون الأول ١٩٠٦: «لقد كانت ليبيريا دولة معترفًا بها قبل مؤتمر برلين بوقت طويل... وقد يكون لديها من المبررات ما يجعلها تعترض على بعض ما طرح في ذلك المؤتمر من مقولات... ولكن الحقيقة الواقعة هي أن الدول العظمى هي التي تحدّد - في واقع الأمر - مبادئ القانون الدولي. وعلى الدول الصغرى أن تمتثل. ومن هنا فنحن مضطرون الى احتلال حدودنا بواسطة قوة لحرس الحدود وموظفين مناسبين، وإلى أن نقيم في منطقة الحدود حكمًا منظمًا على أسس حضارية»[٢٢].

وقد اتخذت الامبريالية الأوروبية في ليبيريا ثلاثة أشكال رئيسية خلال فترة التكالب والاقتسام: (١) استيلاء دول أوروبية على أراضٍ ليبيرية؛ (٢) تدخل هذه الدول تدخلاً سافرًا في شؤون ليبيريا الداخلية؛ (٣) سيطرة تجار وممولين وأصحاب امتيازات ومقاولين أوروبيين، يتمتعون بثقة هذه الدول ورعايتها، على الاقتصاد الليبيري. كما أدت الأنشطة الامبريالية الأوروبية الى زيادة إضعاف ليبيريا وزعزعة استقرارها.

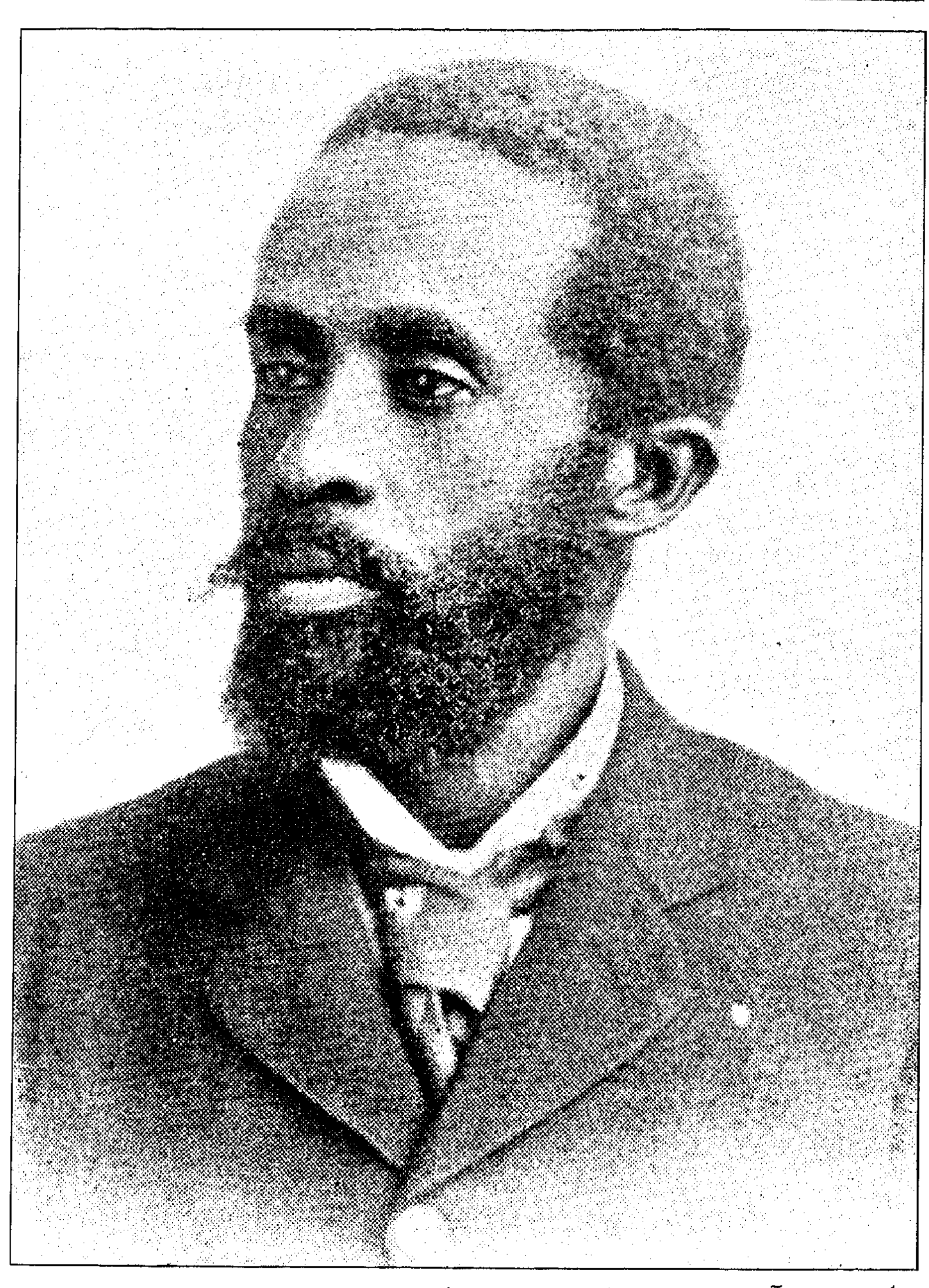
وقد تلقفت بريطانيا الدعوات الموجهة اليها من الفاي المقيمين في شمال غربي ليبيريا ومن التجار السيراليونيين والبريطانيين المقيمين على ساحل الفاي، فبدأت، واضعة في اعتبارها أيضًا تجارة سيراليون وعائداتها، في التدخل ابتداءً من عام ١٨٦٠ بدعوى حماية الفاي والتجار مما تفرضه عليهم ليبيريا من

(٢١) مقتبس في م. ب. أكبان، ١٩٧٣ (ب)، ص ٢٢٣.

(٢٢) أ. باركلي، الخطاب السنوي: 11 December 1906 in *Liberia Bulletin*, n° 30, February 1907, p. 69 (Hereafter, Bulletin).



الشكل ٤-١١ : إ. ج. باركلي ، وزير خارجية ليبيريا.
(الصورة : سير هـ. جونستون ، ليبيريا ، ١٩٠٦).



الشكل ٥-١١ : آرثر باركلي، رئيس ليبيريا من ١٩٠٤ الى ١٩١١.
(الصورة : سير هـ. جونستون، ليبيريا، ١٩٠٦).

ضرائب . وبعد مناقشات عقيمة ومتقطعة بين ممثلين لبريطانيا وليبيريا والفاي ، قامت بريطانيا بضم معظم شياخات الفاي الى سيراليون في مارس / آذار ١٨٨٢ ، على الرغم من أن رؤساء قبائل الفاي لم يعربوا قط عن رغبتهم في الخضوع للحكم البريطاني (وإنما فقط رغبوا في تدخل بريطانيا)[٢٣] (أنظر الشكل ٦-١١) . ولكن الليبيريين ، الذين أذهلهم تصرّف بريطانيا كانوا عاجزين عن الردّ ، فأصدروا « مذكرة احتجاج » ضد التصرّف البريطاني ، كانت تنم عن العجز رغم لهجتها العاطفية المؤثرة . وأرسلوا نسخًا من هذه المذكرة الى كل الدول التي كانت تربطها علاقات بليبيريا من خلال معاهدات معها ، يتوسلون اليها أن تساعد ليبيريا وأن تتوسط « لوقف سير الأحداث في طريق تهدّدها بالدمار » . وكان من بين الحكومات القليلة التي ردّت على المذكرة حكومة الولايات المتحدة التي كان الليبيريون يتطلعون بوجه خاص الى تدخلها للتوصل الى « تسوية عادلة » لمسألة الحدود . ولكنها سارعت الى نصح الليبيريين بالإذعان للتصرّف البريطاني مما قضى على آمالهم تمامًا . وكانت معظم الدول الأخرى التي وجّه اليها النداء دولاً أوروبية منهمكة هي نفسها في عمليات التوسع الاقليمي في افريقيا أو بسبيلها الى ذلك . ومن هنا لم يلق نداء ليبيريا استجابة أو تعاطفًا يذكر[٢٤] . وفي نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٨٥ وقّعت ليبيريا اتفاقية مع بريطانيا ، اعتبر بمقتضاها نهر مانو حدًا فاصلاً بين ليبيريا وسيراليون ، وكان هذا في غير مصلحة ليبيريا .

وبالمثل ، قام الفرنسيون في مايو / أيار ١٨٩١ بضم المنطقة الواقعة بين نهري كافالا وسان بيدرو في جنوب شرقي ليبيريا ، مستغلين في ذلك سخط سكان المنطقة على السياسات التجارية الليبيرية وعدم قيام ليبيريا بفرض احتلالها الفعلي على تلك المنطقة[٢٥] (أنظر الشكل ٦-١١) . ومرة أخرى أصدر الليبيريون نداءً عاطفيًا الى « الشعوب المسيحية المتحضرة » يهيبون بها أن تتدخل لمصالحهم ، ولكن دون جدوى[٢٦] . وإذ وجدت ليبيريا نفسها بلا حول ولا قوة اضطرت الى توقيع اتفاق مع فرنسا في ديسمبر/كانون الأول ١٨٩٢ ، اعتبر بمقتضاه نهر كافالا حدًا فاصلاً بين ليبيريا وساحل العاج ، وبذلك حصلت فرنسا على منطقة كافالا - سان بيدرو ، وعلى قطعة كبيرة من أرض الداخل الليبيرية التي لم تكن قد حدّدت حتى ذلك الحين ، وتنازلت فرنسا نظير ذلك عن دعاواها الغامضة بشأن غاراوي وبوكانان وبوشانان وبوتاو على الساحل الليبيري[٢٧] .

وسعيًا الى تجنّب مزيد من التعديات على ليبيريا ، أوفدت الحكومة الليبيرية مبعوثين الى واشنطن ولندن

---

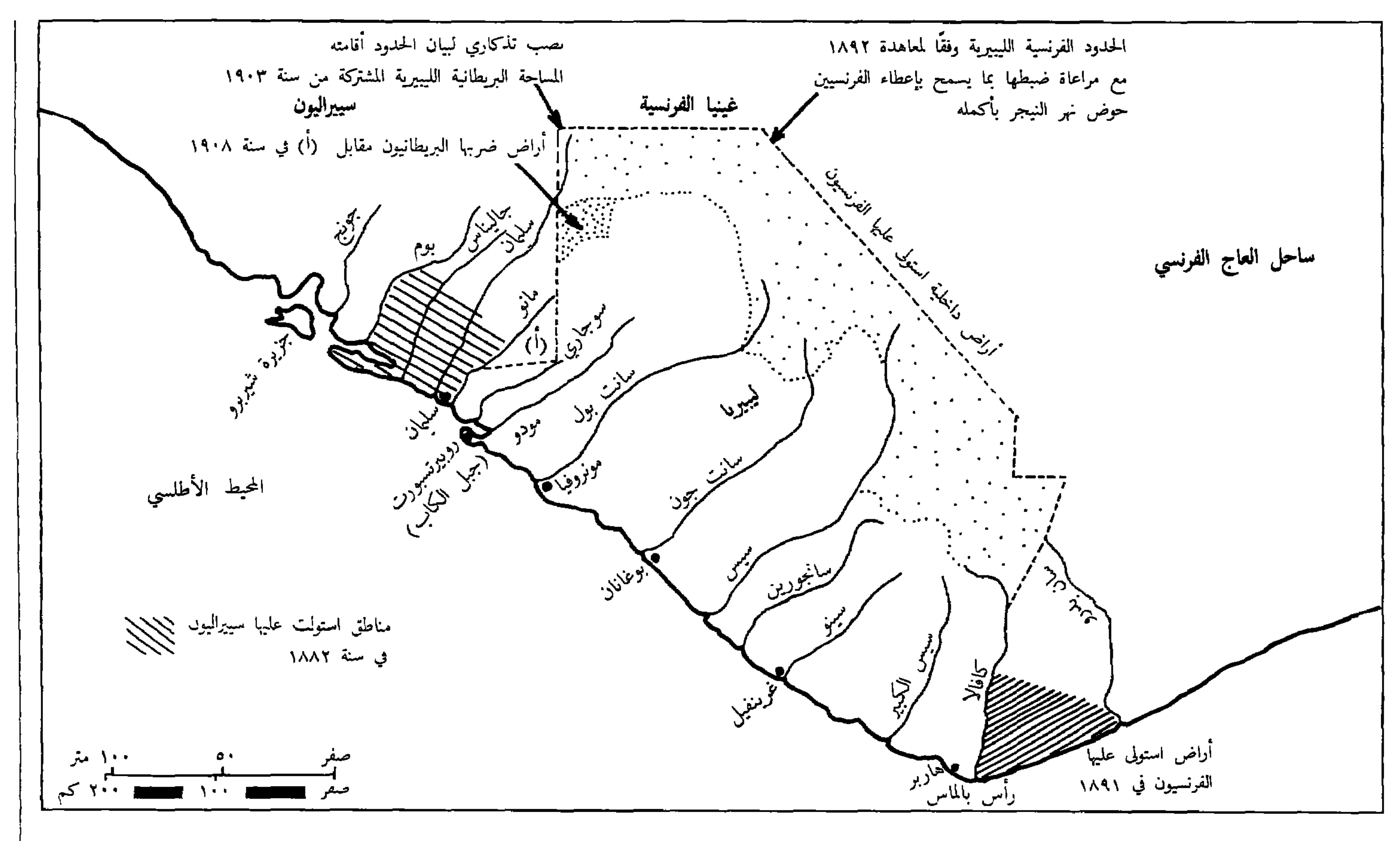
(٢٣) وثائق وزارة الخارجية البريطانية Kew (PRO) ، FO ١٦٩٩/٨٤ ، من دربي الى هافلوك ، ٢ مارس /آذار ١٨٨٣ ؛ ومن غرانفيل إلى لوويل ، ١٠ مارس/آذار ١٨٨٣ .

(٢٤) ج. و. جيبسون وأ. ف. راسل ، ١٨٨٣ .

(٢٥) جمعية الاستعمار الافريقية (African Colonization Society) ، التقرير السنوي السابع والسبعون ، يناير / كانون الثاني ١٨٩٤ ، ص ٩-١٠ ؛ أ. هيرتسليت ، ١٩٠٩ ، المجلد الثالث ، ١١٣٢ - ١١٣٣ .

(٢٦) مقاطعة ماريلاند ، «فرنسا ضد ليبيريا : وثيقة اعتمدها مواطنو مقاطعة ماريلاند ضد المعاهدة الفرنسية - الليبيرية المعروضة الآن على مجلس الشيوخ وتحث المجلس على رفضها وترجو فرنسا التخلي عنها وتؤكد - اعتمادًا على تصرفات ليبيريا - على حق ليبيريا في إقليم سان بيدرو» (فبراير/شباط ١٨٩٣) في المحفوظات الوطنية الليبيرية ، Excutive Deptartment of State, Domestic Correspondence (EDSDC) ١٨٥٥-١٨٩٨. انظر أيضًا المحفوظات الوطنية للولايات المتحدة USNA ، دائرة وزراء الولايات المتحدة المفوضين في مونروفيا DUSM ، ٧٠/١١ ، من ماك كوي الى غريشام ، مونروفيا ، ٢٧ أبريل/نيسان ١٨٩٣ .

(٢٧) المحفوظات الوطنية ، باريس : «اتفاق الحدود الفرنسي - الليبيري» ، ١٨٩٢ ، ١٢٠ ، ٨٩٧٢ USNA و DUSM : ٥٢/١١ ، من ماك كوي الى فوستر ، مونرافيا ، الأول من فبراير / شباط ١٨٩٣ .


نصب تذكاري لبيان الحدود أقامته
المساحة البريطانية الليبيرية المشتركة من سنة ١٩٠٣
الحدود الفرنسية الليبيرية وفقًا لمعاهدة ١٨٩٢
مع مراعاة ضبطها بما يسمح بإعطاء الفرنسيين
حوض نهر النيجر بأكمله
سييراليون
غينيا الفرنسية
أراض ضربها البريطانيون مقابل (أ) في سنة ١٩٠٨
ساحل العاج الفرنسي
أراض داخلية استولى عليها الفرنسيون
جونج
بوم
جاليناس
سليمان
مانو
(أ)
سوجاري
جزيرة شيربرو
سليمان
روبيرتسبورت
(جبل الكاب)
مودو
سانت بول
ليبيريا
مونروفيا
المحيط الأطلسي
سانت جون
بوغانان
سيس
سانجورين
سينو
سيس الكبير
كافالا
غرينفيل
هاربر
رأس بالماس
سان بدرو
مناطق استولت عليها سييراليون
في سنة ١٨٨٢
أراض استولى عليها
الفرنسيون في ١٨٩١
صفر ٥٠ ١٠٠ متر
صفر ١٠٠ ٢٠٠ كم

في عامي ١٨٩٠ و ١٨٩٢ على الترتيب ، للحصول على تعهد من الحكومتين بالحفاظ على وحدة أراضي ليبيريا ، إلّا أنهما رفضتا التعهد بشيء[٢٨] .

كما استولت بريطانيا وفرنسا على مزيد من الأراضي الليبيرية فيما بين عامي ١٨٩٢ و ١٩١٤ ، وعملت الدولتان المتنافستان على احتلال المناطق الداخلية في افريقيا لتحديد حدود أراضيهما مع ليبيريا . وقامت بريطانيا ، التي كانت قد اقتصرت حتى ذلك الحين على احتلال ساحل سيراليون ، بضم أراضي سيراليون الداخلية في عام ١٨٩٦ وفرضت عليها إدارة استعمارية أو «أهلية» . وشملت الأراضي التي ضمتها بريطانيا مدينة كانري-لاهون ، وهي المدينة الرئيسية في شياخة لواوا التي كان ألدريدج قد عقد نيابة عن الحكومة البريطانية ، معاهدة مع زعيمها كاي لوندو في عام ١٨٩٠ . ولم يأت عام ١٩٠٢ حتى كانت قوة بريطانية قد احتلت كانري-لاهون إثر بعض الاضطرابات المدنية .

وحتى تقطع الحكومة الليبيرية الطريق على مخططات البريطانيين في كانري-لاهون ، بدأت في إقامة «إدارة أهلية» فيها عن طريق إرسال موظفين إداريين وموظفي جمارك ووحدة عسكرية اليها في فبراير / شباط ١٩٠٧ . ولكن القوة البريطانية لم تنسحب منها ، على الرغم من أن حاكم سيراليون ج. ب. هادون سميث ، الذي زار كانري-لاهون في ذلك الشهر ترافقه اليها الوحدة العسكرية الليبيرية ، اعترف بأن المنطقة جزء من أراضي ليبيريا تحتفظ به بريطانيا «مؤقتًا» لحساب ليبيريا[٢٩] . ولكن هنري هايمان ، القنصل الليبيري العام في لندن ، أبلغ الرئيس باركلي في يونيو / حزيران ١٩٠٧ أنّ الحكومتين الفرنسية والبريطانية تفكران في «اتخاذ تدابير بالغة الخطورة» يمكن أن تنال من استقلال ليبيريا ، ما لم يتم تحديد حدود ليبيريا مع ساحل العاج وغينيا الفرنسيتين[٣٠] .

وقد ارتاع الرئيس باركلي لهذا التهديد فقام بزيارة لندن وباريس في سبتمبر / أيلول ١٩٠٧ محاولا الحصول على ضمانات لسيادة ليبيريا ووحدة أراضيها . ولكن الحكومتين لم تقفا عند حد رفض تقديم أي ضمانات ، بل قامت الحكومة الفرنسية - منفردة تقريبًا - بوضع اتفاقية «للحدود ، أعطت لفرنسا قطعة أخرى من أراضي ليبيريا فيما وراء نهر ماكونا ، وألزمت ليبيريا بانشاء مواقع عسكرية على الحدود الليبيرية - الفرنسية يسمح للسلطات الفرنسية باحتلالها (مؤقتًا) إذا لم تتوفّر للحكومة الليبيرية الموارد التي تمكنها من الاحتفاظ بحامية عسكرية فيها»[٣١] . وفي البداية رفض باركلي - بطبيعة الحال - أن يوقّع «الاتفاقية» ، ولكنه اضطر الى توقيعها بعد أن نصحته بذلك حكومة الولايات المتحدة ، التي كان قد ناشدها بقوة أن تتدخل ، بأن يوقّع على اساس «أن رفض التوقيع سوف يدفع الفرنسيين في الغالب الى القيام بتعديات جديدة مما يجعلنا نخسر جانبًا من أراضينا في نهاية المطاف»[٣٢] . وقد حسمت هذه

---

(٢٨) هـ. ر. لينش، ١٩٦٧، ص ١٨٥ .

(٢٩) أ. باركلي «الخطاب السنوي» ديسمبر / كانون الأول ١٩٠٨ ؛

S Department of State, *Report of the Commission of the United States of America to the Republic of Liberia* (Washington, D.C., October 1909) Pro *F.O.*; 267/65, H.H. Johnston, "Memo respecting the Americo-Liberian Occupation of North-West Liberia," 19 April, 1907; *F.O.*, 267/75, Haddon-Smith to Elgin, Freetown, 28 March, 1907.

(٣٠) من باركلي الى ليون ، مونروفيا ، ٩ أغسطس/آب ١٩٠٧ ، في USNA و DUSM : ٢٠٢/٣٢٦ من ليون الى الوزير ، مونروفيا ، ٩ أغسطس/آب ١٩٠٧ ؛ المحفوظات الوطنية الليبيرية ، EPCG ، ١٩٠٥ - ١٩١٢ ، من باركلي الى ليون ، ٩ أغسطس/آب ١٩٠٧ .

(٣١) أ. هيرتسليت ١٩٠٩، المجلد الثالث، ص ١١٤٠ - ١١٤١، ر. ل. بويل، ١٩٢٨، المجلد الثاني، ص ٩٠٠،

(٣٢) أ. باركلي وف. أ. جونسون وت. م. ستيوارت ، «تقرير اللجنة الليبيرية الى أوروبا في المرجع «الشؤون الفرنسية

المعاهدة – المفروضة من جهة واحدة – جانبًا من مشكلة الحدود الليبيرية الفرنسية. وبدأ حل الجزء الباقي منها في يوليو / تموز ١٩٠٨ حين شرعت لجنة فرنسية ليبيرية في العمل لرسم الحدود (٣٣). ولكن الفرنسيين استمروا مع ذلك في التهديد، بين الحين والآخر وحتى منتصف العشرينات، بالاستيلاء على أجزاء من أراضي ليبيريا.

ويبدو أن ما كسبته فرنسا من أراضي ليبيريا قد أثار حسد بريطانيا فأصرت هي الأخرى على الاستيلاء على منطقة كانري-لاهون، وأصدرت أوامرها في سبتمبر / أيلول ١٩٠٨ الى الرائد لومزورييه، قائد القوات البريطانية المرابطة في كانري-لاهون، بمنع المفوضين الليبيريين في هذه المنطقة من ممارسة الوظائف الإدارية بخلاف تحصيل الرسوم الجمركية. وبعد ذلك بشهر واحد أمرهم لومزورييه بإزالة تلك المراكز ومغادرة كانري-لاهون بصفة نهائية بحجة أن الحدود الطبيعية لنهري موا ومافيسا ستعتبر خطًا جديدًا للحدود بين ليبيريا وسيراليون (٣٤). وفيما بين نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٠٩ وأوائل ١٩١٠، حاولت الحكومة الليبيرية استعادة منطقة كانري-لاهون من البريطانيين بطريق الاقناع (٣٥). وسويت المسألة في النهاية في يناير / كانون الثاني ١٩١١ بابرام معاهدة بريطانية – ليبيرية، احتفظت بريطانيا بمقتضاها بمنطقة كانري-لاهون، وتنازلت للحكومة الليبيرية مقابل ذلك عن المنطقة الواقعة بين نهري مورو ومانو والتي كانت أقل جاذبية بكثير، كما دفعت لها «تعويضًا» مقداره أربعة آلاف جنيه استرليني لتستخدمه في تنمية المنطقة المتنازل عنها (أنظر الشكل ١١-٦) كما حصلت ليبيريا على حق الملاحة الحرة في نهر مانو. وفي عام ١٩١٥ تمّ تحديد الخط النهائي للحدود بين ليبيريا وسيراليون. وهكذا استطاعت ليبيريا أن تنجو من العدوان البريطاني، ولكنها خرجت من هذه المحنة منهكة القوى ممزقة الأوصال (٣٦).

أثيوبيا

ولم تكن المخططات الامبريالية للقوى الأوروبية ضد أراضي أثيوبيا واستقلالها تقل ضراوة عن تلك التي واجهتها ليبيريا (أنظر الشكل ١١-٧). ويمكن أن نعود ببداية هذه المخططات الى عام ١٨٦٩ الذي اشترى فيه المبشّر الليعازري الإيطالي جيوسيبي سابيتو ميناء عصب، الواقع على البحر الأحمر، من أحد السلاطين لقاء ستة آلاف ريال من ريالات ماريا تيريزا. وآلت ملكية الميناء الى شركة إيطالية للملاحة، وهي شركة روباتينو، ثم أصدرت الحكومة الإيطالية إعلانًا في عام ١٨٨٢ اعتبرت الميناء بمقتضاه مستعمرة تابعة لها (٣٧).

الليبيرية»، سبتمبر / أيلول ١٩٠٧»، في المحفوظات الوطنية الليبيرية، EPCEPG؛ USNA و DUSM (NF)، ٣٢٦ / ٣٤٥، من إليس الى الوزير، مونروفيا، ١٢ يناير / كانون الثاني ١٩١٠.

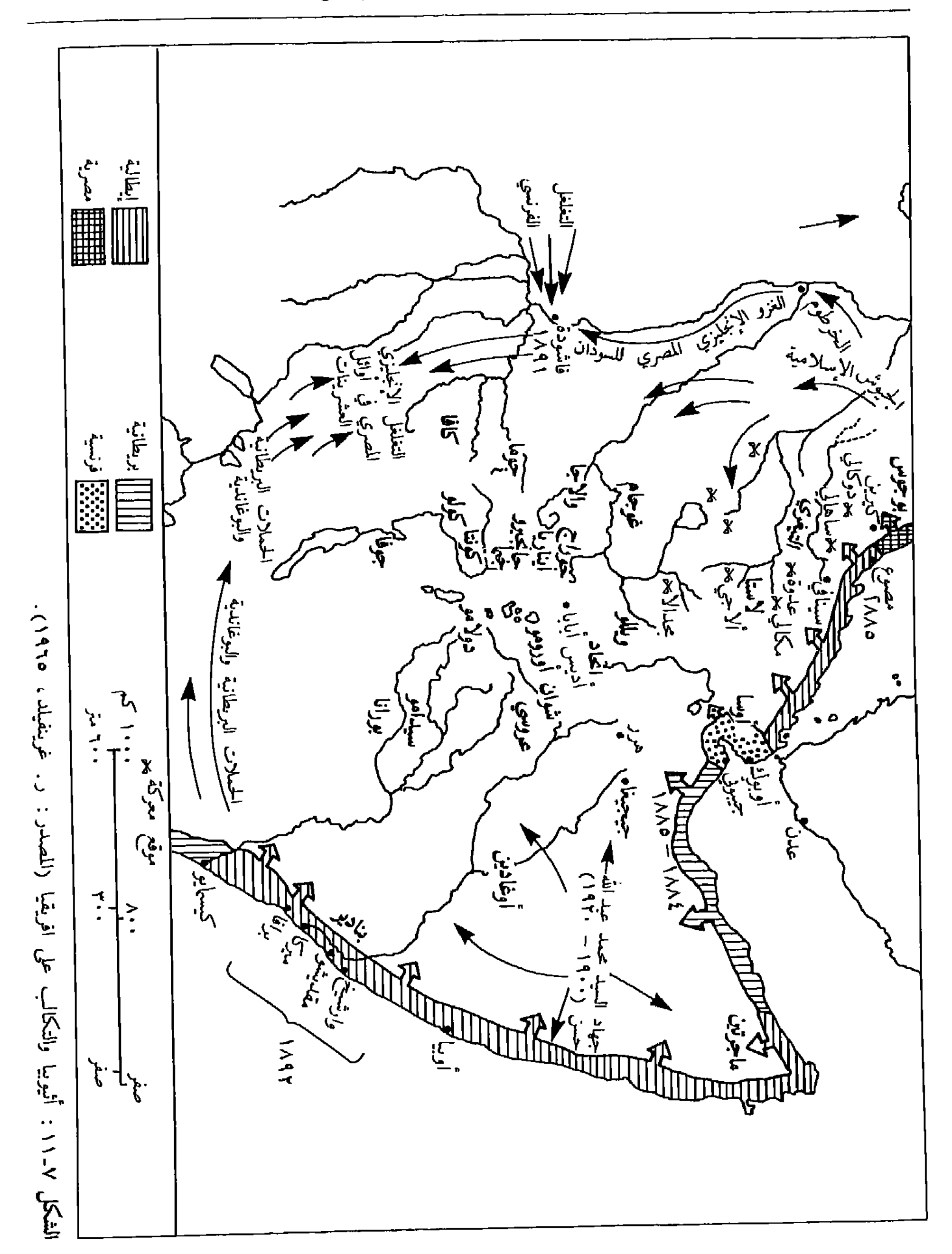
(٣٣) مضبطة اجتماعات مجلس الوزراء، اجتماع ٦ أغسطس / آب ١٩٠٩.

(٣٤) (NF) Pro.F.O. و DUSM ٣٢٦، من ليمادين الى باركلي، ٣٠ سبتمبر / أيلول ١٩٠٨؛ Pro.F.O. ٣٦٧ / ٢٠٩، من كوبر الى لوموزورييه. غبونيبو، ٢٥ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٠٩.

(٣٥) ر. ل. بويل، ١٩٢٨، المجلد الثاني، ص ٧٨٤ – ٧٨٩؛ USNA و DUSM (NF) ٣٢٦ / ٣٣٩، من إليس الى الوزير، مونروفيا، ٦ يناير / كانون الثاني ١٩١٠.

(٣٦) FO (PRO) ٣٦٧/٢٣٣، بالدوين، «التقرير السنوي»، ٣٠ سبتمبر/أيلول ١٩١١؛ أ. باركلي، «الخطاب السنوي»، ١٢ ديسمبر/كانون الأول، ١٩١١.

(٣٧) Italy, Ministero dell'Affari Esteri, *Trattati, convenzioni, accordi protocolli e altri documenti relativi all'Africa* (Roma, 1906) 1-25-6.



الشكل ١١-٧ : أثيوبيا والتكالب على افريقيا (المصدر : ر. غرينفيلد ، ١٩٦٥).

وعلى الرغم مما كان يتحلّى به الامبراطور يوحنس من غيرة وطنية مشهورة ومن صلابة في التمسك بتعاليم الكنيسة الأثيوبية الأرثوذكسية فإن اهتمامه المباشر لم يكن موجهًا الى مقدم الإيطاليين بقدر ما كان موجهًا لرحيل مصر[٣٨] التي كانت تحكم حينذاك جانبًا كبيرًا من السواحل الافريقية على البحر الأحمر وخليج عدن وكذلك الأراضي الداخلية المتاخمة لها مباشرة ، بما في ذلك ميناء مصوع ومدينة هرر. وكانت مصر ، التي وقعت تحت الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢ ، تواجه تمرّد محمد أحمد المهدي في السودان ، مما جعل بريطانيا تقرّر في عام ١٨٨٣ إجلاء القوات المصرية والبريطانية من السودان. وكان من نتيجة ذلك أن انهار الحكم المصري تمامًا في منطقة البحر الأحمر ومنطقة خليج عدن المتاخمة لأثيوبيا. وإزاء محاصرة المهديين لكثير من المدن السودانية التي كانت تضم حاميات مصرية وسكانًا اوروبيين ، قرّرت بريطانيا التماس العون من يوحنس لإجلائهم. فأوفدت ضابطًا بريطانيًا ، هو العميد البحري سير وليم هويث ، للتفاوض مع يوحنس الذي وافق على تقديم المساعدة إلّا أنه اشترط استعادة الأراضي الواقعة على الحدود السودانية والتي كانت مصر قد احتلتها منذ فترة قصيرة. كما طالب بأن تكون له السيطرة على مصوع. ووافقت بريطانيا على طلبه الأول. ووعدت ، فيما يتصل بالطلب الثاني ، أن تمنح السلع الأثيوبية ، بما في ذلك الأسلحة والذخائر ، حق العبور الحرّ تحت حماية بريطانية[٣٩]. وفي الثالث من يونيو / حزيران ١٨٨٤ وقّعت معاهدة تتضمن هذه المبادئ. وإثر ذلك ، قام القائد العسكري الأثيوبي المرموق راس آلولا بفك الحصار عن ست حاميات عسكرية في السودان[٤٠].

ولكن الاتفاق لم يدم طويلاً ، إذ قام الإيطاليون بالاستيلاء على مصوع في ٣ فبراير / شباط ١٨٨٥. وقد فعلوا ذلك بموافقة البريطانيين الذين أيدوا عملية التوسّع الإيطالية يحدوهم الأمل في كبح جماح توسّع فرنسا بوصفها منافسهم الرئيسي في التكالب على افريقيا. وأعلن الضابط الإيطالي المسؤول عن قوة الاحتلال ، الأميرال البحري كاييمي ، للسكان أن هذا التصرّف قد تمّ بالاتفاق مع البريطانيين والمصريين ، ووعدهم : «إنني لن أضع أية عقبات في طريق تجارتكم ، بل على العكس سأبذل قصارى جهدي لتسهيل هذه التجارة»[٤١]. ولكن سرعان ما اتضح أن هذا الوعد كان بلا قيمة ، إذ ما لبث الإيطاليون أن أوقفوا إمدادات الأسلحة عن الامبراطور يوحنس ، وأخذوا يتقدّمون داخل البلاد حتى وصلوا الى قريتي ساهاتي وأويا. واحتج الراس آلولا على هذا التغلغل ، ولكن الإيطاليين ردوا على ذلك بتحصين المناطق المتنازع عليها وبإرسال مزيد من القوات. وقد تصدّى الراس آلولا لهذه القوات عند دوغالي في يناير / كانون الثاني ١٨٨٧. وعندئذٍ جلا الغزاة عن ساهاتي وأويا ، إلّا أنهم فرضوا حصارًا بحريًا على كل السفن التي تحمل إمدادات الى أثيوبيا ، متعللين «بمذبحة دوغالي»[٤٢].

وبدت الحرب وشيكة بين الإيطاليين والامبراطور يوحنس. إلّا أن الإيطاليين ، الذين كانوا يحرصون على تجنّب قتال جبليّ صعب ، اقنعوا بريطانيا بالتوسط. وأوفدت بريطانيا أحد دبلوماسييها، وهو السير جيرالد بورتال ، ليطلب من الامبراطور الموافقة على احتلال إيطاليا لساهاتي وأويا ولمنطقة سيناهيت أو

(٣٨) للاطلاع على تاريخ أثيوبي موجز لعهد يوحنس أنظر م. شين، ١٩١٣.

(٣٩) أ. ب. وايلد ، ١٩٠١ ، ص ٤٧٢ – ٤٧٤.

(٤٠) المرجع السابق ، ص ٣٥.

(٤١) أ. هيرتسليت ، ١٩٠٩ ، المجلد الأول ، ص ٨.

(٤٢) بشأن المواقف الإيطالية المعاصرة لمعركة دوغالي وغيرها من الأحداث في تاريخ التوسع الإيطالي أنظر أ. ديجاكو ، ١٩٧٢.

بوغوس التي كان المصريون قد نزلوا عنها في عام ١٨٨٤. وعندما قرأ الدبلوماسي البريطاني هذه الاقتراحات على الامبراطور يوحنس ، رد عليها بحدة قائلاً «ليس بوسعي أن أفعل شيئًا من هذا كله. لقد تخلّى لي المصريون ، بمقتضى المعاهدة التي وضعها الأميرال هويت ، وبتحريض من البريطانيين ، عن كل ما جلوا عنه من أراض على حدود بلادي. ثم تأتون الآن كي تطلبوا مني التخلي ثانية عن هذه الأراضي».

وأثار تراجع بريطانيا عن المعاهدة غضب الامبراطور فكتب الى الملكة فيكتوريا محتجًا وأبلغها أنها إذا كانت تريد للسلام أن يستتب فإن هذا يقتضي أن يلزم الإيطاليون والأثيوبيون على السواء حدود بلادهم[٤٣].

وأمام هذا التهديد المتزايد من جانب إيطاليا ، قام يوحنس بتعزيز دفاعاته ونقل حامية عسكرية كانت ترابط على حدود السودان. وحين وجد المهديون أن المنطقة أصبحت بلا حراسة هاجموها. وهرع الامبراطور الى ماتاما لمقاومتهم ، ولكنه أصيب برصاصة طائشة ولقي مصرعه في نهاية معركة ظافرة في العاشر من مارس / آذار ١٨٨٩. وأدت أنباء مقتله إلى تفكّك الجيش ، وساد كل أرجاء شمالي أثيوبيا اضطراب شديد زاد من حدّته أن البلاد كانت تعاني حينذاك من تفشّي طاعون الماشية ومن مجاعة انتشر في أعقابها الجدري والكوليرا بصورة وبائية[٤٤]. وخلال تلك الفترة العصيبة أخذ الإيطاليون يتقدّمون بسرعة في داخل البلاد. وفي نهاية عام ١٨٨٩ ، كانوا قد احتلوا رقعة من الهضبة الشمالية أقاموا عليها مستعمرة أرتيريا التي كانت أسمرة عاصمتها[٤٥].

وخلال جانب كبير من المقاومة الضارية التي خاضها الامبراطور يوحنس ضد العدوان المصري والإيطالي ، ارتبط منيليك ، وكان وقتها حاكمًا لشوا يخضع اسميًا لسلطة الامبراطور ، بعلاقات ودية مع إيطاليا (أنظر الشكل ٣-١١). وكانت الاتصالات بإيطاليا ذات شأن كبير في نظر منيليك ، إذ كان المبعوث الإيطالي ، الكونت انتونيلّي ، الدبلوماسي الأجنبي الوحيد الذي ظلّ في بلاطه بصفة شبه دائمة ، يتيح له السبل المناسبة للتعرّف على أوروبا وتكنولوجيتها ، كما أمده الإيطاليون بعدد من الأطباء وقدّموا له عددًا كبيرًا من الأسلحة النارية. وبفضل هذه الصداقة مع إيطاليا ، تمكن منيليك باعتباره ملكًا لشوا (١٨٦٥ - ١٨٨٩) من أن يستولي بالقوة على مناطق آروسي وهرر وكولو وكونتا في الجنوب والجنوب الشرقي وعلى منطقتي والاغا وغوارجي في الجنوب الغربي[٤٦]. واعتبرت إيطاليا تعاون منيليك معها رصيدًا مفيدًا يعتمد عليه في تحقيق مطامعها التوسعية وإن كان يمكن الاستغناء عنه على المدى الطويل. وبلغت هذه الصداقة أوجها في يوم ٢ مايو/ أيار ١٨٨٩ - أي بعد أقل من شهرين من وفاة الامبراطور يوحنس - بابرام معاهدة سلام وصداقة بين منيليك وإيطاليا في قرية ووتشالي الأثيوبية.

وقد تضمنت معاهدة ووتشالي (اوتشيالي بالإيطالية) ، التي قدّر لها أن تشكّل نقطة تحوّل في العلاقات بين البلدين ، موادَّ لصالح كلا الطرفين. فقد اعترف فيها منيليك بالسيادة الإيطالية على الجزء الأكبر من هضبة أرتيريا بما فيه أسمرة ، على حين اعترفت به إيطاليا امبراطورًا - وكان هذا أول اعتراف يحصل عليه بصفته تلك - ووعدته بأن تيسّر له استيراد الأسلحة والذخائر عبر الأراضي الإيطالية إلّا أن أكثر أقسام

---

(٤٣) ج. ل. بورتال ، ١٨٩٢ ، ص ١٥٨.

(٤٤) بانكهيرست ، ١٩٦٦.

(٤٥) أ. ب. وايلد ، ١٩٠١ ، ص ٤٩.

(٤٦) هـ. ج. ماركوس ، في : ل. هـ. غان وب دويغنان (مشرف على التحرير) ، ١٩٦٩ ، ص ٤٢٢-٤٢٤ ؛ ر. غرينفيلد ، ١٩٦٥ ، ص ٩٨-٩٩.

المعاهدة اهمية كانت هي المادة السابعة عشرة التي سرعان ما أصبحت مثارًا للمنازعات. وقد نشأ النزاع نتيجة لوجود نصين للمعاهدة، نص بالأمهرية وآخر بالإيطالية، وكان ثمّة اختلاف كبير في المعنى بين النصين. فبينما كان النص الأمهري يجيز لمنيليك الاستعانة بخدمات السلطات الإيطالية فيما يودّ أن يجريه من اتصالات بالدول الأخرى، كان النص الإيطالي يلزمه بذلك[٤٧].

وعلى الرغم من أن إيطاليا لم تلبث أن استخدمت هذا النص للادعاء بفرض حمايتها على أثيوبيا، فقد ظلّت العلاقات بين البلدين ودية عدة شهور[٤٨]. وفي يوليو / تموز ١٨٨٩ أوفد منيليك ابن عمه، الراس ماكونين حاكم هرر الى إيطاليا للتفاوض بشأن تطبيق الاتفاقية، على حين كان الجنرال بالديسيرا، الضابط المسؤول عن التوسّع الإيطالي، يتقدّم بقواته في هضبة أرتيريا وفقًا لمعاهدة ووتشالي. وقد أصدر إعلانًا باحتلال أسمرة في ٢ أغسطس / آب، بينما وقّع الراس ماكونين في روما في أول أكتوبر / تشرين الأول اتفاقية ملحقة بمعاهدة ووتشالي. وفي هذه الاتفاقية اعترفت إيطاليا مرة أخرى بمنيليك كامبراطور، على حين اعترف الاخير بسيادة إيطاليا على مستعمرة البحر الاحمر على أساس الحدود الموجودة في ذلك الحين. كما نصت الاتفاقية على تقديم قرض مصرفي إيطالي قيمته أربعة ملايين ليرة[٤٩].

لكن أفكار التعاون لم تلبث أن تبدّدت، فقد أعلن وزير الخارجية الإيطالي كريسبي في ١١ أكتوبر / تشرين الأول أنه «طبقًا للمادة الرابعة والثلاثين من المعاهدة الدائمة بين إيطاليا وأثيوبيا... يوافق جلالة ملك أثيوبيا على الاستعانة بحكومة جلالة ملك إيطاليا في تصريف كل ما قد يكون له من أمور مع قوى أو حكومات أخرى»[٥٠].

وكان اعلان كريسبي، على الرغم من صياغته بطريقة ملتوية، يشكّل ادعاء إيطاليًا صريحًا بفرض الحماية على أثيوبيا. وقد اعترفت الدول الأوروبية بالادعاء الإيطالي. فبدأ رسامو الخرائط في أوروبا يسمون أثيوبيا في خرائطهم «الحبشة الإيطالية». وحين أبلغ منيليك الدول بأن تتويجه كامبراطور سيجري في الثالث من نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٨٩، ردوا عليه - لألمه البالغ - بأنهم لا يستطيعون التعامل معه مباشرة وإنما عن طريق إيطاليا لكون أثيوبيا محمية لها. وقد وقعت بريطانيا بعد ذلك، في ٢٤ مارس / آذار و ١٤ ابريل / نيسان ١٨٩١، وفي ٥ مايو / أيار ١٨٩٤، ثلاثة بروتوكولات مع إيطاليا تبيّن الحدود بين المستعمرات البريطانية والمحمية المزعومة[٥١].

وفي نفس الوقت كان الإيطاليون يتقدّمون - تأكيدًا لدعاواهم - من إقليم التيغري الأرتيري الى شمال أثيوبيا، ويتجاوزون الحدود التي سبق الاتفاق عليها فيعبرون نهر ماريب ويحتلون مدينة عدوه في يناير / كانون الثاني ١٨٩٠. ثم أبلغوا الرأس مانغاشا، إبن يوحنس وحاكم إقليم التيغري، أنهم لن ينسحبوا الى أن يقرّ منيليك بصحة تفسيرهم لمعاهدة ووتشالي[٥٢].

---

(٤٧) سي. روسيتي، ١٩١٠، ص ٤١-٤٤؛ أ. ورك، ١٩٣٦، ص ٨٤-٨٦؛ س. روبنسون، ١٩٦٤؛ سي. جيغليو، ١٩٦٨.

(٤٨) عن العلاقات الإيطالية الأثيوبية فيما بين توقيع معاهدة ووتشالي ومعركة عدوة أنظر سي. سي. روسيني، ١٩٣٥ وج. ل. نبيج، ١٩٦٨.

(٤٩) سي. روسيتي، ١٩١٠، ص ٤٥ - ٤٧.

(٥٠) أ. هيرتسليت، ١٩٠٩، المجلد الأول، ص ١ و١٧.

(٥١) أ. ورك، ١٩٣٦، ص ١٢٨ - ١٣٣ و ١٣٨ - ١٣٩.

(٥٢) أ. ب. وايلد، ١٩٠١، ص ٥١.

وقد رفض منيليك أن يقبل هذا التفسير. فكتب في ٢٧ سبتمبر / أيلول ١٨٩٠ رسالة الى الملك الإيطالي أومبرتو الأول أوضح فيها أنه اكتشف اختلافًا بين نص المادة السابعة عشرة، وأعلن أنه: «حين أبرمتُ معاهدة الصداقة تلك مع إيطاليا، بغية الحفاظ على اسرارنا وحرصًا على ألا يضيع التفاهم بيننا، قلت اننا قد نستعين بعاهل إيطاليا، نظرًا لما بيننا من صداقة، في تصريف شؤوننا في أوروبا. ولكنني لم أوقع أية معاهدة تلزمني بذلك ولست بالرجل الذي يقبل مثل هذا الإلزام اليوم. فجلالتكم تفهمون جيدًا أن دولة مستقلة لا تلتمس المعونة من دولة أخرى لتصريف شؤونها الخاصة»[٥٣]. وحرصًا منه على عدم الاستمرار في الاعتماد على القرض الايطالي بدأ في سداده. ووصلت العلاقات بين إيطاليا وأثيوبيا الى طريق مسدود. وخلال المناقشات التي تلت ذلك، أبلغ المبعوث الإيطالي انتونيللي منيليك «أن إيطاليا لا تستطيع أن تخطر الدول الأخرى بأنها كانت مخطئة فيما يتعلّق بالمادة السابعة عشرة، فلا بدّ لها أن تحافظ على كرامتها».

وردّت الامبراطورة تايتو زوجة منيليك «ونحن أيضًا أخطرنا الدول بأن هذه المادة، بنصها المكتوب بلغتنا، لها معنى اخر. ونحن مثلكم حريصون أيضًا على كرامتنا. إنكم تريدون إظهار أثيوبيا أمام الدول الأخرى كمحمية لكم، ولكن هذا لن يكون»[٥٤].

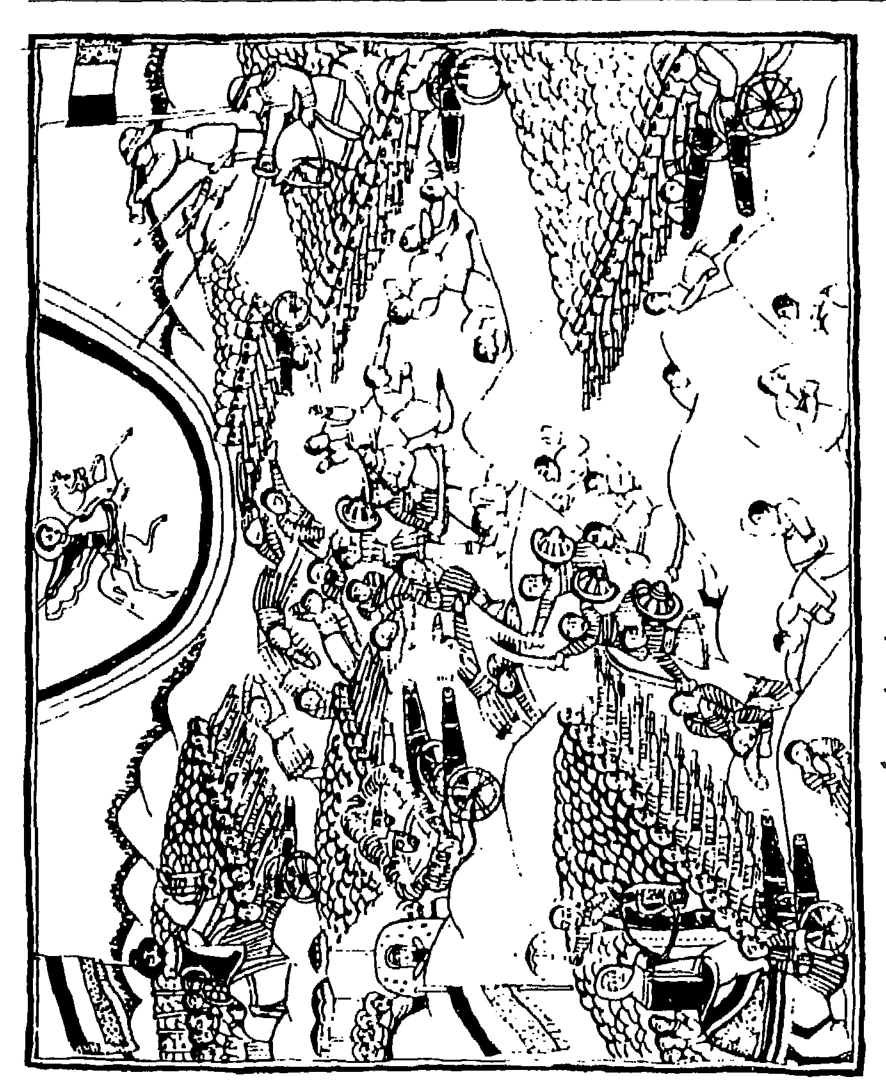
وبعد عدة سنوات من الانتظار، استخدمها منيليك لمصلحته باستيراد مقادير كبيرة من الأسلحة النارية وبخاصة من فرنسا وروسيا، وبالاستيلاء، عن طريق الفتح في معظم الأحيان، على وولامو وكافا وسيدامو وبالي وأجزاء من أوغادين وغوفا وبني وشانغول وأراض في بوران أورومو (غالّا) الشرقية والغربية، أعلن في النهاية فسخ معاهدة ووتشالي في ١٢ فبراير / شباط ١٨٩٣. وفي ٢٧ فبراير / شباط أخطر الدول الأوروبية بفسخ المعاهدة، وألمح، في معرض الإشارة الى دعاوى إيطاليا، الى عبارة من الكتاب المقدس فقال «إن أثيوبيا لا تحتاج لأحد بل تمد يد الضراعة الى الله». وكان يتحدّث من مركز القوة إذ كان في حوزته حينذاك ٨٢ ألف بندقية وثمانية وعشرين مدفعًا[٥٥].

وقد نشب القتال بين الإيطاليين والأثيوبيين في ديسمبر / كانون الأول ١٨٩٤، عندما تمرّد باتا هاغوس، وهو أحد الرؤساء الأرتيريين، على الحكم الايطالي. وفي أوائل يناير / كانون الثاني ١٨٩٥ هاجم الإيطاليون الراس مانغاشا في إقليم تيغري واحتلوا معظم الإقليم. وعندئذٍ أمر منيليك بتعبئة جيشه في ١٧ سبتمبر / أيلول وزحف في اتجاه الشمال على رأس قوة كبيرة حقّقت انتصارات هامة في أمبا ألاغي في ٧ ديسمبر / كانون الأول وفي مكالي في نهاية العام. وعندئذٍ تراجع الإيطاليون الى عدوه حيث وقعت المواجهة النهائية بعد فترة من التوقف (أنظر الشكل ٨-١١).

وكان منيليك في موقف أقوى نسبيًا، إذ كان يتمتع بتأييد السكان المحليين الذين تأججت وطنيتهم نتيجة لقيام الإيطاليين بالاستيلاء على أراضٍ أرتيرية لتوطين مستوطنيهم فيها[٥٦]. ومن هنا أقبل السكان على إرشاد قوات منيليك الى الممرات الجيدة وإخبارها بتحركات العدو. أما الإيطاليون فكان عليهم أن يواجهوا عداء السكان المحليين، ولم تكن بحوزتهم خرائط جيدة، فراحوا يتخبطون على غير هدى في بلاد تكاد تكون غير معروفة لهم. وفضلاً عن ذلك، كان جيش منيليك أكثر عددًا، إذ كان يضم ما يربو

---

(٥٣) أ. ورك، ١٩٣٦، ص ١٠٧.
(٥٤) ورد في المرجع السابق. ص ١١٨.
(٥٥) ورد في المرجع السابق، ص ١٣٤ – ١٣٥.
(٥٦) ر. بانكهيرست، ١٩٦٤، ص ١١٩ – ١٥٦.



الشكل ٨-١١ : معركة عدوة : رسم مستوحى من صورة للمعركة في جامعة أديس أبابا (سابقًا جامعة هيلاسيلاسي).

على مائة ألف مقاتل مسلحين ببنادق حديثة، إضافة الى آخرين مسلحين بالأسلحة النارية القديمة وبالحراب، على حين لم تزد قوات الغزاة عن ١٧ ألف رجل، منهم ١٠٥٩٦ إيطاليًا بينما كانت بقيتهم من المجندين الأرتيريين. وعلى الرغم من أن الإيطاليين كانوا يتمتعون ببعض التفوق في المدفعية، فإنه لم يكن بالتفوق الحاسم على الإطلاق، إذ كانوا يملكون ٥٦ مدفعًا مقابل ٤٠ مدفعًا في حوزة منيليك.

وقد أسفر القتال الذي دار في عدوه ذلك اليوم عن نصر باهر لمنيليك وهزيمة كاملة لأعدائه. إذ بلغ عدد القتلى من الإيطاليين خلال المعركة ٢٦١ ضابطًا و٢٩١٨ ضابط صف وجنديًا، كما قتل ألفا عسكري من الجنود المحليين، واعتبر ٩٥٤ جنديًا إيطاليًا مفقودين نهائيًا وأصيب ٤٧٠ إيطاليًا و٩٥٨ جنديًا محليًا. وكانت جملة الخسائر الإيطالية تزيد على ٤٠ في المائة من القوة المحاربة التي دحرت بصورة شبه كاملة وفقدت كل مدفعيتها فضلاً عن ١١ ألف بندقية[٥٧].

ونتيجة لانتصار منيليك وافق الإيطاليون في ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٨٩٦ على معاهدة أديس أبابا للسلام التي ألغت معاهدة ووتشالي واعترفت باستقلال أثيوبيا التام[٥٨]. ولكن منيليك لم يطالب – لأسباب لم يكشف عنها النقاب – بانسحاب الإيطاليين من أرتيريا، على الرغم من أنه كان قد أعرب مرارًا عن رغبته في الحصول على منفذ الى البحر. وهكذا تأكّد اعتبار نهر ماريب حدًا جنوبيًا للمستعمرة الإيطالية.

وبفضل معركة عدوه ارتفعت مكانة منيليك الدولية ارتفاعًا كبيرًا. فأوفد البريطانيون والفرنسيون بعثات دبلوماسية لتوقيع معاهدات معه، على حين وصلت بعثات أخرى من الحركة المهدية بالسودان والسلطان العثماني وقيصر روسيا[٥٩].

وكانت نتيجة المعركة، وهي أعظم انتصار يحرزه جيش افريقي على جيش أوروبي منذ عهد هانيبال، ذات أهمية بالغة في تاريخ علاقات أوروبا بافريقيا. وحظي الأثيوبيون بمنزلة مرموقة في كل منطقة البحر الأحمر كما ذكر الرحالة البولندي الكونت بوتوكي الذي لاحظ ما تملّك الصوماليين من «زهو بانتصار جيرانهم على دولة أوروبية عظمى»[٦٠].

كما أبدى المثقفون السود في العالم الجديد اهتمامًا متزايدًا بأثيوبيا بوصفها آخر من بقي من الدول الافريقية الوطنية في افريقيا السوداء. فقام المواطن الهاييتي بنيتو سيلفان، الذي كان من أوائل دعاة الوحدة الافريقية، بزيارة أثيوبيا أربع مرات فيما بين ١٨٨٩ و١٩٠٦ حاملاً رسائل من الرئيس أليكسيس رئيس هاييتي[٦١]، على حين قام وليم هـ. إيليس، وهو أمريكي أسود من أصل كوبي، بزيارتها مرتين في عام ١٩٠٣ وعام ١٩٠٤، حاملاً معه مشروعات مختلفة للتنمية الاقتصادية وتوطين الأمريكيين السود[٦٢].

كما امتد تأثير أثيوبيا الى جنوب افريقيا، حيث كانت نبوءة الكتاب المقدّس عن أثيوبيا الضارعة الى

(٥٧) ج. ف. هـ. بيركلي، ١٩٠٢، ص ٣٤٥.
(٥٨) سي. روسيتي، ١٩١٠، ص ١٨١–١٨٣.
(٥٩) فيما يتعلّق بالبعثات الدبلوماسية التي أوفدت الى منيليك في ذلك الحين، أنظر: أ. ج. غلايشن، ١٨٩٨، و ج. ر. رود، ١٩٢٣، وهـ. ب. م. دورليان، ١٨٩٨، ور. ب. سكينر، ١٩٠٦، وف. روزن، ١٩٠٧.
(٦٠) ج. بوتوكي، ١٩٠٠، ص ٨٨.
(٦١) أ. بيرفين، ١٩٦٩.
(٦٢) ر. بانكهيرست، ١٩٧٢.

الله قد أثارت الاهتمام قبل ذلك ببضع سنوات، فأُنشئت كنيسة «أثيوبية» هناك في عام ١٩٠٠ [٦٣]. ثم تجلّى الاهتمام المتزايد بأثيوبيا بظهور كتاب «أثيوبيا طليقة» Ethiopia Unbound الذي ألفه ج. أ. كيزلي هيفورد في عام ١٩١١. وقد أهدى المؤلف، وهو مثقف من ساحل الذهب، كتابه الى «أبناء أثيوبيا في كل مكان من العالم».

التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية لليبيريا وأثيوبيا (١٨٨٠ – ١٩١٤)

ليبيريا

واجهت ليبيريا، الى جانب التعديات الأوروبية، مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة. فقد أجبر التكالب والاقتسام الحكومة الليبيرية على التقدم في الأراضي الداخلية الليبيرية لإخضاع الجماعات الإثنية الوطنية وفرض إدارة ذات طابع استعماري عليها [٦٤]. فكانت كل وحدة أو منطقة إدارية تحكم حكمًا «غير مباشر» عن طريق رؤسائها الأصليين بالتعاون مع مفوض تعيّنه الحكومة. وحتى عام ١٩١٤ كان معظم المفوضين ليبيريين – أمريكيين أو ضباطًا عسكريين من الليبيريين الأصليين المتعلمين. وكانت الإدارة قمعية وفاسدة الى حد بعيد. وكان معظم مفوضي المناطق ومساعديهم وأفراد القوات يلجأون، نظرًا لقلّة مرتباتهم وعدم الانتظام في دفعها وضعف رقابة مونروفيا عليهم، الى التكسب من مناطقهم بابتزاز الطعام والعمل لمزارعهم الخاصة وفرض الغرامات والضرائب الباهظة (علاوة على ضريبة الرأس الرسمية ومقدارها دولار واحد لكل فرد من الذكور الراشدين، والعمل المطلوب للمباني والطرق العامة) [٦٥].

ومن هنا لم يكن غريبًا أن يقاوم الافريقيون الأصليون إخضاعهم العسكري لسلطة الحكومة الليبيرية – مثلما قاوم الافريقيون في أماكن أخرى إخضاعهم للحكم الأوروبي – بل أن يقاوموا أيضًا تجاوزات الإدارة الليبيرية. فقاوم الكرو مقاومة متقطعة، وخاصة في عامي ١٩١٥ و ١٩١٦، وقاوم الغريبو في عام ١٩١٠، والكيسي في عام ١٩١٣، والكبيلي والباندي من ١٩١١ الى ١٩١٤، والجيو والمانو من ١٩١٣ الى ١٩١٨، والغبولوبو غريبو من ١٩١٦ الى ١٩١٨، والغولا والباندي من ١٩١٨ الى ١٩١٩، والجوكيلي كبيلي من ١٩١٦ الى ١٩٢٠، والسيكون في عام ١٩٢١. واستمرت هذه المقاومة حتى قامت باخضاعهم الميليشيا الليبيرية وقوة الحدود الليبيرية وسفن الاسطول الأمريكي. وقد أدّت هذه الحروب الطويلة في جبهات مختلفة، وما تحملته «الإدارة الأهلية» من تكاليف وما أظهرته من عدم كفاءتها، إلى تشجيع التدخل الأجنبي واستنزاف الموارد البشرية والمادية للحكومة [٦٦].

---

(٦٣) ج. شبرسون، ١٩٦٨، ص ٢٥١ – ٢٥٣.

(٦٤) اعترف رئيسان ليبيريان – على الأقل – اعترافًا صريحًا بأن حكم الليبيريين الأمريكيين للليبيريين الأصليين كان حكمًا استعماريًا، وهما الرئيسان آرثر باركلي (١٩٠٤ – ١٩١٢) ووليم ف. ش. توبمان (١٩٤٤ – ١٩٧١). وقد جاء اعتراف الأخير في خطابه السنوي أمام الهيئة التشريعية الليبيرية في نوفبر/تشرين الثاني ١٩٦٠. أنظر *The Liberian Age*، ٢٥ نوفبر / تشرين الثاني ١٩٦٠، ص ٩.

(٦٥) وزارة الخزانة الليبيرية، تقرير وزير الخزانة لمجلسي الشيوخ والنواب للجمهورية الليبيرية (مونروفيا، ديسمبر / كانون الأول ١٩٢١، ص ١٣–١٤).

(٦٦) م. ب. أكبان، سينشر قريبًا.

ولم تكن إيرادات الحكومة كافية قط. كما كانت المعونة الأجنبية هزيلة. وكان معظم الليبيريين الأمريكيين يفضلون التجارة على الزراعة فأضيروا ضررًا بالغًا من جراء الكساد العالمي في أواخر القرن التاسع عشر. وفي عام ١٨٩٠ كان التجار الألمان والبريطانيون والهولنديون المقيمون بليبيريا يسيطرون على تجارتها الخارجية. وكان معظم انتاج البن، وهو السلعة الرئيسية في صادرات ليبيريا منذ ستينات القرن الماضي، يتولى انتاجه مزارعون ومقاولون ليبيريون أمريكيون يستخدمون عمالاً من السكان الافريقيين الأصليين والرقيق السابقين. ونتيجة للكساد والمنافسة في السوق العالمية مع البن البرازيلي الأفضل إعدادًا، انخفضت أسعار البن الليبيري انخفاضًا بالغًا ابتداءً من عام ١٨٩٨ وما تلاه[٦٧]. وأدّى ما نجم عن ذلك من انخفاض في انتاج وصادرات البن الليبيري وانكماش عام في حجم التجارة الخارجية لليبيريا الى انخفاض بالغ في إيرادات الحكومة التي كان يتكون معظمها من الرسوم الجمركية والمكوس الأخرى على التجارة والملاحة. وفضلاً عن ذلك كانت الحكومة تفتقر الى الوسائل الفعالة لتحصيل الضرائب من التجار الليبيريين والأجانب العازفين عن سدادها، ولمنع عمليات التهريب.

ولجأت الحكومة، تحاشيًا للإفلاس، الى اقتراض مبالغ كبيرة بين الحين والآخر من التجار الليبيريين والتجار الأجانب المقيمين بالبلاد «حتى تتمكن من القيام بأبسط واجباتها»: فاقترضت عشرة آلاف دولار في نوفمبر / تشرين الأول ١٨٩٦ بفائدة مقدارها تسعة في المائة من مؤسسة تجارية ألمانية، هي مؤسسة أ. فويرمان وشركاه، «للوفاء بالمصروفات الجارية للحكومة»[٦٨]، و ١٥ ألف دولار في فبراير / شباط ١٨٩٨ من مؤسسة أوست أفريكانش الهولندية للوفاء بمصروفات الهيئة التشريعية الليبيرية[٦٩]، كما اقترضت مبلغًا غير محدّد القيمة في يونيو / حزيران ١٩٠٠ من مؤسسة فيشرز هيلم الألمانية «لسداد المدفوعات الربع السنوية لموظفي الحكومة» - ونكتفي بذكر هذه الأمثلة القليلة[٧٠]. وفضلاً عن ذلك اقترضت الحكومة الليبيرية مائة ألف جنيه استرليني في عام ١٨٧١، ومائة ألف جنيه استرليني أخرى في عام ١٩٠٦، ومليون وسبعمائة ألف دولار أمريكي في عام ١٩١٢، من ممولين بريطانيين وأوروبيين بشروط مرهقة، ورهنت إيراداتها الجمركية ضمانًا لسدادها. وتولى الإشراف على تحصيل إيرادات الجمارك موظفون بريطانيون ابتداءً من عام ١٩٠٦، ثم «هيئة تحصيل دولية» ابتداءً من عام ١٩١٢، وذلك للعمل على ضمان وتيسير سداد الديون للدائنين[٧١].

ولم تتمكن ليبيريا، إزاء قلة ما كان متبقيًا للحكومة من أموال بعد سداد أقساط الديون ونظرًا لافتقارها الى القوى العاملة الماهرة، من تحقيق تنمية تذكر لمواردها البشرية أو الطبيعية أو من بناء بنية أساسية. فتحملت هيئات التبشير والهيئات الإنسانية الأمريكية العبء الأكبر في تجهيز وتمويل المدارس الابتدائية والثانوية الليبيرية وجامعة ليبيريا التي أنشئت في مونروفيا عام ١٨٦٢. كما تولّت رعاية معظم العمل التبشيري في ليبيريا الذي كانوا يستخدمون له في الغالب مبشرين ومعلمين من الليبيريين والأمريكيين البيض.

وقد أفضى تدهور التجارة والزراعة الليبيرية والمعونة الأجنبية ابتداءً من أواخر القرن التاسع عشر الى زيادة استغلال الحكومة الليبيرية لسكان ليبيريا الأصليين من خلال السخرة وضريبة الرأس والضرائب

(٦٧) م. ب. أكبان، ١٩٧٥، ص ١٣٦ - ١٣٧.
(٦٨) المحفوظات الوطنية الليبيرية، مضبطة اجتماعات مجلس الوزراء، اجتماع ١٩ نوفمبر / تشرين الثاني ١٨٩٦.
(٦٩) المحفوظات الوطنية الليبيرية، مضبطة اجتماعات مجلس الوزراء، اجتماع ١١ فبراير / شباط ١٨٩٨.
(٧٠) المحفوظات الوطنية الليبيرية، مضبطة اجتماعات مجلس الوزراء، اجتماع ١٣ يونيو/ حزيران ١٩٠٠.
(٧١) م. ب. أكبان، ١٩٧٥، ص ١٥٩.

الأخرى، كما أدّى الى زيادة اعتماد الليبيريين على الحكومة في الحصول على الوظائف. وزادت المنافسة للسيطرة على هذه الوظائف أو بشكل عام على الجزء الذي كانت تسيطر عليه الحكومة من الثروة الوطنية بين الاحزاب السياسية ومجموعات المصالح مثل «الآباء المؤسسين» (الليبيريين الأمريكيين الذين استوطنوا ليبيريا قبل استقلالها) و «أبناء الأرض» (الليبيريين الأمريكيين المولودين في ليبيريا).

على أن ذلك لم يحل دون حدوث بعض التطورات الاقتصادية والاجتماعية. ففي عام ١٩٠٠ أعادت الحكومة الليبيرية فتح كلية ليبيريا (التي كانت قد أغلقتها في عام ١٨٩٥ نتيجة للافتقار الى المال وضآلة ما تحقّق من تقدم)، وأخذت تقدم لها منذ ذلك الحين دعمًا أعانها على تحقيق مزيد من الفعالية. وفي العام التالي، أقام المهندس الليبيري-الأمريكي ت. ج. ر. فولكنر أول خط هاتفي في ليبيريا يصل بين مونروفيا وبين عديد من المدن الليبيرية المجاورة[٧٢]. وفي عام ١٩٠٠ أفتتحت في ليبيريا محطة للكابل البحري أقامتها شركة ألمانية لربط ليبيريا بالعالم الخارجي. وخلال الفترة ١٩٠٦ - ١٩٠٧ قامت «شركة التطوير الليبيرية» الانجليزية ببناء عدد من طرق السيارات تربط بين مونروفيا والمناطق الداخلية من البلاد مستخدمة في ذلك جزءًا من قرض عام ١٩٠٦. كما حصلت عدة شركات أجنبية على امتيازات من الحكومة الليبيرية لاستغلال المطاط والخامات المعدنية وغيرها في ليبيريا[٧٣].

أثيوبيا

شهدت أثيوبيا، شأنها في ذلك شأن ليبيريا، تغيرات اقتصادية هامة ابتداءً من العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر.

وكان منيليك حريصًا على إدخال بلاده القديمة في الحياة العصرية، فأبدى اهتمامًا بالغًا بكل الابتكارات على اختلاف أنواعها. وقد دفع اهتمامه هذا الطبيب الإيطالي ديكاسترو الى أن يصفه بأنه «ملك تقدمي بكل معنى الكلمة»، وأن يضيف على سبيل الدعابة أنه لو قدّر لشخص مغامر أن يقترح على الامبراطور بناء مصعد الى القمر، لطلب منه الامبراطور أن يبنيه «ولو لمجرّد أن يعرف ما إذا كان ذلك ممكنًا»[٧٤]. وقد شهد عهد منيليك تجديدات عديدة لم يسبق أن شهدت أثيوبيا مثيلاً لها. وكان أول هذه التجديدات، وهو من أكثرها أهمية، تأسيس العاصمة «أديس أبابا» — وتعني حرفيًا «الزهرة الجديدة» — في منتصف ثمانينات القرن الماضي، والتي بلغ عدد سكانها بحلول عام ١٩١٠ حوالى مائة ألف نسمة[٧٥]. كما شهدت هذه الفترة بناء أوائل الجسور الحديثة التي حسنت المواصلات الصعبة في البلاد. وفي عام ١٨٩٢ أعيد تنظيم الضرائب، وخصّص عشر الضرائب للجيش فتوقف بذلك الى حد كبير ما درج عليه الجنود من ممارسة لنهب الفلاحين. وفي عام ١٨٩٤ أصدرت أول عملة وطنية «حتى ترتفع مكانة بلادنا وتزدهر تجارتنا» كما جاء في الإعلان الذي صدر بهذه المناسبة. كما أقيم كذلك نظام بريدي في التسعينات. وقد عُرضت للبيع الطوابع البريدية التي طُلبت من فرنسا، وفيها سكّت العملات

---

(٧٢) ج. و. جيبسون، «الخطاب السنوي»، ١٠ ديسمبر/ كانون الأول، ١٩٠١.

(٧٣) أ. باركلي، «الخطاب السنوي»، ١١ ديسمبر/كانون الأول ١٩١١؛ د.ب. هووارد، «الخطاب السنوي»، ١٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٢، مضبطة اجتماعات مجلس الوزراء، اجتماع ١٨ يوليو/ تموز ١٩١٢.

(٧٤) ل. ديكاسترو، ١٩١٥، المجلد الأول، ص ١٦٢.

(٧٥) المرجع السابق، ص ١٨٩ - ٢٤٦؛ أ. ميراب، ١٩٢١ - ١٩٢٩، المجلد الثاني، ص ١٣-١٩٣؛ ر. بانكهيرست، ١٩٦٢ (أ)، ص ٣٣-٦١.



الشكل ١١-٩ : أساتذة وطلبة من ليبريا كوليدج (الصورة : سير هـ. جونستون، ليبريا، ١٩٠٦).

أيضًا ، وكان ذلك في عام ١٨٩٣ ، وصدر مرسوم بإنشاء مكاتب للبريد في عام ١٨٩٤ . واستُخدم مستشارون فرنسيون لتطوير الخدمة البريدية ، وانضمت أثيوبيا الى الاتحاد البريدي الدولي في عام ١٩٠٨ .
وفي عام ١٨٩٤ منحت الحكومة امتيازًا لبناء خط حديدي يربط بين أديس أبابا وميناء جيبوتي في الصومال الفرنسي ، ولكن الصعوبات الفنية والمالية والسياسية كانت من الضخامة بحيث لم يصل الخط الحديدي ، الذي بني أساسًا برأس مال فرنسي ، الى مدينة دير داوا إلّا في عام ١٩٠٢ ، ولم يصل الى مدينة أكاكي ، التي تبعد ٢٣ كيلومترًا عن أديس أبابا ، إلّا في عام ١٩١٥ . وفي أثناء ذلك أقيم خطان للبرق في نهاية القرن ، أقام أحدهما المهندسون الفرنسيون العاملون في الخط الحديدي ، وكان يتبع نفس خط سيره ، وأقام الآخر فنيون إيطاليون وكان يربط العاصمة بأرتيريا والجنوب والغرب . وفي أوائل القرن العشرين بنيت أوائل الطرق الحديثة بين أديس أبابا وأديس عَلَم وبين هرر ودير داوا ، بمعونة مهندسين إيطاليين وفرنسيين على الترتيب . كما زادت موارد العاصمة من الأخشاب نتيجة لادخال أشجار الاوكاليبتوس (الكافور) من استراليا ، ومن المرجّح أن يكون الذي قام بادخالها أحد الفرنسيين.
وشهدت السنوات التالية من حكم منيليك إنشاء العديد من المؤسسات الحديثة . فانشئ بنك الحبشة في عام ١٩٠٥ كفرع للبنك الأهلي المصري الذي كانت تعود ملكيته للبريطانيين. وقامت الامبراطورة تايتو بانشاء أول فندق حديث في أديس أبابا ، وهو فندق إتيجي ، في عام ١٩٠٧ . وانشئت مدرسة منيليك الثاني بمساعدة معلمين أقباط من مصر في عام ١٩٠٨ ، وكان منيليك قد أظهر من قبل اهتمامه بالتعليم الحديث حين أوفد عددًا من الطلاب للدراسة في سويسرا وروسيا . وانشئ في عام ١٩١٠ مستشفى منيليك الثاني ليحل محل منشأة طبية للصليب الأحمر الروسي كانت قد أقيمت أثناء حرب عدوه ، على حين افتتحت مطبعة حكومية في عام ١٩١١[٧٦] . وفي هذه الأثناء كان تدهور صحة منيليك وتعقد شؤون الحكم قد دفعاه في عام ١٩٠٧ الى إنشاء مجلس وزراء للبلاد ، وكان هذا راجعًا ، على ما يقول كاتب سيرته غبري سيلاسي ، إلى «رغبته في غرس العادات الأوروبية» في بلاده. وهكذا وضعت أثيوبيا أقدامها على طريق التجديد في نهاية عهد منيليك[٧٧] .

نتيجة التكالب والاقتسام بالنسبة لليبيريا وأثيوبيا

تمخض التكالب الأوروبي على افريقيا واقتسامها عن بعض الآثار الهامة ، على تباينها ، بالنسبة لكل من ليبيريا وأثيوبيا . فقد كانا - من ناحية - البلدين الوحيدين في كل القارة اللذين نجيا من الهجمة الامبريالية واحتفظا بسيادتهما واستقلالها . ولكن بينما لم تقف أثيوبيا عند حدود المحافظة على وجودها بل وسّعت أيضًا حدودها الجنوبية والشرقية بقدر كبير خلال تلك الفترة على النحو الذي ذكرناه من قبل ، فقدت ليبيريا جانبًا كبيرًا من أراضيها لكل من البريطانيين والفرنسيين. أما المسألة الأخيرة التي ينبغي النظر فيها ، فهي كيف يمكن تفسير هذه الآثار المتباينة في كل من أثيوبيا وليبيريا ، أو بتعبير آخر لماذا حافظت كل منهما على وجودها على حين كسبت إحداهما أرضًا وخسرت الأخرى أراضي؟
لقد حافظت كل من ليبيريا وأثيوبيا على وجودها لثلاثة أسباب رئيسية مشتركة : تصميم كل من شعبي الدولتين على المحافظة على استقلاله ، والحنكة الدبلوماسية التي أبداها قادة البلدين في ذلك الحين ،

(٧٦) غ. سيلاسي ، ١٩٣٠ - ١٩٣٢ ، المجلد الثاني ، ص ٥٢٧ - ٥٥٨.
(٧٧) ل. ديكاسترو ، ١٩١٥ ، المجلد الأول ، ص ١٦٢.

والتنافس بين القوى الامبريالية الذي حال بين أي منها وبين احتلال أي من هاتين الدولتين. وينبغي أن يضاف الى هذا كله القوة العسكرية فيما يتعلّق بأثيوبيا. ومن ناحية أخرى كان كسب أثيوبيا لمزيد من الأرض وفقدان ليبيريا لجانب من أراضيها، راجعًا في المقام الأول الى الظروف الداخلية – السياسية والاقتصادية والعسكرية – في كل من الدولتين كما كان يرجع – بطبيعة الحال – الى مدى تدخل الأوروبيين في هذه الشؤون الداخلية.

وكان من الأسباب الرئيسية لمحافظة كل من ليبيريا وأثيوبيا على وجودها الإيمان القوي لدى شعبي البلدين بأن الله جلّت قدرته قد كتب لها البقاء. وهو إيمان عزّز الى حدّ بعيد تصميمها على التصدي لشتى ألوان الانتهاكات والعدوان الأوروبي. وكان هذا الوعي، لدى الليبيريين، راجعًا إلى حد بعيد إلى معاناتهم العبودية القهرية في العالم الجديد. وكان ينطوي على إيمان راسخ بأن الله هو المتصرّف في مصير الأمة. وكان كثير من رؤساء ليبيريا من الكهنة المسيحيين، كما كان الليبيريون ينظرون دائمًا الى كل حدث رئيسي من أحداث تاريخهم بوصفه نتيجة للمشيئة الإلهية. وسنجد نفس هذا الإيمان وراء التعبير الشهير، الذي كثيرًا ما يستشهد به نقلاً عن الامبراطور الأثيوبي منيليك في عام ١٨٩٣ «إن أثيوبيا ليست بحاجة الى أحد فهي تتضرّع الى الله». وسنجده أيضًا وراء الفقرة التي وردت في خطابه الى الملكة فكتوريا في أبريل / نيسان ١٨٩١، ووراء بيانه الصادر عشية معركة عدوه في سبتمبر / أيلول ١٨٩٥، والذي أورده الفصل الأول من هذا المجلد[٧٨]. ولا شك أن هذا الإيمان الراسخ لدى شعبي كل من البلدين قد ملأهما بتصميم يفسّر، الى هذا الحد أو ذاك، نجاحها في التصدي لكل الهجمات الاوروبية.

أما السبب الرئيسي الثاني في بقاء كل من أثيوبيا وليبيريا مستقلتين فكان دبلوماسيًا. فقد استطاعت كل من أثيوبيا وليبيريا أن تضرب كل دولة من الدول الأوروبية بالأخرى، ونجحتا دبلوماسيًا في التصدي للضغوط غير المباشرة من جانب الدول الاستعمارية. فلا شك أن منيليك قد نجح في ضرب إيطاليا وفرنسا وبريطانيا كل منها بالأخرى. فبعد أن اعتمد على الأسلحة الفرنسية لحماية نفسه من الإيطاليين في عام ١٨٩٦، استخدم البريطانيين في عام ١٩٠٢ حين حاول الفرنسيون الإفراط في السيطرة على خط جيبوتي الحديدي. وكان هدف منيليك، كما يقول دي كاسترو، هو مجرّد الإفادة من الانجازات التكنولوجية لأوروبا دون الخضوع لها سياسيًا. وقد نقل البعض عن الامبراطور قوله «إذا جاء الأوروبيون الى ديارنا لينقلوا لنا الحضارة فنحن نشكرهم أجزل الشكر. ولكنهم ينبغي أن يأتوا بالحضارة دون أن نفقد نحن سيادتنا. فنحن نعرف كيف نفيد على خير وجه من أي جانب من جوانب حضارتهم»[٧٩]. كما دأبت ليبيريا على ضرب فرنسا ببريطانيا، وهذه الأخيرة بألمانيا، ولم تكن تتردّد حين تتأزم الأمور في الاستعانة بالولايات المتحدة للقيام بالضجة اللازمة لتهديد هذه الدول وإبعادها.

ولا شك أيضًا أن حرص الدول الاستعمارية على الحيلولة دون انفراد واحدة منها بالسيطرة على أي من هاتين الدولتين كان عاملاً حاسمًا في بقائها مستقلتين. فلأسباب اقتصادية في المقام الأول، لم تكن ألمانيا أو فرنسا أو بريطانيا على استعداد لقبول انفراد واحدة منها بالسيطرة على ليبيريا التي كان يوجد فيها تجار ينتمون الى كل من هذه البلدان الثلاثة، كما أن الولايات المتحدة كانت حريصة، لأسباب عاطفية، على كفالة بقاء ليبيريا مستقلة. وهكذا أخذت السفن الحربية للولايات المتحدة، بعد توقيع معاهدة

(٧٨) أنظر الفصل الأول، ص ٢٦.
(٧٩) سي. روسيتي. ١٩١٠. ص ٣١٩-٣٢٥.

للتجارة والملاحة وتصديق الكونغرس الأمريكي عليها في أكتوبر / تشرين الأول ١٨٦٢ ، تظهر بصفة دورية في المياه الليبيرية للقضاء على مقاومة السكان الأصليين للحكم الليبيري وللحد - في الوقت ذاته - من مطامع فرنسا وبريطانيا في انتزاع أجزاء من ليبيريا بذريعة عدم قدرتها على حراسة حدودها (٨٠) . وفي أحيان أخرى ، استخدمت الولايات المتحدة الوسائل الدبلوماسية لتحذير بريطانيا وفرنسا من مغبة الحكم الذي سيصدره عليهما التاريخ إذا ما بدرت عن أي منهما أية محاولة للقضاء على استقلال ليبيريا . كما حذّرت الولايات المتحدة فرنسا في عام ١٨٧٩ وألمانيا في عام ١٨٩٨ من ضم ليبيريا أو فرض الحماية عليها (٨١) . وعلى نفس النحو ، لم تكن بريطانيا أو فرنسا أو إيطاليا مستعدة - لأسباب استراتيجية في المقام الأول - لقبول انفراد أي منها بالسيطرة على أثيوبيا . فما له دلالته أنه حين أحست الدول الامبريالية الثلاث - بريطانيا وفرنسا وإيطاليا - أن تدهور صحة منيليك يمكن أن يؤدي الى تفكّك امبراطوريته ، اجتمعت هذه الدول الثلاث لتوقع سرًّا اتفاقية لتقاسم أثيوبيا فيما بينها ، وهو ما كشف عنه منيليك قبل وفاته (٨٢) .

على أن هناك ، فيما يتعلّق بأثيوبيا ، عاملاً فريدًا وحاسمًا ، ينبغي أن نشير اليه في تفسير بقائها مستقلة ، كما أنه يفسّر أيضًا قدرتها على توسيع حدودها الإقليمية خلال الفترة موضع الدراسة ، هذا العامل هو قوتها العسكرية . فلو قدّر لمنيليك أن يخسر معركة عدوه لكانت أثيوبيا قد أصبحت دون ريب مستعمرة إيطالية في عام ١٨٩٦ . ولكن أثيوبيا ، كما سبق لنا أن ذكرنا ، انتصرت في المعركة بفضل قوتها العسكرية التي كانت تفوق كثيرًا قوة إيطاليا في افريقيا ، واستطاعت بذلك أن تحافظ على استقلالها . وقد استمرّ منيليك ، حتى بعد معركة عدوه ، في تكديس الأسلحة وهو ما أكده الرحالة البريطاني جون بويس الذي لاحظ في أوائل القرن العشرين أن «الأحباش مسلحون جميعًا بالبنادق وأنهم أفضل الأجناس تسليحًا في افريقيا» وأنه «ليس من السهل لأية قوة أجنبية أن تخضعهم» (٨٣) . وقد قدّر عدد القوات التي اشتركت في العرض العسكري ، الذي أقيم في أديس أبابا عام ١٩٠٢ للاحتفال بذكرى انتصار أثيوبيا في عدوه ، بستمائة ألف جندي - وهو عدد يقل بحوالى مائة ألف جندي عن مجموع القوات العسكرية للامبراطورية - كان من بينهم تسعون ألفًا من الجيش الامبراطوري النظامي (٨٤) . وكانت كل القوات مسلحة بالأسلحة الحديثة بما في ذلك البنادق والبنادق الآلية والمدافع وما اليها . وكانت معظم أسلحة المدفعية والأسلحة السريعة الطلقات تخزن في أديس أبابا لتزيد بذلك قوة الامبراطور في مواجهة قوة حكام الأقاليم (٨٥) . وهذا الجيش هو الذي أتاح لمنيليك توسيع حدود أثيوبيا في أواخر ثمانينات وطيلة تسعينات القرن الماضي .

ولكن إذا كانت ليبيريا وأثيوبيا قد استطاعتا البقاء مستقلتين بالفعل ، فقد كان الوجود الذي حافظت عليه ليبيريا هو وجود دولة مقطعة الأوصال منهكة القوى . وكان ذلك راجعًا الى ضعفها العسكري والى الظروف الداخلية الزرية للدولة . فأسطول ليبيريا لم يزد في أي عام من الأعوام عن سفينة حربية واحدة أو سفينتين (بما في ذلك ما قدّمته لها بريطانيا) . أما جيشها فكان يقتصر على الميليشيا الليبيرية - الأمريكية

(٨٠) ك. هـ. هوبيريتش ، ١٩٤٧ ، المجلد الأول ، ص ٢١٣ .
(٨١) أ. و. شستر ، ١٩٧٤ ، ص ١٣٣ .
(٨٢) سي. روسيتي ، ١٩١٠ ، ص ٣٣١ .
(٨٣) ج. بويس ، التاريخ غير محدّد ، ص ٢٢ .
(٨٤) هـ. ج. ماركوس ، ١٩٧٥ ، ص ٢١٧ - ٢١٨ .
(٨٥) المرجع السابق .

الى أن أنشئت في عام ١٩٠٨ قوة الحدود الليبيرية لتكون مكملة لها. وكان عدد أفراد الميليشيا يقل ، طيلة الفترة حتى عام ١٩١٤ ، عن ألفي رجل يعانون ضعف التدريب وقلة الأجور والمعدات[٨٦] . وكانت تحشد ، في المقام الأول ، أثناء الحروب مع السكان الأفريقيين الأصليين ويعاونها دائمًا حينذاك «محاربون احتياطيون» من الليبيريين الأصليين. كما كانت تفتقر الى وسائل النقل السريع الى مسرح العمليات. وفي عام ١٨٨٠ كانت الميليشيا تنقسم الى أربعة أفواج – أي فوج متمركز في كل مقاطعة – يرأس كلاً منها قائد ليبيري – أمريكي يخضع للرئيس الليبيري بوصفه القائد العام للجيش[٨٧] . وقد وصف الرئيس باركلي الحالة السائدة في قوات الميليشيا حين قال عن فوجها الخامس في مايو/أيار ١٩٠٦ بأنه «غير مرضٍ : فالكولونيل كارتر قائد الفوج يعمل قسيسًا أيضًا وهو متغيب دائمًا. أما الليفتنانت كولونيل فهو أميّ، والميجور مصاب بالصمم. والفوج يتدهور تدهورًا سريعًا ولا بد من إعادة بنائه»[٨٨]. أما قوّة الحدود الليبيرية ، التي لم تكن أكثر كفاءة من الميليشيا ، فكانت تضم في ديسمبر /كانون الثاني ١٩١٣ ثلاثة ضباط أمريكيين وسبعة ضباط ليبيريين وأكثر من ستمائة مجنّد مقسمين الى أكثر من اثنتي عشرة فصيلة ترابط في الأراضي الداخلية الليبيرية. وحتى عام ١٩١٤ كان الضابط الذي يرأس الفصيلة يتولّى مهام عسكرية وإدارية في المنطقة ، وعلى ذلك كان يتلقى تعليماته من كل من وزارتي الحرب والداخلية ويقدّم تقاريره الى كل منهما (ولم يكن ثمة تنسيق بين الوزارتين). وهكذا كان ضعف ليبيريا العسكري بادي الوضوح في مواجهة منعة أثيوبيا العسكرية ، مما يفسّر الى حدّ بعيد عجز ليبيريا عن حماية أراضيها من اعتداءات الأوروبيين خلال فترة التكالب.

أما الوضع الداخلي فكان لا يقل قتامة. فقد كانت الحكومة الليبيرية ، كما ذكرنا من قبل وللأسباب التي أوضحناها ، على شفا الإفلاس دائمًا وتدين بمبالغ كبيرة للدائنين المحليين والأجانب. ففي يناير / كانون الثاني ١٩٠٨ ، بلغت ديون ليبيريا لبريطانيا ، حسبما ذكره القنصل البريطاني العام في مونروفيا ، ستين ألف جنيه استرليني سنويًا «لعدة سنوات» ، على حين بلغت ديونها للتجار الألمان في ليبيريا ١٢٠ ألف دولار في سبتمبر / أيلول ١٩٠٥. وقد مكنت هذه المديونية الدول الامبريالية من التدخل باستمرار في الشؤون الداخلية لليبيريا خلال الفترة موضع الدراسة على نحو لم تلجأ اليه قط في أثيوبيا حيث لم تتوفّر لها على الإطلاق أسباب أو ذرائع لمثل هذا التدخل. فقد ظلّت الدول الامبريالية ، على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر ، ترسل الوفود الى ليبيريا واحدًا إثر الآخر لتعرض عليها استعدادها لسداد ديونها إذا ما دخلت تحت حمايتها ، وهو ما فعلته فرنسا في عام ١٨٧٩ واسبانيا في عام ١٨٨٦ والمانيا في عام ١٨٨٧ ، وعرضت كل منها استعدادها لضبط مالية ليبيريا وتنظيم دفاعها وإنشاء قوة حدود لها والإشراف عليها. وفي نفس الوقت كان سفراؤها وممثلوها المقيمون يعاملون الليبيريين بازدراء ، ويتطاولون على ليبيريا في كثير من الأحيان منددين بقوانين التجارة والجمارك والمواطنة فيها. أو يستأسدون عليها مطالبين بعلاج شكاوى رعاياهم كما فعلت بريطانيا في سبتمبر / أيلول ١٨٦٩ ، وأغسطس / آب ١٨٧٠ ، وأبريل / نيسان ١٨٧١ ، وفبراير / شباط ويونيو / حزيران ١٨٨٢ ، ونوفمبر / تشرين الثاني ١٨٨٦ ثم في يناير / كانون الثاني ١٩٠٩[٨٩] . وعلى نفس النحو ، أرسلت المانيا بوارجها الحربية

(٨٦) أ. باركلي ، خطاب تسلم السلطة ، ٤ يناير/كانون الثاني ١٩٠٤.

(٨٧) USNA و DUSM ، ١٠/٢٢ ، Enclosure ، من باركلي الى تايلور ، مونروفيا ، ٢٧ أغسطس / آب ١٨٨٧.

(٨٨) المحفوظات الوطنية الليبيرية ، مضبطة اجتماعات مجلس الوزراء ، اجتماع ٣ مايو / أيار ١٩٠٦.

(٨٩) الخطابات الليبيرية (١٥) من دينيس الى كوبنغر ، مونروفيا سبتمبر / أيلول ١٨٧٠ ؛ Repository LVIII يوليو / تموز ١٨٨٢ ، ص ٩٠–٩١ و١٢٣–١٢٥ ، النشرة الليبيرية ، ١٠ فبراير / شباط ١٨٩٧ ، ص ٥١–٥٤.

لإرهاب ليبيريا في فبراير / شباط وأكتوبر / تشرين الأول ١٨٨١ ، وفي أغسطس / آب ١٨٩٧ ، وفي يناير / كانون الثاني وسبتمبر / أيلول ١٨٩٨ ، وفي ديسمبر / كانون الأول ١٩١٢ . وكانت الحكومة الألمانية تطالب الحكومة الليبيرية في كل مرة بتعويض مالي يتراوح بين ثلاثة آلاف وستين ألف دولار لأسباب واهية في معظم الأحيان مثل «إهانات» مزعومة وجهها الموظفون الليبيريون الى القنصل الالماني أو الى التجار الألمان في ليبيريا الذين كانوا يدعون ألمانيا الى التدخل.

وقد شهدت السنوات الثلاث من ١٩٠٧ الى ١٩٠٩ تصاعدًا لم يسبق له مثيل في هذا التدخل من جانب بريطانيا وفرنسا والمانيا ، بلغ ذروته «بحادثة كادل» الشهيرة التي وقعت في ١١ و ١٢ فبراير / شباط ١٩٠٩ . وكان من بين الأسباب التي أدّت الى ذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية البالغة السوء في ليبيريا ، وتنافس الدول الأوروبية للحصول على نفوذ وأراض في ليبيريا وعلى حسابها ، ومديونية ليبيريا لهذه الدول أو لرعاياها.

وكان لهذا التدخل الأوروبي في ليبيريا آثار بعيدة على سياستها ومجتمعها . فقد أدّى أولاً الى انقسام الليبيريين الى فريقين أحدهما موالٍ لبريطانيا والآخر للولايات المتحدة[٩٠] ، قاما بتنظيم مظاهرات حاشدة ، مؤيدة لباركلي أو مناهضة له ، في مونروفيا في يناير / كانون الثاني ١٩٠٩[٩١] . وفضلاً عن ذلك ، أدّى استخدام موظفين أوروبيين بمرتبات مرتفعة لتنفيذ الإصلاحات التي طالبت بها الدول الى استنزاف إيرادات الحكومة الليبيرية – الناضبة أصلاً – الى حدّ بعيد . ولا شك أنه لولا التدخل الفعّال من جانب الولايات المتحدة ، وهو ما يرجع الفضل فيه الى نشاط إرنست ليون الوزير الأمريكي المقيم في ليبيريا ، الذي كان أمريكيًا أسود يبدي تعاطفًا كاملاً مع ليبيريا ، ولولا ما أبداه قادتها من حرص على التماس مساندة الولايات المتحدة ، ابتداءً من عام ١٩٠٩ فصاعدًا ، لسقطت ليبيريا ضحية للدول الاستعمارية الأخرى.

ولم تتعرّض أثيوبيا قط لمثل هذا التدخل اللحوح في شؤونها الداخلية من جانب القوى الامبريالية الأوروبية . بل انها لقيت على العكس ، وبفضل انتصار عدوه ، كل احترام وقُبلت في المجتمع الدولي كعضو يعامل على قدم المساواة – الى هذا الحد أو ذاك – مع الأعضاء الآخرين في الوقت الذي كانت تتعرّض فيه ليبيريا لحصار القوى الاستعمارية . فإذا وضعنا في اعتبارنا الضعف العسكري لليبيريا ، وراعينا في المقام الأول تفككها الداخلي ، الذي كان يرجع الى ضعفها الاقتصادي ، من ناحية ، والتدخل الأوروبي النشط في شؤونها الداخلية ، من ناحية أخرى ، لوجدنا أن الأمر الغريب لم يكن هو بقاء ليبيريا مستقلة مهيضة الجناح منهكة القوى ، وإنما هو مجرّد بقائها مستقلة في حد ذاته.

---

(٩٠) USNA و DUSM ٢٣٨/٤٠٥ ، من ليون الى الوزير ، مونروفيا ، ١٤ أغسطس / آب ١٩٠٨ ؛ لندن ، USNA ، سجلات وزارة الخارجية المتعلقة بالشؤون الداخلية لليبيريا . RDSL ، ١٩٠٩–١٩٢٩ . من رايد الى الوزير ، لندن ، ١٤ فبراير / شباط ١٩٠٩.

(٩١) وثائق وزارة الخارجية البريطانية Pro F.O. ٥٩٦/٣٦٩ ، من واليس الى غريي ، مونروفيا ، ١١ مارس / آذار ١٩٠٩.

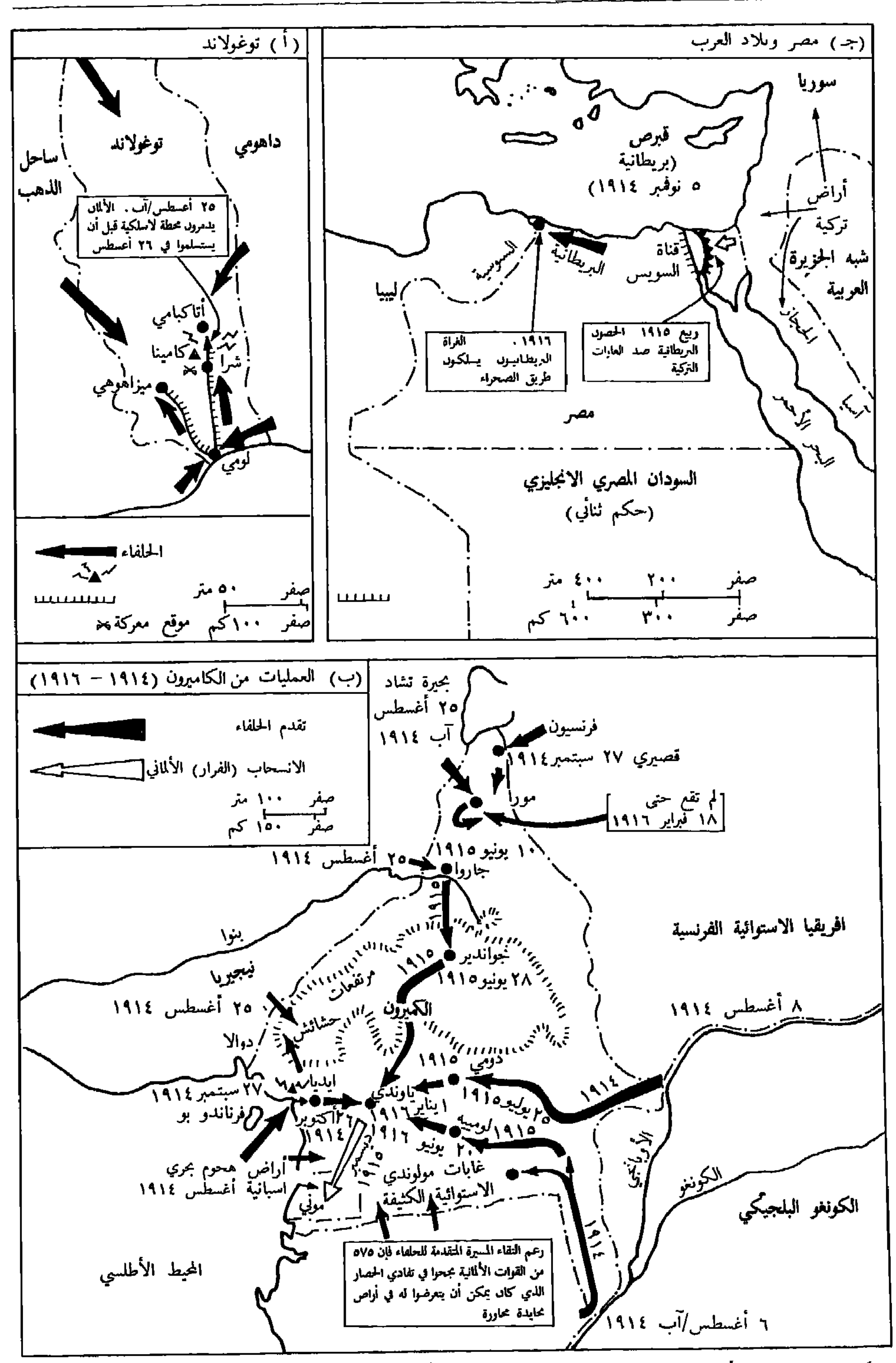


الفصل الثاني عشر

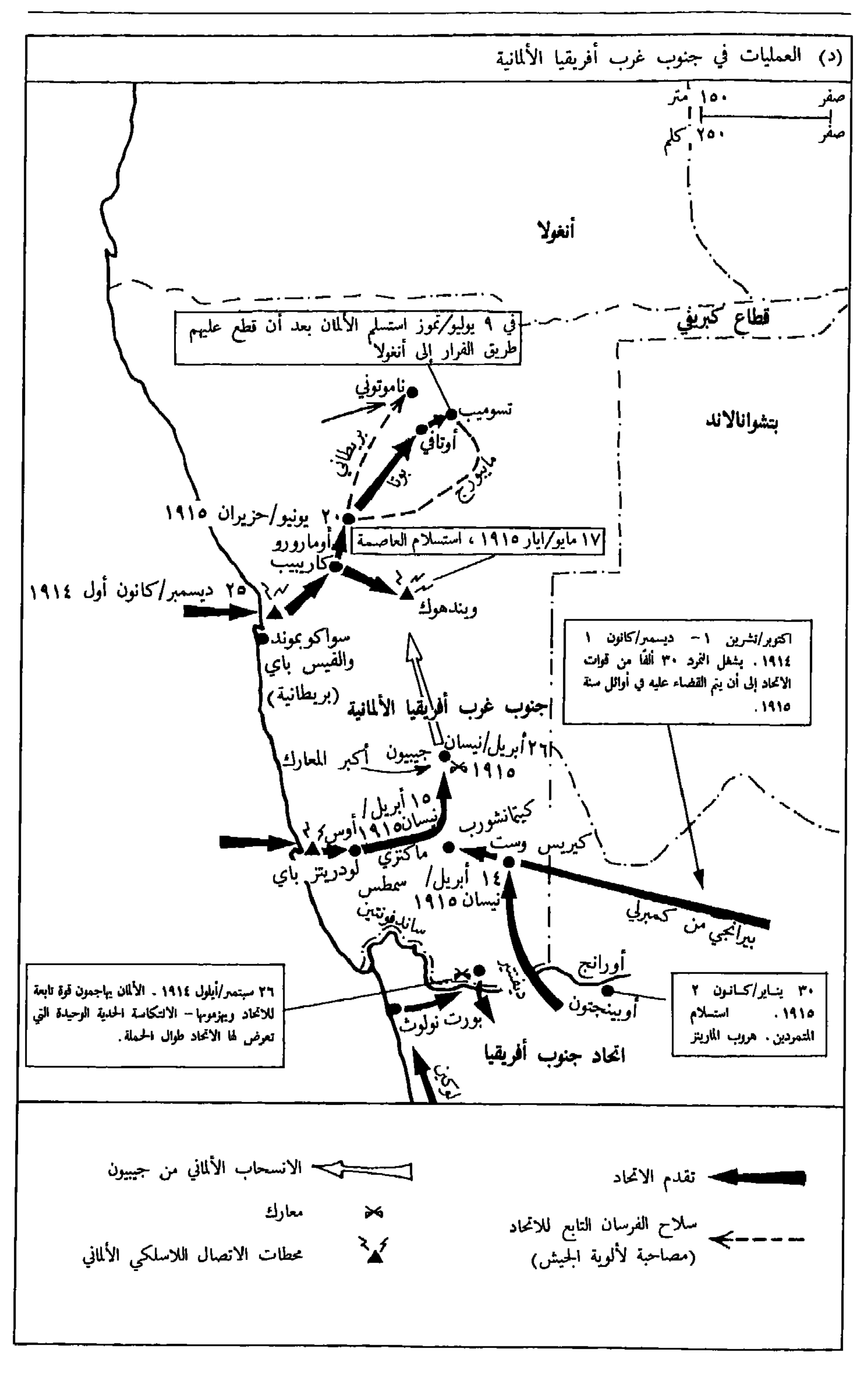
الحرب العالمية الأولى ونتائجها

بقلم: م. كراودر

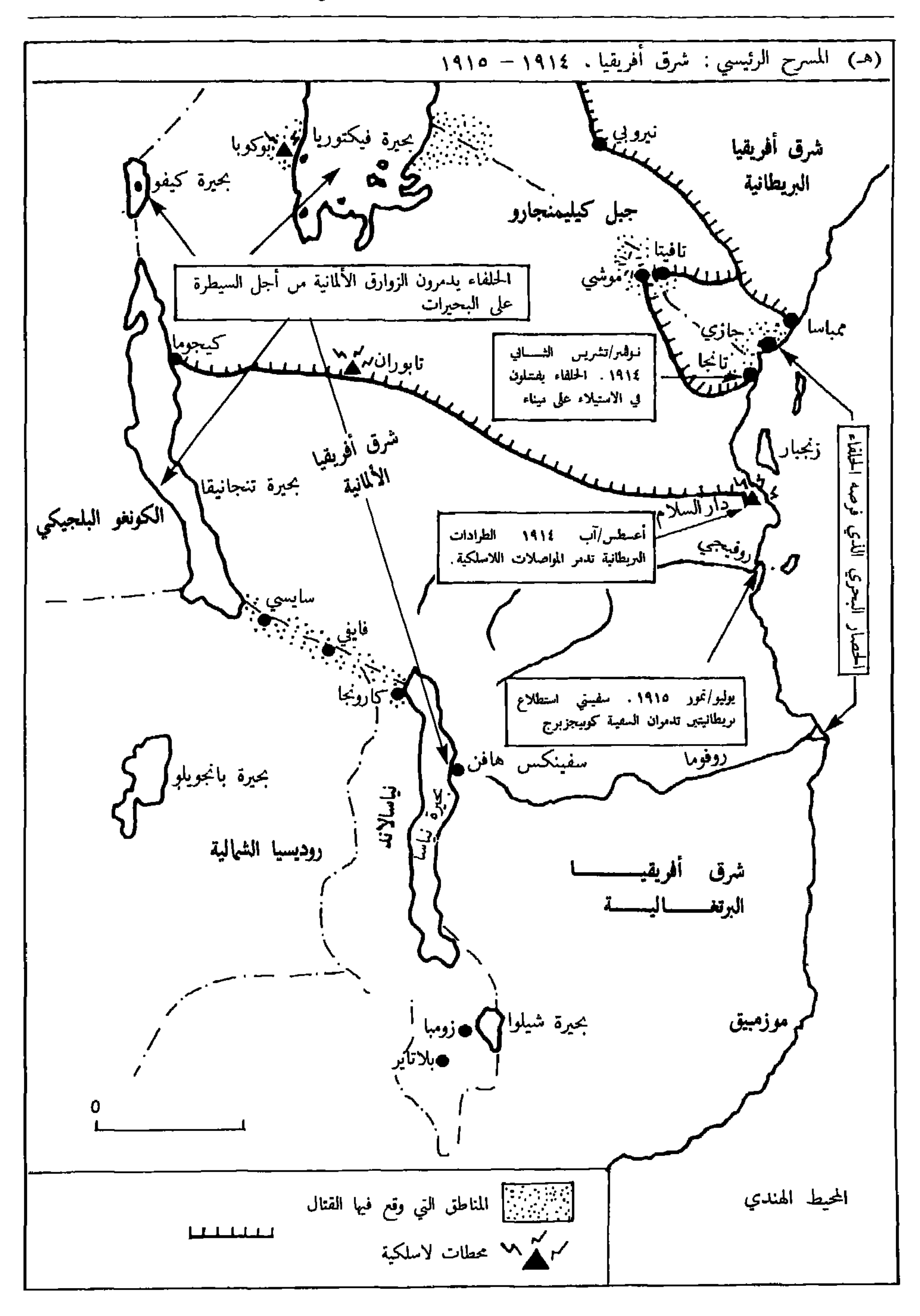
كانت الحرب العالمية الأولى في الأصل نزاعًا بين القوى الأوروبية شاركت فيه افريقيا بشكل مباشر وغير مباشر لأن الغالبية العظمى لأجزائها كانت عند اندلاع الحرب خاضعة لحكم الأوروبيين المتحاربين. وقد دارت على أرض افريقيا معارك، بالرغم من أن تأثيرها على سير الحرب كان هامشيًا، إلاّ أنها كانت لها آثار هامة بالنسبة لافريقيا. فقد اشترك في هذه المعارك، أو في المعارك التي دارت في أوروبا، أكثر من مليون جندي أفريقي. وقد حُشد عدد أكبر من ذلك من الرجال، بل ومن النساء والأطفال، بالقوة الجبرية أحيانًا، ليعملوا كوسيلة لنقل إمدادات الجيوش التي كان يتعذر نقلها بالوسائل التقليدية كالطرق والسكك الحديدية أو على ظهور الدواب. وقد فقد أكثر من مائة وخمسين ألفًا من هؤلاء الجنود والحمّالين حياتهم خلال الحرب. وأصيب كثيرون آخرون بجراح وبعاهات أعجزتهم. وعند انتهاء الحرب كانت كل دولة في افريقيا قد أصبحت مرتبطة رسميًا بأحد الجانبين باستثناء الأراضي الاسبانية الصغيرة المحايدة (أنظر الشكل ١-١٢). بل إن آخر الدول التي كانت لا تزال مستقلة في القارة – ليبيريا وأثيوبيا ودارفور – قد شاركت هي الأخرى. فقد دخلت ليبيريا الحرب إلى جانب الحلفاء بمجرد دخول الولايات المتحدة فيها في سنة ١٩١٧. وقد أعلن امبراطور أثيوبيا الصبي المناصر للإسلام، ليج إياسو، ولاء بلاده لتركيا مما أثار قلقًا بالغًا في صفوف الحلفاء الذين اعتقدوا أنه سيدعو المسلمين في القرن الأفريقي، حيث كانت قوات السيد محمد عبد الحسن لا تزال تثير الاضطرابات في وجه البريطانيين، إلى إعلان الجهاد. وقد انتقلت القوات البريطانية والفرنسية والإيطالية إلى بربرة وجيبوتي ومصوع، إلاّ أنه اتضح أن هذا التدخل لم يكن ضروريًا لأن الصدمة التي شعر بها الأشراف المسيحيون دفعتهم للإطاحة بالامبراطور في سبتمبر/أيلول سنة ١٩١٦. وبالمثل استجاب السلطان علي دينار سلطان دارفور، التابع إسميًا للسودان المصري الانجليزي والمستقل عمليًا، للدعوة التي وجهتها تركيا للجهاد فأغار على تشاد الفرنسية، وهدد بورنو البريطانية (نيجيريا الشمالية) وحاول إحداث تمرد في كردفان (السودان). وما زال على ذلك حتى هُزم في فبراير/شباط سنة ١٩١٦ وقتل في المعركة واندمجت دارفور بصورة كاملة في السودان.



الشكل ١٢-١ (من أ إلى هـ): المعارك التي دارت على الأرض الافريقية أثناء الحرب العالمية الأولى.
(المصدر: أ. بانكس، «أطلس الحرب العالمية الأولى العسكري»، لندن، هاينمان، الكتب التعليمية، ١٩٧٥).


(د) العمليات في جنوب غرب أفريقيا الألمانية
صفر ١٥٠ متر
صفر ٢٥٠ كلم
أنغولا
قطاع كبريفي
بتشوانالاند
في ٩ يوليو/تموز استسلم الألمان بعد أن قطع عليهم طريق الفرار إلى أنغولا
ناموتوني
تسوميب
أوتافي
بريطاني
بوتا
مايبورج
٢٠ يونيو/حزيران ١٩١٥
أومارورو
١٧ مايو/ايار ١٩١٥ ، استسلام العاصمة
كاريبيب
٢٥ ديسمبر/كانون أول ١٩١٤
ويندهوك
سواكوبموند
والفيس باي
(بريطانية)
جنوب غرب أفريقيا الألمانية
اكتوبر/تشرين ١ - ديسمبر/كانون ١ ١٩١٤ . يشغل التمرد ٣٠ ألفاً من قوات الاتحاد إلى أن يتم القضاء عليه في أوائل سنة ١٩١٥ .
٢٦ أبريل/نيسان ١٩١٥
جيبيون
أكبر المعارك
١٥ أبريل/ نيسان ١٩١٥
أوس
كيتمانشوب
كيريس وست
ماكنتي
لودريتز باي
١٤ أبريل/ نيسان ١٩١٥
سمطس
سانتفونتين
بيرانجي من كمبرلي
أورانج
أوبينجتون
٢٦ سبتمبر/أيلول ١٩١٤ . الألمان يهاجمون قوة تابعة للاتحاد ويهزمونها - الانتكاسة الجدية الوحيدة التي تعرض لها الاتحاد طوال الحملة .
بورت نولوث
٣٠ يناير/كانون ٢ ١٩١٥ . استسلام المتمردين . هروب الماريتز
اتحاد جنوب أفريقيا
تقدم الاتحاد
الانسحاب الألماني من جيبيون
سلاح الفرسان التابع للاتحاد (مصاحبة لألوية الجيش)
معارك
محطات الاتصال اللاسلكي الألماني

(هـ) المسرح الرئيسي : شرق أفريقيا ، ١٩١٤ - ١٩١٥



وسواء شاركت في القتال مباشرة أو لم تشارك فإن كل الأراضي الافريقية تقريبًا تأثّرت من إبعاد الألمان عن التجارة الافريقية، وبما حدث في زمن الحرب من نقص في الواردات نتيجة ضآلة المساحات المخصصة للشحن على البواخر أو، إذا ما نظرنا إلى للأمور من زاوية أزهى، نتيجة للطفرة المفاجئة في الطلب على الموارد الاستراتيجية.

وقد كتب الكثير عن الحملات الأوروبية في افريقيا خلال الحرب العالمية الأولى[١] وما ترتب عليها من توزيع للأراضي الألمانية فيها على الحلفاء المنتصرين[٢]، ذلك الفصل الأخير في التكالب على افريقيا. ولكن ما كتب عن أثر الحرب على الأفريقيين وعلى البنيات الإدارية التي فُرضت عليهم من قبل غزاتهم الأوروبيين كان أقل بكثير[٣]. فإلى أي مدى تحملت هذه البنيات الهشة هجرة الموظفين الإداريين الأوروبيين، ورؤية الغزاة البيض يحارب بعضهم بعضًا، وانتزاع الرجال والأموال من هؤلاء الافريقيين الحديثي الخضوع، وانتشار التمرد على نطاق واسع بمناسبة الحرب وإن لم يكن دائمًا كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لها؟ وماذا كانت النتائج الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لإشراك الافريقيين في هذه الحرب الأوروبية؟ هذه هي المسائل العامة التي سيعنى بها أساسًا هذا الفصل – على أنه لا بد من تقديم عرض موجز للحملات العسكرية إذا كنا نريد أن نفهم تمامًا آثار الحرب بالنسبة لافريقيا.

الحرب على التراب الافريقي

كانت النتيجة الفورية لإعلان الحرب في أوروبا، بالنسبة لافريقيا، هي غزو الحلفاء للمستعمرات الألمانية. ولم يكن أي من الجانبين قد أعد للحرب في افريقيا جنوب الصحراء. بل كان هناك بالفعل أمل لم يعش طويلاً في إمكان إبعاد الحرب عنها. فقد اقترح دويرنغ حاكم توغو على جيرانه البريطانيين في ساحل الذهب (غانا الآن) والفرنسيين في الداهومي (بنين الآن) أن تكون توغو محايدة حتى لا يُتاح للافريقيين رؤية الرجال البيض يقتتلون فيما بينهم[٤]. وفي افريقيا الشرقية الالمانية (تانزانيا الآن)، كان حاكمها، دكتور شني، عازمًا على تفادي الاشتباكات حتى يتمكن من مواصلة برنامجه النشيط للتنمية. وعندما أطلق البريطانيون مدافعهم على دار السلام بعد إعلان الحرب، وافق على هدنة قصيرة المدى كانت غايتها إبقاء افريقيا الشرقية الألمانية على الحياد[٥]. بل إنه كان هناك شيء من التفاؤل في

(١) بالنسبة لحملات توغو والكاميرون أنظر ف. ج. موبرلي (مشرف على التحرير)، ١٩٣١؛ بالنسبة للحملة الألمانية على جنوب غرب أفريقيا أنظر «اتحاد جنوب أفريقا»، ١٩٢٤؛ و. ك. هانكوك، ١٩٦٢، ص ٣٩٤–٤٠٠؛ وبالنسبة لافريقيا الشرقية الألمانية أنظر ر. ك. هوردن، ١٩٤١، المجلد الأول؛ ومن وجهة النظر الألمانية أنظر ب. أ. فون ليتو – فوربيك، بلا تاريخ. وهناك موجز جيد للجوانب المعقدة في هذه الحملة في ل. موزلي، ١٩٦٣.

(٢) أنظر بصفة خاصة ج.ل. بير، ١٩٢٣؛ و. ر. لويس، ١٩٦٣(أ).

(٣) هناك عدد من رسائل الدكتوراه عن الحرب العالمية الأولى في افريقيا ولكنها لم تنشر بعد إلاّ أنه يمكن الإطّلاع على ج. أوسونتوكون، ١٩٧٨. وبعد كتابة هذا الفصل في سنة ١٩٧٧ خصص أحد أعداد بجلة تاريخ افريقيا، الجزء التاسع عشر، ١٩٧٨، «للحرب العالمية الأولى في افريقيا» وهو يعنى أساسًا بآثار الحرب على الافريقيين. وقد أمكن تسجيل بعض النقاط التي طُرحت في هذه الحلقة الدراسية الهامة.

(٤) ر. كورنفان، ١٩٦٢، ص ٢٠٨.

(٥) ب. أ. فون ليتو – فوربيك، التاريخ غير محدد، ص ٢٧ – ٢٨؛ أنظر أيضًا و. ر. لويس. ١٩٦٣ (ب)، ص ٢٠٩، وهو يقتبس هـ. شني، ١٩١٩، ص ٢٨.

بعض الدوائر حول إمكان تفادي الحرب في كل من افريقيا الشرقية والوسطى بتطبيق المواد المتعلقة بحياد حوض نهر الكونغو المتعارف عليه والواردة في اتفاقية برلين لعام ١٨٨٥[٦].

على ان القوى التي كانت تدعو إلى إشراك الممتلكات الألمانية في افريقيا في الحرب كانت أشد ضغطًا. ومن وجهة نظر بريطانيا، ونظرًا لتفوقها البحري، فإن الاستراتيجية التي وضعتها لجنة الدفاع عن الامبراطورية في سنة ١٩١٩ كانت تقضي بنقل الحرب إلى مستعمرات أعدائها. ومن أجل الإبقاء على هذا التفوق البحري كان لا بد من أن يُصاب نظام المواصلات الألماني إلى افريقيا وأن تُصاب أهم موانيها بالشلل. فبالنسبة للحلفاء كان يمكن أن تسفر الحملات الناجحة على الممتلكات الاستعمارية لألمانيا عن أن يتقاسمها المنتصرون كغنائم حرب. وكان ذلك - بالتأكيد - اعتبارًا رئيسيًا في القرار الذي اتخذه القائد العام لقوات جنوب افريقيا الجنرال لويس بوتا ووزير الدفاع جي. سي. سمطس، إزاء المعارضة الحقيقية التي أبداها الأفريكانرز المتشددون، بأن ترتبط قوات جنوب افريقيا بالحلفاء وبأن تغزو جنوب غرب افريقيا الألمانية (ناميبيا الآن) وبأن تشارك من بعد في حملة شرق افريقيا[٧]. فلم يكن بوتا وسمطس يشتهيان الحصول على جنوب غرب افريقيا التي يمكن أن تكون إقليمًا خامسًا فقط، ولكنهما كانا يأملان، إذا ما ساعدا على تحقيق انتصار بريطاني في افريقيا الشرقية الألمانية، أن تقدم أجزاء من الأراضي الألمانية المفتوحة للبرتغاليين كبديل عن خليج ديلاغوا، المرفأ الطبيعي للترانسفال في الطريق إلى جنوب افريقيا[٨]. أما في بريطانيا العظمى فقد اعتبر اشتراك جنوب افريقيا وولاؤها أمرًا يضمنه احتمال أن تخلص لها جنوب غرب افريقيا[٩]. وبالنسبة للفرنسيين فإن غزو الكاميرون يسمح لهم باسترداد الأراضي التي تخلوا عنها على مضض لألمانيا في سنة ١٩١١ في أعقاب أزمة أغادير (أنظر الشكل ١٢-١ (ب)). وحتى بلجيكا التي كانت قد تذرعت على الفور بالحياد الدائم للكونغو (زائير الآن) بموجب المادة العاشرة من اتفاقية برلين، بعد أن تعرض حيادها هي ذاتها للانتهاك على أيدي الألمان، عجلت بالاشتراك في غزو الأراضي الافريقية الألمانية آملة في أن يؤدي نجاحها في ذلك إلى أن يكون لها قدرة على المساومة في التسوية السلمية المرتقبة[١٠].

ولم يكن من السهل الدفاع عن المستعمرات الألمانية نظرًا للتفوق البحري للحلفاء ولأن قواتها الاستعمارية كانت أصغر بكثير. وكان هناك تفاؤل مبكر بأن النصر الألماني السريع المرتقب في أوروبا سيسمح بتفادي مشاركة مباشرة للمستعمرات بينما يحقق حلم ألمانيا بوسط أفريقي Mittelafrika يربط بين الكاميرون وافريقيا الشرقية الألمانية ويحول نهائيًا دون تنفيذ طريق رأس الرجاء الصالح - القاهرة الذي طالما تطلعت إليه بريطانيا[١١]. ولكن عندما تبين أن نصرًا سريعًا لن يتحقق، ظهر أن الحملات المطولة في افريقيا قد تقيد القوات الاستعمارية للحلفاء التي يمكن لولا ذلك إرسالها إلى الجبهة الأوروبية. وقد اتبع هذه الاستراتيجية بنجاح باهر الجنرال فون ليتو - فوربيك، القائد الألماني في شرق افريقيا، الذي

(٦) من أجل مناقشة موجزة لآثار حياد حوض نهر الكونغو بالنسبة للمستعمرات الألمانية والبريطانية في شرق افريقيا و. ر. لويس، ١٩٦٣ (ب)، ص ٢٠٩ - ٢١٠.

(٧) د. دينون، ١٩٧٢، ص ١٢١.

(٨) ر. هيام، ١٩٧٢، ص ٢٨.

(٩) المرجع السابق، ص ٢٦.

(١٠) و. ر. لويس ١٩٦٣ (ب)، الفصل التاسع عشر.

(١١) فيما يتعلق بالخطط الألمانية لإنشاء Mittelafrika في حالة انتصار الألمان أنظر ف. فيشر، ١٩٦٧، ص ١٠٢ - ١٠٣ والخريطة الواردة في ص ٥٩٦.

استطاع أن يحارب قوة مشتركة للحلفاء – بلغت في وقت ما عشرة أضعاف قوته – طوال فترة الحرب (أنظر الشكلين ١-١٢ (هـ) و ٢-١٢).

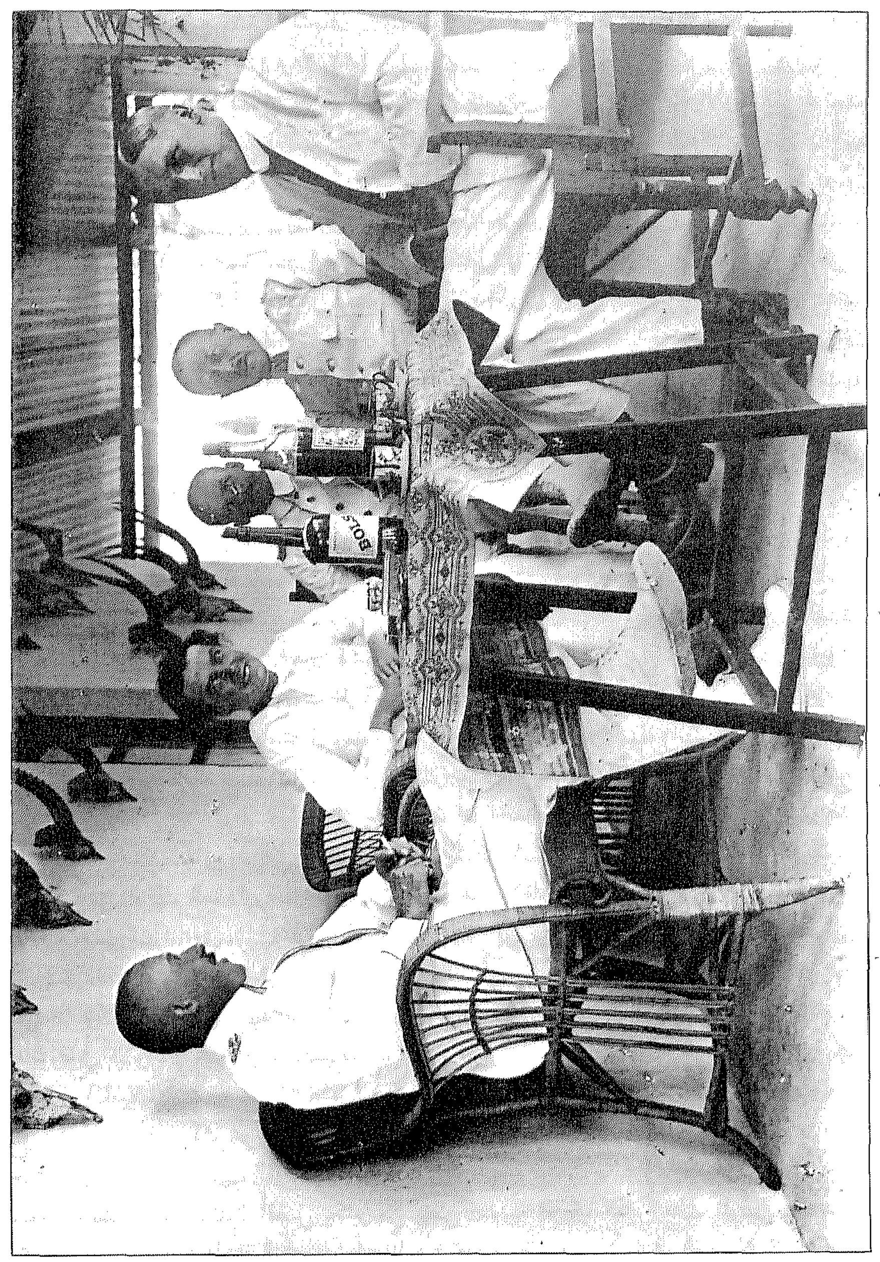
ويمكن تقسيم الحملات في افريقيا إلى مرحلتين متميزتين. فخلال المرحلة الأولى التي لم تستمر سوى أسابيع قليلة كان الحلفاء معنيين بتوجيه ضربة قاضية للقوة الهجومية لألمانيا والتأكد من أن أسطولها لن يتمكن من استخدام موانئها الافريقية. ومن ثم احتلت لومي في توغو ودوالا في الكاميرون وسواكوبموند وخليج لوديريتز في جنوب غرب افريقيا بعد بداية الحرب بقليل. وفي افريقيا الشرقية الألمانية قامت الطرادات البريطانية بقصف دار السلام وتانغا بالقنابل في شهر أغسطس/آب، وبالرغم من أنه لم يتم الاستيلاء على أي من المرفأين إلاّ في وقت لاحق أثناء الحرب، فإن السفن الحربية الألمانية لم تتمكن من استخدامها. وفي مصر، وعلى أثر دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا، تم تعزيز الدفاعات البريطانية عن قناة السويس وردت حملة تركية على أعقابها في فبراير/شباط سنة ١٩١٥. وبعد ذلك أصبحت مصر القاعدة الرئيسية لعمليات بريطانيا ضد تركيا والأقاليم التابعة لها في الشرق الأوسط وظلت نقطة ارتكاز القوة البريطانية في افريقيا والشرق الأوسط خلال العقود الثلاثة اللاحقة.

وكانت الحملات التي شنت خلال المرحلة الأولى من الحرب في افريقيا حيوية بالنسبة لاستراتيجيتها الشاملة. أما حملات المرحلة الثانية، باستثناء تلك التي شنت من مصر ضد الامبراطورية التركية، فإنها كانت ذات أهمية هامشية بالنسبة للنتيجة التي أسفر عنها الصراع العالمي. على أن الحلفاء كانوا مع ذلك مصممين على غزو المستعمرات الألمانية من أجل الحيلولة دون استخدامها كقواعد تخريب لسلطتهم الهشة في مستعمراتهم الخاصة ومن أجل اقتسامها فيما بينهم في حالة إحراز الحلفاء لانتصار شامل. ومن ثم فبمجرد أن أخمدت حكومة جنوب افريقيا تمرد الأفريكانرز الذي أيده الألمان في جنوب غرب افريقيا، قامت بغزو هذا الإقليم غزوًا استغرق إتمامه ستة أشهر. وكانت هذه الحملة (أنظر الشكل ١-١٢ (د)) هي الوحيدة التي لم تشترك فيها قوات افريقية لأن جنرالات الاتحاد كانوا لا يرغبون في تسليح السكان الافريقيين كما أن الألمان لم يجرؤوا على ذلك بعد أن أخمدوا انتفاضات الهيريرو والناما بوحشية بالغة.

وكانت حملة الكاميرون التي استطالت (انظر الشكل ١-١٢ (ب)) قد حارب فيها افريقيون كثيرون. وبالرغم من تفوقهم العددي فقد استغرق إتمام غزو هذا الإقليم من قِبَل الفرنسيين والبريطانيين والبلجيكيين خمسة عشر شهرًا. وفي شرق افريقيا كان فون ليتو – فوربيك يقدر أنه لا يستطيع الانتصار في معركة يخوضها ضد قوات تبلغ عشرة أضعاف قوته ولكنه كان مصممًا على تعطيلها لأطول فترة ممكنة وذلك عن طريق لجوئه لأساليب حرب العصابات[١٢]. فقد ظل لا يهزم حتى نهاية الاشتباكات تمامًا إذ قاد طابوره في الأوحال عبر افريقيا الشرقية البرتغالية (موزمبيق الآن) ثم اتجه في مسيرة أخيرة نحو روديسيا الشمالية (زامبيا الآن) حيث علم بعقد الهدنة في أوروبا. ووفقًا لأحد التقديرات المتحفظة فانه قد اشتبك مع فون ليتو – فوربيك نحو ١٦٠٠٠٠ من القوات المتحالفة بينما لم تزد قوته هو أبدًا عن ١٥٠٠٠. وكما حدث في الكاميرون أثبتت القوات الافريقية أهميتها الحيوية لكلا الجانبين، إذ حارب الكثير منها بشجاعة بالغة. وأثبتوا أنهم مقاتلون أفضل بكثير من بيض جنوب افريقيا الذين فتك المرض بعدد كبير منهم. وكانت مقننات جنود المشاة النيجيريين أحيانًا هي نصف رطل من الأرز في اليوم ولا شيء معه[١٣]. وقد

(١٢) يعلق **التاريخ الرسمي** البريطاني على ذلك بأن فون ليتو – فوربيك «كان قد نجح في أن يعطل في افريقيا ولمدة تزيد على أربع سنوات قوة أكبر بكثير من الجيش الذي كان يقوده اللورد روبرتس بأكمله والذي خاض حرب جنوب افريقيا».

(١٣) و. د. داونز، ١٩١٩، ص ٩٠.



الشكل ١٢-٢ : الجنرال الكونت ليتو فون-فوربيك، القائد الأعلى للقوات الألمانية في شرق افريقيا أثناء الحرب العالمية الأولى، وحوله بعض رفاقه الألمان (المصدر: المتحف الحربي الأمبراطوري).

عانى الحمالون مشاق كبيرة بصفة خاصة إذ قدر عدد الذين قضى عليهم المرض أثناء الحملة بما لا يقل عن ٤٥٠٠٠[١٤].

هجرة الأوروبيين

شهدت الحرب هجرة جماعية واسعة النطاق للموظفين الإداريين والتجاريين الأوروبيين من مستعمرات الحلفاء في افريقيا حيث اتجهوا إما إلى الجبهة الغربية أو التحقوا بالفرق المحلية للقيام بحملات في مناطق أخرى من افريقيا. فقد تقلص الوجود الأوروبي في بعض الأجزاء، التي كان انتشاره فيها محدودًا أصلاً، إلى أقل من النصف. ففي شمال نيجيريا استدعي كثير من المسؤولين السياسيين المنتدبين من الجيش للعودة إلى فرقهم، بينما تطوع فيها آخرون، مما أدى إلى تجريد نيجيريا من القائمين على إدارتها[١٥]. وقد خلت بعض مقاطعات نيجيريا الشمالية مثل بورغو من المسؤولين الإداريين الأوروبيين لمدة طويلة خلال زمن الحرب[١٦]. وفي روديسيا الشمالية التحق بالخدمة العسكرية ٤٠ ٪ من السكان الأوروبيين البالغين[١٧]. وفي افريقيا السوداء الفرنسية كانت هناك تعبئة عامة للأوروبيين ممن هم في سن الخدمة العسكرية بينما سجل الأوروبيون في افريقيا الشرقية البريطانية للقيام بالأعمال التي تتطلبها الحرب. وقد شاع في بعض الأنحاء، وفي الأرياف بالذات، أن الرجل الأبيض سيرحل إلى الأبد[١٨].

وفي المغرب، حيث اضطر المقيم العام ليوتيه إلى سحب الكثير من قواته ليبعث بها إلى الجبهة الأوروبية، استخدم أسرى الحرب الألمان في الأشغال العامة لإقناع المغاربة بأن الفرنسيين في سبيلهم إلى تحقيق الانتصار في الحرب[١٩].

وقد نتج عن هذه الهجرة تباطؤ، إن لم يكن توقفًا تامًا، في كثير من الخدمات الأساسية التي كان يتولاها الأوروبيون. وفي بعض الحالات تلقى الافريقيون تدريبًا خاصًا، كما حدث في السنغال، لملء الشواغر التي نتجت عن ذلك[٢٠]. وفي افريقيا الغربية البريطانية شغلت الوظائف التي كانت حتى ذلك الحين وقفًا على البيض بالافريقيين المتعلمين، الأمر الذي يفسر إلى حد ما – كما أوضح ريتشارد راتبون – الولاء الذي أبدته الصفوة أثناء فترة الحرب[٢١]. وفي افريقيا الغربية الفرنسية شكا الحاكم العام من أن

---

(١٤) ل. موزلي، ١٩٦٣، ص ٢٣٤.
(١٥) أ. م. فيكا، ١٩٧٨.
(١٦) أنظر م. كراودر، ١٩٧٣.
(١٧) ل. هـ. غان، ١٩٦٤، ص ١٦٣.
(١٨) وقد سجلت الإدارة البريطانية في نيجيريا أن «الانتفاضات الصغيرة كانت ترجع إلى القلاقل الناشئة عن الحرب وما شاع عن انسحاب الحكومة» (تقرير نيجيريا السنوي لعام ١٩١٥ وعام ١٩١٧، ص ٢٣).
(١٩) ر. بيدويل، ١٩٧٣، ص ٢٣.
(٢٠) حكومة عموم افريقيا الغربية الفرنسية، النصوص الخاصة بتدريب الكوادر المحليين وإعادة تنظيمهم في افريقيا الغربية الفرنسية، ١٩١٦: «Circulaire relative à la formation du personnel des cadres indigènes», دكار، الأول من أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٦، ص ٣ – ٤. وأنظر أيضًا: «Circulaire relative à la réorganisation des cadres des agents indigènes de l'AOF», داكار، الأول من أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٦، ص ٢٧ – ٢٨.
(٢١) ر. راتبون، ١٩٧٨، ص ٦.

البريطانيين ، الذين لم يكونوا مطلوبين للتعبئة العامة في مستعمراتهم شأن حلفائهم الفرنسيين ، استفادوا من هذا الوضع ليملأوا الفراغ التجاري الذي أحدثه رحيل الوكلاء التجاريين الفرنسيين إلى الجبهة[٢٢] . وكانت مصر هي الوحيدة التي زاد فيها الوجود الأوروبي زيادة كبيرة نظرًا لتدفق القوات البريطانية عليها بأعداد كبيرة واستخدامها كقاعدة للعمليات الهجومية للحلفاء في الشرق الأوسط.

وربما كان الأشد لفتًا لنظر الأفريقيين من هجرة الأوروبيين الواضحة هو اقتتال البيض فيما بينهم ، الأمر الذي لم يحدث من قبل أثناء فترة الاحتلال الاستعماري. بل إنهم فوق ذلك شجعوا من جند من رعاياهم على قتل أعدائهم «البيض» ، الذين كانوا حتى ذلك الحين ينتمون إلى جماعة كانت تعتبر ، بحكم لون بشرتها ، مقدسة وكان تدنيس أشخاصها ينظر إليه باعتباره مستحقًا لأشد العقاب[٢٣]

المشاركة الافريقية في الحرب

باستثناء حملة جنوب غرب افريقيا الألمانية ، فإن القوات الافريقية كانت عاملاً حاسمًا في نجاح الحملات الافريقية للحلفاء. ذلك أن القوات الافريقية لم تستدع خلال الحرب لتحارب على الأرض الافريقية فحسب بل كذلك لتعزيز الجيوش الأوروبية على الجبهات الغربية وفي الشرق الأوسط. وفضلاً عن ذلك فإن هذه القوات كان لها دور أساسي في إخماد التمردات العديدة التي حدثت ضد السلطة الاستعمارية ، على نحو ما كان عليه هذا الدور أثناء الغزو الأوروبي لافريقيا.

فقد جند فعلاً خلال الحرب ما يزيد على المليون شخص لتعزيز القوات المحدودة بوجه عام التي أبقتها السلطات الاستعمارية في افريقيا. وكانت فرنسا وحدها هي التي تحتفظ بقوات برية كبيرة في مستعمراتها الافريقية المختلفة عندما بدأت الحرب ، وبالرغم من أن ألمانيا اتهمت فيما بعد بتحويل مستعمراتها إلى معسكرات حربية ، إلاّ أن هذا الإتهام لا يمكن أن يوجه بشكل دقيق إلاّ إلى فرنسا. وبالإضافة إلى القوات جند الحمالون على نطاق واسع. فقد كان يلزم ثلاثة حمالين للإبقاء على الجندي الواحد مقاتلاً في الميدان. كما أن أبناء شمال افريقيا كلفوا بالعمل في المصانع في المواقع التي أخلاها الفرنسيون الذين جندوا في الجيش. وترجع جذور الهجرة الطوعية لليد العاملة الجزائرية من بعد نحو فرنسا إلى الحرب العالمية الأولى. وبشكل عام فقد شارك أكثر من مليونين ونصف مليون افريقي ، أي ما يزيد كثيرًا على ١ ٪ من سكان القارة ، في عمل أو آخر من أعمال الحرب.

وكان المجندون سواء للقتال أو للنقل يُختارون بطرق ثلاثة. وأول هذه الطرق التطوع حيث كان الافريقيون يعرضون خدماتهم بحرية ودون أية ضغوط خارجية. ومن هنا فإن أعدادًا كبيرة من الفلاحين المعدمين في مصر قدّموا خدماتهم ، في المراحل الأولى للحرب على جبهتي فلسطين وسوريا ، مقابل ما كان يعتبر أجورًا مغرية نسبيًا. ولا شك أنه كان هناك ، في معظم البلدان الافريقية ، متطوعون يعرفون تمامًا ما يستتبعه التطوع. وكان المواطنون السنغاليون الذين ينتمون لمقاطعات السنغال الأربع على استعداد تام لقبول جميع الالتزامات التي تفرضها الخدمة العسكرية الإجبارية على الفرنسيين من أبناء الوطن الأم إذا ما كان

(٢٢) المحفوظات الوطنية للسنغال ، Archives du Sénégal, Dakar, Série D, 4D73, «Recrutement indigène» (1918) ; Rapport et Correspondance du Ministre des Colonies et du Ministre de la guerre; Reprise de recrutement: Mission Diagne; 1917-1918: «Projet de Recrutement»

(٢٣) رسالة من سير فريدريك لوغارد إلى زوجته بتاريخ ١٩ يونيو/حزيران ١٩١٨ ، وردت في م. بيرهام ، ١٩٦٠ (ب) ، ص ٥٤٩.

ذلك سيضمن لهم وضعهم كمواطنين. وقد نجح نائبهم، بليز دياني، من أجل ذلك في إقرار قانون ٢٩ سبتمبر/أيلول سنة ١٩١٦ الذي ينص على أن أبناء مقاطعات السنغال كاملة العضوية Communes de plein exercice كانوا وسيبقون مواطنين فرنسيين بمقتضى قانون ١٥ أكتوبر / تشرين الأول ١٩١٥. وفي مدغشقر قيل إن المجنّدين الخمسة والأربعين ألفًا من الجيش الفرنسي كانوا جميعًا من المتطوعين[٢٤]، لكن الأغلبية العظمى من المجندين الافريقيين التحقوا بالجيوش المختلفة رغمًا عنهم سواء بإجبارهم على التطوع أو بتجنيدهم إلزاميًا (أنظر الشكل ٣-١٢).

وقد تم قدر كبير من التجنيد بواسطة الرؤساء الذين كان عليهم أن يسلموا الأعداد التي طلب إليهم المسؤولون السياسيون تسليمها. وفي بعض المناطق لم تكن هناك صعوبات حقيقية في الحصول على متطوعين حقيقيين، ولكن الرجال في مناطق أخرى خضعوا لضغط الرؤساء وقدّموا للمسؤولين السياسيين على أنهم متطوعون. ويعزى قسط كبير من عدم شعبية الرؤساء في روديسيا الشمالية بعد الحرب إلى دورهم في تجنيد الجنود والحمّالين[٢٥].

وعلى أية حال فقد جُنِّدت اجباريًا أعداد غفيرة من الجنود والحمّالين. ففي افريقيا السوداء الفرنسية جعل المرسوم الصادر في سنة ١٩١٢، والذي كان يستهدف إنشاء جيش أسود دائم، الخدمة العسكرية إجبارية لمدة أربع سنوات لكل الذكور الافريقيين الذين تتراوح أعمارهم بين عشرين وثمانية وعشرين عامًا. وكان الغرض من ذلك هو إحلال القوات الافريقية السوداء محل الحامية العسكرية في الجزائر حتى يتسنى لهذه الأخيرة الخدمة في أوروبا في حالة الحرب. وإذا طال أمد الحرب فإن «قواتنا الافريقية، كما كتب الجنرال مانجان، ستشكّل معينًا لا يكاد ينضب ولا يستطيع أن يصل خصومنا إلى منابعه». وبعد اندلاع الحرب، وبالإضافة إلى القوة الافريقية الموجودة في غرب افريقيا وحدها وقوامها ١٤ ٧٨٥ جنديًا تقرّر تجنيد ٥٠ ٠٠٠ آخرين خلال حملة التجنيد التي تمت في عامي ١٩١٥ – ١٩١٦.

ومن هنا بدأت في افريقيا الفرنسية العملية التي سماها الحاكم أنغولفان بـ«المطاردة الحقيقية»[٢٦] والتي وصفها مؤخرًا جيد أوسونتوكون بتجارة الرقيق الجديدة[٢٧]. وقد قسمت على الرؤساء حصص من الرجال كان عليهم استكمالها، وتم حصر الأجانب والعبيد السابقين لتفادي تجنيد أقربائهم أو من يعولونهم مباشرة. ونظرًا لأنه لم يكن يتم تسجيل المواليد فإن كثيرين من الرجال الذين هم دون سن التجنيد أو الذين تجاوزوه تم تجنيدهم أيضًا. على أن حملة التجنيد أثارت، كما سنرى، تمردات واسعة النطاق وكان من المستحيل أن يجري أي تجنيد في المناطق المتمردة. وفي يأسها من الحصول على مزيد من الرجال، وآملة أن ينجح افريقي مرموق فيما فشل فيه الفرنسيون، لجأت الحكومة الفرنسية إلى تعيين بليز دياني في سنة ١٩١٨ مفوضًا ساميًا لتجنيد القوات السوداء. ورغم أن الهدف كان تجنيد ٤٠ ٠٠٠ رجل فإن المجموعات التابعة له نجحت في تجنيد ٦٣ ٣٧٨ شخصًا إلاّ أن القليلين منهم هم الذين رأوا الجبهة فعلاً نظرًا لانتهاء الحرب في نوفمبر/تشرين الثاني سنة ١٩١٨.

وقد استخدم التجنيد الإجباري في الحصول على القوات والحمّالين كذلك في افريقيا الشرقية البريطانية وذلك بموجب قرار الخدمة الإجبارية الصادر سنة ١٩١٥ الذي جعل من الممكن تجنيد كل الذكور

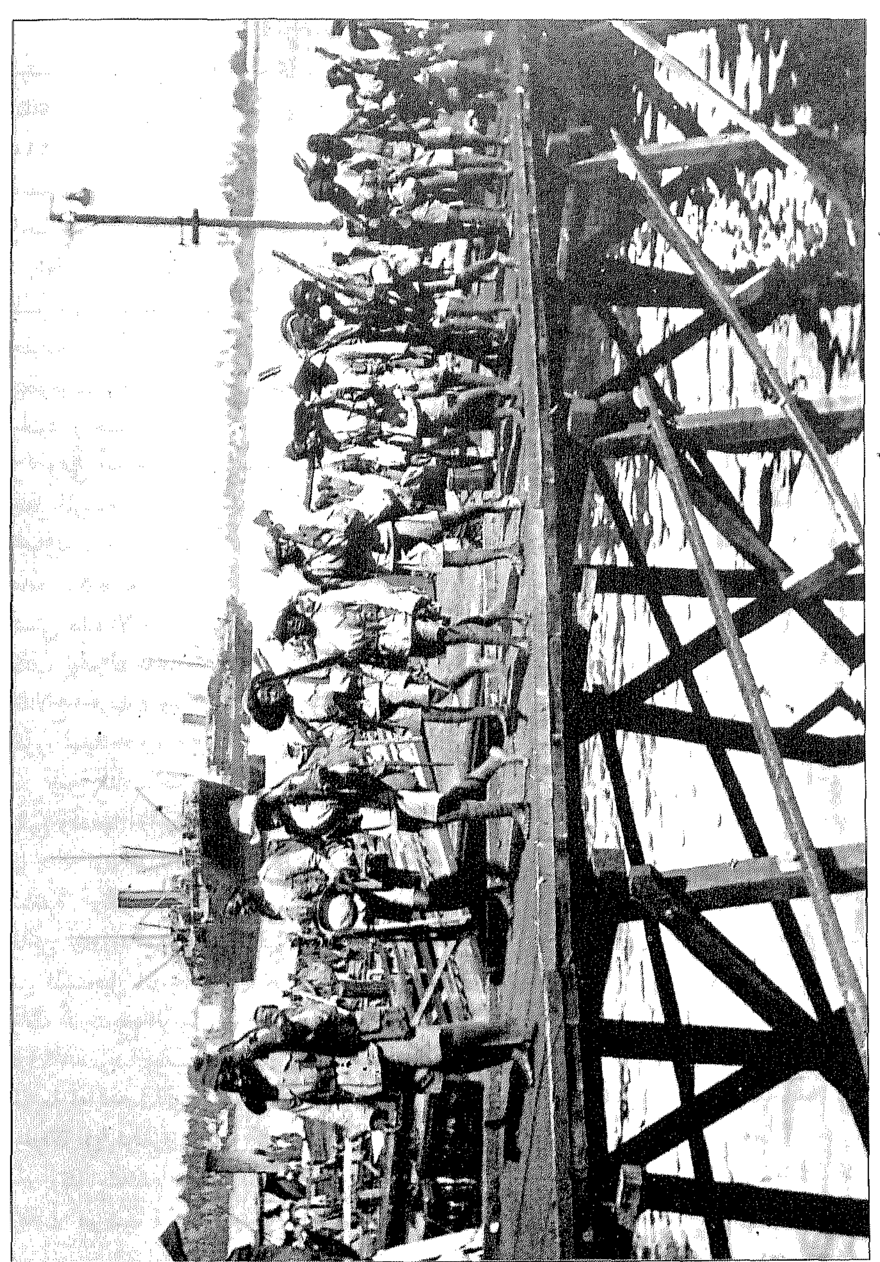
---

(٢٤) هـ. ديشان، ١٩٦٢؛ ج. س. شابو، ١٩٦١.

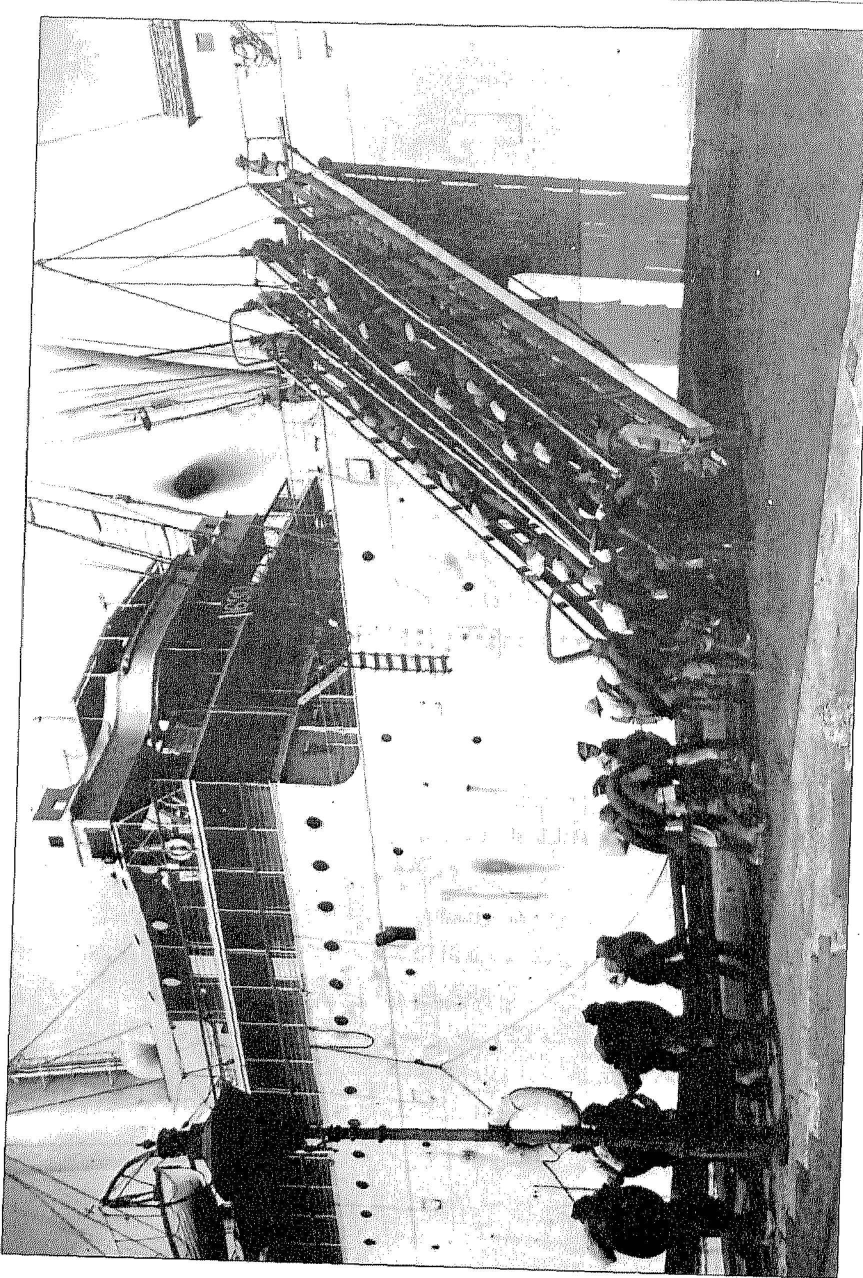
(٢٥) ل. هـ. غان، ١٩٦٤، ص ١٦٤.

(٢٦) المحفوظات الوطنية في السنغال، المجموعة D، ملف 4. D45، من نائب حاكم ساحل العاج (كوت ديفوار) إلى الحاكم العام لمنطقة غرب أفريقيا الفرنسية، ١٨ ديسمبر/كانون الأول ١٩١٥.

(٢٧) ج. أوسونتوكون، ١٩٧٧.



الشكل ١٢-٣ : الحملة الألمانية في شرق افريقيا – الجنود البحريون في الفرقة البحرية لدى نزولهم في ليندي، ديسمبر/كانون الأول ١٩١٧ (المصدر : المتحف الحربي الامبراطوري).



الشكل ٤-١٢ : الرجال «المتطوعون بالإكراه» من قوة العمل المصرية لدى رحيلهم من أجل العمل فيما وراء البحار. وقد عملوا في مصر وفرنسا والعراق وسالونيكا (المصدر : المتحف الحربي الإمبراطوري).

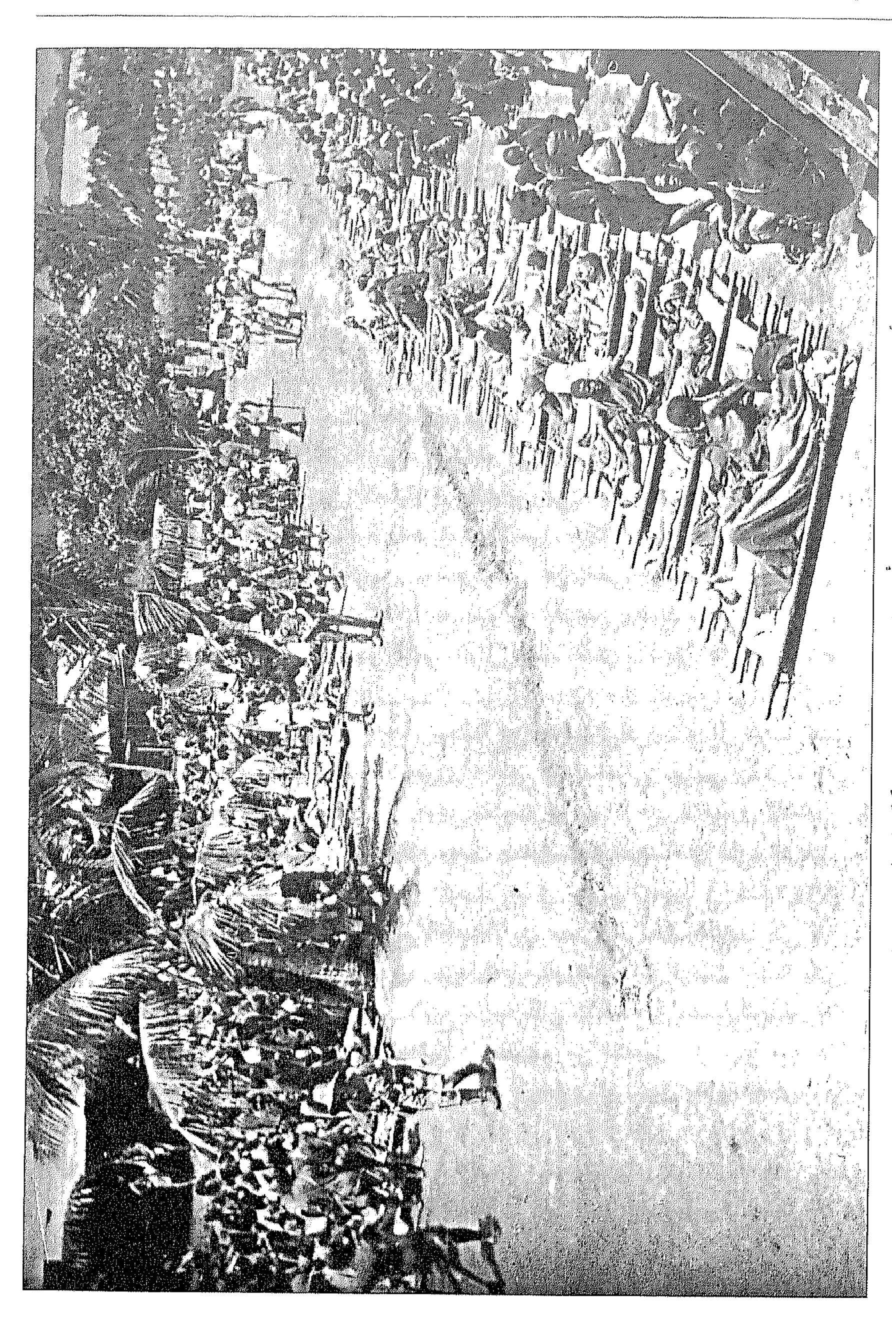
الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٤٥ سنة. وقد امتد العمل بذلك إلى محمية أوغندا في أبريل/نيسان سنة ١٩١٧. وقد أدى التجنيد الإجباري للحمّالين في جميع مقاطعات روديسيا الشمالية إلى أن يشترك ما يزيد عن ثلث الذكور البالغين في البلاد لفترة طويلة أثناء الحرب في العمل كحمّالين[٢٨]. وبعد سنة ١٩١٧، فرضت المطالب المتزايدة للجبهة السورية على حكومة الحماية البريطانية في مصر أن تأخذ بنظام الخدمة الاجبارية ومصادرة الدواب بالرغم من وعدها السابق بأن تتحمل بالكامل الأعباء الناشئة عن الحرب. وقد «أخذ العُمَد في القرى بثأراتهم القديمة وهم يسوقون أعداءهم إلى أحضان مندوبي التجنيد أو يدفعون بالدواب إلى القافلة السورية التي لا يشبعها شيء»[٢٩]. وفي الجزائر وتونس، بل وحتى في المغرب الذي كان لا يزال يتعرّض للغزو، كان الرعايا الخاضعون للاستعمار يُدفعون إلى الحرب دفعًا. ويقدر عدد الجنود من مختلف المستعمرات الافريقية الذين خدموا في الجيش الفرنسي خلال الحرب بما يزيد عن ٤٨٣ ٠٠٠ جندي معظمهم جُنِّد قسرًا. وقد أكره البلجيكيون في الكونغو ما يزيد على ٢٦٠ ٠٠٠ جندي على العمل كحمّالين خلال حملة افريقيا الشرقية[٣٠]. ومن شأن هذه الأرقام وحدها أن تذهب بالخيال ولا سيما أن ذلك حدث بعد الغزو الأوروبي بقليل. فتجارة الرقيق لم تصل، وهي في ذروتها، إلى عُشر العدد الخاص بسنة واحدة فقط من سنوات الحرب.

وبينما كانت أعباء الحرب من القتلى والجرحى فادحة في افريقيا (أنظر الشكل ١٢-٥) فإنها تسببت كذلك في الأعداد الكبيرة من الوفيات الناشئة عن وباء الانفلونزا الذي انتشر في افريقيا كلها في سنة ١٩١٨ - ١٩١٩ والذي سهل انتشاره تنقلات القوات والحمّالين لدى عودتهم إلى أوطانهم.

المقاومة الافريقية للسلطة الأوروبية

في الوقت الذي كانت فيه النظم الاستعمارية للحلفاء في افريقيا أضعف من أن تتحمل الاضطرابات في أراضيها فإن سلطتها الهشة التي لم تكد تستقر في أماكن مثل جنوبي ساحل العاج، وأجزاء كثيرة من ليبيا، أو كاراموجا في أوغندا، واجهت تحديًا واسع النطاق تمثّل في انتفاضات مسلحة وغيرها من أشكال الاحتجاج من جانب رعاياها. ونتيجة لذلك اضطرت القوى المتحالفة إلى توجيه الموارد العسكرية النادرة، واللازمة لمحاربة الألمان في افريقيا وفي الجبهة الغربية، من أجل مواجهة هذه الانتفاضات المحلية. وقد كانت هذه الوسائل ضعيفة جدًا، وكان نطاق هذا التمرد متسعًا في بعض الأنحاء، كما كان الحال في افريقيا الغربية الفرنسية وليبيا، مما أدى إلى تأجيل إعادة إقرار السيطرة الأوروبية من جديد على هذه المناطق حتى تتوفر القوات اللازمة لذلك. فقد ظلت أجزاء كبيرة من السنغال الأعلى والنيجر والداهومي خارج إطار السيطرة الفرنسية لفترة وصلت إلى عام كامل بسبب عدم وجود القوات اللازمة. ومن ثم لم يتمكن الفرنسيون في البداية من معالجة التمرد الذي وقع في سنة ١٩١٦ في بورغو بالداهومي لأن الجماعات المجاورة – السومبا في أتاكورا والبيلا-بيلا في سيميري والأوهوري وآخرين – كانت قد تمرّدت أيضًا. وفي المغرب، خشي ليوتيه الذي فتح البلاد، أن تؤدي تعليمات فرنسا بعودة نصف قواته البالغ عددها سبعين

(٢٨) ر. هول، ١٩٦٥، ص ١٠٢.
(٢٩) ت. ليتل، ١٩٥٨، ١٢٨.
(٣٠) ك يونغ، ١٩٦٥، ص ٢١٩.



الشكل ٥-١٢ : أفريقيا الشرقية الألمانية : الجرحى وهم ينتظرون أن ينقلوا من نيانغاو بعد معركة ماهيوا، ١٥ – ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول سنة ١٩١٧، الفرقة النيجيرية (المصدر: المتحف الحربي الامبراطوري).

ألفًا إليها والانسحاب إلى الساحل الأطلسي، إلى التمرد. وبالرغم من أنه اضطر لإعادة الرجال إلاّ أنه لم ينسحب وتمكن من تجنب أي تحد لسلطته. وقد اقتضى الحال ان تبقى فرنسا الـ ٣٥٠٠٠ الآخرين من قواتها في المغرب طوال فترة الحرب. وفي افريقيا الشرقية البرتغالية دفع الغزو الألماني الرعايا البرتغاليين لانتهاز الفرصة للإطاحة بسادتهم المكروهين[٣١].

وقد تنوّعت الأسباب التي أدت إلى انتشار حركات التمرد والاحتجاج التي وقعت أثناء الحرب تنوعًا كبيرًا ولم ترتبط دائمًا بالحرب ذاتها. وكان ما وصف بالتمرد، في بعض الحالات كما في ليبيا، استمرارًا للمقاومة الأولى للاحتلال الأوروبي. وفي كثير من الأحيان اختلطت الدوافع التي أدت إلى التمرد أو الاحتجاج. وما من شك في أن رؤية النفوذ الأوروبي وهو يتقلص في الظاهر على نحو ما تمثل في الهجرة الجماعية للأوروبيين، شجعت أولئك الذين كانوا يتطلّعون إلى التمرد بقدر ما فت في عضدهم تدفق الأوروبيين، ولا سيا من القوات البريطانية، كما حدث في مصر.

وهناك عدد من الدوافع المشتركة وراء التمردات التي وقعت في زمن الحرب: كالرغبة في استرداد الاستقلال المفقود، والإعراب عن الاستياء من التدابير التي اتخذت في زمن الحرب وبالذات التجنيد الإجباري والسخرة؛ والمعارضة الدينية للحرب، ولا سيا حركة الجامعة الإسلامية؛ ورد الفعل تجاه المعاناة الاقتصادية التي أدت إليها الحرب، وعدم الرضى عن بعض جوانب الحكم الاستعماري والذي لم تتضح طبيعته تمامًا في كثير من المناطق إلاّ مع سنوات الحرب. وهناك دافع آخر، له أهميته بالنسبة لجنوب افريقيا بوجه خاص، وذلك هو الشعور الموالي للألمان الذي ساد بين أهل البلاد الخاضعة لسيطرة الدول المتحالفة.

وتظهر بوضوح الرغبة في العودة إلى حياة مستقلة عن حكم البيض، أي إلى الوضع الذي كان قائمًا من قبل في التمرد الذي قام به البورغاوا والأوهوري - إيجي في الداهومي الفرنسي وتمرد عدد من مجموعات الإغبو في مقاطعة أوويري في نيجيريا[٣٢]. وعلى تفاوت فيما بينها، فإن الرغبة في التخلص من سيطرة السادة البيض تكمن وراء معظم التمردات التي وقعت ضد السلطة الفرنسية في غرب افريقيا. ومن المؤكّد أن من بين العوامل التي زادت الأمر حدة في تمرد الإيغبا في جنوبي نيجيريا في سنة ١٩١٨ هو فقدانهم لوضعهم شبه المستقل الذي حدث في أوائل الحرب. وفي مصر فإن أعمال الشغب التي قام بها الوفد في أعقاب الحرب مباشرة دفعت إليها الرغبة في زعزعة الحماية البريطانية التي فرضت حديثًا والتي أثبتت، في حياتها القصيرة التي دامت سنوات الحرب الأربع، أنها نظام كريه للغاية بالنسبة للوطنيين وللفلاحين على السواء. وفي مدغشقر اعتقل خمسمائة ملاغاشي، معظمهم من المثقفين، في نهاية سنة ١٩١٥ واتهموا «بتشكيل جمعية سرية منظمة تنظيمًا جيدًا تهدف إلى طرد الفرنسيين واقامة حكومة ملاغاشية من جديد»[٣٣].

ومما أثار القلق البالغ لدى القوى المتحالفة خلال الحرب هو خشيتها أن يؤدي إعلان تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا إلى تشجيع الانشقاق بين رعاياهم المسلمين. وبينما كانت استجابة الرعايا المسلمين من سكان افريقيا لدعوة تركيا إلى الجهاد أقل مما كانت تتوقعه وتخشاه سلطات الحلفاء الاستعماريين فإنهم كانوا على حذر دائمًا من أي استياء يظهر بين رعاياهم المسلمين، وبذلوا جهدًا كبيرًا في إقناع الرؤساء والزعماء

---

(٣١) ك. ب. فندال، ١٩٢١، ص ١٢٠. أنظر أيضًا ج. دوفي، ١٩٥٩، ص ٣٦٧.
(٣٢) أنظر ج. أوسونتوكون، ١٩٧٧.
(٣٣) ن. هيزلتين، ١٩٧١، ص ١٥٨.

المسلمين بأن الحلفاء لا يعادون الإسلام. ويرجع فرض الأحكام العرفية واعتقال الوطنيين في مصر، جزئيًا، إلى الخشية من تعاطف المصريين مع دعوة تركيا إلى الجهاد. وكان الانجليز في شمال نيجيريا، حيث أغلبية السكان من المسلمين، يشعرون بحساسية بالغة تجاه ما يمكن أن تحدثه الدعاية الإسلامية هناك من تأثير، إلّا أن المصالح المشتركة التي قامت بين سلطان وأمراء دولة الخلافة في سوكوتو وبين الإنجليز كانت كفيلة بضمان ولاء القدر الأكبر من المسلمين في نيجيريا الشمالية.

وقد شعر الانجليز بشيء من التوتر أحيانًا لاستجابة الجماعة السنوسية الصوفية في ليبيا، والتي كانت لا تزال تقاوم الاحتلال الإيطالي لبلادها، للدعوة التركية الى الجهاد وأغارت على غربي مصر في نوفمبر/تشرين الثاني سنة ١٩١٥. وقد استولت القوة السنوسية على ميناء السلوم المصري وانضمت إليها ثلاثة أرباع الحامية المصرية هناك بينما هرب البريطانيون عن طريق البحر. ثم تقدّموا بعد ذلك الى سيدي براني ومرسى مطروح. وبعد ذلك أوقف الإنجليز مسيرتهم وردوهم على أعقابهم إلى ليبيا[٣٤]. وبالرغم من أنهم هُزموا في مصر فإن أعضاء الجماعة وغيرهم من الليبيين أوقعوا بالإيطاليين هزيمة منكرة في معركة القراضبية، وهي أسوأ هزيمة تعرّض لها الإيطاليون منذ معركة عدوة سنة ١٨٩٦، ثم طاردوا الإيطاليين -الذين اضطروا إلى توجيه القدر الأكبر من قواتهم إلى الجبهة النمسوية- إلى الساحل بحيث كادت إيطاليا في سنة ١٩١٧ أن تفقد ليبيا كلها[٣٥]. وقد أدت هذه التطورات إلى إنشاء «الجمهورية الطرابلسية» في ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٨ في غرب ليبيا وإمارة برقة في شرقها. وقد اعترفت ايطاليا بهذه الدول في سنة ١٩١٩ ومنحت كلاًّ منها حق إنشاء برلمانها الخاص. وقد أعطتها إيطاليا مزيدًا من الحقوق بمقتضى معاهدة الرجمة سنة ١٩٢٠. وفي يناير/كانون الثاني سنة ١٩٢٢ اتفقت هاتان الدولتان على تكوين اتحاد سياسي وانتخبتا إدريس السنوسي، زعيم الجماعة السنوسية، رئيسًا له وأنشأتا له لجنة مركزية اتخذت مقرًا لها في غريان.

وقد لقيت الانتفاضات الليبية استجابة طيبة في جنوب تونس، التي تطلب إخماد تمردها خمسة عشر ألفًا من القوات الفرنسية[٣٦]، وقد أثار مقت المسلمين من الطوارق وغيرهم من مسلمي النيجر وتشاد الفرنسيتين للحكم الكافر، كما أن الجفاف الذي حدث في سنة ١٩١٤ والتجنيد المكثف للخدمة في الجيش سبّبا قدرًا كبيرًا من السخط. وفي ديسمبر/كانون الأول سنة ١٩١٦ غزت قوات السنوسي النيجر حيث أيدها كل من كاوسن، زعيم الطوارق الطارقية وفرحون زعيم الطوارق الأوليميندن وسلطان أغاديس. وقد استولوا على أغاديس مما اقتضى أن يشكل الفرنسيون والبريطانيون قوة مشتركة ليوقعوا الهزيمة بهم[٣٧].

ولم تكن الانتفاضات الإسلامية وحدها هي التي تهدّد الدول المتحالفة في مستعمراتها. فقد كانت انتفاضة جون شيليمبوي في نياسالاند (مالاوي الآن) في يناير/كانون الثاني سنة ١٩١٥ ذات مسحة مسيحية قوية بينما تولت حركة «برج المراقبة» في كيتاوالا بروديسيا الدعوة إلى قرب انتهاء العالم والى عصيان السلطات القائمة. وقد اعتمدت في ذلك على الخلل الذي أحدثه غزو فون ليتو - فوربيك لروديسيا

---

(٣٤) أ. أ. إيفانز - بريتشارد، ١٩٤٩، ص ١٢٧ - ١٢٨.

(٣٥) ن. بربور، ١٩٥٩؛ التليسي، ١٩٧٣، ص ٢٥ - ٢٦ و٤٦ - ٤٧ و٢٧٤ - ٢٧٥ و٤٠٥ - ٤١٠؛ أ. م. بربر، ١٩٨٠.

(٣٦) د. ل. لنغ، ١٩٦٧.

(٣٧) أنظر أ. ساليفو، ١٩٧٣، ج. أوسونتوكون، ١٩٧٥.

الشمالية في نهاية الحرب. وبنفس هذا القدر من الرؤية المتشائمة كانت الحركة التي انتشرت في منطقة دلتا نهر النيجر الواقعة في نيجيريا بزعامة غاريك برايد، المعروف باسم إليّا الثاني، والتي دعت إلى قرب انتهاء الإدارة البريطانية. وفي ساحل العاج تم ترحيل «التبي» هاريس في ديسمبر/كانون الأول سنة ١٩١٤ لأن «الأحداث في أوروبا تتطلّب أكثر من أي وقت مضى استقرار الطمأنينة بين شعب المستعمرة»[٣٨]. وفي نيانزا بكينيا رفض مذهب المومبو الذي انتشر بسرعة خلال سنوات الحرب، الدين المسيحي وأعلن أن «جميع الأوروبيين هم أعداؤكم ولكن موعد اختفائهم من بلادنا قد بات قريبًا...»[٣٩].

وربما كان أهم سبب للتمرد هو التجنيد الإجباري للرجال للخدمة كجنود وحمّالين. وقد بلغت كراهية التجنيد الإجباري إلى الحد الذي جعل منها دافعًا رئيسيًا لجميع حركات التمرد التي وقعت في افريقيا السوداء الفرنسية وأثارت معها مقاومة واسعة النطاق في ساحل الذهب التي لولا ذلك لظلت مستعمرة مسالمة[٤٠].

وقد عجل بتمرد جون شيليمبوي تجنيد أبناء نياسا والخسائر الفادحة من القتلى التي وقعت فيما بينهم في الأسابيع الأولى من محاربتهم للألمان. وفي رسالته الخالدة، التي مُنع نشرها، والتي وجهها إلى صحيفة نياسا لاند تايمز في ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني سنة ١٩١٤ احتج قائلاً: «لقد فهمنا أننا دعينا لنريق دماءنا البريئة في هذه الحرب العالمية... وهي مفروضة علينا نحن أكثر من أبناء أي جنسية أخرى في العالم...»[٤١].

ومن المؤكّد أن المعاناة الاقتصادية كانت كامنة وراء، بل وربما أثارت، المقاومة ضد السلطات الاستعمارية. ولا يمكن أن تُفهم الانتفاضات التي حدثت في الغرب الأوسط من نيجيريا وفي دلتا نهر النيجر في المراحل الأولى من الحرب إلاّ في ضوء انهيار أسعار منتجات النخيل، وتقلص التجارة نتيجة لإبعاد المشترين الرئيسيين لهذه المنتجات: الألمان[٤٢]. والواقع أن مشاعر التعاطف مع الألمان، حينما وجدت بين رعايا الحلفاء، كانت ترجع بدرجة كبيرة إلى أن الألمان كانوا، في أجزاء كثيرة من افريقيا، هم الشركاء الأساسيين في التجارة، وقد جاء إبعادهم بواسطة الحلفاء مرتبطًا بالكساد الاقتصادي الذي صاحب السنة الأولى من الحرب.

وفي جنوب افريقيا كان تمرّد الأفريكانرز في أواخر سنة ١٩١٤ ضد قرار الحكومة بمساعدة الحلفاء راجعًا إلى مشاعر التعاطف مع الألمان والى كراهية الانجليز معًا. وقد بذل الألمان قصارى جهودهم لإثارة السخط بين الافريقيين الخاضعين للحلفاء، وقد تميزوا بنشاط خاص في هذا الصدد على الحدود الشمالية الشرقية لنيجيريا وفي ليبيا. وفي أوغندا أقنع موامي رواندا، بعد قليل من بدء الاشتباكات، أخاه غير الشقيق نيندو، الرئيس الأكبر للكيجيزي بالتمرد ضد الانجليز لحساب الألمان[٤٣].

وفي كثير من الحالات، وبالذات في نيجيريا، لم تكن حركات التمرد التي وقعت أثناء الحرب تعزى

---

(٣٨) مذكرة سرية من نائب حاكم ساحل العاج إلى مديري الدوائر، ١٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩١٤، وردت في: ج. م. هاليبرتون، ١٩٧١، ص ١٣٩.

(٣٩) اقتبسه ب. أ. أوغوت في أوغوت (مشرف على التحرير)، ١٩٧٤، ص ٢٦٤. ومن أجل مزيد من التفصيلات عن الانتفاضات المذكورة في هذا الجزء أنظر الفصول ٢٠ و٢٦ و٢٧ و٢٩.

(٤٠) أنظر د. كيلينغاري، ١٩٧٨، ص ٤٦؛ ر. ج. توماس، ١٩٧٥.

(٤١) مقتبس في ر. أ. روتبرغ، ١٩٦٥، ص ٨٢.

(٤٢) ج. أوسونتوكون، ١٩٧٧.

(٤٣) و. ر. لويس، ١٩٦٣ (ب)، ص ٢١٣.

مباشرة إلى التدابير الخاصة بزمن الحرب. فقد كانت موجهة على الأخص ضد المظاهر البغيضة للحكم الاستعماري مثل فرض الضرائب الذي بدأ العمل به في يوروبالاند لأول مرة سنة ١٩١٦ وأدى، مصحوبًا بالزيادة في السلطات الممنوحة للحكام التقليديين وفقًا لسياسة الحكم غير المباشر، إلى قيام الاضطرابات في ايزيين[٤٤]. وفي افريقيا الغربية الفرنسية كانت الأعباء التي يفرضها النظام «المحلي الأهلي» indigénat، وإعادة تحديد الحدود الإدارية، والغاء نظام الرؤساء، وأعمال الغصب التي قام بها الرؤساء من غير ذوي السلطة التقليدية، كانت كلها أسبابًا هامة في التمرد الذي حدث في كل مستعمرة من مستعمرات الاتحاد.

وقد أخمدت السلطة الاستعمارية هذه التمردات بدون هوادة وبصرف النظر عن أسبابها. وقد أُرغم «المتمردون» على الانخراط في الجيش، وجلدوا بل وشنقوا، ونفي الرؤساء وسجنوا، وسويت القرى بالأرض ليكون ذلك عبرة لمن يعتبر. على أن أعمال الاحتجاج لم تتسم جميعها بالعنف. وحاول كثيرون تجنب مواجهة أسباب شكواهم عن طريق الهجرة وغيرها من أساليب التهرب. ولهذا قام كثير من الرعايا الفرنسيين في السنغال وغينيا وأعالي السنغال – النيجر وساحل العاج بما يسميه أ. أ. آسيواجو «هجرات الاحتجاج» إلى الأراضي البريطانية المجاورة[٤٥]. فمن أجل تجنب ملاقاة فرق التجند كان سكان القرية بأكملها يهربون إلى الغابات. وكان الشبان يفضلون أن يحدثوا العاهات بأنفسهم على الخدمة في الجيش الاستعماري. وبلغ من ضخامة هجرات الاحتجاج أنه قدر أن افريقيا الغربية الفرنسية فقدت ٠٠٠ ٦٢ من رعاياها نتيجة لذلك[٤٦]. وفي زنجبار كذلك اختبأ الرجال طوال النهار وناموا فوق الأشجار في الليل ليتجنبوا إكراههم على العمل كحمّالين[٤٧].

النتائج الاقتصادية للحرب

لقد أحدث إعلان الحرب اختلالاً اقتصاديًا كبيرًا في افريقيا. فقد أعقب ذلك بشكل عام كساد في أسعار المواد الأولية التي تُدفع لافريقيا في الوقت الذي أدت فيه التوقعات بتناقص حجم الإمدادات من السلع المستوردة إلى ارتفاع أسعار هذه السلع. ففي أوغندا زادت أسعار الواردات بين عشية وضحاها بنسبة ٥٠ ٪[٤٨]. وقد تغير نمط التجارة الافريقية مع أوروبا تغيرًا جذريًا باستبعاد الألمان من أراضي الحلفاء، حيث كانوا في بعض الحالات، كما في سيراليون، يشاركون بنسبة ٨٠ ٪ في أعمال الاستيراد والتصدير. بل ان مستعمرات ألمانيا ذاتها قد عطّلت تجارتها مع دولتها الرئيسية من قبل أن يقوم الحلفاء باحتلالها بسبب سيطرتهم على البحار. فبعد أن كانت ألمانيا هي الشريك التجاري الرئيسي لأفريقيا الاستوائية فيما وراء البحار أصبحت بعد ذلك مبعدة تمامًا عن النشاط التجاري في القارة، وبعد أن أكمل الحلفاء احتلالهم للمستعمرات الألمانية اعتقل جميع المواطنين الألمان واستولت سلطات الاحتلال على مزارعهم وعلى محالهم التجارية وصناعاتهم. بل وحتى في حالة الأراضي الافريقية الفرنسية، حيث

(٤٤) ج. أ. أتاندا، ١٩٦٩.
(٤٥) أ. أ. آسيواجو، ١٩٧٦ (ب).
(٤٦) أنظر م. كراودر، في ج. ف. أ. أجايي وم. كراودر (مشرف على التحرير)، ١٩٧٤، ص ٥٠٦.
(٤٧) هـ. م. سميث، ١٩٢٦، ص ١٩١.
(٤٨) ك. إنغهام، ١٩٥٨، ص ١٩١.

كان يمكن لصناعة عصر الفول السوداني الفرنسية أن تستوعب البذور الزيتية التي كان يستوردها قبل ذلك الألمان ، تعذر ذلك إذ كانت هذه الصناعة قائمة في المنطقة التي تحتلها ألمانيا في شمال شرق فرنسا. ومن هنا وبعد أن كانت فرنسا هي المستورد الرئيسي لمحصول غامبيا من الفول السوداني حلّت محلها منذ ذلك الوقت بريطانيا التي ارتفعت حصتها من هذا المحصول من ٤ ٪ في سنة ١٩١٢ إلى ٤٨ ٪ في سنة ١٩١٦ (٤٩) . والواقع أن هذا الحلول اللافت للنظر للتجار البريطانيين محل الألمان يفيد ، فيما يتصل بالمستعمرات الافريقية ، بأن بريطانيا كانت تنظر إلى الحرب – وهي الدولة التي تنتهج مذهب حرية التجارة مثل ألمانيا – باعتبارها فرصة للتوسع الاقتصادي . وبينما حل محل التجار الألمان المطرودين بصفة عامة رعايا الدولة الحاكمة للمستعمرة التي كانوا يمارسون تجارتهم فيها فإن الانجليز استطاعوا أن يتقدموا على الفرنسيين في افريقيا الغربية الفرنسية نتيجة لتجنيد التجار الفرنسيين(٥٠) .

وقد أعقب الكساد الذي تبع إعلان الحرب انطلاقة في المنتجات اللازمة لتعزيز المجهود الحربي للحلفاء. ومن هنا ارتفع سعر القطن المصري من ثلاثة جنيهات مصرية للقنطار في سنة ١٩١٤ إلى ثمانية جنيهات مصرية في الفترة ما بين ١٩١٦ و ١٩١٨ (٥١) . على أن الزيادة في الطلب لم يترتب عنها دومًا زيادة في الأسعار لأنه كثيرًا ما كانت الحكومات الاستعمارية تحدّد الأسعار التي يتقاضاها المنتجون. وقد عانت بعض البلاد مشاق شديدة طوال فترة الحرب. فإذا أخذنا مثال ساحل الذهب فإن محصولها التصديري الأول وهو الكاكاو لم يكن الطلب عليه يوازي الطلب على البذور الزيتية مثلاً. وفضلاً عن ذلك فإن القوة الشرائية لشركات الاستيراد والتصدير القائمة في افريقيا قد تعرضت لمصاعب بالغة نتيجة للتجنيد الإجباري أو الطوعي لهذا العدد الكبير من الموظفين الأوروبيين؛ فبحلول سنة ١٩١٧ كان قد غادر افريقيا الغربية الفرنسية من أجل الحرب حوالى ٧٥ ٪ من التجار الأوروبيين(٥٢) .

وبينما لم تعكس أسعار الصادرات دومًا الزيادة في الطلب عليها بسبب تحديد الأسعار ، وأن الطلب على اليد العاملة لم يترتب عليه دومًا زيادة في الأجور فإن أسعار الواردات ، حيثما وُجدت ، كانت تزداد طوال فترة الحرب . وبالرغم من أن الأغلبية العظمى من الافريقيين الذين يدخلون في القطاع الاقتصادي الذي يسد حاجتهم المعيشية لم يتأثروا بهذا التضخم فقد تأثر به المأجورون وقطاع منتجي الحاصلات التصديرية . ومن ثم فإن الفلاح المصري الذي ينتج القطن وجد أن الربح الذي يحققه من الزيادة في سعر سلعته لم يعوّض الارتفاع الشديد في كلفة الوقود والملابس والحبوب(٥٣) .

وقد شهدت الحرب تزايدًا في تدخل الدولة في اقتصاد المستعمرات الافريقية سواء في شكل تحديد الأسعار ، والاستيلاء على الحاصلات الغذائية ، أو فرض زراعة محصولات معينة ، أو حشد العمال للمشروعات الأساسية أو تخصيص مساحات للشحن. وكانت هذه الإجراءات عمومًا تتم في صالح شركات الاستيراد والتصدير في الدولة الاستعمارية الحاكمة للمستعمرة. ومن ثم فقد استخدمت في نيجيريا شركات مثل جون هولت وشركة افريقيا المتحدة كوكلاء في الشراء وكانت لها أولوية في المساحات

---

(٤٩) ب. هـ. س. هاتون ، ١٩٦٦.

(٥٠) م. كراودر ، في ج. ف. أ. أجايي وم. كراودر (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٤ ، ص ٥٠٦.

(٥١) ج. باير ، ١٩٦٢.

(٥٢) م. كراودر ، في ج. ف. أ. أجايي وم. كراودر (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٤ ، ص ٥٠٦.

(٥٣) م. ي. زايد ، ١٩٦٥ ، ص ٧٦. وقد انخفض الإنتاج الإجمالي أثناء الحرب انخفاضًا شديدًا ، أنظر ب. أوبريان ، في ب. م. هولت (مشرف على التحرير) ، ١٩٦٨ ، ص ١٨٨ – ١٩٠.

المخصصة للشحن وفي سهولة الحصول على القروض المصرفية، مما أدى إلى معاناة شركات الاستيراد والتصدير الأصغر منها ولا سيما تلك التي يمتلكها نيجيريون[٥٤].

وقد أدت الزيادة في الطلب على الحاصلات التي تعد تقليديًا من الحاصلات الضرورية للمعيشة - مثل البطاطا والكسافا والفول - من أجل تغذية الحلفاء في أوروبا والجيوش في افريقيا أو على جبهة الشرق الأوسط، إلى زيادة المصاعب حتى لأولئك الذين هم خارج قطاع الكفاف. وحيث تم الاستيلاء على الحاصلات المعيشية، كما كان يحدث على نطاق واسع، أو حيث كانت الأسعار التي تدفع فيها تقل عن الأسعار الحرة في السوق، كان المنتجون أنفسهم يتعرّضون لهذه المصاعب. ولهذا فإنه كان من الصعب على الفلاحين المصريين بنهاية الحرب أن يجدوا ما يقيم أودهم بسبب ما حدث من تضخم واستيلاء على حبوبهم ودوابهم[٥٥]. وفي افريقيا الغربية الفرنسية تناقص الطلب على الرجال من أجل الحرب مع الطلب على الدخن والذرة الرفيعة والذرة وغيرها مما كانوا ينتجونه عادة. وفي سنة ١٩١٦ كانت فرنسا في وضع يائس من الناحية الغذائية لأن محصول القمح فيها قد تعرّض لعجز قدره ٣٠ مليون قنطار، إذ بلغ ٦٠ مليونًا فقط من الـ ٩٠ مليونًا اللازمة. وفي العام التالي، وفي ظل نقص عالمي في محصول القمح، لم يزد محصولها منه عن ٤٠ قنطارًا فقط[٥٦]. أي أنه في كل من هاتين السنتين كان لا بد من الحصول على القمح أو بدائله من الخارج. وكانت شمال افريقيا، بقربها الشديد من فرنسا، هي بداهة مصدرًا للإمداد، بل حتى المغرب، الذي كان قد تم غزوه حديثًا، استعمل كمصدر للتموين. على أن الطلب اتسع حتى وصل إلى مدغشقر. وعلاوة على هذه المطالب، فإن زراع الحاصلات المعيشية في الأراضي التي وقعت فيها المعارك، وفي شرق افريقيا بالذات، تعرّضوا لأعمال الاغتصاب التي قامت بها الجيوش التي لم يكن بوسعها، بسبب مشاكل الإمدادات، إلاّ أن تعيش على ما تغله الأرض.

وقد أدى الطلب المتزايد على الجنود والحمّالين وكذلك على إنتاج حاصلات التصدير والحاصلات اللازمة للمعيشة إلى نقص في الأيدي العاملة في أجزاء عديدة من القارة أثناء الحرب. وقد أدى حشد الحمّالين من روديسيا الشمالية للحملة في شرق افريقيا إلى عزل روديسيا الجنوبية (زيمبابوي الآن) وكاتانغا عن مصادرها التقليدية من الأيدي العاملة[٥٧]، وكانت الإدارة البلجيكية في الكونغو مضطرة للجوء إلى حشد العمال جبرًا (أنظر الشكل ٦-١٢) للعمل في مناجم البلاد. وقد أصاب وباء الانفلونزا - الذي انتشر في نهاية الحرب في شرق ووسط افريقيا - الحمّالين العائدين بشكل خاص وأدى إلى نقص حاد في اليد العاملة في كينيا والروديسيتين. وقد حدث هذا النقص بين الأوروبيين والافريقيين من العاملين على السواء، ففي روديسيا الجنوبية، حيث كان عمال السكك الحديدية من البيض حتى ذلك الوقت يتعرّضون للفصل وفقًا لمشيئة أصحاب العمل نظرًا لتوافر من يحل محلهم، أصبح هؤلاء في وضع أفضل إلى الحد الذي استطاعوا معه تكوين نقابات لهم[٥٨]، الأمر الذي كان يعارضه أصحاب العمل والحكومة من قبل.

وقد أدى هذا النقص في الواردات إلى انخفاض في الإنتاج حينما كانت الزراعة تعتمد، كما هو الحال

(٥٤) ج. أوسونتوكون، ١٩٧٨.
(٥٥) ت. ليتل، ١٩٥٨، ص ١٢٨.
(٥٦) هـ. ك. كوزنييه، ١٩٢٢.
(٥٧) ل. هـ. غان، ١٩٦٤، ص ١٦٤.
(٥٨) المرجع السابق، ص ١٧٢.



الشكل ١٢-٦ : الحملة الألمانية في شرق افريقيا – القوات المحلية التابعة للجيش البلجيكي تعود إلى الساحل بعد أن عبر الألمان نهر روفوما. تداتدا ، يناير/كانون الثاني ١٩١٨ (المصدر : المتحف الحربي الأمبراطوري)

في مصر ، على استيراد الأسمدة ومستلزمات المزارع وآلات الري ولكنه أدى كذلك إلى تشجيع تطوير الصناعات البديلة للواردات ، ولا سيما في جنوب افريقيا حيث أمكن في ذلك الوقت إدراك الإمكانيات التي توفرها الأسواق الخارجية فيما يتعلق بتسويق المنتجات المحلية[٥٩] . وكانت الحرب بالنسبة للكونغو البلجيكي ، الذي انقطع عن بلده الرئيسي بعد احتلاله ، حافزًا قويًا على زيادة الاعتماد على النفس كما كان شأنها بالنسبة لشرق افريقيا الألمانية في السنوات الأولى للحرب . وكان تدفق القوات البريطانية إلى مصر وتغذية الاقتصاد بحوالى مائتي مليون جنيه خلال فترة الحرب حافزًا قويًا للتنمية الصناعية .

وقد أتت الحرب بالآلات ذات الاحتراق الداخلي ، وأتت معها إلى كثير من أنحاء افريقيا بالطرق التي يمكن أن تستخدمها هذه الآلات . فقد أدت الحملة المطولة في شرق افريقيا ضد الألمان ومشكلة نقل الإمدادات إلى بناء عدد من تلك الطرق ، مثل الطريق من دودوما في شرق افريقيا الألمانية إلى توكويو في الطرف الشمالي لبحيرة نياسا التي خفضت زمن الرحلة بينهما إلى يومين أو ثلاثة بعد أن كانت تستغرق أسبوعين أو ثلاثة أسابيع[٦٠] . وقد تطورت الموانئ بسرعة في المناطق التي شهدت نشاطًا حربيًا منتظمًا أو تلك التي كانت بحاجة إلى وجود تسهيلات للعبور . والأمثلة على ذلك نجدها في مومباسا ، وبنزرت ، وبورهاركور ، وداكار . وفي نيجيريا افتتحت مناجم إينوغو للفحم أثناء الحرب لتزويد السكك الحديدية بمصدر للوقود المحلي .

وقد انخفضت إيرادات الحكومة بصفة عامة أثناء الحرب لاعتمادها بدرجة كبيرة على الرسوم المفروضة على الواردات . على أن المستعمرات تحملت جزءًا كبيرًا من عبء نفقات الحملات المحلية بالإضافة إلى المبالغ المالية التي قدمتها لبلدانها الرئيسية لتعزيز المجهود الحربي . وباستثناء ما كانت تقتضيه متطلبات الحرب توقفت الأشغال العامة ووضعت خطط التنمية جانبًا إلى ما بعد انتهاء الحرب .

النتائج الاجتماعية والسياسية للحرب

تنوعت النتائج الاجتماعية للحرب بالنسبة لمختلف الأراضي في افريقيا تنوعًا كبيرًا بحسب درجة مشاركة كل منها في التجنيد والنشاط الحربي بصفة خاصة . ومن المؤسف ألاّ يكون قد وجه اهتمام كاف ، حتى وقت قريب ، إلى الآثار الاجتماعية للحرب . وهذا أمر يثير شيئًا من الدهشة لأن الحرب العالمية الأولى كانت بالنسبة لبعض المناطق ، كما في شرق افريقيا على نحو ما يقول رانجر ، «أكثر مظاهر» «السلطة الأوروبية» المطلقة التي عرفتها افريقيا إثارة للرعب والدمار وتقلب المزاج» . فقد جعل عدد القوات المشاركة ، والقوة النارية الضخمة ، والمدى الذي وصل إليه التدمير والمرض ، والخسائر الجسيمة في الأرواح الافريقية ، جعل الحملات الأصلية للغزو الاستعماري ، بل وحتى قمع انتفاضات الماجي-ماجي ، أشبه بنزهة إلى جانبها[٦١] . وفي الثلاثينات كتب الدكتور هـ . ر . أ . فيليب يقول : «إن تجربة السنوات من ١٩١٤ إلى ١٩١٨ كان لها من الأثر ما أيقظ الكيني المحلي بشكل فعال من سبات القرون»[٦٢] . وإذا قورنت البحوث التي أُجريت حول النتائج السياسية للحرب بالنسبة لافريقيا بما أُجري منها حول نتائجها

(٥٩) ف . ويلسون وم . ويلسون ول . تومبسون (مشرف على التحرير) ، ١٩٧١ ، ص ١٣٥ .
(٦٠) ب . ميتشل ، ١٩٥٤ ، ص ٣٨ .
(٦١) ت . أ . رانجر ، ١٩٧٥ ، ص ٤٥ .
(٦٢) ورد في ب . أ . أوغوت ، في ب . أ . أوغوت (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٤ ، ص ٢٦٥ .

الاجتماعية لاتضح أن هذه الأخيرة قليلة بالنسبة للبحوث الأخرى. مع أن أثر الحرب على الجنود والحمالين والعمال الذين اجتثوا من محيط عالمهم في القرى وأرسلوا على بعد آلاف الأميال منها وأثر هؤلاء على مجتمعاتهم بعد عودتهم إليها[٦٣] يشكل موضوعًا رئيسيًا من موضوعات التاريخ الاستعماري.

ولا شك أن الحرب فتحت آفاقًا جديدة بالنسبة لكثير من الافريقيين ولا سيما مجموعات الصفوة المتعلمة منهم، وقد ورد في مؤلف مارجري بيرهام «إن من الصعب أن نبالغ في تقديرنا للأثر الذي يمكن أن يحدثه بالنسبة للأفريقيين، الذين كانوا محصورين إلى درجة كبيرة في علاقة ثنائية مع حكامهم الأوروبيين، النظر إلى ما وراء هذا الحصار ورؤيتهم لأنفسهم كجزء من قارة وكجزء من عالم»[٦٤]. وقد دفعت الحرب النشاط الوطني في أجزاء عديدة من افريقيا إلى الأمام، أو على الأقل إلى أن تتخذ الصفوة المتعلمة منهجًا أكثر انتقادية تجاه سادتهم المستعمرين. وقد ذكر بيثويل أوغوت أن التجربة التي خاضها الجنود الأفريقيون والأوروبيون معًا في زمن الحرب كان لها أثر مماثل بين من هم أقل تعلمًا: «فسرعان ما اكتشف الجندي الافريقي أوجه الضعف والقوة لدى الأوروبي الذي كان ينظر إليه غالبية الافريقيين حتى ذلك الوقت كرجل خارق للعادة. والواقع أن ضباط الصف الافريقيين كانوا يعلّمون المتطوعين الأوروبيين أساليب الحرب الحديثة. وقد بات من الواضح أن الأوروبي لا يعرف كل شيء. وقد نشر الحمّالون والجنود العائدون النظرة الجديدة إلى الرجل الأبيض، ويرجع الكثير من الثقة بالنفس والثبات الذي أبداه الافريقيون في كينيا في العشرينات من القرن العشرين إلى هذه المعارف الجديدة»[٦٥]. وقد أوضح أوغوت كذلك أن مما له مغزى خاص أن كثيرًا من الزعماء السياسيين الافريقيين في كينيا كانوا إمّا قد حاربوا أو خدموا في حملة شرق افريقيا. وفي غينيا كانت عودة المحاربين القدماء بشيرًا بقيام الإضرابات والتمردات في معسكرات التسريح كما كانت سببًا في التهجم على سلطة الرؤساء[٦٦].

وإذا كانت الحرب قد شهدت نهاية محاولات الافريقيين لاسترداد السيادة المفقودة لأشكال الحكم التي كانت سائدة عندهم قبل الاستعمار فإنها شهدت كذلك ازديادًا في المطالبة بالاشتراك في عملية الحكم في الوحدات السياسية الجديدة التي فرضها عليهم الأوروبيون. وقد وصلت هذه المطالب – التي أوحت بها نقاط الرئيس وودرو ويلسون الأربع عشرة التي أعلنها كرد على المقترحات السوفييتية التي قدمت في أكتوبر/تشرين الاول سنة ١٩١٧ بشأن عقد معاهدة سلام فورًا دون ضم أو تعويض – إلى حد أنها شملت حق تقرير المصير. وكان الإعلان المشترك الصادر عن بريطانيا العظمى وفرنسا في نوفمبر/تشرين الثاني سنة ١٩١٨ بأن الحلفاء يتطلعون إلى تحرير الشعوب الخاضعة لنير الأتراك يعتبر بالنسبة للبلاد العربية في شمال افريقيا بمثابة مشهد يعرض فيه الاستقلال على جماعة من العرب بينما ينكر ذلك على جماعة أخرى منهم تحكمها تلك القوى نفسها التي كانت تعرض الحرية على الأقاليم التركية.

وقد استمد حزب سعد زغلول في مصر، حزب الوفد، اسمه من اسم الوفد الذي كان يحاول إيفاده إلى مؤتمر السلام في فرساي للتفاوض على عودة مصر إلى الاستقلال[٦٧]. وفي تونس، وبالرغم من أن

---

(٦٣) أنظر على سبيل المثال ج. إيشينبرغ، ١٩٧٥ وإ. بيرسون، ١٩٦٠، ص ١٠٦ - ١٠٩، الذي يشير إلى الدور الذي قام به الجنود القدامى في مجتمع الكيسي بعد الحرب العالمية الأولى باعتبارهم عناصر تحديث.

(٦٤) م. بيرهام، ١٩٦١، ص ٤٥.

(٦٥) ب. أ. أوغوت، في ب. أ. أوغوت (مشرف على التحرير)، ١٩٧٤، ص ٢٦٥.

(٦٦) أ. سومرز ور. و. جونسون، ١٩٧٨.

(٦٧) م. زايد، في ب. م. هولت (مشرف على التحرير)، ١٩٦٨، ص ٣٤٢-٣٤٢؛ وحول أنشطة حزب الوفد، أنظر الفصل الثالث والعشرين.

المقيم هناك في زمن الحرب ، ألابتيت ، كانت له قبضة على الوطنيين لا تقل قوة عن قبضة الانجليز عليهم في مصر ، فإن زعماءهم بعثوا بعد الحرب ببرقية إلى الرئيس ويلسون ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، يطلبون إليه فيها أن يقدم مساعدته لهم في مطالبتهم بحق تقرير المصير[٦٨] .

وبالرغم من أن نقاط ويلسون الأربع عشرة لم توح لأحد في افريقيا جنوبي الصحراء بالمطالبة بالاستقلال الفوري ، إلاّ أن مشاعر ويلسون التحررية شجعت الوطنيين في غرب افريقيا على الأمل في أن يتمكنوا من التأثير على مؤتمر السلام في فرساي وعلى المطالبة بقسط أوفر في تسيير شؤونهم[٦٩] . وكما يقول ف . و . دوف من سيراليون ، وكان مندوبًا إلى المؤتمر الوطني لافريقيا الغربية البريطانية ، «فإنه قد مضى الوقت الذي كانت الشعوب الافريقية تكره فيه على القيام ، رغم إرادتها ، بأشياء لا تتفق مع مصالحها الحقيقية»[٧٠] . وفي السودان أصبحت نقاط ويلسون الأربع عشرة، مقرونة بما أوحت به الثورة العربية سنة ١٩١٦ ، نقطة تحول في تاريخ الحركة الوطنية السودانية وجهت مواقف جيل جديد من ذوي الوعي السياسي من الشباب الذين تعلّموا في المدارس الحكومية واكتسبوا بعض المهارات الغربية الحديثة[٧١] .

وقد ساد الأمل في الأراضي التي قدّمت إسهامًا كبيرًا للمجهود الحربي من الرجال أو المواد في أن تُكافأ على ذلك ، على الأقل ، بتحقيق الإصلاح الاجتماعي والسياسي . وكانت الحكومات الاستعمارية قد وعدت في بعض الحالات بتحقيق الإصلاح مقابل المساعدة المتزايدة التي قدّمها السكان الخاضعون لهم . فقد وعد بليز دياني بإجراء مجموعة من الإصلاحات في افريقيا السوداء الفرنسية عقب الحرب إذا استطاع أن يجنّد العدد الإضافي من الرجال الذي كانت فرنسا بحاجة إليه في الجبهة الأوروبية . وقد قام هو بما طُلب إليه لكن الإصلاحات لم تنفذ قط[٧٢] . وقد كوفئت الجزائر على مساهمتها في المجهود الحربي بتحسين الوضع الاقتصادي والسياسي للجزائريين ، الأمر الذي عارضه المستوطنون ورأى الأمير خالد ، حفيد عبد القادر ، أنه محدود للغاية كما أنه انتقد الإدارة الفرنسية انتقادًا شديدًا ونُفي في سنة ١٩٢٤ . وقد وُصف بحق أنه مؤسس الحركة الوطنية الجزائرية[٧٣] . وفي تونس قابل وفد من ثلاثين شخصًا يمثلون أهل البلاد الباي ليشرع في الإصلاح السياسي مذكّرًا إياه بالتضحيات التي قدمتها تونس أثناء الحرب[٧٤] . ومن المؤكد أن جانبًا كبيرًا من قوة الدفع التي أدت إلى إنشاء حزب الدستور في سنة ١٩٢٠ يُعزى إلى الجنود والعمال العائدين الذين لم يكونوا راضين عن وضع التبعية الذي كانوا فيه داخل بلادهم[٧٥] . وفي غرب افريقيا البريطانية كانت الصحافة ، التي كانت تتسم عادة بالولاء للإنجليز والانتقاد للألمان ، مقتنعة بأن المكافأة على هذا الولاء تتمثل في أن يكون للصفوة المتعلّمة دورٌ له أهميته في صنع ما يتخذه المستعمر من قرارات[٧٦] .

ولم يكن دور الحرب قاصرًا على أن تكون حافزًا للنزعة الوطنية الافريقية ولكنها كانت حافزًا كذلك

---

(٦٨) ن. أ. زياده، ١٩٦٢، ص ٦٠.
(٦٩) ج. أ. لانغلي، ١٩٧٣، ص ١٠٧ وصفحات أخرى.
(٧٠) مذكرة المؤتمر الوطني لغرب افريقيا الخاضعة للسيطرة البريطانية ، ١٩٢٠ ، ف. و. دوف ، مندوب سيراليون.
(٧١) م. عبد الرحيم، ١٩٦٩، ص ٩٤.
(٧٢) م. كراودر، ١٩٧٧ (د)، في م. كراودر، ١٩٧٧ (أ)، ص ١١٧.
(٧٣) ك. ف. كونفير، ١٩٦٦، ص ١١٣.
(٧٤) ن. أ. زياده، ١٩٦٢، ص ٨٨.
(٧٥) المرجع السابق ص ١٢٣. وانظر الفصل ٢٤ من أجل نشاطات حزب الدستور.
(٧٦) ف. أومو، ١٩٦٨، ص ٤٤ – ٤٩.

للنزعة الوطنية لدى البيض وبالذات في جنوب افريقيا. فبالرغم من أنه أمكن القضاء بسرعة على تمرد الأفريكانرز هناك، إلاّ أنه لم يمكن إخماد الروح التي أثارت هذا التمرد. وكما يقول وليام هنري فاتشر: «أكّد التمرد من جديد ما علمتنا إياه حرب البوير من أن القوة ليست هي الإجابة، وأن المعركة يجب أن تدور في الساحة السياسية. ومن هنا فإن قومية الأفريكانرز الحديثة، التي وضعت بذرتها في حرب البوير، ولدت وظهرت في تمرد سنة ١٩١٤. وربما أمكن للبوير، لو لم تقع الحرب العالمية الأولى، أن يكونوا أقدر على التكيف مع السياسات التوفيقية التي اتبعها كل من بوتا وسمطس. ولكن هذه الحرب اضطرتهم إلى أن يقرّروا تنظيم أنفسهم، سرًا أولاً، في الشكل الذي اتخذته رابطة الأخوة الأفريكانية، ثم في شكل الحزب الوطني «المطهّر»»[٧٧].

وفي كينيا انتهز المستوطنون البيض فرصة الحرب للقيام بمبادرات سياسية تجاه الإدارة الاستعمارية. فقد حصل البيض على حق انتخاب ممثليهم في المجلس التشريعي حيث شكلوا فيه الأغلبية بعد سنة ١٩١٨. وقد أدى ذلك، مقرونًا بالمرسوم الخاص بأراضي التاج الذي سمح بالتفرقة العنصرية في المرتفعات التي يسكنها البيض، وبالمرسوم الخاص بتسجيل السكان المحليين الذي أدخل ما يشبه قانونًا لتراخيص المرور للافريقيين، وبخطة توطين الجنود التي خصصت أجزاء كبيرة من معازل أرض الناندي لتوطين الجنود البيض بعد الحرب، أدى إلى وضع الأقلية البيضاء في موضع السيطرة في كينيا حتى الخمسينات من القرن العشرين[٧٨].

وكان أحد الدوافع القوية للوطنية الكينية هو رد الفعل الذي حدث ضد هذه الامتيازات التي اكتسبتها الأقلية البيضاء وبالذات فيما يتعلق بالأراضي. ولذا تأسست في سنة ١٩٢٠ رابطة الكيكويو، التي ضمت أساسًا الرؤساء، من أجل الدفاع عن مصالح الجيكويو في أراضيهم كما تأسست بعد ذلك بعام واحد رابطة هاري توكو لشباب الكيكويو بقصد الدفاع عن الأرض والعمل[٧٩].

وقد أدى ظهور القومية الافريكانية والإثارة من أجل الجمهورية الذي حدث خلال الحرب في جنوب افريقيا إلى قلق شديد لدى الزعماء الافريقيين في سوازيلاند وباسوتولاند (ليسوتو الآن). فقد خشوا أن تضم بلادهم إلى الاتحاد الذي يمكن، مع سياساته العنصرية المتزايدة التي مثلتها خير تمثيل نصوص قانون أراضي السكان المحليين الصادر في سنة ١٩١٣، وبضغط الافريكانرز، أن يحصل على الاستقلال وألاّ تكون هناك حماية بعد ذلك لمصالحهم. وكما أعلن سيمون فاموت عضو المجلس الوطني في سوثو، فإن شعبه يخشى «الاتحاد لأننا نعلم أن البوير سيحصلون يومًا ما على استقلالهم عن البريطانيين»[٨٠]. وفي داخل الاتحاد قدم المؤتمر الوطني المحلي الافريقي (الذي أصبح فيما بعد المؤتمر الوطني الافريقي) مذكرة بعد الحرب إلى الملك جورج الخامس ملك بريطانيا، ضمنها الإشارة إلى المساهمة الافريقية في الحرب في حملتي جنوب غرب افريقيا وشرقها على السواء وكذلك في فرنسا، مذكرًا بأن الحرب وقعت لتحرير الشعوب المقهورة ولكي يعطى لكل أمة حقها في تقرير مصيرها[٨١]. وقد أُحيط المؤتمر علمًا من قبل وزارة المستعمرات البريطانية بأن بريطانيا العظمى لا تستطيع التدخل في الشؤون الداخلية لجنوب افريقيا وبأن نداءه لم يقدّم إلى مؤتمر السلام.

(٧٧) و. هـ. فاتشر، ١٩٦٥، ص ٤٦.
(٧٨) ج. بينيت، ١٩٦٣، ص ٣٥ - ٤٥.
(٧٩) المرجع السابق، ص ٤٥. ولمزيد من التفاصيل أنظر الفصل ٢٦.
(٨٠) ر. هيام، ١٩٧٢، ص ٨٠.
(٨١) ل. كوبر، في م. ويلسون ول. م. تومبسون (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ٤٣٩.

خاتمة

شهدت الحرب تغييرًا رئيسيًا في اتجاه الرأي العام الدولي فيما يتعلق بالاستعمار. فلم تكن الدول الاستعمارية الأوروبية قبل الحرب مسؤولة إلاّ أمام نفسها. أما بعد الحرب، وفي مؤتمر السلام في فرساي، جرى فحص السجل الاستعماري لإحدى هذه الدول، ألمانيا، فوجد دون مستوى المعايير الأخلاقية التي وُضعت حديثًا لحكم الشعوب الخاضعة للاستعمار[٨٢]. ولا شك أن سجل معظم القوى الاستعمارية الأخرى لو أنه فحص لاتضح أنه هو الآخر دون هذا المستوى[٨٣]. ففكرة النظر إلى إدارة ما يسمى زعمًا بالشعوب المتخلفة باعتبارها «رسالة مقدسة لنشر الحضارة فيها»، بالرغم من وضوحها منذ التسعينات من القرن الماضي في حظر بيع المواد الكحولية للافريقيين مثلاً، قد نصت عليه صكوك الانتداب التي تسلم الحلفاء المنتصرون بمقتضاها إدارة مستعمرات ألمانيا نيابة عن عصبة الأمم باعتبارهم «مسؤولين عن النهوض إلى أقصى حد بالرفاهية المادية والمعنوية لسكانها وعن تقدمهم الاجتماعي»[٨٤]. وقد حدث التركيز، من الناحية النظرية، على الأخذ بمبدأ المسؤولية الدولية، إلاّ أنه بالنظر إلى ضعف عصبة الأمم فلم يكن من الممكن مثلاً عمل الشيء الكثير بشأن الأوضاع المؤسفة للسكان المحليين في جنوب غرب افريقيا الذين يخضعون لحكم الانتداب الذي أوكل إلى اتحاد جنوب افريقيا[٨٥]. وكان حق تقرير المصير، الذي صيغ أولاً في مؤتمر الأممية الاشتراكية الثانية الذي عُقد في لندن سنة ١٨٩٦، قد صرح به أيضًا رئيس احدى القوى الكبرى في العالم، وودرو ويلسون، بينما هاجم الاتحاد السوفييتي الحديث الظهور جميع أشكال الاستعمار في افريقيا.

ومع أن ظروف غالبية الشعوب الخاضعة لم تتغير كثيرًا نحو الأفضل في السنوات التي تلت الحرب حتى عندما جرت محاولات صادقة للإصلاح، تلك المحاولات التي أجهضتها الأزمة الاقتصادية[٨٦]، فإن أسئلة بغير جواب بدأت تُطرح عن مدى سلامة النظام الاستعماري من الناحية الأخلاقية. وكان هذا هو المناخ الذي ترعرعت فيه الحركة الوطنية التي أدت فيما بعد إلى حصول كثير من الدول الافريقية على استقلالها. فزعماء المؤتمر الوطني في افريقيا الغربية البريطانية مثلاً، من أمثال كيسلي هايفورد وهـ. سي. بانكول برايت، تمكّنوا من التحدث إلى محفل دولي من خلال اتحاد عصبة الأمم فيما يتعلق بعلاقتهم بالإدارة القائمة في أراضي توغو ومن توجيه النداء بناءً على عهد العصبة باعتباره «ميثاقًا للمعاملة العادلة لشعوبنا». وفي المدى البعيد تطورت فكرة الانتداب إلى مفهوم الوصاية الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية بما اشتمل عليه من هدف صريح بتحقيق الاستقلال للأراضي الواقعة تحت الوصاية التي كانت ستزورها بعثات تفتيش محايدة.

ومن ثم فإن الحرب العالمية الأولى قد مثلت نقطة تحول في التاريخ الأفريقي، لم تصل في عمق تأثيرها إلى القدر الذي وصلت إليه الحرب العالمية الثانية، ولكن لها مع ذلك أهميتها في مجالات عديدة. وكان

---

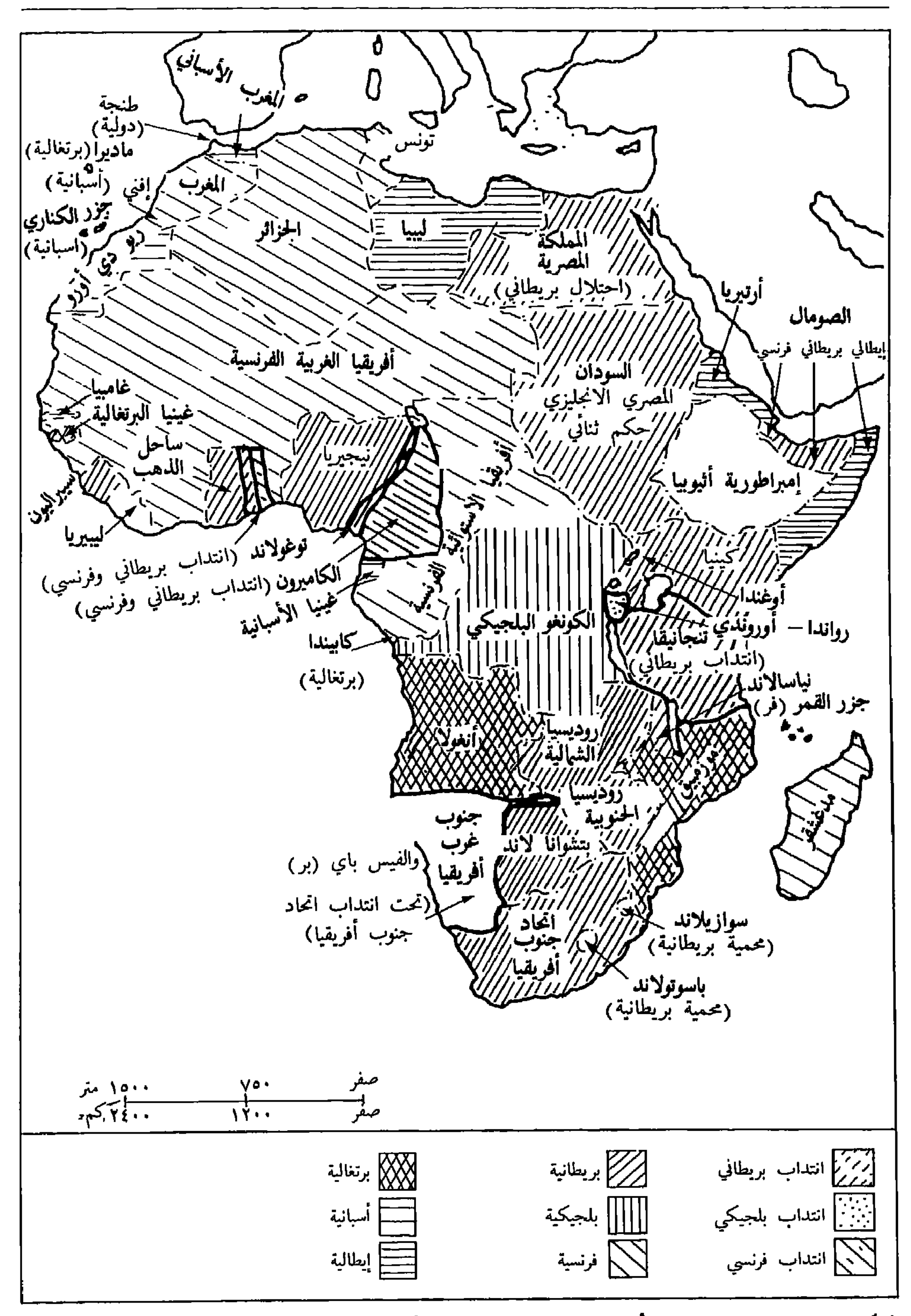
(٨٢) أنظر على سبيل المثال: «كتيبات الاستعمار الألماني» التي أُعدت تحت إشراف قسم التاريخ بوزارة الخارجية البريطانية، رقم ٣٦، لندن ١٩١٩، وك. فيدل ١٩٢٦. وحول الاستعمار الألماني لتوغو، أنظر م. كراودر، ١٩٦٨، ص ٢٤١ – ٢٤٨.

(٨٣) ل. هـ. غان وب. دويغنان، ١٩٦٧، ص ٧٩.

(٨٤) تلك هي الصيغة التقليدية لصكوك الانتداب على البلدان الإفريقية.

(٨٥) أنظر ر. سيغال ور. فيرست، ١٩٦٧.

(٨٦) أنظر أ. سارو، ١٩٢٣.



الشكل ٧-١٢ : الوجه الجديد لأفريقيا بعد الحرب العالمية الأولى (المصدر: ج. د. فاج، ١٩٧٨).

من أكثر آثارها أهمية إعادة ترتيب خريطة افريقيا بما يقرب من الصورة التي هي عليها اليوم (أنظر الشكل ٧-١٢). فقد استبعدت ألمانيا كقوة استعمارية وحلّت محلها فرنسا وبريطانيا في كل من الكاميرون وتوغو، وحلّ محلها اتحاد جنوب افريقيا في جنوب غرب افريقيا، وفي شرق افريقيا الألمانية حلّت محلها بريطانيا العظمى وبلجيكا حيث كسبت هذه الأخيرة مقاطعتي رواندا وأوروندي الصغيرتين (رواندا وبوروندي الآن) واللتين كانتا مكتظتين بالسكان[٨٧].

وكانت المفاوضات المعقدة التي دارت في فرساي بشأن إعادة توزيع هذه الأراضي بين الحلفاء المنتصرين أمرًا يندرج كليًا في تاريخ أوروبا الخاص. ولكن الطريقة التي قسمت بها الكاميرون وتوغو، دون أي مراعاة للاعتبارات التاريخية والإثنولوجية، قد أثارت الشعور بالمرارة بين بعض قطاعات السكان في هذه الأراضي وبين جيرانهم المباشرين وبالذات بين الإيوي في توغو وساحل الذهب. وفيما يتعلق بالسكان الأفريقيين في المستعمرات الألمانية السابقة فإن غالبيتهم لم تعرف تحسنًا ملحوظًا نتيجة لتغير سادتهم. والواقع أن بعض الافريقيين عقد مقارنة بين سادة اليوم وسادة الأمس كانت في مصلحة هؤلاء الأخيرين، وكان هناك في الكاميرون وتوغو نوع من الحنين إلى النظام السابق تزايد مع إدخال الفرنسيين لنظام السخرة وإظهار البريطانيين نشاطًا أقل مما كان يبديه أبناء عمومتهم من التيوتونيين في تنمية أراضيها[٨٨]. ونظرًا لأن بريطانيا العظمى وفرنسا كانتا تعتبران أنهما تشرفان مؤقتًا على الأراضي الخاضعة للانتداب فإن الأراضي التوغولية بقسميها ظلت أقل نموًا من ساحل العاج وساحل الذهب (غانا) مثلاً، وظلت تنجانيقا (تانزانيا) أقل نموًا من كينيا وأوغندا. وإذا كانت جنوب غرب افريقيا قد تطورت بصورة ملفتة للنظر تحت إشراف جنوب افريقيا فإن ذلك تم لفائدة المستوطنين البيض الذين كانوا يتزايدون بسرعة، أما فيما يتعلق بالسكان المحليين فإن تجربة الحكم الألماني الوحشية قد استبدلت بحكم يلتزم بسياسات عنصرية وباستيطان البيض في البلاد واستغلالهم لها.

وبالرغم من أن الحرب العالمية الأولى كانت حربًا أوروبية في المقام الأول إلاّ أن أفريقيا أُشركت فيها عن قرب. وقد شهدت الحرب وضع نهاية لتقسيم افريقيا من جهة ولمحاولات الافريقيين استرداد استقلالهم على أساس أنظمة حكمهم السابقة على الاستعمار، من جهة أخرى. وبالرغم من أنها كانت تمثل فترة تقلبات اجتماعية واقتصادية ضخمة بالنسبة لكثير من البلدان الافريقية، إلاّ أنها كانت مدخلاً إلى عشرين عامًا من الهدوء بالنسبة للإدارات الأوروبية باستثناء أماكن مثل «الريف» في المغرب الفرنسي والأسباني وموريتانيا الفرنسية وليبيا الإيطالية.

على أن الأفكار الخاصة بتقرير الشعوب لمصيرها والمسؤولية الدولية للقوى الاستعمارية، التي بذرت بذورها خلال هذه الحرب، أثرت خلال فترة السلام اللاحقة بدرجة كبيرة في تطور الحركات الوطنية الناشئة. ولكن كان لا بد من وقوع حرب عالمية ثانية لإحداث الصدع الذي ترجم معه طلب الوطنيين مزيدًا من المشاركة في الحكم إلى مطالب للسيطرة عليه بصورة كاملة.

---

(٨٧) أنظر و. ر. لويس، ١٩٦٣ (ب)، وذلك حول ما دار في المفاوضات التي أدّت بمؤتمر السلام إلى أن يقرر تخصيص رواندا وأوروندي لبلجيكا.

(٨٨) أنظر ك. أ. ويلش، ١٩٦٦، ص ٥٨.



الفصل الثالث عشر

أساليب السيطرة الأوروبية ومؤسساتها

بقلم: ر. ف. بيتس
(مراجعة أ. أ. آسيواجو)

«السياسة تجاه الأهالي»

بعد وقت قصير أو في نفس الوقت الذي شهد الفتح العسكري لافريقيا واحتلالها من جانب القوى الامبريالية الأوروبية، أصبحت القارة ترزح تحت شبكة إدارية استعمارية، لم تكن موحدة الشكل أو بسيطة، ولكنها كانت قائمة على تلاحم مجموعة صغيرة من الأفكار والمعتقدات الشائعة. وكما لم يحدث من قبل، أو في أي قارة أخرى أخضعت للسيطرة الاستعمارية، فقد أطلق على السياسة الاستعمارية اسم «السياسة تجاه الأهالي» (Politique indigène). ومع التسليم بأن هذه التسمية تحتمل مجموعة متنوعة من التعاريف في إدارة شؤون «الأهالي» (indigènes) وهي الكلمة المستخدمة عادة في وصف الأفارقة، فقد اتفق بشكل عام، من الناحيتين النظرية والعملية على حد سواء، على أن الوسيلة الفعالة الوحيدة لتأمين السيطرة الاستعمارية تكمن في استخدام الموظفين المحليين والمؤسسات المحلية لأداء المهام التكميلية أو المساعدة.

وقد جاء هذا الإدراك نتيجة للوضع الاستعماري الذي كان قد حدّده بالفعل الأوروبيون الذين عملوا في افريقيا في القرن التاسع عشر. فباستثناء الجزائر وافريقيا الجنوبية، اعتبرت مساحة الأراضي الشاسعة للقارة بأنها غير مواتية من ناحية المناخ لاستيطان البيض فيها بكثافة، بينما لم يكن التركيز الجغرافي للسكان المحليين كافيًا للسماح بقيام إدارة مباشرة فعالة يضطلع بها الموظفون الأوروبيون. وقد اعتبرت افريقيا بصفة أساسية بمثابة تجمّع من المقاطعات الإستوائية يتعيّن على الأوروبيين تجنيد سكانها وإدارتهم لخدمة أهداف تحدّد في الخارج. وقد لقي ما وصفه السير فريدريك (اللورد فيما بعد) لوغارد بالتفويض المزدوج، وذلك في كتابه الشهير الذي يحمل نفس العنوان «Dual Mandate»، والذي صدر لأول مرة في سنة ١٩٢٢، قبولاً بصفة عامة على أساس أنه تبرير نظري للوجود الأوروبي: أي التنمية الاجتماعية والاقتصادية لصالح افريقيا وكذلك لبقية العالم.

ولذا فإن الغاية التي تتوخاها الايديولوجية الامبريالية المعاصرة من الوجود الاوروبي تستند الى معاني المسؤولية أو الوصاية. وقد تضمن الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة البريطانية عن كينيا في عام ١٩٢٣، والذي وضع مبدأ «المكانة الأولى للأهالي»، بيانًا جاء فيه أن «حكومة جلالة الملك تعتبر أنها تمارس الوصاية على السكان الافريقيين نيابة عنهم... وأن الغرض من ذلك حماية الأجناس الأهلية (المحلية) وتحقيق تقدمها...»[١]. هذا وقد أكد ألبير سارو، وزير المستعمرات الفرنسي في دراسته الشهيرة بعنوان «La Mise en valeur des Colonies Françaises» أن «الحق الوحيد الذي ينبغي الاعتراف به هو حق القوي في حماية الضعيف». واستطرد يقول إن فرنسا تضمن «النمو الاقتصادي والتنمية البشرية» لمستعمراتها[٢].

إن هذين التصريحين يبرزان هذا الموقف النابع من سلطة أبوية تشبع بها الفكر الأوروبي إزاء افريقيا المستعمرة والذي تم إسباغ الطابع الدولي والمؤسسي عليه من خلال نظام الانتداب الذي انبثق عن عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى. فقد أعلنت المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم أن الجهاد الاستعماري، في افريقيا بصفة خاصة، يعد بمثابة مسؤولية يتم القيام بها باسم الحضارة الأكثر رقيًا من خلال «الوصاية على مثل هذه الشعوب (السكان المستعمرين...) وهي مسؤولية كلفت بها الدول المتقدمة»[٣]. غير أن هذه العبارات البلاغية كانت لا تزال تخفي وراءها نظرة تفوّق حضاري وعنصري تكوّنت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث درج وصف الأفارقة بأنهم أشبه بالأطفال أو «بغير البالغين». وكان يُعتقد أن السيطرة الأوروبية التي يتطلبها مثل هذا الوضع الاجتماعي وليد الخيال سوف تستمر لأمد طويل، أي أن القبضة الاستعمارية على افريقيا سوف تظل ممتدة الى مستقبل غير منظور.

وفيما يتعلّق بتلك المناطق القليلة التي كانت تقطنها بالفعل أقليات بيضاء بأعداد كبيرة والتي كانت لا تزال تستقبل مزيدًا من المهاجرين في ذلك الوقت، فقد كان يتوقّع أن تشهد في المستقبل استمرارًا لعملية الاستيطان ومواصلةً للهيمنة الأوروبية على كافة المسائل المتصلة بالسياسة والملكية. ومع ذلك فحتى في مثل تلك الأراضي - باستثناء جنوب افريقيا التي كانت قد فرضت فيها بالفعل سياسة تفرقة صارمة -، كثيرًا ما كان يتردّد الحديث عن مبادئ التنمية التعاونية، وكان السكان الأفارقة يؤمرون رسميًا، على الأقل، بقبول التوجيه الأوروبي واتباعه.

ولم يكن للسياسة الاستعمارية فيما وراء هذه الاعتبارات أية أهداف واضحة ونهائية. ولأنها كانت تتميز بطابع عملي قصير الأجل أكثر من كونها نظامًا محددًا بدقة، فقد اشتملت بشكل مبهم على مبادئ من الحكم الذاتي في شكله البريطاني ومن التكامل السياسي على غرار المثالين الفرنسي والبرتغالي. وقد وصفت الإدارة الاستعمارية في فترة ما بين الحربين، والتي كانت تقوم في خطوطها العريضة على أساس التوازن بين هاتين السياستين، أي سياستي «التمييز» و«الاستيعاب»، من قبل ممارسيها بأنها تجريبية بالضرورة وبأنها تمثل محاولة لخلق حالة من التلاؤم الثقافي والسياسي.

غير أن مقدمات الفكر والتجريب اللذين طرأا كان منشأها يرجع الى ما قبل الحرب. وقد تبع «احتلال افريقيا على الورق» في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي عملية الغزو والسيطرة العسكرية

(١) «الهنود في كينيا»، Cmd، ١٩٢٢ (١٩٢٣).
(٢) أ. سارو، ١٩٢٣، ص ١٩.
(٣) أبدى الاتحاد السوفييتي لدى انضمامه لعصبة الأمم عدة تحفظات. فقد عارض بصفة خاصة المادة ٢٢ من الميثاق ورفض بناءً على ذلك إيفاد ممثل له الى لجنة الانتدابات.



الشكل ١-١٣ : لورد فريدريك لوغارد (١٨٥٨ - ١٩٤٥)، الذي شغل منصب المندوب السامي (١٩٠٠ - ١٩٠٧) ثم منصب الحاكم (١٩١٢ - ١٩١٤) في نيجيريا الشمالية؛ حاكم نيجيريا (١٩١٤ - ١٩١٩).
(المصدر : مكتبة صور ماري إيفانز).



الشكل ٢-١٣ : لوي غابرييل أنغولفان، حاكم ساحل العاج (١٩٠٨ - ١٩١٦).
(المصدر : روجيه فيوليه).



الشكل ٣-١٣ : الجنرال جوزيف سيمون غالييني (١٨٤٩ - ١٩١٦)، القائد الأعلى للمنطقة السودانية الخاضعة للسيطرة الفرنسية (١٨٨٦ - ١٨٨٨)، الحاكم العام لمدغشقر (١٨٩٦ - ١٩٠٥).
(المصدر : مكتبة صور هولتون بي. بي. سي).



الشكل ٤-١٣ : ألبرت هنريش شني (١٨٧١ - ١٩٤٩)، حاكم افريقيا الشرقية الخاضعة للسيطرة الالمانية (١٩١٢ - ١٩١٨).
(المصدر : مكتبة صور هولتون بي. بي. سي.)

التي أدت الى ظهور العديد من وسائل الهيمنة الإدارية التي استخدمت من قبل أن ينتهي القرن. ونتيجة لذلك شهدت سنوات ما بين الحربين تحوّل العديد من الممارسات السابقة الى بنيات ضمنها سياسة رسمية ارتفعت معها الملاءمة الإدارية الى مستوى النظرية المحدّدة تحديدًا دقيقًا. وإذا ألقينا الآن نظرة على الماضي، لاتضح لنا أن هذه الفترة كانت بمثابة المرحلة التي شهدت إضفاء الطابع البيروقراطي على الإدارة الاستعمارية.

وبالرغم من أنه لم يكن يوجد أصلاً منهج للإدارة الاستعمارية في افريقيا يحظى بقبول إجماعي، فإن غالبية الأفكار كانت تتلاقى عند ما يمكن تسميته بالإدارة المترابطة، أو ما جرت العادة على تسميته بالحكم غير المباشر الذي يربط السلطات الافريقية بالحكومة الاستعمارية، من خلال قيام الافريقيين بالأدوار السياسية التقليدية أو التي يفرضها الحكام الاستعماريون، ولكن على أن تظل دائمًا في وضع التابع. ثم إن اسباب الاتفاق حول هذا المبدأ العام للحكم متباينة. فأولاً كان النمط التاريخي للفتوحات الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر عامل تكوين مؤثر، حيث أن الاتساع وحده كان يضيف بعدًا جديدًا لمشكلة الحكم الاستعماري. وثانيًا كان التوغل السريع داخل افريقيا يتجاوز قدرة الأعداد المتاحة من العاملين الأوروبيين على إدارة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها حديثًا. وعلاوة على ذلك، وحيث أن هذا التوغل كان يمتد الى مناطق عديدة لم تصل إليها بعد يد الحضارة الأوروبية، فإن أي نوع من الحكم المباشر كان سيكون بمثابة تجربة جديدة تمامًا وبالتالي غير قابلة للتنفيذ الفوري. وكانت النتيجة الأولى المترتبة على هذه الأوضاع، والتي سبق أن أشار اليها العديد من المراقبين[٤]. هي أن الحكم المباشر الذي كان مطبقًا في الممتلكات الأقل اتساعًا الواقعة على الساحل قد أفسح المجال للحكم غير المباشر في الممتلكات الواسعة الواقعة في الداخل. وفضلاً عن ذلك، أدّى انهيار حكم الشركات ذات الامتياز في نهاية القرن الى ضرورة إقامة سيطرة وطنية على الأراضي الشاسعة التي كانت تتميز بضعف القبضة الإدارية فيها. بل إن هذا الوضع قد قوبل بدوره (باستثناء شرق افريقيا الألمانية) بتطبيق نمط من الحكم غير الرسمي أشبه بتلك الأساليب غير المتماسكة التي كانت تستخدمها الشركات فيما سبق، كما كان واضحًا في الأراضي الصومالية الإيطالية بشكل خاص.

وبخلاف ذلك كانت هناك أيضًا أسباب ناشئة عن الرؤية الثقافية الأوروبية والنوايا السياسية المعلنة. إذ لم يقتصر الأمر فحسب على الموافقة الواسعة النطاق على مبدأ إقامة الامبراطورية «بثمن بخس»، مع عدم تحميل بلد الأصل أية نفقات مباشرة أو بأقل ما يمكن منها، بل كان هناك أيضًا اتفاق عام على أن أقل تفكّك اجتماعي من شأنه أن يضمن أقصى قدر من التعاون مع السكان المحليين. وفي حديثه عن السياسة البريطانية في افريقيا، أكد لوغارد بأنه، «بغية التوصل للنجاح وتحقيق سعادة ورفاهية الشعب، يتعيّن أن تكون المؤسسات والأساليب المتبعة متأصلة في تقاليده وأفكاره»[٥]. ومن قبل أدلى جورج ليغيس، وزير المستعمرات الفرنسي، بتصريح في عام ١٩٠٦ قال فيه: «ينبغي أن يكمن المبدأ الأساسي لسياستنا الاستعمارية في الاحترام التام لمعتقدات وعادات وتقاليد الشعوب التي تعرّضت للغزو أو للحماية»[٦].

(٤) أنظر م. بيرهام، ١٩٦٠ (ب)، ص ١٤٠–١٤١؛ ج. د. فاج، في ب. جيفورد وو. ر. لويس (مشرف على التحرير)، ١٩٦٧، ص ٧٠٣.

(٥) ف. د. لوغارد، ١٩٢٩، ص ٢١١.

(٦) La depêche coloniale، ١٢ يوليو / تموز ١٩٠٦، ص ١.

وتتّصل هذه الايضاحات والحجج المتعلّقة بنقص عدد الموظفين والحاجة الى خفض التكلفة الى أدنى حد لها ، اتصالاً مباشرًا بمشكلة أخرى أكثر أهمية أملت على جميع الحكومات الاستعمارية في القرن العشرين انتهاج نظام إدارة متشابهة . وقد تمثلت هذه المشكلة في فشل السياسة الإدماجية أو سياسة الإدارة المباشرة التي كانت شائعة إبّان القرن التاسع عشر . فسواء بالنسبة للفرنسيين في المقاطعات الأربع بالسنغال أو بالنسبة للبريطانيين في مستعمرات التاج في سيراليون وساحل الذهب (غانا الآن) ولاغوس (حيث تقع الآن نيجيريا) فشل الإدماج بحلول نهاية القرن التاسع عشر ولم يكن ذلك راجعًا فقط الى المقاومة الثقافية من قبل الشعوب الافريقية . فبالإضافة الى ذلك فقدت الشخصيات الاستعمارية الرسمية الفرنسية والبريطانية حماسها نتيجة لظهور اتجاه للصراع والتنازع بين الصفوة الاستعمارية الأوروبية والأفارقة الذين تلقوا محليًا تعليمًا غربيًا . فقد تميزت نهاية القرن التاسع عشر في المستعمرات الفرنسية والبريطانية على حد سواء بخيبة أمل كبيرة لتوقعات الأفارقة المستغربين. وقد أصاب أ. أ. أفيغبو [(٧)] حين أشار الى أن نهاية القرن التاسع عشر لم تشهد في المستعمرات البريطانية بغرب افريقيا مجرّد إقصاء منتظم للأفارقة المثقفين الذين شغلوا مناصب هامة خلال العقود السابقة بل شهدت نفس الفترة تقلّصًا في إمكان اكتساب الأفارقة للجنسية الفرنسية في السنغال وغيره. إن اختفاء هذه الصداقة بين المستعمرين الأوروبيين والأفارقة المثقفين لدى نهاية القرن هي التي أدت في واقع الأمر الى الندرة المصطنعة في الموظفين الإداريين حيث أن الأنظمة الجديدة بدأت تفرض قيودًا على تعيين الأفارقة من ذوي المهارات العالية في الإدارات .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات ، لم تسع أي من القوى الاستعمارية الى التخلّص بشكل فوري من الهياكل الاجتماعية – السياسية التي كانت قائمة . ومع ذلك فإن السياسة اتخذت سلسلة من المواقف المتباينة ، بدءًا من القبول المتردّد والتكيّف الإجباري لمثل هذه الهياكل كما حدث في أنغولا البرتغالية وفي شرق افريقيا الألمانية ، ووصولاً الى الجهود المدروسة الرامية للحفاظ على المؤسسات كما كان الحال في شمال نيجيريا البريطاني أو المغرب الواقع تحت الحماية الفرنسية . غير أن المطالب الأساسية للنظام الاستعماري في كل مكان أدت الى تعديل الأهداف ، وبالتالي الى تحريف مهام المؤسسات الافريقية الأساسية وإضعافها . بل ان احتلال غالبية الدول الافريقية عن طريق الغزو – وعزل أو تنحية بعض الرؤساء الحاكمين ونفيهم أدّى في حدّ ذاته الى تلويث سمعة الرئاسة القبلية . كما أن الفرض الجماعي للضرائب التي خطّط لها الأوروبيون كان بالتأكيد إجراءً استعماريًا آخر مثيرًا للتفكّك . بل إن الجهود المتواضعة التي بذلت في اتجاه ما يسمى اليوم بالتجديد العصري تسببت هي أيضًا في إعادة تشكيل المؤسسات المحلية . وإذا لم تكن غالبية السكان الأفارقة قد تأثرت بصفة دائمة بالوجود الأوروبي ، فإن هذا التأثير كان محسوسًا دائمًا في المؤسسات السياسية الرئيسية .

الحكم الاستعماري وبنيته

ابتداءً من قصر سلطان المغرب ومرورًا بكوخ أحد الرؤساء في افريقيا الشرقية أو الجنوبية ، سعى الإداريون الاستعماريون الأوروبيون الى أفراد « السلطات المحلية » واستخدموهم كحلفاء أو وكلاء لهم يتم من خلالهم التقدم بمطالب الحكم الأجنبي من السكان الأفارقة . ولم يكن ترتيب هذه السلطة يتسم بالاتساق ، حتى

(٧) أ. أ. أفيغبو ، في ج. ف. أ. أجايي وم. كراودر (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٤ ، ص ٤٤٣ .

بصرف النظر عن مدى تكيف المؤسسات القائمة مع احتياجات الأوروبيين. وكان هناك على قمة النظام الإداري الحاكم ، أو المقيم العام ، الذي كان ، بالرغم من مسؤوليته في النهاية أمام حكومته الوطنية ، كثيرًا ما يتمتع بسلطات الملوك.

وكان الإطار المؤسسي الذي يعمل من خلاله يتباين كثيرًا في حجمه وتعقده ، غير أنه كثيرًا ما كان يساعده إبّان فترة ما بين الحربين تشكيل شبيه بالمجلس أو اللجنة الاستشارية التي كانت تضم في آن واحد شخصيات تمثّل «المصالح الرسمية» (رجال الإدارة) والمصالح «غير الرسمية» (المستوطنين والتجار). وقد كفلت الطبيعة المركزية لنظم الإدارة الاستعمارية الفرنسية والبرتغالية والبلجيكية الابقاء على السلطة التشريعية في دولة الأصل. غير أنه في المستعمرات الافريقية البريطانية ، تحوّلت المجالس الاستعمارية الى نوع من الهيئات الأولية للممارسة البرلمانية التي كانت تضم أعضاءً معينين أو منتخبين أو الاثنين معًا وشملت مهامها أمورًا متباينة بدءًا بالاستشارية منها ووصولاً الى التشريعية ، ومن ثم كانت تمهيدًا لطريق الحقوق السياسية بشكل غير مقصود. وفي الوقت الذي بدأ فيه الأفارقة يدخلون في نظام المجالس الاستعمارية ، وبصفة خاصة في النمط الذي أخذ به البريطانيون ، فإن عددهم وكذلك الأساليب التي كان يتم تعيينهم بها كانت تضمن بالفعل أنه لن يكون لهم تأثير يذكر على أسلوب السيطرة الأوروبية في فترة ما بين الحربين.

وقد كانت أهم مؤسسة في التنظيم الاستعماري بأسره هي القطاع أو الوحدة الإقليمية المسماة بـ «الدائرة» في غرب افريقيا الفرنسي. وقد كان الاستخدام المستمرّ لهذه الكلمة العسكرية يذكر بطبيعة الفتوحات الاستعمارية. وفوق قمة الدائرة كان يوجد مسؤول إداري أوروبي يمارس دور السلطة الاستعمارية ويدير في آن واحد نشاط مرؤوسيه الأوروبيين وكذلك نشاط السلطات الافريقية المدمجة في الإدارة الاستعمارية.

وكان الرئيس المحلي يعتبر أهم العناصر الافريقية وأكثرها تعرضًا للمناقشة في النظام بأكمله. ففي واقع الأمر كانت كل قوة استعمارية في افريقيا السوداء تعتمد على الرئيس ، الذي كان يتولى السلطة تقليديًا أو بموجب تفويض ، على أساس أنه العنصر الأساسي للبنيان الإداري. وقد شرح المسؤول الإداري الاستعماري الفرنسي روبير دولافينييت ، طبيعة هذا النظام باختصار ، وبطريقة تنسحب على ما هو أبعد من الوضع في غرب افريقيا الفرنسي ، حينما كتب يقول : «لا يوجد استعمار بدون سياسة تجاه الأهالي ، ولا توجد سياسة تجاه الأهالي بدون قيادة إقليمية ، ولا توجد قيادة إقليمية بدون رؤساء محليين يكونون بمثابة الرابطة بين السلطة الاستعمارية والسكان»[٨].

وبالرغم من أن ما من مراقب أو معلّق واحد قد خالجه الشك في أن نشاط الرؤساء كان جزءًا لا يتجزأ من النظام الاستعماري في جميع أنحاء القارة ، إلاّ أنه دارت مناقشات أكاديمية واسعة النطاق حول الأوجه التي كانت مختلف القوى الاستعمارية تستخدم فيها هؤلاء الرؤساء[٩]. وقد تركّز السؤال الرئيسي حول الفارق بين الحكم المباشر وغير المباشر وبين تفويض السلطة الأوروبية للحكام الأفارقة أو تدخل الأوروبيين في السلطة التقليدية التي يتمتع بها هؤلاء الحكام. وفي الوقت الذي وجه فيه غالبية الباحثين اهتمامهم لمسألة التمييز بين أسلوبي السيطرة البريطانية والفرنسية في افريقيا ما وراء الصحراء ، حيث كانت

(٨) ر. دولافينييت ، ١٩٤٦ ، ص ١٢١.

(٩) أنظر هـ. دوشان ، ١٩٦٣ ؛ م. كراودر ، ١٩٦٤ ؛ م. كراودر و أ. إيكيم (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٠ ؛ أ. أ. آسيواجو ، ١٩٧٦ (أ).

الإجراءات المتبعة – ان لم تكن الآثار النهائية أيضًا – متباينة ، فربما كان من الأفضل وضع القضية في إطار تاريخي من خلال استعراض عام للسياسة في القارة بأكملها ، مع الاهتمام بشكل خاص بنشاط البريطانيين والفرنسيين.

إن أشهر تفسير لأهمية «السلطة المحلية» بالنسبة للنظام الاستعماري كان ذلك الذي قدّمه لورد لوغارد ، الذي قام بوضع إطار نظري لأكثر طرق السيطرة تعرضًا للجدل والمحاكاة : الادارة غير المباشرة. وعلى غرار ما فعله العديد من المسؤولين الإداريين في المناطق المحتلة ، فقد أحسن لوغارد الاستناد الى حالة الضرورة التي كانت قائمة في كافة المناطق ، غير أن القليلين هم الذين كتبوا عن هذه الضرورة بمثل هذا الإقناع.

ففي مواجهة الاتساع الشاسع لأراضي نيجيريا التي كان يتعيّن إدارتها عقب نقل سلطة شركة النيجر الملكية الى الدولة وإزاء النقص في القوى البشرية وفي الأموال ، أدرك لوغارد أن أي تفكير في الحكم المباشر أمر غير وارد على الإطلاق. غير أن استنتاجه هذا كان يستند أيضًا الى إيمانه ، الذي تكون خلال خدمته السابقة في أوغندا ، بأن استخدام المؤسسات المحلية القائمة يعد أفضل طريقة للإدارة الاستعمارية. وبذا شرع لوغارد إبّان خدمته كمندوب سام في نيجيريا الشمالية فيما بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٠٧ في تطبيق سياسته العامة ، وقدّم شرحًا تفصيليًا لها في تعليماته العديدة الى المسؤولين الإداريين والتي نشرت من بعد في شكل مذكرات سياسية.

إن أفضل موجز لسياسته هذه ورد في مجموعة من التعليمات التي أصدرها لضباطه في عام ١٩٠٦ والتي دافع فيها عن «الحكومة الواحدة التي يكون فيها للرؤساء المحليين مهام محدّدة بوضوح ووضع معترف به ، على قدم المساواة مع المسؤولين البريطانيين»[١٠] . وبالتالي فإن أساس ما كان سيصبح نظام الإدارة غير المباشرة هو التعاون ، وليس التبعية ، مع المقيم البريطاني ، الذي يعمل أساسًا بصفة استشارية وليس بصفة تنفيذية ، وكذلك مع «الرئيس» الافريقي – الذي كان وفي هذه الحالة بالذات ، أمير الفولانيين – الذي يواصل القيام بدور تقليدي يتم توجيهه بعناية ، دون تحديد صارم ، من قبل الإدارة الاستعمارية المفروضة. وكان لوغارد يود من خلال محاولته هذه لضم الأمراء الى النظام الاستعماري أن يترك لهم غالبية مسؤولياتهم السابقة وكذلك وظائفهم وامتيازاتهم بحيث يتسنى لهم أن يظلّوا في أعين السكان المحليين بمثابة الحكام الشرعيين.

وإذا كانت السمة الأساسية لحكم لوغارد تكمن في استخدام السلطات القائمة بما لها من صفات تقليدية فإنه كان يسعى الى ما هو أكثر من ذلك. فقد كان هناك تعديلات متوقعة في خطوط السياسة الأوروبية فيما يتصل بمجالات مثل العدالة والضرائب[١١] . وقد ذكر كاتب سيرة لوغارد في مقال دافع فيه عن سياسته : «إن المهمة الكبرى للإدارة غير المباشرة تتمثل في عدم التدخل في النزاعات التي تنجم بين الأفارقة والإبقاء على مجال ملائم يستطيعون معه أن يقيموا فيه توازنًا خاصًا بهم بين الاتجاه المحافظ وبين التجديد»[١٢] . إن هذه المهمة كانت تتوقف بقدر كبير على معرفة المسؤولين الأوروبيين للعادات

---

(١٠) ف. د. لوغارد ، ١٩١٩ ، ص ٢٩٨.

(١١) إن التعديلات التي أدخلها الحكم الغير المباشر في التطبيق في نيجيريا موثقة بشكل دقيق في أ. إيكيم (مدير نشر) ، ١٩٨٠ ، الفصول ٢٥ و ٢٦ و ٢٧.

(١٢) م. بيرهام ، ١٩٣٤ ، ص ٣٣١.



الشكل ٥-١٣ : لوي هوبير ليوتيه (١٨٥٩ - ١٩٣٥)، المقيم العام الفرنسي في المغرب (١٩١٢ - ١٩٢٥) (تصوير شابيلار)
(المصدر: روجيه فيوليه).

والمؤسسات المحلية وكذلك بالطبع على استعداد السلطات الأهلية لإجراء التكيف الذي يتطلبه التحديث في نطاق مؤسساتهم الخاصة.

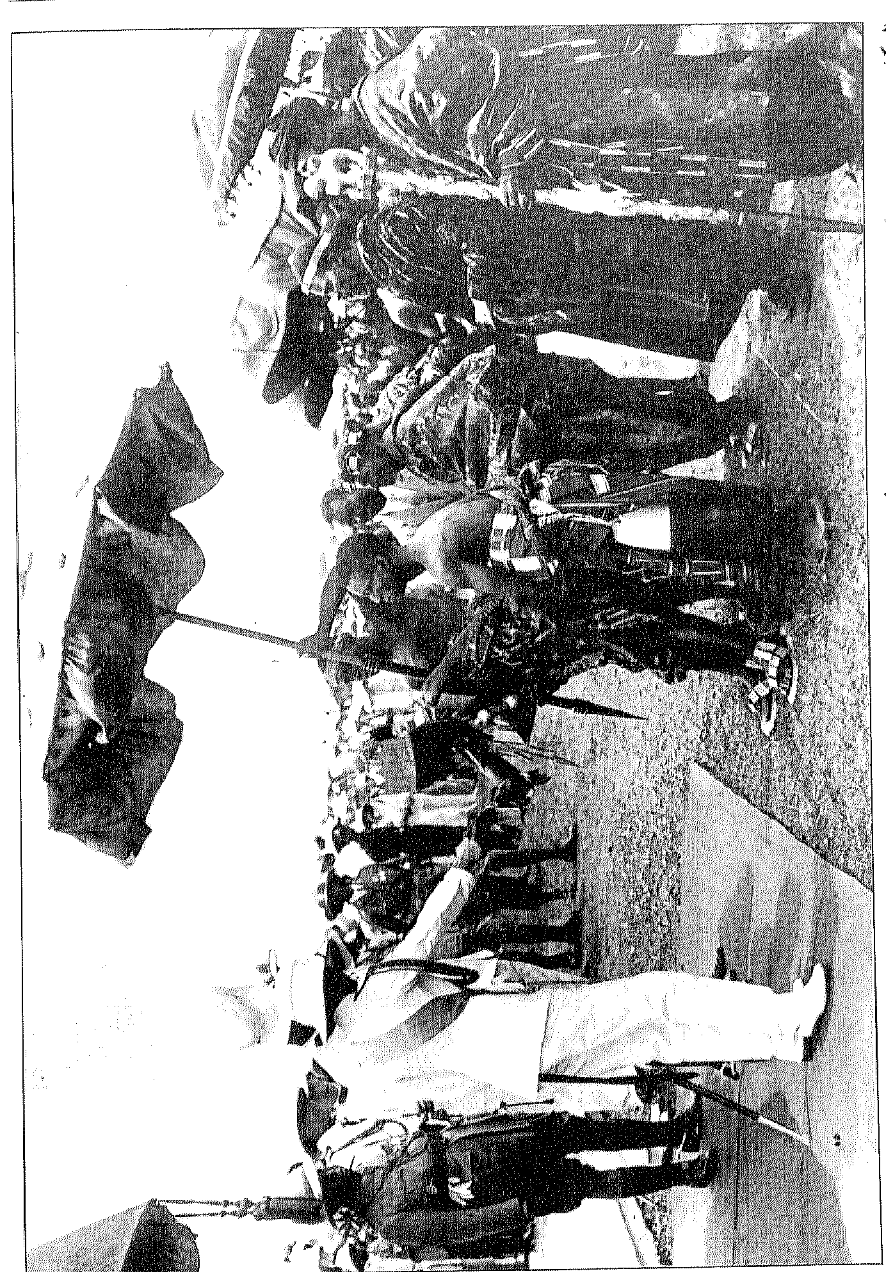
إن هذه الخطوط العريضة للحكم غير المباشر في نيجيريا الشمالية يمكن أن تلتقي في مستوى واحد مع نظام حكم آخر لقي، كنظام لوغارد، نجاحًا كبيرًا في المناطق التي تكثر فيها المؤسسات السياسية الإسلامية. وكان الفرنسيون هم أول من أعطى لهذا الشكل من أشكال الإدارة غير المباشرة، الذي تجاوز في مداه حدود افريقيا، تعريفًا نظريًا. وقد لقي ما أسموه بـ «سياسة المشاركة» قبولاً واسع النطاق لدى نهاية القرن وانتشرت حينئذٍ حركة راحت تقارن بحماس بينها وبين مبدأ الدمج السياسي القديم. وقد قدّم خبير النظريات الاستعماري المحافظ جول هارمان، واحدًا من أفضل التفسيرات لهذه السياسة في جزء كبير من كتابه الهام «السيطرة والاستعمار» Domination et Colonisation الذي صدر في عام ١٩١٠. وقال في هذا الصدد: «إن المشاركة هي الإدارة غير المباشرة مع الإبقاء وإنما في صورة أفضل على حكم مؤسسات الشعوب التي تعرضت للغزو، علاوة على احترام ماضيها»(١٣). ومع صدور كتاب سارو «تنمية المستعمرات الفرنسية»، La Mise en valeur des colonies françaises في ١٩٢٣ في أعقاب الحرب، فقد أضفيت على هذه السياسة هالة من القداسة الرسمية.

على أن «المشاركة» التي اقترحت في الأصل لتطبق في الهند الصينية ثم أخذ بها فيما بعد كسياسة في افريقيا، كانت رغم ذلك محدودة من الناحية الجغرافية كممارسة استعمارية. فقد وجّه الفرنسيون اهتمامًا جديًا للأخذ بها في المغرب فقط، وكان ذلك يرجع أساسًا الى اهتمام المقيم العام لوي هوبير ليوتيه، «بالشؤون الأهلية»، والذي كان يتولى الحكم خلال السنوات الأولى من الحماية، في حرية لا تحدها سوى قيود قليلة من جانب حكومة وطنه الأم. وقد تمّ الإبقاء على خصائص الدولة الشريفية في جميع أنحاء المغرب، في حين كان النشاط الإداري الجاري على المستوى المحلي يماثل بوضوح ذلك الذي اقترحه لوغارد. فقد كان «المراقب المدني» الفرنسي يؤدي مهامه بصفة استشارية وليس إشرافية مع الالتزام باحترام «القاضي»، وهو مسؤول مسلم يتولى الشؤون القضائية بما يتفق واحكام الشريعة الإسلامية. وقد كانت هناك ترتيبات شبيهة بها في القطاع الاسباني من المغرب حيث كان الـ Interventor وهو المسؤول الاسباني المقابل للمراقب المدني يوجّه القاضي في أدائه لمهمته. وفي الصومال الإيطالي بقي القاضي من الناحية الإدارية على ذات وضعه في الماضي غير أنه تم تعيين رؤساء مفوضين الى جانبه بالنسبة لمسؤوليات الحكم المحلي.

وكانت هذه الإدارة غير المباشرة تنطبق نظريًا على النشاط الاستعماري الفرنسي في جنوب الصحراء، غير أن الممارسة العملية كانت تختلف تمامًا عن المبدأ. وفي تصريح كثيرًا ما قيل عنه إنه خير وصف للأساليب التي كان ينتهجها الفرنسيون بالفعل في هذه المنطقة في فترة ما بين الحربين، أشار جوست فان فولينهوفن، الحاكم العام لغرب افريقيا الفرنسية في عام ١٩١٧، الى أن «الرؤساء ليست لهم سلطة خاصة بهم، ذلك أنه لا توجد سلطتان في «الدائرة»... بل توجد سلطة واحدة فقط! إن قائد الدائرة هو وحده صاحب الأمر، وهو وحده المسؤول. إن الرئيس الأهلي المحلي ليس أكثر من مجرّد أداة، إنه عنصر مساعد»(١٤). وبالرغم من التصريحات الرسمية، فإن الفرنسيين كانوا يستخدمون السلطات المحلية في

(١٣) ج. هارماند، ١٩١٠، ١٦٣.

(١٤) ج. فان فولينهوفن، ١٩٢٠، ص ٢٠٧.



الشكل ١٣-٦ : صورة تعبّر عن ممارسة الإدارة غير المباشرة : أمير بلاد الغال (ويلز) يستقبل الرؤساء المحليين أثناء رحلة له في ساحل الذهب في عام ١٩٢٥.
(المصدر : مكتبة أخبار لندن المصورة).

إدارتهم الاستعمارية بطريقة مباشرة ، لا غير مباشرة ، وعلى أساس أنهم مرؤوسون . وقد اتبع البرتغاليون الأسلوب نفسه .

إن النمط الذي وضعه لوغارد للحكم غير المباشر حقّق نجاحًا في البداية في نيجيريا الشمالية رغم اهتزاز قيمته عقب هجمات بعض النقاد الذين وجدوا فيه أسلوبًا محافظًا بشكل لا مبرّر له[١٥] . ولكنه امتد بعد الحرب في أنحاء كثيرة من افريقيا البريطانية وفي تنجانيقا والكاميرون الالمانيتين اللتين تم الاستيلاء عليهما حديثًا . بل إن البلجيكيين اقتبسوا هذا النظام واستخدموه في الكونغو بعد عام ١٩٢٠ . وبالرغم من أن ظروف ونتائج تطبيقه لم تلق في أي مكان آخر نفس التميز والنجاح الذي شهدته في منطقة الهوسا والفولاني في نيجيريا فقد حاول البريطانيون الالتزام باطار العادات المحلية حتى تكون المؤسسات الجديدة التي أقيمت ، مثل المجالس المحلية ، متوافقة مع أشكال التنظيم المحلية . غير أنه كان هناك استثناء بارز في هذا الصدد في جنوب افريقيا حيث كان مفهوم « السلطة الأهلية » ، هو الوسيلة التي استخدمتها الأقلية البيضاء في الإدارة المحلية للافريقيين الذين تم نقلهم الى معازل إقليمية بموجب سياسة التفرقة العنصرية .

وخلال فترة ما بين الحربين أصبح الرئيس في جميع أنحاء افريقيا جنوبي الصحراء وكيلاً إداريًا وليس « سلطة أهلية » ، علاوة على أن مهامه وسلطاته التقليدية قد أُضعفت أو تقلّصت . ومن السهل تفسير هذا التحوّل في المواقع حتى في المناطق الخاضعة للحكم غير المباشر . فقد كان واضحًا تمامًا أن المهام التقليدية قد اتسع حجمها بفعل الاحتياجات الجديدة ، مثل تحصيل الضرائب وإجراء عمليات التعداد السكاني أو حشد المجندين للعمل والخدمة العسكرية . وحينما كان الاوروبيون يشعرون بعدم الرضى عن شاغلي مناصب السلطة التقليدية ، كانوا يبادرون الى استبدالهم بآخرين من قدامى المحاربين أو ضباط الصف أو الكتبة الذين كانوا يعينون لتولّي مناصب الرؤساء . وقد كان ذلك هو الحال بشكل خاص في المستعمرات الفرنسية والبرتغالية حيث كثيرًا ما كانت تنتهك القواعد المحلية المتصلة بالتعيين في مناصب الرؤساء . وفي بعض الأحيان كان الرؤساء يعطون صفة سياسية لم تكن تُضفى على مناصبهم من قبل ، وكانوا في أحيان أخرى يوضعون في مجتمعات ليس لها رئيس حيث لم يكن له من قبل فائدة إدارية . وتوجد أمثلة على هذين التطورين في صفوف الإيغبو بنيجيريا والجيكويو بكينيا واللانجي بأوغندا الشمالية[١٦] .

وحينما أقيمت الإدارة الأوروبية ، كان يتم التصرّف في الرؤساء كما لو كانوا موظفين يمكن نقلهم لمناصب أخرى أو إقصاؤهم إرضاءً للاحتياجات الاستعمارية . وكانت مناصب الرؤساء تلغى حين يقدر أنها غير ذات قيمة وتُنشأ حينما يُرى أنها مفيدة من وجهة النظر الاستعمارية . وربما كان أبرز مثال على ذلك هو ما حدث في الكونغو البلجيكي (زائير الآن) حيث أدت الاصلاحات التي أدخلها الوزير الاستعماري لوي فرانك بعد عام ١٩١٨ الى مراجعة جذرية لجوانب النظام الاستعماري السائد . فقد تم تخفيض عدد مناصب الرؤساء من ٦٠٩٥ في عام ١٩١٧ الى ١٢١٢ في عام ١٩٣٨ . وعلاوة على ذلك تم إدخال وحدة إدارية جديدة تمامًا ، مساة بالقطاع ، وذلك لأغراض تدعيم النظام . وعلى هذا النحو أنشأ الفرنسيون في افريقيا الغربية وحدة جديدة تتمثل في مجموعة من القرى ، أُطلق عليها اسم كانتون (إقليم – المترجم) ، تم وضعها ، على حد تعبير أحد الحكام : « تحت سلطة « موظف إداري محلي » يسمى

(١٥) للاطلاع على تحليل حديث ، أنظر س. أبو بكر ، في أ. إيكيم (مشرف على التحرير) ، ١٩٨٠ .
(١٦) فيما يتصل بهذا الموضوع أنظر ر. تينيور ، ١٩٧١ ؛ ج. توش ، ١٩٧٣ ؛ أ. أ. أفيغبو ، ١٩٧٢ ؛ و. ر. أوتشينغ و. ج. موريوكي ، في ب. أ. أوغوت (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٢ .

برئيس الكانتون»[١٧]. وفي ليبيا خضع السكان لتنظيم إداري جديد بموجب مرسوم ملكي صدر في ٣١ أغسطس / آب ١٩٢٩ سمح بصفة خاصة بتقسيم جماعات الرحل في المستعمرة الى «قبائل» و «قبائل فرعية» وفقًا لما يراه الحاكم وبناءً على مشورة المفوض الإقليمي. بل إن البريطانيين أنفسهم أحدثوا نفس التغيير في القطاع الشرقي لنيجيريا لدى إدخال الحكم غير المباشر اليه. وفي مواجهة عدد كبير من الحكام المحليين الذين لم يتمكنوا حينئذٍ من تبيّن مدى سلطاتهم، لجأ البريطانيون الى الأخذ بمبدأ الرئيس المفوض الذي كانت سلطته تغطي أقاليم تشمل عدة آلاف من السكان ولكنها كانت سلطة نابعة من التفويض الصادر عن الحكومة الاستعمارية[١٨].

إزاء هذه العوامل كان دور المسؤول الإداري المحلي يشكّل عنصر تمزّق. فأيًا كانت نواياه كان ينتهي به الأمر دائمًا الى أن يصبح رئيسًا بديلاً. وقد وصف دولافينييت هذا الوضع بشعور من الارتياح حين قال إن المسؤول الإداري الاستعماري ليس إداريًا على الإطلاق، بل إنه قائد يعترف له بهذه الصفة السكان الافريقيون الخاضعون لسيطرته. وأكد دولافينييت بوضوح لا يحتمل أي لبس أن المهمة الأولى لهذا الموظف تتمثل في «التصرّف كرئيس»[١٩]. وإن الدور المتسم بالتحفظ والتواضع الذي كان لوغارد يأمل في أن يلتزم به عامة المقيم البريطاني في نيجيريا الشمالية لم يلق قبول المسؤولين الاداريين الفرنسيين والبرتغاليين في أراضيهم حيث كانوا يمارسون دورًا رئيسيًا في السلطة المحلية. وبالرغم من أن التزام المسؤولين الإداريين في أراضي الصومال الإيطالي كان أقرب الى مبادئ البريطانيين بالنسبة لعلاقاتهم بالرؤساء المحليين إلّا أن توجيهات لوغارد، كان لا بد أن تخضع للتعديل فيما بين هاتين المجموعتين، بفعل متطلبات الحكم الاستعماري وكذلك نظرًا لاختلاف شخصيات الأفراد الممارسين له. ونادرًا بالتالي ما كان يمكن العثور بين المسؤولين الإداريين الاستعماريين الذين خدموا في افريقيا، على هذه العلاقة التي تتميز برقة صادقة وتقوم على التغلغل الودي والتي كانت لازمة بالفعل لنجاح الحكم اللوغاردي غير المباشر. بل علاوة على ذلك فإن المجموعة الجديدة من المتطلبات الاجتماعية التي فرضها الاستعمار كانت شديدة الغرابة بالنسبة لما عرفه الافريقيون من عادات، ومن ثم لم تدمج في المؤسسات المحلية إلاّ من خلال عمليات التشويه فقط.

أهداف الاستعمار والأعباء التي فرضها

وإذا تجاوزنا حدود الكلمات الرسمية، أمكننا القول إنه قد اتضح أن أهداف الاستعمار الملموسة كانت محدودة تمامًا. فقد كانت ترمي في الدرجة الأولى الى الحفاظ على النظام وتفادي المصروفات المالية الباهظة وتشكيل قوة من الأيدي العاملة تستخدم في البداية في أشغال نقل الأحمال ثم في مرحلة لاحقة في شق الطرق وإقامة السكك الحديدية وكذلك في اعمال تجارية. ومن ناحية الممارسة العامة، فإن هذه الأهداف كانت تضاف الى مهام الحكم المحلي ويتم تحقيقها من خلال ثلاث طرائق: إصلاح نظام العدالة واستخدام العمل الإجباري وفرض الضرائب على الأشخاص. إن النظامين الأخيرين كانا أكثر ما أقامه

(١٧) «برنامج العمل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي»، ١٩٣٣، ص ١٨٥؛ مقتبس من ج. سوريه - كانال، ١٩٧١، ص ٣٢٣. والتشديد وارد من النص الأصلي المقتبس.

(١٨) لمزيد من التفاصيل أنظر أ. أ. أفيغبو، ١٩٧٢.

(١٩) ر. ديلافينييت، ١٩٤٦، ص ٢٩.

الاستعمار مضايقة، غير أن النقطة الأولى ربما تعتبر أفضل إجراء تولى الأوروبيون مراجعته بأقصى قدر من الحكمة.

وكان إدخال المؤسسات القضائية الأوروبية يتم عادة مع توجيه شيء من الاهتمام الى القانون العرفي الافريقي والقانون الإسلامي حيثما وجد كما كان الحال في الصومال الإيطالي على سبيل المثال، غير أنه كان من شأن ذلك إدخال تعديلات على القوانين القائمة فعلاً. وكما أشار لورد هيلي فإن المفهوم الأساسي للقانون الأوروبي يختلف اختلافًا كبيرًا عن مفهوم النظم الافريقية حيث أنه كان يسعى الى معاقبة المذنب وليس الى ترضية المتضرّر عمّا لحق به(٢٠). وكثيرًا ما كانت تتم محاولات من جانب الاستعمار لتطبيق ترتيبات قضائية ازدواجية يتم بمقتضاها تسوية المنازعات المدنية التي تضم أطرافًا افريقية وفقًا للأساليب القانونية التي كانت سائدة قبيل الاستعمار، في حين كان القانون الجنائي والمنازعات التي تضم أطرافًا أوروبية تخضع مباشرة للقضاء الاستعماري.

ومع ذلك فقد تم في كل مكان، باستثناء المستعمرات البرتغالية، تطوير أو تقوية نظام المحاكم بما يتّفق والاحتياجات الافريقية كما يراها الأوروبيون(٢١). وقد شهد العقد الأول من القرن محاولات من جانب الإيطاليين في الأراضي الصومالية والألمان في شرق افريقيا بشكل خاص لتوسيع نطاق المهام القضائية للرؤساء أو القضاة الافريقيين. وإن أكثر هذه الجهود اتقانًا ونجاحًا في هذه الفترة جرت على الساحل الآخر وتمثلت في أخذ لوغارد بنظام «المحاكم الأهلية». وكانت هذه الأخيرة جزءًا من «إدارته المحلية» ذات الركائز الثلاث، كما كانت في رأيه أداة يمكن بواسطتها «تعليم الإحساس بالمسؤولية لطوائف بدائية وإشاعة روح النظام واحترام السلطة بين صفوفها»(٢٢). وقد كان الهدف أن تلتزم هذه المحاكم وعلى رأسها افريقيون واختصاصها يتجه أساسًا الى الفصل في المسائل المحلية بالقانون العرفي الافريقي بأقصى قدر ممكن بحيث يقتصر تعديله على الحالات التي تتعارض فيها الأعراف الأساسية مع النظم الانجليزية الأساسية. وقد تم الأخذ بالنموذج الذي وضعه لوغارد في العديد من الممتلكات البريطانية والأراضي الخاضعة للانتداب، كما سارع البلجيكيون الى احتذاء مثله في الكونغو.

وكانت الطريقة التي اتبعها الفرنسيون تتعارض تمامًا مع ذلك، حيث كانت طريقتهم ترمي الى تفتيت السلطة الافريقية، بما يجعل المسؤول الاداري في نهاية الأمر هو المسؤول القضائي الرسمي. ومع ذلك فإن أغرب العناصر أو أكثرها منافاة للعدالة في النظام الفرنسي كان ذلك المسمى بالقانون الخاص بالأهالي (Indigénat)(٢٣). وقد استخدم هذا النظام في البداية في الجزائر في السبعينات من القرن الماضي ثم تم إدخاله في غرب افريقيا الفرنسية في الثمانينات. وقد ظل العمل ساريًا به هناك وكذا في الجزائر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد أضفيت عليه الصفة القانونية بمقتضى مرسوم صادر في ١٩٢٤، وكان هذا النظام يسمح لأي مسؤول إداري فرنسي ان يفرض عقوبة تصل الى الحكم بالسجن لمدة ١٥ يومًا ودفع غرامة وذلك على مجموعة من المخالفات تتراوح بين عدم دفع الضرائب في موعدها وإظهار الجفاء إزاء المسؤولين الفرنسيين.

---

(٢٠) لورد هيلي، ١٩٥٧، ص ٥٩١.
(٢١) توجد دراسة حالة مثيرة كمثال لهذه العملية في أ. أديويي، ١٩٧٧.
(٢٢) ف. د. لوغارد، ١٩٢٩، ص ٥٤٨.
(٢٣) من أجل دراسة تفصيلية حديثة أنظر أ. أ. أسيواجو، ١٩٧٩.

وكانت الضرائب الشخصية المفروضة على جميع الافريقيين من الذكور أشمل أثرًا من النظم القانونية سالفة الذكر. وقد وضعت هذه الضرائب في البداية كوسيلة لتمكين العملية الاستعمارية من الاعتماد ماليًا على نفسها. إلاّ أنها كانت نابعة من فكرة أنها سوف تجبر الأفارقة على الارتباط بالمؤسسات الاقتصادية الأوروبية وتوسّع نطاق الاقتصاد النقدي. وفي بداية القرن العشرين كانت هذه الضرائب تؤخذ بمقتضى قانون لا يشبهه أي قانون آخر في المؤسسات الاستعمارية الأخرى، وكانت هذه التدابير تظهر وكأنها مرحلة كبيرة من التطور. وكانت ضريبة «الأكواخ»[٢٤]، وهي الشكل المنطقي للضرائب في السنوات الأولى للسيطرة الاستعمارية، هي الأخرى مثار جدل واحتجاج شديدين من قبل الأفارقة[٢٥]. وقد تم استبدالها بصفة عامة بحلول العقد الثاني من القرن العشرين بضريبة الرؤوس أو ضريبة الأعناق التي ظلّت الشكل السائد حتى نهاية النظام الاستعماري. وقد جرت فيما بين الحربين محاولات لكي تتدرج هذه الضريبة على أساس إقليمي أو استنادًا الى تقويم للعائد المحتمل للأرض. وأخيرًا تم إدخال ضريبة الدخل في العشرينات حيث طبّقت في العديد من الأراضي البريطانية وفي الكونغو البلجيكي، ولكنها كانت بالدرجة الأولى تمس غير الافريقيين وحدهم لأنهم كانوا هم الذين يحصلون وحدهم على دخول تكفي لإخضاعهم لهذه الضريبة.

وفي إطار هذا النمط العام كانت توجد اختلافات كثيرة بين الأقاليم، كان أبرزها ما يتصل منها بمبدأ لوغارد الخاص بالسلطة الأهلية. وكما ذكر في كتاب التفويض المزدوج Dual Mandate فإن «الضريبة تعتبر، بطريقة ما، أساس النظام برمته، حيث أنها توفّر إمكان دفع أجور الأمير وجميع المسؤولين العاملين معه»[٢٦]. وقد كانت «الخزينة الأهلية»، التي ترجع فكرتها الى سير تشارلز تمبل، الذي خدم تحت رئاسة لوغارد في نيجيريا الشمالية، هي المؤسسة التي يتم عن طريقها تنفيذ ذلك. ووفقًا لهذا النظام كان يعاد لكل سلطة أهلية نسبة مئوية من الضرائب المحصلة في دائرتها. ويستخدم هذا المبلغ في تشكيل خزينة أهلية كانت تمول كذلك من مداخيل مختلف الرسوم المدفوعة مقابل الحصول على رخص، علاوة على الغرامات التي يتم تحصيلها في المحاكم. وكان الأمير أو الرئيس يقتطع من هذا المبلغ مرتبه الخاص وكذلك أجور مرؤوسيه. أما الأموال المتبقية فكانت تخصّص لتمويل الخدمات والتحسينات العامة. وقد انتشرت هذه الطريقة، التي كانت مطبقة أصلاً في الإمارات، مع اتساع نطاق الحكم غير المباشر وامتدت ليس فقط الى الممتلكات البريطانية على الساحلين الشرقي والغربي، بل وأيضًا الى الكونغو البلجيكي.

ومن بين كافة الإجراءات الاستعمارية، فإن نظام الجباية كان له أوضح الأثر في تشجيع التطور البيروقراطي للحكم الاستعماري. فقد كان يوكل مهمة مشتركة للمسؤول الإداري والرئيس الافريقي الذي كان من خلال تقديره وتحصيله للضرائب – وكثيرًا ما كان ذلك يتم بالاشتراك مع المجالس المحلية للشيوخ أو الأعيان – يذكر الجميع بالسلطة التنظيمية للنظام الجديد[٢٧]. وبعد فترة من ظهور محصلي الضرائب باعتبارهم جزءًا من النخبة الاستعمارية الجديدة سرعان ما ظهر موظفون إداريون أصبحوا هم كذلك جزءًا

(٢٤) لورد هيلي، ١٩٥٧، ص ٦٧٦.
(٢٥) أنظر الفصل السادس من هذا الجزء.
(٢٦) ف. د. لوغارد، ١٩٢٩، ص ٢٠١.
(٢٧) ف. د. لوغارد الذي أبرز بصفة خاصة أفضلية الضريبة الشخصية باعتبار أنها «تدل على الاعتراف بمبدأ أن على كل فرد التزامًا تجاه الدولة بحسب إمكانياته»، المرجع السابق، ص ٢٣٢.

من هذه النخبة. ولا شك في أن «الأكيداس» الذين استخدمهم الألمان في شرق افريقيا كانوا أهم العناصر في هذا المجال وأكثرهم تعرضًا للنقد. فهم الذين كانوا قبل السيطرة الاوروبية المسؤولين الناطقين باللغة السواحيلية العاملين على الساحل، وقد تم بعد ذلك استخدامهم في مناصب جديدة من أجل جباية الضرائب وتجميع الأيدي العاملة للإدارة الالمانية. وفي عام ١٩٣٦ تم تعيين كتبة أفارقة خصيصًا لتحصيل الضرائب في روديسيا الشمالية (زامبيا الآن)، وكان في ذلك دلالة أخرى على هذا الاتجاه البيروقراطي.

وقد واكب إدخال الضرائب النقدية فرض ضريبة العمل التي كانت أوضح مثال للمحاولات الأوروبية لحشد اليد العاملة إجباريًا في التنظيم الاقتصادي للعملية الاستعمارية. وكانت ضريبة الجني، التي كانت تستخدم لجمع المطاط في دولة الكونغو الحرة، أكثر هذه الضرائب تعرضًا للنقد (ولم تُلغ إلاّ في عام ١٩٤٤). لكن أطول هذه الضرائب أمدًا كانت ضريبة «الأداء الجبري» الفرنسية، وكانت في صورة عمل وتفرض على جميع الذكور في افريقيا الغربية وفي افريقيا الاستوائية الفرنسية، ولا يتخلّص منها أحد إلاّ بدفع مبلغ من المال. وعلى عكس ذلك، سمح الألمان في الكاميرون باستبدال ضريبة الرؤوس «بدفع مقابل» في صورة عمل. وواصل البريطانيون في بعض أجزاء أوغندا تطبيق «اللوالو» وهي ضريبة الأشغال العامة التي كانت قائمة منذ ما قبل الاستعمار وتتمثل في أداء شهر من العمل، وذلك حتى عام ١٩٣٨ حين تم استبدالها بضريبة نقدية. غير أن هذه الضرائب تعتبر مع ذلك استثناء لأساليب العمل الإجباري التي كانت تستخدمها كافة القوى الاستعمارية.

وكان المسؤولون الإداريون الأوروبيون يخشون ألاّ يجدوا الأيدي العاملة اللازمة للمشروعات والأعمال الجديدة التي كان يقوم بها الحكم الاستعماري. وبالتالي لجأوا قبيل نهاية القرن الى فرض سيطرتهم من خلال نظام إلزام صارم كثيرًا ما كان يستخدم لخدمة الأهداف الخاصة والعامة على حد سواء. وحقًا فإن هذا العمل الإلزامي المباشر بدأ في الاختفاء في أوائل القرن العشرين بسبب انخفاض الحاجة لأعمال الحمل وازدياد أهمية الرأي العام الدولي. غير أن استخدامات هذا الأسلوب، وإن تم تعديلها، بقيت جزءًا من السيطرة الاستعمارية حتى الحرب العالمية الثانية. وكان ذلك هو الحال على الأقل في حالة الحكومات الاستعمارية الفرنسية التي كانت لا تزال تستخدم في غرب افريقيا أعدادًا كبيرة من الأفارقة من خلال «الأداء الجبري» وخاصة في إقامة طرق السكك الحديدية، واستمرّ هذا الوضع حتى بعد الحرب العالمية الثانية. وعلاوة على ذلك كثيرًا ما كان المسؤولون الاستعماريون الفرنسيون يفرضون عقوبات على التجنيد الإجباري للعمل لإغراض تجارية، مثلما كان يحدث في مزارع المطاط بافريقيا الاستوائية أو في غابات ساحل العاج[٢٨]. وكانت أعمال التعسف في ذلك الوقت لا تزال كثيرة الى حد إثارة الرأي العام للتعبير عن سخطه علنًا على نحو ما سجله بمهارة أندريه جيد في كتابه الشهير «رحلة الى الكونغو» (١٩٢٧).

ومع ذلك فإن أكثر أنظمة العمل قهرًا كانت تلك التي تقوم في جنوب غرب افريقيا الألمانية وفي اتحاد جنوب افريقيا. فقد امتد بالطبع إطار سياسات الاتحاد ليشمل جنوب غرب افريقيا حينما خضعت تلك المنطقة للانتداب بعد الحرب، غير أن السياسة الألمانية كانت تنتهج فيها من قبل سياسة مماثلة في طبيعتها وقسوتها لتلك التي كانت سائدة في الاتحاد. وتم فرض نظام رخص العبور وكذلك نظام البطاقات الشخصية بغرض ضبط تحركات الأفارقة. أمّا السكان غير الحائزين على عقود عمل فقد كانوا يقعون

(٢٨) تناول ز. سيمي بي، ١٩٧٣، ور. ب أنوما، ١٩٧٣، حالة ساحل العاج.

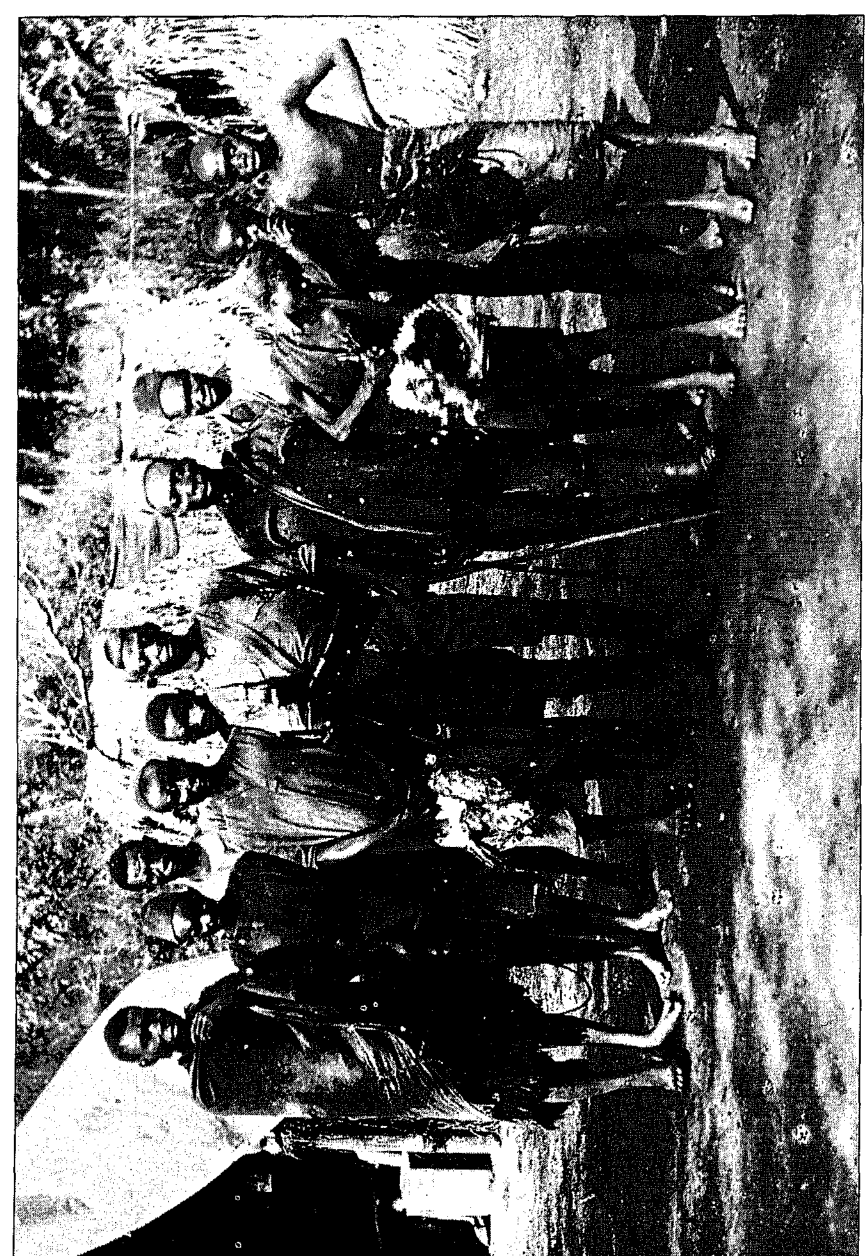
تحت طائلة قوانين تجريم التشرّد، وكانت عقود العمل توضع بحيث تمنح صاحب العمل الالماني مزايا ضخمة. وفي الاتحاد كانت القوانين الخاصة برخص العبور مطبقة أيضًا وكذلك إجراءات مواجهة التشرد الذي كانت عقوبته العمل الجبري بأجر بخس. وقد جاء القانون الأهلي (للمناطق الحضرية) في ١٩٢٣ وقانون الإدارة الأهلية في ١٩٢٧ لدعم قوانين رخص العبور المذكورة في حين صدرت قوانين أخرى مثل قانون التدرّب المهني في ١٩٢٢، أدّت الى تحديد أنواع العمل التي يمكن للافريقي أن يقوم بها.

وسائل المراقبة والإدارة

أيًا كان تنوّع نظريات وأساليب السيطرة الاستعمارية التي ظهرت وطبّقت في فترة ما بين الحربين العالميتين، فإن بروز نمط من الحكم البيروقراطي أمر مؤكّد. في ذلك الوقت تحوّل الاستعمار من أسلوب السيطرة العسكرية الى السيطرة المدنية النظامية في حين ظهر اتجاه الى استبدال القوة المباشرة بسبل الإقناع الإداري. غير أن هذا التحول لا ينفي بأي حال أن الجزء الأعظم من السلطة الاستعمارية كان يرتكز على الدور الذي تقوم به الأسلحة الأوروبية.

إن الحكم الاستعماري فُرض بحد السيف واستمرّ قائمًا بفضله كذلك، كما يلاحظه أشد المدافعين عنه حرارة. وظلّ هذا الواقع حيًا في ذاكرة جميع القوى الأوروبية التي استخدمت في مؤسساتها العسكرية عناصر جنّدت من بين السكان المحليين. ورغم أن التنظيم والتأثير كانا يختلفان وفقًا للمنطقة وللأهداف القومية الخاصة، فإن هذه القوات الاستعمارية كانت تتولى أساسًا مهام الشرطة في فترة ما بين الحربين وقد لحقت بصفوفها مجموعات جديدة من رجال الشرطة. غير أنه نظرًا لكون الجنود الأفارقة كثيرًا ما كانوا يقومون بالخدمة في مناطق جغرافية غريبة عليهم من الناحيتين الحضارية والعرقية، فقد تسبّب ذلك في انسلاخهم عن مجتمعهم الخاص بل وكثيرًا ما كانوا يواجهون استقبالاً عدائيًا من جانب السكان المحليين الذين كانوا يتصدون لهم بكل العنف. ونتيجة لهذه الأوضاع وكذلك لرفض الأوروبيين منح الأفارقة مناصب قيادية، لم يستطع الجيش أن يضطلع بالدور السياسي في حركات الاستقلال وهو الدور الذي قامت به الجيوش الأخرى في آسيا والشرق الأدنى. وفي واقع الأمر فإن فرنسا هي الدولة الاستعمارية الوحيدة التي وضعت سياسة عسكرية لها أهميتها بالنسبة للافريقيين الخاضعين لسيطرتها. فبدءًا من السنوات الأولى للقرن العشرين اعتبرت فرنسا افريقيا ما وراء الصحراء بمثابة مستودع أساسي للرجال الضروريين للحفاظ على هيبتها العسكرية في العالم.

ومع ذلك ففي فترة ما بين الحربين، التي أسماها بعض المعاصرين بفترة «سلام استعماري»، كان النشاط العسكري لا يزال يؤثّر بشكل قاس على الشؤون الافريقية. إن الرغبة الأوروبية المعلنة عن تحييد افريقيا عسكريًا بأقصى قدر ممكن لم تتحقّق في الواقع أبدًا. وقد أصدر الفرنسيون في عام ١٩١٩ قانونًا للتجنيد الإجباري يتم بمقتضاه تعبئة قوة افريقية قوامها عشرة آلاف فرد كل عام. وأنشأ البريطانيون قوة دفاع السودان المشكلة من السودانيين فقط علاوة على الضباط البريطانيين. وكانت المهام الأساسية لهذه القوة هي مواجهة الاحتياجات الاستراتيجية للامبراطورية في الشرق الأدنى وكذلك في شرق افريقيا. أما «القوة العامة» التي شكّلت في الكونغو البلجيكي فقد كانت تجمع بين خصائص جيش الاحتلال وقوات الشرطة في آن واحد، وكثيرًا ما كانت تستخدم لقمع المقاومة التي كانت تتم في صورة حركات دينية



الشكل ١٣-٧ : الحملة الألمانية في شرق افريقيا : عسكر شرق افريقيا الذين كانت ترسلهم الإدارة المدنية لتجميع الأيدي العاملة. منطقة بالقرب من نهر روو ، أبريل / نيسان ١٩١٧ (المصدر : متحف الحرب الامبراطوري).

موحّدة[٢٩] . ومن السهل قياس أبعاد الأحداث على صعيد العمليات الحربية المباشرة . ولذا فان الحملة الإيطالية لاخضاع ليبيا في العشرينات والجهود الاسبانية والفرنسية في حرب الريف بالمغرب التي جرت في نفس الفترة ، كلّها عمليات واضحة علنية . غير أن الحرب الضروس التي شنها موسوليني ضد الأثيوبيين تجاوزتها جميعًا في شراستها وأبعادها وكانت الحدث الذي وضع نهاية مأساوية لتلك الفترة التي قمنا لتونا باستعراضها .

إن هذا السرد للتطورات العسكرية التي شهدتها افريقيا في فترة ما بين الحربين لا تقلّل كثيرًا من قيمة التأكيد بأن النوايا المتباينة التي كانت وراء الأساليب والممارسات الاستعمارية الأوروبية ، هي التي تتميز بالقدر الأعظم من الأهمية في معرض استعادتنا لهذه الأحداث الماضية . ومن شبه المؤكّد أن عملية إضفاء الطابع البيروقراطي على الاستعمار قد ساهمت جزئيًا في التمهيد لحركة غير مقصودة تجاه الاستقلال الوطني . فقد راحت الأشكال الخاصة بالصفوة السياسية الجديدة تبرز شيئًا فشيئًا ، في الوقت الذي راح فيه الموظفون والرؤساء المعيّنون في مختلف المرافق الاستعمارية – وبصفة خاصة البريطانية منها – يتعلّمون كيف يطبّقون ، حتى وإن يكن على مستوى متواضع ، قولة نابليون بأن « المستقبل العملي الناجح مفتوح للأكفاء » . وكانت مدارس التدريب ، مثل مدرسة ويليام بونتي في داكار ، تتولى إعداد المربين والموظفين الذين سيزداد اعتماد الإدارة الاستعمارية عليهم بشكل متزايد . وهكذا بدأت « رياح التغيير » تهب ببطء وخاصة في المناطق الحضرية .

غير أن ذلك لم يكن مقصد المسؤولين الإداريين الاستعماريين الأوروبيين بالفعل . فحتى حينما ركّزوا على « الزعامة الاهلية » فإنهم فعلوا ذلك اعتقادًا منهم بأن ضمان رفاهية السكان الأفارقة وتنظيمها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن أن يتم إلاّ على أيديهم هم . فالحكومة الصالحة والحكومة المستقلة كانتا ، على نحو ما ذكر اللورد كرومر ، هدفين متعارضين في الإطار الاستعماري . وهكذا كان النظام الاستعماري قائمًا كنظام متسلط ، ولم يكن هناك أي تفكير جدي في تخويل السلطة السياسية الى الأفارقة الذين يفترض أنها تقوم بخدمتهم . وقد كانت السمة الرئيسية المشتركة لهذا النظام هي الأبوية ، وكان أقصى ما يتقبّله هو نوع من المشاركة في المسؤولية وذلك فقط في المناطق ذات الكثافة العالية من السكان البيض . إن تاريخ الأهداف المتغيرة والتفسير المتباين « للزعامة الأهلية » في كينيا يعطي فكرة واضحة عن الأوضاع في هذا الصدد . فالكتاب الأبيض الصادر في عام ١٩٢٣ استخدم هذا المفهوم كحيلة يصد بها مطالب السكان من اصل هندي في الحصول على تمثيل عادل لهم في شؤون المستعمرة . وقد وضع الكتاب الأبيض الصادر بعد ذلك في ١٩٢٧ ، وكذلك الذي صدر في ١٩٣٠ ، تحديدًا لهذا المفهوم وتضمنا تنازلات للسكان البيض المتزايدين الذين سمح لهم حينذاك بالمشاركة في مسؤوليات « الوصاية » . وبذا فإن الصدارة التي أعطيت للأهالي المحليين لم تكن تنطوي في الحقيقة على سيادة المصالح الافريقية وإنما للتذكير باحترامها فقط .

وحتى في الحالات التي تم فيها انشاء مؤسسات برلمانية تستهدف إيجاد حكومة مسؤولة بقدر ما في إطار استعماري ، فقد جرى ذلك مع التمسك بضمان وجود أغلبية بيضاء . ففي الجزائر على سبيل المثال ، أقيم نظام انتخابي ذو هيئتين ، أقره قانون جونار في عام ١٩١٩ ، وكان يتضمن مشاركة عربية أقل من

(٢٩) من بين الدراسات العديدة التي وضعت عن تاريخ الجيوش في افريقيا الحديثة كان أفضل تقديم موجز لها ، والذي اعتمدت عليه بشكل عام الملاحظات الواردة في هذا المقال ، هو الذي وضعه ج. س. كولمان و ب . بلمون ، في ج. ج. جونسون (مشرف على التحرير) ، ١٩٦٢ .

المشاركة الأوروبية في المندوبيات المالية «Délégations financieres» ، وهي الجهاز البرلماني الذي أنشئ لتمثيل الجماعات ذات المصلحة الاقتصادية وليس المناطق الجغرافية. وفي جنوب افريقيا ، لم يكن للافريقي أي دور في التنظيمات البرلمانية التي أقيمت هناك. إن قانون تمثيل الأهالي المحليين الصادر في ١٩٣٦ أقصى عمليًا الأفارقة عن القوائم الانتخابية الخاصة بالمنطقة التي كانت تسمّى مستعمرة الكاب (الرأس) وقصر دورهم السياسي في جميع أنحاء الاتحاد على انتخاب عدد محدود من البيض يتولون تمثيل «مصالح الأهالي المحليين». وكان الواقع السائد في هاتين المستعمرتين الاستيطانيتين الرئيسيتين ، مطابقًا تمامًا لما يجري في جميع المستعمرات التي يوجد بها مستوطنون أوروبيون ، ويتمثل في أن أقلية من السكان كانت في الحقيقة هي الأغلبية السياسية ، وبالتالي فلم يكن هناك أدنى تشابه مع الحكم الديمقراطي وفق النموذج الأوروبي.

وإذا كان التماثل بين الآثار السياسية العامة لمختلف الأساليب الاستعمارية أكثر من الاختلاف فيما بينها على مرّ التاريخ ، فإن هذا الاختلاف وإن كان ضئيلاً إلاّ أنه يعد عنصرًا هامًا فيما يتّصل بالتمهيد للوقت الذي سقط فيه الاستعمار. فانهيار الحكم الاستعماري في افريقيا يرجع بدرجة كبيرة الى تضاؤل قدرة الأوروبيين – المالية والعسكرية والمعنوية مجتمعة – على مواصلة هذا الحكم في مواجهة ضغوط الحركة الوطنية الافريقية. إلاّ أنه خلال العقد الأخير للاستعمار ، فإن أساليب السيطرة التي أقيمت قبل ذلك ، قد ساهمت في تحديد اتجاه عملية التغيير. وقد أصبحت المسائل الادارية المتصلة بالاستيعاب والتمايز وكذلك المركزية والاستقلال المحلي عندئذٍ عناصر حاسمة في حدوث هذه العملية. وسوف نرى في الجزء الختامي من مؤلفنا هذا مثالاً لعملية انتقال السلطة التي تمت بأقصى قدر من الهدوء من خلال «نظام وستمنستر» الانجليزي الذي انتهت اليه المجالس التشريعية الاستعمارية والذي نمت داخله وسائل المعارضة السياسية ، على نحو ما يتضح في أجلى صورة في استقلال ساحل الذهب (غانا). أما أكثر التغييرات جذرية فكان ذلك الذي شهدته الجزائر الفرنسية ، ثم فيما بعد مستعمرات الاستيطان البرتغالية في انغولا وموزمبيق ، حيث راح أنصار أسلوب الاستيعاب يؤكدون أن هذه المناطق تعتبر امتدادًا قوميًا للدولة فيما وراء البحار.

إن اختلاف الأساليب الاستعمارية لم يكن تاريخيًا بنفس أهمية التماثل في تقويم الوضع الاستعماري. فبالرغم من التصريحات التي تضمنتها وثائق عصبة الأمم ، وبالرغم من أوضاعها التي اصابتها الحرب العالمية بالضعف ، لم تراود القوى الأوروبية في افريقيا أية أفكار خاصة بالتحول السياسي في فترة ما بين الحربين. وباستثناء مصر ، فقد كانت افريقيا تعتبر القارة الوحيدة التي سوف يستمر فيها الاستعمار لأمد بعيد ، وكان يتم تحديد الأساليب الاستعمارية على أساس خدمة المصالح والنوايا الأوروبية. وبالتالي فإن النشاط السياسي الأساسي كان يستهدف تحقيق التكيف الافريقي مع الأهداف الأوروبية بغض النظر عما إذا كان أسلوب الحكم الاستعماري المتبع مباشرًا أم غير مباشر.

إن أهم التطورات التاريخية على الإطلاق في فترة ما بين الحربين يكمن في قيام النظام الاستعماري بوضع الإطار الإداري العام الذي سيحتضن الحكم الوطني إبّان العقد الأول للاستقلال. وقد كان تنظيم هذا النشاط السياسي الوليد في إطار هيكل من صنع الأوروبيين ، بمثابة عنصر التحديث الرئيسي الذي أدخله الأوروبيون في ذلك الوقت في افريقيا المعاصرة ، وإن كان ذلك قد تم بقصد تحقيق أهدافهم الخاصة.



الفصل الرابع عشر

الاقتصاد الاستعماري

بقلم : و. رودني

الغزو وعلاقات الإنتاج الجديدة (١٨٨٠ – ١٩١٠)

منذ أواخر القرن الخامس عشر شاركت افريقيا في الاقتصاد العالمي ذي الوجهة الأوروبية كقطاع هامشي تابع. على أنه لم تكن هناك عشية فرض الحكم الأوروبي الاستعماري رقابة أجنبية مباشرة على النشاط الاقتصادي اليومي في الأراضي الافريقية. لكن هذا الوضع أخذ في الظهور ببطء بعد فقدان السيادة الافريقية. على أنه لا يمكن القول بأن النظام الاقتصادي الاستعماري بلغ ذروته حتى وقوع الحرب العالمية الثانية. ومن هنا فإن السنوات من ١٨٨٠ حتى ١٩٣٥ هي التي شهدت إرساء أسس علاقات الإنتاج التي تميز بها الاستعمار. وقد وضعت المعارضة والمقاومة الافريقيتان المستعمرين المستقبلين في موقف حرج حتى حلول العقد الثاني من هذا القرن ولأكثر من ذلك أحياناً. وقد كان رد فعل الافريقيين عنيفاً تجاه محاولة القضاء على استقلالهم الاقتصادي على نحو ما تمثل في بعض الحركات الشهيرة المعادية للاستعمار، والتي سبق أن أشير إليها، مثل معركة ضريبة الأكواخ في سيراليون، وانتفاضة البايلوندو في أنغولا، وحروب الماجي – ماجي في شرق افريقيا الألمانية وتمرد البامباتا في جنوب افريقيا.

وكان أول مظهر مادي شهده الافريقيون للاقتصاد الجديد هو بناء الطرق والسكك الحديدية والخطوط البرقية. وكانت خطوط النقل والمواصلات مقدمة للغزو كما كانت ضرورية من ناحية التجهيزات في المناطق المحتلة حتى يمكن أن تستخدم هذه كنقاط انطلاق للقيام بالمزيد من الاعتداءات. وكان الحكام الأفريقيون يعارضون أحياناً قيام الأوروبيين بإنشاء البنى الأساسية للنقل والمواصلات. وكانوا يوعزون إلى أتباعهم بإنزال أعمدة البرق وتفكيك قضبان السكك الحديدية، كما حدث في إقليم النيجر/سينيغامبيا عندما بدأ الوجود العسكري الفرنسي في الظهور خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي[١]. إلاّ أنه لم يكن هناك مع ذلك إلاّ قدر محدود من الطرق أو السكك الحديدية التي كانت لها

(١) ج. غانييه، ١٩٦٥، وأنظر أيضًا الفصل السادس من هذا الجزء.

أهمية عسكرية فقط ، وكانت السكك الحديدية التي سهلت الغزو هي نفسها التي استُخدمت لاستغلال الفول السوداني وجمع القطن وما إلى ذلك.

وسرعان ما تقلّصت اقتصاديات المناطق الساحلية الافريقية لتصبح مجرد كيانات تابعة في إطار اقتصاد الدولة التي تستعمرها ، بينما كانت شعوب المناطق الداخلية عادة هي آخر من أدخل إلى شبكة المجموعات المنتجة وزراعة المحاصيل النقدية والعمل بأجر. وكان من الضروري إنفاق مبالغ كبيرة لتزويد بعض الموانئ الافريقية بالمراسي العميقة للسفن وبامكانات صالحة للتفريغ [٢] ، ولكن ذلك كان أقل كلفة مما يتطلبه بناء الطرق والسكك الحديدية ، التي تعد بمثابة الشرايين الحيوية ، في المناطق الداخلية ، ومن هنا فإن مقدار البعد عن الساحل كان من العوامل التي حددت مدى التبكير في تهيئة الاقتصاد الاستعماري للحركة.

وكان أشد المتغيرات تأثيرًا في توطيد ركائز الاقتصاد الاستعماري هو مدى ما كانت الأجزاء المختلفة من القارة تشارك فيه بالفعل في الاقتصاد العالمي. ويرجع ذلك من جهة إلى أن الأوروبيين كانوا يفضلون فرض قوانينهم على المناطق التي كانوا قد عرفوها من قبل ، ومن جهة أخرى ، إلى أن اتجاه التجارة الخارجية فيما قبل الاستعمار جعل الجماعات الافريقية أشد حساسية إزاء التجديدات الاقتصادية التي أدخلها الاستعمار مثل زراعة المحاصيل المخصصة للبيع للأوروبيين وحدهم. وكانت مناطق اقتناء العبيد الممتدة من السنغال إلى سيراليون ومن ساحل الذهب (غانا الآن) إلى نيجيريا ومن نهر الكونغو إلى أنغولا هي الأشرطة الساحلية التي نجح المستعمرون الأوروبيون في الاستيلاء عليها أولاً. وقد ظهرت ملامح الاقتصاد الاستعماري في هذه المناطق حتى من قبل أن يظهر فيها الحكم الاستعماري الرسمي بسبب ما بذل من محاولات افريقية وأوروبية على السواء لتشجيع تصدير السلع التي أصبحت بديلاً مشروعًا عن الرقيق. وقد وجد الحكام ومحترفو التجارة وغيرهم من القطاعات السكانية في افريقيا الغربية فوائد في الإبقاء على قنوات التجارة الخارجية وسبل وصول السلع المستوردة. وبالطبع فإن ميل الافريقيين للاتجار مع الأوروبيين لم يكن مقصورًا دائمًا على المنطقة الساحلية. وكان الأوروبيون يعلمون أن تجارتهم مع غرب افريقيا لها جذورها في المناطق الداخلية. والواقع أنهم بالغوا في تقدير الثروة السريعة التي يمكن أن تعود عليهم إذ هم توغلوا إلى هذه المنابع. وهذا هو السبب الذي يعزى إليه الاهتمام ، من الناحية التجارية ، بالمناطق الريفية فيما وراء ملتقى نهري النيجر والبينوي خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي.

وعلى الجانب الشرقي من القارة لم تكن تجارة المحيط الهندي متجهة نحو البلدان الأوروبية وحدها ، كما أن تجارة شرق افريقيا مع الأقاليم النائية لم تكن خاضعة لسيطرة الأوروبيين أو الأفرو – أوروبيين. وكان على المستعمرين أن يحلوا محل التجار العرب والسواحيليين والهنود. وقد أثبتت التجارب في شرق افريقيا صحة القول بأن النشاط الاستعماري تركّز أولاً حول أجزاء القارة التي كانت تشارك من قبل في المبادلات ما بين القارات. وكانت أكثر المناطق الساحلية أهمية بالنسبة لبريطانيا وألمانيا هي تلك التي يطالب بها سلطان زنجبار (تانزانيا حاليًا) الذي كان في طليعة الوكلاء الذين يوردون العاج والعبيد والتوابل التي يزرعها العبيد للأوروبيين والعرب والهنود والأمريكيين. وانطلاقًا من المدن السواحيلية الواقعة على الساحل اقتفى المستوطنون الأوروبيون أثر العرب وسلكوا دروب القوافل في المنطقة الواقعة فيما بين البحيرات. وفي أواسط الثمانينات من القرن التاسع عشر كان التكالب قد بدأ بالفعل على بحيرة فيكتوريا التي سرعان ما أقيمت حول شواطئها المشروعات الاستعمارية التي جاءت لتزيد من معدل النشاط الاقتصادي الافريقي

(٢) ر. ج. ألبيون ، ١٩٥٩.

الذي كان مرتفعًا بالفعل. وعندما أتم البريطانيون إنشاء خطهم الحديدي الممتد من مومباسا إلى البحيرة في سنة ١٩٠٢ (أنظر الشكل ٥-١٦)، اجتذب هذا الخط الشحنات التي كانت من قبل جزءًا من مسيرة القوافل التي كانت توجد في الجنوب عند تانغا وباغامويو. ونتيجة للمنافسة البريطانية بدأ الألمان بدورهم في بناء خط حديدي في سنة ١٩٠٥ يربط بين الساحل والمنطقة الداخلية عبر طريق العاج والرقيق حتى يصل إلى بحيرة تنجانيقا. ففي أعماق افريقيا الوسطى كانت الشبكة التجارية للعرب هي ذاتها التي زوّدت المستوطنين الأوروبيين بقاعدتهم الاقتصادية الأولى.

وقد جمعت شمال افريقيا بعضًا من ملامح شرق افريقيا وغربها وأبرزتها بصورة أكثر وضوحًا. فقد كانت اقتصادات شمال افريقيا جزءًا من مجموعة البحر الأبيض المتوسط بقدر ما كانت تعد جزءًا من الشبكة الافريقية فيما وراء الصحراء. وقد أتاحت التجارب السابقة مع الاقتصاد الأوروبي لشرائح من مجتمع شمال افريقيا أن تتقبل تكثيف الإنتاج من أجل أوروبا وأن تتقبل انتشار السلع الأوروبية في الأسواق المحلية. إلاّ أن الطبقة الحاكمة المستغلة، المحددة تحديدًا دقيقًا، كانت مصممة على الدفاع عن حدود الدولة بالرغم من رغبتها كذلك في إقامة علاقات اقتصادية أوثق مع الأوروبيين. لذلك كثيرًا ما كان الحكم الاستعماري يمضي قدمًا دون أن يبقي لأبناء شمال افريقيا إلا على سلطة إسمية فحسب، وبذلك أقام الاقتصاد الاستعماري مؤسساته قبل أن يتم إخضاع الكيانات السياسية المحلية بصورة كاملة.

وترجع مقدمات الاستعمار الأوروبي لمصر إلى حملة نابليون سنة ١٧٩٨. فقد أحبط الوجود الأوروبي في القرن التاسع عشر التجديدات الاقتصادية التي أدخلها محمد علي. فبحلول الأربعينات من القرن التاسع عشر أصبح القطن طويل التيلة، الذي أُدخل إلى مصر ليكون قاعدة للتصنيع، أساسًا لإدماج مصر كمنتج زراعي للمواد الأولية في النظام الرأسمالي الشامل. فبعد أن أسهمت بريطانيا وفرنسا في إفشال التصنيع في مصر، سعتا إلى السيطرة على تجارتها ودخلتا إلى السوق المحلية للأراضي والرهونات[٣]. وفي الجزائر لم تكن المقاومة الضارية للفرنسيين قد انتهت بعد في السبعينات من القرن التاسع عشر، ومع ذلك كانت البلاد محلاً لاستيطان زراعي راسخ ظل يشكّل أهم ملامح الاقتصاد الاستعماري في الجزائر وظهر مثله بدرجات متفاوتة في بقية أنحاء المغرب وليبيا. وقد دخلت تونس العصر الاستعماري في سنة ١٨٨١/١٨٨٢ بينما ضُمت ليبيا والمغرب جزئيًا في سنة ١٩١٢. وقد تأسس الاقتصاد الاستيطاني في المغرب على مراحل يفصل بين كل منها ثلاثون عامًا بدءًا بالجزائر من سنة ١٨٦٠ ثم تونس من سنة ١٨٩٠ وانتهاءً بالمغرب سنة ١٩٢٠[٤]. وكان المهاجرون الإيطاليون في ليبيا أقل عددًا من نظرائهم الفرنسيين في المغرب، وكان لا بد أن يتأخر الاستيطان الزراعي في طرابلس إلى ما بعد الهزيمة الكاملة للشعب الليبي في حوالى سنة ١٩٣١.

وبالرغم من السنوات الطويلة التي تفصل بين نقاط البداية للاقتصادات الاستعمارية في كل من بلدان شمال افريقيا فان التحديد التقليدي لبداية الاستعمار بالثمانينات من القرن التاسع عشر ما زال صالحًا للأخذ به. وقد استطاعت القوى الأوروبية أن تحيل اقتصادات شمال افريقيا إلى التعبئة للاستعمار عن طريق التمويل الرأسمالي أساسًا. فقد دخلت شمال افريقيا العصر الأمبريالي عندما تم استثمار رؤوس أموال كبيرة في قناة السويس وعندما فرض على الطبقة الحاكمة من مصر إلى المغرب تحمل أعباء الديون. وقد وصلت هذه العملية إلى ذروتها بحلول سنة ١٨٨٠ مؤدية بالأنظمة المحلية إلى مزيد من الخضوع، وفي

(٣) سي. ب. عيسوي، ١٩٦٣.

(٤) س. أمين، ١٩٧٠، ص ٢٥٦.

النهاية إلى انتقال السيادة لواحدة أو أخرى من القوى الأوروبية المعنية. ومن ثم فإنه لا يمكن القول بأن الاقتصاد الاستعماري، الذي مر بفترة تكوين مبكرة وطويلة في شمال افريقيا، قد قام بشكل نهائي حتى التسعينات من القرن الماضي حين أصبح رأس المال الاحتكاري مسيطرًا على أوروبا. وتنطبق نفس هذه الملاحظات على جنوبي افريقيا.

وفي الوقت الذي وقع فيه التقسيم الامبريالي شمل الاستيطان الأوروبي في جنوب افريقيا عشرات الآلاف من البيض الذين تربطهم بالافريقيين علاقات اقتصادية. وقد تعرّض الاستقلال الاقتصادي لافريقيا للخطر بسبب الاستيلاء على الأرض بالقوة في الوقت الذي كانت القوى العاملة الافريقية توضع فيه تحت تصرف البيض. وخلال القرن التاسع عشر عمل البيض والسود على إقامة روابط اقتصادية واجتماعية جديدة(٥). وكانت هذه الروابط الجديدة في البداية من النوع الاستعماري فقط من حيث أنها كانت تربط بين أقلية أجنبية وأغلبية محلية من مواقع السيادة والخضوع المتطرفين، ولكنها سرعان ما أصبحت من نوع العلاقات الاستعمارية التي فرضها إدخال رؤوس أموال طائلة نتيجة لاكتشاف الألماس والذهب.

ولم يكن استخراج الألماس والذهب في جنوب افريقيا ليصبح ممكنًا بغير التكنولوجيا الحديثة وحشد كميات كبيرة نسبيًا من رؤوس الأموال. فلا الحكومة البريطانية ولا احتكارات التعدين التي ظهرت في أعقاب السبعينات من القرن الماضي كانت لديها أية نية في أن تترك الموارد المعدنية تحت سيطرة البوير أو في إعطاء الأولوية لمشروعات الإستيطان الزراعي في الأراضي الصالحة للزراعة والتي تتوفر فيها المياه والمراعي والماشية في الوقت الذي كانت التربة السفلية واليد العاملة الافريقية تبشران بتحقيق فوائض كبيرة يمكن تصديرها إلى بلدان الأصل الاستعمارية. وقد احتوت التشكيلات الاجتماعية للبوير على عناصر من نظام مزارع العبيد والملكية الاقطاعية والجماعات الأبوية فضلاً عن العلاقات الناشئة عن النظام الرأسمالي للسلع. وقد صممت البورجوازية، بعد اكتشاف الألماس في كِمبرلي (١٨٧٠) وخاصة بعد الإضراب في مناجم الذهب في وِيتواترسراند (١٨٨٦)، على فرض هيمنتها على كل التشكيلات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية في جنوب افريقيا بصرف النظر عن الجنس الذي تنتمي إليه. وقد كانت الحروب بين البوير والإنجليز (١٨٩٩ - ١٩٠٢) هي أيضًا حركات لمقاومة الامبريالية، وإن كانت في صورة عكسية إذ كانت تسعى في نفس الوقت إلى توطيد دعائم الاستعمار الاستيطاني. وكانت هزيمة البوير في محاولتهم الحصول للمستوطنين على استقلالهم الذاتي والقضاء على الشعوب الافريقية في المنطقة، الأمر الذي سبق تناوله في الفصل التاسع، دليلاً على قيام اقتصاد استعماري في جنوب افريقيا كان متجهًا بكليته نحو تحويل المواد الأولية والأرباح وغيرها من عناصر الإنتاج إلى بلدان الأصل الرأسمالية.

رأس المال والقمع (١٩٠٠ - ١٩٢٠)

ساهمت المقاومة الافريقية إلى حد بعيد في فرض إيقاع بطيء على الاستعمار الاقتصادي لمدة ثلاثة عقود على الأقل من ١٨٨٠ حتى ١٩١٠. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان الاهتمام المباشر بالأمر من جانب رأس المال الاحتكاري الأوروبي محدودًا. وكان لافريقيا أولوية كبيرة خلال عصر التراكم التجاري ولكن الانغلاق النسبي الذي ساد أثناء القرن التاسع عشر استمر حتى السنوات الأولى للاستعمار بالرغم من

(٥) سي. و. دي كيويت، ١٩٦٥، ص ٤٣.

تزايد الرقابة السياسية – الاقتصادية التي أعقبت التقسيم والغزو. وإذا قورنت الأرقام الخاصة بنمو الاقتصاد الاستعماري في افريقيا بالاتجاه العالمي للاستثمار من جانب رأس المال الاحتكاري حتى الحرب العالمية الأولى لوجدت محدودة.

وكان أهم هذه الأرقام يتعلق بالصادرات والواردات نظرًا لأن قطاع الصادرات والواردات كان السمة المركزية للاقتصاد الاستعماري. وقد زاد حجم السلع المستوردة إلى افريقيا ببطء شديد. وباستثناء جنوب افريقيا، لم تتصدر قوائم الواردات آلات أو وحدات صناعية أو سلع استهلاكية ذات نوعية ممتازة. وكان نمو التجارة يتمثل عادة في امتداد خطوط إنتاج السلع التي تميز بها منتصف القرن التاسع عشر، ولم تكن تختلف كثيرًا عن أنماطها في عصر تجارة الرقيق. وقد ظلت المنتجات القطنية تسيطر على المبادلات الأوروبية مع افريقيا، ولم يفقد استيراد المنسوجات القطنية في كثير من الأنحاء الأولوية التي كان يحظى بها طوال الفترة موضوع البحث، بالرغم من أن سلعًا استهلاكية أخرى مثل أدوات المطبخ والراديوهات والدراجات وآلات الحياكة بدأت تكتسب فيما بعد مزيدًا من الشعبية.

وكان إنتاج سلع التصدير داخل افريقيا يسير ببطء وبغير انتظام في معظم الأحيان. فالمطاط الطبيعي مثلاً لم يحظَ بالأهمية الأولى إلاّ لفترة محدودة في الثمانينات في غرب افريقيا. وفي شرق افريقيا ووسطها حيث وجدت صناعة أكثر أهمية للمطاط، تدهورت تلك الصناعة بعد أزمة دولية للأسعار في ١٩١٢/١٩١٣ إلى حد أن ليبيريا وحدها هي التي أصبحت معروفة بهذا المنتج الذي كان يقوم بتسويقه من قبل الأوروبيون الذين عكفوا على استغلال افريقيا. وكان الرسم البياني للأداء الافريقي في إنتاج الحاصلات الأساسية في الإطار الاستعماري يتضمن عادة مرحلة أولى تكون الكميات فيها متواضعة للغاية وتمتد حتى أواخر العقدين الأولين من القرن الحالي، تليها مرحلة ثانية شهدت نموًا ملحوظًا وتمتد حتى ١٩٣٠. وتظهر مثل هذه المميزات بالنسبة للقطن وزيت النخيل والبن والفول السوداني والكاكاو في أجزاء القارة التي تنتجها.

ولم يتم استثمار غير قدر محدود من رأس المال الأجنبي في الصناعة والزراعة الأفريقيتين في السنوات الأولى من العصر الاستعماري. وكانت جنوب افريقيا، مرة أخرى، هي الاستثناء البارز بالرغم من أن الجزائر اجتذبت هي أيضًا، وإن كانت بدرجة أقل، المستوطنين ورأس المال في مجال التعدين. على أن مسألة ندرة رأس المال لا يمكن المبالغة في تقديرها[٦]، إذ لم يكن رأس المال هو الوسيلة الوحيدة لحشد العمال، ومن ثم تحقيق الفوائض، في الاقتصاد الاستعماري الافريقي، بل على العكس كان الإكراه هو السبب الأول في إدخال اليد العاملة والحاصلات النقدية إلى التداول في السوق. وفي أوروبا شهد سقوط الإقطاع وما صاحبه من ظهور الرأسمالية القضاء بقسوة على استقلال الفلاحين وقيام طبقة عاملة لم يكن أمام أعضائها من اختيار من أجل البقاء سوى العمل بأجر. وفي افريقيا كان لا بد أن يتعرض الاستقلال الذاتي للاقتصاد المحلي القروي للتدمير بصورة أشد عنفًا حيث لم تكن هناك أجهزة داخلية في المجتمع تعمل على تحويل العمل إلى سلعة. وكان لا بد للأموال الأوروبية المتاحة للاستثمار في افريقيا أن تقيم علاقة بينها وبين اليد العاملة الافريقية. على أن هذه الأموال لم تكن تكفي لترغيب العمال عن طريق دفع الأجور المناسبة والأسعار المرتفعة، وكانت هناك، من وجهة النظر الافريقية، تلك الصعوبة التي لا مناص منها والتي تتمثل في القفزة المفزعة من التشكيلات المستقلة وغير الرأسمالية إلى ما هو أشبه بالتشكيلات الرأسمالية الخاضعة للمراكز الاقتصادية للامبريالية. لذا كان لا بد لحشد اليد العاملة

(٦) س. هـ. فرانكل، ١٩٣٨.

الافريقية من استخدام القوة على نطاق واسع سواء كانت سافرة أو مستترة وراء القوانين التي تصدرها الأنظمة الاستعمارية الجديدة.

وكانت أشكال السخرة السافرة وأشكال الرق المقنع من المظاهر البارزة لرسوخ الاقتصاد الاستعماري في افريقيا. وفي السنوات الأولى من هذا القرن كان «عقد العمل» البرتغالي في ساوتومي وفظائع الملك ليوبولد في دولته المسماة الكونغو الحرة (زائير الآن) من البشاعة بما جعل من الضروري القيام ببعض الإصلاحات ، ولو كانت للتمويه ، من أجل تهدئة الرأي العام الليبرالي في أوروبا الغربية. وكانت الطبقة العاملة الأوروبية تنضم إلى رجال المقاومة الافريقية أحيانًا لتصحيح هذا الوضع – وقد نجحت الحكومة الامبراطورية الألمانية في أن تسحق بوحشية الانتفاضات الافريقية في الكاميرون ، وجنوب غرب افريقيا (ناميبيا الآن) وشرق افريقيا الألمانية (تانزانيا الآن) فيما بين سنة ١٩٠٤ وسنة ١٩٠٧ ، على أن الديموقراطيين الاشتراكيين تدخلوا بعد ذلك في الرايخستاغ لإصلاح النظام الاستعماري عن طريق التشريع. وعندما طُرحت مسألة التصرف في المستعمرات الألمانية بعد سنة ١٩١٨ ، تزعمت بريطانيا العظمى القائلين بأنه ينبغي حرمان ألمانيا من مستعمراتها بصفة دائمة نظرًا لأن الاستعمار الألماني ، كما قيل ، كان أشد بطشًا. وقد سيقت الحجج التي تعزو إلى السلطات الألمانية استمرار نظام الرق واللجوء إلى الجلد على نطاق واسع. وقد احتج الألمان على الاتهامات الموجهة إليهم ، وتضمن ردهم اتهامات مقابلة للبريطانيين والفرنسيين بارتكاب مثل هذه الأفعال البشعة[٧]. والواقع أن النظام الاستعماري للإنتاج كان يحتوي على قدر غير عادي من البطش سواء في حشد العمال الأفريقيين أو في المحافظة على حد الإنتاجية لديهم.

وفي بداية العهد الاستعماري اضطلع رأس المال الخاص أحيانًا بمهمة حفظ الأمن والقمع لحسابه. وكان هذا شأن الشركات المنشأة بمراسيم وشركات الامتياز التي كانت تنشط في جنوبي افريقيا ووسطها وفي نيجيريا وشرق افريقيا الألمانية. ويبدو للوهلة الأولى أنه لم تكن هناك حدود لما تقوم به هذه الشركات من عمليات لتحقيق التراكم. ولكنها ، في الواقع ، كانت تتحمل تكلفة الأعمال العسكرية اللازمة لتدمير الاستقلال السياسي الافريقي وإرساء أسس الاقتصادات الاستعمارية. والحق أنه لم يكن هناك حد لأعمال البطش التي تمارسها ، لا سيما في الأماكن التي كان حشد العمال فيها أكثر صعوبة بسبب تبعثر السكان ، كما كان الحال في الكونغو الفرنسية (جمهورية الكونغو الشعبية الآن). على أن هذه الشركات الرسمية لم تكن قادرة على الاضطلاع بالمهام القمعية للدولة. وكان على الدول الأوروبية المستعمرة – خلال التسعينات من القرن التاسع عشر على الأغلب – أن تضطلع بالمسؤولية المباشرة في الأراضي التي تستعمرها ، بينما كان الجهاز الاستعماري المحلي للدولة يشرف على الاقتصاد نيابة عن الرأسماليين من القطاع الخاص. وكان هؤلاء يعوّضون عادة عن التنازل عن امتيازاتهم السياسية ، بما في ذلك من دلالة على من هم أصحاب المصالح الطبقية التي كانت النظم الاستعمارية تدعمها. وكان التعويض وسيلة لتمويل هذه الشركات لكي تقوم مشروعاتها على أسس أكثر رسوخًا عما كان عليه الحال حينما كانت في حالة حرب فعلية مع الشعب الافريقي.

وكان لا بد لدول الأصل وأجهزتها الاستعمارية في افريقيا أن تواصل ممارسة القمع من أجل الاستغلال الاقتصادي لأنه كان لا بد للاقتصاد الاستعماري أن يشق طريقه باستمرار وسط المعارضة التي كان يلقاها من الافريقيين. فقد استلزم الأمر في أماكن كثيرة الاستيلاء على الأرض الافريقية قبل أن

(٧) هـ. شني ، ١٩٢٦.

تتمكن التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ذات الطبيعة الاستيطانية من الازدهار. ولم يكن من الممكن إقامة البنية الأساسية اللازمة من الطرق والسكك الحديدية إلاّ بمساعدة الحكومة، الأمر الذي كان يتطلّب، في جانب منه، ضرورة الاستيلاء إجباريًا على اليد العاملة الافريقية. ويعتبر استخدام الضرائب كوسيلة لبناء الاقتصاد النقدي من الأساليب المعروفة وبما لا يتطلب الكثير من الشرح. فقد كان فرض الضرائب هو بلا شك العائق الأساسي الذي دفع الافريقيين في البداية إلى العمل بأجر أو إلى إنتاج الحاصلات النقدية، ثم دفعهم فرض المزيد منها في هذا الاتجاه بدرجة أكبر. وكان المتهربون من الضرائب يستخدمون لدى أصحاب رأس المال الخاص أحيانًا، ولكنهم كانوا في الأغلب يستخدمون لدى الدولة في بناء المراكز الإدارية والطرق والجسور وصيانتها.

وكانت الدول الاستعمارية تميز بين أنواع القوة التي تفرض تطبيقها في مستعمراتها. فالبقية الباقية من العبيد كان يقضى عليها لأن الزمن كان قد عفى عليهم. ولم يصبح الجلد والإكراه البدني الذي يمارسه أصحاب الأعمال الأوروبيون على الافريقيين موضع الاستنكار، ولم تصدر التشريعات ضده إلاّ في العقد الثاني من القرن العشرين. وقد حاولت الدول الاستعمارية، شأن أية دولة أخرى، أن تحتفظ باحتكارها للأشكال المشروعة من العنف. وقد سعت في الوقت نفسه إلى أن تؤكّد للمستثمرين أو المستوطنين الأوروبيين أن سلطة الدولة تحت تصرفهم بلا أي تردّد. ومن ثم استبدل الجلد الذي يأمر به صاحب العمل بالجلد القضائي الذي كان يتم اللجوء إليه أكثر كثيرًا مما كان يلجأ اليه بالنسبة للعمال في أوروبا. وقد ظلت قوانين العمل الافريقية متخلفة طوال الثلاثينات، ولم تكن مخالفة العقد تعامل باعتبارها مخالفة مدنية بل كانت تعتبر دائمًا مخالفة جنائية، وظل إنهاء العقد بإرادة منفردة من جانب العامل الافريقي ينظر إليه كنوع من «الفرار» بالمعنى العسكري للكلمة.

وكانت بعض أجزاء افريقيا أكثر استعدادًا من غيرها للاتجاه نحو التجارة الخارجية، بل بادر بعض الافريقيين إلى إقامة علاقات اقتصادية من النوع الاستعماري مع الأوروبيين. فقد بدأ أبناء غرب افريقيا بتجربة صادرات جديدة منذ أوائل القرن التاسع عشر بينما، وعلى العكس من ذلك، لم يتجه سكان شرق افريقيا الألمانية وشرق الكونغو البلجيكي إلى القطن وغيره من المحصولات التصديريّة إلاّ عندما سيقوا إلى ذلك بالسياط. ولم يكن تجار القوافل في شرق افريقيا قد أتاحوا للكثير من الافريقيين الاتصال بالأسواق والسلع الأوروبية شأن أبناء غرب افريقيا في تجارة ما قبل الاستعمار. ونتيجة لذلك لم يشعر السكان المحليون في البداية بأي دافع قوي للحصول على جزء من ناتج عملهم يواجهون به احتياجاتهم الخاصة. وحتى في غرب افريقيا كان لا بد للدولة المستعمرة، بالرغم من ذلك، أن تمارس في أحيان كثيرة الضغط على المزارعين لكي تضمن مشاركتهم في الاقتصاد الاستعماري وأن يكون ذلك على أساس الشروط التي يمليها رأس المال الأوروبي.

ومما له أهميته في هذا الصدد أن يكون التقسيم قد تم على أساس أزمة طال أمدها وتكرّر حدوثها في الاقتصاد الرأسمالي. فقد كان الأوروبيون يرغبون، مثلاً، في التوسع في إنتاج الفول السوداني في السنغال منذ سنة ١٨٨٣ في الوقت الذي لم تكن فيه الأسعار المتدنية لتشجع الافريقيين على ذلك وكان فرض الضرائب يرمي إلى إيجاد «قوة دفع» دينامية لتحقيق هذا الغرض(٨). وفي الجهات التي ترسخت فيها التبعية بفعل التجارة فيما قبل الاستعمار، أسرعت العلاقات التجارية إلى الانتشار كما قل فيها استخدام القوة من أجل تنشيط الاقتصاد الاستعماري، إلاّ أنه لم يمكن بأية حال الاستغناء عنها كلية.

---

(٨) م. أ. كلاين (مشرف على التحرير)، ١٩٦٨، ص ٢٨٥.

وقد أدى الجمع بين رأس المال الأوروبي واليد العاملة الافريقية المسخرة إلى تحقيق فائض ملحوظ في المنتجات المخصصة للتصدير والاستهلاك الأوروبيين. وكانت الحاصلات والمعادن تصدر ويعاد تحويل الأرباح الناتجة عنها إلى الخارج. إلاّ أن بعض الفوائض المتراكمة كان يُعاد مع ذلك استثمارها. وقد أتاح ذلك لرأس المال في جنوب افريقيا أن ينمو إلى حد الضخامة، كما عجل بقيام الاحتكارات بين أيدي الشركات التجارية في غرب افريقيا، مما سمح لها بمساندة المشروعات الإنتاجية ومشروعات التوزيع في أوروبا بالاندماج فيها. وقد أتاح التدفق الأول للأرباح الناتجة عن الاقتصاد الاستعماري ارتفاعًا في مستويات المعيشة وقدرًا أكبر من القدرة الاقتصادية على البقاء للمستوطنين البيض في الجزائر وجنوب افريقيا، وبدرجة أقل في تونس وكينيا وروديسيا الشمالية والجنوبية (زامبيا وزيمبابوي) ونياسالاند (مالاوي حاليًا).

المشاركة الافريقية في الاقتصاد الاستعماري (١٩٢٠ – ١٩٣٠)

كان الإكراه في العلاقات الاقتصادية عنصرًا حاسمًا خلال السنوات التي تكونت فيها الاقتصادات الاستعمارية في افريقيا ثم احتل بعد ذلك مكانة لم يحظَ بمثلها في المراكز الرأسمالية البارزة. وقد أصبح كل من هذه الاقتصادات الاستعمارية في مرحلة ما أقل اعتمادًا في حركته الرئيسية على القوى الخارجية والعوامل غير الاقتصادية. وقد تم بلوغ نقطة التحول هذه أولاً في المستعمرات البريطانية ثم الألمانية وتلتها المستعمرات الفرنسية ثم البلجيكية والبرتغالية. وكلما تحقق ذلك أصبح الأفريقيون ينظرون إلى نظام الاقتصاد النقدي كحقيقة واقعة وكنظام جديد ليس في إمكانهم أن يعكسوا مسيرته. بل كانوا في كثير من الأحيان على استعداد للترحيب به. وقد حملت هذه المرحلة الجديدة معها خيارًا بين البدائل المتاحة لكسب العيش والمشاركة في ذلك الاقتصاد المفروض عليهم: اقتصاد إنتاج السلع. وكانت افريقيا في عهد الاستعمار تنتج مجموعة كبيرة من الصادرات الزراعية والمعدنية، ولكن لم يكن أمام كل جماعة فيها غير خيار محلي واحد ربما كان هو تقليم الكروم في المزارع الأوروبية أو زراعة فدان من القطن أو النزول كل يوم إلى أحد المناجم. أما البدائل الحقيقية فكانت تحددها البيئة والسياسة التي تنتهجها كل إدارة استعمارية. على أن الافريقيين مع ذلك أثّروا في تحديد شروط مشاركتهم فبدأوا بالإعراب عن شعورهم تجاه معدلات الأجور والأسعار ثم تم بعد ذلك إشراكهم في مناقشة مختلف المسائل الاجتماعية والسياسية التي نبعت من الاقتصاد الاستعماري وأثّرت فيه.

وليس هناك تاريخ محدد بدأت فيه تلك المرحلة بالنسبة للقارة ككل. فهي تتداخل مع الغزو ومع فترة تصاعد الإكراه في العلاقات الاقتصادية، إذ أن الإكراه البدائي استمر في افريقيا الاستوائية الفرنسية وفي الأراضي البرتغالية حتى الثلاثينات من القرن العشرين. ولذا يجب أن يتم تقويم هذه النقلة بالنسبة لكل مستعمرة على حدة بل وللمناطق الجغرافية داخل نفس المستعمرة. وفي مناطق عديدة كان قد تم تثبيت الاقتصاد الاستعماري بحلول نهاية العقد الأول من القرن الحالي، ولكن أنشطة هذا النظام الاقتصادي تعرضت للشلل بسبب الحرب العالمية الأولى ثم استؤنفت بعدها بدرجة أكبر.

وقد سيطر التعدين على اقتصاد ما بعد الحرب في افريقيا الجنوبية إلى حد أنه كان يحول المنطقة كلها إلى اقتصاد استعماري واحد. فقد ضمنت عملية تكوين الاحتكارات والكارتلات لرأس المال الكبير الهيمنة فيما كان يُعرف باتحاد جنوب افريقيا وجنوب غرب افريقيا والروديسيتين. هذا أولاً، وكانت القوة الاقتصادية لمراكز التعدين – ثانيًا – من الضخامة بحيث تطلبت، وتوفر لها فعلاً، مصدر للأيدي العاملة

امتدّ ليشمل مناطق لم يكن التعدين يشكّل فيها النشاط الاقتصادي الرئيسي نشير منها بالذات إلى الأراضي التابعة للمندوب السامي في باسوتولاند (ليسوتو الآن) وبتشوانالاند (بوتسوانا الآن) وسوازيلاند ونياسالاند وموزمبيق وأنغولا. وقد ظل التواطؤ بين البرتغاليين ونظام جنوب افريقيا يضمن التدفق المنتظم والكبير للعاملين من موزمبيق وأنغولا. وكان هذا من بقايا العبودية، ولكن التناقض الحقيقي يبدو في أن الارتحال إلى المناجم أصبح غاية يتطلع إليها الكثير من الافريقيين. وقد خلق الاستعمار تباينًا كبيرًا في داخل افريقيا الجنوبية. فقد أدخل رأس المال بتركيز كبير إلى نقاط قليلة ظل النشاط الاقتصادي خارجها محدودًا. وكان الافريقيون، أيًا كان محل إقامتهم، ملزمين بأداء الضرائب كما أنهم كانوا يسعون إلى الحصول على السلع الاستهلاكية التي كان عليهم أن يدفعوا نقودًا لشرائها. وكثيرًا ما كانت المناجم هي المصدر الوحيد الذي يسمح بذلك.

وكانت هناك أوجه شبه كثيرة بين نمط الاقتصاد الاستعماري في القطاع الزراعي وبينه في قطاع التعدين. فمن الناحية الجغرافية كان القطاعان يتداخلان في افريقيا الجنوبية والى حد ما في الكونغو البلجيكي وشمال افريقيا. وكانت الزراعات تتطلب رأس مال كبيرًا وأعدادًا كبيرة من العمال. وكانت إحدى الشركات الدولية القوية تسيطر على زراعات نخيل الزيت في الكونغو البلجيكي بينما كانت الشركات الألمانية الكبيرة التي يساندها رأس المال الصناعي والمصرفي تسيطر على زراعات السيزال، وظل الأمر كذلك حتى عندما أصبحت الصناعة أقل مركزية – نسبيًا – من ذي قبل إذ ان زراعة السيزال كانت تتطلب مساحات واسعة وإقامة مصنع مما كان يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة. ولم تتوان الدولة أبدًا في الوقوف بجانب ملاك المزارع وقدّمت لهم مساعدة لا تقدر بثمن تمثّلت في توفير اليد العاملة لهم بمعدلات أجور مخفضة مما سمح لهم بتحقيق أرباح باهظة. ومع ذلك فقد كانت هذه المزارع تجذب العمال من حقول بعيدة عندما لم يكن هناك أسلوب بديل صالح للحصول على دخل نقدي في بعض أجزاء من شرقي افريقيا وجنوبها ووسطها. وكان التدفق على تنجانيقا (تنزانيا) آتيًا من نياسالاند وروديسيا الشمالية (زامبيا) وموزمبيق ورواندا – أورروندي (رواندا وبوروندي الآن). وقد تجنبت الإدارة البريطانية تحقيق الانتظام في إمدادات اليد العاملة من موزمبيق عن طريق إقامة علاقات تعاهدية مع الحكومة البرتغالية، ولكنها اعتمدت بدلاً من ذلك على الفارق في الأجور بين تنجانيقا وموزمبيق حيث كان الاقتصاد النقدي فيها ضعيفًا وحيث كان الإكراه السافر على دفع الضرائب وعلى العمل عاملاً مخيفًا للافريقيين يدفعهم إلى اجتياز الحدود.

وقد ظلّ العاملون بأجر من جميع الفئات أقلية ضئيلة بين السكان الافريقيين البالغين. ولا شك أن زراعة الحاصلات النقدية قد اجتذبت أكبر نسبة من الافريقيين إذ كانت توفر القاعدة الأساسية لما كان يسمى باقتصاد المبادلة[٩] Economie de traite، وهو نظام اقتصادي يتم فيه مبادلة السلع المصنوعة المستوردة مباشرة بحاصلات نقدية لم تخضع لأية عمليات لتصنيعها أو لأقل قدر من هذه العمليات. وقد أتاحت الحاصلات النقدية قدرًا أكبر من حرية الحركة للافريقيين أكثر مما يتيحه مجرد العمل بأجر. وكان هناك أحيانًا اختيار بين حاصلات التصدير المختلفة. وكانت الحاصلات الغذائية تنتج من أجل استهلاك الأسرة، وكانت تُباع أحيانًا محليًا بالنقود ولكنها قلما كان يتم تصديرها. وقد استخدم الفلاحون الافريقيون المرونة المحدودة التي أتاحتها لهم هذه الظروف لتحديد نوع وحجم ما يزرعونه أو يعدّونه للتصدير. وكانت الأسعار تحددها وكالات تابعة للبلدان المستعمرة الأصلية، إلاّ أن أسعار المنتجات الزراعية كانت تتأثر

(٩) ر. دومون، ١٩٦٦.

بشكل محدود عندما ينتقل الفلاحون من محصول إلى آخر أو عندما كانوا يعرضون مخزوناتهم للبيع في الأسواق المحلية. وفي بعض الحالات القصوى القليلة اتجهوا إلى الامتناع عن بيع منتجاتهم بالرغم مما كان يمثله ذلك من خسائر جسيمة بالنسبة لهم.

وكلما ظهر تعارض بين زراعات الفلاحين والعمل بأجر كان الافريقي يختار دائمًا زراعته الخاصة. وكانت جميع الحاصلات الرئيسية التي ينتجها الفلاحون في افريقيا مرتبطة بزراعات مماثلة في أماكن أخرى مثل البن في أمريكا اللاتينية ونخيل الزيت في جزر الهند الشرقية. وكان انتشار أشكال الفلاحة وتكاثرها يعزى إلى قوة الجماعات الافريقية. وكانت افريقيا الوسطى، حيث تقل الكثافة السكانية، ميدانًا لشركات الامتياز التي ساءت سمعتها لتشغيلها العمال بالسخرة. وفي هذه المنطقة ذاتها، طور المستوطنون الأوائل مزارعهم، إمّا بإكراه العمال في الريف على السخرة (كما كان الحال بالنسبة لزراعات السكر والسيزال والقطن في موزمبيق وأنغولا)، أو بتحولها إلى استخدام كثيف لرأس المال كما كان الحال في الكونغو البلجيكي. وقد استطاعت شركة ليفر وأخوانه أن تنشئ مزارع لنخيل الزيت في الكونغو البلجيكي منذ سنة ١٩١١. وقد رُفِضَ طلبُها للحصول على امتيازات مماثلة في غرب افريقيا البريطانية لأن الإدارة الاستعمارية فيها أدركت أن مثل هذا المشروع سيتطلب استخدام العنف في إخضاع الآلاف من السكان. وفضلاً عن ذلك فقد ثبت لدى المستعمرين في غرب افريقيا منذ وقت مبكر نجاح الفلاحة الافريقية وصلاحيتها لإنتاج فائض قابل للتصدير وتحقيق عائدات مجزية للجماعة التجارية الأوروبية. وقد برهنت زراعة المستوطنين، التي استمر الفرنسيون في اتباعها في غرب افريقيا، على أنها دون مستوى الإنتاج الافريقي صغير الحجم. وفي شرق افريقيا ونياسالاند وروديسيا الجنوبية كان لا بد من تقديم العون لمزارع المستوطنين وحمايتها من المنافسة الافريقية، عن طريق التشريع الذي ما كان يمكن بدونه أن يتوفر لها القدر الكافي من اليد العاملة. وحينما كان التعدين عاملاً دخيلاً على الاقتصاد الزراعي الاستعماري ومحاصرًا فيه كان الافريقيون يختارون، مرة أخرى، جانب الإنتاج الفلاحي مما أدى مثلاً إلى إثارة المصاعب في سبيل حشد عمال المناجم المحليين في أشانتي والمقاطعة الغربية من ساحل الذهب وسوكومالاند (تنجانيقا).

وبينما كانت زراعة الحاصلات النقدية لا تزال تفرض على بعض الجماعات الافريقية فرضًا، فإن افريقيين آخرين كانوا يمارسونها بنشاط بالرغم من عدم مبالاة السلطات الرسمية بها أو عدم رضاها عنها. فقد كانوا يطالبون بإيجاد البنى الأساسية اللازمة للنقل والتسويق وينتهزون الفرصة التي يتيحها لهم استكمال إنشاء خط حديدي جديد. وفي كثير من الحالات كانوا هم الذين يقومون بدور رائد في هذا المجال قبل أن تقوم الحكومات الاستعمارية ببناء الجسور والطرق الفرعية. وكانت بذور الحاصلات الجديدة تؤخذ من الحكومات الاستعمارية ومن المبشرين، ومن مزارع الأوروبيين ومن الافريقيين الذين كانوا يشتغلون بزراعتها من قبل. ويعتبر الكاكاو والبن أكثر الحاصلات النقدية التي اعتمدت في انتشارها على المبادرات الافريقية شهرة وأهمية – وينطبق نفس الشيء على بعض الحاصلات الثانوية مثل الشاي والدخان والبيرثرم. وفضلاً عن ذلك فقد حارب الافريقيون من أجل زراعة المحصولات ذات العائد النقدي الأفضل. وكان ذلك يعني، بالنسبة للكاكاو مثلاً، زراعته في أراض كانت صلاحيتها له محدودة. وكان الاختيار الافريقي يؤدي في أحيان أخرى إلى التعجيل بالكفاح ضد التشريعات الاستعمارية التمييزية. لذا فقد شهدت أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن العشرين تصميمًا من جانب الافريقيين في الكثير من المناطق الجبلية في تنجانيقا على بذل الجهود من أجل زراعة البن العربي بدلاً من العمل بأجر في الخارج أو من زراعة أصناف قوية البنية لكنها ذات عائد أقل. وقد انتصر الافريقيون فعلاً إذ كانوا

يزرعون أشجار البن بأسرع مما استطاعت الإدارة الاستعمارية القضاء عليها(١٠).

وحينما كانت الفلاحة تستقر باعتبارها الشكل السائد للاقتصاد الاستعماري فقد كانت تُدار كما تُدار المناجم والمزارع من حيث اجتذابها لليد العاملة من مصادر أبعد كثيرًا من المنطقة التي يجري فيها الإنتاج فعلاً. فقد كانت زراعة الفول السوداني في سينيغامبيا تجتذب العمال الموسميين من الأراضي الداخلية فيما وراء نهري السنغال والنيجر، واعتمد الكاكاو في ساحل الذهب (غانا الآن) وساحل العاج على العمال القادمين من فولتا العليا بينما اتجه زراع البن في أوغندا إلى رواندا – أوروندي للتوسع في إنتاجهم. وقد ضمت زراعة الحاصلات ذات العائد النقدي والعمل بأجر في المناجم والمزارع، معًا، الأغلبية العظمى من الافريقيين الذين شاركوا بصورة مباشرة في الاقتصاد الاستعماري. على ان مجموعة من أنواع النشاط الأخرى قد ظهرت، أو تحولت عما كانت عليه، نتيجة للعلاقات التي ترتبت على ظهور السلع الجديدة. وقد تأخرت نسبيًا المحاولة الجدية للزيادة الاحتياطية الكبيرة من الغابات في القارة إلى أقصى حد لها، إلاّ أنه قد قامت منذ وقت مبكر في الغابون صناعة خشبية استخراجية كما قامت مثل هذه المشروعات حيثما وُجدت غابات كبيرة. وكانت شبكة النقل من العوامل المهمة بشكل عام. فقد وجد الآلاف من الافريقيين فرصًا للعمل بأجر في الموانئ وعلى القطارات، ومع اتساع الشبكات كسائقين لسيارات النقل، ولا سيما عندما تقلّص الحمل على الرؤوس بعد الحرب العالمية الأولى.

ومع بداية نضج الاقتصاد الاستعماري صار من الصعب على أي قطاع من قطاعات المجتمع الافريقي أن يقف بمفرده. وبالرغم من الطابع المحافظ الذي اشتهرت به فإن جميع المجموعات الرعوية كانت قد أدخلت الى اقتصاد النقود بحلول العشرينات من القرن العشرين إن لم يكن قبل ذلك. وكانت هذه المجموعات تبيع اللحوم للاستهلاك المحلي وأحيانًا للتصدير مصحوبة بجلودها. وكان ذلك هو المظهر الأساسي للاقتصاد الاستعماري في الأراضي التي أصبحت الصومال من بعد. وقد تأثر على نفس هذا النحو كذلك المشتغلون بصيد الأسماك. وأصبح الاتجار التقليدي في الأسماك المجففة والمدخنة، شأنه شأن الاتجار في اللحوم وغيرها من المواد الغذائية، متوقفًا على النقود التي يحصل عليها المصدرون الرئيسيون، وأصبح يعكس بصورة دقيقة تأثير القوة الشرائية الموسمية للفلاحين الذين يحصلون على «نقود الكاكاو» و«نقود القطن» وما إليها. وقد بذل الافريقيون الجهود بالطبع للكسب بشكل مجز وملائم. وكانت الإدارات الاستعمارية والمبشرون والشركات الخاصة يوظفون صغار الكتبة والحرفيين، كما كانت الجهتان الأوليان توظفان المدرسين. وكان الاندفاع نحو التعليم مرتبطًا بفرص العمل تلك ولا سيما أنها كانت تتصل اتصالاً وثيقًا بالشعبية المتزايدة التي كانت تحظى بها الحياة في المدن. وكان المتسربون من التعليم الابتدائي أو أولئك الذين لا يستطيعون لسبب ما الوصول إلى وظائف ذات مرتبات أفضل، يملؤون الفجوات في الاقتصاد الاستعماري كخدم محليين أو كأعضاء في الشرطة أو الجيش أو يسعون نحو صنوف من أشغال المدن مثل البغاء.

وقد ظلت ردود الفعل الافريقية على المستوى الشخصي، تنحصر أساسًا في مجرد الاستجابة لديناميكية الاقتصاد الاستعماري المفروض عليها. بل إنها ساهمت في نشر هذا الاقتصاد وتعزيزه وعملت على تثبيت أنماط الاستغلال فيه.

وقد ظلت الأجور على انخفاضها غير المحدود، وجرت مقاومة الاتجاه نحو زيادتها، وتضاءلت القوة الشرائية بسبب التضخم الدوري من جهة وبسبب خفض الأجور وتخلفها بالقياس إلى ارتفاع أسعار

(١٠) و. رودني، التاريخ غير محدد.

السلع من جهة أخرى. وقد أجمع المستوطنون وغيرهم من المقيمين الأوروبيين ، وكذلك مدراء المشروعات الأجنبية ، على الإبقاء على إنخفاض الأجور والإبقاء على اليد العاملة في وضع شبه إقطاعي وذلك عن طريق إصدار بطاقات عمل حدّت بدرجة كبيرة من حرية الانتقال من صاحب عمل إلى آخر. وقد ظل أصحاب الأعمال ، طوال الفترة موضع البحث ، يعادون التنظيمات العمالية التي كان يمكن أن يكون لها أثر في زيادة معدلات الأجور. وقد انتشر الأخذ بالنظام المتخلف للمقطوعية أو العمل بالقطعة ، ولم يكن العمال يحصلون على أي مزايا في حالة مرضهم أو عجزهم أو بطالتهم أو شيخوختهم. وعلاوة على ذلك فإن استمرار تنقل قوى العمل الكبيرة المهاجرة ، وانخفاض مستوى مهاراتها وانتشار التمييز العنصري زادت من ضعف موقف العامل الافريقي في مواجهته للرأسماليين حول قضايا الأسعار وظروف العمل.

وقد هب الفلاحون الافريقيون للوقوف ضد النظام التجاري. واتجاه الشركات التجارية في غرب افريقيا إلى الاحتكار عن طريق «التجمعات» هو اتجاه معروف ، كما أن الشركات التجارية في كل أنحاء القارة حافظت على مصالحها برفضها المنافسة فيما بينها بطريقة قد تؤدي إلى رفع الأسعار. والواقع أن الوسطاء أيضًا ، كالآسيويين في شرق افريقيا واللبنانيين في غربها . قد حددوا أسعارًا وشروطًا فيما بينهم لم يكن أمام الفلاح الافريقي من خيار كبير بشأنها كلما ذهب ليبيع سلعه. وكان زراع الحاصلات ذات العائد النقدي يواجهون الاحتيال عليهم عند وزن سلعهم ، وفي المرحلة التحويلية (كما كان يحدث في محالج القطن) ، وعند النقل ، وفي حساب العائد وتسديد القروض والدفعات المقدمة إن وُجدت ، وكان المنتجون الافريقيون يقومون كذلك بالشراء بالتجزئة من التجار الوسطاء والشركات التجارية. وكانت المبادلات بين الاقتصاد الاستعماري وبلدان الأصل المستعمرة تتميز بقدر جوهري من عدم المساواة. وكان عدم المساواة هذا يظهر في التفاوت الكبير بين المقابل المنخفض الذي يحصل عليه الافريقيون والإرتفاع الكبير نسبيًا في أسعار المصنوعات المستوردة ، وفي انخفاض معدل الأجور في المستعمرات بالقياس لما كان عليه في بلدان الأصل المستعمرة. وبالطبع فإن عدم المساواة في المبادلات لم يكن ظاهرة اقتصادية بحتة. فقد كان يرجع إلى عدم التكافؤ في القوة السياسية وإلى التخلف التنظيمي والتكنولوجي للمنتجين الافريقيين[١١].

وكان الافريقيون يتعرّضون للاستغلال من قبل النظام الاستعماري بصرف النظر عما إذا كانوا ينتجون فائضًا للتصدير أم لا. وأصبحت جباية الضرائب أبعد مدى ، لكن هذه الضرائب لم تكن تُستخدم في أداء الخدمات للجمهور بقدر ما كانت تُستخدم لإقامة البنية الأساسية للدولة وللاقتصاد. فقد كانت هجرة العمال إلى المناجم والمزارع والحقول تتم على حساب اقتصاد القرية والاقتصاد المحلي الذي كان مستقلاً بذاته من قبل. وبذلك كان رأس المال يتجنب تكاليف إعداد العمال. وكما هو شأن نظام الرقيق كان العمال يحضرون وقد اكتمل تكوينهم خارج إطار النظام الرأسمالي ذاته. ولم يكن العمال يحصلون أبدًا على أجر يكفي لمعيشتهم أو على أية مزايا اجتماعية لأنهم كانوا مزارعين «غير متفرغين» وكان على غيرهم من أعضاء أسرتهم ، طوال الحياة العملية لأهليهم ، أن يظلوا يوفرون لأنفسهم متطلبات معيشتهم عند مستوى لا يتغير هو الذي اعتبره الأوروبيون حد الكفاف للافريقيين. وعلى نفس هذا النحو كانت الحاصلات ذات العائد النقدي التي تذهب إلى الأسواق المحلية أو أسواق التصدير تنتج باعتبارها فائضًا يتجاوز حد الكفاف للفلاحين ، ولهذه الأسباب فإنه من الخطأ النظر إلى المستعمرة باعتبارها «اقتصادًا

---

(١١) س. أمين ، ١٩٧٤ ؛ أ. إيمانيويل ، ١٩٧٢ .

مزدوجًا» يشتمل على قطاعين متميزين أحدهما «حديث»، والآخر «تقليدي»[١٢]. فقد كان بين الدائرة المفترض تميزها بالحداثة وبالديناميكية وبين الأشكال التقليدية المتخلفة علاقة جدلية من الترابط والاعتماد المتبادل. وكان النمو في قطاع التصدير ممكنًا فقط لأنه استطاع أن يحول بين الجماعات الافريقية وبين القيمة سواء تمثلت في أرض أو عمل أو دفعات زراعية أو رأس مال. وكان الركود في هذه الجماعات دخيلاً عليها أكثر من تأصله فيها. ولم يعد هناك وجود «للتقليدية» بعد أن نضب عمالها ودُمِّر مبرر وجودها. فإنتاجها الزراعي إما أنه انخفض أو أنه لم يستطع أن يتمشى مع الزيادة في السكان. ولهذا فإن المناطق المنعزلة التي لم تشهد أي نمو بالمعنى الرأسمالي قد تأثرت مع ذلك بوجود الرأسمالية في القارة.

التبعية والانكماش (١٩٣٠ – ١٩٣٨)

لقد أُقيمت علاقات الإنتاج في افريقيا على مدى سنوات طويلة تعرّضت خلالها الاقتصادات الافريقية العديدة المكتفية ذاتيًا للتدمير أو التحول والتبعية. وقد قُطعت الروابط التي كانت تربط بعضها بالبعض، كما هو الحال بالنسبة للتجارة عبر الصحراء والتجارة في منطقة ما بين البحيرات الواقعة في شرقي افريقيا ووسطها، كذلك تأثرت بصورة معاكسة العلاقات التي كانت قائمة بين افريقيا وبقية أنحاء العالم وبالذات بلاد الهند وبلاد العرب. وظهر إلى حيز الوجود عدد كبير من الاقتصادات الاستعمارية المتروية، ولم يكن التقسيم الاقتصادي مطابقًا تمامًا للتقسيم السياسي ما دام أن القوى الرأسمالية الأكثر قوة احتالت على سلب مستعمرات الدول الأضعف منها. فحتى بريطانيا العظمى كان لا بد لها أن تقبل تغلغل رأس المال الأمريكي إلى جنوب افريقيا بعد تشكيل المؤسسة الأنجلو – أمريكية في سنة ١٩١٧. ومع ذلك فإن الحدود السياسية التحكمية كانت تعتبر بشكل عام حدودًا للاقتصادات التي كان كل منها محدود الحجم ومصطنعًا ومتجهًا بمعزل عن غيره نحو أوروبا. وكانت هذه الاقتصادات تفتقر إلى الروابط فيما بينها على مستوى القارة وعلى المستوى الإقليمي وعلى المستوى الداخلي. وكانت تلك شروطًا مسبقة لأزمة التبعية للخارج التي تمثلت بوضوح في رأس المال والأسواق والتكنولوجيا والخدمات وعملية اتخاذ القرارات.

وكان الاقتصاد الاستعماري، بحكم تسميته، امتدادًا لاقتصاد الدولة المستعمِرة. وقد أدمجت الاقتصادات الافريقية أولاً في اقتصاد مستعمريها ثم أُدمجت من بعد في اقتصادات الدول الرئيسية في العالم الرأسمالي. ومن بين أكثر الروابط بداهة النقل البحري. ولم يكن هناك في عهد الامبريالية إلاّ حفنة من الأمم التي يوجد بها رأسماليون بحريون قادرون على القيام به. وكانت البرتغال خارج التقدير تمامًا أو تكاد، بينما توسعت الولايات المتحدة كثيرًا بالقياس لِمَا كانت عليه حصتها في التجارة الافريقية في القرن التاسع عشر. وكانت الاتجاهات التنافسية والاحتكارية تقف مقابل بعضها البعض في عالم النقل البحري. وقد سعت البلدان المختلفة، عن طريق الإعانات والتشريعات الخاصة بالنقل البحري، إلى ضمان أن تؤدي التجارة الاستعمارية إلى ازدياد حمولة السفن الوطنية. ومع ذلك فقد ظهرت في أوائل القرن الحالي «الخطوط الملاحية المنتظمة» كوكالات يحل عن طريقها ما يترتب على المنافسة وتقام من خلالها الاحتكارات في تحديد أسعار الشحن. ولم يكن للدول الأضعف أي تمثيل، أو كان لها تمثيل محدود، في هذه الخطوط الملاحية المنتظمة، بينما كان الألمان من كبار المساهمين فيها حتى بعد أن فقدوا مستعمراتهم الافريقية[١٣].

(١٢) أ. مافيجي، ١٩٧٢؛ سي. ميلاسو، ١٩٧٢.
(١٣) سي. لوبوشيه، ١٩٦٣.

وكانت البنوك هي ذروة الاحتكار الرأسمالي المبكر ، فقد كانت تشكّل القنوات الرئيسية التي تصدر من خلالها الفوائض الافريقية حيث لم تكن هناك عوائق تقف في سبيل التدفق الحر لرؤوس الأموال إلى خارج المستعمرات. وكانت البنوك الخاصة هي التي تصدر في البداية العملات المتداولة في معظم المستعمرات إلى أن أصبحت تلك مهمة البنك المركزي بعد أن أنشئت مؤسسات النقد المركزية. وكانت إدارات الخزينة في الدولة المستعمرة تتصرف في احتياطيات العملات الخاصة بالمستعمرات بما يتفق مع مصالحها هي ، وفي النهاية مع مصلحة التمويل الرأسمالي، إذ إن استثمار هذه الاحتياطيات كان يتم في سوق المال للبلد المستعمر الأصلي. فبضمانها للتأمين البحري ومساندتها للمشروعات الرأسمالية الكبيرة استطاعت البنوك أن تحتفظ بسيطرتها على الاقتصاد الاستعماري. وقد قدّمت البنوك صكوك الائتمان إلى المستوطنين البيض وتجار التجزئة من غير الافريقيين ولكنها ، ولأسباب رأسمالية ، وفوق ذلك لأسباب عنصرية غير علمية ، أنكرت على الافريقيين الحصول عليها. وكانت الأوامر الاستعمارية الرسمية الخاصة بقيود الائتمان تؤكّد ذلك في بعض الأحيان.

ويمكن أن نتتبع ، إلى حد كبير ، كيفية عمل الاقتصاد الاستعماري من خلال شركات الملاحة ومشروعات التعدين ، ولكن لا بد ، لكي نفهم لمَ عملت المؤسسات الاستغلالية على النحو الذي عملته ، أن نحلل البنيات الاقتصادية للمستعمرة باعتبارها جزءًا من الاقتصاد الرأسمالي الشامل. فقد حصر الاستعمار إنتاج المستعمرات الافريقية في السلع الأولية المخصصة للتصدير ومن ثم أبقى على تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة فيما يتعلق بالمنتجات والتكنولوجيا. ولم يكن من الممكن الإبقاء على هذا التقسيم الدولي الجامد للعمل بصفة دائمة ، فحدث تغير نحو الصناعات التحويلية والخفيفة قبل الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك فإن الفترة الممتدة حتى سنة ١٩٣٥ كانت أقرب إلى التعبير عن التقسيم الدولي للعمل في صورته الاستعمارية الكلاسيكية. فقد عارض الصناع الفرنسيون بنجاح وشدة ، ولفترة طويلة ، المبادرات التي كانت ترمي إلى عصر البذور الزيتية في السنغال. وقد استطاع عدد محدود من زراع السيزال الرأسماليين في تنجانيقا إقامة مصنع للحبال في سنة ١٩٣٢ ، إلاّ أنه بمجرد وصول هذا المنتج إلى سوق لندن تعالى صراخ صانعي الحبال البريطانيين إلى حد أن وزارة المستعمرات أعادت صراحة تأكيد مبدأ ضرورة اقتصار افريقيا على إنتاج المواد الأولية للتصدير. وفيما عدا استثناءات قليلة ، كان الإنتاج الاستعماري متجهًا نحو المحصول الواحد والاعتماد على الأسواق المتخصصة في عدد محدود من البلدان الرأسمالية.

وقد أدّى التقسيم الدولي للعمل في الاقتصادات الاستعمارية إلى فجوة متزايدة الاتساع بين الإنتاج والاستهلاك. ولم يكن القدر الأكبر من الإنتاج في ظل الاقتصاد النقدي النامي مخصصًا لمواجهة الطلب والاستهلاك المحليين. وعلى العكس كانت مجموعة السلع التي يمكن الحصول عليها في أسواق التجزئة في معظمها من منشأ أجنبي. وقد عانت الحرف المحلية الشدائد من المنافسة والمضاربة الأوروبيتين على نحو ما كان عليه الحال بوضوح من قبل العهد الاستعماري. ومع ترسخ جذور الاقتصاد الاستعماري في العشرينات كان الافريقيون ينتجون ما لا يستهلكون ويستهلكون ما لا ينتجون. والواقع أن الطلب المحلي لم يكن يدفع إلى تحقيق أقصى استخدام للموارد المحلية. ومن النتائج الضارة الأخرى ما قام المستعمرون بتبديده أو تجاهله من الموارد الافريقية ، ويرجع ذلك إلى أن المقياس لديهم كان مدى فائدة هذا المورد أو ذاك لأوروبا وليس لافريقيا. فلم يكن أي من العوامل الاقتصادية الأساسية مثل المدخرات ، والاستثمار ، والأسعار ، والدخول والإنتاج متمشيًا مع الاحتياجات المحلية. ولهذه الأسباب الهيكلية فإن البحوث الحديثة التي قام بها الاقتصاديون والمؤرّخون الافريقيون قد عارضت الصيغ الاستعمارية القديمة

للتنمية وأثبتت أن الاستعمار خلّف التبعية الاقتصادية وعدم التوازن والتخلف[١٤]. وكان أكثر الأحداث أهمية في تطور الاقتصادات الافريقية في فترة ما بين الحربين هو الكساد الكبير لسنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٣. فعندما أصاب الكساد الاقتصادات الرأسمالية التي يعتمد بعضها على البعض، أصاب بالضرورة الاقتصادات الافريقية الاستعمارية التابعة بشكل أبرز بوضوح طابعها ومدى ما لها من أثر في هذه العملية.

وقد أدت الأزمات الدورية في الاقتصاد العالمي منذ القرن التاسع عشر إلى تقليل سرعة النمو في افريقيا وفرضت صنوفًا من المتاعب على الافريقيين الذين كانوا مرتبطين بالفعل بعجلة العلاقات النقدية. وكانت حدة هذه الاتجاهات هي الشيء الجديد في سنة ١٩٣٠ عندما ظهرت آثار الأزمة على القارة الافريقية. فقد دخل الكساد إليها عبر أكثر القطاعات الرأسمالية تقدمًا في افريقيا: المناجم، والمزارع، ومناطق الحاصلات المعدة للأسواق التجارية. ولكنه انتشر من خلال القنوات التي تأتي في المرتبة الثانية والثالثة مؤديًا إلى حرمان عانى منه الافريقيون الذين كانوا يبيعون الغذاء إلى العاملين وغيرهم من المزارعين وإلى الرعاة الذين وجدوا أن من غير المفيد لهم اقتصاديًا أن يرتحلوا بقطعانهم في ظل الأسعار السائدة. وسرعان ما تأثر جميع الافريقيين المشتغلين بالتجارة حتى عندما كانت تجارتهم تتناول منتجًا محليًا مثل الكولا. ذلك أن من كان يفترض أنهم من تجار الهوسا أو الديولا التقليديين كانوا في الواقع خاضعين للاقتصاد الاستعماري. وقد استطاعوا أن يكافحوا بنجاح في ظل النظام الجديد وأن يتحولوا فيصبحوا من ملاك سيارات النقل مثلاً، ولكنهم كانوا يظلون مكتوفي الأيدي عندما يؤدي عامل خارجي رئيسي مثل الكساد إلى انكماش في النقود التي توفرها لعملائهم زراعة الحاصلات ذات العائد النقدي والأجور.

وقد اتخذ كل من يشارك في الاقتصاد الاستعماري خطوات لمواجهة آثار الكساد. وجاءت المبادرة من الشركات الرأسمالية. فقد خفضت البنوك والبيوت التجارية من عملياتها في مناطق الحاصلات ذات العائد النقدي ولكنها حافظت على وجودها في المراكز الرئيسية مثل داكار ولاغوس ونيروبي بينما أغلقت فروعها في المناطق الداخلية والعواصم الأقل أهمية. وفضلاً عن ذلك حققت شركات التصدير الوفورات على حساب الفلاحين بتخفيضها لأسعار المنتجين تخفيضًا كبيرًا عند ظهور محصول سنة ١٩٣٠ في الأسواق، كما أنهم قاموا، كأصحاب أعمال، بتقليل عدد العاملين وتخفيض الأجور بدرجة كبيرة. وباستثناء صناعة الذهب، التي جرت مواصلتها بشراهة، كان التخفيض هو رد الفعل الرئيسي لدى أكثر أصحاب الأعمال في مختلف قطاعات الإنتاج. كان العمل بأجر قد ازداد زيادة كبيرة في أعقاب الحرب العالمية الأولى ولكنه تقلّص بنسبة ٥٠ ٪ أو أكثر بين عامي ١٩٣١ و ١٩٣٤. وفي الوقت نفسه، وبالرغم من أن كثيرًا من المستوطنين وصغار أصحاب الأعمال أشهروا إفلاسهم، إلاّ أن المستفيدين الرئيسيين من النظام الاستعماري ظلّوا يحققون أرباحًا، وإن كانت مخفضة، إلاّ أنها كانت لا تزال باهظة.

وجاء رد فعل الافريقيين تجاه الأزمة كفاحًا ضد محاولات الأخذ بحلول أوروبية. وإزاء الأجور المخفضة لجأ العمال إلى سلاح الإضراب بتواتر أكبر وأعداد أضخم بالرغم من عدم وجود نقابات عمالية. ولقد كُتب القليل نسبيًا عن الكفاح التلقائي للطبقة العاملة الافريقية فيما قبل ظهور نقابات العمال[١٥]، إلاّ أنه يبدو أن الأحوال التطورية والحروب قد زادت من حدة النزاع على نحو ما يدل عليه الاضطراب الذي حدث أثناء كساد سنة ١٩٢٠ – ١٩٢١ والكساد الأكبر فيما بين أعوام ١٩٢٩ و١٩٣٣، ومرة

(١٤) و. رودني، ١٩٧٢؛ ج. رويمامو، ١٩٧٤؛ أ. أ. بريت، ١٩٧٣.

(١٥) هـ. دوتشلاند، ١٩٧٠.

أخرى خلال الركود الذي ساد في سنة ١٩٣٨ . وكذلك فإنه ليس من قبيل الصدف أن حجب مزارعو ساحل الذهب محصولهم من الكاكاو وقاطعوا المتاجر الأجنبية في سنة ١٩٢٠/١٩٢١ وعادوا إلى ذلك مرة أخرى في سنة ١٩٣٠ وفي سنة ١٩٣٨ . وكانت الشركات الأجنبية مصممة على استمرار تحقيق التراكم في جميع الظروف بينما كان العمال والفلاحون المحاصرون في بيئات إنتاج الحاصلات ذات العائد النقدي يحاولون مواجهة الإفقار الذي يتعرضون له وحماية أية مكاسب صغيرة يكونون قد حققوها في سنوات أفضل.

وكان خط الدفاع الآخر من جانب الافريقيين هو التخلي عن اقتصاد النقود. وكانت المناطق التي أدخلت حديثًا في الاقتصاد النقدي، أو التي تأثرت تأثرًا محدودًا فقط، هي الأولى في هذا الانسحاب. وكانت هذه الظاهرة نفسها قد حدثت من قبل في نهاية الحرب العالمية الأولى تاركة للحكومات الاستعمارية مهمة إعادة إقامة الاقتصاد الاستعماري في بعض المناطق. وقد فكر كثير من فلاحي تنجانيقا، الذين كان معدل مشاركتهم في المبادلات النقدية أقل بكثير من اخوانهم في ساحل الذهب، في التخلي عن زراعة الحاصلات ذات العائد النقدي في السنوات التي أعقبت عام ١٩٣٠ . لكنهم لم يحققوا نجاحًا كبيرًا في ذلك لأن سلطة الدولة الاستعمارية استخدمت لترجيح الكفة ضد ما اعتبر عودة إلى الهمجية. ونظمت الحملات «لزراعة مزيد من الحاصلات» ولم تكن الأوامر البيروقراطية شيئًا غير أشكال من القوة تستخدم لتوسيع الرقعة المنزرعة لمواجهة الانخفاض في الأسعار. ولم يكن التجار وحدهم هم الذين يدعمون هذا النوع من الحملات ولكن كان يدعمه كذلك رجال الصناعة الذين هم بحاجة إلى المواد الخام والمنظمات القوية في البلدان المستعمِرة الأصلية كالمؤسسة القوية المسماة «رابطة زرّاع القطن» التي استمر نشاطها في السنوات التي تلت الركود.

وقد عطلت معظم المشروعات الرئيسية خلال فترة الكساد وأصبح الاستثمار، إن لم يكن معطلاً، مرتبطًا بالتوسع في إنتاج المواد الأولية الرخيصة التي تستخدم فيها السخرة، كما كان الشأن بالنسبة لمشروع المكتب الفرنسي للري من نهر النيجر. وقد عاد الإكراه في العلاقات الاقتصادية إلى الظهور على نطاق واسع مما يدل على أنه كان لا بد في أوقات الأزمات من تعزيز الاقتصاد الاستعماري بأساليب غير اقتصادية. وقد أتاحت اليد العاملة الافريقية والضرائب الإبقاء على سير السكك الحديدية وعلى الإيرادات الاستعمارية. ومع ذلك فإن الجماهير الافريقية عانت إلى أقصى حد الشدائد من الاستقطاعات في الخدمات الاجتماعية، التي كانت ضئيلة أصلاً، مثل الطب والتعلم وكان يتعين عليها أن تدفع المزيد للحصول على هذه الخدمات. وفي سنوات النقاهة التي تلت عام ١٩٣٤ بقيت الأجور والأسعار والتسهيلات المتاحة للافريقيين مخفضة على عكس ما حدث بالنسبة لرأس المال الخاص الذي عاد إلى تحقيق معدلات أرباح مرتفعة.

ولم تقدم الحكومات الاستعمارية غير الحد الأدنى من الغوث للافريقيين الذين عانوا الأمرين من الكساد. فقد أوقفت تحصيل الضرائب، وقامت بدعم الأسعار على نحو ما قامت به الحكومة الفرنسية بالنسبة للفول السوداني. كذلك حاولت التخفيف من أشكال الاستغلال الفجة التي لجأ إليها الوسطاء. وقد دعت الضرورة إلى الأخذ بهذه التدابير طالما أنه لم تكن هناك نقود تتداول ولأن الأسعار المنخفضة في بلد من البلاد كانت تضطر الفلاحين اليائسين إلى السير لمسافات طويلة لتهريب منتجاتهم إلى الخارج حيث كانوا يحققون فائدة ضئيلة. أما فيما يتعلق بالوسطاء فقد كانت الحاجة تدفع الحكومات إلى منعهم من الاستحواذ على الأرباح القليلة التي تتحقق بدلاً من تركها تصدّر إلى الخارج. على أن دور التجار «الآسيويين» في شرق افريقيا كان أساسيًا من أجل الحفاظ على سلامة الاقتصاد النقدي وتفادي العودة

إلى المقايضة ، وذلك على نحو ما كان عليه الدور الذي لعبه رأس مالهم إذ وفر القاعدة الأساسية لانتشار المسكوكات وللمبادلات النقدية الصغيرة في المنطقة بأسرها[١٦] . ومن ثم فإن الإدارة البريطانية تكون ، في التحليل النهائي ، قد تعاونت لحماية مصالح تجار التجزئة هؤلاء المشترين للمنتجات . وقد خرج الافريقيون من الكساد وهم خاضعون لمزيد من الرقابة البيروقراطية (التي ترمي إلى زيادة الإنتاج) ولكنهم ظلوا معرّضين بالكامل لمناورات شركات الاستيراد والتصدير ووكلائها المحليين.

إن التبعية التي كشف عنها الكساد الكبير تبين عمق التغيير الذي طرأ على حياة الافريقيين بعد مضي خمسين عامًا على مجيء الاستعمار . وكثيرًا ما كان التأثير في السنوات الأولى محدودًا ، إلاّ أن التحول الرئيسي الذي صنعه الاستعمار تشكل بحسب تقدّم مسيرته . ولم تحظَ دراسة الاقتصاد إلاّ بأولوية محدودة سواء في عصر الاقتصاد الاستعماري أو في المرحلة الوطنية التي ظهر فيها مزيد من العناية بدراسة التاريخ الافريقي من منظور محلي . وقد أدى هذا القصور إلى الحذر في مناقشة عمق التجربة الاستعمارية ، إذ أن كثيرًا من التغييرات كانت اقتصادية الطابع ، كما أن التغييرات الأخرى ذات الطبيعة السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية كانت ترجع في أساسها إلى النشاط الاقتصادي . وقد أصبح المجتمع الافريقي أكثر تباينًا ، نتيجة لنمو الاقتصاد النقدي ، وظهرت فيه طبقات جديدة . وكان الاتجاه نحو التكوين البروليتاري محدودًا في مختلف أنحاء القارة بينما انتشر التكوين الفلاحي فيها على نطاق واسع . وقد حمل هذا الأخير في طياته البذور لمزيد من التباين . وعلى نحو ما يحدث في كل المجتمعات الفلاحية التي تدور في فلك رأسمالي برز كبار الفلاحين على حساب صغارهم وعلى حساب العمال الذين لا يملكون أرضًا . وقد شهدت جميع مناطق زراعة الحاصلات ذات العائد النقدي في العشرينات من القرن العشرين ظهور كبار الفلاحين الذين يمتلكون أراضيهم الخاصة والذين يستخدمون العمال وربما استطاعوا أحيانًا تطبيق تقنيات جديدة . وهناك طبقة معروفة أخرى هي التي ضمت القلة من المحظوظين الذين تلقوا التعليم في السنوات الأولى من الاستعمار عندما بدأ إدخال بعض المهارات التي تسمح بتسيير الاقتصاد الاستعماري . وأخيرًا فإن من الجدير بالذكر أن شبكات التوزيع كانت تستخدم أقل عدد من الافريقيين ، ممن أصبح لهم شأن كبير في غرب افريقيا وشمالها . وقد شكل زرّاع الحاصلات ذات العائد النقدي الناجحون والتجار الافريقيون والصفوة المتعلمة ، معًا ، نواة البورجوازية الصغيرة . وكثيرًا ما كانت جذورهم تمتد إلى طبقات الملاك القدامى في الأجزاء شبه الإقطاعية من افريقيا ، ومن ثم كان الأوروبيون يتعهدونهم بالرعاية . ولكن الأمر الأشد إثارة للدهشة هو أن النشاط الاقتصادي ، بصرف النظر عن نوع السياسة الاستعمارية ، كان يحبذ تقدّم هذه الطبقات التي كانت تعد ، اقتصاديًا وثقافيًا ، جزءًا من النظام الاستعماري التابع .

---

(١٦) ج. س. مانغا ، ١٩٦٩.



الفصل الخامس عشر

الاقتصاد الاستعماري في المناطق الفرنسية والبلجيكية والبرتغالية السابقة (١٩١٤ - ١٩٣٥)*

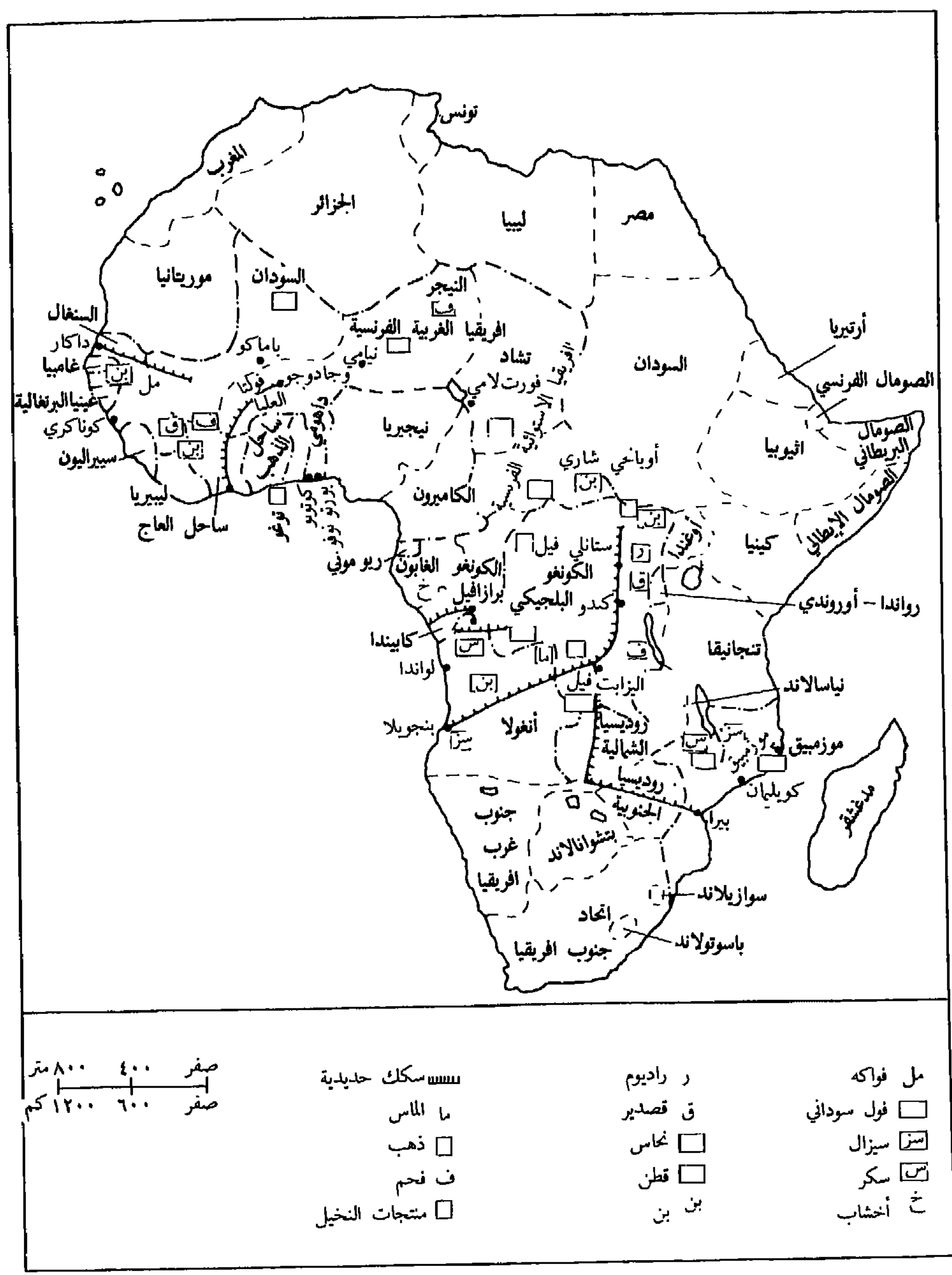
بقلم: ك. كوكري - فيدوروفيتش

هناك أوجه تشابه عديدة بين المستعمرات الفرنسية والبلجيكية والبرتغالية سواء من حيث الشكل العام، أو من حيث السياسة الاستعمارية فيها. فلقد كانت كلّها مستعمرات أو اتحادات تغطي مساحات جغرافية هائلة، وإن كانت من حيث كثافة السكان أقل عمومًا من المتوسط الذي كان سائدًا في افريقيا البريطانية، ولا سيما افريقيا الاستوائية الفرنسية وأنغولا[1] (أنظر الشكل ١-١٥). وكانت موزمبيق ورواندا - أوروندي (رواندا وبوروندي الآن) بمثابة مستودعات للأيدي العاملة المطلوبة لروديسيا الشمالية والجنوبية المجاورتين (زامبيا وزيمبابوي الآن) والكونغو البلجيكي (زائير الآن)، شأنها في ذلك شأن منطقة الفولتا (بوركينا فاسو الآن) في افريقيا الغربية الفرنسية التي كانت تمد مزارع الكاكاو في ساحل العاج وساحل الذهب (غانا الآن) بالأيدي العاملة من شعب الموسي[2]. وكانت تلك الفترة حاسمة في المجال الاقتصادي. فلقد اتسمت في بدايتها ونهايتها بأحداث بالغة العنف كان أولها الحرب العالمية الأولى التي ساعدت، بالرغم من الأزمة الحادة والقصيرة في ١٩٢١ - ١٩٢٢، على قيام عهد من الازدهار الاستعماري لم يسبق له مثيل وكان يعكس في حقيقة الأمر مدى رخاء الدول الاستعمارية في العقد الثالث من القرن العشرين. بيد أن هذا التوسع الصارخ كان قصير الأمد نسبيًا، إذ انتهى بفترة الكساد الطويلة التي أعقبت الانهيار الناجم عن أزمة ١٩٣٠. وقد أدّى هذا كلّه إلى حالة من الاضطراب الشديد سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الايديولوجي. وبانتهاء تلك الفترة كان قد طرأ تحوّل كبير على

* كتب هذا الفصل في ١٩٧٤، ونقّح في ١٩٨٠ (المشرف على المجلد).

(١) في ١٩٣٦ بلغت كثافة السكان في الكيلومتر المربع ٤,٢ في الكونغو البلجيكي، و ٢,٨ في افريقيا السوداء الفرنسية، و ٢,٤ في أنغولا، وذلك وفقًا لكتاب س. هـ. فرانكل الذي صدر في ١٩٣٨، ص ١٧٠ و ٢٠٢ و ٢٠٣.

(٢) في ١٩٣٦ بلغت الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع ٥,١ في موزمبيق و ٦,٨ في رواندا - أوروندي. ويجب أيضًا مراعاة الفرق - فيما يتعلّق بافريقيا الغربية الفرنسية - بين منطقة الساحل شبه الصحراوية والمنطقة الساحلية الأكثر خصوبة كما يتضح من ارتفاع الكثافة السكانية في توغو (١٤,٤) في الكيلومتر المربع. المصدر السابق.



الشكل ١ـ١٥ : موارد المستعمرات الفرنسية والبلجيكية والبرتغالية (استنادًا إلى غرانديدبي، ١٩٣٤).

العلاقات بين كل من افريقيا الناطقة بالفرنسية وافريقيا الناطقة بالبرتغالية وبين العالم الخارجي. ذلك أن تلك المستعمرات، التي لم تكن بوجه عام تعتمد كثيرًا على الدول الاستعمارية الأصلية، أخذت تتحوّل الى جزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي الغربي، في إطار نظام اقتصادي مترابط لاستغلال المستعمرات.

ولقد كان استغلال تلك الأقاليم، عن طريق الاستثمارات الضخمة، حديث العهد نسبيًا. فرؤوس الأموال التي جرت المخاطرة بها قبل الحرب العالمية الأولى كانت محدودة كما يتضح من الجدول رقم ١.

وكانت السمة الغالبة على تلك الفترة هي التركيز على استيراد المعدات مما كان يعود بالربح على الدول الاستعمارية الأصلية بقدر ما كان يسبّب كثيرًا من المشكلات للمستعمرات. ولكن كان ثمة تباين بين

الجدول ١ : **الاستثمارات في افريقيا السوداء** (بملايين الجنيهات الاسترلينية)

المنطقة	الاستثمارات المتراكمة ١٨٧٠ – ١٩١٣[١]	الاستثمارات المتراكمة ١٩١٤ – ١٩٣٦	النسبة المئوية في ١٩٣٦ من مجموع الاستثمارات في افريقيا السوداء
افريقيا البريطانية	٦٩٥	٤٢١[٢]	٧٧
افريقيا السوداء الفرنسية[٣]	٢٥	٢٩,٥	٥,٧
بما في ذلك			
افريقيا الغربية الفرنسية	–	٣٠,٤[٤]	٢,٥
افريقيا الاستوائية الفرنسية	–	٢١,٢[٤]	١,٧[٩]
توغو والكاميرون	–	١٨,٦[٤ و ٥]	–
المستعمرات الألمانية	٨٥		
المستعمرات البرتغالية	–	٦٦,٧	٥,٤
بما في ذلك :			
أنغولا	ضئيلة جدًا	٣١,٩[٤ و ٦]	٢,٦
موزمبيق	–	٣٤,٧[٤ و ٧]	٢,٨
المستعمرات البلجيكية : الكونغو وأوروندي	٤٠	٩٤,٤[٨]	١١,٧
المجموع للأقاليم غير البريطانية	١٥٠ على الأقل	١٩٠	٢٢,٩

١) حسب ما ورد في كتاب س. هـ. فرانكل، ١٩٣٨، ص ١٤٩ – ١٥٩ ؛ وج. بايش، ١٩٠٩ و ١٩١٠ – ١٩١١.
٢) مع استبعاد الاستثمارات الالمانية في جنوب غرب افريقيا (١٢٦,٥ مليون جنيه استرليني) وفي تنحانيقا (٣٣,٥ مليون جنيه استرليني). س. هـ فرانكل، ١٩٣٨، ص ٢٠٢ – ٢٠٣.
٣) ولكن من الواضح أن تقدير فرانكل لرؤوس الأموال المستثمرة في افريقيا السوداء الفرنسية أقل مما ينبغي (ربما بمقدار الثلث) لأنه لا يأخذ في الاعتبار إلاّ الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية.
٤) ١٨٧٠ – ١٩٣٦.
٥) بما في ذلك نحو ١٥,٨ مليون جنيه استرليني تمثل استثمارات المانية سابقة.
٦) بما في ذلك نحو ١٦ مليون جنيه استرليني تمثل رؤوس أموال بريطانية.
٧) ٢٠ مليون جنيه استرليني من رؤوس الأموال البريطانية.
٨) استنزلت منها الاستثمارات الالمانية في رواندا – أوروندي (٩ ملايين من الجنيهات الاسترلينية).
٩) افريقيا الاستوائية الفرنسية والكاميرون.

البلاد ذات الثروات المنجمية (ولا سيّما الكونغو البلجيكي، وأنغولا الى حد أقل، وموزمبيق باعتبارها منفذ الراند) حيث كانت صناعة التعدين أو المرافق الأساسية للسكك الحديدية تحتاج الى استثمارات أكبر، وبين سائر الأقاليم التي ظلّت تقتصر على الزراعة دون غيرها. وقد تمثّل أحد عوامل التباين الأخرى في طريقة الاستغلال. فقد ظلّت افريقيا الاستوائية الفرنسية والكونغو أمدًا طويلاً بلادًا تستغل بواسطة الشركات الاحتكارية، على حين كانت افريقيا الغربية الفرنسية ومستعمرة رواندا - أوروندي الصغيرة خاضعة للنظام التنافسي لـ «اقتصاد المبادلة المباشرة» Economie de traite أي الاقتصاد القائم على تصدير السلع الزراعية الأولية المنتجة بالوسائل التقليدية، واستيراد السلع الاستهلاكية. أما المستعمرات البرتغالية - التي كانت غنية نسبيًا بالموارد الطبيعية - فكانت تعاني أساسًا من الاعتماد على دولة استعمارية «متخلّفة» عاجزة هي ذاتها عن تمويل الاستغلال الذي تقوم به.

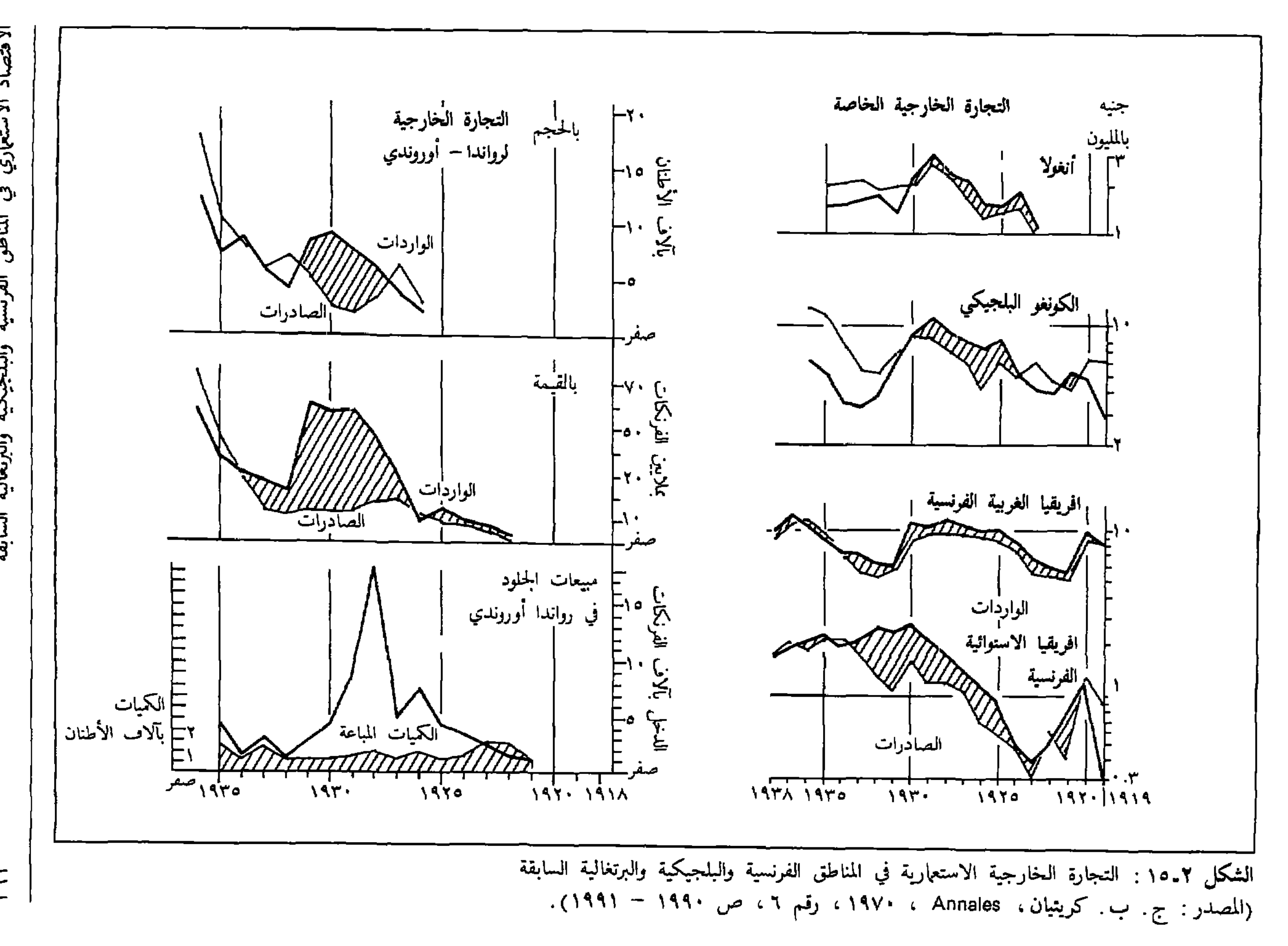
تمويل المعدات الرأسمالية

تكشف الرسوم البيانية المرفقة (أنظر الشكل ٢-١٥) عن تشابه ملحوظ - فيما يتعلّق بالتجارة الخارجية - بين الكونغو البلجيكي وافريقيا الغربية الفرنسية، حيث بلغت قيمتها ما يقرب من ٢٠ مليون جنيه استرليني عشية الأزمة الاقتصادية العالمية. ويلاحظ من جهة أخرى أن الأرقام الخاصة بأنغولا وافريقيا الاستوائية الفرنسية أقل من ذلك بمقدار أربعة أو خمسة أمثال (في ١٩٣٠ بلغت قيمة التجارة الخارجية لأنغولا ٠٠٠ ٤٧٥ كونتو، أي اقل من خمسة ملايين جنيه استرليني، مقابل ٤,٣ ملايين بالنسبة لافريقيا الاستوائية الفرنسية). وبالمقارنة مع هذه الأرقام تبدو تجارة مستعمرة رواندا - أوروندي الصغيرة وكأنها معدومة تمامًا. ففي ١٩٣٠ بلغت قيمتها ٧٠ مليون فرنك بلجيكي، أي ما لا يزيد على ٠٠٠ ٣٦٠ جنيه استرليني!.

ولكن كل الرسوم البيانية تكشف عن عامل ثابت واحد فيما يتعلّق بالفترة من ١٩٢٠ الى ١٩٣٠، وإن كان تأثير التضخم يؤدي الى المبالغة من قيمة السلع المستوردة بالنسبة الى حجمها (قارن المنحنيات الخاصة برواندا - أوروندي حيث يفيد تحويل القيمة الى جنيهات استرلينية في إلغاء آثار التضخم في القارة الأوروبية على تلك الأرقام).

ويعكس العجز في الميزان التجاري لكل الأقاليم - الذي بدأ بنقطة التحول في الحرب العالمية الأولى وبلغ أقصاه أثناء السنوات التي بلغ فيها الرواج الاقتصادي ذروته (١٩٢٥ - ١٩٣٠) - هذا التركيز على الاستثمار في المعدات الرأسمالية. ولسنا بحاجة الى أن نؤكّد على ما اتسمت به هذه الفترة من اهتمام بالغ بقطاع المرافق الأساسية للنقل، ولا سيّما الموانئ والسكك الحديدية والطرق. فقد كانت تلك ظاهرة جديدة ارتبطت بظهور النقل بواسطة المركبات ذات المحركات. في الكونغو البلجيكي كانت ٦٥ ٪ من الاستثمارات المتراكمة في ١٩٣٢ تخص المناجم والنقل والعقارات أو المشروعات الزراعية والتجارية الثانوية المرتبطة بالتوسع في السكك الحديدية والتعدين. وفي الفترة ١٩٢٧ - ١٩٣٠ كانت السلع المستوردة للأشغال العامة تمثل نسبة ٤٧ في المائة من الواردات الخاصة. وفي ١٩٢٩ كانت السلع الرأسمالية مثل الفحم والكوك والزيوت المعدنية والمنتجات المعدنية والآلات والسفن والمركبات تمثل ما يقرب من نصف مجموع الواردات[٣]، مقابل الثلث فقط في افريقيا الغربية الفرنسية. ونتيجة لذلك

(٣) ف. باسليك، ١٩٣٢، المجلد الأول، ص ٤١٧ - ٤٢٠.



الشكل ١٥ـ٢ : التجارة الخارجية الاستعمارية في المناطق الفرنسية والبلجيكية والبرتغالية السابقة

(المصدر : ج. ب. كريتيان، Annales ، ١٩٧٠، رقم ٦، ص ١٩٩٠ - ١٩٩١).

ارتفعت بشدة الاستثمارات الرأسمالية المتراكمة في الكونغو البلجيكي من ١٢١٥ مليون فرنك قبل الحرب الى اكثر من ثلاثة آلاف مليون فرنك ذهبي في ١٩٣٥[٤]. فمع أنها زادت بسرعة فيما بين ١٩٢٠ و ١٩٢٤ نجد أنها بلغت أكثر من الضعف فيما بين ١٩٢٤ و ١٩٢٩، وبلغت أقصاها في الفترة ما بين الحربين، قبل أن تتناقص بشدة أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية. فقد تناقصت رؤوس الأموال السنوية التي اكتتبت بها الشركات البلجيكية من ١٤٠٠ مليون فرنك بلجيكي بالأسعار الجارية في ١٩٢٩ الى ٢٧٦ مليونًا في ١٩٣٢، أي من ٣٠ الى ٥٠ مليون فرنك ذهبي تقريبًا.

الجدول ٢: **تطوير رؤوس الأموال المستثمرة في الكونغو البلجيكي**
(بآلاف ملايين الفرنكات البلجيكية بقيمتها عام ١٩٥٠)

١٩٢٠	١٩٢٤	١٩٢٩	١٩٣٣	١٩٣٨
٦,٦	١١	٢٩,٧	٣٠,٩	٣٠

المصدر: ج. ب. بباتز، ١٩٦٨، ص ٣٨٣.

بيد أن المستعمرات كانت فقيرة من الناحية المالية. فعلى الرغم من تزايد إيرادات الجمارك نتيجة لتزايد التجارة الخارجية، وخاصة الزيادة في ضريبة الرؤوس، لم يكن في استطاعة تلك المستعمرات أن تمول التوسع بالاعتماد على نفسها. ولذلك كان تطور معداتها مقترنًا بسياسة اقتراض مكثّف من الدول الاستعمارية التي تتبعها.

ومن المفارقات أن الجهد الرئيسي في هذا السبيل بذل في فترة الكساد الكبير. فسياسة الاقتراض التي بدأت في الكونغو البلجيكي أثناء الرواج الذي ساد السنوات الأخيرة من ذلك العقد بلغت ذروتها فيما بين عامي ١٩٢٨ و ١٩٣٢. وابتداءً من ١٩٣١ شرعت افريقيا الغربية الفرنسية بدورها في أكبر محاولة جدية للاقتراض من الخارج بعد أن اقنعت أزمة الثلاثينات الحكومة بالحاجة الماسة الى وضع برنامج للاستثمارات الرأسمالية.

وبينما كان الدين العام للكونغو البلجيكي أقل من ٢٥٠ مليون فرنك بلجيكي في ١٩٠٩، بلغت قيمة ما اقترضته المستعمرة، ولا سيّما بعد عام ١٩٢٨، قرابة ٣٥٠٠ مليون فرنك بلجيكي، أو ما يقرب من ٦٠٠ مليون فرنك ذهبي (بلجيكي)[٥]. أما افريقيا الغربية الفرنسية فرغم أنها كانت أكبر مساحة وأكثر سكانًا إلا أنها لم تقترض سوى ربع هذا المبلغ منذ ١٩٢٠، أو نحو ثلث المبلغ المرخّص به قانونًا. وقد دفع فعلاً في ١٩٣٥ مبلغ ٦٣٠ مليون فرنك، أو ما يقرب من ١٢٠ مليون فرنك ذهبي فرنسي من جملة القروض المرخص بها فيما بين الحربين والتي بلغت ١٧٥٠ مليون فرنك. ورغم هذا فإن هذا المبلغ كان يمثّل نصف ما اقترضته افريقيا الاستوائية الفرنسية التي كانت أشد فقرًا وأقرب الى النمط البلجيكي، ومن ثم بدأت مبكرًا سياسة الاقتراض من أجل تمويل مشروعات المرافق الأساسية. وكانت القروض تنفق كلها تقريبًا على إنشاء السكك الحديدية الموصلة من الكونغو الى المحيط الأطلسي، أي ما يقرب من ٣٠٠

(٤) س. هـ. فرانكل، ١٩٣٨، ص ١٦٧.
(٥) بلغ سعر التعادل في هذه الفترة حوالى ١٠٠ فرنك بلجيكي لكل ٧٠ فرنكًا فرنسيًا.

مليون فرنك ذهبي اقترضت ما بين ١٩٢٠ و ١٩٣٦ ، وهو ما يعادل تقريبًا مجموع القروض المرخص بها قانونًا.

وكان من نتيجة ذلك حدوث زيادة كبيرة في الدين الخارجي أخلت بصورة مزعجة بتوازن الميزانية ولاسيّما أن أعباء السداد زادت في منتصف فترة الكساد، مع حدوث انخفاض حاد في أسعار الصادرات. وفي عام ١٩٣٣ كان القسط السنوي لسداد الدين الكونغولي، وقدره نحو ٢٩٨ مليون فرنك بلجيكي، يعادل ما يقرب من ٨٨ في المائة من إيرادات الميزانية في المستعمرة، أو نحو نصف مصروفاتها ونصف قيمة صادراتها. أما أقساط السداد المطلوبة من افريقيا الغربية الفرنسية (٤٠ مليون فرنك فرنسي في ١٩٣٣) فكانت أقل من ذلك بكثير، وبلغت أكثر من ثلث الميزانية العامة خلال أشد سنوات الكساد سوءًا، ولكنها لم تتجاوز ما بين ٥ و ٨ في المائة من مجموع إيرادات افريقيا الغربية الفرنسية في جميع الميزانيات العامة والإقليمية. وفي تلك الفترة كانت أقساط افريقيا الاستوائية الفرنسية تزيد على ٨٠ ٪ (٨١ ٪ من الميزانية الإجمالية في ١٩٣٤). أما المستعمرات البرتغالية فالمعلومات عنها ضئيلة، ولكنها كانت غارقة في الديون. ففي ١٩٣٦ بلغ مجموع ديون أنغولا نحو مليون كونتو، أي ما يعادل ٨,٧ مليون جنيه استرليني أو ٢٢٠ مليون فرنك فرنسي ذهبي. وهذا المبلغ أكبر من مجموع ديون افريقيا الغربية الفرنسية، رغم أن صادرات أنغولا لم تكن تتجاوز سُبع صادرات افريقيا الغربية الفرنسية[٦]. ولكنه كان أقل بمقدار النصف من ديون الكونغو البلجيكي مع التشابه بين ميزانيتي المستعمرتين.

وبوجه عام كان التزايد في أعباء أقساط السداد أثناء فترة الكساد أسرع بكثير منه في أكثر المستعمرات البريطانية مديونية كما يتضح من الجدول رقم ٣.

الجدول ٣ : **الأقساط السنوية لسداد الديون :**
الأعباء المقارنة في أقاليم مختلفة في ١٩٢٨ و ١٩٣٥ (بالنسب المئوية)

	الكونغو البلجيكي			افريقيا الغربية الفرنسية			افريقيا الاستوائية الفرنسية		
	١٩٢٨	١٩٣٥	معدل الزيادة	١٩٢٨	١٩٣٥	معدل الزيادة	١٩٢٨	١٩٣٥	معدل الزيادة
٪ من الايرادات	٢٠,٦	٧٩,٣	٣٨٤	٢,٥	٦,٨	٣٦٧	١٦,٦	٤٧,١	٢٨٤
٪ من الصادرات الخاصة	٩,٥	٢٦,٨	٢٨٢	١,٥	٦,٩	٤٦٠	١٧,٢	٤٦,٦	٢٧١

المصدر : س.هـ. فرانكل، ١٩٣٨، ص ١٨٢، وك. كوكري فيدروفيتش، سينشر قريبًا.

والمقارنة بين الكونغو البلجيكي وافريقيا الغربية الفرنسية، رغم صعوبتها بسبب تقلبات العملة، تبين الاختلافات بينهما فيما يتعلّق بطرائق الاستغلال. فلقد كانت تعيب الكونغو البلجيكي بعض مواطن الضعف الاقتصادي الظاهرة رغم أنه كان يعتبر أكثر إدرارًا للربح، وأشد طلبًا لرؤوس الأموال. وذلك أن ديون الكونغو البلجيكي كانت أكبر بكثير، على حين كان حجم صادراته أقل، رغم أهمية صناعات

(٦) س. هـ. فرانكل، ١٩٣٨، ص ٣٧١؛ ج. دوفي، ١٩٦٢، ص ١٣٩ وما يليها.

استخراج المعادن فيه. وأهم من ذلك أن إيرادات ميزانيته كانت أقل بكثير بسبب انخفاض الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على السكان الافريقيين. وقد أدى هذا كلّه الى تعرّض البلاد لعجز مالي أكبر في فترة الكساد الكبير.

الجدول ٤ : **بعض الاحصاءات عن المستعمرات**
(بملايين الفرنكات الفرنسية)

	افريقيا الغربية الفرنسية			الكونغو البلجيكي		
	١٩٢٨	١٩٣٥	التغير ٪	١٩٢٨	١٩٣٥	التغير ٪
قسط الدين	١٧,٢	٥٤,٨	+٢١٨	٨٧	٢٢٥	+١٥٨
إيرادات الميزانية العامة	٧٢٣	٥٩٣	–١٨	٤٢٠	٢٩٠	–٢١
قيمة الصادرات	١١٤٤	٦٩٨	–٣٩	٩١٥	٨٥٠	–٧
الايرادات الجمركية	٢١٣	١٤٢	–٣٣	؟	٧٩	–
ضريبة الرؤوس	١٤٣	١٥٢	+٦	٧٥ (؟)	٦٥	–١٥

ويرجع هذا التباين في حقيقة الأمر الى اضطراب مستوى الاستغلال. فقد كان الكونغو على وشك الدخول في مرحلة الاستغلال بواسطة رأس المال بينما كانت افريقيا الغربية الفرنسية لا تزال الى حد ما في مرحلة «اقتصاد حلب الخيرات». فعشية الكساد الكبير كان التفوق التجاري للاتحاد الفرنسي – الذي كان أكثر من نصف اقتصاده (٥٢,٧ ٪ في ١٩٢٨) لا يزال قائمًا على تصدير الفول السوداني السنغالي – دليلاً على مردودية السياسة التجارية الفرنسية قصيرة النظر التي كانت تقتصر على استغلال هوامش الربح الذي يتحقّق من بيع السلع المستوردة للمنتجين الافريقيين بأسعار باهظة، وشراء المحاصيل التي كان انتاجها متروكًا للقطاع التقليدي بأسعار زهيدة (اقتصاد المبادلة المباشرة Economie de traite). وكان من المفترض أن هذه المستعمرة تتمتع بالاكتفاء الذاتي لأن أساس الاستعمار كان هو أن يعود الربح على الدولة الاستعمارية الأصلية. ولذا فإنها كانت تعيش على الرسوم الجمركية المتحصلة عن التوسع في التبادل التجاري، وعلى الضرائب الباهظة. ورغم الكساد الذي أوقف حركة التجارة وقضى في الوقت نفسه على الإيرادات الافريقية فان الدولة الاستعمارية الأصلية رفضت تقديم أي إعانة للمستعمرة. وبنفس الطريقة فان آخر إعانة حصلت عليها افريقيا الاستوائية الفرنسية رغم شدة فقرها كانت في سنة ١٩٢٨، وكان مجموع ما تلقته من إعانات من ١٩١٠ الى ١٩٣٤ لا يزيد على ٣٧٥ مليون فرنك فرنسي. وعندما بلغ الكساد ذروته وافقت الدولة الاستعمارية الأصلية على مضض على أن تتكفّل فقط بخدمة ديون المستعمرة بما قيمته ٨٠ مليون فرنك فرنسي في ١٩٣٥ (٧).

ولكن ضريبة الرؤوس ظلّت تتزايد باستمرار، أو على الأقل لم تتناقص، أثناء فترة الكساد، وبلغت في افريقيا الغربية الفرنسية ١٥٦ مليون فرنك فرنسي في ١٩٢٩، و ١٨١ مليونًا في ١٩٣١، وكان أدنى

(٧) أ. مويلر، ١٩٣٨، ص ٣–٥.

مستوى لها في ١٩٣٥ حينما بلغت ١٥٣ مليونًا. ورغم أن فرنسا وافقت في النهاية على بذل جهود من أجل الاستثمار في المستعمرات الافريقية، فقد كان هذا إجراءً مؤقتًا للغاية في صورة قروض مضمونة من الدولة تسدّد بعد ٥٠ عامًا بفائدة تتراوح بين ٤ و ٥,٥ في المائة. ومعنى هذا بعبارة أخرى أن المستعمرات الفرنسية ظلّت مطالبة بأن تدفع الجزء الأكبر من ثمن معداتها الرأسمالية. وقد كانت افريقيا الاستوائية الفرنسية من الفقر المدقع بحيث اضطرت الدولة المستعمرة لها آخر الأمر الى التكفّل بكل ديونها تقريبًا. أما في افريقيا الغربية الفرنسية فقد خفض نصيب فرنسا من مجموع المصروفات فيما بين ١٩٣١ و ١٩٣٦ حتى وصل الى ١٦ ٪ فقط، بما يكفي لخدمة الدين. أي أن عَرَق السكان هو الذي كان يستخدم، قبل أي شيء آخر، في تنمية تلك المستعمرة.

وحيث أن هذا الاقتصاد المتخلف، أي القائم على الضرائب والنهب بدلاً من الانتاج والاستثمار، كان شديد التعرّض للخطر، فقد أدّى الكساد الكبير الى إفلاسه. وفي ١٩٣٤ أبلغ مقرّر ميزانية المستعمرات مجلس النواب الفرنسي أن المستعمرات أصبحت في الرمق الأخير. وأوصى بأن تتولى الدولة تمويل احتياجاتها من المعدات الرأسمالية. وفي نفس السنة عُقِد المؤتمر الاقتصادي لفرنسا وأقاليمها فيما وراء البحار للقيام بأول محاولة لوضع برنامج للدعم. ولكن هذا البرنامج لم ينفّذ في الواقع إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية[٨].

ورغم أن الكساد كان مفاجئًا وقاسيًا في الكونغو البلجيكي، إذ انخفضت قيمة الصادرات بنحو الثلثين من ١٥١١ الى ٦٥٨ مليون فرنك بلجيكي ما بين ١٩٣٠ و ١٩٣٣، فقد كان أخف وطأة من حيث قيمته النسبية، وأمكن التغلّب عليه بسرعة أكبر. ومما يدل على ذلك أن قيمة الصادرات ارتفعت مرة أخرى الى ١٢٠٣ مليون فرنك بلجيكي في ١٩٣٥. بيد أن انتاجية الكونغو البلجيكي ظلّت متوسطة. وقد كان انتاجه التعديني، إذا ما قورن بانتاج المستعمرات البريطانية في افريقيا الجنوبية، لا يزال منخفضًا جدًا على أحسن التقديرات. ورغم أن هذا الانتاج كان يمثّل في ١٩٣٥ نسبة ٦٢ ٪ من إجمالي قيمة صادرات الكونغو البلجيكي (و ٣٠ ٪ بالنسبة لأنغولا) فان الإقليمين معًا كانا لا يصدران أكثر من ٦ ٪ من مجموع قيمة الانتاج التعديني لافريقيا السوداء.

الجدول ٥: **الأهمية النسبية للتجارة الخارجية** (مجموع الصادرات والواردات)
في عدة مستعمرات (كنسبة مئوية من مجموع تجارة افريقيا السوداء)

	افريقيا الغربية الفرنسية	الكونغو البلجيكي	أنغولا
١٩٢٨	٥,٩	٤,٧	١,٣
١٩٣٥	٥,٨	٤,١	١,١

بيد أن المستعمرة البلجيكية، التي كان النشاط الاقتصادي فيها قد تحوّل فعلاً الى النمط الرأسمالي، كانت تتميّز بتقدمها التكنولوجي وبانتهاجها سياسة الاستثمارات طويلة الأجل. وكانت الأزمة الخطيرة التي تعرّضت لها ميزانيتها في الثلاثينات ناجمة عن نقص تدفق الاستثمارات أكثر مما كانت ناجمة عن انخفاض قيمة الصادرات. وكان يعوّض انخفاض الإيرادات الذاتية للمستعمرة – وكانت أقل من مثيلاتها

(٨) ك. كوكري – فيدروفيتش وهـ. مونيو، ١٩٧٤، ص ٤٠٧–٤٠٩.

في افريقيا الغربية الفرنسية - ضخامة حجم رؤوس الأموال الخاصة وما تلقاه من دعم من الدولة، التي كانت تعوض العجز بتقديم إعانات كبيرة، فضلاً عن القروض. وقد بلغت قيمة تلك الإعانات ٦٨٧ مليون فرنك بلجيكي بين ١٩٣٣ و ١٩٣٧، وذلك بخلاف يانصيب المستعمرة، الذي كانت أرباحه (٢٧١ مليون فرنك بلجيكي) تستخدم في تغطية جزء من العجز في ١٩٣٤ و ١٩٣٥ (٦٧٣ مليون فرنك بلجيكي أو ٤٧ ٪ من المصروفات العادية). وفيما بين ١٩١٤ و ١٩٣٥ «كلّف» الكونغو بلجيكا، بخلاف القروض، ١١٢,٥ مليون فرنك ذهبي، أو ما يقرب من نصف مجموع مصروفات بلجيكا فيما بين ١٩٠٨ و ١٩٥٠[(٩)].

وقصارى القول انه بالرغم من ان الكونغو كان يكلّف بلجيكا أعباء أكبر، بالمقارنة مع الاتحادين الفرنسيين - أو بالأحرى بسبب ذلك - استطاع الكونغو أن «ينطلق» اقتصاديًا بمجرّد انتعاش الصناعة بعد الكساد. بيد اننا يجب ألاّ نغالي في إبراز هذه الظاهرة، ذلك أن ما أعقب الكساد من زيادة الصادرات على الواردات في كل مكان من المستعمرات كان يدل على أن التجهيز الرأسمالي الذي تم في المرحلة السابقة قد ساعد فحسب على أن تتطور الى مرحلة أكثر تقدمًا سياسة تعتمد أساسًا على الاستغلال من الخارج أكثر مما كانت تعتمد على تنمية المستعمرات من أجل خير المستعمرات ذاتها.

أعباء العمال

كانت الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والكساد الكبير - وهي التي وقعت بين مرحلتين شاقتين واتسمت باستغلال متزايد للعمال - فترة عصيبة بالنسبة للافريقيين. في تلك الفترة من «التطور» الاستعماري، لم يكن المستعمرون يهتمون بالافريقيين إلاّ بقدر ما كانوا يمثلون بالنسبة لهم سلعة للاتجار أو أداة للانتاج. والواقع أن تدابير حماية الأيدي العاملة لم تتخذ أول مرة إلاّ لضمان كفاءة العمل. ولكن مستوى معيشة العمال كان مزعزعًا الى أقصى حد، ومن ثم انهار تمامًا في فترة الكساد العالمي. فقد ذكر أحد المسؤولين الاداريين الفرنسيين أنه كان يلاحظ دائمًا: «أن أسر السكان الأصليين لم تكن لتستطيع مطلقًا أن تفي باحتياجاتها في حدود مواردها، مهما كانت ميزانيتها سليمة ومنظمة. والواقع أن حياة السكان الأصليين كانت معجزة متكرّرة بلا انقطاع»[(١٠)].

الأيدي العاملة

على الرغم من أن السخرة كانت محرّمة رسميًا في كل مكان فقد كان النقص في الأيدي العاملة يشجع على القسر، سواء المباشر أو عن طريق فرض ضرائب لا بد من دفعها.

الخدمة الاجبارية وتسليم المحاصيل

كان من الشائع في كل مكان استخدام الأيدي العاملة بدون أجر. وقد أجاز الاتحادان الفرنسيان رسميًا بعد الحرب استخدام الأيدي العاملة بدون أجر في المشروعات ذات الأهمية المحلية أو بالنسبة

(٩) أ. موبلر، ١٩٣٨؛ (١٥) ك. كوكري - فيدروفيتش، ١٩٧٢، ص ٤٧٥-٤٧٧.
(١٠) ي. أورفوا، ١٩٤٠.

للمستعمرين. وبعد أن كان ذلك محددًا في البداية بسبعة أيام كل عام زيدت مدته الى اثني عشر يومًا في افريقيا الغربية الفرنسية، أو الى ١٥ يومًا في افريقيا الاستوائية الفرنسية. كما نص المرسوم الصادر في ٦ اكتوبر / تشرين الأول ١٩٢٢ والمعدل في ٧ يناير / كانون الثاني ١٩٢٥ على إمكانية شراء الإعفاء من هذا العمل مقابل دفع مبلغ يتراوح بين ٥٠ سنتيمًا وفرنكين عن كل يوم بحسب مدى تغلغل الاقتصاد القائم على النقود.

ومما زاد من استياء الوطنيين من هذا الالتزام – المحدود في ذاته – أن مهمة إطعام العمال، التي كانت من قبل مهملة تمامًا، ظلّت ملقاة على عاتق النساء إذا كان العمل في حدود مسيرة يوم من القرية. وكان هناك الى جانب هذا الالتزام بالعمل، العمل الإجباري (ولكن بأجر) في أشغال السكك الحديدية. وقد استخدم في هذه الأشغال في افريقيا الاستوائية الفرنسية في الفترة من ١٩٢١ الى ١٩٣٢ نحو ٢٥٠ ١٢٧ رجلاً بلغ مجموع فترات تغيبهم عن بيوتهم ١٢٥ ١٣٨ سنة. ويقدر عدد من هلكوا في بناء السكك الحديدية من الكونغو الى المحيط الأطلسي قبل عام ١٩٢٨ بما يقرب من ٢٠ ألف نسمة[١١]. وفي افريقيا الغربية الفرنسية كان هذا مقترنًا بنظام عُرف باسم «الشريحة الثانية من قوة العمل» كان يجيز تجنيد عمال للأغراض «الاجتماعية والنفعية» من نصف عدد من لا يطلبون للخدمة العسكرية[١٢]. وهناك أخيرًا أعمال الحمل التي كانت في تناقص مستمرّ في معظم المستعمرات عشية الكساد الكبير، ولكنها كانت لا تزال متفشية في رواندا، وإن خفضت فيها مدة العمل الإجباري بدون أجر من ٢٩ يومًا الى ١٣ يومًا في السنة[١٣].

وتميزت هذه الفترة أيضًا بنظام الزراعة الإجبارية للمحاصيل. فقد بعث هذا المبدأ – الذي استحدث أول مرة في الكونغو البلجيكي في نهاية القرن التاسع عشر – إبّان الحرب العالمية الأولى، بعد أن أوفدت في ١٩١٥ بعثة الى أوغندا والى ساحل الذهب فطبّق من جديد فيما يتعلّق بزراعة القطن في أوغندا وزراعة الكاكاو في ساحل الذهب[١٤]. كما أدخل نظام الزراعة الإجبارية للأرز في المقاطعة الشرقية وللقطن في مانيما وأويلي ثم امتد الى المستعمرة بأكملها. وفي ١٩٣٠ بلغت مساحة «الحقول التابعة للدولة» أكثر من مليون هكتار. وكان من نتيجة ذلك أن أنتج الكونغو ٠٠٠ ١٥ طن من الأرز و ٠٠٠ ٣٠ طن من القطن. وكانت نحو عشر شركات تسيطر على ١١١ محلجًا. وكان هذا النظام الجديد يقابل باستياء شديد، ولكنه ومع ذلك طبّق في الاتحادين الفرنسيين، حيث بدأ عام ١٩١٦ بمناسبة «المجهود الحربي». وكان بقاؤه راجعًا منذ البداية الى المحافظة على الأسعار اصطناعيًا عن طريق الإعانات الفرنسية. وعلى العكس من ذلك تخلت حكومة نياسالاند (ملاوي الآن) في نفس الفترة عن إعانات الدعم لانتاج القطن، كما خفضت تلك الإعانات في الكونغو البلجيكي. وفي افريقيا الاستوائية الفرنسية – وبمبادرة من القائم على ادارتها فيليكس إيبويه (١٩٢٧ – ١٩٢٨)، أعطي لأربع شركات احتكار شراء المحاصيل من «مناطق محمية» شاسعة، مقابل توفير حد أدنى من المعدات[١٥]. وسار هذا

---

(١١) ج. سوتيه، ١٩٦٧.

(١٢) المرسوم الصادر في ٣١ اكتوبر / تشرين الأول ١٩٢٦. وكان هذا النظام مطبقًا في مدغشقر أيضًا.

(١٣) ب. دو ديكر، ١٩٧٤. لقد خفضت أيام العمل سنويًا من ١٥ في ١٩٢٨ الى ١٣ في ١٩٣١. أما في الكونغو البلجيكي فقد زادت أيام العمل الاجباري المجاني الى ١٢٠ يومًا سنويًا أثناء الحرب العالمية الثانية. م. ميرلييه، ١٩٦٢، ص ٩٥.

(١٤) ف. باسليك، ١٩٣٢، المجلد الأول، ص ٢٨١.

(١٥) ك. كوكري – فيدروفيتش، ١٩٧٢، ص ٤٧٥ – ٤٧٧.

المخطط وفقًا للنمط البلجيكي للإحتكارات في الكونغو الذي انبثق عن المرسوم الصادر في أول أغسطس / آب ١٩٢١.

كذلك كانت الزراعة الإجبارية للقطن التي بدأت خلال نفس الفترة في افريقيا الغربية الفرنسية إحدى الأفكار الكبرى التي تفتق عنها ذهن «مكتب النيجر» (١٩٣٣). وفي هذه الحالة أيضًا فشلت فشلاً ذريعًا المراكز القروية التي انشئت خصيصًا لهذا الغرض ابتداءً من عام ١٩٣٧، وكان ذلك راجعًا الى استحالة حل المشكلة السكانية، والى ضآلة غلة الأراضي وهبوط نوعية القطن حيث انخفض سعره من ١,٢٥ فرنك في ١٩٢٨ الى ٩٠ سنتيمًا في ١٩٢٩ ثم الى ٧٠ سنتيمًا في ١٩٣١ والى ٦٠ سنتيمًا فقط في الفترة من ١٩٣٣ الى ١٩٣٦.

الجدول ٦ : **صادرات افريقيا الغربية الفرنسية من القطن**
(المتوسط بالأطنان)

١٩١٠–١٩١٤	١٩١٥–١٩١٩	١٩٢٠–١٩٢٤	١٩٢٥–١٩٢٩	١٩٣٠–١٩٣٤	١٩٣٥–١٩٣٩	١٩٥٤
١٨٩	٤٦٧	٨٩٥	٣٥٠٠	٢٥٠٠	٣٩٠٠	١٣٠٠

المصدر : سان ماركو، ١٩٤٠.

ويرجع عدم كفاءة هذا النظام في جميع أنحاء المستعمرات البرتغالية الى فشل السلطات الإدارية في ضمان توزيع البذور أو تقديم الإرشادات الفنية. غير أنه كان شائعًا بصورة بدائية في أراضي شركة موزمبيق التي أنشئت عام ١٨٩١ وكانت لها حقوق السيادة لمدة ٥٠ عامًا على مساحة قدرها ١٦٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع. وبذلك كانت هي الشركة الوحيدة في العالم التي كانت تمارس حقوق السيادة في ١٩٣٠، كما كانت تتولى وحدها ١١,٦ ٪ من مجموع تجارة المستعمرة في الفترة من ١٩١٨ الى ١٩٢٧ وكانت تتحكم في ٦,٥ ٪ من مجموع الأراضي وفي عمل ٤ ٪ من مجموع السكان[١٦].

ولم تكن نتائج هذا النظام سيئة في جميع الحالات. فعند منعطف الكساد العظيم بدأ الانتاج الكبير للكاكاو، وبصفة خاصة للبن في ساحل العاج والكاميرون ورواندا – أوروندي، مع استخدام نظام الزراعة الإجبارية. وفي رواندا – أوروندي عمّم «برنامج زراعة البن» – الذي كان قد بدأ على أساس تجريبي في ١٩٢٥ (بإلزام كل رئيس أو نائب رئيس بزراعة نصف هكتار) – بمجرّد الإحساس بالآثار الأولى للكساد.

الجدول ٧: **صادرات رواندا من البن** (بالأطنان)

١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
٥٠	١٠٠	٣٧٥	١١٥٠	٢٠٠٠

المصدر : ج. موليتور، ١٩٣٧، ص ١٥٦ – ١٧٥.

(١٦) أ. بوم، ١٩٣٣، ص ١٥٥.

ويمكننا أن نرجع الانطلاق السريع في زراعة المحاصيل التي ينتظر ارتفاع أسعارها أولاً الى أن الافريقيين كانوا مثقلين بالأعباء ولم يكن أمامهم من حل في أسوأ فترات الكساد الكبير سوى تعويض الانخفاض في مداخيلهم بزيادة في الانتاج ومن ثم تعويض الهبوط في القيمة النقدية لمزروعاتهم. ولكن ما أن انتهى الكساد الكبير حتى كان الفلاحون قد اقتنعوا نهائيًا بفائدة جهودهم ومن ثم أخذوا طواعية في زراعة المحاصيل الجديدة. ويبيّن الجدول ٨ الطفرة التي اتسمت بها الانطلاقة الضخمة في افريقيا الغربية الفرنسية في ١٩٣٦.

الجدول ٨ : صادرات افريقيا الغربية الفرنسية (بالأطنان)

السنة		١٩٣٥	١٩٣٦
المحصول	البن	٥٣٠٠	٤٣٥٠٠
	الكاكاو	٦٧٠٠	٤٩٧٠٠

المصدر: «تطور صادرات افريقيا الغربية الفرنسية من ١٩٠٥ الى ١٩٥٧»، معهد الإصدار Institut d'Emission لافريقيا الغربية الفرنسية ولتوغو، العدد ٣٦، يوليو / تموز ١٩٥٨.

وكانت زراعة محاصيل المضاربة الجديدة هذه تضمن حدًا أدنى من النقود الحاضرة المطلوبة لسداد ضريبة الرؤوس ولاشباع الحاجات الاستهلاكية الأولية، وقد أدى هذا الى إلغاء زراعة المحاصيل الإجبارية.

وفي ظل هذه الظروف كانت المؤسسات التي تستهدف مساعدة المنتجين، مثل «الائتمان الزراعي» (الذي نظم في ١٩٣١ في افريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية الفرنسية والكاميرون)، من أجل ضمان عمليات الانتاج القصيرة والمتوسطة المدى مع تشجيع التحوّل الى الملكية الخاصة – تقوم بدور لا يستهان به. فقد كانت مساعدات تلك المؤسسات مقصورة على الزراع المنتمين الى جمعيات معترف بها قانونًا (التعاونيات، الجمعيات الزراعية، الخ) ومن يملكون أراضي مسجلة بأسمائهم (وليس التركات العائلية)[17]. وبالمثل فان الجمعيات التعاونية للوطنيين Sociétés Indigènes de Prévoyance التي تضاعف عددها في افريقيا الغربية الفرنسية خمس مرات في أربعة أعوام (من ٢٢ جمعية في ١٩٢٩ الى ١٠١ في ١٩٣٣ ثم الى ١٠٤ في ١٩٣٦) كان لها أيضًا دور هام ولو أنها في كثير من الحالات لم تكن تهم «مسؤول الدائرة» Commandant de Cercle إلاّ من حيث الموارد الإضافية الناتجة عن الاشتراكات الإجبارية. وفي السنغال في عام ١٩٤٠ لم تتمكن سوى جمعيتين أو ثلاث جمعيات من القيام بدور مفيد في سينه – سالوم[18]. فحتى ذلك الحين كانت القاعدة العامة هي العمل الإجباري سواء في الحقول أو المناجم أو في مشروعات السكك الحديدية.

(١٧) مرسوم ٢٦ يونيو / حزيران ١٩٣١. م. ديسانتي، ١٩٤٠.
(١٨) م. توبينيه، ١٩٤٠.

نظام وتشريع العمل

كانت جهات الإدارة في المستعمرات الفرنسية في افريقيا هي التي تتحكم في تجنيد العمال. ومن الناحية النظرية أصبح لا يجوز في افريقيا الاستوائية الفرنسية بعد عام ١٩٢١ أن يجند أكثر من «ثلث السكان الذكور القادرين بدنيًا والبالغين». ومع تزايد استغلال الغابات في الغابون اعتبارًا من عام ١٩٢٦ حذّرت جهات الإدارة الملاك الجدد من أنهم يفتحون أماكن قطع الأخشاب التي يملكونها «على مسؤوليتهم الخاصة، وهم على وعي تام بأنهم قد لا يعثرون على الأيدي العاملة اللازمة في عين المكان»[١٩].

وفي الكونغو البلجيكي كان تجنيد العمال محددًا بنسبة ٢٥ ٪ من «الذكور البالغين القادرين بدنيًا». ثم خفض الى نسبة ١٠ ٪ في منتصف العقد بسبب النقص الشديد في الأيدي العاملة. ولكن تلك الحصة الرسمية كانت تتجاوز بوجه عام والى حد كبير جدًا[٢٠]. وفي المستعمرات البرتغالية كانت هناك تفرقة دقيقة بين «العمل العقابي» المقصور على المسجونين والعمل الذي يعتبر «التزامًا أخلاقيًا واجتماعيًا»، بالنسبة لمن تتراوح أعمارهم بين الرابعة عشْرَة والستين لمدة ستة أشهر على الأقل كل عام[٢١]. وكانت الدولة «لا تتورع عن إجبار الزنوج البدائيين في افريقيا على العمل عند الضرورة، أي على أن يرتقوا بأنفسهم عن طريق العمل كي يحسنوا وسائل عيشهم ويتحضّروا»[٢٢].

وكان سرطان متعهدي تجنيد العمال متفشيًا بوجه خاص في الكونغو حيث كانت الدولة تفوض سلطاتها في تجنيدهم الى شركات مثل وكالة تشغيل العمال في كاتانغا، وهي وكالة خاصة كانت تجند العمال للعمل في المناجم في المناطق الريفية. ورغبة في تخفيف حدة النقص في الأيدي العاملة أعطت الحكومة في ١٩٢٦ احتكار تجنيد العمال في مانيما (المقاطعة الشرقية) وفي رواندا - أوروندي الى اتحاد مناجم كاتانغا العليا[٢٣]. أما في المستعمرات البرتغالية فقد كانت الفضائح تتتابع بصفة دورية، مثل فضيحة العمل الإجباري وسخرة الرقيق في مزارع الكاكاو في ساو تومي وبرنسيبي في بداية القرن العشرين. وكانت تستوعب ما بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ «مجنّد متطوّع» كل عام. ووفقًا لسياسة الرق الجديدة التي اتبعتها البرتغال، فانها رفضت في ١٩٣٠ «التوصية الخاصة بالقسر غير المباشر على العمل» التي أصدرها مؤتمر جنيف الدولي. وفي ١٩٤٧ كان هناك تقرير الاحتجاج الشهير الذي قدّمه هنريكه غالفاو، ممثل أنغولا في البرلمان وقد قبض عليه في ١٩٥٢ عندما ذكر أن مليونين من الافريقيين قد أبعدوا عن أوطانهم في المستعمرات البرتغالية[٢٤]. وفي عام ١٩٠٣ عهد بمهمة تدبير عمال من موزمبيق للعمل في مناجم الترانسفال الى رابطة ويتووترسراند لليد العاملة الوطنية Witwatersrand Native Labour Association. وفي مقابل الاتفاق على تخصيص ٤٧,٥ ٪ من تجارة جنوب افريقيا لسكة حديد

(١٩) ج.ج. أنتونيتي، ١٩٢٦ و ١٩٢٧.

(٢٠) م. ميرليبه، ١٩٦٢، ص ١٣٤ - ١٣٥. وكان مفهوم «البالغ» فضفاضًا، إذ كان يقصد به كل من «وصل الى مرحلة البلوغ العادي». هـ. ليونار، ١٩٣٤، ص ٣٨٢.

(٢١) قانون العمل في ١٩١١. إدارة وتنظيم عمل السكان الأصليين في المستعمرات الاستوائية، بروكسل، ١٩٢٩، ص ٢٢٤ - ٣١٥.

(٢٢) توصية اللجنة، التي أدمجت في قانون العمل الصادر بتاريخ ١٤ أكتوبر / تشرين الأول ١٩١٤. مقتبسة في ج. دوفي، ١٩٦٢، ص ١٣٢.

(٢٣) ب. فيتر، ١٩٧٦، ص ٩٠.

(٢٤) أ. بوم، ١٩٣٨، ص ١٢٤؛ ج. دوفي، ١٩٦٢، ص ١٨٥.

لورنسو ماركيس رخصت اتفاقية عام ١٩٢٨ لنحو ٢٥٠ من ملتزمي توريد العمال بتجنيد ما لا يتجاوز ٨٠٠٠٠ عامل افريقي سنويًا. وكان متوسط عدد العمال المجندين فيما بين ١٩١٣ و ١٩٣٠ ما يقرب من ٥٠٠٠٠ عامل مهاجر سنويًا، حيث بلغ مجموع هؤلاء العمال ٩٠٠٠٠٠ توفي منهم ٣٥٠٠٠ ولم يعد منهم وهو في حالة صحية معقولة سوى ٧٤٠٠٠٠. ومن ثم فان تأجير القوى العاملة كان يشكّل، مع التجارة العابرة للبضائع، المورد المالي الرئيسي للمستعمرة (الثلثان في ١٩٢٨)[٢٥]. وينبغي أن نضيف الى المبالغ التي كانت تحصل مقابل تصاريح الهجرة والتي كانت تشكل نسبة ٩,٨٪ من ايرادات الميزانية في ١٩٢٨ – ١٩٢٩، والى ضرائب السكك الحديدية التي كانت تمثل نسبة ٢٨٪، الرسوم الجمركية التي كانت تدفع عند العودة (٢٥٪)، وكجزء من الإيرادات الناتجة من الضريبة على الرؤوس، المبالغ التي كان العمال المهاجرون يرسلونها الى أسرهم أو يعودون بها[٢٦].

وكان لرواندا – أوروندي دور مماثل، وإن كان بدرجة أقل، فيما يتعلّق بتوريد العمال لمناجم كاتانغا. ففي عام ١٩٣٠ كان ٧٣٠٠ عامل من جملة العمال القادرين – وعددهم ٣٥٠٠٠٠ من الذكور البالغين – يقيمون في الكونغو، وكان أكثر من ٤٠٠٠ منهم مقيمين في كاتانغا[٢٧]. وتجدر الإشارة أيضًا الى انتشار ظاهرة الهجرة الطوعية بسبب الكوارث الطبيعية. فقد هاجر ٢٥٠٠٠ رواندي الى أوغندا أثناء المجاعة الكبرى التي وقعت في ١٩٢٨ – ١٩٢٩. ويضاف الى ذلك الهروب من العمل الإجباري الذي كان مشابهًا لما قام به أفراد شعب الموسي من أعالي الفولتا الذين لجؤوا الى ساحل الذهب.

وقد شعرت كل الدول الاستعمارية، في وقت واحد تقريبًا، بالحاجة الى سن لوائح لتنظيم العمل. وكانت مثل هذه اللوائح، من قبل، شكلية فحسب ولكن تنفيذها بات ضروريًا عندما تكاثرت الأيدي العاملة مقابل أجر[٢٨]. وكانت لوائح العمل متشابهة في كل مكان، وحدّدت المدة القانونية للعقد بثلاث سنوات كحد أقصى في الكونغو، وبسنتين في المستعمرات الفرنسية والبرتغالية. على أن تسجيل العقد (الخاضع للضريبة) في «دفتر» العامل لم يكن إلزاميًا في كل المستعمرات. وعلى الرغم من أن جهات الإدارة في الاتحادين الفرنسيين وضعت حدًا أدنى للأجر المرخص به في ١٩٢٢ فلم يكن هناك تفتيش، ومن ثم انتشرت المخالفات. وكان من الشائع أن يجد عامل افريقي يظن أنه قد وقع على عقد لمدة عام واحد أنه مضطر للعمل بعيدًا عن وطنه لمدة عامين أو أكثر. وكان أجر العامل يدفع له عينًا لا نقدًا، وكثيرًا ما كان الأجر العيني المدفوع فعلاً دون الأجر المتفق عليه. وأخيرًا كان العامل يتعرّض لغرامات باهظة لأقل عصيان للأوامر. وهذا فضلاً عن أن استخدام عمال اليومية – الذي كان لا يخضع لأي رقابة بحجة حرية العمل المعلنة – ظل سائدًا لمدة طويلة.

وقد أدّت أزمة اليد العاملة، التي كانت محتدمة في المناجم ومشروعات السكك الحديدية، إلى تغيير في

---

(٢٥) أ. بوم، ١٩٣٨.

(٢٦) انظر الجداول في ج. كاردوزو، ١٩٣١، ص ٢٩.

(٢٧) ب. دو ديكر، ١٩٧٤.

(٢٨) في الكونغو البلجيكي عُدل في ١٩٢٢ مرسوم ١٩١٠ بشأن «جميع العمال الوطنيين» في الكونغو والمستعمرات المجاورة، الذين يستخدمهم «صاحب عمل متحضر» أو «يخضعون للضرائب الشخصية» باستثناء ضريبة الأفراد. وفي افريقيا الاستوائية الفرنسية استؤنف العمل بالمرسوم الصادر في ١٩٠٢ في الفترة من ١٩٠٧ حتى ١٩١١ ثم عدّل بصورة كاملة في ١٩٢٢. ولكن أول مرسوم عام يحدّد كيفية تطبيقه لم يصدر إلاّ في عام ١٩٣٥. وفي افريقيا الغربية الفرنسية لم يصدر أول مرسوم عام يتضمن التدابير المحلية إلا في ١٩٢٨. وفي المستعمرات البرتغالية عُدل في ١٩٢٦ قانون العمل الصادر في ١٩١١، ثم جرى تعديله ثانية في ١٩٢٨ (قانون سالازار). هـ. ليونار، ١٩٣٤.

السياسة المتبعة في الكونغو البلجيكي. فحتى العشرينات كان النظام المطبق شبيهًا بما كان سائدًا في مناجم جنوب افريقيا حيث كان العمال غير المهرة المعينون بمقتضى عقود قصيرة المدى مدتها من ستة الى تسعة شهور، يستبدلون بمجرّد استهلاك قواهم. وبعد تحقيق أجري في ١٩٢٢ أدخل اتحاد مناجم كاتانغا العليا بعض الإصلاحات لأول مرة. وأدت الزيادة السريعة في الانتاج، الذي تضاعف في السنتين التاليتين، الى زيادة مماثلة في عدد العمال الافريقيين من ٧٥٠٠ عامل الى ١٤٠٠٠ عامل. وكان هذا هو السبب فيما اشتهر باسم «النزعة الأبوية» البلجيكية. فقد أعيد تنظيم «المجمعات» Compounds في ١٩٢٦، وفي غضون عام واحد ارتفعت تكلفة الأيدي العاملة بنسبة ٤٠ ٪ على الرغم من أن الأجور لم تعد تمثل أكثر من خمس الميزانية. وفي ١٩٣٠ أصبح معدل المواليد - لأول مرة - يزيد على معدل الوفيات في معسكرات اتحاد مناجم كاتانغا العليا حيث كانت في ذلك الحين توفر أقل ظروف العمل سوءًا في وسط افريقيا[٢٩]. وكان نجاح سياسة تثبيت الأيدي العاملة مقابل الانتظام في العمل بعد ١٩٢٨ وتوفير الإطارات في جميع قطاعات الحياة (أنشطة أوقات الفراغ والأنشطة الدينية والمدارس، الخ...) ظاهرًا للعيان عندما أدى الكساد الكبير الى خفض عدد العمال من ١٦٠٠٠ في ١٩٣٠ الى ٥٠٠٠ فقط في ١٩٣٢. وأدى ذلك الى عدة تمردات متتابعة من جانب العمال القادمين من روديسيا الشمالية ضد سياسة إعادتهم الى بلادهم، والى سلسلة من أحداث الشغب من جانب العمال الذين كانوا يعيشون خارج المجمعات السكنية، والى ثورة رجال رواندا - أوروندي في ١٩٣٢.

الضرائب

على الرغم مما تحقّق من تقدّم فإن تحسن الأحوال الاقتصادية الذي لا يمكن إنكاره لم يكن له تأثير كبير على مستويات معيشة الافريقيين. حقًا إن العمل بأجر صار هو العرف السائد، وتضاعف عدد العمال في الكونغو عشر مرات خلال عقد واحد فزاد من ٤٧٠٠٠ عامل في ١٩١٧ الى ٤٢٧٠٠٠ عامل في ١٩٢٧، وهو رقم لم يتسن تجاوزه إلاّ في ١٩٣٧ بعد أن تلاشت آثار الكساد الكبير[٣٠]. غير أن عدد العمال لم يكن يمثل سوى نسبة متواضعة من عدد السكان، فكان أقل من ٢٠ ٪ من «الذكور البالغين القادرين بدنيًا» في الكونغو، وكان ٢ ٪ منهم على أية حال من الرواندبين[٣١]. ولم يزد حتى في ١٩٥٠ عن ٢ ٪ فقط من مجموع السكان في افريقيا الفرنسية[٣٢].

ورغم تزايد الطلب على اليد العاملة فإن حركة الأجور لم تواكب هذا التزايد، إذ كان التضخم الذي شهدته العشرينات هو سمة السياسات المالية للدول الأوروبية، باستثناء بريطانيا العظمى التي ظلّت ملتزمة بسياستها الانكماشية. وفي ١٩٢٦ كان الفرنك الفرنسي قد فقد أربعة أخماس قيمته قبل الحرب، بينما انخفضت قيمة الفرنك البلجيكي بدرجة أكبر (فبعد أن كانت كل ١٠٠ فرنك بلجيكي تعادل ٨٧,٦٠ فرنكًا فرنسيًا في ١٩٢٦ ثبتت في العام التالي عند ٧١ فرنكًا فرنسيًا فقط)، ناهيك عن الانخفاض السريع في قيمة الإسكودو البرتغالي. ونظرًا للتضخم في الدول الاستعمارية الأصلية ذاتها،

(٢٩) ب. فيتر، ١٩٧٦، ١١٣.
(٣٠) التقارير السنوية عن إدارة الكونغو البلجيكي من ١٩١٩ الى ١٩٣٩.
(٣١) ٧٣٠٠ عامل من مجموع الذكور القادرين بدنيًا والبالغ عددهم ٣٥٠٠٠٠. ب. دو ديكر، ١٩٧٤.
(٣٢) ت. هودكين، ١٩٥٦، ص ١١٨.

الذي كان ينعكس على تكلفة واردات المستعمرات من تلك الدول دون أن يكون ذلك مصحوبًا بتغير في أسعار صادراتها، فقد كانت الأجور الحقيقية للعمال الافريقيين تميل الى الانخفاض.

وكان الجهد الوحيد الذي كُلِّل بالنجاح هو الاستعاضة تدريجيًا عن دفع الأجور عينًا بدفعها نقدًا. وقد فرض هذا النظام في الكونغو البلجيكي منذ ١٩١٦، ثم اتبع في افريقيا الإستوائية الفرنسية بخطى أكثر بطأ. بيد أن ذلك أدّى الى دفع الضرائب نقدًا. وكانت هذه الضرائب تُجبى من كل بالغ قادر بدنيًا كما كانت تعتبر منذ بداية القرن مؤشرًا على انتقال المستعمرات الى مرحلة الاقتصاد النقدي، ومن ثم على توافر شروط تطورها.

وقد اشتدت تدريجيًا وطأة الضرائب على القوة الشرائية للافريقيين الذين أصبحوا أسرى لدورة الانتاج الاستعماري. وبعد استكمال التوغل الاستعماري وتعزيز إدارة المستعمرات بعد الحرب صار من الصعب على السكان المحليين أن يقاوموا نظام الضرائب بالفرار أو التمردات. وبعد أن انتظمت الضرائب أصبحت حصيلتها في النهاية تؤدي وظيفتها باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل التوسع. وقد أدّى هذا بدوره، فيما بين الحربين، الى تزايد معدلات ضريبة الرؤوس بسرعة أكبر من معدل تزايد أجور العمال.

أما مداخيل الفلاحين فظلّت منخفضة بصورة لا تصدّق، ولا سيّما مداخيل الفلاحين المشتركين في الزراعة الإجبارية لبعض المحاصيل. فقد كان متوسط دخل كل من زراع القطن الـ ٧٠٠٠٠٠ في الكونغو البلجيكي في الفترة من ١٩٢٨ الى ١٩٣٢ لا يتجاوز ١٦٥ فرنكًا بلجيكيًا في السنة. ولم يكن حظ زراع الأرز أفضل بكثير (١٧٠ فرنكًا بلجيكيًا)[٣٣]. بل إن المداخيل كانت أسوأ من ذلك في افريقيا الاستوائية الفرنسية. فقد كان دخل الفلاح من الأوبانغي الذي يزرع ألفي متر مربّع قطنًا في السنة (على أساس العمل ٢٠٠ يوم طبقًا للقانون) يتراوح في نفس الفترة بين ٩,٢٠ فرنك و ٤٠ فرنكًا، أي ما لا يزيد كثيرًا على قيمة الضريبة[٣٤].

ورغم أن أصحاب الأجور كانوا أحسن حالاً، الاّ أن اجورهم كانت لا تكاد تلاحق التضخم، وإن تزايدت بسرعة أكبر في المناطق التي كان يسودها الاقتصاد النقدي. وقد انخفض متوسط الأجر الشهري في الكونغو الأوسط من ٢٥,٤٥ فرنكًا بلجيكيًا في ١٩١٢ – ومن المتفق عليه أنها احدى سنوات الذروة (١٩,٣٠ فرنكًا بلجيكيًا في ١٩١٣) – الى ١٩,٣٥ فرنكًا بلجيكيًا في ١٩٢٠، ثم ارتفع الى ٣٠ فرنكًا بلجيكيًا تقريبًا في ١٩٢٩[٣٥]. وكان المتوسط أعلى من ذلك في أعمال الغابات الغابونية (من ٤٠ إلى ٥٠ فرنكًا بلجيكيًا)، حيث كان مساويًا تقريبًا لمتوسط الأجر في الكونغو البلجيكي (٦٠ فرنكًا بلجيكيًا شهريًا)[٣٦].

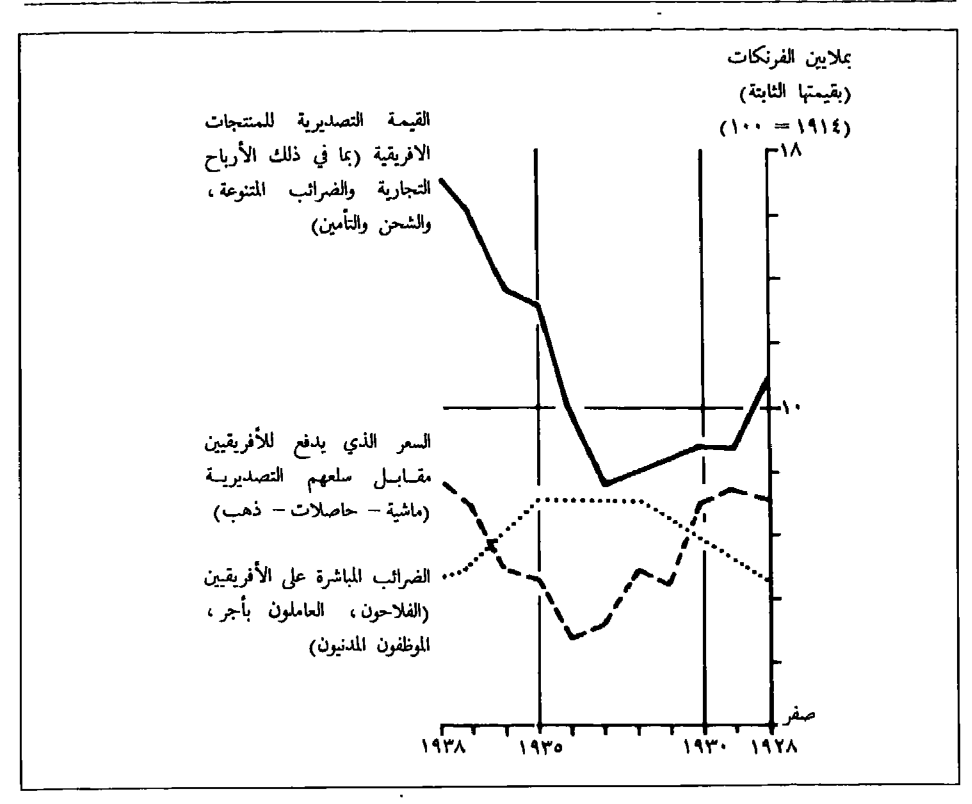
وكانت هناك على أحسن تقدير في أكثر المناطق انتاجًا زيادة موازية في الضرائب، كما حدث في الغابون مثلاً؛ حيث تناقص مقدار العمل المطلوب لسداد الضريبة خلال ذلك العقد، من ٢٣ يومًا عقب

(٣٣) م. ميرلييه، ١٩٦٢، ص ٨٣ – ٨٤.

(٣٤) سان ماركو، ١٩٤٠.

(٣٥) التقارير السنوية، الكونغو الأوسط، محفوظات افريقيا الاستوائية الفرنسية، إكس أن بروفانس، الملف ٤ (٢)د. وانظر أيضًا ك. كوكري – فيدروفيتش، ١٩٧٢، ص ٤٩٠ – ٤٩٢.

(٣٦) في ١٩٢٧ مثلاً بلغ مجموع الأجور ٢٢٧ مليون فرنك بلجيكي دفعت لـ ٣١٥٠٠٠ عامل، أي بمتوسط ٧٢٠ فرنكًا للعامل في السنة أو ٦٠ فرنكًا في الشهر (٦٠ فرنكًا بلجيكيًا في ١٩٢٧ = ٤٢,٥٠ فرنكًا فرنسيًا). وفي ١٩٢٤ كان اتحاد مناجم كاتانغا يدفع ما بين ٣٠ و٤٥ فرنكًا عن العمل الفعلي لمدة ٣٠ يومًا. ب. فيتر، ١٩٧٦.



الشكل ١٥.٣ : تقييم تقريبي للامكانيات النقدية الافريقية في غينيا الفرنسية (١٩٢٨ – ١٩٣٨).
(المصدر : م. ترينتادويه، ١٩٧٦).

الحرب مباشرة الى ١٨ يومًا عشية الكساد الكبير. بيد أن أعباء الضرائب كانت بوجه عام في تزايد مستمر ولاسيّما بالنسبة للفلاحين ، وخاصة في فترة الكساد التي شاع فيها فصل العمال وانهارت فيها أسعار سلع المناطق الاستوائية . وعلى العموم كان عبء الضرائب المباشرة على الافريقي أعلى من الأجر الذي كان يتقاضاه ، فاضطر للاستدانة والعيش في فقر مدقع ، ولا سيّما أن الضرائب زادت في الفترة التي انخفضت فيها أسعار المحاصيل الى أدنى مستوى لها ، وانخفضت معها أجور العمال الزراعيين. وتشير بعض دراسات الحالات في غينيا وساحل العاج الى أن الفلاح كان يدفع في تلك الفترة أكثر مما يكسب ، على الأقل في إطار الاقتصاد النقدي. وعلى الرغم مما صاحب ذلك من زيادة في المحاصل النقدية (محاصيل المضاربة) فإن كل الدلائل تشير الى اشتداد حدة الفقر. فقد اضطر الفلاحون الى إنفاق كل مواردهم الضئيلة والى التضحية بما كان لديهم من قطع فضية قليلة ادخروها بشق الأنفس ، بل والى بيع أملاكهم العائلية الضئيلة.

وعلى الرغم من صعوبة المقارنة بين الأقاليم التي نحن بصددها ، فاننا نستطيع أن نتبيّن بعض أوجه الشبه وأوجه الاختلاف في تطورها. وقد ظل عبء ضريبة الرؤوس أشد ما يكون في المستعمرات البرتغالية ، إذ كان يعادل رسميًا عمل ثلاثة شهور ، وكانت الضريبة تسدّد عملاً. كما كانت الضريبة مرتفعة

الجدول ٩ : نسبة ضريبة الرؤوس من مجموع الإيرادات في ميزانيات المستعمرات

	كنسبة مئوية						بملايين الفرنكات		
	الكونغو البلجيكي		افريقيا الغربية الفرنسية (أغ. ف.)		افريقيا الاستوائية الفرنسية (أ. أ. ف.)		مجموع حصيلة ضريبة الرؤوس		
السنة	الضرائب على السكان الافريقيين	إيرادات الجمارك	الضرائب على السكان الافريقيين	إيرادات الجمارك	الضرائب على السكان الافريقيين	إيرادات الجمارك	الكونغو البلجيكي (فرنك بلجيكي)	أ.غ.ف (فرنك فرنسي)	أ.أ.ف (فرنك فرنسي)
١٩٢٨	–	–	٢٠	٢٩,٤	٢٢,٦	٢٧,٣	–	١٤٤	٢٧
١٩٣١	٢١,٢	٢١	٢٨	١٨,٤	٢٢,٥	٣٠,٩	١١٥	١٨١	٣٨
١٩٣٢	٢٩	١٩,٦	٢٨,٧	١٩,٩	٢٤,٦	٣٠,٩	١٠٩	١٦٨	٣٧
١٩٣٤	٢٢,٥	١٨,٩	٢٧,١	٢١,١	١٩	٣٠,٣	٨٢	١٥٤	٤١
١٩٣٥	٢٢,٤	٢٧,٩	٢٥,٨	٢٣,٩	–	٤٦,٥	٩١	١٥٣	–

المصدر : التقارير السنوية عن إدارة مستعمرة الكونغو البلجيكي، ١٩٣٢ – ١٩٣٨. الحوليات الاحصائية لافريقيا الغربية الفرنسية، الأجزاء ١ و٢ و٣، ١٩٣٢ – ١٩٣٨، والحوليات الاحصائية لافريقيا الاستوائية الفرنسية، الجزء الأول، ١٩٣٦ – ١٩٥١.

نسبيًا في افريقيا الغربية الفرنسية، وقد بلغ متوسط الضريبة المحصلة عن كل نسمة من كل مستعمرة في ١٩١٥ فرنكين فرنسيين في افريقيا الغربية الفرنسية، و ١,٥٥ فرنكًا فرنسيًا في افريقيا الاستوائية الفرنسية، و ١,٣٥ فرنكًا بلجيكيًا في الكونغو البلجيكي. وكلما كانت المستعمرة مضطرة للعيش على مواردها الذاتية، كلما كان عبء الضريبة ثقيلاً.

وعلى العموم كانت كل ميزانيات المستعمرات تموّل بنفس الطريقة : ٢٥ ٪ من إيرادات الجمارك، و ٢٥ ٪ من ضريبة الرؤوس[٣٧]. ولكن المأساة هي أن السلطات حاولت بعد حدوث الكساد الكبير أن تعوض العجز في حصيلة الايرادات الجمركية التي تناقصت في كل مكان الى أقل من ٢٠ ٪ في ١٩٣٢ عن طريق ضريبة الرؤوس. بيد أن الضرائب المفروضة في الكونغو كانت أخفها وطأة في هذه الحالة أيضًا على الرغم من أن متوسط ما يدفعه الفرد من الضرائب كان في ١٩٣١ معادلاً تقريبًا لما كانت تجبيه

(٣٧) في افريقيا الغربية الفرنسية كان نصف الميزانية تقريبًا (من ٤٣ الى ٤٥ ٪) يموّل في الفترة من ١٩٢٨ الى ١٩٣٥ بواسطة ضريبة الرؤوس بالاضافة الى إيرادات الجمارك. وكان الثلث يمول من الضرائب الأخرى، وخاصة الضرائب غير المباشرة (من ١٥ الى ٢٠ ٪) التي كان يفرض معظمها على السكان المحليين (ضريبة الأراضي، الضرائب على الماشية، ضرائب الاستهلاك والتداول) وعلى السكك الحديدية (من ١٣ الى ١٦ ٪). ولذلك كانت السكك الحديدية تعاني من عجز دائم. أما الباقي (من ٢١ الى ٢٤ ٪ وهي نسبة مماثلة لنسبة الكونغو البلجيكي) فكانت تمول من مصادر عامة وخاصة مختلفة (الأملاك الأميرية، التراخيص، المداخيل، المصانع). الحوليات الاحصائية، ورد ذكرها في مصادر الجدول ٩.

السلطات الفرنسية (متوسط الفرد من السكان : ١٢,٤٨ فرنكًا فرنسيًا في افريقيا الغربية الفرنسية ، و ١١ فرنكًا فرنسيًا في افريقيا الاستوائية الفرنسية ، مقابل ١١,٥٠ فرنكًا بلجيكيًا أو ما يعادل ٨,٣٠ فرنكات فرنسية في الكونغو) ، وكان الانخفاض أثناء فترة الكساد أكبر نسبيًا . فقد انخفضت حصيلة ضريبة الرؤوس في الكونغو البلجيكي بنسبة ٢٩ ٪ مقابل ١٥ ٪ في افريقيا الغربية الفرنسية فيما بين ١٩٣١ و ١٩٣٤ ، ناهيك عن افريقيا الاستوائية الفرنسية التي زادت فيها بمقدار ٤٣ ٪ في الفترة من ١٩٢٩ الى ١٩٣٤ .

والواقع أن عدم حصول رجال الإدارة في مستعمرات افريقيا الفرنسية على أي مساندة من فرنسا لطلباتهم – الملحة أحيانًا – بشأن خفض الضرائب أثناء فترة الكساد قد اضطرهم الى « السير في هذا الطريق (طريق خفض الضرائب) بأكبر قدر من الحيطة »[٣٨] . ولئن كان الموقف في الكونغو أسوأ حالاً على وجه العموم في ختام تلك الفترة ، فان الضريبة ظلّت أقل من الأجر الشهري للفرد . وفضلاً عن ذلك فان وقت العمل المطلوب لسد الاحتياجات الأساسية (التي يمثلها شراء « الكيتنجة » ، وهو القماش المطبوع) والذي كان قد زاد في بعض الحالات (كاساي مثلاً) الى ما يقرب من خمسة شهور ، قد بدأ يتناقص بوجه عام منذ ١٩٢٠ ، وربما من قبل الحرب في حالات أخرى ، غير أنه عاد الى التزايد حتى ناهز الشهر ونصف الشهر .

الجدول ١٠ : **قيمة ضريبة الرؤوس السنوية في بعض المناطق الريفية**
مقارنة بالأجر الشهري (مجموع الأجر الشهري : ١٩١٢ - ١٩٣٣ = ١٠٠)

	الضريبة					الضريبة + الكيتنجة				
	١٩١٢	١٩٢٠	١٩٢٤	١٩٢٨	١٩٣٣	١٩١٢	١٩٢٠	١٩٢٤	١٩٢٨	١٩٣٣
الكونغو الأدنى والأوسط	٦٥	٥٠	٣٦	٣١	٧٨	١٠٦	١٧٥	١٩٨	١١٩	١٣٨
كاساي	٧٥	٣٧	٤١	٢٢	٥٩	١٧٥	٤٨٢	٢٩١	١٤٣	١٣٥

المصدر : ج. ب. بهانز ، ١٩٦٨ ، ص ٣٦١.أما في افريقيا الغربية الفرنسية فقد قدّرت شركة .S.C.O.A أن الضرائب كانت تستنفد حتى عام ١٩٤٠ قرابة نصف الايرادات السنوية لزراع الفول السوداني . وذلك كما جاء في تقرير ملحق بميزانية الشركة وموجود ضمن محفوظاتها .

ونلاحظ في هذا الصدد الآثار الأولية لسياسة استثمارية سابقة أدت فيما بعد الى زيادة حيوية نظام الانتاج أو جعلته – على أقل تقدير – يختلف بصورة متزايدة عن النمط الاستغلالي المتخلف السائد في إقليم الساحل الفرنسي ، إذ لمّا كانت تلك المنطقة لا تنتج أي محصول مجز فقد توالى الضغط الضريبي على الافريقيين في محاولة لتجنب الانهيار الاقتصادي .

(٣٨) الكتاب الدوري رقم ٦٨ من مفوض الجمهورية في الكاميرون، ١٩ سبتمبر / أيلول ١٩٣٢ ، محفوظات ياوندي ، APA-10895/A

الأزمات وآثارها

كان وضع الافريقيين حرجًا دائمًا ، ولكنه في ١٩٣٠ أصبح مأسويًا على نحو ما كان في بداية الفترة التي نحن بصددها .

الانتاج

لقد أدت الحرب العالمية الأولى ، على الرغم من أنها شملت جميع أرجاء المعمورة ، الى زيادة كبيرة في الانتاج . وازدادت بالتالي بصورة ملحوظة صادرات وأرباح الشركات العاملة في الخارج باستثناء قلة قليلة منها (كما حدث لتجارة الأخشاب في أوكومي بالغابون التي كانت تعتمد كليًا على السوق الألمانية ثم أغلقت تلك السوق في وجهها دون سابق إنذار) . والواقع أن «المجهود الحربي» كان شديد الوطأة في أقاليم افريقيا الناطقة بالفرنسية . فقد أعلن برنامج «للانتاج المكثّف» في ١٩١٥ ووسّع نطاقه في ١٩١٦ – ١٩١٧[٣٩] . ونظمت معسكرات عمل لزراعة وجني ما يسمى بالمنتجات الاستراتيجية (المطاط ، والمحاصيل الزيتية ، والأخشاب ، الخ) . وأهم من ذلك كله أن الحكومة الفرنسية أعلنت أنها تضمن مؤقتًا شراء تلك المنتجات . ومن ثم استولت رسميًا على ١٤٠ ألف طن من البذور الزيتية في ١٩١٨ وعلى ما يقرب من ٣ ملايين طن في ١٩١٩ . وبمجرّد انتهاء الحرب العالمية الأولى انهار تمامًا انتاج سلع معيّنة كانت تلقى رواجًا في تلك الفترة ، مثل زيت الخروع والمطاط ، بعد أن كفّت الحكومة عن شرائها . على أن الحرب أوضحت عمومًا ضرورة تنظيم الانتاج (وهذا هو الدور الذي اضطلع به المؤتمر الاقتصادي للمستعمرات في ١٩١٧) ، وساعدت على قيام أول المشروعات الكبيرة القائمة على المضاربة – في القطن في أوبانغي – شاري (جمهورية افريقيا الوسطى الآن) ، وفي الأخشاب في الغابون وساحل العاج – وذلك في أوائل العشرينات ، عقب الأزمة العنيفة ، مع قصر أمدها ، التي حدثت في ١٩٢١ – ١٩٢٢ .

وبعكس هذه الأسباب تمامًا ، أدّت أزمة ١٩٣٠ التي أسفرت عن انهيار الأسعار ، الى إعادة النظر جذريًا في أهداف الانتاج وأساليبه ، على الأقل في الأقاليم الخاضعة لسلطة فرنسا والتي كان اقتصادها حتى ذلك الحين اقتصاد «مبادلة مباشرة» Economie de traite .

ولم تكن تلك الأزمة أزمة فائض في الانتاج . فالغلة المنخفضة للغاية كانت تعني أن المنتجات المعنية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من التجارة الدولية (فمثلاً كانت صادرات السنغال من الفول السوداني تمثل ٥٠ ٪ من إيرادات افريقيا الغربية الفرنسية ، ولكنها لم تكن تمثل سوى ٥ ٪ فقط من الانتاج العالمي) ، وكانت الحماية التي تفرضها الدول الاستعمارية تضمن سرعة تصريف هذه المنتجات بفضل انتهاج سياسة ، وإن تكن محدودة ، لإعانات الدعم . وتضمنت هذه الإعانات ، في افريقيا الغربية الفرنسية ، اعطاء علاوات تصدير للشركات الفرنسية العاملة في المنطقة لتعويضها عن الانخفاض في الأسعار وعن مساهمتها في أداء الدين القومي في افريقيا الاستوائية الفرنسية التي دفعت حتى أصبحت على حافة الإفلاس بسبب العجز في إيرادات الجمارك .

وعندما أصبحت أعباء الضرائب فوق طاقة الافريقيين (حيث أنها ظلّت مرتفعة على الرغم من انهيار الأسعار والأجور) عمدوا الى زيادة انتاجهم لتعويض هذا الانخفاض في مداخيلهم . وقد رأينا فيما سبق

---

(٣٩) انظر الكتاب الدوري المؤرخ بتاريخ ١٣ فبراير / شباط ١٩١٥ ، افريقيا الاستوائية الفرنسية ، والمقتبس في ك. كوكري – فيدروفيتش ، ١٩٧٢ ، ص ٤٩٢ . وبالنسبة لافريقيا الغربية الفرنسية انظر م. ميشيل ، ١٩٨٢ .

أن محاصيل المناطق الحارة (البن والكاكاو والموز والقطن) شهدت رواجًا كبيرًا في أوج الأزمة بفضل انتاج صغار الزراع الوطنيين. وهكذا أمكن التغلب بسرعة على الانخفاض العام في كمية الصادرات — الذي كان شديدًا في ١٩٣٢ — رغم الهبوط الحاد في الأسعار. وفي عام ١٩٣١ تجاوز الانتاج متوسطه فيما بين الحربين لأول مرة ، ثم تجاوزه مرة أخرى في ١٩٣٤ وظل على مستواه العالي بعد ذلك. وكان هذا بطبيعة الحال يرجع الى الجهود التي بدأت أثناء فترة الرواج فيما بين ١٩٢٤ و ١٩٢٨ والى سياسة تنمية المرافق الأساسية للنقل التي اتبعت أثناء الأزمة ومولت من القروض التي قدمت الى المستعمرات الفرنسية في ١٩١٣.

على أنه لما كان تخصيص هذه الأموال قد تم في أسوإ فترات الكساد ، فانها لم تستخدم أساسًا في توسيع نطاق البرامج وإنما في التقويم — المحدود جدًا — للعجز المحلي ، ولا سيّما في الكاميرون (حيث ألغيت معسكرات العمل) وفي افريقيا الغربية الفرنسية حيث ظلّت أكثر من نصف العمليات تموّل من الموارد الذاتية للاتحاد ، رغم تناقصها الى حد كبير. وفضلاً عن ذلك أدت سياسة القروض الضخمة هذه الى زيادة كبيرة في الدين الداخلي في نفس الوقت الذي تدهورت فيه إيرادات ميزانيات المستعمرات نتيجة للانخفاض الشديد في إيرادات الجمارك.

وهكذا فإن التحول الاقتصادي الواضح الذي حدث أثناء تلك الفترة قد تم بفضل الفلاحين وعلى حسابهم. فقد زاد عبء الضريبة على كاهل المنتجين في نفس الوقت الذي هبطت فيه الأسعار الى أدنى مستوياتها ، وتناقصت فيه بالتالي أجور العمال الزراعيين. ولامراء في أن زيادة حصيلة الضرائب ونمو قطاع الأجراء من بين العاملين في الزراعة ، الذي حل تدريجيًا محل العمل الإجباري ، كانا مرتبطين بالتوسّع في زراعة محاصيل المضاربة. غير أن هذه الزراعة ساعدت أساسًا على بدء عملية تمايز اجتماعي ، إذ أدت الى ظهور طبقة جديدة من «محدثي الثراء» بين أهالي المستعمرات من صغار ملاك الأراضي وأصحاب المشروعات التجارية الذين كانوا يتكسبون من استغلال فقر الأغلبية المعدمة ومديونيتها. ومما له دلالته ، مثلاً ، أن سنوات الأزمة شهدت تزايدًا مطردًا في المدخرات في البلاد الافريقية ، سواء قيست تلك المدخرات بعدد حسابات التوفير أو بقيمة الودائع. ولا شك في أن هذا التزايد في المدخرات كان يرجع الى الطبقات المتوسطة الدنيا من الوسطاء المحليين (الكومبرادور) الذين أدركوا سريعًا ، بفضل شروط التبادل المؤاتية نسبيًا ، أن أوضاعهم تتوقف على الالتزام بسرعة بقواعد النظام الرأسمالي.

أما بالنسبة للجماهير من صغار الفلاحين الفقراء فقد بلغ الفقر أشده. واستنفد الافريقيون احتياطياتهم الهزيلة ، ورهنوا أراضيهم وأصبحوا زراعًا بالمشاركة على أساس نظام الثلثين والثلاثة أرباع (نظام الاستغلال abusa في منطقة زراعة الكاكاو في ساحل العاج). بل أنه لم تعد هناك حاجة إلى إلزامهم بمقتضى تشريعات على العمل الاجباري. وابتداءً من عام ١٩٣١ أصبح هناك نقص حاد في النقود (التي لم يعد هناك سبيل الى تجنّب استخدامها) ، ومن ثم تعذّر عليهم بصورة متزايدة أن يرجعوا مرة أخرى الى أسلوب العيش التقليدي القائم على زراعة الكفاف، لأن هذا الأسلوب لم يعد يكفل لهم مجرّد البقاء. وعلى وجه التدقيق لم يعد أمام الفلاحين مجال للاختيار [٤٠].

---

(٤٠) فيما يتعلّق بافريقيا الاستوائية الفرنسية أنظر ج.ج. ريست ، التقرير الاقتصادي لوزارة المستعمرات ، برازافيل ، ٢٤ يونيو / حزيران ١٩٣٧ ؛ وكذلك قسم ما وراء البحار من المحفوظات الوطنية (ANSOM) بباريس : Fonds Guerut, 827 . وفيما يتعلّق بافريقيا الغربية الفرنسية أنظر تقرير أ. جيسكار ديستان إلى وزارة المستعمرات عن بعثته الى افريقيا الغربية الفرنسية ١٩٣١-١٩٣٢ ، قسم ما وراء البحار في المحفوظات الوطنية ، الشؤون السياسية ، ص ٥٣٩. وانظر أيضًا ك. كوكري ، فيدروفيتش ، ١٩٧٧ و مشرف على التحرير) ، ١٩٧٦.

نقص الغذاء ، والمجاعة ، والأوبئة

كان من السمات المميزة لهذه الفترة بأكملها وقوع أزمات غذائية شديدة الحدة.
فقد كان لاقتصاد الحرب الذي ساد في الفترة ١٩١٥ – ١٩١٨ آثار بالغة الخطورة. وكان من أشد تدابيره ضررًا المصادرة الرسمية للمواد الغذائية لإطعام سكان الدولة الاستعمارية ، في نفس الوقت الذي كان فيه الجنود (١٠ آلاف فقط في افريقيا الاستوائية الفرنسية ، وأكثر قليلاً من ١٦٠ ألفًا في افريقيا الغربية الفرنسية) يستنفدون موارد الريف.
وفي الغابون لم يترك للاستهلاك المحلي سوى ربع محاصيل الزراعة الإجبارية. وبلغ الأمر حد تصدير المنيهوت من الكونغو الأوسط وأوبانغي – شاري : ٢١٠ طن في ١٩١٥ و ١٥٧ طنا في ١٩١٧[٤١].
وكان من نتيجة هذا القرار بتصدير الحاصلات الغذائية الأساسية أن أتت السلطات الاستعمارية في افريقيا الغربية الفرنسية على كل احتياطيات الحبوب على ضآلتها بسبب التعرّض لقحط نسبي لمدة عامين متتاليين (١٩١١ – ١٩١٢) ، وللجفاف مدة عام بأكمله (١٩١٣). وقد استشرى ذلك القحط في جميع أنحاء المنطقة السودانية ، من السنغال الى واداي وتشاد. وبعد أن كانت البلاد تتعرّض لموجات قحط بين الحين والحين ، تردّت في مجاعة جائحة يتراوح عدد ضحاياها على الأرجح ما بين ٢٥٠ ألف و ٣٠٠ ألف نسمة[٤٢]. ولم يخفّف من وطأة تلك المجاعة إلاّ بقاء ٤٠٠٠ طن من الحبوب لم يتمكّن السودان الفرنسي (مالي الآن) ، بسبب نقص الامكانيات وضيق الوقت ، من شحنها الى فرنسا[٤٣].

الجدول ١١ : صادرات افريقيا الغربية الفرنسية من المنتجات الغذائية المصادرة رسميًا (بآلاف الأطنان)

	١٩١٦	١٩١٧	١٩١٨	١٩١٩	المجموع
الذرة	١,٥	٤,٦	–	–	٦
الدخن	٩,٦	٣,٦	١,٣	١,٦	١٦,٢
الأرز	–	٢,٧	–	–	٣
المجموع	١١,٣ (١)	١١,١ (٢)	٣,٢ (٢)	٣,٣ (٢)	٢٥,٢

١) ويشمل أيضًا الأخشاب والكولا والجوناكي (من مشتقات الكولا).
٢) وتشمل الفاصوليا.
(المصدر : الدليل السوي لحكومة عموم افريقيا الغربية الفرنسية، ١٩١٧ – ١٩٢١، باريس، ص ٥٥).

وفي افريقيا الاستوائية الفرنسية ، حيث استمرّ الشراء الاجباري للمحاصيل الى ما بعد بداية العقد الثاني من أجل تموين مشروعات السكة الحديدية بين الكونغو والمحيط الأطلسي ، امتدت المجاعة التي

(٤١) أنظر الكتاب الدوري المؤرخ في ١٣ فبراير / شباط ١٩١٥ – افريقيا الاستوائية الفرنسية ؛ ك. كوكري – فيدروفيتش ، ١٩٧٢ ، ص ٤٩٢.
(٤٢) ج. سوريه – كانال ، ١٩٦٤ ، ص ١٦٩ – ١٧٢.
(٤٣) هـ. س. كونييه ، ١٩٢١ ، ص ٢٥٣.

كانت قد بدأت في ١٩١٨ حتى شملت الشطر الشمالي من البلاد (وولو – نتم) فيما بين ١٩٢٢ و ١٩٢٥ : ويرجح أن تكون قد قضت على نصف السكان من الفانغ فانخفض عددهم من ١٤٠ ألفًا الى ٦٥ ألفًا فقط في ١٩٣٣[٤٤].

وعندئذٍ وقع السكان الذين أنهكتهم المجاعات فريسة للأوبئة. فانتشر وباء الجدري مرارًا، كما استشرت بوجه خاص الأنفلونزا الاسبانية الواردة من أوروبا، وراح ضحيتها ما يقرب من عُشْر سكان افريقيا الاستوائية الفرنسية[٤٥].

ورغم أن المجاعات لم تكن كلها مصحوبة بمثل هذه النتائج المفجعة، إلاّ أن المجاعات الناجمة عن نقص الأغذية بسبب النظام الاستعماري كانت من الظواهر المتكرّرة في تلك الفترة. فلقد تكرّر حدوثها مثلاً في رواندا – التي كانت «مخزن غلال» الكونغو البلجيكي – في عامي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ بعد أن تعرّضت من جديد للقحط[٤٦]. وكانت تلك المجاعات عرضًا من أعراض ضعف البلاد التي أنهكها «اقتصاد المبادلة المباشرة»، رغم ارتفاع أرقام الصادرات.

وقد وقعت مجاعات بالغة الشدة مثل مجاعة النيجر في ١٩٣٠ التي لا تزال بعض ذكرياتها محفورة في أذهان أهل «زرما–سونراي» والتي أعقبها هجوم أسراب الجراد على البلاد. ومع ذلك اقترف النظام الاستعماري أمورًا عديدة ساعدت على تفاقم المجاعات كما يتضح من التقارير التي أعدت في تلك الفترة وهي حافلة بالنقد الذاتي الشديد. فالضرائب الباهظة التي ارتفعت خلال عشر سنوات من ١,٢٥ فرنكا بلجيكا الى ٧ فرنكات، شجعت السكان على الفرار الى ساحل الذهب بدلاً من العمل في زراعة المحاصيل. واتسع نطاق العمل الاجباري بعد عام ١٩٢٧ من جراء إقامة المرافق الإدارية في نيامي ومد الخط الحديدي. وقد أشاع ذلك الاضطراب في مواعيد الزراعة رغم أن قلة الأمطار كانت تستوجب العناية الشديدة بهذه المواعيد. وكانت الإمدادات من الدخن، ولم يكن من المحاصيل الاجبارية، تتوقف كلية على الرؤساء المحليين. وفي ١٩٣١ كان من نتيجة رفض السلطات الإدارية تخفيض ضريبة الرؤوس وإصرارها على أن تسدد جماعيًا بحيث يضطر الفلاحون الى أن يسدّدوا أيضًا الضرائب المفروضة على الجنود الفارين وعلى بعض الموتى، أن وصل الأمر – كما جاء في أحد التقارير – الى حد أن «قرى بأكملها اختفت، وهلكت تمامًا فئة من فئات العمر»[٤٧]. وبلغ معدل الوفيات في بعض المناطق أكثر من ٥٠ ٪.

بيد أن الكارثة لم تكن في مجموعها بمثل هذه القتامة. فقد قُضِي على المجاعات بفضل التقدم في وسائل النقل، وأوقف انتشار الأوبئة بفضل الحملات الصحية الأولى. إلاّ أن الانخفاض في الأسعار ونقص اليد العاملة كانت لهما آثار محسوسة قاسية في كل مكان. «كانت وطأة الانخفاض أشد ما تكون على الأسعار التي تدفع للمنتجين. فانخفضت القوة الشرائية للأهالي انخفاضًا لم يسبق له مثيل في أي من الأزمات السالفة»[٤٨].

---

(٤٤) ج. سوتيه، ١٩٦٦، ص ٨٥٩ و ٨٦٤ و ٨٧١.

(٤٥) هووت ومارزان وريكو وغروفيليه ودافيد. ١٩٢١.

(٤٦) لم تمنع هذه المجاعة فيما بعد من زيادة صادرات المنيهوت، فقد زادت من ٢٣٩ الى ٢٠١٥ طنًا وهي التي سجلت في الفترة من ١٩٣٠ الى ١٩٣٤. ب. دو ديكر، ١٩٧٤.

(٤٧) مقتبس في ف. فوغليشتاد، ١٩٧٤، ص ٢٥.

(٤٨) شركة أوغويه العليا، تقرير الى الجمعية العمومية للمساهمين، ١٩٣٠. من وثائق الشركة.

ومما له دلالته أن الهجرة الواسعة النطاق الى الحضر بدأت في افريقيا الناطقة بالفرنسية في نفس وقت حدوث الأزمة الكبرى. فرغم الركود العام في النمو السكاني (١٤,٤ مليون نسمة في افريقيا الغربية الفرنسية في عام ١٩٣١، و ١٤,٦ مليون نسمة في ١٩٣٦) بدأت المدن تكتظ بجموع الفلاحين الوافدين، رغم أن موقف اليد العاملة في الحضر كان حرجًا أيضًا. ففي ١٩٣٦ مثلاً لم يكن عدد العاملين بأجر في افريقيا الغربية الفرنسية يزيد على ١٦٧ ٠٠٠ أجير، أي ما لا يكاد يتجاوز نسبة ١ ٪ من مجموع السكان. ومع هذا تزايد عدد سكان داكار وأبيدجان بنسبة ٧١ ٪ فيما بين ١٩٣١ و ١٩٣٦، بينما تضاعف عدد سكان كوناكري. ومما هو أقوى دلالة من ذلك ما حدث في بلدة صغيرة وفقيرة في أعماق البلاد مثل واغادوغو التي زاد عدد سكانها في نفس الفترة بمقدار الثلث رغم أن عددهم كان يميل الى التناقص قبل ذلك.

ويدل الركود العام في النمو السكاني أثناء هذه الفترة دلالة واضحة على حالة الفقر التي كانت سائدة. وعلى النقيض من ذلك كان الإنفاق الاجتماعي في تزايد مطرد في كل مكان ومن ثم فإن ما صاحب ذلك من تزايد في الإنفاق على الرعاية الصحية وفي عدد المستوصفات ومرافق العلاج قد حد بصورة فعّالة من الأمراض التقليدية (الطفيليات والأمراض التناسلية والجذام). غير أن السكان كانوا معرضين أشد التعرّض أثناء فترة ١٩٣١ – ١٩٣٦ العصيبة للإصابة بالأوبئة («الأمراض المستقطعة»: الأنفلونزا، الجدري، الخ). وثمة ما يغري أشد الإغراء بربط هذا المعدل العالي من الإصابة بالأمراض بحالة الشقاء والفقر المدقع التي كان يعيش فيها هؤلاء السكان العزل المنهكون[49].

الميزانية الاقتصادية

لما كان السكان المحليون قد ظلّوا تحت سيطرة مشدّدة من جانب السلطات الإدارية، فضلاً عن مشاركتهم المحدودة جدًا في التحولات الاجتماعية والاقتصادية، فقد كانوا في نهاية الفترة التي نحن بصددها في موقف محفوف بالمخاطر، بينما كان النظام نفسه يمر بتحول شديد.

القطاع الخاص

اتسمت هذه الفترة الى حد كبير بظهور شركات بالغة القوة وإن لم يكن قد مضى على انشائها بحلول نهاية القرن الماضي غير وقت قصير.

وقد احتل الكونغو البلجيكي الصدارة في هذا المضمار. فقبل الكساد الكبير مباشرة كان بالمستعمرة ٢٧٨ مؤسسة صناعية وتجارية بالإضافة الى وكالات لست وثلاثين شركة أجنبية، وذلك زيادة على المنشآت المحلية المتفرقة المملوكة لأفراد. وقد زاد إجمالي عدد المنشآت بمقدار الثلث خلال ثلاث سنوات، إذ ارتفع من ٤٥٠٠ في ١٩٢٦ الى ٦٠٠٠ في ١٩٢٩.

(٤٩) انظر ك. كوكري – فيدروفيتش، يصدر قريبًا.

الجدول ١٢ : الشركات البلجيكية العاملة في الكونغو في ١٩٢٩

	النقل	المصارف	التعدين	الزراعة والصناعة	التجارة (الزراعة والصناعة في بعض الحالات)	الحراجة (أو الحراجة والزراعة)
العدد	٢٣	٢٤	٢٧	١٢٥	٨٨	٩
رأس المال (بملايين الفرنكات)	٢ ١٦٧	١ ٠٣٧	٩٥١	١ ٩٨٢	١ ١٩٦	١٠٥
متوسط رأس مال كل شركة	٩٤	٤٣	٣٥	١٦	١٤	١٢

المصدر : ف. باسليك، ١٩٣٢، ص ٣٦٢.

وفيما بين عامي ١٩١٩ و ١٩٣٠ زادت رؤوس الأموال المستثمرة بمقدار ألف مليون فرنك ذهبي، كما تضمنت ألف مليون من الإصدارات الخاصة بالمستعمرات. وفي ذلك الحين كانت محفظة الأوراق المالية الحكومية (التي قدّرت بـ ١٦ ٠٠٠ مليون فرنك في ١٩٢٨ وانخفضت قيمتها في البورصة الى ٥٠٠٠ مليون في سبتمبر / أيلول ١٩٣٠ ثم خفّضت الى ثلث قيمة الأصول المملوكة للقطاع الخاص) تقدّر بنصف قيمة الأوراق المالية الكونغولية المملوكة للأفراد.

ورغم أن القطاعات التي شملتها تلك الأوراق المالية كانت متنوعة، فقد كانت تستند أساسًا الى أنشطة التعدين والسكك الحديدية. وكانت أربع شركات رئيسية (هي السوسييتيه جنرال، وأمبان، والكومنيير وبنك بروكسل) تزيد استثماراتها على ٦ آلاف مليون فرنك ذهبي تستحوذ على ما يقرب من ٧٥٪ من مجموع رأس المال[٥٠]. وكانت الشركة الكبرى وهي السوسييتيه جنرال تملك وحدها نصف رأس المال وتسيطر على ٣ شركات للسكك الحديدية و ٣ شركات عامة، وبنكين، و ١٢ شركة للتعدين، و ٦ مزارع و ٣ شركات للتمويل و ١١ شركة صناعية وتجارية وشركة للعقارات، أي أنها كانت تسيطر على جل انتاج المناجم (النحاس والألماس والراديوم وقسط كبير من الذهب)، وعلى صناعة الأسمنت بكاملها، وعلى معظم المنشآت الهامة لتوليد الكهرباء من مساقط المياه[٥١].

وكان نجاح هذه الشركة مرتبطًا بالمستوى الانتاجي لمناجمها، وأهمها اتحاد مناجم كاتانغا العليا (النحاس) الذي أنشئ في ١٩٠٦ بمقتضى اتفاق مع اللجنة الخاصة لكاتانغا. وكانت اللجنة نفسها قد آلت اليها ممتلكات شركة كاتانغا (١٨٩١) التي عهدت اليها دولة الكونغو الحرة بالإدارة الاقتصادية للمنطقة في ١٩٠٠، وبدأت أعمالها مع وصول السكك الحديدية الى اليزابثفيل (لومومباشي الآن) في ١٩١٠ وفورمنيير (ألماس كاساي) حيث بدأت عمليات التنقيب في ١٩٠٧ وعمليات الاستغلال في ١٩١٤. وكانت تختلف عن سائر الشركات صاحبة الامتياز التي لم تكن معظمها قد جمعت من رأس المال ما يكفي لاستغلال مناطقها الشاسعة، ومن ثم كان نشاطها ضئيلاً نسبيًا.

(٥٠) س. هـ. فرانكل، ١٩٣٨، ص ٢٩٢.

(٥١) وبالاضافة الى ذلك كانت تملك نصيبًا كبيرًا من رؤوس أموال سبع شركات أخرى وكانت ممثلة في مجالس إدارة نحو خمس عشرة شركة أخرى، المرجع السابق، ص ٢٩٤.

وكان هذا صحيحًا[٥٢] بوجه خاص بالنسبة لافريقيا الاستوائية الفرنسية التي بقيت مشلولة الحركة منذ ١٩٠٠ نظرًا لأن الامتياز البالغ مدته ثلاثين عامًا كان ممنوحًا لمشروع فاشل باع أراضي المنطقة لنحو أربعين شركة احتكارية ضخمة ، كان أكثرها قد انهار بالفعل عشية الحرب العالمية الأولى. وقد تحوّلت بعض الشركات التي نجت من الإفلاس إمّا الى شركات تجارية بحتة مثل شركة أوغوبه العليا في الشطر الشرقي من الغابون والشركة المالكة لكويلو نياري التي اشترتها شركة الأخوان ليفير في ١٩١١ ، وإمّا الى شركات تكتفي بشكل عام باستغلال مزارع النخيل التي ظلّت على حالتها البدائية مثل الشركة الفرنسية للكونغو الأعلى والأدنى. وثمة شركات أخرى عملت على استمرار العمل بنظام أحمق يقوم على القسر والفقر للتعامل في منتجات غير مربحة أو بائرة مثل شركة سانغها أوبانغي للحراجة التي كان رأسمالها ١٢ مليون فرنك بلجيكي بينما كان احتكارها يغطي ١٧ مليون هكتار تضم مناطق امتياز إحدى عشرة شركة سابقة في الكونغو الأوسط وأوبانغي – شاري ، كما فرضت احتكارها على جمع المطاط حتى عام ١٩٣٥. ومن جهة أخرى لم يبدأ استغلال مناجم الألماس في أوبانغي ، التي اكتشفت في ١٩١٣ ، إلاّ في الثلاثينات. ولم تشهد المنطقة رواجًا إلاّ فيما يتعلّق بأخشاب أوكومي في الغابون ، إذ كان من الخامات المستخدمة في صناعة الخشب «الرقائقي» التي بدأت أثناء الحرب العالمية الأولى.

وقبيل الكساد الكبير كانت رؤوس أموال الشركات المائة والسبعة مجتمعة قد وصلت قيمتها الإسمية الى ٣٠٩ مليون فرنك ، ولم تكن تلك – مقومة بالفرنكات الذهبية – قد وصلت أو تكاد الى ضعف ما كانت عليه في سنة ١٩١٣ ، هذا في الوقت الذي بلغ فيه مجموع رؤوس الأموال المملوكة للمساهمين من القطاع الخاص ٧٠ مليون فرنك. وكانت الدولة حتى ذلك الحين هي التي تضطلع بالدور الرئيسي في الاستثمار الرأسمالي ، مما يدل على أن المستعمرة كانت لا تزال تعتبر فقيرة ، ومن ثم تخلّى القطاع الخاص للسلطات العامة منذ زمن طويل عن عبء الإنفاق الهائل على التجهيزات اللازمة.

وشتان ما بين هذا وبين نجاح شركة مثل الأخوان ليفير التي بدأت بشراء زيت النخيل في الكونغو البلجيكي (بمقتضى امتياز على مساحة قدرها ٧٥٠٠٠٠ هكتار من S.E.D.E.C. – شركة معاصر الزيوت في الكونغو البلجيكي – ١٩١١) ثم بسطت مملكتها الاقتصادية المكونة من مزارع النخيل حتى شملت كل افريقيا الغربية (الغابون والكونغو الأوسط ونيجيريا والكاميرون). كما أن شركة يونيليفير ، التي تأسست آخر الأمر في ١٩٢٨ عن طريق دمج شركة الأخوان ليفير البريطانية مع احتكار السمن النباتي الألماني – الهولندي ، قد أنشأت – الى جانب شركة يونيتد أفريكا التي كانت بمثابة مملكة اقتصادية انجليزية – سلسلة من الشركات الفرنسية التابعة (شركة النيجر الفرنسي – نوسوكو – في السنغال وشركة ساحل العاج الفرنسية ، الخ) ازدادت ضخامة مع قرب انتهاء الحرب العالمية الثانية[٥٣].

والواقع ان افريقيا الغربية الفرنسية ظلّت ساحة للشركات التجارية القائمة على الزراعة من أجل التصدير ولكنها حتى في هذا المجال كانت متخلفة كثيرًا عن الكونغو البلجيكي.

(٥٢) انظر ك. كوكري – فيدروفيتش ، ١٩٧٢.

(٥٣) م. شيريل ، ١٩٧٣ ، ص ٤٨.

الجدول ١٣ : الاستثمارات في منشآت افريقيا الغربية الفرنسية
في ١٩٤٣ (كنسبة مئوية)

	التجارة	المزارع	الحراجة	المناجم
مجموع المنشآت	٣٨	١٨	١٢,٥	٧,٥
الشركات فقط	٤٢,٨	١١-١٢	١١-١٢	٨,٨

المصدر : جان دريش ، ١٩٥٢ ، ص ٢٣٢ - ٢٤١ ، بناءً على استقصاء قامت به وزارة المستعمرات في ١٩٤٣ ، قسم ما وراء البحار في المحفوظات الوطنية ، سلسلة الشؤون الاقتصادية ، العلبة ٥٢.

وفي ١٩٣٨ لم يكن في الاتحادين الفرنسيين أكثر من ٥٠ شركة تجارية تقريبًا. ولم يكن رأس المال المسجل لتلك الشركات يتجاوز ٦٠٠ مليون فرنك فرنسي[٥٤] . وفي ذلك الحين كان رأس مال عشر شركات منها يتجاوز ٢٠ مليون فرنك فرنسي وكان رأس مال شركتين منها يمثل ثلث مجموع رؤوس الأموال وهي : الشركة التجارية لغرب افريقيا S.C.O.A. التي تأسست عام ١٩٠٦ برأسمال قدره ١٢٥ مليون فرنك فرنسي والشركة الفرنسية لافريقيا الغربية C.F.A.O. التي تأسست في ١٨٨٧ برأسمال قدره ٧٥ مليون فرنك فرنسي[٥٥] . بيد أن استثماراتها التي كانت ضئيلة جدًا قبل الحرب لم تتجاوز في المتوسط ما بين ١٠ ملايين و ٢٠ مليونًا من الفرنكات الذهبية في أفضل السنوات ، وذلك رغم أنها كانت في نهاية الفترة تمثل ١٠ ٪ من مجموع الاستثمارات في افريقيا الفرنسية[٥٦] .

ويرجع ذلك الى قلة احتياج التجارة الى رأس المال ، إذ كانت تتمثل في جمع منتجات البلاد ونقلها الى الموانئ لتصديرها ، دون أية عمليات تصنيع لها أو بعد قليل من المعالجة ، وفي توزيع السلع المصنعة المستوردة وكانت تتكون أساسًا من السلع الاستهلاكية. ولا مراء في أن اقتصاد المبادلة المباشرة Economie de traite بلغ أوجه في العقد الثاني من القرن العشرين ، كما أن التضخم كان سببًا في تحقيق أرباح طائلة. ففيما بين عامي ١٩١٣ و ١٩٢٠ ارتفع حجم التجارة الخارجية لافريقيا الغربية الفرنسية من ٢٧٧ مليون الى ١١٤٣ مليون فرنك فرنسي. كما أن قيمة السلع القطنية البريطانية المصدرة الى افريقيا تضاعف أربع مرات في غضون خمس سنوات ، ونظرًا لثبات قيمة الجنيه الاسترليني فقد بلغت الزيادة بالنسبة للأسعار الفرنسية نسبة ٨٠٠ ٪ في عام ١٩١٤ . وفي سنوات قليلة امتد نشاط الشركة التجارية لغرب افريقيا والشركة الفرنسية لافريقيا الغربية الى جميع أنحاء افريقيا الغربية ، وفي عام ١٩٢٤ كانت الشركتان قد بلغتا أوج تطورهما (الشركة التجارية : ١٤٠ وكالة ثم ١٤٥ في ١٩٣٠ ثم ٢٥٠ في ١٩٤٠ ؛ الشركة الفرنسية : ١٤١ وكالة ثم ١٩١ في ١٩٣٠ ثم ٤١١ في ١٩٣٩). ولكنهما كانتا تعملان أيضًا في الأقاليم الخاضعة لبريطانيا حيث كانت التجارة أكثر نشاطًا. فكانت الشركة الفرنسية تستورد منتجات

---

(٥٤) م. توبينيه ، ١٩٤٠ .

(٥٥) كانت الاستثمارات في أسهم الشركتين من سنة ١٩٤٥ تمثل ٨٤ ٪ من رأسمال الشركات التجارية في افريقيا الغربية الفرنسية والمسجلة أسهمها في بورصة الأوراق المالية الفرنسية ، و ٥٢ ٪ من مجموع رأسمال شركات افريقيا الغربية الفرنسية ، انظر ب. فالدان، ١٩٤٦، ص ٢٦٩ .

(٥٦) فيما يتعلق بتأريخ هاتين الشركتين انظر بحث ك. كوكري - فيدروفيتش ، ١٩٧٥ .

زيت النخيل والقصدير من نيجيريا، وكانت الشركة التجارية تشتري الكاكاو من ساحل الذهب، وسرعان ما أصبحت تجارة الكاكاو تمثل ثلث أعمال الشركة.

ولكن وطأة الكساد الكبير كانت شديدة لأن رخاء تلك الأقاليم كان قائمًا على المضاربة ولم تكن مستعدة لمقاومة الانهيار في أسعار السلع لأنها لم تكن قد بدأت في تنويع أنشطتها على نحو يذكر، فكان التصنيع منعدمًا تقريبًا وكان الاقتصاد التجاري التقليدي لا يزال يشكل الجزء الأكبر من النشاط التجاري في افريقيا الغربية الفرنسية.

أما بالنسبة للمستعمرات البرتغالية فإنها لم تكن قد تمكنت بعد من الاختيار بين تلك السبل المختلفة. فكانت موزمبيق في حالة يرثى لها وكانت لا تزال خاضعة لنظام الامتياز، وفي إطاره كانت شركة موزمبيق زيادة على نهبها لخيرات البلاد بطريقة فعالة نسبيًا، فإن شركة زامبيزي ملّكتها الأراضي الجيدة نسبيًا، كما أن شركة نياسا كانت قد خسرت احتكارها في ١٩٢٩ نتيجة لسجل نتائجها الحافل بالكوارث[٥٧]. وكان وقع الكساد في موزمبيق سيئًا للغاية كما يدل على ذلك انخفاض قيمة صادراتها بمقدار النصف فيما بين ١٩٢٩ و ١٩٣٣. وفي أنغولا كانت أول محاولة تبذل في مجال التعدين هي محاولة مجموعة «ديامانغ» بتمويل من رؤوس الأموال البلجيكية والبريطانية. وقد أصبحت تلك المجموعة منذ ١٩٢٠ الدعامة المالية الرئيسية للمستعمرة، على الرغم من إسهامها المحدود نسبيًا الذي بلغ ٠٠٠ ٦٠٠ جنيه استرليني في ١٩٢٩، وهو ما يعادل ربع قيمة صادرات أنغولا. وفي تلك الفترة كانت هذه الشركة تشيد مملكتها الاحتكارية بفضل إعفائها من الضرائب والرسوم الجمركية ووجود الأيدي العاملة والأسواق تحت تصرّفها وحدها.

التجهيز والانتاج

كانت الميزانية الاقتصادية لا تزال محدودة فيما يتعلّق بالتجهيزات الرأسمالية والانتاج في نهاية الفترة التي نحن بصددها. وكان الانجاز الرئيسي يتمثل في السكك الحديدية. إذ كانت الدولة قد حلّت في كل مكان محل الشركات الخاصة السابقة أو كانت تساهم بقسط كبير في تمويلها. وقد شهدت تلك الفترة توسعًا ضخمًا في شبكة السكك الحديدية في الكونغو البلجيكي، وارتفعت الاستثمارات في هذا الميدان من ٤٨٠ مليون فرنك ذهبي في ١٩٢٠ الى ٥٣٥ مليونًا في ١٩٣٥، كما زاد طول الخطوط الحديدية الدائمة من ١٩٤٠ كيلومتر الى ٢٤١٠ كيلومتر. وفي ١٩٣٤ كان إجمالي الاستثمارات المضمونة من الحكومة في قطاع السكك الحديدية قد وصل الى ٢٢٧١ مليون فرنك ذهبي. وكانت أعباء هذه الاستثمارات تبلغ ١٠٣ ملايين فرنك ذهبي في ١٩٣٤[٥٨]. وكان برنامج السكك الحديدية يتمثل أساسًا في استكمال الشبكة المحيطة بالمناجم عن طريق ربط كاتانغا بشبكة السكك الحديدية الروديسية في ١٩١٨، وبالكونغو الأدنى في ١٩٢٨ ومدها الى بنغويلا بعد عام ١٩٣٠. بيد أن التوازن المالي ظل مفتقدًا (كان متوسط الإيراد السنوي يبلغ نحو ١٪)، إلاّ فيما يتعلّق بسكة حديد كاتانغا التي كان النحاس يمثل ٨٥٪ من حمولتها. والواقع أن السكك الحديدية كان ينظر اليها باعتبارها فرصة جيدة للمضاربة لا باعتبارها مرفقًا عامًا. وكان الهدف المنشود هو زيادة الأرباح لا زيادة حركة النقل، وذلك باستغلال الارتفاع المفرط في

(٥٧) أ. بوم، ١٩٣٨، ص ١٥٥.
(٥٨) س. هـ. فرانكل، ١٩٣٨، ص ٤٠٧ و ٤١٤.

أجور النقل بالسكك الحديدية مع حمايتها عن طريق حظر التنافس بين السكك الحديدية والطرق[٥٩]. وكان هذا عائقًا للانتاج، وخاصة في فترة انخفاض الأسعار. وبديهي أن هذا كان في مصلحة المستعمرات البرتغالية. ففي عام ١٩٣٠ كان طول السكك الحديدية في أنغولا ٢٣٤٨ كيلومترًا وطولها في موزمبيق ١٩٣٦ كيلومترًا. ومن ثم كانت تحقق الجزء الأكبر من مواردها من قيامها بنقل التجارة العابرة، وكان ذلك يمثل ٨٠٪ من مجموع تجارة موزمبيق الخارجية[٦٠].

وفي افريقيا الاستوائية الفرنسية أسفرت مشروعات السكك الحديدية الضخمة التي بدأت عام ١٩١٣، بما في ذلك سكة حديد الغابون وربط الكونغو بتشاد[٦١]، أسفرت آخر الأمر وبعد مشقة وتكاليف باهظة في الأرواح والأموال عن إنشاء الخط الحديدي الموصل من الكونغو الى المحيط الأطلسي[٦١] (أقل من ٥٠٠ كيلومتر، ١٩٢٢ - ١٩٣٤). وقد فتح هذا الخط منفذًا للمناطق التي كانت من قبل تابعة للكونغو البلجيكي. أما افريقيا الغربية الفرنسية التي كانت تعاني الفقر في مواردها التعدينية فقد نفذت بضعة مشروعات للتوسع في الشبكة القديمة من الخطوط الحديدية المتعامدة مع الساحل التي كان طابعها العشوائي يدل على مدى ما اتسم به الاستغلال الاستعماري للمنطقة من تخلف وتجزئة وتطلع الى الخارج. وقد بلغ طول هذه التوسعات ٥٥٠ كيلومترًا في الفترة من ١٩٢١ الى ١٩٣٤ من مجموع طول السكك الحديدية المستعملة وقد كان يبلغ ٣٥٠٠ كيلومتر.

وكان الابتكار الأكثر أهمية إنشاء شبكة من الطرق في أقاليم السافانا فكان في ذلك نهاية ويلات الحمل على ظهور الآدميين مما أدى الى تغيير ظروف جمع المنتجات وتوزيعها. وقد بدأ انشاء شبكة طرق أوبانغي (افريقيا الاستوائية الفرنسية) أيام الحرب، وفي عام ١٩٢٦ بلغ طول ما أنشئ منها ٤٢٠٠ كيلومتر. غير أن عدد المركبات التي كانت تستعملها كان ضئيلاً، وكانت معظمها من المركبات التجارية. وفي ١٩٣٠ كان عدد المركبات أقل من ١٠٠٠ مركبة بينما بلغ ١٥٠٠ مركبة في ١٩٣١. وفي ١٩٤٥ لم يكن عدد المركبات يتجاوز ٢٨٥٠ مركبة منها ٦٠٠ مركبة للسياحة[٦٢].

وقد عوضت افريقيا الغربية الفرنسية بوجه خاص نقص السكك الحديدية فيها ببناء الطرق: ففي ١٩٣٧ كان بها ٢٧٠٠٠ كيلومتر من الطرق تتحرك عليها ١٧٢٢٩ مركبة منها نحو ١٠٠٠٠ شاحنة بين ثقيلة وخفيفة. وفيما بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٣٤ كانت تكاليف مشروعات الطرق الرئيسية وتحسين الموانئ تستنفد من الأموال ما تستنفده مشروعات السكك الحديدية تقريبًا، إذ بلغت ٤٧٥ مليون فرنك فرنسي، مقابل ٥٢٠ مليونًا للسكك الحديدية[٦٣].

بيد أن هذه المرافق لم يتح لها أن تؤثر في حجم الصادرات قبل بداية الكساد الكبير. صحيح أن بعض الأقاليم كانت تنتج عددًا من المنتجات المتنوعة، كالقطن والبن وقصب السكر والسيسل والذرة في

---

(٥٩) كان كل من القطاعين يتمتع بالاحتكار. أنظر «احتكار النقل بالسيارات فيما بين ١٩٢٨ و ١٩٣٤». التقرير رقم ١٠٨ المرفوع الى مجلس الشيوخ البلجيكي، ١٩٣٥. مقتبس في س. هـ. فرانكل، ص ٤٠٩ - ٤١١. وكانت تلك السياسة شبيهة بالسياسة المتبعة في المستعمرات البريطانية. فمثلاً في ساحل الذهب كانت الحكومة في نفس تلك الفترة تحظر على الزراع نقل محصولهم من الكاكاو بالسيارات حتى تضمن الربح للسكك الحديدية. ج. ب. كي (مشرف على التحرير)، ١٩٧٢، ص ٤٣١.

(٦٠) وفقًا للجداول التي أوردها س. هـ. فرانكل، ١٩٣٨، ص ٣٦٩.

(٦١) أنظر ك. كوكري - فيدروفيتش، ١٩٧٢، ص ٢٨٦.

(٦٢) المصدر السابق، ص ٢٨٤.

(٦٣) الحوليات الاحصائية لافريقيا الغربية الفرنسية، ورد ذكرها في مصادر الجدول رقم ٩.

انغولا ، وجوز الهند والفول السوداني والأرز في موزمبيق ، والأخشاب في الغابون وساحل العاج والموز في غينيا . ولكن الصادرات ظلّت تعتمد اعتمادًا شبه كلي على الخامات المعدنية والنباتات الزيتية . وكانت قلة من الأقاليم تتمتع بموقع ممتاز كموقع الكونغو البلجيكي إذ كان تحسن اقتصادياته يعتمد – على أفضل الفروض – على مجموعتين أو ثلاث مجموعات من المنتجات المصنعة جزئيًا على الأقل ، وهي الزيت الذي زاد انتاجه من ٢٥٠٠ طن في ١٩١٤ الى ٩٠٠٠ طن في ١٩٢١ و ٦٥ ٠٠٠ طن في ١٩٣٠ ، والنحاس الذي تضاعف انتاجه ثلاث مرات فيما بين ١٩٢٢ و ١٩٣١ فارتفع من ٤٣ ٠٠٠ طن الى ١٢٠ ٠٠٠ طن قبل أن ينخفض مرة أخرى في العام التالي ليصل الى ٥٤ ٠٠٠ طن فقط نتيجة للتخفيض في الانتاج الذي تقرّر بمقتضى الاتفاقات الدولية .

الجدول ١٤ : **الكونغو البلجيكي : قيمة الصادرات** (بالنسب المئوية)

	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥
الخامات المعدنية	٦١	٦١	٦٠	٦٧	٧٠	٦٠	٥٤	٥٩	٦٢
المنتجات النخيلية وزيت النخيل	٢٠	١٩	١٧	١٤	١١	١٧	–	–	١٢
القطن	٥	٨	٩	٨	٨	٨	–	–	١١
المجموع	٨٦	٨٨	٨٦	٨٩	٨٩	٨٥	٥٤	٥٩	٨٥

المصدر : س. هـ. فرانكل ، ١٩٣٨ ، ص ٢٨٩ – ٣٠١ .

ولا شك في أن أنغولا كان لديها – فيما يبدو – مثل هذه الامكانيات . غير أن إهمال البرتغاليين لها ترك انتاجها الزراعي العشوائي نهبًا لتقلبات الطقس والمضاربات مما أدى الى ركوده لمدة عشر سنوات[٦٤] .

أما عن افريقيا الاستوائية الفرنسية فكانت قد خرجت لتوها من احتكار الغابات الغابونية الذي كان ينتج ما يزيد قليلاً على ٤٠٠ ٠٠٠ طن من صادراتها في ١٩٣٠ . ورغم أن الكميات المصدرة من الكاميرون تضاعفت ثلاث مرات منذ ١٩٢٣ (من ٤٨ ٠٠٠ طن الى ١٢٤ ٠٠٠ طن) ، فإن استغلال المنطقة لم يكن قد بدأ حقًا في ١٩٣٤ ، حيث بلغت قيمة صادراتها ٧٣ مليون فرنك وكان ٦٠ ٪ منها تقريبًا من الكاكاو ومنتجات زيت النخيل . وأخيرًا فإن افريقيا الغربية الفرنسية بالرغم مما كانت تشهده من ظهور عدد قليل من المنتجات الجديدة إلاّ أنها ظلّت تعتمد في أكثر من نصف صادراتها على الفول السوداني السنغالي ، وكانت تلك الصادرات كلها تقريبًا تشحن الى الخارج في حالتها الخام .

---

(٦٤) س. هـ. فرانكل ، ١٩٣٨ ، ص ٣٧١ – ٣٧٣ .

الجدول ١٥ : **افريقيا الغربية الفرنسية : قيمة الصادرات** (بالنسب المئوية)

	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦
الفول السوداني	٥٢٫٧	٤٧	٤٦	٤٧	٣٨	٤٢	٤٩	٥٣	٥٣
المنتجات النخلية وزيت النخيل	١٣	١٤	١٤	١٣	١٢	٦٫٥	٦	٨	١٠
الأخشاب	٧٫٥	٦	٧٫٥	٥٫٥	٤٫٥	٣	٣	٣	١٫٦
الكاكاو	٩	٨	٩٫٥	١٠	١٦	١٣	١١	٨	٧٫٧
البن	–	–	–	–	–	–	–	٠٫٣	٠٫٣
الموز	–	–	–	٠٫١	٠٫٣	٠٫٤	٠٫٤	٠٫٣	٠٫٤
المجموع	٨٢٫٢	٧٥	٧٧	٧٥٫٦	٧٠٫٨	٦٤٫٩	٦٩٫٤	٧٢٫٦	٧٣

المصدر : «تطور صادرات افريقيا الغربية الفرنسية». ورد ذكره في مصادر الجدول رقم ٨

خاتمة

نستطيع أن نقول بإيجاز إن الميزانية الاقتصادية في نهاية فترة ما بين الحربين كانت سلبية سواء من وجهة نظر الدول الاستعمارية – نتيجة لانخفاض الانتاج وعدم تنويعه – أو من وجهة النظر الافريقية، بالنظر الى الفقر المدقع والاضطراب اللذين كان يعيش فيهما السكان. ومع ذلك، وعلى الرغم من المظاهر، فإن المرافق الأساسية، والبنى مثل مرافق الانتاج قد أحدثت تغيرًا عميقًا في بنية الاقتصاد. ويلاحظ في هذا الصدد أن أزمة عام ١٩٣٠ قد استرعت الانتباه الى ضرورة وضع سياسة منسقة تقوم الدولة على توجيهها. وبذلك بدأ عهد التخطيط الاستعماري الذي استخدم فيه تقسيم العمل الدولي كذريعة تبرّر تنظيم مناطق للانتاج المتخصص المكثّف. وقصارى القول إن رأسمالية الدولة، بمفهومها عند الدول الصناعية الاستعمارية (فرنسا بوجه خاص)، كانت تستهدف ضم عالم المستعمرات – الذي كان لا يزال آنذاك هامشيًا نسبيًا – داخل النظام العالمي لانتاج السلع وتوزيعها.

ومن السمات الأخرى لتلك الفترة انقلاب اتجاه المنحنى البياني الديموغرافي. وقد يبدو فيما يتعلّق بالمستعمرات الناطقة بالفرنسية على الأقل أن تناقص عدد السكان قد توقف في منتصف العشرينات من القرن العشرين. فلقد كشفت الحرب عن كل من الاحتياطي الافريقي الكبير من الموارد البشرية وعن الأخطار التي كانت تتهدده، في فترة كانت فيها «تنمية» المستعمرات تولد طلبًا متزايدًا على الأيدي العاملة. ومن المسلم به أن الانفجار السكاني لم يكن قد بدأ في آخر الثلاثينات. غير أن استئناف النمو السكاني ساعد على زيادة سرعة عملية الانتعاش. وسرعان ما استؤنف الاستغلال الاستعماري بقوة متجددة. وكان السكان – وهم آنذاك على وشك الانخراط في النظام الاقتصادي الحديث – يستعدون للقيام بدور مختلف عن دورهم السابق كأدوات سلبية أو متمردة من أدوات الحكم الاستعماري. ومما لا شك فيه أن المستعمرات البرتغالية – حيث كانت بريطانيا العظمى واتحاد جنوب افريقيا يمسكان فيها بزمام التنمية الرأسمالية – قد ظلّت في فقر مدقع. وكانت بلجيكا، بنزعتها «الأبوية»، مستعدة دائمًا لاستثمار رؤوس أموالها، ولكن هذا الاستعداد كان مقرونًا دائمًا برفض منتظم لكل رقي داخلي

للافريقيين. أما فرنسا فكانت قد أدركت أخيرًا مدى الحاجة الى المساهمة على نطاق واسع في الاستثمارات الانتاجية، حتى ولو لم تُدر تلك الاستثمارات عائدًا سريعًا. ومنذ عام ١٩٣٦ كانت حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا هي التي وضعت برنامجًا استعماريًا مترابطًا يتسم بالعصرية والنزعة الإصلاحية في آن معًا. وعلى الرغم من أن نقص الموارد المالية قد منعها من قطع شوط كبير في هذا الاتجاه فقد أدخلت في الاتحادين الفرنسيين، لأول مرة، إصلاحات أتاحت، في آخر المطاف، قيام نقابات عمالية وأحزاب سياسية افريقية.



الفصل السادس عشر

الاقتصاد الاستعماري: المناطق التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني

بقلم: م. هـ. ي. كانيكي

ما أن دخل القرن الحالي في عقده الثاني حتى كان البريطانيون قد ثبتوا أقدامهم في أنحاء متعدّدة من افريقيا المدارية، كان من بينها نيجيريا وساحل الذهب (غانا حاليًا) وغامبيا وسيراليون وكينيا وتنجانيقا (تانزانيا حاليًا) ونياسالاند (ملاوي حاليًا) وأوغندا وروديسيا الشمالية (زامبيا حاليًا) وروديسيا الجنوبية (زيمبابوي حاليًا) وجنوب افريقيا (أنظر الشكل ١-٢)، وبدأت الاقتصادات الاستعمارية تتبلور في وضوح. ويهدف هذا الفصل الى دراسة طبيعة هذه الاقتصادات وسماتها الرئيسية.

والبريطانيون، شأنهم شأن غيرهم من المستعمرين، لم يضعوا نظرية عالمية للاستعمار تشمل كافة جوانب الحياة في كل المستعمرات. ولا هم حاولوا تطوير ما قد يسمى بممارسات استعمارية عالمية. والواقع أن ذلك كان مستحيلاً، لأن الاستعمار فرض على شعوب متنوعة الثقافات والخلفيات، وتعيش في بيئات متباينة أشد التباين، وألقي العبء الأكبر على عاتق المسؤولين الاداريين ليعالجوا المواقف المختلفة وفقًا للظروف المحلية. وعلى الرغم من عدم وجود نظرية واضحة، فإن النظرة المتفحصة الناقدة للعلاقات الاستعمارية تبرز بعض الافتراضات الأساسية التي يبدو أنها كان لها دور الخطوط الرائدة لواضعي السياسات الاقتصادية الاستعمارية ومنفذيها على السواء. فقد كان المنتظر، أولاً، أن تنتج المستعمرات المواد الخام (من منتجات زراعية ومعدنية) اللازمة لتغذية آلات الدولة الصناعية المستعمرة. وثانيًا، كان لا بد للمستعمرات أن تستورد السلع المصنّعة من القوة المستعمِرة. وهذان الافتراضان قسّما الامبراطورية البريطانية الى معسكرين اقتصاديين متمايزين: المستعمرات من ناحية والدولة الاستعمارية من ناحية أخرى. ومما له دلالته أن العلاقة بينهما لم تتسم بالتبادل أو المعاملة بالمثل إلاّ في حدود بالغة الضآلة. فبينما كانت المستعمرات في معظم الحالات تلتزم بتصدير منتجاتها الى بريطانيا قبل أن تفكر في البيع لمشترٍ آخر، حتى لو عرض هذا المشتري أسعارًا أفضل، لم تكن بريطانيا نفسها ملزمة بالاستيراد من أي من مستعمراتها دون غيرها. بل كانت تتصرّف بناءً على اختيارات اقتصادية متعقلة، وتشتري ممن يعرض عليها أفضل الأسعار. وفي مجال الاستيراد أيضًا، لم تكن كفة الميزان لترجح في صالح الشعوب المستعمرة. فقد كانت

تلك تضطر في بعض الحالات الى شراء السلع البريطانية المصنّعة والمرتفعة الأسعار لأن الجهاز الإداري الاستعماري كان يخضع لضغوط بريطانيا فيرفع الرسوم الجمركية على السلع غير البريطانية. وثالثًا، كان على المستعمرات أن تحقق الاكتفاء الذاتي، بمعنى أنه كان على الشعوب المستعمرة أن تتحمل تكاليف الإدارة العامة وتكاليف أي مشروعات محدودة للتنمية كان يجري النهوض بها.

كانت هذه المبادئ الموجهة كلها تلقن صراحة أو ضمنًا لكافة المسؤولين عن الإدارة الاستعمارية. ولكن كان هناك أيضًا افتراض آخر لا يقل أهمية يبدو أنه أثار اللبس في أذهان بعض الإداريين الاستعماريين وبعض المدافعين عن الاستعمار، وهو أن البريطانيين، مثلهم في ذلك مثل غيرهم من المستعمرين، ذهبوا الى المستعمرات لسبب أساسي، بل وربما لسبب وحيد، ألا وهو أن يحققوا الثراء وأن يعززوا مصالحهم دون أن يكون لهم شأن بتنمية الشعوب المستعمرة. فأي تنمية تتحقق في المستعمرات، كانت بصفة عامة نتاجًا ثانويًا لنشاط يستهدف تحقيق مصالح المستعمرين. ومن العبث أن نتصور أن تتخذ الإدارة الاستعمارية قرارات سياسية هامة دون أن تأخذ في الاعتبار مصالح الممثلين غير الرسميين للامبريالية. وكان هؤلاء الوكلاء غير الرسميين ينشطون أساسًا من خلال الشركات التجارية وشركات التعدين والمصارف. وكانوا يمثلون مصالح مجموعات معينة في السلطة التشريعية الاستعمارية وفي اللجان المختلفة. أو يشكلون مجموعات ضغط. وفي غياب كل تمثيل افريقي منظم، كما كان الحال في معظم المستعمرات، أمكن للمستوطنين البيض ولممثلي الشركات المغتربة أن يحصلوا على العديد من الامتيازات من الحكومات الاستعمارية وعلى حساب السكان المحليين. وبعبارة أخرى، كانت السياسة والممارسات الاستعمارية تتشكل بفعل عوامل سياسية واقتصادية معًا. والواقع أن القوى غير الرسمية كانت تؤثر، في كثير من الحالات، على السكان المحليين تأثيرًا مباشرًا بدرجة أكبر من تأثير الإدارة. فهي التي كانت تجمع وتشتري الحاصلات الزراعية من السكان، وهي التي كانت تبيعهم السلع المستوردة. وهي أيضًا التي كانت تستخدم اليد العاملة المحلية. وكان التدخل الحكومي في الحالتين محدودًا جدًا. ومما لا شك فيه أن أسعار الصادرات والواردات ومستوى الأجور كان لها تأثير على الحياة اليومية للشعب يفوق تأثير الزيارة السنوية التي يقوم بها مفوض الإقليم لجمع الضرائب من المناطق الريفية، ولم تقتصر هذه الأوضاع على بعض المستعمرات دون غيرها، بل كان هذا هو الواقع العادي للعلاقات الاقتصادية الاستعمارية. وبما أن هذه العلاقات كان يغلب عليها الطابع الاقتصادي، فإن الممارسات الاستعمارية كانت خاضعة للقوانين الاقتصادية[1].

ومنذ بدايات الاحتلال البريطاني الفعلي لافريقيا، اعترفت الحكومة البريطانية بقدرة القوى الاقتصادية في مستعمراتها الجديدة وأهميتها في تعزيز المصالح البريطانية فيما وراء البحار. وقد أفصح رئيس الوزراء ساليزبوري عن إدراكه لذلك في عبارات واضحة أمام البرلمان عام ١٨٩٥، عندما قال: «إن مهمتنا في كل هذه البلدان الجديدة أن نمهد الطريق أمام التجارة البريطانية، والشركات البريطانية، وأمام تشغيل رأس المال البريطاني، خاصة في هذا الوقت الذي بدأت تغلق فيه الطرق والمنافذ الأخرى تدريجيًا في وجه الطاقات التجارية لشعبنا بفعل مبادئ تجارية يزداد عدد مؤيديها بشكل مطّرد... وبعد بضع سنوات سيسود شعبنا، وسوف تسود تجارتنا ويسيطر رأس مالنا... أيها السادة اللوردات، إنها حقًا لقوة عارمة لا تتطلب إلا شرطًا واحدًا: أن تمكنوها من دخول هذه البلاد حتى تستطيع أن تعمل. ولا بد وأن تفتحوا أمامها الطريق»[2].

(١) ج. س. فورنيفال، ١٩٤٨، ص ٨.
(٢) اقتبسها ر. د. وولف، ١٩٧٤، ص ١٣٤ و ١٣٥.

وبالفعل تم فتح الطريق ، وتمكن كل جهاز للدولة في المستعمرات من خلق الظروف المؤاتية والحفاظ عليها من أجل التسيير «المنظم» للنشاط الاقتصادي فيها. وكانت هذه الظروف تشمل الحفاظ على «الأمن والنظام» مما ييسر الاستغلال الفعّال للموارد البشرية والمادية في المستعمرات.

ملكية وسائل الانتاج

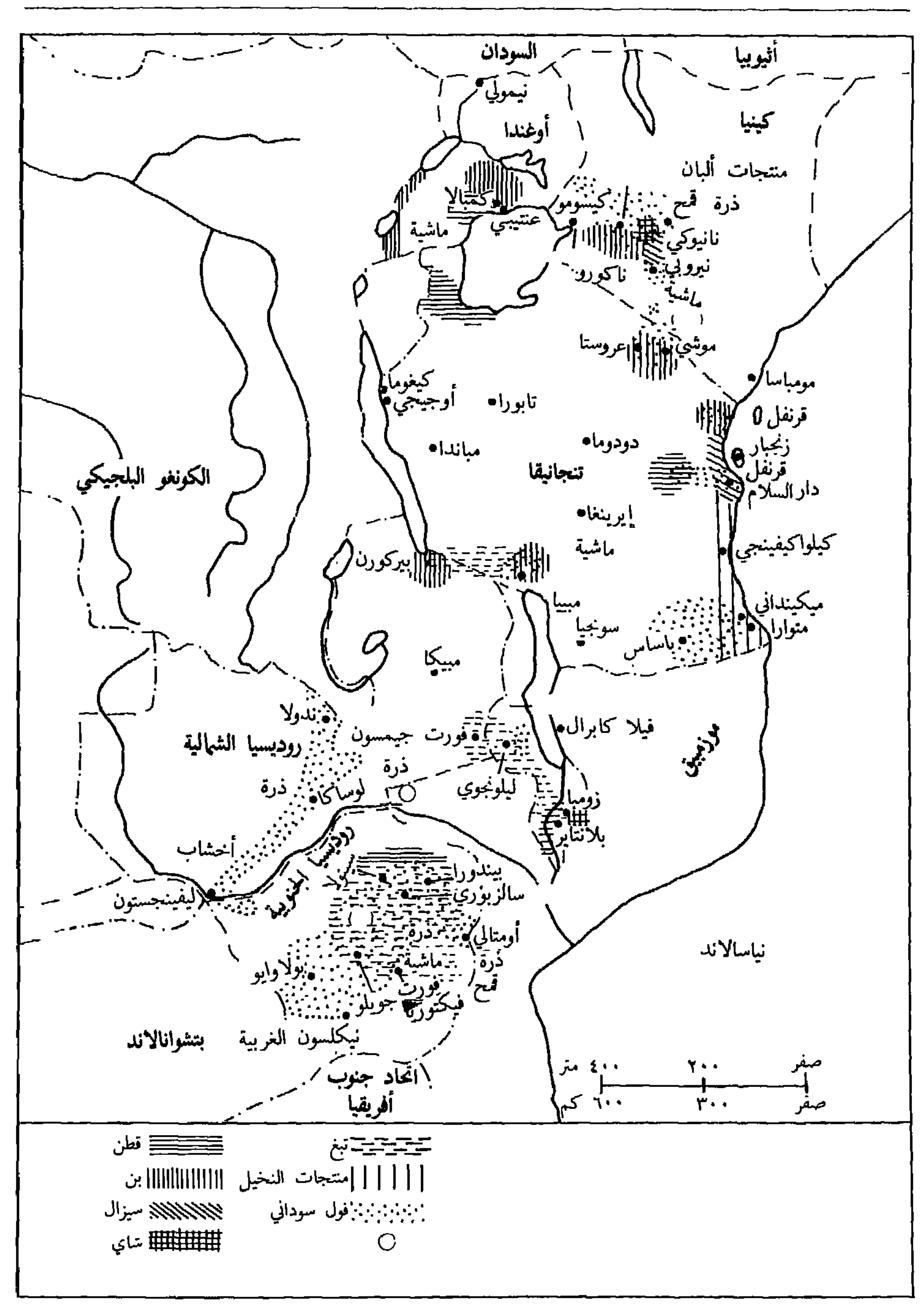
كانت الأرض هي وسيلة الانتاج الأساسية بل والوحيدة تقريبًا في كل المناطق التابعة لبريطانيا منذ بداية تلك التبعية حتى عام ١٩٣٥ . وكانت المواقف والسياسات البريطانية تجاه الأرض تختلف من منطقة الى أخرى ، بل وتختلف من مستعمرة الى أخرى في نفس المنطقة. ومع ذلك ، فيمكن القول بصفة عامة ، أنه بينما ظل الافريقيون يتحكمون في أراضيهم من الناحية العملية في افريقيا الغربية البريطانية ، حُرِم معظمهم من أراضيهم في افريقيا الشرقية والوسطى البريطانيتين. ولكن كانت هناك اختلافات هامة بين مستعمرة وأخرى في نفس المنطقة.

ففي أوغندا ، وفي تنجانيقا بدرجة أقل ، كان الأهالي يمتلكون معظم الأراضي الخصبة. وباستثناء بعض الأجزاء المحدودة مثل بوغندا (في أوغندا) والبوكوبا ومناطق كليمانجارو (في تنجانيقا) وبلاد الجيكويو (في كينيا) ، لم تكتسب الأراضي قيمة تجارية على نطاق واسع ، وكانت ملكيتها جماعية. فكان لكل فرد من أفراد العشيرة حق في الأرض. وفي معظم الأحيان كانت اليد العاملة لا الأرض هي وسيلة الانتاج الأشد ندرة.

وحصل الأجانب ، ومعظمهم من البريطانيين ، على امتيازات على الأراضي الغنية بالموارد من المعادن والأشجار ، ولكن ذلك لم يؤثر إلاّ قليلاً على المجتمعات الزراعية المحلية ، على أنه في الحالات التي كان يتم فيها اكتشاف المعادن في أراضٍ زراعية خصبة كانت هناك معاناة كثيرة. وأصبحت كل الثروة المعدنية ، دون استثناء ، ملكًا للتاج البريطاني أو ممثليه ، وكان يتم التصرّف فيها بقرارات من وكلاء الامبريالية الرسميين وغير الرسميين.

أما في كينيا ووسط افريقيا ، وكذلك في تنجانيقا إبّان السيطرة الألمانية ، فكان الافريقيون يمتلكون بعض الأراضي ، إلاّ أن مساحات كبيرة من أجود الأراضي الزراعية وأكثرها خصوبة كانت تنقل ملكيتها الى المستوطنين الأوروبيين (أنظر الشكل ١-١٦). وتعد عملية نقل ملكية الأراضي هذه وعواقبها السياسية والاقتصادية في كينيا وروديسيا الجنوبية من الموضوعات التي نجح م. ب. ك. سورنسون[٣] وجيوفاني أرّيغي[٤] في جمع الوثائق العديدة عنها. ولقد قيل أن ما اكتشفه البريطانيون من ضعف النشاط الاقتصادي في كينيا في بداية القرن العشرين أدّى بهم الى البحث عن وكلاء اقتصاديين من الخارج. ويذهب أصحاب هذا الرأي الى القول بأن اقتصادات معظم المجتمعات المحلية في كينيا كانت أشدّ تخلفًا من أن يعتمد عليها كمنطلق للنمو الاقتصادي ، على عكس الأوضاع السائدة في المجتمع الزراعي المتطور في أوغندا (وخاصة في بوغندا) ، الذي كان خاضعًا لسيطرة مؤسسات سياسية مركزية ، ويخلصون الى القول بأنه كان لا بد من اختيار مستوطنين بيض ليشكّلوا ركيزة الحياة الاقتصادية في هذا الإقليم التابع للتاج[٥]. ومثل هذا التفكير لا يمثل إلاّ جزءًا صغيرًا من التفسير الصحيح. والواقع أن أجزاء كبيرة من

(٣) م. ب. ك. سورينسون ، ١٩٦٨.
(٤) ج. أرّيغي ، ١٩٦٧.
(٥) ر. د. وولف ، ١٩٧٤ ، ص ٦٠.



الشكل ١-١٦ : شرق افريقيا : النمو الاقتصادي للمناطق البريطانية السابقة (المنتجات الزراعية).
(المصدر : ر. أوليفر وأ. أتمور، «افريقيا في القرنين التاسع عشر والعشرين»، لندن، مطبعة جامعة كمبريدج، ٧٢

الامبراطورية البريطانية كانت تعاني من اقتصادات محلية شديدة التخلف. والمناطق الساحلية من كينيا خير مثال لذلك. على أن تجنب المستوطنين استعمار هذه المناطق يدل بوضوح على أن المناطق الجبلية من كينيا كان بها شيء خاص يجتذب المستوطنين الأوروبيين اليها. وكان اعتدال مناخها بالطبع من أهم العوامل التي جذبت اليها المستوطنين البيض الذين استقروا في أراضٍ يرتفع معظمها عن سطح البحر بنحو ١٤٠٠ متر، كما أنها كانت تقع في المناطق التي ترتفع فيها معدلات سقوط الأمطار وتكون أكثر انتظامًا. وخلاصة القول إنهم استولوا على الأراضي الواقعة في أحسن المناطق الزراعية.

ولقد تناول الفصل السابع بداية عملية الاستيلاء على الأراضي ونقل ملكيتها في شرق افريقيا. ولكن العملية تفاقمت الى حد المأساة وخاصة في كينيا بعد عام ١٩٠٩ حيث أصبحت الأراضي تنتزع بأسعار لا تكاد تذكر. وفي عام ١٩٠٣ لم تتجاوز مساحة الأراضي التي نقلت ملكيتها للأوروبيين في كينيا حوالى ٢٠٠٠ هكتار. وفي عام ١٩١٤ كانت هذه المساحة قد ارتفعت الى ٢٦٠ ٠٠٠ هكتار تقريبًا، ثم الى ٢ ٧٤٠ ٠٠٠ هكتار في عام ١٩٣٠ [٦]. وكانت هذه المساحات تمثل جزءًا ضخمًا من الأراضي الصالحة للزراعة، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن المناطق الجبلية من كينيا (نحو ٩٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع) لم تكن تؤلف أكثر من ١٥ ٪ من المساحة الكلية لكينيا، ولكنها كان يعيش بها أكثر من ٧٥ ٪ من مجموع السكان حتى الثلاثينات. وكان نصيب قبيلة الـ «جيكويو» من الخسارة أفدح من غيرهم، وإن كانت الخسارة قد لحقت كذلك بقبائل الـ«ناندي» والماساي والكيبسيجي وغيرهم أيضًا.

ونجحت وفرة الأراضي كما نجحت الدعاية التي بثتها السلطات الاستعمارية للترويج لفكرة الزراعة الاستيطانية في اجتذاب العديد من المستوطنين الأوروبيين من مغامرين ومزارعين حقيقيين على حد سواء. وفي عام ١٩٠٣، لم يكن يوجد في كينيا أكثر من ٥٩٦ أوروبيًا، أما بعد سنتين فوصل عددهم الى ٩٥٤، منهم ٧٠٠ من جنوب افريقيا [٧]، وفي نهاية شهر مارس / آذار من عام ١٩١٤ ارتفع هذا العدد الى ٥ ٤٣٨ ثم قفز الى ١٦ ٦٦٣ أوروبيًا في كينيا في نهاية ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٢٩ [٨] وقد حصل العديد من المستوطنين الأوائل، خاصة قبل عام ١٩١٠، على أراضيهم بأسعار زهيدة أو حتى بلا مقابل. وكان من بينهم لورد ديلامير الذي أصبح بعد ذلك من كبار ملاك الأراضي حيث بلغت مساحة الأراضي التي كان يملكها في وقت من الأوقات أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ هكتار [٩]. أما الأراضي المشتراة بين عامي ١٩٠٢ و ١٩١٥ فكانت بعقود إيجار مدتها تسعة وتسعون عامًا. وفي السنوات اللاحقة أدخلت الإدارة بعض التغيير على عقود الإيجار لصالح المستوطنين، بعد أن أصبحوا آنئذٍ يشكلون قوة سياسية فعالة. فصدر المرسوم الخاص بأراضي التاج لعام ١٩١٥ فرفع مدة الايجار من ٩٩ سنة الى ٩٩٩ سنة. كما خفض قيمة الإيجار والحد الأدنى لقيمة التحسينات الواجب إدخالها والتي كان مرسوم عام ١٩٠٢ قد نص عليها.

وظلّت مساحات كبيرة من هذه الأراضي التي نقلت ملكيتها معطلة، لا يتم فيها أي نشاط منتج. وبينما حرم منها الأفارقة وهم في أمسّ الحاجة اليها، جنى الأوروبيون أرباحًا طائلة من المضاربة بها. وفي عام ١٩٣٠ كانت نسبة ٦٤٫٨ ٪ من الأراضي المملوكة للأوروبيين «لا يتم بها أي شكل من أشكال

(٦) المرجع السابق، ص ٥٧ و ٦٠.
(٧) المرجع السابق، ص ٥٤ و ١٠٣.
(٨) المرجع السابق، ص ١٠٧.
(٩) أ. ج. هاكسلي، ١٩٣٥، ص ٢٨٧؛ م.ب.ك. سورينسون، ١٩٦٨، ص ٨٦ وما يليها.

النشاط الزراعي المنتج »[١٠] ‌وواكب المضاربة في الأراضي وأرباحها تدعيم وتوسيع للملكيات. فما أن جاء عام ١٩١٢ حتى كان خمسة ملاك لا غير يمتلكون ٢٠ ٪ من كل الأراضي التي نقلت ملكيتها للأوروبيين. حتى أنه في وقت ما أصبح ٥٠ ٪ من أخصب الأراضي المنقولة ملكيتها في وادي الأخدود (الريفت Rift Valley) ملكًا لاتحادين من اتحادات الملاك ولأربعة أفراد. وفي هذه المنطقة بالتحديد فاقت المضاربة بالأراضي كل الحدود، فالمزارع التي كانت تباع عام ١٩٠٨ بسعر نصف شلن للايكر (٠,٤ من الهكتار)، أعيد بيعها عام ١٩١٢ بعشرة شلنات للايكر، ثم وصل سعر الايكر لنفس الأراضي الى عشرين شلنًا بعد ذلك بعامين[١١].

وفي روديسيا الجنوبية (زيمبابوي الآن) كانت نسبة الأراضي التي نقلت ملكيتها للأوروبيين أكبر. فبين عامي ١٨٩٠ و ١٩٠٠ تدفقت أفواج من المغامرين والسماسرة الأوروبيين على البلاد يبحثون عن «مناجم راند جديدة» «Second Rand» دون جدوى، إذ لم يكتشفوا سوى ترسبات ركازات صغيرة ومتفرقة من المعادن. وقام العديد من الأوروبيين بشراء أراضٍ من شركة افريقيا الجنوبية البريطانية B.S.A.C. التي كانت تهيمن على المنطقة باسم التاج البريطاني وبموجب ميثاق، واستقر هؤلاء الملاك الجدد كمزارعين في ماشونالاند. وفي عام ١٨٩٤ صدر وعد بمنح ٦٠٠٠ ايكر من الأراضي الزراعية لكل فرد من الذين جُندوا في فرقتي فيكتوريا وساليزبوري لسحق ثورة الـ «نديبيلي». وهكذا امتدت ظاهرة نقل ملكية الأراضي الى منطقة الماتابيلي حيث اختلف الوضع عنه في كينيا، إذ زاد عدد السكان الأوروبيين بسرعة فائقة، حتى أن عدد الأوروبيين في روديسيا الجنوبية بين ١٩٠٠ و ١٩٣٥ كان يفوق عددهم في أي بلد آخر من افريقيا الاستوائية، فقد وصل الى ٠٠٠ ١١ عام ١٩٠١ ثم تضاعف خلال عشر سنوات فأصبح ٠٠٠ ٢٣. وما أن جاء عام ١٩٢٦ حتى كان عدد الأوروبيين في روديسيا الجنوبية قد بلغ ٠٠٠ ٣٥، منهم نحو ٢٩,٩ ٪ ولدوا في روديسيا، و ٢٩,٢ ٪ ولدوا في المملكة المتحدة و ٣٢,٦ ٪ ولدوا في جنوب افريقيا. وظل السكان الأوروبيون حتى الثلاثينيات يتزايدون بفعل الهجرة أكثر مما يتزايدون بسبب المواليد الجدد.

وقد أدت هذه الزيادة في عدد السكان الأوروبيين الى المزيد من نقل ملكية الأرض، فارتفع نصيب الأوروبيين من الأراضي إلى نسبة غير معقولة في الفترة ما بين ١٩٠٠ و ١٩٣٥، حتى بلغت مساحة الأراضي التي حصلوا عليها حتى عام ١٩١١ نحو ٠٠٠ ٧٠٠ ٧ هكتار. وهي مساحة تقل قليلاً عن المساحات المخصصة للأهالي الأصليين. ومع ذلك فقد استمرت ظاهرة نقل ملكية الأراضي حتى بلغت المساحات المملوكة للأوروبيين في عام ١٩٢٥ نحو ٠٠٠ ٥٠٠ ١٢ هكتار، تشمل كل المناطق التي تقع على ارتفاع ٩٠٠ متر فأكثر ولا تبعد عن الخطوط الحديدية بأكثر من ٤٠ كيلومترًا[١٢]، وهي مناطق تتميّز بالمناخ المعتدل وبأمطار منتظمة وكافية. أما الأفارقة فلم ينجحوا حتى عام ١٩٢٥ إلاّ في شراء نحو ٠٠٠ ١٨ هكتار من الأراضي خارج المناطق المخصصة للسكان الأصليين، مما يبين بوضوح عدم قدرتهم على التنافس مع الأوروبيين في ظل الظروف السائدة آنذاك. على أنه حتى ذلك الوقت لم تكن ملكية الأراضي قد اكتسبت بعد حجية ثابتة تمامًا بحكم القانون ولصالح الأقلية البيضاء. فإن هذا لم يتحقّق إلاّ بقانون تخصيص الأراضي الصادر في عام ١٩٣٠ والذي دخل حيّز التنفيذ في أبريل / نيسان عام

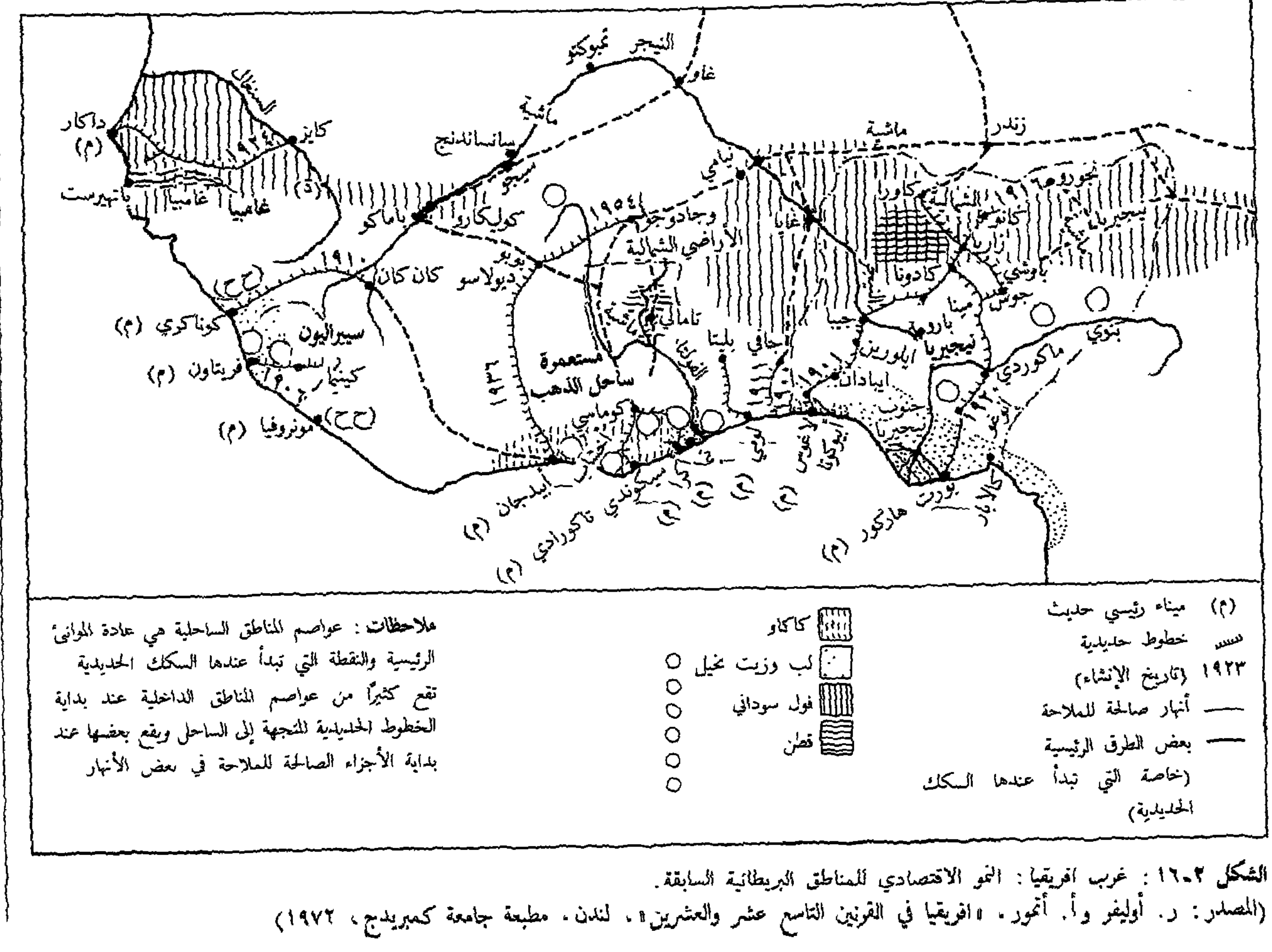
(١٠) ر. د. وولف، ١٩٧٤، ص ٦٠.
(١١) المرجع السابق.
(١٢) ج. كي، ١٩٧٠. ص ٥٠.

١٩٣١، وجاء ليعزز مصالح الأقلية البيضاء على حساب الأغلبية السوداء. وقد قسم هذا القانون البلاد الى أربع فئات رئيسية[١٣] : أراض مخصصة للسكان الأصليين (٢٢,٤ ٪) وتقع في مناطق تخضع الملكية فيها للقوانين العرفية الافريقية، ومناطق يسمح للأهالي بشراء الأراضي فيها وبإقامة مزارع فردية افريقية، ويمكن أن تعتبر هذه بمثابة التعويض عن فقدانهم لحق شراء الأراضي في سائر أنحاء روديسيا الجنوبية، ثم المناطق الأوروبية (٥٠,٨ ٪) حيث تقتصر الملكية على الأوروبيين، ثم ٧٧٠٠ هكتار إضافية مخصّصة للراغبين في الاستيطان من الأوروبيين دون غيرهم. «وكانت المناطق الحضرية كلها تقع في المنطقة الأوروبية»[١٤]. أمّا المناطق غير المخصصة (١٨,٤ ٪)، فكانت تشمل مساحة تبلغ ٧٢٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي الضعيفة والوعرة احتفظت بها الحكومة لتوزعها في المستقبل على أي من هذه الفئات. ومن الواضح أن قانون تخصيص الأراضي لعام ١٩٣٠ أدخل التفرقة العنصرية في عملية تخصيص الأراضي ولكنه لم يلغ توزيع الأراضي بين الأجناس على النحو الذي تم به في الفترة السابقة على ١٩٢٥، مما حال دون إمكانية «التطور المنفصل» للأجناس كلٌّ في منطقته. وإذا كان البيض قد حصلوا على هذه الأراضي الشاسعة، فذلك لأن روديسيا الجنوبية كانت تتمتع في ذلك الوقت بحكم ذاتي داخلي يسيطر عليه البيض. وكانت الأرض بالنسبة لهم تؤدي غرضًا مزدوجًا : فهي عامل من عوامل الانتاج وهي أيضًا سلعة للمضاربة.

أما في روديسيا الشمالية فإن مساحة الأراضي التي خصصت للأوروبيين كانت أقل نسبيًا. فشركة افريقيا الجنوبية البريطانية التي كانت تحكم هذا الاقليم التابع للتاج حتى عام ١٩٢٤، كانت قد وضعت يدها على كافة الأراضي في المنطقة باستثناء باروتسيلاند، وذلك من خلال معاهدات أبرمتها مع الزعماء المحليين منذ التسعينات من القرن الماضي[١٥]. ونجحت الشركة في تشجيع البيض على الهجرة. أما الافريقيون الذين انتزعت منهم أراضيهم بالقوة فأجبروا على الرحيل مع منحهم تعويض ضئيل في بعض الأحيان. وبحلول عام ١٩٢١ كان ٧١٤ من مجموع السكان الأوروبيين البالغ عددهم ٣٦٣٤ يعملون في الزراعة[١٦]. وفي الثلاثينات من هذا القرن أصبحت الأراضي في روديسيا الشمالية مقسمة بشكل عام بين ثلاث فئات : مناطق مخصصة للافريقيين ومساحتها نحو ٢٨ ٧٤٠ ٠٠٠ هكتار بما في ذلك باروتسيلاند (١٤ ٩٧٠ ٠٠٠ هكتار)، والمناطق المخصصة للأهالي (١٣ ٧٦٠ ٠٠٠ هكتار)، ثم الأراضي التي انتقلت ملكيتها للأوروبيين بالفعل، وقد بلغت ٣ ٤٣٠ ٠٠٠ هكتار، منها ٢ ٢٢٥ ٠٠٠ هكتار مملوكة لشركتين، وأكثر من ١ ٢٠٠ ٠٠٠ هكتار من المزارع. والمساحة الباقية وقدرها ٦٠ ٧٠٠ ٠٠٠ هكتار كانت تشمل الغابات ومناطق الصيد[١٧].

وفي افريقيا الغربية (أنظر الشكل رقم ٢-١٦) حاول البريطانيون أن يفرضوا سيطرتهم المباشرة على الأراضي في وقت أكثر تبكيرًا مما فعلوا في شرق افريقيا، وذلك بغية إقامة مناطق قاصرة على الغابات ورغبة في منح امتياز الأراضي للمزارعين الأوروبيين ولأصحاب الامتيازات. وفي عام ١٨٩٤، ثم في عام ١٨٩٧، أصدر البريطانيون قانونًا للأراضي في ساحل الذهب، سمح بالسيطرة البريطانية المباشرة على

(١٣) المرجع السابق، ص ٣٠.
(١٤) المرجع السابق.
(١٥) ر. أ. بالدوين، ١٩٦٦، ص ١٤٤ و ١٤٥.
(١٦) المرجع السابق، ص ٤١ و ١٤٦.
(١٧) المرجع السابق، ص ١٤٩.



الشكل ١٦-٢: غرب افريقيا: النمو الاقتصادي للمناطق البريطانية السابقة.

(المصدر: ر. أوليفر وأ. أتمور، «افريقيا في القرنين التاسع عشر والعشرين»، لندن، مطبعة جامعة كمبريدج، ١٩٧٢)

الأراضي التي قيل إنها شاغرة. أما عن رد فعل الأهالي، الذي تناوله الفصل السادس من قبل، فلقد شكّلوا «جمعية حماية حقوق السكان الأصليين» في كيب كوست عام ١٨٩٧ وقام بتشكيلها الحكام التقليديون والنخبة المتعلمة من الأهالي بهدف مقاومة هذا التشريع المقترح. وأرسلت الجمعية وفدًا الى لندن في مايو / أيار ١٨٩٨ حيث نجح في إقناع وزارة المستعمرات بالتخلي عن القانون على أساس عدم وجود أراضٍ شاغرة في ساحل الذهب، وأن كل قطعة من الأراضي مملوكة لأسرة أو أخرى من الأسر الافريقية. ثم أُحبطت محاولة أخرى لإصدار قانون مشابه في لاغوس بنيجيريا في العقد الثاني من القرن العشرين وذلك بفضل «جمعية مناهضة الرق وحماية حقوق السكان الأصليين» التي شكّلتها صفوة من المتعلمين النيجيريين وعلى رأسهم هربرت ماكولي وحكام تقليديون. فقد تظلمت الجمعية لمجلس شورى الملك في لندن، فأصدر حكمًا مؤداه أن الأرض «حق لا نزاع فيه للمجتمع المحلي»[18]. وأدت هذه الانتصارات التي حققها أهل غرب افريقيا بالبريطانيين الى التراجع عن سياسة السيطرة المباشرة على الأراضي، وإن كان الوضع من الناحية النظرية هو أن كافة الأراضي في المناطق التي استولت عليها بريطانيا في غرب افريقيا مثل بنين في نيجيريا وأشانتي في ساحل الذهب أو الأراضي التي تم التنازل عنها للتاج البريطاني مثل لاغوس، كل هذه الأراضي كانت ملكًا للتاج، بينما كانت أراضي المحميات مثل شمال نيجيريا أو المناطق الشمالية لساحل الذهب، تعتبر في عهدة التاج يحافظ عليها لصالح الأهالي[19].

ومع ذلك فقد بدأ تنظيم الحملات على يد أوروبيين مثل و. هـ. ليفر ملك تجارة الصابون والمسلي الصناعي في ليفربول، وعلى يد جمعيات كالاتحاد البريطاني لزراع القطن، وذلك فيما بين عام ١٩٠٦ وعام ١٩٢٥، والتي كانت تطالب بإقامة المزارع الكبيرة في افريقيا الغربية البريطانية، وقد أنشئت بعض المزارع بالفعل في ساحل العاج وفي جنوب نيجيريا وفي سيراليون. ولكن الحملات باءت بالفشل، فحتى عام ١٩٣٠ كانت مساحة الأراضي التي انتزعت ملكيتها في افريقيا الغربية البريطانية لصالح الحكام المستعمرين وغيرهم من الأوروبيين صغيرة نسبيًا، وكان معظمها قد خصص لأغراض التعدين.

والواقع ان الحفاظ على الأراضي في أيدي الافريقيين في افريقيا الغربية البريطانية في فترة ما بين الحربين لم يكن مرجعه سياسة انتهجها الحكام الاستعماريون البريطانيون قصدًا ولم يكن مرجعه ما اشتهر به غرب افريقيا في أواخر القرن التاسع عشر من أنه «مقبرة الرجل الأبيض». وكما أشار هوبكنز بالفعل فإن «الخطورة المزعومة للمناطق الاستوائية من الناحية الصحية لم تمنع الأوروبيين من إنشاء المزارع في الكونغو البلجيكي، ولا في افريقيا الاستوائية الفرنسية ولا في الملايو، ولم تكن عنصرًا مثبطًا للجادين من راغبي الاستيطان في غرب افريقيا. وفضلاً على ذلك فقد زادت كفاءة مكافحة الملاريا وأمراض المناطق الحارة الأخرى في بداية القرن العشرين وبدأ الخوف يزول مما سمي بـ«مقبرة الرجل الأبيض»»[20]. فما هو إذن السبب الذي حال دون الاستيلاء بالجملة على أراضي افريقيا الغربية البريطانية؟ الإجابة الأولى هي ما أسماه هوبكنز «صدفة جيولوجية» وهي أنه وجد أن غرب افريقيا لم يكن غنيًا بالمعادن، والسبب الثاني هو فشل الحركة الرامية الى إقامة المزارع في غرب افريقيا، وهو فشل يرجع الى عدة عوامل، أولها المعارضة القوية من جانب الشركات البريطانية الأخرى العاملة في المنطقة والتي لم تكن قادرة على إقامة المزارع بنفسها. وثاني هذه العوامل هو فشل المزارع القليلة التي أُقيمت بالفعل، وهو فشل مرجعه الافتقار

(١٨) ج. ف. أ. آجايي و م. كراودر (مشرف على التحرير)، ١٩٧٤، ص ٥٧٦.
(١٩) ت. أو. إلياس، ١٩٧١، ص ١ الى ٣٣.
(٢٠) أ. ج. هوبكنز، ١٩٧٣، ص ٢١٢.

الى رأس المال و «الجهل الشديد بالظروف الاستوائية» وقلة الأيدي العاملة وتغيّر ظروف العرض والطلب في العالم. أما العامل الثالث وهو الأهم، فهو نجاح أهل غرب افريقيا أنفسهم في مواجهة الطلب على حاصلات التصدير مثل الكاكاو والفول السوداني وزيت النخيل وذلك باستخدام أساليبهم البسيطة في مزارعهم الصغيرة مما استبعد الحاجة الى إدخال نظام المزارع الكبيرة في المنطقة. وثمة عامل آخر وهو المعارضة القوية بين صفوف الأهالي والتي كان يمكن أن تواجه أية محاولة للاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي أو إدخال نظام السخرة لتوفير العمالة اللازمة لمثل هذه المزارع الضخمة[٢١]. وقد نجحت هذه العوامل مجتمعة في إنقاذ أهالي افريقيا الغربية البريطانية من نزع ملكية أراضيهم على نحو ما حدث لبعض أبناء افريقيا الشرقية والوسطى البريطانيتين.

الانتاج

تميّزت الاقتصادات الاستعمارية قيد البحث بانقسامها الى قطاعين أساسيين: قطاع ينتج لسد احتياجات المنتجين أنفسهم واحتياجات السوق المحلية، والآخر ينتج أساسًا المواد الأولية اللازمة للتصدير. أما الانتاج لسد الاحتياجات المعيشية المحلية فكان قد وصل الى مستوى كبير من التطور من قبل الحكم الاستعماري بزمن طويل، ولذلك فلم يحظ إلاّ باهتمام ضئيل من جانب السلطات الاستعمارية، فظل فلاحو غرب افريقيا ينتجون الموز والبطاطا والمنيهوت والأرز والذرة الصفراء بنفس التقنيات البسيطة التي وجدها البريطانيون في البلاد في نهاية القرن التاسع عشر. ولم يختلف الحال بالنسبة لانتاج الموز والذرة والمنيهوت والدخن وغيرها من المحاصيل في شرق ووسط افريقيا. وكان المتوسط السنوي العادي لانتاج المزارعين يفي باحتياجات السوق المحلية ويسهم بكمية صغيرة في قطاع التجارة. ولكن وكلاء الامبريالية، الرسميين منهم وغير الرسميين، لم يهتموا بهذا القطاع إلاّ قليلاً، فهو لا يلعب دورًا مباشرًا في تعزيز مصالح رأس المال الدولي. وهو على عكس قطاع التصدير، لا يأتي بالعملات الأجنبية اللازمة لتسديد قيمة الواردات، ولا هو يوفّر المواد الخام اللازمة لتغذية المصانع في الدول الاستعمارية. فليس من الغريب إذن أن أهملت السلطات الاستعمارية هذا القطاع.

المحاصيل المخصصة للبيع

كان قطاع التصدير يهتم اساسًا بانتاج المواد الأولية – الحاصلات الزراعية والمعادن. وباستثناء بعض المناطق التي كان المستوطنون الأوروبيون يمتلكون فيها أراضي شاسعة، فإن قطاع تصدير المحاصيل الزراعية في البلاد التي كانت خاضعة للسيطرة البريطانية في افريقيا الاستوائية كان يتركز أساسًا في أيدي الملايين من صغار المنتجين غير المتخصصين. وكانت الأسرة هي وحدة الانتاج الرئيسية. ولم يحدث إلاّ في الجزء الجنوبي من ساحل الذهب، والى حد ما في غرب نيجيريا، أن نجحت نسبة كبيرة من المزارعين في تنظيم مزارعهم لانتاج الكاكاو على أسس رأسمالية[٢٢]. أما غير المتخصصين من المنتجين، فلم يكن باستطاعتهم أن يستفيدوا من فرص السوق للحصول على حد أقصى من الأرباح في سنوات الرخاء[٢٣]. ولكن بما أنهم لم يكونوا قد أدمجوا بالكامل في النظام الاستعماري الدولي، فإنهم لم يتعرّضوا أيضًا للظروف

(٢١) المرجع السابق، ص ٢١٣ و ٢١٤.
(٢٢) ب. هيل، ١٩٦٣.
(٢٣) هـ.ماينت، ١٩٦٨، ص ٥٠ الى ٥٢.

الاقتصادية الدولية غير المؤاتية التي لا يستطيعون إزاءها شيئًا ، ولا هم تعرّضوا لمختلف أشكال الاستغلال الاستعماري. وكانت أهم المحاصيل المخصصة للبيع والتي ينتجها صغار المزارعين تشمل الكاكاو في ساحل الذهب ونيجيريا الغربية ، وزيت النخيل وبذر النخيل في نيجيريا وسيراليون ، وبدرجة أقل في ساحل الذهب ، والفول السوداني في غامبيا ونيجيريا الشمالية ، والقطن في أوغندا ونيجيريا وتنجانيقا ، والبن في أوغندا وتنجانيقا أيضًا (أنظر الشكل ١-١٦ و ٢-١٦). ولا يندرج انتاج القرنفل في زنجبار (التي تشكل الآن جزءًا من تانزانيا) في هذه الفئة ، حتى وإن كان يسد كافة احتياجات الامبراطورية البريطانية. ذلك أن مزارع القرنفل كانت ملكًا للعرب ، رغم أن العاملين فيها كانوا من الافريقيين.

ولم يعان المنتجون الافريقيون من صدمات شديدة من جراء اشتراكهم في انتاج المحاصيل النقدية في ظل ظروف استعمارية. فذلك لم يتطلب أية تجديدات تكنولوجية أساسية ، ثم إن العديد من هذه المحاصيل لم يختلف عما كانوا ينتجونه ويجهّزونه قبل عهد الاستعمار بسنوات طويلة.

وفيما يتعلّق بصناعة زيت النخيل ، فان أهالي غرب افريقيا كانوا يعملون فيها منذ قرون ، وهي لم تتطلب الا تغييرًا طفيفًا في عملية الانتاج أو عملية التجهيز. ولم تكن هناك غير ثلاثة محاصيل فقط هي الجديدة على المنتجين : البن والكاكاو والقطن (في بوغندا) ، لكنها اندرجت بسهولة في دورات العمل المألوفة. لذلك فقد توسع قطاع التصدير بسرعة[٢٤] . وبما أنه لم تجر أية تجديدات تكنولوجية رئيسية على الانتاج ، فإن هذا التوسع السريع يمكن أن يعزى إلى زيادة المداخيل من الأراضي واليد العاملة[٢٥] .

وعلى عكس ما يحاول المؤرخون الاستعماريون اقناعنا به ، فإن قطاع التصدير القائم على صغار المزارعين في البلدان قيد الدراسة لم يعتمد في انشائه إلاّ على القليل من المبادرات الحكومية. بل وفي بعض الحالات ، تطور هذا القطاع على الرغم من السياسات والممارسات الرسمية الرامية الى تعطيله. وحتى صناعة الكاكاو في ساحل الذهب ، والتي كان يفخر بها البريطانيون أيما فخر ، فانها تطورت أساسًا بفضل مبادرات الأهالي. وقد أخطأ ألان ماكفي ، وهو من كبار المعجبين بالتوسع الاستعماري في افريقيا ، عندما عزا نجاح صناعة الكاكاو في ساحل الذهب الى الإدارة الاستعمارية. فقد اعتبر «أنه لا مجال للشك في أن صناعة الكاكاو في ساحل الذهب هي وليدة الجهود الحكومية»[٢٦]. ولكن البحوث التي أجريت مؤخرًا[٢٧] أوضحت مدى ضآلة الاسهام الحكومي في المراحل الأولى لإقامة هذه الصناعة. والواقع أنه اتضح في مناسبات عديدة ، ان الخبراء الزراعيين ، الذين كانوا يحصلون على مرتبات ضخمة من الضرائب التي يدفعها المنتجون الزراعيون كانوا أكثر جهلاً من المزارعين أنفسهم ، وكثيرًا ما أدّت مشورتهم الى كوارث[٢٨] . وعلى الرغم من الأنشطة غير السليمة للإدارة الزراعية ، توسعت هذه الصناعة. فبعد أن بدأوا من الصفر تقريبًا في بداية التسعينات من القرن التاسع عشر ، نجح المزارعون حتى عام ١٩٠٣ في زراعة أكثر من ١٧٠٠٠ هكتار من الكاكاو. وفي عام ١٩٢٨ وصلت المساحة المزروعة بالكاكاو الى ٣٦٤٠٠٠ هكتار[٢٩] . وعلى مدى ٢٥ سنة احتل الكاكاو مكان المطاط وزيت

---

(٢٤) أنظر س. هـ. فرانكل ، ١٩٣٨ ، ص ١٩٣.

(٢٥) أنظر ر. زيرزيفسكي ، ١٩٦٥ ، في أماكن عديدة من الكتاب.

(٢٦) أ. ماكفي ، ١٩٢٦ ، ص ٤٠.

(٢٧) س. هـ. هاير ، في ج. رانيس (مشرف على التحرير) ، ١٩٧١ ، ص ١٢٩ الى ١٧٩ ؛ وأيضًا ج. ب. كي (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٢ ، ص ١٢ الى ٣٥.

(٢٨) ج. ب. كي (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٢ ، ص ١٣ الى ١٥ وص ٢٣١.

(٢٩) س. لاأنيان ، ١٩٦٣ ، ص ٤٠ و ١٠٠.



الشكل ٣-١٦ : قطف الشاي في نياسالاند (ضيعة لوجيندا في تشولو).
(حقوق الطبع محفوظة لـ: مكتبة صور هولتون بي.بي.سي.)

النخيل ليصبح السلعة المحلية الرئيسية للتصدير (٣٠) . وفي عام ١٩٣٤ أصبح ساحل الذهب ينتج ٤٠ ٪ من الانتاج العالمي للكاكاو. ولكن حتى ذلك الوقت لم تكن صناعة الكاكاو قد استفادت كثيرًا من البحوث العلمية التي كانت تجري في البلاد. فقد لاحظت لجنة غرب افريقيا : «أن من الغريب أنه لم يحدث حتى عام ١٩٣٧ أن أقيمت محطة أبحاث حول متطلبات المحصول في كل المناطق المنتجة للكاكاو. ومن الصعوبة بمكان أن نتخيّل كيف كان يمكن لأي مسؤول في الإدارة الزراعية أن يقدم المشورة السليمة بشأن زراعة الكاكاو وتجهيزه وهو لم تتح له فرصة دراسة الظروف المحلية لإنتاجه» (٣١) .

ولقد اقتصرت المساهمة الفعلية للإدارة في الزراعة المحلية للفلاحين على جانبين مترابطين : أولاً إصدار وتطبيق اللوائح الخاصة بنوعية الانتاج ، وثانيًا إدخال التقنيات الزراعية اللازمة لزيادة وحفظ انتاجية الأرض والعمالة. وكان النجاح في هذين الأمرين محدودًا بسبب جهل وتعالي هؤلاء «الخبراء» (٣٢) .

أما في كينيا والروديسيتين فقد انتقل انتاج المحاصيل ذات العائد النقدي تدريجيًا الى أيدي المستوطنين البيض مع تقدم القرن العشرين. ففي العقد الأول من القرن كان المزارعون المنتجون من الافريقيين في كينيا وروديسيا الجنوبية ينافسون المستوطنين بفعالية في انتاج معظم الحبوب اللازمة لتغذية الأعداد المتزايدة من الأجراء. والواقع ان المزارعين الافريقيين ظلّوا حتى عام ١٩١٤ يسهمون بنصيب أكبر من نصيب المستوطنين في انتاج المحاصيل النقدية ومحاصيل التصدير. وكان ذلك في الفترة التي كان المستوطنون يكافحون فيها بنجاح محدود من أجل الاستقرار. كما أن تأثير السياسة الاقتصادية الاستعمارية كان لا يزال محدودًا في تلك الفترة. ولكن سرعان ما اكتشف المستوطنون وكبار المزارعين أن بامكانهم الاشتراك بفعالية في انتاج المحاصيل ذات العائد النقدي لو أنهم تحرّكوا من خلال الإدارات الاستعمارية في هذه البلاد للحد من دور المنتجين الافريقيين وحصره في أضيق نطاق ممكن. ولكن مزارع المستوطنين ، بحكم كفاءتها المحدودة ، كانت تحتاج الى أعداد ضخمة من الأيدي العاملة الرخيصة. وقد قال أحد العاملين في الإدارة في كينيا في تقويمه للوضع عام ١٩٠٥ «إن اليد العاملة المحلية ضرورية لتنمية الأراضي ضرورة الأمطار وضوء الشمس» (٣٣) . وبالتالي فقد اتخذت عدة تدابير ، نقل معظمها عن جنوب افريقيا ، لدفع الافريقيين الى العمل في مزارع البيض. فبدأوا أولاً في تكثيف عملية الحد من الملكية الزراعية للأهالي ، وكان الهدف هو حرمانهم من موارد بديلة للدخل النقدي.

وتعتبر حالة روديسيا الشمالية خير مثال على ذلك ، حيث حاول المنتجون الأفارقة الاستفادة من السوق التي شكّلها العاملون في المناجم في العشرينات من القرن العشرين. فكانوا في بداية العشرينات يبيعون كميات ضئيلة من الذرة الصفراء للتجار ، ولكنهم صاروا في عام ١٩٢٧ يبيعون نحو ٣٠٠٠٠ جوال وزن كل منها ٢٠٠ رطل. وفي عام ١٩٣٠ أصبحوا يسهمون بنحو ٥٠ ٪ من الماشية التي تباع في الأسواق ، وبحلول عام ١٩٣٥ أصبحوا يبيعون نحو ١٠٠٠٠٠ جوال من الذرة الصفراء (٣٤) . ولم تكن هذه التطورات في صالح المستوطنين الذين كانوا قد نجحوا في تكوين جماعة فعالة في ممارسة الضغط على

---

(٣٠) في عام ١٩١٥ كانت صادرات الكاكاو تمثل أكثر من ٥٠ ٪ من قيمة الصادرات المحلية.

(٣١) لجنة غرب افريقيا The West African Commission ، ١٩٣٨ — ١٩٣٩ ، لندن ، ليفرهولم ترست ، ١٩٤٣ ، الفقرة ١٨٥ ، مقتبسة في : ج. ب. كي (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٢ ، ص ٢٣١.

(٣٢) فيما يتعلّق بتجربة غرب افريقيا ، أنظر م. هـ. كانيكي ، ١٩٧٢ ، ص ٦٣ إلى ٦٧.

(٣٣) م. ف. هيل ، ١٩٥٦ ، ص ٧.

(٣٤) ر. أ. بالدوين ، ١٩٦٦ ، ص ١٥٠. لقد ازداد الانتاج الأوروبي من الذرة ، والمسوق بين عام ١٩٣٠ و ١٩٣٥ ، من ١٦٨٠٠٠ كيس الى ٢١١٠٠٠ كيس.



الشكل ٤-١٦ : فتح لوزات الكاكاو (تصوير : لونغان).

المسؤولين. ولم تكن لهم مصلحة في تخفيض أسعار المحاصيل الزراعية لعمال المناجم، بل كانت مصلحتهم تكمن في الحصول على المزيد من الأراضي للتوسع وفي رفع أسعار منتجاتهم. وبغية تعزيز مصالح المستوطنين، أقامت الحكومة في ١٩٢٨ و ١٩٢٩ مناطق مخصّصة للأهالي في المنطقة المجاورة للسكك الحديدية وغيرها من المناطق التي كان يتنافس فيها الأوروبيون والافريقيون على نفس الأراضي. ولكن هذا التدبير لم ينجح فحسب في الحد من المنافسة الافريقية على السوق، بل كاد، وهذا هو الأخطر، أن يقضي على كل منافسة ممكنة من جانب الافريقيين في الأسواق التجارية، لأنه احتفظ للمستوطنين الأوروبيين بشريط يمتد في معظم الأحيان لمسافة ٣٠ كيلومترًا على كل من جانبي السكك الحديدية[٣٥]. وكانت هذه التدابير عن وعي وتعمّد كاملين. وقد أعرب عضو أوروبي منتخب في المجلس التشريعي عن مشاعره آنذاك في عام ١٩٣٠ فقال: «إن الامبراطورية البريطانية همها **الرئيسي** هو تعزيز مصالح المواطنين البريطانيين المنتمين للجنس البريطاني، ثم **بعد ذلك فقط** مصالح الرعايا البريطانيين الآخرين ثم رعايا الأجناس المحمية وبعدها رعايا الدول الأخرى؛ بهذا الترتيب بالتحديد»[٣٦].

والواقع أن الإدارة الاستعمارية كانت ملتزمة بتعزيز مصالح المستوطنين على حساب السكان المحليين، كما هو واضح من سلسلة التدابير التي اتخذتها، فقد صدر أولاً المرسوم الخاص بالاشراف على الذرة الصفراء عام ١٩٣٦، فانشئ بمقتضاه مجلس للاشراف على الذرة الصفراء ومنح صلاحية شراء وبيع كل هذا المحصول بأسعار محدّدة. وتم تقسيم السوق الى مجمع داخلي ومجمع للتصدير تقل فيه الأسعار عنها في الأول، وخصّص للمنتجين الافريقيين ربع المجمع الداخلي من السوق فقط بينما حصل الأوروبيون على ثلاثة أرباعه[٣٧]. وبعد ذلك بعام وضعت الإدارة حدًا لنصيب الافريقيين في تجارة الماشية بموجب مرسوم خاص بتنظيم تسويق الماشية أُنشئ بمقتضاه المجلس المسؤول عن الإشراف على الماشية وكلّف بتحديد السعر الأدنى الذي لا يجوز قانونًا بيع الماشية دونه، كما كلّف بتنظيم تصدير واستيراد الماشية. ولا شك أن هذا المرسوم كان يستهدف الى حد ما تحسين نوعية اللحوم، ولكن «الغرض الأساسي منه» كان «الحيلولة دون القضاء على جزء هام من الانتاج الأوروبي للماشية بفعل المنافسة»[٣٨].

وثانيًا، خفّضت أسعار المنتجات الزراعية للفلاحين تخفيضًا كبيرًا. وتم ذلك في روديسيا الجنوبية فيما يتعلّق بالحبوب بين عامي ١٩٠٨ و ١٩١١ على وجه الخصوص. ولكن حتى بعد اتخاذ هذه التدابير، فان معظم الافريقيين لم يتجهوا للعمل كأجراء في مزارع المستوطنين وضياعهم، وذلك بسبب البيئة المحيطة وظروف العمل غير المؤاتية وانخفاض الأجور. ولم يقتصر هذا الوضع على كينيا والروديسيتين، إذ أن بقية أنحاء افريقيا المدارية تعرّضت لنفس المشكلة حتى عام ١٩٢٠[٣٩].

وثالثًا، فرضت الضرائب أو زيد فيها، لا لزيادة الدخل فحسب ولكن أيضًا لدفع الافريقيين الى خدمة مصالح الرأسمالية الدولية. وقد أوضح حاكم كينيا عام ١٩١٣ المبدأ الأساسي في ذلك صراحة فقال: «نحن نعتبر أن النظام الضريبي هو الأسلوب الوحيد لإجبار الأهالي على مغادرة المناطق الخاصة بهم للبحث عن العمل. فهذه هي الوسيلة الوحيدة لرفع تكاليف المعيشة بالنسبة للأهالي... فتوفر اليد

(٣٥) المرجع السابق.
(٣٦) المرجع السابق، ص ١٤٧. التشديد من قبل مؤلف هذا الفصل.
(٣٧) المرجع السابق، ص ١٥٢.
(٣٨) المرجع السابق، ص ١٥٣ و ١٥٤.
(٣٩) أ. ج. بيرغ، ١٩٦٥، ص ٣٩٤ الى ٤١٢.

العاملة وتحديد سعرها يتوقفان على ذلك. وإن زيادة معدل الأجور لن يزيد من الأيدي العاملة بل إنه سيحد منها»[٤٠].

ورابعًا، تم التصريح بالسخرة قانونًا في العديد من المستعمرات. فقد أجبر الافريقيون على الخدمة لعدد محدّد من الأيام سنويًا في الأشغال العامة وفي ضياع ومزارع المستوطنين، وكان هذا يتم في وقت السلم والحرب على حد سواء. ثم فرض نظام تصاريح المرور، «دفتر العامل» الجائر، والذي استند الى تجربة جنوب افريقيا، وكان يستهدف تنظيم توفير الأيدي العاملة. وقد دخل هذا النظام حيز التنفيذ في كينيا بعد شهر يوليو / تموز ١٩٢٠. وفرض بمقتضاه على كل افريقي بالغ أن يحمل تصريح مرور (كيباندي) يسجل فيه رب العمل، فيما يسجله، نوعية العمل الذي قام به حامله ومدته وما تقاضاه من أجر. وكل من يمتنع عن حمل هذا التصريح أو يفقده يتعرّض لدفع غرامة أو للسجن لمدة قد تصل الى ثلاثة شهور. وقيّد تصريح المرور هذا من حرية تحرك الافريقيين الى حد كبير، فلم يعد الإنسان يستطيع أن يترك عمله إن شاء، وأصبحت العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل والعامل تخضع للقانون الجنائي، وأصبح رفض العمل جريمة يعاقب عليها القانون. وإن آلاف القضايا لمعاقبة «الهاربين من العمل» لشاهد على تصميم الافريقيين على التحرّر من هذا القيد.

وفضلاً عن ذلك فقد حرمت زراعة بعض المحاصيل على الافريقيين. ففي كينيا مثلاً كان من المحظور على الافريقيين أن يزرعوا البن «وهو أكثر المحاصيل ربحًا بكثير» في البلاد[٤١]. وظل هذا الاحتكار الأوروبي سائدًا حتى قضى عليه الماوماو في الخمسينات من القرن العشرين.

وكانت النتيجة الرئيسية لكل هذه التدابير أن دخل الفلاحون الافريقيون في نطاق طبقة العاملين المدقعين. وقد حدثت هذه الظاهرة على نطاق أوسع في روديسيا الجنوبية منها في البلدان الأخرى موضع البحث[٤٢]. وهكذا كانت الأيدي العاملة الافريقية التي تعمل لدى الأوروبيين بأجور لا تكاد تسد الرمق هي التي تنتج المحاصيل النقدية سواء للسوق المحلية أو للتصدير. وفي كينيا كان هناك في عام ١٩٢٧ بين ٧٠٠ ٨٣ و ٠٠٠ ١١٧ أجير افريقي، أي أكثر من ٥٠٪ من مجموع العمال الأجراء، يعملون في الزراعة المخصصة للتجارة. وكانت أهم المحاصيل هي الذرة الصفراء والبن والقمح والسيزال. وبينما كانت مساحة الذرة الصفراء لا تزيد عن ٣٢٥ هكتارًا في عام ١٩٠٥، وصلت الى ٥٠٠ ١٢ هكتار تقريبًا عام ١٩٢٠ والى أكثر من ٠٠٠ ٩٠ هكتار بعد ذلك بتسع سنوات[٤٣]. وفي بداية العشرينات، كان المستوطنون قد نجحوا في استبعاد الافريقيين من انتاج هذا المحصول الأساسي الهام والتجارة فيه نهائيًا. كذلك اتسعت الرقعة المزروعة بالبن اتساعًا هائلاً، فزادت من ٣٢ هكتارًا عام ١٩٠٥ الى أكثر من ٢٥٠ ١١ هكتارًا عام ١٩٢٠ ثم ارتفعت إلى ٠٠٠ ٣٩ هكتار تقريبًا بعد ذلك بعشر سنوات[٤٤]. وفي عام ١٩١٣ عادت صادرات الذرة الصفراء والبن على البلاد بنحو ٩٩١ ٦٤ جنيهًا استرلينيًا؛ وفي عام ١٩٢٠ بلغ الدخل من صادرات هذين المحصولين مع السيزال ٥٥٦ ٥٦٦ جنيهًا استرلينيًا، ثم ارتفعت القيمة الى ٦٥٥ ٤٢٩ ٢ جنيهًا استرلينيًا في عام ١٩٣٠، كان نصيب البن منها أكثر من ٥٠٪[٤٥]. وأدّت هذه

(٤٠) إيست أفريكان ستاندارد (صحيفة يومية محلية)، العدد الصادر بتاريخ ٨ فبراير / شباط ١٩١٣.
(٤١) ر. د. وولف، ١٩٧٤، ص ١٤١.
(٤٢) ج. أرّيغي، ١٩٧٠.
(٤٣) ر. د. وولف، ١٩٧٤، ص ٧٣.
(٤٤) المرجع السابق.
(٤٥) المرجع السابق، ص ٥٤.

التطورات الى تغيرات هيكلية هامة. في عام ١٩١٣ كان القطاع الافريقي وحده يسهم بنحو ٢٤ ٪ من قيمة إجمالي الصادرات، بينما لم يكن القطاع الأوروبي الخالص يسهم بأكثر من ٥ ٪. وبالطبع لم تكن الأيدي العاملة الافريقية قد أثرت بعد بشكل يذكر على الزراعة المخصصة للتجارة. وما أن جاء عام ١٩٣٢ حتى كان نصيب المناطق الافريقية قد انخفض الى ٩ ٪، بينما ارتفع نصيب المناطق الأوروبية الى ٧٦ ٪[٤٦]. وبذلك تحققت سمة من أبرز سمات الاقتصاد الاستعماري في كينيا.

وبدأ المزارعون المستوطنون في روديسيا الجنوبية يجربون عددًا من المحاصيل مثل القطن والحمضيات والتبغ، ولم ينجح منها إلاّ التبغ الذي أصبح أهم المحاصيل الزراعية المصدرة ابتداءً من العقد الثاني للقرن العشرين (أنظر الشكل ١-١٦). وفي عام ١٩٢٧ بلغت قيمة الصادرات من التبغ الخام ذروتها: ١٢٥٤٠٠٠ جنيه استرليني بين ١٩٠٩ و١٩٣٧، ويمثل ذلك ١٩,٩ ٪ من إجمالي الصادرات المحلية[٤٧]. ولم يكن التبغ سوى محصول واحد من محاصيل البلاد. فلقد ظلّت المحاصيل ذات العائد النقدي المخصصة للسوق المحلية (وخاصة الذرة الصفراء والماشية) لفترة طويلة أكبر قيمة من انتاج التبغ للتصدير. وعلى سبيل المثال، وباستثناء سنوات ثلاث (١٩٢٦ الى ١٩٢٨)، كانت قيمة الذرة الصفراء بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٩ تمثل ٥٠ ٪ من القيمة الاجمالية للمحاصيل[٤٨]. وقد تعطّل التوسّع في تصدير الذرة الصفراء بسبب ارتفاع أسعار الشحن لأن الذرة الصفراء تتطلب حيزاً كبيرًا للشحن رغم أنها سلعة منخفضة القيمة.

ولقد استقرت الزراعة للمستوطنين في روديسيا الجنوبية وفي روديسيا الشمالية وكينيا وتطورت بفضل المساعدات الكبيرة التي قدمتها الحكومة في شكل قروض وأبحاث ومشورة فنية، حتى أنه في عام ١٩٣٨ احتج مدير الزراعة، وهو أوروبي، على حجب المساعدة عن المنتجين الافريقيين بشكل فاضح، ولكن أحدًا لم يعره انتباهًا[٤٩].

وفي روديسيا الجنوبية أكثر من سائر مناطق افريقيا المدارية، شكّل المستوطنون بورجوازية ريفية قوية، بل وأصبح لهم طابع وطني ينبع من التزامهم العميق بالتقدم الاقتصادي للبلاد[٥٠]. وفي وقت مبكر يرجع الى عام ١٩٢٦، كان عدد الأوروبيين العاملين في الزراعة أكبر من عددهم في أي قطاع آخر (٢٢,٩ ٪ من مجموع العاملين)[٥١]. وجدير بالذكر أن عدد الأوروبيين العاملين في هذا القطاع عام ١٩٣٥ انخفض الى ٤٣٠٥، منهم ٢٧٣٣ من ملاك المزارع، بينما بلغ عدد العاملين في قطاع التعدين ٢٨٩٩[٥٢].

الخامات المعدنية

كان عدد من الأقاليم التابعة لبريطانيا في افريقيا المدارية يتمتع بموارد معدنية وفيرة ومتنوعة (أنظر الشكلين

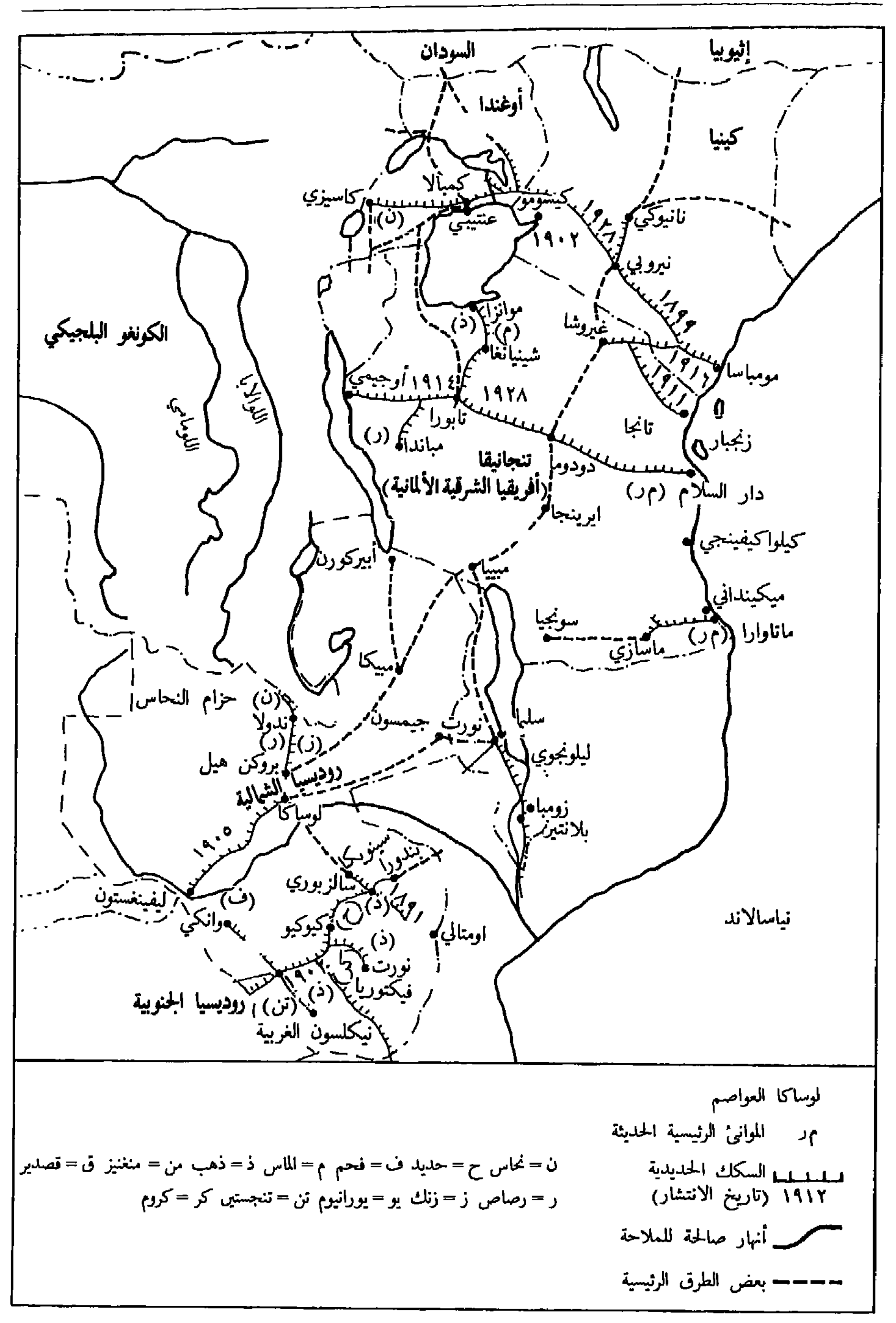
(٤٦) المرجع السابق، ص ١٣٧.
(٤٧) س. هـ. فرانكل، ١٩٣٨، ص ٢٣١ و ٢٣٢.
(٤٨) المرجع السابق، ص ٢٣٩.
(٤٩) محاضر جلسات الاجتماعين الأول والثاني لمجلس التنمية الوطني Native Development Board لوساكا، ١٩٣٨، ص ١٢ إلى ١٧. وهنا أتوجه بالشكر الى الآنسة مود مونتيمبا بخصوص هذا المرجع الذي أمدتني به.
(٥٠) ج. أرّيغي، ١٩٦٧، ص ٢٠.
(٥١) ج. كي، ١٩٧٠، ص ٤٦ و ٤٧.
(٥٢) س. هـ. فرانكل، ١٩٣٨، ص ٢٣٨.

٢-١٦ و ٥-١٦). فكان الذهب يستخرج من ساحل الذهب وروديسيا الجنوبية وتنجانيقا وسيراليون. وأصبح استخراج الألماس من الصناعات الهامة في سيراليون وساحل الذهب. واقتصرت مناجم النحاس على روديسيا الشمالية، بينما ظل خام الحديد من تخصصات سيراليون. واقتصرت مناجم الفحم، وهو مصدر هام للطاقة، على نيجيريا وروديسيا الجنوبية. ولكن معظم البلدان كان لديها من المعادن واحد أو اثنين، باستثناء روديسيا الجنوبية وسيراليون حيث تنوعت المعادن وتعدّدت. فبالاضافة الى البلاتين والذهب اللذين بدأ استخراجها في عام ١٩٢٩، أصبحت سيراليون في منتصف الثلاثينات تستخرج خامات الكروم والحديد والألماس.

ولم يكن من قبيل الصدفة أن اكتشفت كل هذه الثروات المعدنية خلال الفترة الاستعمارية في البلدان قيد البحث. فإما أن وجود هذه المعادن كان معروفًا وأنها كانت تستخرج بالفعل قبل أن يأتي الاستعمار بفترات طويلة، وإما أنها اكتشفت على يد من كانوا يبحثون عنها بالذات. والواقع أنه قبل مرحلة الاستعمار، كان أهالي روديسيا الجنوبية وساحل الذهب يستخرجون الذهب ويشكّلونه منذ أجيال، وكانوا معروفين بثروتهم من المعادن الدفينة أكثر مما عرفوا بامكانيات الزراعة. كذلك كان الحال في نيجيريا حيث كان الأهالي يقومون باستخراج القصدير وشغله قبل توغل الرجال البيض الى داخل البلاد. وبالتالي فإن ما حدث في حالات عديدة هو أن البحث عن المعادن في المرحلة الاستعمارية بدأ بتحديد المناطق التي كان الأهالي يستخرجون منها المعادن منذ زمن بعيد. واجتذبت توقعات الثراء المفاجئ العديد من الأوروبيين والكثير من رؤوس الأموال الى روديسيا الجنوبية في التسعينات من القرن التاسع عشر، ولكنهم لم يكتشفوا مناجم «راند» جديدة، وإنما توصلوا الى اكتشاف مناجم صغيرة. فتشكلت من أصحاب المناجم الصغيرة مع المستوطنين المزارعين تلك البورجوازية الريفية التي بدأت تعبّر بقوة عن سمات وطنية خاصة، بدلاً من أن تندرج وتشتبك في سياق الرأسمالية الدولية الواسعة النطاق.

وباستثناء بعض الحالات القليلة، فان الموارد المعدنية كانت تستغل دائمًا برؤوس أموال أجنبية. ويرجع ذلك إلى سببين: أولاً الحاجة في بعض الحالات الى رأسمال يفوق ما يستطيع الافريقيون أن يوفّروه، كما كان الحال مثلاً بالنسبة للنحاس في روديسيا الشمالية وخام الحديد في سيراليون؛ وثانيًا، وهو الأكثر شيوعًا، فإن الإدارة الاستعمارية كانت تعتمد بانتظام استبعاد الافريقيين من الاستفادة من الموارد المعدنية في بلادهم. فبمجرّد اكتشاف الرواسب المعدنية صدرت سلسلة من التدابير التشريعية التي تمنح احتكارها للمصالح الامبريالية. وحتى في المناطق التي كان الافريقيون يستخرجون منها المعادن منذ أجيال، حرّم عليهم قانونًا حيازة الخامات المعدنية دون ترخيص. ولم يكن يسمح للافريقيين بالتعامل في استخراج الألماس، فقد كان احتكار هذه الصناعة في سيراليون وفي ساحل الذهب في أيدي الاحتكارات الافريقية المختارة المجمعة، (CAST)، وهي شركة قوية متعدّدة الجنسيات كانت تعمل على استخراج مجموعة من المعادن. وقد منح هذا الاحتكار بحجة أنه يصعب التحكم في سوق الألماس عندما يكثر المتعاملون فيه. وأيًا كانت الحجة فإن الإدارة الاستعمارية خضعت لضغوط رأس المال الدولي فلجأت الى أساليب خبيثة لاستبعاد الأهالي من هذه الصناعة المدرة للأرباح الطائلة. ومنحت شركة «سيراليون للإحتكارات المختارة» احتكارًا للبحث عن الألماس واستخراجه والاتجار فيه لمدة ٩٩ سنة بدءًا من عام ١٩٣٣ [٥٣]. وظل هذا الوضع قائمًا حتى الخمسينات عندما تعذّر تأمين رقابة الشرطة في مناطق مناجم

(٥٣) توجد نسخة من هذه الاتفاقية في Public Records Office, Kew (PRO), CO 267/644/22008/Part 1/1934 (محفوظات وزارة المستعمرات البريطانية).



الشكل ٥-١٦: غرب افريقيا: النمو الاقتصادي للمناطق البريطانية السابقة. (المصدر: ر. أوليفر وأ. أتمور، «افريقيا في القرنين التاسع عشر والعشرين»، لندن، منشورات جامعة كمبريدج، ١٩٧٢)

الألماس الشاسعة، فاضطرت الحكومة الى السماح للافريقيين بالاشتراك في استغلال هذه المناجم[٥٤].

ولكن حتى في الحالات التي أمكن للافريقيين أن يحصلوا فيها على تراخيص في البداية، قامت السلطات بسن التشريعات ووضع تعقيدات فنية للحد من إسهامهم. ففي مجال استخراج القصدير في نيجيريا مثلاً، كان من المحظور قانونًا على صاحب المنجم أن يترك منجمه عند غيابه في عهدة إنسان افريقي مهما بلغت كفاءته[٥٥]. وفي سيراليون لم يكن من الممكن لافريقي أن يحصل على ترخيص لاستخراج المعادن إلاّ إذا استطاع أن يقرأ ويفهم المرسوم الخاص بالتعدين الصادر عام ١٩٢٧، وهو مرسوم كتب باللغة الانجليزية. وهكذا أصبح الجهل باللغة الانجليزية ذريعة لاستبعاد الأفارقة من العمل في التعدين[٥٦]. ومع ذلك فقد استقرت صناعة التعدين وازدهرت.

وسرعان ما تطور قطاع التصدير في هذه البلاد معتمدًا بصفة رئيسية على المنتجات الزراعية والمعادن. وبحلول عام ١٩١٤، شهدت كل هذه البلدان الافريقية عقدًا من النمو الملموس.

وكانت الموارد المعدنية تعتبر «معيار التنمية الاقتصادية في معظم بقاع افريقيا»[٥٧]، فتبارى العاملون في الإدارات الاستعمارية سعيًا وراء اكتشاف «كنز من المعادن». ولكن من الواضح أن نصيب المعادن في الاقتصادات الاستعمارية قد بولغ فيه كثيرًا. على أنه من الصحيح، كما نرى من الجدول رقم ١، أن المعادن أسهمت إسهامًا لا بأس به في قطاع التصدير لبعض البلاد، وخاصة الروديسيتين وساحل الذهب وسيراليون، بل إن المعادن احتلت مكانة هامة في ساحل الذهب منذ السنوات الأولى من القرن العشرين.

الجدول رقم ١ : نصيب المعادن من إجمالي قيمة الصادرات المحلية بالنسبة المئوية

البلد	١٩١٣	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥
سيراليون	أ	أ	أ	٤,٠	٧,٤	٢١,٥	٤٤,٧	٥٢,٠
نيجيريا	٨,٤	١٣,١	٩,٣	١١,٠	٦,٧	٩,١	١٧,٦	١٥,٧
ساحل الذهب	٣٣,٠	١٧,٨	٢٥,٦	٢٥,١	٢٩,٣	٣٤,٨	٤٦,٦	٤١,٠
روديسيا الشمالية	٢٦,٧	٢٨,٩	٢٩,٤	٥١,٢	٨٥,٧	٨٦,٨	٨٤,٢	٧٢,٠
روديسيا الجنوبية	٩٣,٣	٦٦,٠	٦٥,٥	٦٩,٢	٧٢,٨	٧٩,٢	٧٨,٢	٧٩,٩
كينيا	أ	١٠,٠	٧,٠	٨,٠	٨,٠	٩,٠	٧,٠	٦,٠
تنجانيقا	أ	٣,٠	ن	ن	ن	ن	ن	١٢,٠

ملحوظة : أ= تكاد تكون معدومة أو ضئيلة.
ن= غير متوفرة.
المصدر : التقارير السنوية.

(٥٤) هـ. ل. فان ديرلان، ١٩٦٥.
(٥٥) أ. ج. شارل، ١٩٦٤، ص ٣٨.
(٥٦) تحايل الافريقيون على هذا التمييز بمشاركة من يجيدون قراءة الانجليزية.
(٥٧) س. هـ. فرانكل، ١٩٣٨، ص ٢١٠.

وفيما بين عامي ١٩٠٥ و ١٩٠٩، أسهمت المعادن، وخاصة الذهب، بأكثر من ٤٠٪ من القيمة الإجمالية للصادرات المحلية، وظل متوسط هذه النسبة نحو ٣٠٪ على مدى ثماني سنوات من السنوات التسع اللاحقة. وانخفضت هذه النسبة الى ما يقل عن ٢٠٪ في العشرينات، ولكنها عادت فارتفعت الى ٤١٪ عام ١٩٣٥ [٥٨]. وإن حالة روديسيا الجنوبية لأكثر دلالة. فبين عامي ١٩٠٩ و ١٩١٣ أسهمت المعادن (والذهب أساسًا) بأكثر من ٩٠٪ من قيمة الصادرات المحلية. وفي معظم السنوات اللاحقة لعام ١٩٣٥، ظل متوسط هذه النسبة أكثر من ٧٠٪. وبدأ استخراج النحاس في روديسيا الشمالية منذ عام ١٩١٠، ولكن النحاس لم يؤثر على قطاع التصدير إلاّ في أواخر العشرينات عندما وصل الانتاج في المناجم الى ذروته. وابتداءً من عام ١٩٣١ أصبح نصيب المعادن من إجمالي قيمة الصادرات المحلية يزيد على ٥٠٪، وارتفعت هذه النسبة كثيرًا في السنوات التالية. وفي سيراليون بدأ التعدين متأخرًا، ولكن ما أن جاء عام ١٩٣٥ حتى كانت المعادن تسهم بنسبة ٥٠٪ من قيمة الصادرات المحلية. وفي عام ١٩٣٦ كان ترتيب أهمية المعادن المصدرة من الأقاليم التابعة لبريطانيا في افريقيا الاستوائية كالآتي: روديسيا الشمالية ٥٠٩٤٠٠٠ جنيه استرليني؛ وروديسيا الجنوبية ٤٤٢٢٠٠٠ جنيه استرليني؛ وساحل الذهب ٢١٢٤٢١٣ جنيه استرليني؛ وسيراليون ١٢٤٥٠٠٠ جنيه استرليني. ويجدر بنا أن نلاحظ أن المعادن في نيجيريا، وإن كانت تتمتع بأهمية في حد ذاتها، إلاّ أن أهميتها فيما يتعلّق بالتصدير كانت محدودة (فلم تزد على ١٤٪ من إجمالي الصادرات)، بينما كانت كمية المعادن الأصغر التي تستخرج في سيراليون، تمثل ٥٦٪ من إجمالي صادرات تلك المستعمرة.

وإن الاسهام الكبير للمعادن في قطاع التصدير قد يؤدي بنا الى المبالغة في تقدير نصيبها في الرخاء العام. ولكننا يجب أن نتذكّر في تقييمنا الدور المحدود للافريقيين في قطاع التعدين. فقد قامت صناعة التعدين على رأس المال الأجنبي، وكانت أرباح هذه الصناعة تحول الى العواصم الاستعمارية لتثري المساهمين في الخارج أو لتستخدم في إنماء الاقتصادات غير الافريقية. وعلى سبيل المثال، عندما ألغي الميثاق الخاص بشركة النيجر في عام ١٨٩٩، منحت الشركة تعويضًا بلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه استرليني عن امتيازات التعدين في المنطقة التي تم استخراج القصدير منها فيما بعد. وبمقتضى هذه الاتفاقية نفسها، حق لهذه الشركة أن تحصل على ٥٠٪ من كافة جعائل التعدين لمدة تسع وتسعين سنة [٥٩]. وكان ذلك ثمنًا باهظًا فرض على الأهالي. ولكن الوضع في روديسيا كلها كان أسوأ حالاً، حيث ظلّت امتيازات التعدين في يد الشركة البريطانية لجنوب افريقيا حتى عام ١٩٣٣، ثم اشترتها الدولة مقابل ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني [٦٠]. إلا أنه حتى بعد حدوث هذا التغيير، قلما كان ينظر الى الأهالي أو يعاملون باعتبارهم المستفيدين من عمليات التعدين. وفي عام ١٩٤٢ — وهو ليس بالتاريخ البعيد — صرّح مسؤول كبير في وزارة المستعمرات البريطانية رسميًا وبلا حياء، فقال: «ليس هناك أي سبب يبرّر تخصيص قيمة الناتج من المعادن للأهالي لأنهم لم يلعبوا أي دور في إنماء هذا الصناعة» [٦١]. وحتى عندما قامت الإدارات الاستعمارية بتأميم صناعة التعدين كما حدث في سيراليون وكينيا وتنجانيقا وأوغندا، لم يعد هذا التأميم إلا بدخل قليل كان مصدره الأساسي هو الجعائل والضرائب على الدخل. فقد كان العائد المباشر من

(٥٨) المرجع السابق، ص ٣٢٠ و ٣٢١.

(٥٩) ب. بوير في م. بيرهام (مشرف على التحرير)، ١٩٤٨، ص ٥.

(٦٠) المرجع السابق.

(٦١) وكان ج. أ. داو وكيلاً مساعدًا لوزارة المستعمرات Dawe, Minute, CO 54028/42

التعدين في سيراليون عام ١٩٣٥ يبلغ ١٠٠ ٣٤ جنيه استرليني، وهو ما لا يزيد عن ٥ ٪ من الدخل الاجمالي[٦٢].

وظلّت الأجور هي السبيل الوحيد الذي كان يمكن للأهالي من خلاله أن يحصلوا على نصيب ملموس من أرباح التعدين، ولكن على غرار ما كان يحدث في مزارع وضياع المستوطنين، ظل مستوى الأجور من الانخفاض بحيث كان الأجراء يحتاجون الى دعم من قطاع الفلاحين؛ وكان للتفرقة العنصرية دور هام في هذا الموضوع[٦٣]، إذ كان العمال الأوروبيون يتقاضون أضعاف ما يتقاضاه العمال الافريقيون، حتى عن نفس العمل. ونادرًا ما كان الافريقيون يدربون على مهارات تسمح لهم بزيادة انتاجيتهم وبالتالي بزيادة مداخيلهم. وفي روديسيا الجنوبية حيث كان العمال المهرة وشبه المهرة من البيض يسيطرون على سوق العمل[٦٤]، لم يكن يسمح للعمال الافريقيين حتى بتكوين النقابات. وحتى في المناطق الخالية من سيطرة المستوطنين، لم يتم الاعتراف القانوني بنقابات العمال، وهي العنصر الهام في المفاوضات الجماعية، إلا في أواخر الثلاثينات. وباستثناء روديسيا الجنوبية حيث كان التعدين يشكّل «أساس الجانب الأكبر من التنمية الصناعية المحلية»[٦٥]، وعلى عكس التجربة في افريقيا الجنوبية حيث كان التعدين «البداية الأصلية للصناعة والحامي لها»[٦٦]، فان قطاع التعدين هذا لم يسهم إلاّ بقدر ضئيل في تنمية الأنشطة الصناعية الأخرى التي كان يمكن أن تصاحبه. وحتى هذه الفوائد القليلة كانت تكلّف الكثير. فقد تحقّقت على حساب أضرار لحقت بالأراضي الزراعية، كما أنها أدّت الى القضاء على الأدغال والأشجار المربحة اقتصاديًا، وتسببت في اختلال النمط التقليدي للمعيشة وأدت الى إخلال عام بالقانون والنظام.

وكان لقطاعات التصدير في البلدان قيد الدراسة سمتان أساسيتان: أولاً، كانت الصادرات من منتجات زراعية ومعدنية تغادر البلاد في حالتها الخام، لذلك كانت قيمة الصادرات منخفضة نسبيًا. ثانيًا، كان الاتجاه السائد هو الاكتفاء بمحصول واحد، مما جعل اقتصاديات البلاد التي كانت تعتمد على الصادرات الزراعية اقتصادات شديدة الحساسية للتقلبات. ولم ينجح في تطوير اقتصاديات متنوعة سوى نيجيريا بمحاصيلها الثلاثة (الكاكاو ومنتجات زيت النخيل والفول السوداني) وكينيا. وقد تمثل ضعف الاقتصادات القائمة على محصول واحد خلال فترة الركود الاقتصادي بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٤ بوضوح في الهلع والتخبط اللذين أصابا الادارات الاستعمارية.

قطاع العملات والمصارف

قام البريطانيون على غرار القوى الاستعمارية الأخرى بادخال العملات الحديثة في مستعمراتهم لتحل محل نظام المقايضة وتبادل السلع التقليدي، والعملات الأخرى التقليدية مثل تراب الذهب والأصداف، وذلك بصفة رئيسية لتشجيع انتاج وتصدير المحاصيل النقدية وكذلك لتشجيع استيراد المصنوعات

(٦٢) هـ. ي. كانيكي، ١٩٧٢، ص ٢٣٨ - ٢٣٩.
(٦٣) ر. أ. بالدوين، ١٩٦٦، ص ٤٢ و ٨٢ الى ٩٩؛ ب. بوير في م. بيرهام (مدير نشر)، ١٩٤٨، ص ٢٣؛ ج. أرّيغي، ١٩٦٧، ص ٢٥-٢٦؛ ج. كي، ١٩٧٠، ص ٥٧-٥٨.
(٦٤) ج. أرّيغي، ١٩٦٧، ص ٢٠ و ٢١؛ ج. كي، ١٩٧٠، ص ٥٧ - ٥٨.
(٦٥) ج. كي، ١٩٧٠، ص ٢٤.
(٦٦) س. باترسون، ١٩٥٧، ص ١٥٠.

الأوروبية. بل إن القوى الاستعمارية بذلت جهدًا كبيرًا في تعزيز وترويج استعمال النقود وذلك باللجوء الى وسائل ثلاث شرحها هوبكنز بأنها «إلغاء القيمة النقدية للعملات التقليدية، ودفع أجور العمال المتزايدة بالمسكوكات الأوروبية، والإصرار على تحصيل الضرائب نقدًا بدلاً من الضرائب العينية»(٦٧). وأثبتت هذه الوسائل فعاليتها بحيث أصبحت العملات الأوروبية منتشرة في غرب افريقيا بحلول عام ١٩١٠. وكانت تلك تتكوّن في المستعمرات البريطانية من مختلف المسكوكات الانجليزية البالغة التنوع. وتم إنشاء مجلس العملات لغرب افريقيا عام ١٩١٢ ليمد افريقيا الغربية البريطانية بحاجتها من العملات. وفي عام ١٩١٣ أصدر المجلس أولى عملاته من فئة ٢ شلن، وشلن واحد و ٦ بنسات و ٣ بنسات، وبعد ذلك بثلاث سنوات أصدر أولى عملاته الورقية. وفي افريقيا الشرقية البريطانية، بدأ البريطانيون بادخال نظام العملات الساري في الهند. ولكن في عام ١٩٢٠ تم إنشاء مجلس للعملات ليصدر النقود المعدنية والورقية للمستعمرات الثلاث. وجدير بالذكر أن كل هذه العملات كانت مرتبطة بالجنيه الاسترليني في لندن.

ومن أهم ما ترتب على الاستخدام المتزايد للعملات، هو إدخال المؤسسات المصرفية إلى افريقيا البريطانية. وفي غرب افريقيا كان مصرف افريقيا الغربية البريطانية أول المصارف التي بدأت تعمل عام ١٨٩٤، وتبعه مصرف باركليز عام ١٩٢٦ (فرع ممتلكات التاج، والمستعمرات، ومناطق ما وراء البحار). وقد سيطر هذان المصرفان سيطرة كاملة على جميع النشاط المصرفي في افريقيا الغربية البريطانية طوال فترة الاستعمار. أما في افريقيا الشرقية البريطانية وافريقيا الوسطى البريطانية، فان المصرف الوطني (ناشيونال بانك) ومصرف غريندلي سرعان ما استقرا وسيطرا على هذا المجال. وقد أدت عمليات هذه المصارف الى عرقلة عمليات التنمية الاقتصادية في المستعمرات بطرق ثلاث: أولها أن هذه المصارف كانت تستثمر كل أموالها، بما في ذلك مدخرات الافريقيين أنفسهم، في انجلترا، ومعنى ذلك أن المصارف كانت تعزّز تكوين رؤوس الأموال في الدولة الاستعمارية الغنية، وبالتالي تعزّز التنمية الاقتصادية فيها على حساب المستعمرات الفقيرة. وثانيًا، وهو الأخطر، اثبتت البحوث الحديثة أن سياسة هذه المصارف في منح القروض كانت سياسة تمييز ضد المقاولين الافريقيين لصالح نظرائهم من البريطانيين والآسيويين(٦٨). وثالثًا، فانه لما كان مجال المصارف قد أصبح وقفًا على الأوروبيين، فقد حرم الافريقيون من فرصة التدريب واكتساب الخبرة في هذا المجال الحيوي.

التسويق

أهملت الإدارات الاستعمارية مجال التسويق أيما إهمال. وطبقت سياسة الحرية الاقتصادية بدرجات متفاوتة في كل البلدان قيد الدراسة. ولـ «سيريل إيرليخ» حكم عام على هذه السياسة مؤداه «أنها تكاد تكون اليوتوبيا الوحيدة التي لم تجرب، وذلك على عكس الأساطير التي شاعت بشأنها»(٦٩)، وهو حكم لا يمكن أن يصدق إلاّ على فترة ما بعد عام ١٩٤٠. والواقع أن مجالس التسويق لم تظهر إلاّ في أواخر الأربعينات وفي الخمسينات. وكانت معظم اللوائح حتى منتصف الثلاثينات تتعلّق بأمرين رئيسيين: تراخيص التجارة ومستوى نوعية بعض الصادرات الزراعية. واعترف القانون بتعاونيات التسويق في تنجانيقا عام ١٩٣٢، وإن لم يتم بشأنها شيء لمدة خمس سنوات. وبما أن بريطانيا كانت حتى ذلك

(٦٧) أ. ج. هوبكنز، ١٩٧٣، ص ٢٠٦.
(٦٨) المرجع السابق، ص ٢٠٩.
(٦٩) سي. إيرليخ، ١٩٧٣، ص ٦٦٠.

الوقت نصيرة التجارة الحرة ، فانها لم تقم حتى بالحد من نشاط الشركات التجارية والتجار الأفراد من غير البريطانيين في المناطق التابعة لها . وعلى سبيل المثال ، وقبل ظهور الشركة المتحدة لافريقيا United Africa Company عام ١٩٢٩ ، كانت الشركتان الفرنسيتان الرئيسيتان وهما الشركة الفرنسية لافريقيا الغربية والشركة التجارية لغرب افريقيا ، ناجحتين في منافستهما للشركات الانجليزية في المناطق التابعة لبريطانيا من غرب افريقيا . وفي منتصف العشرينات ، كان لهاتين الشركتين من الفروع و «المصانع» في سيراليون ما يفوق أي شركة بريطانية[٧٠] . ومع ذلك فلم تكن هناك ضمانات لحماية الأهالي . فلم يكن للإدارات الاستعمارية من هم سوى التوسّع في التصدير والاستيراد للزيادة من الدخل العائد من الجمارك .

ولا شك أن الاتجاه السائد حتى أوائل الثلاثينات كان هو تشجيع كل من يرغب في الإسهام في هذا المجال . وهكذا صرّح للتجار الهنود ، بل شجعوا على القيام بالتجارة في شرق افريقيا والى حد ما في وسط افريقيا . وقد ارتفع عدد السكان من الآسيويين في شرق افريقيا على النحو التالي : أوغندا : ٢٠٠٠ عام ١٩١٠ و١٣٠٢٦ عام ١٩١٧ ؛ وتنجانيقا : ٨٧٨٤ عام ١٩١٣ و٢٣٤٢٢ عام ١٩٣١ ؛ وكينيا : ٢٢٨٠٠ عام ١٩٢١ و٢٦٧٥٩ عام ١٩٣١ .

أما عن ظاهرة «الكراهية لجماعات الوافدين من شرق البحر المتوسط والشك فيهم» وهي الظاهرة التي لاحظ الاستاذ باور وجودها في الدوائر الرسمية في غرب افريقيا[٧١] ، فهي ظاهرة حديثة نسبيًا . أما العداء الحقيقي تجاه أهل شرق البحر المتوسط ، وتجاه اللبنانيين بالتحديد ، فلم ينبع من الدوائر الرسمية ، وإنما من مختلف الوكلاء الأوروبيين للشركات التجارية ، وهو عداء نتج عن نجاح هؤلاء في منافستهم في ميدان التجارة[٧٢] . وعندما كانت الأفضلية تمنح للشركات البريطانية ، لم يكن ذلك راجعًا الى ما تحظى به من احترام ، بل لأنها كانت تستطيع بمساعدة الحكومة البريطانية أن تنشط كمجموعات فعالة للتأثير على واضعي السياسة الاستعمارية[٧٣] .

وأما عن التعميم الذي ذكره إيرليخ عندما قال «إن مواقف الإدارات في غرب افريقيا كله نادرًا ما كانت تشجع المبادرات التجارية للسكان الأصليين»[٧٤] فهو صحيح وفي محلّه . إلاّ أنه كانت هناك عوامل أخرى تؤدّي الى اختناق المبادرات المحلية ، منها أولاً السياسة الرسمية العامة ، وهذا هو المتوقع في ظل ظروف استعمارية ، وهي سياسة كانت موجهة أساسًا نحو تعزيز المصالح الامبريالية . وبالتالي فلم يكن هناك ما يحمي الأهالي من أنياب الشركات الضخمة ، فأصبحوا فريسة سهلة لها . وما أن حل العقد الأول من القرن العشرين وتم بناء السكك الحديدية ، حتى كانت الشركات الأوروبية قد نجحت في خنق التجار الافريقيين من اتجاهين متصلين : فمن خلال تركيز رأس المال أُتيح لها منافسة الشركات الافريقية الصغيرة التي كانت عادة ملكًا لرجل واحد ، وأدى ذلك الى خروج كبار تجار غرب افريقيا من السوق ، وكانوا قد ظهروا فيها خلال القرن التاسع عشر . ثم بدأت الشركات الأوروبية تتوسع في أعمالها فانتقلت من تجارة الجملة الى تجارة التجزئة . وإن ما ذكره ت . ج . الدريدج عن سيراليون في عام ١٩٠٨ لينطبق على مناطق عديدة من الامبراطورية البريطانية : «كانت الشركات الاوروبية الكبيرة في الماضي تعد من التجار بالمعنى البسيط والتقليدي لهذه الكلمة ... واقتصرت أعمالها في ذلك الوقت على تجارة الجملة ؛ فقد كانت

(٧٠) أنظر م. هـ. ي. كانيكي ، ١٩٧٢ ، ص ٥٨ الى ٦٠ .
(٧١) ب.ت. باور ، ١٩٥٤ ، ص ١٤٨ .
(٧٢) رسالة من سلاتر الى أميري ، مراسلة سرية ، CO 267/607 ، ١١ يناير/كانون الثاني ١٩٢٥ ، الملحقان ٣ و ٥ .
(٧٣) سي. إيرليخ ، ١٩٧٣ ، ص ٦٥٢ .
(٧٤) المرجع السابق

تستورد السلع وتشتري منتجات الأهالي وتصدرها ، ولكنها لم تمارس البيع بالقطعة أبدًا ، فكانت تبيع السلع المستوردة بتغليفها الأصلي ، ولم تكن تتعامل إلاّ في كميات كبيرة ، وبذلك تركت كل تجارة التجزئة في أيدي تجار سيراليون... ولكن الأوضاع تغيرت الآن فعمل الوسطاء لم يعد كما كان في الماضي ، إذ تحولت شركات الاستيراد الكبرى تدريجيًا الى وسطاء ، ومع استمرارها في تجارة الجملة ، قامت بممارسة تجارة التجزئة لحسابها الخاص»[٧٥] .

أما الاتجاه الثاني فهو أن رجال الأعمال من الافريقيين نادرًا ما كانوا ينجحون في الحصول على قروض مصرفية لافتقارهم للضمانات ، هذا علاوة على التفرقة العنصرية التي كانت تلعب دورها في هذا المجال .

وقد قام عدد من الدارسين بتقويم دور الشركات التجارية الأوروبية ، واتفق معظمهم على ما كان لربط افريقيا بأسواق أوروبا الغربية والأمريكتين من أهمية . فكانت الشركات تشتري المنتجات وتصدّرها من افريقيا ، كما أنها كانت تستورد وتبيع مختلف السلع المصنّعة ومعظمها من الأقمشة . وقد اتفق ماكفي وباور وهوبكنز ، وكلهم من العلماء البارزين ، على اهمية دور الشركات في توسيع نطاق النشاط التجاري والقطاع النقدي بصفة عامة ، ولكنهم لا يقولون الكثير عن الاتجاهات الاستغلالية لهذه الشركات[٧٦] .

وكان التجار الأوروبيون والهنود و اللبنانيون ، وبدرجة محدودة الافريقيون ، يستولون على الفائض الناتج عن انتاج الفلاحين ، ويرجع ذلك أساسًا الى عدم التكافؤ في التبادل ، فكانوا يشترون المنتجات بأسعار زهيدة ويبيعون السلع المستوردة بأسعار مرتفعة نسبيًا . وتعتبر تجربة فلاحي أمريكا اللاتينية ذات أهمية خاصة في هذا المقام : «كان جهاز التسويق بمثابة عقبة إضافية أخرى تعرقل التطور التجاري لاقتصاد صغار الزراع . ونظرًا لضعف المركز التعاقدي للفلاحين ، ولما كان شائعًا من تركيز مهام تجارية ثلاث في يد بعض الأفراد (شراء المنتجات وإقراض المال وبيع السلع الاستهلاكية) ، فإن كل ما كان يتحقّق من فائض في المدخرات الصغيرة كان ينتقل عادة إلى أيدي الوسطاء بدلاً من أن يظل متاحًا لإعادة استثماره»[٧٧] .

وفي المناطق التي كان يسيطر عليها المستوطنون ، مثل روديسيا الجنوبية ، «أصبح من المعتاد أن يقوم ملاك الأراضي من الأوروبيين بتسويق منتجات مستأجريهم وكذلك منتجات جيرانهم من الفلاحين»[٧٨] ، وهي ممارسة أسهمت في الحد من المنافسة من جانب الافريقيين وأمّنت للمستوطنين وضعًا شبه احتكاري .

وكان المنتجون الافريقيون يدافعون عن مصالحهم جماعيًا بين الحين والحين بالاحجام عن تسليم منتجاتهم للسوق . وتكرّر ذلك في ساحل الذهب حيث كثر تعرّض زراع الكاكاو لقوى السوق الدولية . ووقعت أخطر هذه الأحداث بين أكتوبر / تشرين الأول وديسمبر /كانون الثاني ١٩٣٠ حيث وصفت بأنها «ضربة اقتصادية للحصول على أسعار أفضل» وأنها «موجهة ضد الشركات الأجنبية التي تشتري الانتاج وضد سيطرتها الاحتكارية» على اقتصاد ساحل الذهب[٧٩] . وبالاضافة الى إحجامهم عن تسليم الكاكاو ، فقد قام أهل ساحل العاج بمقاطعة السلع الأوروبية . وتعدّدت الاعتقالات وفرضت الغرامات

(٧٥) ت. ج. ألدريدج ، ١٩١٠ ، ص ٧٣ و ٧٤.
(٧٦) أ. ج. هوبكنز ، ١٩٧٣ ، ص ١٨٨ الى ٢٠٩ ؛ أ. ماكفي ، ١٩٢٦ ، ص ٣٢ الى ١٠٥ ؛ ب.ت. باور ، ١٩٥٤ .
(٧٧) س. بيرس في ت. شانين (مشرف على التحرير) ، ١٩٧١ ، ص ٧٣.
(٧٨) ج. أرّيغي ، ١٩٧٠ ، ص ٢٠٩.
(٧٩) س. رودي ، ١٩٦٨ ، ص ١٠٥.

من جانب السلطات بتهمة الاشتراك في حركة « الاضراب عن الشراء » . ونجحت فعالية هذه الحركة في تهديد أسس العلاقات الاقتصادية الاستعمارية . فالحكومة الاستعمارية ، مثلها مثل الشركات الأجنبية ، كانت تعتمد في دخلها على تجارة الكاكاو . وبالطبع كانت هذه الحركة في غير صالح الطرفين معًا . وبالتالي فقد سعت الإدارة الاستعمارية الى إيقاف الاضراب بالقوة ، ففرضت الغرامات وقامت بحبس الزعماء الذين أيدوه[٨٠] . وفي موسم جمع الكاكاو لعام ١٩٣٧/١٩٣٨ تم تنظيم إضراب كبير ضد شركات تصدير الكاكاو الكبرى التي كانت قد فرضت اتفاقًا لشراء الكاكاو بحد أقصى محدّد للسعر . وامتد الاضراب هذه المرة إلى غرب نيجيريا ولم يتوقّف إلا بتدخل الحكومة البريطانية . وتشكلت لجنة تحقيق برئاسة نويل[٨١] ، وأسفرت تحرياتها عن أن نظام التسويق الذي كان يعتمد على آلاف الوسطاء نظام غير فعّال ويؤدّي إلى كثير من التبديد ، وأنه ليس في صالح المنتجين في غرب افريقيا ولا هو في صالح المستهلكين في أوروبا الغربية .

وكانت شركة افريقيا المتحدة ، التي تكونت بفضل اندماج عدة شركات بريطانية سابقة ، هي أبرز وأقوى شركة في مجال التجارة في غرب افريقيا بعد عام ١٩٢٠ ، فهي التي كانت تتولى وحدها نصف تجارة غرب افريقيا عبر البحار في الثلاثينات ، وهي التي كانت تسيطر على الأسواق في الأراضي الخاضعة للسيطرة البريطانية[٨٢] وخاصة نيجيريا . كما كان لهذه الشركة فروع تعمل في شرق ووسط افريقيا ، وإن كان دورها هناك أقل أهمية . ولم يكن لهذه الشركة نظير في شرق افريقيا أو وسطها .

وقد أضرت التجارة مع بريطانيا بالبلاد الافريقية التابعة لها أيما ضرر ، على نحو ما كان عليه الحال في فترة الركود الاقتصادي الكبير . وفي عام ١٩٣٢ أدخل نظام المعاملة التفضيلية في الأقاليم التابعة لبريطانيا ، فخفضت الرسوم الجمركية بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٥٠ ٪ عن مستواها العام على كل ما يستورد من الامبراطورية البريطانية ، وبما أنه لم تكن هناك تجارة تذكر فيما بين هذه البلاد التابعة ، فمن الواضح أن المستفيد من هذا الأمر كان هو بريطانيا ذاتها . وفي سبتمبر / أيلول من عام ١٩٣١ ، بعثت وزارة المستعمرات في لندن بمنشور الى المسؤولين الإداريين عن البلاد الخاضعة لبريطانيا ، طلبت منهم فيه أن يساعدوا بريطانيا ، وذكّرتهم بأن : « مصالح المملكة المتحدة ، وكذلك مصالح مستعمراتها والدول التابعة لها مرتبطة بعضها بالبعض ارتباطًا لا ينفصم ، والمخاطر التي تواجه المملكة المتحدة هي مخاطر تهدّد الامبراطورية كلها... وأي انهيار عام في السمعة التجارية لبريطانيا وأي هبوط في قيمة الجنيه الاسترليني ، يجران الخراب للمستعمرات تمامًا كما يجرانه للمملكة المتحدة[٨٣] .

وعلى الرغم من ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على السلع غير البريطانية ، فقد زاد استيرادها لصالح المستهلكين في البلاد التابعة لبريطانيا . وكانت الأحذية المصنوعة من القماش والملبوسات من الحرير الصناعي والأقطان ، وكلها من اليابان ، تلقى إقبالاً كبيرًا وكانت أسعارها أقل بكثير من أسعار السلع الانجليزية التي تتمتع بحماية جمركية . وفي عام ١٩٣٤ ، لاحظ مسؤول منطقة دار السلام (في تنجانيقا)

(٨٠) المرجع السابق ، ص ١٠٩ الى ١١٥ .

(٨١) بريطانيا العظمى ، لجنة تسويق كاكاو غرب افريقيا Commission on Marketing West African Cocoa (لندن : HMSO ، ١٩٣٨) ، ص ١٥٧ وفي صفحات متفرقة أخرى .

(٨٢) أ. ج. هوبكنز ، ١٩٧٣ ، ص ١٩٩ .

(٨٣) مجلة البريد والتجارة في غرب افريقيا West African Mail and Trade Gazette ، ٢٤ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٣١ ، ص ٤ ؛ مجلة سيراليون الملكية Sierra Leone Royal Gazette ، ١٥ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٣١ .

«أن كل حوانيت المنطقة تقريبًا مكتظة بالسلع اليابانية»[٨٤] . وكان لهذا التطور أهمية خاصة في فترة الأزمة الاقتصادية الشديدة. وقد عبّر عن ذلك عضو في الإدارة الاستعمارية في تنجانيقا حين قال في شيء من المبالغة : «لولا الكميات الهائلة من السلع القطنية الرخيصة المصنوعة في اليابان والمعروضة للبيع في كافة حوانيت المدن والمناطق الريفية ، لأصبح الافريقي المتوسط مرغمًا الآن على لبس ملابس مصنوعة من قشور الشجر»[٨٥] . فلم يكن لحكومة لندن من اهتمام سوى نجاح الصناعة البريطانية ، ولا شأن لها برفاهية الفقراء الذين يعيشون في مستعمراتها. وفي عام ١٩٣٤ تكرّر الهجوم على السلع غير البريطانية بأن رفعت التعريفة الجمركية الى ١٠٠ ٪ كقاعدة عامة ، كما فرض نظام الحصص على استيراد المنسوجات اليابانية. وارتفعت بعض الأصوات تعترض على هذه التدابير ، ومع ذلك اضطرت شعوب المستعمرات الى تحمل هذه الأسعار الباهظة ، فكانت بذلك تدعم مصالح الامبريالية على حسابها الخاص.

البنى الأساسية

إن البنى الأساسية جانب من أهم جوانب التسويق. ومن هنا فإن الإدارة الاستعمارية اهتمت منذ وقت مبكر ببناء السكك الحديدية والطرق وبمد أسلاك البرق وإنشاء الموانئ. ومع أن هذه المرافق كانت تساعد على الإدارة بصفة عامة ، فإن الهدف الرئيسي منها كان هو نقل الصادرات. ولا عجب إذن أن مواقع السكك الحديدية والطرق ووجهتها بصفة عامة لم تأخذ في اعتبارها الصالح العام لهذه الأقاليم التابعة. فمعظم السكك الحديدية كان يمتد مباشرة من الساحل ونحو المناطق الداخلية حيث المحاصيل ذات العائد النقدي أو حيث المناجم. وكانت الخطوط الفرعية والخطوط بين المستعمرات قليلة. ومعنى ذلك أن السكك الحديدية كانت تخدم مناطق محدودة ، ولذلك ، وعلى الرغم من أهميتها ، فقد بولغ كثيرًا في وصف دورها في «فتح القارة»[٨٦] . وكانت روديسيا الجنوبية وجنوب افريقيا هما الوحيدتان اللتان تحتويان على شبكة من الخطوط الحديدية أكثر تشعبًا ، هدفها الرئيسي هو الربط بين مناطق التعدين المتفرقة والمناطق الزراعية للمستوطنين والقيام على خدمتها. كما أن المنطقة المسماة بحزام الكاكاو في جنوب ساحل الذهب كانت تتمتع هي أيضًا بخدمات جيدة في مجال السكك الحديدية ، بينما ظلّت مناطق شمال البلاد مهملة تمامًا لعدم وجود محاصيل التصدير فيها (أنظر الشكلين ٢-١٦ و ٥-١٦).

وكانت معظم السكك الحديدية تبنى بمعرفة الحكومات أو الوكالات الرسمية التي تملكها وتقوم بتشغيلها. وقد تم بناء أول خط حديدي في افريقيا الغربية البريطانية في سيراليون ، في التسعينات من القرن الماضي. وبدأت القاطرة الأولى تتحرّك في المناطق المستعمَرة عام ١٨٩٧ ، وما أن جاء عام ١٩٠٩ حتى كان الخط الرئيسي قد استكمل ، وهو الخط الذي يعبر المنطقة الغنية بزيت النخيل الى بندمبو (وطوله ٣٦٥ كم). وافتتح خط فرعي من بوبويان الى ماكيني في الشمال (١٣٢ كم) عام ١٩١٥. وما أن بدأ مد الخطوط الحديدية في سيراليون حتى حذت المناطق التابعة الأخرى حذوها بل وحقّقت نتائج أفضل. وقد تم إنشاء أهم الخطوط الحديدية قبل عام ١٩٢٠. أما في تنجانيقا ، فقد ورث البريطانيون من الألمان خطين حديديين تم بناؤهما في أوائل القرن العشرين.

---

(٨٤) من التقرير السنوي لمسؤول منطقة دار السلام عن عام ١٩٣٤ ، ص ٤ ، المحفوظات الوطنية التانزانية ٥٤/٤.

(٨٥) المرجع السابق ، التقرير عن عام ١٩٣٣ ، ص ٣ و ٤.

(٨٦) أ. ماكفي ، ١٩٢٦ ، ص ٤٧ و ٤٨ و ١٠٨ الى ١١٥ و ١٢٦ و ١٢٧.

ولم يحدث أن اشترك رأس المال الخاص في بناء السكك الحديدية الاّ في الروديسيتين وسيراليون. وكان الخط الرئيسي، المتجه شمالاً عبر الأراضي الروديسية، استكمالاً لشبكة خطوط جنوب افريقيا وقد أقامته الشركة البريطانية لافريقيا الجنوبية. ووصل الخط الى بولاوايو في اكتوبر / تشرين الأول من عام ١٨٩٧، ثم امتد ليعبر نهر الزامبيزي عند شلالات فيكتوريا في بدايات عام ١٩٠٤. وقامت الشركات المعنية بتطوير التعدين ببناء عدد من الخطوط الفرعية[٨٧]. ووصل الخط الرئيسي الى ليفنغستون (وكانت آنذاك عاصمة روديسيا الشمالية) عام ١٩٠٥ ثم الى بروكن هِل في العام التالي. وأخيرًا امتد في عام ١٩٠٩ الى حدود الكونغو بفضل شركة جديدة هي شركة روديسيا - كاتانغا لمد الخطوط الحديدية والتعدين (أنظر الشكل ٣-١٦). وفي سيراليون كانت هناك شركة تنمية سيراليون، التي كانت تستخرج خام الحديد من مارامبا منذ عام ١٩٣٣؛ وقد قامت هذه الشركة ببناء خط حديدي طوله ٨٣ كيلومترًا بين مارامبا ورصيف الشحن في بيبيل، وذلك في اوائل الثلاثينات. وكان استخدام هذا الخط قاصرًا على الشركة. أما بناء الطرق فكان يتم بمعرفة الإدارة الاستعمارية والسلطات المحلية. وكلما سمحت الموارد، كان الزعماء الافريقيون يحثون شعوبهم على ضم اقتصادها للعالم الخارجي الأرحب. ومع ذلك فقد كان دور الطرق كقاعدة عامة هو أن تغذّي السكك الحديدية لا أن تكون بديلاً لها، فالسكك الحديدية هي المشاريع الرسمية. وهكذا فرض على دافعي الضرائب أن يتحملوا نفقات نظام مكلف وغير كفء.

وكان أهم اسهام لوسائل النقل الحديثة هو الحد من أسعار الشحن، مما أدى الى نتيجتين متلازمتين: الأولى هي أن الآلات حلّت محل الحمالين من البشر، فحرّرت الموارد البشرية، وهي نادرة، لتعمل في أنشطة انتاجية أخرى. والنتيجة الثانية هي أن تناقص تكلفة النقل أدى الى زيادة نسبة أرباح المنتجين وشجّع على مزيد من التوسع في القطاع النقدي. ونادرًا ما استفاد المنتجون الافريقيون من هذه التطورات. وكانت الشركات التجارية وغيرها من المرتبطين بقطاع التصدير حريصة على المشاركة في هذه الأرباح. ونظرًا لنفوذها الكبير، فقد فازت بنصيب الأسد. أما في مناطق مزارع المستوطنين، فكانت أسعار الشحن تعدل لصالح الأوروبيين، مما يضطر معه القطاع الافريقي إلى دعم زراعة المستوطنين.

وظهرت ضخامة تأثير السكك الحديدية في حالتين بالذات: أوغندا ونيجيريا. فحتى جاء عام ١٩٠٢، حين ربطت سكة حديد أوغندا بين الجزء غير الساحلي من البلاد وبين مومباسا مرورًا بمرتفعات كينيا، كانت تكلفة النقل تضيف ما نسبته ١٥٠ ٪ الى سعر معظم السلع المنقولة من الساحل. وكان لوصول خط لاغوس الحديدي الى كانو عام ١٩١١ نفس الآثار، إذ عجّل بانتشار الصناعة القائمة على الفول السوداني. فارتفعت الصادرات عن حدّها الأقصى السابق وهو ٢٠٠٠ طن الى ٥٠٠٠٠ طن عام ١٩١٦، ثم الى ١١٧٠٠٠ طن عام ١٩٢٩. وكذلك أسهمت الخطوط الحديدية في روديسيا الشمالية في تطوير قطاع التصدير، وفي تطوير التعدين بصفة خاصة[٨٨]. أما في معظم البلدان الأخرى فلم تسهم الخطوط الحديدية إلاّ إسهامًا قليلاً، بل إنها كانت عنصرًا سلبيًا لمدة طويلة من المرحلة قيد الدراسة[٨٩].

ولا بد من التشديد على أن وسائل النقل الحديثة، رغم ما ترتب عليها من منافع، لم تخلق اقتصاديات تصدير من العدم. «فالواقع أن النقل الحديث اتجه أساسًا الى مناطق كانت قد بدأت بالفعل في تحقيق طاقاتها الاقتصادية، حتى وإن ظلّت محفوفة بقدر كبير من عدم الاستقرار»[٩٠].

---

(٨٧) ج. كي، ١٩٧٠، ص ٤٢ و ٤٤.
(٨٨) ر. أ. بالدوين، ١٩٦٦، ص ٧ و ١٨ و ١٧١ و ١٧٢.
(٨٩) س. هـ. فرانكل، ١٩٣٨، في مواطن متفرقة من الكتاب.
(٩٠) أ. ج. هوبكنز، ١٩٧٣، ص ١٩٨.

وكان الشحن البحري من البنى الأساسية الأخرى التي كانت قائمة بالفعل في فترة ما قبل الاستعمار ، وإن كان قد ازداد فعالية وأهمية خلال فترة الاستعمار . ففي غرب افريقيا البريطانية ، كان مجال الشحن البحري في عام ١٩٠٠ خاضعًا لسيطرة شركة بريطانية واحدة هي خط «الدر دمبستر وشركاهم Elder Dempster Line and Co. Ltd.» والتي نشأت عن اندماج كل شركات الشحن البحري البريطانية العاملة على الساحل الغربي في عام ١٨٩٠ . وفي عام ١٨٩٥ ، اتفقت الشركة المذكورة مع شركة المانية للشحن البحري هي فويرمان لاين Woermann Line على عدم التنافس فيما بينهما ومن ثم تمكنتا من تحديد أسعار الشحن لصالحها وعلى حساب العملاء. أما في شرق افريقيا وجنوبها فكانت شركة يونيون كاسل Union Castle Line هي التي تسيطر على الشحن البحري.

جنوب افريقيا (١٨٨٠ – ١٩٣٥)

كانت التغيرات الاقتصادية التي طرأت في جنوب افريقيا في الفترة قيد البحث فريدة ومدهشة فيما أحدثته من آثار ، ومختلفة عما حدث في المستعمرات والبلدان الأخرى التابعة لبريطانيا في افريقيا بحيث تستحق تناولاً منفردًا حتى وإن كان موجزًا.

في عام ١٨٦٩ كانت جنوب افريقيا تتكون من مستعمرتين بريطانيتين هما الكاب وناتال من جهة ، ومستوطنات البوير أو الافريكانر في الترانسفال وفي دولة أورانج الحرة من جهة أخرى. وكانت هذه المستعمرات لا تختلف عن المستعمرات والمستوطنات الأوروبية الأخرى في افريقيا من حيث فقرها الاقتصادي ووضعها الهامشي بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي العالمي (أنظر الشكل ١-٢٧) . وكان عدد هؤلاء السكان الأوروبيين في كل هذه المنطقة لا يزيد على ٢٦٠ ٠٠٠ نسمة يعيش ٢٠ ٪ منهم في مستعمرة الكاب[٩١] وفيها المدينة الكبيرة الوحيدة التي يزيد عدد سكانها عن ١٠ ٠٠٠ نسمة ، وهي مدينة كيب تاون . ولم يكن فيها حتى عام ١٨٦٠ أكثر من ٣ كيلومترات من السكك الحديدية ، كما كانت خالية تمامًا من الطرق الصالحة للسيارات . أما النقل فكان يعتمد أساسًا على الدواب ، والصناعة كانت تقتصر على صناعة العربات والأثاث والأحذية ودباغة الجلود[٩٢] . وكانت صادرات جنوب افريقيا في عام ١٨٦٠ تقتصر على المواد الأولية وفي مقدمتها الأخشاب ثم الحديد ثم الجلود ، ولا تزيد قيمة كل هذه الصادرات معًا على ٢,٥ مليون جنيه استرليني سنويًا . وقد ذكر د. هوبارت هوتون في هذا الصدد : «كان الطابع العام لمستعمرة الكاب عام ١٨٦٠ هو أنها منطقة قليلة السكان وهم يعملون أساسًا في تربية الماشية والزراعة البسيطة ، وكانوا أفقر من أن يتقدّموا سريعًا عن طريق تكوين رأسمال محلي ، كما كانوا يفتقرون إلى الموارد القابلة للاستغلال بحيث تجتذب رأس المال الأجنبي»[٩٣] . ومع ذلك فقد كانت مستعمرة الكاب في ذلك الوقت في مقدمة الأقاليم الأخرى في المنطقة من الناحية الاقتصادية ، إذ أن الظروف في المستعمرات الأخرى ، وخاصة في الترانسفال وفي دولة أورانج الحرة ، كانت أسوأ من ذلك بكثير.

وفي السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن التاسع عشر حدثت تغيرات ثورية في اقتصاد جنوب افريقيا بل وفي مجتمعها . وترجع هذه التغيرات أساسًا الى حدث واحد هو اكتشاف المعادن فيها ، الألماس أولاً في غريكالاند عام ١٨٦٧ ثم في كيمبرلي عام ١٨٧٠ ، واكتشاف مناجم الذهب في الترانسفال عام

(٩١) ب. كورتين وس. فايرمان ول. تومبسون وج. فانسينا ، ١٩٧٨ ، ص ٣٢٩.

(٩٢) م. م. كول ، ١٩٦١ ، ص ٣٩٦.

(٩٣) د. هـ. هوتون في م. ويلسون ول. تومبسون (مشرف على التحرير) ، ١٩٧١ ، ص ٤.

١٨٨٦ . وبعد مرور خمس سنوات على اكتشاف الألماس في غريكالاند ، بلغت الصادرات السنوية من الألماس ١,٦ مليون جنيه استرليني ، وارتفعت الى ٥ ملايين عام ١٨٨٠ ، أي أنها فاقت القيمة الإجمالية لكل الصادرات الأخرى من جنوب افريقيا[٩٤] . وما أن جاء عام ١٨٩٩ حتى كانت شركة دي بيرز المتحدة للمناجم قد برزت «لتعيد تنظيم التعدين كصناعة رأسمالية مركزة وحديثة تستخدم أحدث التقنيات العلمية ولها احتكار عالمي للمبيعات في هذا المجال من خلال اتحاد تجار الألماس في لندن»[٩٥] (أنظر الشكل ٦-١٦) . واستمرت قيمة صادرات الألماس في الارتفاع حتى بلغت نحو ١٠ ملايين عام ١٩٠٥ ، ثم ١٥ مليونًا في عام ١٩١٠ . أما استخراج الذهب فقد فاق الألماس في سرعة نموه بعد اكتشافه عام ١٨٨٦ ، فبلغت صادراته ١٠ ملايين جنيه استرليني عام ١٨٩٠ وأصبح بذلك على رأس صادرات جنوب افريقيا ، واستمرّ في الارتفاع حتى بلغ ٢٥ مليونًا عام ١٩٠٥ ثم ٤٥ الى ٥٠ مليون جنيه استرليني عام ١٩١٠ .

وكانت آثار هذا الانتعاش في التعدين مذهلة وشاملة في جنوب افريقيا . ومن الناحية السياسية استتبع اكتشاف الألماس في كيمبرلي ضم المنطقة ، ثم جاء ضم الترانسفال عام ١٨٧٧ وأخيرًا جاء غزو زولولاند عام ١٨٧٩ عقب هزيمة البريطانيين المنكرة في ايساندلوانا . وأسهمت هذه الأحداث في اندلاع حرب أولى بين الانجليز والبوير عام ١٨٨١ ، انتهت بانتصار البوير . كذلك أدى اكتشاف الذهب الى ضم كل الدول الافريقية الواقعة جنوب نهر ليمبوبو ، ثم أدى الى غارة جيمسون عام ١٨٩٦ ، وأخيرًا الى حرب البوير الثانية عام ١٨٩٩ ، التي انتهت باقامة اتحاد جنوب افريقيا عام ١٩١٠ . وقد تناول الفصل التاسع من هذا الجزء بعض الجوانب المتعلقة بالعواقب السياسية الواسعة النطاق التي ترتبت على هذه الأحداث ، كما تناول ردود فعل الافريقيين تجاهها .

كذلك أدّت هذه الاكتشافات الى تدفق رأس المال والعمال التقنيين من بريطانيا وأوروبا والولايات المتحدة على المنطقة . والواقع إن معظم الاستثمارات في المستعمرات الافريقية تدفقت على جنوب افريقيا فيما بين عام ١٨٨٠ وعام ١٩٣٩ . وحسب الدراسة التي أجراها كورتين وآخرون فإن «معدّل الاستثمار الخارجي للفرد قدر بـ ٥٦ جنيهًا استرلينيًا في جنوب افريقيا ، وبـ ٣٨ جنيهًا في الروديسيتين... ، وبـ ١٣ جنيهًا في الكونغو البلجيكي ، بينما لم يزد على ١٠ جنيهات في أي مكان آخر من افريقيا الاستوائية»[٩٦] . وأدت هذه الاستثمارات الى انتعاش صناعة التعدين ، كما أدت ، وهذا ما سنراه ، الى النهوض بالبنى الأساسية في جنوب افريقيا . وليس من الغريب في شيء أن تتصدّر هذه المنطقة التقدم في هذه المجالات ، فكما قال هوتون ، تحولت غريكالاند «من أرض جرداء منسية يسكنها بضع مئات من الغريكا تحت حكم زعيمهم واتربوير» الى «محط أنظار العالم واهتمامه»[٩٧] بفضل اكتشاف الألماس في غريكالاند . وكان لاكتشاف الذهب نفس التأثير على الترانسفال والمناطق الواقعة جنوب نهر ليمبوبو .

كذلك أحدثت صناعة التعدين ثورة في مجال إنشاء البنى الأساسية في جنوب افريقيا ، فإن المساحات الشاسعة بين المستوطنات والمدن – فجوهانسبورغ تقع على بعد ١٥٤٠ كم من كاب تاون – وقلة السكان لم تكن حتى ذلك الوقت تشجع على إقامة الخطوط الحديدية . ولكن اكتشاف الذهب

(٩٤) أنظر الشكل ٢ : «صادرات جنوب افريقيا ، من ١٨٦١ الى ١٩١٠» ، في المرجع السابق ، ص ١٨ .
(٩٥) المرجع السابق ، ص ١٣ .
(٩٦) ب. كورتين وس. فايرمان ول . تومبسون وج. فانسينا ، ١٩٧٨ ، ص ٥٠٠ .
(٩٧) د. هـ. هوتون في م. ويلسون ول. تومبسون (مشرف على التحرير) ، ١٩٧١ ، ص ١١ .



الشكل ٦-١٦ : عمال المناجم من السود في جنوب افريقيا (حقوق الطبع محفوظة لـ : وكالة كي ستون برس).

والألماس جعل من مد هذه الخطوط مسألة ضرورية وعملية في آن واحد. وليس من الغريب أن بدأت عملية مد الخطوط الحديدية في السبعينات من القرن التاسع عشر من عدة نقاط في نفس الوقت : كاب تاون وبورت اليزابث وإيست لندن ودوربان ، وكانت كلها في البداية مؤدية الى مناجم الألماس ، ثم امتدت بعد ذلك الى الترانسفال في عام ١٨٨٦ ، وازداد طول هذه الخطوط من ١١٠كم عام ١٨٦٩ الى ١٧٠٠كم عام ١٨٨٩ ، ثم الى ٣٣٠٠كم عام ١٨٩٩ ، والى ٤١٩٠كم عام ١٩٠٥ (أنظر الشكل ٧-١٦)[٩٨] . وواكبت عملية بناء الطرق عملية مد الخطوط الحديدية ، حتى أنه في نهاية الحرب العالمية الأولى ، كان طول الطرق التي أنشئت قد بلغ ٧٥٠٠٠كم من الطرق الإقليمية ، بالإضافة الى العديد من الطرق الصغيرة الأخرى الممتدة الى المزارع.

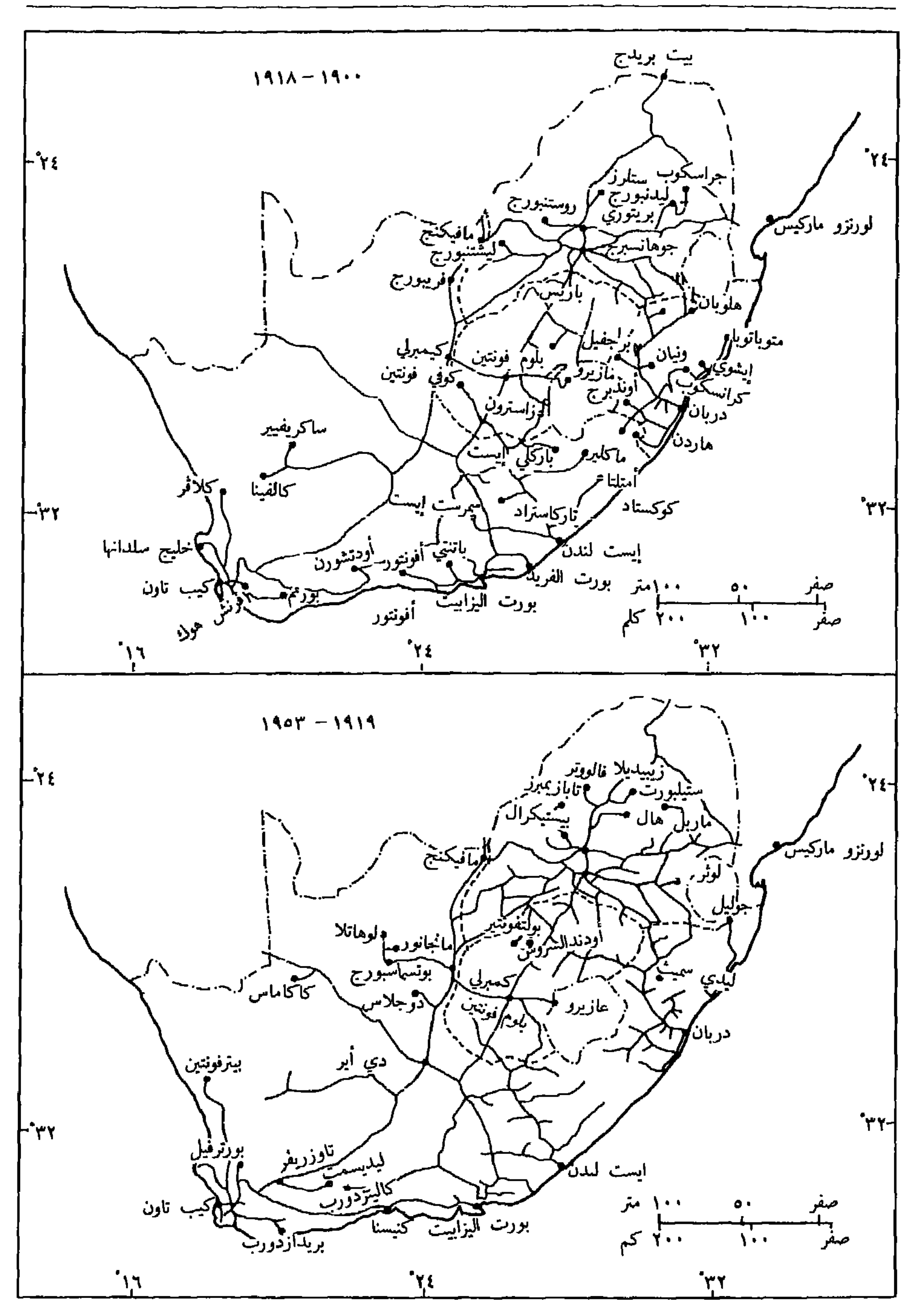
أما التأثير الهام الرابع فقد ظهر واضحًا في مجالات اليد العاملة والأراضي ، ونمو المراكز الحضرية. فإن نشاط تعدين الألماس والذهب خلقا سوقًا لليد العاملة ليس لها حدود. وصدرت مجموعة كاملة من القوانين التي تستهدف تأمين مصادر اليد العاملة كما تستهدف حماية مواقع البيض عامة والأفريكانر (البوير) خاصة. وقد صدر معظمها في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين لإجبار الافريقيين على مغادرة مزارعهم ومسقط رؤوسهم للعمل في مراكز التعدين والمراكز الصناعية الأخرى. وشملت هذه القوانين قانون أراضي الأهالي لعام ١٩١٣ ، وقانون المناجم والأشغال لعام ١٩١١ ثم تعديله الصادر في عام ١٩٢٦ ، ثم قانون التدريب على الحرف لعام ١٩٢٢ ، وقانون الأهالي (المناطق الحضرية) لعام ١٩٢٣ ، وقانون الإدارة المحلية للأهالي عام ١٩٢٧ ، وأخيرًا قانون التعاقد على خدمات الأهالي لعام ١٩٣٢ . وكان أسوأ هذه القوانين سمعة هو قانون الأهالي الذي خصّص ٨٨ ٪ من أراضي جنوب افريقيا لصالح البيض وحدهم ، ولم تكن نسبتهم في ذلك الوقت تزيد على ٢٠ ٪ من مجموع سكان البلاد[٩٩] . أما الأراضي الباقية ، وهي ١٢ ٪ من المجموع ، فقد انشئت كسلسلة من «المعازل المخصصة للأهالي» من الافريقيين. كما ألغى هذا القانون نظام وضع اليد ونظام المناصفة في الزراعة الذي كان يسمح للافريقيين باستزراع جزء من أرض الإنسان الأبيض في مقابل إعطاء صاحب الأرض نصف المحصول. كذلك حظر هذا القانون على الافريقيين شراء الأراضي الواقعة خارج المناطق المخصصة لهم إلاّ بإذن من الحاكم العام ، حيث كان ذلك يسري على كل جنوب افريقيا باستثناء الترانسفال ودولة أورانج الحرة. وهكذا أطاح هذا القانون بأسس المجتمع الافريقي ، وتسبّب في مغادرة الآلاف من الرعاة والمزارعين الافريقيين المستقلين لديارهم وأراضيهم التقليدية ولمزارع البيض. بل إن ذلك قد أحالهم في الواقع ، كما قال ليو كوبر ، «الى بروليتاريا معدمة وصالحة للاستغلال» تعيش في ظل أفظع أشكال التبعية الاقتصادية. كما أن هذا القانون قد أرسى مبدأ الفصل العنصري بالنسبة للأراضي في جنوب افريقيا ؛ وظل هذا القانون دون تغيير حتى عام ١٩٣٦ . وبحلول عام ١٩٣١ ، كان نحو ٦ ملايين من الافريقيين يعيشون في معازل لا تزيد في مجموع مساحتها عن ٨٨٠٠٠ كيلومتر مربع ، بينما كان ١,٨ مليون أوروبي يشغلون أراضٍ تبلغ مساحتها ١١٤٠٠٠٠ كيلومتر مربع[١٠٠] .

أما عن قانون المناجم والأشغال لعام ١٩١١ والمعدل في عام ١٩٢٦ ، وكذلك قانون التدريب على الحرف لعام ١٩٢٢ ، فانهما استبعدا الافريقيين من كثير من الأعمال التي تحتاج الى مهارة ، ووضعا معايير

(٩٨) المرجع السابق، ص ٢٠.

(٩٩) ب. كورتين وس. فايرمان ول. تومبسون وج. فانسينا ، ١٩٧٨ ، ص ٥٠٥ ؛ د.ك. فيلدهاوس ، ١٩٨١ ، ص ٧٥ ؛ ف. ويلسون ول. كوبر في م. ويلسون ول. تومبسون (مشرف على التحرير) ، ١٩٧١ ، ص ١٢٦ الى ١٣٦ و٤٣٦ و ٤٤٠ .

(١٠٠) د.ك. فيلدهاوس، ١٩٨١، ص ٧٥ .



الشكل ٦-١٧ : توسّع شبكة الخطوط الحديدية في جكهورية جنوب افريقيا بين ١٩٠٠ و١٩٥٣.
(المصدر: م. م. كول، «جنوب افريقيا»، لندن، متوين، ١٩٦١).

مختلفة لأجور العمال المهرة (ومعظمهم من البيض) وغير المهرة (ومعظمهم من الافريقيين والهنود والملونين). وفي عام ١٩٣٥ كان أجر عامل المناجم من البيض يبلغ ١١ ضعفًا أجر العامل الافريقي[١٠١].
وكان دور قانون الأهالي لعام ١٩٢٣ ومعه قانون الإدارة المحلية للأهالي لعام ١٩٢٧ وقانون التعاقد على خدمات الأهالي لعام ١٩٣٢، وهو تنظيم تحرّك وإقامة وعمل الافريقيين بما فيه مصلحة العمال البيض. وعلى سبيل المثال، فإن قانون الأهالي لعام ١٩٢٣ فرض الفصل العنصري في مجال السكنى حتى يمنع «الاختلاط غير المستحب»، بينما أدّت «السياسة المتحضرة للشغل» والتي اعتمدت عام ١٩٢٤ الى تكثيف حاجز اللون في مجال الصناعة لأنها فرضت استبدال غير البيض من العمال بعمال من فقراء البيض[١٠٢]. وأخيرًا فان قانون تنظيم الشغل بين الأهالي الصادر عام ١٩١١ أدى الى تجريم فسخ عقد العمل من جانب العمال الافريقيين.

وكانت المحصلة الإجمالية لكل هذه التدابير أن دفعت الافريقيين الى مغادرة ديارهم الى المراكز الصناعية والتعدينية الجديدة، كما أدت الى استبقائهم في مزارع الأوروبيين كأجراء. وقفز عدد العمال في المناجم طوال الفترة قيد الدراسة، حتى بلغ ١٦٣٠٠٠ شخص عام ١٩٠٦: ١٨٠٠٠ من البيض و ٩٤٠٠٠ افريقي و ٥١٠٠٠ من الصينيين. وفي عام ١٩١٨ وصل هذا الرقم الى ٢٩١٠٠٠ منهم ٣٢٠٠٠ من البيض. وفي عام ١٩٣٦ بلغ عدد عمال المناجم من الافريقيين ٣٠٠٠٠٠، كان من بينهم ٤٠ في المائة من معازل الافريقيين في ترانسكاي وسيسكاي، و ٢٥ في المائة منهم من موزمبيق البرتغالية، ونحو ١٥ في المائة من باسوتولاند. ويلاحظ من هذه الأرقام أنه على الرغم من القوانين المذكورة لم يكن من الممكن الحصول على يد عاملة كافية من داخل جنوب افريقيا، مما اقتضى جلب عمال أفارقة من موزمبيق وباسوتولاند بل ومن نياسالاند ومن الروديسيتين، ثم بدأ منذ ١٨٩٩ استيراد العمال الصينيين بعد توقيع عقود خاصة معهم[١٠٣]. وينبغي التأكيد أيضًا على أن من النتائج التي أدت إليها جزئيًا هذه التشريعات التي سبق بيانها أن معظم الافريقيين المستخدمين لم يكونوا دائمين، بل عمالاً مهاجرين أو عمالاً موسميين، فأصبحوا بذلك مجبرين على قضاء حياتهم متنقلين بين أماكن عملهم في المناطق «البيضاء» وبين «المعازل المخصصة للأهالي» حيث يعيشون.

وكان بناء المدن من الآثار الهامة الأخرى المترتبة على انتعاش التعدين. فرحيل العمال الى المراكز التعدينية والصناعية الجديدة أدّى الى ظهور مدن جديدة تمامًا، كما أدّى الى نمو سريع للمدن القائمة. وهكذا أصبحت مدينة كيمبرلي، التي لم يكن لها وجود قبل عام ١٨٦٦، مدينة يبلغ عدد سكانها ١٨٠٠٠ نسمة عام ١٨٧٧. وتطورت مدينة جوهانسبورغ من قرية صغيرة الى مدينة كبيرة تعداد سكانها ١٦٦٠٠٠ نسمة في عام ١٩٠٠[١٠٤]. كذلك نمت المدن القائمة مثل كاب تاون وبورت اليزابث نموًا سريعًا خلال نفس الفترة. وارتفعت نسبة البيض من سكان المدن من ٣٥,٨ في المائة عام ١٨٩٠ / ١٨٩١ الى ٦٥,٢ في المائة عام ١٩٣٦، أما السكان من الافريقيين فلم ترتفع نسبتهم إلاّ من ١٣ في المائة عام ١٩٠٤ الى ١٧,٣ في المائة عام ١٩٣٦[١٠٥].

كذلك أدى انتعاش التعدين الى تطور سريع في قطاعين آخرين من قطاعات اقتصاد جنوب

---

(١٠١) ب. كورتين وس. فايرمان ول. تومبسون وج. فانسينا، ١٩٧٨، ص ٥٠٢.
(١٠٢) د. ويلش في م. ويلسون ول. تومبسون (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ١٨٣ و١٨٤.
(١٠٣) هـ. هوتون في م. ويلسون ول. تومبسون (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ١٥ و١٩ و٢٠.
(١٠٤) ف. ويلسون في م. ويلسون ول. تومبسون (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ١١٣ و١١٤.
(١٠٥) د. ويلش في م. ويلسون ول. تومبسون (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ١٧٣.

افريقيا، وهما الزراعة والصناعة. فالزيادة السريعة في عدد السكان وسرعة النمو الحضري أديا الى إنشاء أسواق جديدة للمنتجات الزراعية والسلع المصنعة. وتوسعت هذه الأسواق بعد الحرب العالمية الأولى، عندما خضعت أراضي جنوب غرب افريقيا لحكم الإنتداب الذي أوكل الى اتحاد جنوب افريقيا. وقد يسرت البنى الأساسية الجديدة من طرق وسكك حديدية عملية نقل هذه المنتجات، فأمكن للمزارعين أن يستفيدوا من هذه الفرص ومن قانون الأراضي الصادر عام ١٩١٣. وفيما بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٣٧ اتخذت الحكومة عددًا من الاجراءات كالحماية الجمركية وإنشاء مجالس التسويق والتوسع في الخدمات المصرفية لمساعدة البيض من المزارعين على حساب المزارعين السود. وكانت النتيجة أن زاد انتاج المزارعين البيض عن حاجة السوق المحلية، فبدأوا يصدّرون الذرة الصفراء في عام ١٩٠٧، ثم اللحوم والبيض بعد الحرب العالمية الأولى وبعدها السكر ومنتجات الألبان ابتداءً من أواخر العشرينات(١٠٦). وفي ذلك الوقت، كان الافريقيون قد استبعدوا تمامًا من مجال الزراعة للتسويق، وتحوّلوا الى مجرّد أجراء يعملون في تلك المزارع. ومما زاد من شقائهم أن أجورهم ظلّت على حالها أو لم تزد إلاّ قليلاً. وفي فترة السنوات العشرين بين ١٩١٤ و ١٩٣٤، زاد أجر العامل الزراعي الافريقي المتزوج من مبلغ يتراوح بين ٦ شلنات و ١٠ شلنات شهريًا الى مبلغ يتراوح بين ٨ شلنات و ١٢ شلنًا شهريًا(١٠٧)، في حين أن متوسط أجر العامل الأبيض في منطقة الكاب ارتفع من ٢ جنيه استرليني و١٨ شلنًا وبنس واحد عام ١٨٦٦ الى ١٩ جنيهًا و٧ شلنات و٧ بنسات عام ١٩٥٢، بينما زاد دخل المزارع من غير البيض من ١٢ شلنًا و ١٠ بنسات الى ما لا يتجاوز جنيهين و٧ شلنات و ١٠ بنسات عن نفس المدة(١٠٨). وهكذا اتسعت الهوة الاقتصادية بين البيض والسود في الفترة قيد الدراسة، وتدهور مستوى معيشة السود تدهورًا كبيرًا.

وكانت التغيرات التي حدثت في قطاع الصناعة أكثر ضخامة، وهذا أدعى للتعجب لأنه لم يحدث لها مثيل في معظم المستعمرات الافريقية الأخرى كما رأينا. وقد ذكرت مونيكا كول أن «الظروف السياسية التي تغيّرت عقب حرب البوير الثانية شجّعت النمو الصناعي كما أن عملية اتحاد المحافظات الأربع عام ١٩١٠ اشعلت في النفوس شعورًا وطنيًا تجلى في رغبة ملحة في تنمية الصناعة وفي تحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي»(١٠٩). وعلى ذلك فقد مضى البيض قدمًا في تعزيز التنمية الاقتصادية، فأنشأوا عددًا من الصناعات حتى عام ١٩١٢، منها صناعات تعليب الأغذية والمربى والتقطير وصناعة الصابون والشمع بل وبعض الصناعات الهندسية الصغيرة مثل طواحين الهواء والمضخات وآلات حفر الآبار والحديد المطروق والأحذية والملابس(١١٠). وازداد تشجيع نمو هذا القطاع خلال الحرب العالمية الأولى بصفة خاصة بهدف تنويع اقتصاديات البلاد والحد من اعتمادها على صناعة التعدين، وكذلك بهدف تأمين العمل «لفقراء البيض». ورغبة منها في مزيد من النهوض بهذا القطاع، فرضت الحكومة حماية جمركية عام ١٩٢٤، بل وأنشأت مجلسًا للتجارة والصناعة عام ١٩٢١، ولجنة للطاقة الكهربائية عام ١٩٢٣ ثم مؤسسة جنوب افريقيا للحديد والصلب عام ١٩٢٨. والدليل على نجاح هذه الجهود هو زيادة العاملين في هذا القطاع، إذ بلغ عددهم ٠٠٠ ١٢٤ عامل عام ١٩١٨، منهم ٠٠٠ ٤٤ من البيض، ثم زاد العدد الى ٠٠٠ ١٤١ عام ١٩٢٨. ولقد شهد قطاع الصناعة نموًا أكبر بعد الكساد الذي ساد

(١٠٦) ف. ويلسون في م. ويلسون ول. تومبسون (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ١٣٢ الى ١٣٦.
(١٠٧) د. ويلش في م. ويلسون ول. تومبسون (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ١٥٨.
(١٠٨) المرجع السابق.
(١٠٩) م. م. كول، ١٩٦١، ص ٣٩٦.
(١١٠) المرجع السابق.

العشرينات وأوائل الثلاثينات. وبحلول عام ١٩٣٩ بلغ انتاج هذه الصناعات من الأغذية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والملابس والجلود والأحذية والمواد الكيميائية والمعادن والمعدات الهندسية ما قيمته ٧٥ مليون جنيه استرليني، وبهذا احتلت الصناعة المرتبة الثانية من حيث إسهامها في الدخل القومي بعد التعدين(١١١).

ويتضح مما سبق أن اقتصاد جنوب افريقيا، على خلاف الحال في معظم المستعمرات، قد شهد ولا شك تطورًا ثوريًا خلال الفترة فيما بين عامي ١٨٨٠ و ١٩٣٥. فبحلول عام ١٩٣٢ بلغ إجمالي الناتج القومي ما قيمته ٢١٧ مليون جنيه استرليني، وزاد الى ٣٢٠ مليون جنيه عام ١٩٣٧. كما شهد هذا الاقتصاد تنوعًا كبيرًا على خلاف اقتصادات معظم البلدان الافريقية الأخرى التي كانت تعتمد على التعدين والصناعة والزراعة. وبحلول عام ١٩٣٢ كان هناك ٥٥٥ ٠٠٠ شخص يعملون في قطاعات التعدين والصناعة والبناء والسكك الحديدية، وكانت غالبيتهم من الملونين والهنود والافريقيين(١١٢). وكان كل ذلك راجعًا في المقام الأول الى اكتشاف الذهب والألماس، كما كان راجعًا في جانب منه الى أن البريطانيين في جنوب افريقيا تركوا للبيض كامل حرية التحكم في مصيرهم أثناء الفترة قيد البحث. غير أن كل هذا التطور المذهل تحقّق على حساب الشعوب غير البيضاء في افريقيا، ولاسيما الافريقيين والملونين. وقد ورد في تقرير اللجنة الاقتصادية للأهالي المشكلة في عام ١٩٣٢، أنه بينما اختفت تمامًا ظاهرة «فقراء البيض» في ذلك الوقت، إلاّ أن ظروف غير البيض تدهورت إلى أبعد حد. ففي المناطق المخصصة للافريقيين استفحل الفقر والنمو السكاني، وأدى ذلك الى حدوث هجرات جماعية الى المدن ومراكز التعدين حيث كان الافريقيون يعانون من ضآلة الأجور ومن التمييز ويتكدّسون في أحياء مهترئة ومعزولة. بل والأسوأ من ذلك أنه لم يكن يسمح لهم بالاستقرار في تلك الأماكن بصفة دائمة مع ذويهم، وإنما تحول معظمهم الى مهاجرين مؤقتين يتحركون بين المدينة والبادية، وأصبحوا بذلك «سكان عالميْن» لأنهم، كما ذكر هوتون: «كانت لهم صلات وثيقة لا تنفصم بمجتمعهم الريفي وبالعالم الصناعي الحديث على السواء»(١١٣). وهكذا نجد انه في ظل ظروف التشرد والحرمان من الأرض وضآلة الأجور والتمييز، قاسى الافريقيون في جنوب افريقيا اقتصاديًا واجتماعيًا أكثر بكثير مما قاساه غيرهم في أي جزء آخر من أجزاء القارة الافريقية أثناء الفترة موضع البحث.

خاتمة

بحلول منتصف الثلاثينات كان الاستعمار البريطاني قد استقرّ تمامًا بفضل نجاحه في ربط اقتصاد افريقيا الاستوائية باقتصاد العالم الرأسمالي. وظلّت البلدان التابعة لبريطانيا مصدرًا هامًا للمواد الأولية بينما ظلّت تفتقر الى القطاعات الصناعية المحلية. ولما كان الفلاحون والعمال الافريقيون يشاركون في القطاع النقدي، فقد عانوا الشدائد مع بقية العالم من جراء التقلبات الاقتصادية التي وقعت بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٥. ورغم أن العامل والفلاح لم يستفيدا من العلاقات الاقتصادية الاستعمارية، فإن الاستغلال الواقع على العامل كان يفوق ما يعانيه الفلاح من مصاعب؛ «فاستحواذ رأس المال الدولي على فائض انتاجهم بدا

(١١١) المرجع السابق، ص ٣٩٩.
(١١٢) د. هـ. هوتون في م. ويلسون ول. تومبسون (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ٣٥.
(١١٣) المرجع السابق، ص ٣٥.

واضحًا من حالة التخلّف والاملاق العامة التي كانت سائدة في هذه البلدان التابعة في منتصف الثلاثينات. وقد حاول المسؤولون الإداريون في المستعمرات وضع حد للتدهور المتزايد في خصوبة الأرض، خاصة في «المعازل» المخصصة للأهالي حيث كان الضغط السكاني يشكل خطرًا على إنتاجية الأراضي، وتركزت محاولاتهم في منع الافريقيين من الزراعة. ولكن أحدًا لم يقترح، على سبيل المثال، وقف عملية استخراج المعادن التي هي ثروات لا تعوض(١١٤). رغم أن التعدين، الذي يعتبر من القطاعات الحديثة بشكل عام، لم يكن يسهم في الحياة الصناعية إلاّ اسهامًا هامشيًا. والواقع أن التعدين ازدهر على حساب قطاع الفلاحة لأنه كان يدفع للعمال أجورًا لا تكاد تقيم الأود. ولقد استمرت السمات الاقتصادية التي تبلورت خلال الفترة التي درسناها في معظم الحالات، حتى مرحلة ما بعد الاستقلال.

(١١٤) ر. أ. بالدوين، ١٩٦٦، ص ١٦٠.



الفصل السابع عشر

الاقتصاد الاستعماري : شمال افريقيا

بقلم : أحمد كسّاب وعلي أ. عبد السلام وفتحي س. أبو سدرة

لم تتطور اقتصاديات شمال افريقيا في الربع الأول من القرن العشرين بمعدل واحد ولا هي مرت بنفس المراحل في كل بلدان المنطقة (تونس والجزائر والمغرب وليبيا ومصر والسودان) ، ومرجع ذلك أن هذه البلاد لم تُستعمر كلها في الفترة نفسها (أنظر الشكل ١-١٧).

القسم الأول : اقتصاديات تونس والجزائر والمغرب (١٩١٩ - ١٩٣٥)

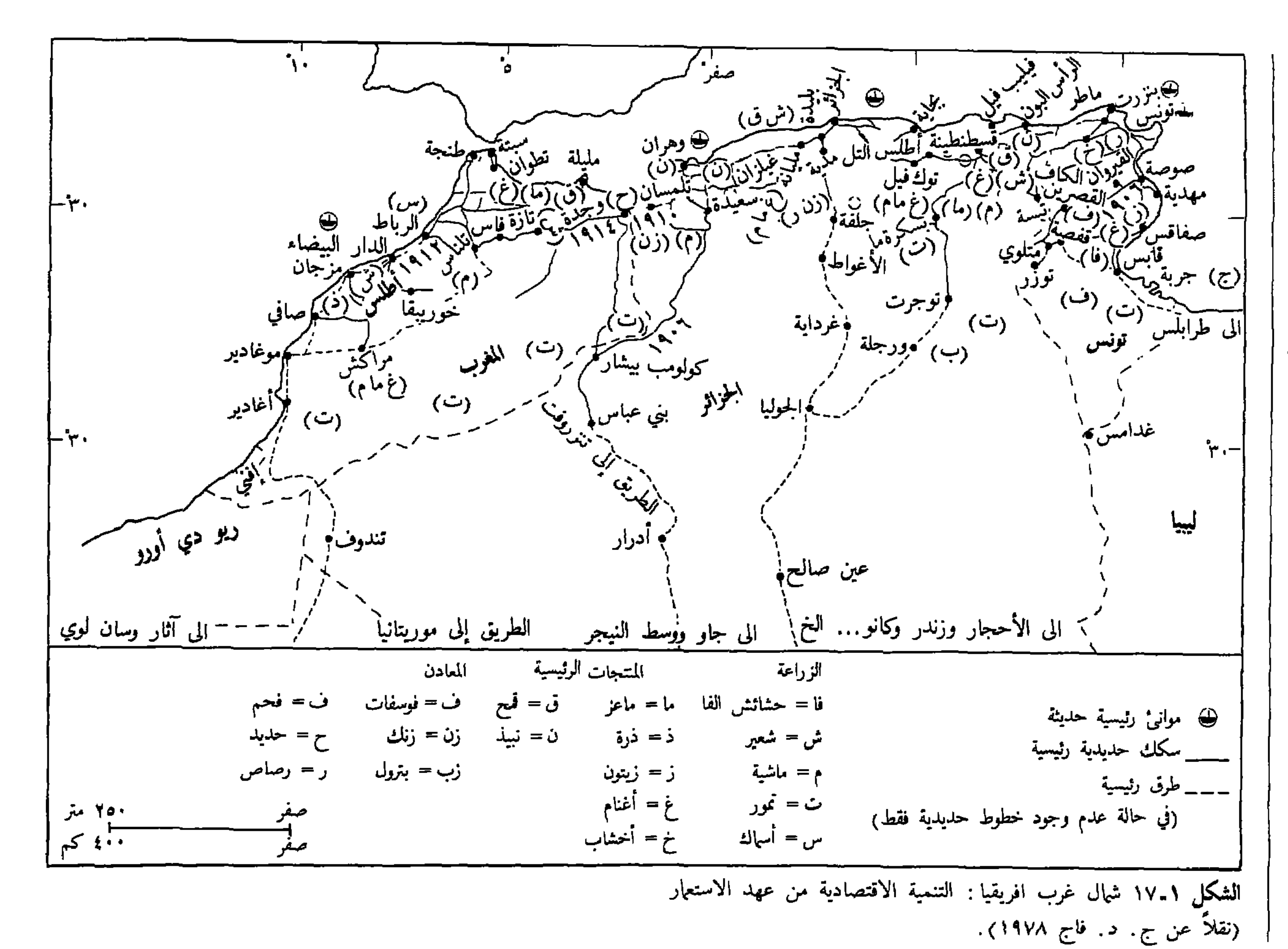
بقلم أ. كساب

الاقتصاد من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩

اضطراب المناطق الريفية بفعل الاستعمار الزراعي

تطور الاستعمار الزراعي

بحلول عام ١٩١٩ ، كانت الجزائر مستعمرة فرنسية منذ تسعة وثمانين عامًا ، وتونس منذ ثمانية وثلاثين عامًا ، والمغرب منذ سبعة أعوام فقط. وكان من الواضح رغم ذلك ، غداة الحرب العالمية الأولى ، أن المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية التي أقامتها السلطات الفرنسية قد استقرت تمامًا ، وأن



الشكل ١-١٧ شمال غرب افريقيا : التنمية الاقتصادية من عهد الاستعمار (نقلاً عن ج. د. فاج ١٩٧٨).

عملية تجريد الفلاحين واستنزاف الثروات لصالح البلد المستعمِر (فرنسا) قد سارت قدمًا في الجزائر وفي تونس، وبدأت تخطو خطاها الأولى في المغرب. أما الحرب فلم تفعل أكثر من إبطاء عجلة هذه العملية ؛ وما أن توقف القتال حتى استعادت سرعتها البالغة.

وفي الجزائر كان تزايد ممتلكات المستوطنين واتساعها يرجع أساسًا إلى سياسة «الاستيطان الرسمي» المنتظمة. فكانت السلطات تستولي على الأراضي من الأهالي وتقسمها إلى قطع تخصص للمستوطنين الأوروبيين، وتمنحهم كافة التسهيلات اللازمة ليستقروا فيها (من قروض ومستلزمات إنتاج ومساكن، إلخ...) كما كانت تقيم لهم مراكز للاستيطان من الأموال العامة، لتوفر لهم الخدمات الأساسية من حوانيت ومدارس ومستشفيات الخ...

ولكن سياسة الاستيطان الرسمي هذه بدأت تفقد من سرعتها بعد الحرب (فلم تزد المساحة المقسمة والموزعة من أراضي الدولة بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٣١ على ٧٠٠٠٠ هكتار)، وبدأ الاستيطان الخاص يتولى المهمة. وبعد مرور فترة قصيرة على هذا الإبطاء (١٩١٨ – ١٩٢٠)، استأنف الاستيطان زحفه بأسرع مما كان بالرغم من ارتفاع أسعار الأراضي. والسبب في ذلك هو قانون الأراضي الصادر في ٤ أغسطس/آب ١٩٢٦، الذي أدى إلى تبسيط عملية فحص الأراضي التي كان يجري عن طريقها نزع أراضي العرش (أي الأراضي العامة أو الأميرية) بإحلال الاستقصاء أو الفحص الجماعي محل الاستقصاء أو الفحص المجزأ لكل قطعة على حدة. وأتاح هذا القانون للمستوطنين الحصول على عدة آلاف من الهكتارات من أراضي العرش هذه. وما أن جاء عام ١٩٣٠ حتى كانت مساحة ضياع المستوطنين وعددها ٢٥٧٩٥ ضيعة قد بلغت ٢٣٣٤٠٠٠ هكتار[1]، تركزت أساسًا في منطقة التل حيث أوفر الأراضي ريًا وأخصبها، أي في سهول وهران وسيدي أبو العباس ومُعَسْكَر وميتيجا وسكيكده وعنابة وهضبة قسنطينه وسطيف وجلمه الخ... (أنظر الشكل ٢-١٧).

وكان متوسط مساحة الضيعة الواحدة من هذه الضياع كبيرًا، حتى قبل الأزمة الاقتصادية، إذ بلغ ٩٠ هكتارًا. أما الضياع التي تفوق مساحتها ١٠٠ هكتار فلم تزد نسبتها على ٢٠,٦ ٪ من مجموع الضياع المملوكة للأوروبيين ولكنها كانت تمثل ٧٣,٤ ٪ من مجموع مساحة الأراضي التي كان يملكها المستوطنون. «وكانت السمة المميزة للزراعة الأوروبية بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٠ هي زيادة الملكيات الكبيرة بل والضخمة»[2].

أما في تونس، فقد بدأت عملية تجريد الفلاحين من أراضيهم بمجرد فرض الحماية على البلاد عام ١٨٨١. فقد أتاح «الاستعمار عن طريق رأس المال» (١٨٨١ – ١٨٨٢) لشركات رأسمالية كبرى (مثل شركة باتينيول وشركة مرسيليا للائتمان وشركة تونس العقارية وغيرها) الاستيلاء على ما يقرب من ٤٣٠٠٠٠ هكتار، ثم أعقبت ذلك مرحلة «الاستيطان الرسمي» التي نظمتها سلطات الحماية لخوفها من «الخطر الإيطالي»[3].

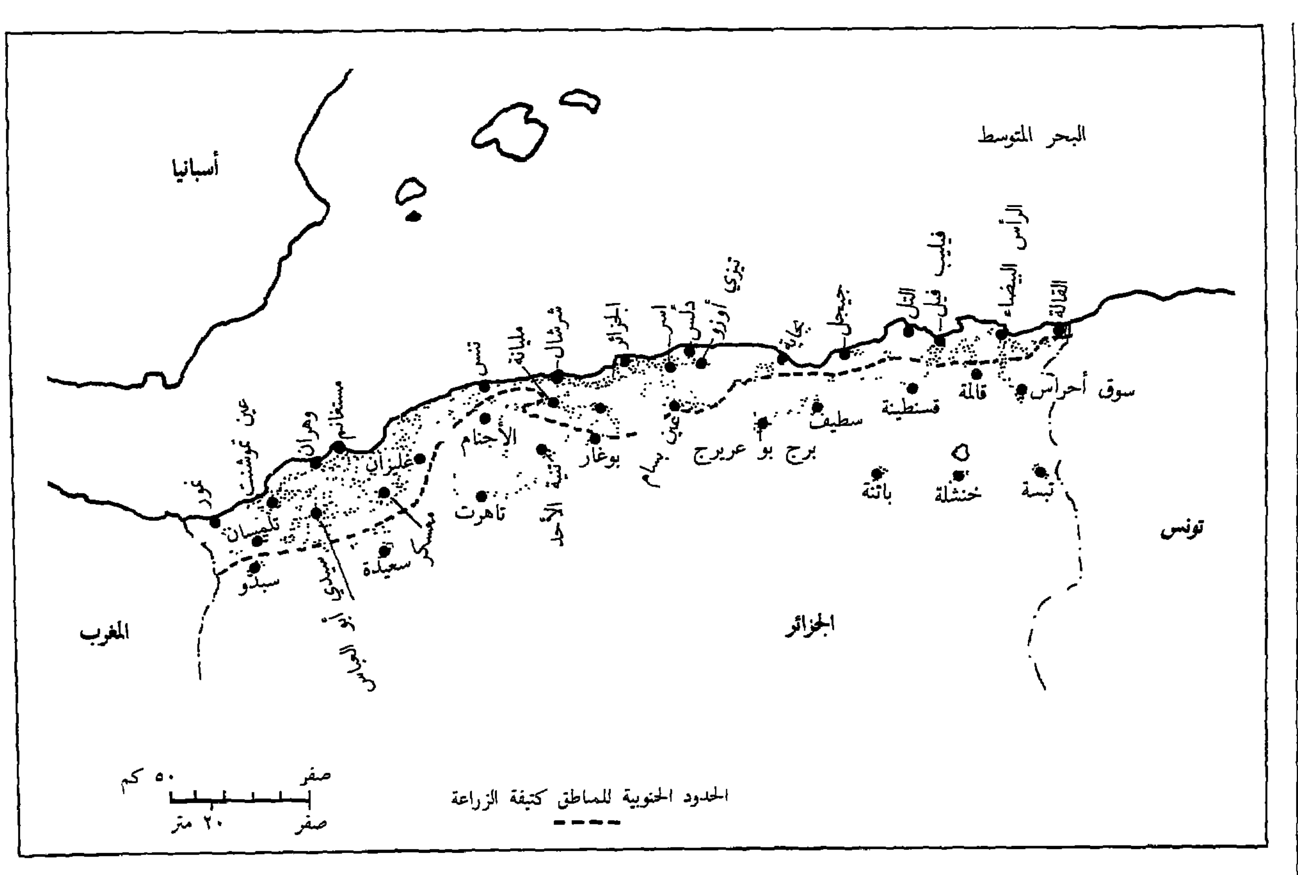
وكان الهدف الرئيسي من «الاستيطان الرسمي» هو زيادة عدد السكان الفرنسيين في تونس وتعزيز «الاستيطان بواسطة الفرنسيين». وقد خصصت لهذه العملية مبالغ ضخمة.

وبالإضافة إلى التشريعات الرامية إلى نقل الأراضي التي يشغلها التونسيون إلى أيدٍ فرنسية، صدر في ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٩٨ مرسوم باسم الباي يطلب من إدارة الحُبُس (أي الأوقاف) أن تضع تحت

(١) ك. ر. آجرون، ١٩٧٩.

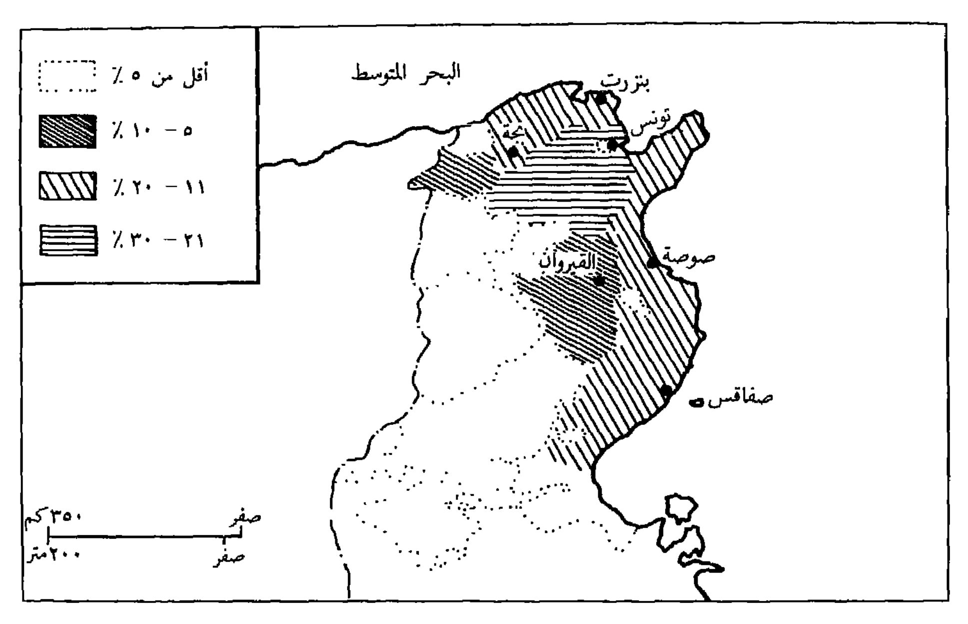
(٢) المرجع السابق، ص ٤٨٤.

(٣) في عام ١٩١١ كان عدد السكان الإيطاليين يبلغ ٨٦٠٠٠ في مقابل ٤٦٠٠٠ فرنسي.



الشكل ٢-١٧ : زراعات الكروم|النبيذ الأوروبية من الجزائر حوالي سنة ١٩٣٠
(نقلاً عن : موسوعة الأمبراطورية الفرنسية ، ١٩٤٦).

تصرف الدولة ما لا يقل عن ٢٠٠٠ هكتار من الأراضي سنويًا ، وتبعه مرسوم آخر بتاريخ ٢٢ يوليو/تموز ١٩٠٣ يدخل المناطق الجبلية في حيز ممتلكات الدولة ، إلى غير ذلك من الإجراءات. كما كانت سلطات الحماية تمد المستوطنين بمساعدات مالية هامة. وكانت هيئات التسليف الزراعي الأوروبية تدعمهم بالإعانات ، كما تم تشكيل تعاونيات واتحادات للمزارعين في خدمة المستوطنين ، وتوفرت لهم حتى يستقروا قروض دون فوائد تسدد على أقساط لمدة عشرين سنة تمنح لكل من يحصل على قطعة من الأرض لاستيطانها. وفي نفس الوقت قامت السلطات باستخدام الأموال العامة في تطوير الطرق والسكك الحديدية في المناطق التي كثر فيها المستوطنون ، كما قامت بتشييد القرى لهم وحسنت من وسائل توفير المياه والمجاري في المناطق الريفية التي يسكنها المستوطنون. وفي عام ١٩٣١ بلغت مساحة ضياع المستوطنين في تونس ٧٠٠٠٠٠ هكتار من الأراضي ، وكانت هي ايضًا - على غرار الوضع في الجزائر - من أخصب أراضي البلاد وأيسرها ريًا ، إذ تركز أكثر من ٤٠٠٠٠٠ هكتار من أراضي المستوطنين في منطقة التل ، بينما لم تزد مساحاتها في الوسط والجنوب على ٣٠٠٠٠٠ هكتار. وتشمل هذه الأرقام الممتلكات الفرنسية والإيطالية معًا (٤٣٦٠٠ هكتار بالنسبة للممتلكات الإيطالية) (أنظر الشكل رقم ٣-١٧).



الشكل ٣-١٧ : المدى الذي وصل إليه الاستعمار الزراعي لتونس في سنة ١٩٢١ (نقلاً عن : ج. بونسيه ، ١٩٥٢).

وكانت الضياع الإيطالية تتميز بصغر حجمها (أقل من ١٠ هكتارات). وتخصص المستوطنون من صقلية وكالابريا في زراعة الكروم وفي أعمال البستنة والمشاتل للتسويق للقاطنين في منطقة تونس وبنزرت على ساحل جزيرة رأس بونة (كاب بون). أما الضياع الفرنسية فكانت ذات مساحة كبيرة عادة. في

منطقة أبي سليم في مجرده الوسطى ، على سبيل المثال ، كانت مساحة ٨٠ في المائة من الضياع الفرنسية تزيد على ٥٠٠ هكتار[٤] .

والمعروف ان الاستعمار الزراعي بدأ في المغرب في وقت متأخر ، إذا ما قورن بالجزائر وبتونس ، ولكنه استفاد من الخبرات التي اكتسبت هناك . وبدأ يسير قدمًا منذ عام ١٩١٨ ، وازدادت سرعته في الفترة من عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٣٠ . وعملت سلطات الحماية على جذب أعداد كبيرة من المستوطنين الأوروبيين ليستقروا في كل أرجاء الأمبراطورية الشريفية ، فقامت بتدبير الاستيطان الرسمي بشكل منظم . ومن ذلك أنها قدمت للمستوطنين الذين جاء ٦٠ ٪ منهم من الجزائر أراضي من ممتلكات الدولة ومن الأراضي العامة ، حوّلتها إلى ضياع ذات أحجام مختلفة ، ولكنها لم تمنح لهم دون مقابل كما كان الحال في الجزائر ، وإنما بيعت لهم بأسعار زهيدة كما حدث في تونس ، مع إلزامهم باستزراعها والعيش فيها . ومُنحت لهم شروط سداد مريحة وقروض سخية للبناء وشراء الأدوات وإعداد الأرض للزراعة والميكنة والحبوب الخ ... مع إعفاء ما يستوردونه من الآلات الزراعية من الرسوم الجمركية ، كما بدأت الاتصالات بالجمعيات الزراعية الودية (الوداديات الزراعية) ، وغير ذلك .

وفي نفس هذه الفترة (١٩٢٢ – ١٩٣٢) نجح الاستيطان الخاص في الاستيلاء على أكثر من ٣٥٠٠٠٠ هكتار[٥] . وكان الفرنسيون يمتلكون معظم هذه الأراضي ، أما الاسبان والبلجيكيون والسويسريون والإيطاليون فلم يستزرعوا إلاّ جزءًا صغيرًا منها . وكانت معظم هذه الأراضي واقعة في سهول المغرب الأطلسي (أي في الشاويه ودُكّاله وعبدا) وفي سايس والمغرب الشرقي (في سهول طريفه) . وكانت نصف الضياع الأوروبية تتراوح بين ١٠٠ و ٥٠٠ هكتار .

سمات الاستعمار الزراعي

بذلت السلطات جهدًا كبيرًا لزيادة عدد سكان الريف من الفرنسيين ومع ذلك فإن السياسة الرسمية للاستيطان لم تنجح في توطين عدد كبير من المستوطنين الفرنسيين في شمال افريقيا . فباستثناء بعض صغار زراع الكروم والفواكه من الإيطاليين في تونس ومن الاسبان في المغرب ، لم يشكّل المستوطنون الأوروبيون طبقة حقيقية من الفلاحين على نحو ما كان سائدًا في فرنسا آنذاك ، وإنما كانوا من كبار المزارعين الذين يمتلكون ضياعًا ضخمة ومجموعة كبيرة من الآلات والمعدات الزراعية ومباني زراعية فخمة في معظم الأحيان . وكانت لهم علاقات وطيدة مع المصارف وهيئات التسليف الزراعي ومعاهد البحوث والأقسام الإدارية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بشؤون الاستيطان .

وكانوا يهتمون أساسًا بالمحاصيل التجارية لأغراض المضاربة ، ويسعون إلى تصديرها لا إلى بيعها محليًا . كما أن معظم المستوطنين كانوا يتخصصون في محصول واحد كالكروم أو الحبوب أو الزيتون (في تونس) . وفي منطقة وهران في الجزائر ، تركز الاقتصاد الزراعي للمستوطنين على الكروم ، بينما تركّزت الزراعة على الحبوب في السهول العالية بمنطقة قسنطينه وفي سهول التل في تونس .

وقد سمح هذا التخصص الذي كان يُمارَس في الضياع التي تصل مساحتها إلى عدة مئات من الهكتارات ، بترشيد العمل الزراعي إلى حد ما وبالاستخدام المنتظم للمعدات الزراعية الحديثة . وظهرت

(٤) أ . كساب ، ١٩٧٩ .

(٥) في عام ١٩٣٢ لم تزد مساحة الأراضي التابعة للاستيطان الرسمي على ٢٠٢٠٠٠ هكتار .

الجرارات بنوعيها (أي ذات العجلات وذات السيور) في بادية شمال افريقيا بعد الحرب العالمية الأولى، وانتشرت تدريجيًا، وانتشرت معها المعدات التي تجرها (المحاريث ذات الأسلحة، المحاريث الاسطوانية ومتعددة الاسطوانات، والحفارات والمسالف وغيرها). ثم ظهرت الحاصدات متعددة الأغراض وانتشرت بدورها، وترتب عليها وفر كبير في اليد العاملة الزراعية. كما سمحت المعدات الجديدة بممارسة تقنيات الزراعة الجافة في الأراضي المنزرعة بالحبوب عند الأطراف شبه القاحلة لمنطقة التل، وسمحت بالتوسع في زراعة القمح وخاصة البرّ أو القمح اللين.

وواكبت كل هذه التدابير جهود كبيرة في مجال البحث في الاقتصاديات الزراعية في معاهد تونس والجزائر والرباط وغيرها، بحيث توفرت للمستوطنين أنواع جديدة من الحبوب وأشجار الفاكهة والتبغ تناسب التربة والمناخ في شمال افريقيا.

ومثل هذه الزراعة بتقنياتها المتقدمة كثيرًا ما كانت تؤدي إلى مستوى عالٍ من الإنتاجية. فقد تزايدت المحاصيل بانتظام في كل القطاعات بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٩، وقفز إنتاج النبيذ في تونس من ٤٩٨ ١٤٨ هكتولتر إلى ٩١٨٨٥٣ هكتولتر بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢٥؛ كما ارتفع متوسط الإنتاج السنوي للنبيذ في الجزائر، من ٦٨٥٣٠٠٠ هكتولتر بين عامي ١٩١٦ و١٩٢٠ إلى ١٨٣٧١٠٠٠ هكتولتر في الفترة من ١٩٣١ إلى ١٩٣٥[٦]. كذلك كانت الزيادة في إنتاج القمح هائلة، وخاصة القمح اللين وهو محصول أوروبي أساسًا، والذي شهد زيادة في المساحات المزروعة وفي الإنتاج السنوي معًا. كذلك ارتفع إنتاج المستوطنين من القمح اللين في المغرب من ٦٨٢٨٥ قنطارًا عام ١٩٢٠ إلى ١٨٨٤٠٠٠ قنطار عام ١٩٣٥، بينما لم يحصل فلاحو المغرب إلاّ على ١٣١٦٠٠٠ قنطار من مساحة أكبر بلغت ٢٢٢٨١٥ هكتارًا.

ولم تكن الأسواق المحلية لتستوعب هذه الكميات المتزايدة من المحاصيل الزراعية. فبالنسبة للنبيذ كان يصدّر بالكامل تقريبًا لأن الغالبية العظمى من السكان مسلمة. كما فاق إنتاج القمح احتياجات السوق، خاصة في السنوات الممطرة.

وكان هذا المستوى العالي من الميكنة الزراعية محتاجًا إلى استثمارات ضخمة، ومن ثم إلى الاقتراض باستمرار. ولم يتردد معظم المستوطنين في الاستدانة بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٣٠، لا لتوسيع ممتلكاتهم فحسب ولكن للحصول على الآلات والمعدات الزراعية أيضًا.

القطاع الزراعي

المجتمع بعد الحرب العالمية الأولى

غداة الحرب العالمية الأولى كان معظم سكان شمال افريقيا (أكثر من ٨٠ ٪) يعيشون من فلاحة الأرض في مناطق ريفية. أما نظام الملكية فكان يشمل أراضي ذات ملكية خاصة، وأراضي العرش أي الأراضي العامة بالإضافة إلى أراضي الحُبُس (أو الأوقاف) في تونس والمغرب. واختلفت نسبة مساحة كل فئة من فئات هذه الأراضي من منطقة إلى أخرى: فأراضي الملكية الخاصة مثلاً كانت تزيد على غيرها في المناطق التي تم الاستيطان فيها حول المدن وفي السهول المروية بمناطق التل وسايس في المغرب، بينما تركّزت أراضي العرش أساسًا في المراعي المرتفعة، مثلاً بين قبائل زعير التي كانت تعيش على الرعي الموسمي، وفي

(٦) ك. ر. آجرون، ١٩٧٩، ص ٤٨٧.

المناطق شبه القاحلة (في هضاب الجزائر والمغرب وفي سهوب المرتفعات والمنخفضات في تونس) حيث يعيش السكان أساسًا من تربية الأغنام والماعز والجمال والخيل.

أما أراضي الملكية الخاصة (المُلك) فكانت موزعة حسب سلم تتمثل أعلى درجاته في أقلية من كبار الملاك تتركز في أيديهم معظم الأراضي الزراعية والمراعي. وكانت هذه الظاهرة أكثر شيوعًا في المغرب وإن وُجدت في الجزائر أيضًا. وبالرغم من اتساع أراضي المستوطنين فيها اتساعًا هائلاً، فقد ظلّت ملكيات المسلمين تغطي مساحات كبيرة من الأراضي غداة الحرب العالمية الأولى، ولكنها لم تبلغ من حيث المساحة ما بلغته الملكيات الكبيرة في المغرب. «وتركّزت الضياع الضخمة في دوائر مستغانم وميديا وقسنطينه، حيث نجد في هذه الأخيرة أن عدد ملاك الضياع التي تزيد على ١٠٠ هكتار بلغ ٨٣٤ مالك عام ١٩١٤؛ وفي عام ١٩٣٠ أصبح هناك ١٤٦٣ مالك يبلغ متوسط ملكياتهم ١٨٥,٤ هكتار. وفي هذا الوقت بلغ متوسط الملكية الواحدة ٢٦٣,٧ هكتار في دائرة مستغانم و٣٦٧,٣ هكتار في ميديا. وبالنسبة للجزائر ككل، دلت إحصائيات عام ١٩٣٠ على وجود ٧٠٣٥ مالكًا، أي أن ١,١ في المائة من الملاك كانوا يملكون ٢١ في المائة من الأراضي في مناطق المسلمين»[٧].

أما في تونس فكانت هناك ارستقراطية من ملاك الأراضي تعيش في العاصمة، وكانت معظم أراضيهم تقع في منطقة التل حيث يُزرع القمح (باجة وماطر والكاف)، وتتم فيها الزراعة طبقًا لنظام «الخماسات» الذي كان شائعًا في كل شمال افريقيا، وهو نظام لا يسمح بكثير من التطوير في تقنيات وأساليب الزراعة. كما كانت هناك فئة لا يُستهان بها من ملاك الأراضي «المستوطنين» أو «الميسورين» يُقال أنهم كانوا يمثّلون آنذاك نسبة ٢٢,٦ في المائة من الملاك في الجزائر ويمتلكون نحو ٣٤,٨ في المائة من مجموع المساحة في مناطق المسلمين في عام ١٩٣٠[٨].

وتكاثرت الملكيات الصغيرة حول المدن، وفي السهول الخصبة حيث تُزرع الحبوب، كسهول سايس في المغرب وفي مجرده الوسطى بتونس، وفي الجبال التي كان يستقر فيها المزارعون (مناطق القبائل الكبرى والريف وفي أعالي الأطلس الغربي) وأيضًا في الواحات.

وكان الإنتاج الزراعي وقطعان الماشية يتعرّضان لتقلبات كبيرة بسبب عدم انتظام سقوط الأمطار؛ وظلت المجاعات كثيرة الحدوث وإن قل تواترها. واستمر الربا يعيث في المناطق الريفية فسادًا، ولم تكن خدمات مؤسسات التسليف التي أقامها الأوروبيون متاحة إلاّ لكبار المزارعين. وبدأت تنشأ في تونس (١٩٠٧) وبعدها في المغرب (١٩٢٢) «الشركات المحلية للادخار» وكانت مهمتها الأساسية إقراض صغار الفلاحين ما يسمح لهم بشراء البذور[٩]. أما المساعدات المالية التي كانت تقدّمها السلطات الاستعمارية للمستوطنين فقد كانت تفوق كل ذلك بكثير. وعلى سبيل المثال، حصل الفلاحون المغاربة[١٠] بين عام ١٩١٧ وعامي ١٩٢٩ و١٩٣٠ على قروض قصيرة الأمد من الشركات المحلية للادخار تصل إلى ١٩ مليون فرنك مغربي، بينما بلغت القروض طويلة الأمد الممنوحة بين عام ١٩٢٥ وعام ١٩٣٠ لنحو ٤٠٠٠ مستوطن من قبل «صندوق القروض العقارية» الذي أُنشئ عام ١٩٢٠، نحو ١٤٠ مليون فرنك[١١].

(٧) المرجع السابق، ص ٥٩.

(٨) المرجع السابق.

(٩) كانت القروض النقدية المحدودة تخضع لشروط بالغة القسوة (التزامات ائتمانية مقيدة في شكل ضمانات يقدمها طرف ثالث أو رهونات على صكوك الملكية الخ...) بحيث لا يقدر عليها سوى الفلاحين «الموسرين».

(١٠) قدر سكان المناطق الريفية عام ١٩٢٦ بنحو ٥٠٠ ٤٥٠ ٥ نسمة (أي ٨٧,٩ في المائة من مجموع السكان).

(١١) ر. هوفير، ١٩٣٢.

التغيرات التي طرأت على المجتمع الريفي في عهد الاستعمار

ومع ذلك فقد تطور المجتمع الريفي في شمال افريقيا بشكل ملحوظ نتيجة لاتصاله بالاحتلال الاستعماري. فمن ناحية ، بدأ كبار المزارعين يقلّدون المستوطنين ، وأحرزوا درجات متفاوتة من النجاح في الأخذ بتقنيات وأساليب المستوطنين بل وفي تبنيهم لمحاصيلهم (كروم النبيذ والقمح اللين). ومن ناحية أخرى ، تحول عدد كبير من سكان الريف العاملين في مزارع المستوطنين وكبار الملاك المحليين إلى فلاحين أجراء ، فدخلوا بذلك صفوف العمال المدقعين. وتعمقت الفوارق الاجتماعية مع انتشار الميكنة الزراعية بعد الحرب العالمية الأولى.

وزاد نهم المستوطنين وكبار المزارعين المحليين للأرض مع انتشار استخدام الجرارات والآلات الزراعية الحديثة. إذ كان لا بد لهم من جني فوائد آلاتهم الحديثة، سواء امتلكوها أو استأجروها، ومعنى ذلك أن يزيدوا من إنتاجهم بصفة مستمرة، وبالتالي أن يوسعوا من ممتلكاتهم. وعندما وُزِّعت كل أراضي الدولة ، لم يعد مثل هذا التوسع ممكنًا إلاّ على حساب صغار المزارعين ومتوسطيهم من المسلمين ، فظلوا يدفعونهم بعيدًا نحو المناطق الجبلية ونحو سفوح التلال. وسعيًا وراء الانتشار في المناطق التي يعيش فيها الرعاة وفي السهوب والاستيلاء على بعض منها للاستيطان ، عمدت السلطات الاستعمارية بكل ما أوتيت من وسائل الى توطين سكان هذه المناطق من البدو ، وتحويلهم إلى فلاحين يزرعون الحبوب والفاكهة. وفي سهوب تونس العليا مثلاً ، «تقرّر بعد الحرب العالمية الأولى أن تخصص قطعة أرض للسكان المحليين في مقابل كل قطعة أرض تخصص للمستوطنين ، وذلك لربط السكان المحليين بالأرض ؛ وقد وزعت قطع صغيرة ومتساوية من الأراضي منذ عام ١٩٢٢ على شاغلي بعض الأراضي العامة أو أراضي الحُبُس (الأوقاف)»[١٢].

وكان من نتيجة كل هذه التدابير أن امتدّت ضياع المستوطنين إلى مناطق يحتاج أهلها إلى مساحات شاسعة لماشيتهم ، كما بدأ توطين السكان الرحل ، مما أدى إلى انتشار الفقر وإلى أن يبدأ السكان في الهروب من الأرض.

الطابع الاستعماري للأساليب الجديدة المتبعة في تنظيم البنى الأساسية في تونس والجزائر والمغرب

استغلال الثروة المعدنية

لم يكن استيطان الأوروبيين في هذه البلدان الثلاثة في شمال افريقيا يعني مجرد استيلاء المستوطنين على أجود الأراضي فيها ، بل إنه امتد أيضًا إلى استغلال الموارد الموجودة في باطن الأرض لصالح الشركات الأجنبية أساسًا.

وقد استكشفت هذه الموارد في وقت مبكر للغاية واستغلت بسرعة كبيرة. فتم فتح المناجم الأولى في الجزائر عام ١٨٤٥ ، واكتشفت طبقات الفوسفات في قفصه في تونس منذ عام ١٨٨٥ — ١٨٨٦ (بعد فرض الحماية على البلاد بأربع سنوات فقط) ، وبدأ استغلالها منذ عام ١٨٨٩ .

(١٢) ج. ديبوا ، ١٩٦١ .

أما في المغرب فقد صدر «الظهير» (المرسوم) الأول الخاص بالتعدين عام ١٩١٤ لينظم عملية التنقيب عن المعادن واستخراجها: فوضع المبدأ القائل بأن «المنجم ملك لأول من يشغله»، وهو مبدأ أدى إلى الكثير من سوء الاستغلال. وصدر ظهير عام ١٩٢٣ يستهدف وضع حد لمناورات المضاربين، فأعاد صياغة لوائح التعدين، ولكنه لم ينجح إلاّ في تأخير عملية الاستغلال المنتظمة للموارد المعدنية في البلاد. فباستثناء مناجم الفوسفات في خريبجه التي بدأ العمل فيها عام ١٩٢٠، لم يكن المغرب حتى عام ١٩٢٨ يصدّر سوى ٨٠٠٠ طن من خامات المعادن. ولكن سرعان ما انقض المضاربون والمطالبون بامتيازات التعدين كأسراب الجراد على البلاد: فبلغ عدد رخص الكشف الصادرة بين ١٥ سبتمبر/أيلول ١٩٣٨ وأول يناير/كانون الثاني عام ١٩٣٩، ٣٥٠٠ رخصة، بينما بلغ عدد رخص التنقيب ٤٠٠ رخصة.

وأدى اكتشاف مناجم الفحم في جراده عام ١٩٢٣ إلى تعديل التشريعات الخاصة بالتعدين في المغرب من جديد. فأنشئ في نفس العام «مكتب الأبحاث والمشاركات التعدينية» وتخصص في البحث عن أنواع الوقود، الصلب منها والسائل. وصدر ظهير في أول نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٩، بسط لوائح التعدين السابقة، وسعى إلى حماية مصالح الدولة، فأدى إلى تزايد سرعة البحث عن الموارد المعدنية واستغلالها. فتم استكشاف واستخراج الفحم من جراده وخام الحديد من خنيفره والمنغنيز من اميني وكذلك الرصاص من مناجم «أوّلي» في منطقة ملوية العليا، وهي أكبر مناجم شمال افريقيا. وامتدت السكك الحديدية عام ١٩٣٣ لتربط مناجم المنغنيز في أبو عرفه، في جنوب شرق المغرب، بوجده. وبدأ الإنتاج في مناجم الكوبالت في بو عازر، والرصاص والزنك في ميبلادن والقصدير في والماس، ومعدن الموليبدين في أزغور (في الأطلس الكبير). وعشية الأزمة الاقتصادية، كان يبدو وكأن المغرب هو أغنى بلدان شمال افريقيا بالموارد المعدنية. ولكن الفوسفات ظلّ يحتل مكان الصدارة سواء من حيث كمية الإنتاج أو الصادرات. وارتفعت صادراته من ٨٢٣٢ طن عام ١٩٢١ إلى ١١٧٩٠٠٠ طن عام ١٩٣٠.

وكان تشغيل المناجم في الجزائر وتونس قد بدأ قبل الحرب العالمية الأولى: الفوسفات في الكويف وقفصه، وخام الحديد في بنى صاف وونزه وجريسه، والرصاص والزنك وغيرها. وكان جل الإنتاج يصدّر إلى فرنسا وغيرها من بلدان أوروبا الغربية. وكانت الشركات الأجنبية وحدها هي التي تقوم باستغلال الثروات المعدنية، فهي التي تقدم رأس المال اللازم والفنيين والإداريين الخ... فشركة مناجم أوّلي وميبلادن مثلاً، كانت خاضعة لشركة بينارويا – المغرب وهي بدورها مرتبطة ببنك الاتحاد الباريسي – ميرابو وببنك باريس والبلاد الواطئة ومؤسسة كولمان ومكتب التعدين لفرنسا فيما وراء البحار. أما مناجم الزنك والرصاص في تويسّيت فإنها كانت ملكًا للشركة الملكية الأستورية للمناجم (بلجيكا)، كما كانت مجموعة مورغان الامريكية من كبار المساهمين في منجم زليجة. وكانت مناجم خام الحديد في جريسه بتونس خاضعة للشركة الجزائرية للائتمان والمصارف التي تمثل بنك الاتحاد الباريسي. وكذلك الحال في الجزائر حيث تركّزت الثروة المعدنية في أيدي الرأسماليين الأجانب، وخاصة الفرنسيين.

المواصلات والموانئ

أنشئت السكك الحديدية لربط المناجم المختلفة بموانئ التصدير، فامتدّت في الجزائر في وقت مبكر (منذ عام ١٨٤٤)، ثم في تونس والمغرب في السنوات الأولى من عهد الحماية. وانتهت عملية مد الخطوط

الرئيسية للسكك الحديدية الجزائرية والتونسية في عام ١٩١٩ : وكانت هذه الخطوط تربط المدن الكبرى (القريبة من الساحل في معظم الأحيان) بعضها بالبعض ، كما كانت تربط المناجم بموانئ التصدير الرئيسية (وهران ، الجزائر ، عنابه ، تونس ، صفاقس ، وسوسه). ولم يكن إنشاء السكك الحديدية في المغرب يسير بنفس السرعة بسبب بند من بنود المعاهدة الفرنسية/الألمانية التي عُقدت بتاريخ ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٣ ، يحظر على فرنسا بناء أي خطوط حديدية قبل أن يتم بناء خط طنجة – فاس (أنظر الشكل ١-١٧). لذلك لم يفتتح الخط الأول بين الدار البيضاء والرباط إلاّ في أبريل/نيسان من عام ١٩٢٣ . واختلفت شبكة الخطوط الحديدية المغربية عن معظم الخطوط التونسية والجزائرية في أنها تشكّلت أساسًا من سكك حديدية تتميز بمقياس موحد للمسافة بين القضبان (١,٤٤ متر). ولكن طابعها الاستعماري لم يكن يختلف عن مثيلاتها في البلدان الأخرى في شمال افريقيا ، إذ كانت خطوطها الرئيسية تربط المدن والموانئ بساحل الأطلسي وتربط خطوطها المحورية بين المناجم والمدن الداخلية الكبرى (فاس ومكناس ومراكش) ، وكانت تقوم ببنائها وبتشغيلها الشركات الأجنبية.

أما شبكة الطرق فقد خططت لتخدم المدن الكبرى التي يعيش فيها معظم السكان الأوروبيين ، وكذلك لتخدم المناطق الريفية التي تقع فيها ضياع المستوطنين. فالجزء الأكبر من شبكة الطرق الجزائرية مثلاً ، يقع في شمال منطقة التل حيث تركّزت المزارع الأوروبية والمدن الكبرى.

وكان هذا صحيحًا أيضًا بالنسبة للبنى الرئيسية للموانئ. فقد خططت وطورت أساسًا لتفتح بلاد شمال افريقيا أمام السلع الفرنسية والأجنبية المصنعة ، ولتسمح بتصدير الخامات المعدنية والمنتجات الزراعية.

وفي عام ١٩١٩ ، كان قد تم إقامة البنى الأساسية للموانئ الجزائرية والتونسية ، بينما لم تكد تبدأ هذه العملية في المغرب بعد ، حيث لم ينته العمل في إعداد ميناء الدار البيضاء إلاّ في عام ١٩١٧. ولكن الحركة في هذا الميناء ازدادت بسرعة وبانتظام من ٤٠٠ ٠٠٠ طن عام ١٩٢٠ إلى ٢ ٢٠٠ ٠٠٠ طن (بما فيها ١ ١٩٨ ٠٠٠ طن من الفوسفات) عام ١٩٢٧ [(١٣)] . فاستأثر هذا الميناء بنحو ٨٠ في المائة من مجموع حركة الشحن البحري في الموانئ المغربية . أما حركة المرور في ميناء القنيطرة ، وهو ثاني ميناء بالمغرب ، فلم تتعد ١٩١ ٠٠٠ طن عام ١٩٢٧ .

وكان نمط حركة الشحن في كل هذه الموانئ يبين الطبيعة الاستعمارية للتبادل والعلاقات التجارية غير المتكافئة بين هذه البلاد الثلاثة في شمال افريقيا من ناحية وبين فرنسا من ناحية أخرى.

عَسْف نظام الجمارك والضرائب

نظام الجمارك

لما كانت الجزائر مستعمرة فرنسية ، فقد كانت السلع الجزائرية والفرنسية معفاة من الضرائب في البلدين. أما السلع الأجنبية التي كانت تُستورد إلى فرنسا أو إلى الجزائر فإنها كانت تخضع لنفس التعريفة الجمركية ؛ وكانت فرنسا تحتكر الملاحة بين الموانئ الجزائرية والفرنسية. وكان هناك إذن اتحاد جمركي

(١٣) تم بناء الموانئ ، كما تم بناء السكك الحديدية من قبلها ، بفضل سلسلة من القروض العامة التي مُنحت للإدارة المغربية وبضمان من الحكومة الفرنسية (٢٩٠ مليون فرنك قرض عام ١٩١٦ وقرض عام ١٩٢٠).

حقيقي بين فرنسا والجزائر ، فكان «نظامًا من أكثر الأنظمة الجمركية كمالاً في عالم الاقتصاد»[١٤] . ولكن هذا الاتحاد الجمركي فرض على الجزائر أن تظل مصدرة للموارد الخام والمنتجات الزراعية ، ومستوردة للسلع المصنعة.

أما نظام الجمارك في تونس غداة الحرب العالمية الأولى فكان خاضعًا لقانوني ١٩ يوليو/تموز ١٨٩٠ و٢ مايو/أيار ١٨٩٨ . وكان هذا الأخير يمنح الأفضلية للسلع الفرنسية المصنعة ، وخاصة المعدنية منها ، والآلات والمنسوجات الخ... أما مثيلاتها من السلع الأجنبية فلم تكن خاضعة لرسوم جمركية ، طبقًا للتعريفة الفرنسية ، لذلك فقد أغرقت الأسواق التونسية بالسلع المصنعة في فرنسا وفي البلاد الأجنبية الأخرى . وبدأ العمل باتحاد جمركي جزئي عام ١٩٢٨ فلم يعد الإنتاج الزراعي التونسي المعفي من الرسوم الجمركية خاضعًا لنظام الحصص ، وفي مقابل هذا تعفى السلع الفرنسية المصنعة إعفاءً كاملاً من الرسوم الجمركية أو تتمتع بحماية إزاء مثيلاتها من السلع الأجنبية الأخرى . هكذا أمكن للسلع الفرنسية أن تتنافس في السوق التونسية مع السلع القادمة من البلدان الصناعية الأخرى وأن تخرجها من السوق تمامًا ، مما زاد من غلاء السلع المستوردة وشل كل المحاولات التونسية الرامية إلى التصنيع .

أما العلاقات التجارية والجمركية بين المغرب والبلاد الأجنبية ، فكانت أكثر إجحافًا واختلالاً . ذلك أن اتفاقية الجزيرة الخضراء (١٩٠٦) وضعت مبدأ التكافؤ الاقتصادي الصارم بين الأطراف الموقعة عليها فيما يتعلق بالسوق المغربية . فكل سلعة تدخل المغرب أيًّا كان مصدرها ومحتواها كانت تخضع لضريبة جمركية تبلغ ١٠ في المائة من قيمتها ، بالإضافة إلى ضريبة تبلغ ٢,٥ ٪ لصالح «الصندوق الخاص للأشغال العامة». وسمح نظام «الباب المفتوح» هذا للبلاد الكبرى المصدرة بإغراق المغرب بمصنوعاتها وبإنتاجها الزراعي دون معاملة بالمثل ، اللهم إلاّ إمكانية الشراء بأسعار تنافسية في مرحلة التجهيز (١٩٢٠ – ١٩٣٠) . غير أنه مع بدايات الأزمة الاقتصادية ، بدأ المغرب يشعر بعيوب هذا النظام الذي أصبح «عقبة متزايدة أمام رخاء المغرب حيث بدأ النشاط في البلاد يتجه نحو اقتصاد شامل ، لا بد من أن تحاط صناعاته الوليدة بالحماية اللازمة»[١٥] .

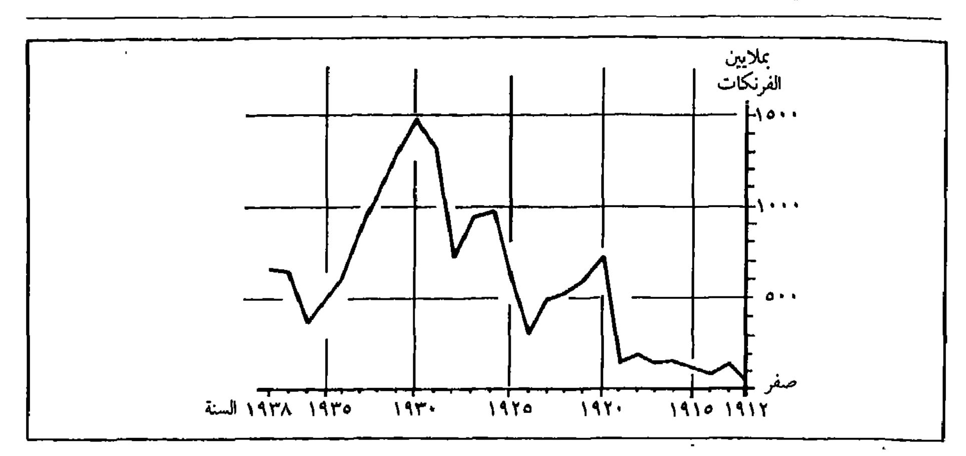
واضطر المغرب رغم ذلك إلى اللجوء لنظام حماية غير مباشر يحد من دخول بعض المواد الغذائية الأجنبية . وصدر ظهير بتاريخ ٢٢ فبراير/شباط ١٩٢١ يشترط ضرورة الحصول على ترخيص لإدخال القمح والشعير ومشتقاتها . أما ظهير ٤ يونيو/حزيران ١٩٢٩ ، فمنع دخول الذرة والدقيق الأجنبي نهائيًا . ولكن السلع المصنعة ظلت تتدفق على الأسواق المغربية بنفس الشروط التي كان معمولاً بها من قبل .

وكانت طبيعة صادرات شمال افريقيا تعكس تمامًا طبيعة اقتصاد شمال افريقيا ونظامه الجمركي . فصادرات المغرب بين عام ١٩٢٠ و ١٩٣٠ مثلاً ، كانت تتكون أساسًا من الفوسفات والحبوب (أنظر الشكل ٤-١٧) . وعدم التوازن بين نوع السلع التي تشتريها بلاد شمال افريقيا وتلك التي تبيعها هو الذي كان يتسبب في وجود عجز مستمر في ميزانها التجاري ، لأن قيمة الواردات بالنسبة للبلاد الثلاثة كانت تفوق قيمة الصادرات بكثير (انظر الشكلين ٥-١٧ و٦-١٧) . فقد بلغت قيمة الواردات لتونس مثلاً ١٩٨٤ مليون فرنك عام ١٩٢٩ ، بينما لم تزد قيمة الصادرات عن ١٤٠٨ مليون فرنك .

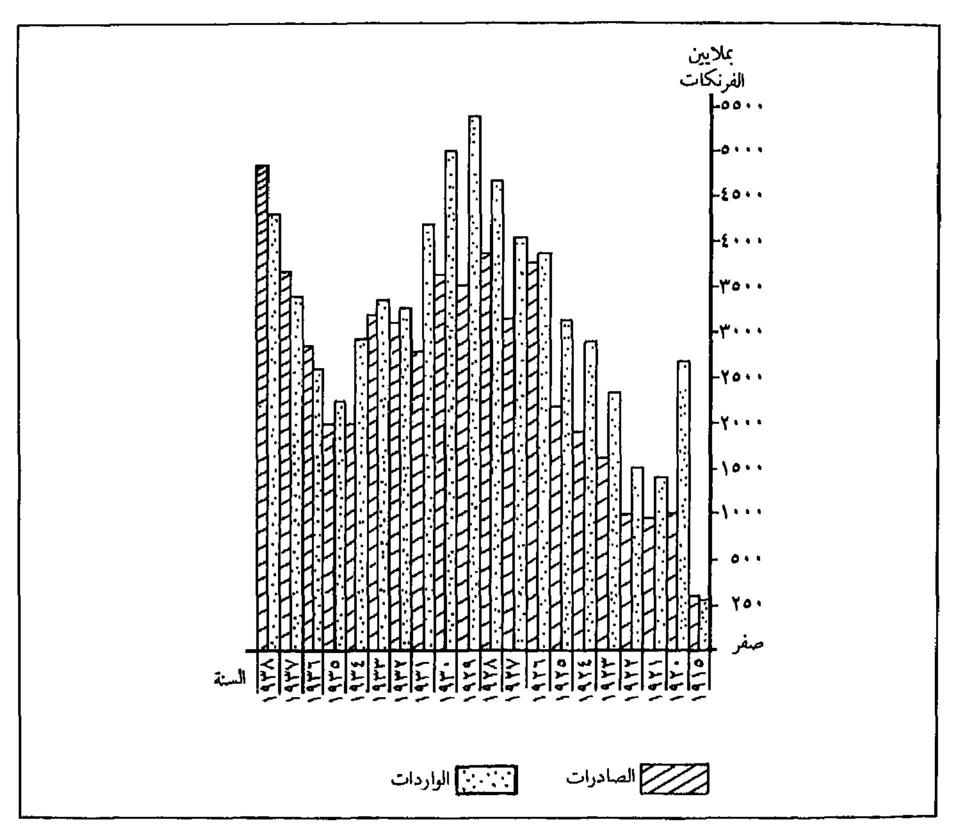
وأخيرًا فإن نظام الجمارك هذا كان هو المسؤول إلى حد كبير عن الانهيار الذي تعرضت له الحرف والصناعات في المدن والريف على حد سواء .

---

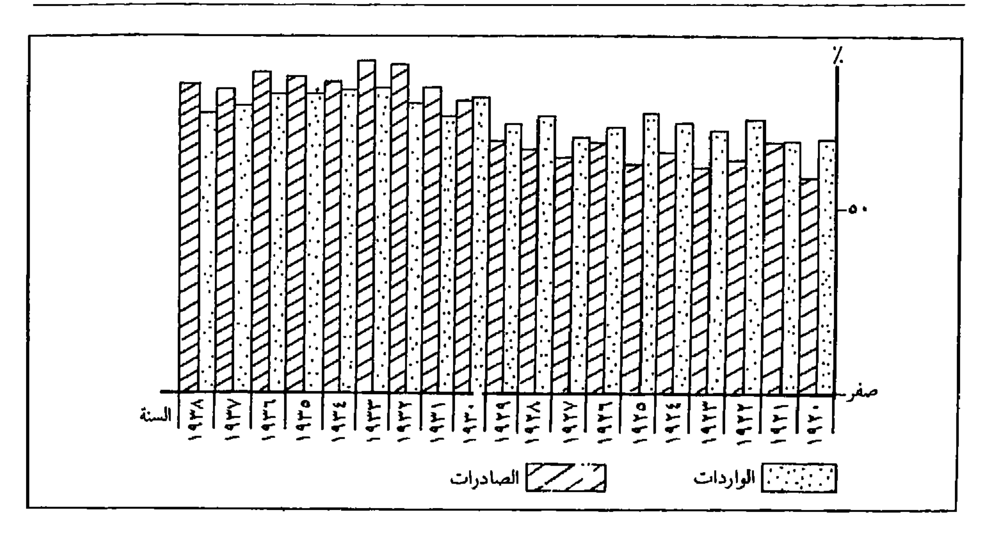
(١٤) ل . بوي ، ١٩٤٦ ، الجزء الثاني ، ص ٥٦ .
(١٥) ر . هوفير ، ١٩٣٢ ، ص ٢٤٣ .



الشكل ٤-١٧ : العجز في الميزان التجاري المغربي من ١٩١٢ إلى ١٩٣٨
(نقلاً عن : موسوعة الأمبراطوريّة الفرنسية – الجزائر ، ١٩٤٦).



الشكل ٥-١٧ : التجارة الإجمالية للجزائر من ١٩١٥ إلى ١٩٣٨
(نقلاً عن : موسوعة الأمبراطورية الفرنسية – الجزائر ، ١٩٤٦).



الشكل ١٧-٥ : التجارة الإجمالية للجزائر من ١٩١٥ إلى ١٩٣٨
(نقلاً عن : موسوعة الأمبراطورية الفرنسية – الجزائر ، ١٩٤٦).

النظام الضريبي

من الأمور الأولى التي قامت بها السلطات الفرنسية بعد توليها الأمور في شمال افريقيا إعادة تشكيل النظام المالي والضريبي ، فأقامت إدارة مالية مهمتها الأولى وضع الميزانية ومراقبة المصروفات . وقد أمكنها بفضل تطبيق الميزانية تطبيقًا صارمًا أن توازن بين الإيرادات والمصروفات ، وكثيرًا ما نجحت في تحقيق هذا التوازن بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٣٠ . ولكن الأزمة أدت إلى ارتفاع المصروفات عن الإيرادات ، حتى أن الميزانية التونسية عام ١٩٣٩ كانت تعاني عجزًا يربو على ١٠٠ مليون فرنك فرنسي.

وكانت المصادر الرئيسية للإيرادات هي الرسوم الجمركية والضرائب على الأراضي وعلى المنتجات الزراعية (وكانت تسمى بـ« الترتيب » في المغرب) ، وعلى السلع الاستهلاكية (ضرائب غير مباشرة). وخلاصة القول فإن الإيرادات الرئيسية كانت تأتي من الأهالي : «كانت جماهير الأهالي تنوء بأعباء [الضرائب] ، التي كانت موزّعة عليهم باعتبارهم كتلة عضوية واحدة»[١٦] .

وفضلاً عن ذلك ، فإن بلاد شمال افريقيا الثلاثة كانت تضطر إلى الاستدانة مرارًا لشراء المعدات. حتى أن ديون الجزائر لفرنسا بلغت ٢٠٠٠ مليون فرنك عام ١٩٣٠[١٧] ، بينما بلغ مجموع الديون المغربية ١٦٩١ مليون فرنك في عام ١٩٣٢[١٨] . أما المعدات التي كانت تُشترى بفضل هذه القروض فإنها كانت تخدم أساسًا القطاعات الاقتصادية الحديثة التي تسيطر عليها المصالح الأوروبية ، بينما يعتمد في سدادها أساسًا على أموال المسلمين. وفي عام ١٩٣٠ كانت أعباء خدمة الديون العامة في المغرب تستوعب أكثر من ثلث ميزانية البلاد.

(١٦) المرجع السابق ، ص ٢٩٢.
(١٧) سي. ر. آجرون ، ١٩٧٩، ص ٤١٤.
(١٨) ر. هوفير ، ١٩٣٢ ، ص ٣٠٤.

تونس والجزائر والمغرب إبّان الأزمة الاقتصادية (١٩٣٠ - ١٩٣٥)

الأزمة والقطاعات الاقتصادية الكبرى في شمال افريقيا

وصلت الأزمة إلى شمال افريقيا في وقت متأخر إلى حدٍ ما ، ولم تشعر المنطقة بآثارها كاملة إلاّ ابتداءً من عام ١٩٣٢ ، وإن كانت قد وصلت المغرب قبل أن تصل تونس والجزائر [١٩] ، لأن المغرب كان وقتها لا يزال في مرحلة تطوير طاقاته الاقتصادية.

ومن أول القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بالأزمة ، القطاع الزراعي للمستوطنين الذي كان يعتمد اعتمادًا كبيرًا ، كما رأينا ، على القروض والأسواق الأجنبية . فما أن انهارت الأسعار وأُغلقت الأسواق الأجنبية أو ندرت ، حتى عجز المزارعون المثقلون بالديون ، بالرغم من الميكنة ، عن تسديد التزاماتهم لهيئات وشركات التسليف المختلفة . وهذا ما حدث أيضًا في مجال التعدين الذي كان يعتمد تمامًا على الأسواق الأجنبية لأن الخامات المعدنية الأولية لم تكن تصنع أو تستخدم في البلاد المنتجة لها.

وأثرت الأزمة أيضًا على الاقتصاد المحلي ، إذ أن إسهامه في الصادرات الزراعية عانى من الركود الاقتصادي ومن هبوط الأسعار مشقة عظمى . كما أن الصناعات الحرفية التي كان لها دور هام في اقتصادات المدن الكبيرة في المغرب (فاس ومكناس ومراكش) وفي تونس (تونس العاصمة والقيروان وصفاقص) ، تأثرت هي أيضًا من إغلاق الأسواق الخارجية أمامها.

تأثير الأزمة على اقتصادات المستوطنين

الزراعة

كان أول قطاع زراعي أوروبي يتأثر بالأزمة ، هو أكثر القطاعات اعتمادًا على الأسواق الأجنبية ، وخاصة الأسواق الفرنسية ، وهو قطاع صناعة النبيذ ، لأن صادراته (في الجزائر مثلاً) كانت تمثّل ٦٦ في المائة من قيمة إجمالي الصادرات عام ١٩٣٣ . فقد انخفض متوسط سعر هكتولتر النبيذ الذي كان قد وصل إلى ١٦٨ فرنكًا عام ١٩٢٧ ، إلى ١٠٨ فرنكات عام ١٩٣١ و ٥٤ فرنكًا عام ١٩٣٤ . وقد أدى هذا الكساد مع وفرة هائلة في المحاصيل ، خاصة عام ١٩٣٥ ، إلى تراكم كميات هائلة من النبيذ في الأقبية الجزائرية والتونسية . وكانت صناعة النبيذ هذه حجر الزاوية في اقتصادات المستوطنين ، خاصة في الجزائر . أما في تونس ، فكان يعيش عليها نحو ١٣٧٧ أوروبي «وبالتالي فإن إفلاس صناعة النبيذ يمكن أن يؤدي إلى إفلاس جزء كبير من سكان الريف الفرنسيين الذين عنيت السلطات بتوطينهم وأنفقت عليه ببذخ» [٢٠] .

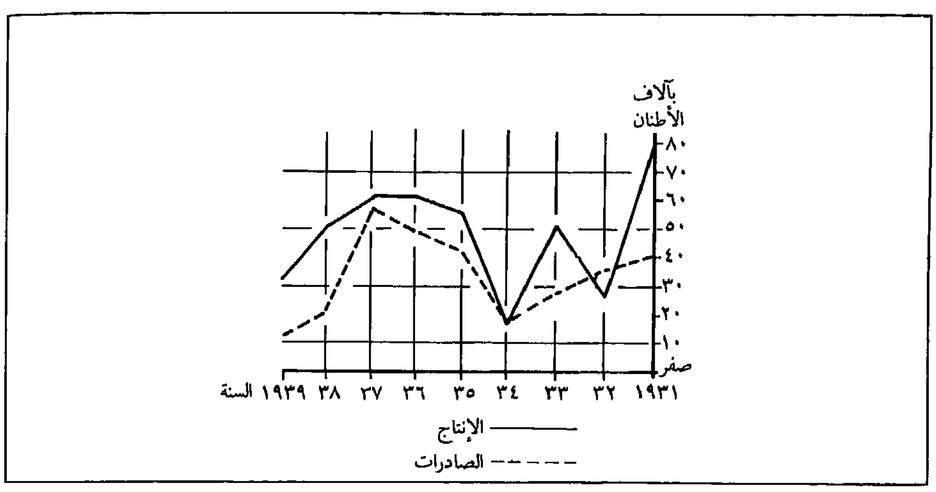
وأثرت الأزمة أيضًا في صناعة زيت الزيتون ، والتونسية منها بالذات حيث كانت تصدّر ثلث الناتج السنوي لإيطاليا أساسًا ، وأيضًا لفرنسا . ولكن إيطاليا بدأت تدعم منتجي زيت الزيتون في بلادها لتشجعهم على التصدير بأسعار منخفضة ولتحمي صناعة زيت الزيتون ، حتى أنها فرضت عام ١٩٣٢ رسومًا جمركية عالية على الزيوت الأجنبية . وفي عام ١٩٣٥ أوقفت الاستيراد من فرنسا ومن الأمبراطورية

---

(١٩) ج. بيرك ، ١٩٧٠ .

(٢٠) ج. بونسيه ، ١٩٥٢ ، ص ٣٠٠ .

الفرنسية ردًا على الحظر الفرنسي الذي فرض بناءً على قرار عصبة الأمم بتاريخ ٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٣٥ بتوقيع العقوبات عقب العدوان الإيطالي على أثيوبيا. وهذا الهبوط في الصادرات وفي الأسعار[٢١] أصاب أول ما أصاب المزارعين التونسيين، ولكنه أصاب أيضًا المزارعين الأوروبيين في منطقة صفاقس حيث كانوا يمتلكون ضياعًا ضخمة وينتجون أساسًا بقصد التصدير. وانخفضت كمية المصدر من الزيت من ٨٠٠ ٤٠٩ قنطار عام ١٩٣٠ إلى أقل من ٢٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٣٦ «وكانت هذه كارثة أخرى أدت إلى توقف الأوروبيين عن الزراعة، وكانت بمثابة نهاية توسع الاستيطان الفرنسي في منطقة صفاقس»[٢٢] (أنظر الشكل ٧-١٧).



الشكل ٧-١٧: إنتاج زيت الزيتون التونسي وصادراته من ١٩٣١ إلى ١٩٣٩
(نقلاً عن: موسوعة الأمبراطورية الفرنسية – الجزائر، ١٩٤٦).

أما المشروع الزراعي الثالث الهام بالنسبة للفلاحين والمستوطنين معًا فكان زراعة الحبوب. وكان المستوطنون في الجزائر يزرعون أكثر من مليون هكتار قمحًا عام ١٩٣٤، وفي المغرب بلغت المساحة التي يخصصها الأوروبيون لزراعة القمح ٩٦ في المائة من أراضيهم، يزرعون فيها القمح اللين أساسًا ليرسلوه للمطاحن الفرنسية. في تونس، مثلاً، كان الأوروبيون يمتلكون معظم المساحة المزروعة بالقمح اللين التي تصل إلى ١٦٠ ٠٠٠ هكتار. وفي هذا القطاع أيضًا واكب انخفاض الصادرات انخفاض في الأسعار، فبعد أن وصلت قيمة صادرات الأوروبيين من القمح التونسي ٢٩١ ٤٠٨ ٠٠٠ فرنك عام ١٩٣١، انخفضت إلى ٦٠ ٨٤٥ ٠٠٠ فرنك عام ١٩٣٤.

(٢١) بلغ سعر الزيت أكثر من ١٠٠٠ فرنك للقنطار بين عام ١٩٢٥ وعام ١٩٢٨، ثم انخفض إلى ٧٠٠ فرنك عام ١٩٣٠ وإلى ٣٠٠ فرنك عام ١٩٣٣.
(٢٢) ج. بونسيه، ١٩٥٢، ص ٣٠٢.

الأزمة في المناجم

بدأت الزيادة المطردة في أسعار الخامات المعدنية في الأسواق العالمية تختل عام ١٩٢٧ ، وظهر الانخفاض في تصدير الخامات بوضوح عام ١٩٣١ . فانخفضت صادرات المغرب من الفوسفات من ٠٠٠ ٧٧٩ ١ طن عام ١٩٣٠ إلى ٧٣١ ٩٠٠ طنًا عام ١٩٣١ ، كما انخفضت صادرات تونس من خامات المعادن من ٠٠٠ ٦٠٠ ٣ طن إلى ٠٠٠ ٦٢٣ ١ طن عام ١٩٣٢ ، واستمرت أسعار البيع في الانخفاض بينما ارتفعت التكلفة الأولية. ففي عام ١٩٣٢ كان الطن من الفوسفات التونسي ، الذي تبلغ تكلفته الأولية في ميناء الشحن ٦٥,٧٧ فرنك ، يُباع بسعر ٥٣,٧٧ فرنك[٢٣] ، ونفس الشيء بالنسبة لخامات المعادن الأخرى (الرصاص ، الزنك ، الحديد الخ...).

وأدت الأزمة إلى إغلاق العديد من المناجم ، وخاصة ما كان منها هامشيًا أو مقسمًا.

اضطراب اقتصاديات المسلمين بفعل الأزمة

بما أن السواد الأعظم من سكان شمال افريقيا كانوا يعيشون على الزراعة ، فقد كان الشعور بآثار الأزمة أكبر ما يكون في القطاع الزراعي.

وكانت الحبوب من أهم المنتجات التي أحدثت الأزمة اضطرابًا فيها (وخاصة القمح والشعير) وكذلك الصوف والزيت. وكان ذلك ملموسًا في تونس بشكل خاص.

فقد أثّرت الأزمة في كل فئات المنتجين ، المنتمين منهم إلى شبكات التسويق الزراعي المحلية والأجنبية وكذلك صغار الفلاحين الذين كانوا يعيشون على زراعة الكفاف. وبالنسبة للقمح التونسي مثلاً فإن الانخفاض في الأسعار بين عام ١٩٢٨ وعام ١٩٣١ لم يزد على ٢٠ في المائة من أسعار عام ١٩٢٦ ، ولكنه وصل إلى ٤٠ في المائة عام ١٩٣٢ وإلى ٦٠ في المائة عام ١٩٣٥ (قمة الركود الاقتصادي)[٢٤]. وبالنسبة للشعير وصل هبوط الأسعار إلى ٧٥ في المائة عام ١٩٣٥ وذلك بالنسبة لأسعار عام ١٩٢٦[٢٥]. وهبط سعر الصوف الذي كان ينتجه ويسوقه أصحاب القطعان من كل الفئات ، فقد هبط سعره عام ١٩٣٥ بنسبة ٦٠ في المائة. مقارنًا بسعره عام ١٩٢٦. كما أثرت الأزمة في الصناعات الحرفية التي كانت تعاني أيضًا مشقة عظمى من منافسة السلع المصنّعة المستوردة. فنصيب الصناعات الحرفية من الصادرات التونسية مثلاً كان قد وصل إلى ٣ في المائة بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢٥ ، ولكنه انخفض إلى ١,٩٥ في المائة بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٥[٢٦].

وليس من الغريب إذن في مثل هذه الظروف أن تنخفض القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية بانتظام في بلاد شمال افريقيا الثلاثة بين عام ١٩٣١ وعام ١٩٣٦ كما انخفضت قيمة التجارة الخارجية التونسية عام ١٩٣٦ بنسبة ٤٠ في المائة تقريبًا مقارنة بعامي ١٩٢٧ - ١٩٢٨. وفي المغرب انخفضت القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية من ٦٠٦ ٧٨٠ ٣ فرنكات عام ١٩٢٩ إلى ٥١٨ ٧٥٠ ١ فرنكًا عام ١٩٣٥.

---

(٢٣) المجلس الأعلى لتونس ، الدورة الحادية عَشْرَة (نوفبر/تشرين الثاني - ديسمبر/كانون الأول ١٩٣٢) القسم الفرنسي - تقرير بواسيه ، رئيس غرفة المصالح التعدينية ، ص ٢٩.

(٢٤) أ. نوشي ، ١٩٧٠.

(٢٥) هـ. العنابي ، ١٩٧٥.

(٢٦) أ. كساب ، ١٩٧٦.

وهذا ما حدث كذلك للتجارة الخارجية الجزائرية التي انخفضت من ٠٠٠ ٩٨٣ ٩ فرنك عام ١٩٣٠ إلى ٠٠٠ ٧٠٢ ٦ فرنك عام ١٩٣٦.

الآثار الاجتماعية للأزمة

كانت الآثار الاجتماعية المترتبة على الأزمة بالغة الخطورة. فقد واجه المستوطنون المثقلون بالديون الإفلاس ومعهم فلاحو شمال افريقيا الذين عجزوا عن الوفاء بالتزاماتهم. واضطر العديد منهم ممن لم يستدينوا بعد إلى طلب القروض ورهن ممتلكاتهم. أما صغار المزارعين والمتوسطين منهم الذين لم تتح لهم الاستفادة من إمكانيات المصارف ولا تسهيلات مؤسسات الائتمان الزراعي، فاضطروا إلى اللجوء للمرابين في الريف أو المدن لتسديد ديونهم.

وزادت الأزمة من حدة الانقسامات الاجتماعية إذ سمحت لرجال المال (وهم عادة من المرابين أيضًا) ولكبار رجال الأعمال ولأغنياء الملاك العقاريين في الريف والمدن بمضاعفة ثرواتهم بشكل غير طبيعي. وزاد تركيز الملكية والنشاط الزراعي في أيدي أقلية من كبار الملاك من الريف، (ومن المدن أيضًا في كثير من الأحيان). وفي الجزائر «أدت هذه الأزمة العالمية وما واكبها من هبوط حاد في أسعار الحبوب والأغنام إلى صعوبة العيش بالنسبة للملاك الذين تتراوح ملكياتهم بين ٥٠ و ١٠٠ هكتار، كما أن الأزمة زادت من فقر أصحاب الملكيات الصغيرة. لذلك بيعت مساحات شاسعة بالمزاد العلني وبيعت أراضي أخرى لكبار الأثرياء»[٢٧]. ويرجع تكوين الكثير من الملكيات الضخمة للمستوطنين والمسلمين إلى فترة الأزمة الكبرى. وواكبت الأزمة الزراعية كوارث طبيعية ونوبات جفاف ومجاعات في أنحاء كثيرة من شمال افريقيا وخاصة في مناطق السهوب. وتدفق على المدن عدد كبير من الفلاحين الجياع الذين فقدوا كل شيء وطاردهم جباة الضرائب. وكان من عواقب هذه الأزمة الكبرى تزايد الفرار من الريف وإنشاء مدن أكواخ الصفيح، أو نحوها، في أطراف المدن[٢٨]. ولم تنج مدينة كبيرة من هذه الظاهرة التي اتسعت وزادت خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها.

كما أدى الركود الاقتصادي إلى وقف أعمال البناء وإغلاق المناجم والمصانع، فازدادت البطالة وتضخمت في صفوف سكان المدن والحرفيين والعمال في جميع المهن. «في عام ١٩٣٢ بلغت نسبة البطالة بين عمال الجزائر ١٢ في المائة... [وفي عام ١٩٣٥] كان ٧٧ في المائة من عمال البناء في الجزائر العاصمة يعانون من البطالة أشد الأزمات»[٢٩].

حلول للأزمة

تدخّل الحكومة

لم يكن من الممكن أن لا تأبه الحكومة بأزمة بلغت هذا الحجم، وبالتالي فقد اتسع وتطور دور الدولة في

(٢٧) سي. ر. آجرون، ١٩٧٩، ص ٥٠٩.
(٢٨) على سبيل المثال لا الحصر: حي ابن مسيك في الدار البيضاء وملاسين والجبل الأحمر في تونس، وغير ذلك.
(٢٩) سي. ر. آجرون، ١٩٧٩، ص ٤٣.

تنظم القطاعات المختلفة. وكانت أهم التدابير التي اتخذتها السلطات الاستعمارية والحكومية في فرنسا تتعلق بالقطاع الزراعي لأن معظم سكان شمال افريقيا كانوا يتعيشون منه ، ولأن مستقبل الاستيطان الأوروبي كان يتوقف عليه.

وفي تونس بالذات اتخذت التدابير الرامية إلى مساعدة صناعة النبيذ شكل زيادة الحصص المسموح لها بالدخول دون رسوم جمركية إلى فرنسا. كما حظرت الحكومة توسيع رقعة الكروم في كل شمال افريقيا ، وقدمت المنح لتشجيع اقتلاع الدوالي.

أما فيما يتعلّق بزراعة الحبوب ، فقد اتخذت الحكومة التدابير العديدة لتساعدها على الوقوف على أقدامها مرّة أخرى. وتراكم المخزون من القمح الصلب والقمح اللين ، وقدمت الحكومة المنح لتعويض المزارعين ، كما وضعت حدًّا أدنى لسعر القمح الصلب والقمح اللين ، ووضعت جدولاً زمنيًا لبيع المخزون منها. وأصدرت الحكومة ضمانات للمخزون تمكن المزارعين من الحصول على قروض تبلغ أكثر من ثلثي قيمة الناتج ، كما قامت الحكومة بتطبيق الإجراءات الفرنسية الرامية إلى التحكم في سوق الحبوب وحمايتها وتنظيمها على البلدان الثلاثة في شمال افريقيا.

وتم إنشاء وكالات شبه حكومية (مكتب الحبوب ، ومكتب الزيت ، ومكتب النبيذ) لتطبيق هذه الإجراءات على القطاعات المعنية.

كما تم إنشاء صندوق الدعم عام ١٩٣٢ في الجزائر لإنهاء عمليات الحجز على المستوطنين والمزارعين الذين عجزوا عن تسديد ديونهم ، وتم إنشاء صندوق الديون المجمعة عام ١٩٣٢ في الجزائر وكذلك الصندوق العقاري (١٩٣٢) والصندوق التونسي للائتمان وتجميع الديون عام ١٩٣٤ في تونس. كما منح المدينون المهدّدون بنزع ملكياتهم مدد سماح ، وتخفيضات في ديونهم ومُنحوا قروضًا مضمونة برهون.

وأدت معاناة هذه الحال في المجتمعات الريفية وما واكبها من غليان وطني بالسلطات الفرنسية إلى النظر في مصير فلاحي شمال افريقيا ، فبدأت بوضع سياسة خاصة بالفلاحين في البلاد الثلاثة فيما بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٥.

السياسة الخاصة بالفلاحين

صدر في الجزائر قانون ٩ يوليو/تموز ١٩٣٣ بإنشاء «الصندوق العام لجمعيات الإدّخار المحلية» الذي سمح للإدارة بمنح القروض والمساعدات للمسلمين وحدهم من خلال الجمعيات المحلية للادّخار. وقد قام الصندوق أيضًا بدعم الفلاحين لمساعدتهم على تسديد ديونهم وعلى نفس الأسس التي اتبعها «صندوق القروض الزراعية». كما تم إنشاء قسم «للاقتصاد الاجتماعي» في «إدارة الشؤون المحلية»، واتخذ هذا القسم بعض التدابير لتجديد تقنيات الإنتاج التي يستخدمها الفلاّحون ، كما قدّم القروض الآجلة لزراعة الأشجار ، ومدّهم بالمساعدات لشراء الأسمدة والمحاريث وغيرها. وعلى الرغم من أن هذه التدابير كانت مفيدة إلى حد ما ، فإنها لم تكن كافية أبدًا ؛ فالقروض كانت توزّع «على ألوف مؤلفة من الفلاّحين»[٣٠] ، والتدابير التي اتّخذت لتجديد طرق زراعة المسلمين وتقوية مواقع الفلاحين فإنها لم تبلغ غايتها.

وفي تونس والمغرب بدأت الدولة تمد الريف بالقروض وتحاول إيجاد الحلول لمشاكل حيازة الأراضي

(٣٠) المرجع السابق. ص ٤٩٧.

وتنويع نظم الإنتاج الزراعي التي يتبعها الفلاحون. ولكن التشريعات الصادرة لم تواكبها حملات واس
النطاق لتحسين أساليب الإنتاج لدى الفلاّحين والرعاة، ولا لتقوية قاعدة الملكية عند الفقراء منه

الاتجاهات الجديدة في مجال الزراعة

استمرار الطبيعة الاستعمارية للنظام الاقتصادي

أثبتت الأزمة الاقتصادية خطورة نظام زراعة المحصول الواحد، وهو النظام السائد خاصة بين المزارع الأوروبيين. وشجعت الحكومة تنويع المحاصيل بالحث على التوسع في زراعة بساتين الفاكهة والزهو للتسويق وتطوير الري.

ولما توقف تصدير الفواكه الاسبانية والإيطالية إلى فرنسا بسبب الحرب الأهلية الأسبانية من ناحية وتطبيق عقوبات عصبة الأمم على إيطاليا من ناحية أخرى، انفتحت السوق الفرنسية أمام إنتاج شما افريقيا، وساعد ذلك على سرعة تطور زراعة الفواكه وخاصة الحمضيات. فزرعت مساحات شاسعة م أشجار البرتقال والماندرين والليمون في ميتيجا بالجزائر وفي كاب بون بتونس وفي الدار البيضاء وخنيف ومكناس ووجده وغيرها من المناطق بالمغرب. وأنشئت هيئات شبه حكومية مثل «المكتب التونس للتوحيد القياسي» لتنظيم عمليات تعبئة الفواكه وتسويقها وتصديرها.

كما أن زيادة زراعة الزهور والخضر المبكرة والفواكه في السهول الساحلية ارتبطت بعملية الر وباستغلال المياه الجوفية والجداول. وتم بناء السدود في المغرب في وادي بهت (١٩٣٤) وفي أم الربي عند القصبة الزيدانية وتادله (١٩٣٦) وفي وادي نفيس ولالة تاكركوست (١٩٣٦). وتم ري أجزاء كبي من منطقة سيدي سليمان وسهل تادلة وسهل طريفة وغيرها.

أما في تونس فقد تم غرس مساحات بأشجار الزيتون في مناطق الحبوب بالتل، وخاصة في ضيا كبار المستوطنين.

ومع ذلك فقد ظلّ اقتصاد شمال افريقيا اقتصادًا زراعيًا أساسًا. فلم تقم إلاّ صناعات قليلة للتجه تستخدم إمّا الإنتاج الزراعي المحلي، كالمطاحن ومعاصر الزيوت ومعامل تقطير الكحول ومصانع العجائ الغذائية ومعامل الجعة ومصانع المعلبات، أو المعادن المحلية التي كان يعالج بعضها معالجة أولية (مث أفران صهر الرصاص)؛ وكان البعض الآخر يخضع لعمليات معالجة أشد تعقيدًا قبل تصديرها (مث مصانع الهيبرفوسفات والسوبرفوسفات).

وكانت كل الشركات، ومعظمها صغيرة، في أيدي الأوروبيين، كما كان عدد عمال الصناعة محدودًا ٠٠٠ ٤٠[٣١] في الجزائر كلها عام ١٩٣٨. وعلى الرغم من حالة التخلف الصناعي السائدة في البلاد فإن مدن شمال افريقيا كانت تنمو بسرعة هائلة. وارتفعت نسبة المساحات المبنية في المغرب من ٧ في الما في بداية القرن إلى أكثر من ١٥ في المائة عام ١٩٣٦. وارتفع عدد السكان في المراكز التجارية الكبر (الدار البيضاء والجزائر العاصمة وتونس) في طفرات متعاقبة، فبلغ عدد سكان الدار البيضـ ٤٠٠ ٢٥٧ نسمة عام ١٩٣٦ بعد أن كان مجرد ٠٠٠ ٢٠ نسمة عام ١٩٠٠. وكانت هذه المدن، الت يغلب فيها قطاع الخدمات المتطورة، وعلى الرغم من صغر حجم قطاع الصناعة فيها، تجتذب كالمغناطيس أهل الريف الباحثين عن العمل.

---

(٣١) . . ر. آجرون، ١٩٧٩.

وهكذا أصبح اقتصاد شمال افريقيا عشية الحرب العالمية الثانية نموذجًا للاقتصاد الاستعماري ، مزدوجًا ومفتوحًا على الخارج . فكانت القطاعات الاقتصادية التي يسود فيها أهل البلاد تشقى من عدم التطور بسبب افتقارها إلى التمويل وبسبب الممارسات البالية وتفتت ملكية الأراضي والدفع بأهالي البلاد إلى الأراضي الهامشية . والواقع أن أهالي شمال افريقيا استبعدوا من القطاعات الاقتصادية الحديثة (المصارف والتعدين وصناعات تجهيز المنتجات وأجهزة تخطيط مشروعات التنمية وتنفيذها). غير أن هذه القطاعات نفسها كانت ، بحكم سيطرة رأس المال الأجنبي عليها ، تعتمد اعتمادًا كبيرًا على مراكز اتخاذ القرارات في الخارج وعلى الأسواق الخارجية ، ولم يكن بوسعها إلاّ أن تسلّم صاغرة لاختياراتها وتذبذباتها .

القسم الثاني : ليبيا ومصر والسودان

بقلم : ع . أ . عبدالسلام و ف . س . أبو سدره *

ليبيا

تركّز النشاط الاقتصادي في طرابلس في ظل الاستعمار حول نوعين من النشاط : الزراعة (بما في ذلك تربية الماشية) ، والتجارة . وكانت الزراعة تمارس في المناطق الريفية بينما تمارس التجارة في المدن . وكان هذا هو النشاط الرئيسي ومورد الدخل الأساسي لمعظم السكان . ولم يحاول الحكام الأتراك أن يغيّروا من هذا الوضع . ولكن الإيطاليين حاولوا إدخال تغييرات جذرية على اقتصاد البلاد . والجزء الأول من هذه الدراسة يتناول السنوات الأخيرة للحكم العثماني ، بينما يصف الجزء الثاني الأوضاع الاقتصادية في ظل الاحتلال الإيطالي .

اقتصاد ليبيا في ظل السيطرة العثمانية (١٨٨٠ – ١٩١١)

كان الاقتصاد في حالة ركود في ظل الإدارة العثمانية ، واقتصرت الأنشطة الاقتصادية على الزراعة والتجارة وبعض الصناعات اليدوية الصغيرة . كما أن الزراعة ظلت تمارس بشكل تقليدي خلال الحكم العثماني ، فكانت الأرض تُحرث بمحاريث خشبية تجرّها الحيوانات . وكانت المحاصيل الرئيسية هي القمح والشعير ومعها التمر والزيتون والحمضيات وتربية الماشية . وكان الإنتاج الزراعي يعتمد إلى حد كبير على الأمطار التي كان يختلف معدلها من موسم إلى آخر . وفي سهول برقة وطرابلس كان الأهالي يربون أعدادًا هائلة من الماشية يصدّرون بعضها إلى البلاد المجاورة . ويُقدّر عدد رؤوس الأغنام المصدرة عام ١٩٠٦ بنحو ٥٠٠ ٠٠٠ رأس . وقد صُدّر من برقة وحدها ٥٨ ٠٠٠ رأس من الماشية عام ١٩٠٨ ، بالإضافة إلى ٣٤٠ ٠٠٠ رأس من الأغنام .

* أستاذان مساعدان بكلية الاقتصاد في جامعة قار يونس ببنغازي – ليبيا .

أما في مجال التجارة فإن قلة الطرق الممهدة وعدم وجود وسائل نقل حديثة أديا إلى الاعتماد على القوافل لنقل البضائع ، لا بين المدن المحلية فحسب ، بل وبين مدن ولاية طرابلس وغيرها من البلاد الافريقية المجاورة أيضا . وكانت هناك خمس طرق ئيسية للقوافل ، ثلاث منها تتجه جنوبًا وواحدة شرقًا والأخرى غربًا (أنظر الشكل ٨-١٧) . فكانت هناك طريق تؤدي من طرابلس إلى كانو (في نيجيريا) مارة بغدامس ، وغات ، والعير ، وزندر . أما الطريق الثانية فتتجه من طرابلس إلى بورنو (في نيجيريا) مارة بمرزوق وتاجرحي وبيلما ونغيمي وكوكاوا . والطريق الثالثة تتجه من بنغازي إلى واداي (في تشاد) مارة بأوجيلا والكفرة وتبستي . كما أن الطريقين الأخريتين كانتا تتجهان من بنغازي إلى السلوم (في مصر) شرقًا ومن طرابلس إلى تونس غربًا[٣٢] .

وكانت القوافل تحمل الأواني الزجاجية والأثواب والحرير والتوابل والورق إلى بورنو وواداي وتعود بسلع أخرى كالجلود والعاج وريش النعام . ولكن حركة القوافل هذه بدأت تقل في نهاية القرن التاسع عشر ، إذ ان استعمار بعض البلاد الافريقية الأخرى أدى إلى ظهور طرق جديدة وأقل تكلفة . وحلت وسائل النقل الحديثة والفعالة محل الوسائل القديمة ، فبدأت أهمية تجارة القوافل تضمحل .

ومن ناحية أخرى فإن الموانئ الكبرى ، وخاصة طرابلس وبنغازي ، كانت تتعامل بنشاط مع أوروبا ومع غيرها من البلاد المجاورة . فكانت الصادرات إلى هذه البلاد تشمل الماشية والأغنام والصوف وجلود الماعز والجمال والتمر والشعير والقمح والحلفا . أما الواردات فكانت تشمل المنسوجات القطنية والحريرية ، والزجاج والأسلحة النارية والأرز والسكر والشاي والبن . وكانت أهم البلاد التي يجري التعامل معها هي إيطاليا وانجلترا ومالطه ومصر وتونس وفرنسا والنمسا وألمانيا واليونان .

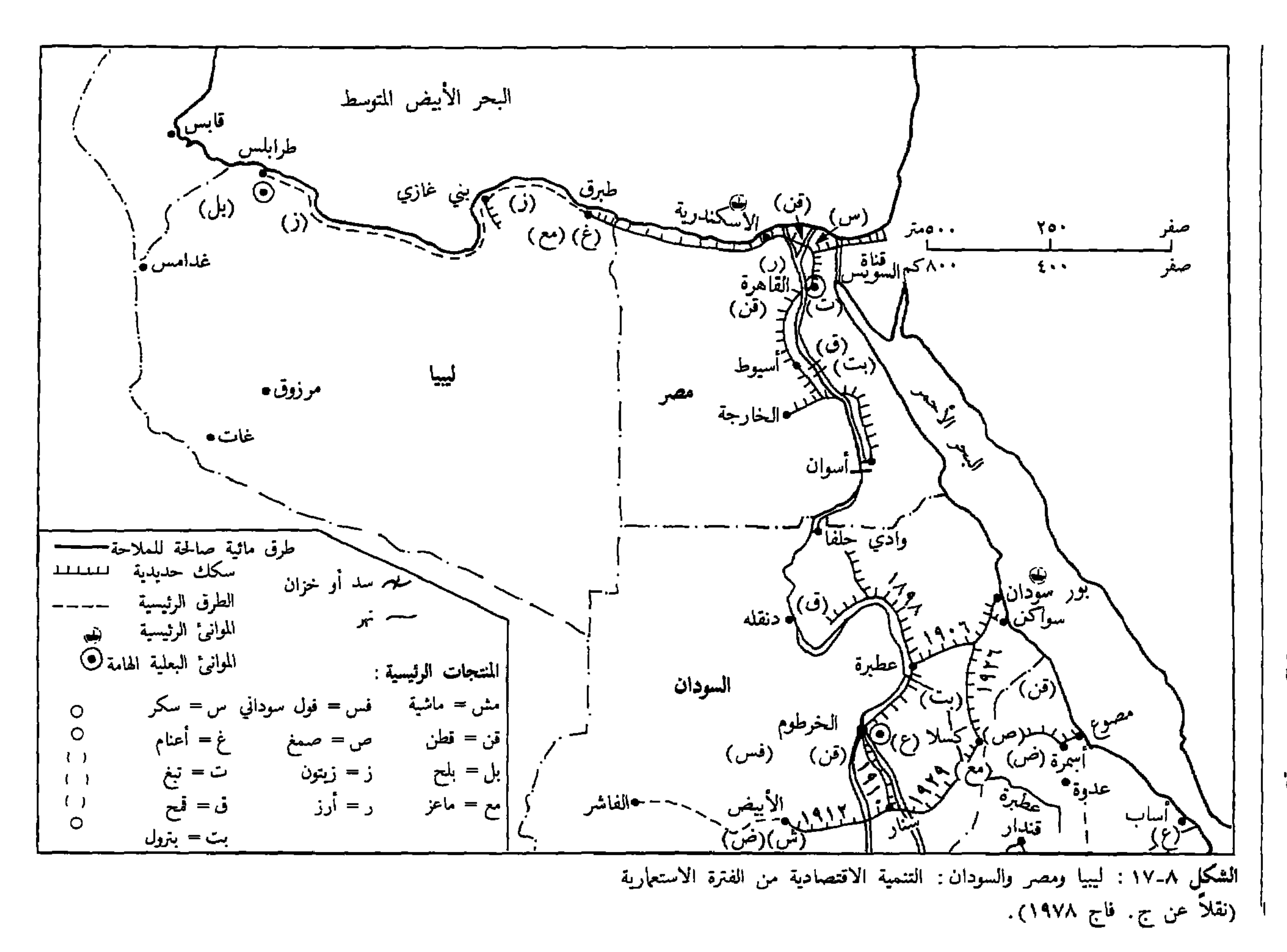
أما النشاط الصناعي فقد كان محدودًا ومقصورًا على بعض الحرف اليدوية ، ومنها صنع المنسوجات والحصير ودبغ الجلود وصناعة الصابون ، إلى جانب صياغة الذهب والفضة . وفي عام ١٩١١ وصل عدد الأنوال العاملة في البلاد إلى ٢٠٠٠ نول لنسيج الأقطان و ٥٥٠ للصوف و ١٢٠ للحرير[٣٣] ، كما أن هذه الصناعات المحلية كانت توفر للبلاد حاجتها من الملابس الوطنية اللازمة للرجال والنساء . كذلك كان السجاد والخيام من بين ما ينتج محليًا . وكانت بعض المصانع الخاصة الصغيرة تجيد صياغة الحلي من أساور وخواتم وأقراط . وكما كانت هناك صناعات أخرى تحتكرها الحكومة كالملح والتبغ .

ولئن كان الحكم العثماني في طرابلس قد دام في مرحلته الثانية سبعين سنة (١٨٣٥ – ١٩١١) فإنه مع ذلك لم يبذل جهدًا يُذكر لتطوير الاقتصاد الليبي . فلم توضع سياسة واعية لتحسين البنى الأساسية للاقتصاد ، كالطرق والموانئ ونظام التعليم . وكانت المدارس والمعاهد الفنية العاملة في البلاد محدودة في ذلك الوقت . وهذا التقاعس عن تطوير الاقتصاد يمكن أن يعزى جزئيًا إلى انشغال تركيا بمشاكلها الخاصة . فقد كانت في حالة حرب مع بعض جيرانها ، وتحاول يائسة أن تحتفظ بممتلكاتها في أوروبا وأن تنقذ الأمبراطورية العثمانية من التفكك . لذلك لم تحاول جادة أن تنمي الاقتصاد في ليبيا ، وبدا وكأن الإدارة التركية لا تهتم إلاّ بجمع الضرائب .

وكان نظام الضرائب المطبّق في طرابلس في ظل الحكم العثماني يشتمل على ضريبة رؤوس تُفرض على كل بالغ من الذكور ، وضريبة عُشر على المنتجات الزراعية ، بالإضافة إلى ضريبة على الدخل ، وضرائب على الممتلكات العقارية ، وضريبة على التركات ، وضريبة للإعفاء من الخدمة العسكرية تجبى

(٣٢) ف. كورو ، ١٩٧١ .

(٣٣) المرجع السابق ، ص ٧٩ .



الشكل ٨-١٧ : ليبيا ومصر والسودان : التنمية الاقتصادية من الفترة الاستعمارية (نقلاً عن ج. فاج ١٩٧٨).

من كل البالغين من الذكور غير المسلمين ، وضريبة لدمغ الذهب والفضة ورسوم جمركية على الصادرات والواردات[٣٤] . كما أن الحكومة كانت تجني دخلاً كبيرًا من احتكارها الملح والتبغ . وأضافت كل هذه الضرائب أعباء جديدة على اقتصاد البلاد وأسهمت في تعطيل نموه . كما أنها شجعت على اندلاع عدد من حركات التمرد التي قضت على الاستقرار السياسي وأضعفت السيطرة التركية على البلاد .

الاقتصاد الليبي خلال فترة الاحتلال الإيطالي (١٩١١ – ١٩٤٢)

بدأ اهتمام إيطاليا بليبيا في أواخر القرن السابع عشر . فقد كانت إيطاليا ، على غرار القوى الأوروبية الأخرى ، ترغب في تثبيت أقدامها في شمال افريقيا ، ولكنها لم تبدأ في تنفيذ سياستها الاستعمارية إلاّ في بدايات القرن العشرين . وحاولت تحقيق هدفها هذا في البداية بأساليب سلمية ، مستخدمة مصرف روما كحصان طروادة لهذه العملية .

وكان مصرف روما هذا أول مؤسسة مالية إيطالية تنشط في ليبيا ، ففتحت أبوابها في طرابلس عام ١٩٠٧ ، وبعدها بقليل فتحت عدة فروع في مدن أخرى ، وتوسع المصرف في مجالات نشاطه التي لم تقتصر على المعاملات المالية وإنما شملت أيضًا المشاريع في مجالات الصناعة والزراعة والنقل . فلقد أقام المصرف معاصر لزيت الزيتون ومطاحن للدقيق في طرابلس ، ومزرعة لتربية الأغنام في برقه . وفضلاً عن ذلك افتتح خطوطًا بحرية تربط بين المدن الليبية الكبرى والبلاد المجاورة . كما سعى المصرف إلى شراء الأراضي وإرسال فرق لتستكشف الموارد المعدنية في البلاد . وأثارت كل هذه الأنشطة وغيرها كثيرًا من المخاوف بشأن الدور الحقيقي لهذا المصرف في ليبيا ، وبالتالي فقد قامت السلطات التركية بالحد من هذا النشاط وإن كانت لم توقفه تمامًا[٣٥] . وكان هذا الموقف العدائي نحو مصرف روما ذريعة من الذرائع التي تعللت بها إيطاليا لتغزو ليبيا عام ١٩١١ (أنظر الفصل ٥).

السياسة الاقتصادية في فترة الاحتلال الإيطالي

عندما غزت إيطاليا أراضي ليبيا عام ١٩١١ كانت تحلم بتحويل مستعمرتها الجديدة هذه إلى مصدر للمواد الخام في خدمة الصناعة الإيطالية ، وإلى سوق للمنتجات الإيطالية ، ووسيلة لحل مشكلة السكان في إيطاليا . وكانت إيطاليا تنوي تحويل ليبيا إلى جزء لا يتجزأ من إيطاليا نفسها ، فركّزت كل جهودها على تحقيق هذا الهدف ، واستثمر الإيطاليون أموالاً طائلة في الزراعة والصناعة والبنى الأساسية .

المستوطنات الزراعية

مر البرنامج الزراعي الإيطالي الخاص بليبيا بمرحلتين مستقلتين ، وهما الاستيطان الخاص والاستيطان الاستعماري .

ورغبة من الحكومة الإيطالية في تشجيع الاستيطان الزراعي لليبيا في المراحل الأولى للاحتلال

(٣٤) أ . ج . كاشيا ، ١٩٧٥ ، ص ٧٢ وما يليها .
(٣٥) ف . ماجيري ، ١٩٧٠ ، ص ١٧ وما يليها .

الإيطالي ، فقد منحت أغنياء الإيطاليين ضياعًا كبيرة لإصلاحها وإعدادها للزراعة. وكانت هذه الأراضي إما ملكًا للحكومة أو منتزعة من ملاكها الأصليين. وهكذا وضع الإيطاليون اليد على نحو ٨٧٠٥٨ هكتارًا حتى عام ١٩٢٩ ، وكانت الضياع تؤجر للمزارعين الإيطاليين لمدة تسعين سنة. وفي مرحلة لاحقة ، طلبت الحكومة من هؤلاء المستأجرين أن يشركوا معهم عددًا من المزارعين الإيطاليين الآخرين ، فأثقلت العبء عليهم وعلى نفسها بهذا الإجراء. وبلغت المساعدات الحكومية للمستوطنين من القطاع الخاص ٦٢ مليون جنيه استرليني ، بالإضافة إلى قروض بلغت ١٥٨ مليون جنيه استرليني من صندوق للادّخار[٣٦] . وتم توطين نحو ٢٠٣١ أسرة في إطار هذه الخطة ، وكان هذا العدد أقل بكثير من التوقعات الإيطالية[٣٧] ، فبدأت الحكومة الإيطالية في تنفيذ خطة استيطان جديدة تستهدف الإسراع في عملية توطين الإيطاليين في البلاد. ومع ذلك فهي لم تتمكن من تنفيذ أي برنامج كبير للتنمية قبل أن تنتهي المقاومة الوطنية عام ١٩٣٢.

وبعد أن تمكنت الحكومة الإيطالية من إخماد المقاومة الوطنية (أنظر التفاصيل في الفصل الخامس من هذا الجزء) ، شرعت في تنفيذ خطة تنمية طموحة شملت بعض المناطق الليبية ، وخاصة الجبل الأخضر. وكان هدفها هو توطين نحو ٣٠٠٠٠٠ إيطالي في فترة ٢٥ سنة[٣٨] . وأوكلت المهمة لمؤسسات خاصة ومؤسسات شبه عامة معًا. فجمعت هذه المؤسسات كل ما استطاعت أن تحصل عليه من موارد من القطاعين الخاص والعام ووجهتها لتمويل خطة التنمية الجديدة. وكانت هذه المؤسسات : مؤسسة «إنتي» لاستعمار ليبيا (ENTE) ، والمعهد الوطني للرعاية الاجتماعية (INPS) ، ومؤسسة التبغ الإيطالي (ATI). وكانت الخطة تشمل إعداد الأراضي ومدها بالمياه وبناء كل ما يلزم المزارع من مبانٍ وتسهيلات ، ثم مد المزارع بالماشية والآلات الزراعية ليستقر فيها المستوطنون. أما المستوطنون المزارعون فكان عليهم تسديد هذه النفقات بأن يسلموا معظم منتجات مزارعهم لهذه المؤسسات التي تضيف قيمتها لحسابهم[٣٩] ، بحيث يتمكّنون بعد مرور فترة من الوقت من تسديد ما عليهم وامتلاك مزارعهم. وتكلف هذا المشروع حوالى ٨٠٠ مليون جنيه استرليني حتى عام ١٩٣٦ ، ولم ينجح في توطين أكثر من ٨٥٠٠٠ إيطالي[٤٠] .

الصناعة

لم يقم الإيطاليون صناعات هامة في ليبيا ، ولكنهم طوروا بعض الصناعات الصغيرة التي كانت قائمة بالفعل قبل الغزو الإيطالي. وقد أُنشئ مصنع صغير لتجهيز وتعبئة سمك التونة في طرابلس ، كما زيدت الطاقة الإنتاجية لمصفاة زيت الزيتون حتى بلغت ٢٢٠٠ طن سنويًا[٤١] . وزاد إنتاج الملح زيادة كبيرة من متوسط سنوي بلغ ١٤٠٠٠ طن عام ١٩٢٧ إلى متوسط سنوي بلغ ٥٠٠٠٠ طن عام ١٩٣٧[٤٢]

(٣٦) م. م. شركسي ، ١٩٧٦ ، ص ٦٧ إلى ٧١.
(٣٧) المرجع السابق ، ص ٧١.
(٣٨) المرجع السابق ، ص ٧٢.
(٣٩) ج. ليندبيرغ ، ١٩٥٢ ، ص ١١.
(٤٠) م. م. شركسي ، ١٩٧٦ ، ص ٧٢.
(٤١) المرجع السابق ، ص ٣٣ و ٣٤.
(٤٢) المرجع السابق.

وأقيم أيضًا مصنع ثانٍ أكبر حجمًا للتبغ في طرابلس عام ١٩٢٣، ومصنعان للأحذية، أحدهما في طرابلس عام ١٩٢٣ والثاني في بنغازي عام ١٩٢٩. واستمرت مصانع تجهيز الأغذية ومصانع النسيج في الإنتاج بمعدلات كبيرة. ومن الصناعات الأخرى التي كانت قائمة آنذاك صناعة مواد البناء والاسفلت والبارود والدهون والصابون. فكان عدد المصانع في هذه الفترة ٧٨٩ مصنعًا معظمها في طرابلس. واستمرت الحرف اليدوية قائمة إبان الاحتلال الإيطالي بسبب طابعها الخاص وصغر السوق الخاص بها.

تطوير البنى الأساسية

كانت البنى الأساسية في ليبيا متخلفة بشكل ملحوظ قبل الاحتلال الإيطالي، مما اضطر الحكومة الإيطالية إلى استثمار أموال طائلة في هذا المجال. فقام الإيطاليون ببناء الطرق والخطوط الحديدية والموانئ وشبكة حديثة للاتصالات وعدد من محطات المياه والمباني العامة. وبلغت نفقات الاستثمار في هذا المجال ٨٧٠ مليون لير إيطالي فيما بين عام ١٩١٣ وعام ١٩٣٦ [٤٣]. وتفسير هذا الكم الهائل من الاستثمارات في البنى الأساسية هو رغبة الإيطاليين في تنمية الاقتصاد بما يخدم مصالحهم، فقد كانوا يريدون تأمين وظائف لمواطنيهم وضمان سوق لمنتجاتهم.

ولكن جزءًا من تكلفة هذه الاستثمارات الضخمة وقع على كاهل الليبيين أنفسهم. ذلك أن الحرب كانت قد قضت على عدد من سكان ليبيا، كما أن عددًا كبيرًا منهم ماتوا وهم يحاربون الاستعمار الإيطالي، ومات آخرون في معسكرات الاعتقال وهاجرت أعداد كبيرة منهم إلى البلاد المجاورة. وتم تجميع من نجوا من الموت في معسكرات للعمل في ظروف تشبه السخرة لبناء الطريق الساحلي والمشاريع الزراعية الجديدة. وكان هدف الإيطاليين دفع الأهالي إلى الأراضي الهامشية في داخل البلاد، وتوطين فائض السكان الإيطاليين في أخصب الأراضي الليبية.

كذلك شرع الإيطاليون في الحد من قطعان الماشية والأغنام في ليبيا. فقد ظل الليبيون في داخل البلاد يعيشون لسنوات طويلة على إنتاجهم من الأغنام والإبل، يعتمدون عليها في غذائهم وفي تنقلاتهم وكمصدر للمواد الأولية، فإذا بالإيطاليين يعدمون أعدادًا هائلة من الماشية والأغنام أو يصادرونها. ونفقت أعداد أخرى جوعًا عندما نقلت القطعان من المراعي إلى الأراضي الجرداء المحيطة بمعسكرات الاعتقال. ويبين الجدول رقم ١ الهبوط الخطير في الثروة الحيوانية في فترة الاحتلال الإيطالي.

الجدول ١: **الثروة الحيوانية في ليبيا عام ١٩٢٦ وعام ١٩٣٣** [٤٤]

السنة	الأغنام	الماعز	الأبقار	الجمال	الخيل	الحمير والبغال
١٩٢٦	٨٠٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠	١٤ ٠٠٠	٩ ٠٠٠
١٩٣٣	٩٨ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	٨٧٠٠	٢٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٥٠٠٠

(٤٣) ج. ليندبيرغ، ١٩٧٦، ص ٤٦.
(٤٤) المصدر: ج. أ. ألان وك. س. ماكلاكلاند وأ. ت. بتروز (مشرف على التحرير)، ١٩٧٣، ص ٥٢.

ولم يقدّر الإيطاليون مدى ما ألحقوه من خسارة بالثروة الحيوانية لليبيا إلاّ بعد أن انتهت المقاومة الليبية عام ١٩٣٢. فحاولوا تشجيع تربية الماشية، ولكن الثروة الحيوانية لم تعد إلى مستواها السابق إلاّ بعد مرور سنوات، ومرجع ذلك أساسًا إلى الضرر الذي أصاب القاعدة الاقتصادية بالضعف وألقى بالأهالي في براثن الفقر، فلم يكن في مقدورهم أن يدّخروا شيئًا.

وأخيرًا، ومما زاد الطين بلة، أن الإيطاليين لم يدرّبوا الليبيين على أعمال الإدارة ولم يوفروا لهم التعليم المناسب. وقد أشار فولايان إلى أنه «كان لدى الايطاليين (وهم يمثلون نحو ١٠ ٪ من إجمالي السكان) ٨١ مدرسة ابتدائية لأطفالهم بين ١٩٣٩ و ١٩٤٠، بينما لم يكن لدى الليبيين، وهم يشكّلون أكثر من ٨٥ ٪ من أولئك السكان، سوى ٩٧ مدرسة»[٤٥]. كما كانت هناك سبع مدارس ثانوية للإيطاليين وثلاث فقط لليبيين. وحتى في صفوف الخدمة العسكرية لم يكن يسمح بترقية الليبي إلى رتبة تتعدى رتبة الرقيب ولم يسمح إلاّ لحفنة من الليبيين بالوصول إلى مراكز إدارية هامة نسبيًا، وذلك بعد عام ١٩٣٤. وأدى هذا العجز في الكفاءات المحلية إلى عرقلة التنمية الاقتصادية في ليبيا لسنوات طويلة تالية.

مصر

كانت هزيمة محمد علي العسكرية عام ١٨٤٠ بمثابة نهاية مرحلة هامة من تاريخ مصر الاقتصادي الحديث. فقد كان نظام محمد علي يستهدف التنمية الزراعية والصناعية في آن واحد تحت إشراف الدولة وفي إطار ملكية الدولة. وقد وضعت مشروعات محمد علي البلاد على طريق الاقتصاد الموجه نحو التصدير[٤٦]. وقد تدعم هذا الاتجاه الذي بدأه محمد علي في الفترة ما بين عام ١٨٥٠ وعام ١٩٢٠، فتركّزت كافة الأنشطة الاقتصادية على زراعة القطن وتصديره، بحيث تحول الاقتصاد المصري إلى اقتصاد شديد التخصص يعتمد على محصول واحد. وفي العشرينات شهدت مصر اتجاهًا نحو التصنيع، ولا سيما كبديل عن الاستيراد. وتتميز الفترة قيد البحث بظهور اتجاهين رئيسيين: الاتجاه الأول نحو التركيز على الزراعة، وخاصة زراعة القطن من أجل التصدير، والاتجاه الثاني نحو التصنيع. وقد استحدثت تغييرات هيكلية عديدة لتطبيق هذين الاتجاهين. وسوف نتناول في هذا القسم العوامل التي أدت إلى كل مرحلة من هاتين المرحلتين.

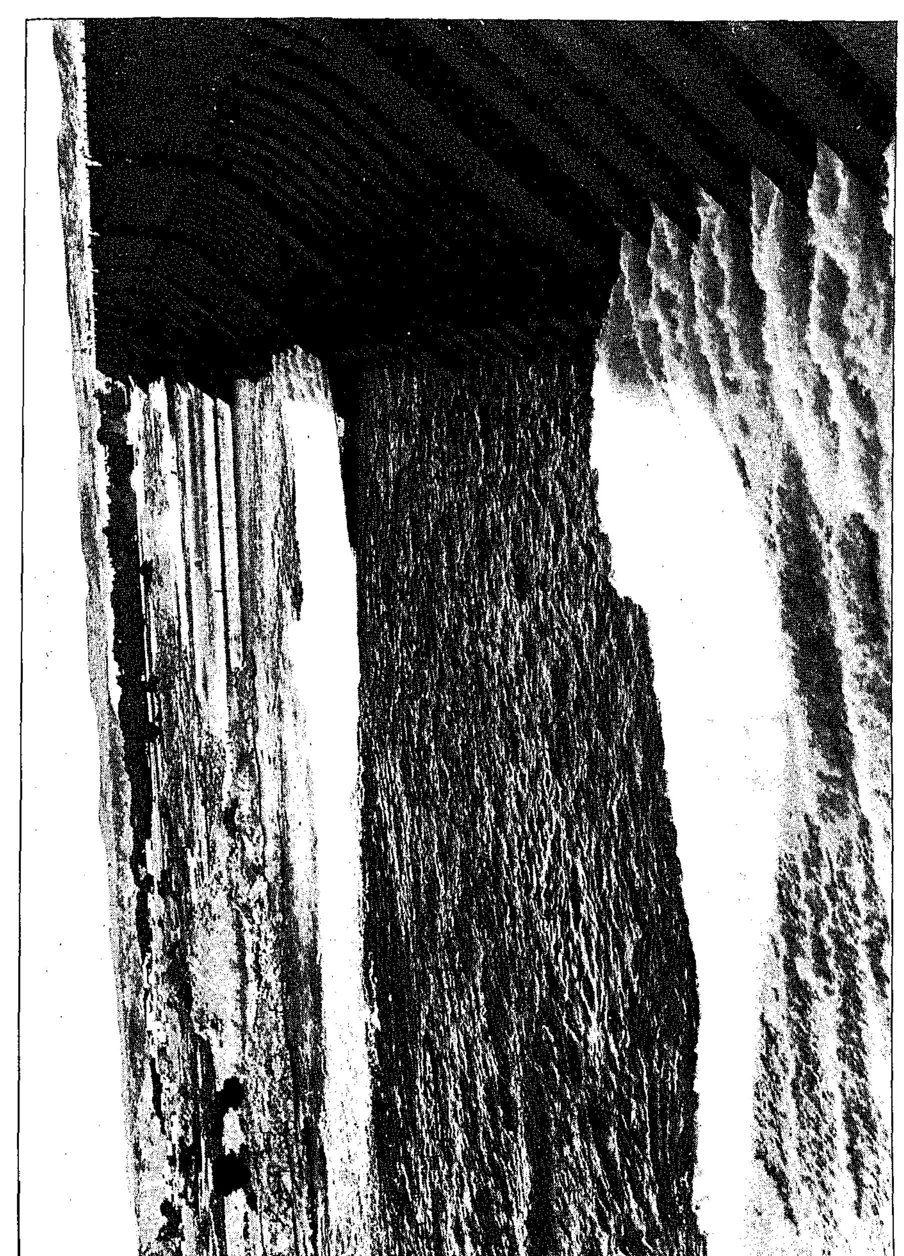
الاقتصاد الموجه نحو التصدير

تنمية البنى الأساسية وتطويرها

شهدت الفترة قيد الدراسة تطورًا ملفتًا للنظر في البنى الأساسية في البلاد، وإن كان قد تركّز أساسًا على الأنشطة المرتبطة بزراعة القطن وتصديره. فقد أقيمت مشاريع كبرى للري، وانتهى العمل في بناء خزان أسوان (أنظر الشكل ١٧-٩)، وكان أكبر السدود في العالم آنذاك، عام ١٩٠٢، ثم تمت تعليته بين

(٤٥) ك. فولايان، ١٩٧٤، ص ٧.

(٤٦) شارل عيسوي، ١٩٦٣، ص ٢٤.



الشكل ٩ـ١٧ : أسوان – مياه النيل تندفع من الخزان (١٩٣٧) . (حقوق النشر محفوظة لـ : مكتبة صور هولتون – بي . بي . سي .).

عامي ١٩٠٧ و ١٩١٠ . كما تمت تقوية وتشغيل قناطر الدلتا ، وكذلك قناطر زفتى وأسيوط وإسنا ، وتم شق نحو ١٣٥٠٠ كم من القنوات في عهد الخديوي اسماعيل (١٨٦٣ الى ١٨٧٩) ، وهكذا زادت مساحة الأراضي المزروعة من ٤,٧٦ مليون فدان عام ١٨٨١ إلى ٥,٦٦ مليون عام ١٩١١ . كما سمح التوسع في نظام الري الدائم بزراعة أكثر من محصول واحد ، فزادت مساحة المحاصيل حتى بلغت ٧,٧١ مليون فدان عام ١٩١١ [٤٧] . واستخدمت معظم المساحات الجديدة في زراعة القطن ، لا لأنه كان يعود بربح أوفر من المحاصيل الأخرى فحسب ، ولكن أيضًا بسبب تشجيع انجلترا التي كانت تعتبر القطن محصولاً سهل التسويق يسمح لمصر بتسديد ديونها ، بالإضافة إلى كونه من المواد الخام الضرورية لصناعة النسيج في لانكشير . وبعبارة أخرى ، أراد البريطانيون ، بل ونجحوا في إبقاء مصر موردًا للقطن اللازم لصناعات النسيج في انجلترا [٤٨] . وزاد محصول القطن من ٣,١٢ ملايين قنطار عام ١٨٧٩ إلى ٧,٦٦ ملايين قنطار عام ١٩١٣ ، أي بنسبة ١٤٠ في المائة في فترة أربعة وعشرين عامًا [٤٩] .

وتطلبت هذه الزيادة في محصول القطن توسعًا في شبكة النقل والمواصلات ، وبالتالي جرى التركيز على هذه المهمة (أنظر الشكل ١٠-١٧) ، فتم بناء السكك الحديدية التي تربط بين جميع المدن الرئيسية في الدلتا وبين القاهرة والوجه القبلي . وافتتح الخط الحديدي الأول عام ١٨٥٣ ، وامتدت هذه الخطوط حتى بلغت ١٥١٩ كيلومترًا من النوع القياسي عام ١٨٧٧ ، ثم تضاعفت في ظل الاحتلال البريطاني حتى بلغت ٣٢٠٠ كيلومتر عام ١٩٠٩ ، بالإضافة إلى ١٦٠٠ كيلومتر من الخطوط الحديدية الضيقة . وفضلاً عن ذلك فقد تم تجديد مرافق ميناء الاسكندرية ، كما تم توسيع الميناء أكثر من مرة . وتم بناء مينائين جديدين في السويس وفي بور سعيد على قناة السويس التي افتتحت للملاحة عام ١٨٦٩ . وقد أدت كل هذه التطورات إلى تيسير تحويل القطاع الزراعي من زراعة الكفاف إلى زراعة محاصيل للتسويق وللتصدير على نطاق واسع إلى الأسواق الدولية .

ويجدر بنا أن نبرز أن التأثير الاقتصادي الرئيسي للإدارة البريطانية بدا واضحًا في مجالات الري والنقل . فقد أدت إعادة بناء العديد من القناطر ، بالإضافة إلى بناء خزان أسوان ، إلى أن يكون لمصر نظام ري دائم وإلى زيادة المساحة الإجمالية للأراضي المزروعة . ومع ذلك فلا بد أن نذكر أن البريطانيين كانوا يحاولون كذلك إيجاد مصادر بديلة تفي باحتياجاتهم من القطن بدلاً من الاعتماد كليًا على الولايات المتحدة للحصول على احتياجات صناعة النسيج ، كما كان الحال قبل الحرب الأهلية الأمريكية . وكانت لمصر مزايا على غيرها من الموردين كالهند والبرازيل . أي ان البريطانيين كانوا يهتمون أساسًا بضمان مصدر ثابت للمواد الأولية اللازمة لصناعة النسيج في بلادهم ، وبالتالي فلم يكن من الغريب أن توجه الحكومة معظم النفقات الرأسمالية نحو تعزيز قطاع التصدير ، وكانت حجتها في ذلك أن هذا الاستثمار الكبير في تطوير شبكة الري ، على الرغم من الصعوبات المالية التي كانت تتحملها مصر بمشقة ، كان ضروريًا لزيادة دخل البلاد حتى تتمكن مصر من سداد ديونها الخارجية . وقد استفادت زراعة القطن أكثر من غيرها من الأموال المستثمرة في الأشغال العامة . أما القطاعات الأخرى التي استفادت بدورها فكانت قطاعات مرتبطة باحتياجات قطاع التصدير .

---

(٤٧) شارل عيسوي ، ١٩٥٤ ، ص ٣٤ . (**الفدان** = ٠,٥٦ هكتار) .
(٤٨) المرجع السابق ، ص ٣٥ .
(٤٩) **القنطار** من القطن = ٤٥ كيلوغرامًا .

سياسة التجارة الحرة

كان إيمان الحكومة بسياسة التجارة الحرة من أهم التغيرات التي اتسمت بها المرحلة قيد الدراسة. وكان هذا الاعتقاد يتناقض وسياسة محمد علي الذي كان يؤمن بتدخل الحكومة كخطوة ضرورية في اتجاه التنمية. وكان اللورد كرومر، الذي عمل مستشارًا ماليًا ووزيرًا مفوضًا في مصر لمدة أربعة وعشرين عامًا، من أنصار الاقتصاد الحر laisser-faire ، فعارض فكرة منح الحماية الجمركية للصناعات الوليدة، كما كان موقفه السلبي من شركات النسيج المصرية خير مثال لسياسته، فقد كان يقول «ليس من مصلحة انجلترا ولا من مصلحة مصر أن نشجع نمو صناعة أقطان محمية في مصر»[٥٠].

وعلى أية حال فقد كانت الحكومة المصرية ملتزمة باتفاقيات تجارية دولية تمنعها من حماية الصناعات الوليدة حتى إذا شاءت ذلك. فطبقًا للمعاهدة الانجليزية – التركية لعام ١٨٣٩ كان من حق التجار الأجانب أن يمارسوا تجارتهم في أي جزء من أجزاء الامبراطورية العثمانية على أساس ضريبة موحدة لا تزيد على ٨ في المائة من قيمة السلعة[٥١]. وقد فتحت هذه المعاهدة أبواب الأمبراطورية العثمانية في وجه التجارة الحرة والسلع الأجنبية التي بدأت تتدفق على السوق المصرية التي لم تكن تتمتع بأية حماية. وقد قيل إن هذه المعاهدة «أحبطت كل محاولة جديدة للتصنيع من قبل الدولة لمدة تزيد على القرن»[٥٢]. وانتهت مدة العمل بهذه الاتفاقيات في ١٦ فبراير/شباط عام ١٩٣٠ واستعادت مصر استقلالها الضريبي مما سمح لها، كما سنرى من بعد، بتغيير هيكل الرسوم الجمركية بحيث تمكنت بعد ذلك من حماية الصناعات المحلية الناشئة. وأدى هذا الإصلاح الضريبي إلى الانتقال إلى مرحلة إنتاج سلع محلية تحل محل الواردات.

أنماط الاستثمار

كان نمط الاستثمار السائد في هذه الفترة يميل إلى تحبيذ الزراعة. وقد بلغ تكوين رأس المال المدخر الثابت في الفترة من عام ١٨٨٠ إلى عام ١٩١٤ نسبة ١٥ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي. ويعتبر هذا المعدل عاليًا إذا ما قورن بالبلاد الأخرى. ومع ذلك فقد تم توجيه الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات نحو الزراعة والبناء في المناطق الحضرية بينما لم يزد نصيب الصناعة من هذه الاستثمارات على ٢,٣ في المائة من مجموع التكوين الإجمالي الثابت لرأس المال. ويفسر معظم الكتّاب هذا النمط من تكوين رأس المال على أساس الربحية النسبية، فيقولون إن الاستثمار في قطاع الزراعة كان أكثر ربحًا وأقل مخاطرة منه في الصناعة، بينما يقول ر. مابرو و س. رضوان إن ثمة عناصر أخرى تسمح بتفسير أوضح للأمور ومنها أساسًا «السياسة الحكومية»[٥٣].

وكان المستثمرون المصريون يفضلون الاستثمار في الأراضي والعقارات على الاستثمار في المشاريع الصناعية بسبب المكانة الاجتماعية العالية التي كان يتمتع بها أصحاب الأراضي. فالانتماء إلى

(٥٠) أورده شارل عيسوي، ١٩٥٤، ص ٣٧.
(٥١) د. سي. ميد، ١٩٦٧، ص ١٥.
(٥٢) ر. مابرو وس. رضوان، ١٩٧٦، ص ١٨.
(٥٣) المرجع السابق، ص ٢١.

«البورجوازية الزراعية» كان يضفي على صاحبه مزايا عديدة ، إذ كانت هذه الطبقة تحتل مكان الصدارة في السلم الاجتماعي ، ومن ثم فقد ساد الاتجاه نحو تركيز الملكيات الزراعية الكبيرة ، فأصبح عدد كبار الملاّك الزراعيين (الذين يملك كل منهم ٥٠ فدانًا أو أكثر) يمثل ١٥ في المائة من عدد ملاّك الأراضي عام ١٨٩٧ ، وكانت هذه المجموعة تمتلك ٤٤ في المائة من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية.

وفي عام ١٩١٣ أصبح كبار الملاّك يمثلون أقل من واحد في المائة من مجموع الملاك وإن كانوا قد ظلّوا يمتلكون ٤٤,٢ في المائة من الأراضي الزراعية ، أي أن متوسط حجم الملكيات الكبيرة زاد من ١٨٣ فدان إلى ١٩٣ فدان خلال تلك الفترة[٥٤] .

وكان هذا تطورًا هامًا ، إذ أنه كان يعني أن استثمارات هؤلاء الملاك كانت تتركز في الأراضي مما أخلّ بتوازن الاستثمارات في مجموعها . وفضلاً عن ذلك كان الأجانب يتمتعون بحصانة ضريبية وقضائية في ظل الامتيازات التي مُنحت لهم وسمحت لهم بالتفوق على منافسيهم من المصريين في مجال الاستثمار الصناعي . وعلى كل حال فقد ظل الاهتمام بحماية السوق المصرية وبالتصنيع ضعيفًا حتى الثلاثينات.

وكانت الإدارة المصرية تؤكّد أن تشجيع زراعة القطن وتصديره ضروري لزيادة موارد البلاد وللسماح لمصر بتسديد ديونها . وكان الدين العام قد بدأ يتراكم في عام ١٨٥٨ لتمويل مشروعات تتعلق بالبنى الأساسية وبإسراف بعض الحكام . وكان قانون تصفية الدين لعام ١٨٨٠ قد حدد قيمة الديون المصرية العامة بـ٩٨,٣٧ مليون جنيه استرليني ، وعلى مدى السنوات العشرين التالية عادت مصر فاقترضت ١٨,٢ مليون جنيه استرليني فبلغت الديون المصرية للأجانب مبلغ ٨,٥ ملايين من الجنيهات المصرية سنويًا عام ١٩١٤[٥٥] . ومن ثم أصبح تحقيق فائض للتصدير مسألة حيوية لمواجهة هذه الالتزامات.

وحفزت الحرب الأهلية الأمريكية عملية إنتاج القطن وتصديره في مصر بحيث زاد الإنتاج من نحو نصف مليون قنطار عام ١٨٦٠ إلى ما يزيد على ٢,١ مليون عام ١٨٦٥ و ٤,١ مليون عام ١٨٩٠ و٧,٧ مليون عام ١٩١٣ . ولكن بعد الارتفاع السريع في سعر القطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية ، استمرت الأسعار في الهبوط حتى نهاية القرن التاسع عشر ولم تعد زيادة الإنتاج كافية لمواجهة هذا التدهور في الأسعار . وفي العقد الأول من هذا القرن زادت أسعار القطن إلى أكثر من الضعف كما بلغت قيمة المحصول ما يقرب من ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في بداية فترة الاحتلال البريطاني ، فوصل متوسط سعر القطن إلى ٣٨ دولارًا للقنطار عام ١٩١٦ ثم إلى ٩٠ دولارًا للقنطار عام ١٩١٩ وقفزت قيمة الصادرات إلى ٨٨ مليون جنيه مصري عام ١٩٢٠ وتكون فائض كبير للتصدير[٥٦] .

وكان الانجاز المالي للإدارة البريطانية يتمثل في ضمان الجباية والإدارة السليمة للإيرادات المتزايدة التي تعود على الحكومة من هذا الفائض ، فقد شرعت في إدخال إصلاحات مالية ، منها الحد من النفقات باستثناء النفقات اللازمة لعمليات الري باعتبارها من النفقات التي تعود بالفائدة . وسمحت هذه الزيادة في إيرادات الصادرات بتسديد كافة القروض التي حصلت عليها مصر إبّان الاحتلال وبتخفيض الدين الذي خلفه عهد الخديوي اسماعيل بنحو ١٠ ملايين جنيه استرليني عام ١٩١٣ .

(٥٤) المرجع السابق ، ص ٢٥.
(٥٥) شارل عيسوي ، ١٩٦٣ ، ص ٢٧.
(٥٦) المرجع السابق ، ص ٣١.

مرحلة إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات

مما لا شك فيه أن الإدارة البريطانية قامت بإصلاحات عديدة عادت بالفائدة على الاقتصاد المصري. وقد تحققت أهم منجزاتها في المجال المالي وفي مجال الري وفي مجال الإدارة الناجحة. ولكن من الصحيح أيضًا أن موقف الإدارة البريطانية من التصنيع في مصر كان موقفًا معاديًا وأن سياسة التجارة الحرة زادت من التركيز على زراعة القطن في مصر. غير أن أواخر العشرينات شهدت إدخال تغييرات هامة تمثل بداية مرحلة جديدة اتجه فيها الاهتمام إلى الصناعة. ومن أهم أسباب هذه التغييرات فترة الكساد الكبرى التي أدت إلى هبوط الطلب الدولي على المواد الأولية ومنها القطن. وقد انعكس هذا بدوره في صورة انكماش حاد في كافة أنواع النشاط الاقتصادي في مصر، وبالتالي فقد تعرضت السياسة الحكومية المشجعة للتجارة الحرة لضغوط متزايدة، وازدادت المطالبة بتدخل الحكومة. وفضلاً عن ذلك فقد تدهورت شروط التبادل بالنسبة لمصر في نهاية العشرينات مما زاد من الضغوط الرامية إلى التخفيف من التركيز على القطن الذي كان لا يزال يمثل الجزء الأكبر من الصادرات. وشهدت هذه الفترة أيضًا بزوغ حركة وطنية قوية، وكانت ثورة ١٩١٩ هي ذروة الحركة الوطنية المصرية التي تجلت في ظهور مجموعة من أصحاب المشروعات المحليين لهم أفكارهم الجديدة بشأن مستقبل التنمية في مصر. وبينما واكبت زيادة الإنتاج الزراعي في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر الزيادة في عدد السكان، فقد تغير الحال في بداية القرن العشرين، حيث زاد الناتج الإجمالي في قطاع الزراعة بنسبة ٣٠ في المائة بينما وصلت الزيادة في عدد السكان إلى ما يقرب من ٥٠ في المائة[٥٧]. بذلك تجاوزت زيادة السكان في مصر القدرة الاستيعابية لقطاع الزراعة، وكان لا بد من تطوير القطاعات الأخرى لإيجاد فرص عمل منتجة ولزيادة الدخل الفردي. وأخيرًا، وبسبب نقص الواردات خلال الحرب العالمية الأولى، نشأت صناعات عديدة بحاجة إلى حماية إن كان لها أن تستمر في مواجهة المنافسة الأجنبية المتزايدة.

ولكل هذه الأسباب مجتمعة، وبعد أن حققت البلاد استقلالاً ضريبيًا عام ١٩٣٠، فرضت الحكومة رسومًا تتراوح بين ١٥ في المائة و ٢٠ في المائة على مجموعة كبيرة من السلع الاستهلاكية المستوردة التي تنافس المنتجات المحلية.

وهكذا بدأت مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي من خلال إيجاد بدائل للواردات. وتدل مؤشرات عديدة على نمو الصناعة. وأول هذه المؤشرات هو زيادة عدد المستخدمين في قطاع الصناعة. ففي عام ١٩٣٧ بلغ عدد العاملين في مؤسسات صناعية نحو ١٥٥ ألف شخص بينما لم يزد هذا العدد على ثلاثين ألفًا عام ١٩١٦، وكانت معظم هذه المؤسسات الصناعية تستخدم عشرة أشخاص فأكثر. وثمة مؤشر آخر هو زيادة الإنتاج الصناعي. فنجد مثلاً أن إنتاج السكر زاد من ٧٩ ألف طن عام ١٩١٧ إلى ١٥٩ ألف طن عام ١٩٣٩، وأن إنتاج الاسمنت ارتفع من ٢٤ ألف طن إلى ٣٥٣ ألف طن في نفس الفترة، بينما ارتفع إنتاج النسيج الآلي للأقطان من ٧,٢ مليون متر مربع في ١٩١٧ إلى ١٣٢,٦ مليون متر مربع عام ١٩٣٦[٥٨]. وكان المؤشر الثالث هو النسبة المرتفعة من المستلزمات المحلية لبعض السلع الصناعية التي أصبح الإنتاج المحلي يفي بها عام ١٩٣٩، كما يتبين من الجدول رقم ٢ أدناه.

(٥٧) د. سي. ميد، ١٩٦٧، ص ١٦.
(٥٨) شارل عيسوي، ١٩٦٣. ص ٤٤.

الجدول ٢ : مصر : الإنتاج المحلي والمستلزمات المحلية من السلع الصناعية عام ١٩٣٩[٥٩]

السلع	الاحتياجات المنتجة محليًا (٪)	السلع	الاحتياجات المنتجة محليًا (٪)
السكر	١٠٠	الاسمنت	٩٠
المشروبات الروحية	١٠٠	الصابون	٩٠
التبغ	١٠٠	الأثاث	٨٠
الملح	١٠٠	الكبريت	٨٠
الطحين	٩٩	الجعة	٦٥
القطن المغزول	٩٦	الزيوت النباتية	٦٠
الأحذية	٩٠	الصودا الكاوية	٥٠
		المنسوجات القطنية	٤٠

ومن التطورات الهامة الأخرى ظهور الشركات الوطنية في فترة العشرينات. فقد تأسس أول بنك مصري ذي ملكية وإدارة مصرية خالصة – وهو بنك مصر – عام ١٩٢٠، فكان رائدًا في تطوير وتنمية شركات صناعية واسعة النطاق. ونجح البنك في اجتذاب رأس المال الخاص في قنوات الاستثمار التقليدية بحيث أصبحت مجموعة شركات «مصر» تضم إحدى وعشرين شركة عام ١٩٤٠. وقد قدر نصيب الشركات الصناعية التابعة لبنك مصر بـ٤٥ في المائة من الزيادة في مجموع رأس المال المستثمر في كافة الشركات الصناعية المساهمة في الفترة ما بين عام ١٩٢٢ وعام ١٩٣٨. وهكذا أعطى بنك مصر دفعة كبيرة للتنمية الصناعية في مصر في فترة ما بين الحربين. وقد ازدادت مساهمة رأس المال المحلي في الاستثمار في هذه الفترة. وتغير نمط الاستثمار بالنسبة للمشروعات الصناعية بسبب أزمات القطن المتتالية وبسبب الأرباح الكبيرة المتوقعة من بعض فروع الصناعة استنادًا إلى الأرباح التي حققها الأجانب من الصناعة المحلية، وأيضًا بسبب فرص الاستثمار الوطني التي أتاحها بنك مصر.

والخلاصة أن الفترة قيد الدراسة شهدت محاولات عديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية. فبعد فشل خطة محمد علي في فرض برنامج للتصنيع لم تتوافر له البنى الأساسية الملائمة، دُفع الاقتصاد إلى التخصص في محصول واحد للتصدير، ثم تدعّم هذا الاتجاه في ظل الاحتلال البريطاني الذي شجع زيادةَ رقعة الأراضي الصالحة للزراعة وزيادة صادرات القطن. وكانت الحجج الثلاث المؤيدة لهذا الاتجاه هي: أن التجارة الحرة والتخصص تبعًا للمزايا النسبية يؤديان إلى مزيد من الرفاهية، وأن سداد الديون العامة المتراكمة يحتاج إلى إيرادات، وأخيرًا أن المعاهدات الدولية كانت تحد من قدرة مصر على توفير الحماية اللازمة للصناعات الجديدة. فكانت النتيجة بناء اقتصاد موجه نحو التصدير. ومن ناحية أخرى اتسمت العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين بتحولات هيكلية في الاقتصاد في اتجاه التصنيع. وكان ذلك راجعًا إلى عوامل عديدة هي الأزمات الزراعية المتتالية التي أدت إلى تدهور في شروط التبادل بالنسبة لمصر، ونشوء شركات وطنية، وتحقيق الاستقلال الضريبي من جديد ثم تغير سياسة الحكومة تجاه الصناعة. وأدت كل هذه العوامل بالتالي إلى نمو الصناعة نموًا سريعًا في أواخر الفترة المذكورة.

(٥٩) المصدر: م. م. القمّاش، ١٩٦٨، ص ٤١.

السودان

كما رأينا من قبل، شهد السودان في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، بزوغ حركة دينية أدت إلى اندلاع ثورة على الحكم التركي – المصري في السودان ثم إلى إقامة الدولة المهدية بين ١٨٨١ و ١٨٩٨. وفي نفس هذه الفترة تقريبًا خضعت مصر لسيطرة الإنجليز الذين احتلوا بعدها السودان. وهكذا خضع السودان للحكم الإنجليزي – المصري. ويتناول الجزء الأول من هذا القسم بإيجاز أوضاع الدولة المهدية بينما يبرز الجزء الثاني أهم التطورات في ظل الحكم الإنجليزي – المصري.

الدولة المهدية (١٨٨١ إلى ١٨٩٨)

أقامت الدولة المهدية نموذجًا إداريًا وقضائيًا خاصًا بها. وكان من أبرز منجزات الإدارة المهدية وضع نظام بسيط وعملي للضرائب يستند إلى التعاليم الإسلامية، وهو نظام الزكاة التي كانت تمثل الجانب الأكبر من دخل الدولة. فكانت الزكاة تحصل بنسبة ٢,٥ في المائة على الأموال السائلة وبنسبة ١٠ في المائة على الماشية والغلال. وقد استمر هذا النظام حتى بعد سقوط الدولة المهدية، وذلك بسبب بساطته وملاءمته للظروف الاجتماعية السائدة في البلاد. وقد شجعت الإدارة المهدية الزراعة والتجارة باعتبارهما أنشطة موجهة نحو دعم الجيش ومده بالسلاح والذخيرة.

إلاّ أن الدولة المهدية لم تستمر طويلاً. وهناك عوامل عديدة أسهمت في إسقاطها، منها أولاً أن الحركة المهدية كانت تعاني خلافات داخلية بسبب التنافس على السلطة بعد وفاة المهدي عام ١٨٨٥، وثانيًا أن عملية إحكام السيطرة على البلاد استنزفت الكثير من موارد الدولة. وفضلاً عن ذلك فقد اضطرت الدولة الجديدة إلى مواجهة العديد من القوى الاستعمارية الأوروبية على حدودها[٦٠]. وقد رغبت الدولة المهدية في التوسع شمالاً في اتجاه مصر، وكانت تلك خطوة أدت بها إلى الكارثة، إذ أنها دفعت البريطانيين الذين كانوا يحتلون مصر في هذا الوقت إلى التحرك لاحتلال السودان.

الحكم الانجليزي المصري

أنهى الغزو البريطاني – المصري للسودان فترة الاستقلال الوطني القصيرة التي عرفها السودان في ظل المهدية. ولكن الإدارة الاستعمارية لم تكن شديدة الوطأة، فكانت السياسة الاستعمارية في السودان متساهلة نسبيًا، كما أنها بذلت محاولات واعية لتطوير اقتصاديات البلاد. وأهم إسهامات الإدارة البريطانية في السودان هي تنمية البنى الأساسية وإدخال نظام حديث للزراعة.

تنمية البنى الأساسية

في فترة الاحتلال البريطاني للسودان قام البريطانيون ببناء الخطوط الحديدية والموانئ والسدود، كما أنهم طوروا نظام التعليم (أنظر الشكل ٨-١٧). وقد تم بناء الخط الحديدي الأول في الفترة من ١٨٩٦ إلى

(٦٠) ب. م. هولت، ١٩٧٠، ص ٢٠٤ وما يليها.

١٨٩٨ ليستخدم في الحملة العسكرية ، ثم مد فيما بعد إلى عطبره واستخدم لأغراض النقل بين الجزء الشمالي من السودان وبين البحر الأبيض المتوسط مرورًا بمصر . وعندما استكمل بناء ميناء بور سودان عام ١٩٠٦ ، تم بناء خط حديدي جديد ليربط بينه وبين عطبره ، وفي عام ١٩١٠ مد هذا الخط الرئيسي حتى سنّار . وتم مد خط آخر عام ١٩٢٤ بين الجزيرة والبحر الأحمر ، كما نظمت خطوط للنقل بالبواخر لربط جنوب البلاد بشمالها . وقد ساعدت وسائل النقل الحديثة والفعالة هذه على نقل المنتجات الزراعية كما حدّت كثيرًا من نفقات النقل . وساعدت الإدارة البريطانية أيضًا في تطوير نظام التعليم واتخذت تدابير لتحسين استخدام الموارد المائية والأراضي ، إذ قامت ببناء بعض محطات الضخ وبحفر العديد من القنوات لأغراض الري .

التنمية الزراعية

أدرك البريطانيون منذ البداية الإمكانات الزراعية الضخمة التي يتمتع بها السودان ، فبدأوا بزراعات تجريبية للقطن ليستكملوا الإنتاج المصري من هذا المحصول . فلما أسفرت التجربة الأولى في زيداب عام ١٩٠٥ عن نتائج مبشرة ، قاموا بتوسيعها حتى شملت سهل الجزيرة بين النيل الأزرق والنيل الأبيض حيث تقع أخصب الأراضي السودانية ، وقاموا بوضع خطة طموحة لسهل الجزيرة ، ومنحوا «الشركة الزراعية السودانية» ، وهي شركة خاصة ، امتياز زراعة القطن في هذه المنطقة . وقد اقتضى هذا الاتفاق تعاونًا بين الحكومة والشركة والمستأجرين السودانيين . فكانت الحكومة تستأجر الأراضي من ملاكها وتوفر رأس المال الأساسي اللازم لحفر القنوات وإنشاء محطات الضخ . أما الشركة فلم تكن تتحمل إلاّ نفقات قليلة ، بالإضافة إلى قيامها بإدارة المشروع ونقل المحصول وتسويقه . وأما المستأجرون فكانوا يقومون بالزراعة . وكان العائد من بيع المحصول يوزع على الشركاء الثلاثة كالآتي : ٤٠ في المائة للمستأجرين و ٣٥ في المائة للحكومة و ٢٥ في المائة للشركة ، ثم عدلت أنصبة الحكومة والشركة تعديلاً طفيفًا إلى ٣٨ ٪ للأولى و ٢٢ ٪ للثانية [٦١] .

وكان مشروع الجزيرة يستهدف ري ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ هكتار تُزرع بالقطن والذرة الرفيعة والعلف . ولكن الحرب العالمية الأولى أدت إلى التأخر في تنفيذ الخطة . وفي عام ١٩١٩ تم تعديل الخطة واستُكمل بناء سد سنّار عام ١٩٢٥ [٦٢] . ودفع النجاح في مشروع الجزيرة إلى تطوير أنواع أخرى من النشاط مرتبطة به كالنقل والري وحلج الأقطان.

ولتمويل هذه المشاريع تم استكمال نظام الضرائب باتفاقية بين بريطانيا ومصر ، تقوم مصر بمقتضاها بمد السودان بالمساعدة المالية وبالقروض من أجل مشروعات التنمية وتمويل الميزانية . وقد بلغت مساهمة مصر في ميزانية السودان ٢,٨ مليون جنيه مصري في الفترة ما بين ١٨٩٩ و ١٩١٦ ، بينما بلغ مجموع قروض مصر للسودان ٥,٤ مليون جنيه مصري في الفترة ما بين ١٩٠٠ و ١٩١٠ [٦٣] . وكانت هذه المنح والقروض المصرية لازمة بالنظر إلى قلة الضرائب في السودان ، إذ كانت الضريبة على الأرض تتراوح بين

(٦١) و . ن . ألان ور . ج . سميث ، في ج . د . توتيل (مشرف على التحرير) ، ١٩٤٨ ، ص ٦٠٨ و ٦٠٩ . أنظر أيضًا أ . غيتسكيل ، ١٩٥٩ ، ص ٧٠.

(٦٢) أ. غيتسكيل، ١٩٥٩، ص ٩٤.

(٦٣) المرجع السابق ، ص ٣٥.



الشكل ١٠-١٧ : زراعة القطن في الجزيرة، وهي منطقة تقع جنوب ملتقى النيل الأزرق بالنيل الأبيض.
(حقوق النشر محفوظة لـ : مكتبة صور هولتون – بي. بي. سي).

عشرة قروش ومائة قرش للفدان الواحد. وظلت ضريبة العُشر جزءًا من نظام الضرائب في السودان طيلة فترة الاحتلال البريطاني، كما كانت هناك ضرائب أخرى على التجارة وعلى أنواع مختلفة من الصناعات (٦٤).

وبغية التشجيع على زراعة الأرض كانت الضريبة تُفرض على ربع الأرض الصالحة للزراعة بعد سنتين، ثم تحصل الضريبة على كل الأرض بعد مرور ثماني سنوات إلى عشر سنوات. وكانت هناك ضرائب أخرى منها الضريبة على قطعان الماشية التي كانت تحصل من مجموعة إثنية بأكملها، وضريبة رؤوس تفرض على كل فرد بالغ وتتراوح بين ٢٥ قرشًا و ٨٠ قرشًا للفرد الواحد. وفي عام ١٩١٢ أُدخلت الضرائب العقارية، كما فُرضت الضرائب على السفن بحسب حمولتها.

نتائج النشاط الاقتصادي للاستعمار البريطاني على السودان

كان النشاط الاقتصادي للاستعمار البريطاني في السودان جديرًا بالثناء إلى حد ما إذا ما قورن بنشاط الفرنسيين في المغرب العربي، والإيطاليين في طرابلس. فلم يتم الاستيلاء على الأراضي لصالح الأجانب في السودان، كما أنها لم تتركّز في أيدي قلة من الناس كما كان الحال في المستعمرات الأخرى. أما مشروع الجزيرة فقد عاد بالنفع على البريطانيين وعلى السودانيين العاملين فيه بشكل مباشر. وساعد تطوير نظام حديث للنقل وبناء الموانئ كما ساعد تطوير الري على إقامة نظام زراعي حديث في السودان. ومع ذلك فهناك أيضًا جوانب سلبية للصورة، أولها أن البنى الأساسية التي أُنشئت لم تكن كافية على الإطلاق وكانت تستهدف بوضوح تعزيز المصالح البريطانية أكثر مما كانت تستهدف خدمة مصالح السودانيين. ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم بناء ميل واحد من الطرق الصالحة للسيارات في كل السودان في الفترة المذكورة، بينما مدّت الخطوط الحديدية أساسًا لتسهيل الحملات العسكرية البريطانية ثم لتعزيز وخدمة مشروعات استغلال القطن والصمغ التي أنشأها البريطانيون في منطقة الجزيرة وفي المناطق الغربية على التوالي. وكما هو الحال في معظم المستعمرات أُهمل التصنيع تمامًا. ولكن التهمة الأساسية الموجهة إلى الاستعمار البريطاني في السودان هي تهمة الإهمال الكامل لجنوب السودان من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك أن هذا الإهمال من العوامل الهامة التي أسهمت في خلق مشكلة الجنوب في السودان، وهي مشكلة لم تجد حلاً بعد.

(٦٤) هـ. أ. تونلي، في ج. د. توتيل (مشرف على التحرير)، ١٩٤٨.



الفصل الثامن عشر

الآثار الاجتماعية للسيطرة الاستعمارية: المظاهر الديموغرافية

بقلم: ج. ش. كالدويل

تُعتبر السنوات الواقعة بين ثمانينات القرن التاسع عشر وثلاثينات القرن العشرين بمثابة خط التقسيم الديموغرافي بين عهدين في افريقيا. ففي بداية تلك الفترة، كان سكان القارة لا يزالون قلائل متناثرين، على الأقل بمستويات العالم القديم. ولعل من الأكثر دلالة في هذا الصدد أن هؤلاء السكان لم يكونوا يتزايدون بسرعة، بالإضافة إلى ما ثبت من سرعة تأثرهم بأنواع الضغوط الداخلية والخارجية التي كانت تُفرض عليهم بشكل متزايد. ولا شك في أن تعداد هؤلاء السكان حوالى عام ١٩٣٥ كان يسير في طريق الزيادة بسبب التحكم المتزايد في معدلات الوفيات، مما وضع الأساس لتضاعف هذا التعداد على مدى الفترة الممتدة من ١٩٣٠ إلى ١٩٦٠، الأمر الذي أدى بدوره على نحو مؤكّد إلى الإسراع بالتوصل إلى الاستقلال وتوطيده.

وهناك مؤشرات كثيرة يمكن استخدامها لتصوير التغيرات التي طرأت بين التاريخين السابق ذكرهما، كما أن بعض هذه المؤشرات يفيد في إيضاح ما طرأ من تحول سكاني (ديموغرافي). ففي عام ١٨٨٠، كان الوجود الأوروبي في المناطق الداخلية البعيدة عن ساحل القارة محصورًا في جانبه الأكبر في الجزائر وفي جنوب افريقيا. ففي الجزائر كان يوجد ثلث مليون من المهاجرين – الذين جاءت غالبيتهم من فرنسا وأسبانيا وإيطاليا ومالطة – مستقرين على نحو وطّد ما أحرزه الجيش الفرنسي من انتصار. أما في جنوب افريقيا، فقد كان هناك عدد مماثل من الأوروبيين – غالبيتهم من أصل هولندي وانجليزي – بلغت طلائعهم في الشمال بعيدًا حتى نهر الليمبوبو (أنظر الشكل ١-١). وفي سائر أنحاء القارة، كان الأوروبيون قد بدأوا يفرضون سيطرتهم على مصر وتونس، ويحكمون بعض التجمعات السكانية الساحلية في السنغال وساحل الذهب (غانا)، فضلاً عن الجيوب التي تمركزوا فيها مثل غامبيا، وسيراليون، ولاغوس، وليبرفيل، وبعض أجزاء أنغولا وموزمبيق. وبحلول عام ١٩٣٥، كانت الإدارة الأوروبية قد توصلت إلى السيطرة على القارة بأكملها تقريبًا (أنظر الشكل ٧-١٢). وقد شهد نصف القرن هذا تقدم علم الطب الأوروبي من الجهل بأسباب معظم الأمراض الرئيسية في افريقيا إلى بلوغ القدرة على إحتواء

الجانب الأكبر من هذه الأمراض وعلاجه. والواقع أن نهاية القرن المذكور تزامنت مع الوقت الذي بدأت فيه عقاقير السلفا تفتح عهدًا من العلاج الكيميائي البالغ الأهمية بالنسبة للقارة. كما أن نصف القرن هذا نفسه يضم عصر بناء السكك الحديدية كله تقريبًا، والانتقال من فترة كان النقل البري فيها يوشك أن يكون كله معتمدًا على الحمالين من البشر إلى فترة بدأت فيها سيارات النقل تتضاعف عددًا على شبكة متنامية من الطرق الترابية أو الموحلة.

نمو السكان

لقد نشر الديموغرافيون عديدًا من الجداول عن نمو السكان في افريقيا بثقة بادية[١]. ولكن الحقيقة هي أن أوثق معلوماتنا عن أعداد البشر في افريقيا في القرن التاسع عشر مستمدة من منظور ارتدادي ينطلق من الموضع الذي تميزه التعدادات التي أجريت بعد الحرب العالمية الثانية. ولو كانت هذه التعدادات قد زعمت ضعف ما ذكرته من أرقام، لكنا - على الأرجح - قد عدلنا من تقديراتنا عن أعداد السكان قبل القرن الحالي تعديلاً مناظرًا في ارتفاعه.

• وأكثر التقديرات الخاصة بالقرن التاسع عشر ورودًا في النصوص هي تقديرات و. ف. ويلكوكس وأ. م. كار - سوندرز؛ وقد انضمت إليها أخيرًا تقديرات ديوران[٢]. والملاحظ هو أن الأولين على الأقل لم يستندا في تقديراتهما إلى أي أساس على الإطلاق، وان اكتسابهما القبول قد اعتمد اعتمادًا كاملاً تقريبًا على التكرار، وعلى الموثوقية التي استمدت فيما يبدو من تقارب ما وضعاه من أرقام.

والواقع أن ويلكوكس قد اكتفى بمجرد تكرار التقديرات التي كان قد وضعها كاتب إيطالي في القرن السابع عشر، هو ب. ريتشيولي[٣]، مبررًا قراره هذا بقوله إن ريتشيولي كان «قسيسًا يسوعيًا متبحرًا، لخّص معارف زمانه» ومفترضًا أنه لم يحدث أي نمو في تعداد السكان بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر[٤]. والحقيقة أن ريتشيولي كان أكثر تأثرًا بالسمة الصوفية للأعداد منه بالأدلة الديمغرافية الموثوقة، مما حدا به إلى وضع تقدير إجمالي لسكان الكرة الأرضية يبلغ ١٠٠٠ مليون نسمة، وزعها بين القارات بمضاعفات لوحدة قدرها ١٠٠ مليون. ولكي يضع في اعتباره ما كان واضحًا من حقيقة أن افريقيا لم تكن قارة غير مأهولة، مع إتاحة المجال في الوقت نفسه لوضع تقدير بالغ الكبر لسكان قارة آسيا، لم يكن أمامه من بديل سوى أن يخصص ١٠٠ مليون من السكان فحسب لافريقيا. وقد برّر ويلكوكس استخدامه لهذه التقديرات بأن زعم أن الكثافة السكانية في تلك الأجزاء من افريقيا التي لم تعرف بالنمو السريع لسكانها في عام ١٩٣١ (أي سائر افريقيا) بعد استبعاد مصر وتونس وشمال الجزائر وسيراليون وليبيريا وغامبيا وجنوب افريقيا وروديسيا الشمالية (زامبيا حاليًا) كانت مطابقة للرقم الذي وضعه ريتشيولي للقارة بأكملها[٥]. إلاّ أن هذا الإجراء الذي اتبعه ويلكوكس ليس له أي مبرر أو مدلول

---

(١) أنظر الأمم المتحدة، ١٩٧٣، الجدول رقم ١١,٤، ص ٢١.

(٢) و. ف. ويلكوكس، ١٩٣١؛ أ. م. كار-سوندرز، ١٩٣٦، ص ١٧ إلى ٤٥؛ ج. د. ديوران، ١٩٦٧، ص ١٣٦ إلى ١٥٩.

(٣) ب. ريتشيولي، ١٦٦١ و١٦٧٢، ص ٦٣٠ الى ٦٣٤.

(٤) و. ف. ويلكوكس، ١٩٣١، ص ٤٥.

(٥) المرجع السابق، ص ٥٣ و٥٤.

لأسباب عدة : فهو قد حدد الأقطار التي كانت المعرفة بحجم سكانها أقل من غيرها في ذلك الحين ؛ ولا يوجد أي برهان على أن أحجام السكان في هذه الأقطار ظلت ثابتة ؛ كما أنه لا يوجد أدنى سبب لافتراض أن الكثافات السكانية في هذه الأقطار كانت مماثلة لنظائرها في الأقطار المستبعدة. ولكن ويلكوكس يحتج بأنه لا يوجد دليل على حدوث أي نمو في سكان افريقيا قبل العصر الحديث ، ويستند إلى ذلك في تقديره لتعداد سكانها برقم ١٠٠ مليون حتى عام ١٨٥٠.

أما تقديرات كار – سوندرز فإنها في الحقيقة لا تمثل مجموعة منفصلة ، بل مجرد تعليق على أرقام ويلكوكس ، يتصل بالاتجاهات أو بأرقام الأقاليم الفرعية التي لم تجد العناية الكافية ، أكثر مما يتصل بالتقديرات الأساسية. وعلى ذلك ، فقد قبل كار – سوندرز أن يفترض صواب أرقام ويلكوكس الخاصة بتقديراته السكانية لعام ١٦٥٠ ، أي قبل زمانه (زمان كار – سوندرز وويلكوكس) وقبل إجراء التعدادات الواسعة النطاق في القارة بثلاثة قرون لا غير ، ولكنه احتج بالقول إنه لم يؤخذ في الاعتبار احتمال أن تكون الأضرار الجسيمة المترتبة على تجارة الرقيق قد أحدثت انخفاضًا في أعداد السكان قبل عام ١٨٠٠ ، وإن كانت هذه الآثار قد تم تعويضها وأكثر بعد ذلك من خلال النمو السكاني السريع في شمال افريقيا[٦] . وانتهى كار – سوندرز من ذلك إلى تحديد رقم منخفض قدره ٩٠ مليونًا لتعداد سكان القارة افترض أنه قد تم بلوغه مع حلول عام ١٨٠٠ ، مع حدوث زيادة سكانية بمقدار الثلث طرأت خلال القرن التاسع عشر[٧] .

ويلاحظ أن مقولة انخفاض تعداد السكان خلال القرن التاسع عشر كله أو جزء منه كثيرًا ما تتكرر ، ولكنها نادرًا ما تجد تبريرًا كافيًا. ويرى أحد المراقبين أن هذه المقولة يمكن تفسير ورودها بحقيقتين : أولاهما هي افتقار الأوروبيين إلى الألفة بالسكان الزراعيين المتناثرين بكثافة قليلة على مساحات كبيرة ، ومن ثم تصورهم أنهم يصادفون مناطق غير مأهولة ؛ والحقيقة الثانية هي رغبة المصلحين والمحسنين في أن يعتقدوا أنهم قد قدموا العون بعد فترة من الفوضى المخربة التي أحدثها مواطنوهم[٨] . ويرى مراقب آخر أن التقديرات المفرطة لأعداد السكان قد وضعت في وقت الاندفاعة الاستعمارية الرئيسية من جانب القوى الأوروبية بقصد تشجيع الاستثمار في الشركات الأوروبية المشتركة في تلك الحركة[٩] . ولا شك في أنه كان من السهل حساب أرقام كبيرة لتعداد السكان من روايات بعض المستكشفين ، أمثال هـ. م. ستانلي ، لأن أولئك المستكشفين كانوا ميالين من جهة إلى الانحياز لأعلى الأرقام ، ولأنهم من جهة أخرى كانوا بصفة عامة يسيرون في استكشافاتهم على طول مجاري الأنهار أو الممرات المطروقة التي كانت تمر بالضرورة خلال مناطق ذات كثافة سكانية أعلى من المعتاد.

وتبدو مجموعات أرقام ديوران عن تعدادات السكان في افريقيا ممثلة لتغير رئيسي في هذا الصدد. ففيما يتعلق بمعظم سكان القارة ، أي أولئك الذين يعيشون جنوب الصحراء الكبرى ، يضع ديوران تقديرات ارتجاعية يفترض فيها تطبيق أرقام الأمم المتحدة لعام ١٩٢٠[١٠] . ولكنه أهمل بعد ذلك رقم ١٩٢٠ عندما وضع تقديره الأوسط ، على أساس أن ذلك الرقم يشير إلى معدل مرتفع إلى درجة غير مقبولة لنمو

(٦) أ. م. كار-سوندرز ، ١٩٣٦ ، ص ٣٤ و٣٥.
(٧) المرجع السابق ، ص ٤٢.
(٨) ر. ر. كوزينسكي ، ١٩٤٨ – ١٩٥٣ ، الجزء الثاني ، ص ١٢٠.
(٩) ج. سوريه – كانال ، ١٩٧١ ، ص ٣٧.
(١٠) ج. د. ديوران ، ١٩٦٧ ، ص ١٥٢ و١٥٣.

السكان (١,٥ في المائة سنويًا) بين ذلك التاريخ ورقم الأمم المتحدة لعام ١٩٥٠ الذي تقبّله. وعلى ذلك فإن الأساس الحقيقي لهذه الإسقاطات الاستعادية هو تعدادات ما بعد الحرب العالمية الثانية. إلاّ أن ديوران مع ذلك لا يبدي سببًا لرفض معدل النمو السكاني الذي تقدره الأمم المتحدة للفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٥٠، ومن ثم يظل الشك قائمًا في استمرار تفوق تأثير ريتشيولي المنقول عن طريق ويلكوكس وكار – سوندرز. وينتهي ديوران – فيما يبدو أنه محاولة لتبرير النهج الذي اتبعه – إلى القول بأنه: «عندما يُضاف الرقم التقديري لشمال افريقيا، فإن [هذا التقدير الأوسط] يتفق على وجه التقريب مع افتراض ويلكوكس أن حجم سكان افريقيا كلها كان ثابتًا عند مستوى ١٠٠ مليون نسمة خلال هذه الفترة [من ١٧٥٠ إلى ١٨٥٠]»[11]. وتستند تقديرات ديوران الخاصة بشمال افريقيا إلى دراسات نمو السكان في مصر والجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن الحالي[12]، أما تقديره الأوسط فهو مُعَدّ بحيث يضفي على المنطقة معدلاً سنويًا للنمو السكاني قدره ١,٢٥ في المائة بين عامي ١٨٥٠ و١٩٢٠.

وتعتبر تقديرات ديوران الدنيا والقصوى أداة أكثر جلاء في هذا الصدد، حيث نجده يحددها لعام ١٨٥٠ بـ٨١و١٤٥ مليونًا على التوالي، متقبلاً بذلك هامشًا للخطأ تبلغ نسبته حوالى ٣٠ في المائة بالزيادة أو النقصان. في حين أن التقديرات المناظرة لقارة آسيا وقارة أمريكا اللاتينية موضوعة في حدود هوامش للخطأ لا تزيد عن ١٠ في المائة، بل وتنحصر في ٤ في المائة فحسب بالنسبة لقارة أوروبا. ولعل من التفسيرات الجزئية لما هو باد من عدم الاستيثاق من الأرقام الخاصة بافريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما هو معروف عن ندرة السجلات المكتوبة الخاصة بتلك المنطقة. ومما يصور احتمالات عدم الاستيثاق هذا عدد من الحقائق المعينة التي كانت قائمة وقت الكتابة، مثل الجدل الذي ثار حول سكان نيجيريا وتعدادهم، الذي زُعمت له أرقام تتباين بما لا يقل عن ٢٠ مليونًا، والشكوك الكبيرة حول تعداد شعوب كبيرة الحجم، مثل سكان أثيوبيا.

واضح إذن أنه ليس هناك من يعرف تعداد سكان افريقيا، وخاصة افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، خلال الفترة التي يشملها هذا الفصل. ولا يبدو أن هناك أحدًا على استعداد لأن يقدر هذا التعداد بأقل من ١٠٠ مليون أو بأكثر من ١٥٠ مليونًا في عام ١٨٨٠. وبحلول عام ١٩٠٠، نجد أن الفارق بين أدنى التقديرات وأعلاها يضيق إلى ما بين ١١٥ و١٥٥ مليونًا. أما الآن فإن الدلائل تشير بوضوح متزايد إلى أن رقم الـ١٥٠ مليونًا كان قد تم تجاوزه بالفعل في عام ١٩٣٥. ويلاحظ أن معظم مناطق افريقيا لم تجر فيها أية تعدادات حقيقية للسكان خلال تلك الفترة، كما أن بعض التعدادات التي أجريت بالفعل لا تكاد تستحق هذه التسمية. وعلى سبيل المثال، فإن تعداد نيجيريا الشمالية لعام ١٩١١ قد أرسل إلى لندن على صفحة واحدة من الورق[13]. وقد قضى ر. ر. كوزينسكي سنوات طويلة في كتابة ثلاثة مجلدات ضخمة[14] تضم ألفين وخمسمائة صفحة تقريبًا فحص فيها بمنتهى الدقة والعناية المعلومات والبيانات السكانية التي توفرت قبل الحرب العالمية الثانية عن جميع المستعمرات البريطانية ومنطقتي الانتداب البريطاني في افريقيا. وإذا كان هذا الكتاب يتميز بجاذبية أثرية في أعين الأخصائيين

(١١) المرجع السابق، ص ١٥٣.
(١٢) وبشكل خاص سي. ف. كيزر، ١٩٤٤، ص ٣٨٣ إلى ٤٠٨؛ ول. شُفالييه، ١٩٤٧.
(١٣) سي. ك. ميك، ١٩٢٥، ص ١٦٩.
(١٤) ر. ر. كوزينسكي، ١٩٤٨ – ١٩٥٣؛ ١٩٣٩.

في الدراسات السكانية ، إلاّ أن من الخطأ أن نفترض أن له كبير مغزى أو مدلولاً فيما يتعلّق بالمستويات أو الاتجاهات السكانية خلال الفترة التي نعنيها هنا.

إلاّ أن من الممكن – ومن المفيد على التحقيق – أن نذكّر هنا بعض الأمور المستمدة من الأدلة الحديثة المتصلة بطبيعة السكان الافريقيين ، ثم نلقي نظرة على القوى التي لا بد وأنها قد شكلت هؤلاء السكان في الفترات الأقدم عهدًا.

تجمعات سكانية سريعة التأثر (هشة) تبرز من حالة قريبة من الثبات

إذا استثنينا الفترات غير العادية ، مثل الزمن الحالي الذي تجري فيه ثورة علمية وتكنولوجية تغير العالم ، فإن معدلات نمو السكان لا بد وأنها كانت منخفضة نسبيًا ، ومن ثم فإن معدلات الوفيات يجب أن تكون متقاربة مع معدلات المواليد. وينشأ ذلك عن طبيعة النمو الأسّي الذي يؤدي – على مدى أية فترة طويلة إلى حد ما – إلى أعداد ضخمة تنتج عن معدلات زيادة تبدو في ظاهرها منخفضة. فمعدل النمو الذي لا يتجاوز ٠,٥ في المائة سنويًا (والذي ينتج عن معدل مواليد لا يزيد إلاّ بخمس نقاط في الألف فقط عن معدل الوفيات) يؤدي إلى زيادة تبلغ خمسة عشر ضعفًا على مدى ألف سنة. وحتى إذا كان تعداد سكان افريقيا مرتفعًا إلى رقم ١٥٠ مليونًا في عام ١٩٠٠ ، فان من غير المحتمل ألاّ تكون القارة قد احتوت على أكثر من ١٠ ملايين نسمة قبل ألف عام من ذلك.

وبناءً على ذلك يمكن الاعتقاد بأن معدلات الوفيات في الفترات السابقة على العصر الحديث كانت تتقارب مع معدلات المواليد في حدود فرق لا يزيد على خمس نقاط في الألف. وينبغي أن نضيف إلى هذا بعض التحفظات : فالذي ذكرناه يتعلق بمتوسط على مدى فترة طويلة جدًا ؛ ومن الجائز أن تكون القارة في مجموعها قد شهدت ذبذبات سكانية على مدى السنوات الألف الماضية ، ومن شبه المؤكّد أن الكثير من مجتمعاتها قد عانت – كل على حدة – من تدهورات سكانية مريعة أعقبها نوع من الإبلال أو الإفاقة والعودة إلى الوضع الطبيعي. إلاّ أن من غير المحتمل أن يكون هذا الشفاء قد تحقق عن طريق معدلات زيادة طبيعية تتجاوز بكثير الواحد في المائة سنويًا في شمال افريقيا قبل أوائل القرن التاسع عشر ، أو في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى قبل نهاية ذلك القرن. والأرقام المعنية هنا تمثل متوسطات لمعدلات المواليد والوفيات. وتشير الأدلة – التي يستمد جانب كبير منها من أوروبا قبل العصر الحديث – إلى أن عدد المواليد في معظم السنين يزيد على عدد الوفيات ، في حين أن معدل الوفيات يلحق بمعدل المواليد أو يتجاوزه في سنوات قليلة نسبيًا تتميز بمعدلات وفيات بالغة الارتفاع تطرأ نتيجة كوارث معينة ، مثل الأوبئة أو المجاعات أو الحروب.

وعلى ذلك فإذا كانت معدلات الإنجاب قد بقيت ثابتة إلى حد كبير في افريقيا ، فإننا يمكن أن نستنبط بعض المعلومات عن كل معدلات الإنجاب والوفيات في الماضي من خلال دراسة الأنماط الحديثة لمعدلات الإنجاب. ومنذ منتصف الخمسينات في القرن العشرين ، أُجريت الاستقصاءات السكانية في افريقيا على نطاق واسع وبأعداد تزيد عنها في أي مكان آخر من العالم[١٥] . ويعترض تفسير البيانات المستمدة من هذه الاستقصاءات عدد من الصعوبات ، ترجع في جانبها الأكبر إلى أن السكان الافريقيين لم يكونوا موجهين ثقافيًا إلى اعتبار أنواع البيانات (ولا سيما تلك الخاصة بالعمر على وجه الدقة) التي

(١٥) أنظر ، على سبيل المثال ، تفوق افريقيا في كتب الأبحاث حول نسبة المواليد ؛ و. ج. دونكان ، ١٩٧٣.

يحتاجها الديموغرافيون هامة أو قابلة للمعالجة الكمية. غير أن هذه الصعوبات نفسها قد أدت إلى ظهور مناهج جديدة للتحليل (إلى الدرجة التي أسفر فيها التحدي الذي تمثله البيانات الافريقية عن حدوث ثورة منهجية في مجال الدراسات السكانية) نتج عنها استخلاص كثير من المعلومات عن افريقيا جنوب الصحراء الكبرى[١٦].

والنمط الذي يتكشف من هذه المعلومات هو نمط يتميز بقدر من التنوع يزيد كثيرًا عما يمكن أن يتوقعه الإنسان استنادًا إلى الاعتبارات النظرية الخاصة بالثبات السكاني الطويل الأمد (وقد يمكن تفسير بعض هذا التنوع بأنه نتيجة عيوب معينة في البيانات). إلاّ أن من الواضح أن معظم السكان الافريقيين جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في مناطق يبلغ معدل إنجاب النساء فيها من ٦,٥ إلى ٨ من المواليد الأحياء خلال فترة الإخصاب في حياة المرأة، ويقترب فيها معدل المواليد الاجمالي من ٥٠ في الألف أو أكثر. والاستثناء من ذلك هو القطاع المستطيل الواقع في وسط افريقيا بمساحة تزيد على ٥ ملايين كيلومتر مربع وتضم الغابون والكاميرون وجمهورية الكونغو وجمهورية وسط افريقيا وجزءًا كبيرًا من شمال زائير. ففي هذا القطاع المستطيل نجد أن متوسط المواليد لا يزيد فيما يبدو على ستة للمرأة الواحدة خلال فترة خصوبتها، بل وينخفض في بعض المناطق إلى أقل من أربعة، منتهيًا إلى معدل مواليد إجمالي للمنطقة كلها يقل بالتأكيد عن ٤٠ في الألف، وذلك أثناء الفترة التي وُلد فيها الأطفال الذين شملهم الاستقصاء، أي ابتداءً من الأربعينات إلى أوائل الستينات من القرن العشرين. وقد يكون من أهم ما يفسر الأرقام – وإن لم يوضح أسبابها – وجود عدد كبير من النساء اللائي لا أطفال لهن بالمرة، واللائي تبلغ نسبتهن حوالى خمسي مجموع النساء في بعض المناطق.

وإذا حصرنا اهتمامنا في المنطقة الواقعة خارج قطاع الخصوبة، فقد يمكننا أن نجازف ببعض التخمينات المقبولة عقلاً فيما يتصل بالسكان جنوب الصحراء الكبرى قبل العصر الحديث، وذلك بأن نستخدم مناهج الثبات السكاني في التحليل[١٧]. إلاّ أننا يجب أن نسجل أولاً أمرين يمثّلان مشكلتين: أولهما معدل المواليد الذي يُستبعد جدًا أن يكون قد زاد في أي وقت من الأوقات عن مستواه الحالي، ومن الجائز أنه قد ظل ثابتًا، كما تشير الدلائل الخاصة بالتسلسل الهرمي للأعمار والتي سجلتها التعدادات الخاصة بساحل الذهب وغانا على مدى خمسين عامًا[١٨]. ومن ناحية أخرى، فمن الجائز أن يكون تحسين الظروف الصحية قد خفض من نسبة العقم والخصوبة المنخفضة، وفقًا لما يبدو أن المؤشرات تدل عليه بالنسبة لكينيا وجزيرة موريس على الأقل[١٩]. وإذا كان هذا صحيحًا، فمن غير المحتمل أن تكون

(١٦) جاء وصف هذه المنهجية في و. براس وأ. ج. كول في: و. براس وآخرون، ١٩٦٨، ص ١٠٨ إلى ١٤٢، أ. ج. كول وب. ديميني، ١٩٦٧. كما ترد نتائج وتفسيرات لاحقة ومتابعة في أ. ج. كول وف. لوريميه، في: و. براس وآخرون، ١٩٦٨؛ وكذلك في أ. ج. كول وأ. فان ديفال، في: و. براس وآخرون، ١٩٦٨؛ وهـ. ج. باج وأ. ج. كول، في س. هـ. أوماند وسي. ن. إيجيوغو (مشرف على التحرير)، ١٩٧٢؛ وكذلك هـ. ج. باج في: ج. ش. كالدويل (مشرف على التحرير)، ١٩٧٥.

(١٧) استخدمنا الأرقام الواردة في جدول مجموعة «الشمال» من كتاب أ. ج. كول وب. ديميني، ١٩٦٦، ص ٢٢٠ إلى ٤٣٥.

(١٨) ج. ش. كالدويل، في: و. بيرمنغهام وإي. و. نيوشتات وأ. ن. أومابوي (مشرف على التحرير)، ١٩٦٧، ص ٩٤.

(١٩) كان معدل المواليد في جزيرة موريس أقل من ٤٠ في الألف طوال القرن، ثم ارتفع من ٣٣ في الألف عام ١٩٤٣ إلى ٥٠ في الألف عام ١٩٥٠، وكانت أكبر زيادة هي التي طرأت خلال حملة مكافحة الملاريا وبعدها. ويعتقد وليام براس أن معدلات المواليد في كينيا ارتفعت خلال الخمسينات في القرن العشرين (تقرير شخصي). ويعتقد فان دي كا أن

نسبة المقدرة على الإنجاب في فترة ما قبل العصر الحديث أقل من ٩٠ في المائة من النسبة القائمة حاليًا ، ومن المستبعد جدًا أن تكون أقل من ٨٠ في المائة من النسبة الحالية . أما الأمر الثاني فهو احتمال أن حجم السكان لم يكن ثابتًا ، وإنما كان يتميز بمعدل للنمو يصل متوسطه إلى ٠,٥ في المائة سنويًا على مدى عدة قرون (لأسباب سترد مناقشتها فيما بعد) . ويتيح لنا النطاق الكامل للاحتمالات أن نصف مجتمعًا متوسط خصوبة النساء فيه ما بين ٥,٥ و٧ مواليد أحياء ، بما يؤدي إلى معدل للمواليد قدره ٤٢ إلى ٥٠ في الألف ، ومتوسط العمر فيه – حسب المتوقع عند الميلاد – هو ٢٠ إلى ٣٠ سنة ، بما يؤدي إلى معدل وفيات قدره ٣٨ إلى ٥٠ في الألف ، ونسبة وفيات الأطفال فيه تتراوح بين ٢٥٠ و ٣٧٥ وفاة لكل ألف طفل من المواليد الأحياء . وقد يكون الافتراض الأوسط في هذا الصدد هو وضع يبلغ متوسط خصوبة النساء فيه ما يزيد قليلاً على ستة مواليد أحياء ، ويبلغ متوسط النمو السكاني فيه ٠,٣٣ في المائة ، ويكون توقع الحياة فيه لدى الميلاد حوالى ٢٢,٥ سنة (وهو ما يقارب الرقم الخاص بروما القديمة عند نهاية الجمهورية)[٢٠] ، ويبلغ المعدل الإجمالي للمواليد فيه ما يقرب من ٤٨ في الألف ، والمعدل الإجمالي للوفيات حوالى ٤٥ في الألف ، ومعدل وفيات الأطفال ٣٠٠ إلى ٣٥٠ في الألف . ولا شك في أن ارتفاع معدلات المواليد في افريقيا الاستوائية ، نتيجة لأسباب ثقافية ودينية ، يمثل رد فعل على معدلات الوفيات المرتفعة في منطقة تُعتبر منذ عهد بعيد من أكثر مناطق العالم تميزًا بما يتفشى فيها من أمراض .

وليس في هذه الصورة ما يبعث على الدهشة بأي حال . ذلك أن الظروف الصحية التي من هذا النوع قد استمرت سائدة حتى عصرنا الحالي تقريبًا في المناطق النائية من القارة . وقد أسفرت الاستقصاءات التي أجريت في مالي في أواخر الخمسينات وفي فولتا العليا في أوائل الستينات عن بيانات معدلة تشير إلى معدلات إجمالية للوفيات تقرب من ٤٠ في الألف ، والى معدلات لوفيات الأطفال تقارب – بل وتتجاوز – ٣٠٠ في الألف[٢١] . إلاّ أن هذا الوضع لا يتناسب مع الاستقرار في منطقة المعدل المنخفض للإنجاب في افريقيا الوسطى إذا افترضنا أن معدلات المواليد المقول بها الآن لتلك المنطقة هي معدلات مستمرة بنفس المستوى منذ الزمن الماضي . وانطلاقًا من مستويات الوفيات السابق بيانها (والتي تمثل افتراضًا محافظًا بالنظر إلى أن الظروف الصحية في غابات المنطقة الاستوائية للساحل الغربي تتميز منذ عهد بعيد بأنها أسوأ من نظائرها في أي مكان آخر) ، يمكننا أن نتنهي إلى تلك المناطق التي كان متوسط عدد المواليد لكل امرأة فيها في القرون الماضية يبلغ ٥ مواليد قد شهدت تناقصًا في حجم السكان بنسبة تزيد على ٠,٥ في المائة سنويًا ، وأن المناطق التي كان متوسط عدد المواليد فيها ٣,٥ قد شهدت تناقصًا في حجم السكان بنسبة تزيد على ١,٥ في المائة سنويًا . غير أن هذا أمر لا يمكن تصور استمراره لأية فترة طويلة ، لأن السكان الذين يتعرضون لذلك لا بد وأن ينقصوا بمقدار النصف مرة كل أربعين سنة ، وكلا الافتراضين لا بد وأن ينطلقا من حجم سكاني خلال السنوات الأولى للاحتكاك الأوروبي يزيد كثيرًا عن كل ما ذُكر في هذا الصدد . والنتيجة التي لا مفر منها هي أن معدلات الإنجاب قد انخفضت في المنطقة خلال فترة حديثة نسبيًا ، ويحتمل أن تكون هي الفترة التي نعالجها في هذا الفصل .

والهدف الرئيسي هنا هو بحث تلك المؤثرات التي قد يرجع إليها السبب في التغيرات السكانية الطويلة

معدلات المواليد المعاصرة تتجه إلى الارتفاع في غينيا الجديدة في ظروف صحية وظروف تغير اجتماعي مماثلة لتلك التي توجد في بعض أجزاء افريقيا ؛ ج . د . فان دي كا ، ١٩٧١ .

(٢٠) ل . إي . دبلن وأ . ج . لوتكا وم . سبيغلمان ، ١٩٣٦ ، ص ٤٢ .

(٢١) ب . كانتريل ، في : ج . ش . كالدويل (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٥ ، ص ١٠٢ .

المدى والمؤثرات التي يحتمل أن تكون قد ترتبت عليها نتائج أكثر خطورة في الأمد القصير خلال القرن الماضي. ومن الافتراضات الشائعة أن القيد الأكبر على أعداد السكان في المجتمعات التقليدية هو مدى توفر الطعام. إلاّ أن أ. بوزراب يرى أن الكثافات السكانية الحرجة لا تؤدي إلى أوضاع مالثوسية ، بل إلى تغيرات في أساليب الزراعة : «فالمعدلات المنخفضة للنمو السكاني التي كانت تسود (إلى عهد قريب) في المجتمعات قبل الصناعية لا يمكن تفسيرها بأنها نتيجة لعدم كفاية موارد الغذاء بسبب الزيادة السكانية المفرطة. ولا بد لنا من أن نفسح مجالاً لعوامل أخرى عند تفسير الاتجاهات الديموغرافية... عوامل طبية ، وبيولوجية ، وسياسية ، الخ»[٢٢] . ولعل الماضي الافريقي كان أكثر تركيبًا وتعقيدًا من ذلك – على الأرجح – وأن القيود النهائية كانت هي قيود موارد الغذاء على الرغم من عدم بروزها إلى الصدارة في كثير من الأحيان. فقد كانت الأرض المتاحة للفلاحة هي تلك التي لم تخصص لأغراض أخرى... ومثال ذلك أن الأراضي المهجورة تقريبًا والتي كانت تقع بين الممالك المتحاربة لم يكن يجري تبادل السيطرة عليها إلاّ باعتبارها أرضًا خالية فاصلة بين الطرفين. وقد كانت الأراضي المستغلة في أي وقت في أجزاء كبيرة من القارة صغيرة المساحة نسبيًا ، إما لأن زراعة القطع بالتوالي والإحراق في مناطق السافانا كانت تستلزم تبوير الجزء الأكبر من الأرض المتاحة في جميع الأوقات ، أو لأن المشتغلين بالصيد وجمع الغذاء كانوا يحتاجون إلى مساحات ضخمة تفي باحتياجاتهم. ولم تكن ظروف المجاعة الشديدة تطرأ إلاّ في أوقات متباعدة ، بسبب الجفاف أو غارات الجراد أو اضطراب نظام الحياة الناشئ عن الحرب أو الأوبئة. وكانت الأزمة عادة تقع مفاجأة إلى درجة لا تتيح أي فرصة لغزو الأراضي المبورة للراحة على نطاق كبير أو مؤثر[٢٣] . والواقع أن حدود طاقة الحمل التي تستطيعها الأرض كان يتم بلوغها بما يترتب عليه وقوع معدلات ضخمة للوفيات وانخفاض أعداد السكان انخفاضًا ملموسًا يستمر عقودًا متتالية. وعلى ذلك فإن الضغط على طاقة نظام إنتاج الغذاء كان في العادة – وإن لم يكن دائمًا – أقصر زمنًا وأشد مفاجأة من أن يؤدي إلى ما يتحدث عنه بوزراب من تغيرات متتابعة في أساليب استخدام الأراضي. والأقرب إلى الاحتمال هو أن تحدث تلك التغيرات عندما تمارس أعداد السكان ضغطًا وئيدًا متصلاً على طاقة إنتاج الغذاء لنظام فلاحة الأرض ، إما في أوضاع يكون قد أمكن فيها تخفيض القمم القصوى للوفيات عن طريق التدابير الصحية ، أو غير ذلك من الإجراءات ، أو حيثما كانت صدف الحظ الحسن أو الظروف الجغرافية مساعدة على التخفيف من هذه القمم. والذي كان يحدث هو أن حجم السكان كان يظل طوال عقود مديدة بعد وقوع الأزمة عند مستوى أقل من ذلك الذي يبدأ عنده الضغط على موارد الغذاء[٢٤] . وكان السكان يتزايدون ، ولكن بمعدلات متواضعة ، نظرًا لاستمرار تأثرهم بمخلفات الأمراض القاسية. ومن المحتمل أن معدل نمو السكان كان يزداد قليلاً بعد حدوث الانخفاض الشديد في عددهم بسبب الانخفاض المؤقت في إمكانات انتقال الوباء أو المرض المعدي[٢٥] ، ولكن هذا أمر ليس مؤكّدًا بالمرة ، لأن من المحتمل أن تكون الكارثة قد أدت إلى درجة من اختلال نظام المجتمع (مثل

(٢٢) أ. بو زراب ، ١٩٦٥ ، ص ١٤.

(٢٣) تعتمد هذه الحجة في جانب كبير منها على دراسة أولية عن الجفاف في منطقة الساحل وفي أثيوبيا في أوائل السبعينات ، أشار إليها ج. ش. كالدويل في كتاب سيصدر قريبًا.

(٢٤) للاطلاع على مناقشة أعمق لهذا النوع من الضغوط ، أنظر : و. آلان ، ١٩٦٥.

(٢٥) وقد كانت تلك فيا يبدو هي الحال بين مستعمري أمريكا الشمالية في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، على نقيض الأوضاع السائدة في المجتمعات التي جاؤوا منها.

الارتفاع الكبير في نسبة الأيتام مثلاً) تقود بدورها إلى زيادة معدلات الوفيات الناتجة عن الأسباب الأخرى.

العوامل المتضاربة للتغير الديموغرافي حتى عام ١٨٨٠ وما بعده

لقد كانت تجارة الرقيق أوضح وأعنف هجوم على التوازن الديموغرافي. ومع أن هذا الفصل يتناول فترة تزامنت بدايتها مع التوقف التام لتجارة الرقيق عبر الأطلسي، إلاّ أن من المهم مناقشة حجم هذه التجارة ونطاقها وما خلفته من آثار باقية.

إن الكيفية التي أصبحت بها أرقام معينة تلقى القبول باعتبارها ممثلة لحجم سكان افريقيا الاستوائية الذين شحنوا إلى العالم الجديد تحمل شبهًا ملفتًا للنظر لأصول التقديرات السكانية للقارة التي وضعها ريتشيولي. وقد أوضح كورتين كيف أن جميع المؤرخين المحدثين تقريبًا قد استمدوا بياناتهم على نحو غير مباشر من كوزينسكي، الذي استعار تقديراته من و. أ. ب. دوبوا، الذي حصل عليها بدوره من افتراضات لا تستند إلى أي دراسة أو بحث وضعها ادوارد دونبار، الذي كان داعية أمريكيًا لقضية سياسية مكسيكية في منتصف القرن التاسع عشر[٢٦]. وإلى أن يحاول باحث في المستقبل إجراء دراسة أكثر اكتمالاً للمصادر الأصلية، فليس هناك بديل عن استخدام تقديرات كورتين الخاصة التي تحدد رقمًا يزيد على ٩,٥ مليون من الرقيق الذين وصلوا إلى العالم الجديد، موزعين على القرون المتتالية على النحو التالي: القرن الخامس عشر ٣٤ ٠٠٠ (٠,٤ في المائة من المجموع الكلي) القرن السادس عشر ٢٤١ ٠٠٠ (٢,٥ في المائة)؛ القرن السابع عشر ١ ٣٤١ ٠٠٠ (١٤,٠ في المائة)؛ القرن الثامن عشر ٥ ٦٥٢ ٠٠٠ (٥٩,١ في المائة)؛ والقرن التاسع عشر ٢ ٢٩٨ ٠٠٠ (٢٤,٠ في المائة)[٢٧]. وقد أدت هذه الحركة، التي أكملتها حركة أخرى حرة بالغة الصغر عبر الأطلسي في القرن التاسع عشر[٢٨]، إلى أن يستقر في الأمريكتين سكان ذوو أسلاف افريقيين – جزئيًا على الأقل – بلغ تعدادهم وقت الكتابة أضعافًا كثيرة لتعداد الرقيق الذين نقلوا أصلاً، بما أدى إلى أن تحتل افريقيا بوضوح المركز الثاني بعد أوروبا مباشرة كمصدر للسكان الذين استوطنوا خارج قارتهم الأصلية. ولا يزال المغزى التاريخي لهذه الحقيقة في حاجة إلى استكشاف أبعاده استكشافًا كاملاً.

إن تصدير الرقيق (محسوبًا في المحل الأول على أساس أولئك الذين وصلوا إلى الأمريكتين)، يمكن

---

(٢٦) ب. د. كورتين، ١٩٦٩، ص ٣ إلى ٨؛ وتعتمد غالبية هذه التقديرات على مصادر غير أصلية أوردها ر. ر. كوزينسكي، ١٩٣٦، ص ١٢.

(٢٧) هذه الأرقام مستخلصة من الجداول الواردة في الصفحات ١١٦ و١١٩ و٢١٦ و٢٣٤ من دراسة ب. د. كورتين، ١٩٦٩. وفي اجتماع الخبراء في تجارة الرقيق الافريقية الذي عُقد في بور – أو – برانس في هاييتي تحت رعاية اليونسكو من ٣١ يناير/كانون الثاني إلى ٤ فبراير/شباط ١٩٧٨، لم يتم التوصل إلى اتفاق حول العدد الدقيق للرقيق الذين نُقلوا إلى العالم الجديد. وقد ساد الاعتقاد بأن أرقام كورتين أقل من الواقع وأن الرقم الصحيح هو ما بين ١٥ و٣٠ مليونًا. أنظر التقرير النهائي للاجتماع، ومرجعه: ثقافة – ٧٨/مؤتمر ٦٠١/٧، اليونسكو، باريس، ١٧ يوليو/تموز ١٩٧٨، وج. أ. إينيكوري: «تجارة الرقيق واقتصاديات الأطلسي من ١٤٥١ إلى ١٨٧٠»، ورقة عمل قدمت إلى الاجتماع تحت رقم الإحالة: ثقافة – ٧٦/ف ع/٢٢، باريس، ١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٦.

(٢٨) مثال ذلك حشد ٣٦ ١٠٠ افريقي في جزر الهند الغربية البريطانية (جزر الانتيل) بين عامي ١٨٤١ و١٨٦٧. أنظر ج. و. روبرتس، ١٩٥٤، ص ٢٣٥.

تقديره كمعدل للهجرة، يخضع بطبيعة الحال للقيد الذي يفرضه عدم وجود أية معرفة حقيقية لحجم السكان في القاعدة التي خرج منها أولئك «المهاجرون». ولأغراض التصوير، سنستخدم هنا تقديري ديوران المتوسط والأدنى[٢٩] (وسنستخدم التقدير الأخير لأننا سنحاول فيما بعد بيان أن هذا التقدير الأدنى قد يكون أقرب إلى الحقيقة من التقديرات الجديدة لحجم السكان الثابت). وإذا ركّزنا على الفترات الزمنية الأربع لكل من القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، وحسبنا المعدلات السنوية لكل ألف من سكان القاعدة، فإن تقدير المتوسط ينتهي بنا إلى معدلات هجرة ترتفع إلى ٠,٥ في القرن الثامن عشر وتهبط إلى ٠,٤ في بداية القرن التاسع عشر، في حين أن التقدير الأدنى للتواريخ ذاتها لا يرتفع إلى ٠,٩ إلاّ ليهبط إلى ٠,٦. وفيما يتعلق بافريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال هاتين الفترتين، فإن معدلات التقدير المتوسط تكون ٠,٦ و٠,٤. ومعدلات التقدير الأدنى أو المنخفض تكون ١,١ و٠,٦. إلاّ أن غالبية الرقيق جاءت من مناطق محدودة على الساحل الأطلسي لافريقيا، ومعظمها من الشريحة الممتدة من السنغال إلى أنغولا. وكانت مساقط رؤوس الأغلبية الكبرى من الرقيق تقع في مناطق داخلية تبعد ٥٠٠ كيلومتر عن الساحل. وإذا افترضنا أن هذه المواضع كانت تضم ما يقرب من ثلث سكان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإننا نستطيع أن نحسب للفترات الزمنية الأربع كلها معدلات تبلغ: ٠,١، و٠,٦، و٢,٥، و١,٨، وفقًا للتقدير المتوسط، ومعدلات تبلغ: ٠,٢، و٠,٨، و٣,١، و١,٩ وفقًا للتقدير الأدنى. وينبغي أن تُضاف إلى هذه الأرقام حالات الوفاة الناتجة عن عمليات الاسترقاق. ويبدو أن الخسائر التي كانت تحدث أثناء الرحلة البحرية عبر الأطلسي قد انخفضت من الخمس تقريبًا خلال القرنين الأولين إلى ما يقرب من السُدس ثم العُشر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على التوالي[٣٠]. ولقد كانت هناك دون شك خسائر كبيرة في الأرواح في افريقيا أيضًا خلال عمليات اقتناص الرقيق وسوقهم سائرين على الأقدام حتى الساحل. ولم يكن هناك مفر من حدوث بعض حالات الوفيات الإضافية هذه على أية حال، لأن التحليلات التي أجريت لأصول الرقيق في غرب افريقيا توضح أن عدد المقتنصين لبيعهم كان يزيد زيادة كبيرة عندما تطرأ حروب داخلية، مثل فتوح الفولانيين في نيجيريا، فتؤدي إلى أعداد كبيرة من اللاجئين والأسرى[٣١]؛ بيد أنه لا شك في أن وجود السوق على الساحل كان يدفع إلى زيادة العنف الأهوج الذي يسفر عن ضحايا بسبب الفوضى الزائدة التي يحدثها أو عن تطبيق أكثر عنفًا وتشددًا للقوانين العرفية. وعلى ذلك فقد يكون من الأجدر زيادة المعدلات المذكورة فيما تقدّم بمقدار النصف على الأقل بالنسبة للقرنين السادس عشر والسابع عشر، وبمقدار الثلث للقرن الثامن عشر، وربما أيضًا بمقدار الخمس فيما يتعلق بالقرن التاسع عشر.

إلاّ أن هذا التضخم في معدلات الخسائر، حتى عند تطبيقه على التقديرات الدنيا للسكان، لا يؤدي إلى مستويات افريقية كلية للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر تزيد على ١,٣ و٠,٧ على التوالي. وهذا يمكن أن يعوضه فرق يبلغ في متوسطه نقطة واحدة بين معدلات المواليد والوفيات (أي معدل سنوي للزيادة الطبيعية نسبته ٠,١ في المائة). وعند حصر ذلك في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تصبح المعدلات ١,٤ و٠,٨ على التوالي، في حين أن المزيد من تضييق نطاق الحصر إلى ثلث هذا الحجم

---

(٢٩) تقديرات القرنين السادس عشر والسابع عشر اتبعت الطرائق التي التزمها ديوران.

(٣٠) ب. د. كورتين، ١٩٦٩، ص ٢٧٥ إلى ٢٨٦.

(٣١) المرجع السابق، ص ٢٦٠.

السكاني يسفر عن مستويات قدرها ٤,٢ و ٢,٩ . ويمكن لهذين المعدلين الأخيرين أن يسفرا عن انكماش سكاني أو عن وقف الاتجاه السكاني إلى الزيادة إذا لم تكن هناك تغيرات أخرى هامة تميل إلى توجيه توازن المعدلات الحيوية نحو النمو ؛ ذلك أن الزيادة الطبيعية في المجتمعات قبل الحديثة نادرًا ما يبدو أنها بلغت مستويات ترتفع متوسطاتها إلى ٠,٤ في المائة مثلاً على مدى فترات طويلة. وقد كانت منطقة الانكماش أو التدهور السكاني الأكيد هي منطقة الساحل المحصور بين كابندا ولواندا والأراضي الواقعة إلى الداخل منها خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وإذا أخذنا ذلك الساحل والأراضي الداخلية وراءه ، حتى إذا أدرجنا فيها جزءًا كبيرًا من أنغولا وزائير الحاليتين بل وجزءًا من زامبيا ، فإن هذه المنطقة كلها لا يمكن أن تكون قد احتوت على أكثر من أربعة ملايين نسمة ، ومع ذلك فقد انتزع منها ما يزيد على المليون من الرقيق في القرن التاسع عشر وحده ، مما يشير إلى معدل للخسائر (وفقًا للحساب الذي أوردناه آنفًا) يقارب الواحد في المائة سنويًا ، ويبدو أنه قد أدى على وجه التأكيد إلى تدهور سكاني ، بل وإلى تجريد مناطق بكاملها من سكانها ، ولا سيا في أنغولا.

ماذا كانت إذن الآثار الباقية المتخلفة عن ذلك كله في ١٨٨٠ ؟ لقد كان الرق الخارجي قد انكمش في ذلك التاريخ وأصبح ثانويًا : كان الرقيق من جنوب السودان لا يزالون يتسربون هابطين مجرى النيل أو متجهين إلى أثيوبيا وشرق افريقيا وربما أيضًا إلى الشرق الأوسط ، حيث استمر ذلك بضع سنوات أخرى ، كما أن الاسترقاق الممارس على أرض الواقع كان مقيضًا له أن يستمر من أنغولا إلى مزارع ساو – تومي وبرنسيبي حتى عام ١٩١٣ . ولكن تجارة زنجبار (جزء من تانزانيا الآن) توقفت بالفعل بعد عام ١٨٧٣ ، فضلاً عن أنها لم تكن أبدًا في أي وقت تجري على النطاق الضخم الذي تميزت به التجارة عبر الأطلسي ، وإن كان من المحتمل أنها أدت إلى حركة سكانية للانتقال إلى الداخل بعيدًا عن الطرق الرئيسية ، وخاصة الطريق المتجه إلى الغرب مارًا بطابوره. وقد بقي في داخل القارة قدر من الرق المحلي ، كما يتبين من تقرير عام ١٩٠٤ عن افريقيا الغربية الفرنسية ، الذي يوضح أن ربع السكان تقريبًا كانوا يخضعون لنوع أو آخر من أنواع قيود الرق[٣٢] ، ولكن الأرجح أن الأثر الديموغرافي لهذا الرق المحلي كان ضئيلاً. ومع أن تجارة الرقيق عبر الأطلسي كانت قد بلغت من العمر أربعة قرون عند حلول عام ١٨٨٠ ، إلا أن نصف حجمها الكلي قد حدث منذ عام ١٧٧٠ فقط ، حيث كان ذلك في البداية استجابة لرواج زراعة القطن الأمريكية ، ثم استجابة للطلب المتزايد في البرازيل.

وخلال هذه الفترة التي لا تكاد تزيد عن قرن واحد ، نجد أن أولئك الذين نقلوا عبر الأطلسي بالإضافة إلى الذين ماتوا أثناء عمليات الاقتناص أو عمليات النقل التالية قد بلغ تعدادهم جميعًا على الأرجح ما يقرب من ٦ ملايين ، يقدر عدد الذكور منهم بما يقرب من أربعة ملايين ونصف مليون ، وعدد الإناث بما يقرب من مليون ونصف[٣٣] . ولعل الجزء من هؤلاء الذي كان ينتظر له أن يستمر في الحياة حتى عام ١٨٨٠ كان صغيرًا : لا يتجاوز ربع مليون نسمة على الأكثر ، نظرًا لانخفاض الأعداد المنقولة بعد عام ١٨٤٠ . إلاّ أن هناك خسارة أكبر كانت تنشأ عن نقل الإناث. ذلك أنه حتى إذا افترضنا مستويات التكاثر الصافية التي يتميز بها حجم السكان الثابت ، فإن مليونًا ونصف مليون من الإناث كُنَّ سينجبن ثلاثة ملايين من الأطفال الذين يبقون أحياء (وبذلك تنتج الإناث أعدادًا مساوية لأعدادهن وأعداد شركائهن أو أزواجهن معًا) ، وإذا افترضنا بالإضافة إلى ذلك مستوى صغيرًا آخر من

(٣٢) ج. سوريه - كانال ، ١٩٧١ ، ص ٦٦.
(٣٣) استمدت النسب الجنسية المستخدمة من ب. د. كورتين ، ١٩٦٩ ، ص ٤١ ، الحاشية ٣٧.

الزيادة الطبيعية (٠,٣ في المائة سنويًا) فإن ذلك يمكن أن يرفع الرقم إلى ٣,٢٥ مليون مع حلول عام ١٨٨٠ ، حيث أن الجانب الأكبر من الرقيق قد أُخذوا أثناء الجزء الأول من الفترة. وبناءً على ذلك يبدو أن رقم الـ ٤ ملايين يمثّل تقديرًا معقولاً للعجز الكلي ؛ وهو عجز قد يكون صغيرًا إذا نُسب إلى افريقيا ككل أو إلى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى في مجموعها ، حيث يبلغ ٤ أو ٥ في المائة تقريبًا على التوالي ويعادل النمو السكاني لثمانية أو عشرة أعوام إذا حسب المعدل الطبيعي للزيادة على أساس ٠,٥ في المائة سنويًا. إلاّ أن الوضع يصبح مختلفًا تمامًا عند نسبته إلى المنطقة الرئيسية التي كانت مصدرًا للرقيق ، لأننا إذا طبقنا نفس الافتراض المستخدم أعلاه (أي أن تكون المنطقة محتوية على ثلث حجم السكان جنوب الصحراء الكبرى) فإن العجز يصبح ١٥ في المائة ، أي ما يعادل النمو السكاني على مدى جيل بأكمله على الأقل.

وتنطوي هذه الحسابات على افتراضين قابلين للجدل. أولهما هو أن سكان أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر لم يكونوا مقيدين بالحدود المالثوسية ، من حيث أن موارد الغذاء كانت تمكن زيادتها بزيادة الأراضي المزروعة أو تغيير مواد الغذاء الأساسية. ولو لم يكن الأمر كذلك لكان نمو السكان العادي قليلاً جدًا ، ولكن حجمهم كان سيزداد بسرعة كافية لتعويض العجز المتخلف عن تجارة الرقيق قبل أن تأخذ الزيادة في الإبطاء ، وهو ما ينطوي على أن يكون أثر تجارة الرقيق ضئيلاً على الأعداد الكلية. ومن ناحية أخرى ، فقد جرى افتراض نوع من القيود المالثوسية عند البحث في النصف الأول من العدد الإجمالي للرقيق الذين نقلوا ، وهم أولئك الذين أُخذوا على مدى القرون الثلاثة السابقة على عام ١٧٧٠. وإذا لم يكن لهذا الافتراض ما يبرره (ومع افتراض ان المعدلات بحسب الجنس لشحنات الرقيق قد ظلت على حالها على مدى القرون) ، فيمكننا عندئذ أن نفترض عجزًا إضافيًا قدره ٤ ملايين نسمة إذا كانت الزيادة الطبيعية المعتدلة قد اقتصرت على الفترة اللاحقة على عام ١٧٧٠ ، و ٥ ملايين إذا لم تكن هذه الزيادة قد اقتصرت على تلك الفترة وحدها. أما الافتراض الثاني ، الأقل مثارًا للجدل ، فهو أن عمومية زواج الإناث في افريقيا ، التي تعتبر مضمونة حتى في مناطق اختلال التوازن بين الجنسين بسبب ممارسة تعدد الزوجات ، معناها أن نقص أعداد كبيرة من الرجال لم يكن له كبير أثر على التكاثر. وقد كانت نظم الزواج الافريقية في الواقع هي التي حدت من أثر الجراح الناجمة عن تجارة الرقيق.

وهناك تغير آخر أقل بروزًا كان يؤثر كذلك على مناطق منشأ الرقيق وعلى مناطق أخرى تتجاوزها على مدى خمسة قرون ، ويحتمل أن يكون قد أدى إلى نتائج ديموغرافية أكثر أهمية ، ونعني به التغيرات في مصادر الغذاء التي ترجع في جانبها الأكبر إلى الاتصالات مع الخارج.

ويوجد الآن جانب من أكثف سكان افريقيا في المناطق الاستوائية الرطبة التي تمتد حول ساحل افريقيا إلى حوض الكونغو وما وراءه حتى مرتفعات شرق افريقيا. وقد كان معظم هذه المناطق مغطى بغابات كثيفة ما زالت قائمة في بعضها. وهي تضم الآن خُمْسَيّ سكان القارة ، ولكن الأمر لم يكن هكذا دائمًا. وأبرز ظاهرة غير عادية يتميز بها هذا الإقليم الشاسع هي أن نسبة كبيرة من الغذاء فيه قد غدت الآن من نوع لم يكن معروفًا قبل خمسمائة عام. وإن التقدير الدقيق للدراسات الغذائية العلمية في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى[٣٤] ، وغير ذلك من المعلومات المساندة ، لتبيّن أن المنيهوت هو الآن

(٣٤) م. ب. ميراكل في س. غابل و ن. ر. بينيت (مشرف على التحرير) ، ١٩٦٧ ، ص ٢٠١ إلى ٢٢٥. وقد أبان ميراكل على نحو مقنع عدم كفاية البيانات الانثروبولوجية التي استخدمها ج. ب. موردوك ، ١٩٦٠ ، كما أبان قيمة استقصاءات العينات الدقيقة التي تجريها الهيئات الحكومية طوال العام. وبناءً على التحفظات المترتبة على نقد ميراكل ، فقد استخدمنا مقولات موردوك هنا كمصدر تكميلي.

أكثر الأغذية الرئيسية شيوعًا على الساحل ، ابتداءً من ساحل العاج حتى أنغولا ، وفي الداخل حتى السفوح الغربية لمرتفعات شرق افريقيا. وأكثر المحاصيل الاضافية استخدامًا في هذه المنطقة هو الذرة ، الذي يصبح هو الغذاء الرئيسي في أنغولا وفي منطقة شاسعة من شرق افريقيا تمتد من كينيا إلى ليسوتو وناتال. وفي رواندا وبوروندي نجد أن الأغذية الرئيسية هي ، بترتيب أهميتها : الفاصوليا ، والبطاطا الحلوة ، والمنيهوت ، والبطاطس.

ويرى بعض الثقات – الذين يعارضهم آخرون – أن ثورة العصر الحجري الحديث قد جاءت إلى افريقيا عن طريق مصر منذ أكثر من ستة آلاف سنة ، وبلغت سافانا غرب افريقيا منذ ثلاثة آلاف عام تقريبًا[٣٥] . وقد كان التحول إلى زراعة المحاصيل ناجحًا إلى درجة مدهشة ، أدت إلى استئناس المحاصيل البرية في أثيوبيا وغرب افريقيا ، بل وفي ثقافات أوائل العصر الحجري الحديث مثل ثقافة النوك في شمال نيجيريا. ولكن غزو افريقيا الاستوائية الأكثر رطوبة بالمحاصيل المزروعة كان أقل نجاحًا ، رغم أن نبات الإنيام الذي استؤنس محليًا كان يتحمل المطر ونما على نحو كاف ومقبول على حافات الغابات ، مثله مثل سلالة أرز غرب افريقيا. وفي أوائل الزمن الميلادي ، وصلت إلى شرق افريقيا ، ثم انتشرت ببطء نحو الغرب ، نباتات أكثر تلاؤمًا مع ظروف افريقيا الاستوائية ، مثل الموز (ولا سيا صنفه الكبير الحجم غير الحلو) والانيام الآسيوي[٣٦] . ولكن غزو الغابة كان عملية طويلة بطيئة ، كما كان نمو الزراعة والسكان داخل نطاقها بطيئًا إلى درجة أنه حتى القرن الخامس عشر كان القسم الشمالي المغطى بالغابات من حوض الكونغو يبدو غير مأهول إلاّ بالقليل من السكان المتناثرين المشتغلين بالصيد وجمع الغذاء ، والذين لا يزالون حتى يومنا هذا هم السكان الوحيدون في مناطق واسعة[٣٧] .

والنقطة الهامة من وجهة نظر التاريخ الديموغرافي هي أن الغابة كانت منذ خمسمائة عام موئلاً لعدد قليل جدًا من السكان. وكانت الاستثناءات الرئيسية من ذلك هي حافات الغابات ، والساحل ، والطرق الهامة التي تربط بين المناطق. ومن أمثلة الاستثناء الأول في نيجيريا منطقة البحيرة الساحلية الضحلة (اللاغون) على جانبي مدينة لاغوس ، كما أن نفس البلد يضم من أمثلة الاستثناء الثاني «أويو القديمة» (أولد أويو). ومن أمثلة الاستثناء الثالث إيفي وبنين على الطريق الذي يعبر نهر النيجر عند أدنى نقطة ، حيث يسهل هنا بلوغ النهر وعبوره قبل بلوغ الدلتا. وقد استمرت الحركة إلى داخل الغابات منذ ذلك الحين بمعدل متسارع ، وما زالت لم تنته أو تكتمل حتى الآن. وإذا أخذنا مثالاً نيجيريًا آخر معاصرًا ، فان فتح الغابات الرطبة جنوب أوندو (وإلى الجنوب الشرقي من منطقة يوروبالاند الوسطى المزدحمة بالسكان) أمام الزراعة الكثيفة قد كان في جانبه الأكبر نتيجة لبناء الطريق الممتد من «إيجوبو أودي» إلى بنين في أوائل الستينات من القرن العشرين.

ولا شك في أن عمران الغابات بالسكان قد استند بكامله تقريبًا على الزيادة الطبيعية لهؤلاء السكان وليس على الهجرة. ومن الواضح بالمثل أن هذه العملية قد زادت تسارعًا خلال القرن التاسع عشر ، وأنها كانت تسير بسرعة لم يسبق لها مثيل في الفترة التي تشملها هذه الدراسة. ولم يصل محصول الذرة إلى بعض أجزاء حوض الكونغو الشمالي إلاّ بعد ١٨٣٠ ، ثم أصبح أهم محصول لدى قبائل الزاندي حوالى عام ١٩٠٠ . وكانت الذرة معروفة في كينيا في ثمانينات القرن التاسع عشر ، ولكنها بقيت حتى نهاية القرن غير

(٣٥) ر. أوليفر وج. د. فاج، ١٩٦٢ ، ص ٢٥ ؛ ج. ب. موردوك ، ١٩٦٠.

(٣٦) ر. هاليت ، ١٩٧٠ ، ص ١٦ و١٧. وأنظر أيضًا س. أو. سوير ، ١٩٥٢ ، ص ٣٤ و٣٥.

(٣٧) د. ف. ماك كول ، ١٩٦٤ ، ص ١٤٢ و١٤٣ ؛ د. و. فيليبسون ، ١٩٧٧ ، ص ٢٢٠ إلى ٢٣٠.

هامة إلاّ على الساحل[٣٨] ، ثم لم تصبح هامة في أوغندا ورواندا وبوروندي إلاّ خلال العقود الأولى من القرن الحالي[٣٩] . وكانت وثبة المنيهوت بدورها لاحقة على ذلك ، إذ أن انتشارها في غرب افريقيا عاقه عدم كفاية المعرفة بكيفية تحضيرها وإزالة جميع السموم منها ، إلى أن جاء الأفرو – برازيليون (وهم افريقيون عائدون من البرازيل التي كانوا قد نُقلوا إليها هم أو أسلافهم كرقيق) إلى ساحل غينيا في القرن التاسع عشر وعلّموا السكان كيفية تحضير الـ «غاري» (دقيق المنيهوت) ، الذي «يبدو أنه انتشر من المراكز البرازيلية إلى معظم المناطق التي كانت تزرع الإنيام ، وإن كان انتشاره قد بلغ أقصى سرعة له منذ عام ١٩٠٠ »[٤٠] . ولم تبدأ زراعة المنيهوت على نطاق يعتد به في السنغال إلاّ منذ عام ١٩٠٠ تقريبًا ، وفي نيجيريا شمال نهر النيجر وبنوي منذ عشرينات القرن العشرين فقط[٤١] . وتشير كل الدلائل إلى نفس الاتجاه . أما أصناف الأرز الآسيوية فقد حلت محلها أصناف الأرز المحلية ، وخاصة في مناطق غرب افريقيا البعيدة ، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، بينما جرى استكمال الأصناف الأقدم عهدًا من إليام الكوكو (التارو) خلال القرن التاسع عشر بإدخال أصناف جديدة منه مجلوبة من المحيط الهادي[٤٢] .

ولا شك أن مؤرخ الغذاء يمكنه أن يلاحظ ما طرأ على الغذاء من تغيير ثوري ، ولكن الديموغرافيّ يجب أن يؤكّد أن جزءًا كبيرًا من افريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد خضع على مدى خمسمائة عام لتغييرات لم يكن هنالك بد من أن تؤدي إلى حفز النمو السكاني ، وأن هذه التغيرات كانت لا تزال تحدث بإيقاع متسارع في نهاية القرن التاسع عشر ، محدثة أثرًا بالغ القوة في عين المناطق التي كان يُؤخذ منها الرقيق .

وإذا كانت تلك هي العوامل الرئيسية التي كانت تتحكّم في التغير السكاني ، فقد كانت هناك بلا شك مؤثرات أخرى . وكانت التجارة أحد هذه المؤثرات ، وإن كان الأمر يحتمل الجدل في القول بأنها جلبت الرخاء والقدرة على شراء الغذاء في أوقات الحاجة ، وربما أيضًا بعض الرعاية الصحية في المناطق القليلة التي كانت توجد فيها ، أكثر مما جلبت الأمراض الناشئة عن زيادة الاحتكاك بالأجانب أو الأغراب . وبحلول عام ١٨٨٠ ، أصبحت المحاصيل النقدية تشمل قطن مصر ، وقرنفل زنجبار ، وسكر الناتال ومساحات متزايدة من زراعات الفول السوداني في السنغال ، في حين شهدت الجزائر قيام اقتصاد مستوطنين أوروبيين يعتمد على إنتاج القمح والنبيذ . ولا يكاد يوجد شك في أن أحد أوجه هذا النشاط التجاري كان له أثر ضار على صحة السكان ؛ ونعني به دخول المشروبات الكحولية القوية إلى القارة . وكان لتجارة الكحول هذه سببان : أولها سهولة إنتاجه بتكلفة زهيدة في أوروبا مع ما يحققه بيعه في افريقيا من أرباح طائلة ؛ وثانيهما أن الاقتصاد الذي يفتقر إلى واسطة للتبادل مقبولة على نطاق واسع تثور فيه مشكلات حقيقية تتعلّق بالسلع التي يمكن قبولها على سبيل المقايضة بالمنتجات الافريقية[٤٣] . وتقرر ميري كينغسلي أنها وجدت أن تجارة الكحول أمر لا غبار عليه وأن هذه المشروبات أقل ضررًا من القنب

(٣٨) م. ب. ميراكل ، ١٩٦٦ ، ص ٩٥ إلى ٩٩.
(٣٩) م. ب. ميراكل ، في : س. غابل و ن. ر. بينيت (مشرف على التحرير) ، ١٩٦٧ ، ص ٢١٩ و ٢٠٠.
(٤٠) و. أو. جونز ، ١٩٥٩ ، ص ٧٩.
(٤١) المرجع السابق ، ص ٨٠ إلى ٨٤.
(٤٢) ب. ف. جونستون ، ١٩٥٨ ، ص ٢٦.
(٤٣) أنظر ملاحظات م. هـ. ستانلي التي أوردها ل. ميدلتون ، ١٩٣٦ ، ص ٢٨٨.

المندي[٤٤] (الحشيش)، وهو رأي شاطرتها إياه لجنة بحثت موضوع تجارة الخمور عام ١٩٠٩[٤٥]. وكانت المشروبات الروحية توزّع على نطاق هائل، وتتخذ وسيلة لدفع الأجور في أحيان كثيرة. وفي عام ١٨٩٤ كان نصف الإيرادات الكلية للحكومة و ٩٥ في المائة من رسوم الجمارك في محمية ساحل النيجر مصدره المشروبات الروحية، وبلغت جملة الإيرادات الحكومية من هذا المصدر في نفس العام (١٨٩٤) زهاء مليوني جنيه استرليني[٤٦]. وقد حاول مؤتمر بروكسل لعام ١٨٩٢ أن يحد من تجارة هذه المشروبات في الكونغو ولكنه فشل، ولم يتحقق النجاح في تنظيم هذه التجارة في افريقيا الاستوائية إلاّ عشية الحرب العالمية الأولى.

وتمتد أمامنا ظلال شك مماثل على نوع آخر من السلع التجارية، وهو البنادق. فقد كانت الأسلحة النارية هي التي أتاحت لعدد صغير نسبيًا من الناس أن يسيطروا على عدد كبير من الرقيق، كما ثبت عمليًا من خبرات العرب والأثيوبيين في شرق افريقيا. وفي المدى الأطول، كانت المناطق الأكثر تقدمًا في النشاط التجاري هي الأسبق إلى تطوير بنية أساسية تجارية وإدارية ومدنية، مثل مرافق الموانئ، والطرق، والمنشآت التجارية، والمحاصيل النقدية، ثم بعد حين المدارس والمرافق الصحية، وربما انتهى الأمر أيضًا إلى انخفاض معدلات الوفيات. وفي غرب افريقيا، كانت المناطق الأكثر انغماسًا في تجارة الرقيق أكثر ميلاً إلى السبق في تحقيق مثل هذه التطورات؛ ولا يكاد يوجد شك في أن الحذق التجاري لدى قبائل الإيغبو والأشانتي قد نما خلال فترة تجارة الرقيق. وفي شمال افريقيا، كانت أعمال الصرف والصرف الصحي وجمع الفضلات والقمامة وغير ذلك من التدابير الصحية قائمة بوضوح في منتصف القرن التاسع عشر في عدد من المدن المصرية والجزائرية؛ وكان جانب كبير من الدافع إليها يتمثل في الرغبة في حماية السكان الأوروبيين الجدد، وإن كانت النتائج قد عمت السكان المحليين بالمثل. وفي أربعينات القرن التاسع عشر كان أثر هذه التدابير في مدينة الجزائر كبيرًا بصفة خاصة، عندما كان الفرنسيون يجتهدون للسيطرة على الكوليرا[٤٧].

أثر الاستعمار

من المبررات الأكثر شيوعًا فيما يتعلق بحركة التوغل الاستيطاني الأوروبي في القارة منذ ثمانينات القرن التاسع عشر، القول بأن الإدارات أو الحكومات المستقرة الجديدة قد أدت إلى تخفيض أعداد الضحايا الذين كانت تفتك بهم الحروب بين مختلف الإثنيات وغارات الاسترقاق. ويفرط لوغارد في تأكيد هذا القول، مدعيًا أن مناطق نيجيريا الأقل سكانًا هي دليل على ما كان يحدث من اجتياح وتخريب دوريين[٤٨]. ولا شك في أن افريقيا ما قبل الاستعمار كانت تعاني قدرًا من الافتقار إلى الأمان، كما يتبين من المواقع الدفاعية لكثير من القرى. وكان المزارعون يهبطون إلى السهل لزراعة أراضٍ أكثر خصوبة حال ما يشعرون أنهم في حالة من الأمان[٤٩].

(٤٤) م. هـ. كينغسلي، ١٨٩٧، ص ٦٦٢ الى ٦٦٨.
(٤٥) ر. شرام، ١٩٧١، ص ١١٥.
(٤٦) المرجع السابق، ص ١١٤ و١١٥.
(٤٧) ج. ر. موريل، ١٨٥٤، ص ٨٧.
(٤٨) ف. د. لوغارد، ١٩٢٩، ص ٦٦.
(٤٩) ر. م. بروثيرو، ١٩٦٥، ص ٣٩ و ٤٠؛ ر. م. بروثيرو في: ج. ش. كالدويل و س. أوكونجو (مشرف على التحرير)، ١٩٦٨، ص ٢٥٢.

وقد كان القول بتوفر قدر أكبر من الأمان صحيحًا في الأمد الطويل، ولكنه موضع شك كبير في العقود الأولى؛ فقد زاد الاحتكاك بالأوروبيين من عدم الأمان الافريقي. وعلى أية حال، فقد كان عدم الأمان هذا عرضة للمبالغة في وصفه من جانب الحكام والإداريين والمبشرين الأوروبيين، الذين اجتهد كل منهم في تبرير نوع النظام الجديد الذي جاء به. ذلك أن الهدف من معظم الغارات التي كانت تحدث بين الافريقيين لم يكن الناس، بل الماشية والحبوب[٥٠]، وإن لم يكن هناك نزاع في أن أصحاب هذه الممتلكات كانوا يتعرّضون للخطر عند حمايتهم لها من المغيرين. أما الأمر الذي ظلت النظم الاستعمارية الجديدة تحجم عن إبرازه فهو تلك الخسائر الباهظة في الأرواح التي كانت تحدث في جهات كثيرة من افريقيا بسبب تدخل هذه النظم. ونادرًا ما كانت تلك الوفيات نتيجة للتوسع الأصلي للحكم والإدارة الاستعمارية، بل كان الأغلب هو حدوثها نتيجة لقمع حركات التمرد التي حدثت بعد ذلك وما كانت تواجه به من حملات تأديبية غالبًا ما كانت أكبر أضرارها تنشأ عما تحدثه في دورة زراعة الكفاف من اضطراب يؤدي إلى المجاعة. ومن أمثلة ذلك الآلاف الذين قُتلوا في السنغال عام ١٨٨٦ عند معارضتهم لإنشاء خط حديدي[٥١]، وفي حرب «النديبيلي» في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي حاليًا) عام ١٨٩٣، والقمع الطويل الأمد لتمرد «الباتيتيلا» في دولة الكونغو الحرة من عام ١٨٩٥ إلى عام ١٩٠٧، وسلسلة من الحوادث التي وقعت في جنوب غرب افريقيا (ناميبيا حاليًا) في ظل الاستعمار الألماني بين عامي ١٩٠١ و١٩٠٦. أما تنجانيقا (وهي الآن تانزانيا) فقد اجتاحتها كوارث أضخم، عندما اتبع الألمان سياسة «الأرض المُحرقة» في مواجهة تمرد «الماجي ماجي» في ١٩٠٥ - ١٩٠٦، حيث أدى ذلك على الأرجح إلى موت مئات الآلاف من الجوع أساسًا[٥٢]، وعندما استمر القتال بين القوات البريطانية والقوات الألمانية طوال فترة الحرب العالمية الأولى فأدى إلى رفع معدلات الوفيات مرة أخرى. وهناك أمر آخر أكثر تعقيدًا، وإن كان قد نشأ دون ريب بصورة غير مباشرة عن وجود الأوروبيين؛ ونعني بذلك الخراب الذي حدث في المناطق المحيطة بشعب الزولو بعد عام ١٨٠٠، وفي حروب الزولو حتى آخر تمرد في ١٩٠٦. كما أن الاحتلال لم يؤد إلى تسوية جميع النزاعات الداخلية؛ بل إن بعضها زادت مرارته لأن الحكام أو المبشرين انحازوا لإثنية دون أخرى. وفي أجزاء من القارة أتاح السلام الاستعماري للمزارعين أن يعتدوا على أراضي الرعاة الرحل، كما حدث بالنسبة لأراضي كل من الماساي والطوارق.

ولا شك في أن الإدارات المستقرة قد أثمرت على ما يبدو في بعض المناطق زيادات سكانية خلال القرن التاسع عشر، كما حدث في مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر عندما قام محمد علي بتوسيع نطاق الري والتدابير الصحية[٥٣]، وفي الجزائر بعد أن أخضع الفرنسيون جميع المعارضين في ١٨٧٩[٥٤]. وقد نشأت ضرورة هذا الاستقرار - وخاصة حين أصبحت القاعدة هي حلول الإدارة المدنية محل الإدارة العسكرية في مطلع القرن العشرين - نتيجة لما صممت عليه الحكومات الاستعمارية في أوروبا من أن تصبح إدارات مستعمراتها في افريقيا معتمدة على نفسها ماليًا[٥٥]. ومن هنا جاء التركيز المتزايد على

---

(٥٠) و. م. ماكميلان، ١٩٣٨، ص ٤٧ وما يليها.

(٥١) ب. غافاريل، ١٩٠٥، ص ٨٠ إلى ٨٤.

(٥٢) أنظر س. ج. مارتان في: ك. م. بربور و ر. م. بروثيرو (مشرف على التحرير)، ١٩٦١، حيث يقدر عدد الخسائر في الأرواح بنصف مليون.

(٥٣) س. ف. كايزر، ١٩٤٤، ص ٣٨٥ وما يليها.

(٥٤) ر. أوليفر وج. د. فاج، ١٩٦٢، ص ١٥٠.

(٥٥) المرجع السابق، ص ٢٠٤ وما يليها.

وسائل المواصلات وعلى منتجات التصدير.

ولعلّ أكبر مشكلة سكانية خلال السنوات التي انتهت بقيام الحرب العالمية الأولى أن تكون هي تلك التي انصبت على ما يسمى بـ «قضية الأيدي العاملة» وعلى نظم الامتيازات في وسط افريقيا.

في أواخر القرن التاسع عشر كان المستعمرون مقتنعين اقتناعًا جازمًا بأن المستعمرات ينبغي أن تكون مربحة. وكان تحقيق هذا الهدف - أو الفشل في تحقيقه - يتوقف تمامًا على القوى العاملة الافريقية، إذ كانت الأرباح تعتمد على نقل السلع، وهو ما يعني تشغيل الحمالين من البشر في معظم أجزاء افريقيا الاستوائية، لأن ذبابة التسي تسي كانت في أغلب الأحيان تمنع استخدام حيوانات الجر. كما أن نقص الطرق والسكك الحديدية كان يمنع استخدام عربات النقل التي تسير بالقوة المحرّكة والعربات ذات العجلات. وكان أكثر منتجات افريقيا الوسطى مجلبة للربح في البداية هو العاج، الذي استلزم قدرًا كبيرًا من الأيدي العاملة لحمل أنياب الفيلة. ومع ظهور الإطارات التي تنفخ بالهواء واستخدامها في الدراجات في ثمانينات القرن التاسع عشر، وفي السيارات في تسعيناته، نشأ طلب ضخم على المطاط لم يمكن الوفاء به - على مدى جيل كامل - من مطاط المزارع (لم يبدأ ظهور إنتاج أول مزارع المطاط في الملايو إلاّ في عام ١٩١٠)، ومن ثم تقدّمت افريقيا وأمريكا الجنوبية لإشباع هذا الطلب من المطاط البري. وكان هذا المطاط البري يوجد في افريقيا غالبًا في نباتات متشابكة الفروع. ومن ثم كانت عمليات جمعه ومعالجته معالجة أولية تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمال.

وكانت العقبة الرئيسية في هذا الصدد هي قلة احتياجات مزارعي الكفاف، مما جعلهم في معظم الأحيان يعتبرون بأن العمل المنتظم نوعًا من أنواع الرق[٥٦]، وبأن هذه الأعمال من شأن النساء[٥٧]. أما الأوروبيون، فكان يتملكهم الشعور بالإحباط لدى رؤية تلك الأرباح الضخمة تفلت من أيديهم، ومن ثم لم يكن لديهم أي استعداد لتفهم هذه المواقف أو تقبلها، «ولم يكن هناك مفر من أن يحل الخوف محل الطموح أو الجشع كدافع يحفزهم إلى العمل»[٥٨]. وكانت الحلول بدائية ووحشية في أغلب الأحيان. فقد لجأت الحكومات للوفاء باحتياجاتها إلى فرض السخرة أو العمل القسري، حيث كان زعماء القبائل يحددون أولئك الذين يقع عليهم عبء العمل. وفرضت ضرائب على الأفراد وعلى الأكواخ، مع إمكان استبدال العمل بالقيمة النقدية للضريبة في بعض المناطق، حيث كان ذلك أكثر شيوعًا في السنوات الأولى من تطبيق النظام. وفي فولتا العليا، عقب إدخال نظام فرض الضرائب بعد الغزو الفرنسي في عام ١٨٩٦، حاولت قبائل «الموسي» في البداية زيادة الإنتاج والتجارة، ولكن شبابها سرعان ما بدأ يسعى للالتحاق بالعمل الموسمي المأجور في ساحل الذهب، فإذا بالضرائب ترتفع إلى ثلاثة أضعافها بين عامي ١٩٠٦ و ١٩١٠[٥٩]. وكان لهذا النظام تاريخ طويل؛ فقد كان يتبع باعتباره جزءًا من نهج فرنسي جديد للاستعمار في عشرينات القرن الحالي، عندما كان الموسي يستخدمون في سكك حديد ساحل العاج وغير ذلك من المشروعات الهادفة إلى تحسين مرافق البنية الأساسية في افريقيا الغربية الفرنسية، علمًا بأن الاشتغال بأعمال الحمل قد أخذ طريقه إلى الاختفاء في الثلاثينات مع زيادة توافر سيارات النقل[٦٠]. وكان الافريقيون فضلاً عن ذلك يجنّدون اختياريًا وإجباريًا في الجيوش وقوات الشرطة. كما كانت الأيدي

(٥٦) ج. سي. ميتشل في: ك. م. بربور ور. م. بروثيرو (مشرف على التحرير)، ١٩٦١.
(٥٧) ر. أوليفر وف. د. فاج، ١٩٦٢، ص ٢٠٢.
(٥٨) و. ج. ب. دو مونموراتسي، ١٩٠٦، ص ١٤٩.
(٥٩) أ. ب. سكينر في: هـ. كوبر (مشرف على التحرير)، ١٩٦٥، ص ٦٠ إلى ٦٣.
(٦٠) م. ل. بيتس في: ف. هارلو وأ. م. شيلفر (مشرف على التحرير)، ١٩٦٥، ص ٦٢٥.

العاملة في بعض المناطق تجلب من وراء البحار ، كما حدث عندما استورد الهنود لإنشاء سكة حديد مومباسا – أوغندا في بداية القرن العشرين . ولزراعة السكر في ناتال منذ عام ١٨٦٠ . وكانت الأيدي العاملة تتحرك وتنتقل في كل مكان ، إما بقصد تركيزها في أماكن الاحتياج إليها أو لأن بعض الشعوب الافريقية كانت تُعتبر مصدرًا ليد عاملة أفضل أو أكثر استعدادًا للعمل ، إما بسبب اتصالها واحتكاكها فترة أطول بالاقتصاد التجاري أو بسبب ما تتميز به ثقافاتها الخاصة من سمات مميزة منذ زمن طويل.

وكان قدر كبير من تنقلات الأيدي العاملة هذه في فترة الثلاثين سنة التالية على عام ١٨٨٠ مصحوبًا بمعدلات وفيات رهيبة الارتفاع . فكثيرًا ما كان العمال ينقلون إلى مناطق يتعرّضون فيها لأمراض جديدة ؛ وفضلاً عن ذلك فإن الافريقيين الذين كان يبدو أن لديهم مناعة ضد الملاريا في موئلهم الأصلي أصبحوا في المناطق البعيدة عن هذا الموئل يتساقطون صرعى لنوع آخر شرس من الملاريا . ولحمى المياه السوداء (المستنقعات) أيضًا[٦١] . كما أن بعض العمال المهاجرين لم يلتزموا بالعادات الصحية الصارمة المتبعة في افريقيا على نطاق واسع ، وخاصة ما يتعلق منها بالتبرز في مناطق بعيدة عن القرى وعن مجاري المياه[٦٢] ، فأدى ذلك بهم إلى تلويث مواردهم المائية ونشر الدوسنتاريا وحمى التيفوئيد والباراتيفوئيد التي وردت حديثًا إلى القارة . ومن المحقق أن الظروف السائدة في معسكرات العمل كانت مساعدة على نشر الأمراض الجنسية (السرية) والإسهال . كما أن العمال ، الذين كانوا يحملون في أجسادهم أثقال الديدان والعوامل المسببة للأمراض الشائعة في افريقيا الاستوائية ، كانوا يعملون في أحيان كثيرة أعمالاً أشق مما كانوا يحسبونه ممكنًا في مثل حالاتهم ، فلم يلبثوا أن سقطوا صرعى المرض . وفضلاً عن ذلك فقد أضعف الجوع كثيرًا من العمال ، لأن الغذاء الذي كان يُقدَّم إليهم كان يختلف تمامًا عن غذائهم المعتاد من جهة ، ولأن الحمالين وغيرهم كانوا يحصلون على غذاء غير كاف من جهة أخرى . إما لأن الأوروبيين لم يأبهوا لذلك أو لأنهم اعتقدوا – على نحو غير واضح ولا محدّد – أن الافريقيين يحصلون على غذائهم مما حولهم[٦٣] . ولا تتوافر تحت أيدينا سوى معلومات ضئيلة عن معدلات الوفيات في القرن التاسع عشر ، إلاّ أن القنصل البريطاني في ساوتومي وبرنسيبي قَدّر في عام ١٩١٥ معدلاً للوفيات يبلغ ١٠٠ لكل ألف من العمال المقيدين بعقود إجبارية هناك[٦٤] . بينما تم حساب معدل مماثل للعمال المسخّرين لمد الخط الحديدي من برازافيل إلى البحر في عام ١٩٢٢[٦٥] . وهذا المعدل الأخير يقابله معدل آخر يبلغ ١٥٠ في الألف لعمال سكة حديد الكاميرون قبل الحرب العالمية الأولى[٦٦] . وقد عبّرت قبائل الموسي مثلاً عن ذلك بقولها إن «عمل الإنسان الأبيض يلتهم الناس» ، كما أن الإدارة الفرنسية لفولتا العليا تدخلت في العشرينات لتفرض تحسين المقننات الغذائية والأجور التي تُصرف لعمال إنشاء سكة حديد ساحل العاج ، في محاولة منها لتقليل معدل الوفيات المرتفع[٦٧] . وقد سادت ظروف سيئة مماثلة في المزارع التي كانت

(٦١) هـ. ب. توماس ور. سكوت ، ١٩٣٥ ، ص ٣٠٩.

(٦٢) ر. هـ. فولكينغهام وج. هـ. بلدينغ ول. ج. فولكينغهام وب. ف. توربان ، ١٩٧٤ ، ص ٣١ إلى ٣٥ ؛ إي. أو. أوروبولوي ، التاريخ غير محدد ، ص ٧٧.

(٦٣) ر. ر. كوزينسكي ، ١٩٣٩ ، ص ٥٠ و٥١ ، ج. سوريه – كانال ، ١٩٧١ ، ص ٢٦ وما يليها ؛ أ. ب. سكينر في : هـ. كوبر (مشرف على التحرير) ، ١٩٦٥ ، ص ٦٥.

(٦٤) أ. د. موريل ، ١٩٢٠ ، ص ١٥٧ و١٥٨.

(٦٥) ر. ر. كوزينسكي ، ١٩٣٩ ، ص ١٦٢.

(٦٦) المرجع السابق ، ص ٦١.

(٦٧) أ. ب. سكينر في : هـ. كوبر (مشرف على التحرير) ، ١٩٦٥ ، ص ٦٥.

قائمة آنذاك، كما هو ثابت في عام ١٩٠٢ من فقد خُمس قوة العمل كل عام في الكاميرون[٦٨].

وكانت أسوأ الأوضاع هي تلك التي قامت في وسط افريقيا، في دولة الكونغو الحرة (الكونغو البلجيكي فيما بعد ثم زائير الآن) والكونغو الفرنسي (افريقيا الاستوائية الفرنسية فيما بعد) والكاميرون الألماني، وهو ما يكاد يغطي بالضبط حزام انخفاض نسبة المواليد. فمنذ حوالى عام ١٨٩٠، أعطى أصحاب الامتيازات إنتاج الأرض بأكمله في مساحات شاسعة من دولة الكونغو الحرة. ثم استكمل النظام بإنشاء دومين (أملاك - ضياع) ليوبولد الثاني الخاص منذ عام ١٨٩٢. وانتشر هذا النظام خلال عقد واحد إلى المنطقتين الأخريين، وظل على حاله حتى قيام الحرب العالمية الأولى تقريبًا. بل إن أندريه جيد وجد له بقايا لا يُستهان بها في أواخر العقد الثالث من القرن العشرين[٦٩].

وكانت أوجه التشابه بين هذه النظم كبيرة، حيث اكتشف الافريقيون أنهم لم يعودوا يمتلكون حتى العاج المتجمع لديهم، وأن عليهم أن يقتلوا مزيدًا من الأفيال للحصول على مزيد من العاج وأن ينتزعوا المطاط من الغابات حتى آخر قطرة. وتقاطرت على هذه المناطق أقسى العناصر من حثالة أوروبا. حيث أصبحوا وكلاء للملتزمين، يُتاح لهم أن يسخّروا لأغراضهم جهاز الإدارة الاستعمارية كله تسخيرًا لا يُصدَّق، بما في ذلك الجيش والشرطة والمحاكم. وعلى الرغم من أن الضرائب والعمل القسري كانا محدودين من الناحية النظرية، إلاّ أن الوكلاء أعادوا تفسير ذلك بحيث يعني أنواعًا من العمل المستمر. فأثر ذلك بالتالي تأثيرًا بالغ السوء على زراعة المحاصيل، ومن ثم على غذاء السكان. وأصبح هؤلاء السكان عازفين عن أن يشقوا لكي يجمعوا، ثم يسلموا، ما كان يدخل دائمًا في نطاق ملكيتهم الجماعية. أو أن يعملوا في جمعه. وكانت عقوبة السجن غير مرضية ولا ناجعة. لأنها تقلّل من عدد الأيدي العاملة المتاحة؛ ولذا فقد استبدلها المستعمرون بعقوبات الجلد، والتشويه، وأخذ الرهائن من النساء والأطفال. وحرق القرى، بالإضافة إلى قدر كبير من القتل. ولا شك في أن الأمراض والمجاعة لم تلبث أن جاءت في أعقاب القضاء على تنظيم العمل في القرى وهروب قرى بأكملها[٧٠]. ولم يحتفظ أحد بسجلات سكانية وافية بطبيعة الحال، ولكن هناك اتفاقًا واسع النطاق على أن تعداد السكان انخفض انخفاضًا هائلاً. وقد تكون الأدلة على هذا الانخفاض مستندة إلى تقديرات مبالغ فيها لتعداد السكان قبل التقسيم. وإلى آثار السكان المختفين التي وُجدت على المسالك (المدقّات) وضفاف الأنهار التي هربوا منها، إلاّ أن من الصعب تفادي النتيجة القائلة بأن تعداد السكان قد انخفض على الأرجح في تلك المنطقة بين عامي ١٨٩٠ و١٩١٠ أو حتى بعد ذلك (أما النظرية القائلة بأن ملايين من السكان قد ذهبوا إلى أقرب المناطق الخاضعة للسيطرة الإنجليزية فلا يكاد يوجد ما يؤيّدها من التقارير أو التعدادات السكانية الخاصة بتلك المناطق). وأكثر صعوبة من ذلك، وإن لم يكن مستحيلاً، أن نتصور أن مستوى انتشار الأمراض (التناسلية وغيرها من الأمراض المعدية) التي تعود في نشأتها إلى هذه الفترة قد ظلّ يؤدي إلى مستوى مرتفع من عقم الإناث بعد ذلك بنصف قرن أو أكثر. ومن الصعب كذلك أن نشعر بأن الوضع في هذه المنطقة قد تناوله بالدراسة الكافية مطبوع أخير للأمم المتحدة يتحدث عن «الصدمة الثقافية» و«عمليات التكيّف»[٧١].

---

(٦٨) ر. ر. كوزينسكي، ١٩٣٩، ص ٥٨.

(٦٩) أ. جيد، ١٩٣٠، في مواضع مختلفة من الكتاب.

(٧٠) هناك وثائق كثيرة حول هذه الظاهرة تجمعت نتيجة للمناقشات التي ثارت في أوروبا خلال تلك الفترة. أنظر ج. سوريه - كانال، ١٩٧١؛ أ. د. موريل، ١٩٠٦ و١٩٢٠؛ ل. ميدلتون، ١٩٣٦؛ وكذلك مكتب الإعلام والعلاقات العامة، الكونغو البلجيكي ورواندا - أوروندي، «الكونغو البلجيكي»، المجلد الأول. بروكسل ١٩٥٩.

(٧١) الأمم المتحدة، ١٩٧٣، ص ٣١.

وقد أدى التغلغل الاستعماري بمرور الوقت إلى زيادة سكانية كبيرة، حيث يعزى ذلك في جانب منه إلى إنشاء قاعدة اقتصادية يشهد عليها الكثير من التطورات التي نوقشت في معظم الفصول السابقة. وقد كان من أبعد هذه التطورات أثرًا تنمية صادرات زيت النخيل من دلتا نهر النيجر، واكتشاف الألماس ثم الذهب في جنوب افريقيا على مدى السنوات من ١٨٧٠ إلى ١٩٠٠، وتطوير صناعة محلية لزراعة الكاكاو في ساحل الذهب في تسعينات القرن التاسع عشر، واكتشاف مناجم ضخمة من النحاس بين الكونغو وروديسيا الشمالية (زامبيا حاليًا) في السنوات الأولى من القرن العشرين.

غير أن انتشار الطرق والسكك الحديدية قد يكون هو التطور الذي أدى إلى أول الآثار تبكيرًا على معدلات الوفيات. فبحلول أواخر عشرينات القرن العشرين كانت معظم خطوط السكك الحديدية قد تم إنشاؤها وكانت الطرق آخذة في التحسن الملموس. ومع أواخر الثلاثينات، كانت هناك أعداد محدودة من سيارات النقل تصل إلى جميع أجزاء القارة. وقد أتاحت هذه الشبكة للحكومات وللتجار أن يرسلوا الغذاء إلى مناطق المجاعة، كما أن وجود شبكة من وسائل النقل والمواصلات إلى جانب وجود عملة تلقى القبول في مناطق شاسعة شجع على إنتاج فائض من الأغذية للسوق. ومنذ حوالى عام ١٩٢٠، نجد أن حالات الوفاة بسبب المجاعة – منسوبة إلى حجم العجز في معدل المطر – قد اتجهت إلى الانخفاض المستمر. وأن قمم المستويات البالغة الارتفاع للوفيات، التي أبقت معدل هذه الوفيات مرتفعًا، قد بدأت تتراجع أمام مقاومة قوية. وحتى ذلك الحين، كان من الممكن في بلاد مثل أوغندا أن يحدث ما يزيد عن مائة ألف حالة وفاة في عام واحد، كما حدث مثلاً في ١٩١٨ – ١٩١٩ [٧٢].

ومن الجائز أن المبشرين كان لهم على معدلات الوفاة تأثير صغير ولكنه حقيقي، ومنفصل عما قاموا به من إنشاء المستشفيات. ويرى أحد المراجع أن «أتباعهم قد اكتسبوا... على الأقل قدرًا من السيطرة على ظروف الحياة الجديدة التي أوجدها النظام الاستعماري» [٧٣].

وأخيرًا، فما هو الأثر الذي أحدثه الطب «الغربي» بالفعل في افريقيا؟ إن الرد الموجز على هذا السؤال هو أنه – بصرف النظر عن إجراءات الطوارئ لمكافحة أوبئة معينة – فإن ما وجد من خدمات هزيلة حتى قيام الحرب العالمية الأولى قد تركز بصفة رئيسية على حماية الأوروبيين، ثم بدأت الخدمات بعد ذلك تتوافر بصورة مطردة للعمال الافريقيين الذين كانوا لا يزالون يُعتبرون بحق هم المصدر الرئيسي للثروة في افريقيا. أما طب الجماهير فلم تكد تبذل أي محاولة لإقامته قبل منتصف القرن الحالي. ومما يثبت أن الخدمات الطبية لم يكن في وسعها أن تحاول إنجازًا أكثر مما تقدّم أن هذه الخدمات كانت – في تاريخ متأخر مثل عام ١٩٣٩ – تحصل على ميزانية سنوية لا تزيد عن شلنين اثنين للفرد الواحد في ساحل الذهب، وعن خمسة بنسات في نيجيريا [٧٤].

وكانت الأمراض التي يتعرّض لها السكان أمراضًا رهيبة. ففي تاريخ متأخر مثل الثلاثينات من القرن الحالي، كانت التقارير عن الأحوال في كمبالا تذكر «أن كل مريض يحضر للعلاج يمثّل حالة ملاريا كامنة أو نشطة، فضلاً عن إصابته بنوع أو أكثر من الطفيليات المعوية. وهناك ما بين ٥٠ إلى ٨٠٪ من هؤلاء المرضى مصابون أو كانوا مصابين بالزهري أو الفرمبيزيا (مرض جلدي) أو كليهما. وهذا ينطبق أيضًا على مرض السيلان. أما الجذام، والحمى المتكسة، والدوسنتاريا، وغيرهما من الأمراض، فإنها

(٧٢) د. أ. لو في: ف. هارلو وأ. م. شيلفر (مشرف على التحرير)، ١٩٦٥، ص ١١٠.
(٧٣) ر. أوليفر وف. د. فاج، ١٩٦٢، ص ٢٠٤.
(٧٤) ر. ر. كوزينسكي، ١٩٤٨ – ١٩٥٣، الجزء الأول، ص ١٠.

منتشرة على نطاق واسع »[٧٥] .

وكانت الطفيليات المعوية تشمل الدودة الخطافية ، والأسكارس ، والدودة الشريطية ، والديدان الخيطية ، ودودة غينيا . ويُضاف إلى ذلك كله أمراض وبائية عديدة ، مثل الحمى الصفراء ، والجدري ، ومرض النوم ، والأمراض الجديدة المستوردة مثل السل والكوليرا . وحتى قرب نهاية القرن التاسع عشر كان الأوروبيون أكثر تعرّضًا للوفاة بسبب الأمراض المحلية ، كما يتبين من معدلات الوفاة في أوائل القرن بين القوات البريطانية في غرب افريقيا ، إذ كانت هذه المعدلات بين الجنود الأوروبيين تبلغ تسعة أضعاف نظائرها بين الجنود الافريقيين[٧٦] .

ولم تكن أوروبا مجهزة تجهيزًا طبيًا جيدًا لمغامراتها الافريقية . ففي بداية القرن التاسع عشر كان متوسط العمر المتوقع لشخص انجليزي عند ولادته أقل من ٤٠ سنة ، في حين بلغ هذا المتوسط عند نهاية القرن في انجلترا وفرنسا وألمانيا زهاء ٤٧ سنة ، تقابلها معدلات وفاة تقرب من ٢٠ في الألف[٧٧] . وفضلاً عن ذلك فإن الثورة الطبية قد تأخرت في توجيه اهتمامها لأمراض المناطق الحارة . فرغم أن التلقيح ضد الجدري كان معروفًا منذ القرن الثامن عشر (وهو ما يرجع في جانبه الأكبر إلى أن هذا المرض لم يكن من الأمراض الخاصة القاصرة على المناطق الحارة) ، إلاّ أنه حتى طرق انتقال أمراض مثل داء الفيل والملاريا والحمى الصفراء لم تكتشف إلاّ في أعوام ١٨٧٧ و١٨٩٧ و١٩٠٠ على التوالي . وباستثناء الكينين والاستخدام المحدود لمركبات الزرنيخ في مكافحة الزهري والفرمبيزيا ، فإن تطوير العقاقير واللقاحات لمكافحة أمراض المناطق الحارة لم ينشط فعلاً إلاّ في عشرينات القرن الحالي . ومع ذلك ، فإن إنشاء مدارس طب المناطق الحارة قد بدأ في وقت مبكر عن ذلك كثيرًا ، إذ أنه يرجع إلى عام ١٨٩٧ في ليفربول ولندن ، و ١٩٠٠ في هامبورغ ، و ١٩٠١ في بروكسل ، وتعقبها المدارس التي أنشئت في باريس وبوردو ومرسيليا . أما في افريقيا فقد أنشئت مدرسة لطب المناطق الحارة في كيب تاون في ١٩١٢ ، وأخرى في داكار في ١٩١٨ .

وقد ظلّ الطب الحكومي في افريقيا المدارية زمنًا طويلاً اختصاصًا عسكريًا ، على الرغم من بدء ظهور مستشفيات مدنية صغيرة في تسعينات القرن التاسع عشر . ومنذ عام ١٨٤٠ ، حين وصل أول طبيب إرسالية إلى سيراليون ، تناثر عبر غرب افريقيا عدد من المبشرين المشتغلين بالطب ، كان من بينهم بعض الأفارقة (معظمهم من سيراليون) . وكانت هذه الخدمات تتركز إلى حد بعيد على إنقاذ الجنود وموظفي الإدارة والمبشرين ، مع توجيه بعض العناية إلى الجنود الافريقيين وعمال الحكومة وعمال الإرساليات التبشيرية . إلاّ أن النجاح الحقيقي لم يبدأ ظهوره إلاّ في بداية القرن الحالي ، كما يتبين من المعدلات الأولية للوفاة بين الموظفين الأوروبيين في ساحل الذهب ، التي انخفضت من ٧٦ في الألف في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر إلى ٣١ و٢٢ و١٣ في الألف في أعوام ١٩٠٢ و١٩٠٣ و ١٩٠٤ على التوالي . بل إنه حتى مع أخذ فئات الأعمار في الاعتبار ، فإن هذه المعدلات تبدو جيدة إذا قورنت بنظائرها في إنجلترا ابتداءً من عام ١٩١٢[٧٨] . وقد رُئي أن تفسير ذلك يكمن في تدابير الصحة

(٧٥) هـ. ب. توماس ور. سكوت ، ١٩٣٥ ، ص ٣٠٣ و٣٠٤ .

(٧٦) محسوبة من بيانات أوردها ر. ر. كوزينسكي ، ١٩٤٨ – ١٩٥٣ ، الجزء الأول ، ص ١٦ . وتعطى معدلات وفيات إجمالية للجنود الأوروبيين قدرها ٤٢٧ لكل ألف ، وللجنود الافريقيين قدرها ٤٦ لكل ألف .

(٧٧) ن. كيفتز وو. فليجر ، ١٩٥٩ ، ص ٣٢ إلى ٣٦ ، ل. إي. دبلن وأ. ج. لوتكا وم. سبيغلمان ، ١٩٣٦ ، ص ٦١ .

(٧٨) ر. ر. كوزينسكي ، ١٩٤٨ – ١٩٥٣ ، الجزء الأول ، ص ١٧ و١٨ .

العامة التي اتخذت لمكافحة الملاريا والحمى الصفراء ، وفي الأساليب المحسنة لمعالجة أمراض المناطق الحارة ، وفي فصل مناطق عيش المرضى بالأمراض المعدية . ولا بد أن تدابير الصحة العامة كان لها بعض الأثر على العدد القليل نسبيًا من الافريقيين الذين كانوا يعيشون في المراكز الإدارية الرئيسية ، وخاصة في لاغوس بعد التدابير التي اتخذها في السنوات الأولى من القرن الحالي الحاكم وليم ماك غريغور والدكتور رونالد روس (الذي كان قد حدّد طرق انتشار الملاريا) . وكان استخدام الأساليب الأوروبية في تحسين صحة الافريقيين أمرًا تافه الأثر ، حيث يعود ذلك جزئيًا إلى أن أوروبا كانت تقدّم إغراءات أكبر بعد الحرب العالمية الأولى ، كما يعود من ناحية أخرى إلى أن القوى الاستعمارية خفضت الإنفاق على الخدمات الصحية مع حلول أزمة ١٩٣٠ الاقتصادية . وفي عام ١٩٢٤ كانت لدى نيجيريا مؤسسة طبية « نظرية » تضم طبيبًا واحدًا لكل ٢٠٠ ٠٠٠ من السكان ، ولكن ربع هذه الوظائف فقط هي التي كانت مشغولة بالفعل . والواقع أنه في عام ١٩٣٩ كانت نسبة عدد الأطباء إلى تعداد السكان أقل من نظيرتها في عام ١٩١٤[٧٩] . بل إن هذه الأرقام نفسها مبالغ فيها من حيث تمكين الأفارقة من العلاجات الناجعة لأنه كان يوجد في الثلاثينات اثنا عشر مستشفى للوفاء باحتياجات أربعة آلاف أوروبي ، يقابلها اثنان وخمسون مستشفى لخدمة ٤٠ مليون افريقي[٨٠] .

ونظرًا للنقص الكبير في عدد الأطباء ، فإن الخدمات العلاجية الواسعة النطاق كانت تعتمد على مدى إمكان إنشاء عيادات طبية ريفية تقدم رعاية كافية بواسطة خدمات مساعدين طبيين ، وعلى مدى إمكان تنظيم مشروعات محلية للعون الذاتي . وفي نيجيريا ، افتُتح مستوصف في عام ١٩٠٤ في مدينة إيبادان ، وأعقبه في السنوات التالية افتتاح عدد آخر في مدن منطقة قبائل اليوروبا[٨١] . ومع حلول عام ١٩١٠ ، كانت حكومة سيراليون تمنح في كل منطقة إدارية جائزتين لشيخيْ القريتين اللتين تحقق فيهما أكبر قدر من التحسن في المرافق الصحية العامة[٨٢] . وفي عام ١٩٣٤ كانت توجد في أوغندا مستشفيات في كل المدن الرئيسية ، بالإضافة إلى ثمانية وثمانين من المستوصفات الفرعية في المناطق الريفية قدمت العلاج خلال العام لعدد من السكان يبلغ ٥٤٥ ٣٧٨ ١[٨٣] . بيد أنه لا تجوز المبالغة في تقدير مغزى هذه التغيرات : ففي كثير من المستوصفات كانت الأدوية والعقاقير قليلة والعاملون غير واثقين بالضبط مما يجب عمله ؛ وهي حال لا تزال قائمة في الكثير من مناطق افريقيا الريفية حتى كتابة هذه السطور . وقد زار الكاتب الفرنسي اندريه جيد المرافق الصحية في « بيتو » على نهر أوبانغي في أواخر عشرينات القرن الحالي وعلق عليها تعليقًا لاذعًا بقوله إن الإمدادات الوحيدة التي ترد إليها لمكافحة أمراض افريقيا الوسطى هي صبغة اليود ، وحامض البوراسيك ، وأملاح غلوبر[٨٤] .

وقد كان التخفيض الأكبر في معدلات الوفاة الافريقية (في الفترة التي يتناولها هذا الفصل بالتأكيد) راجعًا على الأرجح إلى مكافحة الانفجارات الدورية في الوفيات بسبب المجاعات والأوبئة . ولعلّ قدرًا من هذا التخفيض قد نشأ عن مجرد تعويض عن ارتفاع في نسبة الإصابة بأمراض معينة سبّبها وجود

(٧٩) المرجع السابق ، ص ٩ و ١٠ .
(٨٠) و . رودني . ١٩٧٢ . ص ٢٢٥ .
(٨١) ر . شرام . ١٩٧١ . ص ١٢٥ .
(٨٢) لا يحمل اسم مؤلفه ، ١٩١٠ (أ) .
(٨٣) هـ . ب . توماس ور . سكوت ، ١٩٣٥ ، ص ٣٠٤ و ٣٠٥ .
(٨٤) أ . جيد . ١٩٣٠ . ص ٣٣ .

الأوروبيين. وتكاد كل مراجع ما قبل الحرب العالمية الأولى تجمع على القول بأن الانفجارات الوبائية لمرض النوم التي حدثت عبر افريقيا الاستوائية في تلك الفترة قد نشأت في جانبها الأكبر عن نشاط الأوروبيين حيث تفترض أغلب هذه المراجع أن وسائل المواصلات الجديدة وما أحدثته من اضطراب في الأدغال قد تسبب في نشر ذباب التسي تسي أو دفعه إلى أماكن قريبة من القرى[٨٥]. كما قيل إن ما سمي بوباء الزهري في أوغندا في مطلع القرن العشرين كان ظاهرة جديدة قوبلت بدرجة عالية من الجدية في مكافحتها بحيث انتهت الحملة المضادة إلى إنشاء «مرفق الخدمة الطبية الأوغندية». وفي الكاميرون، قيل إن الزهري كان غير معروف في عام ١٨٩٥، ثم أصبح واسع الانتشار في ١٩٠٥. ولعلّ الحقيقة في موضوع الزهري الافريقي أكثر تعقيدًا من ذلك: فالجرثومة التي تحدثه قريبة الشبه بجرثومة مرض الفرمبيزيا إلى درجة يصعب معها تصور عدم وجود نوع من الزهري له تاريخ طويل في القارة[٨٦]. وإذا كانت هناك أدلة واضحة على أن أشكالاً عنيفة من الزهري الزعاف قد انتشرت من مناطق التعدين في جنوب افريقيا، فإنه يبدو أن هناك نوعًا خفيفًا من الزهري المتوطن يحتمل أنه كان واسع الانتشار وكانت عدواه تنتقل عن طريق نوع من التلقيح في أوغندا[٨٧].

ومع تسارع التقدّم منذ مطلع القرن، حققت حملات مكافحة الأوبئة – فيما يبدو – قدرًا من النجاح. وقد كافح البريطانيون مرض النوم بإبعاد ذباب التسي تسي عن السكان، إذ منعوا الحيوانات البرية من ورود عيون الماء في المناطق المسكونة، وقطعوا شجيرات الأدغال التي يتجمّع فيها الذباب، بل اتخذوا تدابير أبعد شأنًا، مثل نقل مجموعات من السكان، كما حدث عندما نقلوا السكان من الشواطئ الأمامية لبحيرة فيكتوريا. أما الفرنسيون فقد عالجوا أعدادًا ضخمة من الحالات الفردية، حيث تبرز في هذا الصدد أعمال الدكتور أ. جامو، الذي استخدم مركّب الزرنيخ المسمى «أتوكسيل». وهناك منطقة تشمل ١٢٤٠٠٠ نسمة في الكاميرون عولجت على هذا النحو، وكان معدل الوفيات الإجمالي الخاص بها في عام ١٩٢٤ هو ٨١ في الألف، منها ٣٦ نقطة تعزى إلى مرض النوم، ثم أمكن الانتصار على الوباء فيها في عام ١٩٣٠. وفي أوغندا، حيث جرى تمييز مرض النوم لأول مرة عام ١٩٠١، ذكر أن هذا المرض قد أدى إلى أكثر من ٢٠٠٠٠٠ حالة وفاة حتى عام ١٩٠٦، عندما بدأت عمليات نقل السكان على نطاق واسع. غير أنه مع حلول عام ١٩١٨ كان قد توفر قدر من الثقة في أن المرض قد تم احتواؤه بحيث سُمح لبعض السكان بالعودة إلى مناطقهم القديمة التي كانوا قد نُقلوا منها[٨٨]. ولم تكن أوبئة الطاعون الدمّلي نادرة في الثلث الأول من القرن العشرين؛ ففي العقد الأول منه سجّلت في مصر ستة آلاف حالة انتهى نصفها إلى الوفاة[٨٩]، في حين أدى هذا الوباء إلى وفاة ما يقرب من ستين ألف نسمة في أوغندا حتى عام ١٩٣٢[٩٠]، وكانت له انفجارات في أكرا عام ١٩٠٨، وفي لاغوس عام ١٩٢٤،

(٨٥) تؤكّد التحليلات الحديثة المعتقدات السابقة بالرغم من اختلافها في الأسباب. وقد جاء في أ. ج. دوغان، ١٩٦٢، أن مرض النوم انتشر بسبب الحرية المتزايدة في الحركة التي أتاحتها الإدارة الاستعمارية للشعوب وحيواناتها، بينما يضيف ج. فورد، ١٩٧١، إلى ذلك قوله إن شبكة جديدة كاملة من أنماط الحركة للأشخاص والحيوانات الأليفة قد أصبحت متوفرة مما غير التوازن الايكولوجي تغييرًا تامًا وسمح لفترة من الوقت بانتشار المرض على نطاق واسع.

(٨٦) ف. كارترايت وم. د. بيديس، ١٩٧٢.

(٨٧) ج. ن. ب. دافيس، ١٩٥٦، ص ١٠٤١ إلى ١٠٥٥.

(٨٨) د. أ. لو في: ف. هارلو وأ. م. شيلفر (مشرف على التحرير)، ١٩٦٥، ص ١١١.

(٨٩) لا يحمل اسم مؤلفه، ١٩١٠(ب).

(٩٠) هـ. ب. توماس ور. سكوت، ١٩٣٥، ص ٣٠٩.

وبصفة أكثر عمومًا في مناطق قبائل اليوروبا في نيجيريا عام ١٩٢٥ [٩١] . وقد أظهرت تدابير المكافحة في افريقيا الغربية البريطانية أن المرض يمكن احتواؤه ؛ فخلال اجتياحه لأكرا أُغلقت المدينة ، ووُزِّعت فيها ٣٥ ألف جرعة من لقاح هافكين المضاد. ووقعت أوبئة الحمى الصفراء من السنغال إلى السودان على فترات لم يمكن التنبؤ بها . وفي عام ١٩٢٧ ، كان قد تم إيجاد لقاح مضاد للمرض في مختبرات روكفلر في «يابا» على مشارف لاغوس. إلاّ أنه نظرًا لأن اللقاح لم يُستخدم على نطاق واسع حتى الحرب العالمية الثانية ، فإن كل نجاح تحقق في مكافحة المرض حتى عام ١٩٣٥ كان يرجع إلى مكافحة البعوض في المناطق الحضرية واستخدام الشباك الواقية منه (الناموسيات) . ومن المشكوك فيه أن يكون معدل الإصابة بالجذام قد انخفض خلال هذه الفترة ؛ فقد استخدم زيت أليبول المضاد للمرض في نيجيريا منذ أوائل العشرينات ، ولكن تقديرات عام ١٩٣٨ تفيد أن واحدًا في المائة من السكان لا يزالون مصابين به [٩٢] . (أنظر الشكل ١-١٨) . وكان التحصين ضد الجدري ضئيل النطاق ، بحيث أنه حتى أواخر الثلاثينات لم يكن قد طرأ على معدلات الإصابة بالمرض تحسن ملموس إلاّ في ساحل الذهب وجنوب نيجيريا [٩٣] . ومن ناحية أخرى ، فإن الاحتكاك بالأوروبيين والاشتراك في الحرب العالمية الأولى قد كفلا لوباء الأنفلونزا الذي انفجر في ١٩١٨ – ١٩١٩ أن يجتاح افريقيا على نحو أدى على الأرجح إلى أعلى معدل سنوي للوفيات في القرن العشرين ، على الرغم من أن معدلات الوفيات قد تكون أقل منها في آسيا نظرًا لأن كثيرًا من تجمعات السكان الافريقيين كانت لا تزال تتمتع بحماية العزلة النسبية.

وكانت معدلات الوفيات لا تزال بالغة الارتفاع في مناجم افريقيا الجنوبية في السنوات الأولى من القرن الحالي. وفي عام ١٩٠٧ قامت لجنة بوضع تقرير عن الوضع في الترانسفال فلفتت النظر إلى معدلات للوفاة في المناجم كانت تبلغ آنئذ ٧١ في الألف بين الافريقيين القادمين من افريقيا المدارية مقابل ٢٨ في الألف بين أفريقيي مناطق الجنوب المعتدلة و١٩ في الألف بين البيض ، علمًا بأن تلك المعدلات كانت قد انخفضت عن نظائرها التي كانت قبل عامين تبلغ ١٣٠ و ٣٥ و ٢٠ على التوالي [٩٤] . وفي معظم أجزاء القارة ، لم يتحقق سوى القليل من التقدّم في مكافحة أعظم النكبات على الإطلاق ، وهي الملاريا التي تضعف إن لم تقتل ، والتي تفسر الكثير من حالات الوفاة التي تعزى إلى أسباب أخرى.

التطور الديموغرافي حتى عام ١٩٣٥

إن هذه المحاولة لتحليل القوى الديموغرافية السائدة في افريقيا تحليلاً أكثر تفصيلاً مما جرى في المحاولات السابقة لتقدير التغير في الأعداد الإجمالية للسكان لا تؤدي إلى أي اقتناع حقيقي فيما يتعلق بالاتجاهات الديموغرافية. وقد كان مفتاح التغير بلا شك هو مستويات معدلات الوفيات واتجاهاتها ، إذ لا يوجد لدينا دليل على أن التغيرات في معدلات الإنجاب قد أثرت تأثيرًا كبيرًا على القارة في مجموعها . ومن

(٩١) ر. شرام ، ١٩٧١ ، ص ١٢١ و١٢٢ و١٩٦.
(٩٢) المرجع السابق. ص ٢٣١.
(٩٣) ر. ر. كوزينسكي ، ١٩٤٨ – ١٩٥٣ ، الجزء الأول ، ص ١١ و١٢.
(٩٤) لا يحمل اسم مؤلفه ، ١٩١١ ، وانظر أيضًا : لا يحمل اسم مؤلفه ، ١٩١٣ ، حيث جاء فيه أنه قد طرحت أسئلة في برلمان جنوب افريقيا اضطرت وزير شؤون الأهالي المحليين فيها إلى الاعتراف بأن معدلات وفيات عمال المناجم كان يجري تخفيضها بانتظام وذلك باستبعاد الوفيات التي تحدث في المجمعات السكنية بينما تدل الوفيات الشهرية حتى سنة ١٩١٣ على أن المعدل السنوي لها كان يصل إلى ٢٠٠ في الألف أو أكثر.



الشكل ١٨-١ : عيادة متنقلة لمكافحة مرض الجذام في قرية صغيرة شمال بانغي ، (أوبانغي – شاري).
(الصورة : أُعيد طبعها من كتاب *The emerging states of French Equatorial Africa* تأليف فرجينيا طومسون وريتشارد أدلوف . بتصريح من الناشرين ، مطبعة جامعة ستانفورد ، ١٩٦٠ ، حقوق الطبع محفوظة لفرجينيا طومسون آدلوف).

المحتمل أن تكون نسبة المواليد قد انخفضت لفترة محدودة في منطقة الإنجاب المنخفض في افريقيا الوسطى ؛ ومن رأي مشروع جامعة برينستون أن تحليل نسبة المواليد حسب فئات العمر يشير إلى أن هذا قد حدث خلال الفترة التي تشملها هذه الدراسة في أجزاء من شمال الكاميرون، وجمهورية وسط افريقيا، والغابون، والنيجر، والسودان، وزائير[٩٥]. وربما طرأت بعض الزيادة في معدلات المواليد في بعض الأماكن بسبب تحسن صحة الإناث، إلاّ أن هذه الزيادة لم تكن على مستوى يعتد به – كما رأينا – قبل عام ١٩٣٥. وعلى أية حال فإن الأدلة التي لدينا والمستمدة من البيانات الخاصة بفئات الأعمار تشير إلى ثبات يبعث على الدهشة[٩٦]. وربما كانت هناك تغيرات في أنماط تعدد الزوجات، إلاّ أنه على الرغم من الاعتقاد الواسع الانتشار بأن نظام تعدد الزوجات يؤدي إلى خفض نسبة المواليد، فإن الدلائل المستمدة من افريقيا المدارية تشير إلى ضعف هذا التأثير؛ ذلك أن النساء في نظام تعدد الزوجات قد يتميزن بأن متوسط عدد حالات الولادة لديهن أقل من نظيره بين النساء في ظل نظام الزوجة الواحدة نتيجة لزيادة الميل إلى إضافة زوجات أخر في الزيجات القليلة الإنجاب، ولأن الزواج من أرملة الأخ مصدر لبعض حالات تعدّد الزوجات[٩٧].

وهناك أدلة قاطعة على نمو السكان خلال العقود الأولى من القرن الحالي في تلك المناطق التي توجد عنها إحصاءات كافية، مثل مصر، حيث تضاعف عدد السكان بين عامي ١٨٨٢ و١٩٣٧[٩٨]، وساحل الذهب حيث الزيادة الظاهرة التي تجاوزت الثلث بين تعدادي عامي ١٩٢١ و ١٩٣١ لا يمكن أن تكون مجرد نتيجة جانبية لتحسن أساليب التعداد[٩٩]، وجنوب افريقيا حيث قاربت كل من الزيادة الكلية والزيادة في تعداد الافريقيين الضعف بين تعدادي عامي ١٩٠٤ و١٩٣٦. غير أن هذه كلها كانت مناطق رخاء استثنائي أو تدابير إدارية غير عادية، وهو ما يدل عليه جزئيًا وجود التعدادات أصلاً؛ ومن ثم يجب افتراض أن سكانها يزيدون بمعدل أكثر سرعة من معدل الزيادة الإجمالي للقارة في مجموعها.

ونظرًا لكل هذه التحفظات، وانطلاقًا من حقيقة أنه لا يمكن لأحد أن يعرف حجم سكان افريقيا قبل القرن الحالي، فإن الاتجاهات التالية تبدو أقرب إلى الحقيقة من تلك التي عرضت حتى الآن.

إن غزو المزارعين للغابات المدارية هو الذي يرجع إليه في المحل الأول بروز معدل نمو قدره ٠,٢٥ في المائة سنويًا للقارة بأكملها (وقد يرتفع هذا المعدل إلى ٠,٥ في المائة في مناطق الغابات). ويعتبر هذا التقدير معقولاً للفترة من عام ١٥٠٠ حتى عام ١٨٥٠، مع افتراض أن تسارع معدل تغير نوعية الغذاء في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر قد أدى إلى معادلة الخسائر الناشئة عن تجارة الرقيق. ومع تضاؤل تلك التجارة، يغدو من المعقول افتراض ارتفاع معدل الزيادة السكانية المذكور حوالى عام ١٨٨٠ إلى ٠,٥ في المائة، ليتدهور بعد ذلك مباشرة بسبب ما قامت به القوى الأوروبية من تقسيم

(٩٥) و. براس وآخرون، ١٩٦٨، في مواضع متفرقة من الكتاب.

(٩٦) في غانا بين عامي ١٩٢١ و١٩٦٠؛ ج. ش. كالدويل في: و. بيرمنغهام وإي. و. نيوشتات وأ. ن. أومابويه (مشرف على التحرير)، ١٩٦٧، ص ٩٤؛ وكذلك في شمال نيجيريا في الفترة الواقعة بين إحصاءات السكان لكل من عام ١٩٢١ وعام ١٩٥٢/١٩٥٣؛ س. ك. ميك، ١٩٢٥، ص ١٨٠، وأ. فان دي فال في: و. براس وآخرون، ١٩٦٨.

(٩٧) أنظر هـ. ف. موشام، ١٩٥١، ص ٣٥٤ إلى ٣٦٣. وب. أو. أوهاديك، ١٩٦٨، ص ٢٦٤ إلى ٢٦٨.

(٩٨) س. ف كايزر، ١٩٤٤، ص ٣٨٥ وما يليها.

(٩٩) ج. ش. كالدويل في: و. بيرمنغهام وو. إي. نيوشتات وأ. ن. (مشرف على التحرير)، ١٩٦٧، ص ٢٠ إلى ٢٣.

افريقيا جنوب الصحراء الكبرى واحتلالها. ومع أن عدم استقرار معدل النمو السكاني قد استمر في بعض المناطق حتى الحرب العالمية الأولى ، فإن تزايد السكان في أجزاء من شمال افريقيا وجنوبها ، وربما أيضًا في ساحل العاج ، قد يكون نجح في أكثر من مجرد تعويض آثار الهجوم العنيف على دولة الكونغو الحرة وعلى الكونغو الفرنسي حوالى عام ١٩٠٠ ، بحيث يمكننا أن نفترض أن معدل نمو سكان القارة قد انخفض إلى زهاء ٠,٢٥ في المائة عند بداية القرن الحالي ، واستمر في الارتفاع بعد ذلك إلى أن أصبح ٠,٥ في المائة حتى عام ١٩٢٠ ، ثم ١ في المائة بين ١٩٢٠ و١٩٣٥ . وعن طريق الإسقاط الإحصائي الاستعادي من رقم مفترض قدره ٦٥ مليونًا في عام ١٩٣٥[١٠٠] ، يمكننا التوصل إلى التقديرات السكانية التالية في التواريخ المبينة : ٤٧ مليون عام ١٥٠٠ ؛ ١٠٤ مليون عام ١٨٤٠ ؛ ١٢٠ مليون عام ١٨٨٠ ؛ ١٢٩ مليون عام ١٩٠٠ ؛ ١٤٢ مليون عام ١٩٢٠ ؛ ١٦٥ مليون عام ١٩٣٥ .

ومدلول هذا الإسقاط الإحصائي هو أنه يؤيّد أن ثورة العصر الحجري الحديث كانت تنتقل ببطء عبر افريقيا جنوب الصحراء الكبرى على مدى ثلاثة آلاف عام ، حاملة معها استخدامًا أكثر كثافة للأرض واستقرارًا بشريًا أكثر كثافة أيضًا . ويمكن مقارنة هذه المؤشرات على الزيادة السكانية المطّردة بتقديرات ديوران المنخفضة ، حيث تتفق مجموعتا الأرقام على حجم السكان حوالى عام ١٥٠٠ . ولكن المقارنة تشير إلى معدلات نمو أكثر انخفاضًا في القرنين التاسع عشر والعشرين ، بحيث تغدو هذه المعدلات خلال هذه الفترة أقرب كثيرًا إلى متوسطات تقديرات ديوران . ويشير الإسقاط الإحصائي إلى أن تعداد سكان افريقيا بلغ حوالي ١٢٠ مليون عند بداية فترتنا هذه ، وأن هذا العدد زاد بمقدار ٣٧,٥ في المائة خلال الخمسة والخمسين عامًا التالية فبلغ ١٦٥ مليونًا عام ١٩٣٥ .

إعادة توزيع السكان والتحول الحضري

شهدت هذه الأعوام الخمسة والخمسون تدفقًا سكانيًا قُدّر له أن يكون بعيد الأثر في تحديد طبيعة افريقيا الجديدة . فقد كان معنى إضافة ٤٥ مليون نسمة أنه لم يعد ممكنًا لجميع الأفراد أن يجدوا لهم مكانًا في نفس المساحة أو الحيز الذي كان يشغله أسلافهم ، مما أدى إلى تسارع حركة انتقال السكان إلى الأراضي غير المأهولة . والأكثر دلالة من ذلك أنه – منذ تسعينات القرن التاسع عشر في غرب افريقيا ، ومنذ تاريخ سابق على ذلك في افريقيا الجنوبية وتاريخ آخر لاحق له في شرق افريقيا – بدأ العمال المهاجرون ينتقلون مسافات شاسعة بحثًا عن العمل المأجور . وكان دافعهم إلى ذلك في البداية هو الحاجة إلى دفع الضرائب ، ثم أصبح الدافع الأقوى بعد ذلك هو الرغبة في شراء السلع والانتقال إلى الأماكن البعيدة . وكان جميع هؤلاء العمال تقريبًا في البداية عمالاً مهاجرين موسميين ، ثم تزايدت الهجرة الأطول أمدًا تزايدًا مطّردًا[١٠١] . وفي نهاية العقد الثالث من القرن العشرين ، أصبح عدد العمال المهاجرين سنويًا يناهز ٢٠٠ ٠٠٠ عامل يتدفقون من السافانا إلى ساحل الذهب ونيجيريا[١٠٢] . ولم تفرض الحكومات إلاّ قيودًا قليلة على الانتقال ، باستثناء جنوب افريقيا والروديسيتين الشمالية والجنوبية ، حيث قصرت الحكومات

(١٠٠) مستمد من تقديرات الأمم المتحدة بعد تعديلها تعديلاً طفيفًا يتفق مع المعلومات الجديدة عن السكان التي استمدت من التعدادات المجراة بعد الحرب العالمية الثانية .
(١٠١) ج . ش . كالدويل ، ١٩٦٨ ، ص ٣٦١ إلى ٣٧٧.
(١٠٢) ج . سوريه – كانال ، ١٩٧١ ، ص ٢٤٦ .

الانتقال على الذكور البالغين المؤقتين ، درءًا لاحتمالات التوطن والاستقرار وللضغوط من جانب نقابات العمال البيض[١٠٣].

والذي حدث في النهاية هو أن الجانب الأكبر من تيارات الهجرة هذه تدفق لا إلى المزارع والمناجم ، وإنما إلى المدن ، الأمر الذي أدى بعد حين إلى إيجاد مراكز في معظم المناطق كبيرة الحجم بدرجة تكفي لقيام إدارات وطنية وصناعات ثانوية . وقد كانت في افريقيا بطبيعة الحال مدن عريقة قائمة في وادي النيل الأدنى ، ومدن أحدث عهدًا في بلاد المغرب العربي ، وسافانا افريقيا الغربية ، واليوروبالاند في نيجيريا ، ووسط ساحل الذهب . ومع ذلك فإنه في عام ١٨٨٠ لم يكن يوجد أكثر من فرد واحد من كل ثلاثمائة فرد يعيش في مراكز يزيد تعداد سكان الواحد منها عن ١٠٠ ٠٠٠ نسمة ، وذلك مقابل واحد في الخمسين في آسيا ، وواحد من كل خمسة عشر في أوروبا[١٠٤].

ولم يحدث التغير الحقيقي إلاّ في فترتنا الحالية ، وخاصة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى . ففي افريقيا المدارية ، إذا استثنينا نيجيريا وأخذنا قائمة بست عشرة مدينة قدر لها أن تغدو ذات أهمية كبرى في القرن العشرين ، يمكننا أن نقدر تعداد سكان كل من هذه المدن في عام ١٨٨٠ بما يقرب من ٨٠ ٠٠٠ نسمة ، وأن نجد أن هذا التعداد قد تضاعف خمس مرات بحلول عام ١٩٣٠ ليتجاوز نصف المليون في كل مدينة (مما أدى إلى إيجاد قاعدة لمعدل تضاعف يزيد عن عشر مرات على مدى الأربعين سنة التالية). وفي عام ١٩٣١ كان تعداد سكان داكار قد زاد إلى ٥٤ ٠٠٠ ؛ وبلغ تعداد سكان فريتاون ٤٤ ٠٠٠ لا تمثل سوى مجرد تضاعف واحد لتعداد السكان قبل ذلك التاريخ بنصف قرن ؛ كما بلغ تعداد أكرا ٦٠ ٠٠٠ ؛ وأديس أبابا ٦٥٠٠٠ ؛ ونيروبي ٤٨٠٠٠ ؛ ودار السلام ٢٥ ٠٠٠.

أما نيجيريا فقد سارت الأمور فيها على نطاق مختلف ؛ إذ ضمت إيبادان ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة بعد أن كانت على الأرجح تضم ١٥٠ ٠٠٠ في بداية الفترة ؛ وتضاعف تقريبًا عدد سكان لاغوس حتى بلغ ١٢٦ ٠٠٠ نسمة ، فضلاً عن عشر أخرى من مدن اليوروبا ضمت تعدادًا إجماليًا للسكان يبلغ نصف المليون ، وهو ما قد لا يزيد إلاّ قليلاً عن تعدادها قبل نصف قرن . وفي الشمال ، تضاعف تقريبًا عدد سكان كانو على مدى الخمسين عامًا التي انقضت منذ ١٨٨٠ فبلغ ٨٩ ٠٠٠ نسمة ، وزاد التعداد الإجمالي في إحدى عشرة مدينة أخرى من ١٥٠ ٠٠٠ تقريبًا إلى ٢٠٠ ٠٠٠[١٠٥]. أما في منطقة الساحل ، فلا شك في أن تعداد سكان المدن التاريخية كان يتناقص ، حيث يرجع ذلك في جانب منه إلى أنها لم تصبح المراكز الرئيسية للإدارة الفرنسية . في عام ١٩٣١ ، كان التعداد الإجمالي لمدن تمبكتو وغاو وموبتي لا يزيد عن ١٥ ٠٠٠ لها مجتمعة . وفي شمال افريقيا احتفظت كثير من المدن التاريخية بأهميتها. فخلال الفترة التي نتحدث عنها نما تعداد كل من مدن القاهرة والاسكندرية والجزائر إلى ثلاثة أضعافه حتى زاد على مليون نسمة ، و٦٠٠ ألف نسمة ، وربع مليون نسمة على التوالي. وفي عام ١٩٣١ ، بلغ التعداد الإجمالي لأربع عشرة مدينة قديمة من مدن المغرب ما يقرب من مليون ونصف مليون نسمة ، مما يمثل على الأقل تضاعفًا لهذا التعداد على مدى نصف قرن . وفي السودان ، بلغ تعداد سكان مدينة الخرطوم – أم درمان ١٥٠ ٠٠٠ نسمة . وبحلول ١٩٣١ كان التعداد الإجمالي لأكبر أربع عشرة

(١٠٣) ر. أوليفر وج. د. فاج ، ١٩٦٢ ، ص ٢١٩ و٢٢٠.

(١٠٤) حُسبت على اساس البيانات التي أوردها ب. م. هاوزر في : ب. م. هاوزر (مشرف على التحرير) ، ١٩٥٧ ، ص ٥٣ إلى ٩٥.

(١٠٥) معظم الأرقام الخاصة بمدن نيجيريا مأخوذة من كتاب و. باسكوم، ١٩٥٩، ص ٢٩ إلى ٤٣.

مدينة في افريقيا الجنوبية (جنوب افريقيا وروديسيا وأنغولا وموزمبيق) يزيد على المليون ، وهو ما يمثل زيادة إلى عشرة أضعاف تقريبًا على مدى نصف القرن السابق ؛ كما كان تعداد سكان مدينة جوهانسبورغ يقترب من ٤٠٠٠٠٠ نسمة. وكان السكان في المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى يتدفقون إلى الموانئ ومدن التعدين والمدن الإدارية التي انتشرت في المنطقة كلها وكان حجمها يتضاعف مرة كل عشرين سنة تقريبًا. وأُنشئ في شمال افريقيا عدد من المدن الجديدة ، وإن كان معظم النمو قد قام على أسس أكثر قدمًا ، وكان التضاعف يحدث مرة كل خمسة وثلاثين عامًا تقريبًا. وعلى مدى نصف القرن المعني هنا ، كان تعداد هذه المدن الكبيرة قد زاد بمقدار أربعة ملايين نسمة ، وكان التوازن الإقليمي قد تغير بحيث انخفض نصيب شمال افريقيا من مجموع السكان في هذه المراكز الحضرية من ثلاثة الأرباع إلى أقل من ثلاثة أخماسهم ، وارتفع نصيب افريقيا المدارية من الخمس إلى الربع (في حين أنه في داخل افريقيا المدارية ارتفعت النسبة في المناطق الخارجة عن نيجيريا من الربع إلى الثلث).

أساس للمستقبل

مع حلول عام ١٩٣٥ ، كانت افريقيا قد نجحت في الصمود للصدمة الديموغرافية الناشئة عن الاستعمار الأوروبي ، فأصبحت معدلات المواليد فيها تزيد كثيرًا عن معدلات الوفيات ، وغدت توقعات الحياة أكثر استقرارًا وأقل تعرّضًا للتهديد بكثير في أنحاء عديدة من القارة ، ولا سيما في المدن النامية. حقيقة أن معدلات الوفيات كانت لا تزال عالية – لعلها تزيد على ٣٠ في الألف للقارة في مجموعها – وأن توقعات الحياة وقت الميلاد لم تكن تتجاوز ٣٠ عامًا ، إلاّ أن أمراض افريقيا المدارية هي التي كانت تحد من توسع الغزاة أكثر من أي عامل آخر ، فمنعت تحول افريقيا إلى امريكا لاتينية أخرى. ومع ذلك فقد ازداد تعداد سكان القارة البيض إلى ثلاثين ضعفًا ، من ٢٥٠٠٠ عام ١٨٠٠ ، معظمهم في منطقة الكاب ، إلى ثلاثة أرباع المليون عام ١٨٨٠ ، خمسة أسداسهم في جنوب افريقيا والجزائر ومصر. وفي عام ١٩٣٥ كان هؤلاء قد تضاعفوا خمس مرات أخرى فأصبح تعدادهم ٣,٧٥ مليون نسمة ، نصفهم في جنوب افريقيا ، وربعهم في الجزائر ، وخمس آخر منهم في بقية أنحاء شمال افريقيا. وخلال نفس الفترة ، زاد تعداد الآسيويين (وكلهم تقريبًا من الهنود باستثناء قليل من تجمعات الصينيين الصغيرة أكبرها في إقليم راند في جنوب افريقيا) من زهاء ٥٠٠٠٠ نسمة إلى ما يزيد على ثلث المليون ، ثلثاهم في جنوب افريقيا. لقد كان التغير يتخذ سبيله ، ولكن الذين أدركوا ذلك بوضوح كانوا قليلين ، كما يتبين من تقدير أوروبي جاد لتعداد للسكان حسب الأصل العرقي في الجزائر في العقد الثالث من القرن العشرين ، حيث يرد : «لا يوجد لدى معظم الفرنسيين في افريقيا سبب للخشية من حدوث أي محاولة أخرى جادة للتخلص من السلطة القائمة ؛ فهم يشيرون إلى وجود ما يزيد على ثمانمائة ألف أوروبي ، مقابل خمسة ملايين ونصف مليون من السكان المحليين غير المترابطين ، الذين لا يمكنهم أن يقوموا بأكثر من مجرد انفجارات صغيرة متناثرة»[١٠٦].

وفي ١٩٣٥ كانت افريقيا تقف على أعتاب نمو سكاني سريع قُدّر له أن يصل بتعداد سكانها – الذي كان قد زاد بالفعل طبقًا لتقديراتنا من ١٢٠ مليون في ١٨٨٠ إلى ١٦٥ مليون عام ١٩٣٥ – إلى ٢٠٠ مليون في أواخر الأربعينات ، و٣٠٠ مليون في منتصف الستينات ، ثم ٤٠٠ مليون في أواسط

(١٠٦) ج. كاسرلي ، ١٩٢٣ ، ص ٥٠.

السبعينات . ويضم هذا الرقم الأخير ٥٠ مليونًا يعيشون في مدن يزيد تعداد سكان كل منها عن ١٠٠٠٠٠ نسمة ، وهو ما يبيّن مدى التغيير الذي حدث في أحوال افريقيا التي جرى تقسيمها في ثمانينات القرن التاسع عشر ، والتي كان النقاش يدور وقتها حول إيجاد قوة عمل كافية فيها .

وأخيرًا فإن من المفيد أن نتساءل عما إذا كانت هذه التغيرات الضخمة في جانبها الأكبر – أو بكاملها – نتيجة للاختراق الاستعماري للقارة . لا شك في أن قلة الاستقرار السكاني التي أدت في دولة الكونغو الحرة وفي غيرها من مناطق افريقيا الوسطى إلى ارتفاع حاد في معدلات الوفيات ، وأدت في أماكن أخرى من القارة إلى تخفيض بطيء في هذه المعدلات خلال القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين بصفة عامة ، وإلى تسارع تجمع السكان في المدن وفي مناطق المناجم – هذه القلقلة تعود بكاملها إلى الثورة الصناعية وإلى تزايد الاحتكاك بأناس ينتمون إلى مجتمعات صناعية . ولعله كان مقدرًا للجانب الأكبر من هذه العملية أن يحدث ، حتى دون حكم استعماري : فلا ريب في أن النشاط التجاري كان سيفرض نمو المراكز التجارية ، وأن مدارس الطب الأوروبية كانت ستهتم بمشكلة حماية التجار وغيرهم من أمراض المناطق الحارة ، وأن المبشرين كانوا سيضعون أساسًا لنظام المستشفيات .

غير أنه لا شك في أن الحكم الاستعماري المباشر قد أدى إلى تسارع كل هذه العمليات ، وانتهى قرب أواخر الفترة التي نتعرض لها إلى المساعدة على تخفيض القمم القصوى لمعدلات الوفيات بفضل ما اهتم به على نحو متزايد وفعال من استيراد واستخدام الوسائل التكنولوجية لمكافحة الأوبئة ، وإنشاء شبكة حديثة من وسائل النقل يمكنها أن تكفل توزيع الأغذية في مناطق المجاعة . كما أن الحاجة إلى إيجاد مراكز إدارية أدت إلى إنشاء مراكز نمت حولها المدن الجديدة ، وأدت الضمانات التي كفلتها الإدارات الاستعمارية للسلامة الشخصية ولأمن الاستثمارات من جانب مواطني البلاد الأصلية لهذه الإدارات إلى تسارع نمو مراكز الاستقرار التجارية ومعسكرات التعدين والمزارع الكبيرة . ولولا وجود الإدارات الاستعمارية ، لكان أصحاب المشروعات الأوروبيين قد أصبحوا – على الأرجح – أشد جشعًا وفتكًا مما حدث . ويميل الأوروبيون عادة إلى تبرير التوسع الاستعماري بإبراز الإنجازات التي ذكرناها ، ولكن تاريخ كل من أمريكا اللاتينية والصين يبين أن معظم هذه المكاسب كان مقدرًا له أن يتحقق بمرور الزمن على أية حال ؛ فقد كان نمو التصنيع أمرًا لا رجعة فيه ، يحتم التوصل إلى « أسلوب تعايش » فعال مع افريقيا وغيرها من البلاد النامية التي يتم الحصول منها على المواد الخام اللازمة للصناعة .

الفصل التاسع عشر

الآثار الاجتماعية للحكم الاستعماري : البنى الاجتماعية الجديدة

بقلم : أ. أ. أفيغبو

التغير والاستمرار

في الميثولوجيات المتعارضة للامبريالية الأوروبية ولوطنية شعوب المستعمرات ، يُعتبر التغير تجديدًا استحدثه الحكم الأوروبي في ما يسمى « المجتمعات التقليدية ». ويرى المدافعون عن الامبريالية أن التغير – من حيث انطباقه على شعوب المستعمرات – أمر يشير إلى التقدّم ويعتبر انتقالاً خطيًا حاسمًا ومفيدًا من ثقافة تقليدية ثابتة أو راكدة لا يكاد يمكن وصفها بالمتنجة إلى حداثة دينامية لا حدود لها. ولكن الوطنيين في المستعمرات يجدون في كلمة « التغير » معنى « التخريب وإشاعة الاضطراب » في المحل الأول ؛ فهو عملية قام من خلالها امبرياليون فاقدون لكل عاطفة أو تفهم بتدمير العالم الفردوسي الذي كانت تحيا فيه شعوب المستعمرات ، تاركين بدلاً منه عالمًا يفور بالاضطراب وانعدام الاستقرار ونذر المستقبل الغامض.

بيد أنه على الرغم من هذين الموقفين المختلفين، فإن الفريقين يتفقان فيما يبدو حول عدد من الافتراضات المشتركة فيما يتعلق بالتغير وبالمجتمعات التقليدية في ظل الأوضاع الاستعمارية. ومن هذه الافتراضات الاعتقاد بأن المجتمعات التقليدية ثابتة أو راكدة أساسًا ، ومن ثم فهي بطبيعتها مضادة للقيم الحديثة ، وبالتالي فإن علاقتها الطبيعية بهذه القيم كانت علاقة صراع ؛ والاعتقاد بأن القيم والاتجاهات والبنى الجديدة تنتهي بالضرورة إلى إزاحة نظائرها التقليدية عندما تحتك بها ؛ والاعتقاد بأن المجتمعات التقليدية في أي مستعمرة بعينها أو حتى في أي منطقة جغرافية تستجيب لأثر الثقافة الأوروبية على نسق نمطي واحد.

إلاّ أن الدارسين قد أوضحوا مؤخرًا أن الافتراضات السابق بيانها لا ترتكز على أي أساس بالنسبة لافريقيا ، نظرًا لأن المجتمعات التي فرض عليها الحكم الأوروبي كانت بعيدة عن الثبات والركود ؛ بل إنها كانت – على العكس من ذلك – نتاج أجيال ، بل ومئات أو آلاف السنين من التغير. والواقع أنه يمكن التأكيد بأن « التجديد في افريقيا ظل عملية مستمرة منذ العصور الأولى ». فقد كانت افريقيا قبل

الاستعمار تحفل بحركة العوامل التي تقترن عادة بالتغير والتجديد مثل التخصص المهني ، والتحول الحضري ، والحراك الاجتماعي ، بل وهجرة الأيدي العاملة .

كما أن نموذج الاستقطاب الثنائي بين « التقليدي – والحديث » ، بكل ما يصاحبه من متضمنات الصراع وعدم التوافق ، هذا النموذج لا يمكن تطبيقه على كل أوجه الخبرة الافريقية المتعلقة بالتغير في ظل الاستعمار . فقد كانت هناك اختلافات متعددة في ردود أفعال الثقافات الافريقية تجاه التجديدات الغربية ؛ إذ لم يقتصر الأمر على نبذ عادات ومعتقدات معينة أو تعديلها ، وإنما امتد إلى الاحتفاظ ببعضها على أحد مستويات المجتمع في الوقت الذي كان يجري فيه قبول بدائل جديدة لها على مستوى آخر . وعلى سبيل المثال ، فقد نبذت تقاليد القرابين البشرية ، وتجارة الرقيق ، وقتل التوائم في المجتمعات التي كانت تجري فيها هذه الممارسات ، وحدث دمج بين أفكار قديمة وأخرى جديدة في مجال الدين ، ولقي النموذج الأوروبي المثالي للزواج الأحادي القبول كجزء من الصورة العامة المتوقعة لدى قطاعات من النخبة المتأثرة بالغرب ، ولكنه بقي جنبًا إلى جنب – في ظل القانون – مع نظام تعدد الزوجات بين جماهير الريف والحضر . ولدينا الآن جنبًا إلى جنب في افريقيا تقاليد معمارية محلية وأخرى أوروبية ، وأفكار محلية إثنية وأفكار وطنية ، واقتصاديات محلية وإقليمية مغلقة واقتصاديات نقود وطنية ، وحياة ريفية وحياة حضرية ، ومؤسسات ونظم بيروقراطية غربية وسلطات محلية تقليدية ، ومدارس « قرآنية » إسلامية وأخرى غربية .

وهكذا نجد أن الكثير من النظم والمؤسسات والأفكار المحلية الافريقية قد صمدت بسهولة لصدمة القيم الأوروبية الاجنبية واستمرت باقية ، أو امتزجت بهذه القيم الأجنبية . وهناك على سبيل المثال حالة قبائل « الإيغبو » التي يتجه الرأي غالبًا إلى أنها قد تبنت الأساليب الغربية على أوسع نطاق : فطبقًا لما تقرّره سيلفيا لايث – روس ، نجد أن الفرد من « الإيغبو » في الثلاثينات كان يتقبل بسهولة مدهشة كلاً من طقوس « المناولة المقدسة » المسيحية والسحر وطب الركة التقليديين ، ويزرع « جنبًا إلى جنب في حديقته المحيطة ببيته الجديد المبني من الاسمنت والمسقوف بالألواح المعدنية زهور الخبازي التي جاءت بها « المدنية » وشجرة « الأوجيريزي » التي تجري حولها الطقوس العائلية الوثنية »[1] . وقد أوضحت مارغريت ريد كيف تمكن أفراد قبائل « نغوني » من إدماج الكنيسة المسيحية والتعليم الغربي في مجتمعهم ، مستخدمين الإثنين كأدوات أو وسائل لزيادة ضمان بقاء ثقافتهم في العالم الحديث . وهم لا يرون في ذلك تناقضًا ، ولا يجدون صعوبة في الجمع بين الطقوس المسيحية وطقوس « النغوني » التقليدية في احتفالات الزواج والاحتفالات الجنائزية[2] . ووصف الأستاذ فالرز أيضًا بعض الجماعات الأوغندية بأنها « تتقبل بحماس ونجاح » كثيرًا من عناصر التجديد – مع حصر تأثيرها وتكييفها بما يلائم الثقافة والبنية الاجتماعية التقليديتين . وخلاصة القول هي أن الافريقيين في ظل الاستعمار كانوا على الأرجح واعين تمامًا الحقيقة الأولية التي مؤداها أن قبول « أشكال جديدة [من شأنه أن] يزيد نطاق الاختيارات »[3] المتاحة لهم .

وعلى ذلك ، فإن أي تعميم سهل فيما يتعلق باستجابة المجتمعات الافريقية للتأثير الأوروبي لا بد وأن يكون مضللاً ؛ إذ يجب ألا يغيب عن الذهن امتداد القارة الشاسع ، والتنوع والتباين الكبير الذي تتسم به

(١) س. لايث – روس ، ١٩٣٩ ، ص ٢٩٣.

(٢) م. ريد في : ف. تيرنر (مشرف على التحرير) ، ١٩٧١ ، ص ٣٦٢.

(٣) ج. ر. غوسفيلد ، في : ج. ل. فنكل ور. و. غابل (مشرف على التحرير) ، ١٩٧١ ، ص ١٩.

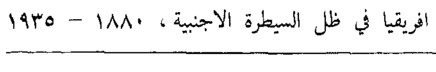
الثقافات الافريقية ، واختلافات الأمزجة بين الأفراد وبين الجماعات ، فضلاً عن اختلافات التركيب النفسي ، ومن ثم حقيقة أن الاستجابة – حتى للمثيرات أو الحوافز المتشابهة – من الأرجح أن تختلف ، لا من فرد إلى آخر أو من مجتمع إلى آخر فحسب ، بل ومن وقت لآخر داخل المجتمع نفسه ومن جانب الفرد نفسه. وعادة ما يلفت الانتباه في نيجيريا إلى الاستجابات المتباينة من قبائل «الإيغبو» و«اليوروبا» و«الهوسا – فولاني» للحكم غير المباشر. وفي كينيا ، تقبلت قبائل «الجيكويو» التجديدات الغربية ، معدلة إياها بما يناسبها ، في حين مال الكثير من القبائل المجاورة إلى اتخاذ موقف مناقض لهذا.

ويمكننا إذن أن نتقبل وجهة النظر القائلة بأن التغير في حد ذاته لم يكن جديدًا على افريقيا المستعمَرة ، وأنه لا يوجد مجتمع افريقي واحد لم يتأثر تأثرًا ملموسًا بالاحتكاك الأوروبي أو ضمر وذبل وتلاشى في مواجهته. كما يجب أن نسلم بأن ايديولوجية التغير قد أصبحت ، مع الحكم الاستعماري ، موضعًا للتقبل الواعي من جانب حكام افريقيا وأولئك الذين يدّعون صداقتهم. بل إنه حتى أولئك الموظفون الاستعماريون الذين كانوا يلتزمون التزامًا قويًا بسياسة الحكم غير المباشر وممارساته – بما ينطوي عليه ذلك من تأكيد على صون النظم والمؤسسات والقيم التقليدية – حتى هؤلاء الموظفون ظلّوا يدركون الحاجة إلى التغيير. والواقع أن النظم والمؤسسات المحلية والحكام المحليين في ظل الحكم غير المباشر كان ينتظر منهم أن ينهضوا بدور الوسيط لإدخال الإصلاحات بالجرعات المحسوبة والأساليب المقبولة من السلطة الاستعمارية. وكانت كل إدارة استعمارية ترى في «التغيير» السبيل الوحيد لإدخال الأساليب الحديثة في افريقيا وتهيئتها لكي تتخذ مكانها في فلك الغرب بما يكفل مصالح هذا الغرب ، في حين تبنت النخبات المحلية «التغيير» كوسيلة لإنهاض افريقيا وجعل دولها أعضاء يقفون على قدم المساواة مع سائر الأعضاء في مجتمع الأمم.

قوى التغير الرئيسية

من السهل تعداد القوى التي كان لها الدور الرئيسي في تغيير صفات افريقيا المستعمَرة وبنيتها الاجتماعية ، فقد تمثلت هذه القوى في حقيقة الغزو الاستعماري ذاته بما صاحبه من تسويات سياسية وتعليم غربي ومسيحية غربية وقوى اقتصادية غربية وتحول حضري متسارع متزايد. وترد في فصول أخرى من هذا الجزء التفاصيل المتعلقة بكيفية نفاذ معظم هذه القوى إلى افريقيا وسيطرتها على مجتمع القارة – ولا سيما قوى الغزو الاستعماري والغزو السياسي وتوطيد السيطرة والاستغلال الاقتصادي. ويبقى بعد ذلك إيراد التفاصيل المناظرة – باختصار – فيما يتعلّق بالتحول الحضري والتعليم الغربي ، قبل الانتقال إلى تحليل الآثار الاجتماعية التي ترتّبت على فعل كل هذه القوى مجتمعة.

ومن الضروري لدى معالجة قضية التحول الحضري أن نؤكّد أن هذه القوة الهامة من قوى التغير لم تدخل افريقيا على يد الحكم الأوروبي وحده. بل إنها – على العكس من ذلك – كانت تمارس تأثيرها في القارة – بكل ما تتيحه في مجالات التخصص المهني وتجمع السكان والحراك الاجتماعي وغير ذلك – على مدى قرون سابقة على فرض الاستعمار الأوروبي. وإن سواحل افريقيا الشمالية والشرقية والغربية والجنوبية ، بالإضافة – مثلاً – إلى مناطق داخلية أخرى مثل الحزام السوداني ومنطقة اليوروبالاند كانت كلها مراكز لتجمعات حضرية قديمة ومستمرة ، بفضل الآثار البعيدة الغور التي ترتّبت على توطيد المركزية السياسية وعلى التجارة الدولية (أنظر الشكل ١-١٩). غير أن مما لا شك فيه أن الحكم الأوروبي قد زود التحول الحضري في افريقيا بحافز جديد ، إذ زاد من فعالية القوى السياسية والاقتصادية التي



الشكل ١٩-١ : منظر عام لمدينة لاغوس (نيجيريا)، أحد الموانئ الرئيسية لافريقيا الغربية إبان السيطرة الاستعمارية. (المصدر : فرانك كاس وشركاه ليمتد).

كانت تدفع في هذا الاتجاه. وكانت النتيجة هي نشوء مراكز حضرية جديدة في أماكن معينة – مثل أراضي الإيغبو والإيبيبيو في نيجيريا – لم يسبق لها أن مرت بتجربة التحول الحضري، والتوسع في المراكز الحضرية القديمة. ويعود نجاح الاستعمار في تحقيق ذلك في جانبه الأكبر إلى أنه أنشأ وسائل أفضل للاتصال، ومراكز سياسية وإدارية جديدة، فضلاً عن المراكز الجديدة للتجارة واستغلال المناجم والاستغلال الزراعي. وجدير بالملاحظة في هذا الصدد أنه بين عامي ١٨٥٠ و ١٩٥٠ – أي خلال القرن الحاسم بالنسبة للقارة من ناحيتي الاحتكاك الأوروبي والحكم الأجنبي – كان معدل النمو السنوي لسكان الحضر في افريقيا هو ٣,٩ في المائة، مقارناً بالمعدل العالمي الذي لم يتجاوز ٢,٦ في المائة. وهذا يلقي كثيرًا من الضوء على معدل النمو في التحول الحضري بصفة عامة في افريقيا المستعمَرة. وقد كانت حالات النمو السريع الجديدة للتحول والتوسع الحضريين تعني دائمًا زيادة في الدور الحفّاز الذي يؤديه هذا التحول والتوسع في تنشيط التغير الاجتماعي.

وعلى خلاف التحوّل الحضري، فإن التعليم الغربي جاء إلى افريقيا على أيدي الأوروبيين، وإن كان انتشاره لا يرجع إلى جهودهم وحدها. ومن الصحيح أن نقول إن ثورة التعليم في افريقيا تمت على يد ثلاثة أطراف أو جماعات كان لكل منها مصالحها الخاصة، وهي حسب ترتيب أهميتها: الإرساليات المسيحية، والحكومات الاستعمارية، والمبادرات الافريقية المحلية. وقد كانت المدرسة بالنسبة للإرساليات المسيحية مؤسسة حاسمة الأهمية، بوصفها أكثر الوسائل ضمانًا لجمع الأعضاء ولخلق جماعات متماسكة ذاتية الاستمرار يمكن الاعتماد على أعضائها لضمان بقاء المسيحية في حالة انسحاب المبشرين البيض. وكان الارتباط بين التعليم والتبشير يبلغ من التوثق حدًا يجعل من نصب خيمة المبشر في أنحاء كثيرة من افريقيا مرادفًا لإنشاء مدرسة. ويُقال بين قبائل «النغوني» إن فتح مدرسة كان في جميع الحالات بمثابة تمهيد لافتتاح كنيسة[٤].

وكانت الإدارات الاستعمارية من جانبها تأمل في أن تتمكن عن طريق المدرسة من تكوين موظفي الدرجات الدنيا التي تحتاج إليها تلك الإدارات لشغل الوظائف الصغرى في البيروقراطية الاستعمارية، ومن خلق الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية التي تتمكن معها أوروبا إلى أبعد حد ممكن من استغلال موارد افريقيا التي كانت تُعتبر أنها غير مستثمرة بعد استثمارًا كافيًا. وسعيًا إلى تحقيق هذا الغرض، لم تكتف تلك الإدارات الاستعمارية بإقامة المدارس العلمانية في جوهرها وإدارتها فحسب، بل ظاهرت وأيّدت الجهود التعليمية التي كانت تبذلها الإرساليات الدينية عن طريق تقديم الإعانات المالية لها. وفضلاً عن ذلك، فان التسويات السياسية التي عقدتها تلك الإدارات أتاحت للإرساليات أن تتوغّل في قلب القارة دون أن تخشى تهديد سلامة ممثليها. وكان للمدارس العلمانية الحكومية دور هام بصفة خاصة في نشر التعليم الغربي في كثير من أجزاء افريقيا المسلمة، التي كان يخشى فيها من أن يؤدي النشاط التبشيري الذي لا يخضع لأية قيود إلى استفزاز المسلمين بما يثير ردود فعل عنيفة منهم.

وفيما يتعلق بالمبادرات المحلية، تجدر ملاحظة أنه حتى قبل هجوم الحكم الاستعماري كان حكام مصر ودول المغرب قد أدخلوا التعليم الغربي إلى بلادهم كجزء من الجهود التي بُذلت لسد الثغرة التكنولوجية بين مجتمعاتهم وبين أوروبا. كذلك نهضت المبادرات المحلية في افريقيا السوداء بدور ملموس في نشر التعليم. فمنذ عشرينات القرن العشرين، قام الوطنيون من قبائل الجيكويو بإنشاء وإدارة مدارسهم الخاصة التي تتعاطف مع ثقافة الجيكويو، على خلاف مدارس الإرساليات. وفي أوغندا وجنوب نيجيريا

---

(٤) م. ريد، في: ف. تيرنر (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ٣٥٩.

تعاون الحكام والشيوخ المحليون مع الإدارة الإستعمارية أو مع الإرساليات لإنشاء المدارس ، كما قام بعض أعضاء النخبة الجديدة في تلك المناطق أيضًا بإنشاء المدارس وإدارتها ، ولا سيما مدارس المرحلة الثانية (الثانوية) ، حيث أدى الإحساس بالحاجة إلى الاعتماد على الذات في بعض الأحيان إلى تفضيل بناء المدارس التقنية على بناء المدارس الثانوية ، وذلك بصورة مستقلة عن الإدارة الإستعمارية وعن الإرساليات.

وإذا كان من السهل تعداد القوى المظاهرة للتغير الاجتماعي في افريقيا الخاضعة للاستعمار ، فليس من السهل تعداد التغيرات التي أحدثتها كل من هذه القوى. والواقع أن تأثير كل من هذه القوى كان على درجة من الانتشار تجعل من المتعذر ، ومن غير المفيد ، محاولة تحديد ما أحدثته كل قوة من تغيير بعينه في جميع الحالات.

وعلى سبيل المثال ، فإن الغزو العسكري وإنشاء الإدارة الاستعمارية لم يقتصر أثرهما على تحدي سادة السياسة والحرب القدامى وهزيمتهم فحسب ، وإنما تعدى ذلك إلى تحدي وهزيمة محتكري السلطات الدينية والسحرية التقليدية الذين اشتركوا بدورهم في حركة المقاومة. وعلى ذلك فقد كان من السهل أن تؤدي خسارة حرب المقاومة ضد القوى الاستعمارية إلى فقدان الاعتقاد في الكهنة والآلهة السابقين وتقرير اعتناق عقيدة الغزاة التي يفترض أنها أعظم سطوة. وكان لنجاح الغزاة آثار جانبية أخرى كذلك ، إذ أن الطبقات العسكرية القديمة ، حيث وجدت ، لم تعد تستطيع الاستمرار في الحياة اعتمادًا على صفتها العسكرية في ظل النظام الجديد ، كما أن النخبة السياسية القديمة التي عاشت على الحكم لم يعد يمكنها الاستمرار على هذا الوضع إلاّ إذا جرى تجنيدها للخدمة السياسية في المستعمرة ، سواء بوصفها سلطة محلية في ظل الحكم غير المباشر ، أو بوصف أفرادها جامعي ضرائب وعملاء مخابرات في ظل ما سمي بالحكم المباشر. وبعبارة أخرى ، فإن كثيرين من أفراد النخبات العسكرية والسياسية والاقتصادية القديمة اضطروا إلى ممارسة مهن جديدة ، إما إلى جانب مهنهم القديمة أو بدلاً عنها. ومن هنا يتبين أن الذين انتهزوا الفرص الاقتصادية الجديدة التي أتاحها الحكم الأجنبي لم يفعلوا ذلك كلهم ببساطة استجابة لمغريات النظام الاقتصادي الجديد. ولم يكن بعض الذين هاجروا إلى المراكز الحضرية الجديدة مدفوعين إلى ذلك بمجرد إغراءات الحياة الحضرية ، وإنما حفزهم إلى ذلك أن الغزو العسكري والتسويات السياسية التي أعقبته جعلت وضعهم في المناطق الريفية أمرًا عفا عليه الزمن ولم يعد يمكن استمراره. وعلى ذلك فإن انتصار القوة العسكرية والسياسية للاستعمار كانت له آثاره في مواضع عديدة من أساس المجتمع ، إلى جانب أنه فرض على مختلف الطبقات أن تتكيف على نحو ملائم لما استحدثه من ظروف.

وينطبق هذا القول نفسه على إدخال المسيحية التي سعت إلى إلغاء الآلهة والمعتقدات التقليدية. فحيثما ضربت المسيحية جذورها ، اضطر الكثيرون من الكهنة التقليديين وغيرهم من زاعمي الاتصال بالقوى الغيبية أن يشتغلوا بمهن أخرى. وأدى حصول العبيد على حريتهم إلى أن اضطر أولئك الذين كانوا يعتمدون على عمل الرقيق إلى أداء ما يريدونه من عمل بأنفسهم أو التحول إلى الاعتماد على العمل المأجور. كما أن الأراضي التي كانت موقوفة على الآلهة والعفاريت أطلقت من هذا الوقف كي تستغل إما في الزراعة أو لإقامة مؤسسات اجتماعية ، كالمستشفيات أو المدارس أو غير ذلك. والتحقت الأجيال الجديدة بالمدارس حيث تعلمت تقنيات جديدة أهلتها للعمل في خدمة الحكومة أو المؤسسات التجارية أو الإرساليات. ولما كان مقر معظم هذه الوظائف المتاحة في المناطق الحضرية ، فقد أصبح اعتناق المسيحية يمكن أن ينطوي ببساطة على توافر الاستعداد للحياة في تلك المناطق. ومن الأمثلة الأخرى كذلك مثال الشخص الذي ينتقل إلى منطقة حضرية سعيًا إلى تحسين وضعه الاقتصادي ، مع استمرار ولائه القوي

للديانة التقليدية. غير أن تعاقب الأيام وطول العهد بانفصاله عن المزارات والطقوس الدينية الخاصة بآلهته المحلية، بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تفرضها البيئة الجديدة، كل ذلك ينتهي في حالات كثيرة بتحويله نوعًا ما إلى مسيحي. وهناك العديد من الأمثلة المشابهة على الكيفية التي تنتهي بها قوة اجتماعية واحدة إلى أن تحدث في العادة آثارًا متنوعة في أكثر من اتجاه واحد.

البنى الاجتماعية الجديدة

لقد ترتبت على فرض الحكم الأجنبي على المجتمع الافريقي آثار اجتماعية عديدة، كان أكثرها وضوحًا هو الأثر السياسي. ذلك أن جميع الدول الافريقية التي كانت موجودة من قبل – باستثناء ليبيريا وكذلك أثيوبيا حتى عام ١٩٣٥ – فقدت معظم سيادتها وفقدت معها حق المشاركة في شؤون المجتمع العالمي، إلا بطريق غير مباشر من خلال سادتها الجدد. بل إن حق سكان كل دولة منها في التعامل مع جيرانهم الافريقيين – إلا على أدنى المستويات الأولية وغير الرسمية – قد أصبح محدودًا إلى أبعد مدى إذا كان أولئك الجيران قد أصبحوا على الجانب الآخر من خط الحدود الذي رسم للمستعمرة. وعلى سبيل المثال، فقد وجد أهل «الإيفيك» النيجيريون أنفسهم وقد فصلوا عن أسواقهم التقليدية في الكاميرون، وأصبح «اليوروبا» ممنوعين من المشاركة المباشرة الصريحة في أحداث تلك الأجزاء من داهومي (بنين حاليًا) التي كانت تشكل من قبل جزءًا من أمبراطوريتهم الشهيرة، في حين غدت قبائل «الباكونغو» في أنغولا غير قادرة على التعامل إلى أي درجة يعتد بها مع أقاربهم وبني جلدتهم الموجودين في الغابون أو في الكونغو الفرنسي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكم الأجنبي قد غير خريطة افريقيا السياسية وبسّطها. فحيث كانت توجد من قبل دول ومجتمعات لا عداد لها كلها ذات سيادة ويسود بينها التنافس مع تميزها بحدود متغيرة وغير واضحة أحيانًا، أصبحت تقوم بضع عشرات من المستعمرات ذات الحدود الثابتة الواضحة. وبذلت محاولات في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعقودة لوضع الحدود من أجل مراعاة المناطق السياسية والاقتصادية القائمة من قبل. غير أن الاتجاه ساد نحو ترجيح اعتبارات أخرى على المطالب الافريقية، وكان من أمثلة هذه الاعتبارات طموحات القوى المتنافسة وإغراء الحدود الطبيعية (التلال والجبال والأنهار، الخ.)، وخطوط الطول والعرض، وما إلى ذلك. ونتيجة لهذه الأوضاع، حدث أن شعوبًا تربط بينها القرابة الوثيقة – وكانت تربط بينها من قبل أحيانًا الوحدة السياسية – وجدت نفسها أحيانًا على جوانب متضادة من خطوط الحدود التي اتفق عليها.

وإذا لم تكن مطالب التكامل الإثني قد لقيت الاحترام على الدوام، فقد كان ذلك أيضًا هو نصيب المطالب الأكثر اتسامًا بالصفة العارضة، مثل تلك التي تتعلق بتكامل التراب الوطني للدول الفاتحة والامبراطوريات؛ حيث نجد مثلاً أن قيام مستعمرة ومحمية نيجيريا قد أدى إلى ضياع مساحات كبيرة من كل من خلافة سوكوتو وامبراطورية بورنو. أما الأمبراطوريتان «المتنقلتان» لساموري توري وربيع بن فضل الله فقد تم تقسيمها ببساطة بين المستعمرات المجاورة. وحدث مثل ذلك لامبراطورية «مسيري» وأمبراطورية «تيبو تيب» الثانويتين في افريقيا الوسطى، إذ اقتسمها البلجيكيون والبرتغاليون والبريطانيون. وتجمدت الحدود المفروضة للمستعمرات تحت يد الاستعمار الثقيلة وفي ظل القانون الدولي، لتصبح هي الحدود الدولية للدول الافريقية المستقلة، على حساب حريات شعوب بأكملها وحقوقها في بعض الأحيان. ومن المستحيل الآن التفكير في إجراء أي تغيير كبير في أي من خطوط الحدود هذه دون أن

يؤدي ذلك إلى اضطراب كبير. بل إن أحداث القرن الافريقي الأخيرة قد بدأت تشير إلى أن هذه الخطوط الوهمية على خريطة افريقيا قد غدت أبدية.

ومن المظاهر التي تستحق الذكر للبنية السياسية الجديدة فرض بنية إدارية بيروقراطية أوروبية أجنبية على النظم السياسية الافريقية التي كانت موجودة من قبل. وقد كان هناك مجال واسع النطاق من أنماط العلاقات بين البنى الافريقية والبنى الأوروبية. وإذا أخذنا أمثلة من سياسات القوتين الاستعماريتين الرئيسيتين في تلك الفترة (بريطانيا وفرنسا)، تبين لنا وجود أوجه اختلاف حتى في داخل كل نظام من هذين النظامين فقد كان الفرنسيون أقل من البريطانيين اهتمامًا بالمحافظة على سلامة الامبراطوريات والممالك والمشيخات التي غزوها وباستخدام أنظمتها السياسية في الإدارة المحلية، ولذا فقد اتجهوا إلى تحطيم السيادات القديمة وإحالة حكامها إلى التقاعد مع صرف معاشات لهم، في حين اجتهد البريطانيون سعيًا إلى ربط الحكام المحليين ونظمهم السياسية بعربة إدارتهم الامبراطورية. وقد كان ذلك هو النمط العام، إلا أن الفرنسيين بذلوا جهدًا في المغرب للمحافظة على الملك وعلى نظامه السياسي واستخدامها في الإدارة، في حين سعى البريطانيون على مدى ثلاثين عامًا تقريبًا في بلاد «الأشانتي» في ساحل الذهب (غانا حاليًا) وعلى مدى عشرين عامًا في بنين (في نيجيريا) إلى تحطيم النظم الإدارية المحلية في هاتين الامبراطوريتين[٥].

غير أننا نجد أن الاتحاد بين النظامين الإداريين الأوروبي والمحلي لم يكن عضويًا أبدًا، حتى في الإمارات الإسلامية في نيجيريا الشمالية، حيث يمكن أن يبدو أنه كان يوجد اتساق في المصالح بين القوة الاستعمارية وبين الأمراء المحليين. وكانت النتيجة أن النظامين استطاعا العمل متآزرين في بعض أوجه حياة المستعمرة – مثل تلك الأوجه العلمانية الصرفة – في حين كان عملها في بعض أوجه الحياة الأخرى مستقلاً، بل ومتعارضًا في بعض الأحيان.

ومن آثار الحكم الأجنبي الاجتماعية الأخرى التي بدت ملحوظة منذ باكورة الفترة الاستعمارية ذلك التدهور العام في مركز الافريقيين. فقد فرض الاستعمار فوق البنية الطبقية التي كانت موجودة في القارة طبقة واحدة أخرى على الأقل من القادة وأهل التوجيه. وفي شرق افريقيا، حيث شجع الاستعمار هجرة الآسيويين، انتهى إلى فرض طبقتين اثنتين في الحقيقة. وكان الأوروبيون يتمتعون باحتكار السلطة السياسية والاقتصادية والتعليمية في كل مستعمرة، باستثناء شرق افريقيا، حيث وقع جانب من القوة الاقتصادية في أيدي الآسيويين. وقد أصبح الافريقيون في ظل هذه الأوضاع محرومين يتطلعون إلى الأوروبيين، وفي بعض الأحيان إلى الآسيويين، كي يمدهم هؤلاء بالقيادة وبالقدوة.

وقد استمدّت هذه البنية للعلاقات الاجتماعية دعمًا وتأييدًا من نظرية عرقية زائفة استهدفت ترتيب مختلف فروع العائلة البشرية في نظام تصاعدي للحضارة، يحتل فيها الافريقيون (الزنوج) أدنى مراتب السلم بينا يحتل الأوروبيون (البيض) أعلى هذه المراتب. وفي جنوب افريقيا بالذات، حيث وجد المستعمرون البيض أنفسهم مشتبكين في صراع مع شعوب البانتو المتفوقة عليهم عدديًا، غدت النظرية العرقية أكثر حدةً ورواجًا، واستخدم الكتاب المقدس استخدامًا خاطئًا لتعزيز المتضمنات الاجتماعية المفترضة لداروينية زائفة. وقد أسندت هذه النظرية إلى الزنوج بالذات درجة من العقم الثقافي جعلت من الممكن – بل ومن المحتم – تفسير تاريخهم وتطورهم الاجتماعي على ضوء ما سمي «بالأثر الحامي» (نسبة إلى حام بن نوح).

(٥) أ. أ. أفيغبو، في: ج. ف. أ. أجايي وم. كراودر (مشرف على التحرير)، ١٩٧٤.

وفي مجال الحياة العملية ، أدت سيطرة هذه النظرية العرقية إلى سياسة حرمان الافريقيين – مهما بلغت درجة تعليمهم – من التمتع بالمساواة في الحقوق والفرص مع البيض العاملين في الإدارة الاستعمارية . وكان معنى ذلك في غرب افريقيا هو التراجع عن السياسات الليبرالية التي كانت قد أتاحت للافريقيين شغل نفس المناصب مثل الأوروبيين. كما أدت هذه النظرية إلى اتباع سياسة فصل الافريقيين عن الأوروبيين في المناطق الحضرية ، فلم يقتصر الأمر على إيجاد مناطق سكنية قاصرة على الأوروبيين وحدهم ، وإنما تعدى ذلك إلى إيجاد مستشفيات أوروبية ونواد أوروبية ، إلخ . ، تتميز عن نظائرها التي تُقام خصيصًا للافريقيين. وكان من أثر ذلك كله خلق شعور بالنقص لدى الافريقي ، واستعداد لفقد الثقة بنفسه وبمستقبله – أي خلق حالة عقلية لديه كانت تشجع في بعض الأحيان على التقليد الأعمى للعادات الأوروبية . إلاّ أن من حسن الحظ أن ذلك كله قد أثار بعض الرواد الافريقيين وحفزهم إلى النظر بعين النقد إلى واجهة الاستعمار الاجتماعية والايديولوجية بأكملها ، مستندين في ذلك إلى حقائق تاريخية ودينية ، فأعانوا بجهدهم هذا على تمهيد الطريق للفكر الوطني الراديكالي الذي جاء في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وبوجه عام إذن ، اتجه الحكم الاستعماري في افريقيا إلى تحويل التمايزات العرقية إلى تقسيمات طبقية . غير أن التحليل الأكثر تدقيقًا يكشف عن أن الافريقيين لم يكونوا يشكّلون طبقة واحدة تضمهم جميعًا في أي مستعمرة. ففي البداية ، واصلت البنية الطبقية لفترة ما قبل الاستعمار وجودها ، ولكن قوى التغيير الجديدة أحدثت بمرور الوقت إعادة تنظيم في هذه البنية وأدت إلى ظهور طبقات جديدة.

ومع أن أفريقيا ما قبل الاستعمار كانت تتيح سبلاً عديدة لذوي المقدرة كي يرقوا في السلم الاجتماعي عن طريق الإنجاز الشخصي ، إلاّ أن بنيتها الطبقية كانت تعطي أهمية مبالغًا فيها للميلاد والنسب . وقد تفشى ذلك إلى حد تجاوز حدود المناصب السياسية إلى أن أصبحت بعض المهن المحترمة الموقرة ، مثل الكهانة والحدادة ، متوارثة في بعض الأسر . وقد أحدث الحكم الأجنبي تغييرات بعيدة المدى في البنى الاجتماعية الافريقية عندما وجه التركيز ببساطة إلى المواهب والإنجازات الشخصية مفضلاً إياها على النسب ، وأتاح كثيرًا من فرص التقدم والترقي في مجالات تخرج عن نطاق تحكم المسيطرين التقليديين على البنى والنظم والمؤسسات الاجتماعية الافريقية. ويُضاف إلى ذلك أن قيام الاستعمار بنزع القداسة عن كثير من المؤسسات والنظم الافريقية أدى إلى تجريد النبلاء القدامى من السلطة والاحترام وقضى على ما كانوا يلقونه من توقير ويعاملون به من إجلال ورهبة.

لقد ألغت التشريعات والقوانين الأخلاقية التي جاء بها الاستعمار نظام الرق وأعلنت المساواة بين الجميع أمام القانون العلماني والقانون الإلهي ، فأتاحت بذلك لأكثر الأفراد حرمانًا في المجتمع التقليدي فرصة تحسين وضعه ومركزه ، تبعًا لقدراته وإمكاناته ومصيره.

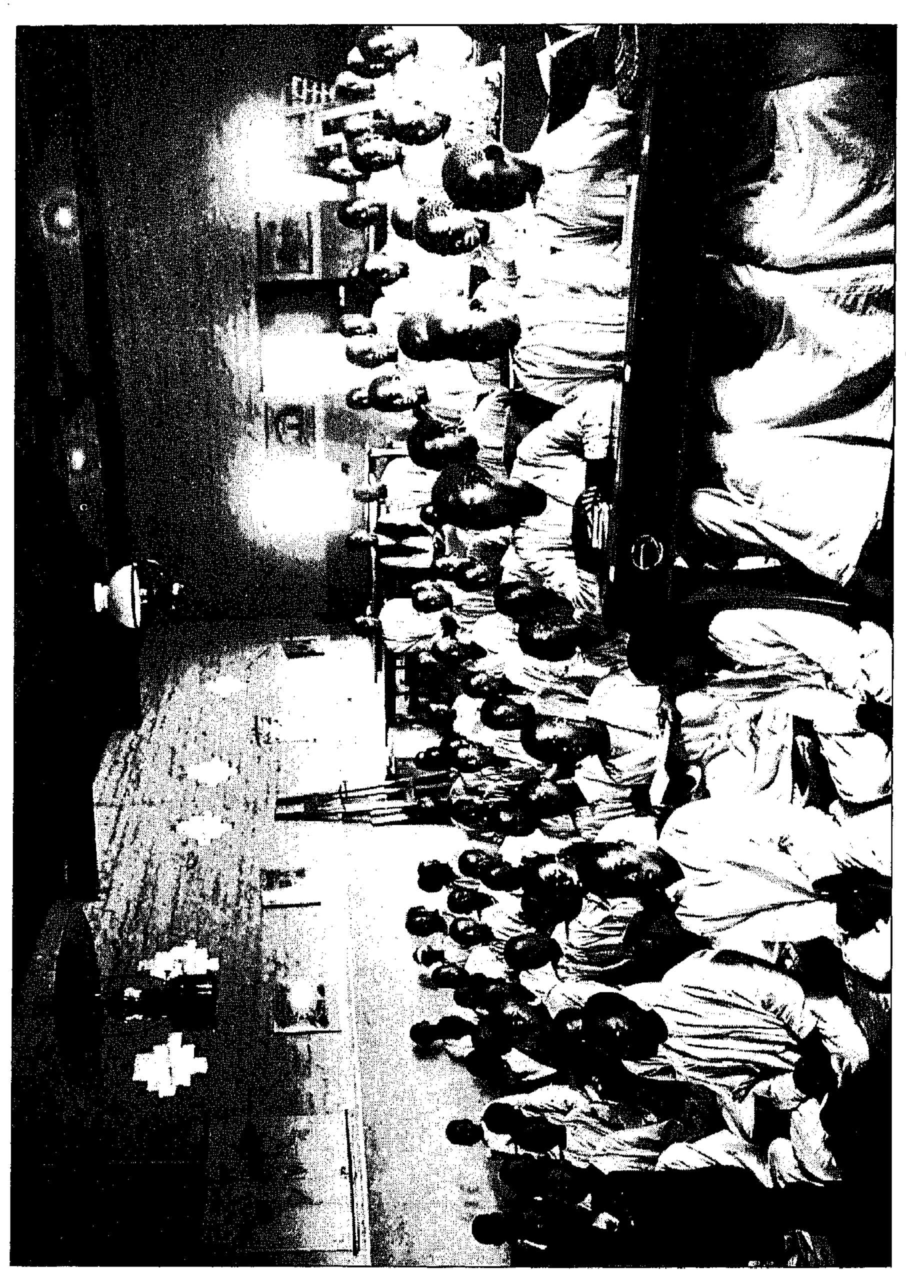
كما أن انعدام التمايز بين الأفراد في المراكز الحضرية عزّز آثار الثورة القانونية والأخلاقية بأن أتاح للعبيد السابقين ومن شابههم مجالاً يستطيعون فيه ممارسة العمل والنشاط وهم غير مثقلين بالماضي ؛ هذا فضلاً عن أن هذه المراكز الحضرية مارست ، ولا تزال تمارس ، جاذبية لا تقاوم بالنسبة للطبقات الأخرى من سكان المناطق الريفية. وبينما انتقل البعض إلى الحضر سعيًا إلى تحسين أحوالهم بأنفسهم وبلوغ الرخاء ، نجد أن البعض الآخر ذهب إلى تلك المناطق كرد فعل لسياسات الضرائب والأراضي التي فرضتها القوى الاستعمارية على المناطق الريفية ، ولا سيما في المستعمرات التي نزح إليها البيض للاستقرار فيها . وقد تمكن المهاجرون الذين تلقوا نصيبًا جيدًا من التعليم أو كانوا يتمتعون بمهارات عالية من الارتقاء السريع ليصبحوا من أعضاء النخبة الجديدة ، أو ليتأرجحوا على حافة تلك الطبقة كفئة أدنى منها ولكنها

تكاد أن تغدو من أفرادها. أما المهاجرون الأقل حظًا، ممن لم يصيبوا إلاّ قسطًا ضئيلاً أو لا يكاد يُذكر من التعليم ولم يكونوا يتمتعون بأية مهارات تُذكر أو كانت مهاراتهم منعدمة، فقد هبطوا إلى حضيض المجتمع الحضري لتتألف منهم جماهير الحضر، التي أطلق عليها بعض الدارسين أيضًا اسم البروليتاريا الحضرية. ووجد الكثيرون من هؤلاء أنفسهم تحت رحمة أصحاب الأعمال، في حين تعلم آخرون حِرَفًا ما وأنشأوا لهم مراكز عمل مستقلة ذات درجات كفاءة متباينة، وكانوا جميعًا يختلفون عن نظائرهم الريفيين من الفلاحين في أنهم لم يعودوا يستمدون معاشهم من الأرض، وأنهم احتكوا عن قرب بمؤثرات التجديد واستقروا في مساكن الأحياء الفقيرة.

وكان لكل من النخبة الجديدة والبروليتاريا الحضرية أهميتها كعاملين مؤثرين في اتجاه التغيير في المجتمع الريفي في ظل الاستعمار. وإن كانت النخبة الجديدة قد تميزت دون شك بقدر أكبر من الأهمية في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لافريقيا الخاضعة للاستعمار. وكانت نقطة التفوق الكبرى لهذه النخبة الجديدة على النخبة التقليدية وعلى جماهير الحضر والريف هي تعليمها (أنظر الشكل ٢-١٩)؛ فقد كان التعليم – من القراءة والكتابة فصاعدًا – هو أهم عامل تحديدي منفرد أدخله الحكم الأجنبي بالنسبة للمناطق غير الإسلامية في افريقيا. بل إن إدخال تعليم القراءة والكتابة بالحروف اللاتينية في المناطق الإسلامية نفسها أعطى للتعليم الإسلامي دفعة جديدة. وكان التعليم بالنسبة لكثير من الشعوب الافريقية بمثابة سحر جديد يسعى الناس إلى اكتسابه في حد ذاته وبأي ثمن، لأنه بدا لهم مفتاحًا لكنوز العالم الحديث. وإن الدرجة الكبيرة من السلطة والسطوة والنفوذ التي مارسها الجيل الأول من الكتبة والمترجمين والمعلمين الافريقيين لتعطينا فكرة عما وجدته شعوب افريقية كثيرة في التعليم من سحر. وقد أتاح هذا التعليم للنخبة أن تنفذ إلى الأفكار العلمية والاجتماعية للعالم الغربي، وأهّلها لكي تدخل في حوار مع القوى الاستعمارية حول مصير افريقيا، وأتاح لها أن تألف الأنماط الاجتماعية الأوروبية على نحو جعل من أسلوب حياتها قدوة يحاول مواطنوها الأقل حظًا أن يقتدوا بها.

غير إن الذين صُنّفوا باعتبارهم منتمين للنخبة الجديدة في افريقيا الخاضعة للاستعمار لم يكونوا كلهم مدينين بعضويتهم في تلك الطبقة للتعليم، كما أن المستفيدين من التعليم لم يبلغوا كلهم مستوى واحدًا. فوفقًا لما أوضحته الأستاذة لوسي مير وعدد من الدارسين الآخرين، نجد أن البعض قد تمكّنوا من الالتحاق بتلك الطبقة لأنهم أصبحوا أثرياء عن طريق استغلال المزارع الكبيرة أو الأعمال الرائجة وتمكّنوا بذلك من تمويل النشاط السياسي الذي كان يقوم به اخوانهم الأفضل تعليمًا والأقل رخاءً[٦]. وعلى سبيل المثال، فإن بعض مزارعي القطن في أوغندا، والكاكاو في نيجيريا الغربية وساحل الذهب، والبن في ساحل العاج، والفول السوداني في السنغال وغامبيا قد تمكنوا من اكتساب عضوية طبقة النخبة الجديدة استنادًا إلى نجاحهم في مهنة الزراعة هذه. وعلى النسق نفسه في غرب افريقيا بصفة خاصة، حيث تمكن كثيرون من الافريقيين ذوي التعليم البسيط من إقحام أنفسهم كوسطاء بين المنتجين من ناحية والشركات التجارية الأوروبية الكبيرة من ناحية أخرى، نجد أن النجاح التجاري كذلك قد كفل لهؤلاء الوسطاء جواز مرور فعّال إلى صفوف النخبة الجديدة. غير أنه كان هناك أيضًا آخرون أهلتهم لعضوية النخبة الجديدة سيطرتهم على منظمات جماهيرية معينة، مثل نقابات العمال، وكان في إمكانهم أن يزوّدوا أعضاء النخبة الأفضل تعليمًا بذلك النوع من التأييد الجماهيري الذي كانوا يحتاجون إليه لإقناع القوى

(٦) ل. مير. في: ف. تيرنر (مشرف على التحرير)، ١٩٧١؛ ب. سي. لويد (مشرف على التحرير)، ١٩٦٦؛ م. كيلسون، في: ل. هـ. غان وب. دويغنان (مشرف على التحرير)، ١٩٧٠.



الشكل ٢-١٩ : مدرسة مينغو الثانوية (أوغندا) — السعي إلى العلم (المصدر : جمعية الكومنولث الملكية).

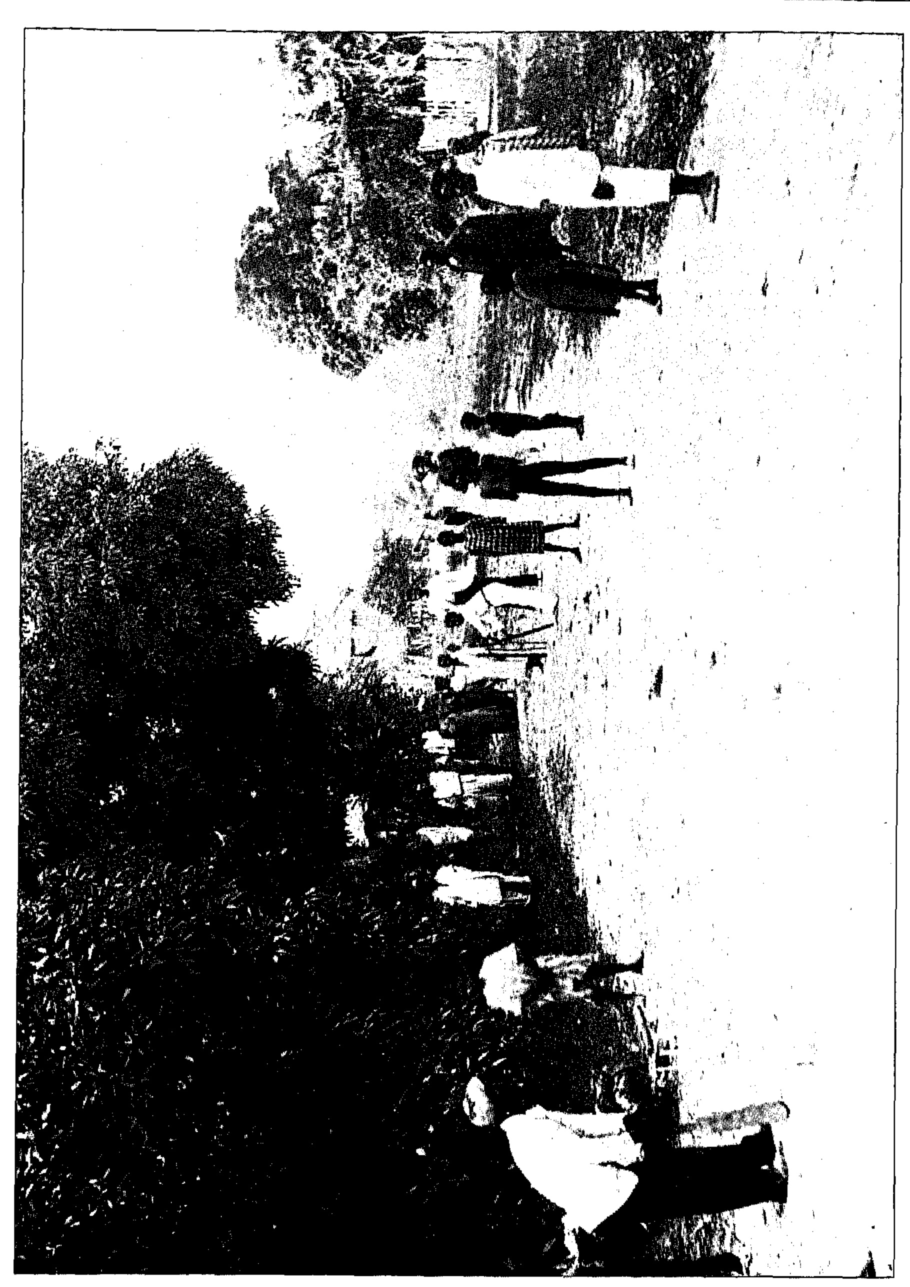
الاستعمارية بأنهم يتحدثون باسم الشعب. وعلى النقيض من ذلك ، نجد في شرق افريقيا ووسطها أن عددًا قليلاً نسبيًا من الافريقيين هو الذي تمكن من الالتحاق بجماعة النخبة ، بسبب السياسات المتعمدة التي اتبعها الحكام الاستعماريون وبسبب أنشطة الهنود وصغار التجار البرتغاليين واليونانيين. والواقع أن النخبة المركزية القديمة في كثير من هذه المناطق انتهت إلى الاختفاء التام.

وهذا التباين الكبير في المؤهلات والخلفيات هو السبب الأكبر في صعوبة التوصل إلى تحديد دقيق للنخبة الجديدة في افريقيا الخاضعة للاستعمار. ومن هنا يمكن القول بأن قضية بروز نخبة جديدة بين صفوف أي شعب افريقي في الفترة الاستعمارية كانت في جانبها الأكبر مسألة تتعلق بكمية ونوع الفرص التعليمية والاقتصادية المتاحة لأفراد الشعب ، وبمدى استفادة هؤلاء الأفراد من هذه الفرص على نحو فعال. وتشير جميع الدراسات التي أُجريت في هذا الشأن حتى الآن إلى أن المناطق أو المستعمرات التي شهدت أكثف جهود نشر التعليم الغربي ، والتي أتاحت للافريقيين قدرًا أكبر من فرص المشاركة التي يعتد بها في مجالي التجارة والزراعة التجارية – هذه المناطق والمستعمرات هي التي أنتجت أكبر عدد من الناس الذين تمكّنوا من بلوغ مركز العضوية في النخبة.

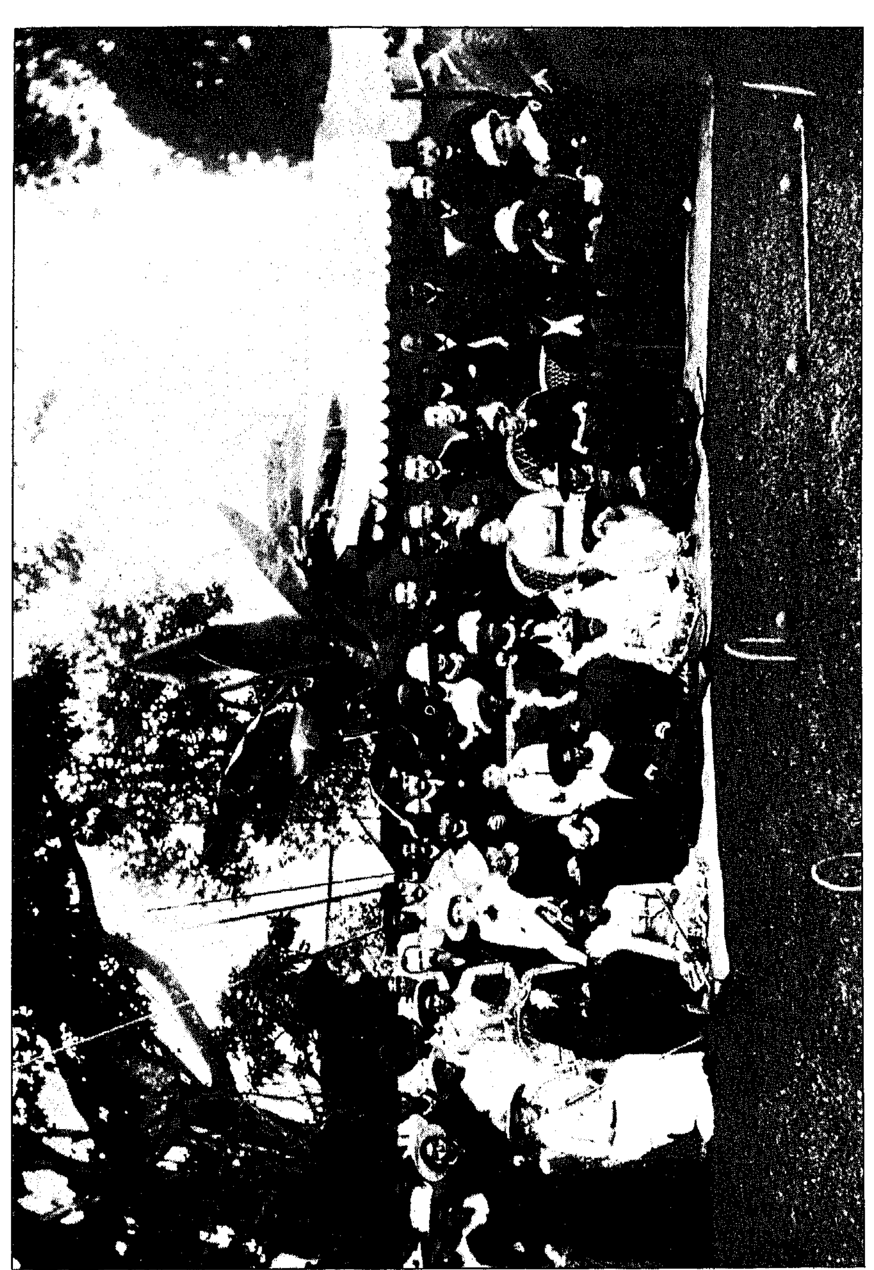
وفي بعض أجزاء افريقيا ، وخاصة لدى الشعوب التي لم يكن لها رؤساء أو شيوخ ، مثل «الإيغبو» و«الإيبيبو» و«التيف» و«أوغوجا» و«الإيدوما» و«البيروم» و«الأنغا» و «الغواري» في نيجيريا ، حيث كان يصعب تحديد الحكام التقليديين وإشراكهم في عمل الحكومة الاستعمارية ، جاء الكثيرون من أعضاء النخبة الجديدة من بين أولئك الذين كانوا يصنفون في فترة ما قبل الاستعمار بأنهم من العامة (أنظر الشكل ٣-١٩). بل إن بعضهم كانوا من الطبقات التابعة أو الخادمة ، أو من المهاجرين الذين لم يتم استيعابهم بعد. وكان سبب ذلك أنه في تلك المناطق ، كان أعضاء هذه الطبقات هم أول من تقبلوا التعليم الغربي واجتهدوا في تعلّم المهن الجديدة وانتقلوا إلى المراكز الحضرية ، في حين مالت النخبة التقليدية إلى الإحجام عن ذلك. إلاّ أنه ما كادت مزايا التعليم الغربي والمهن الجديدة تتضح عمليًا حتى سارع أفراد النخبة التقليدية إلى اللحاق بالركب بدورهم. وقد عمدت بعض القوى الاستعمارية عن قصد ، وخاصة فرنسا وبريطانيا ، إلى البدء بتشجيع فئة النخبة التقليدية هذه ذات اليقظة المتأخرة بعدة وسائل ، مثل إنشاء مدارس خاصة لأفرادها ، وحققت في ذلك نتائج يختلف حظها من النجاح. فكانت الثروة التي يستمدها أفراد هذه النخبة من ضياعهم و/أو من مرتباتهم كممثلين محليين للسلطة والحكومة تمكنهم عادة من تدريب أبنائهم وتعليمهم ، لا في الداخل فحسب ، وإنما أيضًا في معاهد التعليم العالي في أوروبا وأمريكا.

بيد أن النخبة التقليدية في بعض الأجزاء الأخرى من افريقيا استجابت مبكرًا لنداء التعليم الغربي والنشاط التجاري الحديث. وكانت هذه الطبقة في مصر هي التي تزعمت إقامة النظم والمؤسسات الغربية. وفي بوغندا لم تلبث هذه الطبقة نفسها أن أدركت بسرعة مزايا التعليم الغربي والزراعة التجارية. وفي أثيوبيا كان رد فعلها للتعليم الغربي على النسق نفسه ، فأوفدت أبناءها إلى أوروبا وأمريكا للتعلم. وعلى هذا النحو تمكنت تلك النخبة من الاحتفاظ بأعنة القيادة في بلادها.

ومن هنا فإن حقيقة احتواء صفوف النخبة الجديدة على أفراد من مختلف طبقات المجتمع يجعل الحديث السهل عن الصراع بين النخبة الجديدة وبين الحكام التقليديين أمرًا محفوفًا بالمزالق. ففي سيراليون وليبيريا كانت النخبتان الجديدتان خلال جانب كبير من الفترة المعنية تتألفان من أفراد من غير مواطني هاتين المنطقتين ، ومن ثم فقد كان هناك ميل مفهوم من جانب جماعات نخبة الساحل إلى الدخول في صراع وتنافس مع مجتمعات الداخل التقليدية ، وإلى ازدراء القادة التقليديين الذين امتلأت نفوسهم



الشكل ١٩-٣ : لعبة الكريكيت الاستعمارية: صنع النخبة الجديدة (المصدر: جمعية الكومنولث الملكية).



الشكل ١٩-٤ : حفلة في حديقة منزل حاكم لاغوس : النخبة الجديدة ومسؤولو الإدارة الاستعماريون.
(الصورة : مكتب العلاقات الخارجية والكومنولث).

بالشك في أفراد النخبة الجديدة هؤلاء. وفي القرن التاسع عشر، نجد أن الكثيرين من مؤسسي جماعة النخبة الجديدة في ساحل الذهب وفي اليوروبالاند (نيجيريا) كانوا - أو اعتقدوا على الأقل أنهم - يرتبطون بصلة الدم بشعوب الداخل.

وفي جهات أفريقيا الأخرى التي لم يشتمل الجيل الأول من النخبة الجديدة فيها على أفراد من العائدين إلى الوطن، مثل الرقيق الذين حُرّروا من سفن الرقيق أو العائدين من الأمريكيتين، كان توثق الروابط الإثنية والثقافية أكثر قوة. وكانت النتيجة أنه طوال القرن التاسع عشر – بل وخلال الجزء الأول من القرن العشرين – أرست النخبتان القديمة والجديدة تقاليد للتعاون، حيث اعتبر أهل النخبة الجديدة وسطاء بين مجتمعهم المحلي الوطني وبين الثقافة والحضارة الغربيتين. وكان ذلك أن فرصة تعلم التقنيات الجديدة قد أتيحت لهم كي يعاونوا قومهم على مواجهة المشكلات التي يفرضها الوجود الأوروبي. وفي ساحل العاج وفي الإيغبالاند (نيجيريا)، عمل أهل النخبة الجديدة بالتعاون الوثيق مع النخبة التقليدية في إطار جهد مشترك استهدف بناء مجتمع جديد والتخلص من الحكم الأوروبي؛ وقد قدر لهذه الجهود أن تفشل.

إلاّ أنه مع تزايد رسوخ جذور الحكم الاستعماري، بدأت تظهر نواحي توتر في العلاقات بين المجموعتين أو النخبتين. فقد عقدت النخبة الجديدة آمالها – عن خطأ – على أن أوروبا تريد تحديث افريقيا، وأنها ستستخدم أفراد هذه النخبة الجديدة كأدوات لتحقيق ذلك الهدف. ولكن الذي حدث في ظل الحكم الاستعماري هو أن البيروقراطيين الأوروبيين هم الذين أخذوا لأنفسهم الدور الذي كانت النخبة الجديدة قد حددته لنفسها، وبدلاً من أن يضعوا هذه النخبة الجديدة موضع الشريك، مالوا مع إداراتهم إلى تفضيل الحكام التقليديين بعد أن حصروهم في نطاق الحكم المحلي. وقد سارت الأمور على هذا النحو في افريقيا التي يحكمها البريطانيون بصفة خاصة حيث بذلت جهود مستميتة للإبقاء على الأسر الحاكمة القديمة، وفي افريقيا البلجيكية بعد عام ١٩٠٦. بل إنه حتى في المناطق الفرنسية التي دمرت فيها معظم السيادات القديمة، تمكّنت الأسر الحاكمة السابقة في بعض الأحيان من البقاء والاستمرار في صور مخففة لكي تستخدم على مستوى القرى والمناطق المحلية. وحيثما استخدم في الحكومة المحلية أفراد عاطلون من كل مركز اجتماعي تقليدي، نجد أنهم كان يضفى عليهم في الغالب لقب «الزعيم» أو «الرئيس» أو «الشيخ»، ويسند إليهم النوع نفسه من المهام التي تسند إلى أعضاء الأسر الحاكمة التقليدية.

وعندما وجدت النخبة الجديدة نفسها مستبعدة، اتخذت موقف المعارضة الصريحة ضد القوى الاستعمارية، وهو موقف لم يستطع الحكام التقليديون أن ينضموا إليها فيه، لأن بقاءهم كان يعتمد على السلطة الاستعمارية، الأمر الذي فرض قيودًا على حرية تحرّكهم. كما أن الحكام التقليديين كانوا في غالب الأحيان على درجة غير كافية من التعليم تحول دون مشاركتهم الفعالة في المناظرات والمجادلات السياسية الفصيحة (للنخبة الجديدة)؛ فضلاً عن أن قبولهم لحجج النخبة الجديدة كان سينتهي بهم على أية حال إلى أن يضعوا أنفسهم في الصف الثاني أو الثالث. ونظرًا لأن هؤلاء الحكام التقليديين لم ينحازوا للنخبة الجديدة، فقد اعتبرتهم هذه النخبة خدمًا للأمبريالية يأتمرون بأمرها، ونظروا هم بدورهم إلى هذه النخبة الجديدة باعتبار أن أفرادها ثوريون يسعون إلى تدمير التقاليد العريقة وقلب العالم رأسًا على عقب.

وزاد الأمر سوءًا أن الدعاية الامبريالية دفعت الجماعتين إلى الدخول في صراع حول من الذي يتكلم باسم الشعب. فقالت النخبة الجديدة إنها هي التي تفعل ذلك، ولكن الحكام التقليديون أنكروا هذه الدعوى وادّعوا هذا الشرف لأنفسهم، ووافقتهم على ذلك الإدارة الاستعمارية. وتتبين درجة المرارة التي

أثارها هذا الخلاف في بعض الأحيان من النزاع الذي نشب بين الزعيم «ناناسي أوفوري آتا» ، زعيم الـ«أكيم–أبواكوا» في ساحل الذهب ، وبين قادة المؤتمر الوطني لافريقيا الغربية البريطانية في عشرينات القرن العشرين ؛ كما يتبين أيضًا من الشجار الذي نشب في الفترة نفسها بين رابطة شباب الجيكويو التي تزعمها هاري ثوكو من ناحية ، وبين رابطة الجيكويو التي تزعمها الحكام التقليديون من ناحية أخرى[٧] .

بيد أننا لا نستطيع أن ننتهي مما تقدّم إلى أن الوضع الطبيعي للعلاقات بين جماعات النخبة الجديدة وبين الحكام التقليديين خلال الفترة بين ١٨٨٠ و١٩٣٥ كان وضعًا صراعيًا على طول الخط ؛ فقد اختلفت طبيعة هذه العلاقات تبعًا لاختلاف الزمان والمكان . ففي المناطق الفرنسية ، لم تزدهر في ظل الحكم الأجنبي لا النخبة الجديدة ولا الحكام التقليديون . وعندما أخذت قبضة الاستبداد الاستعماري تخف باطراد بعد الحرب العالمية الثانية ، كان من بين الذين برزوا إلى صف القادة الوطنيين في افريقيا الفرنسية عدد من الحكام التقليديين وأبنائهم أو أحفادهم .

وفي ساحل العاج ، كان الحزب السياسي البارز حتى ظهور الدكتور كوامي نكروما – وهو حزب مؤتمر ساحل الذهب المتحد – يمثّل نوعًا من التقارب بين النخبتين الجديدة والتقليدية . وفي بلاد أخرى مثل أثيوبيا ومصر وبوغندا ، حيث استجاب الحكام التقليديون للمؤثرات الغربية ، لم ينشأ أي صراع منطقي بينهم وبين النخبات الجديدة ؛ وكانت تلك هي الحال أيضًا في المجتمعات المماثلة لمجتمع « الإيغبو » ، حيث كانت النخبة التقليدية لا تتمتع بمركز أو سلطان يعينها على البقاء طويلاً خلال فترة الاستعمار . وعلى أية حال ، فإن أعضاء النخبات الجديدة لم يكونوا جميعًا من « أهل البلاد الذين فقدوا جذورهم » حسبما ادعته الميثولوجيا الامبريالية ، كما أن الحكام التقليديين لم يكونوا كلهم من أنصار الخرافات والخزعبلات المعارضين للتغيير حسبما زعمت دعاوى الديماغوجيا الوطنية المتأخرة . والواقع أن المجموعتين كانتا تشتركان في صفات كثيرة إلى درجة تزيد كثيرًا على ما قبلت أيهما أن تعترف به في خضم ما كان يجري بينهما من جدل عنيف عابر من وقت لآخر .

نشأة المنظمات الجديدة

إلى جانب ما أدى إليه الحكم الاستعماري من نشأة البنى الجديدة التي سلفت مناقشتها ، فقد أدخل ذلك الحكم تغييرات أخرى على بنية المجتمع الافريقي . ونحن نعنى بهذا نشأة منظمات جديدة ساعدت على تيسير تكيف كثير من الأفراد وكذلك بيئاتهم الريفية مع ما تقتضيه المتطلبات والمعايير الجديدة للمجتمع الذي يسوده الاستعمار . وقد وصف علماء الاجتماع هذه المنظمات الجديدة بصفة عامة بأنها « طوعية » ؛ وقد كانت كذلك بالفعل بمعنى أن الناس لم يكونوا يولدون منتمين إليها مثلما كانوا يولدون في إطار نسب معين أو قرى أو جماعات إثنية معينة . ولكن التحليل المدقق يبين أن عضوية بعض هذه المنظمات ، ولا سيما رابطات الرعاية أو النهوض بالأحوال التي قامت على أساس إثني ، لم تكن طوعية إلى الدرجة المظنونة ، لأن البديل العملي عن عضويتها كان الإقصاء أو الاغتراب عن جماعة الإنتماء بصفة عامة .

ويتفق خبراء الدراسات الافريقية في الرأي حول الظروف الاجتماعية التي أدت إلى ظهور هذه المنظمات . فقد تبين أنها نشأت أصلاً بصفة عامة في المراكز الحضرية ، على الرغم من أن بعضها – مثل المنظمات ذات الأساس الإثني – أنشأت لها بمرور الوقت فروعًا في المناطق الأصلية في الريف . والواقع

(٧) د. كيمبل ، ١٩٦٣ ، ص ٣٨٩ إلى ٣٩٦ ؛ ك. ج. كنغ ، ١٩٧١ (ب).

- كما لخصه الأستاذ فالبرشتاين باقتدار - هو أن الهجرة من «المنطقة الريفية التقليدية إلى المنطقة الحضرية الحديثة» أدت إلى «نزع الفرد من جذوره وإيقاعه في قبضة الحيرة والضياع»[٨]. ونظرًا لأنه لا المجتمع التقليدي ولا الإدارة الاستعمارية كانت لديهما الوسائل التي تتيح لهما التدخل ومواجهة الاحتياجات الجديدة لهؤلاء المهاجرين، فقد كان على المهاجرين أنفسهم - أن يطوّروا مؤسساتهم ونظمهم ومعاييرهم الخاصة من أجل التوصل إلى تحقيق وجود له معنى في البيئة الاجتماعية الغريبة التي تثير الدوار في المدينة.

وقد أبرزت دراسات غودفري ويلسون في شرق افريقيا أنه كانت توجد علاقة ارتباط واضحة بين ضغوط المجتمع الذي يسوده الاستعمار وبين تكوين هذه المنظمات. ولذا فإن افريقيي كينيا-الذين تعرّضت ثقافتهم التقليدية لضغوط شديدة بدرجة غير عادية من جانب الحكم الاستعماري وعدوانية المستوطنين البيض -كانت لديهم رابطات إثنية أكثر قوةً وعددًا بكثير من تلك التي كانت لدى الافريقيين في المناطق المجاورة مثل تنجانيقا وأوغندا. وعلى ذلك فقد كان هناك في تكوين الرابطات عنصر يتعلق بحماية الفرد لذاته وحمايته لاستقراره. يُضاف إلى ما تقدّم أن ظروف الحياة الحضرية خلقت فرصًا تجعل تكوين مثل هذه المنظمات أمرًا سهلاً نسبيًا، نظرًا لأنها - كما ذكر الأستاذ توماس هودجكين - أوجدت «مراكز مادية يمكن فيها للرجال والنساء ذوي المصالح الخاصة المحددة أن يحتكوا ببعضهم»[٩].

ومع أنه قد أُشير بحق إلى أن من الصعب تجميع مختلف المنظمات وتصنيفها في فئات واضحة محدّدة، لا سيما بالنظرّ إلى تنوعها الوظيفي الكبير، فإننا سنتميز هنا بين ثلاثة أنواع منها. فالمجموعة الأولى تضم المنظمات التي يمكن وصفها بأنها «اجتماعية» صرفة، أي أن نشاطها قاصر على تعزيز الود المتبادل والترويح. وقد نشأت ضرورة هذه المنظمات نتيجة لافتقار المدن إلى الأشكال التقليدية للتسلية والترويح والتنشئة على الإحساس بالمواطنة - مثل الحفلات التنكرية ورابطات فئات العمر والمهرجانات التقليدية. كما كانت هناك أيضًا جاذبية أشكال الحياة الاجتماعية الأوروبية الحديثة، التي كانت تعلن عنها حياة الجالية الأوروبية في كل مستعمرة. وتدخل في هذه الفئة نوادي كرة القدم، وحركات الكشافة والمرشدات، وجمعيات المناظرات ورابطات الخريجين.

وتضم المجموعة الثانية الاتحادات الإثنية، التي كانت تمثّل امتداد الإثنية الريفية إلى المناطق الحضرية. وكانت هناك أشكال مختلفة للترتيب التصاعدي أو التنازلي لهذه الاتحادات؛ فمنها القروية، والعشائرية، والإثنية. وكانت للاتحادات وظيفتان رئيسيتان، أولاهما مساعدة الفرد المهاجر حديثًا إلى المدينة على التكيف المريح بقدر الإمكان مع ظروف الحياة الحضرية. فعندما يصل المهاجر إلى المدينة لأول مرة، كان يجري أولى اتصالاته عادة بأعضاء اتحاد قريته أو عشيرته الذين يتعاونون للعثور على مسكن له ويقدمونه إلى أصحاب الأعمال أو الرؤساء الحرفيين لتعليمه المهارات الحديثة، كما كانوا يعلمونه أيضًا السلوك في المدينة. وعن طريق هذه الرابطات كان الأعضاء يحصلون على المعونة حين تصادفهم الصعوبات، فهم يستطيعون الحصول على قروض لمواصلة أعمالهم إذا أصابتهم خسائر فادحة، أو لمواجهة نفقات الجنازات والمآتم والزواج وغير ذلك مما تقره الرابطة. بل إن ذلك كان يمكن أن يتخذ شكل هبات من الجماعة، حسبما تكون الحال[١٠].

---

(٨) إي. فالبرشتاين، في: ج. س. كولمان وسي.ج. روزبيرغ (مشرف على التحرير)، ١٩٧٠، ص ٣١٩.

(٩) ت. هودجكين، ١٩٥٦، ص ٨٤.

(١٠) من أجل تحليل جيد لظهور رابطة تطوعية من النوع القائم على أساس إثني ووظيفتها أنظر م. بانتون، في: إي. فالبرشتاين (مشرف على التحرير)، ١٩٦٦، ص ٤٠٢ إلى ٤١٩.

وكانت الوظيفة الثانية للاتحادات الإثنية هي «إيجاد قناة لتغذية الرأي العام المتنور في الموطن الأصلي» ، وخاصة من خلال الاحتفاظ برابطة منظمة ومنتظمة بين أبناء الموطن الباقين فيه وأبنائه المهاجرين إلى خارجه . ولتحقيق هذا الهدف كان على الاتحادات أن تهتم بالتطورات السياسية والاجتماعية في مواطن أعضائها ، حيث أدى ذلك في البداية إلى أن تصبح هذه الرابطات موضع معارضة وتعويق من جانب الموظفين الاستعماريين المرتابين فيها . ففي جنوب شرق نيجيريا مثلاً ، حيث كانت السلطة الاستعمارية في ثلاثينات القرن العشرين لا تزال تجتهد لترسيخ فكرة «السلطات الأهلية» ، أدى تكوين هذه الاتحادات إلى إثارة القلق في الدوائر الرسمية ، وأصبح نشاطها في بعض الأحيان موضع التحريات الاستخبارية السرية . غير أنه مع مرور الزمن ، اعترف هؤلاء الموظفون الأوروبيون بما لهذه المنظمات من نفع وما تتحلى به من إمكانيات ، ولم يتوانوا في طلب مشورتها في مجالات كالضرائب والتعليم وأوجه تطوير الحياة الاجتماعية .

أما المجموعة الثالثة من المنظمات فهي التي تضم نقابات العمال التي كان المبرر الأكبر لظهورها إلى الوجود هو المفاوضات الجماعية الاقتصادية . فقد نمت المراكز الحضرية الحديثة في غالب الأحيان في نقاط أو مراكز تجارية وتعدينية هامة ومراكز حيوية للمواصلات توفرت بها فرص العمل للعمال المهرة وغير المهرة . ولذلك لم تلبث أن تجمعت في هذه المدن حشود من الأفراد الذين يكسبون عيشهم بصفة رئيسية من العمل بأجور يومية أو شهرية . وكان هؤلاء الرجال ، ولا سيما الذين استقروا عند المراتب السفلى من سلم العمل ، يُشار إليهم في بعض الأحيان باسم البروليتاريا ، من خلال تحليل ماركسي الاتجاه ولكنه يفتقر إلى الدقة والانطباق . فباستثناء أولئك الذين كانت تربطهم قيود الأجور إلى كبار أصحاب الأعمال - مثل الحكومة الاستعمارية والمنشآت التجارية والتعدينية والإرساليات ، الخ . - كان هناك أيضًا العمال الحرفيون المستقلون الذين يسدون احتياجات معينة لسكان الحضر .

وكانت حياة أولئك السكان الحضريين مرتبطة بتقلبات الاقتصاد والسوق العالميين ، اللذين لا يفهم أولئك السكان من بنيتها ولا من سير أمورهما شيئًا . وسعيًا إلى حماية أنفسهم في هذا العالم الاقتصادي غير المألوف ، قام المشتغلون بأعمال يومية الأجور أو شهريتها بتكوين نقابات تستهدف التفاوض الفعال مع أصحاب الأعمال للحصول على أجور أعلى وظروف عمل أفضل . وقام الحرفيون المستقلون أيضًا بتكوين اتحادات لأصحاب الحرف ساعدت على تثبيت الأسعار وتحديد المستويات وشروط التلمذة الحرفية وغير ذلك ؛ كما كانت نقابات العمال والاتحادات الحرفية أحيانًا تؤدي مهمة جمعيات الصداقة أو الجمعيات الودية ، فتساعد أعضاءها على اجتياز الصعوبات التي تعترضهم بتقديم المال والمشورة ، وترتيب الجنازات والمآتم المناسبة ، وتوفير تسهيلات التعليم والمنح الدراسية ، وإقامة الحفلات والولائم من حين إلى حين .

وقد شهدت السنوات بين ١٨٨٠ و١٩٣٥ بدايات هذه المنظمات الجديدة وقد أوضح الأستاذ كيلسون أنه في عام ١٩٣٧ كانت توجد جميع أنواع منظمات الحرفيين والعمال في نيجيريا وسيراليون وكينيا وغيرها . ولكن هذه الدراسة وغيرها ، مثل تلك التي أجراها الأستاذ كيمبل عن غانا ، والأستاذ ييسوفو والأستاذ أنانابا عن نيجيريا ، ودراسات طومبسون ، وآدلوف عن افريقيا الاستوائية الفرنسية ودراسة ر . هـ . بيتس عن زامبيا كلها توضح أن العصر الذهبي لهذه المنظمات لم يحلّ إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية [١١] .

(١١) أنظر على سبيل المثال ، م . كيلسون ، في : ل . هـ . غان و ب . دويغنان (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٠ ؛ د . كيمبل ، ١٩٦٣ ؛ ت . م . ييسوفو ، ١٩٦٢ ؛ و . أنانابا ، ١٩٦٩ ؛ ف . طومبسون و ر . آدلوف ، ١٩٦٠ ؛ ر . بيتس ، ١٩٧١ .

وكانت لذلك أسباب عديدة. فقد اعتمد ظهور هذه الرابطات إلى حد ما على انتشار التعليم، الذي كان تأثيره - مثل تأثير التحول الحضري - يحتاج إلى وقت حتى يتضح. وفي خارج المناطق الساحلية في غرب افريقيا والمغرب ومصر وكينيا، استغرق ذلك بصفة عامة أكثر من ثلاثين عامًا. أما جنوب افريقيا، حيث كان المفترض أن الظروف مثالية في هذا الصدد بسبب الثورة المبكرة في التصنيع والمواصلات، فإن الخشونة والقسوة المتزايدتين للنزعة الوطنية لدى البوير ومعارضة البيض الآخرين انتهت إلى خنق المبادرات الافريقية. كما أن ظهور هذه الرابطات كان يتوقف أيضًا إلى حد ما على نمو الاقتصاد الرأسمالي، في حين أن المأثور عن افريقيا الخاضعة للاستعمار هو أنها لم تكن تملك إلاّ «اقتصادًا رأسماليًا بدائيًا» يعتمد إلى حد بعيد على العمال المهاجرين أو المتنقلين - وهو نوع من اليد العاملة يؤثر عنه أنه يستعصي إلى أبعد حد على التنظيم النقابي. بل إنه حتى بعد الحرب العالمية الثانية، ظل عدد العاملين بأجر في افريقيا الخاضعة للاستعمار قليلاً جدًا نسبيًا، حيث كان يتراوح في خمسينات القرن العشرين بين ٤ و ٥ ملايين. وأخيرًا، فقد كانت هناك أوامر المنع والتحريم العديدة المقترنة بالنظم الاستعمارية الاستبدادية المستغلة، التي لم تمنح الاعتراف القانوني للنقابات في معظم الأحيان إلاّ في أواخر الثلاثينات أو أوائل الأربعينات من القرن العشرين.

وكما سبق البيان، فإن آثار الحكم الأجنبي كانت بعيدة عن التماثل في مختلف أنحاء القارة. ففيما يتعلق بانتشار التعليم وانتصار القوى الاقتصادية الجديدة والتوسع في التحول الحضري ومن ثم ظهور النخبات الجديدة، نجد أن غرب افريقيا هو الذي يبدو أنه شهد أكبر قدر من التقدم، تليه مصر والمغرب ثم جنوب افريقيا وشرق افريقيا وأفريقيا الوسطى على الترتيب. ومن ناحية أخرى، فإننا إذا أجرينا المقارنة في هذا الصدد بين «الكتل الاستعمارية» بدلاً من إجرائها بين المناطق الجغرافية، لاكتشفنا أن أكبر التغيرات قد حدثت في المناطق التي تخضع للسيطرة البريطانية، تليها مناطق افريقيا التي كان يحكمها البلجيكيون والفرنسيون، ثم تأتي مناطق افريقيا الخاضعة للسيطرة البرتغالية متخلفة عنها بكثير. بل إن الأثر كان متباينًا حتى فيما بين مختلف المستعمرات البريطانية ذاتها: فقد كانت هذه المستعمرات التي تحققت فيها تحولات كبيرة تشمل مصر وساحل الذهب ونيجيريا، ثم أوغندا وسيراليون، ثم تأتي بعد ذلك كينيا والروديسيتان (زامبيا وزيمبابوي حاليًا). وإذا أخذنا المستعمرات كلاً على حدة، تبين لنا أن التغيرات التي حدثت في المناطق الجنوبية من ساحل الذهب ونيجيريا كانت أكثر من تلك التي حدثت في مناطقها الشمالية. أما في افريقيا الخاضعة للسيطرة الفرنسية فإن مستعمرات غرب افريقيا تأتي في المقدمة، تليها مستعمرات شمال افريقيا ثم افريقيا الاستوائية الفرنسية. وفي داخل افريقيا الغربية الفرنسية، احتلت السنغال وداهومي (بنين حاليًا) مركزي الصدارة، تليهما على بعد كبير سائر المستعمرات.

والحقيقة أن انتشار قوى التغيير وتأثيرها كانت تتحكّم فيهما عوامل أكثر مما كانت أية حكومة استعمارية أو جماعة افريقية تستطيع أن تسيطر عليه سيطرة تامة. فقد كانت هناك أولاً مسألة طول ومدى الاتصالات التي كان أي إقليم بعينه أو منطقة جغرافية بعينها قد تمتعت بممارستها مع أوروبا قبل فرض الحكم الاستعماري. وكان غرب افريقيا وجنوبها يمارسان اتصالات منتظمة مع أوروبا منذ القرن السادس عشر، ولذا فإنه بحلول القرن التاسع عشر، كانت قد برزت إلى الوجود ظروف شبه حضرية في عدة مواضع على طول الساحل - مثل سان لويس وبانجول وأكرا ولاغوس وموانئ نهر الزيت ولواندا والكاب. ووفرت هذه النقاط لقوى التعليم الغربي والمسيحية الغربية والتجارة الغربية مراكز انطلاق جيدة تخرج منها لاختراق داخل القارة. أما ساحل القارة الشرقي فلم يتعرض للاتصال مع أوروبا إلاّ منذ سبعينات القرن التاسع عشر تقريبًا.

ولهذا الاختلاف الزمني أهميته في أية محاولة لتفسير تباين تأثير قوى التغيير على مختلف مناطق افريقيا وأقطارها. فقد كان ذلك الجزء من القرن التاسع عشر الذي سبق فرض السيطرة الأوروبية يمثل أكثر مراحل العلاقات بين أوروبا وافريقيا تميزا بالليبرالية. فخلال الفترة الواقعة بين إلغاء تجارة الرقيق وبين فرض الحكم الاستعماري كانت أوروبا في مجمل الأمر على استعداد لتشجيع ظهور جماعة من الافريقيين المؤهّلين للتعاون معها في مهمة «تمدين» القارة. وكان معنى ذلك هو تشجيع المبادرات الافريقية في ميداني التعليم والتجارة، الأمر الذي انتهى بغرب افريقيا إلى تحقيق مكاسب ضخمة من خلال تطبيق هذه السياسة.

ولكن فرض الحكم الاستعماري بما صاحبه من سياسات عنصرية غير ليبرالية أدى إلى إقامة كل أنواع العراقيل في طريق المشاركة الافريقية الحرة في التعليم والتجارة. ونتيجة لذلك فإن المناطق التي لم تكن السياسات الليبرالية قد ضربت في أرضها جذورًا راسخة قبل بدء السيطرة الأجنبية وجدت نفسها مثقلة بقيود ضخمة؛ فقد كانت السلطات الاستعمارية على وجه الإجمال شديدة الشك في النخبات الافريقية الجديدة. وسعت إلى الحد من نموها عن طريق الإبطاء في التوسع في إنشاء المدارس، في حين تعرّض الذين تخرّجوا بنجاح من هذه المدارس للإحباط الشديد بسبب حرمانهم من الوظائف المناسبة في حكومات المستعمرات، فضلاً عن التضييق إلى أقصى حد من فرص مشاركتهم في الأنشطة التجارية الجديدة.

ومن العوامل الهامة كذلك في تفسير التأثير المتباين لقوى التغيير مسألة وجود المستوطنين البيض أو غيابهم. فلم يكن هناك سوى قلة قليلة من المستوطنين البيض في غرب افريقيا. حيث يوضح هذا إلى درجة معينة التقدم السريع نسبيًا الذي حققه أهل غرب افريقيا في ميداني التعليم والاقتصاد. ولكن وجود المستوطنين البيض كان كبيرًا في الجزائر وكينيا والروديسيتين وجنوب افريقيا والمناطق الخاضعة للبرتغال. وفي الكونغو البلجيكي، حيث كان عدد المستوطنين أقل، كان حكم الشركات لا يقل عن تأثير المستوطنين في قهره وعدائه لليبرالية. وقد تضاربت مصالح أولئك المستوطنين مع مصالح الافريقيين، واستخدموا نفوذهم لدى إدارات المستعمرات لتعويق النمو الافريقي أو تعجيزه.

وأخيرًا، كانت هناك مسألة تباين ردود الأفعال الافريقية للمؤثرات الأجنبية. ففي نيجيريا تبنى شعب الإيغبو مظاهر الحياة الغربية بحماس أكبر كثيرًا من شعب الفولاني. وفي كينيا أدرك أفراد قبائل الجيكويو مميزات التعليم الغربي قبل أن يدركها جيرانهم بفترة طويلة. كما أن الطابع المحافظ للثقافة الإسلامية ومقاومتها، وخاصة في السودان الغربي، أديا إلى تعطيل انتشار التأثير الغربي والتعليم الغربي بصفة خاصة. ومن ناحية أخرى، نجد في شمال افريقيا ومصر أن هناك قطاعات من النخبة الحاكمة سعت إلى ضمان بقاء الثقافة الإسلامية عن طريق إدخال العلم الغربي والتجارة الغربية، وأدى هذا الموقف إلى زواج مثمر بين الثقافة الإسلامية وبين الفكر العلمي الغربي. أما مسلمو السودان الغربي الذين لم يتمكّنوا من اتخاذ مبادرات مناظرة في هذا الصدد فقد وجدوا أنفسهم غير متأهبين ولا مؤهّلين لمواجهة التحديات التي فرضها الحكم الاستعماري، ومن ثم غدا من الممكن للبريطانيين والفرنسيين أن يحدّدوا هم ما يريدون إدخاله إلى المنطقة من أنواع المؤثرات الغربية وجرعاتها.

الفصل العشرون

الدين في افريقيا خلال فترة الاستعمار

بقلم : ك. أساري أوبوكو

لم يكن فرض الحكم الاستعماري الأوروبي على افريقيا مجرد إقامة بالقوة للسلطة الأوروبية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الممتلكات المستعمرة، وإنما كان ايضًا فرضًا وإكراهًا ثقافيًا استخدم الثقافة لدعم البنية الفوقية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان يمثّلها الاستعمار. ويعالج هذا الفصل الجانب المتعلق بالدين من هذا الفرض والإكراه الثقافي الذي مارسه الاستعمار، وردود الفعل الافريقية إزاءه.

أوضاع الحياة الدينية الافريقية عشية الحكم الاستعماري

الديانة الافريقية التقليدية في فترة ما قبل الاستعمار

لقد كانت الديانة الافريقية التقليدية – ولا تزال – وثيقة الارتباط والتداخل مع الثقافة الافريقية، مما جعلها قوة منتشرة التأثير في كل نواحي الحياة، على نحو ما ذكرته إيمانويل أوبييتشينا باقتدار، حيث قالت: «لا يكاد يوجد أي مجال هام من مجالات الخبرة البشرية لا يرتبط بما فوق الطبيعة وبالخوارق، وبما لدى الناس من أحاسيس دينية وتقوى متأصلة... فقد كان ذلك كله جزءًا لا يتجزأ من البنية الايديولوجية للمجتمع التقليدي، ولذا فهو جوهري للغاية من أجل التوصل إلى التفسير الصحيح للخبرات في السياق الاجتماعي التقليدي»[1].

(١) إ. أوبييتشينا، ١٩٧٨، ص ٢٠٨.

ولقد كان من شأن تغلغل الدين على هذا النحو في كافة مظاهر أسلوب حياة الشعوب الافريقية أنه أضفى على الديانة التقليدية تكاملاً وتماسكًا ملحوظين في سياق الثقافة التي انبثقت عنها هذه الديانة.

وكانت هذه الديانة تنهض على أساس نظرة خاصة إلى العالم لا تشمل نظرة الشعب إلى الخوارق فحسب، وإنما تشمل أيضًا فهمهم لطبيعة الكون، وطبيعة البشر ومكانهم في العالم، وطبيعة الله، الذي عُرف بأسماء محلية مختلفة، وغدا يدرك على أنه روح في جوهره، ومن ثم فلم تصنع له أي صور أو تشبيهات مادية، وعم الاعتراف به بوصفه خالق العالم وحافظه ومسيّره، وأُسندت إليه صفات القدرة والعدل والإحسان والخلود، وأنه مصدر كل قوة وقدرة، وله السلطان على الحياة والموت، وهو يكافئ البشر، ولكنه يعاقبهم أيضًا حين يجتنبون سواء السبيل. وكان الله يعتبر من نواح كثيرة السيد الأعظم للمجتمع والسلطة العليا في كل الأمور. وبشكل عام، فإن الله في المفهوم الافريقي لا يشبه البشر، إذ هو يسمو تمامًا على خلقه كله، ولكنه في الوقت نفسه يتدخل في أمور البشر ويهتم بها، ويحفظ خلقه ويصونه، ويساند النظام الأخلاقي، ويعتمد عليه البشر لأنه القادر الأعلى فوقهم. وعلى ذلك فإن الله مستشرف فوق مدارك البشر ومتابع لأحوالهم في الوقت نفسه.

وهناك أرواح أخرى تنتظم في سلك تنازلي. فتحت الله هناك أرواح الأسلاف (أنظر الشكل ٢٠-١) التي كانت تعامل دائمًا بالتوقير والإجلال؛ وهناك الأرباب الذين يُعتقد أن لهم القدرة على مكافأة البشر أو عقابهم بأسباب التعاسة أو المرض أو الموت نفسه. وكانت للأرباب نظمهم الدينية وطقوسهم وكهنتهم ومزاراتهم، وكان بعضهم يقرن بمختلف مظاهر البيئة؛ ولكن هذه الأشياء المادية الملموسة كانت مساكن الأرباب أو مستقرهم، ولكنها ليست الأرباب أنفسهم.

وبالإضافة إلى هذه الكائنات فوق الطبيعة أو الخارقة للطبيعة، كانت هناك أرواح أو قوى روحانية أخرى يُعترف بها ويُحسب حساب قدرتها على مساعدة البشر أو إيذائهم. ومن بين هذه الأرواح أو القوى عناصر السحر والعرافة والكهانة واستخدام الأرواح. وأخيرًا فإن هناك التمائم والتعاويذ والطلاسم التي تُستخدم لأغراض حماية النفس ومهاجمة الغير على السواء.

وكانت الفكرة العامة عن الإنسان أنه مركب من عناصر مادية وغير مادية، وأن الجزء غير المادي منه (الروح) يبقى بعد موت الفرد، بينما الجزء المادي (الجسد) يتحلل بعد الموت. ومن هنا فإن الموت لا ينهي الحياة، وإنما هو امتداد لها. وكان الموتى يبقون أعضاء في المجتمع، كما كان المعتقد أن هناك مجتمعًا أو أمة للموتى إلى جانب أمة الأحياء، مع وجود علاقة تكافل حيوي بين المجتمعين أو الأمتين. فالمجتمع البشري أسرة لا انفصام فيها، تضم الأموات والأحياء ومن لم يولدوا بعد.

وبالنسبة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، فإن صفة البشرية تعني الانتماء إلى مجتمع محلي على نحو يتضمن المشاركة في عقائده وممارساته وطقوسه واحتفالاته[٢]، وكان التأكيد على صفة عضوية الفرد في المجتمع المحلي أكبر من التأكيد على فردية ذلك العضو، فالمجتمع ينهض على الالتزامات أكثر مما ينهض على الحقوق الفردية؛ والفرد – أيًا كان – يمارس حقوقه من خلال ممارسته لالتزاماته وواجباته، الأمر الذي جعل المجتمع سلسلة من العلاقات المتداخلة. وزيادة على ذلك، فقد كانت الحياة البشرية ينظر إليها وتفهم على أنها دورة ميلاد وبلوغ وزواج وأنسال وموت وحياة بعد الموت. والفرد لا يبقى في مرحلة واحدة من مراحل الوجود إلى الأبد، وإنما لا بد له بالضرورة من الانتقال إلى ما يليها. ولكي يغدو هذا الانتقال

(٢) ج. س. مبيتي، ١٩٦٩، ص ٢.



الشكل ١-٢٠ : شخصيات «ماكيشي» أثناء حفل تكريس في زامبيا.
ويمثل الراقصون أرواحًا للأسلاف تعلّم من يجري تكريسهم
(المصدر: مكتب زامبيا الوطني للسياحة)

ميسورًا ، كانت تمارس طقوس خاصة لضمان تفادي أي انقطاع أو انفصام ، والحركة أو الانتقال والتجدد أو الميلاد من جديد يستمران على الدوام[٣] .

ولم تكن الديانة الافريقية متغلغلة فحسب ، بل إنها كانت تربط الأفراد بالقوى غير المنظورة وتعينهم على تكوين علاقات صحيحة وسليمة مع القوى غير البشرية ، بالإضافة إلى أنها تربطهم بإخوانهم البشر. ثم إن الديانة كانت رابطة قوية تحقق تلاحم المجتمعات وتزودها بالدعم والاستقرار . وزيادة على ذلك ، كانت الديانة التقليدية تساعد البشر على فهم الحوادث والسيطرة عليها ، وعلى التخلص من الشكوك والقلق والإحساس بالذنب .

بيد أن الوضع لم يكن ثابتًا جامدًا ، إذ كانت التغيرات تطرأ من جيل إلى جيل ، حيث يضيف كل جيل خبرته إلى التراث الديني والثقافي . ولم تكن توجد آلهة تتملكها الغيرة فتحرم قبول آلهة أو معتقدات جديدة أو إضافتها ، فكانت تظهر مذاهب ومزارات جديدة بينما تضمحل أخرى ويضعف شأنها . وكانت مزارات الأرباب التي تثبت سطوتها تنتشر على نطاق واسع . ولم يكن من النادر أن تتبنى الجماعات الإثنية المهزومة أرباب الجماعات المنتصرة . ولما كانت الحركة صفة مميزة للحياة ، فإن التغيرات التي كانت تحدث كانت تلقى القبول طالما أنها لا تسيء إلى القيم الأخلاقية .

الإسلام في فترة ما قبل الاستعمار

هناك ديانتان ضيفتان أو وافدتان دخلتا في فترة ما قبل الاستعمار إلى جانب الديانة التقليدية ، وهما الإسلام والمسيحية . وقد جرى تناول موضوع دخول الإسلام وانتشاره في أجزاء سابقة من هذا التاريخ . وكان أعظم انتشار للإسلام في فترة ما قبل الاستعمار هو الذي طرأ في القرن التاسع عشر ، حيث يرجع ذلك في جانب منه إلى ما حدث حين هب دعاة الإسلام المكافحين الذين ساءتهم التسويات غير المقبولة التي جرت بين الإسلام وبين الديانة الافريقية التقليدية فأعلنوا حروبًا مقدسة تستهدف رد العقيدة الإسلامية ردًا صارمًا إلى صفائها الأصلي . وأدت معارك الجهاد هذه إلى تكوين دول ثيوقراطية (دينية) فرض فيها الدين الإسلامي والشريعة الإسلامية على الناس ، مما انتهى إلى انتشار اعتناق الإسلام على نطاق واسع . وامتدت هذه الدول الثيوقراطية عبر المنطقة السودانية في غرب افريقيا من السنغال إلى ما أصبح الآن نيجيريا الشمالية ، وشملت «فوتا – دجالون» و«فوتا – تورو» ، و«خلافة سوكوتو» ، و«أمبراطورية بورنو»[٤] .

وفي شرق افريقيا ، انتقل الإسلام من الساحل إلى الداخل . إلا أن المسلمين هنا – على خلاف نظائرهم في غرب افريقيا – كانوا فيما يبدو أكثر اهتمامًا بالتجارة منهم بتحويل الناس إلى اعتناق دينهم ، فركّزوا جهدهم على المحافظة على الصلات التجارية بالداخل ، وإدامة مناطق نفوذهم الاقتصادي . غير أن بعض أجزاء شرق افريقيا اعتنقت الإسلام عبر القرون ، فتطوّرت على الساحل ثقافة جديدة ، إذ ولدت الثقافة السواحيلية من هذا الامتزاج الذي جرى بين ثقافة البانتو والثقافة الإسلامية . وتعد اللغة السواحيلية اليوم اللسان المشترك بين جميع أنحاء شرق افريقيا .

وقد حقّق الإسلام تقدّمًا كبيرًا قبل وصول القوى الاستعمارية ، وكان من مظاهر هذا التقدم أن حل

(٣) ك. أ. أوبوكو ، ١٩٧٨ ، ص ١٠ و ١١ .

(٤) م. لاست ، في : ج. ف. أ. أجايي و م. كراودر (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٤ .

التقويم الإسلامي في أجزاء كثيرة من افريقيا محل دورة الاحتفالات والمهرجانات التقليدية ، ودخلت كلمات ومفاهيم عربية كثيرة في عدد من اللغات الافريقية ، مثل الهاوسا ، والفولا ، والماندنغا ، مما أدى إلى إثراء هذه اللغات ؛ واتخذ الحجاج العائدون طرزًا جديدًا من الملابس ، وأدت جهودهم وجهود علماء المسلمين وأتقيائهم المقيمين والزائرين إلى بدء تأثر الافريقيين بالثقافة العربية تأثرًا كبيرًا ، كان من مظاهره الهندسة المعمارية الإسلامية والألقاب الإسلامية والموسيقى العربية وغيرها من مظاهر الثقافة العربية ، وخاصة بين القطاعات الأكثر ثراء من السكان الافريقيين ، ولا سيما في المنطقة السودانية.

وعلى الرغم مما حققه الإسلام من تقدم قبل مجيء القوى الاستعمارية ، فإن العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر شهدت دمار بعض الدول الثيوقراطية في غرب افريقيا وتدهور التجارة الإسلامية والنفوذ الاقتصادي الإسلامي في شرق افريقيا . غير أن الحكم الاستعماري قدر له أن يتيح للإسلام فرصة توسع لم يسبق له مثيل.

المسيحية في افريقيا ما قبل الاستعمار

قبل بدء الحكم الاستعماري كانت المسيحية قد مرت بثلاث مراحل من تاريخها في القارة الافريقية ، وفقًا لما تقدم بيانه في أجزاء سابقة من تاريخ افريقيا العام . وقد انتهت المرحلة الأولى للمسيحية في القرن السابع الميلادي بظهور الإسلام ، ولم يبقَ منها سوى مستعمرات أو مجتمعات مسيحية متفرقة في صحاري شمال افريقيا وبعض مناطقها ، في حين بقيت أثيوبيا ثابتة على مسيحيتها منذ القرن الرابع الميلادي . وبدأت المرحلة الثانية للمسيحية بفترة الاستكشافات البرتغالية في القرن الخامس عشر ، وانتهت بتجارة الرقيق التي أعقبت تلك الاستكشافات واستمرت ثلاثة قرون تقريبًا . أما المرحلة الثالثة ، من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٨٨٥ ، فقد نهضت بها حركة يقظة تبشيرية ضخمة في أوروبا قرب نهاية القرن الثامن عشر ، وكانت الفترة التي بدأت في أربعينات القرن التاسع عشر فترة اندفاع تبشيري من الساحل إلى داخل القارة ، في حين تميزت الفترة السابقة على ذلك بتركيز النشاط التبشيري على طول الساحل الافريقي ، حيث جرى الجانب الأكبر منه في الجيوب الساحلية الأوروبية وفي أثيوبيا وجنوب افريقيا . وكان الذي أتاح الاندفاع إلى داخل القارة هو الاستكشافات الجغرافية التي زادت معلومات الأوروبيين عن قلب افريقيا . وإلى جانب ذلك ، فقد استمدّ كثير من المبشرين إلهامًا كبيرًا من استكشافات وأفكار ديفيد ليفنغستون ، الذي نجحت كتاباته الكثيرة في التعريف بنتائج حملاته الاستكشافية . أما وجهة نظره القائلة بأن المبشرين ينبغي أن ينشئوا مراكز للمسيحية وللمدنية لا تكتفي بنشر الدين بل تعمل أيضًا على النهوض بالتجارة والزراعة فقد شاركه فيها كثيرون من المبشرين المتحمسين الذين توغلوا داخل افريقيا على طرق التجارة القديمة . وينبغي أن نذكر هنا أيضًا أن نواحي التقدم التي حققها الطب في القرن التاسع عشر قد أدت إلى المكافحة الناجحة لكثير من أمراض المناطق الحارة ، فيسرت بذلك للمبشرين الاستقرار في أجزاء عديدة من افريقيا.

وأدت إتاحة فرصة الحياة في المناطق الداخلية من القارة إلى زيادة دراية المبشرين بافريقيا ، الأمر الذي أصبح عاملاً حاسمًا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر عندما بدأ السباق على استعمار افريقيا . ومع تزايد اهتمام الدول الأوروبية بالاستحواذ على الأراضي الافريقية ، تولى المبشرون تمهيد الطريق لذلك في بعض مناطق القارة وقاموا – عن دراية ووعي – بأداء دور عملاء الاستعمار الأوروبي أو وكلائه . وكان معظم المبشرين مقتنعين اقتناعًا راسخًا بأن التدخل الأوروبي إذا جاء فإنه ينبغي أن يأتي

من بلادهم هم . وكما كتب رولاند أوليفر ، فإنهم «أرادوا أن يضمنوا تنفيذ التدخل على أيدي مواطنيهم أو على يد الدولة الأقرب احتمالاً إلى أن تتيح أفضل فرص العمل لمذهبهم الخاص»[٥] .

وزيادة على ذلك ، فقد رأى معظم المبشرين أن الحكم الاستعماري في افريقيا لن يقف عند حد توفير الأمن والحماية المرغوب فيهما إلى أبعد حد لمعاونتهم على مكافحة شرور تجارة الرقيق وآثارها ، وإنما سيتعدى ذلك إلى حفز وضمان تطوير فرص اقتصادية جديدة للافريقيين. ومن هنا فقد شجع المبشرون التدخل الأوروبي بحماس – وخاصة منذ ١٨٧٠ – على أساس أنه مهمة لها مبررها الأخلاقي .

الديانة الافريقية التقليدية والسيطرة الاستعمارية

أدى فرض الحكم الاستعماري في افريقيا منذ عام ١٨٨٥ وما بعده إلى انتشار النفوذ الأوروبي وتغلغله في داخل القارة ، بعد أن كان هذا النفوذ متركزًا على طول الساحل. وكان التدخل الأوروبي بأكمله خلال الفترة الاستعمارية يستند إلى افتراض مؤداه أن تحقيق التطور والتنمية يقتضي تعديل الثقافة الافريقية إن لم يكن تدميرها تمامًا . ولما كانت الثقافة الافريقية شديدة التشابك مع الدين ، فان من السهل أن نرى كيف أنه لم يكن هناك مفر – حتى للسياسة الأوروبية الاستعمارية – من أن تصطدم اصطدامًا عنيفًا ببعض معتقدات الديانة الافريقية التقليدية التي ينهض عليها المجتمع الافريقي . ولذا فإن الديانة الافريقية التقليدية واجهت منذ البداية تحديات تهدد بقاءها وتفرض عليها الحاجة إلى أن تلتمس لنفسها أسباب القوة .

وقبل هجوم الحكم الاستعماري ، كان المبشرون هم حاملو مشعل الثقافة الغربية ، وظلوا كذلك حتى أوائل تسعينات القرن التاسع عشر تقريبًا ، حيث كانوا منذ البداية يعبرون عن موقف متشدد تجاه الديانة الافريقية. وكانوا عازمين لا على تحويل الافريقيين إلى المسيحية فحسب ، بل وأيضًا إلى الثقافة الغربية التي كانوا يعتقدون أنها مشبعة بالمسيحية إلى أبعد حد. والواقع أن عقول أكثر المبشرين تحمسًا لم تكن تميز بين الإثنتين : المسيحية والثقافة الغربية . إلاّ أن المبشرين – رغم عدم فصلهم بين دينهم وثقافتهم – اجتهدوا بلا هوادة في تحويل الافريقيين إلى طريقة حياة تنهض على فصل الدين عن سائر أوجه الحياة. وكان المبشرون يعلمون مسيحييهم الجدد أن الحياة يمكن تقسيمها إلى مجال روحي ومجال علماني منفصلين عن بعضهما ، وهي تعاليم تناقض الأساس الجوهري للثقافة الافريقية القائمة على وحدة الدين والحياة. وعلى ذلك فقد حاول التعليم التبشيري أن يهاجم الملاط الذي تتماسك به المجتمعات الافريقية . ولم يلبث عديد من الحكام الافريقيين المتيقظين أن اكتشفوا علامات الخطر في ذلك منذ وقت مبكر ، فقاوموا تغلغل المبشرين في مجتمعاتهم في البداية ، إذ رأوا فيه تحديًا وتهديدًا للأنماط التقليدية للسلطة . فقد كان المبشرون ورجال الإدارة الاستعمارية على السواء يعظون ويبشرون ضد الاعتقاد في الأرواح والقوى الخارقة للطبيعة أو فوق الطبيعية والأرباب والسحر والعرافة والقرابين والطقوس والمحرمات القبلية وتقديس الأسلاف، فأضعفوا بذلك نفوذ الزعماء الافريقيين التقليديين والدينيين وقادة الطقوس ، مثل الكهنة والكاهنات والسحرة وصانعي المطر والملوك ذوي القداسة الإلهية. وكان إدخال الطب الغربي على أيدي الإدارة الاستعمارية وهجوم رجالها على العادات «الوثنية» أيضًا من أسباب إضعاف دور الأطباء وأخصائيي الأعشاب التقليديين. ومن هنا فقد تعرّض النظام القديم لتهديد خطير ، وجاءت محاولات الدفاع عنه وحمايته من قطاعات عديدة في المجتمع الافريقي .

(٥) ر. أوليفر وج. ماثيو (مشرف على التحرير)، ١٩٧١ ، ص ٦٩.

ورغم إمكان القول بأن اهتمام الإدارات الاستعمارية كان ينصرف في المحل الأول إلى السيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مستعمراتهم ، فإن الأمور المتعلقة بالدين لم يكن يمكن عزلها عن اهتماماتهم الأساسية. فقد كانت السلطات الاستعمارية تؤمن بما يعلّمه المبشرون ، وتبنّى الحكام الاستعماريون بصفة عامة موقفًا عدائيًا نحو ممارسات دينية معينة وحاولوا إلغاءها ، إلى جانب ما قاموا به من قمع بعض المذاهب . وقد سعت الإدارات الاستعمارية إلى القضاء على الاعتقاد في السحر والعرافة وبعض الممارسات الأخرى مثل امتحان السم الذي كان يقصد به الكشف عن الأفراد الذين يُعتقد أنهم مذنبون أو أبرياء في جرائم يصعب كشف غوامضها بوسيلة أخرى ، ومثل «حمل» الجثة لاكتشاف الشخص أو الأشخاص الذين يُعتقد أنهم تسبّبوا في موت صاحبها بالعرافة أو السحر.

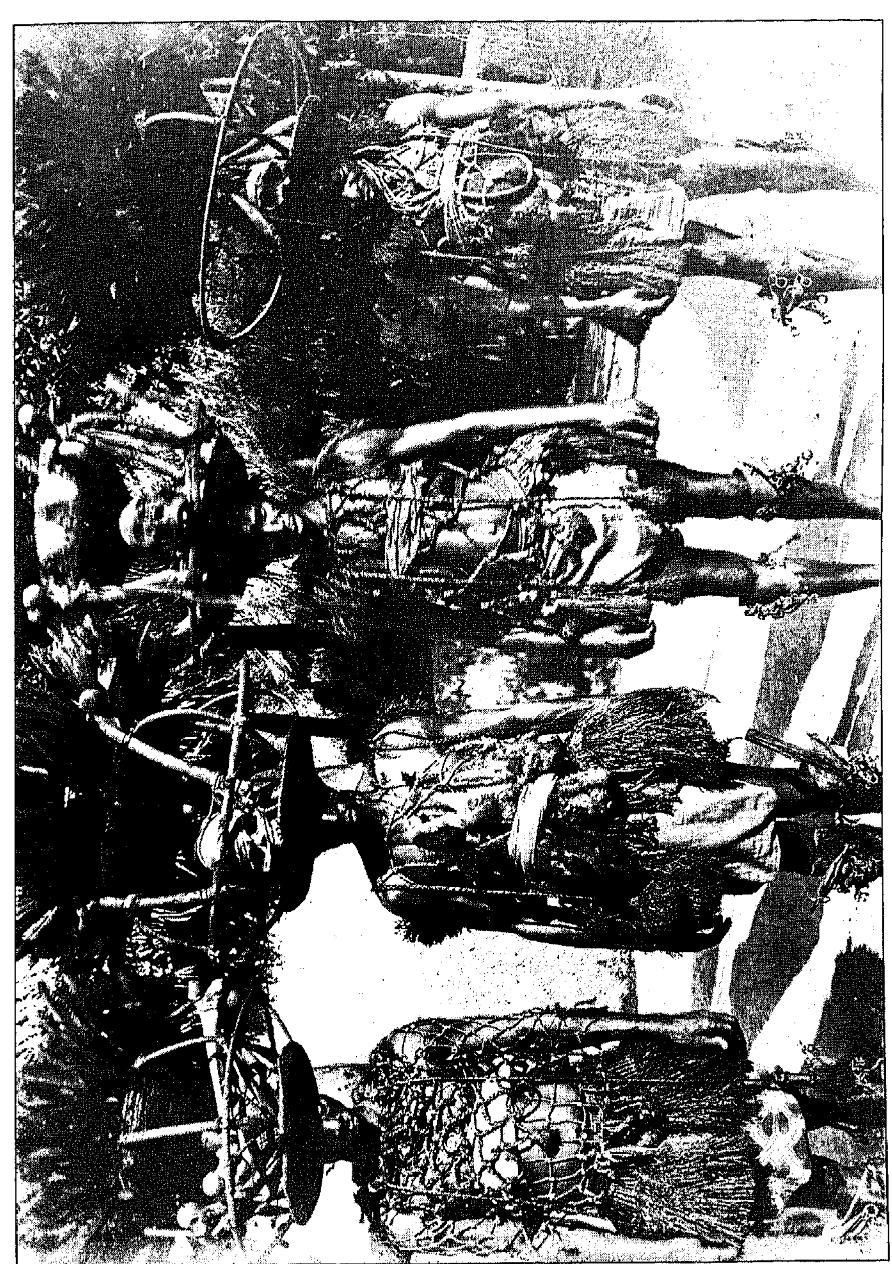
وقد استجاب الافريقيون لهذه الهجمات بطرق عدة . ففي المحل الأول ، نجد أن أولئك الذين ظلوا على ديانتهم التقليدية ناهضوا الحكم الاستعماري وتحدوا إدانة المبشرين لممارساتهم التقليدية من خلال الاستمرار بكل بساطة في التمسك بالمعتقدات القديمة وممارسة طقوسها الرئيسية ، إمّا صراحةً أو سرًّا . أمّا الذين تحوّلوا إلى اعتناق المسيحية وتأثرت معتقداتهم واتجاهاتهم ومواقفهم تأثرًا قويًا بالدين الجديد فقد عبروا عن مقاومتهم بأن اصطحبوا بعض العقائد التقليدية معهم لدى تحولهم إلى المسيحية على نحو أدى إلى قدر من امتزاج الأفكار.

واستخدم الافريقيون ديانتهم كسلاح لمقاومة الحكم الاستعماري وما يمثله من تهديد لقيمهم ، واعتمدوا في أحيان كثيرة على السحر وعلى تدخل أسلافهم وآلهتهم في كفاحهم ضد القهر الاستعماري . ففي العقدين الأولين من القرن العشرين ، لجأ محاربو الإيغبو في جنوب شرق نيجيريا إلى مثل هذه الأساليب للدفاع عن أنفسهم ضد الغزاة الأجانب ، ومن الأمثلة في هذا الصدد شعب الإيسزا في منطقة أباكاليكي وشعب الأوزواكولي وشعب الآرو[٦] . وكانت بعض المذاهب بمثابة بؤر لمقاومة الحكم الاستعماري ، مثل المواري في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي حاليًا) ، أو الرابطات السرية مثل البورو في سيراليون (أنظر الشكل ٢-٢٠) وغيرها من مناطق غرب افريقيا ؛ كما ظهرت حركات تمائم الحرب في مدغشقر وحوض الكونغو . وفي شرق افريقيا ، ولا سيما كينيا ، ظهر الأنبياء الافريقيون الذين نهضوا بمهمة الإحياء الروحي[٧] لمقاومة الاستعمار ، كما حدث في منطقة ماتشاكوس بين شعب الكيلونغو في الشهور الأولى من عام ١٩٢٢ (أنظر الفصل ٢٦ أدناه) . ومن أشهر الحركات التي استخدمت الديانة والسحر معًا لمقاومة الحكم والقهر الاستعماريين حركة الـ ماجي-ماجي التي ظهرت في افريقيا الشرقية الألمانية خلال العقد الأول من القرن العشرين[٨] (أنظر الفصل ٧ والشكل ١-٧) . ورغم فشل تلك الحركة ، فإنها كانت بيانًا عمليًا لحقيقة إمكان تحقيق الوحدة في الديانة الافريقية التقليدية في مواجهة الضغط الأوروبي ، وأن هذه الديانة الافريقية التقليدية ليست قوة مفتتة ومبعثرة من الشظايا المحصورة في مجتمعات ومناطق محلية صغيرة . يُضاف إلى ذلك أن الحركة قدمت بذرة الوطنية الافريقية التي أخصبت بعد ذلك وأزدهرت في الكفاح من أجل الاستقلال الذي تحقق في النهاية في ستينات القرن العشرين .

(٦) أنظر أ. أ. أفيغبو ، ١٩٧٣ .

(٧) كان إنشاء الكنائس المستقلة إلى جانب الكنائس التي أقامتها الإرساليات تحت السيطرة الأوروبية من الأعمال التي تخدم نفس هدف الاحتجاج الذي استهدفه الافريقيون .

(٨) للاطّلاع على المزيد من التفاصيل ، أنظر الفصل السابع من هذا الكتاب .



الشكل ٢٠-٢ : أعضاء إحدى الجمعيات السرية في سيراليون (المصدر : جمعية الكومنولث الملكية).

ومن المذاهب الأخرى المماثلة «للماجي-ماجي» مذهب «نيابينجي»، الذي انتشر بالمثل في مساحة شاسعة عبر الحدود الإثنية والإقليمية، فوجد في رواندا وشمال غرب تنجانيقا (تانزانيا حاليًا) وأوغندا. وكان أصحاب هذا المذهب – مثلهم مثل أصحاب مذهب «الماجي-ماجي» – يعتقدون أن قوة عقاقيره قادرة على إلغاء مفعول رصاص الأوروبيين، ويؤمنون بالتقمص الروحي من جانب أرواح الأسلاف الأسطوريين. وقد بدأ ظهور المذهب في أواخر القرن التاسع عشر، واطرد انتشاره وقوته حتى انفجر عام ١٩٢٨ في ثورة ضد الاحتلال الأوروبي قامت في إقليم كيجيزي في أوغندا (أنظر الشكل ١-٧). وكما قال أ. هوبكنز، «فقد نجحت الحركة في شل جهود ثلاث إدارات استعمارية على مدى عقدين تقريبًا حتى انتهى الأمر بقمعها في عام ١٩٢٨»[٩]. وقد فشل الألمان في قمع الحركة، كما فشل البلجيكيون الذين خلفوهم على رواندا بعد الحرب العالمية الأولى. وحتى بعد قمع الثورة في عام ١٩٢٨، فقد بقي المذهب موجودًا حتى قُضي عليه في عام ١٩٣٤.

وتمكنت مذاهب أخرى من استجماع قواها ضد الضغط الأوروبي بإحياء جوانب من الديانة التقليدية ومزجها مع أفكار مستعارة من المسيحية. وكان ذلك هو شأن مذهب «مامبو» الذي استخدمه شعب الغويزي الذي يعيش قرب بحيرة فيكتوريا في كينيا، واتخذ منه عماد ثورته التي بدأت عام ١٩٠٠ ضد الاستعمار البريطاني[١٠] (أنظر شكل ١-٧).

وفي ساحل الذهب (غانا حاليًا)، وقفت الإدارة الاستعمارية البريطانية موقفًا عدائيًا من بعض الممارسات الدينية وألغت بعضها، وحاولت قمع عدد من الأرباب والمذاهب. ومن أمثلة ذلك ما قامت به الحكومة عام ١٩٠٧ من قمع مذهب «كاتاويري»، الرب المشرف على «أكيم كوتوكو»[١١]. وقبل ذلك كانت الحكومة الألمانية قد دمّرت مزارات مذهب «دينتيه» الذي اعتنقه الـ«كيتي-كراتشي» في ثمانينات القرن التاسع عشر، وسجنت كاهن دينتيه ثم أعدمته. وأُرغِمَ شعب «كروبو» على التخلي عن مستقراته على جبل كروبو بواسطة الإدارة الاستعمارية البريطانية، التي دمرت هذه المستقرات ودمرت المزارين الرئيسيين في «كوتوكلو» و«نادو» المخصصين لعبادة آلهتهم الحامية.

وهاجمت الإدارات الاستعمارية الاعتقاد في السحر والعرافة، وسعت إلى استئصالها بإصدار المراسيم والأوامر الإدارية واتخاذ تدابير عملية لوقف الحركات الافريقية التي تستهدف القضاء على السحر والعرافة. إلاّ أنه رغم مناهضة السحر والعرافة من جانب المبشرين ورجال الإدارة الاستعمارية على السواء، فقد ظلّ الاعتقاد فيهما منتشرًا بين من تحولوا إلى اعتناق المسيحية ومن ظلّوا على معتقداتهم القديمة، واستمر الافريقيون يلتجئون إلى وسائلهم الخاصة لمواجهتهما.

ومن بين المذاهب الجديدة التي نشأت لحماية الناس من السحر والعرافة في غرب افريقيا نذكر على سبيل المثال مذهب «أبيريوا» (المرأة العجوز) في ساحل الذهب، الذي قمعته الإدارة عام ١٩٠٨. وكانت أكثر الحركات الافريقية للقضاء على السحر والعرافة انتشارًا حركة مذهب «باموكابي» في جنوب شرق ووسط افريقيا، الذي انتشر في موزمبيق ونياسالاند (مالاوي حاليًا) والروديسيتين (زيمبابوي وزامبيا حاليًا) وجنوب تنجانيقا (تانزانيا حاليًا) والكونغو البلجيكي (زائير حاليًا) (أنظر الشكل ١-٨). وكان أعضاء المذهب يشربون عقارًا معينًا يعتقدون أن له القدرة على تخليصهم من آثار السحر والعرافة أو

(٩) أ. هوبكنز، في: ر. إي. روتبرغ وع. أ. مزروعي (مشرف على التحرير)، ١٩٧٠.
(١٠) للاطّلاع على التفاصيل، انظر الفصل ٧ والفصل ٢٦ من هذا الكتاب.
(١١) هـ. ديبرونر، ١٩٦٧، ص ٢٥٥.

حمايتهم منها[١٢] . وقد ازدهر المذهب في أوائل ثلاثينات القرن العشرين ، حيث استعار عددًا من الأفكار من كل من الديانة الافريقية التقليدية ومن المسيحية .

وبينا استمر بعض الافريقيين في استخدام أساليب تقليدية للقضاء على السحر والعرافة ، قامت الإدارة الاستعمارية بإصدار مراسيم وأوامر بمنعها . ففي أوغندا مثلاً صدر في عام ١٩١٢ مرسوم لمناهضة السحر والعرافة ، جرى تعديله في ١٩٢١ لتشديد العقوبة إلى السجن لمدة خمسة أعوام بدلاً من عام واحد ، وجعل امتلاك أدوات السحر والعرافة التي يُعتقد في فعاليتها جريمة تستحق العقاب[١٣] . غير أن كل مراسيم الإدارة الاستعمارية هذه والإدانة من جانب المبشرين والافريقيين الذين اعتنقوا المسيحية كانت محدودة الأثر في مناهضة الاعتقاد في السحر والعرافة .

واتخذ هجوم آخر على الديانة الافريقية التقليدية شكل تدابير مناهضة لطقوس تكريس الأولاد والبنات عند البلوغ . وكانت طقوس التكريس هذه لدى الافريقيين لا تستهدف إعداد الفتيان والفتيات للبلوغ فقط ، وإنما أيضًا لحياة المجتمع المحلي ولدورهم فيه ، ومن ثم كانت هذه الطقوس تشكّل عنصرًا جوهريًا وحيويًا في الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية .

وكانت طقوس التكريس في أجزاء كثيرة من افريقيا تتضمن ختان الفتيان وقطع البظر لدى الفتيات ، وكان ذلك هو مصدر الخلاف الأكبر . فقد رأى المبشرون أن هذا الجانب من الطقوس مرفوض لديهم ذوقًا ودينًا ، وكثيرًا ما طلبوا من الإدارة الاستعمارية أن تعاونهم في جهودهم لمكافحته . وكان الهجوم على هذه الشعائر بمثابة عدوان على المغزى الجوهري في مفهوم الإنسان وفي تنظيم الحياة الدينية ، ولذا فقد كان رد فعل الأفارقة إزاء هذا الهجوم مساويًا له في الشدة . وكانت منطقة شرق افريقيا هي التي تميزت بأعنف رد فعل فيما يتصل بموضوع الختان ، وبموضوع قطع البظر بصفة خاصة ، وقد رأى فيه المبشرون أمرًا كريهًا مستنكرًا وسعوا إلى إلغائه كلية في حياة من استجاب لدعوتهم وتحوّل إلى المسيحية من الافريقيين ، في حين أنهم كانوا على استعداد لقبول ختان الفتيان إذا تمّ تجريده من الجوانب «الوثنية» و«الشيطانية» .

ومن أعنف أمثلة المجابهة الحادة بين الإرساليات المسيحية وبين الأفارقة حول موضوع الختان تلك التي وقعت في أسقفية ماساسي في جنوب تنجانيقا وفي المقاطعة الوسطى في كينيا (أنظر شكل ١-٧) . ففي المنطقة الأولى اتبعت سياسة التكيف ، ونتجت عنها محاولات لتعديل «الجاندو» (ختان الذكور) و«المالانغو» (ختان الإناث) بإجرائهما تحت إشراف مسيحي وتجريدهما من أية عناصر يظن أو يرى أنها «لا مسيحية» . وقد أمكن لهذه السياسة تجنب الاصطدام الصريح العنيف بين التكريس التقليدي وبين الإرساليات والممارسات المسيحية ، على الرغم من أن الكنيسة حذفت عنصرًا جوهريًا في تكريس الإناث ، وهو إطالة البظر ، ومن ثم فشلت في أن تجعل «المالانغو» الذي يجري تحت رعايتها مستوجبًا لذلك النوع من الاحترام والأهلية الذي يفرضه التكريس التقليدي . ولكن الكنيسة اعترفت بذلك على أية حال بحاجة أعضائها إلى أن يكونوا مسيحيين وفي الوقت نفسه أعضاء مكرسين تكريسًا كاملاً في مجتمعاتهم ؛ وقد تحقق هذا الهدف في نطاق الكنيسة بدلاً من أن يكون نتيجة ثورة ضدها[١٤] .

ولكن الأمور جرت على خلاف ذلك في المقاطعة الوسطى في كينيا ، حيث أدت السياسة التبشيرية إزاء

(١٢) ت. أو. رانجر ، في : ب. د. باريت (مشرف على التحرير) ، ١٩٧١ ، ص ١٣٢ .
(١٣) أ. هوبكنز ، في : ر. إي. روتبرغ وع. أ. مزروعي (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٠ ، ص ٣١١ .
(١٤) ت. أو. رانجر ، في : ت. أو. رانجر وإي. كيمامبو ، ١٩٧٢ .

التكريس إلى الاصطدام العنيف المباشر. فقد كان الأفارقة قد بدأوا بالفعل يشعرون بالضغط ويتملكهم السخط على الإدارة البريطانية الاستعمارية التي انتزعت مساحات شاسعة من أرضهم ووضعتها تحت تصرف المستوطنين البيض. وتصادف أن اتفق وقوع ذلك مع نشاط عدد من الإرساليات، مثل الإرسالية الاسكتلندية (في أوكامباني عام ١٨٩١ وفي جيكويو عام ١٨٩٨)، والإرسالية البافارية الإنجيلية اللوثرية (في أوكامباني عام ١٨٩٣)، وإرسالية افريقيا الداخلية (في أوكامباني عام ١٨٩٦)، وجمعية التبشير بالإنجيل (في نيروبي عام ١٨٩٧)، وجمعية التبشير الكنسية وإرسالية افريقيا الداخلية (الاثنتان في نيروبي عام ١٩٠١)، حيث بدأت كل هذه الإرساليات تهاجم التقاليد التي تعتز بها قبائل الأكامبا، والميرو، والتاراكا، والماساي، وغيرها، ولا سيا تقاليد التكريس بالختان للفتيان والفتيات على السواء. ومن هنا أصبح الوجود الأوروبي يمارس ضغطًا مزدوجًا على أرض الأفارقة وعلى تقاليدهم.

وكان تكريس الفتيات هو ما وجده المبشرون كريهًا ومستنكرًا بصفة خاصة، وهاجموه بشدة وعنف، وقامت بعثة الكنيسة الاسكتلندية وكنيسة افريقيا الداخلية وجمعية التبشير بالإنجيل بمنعه في كنائسها في عامي ١٩٢٠ و١٩٢١. ولم يكن التدخل ضد ختان الفتيان بين الأفارقة المسيحيين على الدرجة نفسها من الشدّة، ولكن الإرساليات طالبت بإجرائه في المستشفيات أو البيوت الخاصة. ومع تزايد الضغط ضد قطع البظور، اتجهت الإدارة الاستعمارية البريطانية إلى الاعتراف بأنه ممارسة «ضارة» من شأن «التعليم» أن يقضي عليها بالتدريج. ولكن الأفارقة رأوا أن تكريس الذكور والإناث على السواء يخدم أغراضًا عميقة المغزى في حياة مجتمعاتهم، وأن أي إلغاء أو منع مفاجئ له سيؤدي إلى اضطراب كبير في مستويات الأمان النفسي والاجتماعي والديني.

وفي عام ١٩٢٣، بدأت مناهضة الأفارقة للموقف الأوروبي السلبي تجاه ختان الإناث تظهر صريحة مكشوفة. وعلى سبيل المثال، فقد أُنشئت بين قبائل الجيكويو مدارس مستقلة استهدفت العودة إلى هذه الممارسة وتوفير التعليم لأولئك الأطفال الذين لم يتمكّنوا من الالتحاق بمدارس الإرساليات بسبب قضية ختان البنات. وفي عام ١٩٢٩ انتشرت بين الجيكويو بسرعة بالغة أغنية رقص اسمها «موتيريغو»، تهزأ بالإرساليات وبالمسيحيين المعارضين لتكريس الإناث، ولكن الإدارة الاستعمارية البريطانية حرّمت هذه الأغنية في العام التالي. وفضلاً عن ذلك فقد عبّرت المناهضة الافريقية عن نفسها من خلال انفصال كثير من الجيكويو والإمبو والميرو عن عضوية الكنيستين البروتستانتية والانجليكانية، ونشأت في عام ١٩٢٨ كنيسة مستقلة، هي الكنيسة الافريقية الأرثوذكسية، ثم قامت بين الجيكويو في عام ١٩٣٠ حركة نبوية تبشر باقتراب قضاء الله من الأوروبيين والإرساليات، ولكن الإدارة الاستعمارية سارعت بمنعها.

واستمر الاحتجاج الافريقي يتخذ تعبيره في أشكال عديدة، من بينها الاضطرابات، ومهاجمة مدارس الإرساليات، ومحاولات منع الوعاظ من أداء الطقوس، بل واغتيال أحد المبشرين في «كيجابي». وكان احتجاج الأفارقة على موقف المبشرين من ختان الإناث يقترن كذلك بمشاعر وطنية متزايدة انتهت بعد حين إلى إثارة المقاومة السياسية ضد الحكم الأجنبي[١٥]. غير أن قضية ختان الإناث لم تثر بين قبائل الأكامبا والإمبو والميرو نفس درجة التوتر التي أثارتها بين الجيكويو، وإن كانت قد أدت إلى قيام مدارس وكنائس مستقلة.

---

(١٥) للاطّلاع على مزيد من مناقشة هذا الموضوع، أنظر ف. ب. ويلبورن، ١٩٦١، ص ١٣٥ إلى ١٤٣.

ومع حلول ثلاثينات القرن العشرين ، كانت كل هذه الهجمات ضد الديانة الافريقية التقليدية وردود الفعل الافريقية تجاهها قد انتهت في مجملها إلى بعث الحيوية من جديد في الديانة الافريقية التقليدية .

الإسلام والسيطرة الاستعمارية

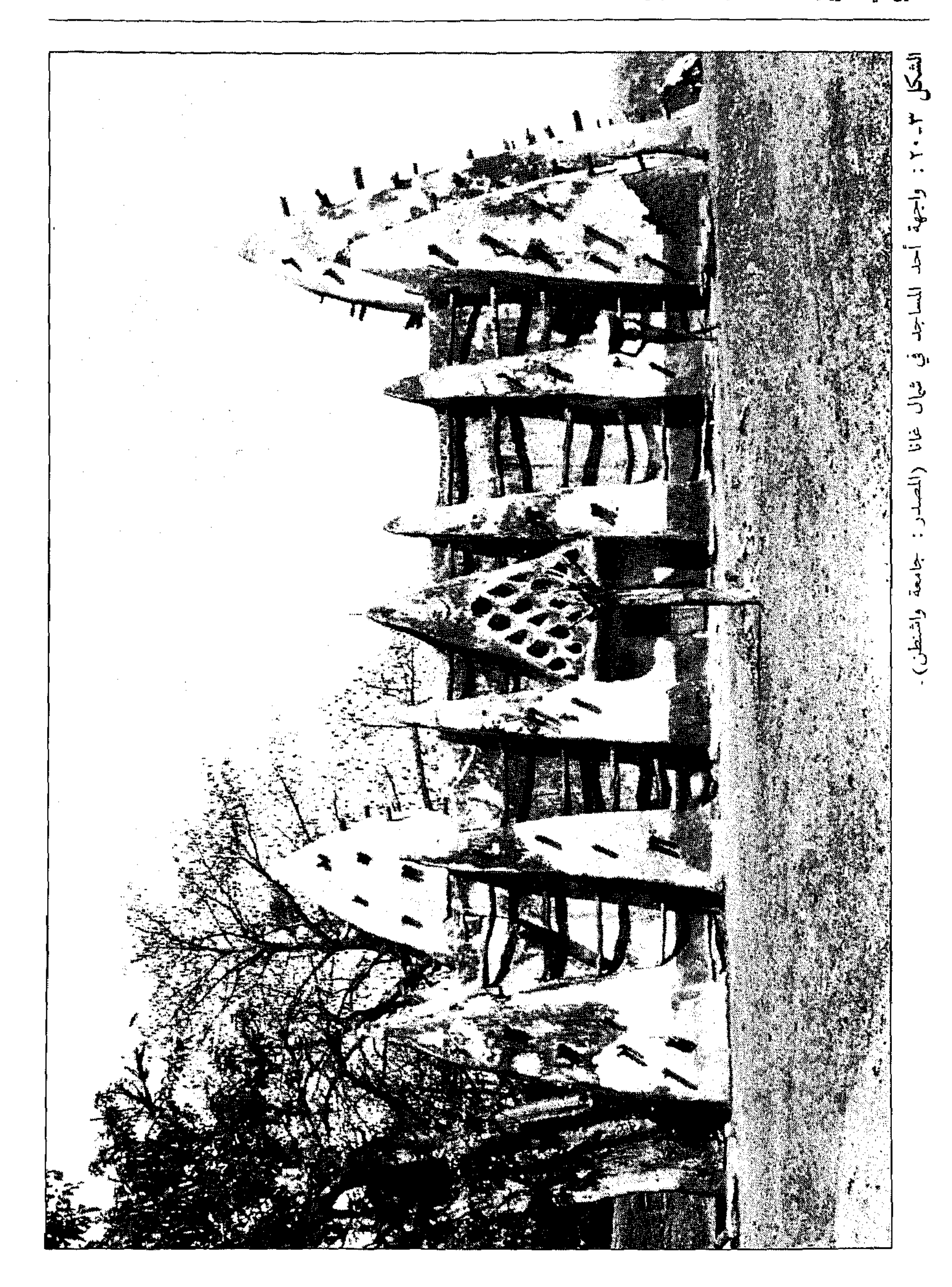
تشير الدلائل إلى أن الإسلام قد لقي مصيرًا أفضل بكثير مما لقيته الديانة الافريقية التقليدية خلال فترة الحكم الاستعماري . ففي المناطق التي كانت السيطرة الإسلامية قد استقرت فيها قبل وصول القوى الاستعمارية ، كان الإسلام قد نجح في إرساء تماثل إقليمي أكثر منه إثنيًا وفرض الطاعة للسلطة[١٦] . وكان ذلك مفيدًا لكفاءة الإدارة والتجارة ، كما أنه أتاح للمسلمين أن يبشروا بدينهم ويكسبوا مزيدًا من المؤمنين بهذا الدين .

كما أن تطور سبل الاتصال والمواصلات جعل من الممكن للمندوبين والممثلين والوكلاء المسلمين أن ينفذوا إلى مناطق لم تكن مفتوحة لهم من قبل . ومع إعادة توجيه طرق التجارة من الصحراء إلى الساحل في غرب افريقيا ، نجد أن عدد المسلمين الذي كان بالغ القلة على طول الساحل في الأيام الأولى للحكم الاستعماري بدأ يزداد . ويبدو ذلك واضحًا من التزايد المطرد في عدد المسلمين في سيراليون بين عامي ١٨٩١ و ١٩٣١ . فبينما كان المسلمون في ١٨٩١ يمثلون ١٠ في المائة من السكان ، نجد أنهم أصبحوا يشكلون ١٢ و ١٤ و ١٩,٥ و ٢٦,٢ في المائة من السكان في سنوات ١٩٠١ و ١٩١١ و ١٩٢١ و ١٩٣١ على التوالي[١٧] .

وكان من عوامل نمو الوجود الإسلامي وزيادته على طول ساحل غرب افريقيا نشاط المسلمين المنتمين إلى الطريقة الأحمدية أو المذهب الأحمدي ، الذين جاؤوا كمبشرين مستخدمين الطرق البحرية الساحلية . ومع أن بعض المسلمين يعتبرون أهل هذا المذهب من المهرطقين (الخارجين عن السنة) ، إلا أنهم قاموا بدور هام في تنمية الاهتمام بالتعليم الغربي بين المسلمين .

وكان موقف الإدارات الاستعمارية من الإسلام مختلطًا لا يسير على نهج واحد . فقد رأت بعض هذه الإدارات أن الإسلام دين أكثر استنارة من الديانة الافريقية التقليدية ، ورأى بعض آخر أن المؤسسات والنظم الإسلامية تمثل نظمًا ومؤسسات اجتماعية متقدمة ، فاستخدمها لمصلحة الإدارة الاستعمارية . وانطلاقًا من ذلك ، سمح بقيام المحاكم الإسلامية ، وتمتع الحكام المسلمون بقدر أكبر من السلطة في بعض المناطق[١٨] ، كما استخدم رجال الإدارة الاستعمارية المسلمين في الوظائف الدنيا كأدلاء ووكلاء وكتبة . وأدى ذلك إلى احتكاك المسلمين عن قرب بالشعوب الافريقية ، وإلى إتاحة الفرصة للأفارقة المتمسكين بتقاليدهم ، حسبما يذكر تريمنغهام ، «كي يألفوا الصفات والخصائص الخارجية للإسلام ، وزاد من الأهمية الاجتماعية للانتماء إلى هذه الديانة المفضلة ، ووفر للدعاة المسلمين تسهيلات لممارسة دعوتهم وكذلك أشكال ضغط مختلفة لجذب الناس إلى دينهم»[١٩] (أنظر الشكل ٣-٢٠) .

(١٦) د . ل . فيدنر ، ١٩٦٤ ، ص ٢٤٥ و ٢٤٦ .
(١٧) ج . س . تريمنغهام ، ١٩٦٢ ، ص ٢٢٦ .
(١٨) في نيجيريا الشمالية مثلاً ، حيث جرت في البداية تجربة سياسة الحكم غير المباشر ، ساندت الحكومة البريطانية سلطة الحكام المسلمين وآزرت القوة الاستعمارية الإسلام بوصفه الديانة الرسمية لنيجيريا الشمالية .
(١٩) ج . س . تريمنغهام ، ١٩٦٢ .



الشكل ٣-٢٠: واجهة أحد المساجد في شمال غانا (المصدر: جامعة واشنطن).

بيد أن الإسلام لم يكن موضع تقدير إيجابي من كل الإدارات الاستعمارية. فقد كانت الإدارة الاستعمارية في الكونغو البلجيكي تعادي الإسلام على نحو خاص وترى فيه تهديدًا لرسالتها التي تستهدف تحويل السكان الى المسيحية و«المدنية»، فلم تسمح إلاّ ببناء عدد قليل من المساجد، وفرضت حظرًا كاملاً على إنشاء المدارس الإسلامية في المستعمرة[٢٠].

وحاول أوروبيون آخرون – ولا سيما الفرنسيون – أن يفرضوا الثقافة الأوروبية على سكان مستعمراتهم، من المسلمين وغير المسلمين على السواء، اعتقادًا منهم بأن عليهم واجبًا يلزمهم برفع مستوى معيشة رعاياهم في تلك المستعمرات عن طريق نقل «مزايا» الثقافة الفرنسية إليهم. وعلى عكس البريطانيين الذين قامت سياستهم تجاه الدول الإسلامية على الاعتقاد بأنهم يستطيعون اجتذاب تعاون الحكام المسلمين، فإن الفرنسيين كانوا مقتنعين بالنقيض، وحاولوا في البداية أن يحدوا من المساحات الخاضعة للسيطرة الإسلامية، سعيًا إلى فرض سلطانهم على الجانب الأكبر من السودان الغربي، كما اجتهدوا في تجنب استخدام اللغة العربية في المراسلات الرسمية، بل وقدّموا العون الصريح والمباشر لأولئك الذين لم يتقبّلوا الدعوة الإسلامية، مثل قبائل البامبارا. يُضاف إلى ذلك أن الفرنسيين حرصوا على ضمان عدم تعيين حكام مسلمين ليحكموا شعوبًا أو قبائل غير مسلمة.

ولكي يتمكّن الفرنسيون من مناهضة انتشار الإسلام والشريعة الإسلامية مناهضة فعالة، حاولوا إيجاد قوة مضادة لها عن طريق تعزيز الديانة التقليدية وصياغة القوانين العرفية الافريقية في مدونة رسمية[٢١]. غير أن الفرنسيين كانوا أكثر ألفة بالإسلام منهم بالديانة الافريقية التقليدية، رغم خوفهم من الأول وعدائهم له؛ وعندما فشلوا في تحقيق أهدافهم، عادوا يحاولون التعامل مع الإسلام وأنشأوا معاهد لدراسة وتوثيق الحياة والمعتقدات والممارسات الإسلامية[٢٢].

وقد كانت السلطات الاستعمارية مصممة على تفتيت الدول والمنظمات الدينية الإسلامية الكبيرة وعلى إثارة التنافس والحزازات بينها. لذلك ألغى البريطانيون خلافة سوكوتو في شمال نيجيريا، بينما قدّم الفرنسيون تشجيعهم الصريح للمنافسات والمنازعات الإثنيّة وفيما بين الأسر الحاكمة، مما أدى إلى تفكك أمبراطورية التوكولور (التكرور) (أنظر الشكل ٢-٦) وتكاثر الطرق الصوفية، بالإضافة إلى أنهم رفضوا الاعتراف بخليفة واحد لكل أعضاء التيجانية المسلمين في غرب افريقيا.

وكانت كلتا السلطتين الاستعماريتين في غرب افريقيا – بريطانيا وفرنسا – على استعداد بل وتلهف لضمان حرية العبادة للمسلمين بشروط معينة، لشدة رغبتها في رؤية الإسلام في غرب افريقيا وقد فصم عن روابطه الدولية وتجرد من خصائصه العالمية. وكان الأمر الذي تتوق السلطات الاستعمارية إلى منعه بصفة خاصة هو نشوء حركة إسلامية جامعة شاملة تشكّل تهديدًا لسلطانها. وقد تحوّل هذا الشبح المخيف إلى حقيقة واقعة حين دخلت تركيا الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا، وأصدر السلطان العثماني – بصفته خليفة المسلمين جميعًا – أمره بالثورة العامة ضد الكفرة الأوروبيين.

ثم عادت السلطات الاستعمارية بعد حين تشجع الإسلام تشجيعًا لا يكتفي بمجرد التسامح السابق، لأنها أصبحت تفضل التعامل مع الافريقيين المسلمين أكثر من الأفارقة المتحولين إلى المسيحية. وقد نُقل عن أحد الموظفين الاستعماريين الفرنسيين أنه قال في عام ١٩١٢: «إن الزنوج المسلمين بصفة عامة أناس

(٢٠) أنظر: ن. س. بوث، في: ن. س. بوث (مشرف على التحرير)، ١٩٧٧، ص ٣٢٥.
(٢١) أنظر ج. ف. أ. أجايي، التاريخ غير محدد.
(٢٢) المرجع السابق؛ وأنظر أيضًا م. كراودر، ١٩٦٨، ص ٣٥٩ إلى ٣٦١.

وديعون يشعرون بالامتنان لما وجدوه في ظلال سلاحنا من أمن واطمئنان؛ وهم لا يفكّرون إلاّ في أن يعيشوا في سلام في ظل سلطاننا»[٢٣].

ويلاحظ كذلك أن تأثير الإسلام في الاتجاه العصري كان موضع تقدير السلطات الاستعمارية التي قيل إنها اعتبرته «جسرًا يصل بين التمسك الضيق بالخصوصية لدى المجتمعات التقليدية وبين الحوافز والمتطلبات الأوسع شمولاً للحياة والمصالح الاقتصادية الحديثة»[٢٤]. وعلى ذلك فقد لقي القادة المسلمون الطيّعون أكبر قدر من التشجيع، وحصلوا في أحيان كثيرة على امتيازات رسمية، مثل الأوسمة والجوائز الوطنية، وأنشئت لهم المساجد والمدارس الدينية، وحصلوا على معونات لأداء فريضة الحج والقيام بجولات دراسية. وفي الوقت نفسه، مارست نفس هذه السلطات الضبط والقمع وصنوف المضايقات والإزعاج ضد أولئك المسلمين الذين رفضوا الانصياع للاستعمار وكشفوا عن تحديهم له.

غير أن المسلمين ناهضوا الحكم الاستعماري أيضًا من كلا المنطلقين الديني والسياسي. ومع أن الإدارات الاستعمارية – مثل الإدارة الفرنسية – نجحت في اكتساب قدر من تأييد المسلمين في مستعمرات غرب افريقيا، فقد كانت هناك أعداد غفيرة من المسلمين المصممين على المحافظة على نقاء الإسلام، ومن ثم لم يمكنهم تحمل الخضوع لإدارة مسيحية «غير مؤمنة»، فسعوا بالتالي إلى تخليص بلادهم من الاستعمار الفرنسي. وأدت هذه الرغبة القوية إلى تجدد ظهور الأفكار المتعلقة بالمهدية التي ساد الاعتقاد بأنها ستنهي حكم الكفار. وكان الإيمان السائد هو أن المهدي – وهو نظير المسيح العائد – هو الذي سيأتي إلى العالم كي يقيم فيه حكومة عادلة وفقًا للعقيدة الإسلامية، ويخلص المجتمع من حكم الكفار. وقد رفعت المهدية رأسها في أجزاء عديدة من أراضي السودان الغربي في افريقيا الغربية كتعبير عن المشاعر المناهضة للفرنسيين، حيث وقع ذلك في غينيا العليا، وموريتانيا، والسنغال، وخاصة خلال الفترة من عام ١٩٠٦ حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

ومن الحركات الإسلامية الأخرى التي اتخذت موقفًا مناهضًا للفرنسيين أو للاستعمار حركة «الحمالية»، التي أسسها الشيخ «حمى الله» ونشطت في السنغال والسودان الفرنسي وموريتانيا والنيجر، والحركة السنوسية التي أسّسها محمد بن علي السنوسي في ليبيا وأصبحت القوة التي تزعمت المقاومة الليبية للاستعمار الإيطالي. وبين عامي ١٨٦٠ و١٩٠١، امتدّ انتشار السنوسية إلى تونس ومصر ووسط الصحراء الكبرى والسودان الأوسط والسنغال.

وكان من تقاليد الطريقة السنوسية مناهضة السيادة الأجنبية على ليبيا، إذ أنها لم تكن مجرد طريقة دينية بل حركة سياسية كذلك. وقد عارضت هذه الحركة الحكم التركي رغم أنها اعتبرت سلطان تركيا خليفة على جميع الديار الإسلامية. وكان السبب الوحيد الذي حال دون مناهضة الطريقة للأتراك بالسلاح هو اشتراك الطرفين في الإيمان بالإسلام الذي جمعهما معًا. ولكن هذا الرباط المشترك لم يكن له وجود في حالة الإيطاليين، فقاومت الطريقة الغزو الإيطالي مقاومة حازمة، وقادت المناهضة الليبية له من عام ١٩١١ حتى عام ١٩٣٢. وبعد سحب السيادة التركية على ليبيا في عام ١٩١٢، أخذت الحركة السنوسية على عاتقها كامل القيادة والمسؤولية عن تحرير ليبيا، وأصبحت الأوامر والبيانات والإعلانات اللازمة لتوجيه المقاومة تصدر باسم «الحكومة السنوسية». ولم يلبث أعضاء الطريقة، بعد حين، أن أصبحوا يلقون التقدير في سائر البلاد الإسلامية لا باعتبارهم محررين لليبيا فحسب، بل وبوصفهم «مجاهدين في

(٢٣) أورده ج. ف. أ. أجايي، التاريخ غير محدد، ص ٢٢.
(٢٤) المرجع السابق.

سبيل الله». وقد كتب ك. فولايان في هذا الصدد يقول: «إن دور الطريقة السنوسية في توفير القيادة الفعالة لحركة المقاومة الليبية يضفي عليها مغزى سياسيًا باعتبارها مثالاً جيدًا لحركة دينية تحوّلت إلى عمود فقري لمقاومة الامبريالية الغربية. وتتميز هذه الحركة بالفعل بأطول تاريخ لهذه المقاومة في افريقيا. والواقع أن دور الحركة السنوسية لم ينتهِ بانهيار قوتها العسكرية واحتلال الإيطاليين لليبيا في عام ١٩٣٢؛ فقد استمرّت الحركة حتى حصول ليبيا على استقلالها السياسي عام ١٩٥١، ممثلة لبلادها ليبيا بقدر ما كانت طبقة «الأفندية» تمثّل الوطنية في مصر أو في المغرب العربي»[٢٥].

وكان من أنشط مناهضي الغزو الفرنسي لفولتا العليا في أواخر القرن التاسع عشر مسلمون نقل عن معظمهم أنهم قالوا لشعب الموسّي إن البيض سيغادرون بلادهم بمجرد أن يتحول السود إلى اعتناق الإسلام[٢٦]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فتوح ساموري توري في غرب افريقيا ورابح في منطقة تشاد في أواخر القرن التاسع عشر أدخلتها في صراع مع الأوروبيين، مما ساعد على أن يصبح الإسلام مرادفًا لمناهضة الحكم الاستعماري.

غير أن الإسلام ازدهر في ظل الحكم الاستعماري نتيجة للمزايا العديدة التي جعلته متفوقًا على المسيحية التي فرضها المبشرون، ولما أدى إليه الاستعمار من تمزق الحياة التقليدية. فقد رأى الكثيرون أن الإسلام ديانة محلية ينشرها ويدعو إليها افريقيون ولا يفصل أهلها أنفسهم عن سائر مجتمعهم بل يختلطون به اختلاطًا حميمًا، على خلاف المسيحيين الذين اتجهوا إلى تكوين مجتمعاتهم المحلية المنفصلة واتخذوا في حياتهم نهجًا أوروبيًا في جوهره. ومن هنا فليس من قبيل الصدفة المحضة أن تكون كلمة «بوتو» في لغة «التيمني» (سيراليون) إسمًا يدل على المسيحي وعلى الأوروبي على السواء[٢٧]. وإلى جانب ذلك فإن الإسلام – على خلاف المسيحية التي فرضتها البعثات التبشيرية – كان قادرًا على التواؤم مع قدر أكبر من النظم والمؤسسات الاجتماعية والدينية التقليدية الافريقية، مثل السحر، والعرافة، وتعدد الزوجات، وشيوع الملكية. وعلى ذلك فإن اعتناق الإسلام لم يكن يتطلّب ذلك الإنفصام القاطع عن التقاليد الذي كان يصر عليه المبشرون المسيحيون. كما أن الإسلام يفوق المسيحية بكثير في تأكيده على التلاحم والتماسك أكثر بكثير من اهتمامه بالتنافس والإنجاز الفردي[٢٨]. ومن مزايا الإسلام أيضًا أن التمزق الذي ترتب على فرض السلطان الاستعماري خلق حاجة شديدة إلى أساس جديد للتكامل الاجتماعي، فقدم الإسلام هذا الأساس بفضل ما ينطوي عليه من موارد روحية يعتد بها كملاذ لأولئك الذين انفصموا عن جذورهم التقليدية.

ويعلّق ن. س. بوث على أسباب «انفجار» الإسلام خلال تلك الفترة بقوله: «لعلّ سبب ذلك في بعض المناطق هو أن الإسلام كان ينظر إليه كطريقة لمقاومة السيطرة السياسية والثقافية الغربية، وفي بعضها الآخر هو أن السياسات الاستعمارية خدمته دون قصد. ولعل العداء الأوروبي للإسلام والاستغلال الأوروبي للمسلمين وللنظم والمؤسسات الإسلامية من أجل خدمة الأغراض الأوروبية أن يكون كلاهما قد أسهم – على نحو مركب ومعقد – في نمو الإسلام وانتشاره. فقد كان الانتماء إلى الإسلام سبيلاً للحصول على ميزات معينة في ظل النظام الاستعماري، مع كونه في الوقت نفسه تعبيرًا عن

(٢٥) ك. فولايان، ١٩٧٣، ص ٥٦.
(٢٦) ن. س. بوث، في: ن. س. بوث (مشرف على التحرير)، ١٩٧٧، ص ٣٢٣.
(٢٧) ج. كاريفا-سمارت ور. كاريفا-سمارت، ١٩٥٩، ص ١٩.
(٢٨) ر. و. هول، ١٩٨٠، ص ١٤٦.

الابتعاد بقدر معين عن الثقافة الغربية ؛ وكان سبيلاً كذلك إلى الانتماء لأمة واسعة الانتشار في العالم يحمل لها الأوروبيون احترامًا راغمًا وتقدم في الوقت نفسه هدفًا بديلاً للولاء وأساسًا لكرامة مستقلة. وكان الضغط الذي تفرضه ثقافة وديانة أجنبيتان جديدتان يميل إلى تعزيز الشعور بوحدة الذاتية والهوية مع ثقافة وديانة أصبحتا بالفعل موضعًا للاعتراف بهما كجزء لا يتجزأ من التركيبة المحلية، على الرغم من أصلهما الأجنبي »[٢٩].

غير إن هذا التقبل للديانة والثقافة الإسلاميتين لم يؤد إلى التخلي التام عن النظرة التقليدية إلى العالم ؛ ذلك إن الإسلام في الواقع – وكذلك المسيحية – غدا عنصرًا مكملاً للمعتقدات والممارسات التقليدية أكثر منه بديلاً عنها. وكان سبب ذلك أن «الديانتين الضيفتين» قد فُهمتا إلى أبعد حد من منطلقات الأفكار الأساسية التي تستند إليها الديانة الافريقية التقليدية. ومن هنا فإن الإسلام يعني بالنسبة لمعظم المسلمين الافريقيين سبيلاً من السبل العديدة للتدين، إذ أنه – أي الإسلام – يكمل الديانة التقليدية بينما تسد هذه الديانة التقليدية بدورها بعض نواحي القصور في الإسلام.

بيد أن هناك مع ذلك بعض التغيرات الأساسية التي لحقت بالنظرة التقليدية لدى الأفارقة المسلمين. فالاعتقاد الإسلامي في يوم الدينونة وفي الفصل بين المؤمنين وغير المؤمنين في الحياة الأخرى أمر يخالف الأفكار التقليدية مخالفة حادة، لأن هذه الأفكار التقليدية تؤكد على التحاق الإنسان في تلك الحياة الأخرى بالجماعة التي تضم أسلافه المتوفين. كما أن الإسلام يُنظر إليه على أنه يمتلك منبع قوة جديدًا يستمد منه الإنسان زاده كي يحقق اكتمال حياته والتآمها والنهوض بحياة المجتمع في جملته.

المسيحية في الفترة الاستعمارية

كان فرض الحكم الاستعماري عونًا كبيرًا للمبشرين المسيحيين. فأولاً، كان رجال الإدارة الاستعمارية والمبشرون يشتركون جميعًا في النظرة نفسها إلى العالم وينتمون إلى الثقافة نفسها. وثانيًا، كانت الإدارة الاستعمارية تتخذ موقفًا إيجابيًا من جهود المبشرين وتقدم الإعانات لمدارس الإرساليات في كثير من الأحيان. وثالثًا، فإن فرض السيطرة الاستعمارية في كل منطقة كان يكفل الأمن والنظام اللذين يطمئن المبشرون في ظلهما إلى حماية الإدارات الاستعمارية. ورابعًا، فإن إدخال وسائل المواصلات والاتصال الفعالة وإقامة اقتصاد نقدي أدى إلى تنشيط التجارة وساعد على استحداث أسلوب جديد للحياة قدر له أن يسود كل افريقيا، وكان من مميزاته انهيار الجماعية وبروز الفردية. ويمكن القول بوجه عام إن الإرساليات المسيحية في افريقيا كانت حليفًا ومعينًا للامبريالية الأوروبية، وإن نشاط المبشرين كان جزءًا لا يتجزأ من تقدم الغرب أو نفاذه إلى قلب العالم غير الغربي.

وكانت المسيحية – بوصفها ديانة الفاتحين – يُنظر إليها على أنها تحوي سر منبع قوة الرجل الأبيض. فهي على الأقل توفر إمكانية الانتفاع بالتعليم والعمل والسلطة والنفوذ في عالم الإنسان الأبيض. وكان الاتجاه الرئيسي لوعظ المبشرين يبرز خصوصية المسيحية، ولا سيما على النحو الذي يفهمها ويفسرها به المبشرون الأوروبيون. وقد استخدم هؤلاء المبشرون الكلمة المنطوقة أو التبشير الصريح، والمدارس، والخدمات الطبية كي يكسبوا مؤمنين جددًا للمسيحية، وتميزت أواخر القرن التاسع عشر بنجاح كبير ملحوظ للإرساليات المسيحية، نجم عنه ظهور جماعات أو مجتمعات محلية مسيحية حيث لم تكن توجد

(٢٩) ن. س. بوث، في: ن. س. بوث (مشرف على التحرير)، ١٩٧٧، ص ٣٢٠.

من قبل، بالإضافة إلى ما قام به كثير من المسيحيين الجدد بدورهم من تبشير بالديانة الجديدة بين أهليهم. وكان إيجاد صور مكتوبة لكثير من اللغات الافريقية بالإضافة إلى تعليم اللغات الأوروبية في المدارس سبيلاً لإدخال القراءة والكتابة إلى أجزاء كثيرة في افريقيا. ومع إيجاد الصيغ المكتوبة للغات الافريقية، ظهر الأدب المكتوب بلغات افريقية عديدة إلى الوجود.

ولا شك أن الارتباط الوثيق بين المسيحية والتعليم أمر لا يمكن المبالغة في أهميته، لأن المدارس التي لا تقع تحت حصر والتي أنشأها المبشرون هي التي كانت سبيل كثير من الافريقيين إلى الاحتكاك بالمسيحية؛ بل إن المدرسة كانت هي الكنيسة في واقع الأمر في كثير من أنحاء افريقيا. وقد عبّر الياس شرينك عن أهمية دور المدارس في جهود التبشير بقوله: «لو كان أمامنا شعب يملك تعليمًا رسميًا ويستطيع القراءة والكتابة لكانت خطتي في العمل التبشيري قد اختلفت. ولكنني الآن مقتنع بأن فتح المدارس هو مهمتنا الرئيسية؛ فأنا سيء الرأي في المسيحيين الذين لا يستطيعون قراءة الكتاب المقدس؛ وإن أصغر تلميذ في المدرسة ليعتبر مبشرًا، إذ ان صفته كتلميذ تجعله ينشئ مع الكبار علاقة لم تكن لتقوم أصلاً لولا المدرسة»[٣٠].

وقد نهض المبشرون بدور له أهميته في إدخال اقتصاد النقود إلى افريقيا؛ إذ قامت مراكز التبشير بإنشاء المزارع في أنحاء عديدة من القارة، تولت زراعة المواد الغذائية المحلية فضلاً عن إدخال محاصيل جديدة، وساعدت على نشر المحاصيل التجارية مثل الكاكاو والبن والتبغ والقطن وقصب السكر.

وكان أبرز ما قامت به المسيحية هو نشر العديد من الأفكار الجديدة. ولم تكن تلك الأفكار في الحقيقة جديدة تمامًا، وكانت هناك نقاط توافق بين ما يعظ به المبشرون وبين ما يعتقده الافريقيون، مثل الإيمان بالله والانصياع لإرادته بوصفه الحكم أو القاضي النهائي وخالق البشر.

غير أن المبشرين كان لهم موقف سلبي تجاه الديانة والثقافة الافريقيتين، وكانوا مصممين منذ البداية على القضاء عليهما، فأكّدوا في مواعظهم أن الإله الواحد الأحد هو ذلك الذي ورد الكشف عن طبيعته وصفته في الكتاب المقدس، وأن جميع الآلهة الأخرى ليست سوى مجرد أوهام؛ وأن ابن الله – يسوع المسيح – هو الوحي الأخير والمخلّص الوحيد للبشرية، وأن الكنيسة هي السبيل الأوحد للحصول على النعمة الإلهية ولا يمكن أن يوجد خلاص خارجها. وعلى ذلك فقد كان المبشرون الأوروبيون يرون أن من واجبهم المقدس أن يدخلوا الشعوب جميعًا في حلبة الخلاص والنعمة الإلهية.

وإذ كان المبشرون متسلحين باقتناعهم بأنهم يملكون الحقيقة الوحيدة، فقد أدانوا كل ما هو «وثني»، وكانوا يعظون ضد كل أنواع الممارسات التقليدية مثل سكب القرابين، وممارسة الطقوس، ودق الطبول والرقص، والاحتفالات التقليدية بطقوس العبور من مرحلة إلى أخرى، مثل إرسال الفتيان إلى العراء للبقاء أيامًا، وطقوس بلوغ البنات، والعادات المقترنة بحالات الوفاة والدفن. كذلك أنكر المبشرون وجود الأرباب والسحرة وغير ذلك من القوى الخارقة للطبيعة التي كان يؤمن بها الأفارقة. وعلى وجه العموم، فقد كان اعتناق المسيحية يعني – إلى حد كبير – توقف الفرد عن أن يكون افريقيًا واستخدامه للثقافة الأوروبية كمرجع. وبذلك كان للمسيحية تأثير تحللي أو تفكيكي على الثقافة الافريقية.

وعبر رد الفعل الافريقي تجاه هذه المحاولة التبشيرية عن نفسه بثلاث طرق متميزة، هي: التقبل، والرفض، والمواءمة. ولا شك أن كثيرين من الأفارقة تقبّلوا الديانة الجديدة بسهولة، وأن المسيحية كسبت خلال الفترة التي تتناولها هذه الدراسة أرضًا أكثر بكثير من تلك التي كانت قد كسبتها على مدى

(٣٠) أورده هـ. ديبرونر، ١٩٦٧، ص ١٤٥.

القرنين أو القرون الثلاثة السابقة. ويبدو أن أول جماعة من الأفارقة اعتنقت المسيحية كانت تتألف من أولئك الذين كان الأفارقة أنفسهم يعتبرونهم من منبوذي المجتمع والمهضومين، مثل المجذومين وغيرهم ممن كانوا يعانون صورًا مختلفة من أوجه العجز الاجتماعي في المجتمعات الافريقية التقليدية. وكانت هذه الفئة تشمل الأفراد الذين خرقوا محرمات تقليدية معينة فأصبحوا هاربين من الملاحقة، والأمهات اللائي ولدن توائم في مجتمعات يسودها التحريم ضد التوائم. وكانت أولئك الأمهات يجدن الملاذ لهن ولأطفالهن في مراكز التبشير والإرساليات. أما المنبوذون من المجتمع فلم يكن لديهم ما يمكن أن يفقدوه باعتناق المسيحية، بل إنهم – على العكس من ذلك – كانوا يكتسبون الأمل والثقة والإلهام من تعاليم المبشرين التي تنادي بالمساواة والتآخي بين البشر، وكذلك «من فكرة أن الإنسان لا يجب أن يتقبل باستسلام وضعه في الحياة على أنه يتجاوز سيطرة البشر»[٣١].

ولم يكن انتشار المسيحية خلال الفترة الاستعمارية راجعًا إلى مبادرات المبشرين وحدها، إذ كان بين الأفارقة أفراد حديثو العهد باعتناق المسيحية، ومعلمون لهذه الديانة وقساوسة يقومون جميعًا بنشر المسيحية بحماس، في حين أن بعض الحكام التقليديين – مثل «ليوانيكا» و«لوبنغولا»، كما سبق أن رأينا – كانوا يبذلون للمبشرين كل عون ممكن. وقد كان الانتشار الواسع للمسيحية في افريقيا يعود في جانبه الأكبر إلى حماس معتنقي المسيحية من الافريقيين أنفسهم، ولا سيما في الفترة التي أعقبت ١٩١٤. وهناك أمثلة لا حصر لها لمبشرين افريقيين بالإنجيل انطلقوا خارج جماعاتهم الإثنية ليعملوا كمبشرين، مثل انجيليي باغاندا الذين حملوا المسيحية إلى شعوب افريقية أخرى، كالبانياكارا، والباكيغا، والباتورو، والباغيسو، واللانغي. وقد وصل مبشرو الباغاندا إلى مناطق بعيدة، مثل رواندا والكونغو البلجيكي (أنظر الشكل ٢٠-٧)، وكان من أشهرهم القسيس «أبولو كيفيبولايا» (١٨٦٦ – ١٩٣٣) الذي مارس عمله التبشيري بين الأقزام في الكونغو البلجيكي خلال الفترة من ١٨٩٦ إلى ١٨٩٩ ثم مرة أخرى خلال الفترة من ١٩١٥ إلى ١٩٣٣[٣٢]. وفي غرب افريقيا نجد الأسقف «صمويل أجايي كراوذر»، من اليوروبا، الذي مارس مهمته في وادي النيجر. أما المتنبئ الليبيري المتجول ويليام ويد هاريس (أنظر الشكل ٢٠-٤) فقد تنقل خلال ساحل العاج ومنطقة أبولونيا في ساحل الذهب بين عامي ١٩١٠ و١٩١٥، ونجح في تحويل ١٠٠٠٠٠ شخص إلى اعتناق المسيحية. وعندما طرد هاريس من ساحل العاج انسحب إلى ساحل الذهب، وأسفر نشاطه في البلدين عن إنشاء «كنيسة هاريس» في ساحل العاج و«كنيسة الحواريين الإثني عشر» في ساحل الذهب[٣٣].

وكان هناك أيضًا أولئك الأفارقة الذين سبق ذكرهم والذين رفضوا رسالة المسيحية برمتها وتمسكوا بتقاليد أسلافهم الدينية والثقافية، إذ رأوا فيها من الدلالة والمغزى ما يفوق كل ما جاءت به مواعظ المبشرين. وقد شارك بعض هؤلاء في اضطهاد من اعتنقوا المسيحية ونبذهم، وإن البعض منهم حرص كذلك على مواصلة تقديم القرابين وإقامة الشعائر التي تستهدف المحافظة على الانسجام بين البشر وبين القوى الروحية. وقد أفرزت صفوف هذه الفئة القادة الدينيين والثقافيين، إلى جانب أطباء الأعشاب، وإليها يرجع القدر الأكبر من فضل المحافظة على القيم الافريقية وصونها، وتوفير المعارف عن الثقافات الافريقية التقليدية.

(٣١) ر. و. هول، ١٩٨٠، ص ١٤٣.
(٣٢) أنظر أ. لاك، ١٩٨٠، ص ١٤٣.
(٣٣) للاطّلاع على المزيد من التفاصيل. أنظر ج. م. هاليبيرتون، ١٩٧١.



الشكل ٤-٢٠ : ويليام ويد هاريس (حوالى ١٨٦٥ إلى ١٩٢٩)، المبشر بالإنجيل في غرب افريقيا.
(المصدر : الحقوق محفوظة لجمعية التبشير الميثودية).

الكنائس الانفصالية

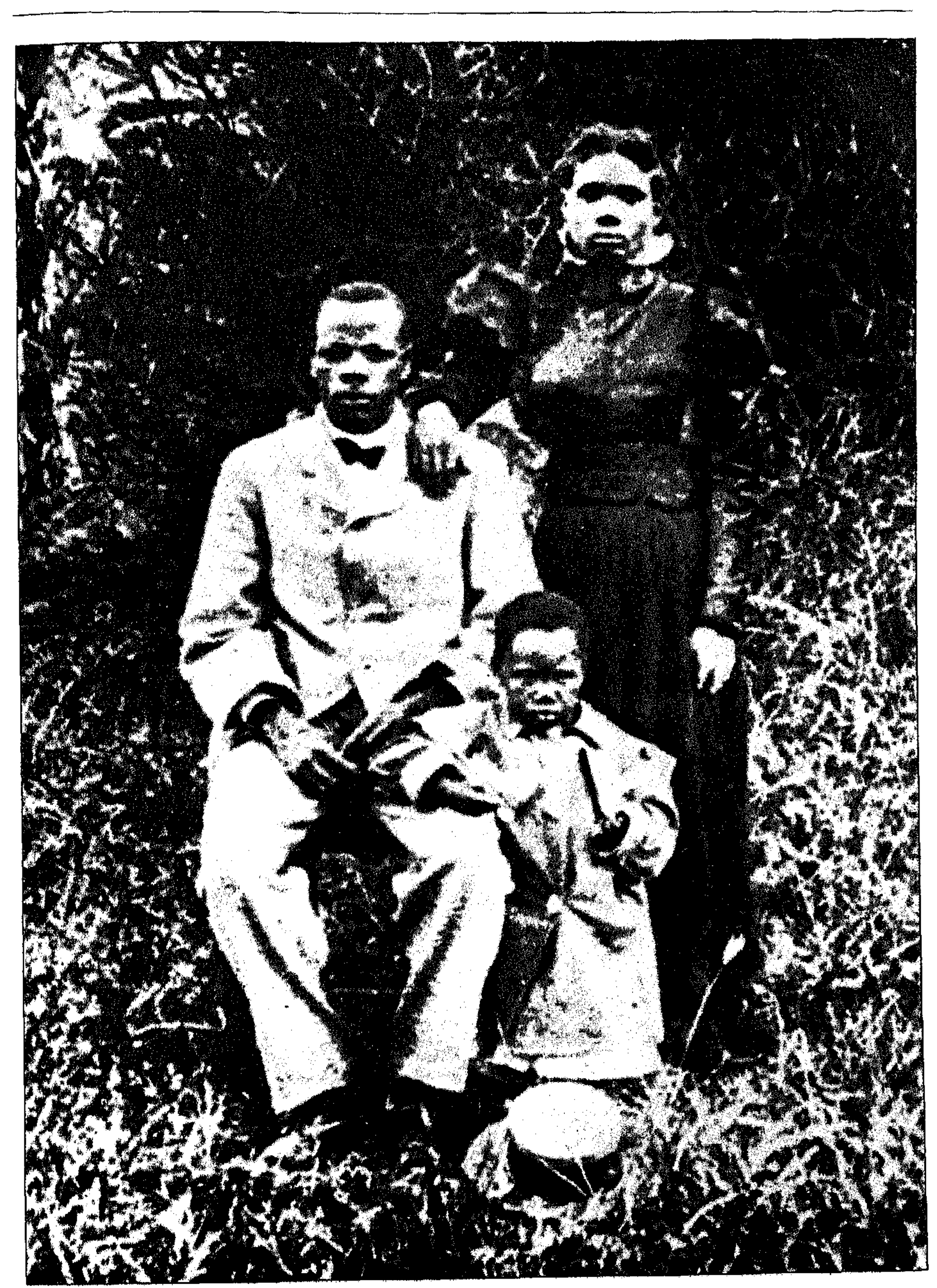
وكان هناك أخيرًا أولئك الذين اختاروا مواءمة الديانة الجديدة أو تكييفها عن طريق إنشاء ما أصبح يُعرف باسم الكنائس الإنفصالية أو المستقلة. ويمثّل هذا التطور المرحلة الرابعة في تاريخ المسيحية في افريقيا. وكانت هذه الكنائس تنتمي إلى نوعين رئيسيين، أولها الكنائس التي انفصلت عن كنائس مستقلة قائمة بالفعل، وثانيها الكنائس التي نشأت مستقلة عن أي جماعة دينية قائمة. وكانت هذه الكنائس تسعى في معظم الحالات إلى أن تدرج في الحياة المسيحية جرعة من العقائد والممارسات الافريقية تفوق بكثير ما كان يسمح به في الكنائس التي تخضع لسيطرة المبشرين وسلطانهم؛ إذ كانت تلك الكنائس الإنفصالية تعبيرًا عن رغبة الأفارقة في «إيجاد مكان يشعرهم بأنهم في بيتهم»، وإدراج أفكار تعبدية افريقية في طقوس خدمتهم الكنسية المسيحية. وكان من أهم العوامل المسببة لذلك ترجمة الكتاب المقدس إلى عديد من اللغات الافريقية، وقراءة الافريقيين للنصوص المسيحية وتفسيرهم لها. فعلى أساس فهمهم للكتاب المقدس، أنشأ الأفارقة كنائسهم الخاصة أو أسّسوها، فتخلّصوا بذلك من احتكار المبشرين الذي طال أمده لتفسير نصوص الكتاب المقدس.

وكانت الكنائس الإنفصالية أو المنشقة تمثل في جانب منها رد الفعل الافريقي ضد الاستعمار أو التكيف معه، وتتسم بالطابع التحرري. وفي مناطق الاستيطان الأوروبي بصفة خاصة، حيث كان القمع السياسي مكثفًا، تكاثرت هذه الكنائس واجتذبت إليها الوطنيين الافارقة؛ ومن الأمثلة الناطقة على ذلك الكنائس الأثيوبية في جنوب افريقيا، التي كانت تدافع عن الحقوق السياسية للافريقيين وعن التطور المستقل لافريقيا. وقد انفصل «نحميا تايل» عن كنيسة الإرسالية الميثودية في عام ١٨٨٢، وأسس بعد ذلك بعامين كنيسة التيمبو[٣٤]، وهي من أولى الكنائس المستقلة التي نشأت في افريقيا؛ وكانت الكنيسة الثانية – وهي أول كنيسة أُطلق عليها إسم «الأثيوبية» – هي تلك التي أسسها قسيس من مذهب «ويزلي» في إطار كنيسة الميثوديست، وهو «مانجينا م. موكوني»، في عام ١٨٩٢، وكان ذلك في جنوب افريقيا أيضًا، ثم انتشرت الحركة «الأثيوبية» إلى أجزاء أخرى من افريقيا الجنوبية والشرقية.

وفي مناطق أخرى من افريقيا المستعمَرة، كانت الكنائس الإنفصالية تعبر في كثير من الأحيان عن عدائها الصريح للإدارة الاستعمارية. وكما سبق أن ذكرنا، أسس جون تشيليمبوي – مثلاً – إرسالية المقاطعة الصناعية في نياسالاند (أنظر الشكل ٥ـ٢٠) وهاجم بعنف ما كانت تقوم به الإدارة الاستعمارية البريطانية من فرض الضرائب والتجنيد الإجباري، ثم قاد في النهاية مقاومة مسلّحة فاشلة ضد الإدارة الاستعمارية البريطانية انتهت بالقبض عليه وإعدامه عام ١٩١٥. وحوالى ذلك الوقت، بدأت حركة «برج المراقبة» تنمو وتنتشر من نياسالاند إلى روديسيا الجنوبية بين شعب الشونا، حيث أصبحت حركة دينية ذات ملامح سياسية قوية. وكانت حركة برج المراقبة الافريقية التي انتشرت في افريقيا الوسطى والكونغو ذات صفة مميزة، تعود في أصولها إلى حركة الكنيسة الإنفصالية في المنطقة، التي أسسها إليوت كاموانا في شمال نياسالاند عام ١٩٠٨، ثم أصبحت تُعرف باسم «كيتاوالا» (المملكة) أو كنيسة برج المراقبة. وفي روديسيا الشمالية كان وعاظ هذه الكنيسة الذين يبشرون بحلول زمن السعادة الأبدية يتنبّأون بالانهيار الكامل للاستعمار وبنهاية العالم[٣٥].

(٣٤) أنظر ب. ج. م. ساندكلر، ١٩٧١، ص ٣٨ و٣٩.

(٣٥) للاطّلاع على مزيد من التفاصيل. أنظر الفصل ٢٧ من هذا الكتاب.



الشكل ٥-٢٠ : الإكليركي «جون تشيليمبويه» وأسرته ، قائد انتفاضة ١٩١٥ في نياسالاند.
(الحقوق محفوظة لـ : مطبعة جامعة ادنبره).

وقد حدثت تطورات مماثلة في أجزاء أخرى من افريقيا، ولا سيما عشية الحرب العالمية الأولى. وقد ذكرنا من قبل مثال ويليام ويد هاريس في غرب افريقيا؛ أما سيمون كيمبانغو (أنظر الشكل ٦-٢٠) فقد أسس كنيسته المسماة «كنيسة يسوع المسيح على الأرض بواسطة النبي سيمون كيمبانغو» في عام ١٩٢١ في الكونغو البلجيكي، ورفض أتباعه دفع الضرائب للإدارة الاستعمارية البلجيكية وأعلنوا عزمهم على الامتناع عن تقديم عملهم في مواجهة نظام العمل الإجباري الذي استحدثته الإدارة. وشكلت هذه التصرفات تهديدًا حقيقيًا للإدارة، التي تحرّكت لمنع قيام تمرد عام في البلاد فاعتقلت سيمون كيمبانغو وأبقته في السجن حتى توفي عام ١٩٥١، غير أن «الكيمبانغوية» واصلت الانتشار من قاعدتها الأصلية في منطقة نهر الكونغو الأدنى[٣٦]. ثم ظهرت حركة «الكيمبانغوية الجديدة» المسماة «إرسالية السود»، إذ أسسها سيمون – بيير مبادي، وأصبحت تعرف باسم «الخاكيستا»، وانتشرت من منطقة الكونغو الأدنى إلى الكونغو الفرنسي (جمهورية الكونغو الشعبية حاليًا) وأوبانغي – شاري (جمهورية افريقيا الوسطى حاليًا).

من الحركات المشابهة في اتجاهها للحركتين اللتين أسسها كيمبانغو ومبادي تلك التي أنشأها في أوغندا جندي سابق في فيلق الرماة الافريقيين الملكي، وهو روبين سبارتاس موكاسا الذي كرس حياته للعمل من أجل خلاص كل افريقيا مهما كلفه ذلك شخصيًا. وقد أنشأ الجمعية التقدمية الافريقية والجيش المسيحي لخلاص افريقيا بالإضافة إلى فرع للكنيسة الأرثوذكسية الافريقية، وكانت كلها تعبر عن الهدف السياسي والاجتماعي لجميع تلك الحركات التي سبقت الإشارة إليها. وفي نياسالاند، كانت «الكنيسة الأخيرة لله ومسيحه» التي أنشأها جوردان نغوما من نفس نوع كنيسة موكاسا في أوغندا.

وهناك كنائس أخرى استلهمت أفكارها من روح «الإصلاح الديني» في أوروبا، فأكّدت على جوانب معينة في علم اللاهوت المسيحي كانت الكنائس التي أسسها المبشرون قد أهملتها. فقد أكّدت كنائس صهيون في جنوب افريقيا على الحلول أو «التلبّس» بالروح القدس، وعلى العلاج الروحي والتنبؤ، وانتشرت انتشارًا واسعًا في جنوب افريقيا وشرقها. وكانت «ديني يا روهو» (كنيسة الروح القُدُس)[٣٧] – التي نشأت بين شعب الأبالويا في كينيا حيث أسسها جاكوبو بولوكو ودانيل ساندو عام ١٩٢٧ – تعتبر التعميد بالروح القدس والحديث باللغات والاعتراف الحر بالخطايا من الشروط المسبقة الضرورية للعضوية الكاملة في الكنيسة. وكان نفس هذا التأكيد على الروح القدس أيضًا هو الذي دفع «ألفايو أودونغو إلى إنشاء كنيسة جوروهو (الروح القدس) التي أسسها بين شعب اللّوو في كينيا عام ١٩٣٢. وهناك بالمثل كنائس أخرى افريقية وألادورية في غرب افريقيا اهتمت بالتأكيد على الحلول «أو التلبّس» بالروح القدس.

وكان نطاق بعض الكنائس أكثر ضيقًا، ففي عام ١٩١٠ – كما رأينا فيما تقدم – أنشأ جوهانا أوواﻟو إرسالية نومبيا لوو بين شعب اللوو في غرب كينيا، واعتمدت هذه الكنيسة الختان وجعلت منه شرطًا للخلاص. ورغم أن اللوو لم يكن لديهم تقليد للختان، فقد اعتمدته الكنيسة وفقًا للسابقة الواردة في الكتاب المقدس[٣٨]. وهناك كنائس أخرى أنشئت خصيصًا كي تلائم أولئك الذين لم يتمكّنوا من الانصياع لإصرار كنائس الإرساليات على الاقتصار على زوجة واحدة فطردوا منها، وأولئك الذين لم

(٣٦) المرجع السابق.
(٣٧) أو. أودينغا، ١٩٦٧، ص ٦٩.
(٣٨) أ. س. أتيينو-أوديامبو، ١٩٧٤، ص ١٠ و ١١.



الشكل ٦-٢٠ : المتنبئ سيمون كيمبانغو (حوالي ١٨٩٠ - ١٩٥١)، مؤسس كنيسة يسوع المسيح على الأرض في الكونغو البلجيكي.
(المصدر: مونسينيور ت. تشيبنغو).

يستطيعوا الإنضمام إلى تلك الكنائس لأنهم كانوا متزوجين فعلاً بأكثر من زوجة. ومن أمثلة كنائس «الملاءمة» هذه الكنيسة الافريقية الوطنية(٣٩) التي ازدهرت في منطقة رونغوي في تنجانيقا في ثلاثينات القرن العشرين.

المسيحية المحلية

بالإضافة إلى الكنائس التي تقدم ذكرها، نشأت مجموعة أخرى من الكنائس التي لم تكن نتيجة للاتجاه إلى تخفيف القلق أو التوتر في المجتمع، بل استمدت إلهامها من ايديولوجية أكثر إيجابية. فمنذ الأيام الأولى لعملية عرض المسيحية على الافريقيين، قبل بعضهم الديانة الجديدة بكل ما فيها؛ ولكن بعضًا آخر قبلها على أساس ما كان يعرفه من قبل، ففهم المسيحية من منطلق المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها الديانة الافريقية التقليدية، وربط رسالة الكنيسة بما لديه من احتياجات دينية باقية ودائمة.

ومن هنا فإن المسيحية لم تأتِ لمجرد الحلول محل العقائد والممارسات الدينية التقليدية، بل جاءت لتكملها. وبعبارة أخرى، فقد استخدم بعض المسيحيين الأفارقة جوانب معينة من المسيحية لتعزيز بعض مظاهر العقائد التقليدية التي كانت تحتاج إلى ذلك التعزيز، كما استخدموا العقائد التقليدية في نفس الوقت لتعزيز جوانب المسيحية التي وجدوا فيها قصورًا، فخرجوا من ذلك كله بما اعتقدوا مخلصين أنه ديانة صحيحة بعيدة المغزى. وعلى ذلك فإن مسيحيتهم يمكن النظر إليها على أنها تعبير عن الأسلوب الافريقي في التدين، ولهذا أطلقنا عليها اسم «المسيحية المحلية».

والأساس الذي تستند إليه المسيحية المحلية هو التعبير عن الإبداعية الدينية والتكامل الثقافي، وليس مجرد رد الفعل أو التكيف لمثيرات خارجية كما يؤكّد بعض الدارسين. وإذا طرحنا بعض الاستثناءات القليلة، فإن تفسير ظهور حركات المسيحية المحلية وانتشارها يستمد من عوامل خارجة عن هذه الحركات نفسها، تضفي على بعض هذه الحركات معقولية وظيفية وعلى بعضها الآخر صفة الشذوذ اللاوظيفي. وقد لا تكون هذه التفسيرات مجردة تمامًا من الصحة، ولكنها تميل إلى الإفراط في تأكيد دور العوامل الخارجية في ظهور تلك الحركات، ومن ثم فعندما يُطلق عليها اسم الكنائس «المستقلة»، يكون الإيحاء الذي تنطوي عليه هذه التسمية هو أن هناك نقطة مرجعية أو منطلق أكثر أهمية موقعه خارج هذه الكنائس.

وباتخاذ الخطوة الجريئة المتعلقة بتطعيم الموروث الافريقي بالمسيحية، فإن الكنائس المحلية تشبع الجوع الروحي لأتباعها بأن تصوغ الرسالة المسيحية في صور تتفق مع النظرة الافريقية التقليدية إلى العالم، وبأن تصبح مفهومة في نطاق النظرة الافريقية إلى الأمور.

وقد طورت هذه الكنائس أشكالاً للعبادة تفي بالاحتياجات الروحية والعاطفية لأعضائها، فأتاحت للمسيحية وللديانة التقليدية على السواء تغطية كل مجالات الحياة الإنسانية والوفاء بكل الحاجات البشرية، ومن ضمنها الاهتمام بالعلاج والشفاء الروحي الذي يتصف بأهمية بالغة وحيوية في كل من الديانتين التقليدية والمسيحية المحلية على السواء. فالشفاء الروحي يسهم في تكامل ذات الإنسان، والديانة جوهرية في هذا الصدد. يُضاف إلى ذلك أن الاحتياجات الدينية الخاصة بالعرافة والتنبؤ والرؤى تجد

(٣٩) ت. أو. رانجر، التاريخ غير محدد، ص ١٦ إلى ٢٠.

أيضًا ما يشبعها ، لوجود الاعتقاد الراسخ بأن الله يكشف حجب المستقبل وأسباب التعاسة من خلال الرؤى. وبينما تنكر كنائس الإرساليات وجود قوى الشر ، مثل السحر ، فإن الكنائس المحلية تعترف بهذا الوجود وتوفر مصدرًا مسيحيًا للحماية من هذه القوى الشريرة ، بناءً على إيمان راسخ بأن يسوع المسيح قادر على الشفاء والحماية بفعالية كاملة.

ويمثل الاعتراف بقوى الشر ، كالسحر وما شابهه ، تقبلاً للنظرة الافريقية إلى العالم وتذكيرًا بالتوراة في هذا الشأن ، الذي يعترف بالشياطين والأرواح الشريرة وبإمارات الظلام وسلطانه وأوليائه في هذا العالم. ومعنى إنكار هذه القوى – على نحو ما فعل المبشرون – هو أن يكون المرء غربيًا ولكنه غير مؤمن بالضرورة بما ورد في التوراة ، الذي يعترف بوجود هذه القوى ولكنه يعلن أن قوة الله فوقها جميعًا.

وقد أتاح ظهور هذه الكنائس فرصة ممارسة الأفارقة والقدرات الافريقية في مجال المسيحية ، وأصبحت هذه الكنائس مجالاً للتعبير عن مسيحية افريقية حقًا ، وصاحبت هذا التطور بداية علم لاهوت مسيحي افريقي. ويلاحظ أن الانتماء إلى هذه الكنائس امتد عبر الحدود الإثنية – بل والدولية – ووحد بين شعوب كثيرة في ساحة الإيمان المشترك والممارسات المشتركة. وفي فترة سادتها تغيرات جذرية كبرى في الحياة الافريقية ، نجحت هذه الكنائس في توفير الملاذ الديني والثقافي للكثيرين.

ومن أمثلة الكنائس المسيحية المحلية التي ظهرت خلال فترة الاستعمار ولا تزال حية نشطة «جمعية الوحي الرسولي» في ساحل الذهب ؛ وكنيسة المسيح الزنجية في نيجيريا ؛ و«كنيسة البانزي» في الغابون ؛ و«كنيسة الأسلاف» في كينيا ؛ و«كنيسة الأسلاف» في نياسالاند ؛ و«كنيسة الطائر الأبيض» الأصيلة بين شعب الزيزورو في روديسيا الجنوبية ؛ و«كنيسة المسيح لاتحاد البانتو وحماية تقاليد البانتو» في جنوب افريقيا ؛ و«كنيسة السود» في الكونغو ؛ و«كنيسة هيريرو» في جنوب غرب افريقيا (ناميبيا حاليًا)[٤٠]. ويمكن أن تضاف إلى ما تقدّم تلك الكنائس التي تؤكّد على الصفة المحلية لمسيحيتها ، إمّا بإدراج إسم الجماعة الإثنية السائدة أو بإضافة صفة «الأفريقية» إلى أسمائها. وسنورد فيما يلي مثالاً تفصيليًا اخترنا له «كنيسة موساما ديسكو كريستو» في غانا.

«كنيسة موساما ديسكو كريستو»

على ضوء الاعتبارات السابقة ، فإن كنيسة «موساما ديسكو كريستو» (جيش صليب المسيح) في ساحل الذهب (غانا)[٤١] جديرة بالبحث بوصفها كنيسة مسيحية محلية. ذلك أن مؤسسها – المتنبئ جيميسيميهام جيهو-أبياه (أنظر الشكل ٧-٢٠) – نجح في مواءمة المسيحية بإعادة تنظيمها على نسق «الأكان» التقليدي للتنظيم الاجتماعي ، وصوّر المسيحية في صورة يمكن فهمها من خلال نظرة الأكان إلى الأمور. وقد بدأت الكنيسة بجماعة للصلاة تحت اسم «جمعية الإيمان» في إطار الكنيسة الميثودية في «غوموا أوغوان» في الإقليم الأوسط من ساحل الذهب في عام ١٩١٩. إلّا أنه عندما طردت الكنيسة الميثودية قائد الجماعة – معلم الدين ويليام إيجيانكا أبياه – وأتباعه ، أنشأوا كنيستهم في عام ١٩٢٢.

---

(٤٠) للاطّلاع على مزيد من التفاصيل ، أنظر ج. ب. ويبستر ، ١٩٧٤ ؛ هـ. و. تيرنر ١٩٦٥ و١٩٦٧ ؛ ر. ل. ويشلاد ، ١٩٦٥ ؛ ف. أ. و. هيوارد (مشرف على التحرير) ، ١٩٦٣ ؛ سي. ج. بايتا ، ١٩٦٢.

(٤١) للاطّلاع على المزيد من التفاصيل أنظر ك. أ. أوبوكو ، في : أ. فاشوليه-لوك ور. هاستنغز وج. تاري (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٨.



الشكل ٧ ـ ٢٠ : المتنبئ م. جيهو-أبياه، أكابوها الثالث، حفيد وخليفة مؤسس كنيسة «موساما ديسكو كريستو» (ساحل الذهب/غانا حاليًا)، محمولاً على محفة أثناء مهرجان السلام السنوي الذي تقيمه الكنيسة.

ولم يتوقف المؤسس عند إنشاء كنيسة أصبح هو «رئيسها الروحي العام» فحسب، بل أنشأ أيضًا «أسرة ملكية» أصبح مؤسسها تحت لقب «أكابوها» (الملك) الأول، وأصبح ابنه – «الأكاسيبونا» (الأمير) – طبقًا لدستور الكنيسة – «صاحب الحق في الحفاظ على خط الخلافة والسلالة هذا باعتباره حقًا إلهيًا، وفق ما تأمر به الروح القدس»[٤٢]. وأصبحت زوجة المؤسس، المتنبئة ناثولوموا جيهو-أبياه، هي «أكاتيتيبي» (الملكة الأم) للكنيسة؛ ومن ثم أصبح الملك والملكة هما السلطة العليا في كنيسة «موساما ديسكو كريستو» (جيش صليب المسيح). وبصفته متنبئًا وقائدًا لحركة روحية، وضع جيميسيميهام جيهو-أبياه أساس كنيسته باعتبارها «كنيسة مسيحية محلية، أنشئت لتكون هديتنا المتواضعة من افريقيا إلى المسيح الذي هو منحتنا الإلهية الثمينة، دون أن يهمنا ما يقدّمه الآخرون من ذهب أو عطور أو بخور أو هدايا ثمينة»[٤٣].

وقد نظمت الكنيسة وفقًا لنمط دولة «أكان» التقليدي (أومان) وبنيتها القائمة على التشكيل العسكري. فعلى رأس الأومان (الدولة) يوجد «نانا أكابوها»، الذي يجمع في يده السلطتين الروحية والدنيوية. وللأكابوها تابعوه من رؤساء الأجنحة والأقسام. وتنبع أهمية بنية دولة الأكان من أنها ترتبط بتاريخ الكنيسة وتطورها، ومن إدراك الكنيسة لرسالتها وقدرها اللذين ينعكسان في الأقسام.

ويعمل مركز رئاسة الكنيسة – موزانو – بوصفه «أهينكرو»، أي عاصمة لدولة أكان تقليدية. وفيه يقيم الأكابوها (الملك) ومنه تصدر كل القرارات الهامة التي تخص الكنيسة، وفيه يُقام المهرجان السنوي أسومدوي آفي (مهرجان السلام). ولما كان المقر أهينكرو، فإنه يضم مزارات وأماكن مقدسة يصلي فيها المؤمنون ويتلقون منحة الشفاء.

ويتميز أعضاء الكنيسة عن غيرهم باستخدام الحلقات النحاسية والصلبان النحاسية التي تُعتبر «علامات قبلية». أما الأسماء السماوية التي يتلقاها كل عضو والتي تتميز بها الكنيسة فإنها تؤدي كذلك وظيفة «الأسماء القبلية». وللكنيسة لغتها الخاصة «أوسور كاسا» (اللغة السماوية) التي تُستخدم في تقديم التحيات وتبادلها وعند دخول المنازل، كما أن الأسماء المستخدمة في الكنيسة مستمدة من هذه اللغة. ومع أن اللغة ليست واسعة المجال، إلاّ أنها كافية لإضفاء الامتياز على الكنيسة بوصفها أومان لها لغتها الخاصة. وتمتد عضوية الكنيسة عبر الحدود الإثنية والاجتماعية، وهي تتحدد في جانبها الأكبر باحتياجات الناس الذين يأتون إليها سعيًا لإيجاد حلول لمشكلات الحياة، كما هي الحال بالنسبة للديانة التقليدية. «... إن المسيحية التي تمارس في أومان موساما هي ديانة كينونة وعمل، وتمثل رفضًا لمسيحية المبشرين التي كانت في جانبها الأكبر ديانة ثقافية عقلية. ومسيحية كنيسة موساما ديسكو كريستو ديانة للحياة اليومية تقدم إجابات مُرضية عن مشكلات الحياة المعاصرة. وعلى خلاف مسيحية الإرساليات التي تنكر وجود الشياطين والسحرة والأرواح الشريرة، فإن كنيسة موساما تعترف بوجود ذلك كله، ولكنها تبين أن قدرة الله فوقه»[٤٤].

وتقتبس الكنيسة كثيرًا من ديانة وثقافة الأكان في بحثها عن إجابات مُرضية عن مشكلات الحياة المعاصرة، وتجمع بين عناصر الميثودية وبين ذاتية افريقية. وهي تمثل مزيدًا من الامتداد للمسيحية في افريقيا على أساس ما يمكن اعتباره اقتناعًا بإمكان بناء مجتمع مسيحي على أساس الثقافة الافريقية.

---

(٤٢) دستور كنيسة «موساما ديسكو كريستو»، موزانو، ١٩٥٩، ص ١١.
(٤٣) المرجع السابق، الصفحة ٢.
(٤٤) ك. أ. اوبوكو، في: أ. فاشوليه-لوك ور. عراي وأ. هاستنغز وج. تازي (مشرف على التحرير)، ١٩٧٨، ص ١٢١.

خاتمة

إن فترة الحكم الاستعماري في افريقيا من ١٨٨٠ حتى ١٩٣٥ لم تشهد دمار التعددية الدينية في افريقيا، بل شهدت تأكيد هذه التعددية. وقد حققت المسيحية والإسلام انتشارًا واسعًا كذلك خلال الفترة نفسها، بفضل أنواع من النشاط التي قام بها رجال الإدارة الاستعمارية. أما الديانة التقليدية، باعتبارها الديانة المضيفة، فقد شكلت الأساس الذي استندت إليه الديانتان الجديدتان، على الرغم مما جرى فيها في نهاية الأمر من تغيير في نظرتها الكلية، إذ تأثرت صورتها التنظيمية تأثيرًا كبيرًا بالنظام الاستعماري الجديد، وإن كانت نظرتها إلى العالم قد استمرت باقية، حتى بين معتنقي الإسلام والمسيحية. وقد أدت حقيقة التعددية الدينية إلى إثارة المنافسات بل والصراع في أجزاء كثيرة من افريقيا، ولكنها أتاحت في الوقت نفسه فرصة الحوار بين الأديان.

وكان من نتائج ضعف الديانة التقليدية أيضًا حدوث ضعف مناظر في كثير من النظم والمؤسسات الاجتماعية والسياسية التقليدية التي كانت تستمد حيويتها وشرعيتها من تلك الديانة. وعلى ذلك فقد حاق الضعف الكبير - وإن لم يبلغ ذلك درجة الزوال التام - بالنظام الأخلاقي، وشبكة العلاقات العائلية، وتماسك المجتمعات المحلية، ونظام رؤساء القبائل والعشائر والجماعات.

وشهدت تلك الفترة في افريقيا مولد الكنائس المحلية، التي تطلق عليها في أحيان مختلفة أسماء الكنائس المستقلة، أو المنفصلة، أو المنشقة، أو الأثيوبية. وكانت العوامل المسببة لذلك كثيرة، ولكن العاملين الجوهريين كانا هما الوجود الاستعماري وانتشار المعرفة بالقراءة والكتابة. بيد أنه أيًا كانت الأسباب، فإن هذا التطور يميز المرحلة الرابعة في تاريخ المسيحية في افريقيا؛ وهي فترة برز فيها في ظل القيادة الافريقية نوع جديد من المسيحية يتفق مع المنظور الافريقي إلى الواقع، ولذا فقد اجتذب إلى حظيرته الآلاف المؤلفة. وقد مثلت هذه الكنائس موردًا بديلاً عن الخدمات العريقة التي كان يقدّمها لأعضائها العرافون وخبراء الأعشاب التقليديون، وإن كان الناس الذين يحتاجون إلى تلك الخدمات قد ظلّوا يلتجؤون إلى هؤلاء المارسين التقليديين (ممارسي الطب التقليدي).

ويمكن القول بوجه عام إن ظهور عدة ديانات إلى الوجود جنبًا إلى جنب، بدلاً من الديانة التقليدية الوحيدة العريقة، قد أثمر تفاعلاً في الأفكار أدى إلى إثراء الحياة الدينية. وقد تبادلت الديانات الثلاث الاقتباس فيما بينها كي تحافظ على مغزاها بالنسبة لمعتنقيها الافريقيين.

إلاّ أن الديانة التقليدية لا تزال تحافظ على مغزاها ومكانتها في وجه العناصر المتنامية للفردية، والعلمانية، وانعدام الجذور، والاستغلال المفرط للطبيعة، بل والإلحاد - وهي العناصر التي واكبت تأثير الغرب في افريقيا. فالديانة التقليدية تقدّم منظورًا بديلاً إلى اهتمامات الإنسان العالمية الشاملة، كما أنها غير منفصلة عن الحياة اليومية أو عن الطبيعة. أما نظرتها إلى العالم فإنها تقدم مقابلاً منعشًا يوازن الجدب الذي أحاط بجانب كبير من البعد الروحي للحياة الحديثة.



الفصل الحادي والعشرون

الفنون في افريقيا
خلال فترة السيطرة الاستعمارية

بقلم: وولي سوينكا

في شهر فبراير/شباط ١٩٧٦ ، عند حاجز أقامته الشرطة في نقطة على الطريق بين إيبادان ولاغوس في نيجيريا ، أُلقي القبض على رجل بتهمة حيازة قطع أثرية اتجه الظن إلى أنها مسروقة . وكان الرجل يحمل ملء كيسين من القطع المنحوتة من البرونز والخشب ، أصرّ على أنها جميعًا ملكه الخاص . وقد اكتشفت الشرطة بعد ذلك أنه كان يقول الحقيقة ، إذ أن هذا الرجل – الذي كان حديث عهد باعتناق الإسلام – كان يعيش ويعمل في إيبادان في جماعة مشتركة . وكانت آلهة اليوروبا التي وُجدت تماثيلها المنحوتة في حوزته تحمل على نحو منتظم إلى المدينة بواسطة العمال المتنقلين ، حيث تخدم الاحتياجات الروحية في البيوت المؤقتة التي ينزل بها الحرفيون غير المستقرين وصغار كتبة المدينة وغيرهم من العمال . غير أنه حدث بعد حين أن تحول رئيس الجماعة المشتركة التي ينتمي إليها الرجل إلى اعتناق الإسلام ، وبدأ بدوره يهدي جيرانه إلى هذه الديانة . وبعد ان اعتنق المشتبه فيه الإسلام ، أفهم أنه لا بد أن ينبذ رموزه الدينية السابقة إذا أريد لمقر الجماعة أن يصبح مقرًا لائقًا للدين الجديد . ولم يتحمّل الرجل فكرة التدمير المادي لهذه الرموز ، فقرر أن يحملها ويعود بها إلى مقرها الأصلي في قريته ، حيث استقرت الآن.

وتصور هذه الحادثة نمطًا شائعًا لحركة الصيغ الثقافية ومظاهرها المادية ، وتعتبر نموذجًا صادقًا لبقاء القيم الثقافية – بل وتجدّدها – في مواجهة صور الهيمنة الدينية وغيرها من أشكال السيطرة الأكثر كثافة من الناحية الاجتماعية . وما كان صحيحًا في عام ١٩٧٦ يمكن ببساطة أن نرى أنه كان أكثر شيوعًا بكثير في تلك الفترة الأشد تقلبًا وعنفًا للسيطرة الخارجية في افريقيا ، عندما أصبح شعب بأكمله ، بكل نظمه الاجتماعية وأنماطه الاقتصادية وصور تعبيره الفني ، خاضعًا لاستراتيجيات تستهدف استغلاله إلى الحد الأقصى لخدمة مصالح خارجية . فقد أدت تجارة الرقيق إلى زيادة حدة الحروب الداخلية لفترة تزيد على قرنين ، وترتب على ذلك تخريب ثقافي على نطاق هائل لم يسبق له مثيل . وكانت الغارات التأديبية التي تقوم بها القوات الاستعمارية ، وانعدام التسامح لدى المبشرين ، وانعدام الفهم ، كلها عوامل أثارت أكبر قدر من الخلل والاضطراب في الاتجاهات الثقافية المعتادة في القارة آنئذ . وكان طبيعيًا أن تؤدي

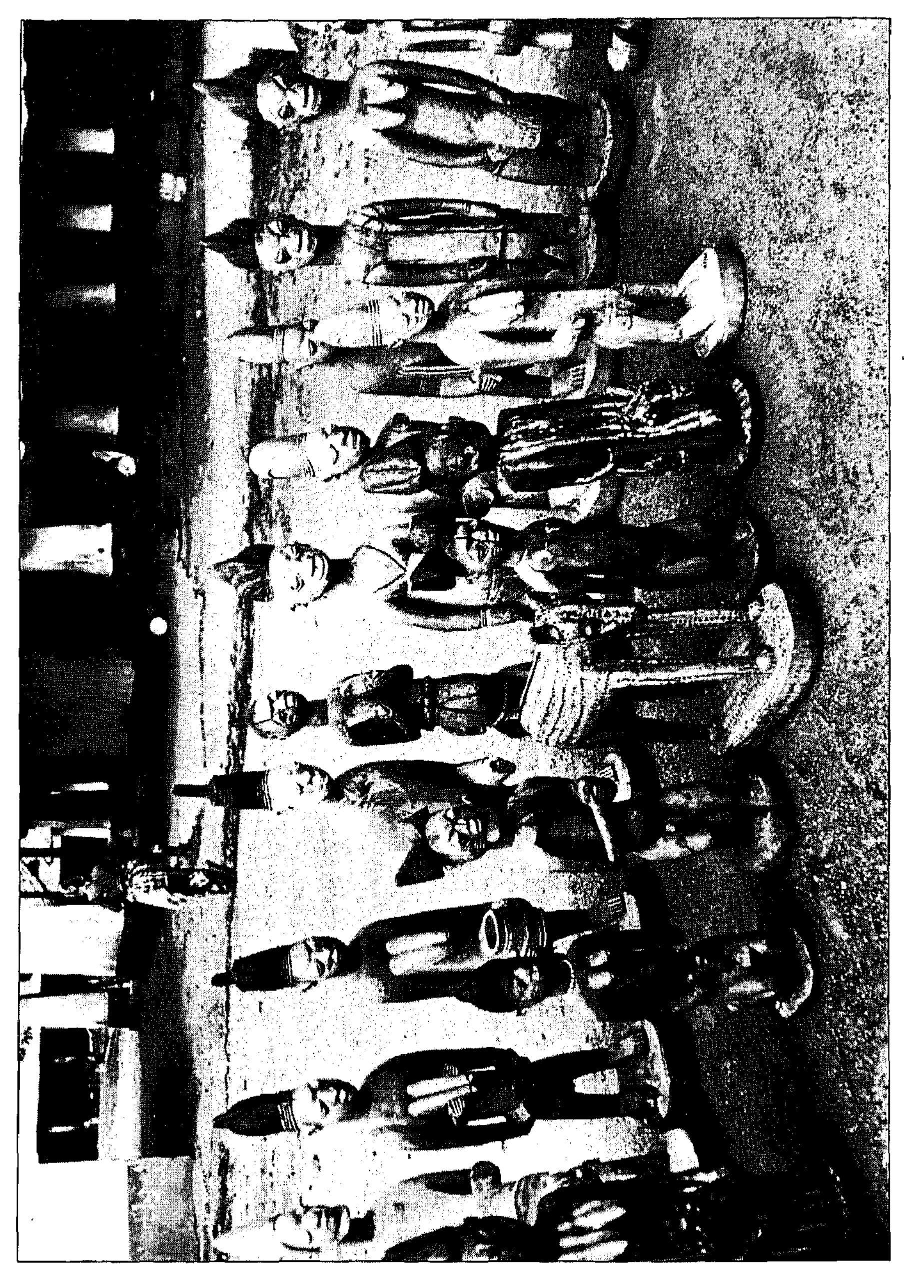
الأساليب المختلفة للسيطرة الأجنبية أو للتفاعل مع السكان الافريقيين إلى إثارة أو خلق استجابات ثقافية متباينة من جانب الافريقي الذي اقتلع من جذوره. ويتميز الاستعمار البلجيكي والاستعمار البرتغالي والاستعمار الاستيطاني البريطاني في شرق افريقيا بأنها كانت أكثر صور الاستعمار عنفًا وأقلها رحمة في القارة ، فقد خلقت ظروفًا حقيقية لاقتلاع الافريقيين من جذورهم بكل المعنى الحرفي للعبارة. وكان البعد الغربي متفردًا في ذاته ، إذ مثل وجهًا توسعيًا متعدد الجوانب ، ولكنه ترك رغم ذلك أثرًا ثقافيًا قويًا في البيئة. غير أن الحقيقة التي نستخلصها من تلك الفترة هي قدرة المقاومة - بل والحيوية المتزايدة - لأشكال وقيم الثقافة الأصلية عند الشعوب الافريقية.

الفن الافريقي

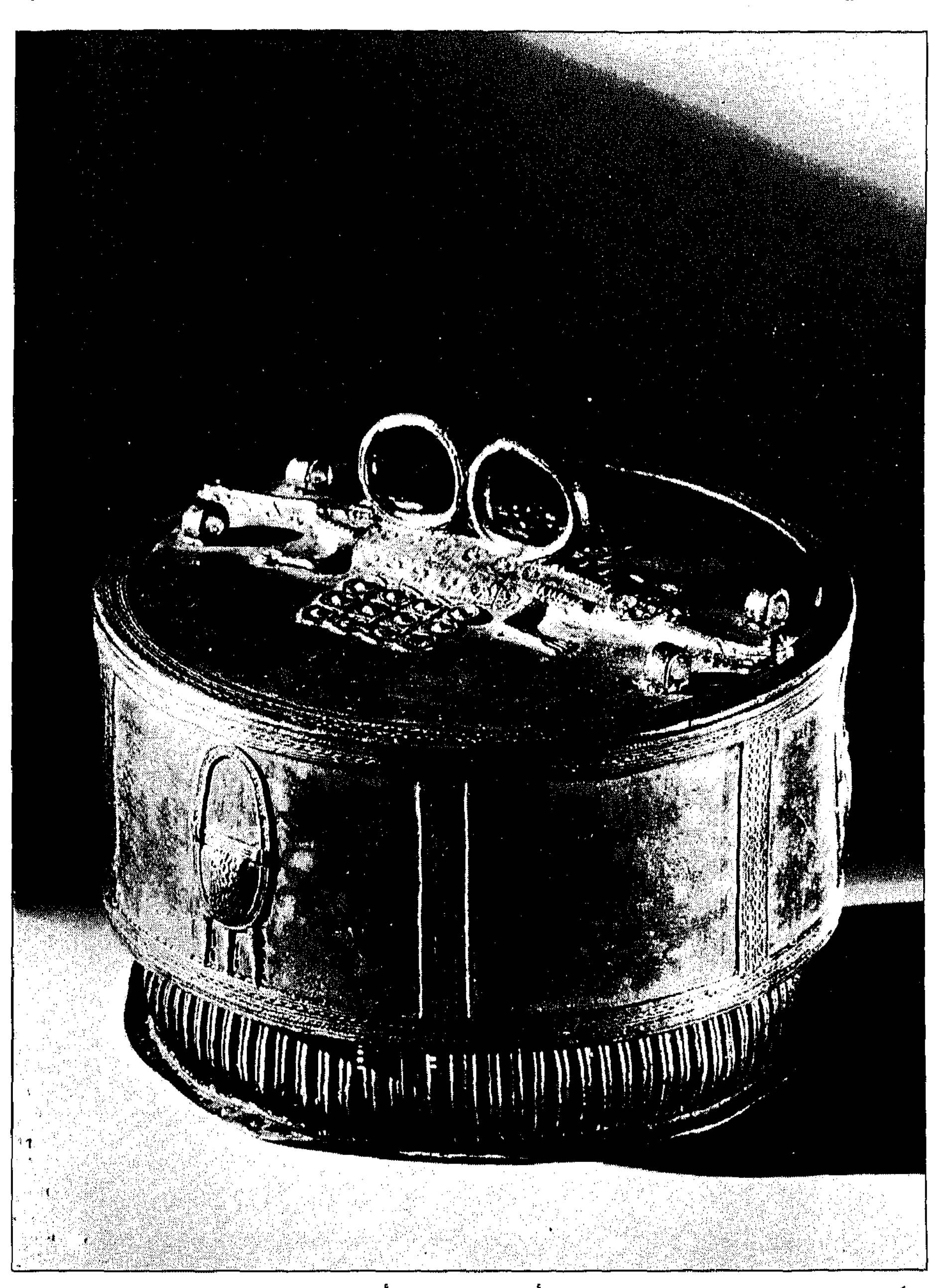
إن من الصعب قياس أثر التجارة الامبريالية على الإنتاجية الفنية. فهناك وسائط تعبير فني قد بقيت دون تأثر ، مثل تقنية «رسم الخرز» لدى فناني الكاميرون أو في النحت الديني لدى اليوروبا (أنظر الشكل ٢١-١) ، والباولي ، والباكوتا ، الخ... ولكن هناك أيضًا تحولات دقيقة خفية بدأت تطرأ على وسائط أخرى للتعبير الفني ، سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون. فبينما احتفظ فن مباري الجداري لدى الإيغبو (نيجيريا) بالكثير من حساسياته اللونية ، إلاّ أنه بدأ يتعرّض لخلافات «البوب» على أيدي العائدين من الحضر نتيجة لتوافر الأدهنة من جميع الألوان توافرًا مفاجئًا ، في حين أن هذا الفن الجداري كان يخضع قبل ذلك للتحكم الذي تفرضه نفس طبيعة الأصباغ المصنوعة محليًا ونطاقها اللوني المحدود.

وكان من مظاهر المهرجان السنوي الذي يُقام في كانتون «كومينا»، في وحدة «بوبو - ديولاسو - كومينا» الإدارية من فولتا العليا الخاضعة للإدارة الفرنسية ، تلك المجادلات التي كانت تنشب بين «التقليديين» و«المجدّدين» حول قضية الأصباغ هذه نفسها ؛ إذ كانت الجماعة الأولى من صانعي الأقنعة تفضل تقنية الأصباغ الطبيعية القديمة لا سعيًا إلى الرضا البصري والنسيجي فحسب ، وإنما أيضًا من ناحية الشعور بوجود العلاقة العضوية التي يجب أن تقوم بين المواد المستخدمة في الإنتاج الفني. أما الجماعة الثانية فوجدت أن استخدام الأصباغ المستوردة ليس مريحًا فحسب ، بل إنه يحقق إمكانية أكبر كثيرًا للتنويع. وقد كان مهرجان الحصاد هذا - بالمناسبة - مهرجانًا يجمع بين الحدادين والنساجين والصباغين وناقشي الخشب والراقصين وغيرهم من كل أنحاء الأقاليم المجاورة ، ولا سيما موسيقيي دياغاسو المشهورين الذين يُطلق عليهم اسم الـ«كاري» ، ومن ثم فإنه - أي المهرجان - يقدّم مثالاً آخر على استمرار وجود الإبداع الجماعي حتى في نطاق نظام التقسيم الذي يفتت المجتمعات المحلية والذي طبّقه رجال الإدارة الاستعمارية على عمالهم. ففي تلك المرة الوحيدة كل عام - على هذا النطاق التكتلي على الأقل - كانت الأسر المشتتة تتدفق على المدينة متخذة من الفن سبيلاً إلى تأكيد نظرتها الأصيلة إلى العالم.

بيد أن الصناعة الحرفية المحلية لم تكن قادرة على الوقوف موقف الندية من إنتاجية المصانع التي بدأت تغرق الأسواق الافريقية حتى في مراحل الاستعمار الأولى. ويمكن ملاحظة فقدان الدور التكاملي الإدماجي للفن في التطور الطبيعي للمجتمعات المحلية من خلال تدهور فن الـ«فوروا» والـ«كودوو» (أنظر الشكل ٢١-٢) ، اللذين تجليا في الأواني الدقيقة الصنع التي كان ينتجها الـ«أشانتي» (ساحل الذهب - غانا حاليًا) ، والتي كانت وحداتها الزخرفية - على النسق الشائع في افريقيا - تمثّل رموزًا فكرية تعبر عن الحكمة الأصيلة والأمثال والنصائح الأخلاقية أو تذكر بالوقائع التاريخية. وعلى غرار أدوات وزن الذهب التي يمكن القول بحق إن فائدتها التجارية أخذت في السقوط ، فقد كانت أداء



الشكل ٢١-١ : تماثيل خشبية من مزار ديني أقامه اليوروبا بلاله « شانغو » (الصورة : حقوق الطبع محفوظة لمحفوظات فيرنر فورمان).



الشكل ٢-٢١ : علبة «كودوو» من النحاس الأصفر من إنتاج الأكان في غانا.
(الصورة : حقوق الطبع محفوظة لمحفوظات فيرنر فورمان).

« الفورووا » لا تزال شائعة الاستخدام كأحقاق للسعوط ، أو المراهم ، الخ ... ولكن الجانب الأكبر منها أصبحت تنتجه مصانع في بريطانيا التي كان في مقدورها – فضلاً عن ذلك – أن تستخدم أنواعًا متعدّدة من المعادن الأخرى. ومن هنا نجد دوران هـ. روس[1] مثلاً يسجل علبة « فورووا » فضية عليها ختم « بيرمنغهام ، ١٩٢٦ ». وفي مقابل ذلك ، فليس هناك ما يدل على أن زخرفة القوارب طرأ عليها ضعف خلال الفترة نفسها من حيث المطابقة الجمالية ما بين الصورة والعواطف المعبر عنها ؛ وهذا ينطبق كذلك على العربات ذوات المحركات التي ظهرت ابتداءً من سنة ١٩١٠. وكان هذا هو الشأن بالنسبة لتزاويق المنسوجات. وقد استمرت هذه التقنية التزويقية تغذي استراتيجية التربية الاجتماعية المحلية والتي يمكن أن توصف بأنها « دروس متحركة ».

الهندسة المعمارية الافريقية

إن النظرة التي تتجاوز اللمحة العابرة إلى التخطيط العام والتصميم الخارجي والداخلي لبعض المساحات المعيشية التقليدية ذات الانسجام الحقيقي تكشف عن وجود تعبير فعّال ومتقدّم عن العبقرية المعمارية للسكان المحليين ؛ وهي عبقرية تتميز بوضوح عن التخطيط « الشبكي » المنمط الذي كان الافريقيون يرغمون عليه في ذلك الحين من جانب أشكال الاسترقاق في المزارع الكبيرة التي فرضها البلجيكيون والفرنسيون (بصفة خاصة). ويوجد في هذا الصدد وصف شامل جدير بأن نقتبسه ، أورده أندريه جيد في كتابه « رحلة في الكونغو » (١٩٢٧) ، نصه كما يلي :

« إن كوخ ماسا حقيقة لا مثيل له ؛ ولكنه ليس بكوخ غريب فقط ، بل هو « جميل » ؛ وقد كان جماله – وليست غرابته – هو الذي حرك مشاعري ، فهو جمال يبلغ من الكمال والتمام ما يجعله يبدو طبيعيًا ، متحرّرًا من كل زركشة أو ملحقات زائدة. فالخط المقوّس الأساسي الذي يتصل بلا انقطاع من القاعدة إلى القمة يبدو نتيجة حساب رياضي فرضته ضرورة لا محيص عنها ، بحيث يدرك الإنسان بالغريزة مدى الدقة التي حسبت بها مقاومة المواد. فلو امتدّ الخط قليلاً إلى الشمال أو الجنوب لأصبح اختلاط الصلصال بالرمل أكثر من أن يسمح بهذا الامتداد اليسير المنطلق الذي ينتهي بالفتحة الدائرية التي تنفرد بتمرير الضوء إلى داخل الكوخ ، على طريقة « بانثيون أغريبا ». وعلى الجانب الخارجي يوجد عدد من الخشخان أو الكشكشات المنتظمة التي تضفي الحياة والتميز على هذه الأشكال الهندسية وتتيح مواطئ يمكن بواسطتها بلوغ قمة الكوخ (التي ترتفع غالبًا مسافة سبعة إلى ثمانية أمتار ، فضلاً عن فائدتها في تيسير بناء الكوخ دون الاستعانة بالسقالات. إن هذا الكوخ مصنوع باليد مثل الزهرية ؛ فهو ليس من عمل بنّاء ، وإنما هو عمل فخّاري ...

وفي داخل الكوخ يحس الإنسان بمتعة برودة الهواء عندما يأتي من هجير الخارج. ويوجد فوق الباب – مثل ثقب مفتاح ضخم – رف تُصفّ فوقه الأوعية والأدوات المنزلية. والجدران ناعمة مصقولة. وفي مواجهة المدخل برميل يشبه طبلاً عاليًا مصنوعًا من الطين ومزخرفٌ على نحو جميل بنقوش هندسية بارزة مدهونة بالأبيض والأحمر والأسود. وهذه البراميل هي المخازن التي يودع فيها صاحب البيت أرزه ، وأغطيتها الطينية ذات حواف صلصالية مسلوبة ، وهي ذات سطح ناعم إلى درجة تشبه جلد الطبل الحقيقي. وهناك مشابك تتدلى منها معدات صيد السمك والحبال والأدوات ، وفي بعض الأحيان قراب

---

(١) د. هـ. روس ، ١٩٧٤ ، ص ٤٥.

يضم عددًا من الحراب أو درع من القش المجدول. وهنا، في الضوء المعتم الشبيه بضوء قبر أتروري، تقضي الأسرة أشد ساعات النهار حرارة؛ وفي الليل تنضم إليها الماشية – من ثيران وماعز ودجاج، فلكل منها مكانه الخاص الصحيح؛ وكل شيء نظيف ودقيق ومرتب. وحالما يغلق الباب ينقطع الاتصال مع العالم الخارجي؛ فيحس الإنسان أنه في بيته»[٢].

وليس معنى هذا أن جميع البيوت الافريقية في تلك الفترة كانت على نحو يثير مثل هذا الإطراء الشعري في نفس الزائر أو المسافر، إلاّ أننا لا نملك إلاّ أن نأسف لكون الهندسة المعمارية الحضرية في تلك الفترة لم تجد من المفيد أن تقتبس من الدروس التي كانت تمثّلها هذه الهندسة المعمارية التقليدية.

فقد استمر تطوير المدن ونموها إمّا عن طريق نسخ التخطيط الحضري الأوروبي أو تكييفه أو – كما سبق البيان – في أشكال «شبكية» منمطة ساعدت على طمس شخصية الافريقي وإبعاده عن حساسيته المجتمعية. إلاّ أننا يجب أن نعترف بأن هناك جيوبًا من صور الإسكان التقليدية أمكن إدماجها بنجاح في قلب الهياكل الأجنبية التي بدأت ترتفع في كل مكان. فهناك في المراكز «العالية» لعدد من العواصم – في الكونغو البلجيكي (زائير حاليًا)، والسنغال، وساحل الذهب (غانا حاليًا)؛ ونيجيريا، وأنغولا، الخ... مجمعات تقليدية – ترتفع إلى جانبها مبان في الخرسانة – يعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر. وتتحلق هذه المجمعات التقليدية عادة حول بئر جماعية، حيث تنفتح شرفة دائرية أو مربعة على الفناء أو الساحة، وترتبط بمجموعة من مساكن العائلات بسقف مشترك ونظام صرف مشترك ينساب إلى مصارف مفتوحة في الشوارع الرئيسية. وحتى عندما تتألف البيوت من أكثر من دور واحد، فإن توزيع الفراغات وتداخل المستويات يكشف عن خاصية الانطلاق الحر نفسها. وقد كان إسهام البرازيليين العائدين إلى القارة في هذا الصدد ضخمًا. فحتى في المدن الصغيرة في مناطق القارة الداخلية نجد نماذج معزولة من التطوير الموقوف للهندسة المعمارية التقليدية تعود إلى تلك الفترة وتثير إحساسًا بالضياع الجمالي في هذا الإنتاج البشري الإبداعي الأكثر ارتباطًا بحاجات الإنسان المباشرة. فالمدينة الحضرية الحديثة في افريقيا تذكر الإنسان دائمًا بأن تحويل البيئة لم يهتم أبدًا بمراعاة شروطها وخصائصها، بل جرى على الصورة التي فرضها المستعمرون بكل ما ترتب على ذلك من مؤثرات التغريب، حتى في إنتاج الأشكال الفنية الأخرى المتأثرة بالطابع الحضري، مثل اللوحات الجدارية، والنحت، والموسيقى، الخ.

الموسيقى الافريقية

إن الموسيقى الحقيقية لشعوب افريقيا لا تزال تذكرنا بأنها بقيت راسخة باعتبارها المنبع التجديدي للإرادة الثقافية للقارة. وقد كان «للصالونات» دورها الذي يثير التساؤل في هذا الصدد. وإذا استثنينا حالات قليلة، فإن مصير الموسيقى على ساحل افريقيا الغربي قد تكرّر حدوثه في مناطق افريقيا الجنوبية التي تزايد اتصال العالم الأوروبي بها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وقد كان النمط واحدًا؛ فقد تركت مسؤولية تعليم «السكان المحليين» للمبشرين الذين أنشأوا المدارس، ثم استخدموا مزيجًا من الإغراء والتهديد (المؤيّد بتدخلات عابرة من الحملات المسلحة) والإغراءات التجارية، بالإضافة إلى عروض متنوعة لا يرقى إليها الشك تكشف عن التقدم المتفوق لثقافة المبشرين، حتى نجحوا في ملء تلك المدارس بأطفال جاؤوها ما بين متلهف وممتعض. ولا حاجة هنا إلى تكرار المضمون المعروف لطبيعة ذلك التعليم

(٢) أ. جيد، ١٩٣٠، ص ٢١٧ و٢١٨.

التبشيري الذي كان يُقدَّم لأولئك الأطفال ؛ ولكن لا يجب أن نتصور أن عملية إعادة التوجيه الثقافي كانت مقصورة على أولئك الأطفال « الأسرى ! » وحدهم. فمن رأس الرجاء الصالح إلى غامبيا ، لم يكن الأسلوب المتبع يختلف إلاّ في بعض التفاصيل :

« ... قام اثنان من موسيقيي الناتال ، هما المستر غاني والمستر أ. أ. رولاندز ، بتكوين جوقة إنشاد من الزولو تضم حوالى ١٤ عضوًا دُرِّبوا على إنشاد الأناشيد والأغاني الانجليزية بدلاً من أغاني لغتهم الأصلية. وقد كان أداؤهم جيدًا إلى درجة أهّلتهم للقيام بجولة موسيقية في جنوب افريقيا ثم بجولة لاحقة في انجلترا ، حيث انفصل خمسة على الأقل من أعضاء الجوقة وتنكّروا لها بأن قبلوا عروض الأجور الأكثر إغراءً التي قدمتها لهم صالات الموسيقى في لندن. ولم يعرف شيء بعد ذلك عن مصير جوقة الزولو التي تألفت عام ١٨٩٢ ، ولكنها كانت رائدة لعديد من الجوقات الافريقية الأخرى التي قدمت في السنوات الأخيرة عروضًا ممتازة لأعمال « كورال » أوروبية »[٣].

ولعل هذا الحدث كان منشؤه ما وقع قبل ذلك بعامين ، عندما شحذت شهية مدينة ديربان إلى الموسيقى غير المألوفة بغزو فرقة من المغنين السود الذين جاؤوها من الولايات المتحدة وأمتعوا جمهورها «بإنشادهم الأغاني القديمة المفضلة إنشادًا غير مصحوب بموسيقى... يحفل بثراء أصوات زنجية حقيقية بعد تكرار التقليد الرديء... »[٤].

ومن الواضح أن كاتب هذا الكلام قد غاب عنه ما في قوله من سخرية التناقض مع نفسه ، إذ كان قد كتب قبل ذلك في عرضه للمسيرة الموسيقية لفنان آخر من ديربان يقول :

« لقد امتدّ نشاط ويليم سويفت الموسيقي إلى البحوث الموسيقية ، التي قادته في أوقات فراغه إلى قرى الزولو ، حيث كان يستمع إلى الأغاني المحلية ، ثم يعزفها بعد ذلك بنفسه على الكمان الذي يحمله دائمًا في تجواله. وقد غنى أربعًا وعشرين من الأغاني التي جمعها على هذا النحو بصوته في حفلات موسيقية ، وُصفت فيها تلك الأغنيات وصفًا غليظًا بأنها «أغان بدائية»»[٥].

وقد كانت «الأغاني البدائية» التي أدّاها المستر سويفت للجمهور الأوروبي المتأنق في صالونات ديربان تغنى بطبيعة الحال في الوقت نفسه في أوساط تختلف عن أوساط تلك الصالونات من جميع النواحي المادية والروحية والاقتصادية والاجتماعية. فالأغاني المماثلة كانت تُعتبر لدى شعب الكويو (في افريقيا الوسطى) دعاءً موجّهًا إلى قوة الحياة في المجتمع المحلي ، مثل طقوس الغرس والحصاد والموت والخصوبة (ومن الممكن بطبيعة الحال الاطمئنان إلى افتراض أن أقل القليلين من الأوروبيين هم الذين نجحوا في أي وقت في جمع الأغاني ذات القداسة الحقيقية لدى تلك الشعوب). غير أن الأمر ذا الأهمية الأساسية هنا هو دور الموسيقى ووظيفتها الاجتماعية ، لأن الموسيقى ، أكثر من أي شكل فني آخر ، هي التي يمكن من خلالها إدراك الحقيقة الثقافية المعاشة للشعوب[٦]. فعندما كان أفراد شعب الكويو مثلاً يؤدون متتابعاتهم التي تمتد من غروب الشمس إلى شروقها وتشمل الغناء والرقص والتمثيل الصامت الرمزي في الطقوس الجنائزية لامرأة مزارعة شهيرة كانت تعتبر ذات كفاءة استثنائية في زراعة نبات المنيهوت ، كان ذلك يعني عملية تأكيد لاستمرار الحياة وتصوير عملي لبقاء الإحياء الاقتصادي ؛ وكان التمثيل

(٣) ج. س. جاكسون ، ١٩٧٠ ، ص ١١٧.
(٤) المرجع السابق.
(٥) المرجع السابق ، ص ٥٠.
(٦) ج. هـ. نكيتيا ، ١٩٧٥ ، ص ٢١ إلى ٢٤.

الصامت والإنشاد يوجهان توجيهًا مقصودًا لنقل «اللمسة السحرية» التي كانت تميز تلك المرأة في معالجتها للنبات إلى الأحياء؛ إذ كان الانفجار المتزامن للصوت والحركة يحدثان لدى أفراد المجتمع المحلي كلهم تفريغًا انفعاليًا وعاطفيًا يطهّرهم من الحزن ويقوّيهم على مواصلة الكفاح من أجل البقاء. لقد كانت تلك الموسيقى شيئًا يتجاوز مجرد «الغناء» إلى حد بعيد.

غير أن دور الموسيقى لم يقتصر على خدمة الأسرار العميقة؛ إذ أن الخطابة - توأم الموسيقى - تمثّل دائمًا في كل مجتمع وسيلة مفضلة للمبادلات الاجتماعية الرسمية، بما في ذلك الترتيبات السياسية وممارسة العدالة، كما أن دور الخطابة في الحرب لا يكاد يحتاج إلى تأكيد. إلاّ أن اقتران الموسيقى والخطابة في البنية الخطابية الرسمية يمكن اعتباره خاصية أخرى للثقافات التي لا تكون فيها الموسيقى مجرد نشاط معزول للمجتمع، بل نشاطًا جوهريًا متكاملاً مع نسيجه. وقد كان قوم «الإيدوما» في شمال شرق نيجيريا يطبقون تقليدًا للإجراءات القضائية يستخدم فيه نمط نصف - كورالي ضمن إطار شامل يسوده الطابع المسرحي. وكان المتقاضون يعرضون قضاياهم إزاء خلفية من الاستجابات الكورالية، وكأنهم ممثلون بالفعل، يخرجون من النسيج الخلفي البشري النصف دائري ويعودون ثانية إلى الاندماج في الكتلة. وكانت الإشارات ذات شكل مسرحي متعمد تحسب كي تحدث تأثيرات غير متوقعة. وكانت الإجراءات القضائية تستمر من يومين إلى أسبوع. وكان قوم «الواتوتسي» يتبعون إجراءات مسرحية مشابهة عند الفصل في الخلافات القضائية. ويصف أ. ب. ميريام منظرًا لدى قوم «البامبالا» يعطي لمحة نموذجية لموقف الناس إزاء شبح الوجود الاستعماري الحاضر على الدوام، ذلك الوجود الذي أصبح يجمع على نحو مطرد كل أعنة السيطرة الاجتماعية في يديه. وقد صيغت تلك الحقيقة للحياة المعاصرة صياغة رسمية بطرق عديدة ضمها المخزون الثقافي، ولكن لم يسمح لها أبدًا بأن تسود اللغة الفعلية المستخدمة. وفيما يلي المنظر الذي يورده ميريام:

الطرف الأول: كنت في بيتي وكان يروق لي أن أبقى فيه، ولكن جاء من يريد أن يناقش الأمر علنًا، لذلك غادرت بيتي ولذلك ترونني هنا. (يغني) «إنني مثل جُدجد، أود أن أغني، ولكن جدار التراب الذي يحيط بي يمنعني. لقد أرغمني بعضهم على الخروج من جحري، لذلك سأغني». فلنناقش الأمور، ولكن ببطء، ببطء، وإلاّ اضطررنا إلى المثول أمام محكمة البيض. لقد أرغمتموني على المجيء. وعندما تغرب الشمس، سنكون نحن لا نزال هنا نتناقش. (يغني) «إنني مثل الكلب الذي يبقى أمام الدار ولا يبرح حتى يحصل على عظمة».

الخصم: لا يمكن لأحد أن يمضي في اتجاهين في الوقت نفسه. لقد قلت هذا وذاك، ولا بد أن أحد الاثنين خطأ، ولهذا أهاجمك. (يغني) «إن اللص يتحدث مع لص آخر. إنني أهاجمك لأنك رديء»[(٧)].

وعلى الرغم من الاتجاهات نحو التصوير الرومانتيكي والمغالاة العرقية وغير ذلك من صور التحيز وتدخل المشاعر، فلا يمكن إنكار الحقيقة الأشمل التي يتسم بها القول بما للموسيقى من دور كبير في حياة الشعوب الافريقية. وطبقًا لما يقرره موسيقي معاصر من شعب «الشونا»:

«فإن قدرًا كبيرًا من التاريخ الافريقي قد جرى توارثه... في شكل أغان. فأنت إذًا [بدأت تعزف على الـ«مبيرا» وتغني]، لا تلبث أن ترى المناظر البانورامية لتلك الأيام الخالية، وأن تشهد الأشكال الغائمة التي تبدو كأشكال أحلام الماضي وقد بدأت تتركز وتتضح في الزمن الحاضر. بل إنك تكاد أن

(٧) جمعها أ. ب. ميريام، واقتبسها ر. براندل، ١٩٧١، ص ٣٩ و ٤٠.

ترى أسلافك وهم يقبلون متعثرين مرة أخرى نحو عالم الأحياء...»[٨].

إن ما كتب عن الـ«غريوت» (المنشد) في مجتمعات مالي وغينيا والسنغال وغامبيا باعتباره – أكثر من مجرد شخص يقوم بإحياء المناسبات الاجتماعية – مسجلاً ومؤرّخًا وناقلاً للأشكال الثقافية الخاصة بالمجتمع، لينطبق بأكثر من ذلك القدر على موسيقى الشونا، الذي صدرت التعليقات السابقة عن إلهام آلاته الموسيقية المسماة «مبيرا». وقد لقي الـ«غريوت» قدرًا كبيرًا من الاحتفال بأمره في ملحمة سليل الرقيق الذي عاد من الولايات المتحدة في العقد الماضي ليقتفي آثار أسلافه في غامبيا[٩]. وإذا انتقلنا من موطن الـ«غريوت» في السودان الغربي متجهين جنوبًا الى افريقيا الوسطى والجنوبية، فإننا نلتقي بنظيره وبملحمة بقاء هذا النظير في مرحلة تفوق السابقة عنفًا وتقلبًا. فحتى بالنسبة لجنوب افريقيا وما يميز تاريخها من سعي امبريالي ملحمي بما صاحبه من حروب وإخضاع عنيف، نجد أن العقود الخمسة التي تشمل الربع الأخير من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين قد تميزت أكثر من غيرها بافتقار السكان إلى الأمن وبما سجل فيها من حوادث تشتت عنيف.

بيد أن الـ«مبيرا» قد تمكنت من البقاء رغم عملية التفتت الثقافي هذه. بل إنها نجحت في خلق هوية ثقافية بين عازفيها وهواتها، بكل ما يميز تلك الهوية من بنية اجتماعية على الصعيدين الديني والعلماني. وكان من بين النتائج التي ترتبت على الانتقالات العنيفة لأقوام «الشونا» بين الكاب وافريقيا الوسطى أن أصبح من الصعب الآن أن نعرف على وجه التحديد أي قدر من آلاتهم الموسيقية – ومن الوظائف الاجتماعية لموسيقاهم – قد انتقل أو جاء إلى روديسيا الجنوبية (زيمبابوي حاليًا) من الأقطار المجاورة مثل موزمبيق وروديسيا الشمالية (زامبيا حاليًا) وتنجانيقا (تانزانيا حاليًا) والكونغو (حاليًا زائير والكونغو) وأوغندا – حيث انتشرت تلك الآلات وموسيقاها. فروديسيا الجنوبية (زيمبابوي حاليًا) هي الموطن الذي تركزت فيه أقوام الشونا بالتدريج حتى مطلع القرن الحالي (أنظر شكل ١-٨). بيد أن من المقطوع به أن ثقافة الـ«مبيرا» أصبحت رابطة توحيد بين تلك الأقوام المتناثرة، وتمكنت من البقاء رغم ما أصاب تلك الأقوام من تشتت مستمر وشديد.

وقد اعتبر «الشونا» موسيقى الـ«مبيرا» هبة من الروح السلفي العظيم المشترك بينهم جميعًا والمسمى «تشامينوكا»، الذي يبدو أنه كان شخصًا حقيقيًا تولى الملك في أوائل القرن التاسع عشر. ودخلت هذه الموسيقى دخولاً كاملاً في الحياة الاجتماعية، متغلغلة فيها إلى الحد الذي جعلها أمرًا لا غنى عنه في مختلف أوجه النشاط، من علاج وزواج ومآتم وعمل في الحقل وميلاد وتكريس وغير ذلك من أوجه الحياة والنشاط الاجتماعي العديدة. ويسود الاعتقاد بأن آلة الـ«مبيرا» نفسها «قادرة على إبلاغ نغماتها إلى السماء والاتصال هناك بعالم الأرواح»، ومن ثم فإنها في الواقع تربط أنشطة الأحياء وأفكارهم بحضور أسلافهم الروحي.

وكان العازفون من المستقرين والمتجولين على السواء، ولم يكونوا ينتظرون الدعوات دائمًا، وإن كان بعض مشاهير عازفي الـ«مبيرا» يستأجرون من مسافات تبلغ مئات الكيلومترات، إما لمجرد شهرتهم الفنية، أو لأن أسلوب عزفهم يعتبر أفضل ما يلائم هدفًا منشودًا – هو عادة دخول وسيط روحي في حالة تلبس الأرواح. ويمكن القول بأن هذا السبيل قد نجح في الحفاظ على كيان اجتماعي متماسك ثقافيًا عبر الحدود الجغرافية. وقد أطلق وصف «رحلة طويلة يخوضها المجتمع المحلي بأكمله عبر الليل» على طقوس

(٨) أ. ماجورو واقتبسها ب. برلينر، ١٩٧٨، ص ١٣٣.
(٩) أ. هيلي، ١٩٧٦.

الـ «مبيرا» التي تستغرق الليل كله وتنتقل مبكرًا الى دخول الوسيط الروحي في حالة تلبس الأرواح، ثم بعد ذلك إلى المتع الاجتماعية الخالصة للرقص والغناء والإنشاد الشعري (بما فيه الهزلي) والمحاكاة التمثيلية. كما أن الوسيط، لدى عودته إلى الحال الطبيعية، يصدر أحكامه في المنازعات ويقدم المشورة في الأمور ذات الأهمية العامة المشتركة - كالغرس والحصاد، بل وفي الأمور السياسية أيضًا.

وتقدم الـ«مبيرا» بأشكالها المتعددة دليلاً ثمينًا على التطور الداخلي للثقافات الموسيقية في افريقيا. والآلة نفسها عبارة عن لوحة مصقولة ذات أوتار مبيتة بشكلها التقليدي في قرعة مفرغة، وهي تتخذ مئات الصور، وإن كانت صورتها الرئيسية هي «مبيرا هورو دزادزيما» التي تعتبر «مبيرا الأسلاف جميعًا»؛ وهي آلة السلف العظيم «تشامينوكا» نفسه. وكان هذا الشكل هو الذي جلبه الشونا إلى الترانسفال أثناء اندفاع الـ«نديبيلي» نحو الجنوب قرب نهاية القرن التاسع عشر قبل أن يعودوا سريعًا إلى الفرار شمالاً أمام بدء الاندفاع الأوروبي نحو الداخل. وقد استخدم هذا الشكل نفسه شعبا الـ«فندا» والـ«ليمبا» في جنوب افريقيا، وشعب «الكارانغا» في الأجزاء الجنوبية من روديسيا الشمالية خلال الفترة نفسها. وعلى ذلك، فقد حظيت آلة الـ«دزادزيما» بوجه عام بمركز الصدارة طوال نصف قرن على الأقل، منذ أن وصفت وظهرت لأول مرة في الرسم الذي نشره تشارلز وديفيد ليفنغستون في عام ١٨٦٥.

بيد أن أراضي الشونا - «شونا لاند» - شهدت في أوائل القرن العشرين إدخال مذهب منافس، هو مذهب الـ«ماشاوي» الذي يستخدم شكل الـ«نجيرا» من آلة الـ«مبيرا». وفي خلال عقد واحد، بدأ هذا الشكل الجديد يحتل مكان الصدارة بما يصاحبه في كثير من الأحيان من دق الطبول - بل وعزف آلات الناي - ويفوز بالتفضيل في المناسبات الاجتماعية خاصة، مثل حفلات الزواج والميلاد، الخ. وقد أصبح أتباع كل من المدرستين يستمدون أسماءهم من آلاتهم، فيطلق أنصار الـ«دزادزيما» على أنفسهم اسم الـ«فامبيرا»، ويطلق أنصار الـ«نجيرا» على أنفسهم اسم الـ«نجانجا». وغدا هذا التقسيم الإثني متميزًا أيضًا بتوزع جغرافي يؤثر على الممارسات الاجتماعية بعدد من الاختلافات الدقيقة، ولكن دون أن يفصم الوحدة الشاملة لثقافة الـ«مبيرا».

كما أن مذكرات المبشرين والمستكشفين على السواء تثبت حالة «الانفعال» الجماعي التي تثيرها الـ«مبيرا». وتشبّه هذه التقارير صوت عزف الآلة بصوت آلة القانون أو البيان القيثاري أو بصوت آلة السبينت[١٠]. ومن الروايات المماثلة، يُستفاد أن الغناء يوحي بما يشبه الجو العاطفي لأغاني الـ«فادو» البرتغالية، التي كانت بدورها هي موسيقى الحنين المستبد إلى الوطن لدى المستعمرين البرتغاليين في أمريكا الجنوبية. ويبدو أن تجربة البعد عن الوطن تنتج سمات موسيقية متميزة يتشابه طابعها في كل اللغات.

وعلى خلاف الأشكال الأخرى للموسيقى الاجتماعية الافريقية، فإن الـ«مبيرا» لم تكن فن بلاط أبدًا، بل موسيقى صادقة شعبية الانتماء تشترك فيها كل العشائر المتناثرة. وكان الاحترام الكبير الذي يتمتع به فنانوها في المجتمع والتقدير العظيم الذي يلقاه فنهم مردهما إلى أن هؤلاء الفنانين كانوا يعتبرون الوسيط الفني بين الشعب وبين العالم الآخر. كما أنهم فضلاً عن ذلك كانوا منفتحين على الناس ومحترفين في الوقت نفسه، وأصبحوا رمزًا للتلاحم الإثني خلال فترة من التقلبات والاضطرابات العنيفة. وقد بلغت سيطرة أولئك الفنانين على أشكالهم الفنية وتمكنهم منها درجة انتهت بكسب الإرساليات نفسها إلى صف هذا الفن، على الرغم من عدائها المتوقع له في بادئ الأمر. وخلال العقد الثالث من القرن العشرين، بدأت

(١٠) ب. برلينر، ١٩٧٨، ص ٤١.

آلات الـ«مبيرا» تدخل في الجوقات الموسيقية للكنائس في روديسيا الجنوبية، وتسربت إلى الاحتفالات الموسمية للإرساليات مؤلفات موسيقية تجريبية تتخذ من آلة الـ«مبيرا» أساسًا لها، ولم يعد أطفال المدارس يواجهون بعقوبة الطرد الأكيد جزاء عزفهم على «آلة الشيطان» في ساعات اللهو والفراغ.

وقد ظل دور الموسيقى في تحقيق التكامل والترابط الاجتماعي هو أقوى مظاهر الحياة الثقافية في القارة، سواء كان ذلك في إطار الإرساليات أو خارجها؛ وظل الفنان الموسيقي يمثل ظاهرة ثقافية بالغة الحيوية والفعالية، سواء كان دوره هو دور الوسيط الروحي، أو المرفّه في المناسبات الاجتماعية، أو المؤرّخ، أو حتى فنان البلاط الذي يعمل لتسلية طبقة ثرية.

الفنون المسرحية

كانت الفنون المسرحية في معظم الحالات امتدادًا لفن الموسيقى أو تعبيرًا مركبًا من خلاله. وتبين بعض الأمثلة التي سبق بيانها مدى الصعوبة التي تحول دون وضع خط فاصل بين هذين النوعين من الفن. غير أنه مع التطور الذي طرأ في القرن التاسع عشر نتيجة الاحتكاك بالمؤثرات الخارجية، نجد أن الفنون المسرحية تحمل – أكثر من فن الموسيقى – شواهد أكثر تحديدًا على عمليات الانتقال والتحول من الصور التقليدية إلى صور التكيف المتطور. ويبدو ذلك على نحو أكثر وضوحًا في الفنون المسرحية لساحل افريقيا الغربي، بأشكالها المتغيرة والمحلية التي تكشف عن تأثير «الهجوم» المزدوج للقيود الإسلامية وللتبشير المسيحي، ولما ظاهر هذا الأخير وأيده من تأثير الرقيق العائدين إلى سيراليون وليبيريا، الذين اصطحبوا معهم ما خبروه في منفاهم السابق من أشكال فنية وصور سلوك وقيم وملابس وتعابير[١١].

وعلى مدى القرن التاسع عشر كله، كان الاحتراف المسرحي أسلوبًا للحياة في امبراطورية «أويو» القديمة في نيجيريا، يمثل تطور المسرح العلماني عن فن التصوير المقنع الذي كان جزءًا من طقوس دفن الملك المتوفي. وعندما انهارت هذه الامبراطورية تحت ضربات الفولانيين في الشمال وتأثير الحرب الأهلية ضد الملحقات الثائرة في الجنوب، أدى ذلك في الوقت نفسه إلى انتشار الفرق المسرحية المحترفة نحو الجنوب وعبر الحدود إلى داهومي (بنين حاليًا)، مع اختفائها من موطنها الأصلي. ذلك أن المسلمين المنتصرين حرّموا معظم أشكال الأداء المسرحي، وحرّموا خاصة ذلك الشكل الذي كان يُعرض في مهرجانات الأسلاف ويصور الشخصيات البشرية، لأن هذا التصوير أمر يحرّمه الدين الإسلامي تحريمًا قاطعًا.

بيد أن الانهيار السياسي لامبراطورية «أويو» – حيث كانت الفرق المسرحية تتمتع بحماية ملكية مستقرة – لم يسفر عن انتشار المسرح إلى أماكن أخرى وتحوله إلى العلمانية لفترة طويلة، لأن المبشرين لم يلبثوا بعدئذ بفترة قصيرة أن بدؤوا اندفاعهم نحو الشمال من موطئ قدمهم الأول على الساحل، وفي أعقابهم مباشرة تقريبًا الشركات التجارية المتقدّمة تحت الحماية المسلحة[١٢]. وقد أكمل هؤلاء المبشرون المهمة التي بدأها الإسلام، بأن حرّموا على معتنقي دعوتهم عضوية أي مذهب آخر. وكانت تلك الفرق المسرحية تدار مثل الاتحادات الحرفية العائلية، ويسود فيها الأسلوب المألوف لأسرار الحرفة وطقوس

(١١) ج. هـ. كوبيتوف، ١٩٦٥، ص ٨٦ إلى ١٣٣؛ ج. ف. أ. أجايي، ١٩٦٥، ص ٢٥ إلى ٥٢؛ ر. و. جولي، ١٩٦٨، ص ١٧٧ إلى ١٩٥.

(١٢) أ. أ. أياندیلي، ١٩٦٦، ص ٢٩ إلى ٧٠ و١١٧ إلى ١٢٣.

التكريس ؛ كما أن مادة عملها كانت تضرب جذورها عميقة في التراث التقليدي. وكان ذلك كله كفيلاً بأن يضفي على هذه الفرق – من وجهة النظر التبشيرية – صفة المذاهب الشيطانية الخبيثة. وعلى غرار ما فعله المسلمون، فإن المبشرين المسيحيين لم يكتفوا بتحريم الأداء المسرحي وحده، بل حرموا – وبنفس الشدة – الآلات الموسيقية التي كانت تقترن بهذه الفنون المسرحية، مثلما حدث لآلة الـ«مبيرا» في جنوب افريقيا. وقد انتهى ذلك كله إلى إيجاد فراغ لم تلبث أن ملأته ثقافة الرقيق العائدين. وقد كانت تجارة الرقيق ذات أثر حاسم في عملية التحول الديني على ساحل افريقيا الغربي على الرغم من الضرر الذي ألحقته بالحياة الثقافية، كما يتبين في المجتمعات التي تأثرت بذلك. وكما كانت الحال في جنوب افريقيا، فإن مناطق استقرار المبشرين ودوائر نفوذهم كانت تضمن للافريقيين قدرًا من الأمن من الاسترقاق، كذلك الذي كانت تحققه التبعية والخضوع للسادة المسلمين؛ وعلى ذلك فقد أصبح نبذ الفن الأصيل هو ثمن الأمان الذي لا مفر من دفعه؛ مما انتهى بدورة الإحلال الثقافي إلى الاكتمال: فقد بدأ عصر الاسترقاق بتدمير الحياة الثقافية للشعب، ثم انتهى في مرحلته الأخيرة إلى عودة أبناء الأرض (الرقيق العائدين) بثقافة جديدة بدلاً من تلك القديمة[١٣].

بيد أن «النصر» لم يكن بهذه السهولة، فقد قاوم المسرح «الوثني» هذا الهجوم مقاومة لم تقف عند مجرد احتفاظه بأشكاله، بل تجاوزت ذلك إلى تحوله تحولاً واعيًا متعمدًا إلى قاعدة للمقاومة ضد الثقافة المسيحية. وبلغ من صلابة هذا المسرح «الوثني» أنه اشترك بعد ذلك بصور عديدة في التجارب التي انصرفت إليها نخبة المستعمرين الثقافية الساعية إلى إيجاد مسرح ذي مغزى. ففي العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر، دخل الساحل الغربي في نطاق التأثير الإبداعي لأولئك المسيحيين العائدين، الواثقين من تفوق فنهم المكتسب والمتلهفين على أن يثبتوا للمستعمرين البيض – الذين يتحكمون في وجودهم – قدرة الإنسان الأسود لا على أن يتلقى فنون الأوروبيين الرفيعة وحسب، بل وعلى أن يمارسها أيضًا. غير أن هذا المسعى اعترضته – لحسن الحظ – عقبة واحدة: فعلى الرغم من هذا الجهد الواعي المقصود الذي جعل أصحابه يقطعون روابطهم الثقافية بالأهالي المحليين في الداخل، فإن هؤلاء الأهالي «ظلوا على ارتباطهم الوثيق المطمئن بعاداتهم وتقاليدهم»[١٤].

لقد انتشرت أشكال النشاط المسرحي الجديدة (الأوروبية – الأمريكية) – التي نشأت أساسًا بفضل مبادرات المغتربين العائدين إلى ليبيريا والسنغال وسيراليون – من الغرب باتجاه الشرق. وقد تعرّضت هذه الأشكال أثناء عملية الانتقال إلى إضافات جديدة أثرتها. فمع أن مسرح «الفودفيل المهجن» الذي قدمته «جماعة نوفا سكوشيا» – وهو الاسم الذي أطلقه العائدون إلى سيراليون على أنفسهم – قد لقي نجاحًا طويلاً على الساحل، إلا أنه عندما وصل إلى بلاد ساحل الذهب الأكثر وقوعًا إلى الشرق – مثل داهومي ونيجيريا – تعرض لتحوّلات ملموسة في شكله ومضمونه. وليس من المبالغة أن نقرر أنه – مع حلول العقد الأول من القرن العشرين – كان قد تجلى في غرب افريقيا شكل مسرحي جديد تمامًا، هو شكل «فريق الكونسير المسرحي». ويرجع منشأ هذا الشكل إلى عملية «تهذيب» أدخلت – كي تناسب أهل الطبقة الوسطى من سكان عواصم الساحل الغربي[١٥] – على العروض الخشنة (بل وغير المهذبة أحيانًا)، بما كان يصاحبها من جرعات كبيرة من أغاني «البحارة»، حتى تتلاءم مع الحفلات الموسيقية

---

(١٣) ج. ف. أ. أجايي، ١٩٦٥، ص ١٢٦ إلى ١٦٥.
(١٤) ر. و. جولي، ١٩٦٨.
(١٥) ب. تراوري، ١٩٧٢، الفصل الثاني؛ أو. أوغونبا وأ. إريلي (مشرف على التحرير)، ١٩٧٨.

التي كانت تحضرها أرستقراطية المستعمرين في المراكز الإدارية.

وأنشئت «أكاديميات» لأداء العروض الموسيقية التي انتهجت نهج قاعات العروض الموسيقية في العصر الفيكتوري أو نهج مسرح المنوعات (الفودفيل) الأمريكي. وقامت الكنائس المسيحية بتنظيم حفلاتها الموسيقية الخاصة، كما انجذبت المدارس إلى حمى العروض الموسيقية في مناسبات توزيع الجوائز أو زيارات كبار رجال الإدارة أو عيد الملكة فيكتوريا، الخ. ولم يشأ المبشرون السود أن يتخلّفوا عن الركب. ومن أشهر الأمثلة في هذا الصدد مثل الأسقف الموقر «صمويل أجايي كراوذر» (أنظر الشكل ٢١-٣) الذي اشتهر برعايته وتشجيعه لهذا الشكل الفني، في حين قام القسيس الموقر جيمس جونسون بتحويل كنيسة «بريدفروت» الشهيرة في لاغوس إلى مقر للأداء المسرحي[١٦]. وأضاف العائدون من البرازيل إلى ذلك كله نكهة أخرى خاصة ولكنها مألوفة، إذ وجدت موسيقاهم لها صدىً عاجلاً في الألحان التقليدية من الساحل الغربي في الكونغو، وهي الألحان التي لم يطل مدى قمعها في المراكز الحضرية بالقدر الذي يطويها في غياهب النسيان. وكان عيد الميلاد المجيد وعيد رأس السنة الميلادية في مطلع القرن العشرين وفي العقود الأولى منه يشهدان شوارع العاصمتين فريتاون (ليبيريا) ولاغوس (نيجيريا) وقد حولتها المهرجانات الصغيرة إلى ما يشبه المدن اللاتينية في أعياد المهرجانات (فييستا)، حيث يبرز وسط المشاهد كلها موكب العربة (الكاريتة) بمن فوقها وحولها من أصحاب الأقنعة[١٧].

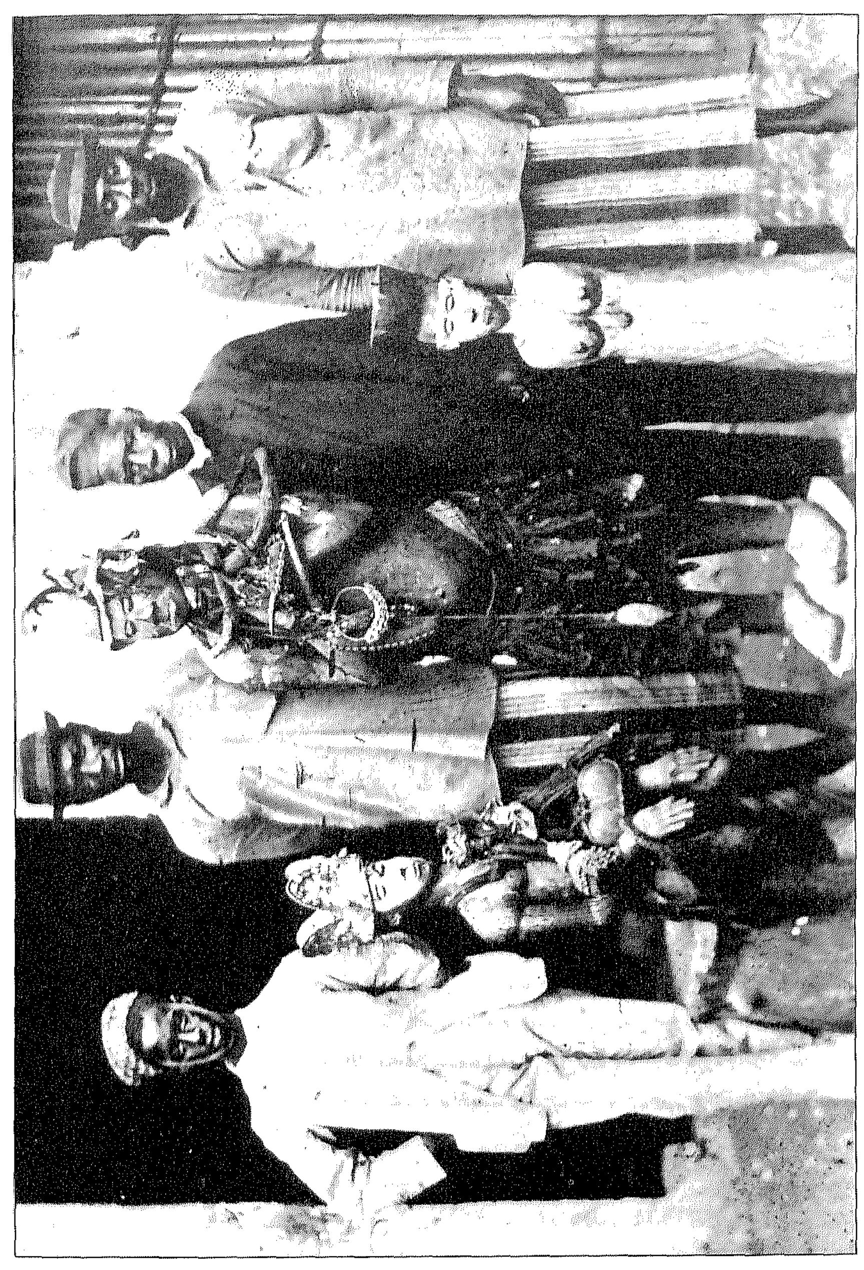
غير أن أنصار الوطنية الثقافية كانوا يعملون جاهدين على الدوام لمقاومة خطر التدمير الكامل الذي تُهدد به الأشكالُ المستوردة[١٨]. وهنا نجد مرة أخرى أن الديانة ومؤسساتها هي التي تقدم القاعدة؛ إذ أن حركات الانفصال بدأت في منطلق رفض المبالغات المتطرفة للأمبريالية الثقافية، مثل تحريم الآلات الموسيقية والألحان الافريقية في الكنيسة «العالمية». ومنذ عام ١٨٨٢ حتى أوائل ثلاثينات القرن العشرين، تعددت حركات الانفصال التي استلهمت في جانبها الأكبر من الحاجة إلى عبادة الله عن طريق الشكل الثقافي الموروث عن الأسلاف[١٩]. وهنا ظهر أيضًا تقليد «أوبرالي» فريد في غرب افريقيا – وفي لاغوس بصفة خاصة – بدأ بالأناشيد الكنسية ثم انتقل إلى التصوير الدرامي لقصص الكتاب المقدس، حتى انتهى إلى تأكيد استقلاله بالقصص العلمانية وبظهور فرق أوبرالية محترفة متجولة. وكانت هذه العملية مطابقة تمامًا لعملية تطور مسرح «أغبجيجو» – الذي كان قد اختفى آنئذ مؤقتًا – عن الطقوس الجنائزية لـ«ألافين الأويو» إلى نوع من التسلية في البلاط، ثم بعد ذلك إلى الوجود المستقل والتوسع الجغرافي. وانتقالاً من الحفلات الموسيقية العامة للموسيقى الكلاسيكية والأغاني الشعبية الانجليزية التي كانت تقيمها «الأكاديمية» في ثمانينات القرن التاسع عشر إلى المسرحية التاريخية «الملك اليجيغبو» التي عرضتها في ١٩٠٢ جمعية الدراما التابعة لكنيسة «إيغبي إيفي»، نجد أن تحولاً كاملاً وواضحًا قد طرأ على الأفكار والمشاعر، حتى بين النخبة المتأثرة بالغرب في جنوب نيجيريا. ولم ترض الكنيسة عن هذا

(١٦) ج. ف. أ. أجايي، ١٩٦٥، ص ٢٠٦ إلى ٢٣٨؛ ر. و. جولي، ١٩٦٨، ص ١٩٦ إلى ٢٠٧؛ أ. أ. أيانديلي، ١٩٦٦، ص ١٦٥ إلى ٢٣٨.

(١٧) هناك احتمال أيضًا أن تكون «الكاريتة» هي الشكل الأسباني لقناع الـ«جيليدي»، الذي عاد الآن يُستورد إلى موطنه الأصلي من أمريكا الجنوبية.

(١٨) فيما يتعلّق بالوطنية الثقافية، مع الاهتمام بصفة خاصة بنيجيريا، أنظر ج. هاتش، ١٩٧١، الفصل الثاني عشر؛ ف. أ. أو. شفارتز جونيور، ١٩٦٥، الفصول الأول والثاني والرابع.

(١٩) ب. سي. ري، ١٩٧٦، الفصل السادس؛ وأنظر أيضًا الفصل العشرين من هذا الجزء.



الشكل ٣-٢١ : الأسقف صمويل أجايي كراوذر (١٨٠٨ – ١٨٩١) في صورة التُقطت له أثناء زيارة في مدينة بنين (نيجيريا)، مع ثلاثة من الأهالي و«آلهتهم» (الصورة : الحقوق محفوظة لـ«بوبر فوتو»).

التحول ، بل أغلقت ساحات كنائسها ومدارسها في وجه هذا الفن المتطور ، غير أنها – لسوء حظها – لم تنجح إلاّ في زيادة سرعة إنشاء قاعات المسرح التي أقيمت بقدر كبير من التحدي . وقد كان الأمر في الحقيقة مظهرًا لخلاف أو شجار بين جماعات تنتمي إلى النخبة الاستعمارية وتمتلك مواردًا مماثلة تقريبًا .
ومع حلول عام ١٩١٢ ، كان التحول العلماني للترفيه المسرحي قد اكتمل إلى درجة أتاحت للإدارة الاستعمارية في لاغوس أن تنشر في جريدتها الرسمية «لائحة لتنظيم العروض المسرحية والعامة» ، تفرض على الفرق المعنية ضرورة الحصول على ترخيص قبل تقديم عروضها للجمهور . وفي مناخ الوطنية الثقافية التي سادت في لاغوس في ذلك الحين ، كان من المشكوك فيه أن تنجح هذه الحيلة الساعية إلى فرض الرقابة السياسية . ومما يلفت النظر ان هذه «اللائحة» لم تتحول إلى قانون نافذ أبدًا .

وقد ازدهرت فرق «الفودفيل» ؛ وهناك بعض الأسماء التي تنبؤنا بمصادر إلهامها ، مثل مسرحية «الشابين وفتاتهما التي من كارولينا» التي ظهرت في ساحل الذهب ، حيث نجد المدرس يالي ، وهو معلم مدرسة ، يُنسب إليه فضل بدء تقليد منوعات الفودفيل في ساحل الذهب[٢٠] . وسرعان ما تفوق عليه تلميذه بوب جونسون وفريقه الثلاثي ، وأصبح شخصية مشهورة في الأوساط الثقافية في ساحل الذهب ، بل وعلى طول ساحل افريقيا الغربي كله[٢١] . والأهم من ذلك أن تجديدات بوب جونسون هي التي ينبغي أن ينسب إليها فضل إيجاد تقليد «الحفل الموسيقي/حفل الكونسير» في ساحل الذهب ؛ وهو حفل تقيمه جماعة تتخصص في برنامج منوعات مُحدد من أغان ، وفكاهات ، ورقصات ، وتقليد أشخاص ، ومشاهد هزلية . غير أن أبرز إنجاز في مجال الاستمرار الثقافي كان هو قيام هذه الفرق بدفع شخصية تقليدية من الحكايات الشعبية إلى مقدمة عروضها ، ونعني بها شخصية المخادع أو النصاب الماكر «أنانسي» (العنكبوت) ؛ حيث تطور هذا الشكل المسرحي بسرعة إلى أداة للنقد الاجتماعي والسياسي ، إلى جانب خصوبته فيما يعرضه من مواقف هزلية خالصة .

وبحلول أواسط ثلاثينات القرن الحالي ، كان مركز بوب جونسون قد أصبح راسخًا إلى درجة حملت نوعه المميز من «الفودفيل» إلى سائر مدن غرب افريقيا . وكان في مقدور غرب افريقيا خلال ذلك العقد أن يباهي برصيد من العروض التي تقدم أغرب مجموعة من نتاج الفن «الانتخابي» أو «الانتقائي» في تاريخ المسرح . بل إن السينما – التي كانت فنًا في مرحلة الطفولة – كانت قد تركت بصماتها آنئذ على مسرح غرب افريقيا ؛ إذ أن بعض مشاهد بوب جونسون كانت مقتبسة من أعمال تشارلي تشابلن ، بما في ذلك ملابسه وطريقته المميزة في المشي . واليوم وقد انقطعت كل صلة لنا بالحقائق التاريخية لغرب افريقيا أثناء فترة السيطرة الاستعمارية لا يمكن إلاّ أن نتعجب من مشاهدة الحفلات الموسيقية المعروضة بمناسبة يوم الامبراطورية والتي تشتمل على الأغاني والأناشيد الانجليزية إلى جانب الأناشيد الدينية المسيحية ومشاهد من حياة حمّال ميناء ليبيري .

ثم نلتقي مرة أخرى بنتيجة للحكم الاستعماري تخالف تمامًا ما كان ذلك الحكم يهدف إلى تحقيقه . فبينما كان بوب جونسون يستعد لأولى جولاته الفنية في غرب افريقيا ، وكان هيوبيرت أوغوندي – الذي أصبح فيما بعد أبرز قائد للحفلات الموسيقية في نيجيريا – يجتاز مرحلة تكوينه الفني بين التأثيرين المتنافسين لأبيه القسّيس وجدته كاهنة مذهب الـ«أوسوغبو» الافريقي[٢٢] ؛ في ذلك الوقت كان أحد أخصائيي

(٢٠) ج. سي. دي غرافت ، ١٩٧٦ .
(٢١) أ. سوذيرلاند ، ١٩٧٠ .
(٢٢) أنظر م. أ. فاديب ، ١٩٧٠ ، الفصل السابع .

التربية الأوروبيين – وهو شارل بيار – قد بدأ يطبق في السنغال سياسة مناقضة لسياسة التأثير الثقافي الأوروبي في واحدة من أبرز المدارس الثانوية في السنغال. وقد يمكننا إدراك نطاق هذا التطور – مع تقدير ما لا مفر منه من البطء في تقدمه – إذا تذكّرنا الخصائص التربوية لسياسة الاستيعاب الثقافي، التي كانت تظهر في صور عديدة، منها الأعمال المنشورة للافريقيين من أنصار التفرنس، مثل القسيس بوالا، وبول هولّي، وغيرهما. وهناك أدلة قاطعة على ما قام به بوالا من بحوث علمية اجتماعية واسعة النطاق[٢٣]، درس خلالها الثقافات والفلسفات والبنى الاجتماعية واللغات، الخ، لعديد من الأقوام، مثل البامبارا، والساراكولي، والوولوف، والسيرير، والتكرور (التوكولور) والجماعات ذات الأصل المغربي في السنغال. غير أنه لم يجد في ذلك كله أي درس يمكن أن يستمد من المجتمع الافريقي للاستفادة منه في تحقيق تنمية ثقافية حديثة، ولا أي مستقبل سوى شهود «انهيار كل طرق الحياة الغليظة – بل المشينة – التي يُطلق عليها اسم الأعراف المحلية». وإذا كانت أعماله الموجهة إلى عاصمة العالم الفرنسي لم تصبح حجر الزاوية في سياسات الاستيعاب الثقافي الفرنسية، فإنها قامت دون شك بدور حاسم في تشكيل تلك السياسات.

وأمام هذه الخلفية كلها، وبعد عقود طوال من مثل هذه الرجعية، وُلدت مدرسة وليم بونتي وقيض لها أن تعيش طويلاً[٢٤]. وكانت تلك المدرسة معهدًا شهيرًا للمعلمين، تقدم لافريقيا الناطقة بالفرنسية خدمة مشابهة لتلك التي كانت تقدّمها ثانوية آتشيموتا لافريقيا الغربية الناطقة بالإنجليزية، وثانوية ماكيريري لشرق افريقيا. فقد كانت كل تلك المدارس تستهدف تقديم تعليم أوروبي أساسي لمن سيصبحون معلمين وموظفين في الدرجات الصغرى من الخدمة المدنية. وكان التعليم الثقافي الذي يدخل في مناهج مدرسة وليم بونتي تعليمًا فرنسيًا بالضرورة – مسرحيات فرنسية، وشعر فرنسي، وموسيقى فرنسية، وفن وتاريخ وعلوم اجتماعية فرنسية كلها. غير أن شارل بيار بدأ أثناء تولي إدارة هذه المدرسة توجيه التعليم الثقافي لطلبتها وجهة جديدة. فمنذ عام ١٩٣٠، بدأ الطلبة يتلقون التشجيع على العودة إلى مجتمعاتهم الخاصة كي يحددوا اختياراتهم الثقافية، ويُكلّفون بمهام تؤدي بهم إلى استكشاف أشكال الفن المحلي ومضامينه، ثم كان ينتظر من كل مجموعة تنتمي إلى منطقة معينة وتكون ممثلة في مدرسة وليم بونتي أن تعود من العطلة المدرسية مزوّدة بعرض مسرحي يستند إلى ما قامت به من بحوث، مع قيام الطلبة أنفسهم بعملية الإخراج بكاملها. ولما كانت هذه الطريقة الاجتماعية المسرحية الجديدة لا تحصر وجودها في جمهور المشاهدين المعتاد الذي كان يتألف من الموظفين الأوروبيين والافريقيين «المتعلمين»، ولا تقتصر عروضها على السنغال وحدها، فقد انتشر تأثيرها على نطاق واسع بين مختلف الطبقات الاجتماعية في افريقيا الناطقة بالفرنسية. بيد أن لنا أن نتساءل مع ذلك عما إذا كانت تلك الحركة تمثل تطورًا أصيلاً للثقافة التي استمدت منها وجودها؟

إن الجواب عن هذا السؤال لا بد وأن يكون بالنفي، على الرغم من أن التجربة لم تخل من قيمة تعليمية. فمن المغالاة أن نتوقع – في تلك الفترة – أن يكون النموذج «الكلاسيكي» للمسرح الفرنسي قادرًا على أن يفي وفاءً كاملاً بمقتضيات التعبير عن الأشكال التقليدية. فقد كان «المجتمع المحلي» الذي تمثّله مدرسة وليم بونتي مجتمعًا مصطنعًا، بينه وبين المجتمع الكبير الذي كانت تلك المدرسة تقتبس من كنوزه

(٢٣) أ. بوالا، ١٨٥٣.

(٢٤) ب. أوبيشير، في: ج. ل. بالان وك. كولون وأ. ريكار (مشرف على التحرير)، ١٩٧٢، ص ٧ إلى ١٨.

الثقافية بعد شاسع من ناحية نوعية الفكر ومن ناحية الغايات الثقافية على السواء. ولم يكن ذلك الوضع بطبيعة الحال قاصرًا على مدرسة وليم بونتي وحدها، بل كان شائعًا وينطبق كذلك على سائر المدارس والمعاهد والمؤسسات التي أقامها المستعمر للوفاء بمتطلبات مهمته في افريقيا. ومن هنا فقد كان مسرح وليم بونتي وسيلة للوفاء باحتياجات المجتمع المحلي للمستعمرين الفرنسيين إلى الاطّلاع على الغريب والاستمتاع به. وحتى عندما «ذهب ذلك المسرح إلى الناس» وعالج المواضيع الخاصة بهم، فإنه ظلّ ظاهرة غريبة لا تمس من قريب ولا من بعيد حياة الشعب الاجتماعية ووعيه الثقافي الأصيل.

النهضة الأدبية في مصر والسودان الغربي[٢٥]

في مجال الثقافة الأدبية، نجد أن مصر والسودان الغربي يقدمان مثالين متميزين، أولهما (مصر) خاص بالنهضة الأدبية، وثانيهما (السودان الغربي) خاص بالعون المتبادل – المباشر وغير المباشر – في الاختراق الثقافي لافريقيا خلال فترة الاستعمار من جانب مصالح متعارضة أساسًا.

في مصر

إن احتلال نابليون بونابرت لمصر، وإصلاحات محمد علي في الميادين العسكرية والاجتماعية والاقتصادية، وإيفاده البعثات التعليمية إلى أوروبا، وإلى فرنسا بصفة خاصة، وقيامه بإنشاء مطبعة في بولاق عام ١٨٢٢، كل ذلك مهد السبيل لبدء قيام علاقة جديدة بين عالمين: هما عالم الغرب وعالم الشرق الإسلامي، وآذن بدخول مصر عصرًا جديدًا. ووجدت هذه المرحلة التحضيرية للنهضة الأدبية في مصر دافعًا زاد من سرعتها في عهد الخديوي اسماعيل (١٨٦٣ – ١٨٧٩)، وبلغت منطلق التطور الحاسم منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر فصاعدًا.

وقد ساهمت عوامل عديدة إسهامًا كبيرًا في خلق البيئة الضرورية لازدهار ثقافة عربية حديثة. فقد كانت هناك الهجرة المستمرة للمثقفين اللبنانيين والسوريين – المسيحيين في معظمهم – إلى مصر[٢٦] اعتبارًا من أوائل العقد الثامن من القرن التاسع عشر، حيث لجؤوا إليها هاربين من الحكم العثماني المستبد

(٢٥) أسهم في إعداد هذا القسم عن النهضة الأدبية في مصر الأستاذ ي. أ. طالب من قسم دراسات الملايو بجامعة سنغافورة (المحرر).

(٢٦) توجد من بين هؤلاء المهاجرين ثلاث شخصيات كانت مسؤولة إلى حد بعيد عن تعريف جمهور قرائها بالتيارات الرئيسية للفكر الليبرالي والعلمي الفرنسي والبريطاني في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهذه الشخصيات هي: فرح أنطون (١٨٧٤ – ١٩٢٢) مؤسس مجلة **الجامعة**، ويعقوب صروف (١٨٥٢ – ١٩٢٧) محرر مجلة **المقتطف** الواسعة الانتشار والتي كانت وسيلة لنشر نظريات داروين وسبنسر في التطور والتعريف بها على نطاق واسع، وجورجي زيدان، وهو كاتب غزير الإنتاج في موضوعات عديدة متنوعة، وخاصة في مجلته **الهلال**، التي تثقفت عليها أجيال متتابعة، لا في مصر وحدها بل في المشرق العربي كله.

وكان أبرز الكتّاب المسلمين هو فتحي زغلول، الذي قدم الفكر السياسي وعلم الاجتماع الغربيين من خلال ترجماته العربية لأعمال مختلفة، مثل كتاب بنثام عن «أصول الشرائع»، وكتاب روسو عن «العقد الاجتماعي»، وكتاب إدمون ديمولان عن «سر تفوق الأنجلو سكسون». وقد كان خير خلف له في هذه المهمة لطفي السيد، محرر جريدة **الجريدة**، و«نبي الليبرالية والنفعية في مصر».

وللإطّلاع على التفاصيل، أنظر ج. م. أحمد، ١٩٦٠، وأ. حوراني، ١٩٧٢.

وهم متشبعون بما تبنوه من أفكار تلقوها عن الغرب في مجالات السياسة والعلم والأدب. وفي مصر نفسها، ظهرت بين المسلمين نخبة جديدة تشبعت بالأفكار الإسلامية التجديدية لجمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده، ولم يلبث أن انضم إليهم الباحثون والعلماء المصريون العائدون من أوروبا بعد أن تلقوا فيها برامج دراسية مشبعة بالمبادئ الأنسية، حيث أثمر ذلك كله جماعات عدة من الكتّاب ذوي الاهتمامات ووجهات النظر المتعددة.

وشهدت البلاد تطورًا اقتصاديًا وتحولات امتدت إلى إنشاء المجامع والمؤسسات والجمعيات العلمية، وإنشاء دار الكتب الوطنية في ١٨٧٠، وإقامة الجامعات العلمانية وإصلاح المعاهد الدينية القائمة (مثل الأزهر)، وإقامة نظام تعليم حديث، حيث أدى ذلك كله إلى «إيجاد جمهور يتمتع بوقت فراغ وبالتعليم وبالاهتمامات التي تجعل منه جمهورًا قارئًا، مفضيًا إلى نتيجة تعتبر – بالقياس إلى الوضع الذي سبقها – نهضة أدبية وفكرية حقيقية»[(٢٧)]. غير أن الإنتاج الأدبي المحلي استمر يعتمد اعتمادًا كبيرًا على ترجمة الأعمال الأوروبية، التي بدأ نشاطها قبل فرض الحماية الإنجليزية على مصر ثم استمر يزدهر في ظل هذه الحماية. ومع مرور الوقت، أخلى كل هذا مكانه لأعمال الاقتباس والتقليد، وأخيرًا للأعمال الإبداعية الأصيلة.

واقترنت هذه اليقظة الثقافية بتغير المناخ السياسي في مصر في أواخر القرن التاسع عشر، حيث انعكس هذا كله في تطور الصحافة على نطاق واسع. ففي عام ١٨٩٨، كانت توجد في مصر ١٦٩ صحيفة – بين جريدة ومجلة – زاد عددها إلى ٢٨٢ في عام ١٩١٣[(٢٨)]. وبتأثير المصلح الإسلامي الكبير جمال الدين الأفغاني[(٢٩)]، لقيت الصحافة الدورية الثناء والتشجيع بوصفها أداة للتثقيف أو التسييس، وأصبحت تمثل بصورة متزايدة وسيلة التعبير المفضلة لدى جيل كامل من الشخصيات الأدبية وقادة الفكر بعد الحرب العالمية الأولى. وعلى هذا النسق نفسه، أصبحت الصحف الإخبارية بدورها وسائل لنقل التجارب التي تجري في مجالات الأشكال الأدبية الجديدة، مثل القصة القصيرة، والمسرحية، الخ...، وأدت الحاجة للتعبير عن الأفكار الأجنبية المكتسبة حديثًا ولتفسيرها إلى تطور اللغة العربية إلى «عربية فصحى جديدة».

بيد أن الخلاف الذي نشأ عن ذلك، حول ما إذا كان الأجدر هو إصلاح العربية الفصحى الموروثة أو تطويرها إلى عربية جديدة تلائم مقتضيات الأدب المصري المعاصر، هذا الخلاف أصبح مثار نزاع بين فريقين: فريق الكلاسيكيين أو التقليديين وفريق أنصار التجديد العصري. وكان الأولون يناصرون «الأسلوب المتحذلق المرصع بالغموض، المزين بالبديع وأشكال الاصطناع المتفيهق التي تميز ثقافة البلاط». وكانت غالبية أعضاء الفريق الثاني من المهاجرين السوريين واللبنانيين ذوي الخلفية التعليمية الغربية والعقيدة المسيحية، وكانوا من أنصار «اللغة البسيطة المباشرة التي تسع الألفاظ العامية والكلمات الأجنبية المعربة».

وكانت أكبر قضية في الصراع الثقافي الذي ترتب على ذلك هي قضية القيم – قضية المثل والمعايير الغربية في مواجهة المفاهيم الإسلامية التقليدية. وكان صراع الأفكار هذا في مرحلته الأولى يدور في جوهره حول الاكتساب الجاهد الشاق للأفكار من الغرب أو مجرد الوقوف من هذه الأفكار موقف الإهمال

(٢٧) ن. صفران، ١٩٧١، ص ٥٧.
(٢٨) م. زويمر، في: ج. ر. مات (مشرف على التحرير)، ١٩١٤، ص ١٢٩.
(٢٩) أنظر أ. أ. قدنسي – زاده، ١٩٨٠، ص ٤٧ إلى ٥٥.

واللامبالاة. وكانت المجابهات بين الموقفين المتضادين تجري على صورة اشتباكات ثقافية وتفتقر إلى «مراكز ثقل متماسكة». غير أن النصف الأول من القرن العشرين شهد ازدياد حدة الإحساس في جميع نواحي نظم القيم التقليدي بما تحمله ظروف الحياة الجديدة من عناصر التحدي الثقافي الخارجي. وكانت أولى الاستجابات لهذا التحدي وأكثرها حيوية هي تلك التي تركزت حول قضية السلطة – بين الإسلام الإصلاحي النشط من ناحية والحركة الليبرالية العقلانية من ناحية أخرى[٣٠]. ولقيت هوية مصر الثقافية والوطنية تفسيرات عديدة، فكان هناك التفسير الفرعوني – المتوسطي الذي تقدم به أدباء مثل توفيق الحكيم ومحمود تيمور وطه حسين في مختلف كتاباتهم الاجتماعية والأدبية والتاريخية[٣١]، وعروبة الكواكبي[٣٢]، والاتجاه إلى التقليل من شأن البعد الثقافي الافريقي لمصر من جانب معظم أدبائها إلى أن ظهرت الناصرية.

وكان لهذا التحول الثقافي في مصر في ظل الحكم الأجنبي خلال هذه الفترة آثاره التي أدت إلى تزايد الوعي السياسي الذي وجد تعبيرًا له بعد ذلك في الحركة الوطنية الوليدة.

في السودان الغربي

تشير الدلائل إلى أن منطقة السودان الغربي في غرب افريقيا قد تعرّضت لنوعين من المصالح المتعارضة كليًا خلال فترة الاستعمار، أولاهما المصالح الأوروبية، وثانيهما المصالح الإسلامية الذي مثلها الـ«ديولا». وكانت الظروف التي أتاحت ذلك تتمثل في البنية الاجتماعية لأهل السودان الغربي، حيث كان يسود بينهم نظام الطبقات التقليدي الذي يقر سلطان جماعات الحرفيين المهرة على المواد في المنطقة الجغرافية المرتبطة بحرفتهم، ويؤدي تطبيقه إلى تمتع «الإمام» أو «العالم» (المعلم الديني) باحتكار السلطة في مجال المعرفة والقراءة والكتابة والاتصال، وبممارسة هذه السلطة ممارسة غير مباشرة على العلاقات التجارية التي اتسعت مع الاستعمار الأوروبي.

ومن الناحية التاريخية، كان «العالم» نفسه ينتمي لجماعة فريدة من نوعها، تؤلف وحدة ثقافية متميزة مسيطرة في أغلب الأحيان – متناثرة بين الشعوب غير المسلمة في السودان الغربي، تميزها عقيدتها الدينية وتنظيمها التجاري الفعّال. وكان أعضاء هذه الجماعة يسمون الـ«ديولا». وكان الهدف الأساسي من تغلغل الديولا في أقطار السودان الغربي هو التجارة، وكانت هجرتهم إلى مختلف المدن، مثل بوبو – ديولاسو، وكونغ، وبوندوكو، الخ... تسير على خطى طرق التجارة من مصادر الذهب في ساحل الذهب وفولتا العليا وغيرها من المناجم القائمة في المنطقة المدارية، لتنتهي على طول طرق القوافل في الصحراء الكبرى[٣٣]. ولم يقتصر إسهام الديولا على إنشاء المدن، بل إنهم أنشأوا كذلك مراكز أو نقاطًا حضرية

---

(٣٠) نخص في ذلك بالذكر تلك الخلافات العنيفة التي أثارتها الأعمال الباعثة على الجدل التي كتبها مؤلفون متأثرون بالثقافة الغربية، مثل كتاب «في الشعر الجاهلي»، القاهرة ١٩٢٦، للدكتور طه حسين، الذي أثار التساؤلات حول بعض أسس العقيدة الإسلامية.

(٣١) أنظر بصفة خاصة: طه حسين، «مستقبل الثقافة في مصر»، القاهرة ١٩٣٨ (تُرجم إلى الانجليزية عام ١٩٥٤).

(٣٢) كما عبر عنها في كتابه «أم القرى»، بور سعيد، ١٨٩٩.

(٣٣) من أجل مزيد من التفصيلات حول الديولا أنظر ي. بيرسون، ١٩٦٨ – ١٩٧٥؛ الجزء الأول، ص ٩٥ إلى ١٢٢؛ وي. بيرسون، في م. كراودر (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ١١٣ إلى ١٢٦.

متطرفة أصبحت حلقات اتصال بين المراكز الرئيسية وبين طرق القوافل التي تعبر الصحراء الكبرى. غير أن «الديولا» (وهو اسم يصف مهنتهم الرئيسية - وهي التجارة) كانوا يهتمون كذلك بالمحافظة على ثقافتهم الإسلامية وبالدعوة لها وتعزيزها ، فكانوا بذلك حلقة اتصال مهدت للمزيد من تغلغل المغاربة والعرب في المناطق المطيرة من ساحل افريقيا الغربي. ولا تزال توجد سجلات عن «الإجازات الدراسية» التي أخذها علاّمة من الديولا ، وكان يحمل لقب «كاراموكو» - وهو لقب يمثل مرتبة أعلى من تلك التي يحتلها العالم العادي - حيث قام خلالها بزيارة مراكز العلم في القاهرة وخلّف في دوائرها الشرعية فتاوى فقهية ممتازة (تعادل في شهرتها أعمال وليم آمو ، العبد الغاني السابق ، الذي ألّف كتبًا فلسفية وقدّمها لجامعتي فيتنبرغ وفيينا في ألمانيا في القرن الثامن عشر)[٣٤].

وإذا كانت ثقافة الإسلام الأدبية التي تغلغلت في مناطق عدة من غرب افريقيا هي في معظمها ثقافة محافظة وخطابية وجامدة ، يتمثل منهجها في الحفظ عن ظهر قلب أكثر مما يتمثل في التفهم المرن ، ويقتصر محتواها أساسًا على التفسير والشريعة (الحديث والفقه) ، إلاّ أن التنقل المستمر للدارسين والعلماء بين الساحل الغربي وشمال افريقيا والشرق الأوسط حتى القرن العشرين ، والتجارة الثمينة في المخطوطات التي ازدهرت إلى جانب السلع الأخرى الدنيوية في تجارة الديولا ، كل ذلك يشهد بما كان للعلم العربي من صفة التفتح الثقافي بين أصحاب هذه الثقافة من الافريقيين. وتدين الكتابات التاريخية للدارسين العرب بقدر ما تدين لنظرائهم في المدن الساحلية التي اصطبغت بالصبغة الأوروبية أو لإنتاج «المهاجرين» المستغربين. وعلى سبيل المثال ، فقد أُجريت دراسات حول مكتبات المعلمين في سنة ١٩٢٠ خصوصًا في ساحل العاج ، أسفرت عن وجود مخطوطات في مجالات التاريخ ، واللغة (النحو العربي) ، والشعر ، والرياضيات ، والمنطق ، والفقه ، الخ[٣٥].

وإن وجود ثقافة أدبية ، حتى بين نخبة ضئيلة متعلمة على قمة هرم من الأميين ، هو أمر له نتائجه الضخمة - لا بالنسبة للأغلبية فحسب ، وإنما أيضًا للثقافة الأجنبية التي استمدت من قوانينها أو من عناصرها الرئيسية الأسلحة الأدبية لتلك النخبة. ويصدق هذا أكثر ما يصدق بصفة خاصة عندما تنمو هذه الميزة الأدبية في خدمة الدعوة لتلك الثقافة الأجنبية. وعلى ذلك ، فإن تجربة الإسلام لم تختلف عن تجربة الاقتحام الأوروبي المسيحي لثقافة الشعوب المحلية إلاّ من حيث النوع فقط ، وليس من حيث النتائج. ولا شك أن مواجهة ثقافتين أدبيتين متعارضتين تاريخيًا وتلاقيهما على أرض «سلبية» من شأنها أن تسبب ردود فعل حادة من جانب الثقافتين ، ولا سيما من جانب الثقافة التي وصلت أولاً والتي ترى أن الأرض التي هيأتها بحرص وعناية قد أصبحت محلاً للاقتحام والغزو عشية حصاد النتائج. وبطبيعة الحال فإن الجانبين في هذه الظروف يتجاهلان ، أو يكونان على استعداد لإنكار الوجود السابق لقيم أصيلة على الأرض المتنازع عليها ، مفترضين - وفق ما يناسبهما - أنها منطقة فراغ ثقافي. ثم إن النظم الثقافية الافريقية تتميز بالتسامح الذي يميل إلى التلفيق باستيعاب العناصر الجديدة وإتاحة مكان لها داخل تلك النظم ، وقد أضفى ذلك بطبيعة الحال مصداقية معينة على افتراضِ الفراغ الثقافي هذا. وكان من بواعث السخرية أنه - من بين الثقافتين المتنافستين - فإن الثقافة التي تميزت هي نفسها بقدر من هذه الإمكانية التوفيقية - أي الثقافة الإسلامية - هي التي خسرت العنصر الرئيسي لسلامتها المتوارثة - بما في ذلك «أرثوذكسيات» الانقسامات المتأخرة - وذلك في سياق السلبية التقبلية الظاهرية لأهل الثقافة المحلية.

(٣٤) من أجل مزيد من التفصيل أنظر و. أبراهام (مشرف على التحرير) ، ١٩٦٤ ، ون. لوشنر ، ١٩٥٨.
(٣٥) إيي. ويلكس ، في ج. غودي (مشرف على التحرير) ، ١٩٦٨.

وقد سبق أن علّقنا على بعض الأساليب التي التجأ إليها «السكان المحليون» للاحتماء من آليات الإنكار الثقافي التي استخدمها الاستعمار الغربي. وكان مقدرًا للثقافة الإسلامية أن تلقى المقاومة نفسها لجهود الدعاة الذين تمثلت هيئتهم في «الديولا». بل حدث في بعض الحالات أن أصبح المجتمع المحلي للديولا مستوعَبًا استيعابًا كاملاً في المجتمع المحلي الذي سعى إلى الدعوة بين أفراده. حقيقة إن حالات هذا الاستيعاب الكامل كانت نادرة، ولكن أ. ويلكس يذكر في دراسته القيمة[٣٦] مثالاً هامًا لذلك – هو مثال «تيغارا» الـ«جيرابا» في شمال غربي غانا. وقد جرت عملية الاستيعاب في هذه الحالة بصورة غير محسوسة. فكما سبق القول بالنسبة لحالة الطقوس الجنائزية في كانتون (منطقة) كومينا، احتفظ الافريقيون بسيطرتهم أو وصايتهم على الأرض من الناحيتين المادية والطقوسية، بحيث أنه بينا كانت الاتصالات في المدن مع بعثات «التحضير» الفرنسية والإسلامية تسفر عن مزايا لا يمكن إنكارها «للمهتدين» الجدد إلى الإسلام أو المسيحية، كان «التنقل» الموسمي بين الريف والمدينة نفسها مؤديًا إلى «إزاحة» الجماعات والأفراد «غير المرتبطين». وكان ذلك هو مصير الديولا.

ويجب أن نتذكّر بالإضافة إلى ذلك أنه مع تطور الاستعمار إلى حقيقة منظمة وتكاثر ظهور الصناعات في المدن، جاء المهاجرون من الشمال الإسلامي البعيد (مالي وموريتانيا) لينضموا إلى القوى العاملة في مدن الجنوب. واجتذبت هذه الحركة جهود «العلماء» أو «الكاراموكو» الذين لم يلبثوا أن اتخذوا مستقرهم بين ظهراني المجتمع المحلي في المدينة. واتساقًا مع استراتيجية التجديد أو التنشيط الإسلامي، حاول الديولا أن يحافظوا على الاتصال الدائم بين المجتمعات الإسلامية المحلية عن طريق إيفاد «العلماء» إلى المجتمعات المحلية التي تظهر عليها دلائل الانتكاس أو الردة. وكان من أثر هذا الطلب على خدمات العلماء أن أُرهقت إمكانيات هؤلاء الأمناء على الدين الصحيح. وفضلاً عن ذلك، فإنهم كانوا في أحيان كثيرة يعزفون عن التخلي عن حياتهم الرخية في المدينة، حيث استقرت هيبتهم المستمدة من الاعتراف بهم «كقادة للفكر»، نظرًا لدورهم في الوساطة بين العمال المهاجرين من ناحية و«التوباب» (أي البيض الأوروبيين) من ناحية أخرى، وفي القيام بمهام المحاسبين للوسطاء الجدد الذين يتعاملون مع شركات الإنتاج. ومن هنا أصبح الانتقال لخدمة احتياجات مجتمع ريفي محلي من الديولا نوعًا من الفرض غير المرغوب فيه لدى هؤلاء «العلماء». بل إن النداء لم يكن في أحيان كثيرة خاصًا بمجتمع محلي من الديولا، إذ أن قيمة الدراية بالقراءة والكتابة والحساب كانت عالية لدى غير المسلمين، ولدى سكان القرى الريفية في كثير من الأحيان، كما كان يحدث أن يصدر النداء عن زعيم محلي أو مزارع يتجه بندائه إلى الديولا المحليين طالبًا معلمًا. وكان الألمعي المحلي يتحول في بعض الأحيان إلى طالب علم متنقل من أحد العلماء إلى الآخر. وكان الكثيرون من أهل تلك المناطق في القرن التاسع عشر يتطلعون إلى اكتساب الهيبة التي تتمتع بها النخبة المتعلمة، المسلمة في أغلبها. وكان الطالب النجيب يتقدّم من درجة إلى درجة حتى ينتهي إلى درجة الـ«كاراموكو» أو العالم الجهبذ، الذي يتمتع بسلسلة «إسناده» الخاصة التي تمتد حلقاتها عبر الزمن الماضي إلى علماء جهابذة أسطوريين، وقد تمتد حتى تصل إلى النبي (صلعم) نفسه. وفي الكتاب البديع الذي ألّفه الشيخ حميدو كاني بعنوان «مغامرة متعددة الأوجه Ambiguous Adventure»[٣٧]، نجده يصور لنا مدى ما يمكن أن يستبد بشخص «وثني» من إعجاب بجماليات التعاليم الإسلامية في أحد المستقرات المحلية في السودان الغربي.

(٣٦) المرجع السابق، ص ١٦٥.
(٣٧) سي. هـ. كان، ١٩٧٢.

لم يكن كل المؤلفين المستغربين في غرب افريقيا آنئذ يرون في التحدي الثقافي الإسلامي أمرًا يتعارض بالضرورة مع العبقرية الأصيلة للأفارقة أو أمرًا لا يتفق مع القيم المسيحية التي كانت تنتشر آنذاك انتشارًا محمومًا عن طريق محطات أو مراكز التبشير التي أنشأها السود الذين اعتنقوا المسيحية على طول أنهار النيجر والفولتا والسنغال. وكان علماء الاجتماع والمربون من أمثال القسيس بوالا (أو مواطنه الشهم، الجندي العالم بول هولي) يرون أن اللغة العربية والثقافة الإسلامية جديرتان بالدراسة، ويفضل أن يكون ذلك في المعاهد العليا في فرنسا حيث ينعدم احتمال امتداد عدواهما إلى الأفارقة السريعي التأثر. وذهب الأسقف النيجيري أجايي كراوذر إلى أبعد من ذلك، معلنًا استعداده للسماح بدراسة هاتين المادتين وتعليمهما[٣٨]، إذ أن ذلك يمكن أن يؤدي، من خلال ترجمة الكتاب المقدس وكتاب العبادات المسيحية إلى اللغة العربية، إلى تحسين «المظاهر الأكثر فظاظة» في المعتقدات الإسلامية والمجتمع الإسلامي!

أما إدوارد ويلموث بلايدن، الذي وُلد في جزيرة سانت توماس من جزر الهند الغربية ثم هاجر إلى ليبيريا واستقر فيها، فكان يعتقد اعتقادًا جازمًا أن الثقافة الإسلامية – من بين حضارات العالم الرئيسية كلها – هي الأكثر ملاءمة لمزاج الأفارقة ولواقعهم الثقافي. وكان الإسلام في نظره مجرد عنصر – وإن يكن عنصرًا رئيسيًا – من عناصر إعادة صياغة ثقافة افريقية للأفارقة، تتمتع بمؤسساتها وضماناتها البنيوية الخاصة[٣٩]. وكان هذا الرائد الذي بشر بفكرة «الزنوجة» يؤمن إيمانًا لا يتزعزع بضرورة إعادة التوجيه الكاملة للتعليم الأفريقي بغية تحويله عن اتجاهه المتركز حول ما هو أوروبي إلى اتجاه آخر يتسق مع متطلبات الواقع الافريقي. وكان يرى أن هناك دورًا رئيسيًا في هذا التحول ينبغي أن تنهض به الحضارة الإسلامية – العربية، التي أحدثت في نفسه أثرًا عميقًا بما تتميز به من «ثقافة أدبية ونشاط فكري». وقد تعقب بلايدن تاريخ الإنسان الأسود في أحقاب الزمن الماضية، ونشر ما انتهى إليه من أنه كانت توجد في الماضي حضارة سوداء في مصر، وجعل هيرودوت في مركز أعلى من الكتّاب الأوروبيين اللاحقين عليه، ناعيًا عليهم أنهم «لم يكونوا معاصرين» لما يصفونه من أحداث، بالإضافة إلى أنهم قد جعلوا من علمهم خادمًا طيعًا لأحكام مسبقة عنصرية[٤٠].

ولكن كفاح بلايدن من أجل إعادة التوجيه الثقافي للافارقة لم يقتصر على مجال التاريخ القديم كمادة رئيسية. إذ أن الأحداث القريبة في تاريخ الافارقة، وامتداد ثقافتهم وعبقريتهم وانتشارها – حتى في ظروف غير مواتية – إلى «العالم الجديد»، كل ذلك حفز بلايدن إلى أن يفحص كتب التاريخ ويعلن أن تاريخ الشخصيات الأوروبية، مثل الأميرال (أمير البحر) نلسون، ينبغي أن يهمل تمامًا كي يُستعاض عنه بتاريخ الأبطال السود، مثل «توسان لوفيرتيور». وقد كان ذلك كله كلامًا ثوريًا – بل وخطرًا، إذ كان معناه بداية مدرسة جديدة في تحليل الجانب الأكبر من التجربة الافريقية الحديثة، ومن ثم فقد رُؤي أنه أكثر خطورة من مناصرة بلايدن لدراسة اللغة والثقافة العربيتين في نظم التعليم في افريقيا الغربية، وبشكل خاص في الجامعة التي اقترحها. فلا عجب إذن في أن هذه الجامعة لم تر النور في حياة بلايدن. غير أن الدلائل التي لدينا اليوم تثبت أن هذا «المنفي السابق» من غرب افريقيا، الذي كان على دراية تامة بتقاليد الغرب الأوروبي، كان هو أكبر وسيط مؤثر في انهيار سطوة التبشير المسيحي في ساحل افريقيا

(٣٨) ر. و. جولي، ١٩٦٨، ص ١٨٨ و ١٨٩.

(٣٩) المرجع السابق، ص ٤٦ و ٤٧ و ٢١٨ و ٢١٩.

(٤٠) أ. و. بلايدن، ١٨٨٧.

الغربي. ففي ٢ يناير/كانون الثاني ١٨٩١، ألقى خطابًا في جمع حاشد في القاعة الكبرى بكنيسة «بريد فروت» في لاغوس، أكّد فيه على التعارض التام بين النظام الكنسي الأوروبي وبين مجتمع الافارقة وتقاليدهم وتراثهم. وبعد أشهر قليلة، حدث في لاغوس أيضًا أول انقسام في كنيسة بريدفروت «التقليدية»، وأسفر عن مولد «الكنيسة الافريقية الوطنية المتحدة»، مما أثر بدوره – كما سبق البيان – في الحياة الثقافية للأفارقة مع انتشار هذه الحركة غربًا وشمالاً في افريقيا الغربية[٤١].

الأدب باللغات الأوروبية

يمكن القول بأن الثقافة الأدبية باللغات الأوروبية في غرب افريقيا ووسطها كانت تمثل القوة الرئيسية في مجابهة الاستعمار. وقد احتفظ الأدب الشفاهي بمكانته كمتنفس عن طريق السخرية، وكذلك بقي التمثيل الصامت والرقص والمستحدثات في أشكال التمثيل المقنع كوسائل تسجل الظاهرة الاستعمارية وتعلق عليها. ولكن الأدب المكتوب بلغة المستعمِر، في أشكاله الصحفية وفي الشعر والدراما والرواية، هو الذي كان يعبئ الخيال الأدبي ويجنّده في خدمة مناهضة الاستعمار[٤٢]. وقد شهد ساحل افريقيا الغربية، من ليبيريا إلى لاغوس، إنتاجًا للمنشورات والكراسات على نطاق مناظر لما كان يجري في انجلترا في القرن الثامن عشر. وكان الأمر مماثلاً لذلك في كينيا، وإن كان يبدو أن الجالية الآسيوية في ساحل افريقيا الشرقية هي التي كانت تسيطر على الجانب الأكبر من هذه الحركة كما كانت تسيطر على معظم الصحف. وكانت المنشورات القصيرة ذات تكاليف الطباعة الزهيدة والتي يسهل توزيعها تشن الحملات المتتالية ضد السيطرة والاستغلال الأجنبيين، وضد أعمال الغش والخداع التي ترتكبها الإدارة الاستعمارية، وضد الافتئات المتزايد على أسلوب حياة الشعوب وكرامتها الاجتماعية. وقد حصلت لواندا البرتغالية على أول مطبعة في عام ١٨٩١، وبدأ مع وصولها عمل الصحافة النشطة في مناصرة قضية الأفارقة. وكانت تلك الفترة تتميز بشدة الاهتمام بالأسلوب اللغوي، أيًا كانت لغة الاستعمار المستخدمة. وفي الاتهامات العنصرية التي وجهها «أحمدو دوغاي كليدور» السنغالي ضد الفرنسيين يتبين مدى الاهتمام بدقة الأسلوب النثري في فورات الغضب والاستنكار. أما الالتماسات التي كانت تقدّم إلى الوزارة البريطانية فقد أصبحت فنًا قائمًا بذاته ونماذج للنثر الدبلوماسي الجدير بالدراسة.

إن «البرلمانيين» الأوائل – المعينين والذين «استوعبتهم» الإدارة الفرنسية، والمتحدثين باسم الجماهير الذين اعتمدهم النظام البريطاني أعضاء في المجالس التشريعية المزعومة – هؤلاء كلهم استخدموا لغة الحاكم الأجنبي كي يدمّروا أوهامه فيمن حسبهم موظفين تنفيذيين في أسر الاستعمار. ومن هنا فإننا نجد رجلاً مثل وليم غرانت، محرر صحيفة «وست أفريكان ريبورتر» يشعر بالامتنان الحقيقي لجمهوره البريطاني بل ويداهنه ويتملقه لما يمكن أن يسديه من خير وإحسان، ولكنه رغم ذلك يكتب (أو يسمح بنشر) الإدانة الملتهبة التالية في صحيفته (١٨٨٢): «إنها لطخة دائمة ومستمرة في علاقات تعامل الأوروبيين مع افريقيا أن تأتي كل باخرة مقبلة إلى الساحل... بكميات كبيرة مما يعتبر عديم القيمة نسبيًا في التبادل نظير ما هو قيم ومفيد. ولو كانت هذه الأشياء عديمة القيمة فحسب، ولكنها سخافات لا ضرر منها تقدّم نظير سلع ذات قيمة، لكان الجانب الأخلاقي في هذا التبادل أمرًا جديرًا بالنقد، فما

(٤١) ج. ف. أ. أجايي، ١٩٦٥، ص ٢٥٤ و٢٥٥؛ أ. أ. أياندیلي، ١٩٦٦، ص ٢٠١ إلى ٢٠٣.
(٤٢) أنظر سي. هـ. كان، ١٩٧٢؛ م. بيتي، ١٩٧١؛ أ. ك. أرماح، ١٩٧٣؛ و. أ. ج. سيكيي، ١٩١٥.

الحال إذن وهذه الأشياء ليست مجرد تفاهات عديمة القيمة ... ولكنها مدمرة ومخربة بالفعل في كثير من الأحيان. إن الأوروبيين يحملون إلى بلادهم ما يزيدهم ثراءً ، تاركين للأفارقة ما يفقرهم ويقضي عليهم. وإنه لأمر محزن أن نجد التجارة الأوروبية في حالات كثيرة تترك عميلها الافريقي على حالة العري نفسها التي وجدته عليها ... إن الأوروبيين لن يجدوا في افريقيا موطئ قدم ثابت لأفكارهم الحضارية إلاّ إذا أصبح الإنصاف والعدل هما أساس العلاقات التجارية بين الأوروبي المستنير المتعاظم وبين الافريقي « البدائي » . ولكن طالما استمرت براميل الروم تترى واحدًا بعد آخر ... فلا جدوى هناك على الإطلاق من كل تعزيزات جهود الإرساليات التبشيرية أو من العظات التى يردّدها المحترفون أو أهل الخير عن البركات المزعومة للحضارة الأوروبية »[٤٣] .

وكان غرانت مكافحًا متحمسًا من أجل الإصلاحات التعليمية ذات التوجه الافريقي ، متأثرًا أعمق التأثر بـ« إدوارد بلايدن » ، ساعيًا إلى إقامة نظام تعليمي تستقر الجامعة على قمته ، ولكن باعتبارها مؤسسة تستهدف النهوض بالبحوث والتعليم في المجالات المتصلة بافريقيا ، وليس مؤسّسة منصرفة إلى « التعليم الأدبي التقليدي الذي يرسخ الثقافة والقيم الأوروبية » . فالواجب – كما قال – هو « تعليم الافريقي نفسه بنفسه » . أما سجلات « جمعية حماية حقوق الوطنيين » في ساحل الذهب خلال العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين – وخاصة خطب جـ. أ. كيزلي هيفورد وأحاديثه ، فإنها مليئة بروائع من النثر الفيكتوري المرصع بسخريات ماحقة ذات دقة كلاسيكية لا تُبارى. وقد حدث للكثيرين من مأموري المناطق – وهم يتجولون في مناطقهم التي تمت « تهدئتها » – أن فوجؤوا بخوض التجربة المزعجة التي تتمثل في استقبالهم ليستمعوا إلى « كلمة ولاء » خرجوا بعدها ينتفضون غضبًا من « الوقاحة الماكرة » للخطباء السود المتمرسين الناطقين بالانجليزية.

وفي عام ١٩١١ ، كتب كيزلي هيفورد رواية « أثيوبيا الطليقة »[٤٤] ، وهي من أولى الروايات الافريقية ، حيث تمثل محاولة صيغت في مزيج من الأساليب المختلفة التي تتراوح بين التهكم اللاذع والإدانة الحارة للجشع والغطرسة العنصرية اللتين اتسم بهما تقسيم افريقيا واستعمارها. وقد كانت كتابات كيزلي هيفورد طوال حياته رقيبًا دائمًا يقظًا على مصير القارة السوداء ، ورافضًا حتى النهاية لقبول واقع الاستعمار أو الاعتراف له في تفكيره بأية شرعية. ومن الغريب أن نشر رواية « أثيوبيا الطليقة » لم يسفر عن ظهور أي مقلدين خلال تلك الفترة ، وظلت الرواية تحتل مكانًا فريدًا خاصًا بها. إلاّ أن افريقيا من ناحية أخرى انتجت دارسين وباحثين وشخصيات عامة مثقفة تنتمي إلى مدرسة فكرية مختلفة ، مثل الأسقف النيجيري صمويل أجايي كراودر ، وباكاري ديالو السنغالي. وقد حذا هؤلاء حذو القسيس بوالا في الدفاع عن الاستعمار الأوروبي باعتباره تجربة إيجابية طيبة لافريقيا. وكان كراوذر لاهوتيًا بروتستانتيًا تثقل ضميره بشاعات أصله ومجتمعه الوثنيين ، ويرى في المسيحية (التي اعتبر الاستعمار مجرد وكيل أو حامل أو فارض لها) – بأكثر المعاني بساطة وبدائية – وسيلة أو أداة إلهية لخلاص القارة الوثنية. أما باكاري ديالو فقد كان من ناحيته ، وبكل بساطة ، مبهورًا انبهارًا كاملاً بالثقافة الفرنسية.

وكانت معضلة ما تنتجه السياسة الاستعمارية من بديل ثقافي تكمن بصفة رئيسية في هذا الاغتراب بالذات ، إذ كانت تحدث اقتلاعًا في الشخصية الإبداعية للأفارقة المتعلمين. بل إن أشد المناهضين للاستعمار تطرفًا كانوا يكشفون في نفوسهم عن انجذاب واضح وتفضيل جلي للثقافة الأوروبية في صورتها

(٤٣) ورد في ر. و. جولي ، ١٩٦٨ ، ص ١٤٢.
(٤٤) ج. أ. كيزلي هيفورد ، ١٩١١.

التي خبرها مجتمعهم، وكما يلتقون بها في الآفاق الفكرية الروحية التي تميز الفرد من أعضائها. وكان ذلك كله يتضح في كتاباتهم كثيرًا. ومن الأمثلة العنيفة على ذلك مأساة الشاعر المدغشقري الموهوب جان – جوزيف رابياريفيلو (؟؟ – ١٩٣٧) الذي يسود الاعتقاد بأنه انتحر لفشله في التوصل إلى حل لهذا التمزق الداخلي في نفسه التي تغلغل فيها تأثير الاستعمار. وقد أضفى هذا الوضع طابعًا واضحًا من التقلقل على كتابات الكثيرين من الافريقيين المعبّرين في أوائل فترة ترسيخ الاستعمار، ويسر سياسة الاستيعاب الثقافي، ولا سيا في المناطق التي استعمرها الفرنسيون والبرتغاليون والأسبان، مما أدى إلى تخلي النخبة الجديدة بصورة متعمدة عن المنابع الأصيلة للعبقرية الإبداعية الافريقية، بل وإنكارها لهذه المنابع إنكارًا، وأصبحت «الفطرية أو البدائية» – سواءً في الإلهام أو في الصور أو في التعابير – دليلاً على الانتكاس، لأنها تعوق اكتمال فعل «التعميد من جديد» الذي كان هو وحده الذي يضمن القبول في ذلك العالم الجذاب لموظفي الإدارة الاستعمارية الأوروبيين.

على أن أكثر الاستثناءات من هذا الوضع بروزًا كانت تلك التي ظهرت في ظل الاستعمار البريطاني والتي حولت سياسة «الاستيعاب» إلى فن سياسي. ومن هذه الاستثناءات شعراء مثل سيلفريو فيريرا وأنطونيو خوسيه دي ناشيمنتو وفرانسيسكو كاستلبرانكو، الذين ندّدوا في شعرهم – منذ بداية القرن – بالأنانية العنصرية للمستوطنين. إلاّ أنه ظهرت في الوقت نفسه في أنغولا وفي غيرها من مناطق الاستعمار البرتغالي (بل وفي جميع المناطق المستعمَرة) صورة هروبية من الاستجابة لواقع الإذلال اليومي. ومن أمثلة ذلك شعر كايتانو دا كوستا أليغري (من ساو تومي) الذي مجد جمال النساء السوداوات في قصائد الحب العاطفية التي ألّفها ونُشرت بعد وفاته[٤٥]، والتي يمكن اعتبارها إرهاصًا بالمدرسة الأدبية لاستعادة الذات السوداء، التي اشتهرت بعد ذلك في الحركة التي أُطلق عليها اسم «الزنوجة».

وكان أهم الأدباء الذين وُلدت على أيديهم حركة «الزنوجة» هم بصفة رئيسية إيمي سيزير (من المارتينيك)، وليوبولد سنغور (من السنغال)، وليون داماس (من غيانا الفرنسية). وكانت فرنسا هي مهد الحركة. وقد أثمرت «الزنوجة» باقات مزدهرة من الشعر[٤٦] الذي لم يكن كله «شعر دعاية» على طريقة كوستا إليغري، ولكنه كان يدين بوجوده رغم ذلك للوعي المتجدد بوجود حقيقة افريقية، تحولت استعادتها إلى برنامج محدد ملموس عن طريق حركة «الوعي» المقنعة التي قامت بها المجموعة. وإذا شئنا أن نلخص الأمر في عبارات بسيطة، فإن الأمر كان تمرّدًا ضد استراتيجية الاستيعاب الناجحة التي طبّقها الاستعماران الفرنسي والبرتغالي، والتي أدرك المؤسسون لحركة «الزنوجة» أنهم من نتاجها. إلاّ أن مولد الحركة يمكن إرجاعه – بمبرّرات كافية – إلى «البيان – المانفستو» الذي نُشر في أحد أعداد مجلة «الدفاع المشروع Légitime défense»، وأصدره ثلاثة طلاب من المارتينيك. فقد رفض الطلاب الثلاثة في هذا البيان «التقاليد البورجوازية» للثقافة الأوروبية، كما رفضوا عددًا من النماذج الأدبية الأوروبية، والشخصية الزائفة التي تفرضها على الإنسان الأسود. غير أن البديل الذي اختاروه يكشف بأجلى صورة عن الفخ الدائري الذي كان الفنان – المفكر يتخبط فيه في ظل الاستعمار، إذ أنهم تبنوا ماركس، وفرويد، ورامبو، وبريتون وغيرهم من «المرشدين» الأوروبيين.

ويلاحظ أن «الزنوجة»، التي تأتي في ختام الفترة التي درسناها هنا، أصبحت لها السيادة دون منازع في صياغة الحساسيات الإبداعية الافريقية على مدى العقدين التاليين، ولم يقتصر أثرها على مفكري

(٤٥) سي. دا سي. أليغري، ١٩١٦.
(٤٦) ل. كيستلوت، ١٩٧٤؛ أ. آيرلي، ١٩٦٤، ص ٩ إلى ١١؛ د. س. بلير، ١٩٧٦.

وكتّاب المناطق المستعمَرة الناطقين بالفرنسية، بل امتدّ أيضًا إلى نظرائهم الناطقين بالبرتغالية، بل والناطقين بالإنجليزية كذلك. ومن بين أكثر أعداء «الزنوجة» صرامةً وتشدّدًا اليوم، يبرز الماركسيون المقتنعون الذين يتمسكون بمنظور للتاريخ لا يمكن أن يتفق مع مفاهيم «الزنوجة»، ومنهم بعض القادة الافريقيين الذين أتاحوا للزنوجة فرصة جديدة للحياة من خلال كفاحهم ضد سياسات الاستيعاب البرتغالية في أوائل خمسينات القرن العشرين. فمن الصحيح إذن القول بأن الزنوجة كانت ظاهرة تاريخية أبرزتها إلى الوجود مجموعة خاصة من الظروف، وبأنها منذ ذلك الحين قد فقدت سلطانها الفعّال عندما اختفت تلك الظروف الخاصة، وغدا المجتمع يخضع لصور أكثر شمولاً من التحليل والتوصيف الجذري.

الفصل الثاني والعشرون

السياسة والكفاح الوطني الافريقي (١٩١٩ – ١٩٣٥)

بقلم: ب. أو. أولورونتيميهين

الكفاح الوطني الافريقي والاستعمار

إننا بحاجة من أجل حسن تقدير الأحداث التي سيتناولها هذا الفصل إلى فهم صحيح لطبيعة النزعة القومية في افريقيا. وينبغي أولاً أن نفرق بين التعبير عن القومية في أوروبا ابتداءً من القرن التاسع عشر وبين التعبير عنها في افريقيا المستعمرة في فترة ما بين الحربين العالميتين. فقد كانت القومية في أوروبا تعبيرًا عن رغبة الجماعات التي قبلت واقع الهوية الثقافية المشتركة، المقترنة بماض تاريخي مشترك، في وجود مستقل يتمتع بالسيادة في إطار تنظيمات سياسية (دول) خاصة بها. وكان الكفاح يستهدف تحقيق التطابق بين الأمة الثقافية وتنظيم حياتها السياسية كدولة. وكما دلت على ذلك أمثلة اليونان وإيطاليا وألمانيا فان ما تمخض عن الحركات القومية كان، في نهاية المطاف، الأمم – الدول.

وفي افريقيا كانت تطلّعات الدول والمجموعات التي حاربت القوى الامبريالية الأوروبية، وحاولت أن تحول دون إقامة النظام الاستعماري إلى أن اندلعت الحرب العالمية الأولى، كانت في جوهرها مماثلة لتلك التي اصطبغت بها الحركات القومية في أوروبا. على أن من النتائج التي كانت للحرب أنها انتهت بتعزيز مواقف السادة الامبرياليين تجاه المدافعين عن الاستقلال والسيادة الافريقيين. وبالرغم من نضج الأفكار التي أسهمت في تقويض النظام الامبريالي، فإن الحكم الاستعماري أصبح أمرًا واقعًا إلى حد أن كُتّابًا أشاروا إلى فترة ما بين الحربين باعتبارها العصر الذهبي للاستعمار في افريقيا.

وكانت معظم المستعمرات التي أُنشئت مكوّنة من عدد من المجموعات الوطنية المتباينة ثقافيًا وتاريخيًا والتي كان الخضوع لحاكم أجنبي مشترك، بالنسبة لمعظمها، الأساس الرئيسي لاتحادها. وكان الخضوع للاستعمار يمثل بالنسبة للجميع وضعًا جديدًا كان لا بد لهم معه من صياغة هويات جديدة تساعدهم في كفاحهم ضد فظائع الحكم الأجنبي. وفي مثل هذه الظروف فإن الحدود الاستعمارية التي كانت تضم، في معظم الحالات، أممًا ثقافية متعددة تحت إدارة استعمارية مشتركة، كانت تعتبر حدودًا مسلمًا بها.

وكانت بداية تشكيل هويات جديدة هي قبول الجوهر الافريقي لمختلف الأمم الثقافية. وكانت الوحدات الإدارية الاستعمارية تمثّل، في جميع الحالات تقريبًا، التحديد الإقليمي لما بدأ الافريقيون ينظرون إليه باعتباره نموذج دول سعوا إلى تطوير شعور الانتماء المشترك إليها في شعوبهم.

وكانت التطورات السياسية والاجتماعية في ظل الوضع الاستعماري تأتي نتيجة للتفاعل بين المستعمِر من جهة والمستعمَر من الجهة الأخرى. وبمعنى آخر فإن توجهات الصفوة الافريقية المتزعمة كانت تتشكل جزئيًا بحسب الشكل الذي يتخذه الحكم الاستعماري؛ فحيثما كان الحكم إقليمي البنية و/أو السياسة، كما كان الحال في اتحادات المستعمرات الفرنسية، كان الزعماء الافريقيون يميلون إلى النظرة الإقليمية. ومن هنا فإن المدافعين عن القومية الافريقية في فترة ما بين الحربين (الـ «واناسياسة» كما يسمون باللغة السواحيلية) يذكرون باعتبارهم من أنصار الوحدة الافريقية لا وطنيين بالمعنى الأوروبي. فالواقع أن القومية كانت تسير في طريق معاكس للطريق الذي تم التعبير به عن الظاهرة نفسها في أوروبا. وعلى العكس مما حدث في أوروبا، أُنشئت الدولة قبل أن تتلاحم مع بعضها البعض الأمم الثقافية ممّا يجعل منها جماعة سياسية بالمعنى الصحيح. وهذا هو المعنى الذي ينبغي أن تفهم به ملاحظة جيمس كولمان من أن: «... القوة الدافعة للقومية الافريقية ليست، في الكثير من الحالات، الوعي بالانتماء لوحدة سياسية ثقافية متميزة تسعى إلى حماية نفسها أو تأكيد ذاتها، بل هي حركة لمجدّدين من ذوي الوعي العرقي يسعون إلى إيجاد قوميات سياسية وثقافية جديدة من بين الشعوب المختلفة فيما بينها داخل الحدود المصطنعة التي فرضها السادة الأوروبيون...»[1].

ولا بد أن نعترف بأن الاستعمار، كنظام للعلاقات، يقوم على نوع من العنصرية، وأنه، ما دام التطور في ظل الاستعمار يأتي نتيجة للتفاعل بين المستعمِر والمستعمَر، فان الوعي العرقي ضروري لنمو القومية باعتبارها طريقًا للبحث عن السيادة والاستقلال.

والنظرة إلى الوطنيين الافريقيين باعتبارهم «مجددين عصريين» إنما تدل على أنهم كانوا يعملون داخل إطار محدد من الخارج يفرض نظمًا غريبة للقيم وللضوابط ولتعريف التطورات السياسية والاجتماعية، وكان عليهم أن يلتزموا بتلك النظم كشرط لازم لنجاحهم. أما أن القومية في افريقيا ظاهرة دينامية متحركة فأمر يتضح من الكتابات الكثيرة حول موضوعات مثل بناء الأمم والتحرير الوحدوي. وربما كانت الكلمة الدقيقة للتعبير عن هذه الظاهرة في افريقيا – كما أوضح أ. س. أتيينو – أوديامبو في الفصل السادس والعشرين من هذا الجزء – هي الكلمة السواحيلية «سياسة».

والاستعمار، بصفة عامة، بحاجة من أجل بقائه إلى قاعدة اجتماعية. ويتوفّر ذلك عادةً عن طريق نشر ثقافة المستعمِر بواسطة التعليم. وما يتحقق من خلال النظام التعليمي الذي ينشأ لهذا الغرض هو الذي تُقاس به إمكانية إيجاد صفوة جديدة في المجتمع الخاضع للاستعمار. على أن نشر ثقافة المستعمِر المستوردة لا تقتصر، في كل الحالات تقريبًا، على الاتصال المنسق بين الثقافات فحسب بل تنطوي كذلك على تصادم بين الثقافات يمكن أن نجد متنفسًا له في شكل ردود فعل عنيفة من جانب الشعب الخاضع. وهناك بخلاف ذلك مشكلة تعارض المصالح بين المستعمِر والمستعمَر، إذ يعمل الأول على استدامة سيطرته ويكافح الثاني من أجل تحقيق الذات سواء عن طريق التكيف مع النظام الاستعماري أو عن طريق استرداد الاستقلال والسيادة.

وكما أوضح م. كراودر فيما سبق (الفصل الثاني عشر)، فقد أثارت الحرب العالمية الأولى آمال

---

(١) ج. س. كولمان، في ب. ج. م. ماكيوان ور. ب. ساتكليف (مشرف على التحرير)، ١٩٦٥، ص ١٧٧.

المتميين إلى الصفوات المتعلمة الصاعدة، في افريقيا كلها، في الحصول على فرصة أكبر للاندماج في عملية التنمية في مجتمعاتهم. وقد كانوا يظنون أن الحكام الاستعماريين سيقبلونهم كزملاء لهم، إلا أنه مع توطيد أركان الوضع الاستعماري كحقيقة واقعة فقد وجدوا آمالهم وقد حُدّ منها أو أُحبطت. فحتى عندما أدى التجنيد الجماعي للموظفين الأوروبيين خلال الحرب إلى فتح باب التوظف أمام المتعلمين من الافريقيين فإن حقائق فترة ما بعد الحرب سرعان ما خيبت ظنهم وملأت أنفسهم سخطاً. ذلك أن المتعلمين الافريقيين لم يعاملوا بصورة أدنى فحسب بالمقارنة إلى الموظفين الأوروبيين من ذوي التأهيل والخبرة المماثلين والذين كانوا يخدمون في نفس الإدارات الاستعمارية، بل إنهم ظلوا كذلك في المؤخرة من الناحية الاجتماعية. وكانوا، بعد أن تلقوا تعليمهم بعيداً عن بيئتهم المحلية – مدفوعين في ذلك بالاعتقاد بأن هذا التعليم سيسمح لهم بالصعود إلى دوائر الأوروبيين – يشعرون بالاغتراب عن بني جلدتهم من حيث توجهاتهم وأسلوب حياتهم وطموحاتهم وتطلعهم إلى جزاء مادي واجتماعي[٢]. ولذا كانت الحواجز التي أقامها أمامهم التزمت الملازم للاستعمار سبباً للاستياء والشعور بالمرارة وللإثارة ضد النظم الاستعمارية.

ولم تشذ الأنظمة الاستعمارية عن حقيقة أن كل إدارة تستخدم بنى وسيطة لأسباب تتعلق، في الأغلب، بالتوفير والفعالية. وقد تنوع استخدام الحكومات الاستعمارية، على نحو ما أشار إليه ر. ف. بيتس فيما سبق (الفصل الثالث عشر)، للمؤسسات التقليدية والصفوة القيادية لتسهيل سيطرتها على الشعوب الخاضعة. وكثيراً ما خلق المسؤولون الاستعماريون بالفعل، في سعيهم إلى إقامة بنى هذه السلطة وموظفيها، بنيات جديدة يستطيعون هم فهمها والاعتماد عليها. وكان هذا هو وضع الرؤساء الكفلاء «Warrant Chiefs» في جنوب شرق نيجيريا، والسلطات الأهلية المحلية عند الماساي في تنجانيقا (تانزانيا الآن) وأجزاء من أوغندا مما يقع خارج بوغندا، ومعظم من يسمون بالرؤساء الصوريين «chefs de paille» في ظل الفرنسيين والبلجيكيين والبرتغاليين. وحتى في هذه الحالة، فإن الصفوة التي اختيرت لتساند الحكم الاستعماري ما كانت لتحظى بمعاملة أفضل كثيراً من الأفريقيين الذين نشأوا في ظل التعليم الخاضع للنظام الاستعماري. فعلى نحو ما حدث للصفوة الجديدة المتعلمة أضاع الحكام «التقليديون» الفرصة التي كانت بين أيديهم. فبعد أن فقدوا الطابع التقليدي الذي كان يميز مراكزهم ودورهم في نظر مواطنيهم عوملوا في معظم الحالات على أنهم مجرد أدوات يمارس بها السادة المستعمرون سيطرتهم وليس على أنهم شركاء حقيقيون. وكان فقدانهم لقوتهم الحقيقية ولوضعهم الاجتماعي ولنفوذهم مصدر سخط للكثيرين منهم.

ويبدو أن قلة فقط من المسؤولين الاستعماريين عن الإدارة فهموا، من جهة، كيفية معالجة ما بين الصفوة «التقليدية» والصفوة الافريقية الجديدة من علاقة تكتنفها الصعوبات، ومن جهة أخرى، ما بين هاتين الفئتين من الصفوة وبين النظم الاستعمارية نفسها من علاقة. وهذه الاستثناءات القليلة تضم، على الأخص، الجنرال (المارشال فيما بعد) ليوتيه في المغرب، والسير (اللورد فيما بعد) فريدريك لوغارد في شمال نيجيريا، وسير جوردون غوغيسبرغ في ساحل الذهب (غانا الآن). وكانت الاستراتيجية العامة، حتى بالنسبة لهؤلاء، ترمي إلى تثبيط تطلعات الصفوة الجديدة المتعلمة التي كانت توصف عادة بأنها طموحة مدعية. فقد كان من الملائم دوماً خلق نزاع في العلاقات بين فئتي الصفوة الافريقية المتزعمة يظهر فيه السادة الامبرياليون كحماة للزعامة «التقليدية» ولنظام الحكم. وفي مثل هذه الظروف لم تكن

(٢) انظر تصدير جان بول سارتر لكتاب ف. فانون، ١٩٦٧.

أي من الفئتين لترضى عن النظم الاستعمارية. وقد أوضح الحاكم العام جوست فان فولينهوفن في سنة ١٩١٧ الطبيعة القابلة للانفجار لهذه المشكلة، ولا سيما فيما يتصل بمستقبل الاستعمار، في هذه العبارة المتبصرة: «... إن الرؤساء المحليين، سواء منهم رؤساء الأمس الذين أبقينا عليهم أو رؤساء اليوم الذين عيّناهم، يشكون من أنهم يتعرّضون للإذلال، كما أن المترجمين والمساعدين العديدين في مجال الإدارة والتجارة يشكون من أنهم يُستخدمون كأدوات فقط، وليسوا في مستوى المعاونين فعلاً. ويوجد بين هذه الصفوة القليلة المرتب والشديدة البؤس، والتي ابتعدت عن المجتمع المحلي الذي نبذها بقدر بعدها عن الجماعة الأوروبية التي لم تقبلها بين صفوفها، يوجد بينها شعور بخيبة الأمل وبالسخط والمرارة من الخطر أن نتجاهله...»[٣].

وقد اقترح العلاج التالي الذي لم يصادف هوى لدى الحكام الاستعماريين: «... ينبغي أن نعترف بهذه الصفوة وأن نحسن استقبالها بيننا. فالإصلاح اللازم هو إصلاح للعادات قبل النصوص...»[٤].

إن تبني هذا الموقف الذي أوصى به كان مناقضاً لروح الامبريالية ومن ثم لم يلتفت إليه أحد في ذلك الوقت. وبدلاً من ذلك ركزت السلطات الاستعمارية على تعزيز سيطرتها واستغلال الموارد البشرية والمادية لمستعمراتها. فالأمر الذي كان يستحوذ على الاهتمام كله كان هو حل مشكلات أوروبا الناجمة عن الحرب والخاصة بإحياء الاقتصاد والخدمات. على أن المناخ الدولي باتجاهاته الليبرالية التي ظهرت بصدد الاستعمار وشؤونه[٥] جعل تغيير الموقف أمرًا حتميًا في المدى الطويل.

على أن الاستعمار لم يؤثر فقط على الصفوة المتعلمة والحكام التقليديين. فمن الخطأ النظر إلى النزعة الوطنية الافريقية في فترة ما بين الحربين – على نحو ما حدث حتى الآن – على أنها ظاهرة خاصة بالصفوة وبالمدن. فالأبحاث التي جرت مؤخرًا تدل بصورة متزايدة على أن قدرًا كبيرًا من السخط والشعور المعادي للاستعمار قد ظهر في المناطق الريفية نتيجة، أساسًا، للإجراءات الاقتصادية والمالية الجديدة، ولنظام الإدارة القضائية الجديد، ونتيجة كذلك، وقبل ذلك، للكساد الاقتصادي الذي حدث في الثلاثينات من القرن العشرين. وتدل هجرات الاحتجاج التي وقعت من فولتا العليا وساحل العاج إلى ساحل الذهب في العشرينات مثلاً، وموجات عزل الرؤساء وهم رمز الاستعمار في أجزاء كثيرة من افريقيا بواسطة رعاياهم، وكذلك بالطبع الهجمات المشهورة والمدعمة بالوثائق التي وقعت على مزارع الكاكاو في غرب افريقيا[٦]، تدل على أن مقاومة الاستعمار في فترة ما بين الحربين لم تكن مقصورة على المراكز الحضرية وعلى الصفوة وحدها ولكنها وجدت صدى في المناطق الريفية وفي صفوف المزارعين والعمال الأميين. ومن المعروف أن البحوث المتعلقة بمدى ما وصل إليه الشعور والنشاط المعاديين للاستعمار، ولا سيما ما يتصل منها بالعلاقة – إن وجدت – بين نشاط الصفوة في المدن والريفيين الأميين في فترة ما بين الحربين، لا تزال في مراحلها الأولية ومن ثم فإنه من غير الممكن محاولة إيجازها في هذا الفصل. ويجدر بنا أن ننبه المؤرخين في المستقبل إلى أهمية هذا الموضوع الجديد المثير للاهتمام.

وظاهرة أخرى من ظواهر الكفاح الوطني والسياسة الافريقية في فترة ما بين الحربين هي الاهتمام بالإحياء الثقافي. وكان ذلك رد فعل حتميًا لحقيقة واضحة هي أن الاستعمار إنما هو إنكار لثقافة الخاضع

---

(٣) محفوظات السنغال، الشؤون الخاصة بافريقيا الفرنسية 17G61/2, ASAOF.، ١٩١٧، ص ١٠.

(٤) 17G61/2, ASAOF. ، ١٩١٧، ص ٢٠.

(٥) أنظر أ. سارّو، ١٩٢٣؛ وف. د. لوغارد، ١٩٢٩.

(٦) ب. جنكنز (مشرف على التحرير)، ١٩٧٥؛ وب. أو. أولورونتيميهين، ١٩٧٣ (أ).

له. وكان الإحياء الثقافي جزءًا من الكفاح من أجل تأكيد الهوية الذاتية، كافريقيين أولاً، وكأعضاء في أمم ثقافية بعينها ثانيًا، والمحافظة عليها. ولعلّ الحركات القومية العربية والحركات الإسلامية الجامعة كانتا أبرز مثلين في هذا المجال، ولكن ما يسمى بحركات الانتماء الأهلي والحركات الدينية، وكذلك «الأثيوبيانية» كانت تندرج في نفس هذا النوع من الأنشطة.

وفضلاً عن ذلك فان الاستعمار باعتباره شاملاً في مداه، يؤثر بذلك أو يهدد بالتأثير على جميع جوانب الحياة ومن ثم فإن الحركات المضادة له كانت بالضرورة شاملة. والاستعمار، باعتباره نظامًا موجهًا للدفاع عن أمنه، يشعر بالتهديد إزاء كل مطالب الإنصاف والمساواة في العلاقات بين المستعمِر والمستعمَر، سواء جاءت هذه المطالب من مجموعات عمال، أو من التنظيمات الكنسية، أو من خلال البيروقراطية الاستعمارية، أو من خلال الهياج الذي يحدث من أجل الحصول على الخدمات الاجتماعية كالمدارس والتسهيلات الصحية. والأمر الجوهري هو أن الاستعمار يحمل في طياته عدم المساواة القائم على التفرقة العنصرية وأن أي نداء من أجل المساواة في أي جانب من جوانب العلاقات الإنسانية يعني المطالبة بوضع حد للاستعمار.

وقد أدت شدة التنوع في المؤثرات الأوروبية، سواء كانت في شكل أفكار أو موسسات إلى التأثير على ردود الفعل الافريقية. وكان الافريقيون، في المناطق التي خضعت طويلاً للسيطرة الأوروبية، أكثر ميلاً للاستجابة للثقافة السياسية الأوروبية وكانت لديهم آمالٌ كبارٌ في التقدم نحو تقرير المصير من خلال هذه السبل. ولأنهم كانوا أكثر تعرّضًا للتعليم الأوروبي فقد كان لديهم الاستعداد والرغبة في الأخذ بالنموذج الأوروبي للتطور السياسي والاجتماعي. ولذلك كانوا يميلون إلى أن يكونوا دستوريين في اندفاعهم نحو التغيير. وكان وجود محفل لهذا الغرض في إطار البرلمانات الاستعمارية حافزًا لهم على ذلك.

وفي أماكن مثل مصر والسودان المصري – الإنجليزي والجزائر (ولا سيا مقاطعات ثلاث هي الجزائر العاصمة، وقسنطينة، ووهران) والمحميات الفرنسية في المغرب وتونس والمناطق الساحلية البريطانية والفرنسية في غرب افريقيا، كان النشاط الافريقي يتميز بالدستورية، واللجوء إلى أساليب ممارسة الضغوط السياسية التي كانت تلائم العمل السياسي في أوروبا الغربية. ومن أسباب ذلك أن الوطنيين الافريقيين كانوا يخاطبون في الوقت نفسه السلطات الاستعمارية المباشرة والمجموعات السياسية وأصحاب الآراء المتحررة في الدول التي تستعمرهم.

وكان لهذا المدخل الدستوري أساس اجتماعي يتزايد اتساعه بحكم الزيادة في الفئات الافريقية المتعلمة وبحكم ظهور مجموعات اقتصادية واجتماعية جديدة كجزء من ديناميات الاقتصاد الاستعماري وتنظماته، وفي مقدمتها المؤسسات التعليمية، التي كانت ترمي إلى توفير الأيدي العاملة الافريقية للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وقد تبع ظهور القوى العاملة انتظامها تدريجيًا في نقابات في العديد من المستعمرات، مما أعطى قوة دفع جديدة للتعبير عن النزعة الوطنية الافريقية من خلال السياسات المعادية للاستعمار التي انتهجتها. وبينما أبرز العمال كافة الصعوبات التي ينطوي عليها الخضوع للاستعمار، وبصفة خاصة الاستغلال الشديد القائم على التفرقة العنصرية والظلم الاجتماعي، فإن علاقات العمل سرعان ما أصبحت علاقات سياسية يعادي مواطنو الدولة المستعمِرة فيها الافريقيين المستعمَرين. وقد أصبح دور العمال في سياسة الكفاح الوطني الافريقي ذا أهمية بالغة ابتداءً من الحرب العالمية الثانية[٧].

وكان دور الإيديولوجيات الرسمية المختلفة التي نادت بها الدول الاستعمارية عنصرًا حاسمًا آخر.

---

(٧) ج. بالانديه وب. دادي (مشرف على التحرير)، التاريخ غير محدد، ص ٢٠٢ إلى ٤٠٦؛ إي. دافيز، ١٩٦٦.

ويقول جون بيل : « ... الايديولوجية ، شأنها شأن المثل العليا للديانات الكبرى ، هي عنصر يحدّد السلوك حتى لو لم تكن قد اكتملت ... » و « ... التطور لا يحدث بمعزل عن تفسير الناس لأوضاعهم وأفكارهم الخاصة بمستقبلهم ... »[٨] . ويعزى الاختلاف في اتجاه الوطنيين الافريقيين وفي أسلوبهم جزئيًا إلى أن المجموعات المختلفة كانت لها إيديولوجيات مختلفة توجه تطلعاتها وتقيم على أساسها إنجازاتها . ومن هنا كان الاتجاه السائد فيما بين الوطنيين الافريقيين الخاضعين للسيطرة الفرنسية في الجزائر والسنغال ، حيث ثبتت إمكانية إنهاء الاستعمار عن طريق سياسة « الاستيعاب » وحصول الأفراد على الجنسية الفرنسية بكل ما ترتبه من حقوق وواجبات ، يميل إلى مواصلة الضغط من أجل التوسع في تنفيذ هذه السياسة سواء من حيث أبعادها أو نطاقها الإقليمي . ومن جهة أخرى كان من الواضح أن سكان الأراضي البريطانية ، إذ كان يحدوهم الأمل في إمكان تحقيق الاستقلال كدول منفصلة ذات سيادة ، بالرغم من عضويتهم في الكمنولث البريطاني ، كانوا يعنون بدرجة أكبر ، خلال الفترة موضوع البحث ، بالقيام بالإصلاحات والمشاركة السياسية التي يمكن أن تعدهم للاستقلال في النهاية . ولم يكن الاختلاف يتصل بالهدف إلى الحرية التي كانوا جميعًا يرغبون في الحصول عليها ، بل بالوسيلة إليها . وكانت تلك متوقفة على الإطار الذي يجري فيه العمل حسبما تحدده الطبيعة الجدلية للعلاقات بين الإيديولوجيات وبين الممارسات الاستعمارية الفعلية[٩] .

ويتصل بعامل الإيديولوجية عامل آخر هو المستوطنين. وقد دل هذا العامل ، من خلال الكثافة النسبية للاستعمار كعملية متصلة ، على مدى الإحباط الذي أصاب تطلعات الخاضعين للاستعمار أو ضعف الاستجابة للمطالب الافريقية . وهو يفسر كذلك الاختلافات في النبرة وفي قوة التعبير عن النزعة الوطنية الافريقية في الجزائر المزدحمة بالمستوطنين من جهة عنها في الأراضي الفرنسية التي لم تكن تواجه مثل هذه المشكلة : وقد حدث الشيء نفسه بين المناطق التي يسود فيها المستوطنون في كينيا وروديسيا الجنوبية (زيمبابوي الآن) وجنوب افريقيا من جانب وغيرها من المستعمرات البريطانية ، من جانب آخر . كما أن التصريح الخاص بالافريقيين في كينيا الصادر في سنة ١٩٢٣ والذي نص على إعطاء المصالح الافريقية مكان الصدارة (وهو المعروف باسم تصريح ديفونشير) كان من جوهره تعبيرًا عن نفس الإيديولوجية التي تلتزم بها الإدارة الاستعمارية البريطانية في مناطق أخرى . وجاءت التجارب المختلفة التي تعرّضت لها هذه الأراضي كنتيجة لتصميم المستوطنين على استدامة إخضاع السكان المحليين عن طريق ممارسة ما سمي « بالاستعمار المتطرف Ultracolonialism »[١٠] .

الكفاح الوطني الافريقي والتطورات الدولية

كانت الأوضاع التي وجد مختلف الوطنيين الافريقيين أنفسهم فيها خلال سنوات ما بين الحربين في جوهرها متماثلة : الحرمان من الحريات السياسية والاجتماعية ؛ واستغلال الموارد البشرية والمادية لمصلحة الحكام الأجانب ؛ وعدم وجود المرافق والخدمات التي يمكن أن تسهم في النهوض بالمجتمعات المستعمَرة

(٨) ج. د. ي. بيل ، ١٩٦٨.

(٩) ب. أو. أولورونتيميهين ، ١٩٧١ ، ص ٣٣ إلى ٥٠.

(١٠) ج. دوفي ، ١٩٦٢ ؛ و. مينتر ، ١٩٧٢ وأنظر أيضًا ب. أو. أولورونتيميهين ، ١٩٧٢ (ب) ، ص ٢٨٩ إلى ٣١٢.

سياسيًا واجتماعيًا ؛ وعندما تبين أنه لا يمكن الحيلولة دون حدوث التغيير ، جرت ممارسة أعمال تهدف إلى الحد من التطور وإعادة توجيهه من أجل استدامة السيطرة الاستعمارية.

وفي الاتجاه المضاد لهذه الأوضاع التي خلقها المستعمرون كانت هناك تطلعات الوطنيين إلى استرداد سيادتهم واستقلالهم المفقودين وإن يكن ذلك في إطار البنيات الإقليمية الاستعمارية الجديدة بالنسبة للأجزاء الشمالية من القارة ، وإلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتهم حتى يكون لممارسة الحريات المدنية معنى صحيح. وقد ساعدت التطورات الدولية الوطنيين الافريقيين في سعيهم لتحقيق هذه التطلعات. فقد كان ذلك ، مثلاً ، أثر الحرب العالمية الأولى التي سبقت الإشارة إليها ومناقشتها في الفصل الثاني عشر من هذا الجزء ، وإعراب عصبة الأمم عن الرغبة في اعتبار تقدم المستعمرات هدفًا رئيسيًا للاستعمار ومقياسًا يحكم بمقتضاه على أداء السادة المستعمرين لا سيما في الأراضي الخاضعة للانتداب. وإن استحداث فكرة المسؤولية أمام المجتمع الدولي ، فيما يتعلق بالأراضي الخاضعة للانتداب ، كان مصدر تشجيع بالنسبة للوطنيين ، وكذلك كانت حافزًا لهم على الصعيد السياسي الحركات الإيديولوجية الدولية مثل الأممية الشيوعية اللينينية المعادية للامبريالية «كومينترن» (Comintern) وغيرها من الحركات الاشتراكية ، وكذلك المسيرة نحو الاستقلال التي حدثت في قارات العالم الأخرى. كذلك استلهمت الوطنية الافريقية المعادية للامبريالية أفكار سيلفستر وليامز وماركوس غارفي ووليم دي بوا وغيرهم من ذوي التأثير من الامريكيين السود ومن أبناء الكاريبي ، الأمر الذي سنتناوله فيما بعد[١١].

وقد أسفر المؤتمر الدولي الذي عُقد تحت رعاية الكومينترن في بروكسل في سنة ١٩٢٧ عن تشكيل رابطة مناهضة الاستعمار من أجل الاستقلال الوطني (المعروفة برابطة مناهضة الامبريالية). وقد حضر المؤتمر حوالى ١٨٠ مندوبًا من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية ومنطقة الكاريبي ، ومن آسيا وأفريقيا. وقد جمع المؤتمر بين الشيوعيين وبين المجموعات الاشتراكية اليسارية مثل حزب العمال المستقل الذي مثله أمينه العام فينير بروكواي (لورد بروكواي من بعد) والمثقفين الراديكاليين الاشتراكيين وممثلين عن الحركات الوطنية في الأراضي الخاضعة للاستعمار. وكان ممثلو افريقيا يضمون مصالي الحاج والحاج علي عبدالقادر (المغرب) ومحمد حافظ بيك رمضان وابراهيم يوسف (مصر) والأمين سنغور (افريقيا الغربية الفرنسية) وجومو كينياتا (كينيا) وكذلك ج. ت. غوميدي وإي. أ. لا غوما (جنوب افريقيا). وكذلك حضر أعضاء من اتحاد المستعمرات مثل ماكسي بلونكو ، بينما حضر من هاييتي كارلوس ديامبروزيس مارتينز[١٢].

كذلك كانت هناك حركات معنية بحماية حقوق الإنسان والمواطن والهيئات المناهضة للرق والتي كانت تعمل في كل من أوروبا وعدد من المستعمرات في افريقيا. وكان للحركات التي نشأت في امريكا مثل الرابطة العالمية للنهوض بالزنوج التي أنشأها ماركوس غارفي في سنة ١٩١٧ تأثير في عدد من المستعمرات في افريقيا.

وفي مقابل جميع هذه القوى التي كانت تعمل من أجل النهوض بالوضع الاجتماعي والسياسي للجماعات الخاضعة للاستعمار أو القهر ، انتشرت الأفكار السياسية العنصرية غير التحررية شديدة الرجعية واشتدّ تأثيرها ، وأصبحت لها مؤسسات في ظل النظم الفاشية والنازية في أوروبا وفي ظل نظم

(١١) أنظر الفصل التاسع والعشرين من هذا الجزء.

(١٢) أنظر أي. جَيْس ، ١٩٧٤ ؛ وج. بادمور ، ١٩٥٦.

البطش الاستبدادية في المستعمرات وبالذات الإيطالية منها. وحتى في البلدان الأوروبية التي سادت فيها الأفكار السياسية التحررية، مثل فرنسا، وجدت الفاشية والنازية لها أنصارًا فيها مما كان له أثره على التفكير الجاري آنذاك حول الوضع في تلك المستعمرات. وبصفة عامة، ظل الرأسماليون من رجال الصناعة والتجارة في أوروبا ينظرون إلى المستعمرات باعتبارها أملاكًا يجب الاحتفاظ بها بأي ثمن.

مظاهر الكفاح الوطني والسياسة الافريقية

رغم أن المناخ الاستعماري والمناخ الدولي العام كانا متماثلين إلى حد كبير إلاّ أن المظهر الذي اتخذه الكفاح الوطني والسياسة الافريقية، تلك الظاهرة التي توجزها بوضوح الكلمة السواحيلية «سياسة»، اختلف من مكان إلى آخر حتى في الأراضي الخاضعة لنفس الحكم الاستعماري. ويرجع ذلك، جزئيًا، إلى أن تلك الأراضيَ أُخضعت للاستعمار بطرق مختلفة وفي أوقات متفرقة، ومن ثم كانت تجاربها مع الاستعمار متباينة ومدة خضوعها له متفاوتة. وكانت العوامل التي حددت شكل وقوة نشاط الوطنيين (واناسياسة) في المستعمرات تتضمن نوعية الزعامة، والتفاوت في انتشار التأثير الأوروبي وتغلغله في شكل أفكار ومؤسسات، وعدد المستوطنين (البيض) وأهميتهم وأخيرًا الإيديولوجيات والممارسات الاستعمارية.

وفي كل الحالات تقريبًا قاد الحركات الوطنية والسياسات المصاحبة لها في العهد الاستعماري وسيطرت عليها الصفوة الجديدة المتعلمة تعليمًا غربيًا والتي كانت لذلك أحسن استعدادًا لفهم الثقافة السياسية الأوروبية وبالتالي للرد بطريقة فعالة على الأنظمة الاستعمارية بأسلوبها هي. وقد تعاونوا أحيانًا تعاونًا إيجابيًا مع أعضاء الصفوة «التقليدية» بالرغم مما كان يحدث من احتكاكات في علاقاتهم. وقد ظهرت ملامح مثل هذا التعاون بوضوح في أقاليم مثل ساحل الذهب من خلال جمعية حماية حقوق السكان الأصليين وفي جنوب نيجيريا، والمغرب، وبين الجيكويو في كينيا. وفي بعض الأحيان احتفظت الصفوة «التقليدية» بالزعامة كما حدث في ليبيا والمغرب. ونظرًا لأن الذين كانوا يمثّلون زعامة الصفوة التقليدية أو يُختارون لتمثيلها في معظم الأحيان كانوا موضع تفضيل من جانب النظم الاستعمارية التي تستخدمهم كأدوات للسيطرة، فإن الحركة الوطنية كانت تميل إلى اتهام الصفوة التقليدية بالتواطؤ مع الاستعمار، وبالتالي كانت تهاجمها.

وكانت الأحزاب السياسية ومنظمات الشباب تستخدم كقنوات للتعبير عن تطلعات ومطالب الوطنيين الافريقيين وعن مظالم محددة. وكانت للأحزاب السياسية فائدة في الأماكن القليلة التي وجدت فيها سلطة تشريعية على النمط الاستعماري. ففي مصر، كان البرلمان الذي جاء منحة من الانجليز، الذين كانوا قد أعلنوا بصورة منفردة استقلال مصر استقلالاً زائفًا في سنة ١٩٢٢، قد وفر هدفًا لتنظيم الأحزاب السياسية ولعملها. وقد أتاح الوضع الدستوري لسعد زغلول وحزبه «الوفد» وللحزب الوطني أن يكون لهما دور بالغ الأهمية في الكفاح من أجل استرداد الاستقلال والسيادة الكاملين لمصر[١٣]. وقد أدى إدخال التعديلات الدستورية، رغم أنها أقل أهمية، في نيجيريا وساحل الذهب الواقعتين في افريقيا الغربية البريطانية، إلى تمهيد الطريق لظهور الأحزاب السياسية ولقيامها بنشاط فعّال. فقبل هذه التغييرات الدستورية كان من السهل إحباط ما يقوم به المجلس الوطني لافريقيا الغربية البريطانية من محاولات[١٤].

(١٣) أنظر الفصل الثالث والعشرين من هذا الجزء.

(١٤) أنظر الفصل السادس والعشرين من هذا الجزء.

أما بعد ذلك فقد استطاع الحزب الوطني الديمقراطي في نيجيريا ، مثلاً ، أن يكون له تأثير أكثر انتظامًا على كل من السلطات الاستعمارية والسكان المحليين على السواء. كذلك قامت الأحزاب السياسية بدور هام في السنغال حيث كان المجلس العام الذي أصبح ، بعد سنة ١٩٢٠ ، المجلس الاستعماري هو المجال لذلك.

وقد قامت منظمات الشباب والجمعيات الإثنية وجمعيات الخريجين وغيرها من الحركات الملتزمة بتحقيق الحقوق المدنية وحقوق الإنسان بدور عظيم في جميع المستعمرات بصرف النظر عن أوضاعها الدستورية ، فقد كانت تعد قوى سياسية واجتماعية لا يمكن التغاضي عنها لا سيا في المناطق التي لم يكن النشاط السياسي العلني ممكنًا فيها بسبب الطبيعة القمعية للحكم الاستعماري. وقد ضمت منظمات الشباب التي قامت بتنشيط السياسات الوطنية المناهضة للاستعمار ، والتي سوف نناقش نشاطها في الفصل الخامس والعشرين من هذا الجزء ، مؤتمر شباب ساحل الذهب الذي أنشئ في سنة ١٩٢٩ ، وحركة شباب لاغوس (نيجيريا فيا بعد) ، ومصر الفتاة ، ورابطة هاري توكو لشباب الكيكويو التي أنشئت في كينيا سنة ١٩٢١ ، ومؤتمر الخريجين السوداني ، والشباب الغابوني ، والشباب التونسي. وكانت بعض الحركات إقليمية الطابع بينا كان بعضها ممتدًا عبر الأقاليم. وقد ضمت تلك «نجمة شمال افريقيا» بزعامة مصالي الحاج ، و«المؤتمر القومي لافريقيا الغربية البريطانية» ، و«مؤتمر جنوب افريقيا» و«اتحاد طلاب غرب افريقيا» بزعامة النيجيري لاديبو سولانكي والذي كان يضم أعضاء من مختلف أجزاء افريقيا الغربية البريطانية.

وقد ضمت المنظمات الاجتماعية التي ساهمت في التعبير عن الكفاح الوطني الافريقي والسياسة المعادية للاستعمار الفروع المختلفة القائمة في افريقيا لجمعية ماركوس غارفي العالمية للنهوض بالزنوج التي تأسست في أمريكا في سنة ١٩١٧ . كذلك كان هذا شأن جمعية الترقي النيجيرية (١٩٢٠). ولدينا كذلك هيئات مثل رابطة حقوق الإنسان والمواطن في الغابون ، والرابطة الافريقية في لواندا وفي لورنسو ماركيس في أنغولا وموزمبيق البرتغاليتين ، وجمعية اندريه ماتساو للصداقة بين المنتمين لافريقيا الاستوائية الفرنسية والتي ضمت أعضاء من ليبرفيل وبانغي وبرازافيل ، والرابطة العالمية للدفاع عن الجنس الزنجي (١٩٢٥) برئاسة توفالو كينوم (داهومي ، وهي الآن بنين) ، واللجنة التي سميت فيا بعد برابطة الدفاع عن الجنس الزنجي برئاسة كوياتيه غارانغ (السودان الفرنسي ، وهو الآن مالي) والأمين سنغور (السنغال)[١٥] . وكانت هناك على المستوى الدولي اللجنة العالمية لمناهضة الحرب والفاشية وعدد من المؤتمرات الأفريقية القومية الجامعة التي نظمها سيلفستر وليامز وليم دي بوا. وقد أصبحت نقابات العمال وغيرها من الحركات العمالية عناصر هامة في الكفاح ضد النظام الإستعماري ، بل إن أهميتها ازدادت كثيرًا بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد تنوعت الأسلحة التي استخدمت خلال فترة ما بين الحربين في مهاجمة النظام الاستعماري. فقد قلت إلى أدنى حد التمردات والانتفاضات التي كثرت في الفترة السابقة. وبدلاً من ذلك بدأ الوطنيون في استخدام الصحف والكتب والنشرات والعرائض وهجرات الاحتجاج والإضراب والمقاطعة وصناديق الاقتراع والمواعظ والمساجد. وقد أصبحت الصحف بشكل خاص جهازًا حيويًا لنشر آراء هذه التنظيمات السياسية والاجتماعية. وكانت النخبة التي كان عددها يتزايد ببطء هي الجمهور وهي السوق التي تدعم عددًا متزايدًا من الصحف والدوريات خلال هذه الفترة. وبخلاف تلك التي كانت تنشر داخل افريقيا فإن عددًا معقولاً منها كان يأتي من خارج القارة وكان يُعتبر وسيلة لنقل الدعايات المضادة للاستعمار

---

(١٥) إي. جنّيس، ١٩٧٤، ج. أ. لانغلي، ١٩٧٣.

والامبريالية التي تنشرها الحركات الدولية. وقد تراوح صدور هذه الصحف ما بين يومية وأسبوعية ونصف شهرية وشهرية. إلاّ أن البعض منها لم يكن يُنشر إلاّ عندما يتيسر ذلك. وقد وُجد عدد من هذه الصحف والدوريات من قبل قيام الحرب العالمية الأولى. وكان ذلك شأن «اللواء»، وهي صحيفة عربية أُنشئت في سنة ١٩٠٠ للترويج للأفكار الوطنية المصرية. «ولا ديموكراسي دوسنغال» La démocratie du Sénégal. و«ذي لاغوس ويكلي ريكورد» The Lagos Weekly Record التي أنشئت في سنة ١٨٩١. على أن غالبية هذه الصحف أنشئت في فترة ما بين الحربين. وكان هذا شأن «ذي تايمز أوف نيجيريا» The Times of Nigeria (١٩٢١ – ١٩٣٠) و«ديلي تايمز» Daily Times (تأسست سنة ١٩٢٦) و«لاغوس ديلي نيوز» Lagos Daily News (١٩٢٥ – ١٩٣٨) «ولو بيريسكوب افريكان» Le périscope africain (داكار سنة ١٩٢٩) و«غرب افريقيا الفرنسية» L'Ouest africain français (صحيفة جمهورية اشتراكية). و«بريد غرب افريقيا» Le Courier de l'Ouest africain (داكار). و«ذي أفريكان مورننغ بوست» The African Morning Post «وذي غولد كوست تايمز» The Gold Coast Times (أكرا). و«العمل التونسي» L'Action tunisienne (١٩٣٢) «ولا برس بورتو نوفيين» La Presse porto-novienne ومعها ترجمة وقسم خاص بلغة اليوروبا. أما الصحف الصادرة باللغات الافريقية زيادة على «اللواء» المصرية فكانت تشمل الصحيفة اليوروبية «أكيدي أيكو» Akede Eko (لاغوس. بدءًا من عام ١٩٣٢). وقد جاءت من خارج افريقيا دوريات ذات اتجاه شيوعي وأخرى افريقية قومية عامة مثل «العنصر الزنجي» Race Nègre و«عالم الزنوج» Negro World و«صوت الزنوج» La Voix des Nègres و«صوت الشعب» Vox Populi وكذلك «نيو تايمز» New Times و«أثيوبيا نيوز» Ethiopia News و«صيحة الزنوج» Cri des Nègres و«أفريكان تايمز» African Times و«أورينت ريفيو» Orient Review «وذي كروسيدار» (المحارب الصليبي) The Crusader و«نيويورك آج» New York Age و «الأمريكي الملون» Coloured American. وبالإضافة إلى الصحف كتب الزعماء الوطنيون المسرحيات والنشرات والمنشورات وكثيرًا من الكتب تعرّض فيها النظام الاستعماري لانتقاد وسخرية لاذعين.

وقد وفرت الصحف الوسيلة للنشر عن النشاط الوطني والمناهض للاستعمار عبر الحدود. ولذلك كانت تشكل مصدرًا مستمرًا لقلق المسؤولين الإداريين الاستعماريين كما دلت على ذلك القوانين العديدة المتعلقة بالعصيان والتي صدرت في أواسط الثلاثينات ومحاولات إقامة ستار حديدي عن طريق سن التشريعات ضد بعض المطبوعات. وقد جعل انتشار المذياع فيما بعد التدابير القهرية التي اتبعها الحكام الاستعماريون لإبعاد مستعمراتهم عن التأثيرات الخارجية أكثر صعوبة وأقل فعالية.

وكما سبق أن أوضحنا، فإن التنظيم الدستوري، واستخدام الصحف والإذاعة كوسائط للتعبير كان يتوقف على وجود، أو الأمل في وجود، المؤسسات التشريعية في المستعمرات، وكذلك على وجود عدد معقول من الافريقيين المتعلمين تعليمًا غربيًا ممن يستطيعون الاستفادة من هذه المؤسسات ووسائل التعبير. كذلك فإن الأسلوب الذي اتبعه الوطنيون المتعلمون تعليمًا غربيًا كان يفترض قبول أنماط التطور السياسي التي تأخذ بها أوروبا الغربية، الأمر الذي لم يكن الوطنيون الذين لا يتمتعون بهذه الخبرة نفسها في وسعهم تقديره. ومن هنا فإن الانتشار غير المتساوي للتعليم كان أحد المتغيرات الهامة التي يتوقف عليها التعبير عن النزعة الوطنية ومعاداة الاستعمار. وبينما ركّزت الدول الأوروبية جهودها على أن تتحمل المستعمرات أعباء الإدارة والخدمات فيها فإنها لم تبذل غير القليل نسبيًا لنشر التعليم الغربي وتوفير البنى الأساسية اللازمة

للتطور السياسي والاجتماعي. ففي العديد من المناطق الخاضعة للاستعمار في افريقيا في فترة ما بين الحربين كانت المدارس الابتدائية ما تزال محدودة العدد ومتباعدة فيما بينها وكان التعليم الثانوي شيئًا نادرًا. ففي افريقيا الوسطى البريطانية، وافريقيا الاستوائية الفرنسية والسودان وأنغولا وموزمبيق وغينيا البرتغالية لم تكن هنالك عمليًا إمكانية للالتحاق بالتعليم الثانوي قبل الحرب العالمية الثانية. وفي مثل هذه المناطق يصعب تصور لجوء الوطنيين إلى أسلوب دستوري للتعبير عن مناهضتهم للاستعمار.

هذا هو الإطار الذي ينبغي للمرء أن يحاول فيه فهم دور الحركات التقليدية أو الأهلية المحلية والاجتماعية الدينية في هذه الفترة. وكان للحركات المسيحية التي عبرت عن إيديولوجيات محلية وكذلك عن إيديولوجيات مستوحاة من الإسلام والمسيحية أهمية خاصة على نحو ما رأينا في بعض الفصول السابقة. فقد كانت تلك الحركات تحررية الطابع تعبر عما يعتبر في الحقيقة ظاهرة عالمية في الظروف التي تضطر فيها الجماعات إلى التعبير عن عدم رضاها عن أحوالها المعيشية ورغبتها في التجديد. كما أنها كانت تمثل إيديولوجية منافسة للاستعمار باعتبار هذا الأخير إنكارًا للثقافة المحلية وقهرًا اجتماعيًا ونفسيًا للخاضعين له. وعلى حد تعبير لانتيرناري فإنها «تعبر عن أوجه القلق والآمال التي تساور الجماعات المشتركة فيها في حدوث تحول مفاجئ وشامل في بيئتها المادية والاجتماعية النفسية»[16].

وكان من بين الأمثلة البارزة لهذه الحركات في الفترة التي تعنينا، غير تلك التي تم تناول نشاطها بالبحث في الفصل العشرين، الأثيوبانية في جنوب وشرقي افريقيا. والحركات التي كان يقودها مبشرون ألفيون في جنوبي افريقيا ووسطها وبالذات الكيتاوالا (برج المراقبة الافريقي) ولها أتباع كثيرون في الروديسيتين كما ينتشرون في إقليمي الكونغو (زائير وجمهورية الكونغو الشعبية الآن) ونياسالاند (مالاوي الآن)، وحركة الكيمبانغيست (التي أسسها في الكونغو البلجيكي سيمون كيمبانغو) ولها أتباع في الكونغو البلجيكي والفرنسي، والكيمبانغيست الجديدة «بعثة السود»، التي أسسها في الكونغو السفلى سيمون بيير مبادي. وقد عُرفت هذه الحركة باسم آخر هو حركة «الخاكيين»، وكان لها أثرها بين سكان الكونغو الفرنسي وأوبانغي شاري (جمهورية افريقيا الوسطى الآن). وقد استرشدت بعض هذه الحركات بالمسيحية التي قبلتها، ولكنها رفضت الكيفية التي تعبر بها الكنائس المنظمة في المجتمعات الاستعمارية عن الدين. فقد وجد الوطنيون الافريقيون، الذين كانوا يحرصون على المحافظة على وقفة الافريقيين ضد القهر الاستعماري، أن الكنيسة في أحسن الأحوال، لا تبالي بالأمر. ومن ثم اختلفوا اختلافًا كبيرًا حول الروح الإصلاحية التي ميزت ظهور المسيحية وانتشارها في كثير من المجتمعات. وعلى غرار حركات الإصلاح في أوروبا وغيرها فإن الكنائس والحركات التي أسسها الوطنيون الافريقيون استهدفت تطبيق الإيديولوجيات المسيحية مثل فكرة أخوة البشر ووحدة المؤمنين بصرف النظر عن جنسهم أو لونهم، وذلك من أجل وضع حد للتفرقة وللقمع.

وكان الارتباط الوثيق بين الجانب الروحي والوضع الاجتماعي والمادي يتجلّى في الوسائل التي استخدموها. فبينما ظلّ الدين، بالضرورة، وسيلة التعبير عن التطلعات الافريقية كانت الأعمال الملموسة تتم عن طرق مثل الاضطرابات العمالية ورفض أداء الضرائب. وعلى غرار الحركات التي أسسها كيمبانغو ومبادي، أسس روبين سبارتاس موكاسا في أوغندا الرابطة الافريقية التقدمية والجيش المسيحي لخلاص افريقيا. وقد كان موكاسا ذاته، وهو جندي سابق في كتيبة الملك الافريقية، تعبيرًا عن هدف توحيد كل هذه الحركات عندما وعد بالعمل على إنقاذ افريقيا أيًا كانت المخاطر الشخصية التي يمكن أن يتعرض

(١٦) ف. لانتيرناري، ١٩٧٤، ص ٤٨٣.

لها . وعندما أقام فرعًا للكنيسة الأرثوذكسية الافريقية في أوغندا كان الهدف السياسي والاجتماعي واضحًا في تصريحه بأن الكنيسة ستكون «... لجمع الافريقيين الذين يفكرون تفكيرًا صحيحًا ، والذين يريدون أن يكونوا أحرارًا في بيوتهم ولا يريدون أن ينظر إليهم على الدوام كخدم» . وقد امتدّت كنيسة موكاسا إلى كينيا . وكانت كنيسة جوردان مسوما «الكنيسة الأخيرة لله ولمسيحه» في نياسالاند من النوع نفسه . كذلك كانت الكنائس الافريقية وكنائس الألادورا المختلفة في غرب افريقيا .

وكان الإسلام يمثل الثقل المقابل للإيديولوجية الاستعمارية والمجال الذي يتم من خلاله التعبير عن الخلاص المقبل . والمهدي بالنسبة للمسلم كالمسيح بالنسبة للمسيحي . وقد أقضت المهدية مضاجع السلطات الاستعمارية في شمال وغربي افريقيا وفي السودان والصومال . ولعل السنوسية في ليبيا التي سيطر عليها الإيطاليون كما رأينا من قبل تقدم أبرز مثال للتعبير عن الكفاح الوطني الافريقي ومناهضة الاستعمار من خلال الإسلام . فالإسلام ، وهو الجانب الديني للثقافة التي تقوم عليها العروبة ، وفكرة السلفية كان لها دور بارز في السياسة الوطنية والسياسة الاستعمارية في مصر والمغرب وشمال السودان المصري الانجليزي . وقد رأت السلطات الاستعمارية في الحركات الإسلامية مثل الحملية والتيجانية والمريدية تهديدًا مستمرًا لأمن النظام الاستعماري .

وقد أتاحت هذه الحركات الإسلامية قيام صلة قوية بين أنصارها الذين وجدوا أنفسهم خاضعين لأنظمة استعمارية مختلفة . فمنذ الحرب العالمية الأولى كانت الإيديولوجية الإسلامية العامة التي كانت تنشرها تركيا مصدر قلق للسلطات الاستعمارية في أجزاء كثيرة من افريقيا كما بين كراودر فيما سبق[١٧] . وكانت تلك مشكلة فكّر الحكام الاستعماريون في معالجتها من خلال تبادل المعلومات والتعاون فيما بين المستعمرين .

وبصرف النظر عن مدى تعرض الافريقي الخاضع للاستعمار للمؤثرات الغربية فإن القاعدة المشتركة للتعبير عن القومية الافريقية كانت هي الأشكال المختلفة التي اتخذتها الحركات الثقافية . وقد سبق الإشارة إلى مواءمة الثقافة والمؤسسات الافريقية واحتفاظها بأهميتها بالنسبة للخاضعين للاستعمار في افريقيا بأسرها . فحتى أشد الذين أخذوا بالأسلوب الغربي من الصفوة الافريقية المتعلمة ظلوا يواجهون حقيقة أنهم افريقيون أساسًا مهما كانت درجة اغترابهم الثقافي . وقد أثبتت معظم حركات الشباب التي سبق الإشارة إليها أو التي سنتناولها فيما بعد وعيها بالأهمية الحاسمة لثقافتها من أجل الحفاظ على هويتها الذاتية في مواجهة الغزوة الأوروبية عن طريق النظام المدرسي . وتقدّم جمعيات الجيكويو المختلفة مثالاً طيبًا على ذلك . ومن هذه الأمثلة أيضًا الحركات القومية الافريقية الجامعة ومفهوم الزنوجة المائع إلى حد ما والذي ظهر في أوائل الثلاثينات ، كما سبق القول في الفصل الحادي والعشرين ، وكذلك ما سمي بالحركات «الأهلية المحلية» والحركات «الدينية» التي سبقت الإشارة إليها .

وقد شكلت جميع هذه المظاهر للنزعة الوطنية الافريقية والسياسات المناهضة للاستعمار الفرض العكسي في العلاقة الجدلية القائمة بين الأوروبيين والافريقيين المستعمَرين . ومن الممكن تفهم ردود الفعل العامة من جانب النظم الاستعمارية التي سعت إلى تشديد قبضتها باستخدام القوة المادية وفرض العوائق القانونية نظرًا لأن هذه الفترة شهدت تصاعدًا في الاتجاهات الاستبدادية والمتزمتة في أوروبا نفسها . على أن شعور النظم الأوروبية بعدم الأمان لم يكن يرجع فقط إلى المعارضة الافريقية ؛ ذلك أن انتشار الأفكار والمؤسسات الأوروبية قد شكل عقبة أمام هذه النظم . فقد كانت المحاولة العامة للحد من نوعية

(١٧) أنظر الفصل الثاني عشر من هذا الجزء.

التعليم ومداه قائمة على أساس أن التعليم الأوروبي والأفكار السياسية والاجتماعية الأوروبية يمكن أن تكون مدمرة للاستعمار باعتباره نظامًا للعلاقات. والرغبة في تفادي الخطر الذي كان محدقًا هي التي تفسّر التشكيك العام في أهمية تعليم العلوم الإنسانية على كافة المستويات وإعطاء الأفضلية للمدارس الريفية، والمدارس المهنية والمعاهد الفنية التي تعنى بتخريج الأيدي العاملة من المستوى المتوسط في المرحلة التي تلي الثانوية، وليس للجامعات. وكانت الغاية هي تلافي مثل ما حدث في الهند حيث كان التوسع في التعليم الحر أداة رئيسية لانتشار السياسات الوطنية والمناهضة للاستعمار. وهذا ما يفسر الاتجاه والبرامج التي وُضعت لكليات مثل مدرسة ولیم بونتی في افريقيا الغربية الفرنسية، وكلية يابا للدراسات العليا (نيجيريا)، وكلية أشيموتا (ساحل الذهب) وكلية غوردون (الخرطوم) وكلية ماكيريري في افريقيا الشرقية البريطانية(١٨).

على أن محاولة التحكم في مدى التغيير الاجتماعي الذي يمكن أن يحدث في المستعمرات ونوعه كانت في حد ذاتها مصدرًا آخر للمظالم الاستعمارية التي غذت الحركات الوطنية. وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تدهور الوضع من ناحيتين. فقد حدّت من الموارد المتاحة لتأمين حياة النظم الاستعمارية دون حاجة إلى حصولها على معونة دولتها الأم. وكان الاتجاه العام هو الإبقاء على سير الإدارة الاستعمارية عن طريق الاستقطاع من الإنفاق على التسهيلات والبنى الأساسية، التي يمكن أن يفيد منها الخاضعون للاستعمار، وذلك بتجميد التوظيف بصرف النظر عن الاضطراب الذي يمكن أن تحدثه البطالة في هذه المجتمعات. وقد تزايد في الوقت نفسه الاغتصاب المفقر الذي تعرّض له الخاضعون للاستعمار نتيجة لارتفاع الضرائب، وكثرة استخدام الأيدي العاملة الرخيصة أو تسخيرها في ظروف كان المزارعون يحصلون فيها بالفعل على عائدات متناقصة من موادهم الخام بينما هم يدفعون أسعارًا أكبر في السلع الأوروبية المصنّعة التي يستوردونها.

ويمكن في الختام أن نشير إلى الحرب الإيطالية الأثيوبية التي بدأت في سنة ١٩٣٥، والاحتلال الإيطالي الذي أعقبها لأثيوبيا، باعتبارها حدثًا دوليًا رئيسيًا زاد من شعور التباعد لدى الخاضعين للاستعمار، والمتعلمين منهم بالذات، تجاه النظم الاستعمارية. وقد أوضحت النبرة التي استخدمها الغزو الإيطالي، والتي استخدمتها الفاشية والنازية بشكل عام، الطبيعة العنصرية للاستعمار الأوروبي في افريقيا. وقد أصيب أولئك الذين علّقوا الآمال على عصبة الأمم بخيبة أمل مؤسفة. وتفسّر الرغبة في الحفاظ على الكرامة المهدورة للافريقي عودة الأفكار القومية الافريقية مثل الزنوجة إلى الظهور في ذلك الوقت. وهكذا كان للمنظمات الدولية القدر نفسه من الأهمية في الدفاع عن استقلال اثيوبيا، تلك الدولة التي كانت رمزًا لأمل الافريقي المتعلم في إمكان الحصول على الاستقلال.

وكانت الصحف والدوريات، سواء المحلية منها أو الأجنبية تُسخر، بالطبع، كأداة لنشر الأحاسيس الوطنية المناهضة للاستعمار ولأوروبا. ومن أجل الحد من هذا التطور اتخذت تدابير إدارية وتشريعية عديدة ضد وسائل الإعلام الكبرى بما فيها الخدمات الإذاعية التي كانت تنتشر ببطء. وقد بُذلت جهود من أجل منع توزيع الكتابات والصحف والدوريات بل وأجهزة الراديو أو الحد منها حتى لو كان مصدرها بلاد المسؤولين الاستعماريين أنفسهم. وفي كل الحالات تقريبًا أخضعت الصحافة المحلية لسيطرة دقيقة عن طريق الرقابة والقوانين الخاصة بالتحريض على الفتنة. وقد اتخذت جميع هذه التدابير بقصد

(١٨) ب. أو. أولورونتيميهين، ١٩٧٤، ص ٣٣٧ إلى ٣٥٧؛ د. ب. أبرنيتي، ١٩٦٩، ص ٧٩ إلى ٨٨.

تسهيل مهمة الإدارات الاستعمارية التي اتسمت بمزيد من التشدد تجاه التطلعات الوطنية ، وبالإمعان في الحرمان من الحقوق والحريات المدنية والشخصية.

وفي فترة ما بين الحربين ، كانت هناك علاقة جدلية بين الاستعمار والنزعة الوطنية الافريقية. ولم تحرز الحركة الوطنية الافريقية المعادية للاستعمار نجاحات كبيرة في فترة ما بين الحربين ولكنها أثارت القلق بين المسؤولين الاستعماريين. وتدل على ذلك جميع تدابير القمع التي اتخذت في تلك الفترة. وإن ردود فعلهم تجاه التحديات التي أثارها أمامهم هذا الكفاح تعني أنهم كانوا يرغبون في عزل افريقيا عن التيارات العامة للتطور في العالم. ولا يتصف هذا الأمر بعدم الواقعية والتناقض الذاتي فحسب ، بل إن هذه المحاولة كانت بمثابة العامل الحافز الذي عجل بالكفاح الوطني الافريقي وبمعاداة الاستعمار ليتخذا أشكالاً أعمق وأوسع نطاقاً سرعان ما أدت ، مقرونة بآثار الحرب العالمية الثانية ، إلى التحرك نحو الإطاحة بالنظام الاستعماري.

الفصل الثالث والعشرون

السياسة والكفاح الوطني في شمال شرق افريقيا (١٩١٩ - ١٩٣٥)

بقلم: ح. ا. ابراهيم

مقدّمة

تنافس على مركز الصدارة في شمال شرق افريقيا خلال سنوات ما بين الحربين شكلان من أشكال الكفاح الوطني: الوطنية العلمانية من جهة والوطنية المستمدة من الدين من جهة أخرى. وقد نجح التراث المتصل الذي خلّفه المهدي في السودان والسيد محمد في الصومال في الدمج بين الدين والشعور الوطني بصورة مباشرة. ومن جهة أخرى فإن الكفاح الوطني المصري كان يتجه خلال سنوات ما بين الحربين نحو مزيد من العلمانية (أنظر الشكل ١ - ٢٣). ولكن حتى في مصر تداخل على مسرح السياسة كل من التجديد الإسلامي والكفاح الوطني. فسعد زغلول، وهو الوطني الذي سيطر على السياسة المصرية في العقد الأول الذي تلا الحرب العالمية الاولى، قد تأثر بجمال الدين الأفغاني، ذلك الثائر العاصف في سبيل القومية الإسلامية الذي شارك بنصيب في «إبراز الإرهاصات الأولى للوعي القومي ومظاهر التذمر في عهد اسماعيل»[١]. إلاّ أن من الصحيح مع ذلك أن نقول إن الحركة التي قادها سعد زغلول كانت أساسًا حركة علمانية وطنية. كذلك كانت الاحتجاجات في السودان الجنوبي علمانية أساسًا، إلاّ أنه في السودان الشمالي وفي الصومال كان من الصعوبة بمكان الفصل بين العامل الديني والعامل السياسي خلال سنوات ما بين الحربين.

وبالإضافة الى العلاقة الجدلية القائمة بين الدين والعلمانية في السياسة خلال تلك السنوات، كانت هناك علاقة جدلية أخرى بين الكفاح الوطني والمشكلات الاقتصادية. وقد تضمنت هذه الفترة بعضًا من أسوأ سنوات الكساد الاقتصادي في تاريخ العالم الحديث. ففي نهاية العشرينات كانت القوى الامبريالية نفسها تعاني ضغوطًا انكماشية عميقة الجذور بلغت ذروتها في الكساد الكبير. وقد شعرت المستعمرات في

(١) أ. حوراني، ١٩٦٢، ص ١٠٨ و١٠٩؛ أنظر أيضًا ن. ر. كِدّي، ١٩٦٨.

شمال شرق افريقيا بالضغط الاقتصادي قبل عقد أو عقدين من إصابة العالم الصناعي بالكساد الكبير.
شمال شرق افريقيا بالضغط الاقتصادي قبل عقدين من إصابة العالم الصناعي بالكساد الكبير.

وهناك خاصية أخرى لشمال شرق افريقيا في سنوات ما بين الحربين وهي أنها شهدت في الوقت نفسه توسعًا جديدًا للامبريالية من جانب وظهور نضال جديد ضدها من جانب آخر. وكانت سنوات ما بين الحربين العالميتين هي السنوات التي شهدت آخر الحدود الأوروبية – فقد تم خلالها ضم أراضٍ جديدة وتدعيم السيطرة الاستعمارية – وكان ذلك هو الاندفاع الإقليمي الأخير للامبريالية في افريقيا. إلاّ أن هذه السنوات نفسها شهدت بروز الكفاح ضد الاستعمار بين الشعوب الخاضعة له وبدايات التنظيم السياسي الفعال لتحقيق الحرية والمساواة. وبالنسبة لشمال شرق افريقيا كان ذلك واضحًا تمامًا في مصر ولكنه لم يكن مقصورًا عليها بأية حال.

وقد كان للحرب العالمية الأولى نفسها دور في إظهار هذه التناقضات. وربما كانت مصر أكثر بلدان هذا الجزء من افريقيا تأثرًا بصورة مباشرة بالحرب العالمية. فلا يمكن أن نغفل أنه عندما دخلت تركيا الحرب الى جانب ألمانيا، اتخذت بريطانيا من ذلك ذريعة ليس فقط لإنهاء ما بقي من السيادة العثمانية على مصر بل كذلك لإعلان مصر محمية بريطانية والمناداة بملك جديد عليها من اختيارها. وكان إعلان المحمية هذا وطبيعة الملكية الجديدة عاملين هامين على زيادة الشعور بالاستياء بين الوطنيين المصريين. وقد تعمّق هذا الكفاح الجديد نتيجة إحضار نصف مليون من القوات التابعة للقيادة البريطانية لترابط بالسويس لحراسة القنال.

وقد تعزز دور بريطانيا في السودان كذلك مما ولد بدوره أشكالاً جديدة من الشعور الوطني. ولقد كانت الامبريالية الأوروبية تندفع بالفعل نحو حدودها الإقليمية الأخيرة في افريقيا ولكنها كانت، بحكم هذه العملية ذاتها، تعجل بيقظة وطنية جديدة بين الشعوب الأصلية. ولكن يجدر بنا أن نتذكر أن الكفاح الوطني المصري خلال هذه السنوات كان لا يزال يصطبغ بشكل من أشكال التوسعية خاص به، فقد كان زعماء الحركة الوطنية الجديدة في مصر لا يزالون ينظرون الى السودان باعتباره تابعًا لمصر ويسعون الى استرداد السيادة المصرية الفعلية عليه.

تلك هي إذن التناقضات الأساسية في الإطار القائم في سنوات ما بين الحربين في شمال شرق افريقيا: العلاقة الجدلية بين القوى الاقتصادية والسياسية، وبين الدين والكفاح الوطني، وبين الحدود الأخيرة للامبريالية والحدود الجديدة لمناهضة الاستعمار، وبين الكفاح الوطني المحلي والتوسع المحلي ولا سيّما في العلاقات المصرية السودانية.

فلننظر الآن الى هذه التطورات بمزيد من التفصيل وفي كل بلد على حدة، آخذين في الاعتبار أن بعض المشكلات الاقتصادية التي ظهرت في شمال شرق افريقيا في تلك الفترة قد كان لها دور رئيسي في إيجاد مناخ مناسب للشعور بالغضب والاستياء الوطنيين اللذين كانا يسودان في صفوف الشعب.

مصر

ثورة سنة ١٩١٩

نظرًا لإعلان بريطانيا الحماية على مصر في سنة ١٩١٤ شعر الوطنيون المصريون بالحاجة الملحة الى إنشاء هيئة موحدة تمثل الأمة في نزاعها المقبل مع بريطانيا ونتيجةً لذلك شكّل زغلول (انظر الشكل ٢٣-١)، الزعيم المصري البارز واثنان من زملائه «الوفد المصري» في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٨.



الشكل ٢٣-١: الكفاح الوطني في مصر: زغلول باشا (حوالي ١٨٥٧ - ١٩٢٧) يخطب (حوالي عام ١٩٢٠) في مظاهرة مطالباً بانسحاب القوات البريطانية

(الصورة: هارلنغ - فيوليه)

وكان الوفد نضاليًا في منهجه من أجل التغيير. وكانت أهدافه النهائية هي الحصول على استقلال مصر وضمان سيادتها على السودان وإلغاء الامتيازات الأجنبية التي كانت تمنح الأجانب المقيمين في مصر امتيازات خاصة. وبالرغم من أن النظام الأساسي للوفد لم ينصّ صراحة على الهدفين الأخيرين، فإن ذلك كان على ما يبدو تحركًا تكتيكيًا يرمي الى تحقيق الحرية أولاً ثم الاهتمام بأمر الموضوعين الآخرين[٢].

ولم يكن زغلول وصحبه يمثلون الصفوة المصرية الجديدة من رجال الإدارة والمحامين وغيرهم من المهنيين العلمانيين فحسب بل وكذلك مجموعة جديدة من ملاك الأراضي. وكانوا، من الناحية الاجتماعية ينتمون الى «طبقة محلية من الأقاليم حديثة العهد نسبيًا بملكية الأرض وبالعمل المهني»[٣]. وكان ظهورهم مؤشرًا على أن الارستقراطية الأجنبية القديمة المتمثلة في الأتراك المتمصرين والألبانيين يجب أن تسلم القيادة الى صفوة المهنيين التي ظلّت مقهورة لزمن طويل.

ولجأ الوفد الى التكتيكات النضالية لتعزيز قيادته. فقد وزّع المنشورات ونظّم الاجتماعات العامة وجمع الإقرارات الموقّعة من جميع التنظيمات ذات الصفة التمثيلية في البلاد والتي تفيد أن «الوفد هو الممثل الرسمي للأمة المصرية المسؤول والمخول وحده التفاوض حول مستقبلها»[٤]. وعلاوة على ذلك حصل الوفد على تأييد البلاد كلها لموقفه عن طريق التعبير الصحيح عن شكاوي الشعب ومطالبه.

ومن ثم فإن الإعلان البريطاني المنفرد للحماية على مصر في ديسمبر / كانون الأول ١٩١٤، ذلك الإعلان المهين وغير المقبول، قد رفضه الوفد بقوة باعتباره غير شرعي ومن تدابير الحرب فقط. وقد طالب بالغائه فورًا تمشيًا مع مبادئ الرئيس وودرو ويلسون ووعود الحلفاء بالحرية لجميع الأمم الصغيرة.

وكانت المشاقُ الاقتصادية تساعد في الوقت نفسه القضية الوطنية. فقد خلقت المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي عاناها المجتمع المصري خلال فترة الحرب العالمية الأولى شعورًا واسع النطاق بالحرمان بين الجماهير. وبالرغم من أن الحكومة البريطانية كانت قد وعدت بتحمل كافة المسؤوليات الناتجة عن الحرب فإن الحملة العسكرية المصرية قد استخدمت للدفاع عن قناة السويس وعن سوريا وفلسطين. وقد حُشد الفلاحون بالقوة وبإعداد كبيرة لخدمة الحلفاء في فرق العمل ومعسكرات الحدود. وقد تم الاستيلاء على حبوبهم ودوابهم دون تعويض مناسب. وقد تأثر موظفو الحكومة والعمال غير المهرة بشكل خاص من الارتفاع الحاد في تكاليف المعيشة لأنه لم تصاحبه زيادة مناسبة في مرتباتهم. ولم يتمكن ملاك الأراضي من الاستفادة الفعلية من الزيادة في سعر القطن لأن بريطانيا حددت المساحات التي تزرع منه لكي يسمح ذلك بالزيادة في زراعة الحاصلات الغذائية الأساسية، كما أنها حدّدت سعره وقيّدت تصديره. وقد أكد الوفد مرارًا مسؤولية بريطانيا عن هذه المظالم وأقنع المصريين بالوقوف وراءه لتصحيحها. وقد أدت هذه الحملة النشطة تدريجيًا الى أن تبتعد جميع الطبقات عن بريطانيا. وبحلول سنة ١٩١٩ كانت حالة التذمر القابل للانفجار سائدة في البلاد كلها[٥]. وكان الحرمان الاقتصادي قد هيأ المناخ للاستجابة السياسية على مستوى الجماهير.

وكان إخفاق الحكومة البريطانية في تقدير قوة وأبعاد الروح الوطنية الجديدة الكاسحة، وإصرارها المتبجح على استمرار وضع المحمية خطأً كبيرًا من جانبها في تقدير الأمور. ولقد كان ما تلا ذلك من

(٢) ع. م. رمضان، ١٩٦٨، ص ٤٣١ و٤٣٢.
(٣) ب. ج. فاتيكيوتيس، ١٩٦٩، ص ٢٥٢.
(٤) المرجع السابق، ص ٢٥٥.
(٥) ب. ج. إلغود، ١٩٢٨، ص ٢٢٧.

رفضها العنيد السماح لحسين رشدي، رئيس الوزراء إبان الحرب، ولسعد زغلول بأن يعرضا قضية مصر في مؤتمر السلام بباريس بمثابة إشعال الفتيل لوضع متفجر فعلاً. ولكن أكثر الحماقات البريطانية خطورة كانت اعتقال زغلول واثنين من زملائه في ٨ مارس / آذار ١٩١٩ ونفيهم الى مالطة. وكانت تلك هي الشرارة التي أشعلت ثورة سنة ١٩١٩.

وكانت النتيجة المباشرة للتعبئة التي قام بها الوفد هي سلسلة من المظاهرات العنيفة والإضرابات الواسعة قام بها عمال النقل والقضاة والمحامون. وقد شارك طلاب جامعة الأزهر والمدارس الثانوية والمهنية مشاركة إيجابية في الكفاح الوطني. ولم تلبث الأقاليم أن انضمت الى الاحتجاج العام وحاولت القيام بهجمات أشد جرأة على خطوط السكك الحديدية والاتصالات الهاتفية. وكثرت الهجمات كذلك على العسكريين البريطانيين وبلغت ذروتها في قتل ثماني ضباط ورجال بريطانيين في قطار متجه من أسوان الى القاهرة عند ديروط في الثامن عشر من مارس/آذار. وباختصار فإن البلاد وصلت الى حالة شلل تام وتعرض وضع بريطانيا في مصر لتهديد خطير. وبرز الوفد عندئذ كممثل وحيد للأمة وسيطر زغلول على المسرح السياسي الوطني حتى وفاته في سنة ١٩٢٧.

ولا شك أن ثورة ١٩١٩ هي حدث بارز في تاريخ مصر الحديث. فهي قد حشدت، ولأول مرة، جميع الطبقات المصرية (الفلاحين، والعمال، والطلاب، وملاك الأراضي والمثقفين) والطوائف الدينية (سواء من الأقباط أو المسلمين) ضد الاستعمار البريطاني. فالواقع أن زعماء الطائفة القبطية قد اشتركوا بنفس القدر في السعي للحصول على الاستقلال كما أن بعضهم قد أختير لعضوية لجنة الوفد المركزية. وكان ذلك إجراء من إجراءات العلمانية الجديدة، كما أن اشتراك النساء في المظاهرات العامة ضد بريطانيا كان تطورًا جديدًا كذلك.

وقد اضطرت هذه الانتفاضة الوطنية بريطانيا الى الشروع في سياسة وفاق مع الوطنيين. فقد أفرج اللورد اللنبي، الذي عيّن مندوبًا ساميًا خاصًا، عن زغلول ورفاقه وسمح لهم بالذهاب الى باريس. وقد عينت الحكومة البريطانية لجنة خاصة برئاسة اللورد ميلنر، وزير شؤون المستعمرات، لكي تقدم تقريرًا عن أسباب «الاضطرابات» وأكثر الدساتير ملاءمة لمصر في ظل الحماية. وبالرغم من أن الوفد كان قد نظم حملة مقاطعة لبعثة ميلنر شملت البلاد كلها، فان النتيجة التي توصلت اليها من أنه ينبغي استبدال نظام الحماية غير المُرضي بمعاهدة تحالف يتم التفاوض عليها مع الوطنيين كانت تعد انتصارًا للوفد.

وقد اضطرت بريطانيا للاعتراف كذلك بالوفد كمتحدث رسمي باسم الأمة. بل إن ميلنر ذهب الى أبعد من ذلك بدعوته زغلول الى لندن للقيام بمحادثات غير رسمية. ونتج عن ذلك مذكرة زغلول — ميلنر سنة ١٩٢٠ التي تضمنت النص على تحالف هجومي ودفاعي بين البلدين وعلى إحالة الدول ذات الامتياز حقوقها في مصر الى بريطانيا بشرط موافقة هذه الدول على ذلك. إلاّ أن المذكرة خلت من الإشارة الى السودان ما دام وضعه، في رأي ميلنر، محددًا بموجب اتفاقية الحكم الثنائي[٦]. وبالرغم من أن هذه المفاوضات انهارت إزاء إصرار الوفد على الاستقلال التام والسيادة المصرية على السودان فإن هذه المذكرة كانت هي نقطة البداية لجميع المفاوضات التي تلتها.

وكان إعلان الاستقلال في ٢٨ فبراير / شباط ١٩٢٢ هو أكثر نتائج ثورة سنة ١٩١٩ بروزًا. وتحت ضغط الوطنيين ألغت بريطانيا منفردة الحماية واعترفت باستقلال مصر بشرط الإبقاء على «الوضع الراهن» بالنسبة للأمور التالية (التي يطلق عليها عادة التحفظات) الى أن يتم إبرام اتفاق بشأنها مع مصر: أمن

(٦) لورد ميلنر، ١٩٢١، ص ٢٤ إلى ٣٤.

المواصلات الامبراطورية والدفاع عن مصر وحماية الأقليات والمصالح الأجنبية والسودان[٧]. وقد أعلن استقلال مصر رسميًا في ١٥ مارس / آذار ١٩٢٢ وسمي السلطان فؤاد بالملك فؤاد الأول ملك مصر. ولكن هل كانت تلك حالة حقيقية من حالات تصفية الاستعمار؟ أم أن بريطانيا كانت لا تزال تحافظ على الحدود الامبراطورية الجديدة؟

لقد أعطى إعلان الاستقلال الحكومة المصرية حرية أكبر في إدارة الشؤون الداخلية والخارجية. فقد أعيدت وزارة الخارجية التي أُلغيت في سنة ١٩١٤ وسمح لمصر أن يكون لها تمثيل دبلوماسي وقنصلي. وبالإضافة الى ذلك فقد نص التصريح على حكم مصر حكمًا دستوريًا، وهو هدف كافح الوطنيون من أجله منذ سنة ١٨٨٣[٨]. وبناءً على ذلك صدر دستور سنة ١٩٢٣.

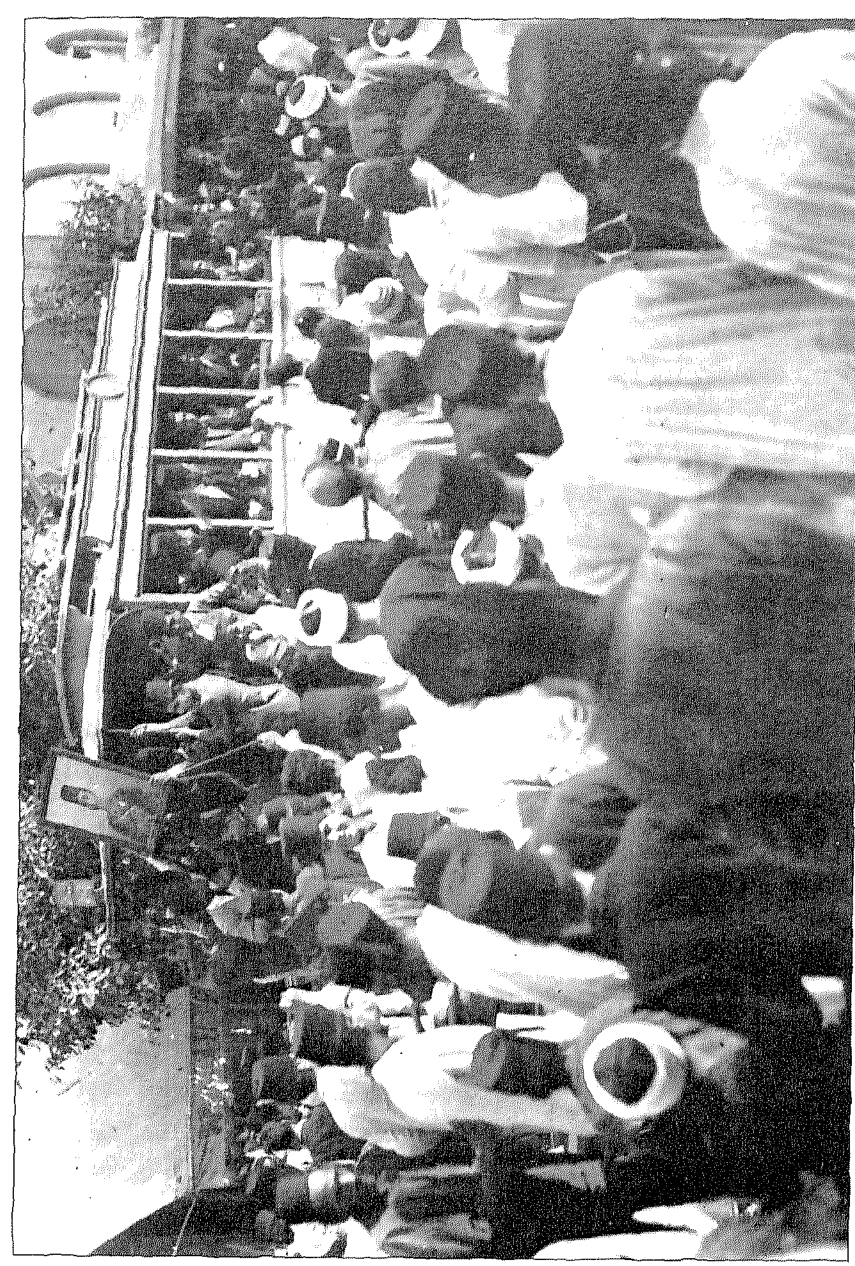
على أن هذا ليس إلاّ جانبًا واحدًا من القصة. فمقارنة بإيديولوجيتها النضالية لم تحقق ثورة سنة ١٩١٩ إلاّ نجاحًا محدودًا من الناحيتين السياسية والدستورية. فالاستقلال الذي منحه التصريح قللت منه التحفظات ولا سيّما التحفظ الذي نص على استمرار الاحتلال العسكري البريطاني لمصر. واستمر الأجانب، فضلاً عن ذلك، في التمتع بامتيازاتهم التي تخرج عن الاختصاص الإقليمي بينما ظلّ اتفاق الحكم الثنائي الذي أملته بريطانيا هو الذي يشكل الإطار الدستوري للإدارة في السودان. وكذلك فإن دستور سنة ١٩٢٣ لم يضع الأساس الصلب والمتين للحكم الدستوري في مصر ما دام قد أعطى الملك سلطات واسعة مثل حق اختيار وتعيين رئيس الوزراء وإقالة الوزارة وحل البرلمان أو تأجيل دوراته. وقد قوض ذلك أركان الديمقراطية البرلمانية في مصر قبل أن تبدأ.

وقد جاء هذا العجز عن تحقيق جميع تطلعات الأمة، أساسًا، نتيجة للانقسام التدريجي في الوحدة الوطنية التي تحققت في سنة ١٩١٩. ونتيجة للتنافس الشخصي على زعامة الوفد ولاختلاف وجهات النظر حول مسألة الاستقلال الوطني حدث انقسام خطير في الجبهة الوطنية في سنة ١٩٢٠ بين المعتدلين بزعامة عدلي يَكَن والمناضلين بزعامة زغلول. وقد شعر الأول أن فشل المصريين في كسب التأييد الدولي لقضيتهم وعدم قدرتهم على مواصلة الكفاح وحدهم جعل الحل الوسط مع بريطانيا أمرًا حتميًا. ومن جهة أخرى شعر المناضلون بإحباط شديد نتيجة تعنت بريطانيا وتأثروا بيقظة الشعب في سنة ١٩١٩[٩] الى حد أنهم دعوا الى مواصلة الكفاح حتى تمتثل بريطانيا لجميع مطالب الأمة. وكانت نتيجة هذا النزاع انقسام الوفد والبلاد كلها انقسامًا أليمًا الى مجموعتين متنافستين: الزغلوليين والعدليين. لذلك أصبح الوفد حزبًا يمثل أغلبية المصريين بدلاً من أن يظل جبهة متحدة تتحدث باسم الأمة كلها.

وقد أفادت الدبلوماسية الاستعمارية لبريطانيا، دبلوماسية «فرّق تسد»، بدرجة كبيرة من هذا الانقسام في صفوف الوفد. وقد شجع المسؤولون الإداريون الاستعماريون، من خلال المناورة وتخييب الآمال، هذا التباعد بين العدليين والزغلوليين. وبينما قام اللنبي باضطهاد الأخيرين أرضى المعتدلين وتفاوض معهم حول إعلان الاستقلال. وبالرغم من أن زغلول وصف التصريح بأنه «كارثة وطنية»[١٠]، وبالرغم من أن الوفد نظّم حملة احتجاج عنيفة ضده فإن التصريح ظل يؤدي دوره في وضع حدود مؤقته للامبراطورية.

---

(٧) ج. مارلو، ١٩٦٥.
(٨) ع. الرافعي، ١٩٦٩، الجزء الأول، ص ٣٩ و ٤٠.
(٩) اعتراف مؤتمر السلام في باريس في شهر مايو / أيار سنة ١٩١٩ بالحماية البريطانية على مصر.
(١٠) ع. الرافعي، ١٩٦٩، الجزء الأول، ص ١٣٥.



الشكل ٢٣-٢ : الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٢٣) : مظاهرة لتأييد الملك فؤاد الأول (حوالى ١٩٢٠) (الصورة : هارلنغ - فيوليه)

عهد المفاوضات (١٩٢٤ – ١٩٣٥)

تركّز الكفاح الوطني بالدرجة الأولى، في مرحلة ما بعد التصريح، على التخلص من التحفظات التي شلته وذلك عن طريق التفاوض حول تسوية مع بريطانيا. وقد أجريت أربع جولات من المفاوضات بين سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٣٥: محادثات ماكدونالد – زغلول في سنة ١٩٢٤، وثروت – تشمبرلين في سنة ١٩٢٧، ومحمود – هندرسن سنة ١٩٢٩، والنحاس – هندرسن سنة ١٩٣٠ [11]، ولكنها فشلت جميعها بسبب رفض بريطانيا تقديم أي تنازل من شأنه أن يخفف من احتلالها لمصر أو يغير الوضع القائم في السودان. وكان هذا التشدد مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بما أوحت به بريطانيا، بل ما خلقته خلقًا، من إظهار للقصر كمركز من مراكز القوة المعادية للوفد.

فقد أتت بريطانيا بفؤاد الى الحكم في سنة ١٩١٧ ليكون حاجزًا بينها وبين الوفد المتطرف وليقوم بتنفيذ رغباتها. وبالرغم من أن فؤاد المتسلط الطموح قد أيّد الحركة الاستقلالية بزعامة الوفد في سنة ١٩١٩ فقد كان يأمل أن يسيطر عليها وأن يستخدمها «لأغراضه الخاصة كوسيلة لزيادة نفوذه وسلطانه» [12]. ولكنه سرعان ما أدرك أن زغلول كان يتبع طريقًا مستقلاً وشك في أنه كان يرمي الى الإطاحة بالملكية وإعلان مصر جمهورية. وقد أدى ذلك الى عداوة مريرة بين السلطان والوفد ظلت سمة ميزت السياسة المصرية حتى سنة ١٩٥٢. وقد شجعت بريطانيا هذه العداوة وإستغلتها لأغراضها الامبريالية الخاصة.

ومن أجل منع الوفد من الوصول الى الحكم أوقف فؤاد العمل بدستور سنة ١٩٢٣ ثلاث مرات في أقل من سبع سنوات: في سنة ١٩٢٤، وسنة ١٩٢٨، وسنة ١٩٣٠، وعيّن في كل مرة رئيسًا للوزراء من اختياره. وفي الإنقلاب الدستوري الذي حدث سنة ١٩٣٠، استبدل رئيس وزراء القصر، اسماعيل صدقي، دستور سنة ١٩٢٣ بآخر أقل ديمقراطية. وكان الهدف الأساسي من قانون الانتخاب الجديد هو إبقاء الوفد بعيدًا عن الحكم [13]. وخلال الجانب الأكبر من السنوات الخمس التالية عاشت مصر عمليًا في ظل حكومات معادية للوفد. وقد حال هذا التدخل المتكرر في التنظيم الدستوري للبلاد دون أن يثبّت الحكم البرلماني ومؤسساته جذوره في الحياة السياسية المصرية.

وقد اتخذت مختلف حكومات القصر التي حكمت مصر قبل سنة ١٩٣٥، ولا سيّما حكومة صدقي (١٩٣٠ – ١٩٣٣)، إجراءات قمعية ضد الوفد. فقد سُجن زعماؤه وحُظرت صحفه وفُصل المؤيدون له من وظائفهم في الحكومة ومن الخدمة المدنية. وعلاوة على تأييد الإداريين الاستعماريين لهذه الإجراءات فقد اتخذوا أحيانًا إجراءات مباشرة لاذلال الوفد. فلم يُسمح لزغلول، مثلاً، مرتين في سنة ١٩٢٤ وفي سنة ١٩٢٦، أن يصبح رئيسًا للوزراء بالرغم من أن حزبه كانت له الأغلبية في البرلمان.

وقد أدت حملة القمع التي قام بها القصر والمعتمد البريطاني الى التناقص التدريجي في شعبية الوفد وتلاشي وحدته. وإزاء عدم رضاها عما أسمته بالزعامة «غير الملهمة» [14] للنحاس، خليفة زغلول، رأت مجموعة من زعماء الوفد ترك الحزب في سنة ١٩٣٢. ونظرًا لتناقص قدرتهم ورغبتهم في مواجهة المستعمر

---

(١١) ح. أ. ابراهيم، ١٩٧٦، ص ١٥ و١٦.
(١٢) أ. كيدوري (مشرف على التحرير)، ١٩٧٠، ص ٩٠ و٩١.
(١٣) أو. تويدي، ١٩٣١، ص ١٩٨.
(١٤) أ. ل. أ. مرسوت، ١٩٧٧، ص ١٣٩.

قررت أغلبية زعماء الوفد في منتصف الثلاثينات تعزيز صفوفها ضد القصر عن طريق صفقة تعقدها مع بريطانيا[١٥]. ولتحقيق ذلك كان لا بد لهم من التغاضي عن بعض مطالب الأمة. وبلغ هذا الضعف ذروته بإبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ التي أضفت الشرعية على الاستعمار البريطاني لمصر وأبقت على السيطرة البريطانية على الإدارة في السودان.

السودان

اتخذت المقاومة السودانية للحكم الاستعماري البريطاني في أعقاب الحرب العالمية الأولى شكل نشاط ومشاعر متباينة للتعبير عن نفسها. وقد نظم هذه المعارضة في شمال السودان النخبة المتعلمة والحركة المهدية بينما كانت حركات الاحتجاج في السودان الجنوبي ذات طبيعة محلية أساساً.

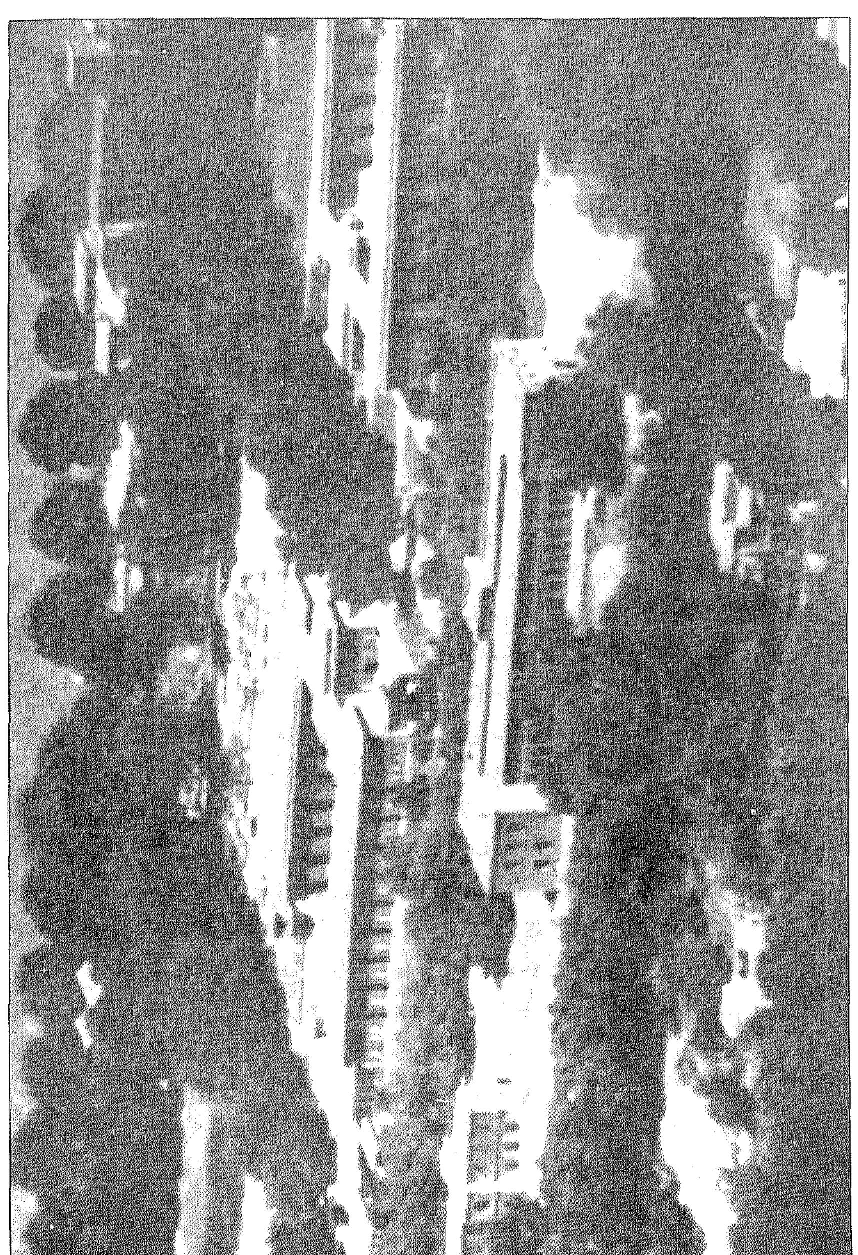
حركات الاحتجاج الفتية

قامت النخبة المتعلمة التي أخذت حديثاً في الظهور بدور بارز في تطوير السياسة السودانية خلال الفترة من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢٥. وكانت هذه المجموعة من الرجال تتكون في الأغلب من طلاب و«خريجي» كلية غوردون التذكارية والكلية الحربية بالخرطوم. فقد شكلوا جمعياتهم الخاصة وقاموا من خلالها بحملة سياسية نشيطة ضد الاستعمار. وكانت اسبق هذه الجمعيات «الفتية» الى الظهور نادي الخريجين بأم درمان سنة ١٩١٨. إلاّ أنه خلال الأعوام التالية للحرب مباشرة شكلت جمعيتان سريتان ذات طابع سياسي أكبرهما جمعية الاتحاد السوداني في سنة ١٩١٩ وكذلك، وهذا هو الأهم، جمعية العلم الأبيض التي أسسها في مايو/ أيار سنة ١٩٢٤ علي عبد اللطيف، أبرز الزعماء الوطنيين في ذلك الوقت.

وقد قلّل كثير من الكتاب البريطانيين من شأن الحركة الوطنية السودانية في بواكير العشرينات على أساس أنها غير ذات طابع تمثيلي ووصفوا أنصارها بأنهم مجرد موالين أو عملاء لمصر. إلاّ أن الدراسات الحديثة التي قام بها أساتذة سودانيون أثبتت أن هذه الحركة، بالرغم من ارتباطها بمصر من النواحي التكتيكية والثقافية والإيديولوجية، كانت داخلية تماماً وكانت معنية أساساً بالتخلص من الحكم الاستعماري البريطاني. وقد أكد برنامجا كل من جمعية الاتحاد السوداني وجمعية العلم الأبيض على قضية التحرر من العبودية المتمثلة في الخضوع للسيطرة الاستعمارية وأعطياها الأولوية. وتتضح أصالة هذه الحركة بشكل أكبر من البرقية التي أرسلها علي عبد اللطيف وثلاثة من زملائه الى الحاكم العام في ١٥ مايو/ أيار سنة ١٩٢٤، حيث تحدثت هذه الوثيقة الهامة صراحة عن «أمة» سودانية وعن حق تقرير المصير، مستبعدة تماماً الإدعاءات البريطانية والمصرية بحقهما في أن يقررا وحدهما مستقبل السودان[١٦].

وإن الدعوة الى الاتحاد مع مصر التي نادى بها الوطنيون كانت فيما يبدو شعاراً سياسياً أكثر من كونها من تعاليم العقيدة الوطنية. وكانت بالأحرى خطة محسوبة بقصد كسب عطف وتأييد مصر التي كانت تخوض هي نفسها كفاحاً وطنياً. ويبدو، فضلاً عن ذلك، أن شعار الوحدة هذا قد فرض على الوطنيين

(١٥) ح. أ. ابراهيم، ١٩٧٦، ٢٤ و٢٥.
(١٦) أنظر الترجمة الرسمية لهذه البرقية في ح. عابدين، ١٩٧٠، ص ٤٨ و٤٩.



الشكل ٣-٢٣ : الكلية الجامعية بالخرطوم في عام ١٩٥٣ ، وتبدو في الخلفية كلية غوردون التذكارية (الصورة : حقوق الطبع محفوظة لوزارة الشؤون الاجتماعية في السودان).

نتيجة لرفض بريطانيا منح السودان حق تقرير المصير ولسياستها في استخدام الزعماء المحليين والدينيين لإدامة سيطرتها. ومن هذه الناحية فإن فكرة الوحدة كانت هي الطريقة الفُضلى، إن لم تكن الوحيدة، والاستراتيجية المضادة التي يمكن للوطنيين الأخذ بها[١٧]. فقد توقع الوطنيون أنه عندما يتم طرد بريطانيا، العدو المشترك، من السودان سيكون من الممكن إقناع مصر بمغادرته. وقد رفض المثقفون شعار «السودان للسودانيين» الذي رفعته الزعامة التقليدية والمحافظة باعتباره مؤامرة من إيحاء بريطانيا بقصد استبعاد مصر والسيطرة على السودان.

وعلى غرار الوفد وضع الوطنيون السودانيون مفهومًا نظريًا للمظالم المحلية وحددوها في شكل إيديولوجية معارضة للحكم الأجنبي – على أنهم لم يصوغوا معارضتهم في عبارات دينية ولكنهم تناولوا المظالم الاقتصادية والسياسية مع التركيز دائمًا على جشع المستعمر وأجنبيته. وقد خصصت مقالة عبد اللطيف بعنوان «مطالب الأمة»، التي كتبها في «الحضارة» في سنة ١٩٢٢، برمتها لنقد الحكومة.

وكان الأسلوب الأساسي الذي استخدمه الوطنيون في البداية لنشر أفكارهم ودعايتهم على مستوى الجماهير هو المنشورات، وكانت النشرات ترسل بالبريد الى العناوين المختلفة في البلاد. ففي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٠ أرسل «مستشار مخلص» نسخًا من خطاب دوري شهير الى مئات العناوين هاجم فيه سياسة «فرّق تَسُدْ» التي تنتجها بريطانيا في مصر والسودان، ودعا الأمتين الى الاتحاد ضد الاستعمار البريطاني[١٨]. وكانت المنشورات توضع أحيانًا في الأماكن العامة وتلقى في الشوارع. وكان الوطنيون فضلاً عن ذلك، يقومون أحيانًا بتهريب بعض المواد لنشرها في الصحف المصرية التي تتعاطف معهم، كما أنهم كانوا يقومون بتقديم المسرحيات وتنظيم المهرجانات الأدبية.

على أن الوطنيين تخلوا، بحلول عام ١٩٢٣، عن هذه الوسائل السرية غير الفعالة في الدعاية وأخذوا بدلاً منها بأساليب أكثر ثورية. فقد شعروا بأن المواجهة الصريحة مع النظام الاستعماري البريطاني هي أفضل الطرق لتوسيع القاعدة الوطنية وحشد التأييد الشعبي لأهدافهم. وكان الوطنيون يحذون في كفاحهم هذا، عن وعي منهم، حذو الوفد في مصر[١٩]. وعلى غرار أقرانهم في الهند تجاوزوا هم كذلك الرؤوس الاستعمارية المسؤولة في الخرطوم وناشدوا الرأي العام الحر في بريطانيا أن يؤيد مطلب السودان في تقريره مصيره بنفسه.

وأدى هذا التغيير في التوجه والتكتيك السياسيين الى هياج سياسي عنيف في الخرطوم وغيرها من عواصم مدن الأقاليم في سنة ١٩٢٤. فقد نظمت جمعية العلم الأبيض سلسلة من المظاهرات والإضطرابات في عطبرة وبور سودان والأبيض وشندي (أنظر الشكل ٢-٤) ولا سيّما بعد اعتقال رئيسها عبد اللطيف واثنين من زملائه في شهر يوليو تموز. وقد كان الجانب العلماني من الوطنية السودانية أشد ظهورًا خلال هذه الاضطرابات.

وكان العسكريون السودانيون أشد تأثرًا بأفكار ودعاية جمعية العلم الأبيض. وقد دُفع صغار الضباط في بعض المدن الشمالية والجنوبية الى التظاهر، أما ضباط الكلية الحربية في الخرطوم فقد قاموا باستعراض سار في شوارع المدينة مزودًا بالأسلحة والذخيرة.

وقد لجأ الضباط السودانيون، وكان الكثير منهم ينتمون الى قبائل الدنكا، الى استخدام السلاح ضد

---

(١٧) المرجع السابق، ص ٤.
(١٨) م. عبد الرحيم، ١٩٦٩، ص ١٠٢ و١٠٣.
(١٩) ح. عابدين، ١٩٧٠، ص ٦٤.

الاستعمار البريطاني. فقد خططوا ونفذوا التمرد العسكري الهام الذي وقع في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٤ بالخرطوم. وكان الحافز السياسي الأساسي لهذا التمرد هو الإعراب عن التضامن ورفقة السلاح مع الكتائب المصرية المغادرة [٢٠]. وقد سارت القوات السودانية من ثكناتها لتلحق بالوحدات المصرية في شمال الخرطوم. وليس من المستبعد أن يكونوا قد خططوا للعمل مع زملائهم المصريين على القيام بانقلاب عسكري.

ولكن القوات البريطانية أطلقت عليهم النار في الطريق. وقد أدى ذلك الى وقوع معركة ضارية استمرت في المساء وحتى ليلة ٢٧ – ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني وأودت بحياة أكثر من اثني عشر من أفراد القوات السودانية ، كما أدى من بعد الى إعدام ثلاثة آخرين بمقتضى حكم محكمة عسكرية قضت فيه كذلك على المشاركين الآخرين بالسجن لمدة طويلة.

وكان الانهيار التام الذي تعرض له هذا التمرد بداية عقد «بدأت فيه الصفوة تكابد جراح السنوات الماضية وتعيد التفكير في خططها وأساليبها للمستقبل». ومن الناحية السياسية كان هذا العقد عقد الشعور بخيبة الأمل واليأس. وقد فرض العداء الذي أبداه نظام الحكم الاستعماري، وتصميمه على القضاء على العمل السياسي العلني ، على الطبقة المتعلمة أن تقتصر على النشاط الأدبي والديني والاجتماعي «كبديل يمكنها من خلاله أن تعيد تجميع صفوفها» [٢١]. فقد شكّل المثقفون عددًا من جماعات البحث الصغيرة في مختلف المدن وأصدروا عددًا من الصحف والمجلات. على أن حيوية هذه الجرائد القصيرة الأجل دلّت على «حرارة وتصميم هذا الجيل» [٢٢]. وقد عبّر الفن الشعبي لهذه الفترة ، وبخاصة الشعر ، عن الرفض والمرارة تجاه وقاحة المسؤولين البريطانيين وتسلطهم.

ومن هنا فإن الحركة الوطنية الأولى في العشرينات لم تكن ناجحة وكان السبب الأساسي لذلك هو افتقارها الى المساندة الشعبية. ويرجع ذلك الى أنها لم تسع ، ولا هي رغبت ، في التحالف مع القوى المحلية والدينية وهما مستودع المتابعة الجماهيرية في البلاد. على أن لها مع ذلك أهمية خاصة لأنها ظهرت قبل الحركات الوطنية في المناطق الأخرى التابعة من افريقيا الاستوائية وفضلاً عن ذلك فإن مكوناتها السياسية بقيت الى ما بعد عقد الجمود السياسي ، إذ التقط حزب «الأشيكا» وغيره من الأحزاب الاتحادية في الأربعينات من القرن العشرين أهم شعار سياسي لها وهو «وحدة وادي النيل».

المقاومة المهدية للحكم الاستعماري

كانت المهدية من الأسلحة التي بكر السودانيون الى استخدامها في كفاحهم ضد الاستعمار خارج الإقليم الرئيسي فيما حول الخرطوم. فقد كان المناضلون والمهديون الجدد يعارضون ، كل بطرقه الخاصة ، الحكم الاستعماري خلال هذه الفترة.

---

(٢٠) اتخذت بريطانيا من مقتل السير لي ستاك ، الحاكم العام ، في القاهرة ذريعة للمطالبة ، ضمن أمور أخرى ، بسحب القوات المصرية من السودان فورًا.

(٢١) ح. عابدين ، ١٩٧٠ ، ص ٩٨.

(٢٢) م. عبدالرحيم ، ١٩٦٩ ، ص ١١٣.

الانتفاضات المهدية

لم يكد يمر عام خلال العهد الأول من الحكم الثنائي (١٨٩٩ - ١٩٥٥) دون أن تقوم فيه انتفاضة مهدية ضد الاستعمار. وبالرغم من أن هذه الموجة التي شملت آلاف الحركات قد تلاشت تدريجيًا من بعد في مناطق السودان التي يسودها سكان حضريون فإن المهدية ظلت نشيطة في دارفور (أنظر الشكل ٢-٤). وقد ادعى الكثيرون النبوة وأعلنوا «الجهاد» ضد الحكم البريطاني «الكافر». وكان أكثر هؤلاء أهمية هو الفقيه عبدالله السهايني، زعيم حركة التمرد التي قامت في نيالا سنة ١٩٢١.

وعلى غرار سابقاتها كانت حركة التمرد في نيالا تهدف الى التخلص من الحكم الاستعماري «الكافر» وإعادة حكم السودان الى المهدية «المجيدة». وبالإضافة الى هذا الدافع الديني الجوهري فإن فرض إدارة استعمارية مركزية، وزيادة الضريبة على القطعان، والمبالغة في تقدير العشر كانت كلها من العوامل التي أثارت الناس في دارفور ودفعتهم للانضمام الى التمرد[٢٣].

ففي السادس والعشرين من سبتمبر/ أيلول سنة ١٩٢١ قامت قوة قوامها حوالى خمسة آلاف محارب بقيادة السهايني بمهاجمة حصن نيالا وسوقها. وسيطرت القوة على الحصن وأشعلت النار في مبنى مجاور. وقد قام السهايني بهجوم ثان كان يمكن أن يحدث الاضطراب في صفوف العدو لو لم يتعرض هو لإصابة خطيرة. وكانت خسائر المستعمر في هذه الجولة ثلاثة وأربعين قتيلاً وواحدًا وعشرين مصابًا، بينما مات في ساحة القتال ما لا يقل عن سمائة سوداني.

وبالرغم من أن السهايني قد شنق علنًا يوم ٤ أكتوبر/تشرين الأول فإن أنصاره واصلوا الكفاح. وشكلوا قوة قوامها حوالى خمسة آلاف شخص تمركزت على بعد ثمانين كيلومترًا تقريبًا من نيالا. وإزاء هذه التطورات الخطيرة أرسل المسؤولون الاستعماريون قوة تأديبية كبيرة قامت بالتجول في دارفور الجنوبية. وقد اعتقلت الكثيرين، وأحرقت مساكنهم، واستولت على مواشيهم وصادرت ممتلكاتهم. وبحلول شهر مايو/ أيار سنة ١٩٢٢ كانت مرحلة المقاومة هذه في دار مساليط قد انتهت.

وكان تمرد نيالا بلا شك أكثر الانتفاضات التي وقعت في السودان ضد الاستعمار قبل سنة ١٩٢٤ أهمية. وعلى خلاف الحركات المهدية السابقة فقد «كادت تنجح في تحقيق غرضها المباشر» كما أحيت بصورة كاملة «المخاوف القديمة من حدوث تمرد واسع النطاق تكمن وراءه دوافع دينية»[٢٤]. وبالرغم من أن هذه الانتفاضة لم تنجح في القضاء على الحكم الاستعماري إلاّ أن نجاحها المحدود اعتبر نوعًا من الإنذار.

المهدية الجديدة

منذ سنة ١٩١٤ شعر السيد عبد الرحمن، الإبن الأخير للمهدي، بأن التعصب لم يعد يفيد عمليًا وأنه يمكن خدمة مصالح الأمة السودانية ومصالح طائفة المهدية بشكل أفضل عن طريق التعاون مع الانجليز على أساس شعار «السودان للسودانيين». على أن هذا الاحترام للأساليب الدستورية لم يكن يبدو مخلصًا،

(٢٣) ح. أ. ابراهيم، ١٩٧٩ص ٤٥٩ و٤٦٠.
(٢٤) م. د. دالي، ١٩٧٧، ص ١٤٤.

ولكن فرضه الواقع السياسي. ذلك أن السيد كان يدرك تماما أنَّ انتفاضة مسلحة لا يمكن إلاّ أن تؤدي الى التدمير الشامل.

على أن السيد كان كذلك لمّاحًا بدرجة أدرك معها أن الهياج السياسي والديني يتطلب دعمًا ماليًا. ولذلك فقد توسع في مشروعاته الزراعية والتجارية حتى أصبح من كبار ملاك الأراضي ورأسماليًا ثريًا بحلول سنة ١٩٣٥. وبدلاً من أن يوجه طموحاته وجهة غير سياسية ، على نحو ما توقع بسذاجة المسؤولون الاستعماريون ، فقد استخدم عبد الرحمن هذه الثروة لتقوية تنظيم الأنصار. وبفضل مناوراته الذكية وتصميمه على المعارضة ، فقد تفادى بذكاء القيود التي فرضها الاستعمار ، وعزز نفوذه في المراكز التقليدية للمهدية في الغرب ، وكسب لنفسه أنصارًا جددًا ومجالات نفوذ جديدة. وإذ أدرك السيد أن الوطنية السياسية قد بدأت تفوق الدين كقوة أساسية دافعة في الشرق ، فقد بذل جهودًا خاصة في الثلاثينات لكسب تأييد الطبقة المثقفة(٢٥).

وبذا أصبحت المهدية الجديدة بحلول سنة ١٩٣٥ قوة سياسية هامة مناهضة للاستعمار. وقد أصبحت الوحدة التي أمكنها تحقيقها بين قسم كبير من الصفوة والعناصر التقليدية والدينية نواة لجبهة الاستقلال التي كانت لها جاذبية وطنية ساحقة في الخمسينات. وقد كان لهذه الجبهة دور هام وفريد في تحقيق استقلال الأمة في سنة ١٩٥٦.

حركات الاحتجاج المحلية في السودان الجنوبي

واصل السكان الافريقيون في السودان الجنوبي انتفاضاتهم ضد الحكم الاستعماري البريطاني خلال هذه الفترة. وقد تميزت هذه المقاومة بثلاثة ملامح بارزة. فهي لم تكن دائمًا ، ولا حتى في العادة ، ردًّا على اضطهاد إداري صارخ. بل كان هدفها الأساسي ، بدلاً من ذلك ، هو إنهاء الاستعمار البريطاني في هذه المنطقة الافريقية. وفضلاً عن ذلك فإنها امتدت لتشمل جماعات ، وإن تكن متباعدة ومتشككة في بعضها البعض ، إلا أن مواقفها لم تكن معادية على الدوام للحكم الاستعماري. وهي قبل كل شيء كانت تمثل زيادة ضخمة في مدى نشاط كل من الدنكا والنوير وهما أكبر المجموعات الإثنية في هذه المنطقة. فقد تجاهلوا خلافاتهم المحلية المعتادة ونسقوا مقاومتهم تحت رئاسة زعماء برزوا في ظروف استثنائية ، كان بعضهم من الزعماء الدينيين ، بل وأحيانًا من «الأنبياء» الذين كانوا يحظون بمكانة عالية. وفي إطار هذه الموجة العارمة من موجات المقاومة هناك انتفاضتان تستحقان اهتمامًا خاصًا : انتفاضة الألياب دنكا (١٩١٩ – ١٩٢٠) وتمرد الدنكا (١٩٢٧ – ١٩٢٨). وقد أثرت الديانة الافريقية التقليدية على طبيعة هذه الانتفاضات. وعلاوة على ذلك فإن الاهمال والاضطهاد كلاهما أصاب الألياب دنكا ودفعاها الى تمرد صريح في سنة ١٩١٩.

وكان السبب المباشر للتمرد الأول هو اختلاسات المسؤول الإداري الاستعماري المباشر عن الألياب ، المأمور ، ولا سيّما ما اعتاد عليه هذا المأمور من اغتصابه للنساء والاستيلاء على الماشية. وقد ظهر هذا التمرد كجزء من خطة رئيسية تشترك فيها شعوب أخرى في السودان الجنوبي(٢٦). وبينما أمكن بصعوبة منع البور دنكا من التمرد تأييدًا للألياب ، فإن المنداري ، وهم شعب غير دنكي منفصل عنه تمامًا ، قد

(٢٥) ح. أ. ابراهيم ، ١٩٧٧.
(٢٦) ل. ل. ماووت ، ١٩٧٨ ، ص ٨٠.

انضموا اليهم في هذا التمرد[٢٧].

وقد بدأت انتفاضة الألياب دنكا في ٣٠ أكتوبر / تشرين الأول سنة ١٩١٩ عندما قامت قوة قوامها ثلاثة آلاف محارب تقريبًا بمهاجمة قسم الشرطة في مينكامان جنوبي نهر السوباط. فقد تجمهر الألياب في القسم واحتلوه رغم أن المأمور نجح في الهروب. وبعد ذلك بيومين دخل المنداري الى «زريبة» لعمال خطوط البرق في الملاّ وقتلوا ثلاثة من رجالها وحملوا معهم أسلحتهم. وفي الثاني من نوفمبر / تشرين الثاني ضرب الألياب ضربتهم مرة أخرى فهاجموا استراحة وقتلوا اثنين من رجال الشرطة[٢٨]. وبالرغم من أن هجوم الدنكا ذاك قد أمكن القضاء عليه إلاّ أن الحملة كانت باهظة الكلفة بالنسبة للحكام الاستعماريين. وقد قتل في ميدان المعركة عدد من المسؤولين الاستعماريين وكثير من رجال الشرطة.

وفي هذه الأزمة التي مر بها الدنكا في تاريخهم، وجد جزء كبير من شعوب الدنكا الزعيم الذي جذبه اليه في شخص بول يول والذي عرف بالاسم الذي «وهبه له الله»: أرْينديت. وبفضل مهارته الفائقة في التنظيم السياسي استطاع النبي أرْينديت بحلول عام ١٩٢١ تعبئة شعوب الدنكا ضد الاستعمار. وكان برنامجه بسيطًا وراديكاليًا: إنهاء الاستعمار أي، من الناحية الواقعية، تحقيق استقلال الدنكا[٢٩]. وقد قام المناضلون من أنصاره بهجمات عديدة على المواقع الاستعمارية إلاّ أنه تم تفريقهم في فبراير/ شباط – مارس/آذار سنة ١٩٢٢.

وقدمت شعوب النوير مثالاً رائعًا آخر لتحدي الاستعمار في المنطقة الجنوبية. فبالرغم من الدوريات التأديبية المتلاحقة للقوات البريطانية، فقد رفضوا الهزيمة. وقد كانوا يرون أنهم خسروا عددًا من المعارك لكنهم لم يخسروا الحرب. ومع ذلك فقد بلغت مقاومتهم ذروتها في التمرد الذي قاموا به في ١٩٢٧ – ١٩٢٨.

وبقيادة نبيهم القوي المؤثر غارلو آرك رفض النوير الغربيون إطاعة أوامر الإدارة. وعندما حضر فيرغوسون، المفوض بادارة إقليم النوير الغربي، الى بحيرة جور في ديسمبر/ كانون الأول سنة ١٩٢٧ في رحلة تفتيشية، قامت جماعة تضم عدة آلاف من محاربي النوير بمهاجمته هو وصحبه. وقد قتلوه وقتلوا ثمانية عشر شخصًا ممن كانوا بصحبته بينما فر بقية أصحابه مذعورين.

وفي الوقت نفسه قام شعب النوير في بلاد اللو جنوبي نهر السوباط بالتمرد ضد الاستعمار. وقد رفض زعيمهم ذو النفوذ القوي، النبي غويك نغونديينغ، مقابلة المسؤولين الاستعماريين بما فيهم الحاكم العام نفسه. وقد أوفد المبعوثين الى جميع أنحاء بلاد اللو والى الجماعات المجاورة للنوير برسائل من أجل الإعداد لمحاربة «الأتراك»[٣٠]. وإذ كانوا يعرفون أن نغونديينغ يمكنه أن يضرب في أي وقت فقد اتخذ المسؤولون الاستعماريون تدابير عنيفة لقمع حركته.

وقد أدى استخدام العنف بصورة بالغة ودون تمييز ضد حركات التمرد هذه الى موتٍ ودمارٍ واسعي النطاق. ومع ذلك فإن المقاومة الباسلة للدنكا والنوير قد أقنعت الاستعماريين البريطانيين بأن العنفَ وحده لن يجدي واضطرتهم الى أن يشرعوا في أوائل الثلاثينات في انتهاج سياسة توفيقية جديدة تعتمد على «رعاية» شعوب السودان الجنوبي.

---

(٢٧) ج. ن. ساندرسون، ١٩٨٠، ص ٤ و٥.
(٢٨) ر. أو. كوليتز، ١٩٦٧، ص ٧٧.
(٢٩) ج. ن. ساندرسون، ١٩٨٠، ص ٤ و٥.
(٣٠) أو. ديجيرتز، ١٩٧٨، ص ٨٨.

الصومال

كان لدى شعب الصومال منذ زمن طويل شعور عام راسخ بانتمائه لجنسيته الصومالية ، وزاد من هذا الشعور ثقافة وطنية موحدة يعززها تمسك شديد بالإسلام[٣١] . وعلى غرار أسلافهم وخلفائهم ، ناشد الوطنيون الصوماليون في فترة ما بين الحربين هذه الهوية الوطنية في كفاحهم ضد الامبريالية الايطالية والبريطانية والفرنسية في الأراضي الصومالية المختلفة (أنظر الشكل ٢-٤).

والى جانب هذا العامل الكامن كانت هناك عوامل مؤثرة أخرى كذلك. وكانت تلك مرتبطة بالتجديدات الاجتماعية التي أدخلها الاستعمار على التكوين الاجتماعي الصومالي. فقد دمرت القوى الاستعمارية بالفعل المؤسسات الاجتماعية والسياسية التقليدية وفرضت مؤسساتها هي. فقد أدخلت الى جميع أنحاء الصومال نظامًا مركزيًا للإدارة وضع كل السلطات الفعالة في أيدي مسؤولين إداريين استعماريين ، ولم يعطوا أي صومالي وضعًا قياديًا باستثناء من هم في المستويات الدنيا. ولم يكن للرؤساء الذين عينهم المستعمرون ، والذين كان يطلق عليهم لقب «أكيل» في المحمية البريطانية و«كابو» في أراضي الصومال الخاضعة للحكم الايطالي ، إلاّ صفة استشارية وكانوا أداة لنقل تعليمات المستعمرين الى الشعب. وكان في هذا ابتعاد كبير عن المؤسسات المحلية المستقلة تقليديًا وعن أسلوب حياة الارتحال الذي كانت تتمسك به الغالبية الساحقة من شعب الصومال. وبحكم شعورهم القوي بالاستقلال وازدرائهم المتأصل لكل العناصر الأجنبية ، وبالذات للمسيحيين والعنصر الأبيض ، كان لا بد أن يقاوم شعب الصومال هذا التغيير الجذري.

وقبل عصر الاستعمار لم يكن الصومالي يخضع لضريبة حكومية غير رسوم القاضي (Qadi) ورسوم الاستيراد والتصدير. إلاّ أن القوى الاستعمارية شنت حملة من أجل تعبئة واستغلال جميع الموارد الصومالية – سواء كانت هي البشر أو الأرض أو العمل – بواسطة الرؤساء الذين عيّنتهم حديثًا والذين لم يكن لديهم أي احترام للسلطة التقليدية. فقد فرضت الضرائب المباشرة لأول مرة في أراضي الصومال. وبينما اتخذت تلك الضرائب شكل ضريبة سنوية على الأكواخ في الصومال الايطالي ، فرض البريطانيون في المحمية ضريبة على الماشية. بالإضافة الى ذلك جُندت الأيدي العاملة الصومالية إجباريًا لخدمة المشروعات الاستعمارية. وقد حشد الفرنسيون ألفي صومالي للعمل لحسابهم كعمال يدويين خلال الحرب العالمية الأولى. وقد قُتل من بين هؤلاء أربعمائة وجُرح ألف ومائتان آخرون[٣٢] . وقد بعث المسؤولون الإداريون الإيطاليون بالحملات مرارًا لتجلب لهم اليد العاملة اللازمة لمزارعهم في الصومال. وجُمع هؤلاء الصوماليون بحسب انتمائهم الإثني وأُجبروا على العيش في القرى الاستعمارية القائمة على هذه التجمعات. وقد أدت كل هذه المعاناة وهذا الاستغلال الى شعور عارم بالسخط ضد الاستعمار.

ومن هنا كانت المقاومة الصومالية للحكم الاستعماري خلال الفترة من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٥ ردّ فعلٍ مباشرًا لهذه التغييرات الاجتماعية. وقد عبرت المقاومة عن نفسها بنوعين من حركات الاحتجاج : حركات محلية وحركات نابعة من الصفوة.

(٣١) إي. م. لويس ، ١٩٦٣ ، ص ١٤٧.

(٣٢) ف. تومبسون ور. آدلوف ، ١٩٦٨ ، ص ١٠.

حركات الاحتجاج المحلية

كانت المقاومة الصومالية في المستعمرات الاوروبية وفي إقليم أوغادين الذي تحتله أثيوبيا في مرحلة ما بين الحربين، ذات طبيعة محلية للغاية ولم تكن في أي وقت تضم جميع أبناء الشعب الصومالي. ويرجع ذلك أساسًا الى أن الصوماليين لم يشكلوا كيانًا سياسيًا مستقلاً. ولكنهم بدلاً من ذلك انقسموا الى عدد من الجماعات الكبيرة التي تتبادل العداء أحيانًا، والتي انقسمت «بدورها الى مجموعات فرعية عديدة يتبع كل منها ملكًا، وتتكون من بضعة آلاف رجل فقط»[٣٣].

وقد بلغت هذه الانتفاضات المحلية من الكثرة والتنوع حدًا لا يمكن معه تعدادها هنا، ولكن من الممكن أن يظهر لنا الهدف الذي كانت تسعى اليه من خلال دراسة البعض منها.

فقد رفض الحاج حسن في جلجل حيا رفضًا قاطعًا التعليمات التي أصدرها الإداريون الاستعماريون الى جميع الرؤساء وكبار الصوماليين بتسليم الاسلحة والذخيرة التي بحوزتهم. وقد رد على المفوض الإقليمي بقوله متحديًا: «أنا لا أقبل أوامركم. إننا لن نأتي اليكم مهما كلفنا ذلك من ثمن لأنكم خالفتم عهدنا. إن للحكومة قوانينها ولنا قوانيننا. إننا لا نقبل أوامر ليست نابعة منا. إن قانوننا هو الذي سنّه الله ورسوله. فإذا جئتم الى بلادنا لمحاربتنا فسنحاربكم بكل الطرق. فقد قال الله تعالى ما معناه إن القلة تستطيع أن تغلب الكثرة. وقد اقترب العالم من نهايته ولم تبق غير ثمانٍ وخمسين سنة. نحن لا نريد البقاء في هذا العالم، فمن الخير أن نموت ونحن على شريعة الإسلام. إن جميع المسلمين أمه واحدة»[٣٤].

وبالرغم من القبض على الحاج حسن فإن روح المقاومة لم تخمد. فقد قام شعب بانتو آيل بتمرد آخر قرب بور عقوبا.

وفي الوقت نفسه كانت الامبريالية تندفع الى حدود جديدة. فقد كانت مقاومة المحاولة الإيطالية لضم إقليمين شماليين هما أوبيا وميدجورتين الى مستعمراتها (انظر الشكل ٢-٤) مثالاً آخر على تصميم الصوماليين على الحفاظ على تقاليد مجتمعهم والحرية التي تميزه. فقد اتصل يوسف علي قناديد، سلطان أوبيا، بنظيره في سلطنة ميدجورتين من أجل تكوين جبهة موحدة ضد الغزاة، إلاّ أن الخلافات المحلية حالت دون ذلك.

وبالرغم من أن أوبيا ضُمت في سنة ١٩٢٥ وأن الإيطاليين بعثوا بيوسف الى مقديشو[٣٥] فإن تمردًا جريئًا وقع في البور وذلك برئاسة عمر سَمَتَر، رجل العصابات في ميدجورتين الذي عيّنه الإيطاليون رئيسًا للسكان المحليين. فقد استولى سَمَتَر على قلعة البور واستقرت قواته في مبناها الرئيسي. وقد تعرضت القوات الإيطالية التي حاصرته بدورها للحصار من قبل سكان المنطقة المحيطة بقيادة هيرزي غوشان القائد العسكري الإقليمي التابع للسلطان علي يوسف. وفي ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني انسحبت القوات الاستعمارية الى بَدبَد تاركة وراءها ثمانية وثلاثين قتيلاً من بينهم المقيم الإيطالي نفسه. وفي ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني تعرّض الإيطاليون لهزيمة أخرى في اشتباك وقع في بوت[٣٦]. فقد عبر سَمَتَر وبعض اتباعه حدود أثيوبيا حيث قاموا بحملة ضد التغلغل الإيطالي في أوغادين وهاجموا مراكز حدودية.

---

(٣٣) إي. م. لويس، ١٩٦٣، ص ١٤٧.
(٣٤) أورده ر. ل. هيس، ١٩٦٦، ١٥١.
(٣٥) ج. أو. عيسى، ١٩٦٥، ص ١٧٢.
(٣٦) ر. ل. هيس، ١٩٦٦، ص ١٥٤.

وقد واجه الإيطاليون مقاومة أشد في سلطنة ميدجورتين. ورفض سلطانها الشهير، عثمان محمود، وضع التبعية الذي أضفاه الاستعماريون عليه وعلى شعبه. فبالرغم من القمع الاستعماري استمرت حركته في المقاومة والصمود في وجه الغزاة لمدة تقرب من عامين. لكنه قبض عليه في أواخر سنة ١٩٢٧ ليلقى معاملة مماثلة لتلك التي عومل بها قريبه يوسف[٣٧]. لكن الكفاح استمر تحت قيادة ابنه وخليفته هيرزي بوغور.

وبدعم من الرؤساء التقليديين، الذين كانوا يحثونه على الحرب السافرة، هاجم هيرزي القواعد الإيطالية في رأس هافون ودفع فرقة إيطالية الى خارج هورديو في اوائل ديسمبر / كانون الأول سنة ١٩٢٥. وفي هجوم كبير آخر وقع بعد ستة أسابيع تعرضت المنشآت الإيطالية في رأس غواردافوي للتهديد. وقد قام هيرزي بهجوم جريء آخر على آيل عند مصب نهر النوغال[٣٨]. ورد المستعمرون مرة أخرى على ذلك بالطريقة المتوقعة : اعتقال ونفي الزعماء. أمّا هيرزي فقد ذهب الى أثيوبيا ولكنه عاد بعد عدة سنوات الى مقديشو حيث مات مريضًا بالجدري.

على أن الذكرى الماثلة على الدوام لثورة السيد محمد جعلت روح المقاومة مستعرة في قلوب كثير من الصوماليين في المحمية. وقد ظلوا نشطين ومتحفزين لمناوئة النظام الاستعماري كلما شعروا بأنه يضعف. على أن بعض أنصار السيد محمد من امثال فرح عمر والحاج بشير يوسف واصلوا الكفاح[٣٩]. وفضلاً عن ذلك فإنه كثيرًا ما وقعت انتفاضات محلية ضد البريطانيين لا سيّما في الغرب وعلى الحدود الشرقية. وقد فسر الزعماء الدينيون استحداث التعليم الغربي في المحمية على أنه أداة يستخدمها المبشرون المسيحيون في نشاطهم ومن ثم فهو يعتبر تهديدًا للإسلام. وقد أثارت المحاولات التي بذلت لدعم هذا النوع من التعليم في سنة ١٩٢٠ وفي سنة ١٩٣٥ استياءً شديدًا بلغ ذروته في اضطرابين وقع أحدهما في بوراو في سنة ١٩٢٢ والآخر في بارو سنة ١٩٣٦. وفي هذه المرة الأخيرة قوبل المدير البريطاني للتعليم المعين حديثًا بوابل من الحجارة[٤٠].

كذلك كان للتمرد المحلي للشعب الصومالي ضد الاستعمار الفرنسي القدر نفسه من الأهمية. فقد إتخذت مجموعتا العفر والعيسى، وهما أكبر مجموعتين إثنتين في أراضي الصومال الفرنسي، موقفًا معاديًا للإدارة الاستعمارية. وقد كانت سلطنتا العفر : تاجورة وغوباد ذات نشاط ملحوظ في هذا الشأن. وقد نفى الفرنسيون فعلاً سلطان غوباد بشكل عاجل الى مدغشقر في سنة ١٩٣١[٤١].

وتعرض سلطان أوسا، الذي طالما عارض التغلغل الفرنسي في المنطقة، لمظالم خاصة عانى منها الأشدَّين خلال فترة ما بين الحربين. فقد حرمته السيطرة الفرنسية على المنطقة الواقعة بين الساحل والحدود الأثيوبية من الإيرادات التي كان يحصل عليها من قِبَل من السكان المحليين وتجارة القوافل. لذلك قام السلطان يايو بمهاجمة ليمان، الحاكم الفرنسي المعيّن حديثًا، على غرة عند دخيل واعتقله. وقد قتل خلفه، البير برنارد، وستة عشر من الصوماليين من قواته عند مورهايتو في سنة ١٩٣٥. وقد ازداد نشاط

(٣٧) إي. م. لويس، ١٩٦٥، ص ٩٩.
(٣٨) ر. ل. هيس، ١٩٦٦، ص ١٥٥.
(٣٩) ج. أو. عيسى، ١٩٦٥ ص ١٣٠.
(٤٠) إي. م. لويس، ١٩٦٥، ص ١٠٣ و١٠٤.
(٤١) ف. تومبسون ور. آدلوف، ١٩٦٨، ص ١١.

سلطان أوسا بعد غزو إيطاليا لأثيوبيا في سنة ١٩٣٥ ومساندة روما لمطالب أوسا الإقليمية على حساب فرنسا[٤٢].

وقد تم التقسيم التعسفي الاستعماري للحدود الصومالية دون استشارة رجال الجماعات المعنية ودون مراعاة تقريبًا لتوزيع هذه الجماعات أو لاحتياجاتها من الرعي. فقد إنقسمت عشائر غادابورسي والعيسى مثلاً بين بريطانيا وأثيوبيا وبالنسبة للعيسى بين فرنسا أيضًا. وكثيرًا ما كانت الحدود تخترق أراضي مجموعات إثنية عديدة وكثيرًا ما خصصت الأراضي التي تمتلكها إحدى هذه الجماعات لملاك جدد ليست لهم أية حقوق عليها. وكانت النتيجة هي وقوع الاضطرابات من أجل استرداد الأرض المسلوبة أو الإلتحاق بالأقارب في مكان آخر. وكثيرًا ما قاوم الصوماليون هذا الرسم الاستعماري للحدود بالقوة. فقد لقيت اللجنة الانجليزية - الأثيوبية المشتركة التي أرسلت في سنة ١٩٣٢ لتحديد حدود المحمية معارضة عنيفة من رجال العشائر في المنطقة كما قتل الضابط المسؤول عنها[٤٣].

وكانت هذه الانتفاضات ضد الحكم الاستعماري في الأراضي الصومالية محدودة من حيث مداها وطبيعتها. ونظرًا لأنها قامت في الإطار التقليدي للنظام الصومالي المجزأ، فان التعاون على نطاق واسع فيما بينها كان أمرًا عسيرًا للغاية. فقد كان التنافس المتأصل بين العشائر المختلفة وتصارعها من أجل الماء وأراضي الرعي عوائق تقف أمام المقاومة الصومالية[٤٤]. وقد استفاد المسؤولون الإداريون الاستعماريون من هذا الوضع لتأليب بعض الجماعات الإثنية على البعض، ولكي يجدوا لأنفسهم حلفاء وعملاء من بينها. وكانت السياسة الصارمة التي اتبعوها تجاه هذه الانتفاضات سببًا آخر للحد منها. على أنها مع ذلك أتاحت توفير عنصر الاستمرارية والاتصال بالعهد السابق ووضعت الأساس لمزيد من المقاومة الشعبية للاستعمار في أراضي الصومال.

حركات الاحتجاج النابعة من الصفوة

قامت الصفوة المثقفة والصوماليون من ذوي الوعي السياسي داخل شبه الجزيرة وخارجها، من خلال عملهم في معارضة الرؤساء الذين عيّنتهم الحكومة والذين كانت شعبيتهم في تناقص مستمر، بإنشاء جمعياتهم «الفتية» الخاصة بهم. ومن خلال هذه التنظيمات أدار الوطنيون الصوماليون الجدد - من مسؤولين حكوميين، وتجار، ورجال البحر ومن إليهم - حملتهم السياسية.

وقد أصبح الحاج فرح عمر، وهو مسؤول سابق عينه المستعمرون ورائد سياسي حديث، وطنيًا نشيطًا في المحمية في سنة ١٩٢٠. وقد احتج على تطرف الإدارة الاستعمارية وقام بحملة من أجل تحسين المرافق الاقتصادية والتوسع في التعليم. ومما يثير الاهتمام أنه لم يقصر نشاطه على ما يتعلق بأراضي الصومال البريطاني وحده ولكنه اهتم كثيرًا بشؤون الصومال بوجه عام. وقد نفاه البريطانيون الى عدن لكنه استطاع، بفضل تعاون الجالية الصومالية هناك، أن ينشئ الجمعية الصومالية الاسلامية. وبالرغم من أنها لم تكن بطبيعتها تنظيمًا سياسيًا إلاّ أن هذه الجمعية ناضلت في سبيل القضية الصومالية. وقد لفت الحاج

(٤٢) المرجع السابق.

(٤٣) إي. م. لويس، ١٩٦٥، ص ١٠٦ و١٠٧.

(٤٤) أ. ر. تورتون، ١٩٧٢، ص ١٢٤.

فرح انتباه الرأي العام البريطاني الى الأماني الوطنية الصومالية عن طريق مقالاته في صحف عدن، والمطالب والرسائل التي وجهها الى الحكومة البريطانية والى الصحافة وأعضاء البرلمان.

ومن بين الأنشطة التي قامت بها هذه الحركات «الفتية»، تجدر الاشارة بشكل خاص الى الاجتماعات السرية التي كان ينظمها صغار الموظفين المعيّنين من قبل المستعمرين والنوادي السياسية التي أنشأها التجار في المدن الرئيسية بالمحمية في منتصف ثلاثينات القرن العشرين. ولم يكن هدف هؤلاء الموظفين إنشاء تنظيم واسع النطاق، بل كانوا يتطلعون بالأحرى الى ضم أشخاص مختارين[٤٥]. ومع ذلك فقد كان لهم دور في التعبير عن المطالب الشعبية، والنهوض بالوعي السياسي في المدن والمراكز الحضرية. وفي الصومال الفرنسي كذلك، أبدى اتحاد رجال البحر الذي أنشئ في جيبوتي في سنة ١٩٣١ بعض الاهتمام بالشؤون السياسية. ولم تقتصر اهتمامات هذا التنظيم على شؤون البحارة وحدهم، ولكنها شملت الشؤون الوطنية مثل «تمثيل الصوماليين في الحكومة وحصتهم في اقتصاد الإقليم»[٤٦].

ومن خلال هذه المحاولات الأولية ظهرت في سنة ١٩٣٥ الرابطة الصومالية الوطنية، أهم الجمعيات «الفتية» في فترة ما بين الحربين. وكانت الرابطة منذ إنشائها «منظّمة صومالية قومية تكافح من أجل التغلب على كل الأشكال التقليدية المناهضة للوطنية القومية»[٤٧]. وقد ظلت الرابطة قائمة تحت أسماء مختلفة حتى أصبحت في سنة ١٩٥١ حزبًا سياسيًا بكل معنى الكلمة في هذه المحمية البريطانية[٤٨].

على أن جمعيات الصفوة هذه لم يكن لها مع ذلك إلاّ دور محدود في تعبئة الجماهير ضد الاستعمار. ولا بد أن نتذكر أن الصفوة، وهي وحدها القادرة على تنظيم حركة سياسية حديثة وعلى مساندتها، كان عدد أفرادها محدودًا ما دام التعليم الغربي خلال فترة ما بين الحربين معدومًا تمامًا أو يكاد في جميع أجزاء الصومال. هذا علاوة على أن السلطات الاستعمارية اتخذت خطوات عاجلة لمعاقبة النشطين من بين الصفوة المثقفة مثل الفصل من الخدمة في الحكومة والنقل الى الاماكن النائية. على أن الوعي المحدود الذي أوجدته هذه الجمعيات قد تطور مع ذلك الى وعي سياسي أقوى في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية.

ولا بد في هذا الصدد أن نشير الى اختراع أبجدية محلية للغة الصومالية في حوالى سنة ١٩٢٠، «الأبجدية العثمانية»، والتي سميت كذلك نسبة الى مخترعها عثمان يوسف قناديد. وقد عارض استخدامها كل من الزعماء الدينيين المحافظين الذين كانوا يحبذون استخدام العربية كوسيط لكتابة الصومالية والمستعمرين الإيطاليين معًا[٤٩]. ولكنها انتشرت مع ذلك انتشارًا محدودًا ثم كانت موضع الترحيب بعد ذلك باعتبارها «رمزًا للانجاز الصومالي»[٥٠].

---

(٤٥) س. توفال، ١٩٦٣، ص ٦٥.

(٤٦) المرجع السابق، ص ٧٠.

(٤٧) إي. م. لويس، ١٩٦١، ص ٢٨٦.

(٤٨) إي. م. لويس، ١٩٦٣، ص ١٤٨ و١٤٩. أنظر من أجل الاطلاع على برنامج هذا الحزب الذي ركز على فكرة الوطن الصومالي المرجع السابق، ص ١٤٩.

(٤٩) ر. البراوي، ١٩٧٣، ص ٧٧.

(٥٠) إي. م. لويس، ١٩٦٥، ص ١١٥.

خاتمة

لقد سردنا الوقائع الأساسية للتغيير السياسي الذي وقع في شمال شرق افريقيا في السنوات من ١٩١٩ الى ١٩٣٥. ولكن من المهم أن نضع هذه الأحداث الأساسية في إطار الجدلي الأوسع الذي أشرنا اليه من قبل.

وقد كان هناك، في أجزاء من شمال شرق افريقيا، تفاعل بين الدين والوطنية. ففي مصر كان الاتجاه خلال سنوات ما بين الحربين تلك يسير بوضوح نحو العلمانية الوطنية ولكن الاتجاه كان أقل وضوحًا في الصومال وشمال السودان نظرًا لأن الدين كان مصطبغًا بالسياسة فيها بدرجة أكبر. وفي جنوب السودان كانت الوطنية ما تزال على مستوى الاحتجاجات المحلية الأساسية التي تصطبغ أحيانًا بالرموز الدينية المحلية.

ولا بد أن نلاحظ كذلك أن سنوات ما بين الحربين شهدت مشكلات اقتصادية حادة في هذه المنطقة حتى قبل بداية الكساد الكبير في العالم الصناعي. وإن التوترات التي تولدت عن التفكك الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والعالمي قد ساعدت على جعل المناخ السياسي في شمال شرق افريقيا، وبخاصة في مصر، أكثر استجابة لنداء الوطنية. ومن بين الفوائد القليلة التي يمكن أن تنتج عن المشاق الاقتصادية تنشيط الشعور بالواجب وبالالتزام الوطني. وقد ساعدت المعاناة والاستغلال الاقتصاديان اللذان تعرضت لها مصر على إشعال الشعور الوطني فيها.

وشهدت سنوات ما بين الحربين توسعًا امبرياليًا جديدًا ونضالاً جديدًا مقابلاً ضد الامبريالية في الوقت نفسه. وكانت الامبريالية الأوروبية كما ذكرنا تندفع نحو آخر حدودها الإقليمية بينما كان الكفاح الوطني الافريقي يدخل في مرحلة جديدة من مراحل نضجه. لقد أصبحت مصر محمية منذ سنة ١٩١٤، وحتى بعد الاستقلال «الشكلي» في سنة ١٩٢٢ ظلت بالرغم عنها في تبعية بريطانيا. ومن جهة أخرى فإن الوحدة الوطنية المدهشة (وإن كانت قصيرة الأجل) التي حققتها مصر في سنة ١٩١٩ قد انتزعت من بريطانيا تنازلات هامة.

ويجدر بنا من قبيل اللياقة ألا نغفل في هذه الفترة دور مصر الخاص تجاه السودان في هذه الفترة. فقد تضمّنت الوطنية المصرية في ظل سعد زغلول وزعماء الوفد اللاحقين فكرة رومانسية عن السيادة المصرية على السودان التي كان يعتقد أنها ترجع الى ألف عام.

ومع ذلك فقد كان للدور التوسعي لمصر وظيفة تحررية. فكثيرًا ما كان الشعور المناصر لمصر في السودان معاديًا للبريطانيين. كما أنه وفر أساسًا للتضامن بين الوطنيين المصريين والسودانيين مما ساعدهم على خلق أسطورتهم الخاصة بهم، وهي «وحدة وادي النيل» ليحاربوا بها الأسطورة الامبريالية السابقة للورد ساليزبوري وهي غزو النيل.

ولم يكن الكفاح الوطني في الصومال والسودان قويًا بدرجة تكفي لتحقيق نتائج ملموسة. لكن الكفاح المصري كان له أثر ملحوظ على جيرانه. فقد بُذرت بالفعل في سنوات ما بين الحربين هذه بذور التحرر في وادي النيل وفي القرن الافريقي.



الفصل الرابع والعشرون

السياسة والكفاح الوطني في المغرب العربي وفي الصحراء الكبرى (١٩١٩ – ١٩٣٥)

بقلم : جاك بيرك

ما بعد الحرب العالمية الأولى : الانتفاضة الوطنية ورد الفعل الاستعماري

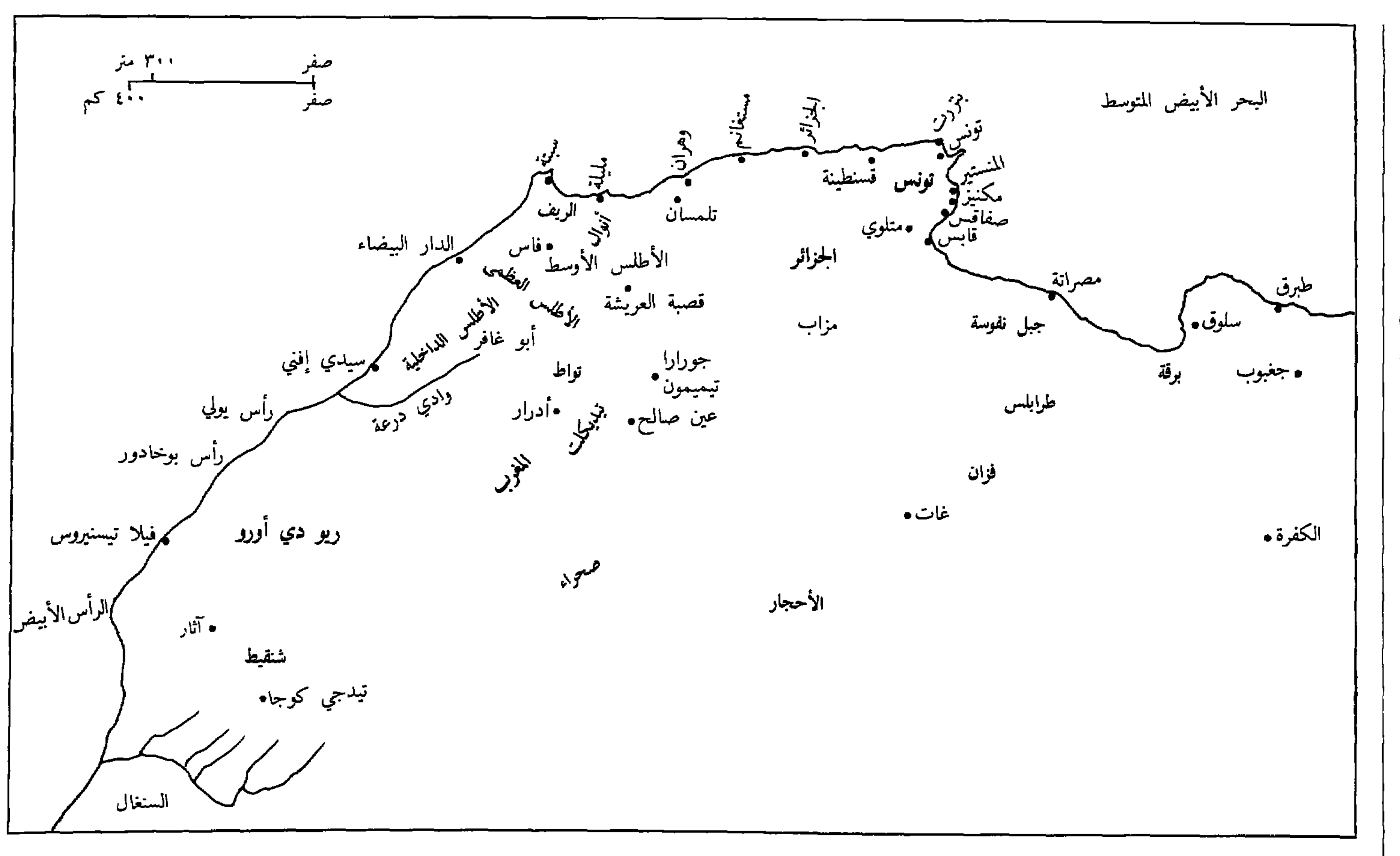
إن المؤرخ السياسي الذي يبحث عن ظواهر لما يسمى عادة «بالقومية»، وهي ليست بالتسمية الدقيقة[1] ، يجد لها دلالات صريحة وواضحة في تونس أولاً. أما في الجزائر، فانه يلاحظ قلقًا متزايدًا يحار إزاء غموضه. وفي المغرب يرجع مولد حزب وطني الى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بعشر سنوات، وهو حزب كان عليه، حتى في ذلك الحين، أن يتصدى لماض تقليدي هائل. (أنظر الشكل ٢٤-١). وفي ليبيا كان الشعب لا يزال منشغلاً بمشكلة الحفاظ على السيادة والاستقلال في مواجهة الامبريالية الإيطالية المعتدية. وقد استمر الشعب في كفاحه هذا حتى الثلاثينات كما رأينا في الفصل الخامس. وبالتالي فاننا لن نتناول تاريخ ليبيا في هذا الفصل.

الحرب السافرة والمقاومة السلبية

من الجلي أن انشقاق البربر، الذي عم المغرب كله وقتئذ، كان امتدادًا لظاهرة سابقة على الاستعمار. لكن هذا الانشقاق لم يعد كما كان عليه في عهد مولاي الحسن[2] إذ كان يتكيف آنذاك مع النظرة الرسمية وغير الواقعية له، التي كانت تعتبره مجرد حركة لا ضرر وراءها وأنها قريبة الشبه بحركة الامتناع عن

(١) من الأدق بالنسبة لهذه المرحلة أن نتحدث عن «شعور بحب الوطن» (أنظر م. الأشرف، ١٩٦٣، ص ٦٩). وكما اقترح أنور عبد الملك، قد يكون من الأسلم أن نستخدم عبارة nationalitorian أي : المنادي بالانتماء الى الوطن بدلاً من عبارة nationalist أي منحاز لشعبه أو وطني.

(٢) أنظر الناصري. ١٩٠٧، ص ٢٧٧ وما بعدها (ترجمة : يوجين فومي).



الشكل ١-٢٤ : السياسة والكفاح الوطني في المغرب العربي وفي الصحراء الكبرى من ١٩١٩ إلى ١٩٣٥.

أداء الضرائب مثلاً. ولكن توغل الفرنسيين في منطقة الأطلس الأوسط في هذه الفترة، اصطدم بصعوبة تفوق تلك التي اصطدم بها السلاطين[٣]، وذلك رغم أن دخولهم المنطقة كان يتم باسم «الحكومة الشرعية» أو المخزن. ولكن المخزن كان قد أصبح منذئذ نصرانيًا - فهو «مخزن النصارى»، فأثار دخولهم ردود فعل أخطر من مجرد القلاقل الإثنية القديمة. وبدأ الدفاع عن الوطن يتخذ شكل الكراهية للأجانب، بل واتخذ أيضًا سمة الحرب المقدسة، فامتدت المقاومة الى كافة أنحاء الأطلس الكبير والأوسط. أما توغل الفرنسيين في اتجاه الجنوب والجنوب الغربي، فقد اصطدم بمقاومة قوية من داخل القارة[٤]. وفي الجزء الأكبر من المنطقة الواقعة شمال ممر تازا، أي المنطقة الساحلية التي تم التنازل عنها لأسبانيا، رفض الأهالي الخضوع أو الاستسلام. وبعيدًا نحو الشرق، في الجانب الآخر من الصحراء الجزائرية[٥]، كانت هناك تنظيمات مستقلة تنشط في ولاية طرابلس، وأمكن للسنوسيين أن يدعموا موقفهم في الواحات[٦]. والنظرة الى هذه الظاهرة الواسعة الانتشار باعتبارها مجرد تعصب عنيد للقديم، هي نظرة لا تقدرها حقّ قدرها. وفي رأيي أن تقاليد الحرية الجماعية التي كانت سائدة في الماضي، كانت هي المحرك الرئيسي الذي تولدت عنه هذه الظاهرة.

والى جانب هذه الاستمرارية لما يشبه الحرب، ساد بقية أرجاء بلاد المغرب العربي عكس ذلك تمامًا. فشهدت تلك الأنحاء استقرارًا متزايدًا وأنشئت فيها حكومة مدنية. والأرجح أن سلوك كثير من الناس كان يخفي أنماطًا مختلفة من المعارضة اتخذت اشكالاً متباينة، بما في ذلك شكل الاحتجاج مع الاحتفاظ بالولاء للنظام القائم وشكل المقاومة السلبية. ولكن، كما قال أحد الحكام القلائل الذين اتسموا بالنظرة الثاقبة، «لا يمكن لأحد أن يتحدث عن السلبية في صفوف الأهالي»[٧]. وكان هذا الحاكم قد لاحظ أن «بعض المظالم تتشابه في كل مكان، وكانت تحظى باجماع يجعل بالإمكان القول بوجود رأي عام بشأن أمور معينة». وما أن سنحت الفرصة حتى تحول هذا الرأي العام الى معارضة. وقد أثار تحوله السريع هذا الى عمل سياسي قلق الحاكمين في الفترة القصيرة التي شهدت مرحلة النشاط الانتخابي للأمير خالد[٨]. وكان الأمير خالد ضابطًا سابقًا في الجيش الفرنسي برتبة نقيب، وهو حفيد القائد الكبير، الأمير عبد القادر، وكان قد تمتع بشعبية لفترة قصيرة، إذ استند الى «شخصيته الإسلامية» لينادي بعزة الجزائر ويشدد على حقها في عرفان فرنسا لما قدمته الجزائر من جنود في الحرب. وبعد أن انتصر حزب الأمير خالد على فريق المعتدلين في انتخابات مجلس المدينة بالجزائر العاصمة، أثار ذلك خوف السلطات التي اعتبرته من الخطورة بحيث أعلنت بطلان نتائج الانتخابات. وعاد الأمير ففاز في دورة انتخابية ثانية ثم

---

(٣) أنظر أ. غيوم، ١٩٤٦، ص ٤٧.

(٤) المناطق التي عرفت بعد ذلك باسم «التخوم الجزائرية - المغربية»، وشمال موريتانيا الحالية والجزء الغربي من الصحراء الكبرى الذي يعرف أيضًا باسم وادي الذهب «ريو دي أورو»، كانت كلها في ذلك الوقت مسرحًا لإغارات تشنها الطوائف المختلفة، وفي الوقت نفسه كان خلفاء المصلح الديني الكبير ماء العينين يبذلون المحاولات لتنظيم المقاومة.

(٥) حيث عمل الجنرال لابيرين بنشاط، حتى لقي مصرعه في حادث، على حشد الطوارق الذين تأثروا، خلال الحرب العالمية الأولى، بالدعاية السنوسية وبالحركات المستقلة المختلفة.

(٦) لم ينجح الإيطاليون في اخضاع «جمهورية مصراته» حتى عام ١٩٢٣، عندما اضطروا الى استئناف القتال ضد السنوسيين ومؤيديهم في برقة.

(٧) م. فيوليت، ١٩٣١، ص ٣٩٦.

(٨) م. كداش، ١٩٧٠، ص ٦٥ وما يليها.

ثالثة حتى أُجبر أخيرًا على مغادرة الجزائر عام ١٩٢٣، وظل لفترة يمارس نشاطه في فرنسا نفسها، وإن كانت أهدافه لم تعد في ذلك الوقت تقتصر على فرنسا وبلاد المغرب[٩].

المعركة الدستورية في تونس

شهدت تونس في الجزء الثاني من القرن التاسع عشر تجربة ظهور حركة إصلاحية كانت متقدمة في بعض جوانبها على مثيلاتها في مصر وفي تركيا[١٠]. ولم يقلل فشل هذه المحاولات من جاذبيتها بالنسبة للبرجوازية المستنيرة التي كانت تميل الى التطلع الى الشرق بدلاً من الغرب في بحثها عن نماذج تُحتذى. واختفى الحنين الى الفترة العثمانية ليحل محله الأمل في المبادئ التي أعلنها وودرو ويلسون، وبدأت الحركة القومية تتحدث بلهجة جديدة، كما حدث بالنسبة لحزب الوفد في مصر. وقرر الشيخ عبد العزيز الثعالبي وأصحابه أن يطرحوا قضيتهم على الرأي العام في فرنسا نفسها، وخاصة على القطاع الاشتراكي من المجتمع الفرنسي. وقد قدم كتيبهم «تونس الشهيدة» (١٩٢٠) تحليلاً مؤثرًا لتدهور أوضاع البلاد بفعل الاستعمار. وقد أسسوا حزب الدستور في فبراير/شباط عام ١٩٢٠، بعد أن عقدوا العزم على أن يعيدوا لتونس استقلالها.

ولم تكن حججهم خالية من المنطق، إذ أن الحماية على تونس كانت بالفعل قد أوقفت عملية إعادة بناء الأمة العربية - المتوسطية. ولكن من الغريب، وعلى عكس رأي كبار الفقهاء القانونيين الفرنسيين[١١]، انهم لم يجدوا من رد فعل سوى الاحتجاج بسلطة الباي بعد مرور ثلاثة أرباع قرن منذ أن بدأت تلك السلطة ذاتها تضع لنفسها حدودًا دستورية. صحيح أنه كان يوجد في تونس منذ عام ١٩٠٧ تمثيل للسكان المحليين في المؤتمر الاستشاري يتألف من أعضاء معينين، لا يتمتعون إلاّ بسلطات جبائية مثلهم في ذلك مثل الفئة الفرنسية تمامًا. وما أن جاءت نهاية عام ١٩٢٠ حتى كانت غالبية الفئة الفرنسية وما يقرب من نصف الأعضاء المحليين يطالبون بالإصلاح وبالتمثيل النيابي وبتوسيع سلطاتهم، ولكن حزب الدستور أدار ظهره للاقتراحات الراديكالية التي استهل بها أعماله في يونيو/حزيران ١٩٢٠. ونشر إعلانًا ينادي فيه بالإصلاح، فكان الإعلان «ورقة مفيدة في أيدي سلطات الحماية». (ديسمبر/كانون الأول ١٩٢١). وكان الإرهاب والتخويف هو الإجابة على شبه الإنذار الذي وجهه الباي ناصر في ٣ أبريل/نيسان ١٩٢٢[١٢]، ولكن في العام التالي، أصدر الباي والمقيم العام عددًا من المراسيم والأوامر[١٣] (يونيو/حزيران ١٩٢٢) التي حددت قواعد تمثيل الأقضية والأقاليم والتمثيل المركزي عن طريق الانتخاب على المستويات المختلفة[١٤]. وكان قد تم إنشاء وزارة للعدل أُسندت الى ابن المُصْلِح خير الدين. ولكن كل هذه النتائج كانت هزيلة بالنسبة لحملة نجحت في كسب تأييد الحكام

(٩) أبو القاسم سعد الله، ١٩٦٩، ص ٤٢٠ وما يليها.

(١٠) أنظر هـ. قروي، ١٩٧٣.

(١١) سي. أ. جوليان، ١٩٧٢، ص ٦٧؛ ور. لوتورنو، ١٩٦٢، ص ٦٥ وما يليها. هذان الكتابان يقدمان سردًا كاملاً للأحداث التي يسعى هذا الفصل الى تفسيرها. وكان من الممكن أن يُحال عليهما مرارًا.

(١٢) سي. أ. جوليان، ١٩٧٢، ص ٦٩.

(١٣) بالنسبة للظرف الذي اتخذت فيه هذه التدابير، أنظر ر. باليك، ١٩٢٢، ص ٢٤٠ وما يليها.

(١٤) عندما أنشأ الإيطاليون «برلمانًا عربيًا» في برقة (٣٠ أبريل/نيسان سنة ١٩٢١)، قاموا بمبادرة تسعى الى تخطي المطالب الشعبية، ولكن تلك المبادرة فشلت في تحقيق التهدئة المنشودة.

المحليين وأعضاء المجلس من الفرنسيين على حد سواء. وكان الشيخ الثعالبي قد سجن عدة شهور، ولكن الإفراج عنه لم يسهم في توحيد حزبه الذي انقسم الى جماعتين مختلفتين في مدى نشاطها. وكما اتضح من تجربة المحامي جيلاني، فإن الاعتدال في ظل الحكم الاستعماري يولد الريبة. ومع ذلك فإن الأفكار الراديكالية التي نادى بها الشيخ الثعالبي والأستاذ الصافي لم تحرز حتى نجاحًا محدودًا، فانفض الناس عنها وبدأت تنفصل رويدًا عن مسار الأحداث نفسها. «وما أن انتهت فترة الحماس الأولى حتى اتجه حزب الدستور الى التواري في اللاوعي، وتقمص الشكل النظري البحت للجهاد الكامن في ذلك اللاوعي»[١٥].

على مستوى الجماعات الاساسية

كانت المناطق الريفية من المغرب العربي تتشكل أساسًا من تجمع عدد من الجماعات التقليدية. وكانت الإدارة المغربية تعتمد عليها اعتمادًا سافرًا، وتعترف برؤسائها المحليين ضمن مؤسساتها. ولكن هذه الشبكة الرسمية كانت تخفي مؤسسات تقليدية أقل انصياعًا وأكثر قدرة على التمرد. وكانت السياسة الفرنسية قد دأبت منذ زمن طويل على استغلال الاختلافات والولاءات المحلية. وكان مجلس الشيوخ Senatus Consultum سنة ١٨٦٣ قد اقترح تقسيم الشعب الجزائري الى «دواوير» أي تقسيمات جغرافية. بل إن تطبيق قانون ١٨٨٤ أعطى لهذه التقسيمات صبغة الدوائر بشكلها القائم في فرنسا[١٦]. وفي عام ١٩١٩، نرى أن نشاط المقاومة التي ظهرت بين صفوف البربر من ناحية، وتطور الرأي العام الذي بدأ يظهر في كل مكان، قد انبثقا من الديمقراطية الشعبية، كل بأسلوبه المختلف: ففيما يتعلق بالبربر كانت الديمقراطية عندهم عتيقة ودفاعية، وأما الآخرون فكانت الديمقراطية عندهم تعاني الاحباط وتبدو مكبوتة تمامًا، إلا أن أداة التعبير الرئيسية في كلتا الحالتين كانت هي الجماعة[١٧]. ولم يكن من المستغرب في شيء بالنسبة للفرنسيين أن يراعوا هذه القوة الاجتماعية الصاعدة، وأن يجعلوا منها أساسًا وغاية للتقارب النهائي بين مختلف القوى، إذ كان من الممكن أن يؤدي ذلك في المدى البعيد الى تحرر المناطق الريفية من الجزائر والى أن يتغلغل ويستقر فيها نظام يشبه النظام القائم من فرنسا.

ولا شك أن هذا هو ما استهدفه قانون ٤ فبراير/شباط ١٩١٩ المعروف بقانون جونّار، وكذلك المرسومان التنفيذيان لهذا القانون. فقد منح هذا القانون كل الجزائريين الذين تتوافر فيهم شروط معينة (الذين أدوا الخدمة في الجيش، والذين يعرفون القراءة والكتابة بالفرنسية، والذين يمتلكون بعض الأراضي في المناطق الريفية، الخ...) الحق في المشاركة في انتخاب الجمعية المحلية أو «الدوار - كومون»، وفي انتخاب بعض شاغلي وظائف المجالس البلدية، بما في ذلك العمد[١٨]. وبلغ عدد هؤلاء الناخبين المؤهلين نصف مليون مسلم في أول الأمر، منهم نحو مائة ألف لهم حق الانتخاب بالنسبة للمجالس الإقليمية والمركزية أيضًا. ومع ذلك فلم تضع هذه التدابير حدًّا لعدم المساواة، إذ أن عدد ممثلي المسلمين في المجالس البلدية - مثلاً - لم يتجاوز ثلث الأعضاء. ورغم أن ذلك حال دون

---

(١٥) ر. باليك، ١٩٢٢، ص ٢٨٦.
(١٦) ج. بيرك، ١٩٧٠، ص ١٣٧ وما يليها.
(١٧) كل رؤساء العائلات أو العشائر في المجتمع المحلي، وكذلك «الهيئة الجماعية» التي كانت تسيّر أمورها.
(١٨) سي. ر. آجيرون، ١٩٦٦.

انتصار الجماهير الجزائرية[١٩]، إلاّ أن توسيع قاعدة المشاركين في الانتخابات من المستويات الدنيا، والسماح لممثلي الجزائريين بالاشتراك في اختيار العمدة أثار غضب المحافظين باعتبارها إجراءات مثيرة للقلاقل، رغم أنها كانت أقل بكثير مما طالب به الشعب[٢٠].

ردود الفعل الأولى من جانب العمال

مرت فترات طويلة لم تظهر فيها أية بوادر للاحتجاج بين صفوف التجمعات الكبرى للعمال المأجورين في تونس، مثل مناجم متلاوى. وكما كان الحال في الجزائر، لم يكن التصنيع قد تقدم بدرجة كافية في تونس، وكان الإطار الاجتماعي استبداديًا الى حد لا يسمح لقوى الجماهير البروليتارية أن تتجلى في البداية إلاّ في شكل مجموعة طليعية صغيرة لديها دراية بأساليب عمل الحركات النقابية الأوروبية.

على أنه في تونس كان للنشاط المبكر الذي قام به محمد علي [٢١]، والتحليل الذي قدمه طاهر الحداد[٢٢]، بعض التأثير في التنظيم الطبقي. وكانت حياة المغامرة التي عاشها محمد علي قد أتاحت له فرصة الاتصال بالحركة الاشتراكية في ألمانيا، كما سمحت له بتوطيد صداقته بأنور باشا الذي كان من أكثر الرجال في زمنه فهمًا لكيفية ربط الأفكار الرائدة في الغرب بالانتفاضة الوطنية للشعوب الإسلامية. أما حداد فقد استكمل التجربة الأجنبية لمحمد علي بما قدمه من دراسة للمشاكل المحلية. فقد اهتم بمناقشة مسألة العمال ومشاكل المرأة، وأثبت فهمه الدقيق لطبيعة هذه المسائل. فإذا بعمال الشحن في تونس، ثم في بنزرت، وعمال الإسمنت في حمام الأنف وغيرهم يستجيبون لدعوة حداد المزدوجة استجابة عملية.

وفي الثاني عشر من أكتوبر/تشرين الأول سنة ١٩٢٤، انضمت تسع اتحادات (نقابات) إقليمية للعمال الى الحركة في بنزرت، وقد أيدهم الحزب الشيوعي الفرنسي وإن كانوا قد تعرضوا لنقد صارم من قبل القسم الفرنسي في الدولية العمالية .S.F.I.O الذي كان يشعر بالقلق إزاء النزعة الوطنية الواضحة في المجموعة الجديدة. وأعلن حزب الدستور انفصاله عما اعتبره تواطؤًا مريبًا، وإن كان قد قبل الانضمام، على أسس إصلاحية بحتة، إلى ائتلاف تم في فبراير/شباط عام ١٩٢٥ بين المجموعة المحلية في المجلس الأعلى والحزب الاشتراكي والاتحاد الفرنسي العام للعمال، بالاضافة إلى حزب الدستور. والواقع أن الطبيعة المعقدة لهذه التحالفات والخلافات، بمعاركها ومصالحاتها وتغييرها لمواقفها، عادة ما تخفي صفة التلقائية التي تعتبر هي أيضًا سمة مميزة لمثل هذه الحركات. وفي الوقت نفسه، بدأ التنافس الإيديولوجي والطائفي وكأنه نذير بنزاع حول الاختيارات السليمة. وكانت الاشتراكية الفرنسية قد انقسمت على نفسها في مؤتمر تور بسبب سياسة الحزب من ناحية، وبسبب النقابات من ناحية أخرى. وهكذا تعرضت البروليتاريا شبه المستعمرة لتأثيرات متناقضة ومتباينة في مرحلة كانت تحاول فيها السعي لتحقيق أهدافها الخاصة. وبدأ عدد من الاختيارات المتباينة يتبلور، حيث قدر لكل منها أن يسفر عن نتائج مختلفة عن غيره. فكان هناك، مثلاً، الاختيار الجزائري ممثلاً في شخصي عمار أوزيغان وبن علي بوكرت، والاختيار

---

(١٩) حتى وإن نجحوا، باكتسابهم الجنسية الفرنسية، في انتخاب العمدة، كما حدث في مكلة وفي منطقة القبائل حيث حكمت المحكمة الإدارية ببطلان نتائج الانتخابات، بسوء نيّة متعمّد.

(٢٠) ولكن سي. أ. جوليان (١٩٧٢، ص ٣٣٧) كان غالبًا على حق عندما قال إن هذا التشريع كان له اثر لا يستهان به على الجمهور الجزائري.

(٢١) ب. مامت، ١٩٦٤، وأ. ب. هرماسي، ١٩٦٦.

(٢٢) طاهر الحداد، ١٩٢٧.

الذي اتجه اليه التونسي مختار عياري. فما هي إذن المكانة التي كانت تحفظها تقلبات الأحداث – مثلاً – للهوية القومية التي كانت حتى ذلك الوقت قد ظلت تتحدد في إطار إسلامي بحت؟ وهل كان من المقدر للتطلعات العامة للبروليتاريا أن تبتلع فكرة الهوية القومية هذه؟

ولم يكن مسرح الأحداث في شمال افريقيا مهيأ لتقديم إجابات واضحة عن كل هذه التساؤلات[٢٣]. وهناك في باريس، وفي أوساط المهاجرين من المغرب العربي، تأسست «نجمة شمال افريقيا» عام ١٩٢٤. وكان من بين مؤسسيها عضو عامل في الحزب الشيوعي الفرنسي هو عبد القادر حاج علي. وكانت السمة الغالبة في إقامة التنظيم الجديد هي الروح الثورية المناهضة للاستعمار والتي فاقت الاهتمام بمشاكل الطبقة العاملة في حد ذاتها. وقد حظي التنظيم في البداية برعاية الأمير خالد.

النظام السائد وتصاعد المعارضة

كانت العشرينات فترة اتسعت خلالها الاتصالات في المغرب العربي. فبدأت المدن تنمو وتتسع بفعل تدفق أهل البادية عليها. وبلغ سن الرشد جيل جديد لم يعرف ما كانت عليه الحياة قبل الحرب[٢٤]. وكان كل شيء محتاجًا الى التغيير. وكانت كل من السلطة الاستعمارية والسلطة التقليدية تشكك في الأخرى بصور مختلفة. وأثارت هذه التطورات قلق الحكام الاستعماريين الذين حاولوا تحييد هذه السلطات التقليدية بالحيلة تارة وبالإكراه تارة أخرى. إلا أن الممارسات الاستعمارية ظلت تتسم بالجمود في أكثر الأحيان، رغم ان قطاعًا من الرأي العام في فرنسا نفسها كان يندد بالتعسف ونقص الكفاءة في المستعمرات، ويرى فيها مصدرًا للخطر.

صحيح أن الإيقاع السريع للأحداث الذي لوحظ في أعقاب الحرب العالمية الأولى مباشرة قد اتجه إلى البطء في الجزائر وفي تونس، ويبدو أن سفر الثعالبي وخالد في وقت واحد عام ١٩٢٣، وهما الزعيمان الرئيسيان آنذاك، قد أضعف المعارضة؛ إلاّ أن السلطات في المغرب قد اضطرت الى مواجهة صعوبات من نوع آخر، اعتبرتها أشد إلحاحًا.

إرهاصات المستقبل: جمهورية الريف

إن وصف الصراع الوطني الذي أوصله زعيم الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي (أنظر الشكل ٢-٢٤) الى ذروته المدوية في ١٩٢٥ – ١٩٢٦ بأنه مجرد «تمرد» أو حادث عرضي، هو تقليل من أهمية ومغزى الوقائع التي نعرف الآن أنها كانت إرهاصات لتطورات حدثت بعد ذلك بكثير[٢٥].

---

(٢٣) كان القمع دائمًا بالمرصاد. ففي تونس مثلاً، يبدو أن تجربة الاتحاد العام للعمال التونسيين فشلت بسبب القبض على منظميها ونفي زعيمها محمد علي. ولم يقدّر للحركة النقابية التونسية، التي لم يتم الاعتراف بشرعيتها إلا في ١٦ سبتمبر/أيلول سنة ١٩٣٢، أن تستأنف نشاطها إلا بعد ذلك بسنوات (عام ١٩٣٧)، حيث بدأت مرة أخرى بنشاط مستقل في إطار أحداث الجبهة الشعبية. ولكنها تعرضت مرة أخرى للقمع السياسي عام ١٩٣٨ بعد المؤتمر الثاني للعمال التونسيين الذي عقده بلقاسم القناوي.

(٢٤) بالنسبة لتونس أنظر ف. بن عاشور، ١٩٥٦، وبالنسبة للجزائر، انظر ت. المدني ١٩٦٣، ص ٩٢ وما بعدها، وص ٣٥٣ وما بعدها؛ وأنظر أيضًا أ. بيرك، ١٩٤٧، ص ١٢٣ وما بعدها.

(٢٥) على حد علمنا، فإن كل الإمكانيات ما زالت لم تتحقق بعد، ولو أن نشاط عبد الكريم على الصعيد العسكري كان، بلا شك، مقدمة لما حدث بعد عام ١٩٥٤.

إن الريف لم يتخل عن الكفاح أبدًا. فقد ألحقت مواهب عبد الكريم العسكرية بأسبانيا هزيمة (في أنوال، في يوليو/تموز سنة ١٩٢١) (أنظر الشكل ٣-٢٤) تعتبر من أشهر الكوارث في تاريخ الحروب الاستعمارية[٢٦]. كما عانى الأسبان هزيمةً أخرى لا تقل فداحة في نوفمبر/تشرين الثاني سنة ١٩٢٤، حين اضطروا الى الجلاء عن شفشاون ليتمكنوا من تركيز جبهتهم.

كان عبد الكريم إبنًا لقاضٍ من قضاة «المحمية» الأسبانية، فولد وترعرع في وضع يتسم بالتنازلات، والتحق لفترة من الوقت بجامعة القرويين الدينية في فاس، والأرجح أن هذه الفترة هي التي تعرف فيها للمرة الأولى على الإصلاح الإسلامي[٢٧]. ولذلك فإن المكانة التي احتلها بين معاصريه كانت ترجع الى كونه مصلحًا إسلاميًا وزعيمًا سياسيًا في آن واحد. وكان يتمتع الى جانب مهارته العسكرية بسعة الأفق وبمهارة سياسية مكّنته من أن يكون له على الصعيد الدولي دور أعمق أثرًا من دور من يمكن اعتبارهم، الى حد ما، نظراءه من الليبيين: سليمان الباروني ورمضان اشتيوي وخاصة عمر المختار[٢٨]. وإن التحول الذي أحدثه في صفوف عشيرته نفسها، «بني ورياغل» والجماعات المجاورة لها، كان تحولاً بعيد الأثر، فقد قاد هذه المجموعات التي كان يمزقها الثأر بين العشائر، فعاد بها الى الشريعة الإسلامية، وحرم عادة القسم الجماعي والانتماء الى الطرق الصوفية كما حرم الرقص على المتزوجات من النساء. وأمر بتدمير أبراج المراقبة التي كانت قائمة منذ القدم في كل قرية، رمزًا على الطبيعة العدوانية للعلاقات بين المجتمعات المحلية المتجاورة[٢٩]. وحتى قبل الانتصار في معركة انوال، عقد اجتماعًا في الكامة بين بني ورياغل وتمسمان وبني توزين وبقوية، أسفر عن «بلورة هيكل دولة الريف»[٣٠]. وبذلك فإن «دولة الريف الجمهورية» التي أعلن قيامها في يوم ١٨ يناير/كانون الثاني سنة ١٩٢٣ طبقًا لأقوال البعض وفي أول فبراير/شباط طبقًا للبعض الآخر. كانت محاولة لإصلاح الحالة السائدة التقليدية دون القضاء على جوانبها الإيجابية، كالممارسات التي تيسّر التشاور والتعاون بين أعضاء الجماعة.

ويجب أن نربط بين هذه النزعة الى الإصلاح وبين محاولات أخرى من النوع نفسه كانت تتم في كل أرجاء منطقة البحر المتوسط الإسلامية: في ولاية طرابلس؛ وفي دلتا النيل بمصر وفي بلاد ما بين النهرين وفي الرقة على ضفاف الفرات وفي غيرها[٣١]. وثمة حاجة للقيام بدراسات متخصصة لتحديد ما إذا كانت تلك الحركات أعراضًا للوطنية أم لا. أما من وجهة نظر القوى الاستعمارية، فإن حدوثها متزامنة كان يمثل خطورة أكبر، لأن عبد الكريم كان قد أقام علاقات مع الحزب الشيوعي الفرنسي الذي دعا بالفعل الى الإضراب مساندة له[٣٢]. وإبّان هذا الاضراب الذي حدث في يوم ١٢ اكتوبر/تشرين الأول سنة ١٩٢٥، تظاهر العديد من العمال الفرنسيين ضد الحرب الاستعمارية في المغرب. كما كانت هناك

(٢٦) وصفت هذه الكارثة بحق بأنها «معركة أم درمان معكوسة»، والإشارة هنا الى معركة كراري (١٨٩٨) التي سحق فيها كتشنر الدولة المهدية عام ١٨٩٨. أنظر أ. يوسفي، بلا تاريخ، ص ١١٣.

(٢٧) وجدير بالذكر، مع ذلك، أنه هاجم فيما بعد الشيخ بو شعيب الدوكالي هجومًا عنيفًا، وهو الذي كان المسؤول الأول عن ادخال مذهب التحديث الإسلامي إلى المغرب.

(٢٨) يقدم على المصراتي، ١٩٦٤، عرضًا شيقًا لأحداث هذه الفترة، وذلك من وجهة نظر ليبي وطني.

(٢٩) بحث غير منشور لـ د. هارت قدمه في مؤتمر عقد في باريس عام ١٩٧٣ بمناسبة الذكرى الخمسين لجمهورية الريف.

(٣٠) أ. يوسفي، بلا تاريخ، وكذلك في بحث قدم أمام المؤتمر المذكور في الهامش ٢٩ أعلاه.

(٣١) ج. بيرك، بحث عرض على المؤتمر المذكور في الهامش ٢٩.

(٣٢) ر. غاليسو، بحث عرض على المؤتمر المذكور في الهامش ٢٩.



الشكل ٢ـ ٢٤ عبد الكريم، رئيس المقاومة المغربية ضد الاستعمار الإسباني خلال حرب الريف، ١٩١٢-١٩١٦
(الصورة : هارلنغ ـ فيوليه ، حقوق الطبع محفوظة).



الشكل ٣ـ ٢٤ : حرب الريف : جنود إسبان يعرضون الرؤوس المقطوعة لعساكر عبد الكريم
(الصورة : لونغمان ، حقوق الطبع محفوظة).

حملة شعبية قوية على الصعيد الوطني تناهض الحرب، نظمها الحزب الشيوعي الفرنسي، والشباب الشيوعي، واتحادات أخرى مثل الاتحاد العام للعمال المتحدين CGTU والرابطة الجمهورية للمحاربين القدماء ARAC وغيرها. وانطلاقًا من ربيع عام ١٩٢٦، لجأت الجمهورية الثالثة الى عنف بالغ الضراوة لإخضاع عبد الكريم[٣٣]. ولكن باقي المغرب لم يبد أي رد فعل[٣٤]. ومع ذلك فإن الحل العسكري الذي سمح لأسبانيا أن تستقر في المنطقة التي احتلتها لم يقض على أهمية تجربة عبد الكريم ومغزاها.

الروايات المعاصرة عن الموقف

منحت الجزائر عام ١٩٠١ نظامًا عرف بنظام «التفويضات المالية»، وهو نوع من الحكم الذاتي السياسي الداخلي ظل حتى نهاية الحكم الاستعماري تقريبًا تحت سيطرة ممثلي المستوطنين البيض أنفسهم. فلما رفض هذا البرلمان الزراعي الصغير عام ١٩٢٧ ان يوافق على تقديرات الحاكم العام الضئيلة لاحتياجات الرعاية الاجتماعية ووجبات المدارس، كان رفضه هذا بمثابة توقيعه على الحكم بالإعدام على نفسه. وقد أشار موريس فيوليت الى ذلك في كتاب كان عنوانه يشبه التنبؤ: هل ستبقى الجزائر؟ وكان الحل الذي اقترحه حلاً تقليديًا بحتًا، وإن لم يكن مبالغًا في التحفظ[٣٥]. ولكن الكتاب يمثل خطوة الى الأمام جديرة بالتقدير، إذ أنه اقترح فيه التوسع في الإصلاح الذي بدأ في سنة ١٩١٩[٣٦] في مجال التمثيل النيابي. وفيما بعد، ذهب فيوليت الى أبعد من ذلك، فنادى بأن تمنح أقلية من الجزائريين المتعلمين الحق في انتخاب نواب في البرلمان الفرنسي، مع الاحتفاظ بحقوقهم الانتخابية الأخرى، وذلك على أساس من «مكانتهم الشخصية».

وهذه المكانة، التي استند اليها المستوطنون الفرنسيون كي يؤكدوا الفارق بينهم وبين الأهالي، استخدمتها الحكومات الفرنسية المتعاقبة حجة لرفضها منح الجزائريين حقوق المواطنين الفرنسيين الكاملة. ولعل الإشارة من جانب الطرفين الى مسألة المكانة هذه لم تكن إلا ذريعة، تسمح لجانب بالرفض وتسمح للجانب الآخر بالاعتراض أيضًا. ولكن مما يلفت النظر هو رغبة معظم الجزائريين الذين كانوا يأخذون الاندماج في فرنسا مأخذ الجد في أن يصبحوا جزءًا من الاتحاد الفرنسي. ولا يمكن أن نستبعد هذه الفكرة مباشرة باعتبارها كانت مجرد خدعة، إذ لا بد من تفسيرها على مستويات مختلفة، لعل أهمها وأكثرها عمقًا هو رغبتهم في التحرر. وهذه المعاني المعقدة للكلمات واضحة في مقالات لفرحات عباس نشرت فيما بين ١٩٢٢ و١٩٢٧، جمعها ونشرها عام ١٩٣١ بعنوان «الجزائري الشاب»[٣٧].

ولا شك أن هذه المقالات قد تخطاها الزمن اليوم. إلا أننا لا يجب أن ننسى أن حججه، وتعاطفه مع المعذبين وآماله العريضة، حتى وإن لم تشكل إنذارًا سياسيًا، قد شكلت إطارًا معنويًا ونظريًا لتحديد

(٣٣) استسلم عبد الكريم للسلطات الفرنسية في ٢٦ مايو/أيار سنة ١٩٢٦.

(٣٤) على الرغم من بعض التظاهرات الفردية، فإن آمال الشعب وتعاطفه بقيت في حالة كبت. وقام بعض شباب مدينة فاس بتزوير منشور على لسان بطل الريف، يقدم الشكر لأعيان البلاد على تضامنهم المزعوم.

(٣٥) حرص م. فيوليت على أن يعلن معارضته لليسار المتطرف.

(٣٦) م. فيوليت، ١٩٣١، ص ٤٧٤ وما بعدها.

(٣٧) تناول فرحات عباس هذه المواضيع نفسها من منظور مراجعة الماضي. أنظر فرحات عباس. ١٩٦٢، ص ١١٣ وما بعدها.

هدف سياسي ممكن. فلقد ندد بالاستعمار باعتبار أنه «سلطة بلا فكر، وعقل بلا روح». وبرزت في كتابه فكرة حق الإسلام في الاحترام كحقيقة بديهية، حتى على الرغم من ان بداهتها قد طمست لزمن طويل. وقد راعت المقدمة لهذه المقالات، وقد كتبت بعدها بفترة طويلة عام ١٩٣٠، ضرورة التمييز الحريص بين جانبي المشكلة – الفرنسي والجزائري، وهو يقول بالنسبة للفرنسيين: «إن الاستعمار مجرد مغامرة عسكرية واقتصادية وضع لها بعد ذلك النظام الإداري الكفيل بحمايتها». أما بالنسبة للجزائريين «فهي ثورة حقيقية، تطيح بعالم قديم كامل من المفاهيم والأفكار وبأسلوب حياة قديم قدم الدهر. وهي تضع شعبًا بأسره في مواجهة تغيرات مفاجئة. أمة بأسرها تجد نفسها، بلا سابق استعداد، في موقف تضطر فيه إما الى أن تتكيف أو أن تموت. وهو وضع لا بد وأن يؤدّي الى اختلال معنوي ومادي؛ اختلال عقيم لا يختلف كثيرًا عن حالة التفكك الكامل»[٣٨]. ومهما بحث المرء في الكتابات العلمية لتلك الفترة – في أعمال ل. ميليوت وأوغوستان برنار ور. مونييه أو حتى أ.ف. غوتييه – فإنه لن يجد تعريفًا للتغيير الاجتماعي في جودة هذا التعريف. بل إن الخلاصة التاريخية الممتازة التي نشرها ش. أ. جوليان في ذلك الوقت والتي كان لها دور مشهود في توعية الشمال الافريقي، لم تضف كثيرًا الى هذه الرؤية الثاقبة للأوضاع من الداخل.

وقد انبثق عن هذه النظرة أيضًا «كتاب الجزائر» (١٩٣١) لتوفيق المدني. وفي صفحته الأولى التي تزينها لوحة منمنمة بريشة «راسم» نرى الشعارات الثلاثة للعلماء. أما الكتاب في مجمله، فيصف متاعب الجزائريين ويطالب بحقهم في أن يكونوا أمة عربية، ولكنه يتفادى المجادلات ويستهدف الموضوعية، وهو لا يزال يعتبر وثيقة معاصرة لا غنى عنها. والفصل الذي يتناول فيه الموسيقى الجزائرية[٣٩]، يبرز قيمًا أساسية، كما أن هذا الجزء من الكتاب يحتوي على ملاحظات في محلها بشأن العراقيل التي تعترض طريق الصحف العربية[٤٠]، وبشأن بوادر النهضة الأدبية الجديدة[٤١]. وتقدم قائمة الكتّاب والشعراء فهرسًا مفيدًا لمزيد من الدراسات، وإن كان من الملاحظ أنها قائمة تغفل «الشباب الجزائري» الذين كانوا يريدون أن يعتبروا من الفرنسيين، ومن بينهم فرحات عباس.

حركة الإصلاح الإسلامية

سبق أن ذكرنا أن الكتاب كان يحمل الشعارات الثلاثة للعلماء في صفحته الأولى. وفي أيامنا هذه، نجد تشديدًا في محله على الأهداف الوطنية للجمعية وكذلك على أهدافها الدينية. فبرنامج الشيخ عبد الحميد ابن باديس[٤٢]، وإن سعى الى التحرّر من التورط في الظروف السائدة آنذاك، إلاّ أنه كان يتّسم بصبغة سياسية أكبر من المشاريع الأخرى الرائدة في ذلك الحين والتي كانت تحكمها المناورات الإدارية من طرف والمناورات السياسية من الطرف الآخر. ولم تكن أكثر المحاولات لفتًا للأنظار هي أكثرها فعالية بأي حال من الأحوال: فلنأخذ مثلاً مغامرة الدكتور بن جلول في قسنطينه، أو مطالب المساواة من

(٣٨) فرحات عباس، ١٩٣١، ص ٩.
(٣٩) ت. المدني، ١٩٦٣، ص ٣٣٩ وما بعدها.
(٤٠) المرجع السابق، ص ٣٤٣ وما بعدها.
(٤١) المرجع السابق، ص ٣٥٣ وما بعدها.
(٤٢) عبد الملك مرتاض، ١٩٧١، ص ٥٤ وما بعدها و١١٥ وما بعدها و١٧٩ وما بعدها. أنظر أيضًا أ. مراد، ١٩٦٧.

جانب «المتنخبين» Elus [٤٣]. ومع مراعاته ألا يتحدى السيادة الفرنسية، فإن الشيخ ابن باديس كان يصر على المطالبة «بإصلاح فكري وأخلاقي»، فأثار بذلك مسألة الهوية ومس مشاعر الأغلبية فكانت حركته صدى لحركات أخرى مماثلة في الشرق الأوسط. ولقد كان يستهدف نمطًا يقترب من ديمقراطية الغرب، كما أنه كان يستند في برنامجه، قبل كل شيء، الى وجود دلائل واضحة على التشتت الاجتماعي والتدهور الأخلاقي. وقد أعلن أن الجزائر وطنه (ولكنه لم يجهر بأنها دولته) والإسلام دينه والعربية لسانه، فجمع بين الفطنة التكتيكية والدراية المسبقة بالدور الذي يمكن أن يكون للثقافة في تصفية الاستعمار.

وهناك جانب آخر أقل شهرة وهو الجانب الجغرافي. وكما يتضح من الأنساب. فإن قيادة الحركة كانت تشمل العديد من الأسماء المعروفة في الأقاليم: ارستقراطية قسنطينه مثل «ابن باديس»، وكذلك أعيان تبيسة وميلة وسيدي عقبة [٤٤]. ولم تكتف الحركة بإقامة «دائرة الرقي» في منطقة الهضبة الوسطى، وخاصة في الجزائر العاصمة والمناطق الحضرية، وإنما استهدفت أيضًا الامتداد الى «المناطق المجهولة». فقد مس الشيخ بشير الابراهيمي شغاف قلوب أهل تلمسان، وتعددت أمثال هذه المحاولات، واتخذت أشكالاً مختلفة كالخطب الدينية وجمعيات الصداقة والجمعيات الخيرية.

وكثيرًا ما يذكر تعدد مراكز هذه الحركة في إطار المناظرات الدينية التي يستعصي فهمها على غير المنتمين اليها. ولكن كل هذه التحركات، سواء كانت تحت رعاية العلماء أو تحت رعاية منافس لهم كالشيخ ابن عليوه في مستغانم [٤٥]، أو كانت منبثقة عن فوارق واختلافات لا تمحى كما كان الحال في المزاب [٤٦]، فانها كانت تمثل أول اتصال بمشكلة عالمية بالنسبة لمجتمعات ظلت حتى هذا الحين منعزلة تمامًا ولم تنجح الإدارة فيها في أن تستحثها اللهم إلاّ ضد نفسها. وصار الشيخ ابن باديس وأصدقاؤه مثلاً يحتذى عندما حاولوا للمرة الأولى منذ قرون أن يتناولوا الإسلام في شمال افريقيا تناولاً مذهبيًا جديدًا: فكانت تفسيراتهم للقرآن مثلاً ضربًا من ضروب المنجزات الثقافية [٤٧]. بل وبلغت بهم الجرأة أن ميزوا في الدين بين الثوابت المنزّلة وبين المتغيرات المرتبطة بالظروف الخارجية [٤٨]. وثمة حاجة الى العديد من البحوث لدراسة العلاقة بين أهم الاتجاهات ومختلف العوامل الاجتماعية المرتبطة بها، وللتمييز بين الأدوار المختلفة التي قامت بها الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، والأجيال المختلفة والأفراد

---

(٤٣) تسمية كانت تستخدم في ذلك الوقت للإشارة الى أعضاء الاتحاد الذي تشكل في ١١ سبتمبر/ أيلول عام ١٩٢٧، من مجموعة من أعيان المسلمين المنتخبين في المجالس الجزائرية المختلفة. ولقد راعى مصطفى الأشرف أن يميز بعناية بين تصرفات هؤلاء الساسة وتصرفات العلماء، حتى وإن كان هؤلاء موضعًا لانتقاده. أنظر م. الأشرف، ١٩٦٥، ص ١٨٨ وما بعدها.

(٤٤) كان الشيخ العربي التبيسي، والشيخ مبارك الميلي والشيخ الطيب العقبي (وكان خطيبًا مفوهًا) من أشهر أعضاء رابطة العلماء التي تأسست عام ١٩٣١.

(٤٥) أ. بيرك، ١٩٣٦. ما من شك في أن فورة الإسلام في الجزائر تعدت نشاط العلماء بكثير.

(٤٦) يمكن الإشارة هنا الى علماء كالشيخ بياض والشيخ أطفيش. أنظر محمد علي دبوز، ١٩٧١.

(٤٧) الأرجح أن الشيخ ابن باديس والشيخ ابن عاشور كانا أول المحدثين من شمال افريقيا بعد الشيخ أبو راس (من معسكر في نهاية القرن الثامن عشر) في التصدي لهذه المهمة الجبارة، وذلك على الرغم من أن عالمًا مغربيًا شهيرًا كالشيخ ابن الخياط نصح بغير ذلك. (أنظر كتيّبه عن هذا الموضوع والمطبوع بالحجر في مدينة فاس).

(٤٨) استنادًا الى مقطع رائع من كلمة الشيخ الإبراهيمي في رثاء الاستاذ محمد ابن شيبان، الشهاب، مايو/ايار سنة ١٩٢٩.

والمواقف الأخلاقية المختلفة. ولا شك أن مثل هذه البحوث والدراسات ستكشف عن أن هذه الفترة كانت بمثابة نقطة تحول في تاريخ الجزائر الاجتماعي.

ثلاثة تحديات للامبريالية وردود الفعل المترتبة عليها

قد يبدو من الغريب اليوم أن الاحتفال بمرور مائة عام على نزول الفرنسيين أرض الجزائر[٤٩] لم يستفز الاستنكار الصريح الذي نتوقعه نحن من جانب الشعوب المستعمرة في عصرنا هذا المتميز بالقضاء على الاستعمار[٥٠]. وبالنسبة للعديد من الجزائريين الذين كانوا يطالبون بالعدل والمساواة، كانت هذه الاحتفالات، وهي محط أنظار العناصر الديمقراطية في فرنسا نفسها، مبعثًا للأمل المتجدد، ولكنه أمل سرعان ما خاب، فأعيان المسلمين التابعين للنظام – الأعضاء المنتخبون والقواد الباشاغات – تباروا بلا حياء في مديح الفرنسيين[٥١] فقضوا على ما تبقى من ثقة في سلطة الارستقراطية التقليدية وفيمن جبلوا على الاستفادة من سياسة التنازلات والحلول الوسط. وهذه المبالغة في الإشادة بأمجاد المستوطنين الى درجة جعلها أسطورة، هي التي طبعت السياسة التي قدر لفرنسا ألا تتحرر منها إلاّ نادرًا وفي نوبات متفرقة. والأخطر من ذلك أن النظام القائم أغفل نقاط ضعفه وتناساها. ولم يؤثر هذا كثيرًا في نظرية السيادة، إذ كانت موازين القوى قد بلغت حدًا من عدم التكافؤ لم يتح لأحد أن يتحدى هذه النظرية تحديًا صريحًا. ولكن المسؤولية التي يفترض أن تكون ملازمة للسيادة، كان يمارسها موظفون تعوزهم السماحة كما يعوزهم وضوح الرؤية. هل نحن مبالغون في تقديم صورة بهذه القتامة؟ لا بد أن نعترف بأنه كانت هناك بلا شك أيضًا بعض الجوانب الأكثر إشراقًا. فقد كانت النية معقودة على إتمام كل شيء بأقل قدر ممكن من الإكراه. استغلال: نعم، ولكنه استغلال قانوني تخففه هيبة الثقافة الفرنسية، وتحيط به هالة النظام الجمهوري، ويندر فيه استخدام العنف، بل ويستبيح لنفسه الحديث عن حريات الديمقراطية البورجوازية. ومن المفارقات التي يصعب فهمها اليوم أن ذروة الامبريالية هذه كانت هي أيضًا ذروة الليبرالية في السلوكيات. وهذا ما يجعل الوضع في شمال افريقيا الفرنسي يبدو للمؤرخ في صورة أقل تمزقًا من وضع مصر في عهد الاحتلال البريطاني مثلاً.

ولكن فرنسا لم تستفد من حالة الهدوء الظاهر هذه ولا حالة القبول المصاحبة لها. ويبدو ذلك واضحًا من لهجة المنتصر الاستفزازية التي سادت الاحتفالات في الجزائر العاصمة، بل وبدا ذلك أكثر وضوحًا في المؤتمر الديني المسيحي الذي عقد في قرطاج بين ٧ و ١١ مايو/أيار سنة ١٩٣٠ والذي بدا في نظر الشباب التونسي وكأنه حرب صليبية جديدة على الإسلام في شمال افريقيا[٥٢]. وأيًّا كان الأمر فإن مثل هذا المؤتمر لم يكن ليتفق والأفكار التي تطلع اليها الكثيرون في المغرب باعتبارها مصدرًا للأمل والتفهم: المبادئ العظيمة للثورة الفرنسية، تقاليد جان جوريس وأسطورة الرقي والتقدم.

(٤٩) هناك العديد من الكتابات المعاصرة عن هذا الموضوع، ومعظمها له طابع رسمي، ولكن من حسن الحظ أن هناك أيضًا تناولات علمية تتميز بوضوح عما عداها.

(٥٠) نظمت بعض الدعايات المضادة في بعض المدن بمساعدة الحزب الشيوعي الفرنسي. أنظر أ. أوزيغان، ١٩٦٢، ص ١٧١ وما بعدها، وكذلك في مواضع متفرقة من الكتاب. وقد احتجت بشجاعة كذلك نقابة المعلمين، وشاركها في ذلك المناضل الاشتراكي بن حاج؛ أنظر أيضًا م. قداش، ١٩٧٠، ص ١٩٣.

(٥١) للاطلاع على بعض الأمثلة المحزنة في هذا الصدد، أنظر م. قداش، ١٩٧٠، ص ١٩٢.

(٥٢) ج. بيرك، ١٩٧٠، ص ٢٥٣ وما بعدها.

وفي المغرب كان «الظهير البربري» الصادر في ١٦ مايو/أيار سنة ١٩٣٠ [٥٣]، والذي أدرج القانون العرفي البربري في النظام القضائي الاستعماري الفرنسي، مناسبة أتاحت لشباب الطبقة المتوسطة فرصة لظهور الوعي الوطني ومنطلقًا أوليًا لعمل جماهيري. ذلك أن الظهير اعتبر تهجمًا على الإسلام ومحاولة لتقسيم البلاد على الرغم من تعهدات عام ١٩١٢. ورغم أن القصد من هذا الإجراء كان محليًا بحتًا ويستهدف حصر الأمور في إطار محلي، إلاّ أن آثاره امتدت الى العالم الاسلامي بأسره، كما أنه أدى محليًا الى الخروج بالمعارضة الى العلانية بعد أن كانت تقتصر حتى ذلك الوقت على مجموعات سرية في مدينتين أو ثلاث من المدن الكبيرة.

وفي الشهور الثلاثة [٥٤] بين ٢٠ يونيو/حزيران و ٣٠ سبتمبر/أيلول عام ١٩٣٠، حدثت أكثر من مائة وعشرين واقعة، معظمها في المساجد وأثناء أداء صلاة الاستغاثة باللطيف. واعتبرت هذه الصلوات والخطب الساخنة خطرًا يهدد النظام العام، فقابلتها السلطات بعمليات اعتقال وسجن وضرب. وذهب وفد من مدينة فاس إلى العاصمة في ٣١ أغسطس/آب، فأُلقي بثلاثة من أعضائه في السجن ومنهم علال الفاسي «عالم شاب من جامعة القرويين» [٥٥]، وبالحسن الوزاني «خريج مدرسة العلوم السياسية والاجتماعية بباريس». وكانا معًا يمثلان مزيجًا شبه رمزي للقوتين المحركتين للمقاومة — التمسك بالأصالة من جانب والتجديد من جانب آخر. وكما هو متوقع، لعب القمع دور الحافز لكل منهما. وزاد عدد المعتقلين حتى وصل الى ١٥٠ معتقلاً، فأغلقت الحوانيت العديدة احتجاجًا، كما حدث من قبل. وعلى الرغم من الحظر الرسمي، إلاّ أن صلاة الاستغاثة باللطيف أُقيمت من جديد في المساجد، ووقعت صدامات في الشوارع. وقد يفسر المرء ذلك بأن سحر عهد الحماية كان قد تبدد بالفعل، إذ كان فترة أشبه بالتنويم المغناطيسي: فترة سيطرت فيها الغلبة التكنولوجية ومكانة ليوتيه على الألباب في البلاد.

وبعد مرور ثلاث سنوات، خصصت مجلة «المغرب» في باريس عددًا خاصًا لهذه الأحداث. وقام جان لونغيه وغيره من الفرنسيين المعروفين، ومعهم عدد من الشباب المغاربة بالذات، بتقديم مجموعة من الحجج المتماسكة. أما المتعاطفون من الفرنسيين، فرغم تشخيصهم «للظهير البربري» لعام ١٩٣٠ على أنه خدعة استعمارية دعائية كلاسيكية، إلاّ أنهم كانوا يجدون صعوبة في تفسير وتفهم الجانب الديني البادي في الكثير من ردود الفعل، لأنهم هم أنفسهم كانوا مناهضين للكهنوت. وقد قال كاتب الافتتاحية الفرنسية للمجلة آنذاك إنه «لا بد للجميع أن يعوا أن الدين والوطنية أمران متداخلان في الشرق عامة وفي جميع البلاد الاسلامية». وكتب مغربي من المشاركين في تحرير هذا العدد نفسه قائلاً بصراحة: «نحن في بلادنا على استعداد لمنح البربر ما يرفضه الفرنسيون عامة لأهل إقليم بريتاني في فرنسا، ولكننا نريد أن يكون ذلك في إطار الإسلام، فالإسلام بالنسبة لنا ليس مجرد دين ولكنه حضارة قبل كل شيء». وهكذا أبرز العنصر الثقافي في المناقشة، وهو عنصر مر عليه الكثيرون من الأصدقاء والأعداء معًا مرور الكرام.

---

(٥٣) المرجع السابق، ص ٢٥٠ وما بعدها.

(٥٤) العدد الخاص من مجلة «المغرب» بتاريخ مايو/أيار - يونيو/حزيران سنة ١٩٣٣، التي ظهرت تحت رعاية شخصيات مرموقة مختلفة من أمثال بيرجيري ورنوديل والفيلسوف الاسباني أورتيغا اي غاسيت.

(٥٥) ابن أسرة عريقة، أصبح معروفًا بشعره وعلمه، واكتشف في نفسه موهبة الخطابة والقدرة على التنظيم. وقد أنتج العديد من الأعمال منها ما يرتبط ارتباطًا مباشرًا بموضوعنا مثل «الحركات الاستقلالية في المغرب»، صدر في القاهرة عام ١٩٤٨، و«النقد الذاتي» وقد صدر أيضًا في القاهرة عام ١٩٥٦. وبشأن سيرته أنظر أ. غاوديو، ١٩٧٢؛ والعلمي، ١٩٧٢.

نحو المواجهة

هكذا مضت نصف السنوات العشرين التي تخللت الحربين العالميتين، دون أن تتقدم العلاقات بين فرنسا والمغرب العربي. بالطبع لم يكن الوضع الاقتصادي مواتيًا. فما أن انتهت فترة الكساد الاقتصادي التي أعقبت الحرب. حتى لاح شبح الأزمة العالمية. ووصلت هذه الأزمة الى المغرب العربي عام ١٩٣٢، فزادت من حدة الكساد الذي كان قد عاد الى الظهور منذ ١٩٢٥ وقدر له أن يدوم عشر سنوات. وقد أضفى ذلك مرارة على العلاقات بين رأس المال واليد العاملة أي بين المستوطنين وسكان المغرب العربي. وتمكن الفرنسيون من تشديد قبضتهم الخانقة على البلاد المستعمرة بفضل التقدم في مجال إدخال الآلات الميكانيكية وبفضل التخطيط والتعاونيات، بل وحتى بفضل تشكيل نقابات للموظفين العموميين. وأثبت النظام عجزه عن التخفيف من الآثار السلبية المترتبة على تضييقه الخناق على المحكومين من أهل البلاد. وهناك علاقة واضحة بين التدهور الاقتصادي، الذي زاد من عدم المساواة وبين المطالب السياسية، وإن كانت تحتاج الى تناول تفصيلي[٥٦]. ويبدو لي أن التغيير الاجتماعي والرغبة في استعادة الهوية الجماعية كان لها في احداث صحوة شمال افريقيا تأثير أقوى حتى من تأثير عدم المساواة. وإجمالاً، فقد اجتمعت عدة أسباب لتسفر عن تطلعات تجاوزت بكثير حدود التجمعات الحزبية. وكان معظم «الوطنيين» في ذلك الوقت من مثقفي البرجوازية. أما «نجمة شمال افريقيا» فلم يكن قد مضى على إنشائها في الجزائر إلاّ فترة وجيزة. وكان حزب «الدستور» لا يزال حبيس اللاواقعية. أما الحزب الشيوعي الفرنسي فلم يساند نظرياته الراديكالية بالقدر الكافي محليًا[٥٧]. وظلت كل الدعوات الى العمل ضمنية، فانتقلت عملية التعبير السياسي الى المنتديات واللجان والمجموعات التي لا إسم لها، أو تمثلت حتى في مجرد انتشار المواقف المتخذة بأكثر مما كانت هذه العملية تتم عن طريق الأحزاب السياسية ذاتها.

أما الإدارة، فعلى الرغم من عجزها عن تفهم الفوارق الدقيقة بين هذه الأفكار، إلاّ أنها كانت ماهرة في استغلال المصالح والمنافسات الشخصية. ولكنها قللت من أهمية المعارضة السياسية، فقد كانت لها الغلبة من حيث الوسائل والاستمرارية بل وحتى من حيث تمتعها، ولو شكلاً، باتفاق الآراء بشأنها. لكن الإدارة كانت غافلة تمامًا عن القوى التي كانت تتجمع وراء سطح يبدو طبيعيًا. فإذا ما وقعت واقعة، اعتبرتها الحكومة من فعل «المحرضين» المحليين أو الخارجيين، أو حتى من فعل «الحُمر»، وهو موقف كان يصلح ذريعة للمبالغة في الرجعية المحافظة وللقمع في آن واحد.

التكتيكات الجديدة وعوائق العمل

لم يكن بورقيبه[٥٨] (أنظر الشكل ٢٤-٤) وأصدقاؤه بحري قيقه وطاهر صفر والدكتور المطري وغيرهم يستهدفون اتخاذ موقف مؤداه «كل شيء أو لا شيء اطلاقًا»، بل إنهم – على العكس – تعمدوا دخول

(٥٦) بذلت محاولات بالفعل في هذا الصدد، ولكنها لم تحرز نجاحًا كبيرًا. انظر ج. بيرك، ١٩٧٠، ص ١٠١ وما بعدها، وانظر أيضًا أ. نوشي، ١٩٦٢، ص ٣١ وما يليها. وعلى حد علمي، فان هذا التحليل الهام، خاصة في تقييم دور التغيرات الاجتماعية في ذلك الوقت، تحليل لم يصل بعد الى المدى الكافي.

(٥٧) الى جانب موقفه من حرب الريف، فان الحزب الشيوعي الفرنسي عادة ما كان يكتفي بموقف مناهضة الاستعمار، حتى في الجزائر نفسها والى حين تشكيل الجبهة الشعبية. أما بعد ذلك فقد بدا أن فكرة «الأمة التي في طريق التكوين» هي التي أخذت تسود.

(٥٨) أنظر خاصة ح. بورقيبة، ١٩٥٤، في مواضع متفرقة من الكتاب.



الشكل ٤-٢٤ : الحبيب بورقيبه (مولود عام ١٩٠٣)، زعيم حزب «الدستور الجديد» (تونس).
(الصورة : مجموعة فيوليه ، حقوق الطبع محفوظة).

الساحة السياسية بموقف علماني دنيوي. فدافعوا عن موقف التوافق الذي عرف به رئيس «التعاونية التونسية»، لأنهم نجحوا بذلك في كسب الرأي العام. بل وذهبوا الى حد تأييد أحد الإجراءات التي اتخذها المقيم الفرنسي، إذ بدا لهم أن هذا الإجراء يخدم قضيتهم من الناحية «الموضوعية» (كان الإجراء يرمي الى تخفيض مبالغ الميزانية المخصصة للمسؤولين الفرنسيين)[٥٩]. أما عن المسجد الكبير والبورجوازية التونسية التي كان العديد من أعضائها ينتمي «لحزب الدستور»، فلم يسلموا من التهكم عليهم ولا من نقدهم. وقد بدا واضحًا أن الحركة بأسرها سوف تتأثر بحقيقة أن رجال الساحل قد تحولوا الى مناضلين وأن من أهداف حزب «الدستور الجديد» توعية الأقاليم سياسًا[٦٠]. ولم يكن من قبيل المصادفة ان يقع الانقسام الذي تولد عنه حزب «الدستور الجديد» في مؤتمر ريفي انعقد في قصر هلال (١٢ و١٣ مايو/أيار سنة ١٩٣٣)[٦١]. وفي الوقت نفسه زادت الاصطدامات مع المقيم الفرنسي عنفًا، كما حدث في المناستير ومكنين مثلاً. وصدرت مراسيم كريهة لإضفاء صبغة قانونية على عمليات القمع، وكان بورقيبه هو الذي وصف هذه المراسيم بأنها «كريهة»، فأودع السجن هو وأصدقاؤه في الجنوب (٣ سبتمبر/أيلول سنة ١٩٣٤)[٦٢]، ولكنه استمر في الدفاع عن قضيته رغم ذلك.

وفي الجزائر حاولت الإدارة أن تحد من انتشار تأثير العلماء، فاستثارت ضدهم جماعات الطرق الصوفية والمشايخ المعترف بهم رسميًا من قبل السلطات، وكانوا من أدنى المستويات[٦٣]. فلما رأت السلطات أن الجماهير تتدافع للاستماع الى الخطباء الجدد الذي رأت فيهم نزعة الى تجديد الاسلام، قررت أن تمنعهم من إلقاء الخطب في المساجد. وفي السادس عشر من فبراير/شباط سنة ١٩٣٣، صدر «منشور ميشيل» – نسبة الى الموظف الذي قام بصياغته – ومعه ثلاثة مراسيم مساندة، وكلها تنظم هيمنة السلطات على هذه الشؤون[٦٤]. فقامت مظاهرة جمعت بين المؤمنين والنقابيين والمناضلين المنتمين لأقصى اليسار في تحالف كان من الممكن أن يكون مجديًا غير أن من المعروف أن انفصالاً حدث عند هذه النقطة بالذات بين الاتجاه الشيوعي والاتجاه الوطني[٦٥]، ولم تنجح الوحدة التي تشكلت ثانية بين الاتحاد العام للعمل والاتحاد العام للعمال المتحدين عام ١٩٣٥ في رأب الصدع. وبعد سنوات من النشاط السري، استأنفت «نجمة شمال افريقيا» العمل العلني في العاصمة الجزائرية نفسها في يونيو/حزيران سنة ١٩٣٣[٦٦]. وكان رئيسها، مصالي الحاج، يستخدم كلمة «الاستقلال» منذ عام ١٩٢٧. وفي خضمّ القلق المتزايد، حدث في قسنطينه شغب ضد اليهود في أغسطس/آب من عام ١٩٣٤[٦٧]. ولم يتضح تمامًا ما إذا كانت تلك مؤامرة أو عملية استفزاز او انفجار أو عملية تمويه. وأيًّا كان الأمر، فإنه كان شغبًا انفجر في شوارع المدينة بعنفه خوف كل الساسة. ومع ذلك فقد فازت قائمة المعارضة وهي قائمة

(٥٩) المرجع السابق، ص ١٠ و٣٥ وما بعدها.
(٦٠) أو «أعادتهم الى مكانتهم الصحيحة» بالنسبة للمدينة. وقد لوحظ نفس الأثر – مع الفوارق التي فرضتها الظروف المحلية – في نشاط العلماء بالجزائر.
(٦١) ج. بيرك، ١٩٧٠، ص ٢٨٩ وما بعدها؛ وقد استند فيه جزئيًا الى ذكريات الحبيب بورقيبه.
(٦٢) ح. بورقيبة، ورد ذكره سابقًا، ١٩٥٤، ص ٧٠ وما بعدها.
(٦٣) أ. بيرك، ١٩٥١.
(٦٤) يوجد النص الكامل في أ. نوشي، ١٩٦٢، ص ٦٩.
(٦٥) على أنه شُكِلَ حزب شيوعي جزائري في يوليو/تموز سنة ١٩٣٨.
(٦٦) أ. أوزيغان، ١٩٦٢، ص ٨٤ وما بعدها.
(٦٧) أ. نوشي، ١٩٦٢، ص ٧٤ وما بعدها.

الدكتور بن جلول بأكملها في انتخابات قسنطينه في يناير/كانون الثاني سنة ١٩٣٥ ، وأصبحت اتجاهات الاغلبية وعواطفها بذلك واضحة. وعلى الرغم من أن الفائز في الانتخابات كان من المؤمنين تمامًا بالاندماج(٦٨) بين فرنسا والجزائر ، إلاّ أن فوزه أثار غضب السلطات ودفعها إلى اتخاذ تدابير وقائية. ذلك أن ما كان يهم السلطات في الجزائر بالنسبة لهذا التحول الراديكالي الغير المحدّد للحياة العامة في البلاد لم يكن هو النظريات في حد ذاتها ، وانما ما توحي به هذه النظريات أو ما تستثيره فعلاً.

أما في المغرب فقد شعر المستوطنون بالمرارة من جراء الكساد الاقتصادي وشعروا بالضيق حتى إزاء القيود القليلة التي فرضتها عليهم الإدارة ، فأصدروا إنذارًا. وهذا التطور ، الزاخر بالمعاني الرمزية ، حدث في نفس يوم حدوث القلاقل في باريس في السادس من فبراير/شباط عام ١٩٣٤. كما شهدت الفترة نفسها ظهور الصحافة الوطنية. أما «لجنة العمل المغربية» ، التي بدأ علال الفاسي يبرز كشخصية قيادية فيها ، فقدمت في أول ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٣٤ خطة اصلاح لو كان تم التصديق عليها لكان ذلك قد أدى إلى تطور مغزاها وهدفها الحقيقيين خلال فترة الحماية(٦٩). وفي المنطقة الأسبانية ، كانت المعارضة قد بدأت تعبر عنه نفسها بشكل علني من خلال التوريس والناصري(٧٠) ، وأقامت الاتصالات مع المناطق الداخلية(٧١) ، وكادت أن تؤثر على مستقبل الملك الذي سيعرف من بعد باسم محمد الخامس بسبب مظاهرة قامت في مدينة فاس بالمشور (القصر الملكي) في العاشر من مايو/أيار عام ١٩٣٤.

وقد تزامن عرض «الخطة» مع عملية القضاء على آخر مركز للمعارضة في الجنوب(٧٢). وقدر للتاريخ منذ تلك اللحظة أن يسير في اتجاه يختلف كثيرًا عن اتجاهه القديم شبه الاسطوري ، الذي امتد إلى ما يجاوز مداه الطبيعي بفضل أفكار إدارة شؤون السكان المحليين والمقيم العام ليوتيه. وكان لهذا التزامن أثره خارج حدود المغرب. فلعل لحظة صمت «البارود» كانت أيضًا لحظة نهاية «المكاتب العربية (الإدارات الفرنسية الخاصة بالأهالي)»(٧٣). وفي الجزائر وتونس أيضًا نرى أن التغيرات الاجتماعية أضعفت التحالفات القديمة ولكنها خلقت تحالفات أخرى جديدة. وأصبحت شوارع المدن الكبرى ، بل وحتى أسواق القرى مسرحًا لنشاط وعمل جماهيري نجحت إيديولوجية الحزب والطبقة في تنظيمه بغض النظر عن التكتلات التقليدية القديمة. وفي البلدان الثلاثة لشمال افريقيا الذي تسيطر عليه فرنسا ، وخاصة في الجزائر حيث كان الوزير رينيه يقوم بتحقيقات استعراضية ، كان رد الحكومة الوحيد على كل هذه

---

(٦٨) أنظر مقدمته لكتاب أ. كيسوس ، ١٩٣٥.

(٦٩) من أجل تحليل تفصيلي أنظر ر. لوتورنو ، ١٩٦٢ ، ص ١٨٩ وما بعدها.

(٧٠) ر. ريزيت ، ١٩٥٥ ، ص ٨٣ وما بعدها.

(٧١) عن طريق شبكات التوزيع لتجار القطاعي في فاس. ووصلت هذه الاتصالات الى الجبال بل والى السوس ، حيث تم تجنيد العديد من كبار المناضلين مثل مختار السوسي.

(٧٢) نجحت فرنسا في إخضاع مريبي ريبو في الجنوب بفضل عملية اشتركت فيها القوات الفرنسية من الجزائر ومن المغرب. وأخيرًا أمكن احتلال تندوف في سنة ١٩٣٤.

(٧٣) أصبحت كلمة البارود رمزًا للنضال ، واستخدمها الجيش الفرنسي في افريقيا إشارة الى المقاومة المسلحة - حتى وإن كانت مستميتة أو يائسة - من جانب القبائل التي شعرت بأن «عملية إحلال السلام» قد أهدرت كرامتها. أما «المكاتب العربية» فكانت قد أنشئت قبل ذلك بقرن كامل على يد لاموريسيير ، وكانت تمثل المنهج التقليدي المتميز للإدارة الفرنسية في ممارسة حكمها على مجموعات تقليدية مختلفة. ولم يكن لهذه المكاتب مثيل في المدن ، بل إنها اختفت أيضًا من المناطق الريفية مع تقدم الأمور وتطورها.

التطورات المادية والفكرية هو أن تزوّر الانتخابات[٧٤] وأن تستمر في تجديد وسائلها القمعية[٧٥].

ومن الواضح أن قعود الادارة الاستعمارية عن التصرف على هذا النحو لا يمكن تفسيره تفسيرًا كاملاً باعتبار أنه نتيجة للأخطار المتزايدة عبر نهر الراين (من جانب ألمانيا)، واستناد المحافظين في فرنسا الى هذه الذريعة كحجة قوية لصالحهم. وإذا نظرنا الى الأطراف الثلاثة المعنية: فرنسا، والاستعماريين، والحركة الوطنية - لوجدنا أن موقف فرنسا والاستعماريين كان موقف دفاع عن الأوضاع القائمة، بينما لم تكن الحركة الوطنية بعد في وضع يسمح لها بتحدي تلك الأوضاع القائمة تحديًا قويًا. أما فرنسا فكانت تطالب الاوروبيين في شمال افريقيا بأن يطيعوها طاعة عمياء، وتقدم لهم في مقابل ذلك دعمًا غير مشروط. وحتى عندما كان فرنسيو الجزائر الذين كانوا يتسمون باسم «الجزائريين» يجرؤون على مخالفة فرنسا في أسلوب تسييرهم لبعض الأمور، وهو أسلوب كان يعود عليهم بالربح الوفير، إلاّ أنهم لم يكونوا يجرؤون أبدًا على مخالفتها الى درجة تعرضهم للوقوف وحدهم في وجه الأغلبية المسلمة من خلال وضع «دومنيون» أو بأي شكل من الأشكال. فظلوا يرددون القول بأن الجزائر هي فرنسا، ولكنها فرنسا بلا ديمقراطية. وكان الوضع في تونس وفي المغرب مماثلاً لذلك في مجمله.

استنتاجات مؤقتة

لم نكتشف بعد كل ما يتعلق بالفترة قيد البحث. فكثيرًا ما يتعثر التاريخ السردي في عقبة التاريخ السري. ولا شك أن الدراسات في المستقبل ستلقي الضوء على الشخصيات والظروف والقرارات التي ما زالت مبهمة. حتى اليوم. كما أنه لا مفر لنا من أن نترك للمستقبل بعض الأحكام الخاصة بالتاريخ الاجتماعي. فهل هناك علاقة وثيقة بين التقلبات الاقتصادية والتوترات السياسية؟ ويبدو أن الازدواج الإثني - بل بالأحرى الثقافي -، أقدر من التقسيم الطبقي على تفسير بعض المواقف. وبما أن النزاع يتعلق بمنطقة أوسع بكثير من المغرب العربي وحده، فمن المرجّح أن أحداث شمال افريقيا قد تأثرت بشكل أعمق، وإن لم يكن مباشرًا، بأحداث المشرق أكثر مما تأثرت بالسياسة الفرنسية، التي تحتل رغم ذلك موقع الصدارة في هذا الشأن. ربما تسنى لنا يومًا أن نجمع هذه المتغيرات معًا في رسم بياني عام، أو، على الأقل، أن نعطي لكل منها وزنها في علاقتها بالأخرى.

وقد كانت النظرة الأوروبية البحتة للأمور هي السائدة في مجالات العلم والايديولوجيا والعمل خلال الفترة المشار اليها، وهو أمر ينطبق على اليسار الفرنسي وعلى معظم النظريات المتعلقة بشمال افريقيا والتي ظهرت في تلك الفترة. ولا شك في أن هذا يبرز بقدر أكبر من الوضوح تلك الحركات التي نجحت في تفادي هذا الانحراف رغم ما واجهته من صعوبات، ثم جاءت أحداث ما بعد الحرب العالمية الثانية تؤيد موقفها وتبرره.

ولكن ما أسهل أن يتنبأ المؤرخ بما وقع فعلاً! فنحن اليوم نعرف ما حدث، أو نعرف - إذا شئنا القول - عواقب الأوضاع التي تناولها هذا الفصل. فهل كان من الممكن أن تكون هذه العواقب مغايرة لما حدث؟ وهل كان من الممكن بوجه أخص، لحركة الإصلاح التي نادى بها بعض الرجال المسؤولين

(٧٤) ج. مينو، ١٩٣٥.

(٧٥) الى جانب المراسيم الكريهة التي صدرت في تونس، هناك مرسوم ٣٠ مارس/آذار سنة ١٩٣٥ في الجزائر، وظهير ٢٩ يونيو/حزيران سنة ١٩٣٥ في المغرب.

والمصدقين في البلاد الثلاثة لشمال افريقيا، أن تصل إلى نهايتها المنطقية – أي إلى إقامة شكل حديث من التضامن بين هذه البلاد الثلاثة وبين فرنسا؟ إن من السهل أن نجيب عن السؤال الآن بالنفي، ولكن ينبغي أن نبتعد عن هذه الحلول السهلة.

ونحن عندما نشير الى أحد الافتراضات التي لم تتحقق بفعل سير الأحداث، فإننا لا نفعل ذلك لمجرد إلقاء اللوم على السلطات القائمة آنذاك بسبب الأخطاء والمبالغات التي وقعت فيها والتي غالبًا ما ساعدت على عرقلة مجريات الأمور. وإنما نحن نسائل أنفسنا أيضًا عن المغزى الحقيقي للكلمات والأفعال التي قيلت وتمت في ذلك الوقت، ونأمل أن نكون قد أوضحنا أن الوضع في المغرب العربي، في الفترة قيد البحث، لا بد وأن يفسر في إطار حركة مستترة كان فيها لكل ما هو ضمني بل ولكل ما هو خفي أهمية تفوق أهمية ما كان ظاهرًا.

لقد كانت هناك ثلاثة بدائل مطروحة: ديمقراطية البورجوازية، أو الاشتراكية الدولية أو تأكيد الهوية المستقلة المنفصلة. ونحن نعرف الآن أن البديل الأخير هو الذي ساد. ولكن الأمور لم تكن بهذا الوضوح والتحديد آنذاك، بل إنها تركت الخيار مفتوحًا بين معسكرين متنافسين – المعسكر الإسلامي والمعسكر العلماني؛ الجانب الميال إلى النسق الغربي والجانب الميال إلى العروبة؛ المعسكر المعتدل والمعسكر الثوري. ولم يكن أحد يستطيع في عام ١٩٣٥ أن يحدد على سبيل اليقين أيًا من التيارين هو الذي سيتغلب على الآخر، أو حتى أن يعرف ما إذا كان أي منهما سيتمكن من الانتصار على النظام الاستعماري. وكل ما نستطيع أن نستخلصه الآن هو ان من المحتمل أن يكون التاريخ قد ترك إحتمالات أخرى معلقة، كان من المحتمل أن تسود – في شكل أو آخر – مراحل أخرى من المستقبل؛ بل ولعل هذا الاحتمال لا يزال قائمًا.

الفصل الخامس والعشرون

السياسة والكفاح الوطني في غرب افريقيا (١٩١٩ – ١٩٣٥)*

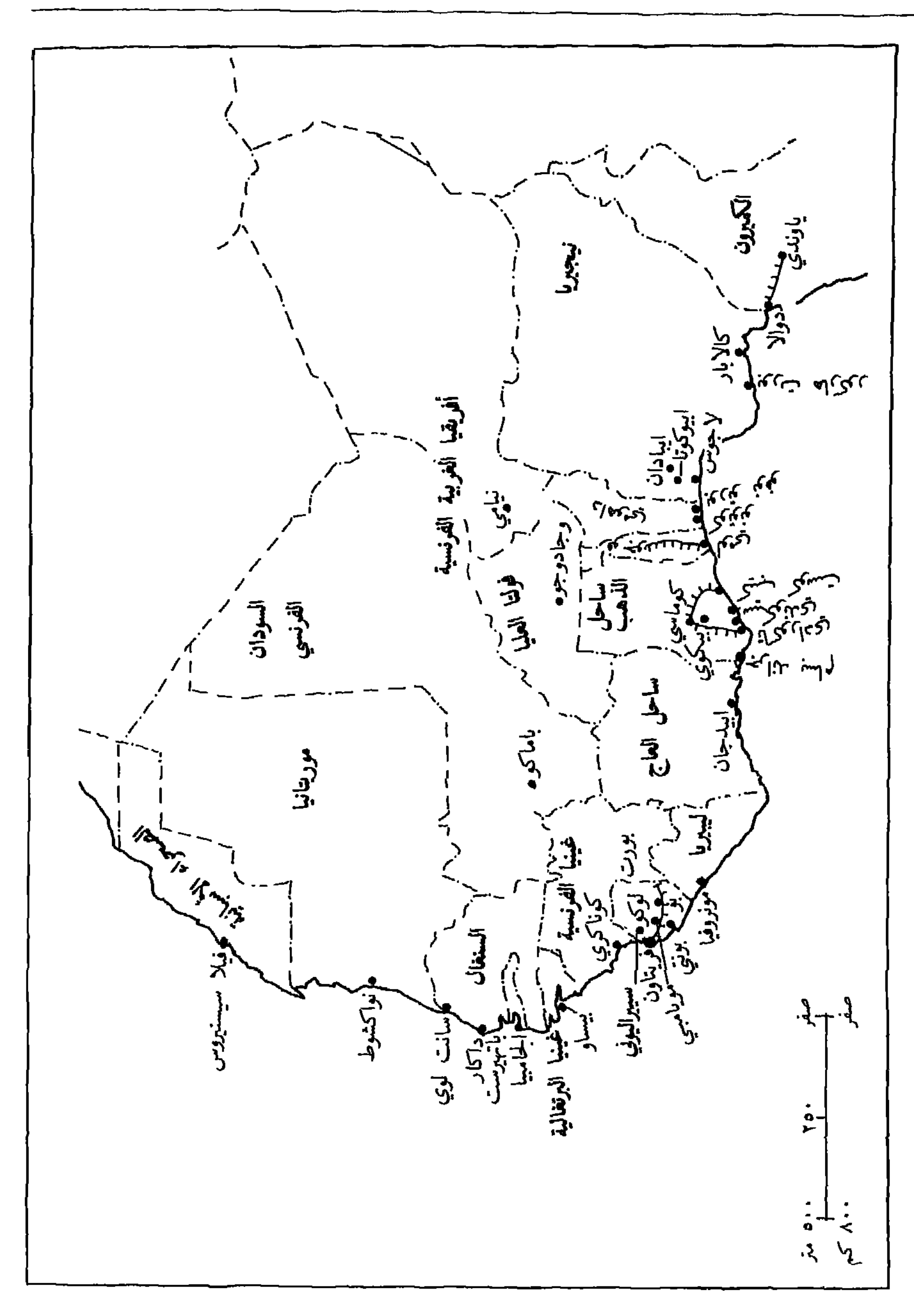
بقلم : ألبير أدو بواهن

لقد خبت جذوة حركة مقاومة الاستعمار في معظم بقاع غرب افريقيا إبّان الحرب العالمية الأولى ، كما جاء بيانه في بعض الفصول السابقة (الفصلين السادس والثاني عشر). ومن الصحيح ، وكما أوضح كرواودر [١] ، أن معظم سكان غرب افريقيا ، فيما عدا بعض بقاع ساحل العاج والانحاء الشرقية من نيجيريا ، قد أظهروا ولاء لحكامهم الاستعماريين أثناء الحرب ، بل إن بعض الحكام التقليديين أسهموا طواعية بالرجال والمال في المجهود الحربي للقوى الاستعمارية. ولكن ما أن انتهت الحرب حتى استؤنفت ردود الفعل الافريقية في مواجهة الاستعمار بمزيد من القوة والتصميم. وإذا كانت الفترة من عام ١٩١٩ الى عام ١٩٣٥ قد وصفت بأنها ذروة الاستعمار في غرب افريقيا ، فقد كانت أيضًا هي الفترة التي شهدت ذروة المقاومة الافريقية ضد الاستعمار وأوج النشاط القومي في غرب افريقيا (أنظر الشكل ١-٢٥).

وثمة عوامل عديدة شكلت حركة القومية الافريقية والنشاط السياسي في غرب افريقيا إبّان تلك الفترة. ومنها تأثير الحرب العالمية الأولى ، والوضع الاستعماري ذاته ، وتزايد عدد أفراد الصفوة المتعلمة والمهنية ، وكذلك عدد أفراد الطبقة العاملة ، وخاصة في المراكز الحضرية. ومنها أيضًا الظروف الاقتصادية العامة في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين ، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المناطق الريفية بفضل انتشار زراعة المحاصيل التجارية ، وأخيرًا ذيوع الدعوة إلى الوحدة الافريقية والأنشطة الرامية إلى تحقيقها في غرب افريقيا. وقد ناقش كراودر (الفصل ١٢) بالتفصيل تأثير الحرب العالمية الأولى على افريقيا وعلى الأنشطة القومية. ويكفي أن نذكر هنا أولاً وقبل كل شيء أن التجنيد الاجباري لعدد كبير من الافريقيين قد أثار موجة من الغضب الشديد ، ولا سيما في المناطق

* أود أن اشكر دار مطابع أوكسفورد على سماحها باستنساخ بعض المواد من أجزاء من كتابي المعنون «حركة الوحدة الافريقية والحركة الوطنية في غرب افريقيا ، ١٩٠٠ – ١٩٤٥» ، لندن ، مطابع جامعة أوكسفورد ، ١٩٧٣.

(١) أنظر الفصل ١٢.



الشكل ٢٥-١ : السياسة والكفاح الوطني في غرب افريقيا ، ١٩١٩ – ١٩٣٥ .

الافريقية التي كانت تستعمرها فرنسا. أما العامل الثاني فهو أن الحرب أثبتت للافريقيين أن الرجل الأبيض ليس فوق مستوى البشر بحال من الأحوال وأن من الممكن إذن مقاومته. وأما العامل الثالث فهو أن أهالي غرب افريقيا الذين أظهروا الولاء للدول المستعمرة كانوا يتوقعون مكافآت على ولائهم في صورة مزيد من التنازلات وقدر أكبر من المشاركة في تدبير شؤونهم. وقد زادت من قوة هذا الشعور مبادئ الديمقراطية الليبرالية وحق تقرير المصير التي أعلنها وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة وديفيد لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا العظمى. ولا شك في أن هذه العوامل كلها قد جعلت عددًا كبيرًا من مواطني غرب افريقيا أكثر استعدادًا من ذي قبل للمشاركة في حركات المقاومة ومناهضة الاستعمار.

بيد أن النظام الاستعماري ذاته ازداد قوة أثناء تلك الفترة، بل وأصبح تسلطه وطابعه العنصري أكثر جلاءً من ذي قبل. ففي تلك الفترة تدعم التحالف بين الحكام الافريقيين التقليديين وبين السادة المستعمرين وصدرت عدة مراسيم زادت إلى حد كبير من سلطة هؤلاء الحكام وأبعدت الصفوة المتعلمة الجديدة والفئات المهنية عن كل مشاركة حقيقية في إدارة شؤون بلادها.

ومما زاد من خطورة هذا العامل أن تلك الفترة شهدت زيادة كبيرة في عدد أفراد تلك الصفوة المثقفة وتلك الفئة المهنية بعد أن انتشر التعليم الغربي داخل المستعمرات فضلاً عن تعلم أعداد متزايدة في الخارج. وفي المناطق الريفية أيضًا أدى انتشار زراعة المحاصيل التجارية مثل الكاكاو والفول السوداني الى ظهور أعداد متزايدة من الشباب من الجنسين أصبحوا أكثر ثراءً حتى من الحكام التقليديين، ومن ثم كانوا يستنكرون السلطات غير التقليدية والاستبدادية التي منحت لزعمائهم، بل ويستنكرون أيضًا إبعادهم عن المجالس الجديدة لما كان يسمى بالسلطات الأهلية أو المحلية. وقد كان لكل هذه التحولات الاجتماعية تأثيرها الحاسم على الحركة الوطنية والنشاط السياسي في غرب افريقيا.

ولكن ثمة عامل كان أكثر أهمية من هذا كله، هو الظروف الاقتصادية التي سادت فترة ما بين الحربين. فأول ما يلاحظ بصدد الحركة السياسية الوطنية في بلاد غرب افريقيا الناطقة بالفرنسية أثناء تلك الفترة هو مدى تأثير الأزمات التجارية والتحولات التي أصابت الاقتصاد الاستعماري على مبادرات وردود فعل الصفوة من المحامين والتجار، والصفوة الأدنى مرتبة المكونة من المعلمين وموظفي الحكومة، والعمال. وذلك أن «الثورة الاقتصادية» في غرب افريقيا لم تأت فقط باقتصاد نقدي وتوسع تجاري، بل جلبت أيضًا قيمًا اجتماعية واقتصادية معينة شاعت بين اصحاب المشروعات والطبقات الاجتماعية الافريقية، ولا سيما طبقة المحامين والتجار. ورغم أن مركز تلك الطبقات، ولا سيما صغار التجار، كان قد بدأ يتغير مع تطور الاقتصاد الاستعماري في التسعينات من القرن التاسع عشر، فإن الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من أزمات اقتصادية كان لها في الحقيقة تأثير مباشر وكبير على مركز تلك الطبقات. فلقد أصبح جليًا أثناء الركود الاقتصادي الذي شهدته الثمانينات والتسعينات من القرن التاسع عشر أن تزايد التطور التجاري واتساع الأسواق ومنافسة الشركات الأجنبية عن البلاد تستلزم إما زيادة كفاءة رجال الأعمال الافريقيين، وإما تراجعهم إلى دور ثانوي في الاقتصاد الاستعماري. وقد أدت الحرب العالمية الأولى، بما رافقها من قيود اقتصادية ورسوم تمييزية على الصادرات ونقص في العملات وخسارة في النقل البحري، الى تزايد وعي الافريقيين المتعلمين العاملين في دوائر الأعمال وفي المهن بأن زمن الوفاق والانسجام بين الأجناس والجنسيات المختلفة قد ولى وبأن فترة التحالفات التجارية والاقتصادية الاستغلالية والرأسمالية الاحتكارية قد بدأت.

وفي سيراليون، أدى الاحباط الذي كانت تشعر به الطبقات المتعلمة والتجار الافريقيون وكذلك البطالة في المدن الكبيرة إلى وقوع مظاهرات الأرز وأحداث الشغب المعادية للسوريين عام ١٩١٩ وفي

إضراب العمال في العام نفسه. ورغم أن هذه المظاهرات كانت موجهة ضد التجار اللبنانيين (الذين كانوا متهمين بخلق الأزمات عن طريق اختزان السلع الأساسية وبحرمان الوسطاء المحليين من العمل)، فقد كانت في حقيقة الأمر بمثابة احتجاج عنيف وغير منسق ضد ما ساد الاعتقاد بأنه مظالم ناشئة عن إدارة الاقتصاد الاستعماري. وقد امتدت أعمال النهب والشغب من فريتاون الى موبامبا، وكانغاهون (٢٥ – ٢٦ يوليو/تموز سنة ١٩١٩)، ومانو، وبويا، وماكومب، وبو، وبونته، ومانجه، وبورت لوكو. وبلغ الموقف درجة من الخطورة استدعت جلب قوات من ساحل الذهب. وبالإضافة الى أحداث الشغب، أضرب الفنيون والعمال في إدارة السكك الحديدية والأشغال العامة عن العمل، مطالبين بأن تدفع لهم نفس علاوة الحرب التي كانت تصرف للموظفين الكتابيين في الحكومة ومعلنين شكواهم من انخفاض الأجور وارتفاع أسعار المواد الغذائية[٢]. وفي غامبيا أيضًا كان لارتفاع الأسعار آثاره الاجتماعية والسياسية، فأدى الى موجات متفرقة من أعمال النهب والسرقة والى إضراب البحارة من أجل زيادة أجورهم، كما أدى الى تشكيل بعض الاتحادات مثل اتحاد غامبيا للدفاع عن الأهالي Gambia Native Defensive Union.

كذلك أدى كساد ١٩٢١ الى مزيد من القلاقل من جانب تجار غرب افريقيا بعد أن أفلس بعضهم. ولم يساعد إصدار عملات ورقية ونقص الفضة على تحسن الموقف، فقد اتُّهم التجار الأوروبيون باكتناز أوراق النقد وفرض أسعار باهظة. وقد جاء في إحدى صحف ساحل الذهب «إن الملوك والرؤساء وجميع الطبقات سيصبحون قريبًا جدًّا فقراء معدمين» ما لم يتحد أهالي غرب أفريقيا كي يحموا أنفسهم ضد المناورات الخبيثة التي يقوم بها كبار رجال الأعمال. ونستطيع أن نقول بوجه عام إن كل هذه الصعوبات الاقتصادية جعلت صحف غرب افريقيا تدعو الى تشكيل المؤتمر الوطني لافريقيا الغربية البريطانية (N.C.B.W.A.) والى إلغاء نظام مستعمرات التاج الذي تقوم عليه إدارة البلاد كي يصبح للافريقيين دور أكبر في تسيير الاقتصاد، وتمثيل أكبر في الهيئات الإدارية والتشريعية.

أما العامل الأساسي الأخير فكان هو بدء حركة الجامعة الافريقية، وخاصة نشاط الدكتور و. أ. ب. ديبوا وماركوس غارفي، ولا سيما في العشرينات من القرن العشرين. وسوف نتناول هذه الموضوعات بمزيد من التفصيل في أحد الفصول القادمة (الفصل ٢٩). ولكن يجب أن نذكر هنا أن مؤتمرات الجامعة الافريقية المختلفة التي عقدها ديبوا – في باريس في ١٩١٩، وفي لندن وبروكسل وباريس في ١٩٢١، وفي لندن ولشبونه في ١٩٢٢، وفي نيويورك في ١٩٢٧ وحضرها مشاركون من غرب افريقيا – لم تؤد فحسب الى تدويل الكفاح الوطني ضد الاستعمار في افريقيا بوجه عام، وفي غرب افريقيا بوجه خاص، بل أنها عززت الى حد كبير وعي السود في جميع أنحاء العالم بمحنتهم المشتركة كجنس مستضعف ومقهور، وأدت الى تزايد عدد المنضمين الى القضية الوطنية في غرب افريقيا.

ولننتقل الآن، على ضوء هذه الخلفية، الى دراسة التنظيمات والحركات التي تشكلت في فترة ما بين الحربين من أجل التعبير عن الشكاوى والمطالب الوطنية أولاً في افريقيا الغربية البريطانية، ثم في افريقيا الغربية الناطقة بالفرنسية.

---

(٢) مكتب المحفوظات العامة، Kew, C.O.267/582/45278؛ أنظر أيضًا صحيفة Sierra Leone Weekly News ١٩ يوليو/تموز ١٩١٩، الصفحة الثامنة.

السياسة والكفاح الوطني في افريقيا الغربية البريطانية

الرابطات والحركات الشبابية

كانت أكثر التنظيمات شيوعًا هي النقابات الإثنية وحركات أو جمعيات الشباب. ولا مراء في أن فترة ما بين الحربين قد شهدت تشكيل عدد متزايد، بل وعدد كبير من الرابطات الإثنية والاجتماعية والأدبية ورابطات الخريجين والمتطوعين والشباب والاندية والجمعيات في كثير من بلدان غرب افريقيا. وقد شكلت عدّة نقابات لأبناء قومية الإيغبو في مدن نيجيريا مثل إيبادان وأبيوكوتا ولاغوس. وفي عام ١٩٣٠ كان في مستعمرة ساحل الذهب وحدها هي ومناطق الاشانتي التابعة لها، نحو الخمسين من هذه الاندية والرابطات، وكان معظمها قد شكل فيما بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٣٠[3]. ومن أمثلة هذه الأندية فريق أشيموتا للمناقشة، والنادي الأدبي والاجتماعي ونادي يوريكا في كيب كوست، ونادي أوبتيموم والنادي الأدبي والاجتماعي في سيكوندي، ونادي الشباب، ونادي كوزموس ونادي روجر في أكرا، وجمعية آنوم للترقي، وعصبة الإيوي، وجمعية آسينتي كوتوكو في كوماسي، واتحاد كوتوكو في بكواي. والواقع أن حركة مؤتمر الشباب التي نظمها دنكواه وعقدت اجتماعها الأول في أكرا عام ١٩٢٩ قد تشكلت من بعض هذه الاندية والرابطات. وفي ساحل الذهب وسيراليون كوّن والاس جونسون منظمة عصبة الشباب، وعصبة شباب غرب افريقيا، بينما تشكلت حركة الشباب النيجيري عام ١٩٣٤. وقد أثبت أحد الباحثين النيجيريين مؤخرًا أنها «كانت تكاد تجمع كل المثقفين الشبان في تلك الفترة[4]: هـ. أ. ديفيز، ونامدي آزيكيوي، والدكتور فوغان، والدكتور كوفو أبايومي، وأوبافيمي أوولووو.

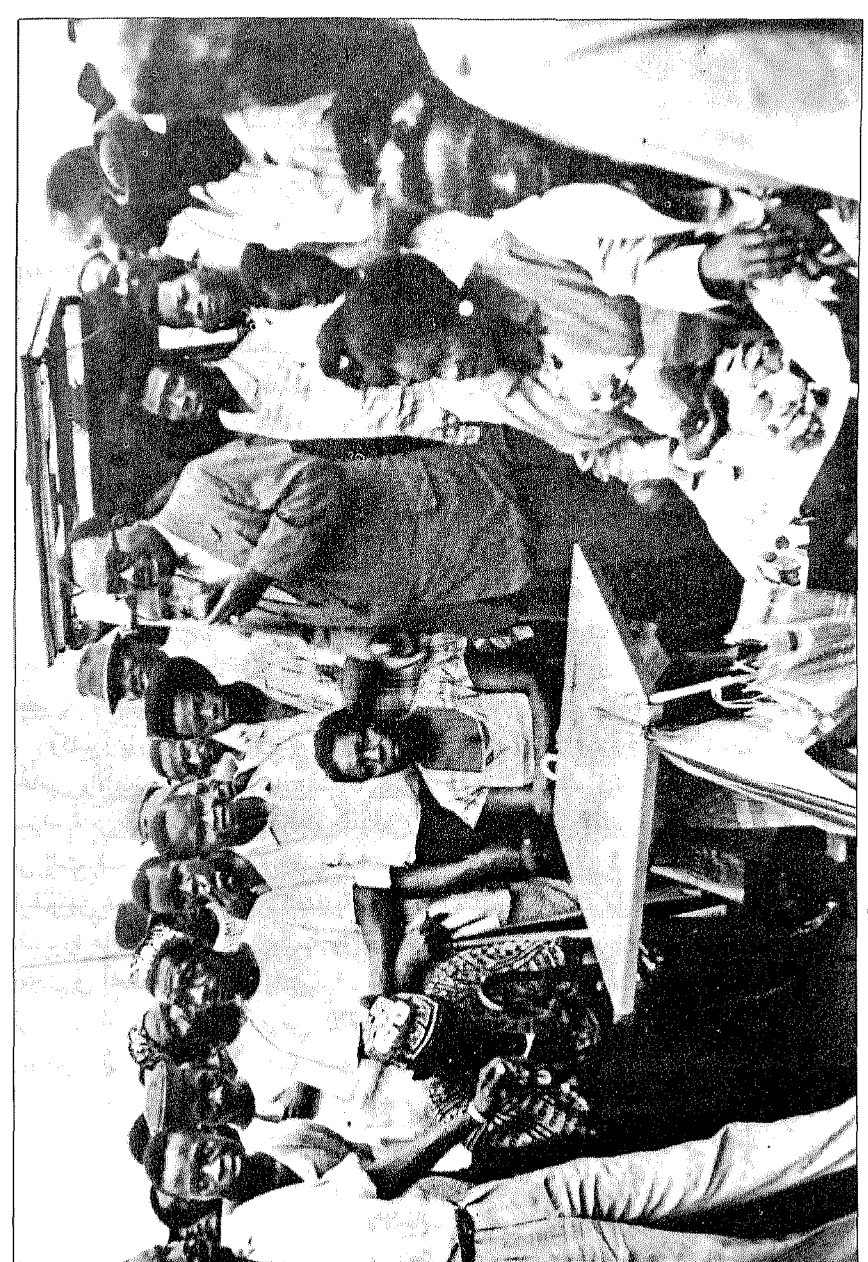
وكان زعماء كل هذه الاندية والرابطات إمّا من الصفوة المتعلمة في مدارس الإرساليات. وإمّا من المحامين والأطباء ورجال الأعمال الشبان. ورغم أن هؤلاء الزعماء كانوا يسعون الى انتزاع مقاليد الزعامة السياسية من الزعماء الوطنيين المحافظين القدامى من أشياع «المؤتمر» الذين سنتحدث عنهم فيما بعد، فان أيًّا من تلك التنظيمات، باستثناء عصبة شباب غرب افريقيا وحدها، لم يتقدم بأي مطالب راديكالية على الرغم من تدهور الأحوال الاقتصادية في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين. فكانت مطالبها مقصورة على تحسين المرافق التعليمية وزيادة عددها، والتعليم الجامعي، ورفع الأجور والمرتبات، والتمثيل العادل في المجالس التشريعية والتنفيذية، وإلغاء التمييز العنصري، والحق في الوصول إلى أعلى المناصب في الوظائف العامة، وإتاحة الفرص الاقتصادية للافريقيين، وتحسين العلاقات بين الإدارة الاستعمارية والمواطنين الافريقيين. وقد كانت هذه هي مطالب مؤتمر الشباب في ساحل الذهب في اجتماعه الأول الذي نظمه ج. ب. دنكواه في أكرا عام ١٩٢٩.

وكانت مطالب حركة الشباب النيجيري مماثلة لذلك، فقد كانت تدعو الى أن يكون للافريقيين الأغلبية في المجلس التشريعي، وإلى تمثيل كل النيجيريين تمثيلاً تدريجيًا مطّردًا في مجلس تشريعي يعاد تشكيله. كما كان ميثاق الحركة يطالب بالانتخاب العام وينتقد كلا من أسلوب الحكم غير المباشر وتمثيل المصالح التجارية والاقتصادية الاوروبية في المجلس التشريعي، وكان يدعو بالحاح الى «نيجرة» الخدمة المدنية تدريجيًا. أما من حيث المطالب الاقتصادية فقد كانت الحركة، شأنها في ذلك شأن مؤتمر شباب

---

(٣) ك. أو. هاغان، ١٩٦٨.

(٤) ج. أو. أولوسانيا، في: أو. إيكيم (مشرف على التحرير)، ١٩٨٠، ص ٥٥٨.



الشكل ٢-٢٥ : والاس جونسون (١٨٩٤ — ١٩٦٥) ، صحفي من سيراليون. وقد كان نقابيًا ومن أنصار الوحدة الافريقية ، ورجل سياسة وطني. والصورة له وهو يلقي خطابًا في اجتماع سياسي. (الصورة: لونغمان ، حقوق الطبع محفوظة).

ساحل الذهب، تطالب بمشاركة النيجيريين في الاقتصاد على قدم المساواة، بل إنها قدمت معالم خطة خمسية تعطي الأولوية للصناعة، والنشاط المصرفي، والمنسوجات والنقل. كذلك اقترحت الحركة إنشاء جمعيات تعاونية لمساعدة النيجيريين على شراء بعض الصناعات، وإنشاء بنوك زراعية للمساعدة على تحديث الزراعة وتحسين مستوى معيشة الفلاحين. ونددت الحركة بالاحتكار الذي تمارسه الشركات الأجنبية في البلاد، وحثت على وضع برامج للرعاية الاجتماعية للعمال النيجيريين. وفيما يتعلق بالمجال الاجتماعي الثقافي دعا ميثاق الحركة الى وضع برنامج تموله الحكومة للتعليم الجماهيري والتعليم الابتدائي، وأوصى بوضع برامج للصحة وتعليم الكبار تتولى السلطات الحكومية المحلية والمركزية مسؤولية تطبيقها.

وكانت الحركة الراديكالية الوحيدة من بين تلك الحركات هي الحركة التي كان يتزعمها والاس جونسون، وهو زعيم نقابي من سيراليون درس في موسكو في عامي ١٩٣١ - ١٩٣٢. وقد عاد والاس جونسون الى غرب افريقيا قاصدًا تشكيل قوة سياسية جديدة قوامها العمال الأجراء والعاطلون عن العمل في المناطق الحضرية من أجل الإطاحة بالنظام الاستعماري. وقد أسس عصبة الشباب في ساحل الذهب عن طريق تنظيم العمال وتأليبهم على النظام الاستعماري من خلال مقالاته العنيفة الداعية الى التمرد، واستغلاله الحاذق للمظالم المحلية، ولا سيما لحالة البطالة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والاستياء الناجم عن انخفاض قيمة الصادرات من الكاكاو منذ عام ١٩٢٩. وكانت جهوده في سبيل تعبئة تلك العناصر واستخدامها في إضفاء طابع التطرف الراديكالي على الحياة السياسية المحلية، سببًا في أن الإدارة الاستعمارية صارت تعتبره متطرفًا خطيرًا استأجره الشيوعيون لتنظيم الشباب في المستعمرات، ولذا فقد نفته الى سيراليون. وهناك أنشأ والاس جونسون فروعًا لعصبة الشباب في فريتاون وبو، وأصدر صحيفة أسماها «الحارس» The Sentinel كانت تدعو الى الاحتجاج على ظروف العمل وعلى قانون التعليم.

وكانت تلك الحركات الشبابية تشارك في الانتخابات المحلية وتلجأ الى الإضرابات. الى جانب الحملات الصحفية وتقديم العرائض. وهكذا اشتركت في المظاهرات وأحداث الشغب والإضرابات في فريتاون بسيراليون (١٩٢٦ - ١٩٣١) وفي باثهرست (بانجول) في غامبيا (١٩٢٩). وفي أكرا اشتركت حركة الشباب التي كان يتزعمها كوجو طومسون، وهو محام من أكرا، هو وأزيكيوي، في انتخابات المجلس البلدي في أكرا ضمن قائمة حزب مامبيي ضد الوطنيين المحافظين القدامى من أمثال الدكتور ف. ف. نانكا - بروس، بينما اشتركت عصبة الشباب في الانتخابات المحلية في كيب كوست. كذلك قامت حركة شباب نيجيريا - تؤيدها صحيفة West African Pilot التي كان يصدرها أزيكيوي - بشن حملة قوية وناجحة ضد الحزب الديمقراطي الوطني النيجيري الذي كان يتزعمه هربرت ماكولي، والذي كان قد ظل مسيطرًا على الحياة السياسية في لاغوس منذ تأسيسه عام ١٩٢٣.

بيد أن حركات الشباب لم تحقق الكثير. فانتصاراتها الانتخابية في الثلاثينات لم تزحزح الزعامة المحافظة، كما تعذر تنفيذ برامجها الاقتصادية التفصيلية في ظل النظام الإداري الشبيه بنظام مستعمرات التاج. ورغم أن كثيرًا من أنشطة حركات الشباب - فيما عدا انتصاراتها الانتخابية في المناطق الحضرية - لم تسفر عن أية مكاسب سياسية ضخمة، فقد كان للخبرة التي اكتسبها بعض الزعماء في إطار حركات الشباب فضل كبير في تشكيل الأسلوب السياسي للحركة الوطنية في افريقيا الغربية البريطانية بعد عام ١٩٤٥.

الأحزاب السياسية

تشكل، بالإضافة الى حركات الشباب هذه، عدد من الأحزاب السياسية التي قامت من أجل الدعوة



الشكل ٣-٢٥ : وفد المؤتمر الوطني لافريقيا الغربية البريطانية (١٩٢٠) : من اليسار الى اليمين ، جلوسًا ، الدكتور هـ. سي. بانكولي برايت (سيراليون) ، ت. هوتون ميلز (ساحل الذهب) ، الزعيم أولووا (نيجيريا) ، ج. أ. كيسلي هيفورد (ساحل الذهب) ، هـ. فان هاين (ساحل الذهب) ؛ وقوفًا : ج. إيفرتون شينغل (نيجيريا) ، هـ. م. جونز (غامبيا) ، هربرت ماكولي (نيجيريا) ، ت.م. أولووا (نيجيريا) ، ف. و. دوف (سيراليون) ، أ.ف. سمول. (الصورة : كارليندون برس ، حقوق الطبع محفوظة).

الى الإصلاح. وكان أشهر هذه الأحزاب الحزب الديمقراطي الوطني النيجيري الذي شكله هربرت ماكولي في نيجيريا عام ١٩٢٣ (أنظر الشكل ٣ـ٢٥). وكان هدف الحزب المعلن هو:

«ضمان أمن ورفاهية شعب مستعمرة ومحمية نيجيريا باعتبارهما جزءًا لا يتجزأ من كمنولث الامبراطورية البريطانية وحمل راية «الحق والصدق والحرية والعدالة» الى أعلى قمم الديمقراطية الى أن يتحقق هدفها الطموح ألا وهو «حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب»... مع الحفاظ في الوقت نفسه على موقف الولاء الذي لا يتبدل لعرش وشخص صاحب الجلالة الملك الامبراطور، عن طريق التزام الدستورية في اعتماد أساليب الحزب وإجراءاته العامة»[٥].

وتضمن برنامج الحزب ترشيح وانتخاب الأعضاء الذين يمثلون لاغوس في المجلس التشريعي، والحصول للاغوس على صفة البلدية وتحقيق الحكم الذاتي المحلي الكامل فيها، وتنمية التعليم العالي وإقامة التعليم الإلزامي في جميع أنحاء نيجيريا، وجعل الخدمة المدنية افريقية، وحرية التجارة المشروعة ومعاملة التجار والمنتجين على قدم المساواة في نيجيريا؛ وأخيرًا التنمية الاقتصادية لموارد نيجيريا الطبيعية في ظل مشروعات خاصة تخضع للرقابة.

وقد لجأ الحزب الى الأساليب المعتادة لتحقيق أهدافه، فشارك في الانتخابات في لاغوس، وفاز بها في ١٩٢٣ و١٩٢٨ و١٩٣٣، وكان يعقد الاجتماعات الشعبية ويرسل الوفود الى الحاكم كما فعل عام ١٩٣٠ «لمناقشة بعض الأمور مثل الكساد التجاري وتعيين الرؤساء وعزلهم»[٦]. وظل هذا الحزب مسيطرًا على الحياة السياسية في لاغوس الى أن هزمته حركة الشباب النيجيري في انتخابات لاغوس عام ١٩٣٨.

نقابات العمال

كانت النقابات العمالية أداة أخرى من أدوات التعبير عن المشاعر المناهضة للاستعمار وعن المظالم الوطنية. وعلى الرغم من أن كثيرًا من نقابات العمال قد شكلت في افريقيا الجنوبية ووسط افريقيا، ابتداءً من النقابة الأولى وهي نقابة عمال الصناعة والاتحاد التجاري التي شكلها كليمنتس كادالي في ١٩١٩ وفرعها الذي تشكل في روديسيا الجنوبية عام ١٩٢٧، إلاّ أنه يبدو أن الحكومة الفرنسية ظلت لا تسمح بأي نشاط نقابي في غرب افريقيا حتى عام ١٩٣٧، على حين ظل البريطانيون يعارضون قيام النقابات في غامبيا حتى عام ١٩٣٢، وفي سيراليون ونيجيريا حتى عام ١٩٣٩، وفي ساحل الذهب حتى عام ١٩٤١[٧]. ولكن على الرغم من عدم السماح بقيام النقابات أو تشجيعها رسميًا فقد تأسس بعضها في تلك الفترة، وكان ذلك راجعًا أساسًا الى ارتفاع نفقات المعيشة. ومن تلك النقابات نقابة عمال السكك الحديدية في سيراليون، ونقابة الميكانيكيين النيجيريين اللتان تشكلتا في ١٩١٩، واتحاد الدفاع عن الأهالي في غامبيا. وكانت الأسلحة المعتادة التي استخدمتها تلك النقابات هي الإضرابات وحركات المقاطعة وتعطيل العمل. وقد وقعت أول سلسلة من حركات الإضراب بين عمال السكك الحديدية والمناجم. فأضرب عمال السكك الحديدية في سيراليون في عام ١٩١٩ ثم في عام ١٩٢٦. وأضرب عمال

(٥) مقتبس في ج. س. كولمان، ١٩٥٨، ص ١٩٨.
(٦) المرجع السابق، ص ١٩٩.
(٧) م. كراودر، ١٩٦٨، ص ٣٥١ و٣٥٢.

مناجم ذهب الأشانتي عن العمل في أوبواسي في ساحل الذهب عام ١٩٢٤ ، بينما حدث إضراب مناجم الفحم في إينوغو في ١٩٢٥ ، وإضراب السكك الحديدية بين داكار وسان لوي في ١٩٢٥ [٨] وكانت كل هذه الإضرابات تطالب بزيادة الأجور وتحسين ظروف الخدمة.

الحركات المشتركة بين عدة أقاليم والحركات الدولية.

المؤتمر الوطني لافريقيا الغربية البريطانية

كانت الرابطات والأحزاب والحركات التي تحدثنا عنها حتى الآن محلية أو إقليمية في تنظيمها وتطلعاتها. ولكن الفرق بين الحركات السياسية في فترة ما بين الحربين وبين الحركات السياسية قبل هذه الفترة وبعدها مباشرة هو تشكيل حركة مشتركة بين عدة أقاليم في افريقيا الغربية البريطانية ، وتكوين حركات دولية في عواصم الدول الاستعمارية ، أما الحركة المشتركة بين عدة أقاليم فهي المؤتمر الوطني لافريقيا الغربية البريطانية في غرب افريقيا ، وأما الثانية فهي اتحاد طلبة غرب افريقيا الذي تأسس في لندن.

ولا مراء في أن المؤتمر الوطني لافريقيا الغربية البريطانية كان أهم الحركات الوطنية التي ظهرت في غرب افريقيا في فترة ما بين الحربين[٩] . وقد تأسس المؤتمر بفضل جهود ج. ب. كيسلي هيفورد ، وهو محام ومثقف من ساحل الذهب ، والدكتور أكيوانده سافيدج النيجيري ، وظلت زعامته تحت سيطرة المهنيين كالمحامين والأطباء ورجال الأعمال ، لا تحت سيطرة الحكام التقليديين. ولا شك أن العقل المحرك للمؤتمر كان هو كيسلي هيفورد الذي كان لمثاليته وبصيرته السياسية وإيمانه بوحدة الشعوب الافريقية الفضل في تمكن حركة المؤتمر الوطني لافريقيا الغربية البريطانية من البقاء في الفترة من ١٩٢٠ الى ١٩٣٠ ، كما أنه أضفى على الحياة السياسية في غرب افريقيا مسحة من روح الجامعة الافريقية لا تعادلها سوى جهود كوامي نكروما ، بعد ذلك بخمسة وعشرين عامًا.

وكما بينت في موضع آخر في تحليلي للخليفة الاجتماعية والمهنية لزعماء حركة المؤتمر الوطني[١٠] فقد ورثت تلك الزعامة نزعة الحيازة الفردية التي تتميز بها الديمقراطية الليبرالية الغربية. وخاصة بعض تعاليمها الفيكتورية مثل مبدأ الاقتصاد الحر وفكرة أن المعرفة قوة ، والإيمان بالتقدم وبالانسجام الطبيعي بين المصالح ، وكذلك الإيمان بأن «الحركة المنظمة» والملكية صنوان متلازمان. غير أن معظم زعماء الحركة كانوا يرون أن وجود «افريقيا الغربية البريطانية» سابق على وجود ساحل الذهب أو سيراليون أو نيجيريا. وظل هذا الإيمان بانتماء الجزء الى الكل مستمرًا الى أن جاءت الأزمة الاقتصادية في ١٩٢٩ وفي فترة الثلاثينات ، فساد مفهوم أضيق للانتماء الوطني[١١] . وقد كان بين «الطبقة المتوسطة» المتعلمة في غرب

---

(٨) المرجع السابق ، ص ٣٥٢.

(٩) لمزيد من التفاصيل أنظر ج. أ. لانغلي ، ١٩٧٣.

(١٠) أنظر الفصل الرابع من المرجع السابق.

(١١) مثال ذلك أن صحيفة Gold Coast Leader الصادرة في ٢٦ سبتمبر/أيلول ١٩٢٨ كتبت تقول : «إن فكرة وجود أمة خاصة بساحل الذهب فكرة أساسية». كما قالت صحيفة Sierra Leone Weekly News في عددها الصادر في ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٨ : «إن سيراليون بلدنا ، مهما قيل خلاف ذلك». بيد أن من الجدير بالذكر أننا لم نجد في الصحف الصادرة في الفترة ما بين ١٩١٨ و ١٩٢٩ دلائل كثيرة تشير الى أن الصحف لم تكن دائمًا تنظر الى الأمور من وجهة نظر شاملة لغرب افريقيا ، وليس من وجهة نظر المستعمرات كل على حدة. أنظر و. د. إدموند ، ١٩٥١ ، ص ١١٣.

افريقيا والمقيمة في المدن ، منذ الشتات السيراليوني في القرن التاسع عشر وحتى أواخر الثلاثينات ، أواصر مشتركة واتصالات مع نظرائها في المدن الساحلية ، أوثق وأيسر مما كان بينها وبين أهل بلادها المقيمين في المناطق الداخلية .

وحيث أن فئة المثقفين الوطنيين هذه كان يقال لها إنها ليس لها تاريخ يستحق أن يؤخذ مأخذ الجد ، كما أنها كانت على وعي بأن الفئة الاجتماعية الاقتصادية التي تنتمي اليها لن تتاح لها إلاّ فرص محدودة في ظل النظام الاستعماري ، فليس غريبًا أنها قد آثرت الإيمان «بقومية غرب افريقية» مثالية ، على الالتزام بنظام سياسي لا دور لها فيه ، فضلاً عن أنه كان على كل حال أجنبيًا ، ومن ثم قائمًا على القهر في نظرها . والواقع أن صحف ساحل الذهب كانت لا تكف عن التنديد بالحكم الأجنبي . وجاء في إحدى مقالاتها الافتتاحية : «إن تطبيق نظام الحكم البريطاني بدلاً من النظام الذي كان قائمًا من قبل اعتداء لا يمكن أن يسمح به شعب يحترم نفسه» .

بيد أنه على الرغم من كل هذا الاعتراض على «الحكم الأجنبي» فانه لم يرد مطلقًا ذكر لقطع العلاقات مع الدولة الاستعمارية . فكأن الحكم الأجنبي كان يعتبر سيئًا ولكن كانت هناك أسباب وجيهة للانصياع له . وكانت المطالبة بمزيد من الفرص لفئة اجتماعية معينة والتقدم بطلبات معقولة أفضل من الاستغناء عن الحكم الأجنبي كلية . وكأن الفكرة السائدة كانت تعتبر أن الافريقي يمكن أن يبقى حرًا «في ظل العلم البريطاني» . بل إن هربرت ماكولي الذي كانت الإدارة الاستعمارية تعتبره صانع المتاعب في الدوائر السياسية في لاغوس كان يتكلم بإخلاص عن «البركات الجمة للسلم البريطاني» . كما اعلن المؤتمر الوطني لافريقيا الغربية البريطانية :

«إن سياسة المؤتمر تقوم على الحفاظ بشدة وعدم التعدي على صلة الأقاليم التابعة لبريطانيا في غرب افريقيا بالامبراطورية البريطانية ، والإبقاء دون تحفظ على كل حقوق المواطنة الحرة بالامبراطورية وعلى المبدأ الأساسي القائل بأن دفع الضرائب ملازم للتمثيل الفعال ... والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية في افريقيا الغربية البريطانية في ظل العلم البريطاني ..... » والعمل على أن يقوم في الوقت المناسب ، داخل حدودها ، حكم الشعب للشعب ولمصلحة الشعب ، وضمان تكافؤ الفرص أمام الجميع والمحافظة على أراضي الشعب من أجل الشعب ...»[١٢] .

ويلاحظ أخيرًا أن هؤلاء الزعماء كانوا يعتبرون أنفسهم ، بحكم مركزهم الاجتماعي والمهني ، الطبقة الوحيدة من الشعب المؤهلة للتحكم بالوسائل الدستورية فيما كان العنصريون المتطرفون الأمريكيون من أمثال لوثروب ستودارد وماديسون غرانت يسمونه «زحف الملونين المتصاعد ضد سيطرة البيض» .

ومن الأهمية بمكان توضيح مواقف زعماء هذه الحركة كي نبين أنهم رغم كل عباراتهم الخطابية عن التمييز العنصري كانوا في الأساس ينزعون الى التعاون مع السلطات الاستعمارية وأن أهدافهم السياسية كانت محدودة للغاية ، وأنهم كانوا يشكلون صفوة من مرتبة أدنى تتفق مصالحها عمومًا مع مصالح الحكام الأجانب الذين كانوا يدعون الى الثورة عليهم ، بل وتلقى الحماية لهذه المصالح من هؤلاء الحكام . ورغم أنهم كانوا يدعون التحدث باسم «الشعب» فان مصالح البورجوازية الصغيرة الوطنية لم تكن متطابقة مع مصالح الشعب . والواقع أنهم كانوا يسعون الى تسوية التناقضات القائمة داخل النظام الاستعماري ذاته كي يحموا مصالحهم الخاصة وينمّوها دون قلقلة النظام الاستعماري في حد ذاته . ومن هنا

(١٢) دستور المؤتمر الوطني لافريقيا الغربية البريطانية . وأنظر أيضًا قرارات مؤتمر أفارقة افريقيا الغربية البريطانية ، أكرا ، ١٩٢٠ ، ص ٩ .

كان ايمانهم بالدستورية واعترافهم بمزايا الحكم الاستعماري البريطاني. وإذا نحينا اتجاههم الى الجامعة الافريقية جانبًا، فإننا نجد أن هدفهم الرئيسي كان هو الحصول على مؤسسات نيابية تحمي مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية وتزيد من الفرص المتاحة لهم في المجتمع الاستعماري(١٣).

وقد عقد المؤتمر الوطني لغرب افريقيا البريطانية أول مؤتمر له في أكرا من ١١ الى ٢٩ مارس/آذار سنة ١٩٢٠، وحضره وفود من نيجيريا وساحل الذهب وسيراليون وغامبيا، وكان محل اهتمام كبير في افريقيا وفي لندن، بل وفي جزر الهند الغربية(١٤) البعيدة. وأعلنت «العريضة المتواضعة» التي ضمنها المؤتمر قراراته «ولاء أعضائه الصادق وإخلاصهم لعرش وشخص صاحب الجلالة الملك الامبراطور». وكانت توصياتهم تدعو إلى تعديل البنى الحكومية القائمة لا إلى إزالتها. وتضمنت التعديلات الدستورية التي تدعو إليها إعادة تشكيل المجلس التشريعي بحيث يعين التاج نصف أعضائه وينتخب الشعب النصف الآخر، مع إضافة جمعية منتخبة جزئيًا للرقابة على الضرائب. وأدان الأعضاء السياسة الاستعمارية الجامدة القائمة على تعيين الأوروبيين وحدهم في المناصب الرسمية العليا، وطالبوا بإقامة مؤسسات بلدية وبإنشاء جامعة لغرب افريقيا وفقًا لما اقترحه أ. و. بلايدن والحاكم بوب هنسي في عام ١٨٧٢.

واشتكى الأعضاء من القيود الضريبية والاقتصادية التي فرضت بعد الحرب ومن تزايد نفوذ الشركات الأجنبية في البلاد. ومن الجدير بالذكر أن المؤتمر قرر صاغرًا، بتأثير من التجار ومن المساعي التي قامت بها رابطة ماركوس غارفي، الرابطة العالمية لتحسين أوضاع الزنوج، عن طريق القس ج. ج. كامبل ما يلي:

«إنه لما كان هذا المؤتمر يرى أن المنافسة التجارية في أقاليم غرب افريقيا التابعة لبريطانيا يجب أن تكون حرة من كل قيد، فانه ينظر باستياء شديد الى صدور قرار الرسوم الجمركية على الصادرات من نواة النخيل... وأنه نظرًا للصعوبات التي صادفها التجار ووكلاء الشحن البحري الأفريقيون حتى الآن فيما يتعلق بالحيز المخصص لهم على السفن البريطانية، فان المؤتمر يرحب بالمنافسة في خطوط الشحن البحري، مع الإشارة بوجه خاص الى خط النجم الأسود».

وقد اقترح المؤتمر بعض الإصلاحات القانونية، وخاصة إنشاء محكمة استئناف لغرب افريقيا، كما قرر إنشاء اتحاد صحفي لغرب افريقيا، اعترافًا «بالدور الهام الذي تؤديه الصحافة في التنمية الوطنية»، وأن تتولى لجنة من الصحفيين المتمرسين النظر في مشكلة تحسين تنسيق السياسة الصحفية لصحف غرب افريقيا الناطقة بالانجليزية. واقترح المؤتمر إصدار مجلة تنطق رسميًا بلسان المؤتمر الوطني ويرأس تحريرها ج. أ. كيسلي هيفورد ويمولها صندوق افتتاح المؤتمر وتسمى «المجلة الوطنية لغرب أفريقيا البريطانية».

كذلك قدمت اقتراحات تفصيلية بشأن عدد من الإصلاحات الصحية والطبية، وعرضت على المؤتمر بحوث فنية متخصصة قرأها الدكتور هـ. ك. بانكولي – برايت من سيراليون. كما ناقش المجتمعون مسألة الفصل العنصري في السكن وموقف الأطباء الأفارقة العاملين في خدمة الحكومة. ونوقشت أيضًا مشكلة هامة وأبدية هي مشكلة الأراضي، وأعلن المؤتمر في حدة: «أن هذا المؤتمر يرى أن مبدأ الوصاية فيما يتعلق بأراضي شعب افريقيا الغربية البريطانية قد بولغ فيه، وأنه يجدر إعلان أن المواطن العادي في افريقيا الغربية البريطانية قادر تمامًا على الإشراف على مصالحه في أرضه ورعايتها».

وندد المؤتمر بما تدعيه الدول الأوروبية لنفسها من حق في تبادل أو تقسيم البلاد فيما بينها دون رجوع

(١٣) أنظر أ. ج. هوبسبوم، ١٩٦٤، ص ١٧٦ و١٧٧، والمقالة المفيدة التي كتبها م. كيلسون، ١٩٥٨.

(١٤) صحيفة Gold Coast Times، ١٥ سبتمبر/أيلول ١٩٣١، ص ١١، وصحيفة West African Nationhood ٩ أبريل/نيسان ١٩٣١.

لشعوبها أو اعتبار لرغباتهم، مما يعد نوعًا من الرق. واستنكر المؤتمر بوجه خاص تقسيم توغولاند بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية والتنازل عن الكاميرون للحكومة الفرنسية دون أن تستشار الشعوب المعنية أو يعمل لرغباتها حساب، والتمس المؤتمر أن تتفضل حكومة صاحب الجلالة وتؤكد أنها لن توافق في أي ظرف من الظروف على المساس بالوحدة الإقليمية لأي من المستعمرات البريطانية الأربع في غرب افريقيا. وأخيرًا قرر المؤتمر أن يتشكل في منظمة اسمها المؤتمر الوطني لافريقيا الغربية البريطانية، وأن يرسل وفدا الى لندن لعرض آرائه.

وفي عام ١٩٢١ توجه إلى لندن وفد يضم ممثلين لغامبيا وسييراليون وساحل الذهب ونيجيريا للتقدم الى حكومة صاحب الجلالة بعريضة تلتمس منح المستعمرات الأربع حق التمثيل الانتخابي. ورأس الوفد الدكتور ج. د. كيسلي هيفورد ممثل ساحل الذهب. كما تقدم الوفد بعرائض لعدد من المجموعات البرلمانية والمنظمات الإنسانية. وحظي الوفد بتأييد وتفهم من الغرفة التجارية في ليفربول ومن البرت كارترايت صاحب صحيفة «غرب افريقيا». ومن بعض الشخصيات العامة ذات النفوذ. غير أن عريضة المؤتمر الوطني رفضت بسبب معارضة السير هيو كليفورد الحاكم العام لنيجيريا، وغوغسبرغ (حاكم ساحل الذهب) ومعارضة بعض الزعماء المحليين لساحل الذهب بقيادة ناناسير أوفوري آتا. ولكن السبب الأكبر كان رفض مكتب المستعمرات للعريضة أثناء تولي الفيكونت ملنر منصب وزير الدولة للمستعمرات. وقد استند الرفض بصفة رئيسية إلى أن المؤتمر الوطني لافريقيا الغربية البريطانية لا يمثل أغلبية الشعب في أقاليم غرب افريقيا الأربعة.

واجتمع المؤتمر الوطني من جديد في فريتاون (يناير/كانون الثاني إلى فبراير/شباط سنة ١٩٢٣)، وفي باثهرت (ديسمبر/كانون الأول ١٩٢٥ الى يناير/كانون الثاني ١٩٢٦)، وفي لاغوس (١٩٣٠) وإن كانت معظم أنشطة التحريض السياسي التي كانت تقوم بها الحركة كانت تجري بواسطة لجان إقليمية مستقلة انشئت في كل من غامبيا وسييراليون وساحل الذهب ونيجيريا. وقد صادقت دورة فريتاون - بتأييد تام من الصفوة الاجتماعية في فريتاون - على دستور الحركة وحددت مهام الرئيس والسكرتير العام والمجلس التنفيذي والسكرتير المالي واللجنة التنفيذية المركزية. كما أوصت دورة فريتاون بانشاء صحيفة للحركة تسمى «مجلة غرب افريقيا البريطانية» وتكتب عن جميع الأنشطة التي تضطلع بها مختلف الفروع الإقليمية. وتقرر أن يكون مقر السكرتير العام في سيكوندي (ساحل الذهب) وأن يتلقى تقارير ربع سنوية من كل واحد من أمناء اللجان الإقليمية. ومما له دلالته أن دستور الحركة الذي صودق عليه في فريتاون، تناول أيضًا مسألة التعاون الاقتصادي بين أقاليم غرب افريقيا، وحث المؤتمر على توعية الرأي العام، وخاصة رجال الأعمال وأصحاب المشروعات الأفريقيين، بالوسائل الكفيلة بتنمية غرب افريقيا اقتصاديًا.

أما دورة باثهرست التي عقدت من ٢٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٢٥ الى ١٠ يناير/كانون الثاني ١٩٢٦، فقد ذكرت برفض السلطات لعرائض اللجان المحلية التي تطالب بالتمثيل الانتخابي منذ ١٩٢٠ وقررت «ان أفضل دستور هو الدستور الذي يكفل التعبير الفعلي والفعال عن الرأي العام» وأنه قد آن الأوان لتطبيق نظام التمثيل الانتخابي تطبيقًا كاملاً في مستعمرة غامبيا، وأخيرًا أنه ينبغي لمختلف أقسام المؤتمر أن تبحث جديًا مسألة تكوين اتحاد لأفريقيا الغربية البريطانية يكون له حاكم عام، والتقدم في الوقت المناسب الى حكومة صاحب الجلالة بطلب إمعان النظر في هذه المسألة بعين العطف والتأييد.

كذلك دعت دورة باثهرست الى إنشاء مدارس وطنية والى تطبيق التعليم الإلزامي في جميع المناطق الحضرية، والتعليم الصناعي والزراعي في المناطق الريفية، والى إنشاء بنوك وتعاونيات زراعية وطالبت

بـ «الاستقلال التجاري والاقتصادي» لغرب افريقيا ، وإنشاء محكمة استئناف لغرب افريقيا ، وتعيين الافريقيين في المناصب القضائية العليا.

ومن الجدير بالذكر أن اللجنة المعاونة لنساء غامبيا التابعة لقسم غامبيا من حركة المؤتمر شاركت في مداولات دورة باثهرست. أما الدورة الرابعة فعقدت في لاغوس عام ١٩٣٠ بتأييد من الحزب الديمقراطي الوطني النيجيري بزعامة هربرت ماكولي وبجهود عدد من أعضاء فرع لاغوس النشيطين مثل ج. ك. زيزير ، والقس و. ب. يوبا ، وأ. م. أ. أغبيبي.

فما الذي حققه المؤتمر الوطني لافريقيا الغربية البريطانية؟ على الرغم من أن المؤتمر واصل نشاطه طوال عقد الثلاثينات فإن أهم إنجازاته هو وضع دساتير جديدة لنيجيريا في ١٩٢٣ ولسييراليون في ١٩٢٤ ولساحل الذهب في ١٩٢٥ أقرت بمبدأ التمثيل الانتخابي. وقد كان من المعتقد أن هذا التغيير قد تم بناءً على مبادرة من السير هيوكليفورد الذي كان آنذاك حاكمًا لنيجيريا[١٥]. بيد أن كاتب هذا الفصل قد تبين له بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا التنازل لم يمنح لتلك الأقاليم إلاّ بفضل الضغوط المستمرة التي كانت فروع المؤتمر الوطني المختلفة تمارسها ضد سلطات الإدارة في تلك البلاد[١٦]. كذلك نجحت حركة المؤتمر الوطني في إذكاء الشعور بالوحدة وبالمصير السياسي المشترك بين الزعامات السياسية في افريقيا الغربية البريطانية. وفيما عدا ذلك لم تنجح الحركة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي ولا في توحيد المستعمرات البريطانية الأربع ولا في إحداث أي تحسن آخر في النظام الاستعماري أو إضعافه. بل إن الاستعمار صار في الثلاثينات أرسخ قدمًا مما كان في العشرينات.

الحياة السياسية في الريف أو الحركة الوطنية الجماهيرية في الريف في فترة ما بين الحربين

تناولنا في حديثنا عن الحركات الشبابية وعن المؤتمر الوطني لافريقيا الغربية البريطانية ونقابات العمال الحركة الوطنية والحياة السياسية في المراكز الحضرية. وقد قادت هذه الحركات الصفوة المتعلمة والمهنية.

بيد أن البحوث الأخيرة قد كشفت عن نتائج – قد تؤكّدها البحوث التي ستجرى مستقبلاً في بعض بلاد غرب افريقيا الأخرى أو تنقضها أو تعدّلها – مؤداها أن الأنشطة الوطنية الافريقية لم تكن مقصورة على المراكز الحضرية ، بل كانت واضحة أيضًا في المناطق الريفية على مستوى الأقسام والولايات والمجتمعات المحلية. وكان أهم المشاركين في هذه الأنشطة الأجراء والمزارعون المتعلمون والأميون على السواء ، وكذلك الحكام التقليديون. فقد كان هؤلاء الحكام في بعض الأحيان يتعاونون مع رعاياهم ضد النظام الاستعماري وكانوا في أحيان أخرى يتعرضون للهجوم من جانب رعاياهم باعتبارهم عملاء لذلك النظام. وثمة جانب آخر من هذا الموضوع لم تتضح بعد كل معالمه هو مدى العلاقة بين الحياة السياسية في الريف وفي الحضر ، إن وجدت ، ومدى تأثير كل منهما في الأخرى.

وسأحاول هنا أن أضرب مثالاً لتوضيح هذه المسألة بناءً على نتائج البحوث المحدودة التي أجريت حتى الآن في غانا[١٧]. لقد اتسمت فترة ما بين الحربين في ساحل الذهب ، كما كان الحال في سائر

(١٥) أنظر الفصل الرابع من ج. أ. لانغلي ، ١٩٧٣.
(١٦) المرجع السابق ، ص ٢٤٣ إلى ٣٤٥.
(١٧) أنظر ر. أدو-فيننغ ، ١٩٧٥ ؛ ج. سايمنسن ، ١٩٧٥ (أ) ور. ل. ستون ، ١٩٧٥.

المستعمرات البريطانية في غرب افريقيا، بارساء وتدعيم نظام الحكم غير المباشر في المناطق الريفية عن طريق إصدار عدد من المراسيم والقوانين مثل مرسوم تعديل ولاية القضاء الأهلي الصادر في ١٩١٠، ودستور غوغسبرغ الصادر في ١٩٢٥، ومرسوم الإدارة الأهلية الصادر في ١٩٢٧، وقانون إيرادات الإدارة الأهلية الصادر في ١٩٣١. وكانت كل هذه التدابير التي منحت الحكام التقليدين سلطات لم تكن لهم من قبل كجباية الضرائب وفرض الغرامات في المحاكم - كما يقول ستون - «محاولة لجعل الرؤساء المحليين جزءًا حيًا من جهاز الحكم الاستعماري». وقد شهدت تلك الفترة، من الناحية الاقتصادية، تعاقب نوبات من الرخاء والكساد والتضخم. فساد الكساد والتضخم في ١٩١٥ - ١٩١٧ وفي ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وفي النصف الثاني من عقد ثلاثينات القرن العشرين. وشهدت أيضًا انتشار صناعة الكاكاو في المناطق الريفية وخاصة في أكوابم، وأكيم أبواكوا مما أدى الى ظهور فئة متزايدة من المزارعين الشبان الأغنياء ومن التجار الذين يتجرون عبر مسافات طويلة. أما من الناحية الاجتماعية فقد شهدت تلك الفترة انتشار التعليم الأولى في المناطق الريفية. وكان بعض خريجي المدارس ينزحون الى المراكز الحضرية، بينما كان البعض الآخر يبقى في الريف ليشتغل بالزراعة أو بالأعمال التجارية الصغيرة. وقد بدأ هؤلاء الريفيون، بعد أن طرأت كل هذه التغييرات على أوضاعهم الاقتصادية الاجتماعية، في المطالبة بتغييرات مماثلة في أوضاعهم السياسية، وخاصة بتمثيلهم في مجالس الولايات والأقاليم. وكان هذا مستحيلاً في ظل المراسيم السابق ذكرها. وهكذا كان المطلب الرئيسي للريفيين آنذاك هو تمثيلهم في تلك المجالس، وقبل هذا الحد من السلطات المتزايدة للحكام التقليديين والمسؤولين عن الإدارة في الأقاليم، وإلغاء أو تخفيض بعض الغرامات والضرائب التي كانوا يفرضونها عليهم.

وقد تبين من بحث أجري في غانا مؤخرًا أنه قد تطورت في تلك المناطق أداتان رئيسيتان لبلوغ هذه الأهداف، هما الادارة التقليدية المتمثلة في جماعات الأسافو Asafo Companies وهي تنظيم دائم مؤلف من عامة الأجراء للقيام بأعمال عسكرية واجتماعية بعيدًا عن سيطرة الحكام التقليديين أو الصفوة السياسية، وبعض الرابطات الجديدة مثل رابطة زراع الكاكاو واتحاد زراع الكاكاو في ساحل الذهب اللذين تشكلا في ١٩١٠ و١٩٢٨ على التوالي، وكانت الوسائل المستخدمة من جانب هذه التنظيمات هي العرائض وتعطيل حركة شحن الكاكاو. وكانت جماعة كواهو أسافو أهم جماعات الأسافو التي ظهرت في المناطق الريفية[١٨].

وفي عام ١٩١٥ اجتمعت في أبيتيني جماعة كواهو أسافو المؤلفة من أفراد من العامة ينتمون إلى مختلف أنحاء كواهو، واستدعت زعيم كواهو المحلي لحضور الاجتماع وأجبرته على توقيع وثيقة كانت قد أعدتها من قبل تضم قواعد «لتنظيم الشؤون السياسية والاقتصادية في الولاية». وفي عام ١٩١٧ صادق مجلس ولاية كواهو رسميًا على تلك الوثيقة وأصبحت تعرف باسم الماغنا كارتا أو «الميثاق العظيم».

وقد نصت تلك الوثيقة على تخفيض الرسوم والغرامات التي كان الحكام التقليديون يفرضونها، ووضعت لوائح تنظم فرضها. كما أصبح مجلس أكواهومان مجلسًا نيابيًا حقًا يتألف من الرؤساء المحليين وعامة الأهالي، وكان التخلف عن حضور جلساته يعاقب بالغرامة.

بيد أن الوثيقة تضمنت ما هو أهم من ذلك وأشمل. فاشتملت على ضوابط لتنظيم الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية؛ منها تركيز تجارة المواد الغذائية في مدن معينة، ووضع قائمة مفصلة بأسعار السوق وأتعاب التجار، وحظر تصدير الأسماك وحيوانات الصيد من كواهو، كما وضعت قواعد لتنظيم الزواج

(١٨) ج. سايمنسن، ١٩٧٤ و١٩٧٥ (ب).

والمسؤولية الأسرية في حالة المديونية، واقتراف الرؤساء لجريمة الزنا، الخ... وكما يقول ج. سايمنسن، فإن «هذا الميثاق ربما كان أشمل وثيقة بين أيدينا من تلك الفترة المبكرة من الحكم الاستعماري في ساحل الذهب عن محاولة من جانب عامة الشعب للحد من سلطة الصفوة التقليدية وتأكيد نفوذها بمزيد من الفعالية في مجالات القضاء والتشريع»[١٩].

أما الطريقة الثانية التي لجأ اليها عامة الناس في المناطق الريفية فكانت هي عزل حكامهم التقليديين، وأصبح ذلك سمة من سمات الحياة السياسية الريفية في ساحل الذهب (غانا) في فترة ما بين الحربين. ففيما بين ١٩١٠ و١٩٤٤ عُزل ما لا يقل عن ٣٣ من حكام الأقسام في أكيم أبواكوا وحدها. وكانت التهم التي توجه اليهم تتراوح ما بين سوء استعمال السلطة والتلاعب في بيع الأراضي، وفرض الغرامات الابتزازية، وتنفيذ الجبايات أو أعمال السخرة التي تفرضها الإدارة الاستعمارية.

وكانت أهم عمليات العزل هذه وأكثرها دلالة تلك التي تمت في ١٩٣٢ حينما اتفقت كل جماعات الأسافو في أكيم أبواكوا على عزل جميع رؤساء الأقسام الكبار في الولاية، بل وطالبت بعزل «الأومانهينيه» (الرئيس الأكبر) نفسه، «نانا أوفوري آتا». ومما يذكر أن السبب المباشر لهذا التصرف من جانب الأسافو كان هو قرار مجلس ولاية أكيم أبواكوا بالموافقة على مرسوم إيرادات الإدارة الأهلية الذي اقترحته الإدارة الاستعمارية، والذي كان يمنح مجلس الولاية سلطة فرض الضرائب على المواطنين. وكما بين سايمنسن فقد دلت قائمة الاتهامات الموجهة إلى الأومانهينيه «على وعي متزايد من جانب عامة الأهالي بأن كثيرا من المتاعب التي يواجهونها ترجع الى أن الرؤساء المحليين يتحولون الى جزء من البنية الإدارية للحكومة الاستعمارية، ومن ثم يخرجون من دائرة الرقابة الشعبية»[٢٠]. وهكذا نلاحظ أن نشاط الأسافو كان موجهًا ضد الإدارة الاستعمارية بقدر ما كان موجهًا ضد حكامهم التقليديين. ومما له دلالته أنه لولا تدخل الحكام الاستعماريين في الوقت المناسب لما ظل «اوفوري آتا» في منصبه، وإن كان قد أجاب بعض مطالب الأسافو، مثل السماح بانضمام ثلاثة من أعضاء اتحاد خريجي أكيم أبواكوا الى مجلس الولاية في ١٩٣٣.

أما الطريقة الأخرى التي استعملها أهل الريف فكانت هي تعطيل شحن الكاكاو. ففي الأعوام ١٩٢١/١٩٢٢ و١٩٣١/١٩٣٢ و١٩٣٧/١٩٣٨ رفض زراع الكاكاو بقيادة جون كوامي آيوو وجون تيتيه - آنسا، وكلاهما من المثقفين، بيع محصولهم الى أن تتحسن الأسعار[٢١].

وكانت حركة التعطيل الأخيرة التي حظيت بتأييد بعض الحكام التقليديين، بما في ذلك الرئيس الأكبر لأكيم أبواكوا، نانا أوفوري آتا، واسعة النطاق بوجه خاص، ووصفها هوبكنز بأنها «آخر وأهم مظاهرة من مظاهرات الاستياء في الريف قبل الحرب العالمية». وكانت هناك أنشطة مماثلة في بعض المناطق مثل أكيم أبواكوا وأكوابيم وأكيم سويدرو.

ويبدو من البحوث التي أجريت حتى الآن أنه لم يكن هناك ارتباط رسمي بين الحركات الريفية والحركات الحضرية، على الرغم من وجود اتصالات فردية، مثلاً بين ج. ب. دنكواه وأهالي أكيم ابواكوا، وبين كوبيناسيكي المحامي الوطني بكيب كوست وبين أهالي دنكييرا وأنيان أباسا[٢٢].

---

(١٩) ج. سايمنسن، ١٩٧٥ (أ)، ص ٣٧ و٣٨.
(٢٠) ج. سايمنسن، ١٩٧٤.
(٢١) أ. ج. هوبكنز، ١٩٦٦ (ب).
(٢٢) ر. ستون، ١٩٧٥.

ولذا يبدو بجلاء بناءً على ما حدث في ساحل الذهب أن الحياة السياسية والأنشطة الوطنية في فترة ما بين الحربين لم تكن مقصورة على المناطق الحضرية، بل كانت لها مظاهر في المناطق الريفية شملت المزارعين والأهالي معًا. ولا شك في أن البحوث التي تجري في البلاد الأخرى سوف تؤيد هذا الاستنتاج الذي تم التوصل اليه في غانا.

حصيلة الأنشطة الوطنية في افريقيا الغربية البريطانية

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا كان تأثير الحركة الوطنية في افريقيا الغربية البريطانية محدودًا على الشعب وعلى نظم الحكم الاستعمارية؟ ولعلّ أوّل وأهم إجابة عن هذا السؤال هي أن المؤتمر الوطني لغرب افريقيا البريطانية وحركات الشباب لم تكن تتمتع بتأييد جماهيري كما أنه لم تكن هناك روابط بين الحياة السياسية في الحضر وفي الريف. لذلك كان يمكن اسقاط زعماء تلك الحركات من كل حساب باعتبارهم لا يمثلون الشعب، وهذا هو ما فعله في الواقع كل من السير كليفورد ومكتب المستعمرات. فلقد وصف كليفورد زعامة حركة المؤتمر بأنها مجموعة «من السادة الأفريقيين نصبوا أنفسهم بأنفسهم جارين عبثًا وخطأً وراء دساتير وطرق في الحكم لا تناسب افريقيا ولا يمكن أن تنفذ فيها».

وثانيًا أن زعماء المؤتمر وحركات الشباب لم يكونوا، رغم كل العبارات الخطابية، على استعداد لاستخدام أية أساليب راديكالية في تحقيق أهدافهم. وقد كان من المعتقد أن أسلوبًا جديدًا تمامًا من العمل السياسي الراديكالي قد تطور في غرب افريقيا إبّان فترة ما بين الحربين. بيد أنه يتضح تمامًا من أهداف الجماعات والرابطات الوطنية وأساليبها أنه لم يحدث مثل هذا التطور الثوري في العمل السياسي المناهض للاستعمار، وذلك على الرغم من موجات الكساد الاقتصادي. وكما بيّنا، فإنه ينبغي النظر الى العمل السياسي الوطني في فترة ما بين الحربين باعتباره فترة انتقالية شارك فيها كل من الرؤساء والمثقفين في أعمال الاحتجاج السياسي، وفترة تكوين شهدت بدايات عدد من زعماء الحركات الوطنية بعد ١٩٤٥. ولا شك في أنه كانت هناك بعض العناصر الراديكالية في منتصف ثلاثينات القرن العشرين. ولكن تلك الحركات كانت بوجه عام حركات وطنية معتدلة تقوم بعملها السياسي في إطار النظام الاستعماري. ولا جدال في أن هدف الاستقلال السياسي لم يكن واردًا في برامجها.

وثالثًا كانت هناك صراعات كثيرة بين زعماء تلك الحركات عطلت نشاطها. ففي كل المستعمرات نشبت صراعات ونزاعات بين المحافظين والمعتدلين، وبينهما وبين الصفوة التقليدية من الملوك المحليين. ومن ذلك الصراع بين زعماء حركة المؤتمر وبين زعماء جمعية حماية حقوق الأهالي الأصليين، وبين زعماء الحركة والجمعية من ناحية وبين الحكام التقليديين بزعامة نانا أوفوري آتا، الرئيس الأكبر لأكيم أبواكوا في ساحل الذهب، من الناحية الأخرى. وقد أخضعت تلك الصراعات الحركة الوطنية في البلاد إلى حد كبير. وبالمثل كانت الشقاقات الداخلية والصراعات الشخصية في فرع حركة المؤتمر في لاغوس، ومعارضة جريدة «نيجيريان بيونير» التي كان يصدرها السير كيتويي أجاسا والمحافظين في لاغوس، سببًا في عدم عقد الدورة الرابعة للمؤتمر الوطني لغرب افريقيا البريطانية في لاغوس إلا في عام ١٩٣٠. ورابعًا أنه يبدو أن التمثيل الانتخابي المحدود الذي منح لأهالي البلاد فيما بين ١٩٢٣ و ١٩٢٥ قد أدى الى «تخدير» الحركات الوطنية من الناحية السياسية. أما السبب الأخير فهو أن وفاة كيسلي هيفورد في ١٩٣٠ كانت بلا شك هي الضربة القاصمة التي قضت على النشاط الوطني في افريقيا الغربية البريطانية بوجه عام، وفي ساحل الذهب بوجه خاص في فترة ما بين الحربين.

ولكل هذه الاسباب بلغت الحياة السياسية والحركة الوطنية في افريقيا الغربية البريطانية أدنى مستوياتها في أواخر الفترة التي نحن بصددها، ولم يكتب لها أن تنتعش من جديد الا بعد حدثين هامين هما الأزمة الاثيوبية في ١٩٣٥ والحرب العالمية الثانية فيما بين ١٩٣٩ و١٩٤٥، اللذين سنتناولهما في الجزء الأخير من «تاريخ افريقيا العام».

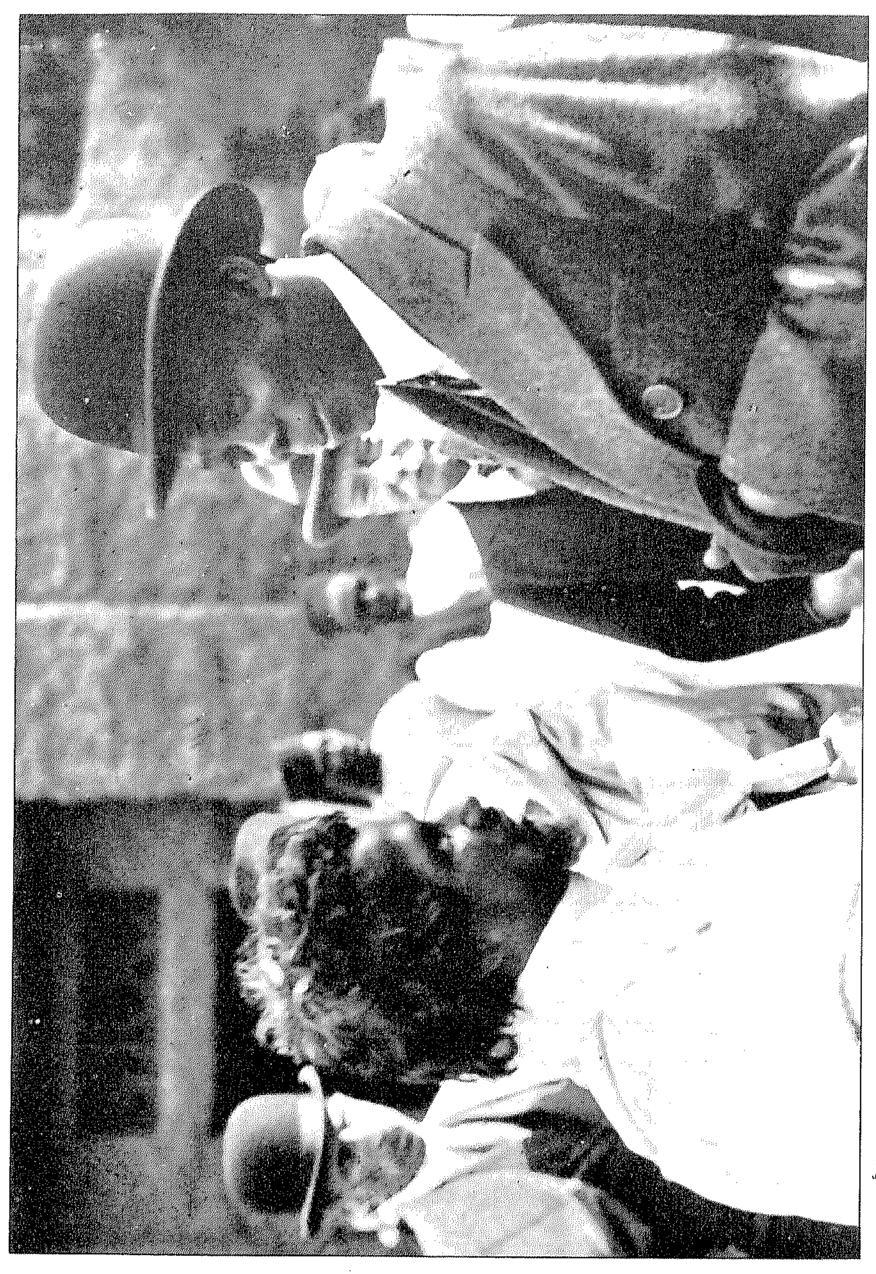
الأنشطة السياسية في افريقيا الغربية الناطقة بالفرنسية (١٩١٩ – ١٩٣٥).

لا تزال هناك بعض الثغرات في المعلومات المتوافرة عن الأنشطة السياسية الافريقية في المستعمرات الفرنسية في غرب افريقيا إبّان فترة ما بين الحربين. غير أنه يبدو من واقع الدلائل المحدودة المتوافرة الآن أن تلك الفترة اتسمت بضعف نسبي في النشاط السياسي نتيجة لموقف فرنسا الأكثر تشددًا تجاه الأنشطة والمنظمات السياسية الافريقية، ونتيجة لعدم وجود صحافة افريقية نشطة في افريقيا الغربية الفرنسية، بالمقارنة مع الصحف الافريقية في سيراليون وساحل الذهب ونيجيريا. غير أن النشاط السياسي في افريقيا الغربية الفرنسية، شأنه شأن مثيله في افريقيا الغربية البريطانية، كانت له مظاهر محلية وأخرى دولية. وكما بينت في موضع آخر[٢٣] فقد كان قدر كبير من النشاط السياسي الافريقي في المناطق الناطقة بالفرنسية يجري في باريس في الفترة من ١٩٢٤ الى ١٩٣٦. بيد أنه لما كانت معظم تلك الجماعات السياسية راديكالية ومنحازة الى الأحزاب السياسية الراديكالية ونقابات العمال الفرنسية، فإن تأثير نشاطها المعادي للاستعمار على السلطات الفرنسية كان محدودًا. وكان من بين هذه الجماعات «العصبة العالمية للدفاع عن الجنس الأسود» التي أسسها في باريس محام وطني داهومي هو الأمير كوجو توفالو هوينو عام ١٩٢٤. وكانت تلك الحركة تتظاهر احتجاجًا على الأحوال في داهومي (بنين الآن) وفي المستعمرات الفرنسية بوجه عام، كما كانت لها صلات قوية مع «الرابطة العالمية لتحسين أحوال الزنوج» التي أسسها ماركوس غارفي في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الجماعات الأخرى «لجنة الدفاع عن الجنس الزنجي» التي حلت محل عصبة هوينو وكان يتزعمها ماركسي آخر من أهالي غرب افريقيا الناطقة بالفرنسية هو الزعيم السوداني تينشو غاران كوياتي. ورغم أهمية تلك الحركات. إلاّ أنها لم تكن تمارس نشاطها في غرب افريقيا، وإن كانت بعض مطبوعاتها المعادية للاستعمار وكذلك بعض مطبوعات حلفائها اليساريين في فرنسا، كما سنرى فيما بعد، قد وجدت طريقها الى بعض المستعمرات الفرنسية في غرب افريقيا. كذلك فإن بعض المنظمات الإنسانية الفرنسية، مثل «عصبة حقوق الانسان» (وهي شبيهة بالجمعية البريطانية لمحاربة الرق)، كانت لها فروع في بعض المستعمرات الفرنسية. وحيث أنه لم يكن في المنطقة كثير من الأنشطة السياسية المنظمة فإن الأفريقيين كانوا يستخدمون تلك الفروع في الاحتجاج على الإدارة الاستعمارية.

العمل السياسي والحركة الوطنية في السنغال

ربما كانت السنغال وداهومي أهم المستعمرات الفرنسية في غرب افريقيا التي شهدت شيئًا من النشاط السياسي الافريقي في فترة ما بين الحربين. وكما هو معروف فان «الكوميونات» أو الدوائر الأربعة في السنغال كانت تنتخب من يمثلها في مجلس النواب الفرنسي منذ القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من أن الافريقيين في المناطق الحضرية كانوا يعتبرون «مواطنين فرنسيين» بمقتضى المرسوم الصادر عام ١٨٣٣ فقد

(٢٣) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، أنظر ج. أ. لانغلي، ١٩٧٣، ص ٢٨٦، الى ٣٢٥.



الشكل ٤-٢٥ : السنغال – انتخابات داكار عام ١٩١٤ : بليز دياني ، أول نائب افريقي ينتخب في البرلمان الفرنسي ، يحيي الناخبين في دائرته (١٤ مايو / أيار ١٩١٤). (الصورة : وكالة كيستون برس ، حقوق الطبع محفوظة).

كان نوابهم من المولدين أو « الكريول » ، الى أن أصبح بليز دياني أول نائب افريقي أسود يمثل السنغال عام ١٩١٤. وقد مثل دياني السنغال في مجلس النواب الفرنسي من ١٩١٤ الى ١٩٣٤ وتولى منصب المفوض السامي للقوات الافريقية في الحرب العالمية الأولى ، ومنصب رئيس لجنة المستعمرات في مجلس النواب ، كما كان له دور أساسي في الدعوة الى مؤتمر الجامعة الأفريقية الذي عقد في باريس عام ١٩١٩ ، وإن كان قد اختلف فيما بعد مع زعماء الحركة من الأمريكيين السود[٢٤] .

كذلك كان دياني أول سياسي سنغالي ينشئ تنظيماً سياسيًا ، ألا وهو الحزب الاشتراكي الجمهوري الذي أسسه عام ١٩١٤ ليضم مختلف الجماعات الإثنية في داكار وسان لوي. وبعد غيبة عن السنغال امتدت نحو عشرين عامًا رشح دياني نفسه عام ١٩١٤ في وقت كان السنغاليون فيه ينزحون الى المناطق الحضرية ، كما كان الاقتصاد القائم على زراعة الفول السوداني يتطور باستمرار. وفي تلك الفترة أيضًا كان نفوذ الرؤساء التقليديين في انحسار وأصبح « المرابطون » (شيوخ الطرق) يشكلون قوة سياسية واجتماعية جديدة في المناطق الريفية. كما تزايد القلق والاستياء بين صفوف الكتبة ومعلمي المدارس السنغاليين الشبان في المناطق الحضرية. وكانت حركتهم نابعة من حركة « السنغاليين الشبان » التي كانت تناقش أمور السياسة والثقافة ، وتطالب بالمزيد من فرص العمل وبتحسين المرتبات وزيادة امكانيات التعليم. وقد سميت فيما بعد «حزب الشبان السنغاليين» وكانت تصدر صحيفة اسمها « الديمقراطية ». وشارك الحزب في انتخابات عام ١٩١٤ وإن لم يتمكن من تقديم مرشح يمثله.

وقد استطاع بليز دياني أن يفوز في ١٩١٤ بتأييد كبار المرابطين (شيوخ الطرق) في المناطق الحضرية ، وتبنته سياسيا حركة السنغاليين الشبان وكذلك بعض الفرنسيين ذوي الأفكار الليبرالية. ورغم أنه كان من جماعة السيرير فقد تمكن من اجتذاب الجماعات الإثنية الأخرى في داكار وسان لوي مثل الليبو والولوف. والواقع أنه استعان كثيرًا بالولوف أثناء حملته الانتخابية. ولم يلجأ بليز دياني الى استثارة الانتماء العنصري ، بل كان يتحدث عن التمثيل السياسي للسنغاليين وعن اليقظة السياسية للأفريقيين وعن « التطور الرشيد لا الثورة العنيفة » في المستعمرات[٢٥] . وكان أثناء حملته الانتخابية يؤكد على أهمية الحفاظ على حق الأفريقيين في الدوائر (الكوميونات) الأربع في المواطنة والتصويت ، بينما كان خصومه من الاوروبيين والمولدين (الذين سيطروا على الحياة السياسية في الكوميونات منذ ١٩٠٠ وأصبحوا يعتبرون المقاعد البرلمانية حكرًا على أشخاصهم أو على أسرهم) يتجاهلون هذه القضية الى حد كبير ويعتبرون دياني مرشحًا لا مستقبل له. والواقع أن بعض الأفريقيين ، وخاصة من الليبو ، عارضوا دياني في البداية.

غير أن دياني لم يكن يدعو فقط الى كفالة حق الانتخاب للافريقيين ، بل نادى أيضًا بالاعتراف رسميًا بالشريعة والأعراف الإسلامية. كما طالب بمنح الافريقيين مزيدًا من الامتيازات التجارية ، وبانشاء مجلس مستعمرات لإدارة الشؤون المالية للمستعمرات الفرنسية ، وإنشاء مدرسة للطب في داكار ، وبالحق في تنظيم النقابات العمالية ، وبتعويض الليبو عن الأراضي التي اغتصبت منهم خلال الغزو العسكري الفرنسي. وقد كان لحملته الانتخابية النشطة وللاقتراع السري والتأييد السياسي الذي لقيه من الجماعات المسلمة في المناطق الريفية الفضل الأكبر في فوزه في انتخابات عام ١٩١٤ ، وبذلك أصبح

(٢٤) لتكوين فكرة عامة عن التفاعل بين السياسة الفرنسية والسياسة السنغالية فيما بين ١٩١٩ و ١٩٤٠ ، والاطلاع على تفاصيل حياة بليز دياني السياسية ، أنظر ج. و. جونسون ، ١٩٦٦ ؛ ت. هودجكين ، ١٩٥٤ ؛ م. كروادر ، ١٩٦٢ ؛ م. بوليغ ، ١٩٦٥.

(٢٥) مقتبس في ج. و. جونسون ، ١٩٦٦ ، ص ٢٤٦.

أول نائب افريقي في مجلس النواب الفرنسي في يوليو/تموز ١٩١٤. وكان انتصاره الانتخابي في حد ذاته ثورة في مجال المشاركة الافريقية والتنظيات الافريقية في الحياة السياسية السنغالية. فقد أصبح الناخبون الافريقيون قوة سياسية يعتد بها، لا مجرد وقود للانتخابات يستغله المستوطنون والمولدون.

ولم يكن بليز دياني يطالب بالاستقلال عن فرنسا. بل كان يدعو الى المساواة والكرامة والى سيطرة الافريقيين السنغاليين على شؤون الإدارة والمؤسسات البلدية. وقد ظل مخلصًا لبرنامجه «التطوري» (الديانية) حتى مماته في ١٩٣٤. ولم يحد خليفته مغالاندو ديوف عن تلك السياسة، وإن كان المثقفون الراديكاليون الذين أشرنا اليهم آنفًا أصبحوا يعتبرون بليز دياني - كما كان في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين - محافظًا بل ومعاديًا لمصالح الافريقيين. غير أن اليقظة السياسية التي حققها في السنغال أرست فعلاً الأساس اللازم لنشاط السياسيين والوطنيين السنغاليين في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين.

العمل السياسي والحركة الوطنية في داهومي

كان العمل السياسي في داهومي، إذا ما استثنينا حركات الاحتجاج الافريقية المعتادة من خلال الفرع المحلي لعصبة حقوق الإنسان، التي ربما كانت المنبر الوحيد المسموح به للنشاط «السياسي»، كان يقتصر الى حد كبير على الصراعات داخل الجماعات الدينية وعلى التفاعل بين تلك الصراعات وبين النزاعات بين الرؤساء والتناحر على الخلافة. وقد كان هذا، الى حد ما، أحد أسباب أحداث بورتو نوفو عام ١٩٢٣. غير أن المثقفين الافريقيين، بحكم تعلمهم ونشأتهم الاجتماعية، لم يكونوا يشاركون بالضرورة في الصراعات السياسية بين الرؤساء، أو ينقسمون الى فئات إثنية. ولعل أنشط سياسي داهومي في تلك الفترة كان هو لويس هونكانرين[٢٦] الذي جمع أيضًا بين الصراعات السياسية بين الرؤساء (عندما أيد الطائفة المسلمة في بورتو نوفو ضد مسلمي اليوروبا من جماعة جوزيه بارايزو) وبين التحريض على محاربة الاستعمار. وكان هونكارين قد تلقى تعليمه في السنغال، وعمل فترة في داهومي ثم عاد الى السنغال في ١٩١٣.

وقد كتب في الصحف الفرنسية والسنغالية عدة مقالات تنتقد سوء الإدارة الاستعمارية في داهومي. وساعد بليز دياني أثناء حملته الانتخابية في ١٩١٤، وساعده دياني على الحصول على وظيفة في باريس، ولكنه بدأ يشترك في نشاط الجماعات الراديكالية هناك، ومن ثم أعيد الى داهومي في ١٩٢١، وقد أصدر أثناء وجوده في باريس صحيفة أسماها Messager Dahoméen كانت تندد بفظائع الاستعمار في داهومي ثم انتقلت ملكيتها بعد ذلك الى اتحاد المستعمرات Union-Inter-Coloniale الذي كان يصدر صحيفة راديكالية موالية للشيوعية اسمها Le Paris وكان يرأس تحريرها في وقت من الأوقات الزعيم الثوري الفيتنامي هوشي منه. وعن طريق هذه الجماعات الراديكالية بدأت صحيفة Ligue Le Paria التي كان يصدرها هوينو و Negro World التي كان يصدرها ماركوس غارفي تصلان الى داهومي.

وبعد أن عاد هونكانرين الى داهومي بعث حياة جديدة في الفرع المحلي لعصبة حقوق الإنسان وفي فرع «اللجنة الفرنسية الاسلامية». وكان زملاؤه في تلك الفروع المحلية يساعدون على نقل الصحف الراديكالية والشيوعية من فرنسا والولايات المتحدة الى المثقفين الداهوميين، وعلى إرسال العرائض

(٢٦) م. كراودر و. ج. و. جونسون، في: ج. ف. أ. آجايي و م. كراودر (مشرف على التحرير)، ١٩٧٤، ص ٥١١ و ٥٦٥ إلى ٥٦٧.

والتظلمات من الإدارة المحلية الى باريس. وفي الغابون أيضًا كانت هناك هيئة مماثلة منذ ١٩١٩. وأحيى لوران أنشوي، وهو شاب غابوني درس في السنغال، الفرع المحلي لعصبة حقوق الانسان في ليبرفيل عام ١٩٢٥ بعد عودته من فرنسا حيث أصدر صحيفتين: «الصدى الغابوني» و «الصوت الافريقي».

وفي فبراير/شباط – مارس/آذار ١٩٢٣ قام عمال الشركات الخاصة باضراب ونظم أصدقاء هونكانرين في اللجنة الفرنسية الإسلامية وعصبة حقوق الانسان عدة اجتماعات عامة(٢٧)، وكانت هذه الحركة راجعة الى حد كبير الى تزايد الضرائب وهبوط أسعار نوى النخيل بعد موجتي الكساد في ١٩١٩ و ١٩٢٠ – ١٩٢١، وما أعقب ذلك من تضخم في الأسعار ومن نقص في العملات المعدنية. واستلزم الأمر استدعاء الجيش لفض الاجتماعات. وقد رد الافريقيون على ذلك بحركة مقاومة سلبية استمرت من ١٣ فبراير/شباط إلى أوائل مارس/آذار. كما حدثت إضرابات في وهيدة. بل إن بعض الرؤساء المحليين طلبوا من زملائهم مقاومة الضرائب الجديدة. وردت الإدارة الاستعمارية بالقبض على زعماء المقاومة واستدعت قوات إضافية من توغو وساحل العاج وأعلنت حالة الطوارئ. وظلت قائمة حتى يونيو/حزيران ١٩٢٣. وباعتقال ونفي معظم زعماء حركة الاحتجاج، ومنهم هونكانرين، توقفت الحركة الوطنية في داهومي، وأعقبت ذلك فترة من الهدوء السياسي، كما حدث في المستعمرات الفرنسية الأخرى في غرب افريقيا.

والفرق الأكبر بين الزعماء الوطنيين المحافظين والراديكاليين في افريقيا الغربية الفرنسية (وكان المحافظون هم الأغلبية في تلك الفترة) هو أن المحافظين، بزعامة بليز دياني، كانوا قانعين بـ «التمثيل الرمزي» والتطور التدريجي لرعايا فرنسا في مستعمراتها، مع قيام نخبة من «المتطورين» بتمثيل الأهالي الافريقيين، على حين أن كوياتي وسنغور وهوينو وعدد قليل من المثقفين الراديكاليين الافريقيين الذين كانوا يتوقعون حدوث تغييرات أكبر في المستعمرات بعد الحرب العالمية الأولى، كانوا يطالبون بتمثيل الافريقيين تمثيلاً أكبر بكثير من خلال جماعات راديكالية ذات اتجاهات سياسية قائمة على إيديولوجية واضحة، كان في استطاعتها أن تمارس نشاطها في فرنسا وفي المستعمرات على السواء. وقد أيدت هذه الجماعات الأخيرة أيضًا حق تشكيل النقابات في المستعمرات، وطالبت بإمكانية التمتع بشيء من الحكم الذاتي داخل الامبراطورية الفرنسية. ولم يطالب الراديكاليون بالحكم الذاتي وبالاستقلال عن فرنسا إلاّ بعد أن يئسوا من بليز دياني ومن السلطات الفرنسية. وواضح أن هذه المطالبات لم تكن إحدى السمات الثابتة للتطور السياسي العام في المناطق الفرنسية في غرب افريقيا. ولذلك فإنه ليس من الغريب أن هذه النزعة الراديكالية كانت قصيرة الأجل، وأن نمط السياسة الاستعمارية في افريقيا الغربية الفرنسية ظل يتبع أسلوب ومفهوم بليز دياني ومغالاندو ديوف الى أن جاءت التعديلات الدستورية في فترة ما بعد ١٩٤٥.

وإذا ما استثنينا المظاهرات وأحداث الشغب التي وقعت في بورتو نوفو عام ١٩٢٣ وكانت ناجمة عن التنافس بين المسلمين والفئات التي تؤيدها الحكومة داخل الجماعات التقليدية، وعن فرض الضرائب وتدهور تجارة نوى النخيل، وهي الأحداث التي استغلتها مجموعة من المثقفين الوطنيين، فاننا نلاحظ أن افريقيا الغربية الفرنسية لم تشهد في تلك الفترة أية حركات وطنية منظمة على غرار حركة المؤتمر الوطني لأفريقيا الغربية البريطانية أو الحزب الديمقراطي الوطني النيجيري بزعامة هربرت ماكولي.

---

(٢٧) ج. أ. بالارد، ١٩٦٥؛ ر. بويل، ١٩٢٨، الجزء الثاني، ص ١٦ و ١٧.

الفصل السادس والعشرون

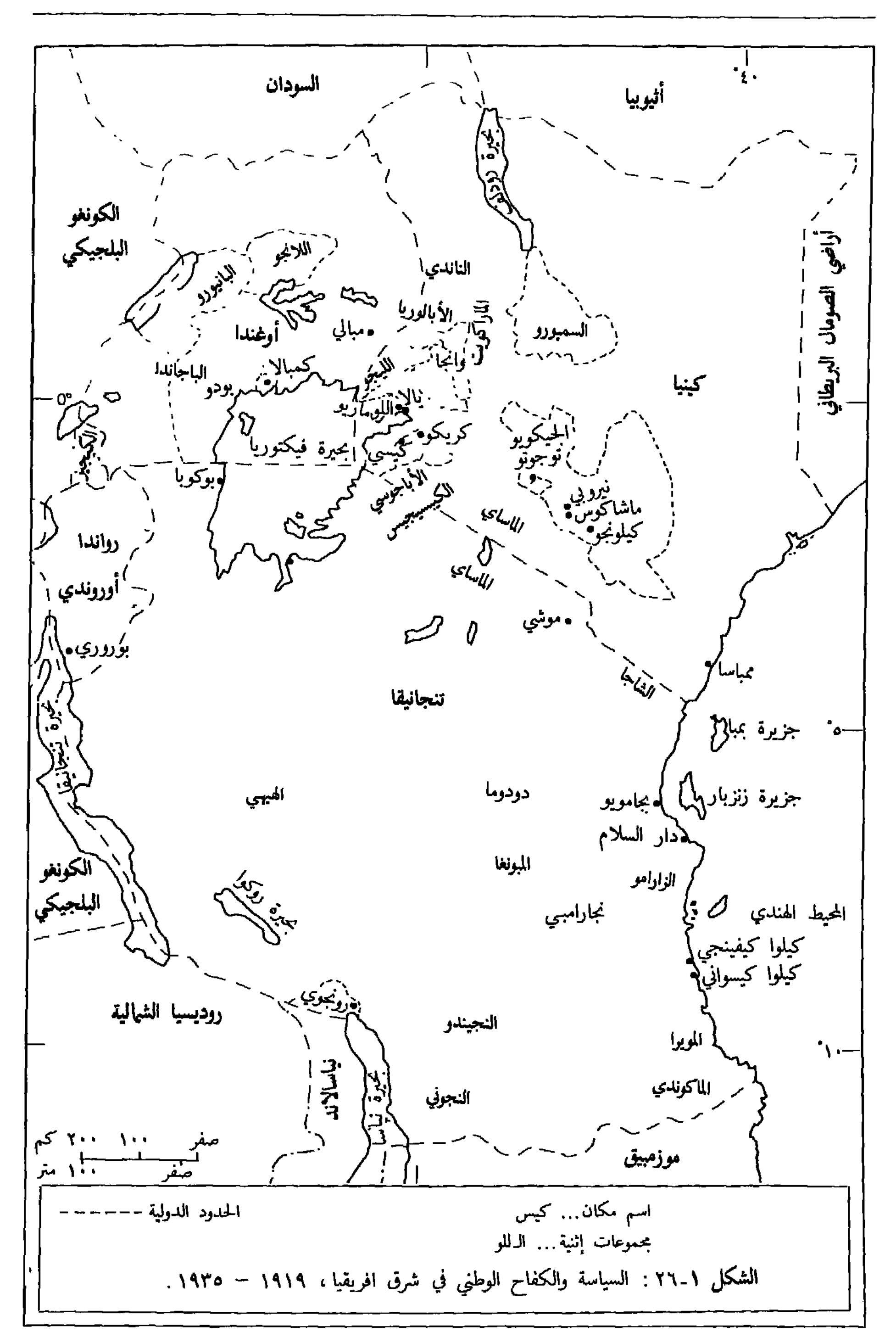
السياسة والكفاح الوطني في شرق افريقيا (١٩١٩ - ١٩٣٥)

بقلم: أ. س. أتيينو – أوديامبو

تمدنا كلمة «سياسا» في اللغة السواحيلية بمظلة مفيدة تغطي الكلمتين الرئيسيتين في عنوان هذا الفصل. فمعاني كلمة «سياسا» تشمل المعارضة والاحتجاج والتحريض والنشاطية. وهي تشمل أعمال المجموعات المنظمة كما تشمل التصرفات العفوية التي يقدم عليها الافراد المفعمون بالحيوية والإقدام. ويشار الى ممارسي السياسا باسم «وانا سياسا» (مفردها موانا سياسا). وإذا كانت السلطات الاستعمارية البريطانية قد اعتبرت كلمة السياسا مرادفة لـ «إثارة الشغب» وكلمة الوانا سياسا مرادفة لـ «مثيري الشغب»، فإن هذه البساطة البريطانية الظاهرية تخفي وراءها تباينًا له مغزاه في مستويات التدرج التنظيمي وفي مجالات الاهتمام. وقد لفتت الأبحاث الحديثة[1] الأنظار، على نحو مفيد، الى التنوع في مستويات الاهتمام، ومن ثم في ميادين النشاط الذي انغمس فيه السياسيون. ويعد هذا التصنيف تطويرًا لما سبق أن توصل اليه جون لونسدال في كتاباته التاريخية السابقة[2] التي صنف فيها السياسة في شرق افريقيا خلال سنوات ما بين الحربين على أنها – في جوهرها – نشاطية ذات طابع محلي.

ذلك أنه مع التسليم بأن الدافع الى النشاط السياسي يمكن في الشكاوى المحلية للجماهير والأفراد معينين بين الجماهير، فإن مجالات التعبير عن هذه الشكاوى كانت متباينة: بدءًا من اجتماع عام (بزارا) يعقده رئيس القبيلة في الموقع وانتهاءً بملفات وزير المستعمرات في لندن، كما كانت تتفاوت من اجتماع سياسي مرخص به، الى اجتماعات جماهيرية تعقد تحديًّا للسلطات فوق التلال، الى تدريبات عسكرية تجرى في الغابات استعدادًا للحرب. وهكذا يمكن أن تطرح مسألة محلية على مستويين أو أكثر في الوقت نفسه، إذ ترتهن المبادرة في العمل بتقدير المعبرين عن الشكوى للمستوى الذي يمكن أن يكون أكثر استجابة لضغط معين في وقت معين. فالسياسا إذن هي الوعي الجماعي بالمظالم الاستعمارية في مكان بعينه وزمان بعينه. وفي

(١) د. أ. لرو وج. م. لونسدال، في: د. أ. لوو وأ. سميث (مشرف على التحرير)، ١٩٧٦، ص ٤٠ إلى ٤٨.
(٢) ج. م. لونسدال، ١٩٦٨ (أ).



الشكل ١-٢٦ : السياسة والكفاح الوطني في شرق افريقيا، ١٩١٩ - ١٩٣٥.

الوقت نفسه ، تتسع معاني هذه الكلمة لتشمل وعي العشائر والقوميات والطبقات الاجتماعية. وعلى ذلك ، فإن النشاط السياسي التي يعنى به هذا الفصل هو النشاط الذي تولد عن وعي مجموعات محددة. لقد كان نشاطًا جماهيريًا. ولكن إذا كانت كل حركة تحتاج الى قيادة ، فإن الجماهير هي التي شكلت الحركة على حين كانت القيادة هي الطليعة. ومن هنا فإن الافتراض الذي نستند اليه في بقية هذا الفصل هو أن الجماهير كانت وراء كل حركة وكل قائد[3] ، وأن بعض هذا النشاط قد أصبح ، بحكم مستوياته ومجالات التعبير عنه ، أهلاً لان يوصف فيما بعد بأنه عبارة عن أعمال وطنية.

حركات الاحتجاج الدينية

كان الدين أحد الاسلحة التي استخدمها ابناء شرقي افريقيا منذ وقت مبكر في كفاحهم ضد الاستعمار. وكانت المقاومة تحتاج الى تعبئة ، فتقدمت القيادة الدينية في كثير من المناطق للاضطلاع بهذا الدور. فكان عصر المقاومة المبكرة هو عصر «الأنبياء» أيضًا. فإذا كان الافريقيون قد خسروا الحروب الحقيقية في ساحة القتال فقد ظلت روح المقاومة رابضة في قلوب الكثيرين. فظل اتباع «الأوركويوت» في بلاد الناندي نشيطين متربصين ، وقامت تلك القيادة بتعبئتهم مرة بعد أخرى لمقاومة جور الاستعمار على مدى السنين[4]. كما تزخر المحفوظات الاستعمارية الخاصة بكينيا بإشارات الى قيام الأطباء السحرة و«الليبون» بإثارة الاضطرابات في ماراكويت وكيريشو وسامبورو. وفي غربي أوغندا كان اتباع ديانة نيابينجي في كيجيزي مراقبين طيلة هذه السنوات. وعلى هذا النحو ، كانت حركات المقاومة التقليدية هذه عنصرًا من عناصر التواصل مع الفترة السابقة. ولكن مع انتهاء العقد الأول وبداية العقد الثاني ، بدا الاستعمار وقد أخذ يزداد قوة ، بل بدا للكثيرين وكأن أسوأ الشرور قد حل بالأرض. فقد وطدت القوى الاستعمارية مراكزها ، وأعادت تنظيم المؤسسات الاجتماعية والسياسية المعروفة أو قضت عليها ، وفرضت بنيتها الخاصة على المجتمعات المختلفة. وغدا من الواضح أن الافريقيين المستعمرين يحتاجون الى قوة روحية جديدة حتى يتمكنوا من الصمود للاستعمار بأشكاله العديدة. وقد جرى سد هذه الحاجة الروحية بطريقتين ، كانت أولاهما ظهور جيل جديد من «الأنبياء» الأفريقيين ، وكانت الثانية هي إنشاء كنائس افريقية مستقلة الى جانب الكنائس المسيحية الاوروبية ، وذلك حتى يتوفر «مكان للشعور بالألفة» لكثير من الافريقيين ممن كانوا قد اعتنقوا المسيحية وضاقوا ذرعًا بالعيش تحت سيطرة المبشرين[5].

وعلى الرغم من أن الكتابات التاريخية الموجودة لا توفي أولئك «الأنبياء» الافريقيين حقهم من الاهتمام ، فقد نهضوا بدور جوهري حين هبوا لنجدة الناس من ألوان العناء التي كان الاستعمار قد أدخلها على البنية الاجتماعية. فكانت هذه التجديدات الدينية حركات احتجاج. وقد بدأ هذا النشاط منذ العقد الثاني واستمر طيلة العشرينات والثلاثينات ، وانضم اليها الكثيرون بعد الحرب العالمية الثانية. أما الذي كانت تمثله هذه الحركات ، فيمكن أن ندركه من دراستين عن الكامبا والأباغوسي في كينيا (أنظر الشكل ٧-١).

لقد كان الكامبا على صلة بالقوى الاستعمارية منذ بداية العقد الأول من القرن التاسع عشر حين كان

(٣) المرجع السابق.
(٤) ب. ك. آراب ماغوت ، في : ب. ج. ماكينتوش (مشرف على التحرير) ، ١٩٦٩.
(٥) ف. ب. ويلبورن وب. أ. أوغوت ، ١٩٦٦.

تجارهم يزرعون الساحل جيئة وذهابًا[٦] . وفي أعقابهم جاء المبشرون في الأربعينات من القرن التاسع عشر ، ثم بذلت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين جهود أكثر تصميمًا لدفعهم الى اعتناق المسيحية . ولكن المسيحية ، شأنها شأن الإسلام ، لم تحدث أثرًا قويًا على جماهير الكامبا . أما الذي كان له تأثيره المدمر على مجتمع الكامبا فهو الاستعمار كقوة سياسية واقتصادية . فخلال العقدين الأول والثاني من القرن العشرين ، شاع بين جماهير الكامبا إحساس بالحرمان والإحباط نتيجة للوضع الاستعماري مع سعي السلطات الاستعمارية للاستحواذ على مواردهم من خلال فرض الضرائب عليهم والاستيلاء على أراضيهم وعملهم ، مستخدمة في ذلك الرؤساء الجدد الذين عينتهم والذين لم يكونوا يأبهون كثيرًا بالسلطة التقليدية .

لقد غدت المؤسسات الاجتماعية ، التي كانت موجودة في عهد ما قبل الرأسمالية لحل المنازعات ، غير صالحة لكبح جماح أولئك الرؤساء ورجال شرطتهم . وأخذت الجماهير تلجأ ، مع تزايد سخطها ، الى الحركات الدينية كملاذ للتخفيف من عنائها ووسيلة تعبر بها عن احتجاجها . وقد عبّرت هذه الحركات عن نفسها من خلال «أنبيائها» وامتدت خلال الفترة بين عام ١٩١٠ وعام ١٩٢٢ . فقد ظهرت في منطقة ماشاكوس ، خلال الفترة ١٩٠١ - ١٩١١ ، ديانة واسعة الانتشار ، هي ديانة الكاتامبي أو النغاي وأخذت تبشر بعهد سعادة أبدية يوشك أن يحل على الأرض . وأفزعت قيادة هذه الحركة السلطات البريطانية لبعض الوقت ، فقامت بسن بعض الإصلاحات في النظام السياسي ، ولكن هذه الإصلاحات لم تعتبر كافية . وعلى الرغم من انحسار موجة التبشير بعهد الخلاص ، فقد ظلت في مجتمع الكامبا عناصر ترفض الإذعان للوضع الاستعماري . وأدى التجنيد الإجباري للسكان لضمهم الى قوات الحمالين خلال الحرب العالمية الأولى ، فضلاً عما أظهرته السلطات البريطانية من عجز كبير في علاج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية العديدة التي عانتها جماهير الكامبا بعد الحرب ، الى زيادة عدد المستعدين لتلبية النداء القوي لحل التوترات الاجتماعية من خلال التبشير بعصر خلاص وسعادة أبدية .

وجاء هذا النداء مع ظهور ندونيبي - وا - كوتي ، الذي بدأ يدعو الى رسالته «كنبي» بين شعب كيلونغو في منطقة ماشاكوس في الشهور الأولى من عام ١٩٢٢ . وقد ظهرت حركة ندونيبي كرد فعل للآثار المحلية للأزمة الاقتصادية العالمية في فترة ١٩٢٠ - ١٩٢١ . فقد لقي كثير من أبناء الكامبا مشقة متزايدة في تدبير النقود التي تكفي لسداد ما عليهم من ضرائب ، كما أخذت أسعار فوائض إنتاجهم في الانخفاض على حين ارتفع عبء الضرائب في عام ١٩٢٠ من ثلاث روبيات الى ثماني روبيات للفرد . وأدت الإصلاحات النقدية في عامي ١٩٢١ و١٩٢٢ ، والتي تحولت الروبية بمقتضاها الى فلورين ورقي أول الأمر ثم الى شلن معدني بعد ذلك ، الى خسائر في المبيعات بالنقد . وبلغ الأمر ذروته بجفاف أتى على انتاج الكامبا خلال تلك السنوات ، دون أن تكون هناك فرص عمل كافية لاستيعاب فائض الأيدي العاملة من الذكور .

وقد ظهر ندونيبي في ظروف الإفلاس هذه ليقدم حلا لمشكلة نقص النقود يقوم على التبشير بعهد سعادة أبدية يتحقق فيه الخلاص ، فزعم النبوة والقدرة على التنبؤ بسقوط المطر ، ودعا النساء الى تأدية رقصة الكيلومي الدينية (رقصة شعائرية) في داره ، كما قال إن الرب ، نغاي ، ظهر له في المنام وأنبأه أنه اختاره ليقود الناس الى عصر جديد يوشك أن يبدأ على الأرض . وفي مستهل هذا العصر سيُطرد الاوروبيون ، وعندئذ يعود العالم طيبًا كما كان قبل الاستعمار ، يتمتع بوفرة في الماء ولا يعاني ضررًا من الضرائب . وبعد

(٦) ج . ف . مونرو ، ١٩٧٥ .

أن يبني ندونيبي معبدًا كما أمره الرب، فإنه سيرسل له كتبًا وملابس وبنادق وخطاً للبرق. وتنبأ ندونيبي بأن خط البرق «سيكون وسيلة للاتصال فيما بيننا. وحالما يرسل لي الرب هذه الأشياء جميعًا سأتولى مسؤولية البلاد كلها». ولكنه لم يتول أية مسؤولية اذ ألقى مأمور الناحية القبض عليه قبل أن يكمل بناء المعبد، ونفاه الى سيو وهي جزيرة على الساحل الكيني. ولم يقدر لندونيبي أن يعود ثانية، فقد لقي حتفه في المنفى شأن الكثيرين من الدعاة النشيطين قبله وبعده. ومع رحيله انهارت الحركة، وهذا دليل على الدور الحاسم الذي اضطلع به القائد في هذه الحركة، شأنها في ذلك شأن الحركات الأخرى.

ولكن القضاء على ديانة المامبو لم يكن بهذه السهولة نفسها. وقد كانت هذه الحركة معاصرة «لنبوة» ندونيبي واكوتي التي استمرت من بعده. وترجع جذورها الى البغض الذي كان يكنّه اللوو والأباغوسي للسلطة الاستعمارية.

وكان هذا البغض يرجع الى حروب الاحتلال التي شنها البريطانيون على الأباغوسي في عامي ١٩٠٤ و١٩٠٨، وعلى اللوو في أليغو في الفترة من ١٩٠٨ إلى ١٩١٠[٧]، ولكنه ازداد عمقًا نتيجة لقيام البريطانيين بإرغام هؤلاء على العمل قسرًا في بناء الطرق وفي مزارع المستوطنين. كما كانت هناك، فضلاً عن ذلك، ضريبة الكوخ البغيضة التي كان يعاني وطأتها بوجه خاص المتزوجون بأكثر من زوجة. كذلك أدت الطريقة الأبوية للمبشرين الى اذكاء هذا الشعور بالنفور. وكما حدث في أوكامباني، أخذ الأباغوسي يتطلعون الى مقولات فكرية جديدة تمنحهم الأمل في رؤية أفضل للعالم. ووجدوا بغيتهم في عبادة «المامبو»، وهي عبادة تقليدية لروح البحيرة، بلغت ذروة تأثيرها في القرن التاسع عشر. وعادت هذه الديانة الى النشاط كحركة سياسية لمقاومة وجود الإنسان الأبيض في العقد الثاني من القرن العشرين. فقد تجلت روح المامبو هذه في عام ١٩١٣ وخاطبت شخصًا يدعى أونيانغو دوندي، ينتمي لعشيرة سيجي في أليغو، على النحو التالي:

«لقد اخترتك لتكون ناطقًا باسمي. فاذهب الى الافريقيين جميعًا، والى سكان أليغو على وجه الخصوص، وقل لهم إنني سأصبح منذ الآن ربهم. إن الذين اصطفيهم والذين يعترفون بي سينعمون بالخير الى الأبد. ولسوف تنمو المحاصيل التي يزرعونها من تلقاء نفسها، ولن تكون هناك حاجة للعمل. وسأجعل أعدادًا كبيرة من البقر والخراف والماعز تخرج من البحيرة لتكون ملكًا للمؤمنين بي. أما الكافرون فسيهلكون جميعًا وعائلاتهم وماشيتهم. إن الدين المسيحي فاسد ودعوته للمؤمنين به الى ارتداء الملابس أمر فاسد. وعلى أتباعي أن يطلقوا شعورهم وألا يغتسلوا قط. إن الاوروبيين جميعًا أعداء لكم، ولكن لن يمضي وقت طويل حتى يختفوا من بلادنا».

وكما هو الحال في أوكامباني، كانت الرسالة رسالة تنديد بالأوروبيين وإدانةً لأسلوب حياتهم. ولأن الرسالة كانت واضحة، ولأنها بوجه خاص كانت تنطوي على مزيج متناغم يجمع بين تأكيد صحة عقيدة دينية تقليدية وبين الوعي بالأحداث السياسية الأقرب عهدًا، فقد انتشرت الحركة بسرعة بالغة وانتقلت من أليغو في منطقة سيايا الى جنوب نيانزا حيث ظهرت في جوسي في عام ١٩١٤ على يد «نبي» آخر من «أنبياء» اللّوو وهو موسى وود أوما، الذي كان يعد «بشفاء كل العلل» ويتنبأ «بقرب رحيل الاوروبيين من كيسي لتعود الأرض بعد ذلك لأبناء البلاد وينعمون بالسلام».

وبالصدفة اكتسبت نبوءة الرحيل الوشيك للإنسان الأبيض طابع الحقيقة حين قام الألمان في عام ١٩١٤ بمهاجمة الخط الدفاعي البريطاني في بلدة كيسي، وعندئذ اعتقد الافريقيون أن النبوءة قد بدأت

(٧) ج. م. لونسدال، ١٩٧٧.

في التحقق ، وشاركوا في نهب المراكز الاستعمارية ومراكز المبشرين في المنطقة . وحين جاء الانتقام كان قاسيًا فظًا ، إذ قتل البريطانيون في سعيهم للقضاء على التمرد نحو مائة وخمسين شخصًا من الأباغوسي ، إلاّ ان ذلك لم يثن عزيمة أنصار عبادة المامبو الذين استمروا في نشاطهم خلال فترة ما بين الحربين على الرغم من عمليات القبض المعتادة ومن إصدار أحكام النفي – المتوقعة – على القادة . وخلال عملية القيام بمزيد من ترسيخ جذورها ، تداخلت عبادة المامبو في غوسيلاند مع عبادةٍ أعمق جذورًا في البلاد وهي عبادة ساكاوا . وكان ساكاوا أحد «أنبياء» الغوسي في القرن التاسع عشر حدد المتكهنون من الاباغوسي موعد عودته بمنتصف عام ١٩٢١ ، وبدأت «نبية» تدعى بونايريري في إقامة تنظيم لإعداد الناس لعودة ساكاوا . وكان رد الإدارة الاستعمارية هو تحطيم هذه الحركة ، مستخدمة في ذلك قانون إساءة استعمال المخدرات . ولكن ذلك لم يفت في عضد أتباع هذه العبادة فاستمروا على امتداد عامي ١٩٢١ و١٩٢٢ في الدعوة لديانتي ساكاوا ومامبو على السواء .

وعلى الرغم من تعرض هذه الحركات للاضطهاد على أيدي الإدارة الاستعمارية فقد استمرت في الازدهار بين الأباغوسي على امتداد فترتنا ، ولم يحل الاضطهاد والنفي والحظر دون استمرار أنصار المامبو في دعوتهم وفي إنشاد هذا المقطع المفعم بروح التحدي :

سابايي لاييسي سابايي
يا وورياند أنت راحل
يا جورج أنت راحل
سابايي لاييسي سابايي[٨] .

ولكن جورج (الإنسان الأبيض) لم يرحل كما هو معروف جيدًا كما لم تظهر مملكة مامبو الى الوجود . إلاّ أنه كان من المستحيل القضاء على روح المقاومة . فكل ما حدث هو أن تحولت الحركة الى حركة سرية ، ثم عادت وطفت إلى السطح في الخمسينات لتزعج الإدارة البريطانية .

وكان ظهور الكنائس الافريقية المستقلة، وهي الشق الثاني للمقاومة الدينية ، أمرًا له القدر نفسه من الأهمية . وقد نهضت بعض هذه الكنائس ، كما سبق أن رأينا في الفصلين الثاني عشر والعشرين ، بدور حركات الاحتجاج ضد السيطرة الاوروبية في الكنائس التابعة للبعثات التبشيرية . فكل هذه الكنائس كانت تستهدف تجاوز كنائس المبشرين وتقديم حلول تحقق – في نظرها – الخير للمجتمعات التي تخدمها . على أنه من المهم أيضًا بعد أن ذكرنا الهدف المشترك للكنائس المستقلة ، أن نحدد أنواعها العديدة التي ظهرت في شرقي افريقيا خلال تلك الفترة . فبعض هذه الكنائس كانت «أثيوبية» بمعنى أنها كانت تؤكد – كما سبق أن أوضح أساري أوبوكو – على قدرة الافريقيين على إصلاح أمورهم ، وعلى الحقوق السياسية للافريقيين . وكانت هناك كنائس أخرى تنتمي للمدرسة «الصهيونية» ، وتؤكد على حلول الروح القدس وعلى شفاء المرضى والتنبؤ . كما كانت هناك ، فضلاً عن ذلك ، اختلافات بين الكنائس المستقلة فيما يتصل بالعقيدة والطقوس والتنظيم والمطامع . ويمكن تحديد هذه الاختلافات على أفضل وجه من خلال حديثنا عن حركة الاستقلال .

وقد تناول الفصل السابع من هذا الجزء أقدم كنيسة افريقية مستقلة في هذه المنطقة وهي كنيسة نوميا

(٨) ب . أ . أوغوث وو . ر . أوتشينغ ، في : ب . أ . أوغوث (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٢ (أ) ، ص ١٧٣ .

لوو[٩]، التي أسسها في عام ١٩١٠ جوهانا أووالو، وهو عضو سابق في الجمعية التبشيرية للكنيسة الأنجليكانية سبق له أن اعتنق الإسلام قبل أن يتحول الى الكاثوليكية الرومانية، ولعله من المفيد أن نذكر أنه روى عن رؤية له صعد فيها الى السماء، وقد كتب عن هذا المكان:

«إنه مكان جميل. وكانت كل أمم الأرض ترغب في الدخول إليه ولكن الملائكة أغلقوا الأبواب. وحين تجمعت كل أمم الأرض أمام أبواب السماء، أدخل الملائكة اليهود أولاً ثم العرب. وبعد هؤلاء دخل جون أووالو والملك جبريل والملك رافائيل، وقد دخل ثلاثتهم معًا. وحاولت الأجناس البيضاء أن تدخل بعدهم ولكن الملائكة أغلقوا الأبواب في وجوههم، وطردوا البيض بعيدًا وهم يركلونهم بالأقدام».

لقد كانت رؤية أووالو السماوية، فضلاً عما تنطوي عليه من موقف واضح ضد البيض، تمثل في بعض جوانبها حصيلة تجاربه الدينية وخبراته المتنوعة.

وقد انتقلت هذه الحصيلة الى شعائر كنيسته الجديدة التي فرضت على أعضائها المتزايدين أن يمارسوا الختان ويلتزموا بالوصايا العشر، كما حرمت عليهم التدخين وشرب الجعة والرقص. وعلى ذلك، فان أووالو – كما لاحظ أوغوت[١٠] – لم يكن يرفض – من الناحية الجوهرية – الأديان الأجنبية، وإنما كان يريد فحسب أن يتقبلها الافريقيون بجعلها تتناسب مع تقاليدهم.

ولم تكن دون ذلك إثارة تلك الرسالة التي وجهتها كنيسة برج المراقبة الى الافريقيين في وسط افريقيا وجنوبي تنجانيقا (تانزانيا الآن) خلال سنوات الحرب العالمية الأولى وما بعدها وهي: «العالم يعيش أيامه الأخيرة. والامبراطوريات والدول الاوروبية العظمى أدوات في أيدي الشيطان مثلها في ذلك مثل الكنائس التاريخية. ولسوف يُطاح بهؤلاء جميعًا في معركة أخيرة فاصلة، ويصبح العالم عندئذ ميراثًا للمؤمنين الصادقين». وكان من السهل أن تجد هذه الرسالة آذانًا صاغية في روديسيا الشمالية (زامبيا الآن) حيث كان هانوك سيندانو يباشر دعوته مند عام ١٩١٧ فصاعدًا، ضد سلطة الرؤساء الذين عينتهم السلطات الاستعمارية وضد رجال الإدارة الاستعمارية والمبشرين. ولم يأت عام ١٩١٩ حتى كانت الحركة قد وصلت الى تنجانيقا وكسبت عددًا كبيرًا من الأنصار في مناطق الكاسنغا والمامبوي والأوفيبا والمبوزي (أنظر ١-٧). وتأزمت الأمور في عام ١٩٢٣ حين اتهم البريطانيون قادة الكنيسة بالإساءة الى سمعة كنائس بعثات التبشير، فقبضوا على سبعة عشر شخصًا وأودعوهم السجن. ولكن هذا لم يثن أتباع الكنيسة عن العمل لنشر الدين فاستمر في الانتشار على امتداد الفترة الاستعمارية، وذلك لأنه كان، مثل ديانة المامبو، دينًا جماهيريًا.

كانت حركة برج المراقبة محاولة لتقديم حلول لمشكلات السكان الريفيين المستعمَرين. فمن خلال رفض سلطة الرؤساء والمبشرين والموظفين البريطانيين وإقامة قرى جديدة للمؤمنين، كان أعضاء هذه الحركة يسعون الى إيجاد مجتمعات جديدة توفر لهم الشعور بالألفة. وكانت، شأن كنيسة نوميا، تسعى الى إقامة مجتمعات كاملة لتحل محل المجتمعات التي قضى عليها الاستعمار.

ولكن كنائس أخرى بدأت نشاطها على نطاق أضيق من تلك التي تناولناها آنفًا. وقد تميزت هذه الكنائس باهتمامها بقضية مفردة بعينها. فالكنيسة الوطنية الافريقية، التي ازدهرت في منطقة رونغوي ابتداءً من ثلاثينات القرن العشرين فصاعدًا، قد أقيمت خصيصًا كي تضم كل الذين طردوا من

(٩) أنظر الفصل السابع أعلاه، وانظر أيضًا أو. أودينغا، ١٩٦٧، ص ٦٨ و ٦٩؛ وب. أ. أوغوت، ١٩٧٤ (ب)، ص ٢٦٢ و٢٦٣.

(١٠) ب. أ. أوغوت، ١٩٧٤ (ب)، ص ٢٦٢ و٢٦٣.

كنائس بعثات التبشير بسبب «ارتدادهم» الى نظام تعدد الزوجات، ولكي تضم أولئك الذين لم ينضموا الى كنائس بعثات التبشير لأنهم كانوا متزوجين بأكثر من زوجة[١١]. وبالمثل أسست كنيسة ديني يا روهو (كنيسة الروح القدس) بين الأبالوبيا في كينيا في عام ١٩٢٧ بعد أن انشقت على إرسالية الأصدقاء الافريقية[١٢]. وكان أتباع كنيسة ديني يا روهو يرون أن الإنسان لكي يعتبر نفسه مسيحيًا لا بد له أن يتقبل «التعميد بالروح القدس». والحديث «بألسنة» والاعتراف عن طواعية بالخطايا.

وكان التأكيد على أهمية «التعميد بالروح القدس» هو الذي دفع أيضًا ألفايو أودونغو مانغو (أنظر الشكل ٢٦-٢) الى تأسيس كنيسة جوروهو (الروح القدس)[١٣] بين اللوو في عام ١٩٣٢. ولكن على الرغم من أن كل كنيسة من هذه الكنائس قد أسست نتيجة لشكوى بعينها، فإنها طورت بعد ذلك مذهبًا وطقوسًا خاصة بها وأقامت تنظيمها الخاص لتستخدمه في الكفاح، وفقًا للتجارب التاريخية المحددة التي مرت بها كل كنيسة منها.

وإذا كانت سلطات استعمارية كثيرة قد اعتبرت حركات الاحتجاج هذه مجرد «ردود فعل سلبية عاجزة»[١٤]، فقد كانت في واقع الأمر دليلاً على قوة وحيوية الروح الافريقية، كما أنها أرست الأساس للحركات الوطنية الجماهيرية في السنوات التالية. وعلى الرغم من أنها لم تحظ في كثير من الأحيان بما تستحقه من تكريم في تاريخ الحركة الوطنية الافريقية، فانها كانت بمثابة «الأعمام غير الشرعيين» للحركة الوطنية الافريقية، إذا جاز هذا التعبير. وكان الشعب والجماهير الريفية هم القوة الأساسية التي استمدت منها التأييد.

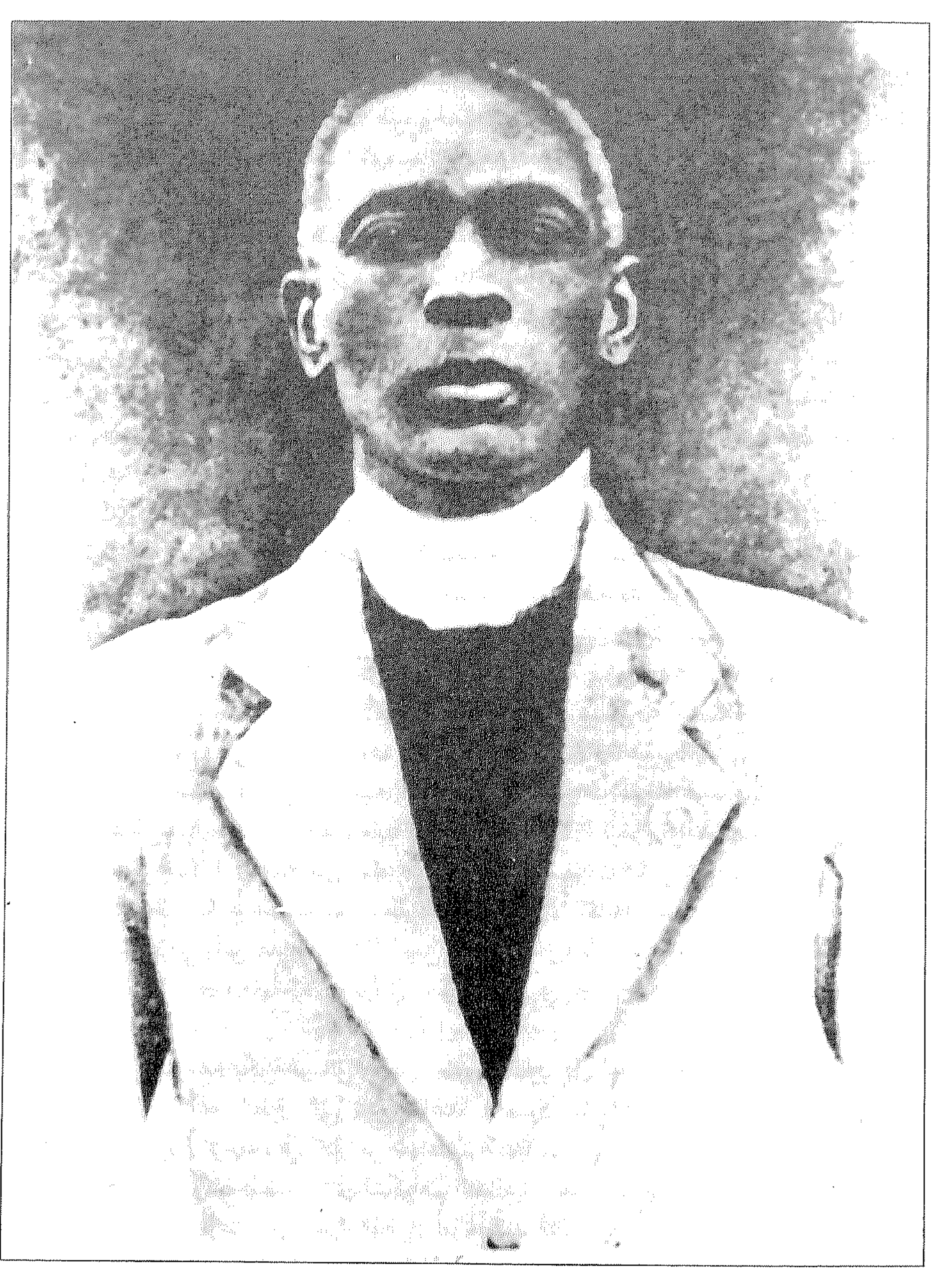
جمعيات الشباب

أفردت الكتابات التاريخية الحديثة مكانًا بارزًا لدور الصفوات المتعلمة، «الأسومي» أو «ابجوسومو»، في تطور السياسة الافريقية خلال تلك السنوات[١٥]. وقد ضمت هذه المجموعة الحديثة النشوء ذلك العدد القليل من الرجال (فنادرًا ما كانت تضم نساء) الذين تخرجوا من مدارس المبشرين مثل مدارس ماسينو وبودو وتوغوتو وزنجبار، وأصبحوا فيما بعد مدرسين ومعلمي دين وكتبة وحرفيين.

وإذا كان هؤلاء يعارضون الرؤساء المعينين من قبل السلطات الاستعمارية ويعارضون الإدارة المحلية، فقد قاموا بتنظيم جمعيات شبابية لتكون حركات احتجاج يشنون من خلالها حملاتهم السياسية. ومن هنا كان لهذه الجمعيات عدد غفير من الأنصار وكان أبرزها جميعًا جمعية شباب الباغندا التي كان لها شأن كبير في معارضة الرؤساء وكاباكا البوغندا. كما نهضت جمعية شباب الكافيروندو بدور على هذا القدر نفسه من الأهمية في تعبئة الفلاحين في نيانزا. وكان هناك أيضًا الجمعية العامة للكيكويو، التي اشتهرت بعملها الدؤوب وقدرتها التنظيمية خلال تلك السنوات. وعلينا الآن أن نرى كيف تطورت هذه الجمعيات.

---

(١١) ت. أو. رانجر، بدون تاريخ، ص ١٦ الى ٢٠.
(١٢) أو. أودينغا، ١٩٦٧، ص ٦٩.
(١٣) ب. أ. أوغوت، في: ك. ج. كنغ و أ. سالم (مشرف على التحرير)، ١٩٧١.
(١٤) ج. س. كولمان، مقتبس في: ج. م. لونسدال، ١٩٦٨ (ب)، ص ١٢.
(١٥) أ. م. كاراني، ١٩٧٤؛ ب. أ. كيبكورير، ١٩٦٩؛ ج. ب. ماكغريغور، ١٩٦٧؛ إي. ن. كيامبو وأ. ج. تيمو (مشرف على التحرير)، ١٩٦٩، الفصل السادس.



الشكل ٢-٢٦ : القس ألفايو أودونغو مانغو كاكونيا، مؤسّس كنيسة جوروهو (كنيسة الروح القدس) عند قبائل اللوو (كينيا) في عام ١٩٣٢.
(الصورة : دار نشر شرق افريقيا المحدودة، حقوق الطبع محفوظة).

فقد نشأت جمعية شباب الباغندا ، مثلاً ، نتيجة للتوترات الأساسية بمجتمع الغاندا في ذلك الحين. إذ يمكن أن يقال – بوجه عام – إن المنافسة السياسية في بوغندا كانت بالغة الحدة خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين. وقد نجمت هذه الحدة عن عوامل معينة ، كان أولها وضع قانوني أنشأه المستعمرون البريطانيون ورؤساء الباغندا البروتستانتيون ، وقد ارتكز هذا الوضع على اتفاقية البوغندا لعام ١٩٠٠. فقد أنشأت هذه الإتفاقية ، التي سبق مناقشة جوانبها الاقتصادية في الفصل السابع ، ضمن أمور أخرى ، علاقة تعاهدية بين البريطانيين وطبقة الباغندا الحاكمة. ومن خلال هذه الإتفاقية تمتع البوغندا بقدر من الاستقلال الذاتي يزيد عما كان متاحًا لسائر أجزاء شرقي افريقيا ، كما كفلت الاتفاقية الحماية الخارجية للبوغندا ، مما جعل النشاط السياسي للباغندا يتجه نحو العكوف على المشكلات الداخلية ، وبحيث أصبحت القضايا المطروحة هي القضايا التي تهم مجتمع الغاندا وتتصل به اتصالاً وثيقًا. وكان المحرك الداخلي لهذا النشاط هم الرؤساء. فقد كان على أولئك السادة ، بوصفهم المنتفعين من الاتفاقية بعد أن حصلوا على امتيازات وحقوق شخصية ورسمية بالغة الأهمية ، أن يتحملوا وطأة النقد القاسي الموجه اليهم سواء من رؤساء العشائر التقليديين (الباتاكا) أو الفلاحين (الباكوبي) أو «الشباب». ولما كان كاباكا بوغندا (ملكها) أكبر مستفيد من الاتفاقية ، فإن عيون الشباب وألسنتهم وأقلامهم المتسائلة لم ترحمه. والحق أنه كان هناك من الأسباب ما يدعو لنشوب شقاق سياسي في ذلك المجتمع ، لأن الإتفاقية وما ترتب عليها من نشوء طبقات اجتماعية جديدة فيه قد أثارت سخط جماعات كثيرة : المسلمين والكاثوليك والباتاكا والباكوبي. وكان سلوك الرؤساء المعينين حديثًا يفسح المجال لنقد كثير ، وقد أخذت شعبيتهم في التدهور على نحو متزايد في السنوات التالية لعام ١٩١٨. فلأنهم لم يكونوا زعماء تقليديين بل موظفين خاضعين للإدارة الاستعمارية ، فقد راحوا يسخرون – لصالح أسيادهم الجدد – بعلاقة «التابع والمتبوع» التي كانت موجودة من قبل في بوغندا الإقطاعية ، كما أنهم – بوصفهم عملاء للاستعمار – كانوا يحملون في بعض الأحيان مسؤولية بعض التغيرات غير المرغوب فيها في أساليب الحياة التقليدية والتدخل فيها. فقد كان يطلب منهم – على سبيل المثال – فرض قواعد الصحة والوقاية الصحية التي لم تكن تلقى قبولاً لدى الفلاحين. وقد استغل أعضاء الصفوات الذين تلقوا تعليمًا غربيًا والذين لم تنجح السلطة الحاكمة في استقطابهم – هذا التذمر استغلالاً كاملاً.

وكان الشباب على رأس هذا التمرد [١٦] . ومن أبرز هؤلاء ز. س. سنتونغو ، كاتب المنشورات البليغ الذي نظم جالية الباغندا المهاجرة في نيروبي. وقد أسس في عام ١٩١٩ جمعية شباب الباغندا التي كانت أهدافها :

أ) النهوض بأوغندا بكل الوسائل ؛ ب) مد يد العون الى المحتاجين من البوغندا الذين يعانون العوز ؛ ج) إيجاد أنجع الطرق التي تتيح للباغندا الحصول على التعليم.

وقد هاجم هؤلاء الزعماء ، في كثير من شهاداتهم وكتاباتهم ، الرؤساء في بوغندا واتهموهم بسجن الناس دون محاكمة. وكان المصدر الثاني لشكواهم اقتصاديًا : فقد كانوا يريدون الغاء القيود العديدة التي فرضتها حكومة محمية أوغندا على تجارة القطن. أما مطلبهم الثالث فقد كان نابعًا من طبيعتهم كشباب جديد ، إذ كانوا يطالبون بالنهوض بمرافق التعليم الموجودة وفتح مدارس حكومية والتوسع في تعليم البنات وفتح معهد للتعليم العالي في بوغندا.

وإذا كانت هذه بداية متواضعة ، فقد أصبحت جمعية شباب بوغندا أكثر تمردًا خلال السنوات

(١٦) د. أ. لوو ، ١٩٧١ ، ص ٥٣ الى ٥٥.

الثلاث التالية. ولم يأت عام ١٩٢١ حتى كانت الجمعية قد أصبحت عنصرية ومناهضة للآسيويين. فقد كان الآسيويون هم كبش الفداء الذي حملوه مسؤولية المتاعب الاقتصادية لتلك الفترة. فكتب ز. ك. سنتونغو في ذلك العام في صحيفة أوغندا هيرالد يتهم الآسيويين بأنهم المستغلين المباشرين للافريقيين. «من غير الهنود يستغلنا؟ هم الذين يقومون بعد ذلك بتهريب نقودنا التي كسبناها بشق الأنفس الى الهند لمصلحتهم، فيسرقوننا مرتين. إن المجهود الهندي ليس سوى وسيلة لتضليل السكان الوطنيين». وبحلول عام ١٩٢٢، كانت جمعية شباب الباغندا قد أصبحت معادية للملكية أيضًا، فأخذت تهاجم الرؤوساء والكاباكا (الملك)، وتوصي بضرورة تحويل أوغندا الى جمهورية. في ذلك العام كتب يواسي بايتو وجوسوا نالوما ويوسفو موكاسا، وكان ثلاثتهم مساعدين طبيين بمستشفى ناميريمبي تخرجوا جميعًا من مدرسة بودو الثانوية، خطابًا يهاجمون فيه الكاباكا داودي شوا بحجة فساده الأخلاقي وفشله في إدارة القصر (لوبيري) على الوجه السليم ومساندته للرؤساء. «إن الكاباكا شخص لا قيمة له» وأنهوا خطابهم بالمطالبة بدستور لبوغندا. وبطبيعة الحال ما كان للكاباكا أو الرؤساء أن يتركوا هؤلاء لشأنهم بعد هذا كله. فشنوا حملة للتشهير بهذه العناصر وبدأت بأن أصدر اللوكيكو (المجلس التشريعي) قانونًا يحرم المس بكرامة الكاباكا، بحجة أن ذلك يخالف العرف التقليدي، ويجعل السجن عقوبة لهذه الجريمة. وقد وقع كاتبو الخطاب الثلاثة تحت طائلة هذا القانون، وصدر الحكم بسجنهم جميعًا في يوليو/تموز ١٩٢٢ عقابًا لهم على الخطاب الذي كتبوه. وفضلاً عن ذلك، قام الكاباكا داودي شوا بنفسه في السنوات التالية بكتابة منشورات يسعى بها لكسب التأييد الشعبي بمهاجمة المثقفين الشبان، الذين اتهمهم «بالترويج للأفكار الأجنبية»[17]. وقد أدى هذا الهجوم المزدوج، الى جانب استقطاب بعض أنصار الجمعية بتعيينهم في بعض المناصب الرئاسية القليلة الشأن، الى تقويض تضامن المنظمة التي أخذت قوتها تخبو باطراد.

أما الجمعة الخيرية لدافعي الضرائب[18] الكافيرونديين فهي نتاج كلاسيكي لأثر المبشرين. وكانت المنظمة التي انبثقت عنها هذه الجمعية هي جمعية شباب الكافيروندو التي أفسدتها جهود المبشرين، والتي كان قد أنشأها خريجو مدرسة ماسينو في نيانزا في النصف الثاني من عام ١٩٢١. وكانت القضية المطروحة هي التغير الذي طرأ في عام ١٩٢٠ على وضع الإقليم، فتحول من «محمية شرق افريقيا البريطانية» الى مستعمرة للتاج سميت «مستعمرة ومحمية كينيا». وقد اشتم قادة الجمعية في هذا التغيير محاولة تنذر بالسوء من جانب البريطانيين لتغيير وضع الافريقيين، ربما أيضًا الى تعريض أراضي غربي كينيا للاستيطان الاوروبي. وقد اقترن هذا القلق الناجم عن تغيير وضع الإقليم مع الشكاوى المحلية ليفضي الى اندلاع إضراب في مدرسة ماسينو. وقد شارك في هذا الاضراب جوناثان أوكويري وجرميا آوري وروبين أومولو وسيمون نيندي بصفتهم مدرسين فيها. وسرعان ما تواترت الأخبار عن عقد اجتماع عام في لوندها لمناقشة شكاوى اللوو والأبالوييا.

وعقد هذا الاجتماع في ٢٣ ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٢١، وأسفر عن إنشاء جمعية شباب الكافيروندو واختيار جوناثان أوكويري رئيسًا له وبنجامين أوور غومبا أمينًا وسيمون نيندي أمينًا للصندوق. والأهم من ذلك أن الاجتماع أصدر قرارات تدعو - ضمن أمور أخرى - الى إنشاء مجلس تشريعي مستقل لنيانزا بوصفها وحدة إدارية مستقلة بذاتها وأن يكون لهذا المجلس رئيس افريقي منتخب، والى انتخاب رؤساء أعلى سلطة لوسط وجنوب نيانزا، والغاء نظام الكيباندي (بطاقات الهوية) المقيت،

(١٧) المرجع السابق، ص ١٠٤ إلى ١٠٨.

(١٨) م. أوكارو - كوجوانغ، في: ب. ج. ماكينتوش (مشرف على التحرير)، ١٩٦٩.

وتخفيض ضريبة الكوخ وضريبة الرأس وإعفاء النساء من الضرائب ، وزيادة الأجور ، وإلغاء وضع مستعمرة التاج والعودة الى وضع المحمية ، وتسليم حجج ملكية الأرض للأفراد ، وإلغاء السخرة وحل معسكرات العمل في يالا ورابور ونياهيرا وباب أونديتي وبناء مدرسة حكومية في نيانزا الوسطى . وفي أعقاب ذلك ذهب وفد لمقابلة المفوض الاقليمي لعرض هذه القرارات . ثم طلب الوفد بعد ذلك مقابلة الحاكم كي يقدم هذه القرارات اليه شخصيًا . ورفض المفوض أن يقابلهم في المرة الأولى ثم في المرة الثانية ، ولكن مع تصاعد التوتر جاء الحاكم في النهاية ليقابل مقدمي العريضة في نياهيرا في ٨ ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٢٢ . وعلى الرغم من عدم إجابة أي مطلب من المطالب على الفور ، فان الدرس الذي تمخضت عنه تجربة المواجهة هذه كان هو ما أظهرته هذه الصفوة الناشئة من قدرة فئة على تعبئة الجماهير . وكان ذلك راجعًا الى تعبيرهم عن الهموم المحلية لتلك الجماهير ، ومن هنا اتجهت السلطات نحو اللجوء الى عمل أبوي ذي صفة استعمارية وأسندوا هذه المأمورية الى مبشر قبل القيام بها وهو رئيس الشمامسة أوين . وكان قادة جمعية شباب الكافيروندو يعتقدون في عام ١٩٢٣ أنه يمكن أن يكون وسيطًا جيدًا بينهم وبين السلطات . وقد اغتنم أوين من جانبه هذه الفرصة ليفرض وصايته عليهم ويحولهم الى مواطنين « ملتزمين بالقانون » . وفي يوليو/تموز ١٩٢٣ سلموا رئاسة جمعية شباب الكافيروندو ، أو « بني أواشو » — وهو اسمه الشعبي الأكثر شيوعًا — الى رئيس الشمامسة أوين .

وشرع أوين على الفور في العمل لتحويل المنظمة الى منظمة محترمة بتخريبها من الداخل . ومن هنا ، حول قاعدة تأييدها من الجماهير الى الصفوات . وانتقل من تحريض الجماهير الى مطالب جديدة من أجل مساكن أفضل وطعام أفضل وملبس أفضل وتعليم أفضل ووقاية صحية أفضل . وكثيرًا ما كان يطلب من الاعضاء أن ينشدوا أناشيد ، تشبه التراتيل الكنسية ، يتعهدون فيها بعدم إلقاء القاذورات في المياه الجارية ، وبأن يقتلوا عددًا معينًا من الفئران في الاسبوع ، ويغرسوا مائتي شجرة في السنة ، وبألا يخلطوا بول الأبقار باللبن (وهو من الأطعمة التقليدية الشهية) ، وبأن يقوموا ببناء مراحيض ويصنعوا سريرًا لكل كوخ في القرية ، وبأن يتجنبوا السُكر وبألا يشجعوا الفتيات على الزواج قبل سن السادسة عشرة .

وبتعبير آخر ، استطاع أوين أن ينزع الشوكة السياسية الجماهيرية لهذه الجمعية التي أصبحت تحمل منذ ذلك الحين اسمًا لا ضرر يمكن أن ينتج عنه هو الجمعية الخيرية لدافعي الضرائب الكافيرونديين » . وأخذ أوين يشجع القيادة ، التي أصبحت الآن محايدة ، على كتابة مذكرات الى السلطات كلما كانت هناك شكوى سياسية ، وينظمها في هذا الاتجاه . وكانت هذه المذكرات في كثير من الأحيان تعكس الحقيقة بدقة مما جعل الإدارة الاستعمارية في حيرة . إلا أن صدورها من قبل النخبة أضفى عليها طابعًا خاصًا يتسم كذلك بالشكلية مما جعلها عديمة الجدوى . وأصبحت المذكرة وسيلة الكفاح الاساسية خلال تلك الفترة ، الى الحد الذي جعل الناس يطلقون على قادتها اسم « جو — ميموراندوم » (جو — مذكرة)[١٩] .

وزادت الجمعية عجزًا على عجز بانقسامها الى فريقين ، فريق اللوو وفريق الأبالويا ، في عام ١٩٣١ . وظل جناح اللوو يعرج تحت قيادة أوين حتى عام ١٩٤٤ ، بعد أن خبا توهج موقفه النضالي نتيجة لتدخل أوين وتعيين قادته الراديكاليين في مناصب محترمة : فعين كل من جوناثان أوكويري وأودندو رئيسًا ، وعين نيندي في المجلس الأهلي المحلي ، وعيّن أبيندي ممثلاً لنيانزا في اللجنة المشتركة المختارة لتحقيق وحدة أوثق في شرق افريقيا . وكان هناك متمردون مثل أدوو نياندوجي وجون وبول أولولا . وكان الأخير ، وهو من مواطني أليغو ، نشيطًا بوجه خاص ابتداءً من عام ١٩٢٧ وما بعده في غرفة كيسومو

(١٩) أو. أودينغا ، ١٩٦٧ ، ص ٦١ إلى ٩٤.

التجارية. ولكن هذه الجهود كانت تتجه نحو الشكاوى الاقتصادية للبورجوازية الصغيرة ، وكانت بعيدة الشقة عن البرامج السياسية الشاملة في اوائل العشرينات من القرن العشرين. ومع ذلك ، وعلى الرغم من هذا كله ، فقد كانت الجمعية الخيرية لدافعي الضرائب الكافيرونديين مثلاً استلهمته منطقة مجاورة.

وكانت هذه المنطقة المجاورة هي أوغندا الشرقية ، حيث أسس إريسا ماسابا جمعية البوجيشو الخيرية في أوائل العشرينات. وكان هدف الجمعية هو التخلص من وكلاء الباغندا وتنصيب قيادة محلية ، الى جانب تعهدها بالعمل «من أجل النهوض بالبوجيشو» ، ومراقبة المستوطنين في كينيا عن كثب حتى لا يتعدوا على أراضي البوجيشو في مناطق جبل إيلغون. وكان من المنظمات الأخرى التي عاصرت منظمة ماسابا وسعت بوجه عام الى نفس أهدافها ، جمعية شباب الباغويري التي أنشئت لمقاومة استيلاء الباغندا على الأراضي حول بلدة مبالي ولتعليم الأعضاء «كيف يتعلمون كيفية القيام بالتدريس على الوجه الصحيح ، وكيف يزرعون محاصيلنا على الوجه الصحيح».

وكانت المنظمة الأكثر عنادًا وصلابة خلال تلك الفترة هي «جمعية الكيكويو المركزية» ، وهي حركة عبرت عن هموم فلاحي الجيكويو ابتداءً من عام ١٩٢٤. وقد اتخذت الرابطة مقرًا لها في كاهوهيا التي بدأ فيها نشاطها بقيادة جوزيف كانغيتي وجيمس بيوتاه. أما عن الهدف الذي كانت تعمل من أجله هذه الحركة ، فقد لاحظ بيوتاه ما يلي[٢٠] :

«لقد كان الهدف الذي نسعى اليه في جمعية الكيكويو المركزية هو استرداد الأرض التي أخذها منّا الأوروبيون».

ولكن من هم الأعضاء الذين كانت تضمهم الجمعية؟ لقد كانت جمعية الكيكويو المركزية منظمة تمثل تلك العناصر من الجيكويو التي لم تتقبل تقبلاً كاملاً الأفكار والممارسات التي قامت عليها السيطرة الأوروبية. وكانوا في نظرتهم للتغير أكثر نضالية من الرؤساء الخاضعين للنظام السائد ومن تلاميذ المبشرين. وباختصار كانت الجمعية تقف موقف المعارضة. ولكن ما الذي كان يعارضه أعضاؤها؟ إن من الصعب الإجابة على هذا السؤال بدقة لأن قادة الجمعية لم يتمكنوا قط من تحديد أهدافهم بأي قدر من الدقة. إلاّ أنهم كانوا يعارضون – بوجه عام – مظاهر الجور الناجمة عن الوضع الاستعماري بقدر ما تتجلى في مجتمع الجيكويو. وكانوا لا يفتأون يهاجمون الإهانات العنصرية التي كان يعانيها الجيكويو نتيجة للاستعلاء الثقافي للحكام البيض وما يقترن به من سياسات وتصرفات كثيرة ممقوتة من جانب الإدارة الاستعمارية.

ولعلنا نستطيع أن نستشف شيئًا ما عن مواقفهم من قائمة الشكاوى التي قدمها قادة جمعية الكيكويو المركزية الى الحاكم حين زار هذا الأخير مورانغا في عام ١٩٢٥. فقد تضمنت هذه الشكاوى احتجاجًا على مرسوم أراضي التاج الصادر سنة ١٩١٥ والذي أخضع كل الحائزين الافريقيين لمشيئة التاج. كما طالبوا بالإفراج عن هاري توكو ، وتعيين رئيس أعلى «تكون له سلطات قضائية ليفصل في قضايانا ، كما ينبغي أن يكون قد حصل على قسط وافر من التعليم ومنتخبًا من أغلبية أبناء شعبنا». وتناولت العريضة أيضًا المشكلات المحلية التي خلقتها الإدارة الاستعمارية مثل إجبار السكان على بناء أكواخ صحية لمنع الأوبئة وتحريم زراعة القطن والبن على الافريقيين. وفي النهاية طرحت العريضة برامج لإصلاح الأوضاع ، فطالبت الإدارة بتوسيع تسهيلات تدريب الممرضين ، وبناء مدرسة ثانوية وإنشاء مدرسة للبنات. ولم تأبه السلطات الاستعمارية كثيرًا لهذه المطالب.

---

(٢٠) ج. سبنسر ، ١٩٧١ ، ص ٩٤.

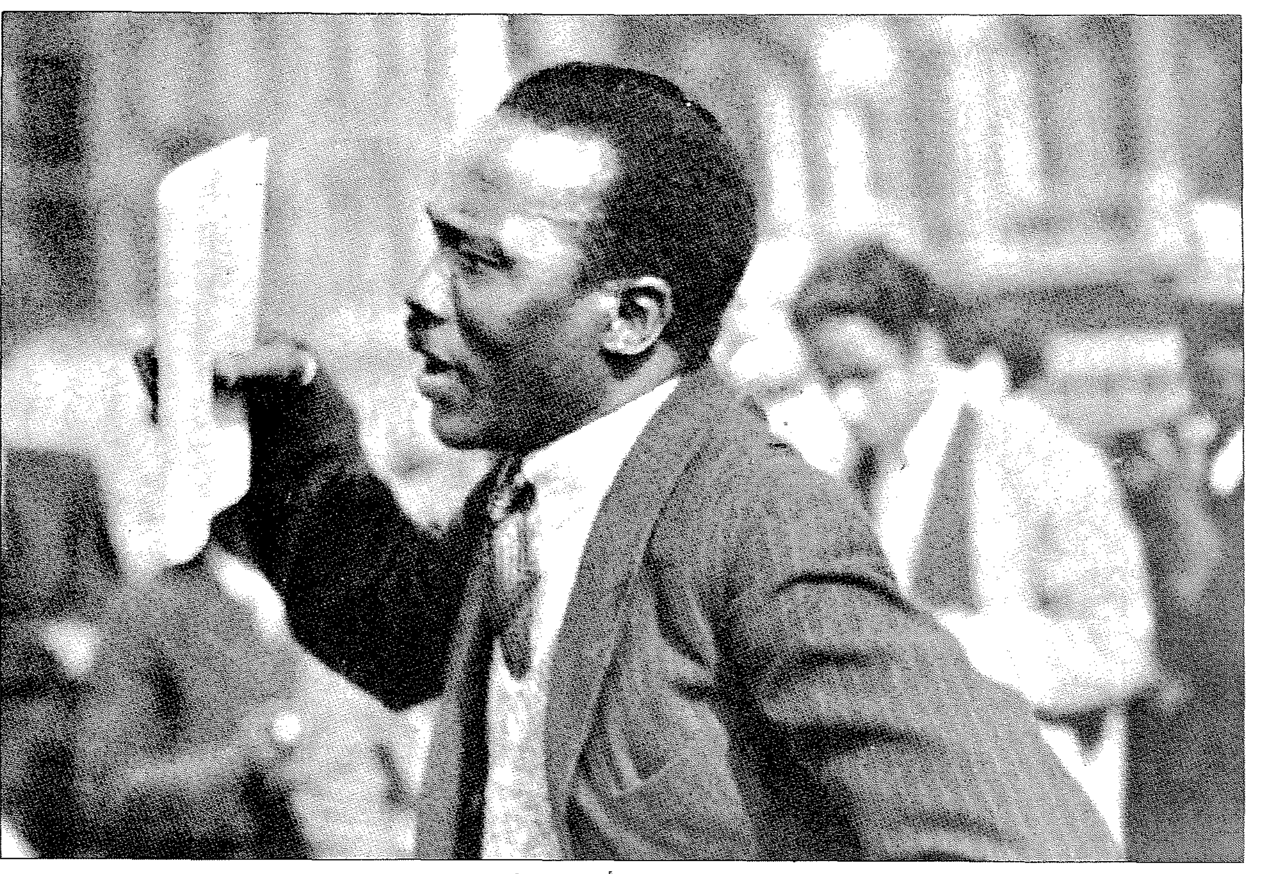
ولكن الإزدراء الرسمي لم ينل من عزيمة أولئك القادة. ومع حلول عام ١٩٢٧ ، كان قد حدث نوع من التقارب مع ساسة الكيامبو حين طلبت الجمعية من جومو كينياتا أن يتولى منصب الأمين العام. وتولى كينياتا هذا المنصب في العام التالي.

وتحسن وضع جمعية الكيكويو المركزية في العامين التاليين لأسباب محلية ودولية على السواء. فقد أسفرت الجهود التي بذلها كينياتا كأمين للحزب عن نهضة ثقافية. وفي مجرى الجهود التي بذلها كينياتا لبناء رصيد من التأييد الجماهيري للجمعية ، دعا الجيكويو من خلال صحيفة «مويغويثانيا» التى أسسها ، والتي كانت تصدر بلغة الجيكويو ، الى الاعتزاز بتراثهم الثقافي. وكانت صفحات مجلة الويغويثانيا الشهرية تحفل بالأحاجي والأمثال والقصص التي شجعت القراء على الإحساس بالانتماء الى الجيكويو. كما كانت الصحيفة تروي الأنشطة اليومية لجمعية الكيكويو المركزية بالتفصيل مما جعلها محلاً لاهتمام القراء. وقد تضاعفت هذه النهضة الثقافية كثيرًا حين ثارت في العام التالي معركة فكرية كبرى فيما بين الكنائس في بلاد الجيكويو. وكانت القضية موضع الخلاف هي ختان البنات التي سبق لنا مناقشتها في الفصل العشرين.

وكان هذا العقد أيضًا هو عقد إقامة جومو كينياتا في لندن. وقد أخذ الجيكويو ، ابتداءً من عريضة الشكوى وتقرير الوقائع اللذين قدّمتهما جمعية الكيكويو المركزية الى لجنة هيلتون يونغ في عام ١٩٢٨ ، يضعون المظالم المتصلة بالأرض في صدر مشكلاتهم. وكان كينياتا عضوًا في وفد الجمعية الذي أدلى بشهادته أمام هذه اللجنة. وقد ركز تقرير الوقائع المذكور على جوهر شكواهم حين قال «لقد حاولنا عدة سنوات أن نحصل من الحكومة على حجج ملكية لأرضنا ، ولكننا لم نحصل عليها وليس بوسعنا أن نعرف ما إذا كانت هذه الأرض أرضنا أم أرض التاج»(٢١) . وقد أكد كينياتا مرة أخرى هذا الحرص على ضمان حيازة الأرض في «المعازل» الافريقية حين أرسلته جمعية الكيكويو المركزية الى لندن في عام ١٩٢٩ للإعراب عن مطالبها (أنظر الشكل ٣-٢٦). وفي لندن لخص كينياتا أهداف الجمعية بأنها تتمثل في تأمين الجيكويو على أراضيهم ، وتوفير مزيد من تسهيلات التعليم العملي ، وإعفاء النساء من ضريبة الكوخ ، وتشكيل المجلس التشريعي من ممثلين منتخبين. وقد تم التركيز على هذه المطالب بقوة بعد ذلك بعامين حين دعي الافريقيون للادلاء بما لديهم أمام لجنة أراضي كينيا التي شكلت نتيجة لتوصية أصدرها البرلمان في عام ١٩٣١ ببحث مشكلات الأرض الافريقية. وقامت الجمعية بدور فعال في مساعدة بطون (مباري) الجيكويو على إعداد بياناتهم. وحين صدر تقرير اللجنة ، قامت الجمعية بتعبئة كل مجموعات الجيكويو السياسية لكتابة مذكرة اجماعية برفض التقرير والاحتجاج عليه. ولما كانت هذه الاحتجاجات لم تلق أذنًا صاغية ، فقد احتلت مسألة الأرض المكان الذي احتلته في صدر النشاط السياسي للجيكويو مما أدى الى اندلاع حرب الماو ماو بعد ذلك بعقدين.

على أن هذه الجمعيات «الشبابية» وإن كانت لم تنجح في تحقيق أهدافها فان من الظلم أن نقول إنها أخفقت. فعلى الرغم من أن النظام كان لا يفتأ يقوض فعاليتها باستقطاب بعض قادتها وسجن البعض الآخر ، فان تراثها الباقي يتمثل في أنها عبرت عن تذمر الافريقيين ضد النظام الاستعماري مستخدمة أساليب مثل كتابة المنشورات وقدرات مثل القدرة على التحدث بالانجليزية والسواحيلية لكشف المثالب الأساسية للاستعمار.

(٢١) سي. ج. روزبيرغ وج. نوتينغهام، ١٩٦٦، ص ٩٤.



الشكل ٣-٢٦ : جومو كينياتا (حوالى ١٨٩٠ – ١٩٧٨) المكافح الوطني الكيني وأول رئيس لكينيا المستقلة، ١٩٦٣ – ١٩٧٨.
(الصورة : جمعية الكومنولث، حقوق الطبع محفوظة).

جمعيات تضم فئات محددة من السكان

كانت الجمعيات الفئوية التي تشكلت خصيصًا لعلاج قضية الحدود ، من الكثرة والتنوع بحيث تستعصي على الحصر . فقد حددت الأنظمة الاستعمارية الحدود الإقليمية لكينيا وأوغندا وزنجبار والصومال في الفترة السابقة لعام ١٩٣٣ . ولكن السادة الاستعماريين ، في محاولاتهم لتنظيم الإدارة الداخلية في الأقاليم ، أقاموا حدودًا بين الأقاليم والمناطق والمراكز والبلدان كما أقاموا حدودًا فرعية داخل المراكز والبلدان كانت تمزق أوصال كثير من الجماعات والعشائر والبطون العرقية . وفي كثير من الحالات كانت الأراضي المملوكة لاحدى المجموعات تعطى لملاك جدد ليست لهم أية دعاوي تقليدية بالنسبة لهذه المناطق . وكانت النتيجة في كلتا الحالتين هي التذمر والهياج ، سواء من أجل استعادة الأرض المفقودة أو من أجل التمكن من الانضمام الى أبناء العشيرة في موقع فرعي آخر ، أو من أجل الحصول على حدود إدارية متميزة بإقامة موقع فرعي يضم – على وجه التحديد – أبناء عشيرة معينة أو بطن معين من هذه العشيرة . وكان نطاق التذمر محليًا . ولكن حدة هذه الاضطرابات الفئوية والحاحها كانا من القوة بحيث لم تستطع الإدارة الاستعمارية تجاهلها . وفضلاً عن ذلك ، وجد كثير من « الرجال الجدد » أدوارًا يقومون بها في هذه المنازعات الداخلية : مثل اعداد البيانات ، ورفع الدعاوى أمام المحاكم وكتابة المذكرات الى مفوض الناحية أو الحاكم الاستعماري أو حتى وزير المستعمرات . وكانت إمكانية اللجوء الى العنف بين الفرق المختلفة كبيرة دائمًا في هذه المنازعات ، وكانت تنتهي نهايات مؤلمة في بعض الاحيان .

وتمثل جمعية أبناء عشيرة الكاغر – وهي إحدى عشائر اللوو في أوغينيا (بالضفة الجنوبية لنهر نزويا)[٢٢] – التي أقامها في عام ١٩٣٢ أبناء هذه العشيرة المتحدثة بلغة اللوو بغية استرداد « أرضهم المفقودة » من جيرانهم الوانغا ، نموذجًا لنزاع من هذا النوع نشب على نطاق ضيق جدًا . وعلى خلاف هذا النموذج ، كانت لجنة موبيندي بانيورو [٢٣] تسعى سعيًا دؤوبا كي تسترد من الباغندا مقاطعات هوياغا وبوغا نغايزي وبوويكولا وبورولي وروغونجو لإعادتها الى مملكة بونيورو في أوغندا . وقد تعذر على المستعمرين – بوجه عام – إجابة مطالب الجمعيات الفئوية . وكان عدم إجابة هذه المطالب هو الذي أدى – على وجه التحديد – الى تحول هذه الجمعيات الفئوية الى ممارسة السياسة ذات البؤرة المحلية . ولم يعر الانجليز ، بسبب تعنتهم ، هذه الأنشطة اهتمامًا إذ اعتبروها في مجملها نوعًا من « الفتينا » – أي الفتن الصغيرة . ولكن الصراع بين الزمر المختلفة هو – على أية حال – قوام السياسة المحلية .

جمعيات إصلاحية ونقابات

كانت الجمعيات التجارية الكثيرة التي أسسها المزارعون ورجال الأعمال الافريقيون خلال تلك الفترة ذات أهمية سياسية ثانوية . وفي كثير من الأحيان كانت هذه الجمعيات تقام لأغراض محددة ، ثم لا تلبث ، نتيجة للمضايقات اليومية للوضع الاستعماري ، أن تجد نفسها وقد تحولت الى أداة لمعارضة كل مظالم النظام الاستعماري في منطقتها . وهكذا أصبحت الأنشطة اليومية لهذه الجمعيات موضوعًا للنزاع بين القيادات الجماهيرية والممثلين المحليين للإدارة الاستعمارية . ومن أمثلة ذلك جمعية زراع (البن) الأهليين في

---

(٢٢) ب. أ. أوغوت ، في : ك. ج. كنغ وأ. سالم (مشرف على التحرير) ، ١٩٧١ .

(٢٣) ج. ب. كيّون ، ١٩٧٠ .

كليمنجارو التى أنشئت في عام ١٩٢٥ «لحماية مصالح زراع البن الأهليين على جبل كليمنجارو والنهوض بها»[٢٤] . فنتيجة للمخاوف التي أثارها لدى المستوطنين الاوروبيين الضغط الافريقي المنظم ، من ناحية ، وللصدامات الشخصية بين جوزيف ميرنيو زعيم الجمعية وموظفي الإدارة البريطانية والرؤساء الافريقيين المختلفين من ناحية أخرى ، وجدت هذه المنظمة نفسها مدفوعة الى الاهتمام بمسائل أخرى مثل تسجيل الأراضي والتصرفات الواردة على ملكيتها والانتفاع بها ، وإقامة اتحاد وثيق مع كينيا ، والحقوق السياسية ، والتمثيل في المجلس التشريعي المركزي وفي مجلس مياه منطقة موشي . وعلى المستوى المحلي ، كان الموقف الذي اتخذته الجمعية يبدو وكأنما المقصود منه هو معارضة سلطة الرؤساء . وكان هذا صحيحًا في واقع الأمر ، إذ لم يكن هذا الموقف يختلف عن موقف حركات المعارضة المحلية الكثيرة في شرقي افريقيا في منتصف عشرينات القرن العشرين . فقد كان وجود هذه الحركات دليلاً على ظهور جيل جديد من الصفوات خارج صفوة الرئاسات الرسمية التي كانت السلطات الاستعمارية قد أنشأتها قبل ذلك بخمسة عشر أو عشرين عامًا . ولم يقتصر نشاط أولئك الأفراد الجدد على الشاغّا والجيكويو ، ولكنهم نشطوا أيضًا بين اللانجي[٢٥] والكامبا[٢٦] والهايا[٢٧] . وكان ظهورهم مؤشرًا على ضرورة قيام الجيل الحاكم بتسليم السلطة في المجتمع المحلي الى جيل الشباب الذي سيخلفه .

لقد كان الشيء الأساسي الذي أرادت هذه الصفوات الجديدة أن تقوله هو أن الرؤساء الذين عينتهم السلطات الاستعمارية ينبغي ألا يعتبروا أنفسهم المحرك الوحيد للتغيير الاجتماعي ، وأنها - أي هذه الصفوات الجديدة - ينبغي أن تتاح لها أيضًا فرصة الاشتراك في هذه العملية . وهكذا ، كان إرشاد الناس وتحضيرهم هدفًا من بين أهداف جمعية بوكوبا باهايا عند إنشائها في عام ١٩٢٤ . وقد أكد كليمنس كيزا وسويدي كانغاشيكي ولودفيك كايتابا وهربرت روجيزيبوا الذين قاموا بإنشاء هذه الجمعية - وكانوا من صغار موظفي الحكومة والتجار المحليين في بوكوبا - أنهم أنشأوها «لإيجاد مؤسسة تعمل على تنمية بلادنا ، وللبحث عن نظام يتيح لنا الوصول الى الحضارة بأقصر طريق بما يحقق نفعنا المشترك» . وكان السبيلان المتاحان للوصول الى هذه «الحضارة» هما التعليم وزراعة البن . وقد تبنت هذه المنظمة هذه القضايا على امتداد العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين ، وكانت لا تفتأ تصطدم خلال هذه العملية بالسلطات الاستعمارية وبالرؤساء الذين اعتبرتهم عقبة في طريق التقدم . وحين نحاول أن نتأمل الأحداث الماضية ، سنجد أن هذه الجمعية كانت مجرد جمعية افريقية أخرى على غرار غرفة كيسومو الأهلية للتجارة وسائر الجمعيات التي أنشئت لمحاولة انتزاع قدر ضئيل من الامتيازات التي كانت تتمتع بها الجمعيات الآسيوية في تلك الفترة .

وقد وصفت الكتابات التاريخية عن شرق افريقيا هذه الجمعيات بأنها جمعيات «إصلاحية»[٢٨] كان يقودها رجال «عصريون»[٢٩] ، أدخلوا في عدادهم هيو مارتن كايامبا وفرانسيس لواموجيرا وهاري توكو في أواخر ثلاثينات القرن العشرين . أما مدى إسهامهم في الوعي السياسي الافريقي فمحل جدل بين

(٢٤) س . ج . روجرز ، ١٩٧٢ و١٩٧٤ .
(٢٥) ج . توش ، ١٩٧٣ و١٩٧٨ .
(٢٦) ج . ف . مونرو ، ١٩٧٥ ، الفصلان السابع والثامن .
(٢٧) ج . هايدن ، ١٩٦٩ ، الفصلان الرابع والخامس .
(٢٨) ج . إيليف ، ١٩٦٩ ، ص ١٢٣ إلى ١٦١ ؛ و١٩٧٩ ، ص ٤٠٥ إلى ٤٣٥ .
(٢٩) ج . إيليف (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٣ .

مؤرخي شرق افريقيا. فهناك من الباحثين من يؤكد أهمية رؤيتهم الخاصة للافريقيين[٣٠]. وهناك باحثون آخرون يعتبرون دعاة التجديد هؤلاء مجرد وصوليين وينكرون عليهم أي دور مشروع في «الراديكالية» السياسية الافريقية[٣١]. وبوجه عام، فإن ما كان يسعى اليه دعاه الإصلاح هؤلاء هو الدفاع عن مصالحهم الخاصة ومصالح طبقتهم في المقام الأول، ومن هنا فمن الصعب أن ننسب اليهم دورًا قياديًا في العمل السياسي الجماهيري[٣٢]. ولم تبدأ هذه الصفوات في تبني القضايا الشعبية إلاّ في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية. كما أن تاريخ الحركة النقابية يبين بوضوح انقطاع الصلة بين دعاة التجديد هؤلاء وبين الجماهير.

وقد عرف شرق افريقيا منذ وقت مبكر المقاومة التي مارسها العمال المستخدمون، والتي تتمايز عن الحركة النقابية بمعناها الصحيح. وكان من أوائل التحديات التي واجهت السلطة الاستعمارية كيفية إجبار الافريقيين على العمل من أجلهم في مزارع المستوطنين وفي قطاعات العمل حديثة النشأة، مثل الخطوط الحديدية بين كينيا وأوغندا والخط المركزي في تنجانيقا وإدارات الأشغال العامة. وقد حل الحكام الاستعماريون هذه المشكلة باصدار تشريعات تنشئ «عقد استخدام» واجب النفاذ بحكم ما يترتب على الإخلال به من عقوبات جنائية، إذ اعتبرت مخالفة العقد جريمة يعاقب عليها بالغرامة أو الحبس أو بالعقوبتين معًا. وقد استكملت هذه التشريعات، وبخاصة في كينيا، بعمل تسجيل لكل الافريقيين المطالبين بالعمل بمقتضى قانون التسجيل الأهلي، ذلك القانون السيّئ السمعة الذي فرض على الافريقيين نظام الكيباندي (بطاقة الهوية) المقيت. ولكن ذلك لم يثن العمال عن الإضراب[٣٣]. وقد وقع أول الإضرابات الافريقية المعروفة في كينيا في مدينة مومباسا في عام ١٩٠٢ حين توقف خمسون شرطيًا عن العمل، وأعقبهم عمال السكك الحديدية الافريقيون في مازيراس الذين أضربوا عن العمل في عام ١٩٠٨. وفي العام نفسه أضرب سائقو مركبات الجر الافريقيون في نيروبي، وبعد ذلك بأربع سنوات أضرب النوتية في مومباسا وتلاهم عمال السكك الحديدية في نيروبي. وإذا كانت هذه الإضرابات - التي كانت تنحصر في عمال مهنة واحدة - لم تسفر عن إنشاء نقابات، وهو ما كان سيعتبر على أية حال أمرًا غير مشروع في ذلك الحين، فإنّها طرحت فكرة إمكان اللجوء للعمل والتصرف المباشر لعلاج شكاوى العمال، وكانت جزءًا لا يتجزأ من الوعي الافريقي المتنامي الذي ميز السنوات السابقة لعام ١٩١٩.

وفي السنوات التالية للحرب نضج هذا الوعي ليصبح وعيًا سياسيًا كاملاً. فقد أدت المشكلات الاقتصادية، والمشاق التي واجهها الافريقيون في الفترة ١٩١٩ - ١٩٢٢، الى إدراك الرابطة التي تربط بين العمل والنظام الاقتصادي السياسي الشامل الذي عمل في ظله الافريقيون. وكان الشبان الذين تولوا القيادة السياسية في تلك السنوات من سكان الحضر الذين لم يغب عنهم مدى ما تعانيه الجماهير الكادحة من بؤس. ومن هنا كانت الشكاوى العمالية تجد، في كثير من الأحيان، سبيلها الى مذكراتهم وخطاباتهم. فكان للمشاكل العمالية، على سبيل المثال، مكان بارز في الاجتماع التأسيسي لجمعية شباب الكيكويو الذي عقد في ١١ يونيو/حزيران ١٩٢١. ويشهد على ذلك الموجز الذي كتبه هاري توكو

(٣٠) ج. إيليف (مدير نشر)، ١٩٧٣؛ ك. ك. جانمحمد، ١٩٧٤.
(٣١) أنظر أ. س. أتينو أوديامبو نقدًا لِـ ج. إيليف (مشرف على التحرير)، ١٩٧٣.
(٣٢) أ. س. أتينو أوديامبو في: ب. أ. أوغوت (مشرف على التحرير)، ١٩٧٥، ص ٢١٨ إلى ٢٢٢.
(٣٣) م. سينغ، ١٩٦٩، ص ٤٥.

لوقائع ذلك اليوم. فقد كتب للصحف يقول[٣٤] :

عقدت جمعية شباب الكيكويو اجتماعًا في قرية بانغاني يوم الثلاثاء الماضي. وكان الموضوع المطروح هو تخفيض أجور العمال الوطنيين. وقد رؤي أن عرض شكاوى الأهالي فيما يتصل بتخفيض الأجور على الحكومة ، يقتضي أن (تكون الجمعية) في وضع يمكنها من مخاطبة كبير المفوضين الأهليين وأن تطلب منه عرض المسألة على سعادة الحاكم».

وقد أرسلت هذه المذكرة الى كبير المفوضين الأهليين ، وطالبت الإدارة الاستعمارية بالكف عن تخفيض الأجور وبأن تصدر أوامرها الى المستوطنين بعدم تخفيضها ، كما نددت بالسخرة واحتجت – ضمن أمور أخرى – على نظام التسجيل وارتفاع معدلات ضريبة الكوخ. والوصف الذي يناسب هذه المنظمة (كما يناسب جمعية افريقيا الشرقية التي خلقتها) هو أنها كانت «منظمة سياسية واتحادًا عامًا للعمال في آن واحد». كما يمكن اطلاق الوصف نفسه على جمعية شباب الكافيروندو التي كانت معاصرة لها ، والتي احتجت مثلها على السخرة ، فهذا الوصف يلخص تلخيصًا طيبًا طبيعة تلك المنظمات التي شاركت في نضال العمال الافريقيين خلال هذه الفترة. فقد كان النشاط الافريقي في العشرينات من القرن العشرين يتصدى باستمرار للمسائل العمالية ، محتجًا على السخرة ومطالبًا بزيادة الأجور وإعفاء النساء من الضرائب. وكانت هذه المطالب – على سبيل المثال – جزءًا من المطالب التي قدمها القادة الافريقيون الى لجنة أورمسباي – غور في عام ١٩٢٤. كما أثار القادة الافريقيون هذه القضايا نفسها في المذكرة التي قدمتها جمعية الكيكويو المركزية الى لجنة هيلتون يونغ في عام ١٩٢٨.

ولكن ماذا عن المنظمات النقابية المباشرة؟ لقد كانت الإدارة الاستعمارية مستعدة لقبول وجود جمعيات للموظفين أكثر مما كانت مستعدة للسماح بوجود نقابات تعمل بهذه الصفة ، وذلك شريطة أن تتخذ جمعيات الموظفين هذه طابعًا خيريًا ولا تنغمس في النشاط النقابي المباشر. وكانوا يأملون بذلك أن يقوم العاملون الأفريقيون المهرة بتشكيل نواديهم الخاصة المغلقة. وكان هذا التفكير هو الذي جعل البريطانيين يقبلون تأسيس اتحاد موظفي الحكومة في تنجانيقا في عام ١٩٢٢ وجمعية موظفي الحكومة الافريقيين في كينيا قبل عام ١٩٣٣ . وقد قام مارتن كايامبا بتأسيس جمعية الموظفين الحكوميين الافريقيين في إقليم تنجانيقا[٣٥] «للنهوض بالتنمية الاجتماعية والتعليمية بين أعضائها» و«لتحقيق ما فيه الخير لأعضائها في مختلف الادارات الحكومية». فكانت هذه الجمعية شيئًا بين النقابة والنادي الاجتماعي ، إذ كانت انشطتها تشمل الرياضة والفصول الليلية. وقد اشتهرت هذه المنظمة بطابعها النخبوي السافر، وكان جل اهتمامها يتجه الى امتيازات للنخبة. وعلى الرغم من أن كايامبا كان يتطلع الى بناء منظمة تشمل البلاد بأسرها ، فإنه يبدو أن جمعيته دخلت مرحلة الأفول في أواخر عشرينات القرن العشرين حين لقي كايامبا الخاضع مزيدًا من الإحسان من جانب سادته فترقى في سلم الإدارة الاستعمارية. ومن هنا كانت انجازات هذه الجمعية محدودة حتى في فترة وجودها.

وإذا كان الغموض يكتنف المنشأ الدقيق لجمعية الموظفين الحكوميين الافريقيين في كينيا ، فإن من المحقق أن هذه الجمعية قدمت مذكرة هامة الى «لجنة التحقيق في شؤون القضاء الجنائي في أقاليم كينيا وأوغندا وتنجانيقا» ، التي شكلت في عام ١٩٣٣[٣٦]. وقد قام بكتابة هذه المذكرة شخص يدعى نيولاند

(٣٤) ورد في المرجع السابق ، ص ١١.
(٣٥) ج. إيليف (مشرف على التحرير) . ١٩٧٣ ، ص ٧٣.
(٣٦) م. سينغ ، ١٩٦٩ ، ص ٢٤ إلى ٤٥.

جيبسون ، وكان أمينًا عامًا للجمعية ، ومعه ثلاثة آخرون هم اشمائيل إيتونغو وهـ. ج. شادراك وألبرت أوينو. وتناولت هذه المذكرة مسائل هامة تتصل بالنظام القانوني ، فطالبت بترجمة كل قوانين البلاد الى اللغة السواحيلية ، وضرورة وجود هيئة محلفين تعاون القضاة في كل المحاكمات الجنائية ، والغاء نظام «الكيباندي». كما انتقدت المذكرة أحكام قانون التشرد ، وقانون العقاب الجماعي ، ودعت الى إعفاء الأرامل والعاطلين عن العمل ومن هم فوق سن الخمسين من الضرائب. وليست هناك – باستثناء هذه المذكرة – معلومات تذكر عما قامت به الجمعية من أعمال أخرى. كذلك لا يعرف سوى القليل عن اتحاد المعلمين الافريقيين في كينيا الذي أسس في عام ١٩٣٤ بقيادة إيليود ماتو وجيمس جيشورو.

على أنه يمكن القول بوجه عام إن هذه الجمعيات النخبوية كانت تمثل انعكاسًا شاحبا لحقيقة الوضع العمالي في مجموعه ، والذي تميز على امتداد فترتنا بتواتر الإضرابات في المصانع والموانئ وفي مزارع المستوطنين. وإذا وضعنا في اعتبارنا أن السلطات الرسمية لم تكن راضية عن الحركة النقابية ، وأن الأعداد الغفيرة من العمال غير المهرة والجماهير الكادحة كانت تفتقر الى شبكة اتصال تربط فيما بينها ، لوجدنا أن هذه الإضرابات المعزولة في مواقع العمل كانت هي وسيلة التعبير المنطقية المتاحة لهم. وإذا كنا لا نعرف الكثير عن هذه الإضرابات ، فإن ذلك قد يرجع إلى قصور في قدرة الباحثين أكثر مما يرجع الى محدودية موضوع الدراسة. ولكن الأمر المؤكد هو أن الشعور بالحرمان كان شائعًا بين العمال الافريقيين الى حد يفوق كل مبالغة.

الجهود المبذولة في مجال السياسة الاقليمية

اقتصر هذا السرد حتى الآن على النشاط السياسي ذي الاهتمامات المحلية كما تجلى على مختلف المستويات. أما حين نأتي الى مسألة الجهود الافريقية من أجل سياسة إقليمية ، فسنجد أن التجربة قد انتهت بالإخفاق أو كانت تفتقر الى الجهود الجادة ، دون أن ينطوي ذلك على الحط من شأنها ؛ إذ أن قليلاً جدًا من الافريقيين كانوا يعتبرون أنفسهم تنجانيقيين أو كينيين في سنوات ما بين الحربين. فلم يكن الوعي السياسي قد نضج بعد ليشمل حدود الدولة المستعمَرة. وكانت هناك استثناءات ، فقد أتيحت لرجال مثل جومو كينياتا وأكيكي نيابونغو ومبيو كوينانجي الفرصة النادرة للسفر الى أوروبا والولايات المتحدة والتفاعل مع آخرين كانوا ينظرون الى الوضع الاستعماري من منظور امبراطوري شامل. فلا شك أن كينياتا قد استطاع خلال وجوده في بريطانيا ، ابتداءً من عام ١٩٣٠ فصاعدًا ، أن يوسع آفاقه بحيث لم تعد تشمل القضية الافريقية وحدها بل مصير السود بوجه عام. وعلى النحو نفسه ، أدى التعليم الأمريكي الذي تلقاه مبيو كوينانجي ، وأهم من ذلك صلاته بالدكتور رالف بانش ، الى توسيع أفقه ، حتى استطاع أن يكتب في عام ١٩٣٣ مذكرة الى وزارة المستعمرات يحتج فيها على المظالم التي لحقت بأبيه ، الرئيس كوينانجي ، وبالكينيين الافريقيين بوجه عام. ولكن هؤلاء الرجال كانوا قلة قليلة ، كما كانوا فضلاً عن ذلك بعيدين عن أوطانهم فلم تتح لهم فرصة تنظيم الجماهير المحلية.

وفي هذا المقام ، تبرز جمعية شرق افريقيا التي أسسها هاري توكو كهيئة فريدة من نوعها في أوائل عشرينات القرن العشرين ، من حيث أنها كانت تسعى ، على الورق على الأقل ، الى أن تشمل بنشاطها كل مستعمرة كينيا بل وأن تتجاوز حدود كينيا أيضًا. وقد قام هاري توكو وجيسي كاريوكي وجوب موشوشو وعبد الله تترارا[٣٧] بتأسيس جمعية شرق افريقيا في نيروبي عام ١٩٢١. كما برز بين المؤسسين

(٣٧) ك. ج. كنغ ، ١٩٧١ (ب).



الشكل ٤-٢٦: هاري توكو (١٨٩٥ – ١٩٧٠) أحد مؤسسي وزعماء رابطة شرق افريقيا. المنظمة الرائدة للكفاح الوطني في كينيا. (الصورة: دار النشر المحدودة لشرق افريقيا. حقوق الطبع محفوظة)

افريقيون من أقاليم أخرى، كان منهم ز. ك. سنتونغو القائد الشجاع لجمعية شباب الباغندا. وشخص آخر مجهول الاسم من قبائل النياسا في نياسالاند (مالاوي الآن). ولكن إذا كان من المؤكد أن هذه الجمعية كانت تشمل أعضاء من مجموعات عرقية مختلفة وأن اسمها كان يعكس اهتمامها بكينيا كلها، فإن الأغلبية الساحقة من أعضائها كانت من الجيكويو. وكان الذي أنشأها ووجهها هاري توكو. وهو موظف صغير في إدارة الخزينة.

وكان توكو أحد شباب الجيكويو الذين كانوا يعيشون حينذاك في نيروبي وأحسوا بالحاجة الى تنظيم أنفسهم في هيئة يمكن أن تنافس جمعية الكيكويو التي كان يسيطر عليها الرؤساء. وقد ذكر البعض أن هؤلاء الجيكويو الشبان قد أقاموا منظمتهم على غرار جمعية شباب الباغندا. وأهم من ذلك أن توكو وزملاءه الشبان في نيروبي كانوا يحسون بالحاجة الى إنشاء منظمة تشمل كينيا كلها. وكانوا يشعرون، كما كتب في صحيفة إيست أفريكان ستاندارد في عام ١٩٢١، أنه «ما لم يقم شباب هذه البلاد بإنشاء جمعية لهم فسيظل السكان الوطنيون في كينيا بلا صوت». وكان هذا السعي الى التضامن هو الذي دفع توكو الى التآخي مع شباب الكامبا واللوو والغاندا الذين كانوا يعيشون في نيروبي. وهكذا أعلنوا رسميًا، في أول يوليو/تموز عام ١٩٢١، قيام جمعية شرق افريقيا. واتخذت المنظمة قرارات بشأن الكيباندي (تصاريح المرور) والسخرة، والضرائب المفروضة على الافريقيين، والتعليم. وأبرق توكو بهذه القرارات على الفور الى وزارة المستعمرات في لندن. وقام السياسيان الهنديان أ. م. جيفانجي وب. م. ديساي بدور مساند، فساعدا توكو في صياغة المذكرة المرسلة الى الحكومة البريطانية وفي طبع نشرات الجمعية. وقد أثارت هذه الارتباطات مع الآسيويين ثائرة المستوطنين في ذلك الحين. ولكن البحث قد أثبت – بما لا يدع مجالاً للشك – أن توكو لم يكن مخلبًا في يد الهنود، وهو ما يحسم هذه القضية في الوقت الحاضر.

ويزيد عن ذلك أهمية بالنسبة لهذا التحليل ما بذله توكو من جهود لضم أعضاء من غير الجيكويو الى جمعيته في ذلك الوقت. وقد كان طبيعيًا أن تقوده اتصالاته في نيروبي إلى محاولة الدعوة لجمعيته بين الكامبا. ولكن على حين تحمس الكامبا في نيروبي للجمعية، لم يبد الكامبا الريفيون مثل هذه الحماسة. فحين عقد توكو اجتماعًا عامًا مع الرئيس ماثيندو في إيفتي بماشاكوس، رفض الشيوخ ما اقترحه عليهم كما رفضوا التوقيع على ما قدمه اليهم من أوراق، ونصحوه بالعودة الى الجيكويو «الذين لا يربطهم بالأكامبا إلاّ القليل»[٣٨]. وكان الموقف مختلفًا في نيانزا حيث وجدت جمعية توكو منظمة مناظرة لها هي جمعية الشباب الكافيروندي. وفي ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٢١ اتصل قادة هذه الجمعية بتوكو وأكدوا له أنهم «يكافحون» معه من أجل البلاد، كما قدموا تبرعًا ماليًا له. وكانت العلاقة تقوم على التكافؤ، فلم تكن جمعية الشباب الكافيروندي خاضعة لمنظمة توكو بحال من الأحوال[٣٩]. ومن المهم أيضًا أن نؤكد أن العلاقات بين الجمعيتين لم تتجاوز مستوى الاتصالات، فليس هناك أدلة ذات شأن تبين أن إحدى المنظمتين قد تأثرت بالأخرى. وقد تولى مسؤولية الاتصال بين المنظمتين جيمس بوتاه، الذي كان حينذاك عضوًا في جمعية توكو يعمل في ماسينو. وقد كتب يقول:

«كانت هناك (في ماسينو) مدرسة كبيرة يعمل بها مدرسون افريقيون على قسط وافر من التعلم. وكان لمعظمهم اهتمام بالسياسة ويريدون أن يتعرّفوا على نشاط جمعية شرق افريقيا. وكانت هذه هي المجموعة الوحيدة المهتمة بالحركة الوطنية التي عرفتها خارج نيروبي. وقد كنت همزة الوصل بين هاتين المجموعتين: مجموعة الساسة المقبلين من أبناء اللوو ومجموعة أنصار جمعية شرق افريقيا. وقد أبدى هؤلاء تحمسًا، وقدموا تسعين روبية لإرسالها الى نيروبي لمساندة الحركة. وكانوا يرغبون في الانضمام الى الكيكويو وسكان الساحل، وأعتقد أنني أنا الذي أثرت فيهم هذا الاهتمام»[٤٠].

وقد كان قرب مناطق الماساي من نيروبي، والمحن التي لاقوها على أيدي البريطانيين في العقدين الأولين فيما يتعلق بأراضيهم، سببًا في أن تصبح صفوات الماساي التي تلقت تعليمًا غربيًا حليفًا طبيعيًا لاي حركة من حركات الاحتجاج شهدتها نيروبي في أوائل العشرينات من القرن العشرين. وكانت كل صفوات الماساي هذه قد تلقت تعليمها إما في توغوتو وإما في مدارس إرسالية «أفريكان إنلاند» في كيجابي وسيبابي. وقد اصبح هؤلاء أنصارًا لهاري توكو بين الماساي[٤١]، وكان من بينهم مايتي أولى موتيان ومولونكت أولى سمبيلي. وليس هناك دليل يؤكد قيامهم بتنظيم حركة سياسية بين جماهير الماساي الريفية، إذ كانوا بوجه عام من عمال المدن. ولم يظهر تأثيرهم على الريفيين من الماساي إلاّ بعد عام ١٩٢٣ حين تم ترحيلهم الى مناطقهم الأصلية. وفي مواطنهم الأصلية هذه قاموا بتنظيم المساندة لجمعية الكيكويو المركزية التي أسست بعد ذلك.

وقد كانت اللمسة الشخصية التي أضفاها توكو على جمعيته هي التي جعلتها ترتبط بالباغندا، ذلك أن توكو كان يبدي اهتمامًا خاصًا بجمعية شباب الباغندا في كامبالا، التي كان قد تبادل مع أمينها، جوزيف كاموليجيا، رسائل بشأن عدد من القضايا. وقام كاموليجيا بتعريف توكو على عالم السود الأميركيين، فكتب توكو الى الدكتور و. إي. ب. ديبوا والى ماركوس غارفي والى معهد تاسكجي يطلب

(٣٨) ج. ف. مونرو، ١٩٧٥، ص ١٢٦.
(٣٩) م. أوكارو كوجوانغ، في: ب. ج. ماكينتوش (مشرف على التحرير)، ١٩٦٩، ص ١٢٠.
(٤٠) وردت في ج. سبنسر ١٩٧١، ص ١٠ (مع إضافة التشديد).
(٤١) ك. ج. كنغ، ١٩٧١ (أ).

منهم إيفاد بعثات من الأمريكيين السود لمساعدة شرق افريقيا. ولكن ذلك لم يسفر عن قيام ارتباطات دائمة ، على الرغم من أن صحيفة غارفي «عالم الزنوج» ، كانت ترسل الى توكو[٤٢] . وكان هذا كله جميلاً على الورق. لكن الإدارة الاستعمارية انزعجت لتصريحات توكو ذات النزعة الشعبية ، فألقى القبض عليه في ١٤ مارس/آذار عام ١٩٢٢ ، واتجهت النية الى ترحيله. وأثناء احتجازه في قسم الشرطة في نيروبي ، قام أنصاره وجمهور الافريقيين في نيروبي ، الذين كانوا فيما يبدو مضربين أيضًا عن العمل ، بمحاصرة مبنى قسم الشرطة. وكان لا بد أن يؤدي ذلك الى ما يحدث حتمًا في مثل هذه المواجهات الاستعمارية ؛ إذ ما لبث رجال الشرطة أن فقدوا أعصابهم وأطلقوا النار على الجماهير المحتشدة فقتلوا واحدًا وعشرين افريقيًا. وقد حدث ذلك يوم ١٦ مارس/آذار عام ١٩٢٢.

وبعد هذه الحادثة تم ترحيل توكو الى كيسمايو وتمزق شمل جمعيته. ومن ذلك الحين أخذت السياسة في بلاد الجيكويو تتخذ طابعًا أكثر عرقية. وكانت المنظمة الجديدة التي ظهرت بعد ذلك هي جمعية الكيكويو المركزية ، بعد أن استطاع رصاص البريطانيين أن يقضي على كل الآمال التي راودت الافريقيين في نيروبي في إنشاء منظمة سياسية متعددة الأعراق في سنوات ما بين الحربين.

ولم تكن الآفاق في تنجانيقا تفضل كثيرًا الآفاق في الأقاليم الاخرى ، وهو ما يمكن أن نتبينه – على سبيل المثال – من تجربة الجمعية الافريقية لتنجانيقا التي أُسست في دار السلام في عام ١٩٢٩ بقيادة سيسل ماتولا وكلايست سايكس ومزي بن سودي ورمضان علي. وكان الهدف الذي حددته الجمعية لنفسها هو «الدفاع عن مصالح الافريقيين لا في هذا الإقليم وحده بل في افريقيا كلها»[٤٣] . ولكن تأثير الجمعية لم يتجاوز – من الناحية العملية – حدود دار السلام في السنوات الست التالية ، اللهم إلاّ عند نقل أحد أعضائها للعمل داخل البلاد ، مثلما حدث في عام ١٩٣٣ حين نقل ماك ماكيجا الى دودوما فقام بإنشاء فرع للجمعية هناك. وفضلاً عن ذلك ، كان كل ما قامت به الجمعية حتى في داخل دار السلام هو بناء ناد ، وتقديم التماس الى الحكومة لتعيين قاضٍ افريقي للمدينة دون استجابة من الحكومة لهذا المطلب. وقد أدت الشقاقات الداخلية الى انصراف الأعضاء عنها في عامي ١٩٣١ و١٩٣٢. وظلت الجمعية على هذه الحال الى أن قام فرع زنجبار بإحيائها من جديد في عام ١٩٣٤. والنتيجة التي نخلص اليها من هذا كله – وبصرف النظر عن القمع الاستعماري – هي أنه لم يكن هناك ، من الوجهة السياسية ، كينيون أو أوغنديون أو تنجانيقيون في فترة ما بين الحربين.

خاتمة

لقد حاول هذا الفصل أن يبين نطاق وطبيعة وحدود السياسة والحركة الوطنية الافريقية في شرق افريقيا في الفترة ما بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٣٥ ، من خلال دراسة مختلف صور النشاط النضالي. وإذا كانت هذه الحركة قد قامت على أكتاف الجماهير في المقام الأول ، فان المنظمين الرئيسيين للسياسة كانوا من «الشباب» الذين أفادوا من إدخال التعليم على أيدي بعثات التبشير في العقدين الأول والثاني من القرن العشرين ، والذين كانت لديهم القدرة على التعبير عن هموم الافريقيين وشكاواهم أمام السلطات الاستعمارية. وقد أنصب اهتمامهم – الى حد كبير – على الهموم المحلية ، وقاموا بتحريض الجماهير ضد

(٤٢) ك. ج. كنغ ، ١٩٧١ (ب).
(٤٣) ج. سي. هاجيفايانيس وأ. سي. موتووا وج. إيليف. في : ج. إيليف (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٣ ، ص ٢٣٥.

كل ما جره الاستعمار في أعقابه من شرور. وقد عمل هؤلاء على مستويات مختلفة ، بدءًا من مستوى البرازا (أو الاجتماع العام) وانتهاءً بإرسال العرائض الى الحكام الاستعماريين أو إلى وزير شؤون المستعمرات في لندن. وقد نجحت السلطة الاستعمارية – في معظم الأحيان – في القضاء على محاولاتهم لإقامة تنظيم سياسي ، ولم تتمكن أية جمعية من جمعياتهم من تحقيق كل أهدافها. إلاّ أن هذه المنظمات – طيلة وجودها – كانت تذكر السلطات الاستعمارية بأن هناك قنوات أخرى – غير هيكل السلطة الاستعمارية – يمكن أن يسمع «الصوت الافريقي» من خلالها. ومع ذلك ، فقد كانت هناك مجالات أخرى عديدة للمشاق الافريقية لم تتبلور في منظمات رسمية ؛ ولم تظهر نقابات خلال تلك الفترة لإن القادة الذين حاولوا تنظيم مثل هذه الحركة كانوا قليلين جدًا. وهذا الفصل يسجل أوجه القصور في النشاط الافريقي خلال تلك الفترة : فقد فشل الافريقيون في تنظيم حركات سياسية إقليمية فعالة لإن نشاطهم كان يركز – في المقام الأول – على الأمور المحلية.

الفصل السابع والعشرون

السياسة والكفاح الوطني في وسط افريقيا وجنوبها

بقلم: أ. بازيل دافيدسون، آلين، ف. إيزاكمان
ورينيه بيليسييه

كانت هناك دائمًا اختلافات عميقة تميز بين الحياة السياسية الافريقية في بلدان شديدة التباين مثل أنغولا، وبتشوانا لاند (بوتسوانا الآن)، والكونغو البلجيكي (زائير الآن)، وروديسيا الشمالية (زامبيا الآن)، وباسوتولاند (ليسوتو الآن)، ونياسالاند (مالاوي الآن)، وموزمبيق، وسوازيلاند، وروديسيا الجنوبية (زيمبابوي الآن)، وجنوب غربي افريقيا (ناميبيا الآن)، واتحاد جنوب افريقيا (جمهورية جنوب افريقيا الآن). وهذه الاختلافات، التي لم تزل واضحة حتى يومنا هذا، كانت كبيرة في الفترة بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٣٥. وكان من أسباب هذه الاختلافات انتماء هذه البلدان إلى امبراطوريات استعمارية مختلفة، هي البريطانية أو البرتغالية أو البلجيكية. كما كان ثمة سبب آخر يتمثل في اختلاف وضعها السياسي، إذ كان بعض منها مستعمرات، وبعض آخر محميات، بينما كانت إحداها من ممتلكات التاج. وأخيرًا، وليس آخرًا، كان ثمة تباين كبير على الصعيد الاقتصادي أدى بدوره إلى ظهور أنماط متباينة من التمايز الاجتماعي. ومع ذلك، فإن ظهور الحركات الجديدة المناهضة للاستعمار في جنوبي افريقيا ووسطها يكشف عن سمات نوعية متميزة بالمقارنة مع شرق افريقيا وغربيها. ويعالج هذا الفصل الطبيعة المتغيرة للاحتجاج الشعبي في جنوبي افريقيا ووسطها، مع إيلاء اهتمام خاص لجنوب افريقيا والكونغو والمستعمرات البرتغالية السابقة[1].

(١) اضطلع أ. ب. دافيدسون، في المقام الأول، بمناقشة الخلفية الاقتصادية والسياسية في جنوبي افريقيا والكونغو البلجيكي، وبالقسم الخاص بالمقاومة الشعبية في جنوب افريقيا والأراضي المجاورة. وكتب أ. إيزاكمان الأجزاء الخاصة بموزمبيق والكونغو البلجيكي، واشترك مع ر. بيليسييه في كتابة الاستعراض العام للخلفية الاقتصادية والسياسية في أنغولا وموزمبيق، كما كتب ر. بيليسييه الجزء الخاص بأنغولا.

الخلفية الاقتصادية والسياسية في جنوبي افريقيا والكونغو البلجيكي: استعراض عام

تنبع السمات المميزة لجنوبي افريقيا من الطابع الذي اتخذه التغلغل الاستعماري الرأسمالي، كما تنبع من التركيب العرقي للمجتمعات الذي كان أكثر تعقيدًا عنه في سائر أجزاء افريقيا. فلم يحدث أن تطور «القطاع الأوروبي» في مكان آخر بمثل هذه السرعة مؤديًا إلى تقليص الاقتصاد الافريقي «التقليدي». وهذا النمط الاقتصادي وهذا التعقيد في التركيب العرقي يرجعان إلى الطرق التي سلكتها عملية الاستعمار والتي كانت بدورها محكومة بالظروف الطبيعية والثروة الطبيعية الهائلة في ذلك الجزء من افريقيا.

فمع حلول عام ١٩١٩ كان المضمون التاريخي للحياة الاقتصادية في معظم افريقيا الجنوبية قد انقلب بدرجة تزيد عما هي عليه في بقية أجزاء القارة. فقد تم اجتذاب ملايين البشر إلى نطاق الاستغلال الرأسمالي، وفي منتصف العشرينات، كان يعمل في مناجم جنوب افريقيا أكثر من مائتي ألف عامل من العمال المهاجرين، الذين جرى تجنيدهم من مناطق نائية مثل روديسيا الشمالية ونياسالاند[٢]، بينما كان عدد العمال في مناجم النحاس والقصدير والألماس والذهب في الكونغو يربو على ستين ألف عامل[٣].

ونظرًا إلى لتطور الزراعة الأوروبية واتساع نطاق نزع ملكية الأرض من الفلاحين في عدد من بلدان جنوبي افريقيا، انعدمت المشاركة الافريقية في إنتاج حاصلات التصدير وفي التجارة باستثناء قطاعات الإنتاج الإجباري مثل القطن في الكونغو[٤]. كذلك كان الطريق مسدودًا أمام نشوء فئة واسعة من المزارعين الرأسماليين والتجار الافريقيين، وهي سمة ميزت الكثير من المستعمرات الأخرى حيث كان المستوطنون البيض أقل عددًا بكثير. وهكذا مضت عمليات فقدان الأرض وخنق نشاط الفلاحين وتحويل السكان إلى بروليتاريين والتوسع الحضري في معظم بلدان جنوبي افريقيا بأسرع وأعمق مما وقع في سائر أجزاء افريقيا[٥].

وعلى هذا النحو، وكما رأينا في الفصل السادس عشر، أخذت جماعة بروليتارية دائمة وكبيرة العدد في التكون بسرعة أكبر في عدد من بلدان افريقيا الجنوبية. وكانت أكثر فصائلها تقدمًا تتمثّل في عمال المدن والموانئ الصناعية. وفي أول الأمر كان معظم العمال الافريقيين في المناجم والمدن يجنّدون من بين العمال الموسميين، ثم انتهى الأمر بعدد متزايد من الأشخاص إلى الاعتماد على العمل الموسمي في كسب العيش. وبمرور الزمن حدثت عملية تثبيت للقوة العاملة. ونتيجة لذلك كان نشوء بروليتاريا حضرية افريقية أكثر تقدّمًا مما هو عليه في معظم أجزاء غربي افريقيا وشرقيها. بل كان هناك أيضًا عدد أكبر من العمال الموسميين في المزارع المملوكة للبيض مع ما أدى إليه انتزاع الأراضي من زيادة سريعة في صفوف البروليتاريا الريفية.

وقد نهضت جماعة المثقفين الناشئة بدور كبير في تحديد اتجاه الهوية الوطنية والسياسية. وكان تطور هذه الجماعة محكومًا بالطابع الخاص للاستعمار الأوروبي وبتوفر فرص نسبية للالتحاق بالتعليم. وكان «السقف» الاجتماعي للأفارقة في الجنوب أدنى كثيرًا منه في غربي افريقيا حيث كان التحاق الافارقة

---

(٢) فيما يتعلّق بالإحصائيات الخاصة بتركيب القوى العاملة في مناجم جنوب افريقيا أنظر «مركز الدراسات الافريقية» Centro de Estudos dos Africanos، ١٩٧٧، ٢٤ سي.

(٣) سي. بيرنغس، ١٩٧٩، ص ٥٦ و ٨٤ و ١٧٦.

(٤) ب. جيفسيفيكي، في: م. أ. كلاين (مشرف على التحرير)، ١٩٨٠.

(٥) سي. بوندي، ١٩٧٩؛ ج. آريغي، ١٩٧٠، إي. ر. فيميستر وسي. فان أونسيلين، ١٩٧٨.

بالمهن الكتابية أو حصولهم على وظيفة حكومية أكثر يسرًا نظرًا لعدم وجود جماعة دائمة من المستوطنين البيض. أما في جنوبي افريقيا، فقد احتكر البيض كل فرص التوظف التي كان يمكن أن تتاح للافريقيين المتعلمين سواء كانت في الإدارة أو في القطاعات الاقتصادية أو في الكنيسة أو في مجالات الحياة الأخرى.

وفوق ذلك كانت جماعة المثقفين منذ نشأتها في جنوبي افريقيا أقرب إلى الشعب. فقد خرجت هذه الجماعة في تلك المناطق من صلب السكان الأصليين ولم يجرِ تجنيدها، أصلاً، كما كان الحال أحيانًا في بعض بلدان غربي افريقيا، من بين العبيد «المعتقين» العائدين إلى الوطن أو من أبنائهم. فكان من المحتوم أن يؤدي نظام التفرقة العنصرية القاسية، الذي قاسى الأفارقة الأمَرّين في جنوبي افريقيا دون استثناء، إلى تقريب المثقفين من الشعب. ومن هنا وجد المثقفون الافريقيون في الجنوب صعوبة أكبر في القيام بدور الوسطاء.

وهناك سمة مميزة حاسمة أخرى للاحتجاج المناهض للاستعمار في افريقيا الجنوبية، وهي أن معارضة النظام الاستعماري لم تقم على الافريقيين وحدهم وإنما قامت أيضًا على العدد الكبير من السكان غير الافريقيين: «الملونين» والهنود وبعض الأشخاص التقدميين من البيض. فكان الافارقة القوة الرئيسية المناهضة للاستعمار، دون أن يكونوا القوة الوحيدة. وكان لهذا أثره على طابع الكفاح بأسره[٦].

وكانت العلاقات الدولية للحركات المناهضة للاستعمار في جنوبي افريقيا طرفًا آخر أسهم في تكوين سماتها العامة. فقد تلقت الحركة النقابية والنشاط الوطني المبكر في جنوبي افريقيا عونًا كبيرًا من الخارج، على حين انتقد الاشتراكيون والشيوعيون البلجيكيون بقوة السياسات الاستعمارية القمعية في الكونغو البلجيكي. وأخيرًا فقد أدى ارتباط افريقيا الجنوبية ارتباطًا أوثق بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، إلى إيجاد مزيد من الصلات مع العالم الخارجي وترتب على ذلك إحساس أكثر عمقًا بالتغيرات التي تحدث على نطاق العالم كله. وقد شهدت الفترة فيما بين عامي ١٩١٩ و١٩٣٥ كثيرًا من هذه التغيرات، نستطيع أن نذكر منها ثورة اكتوبر/تشرين الأول في روسيا عام ١٩١٧ والمد الثوري الذي أعقب الحرب العالمية الأولى واستمر حتى عام ١٩٢٣، وبداية أزمة النظام الاستعماري، والأزمة الاقتصادية العالمية بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٣، وأصداء الحرب الإيطالية الأثيوبية التي نشبت في عام ١٩٣٥، أي قرب نهاية الفترة قيد البحث من هذا الجزء.

الاحتجاج الشعبي والحركة الوطنية والسياسة في جنوب افريقيا والأراضي المحيطة بها

اتخذت معارضة الحكم الاستعماري والاستغلال الرأسمالي في جنوب افريقيا أربعة أشكال رئيسية، كان أولها هو احتجاج الفلاحين. وعلى الرغم من أن الصور المختلفة للتعبير عن الاحتجاج الفلاحي كانت، في أغلب الأحيان، متناثرة ومنعزلة وبعيدة عن الأنظار إلى حد كبير، فقد كانت واسعة الانتشار خلال تلك الفترة موضع الدراسة. وفضلاً عن ذلك، عبر كثير من الفلاحين وسكان الحضر عن معارضتهم للنظام العنصري والمستعلي ثقافيًا من خلال الكنائس المستقلة التي ازدهرت في جنوب افريقيا. وانضم

(٦) حتى في هذه البيئة العنصرية السافرة اضطر نظام الحكم الاستعماري إلى الاعتماد على رؤساء موالين ورجال شرطة افريقيين أصبحوا جزءًا من جهاز الدولة. وهذا التحالف يقدح في قيمة أي تحليل للمقاومة ينظر للأحداث من المنظور العنصري وحده دون إشارة إلى العوامل الطبقية والعرقية.

آخرون إلى المؤتمر الوطني الافريقي، أقدم منظمة وطنية في القارة. وبحلول العشرينات، كانت الحركة الجنينية للطبقة العاملة الافريقية قد خرجت إلى الوجود هي الأخرى متجسّدة في النمو العاصف لاتحاد عمال الصناعة والتجارة بقيادة كليمنتس كادالي.

في مواجهة الإفقار المتزايد وعدم الاستقرار الاقتصادي اللذين صاحبا تحول جانب كبير من السكان الريفيين في جنوب افريقيا من الاقتصاد الفلاحي إلى قوى عاملة احتياطية، قام الفلاحون بعدد من التحركات للتقليل من وطأة الضغوط السياسية والاقتصادية المتزايدة أو القضاء عليها. وكان معظم أشكال مقاومتهم يستهدف حماية أراضيهم وماشيتهم والاحتجاج على زيادة الضرائب وما يفرض عليهم من عمل. وكانت هذه المقاومة تتمثّل في كثير من الأحيان في أعمال فردية مثل الهرب، والتهرب من الضرائب، وانتهاك قوانين التسجيل ومهاجمة الرؤساء ورجال الشرطة الموالين للنظام[7]. وفي حالات أخرى اتخذت المقاومة أشكالاً أكثر تماسكًا وتنظيمًا كما هو الحال بالنسبة للحملة المناهضة لتطهير الماشية.

لقد أثارت جهود الدولة لفرض نظم أكثر تشددًا لتطهير الماشية وزيادة رسوم التطهير معارضة واسعة النطاق بين الفلاحين في كل أنحاء الترانسكاي في الفترة من عام ١٩١٣ إلى عام ١٩١٧. وعلى حين كان كثير من الفلاحين يقرون بضرورة حماية قطعانهم من حمى الساحل الشرقي، إلاّ أنهم كانوا يعترضون على الضرائب المُبالغ فيها في وقت كان الاقتصاد الريفي يعاني فيه ضغوطًا شديدة. وقد اتخذت معارضة التطهير أشكالاً متنوعة. ففي البداية رفض الفلاحون في بوندولاند دفع الضريبة. أما في فينغولاند فقد قاموا بتنظيم حملات مقاطعة ورفضوا السماح لأي منهم بالاشتراك في برنامج التطهير. ووقع أكثر الأعمال نضالية في شرق غريكالاند حيث نسفت أحواض التطهير ودمرت، وهاجم المشاركون في حركة الاحتجاج رجال الشرطة الذين حاولوا القضاء على حملتهم. وكان أكثر الأشياء دلالة، من منظور التنظيم السياسي الريفي، هو اتساع نطاق المعارضة وعجز الرؤساء الموالين عن السيطرة على نشاط رعاياهم من الفلاحين المناضلين[8]. وبعد ذلك بأربع سنوات، نظمت النساء القرويات في الترانسكاي سلسلة من حركات المقاطعة للتجار الأوروبيين احتجاجًا على تلاعبهم بالأسعار ورفضهم بيع بعض السلع الرئيسية بالنسيئة. وقامت المشتركات في حركة الاحتجاج باقتحام الحوانيت القروية كما قمن بمنع الزبائن من دخول المتاجر بالقوة على الرغم من تهديدات السلطات. وفي النهاية، أدى تدخل الدولة وتهديدات الرؤساء الموالين إلى إضعاف حركة المقاطعة[9].

كما كانت تنشب، بين الحين والآخر، هبات فلاحية في جنوب غرب افريقيا حيث لم تبدأ حكومة جنوب افريقيا في تدعيم سلطتها بصورة فعلية إلاّ بعد الحرب العالمية الأولى. وبعد ذلك قامت حكومة جان سمطس بإخماد مقاومة البندلسفارت، وهم أحد شعوب الناما التي تعيش على الرعي في الجنوب. وكانت زيادة الضرائب قد أثارت الاضطراب بين البندلسفارت. وفي مايو/أيار ١٩٢٢، شنت عليهم حملة تأديبية اشترك فيها أربعمائة جندي مسلحين بالمدافع الرشاشة والطائرات. وأصبحت المساكن

---

(٧) و. بينار وسي. بوندي، في: م. كلاين (مشرف على التحرير)؛ ١٩٨٠، أ. ت. نزولا، وإي. أي. بوتخين، وأ. ز. زوسمانوفيتش، ١٩٧٩، ص ١٠٤ إلى ١٠٦؛ أ. رو، ١٩٦٤، ص ٨٨ إلى ١٢٠؛ أ. ب. دافيدسون، ١٩٧٢. والمادة هنا وفي مواضع أخرى مستقاة من المؤلف الجماعي المعنون «تاريخ النضال التحرري الوطني في افريقيا: الفترة المعاصرة» الذي صدر بالروسية عن دار نشر ناوكا لموسكو.

(٨) و. بينار وسي. بوندي، في: م. أ. كلاين (مشرف على التحرير)، ١٩٨٠، ص ٢٨٠ إلى ٢٨٤.

(٩) ورد في المرجع السابق، ص ٢٨٦ و٢٨٧.

الافريقية، ربما للمرة الأولى في التاريخ، هدفًا للغارات الجوية. وقُتل حوالى المائة من الافريقيين وسُجن أكثر من مائة وخمسين منهم[١٠].

وبعد ذلك بثلاث سنوات، تعرّضت «جماعة الملونين»، على نهر ريهوبوت في الجزء الأوسط من البلاد، لمعاملة لا تقل قسوة. فقد رفضت هذه الجماعة الامتثال للمطالب الجديدة للسلطات احتجاجًا على انتهاكاتها لاتفاقية كانت السلطات الاستعمارية قد وقّعتها معها إبّان فترة الحكم الألماني. ورفع المستشار القانوني للجماعة شكوى إلى عصبة الأمم بشأن المعاملة غير القانونية من جانب السلطات. وفي أبريل/نيسان ١٩٢٥ قامت القوات العسكرية بمحاصرة القرية بينما كانت الطائرات تحلّق فوقها. وعرض سكان القرية «التسليم»، وتم أسر نحو ٦٤٠ شخصًا منهم[١١]. وقد نوقشت مسألة البندلسفارت والريهوبوت في عصبة الأمم نظرًا لأن جنوب غرب افريقيا كان إقليمًا تحت الانتداب. ولم تتخذ مع ذلك أية تدابير لمنع وقوع مثل هذه الفظائع في المستقبل. بل على العكس، استُخدمت الطائرات والعربات المدرعة ضد سكان أوكوباي في أوفامبولاند (بشمال البلاد) عند تمرّدهم في عام ١٩٣٢.

وكانت معظم التمردات الفلاحية تلقائية ومحدودة الطابع. ويدين بعض من الحركات المبكرة الأوسع نطاقًا والأفضل تنظيمًا بالكثير للكنائس والطوائف الافريقية – المسيحية. وقد شكل الفلاحون الأساس الاجتماعي لهذه الحركات، وإن كان سكان الحضر قد اشتركوا فيها في أحيان كثيرة.

والكنائس الافريقية – المسيحية أو «الكنائس الوطنية المستقلة» ظاهرة مثيرة للعجب. فلقد يبدو غريبًا للوهلة الأولى أن يستمد الناس إلهامهم الإيديولوجي في الكفاح ضد القاهرين الأوروبيين من الدين نفسه الذي فرضه عليهم هؤلاء القاهرون. ولكن هذا هو ما حدث، على وجه التحديد، نتيجة لأسباب مختلفة. وكان أول هذه الأسباب هو طابع الديانات الافريقية القديمة. فقد «كانت الديانات المحلية التقليدية لافريقيا المدارية والجنوبية – أي ديانات الدول المبكرة – محلية الطابع وكانت تفرّق أكثر مما توحّد»، كما تقول الدكتورة ب. أ. شاريفسكايا الدارسة السوفيتية للديانات الافريقية[١٢]. وقد جاءت المسيحية، بفكرتها التي تجعل البشر جميعًا أبناء للرب، لتتيح للمؤمنين الجدد أن يستشعروا الانتماء إلى مجتمع أكبر من المجموعة العرقية. فلم يكن من الممكن أن تتحقق الوحدة على أساس جديد إلاّ في وسط خرج عن الأشكال القديمة للوحدة ولم يعد يرى سبيلاً للعودة إليها. وكان المؤمنون الجدد يمثلون هذا الوسط على وجه التحديد. فقد كانوا، بوجه عام، أناسًا منبتي الصلة بالتقاليد والعادات السائدة. فلا عجب أن يصاحب احتجاجهم على الاستعمار شعور الإحباط تجاه أولئك الذين جلبوا إليهم الدين الجديد، وتجاه الأوروبيين كمسيحيين حقيقيين، وتجاه التمييز العنصري في الكنائس القائمة. كما كانت لديهم الرغبة في تأكيد أنفسهم وقيمهم في هذا الدين وفي نبذ كل ما يرتبط بالإنسان الأبيض، الذي بدا في أعينهم ظالمًا ومخاتلاً وتجسيدًا لكل شر.

وكانت إيديولوجية هذه الكنائس تشترك في الكثير. فهناك، أولاً، فكرة أن التعاليم الحقيقية للمسيح تساوي السود بسائر البشر في كل الأمور، وأن المبشرين الأوروبيين يشوهون الكتاب المقدس. كذلك كان التبشير بظهور مخلّص منتظر سمة مشتركة للكنائس الافريقية المسيحية، إذ كانت تؤمن بأن المخلّص سيعود إلى الظهور، وبأنه سيكون هذه المرة من السود. وكان المنضمون إلى هذه الكنائس يؤمنون بأن

(١٠) أ. رو، ١٩٦٤، ص ١٤٣ و١٤٤.
(١١) ر. فيرست، ١٩٦٣، ص ١٠١ إلى ١٠٥.
(١٢) ب. إي. شاريفسكايا، ١٩٦٨، ص ٢١٥ و٢١٦.

عودة المسيح إلى الظهور ستستهل عهدًا من الخير والعدل يمتد ألف عام، ويُطرد المستعمرون خلاله من افريقيا[١٣].

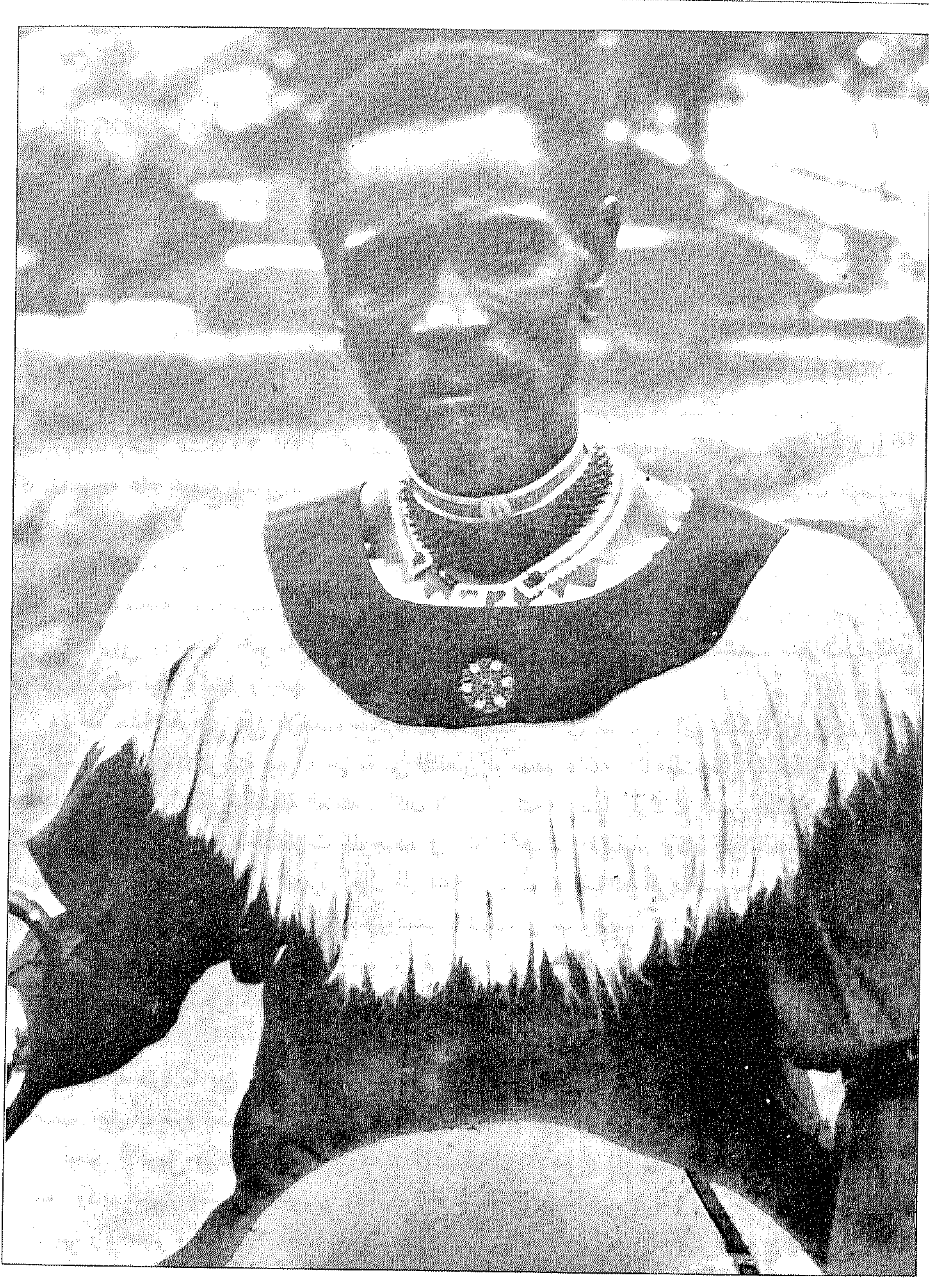
وقد انتشرت الكنائس المستقلة، من النوعين «الصهيوني» والأثيوبي على السواء، انتشارًا واسعًا في جنوب افريقيا (أنظر الشكل ٢٧-١)، ومثلت شكلاً مهمًا من أشكال المعارضة. وزاد عددها بسرعة، فعلى حين لم يتجاوز عددها ٧٦ كنيسة في عام ١٩١٨، ارتفع هذا العدد إلى ٣٢٠ كنيسة في عام ١٩٣٢. وبعد عشر سنوات كان عددها يربو على ٨٠٠ كنيسة[١٤].

ومن منظور الحركات الاجتماعية، كانت الكنائس الاثيوبية الانفصالية تمثّل، بمسؤوليها المنتخبين وأعلامها ومواثيقها ومنظماتها شبه العسكرية، تأكيدًا لمطالبة الافريقيين بحكم أنفسهم. وبالمثل، كان يتزعم الكنائس الصهيونية في كثير من الأحيان «أنبياء» شديدو الجاذبية معادين للأوروبيين، يبشرون باقتراب القصاص الإلهي وبالأمل في مجتمع جديد متحرّر من القهر ومن حكم البيض[١٥].

وعلى الرغم من مراقبة الدولة للكنائس المستقلة عن كثب، كانت هذه الكنائس تقوم بين فترة وأخرى بنشاط ينم عن التمرد السافر. فمنذ وقت مبكر يعود إلى عام ١٨٨٤، حث نحميا تايل، وهو أحد كهنة الكنيسة الميثودية، أنصاره في تمبولاند على تجاهل موظفي الدولة[١٦]. وفي عام ١٩٢١، لجأت طائفة دينية أثيوبية تعرف باسم «الإسرائيليين» إلى استخدام القوة، تحت قيادة إينوش مجيجما، لتقاوم نقلها من مستوطنة كانت قد استولت عليها بوضع اليد في كوينزتاون. وكانت الطائفة «الإسرائيلية» تقول بضرورة إهمال العهد الجديد كبدعة ابتدعها الإنسان الأبيض، ويؤمنون بأن العودة إلى العبادة بصورتها العبرانية القديمة كفيلة بأن تدفع يهوه آخر الأمر إلى تحريرهم من نير القهر. وحتى حين داهمت قوة كبيرة من الشرطة والجيش «الإسرائيليين»، الذين لم تزد أسلحتهم عن الرماح والسيوف، ظلوا على تحديهم قائلين: «إن يهوه يأمرنا بألاّ نسمح لكم بإحراق أكواخنا أو بطرد شعبنا من نتابيلانغا، أو بالقبض على الرجال الذين تريدون القبض عليهم»[١٧]. وقد قتل الجنود، المسلحون بالمدافع الآلية ١٦٣ فردًا من «الإسرائيليين» وأصابوا ١٢٩ منهم.

وجمعت كنائس مناضلة مستقلة أخرى بين الرؤية المبشرة بالقصاص الإلهي وبين صورة مختصرة لفلسفة ماركوس غارفي. وكانت أهمها حركة ولنغتون، نسبة إلى مؤسسها ولنغتون بوتليزي، التي ازدهرت منذ أوائل العشرينات وحتى منتصف الثلاثينات من القرن العشرين. وقد أكّد بوتليزي لأتباعه في الترانسكاي أن أمريكيين سودًا سيأتون لنجدتهم بالطائرات وسيقومون بتحريرهم، وبعد ذلك ستُلغى الضرائب ورسوم تطهير الماشية وتوزع الملابس على الناس جميعًا. وعندما تنبّه المسؤولون الحكوميون لخطورة رؤيته الراديكالية ودعوته النضالية، قاموا بنفيه والقبض على العديد من رجاله. وعلى الرغم من ذلك ظلّ نفوذه مستمرًا، وأقيمت سلسلة كاملة من المدارس والكنائس الإنفصالية لنشر تعاليمه. وفي أوائل الثلاثينات رفض عدد من أتباعها المناضلين دفع ضرائب تطهير الماشية وهاجموا موظفي الحكومة[١٨].

(١٣) ت. هودجكين، ١٩٥٦، ص ٩٣ إلى ١١٢.
(١٤) ب. ج. ساندكلر، ١٩٦١، ص ٧٦.
(١٥) المرجع السابق؛ ت. هودجكين، ١٩٥٦، ص ٩٩ و١٠٠.
(١٦) أ. رو، ١٩٦٤، ص ٧٨.
(١٧) ورد في المرجع السابق، ص ١٣٦ و١٣٧. ولمناقشة تفصيلية عن اليهود (Israélites) أنظر ر. إدغار (سيُنشر قريبًا).
(١٨) و. بينار وسي. بوندي، في: م. أ. كلاين (مشرف على التحرير)، ١٩٨٠، ص ٢٨٠ إلى ٢٨٤.



الشكل ١-٢٧ : إيزاياه شيمبي (١٨٧٠ - ١٩٣١) مؤسس كنيسة الناصري المعمدانية في جنوب افريقيا
(الصورة : المعهد الافريقي الدولي ، حقوق الطبع محفوظة)

ومع حلول النصف الثاني من الثلاثينات كانت الحركات الافريقية المسيحية قد تخطت عنفوانها كأداة للكفاح ضد الاستعمار ، وأخذ هذا الدور ينتقل بالتدريج في معظم بلدان افريقيا الجنوبية إلى أشكال تنظيمية وكفاحية أكثر تطورًا.

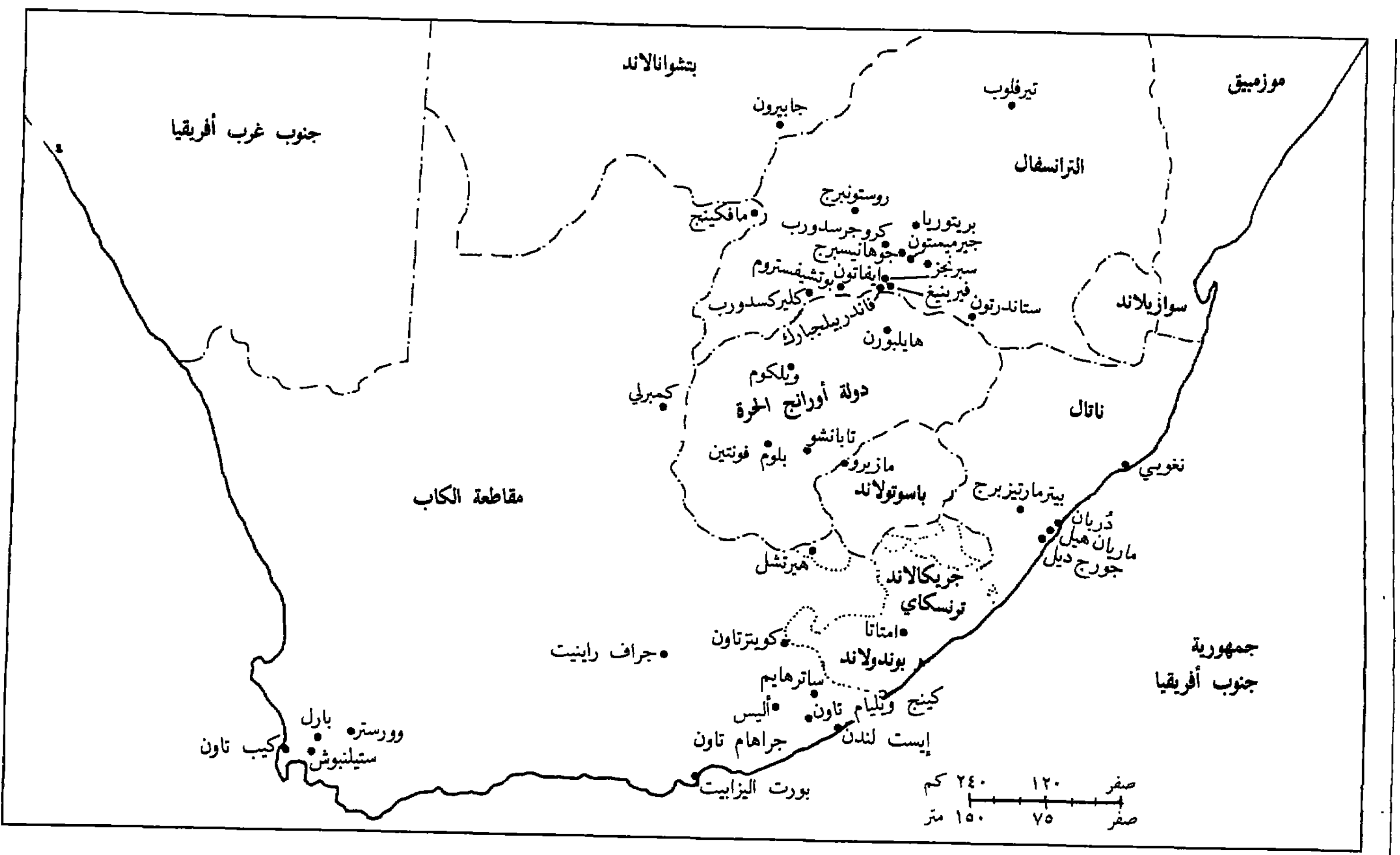
وإلى جانب الأشكال الأقدم عهدًا ، المتمثلة في التمردات الفلاحية وحركات الكنائس الافريقية المسيحية ، ظهرت في افريقيا الجنوبية وفي أماكن أخرى من القارة ، خلال الفترة فيما بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٣٥ ، أشكال جديدة للتنظيم السياسي الافريقي لا تقوم على أساس الجماعات الإثنية ، وكانت تلك هي منظمات النخبة ومنظمات الطبقة العاملة. وكان المؤتمر الوطني الافريقي الذي تأسس في عام ١٩١٢ [١٩] ، هو أول هذه المنظمات في افريقيا الجنوبية وأكثرها أهمية على الإطلاق ، إذ كان منظمة كبرى تضم الافريقيين النشطين سياسيًا. وقد أنشئ المؤتمر أول الأمر كمنظمة افريقية لكل بلدان الجنوب الافريقي الداخلة ضمن الامبراطورية البريطانية. وحضر مؤتمره التأسيسي ممثلون لروديسيا وباسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند (أنظر الشكل ٢-٢٧). ثم ظهرت بعد ذلك منظمات وطنية في كل بلد من هذه البلدان ، كانت بوجه عام تخضع لتأثير قوي من المؤتمر الوطني الافريقي. فهناك الكثير من المنظمات الوطنية في جنوبي ووسط افريقيا ، بل في شرق افريقيا ، التي لم تأخذ عن المؤتمر الوطني الافريقي اسمه فقط ، بل نقلت عنه أيضًا ، بدرجات متفاوتة وفي مراحل مختلفة ، هيكله التنظيمي وبرنامجه ولائحته ومناهجه ونقاط قوته وضعفه. وبعد إنشاء المؤتمر الوطني الافريقي بعشرين أو ثلاثين أو أربعين عامًا ، أنشئ المؤتمر الوطني الافريقي لروديسيا الجنوبية والمؤتمر الوطني الافريقي لروديسيا الشمالية كما أنشئت منظمات مماثلة في نياسالاند وتنجانيقا وكينيا وأوغندا وباسوتولاند.

ويرجع هذا الحرص على الاقتداء بفكرة المؤتمر وبالمثل الذي ضربه ، إلى تشكيله في وقت لم يكن لدى معظم البلدان الافريقية فيه أية جماعة من المثقفين أو طبقة عاملة ، ناهيك عن أية تنظيمات سياسية. ومع ظهور جماعة المثقفين والطبقة العاملة ، كان لا بد أن تتجه أبصار أولئك الذين يطالبون بتأكيد حق الافريقيين في بلادهم إلى التنظيمات الموجودة في اتحاد جنوب افريقيا. وكان من العوامل المهمة التي أسهمت في انتشار هذا النفوذ هجرة العمال إلى اتحاد جنوب افريقيا مما أثر بالتدريج على بلدان جنوبي ووسط افريقيا وهي موزمبيق ونياسالاند وروديسيا الشمالية وباسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند. فكان هؤلاء العمال لا يحملون معهم عند عودتهم إلى قراهم الأمراض المهنية لعمال المناجم فقط ، بل يحملون أيضًا معرفة بالعالم الواسع ، معرفة بأماكن أخرى وبشعوب أخرى وبأشكال جديدة للوحدة في النضال من أجل حقوقهم.

ومع بداية فترة ما بين الحربين ، كان المؤتمر الوطني الافريقي قد أمضى سبع سنوات من النشاط العاصف. بيد أن فترة تكوينه لم تنتهِ إلاّ في عام ١٩٢٥ ، حين قرّر في مؤتمره السنوي أن يتسمى باسم المؤتمر الوطني الافريقي (وكان يسمى قبل ذلك المؤتمر الوطني الأهلي) وفي السنة نفسها اختار المؤتمر نشيده وعلمه. وكان النشيد يسمى «نكوزي سيكليل لافريكا» (بارك اللهم افريقيا) ، أما العلم بألوانه الثلاثة – الأسود والأخضر والذهبي – فكان يرمز إلى الشعب (أسود) والحقول الخضر والمروج (أخضر) وثروة البلاد الرئيسية (الذهب) [٢٠] . وفيما بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٣٥ حقق المؤتمر الوطني الافريقي درجات

(١٩) عن التاريخ المبكر للمؤتمر الوطني الافريقي ، أنظر أ. رو ، ١٩٦٤ ، ص ٧٤ إلى ٧٦ ؛ هـ. ج. سيمونس ور. أ. سيمونس ، ١٩٦٩ ، ص ١٣٢ إلى ١٣٦ ؛ ج. م. جيرهارت ، ١٩٧٨ ، ص ٢١ إلى ٣٩.

(٢٠) م. بنسون ، ١٩٦٦ ، ص ٤٦.



الشكل ٢-٢٧ : السياسة والكفاح الوطني في جنوب افريقيا ، ١٩١٩ - ١٩٣٥
(نقلاً عن ج. م. جيرهارت ١٩٧٨).

متفاوتة من النجاح في التنظيم السياسي. فبدأ في عام ١٩٢٦ حملة جماهيرية ضد سلسلة من القوانين العنصرية الجديدة حاولت حكومة ج. هيرتسوغ، رئيس وزراء جنوب افريقيا حينذاك، تمريرها. وفي فبراير/شباط ١٩٢٦ عقد المؤتمر الوطني الافريقي مؤتمرًا وطنيًا في بلويمفونتين أدان بشدة كل أشكال الفصل العنصري، وطالب بمساواة، يضمنها الدستور، بين كل المواطنين بغض النظر عن لون بشرتهم، وقرّر مقاطعة «مؤتمرات السكان الأصليين» التي كانت تدعو إليها الحكومة.

وفي نهاية العام نفسه، دعا المؤتمر الوطني الافريقي إلى عقد المؤتمر الأول لغير الأوروبيين في كمبرلي، واشترك معه في هذه الدعوة عدد من المنظمات الافريقية الأخرى، كما اشتركت معه «المنظمة السياسية الافريقية» التي كانت المنظمة الرئيسية «للملونين»، والمؤتمر الهندي لجنوب افريقيا الذي أنشئ غداة الحرب العالمية الأولى (نتيجة للاندماج بين منظمتي الناتال والترانسفال اللتين كانتا موجودتين من قبل). وأعلن المشتركون في المؤتمر رفضهم «لأية سياسة للتمييز على أساس اللون أو العنصر» كما أدانوا الممارسات العنصرية في البلاد، وعارضوا بشدة تشريعات هيرتسوغ الجديدة، ودعوا إلى «تعاون أوثق بين القطاعات غير الأوروبية في جنوب افريقيا». وكان انعقاد ذلك المؤتمر فتحًا جديدًا، وخطوة مبكرة نحو إنشاء جبهة متحدة مناهضة للعنصرية في جنوب افريقيا[٢١].

كما نشط المؤتمر الوطني الافريقي خارج البلاد، فأسهم في تحقيق مشاركة طويلة الأمد لأبناء جنوب افريقيا في حركة الجامعة الافريقية. واشترك س. بلاتجه، وهو أحد زعماء المؤتمر الوطني الافريقي وآبائه المؤسسين، في المؤتمر الافريقي الجامع الذي عُقد في باريس في عام ١٩١٩، وزار ج. ج. غاميدي، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي، الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٢٧.

بيد أن السنوات الأخيرة من العشرينات والسنوات الأولى من ثلاثينات القرن العشرين شهدت انحسارًا في نشاط المؤتمر الوطني الافريقي. فقد كانت القيادة حينذاك في أيدي معتدلين يخشون النفوذ الشيوعي. ولم يعد المؤتمر إلى سابق نشاطه إلا في منتصف الثلاثينات مع التحضير للمؤتمر الافريقي الجامع للاحتجاج على تشريعات هيرتسوغ. وقد نظم المؤتمر، الذي عُقد في بلويمفونتين في ديسمبر/كانون الأول ١٩٣٥، حملة جماهيرية ضد قوانين الأرض والحقوق الانتخابية. والتقى وفد من المؤتمر بهيرتسوغ ليطلعه على شكاوى الافريقيين[٢٢]. ولكن المؤتمر أخفق في تحقيق اتفاق على برنامج وخطة عمل موحدة.

وفي بلدان جنوبي افريقيا المجاورة، سار ظهور المنظمات السياسية الافريقية في الاتجاه نفسه إلى حد بعيد وإن كان لم يبلغ المدى نفسه الذي بلغه في جنوب افريقيا. وكقاعدة عامة، كانت هذه المنظمات في البداية «جمعيات أهلية» و«مؤتمرات أهلية» و«جماعات تعاونية»، تتصدى أول الأمر للأمور المحلية. ثم أخذت توسع نطاق نشاطها بالتدريج، فأصبحت تعبر عن احتياجات مجتمعاتها اليومية، وتجمع الشكاوى والمطالب والمظالم وتقدّمها إلى السلطات الاستعمارية. وخطوة بعد أخرى، اجتذبت هذه المنظمات السكان إلى النشاط السياسي وأخذت تتطور إلى منظمات سياسية أو تسهم في قيام مثل هذه المنظمات.

وقد نشأت أول «جمعية أهلية» في نياسالاند عشية الحرب العالمية الأولى. وأخذت هذه الجمعيات تنتشر بسرعة في أرجاء البلاد ابتداءً من أواخر العشرينات. ففي عام ١٩٣٣ وحده أُنشئت خمس عشرة جمعية في المدن الكبرى – زومبا، وبلانتير، وليمو، وليلونغوي، وفورت جونستون، وكارونغا، وشيراد

(٢١) أ. ليمو (الاسم المستعار لميكائيل مارميل)، ١٩٧١، ص ٦٠ و٦١.
(٢٢) المرجع السابق، ص ٧٤ و٧٥.

زولو. وفي روديسيا الشمالية أُنشئت أول «جمعية للرعاية الاجتماعية» في عام ١٩٢٣، وشُكّلت منذ البداية على غرار المنظمات المماثلة في نياسالاند. وكان من بين مؤسسيها دافيد كاوندا والد كينيث كاوندا[٢٣]. وفي عام ١٩٣٠ أُنشئت جمعية مماثلة في مدينة ليفنغستون التي كانت المركز الإداري للمحمية. وقد أسسها موظفان حكوميان هما إيزاك نيبرندا وإدوارد تمبو (وهما أصلاً من نياسالاند)، وكانت تضم ٣٥٠ عضوًا وتتمتع بتأييد رؤساء قبائل التونغا. ثم أُنشئت، في الفترة التالية، جمعيات في عديد من الأماكن، وبخاصة في مدن حزام النحاس وعلى امتداد خط السكك الحديدية – في لوساكا، ومازابوكا، وبروكن هيل، وندولا، وتشوما، ولوانشيا، وشينسالي، وأبركورن، وكاساما، وفورت جيمسون، ومدن وقرى أخرى[٢٤] (أنظر الشكل ٣-٢٧).

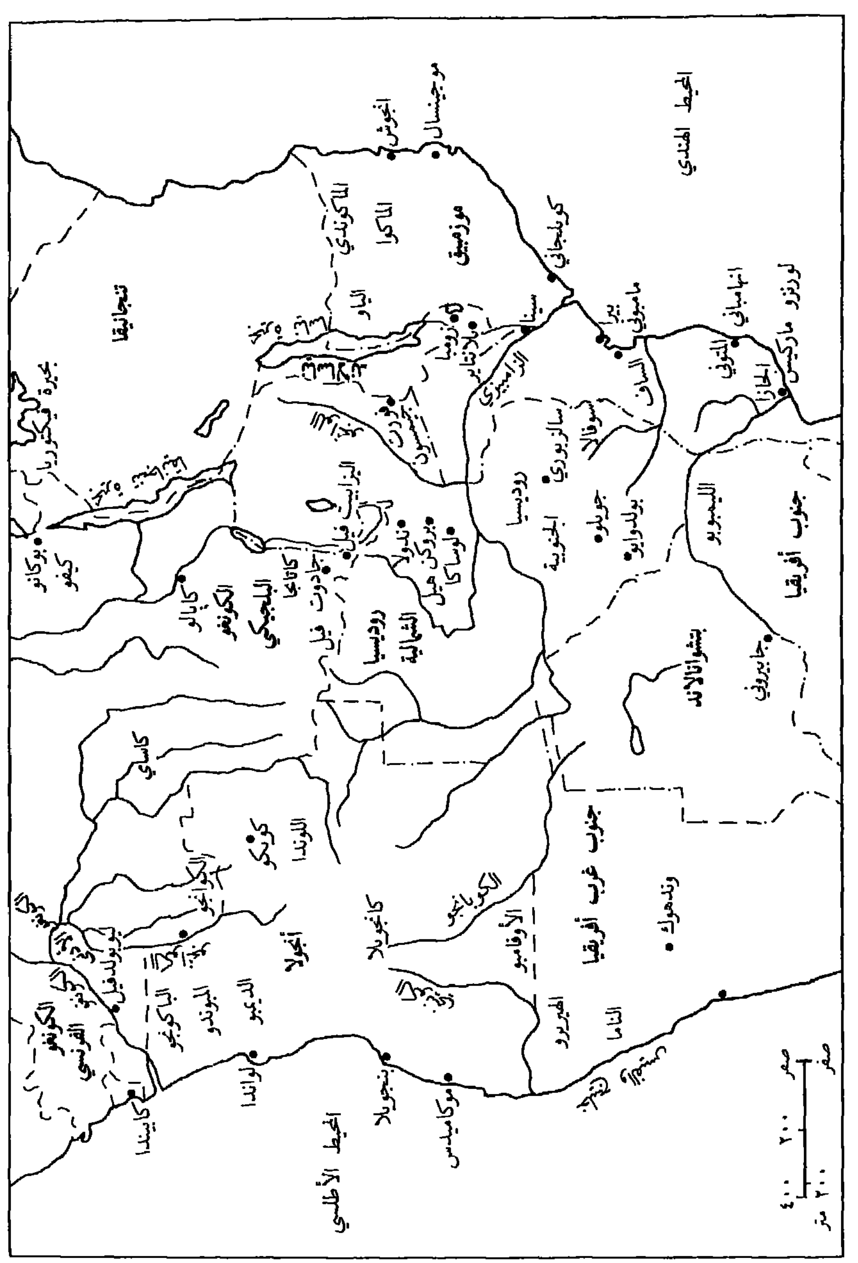
وفي روديسيا الجنوبية، أيضًا، أُقيمت منظمات سياسية ذات طابع جديد في السنوات الأولى التالية للحرب. فأُنشئت في يناير/كانون الثاني ١٩٢٣ الجمعية الروديسية للناخبين البانتو، التي سعت إلى توسيع الحقوق الانتخابية للافريقيين واستعادة الأراضي المستولى عليها. وكان نشاطها ينحصر في منطقة بولاوايو وعدد من نواحي ماتابيلىلاند. كما كانت هناك جمعية خيرية في غويلو ومنظمة أهلية روديسية في ماشونالاند[٢٥].

وفي محميات باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند البريطانية، التي كانت تربطها علاقات وثيقة باتحاد جنوب افريقيا، كانت للقوى المناهضة للاستعمار روابط وثيقة الصلة بالمؤتمر الوطني الافريقي. وكان من بين مؤسسي المؤتمر الوطني الافريقي أحد أبناء السوتو، وهو ماما سيسو، وأحد أبناء التسوانا، وهو جوشوا موليما، كما كان من بين الرؤساء الفخريين العديدين للمؤتمر الوطني الافريقي الذين انتخبوا في مؤتمره التأسيسي ليتسي الثاني الحاكم الأعلى لباسوتولاند، ورؤساء ينتمون إلى الشعوب الرئيسية للتسوانا. وكانت الأموال التي يقدّمها الحاكم الأعلى لسوازيلاند تغطي جانبًا من تمويل صحيفة «أبانتو باتو» التي يصدرها المؤتمر الوطني الافريقي. وفي سوازيلاند، كانت أنشط المنظمات هي منظمة «ليخوتلا لا بافو» (رابطة الفقراء) التي قامت بدور رئيسي هناك خلال فترة ما بين الحربين. وكانت القاعدة الاجتماعية لمنظمة «ليخوتلا لا بافو»، تتشكل من فلاحين كان كثيرون منهم عمالاً موسميين في مناجم الترانسفال. وقد تزعم هذه المنظمة شقيقان هما مافوتسنغ وجوزييل ليفيلا اللذان كانت تربطهما علاقات بالمؤتمر الوطني الافريقي[٢٦].

وكان أعضاء «ليخوتلا لا بافو» يعتبرون أن البريطانيين قد نقضوا اتفاق فرض الحماية الذي عقدوه مع موشوشو وأن الانجليز بالتالي قد فقدوا أي حق قانوني في باسوتولاند. وقد أثارت الرابطة فزع قادة المؤتمر الوطني الافريقي، وكان هذا راجعًا – من جانب – إلى موقفها الشديد الراديكالية، وإلى أنها أخذت ابتداءً من عام ١٩٢٨ في الاقتراب من الحزب الشيوعي لجنوب افريقيا. وقد أمرت السلطات البريطانية الرؤساء بحظر اجتماعات الرابطة. ولكن ليخوتلا لا بافو نظمت في أغسطس/آب ١٩٢٨ مظاهرة في ماسيرو للاحتجاج على الحظر. وكانت تلك أول مظاهرة جماهيرية في تاريخ باسوتولاند، واشترك فيها عدة آلاف من الأشخاص. وحين عاد غوميدي رئيس المؤتمر الافريقي من رحلته إلى الاتحاد السوفيتي، دعته

---

(٢٣) هـ. س. ميبيلو، ١٩٧١، ص ٢٣٥ و٢٤٣.
(٢٤) ر. إي. روتبيرغ، ١٩٦٦، ص ١١٥ إلى ١٣٤.
(٢٥) ت. أو. رانجر، ١٩٧٠، ص ٩٥ إلى ١٠٩.
(٢٦) أ. رو، ١٩٦٤، ص ٢١٢.



الشكل ٣-٢٧ : السياسة والكفاح الوطني في افريقيا الوسطى ، ١٩١٩ - ١٩٣٥
(المصدر : قسم الجغرافيا وجامعة فينسوتا).

ليخوتلا لا بافو للخطابة أمام اجتماع جماهيري في باسوتولاند. وعلى أثر ذلك ظلت المنظمة لعدة سنوات عرضة لاتهام مزعوم بأنها «أداة من أدوات موسكو»، وتتعرض للاضطهاد. ولكنها استمرت مع ذلك في نشاطها [٢٧].

ولم تكن لكل هذه المنظمات السياسية المبكرة في جنوبي افريقيا قاعدة اجتماعية عريضة. فكانت هذه القاعدة تتكون غالبًا من أعضاء النخبة المتعلمة الذين أقبلوا على المهن الحرة. وكانت هذه الروابط والجمعيات تفتقر في كثير من الأحيان إلى برامج عمل واضحة ولا تستمر في الوجود طويلاً. ولكنها مهدت الطريق لمنظمات أخرى أكثر عددًا وقوة وفعالية.

وقدمت حركات الطبقة العاملة في المناطق الصناعية شكلاً آخر جديدًا من أشكال الكفاح ضد الاستعمار. والحق أننا لا نستطيع أن نسمي الذين شاركوا في الإضرابات والنقابات العمالية الأولى عمالاً إلاّ بقدر من التحفظ. فقد كانت حياة الكثيرين منهم لا تزال مشدودة بقوة إلى الحياة القروية برباط روحي على الأقل، واقتصادي أيضًا في كثير من الأحيان. ولم يكن لديهم إحساس بهويتهم كبروليتاريين. ومع ذلك فإن نشأة الحركة البروليتارية الافريقية تعود إلى تلك التحركات المبكرة. وقد حدث أول احتجاج جماهيري في فترة ١٩١٨ – ١٩٢٠ في اتحاد جنوب افريقيا. وحدثت إضرابات في مناجم الترانسفال، ولكن المضربين كانوا عمالاً موسميين جاؤوا من بلدان عديدة جنوبي افريقيا ووسطها [٢٨]. وقد حدثت أول حركة جماهيرية في أوائل عام ١٩١٨، عندما قاطع العمال حوانيت الشركة التي كان أصحاب المناجم يبيعون لهم عن طريقها الغذاء والسلع المصنوعة. وقام بتنظيم المقاطعة عمال المناجم في الجزء الشرقي من وتوترزراند، وهي إحدى مناطق التعدين في الترانسفال (أنظر الشكل ٢-٢٧).

وحدث الإضراب التالي في جوهانسبورغ، واشترك فيه العمال الافريقيون المشتغلون بتنظيف المجاري وجمع القمامة. وكان المضربون أقل عددًا ولكنهم كانوا أفضل تنظيمًا. ويحتمل أن يكون قد اشترك في هذا الإضراب أعضاء من منظمة «عمال افريقيا الصناعيين» التي أنشئت في عام ١٩١٧ بين مستخدمي بلدية جوهانسبورغ. وقد أخمد الإضراب وقدم المشتركون إلى المحاكمة، وحُكم على ١٥٢ منهم بالعمل الإجباري لمدة شهرين. ولكن «إضراب حاملي الدلاء» أظهر أن عمل أية مجموعة من العمال الافريقيين لا غنى عنه للحياة الطبيعية لأكبر مركز صناعي في القارة، إذ تراكمت القمامة وفضلات المجاري في شوارع المدينة، وظهر خطر تفشي الأوبئة.

وكان الإضراب منطلقا لحركة أوسع مدى. ففي خلال الاجتماعات التي عُقدت للاحتجاج على عمليات القبض والأحكام الجائرة، ظهرت فكرة الدعوة إلى إضراب عام للعمال الافريقيين في أول يوليو/تموز ١٩١٨. وكان من أهداف الإضراب أيضًا تأييد مطالبة العمال الافريقيين بزيادة أجرهم اليومي بمقدار شلن واحد. وقد قبل المؤتمر الوطني الافريقي الفكرة، وإن كان قد أبدى بعض التحفظات. وفي مواجهة هذا الضغط، ألغت السلطات الأحكام الصادرة على العمال المضربين واستقبل رئيس الوزراء لويس بوتا وفدًا افريقيًا برئاسة ساول مساني، وهو أحد أبناء الزولو وزعيم فرع المؤتمر الوطني الافريقي في الترانسفال، واستمع إلى شكاواهم. وأُلغيت الدعوة إلى الإضراب العام، إلاّ أن خمسة عشر ألف افريقي يعملون في ثلاثة مناجم توقّفوا عن العمل في أول يوليو/تموز. وقد أجبرتهم الشرطة على دخول المناجم بعد

---

(٢٧) المرجع السابق، ص ٢١٢ و ٢١٣.

(٢٨) حدثت احتجاجات صغيرة قام بها عمال المناجم يعود تاريخها إلى أوائل القرن العشرين. أنظر ب. واروبك، في: أ. ويبستر (مشرف على التحرير)، ١٩٧٨؛ س. موروني، في: أ. ويبستر (مشرف على التحرير)، ١٩٧٨.

صدام عنيف استخدم فيه العمال الفؤوس والمعاول وقطع المواسير المعدنية كأسلحة لهم. وفي أعمال القمع التي تلت ذلك، وجد عدد من الافريقيين والأوروبيين أنفسهم في قفص الاتهام يواجهون معًا تهمة التحريض على الإضراب، وهؤلاء هم د. س. ليتنكا، نائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي بالترانسفال، ول. ت. موابازا مدير صحيفة أبانتو باتو، ون. د. نغوجو وهـ. كراي، وأ. سيتيوي، وثلاثتهم أعضاء في اتحاد «عمال افريقيا الصناعيين»، وثلاثة بيض من قادة الرابطة الدولية الاشتراكية لجنوب افريقيا التي تأسست عام ١٩١٥ وهم: س. ب. بونتنغ، وهـ. ك. هانسكومب، وت. ب. تينكر. وخلال المحاكمة، استند المدعي إلى تقارير عديد من عملاء الشرطة الذين كانوا قد تسللوا إلى «عمال افريقيا الصناعيين»، ليتهم بونتنغ وهانسكومب وتينكر بالتحريض على إضراب جوهانسبورغ وإضراب عمال المناجم.

وفي فبراير/شباط ١٩٢٠ اجتاح إضراب جديد اثنين وعشرين منجمًا في الترانسفال واشترك فيه ٧١ ألف عامل افريقي. وتقدّم العمال بعدد من المطالب: زيادة الأجور زيادة كبيرة (من شلنين إلى ما يتراوح بين ٥ و١٠ شلنات في اليوم)، إتاحة الفرصة لهم لتولي أعمال أكبر مسؤولية وأعلى أجرًا، وإدخال تحسينات رئيسية في إدارة حوانيت الشركة، وتخفيف وطأة الحاجز اللوني. وقد أظهر المضربون وحدة رائعة، ولا يملك المرء إلاّ أن يعجب كيف استطاع هؤلاء الناس الذين ينتمون إلى مجموعات عرقية مختلفة، ويتحدثون بلغات عديدة، أن يحقّقوا مثل هذه الدرجة العالية من الإجماع. وقد استخدمت قوات الجيش والشرطة لإخماد الإضراب[٢٩]. وكان هذا الإضراب أكبر إضراب في تاريخ افريقيا حتى عام ١٩٤٦ حين نشب إضراب أكبر في الترانسفال أيضًا.

وفي روديسيا، حدث أول تحرّك جماهيري للطبقة العاملة في مايو/أيار ١٩٣٥، وكان في مناجم حزام النحاس في روديسيا الشمالية. وطالب عمال المناجم بزيادة الأجور وخفض الضرائب واحتجوا على ظروف العمل السيئة والأشكال المختلفة للتفرقة العنصرية. ولم يكن الاحتجاج عفويًا تمامًا، فالطريقة التي تصرّف بها المضربون كانت تدل على وجود مجموعة بينهم تحاول أن توفر للحركة قيادة منظمة. وقد وزعت منشورات تدعو للإضراب، وكانت مكتوبة بلغة الشيمبا التي كانت اللغة القومية لمعظم عمال المناجم. وبدأ الإضراب في منجم مولفيرا في ٢٢ مايو/أيار، وأخمدته قوات الجيش في اليوم التالي. إلاّ أن الإضراب امتدّ يوم ٢٦ مايو/أيار إلى منجم ناكافا، ثم إلى منجم لوناشيا في ٢٨ مايو/أيار. وقد قتل أو أصيب ٢٨ عاملاً من العمال المضربين في المصادمات مع قوات الجيش، وألقي القبض على عدد من العمال. وكانت للإضراب أصداء تجاوزت حزام النحاس بكثير، إذ اجتذب العديد من العمال الموسميين من كاتنغا المجاورة ومن أجزاء أخرى من افريقيا[٣٠].

وبسبب تصاعد الحركة البروليتارية الافريقية، أخذ الوهن يتسرب إلى نضالية البروليتاريا الصناعية البيضاء. فقد كانت الهبة المسلحة لعمال المناجم البيض في الترانسفال في أوائل عام ١٩٢٢ هي آخر تحرّك كبير للعمال البيض في جنوب افريقيا. ومع زيادة البروليتاريا الافريقية، كان العمال البيض يُعيَّنون على نحو متزايد في مناصب إشرافية ويتحوّلون إلى أرستقراطية عمالية. وقد تشكّلت أكبر منظمة بروليتارية افريقية في خضم موجة الاحتجاجات في الميدان الصناعي التي اجتاحت جنوبي افريقيا في السنوات الأولى التالية

---

(٢٩) لدراسة هذه الإضرابات، أنظر ب. ل. بونير، في: ب. بوزولي (مشرف على التحرير)، ١٩٧٩؛ أ. رو، ١٩٦٤، ص ١٣٢ إلى ١٣٤؛ هـ. ج. سيمونس ور. أ. سيمونس، ١٩٦٩، ص ٢٢٠ إلى ٢٣٤.

(٣٠) ر. إي. روتبيرغ، ١٩٦٦، ص ١٦١ إلى ١٦٨. وهناك إضرابات أصغر تعود إلى بداية القرن العشرين.

للحرب. وشهدت العشرينات هذه المنظمة وهي تبلغ أوجها كما شهدت انهيارها. فقد وُلد اتحاد عمال الصناعة والتجارة الافريقيين (ICU) في يناير/كانون الثاني ١٩١٩ في كيبتاون خلال إضراب لعمال الموانئ الافريقيين والملونين. وكان الذين حضروا الاجتماع التأسيسي الأول يقلون عن ثلاثين شخصًا، ولكن عدد أعضاء الاتحاد وصل بعد خمس سنوات، أي في عام ١٩٢٤، إلى ثلاثين ألفًا. وفي عام ١٩٢٧، كان عدد الأعضاء قد ارتفع إلى مائة ألف (بل وصل فيما يقوله زعيم الاتحاد إلى ربع مليون)، وأصبح للاتحاد فروع خارج حدود اتحاد جنوب افريقيا، في روديسيا الجنوبية وبلدان أخرى. وقد سعى اتحاد عمال الصناعة والتجارة الافريقيين إلى توحيد العاملين في أشد المهن اختلافًا: عمال خدمات البلدية، وعمال البناء، وعمال السكك الحديدية، والمناجم، والبحارة، وعمال المزارع، وعمال المصانع والموانئ والنقل، والعاملين في التجارة والخدمات. وكان يضم بين أعضائه افريقيين وملونين على السواء[٣١].

وتكشف ديباجة دستور الاتحاد عن تأثر قوي بالأفكار الاشتراكية:

«طالما أن مصالح العمال وأصحاب الأعمال متعارضة، إذ يعيش العمال ببيع عملهم دون أن يحصلوا في مقابله إلاّ على جزء من الثروة التي ينتجونها، بينما يعيش أصحاب الأعمال على استغلال عمل العمال ويسلبونهم جزءًا من ناتج عملهم في صورة الربح، فلا يمكن أن يكون هناك سلام بين الطبقتين ولا بد أن يكون هناك دائمًا صراع على اقتسام منتجات العمل الإنساني إلى أن يأخذ العمال – ممثلين في منظماتهم الصناعية – وسائل الإنتاج من الطبقة الرأسمالية لكي يتملكها العمال ويوجهوها لصالح الجميع بدلاً من أن تكون مصدرًا لأرباح تحصل عليها قلة. والذي لا يعمل في ظل هذا النظام لن يأكل أيضًا. وسيكون المبدأ الذي يقوم عليه الجزاء هو من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته».

وقد حدّد الاتحاد لنفسه مهام عديدة ومتنوعة. فوعد أعضاءه بالسعي إلى زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل والمعاشات وإعانات المرض والبطالة وحماية حقوق العمال. وأعلن الاتحاد أن مجال نشاطه يشمل القارة الافريقية بأسرها.

وكان كليمنتس كادالي (حوالى ١٨٩٦ – ١٩٥١) مؤسس الاتحاد وزعيمه، عاملاً موسميًا جاء إلى جنوب افريقيا من نياسالاند حيث كان قد أتم تَعَلُّمَه في مدرسة للمبشرين بحيث استطاع أن يعمل معلمًا بإحدى المدارس. وقد وصل الاتحاد إلى ذروة نفوذه في منتصف العشرينات، ولكنه تعرّض لتدهور حاد في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن العشرين، نتيجة لانقسامه إلى ثلاث فرق مختلفة[٣٢].

وكان أثر الاشتراكية ملموسًا أيضًا في منظمة بروليتارية افريقية ظهرت قبل ذلك وهي منظمة «عمال افريقيا الصناعيين» التي سبقت الإشارة إليها.

وقد اضطلعت الرابطة الاشتراكية بدور غير صغير في تكوينها وفي نشاطها. فقد أخذت الرابطة، التي أسسها اشتراكيون وقادة عماليون بيض في جنوب افريقيا، تدرك بالتدريج الحاجة إلى التضامن البروليتاري بغض النظر عن لون البشرة. وأصبح ذلك واضحًا بوجه خاص في الفترة بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٢٠، في نداءاتها إلى العمال السود والبيض. فخلال إضراب عمال المناجم الافريقيين في فبراير/شباط ١٩٢٠، وزع الاشتراكيون بين عمال المناجم البيض منشورًا كتبه أحد زعماء الرابطة، وهو س. ب. بونتنغ

---

(٣١) للاطّلاع على تحليل لاتحاد عمال الصناعة والتجارة الافريقيين، أنظر ب. بونير، في: ويبستر (مشرف على التحرير)، ١٩٧٨؛ سي كادالي، ١٩٧٠؛ س. و. جونز، في: ر. أ. روتبيرغ وع. مزروعي (مشرف على التحرير)، ١٩٧٠؛ ك. لوكهارت وب. وول، ١٩٨٠، ص ٣٩ إلى ٤٦.

(٣٢) سي. كادالي، ١٩٧٠، ص ٥٢ و٥٣ و٦١ و٦٢.

(١٨٧٣ - ١٩٣٦) بعنوان «لا تخرجوا عن الصف». وكان من بين ما جاء فيه: «هل تسمعون، أيها العمال البيض، الجيش العمالي الجديد قادمًا؟ لقد أخذ العمال الوطنيون يستيقظون، فلا تردوهم أيها العمال البيض. بل قفوا إلى جانبهم، حتى وإن كانوا من السكان الأصليين، ضد سادتنا الرأسماليين المشتركين»(٣٣).

وفي منشور آخر صدر قبل ذلك بعنوان «إلى العمال البانتويين»، كتب الاشتراكيون مخاطبين العمال الافريقيين: «إنكم، على الرغم من اختلاف اللون، جزء لا يتجزأ من عمال العالم. فكل أولئك الذين يعملون مقابل أجر يتحولون إلى أسرة واحدة كبيرة يجمع بينها التآخي»(٣٤).

وفي منشور آخر صدر في ١٩١٨ - ١٩١٩ بعدة لغات منها الانجليزية والزولو والسوتو، ووجه إلى «عمال جنوب افريقيا السود والبيض على السواء»، جاء النداء التالي: «إن سبيلنا إلى الاستعداد هو أن نوحد صفوفنا في أماكن العمل. كعمال، بغض النظر عن اللون. وتذكّروا أن الإهانة الموجهة لواحد منكم، أبيض كان أم أسود، هي إهانة لكم جميعًا»(٣٥). وقد كان من الصعب أن تجد هذه النداءات أذنًا صاغية في ذلك الوقت. فعدد العمال، السود والبيض على السواء، كان ضئيلاً جدًا، كما كانوا يفتقرون إلى النضج إلى حد بعيد. غير أنه من المهم مع ذلك أن أفكارًا كهذه كانت تعلن على أرض افريقيا حتى في تلك السنوات.

وقد اندمجت الرابطة الاشتراكية الدولية مع عدة منظمات اشتراكية أخرى في جنوب افريقيا وأعلنت، في مؤتمر عُقد في كيبتاون في عام ١٩٢١، تأسيس الحزب الشيوعي لجنوب افريقيا، وهو أول حزب شيوعي في القارة الافريقية. وحدد الحزب أهدافه في بيان أقرّه المؤتمر الأول، وسعى إلى الجمع بين فكرة التحولات الاجتماعية الجذرية وبين الروح الأممية الحقيقية التي كان يتسم بها تفكير الأعضاء الأكثر تقدمية تجاه المهمة الدولية المتمثلة في تقريب اليوم «الذي يقضى فيه على الطبقية إلى الأبد. فلا تعود البشرية ترزح تحت هراوة القاهرين. وتصبح ضروريات الحياة ومتعها وتصبح الرفاهية والثقافة والكرامة والسلطان للكادحين لا للمستغلين، يوم لا يكون هناك سيد ولا مسود، بل يتآخى الجميع كعمال لا يفرق بينهم شيء»(٣٦).

ولا جدال في أن شيوعيي جنوب افريقيا لم يتمكّنوا من التوصل على الفور إلى برنامج شامل يتصدى لكل المشكلات النوعية والمعقدة لافريقيا الجنوبية، وفي أنهم اعتمدوا أول الأمر اعتمادًا، ربما كان كبيرًا، على التجربة الأوروبية. وهذا أمر مفهوم في ظروف جنوب افريقيا. وهو يرجع إلى أن عضوية الحزب الشيوعي كانت تقتصر في البداية على البيض، كما يرجع إلى الأثر العميق لحركة الطبقة العاملة الأوروبية الغربية، ولا سيما الطبقة العاملة البريطانية، وإلى التعقيدات الحقيقية في وضع جنوب افريقيا. إلاّ أنه مع أوائل الثلاثينات، كان الافريقيون يشكّلون أغلبية أعضاء الحزب، وكان أمينه العام ألبرت نزولا (١٩٠٥ - ١٩٣٤) من أبناء الزولو. وأصبح التحرّر الوطني هو محور جهود الحزب.

(٣٣) أ. رو، ١٩٤٤، ص ٤٦ إلى ٤٨.
(٣٤) أنظر اتحاد جنوب افريقيا، ١٩٢٢، ص ٢٨٨ و٢٨٩.
(٣٥) أنظر ذي انترناشيونال، جوهانسبورغ، العدد الصادر في ٢٥ ابريل/نيسان ١٩١٩.
(٣٦) أ. ليمومو، ١٩٧١، ص ١١٧ إلى ١٢٠.

المعارضة الشعبية للحكم الاستعماري في الكونغو البلجيكي

أدت السيطرة الحكومية المتزايدة ، واشتداد وطأة القوانين العنصرية ، واتباع سياسة محكمة لتعيين الموالين في المناصب ، وتفشي موجة من الأوبئة ، إلى تقليل فعالية الاحتجاج الاجتماعي في الكونغو البلجيكي[٣٧] ومع ذلك استمرت المعارضة الشعبية ، وإن كانت على نطاق أضيق وبأشكال مختلفة عما كانت عليه في الفترة السابقة.

وقد اتخذت معارضة الفلاحين في الكونغو ، التي كانت في كثير من الأحيان متناثرة لا يكاد يحس بها أحد ، أشكالاً متنوعة استهدفت جميعًا تفادي الأثر المدمر للنظام الرأسمالي على أسلوب حياة الفلاحين أو تقليل هذا الأثر قدر الإمكان. فاستمر التهرب من الضرائب متفشيًا على نطاق واسع في السنوات التالية مباشرة للحرب العالمية الأولى. فكان آلاف من الفلاحين الكونغوليين يفرون ، عبر الحدود المفتوحة ، إلى المناطق المجاورة في أنغولا والكونغو الفرنسي ، على حين كان يختبئ آخرون في الغابات قبيل وصول جباة الضرائب الحكوميين. وكانت الحدود الأنغولية تتمتع بجاذبية خاصة نظرًا لأن الوجود الاستعماري البرتغالي كان بالغ الضآلة ، والروابط التاريخية كانت توحد الباكونغو على كلا جانبي الحدود. وقد لجأ كثير من السكان القرويين إلى استراتيجية مماثلة لتجنب العمل في المشروعات الحكومية والمناجم والمزارع الأوروبية. ويروي أحد الشيوخ ، وكان ضمن الذين أمروا بالعمل في خط كاتانغا الحديدي : «كان كل ما نفعله هو أن نهرب من قريتنا... فلا يعرف أحد – حتى البيض في البوما – إلى أين ذهبنا. وكنا نغادر القرية ليلاً ونتجه إلى لوابولا ، وعند النهر ، كان بعض الصيادين الطيبين يساعدوننا على العبور»[٣٨]. وكان بعض الفلاحين الآخرين يرفضون زراعة حصص القطن والأرز المفروضة عليهم ، أو يزرعون مقادير أقل من المطلوبة منهم[٣٩].

إلاّ أنه مع امتداد جهاز الدولة إلى المناطق النائية ، وإقامة شبكة من الرؤساء الموالين ، تقلّصت إمكانات البقاء خارج النظام الاستعماري الرأسمالي إلى حد بعيد. وتتجلى زيادة هيمنة الدولة في ارتفاع حصيلة الضرائب فيما بين عام ١٩١٧ وعام ١٩٢٤ بنسبة أربعمائة في المائة ، وفي الزيادة البالغة في عدد الفلاحين الذين أجبروا على زراعة القطن[٤٠] ، فقد قدر عدد الفلاحين الذين أمكن استيعابهم في مشروعات زراعة القطن في عام ١٩٣٥ بأكثر من تسعمائة ألف فلاح.

ولم يكن غريبًا ، أمام هذا التغير في ميزان القوى ، أن تختفي المواجهات المباشرة التي كانت كثيرة الحدوث في الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى. فكان الفلاحون الساخطون يهاجمون بين الحين والآخر الرؤساء الموالين ورجال الشرطة وجباة الضرائب الافريقيين الذين كانوا يرون فيهم رموزًا للقهر.

(٣٧) لاستعراض عام للفترة الاستعمارية ، أنظر ب. جيفسييفيكي (سيُنشر قريبًا) ؛ ج. ستنغرز ، ١٩٧٤ ، ص ٣٩١ إلى ٤٤٠. وهناك صعوبة في مناقشة أعمال التمرد نظرًا لأن معظم المؤرخين ظلوا ، إلى وقت قريب ، يعتبرون هذه الفترة فترة هدوء وطمأنينة مما جعلهم يركّزون اهتمامهم على الحقبة التالية للحرب العالمية الثانية. وهناك أيضًا نزعة اقتصادية تتفشى في الكتابات بوجه عام ، وتميل إلى اعتبار الفلاحين مجرد منتجين لفائض القيمة وليس لتاريخهم الخاص أي معنى أو دلالة في السياق الاستعماري الرأسمالي. وهذا التفسير يأبى أن يعترف لهم بمنزلة العناصر الفعالة في التاريخ التي قامت بدور في تشكيل مصائرها ، فينحيهم جانبًا كضحايا عاجزين أو سلبيين.

(٣٨) اقتبسه سي. بيرنغس ، ١٩٧٩ ، ص ١٥٣.

(٣٩) ب. جيفسييفيكي ، في : م. أ. كلاين (مشرف على التحرير) ، ١٩٨٠ ، ص ٦٢ إلى ٦٨.

(٤٠) ب. فيتر ، ١٩٧٦ ، ص ٨٣ ؛ ب. جيفسييكي ، في : م. أ. كلاين (مشرف على التحرير) ، ١٩٨٠.

ويزيد على ذلك خطورة بكثير التمردات الفلاحية التي حدثت في الكونغو الأدنى في الفترة فيما بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢٢ ، وفي منطقة كوانغو بعد ذلك بعشر سنوات[٤١] ، وبين الفلاحين والعمال من أبناء البندي في كويلو عام ١٩٣١ (أنظر الشكل ٣-٢٧). فقد أدت زيادة الضرائب زيادة كبيرة ، وخفض الأثمان التي تُدفع للفلاحين مقابل سلعهم بنسبة خمسين في المائة ، وقرار شركة يونيليفر بتخفيض الأجور في مزارعها ، إلى إشعال السخط الشعبي الذي أفضى إلى الهبة الرئيسة في عام ١٩٣١. وقد كسب المتمردون مزيدًا من الأنصار حين ظهر « نبي » يدعى ماتيمو أكيينينيا لينبئ بأن الأسلاف قد أمروا الافريقيين بقتل أو تحطيم كل ما ينتسب للبيض على أرضهم من حيوان أو جماد ، والتخلص من كل رموز الحكم الأوروبي تمهيدًا للقصاص الإلهي وإنهاء سيطرة البيض. وقد حصلت الحركة على تأييد واسع المدى ، ولكنها لم تلبث أن أُخمدت. وفقد أكثر من أربعمائة من أبناء البندي ، فضلاً عن أحد الأوروبيين حياتهم أثناء ذلك[٤٢].

واجتذبت حركات دينية وسياسية أخرى أنصارًا أكثر عددًا من الفلاحين ، وهو ما قد يرجع – في جانب منه – إلى الحظر الصارم الذي كانت السلطات الاستعمارية قد فرضته على المنظمات السياسية ، كما يعبر عن الإحساس المتزايد بالقلق والإحباط من جراء القلقلة الاقتصادية التي أحدثها الانكماش في عام ١٩٢١ ثم الأزمة الخطيرة بعد ذلك بعشر سنوات. وكانت أكبر هذه الحركات هي الحركة الكيمبانغية ، التي أُطلق عليها هذا الاسم نسبة إلى فلاح من الباكونغو يدعى سايمون كيمبانغو. وقد أعلن كيمبانغو ، الذي كان ينشر تعاليمه من خلال الرد على الأسئلة ، أن روح الرب قد مسته ، فأصبح قادرًا على شفاء المرضى وإبطال مفعول السحر وإحياء الموتى. وفي عام ١٩٢١ ، قال لتلاميذه الذين تملكهم عندئذ الفخر بمسيحهم الأسود ، أنه مبعوث الله ونبيه وابنه. وكان الاسم الذي يُطلق على كيمبانغو بلغة الباكونغو ، وهو « جونزا » ومعناه « الكل معًا » يرمز إلى طبيعته الإلهية[٤٣].

كما أعلن كيمبانغو ، بطريقة عامة وغامضة معًا ، أنه سيخلص الافريقيين من نير القهر الاستعماري. وإزاء تصريحات كيمبانغو المناهضة للاستعمار وشعبيته المتزايدة ونضالية بعض تلاميذه ، اقتنعت الإدارة البلجيكية بضرورة القضاء عليه. فأُلقي القبض عليه في ١٤ سبتمبر/أيلول ١٩٢١ وحُكم عليه بالإعدام. ثم نُفي إلى كاتانغا حيث مات شهيدًا بعد ثلاثين عامًا[٤٤].

وعلى الرغم من أن كيمبانغو لم يكن ثوريًا ، فقد تحوّلت حركته على أيدي أنصاره إلى حركة تناهض الأوروبيين بقوة وليس مجرد حركة دينية. وقد أتاحت هذه الحركة ، التي كانت ترفع شعار « الكونغو للكونغوليين » منفذًا للاحتجاج الشعبي العفوي ضد الحكم الاستعماري ، وحث الكيمبانغيون السكان على الامتناع عن العمل لدى الأوروبيين وعن زراعة محاصيل التصدير التي كانت تفرضها عليهم الإدارة الاستعمارية ، وعن دفع الرسوم والضرائب ، وعن إلحاق أبنائهم بمدارس بعثات التبشير ، كما حثوهم على عصيان البلجيكيين بوجه عام[٤٥]. وكانت أناشيدهم تحفل بالإشارات إلى مآثر كيمبانغو البطولية ، كما

---

(٣٩) ب. جيفسيفيكي ، في : م. كلاين (مشرف على التحرير) ، ١٩٨٠ ، ص ٦٢ إلى ٦٨.

(٤٠) ب. فيتر ، ١٩٧٦ ، ص ٨٣ ؛ ب. جيفسيفيكي ، في : م. أ. كلاين (مشرف على التحرير) ، ١٩٨٠.

(٤١) أ. ت. نزولا واي. إي. بوتخين وأ. ز. زوسيمانوفيتش ، ١٩٧٩ ، ص ١٠٨ إلى ١١١.

(٤٢) المرجع السابق ؛ أ. بوستين ، ١٩٧٥ ، ص ١١٩ و١٢٠.

(٤٣) ج. بالانديه ، في : ب. فان دين بيرغ (مشرف على التحرير) ، ١٩٦٥ ، ص ٤٤٣ إلى ٤٦٠.

(٤٤) المرجع السابق ص ٤٥٠.

(٤٥) تاريخ افريقيا « A History of Africa » ، موسكو ، ١٩٦٨ ، ص ٣٩١ و٣٩٢.

ظلّوا، حسبما رواه بعض الموظفين البلجيكيين، على أملهم في عودة كيمبانغو وتلاميذه للقضاء على البيض [٤٦].

وعلى امتداد فترة تزيد على العشرين عامًا ظلت الكيمبانغية تبعث من جديد بين الحين والحين، وكان ذلك بوجه عام في أوقات التوتر الشديد والضائقات الاقتصادية. وشارك أعضاء الحركة الكيمبانغية، مشاركة فعالة في النضال ضد الاستعمار في المدن والقرى على السواء، بل بلغت جهودهم الدعائية حد التأثير على إضرابات عمال السكك الحديدية والعمال البيض وعمال مصنع الزيوت في زائير الدنيا خلال الفترة من ١٩٢١ إلى ١٩٢٥. وقد أظهر الكيمبانغيون بسالة على الرغم مما واجهوه من أساليب القمع الوحشي. ففي عام ١٩٢١ وحده، أي عند بزوغ حركتهم، تم طرد سبعة وثلاثين ألف شخص من الكونغو الأدنى، إلا أنهم واصلوا نشاطهم وجندوا أعضاء جددًا في منافيهم. وانتشرت عبر الكونغو، فروع متنوعة من الكيمبانغية، كانت وثيقة الصلة ببعضها البعض، كما أقام الكيمبانغيون علاقات مع الكنائس الافريقية المسيحية في نيجيريا وأوغندا ومع المعارضين للاستعمار الفرنسي في الكونغو الفرنسي.

وهناك حركة رئيسية أخرى من حركات الكنائس المستقلة وهي حركة برج المراقبة الافريقي، التي تُعرف في الكونغو باسم أكثر شيوعًا هو كيتاوالا. وقد ظهرت هذه الحركة في وقت مقارب للوقت الذي بدأ فيه كيمبانغو نشاطه. ويبدو أن مراكز التأييد الأولى التي استندت إليها كانت في روديسيا الشمالية ونياسالاند وتنجانيقا. وبحلول عام ١٩٢٣، كان دعاتها من شرقي روديسيا الشمالية وغربي تنجانيقا قد بدؤوا في اجتذاب عدد كبير من الأنصار في إقليم كاتانغا، ولا سيا في المناطق المتاخمة لمراكز تجنيد عمال شركة اتحاد المناجم «أونيون مينيار» [٤٧]. وفي ظل القيادة القوية لتومو نيبرندا، المعروف أيضًا باسم موانااليسا — ومعناه ابن الله — اتخذت حركة كيتاوالا، التي يعني اسمها بالسواحيلي «أداة للحكم»، موقفًا سافر العداء للاستعمار. وفي ظل الشعارات النضالية، مثل «افريقيا للافريقيين» و«المساواة بين الأجناس»، حث نيبرندا ومعاونوه الرئيسيون أنصارهم على اغتيال الأوروبيين وحلفائهم الافريقيين لا سيا رؤساء القبائل الموالين.

وبحلول عام ١٩٢٦، كانت حركة كيتاوالا قد وطدت دعائمها في جنوبي كاتانغا، حيث كان قد تفشى عدد من الأوبئة وكانت الآثار الضارة لتجنيد العمال أشد ما تكون وطأة. وقد امتد نفوذ هذه الحركة ليشمل أيضًا مناطق التعدين في كاساي وكيفو، كما قام عمال المناجم العائدون إلى ديارهم بعد انتهاء مدة عقودهم، بنشر حركة كيتاوالا في المناطق الشرقية والاستوائية. وإذ خشيت السلطات الاستعمارية من نفوذ نيبرندا الآخذ في الاتساع ومن ازدياد علاقاته مع عدة قادة منشقين، أرسلت قوة عسكرية لإلقاء القبض عليه في عام ١٩٢٦. وفر نيبرندا إلى روديسيا الشمالية حيث احتجزته السلطات البريطانية ثم أعدمته في النهاية [٤٨].

ومثلما حدث للكيمبانغية، لم يؤد القضاء على «النبي» إلى تراجع التأييد الشعبي لحركة كيتاوالا. فكان قساوسة كيتاوالا ينظمون احتجاجات على فرض الضرائب في المناطق الريفية ويؤججون العداء ضد الرؤساء المعينين. كما تغلغل أحد فروع الحركة، بقيادة مومبا نابليون جاكوب، على نطاق واسع بين عمال

(٤٦) ج. بالانديه، في: ب. فان دين بيرغ (مدير نشر)، ١٩٦٥، ص ٤٥٠.

(٤٧) يعد أهم تحليل كُتب عن حركة كيتاوالا في الكونغو هو التحليل الذي قدمه ج. هيجينسون (بصدر قريبًا). فكثير من المناقشات التي تناولت حركة كيتاوالا مأخوذ عن هذا المقال.

(٤٨) المرجع السابق.

الزراعة في اليزابيث فيل (لومومباشي)، وعمال السكك الحديدية وعمال المناجم العاملين في شركة «اتحاد المناجم». وساعدت حركة كيتاوالا في تنظيم حركة المقاطعة في اليزابيث فيل في عام ١٩٣١، كما نهضت بدور هام بعد ذلك بخمس سنوات في الأضطرابات العمالية في مصنع شركة اتحاد المناجم في جادوتفيل. وخلال الإضراب في جادوتفيل استشهد عضو بارز في حركة كيتاوالا بنصوص الكتاب المقدس لكي يهاجم الظلم المتمثل في التمييز العنصري في الأجور. وقال وهو يلوح بالكتاب المقدس: «يظهر بوضوح من هذا الكتاب أن البشر جميعًا سواسية. فلم يخلق الله البيض لكي يتحكموا في السود. وليس من العدل في شيء أن يعانيَ الأسود، الذي يؤدي العمل، الفقر والشقاء، وأن تكون أجور البيض أعلى بكثير من أجور السود»[٤٩]. وفي أعقاب أحداث جادوتفيل، جددت الدولة، دون نجاح، جهودها للقضاء على حركة كيتاوالا، التي نهضت إثر ذلك بدور هام في إضراب اليزابيث فيل عام ١٩٤١[٥٠].

وكون الإضرابات لم تبدأ إلاّ في الثلاثينات يوحي بأن تكوين طبقة افريقية عاملة وحركة ناشئة للطبقة العاملة قد تحقق في الكونغو البلجيكي بمعدل أبطأ بكثير من معدله في جنوب افريقيا. وقد أدى اكتشاف النحاس والقصدير واليورانيوم في كاتانغا والألماس في كاساي والذهب في كيلوموتو، إلى التعجيل بنمو طبقة عاملة صناعية. وفي العشرينات، كان هناك أكثر من ستين ألف عامل يستخدمون في استخراج المعادن.

وكما حدث في أجزاء أخرى من القارة، كان هجر العمل هو أول رد فعل للافريقيين إزاء الأجور المنخفضة وظروف العمل الشاقة في المناجم. فقد فر عدد كبير من الفلاحين من مقاطعتي كاتانغا وكاساي لكي يتفادوا الوكلاء العاملين لحساب بورصة العمل في كاتانغا، وهي مكتب العمل الصناعي الذي كان يتولى تجنيد العمال وتوزيعهم داخل كاتانغا. وثمة آخرون هربوا بعد فترة وجيزة من وصولهم إلى المناجم. ولم يلبث الهروب أن أصبح، منذ عام ١٩١٤، مشكلة خطيرة إلى حد جعل بورصة العمل في كاتانغا تنشئ نظام تصاريح المرور ومكتبًا لتسجيل البصمات بغية تعقب «الهاربين»[٥١]. ولكن، على الرغم من هذه النظم القسرية، ظل الهروب سائدًا. ففي عام ١٩١٨، على سبيل المثال، بلغ معدل الهروب ٧٤ في المائة و٦٦,٥ في المائة، على التوالي، في مناجم النحاس في ستاروليكساي. وإذا كانت نسبة الهاربين من العمل قد انخفضت بعض الشيء في العشرينات فإنها ظلت تتراوح بين ٢٥ و٣٥ في المائة حتى الكساد الكبير حين أصبحت هذه الاستراتيجية غير مجدية نظرًا لعدم وجود مصادر بديلة للدخل[٥٢].

وعلى حين كان آلاف العمال يهربون من المناجم، أخذ آلاف آخرون في كاتانغا في تنظيم أنفسهم لتحسين ظروف عملهم. في عام ١٩٢١، أوقف عدد كبير من عمال المناجم في لويشي العمل وتوجهوا إلى اليزابيث فيل لكي يشكوا للمسؤولين الحكوميين سوء المعاملة والحصص الغذائية الهزيلة. وبعد عامين نظمت حركة مماثلة لإيقاف العمل في مناجم كاكونتوي[٥٣].

(٤٩) ورد في سي. بيرنغس، ١٩٧٧، ص ٥٠.

(٥٠) ج. هيجينسون (يصدر قريبًا). لم تكن الكيمبانغية وكيتاوالا الحركتين السياسيتين والدينيتين الوحيدتين في الكونغو. فالموتونغو واللوكوسو والمبيوي، وغيرها من الطوائف التي نشطت في مقاطعة باندوندو كانت تدعو الافريقيين إلى الامتناع عن العمل لدى البلجيكيين والاستعداد بالأحرى لليوم الذي سيخرج فيه البلجيكيون. تلك هي المشاعر التي أعربت عنها في الثلاثينات طائفة «الثعبان الناطق» أو («الإنسان الثعبان») في باندوندو والمقاطعات الغربية في كاساي. وقاومت حركات «البعثة السوداء» والتونزي في زائير الدنيا و«شعب النمور» إرغام الفلاحين على زراعة محاصيل التصدير في زائير العليا.

(٥١) سي. بيرنغس، ١٩٧٩ ص ١٥٣.

(٥٢) المرجع السابق، ص ١٧١؛ ب. فيتر، ١٩٧٤، ص ٢٠٨.

لإيقاف العمل في مناجم كاكونتوي[٥٣].

وخلق الكساد اضطرابات اقتصادية جديدة. فقد اختفت فرص العمل وانخفضت الأجور وتدهورت ظروف العمل، إذ حاولت شركات التعدين خفض الكلفة إلى أقصى حد. وعلى الرغم من تهديد العمال بالفصل، نظمت حركات لإيقاف العمال ووقعت «أعمال شغب» عمالية في مناجم شركة «اتحاد المناجم» في كيبوشي ورواشي وسوينو ديتو في عام ١٩٣١ مما شل عملياتها لبعض الوقت[٥٤]. وفي العام نفسه، نظم العمال حركة مقاطعة في اليزابيث فيل احتجاجًا على ارتفاع أسعار السلع الأساسية في متاجر شركة «اتحاد المناجم» وعند التجار الأوروبيين المستقلين. وقبل إنهاء حملة المقاطعة هذه، كانت قد انتشرت إلى المناطق المحيطة وأيدها عمال البناء والنجارون وعمال صناعة الطوب، وهو ما يوحي بوجود وعي عمالي متزايد[٥٥]. وأعرب مفوض مقاطعة كاتانغا العليا عن أسفه إزاء هذه النضالية الجديدة. وقال بلهجة ملؤها الازدراء: «لقد استولت على الزنوج غطرسة بلا حدود، فهم يزدادون تصلبًا، كما تخلوا عن عادة الطاعة في استكانة وأصبحوا الآن يناقشون الأوامر الصادرة إليهم ويردون بوقاحة في بعض الأحيان»[٥٦].

كما تجلت النضالية المتزايدة في عدد من الإضرابات وقعت في الفترة من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٧ واشترك فيها عمال المناجم وفئات أخرى من الطبقة العاملة في كاتانغا. واحتج المستخدمون على الأجور المنخفضة والتمييز العنصري وأوقفوا العمل في مصنع شركة «اتحاد المناجم» في جادوتفيل وفي مناجم القصدير في مانون وموانزا. كما أضرب عمال السكك الحديدية في نييمبا وكابالا العاملين في شركة السكك الحديدية للبحيرات الكبرى، وكذلك عمال محلج القطن الذي تملكه الحكومة في نييمبا[٥٧]. وعلى الرغم من إلقاء القبض على القادة وقمع الإضرابات، فقد ازداد الشعور بالتمرد كما ازدادت الشبكات السرية وقوي الإحساس الجماعي بالثقة في النفس. وقد مهد هذا كله الطريق للإضراب الكبير في عام ١٩٤١، الذي توقف فيه عدة آلاف من العمال الافريقيين عن العمل في مناجم القصدير والنحاس في كل أنحاء إقليم كاتانغا، وكان هدفهم يتجاوز المصالح الاقتصادية الضيقة. وقال مراقب أوروبي: «لم يحاول العمال إخفاء هدفهم. لقد كان هدفهم هو إخراج البيض من البلد وإحلال علم حركة كيتاوالا الأسود محل العلم البلجيكي الأزرق إيذانًا بالبدء في تغيير النظام»[٥٨].

ومثلما حدث في حركة الطبقة العاملة، كان نمو الجمعيات السياسية والأحزاب الوطنية في الكونغو البلجيكي أبطأ بكثير من نموها في جنوب افريقيا. والواقع أنه حتى أواخر الخمسينات لم تكن قد ظهرت بعد منظمات وطنية صريحة مثل جمعية باكونغو (أباكو)[٥٩]. ومع ذلك، فقد انتشرت خلال هذه الفترة جمعيات مغلقة عُرفت باسم المبيني. وقد نقل هذه الجمعيات إلى المستعمرة البلجيكية المجنّدون الافريقيون الذين كانوا يرابطون في المستعمرات في شرقي افريقيا الألمانية خلال الحرب العالمية الأولى. وكانت المبيني، في المقام الأول، نوادي للرقص توفر لأعضائها أيضًا بعض الخدمات الذاتية. وفي كثير من الأحيان كان قادتها يحملون ألقابًا عسكرية على غرار الألقاب العسكرية الأوروبية، مما كان يوهم بأنهم يتمتعون بقدر

(٥٣) سي. بيرنغس، ١٩٧٩، ص ٢١٣ إلى ٢٣٥.
(٥٤) ج. هيجينسون، سيصدر قريبًا، ص ٨ إلى ١٠.
(٥٥) المرجع السابق، ص ٩ و١٠.
(٥٦) ورد في ب. فيتر، ١٩٧٤، ص ٢١٧.
(٥٧) ج. هيجينسون، سيصدر قريبًا، ص ١٠ إلى ١٣.
(٥٨) ورد في المرجع السابق، ص ٦٠.
(٥٩) أنظر على سبيل المثال هـ. فايس، ١٩٦٧، وسي يونغ، ١٩٦٥.

ما من القوة الأوروبية. وعلى الرغم من أن هذه الجمعيات لم تستهدف مناهضة الاستعمار في المقام الأول، فقد كانت أغانيها ورقصاتها تسخر، في كثير من الأحيان، من المسؤولين الأوروبيين وتعبر عن البغض الشعبي العميق للحكم الاستعماري. وفضلاً عن ذلك، كان الافريقيون الذين يُنظر إليهم باعتبارهم مؤيدين للأوروبيين، يمنعون من الانضمام إلى مجتمعات المبيني. أما من تربطهم صلات وثيقة بالأوروبيين، فلم يكن بمقدورهم أن يتولوا مراكز قيادية[٦٠].

وقد أثارت انتقاداتهم السافرة للاستعمار وهجومهم على الموالين قلق المسؤولين البلجيكيين الذين كانوا حريصين على إخماد كل أشكال الاحتجاج الاجتماعي. وفي عام ١٩٢٣، خلصت لجنة فرعية حكومية إلى أن جمعيات المبيني بسبيلها إلى اكتساب الطابع المتطرف وأنها مفتوحة أمام التسلل الشيوعي. وبعد ثلاث سنوات، فرض نظام الحكم الاستعماري مراقبة مباشرة على الجمعيات الحضرية الافريقية، بما فيها مجتمعات المبيني. كما شجعت الحكومة المبشرين البندكتيين على تنظيم جمعيات منافسة، دخل أعضاؤها في صراع عصابات مع المجتمع المبيني. وتضافر التضييق من جانب الحكومة مع صراع العصابات والمنافسات فيما بين جمعيات المبيني وداخل هذه الجمعيات، وما نجم عن الكساد من قلقلة في المناطق الحضرية، فأدى ذلك كله إلى انحسار نفوذ هذه الجمعيات وأهميتها في منتصف الثلاثينات[٦١].

استعراض عام للإطار الاقتصادي والسياسي في أنغولا وموزمبيق

كانت المجتمعات الاستعمارية في أنغولا وموزمبيق، على الرغم من المسافة التي تفصل بينها واختلاف شعوبها واقتصاداتها، تتشابه مع بعضها البعض أكثر من تشابهها مع جيرانها المباشرين. وينبع الطابع الخاص الذي اتسم به الاستعمار البرتغالي، كما اتسمت به، إلى حد ما، المعارضة الشعبية التي تولدت عنه، من أربع مجموعات من العوامل هي: الضعف الأصلي للدولة الاستعمارية، وطبيعة نظام الحكم الاستعماري الذي أصبح تدريجيًا نظامًا استبداديًا، ونقص رأس المال البرتغالي، بما يترتب على ذلك من اعتماد على العمل الإجباري، وسياسة الاستيعاب.

وحتى عشية الحرب العالمية الأولى، ظلت مناطق كبيرة من أنغولا وموزمبيق على السواء غير خاضعة للسيطرة الفعلية من جانب لشبونة. وبينما كانت الإدارة الاستعمارية راسخة وثابتة القدم في المقاطعات الساحلية الحضرية مثل لواندا وبنغويلا وبيرا ولورنسو ماركيس والأراضي الواقعة خلفها، كان الوجود الاستعماري في مناطق داخلية واسعة، وجودًا اسميًا، اعتمد في معظم الأحيان على تحالف مع الرؤساء ورجال الشرطة الافريقيين المحليين الذي كان ولاؤهم مشكوكًا فيه.

ففي أنغولا مثلاً، ظلت مقاطعة أوفامبو، في جنوب أنغولا، مستقلة استقلالاً فعليًا حتى عام ١٩١٤، بينما ظلت منطقة غانغويلا تتأجج بأعمال التمرد حتى عام ١٩١٧. ولم تخضع مناطق لوندا الكيكو للاحتلال إلاّ في عام ١٩٢٠. وفي الشمال، استمرت المعارضة في منطقة الكونغو حتى عام ١٩١٥. بينما تحدى المتمردون، من أبناء الزمبو، الحكومة الاستعمارية حتى عام ١٩١٨[٦٢].

---

(٦٠) ب. فيتر، ١٩٧٤ ص ٢١٠ إلى ٢١٥.

(٦١) المرجع السابق.. لدراسة تطور مجتمعات المبيني وانتشارها في مختلف أرجاء وسط افريقيا وشرقيها انظر ت. أو. رانجر، ١٩٧٥.

(٦٢) توجد مناقشة تفصيلية لهذه الثورات في ر. بيليسيه، ١٩٧٧.

ولم يكن وضع البرتغال في موزمبيق أفضل حالاً منه في أنغولا إلاّ بقدر بسيط. فقد وقفت عدة سلطنات شمالية وولايات لرؤساء الياو موقف التحدي الفعلي للنظام الاستعماري حتى عام ١٩١٤، كما ظلت مرتفعات الماكوندي، خارج دائرة الحكم الاستعماري حتى عام ١٩٢١. وفضلاً عن ذلك، فانه حين غزت قوات المانية، من تنجانيقا المجاورة، شمالي موزمبيق خلال الحرب العالمية الأولى، استقبلت استقبال المحررين من جانب عدد من زعماء قبائل الماكوا، الذين كانوا قد عانوا الأمرين في ظل الحكم الجائر لشركة نياسا. بل إنه حتى في النصف الجنوبي من المستعمرة، حيث كانت الدولة الاستعمارية راسخة القدم إلى حد كبير، كان المسؤولون يخشون أن تحدث انتفاضة جماعية (أنظر الشكل ٢٧-٣)[٦٣].

وفي أعقاب الحرب، شددت لشبونه الطبيعة الاستبدادية وحلت محل السياسات «المستنيرة» التي طبقتها أول الأمر الحكومة الجمهورية (١٩١٢ – ١٩٢٦) برامج أكثر قمعًا، وإن لم تكن بالضرورة أكثر فعالية. وانتهى الأمر بالحكومة الجمهورية، التي كانت غير فعالة وفاسدة، إلى أن أسقطها في عام ١٩٢٦ تحالف للقوى المحافظة ضم رجال البنوك والصناعة والقيادات الكنسية والعسكرية، الأمر الذي مهد الطريق أمام حكومة انطونيو سالازار الفاشية. وقد استخدمت أنظمة الحكم الاستعماري، شأنها شأن الحكومة في البرتغال، عددًا كبيرًا من أدوات القهر، لتحقيق ما كانت تستهدفه إيديولوجية سالازار القومية المتطرفة والقائمة على التعاون الطبقي من وئام اجتماعي واستمرار للحكم الاستعماري.

وهكذا، استخدمت الرقابة والمخبرون والشرطة السرية والعسكريون لقمع أي معارضة تطل برأسها، بيضاء كانت أو سوداء. وكانت السمة المشتركة الثالثة هي الطابع الخاص للاستغلال الاقتصادي في أنغولا وموزمبيق الذي نشأ عن فقر البرتغال ذاتها. فخلال الفترة التي نتعرض لها بالبحث، اعتمدت قدرة البرتغال في تحصيل موارد مستعمراتها الافريقية على تجنيد العمل الإجباري والسيطرة عليه لأن اقتصادها، الذي كان باليًا وعلى حافة الإفلاس، لم تكن لديه القدرة على تصدير ما تحتاجه التنمية من رأسمال ثابت. وهذه النقطة الأخيرة أشارت إليها بوضوح لا لبس فيه لجنة حكومية شكلت عام ١٨٩٩، لتحليل إمكانات التنمية في أنغولا وموزمبيق فقالت:

«... إننا نحتاج إلى عمل أهل البلد... نحتاجه لتحسين ظروف هؤلاء العمال ونحتاجه من أجل اقتصاد أوروبا ومن أجل تقدم افريقيا. فافريقيا لن تنمو بدون الافريقيين. ورأس المال المطلوب لاستغلالها، وهي في أشد الحاجة لهذا الاستغلال، مرهون بتوفير الأيدي العاملة اللازمة للاستغلال، ومرهون بتوفير أيدٍ عاملة وفيرة ورخيصة وثابتة، وهذا ما لن يوفره المهاجرون الأوروبيون أبدًا، بحكم الظروف القائمة»[٦٤].

كما سنت الحكومة مجموعة من قوانين الضرائب لكي ترغم عددًا كبيرًا من المزارعين الافريقيين على ترك أرضهم وتمهد السبيل لقيام طبقة شبه بروليتارية. وإذا كانت قوانين الضرائب قد نجحت في إمداد الإدارة الاستعمارية بمصدر جديد للدخل، فإنها فشلت في خلق قوة عاملة رخيصة بالحجم الذي كان يتوقعه النظام الاستعماري. فقد كان بمقدور كثير من الفلاحين التهرب من العمل المطلوب منهم تأديته بزراعة محاصيل نقدية جديدة أو إضافية تتيح لهم سداد الضرائب المفروضة عليهم. واختار آخرون في موزمبيق العمل في مناجم ومزارع جنوب افريقيا وروديسيا المجاورتين بأجور تزيد بما يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ في المائة على الأجور التي تدفعها الشركات والمزارع البرتغالية التي يعوزها رأس المال الكافي.

(٦٣) لمناقشة المقاومة الافريقية خلال هذه الفترة أنظر أ. إيزاكمان، ١٩٧٦، ود. د. ويلر، ١٩٨١ ص ٥٧ إلى ٦٤.
(٦٤) ورد في ج. م. داسيلفا كونيا، ١٩٤٩ ص ١٤٤.

ولما كانت القطاعات الرأسمالية الوليدة في أنغولا وموزمبيق عاجزة عن اجتذاب العمال ، سواء عن طريق هذه « الحوافز » الضريبية ، أو من خلال الأجور التنافسية ، كان على الدولة الاستعمارية ، حسبما أوضحنا بإفاضة في الفصل الخامس عشر ، أن تلجأ إلى الإكراه السافر بمجرد أن وضعت أول قانون للعمال الوطنيين. وكان السند القانوني للعمل الاجباري ، الذي استمر بأشكال مختلفة ، حتى عام ١٩٦١ ، موضحًا في المادة الأولى :

« يخضع كل السكان الوطنيين في الأراضي البرتغالية وراء البحار لالتزام معنوي وقانوني بالسعي من خلال العمل إلى اكتساب ما يحتاجونه للعيش ولتحسين ظروفهم الاجتماعية. ولهم مطلق الحرية في اختيار وسيلة الوفاء بهذا الالتزام. فإن لم يفعلوا ، بصورة أو بأخرى ، يكون من حق السلطات العامة أن تجبرهم على الوفاء به »[٦٥] .

وقد أجبرتهم السلطات العامة بالفعل. فقد كانت للمسؤولين الإداريين المحليين حرية التصرف الكاملة في تحديد من هو « المتكاسل » ، فكان كل رؤساء المراكز يدعمون مرتباتهم المتواضعة بما يحصلون عليه من هدايا ومجاملات من أصحاب المزارع والتجار وأصحاب المصانع والمزارعين الأوروبيين مقابل الأيدي العاملة الافريقية. وتحولت المناطق الريفية نتيجة لذلك إلى مستودعات ضخمة للأيدي العاملة الاحتياطية. فحين كانت تنشأ الحاجة إلى عمال للعمل في ممتلكات المستوطنين ، أو لشق الطرق ، أو لتوسيع موانئ لواندا ولورنسو ماركيس وبيرا ، أو لمد خطوط السكك الحديدية ، أو للعمل كخدم في المنازل أو في أي أعمال أخرى خاصة أو عامة ، لم يكن المسؤولون الإداريون يترددون في استخدام سيطرتهم وسلطتهم لتوفير الأيدي العاملة المطلوبة .وكثيرًا ما تعرّضت النساء لهذا المصير نفسه على الرغم من أن القانون كان يعفيهن من العمل الإجباري. وقد لاحظ عالم اجتماعي أمريكي ، أثناء زيارة له إلى أنغولا وموزمبيق في عام ١٩٢٤ ، أن..

« .. الرؤساء يأخذون النساء ، حتى الحوامل والمرضعات منهن ، للعمل في أشغال شق الطرق. وتقوم الحكومة ببناء ثكنات صغيرة لإيوائهن في أماكن بعيدة عن الطريق العام ، ويتركن بلا أجر أو طعام. وتتراوح مدة العمل بين أسبوع واحد وخمسة أسابيع بحسب اختلاف تشريعات المناطق ، وإن كان من الممكن استدعاؤهن للعمل مرة أخرى خلال العام نفسه. وتقوم أخريات من القرية بإحضار الطعام لهن ، الأمر الذي يستغرق في بعض الأحيان يومًا كاملاً. وتؤخذ فتيات صغيرات ، لا تتجاوز أعمارهن الخامسة عشرة ، ويجبر بعضهن على الاستسلام للنزوات الجنسية للموظفين. وتعمل النساء تحت إشراف رئيس عمال أسود يحمل هراوة ، ويبدأن العمل في السادسة صباحًا ، ثم يتوقفن لمدة ساعة في الظهر ، ليعدن إلى العمل حتى غروب الشمس. وتحدث بعض حالات الإجهاض نتيجة للعمل الشاق »[٦٦] .

وبعد عام ١٩٢٦ ، كان الفلاحون ، وبخاصة في موزمبيق ، يرغمون أيضًا على زراعة القطن وبيعه بأسعار منخفضة للشركات الأوروبية صاحبة الامتياز. وكان التقصير في ذلك يعتبر جريمة ويعامل على هذا الأساس[٦٧] .

وكانت السمة المميزة الأخيرة هي سياسة الاستيعاب التي انتهجها النظام الاستعماري سعيًا إلى اجتذاب البورجوازية الافريقية الوليدة عن طريق إحاطتها بغلالة من الثقافة البرتغالية وإعفائها من بعض المهانات

(٦٥) المرجع السابق ، ص ١٥١.
(٦٦) أ. آ. روس ، ١٩٢٥ ، ص ٤٠.
(٦٧) أ. إيزكمان وم. ستيفين وي. آدام ، وم. ج. هومين وأ. ماكامو ، وأ. بيليلاو ، ١٩٨٠.

الاستعمارية الصارخة. وقد عملت هذه السياسة، التي اكتسبت صفة رسمية بمقتضى نظام «السكان الأصليين»، على إبقاء الأغلبية العظمى من الأنغوليين والموزمبيقيين في مرتبة ثانوية من حيث الجنس والثقافة والوضع الطبقي. وكان الافريقيون، بمقتضى هذا التشريع، يقسمون إلى مجموعتين.. فكان من الممكن تصنيف الأقلية الضئيلة، التي كانت تعرف قراءة البرتغالية وكتابتها وترفض العادات القَبَلية وتعمل في القطاعات الرأسمالية، كمستوعبين أو كياواندي. وكان أفراد هذه الفئة يتمتعون، من حيث المبدأ على الأقل، بكل ما للمواطنين البرتغاليين من حقوق وواجبات. وعلى الرغم من أنه كان بمقدور أي افريقي، نظريًا، أن يغير وضعه قانونًا فإن ما فرضه النظام الاستعماري الرأسمالي من قيود، بما في ذلك نقص المدارس ومحدودية الإمكانات المتاحة للعاملين وما يبديه مسؤولون في الدولة من دعاوى الاستعلاء الثقافي، قد حال دون ذلك وحرم بالتالي ٩٩ في المائة من السكان الافريقيين من أبسط حقوق المواطنة(٦٨).

المعارضة الشعبية للحكم الاستعماري في أنغولا

أصبح الافريقيون منبوذين في بلادهم؛ إذ نظر الأوروبيون إليهم على أساس أنهم لا يمثلون كيانًا وكانوا عرضة للعقاب الجسدي، وفي بعض الأحيان للمعاملة الاستبدادية والفاسدة على أيدي السلطات الاستعمارية، ولمطالب مجندي الأيدي العاملة وبالتواطؤ بين المسؤولين والسكان البرتغاليين. ومع ذلك فلم تعوزهم وسائل كثيرة للهروب من الضغوط الموجهة إليهم.

وتمثل أول شكل من أشكال المقاومة في حمل السلاح. إلاّ أن الافريقيين ما لبثوا أن تخلوا عن هذا الأسلوب ابتداءً من الحرب العالمية الأولى، إذ كان القادة يتناقصون وصودرت معظم الأسلحة كما لم يعد البارود متوافرًا في السوق المفتوحة اللهم إلاّ في حالات استثنائية قليلة، وكان البديل هو اللجوء للهرب. فحين أصبح الوضع لا يُطاق تركت قرى كاملة حقولها وانتقلت إلى مناطق بعيدة عن متناول السلطات الاستعمارية. وكان هروب الفلاحين شائعًا بوجه خاص في المناطق الشمالية والشرقية التي ظلّت فعليًا خارج نطاق سيطرة لشبونة. واستمر مثل هذا النزوح لعدة سنوات بدون أن يكتشفه أحد.

وكان الحل الثالث أكثر راديكالية لأنه كان نهائيًا. فثمة شواهد كثيرة تدل على حدوث هجرة سرية جماعية إلى الكونغو البلجيكي وروديسيا الشمالية وحتى إلى جنوب غربي افريقيا. فكثيرًا ما كان سكان قرويون يقطعون مسافات كبيرة عبر أراضٍ وعرة وهم يحملون أطفالهم الصغار على ظهورهم لكي ينجوا بأنفسهم من استبداد النظام البرتغالي الاستعماري. وحين كانت السلطات الاستعمارية والشرطة الافريقية يقبضون على هؤلاء الهاربين كانوا يضربون الرجال ويودعونهم السجن ويغتصبون النساء.

وتمثل الشكل الرابع من أشكال مقاومة الحكم الاستعماري فيما أنشأه الافريقيون من ديانات أو عبادات تبشر بالخلاص في مواجهة ديانة المستعمرين. ويبدو أنه لم تكن ثمة مبادرة محلية كبيرة وراء هذا التمرد الميتافيزيقي للأنغوليين، إذ كانت معظم الكنائس المستقلة آتية أصلاً من الكونغو البلجيكي وانتشرت في منطقة باكونغو، في شمالي أنغولا.

وعلى خلاف الوضع في الكونغو البلجيكي، كانت هذه الكنائس المستقلة قليلة الأتباع نسبيًا، كما كانت مدة استمرارها قصيرة. وفي بعض الأحيان يُشار إلى ثورة المافولو، في عام ١٩١٨ باعتبارها أول

(٦٨) يوجد عرض ضافٍ لوهم الاستيعاب وإيديولوجية البرتغالية – المدارية المقابلة له في ج.ج. بيندر، ١٩٧٨.

احتجاج أنغولي مبشر بالخلاص يؤدي إلى ثورة مسلحة(٦٩) . وقد كسب أتباع سايمون كيمبانغو ، عددًا من الأنصار من الباكانغو الذين يعيشون داخل حدود أنغولا . وخشيت الدولة الاستعمارية من التأثير الشعبي للكيمبانغية ومن انبعاث النزعة القومية الباكونغية ، فبذلت جهدًا كبيرًا لقمع الكيمبانغية في ١٩٢١ و١٩٢٢ . وعلى الرغم من هذه الجهود ، استمرت شبكة سرية في العمل . وكما حدث في الكونغو البلجيكي ، اكتسب كيمبانغو هالة الاستشهاد بعد إلقاء القبض عليه(٧٠) .

وظهرت طوائف دينية أخرى أكثر غموضًا مثل المايايغني ، التي اكتشفت في إقليم كابيندا في عام ١٩٣٠ ، وحركة كاسونغولا ، التي ظهرت لفترة قصيرة بين المويوندو في الفترة من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٠ . كما انتشرت حركة الكيتاوالا من الكونغو البلجيكي وروديسيا الشمالية إلى شرقي أنغولا نحو عام ١٩٣٢ . وبعد عامين استطاعت « نبية » من الكونغو ، ترتبط بالكيمبانغية ، أن تجتذب أتباعًا في منطقة بومبو ، وفي عام ١٩٣٦ منعت طائفة المايايغني أو النلينفو ، التي كانت تعمل بالقرب من حدود الكونغو من التآخي مع البيض . وعلى الرغم من أن البيانات المتوافرة في هذا الشأن ، متناثرة للغاية ، يبدو أن هذه الأشكال الدينية للتعبير عن الاحتجاج ، كانت ضئيلة التأثير . ولم تجتذب كنيسة مستقلة عددًا كبيرًا من الأتباع الدائمين إلاّ في الخمسينات ، مع ظهور التوكوية . وقد كشفت التوكوية عن نزعات متناقضة ، إذ صورت الاستعماريين البيض كأشرار في الوقت الذي دعت فيه إلى السلبية(٧١) .

وعلى حين كان معظم هذه الاحتجاجات يتركز على قواعد ريفية ، كان المثقفون الصحفيون الذين شملهم الاستيعاب في لواندا ولشبونة يندّدون بمساوئ الاستعمار ، ويؤكّدون مجددًا هويتهم الأنغولية . والواقع أن ثمة تراثًا بالغ الثراء للاحتجاج الأدبي يعود إلى منتصف القرن التاسع عشر . وأشهر هؤلاء الرواد الوطنيين هم : الكاهن انطونيو خوسيه دي ناسيمنتو (١٨٣٨ – ١٩٠٢) والمحامي الصحفي خوسيه دي فونتيسي بيريرا (١٨٣٨ – ١٨٩١) والكاتب جواكيم دياس كورديرو دا ماتا (١٨٥٧ – ١٨٩٤) ، وربما أيضًا أعضاء جمعية كان إنشاؤها متصلاً بكتاب شديد العداء للاستعمار وهو : « صوت أنغولا يصرخ في البرية » Voz d'Angola clamando no deserto الصادر في لشبونة في عام ١٩٠١(٧٢) . وقد رحب المستوعبون بانهيار الملكية (أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٠) وإعلان الحكم الجمهوري الذي بعث في نفوسهم آمالاً عريضة ، إذ كانوا يشعرون بالقلق البالغ مع تدهور وضعهم ومن استمرار العبودية السرية في وطنهم . ولكن ، حتى في غمرة هذه الموجة التحررية ، كان هذا الشعور القومي الوليد بين الافريقيين الأكثر حظًا من التعليم ، يمكن التعبير عنه في البرتغال بصراحة أكبر منها في أنغولا .

وفي عام ١٩١٠ ، نظمت في لشبونة رابطة فيما وراء البحار وأعقبتها ، بعد ذلك بقليل ، رابطة أبناء المستعمرات . وبعد عامين ، أسس عدد من المغتربين الافريقيين الذين كانوا يعيشون في لشبونة وينتمون لكل المستعمرات « جماعة الدفاع عن حقوق افريقيا » . وفي أنغولا ذاتها ، حصلت « الرابطة الأنغولية » ، وهي جمعية صغيرة للموظفين المدنيين الأنغوليين ، على اعتراف رسمي من الحاكم العام نورتون دي ماتوس في ١٩١٣ . وفي أعقاب ذلك مباشرة حدث انشقاق في هذه الجمعية أسفر عن ظهور « الاتحاد

(٦٩) أنظر ر. بيليسيه ، ١٩٧٧ ؛ وو. ج. كلارنس – سميث ، ١٩٧٩ ، ص ٨٨ و٨٩ .

(٧٠) أ. مارغاريدو ، في : ر. شيلكوت (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٢ ، ص ٣٧ إلى ٣٩ ؛ ر. بيليسيه ، ١٩٧٨ ، ص ١٦٥ إلى ١٦٧ .

(٧١) أ. مارغاريدو ، في : ر. شيلكوت (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٢ .

(٧٢) لمناقشة هذا التراث من الاحتجاج الأدبي أنظر د. ل. ويلر ، في : ر. شيلكوت (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٢ .

الافريقي». وعلى الرغم من الكثرة العددية لهذه المنظمات، فقد كانت تفتقر جميعًا إلى عدد كبير من الأنصار كما كان تأثيرها محدودًا للغاية.

وكانت «مؤامرة» كونزا نورتي في عامي ١٩١٦ – ١٩١٧ تفوق بكثير، من حيث ما تنطوي عليه من أهمية، ما لتشكيل أي من هذه الجمعيات من أهمية. وقد ارتبط بها لبعض الوقت عدد من المثقفين الساخطين والفلاحين المبوندو المقيمين في أطراف لواندا. وتولى قيادة هذه «المؤامرة» أنطونيو دي أسيس جونيور (١٨٨٧ – ١٩٦٠) القانوني والروائي والصحفي[٧٣]، الذي أدان بقوة القهر الاستعماري وما يلقاه من مجتمع المستوطنين من معاملة تفضيلية ووصف هذا المجتمع بأنه «ما زال يتكون أساسًا من رجال لا يعرفون من أين جاؤوا وإلى أين يذهبون، ولا هم لهم سوى الحصول على كل ما يمكنهم الحصول عليه، وأن يحققوا المكاسب والمغانم»[٧٤]. وسارعت الدولة الاستعمارية إلى التحرك وقد تملكها الخوف من نمو التحالف بين المدمجين من الافارقة والفلاحين، واستولى عليها القلق من جراء تلاحق الهبات الشعبية. فألقي القبض على أنطونيو أسيس جونيور، ولم ينج من عقوبة النفي إلاّ بصعوبة بالغة.

وفي لشبونة، لم يكن لعصبة الدفاع عن الحقوق الافريقية، التي كان معظم قادتها مولدين من ساوتومي، سوى نفوذ بالغ الضآلة. وفي عام ١٩١٩، قام فرع منشق على هذه الجماعة بتأسيس الرابطة الافريقية التي انضمت إليها الرابطة الأنغولية في لواندا. ثم أعيد في عام ١٩٢١ تنظيم عصبة الدفاع تحت اسم الحزب الوطني الافريقي، تفاديًا لسيطرة العناصر اليسارية عليها. ومع إجراء كافة التغييرات الضرورية، كانت هاتان المجموعتان المشكلتان في العاصمة تمثلان الاتجاهين اللذين سادا حركة الجامعة الافريقية في البرتغال في ذلك الوقت؛ فقد اختارت الرابطة الافريقية الاتجاه الإصلاحي للدكتور ديبوا، على حين كان الحزب الوطني الافريقي أكثر ميلاً إلى فلسفة ماركوس غارفي[٧٥].

ومع عودة المفوض السامي نورتون دي ماتوس في عام ١٩٢١، وكان معارضًا لدودًا للرابطة الأنغولية والاتحاد الافريقي، أصبحت كلتا المنظمتين عرضة للخطر البالغ. وفي عام ١٩٢٢، أوقف رسميًا نشاطات المنظمتين وأمر بإلقاء القبض على أنطونيو دي أسيس جونيور ونفى عديدٌ من الأعضاء المؤثرين في الرابطة الانغولية، وانتهى به الأمر إلى حل الرابطة رسميًا. كما حظر الصحف «المتعاطفة مع السكان الوطنيين»، وحدّ من فرص الترقي المتاحة للموظفين المدنيين من المُدمجين. وفي أعقاب هذه الضربة اتجهت الحركة الوطنية المنظمة في أنغولا إلى العمل السري. وظهرت في أعقاب ذلك احتجاجات متفرقة ضد العمل الإجباري في ممر لواندا – مالانج خلال الفترة من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٢٥. واغتنمت الدولة فرصة هذه الاحتجاجات لكي تقضي على البقية الباقية من معارضة المثقفين[٧٦].

وأصبحت الظروف في أنغولا بالغة الصعوبة إلى الحد الذي حمل الجمعيات الافريقية على انتهاج سياسة التعاون مع الحكومة. وذهب الحزب الوطني الافريقي إلى حد الدفاع عن البرتغال في عصبة الأمم إزاء ما وجه إليها من اتهامات باستخدام السخرة. وهكذا، فإنه حين قام نظام الحكم الديكتاتوري العسكري في لشبونة في عام ١٩٢٦، ثم أعقبه نظام حكم سالازار، كانت إرادة المقاومة لدى المثقفين قد تحطمت بالفعل. وبعد «تطهير» الرابطة الأنغولية من عناصرها «المتشددة» تم التصريح لها بالظهور

---

(٧٣) أ. دي أسيس جونيور، ١٩١٧.

(٧٤) أورده د. ل. ويلر، في: ر. شيلكوت ١٩٧٢، ص ٨١.

(٧٥) أنظر في مناقشة الظروف التي أحاطت بهذا الانشقاق أ. أ. فريدلاند، ١٩٧٩، ص ١١٩ و١٢٠.

(٧٦) ر. بيليسييه، ١٩٧٨ ص ٢٣٣.

مرة أخرى في ١٩٢٩ - ١٩٣٠ تحت اسم الرابطة الوطنية الافريقية. كما أن الاتحاد الافريقي ، الذي رزح تحت وابل الضغوط في العشرينات ، قد عاود الظهور تحت اسم جمعية أبناء أنغولا (أنانغولا). وقد اضطرت هاتان المنظمتان ، بعد حرمانها من قوتها الحية وإصابتها بالعجز على الصعيد السياسي ، إلى العمل على تحقيق أهداف اجتماعية بحتة.

وتزامن انهيار هاتين المنظمتين مع اضمحلال نفوذ «الحزبين» اللذين أعلنا في البرتغال انتسابهما إلى الحركة الافريقية الجامعة. وفي عام ١٩٣١ ، اندمج هذان الحزبان تحت اسم الحركة الوطنية الافريقية (الوطنية بمعنى الانتساب إلى الأمة البرتغالية) وانتهى الأمر بهما إلى الانهيار بعد أن وقعا في قبضة الدكتور أوليفيرا سالازار الصارمة. وإزاء ما تعرض له القادة المحليون للرابطة الوطنية الافريقية ولاتحاد أبناء أنغولا (أنانغولا) من مطاردة البوليس ومن خطر يهددهم بأن يفقدوا عملهم ، أوقف هؤلاء القادة نشاطهم لأكثر من عشرين عامًا (من ١٩٢٥ إلى ١٩٤٥ تقريبًا).

وكان لا بد أن يؤديَ انحسار الدور السياسي للمدمجين إلى النيل من منزلتهم على الصعيد الاجتماعي أيضًا ، ولا سيما مع وصول عدد متزايد من المستوطنين البيض.

وحاول المستوطنون البيض ، في مناسبات كثيرة ، أن يثوروا على سيطرة لشبونة (ولا سيما في ١٩٢٤ و ١٩٢٥) ثم على نظام الحكم الديكتاتوري (وبخاصة في عام ١٩٣٠) ، إلاّ أن هذه المحاولات لم يكن لها سوى أثر غير مباشر على السكان الافريقيين المقهورين[٧٧]. فقد أصبح الافريقيون غرباء في وطنهم وكانت وظيفتهم الوحيدة الواضحة في نظر الأوروبيين هي قدرتهم الإنتاجية. وفي ظل هذه الظروف ، كانت الإضرابات القليلة التي شاركوا فيها ، سواء في الموانئ (١٩٢٨) أو في السكك الحديدية (١٩٣٣) مجرد ومضات سريعة لم تسفر عن شيء لأنه لم تكن هناك وحدة ثابتة بين العمال البيض والعمال السود غير المهرة. وفضلاً عن ذلك ، لم يكن العمال السود يتمتعون بتأييد الجنود الافريقيين المجندين في الجيش الاستعماري كما لم يكن بمقدورهم أن يتطلعوا إلى تحالف مع المدمجين الذين كانت السلطات قد أرغمتهم على أن يلزموا الصمت.

المعارضة الشعبية للحكم الاستعماري في موزمبيق

كان أسلوب المعارضة الشعبية في موزمبيق مماثلاً لنظيره في أنغولا ، وإن اختلف بعض الشيء في مداه وقوته. فقد كانت الثورات المسلحة أقل عددًا كما كان التراث الأدبي والعلاقات مع الحركة الافريقية الجامعة أقل تطورًا. وفي المقابل ، فإن عدد الأمثلة ، المدعمة بالأسانيد ، للمعارضة الفلاحية والعمالية في موزمبيق يزيد كثيرًا عنه في أنغولا. وفضلاً عن ذلك ، كانت الكنائس المستقلة أكثر عددًا وأهمية سياسية.

ووجهت المعارضة الريفية تحديًا مستمرًا للنظام الاستعماري - الرأسمالي. ولا شك في أن الفلاحين لم يشاركوا جميعًا ، بل لم تشارك أغلبيتهم ، في حركة المقاومة. فالفلاحون الأفراد الذين كانت تفرق بينهم المسافة والأصول العرقية والديانة ونوعية الإنتماء الذي تكون له الأولوية ووطأة العمل وعديد من العوامل الأخرى ، كانوا عاجزين نسبيًا عن تنظيم معارضة واسعة النطاق جديرة بالتحليل التاريخي التفصيلي. وكانت تحركاتهم ، في معظم الأحيان ، منعزلة ومتفرقة ومتقطعة ، كما كانت أهدافهم محدودة وأهميتهم

(٧٧) يوجد تفسير مختلف يقدمه أ. سيك ، ١٩٦٤ ص ٣١٤ و٣١٥.

التنظيمية غير واضحة بحيث يصعب قياسها ويسهل تجاهلها. ومع ذلك فإن الفلاحين الموزمبيقيين، وهم يواجهون العوائق الخطيرة التي كان يفرضها النظام الاستعماري الرأسمالي، قد تمكنوا، بدرجات متفاوتة من التقليل من الآثار المدمرة للسيطرة البرتغالية. وتمثلت ساحة النضال الرئيسية بالنسبة لهم في النضال ضد سلب عملهم وثمراته.

ومثلما حدث في السنوات الأولى للفترة الاستعمارية، عاد التهرب من الضرائب إلى الظهور وشاع على نطاق واسع في كل المناطق الريفية من موزمبيق. وتوصل الفلاحون إلى عدة استراتيجيات مختلفة لتقليل مدفوعاتهم السنوية أو تفاديها. فكان من الشائع أن يقوم الفلاحون بتزوير أعمارهم أو حالتهم الاجتماعية سعيًا إلى تخفيف أعبائهم المالية. كما كان الكثير من الشبان البالغين يدعون، لدى وصول جباة الضرائب، أنهم قصر، ويقيمون أحيانًا بصفة مؤقتة في الأكواخ المخصصة لمن هم دون سن البلوغ. وكان الأزواج، في كثير من الأحيان، يخفون زوجاتهم الشابات أو يزعمون أنهم زوجات لأخوتهم أو شقيقات لزوجاتهم أو زوجات لأصدقاء رحلوا للعمل بعيدًا. وفي جنوب موزمبيق، حيث كانت ضريبة الكوخ هي الضريبة الرئيسية، كانت كل عائلة من العائلات الموسعة تجتمع في كوخ واحد زاعمة أنه منزلها الوحيد[٧٨]. وكان فلاحون كثيرون يحافظون على هذه الازدواجية، حتى بعد تقرير الضرائب المستحقة عليهم، محاولين بذلك تأجيل السداد أو تفاديه إن أمكن. وحتى في وقت متأخر كعام ١٩٢٨، قال موظف برتغالي يعمل في الجزء الأوسط من المستعمرة، وقد استولى عليه الشعور بالإحباط:

«إن رؤساء القرى والفلاحين المنتمين إلى مامبوس والكوسارارا والشواو والكابنغا، يشتركون في حملة مقاومة سلبية تفوق أي تصور. فعندما يتم استدعاؤهم لدفع المستحق عليهم من الضرائب، يأتون بلا نقود ويتفاوضون بشأن تأجيل السداد لفترة طويلة يتجاوزونها باستمرار. مما يستدعي اللجوء إلى الرؤساء لإحضار أعيان القرى الذين يأتي كل منهم بنسبة ضئيلة فقط من الضرائب المقررة على قريته. وعلى هذا النحو، تمر عدة شهور، بل فترة طويلة جدًا في كثير من الأحيان، قبل أن تصفى الإلتزامات»[٧٩].

وكان غيرهم من سكان الريف يختبئون في الداخل. وتشير التقارير الرسمية إلى أنه كثيرًا ما كانت النساء تزعمن أن أزواجهن قد ماتوا بينما هم في حقيقة الأمر قد «هربوا مؤقتًا على أن يعودوا إلى القرية بعد فترة وجيزة من رحيل جباة الضرائب وموظفي الإحصاء»[٨٠]. وكان الفلاحون المقيمون في مناطق متاخمة للحدود الدولية يتحركون أمام الحدود ووراءها ويتفادون بذلك دفع أية ضريبة.

واحتج آلاف الموزمبيقيين، ممن أجبروا على زراعة القطن أو على العمل في مزارع المستوطنين والحقول ومشروعات الأشغال العامة التابعة للدولة، على كمية العمل الذي كان يتوقع منهم تأديته للنظام الاستعماري الرأسمالي. وقد تمثلت أشد أعمالهم تطرفًا في أنهم سحبوا الأيدي العاملة بالكامل عن طريق الهروب إلى المستعمرات المجاورة. وكان الهروب شاقًا وخطيرًا على السواء. ومع ذلك فإنه، بحلول عام ١٩١٩، قدر عدد الهاربين إلى نياسالاند وحدها بأكثر من مائة ألف موزمبيقي شمالي[٨١]. بل إنه حتى في الجنوب، حيث كانت الدولة تمارس قدرًا أكبر من الرقابة، اعترف الموظفون الاستعماريون بأن «هروب

(٧٨) ج. نون، ١٩٢٨، ص ١١٦.

(٧٩) محفوظات تيتيه، وثائق متفرقة، مقاطعة مارافيا المدنية، «تقرير إداري متعلق بسنة ١٩٢٨»، الوثيقة رقم ٨، من مانويل أرنالدو ريبيرو إلى المسؤول الإداري مانويل آلفيس، فيانا، بلا تاريخ.

(٨٠) ج. نون، ١٩٢٨، ص ١١٦.

(٨١) ل. فيل، ١٩٧٦، ص ٤٠٢.

الافريقيين من مقاطعة سول دي ساف بسبب القطن ليس بأمر جديد... وقيل إن عددًا كبيرًا من السكان الوطنيين هجروا أراضيهم بعد أن أشعلوا النار في أكواخهم»[٨٢].

وكره هاربون آخرون أن يقطعوا كل صلاتهم بعائلاتهم وبأوطانهم التقليدية ففروا إلى المناطق النائية حيث الكثافة السكانية ضئيلة. وقد أنشأوا، في حالات نادرة على الأقل، مجتمعات دائمة للاجئين قامت أولاً في المناطق الجبلية الوعرة ثم في المستنقعات الساحلية حيث كانت الطوبوغرافيا الصعبة بمثابة حاجز طبيعي يقف في وجه التغلغل البرتغالي. وتمكن العديد من هذه المجتمعات للاجئين من أن يحتفظ باستقلاله وأن يصمد في وجه الظروف الطبيعية القاسية والتدخل الاستعماري المسلح على السواء[٨٣].

وكان سحب جزء من العمل خفية يمثل، على الأرجح، أكبر تعبير عن التحدي من جانب منتجي القطن الفلاحين والعمال الريفيين. وكانت هذه الاستراتيجية أقل خطورة من الهروب كما أتاحت للفلاحين، على الأقل، إمكانات إضافية لزراعة بساتينهم. وتفيد التقارير الرسمية، على سبيل المثال، بأنه نادرًا ما كان الفلاحون يزرعون حقول القطن في الوقت المحدد كما كانوا يزرعون أدنى مساحة ولا ينزعون الأعشاب الضارة بعدد المرات المطلوبة أو يحرقون حقولهم بعد موسم الحصاد[٨٤]. وشكا المزارعون الأوروبيون في موزمبيق الجنوبية مرّ الشكوى من «خضوع» عمالهم الذين كانوا يتقاضون أجورًا زهيدة جدًا، ورفضوا رأي واحد منهم حيث قال: «إذا تعاقدتم على دفع جنيه واحد في الشهر سيتوافر لكم رجال مناسبون»[٨٥]. وقد عبر حاكم إنهامبان عن مشاعرهم عندما أبدى أسفه إزاء إحجام الرجال من أبناء النغوني عن تأدية الأعمال الزراعية لأنها في نظرهم «من أعمال المرأة»[٨٦].

ولا غرابة في أن المقاومة الريفية نادرًا ما أخذت شكلاً جماعيًا نتيجةً للعوامل التي أدت إلى تقسيم الفلاحين والعمال المهاجرين على السواء وإحباط أي شعور بالتضامن الطبقي. ومع ذلك، فقد تجسّد سخط الفلاحين، بين الحين والآخر، في معارضة أخذت شكلاً أكثر راديكالية. ففي الفترة من ١٩١٧ إلى ١٩٢١ انضم الفلاحون، الذين كانوا قد ضاقوا ذرعًا بالعمل الإجباري والضرائب المتزايدة وإلزامهم بزراعة القطن والاعتداءات الجنسية والتجنيد العسكري، إلى حركة تمرد قادها أبناء أسرة باروي الملكية ووسطاء شونا الروحانيون. وكان هدفهم، الذي تمكنوا من تحقيقه بصفة مؤقتة، هو تحرير أوطانهم والقضاء على النظام القهري الاستعماري[٨٧]. كما وقعت، خلال الأعوام العشرين التالية، مجموعة من الثورات الفلاحية المحدودة النطاق في إبراتي وموغينكال وأنغوش، في موزمبيق الشمالية، عجل بحدوثها فرض الضرائب والعمل الإجباري[٨٨] (أنظر الشكل ٣-٢٧).

وغالبًا ما كان الفلاحون وعمال الريف، حينما كان الخوف أو الضغط يحول دون المعارضة السافرة، يعبرون عن عدائهم من خلال رموز ثقافية لا يفهمها الموظفون الاستعماريون. فقد قام أبناء «الشوبي» المقيمين في موزمبيق الجنوبية، على سبيل المثال، بتأليف مجموعة كاملة من الأغاني التي تدين النظام الاستعماري بوجه عام وجباة الضرائب البغيضين بوجه خاص:

---

(٨٢) ورد في أ. إيزاكمان وم. ستيفين وي. آدام وم. ج. هومين وأ. ماكامو وأ. بيليلاو؛ ١٩٨٠.
(٨٣) المرجع السابق، ص ٥٩٧ إلى ٥٩٩.
(٨٤) المرجع السابق.
(٨٥) أ. أ. روس، ١٩٢٥، ص ٥٠.
(٨٦) مقاطعة إينيامبان، «تقرير حاكم المقاطعة»، ٩١٣ – ١٩١٥؛ لورنسو ماركيس، ١٩١٦، ص ٤١.
(٨٧) أ. إيزاكمان، ١٩٧٦، ص ١٥٦ إلى ١٨٥.
(٨٨) ج. أ. ج. دي ميلو برانكينيو، ١٩٦٦، ص ٨١ إلى ٨٣، و١٠٨ و١١٤ و١٩٣.

ما زال الحزن يخيم علينا، إنها القصة نفسها تتكرّر دائمًا
فالإبنة الكبرى ينبغي أن تدفع الضرائب
قال ناتانالي للرجل الأبيض أن يدعه وشأنه
قال ناتانالي للرجل الأبيض أن يدعني أعيش
أنتم أيها الكبار، عليكم أن تناقشوا أمورنا
لأن الرجل الذي عينه البيض ليس ابن أحد
كان أبناء الشوبي قد فقدوا حقهم في أرضهم
دعوني أروي لكم القصة... [٨٩]

وكانت الأغاني التي رددها العمال المشتغلون في ضياع سينا لإنتاج السكر أكثر سفورًا في عدائها وتنعت المشرفين الأوروبيين، في معظم الأحوال، بأقذع الألفاظ الجنسية [٩٠]. وفي الشمال سخر فنانو الماكوا والماكوند من موظفي الدولة – الافريقيين والأوروبيين على السواء – في نقوش راقية في مستواها الفني، تشوه وجوههم وتجردهم من كل سمة إنسانية [٩١].

وقد بدأ عمال الحضر، على غرار القرويين، بعمليات فردية ومتفرقة أيضًا لكي يتفادوا النظام الاقتصادي الرأسمالي الجديد أو يخففوا من وطأته قدر المستطاع. فكانوا يهربون قبل أن يصل مجندو العمال إلى قراهم ويفرون بأعداد كبيرة ويلجأون إلى التباطؤ في العمل أو إلى تخريب الآلات أو المواد الخام في بعض الأحيان. وعلى الرغم من أن هذه الأعمال ظلت هي السمة الغالبة لمعارضة العمل الإجباري، فقد بدأ عمال الحضر، في العقد الثاني من القرن العشرين في تغيير مناهجهم وتنظيم أنفسهم داخل النظام الجديد سعيًا إلى تحسين ظروف تشغيلهم.

وأدت عوامل عديدة إلى إعاقة ما بذله العمال الموزمبيقيون من جهود خلال هذه المرحلة الأولى. فقد كانت أعدادهم صغيرة جدًا ولم تكن القطاعات الرأسمالية الموزمبيقية المتخلفة تستخدم العمال الدائمين إلاّ في حالات قليلة نسبيًا. وفضلاً عن ذلك، حظرت الدولة صراحة تشكيل نقابات افريقية كما ظلت الحركة النقابية للبيض، إلاّ في حالات استثنائية قليلة تسترعي الانتباه، على عدائها للسود. وأخذت في ممارسة أشكال التحامل العنصري والثقافي الذي كان جزءًا من الإيديولوجية الرسمية للدولة [٩٢]. وهكذا يبدو واضحًا أن العمال الافريقيين كانوا يكابدون وضعًا لا يحسدون عليه أبدًا نتيجة لقلة عددهم وعزلتهم عن حركة الطبقة العمالية الأوسع نطاقًا وما واجهوه من تحالف معاد بين الدولة ورأس المال.

ومع ذلك، حاولت مجموعة صغيرة بقيادة فرانسيسكو دو منجوس كامبوس وألفريدو دي أوليفيرا جيماريس وأغوستينو خوسيه ماسياس، في عام ١٩١١، تنظيم اتحاد افريقي يضم كل العمال الافريقيين في لورنسو ماركيس. وكانت القضايا محسومة تمامًا بالنسبة لأعضاء هذه المجموعة؛ فقد أدركوا ضرورة أن ينظم العمال السود أنفسهم إذا أرادوا أن يضمنوا البقاء. وحذروا بوجه خاص من النزعات العرقية المنقسمة على نفسها ومن خطورة ألاّ يتحد العمال الذين يتقاضون أجورًا أكبر مع العمال العاديين. وفاخروا في مطبوعاتهم بأن: «الاتحاد الافريقي يخلو من أي تمييز». كما اتخذوا موقفًا بالغ الوضوح من كفاح الطبقة

(٨٩) ورد في أ. موندلان، ١٩٦٩، ص ١٠٣.
(٩٠) أنظر ل. فيل ول. وايت، ١٩٨٠، ص ٣٣٩ إلى ٣٥٨.
(٩١) توجد أفضل مجموعة من هذه النقوش في متحف نامبولا في مدينة نامبولا.
(٩٢) لدراسة حركة الطبقة العمالية البيضاء بإفاضة أنظر ج. كابيلا (يصدر قريبًا).

العاملة وتضامنها . وعلى الرغم من فصاحتهم وقوة انتقاداتهم ، فقد أدت المعارضة القوية من جانب الدولة الرأسمالية الاستعمارية والحركة النقابية البيضاء ، كما أدى افتقار العمال الافريقيين افتقارًا واضحًا إلى الوحدة ، إلى تقويض دعائم الاتحاد النقابي الافريقي حتى قبل أن يبدأ نشاطه(٩٣) .

وعلى الرغم من هذه الانتكاسة التي حدثت في البداية ، كان هناك عدد من المحاولات المتفرقة لتنظيم العمال الافريقيين في لورنسو ماركيس . فهناك تقارير تشير إلى وقوع إضرابات وحركات إيقاف للعمل قام بها مستخدمو جمعية التجار في عام ١٩١٣ ، وعمال الترام في عام ١٩١٧ ، والفنيون العاملون في السكك الحديدة في عام ١٩١٨ ، وموظفو إحدى المؤسسات الهندسية في عام ١٩١٩(٩٤) .

ومثلما حدث في مناطق كثيرة أخرى من افريقيا ، كان عمال الموانئ أكثر قطاعات القوة العاملة نضالية ، كما كانوا نسبيًا أفضلها تنظيمًا . وقد تحولت لورنسو ماركيس ، خلال العقدين الأول والثاني من القرن العشرين إلى مركز رئيسي للتجارة الدولية ، يربط الترانسفال وسوازيلاند وجنوب موزمبيق بالاقتصاد العالمي الأوسع نطاقًا . وعلى الرغم من أهمية الميناء الاستراتيجية والاقتصادية وما بذلته الدولة من جهود لتفادي أي اضطراب في حركة الميناء ، فقد شهدت الفترة فيما بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٢١ سبعة إضرابات كبرى نجمت عن رفض شركات الملاحة والشحن والتفريغ زيادة أجور الافريقيين لمسايرة معدل التضخم المتصاعد بسرعة . فقد زادت ، على سبيل المثال ، أسعار سلع أساسية ، مثل الأرز والبقول والبطاطس والصابون ، إلى الضعف في الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٠ ، وفي العام الأخير بلغ سعر الكيلوغرام الواحد من الأرز ثلاثة سنتات أي ما يعادل متوسط الأجر اليومي لمعظم عمال الميناء(٩٥) .

وكانت الإضرابات في الميناء تجري على نمط واحد في خطوطها العريضة . فكان العمال الساخطون ، المنظمون في حلقات قاعدية غير رسمية ، يرفضون العمل ما لم يتم تعديل أجورهم ، ويتجمعون أمام المدخل الرئيسي للميناء مطالبين بتحسين الأجور وظروف العمل . وكان الحاكم الاستعماري يرسل قوات لفض المظاهرة والقبض على قادتها . وفي الوقت نفسه استخدم عمال السخرة كمحطمين للإضراب حتى تستمر حركة العمل بالميناء . وسرعان ما أخمدت الإضرابات ، وكما حدث في إضراب عام ١٩١٩ تراجع أصحاب الأعمال ، حتى في الأماكن التي كانوا قد وافقوا فيها على زيادة الأجور ، عما اتفقوا عليه . إلاّ أنه على الرغم من هذه النكسات ومن وصول حكومة فاشية إلى السلطة استمرت الإضرابات بعد عام ١٩٢٦ وإن كانت قد أصبحت أقل تواترًا(٩٦) .

وربما كانت أعنف مواجهة شهدتها الموانئ هي الإضراب الذي وقع في ميناء كينهنتا عام ١٩٣٣ . فقد قرر مسؤولو الميناء وشركات الشحن والتفريغ ، وكانوا يعانون حينذاك من آثار الكساد العالمي ، خفض الأجور الهزيلة التي كان يتلقاها عمال الأرصفة بنسب تتراوح بين ١٠ و ٣٠ في المائة . وكان هذا الخفض يعادل خمسة أمثال الزيادة التي حصل عليها العمال في إضراب عام ١٩٢١ . وحين أعلن بدء الإضراب ، توقف العمال عن العمل ورفضوا العودة إليه بعد الغداء مما أصاب الميناء بالشلل . وأقسم قادة الإضراب ألاّ

(٩٣) صحيفة Os Simples ، ٢٤ يونيو/حزيران ١٩١١ .

(٩٤) ج . بنفن ، بلا تاريخ .

(٩٥) وهناك سلع أخرى غير أساسية ارتفع سعرها بمعدل أكبر .

(٩٦) أنظر على سبيل المثال ج . بنفن (يصدر قريبًا) . وتقوم السيدة ج . بنفن في الوقت الحالي باستكمال رسالتها المقدمة للحصول على درجة الدكتوراه والمخصصة لدراسة تكوين الطبقة العاملة في لورنسو ماركيس والتي ستضيف بعدًا بالغ القيمة لمعرفتنا بالتاريخ العمالي في موزمبيق .

يعودوا إلى العمل حتى يتم العدول عن خفض الأجور. وأمام الشلل الذي أصاب الميناء ، وافق أصحاب الأعمال على المطالب ، وعاد عمال الميناء إلى العمل ليجدوا منافذ الميناء وقد سدت دونهم ورجال الشرطة يحاصرونهم ويجبرونهم على تفريغ كل السفن. وأعلن بعد ذلك أن العمال لن يستردوا ما اقتطع من أجورهم . وقد أشارت إحدى صحف لورنسو ماركيس إلى ما استولى على عمال الميناء من غضب وإحباط فقالت «لقد واجه العمال ، ببطونهم الخاوية ، صاحب العمل المتخم الذي أجابهم بوعود خاوية»(٩٧) .

وكما حدث في أجزاء أخرى من جنوبي افريقيا ووسطها ، قدمت الكنائس المستقلة إطارًا مؤسسيًا آخر للعمال والفلاحين للتعبير عن عدائهم للنظام الاجتماعي الجديد ولنفاق الكنائس القائمة. وقد ذكر تقرير حكومي سري أن شعبية الكنائس الانفصالية ترجع «إلى التفرقة العنصرية داخل المجتمع الأوسع وعدم حساسية المبشرين الأوروبيين تجاه السكان الوطنيين»(٩٨) . وفي عام ١٩١٨ بلغ عدد الكنائس الانفصالية التي عُرف أنها تعمل في موزمبيق ٧٦ كنيسة. وبعد ذلك بعشرين عامًا قفز العدد إلى أكثر من ٣٨٠ كنيسة(٩٩) . وكانت عضوية هذه الكنائس تتراوح من حفنة ضئيلة من الأعضاء إلى أكثر من عشرة آلاف كما كان الحال بالنسبة لكنيسة «ميسياو كريستا أثيوبيا» Missâo Christa Ethiopia التي شمل نفوذها أربعة أقاليم.

وكانت كل الكنائس المستقلة تعود في نشاطها ، في حقيقة الأمر ، إلى الحركتين الصهيونية والأثيوبية في جنوب افريقيا وروديسيا المجاورتين. فقد وجد العمال الموزمبيقيون المهاجرون الذين كانوا يعملون أصلاً في المناجم ، ملاذًا في هذه الكنائس مما يشعرون به من سخط واغتراب ، وكانوا عند عودتهم إلى وطنهم ينظمون فروعًا لها أو يشكّلون طوائف دينية مستقلة على غرار الطوائف في جنوب افريقيا وروديسيا. فصامويل بليز ، الذي كان القوة الدافعة وراء الكنيسة الميثودية الأسقفية الافريقية القوية ، سبق له أن ارتبط طويلاً بإرسالية فسليان في جنوب افريقيا ، كما أنشأ سباستياو بيداد دي سوسا كنيسة «ميسياو كريستا أثيوبيا» على غرار الكنيسة الأثيوبية التي كان ينتمي لها في ديربان(١٠٠) . وفي أحيان أخرى ، كان صيت زعيم كنسي معين يكفي لاجتذاب الموزمبيقيين للانضمام إلى كنيسته. ونظرًا لأن معظم العمال المهاجرين كان ينتمون إلى الشطر الجنوبي للمستعمرة ، كانت الكنائس تتمتع بأكبر تأييد لها في لورنسو ماركيس وغازا واينهامبين وسوفالا.

وللكنائس الأثيوبية في موزمبيق أهمية خاصة من وجهة نظر الحركات الاجتماعية ، إذ كانت في أحيان كثيرة تقوم بدور مؤسسات مستقلة نسبيًا يستطيع الموزمبيقيون فيها أن ينتخبوا مسؤوليهم وأن تكون لهم ميزانياتهم ودستورهم وعلمهم بل ومنظماتهم شبه العسكرية. وباختصار ، كانت تمثل «مجالاً حرًا» داخل نظام استبدادي مغلق ، يستطيع العمال والفلاحون المقهورون أن يتمتعوا فيه بقدر من الحكم الذاتي والكرامة العرقية والثقافية. أما الكنائس الأثيوبية ، فكانت تستمد الكثير من جاذبيتها من رؤيتها التي تقوم على اقتراب القصاص الإلهي وتدمير النظام الاستعماري الغاشم.

وفيما يتعلق بالعمل الصريح المناوئ للاستعمار ، كان موقف الكنائس المستقلة في موزمبيق يتفاوت تفاوتًا واسعًا ويتراوح بين الراديكالية والسلبية. وتذكر التقارير الحكومية السرية أن الكنيسة الميثودية الأسقفية كانت

---

(٩٧) ورد في ج. بنفن (يصدر قريبًا) ، ص ٢٠.
(٩٨) ج. أ. ج. دي ميلو برانكينيو ، ١٩٦٦ ، ص ٧٧.
(٩٩) المرجع السابق ، ص ٧٣ إلى ٨٠.
(١٠٠) المرجع السابق ، أ. موريرا ، ١٩٣٦ ، ص ٢٨ و٢٩ ؛ هـ. إي. ف. دي فريتاس ، ١٩٥٦ – ١٩٥٧.

تغذي المشاعر المعادية للبيض وتهاجم النظام الاستعماري الغاشم هجومًا سافرًا خلال الطقوس الدينية وفي اجتماعات سرية. ومن المعروف فضلاً عن ذلك أن مسؤوليها الكنسيين كانت لهم علاقات مع المؤتمر الوطني الافريقي[١٠١]. وقد كشفت تحقيقات حكومية أخرى عن وجود أدلة على قيام الكنيسة الميثودية الأسقفية بالدعوة إلى التمرد، ومهاجمة أعضائها للسلطات الاستعمارية والرؤساء الموالين لها في مناسبات عديدة. واتهمت الطائفة اثر ذلك بالاشتراك في تنظيم هبة فلاحية كبيرة في مامبوني في عام ١٩٥٢. ومع ذلك، فإنه يبدو أن مثل هذه الأنشطة التمردية كانت استثناء من القاعدة العامة. فلم يكن لمعظم الكنائس المستقلة برنامج يعادي الاستعمار عداءً صريحًا، بل اختارت أن تقصر معارضتها على النقد الشفاهي، وعلى الترويج لفكرة اقتراب القصاص الإلهي في أحيان أخرى[١٠٢].

وهناك أيضًا شواهد مثيرة للاهتمام وإن كانت غير واضحة عن الحركات الإصلاحية الإسلامية في شمالي موزمبيق حيث عارض السكان المسلمون – تاريخيًا – الحكم الاستعماري. ففي العشرينات من القرن العشرين احتج رجال الدين المسلمون على مساوئ السخرة والأجور الهزيلة والاستحواذ على الأرض في منطقة كويلاماني. كما اشترك عدد من الرؤساء المسلمين وأتباعهم في الهبات التي حدثت في أوائل ثلاثينات القرن العشرين ولكن سبب هذه التمردات لا يزال غير معروف على وجه اليقين حتى الآن[١٠٣].

وعلى الرغم من أن معارضة المثقفين الحضريين لم تكن عميقة الجذور في موزمبيق كما كانت في أنغولا، فقد أصبحت مع ذلك مجالاً هامًا للدعوة الإصلاحية. وقد جاءت أول دعوة للتغيير – وإن شابها شيء من التردد – في عام ١٩٠٨ مع صدور صحيفة «أو أفريكانو» في لورنسو ماركيس، لتكون الجريدة الرسمية للاتحاد الافريقي، وهو مجموعة اجتماعية ومدنية كانت «العائلات الكبيرة» الملونة قد أنشأتها قبل ذلك بعامين. فقد اعتبرت العائلات الرئيسية في «الاتحاد الافريقي» أن التعبير عن الافريقيين المقهورين مسؤولية تدخل في اختصاصها وذلك على الرغم من الوضع المتميز نسبيًا لهذه العائلات ووعيها بأهميتها. وواقع الأمر أن صحيفة «أو أفريكانو» كانت تعلن بشجاعة على رأس صفحتها الأولى أنها «مكرّسة للدفاع عن سكان موزمبيق الوطنيين». وقد واصلت صحيفة أو برادو أفريكانو (الصوت الافريقي) العمل من أجل الهدف نفسه إذ نصّبت نفسها مدافعًا عن الفلاحين والعمال الافريقيين. وفي مناسبة انقضاء سبع سنوات على صدورها أعلنت أو برادو أفريكانو بفخر أن «الافريقيين يجدون في برادو أفريكانو أفضل مدافع عنهم، بل سلاحهم الوحيد ضد ما يحيق بهم من جور»[١٠٤].

وكانت كلتا الصحيفتين تسلطان الأضواء فيما توردانه من أنباء وتعليقات، على أربعة مساوئ متكررة، كانت ترمز في نظر المحررين إلى جوهر القهر الاستعماري ذاته: السخرة، وسوء ظروف عمل العمال الافريقيين الأحرار، والمعاملة التفضيلية التي تمنح للمهاجرين البيض، ونقص فرص التعليم. وعلى امتداد هذه الفترة كانت الافتتاحيات تندّد بقوة بالمساوئ التي ينطوي عليها نظام السخرة، مؤيدة بأسانيد تختارها بعناية. فكانت تحتج على ما يستخدمه الرؤساء الافريقيون من أساليب بربرية في تجنيد عمال السخرة، وعلى الأجور الهزيلة التي يتلقاها هؤلاء العمال وظروف عملهم السيئة، وعلى تعسف المشرفين الأوروبيين وتجاوزاتهم. وكان مما يثير سخط المحررين العارم بوجه خاص، ما شاع حينذاك من «تجنيد

(١٠١) هـ. أي. ف. دي فريتاس، ١٩٥٦ – ١٩٥٧ المجلد الثاني، ص ٣٢ إلى ٣٥.
(١٠٢) المرجع السابق، ص ١٣٤.
(١٠٣) ج. أ. ج. دي ميلو برانكينيو، ١٩٦٦، ص ٥٦ و٨١ و١٠٨.
(١٠٤) *O Brado Africano*، ٢٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٢٦.

للنساء الافريقيات لإصلاح الطرق وتعبيدها ، دون أن يحصلن حتى على طعام أو أجر » و« إجبارهن خلال موسم الأمطار على المبيت ، كالإماء ، في أكواخ من الطين على قارعة الطريق »[١٠٥] .

كما وجّهت الصحف وابلاً من الهجوم على ظروف عمل العمال الافريقيين الأحرار ، واستنكرت إجبار الفلاحين والعمال الزراعيين ، الأحرار اسمًا ، على العمل في مزارع الأوروبيين « من مشرق الشمس إلى مغربها ليحصلوا بالكاد على شلن واحد في الشهر » ، وحرمان الموزمبيقيين العاملين في مناجم جنوب افريقيا « من حقهم في اختيار أصحاب العمل الذين يعملون لديهم » . وقالت « إنهم يموتون في المناجم كالذباب » ، كما استنكرت القبض على العمال الافريقيين وتعرضهم للضرب حين تنقصهم أوراق إثبات الهوية ، واستخدام الدولة لعمال السخرة للقضاء على الإضرابات وخفض أجور العمال الأحرار[١٠٦] . كما كانت الأعراف غير الرسمية للتفرقة بسبب اللون ، التي كانت تقيد الافريقيين بأدنى الأعمال أجرًا بينما تخصص الوظائف الجذابة للأوروبيين ، موضعًا للهجوم في عديد من المقالات الافتتاحية .

وكان الهجوم على قوانين الحاجز اللوني يمثل جانبًا من عداد أشمل تجاه سياسات الدولة التي كانت تحابي المهاجرين البيض وتتجاهل احتياجات السكان الأصليين . وقد تساءلت صحيفة أو أفريكانو في تعليق لاذع لها ، عن منطق النظام الاستعماري في تحمل الأعباء الباهظة « لحثالة البيض » الذين لا يقدمون شيئًا للمستعمرة : « إن البرتغالي العادي ، الذي يُعرف بين السكان الافريقيين باسم مومادخي (وتعني المهاجر البرتغالي العادي) ، يترك البرتغال دائمًا وقد بيت النية على الإقامة لفترة قصيرة في بلاد السود لكي يدخر قدرًا كافيًا من المال ويحتفظ به كله ليعود للإقامة في البرتغال ويتمتع بما استطاع جمعه من ثروة ، بتضحيات لا يعلمها إلاّ الله ، على مدى سنتين أو ثلاث أو أربع سنوات » .

« أتراهم يدركون هناك (في البرتغال) مدى الحرمان الذي احتمله أولئك الناس لكي يجمعوا مبلغ الثلاثمائة أو الأربعمائة ألف ريس ؟ إنها ملحمة من الألم والشقاء ، وجنون حقيقي يلقي بعضهم بنفسه فيه لكي يملأوا أكياس نقودهم بهذه القطع المعدنية الزرية . إنه جنون الذهب ! »

« إنهم يعيشون في حظائر للخنازير ، بلا إضاءة ، وبلا تهوية ... أربعة أو خمسة أفراد معًا ، لتقليل النفقات . وفي العادة يأكل ثلاثة أفراد من الوجبة نفسها لأنها تكون عندئذ أرخص .. فيجمعهم عشاء حقير من الحساء أو اليخني .. وهو ، إذا شئنا المزيد من الدقة ، بضع جرعات من الماء العكر تعوم فوقها بضع حبات من الفول تبحث دونما طائل عن أنيس لوحدتها .. »[١٠٧] .

وعلى الرغم من أن لهجة المقالات الافتتاحية كانت في كلتا الصحيفتين حذرة وإصلاحية النزعة ، تهيب بروح الإنصاف لدى الحكومة الاستعمارية وبنواياها الحسنة ، فقد أدى الشعور المتزايد بالإحباط إلى انفجار نوبات للغضب بل إلى تهديدات صريحة للنظام . وقد ظهرت هذه اللهجة الأكثر تحديًا بعض الشيء بمزيد من الانتظام في الفترة التالية مباشرة لنظام حكم سالازار (١٩٢٨ – ١٩٦٨) بما فرضه من حكم استبدادي أطاح بأي وهم في الإصلاح وولد شعورًا باليأس حتى بين أكثر الأعضاء امتيازًا في مجتمع الافريقيين والمولدين . وهناك افتتاحية مدوية في صحيفة برادو أفريكانو بعنوان « كفى » تعبر أجلى تعبير عن هذا الغضب العارم :

---

(١٠٥) المرجع السابق ، ٢٨ فبراير/شباط ١٩٢٥ .

(١٠٦) المرجع السابق ، *O Brado Africano* ، ١٣ ديسمبر/كانون الأول ١٩٢٤ ، و٣٠ يوليو/تموز ١٩٢٧ ؛ ج . بنفن ، ١٩٧٨ ، ص ١٠ .

(١٠٧) أوردته ج . بنفن ، ١٩٧٩ ، ص ١٠ .

«لقد سئمنا حتى لم يعد مجال لمزيد.
سئمنا تأييدكم، ومعاناة النتائج الوخيمة لحماقاتكم ومطالبكم.
سئمنا إساءتكم المفرطة في استخدام سلطاتكم،
لم يعد في مقدورنا احتمال النتائج الوخيمة لقراراتكم السياسية والإدارية.
لم نعد نريد أن نقدم المزيد والمزيد من التضحيات العقيمة...
كفى...»[١٠٨].

ولكن على الرغم من كل الانتقادات التي وجهتها «العائلات الكبيرة» لمثالب الاستعمار، وحرصها على القيام بدور الوصي على الافريقيين المقهورين، فإنها كانت تعيش في وسط اجتماعي وثقافي يختلف كليًا عن الوسط الذي يعيش فيه العمال والفلاحون الذين كانوا يعودون إلى مدنهم وعنابرهم وقراهم بعد يوم من العمل الشاق. يُضاف إلى ذلك أن مصالحهم الطبقية، كأعضاء في البورجوازية الناشئة في المستعمرة، كانت مختلفة اختلافًا بالغًا. وكانت هذه المصالح تضعهم في كثير من الأحيان على طرف نقيض نظرائهم الأقل تمتعًا بالامتيازات، وتحول دون توجيه نقد أكثر جذرية للرأسمالية الاستعمارية. وقد أدت الصراعات الحادة بين شريحتي المولدين والافارقة في نخبة سكان المستعمرة إلى المزيد من الاضمحلال في نفوذ الاتحاد الافريقي وساعدت على التعجيل بنهايته[١٠٩].

ومع أوائل الثلاثينات كانت هذه العداوات قد تفاقمت تفاقمًا مطردًا مما أعطى لنظام الحكم الاستعماري الفرصة ليقضي على البقية الباقية من الوحدة. واستغل موظفو الدولة سخط الأعضاء الافريقيين ليقنعوا المزيد منهم بالانشقاق وتنظيم «معهد مناصرة الزنوج Institutio Negrophilio» في عام ١٩٣٢. وزيادة في الإغراء، قدّمت لهم الإدارة الاستعمارية مقار المكاتب والأثاث والكتب وأمدتهم بتمويل سخي، على حين عرض باولو جيل دي سانتوس، وهو أحد كبار رجال الأعمال البرتغاليين، على عديد من قادة المنظمة الجديدة العمل كمجنّدين للعمال. وبعد ذلك بأربع سنوات فرض نظام حكم سالازار قوانين بالغة الصرامة للرقابة اضطرت صحيفة أو برادو أفريكانو إلى لزوم الصمت من الناحية الفعلية.

وخلال هذه الفترة اشترك عدد صغير من المثقفين الموزمبيقيين الذين كانوا يقيمون في لشبونة في تكوين منظمات ترتبط بحركة الجامعة الافريقية الأوسع نطاقًا. وكان أهم هذه المنظمات الرابطة الافريقية والحزب الوطني الافريقي. وكان للرابطة الافريقية علاقات وثيقة بالمؤتمر الافريقي الجامع الذي كان يتزعمه وليم ديبوا، على حين كان الحزب الوطني الافريقي يبدي تعاطفًا أكبر مع أفكار ماركوس غارفي. إلاّ أن المنظمتين كانتا تفتقران إلى أي تأييد يذكر في المستعمرة وكانت أعمالها رمزية إلى حد بعيد[١١٠].

(١٠٨) *O Brado Africano*، ٢٧ فبراير/شباط ١٩٣١، الترجمة الانجليزية منقولة عن ج. دوفي، ١٩٥٩، ص ٣٠٥.

(١٠٩) حديث مع لويس برناردو هونوانا، ٣ و٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨١؛ ر. هاميلتون، ١٩٧٥، ص ١٦٤ إلى ١٦٧.

(١١٠) أ. أ. فريدلاند، ١٩٧٩، ص ١١٩ إلى ١٢١.

خاتمة

وخلاصة القول أن الافريقيين في بلدان جنوبي افريقيا ووسطها تصدت للاستعمار وأسهمت إسهامًا جوهريًا في الإعداد لحركة التحرير التي شهدتها القارة الافريقية بعد عام ١٩٣٥. وكانت أكثر أشكال معارضة الاستعمار تقدمًا خلال تلك الفترة في اتحاد جنوب افريقيا حيث أدت التنمية الصناعية، وعملية التحول الحضري التي صاحبتها، إلى إشراك الافريقيين في الاقتصاد الرأسمالي قبل سائر البلدان الافريقية. وكان الوطنيون في اتحاد جنوب افريقيا والمنظمات السياسية التي أقيمت فيه، نماذج اقتدى بها الكثير من بلدان جنوبي ووسط وشرقي افريقيا.



الفصل الثامن والعشرون

أثيوبيا وليبيريا، ١٩١٤ - ١٩٣٥: دولتان أفريقيتان مستقلتان في عهد الاستعمار

بقلم: م. ب. أكبان

استنادًا إلى إسهامات من أ. ب. جونز ور. بانكهيرست

«إن حكومة صاحب الجلالة سوف تنضم إلى حكومة الولايات المتحدة في الاحتجاج بأقوى العبارات لدى الحكومة الليبيرية بغية حمل هذه الحكومة على التقدم إلى مجلس عصبة الأمم في اجتماعه القادم بطلب لتعيين لجنة حاكمة [لليبيريا]... كما ستمارس حكومة صاحب الجلالة ضغطًا قويًا على حكومة ليبيريا لإقناعها بالتقدّم بطلب للحصول على قرض تحت إشراف عصبة الأمم»[١] (وزارة الخارجية البريطانية إلى السفير البريطاني في واشنطن، يناير/كانون الثاني عام ١٩٣١).

«لا أريد اتفاقيات ما لم تعطني هذه الاتفاقيات كل شيء، بما في ذلك رأس الامبراطور [هيلاسلاسي]... وحتى لو أعطيت كل شيء فإنني أفضل الانتقام لـ«عدوة». وأنا مستعد لذلك»[٢] (الزعيم الفاشستي الإيطالي بنيتو موسوليني، أغسطس/آب عام ١٩٣٥).

«على السطح، تبدو المسائل المتنازع عليها بين أثيوبيا وإيطاليا وكأنها لا تعني ليبيريا إلاّ من الوجهة الأكاديمية فقط. ولكن مزيدًا من التعمق في بحث ما تنطوي عليه الحقائق المحيطة بالنزاع من نتائج سيقنع حتى أقل الناس تفكيرًا بأن الوضع على أكبر قدر من الأهمية لبلد في مثل وضع ليبيريا. فإذا كانت عصبة الأمم ستعجز عن تأكيد نفوذها الأدبي في المحافظة على قواعد السلوك واللياقة والأمن الدولي، فإن الدول الأصغر في العالم ستصبح، كما كانت دائمًا في واقع الأمر، ضحية للمغامرات الامبريالية»[٣] (الرئيس الليبيري إدوين ج. باركلي، ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٣٥).

إن الاقتباسات السابقة تصور القوة التي حملت بها الامبريالية الأوروبية على ليبيريا وأثيوبيا خلال الكثير من أعوام فترة ما بين الحربين، والرابطة التي ظلت تربط بين الليبيريين والأثيوبيين كافريقيين

(١) ر. أ. أندرسون، ١٩٥٢، ص ١١٠ و١١١.
(٢) أ. م. روبيرتسون، ١٩٧٧، ص ١٦٠ إلى ١٦٢.
(٣) أ. ج. باركلي، ١٩٣٥ (ب)، ص ١٥.

وكضحايا للعدوان الأوروبي. ويناقش الفصل الحالي، على أساس من الدراسة المقارنة، هذا العدوان ومواقف ليبيريا وأثيوبيا تجاهه، والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي حدثت في كلا البلدين في الفترة ما بين ١٩١٥ و١٩٣٥.

ليبيريا وأثيوبيا: التطورات الاجتماعية – الثقافية من ١٩١٥ إلى ١٩٣٥

واجهت ليبيريا وأثيوبيا خلال هذه الفترة مشكلات خطيرة تتصل بوحدتهما الوطنية وبقائهما، وهي مشكلات نشأت جزئيًا عن توسعهما الكبير خلال القرن السابق وازدياد التباين داخل شعبيهما وثقافتيهما. فما هي التغيرات الثقافية والاجتماعية التي حدثت في كلا البلدين خلال هذه الفترة؟

استمر الليبيريون – الأمريكيون يشكّلون المجموعة المسيطرة، سياسيًا واقتصاديًا، ضمن سكان ليبيريا. وكان عددهم قد أخذ في النقصان منذ أواخر القرن التاسع عشر نتيجة لارتفاع معدل الوفيات عن معدل المواليد، والتوقف الفعلي لهجرة السود من أمريكا. وقد أدى هذا الوضع على ما يُقال إلى زيادة الزيجات المختلطة والاتصال، وكان ذلك في أغلب الأحيان بين رجال ليبيريين – أمريكيين ونساء من السكان الافريقيين الأصليين (وكانت كثيرات منهن يتعلمن في المدارس الليبيرية)، كما أدى إلى زيادة مناظرة في عدد الليبيريين الذين ينحدرون من أصول مختلطة ليبيرية – أمريكية افريقية أصلية. وفي كل الأحوال أصبح أولئك الليبيريون، كما أصبح الشبان من أبناء السكان الافريقيين الأصليين الذين تلقوا تدريبهم على أيدي أسر ليبيرية أمريكية أو تبنتهم مثل هذه الأسر، مندمجين تمامًا في البيئة الاجتماعية الثقافية الليبيرية – الأمريكية[٤].

ومن المحتمل أيضًا أن يكون الانخفاض في عدد السكان الليبيريين – الأمريكيين قد زاد من ممارستهم للزواج الداخلي in-group marriage ولنظام العائلة الموسعة الذي تطور بينهم منذ أواخر القرن التاسع عشر. وعلى هذا النحو، سنجد أن العائلات الوطيدة المكانة، مثل عائلات شيرمان وباركلي وكولمان وكوبر ودينيس وغرايمس وموريس، وعائلات غرين وغريغسبي وموسى ووذرسبون، وودريل، وعائلات برور ودوس وغيبون وتوبمان المذكورة في الفصل الثامن من هذا الجزء، قد استمرت طيلة هذه الفترة في شغل معظم القيادات السياسية والاقتصادية الليبيرية[٥]. والواقع أنه مع حلول العشرينات من القرن العشرين، أصبح من المعتاد أن تقوم هذه العائلات، من خلال نوع من الاتفاق المتبادل، بتوزيع مقاعد المجلس التشريعي والمناصب الوزارية وسائر المناصب العامة والوظائف الحكومية الكبيرة قبل إجراء الانتخابات الرسمية للمجلس التشريعي بعدة شهور[٦].

أما فيما يتعلق بالليبيريين من السكان الأصليين، فقد أدى التوسع التدريجي في المدارس وفي عمل بعثات التبشير المسيحية في أنحاء ليبيريا إلى زيادة عدد الملمين بالقراءة والكتابة بينهم وزيادة تحديثهم وتمثلهم لبعض جوانب الثقافة الليبيرية – الأمريكية. وكان الليبيريون الأمريكيون ينظرون إلى الليبيريين

(٤) سي. ل. سيمبسون، ١٩٦١، ص ٨٤ و٨٨؛ هـ. أ. جونز، ١٩٦٢، ص ١٥٣.

(٥) المحفوظات الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية؛ سجلات وزارة الخارجية المتعلقة بالشؤون الداخلية لليبيريا، ١٩٠٩ – ١٩٢٩، ٤/٨٨، مذكرة وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، ١٦ يونيو/حزيران ١٩٢٤.

(٦) محفوظات الولايات المتحدة الأمريكية، وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المتعلقة بالشؤون الداخلية الليبيرية، ١٩٠٩ – ١٩٢٩، ٤، من كلارك إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، مونروفيا.

الأصليين الذي جرى استيعابهم على هذا النحو كـ«متحضرين» (أو أشباه متحضرين)، وقد منحوا عددًا ضئيلاً منهم حقوقًا مدنية وسياسية على قدم المساواة معهم. ووصل عدد من هؤلاء الذين جرى استيعابهم على هذا النحو إلى مناصب عامة وسياسية مرموقة، ومن هؤلاء أحد أبناء شعب الباسا وهو الدكتور بنيامين م. باين الذي درس الطب في الولايات المتحدة وتولى وزارة التعليم العام معظم سنوات العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين، وأحد أبناء شعب الغريبو، وهو هنري تو وزلي الذي كان نائبًا لرئيس ليبيريا في أوائل العشرينات، وأحد أبناء الكرو وهو ديدوو توي الذي كان عضوًا بمجلس الشيوخ (أنظر الشكل ٢٨-١)، وأحد أبناء شعب الفاي وهو مومولو ماساكوي الذي تولى في فترات مختلفة من العشرينات منصبي القائم بأعمال وزير الداخلية وقنصل ليبيريا في ألمانيا[٧].

ومع ذلك فحتى هؤلاء الافريقيون المتعلمون الذين كانت لهم هذه الحظوة - ناهيك عن سواد السكان الليبيريين الأصليين المحرومين من حق الاقتراع والمقهورين إلى حد بعيد - كانوا ساخطين بدرجة أو بأخرى على «الحكم الأمريكي - الليبيري» وهو الإسم الذي أطلقوه بحق على الحكومة الليبيرية. وإذا كان المتعلمون من السكان الأصليين قد سعوا بوجه عام إلى إصلاح نظام ليبيريا الاجتماعي والاقتصادي بغية تحسين وضع السكان الليبيريين الأصليين، فقد كان من النادر أن يسعى بعض قادتهم سعيًا فعلاً إلى الإطاحة بالليبيريين - الامريكيين وتولي الحكم بدلاً منهم، كما حدث خلال أزمة العمل الإجباري في ليبيريا في عام ١٩٣٠[٨].

على أن اتخاذ ثقافة جديدة لم يمض في اتجاه واحد. فقد أخذ الليبيريون - الأمريكيون أنفسهم يستعيرون على مر السنين الكثير من جوانب ثقافة السكان الليبيريين الأصليين مما كانوا ينفرون منه فيما قبل أو يهزؤون به كخرافات أو وثنية، ومن ذلك الإيمان بفعالية السحر والعرافة، وتلقن أسرار «البورو» وعادة حبس الأشخاص للوفاء بدين أو التزام آخر[٩]. إلاّ أن هذه الأفرقة كانت من الضآلة بحيث لم تطمس الفروق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الرئيسية بين الليبيريين الأمريكيين كمجموعة والليبيريين الأصليين حتى نهاية عام ١٩٣٥ وهو نهاية الفترة التي تعالجها هذه الدراسة.

ومثلما حدث في ليبيريا، كان تفاقم التباين العرقي بين سكان أثيوبيا إحدى النتائج الرئيسية التي أفضى إليها توسع أثيوبيا الكبير في عهد مينيليك. ومع حلول عام ١٩١٤ كان من أبرز الشعوب التي ضمت لأثيوبيا الأورومو، الذين كان تعدادهم يماثل تعداد الأمهريين - التيغريين وكانوا مبعثرين على مساحة تقرب من نصف مساحة أثيوبيا، والغوارج والسيداما والبيني شانغول[١٠].

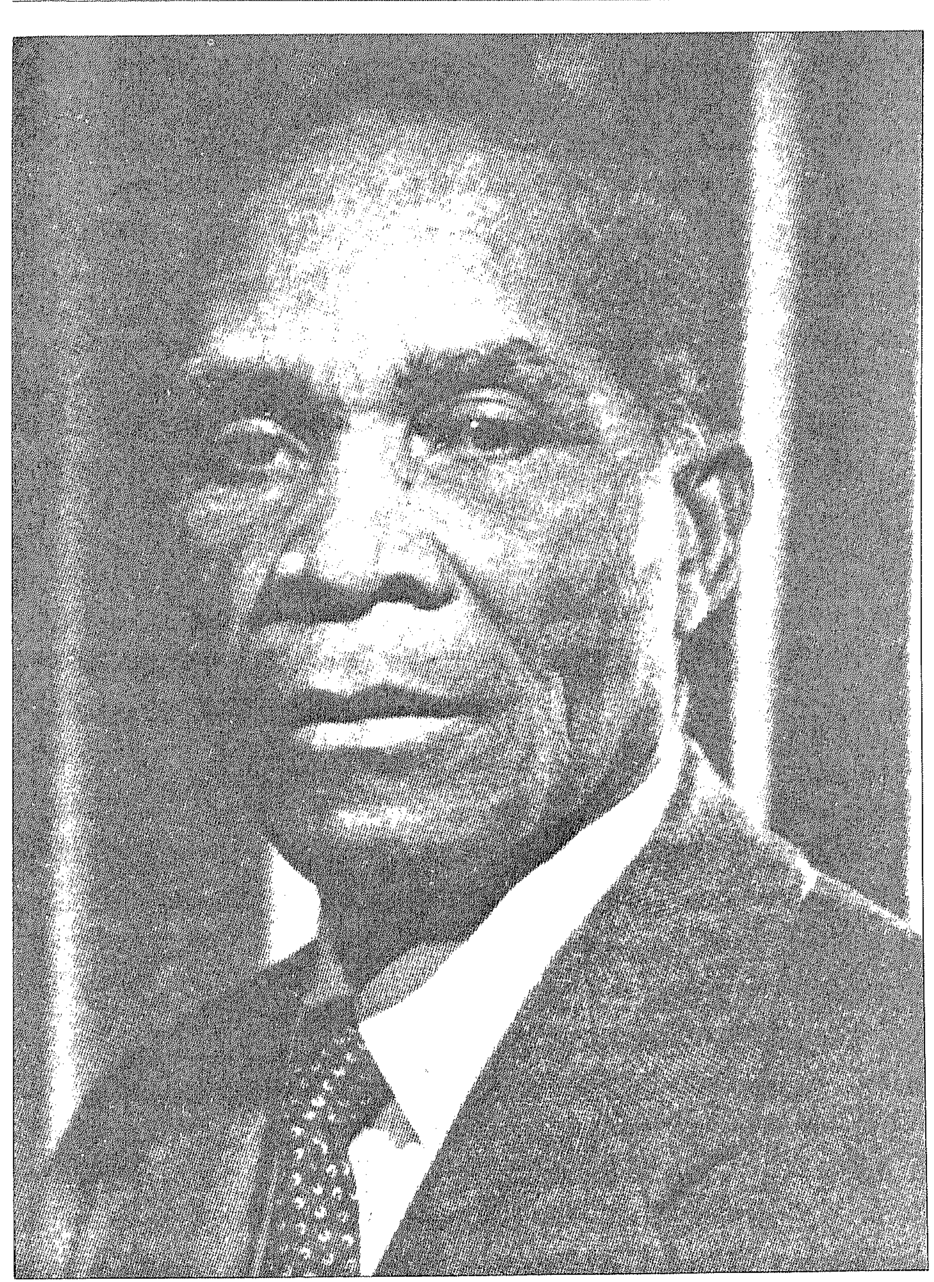
وقد احتفظ الأمهريون - التيغريون، خلال الفترة التي نعرض لها، بسيطرتهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية على بقية أثيوبيا، وهو وضع يمكن مقارنته بالأوليغارشية الأمريكية - الليبيرية في ليبيريا. ولكن الأمهريين - التيغريين، على خلاف الليبيريين - الأمريكيين، كانوا يقدرون بما يتراوح بين ٣٣ و٤٠ في

(٧) ر. ل. بويل، ١٩٤٧، ص ٧٥١.

(٨) أنظر أدناه.

(٩) المحفوظات الوطنية الوطنية، ملف مقاطعة غراند باسا (غير مصنف)، من سميث إلى كنغ، بوشانان الأدنى، ١٤ نوفبر/تشرين الثاني عام ١٩٢٤؛ المرجع السابق. من راسل إلى كنغ، بوشانان الأدنى، ٥ مايو/أيار عام ١٩٢٨؛ المرجع السابق. من هاريس (عن بانكس) إلى كنغ، شمال هارلاندفيل، ٦ أغسطس/آب عام ١٩٢٨.

(١٠) أ. أوليندورف، ١٩٦٠، ص ٣٠ إلى ٤٤؛ ر. غرينفيلد، ١٩٦٥، ص ٩٨ إلى ١٠٨؛ ج. و. ب. هانتغفور، ١٩٦٩، ص ٣٥ إلى ٣٧.



الشكل ١-٢٨ : ديدوي توي ، ممثل الكرو في مجلس الشيوخ الليبيري ، وهو أحد المواطنين الأصليين القلائل الذين احتلوا أعلى المناصب العامة.
(الصورة : أ. ك. سونداياتا ، الفضيحة السوداء ، ١٩٨٠ ، والمصدر الأصلي لهذه الصورة غير محدد).

المائة من سكان أثيوبيا[١١]. وعلى الرغم من أنهم كانوا يشكّلون مجموعة متميزة، فقد كانت السلطة الاقتصادية والسياسية الفعلية والمناصب الرفيعة تتركز في بعض عائلات النبلاء الأثيوبيين، كان يختار من بينها في معظم الأحيان أصحاب المناصب العامة الرفيعة وحملة الألقاب، وهي (بالترتيب التنازلي): النجاشي، والبتودويد، والراس، والداجازماش، والفيتاوراري. وقد اعتمد مينيليك اعتماداً كبيراً على هؤلاء النبلاء (وما كان تحت إمرتهم من جيوش) في توسيع رقعة أثيوبيا عن طريق الفتوح، ثم احتل بعد ذلك الأراضي المفتوحة «بحاميات عسكرية مقيمة» على نحو قريب جداً مما فعله المستعمرون الأوروبيون في أجزاء أخرى من افريقيا[١٢]. ومن هنا فقد تبنى كثير من أولئك النبلاء وأبنائهم، كما تبنى أبناء مستوطني الحاميات العسكرية وموظفو الحكومة، وحتى رجال الدين المسيحيين، أسوأ «نظرة استعمارية» ممكنة أو موقف عنصري ممكن تجاه الأثيوبيين الآخرين «المنتمين إلى مجموعات عرقية تختلف عنهم اختلافاً طفيفاً»[١٣]. فكانوا يتفاخرون، على سبيل المثال، بأنهم بناة امبراطورية أثيوبيا – «الرجال الذين خدموا بعلمهم البلاد والامبراطور، والذين سلموا أثيوبيا للأجيال اللاحقة» عبر العصور[١٤].

وقد كشف الليبيريون الأمريكيون عن «نظرة استعمارية» مماثلة تقريباً، إذ نظروا إلى أنفسهم كبناة للأمة الليبيرية. فعلى حد تعبير الرئيس و. س. توبمان في مايو/أيار ١٩٥١، كان الأفريقيون الذين عادوا إلى ليبيريا، بعد أن عركتهم المشاق والمحن وسياط العبودية في العالم الجديد، هم الذين: «جاؤوا إلى هنا بالحضارة والتعليم والدين ممّا كان يتعين نقله إلى السكان الأصليين. وكان المأمول أن يتمكن العنصران بذلك من بناء أمة عظيمة موطدة الأركان ومتحدة. ... فمنهم، على ما كانوا عليه من ضعف، خرج ونما كل ما لدينا من مبان حكومية وكليات وكنائس واقتصاد وصناعة وسفارات وقنصليات وطرق وجسور إلخ»[١٥].

إن تصورهم لأنفسهم كبناة للأمة أو للامبراطورية شبيه بالتصور الاستعماري الأوروبي عن «عبء الإنسان الأبيض» الذي يدعي أن أول مظهر من مظاهر التقدم في التطور الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي والثقافي لافريقيا – أو في «الحضارة» بمعناها الواسع – قد تحقق عن طريق الاستعمار الأوروبي لافريقيا[١٦].

وكان نشر «الأمهرية» أحد التطورات الاجتماعية والثقافية الهامة التي حدثت في النصف الأول من القرن العشرين بين الأثيوبيين من غير الأمهريين – التيغريين (أي الأورومو والسيداما والغوراجي ومن إليهم). وقد حدث ذلك على الرغم من المقاومة من جانب المسلمين والقوى التقليدية وقوى أخرى. وكانت الأمهرة المتزايدة ترجع إلى حد كبير إلى التنصير الإجباري بعد غزوات مينيليك وفرض الإدارة الامبراطورية والتعليم المسيحي في المدارس الأثيوبية، وإلى مكانة الأمهرية بوصفها اللغة الوطنية لأثيوبيا، ونشاط التجار والقسس الأقباط الأمهريين والتيغريين، والتحول الحضري المتزايد الذي اجتذب إلى دائرة الثقافة الأمهرية عمالاً مهاجرين من مناطق أخرى[١٧]. وكان من بين مظاهر الأمهرة التي شهدتها فترتنا،

---

(١١) أ. أوليندورف، ١٩٦٠، ص ٣١؛ ج. و. ب. هانتنغفورد، ١٩٦٩، ص ٢٣.
(١٢) ر. غرينفيلد، ١٩٦٥، ص ٤٨ و٤٩ و١١٩ و١٣٦ و٤٦٠ إلى ٤٦٢.
(١٣) المرجع السابق، ص ١٠٥ و١٠٦.
(١٤) ورد مقتبساً في المرجع السابق، ص ١٠٧.
(١٥) و. ف. س. توبمان، مايو/أيار ١٩٥١، في: أ. ر. تاونسيند (مشرف على التحرير)، ١٩٥٩، ص ٩٨ و٩٩.
(١٦) ل. هـ. غان وب. دويغنان، ١٩٦٧، الفصلان ١٥ و٢٢.
(١٧) و. أ. شاك، ١٩٦٩، ص ٨ و٤٨ و١٣٨ و١٣٩.

على تفاوت في الدرجة ، استخدام اللغة الأمهرية والزي والتقويم الأمهريين ، وتغيرات في المعتقدات الدينية وتعديلات في المؤسسات والبنى السياسية وفي نظام حيازة الأرض[١٨] . إلاّ أن التأثير الثقافي ، شأنه في ليبيريا ، لم يكن في اتجاه واحد . فان بعض المستوطنين الأمهريين – التيغريين ، المقيمين في مستوطنات الحاميات العسكرية الأكثر انعزالاً ، قد اندمجوا في السكان المحليين[١٩] .

وفضلاً عن ذلك ، فقد انقسم المجتمع الأثيوبي إلى طبقات ومجموعات مختلفة ، كان من بينها العبيد والفلاحون[٢٠] والمثقفون الناشؤون والبورجوازية التجارية ، الذين كانوا يؤيدون الوصي على العرش تافاري ماكونين (الامبراطور هيلاسلاسي فيما بعد) ويساندون الإصلاحات وإقامة حكومة مركزية قوية[٢١] ، كما كانت تشمل مجموعة محافظة تتكون أساسًا من كبار النبلاء وكبار كهنة الكنيسة القبطية الأثيوبية . وهذه المجموعة كانت تساند الامبراطورة زاوديتو وتؤيد الاستقلال الذاتي للأقاليم ، كما كانت تشكّل دعامة النظام الاجتماعي – الثقافي الأثيوبي[٢٢] .

وهكذا شكلت التعددية العرقية والثقافية وانعدام المساواة الاجتماعية في ليبيريا وأثيوبيا على السواء تهديدًا خطيرًا للاستقرار والانسجام الاجتماعيين ، أو أديا إلى صراعات فعلية في الفترة موضع الدراسة ، سنناقش بعضًا منها في هذا الفصل .

التطور السياسي

ليبيريا

شهدت الفترة التي نعرض لها بالدراسة توترات وتأزمات في النظام السياسي والعمليات السياسية في كل من ليبيريا وأثيوبيا ، وذلك في مجالات ثلاثة رئيسية هي الوسط وما يحيط به وما بينهما .

ففيما يتعلق بليبيريا ، فقد ظل حزب « الويغ الحقيقي » يقبض بقوة على مقاليد السلطة طيلة العقد الثاني من القرن العشرين ، دون تحد يؤبه له من الحزب المعارض الذي كان يمارس معارضة شكلية . وقد تغير هذا الوضع بعض الشيء في العقد الثالث ، حين أصبح حزب الشعب الذي تشكل في عام ١٩٢٢ بقيادة الرئيس السابق دانييل ب . هوارد ، يمثل تحديًا جديًا لحزب الويغ الحاكم . ومع ذلك ، وإزاء الثقافة أو التقاليد السياسية الليبيرية الفاسدة إلى حد كبير والسطوة السياسية الساحقة للحزب الحاكم ، لم يكن من المحتمل إطلاقًا أن يتمكن حزب الشعب من إزاحة حزب الويغ من خلال الوسائل الدستورية وحدها المتمثلة في صناديق الاقتراع .

والواقع أن المعارضة الشكلية كانت قد أصبحت ، منذ تسعينات القرن التاسع عشر ، بالغة الضعف والتقطع ، فكانت تنظم في معظم الأحيان وفقًا للمناسبات ولا تنتظم في حزب إلاّ كلما أُجريت الانتخابات الوطنية . ويتجلى هذا الافتقار إلى الاستمرار في الأسماء المختلفة التي كانت تطلق على هذه

(١٨) ج . و . ب . هانتنغفورد ، ١٩٦٩ ، ص ٢٧ إلى ٢٩ و٥٥ إلى ٥٨ و٦٨؛ و.أ.شاك، ١٩٦٩ ، ص ٢٠٢ .
(١٩) و . أ . شاك ، ١٩٦٩ ، ص ٢٥ .
(٢٠) ر . ف . فيفو ، ١٩٧٨ ، ص ٣٨ و٣٩ .
(٢١) ر . ف . فيفو ، ١٩٧٨ ، ص ٣٧؛ ر . غرينفيلد ، ١٩٦٥ ، ص ١٤٧ .
(٢٢) ر . غرينفيلد ، ١٩٦٥ ، ص ١٥١ و١٥٢ ؛ ر . ف . فيفو ، ١٩٧٨ ، ص ٣٦ إلى ٣٨ .

الأحزاب، مثل حزب الاتحاد خلال انتخابات مايو/أيار ١٨٩٧ و١٨٩٩، وحزب الشعب في مايو/أيار ١٩٠١، وحزب الويغ الحقيقي للاتحاد الوطني في مايو/أيار ١٩١١، وحزب الشعب في مايو/أيار ١٩٢١ و١٩٢٧ و١٩٣١، وحزب الويغ الحقيقي المتحد في مايو/أيار ١٩٣٥. وفضلاً عن ذلك، كانت أحزاب المعارضة تتنافس على عدد محدود من مقاعد المجلس التشريعي. ولم تتقدم في انتخابات أعوام ١٨٩٧ و١٩٠٣ و١٩٠٥ بمرشحين لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس إلاّ في مجلسي النواب والشيوخ. وفي انتخابات عام ١٩٠٧ و١٩١٩ كان حزب الويغ الحقيقي هو الحزب الوحيد في الساحة. وكان معظم مرشحي حزب الويغ الحقيقي يكسبون الانتخابات بأغلبية كبيرة، على حين لم يكن ينجح سوى القليل من مرشحي المعارضة[٢٣].

وهكذا فإننا إذا استثنينا العقد الثالث وبدايات العقد الرابع من القرن العشرين، التي مثل حزب الشعب أثنائها تحديًا جديًا لحزب الويغ الحقيقي، سنجد أن ليبيريا قد تطورت بالتدريج خلال القرن العشرين إلى دولة تأخذ – من الناحية الفعلية – بنظام الحزب الواحد، وكانت من أوائل البلدان الافريقية التي تأخذ بهذا النظام.

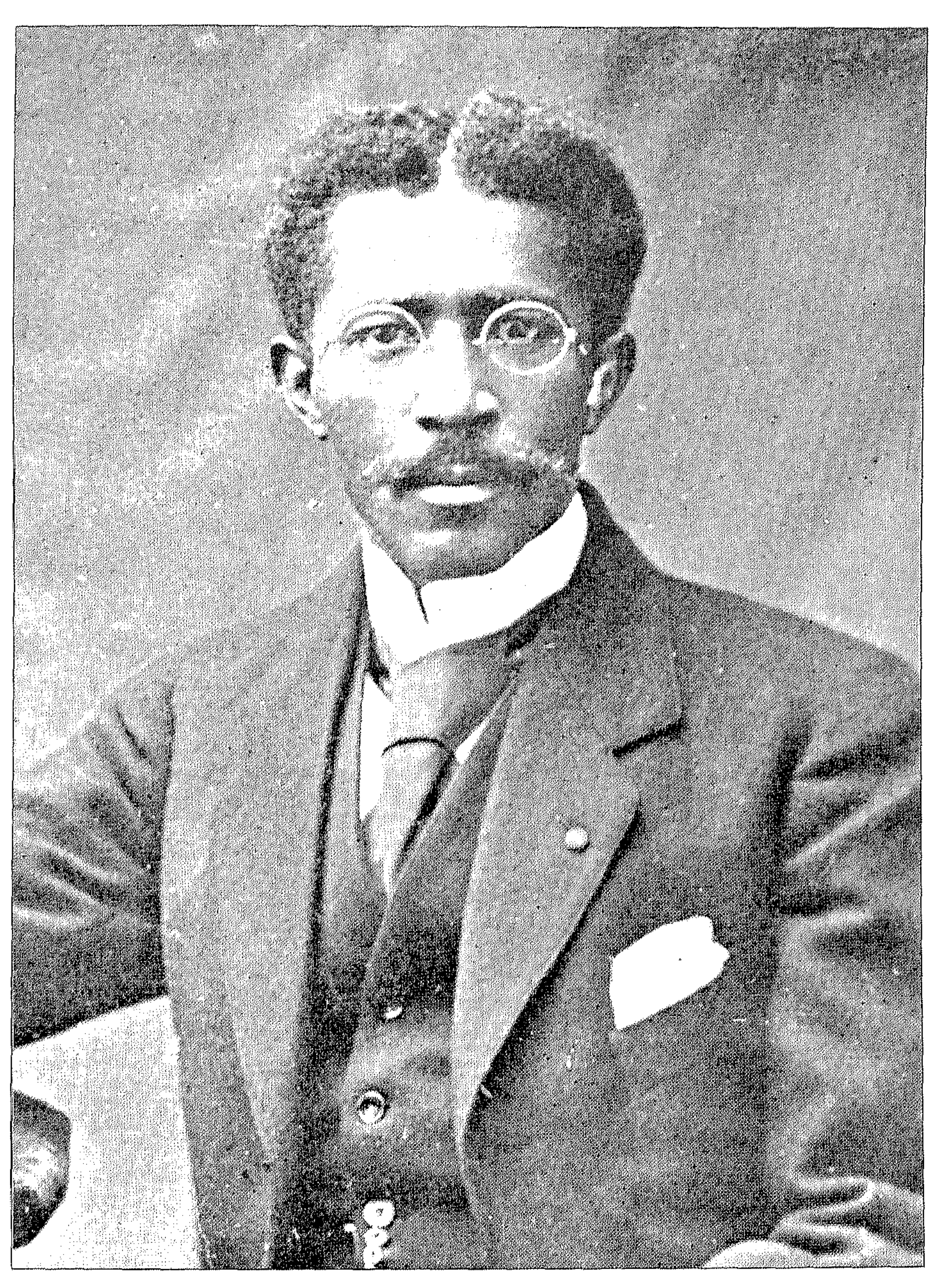
وقد اشتركت عوامل مختلفة في قيام هذا الوضع. فتدهور الزراعة والتجارة منذ أواخر القرن التاسع عشر، وهما اللذان كانا يوفران لكثير من الليبيريين وسائل العيش، جعل الحكومة الليبيرية جهة العمل الرئيسية ومصدر الدخل والمركز الاجتماعي المرموق بالنسبة لمعظم الليبيريين[٢٤]. ومن هنا أصبح من المهم على نحو متزايد، أن يبذل أصحاب المناصب العامة أو السياسية والمرشحون لتولي هذه المناصب في المستقبل، تأييدهم للحكومة، وهو ما كان يعني في حقيقة الأمر تأييد حزب الويغ الحاكم. الأمر الثاني هو اللجوء إلى الفساد السافر وأساليب التحايل في نظام ليبيريا العام وعملياتها السياسية خلال الفترة من ١٩١٥ إلى ١٩٣٥، ربما أكثر مما قبل. وقد أدت المنافسة الحادة بين حزب الويغ الحقيقي وحزب الشعب في العشرينات وأوائل الثلاثينات إلى تفشي التلاعب في الانتخابات، وكان ذلك في معظم الأحيان من جانب حزب الويغ الحاكم. ففي انتخابات مايو/أيار ١٩٢٧، مثلاً، حصل الرئيس كنغ (أنظر الشكل ٢-٢٨) على ٢٣٥ ألف صوت وحصول منافسه ت. ج. فولكنر مرشح حزب الشعب على تسعة آلاف صوت، في حين أن عدد المتمتعين قانونًا بحق التصويت لم يتجاوز عشرة آلاف في ليبيريا بأكملها ذلك العام[٢٥].

الأمر الثالث هو أن الخلاف بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة كان يرجع أساسًا، شأنه في القرن التاسع عشر، إلى الصدام بين الشخصيات والخلافات على تقسيم الفائض الاجتماعي، ولم يكن راجعًا إلى أية اختلافات واضحة في الإيديولوجية أو السياسة. ففي عام ١٩١١، على سبيل المثال، قامت مجموعة منشقة من حزب الويغ الحقيقي بتأسيس حزب الشعب بعد فشل نائب الرئيس الليبيري، جيروم

(٢٣) USNA, *D.U.S.M.* 14/88, Lyon to Hay; Monrovia, 13 January, 1905; *Ibid.*, Lyon to Adee, Monrovia, 8 May, 1905; USNA, *D.U.S.M.N.F.*, 405/112, Lyon to Secretary of State, Monrovia, 20 May, 1907; T.J.R. Faulkner, 1927; "Janus", "The Defeat of ex-President C.D.B. King, at the National Election on 7 May, 1935 – And why", in LNA, material in unlabelled file.

(٢٤) جمعية الاستيطان الأمريكية (ACS-MS)، رسائل ليبيرية، ٢٨، من ستيفنس إلى ويلسون، مونروفيا، الأول من مايو/أيار ١٩٠١.

(٢٥) ت. ج. ر. فولكنر، ١٩٢٧.



الشكل ٢٨-٢ : سي . د . ب . كنغ ، رئيس ليبيريا .
(الصورة : هـ . جونستون ، ليبيريا ، ١٩٠٦) .

ج. دوس أوف ميريلاند، في الفوز بترشيح حزب الويغ لانتخابات الرئاسة، وفوز دانييل ب. هوارد الرئيس الوطني للحزب. وبالمثل انضم كثير من أعضاء حزب الويغ الحقيقي إلى حزب الشعب في عام ١٩٢٧، لا لأنهم كانوا يؤيّدون برامج ذلك الحزب بل لأنهم كانوا يعارضون ترشيح الرئيس كنغ لفترة ولاية ثالثة[٢٦]. وفي غيبة اختلافات رئيسية في الإيديولوجية أو السياسة بين الليبيريين أصبحت السياسة تنحصر إلى حد بعيد في التعاون أو التنافس بين الأسر الكبيرة، الليبيرية – الامريكية في أغلب الأحيان، في الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة، للسيطرة على الفائض الاجتماعي.

وأخيرًا فقد كان من الممكن أن تختلف الأمور لو كانت القاعدة السياسية لليبيريا قد وسعت لتشمل السكان الأصليين. ولكن، باستثناء ما سبق ذكره عن تو وزلي، توي، وبضعة أفراد آخرين، لم تحدث مثل هذه التطورات السياسية. ومن هنا ظل نظام ليبيريا السياسي نظامًا محافظًا في جوهره، يخدم في المقام الأول مصالح الصفوات الليبيرية الأمريكية ويعمل على إدامة سطوتها السياسية.

أثيوبيا

اختلف الوضع السياسي في أثيوبيا، خلال الفترة موضع الدراسة، عن الوضع في ليبيريا من بعض الوجوه الهامة، ولا سيما فيما يتعلق بطبيعة المؤسسات السياسية ومداها وطريقة عمل السلطة والامتيازات السياسية ونطاق انتشارهما. إلاّ أنه فيما يتعلق بالقضايا الأساسية أكثر من غيرها، مثل قضايا بنية النظام السياسي ومدى التغيير السياسي والبنية والمصالح الطبقية والتدخل الامبريالي الأجنبي، كان هناك الكثير مما هو مشترك بين أثيوبيا وليبيريا.

كانت سنوات مينيليك الأخيرة فترة صعبة في حياة أثيوبيا، ففي منتصف عام ١٩٠٨، عيّن الامبراطور أثناء فترة مرضه الطويل حفيده ليج إياسو ليخلفه على العرش، وكان حينذاك صبيًا في الثانية عشرة من عمره[٢٧]. ثم عين في العام نفسه، بعد أن أصيب بالشلل وفقد القدرة على النطق، جنراله السابق الراس تاسامّا وصيًا على العرش. وقد مات تاسامّا في عام ١٩١١، ولدى ذلك أعلن مجلس الدولة الأثيوبي أن إياسو قد بلغ العمر الذي يستطيع فيه أن يتولى أموره بنفسه بإرشاد المجلس. وقد أدى فراغ السلطة الذي نشأ عن مرض مينيليك واستمر حتى وفاته في ديسمبر/كانون الأول عام ١٩١٣، إلى تفاقم التآمر السياسي من جانب فرق النبلاء الأثيوبيين وتشجيع الدول الاستعمارية الأوروبية على التدخل في الشؤون الأثيوبية[٢٨].

وكان ليج إياسو، ابن الراس ميكائيل، حاكم والّو، طائشًا بطبيعته. ففضلاً عن أنه لم يكن يتحلى إلاّ بالقليل من حنكة جده في تسيير أمور الدولة، فإنه كان يفتقر أيضًا إلى قاعدة لسلطته خارج والّو. كما كان قدامى رجال بلاط مينيليك، ومعظمهم من شوا، يبغضونه. وأخذت المعارضة تتبلور بالتدريج ضد بعض جوانب سياساته الداخلية، وبخاصة صداقته للسكان المسلمين وسياساته الخارجية المركزة على تأييده لألمانيا ولامبراطورية النمسا والمجر وتركيا عند نشوب الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤. ومن هنا لم يكن غريبًا أن يتواطأ النبلاء وكبار رجال الكنيسة، وربما أيضًا ممثلو الحلفاء في أديس أبابا، لخلعه عن

(٢٦) مجهول، يوميات سرية لأحداث ليبيرية، ١٩٢٦ – ١٩٢٩، وثيقة محفوظة في قصر الحكومة، مخطوط باليد.
(٢٧) ر. بانكهيرست، ١٩٧٦.
(٢٨) ر. غرينفيلد، ١٩٦٥، ص ١٣١ و١٣٢.

العرش في سبتمبر/أيلول ١٩١٦ ، وإيداعه السجن حيث ظل من عام ١٩٢١ حتى وفاته في عام ١٩٣٥ [٢٩] . وأعلن أثر ذلك تنصيب زاوديتو ، ابنة مينيليك ، أمبراطورة لأثيوبيا ، وتولية تافاري ، ابن الراس ماكونين ابن عم الامبراطور الراحل ، وصيًا على العرش ووليًا للعهد. وأعقب تتويج الامبراطورة زاوديتو في ١١ فبراير/شباط ١٩١٧ نظام يقوم على ازدواج السلطة التي اقتسمتها الامبراطورة مع الوصي على العرش ، فكان لكل منهما قصره ، ومجموعة تابعيه الخاصة أو بلاطه الخاص ، وسياساته التي تعارضت مع سياسات الطرف الآخر في كثير من الأحيان.

وكان ظهور تافاري كوصي على العرش حدثًا مهمًا ، فقد كان قائدًا حازمًا يتطلع إلى استئناف سياسة التجديد التي اتبعها مينيليك ومواصلة جهوده في الحفاظ على استقلال أثيوبيا . وقد تمكن تافاري ماكونين من توسيع سلطته بالتدريج خلال الفترة التي كان فيها وصيًا على العرش لتشمل العديد من الميادين الحساسة في القطاع العام ، مثل مساعديه في البلاط والأقاليم والجيش والكنيسة والامبراطورة زاوديتو ، وكان ذلك يرجع جزئيًا إلى استخدام أسلوب شخصي فريد في الإدارة. وفي ٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٨ تم تتويج تافاري بصفته النجاشي ، وسيطر سيطرة كاملة على الحكومة . وقد أدى تتويجه إلى زيادة كراهية ومعارضة زاوديتو وأنصارها له. وفي مارس/آذار ١٩٣٠ ، أعلن الراس غوغسا وولي ، زوج الامبراطورة زاوديتو ، التمرد ولكنه هزم بفضل قوة الطيران الصغيرة التي استخدمها الوصي على العرش. وفي اليوم التالي ماتت زاوديتو ، وأعلن تافاري نفسه امبراطورًا تحت اسم الامبراطور هيلاسلاسي الأول (أنظر الشكل ٣-٢٨) ، وتم تتويجه في ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٣٠ [٣٠] .

وبعد أن وطّد هيلاسلاسي وضعه السياسي على هذا النحو ، بدأ في التحرك للمضي في تجديد نظام أثيوبيا السياسي ، بإصدار دستور مكتوب في عام ١٩٣١ ، وزيادة سلطة الحكومة المركزية على حساب طبقة النبلاء القديمة [٣١] . وقد نص الدستور على إقامة برلمان من مجلسين : مجلس شيوخ معين ومجلس نواب معين أيضًا «إلى أن يصبح الشعب قادرًا على الانتخاب».

ولما كان هيلاسلاسي قد اعتبر دستور عام ١٩٣١ علامة فاصلة في تاريخ أثيوبيا السياسي ، فمن حقنا أن نتساءل عن مدى ما أحدثه من تغيير في النظام السياسي الأثيوبي ، وأن نتساءل أيضًا ، وهو الأهم ، عن التطورات السياسية التي حدثت خلال الفترة التي نعرض لها . فعلى الرغم من حدوث بعض التغيرات السياسية فإنها ، مثلما حدث في ليبيريا ، لم تكن بالتغيرات الأساسية أو الهيكلية. وقد تجلت التغيرات السياسية في الدعم التدريجي لسلطة الوصي على العرش (ثم الامبراطور بعد ذلك) على حساب طبقة النبلاء القديمة والكنيسة – أي في مزيد من المركزية ومزيد من الأخذ بمعايير محددة في اختيار من يتولون الوظائف العامة مع استبعاد النبلاء الأثيوبيين الأكثر إيغالاً في النزعة المحافظة ، واعتراف بعض القادة الأثيوبيين ، ومنهم هيلاسلاسي ، بضرورة التحديث ، والإصدار الرسمي للدستور.

أما فيما يتصل بالتطورات السياسية التي تنطوي على تغيرات أساسية في المعايير والمؤسسات وما إلى ذلك من تغيرات هيكلية في ثقافة أثيوبيا السياسية ، فلم يكد يحدث من ذلك شيء خلال الفترة التي ندرسها . بل إنه على الرغم من زيادة المركزية السياسية ، ظلت الانفصالية الاجتماعية والإقليمية الثقافية والشوفينية

(٢٩) المرجع السابق ، ص ١٣٦ إلى ١٤٦.

(٣٠) أ. وو ، ١٩٣١ ؛ ل. موزلي ،١٩٦٤، ص ١٥١ إلى ١٦٣ . أنظر في الترتيب التاريخي لبعض الأحداث الرئيسية في فترة حكم هيلاسلاسي س. ب. بتريد ، ١٩٦٤ ، ص ١٥٧ إلى ١٥٩.

(٣١) ر. غرينفيلد ، ١٩٦٥ ، ص ١٦٨.



الشكل ٣-٢٨ : أثيوبيا، الامبراطور هيلاسلاسي الأول (١٩٣٠ – ١٩٧٤).
(الصورة : هارلنغ – فيوليه، حقوق الطبع محفوظة).

العرقية بين الأورومو والسيداما والتيغريين والغوارج ، على سبيل المثال ، هي السمات الغالبة لأثيوبيا وعوائق خطيرة تحول دون تكاملها الوطني[٣٢] .

الأمر الثاني أن دستور ١٩٣١ كان بعيدًا عن أن يحدث تجديدًا جذريًا ولم يكن له سوى أثر مباشر ضئيل على ثقافة أثيوبيا السياسية . فقد ترك الدستور سلطات الامبراطور هيلاسلاسي المطلقة كما هي ، كما حافظ إلى حد بعيد على امتيازات النبلاء . فكان الامبراطور هيلاسلاسي هو الذي يعين أعضاء مجلس الشيوخ من تلك الطبقة ، بينما كان النبلاء والرؤساء المحليون (الشومات) بدورهم يعينون مجلس النواب[٣٣] . ولم يكن لدى البرلمان حق يذكر في المبادرة بسن التشريعات أو رسم السياسة ، مما جعله مجرد أداة للموافقة الشكلية على ما يضعه الامبراطور أمامه من أمور[٣٤] ، وحين جاء الغزو الإيطالي كان جثة هامدة تقريبًا[٣٥] . وبالمثل ، لم يكن الوزراء يملكون حقًا يُذكر في المبادرة أو القيام بأي عمل مستقل . وكانوا يعينون من خارج البرلمان ويعدون مسؤولين أمام الأمبراطور هيلاسلاسي مباشرة[٣٦] .

وفي هذا كله كانت أثيوبيا تختلف اختلافًا ملحوظًا عن ليبيريا . فعلى الرغم من أن الدستور الليبيري يمنح الرئيس سلطات دستورية واسعة ، فإن هذه السلطات لم تكن مطلقة . وكان المجلس التشريعي الليبيري نشطًا سياسيًا على حين كان البرلمان الأثيوبي أداة طيعة وخاضعة . وربما كان أبرز وجه من وجوه الاختلاف هو غياب الأحزاب السياسية في أثيوبيا ، وهو ما يرجع إلى عوامل مثل الوضع المسيطر تاريخيًا للامبراطور في الشؤون الأثيوبية ، والافتقار إلى تنمية اقتصادية أو إلى صفوة غربية الثقافة قادرة على إحداث تغير ذي شأن في أثيوبيا المحافظة[٣٧] .

وعلى هذا ، كان هناك خلال الفترة التي نعرض لها من السمات المشتركة بين أثيوبيا وليبيريا ما يزيد من أوجه الاختلاف بينهما في المقومات الرئيسية للثقافة السياسية ، ومن ذلك نزعتهما المحافظة ، والمعايير الاجتماعية القائمة على التمييز والمجافية للمساواة ، والافتقار إلى التكامل الوطني والتنمية الاقتصادية والى الإلتزام بتغيرات اجتماعية جذرية . والأهم من ذلك أنهما كانا يشتركان في ضعف استقلالها السياسي وعداوة القوى الأوروبية الامبريالية لها وطمعها فيها .

التغيّر الاقتصادي والاجتماعي في ليبيريا وأثيوبيا ، ١٩١٥ – ١٩٣٥

ليبيريا

كانت السنوات من ١٩١٥ إلى ١٩٣٥ في كثير من النواحي فترة عصيبة اقتصاديًا لمعظم الليبيريين والحكومة الليبيرية . فقد أفضى تدهور التجارة والزراعة ، وهما القطاعان الرئيسيان في ليبيريا ، ابتداءً من أواخر القرن التاسع عشر ، إلى تقليل إيرادات الحكومة (التي كان معظمها مستمدًا من الرسوم الجمركية)

(٣٢) أ. م. روبرتسون ، ١٩٧٧ ، ص ٣١ إلى ٣٣ .

(٣٣) المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

(٣٤) ورد في المرجع السابق ، نقلاً عن ج. أ. بوم ، ١٩٢٨ .

(٣٥) المرجع السابق .

(٣٦) المرجع السابق .

(٣٧) ر. ل. هيس وج. لو إيوينبيرغ ، في : ب. ج. م. ماكيوان (مشرف على التحرير) ، ١٩٦٨ ، ص ١٩٩ إلى ٢٠١ .

تقليلاً كبيرًا، وحرم الكثير من الليبيريين من وسيلة عيشهم الرئيسية.

وقد حصلت الحكومة الليبيرية على قرض قيمته ٥٠٠ ألف دولار أمريكي في عام ١٩٠٦ بفائدة ٦ في المائة من بعض الماليين الانجليز، ساعية – من جانب – إلى تسديد ديونها المتزايدة، ومنها القرض الانجليزي الذي حصلت عليه في عام ١٨٧٠، وإلى النهوض بالتنمية الداخلية من ناحية أخرى. ولكن القرض الجديد لم يؤد إلى أي تحسن في الأوضاع، وألغي في عام ١٩١٢ حين حصلت الحكومة من بعض البنوك الأوروبية على قرض جديد مقداره ١٧٠٠٠٠٠ دولار بفائدة خمسة في المائة لسداد القرض السابق. وقسمت إيرادات ليبيريا عندئذ إلى قسمين: «إيرادات مخصصة» تتكون في المقام الأول من الرسوم الجمركية، وتستخدم لغرض واحد هو سداد فوائد وأقساط قرض عام ١٩١٢، و«إيرادات داخلية» تتكون من مختلف ما تفرضه الحكومة الليبيرية من رسوم وغرامات وضرائب داخلية (بما في ذلك ضريبة الكوخ المفروضة على السكان الليبيريين الأصليين)، وهي إيرادات كان من المفروض أن تستخدمها الحكومة الليبيرية في الخدمات الضرورية بما في ذلك دفع مرتبات موظفي الحكومة. وقد عهد بتحصيل وإدارة «الإيرادات المخصصة» إلى «هيئة تحصيل دولية» تتكون من «محصل عام للرسوم الجمركية» أمريكي الجنسية يساعده محصلون فرنسيون وألمانيون وبريطانيون.

والواقع أن حصيلة «الإيرادات المخصصة» قد أخذت في الهبوط بعد نشوب الحرب العالمية الأولى. وكان ذلك راجعًا إلى حد بعيد إلى تقلص التجارة إثر انسحاب الألمان الذين كانوا يسيطرون على ما يقرب من ثلاثة أرباع تجارة ليبيريا[٣٨]، كما كان يرجع أيضًا إلى الانخفاض البالغ الذي حدث في أسعار البن، سلعة التصدير الليبيرية الأساسية، والمنتجات الليبيرية الأخرى، مثل الكاكاو والعاج وزيت النخيل ولبّه والبسافة، في السوق العالمية[٣٩]. وإزاء ذلك، قام أصحاب المزارع الليبيريون بخفض الإنتاج خفضًا بالغًا مما أدى إلى مزيد من الهبوط في صادرات ليبيريا وإلى هبوط مناظر في الإيرادات الجمركية. وعلى هذا فقد تعذّر ابتداءً من عام ١٩١٦ سداد الفائدة السنوية للقرض والأقساط المستحقة سدادًا منتظمًا أو بالكامل[٤٠].

ومن هنا تراكمت المتأخرات، حتى بلغت ١٧٨ ٦٥٧ دولارًا في ٣٠ سبتمبر/أيلول ١٩١٨. وفي الوقت نفسه، ونتيجة للممارسات الفاسدة للموظفين الليبيريين، لم يكن «الإيراد الداخلي» كافيًا بحال للوفاء بمتطلبات الخدمات الضرورية للحكومة الليبيرية، مثل دفع مرتبات موظفي الحكومة التي كانت قد خفضت تخفيضًا بالغًا.

وإذ ووجهت الحكومة الليبيرية بالإفلاس على هذا النحو، لجأت أولاً إلى الاقتراض بصفة دائمة وعلى نطاق واسع من بنك غرب افريقيا البريطانية خلال عامي ١٩١٧/١٩١٨[٤١]، ثم حاولت دون طائل، ابتداءً من أواخر عام ١٩١٨ وحتى عام ١٩٢١، الحصول على قرض قيمته خمسة ملايين دولار

(٣٨) أ. شارب، ١٩٢٠، ص ٣٠٢؛ المحفوظات الوطنية للولايات المتحدة USNA-RDSL ١٩٠٩–١٩٢٩، ٤، من يونغ إلى دائرة الحربية في الولايات المتحدة، مونروفيا، ٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٥.

(٣٩) USNA-RDSL ١٩٠٩ – ١٩٢٩، ٥، بوندي، «التقرير الدبلوماسي الفصلي»، مونروفيا، ٢ أغسطس/آب ١٩١٩؛ المرجع السابق، ٤، ش. يونغ، «مذكرة من الرائد شارلز يونغ عن الأحوال في ليبيريا»، مونروفيا، ٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٥.

(٤٠) د. أ. هووارد، ١٩١٦؛ USNA-RDSL، ١٩٠٩ – ١٩٢٩، ٤، «مذكرة من الرائد شارلز يونغ ...»، ورد ذكره في الهامش ٣٩.

(٤١) ر. سي. بانرمان، ١٩٢٠؛ ر. ل. بويل، ١٩٤٧، ص ٢٦.

من حكومة الولايات المتحدة[٤٢] . وأدى فشل هذه المحاولة إلى إجبار الحكومة الليبيرية على اتخاذ تدابير عديدة بغية تنشيط التجارة وزيادة الإيرادات الناشئة عنها . وشملت هذه التدابير زيادة التعريفة ، وإعادة فتح الأراضي الداخلية الليبيرية للتجار الأجانب (وكان قد منع دخولها على الأجانب منذ نشوب الحرب العالمية الأولى) ، وزيادة رسوم الموانئ والثغور[٤٣] . وفي الوقت نفسه ، رحبت الحكومة الليبيرية بمشروعات الرابطة العالمية لتحسين أحوال الزنوج ، وهي حركة قومية لسود العالم الجديد ، كانت تتخذ من أمريكا مقرًا لها ويتزعمها مواطن من جامايكا هو ماركوس غارفي ، لإحضار رؤوس أموال ومهاجرين سود إلى ليبيريا لتنمية مواردها . ولكن هذه المشروعات لم تسفر عن شيء[٤٤] .

وكان من حسن حظ ليبيريا أن أخذ أداء الاقتصاد الليبيري في التحسن تدريجيًا ابتداءً من أواخر عام ١٩٢٣ . وقد حصلت الحكومة الليبيرية على حوالي ١٥٤ ألف دولار من بيع الممتلكات الألمانية المصادرة خلال الحرب العالمية الأولى[٤٥] . ومن ناحية أخرى ، كانت التدابير الضريبية التي سنتها الحكومة في ٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٢٢ ، ولا سيا التعريفة الجديدة ، قد بدأت تؤتي ثمرتها[٤٦] . ومع بدء انتعاش تجارة ليبيريا الخارجية ، ولا سيا بعد عودة الألمان إليها في عام ١٩٢٢ ، وإعادة فتح أراضي الداخل الليبيرية للتجار الأجانب ، زادت صادرات الجمهورية وأخذ الميزان التجاري يميل لصالحها ، فكانت قيمة الصادرات خلال الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٢٣ تفوق قيمتها خلال الفترة المناظرة من عام ١٩٢٢ بمقدار ١٦٩ ألف دولار[٤٧] .

ولم تكد الأحوال المالية للحكومة الليبيرية تبدأ في التحسن على هذا النحو ، حتى لاحت آفاق أكثر إشراقًا للاقتصاد الليبيري حين حصل الأمريكي هارفي س . فايرستون في عام ١٩٢٦ من الحكومة الليبيرية على الحق في تأجير أراض مساحتها مليون إيكر لمدة تسعة وتسعين عامًا لزراعة المطاط وتصديره ، وحصلت ليبيريا على قرض قيمته ٥ ملايين دولار من «فاينانس كوربوريشن أوف أمريكا» لتستخدمه في تنمية البنى الأساسية ، بما فيها الطرق والمستشفيات والمدارس ، وفي سداد ديونها[٤٨] . وكان من نتيجة هذا القرض ، الذي أيدته حكومة الولايات المتحدة ، أن زاد نفوذ فايرستون والولايات المتحدة في ليبيريا زيادة كبيرة .

وفيما يتعلق بإنتاج المطاط ، فإن استثمارات فايرستون في مزرعتين واسعتين للمطاط كانت متواضعة الأثر ، وإن لم يكن أثرها ضئيلاً على الاقتصاد الليبيري في المدى القصير وبخاصة بالنسبة لليد العاملة . فقد أصبح فايرستون ، أولاً ، أكبر مستخدم لليد العاملة[٤٩] في ليبيريا (أنظر الشكل ٢٨-٤) . إلاّ أن معظم المستخدمين الليبيريين كانوا إمّا من غير المهرة أو شبه المهرة ، يقومون في معظم الأحيان بإعداد الأرض وغرس الأشجار أو يعملون كحرفيين أو ميكانيكيين . وبنى فايرستون - ثانيًا - عديدًا من

(٤٢) ر. سي. بانرمان ، ١٩٢٠ ؛ ف. ستار ، ١٩٢٥ ، ص ١١٣ ؛ سي. د. ب. كنغ ، ١٩٢٤ ، ص ٢ و ٣ .
(٤٣) ر. ل. بويل ، ١٩٢٨ ، الجزء الثاني ، ص ٧٦٩ و ٧٧٠ ؛ USNA-RDSL ، ١٩٠٩ - ١٩٢٩ ، 8.882/032/43 ، من بور إلى الوزير المقيم الأمريكي ، مونروفيا ، الأول من فبراير/شباط ١٩٢٣ .
(٤٤) م. ب. أكبان ، ١٩٧٣ (ا) .
(٤٥) ر. ل. بويل ، ١٩٢٨ ، المجلد الثاني ، ص ٧٦٧ .
(٤٦) سي. د. ب. كنغ ، ١٩٢٤ ، ص ٩ .
(٤٧) سي. د. ب. كنغ ، ١٩٢٣ ، ص ٧ .
(٤٨) أ. ج. جونز (بلا تاريخ) .
(٤٩) سي. د. ب. كنغ ، ١٩٢٨ ، ص ٨ .

الشكل ٤-٢٨ : ليبريا والمطاط – تجمع جامعي المطاط في مزرعة كبيرة وهم مستعدون للعمل.
(الصورة: سي. م. ويلسون: ليبيريا، صورة مصغرة عن افريقيا السوداء، ١٩٧١).

العيادات الطبية والمدارس لموظفيه الليبيريين (والأمريكيين) ووزعت شتلات شجر المطاط على الليبيريين الراغبين في زراعتها[٥٠]. ومع ذلك فقد ظل إنتاج فايرستون، لعدة عقود تالية، نشاطًا منعزلاً إلى حد بعيد. ولم يكن له سوى قليل من الآثار الانتشارية أو الإرتباطات باقتصاد ليبيريا الفلاحي البالغ التخلف، وبخاصة إنتاج الأرز الذي كان يعمل به أكثر من ٨٠ في المائة من سكان ليبيريا الأصليين. ولم يصبح المطاط السلعة الرئيسية في صادرات ليبيريا إلاّ في عام ١٩٣٥، حين بدأ تصدير كميات كبيرة منه (وظل كذلك حتى عام ١٩٦١ حين حل مكانه خام الحديد)[٥١].

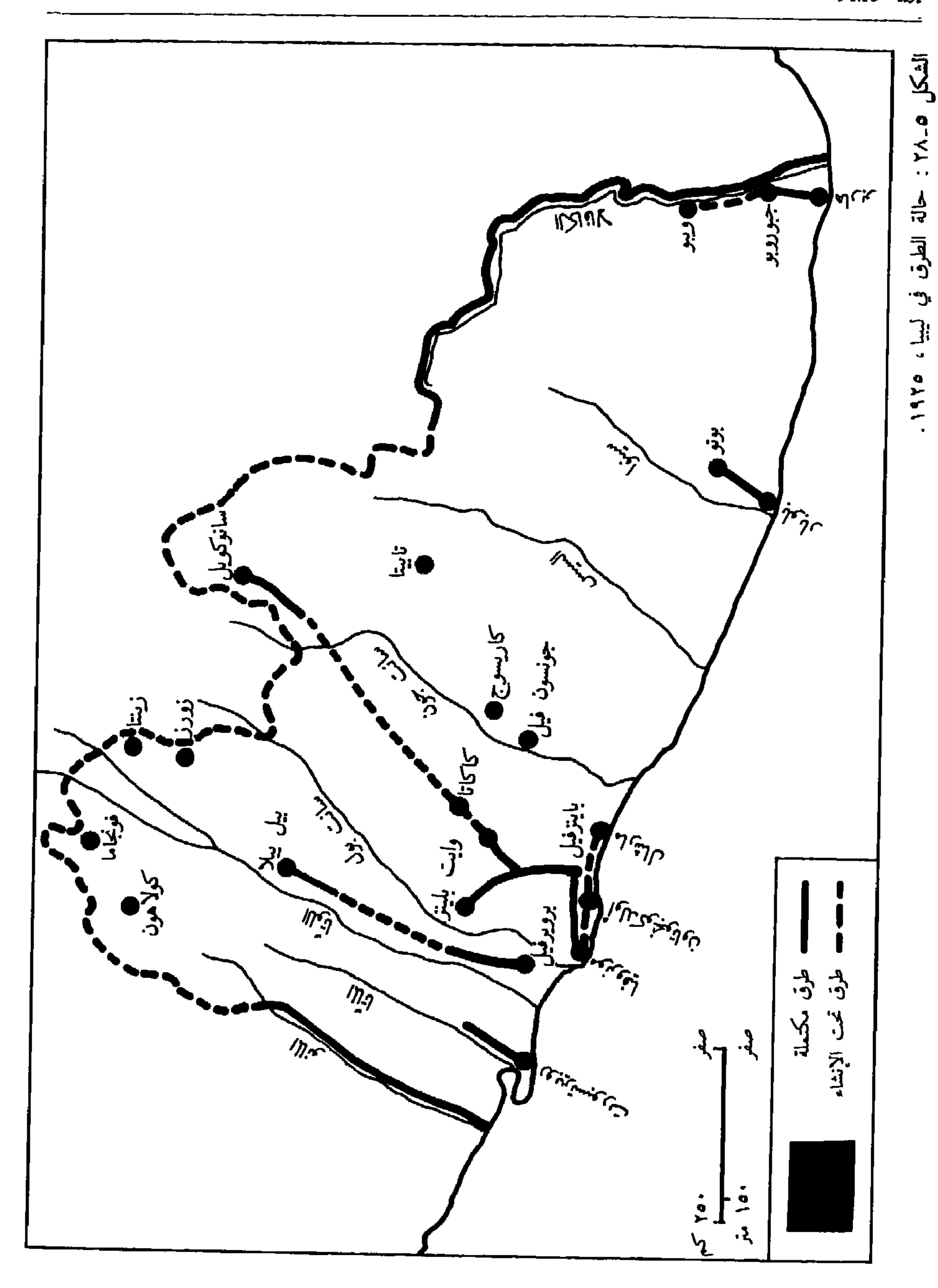
وكان لعام ١٩٣٥ دلالته في جانبين آخرين. فقد أثبت التنقيب وجود خام الحديد في بوني هيل، وإن كان الاستخراج والإنتاج الفعلي لم يبدأ إلاّ بعد ذلك بوقت طويل... في عام ١٩٥١[٥٢]. كما كان عام ١٩٣٥ أيضًا نهاية تصدر بريطانيا وبلاد أوروبية أخرى لقائمة العملاء التجاريين لليبيريا، وحلول الولايات المتحدة الأمريكية محلها اعتبارًا من عام ١٩٣٦، بفضل الزيادة في صادرات المطاط الليبيري، الذي كان يُصدَّر معظمه إلى أمريكا[٥٣]. على أنه ينبغي أن نلاحظ أن أسعار المنتجات الرئيسية لليبيريا (زيت النخيل والجمّار والبيسافة والبن والكاكاو وجوز الكولا) هبطت في السوق العالمية، كما انخفض حجم وقيمة تجارة ليبيريا الخارجية. وكان الميزان التجاري طيلة العقد الرابع من القرن العشرين في غير صالح ليبيريا. وكانت المؤسسات الأوروبية تسيطر على أعمال التصدير والاستيراد في ليبيريا منذ أواخر القرن التاسع عشر. وقد لحق بها ابتداءً من العشرينات عدد متزايد من التجار اللبنانيين. وفي نهاية فترتنا، أي في عام ١٩٣٥ كانوا يسيطرون على جانب كبير من تجارة التجزئة الليبيرية[٥٥].

وفي تلك الظروف الاقتصادية العسيرة، التي امتدت طوال الفترة موضع الدراسة، لم يبق للحكومة الليبيرية سوى مبالغ ضئيلة بعد السداد المستمر للديون، ولم يكن بوسعها أن تقوم بتنمية اقتصادية أو اجتماعية لليبيريا إلى أي حد يُذكر. فبرامجها لتشييد الطرق، التي بدأها الرئيس آرثر باركلي، قد كثفت ولكن ذلك تحقق في جانبه الأكبر نتيجة لاستخدام العمل الإجباري للسكان الأصليين دون مقابل (أنظر الشكل ٥-٢٨). كما كان العمال هم الذين يحضرون المجارف والفؤوس والمعدات الأخرى للعمل[٥٦]. وخلال العشرينات قامت الحكومة الليبيرية، لأول مرة في تاريخ ليبيريا، بإقامة عدة مدارس ابتدائية في المناطق النائية من أرض ليبيريا. وفي أواخر عام ١٩٣٠ افتتحت الحكومة مؤسسة بوكر ت. واشنغتون الزراعية والصناعية، لتدريب أيدٍ عاملة تقنية وزراعية من المستوى المتوسط[٥٨].

وفي عام ١٩٣٤ افتتحت في مونروفيا مدرسة لإعداد المعلمين كانت البلاد في أمس الحاجة إليها[٥٩]

---

(٥٠) سي. م. ويلسون، ١٩٧١، ص ١٣٧ و١٣٨.
(٥١) بنك ليبيريا للتجارة والتنمية المحدود، ١٩٦٨، ص ٧٦ و٧٧.
(٥٢) ر. و. كلوير وج. دالتون وم. هارفيتز وأ. أ. والترز، ١٩٦٦، ص ١٩٧ إلى ٢٠١.
(٥٣) جمهورية ليبيريا، ١٩٤١، ص ٣٦ إلى ٤٠.
(٥٤) جمهورية ليبيريا، ١٩٤٠، ص ٨ و١١.
(٥٥) ز. هـ. ب. روبرتس، ١٩٣٤، ص ٦ و٧.
(٥٦) عصبة الأمم، ١٩٣٠، ص ١٤٧ إلى ١٧٠.
(٥٧) سي. و. ب. كنغ، ١٩٢٢، ص ٢٣ و٢٤؛ و١٩٢٤، ص ٥ و٦.
(٥٨) سي. م. ويلسون، ١٩٧١، ص ١٥٤؛ ف. ستار، ١٩٢٥، ص ١٢٨ و١٢٩.
(٥٩) أ. ج. باركلي، ١٩٣٤، ص ٢ إلى ٤.



الشكل ٥-٢٨ : حالة الطرق في ليبيا، ١٩٢٥.

وكانت المؤسسات الموجودة ، مثل كلية ليبيريا وكلية غرب افريقيا ، تعمل فيما يُقال بصورة طيبة[٦٠] . وفي أغسطس/آب ١٩٢٧ ، أقامت الحكومة المركزية في مونروفيا اتصالاً لاسلكيًا مع الساحل الليبيري ومع أمريكا ، وقامت ببناء عدة محطات لاسلكية ، مما ساعد كثيرًا على استكمال النقص في شبكة الاتصال الهاتفي الساحلية التي كانت تفتقر إلى الكفاءة[٦١] . وفي عام ١٩٢٤ أنشأت الحكومة مستشفى في مونروفيا . وفي عام ١٩٢٧ اشترت الحكومة محطة لتوليد الكهرباء وأقامتها في مونروفيا لإمداد المدينة بالكهرباء والنور[٦٢] .

وشاركت هيئات التبشير الأمريكية ، كشأنها منذ تأسيس ليبيريا ، بإقامة مدارس ومستشفيات وكنائس كان يقوم عليها رجال كرّسوا أنفسهم لهذه المهمة ، مثل الطبيب والعالم الإثنوغرافي الدكتور جورج و. هارلي ، والسيدة هارلي من البعثة الميثودية في غانتا[٦٣] .

ومع ذلك فقد كان هناك سببان يحولان دون إجراء أي توسع يعتد به في التعليم ، وهما عدم كفاية الإيرادات الحكومية وحذر الحكومة الليبيرية التقليدي من فتح أراضي ليبيريا الداخلية أمام المبشرين والتجار أو الأجانب الذين قد يؤثر بعضهم على الليبيريين الأصليين تأثيرًا « يهدد الحكومة الليبيرية »[٦٤] .

والأكثر من ذلك إثارة للاهتمام هو إعسار الحكومة الليبيرية وعجزها عن دفع مرتبات الموظفين العموميين ، والاستغلال مثل اختلاس الأموال الحكومية وسلب السكان الليبيريين الأصليين . وكان أشهر عمل في هذا المضمار هو قيام بعض الليبيريين – الأمريكيين البارزين بشحن بعض الليبيريين الأصليين بالقوة إلى فرناندو بو للعمل لدى المزارعين الأسبان ، الأمر الذي أثار الاهتمام الدولي وترتبت عليه نتائج خطيرة بالنسبة لسيادة ليبيريا[٦٥] .

أثيوبيا

أدى فرض الضرائب الإقطاعية والمزيد من استغلال عمل الفلاحين والرقيق في الأقاليم النائية التي فتحها مينيليك ، إلى إمداد خزائن الحكومة الأثيوبية بأموال طائلة . ولكن أثيوبيا ، شأنها شأن ليبيريا ، لم تشهد مع ذلك تنمية اقتصادية ذات شأن . فقد كانت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت خلال فترتنا من الضآلة بحيث لم تغير اقتصاد أثيوبيا الإقطاعي ونسيجها الاجتماعي الاقتصادي المحافظ في جوهره .

وقد كان الوصي على العرش تافاري ماكونين هو المحرك الأساسي للتغير الاقتصادي والاجتماعي . فكان من أوائل إصلاحاته توسيع النظام الوزاري الذي وضعه مينيليك ، بإنشاء وزارة للتجارة وإدارة للأشغال العمومية في عام ١٩٢٢ . وفي عام ١٩٢٣ أنشأ مطبعة « برهانينا سلام » ، أي « النور والسلام » ، التي اشتراها من ألمانيا وأشرف عليها « غبرا كريستوس تكلا هايمانوت » الذي كان قد تلقى تعلّمه على يد بعثات

---

(٦٠) المرجع السابق .

(٦١) سي. د. ب. كنغ ، ١٩٢٧ ، ص ٣٣ إلى ٣٦ .

(٦٢) أ. د. ب. هنريز ، ١٩٦٣ ، ص ٩٠ و٩١ .

(٦٣) سي. م. ويلسون ، ١٩٧١ ، ص ١٥٤ .

(٦٤) USNA ، ١٩٠٩ – ١٩٢٩ ، 882/00/705 ؛ من كريتشلو إلى غارفي ، مونروفيا ، ٢٤ يونيو/حزيران ١٩٢١ .

(٦٥) أنظر أدناه مناقشة أزمة العمل القسري (السخرة) في ليبيريا .

التبشير السويدية في أرتيريا. وقد قامت هذه المطبعة بنشر صحيفة تحمل الاسم نفسه، أسست في عام ١٩٢٥ وإصدار كتب دينية وتعليمية، وأسهمت إسهامًا كبيرًا في تطوير الأدب الأمهري[٦٦].

ولما كان إصلاح نظام الرق في أثيوبيا أمرًا يمس استقرار أثيوبيا الداخلي وعلاقاتها بالدول الأجنبية على السواء، فقد كان مشكلة شائكة. ولم يلبث تافاري، الذي كان يولي اهتمامًا بالغًا للعلاقات الدولية، أن أدرك المزايا التي يمكن الحصول عليها من عصبة الأمم ونظامها للأمن الجماعي، فقدّم طلبًا باسم أثيوبيا للانضمام إلى المنظمة عند تأسيسها في عام ١٩١٩. ولكن على الرغم من تأييد فرنسا، اعترضت بريطانيا مؤكّدة أن أثيوبيا لن تتمكن من الوفاء بالتزاماتها كعضو في المنظمة، ولا سيما فيما يتصل بإلغاء الرق، وظهرت حملات عنيفة على نظام الرق الأثيوبي في صحيفة وستمنستر غازيت وصحف بريطانية أخرى، مع اقتراحات بوجوب تدخل الدول الأوروبية أو عصبة الأمم في هذا الصدد.

ولعلّ تافاري كان أكثر اهتمامًا بالجانب الدبلوماسي لمسألة الرق منه بالجانب الإنساني لها. وقد أصدر في يوليو/تموز ١٩٢٢ مرسومًا يؤكّد من جديد تحريم بيع الرقيق ويفرض عقوبات قاسية على تجار الرقيق، وأكّد للحكومة البريطانية استعداده لحماية وتعليم الأرقاء الذين قد يتم تحريرهم في البحر بعيدًا عن الشواطئ. وفي ١٥ سبتمبر/أيلول ١٩٢٤ أصدر بيانًا بفرض عقوبة الإعدام على كل من يقوم بشن الغارات لجلب العبيد[٦٧]. وقد سهل موقف الوصي الأكثر حزمًا من الرق دخول أثيوبيا إلى عصبة الأمم الذي لقي، على الرغم من استمرار بريطانيا في معارضته، تأييد إيطاليا وفرنسا اللتين كانتا تأملان أن تحصلا بذلك على نفوذ في أديس أبابا. وبناءً على ذلك أصبحت أثيوبيا عضوًا في عصبة الأمم في ٢٣ سبتمبر/أيلول ١٩٢٣، عندما وقع الوصي على العرش إعلانًا بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الرئيسية الخاصة بإلغاء الرق.

ولم يكد يصدر مرسوم إلغاء الرق حتى توجه الوصي على العرش، يصحبه اثنان من كبار النبلاء، هما «راس هايلو تكلا هايمانوت» من غوجام «وراس سايوم مانغاشا» الذي ينتمي للتيغري، لزيارة فلسطين ومصر وفرنسا وبلجيكا وهولندا والسويد وإيطاليا والمملكة المتحدة وسويسرا واليونان. والتقى الوصي بالرئيس الفرنسي بوانكاريه، والديكتاتور الإيطالي موسوليني، ورئيس الوزراء البريطاني رامزي مكدونالد، وناشدهم أن يمنحوا أثيوبيا ميناء في إحدى مناطق المستعمرات القريبة التابعة لهم. لكن هذا التحرك الدبلوماسي، الذي كان يتعارض مع مصلحة الدول الاستعمارية الثلاث في الإبقاء على عزلة أثيوبيا، لم يسفر عن نتيجة. وحين عاد تافاري كان كل ما يحمله معه بضعة وعود غامضة وتاج الامبراطور تيودروس الذي أعاده البريطانيون بعد أن كانوا قد نهبوه قبل ذلك بستة وستين عامًا.

ومع ذلك فقد شبهت هذه الرحلة، فيما يتعلّق بشؤون أثيوبيا الداخلية، بزيارة بطرس الأكبر لأوروبا الغربية[٦٨]، ذلك أنها كانت بالغة الأهمية في إيقاظ وعي المجتمع الأثيوبي بالعالم الخارجي وبضرورة استخدام المخترعات الأجنبية وتطوير القوى العاملة الأثيوبية. فقد اشترى الوصي على العرش وراس هايلو عددًا من السيارات، فانتشرت بذلك «موضة» شراء السيارات بين النبلاء الأثيوبيين. وزاد عدد العربات في أديس أبابا عقب ذلك زيادة سريعة إلى عدة مئات[٦٩]. كما أرسلت أعداد متزايدة من الشباب

(٦٦) سي. ف. ري، ١٩٢٧، ص ٢٨ و٢٩.
(٦٧) سي. ساندفورد، ١٩٤٦، ص ٥٨.
(٦٨) ر. غرينفيلد، ١٩٦٥، ص ١٥٧.
(٦٩) ر. بانكهيرست، ١٩٦٨، ص ٢٩٠ و٢٩١.

الأثيوبي للدراسة في الخارج ، وكانوا يرسلون في المقام الأول إلى لبنان ومصر وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي عام ١٩٢٤ أنشأ الوصي على العرش مستشفى جديدًا ، هو مستشفى «بيت سايدا» ، وتولى إدارته الطبيب السويدي كورت هانر[٧٠] . وبعد ذلك بعامين افتتح تافاري ، رغم معارضة المحافظين المتمسكين بالتقاليد القديمة ، ثاني مؤسسة تعليمية حديثة في البلاد ، وهي مدرسة تافاري ماكونين التي تولى إدارتها ناظر فرنسي وشملت مقرراتها الدراسية اللغات الفرنسية والانجليزية والأمهرية والعربية والعلوم ومواد دراسية أخرى. وأشار تافاري في كلمة الافتتاح إلى «الحاجة الماسة» إلى التعليم الذي لا تستطيع البلاد أن تحافظ بدونه على استقلالها ، ودعا مواطنيه إلى إنشاء المدارس بعد أن انتهى عهد التعبير عن الوطنية بالكلام[٧١] . وكان من بين التطورات الأخرى التي شهدتها هذه الفترة التعاقد مع ضباط بلجيكيين في عام ١٩٢٥ لتدريب حرس الوصي على العرش ، ومنح اثنين من اليونانيين في عام ١٩٢٧ امتيازًا لإنشاء طريق من غور إلى غامبيلا على الحدود الغربية ، وشراء أوائل الطائرات من فرنسا وألمانيا في عام ١٩٢٩ ، حيث كان تزمت بعض النبلاء قد حال دون استيرادها قبل ذلك.

واستمر هيلاسلاسي بعد تتويجه في عمله التحديثي ، بمعاونة ثلاثة من المستشارين الأجانب ، أولهم سويدي وهو الجنرال «فيرجين» الذي كان يعاونه في الشؤون الخارجية ، والثاني أمريكي ، وهو «أ. أ. كولسون» ، وكان يعاونه في الشؤون المالية ، والثالث سويسري وهو «م. أوبرسون» وكان يعاونه في الشؤون القانونية[٧٢] . إلاّ أن التنمية تأثرت تأثرًا بالغًا بالكساد الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى انخفاض الصادرات وتدني إمكانات الاستثمار الأجنبي. ومع ذلك صدر قانون في عام ١٩٣٠ لمسح وتسجيل الأراضي ، كما أنشئت في العام نفسه وزارة للتعليم. وشهد عام ١٩٣١ ثلاثة تطورات ذات دلالة ، كان أولها هو إصدار الدستور المكتوب ، وهو ما تعرضنا له من قبل. وكان الثاني إنشاء مصرف وطني ، وهو بنك أثيوبيا ، ليحل محل بنك الحبشة الذي كان شركة خاصة مملوكة للأجانب. وكان التطور الثالث إصدار قانون جديد للقضاء التدريجي على الرق ، يقضي بتحرير كل الأرقاء عند وفاة سادتهم ويتطلع إلى اليوم «الذي يختفي فيه الرق تمامًا»[٧٣] .

كما بذلت جهود لتحسين المواصلات ، فأنشئت في عام ١٩٣٢ وزارة للأشغال العامة وبدأ العمل في بناء الطرق ، وبدأ تشغيل محطة مؤقتة للإذاعة في عام ١٩٣٣ ، ثم حلت محلها محطة أكثر قوة قامت بإنشائها شركة إيطالية في عام ١٩٣٥. وفتح العديد من المدارس الجديدة كانت الدولة تدير أفضلها ، وإن كان هناك أيضًا بعض النشاط التعليمي لبعثات التبشير وبخاصة في الأقاليم. وبحلول عام ١٩٣٥ كان في أديس أبابا أربع عشرة مدرسة حكومية يعمل بها ثلاثون مدرسًا أجنبيًا وتضم ما يقرب من أربعة آلاف تلميذ. كما بدأ نشر التعليم في الأقاليم بإنشاء مدارس في ديسي وغوندار وجيجيغا ولاكمتي وديرداوا وهرر وأسباتافاري وأمبو وجيما ودابرا مارقوا ومقالي وسلاله ، كما أنشئ في عام ١٩٣٤ كلية حربية في هوليتا ، بالقرب من أديس أبابا ، وتولى إدارتها ضباط سويديون[٧٤] . وارتفع عدد الطلاب الذين

(٧٠) ل. فاراغو ، ١٩٣٥ ، ص ١٣٢ و١٣٣.
(٧١) ر. بانكهيرست ، ١٩٦٢ (ب) ، ص ٢٦٦ و٢٦٧.
(٧٢) ج. ل. ستير ، ١٩٣٦ ، ص ٢٨ و٢٩.
(٧٣) أ. ل. غاردينر ، ١٩٣٣ ، ص ٢٠٢.
(٧٤) أ. فيرجين ، ١٩٣٦ ، ص ١١٧ إلى ١٢٤ ؛ أ. زيرفوس ، ١٩٣٦ ، ص ٢٢٣ إلى ٢٣٢.

يدرسون بالخارج فبلغ عدة مئات. وكان هناك أيضًا نشاط في المجال الطبي اضطلع به في المقام الأول المبشرون ، وفي مقدمتهم الكنيسة المشيخية المتحدة لشمال أمريكا ، وإرسالية اليوم السابع للأدفنتست والكنيسة الكاثوليكية الإيطالية ، وكان لكل من هذه الإرساليات مستشفيات في أديس أبابا ، كما كانت «إرسالية السودان الداخلية» تدير مصحة لمرضى الجذام في أكاكي[٧٥] . وكان من بين التطورات الأخرى إنشاء جهاز صغير للخدمة المدنية ، تشكل جزئيًا من الطلاب العائدين من الخارج ، وأصبح أفراده يحصلون على مرتبات نقدية بدلاً من إعطائهم إقطاعات يحصلون على دخلها. وأخذت الضرائب النقدية تحل على نحو متزايد محل الضرائب العينية. وسن في عام ١٩٣٤ قانون يقضي بإعفاء الفلاحين من أعمال السخرة ، كما صدر تشريع تعديل الضريبة على الأراضي في عام ١٩٣٥. ولكن خطر الغزو المحدق من جانب إيطاليا الفاشية أخذ حينذاك يطغي على الجهود المبذولة من أجل التحديث[٧٦] .

وهكذا شهدت الفترة ما بين سنة ١٩١٥ وسنة ١٩٣٥ انتشارًا أوسع نطاقًا للتغير الاقتصادي والاجتماعي في ليبيريا وأثيوبيا ودرجة منه تزيد عما قبل. إلاّ أن هذا التغير لم يبلغ مدىً بعيدًا ، ومن هنا ظل كلا البلدين متخلفًا اقتصاديًا وغير متطور اجتماعيًا. وأخيرًا ، فان استثمارات الأجانب والمؤسسات الأجنبية في المنشآت التجارية والزراعية والتعدينية كانت في ليبيريا أكبر منها في أثيوبيا. وإذا كانت هذه الاستثمارات قد ساعدت عملية التحديث ، فإنها أدت أيضًا إلى سيطرة أجنبية على الاقتصاد الليبيري أكبر مما كان عليه الحال في أثيوبيا.

التدخل الأجنبي في ليبيريا وأثيوبيا

ليبيريا

استمر التدخل الأجنبي في ليبيريا وأثيوبيا ، الذي سبقت مناقشته في الفصل الحادي عشر ، خلال الفترة من سنة ١٩١٥ إلى سنة ١٩٣٥. وكما حدث في فترة التكالب والاقتسام ، كانت الأحداث والظروف داخل ليبيريا وأثيوبيا تهيّئ أسباب التدخل بقدر ما كانت تهيؤها الأحداث والظروف في أوروبا وأمريكا.

فأولاً ، أدى إعسار الحكومة الليبيرية ومديونيتها الدائمة إلى سيطرة أجنبية متزايدة على الإدارة المالية الليبيرية من جانب هيئة التحصيل الدولية وبنك غرب افريقيا البريطانية ومصالح فايرستون التي كانت تدعمها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. كما كانت تسيطر على الاقتصاد الليبيري مؤسسات أوروبية وأمريكية ولبنانية. وثانيًا ، أصبحت ظروف ليبيريا الاقتصادية والاجتماعية والإدارية غير المواتية قضية رئيسية في الصراع السياسي المرير بين حزب الويغ الحقيقي وحزب الشعب ، واستحوذت على قدر كبير من الاهتمام الدولي. وفي داخل ليبيريا سعى زعيم المعارضة فولكنر إلى كسب تأييد الليبيريين الأصليين بالتنديد باستخدام السخرة في الأشغال العامة والتجنيد الإجباري للعمال لتشغيلهم في الخارج ، وسوء إدارة المناطق الداخلية الليبيرية وأساليب التلاعب في الانتخابات الوطنية[٧٧] . كما سافر إلى أوروبا وأمريكا في أعقاب

(٧٥) أ. زيرفوس ، ١٩٣٦ ، ص ٢٥٥ إلى ٢٥٧.
(٧٦) ر. بانكهيرست ، ١٩٦٨ ، ص ١٧٧ إلى ١٧٩.
(٧٧) ت. ج. ر. فولكنر ، ١٩٢٦.

هزيمته الانتخابية الثانية في عام ١٩٢٧، سعيًا إلى كسب تأييد دولي وإلى التشهير بحكومة حزب الويغ الحقيقي بقيادة الرئيس كنغ[٧٨].

وفي يناير/كانون الثاني ١٩٣٠، خلال زيارة فولكنر للولايات المتحدة، تحدثت صحيفة نيويورك تايمز القوية النفوذ عن الفساد الإداري في ليبيريا، في الوقت نفسه الذي امتدحت فيه فولكنر «كمواطن تقدمي التفكير[٧٩]. وكانت الصحافة البريطانية قد نشرت قبل ذلك، في عام ١٩٢٩، افتتاحيات عديدة حملت فيها بشدة على الحكومة الليبيرية. والأهم من ذلك أن تقارير الصحافة الأمريكية والبريطانية على السواء وتقارير المبشرين والزوار الأجانب، اتهمت الحكومة الليبيرية وبعض الليبيريين – الامريكيين ذوي النفوذ بممارسة الرق والسخرة والعمل الإجباري، وتصدير اليد العاملة المهاجرة أو بيعها للمستعمرات الأوروبية وبخاصة لجزيرة فرناندو بو التي كانت تستعمرها أسبانيا[٨٠].

وتصدرت بريطانيا حملة الهجوم الاجنبي، منددة بتصدير اليد العاملة ومطالبة، كما سبق أن فعلت خلال الفترة ما بين سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩٠٩، بضرورة وضع حكومة ليبيريا تحت الإشراف الأوروبي بغية تحسين الظروف غير المواتية فيها[٨١]. وبالمثل، هاجمت الولايات المتحدة ليبيريا منددة «بما يسمى» بتصدير «اليد العاملة من ليبيريا إلى فارناندو بو... وهو أمر لا يكاد يختلف في شيء عن تجارة الرق المنظمة...» ومضت فألحت إلى أن حكومات العالم قد تضطر للنظر في القيام «ببعض التدابير الفعالة والإيجابية»[٨٢] لإنهاء هذا الوضع!

وربما كان الموقف الذي اتخذه الرئيس كنغ أقرب إلى الطيش، إذ لم ينكر التهم فحسب بل دعا أيضًا عصبة الأمم إلى إجراء تحقيق. وعلى ذلك، عينت عصبة الأمم لجنة لتقصي الحقائق في ليبيريا، ضمت طبيب الأسنان البريطاني الدكتور كثبرت كرايستي، رئيسًا، وأستاذ علم الاجتماع الأمريكي – الافريقي الدكتور تشارلز س. جونسون، ورئيس ليبيريا السابق آرثر باركلي. وأجرت اللجنة تحقيقًا لم تزد مدته عن أربعة أشهر، ولم تزر فرناندو بو أو توجه أية اتهامات ضد أسبانيا. وفي النهاية حررت تقريرها في ٨ سبتمبر/أيلول ١٩٣٠. وأوضح التقرير أنه على الرغم من عدم وجود أي شكل من أشكال الرق المنظم، فان العمال يجندون بإسراف وقسر للعمل في الأشغال العمومية ولاستخدامهم في الأعمال الخاصة وتصديرهم بتواطؤ من قوات الحدود الليبيرية وكبار موظفي الحكومة[٨٣]. كما تعرض التقرير للعلاقات بين الليبيريين – الأمريكيين والليبيريين الأصليين والإدارة العامة للحكومة الليبيرية، وانتهى إلى أنها غير مرضية[٨٤]. ومن هنا أوصى التقرير عصبة الأمم بوضع ليبيريا تحت «إدارة بيضاء قادرة وعطوفة»[٨٥].

ونظرًا لظروف ليبيريا الداخلية المزرية إلى حد بعيد، كان معظم ما انتهت إليه اللجنة من نتائج وتوصيات عادلاً ومعقولاً في كثير من نواحيه. ولكنها لو كانت قد أجرت دراسة موضوعية للسياسات

---

(٧٨) أ. ج. جونز، بلا تاريخ.
(٧٩) ر. أ. أندرسون، ١٩٥٢، ص ٩٨.
(٨٠) أ. ج. جونز، بلا تاريخ.
(٨١) المرجع السابق.
(٨٢) جمهورية ليبيريا، ١٩٣٠، الصفحة الأولى.
(٨٣) ج. ج. ليبيناو، ١٩٦٩، ص ٦٤ إلى ٧٠؛ عصبة الأمم، ١٩٣٠، ص ١٦٨ إلى ١٧٠.
(٨٤) أ. ج. يانسي، ١٩٣٤، ص ٢٠١ إلى ٢٢٠.
(٨٥) ج. ج. ليبيناو، ١٩٦٩، ص ٦٤ إلى ٧٠.

الاستعمارية الأوروبية المعاصرة، لكانت قد أصبحت أقل عنفًا في حملتها على الأخطاء التي ارتكبتها الحكومة الليبيرية، بحسن نية أو بسوء نية، بل ربما أصبحت أقل استعدادًا للتوصية «بإدارة بيضاء» لليبيريا، فقد كانت الأنظمة الاستعمارية الأوروبية لا تقل، إن لم تزد، عنفًا عن ليبيريا، في بعض سياساتها تجاه رعايا المستعمرات، بما في ذلك استخدام السخرة في الأشغال العمومية[٨٦].

وإزاء تقرير كرايستي، حثت عصبة الأمم ليبيريا على إلغاء الرق وتصدير اليد العاملة إلى فرناندو بو، وإعادة تنظيم الحكومة الليبيرية والقيام بإصلاحات أساسية توفر فرصًا متكافئة لجميع الليبيريين. وأعربت الولايات المتحدة من جانبها عن «انزعاجها العميق» إزاء ما كشف عنه التقرير من «قهر مروع للسكان الأصليين». وحثت الحكومة الليبيرية على المبادرة بإلغاء «عاريَّ الرق والسخرة»، والقيام «بمجموعة شاملة من الإصلاحات...» حتى لا تتأزم العلاقات التقليدية بين الولايات المتحدة وليبيريا[٨٧]. وفي أعقاب هذا التصريح بدأ المجلس التشريعي الليبيري في اتخاذ إجراءات توجيه الاتهام ضد نائب الرئيس ألن يانسي (وكان من مقاولي تجنيد اليد العاملة) والرئيس كنغ، اللذين استقالا في أوائل ديسمبر/كانون الأول ١٩٣٠ قبل اتخاذ قرار توجيه الاتهام إليهما[٨٨].

وعلى هذا النحو، قررت الإدارة الجديدة للرئيس إيدوين ج. باركلي، الذي خلف الرئيس كنغ، تنفيذ توصيات عصبة الأمم. وعلى ذلك أقر المجلس التشريعي الليبيري، فيما بين ديسمبر/كانون الأول ١٩٣٠ ومايو/أيار ١٩٣١، عدة قوانين تمنع تصدير اليد العاملة والرهن والاحتفاظ بعبيد في المنازل. وتقضي باستخدام العمل الطوعي بدلاً من السخرة في الأشغال العمومية، وإعادة فتح كل المناطق الداخلية الليبيرية أمام التجار الأجانب، وإعادة تنظيم إدارة المناطق الداخلية بتقسيمها إلى ثلاثة أقاليم يرأس كلاً منها مفوض على الإقليم ومناطق فرعية لكل منها مفوض ورئيس أعلى[٨٩].

وعلى الرغم من هذه الإصلاحات – التي لم يكن بوسع الحكومة الليبيرية بطبيعة الحال أن تنفذها برمتها تنفيذًا فعالاً وعن طواعية – رفضت بريطانيا والولايات المتحدة الاعتراف بحكومة باركلي، وعمدت كل منهما إلى تصريف شؤونها في ليبيريا عن طريق قائم بالأعمال. واستمرت بريطانيا بوجه خاص في مهاجمة ليبيريا بإلحاح، واتخذت بعض التدابير لإنهاء استقلالها. فبعد أقل من شهرين من تولي باركلي الرئاسة، طلبت بريطانيا من الولايات المتحدة الاشتراك معها في تقديم احتجاج «بأقوى العبارات» إلى الحكومة الليبيرية لحثها على تقديم طلب لعصبة الأمم لتعيين لجنة حاكمة على نحو ما أوصى به تقرير كرايستي[٩٠].

وقد قام مبعوثو بريطانيا وأمريكا وألمانيا (التي أقنعتها بريطانيا بالانضمام إلى الحركة) بتقديم الاحتجاج المشترك إلى الرئيس باركلي في ٢١ يناير/كانون الثاني ١٩٣١، مطالبين بأن «يوكل حكم ليبيريا لفترة من الزمن إلى لجنة دولية حاكمة» تقوم بإجراء الإصلاحات الضرورية. وقد رفض باركلي وحكومته المطالب على الفور، وبحق، إذ اعتبروا: «أن قبولها لا يشكل انتهاكًا لدستور الجمهورية فحسب، بل سيكون أيضًا بمثابة تفريط في سيادتها واستقلالها»[٩١].

---

(٨٦) أ. ج. جونز، بلا تاريخ.

(٨٧) جمهورية ليبيريا، ١٩٣١ (أ)، ص ٢ و٣.

(٨٨) أ. ج. جونز، بلا تاريخ.

(٨٩) جمهورية ليبيريا، ١٩٣١ (أ)، ص ١١ و١٢؛ و١٩٣١ (ب)؛ أ. ج. باركلي، ١٩٣٤.

(٩٠) ر. أ. أندرسون، ١٩٥٢، ص ١١٠ و١١١؛ أ. ج. جونز، بلا تاريخ.

(٩١) أ. ج. باركلي، ١٩٣١، ص ٣٧.

ومع ذلك فقد أعرب باركلي وحكومته عن استعدادهم لطلب وقبول معونة من عصبة الأمم ، وبخاصة في صورة خبراء في مجالات مثل الاقتصاد والتنظيم القضائي والصحة العامة والإدارة الأهلية(٩٢) .

وعلى ذلك ، شكلت عصبة الأمم بعثة أخرى لتقصي الحقائق ، ضمت هذه المرة ممثلي ثماني دول هي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا وفنزويلا وبولندا وليبيريا ، وأوكلت إليها مسؤولية القضاء على الرق والسخرة ، وتقديم المعونة الفنية إلى ليبيريا . وطلب من الولايات المتحدة أن ترسل ممثلاً لها على الرغم من أنها لم تكن عضوًا في عصبة الأمم . ومرة أخرى ، عين أحد البريطانيين ، وهو اللورد روبرت سيسل ، رئيسًا للجنة . كما عينت لجنة صغيرة ، برئاسة محام فرنسي يدعى هنري برونو ، لتقدم اللجنة الأصلية مشورتها عن الإصلاحات المالية والإدارية التي تحتاجها ليبيريا كي يتحقق لمعونة عصبة الأمم النجاح . وقامت اللجنة اثر ذلك بزيارة ليبيريا خلال شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز ١٩٣١ لتقصي أحوالها وجمع البيانات وإعداد تقرير .

وقد وضعت هذه اللجنة ، شأن اللجنة السابقة ، خططًا مفصلة لتحسين الإدارة الداخلية والمالية والصحة العامة في ليبيريا . وفي يناير/كانون الثاني ١٩٣٢ قدمت لجنة برونو تقريرها إلى عصبة الأمم . وكانت توصياتها تماثل في كثير من جوانبها توصيات لجنة كرايستي ، إلاّ أنها كانت بوجه عام أقل إجحافًا بحق ليبيريا . فقد أوصت بإحلال العمل الافريقي التقليدي محل السخرة في الأشغال العامة ، وبمنح السكان الليبيريين الأصليين ملكية ، لا نزاع فيها ، لأراضيهم ، وبأن تحترم الحكومة الليبيرية سلطة الرؤساء الافريقيين ومكانتهم ، وبتعليم السكان الليبيريين الأصليين ، وتحسين وسائل الاتصال بمناطق الداخل الليبيرية . كما أوصت اللجنة بتقسيم مناطق الداخل إلى ثلاثة أقاليم توكل إدارتها لمفوضين ونواب مفوضين من الأجانب ، ويعمل تحت إمرتهم مراقبون للمقاطعات ومفوضون على المناطق من الليبيريين . كما اقترحت أن تقوم شركة فايرستون بتعديل شروط اتفاقية قرض عام ١٩٢٦ حتى يمكن تحقيق تحسن معقول في أحوال ليبيريا المالية(٩٣) .

وقد أدى هذا التدخل من جانب عصبة الأمم في شؤون ليبيريا إلى تزايد كبير في معارضة الحكومة الليبيرية من جانب كثير من سكان ليبيريا الأصليين ولا سيما الكرو والغريبو ، والفاي . فقد اعتقد كثيرون منهم أن «البيض» لن يلبثوا أن يتولوا حكم ليبيريا بدلاً من الليبيريين – الأمريكيين ، ومن هنا توقفوا عن دفع الضرائب أو القيام بالعمل الإجباري في المشروعات العامة مثل بناء الطرق ، كما عمد بعضهم إلى إحياء الصراعات العرقية على الحدود والمزارع ومناصب الرئاسة المتنازع عليها .

وسعيًا إلى الحفاظ على السلام والنظام ، أرسل الرئيس باركلي كتيبة من قوات الحدود الليبيرية إلى مناطق الكرو والغريبو في مايو/أيار ١٩٣١ ، مع إصدار تعليمات محددة إلى قائدها الليبيري – الأمريكي ، الكولونيل ت . إلوود ديفيز ، بأن مهمة الكتيبة هي «القيام بدوريات للسهر على الأمن وليس القيام بحملة تأديبية»(٩٤) . إلاّ أنه خلال قيام الفصيلة بدورياتها نشب القتال بينها وبين الكرو في ساستاون بقيادة رئيسهم الأعلى جواه نيملي ، مما أتاح أسبابًا جديدة للتدخل الأجنبي في الشؤون الليبيرية . فقد وصلت إلى

(٩٢) المرجع السابق ، ص ٣٨.
(٩٣) ب . ن . أزيكيوي ، ١٩٣٤ ، ص ١٦٥ .
(٩٤) أ . ج . باركلي ، ١٩٣١ ، ص ٨.

عصبة الأمم عدة تقارير مغرضة، منها تقرير رايدنغس القائم بالأعمال البريطاني في مونروفيا[٩٥]، صورت الكتيبة على أنها حملة تأديبية واتهمتها بالتدمير الوحشي لأرواح وممتلكات شعب الكرو.

وكما كان متوقعًا، كان رد فعل الولايات المتحدة وبريطانيا تجاه هذه التقارير هو مطالبة الحكومة الليبيرية بوضع حد لما أسمياه بالأعمال العسكرية الانتقامية ضد الكرو «إلى أن يتم الاتفاق بين عصبة الأمم والولايات المتحدة وليبيريا عن ترتيبات لإدارة البلاد في المستقبل»[٩٦]. وقد بادرت الحكومة الليبيرية من جانبها إلى الاحتجاج لدى عصبة الأمم على هذا التهديد الجديد لسيادة ليبيريا من جانب أمريكا وبريطانيا[٩٧]. وقام الرئيس باركلي – فضلاً عن ذلك – بإيفاد لجنة لتقصي الحقائق تضم ثلاثة أعضاء ويرأسها وينثروب أ. ترافل، وهو موظف أمريكي في إدارة الضرائب الليبيرية، للوقوف على حقيقة الوضع في ساحل الكرو.

وقد أدت النتائج التي توصلت إليها اللجنة إثر ذلك إلى تفنيد تهمة التدمير الوحشي الموجهة ضد كتيبة قوات الحدود إلى حد بعيد[٩٨]. ولحسن حظ ليبيريا، لم يكن الموقف الذي اتخذته عصبة الأمم هو فرض إدارة أجنبية على ليبيريا على نحو ما اقترحته أمريكا وبريطانيا، بل إيفاد ممثل لها، وهو الطبيب البريطاني دكتور ملفيل د. ماكينزي، لمساعدة الحكومة الليبيرية في تهدئة الكرو.

وفضلاً عن ذلك وضعت لجنة ليبيريا التابعة لعصبة الأمم لدى تلقيها لتقرير برونو «المبادئ العامة لخطة مساعدة» ليبيريا. وقد اعتمدت اللجنة هذه المبادئ في ٢٧ سبتمبر/أيلول ١٩٣٢. وأعلنت الحكومة الليبيرية قبولها بشرط نجاح المفاوضات التي كان من المقرر أن تجريها مع شركة فايرستون. وقد دارت المفاوضات المالية في لندن في يونيو/حزيران ١٩٣٣، وانتهت بتقرير أعده لايتهارت، خبير عصبة الأمم في الشؤون المالية، الذي اشترك في المفاوضات. وانطلاقًا من «الأسس العامة» وتقرير لايتهارت، قامت لجنة ليبيريا التابعة لعصبة الأمم بوضع «بروتوكول» يتضمن الخطة المقترحة للمساعدة والإصلاحات التي كان من بينها استخدام «أخصائيين» أجانب في مناصب مفوضي الأقاليم ونوابهم، «وكبير مستشارين» للحكومة الليبيرية يعينه مجلس عصبة الأمم بموافقة الرئيس الليبيري، ويعمل كضابط اتصال بين الحكومة الليبيرية وعصبة الأمم، واثنين من الاخصائيين الطبيين للعمل في المستشفيات والخدمات الصحية في الجمهورية.

وكان تنفيذ توصيات لجنة عصبة الأمم كفيلاً بإحداث تغيرات جذرية في ليبيريا، وهو ما كان يخشاه الزعماء الليبيريون – الأمريكيون بوجه عام. كما كان يمكن أن ينتقص من سيادة ليبيريا انتقاصًا بالغًا ويستنزف قدرًا كبيرًا من مواردها المالية نظرًا للسلطات الواسعة «لكبير المستشارين» والمرتبات المرتفعة للأخصائيين الأجانب. ومن هنا لم يكن غريبًا أن يبدي الرئيس باركلي، مع قبوله لخطة المساعدة كما تضمنها «بروتوكول» لجنة ليبيريا التابعة لعصبة الأمم، بعض التحفظات بشأن سلطات «كبير المستشارين» وما يقتضيه تنفيذ الخطة من نفقات. إلاّ أن لجنة عصبة الأمم رفضت تعديل الخطة وسحبتها

(٩٥) ج. رايدنغس، ١٩٣٢.

(٩٦) أ. ج. باركلي، ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٣٢، ص ٢ إلى ٤.

(٩٧) المرجع السابق، ص ٧ و٨.

(٩٨) المرجع السابق، ص ٩ إلى ١٤. وكان العضوان الآخران في بعثة ترافل ليبيريين وهما الدكتور ف. أ. ك. راسل والدكتور ج. ف. ب. كولمان. وقد أعدت اللجنة في الواقع تقريرين، تقرير أغلبية (راسل وكولمان) وتقرير أقلية (ترافل). ويبدو أن هذا التقرير الأخير كان هو الذي قبلته الحكومة الليبيرية.

عندما رفضت ليبيريا قبول الخطة برمتها على الرغم من التهديدات الجديدة بالتدخل الأجنبي من جانب الحكومتين البريطانية والأمريكية[٩٩] .

وقامت الحكومة الليبيرية بعد ذلك بإعداد «خطة تنمية ثلاثية» للإصلاحات الداخلية في ليبيريا ، وشملت هذه الإصلاحات التعديلات التي سبق للحكومة الليبيرية أن طالبت بإدخالها على اتفاقية قرض عام ١٩٢٦[١٠٠] . وقد حظيت هذه الخطة بتأييد حكومة الولايات المتحدة برئاسة فرانكلين د. روزفلت ، وشكلت أساس المفاوضات التي دارت في عام ١٩٣٥ بين فايرستون والولايات المتحدة والحكومة الليبيرية ، والتي أدخلت خلالها التعديلات الضرورية على اتفاقية القرض. وكان أهم ما استحدثته هذه المفاوضات مبدأ « أن تكون تكاليف الحكومة أول الأعباء التي يجري تحميلها على إيرادات البلاد ، خلافًا لما كان يحدث من قبل حين كانت تكاليف الحكومة تدبر مما يبقى بعد سداد تكاليف إدارة الضرائب وفوائد وأقساط الديون »[١٠١] . وقد حددت التكاليف الأساسية للحكومة بمبلغ ٤٥٠ ألف دولار أمريكي كانت تقتطع سنويًا من الإيرادات الحكومية للوفاء أولاً بالاحتياجات الأساسية للحكومة قبل سداد أقساط وفوائد الديون المستحقة على ليبيريا . كما خفضت فائدة القرض من سبعة في المائة إلى خمسة في المائة[١٠٢] .

ولم يكن غريبًا أن يؤدي هذا التحسن في علاقات ليبيريا مع فايرستون إلى تحسن مناظر في العلاقات بين الولايات المتحدة وليبيريا ، وقد بلغ هذا التحسن ذروته باعتراف الولايات المتحدة بحكومة الرئيس باركلي في ١١ يونيو/حزيران ١٩٣٥[١٠٣] . ثم تبعتها بريطانيا في ١٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٣٦[١٠٤] ، وبهذا الحدث أمكن القول بأن أزمة استقلال ليبيريا قد انتهت رسميًا !

ومن المهم أن نلاحظ أنه على الرغم مما واجهته ليبيريا من ضغط قوي من جانب الدول في عصبة الأمم ، فإنها لم تعدم من يتعاطفون معها ويرفعون صوتهم للدفاع عنها. وكان معظم هؤلاء من الافريقيين والأمريكيين – الافريقيين ، سواء كأفراد أو كمنظمات دينية أو تجارية أو فكرية . وكانت الحجة التي استخدموها بحق أن الظروف الداخلية في المستعمرات الأوروبية في افريقيا لا تقل ، في كثير من النواحي ، سوءًا عن الظروف في ليبيريا . ومن هنا دعوا بقوة إلى عدم التفريط في استقلال ليبيريا على مذبح مصالح الإنسان الأبيض متمثلة في فايرستون ، أو قبول الكيل بكيلين متمثلاً في إدانة ليبيريا والإغضاء في الوقت نفسه عن القهر الذي يمارسه البيض في المستعمرات . وقد شمل هؤلاء الأفراد والمنظمات الدكتور و. أ. ديبوا ، وموردخاي جونسون رئيس جامعة هووارد ، ونامدي أزيكيوي الصحفي النيجيري ، وجمعية لوت كاري المعمدانية للتبشير في الخارج ، والكنيسة الأسقفية المثيودية الافريقية والاتحاد الوطني لتقدم الملونين (N.A.A.C.P.) وقطاعًا من الصحافة السوداء مثل صحيفة أفرو – أمريكان التي كانت تصدر في بالتيمور. ولعل دفاعهم عن قضية ليبيريا قد أثر على موقف حكومة الولايات المتحدة تجاه ليبيريا فيما يتصل بأزمة العمل الإجباري ، إلاّ أن أثره على هذه السياسة لم يكن جذريًا[١٠٥] .

(٩٩) أ. ج. باركلي ، ١٩٣٤ ، ص ٢ إلى ٤ .
(١٠٠) أ. ج. باركلي ، ١٩٣٤ ؛ ر. ل. بويل ، ١٩٤٧ ، ص ٤١ إلى ٤٤ .
(١٠١) أ. ج. باركلي ، ١٩٣٥ (أ) ، ص ٣ .
(١٠٢) المرجع السابق ، ص ٣ .
(١٠٣) أ. ج. باركلي ، ١٩٣٥ (ب) ، ص ١٤ .
(١٠٤) أ. ج. باركلي ، ١٩٣٧ ، ص ١٤ .
(١٠٥) أ. ج. جونز ، بلا تاريخ .

أثيوبيا

وكان التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأثيوبيا خلال الفترة موضع الدراسة أكثر إلحاحًا وأشد خطورة بكثير فيما أسفر عنه من نتائج. وقد كانت الاتفاقية الثلاثية ، التي عقدت عام ١٩٠٦ وقسمت أثيوبيا إلى مناطق للمصالح البريطانية والفرنسية والإيطالية دليلاً على أن تدخلاً امبرياليًا أوروبيًا سوف يحدث مرة أخرى ، إن عاجلاً أو آجلاً ، في أثيوبيا. وقد أدت وفاة مينيليك في عام ١٩١٣ وتنصيب ليج إياسو وأحداث الحرب العالمية الأولى ، إلى حفز إيطاليا بوجه خاص على إحياء أطماعها الامبراطورية في أثيوبيا ابتداءً من عام ١٩١٣. وهكذا دعت وزارة المستعمرات الإيطالية بقوة ، خلال الفترة بين عام ١٩١٣ وعام ١٩١٩ ، إلى تنفيذ برنامج «حد أدنى» أو «حد أقصى» للاستعمار الإيطالي في افريقيا. وكان كلا البرنامجين يسعى بوجه خاص إلى تحقيق سيطرة إيطاليا على البحر الأحمر وجعل أثيوبيا «منطقة نفوذ منفرد لإيطاليا»[١٠٦] . إلاّ أن الأطماع الامبراطورية لبريطانيا وفرنسا في شمال شرقي افريقيا كانت تتعارض مع البرنامج الإيطالي. وفي النهاية نجد أن معاهدة السلام الحاسمة التي عُقدت في فرساي قد تركت الجانب الأكبر من البرنامج الإيطالي دون تنفيذ[١٠٧] .

وعلى الرغم من أطماع إيطاليا الاستعمارية في أثيوبيا والذكريات المؤلمة لهزيمة عدوة التي كان كثير من الإيطاليين يريدون الانتقام لها ، فقد كانت العلاقات بين أثيوبيا وإيطاليا طيبة بشكل ملحوظ خلال الفترة التي كان فيها تافاري ماكونين وصيًا على العرش. وقد أيدت إيطاليا دخول أثيوبيا إلى عصبة الأمم في عام ١٩٢٣ ، وكانت من البلدان التي زارها تافاري خلال جولته التاريخية في الخارج في عام ١٩٢٣[١٠٨] . ولم يحل الاحتكاك الذي حدث في عامي ١٩٢٥/١٩٢٦ ، نتيجة لاستمرار إيطاليا في المطالبة بمنطقة نفوذ في أثيوبيا ، دون توقيع معاهدة صداقة وتحكيم مدتها عشرون عامًا بين البلدين في ٢ أغسطس/آب عام ١٩٢٨ ، وتعزيزها باتفاقية تمنح إيطاليا الحق في مد طريق من عصب إلى ديسي مع إعطاء أثيوبيا منطقة حرة في الميناء. ولكن هذه المشروعات لم تنفذ ، إذ أخذت السياسة الإيطالية تنتقل من التغلغل السلمي إلى التدخل العسكري.

وقد حدث التغير في السياسة الفاشية في عام ١٩٣٠ ، حين حث وزير المستعمرات الإيطالي ، «المارشال دي بونو» مجلس الوزراء الإيطالي على زيادة الميزانية المخصصة لوزارته «للتوسع خارج حدود الوطن الأم»[١٠٩] . وفي عام ١٩٣٢ قام بزيارة أرتيريا ، ثم أجرى في عام ١٩٣٣ محادثات سرية مع موسوليني اقترح خلالها غزو أثيوبيا. وقد وافق موسوليني على الفور وطلب منه «التحرك بأقصى سرعة» و«الاستعداد في أقرب وقت ممكن». وعلى ذلك ، اتخذت الخطوات لتحسين الاتصالات البرية والبحرية والجوية لمستعمرتي أرتيريا والصومال الإيطاليتين ، على حين أخذ عملاء فاشيون في إثارة أعمال التخريب السياسي في أثيوبيا[١١٠] . وفي ١٨ مارس/آذار عام ١٩٣٤ تخلت إيطاليا عن السرية التي كانت تحيط بها نواياها ، حين طالب موسوليني –في خطاب له أمام الحزب الفاشي– الدول «المتخمة»

(١٠٦) ر. ل. هيس، ١٩٦٣، ص ١٠٥ إلى ١٠٨.
(١٠٧) ر. ل. لوي، ١٩٦٣ (أ).
(١٠٨) ر. بانكهيرست، ١٩٧٦.
(١٠٩) كلية سانت أنتوني، جامعة أكسفورد، الوثائق الإيطالية المستولى عليها، ١١٢٨٠٩.
(١١٠) أ. دي بونو، ١٩٣٧، ص ١٢ و١٣ و١٥.

بالمستعمرات ألا تقف في وجه التوسع الثقافي والسياسي والاقتصادي لإيطاليا الفاشية.

وكانت الذريعة التي استخدمها موسوليني للقيام بالغزو هي حادثة وال وال التي وقعت في عام ١٩٣٤. وكانت لجنة بريطانية – أثيوبية مكلفة بتعيين الحدود بين أثيوبيا والصومال البريطاني قد وصلت في ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني إلى آبار وال وال التي تقع داخل الأراضي الأثيوبية على بعد مائة ميل من الحدود غير المعينة مع الصومال الإيطالي، فوجدت قوة إيطالية تحتلها. وقدم رئيس اللجنة البريطاني، الكولونيل كليفورد، احتجاجًا إلى الإيطاليين، قال فيه إن وجودهم يمنع رجاله من التحرك بحرية في الأراضي الأثيوبية، ولكنه انسحب تفاديًا لوقوع «حادثة دولية». إلاّ أن الأثيوبيين تمسكوا بمواقعهم، وظل الجيشان يواجه منهما الآخر حتى ٥ ديسمبر/كانون الأول حين انطلقت رصاصة مجهولة الأصل فوقع صدام انسحب على أثره الأثيوبيون الذين كان تسليحهم ضعيفًا. وقد أعلنت أثيوبيا تمسكها بمعاهدة الصداقة والتحكيم المعقودة في عام ١٩٢٨، على حين رفضت إيطاليا التحكيم وطالبت أثيوبيا بالاعتذار والاعتراف بالسيادة الإيطالية على وال وال وتقديم تعويض قدره مائتا ألف ريال من ريالات ماريا تيريزا[١١١]. وحثت بريطانيا وفرنسا، الحريصتان على تجنب اشتعال الموقف، أثيوبيا على الموافقة. ولكن هيلاسلاسي رفض خشية أن يؤدي ذلك إلى تشجيع إيطاليا على مزيد من التوسع، وحمل القضية إلى عصبة الأمم في ١٤ ديسمبر/كانون الأول. وحين أدرك موسوليني أن أثيوبيا عازفة عن الاستسلام، أصدر في ٣٠ ديسمبر/كانون الأول أوامر سرية بالاستعداد للغزو، وهو ما احتاج إلى إعداد كبير نظرًا لحجم أثيوبيا وتضاريسها الجبلية.

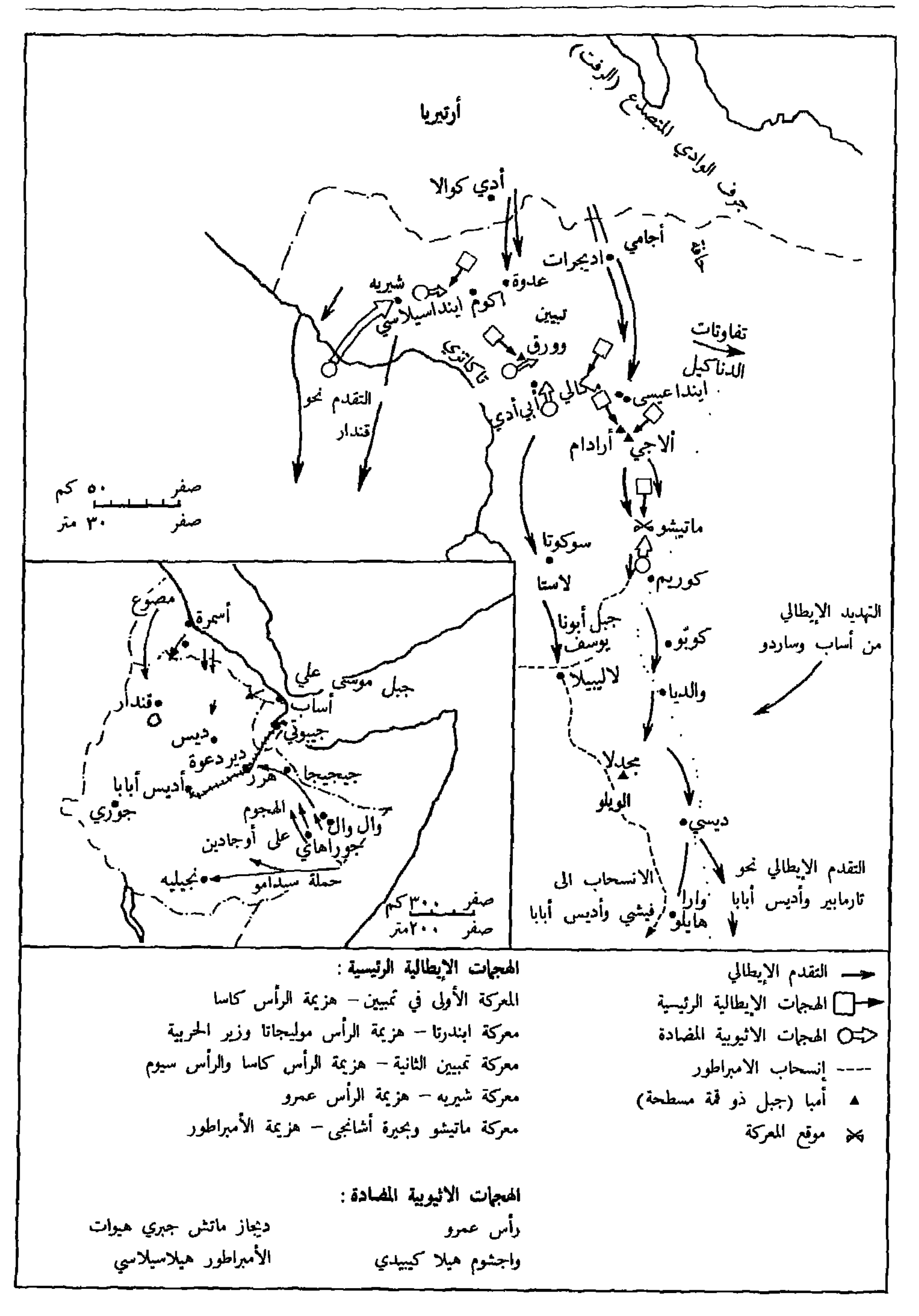
وعينت عصبة الأمم لجنة لدراسة النزاع، ولكن موسوليني الذي كان قد استكمل حينذاك تقريبًا الاستعداد لتوجيه ضربته لم يأبه كثيرًا لمداولات اللجنة. وانتهت اللجنة إلى حل وسط، فاقترحت، ساعية إلى إرضاء إيطاليا، أن توضع أثيوبيا تحت إشراف دولي بغية منعها من تعريض المستعمرات الإيطالية المتاخمة للخطر على نحو ما كان يزعمه موسوليني. ولكن «الدونتشي» لم يكن بحاجة بعد إلى أي حل وسط. فأمر في ٢ أكتوبر/تشرين الأول بالتعبئة العامة. وفي اليوم التالي عبر الجيش الإيطالي، بقيادة دي بونو، الحدود الاثيوبية من أرتيريا دون إعلان للحرب. وقام الطيران الإيطالي بقصف عدوة، كما قامت قوة من الصومال الإيطالي بالهجوم من الجنوب (أنظر الشكل ٦-٢٨).

وقد أثار الغزو، على الرغم من الإعداد الطويل له، غضبًا عالميًا. واجتمعت عصبة الأمم في ٩ أكتوبر/تشرين الأول وقررت بأغلبية ٥٠ صوتًا ضد صوت واحد، هو صوت إيطاليا، وامتناع ثلاث دول وهي ألبانيا والنمسا والمجر، أن إيطاليا هي المعتدية وأنها انتهكت ميثاق عصبة الأمم[١١٢].

وعلى الرغم من هذه الإدانة القريبة من الإجماع، فإن عصبة الأمم، التي كانت تسيطر عليها دولتان استعماريتان هما بريطانيا وفرنسا، خشيت من إثارة غيظ موسوليني باللجوء إلى العقوبات المباشرة والكاملة على نحو ما طالب به الاتحاد السوفييتي. وبدلاً من ذلك، شكلت عصبة الأمم لجنة تنسيق لم تفرض سوى عقوبات اقتصادية محدودة شملت أربعة أنواع من الحظر. وكانت هذه العقوبات، التي اقتصر تطبيقها على الدول الأعضاء تشمل: ١) تصدير الأسلحة والذخيرة إلى إيطاليا؛ ٢) تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية إلى إيطاليا؛ ٣) استيراد كافة السلع من إيطاليا؛ ٤) تصدير بعض المواد الخام، مثل المطاط والبوكسيت والألومينيوم والحديد الخام والحديد الخردة، إلى إيطاليا. وقد فرضت أولى هذه

(١١١) ر. كيمإروتا، ١٩٣٦؛ أ. دو لا برادل، ١٩٣٦، ص ١٤٩ إلى ١٦٠؛ ج. و. باير، ١٩٦٧، ص ٤٥ إلى ٦١.

(١١٢) س. هيلد (مشرف على التحرير)، ١٩٣٧، ص ١٩٢ و١٩٣.



الشكل ٦-٢٨ : الغزو الإيطالي الفاشيستي لأثيوبيا : الحملة الشمالية (الخريطة الرئيسية) والغزو ككل، الخريطة الداخلية. (مقتبس من ر. غرينفيلد، ١٩٧٥).

العقوبات في ١١ أكتوبر/تشرين الأول ، وفرضت بقيتها في ١١ نوفمبر/تشرين الثاني[١١٣] . ولم تكن هذه العقوبات ، التي وصفها لورد كينز بأنها «عقوبات اقتصادية معتدلة نسبيًا»[١١٤] ، فعالة على الإطلاق. فالحقيقة ، كما لاحظ ونستون تشرشل ، أن هذه العقوبات «لم تكن عقوبات حقيقية كفيلة بشل المعتدي ، بل مجرد عقوبات فاترة يمكن للمعتدي أن يحتملها»[١١٥] .

ولم تردع هذه التدابير غير الفعالة الجيش الإيطالي ، فقام باحتلال عدوة في ٦ أكتوبر/تشرين الأول ومغالي في ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ، بعد أن استحثته البرقيات المتوالية من الدوتشي الذي كان يريد نصرًا سريعًا قبل أن تدرك عصبة الأمم الحاجة إلى تدابير أكثر حزمًا . وقد أجبرت المقاومة الأثيوبية الغزاة على التوقف. وإثر ذلك أقيل دي بونو ، وعين بدلاً منه جندي محترف هو الجنرال بادوليو الذي تعذر عليه أيضًا ، إزاء قوة الهجوم الأثيوبي المضاد ، التقدم لعدة أسابيع . وعندئذ أمر موسوليني باستخدام الغاز السام لأول مرة ، آملاً في تحطيم معنويات الأثيوبيين[١١٦] .

وقد أدى فشل العقوبات المحدودة التي فرضتها عصبة الأمم إلى المطالبة بتوسيعها لتشمل في المقام الأول ، النفط الذي كانت له أهمية حاسمة ، وهو ما اعترف به موسوليني فيما بعد حين أخبر هتلر أنه لو كان الحظر على النفط قد فرض لاضطر إلى الانسحاب من الحبشة خلال أسبوع واحد[١١٧] . ولكن بريطانيا وفرنسا كانتا تعارضان بقوة هذا الإجراء إذ كانتا تعتقدان أن موسوليني سيفسره على أنه عمل من أعمال الحرب. وعلى ذلك ، التقى هور ولافال في باريس يوم ٧ ديسمبر/كانون الأول ليضعا حلاً وسطًا جديدًا. وقد تضمن هذا الحل مبدأين: الأول «تبادلاً للأراضي» تتنازل بمقتضاه أثيوبيا عن إقليم الأوغادين وجزء كبير من تيغري لإيطاليا في مقابل ميناء على البحر الأحمر أو على خليج عدن ؛ والثاني أن تمنح إيطاليا منطقة «توسع واستعمار» في الجزء الأكبر من أثيوبيا جنوبي أديس أبابا ، على أن تظل هذه المنطقة جزءًا من أثيوبيا ويكون لإيطاليا فيها حقوق اقتصادية . وقد تسربت أنباء هذا المشروع ، الذي كان استسلامًا اجراميًا للمعتدي المُدان وتخليًا كاملاً عن عصبة الأمم ، إلى الصحافة الفرنسية وخلقت عاصفة من السخط في بلدان عديدة ، ولا سيا في بريطانيا حيث اضطر هور إلى الاستقالة في ١٨ ديسمبر/كانون الأول[١١٨] .

وهكذا تصدرت أنباء أثيوبيا في أواخر عام ١٩٣٥ الأنباء العالمية واستقطبت الغضب والسخط الدوليين[١١٩] . فقد سقط وزير خارجية بريطانيا تكفيرًا عما كان يعتبر خيانة من جانب بريطانيا ، بينما كانت بطولة المقاتلين الأثيوبيين ، بأسلحتهم الضعيفة نسبيًا ، توقف مؤقتًا جيشًا فاشيًا قويًا يستخدم أحدث أسلحة الحرب ، بما في ذلك الغاز السام، عن التقدم في جبال أثيوبيا الوعرة[١٢٠] .

(١١٣) المرجع السابق ، ص ١٩٣ و١٩٤ وص ٢٠٣ إلى ٢٠٧ ؛ وأنظر أيضًا ل. فيلاري ، ١٩٤٣ ، ص ١٥١ إلى ٢١٩.

(١١٤) *New Statesman and Nation* ، ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٣٥.

(١١٥) و. س. تشرشل ، ١٩٤٨ ، ص ١٧٢ و١٧٣.

(١١٦) أ. ديل بوكا ، ١٩٦٩.

(١١٧) ب. ألويسي ، ١٩٥٧ ، ص ٣٢٤.

(١١٨) س. هيلد (مدير نشر) ، ١٩٣٧ ، ص ٣١٦ إلى ٤١٣.

(١١٩) للاطلاع على استعراض حديث للأزمة الإيطالية الأثيوبية أنظر ف. هاردي ، ١٩٧٤.

(١٢٠) أنظر عن الحرب هيلاسلاسي ، ١٩٣٦ ؛ ج. ل. ستير ، ١٩٣٦ ؛ أ. دي بونو ، ١٩٣٧ ؛ ب. بادوليو ، ١٩٣٧ ؛ ر. غراتزياني ؛ ١٩٣٨ ؛ ر. غرينفيلد ، ١٩٦٥ ، ص ١٩٦ إلى ٢٦٦ ؛ أ. ج. باركر ، ١٩٦٨ ؛ أ. ديل بوكا ، ١٩٦٩ ؛ ج. روشيه ، ١٩٧١ ؛ ف. بانديني ، ١٩٧١.

وهكذا تكرّر مشهد داوود وجالوت في أكبر حرب استعمارية شهدتها أرض القارة الافريقية. وعلى الرغم من أن الجيش الأثيوبي لم يلبث أن هزم بعد قليل ، إلاّ أن الإيطاليين اضطروا إلى خوض الكثير من المعارك الضارية قبل أن يتمكنوا من احتلال أديس أبابا في ٦ مايو/أيار ١٩٣٦. وأعقب ذلك خمس سنين طوال من الاغتصاب الفاشي الإيطالي ، اضطر الوطنيون الأثيوبيون إلى القتال وحدهم خلال أربع منها[١٢١].

وقد أثار غزو الدوتشي رد فعل فوري في افريقيا وفيما حولها[١٢٢]. ففي أغسطس/آب ١٩٣٥ قام فريق من الأفارقة والمنحدرين من أصل افريقي بتشكيل الجمعية الافريقية الدولية لأصدقاء الحبشة ، التي ضمت لجنتها س. ل. ر. جيمس من جزر الهند الغربية ، والدكتور ب. م. د. ميلارد من غيانا البريطانية ، وإيمي آشوود غارفي ، زوجة ماركوس غارفي ، ومحمد سعيد من الصومال ، والدكتور ج. ب. دنكاه من ساحل الذهب. وكان هدف الجمعية ، كما ذكر أمينها جومو كينياتا ، هو «المساعدة بكل ما في طاقتهم من وسائل في الحفاظ على وحدة أراضي الحبشة واستقلالها السياسي»[١٢٣].

وقد كان لنشوب الحرب بعد ذلك ، وتردد اسم أثيوبيا في العناوين الرئيسية لكل صحيفة ، أثر عميق على التفكير الافريقي. ويروي كوامي نكروما ، الذي كان حينذاك طالبًا يمر عبر انجلترا ، أنه حين رأى الملصقات تعلن «إيطاليا تغزو الحبشة» تملّكه الانفعال ، ويضيف : «بدا لي في تلك اللحظة وكأن لندن كلها قد أعلنت فجأة الحرب عليّ شخصيًا. ولم أملك خلال الدقائق القليلة التالية إلاّ أن أتفرّس في كل الوجوه اللامبالية ، متسائلاً عما إذا كان بوسع أولئك الناس أن يدركوا مدى ما ينطوي عليه الاستعمار من شر ، داعيًا الله أن يأتي اليوم الذي أتمكن فيه من القيام بدوري في الإطاحة بمثل هذا النظام. وتملكني شعوري الوطني فكنت مستعدًا للذهاب إلى الجحيم نفسه ، إذا اقتضى الأمر ، لتحقيق هدفي»[١٢٤].

وتفجرت مشاعر مماثلة في كل أرجاء افريقيا. فأفرد المفكر النيجيري نامدي أزيكيوي مكانًا كبيرًا لنضال أثيوبيا في صحيفتيه وست أفريكان بايلوت وكوميت ، ثم روى فيما بعد في كتابه البالغ التأثير (افريقيا الناهضة) والذي سمي «إنجيل الأفارقة» ، المشاعر العارمة التي ثارت في مدرسة نمطية في ساحل الذهب حين سمع الطلاب عن «الجنود السود ، وكيف أنهم ، تعاونهم يد الله غير المرئية ، يتغلبون على أعدائهم بالحيلة ويطيحون بهم».

وعلى هذا النحو كانت أثيوبيا أول ضحايا الفاشية ونقطة تجمع دعاة الأمن الجماعي ، رمزًا مضيئًا في أواخر عام ١٩٣٥ لصحوة افريقيا من الحكم الاستعماري.

نتائج التدخل الامبريالي الأوروبي بالنسبة لليبيريا وأثيوبيا

بانتهاء عام ١٩٣٦ كانت ليبيريا قد اجتازت محنة التدخل الأجنبي وخرجت منها دون مساس بسيادتها ، على حين سقطت أثيوبيا فريسة لهذا التدخل وانتهت سيادتها ، وإن كان ذلك بصورة مؤقتة. فما هي أسباب هذا الاختلاف؟

---

(١٢١) ر. بانكهيرست ، ١٩٧٠.

(١٢٢) ر. و. سكوت ، ١٩٦٦ و١٩٧٢ ، ص ١٣٢ إلى ١٣٨ ؛ ر. روس ، ١٩٧٢.

(١٢٣) New Times and Ethiopia News ، ٣٠ يناير/كانون الثاني ١٩٥٤ ؛ ر. ماكونين ، ١٩٧٣ ، ص ١١٢ إلى ١٢٠. أنظر أيضًا س. ك. ب. أسانتي ، ١٩٧٧.

(١٢٤) ك. نكروما ، ١٩٥٧ ، ص ٢٢.

إن الوضع الداخلي في ليبيريا وأثيوبيا إلى وقت وقوع الغزو الإيطالي في ٣ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٣٥، لم يكن له، على الرغم من أهميته التاريخية البالغة، شأن يُذكر في تحديد النتيجة النهائية للتدخل الأجنبي. والحق أن الوضع في كل بلد من البلدين لم يكن مختلفًا عن الوضع في الآخر في أية ناحية من النواحي الهامة. فقد كان للحكومة المركزية في كل منهما معارضون داخليون سعوا إلى استغلال وضع التدخل الأجنبي لأغراضهم الخاصة بالتحالف مع القوى الأجنبية، وكان في مقدمة هؤلاء حزب الشعب المعارض في ليبيريا، والنبلاء الإقطاعيون مثل ليول – راس هايلو، وديجازمتش هيلاسلاسي غوغسا[١٢٥].

وعلى الرغم من عدم افتقار كلا البلدين إلى وطنيين متحمسين مستعدين لافتداء الوطن بأرواحهم، فقد كانت قوتهما العسكرية بالغة الضعف بالمقارنة مع القدرة العسكرية لغزاتهم المحتملين أو الفعليين. فكان تدريب الميليشيا الليبيرية – التي كانت تضم كل الرجال الأصحاء بدنيًا وتتكون أساسًا من الليبيريين الأمريكيين – يجري بصورة غير منتظمة كما كانت تفتقر إلى السلاح. وكان قوة الحدود، جيش ليبيريا النظامي، ضعيفة التدريب والتسليح بالمثل، كما كانت الرواتب والمؤن التي يحصل عليها أفرادها هزيلة وغير منتظمة. ففي سبتمبر/أيلول ١٩٢٠، على سبيل المثال، بلغ مقدار متأخرات الرواتب المستحقة لضباط القوة وجنودها ٩٠ ٦٨٩,٥٢ دولارًا أمريكيًا، الأمر الذي كان ينال إلى حد بعيد من روحهم المعنوية[١٢٦]. وكان تدريب القوة وانضباطها غير مرضيين إلى حد أنه «كان من الصعب صعوبة بالغة تنفيذ أمر من الأوامر سواء في نصه أو في روحه»[١٢٧]. وكان عدد أفراد القوة ٨٢١ فردًا من نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٧، و٧٦٧ في ديسمبر/كانون الأول ١٩٢٠، و٧٤٤ في ديسمبر/كانون الأول ١٩٢٥. وقد وصف كاتب ليبيري ليبيريا في عام ١٩٣٥ بأنها «لا تزيد عن طفل في أمور الدفاع وأنها لا تملك أسطولاً بحريًا أو جويًا»[١٢٨].

أما فيما يتعلق بأثيوبيا، فقد كانت قواتها المسلحة تتكون من الجيوش التابعة للحكام والرؤساء الإقطاعيين، وقوات الحكومة المركزية، وجيش هيلاسلاسي الخاص[١٢٩]. وكان الجيش الأخير هو وحده المدرب والمسلح على النمط الحديث. أما القوات الأخرى فكانت تضم «رجالاً يفتقرون إلى أي تدريب فيما عدا ما يوفره لهم استعدادهم الطبيعي للحرب وتقاليدهم»[١٣٠].

وهكذا يتضح بجلاء أن أيًا من ليبيريا أو أثيوبيا لم يكن في وضع يمكنه من مواجهة جبروت غزو أوروبي. ويتمثّل الاختلاف الحاسم بين ليبيريا التي استطاعت أن تحافظ على وجودها وأثيوبيا التي لم تتمكن من المحافظة عليه، في أن إحداهما قد واجهت تدخلاً عسكريًا أوروبيًا جرى تدبيره بإصرار وتصميم، على حين لم تواجه الأخرى مثل هذا التدخل.

وترتيبًا على ذلك، يمكن لنا أن نتساءل، لماذا وقع الغزو في أحد البلدين دون الآخر؟. ومن المهم عند الإجابة على هذا السؤال أن ندرك أنه حتى نهاية عام ١٩٣٥ لم تحظَ أي من ليبيريا أو أثيوبيا بأي

(١٢٥) ر. غرينفيلد، ١٩٦٥، ص ١٩٢ إلى ١٩٤.
(١٢٦) جمهورية ليبيريا، ١٩٢٠، ص ٩.
(١٢٧) الرائد م. ستاتن، ١٩٢٥.
(١٢٨) أ. ج. بانسي، ١٩٣٤، ص ٩٣ إلى ٩٩.
(١٢٩) ر. غرينفيلد، ١٩٦٥، ص ١٩٤ و١٩٥ وص ١٩٩ إلى ٢٠١.
(١٣٠) أ. فيرجين، مقتبس في المرجع السابق، ص ١٩٤.

تعاطف أو تأييد أو حماية من الدول الأجنبية في داخل عصبة الأمم أو في خارجها، أو من عصبة الأمم ذاتها. وقد أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية المرة تلو المرة، على الرغم من صداقتها التقليدية المعترف بها لليبيريا، أنها تقف بشدة في صف الدول الاستعمارية الأوروبية الطامعة في النيل من سيادة ليبيريا، ولا سيما حين أيدت خطة تعيين لجنة دولية حاكمة لليبيريا.

كما ينبغي أن تُؤخذ في الاعتبار الكفاءة الدبلوماسية الكبيرة للحكومة الليبيرية، وبخاصة الرئيس الليبيري المثقف إيدوين ج. باركلي، ووزير الخارجية لويس أ. غرايمز الذي تفاوض باسم ليبيريا في جنيف. وقد استطاع القادة الليبيريون الدفاع عن قضية سيادة بلادهم بإسكات المعارضة المحلية بالقوة أو الإقناع، وبالتشبث بقوة بمبدأ حق ليبيريا في تقرير مصيرها. ولكن القادة الأثيوبيين — ومنهم هيلاسلاسي — كانوا أيضًا دبلوماسيين أكفاء كما كانوا حريصين أشد الحرص على الذود عن سيادة بلادهم. ومن هنا يبدو أن السبب في محافظة ليبيريا على وجودها المستقل يتمثل في النهاية في مجاورة أثيوبيا لدولة امبريالية موتورة متعطشة للدماء، تسعى بتصميم إلى التوسع الإقليمي وتسعى في المقام الأول إلى الإنتقام لهزيمة عدوة، أي إلى مهاجمة أثيوبيا في حقيقة الأمر. ومن ناحية أخرى، كانت بريطانيا وفرنسا على السواء تملكان مستعمرات شاسعة في افريقيا، ولم يكن لدى أي منهما «عدوة» لتنتقم لها، وهكذا لم يكن لديهما دافع يجبرهما على مهاجمة ليبيريا والاستيلاء عليها بالفتح على نحو ما فعلته إيطاليا في أثيوبيا.



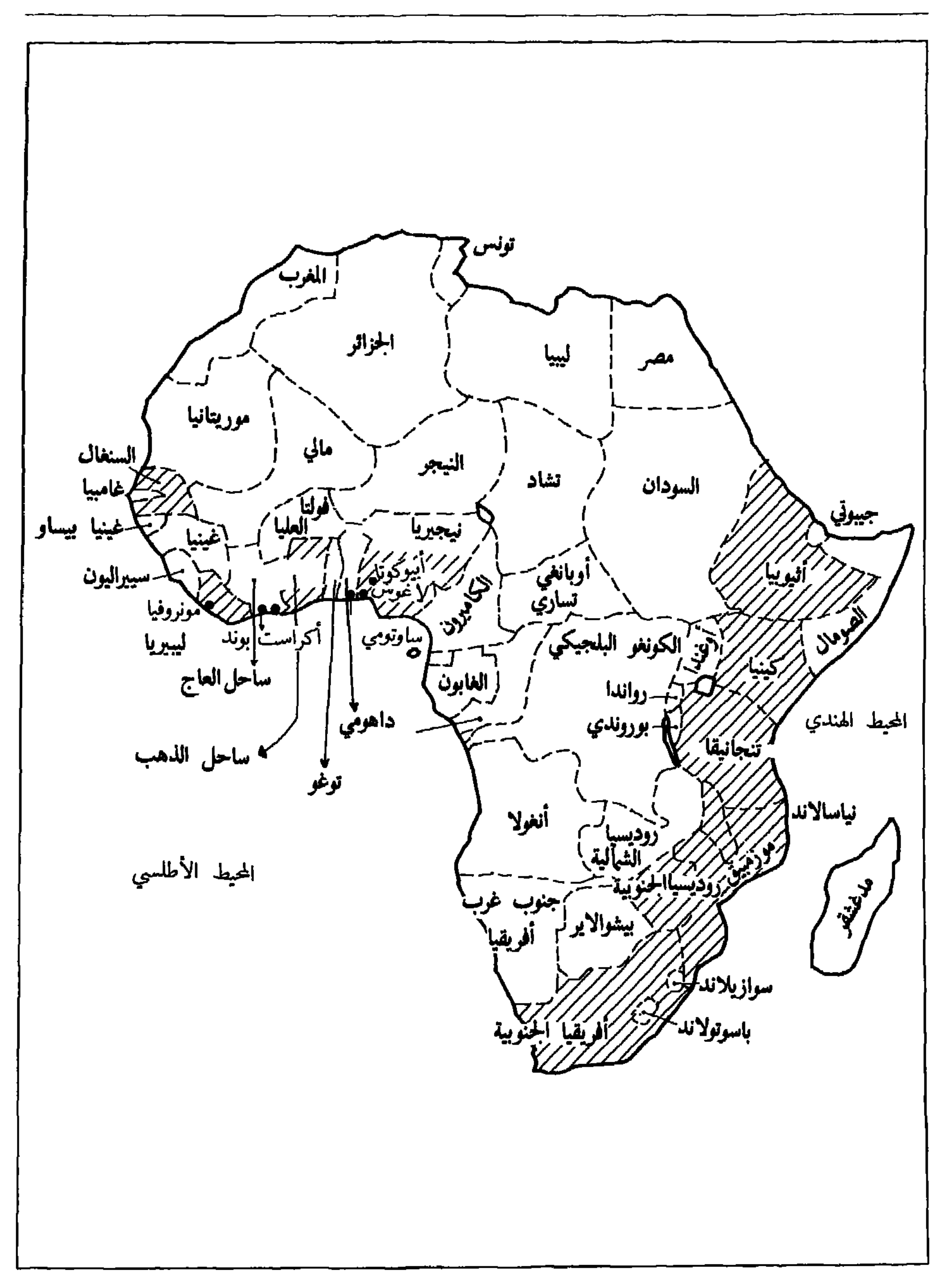
الفصل التاسع والعشرون

أفريقيا والعالم الجديد

بقلم: ر. د. رالستون
والأقسام الخاصة بأمريكا اللاتينية والكاريبي
من إسهام ف. أ. ألبوكويرك موراو

هناك مناطق متعددة من العالم تأثرت في فترات تاريخية مختلفة بمجتمعات يعتد بها من الافريقيين المهاجرين أو بمؤثرات افريقية، ومن أمثلة ذلك اليونان وروما في العصر الكلاسيكي، والبرتغال (منذ القرن الخامس عشر)، ومنطقة الكاريبي، والولايات المتحدة الأمريكية (منذ القرن السابع عشر)، وانجلترا (منذ القرن الثامن عشر)، وكندا (بعد حرب الاستقلال الوطني بصفة خاصة)، والبرازيل (بعد القرن الثامن عشر بوجه خاص)، والعربية السعودية، والهند، وأحيانًا تركيا. وفي الوقت نفسه كانت هناك صور أخرى مختلفة للشتات الافريقي تتمثل في تنقلات ورحلات التجار والملاحين والمترجمين والمعلمين الأفارقة، والطلبة الأفريقيين[١] في الأمريكتين، وفي إعادة توطين الأمريكيين الشماليين السود والبرازيليين والكوبيين ذوي الأصول الافريقية في افريقيا. وقد استمرت الروابط بين ما أصبح يمثل المنطقتين الرئيسيتين لعالم السود – وهما افريقيا والأمريكتان – عبر الزمن من خلال تبادل الأفراد والمواد الثقافية والإيديولوجية السياسية. ويهدف هذا الفصل إلى تحديد معالم التفاعل بين الأفارقة وبين الشعوب الافريقية الأسلاف في الامريكتين خلال فترة الاستعمار من تاريخ افريقيا.

لقد كانت الروابط بين الافريقيين وبين الأمريكيين السود خلال الفترة من ١٨٨٠ إلى ١٩٣٥ تتألف أساسًا من خمسة أنواع من الأنشطة، هي: ١) حركات العودة إلى افريقيا أو هجرة السود، من أمريكا الشمالية غالبًا، ولكن أيضًا من منطقة الكاريبي والبرازيل، إلى بعض أجزاء افريقيا (في غرب القارة غالبًا، ولكن أيضًا في جنوب افريقيا والقرن الافريقي – أنظر الشكل ١-٢٩)؛ ٢) التبشير الأمريكي الذي يمارسه مبشرون أمريكيون من أصل افريقي، مثل «حاملي البشارة» في افريقيا؛ ٣) «عبور أوسط Middle Passage» متجدد على شكل تيار من الطلبة الافريقيين يدرسون ويتخرجون من مدارس وجامعات السود في أمريكا؛ ٤) عدة أنواع من الأنشطة الافريقية الجامعة الشاملة، مثل المؤتمرات والمنظمات والأنشطة التعليمية والأدبية والتجارية التي جعلت الأفارقة على صلة بعالم السود في الأمريكتين



الشكل ١-٢٩ : المناطق التي شهدت تفاعلاً بين قارتي افريقيا وأمريكا في الفترة ما بين عامي ١٨٨٠ – ١٩٣٥.

وساعدت على التأثير في مجرى الأحداث في افريقيا الخاضعة للاستعمار ؛ ٥) استمرار بقاء القيم الثقافية الافريقية وتحولها في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وسنناقش كلاً من هذه الموضوعات الخمسة بدوره في الأقسام الخمسة لهذا الفصل.

حركات الرجوع إلى افريقيا

على الرغم من حدوث تحول محسوس في المشاعر عن الهجرة إلى ليبيريا لدى السود في أمريكا الشمالية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد استمر الأمريكيون من أصل افريقي يبدون اهتمامهم بالهجرة الافريقية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. بل إن تقليد الهجرة، الذي نادى به السود قبل ذلك من أمثال دانييل كوكر، ولوت كاري، وجون ب. روسويرم، وبول كافي، وهنري هـ. غارنيت، ومارتن ر. ديلاني – هذا التقليد قد استمر في واقع الأمر وشهد توسعًا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ففي عام ١٨٧٨ مثلاً، قامت «الشركة المساهمة لباخرة الخروج من ساوث كارولينا إلى ليبيريا» بنقل ٢٠٦ من المهاجرين السود إلى ليبيريا. وفي عام ١٨٨١، تم تعيين هنري هـ. غارنيت وزيرًا مقيمًا وقنصلاً عامًا في ليبيريا كي يحقق ما آمن به من قبل، وفي عام ١٨٨٩، قام الدكتور إدوارد بلايدن، من جزر الهند الغربية والمولود في سانت توماس، وهو من دعاة القومية الافريقية بزيارة إلى الولايات المتحدة من ليبيريا نيابة عن الجمعية الاستعمارية الأمريكية ليعمل على بعث تأييد السود للهجرة. وفيما بين عامي ١٨٨٠ و ١٩٠٠، بذل الأسقف هنري ماكنيل تيرنر جهودًا كبيرة مستمرة كي يجمع بين التقليدين اللذين سادا طويلاً في تاريخ التفاعل الافريقي/الأفرو – أمريكي، وهما الهجرة الافريقية والتبشير المسيحي. كما جرى بالمثل تفاعل واسع النطاق بين السود الأفارقة والسود الأمريكيين بسبب عودة الآلاف من السود البرازيليين إلى غرب افريقيا حتى تاريخ الإلغاء الرسمي للرق في البرازيل (١٨٨٨). ولدى إعادة توطن الأفرو – برازيليين في مواطنهم السابقة (أو بالقرب منها) في نيجيريا وداهومي (بنين الآن) وتوغو وساحل الذهب (غانا الآن)، فان كفاءاتهم التقنية والتجارية وتطلعاتهم السياسية قد أثرت فيما يبدو تأثيرًا عريضًا على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تلك البلاد. ولعل انعدام تمييز هؤلاء المهاجرين لأنفسهم كجالية مشتركة من المتوطنين في مناطقهم – على خلاف ما كانت عليه الحال في ليبيريا – هو الذي أدى إلى انعدام التمايز بين الأهداف الاجتماعية والسياسية لكل من الافريقيين الوطنيين والأفرو – برازيليين.

ومع أن ليبيريا قد أنشأها في الأصل أمريكيون بيض من أعضاء «الجمعية الاستعمارية الامريكية» قبل فترة «التكالب» بزمن طويل، إلاّ أن لها بطبيعة الحال مكانها الخاص في أي بحث يتعرّض للهجرة بين دائرتي عالم السود. فمن ناحية، كان لجهود بلايدن جانب من الفضل في حشد التأييد لبرامج «الجمعية الاستعمارية الأمريكية» إلى الدرجة التي انتهت إلى تقديم مشروع قانون لمساعدة المهاجرين السود، نوقش في مجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٨٨٩. كما أنه بحلول عام ١٨٩٢، طرأ تزايد سريع على عدد الطلبات المقدمة من السود إلى الجمعية الاستعمارية الأمريكية للعبور إلى ليبيريا، ووصل إلى مدينة نيويورك عدة مئات من المزارعين السود من ولايتي أركنساس وأوكلاهوما، آملين في نقلهم إلى افريقيا. يُضاف إلى ذلك أن الأسقف تيرنر عندما زار ليبيريا في عام ١٨٩٣ قرّر في عبارات مرصعة بالثناء والتفاؤل أن «الشيء الذي يجده الرجل الأسود هنا (في ليبيريا)... هو كرامة الرجولة، والحرية، والانعتاق الكامل، فهو

يحس بأنه سيد وينعكس إحساسه هذا في مشيته»[١] . ثم هو يؤكّد مرة أخرى في عام ١٨٩٦ قائلاً «إنني أعتقد أنه يجب أن يرجع مليونان أو ثلاثة ملايين منا إلى أرض أسلافنا كي يؤسسوا أممنا ، وحضاراتنا ، وقوانيننا ، وعاداتنا وتقاليدنا ، وأساليبنا في الصناعة ، ويتوقفوا عن أن يكونوا ما يدعيه الرجل الأبيض من أنهم متذمرون أصحاب شكايات مزمنة يمثلون تهديدًا لبلاده لا بد له من السيطرة عليه»[٢] . ومن خلال جهود الأسقف تيرنر ، هاجر أكثر من ٣٠٠ أفرو - أمريكي إلى ليبيريا في مارس/آذار ١٨٩٦ . بل إن الشاب و. أ. ب. ديبوا ، الذي أصبح فيما بعد معارضًا للهجرة باعتبارها حلاً لمشكلات الأمريكيين السود ، أيّد فكرة تيرنر في الهجرة كبديل مرغوب لـ«التجربة المهينة في استجداء العدل والاعتراف بهم» في الولايات المتحدة الامريكية[٣] .

وأثناء وجوده في ليبيريا ، نصح الأسقف تيرنر من أسماهم «الرأسماليين السود» الأمريكيين بأنهم «إذا بدأوا في الاتجار مع ليبيريا فانهم سيصبحون من أصحاب الملايين في سنوات قلائل» . ولم يستجب لذلك إلاّ القليلون ، على الرغم من أن جماعة قامت بالفعل في عام ١٨٩٩ بتنظيم «جمعية التنمية الافريقية» ، التي كان هدفها الرئيسي هو تشجيع الأفرو - أمريكيين على شراء الأراضي والاستيطان في افريقيا الوسطى الشرقية . وكانت مهمة الجمعية هي بيع الأسهم أو حقوق تملك الأراضي التي يعرضها افريقيون ، على أن يكون البيع لمشترين من الأفرو - أمريكيين أو من الافريقيين دون غيرهم[٤] . وقد عمل تيرنر بعد ذلك أيضًا مستشارًا لجمعية الهجرة الدولية التي تكونت في ولاية ألاباما وأرسلت زهاء ٥٠٠ مهاجر إلى افريقيا قبل أن ينتهي وجودها في عام ١٩٠٠ . وقد بقي عدد من هؤلاء المهاجرين الخمسمائة في ليبيريا بينما عاد آخرون إلى الولايات المتحدة ، وصادف الذين بقوا في مهجرهم حظًا لا بأس به من النجاح ، وأثرى منهم عدد طيب . ومن ناحية أخرى ، أذاع العائدون حكايات مفزعة عن سوء حالة الأراضي ، وعدم كفاية الغذاء وتدهور ظروف المعيشة ، فأدت هذه القصص إلى إضعاف أي احتمال لقيام حركة واسعة النطاق لهجرة الأفرو - أمريكيين ، على الرغم من تدهور أحوال السود وتدهور آفاق مستقبلهم في الولايات المتحدة بين عامي ١٨٩٥ و١٩٠٠ . ومع ذلك ، فمن الثابت أن العديد من الأفرو - أمريكيين قد استمروا في التفكير الجدي في الهجرة إلى افريقيا ، بمثل ما قام آخرون في الولايات المتحدة والكاريبي في الانتقال ببساطة من مناطق الممارسات الصريحة للتمييز العنصري إلى مناطق أخرى قريبة .

ومع حلول القرن العشرين ، تلقف آخرون راية العودة إلى افريقيا . ومن أمثلة ذلك أن رجلاً يدعى الكابتن دين كان يأمل في تخطيط استيطان الأمريكيين السود في جنوب افريقيا كي يشكّلوا هناك دولة سوداء قوية . غير أنه بعد أن أقام إقامة قصيرة كان يهدف منها إلى تنظيم هذا الاستيطان ، طردته السلطات البيضاء من مستعمرة الكاب لما سمي بـ«الأنشطة المثيرة للشغب» . وفي عام ١٩١٤ ، ظهر في ولاية أوكلاهوما الأمريكية الزعيم ألفريد سام - وهو افريقي من ساحل الذهب - وأقنع زهاء ستين من المزارعين السود بأن افريقيا تتيح لهم فرصًا أكبر للمستقبل الأفضل ، وأبحر معهم إلى «سولتبوند» في ساحل الذهب . غير أن هؤلاء المزارعين تبينوا أن دعاوى الزعيم سام مبالغ فيها ، وواجهوا قيودًا من جانب موظفي حكومة ساحل الذهب تعوق دخول المهاجرين الأمريكيين إلى البلاد ، فرجع معظمهم بعد حين إلى

---

(١) ل. ديفيس ، ١٩٧٤ ، ص ٣.

(٢) المرجع السابق ، ص ٥.

(٣) المرجع السابق.

(٤) أ. سي. هيل وم. كيلسون (مشرف على التحرير) ، ١٩٧١ ، ص ١٩٢ إلى ١٩٤.

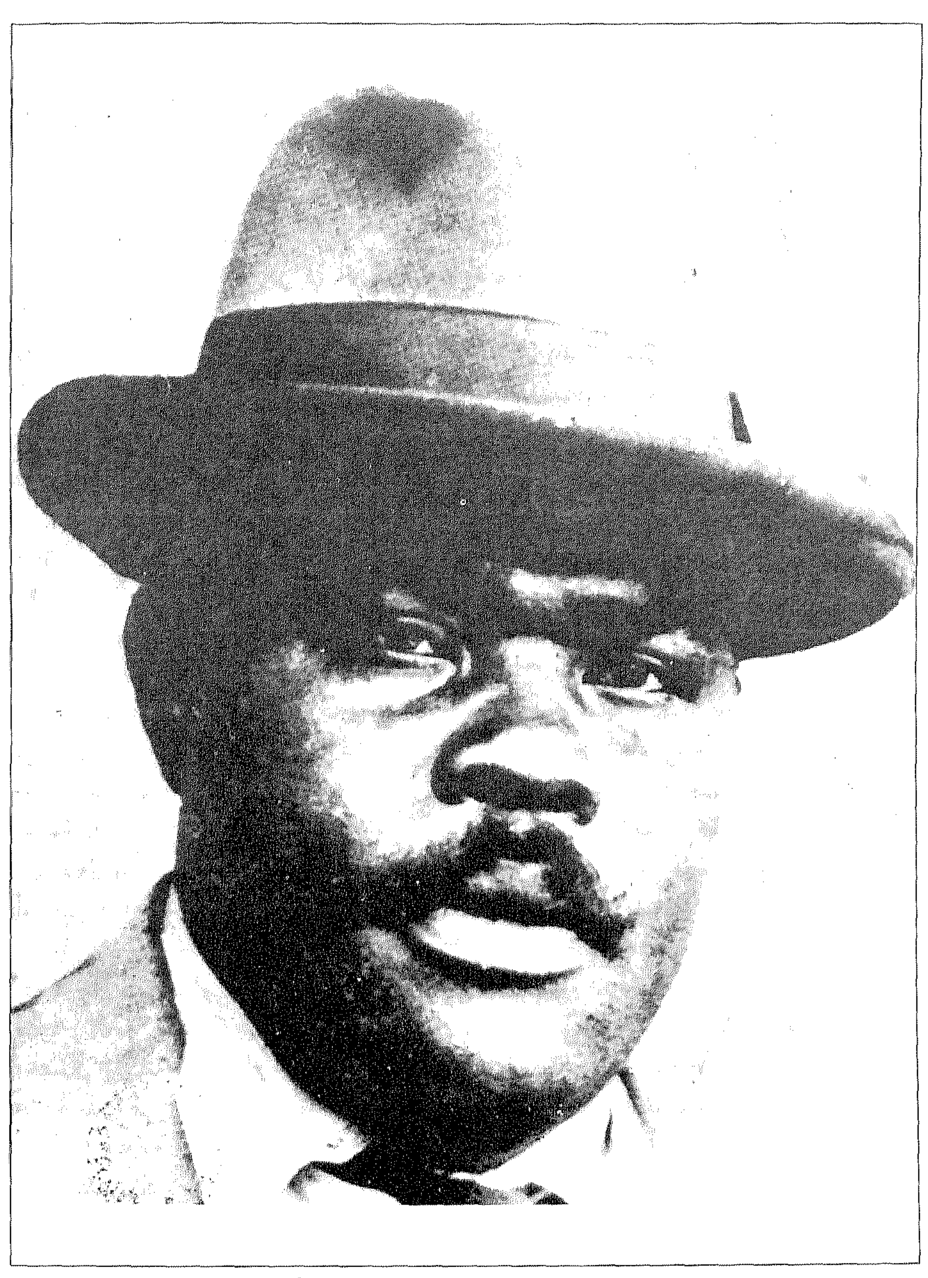
الولايات المتحدة. إلاّ أن أحدًا من دعاة هجرة السود الأمريكيين والافريقيين على السواء لم ينجح في إحداث أثر قوي وعميق يناظر الأثر الذي أحدثه ماركوس غارفي الذي كان قد وُلد في جامايكا سنة ١٨٨٧ (أنظر الشكل ٢-٢٩).

فقد وجه «غارفي» نداءه العام مناشدًا كبرياء السود وعزتهم، ولذلك تمكن من تركيز اهتمام الملايين من الأمريكيين السود على افريقيا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. وقد لاحظ الدكتور ديبوا فيما بعد أنه «في خلال سنوات قلائل (من ظهور غارفي)، وصلت أنباء حركته ووعوده وخططه إلى أوروبا وآسيا، وتغلغلت إلى كل ركن في افريقيا»[٥]. وكان من أثر رحلات غارفي في الكاريبي وأمريكا الوسطى والجنوبية وإقامته لمدة عامين في بريطانيا أنه اقتنع بأن المعاناة المتشابهة للسود تتطلب إيجاد برنامج نشط وإيجابي للعمل بالجهود الذاتية على النهوض بأحوالهم. وقد تأثر تفكيره بناحيتين محددتين من خبرته التي اكتسبها من إقامته في لندن: الأولى هي قراءته لكتاب «بوكر ت. واشنغتون» المعنون «النهوض من الرق» (١٨٩٩)، الذي جعله يقول فيما بعد إنه كان «محكومًا عليه» بأن يصبح زعيمًا عرقيًا[٦]، والناحية الثانية هي التقاؤه بالمفكر المصري دوز محمد علي، الذي كان ناقدًا صارمًا لسياستي بريطانيا وأمريكا الافريقيتين في كتابه «في أرض الفراعنة» (بالانجليزية، ١٩١١). وكان دوز محمد علي نفسه قد سافر قبل ذلك وعمل لفترة قصيرة ممثلاً مسرحيًا ومكافحًا سياسيًا في الولايات المتحدة قبل أن يستقر في لندن.

وبعد عودته إلى جامايكا في ١٩١٤، أنشأ غارفي مشروعه الذي يستهدف تشجيع الهجرة الافريقية وما يتبعه من برامج وأسماه «الرابطة العالمية وجامعة المجتمعات الافريقية للنهوض بالزنوج والحفاظ عليهم». وفي سن الثامنة والعشرين، ذهب غارفي إلى الولايات المتحدة، منجذبًا بكتاب واشنغتون وممتلئًا بالحماس من المثال الذي رآه في المصري دوز محمد علي، ومسلحًا ببرنامج لإنقاذ بني جنسه السود، مؤداه إنشاء مدارس صناعية وزراعية للسود في جامايكا، وأسطولاً من السفن التجارية تحت اسم «النجم الأسود» لخدمة التجارة بين السود في افريقيا والأمريكتين، ومؤداه – وهو الأهم – إقامة «أمة مركزية للجنس الأسود». ومن هنا أصبحت ليبيريا – التي ظلت لفترة طويلة بؤرة اهتمام حركة هجرة الأفرو-أمريكيين – أصبحت هي قطب الجذب لخطط غارفي في مجال الهجرة.

وفي مايو/أيار ١٩٢٠، أوفد غارفي مبعوثًا إلى ليبيريا تولى توضيح أهداف الرابطة: نقل المقر الرئيسي للرابطة إلى ليبيريا، وتقديم العون المالي لليبيريا من أجل إنشاء المدارس والمستشفيات، وتصفية ديون ليبيريا، وتوطين الأمريكيين السود في ليبيريا حيث يساعدون على تنمية الزراعة والموارد الطبيعية فيها[٧]. وتحمست حكومة ليبيريا من جانبها فمنحت «رابطة النهوض بالزنوج» طلبها الأول للحصول على أرض خارج مدينة مونروفيا، وأرسل غارفي بدوره فريقًا من التقنيين لمسح الموقع وإنشاء المباني اللازمة لما بين ٢٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠ أسرة كان يأمل في إرسالها على مدى عامين ابتداءً من ١٩٢٤ تقريبًا. ولكن عندما وصل التقنيون الذين أرسلهم غارفي إلى مقاطعة ماريلاند في ليبيريا في مايو/أيار ١٩٢٤، قوبلوا باعتقالهم واحتجازهم، ثم بإبعادهم في يوليو/تموز ١٩٢٤. ولم تلبث حكومة ليبيريا أن حظرت كل وجود ونشاط للرابطة في أراضيها، فضمنت بذلك تحقيق الفشل الكامل لخطة غارفي الاستيطانية في ليبيريا

(٥) و. أ. ب. ديبوا، ١٩٦٨، ص ٢٧٧.
(٦) أ. ج. غارفي (مشرف على التحرير)، ١٩٢٣ – ١٩٢٥، الجزء الأول. ص ١٢٦.
(٧) أنظر م. ب. أكبان، ١٩٧٣ (أ)؛ ف. تشالك، ١٩٦٧، ص ١٣٥ إلى ١٤٢.



الشكل ٢٩-٢ : ماركوس غارفي (١٨٨٧ – ١٩٤٠)، مؤسس رابطة تحسين أحوال الزنوج ورئيسها.
(الحقوق محفوظة لـ : جمعية الكومنولث الملكية)

وفي الوقت نفسه، وفي موقع على الجانب الآخر للقارة الافريقية، أوفد غارفي بعثة صغيرة من التقنيين المهرة في أواخر العشرينات كي تستقصي إمكانيات هجرة الأمريكيين السود إلى أثيوبيا. غير أن البعثة قوبلت بحماس أقل كثيرًا مما كان متوقعًا. ومع حلول الثلاثينات، لم تكن أثيوبيا تضم سوى جالية ضئيلة من الأفرو – أمريكيين الذين هاجروا إليها، حيث جاء بعضهم نتيجة لنداءات غارفي، في حين كانت هجرة الكثيرين منهم ترجع إلى عوامل أخرى. وتكشف البحوث الحديثة والسابقة عن حقائق كثيرة في مجال العلاقات بين الأفرو – أمريكيين وبين الأثيوبيين[٨]، ولكن الموضوع لا يزال يفتقر إلى قدر كاف من الدراسة في ميدان العلاقات الافريقية – الأمريكية.

وفي عام ١٩٣٠، هاجر حاخام أسود – هو أرنولد فورد – من بربادوس (عن طريق نيويورك) إلى أثيوبيا، حيث أخذ يقدّم عروضًا مسلية في نادي «تامبورين كلوب» مع فريق من منشدي الأغاني الدينية الزنوج، إلى أن «أغلقت الحكومة النادي لأنه يتبع خطة التمييز ضد العملاء الأثيوبيين المحليين»[٩]. وكان فورد أثناء وجوده في حي هارلم في نيويورك قد اجتذبته الرسالة التي ينادي بها غارفي. ومن هنا يبدو أنه على الرغم من فشل وفد «رابطة النهوض بالزنوج» في إرساء روابط تنظيمية مع بلاد القرن الافريقي – على غرار فشله في ليبيريا – إلاّ أنه نجح بالفعل في توجيه عدد ممن يتوقع هجرتهم من الأمريكيين السود إلى الخدمة في تلك البلاد. ومن المحتمل أن يكون عدد الأفراد من أتباع غارفي الذين هاجروا إلى أثيوبيا أكثر من عدد نظرائهم الذين هاجروا إلى ليبيريا، إذ أن أثيوبيا، رغم صعوبة الوصول إليها نسبيًا، تتمتع بعظمة ومجد تليد لعله، في رأي غارفي، كان «عامل جذب أقوى من السياسات البورجوازية المناهضة للافريقيين التي سارت عليها نخبة الأمريكيين – الليبيريين الحاكمة في ليبيريا»[١٠]. وعلى ذلك، فعندما تحول غارفي إلى النزاع والمواجهة الصريحة مع الحكومة الليبيرية، اتجه الكثيرون من أتباعه إلى التطلع بعين الحنين إلى هذا الأفق الجديد.

بيد أنه إذا كان بعض الأمريكيين السود الذين هاجروا إلى أثيوبيا في عشرينات القرن العشرين وما تلاها قد تأثروا تأثرًا عامًا في عملهم هذا بجهود غارفي، فان الحافز المباشر الذي حثهم على هذه الهجرة كان – على الأرجح – هو الالتقاء العابر صدفة بالطلبة الأثيوبيين، أو اتصالهم بالوفود الأثيوبية التي كانت تذهب بين حين وآخر إلى نيويورك في أواخر العشرينات «كي تجتذب مستعمرين من الزنوج المدربين إلى افريقيا»[١١]. يُضاف إلى ذلك أن الحاخام فورد – مثله في ذلك مثل الأسقف تيرنر – كان يؤمن بأن على كاهل الأمريكيين السود مسؤولية القيام بدور خاص لإنقاذ افريقيا، أساسه سنوات العناء والمنفى التي قاسوها. وقد استجاب فورد نفسه لنداء مماثل وجهه وفد من «الفلاشة» (اليهود الأثيوبيون السود) وسافر إلى أثيوبيا عام ١٩٣٠، وبقي هناك حتى وفاته أثناء فترة الحرب الإيطالية – الأثيوبية (١٩٣٥ – ١٩٣٦)[١٢].

وكانت غالبية المهاجرين الأمريكيين الذين التقى بهم فورد في أثيوبيا لدى وصوله هناك من أهل جامايكا، فضلاً عن بعض الأفرو – كاريبيين الآخرين من حين إلى حين. وتشير دراسة حديثة إلى أن

(٨) أنظر على سبيل المثال سي. كون، ١٩٣٦؛ ك. ج. كنغ، ١٩٧٢، ص ٨١ إلى ٨٧؛ ر. و. سكوت، ١٩٧١.
(٩) سي. كون، ١٩٣٦، ص ١٣٧.
(١٠) ك. ج. كنغ، ١٩٧٢، ص ٨٢.
(١١) المرجع السابق.
(١٢) من أجل ترتيب زمني مختلف نوعًا ما، أنظر هـ. بروتز، ١٩٧٠، ص ١٢؛ و. ر. سكوت، ١٩٧١.

«أهل جزر الهند الغربية، كانوا فيما يبدو أكثر استعدادًا من بعض الأمريكيين لتقبل المواءمة والتكيف الضروريين للحياة في أثيوبيا»، على الرغم من أن كلتا المجموعتين عانت من التمييز ضدها من حين لآخر[١٣].

وكان عدد من الأمريكيين السود قد هاجر إلى أثيوبيا بطبيعة الحال قبل زمن غارفي، ولكن هؤلاء هاجروا بوصفهم مستوطنين أفرادًا. ومثال ذلك أنه في تسعينات القرن التاسع عشر، قدم الهاييتي بنيتو سيلفان إلى بلاط الملك مينيليك الثاني خطة لإنشاء منظمة «زنجية جامعة». بيد أن من الواضح أن أضخم موجات هجرة الأمريكيين السود جاءت في أواخر العقد الثالث وأوائل العقد الرابع من القرن العشرين، أي عقب الخصام بين غارفي وبين الليبيريين، وخلال فترة اعتلاء الأمبراطور الأثيوبي عرش بلاده، وأن الغالبية العظمى من أولئك المهاجرين قد ذهبت إلى أثيوبيا استجابة للقاءات حدثت بينهم وبين أثيوبيين من المسافرين العابرين. وفي الفترة التي أعقبت مباشرة عودة هيلاسلاسي إلى عرشه عام ١٩٤١، وفد إلى أثيوبيا عدد قليل من الأفرو - أمريكيين (زهاء عشرين). إلاّ أن هذه الفترة تتجاوز حدود الفصل الحالي، ومن ثم يكفي أن نذكر أن أعداد المهاجرين السود من الأمريكيتين إلى أثيوبيا قد بلغت أقصاها خلال الفترة التي اقترنت الأنشطة خلالها بأسماء غارفي وفورد والامبراطور، دون أن يكون لهذه الأعداد نظير قبل تلك الفترة أو بعدها[١٤].

الأفرو - برازيليين

من العوامل التي يسرت الاتصالات بين البرازيل وبين ساحل افريقيا الغربي ظهور خطوط ملاحية منتظمة مختلطة تجمع بين شحن البضائع ونقل الركاب، حلت محل سفن نقل الرقيق. وكانت الشركة البريطانية الافريقية وشركة البواخر الافريقية من بين عدد آخر من الشركات التي تتردد بواخرها بانتظام بين ميناء «باهيا دي تودوس أوس سانتوس» في البرازيل وميناء لاغوس في نيجيريا. وطبقًا لصحيفة التايمز الأسبوعية الصادرة في ١١ أكتوبر/تشرين الأول ١٨٩٠، عادت السفينة المسماة «بيافرا» إلى لاغوس بعد أن قامت بأولى رحلاتها حاملة ١١٠ من الركاب و ٤٠٠ طن من البضائع. وفي ذلك الوقت كان حجم التجارة بين الساحلين كبيرًا، إذ يذكر بيير فيرجيه[١٥] أن الصادرات من البرازيل «كانت تتألف بصفة رئيسية من السيجار، والطباق، والروم»، وأن الواردات كانت تتخذ شكل «أقمشة محلية منسوجة من القطن الأوروبي، وحبات الكولا، وزيت النخيل». وعلى مدى السنوات الخمس من ١٨٨١ إلى ١٨٨٥، كان متوسط القيمة السنوية للواردات والصادرات هو ١٩٠٨٤ جنيه استرليني للأولى و ١١٢٥٩ جنيه استرليني للثانية.

وفضلاً عن أهمية التجارة بين الساحلين في حد ذاتها، فانها أدت إلى ظهور بورجوازية افريقية تتألف من رقيق سابقين من البرازيل وكوبا. وقد بدأت هذه الحركة في أواخر القرن الثامن عشر[١٦] وغدت أكثر بروزًا بعد تمرد الـ«ماليش» (الرقيق المسلمون) في عام ١٨٣٥. وكانت جماعات المهاجرين هذه تفضل

(١٣) ك. ج. كنغ، ١٩٧٢، ص ٨٢.
(١٤) أنظر و. ر. سكوت، ١٩٧١.
(١٥) ب. فيرجيه، ١٩٦٨، ص ٦٢٣.
(١٦) سي. و. نيوبيري، ١٩٦١، ص ٣٦ و٣٧.

الاستقرار في المدن الساحلية في نيجيريا وداهومي (بنين حاليًا)، ثم توغو وساحل الذهب بدرجة أقل (أنظر الشكل ٣-٢٩)، وتشكل مجتمعات محلية في تلك المناطق الساحلية، متفادية بذلك الانتقال إلى المناطق الداخلية، باستثناء أولئك الذين انضموا إلى جماعات اليوروبا والهاوسا واستقروا لا في لاغوس وحدها بل وأيضًا في المدن الداخلية مثل أبيوكاتا[١٧]. وكان عدد كبير من هؤلاء المهاجرين من «الزنوج الحرفيين» في البرازيل، أي من الرقيق الذين يعيشون في المدن ويمارسون حرفهم (كبنّائين ونجارين ومقلفطين وغير ذلك) بحرية كاملة، على أن يقتسموا ما يكسبونه مع سادتهم. وقد جاء هؤلاء حاملين درايتهم ومهارتهم التقنية، وكان من بينهم بعض البنائين البارزين الذين أنشأوا الأحياء السكنية الراقية في بورتو نوفو، ووايداه، وفي لاغوس بصفة خاصة حيث أنشئ «الحي البرازيلي»[١٨]. وهناك نجد حتى اليوم - فيما يُعرف الآن باسم «ميدان تينوبو» و«ميدان كامبوس» - منازل من عدة طوابق تعيد إلى الذهن منازل مدينة باهيا في البرازيل، ومباني ضخمة مثل الكاتدرائية الكاثوليكية في لاغوس أو المسجد الذي أقيم في وسط المدينة. ويتجلى طراز هذه المنازل ذات الطوابق في عدد قليل من المباني في المناطق الداخلية التي يسكنها اليوروبا. وفي «وايداه» كما في «بورتو نوفو» تطور طراز من المباني له ملامح خاصة - سواء كان مبنيًا على نطاق ضخم أو على نسق أكثر بساطة - تتقارب تصميماته إلى أبعد حد مع تصميمات طراز مبنى «المنزل الكبير» الذي كانت تتميز به البيوت المقامة قرب مصانع السكر أو مزارع القصب في البرازيل خلال فترة الاستعمار فيها.

وفي داهومي (بنين حاليًا) كانت الإدارة الاستعمارية تستخدم عددًا من الأطفال الذين تعلموا في مدارس المبشرين الإنجليز أو الفرنسيين كمساعدين، استنادًا إلى ما حصّلوه من تعليم. واكتسبت هذه الفئة مركزًا خاصًا بحكم ديانة أعضائها ومسكنهم وملبسهم، وبحكم اشتغال أفرادها بالتجارة عبر الأطلسي وبالخدمة في أجهزة الإدارة الاستعمارية. غير أن المجتمع الأوروبي المحلي لم يتقبل أفراد هذه الفئة تقبلاً كاملاً[١٩]، كما أنهم لم يكونوا دائمًا على علاقات طيبة بالسكان الافريقيين المحليين نظرًا لما تميزوا به من عادات وأساليب خاصة في حياتهم.

ثم فقدت هذه الفئة بالتدريج خصائصها الأفرو - برازيلية المميزة، إذ رغم أنها قد جلبت معها كتبًا من البرازيل، مثل «موجز العقيدة المسيحية» Compêndio de Doutrina Christa و«حكايات أسطورية للشباب على ألسنة الحيوان» O Fabulista da Mocidade [٢٠]، إلاّ أن لغة التعليم في المدارس تغيرت تدريجيًا حتى أصبحت تقتصر على لغة المستعمرين الفرنسيين أو الإنجليز. يُضاف إلى ذلك أن أحفاد اليوروبا منهم اجتهدوا في أن يندمجوا بقدر أكبر من المجتمع المحلي، فارتدوا إلى استخدام أسماء اليوروبا، وبدأ بعضهم يشترك في طقوس الكنائس الافريقية المستمدة من التبشير البروتستانتي.

وفي لاغوس، حافظت الجالية على هويتها، فكانت تنزل إلى الشارع مثلاً في أيام الأعياد لتمارس الرقصات الشعبية، محتذية في ذلك مثال «جمعية أورورا للإغاثة» التي ظلت حتى عام ١٩٠٠[٢١] تتميز

---

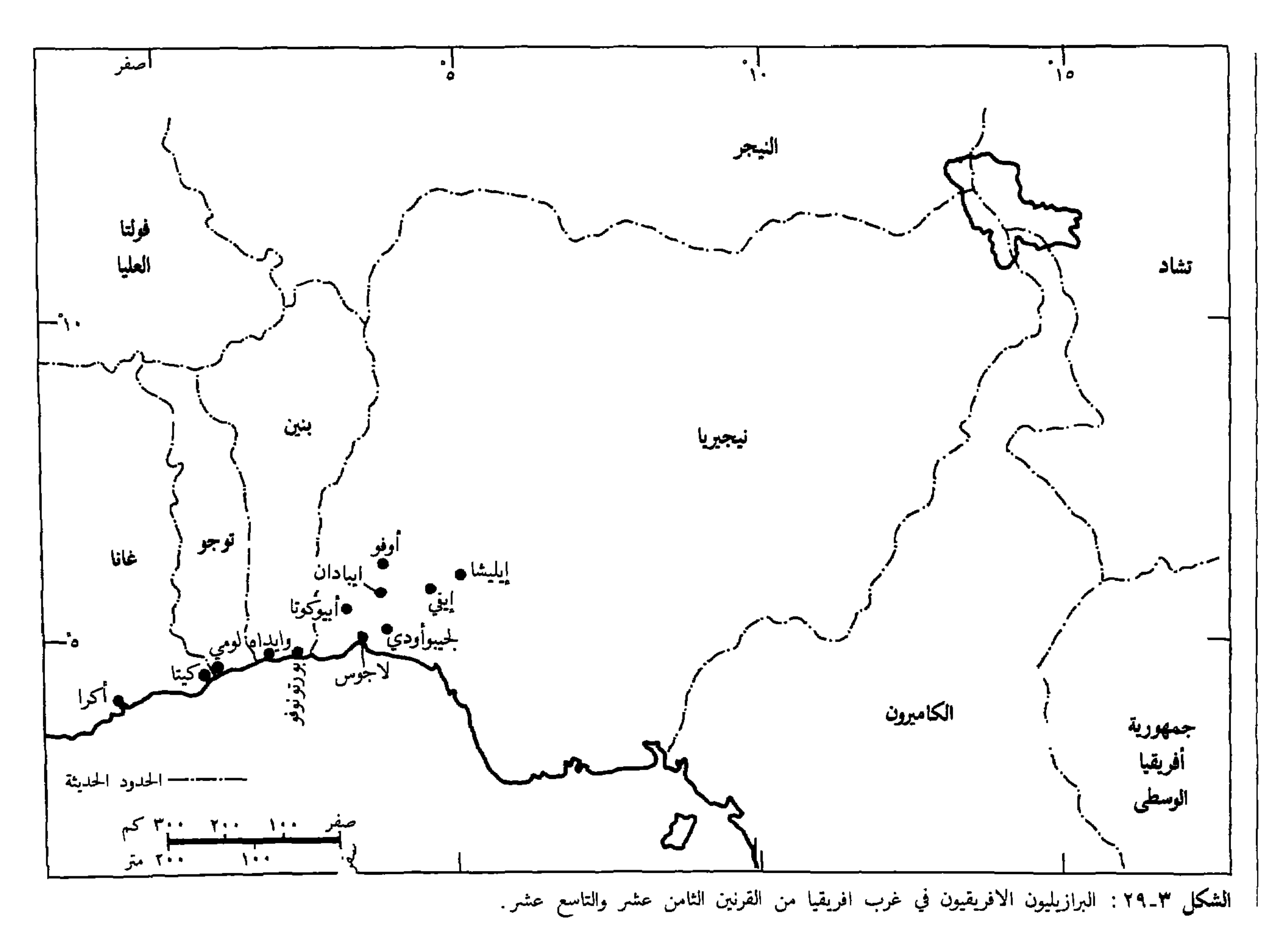
(١٧) ل. د. تيرنر، ١٩٤٢، ص ٦٥.

(١٨) د. أرايدون، في: س. أو. بيوباكو (مشرف على التحرير)، ١٩٧٦، ص ٤٠ و٤١.

(١٩) ج. م. تيرنر، ١٩٧٥، الفصل الخامس.

(٢٠) من بوش إلى بلانك، بورتونوفو، ٢٥ يناير/كانون الثاني ١٨٦٩، محفوظات جمعية التبشير الافريقية (سوسيتا ديلي ميسيوني أفريكاني)، روما، رقم الدخول ٢١١٥٠، العنوان رقم (11/082) 12/80200 (رسالة من الأب بوش إلى رئيسه الأب بلانك).

(٢١) صحيفة لاغوس ستاندارد، ٨ يناير/كانون الثاني ١٨٩٦ و٢ مايو/أيار ١٩٠٠.



الشكل ٣-٢٩ : البرازيليون الافريقيون في غرب افريقيا من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

بأنها تمثل جماعة صغيرة من الطبقة المتوسطة، ثم فقدت خصائصها المميزة بمرور الزمن. أما اللغة البرتغالية التي كانت تعتبر فيما مضى لغة التجارة فقد أزاحتها اللغة الإنجليزية في نيجيريا واللغة الفرنسية في داهومي (بنين حاليًا)[٢٢]. وقد كانت هناك بعض أشكال المقاومة لهذه التغيرات، مثل ظهور صحيفة «دليل داهومي (بالفرنسية)» في بورتو نوفو[٢٣] عام ١٩٢٠، التي ظلت حتى عام ١٩٢٢ تنشر نقدًا للإدارة الاستعمارية الفرنسية. وكانت هناك أيضًا صحيفة أخرى، هي «صوت داهومي (بالفرنسية)» التي أصدرها[٢٤] في تاريخ لاحق أخلاف الأفرو - برازيليين، وأخذوا ينعون فيها صعوبة الاشتغال بالتجارة الخارجية، على خلاف ما كانت عليه الحال قبل وجود الإدارة الاستعمارية الفرنسية.

ومع أن الأفرو - برازيليين استقروا في ساحل الذهب كفئة منفصلة بسبب عاداتهم ذات الطابع الغربي وعُرفوا لهذا السبب باسم الـ«تابون»، إلاّ أنهم تخلوا بالتدريج عن تقاليدهم البرازيلية المتميزة، مع احتفاظهم ببعض السمات الثقافية الأخرى، مثل دق الطبول بمناسبة بعض الأعياد أو في الاحتفالات، مثل الموكب السنوي الذي كان يستمر مدة يومين خلال شوارع أكرا القديمة[٢٥]. وعندما توطن «التابون» في البلاد، كان عليهم أن يوقعوا عقد تبعية مع أحد زعماء الـ«غا» في أكرا. وقد تخلوا في وقت مبكر جدًا عن اللغة البرتغالية، وإن كان يوجد في أغانيهم مزيج من لغات الغا والإنجليزية والبرتغالية. ويلاحظ أن سرعة اندماج التابون في ساحل الذهب وأبيوكوتا وبورتو نوفو ووايداه وغيرها من المدن الساحلية الأقل أهمية في نيجيريا وداهومي وتوغو.

وقد ظهر في لاغوس، إلى جانب الجالية البرازيلية، جالية أفرو - كوبية تتألف من عدد أصغر من الأفراد العائدين من كوبا.

النشاط التبشيري للأمريكيين السود في افريقيا

من بين السبل التي غذت المبادلات بين السود الأفارقة والسود الأمريكيين خلال فترة الاستعمار - باستثناء الهجرات الجماعية - وصول المبشرين السود الراغبين في «إنهاض» افريقيا عن طريق التبشير بالمسيحية. وقد اتخذ هذا التبشير بصورة رئيسية شكل نشاط للمبشرين الأمريكيين السود الذين عملوا في البداية في خدمة الإرساليات التبشيرية الرئيسية التي يسودها البيض. ومن أمثلة ذلك أن الكنيسة المشيخية كانت تشرف على نشاط مبشرين سود في الكاميرون الفرنسية منذ تاريخ مبكر (١٨٩٦). كما أن القسيس وليم هـ. شيبارد، وهو قس أسود تخرّج من معهد هامبتون للاهوت في فرجينيا، دفع كنيسة الجنوب المشيخية إلى النهوض بجهود تبشيرية في الكونغو في تسعينات القرن التاسع عشر، حيث مثل هو الكنيسة ولم يلبث أن وجد أن إرساليته تجتذب المهتدين «بالمئات» وتتوسع، حتى أصبحت من أهم مراكز المسيحية»[٢٦].

ومن ناحية أخرى قامت كنيسة أدفنتيي الأيام السبعة في بداية القرن العشرين بإيفاد ثلاثة مبشرين سود

(٢٢) م. سي. دا كونيا، ١٩٧٦، ص ٣٣.
(٢٣) ج. أ. بالارد، ١٩٦٥، ص ١٦.
(٢٤) سي. تاردي، ١٩٦٨، ص ٣٩.
(٢٥) م. ج. تيرنر، ١٩٧٥، ص ٢٣.
(٢٦) سي. كليدنين ور. كولّان وب. دويغنان، ١٩٦٦، ص ٦٣.

إلى نياسالاند (مالاوي الآن). وبعد جولة استمرت خمس سنوات ، أوفدت ثلاثة من الشباب الافريقيين المهتدين – من بينهم دانييل شارب ماليكيبو – إلى مدارس السود الأمريكية لتلقي التعليم. (ولم يكن بعض مبشري كنائس البيض سودًا فحسب ، بل إن بعض المبشرين البيض كانوا يوجهون للعمل في المدارس الأفرو – أمريكية كي يتأهبوا للخدمة في افريقيا). ولكن منظمات كنائس السود لم تلبث ، بإرادتها وبما هو حق لها ، أن أصبحت تمثل الطلائع في أكثر جهود التبشير فعالية في افريقيا.

والواقع أن الأفرو – أمريكيين كان يطلب منهم في القرن التاسع عشر أن يتخذوا موقفًا خاصًا من «إنقاذ» المجتمعات الافريقية. مثال ذلك أن الأسقف تيرنر كان يقول بجرأة «إن الله قد جلب الزنجي إلى أمريكا وحوّله إلى المسيحية كي يعود بعد ذلك إلى افريقيا وينقذ أرضها»[٢٧]. ولمح آخرون إلى العظمة السياسية المقبلة لافريقيا والى الرسالة الإلهية باعتبارهما سببين يفرضان على سود العالم الجديد أن يتحركوا. ففي خطبة أُلقيت عام ١٩٠٢ مثلاً ، قيل للسود إنه «لو أن الزنجي الأمريكي شعر فقط بمسؤوليته وواجه فرصته ونهض بالتبشير في افريقيا باسم الله ، فان الملايين التي لم تولد بعد... من أبناء افريقيا ستشهد قارة قد تحولت تحولاً رائعًا»[٢٨].

وقبل ذلك ، في عام ١٨٨٤ ، نظمت الكنيسة الميثودية الأسقفية الأفريقية (AME) ندوة كبرى حول موضوع : «ماذا ينبغي أن تكون عليه سياسة الأمريكيين الملونين تجاه افريقيا؟» وفي شهر أغسطس/آب ١٨٩٣ ، اشترك افريقيون ومشاركون آخرون من الولايات المتحدة وأوروبا في «مؤتمر عالمي عن افريقيا» دعت إليه رابطة المبشرين الأمريكية ، وعقد بمناسبة إقامة معرض شيكاغو العالمي في تلك السنة. وكان القصد من المؤتمر الذي استمر أسبوعًا كاملاً هو تعزيز الاهتمام بالنشاط التبشيري الأفرو – أمريكي في افريقيا ، وكذلك «بحقوق الأفارقة في أمريكا».

وفي ذلك المؤتمر جدّد الأسقف تيرنر دعوته للهجرة السوداء إلى ليبيريا. ويلاحظ أن ليبيريًا واحدًا على الأقل (مومولو ماساكوى) قد حضر المؤتمر وشارك في أعماله. وفي مؤتمر تال عُقد في ديسمبر/كانون الأول سنة ١٨٩٥ عن «افريقيا والزنجي الأمريكي» ، عُقد في «معهد غامون اللاهوتي» بولاية أتلانتا الأمريكية في ديسمبر/كانون الأول ١٨٩٥ ، اشتركت مندوبة افريقية واحدة على الأقل (إتنا هولدرنيس ، من ليبيريا). وأكّدت اجتماعات غامون من جديد على التزامات السود الأمريكيين بالمساعدة على تحويل افريقيا بكاملها إلى المسيحية ، حيث قيل «إنه ينبغي ، بل ويجب ، أن يوجد خط متصل من المبشرين المسيحيين يمتد من رأس الرجاء الصالح إلى مصر... ومنها إلى سيراليون وليبيريا ، ويستمر من هناك... حتى السودان والكونغو...»[٢٩].

وقد استجاب السود الأمريكيون بطرق مختلفة لهذا النوع من النداء. ومثال ذلك أنه في عام ١٩٣٠ ، قام أحد أساقفة الكنيسة الأسقفية الميثودية الافريقية ، في نوبة حماس ، بشراء مزرعة مساحتها عدة آلاف من الأفدنة في جنوب افريقيا بقصد توطين أعضاء من الكنيسة فيها لإقامة مستعمرة تابعة للكنيسة المذكورة. ومن ناحية أخرى ، أخذت الكنائس السوداء في الولايات المتحدة تتوجس من التقارير الإخبارية التي نشرتها صحافة السود في يناير/كانون الثاني عام ١٩٢٦ وذكر فيها أن جميع المبشرين يجري إبعادهم من ليبيريا.

---

(٢٧) م. م. بونتون ، ١٩١٧ ، ص ٧٧.
(٢٨) إي. ج. بن وج. و. أ. بووين (مشرف على التحرير) ، ١٩٠٢ ، ص ٣١٠.
(٢٩) ج. و. أ. بووين (مشرف على التحرير) ،

إلاّ أنه على المستوى العملي الملموس ، نجد أن الكنيسة الميثودية الأسقفية الافريقية (AME) ، والكنيسة الميثودية الأسقفية الافريقية صهيون (AMEZ) ، والمؤتمر المعمداني الوطني (NBC) كانت كلها توفد مبشرين من السود إلى افريقيا طوال فترة الاستعمار. وقد أنشئت المراكز الأولى للمؤتمر المعمداني الوطني في ليبيريا عام ١٨٨٣ ، مستندة إلى الجهود التي كان قد قام بها قبل ذلك لوت كاري. كذلك أرست الكنيسة الميثودية الأسقفية الافريقية صهيون جذورًا لها في ليبيريا في ١٨٧٨ وفي ساحل الذهب في ١٨٩٦. وفي وقت لاحق ، قام الأسقف جون بريان سمول ، من الكاريبي ، بتنظيم مؤتمرين سنويين لهذه الكنيسة في ساحل الذهب ، ونجح بناءً على ذلك في اجتذاب ج. ي. ك. أغري وفرانك أوسمان– بينانكو إلى الكنائس الأفرو– أمريكية ، ثم في النهاية إلى خدمة كنيسته الميثودية الأسقفية الافريقية صهيون. وفي عام ١٩٣٠ ، سافر مبشرو هذه الكنيسة للعمل في نيجيريا استجابة لطلب من الكنائس الافريقية هناك كي تلتحق بكنيسة صهيون. وفي تلك الأثناء ، كانت الكنيسة الأسقفية الميثودية الافريقية (AME) تشرف على بعثات في عدة جهات من افريقيا ، منها سيراليون في ١٨٨٦ (استنادًا إلى ما كان دانييل كوكر قد قام به من تبشير سابق) ، وليبيريا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر (عن طريق زيارة شخصية قام بها هنري تيرنر) ، وجنوب افريقيا في ١٨٩٦. ونظرًا للامتداد الزمني الطويل لجهود الكنيسة الأسقفية الميثودية الافريقية (AME) في مجال التبشير في افريقيا ، فإن علينا أن نفصل القول بشأن تطور هذه الجهود ، وخاصة في المنطقة التي أحدثت فيها تلك الكنيسة أكبر الأثر ، ونعني بها جنوب افريقيا.

إن الكثيرين من الأمريكيين السود الذين استجابوا لنداء كنائسهم في أواخر القرن التاسع عشر ذهبوا إلى جنوب افريقيا باعتبارهم مبشرين ، وأحدثوا آثارًا عميقة بالفعل. وفي عام ١٨٩٦ ، قام تحالف حقيقي بين الكنيسة الإنفصالية الافريقية المستقلة أو «الأثيوبية» وبين الكنيسة الأسقفية الميثودية الافريقية (AME) ، فبدأ بهذا التحالف عقد بالغ الأهمية في تاريخ السود في كل من جنوب افريقيا وأمريكا. ومع أن هذا التحالف كان قصير العمر ، فان الكنيسة الأسقفية الميثودية ظلت قوية في جنوب افريقيا طوال الخمسين عامًا التالية ، استنادًا إلى ما كانت قد حققته من اختراق ونجاح مبكر.

وقد تشكّلت حركة الكنيسة الأثيوبية أو كنيسة السود الانفصالية من عناصر منشقة على الكنيسة الويزلية ومن عناصر أخرى من «المتذمرين الدينيين» ، وكافحت بقوة كي تحافظ على بقائها في السنوات القلائل الأولى لوجودها. إلاّ أن ما أنقذها حقًا هو التدخل العفوي لطالبة افريقية في جامعة ويلبرفورس. فقد كانت شارلوت ماني واحدة من عدد من سود جنوب افريقيا الذين وصلوا إلى جامعتي ويلبرفورس ولينكولن في عام ١٨٩٥ بوصفهم أعضاء في «جوقة منشدي الزولو». ومن هناك أرسلت خطابًا إلى أختها في جنوب افريقيا ، كتبته على ورق يحمل بيانات الكنيسة الأسقفية الميثودية الافريقية وشعارها ، فأثار هذا الخطاب اهتمام قادة الحركة الأثيوبية بالحصول على معلومات أكثر عن تلك الكنيسة ، فطلبوا وتلقوا نسخًا من نظام الكنيسة الميثودية الأسقفية الافريقية ، ومن كتب الترتيل والطقوس الخاصة بها. بيد أن الاهتمام الخاص اتجه إلى فرص التعليم العالي للافريقيين في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أدى هذا التسلسل العفوي للأحداث إلى إرسال وفد من أتباع الكنيسة الأثيوبية ، يرأسه القس جيمس ماتا دواني ، إلى الولايات المتحدة عام ١٨٩٦ ، وانتهى باندماج الكنيسة «الأثيوبية» اندماجًا رسميًا في الكنيسة الأسقفية الميثودية الافريقية ودخول هذه الكنيسة الأخيرة رسميًا إلى ميدان التبشير الخارجي.

واهتم دواني بصفة خاصة بدفع الأفرو– أمريكيين إلى القدوم إلى جنوب افريقيا وتعزيز الرسالة التعليمية للكنيسة الأسقفية الميثودية الافريقية ، محتجًا بأن جنوب افريقيا تتيح «للزنوج الأمريكيين

المتعلمين والملتزمين أوسع ميدان للنفع »(٣٠) ، إلاّ أن من الضروري أن تمد الكنيسة الأم يد العون لفترة مؤقتة بتدريب الشباب الافريقيين في معاهد التعليم الأمريكية. وقد استجاب الأسقف تيرنر بنشر إعلان نصح غامض في صحيفته « صوت الإرساليات » نصه : « إعلمي يا ويلبرفورس أن جنوب افريقيا آتية » .

بيد أن دواني والقيادة الافريقية اعتبروا أن النهاية المنطقية للصلة الأفرو – أمريكية هي أن تتحول هذه الصلة إلى تطوير للمدارس المحلية على نسق مناظر للمدارس التي كان يلتحق بها الطلبة الافريقيون آنئذ في الولايات المتحدة الامريكية. وكان دواني يعتقد أن الأعداد التي يحتاجها السكان الأفارقة من المدرسين والوعاظ ينبغي أن تأتي من تلك المدارس ، للتخلص من الاعتماد الكامل على المدارس الواقعة فيما وراء البحار من أجل الحصول على الأفراد المؤهّلين للعمل في الإرساليات وفي التعليم. وفي الوقت نفسه ، زار الأسقف تيرنر جنوب افريقيا في عام ١٨٩٨ ، وكرس دواني في مركز الأسقف الراعي للكنيسة الأسقفية الميثودية الافريقية وأعلن عزم هذه الكنيسة على بناء كلية تابعة لها من مستوى لا يقل عن أية كلية مناظرة من الكليات التي أنشأتها « الجهود التعليمية السابقة للإرساليات ». وتحدث دواني بدوره عن إقامة « مدرسة تيرنر للمعلمين في مدينة كوينزتاون » أو « مدرسة ويلبرفورس القارة السوداء » .

وخصص تيرنر عدد شهر مارس/آذار ١٨٩٩ بأكمله من صحيفته « صوت الإرساليات » للدعاية لحملة إنشاء كلية في جنوب افريقيا. وفي إحدى المقالات التي صورت إنقاذ افريقيا باعتباره « عبء الزنجي الأمريكي » ، تجلت مواصفات الكلية المنشودة وبدأت تتخذ صورة واضحة : فهي ستكون مدرسة للافريقيين ، يتولى التعليم فيها افريقيون ، وتؤسسها وتدعمها إدارة الإرساليات والتبشير التابعة للكنيسة الأسقفية الميثودية الافريقية. وستتألف هيئة المؤسسين من الطلبة الافريقيين الذين يدرسون في جامعة ويلبرفورس ، وكلية موريس براون. وجامعة هووارد ، ومدرسة الطب التابعة للكلية المركزية للولاية في مدينة ناشفيل بولاية تنيسي الأمريكية .

غير أن قضية الإدارة والسيطرة غير الافريقية في حركة الكنيسة ثبت أنها أمر لا يمكن أن يتحمله دواني. وفي عام ١٨٩٩ ، انفصل عن اتحاد الكنيسة الأسقفية الميثودية الافريقية وحركة الكنيسة الأثيوبية ، فخلق بذلك انشقاقاً في صفوف الكنيسة السوداء في جنوب افريقيا. وحاول المؤتمر العام للكنيسة الأسقفية الميثودية الافريقية أن يستعيد موطئ قدمه التبشيري في جنوب افريقيا ، فقام في عام ١٩٠٠ بتعيين ليفي كوبان في منصب أول أسقف مقيم. كذلك لقيت الكنيسة العون في جهودها من شارلوت ماني ، الطالبة (من سوتو) التي كان خطابها نقطة الانطلاق في الاتحاد الذي تم بين الكنيسة الأسقفية الميثودية الافريقية وحركة الكنيسة الأثيوبية. فقد عادت ماني من دراستها في أمريكا عام ١٩٠١ وتبنت على الفور فكرة كلية جنوب افريقيا بأن أنشأت مدرسة إرسالية تابعة للكنيسة الأسقفية الميثودية بين شعب الـ « بيدي » في المنطقة الشرقية من مستعمرة الكاب. وبحلول عام ١٩٠٨ ، كانت شارلوت ماني ماكسيكي وزوجها قد حصلا من إدارة التبشير والإرساليات على قدر كاف من المال لشراء أرض في الترانسفال وبناء قاعة (أطلق عليها اسم الأسقف كوبين) ونقل المدرسة (التي أصبحت آنئذ تسمى معهد ويلبرفورس) إلى موقعها الدائم في إيفاتون.

وفي الوقت نفسه ، ظهر في نياسالاند جون تشيليمبوي ، الشاب من شعب « الياو » الذي اعتنق المسيحية من خلال الجهود التبشيرية للمؤتمر المعمداني الوطني ، وكتب في سنة ١٩٠٥ بلهجة تفتقر إلى الثقة يخاطب كنيسته الأم بقوله « إن جهود التبشير تعتمد بصفة رئيسية على معونتكم » ، وواصل حديثه

(٣٠) ج. م. دواني ، ١٨٩٧ .

بلمسة يأس عبّرت عن أحاسيسه آنئذ – قبل عشر سنوات من قيادته للتمرد الفاشل ضد البريطانيين في نياسالاند – فقال «... إن الأوضاع هنا في افريقيا الوسطى البريطانية لا تشبه الأوضاع في جنوب افريقيا، حيث يستطيع الناس أن يصنعوا بأنفسهم شيئًا من أجل الإرساليات... ولست أعرف ما سيسفر عنه مستقبل هذه الجهود من أحداث»(٣١). وكان تشيليمبوي قد سافر في عام ١٨٩٧ إلى أمريكا للدراسة في معهد فرجينيا اللاهوتي للسود، حيث تخرج منه قسيسًا وعاد إلى نياسالاند كي ينشئ إرسالية – هي التي كتب عنها كلماته الحزينة السابقة – على غرار ما سبق له أن شهده بين الأمريكيين السود: «إرسالية صناعية يدرب فيها الافريقيون على الفنون والحرف إلى جانب تعليمهم المسيحية»(٣٢).

وقد وضع الأسقف كوبين تقييمًا لجهود الكنائس الأمريكية السوداء في افريقيا في الكلمة التي وجهها إلى المؤتمر العام لسنة ١٩١٦ للكنيسة الأسقفية الميثودية، فقال: «إن كنيسة الموطن قد بنت وعاونت على بناء الكنائس والمنشآت المدرسية في افريقيا الغربية والجنوبية. وقد تدرّب طلبة كثيرون في معاهدنا في الوطن (في الولايات المتحدة) على نفقة الكنيسة بالكامل أو بصفة رئيسية... فنحن لم نتخذ موقف الذين لا يعنيهم الأمر من نداء الواجب الذي وجهه اخوتنا في الدم من وراء البحار، ونحن ندرك ما علينا من دَيْن في المجال الخارجي بصفة عامة وتجاه افريقيا بصفة خاصة... من أجل إنقاذ افريقيا حيث لا يزال الملايين يعمهون في الظلام، ومن أجل الأخذ بيد أثيوبيا الممدودة...»(٣٣).

وعلى الرغم من مقاومة السلطات السياسية والكنيسة البيضاء في جنوب افريقيا، فان صلات الكنيسة الأسقفية الميثودية التي أرسى تيرنر جذورها وتولى دواني تعميقها، والتي أرساها آل كوبين وآل ماكسيكي على أساس مؤسسي وطيد – هذه الجهود أثمرت عددًا كبيرًا من الطلبة الافريقيين الذين أتموا دراساتهم الثانوية في المدارس الأمريكية. وعلى النسق نفسه، لقي الطلبة الافريقيون في افريقيا الوسطى البريطانية وفي افريقيا الغربية التشجيع من الكنائس الأمريكية السوداء وحصلوا منها على الإعانات الدراسية في كثير من الأحيان. وكانت فترات الإقامة التي قضتها الدفعات الأخيرة من الطلبة بمثابة تمهيد لمرحلة كبرى جديدة في التفاعل بين الأفارقة وبين الأفرو – أمريكيين خلال الفترة الاستعمارية، وهي مرحلة كانت لها نتائج كبرى بالنسبة للحركات الوطنية الافريقية التالية التي نشطت في منتصف القرن العشرين. والواقع أن فترة الاتصالات التي كانت تجري بمبادرة من المبشرين، والتي كان قادة الكنيسة من الأمريكيين السود ينهضون فيها بدور المرشدين – هذه الفترة تغيرت بالتدريج في اتجاه وضع أصبحت فيه المبادرات الافريقية هي التي تحدد بصورة متزايدة مستوى الاهتمامات والمصالح الأمريكية ودرجة التفاعل معها وطبيعة هذا التفاعل.

التفاعلات الدينية بين البرازيل والساحل الافريقي

في المسائل المتصلة بالدين، وفيما يتعلق بالتبشير بصفة خاصة، لا يمكننا أن نقارن تأثير سود أمريكا الشمالية بتأثير الأفرو – برازيليين. فبينما اشترك الأولون اشتراكًا مباشرًا أو غير مباشر في جهود نشر البشارة (المسيحية)، نجد أن الآخرين (الأفرو – برازيليين) لم يأخذوا على عاتقهم أبدًا مهمة التبشير. وقد نجح

(٣١) ج. تشيليمبوي، ١٩٠٥.
(٣٢) ج. شيبرسون وت. برايس، ١٩٥٨، ص ١١٣.
(٣٣) مقتبس في الكتيب الأسقفي الصادر عن الكنيسة الأسقفية الميثودية الافريقية، ١٩٦٣.

عدد منهم ، بعد وصولهم إلى لاغوس ، في شق طريقهم إلى مواطنهم أو مواطن أسلافهم الأصلية . وهناك إشارات في عدد من الوثائق التاريخية إلى أفرو - برازيليين مسلمين مروا بمدينة لاغوس في طريقهم إلى بلاد الهاوسا . ويذكر فيرجيه[٣٤] نشاط القنصل الانجليزي في لاغوس - بنيامين كامبل - الذي أصدر في عام ١٨٥٨ جوازات مرور أو سفر لأفرو - برازيليين أعربوا عن رغبتهم في السفر إلى مواطنهم الأصلية . ويوجد في لاغوس على مشارف الحي البرازيلي مسجد مركزي أنشأه حرفيون من البرازيل.

وبالإضافة إلى ذلك فقد بنى الكاثوليكيون[٣٥] أولى كنائسهم ، كنيسة الصليب المقدس ، حيث بدأوا إنشاءها في عام ١٨٧٩ في لاغوس ، وألحقوا أطفالهم بمدارس الإرساليات الفرنسية والإنجليزية التي كانت قد بدأت تستخدم اللغتين الفرنسية والإنجليزية في التعليم.

وبفضل التأثير الديني الذي كان يمارسه بصورة متقطعة قساوسة ناطقون بالبرتغالية من جزيرة ساو تومي ، وجدت الجالية الأفرو - برازيلية مصدرًا للتوجيه والعون خلال فترة نزولها الأولى من رقيق محرر عرف باسم «الأب أنطونيو»[٣٦] . وبدأ أبناء الأفرو - برازيليين الذين كانوا يقطنون الحي البرازيلي والذين التحقوا بمدارس الإرساليات ، بدأ هؤلاء الأبناء يعملون كمعلمين ومرشدين دينيين في المدارس والإرساليات التي كان قساوسة جمعية الإرسالية الافريقية قد أخذوا ينشئونها في المنطقة ، بالإضافة إلى أنشطتهم الأخرى مثل العمل في خدمة الإدارة الاستعمارية[٣٧] . وكان أولئك المرشدون الدينيون يعملون لحساب الإرساليات ، التي كانت أوروبية الأصل ، وليس لحساب أية مشروعات تعليمية لإرساليات أصلها في البرازيل أو ناتجة عن مبادرات من جانب الجالية الأفرو - برازيلية في لاغوس . والواقع أن لغة التعليم كانت هي الإنجليزية ، وأحيانًا الفرنسية.

وكانت الصفة الكاثوليكية للأفرو - برازيليين تعتبر في نظرهم سمة مميزة لهم تضفي عليهم وضعًا اجتماعيًا خاصًا ، جعل منهم أول نواة لبورجوازية افريقية في لاغوس.

ومع أن عددًا كبيرًا من الأفرو - برازيليين الذين عادوا إلى افريقيا كانوا - وفقًا لقولهم هم - يعتنقون الكاثوليكية ، إلاّ أنهم لم يكونوا قد تخلوا أبدًا عن عقائدهم الدينية الافريقية. «ولذا فإن عودتهم إلى موطنهم الأصلي جعلت ممارستهم الدينية تستمد من ذلك حافزًا منشطًا وتتخذ شكلاً توفيقيًا أو تلفيقيًا بدرجات متفاوتة ، تقوم فيه مظاهر الكاثوليكية الرسمية الناتجة عن الحياة الدينية في البرازيل - مثل القديسين الكاثوليك - إلى جانب الأرباب الافريقيين الذين يضمهم محفل آلهة اليوروبا والذين استمروا موضع التقديس من هؤلاء الأفرو - برازيليين». «وقد كان ما أدهش المبشرين الكاثوليك عندما أوصلتهم السفن إلى ساحل افريقيا هو تساوي درجتي الاحترام الذي يبديه البرازيليون الأفارقة لكل من الديانة التي اكتسبوها في أمريكا الجنوبية وتلك التي توارثوها عن أسلافهم ...» . ويضيف الأب لافيت إلى ذلك أن «البرازيليين لم يكونوا مسيحيين إلاّ بقدر ما تم تعميدهم ، وهم ما لم يمنعهم من الالتجاء إلى الآلهة الزنجية ...» والواقع أن البرازيليين وغيرهم ممن اعتنقوا الكاثوليكية وضعوا ثقتهم في المزايا الاجتماعية المترتبة على مركزهم كمسيحيين أكثر مما وضعوها في التقبل الكامل من كل قلوبهم لتعاليم الكنيسة[٣٨] .

(٣٤) ب. فيرجيه ، ١٩٦٨ ، ص ٦١٧ و٦١٨.
(٣٥) ج. ف. أ. أجايي ، ١٩٦٥ ، ص ١٩٩ و٢٠٠ و٢٠٢.
(٣٦) ب. فيرجيه ، ١٩٦٨ ، ص ٦١٨.
(٣٧) م. سي. داكونيا ، ١٩٧٦ ، ص ٣٢.
(٣٨) ب. فيرجيه ، ١٩٦٨ ، ص ٦٠١.

فعلى نقيض ما حدث في الولايات المتحدة، حيث كان التحول إلى اعتناق المسيحية يجري على مستوى أعمق، وحيث أصبح العديد من السود في أمريكا الشمالية مبشرين بالعقيدة المسيحية، نجد أن الأفرو - برازيليين قد تمسكوا بعقائدهم الدينية الافريقية.

وعلى ذلك، فان الأفرو - برازيليين الذين كانوا يعيشون في الحي البرازيلي ويشكّلون نواة طبقة متوسطة بقيت جماعة اجتماعية متماسكة ومتميزة بفضل ديانتها الكاثوليكية - ولو جزئيًا - هؤلاء الأفرو - برازيليين كانوا في الوقت نفسه يمارسون شعائر الـ« أوريكسات، Orixás » (الآلهة) البيتية أو المنزلية ويستشيرون نوعًا من أرباب الفأل الافريقية تسمى الـ «بابالاوس Babalaos »[39]. والأكثر من ذلك أن الديانات الافريقية ظلت تمارس نفوذها على البرازيل عبر المحيط الأطلسي. وتذكر نينا رودريغز[40] أنه في بداية القرن العشرين كانت القوارب الشراعية من لاغوس تنقل تجار اليوروبا وتجار الناغو الناطقين بالانجليزية الذين كانوا يأتون معهم بثمار الكولا، والأصداف، وأوثان اليوروبا الـ« جي جي » (جوجو)، والصابون، وأردية الساروِنغ من الساحل وغير ذلك. وفي عام ١٨٨٨، لم تزد قيمة زيت النخيل المصدّر إلى البرازيل عن ٢٦٠٠ جنيه استرليني من إجمالي قيمة الصادرات الذي بلغ ٨٢٣٧ جنيه استرليني. وذهب باقي هذا المبلغ ثمنًا لسلع دينية أو شعائرية، وخاصة «ساروِنغات الساحل» (٣٣٦٧ جنيه استرليني) التي كان الطلب عليها كبيرًا في البرازيل، ونوعين من ثمار الكولا (١٥٢٥ جنيه استرليني)، و« القش من الساحل »، والصابون الأسود، والأصداف، والأوريكسات، و« خرزات المسابح ». ولم يتوقف أبدًا استيراد السلع والأدوات الشعائرية المستخدمة في الطقوس الدينية الأفرو - برازيلية إلى البرازيل، حيث أصبحت هذه الأدوات والسلع بالتدريج من الأشياء المرغوبة جدًا، واكتسبت نتيجة لذلك قيمة كبيرة مع تزايد أعداد الناس الذين يمارسون الديانة التوفيقية الأفرو - برازيلية.

الأثر التعليمي للأمريكتين

كانت حياة الطلبة الافريقيين في أمريكا خلال فترة الاستعمار مؤدية إلى إيجاد سياق لقيام علاقة مختلفة بين الأفارقة وبين الأفرو - أمريكيين، وكذلك فيما بين الطلبة الأفارقة أنفسهم، الذين كانوا وافدين من مختلف أنحاء القارة الافريقية. وكان أولئك الطلبة لدى عودتهم إلى ديارهم يمثلون نموذجًا ملهمًا يحفز المئات والآلاف من مواطنيهم على الالتحاق بالمدارس الأمريكية فيما بين عام ١٨٨٠ وقيام الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى ازدياد عدد الطلبة الأفارقة في الولايات المتحدة وازدياد المدة التي ظل خلالها الأفارقة - كجماعة - على صلة مباشرة بالأمريكيين السود. وتتعدّد أسماء المشاهير من بين هؤلاء الطلبة الأفارقة الذين تلقوا تعليمًا أمريكيًا خلال فترة الاستعمار، والذين أصبح عدد منهم من رؤساء الدول (تامدي أزيكيوي، وكوامي نكروما، وكاموزو باندا) وعدد آخر من مشاهير الوطنية أو الزعماء (مثل أ. ب. كسوما، وجون دوبي، ومارشال وشارلوت ماكسيكي، وجـ. أ. ك. أغري، وبيكسلي كا ايزاكا سيمي، ود. س. ماليكيبو، وفرانك أوسام بيناتكو، وبيتر كوينانجي، وندابا نينجي سيتولي، وإدواردو موندلين، وجون تشيليمبوي). ومع مرور الوقت، نجد أن الأعداد المتزايدة من الافريقيين المتجهين إلى

(٣٩) م. سي. داكونيا، ١٩٧٦، ص ٣٣.

(٤٠) ن. رودريغز، ١٩٧٦، ص ١٠٥.

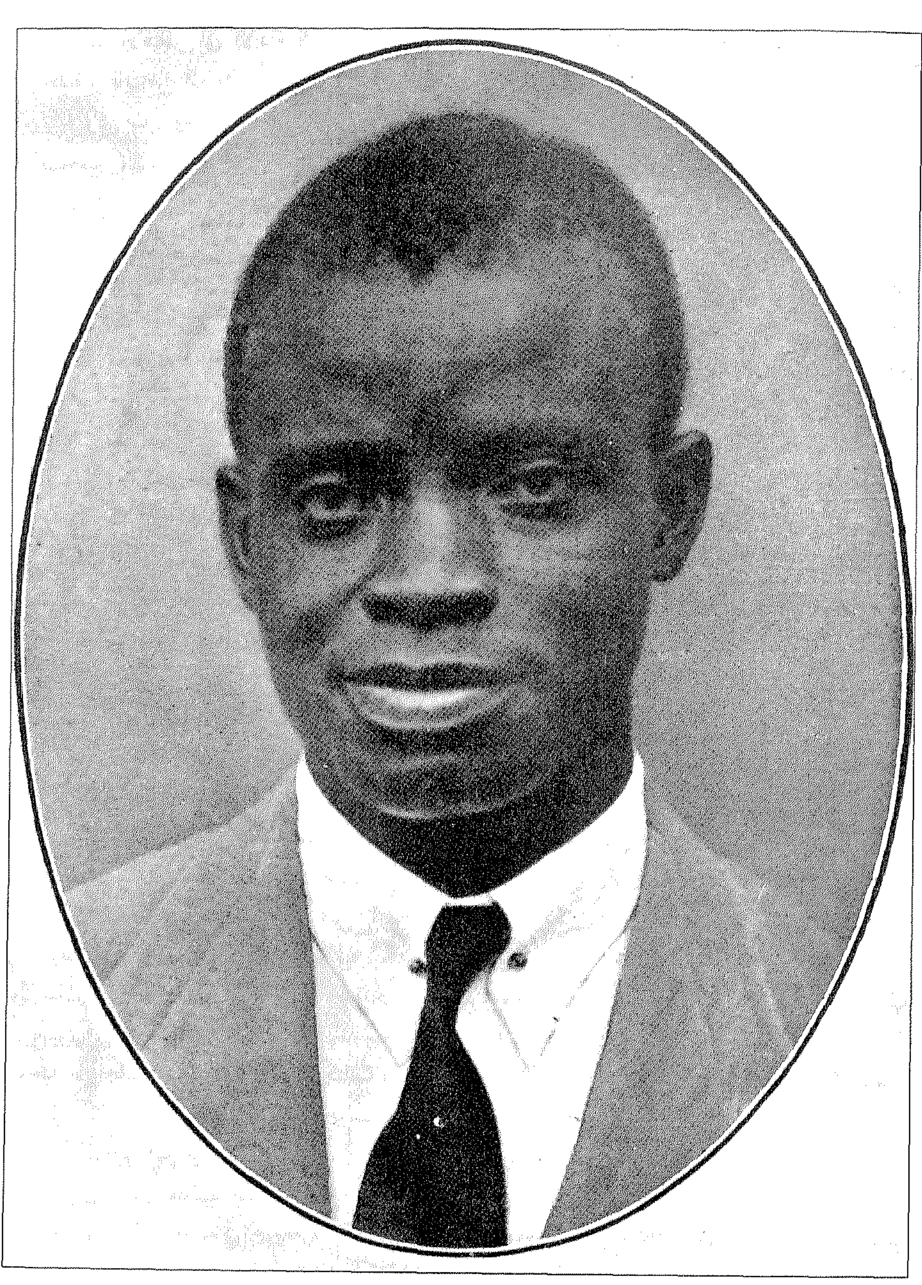
أمريكا تجاوزت كثيرًا أعداد المبشرين السود المتنقلين في الاتجاه المضاد. وبعبارة أخرى ، فان ما بدأ على صورة جهد تبشيري أمريكي في افريقيا يستهدف الإنقاذ الروحي ، قد ساعد بمرور الزمن على إيجاد منطلقات للثورة التعليمية والتقنية والسياسية.

ولعلّ من الممكن استنتاج أثر تجربة التعلّم في أمريكا على الأفارقة في فترة الاستعمار وعلى عمليات مناهضة الاستعمار من خلال دراسة التراجم المختصرة لعدد من الطلبة الافريقيين الأفراد. فقد ذهب ج. أ. ك. أغري (انظر الشكل ٤-٢٩) مثلاً إلى الولايات المتحدة من ساحل الذهب في سنة ١٨٩٨ تحت التأثير المباشر لأسقف باربادوسي من أساقفة الكنيسة الأسقفية الميثودية الافريقية صهيون ، ووجهه إلى كلية ليفنغستون – التي كانت أهم المؤسسات التعليمية لهذه الكنيسة – في بلدة ساليزبوري بولاية كارولينا الشمالية. وكان المفهوم أن أغري سيعود مباشرة إلى افريقيا بعد انتهاء دراسته كي يعمل في خدمة هذه الكنيسة نفسها. غير أن أغري ، بعد حصوله على شهادة البكالوريا وعلى درجة في اللاهوت ، قَبِل العمل في دار النشر التابعة لهذه الكنيسة في مدينة شارلوت ، وأصبح مراسلاً لصحيفة أو اثنتين من صحف السود ، وأدار فصولاً دراسية حرة للمعلمين السود في الجيرة ، ورسم شيخًا من مشايخ الكنيسة وتلقى عرضين من كنيستين للسود كي يصبح راعيًا. وطبقًا لما يذكره كاتب ترجمته ، فان عمله هذا بوصفه راعيًا لكنيسة كان «من أهم الأحداث في تجربة أغري في أمريكا» ، لأنه «انتزعه من وسط أكاديمي وزج به في خضم أنشطة الحياة التي يحياها الزنجي الأمريكي»[٤١]. يُضاف إلى ذلك أن الروابط بينه وبين أمريكا السوداء كانت قد ازدادت تعمقًا عندما تزوج في عام ١٩٠٤ من فتاة أفرو – أمريكية ، يحتمل أن تكون هي حفيدة لفريدريك دوغلاس. وبعد اثنين وعشرين عامًا من العمل بين الأمريكيين السود ، عاد أغري إلى افريقيا في مناسبتين منفصلتين بوصفه عضوًا في لجنة فيلبس – ستوكس ، ثم توفي في سنة ١٩٢٧ بعد فترة قصيرة من قبوله وظيفة «النائب المساعد لمدير» كلية أتشيموتا التي كانت قد أُنشئت حديثًا في غانا. ومن بين صفوف العشرات من الأفارقة الشباب الذين تأثروا به كان هناك نامدي أزيكيوي وكوامي نكروما وكاموزو باندا الذين أنهوا دراساتهم الثانوية بعد ذلك في مدارس الأمريكيين السود.

وخلال وجود جون تشيليمبوي من نياسالاند (مالاوي الآن) في الولايات المتحدة ، تنامى في نفسه الوعي بكيان الجنس الأسود. وكان تشيليمبوي طالبًا في ولاية فيرجينيا أثناء حدوث القلاقل العنصرية التي ثارت في ويلمينغتون بولاية كارولينا الشمالية عام ١٨٩٨. كما يبدو أيضًا أنه قد سافر عائدًا إلى افريقيا في صحبة القسيس المحترم تشارلز س. موريس ، وهو أفرو – أمريكي معمداني «أثيوبي الاتجاه» شهد بنفسه قلاقل ويلمينغتون. وفي دراسة ممتازة قام بها جورج شيبرسون وتوماس برايس، أورد تقييمًا لآثار تجربة تشيليمبوي في أمريكا خلال فترة سادت فيها العنصرية ، ولاحظا أن طريقة تكيف السود مع تشريعات التمييز العنصري في فترة ما بعد إعادة البناء «قد زودته بنمط من الاستراتيجية والتكتيك استخلص منه دروسًا لتحديد ردود أفعاله الخاصة إزاء صور التمييز العنصري – الفعالة رغم أنها أقل بروزًا – السائدة في بلاده». وشيبرسون وبرايس لا يقولان بأن تشيليمبوي قد استمد فكرة المدارس الافريقية «المستقلة عن الحكومة وعن الإرساليات الأوروبية» من المؤسسات الأفرو – أمريكية ، وإنما هما يقولان فقط إنه «ليس من المستبعد أن نفترض أن مفهومه لهذه المدارس قد تأثر بخبراته وتجاربه في الولايات المتحدة»[٤٢].

(٤١) أ. سميث ، ١٩٢٩ ، ص ٨٥.

(٤٢) ج. شيبرسون وت. برايس ، ١٩٥٨ ، ص ٩٧ و٩٨.



الشكل ٤-٢٩ : جـ. أ. ك. أغري (١٨٧٥ - ١٩٢٧)، عالم تربوي من ساحل الذهب.
(الحقوق محفوظة لـ : جمعية الكومنولث الملكية)

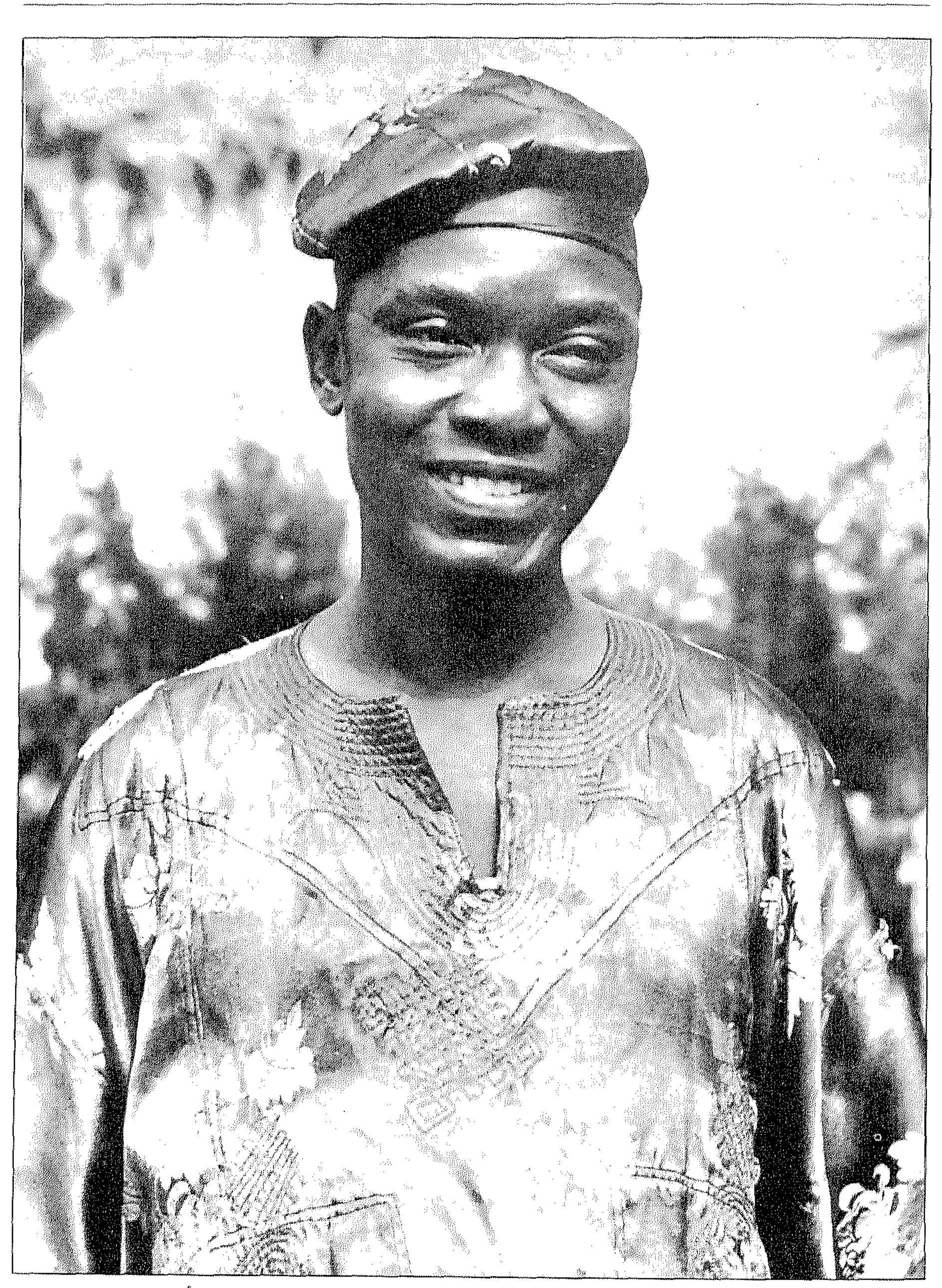
ورغم الافتقار إلى الأدلة التي تكشف عن طبيعة قراءات تشيليمبوي أثناء وجوده في الولايات المتحدة، فان من المعروف أنه عاش في أمريكا في فترة كانت فيها أحاديث وخطب وكتابات الأسقف تيرنر وبوكر ت. واشنغتون من الأمور التي ترد في الأخبار، تناظرها في ذلك أحاديث وكتابات ديبوا والصحفيين السود المكافحين، مثل ت. توماس فورتشون. يُضاف إلى ذلك أن اللجنة التي شكلت للتحقيق في ثورة نياسالاند عام ١٩١٥ زعمت أن الكثير من الكتابات الملتهبة الواردة من أمريكا السوداء كانت من العوامل الحافزة لأتباع تشيليمبوي في تلك الثورة.

وفي عام ١٩٢٦، عاد القسيس د. س. ماليكيبو، وهو من نياسالاند أيضًا، إلى افريقيا الوسطى البريطانية بعد أن درس في الولايات المتحدة. ولم تكن إقامته هناك طويلة مثل إقامة أغري كما أن عودته لم تكن مثار أحداث هائلة مثل عودة تشيليمبوي، بيد أن ظهوره كزعيم لقومه خلال فترة الاستعمار لم يكن يقل أهمية عن ذلك. وقد درس ماليكيبو في مدرسة التدريب الوطنية في مدينة ديرهام بولاية كارولينا الشمالية، وفي معهد مودي للكتاب المقدس في شيكاغو، ثم حصل على درجة جامعية في الطب من مدرسة ميهاري للطب في عام ١٩١٧. ولدى عودته إلى نياسالاند بصحبة زوجته فلورا إيثيلوين – وهي من خريجات كلية سبيلمان في الكونغو – أعاد فتح إرسالية تشيليمبوي (إرسالية العناية الإلهية الصناعية) التي كانت حكومة محمية نياسالاند قد دمرتها تمامًا في أعقاب ثورة ١٩١٥ الفاشلة. وفضلاً عن ذلك، أسس ماليكيبو «رابطة تشيراد زولو الوطنية» كما عُين عضوًا في المجلس المحلي للمنطقة. وباختصار، فقد كان قيامه بإنشاء كنيسة ومستشفى، وبإعادة بناء إرسالية تشيليمبوي، وجهوده المستندة إلى قاعدة عريضة بين قومه، كان ذلك كله مثارًا للعديد من تقارير المدح الإيجابية عن نشاطه.

أما نامدي أزيكيوي (أنظر الشكل ٥-٢٩) فقد تلقى، مثل كاموزو باندا، الحافز على السفر إلى أمريكا من جيمس أغري ذي النشاط الممتد إلى كل مكان، ومن الجوّ الذي ساد في الولايات المتحدة آنئذ بفضل جهود ماركوس غارفي. والتحق أزيكيوي في البداية بمدرسة إعدادية للسود في ولاية «وست فيرجينيا» عام ١٩٢٥. وعندما التحق بجامعة هووارد بعد ذلك بسنوات قلائل، جرت دراساته وعمله في اتصال وثيق مع عدد من الباحثين السود مثل رالف بنش، ومثل ألان لوك ووبليام ليو هانزبيري بصفة خاصة، حيث تناول موضوعات مثل تاريخ الأفرو – أمريكيين وتاريخ افريقيا قبل الاستعمار.

وقد أصبح الأستاذ لوك موجهًا علميًا شخصيًا لأزيكيوي، الذي عمل بدوره سكرتيرًا شخصيًا للوك. ولا شك في أن كتاب لوك «الزنجي الجديد» الذي نُشر عام ١٩٢٥ كان له أثر بعيد على الدارس المجتهد أزيكيوي، لأن الكتاب كان نموذجًا للدراسة المقارنة للمجتمعات والثقافات السوداء، وتضمن إسهامات موحية من جانب عديد مختلط من الكتاب والباحثين المنتمين إلى حركة «نهضة هارلم»، مثل جين تومر، وكاونتي كالن، وجيمس ويلدون جونسون، وكلود ماكي الجامايكي، ولانغستون هيوز، وآرثر أ. شومبرغ المهاجر البورتوريكي الأسود، وأ. فرانكلين فرازير، وو. أ. ب. ديبوا. يُضاف إلى ذلك أن اتصال أزيكيوي بطالب القانون جورج بادمور، من جزر الهند الغربية، قد أثر في أزيكيوي تأثيرًا واضحًا عندما كان طالبًا في جامعة هووارد، فقد تحدث بادمور في اجتماع للطلبة عن الاختيارات السياسية في الانتخابات الأمريكية عام ١٩٢٨. وقد شارك بادمور بعد ذلك بتحليلات سياسية على صفحات جريدة «المورننغ بوست» الافريقية التي أصدرها أزيكيوي وكانت تُنشر في ساحل الذهب في الثلاثينات من هذا القرن.

وفي خطاب ألقاه أزيكيوي أمام مجلس أوصياء جامعة هووارد في عام ١٩٥٤، قبل أن يصبح رئيسًا لوزراء نيجيريا الشرقية بفترة قصيرة، تحدث عن الأيام التي كان فيها طالبًا في الجامعة نفسها: «هنا



الشكل ٥ـ٢٩ : نامدي أزيكيوي (وُلد في ١٩٠٤)، صحفي ورجل سياسة نيجيري، وهو من أنصار الوحدة الافريقية (الصورة : كاميرا برس، لندن، حقوق الطبع محفوظة)

على قمة التل تعلمت مبادئ الآداب، وتشريح العلوم الاجتماعية، وقواعد السياسة»[٤٣]. وكان الأستاذ هانزبيري حاضرًا عندما رقي أزيكيوي حاكمًا عامًا لنيجيريا في عام ١٩٦٠. وقد أشاد الأستاذ هانزبيري هذه المرة بأزيكيوي باعتباره «أبرز طلبتي السابقين... الرجل الذي أدرك بأقصى الوضوح عظمة ماضي افريقيا، وكشف عن إمكانيات الحاضر الافريقي»[٤٤]. وقد كان ثناء هانزبيري على أزيكيوي ينطوي ضمنًا على قدر من خيبة أمل الأستاذ إزاء المناخ غير المتقبل، والمعادي في كثير من الأحيان، الذي كان يحيط بجهوده في مجال التاريخ الافريقي وسط هيئة التدريس والطلبة الأفرو – أمريكيين في جامعة هووارد.

وحين انتقل أزيكيوي إلى جامعة لنكولن في عام ١٩٣٠، تابع اهتمامه بتاريخ السود وبالعلاقات بين الأجناس، وأبدى تصميمًا على التوصل إلى تعيين السود في هيئة التدريس التي كانت كلها من البيض، وانتقد «الطموحات التقليدية لزملائه الطلبة وطابع الطبقة المتوسطة الظاهر الذي تتسم به المؤسسة...»[٤٥]. وكان من رأيه «أن من المفزع أن تستمر كلية للزنوج طوال ٨٦ عامًا قبل أن يتم تعيين زنجي واحد في هيئة التدريس»[٤٦]. وقد استاءت سلطات الجامعة من أنشطة أزيكيوي الاحتجاجية (التي لم تكن تنشر في حرم الجامعة فحسب، بل وأيضًا في صحيفة السود «فيلادلفيا تريبيون» وفي صحف الأفرو – أمريكيين في بلتيمور)، ومن ثم رفضت التوصية بتجديد إقامة الطالب أزيكيوي، الأمر الذي ترتب عليه بالضرورة إنهاء إقامة أزيكيوي في أمريكا، حيث رحل إلى افريقيا في عام ١٩٣٤. وعندما التحق كوامي نكروما بجامعة لنكولن في ١٩٣٥ – في نهاية الفترة التي عرضنا لها فيما تقدم – كان قد تم تنفيذ عدد من الإصلاحات التي كافح أزيكيوي في سبيلها.

وخلال أسفاره في غرب افريقيا وجنوبها مع لجنة فيلبس – ستوكس، وأثناء محاضراته في ساحل الذهب كجزء من عمله في مدرسة أتشيموتا، تمكن أغري – كما تمكن عدد آخر بطرق مماثلة – من الاتصال بعديد من المجتمعات الافريقية وحفز العشرات من الشباب الأفارقة على السعي للحصول على تعليم أمريكي باعتباره أفضل من التعليم البريطاني. وقد أصبح أزيكيوي وباندا ونكروما أشهر ثلاثة ممن استجابوا لأغري. وتصور خبرات هؤلاء الثلاثة أيضًا جوانب الاتجاهات الخاصة بالجامعة الافريقية أو الجامعة السوداء التي تأثروا بها أيام تعليمهم في أمريكا. بيد أن هذه المظاهر للتفاعل بين الأفارقة وبين سود الشتات لا تقدم إيضاحًا كاملاً لأنشطة الأفارقة الذين تعلّموا في أمريكا لدى عودتهم إلى ديارهم، وهو إيضاح تقصر دونه أيضًا كل البحوث المتوافرة حتى الآن. والذي يبدو أنه قد حدث بالفعل، ولا سيا بين الأفارقة في المستعمرات البريطانية – هو تغير في منظور الافريقي الذي تلقى تعليمًا أمريكيًا، بحيث أصبح هذا المنظور يصطدم باستقبال رافض له من جانب السلطة الاستعمارية (الأمر الذي زادت من حدته الخبرات التعليمية التي جرت بكاملها خارج الفلك الاستعماري)[٤٧].

غير أن التعليم الأمريكي لم يكن موضع المعارضة أو الازدراء المطلق أو الشامل في المستعمرات الافريقية. وتشير الدلائل إلى أن رجال الأعمال في المستعمرات كانوا يرحبون بالتدريب الصناعي أو المهني، لأنه كان يتيح لهم الحصول على عمال مهرة «لقيادة شاحناتهم وبناء منازلهم وإدارة ورشاتهم

(٤٣) ب. ن. أزيكيوي، ١٩٦١، ص ١٣.
(٤٤) ك. أ. ب. جونز كوارتي، ١٩٦٥، ص ٧٦.
(٤٥) مقالات هوراس مان بوند، جامعة لنكولن (بنسلفانيا).
(٤٦) هـ. م. بوند، في: ج. أ. ديفيس (مشرف على التحرير). ١٩٥٨. ص ٢٥٧.
(٤٧) أنظر ر. د. رالستون، سيصدر قريبًا.

الميكانيكية أو الكهربائية». وكان موظفو الحكومة والمبشرون البيض يشجعون هذا النوع من التدريب لأسباب مختلفة: فموظفو الحكومة كانوا يشجعونه لأنهم يعتقدون أن التنمية التجارية والصناعية للإقليم الذي يديرونه ستفيد منه، بينما كان المبشرون يشجعونه لاعتقادهم أن أسلوب بوكر ت. واشنغتون في «التعليم العملي» يبني شخصية الأفراد ويساعد من ثم على النهوض بالمستوى الأخلاقي العام لحياة الأفارقة.

وقد أسهم العنصر الأفرو – أمريكي في خبرة الافريقيين الذين درسوا في الولايات المتحدة إسهامًا أضفى طابعًا مميزًا على تلك الخبرات، وهو أمر يتضح من المثالين التاليين. فالقسيس جون دوبي، الذي أصبح بعد ذلك أول رئيس عام للمؤتمر الوطني الافريقي (١٩١٢ – ١٩١٧) والذي كان يُشار إليه أحيانًا باسم «بوكر ت. واشنغتون جنوب افريقيا»، أكّد صراحة في حديث له في نيويورك سيتي ما لنموذج «توسكيجي» الذي استحدثه بوكر ت. واشنغتون من قيمة بالنسبة له. والواقع أن دوبي أنشأ «توسكيجي محلية» في بلاد الزولو، لتدريب عقول شباب الزولو وأيديهم وقلوبهم على طريقة واشنغتون. وكانت العقبات التي تعوق جهود دوبي ضخمة عسيرة، من بينها مشكلات تتعلق بجمع المال اللازم، بسبب شكوك سلطات جنوب افريقيا في «المؤثرات المقلقة» النابعة من الأنشطة «الأثيوبية» التي كان يقوم بها الأساقفة تيرنر ودواني وكوبين.

وبعد إقامته التي امتدت تسع سنوات في الولايات المتحدة، لم يعد أزيكيوي في عام ١٩٣٤ إلى وطنه نيجيريا، بل عاد إلى ساحل الذهب حيث استقر مؤقتًا بعد أن رفضت طلباته للحصول على وظيفة في نيجيريا (كمدرس في كلية الملك «كينغز كوليدج» في لاغوس) وفي السلك الدبلوماسي الليبيري، فقد رفض الرئيس الليبيري باركلي طلب أزيكيوي شافعًا رفضه بتعليق صارم مؤداه أن أزيكيوي ليس ليبيريا ومن ثم فان معلوماته عن الجمهورية أقل كثيرًا مما يكفي للنهوض بواجبات الوظيفة التي يطلبها. غير أن أزيكيوي بحماسه المعهود شرع على الفور في جعل نفسه خبيرًا في شؤون ليبيريا إلى الدرجة التي أثارت حسد الأمريكيين – الليبيريين أنفسهم. وبحلول نهاية عام ١٩٣١، كانت درايته بالموضوع قد بلغت الدرجة التي جعلته يقرأ بحثًا عن ليبيريا على المؤتمر السنوي لرابطة دراسة الحياة الزنجية والتاريخ الزنجي. وقد دافع في هذا البحث عن ليبيريا وأدان ناقديها الغربيين. وقد نشر، في سنة ١٩٣٤، مؤلفه بعنوان «ليبيريا والسياسة العالمية».

حركة الجامعة الافريقية، الجوانب السياسية والثقافية

إلى جانب هذه التغيرات التعليمية، كانت هناك سلسلة أو مجموعة من المنظات والمؤتمرات المتصلة بحركة الجامعة الافريقية، وعدد من الأنشطة التجارية والأدبية أو الثقافية التي وطدت الصلة بين الأفارقة وبين الأمريكيين السود وساعدت على التأثير في الأحداث في افريقيا خلال فترة الاستعمار. وقد سيطرت جهود أربعة أشخاص على تطور الاتجاه الرسمي المنظم للجامعة الافريقية خلال تلك الفترة. وكان أول هؤلاء الأربعة هو بوكر ت. واشنغتون، مؤسس ومدير معهد توسكيجي الذي غدا النموذج التربوي والتعليمي لكثير من مجتمعات افريقيا والكاريبي. وكان الثاني هو الدكتور و. أ. ب. ديبوا، محرر صحيفة «الأزمة (كرايزيس)» و«أبو» حركة مؤتمر كل افريقيا أو مؤتمر الجامعة الافريقية، الذي جعل افريقيا موضوع نشاط تكميلي للرابطة الوطنية للنهوض بالملونين. والثالث هو ماركوس غارفي، الذي لم يقتصر على استخدام الرابطة التي أنشأها لخلق حركة هجرة فحسب، وانما أيضًا لتعزيز التضامن التنظيمي أو السياسي بين

جميع الشعوب الافريقية الأصل. أما الرابع فهو إيمي سيزير (بالتعاون مع سود آخرين من الكاريبي ، مثل ليون داما من كايين ، والدكتور جان برايس – مارس من هاييتي ، والشاعر – السياسي السنغالي ليوبولد سنغور) الذي دعا إلى صورة أخرى من صور الوعي الجماعي للسود في كل افريقيا أسماها «الزنوجة» ، ونشر هذه الدعوة بصورة رئيسية في العالم الأسود الناطق بالفرنسية.

ومع أن جهود واشنغتون ومعهد توسكيجي في مجال الاهتمام باتجاه الجامعة الافريقية والعمل في سبيلها كان لها أبعد الأثر في افريقيا وفي الطلبة الأفارقة المسجلين في المعهد والمتطلعين إلى الالتحاق به ، فان هذه الجوانب من نشاط واشنغتون ليست معروفة جيدًا بدرجة كافية. غير أن الأفارقة والأمريكيين المتخرجين من معهد توسكيجي حملوا شهرته وموارده إلى افريقيا ، كما حملها في كثير من الأحيان زواره العديدون ومكاتبو واشنغتون من الأفارقة الذين لم يدرسوا في المعهد. ومن خلال المؤتمرات الدولية العديدة والزيارات والبعثات التقنية الكثيرة ، انتهى الأمر بأن تأثر الكثيرون من الأفارقة «بروح توسكيجي» أو استمدوا العون من توسكيجي وغيره من موارد أمريكا السوداء.

وعندما انعقد «المؤتمر الدولي بشأن الزنوج» الذي انعقد في ظل اتجاه الجامعة الافريقية في توسكيجي في ربيع عام ١٩١٢ ، ألقى واشنغتون كلمة حددت الروح الأساسية للمؤتمر ، أكّد فيها على موضوع تبادل التقنيات والموارد بين السود في افريقيا وفي أمريكا ، حيث قال «إن الهدف من عقد هذا المؤتمر في توسكيجي هو إتاحة الفرصة لدراسة الأساليب المتبعة لمعاونة الزنوج في الولايات المتحدة ، بغية تقرير مدى إمكان تطبيق أساليب توسكيجي وهامبتون على الظروف السائدة... في افريقيا»[٤٨]. وكان من بين الذين حضروا مؤتمر ١٩١٢ مندوبون من ساحل الذهب (ج. أ. كيسلي هيفورد ، مؤلف كتاب «أثيوبيا الطليقة» الذي صدر في العام السابق وأحدث أثرًا كبيرًا ، وممثل عن جمعية حماية حقوق السكان الأصليين) ، ومن افريقيا الشرقية البريطانية ، وليبيريا (ف. أ. ت. جونسون) ، ونيجيريا ، ورواندا ، وافريقيا الشرقية البرتغالية (موزمبيق الآن) ، وجنوب افريقيا (القسيس إشعيا سيشوبا من الكنيسة الأثيوبية في كوينزتاون).

ومع أن مؤتمر ١٩١٢ قد أثار اهتمام الافريقيين بتوسكيجي إلى أبعد حد ، فان عودة الافريقيين الذين كانوا قد درسوا في المعهد إلى بلادهم وأخبار مشروعات توسكيجي السابقة كانت قد أثارت اهتمامًا كبيرًا من قبل. وعلى سبيل المثال ، كانت بعثة من توسكيجي قد وفدت إلى توغولاند (توغو الآن) في ١٩٠١ بدعوة من الحكومة الألمانية للمستعمرة ، وكان هدف البعثة هو تحسين الأساليب الافريقية في زراعة القطن. وأدى نجاح هذه البعثة إلى مزيد من الدعوات لإيفاد بعثات إلى تنجانيقا (تانزانيا الآن) ، وزنجبار ، والسودان ، وإلى دعوة واشنغتون لإقامة معهد مناظر في جنوب افريقيا.

وكان من بين أنشطة توسكيجي / واشنغتون المرتبطة بما تقدم في ظل حركة الجامعة الافريقية ، اجتماعات «رابطة الأعمال الزنجية» في ١٩٠٨ ، حيث أعرب واشنغتون عن تقديره لأهمية اتجاه الجامعة الافريقية في أنشطة التبادل بين الافريقيين والأفرو – أمريكيين. ولدى تقديمه خمسة مبعوثين ليبيريين كانوا يسعون للحصول على عون مالي أمريكي ، أكّد واشنغتون «أنهم هنا في الولايات المتحدة في زيارة رسمية ، ليس بصفتهم مجرد مبعوثين من بلادهم ، وإنما بصفتهم ممثلين للجنس الزنجي بأكمله...»[٤٩]. ورغم أن الأمر لم يسفر إلّا عن القليل من المبادلات التجارية الحقيقية بين الأفارقة والأفرو – أمريكيين ،

(٤٨) الطالب التوسكيجي (*The Tuskegee Student*) ، ١٩١٢.

(٤٩) *Liberian Bulletin* ، ١٩٠٨ ، ص ٦٤ و ٦٥.

فان «شركة الاتحاد الافريقي» (وهي خط ملاحي أنشأه عام ١٩١٣ إيميت سكوت، أحد مساعدي واشنغتون) استهدفت تعزيز التجارة في المنتجات الافريقية في السوق العالمية. ومن الواضح أن فكرة إيجاد خط ملاحي إلى افريقيا كانت ذات أهمية خاصة في اجتذاب غارفي إلى صف واشنغتون.

وأسفر اجتماع الأفارقة والأمريكيين السود في توسكيجي – وكذلك المبادرات الأخرى للمعهد – عن نشر «روح توسكيجي» على نطاق واسع وبسرعة بالغة. ومن أبسط الأمثلة على ذلك ما أنجزه في نيجيريا أحد خريجي «مدرسة فيلبس هول لدراسة الكتاب المقدس» التابعة للمعهد. فقد قال في خطاب وجهه إلى هيئة التدريس: «لقد عرضت على قومي خطة إنشاء مدرسة على غرار معهد توسكيجي فوافقوا على ذلك بسرور، وقدم أحدهم أرضًا تقرب مساحتها من ٥٠ فدانًا ومبلغ ألف دولار للبدء في ذلك حالاً... وقد شرعت في بناء منزلين أو ثلاثة، حيث أبدأ بعد ذلك على الفور في التبشير بروح توسكيجي»(٥٠).

أما جون دوبي ود. د. ت. جابافو فهما اثنان من قائمة طويلة من مشاهير الافريقيين الذين مروا بالخبرات المشتركة التي وفرها معهد توسكيجي. وخلال السنوات التي قضاها دوبي في الولايات المتحدة طالبًا في أوبرلين وفي نيويورك، اتصل بأخصائي التربية والتعليم في أتلانتا جون هوب وبيوكر ت. واشنغتون في توسكيجي. وقد عاد دوبي إلى جنوب افريقيا في ١٨٩٩ وأنشأ معهد أولانجي، الذي نظمه صراحة على نسق معهد توسكيجي. أما جابافو، الذي كان يدرس آنئذٍ في جامعة لندن، فقد قضى ستة أسابيع في توسكيجي عام ١٩١٣، أنفقها في دراسة التقنيات الزراعية، وذلك في طريقه لزيارة مؤسسات السود الأخرى في جنوب الولايات المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت تنظم في توسكيجي سلسلة من احتفالات التخرج السنوية التي تسمى «الخطابيات الافريقية»، وذلك استجابة لما يطرأ من احتياجات افريقية خاصة، مثل جمع الأموال لدعم كنيسة تابعة لتوسكيجي في ليبيريا. وكانت الاحتفالات تشتمل عادة على خطب وأغانٍ من طلبة المعهد الأفارقة والأفرو – أمريكيين. وفي احتفالات عام ١٩١٦ تراوحت الموضوعات التي تناولتها الخطب من «تنمية صناعة الكاكاو في ساحل الذهب» و«إمكانيات تنمية الزراعة في جنوب افريقيا» التي تحدث عنها أ. ب. كسوما(٥١) إلى موضوع «الدين والحياة الاجتماعية في مدغشقر».

ويلاحظ أن اتجاه الجامعة الافريقية كحركة سياسية منظمة أصبح يمثل رابطة هامة بين أفارقة المستعمرات وبين الأمريكيين السود. وفي عام ١٩٠٠ قام هنري سيلفستر ويليامز، وهو محام من ترينيداد، قام في لندن بتنظيم أول مؤتمر في سلسلة من مؤتمرات الجامعة الافريقية، حضره مندوبون من الولايات المتحدة والكاريبي وأمريكا الجنوبية وافريقيا. يُضاف إلى ذلك أن ويليامز – الذي سجل «محاميًا أمام المحكمة العليا في مستعمرة رأس الرجاء الصالح» لممارسة القانون في جنوب افريقيا منذ عام ١٩٠٣/١٩٠٤ – اشترك في العديد من أنشطة الاحتجاج السياسية الافريقية. ومن المعروف عن ويليامز أنه اشترك أيضًا في احتفالات العيد الماسي لاستقلال ليبيريا، وذلك عندما استجاب لطلب الرئيس الليبيري باركلي وتبنى قضية الهجرة من العالم الجديد إلى ليبيريا في عام ١٩٠٧.

بيد أنه لا مراء في أن مؤتمرات الجامعة الافريقية الثلاثة التي أعقبت مؤتمر ويليامز والتي دعا إلى عقدها و. أ. ب. ديبوا في عواصم أوروبية مختلفة (باريس في ١٩١٩، ولندن وبروكسل وباريس في ١٩٢١، ولندن ولشبونة في ١٩٢٣). هي التي سيطرت على حركة الجامعة الافريقية المنظمة، كما أن

---

(٥٠) *Southern Letter*، ١٩١٧.

(٥١) يقوم المؤلف حاليًا بإعداد سيرة لـ: أ. ب. كسوما.

ديبوا نفسه قد سيطر بدوره على هذه المؤتمرات الثلاثة التالية. وقد دعا إلى عقد المؤتمر الأول في باريس عام ١٩١٩ أثناء وجوده في فرنسا لتغطية أخبار مؤتمر الصلح في باريس لصحيفة «الأزمة (كرايزيس)»، وجمع المعلومات من أجل ما اعتزم كتابته من «تاريخ الزنوج الأمريكيين في الحرب العظمى»، وبذل المساعي من أجل الاعتراف بالحقوق السياسية «للأجناس الأدكن لونًا التي تعيش داخل الولايات المتحدة وفي سائر أنحاء العالم»(٥٢). وقد كان من بين القرارات التي اعتمدت في مؤتمر باريس عام ١٩١٩ قرار يدعو إلى حصول الافريقيين على حق تقرير المصير.

وفي مؤتمر الجامعة الافريقية الثاني الذي عُقد عام ١٩٢١ حضر ديبوا في صحبة وولتر وايت، والفنان الأفرو – أمريكي هنري أو. تانر، وجيسي ر. فوسيت كاتب الافتتاحيات الأسود لصحيفة «الأزمة» وأخصب روائيي «نهضة هارلم»، ومغني الكونسير الأفرو – أمريكي رولاند هايز، وبليز دياني من السنغال. أما مؤتمر ١٩٢٣ فقد اجتذب مشاركين من أمريكا والكاريبي وافريقيا وحضره، إلى جانب ديبوا، ريفورد لوغان وأسقف الكنيسة الميثودية الأسقفية الميثودية الافريقية فرنون من الولايات المتحدة، والزعيم أموواه الثالث من ساحل الذهب، وكامبا سيمانغو من افريقيا الشرقية البرتغالية، وساعد هؤلاء جميعًا على صياغة عدد من القرارات الموضوعية، بالإضافة إلى نداء عام من أجل «تنمية افريقيا لمنفعة الافريقيين»(٥٣). ودعا المؤتمر أيضًا إلى تمثيله في لجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم، وإلى إنشاء «معهد لدراسة مشكلة الزنوج»، وإلى إعادة حقوق السود أو النهوض بها في جميع أنحاء العالم الأسود، وتحرير الحبشة وهاييتي وليبيريا من «قبضة الاحتكار الاقتصادي والربا على أيدي سادة المال في العالم»(٥٤). وقد حمل ديبوا بنفسه هذه القرارات إلى جنيف لإبلاغها إلى عصبة الأمم.

ولعلّ القرار الذي أعرب عن القلق على ليبيريا هو الذي جعل الرئيس الأمريكي كوليدج يطلب من ديبوا أن يمثل الولايات المتحدة في حفل تنصيب الرئيس الليبيري في عام ١٩٢٣. ومن المحتمل أن ديبوا، أثناء وجوده في ليبيريا في أول زيارة يقوم بها لافريقيا، قد تحدث ضد نموذج غارفي المتعلق بالاتجاه إلى الهجرة في إطار حركة الجامعة الافريقية، لأن الليبيريين رفضوا خطط رابطة غارفي في هذا الصدد بعد ذلك بوقت قصير.

بيد أن غارفي، على الرغم مما كان يوجه له ولرابطته من نقد طائفي، لم يلبث أن غدا محورًا لقدر كبير من الاهتمام بالجامعة الافريقية في الولايات المتحدة والكاريبي وغرب افريقيا وشرقها ووسطها، والأهم من ذلك كله، في جنوب افريقيا بين ١٩١٦ وأواسط الثلاثينات من القرن العشرين. والواقع أنه في نهاية الحرب العالمية الأولى كانت صحيفة غارفي المكافحة «عالم الزنوج» – التي كان يرأس تحريرها الصحفي الكاريبي هيوبرت هاريسون الذي يعيش في نيويورك – كانت تلقى استجابة كبيرة من جماهير السود في نيويورك وفي جميع أنحاء أمريكا الشمالية وفي افريقيا. وكان النداء الذي يوجهه غارفي إلى الجميع هو: نظموا أنفسكم، واشتروا من السود، وأيدوا خط ملاحة النجم الأسود (الذي كان يمكنه حمل المهاجرين السود إلى افريقيا والعودة من القارة حاملاً المواد الخام)، وساعدوا على طرد البيض من افريقيا. لقد أكّد: «إننا أحفاد شعب طال عناؤه، شعب عقد العزم على ألاّ يعاني بعد الآن... ونحن لا نطمع فيما يملكه الآخرون، رغم أن الآخرين قد سعوا دائمًا إلى حرماننا مما نملكه... إن للأجناس

(٥٢) الأزمة (*The Crisis*)، ١٩٢١، ١١٩ و١٢٠.
(٥٣) الأزمة (*The Crisis*)، ١٩٢٤، ص ١٢٠.
(٥٤) المرجع السابق، ص ١٢١.

الأخرى أوطانًا خاصة بها، وقد آن الأوان لكي يطالب زنوج (العالم) الذين يبلغ عددهم ٤٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ بافريقيا وطنًا لهم»[(٥٥)].

وبينما كان ديبوا يمثل قوة أكبر في اتجاه الجامعة الافريقية بين المثقفين السود خارج افريقيا، وكان واشنغتون أكثر شهرة بين طبقات الحرفيين والريفيين، فان تأثير غارفي لم يكن يقل عن ذلك بين جماهير السود المغمورين من جميع الطبقات داخل افريقيا وخارجها على السواء. وقد تلقى غارفي جانبًا كبيرًا من الإلهام في اتجاهه نحو الجامعة الافريقية من المفكر المصري دوز محمد علي الذي التقى به في لندن عام ١٩١٢، ومن قراءته – في لندن أيضًا – لسيرة واشنغتون الذاتية المعنونة «النهوض من الرق».

وكانت «رابطة النهوض بالزنوج» التي أنشأها غارفي قد نظمت في البداية حول فكرة إقامة مدرسة في جامايكا على نسق معهد توسكيجي، ثم أصبحت تمثل الرابطة التنظيمية بين أعداد كبيرة من الأفارقة والأمريكيين السود خارج افريقيا، وتمكنت – من خلال صحيفة «عالم الزنوج» – من تحقيق تأثير يعتد به في صالح اتجاه الجامعة الافريقية داخل افريقيا. وقد عقدت ثماني مؤتمرات للرابطة بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٨، وتولى غارفي بنفسه أمر المؤتمرات الخمسة الأولى التي عُقدت في مدينة نيويورك في شهر أغسطس/آب من كل عام، من ١٩٢٠ حتى ١٩٢٤. وعقب إبعاد غارفي من الولايات المتحدة، عقد المؤتمران التاليان في جامايكا في عامي ١٩٢٩ و١٩٣٤، ثم عُقد المؤتمر الثامن والأخير في كندا في عام ١٩٣٨.

ومنذ المؤتمر الأول، دعا غارفي إلى إنشاء مدارس خاصة توفر التعليم التقني للسود في افريقيا والأمريكتين، وإلى تنمية «الفرص الاقتصادية في الزراعة والصناعة والتجارة» بغية النهوض بالتجارة بين السود، وإلى إنشاء خط ملاحي باسم «النجم الأسود» لتسهيل تلك التجارة، وإلى إنشاء صحيفة يومية «في عدد من المدن الكبرى في العالم كي تكسب المشاعر في صف الجنس الزنجي بأكمله»، وخاصة في لندن وباريس وبرلين وكيبتاون ونيويورك وواشنطن العاصمة وساحل الذهب والكاريبي. وكان غارفي يرى أن تنفيذ هذا البرنامج يمكن أن يؤدي إلى توحيد «كل جماعة من الجنس الزنجي في كل أنحاء العالم بحيث يصبح الجنس كله كيانًا واحدًا منظمًا»[(٥٦)]. وقد شعر معاصرو غارفي بأن الرسالة التي كان يحملها «كان صداها يتردد داخل افريقيا» وبأنه «قد أصبح شخصية عالمية من منطلق مستقره الاستراتيجي المتواضع في هارلم»[(٥٧)].

وفي عام ١٩١٧، عمد ج. أ. كيسلي هيفورد – وهو مثقف من ساحل الذهب – إلى استخدام الحافز العام المستمد من «الغارفية» لتأسيس «المؤتمر الوطني لافريقيا الغربية البريطانية»، الذي عقدت دورته الافتتاحية في مدينة أكرا في شهر مارس/آذار ١٩٢٠. ويتذكر جومو كينياتا في موضع آخر أنه في عام ١٩٢١ «كان الوطنيون الكينيون غير القادرين على القراءة يتجمعون حول قارئ منهم يطالع لهم صحيفة «عالم الزنوج»، وينصتون إلى المقال الواحد مرتين أو ثلاث مرات... ثم ... ينطلقون مسرعين في مختلف الاتجاهات مخترقين الغابات كي يعيدوا تلاوة نص المقال بحرص وعناية ... على أسماع الافريقيين الظامئين إلى فكرة أو مبدأ ينهض بهم من وهدة الإحساس بالهوان الذي تعيش افريقيا فيه»[(٥٨)]. وكان

(٥٥) اقتبسه أ. د. كرونون، ١٩٦٢، ص ٦٥.
(٥٦) أ. سي. هيل وم. كيلسون (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ٢٤١.
(٥٧) ج. هـ. كلارك، ١٩٦٤، ص ١٥.
(٥٨) سي. ل. ر. جيمس، ١٩٦٣، ص ٣٩٦.

غارفي نفسه يكتب افتتاحيات ومقالات طويلة لصحيفة «عالم الزنوج» ، التي كان عدد قرائها أكبر كثيرًا من رقم توزيعها الفعلي الذي ناهز ٢٠٠٠٠٠ نسخة.

وفي نياسالاند ، لقي إنشاء فروع لرابطة غارفي للنهوض بالزنوج مقاومة من السلطات الاستعمارية ومن الزعماء الافريقيين على السواء ، مثل كليمنتس كادالي ، مؤسس نقابة عمال الصناعة والتجارة[٥٩] . ورغم المعارضة الظاهرة من جانب كادالي الاشتراكي لفكرة «افريقيا للافريقيين» التي نادت بها رابطة النهوض بالزنوج ، فمن المرجح أن غارفي كان يتصل اتصالاً مباشرًا بالطلبة الافريقيين – بمن فيهم النياسالانديين – الذين كانوا يدرسون آنئذ في الولايات المتحدة. وترتب على ذلك أن قامت وزارة المستعمرات البريطانية باستقصاءات مكثفة للتحري عن أنشطة الطلبة النياسالانديين ، مثل أنشطة الدكتور د. س. ماليكيبو أثناء دراسته للطب في العشرينات في كلية طب ميهاري الخاصة بالسود. وبالإضافة إلى ذلك ، فقد حرم ماليكيبو في البداية – لدى عودته إلى افريقيا – من دخول نياسالاند ، فذهب إلى ليبيريا حيث أقام زمنًا. وفي العشرينات ، كان الخوف من عودة ظهور شبح جون تشيليمبوي الثوري من الأسباب التي دفعت السلطات الاستعمارية البريطانية إلى رفض الموافقة على «جولة في نياسالاند ومناطق أخرى من شرق افريقيا يقوم بها غارفي وبعض معاونيه». ونظرًا لاحتمال انتشار تأثير غارفي عن طريق وسائل أخرى غير رسمية ، مثل عودة العمال المهاجرين من جنوب افريقيا[٦٠] وصحيفته الشهيرة ، فقد انتهت تلك السلطات بحلول عام ١٩٢٢ إلى منع دخول صحيفة «عالم الزنوج». ومن المحتمل أن تكون السلطات قد وجدت في الصحيفة نوعًا خاصًا من الاستفزاز بسبب بعض المقالات التي وردت فيها ، مثل المقالة التي تشير إلى كاموزو باندا – الحديث التخرج من جامعة شيكاغو – بوصفه «الوريث الظاهر لزعامة ٢٥٠٠٠ من الأهالي الافريقيين في نياسالاند»[٦١] .

وقد أوضحت أرملة غارفي – إيمي جاك غارفي – كيف كان تأثير غارفي ينتقل فعلاً بوسائل غامضة ، فقالت : «لقد انتقل تأثيره من أجزاء أخرى في افريقيا (إلى جانب ليبيريا) إلى بحارة وطلبة تشبعوا بأفكاره في انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة ، وراحوا لدى عودتهم إلى أوطانهم يعملون سرًا وبهدوء على نشر التبشير بالوحدة والحرية ، وقد أصبح بعضهم زعماء ، وتمكن آخرون من خلال التعليم والإيمان الملهم من إيجاد أتباع مخلصين»[٦٢] . وبدا تأثير غارفي واضحًا في مجال مدارس الإرساليات التي درس فيها أزيكيوي ، وقال كوامي نكروما فيما بعد إن كتاب غارفي «فلسفة وآراء» (١٩٢٣) كان أعظم تأثيرًا عليه من أية كتابات أخرى أثناء دراسته في الولايات المتحدة.

وبينما كان غارفي وديبوا يحرّكان عالم السود سياسيًا أثناء العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين ، كان هناك ازدهار ثقافي افريقي الاتجاه يمارس تأثيرًا عريضًا. ذلك أن إعادة الاعتراف بالثقافة السوداء وتوكيدها قد ضرب جذوره في أوروبا والكاريبي وغرب افريقيا ، وقاد هذا الاتجاه بصفة خاصة الافريقيون الناطقون بالفرنسية وطلبة الكاريبي الذين كانوا يدرسون في باريس والذين اجتذبتهم حركة مؤتمر الجامعة الافريقية وبرامج رابطة غارفي والحماس العام الذي أثارته «نهضة هارلم».

وخلاصة القول أن التفاعل بين سود الكاريبي الناطقين بالفرنسية (مثل إيمي سيزير من المارتينيك ،

---

(٥٩) س. و. جونز ، في : ر. إي. روتبيرغ وع. أ. مزروعي (مشرف على التحرير). ١٩٧٠.

(٦٠) بشأن المراجع عن فروع رابطة غارفي في جنوب افريقيا أنظر «عالم الزنوج» (*The Negro World*) ، ١٩٢٧.

(٦١) «عالم الزنوج» ، (*The Negro World*) ، ١٩٣٢ ، ص ٨.

(٦٢) أ. ج. غارفي ، ١٩٦٣ ، ص ٢٥٨.

الذي نشر عام ١٩٣٨ قصيدته الشهيرة المعنونة «كراسة عودة إلى الوطن الأم») وبين مثقفي غرب افريقيا (مثل الشاعر السياسي السنغالي ليوبولد سنغور)، هذا التفاعل انتهى إلى صياغة حركة «الزنوجة»، القائمة على الإيمان بتراث ثقافي مشترك بين جميع الأفارقة والأقوام المنحدرين من افريقيا. وقد استند كتاب حركة «الزنوجة» إلى ذلك في محاولته إعادة الربط بين المناطق المتباعدة لعالم السود.

وكان مفهوم «الزنوجة» متأثرًا إلى أبعد حد بخبرة السود عبر البحار، وبكتابات «نهضة هارلم» وعنفوانها الفكري. وكانت حركة «النهضة» بدورها تستمد وقودها من التوحد الثقافي المتزايد مع افريقيا. وفي قصيدة كونتي كالن المعنونة «التراث» نجده يتساءل تساؤلاً شعريًا بقوله «ما الذي تعنيه افريقيا بالنسبة لي؟»، في حين يذكر لانغستون هيوز في قصيدته «الزنجي يتحدث عن الأنهار» كيف أنه بنى كوخه بالقرب من نهر الكونغو فهدهده النهر حتى نام[٦٣]. وقد كان تأثير هذين الشاعرين على سنغور وعلى كتاب «الزنوجة» كبيرًا.

غير أن جامايكيًا آخر - هو كلود ماكي - هو الذي قيض لشعره أن يساعد على توحيد الجانبين الثقافي والسياسي في حركة الجامعة الافريقية، وذلك عندما أصر من خلال شعره على أن السود ينبغي أن يعترفوا بمعاناتهم المشتركة ويحتجوا عليها ويؤكّدوا تمسكهم بكرامتهم. ومن أبرز النماذج في هذا الصدد قصيدة لماكي تتسم بالتحدي، استخدمها بعد ذلك ونستون تشرشل - دون أن ينسبها لصاحبها - أثناء معركة بريطانيا في الحرب العالمية الثانية، والقصيدة بعنوان «إذا كان لا بدّ أن نموت». وكان ماكي - مثله مثل غارفي وآلاف آخرين من الطلبة الأفارقة - قد بدأ إقامته في الولايات المتحدة بسبب اهتمامه بمعهد توسكيجي، ولكنه لم يلبث أن غادره وانضم إلى ملايين السود الذين وفدوا على نيويورك في العقد الثالث من القرن العشرين.

وكان تفاعل أفارقة المناطق المستعمرة مع الأمريكيين السود يجد تعبيرًا له من وقت لآخر في صور رمزية تظهر في الأدب والفكر الشعبيين. وكانت بعض المجتمعات الافريقية تركز - من وقت لآخر - أحلامها بحلول عهد الخلاص من السيطرة الاستعمارية على الشعوب السوداء في أمريكا. ومن أمثلة ذلك أنه عندما حدثت كارثة تضحيات الماشية في الخوسا في منتصف القرن التاسع عشر، فإن الإشاعات المبشرة بعهد الخلاص التي ثارت عندئذ أثارت اعتقادًا واسع النطاق بين الافريقيين بأن تدخل السود من وراء البحار سيكفل عودة الأقارب وإرجاع الأراضي والممتلكات التقليدية. وفي عام ١٩١٠، خلال فترة تكوين اتحاد جنوب افريقيا، تحدثت التقارير الصحفية عن أسقف افريقي اسمه «مسيقبنيا» زعم أنه مسيح من أمريكا السوداء. وتكرر الأمر في عام ١٩٢١ عندما قام إينوك مجيجما - وهو أحد أتباع غارفي وزعيم مجموعة أطلقت على نفسها اسم «بني اسرائيل السود» - قام بإجراء اتصالات مع «كنيسة الرب وقديسي المسيح» الأفرو - أمريكية أثناء تمرد بولهوبك وخلال نبوءة ولنغتون (أنظر الفصل السابع والعشرين). وكان مجيجما في ذلك الحين قد تراسل مع غارفي معربًا عن رغبته في إنشاء فرع لرابطة غارفي في جنوب افريقيا.

وكان من الصيغ الخيالية الجذابة لفكرة عهد الخلاص الأفرو - أمريكية في أوائل القرن العشرين صيغتان محفوفتان بالغموض، إحداهما رواية بعنوان «الملك القسيس يوحنا Prester John» (١٩١٠)، كتبها مؤلف أبيض يصور فيها قسيسًا افريقيًا تعلّم وراء البحار وعاد ليقود ثورة كبرى ضد البيض. وقد أثارت هذه الرواية اهتمامًا وحماسًا فوريين في جنوب افريقيا، ورأى البعض أنها النموذج الذي

---

(٦٣) اقتبسه سي. هـ. رولان، ١٩٧٠، ص ١٩.

استلهمه تشيليمبوي في التمرد الذي تزعمه في نياسالاند بعد ذلك بخمس سنوات . أما الصيغة الثانية فهي رواية بعنوان «بابيتي» ظهرت في عام ١٩٢٣ لتعرض في صورة درامية ما يحتمل أن يترتب على المؤثرات الأفرو – أمريكية في جنوب افريقيا ، مستغلة في ذلك ما كان يساور البيض في جنوب افريقيا من توجس إزاء تأثير الأفرو – أمريكيين في تلك البلاد .

وفي غمار المخاوف التي أثارتها حركتا النبوءة (مسيقينيا ومحيجما/ولنغتون) وروايتا التبشير بالخلاص (الملك القسيس يوحنا وبابيتي) التي سبق ذكرها ، حدث تعديلان ظاهران في فكرة الخلاص الأفرو – أمريكي نتجا عن ظهور حركة غارفي ، وعن زيارة جيمس أغري لجنوب افريقيا مع بعثة فيلبس – ستوكس . ومع أن أغري كان ينتمي إلى شعب الـ« فانتي» من ساحل الذهب ، إلاّ أنه اعتبر – على نطاق واسع – طليعة للغزو الأسود الذي كانت تؤكّد عليه بقوة روايات التراث الشفهي الشائعة بين الافريقيين وبين البيض والملونين في مستعمرة الكاب . ومما يؤيد هذه المعتقدات الشعبية تقرير معاصر لتلك الزيارة يقول : «لكي نفهم الاستقبال الحماسي الذي لقيه أغري في الترانسكاي وفعالية تأثير خطبه في كثير من العقول ، يجب أن نتذكر أن هناك ، في أماكن أخرى عديدة من القارة الافريقية ، عدد من السكان يتطلعون إلى امريكا من أجل الخلاص من متاعبهم... وقد افترض البعض أن أغري هو البشير بقدوم عصبة غازية من الزنوج... معتقدين أن جميع الأمريكيين زنوج... سيطردون بيض جنوب افريقيا ويلقون بهم إلى البحر»[٦٤] . وخلاصة القول أن ظهور أغري كان مقترنًا فيما يبدو بما أذاعه غارفي عن إعادة توطين الملايين من الأمريكيين السود في افريقيا ودحر الاستعمار فيها ، ولذا فقد أيقظ هذا الحدث آمالاً ومخاوف كامنة في النفوس منذ عهد طويل .

وخلال الفترة موضوع البحث ، كان عدد قليل من البرازيليين السود في البرازيل منخرطين بنشاط في الكفاح من أجل تحرير الرقيق (١٨٨٨)[٦٥] . وكان من بين هؤلاء لويس داغاما (١٨٣٠ – ١٨٨٥) وأندريه ريبوكاس (١٨٣٨ – ١٨٩٨) وجوزيه دي باتروسينيو (١٨٥٣ – ١٩٠٥) . ومن بين الدراسات التي تتناول الإسهام الافريقي في البرازيل ، يجدر أن نذكر جهود مانويل رايموندو كيرينو (١٨٥١ – ١٩٢٣) الذي عاش في ساو سالفادور دا باهيا ونشر أعمالاً كثيرة ، منها «الافريقيون كمستعمرين والعادات الافريقية في البرازيل O Africano como colonizador e costumes africanos no Brasil . أما سولانو ترينيدادي (١٩٠٨ – ١٩٧٣)[٦٦] فقد أدخل مفهوم الجامعة الافريقية وفكرة «الزنوجية» في ميدان الشعر البرازيلي . ويجدر أن نذكر أيضًا دور الصحافة الأفرو – برازيلية في هذا الصدد ، حيث صدرت عدة صحف ، منها صحيفة «O Menelick» عام ١٩١٥ في ساوباولو ، فضلاً عن كثير غيرها ، مثل «Getulino» (١٩٢٣–١٩٢٦) في كامبيناس ، و «O Clarim da Alvorada» (١٩٢٤ – ١٩٣٢) في ساو باولو ، التي أنشأها جوزيه كوريا ليتي وجايمي دي أغويار ، ثم – في تاريخ لاحق – صحيفة «A Voz da Raça» (١٩٣٣ – ١٩٣٧) الناطقة بلسان حركة سياسية عُرفت باسم «الجبهة الزنجية البرازيلية» .

(٦٤) أ. سميث ، ١٩٢٩ ، ص ١٨١ .

(٦٥) د. ب. بورتر ، ١٩٧٨ ؛ س. م. كوسيرو ، ١٩٧٤ ؛ هـ. ل. آلفز ، ١٩٧٦ .

(٦٦) م. أندراد، ١٩٥٩ ، ص ٩٧ إلى ٩٩ .

بقاء القيم الثقافية الافريقية وتغيرها في أمريكا اللاتينية والكاريبي

يوجّه عديد من المؤلّفين[٦٧] الانتباه إلى الوجود الافريقي في بلدان أمريكا والكاريبي، ويعتمدون في تقييمهم لهذا الوجود على النسب المئوية للمنحدرين من أصول افريقية في التعداد الكلي لسكان كل بلد. وعلى أساس هذا المعيار، يمكن تمييز ثلاث مجموعات رئيسية.

وتتألف المجموعة الأولى من البلاد التي فيها غالبية السكان من السود، حيث ينطبق هذا مثلاً على هاييتي وجامايكا وترينيداد وتوباغو وباربادوس، وتضم المجموعة الثانية البلاد التي لا يمثل فيها السكان الافريقيو الأصل سوى نسبة صغيرة ضئيلة الأثر من الناحية الديموغرافية، كما هي الحال في الأرجنتين وشيلي وأوروغواي وباراغواي وبوليفيا وغيرها. أما المجموعة الثالثة فتشمل البرازيل وكوبا، حيث قام السود بدور حاسم في الاقتصاد[٦٨] ومارسوا تأثيرًا ثقافيًا كبيرًا، وحيث أصبح التشكيل الإثني في جانبه الأكبر نتيجة للتهجين.

وهناك أخيرًا مجموعتان أخريان من البلاد يجدر ذكرهما، الأولى منهما تتألف من عدد من البلاد - مثل كولومبيا وبنما ونيكاراغوا وغيرها - التي تضم مجموعات صغيرة ولكنها وثيقة التماسك من السكان ذوي الأصل الافريقي. أما المجموعة الثانية فتتألف من البلدان التي تضم مجموعات سكانية افريقية الأصل لم تتأثر بعمليات الاندماج الديموغرافي في العالم الجديد، مثل سورينام - حيث توجد مجموعات الـ«بوني» والـ«دجوكا» والـ«ساراماكا» والـ«أكوا» - وجامايكا، وسانتو دومينغو، بل وهاييتي وكوبا، موطن الـ«مارون». وفي سورينام وغيانا الفرنسية تعيش هذه المجموعات في الغابات محتفظة - بدرجات متفاوتة - بقيمها الثقافية وبتنظيمها الاجتماعي الخاص. ويتألف المارون من مجتمعات محلية من الرقيق الآبقين الذين لجأوا إلى الجبال في تلك البلاد، عازلين أنفسهم بذلك عن الاتصال بالمستعمرين. وقد نجحت نسبة كبيرة على الأقل من هذه المجتمعات المحلية في المحافظة على عزلتها عن المستعمرين السابقين، كما أنهم قد تمسكوا أيضًا - في سورينام وغيانا الفرنسية، وإلى حد ما في جامايكا - بالابتعاد عما يمكن أن يطلق عليه اسم «المجتمع الوطني أو القومي».

ومن وجهة النظر الديموغرافية، ينبغي دراسة التكوين السكاني لكل بلد دراسة دقيقة لتحديد ثلاث مجموعات رئيسية، وهي: السكان ذوو الأصل الافريقي، والسكان ذوو الأصل الأوروبي، وأخيرًا السكان المحليون، أو الهنود الأمريكيون. كما تنبغي أيضًا دراسة البقاء الديموغرافي لكل مجموعة في حد ذاتها، ودراسة نتيجة التزاوج بين الجماعات المختلفة، حسبما تكون عليه الحال.

وينبغي بعد ذلك دراسة توزيع كل مجموعة سكانية حسب الفئات الاجتماعية، بصرف النظر عن المؤشرات الأخرى، مثل التعليم المدرسي، لأن هذه الدراسة توفر أساسًا لتحليل التغيرات في أوضاع السكان ذوي الأصل الافريقي. وقد اتبع أوكتافيو ياني وفرناندو هنريكي كاردوسو[٦٩] هذا النهج لدراسة العملية التي دخل من خلالها الرقيق السابقون إلى سوق العمل الحرة، وانتهوا من ذلك إلى الاندماج في الاقتصاد الحضري.

ويتيح هذا النوع من التحليل تقييم المدى الذي بلغه السكان ذوو الأصل الافريقي في الاندماج في

---

(٦٧) على سبيل المثال، ل. ب. رو جونيور، ١٩٧٦.

(٦٨) ج. هـ. رودريغز، ١٩٦٤، الجزء الأول، ص ٥١.

(٦٩) أو. ياني، ١٩٦٢؛ ف. هـ. كاردوسو، ١٩٦٢.

النظم الاقتصادية لأمريكا الجنوبية وفي مجتمعاتها ، ولكنه لا يتعرض لموضوع التقدير والاحترام الذي تتمتع به القيم الثقافية الافريقية في العالم الجديد ، وإن كان من الممكن بطبيعة الحال القول بأن هذا الأمر يمكن قياسه باستخدام معيار عرقي ، أو بأنه لا يمثل متغيرًا له أهميته.

وهناك مدرستان فكريتان متعارضتان في هذا الصدد. فالموقف الذي يتخذه م. ج. هيرسكوفيتس[٧٠] بشأن «إعادة تفسير» الثقافة الافريقية كما تنعكس في العناصر الثقافية المستمرة ، هذا الموقف قد دفع السوسيولوجي الأسود (من أمريكا الشمالية) أ. فرانكلين فرازير[٧١] إلى توجيه الانتباه إلى المشكلة الرئيسية المتعلقة بالاندماج في المجتمع ككل. وطبقًا لرأي فرازير ، فان نظرية هيرسكوفيتس يمكن أن تقود إلى نتيجة مؤداها أن استمرار بقاء القيم الثقافية الافريقية قد يجوز اعتباره دليلاً يؤيّد الحجة العنصرية التي تزعم أن السود غير قابلين للاندماج في المجتمع ، على حين أنه في الولايات المتحدة نجد أن الرقيق السابقين قد فقدوا معظم قيمهم الثقافية الافريقية التقليدية وأصبحوا ينتمون إلى عالم ثقافة الأنجلو – سكسون نتيجة لعوامل مختلفة ، من بينها جهود الكنائس البروتستانتية.

ولا توجد نتيجة حاسمة يمكن الانتهاء إليها من المقارنة بين أمريكا الشمالية وبين أمريكا الجنوبية والكاريبي من حيث الوجود الافريقي ، وخاصة فيما يتعلّق بالقيم الثقافية الافريقية ، وذلك لأن الظروف كانت بالغة الاختلاف نتيجة لاختلاف الطرق التي أصبح الرقيق السابقون بواسطتها «مندمجين» في تلك المناطق ، حيث يبدو هذا الاختلاف واضحًا حتى من بلد إلى آخر.

فبينما نجد – من الناحية الثقافية – أن التحول إلى العقيدة البروتستانتية في الولايات المتحدة كان يؤدي إلى التخلي عن التقاليد الثقافية وإلى ظهور نظرة جديدة ، نلاحظ في أمريكا اللاتينية والكاريبي أن القيم الثقافية الافريقية قد واصلت بقاءها بدرجات مختلفة أو أنها قد مرت بعملية تحول أو تغيير.

وينبغي التمييز – من الناحية المنهجية – بين شكلين من أشكال الوجود ، هما الوجود الثقافي لافريقيا ، والوجود الزنجي بمعناه المادي. ويمكن العثور على الدلائل الخاصة بأي من نوعي الوجود هذين ، أو بهما معًا في الوقت نفسه، تبعًا للوضع السائد ولنوع العملية الاستعمارية المعنية.

وتظهر مشكلة التمييز بسبب اللون بطرق مختلفة. فطبقًا لما يذكره روجر باستيد: «سواء كان خط التمييز اللوني محددًا تحديدًا مؤسسيًا أو تنظيميًا – كما هي الحال في الولايات المتحدة – أم لا ، فان النتيجة واحدة. فالسود يعيشون أو يميلون إلى أن يعيشوا في عالم منفصل ، إذ هم يشعرون «باختلافهم» عن الآخرين ، ويضطرون – أو يفضلون (فالأسباب أقل أهمية لنا هنا من النتائج) – أن يبقوا معًا فيما بينهم»[٧٢].

ويتضح من التحليل التاريخي أن ما حدث على مدى السنين كان تحولاً ثقافيًا بدرجات متباينة تبعًا للأوضاع أكثر منه ازديادًا في حدة الانفصام بين «الثقافة الافريقية» و«ثقافة السود» نتيجة لسلسلة من التغيرات الاجتماعية. ففي هاييتي مثلاً ، حيث السكان السود هم الأغلبية ، نجد ديانة افريقية مميزة قد تأثرت بالواقع البنيوي للمجتمع الهاييتي وبدور المولدين ، فتعرضت لمجموعة من التغيرات التي أحدثتها «الآلهة» الجديدة التي كفلت الوفاء بمتطلبات الأوضاع الجديدة. وفي الجزر المجاورة ، أسفر نشاط الإرساليات البروتستانتية عن «ثقافة سود» اتخذت صورتها في حركات مختلفة ، مثل حركة «الراس

(٧٠) م. ج. هيرسكوفيتس ، ١٩٤١ و١٩٤٨ و١٩٦٦ (أ) و١٩٦٦ (ب) و١٩٦٦ (ج).
(٧١) أ. ف. فرازير ، ١٩٤٩.
(٧٢) ر. باستيد ، ١٩٦٧ ، ص ١٩٩.

تافاريين» (وهي موجة مسيحانية من رد الفعل ضد السيد الأعلى الأبيض اتخذ منها التصوير الافريقي قناعًا خفيفًا، مع إضفاء دور المسيح على هيلاسلاسي). وفي جامايكا من ناحية أخرى، نجد في «شيعة ساسابونسان» ذات الأصل الأشانتي عناصر من «الثقافة الافريقية» حافظت على بقائها خلال تلك الفترة التاريخية، ثم اختفت بعد ذلك مخلية مكانها للشيع ذات الأساس الروحي التي تحتوي على جرعة كبيرة من السحر، مثلما كانت الحال عام ١٨٩٤ بالنسبة لـ«كنيسة جامايكا المعمدانية الحرة»، وهي فرقة دينية أسسها «بدوارد». وفي مناطق الأمريكيتين التي كانت أكثر تعرّضًا لتعاليم الكاثوليكية ظهر نوع من المذاهب التلفيقية التي تقوم على التعايش بين المظاهر الثقافية الأوروبية والافريقية. وفي مثل هذه الأحوال لم يكن الأمر يتطلب من الكاثوليكي تغييرًا جذريًا على نحو ما كان يتطلبه في الحالات التي كانت البروتستانتية سائدة فيها.

وكان من سمات هذا المذهب التلفيقي الاحتفال بالأعياد الدينية الكاثوليكية وبأيام القديسين، مع الالتجاء إلى الأوريكسات وإلى الفودو. وعلى هذا النسق، كانت أعياد الأرباب تتفق مع تواريخ أيام القديسين الكاثوليك. ويؤكّد روجيه باستيد أن التلفيقية لا تزيد عن كونها مجرد قناع أبيض للآلهة الزنجية، وأن قيم الديانتين تتداخلان بدرجات متباينة. ففي البرازيل مثلاً (أنظر الأشكال ٢٩-٦ (أ) و(ب) و(جـ) و(د))، يجري تكرار سلسلة من الطقوس الكاثوليكية، مثل العماد، ليس فقط للأغراض الطقوسية، وإنما أيضًا لإعطاء الفرد قوة إضافية. وهذا الصبغ الثقافي للقيم الأوروبية الأصل يمد طابعه حتى إلى الأشكال الأقرب إلى المصادر الافريقية، مثل الـ«كاندومبلي» والـ«ماكومبا» وغيرهما من المذاهب، التي يقترب بعضها أيضًا من السحر، بل ويتميز به أيضًا. وفي حالة الـ«ماكومبا»، ينبغي توجيه الاهتمام إلى وجود القيم «الأمريهندية» (قيم الهنود الأمريكيين)، حيث يتسم الصبغ الثقافي أو التطويع الثقافي هنا بأنه من النوع ثلاثي العناصر.

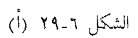
ومن أمثلة التلفيق التي تنطوي على عناصر من الثقافة «الأمريهندية» ما يشاهد في جزر الكاريبي، وخاصة في هندوراس، حيث ظهر شعب مهجن نتيجة للتزاوج بين النساء الأمريهنديات وبين الافريقيين الذين يُطلق عليهم اسم «الكاريبيين السود»[٧٣]. وقد انحدر هؤلاء الأفارقة من شعبي «الإيبو» والـ«إيفيك»، ثم من شعوب الفانتي، والأشانتي، والفون، والكونغو.

وقد تحولت «المجتمعات الافريقية» بالتدريج إلى «مجتمعات سوداء»، تتباين في درجة قوة علاقاتها بافريقيا وفي مستوى اندماجها في المجتمع ككل، بمعنى اكتساب أفرادها لصفة المواطنة الكاملة.

ومن وجهة النظر الاجتماعية، كان الاندماج في المجتمع ككل مرهونًا بالمتغيرات التالية: نوع مجتمع المستعمر الأبيض؛ طريقة استكشاف الأرض؛ ديانة المستعمر من حيث هو بروتستانتي أو كاثوليكي؛ نسبة الأمريهنود (الهنود الأمريكيين) من مجموع السكان ودرجة اندماجهم في النشاط الاقتصادي الذي فرضه المستعمر، إمّا خلال فترة الاستعمار نفسها أو عقب الحصول على الاستقلال في الأمريكتين.

وقد ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر أشكال المقاومة التي حدثت خلال فترة الاستعمار والتي سبقت الإشارة إليها، عندما كانت تتجمع أعداد صغيرة من العبيد الآبقين – من بينهم بعض المهجنين – وتحاول الحياة خارج النظام الذي فرضه المستعمر، محافظة على القيم المميزة للمجتمعات الافريقية. وكان انعزال هؤلاء «الآبقين» أو اندماجهم – فيما يتعلق بالمجتمع الوطني – يتباين في القرن التاسع عشر تبعًا لدرجة نمو البلد المعني ولمرحلة التطور الاجتماعي الاقتصادي انطلاقًا من عالم يتميز بسيادة القيم الريفية

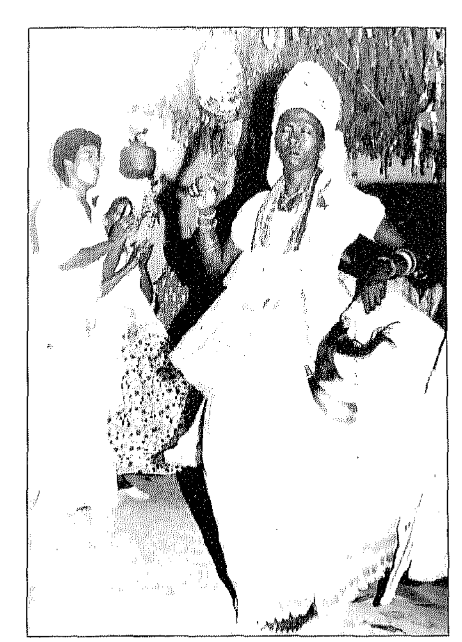
(٧٣) ر. كويلهو، ١٩٦٤.



الشكل ٦-٢٩ (أ)



الشكل ٦-٢٩ (ب)



الشكل ٦-٢٩ (جـ)



الشكل ٦-٢٩ (د)

الشكل ٦-٢٩ (من (أ) إلى (د). التأثير الديني لليوروبا على الباهيا في البرازيل.

لاقتصاد يتركز حول الزراعات الكبيرة والمزارع ومصانع السكر إلى أشكال أكبر شبهًا بنوع الاقتصاد الذي كان سائدًا في نهاية القرن وفي بداية القرن العشرين.

كما كان اندماج السود في المجتمع الريفي يتباين تبعًا لمتطلبات الزراعة، ونقص الأيدي العاملة أو توافرها، وحجم جماعات المهاجرين من أوروبا، حيث كان بعض هؤلاء المهاجرين يفدون خصيصًا كي يجدوا عملاً في إطار نظام العمل القائم، كما كانت الحال في مزارع البن في البرازيل. ويتجلى هذا الاندماج في صور عديدة مختلفة، من بينها أغاني الجماعات الدينية الافريقية في كوبا والبرازيل، وإيقاع الآلات الموسيقية الافريقية[٧٤] التي أدمجت إدماجًا فعالاً في الثقافة الموسيقية، وفي الطهي الافريقي، واستخدام تقنيات افريقية معينة، كما يتجلى في هاييتي مثلاً في استخدام بعض الأدوات الزراعية كالفؤوس وغيرها، ونقل القيم الدينية وفلسفات الحياة.

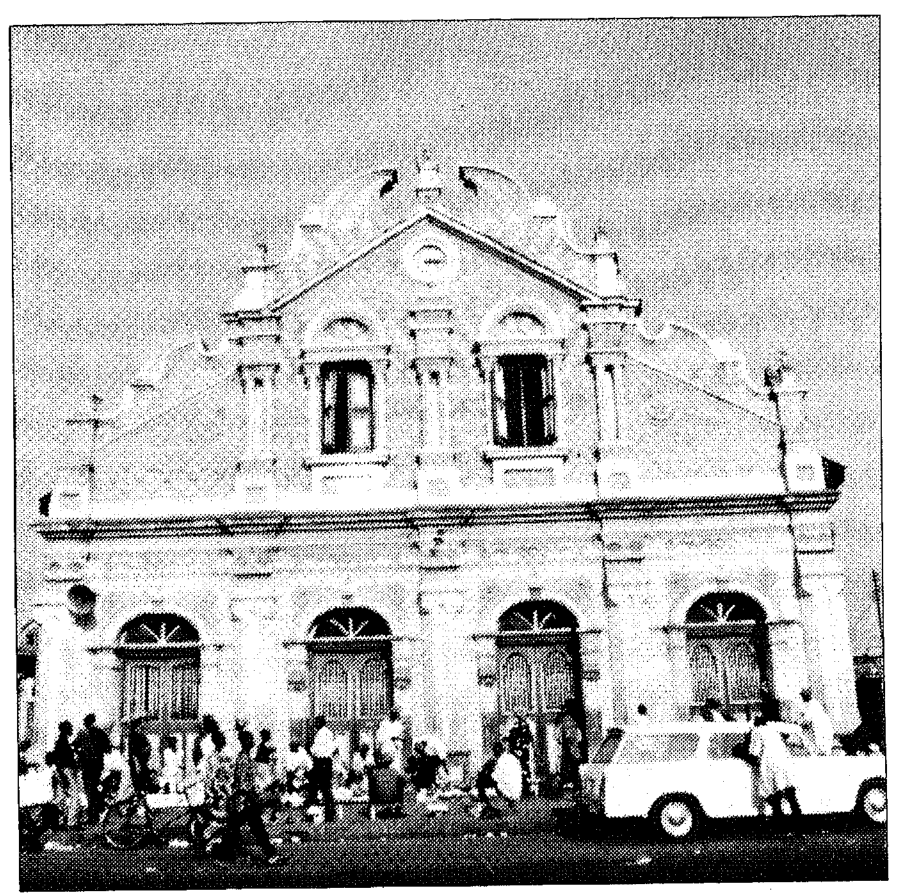
فالثقافة الافريقية ظلت حية إذن رغم الانقطاع الذي فرضته ممارسة الرق، بل إنها لم تكتفِ بالحياة فقط، وإنما خلقت ثقافة جديدة أيضًا.

خاتمة

ما هي الآثار التي ترتبت على التفاعل بين الأفارقة خلال فترة الاستعمار وبين الأمريكيين السود؟ لقد كان السكان الافريقيون في مناطق معينة فقط هم الذين اشتركوا في البداية في هذا التفاعل مع سود أمريكا والكاريبي، وكانت المناطق التي اشتركت مبكرًا في هذا التفاعل خلال الفترة موضع الدراسة هي تلك التي أصبحت هدفًا لهجرة الأمريكيين السود أو نشاطهم التبشيري، وخاصة غرب افريقيا، وجنوب افريقيا، والقرن الافريقي. وكان اشتراك سكان المناطق الأخرى نتيجة لتغلغل مشروعات حركة الجامعة الافريقية إلى مناطقهم، ولكتابات الأمريكيين السود، وللفولكلور، وما شابه ذلك، أو – وهو الأهم – نتيجة لمبادرات خريجي المعاهد الدراسية الذين كانوا يتجهون إلى أمريكا بأعداد متزايدة من أجل الحصول على التعليم العالي.

ولا شك في أن آفاق المستقبل قد تأثرت بالتفاعل المباشر والجوهري للافريقيين في إطار بيئة سوداء خاصة أو مجموعة خاصة من المؤثرات (أنظر الشكل ٧-٢٩). أما مقدار هذا التأثر فلا يمكن القطع به على وجه التحديد. إلاّ أنه يبدو، رغم ذلك، أن أثر الخبرة بافريقيا خلال فترة الاستعمار على الأمريكيين السود كان فريدًا وحيويًا فيما يتصل بما أعقب ذلك من أنشطة اجتماعية وسياسية. ويرى البعض أن العنصر الأمريكي الأسود كان له أثر قوي وجلي في إطار إيديولوجيات واستراتيجيات الكفاح الوطني الافريقي التي ظهرت خلال فترة الاستعمار، بينما يرى آخرون، مثل بعض الطلبة الافريقيين، أن التفاعلات في إطار المجالات الخاصة بالأمريكيين السود كانت مخيبة للآمال وعقيمة. ويصور التقييم اللاذع التالي من جانب أحد أولئك الزوار هذه النقطة الأخيرة، إذ يقول: «من الأشياء التي كنت قد قررت اكتشافها خلال إقامتي في أمريكا حالة أخلاف الرقيق السابقين الذين جيء بهم إلى هنا من افريقيا... وأراني على صواب عندما أقول إنه، فيما يتعلق بالتقدم الاقتصادي والمادي، فان الزنجي في

(٧٤) ف. أورتيز، ١٩٥٠.



الشكل ٧-٢٩ : المسجد المركزي في لاغوس : مثال على التأثير البرازيلي على العمارة.
(الصورة : مكتبة ألان هتشينسون ، حقوق الطبع محفوظة)

أمريكا يسبق ابن جلدته في غرب افريقيا بوجه عام ، أما فيما يتعلق بالنزاهة والرجولة الحقة ، فان الزنجي الأمريكي أدنى منه بمراحل»[٧٥].

وهناك وجهة نظر أخرى تقول إن الكثيرين من المبشرين الأفرو – أمريكيين ، الذين كانوا ينظرون إلى الافريقيين على أنهم «همج وثنيون بؤساء» يحملون بلا شك قدرًا من المسؤولية عن إدامة صورة مشوهة وخبيثة لافريقيا والافريقيين في أذهان مواطنيهم من السود الأمريكيين. وبعبارة أخرى ، فإن كنائس التبشير ، في حملتها الصريحة النزيهة لاجتذاب عاملين من الأمريكيين السود لإرسالياتها في الخارج ، قد وقعت دون شك في بعض الأحيان في شرك إغراء رسم صورة غريبة ومثيرة ومتدنية اجتماعيًا لقارة افريقية في أشد الحاجة إلى التضحيات الجسيمة والجهد الشاق وتلقي العون من الخارج كي تحقق الخلاص.

(٧٥) أ. أ. أبي أوكوكون ، ١٩٢٧ ، ص ١٠.

إلاّ أنه من ناحية الجامعة الافريقية بوجه عام، تبدو الدلائل جلية على أن الرؤى السياسية والإيديولوجية الافريقية قد انفسحت آفاقها وأن الدراية التقنية قد تحسنت نتيجة لتفاعل أفارقة البلدان المستعمرة مع الأمريكيين السود. أما خطط غارفي التي ذاع الحديث عنها وتعالت دعوته لها من أجل الهجرة السوداء، والتي نقلتها صحيفة حركته إلى أعماق افريقيا، فقد كانت مثالاً لفكرة ملازمة أو متكررة الظهور أقامت الصلة قوية بين الأمريكيين السود وبين نظرة الشعوب الافريقية إلى العالم، وكان من الأمثلة الأخرى لذلك أفكار الخلاص الافريقي عن طريق المبشرين الأمريكيين السود.

بيد أن الأفارقة أنفسهم تولوا خلق سياق تفاعلهم التالي مع الأمريكيين السود عندما درسوا في المعاهد الأمريكية وتخرّجوا منها – وهي في معظمها معاهد للأمريكيين السود – وشاركوا في مؤتمرات الجامعة الافريقية والأنشطة المشابهة. فقد ترتب على ذلك أن مر الكثيرون من الأفارقة بخبرة تقنية – تعليمية – سياسية غريبة على عالم الاستعمار الذي يعرفونه. وحين عاد كل منهم إلى عالمه، شعر الكثيرون بضرورة حسم القضايا المتعلقة بالإيديولوجية، والتعريف أو التحديد الثقافي، والقيم التعليمية والتربوية، والسلطة السياسية، ووحدة الجامعة الافريقية أو الوعي بها، مهتدين في ذلك بما تفتح أمامهم من آفاق جديدة.

وعندما ننطلق من هذه الخلفية التاريخية ناظرين إلى المؤتمرات العديدة للجامعة الافريقية، وإلى مشروعات توسكيجي التعليمية والتقنية، وحركة «الزنوجة»، والتركيز من وقت لآخر على الأمريكيين السود في أحلام الافريقيين عن عهد الخلاص، نجد أن ذلك كله يصور دوام فكرة الجامعة الافريقية واستمرارها بين سود أمريكا والكاريبي، كما أنه يصور تباين الاستجابات الافريقية إزاء ما لمسته من انفتاحات العالم الجديد، وقيام الافريقيين أنفسهم في النهاية بتشكيل هذه الانفتاحات على النحو الملائم للظروف الافريقية.

وخلاصة القول أن هناك رؤيتين سادتا بين التجمعات السكانية للشتات الافريقي وطبعتا الدافع الذي تميزت به كثير من التفاعلات بين الأفراد المنتمين إلى عالمي السود الأول والثاني. والرؤية الأولى هي رؤية اتحاد القوى الدينية بين الشعوب السوداء في افريقيا وأمريكا أو إعادة بناء افريقيا عن طريق استيراد الخبرة التقنية الأمريكية والكاريبية السوداء، بمبادرة من الأمريكيين السود. أما الرؤية الثانية فتعكس تحول الافريقيين من وضع «الخبر» إلى وضع «المبتدأ» أثناء فترة الاستعمار، إذ أنها تسعى إلى الخلاص الروحي وإعادة البناء الاجتماعي والإصلاح السياسي للمجتمعات الافريقية عن طريق عودة المؤهّلين «الأفارقة» إلى أوطانهم وتنشيط الموارد «الافريقية». وكانت هذه الرؤية هي الدافع وراء إيفاد الأفارقة للتعلم في المعاهد الأمريكية، أو إرسالهم للمشاركة في الأنشطة التقنية والتجارية، وتأثر بعضهم الآخر بكتابات الأمريكيين السود أو بالمشروعات المناهضة للاستعمار التي كان يجري تنظيمها بين سود الشتات. ولم تكن هذه الرؤية الأخيرة تمثل إنكارًا أو نبذًا للرؤية الأولى بقدر ما كانت تمثل تبريرًا وجيهًا للمثالية المتضمنة فيها وإعادة توجيه لهذه المثالية من منطلق النظرة الافريقية الخالصة.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الثلاثون

الاستعمار في أفريقيا : آثاره ومغزاه

بقلم : أ. آدو بواهن

طبقًا لما سبق بيانه في الفصول الماضية من هذا الجزء، فانه مع حلول عام ١٩٣٥ كان الاستعمار قد ثبت أركانه في افريقيا مثل شبكة من الصلب، وبدا الأمر وكأنه سيبقى الى الأبد. غير أنه تبين أن الاستعمار لم يزد عن كونه ظاهرة عابرة، مثله في ذلك مثل كل النظم والمؤسسات التي تفرضها القوة وتحميها. ففي خلال فترة لا تزيد عن خمسة وأربعين عامًا منذ ١٩٣٥، تم اقتلاع النظام الاستعماري من جذوره في أكثر من ٩٠ في المائة من افريقيا كلها، ولم يعد له إلاّ وجود محصور في ذلك الجزء من القارة الذي يقع جنوب نهر ليمبوبو. أي أن مدة بقاء الاستعمار في معظم أجزاء افريقيا كانت أقل من مائة سنة، وعلى التحديد – في معظم الحالات – منذ ثمانينات القرن التاسع عشر حتى ستينات القرن العشرين، وهي فترة بالغة القصر حقًا إذا قيست بمقياس تاريخ أي شعب أو أية قارة بأكملها. وسوف يعالج الجزء الأخير من هذا «التاريخ» الموضوعين الرئيسين المتعلّقين بكيفية وأسباب حدوث ذلك الانجاز المذهل الذي تمثل في اقتلاع جذور الاستعمار، أو حسبما قالت مارجري بيرهام: «لماذا حدث هذا التحرّر المدهش في سرعته منذ عام ١٩٥٠»[1]. غير أننا نود أن نعالج في الفصل الأخير من هذا الجزء قضيتين رئيسيتين: أولاهما تختص بالتراث الذي خلفه الاستعمار لافريقيا، أو بالأثر الذي أحدثه في القارة؛ والقضية الثانية هي مغزى الاستعمار بالنسبة لافريقيا على ضوء ذلك الأثر أو «الحساب الختامي». هل هو يمثل حدثًا ثوريًا أو هامًا في تاريخ القارة؟ هل هو يمثل قطيعة كبرى مع ماضي القارة، أم أنه لم يزد في نهاية الأمر عن مجرّد حدث عابر لم يحدث أي انفصام في تاريخ القارة؟ أو، إذا شئنا صياغة السؤال نفسه على النسق الذي صاغه به ل. هـ. غان و بيتر دويغنان: «ما هو مكان عصر الاستعمار في إطار السياق الأرحب للتاريخ الافريقي؟»[2].

(١) م. بيرهام، ١٩٦١، ص ٢٤.
(٢) «الخاتمة» في كتاب ل.هـ. غان وب. دويغنان (مشرف على التحرير)، ١٩٦٩، ص ٢٢ و٢٣.

أثر الاستعمار

قد لا يكون هناك موضوع أكثر إثارة للجدل من موضوع أثر الاستعمار على افريقيا. فبعض الكتّاب عن افريقيا، مثل غان ودويغنان وبيرهام ولويد، يرون أن الحساب الختامي يشير الى أن الاستعمار كان، على أحسن الفروض، كبير النفع لافريقيا، أو أنه – على أسوأ تلك الفروض – لم يلحق بها ضررًا.

فلويد مثلاً لا يتردّد في القطع بفوائد التأثير الاستعماري، فهو يقول: «من السهل في أيامنا هذه أن تثار المغالطات حول بطء معدلات التنمية الاقتصادية خلال نصف القرن الذي ساد فيه الحكم الاستعماري... ولكن الفرق بين أحوال المجتمع الافريقي في نهاية القرن التاسع عشر وبين أحواله في نهاية الحرب العالمية الثانية شاسع مذهل. لقد وفرت القوى الاستعمارية البنية الأساسية التي اعتمد عليها التقدم في فترة «الاستقلال»، فتركت جهازًا اداريًا على درجة طيبة من الكفاءة يتغلغل حتى أقصى قرية في أبعد المناطق، وشبكة من الطرق والسكك الحديدية، ومرافق أساسية في مجالي الصحة والتعليم. وقد جلبت صادرات غرب افريقيا من المواد الأولية ثروة ورخاء لا يستهان بهما لشعوب المنطقة»[٣]. أما مارجري بيرهام، فتقول في سلسلة محاضرات رايث التي ألقتها في عام ١٩٦١: «إن ناقدي الاستعمار ينحصر اهتمامهم بصفة رئيسية في الحاضر والمستقبل، ولكننا يجب أن نذكّرهم بأن امبراطوريتنا المتلاشية قد خلفت وراءها تراثًا ضخمًا من التاريخ يحفل بأشياء حسنة، وأشياء سيئة، وأشياء لا هي بالحسنة ولا بالسيئة، وكل هذه أشياء لا يمكن لهم أو لنا إغفالها بسهولة»[٤].

ويجدر أن نلاحظ أن مؤرخًا انجليزيًا آخر – هو د. ك. فيلدهاوس – قد انتهى الى النتيجة نفسها في كتاب نشره في عام ١٩٨١، فقال: «يبدو إذن أن الاستعمار ليس أهلاً لا للثناء ولا للوم اللذين كانا يسندان اليه. فهو إذا لم يكن قد بذل إلاّ أقل الجهد للتغلب على أسباب الفقر في المستعمرات، فانه في الوقت نفسه لم يكن السبب في فقر هؤلاء الفقراء في المحل الأول. لقد كان للامبراطورية آثار اقتصادية هامة، بعضها حسن وبعضها سيّئ...»[٥].

وأخيرًا، فان غان ودويغنان، اللذين كرسا نفسيهما بالفعل للدفاع عن الاستعمار في افريقيا، قد انتهيا في ١٩٦٨ الى أن «النظام الامبريالي يتميز بأنه كان من أقوى عوامل الانتشار الثقافي في تاريخ افريقيا، وأن حساب إيجابياته يتفوّق كثيرًا على حساب سلبياته»[٦]. وفي مقدمتهما للجزء الأول من المصنف الذي أنجزا تحريره حديثًا في خمسة أجزاء بعنوان «الاستعمار في افريقيا (بالانجليزية)»، انتهيا مرة أخرى الى ما يلي: «إننا لا نشارك في الافتراض المنتشر على نطاق واسع والذي يجعل الاستعمار مرادفًا للاستغلال، ومن ثم فاننا نفسّر الامبريالية الأوروبية في افريقيا باعتبارها عاملاً للتحول الثقافي كما أنها كانت عاملاً للسيطرة السياسية»[٧].

وهناك مؤرخون آخرون – معظمهم أفريقيون – ودارسون سود وماركسيون، وخاصة منظرو التنمية والتخلف، يرون أن الاستعمار لم تكن له أي آثار نافعة في افريقيا على الإطلاق. ومن هؤلاء المؤرخ الغويّاني الأسود والتر رودني الذي يتخذ موقفًا متطرفًا بصفة خاصة، فيقول: «يزعم المجادلون أنه كان

---

(٣) ب. سي. لويد، ١٩٧٢، ص ٨٠ و ٨١.
(٤) م. بيرهام، ١٩٦١، ص ٢٤.
(٥) د. ك. فيلدهاوس، ١٩٨١، ص ١٠٥.
(٦) ل. هـ. غان وب. دويغنان، ١٩٦٧، ص ٣٨٢.
(٧) المقدمة في كتاب ل. هـ. غان وب. دويغنان (مشرف على التحرير)، ١٩٦٩، ص ٢٢ و٢٣.

هناك – من ناحية – استغلال وقهر ، ولكن الحكومات الاستعمارية أنجزت من ناحية أخرى كثيرًا من الأمور لمنفعة الافريقيين ، وأنها قامت بتنمية افريقيا . ونحن نرى أن هذا القول زائف تمامًا ، وأن الاستعمار لم تكن له سوى يد واحدة ، هي يد النهب والسلب »[٨] .

هذان هما التقويمان المتناقضان للاستعمار في افريقيا . إلاّ أنه يبدو من الدلائل المتوافرة أن الأمر يستوجب تقويمًا أكثر توازنًا بكثير مما سبق ، وهو ما نحاول القيام به هنا . فكما سنبين أدناه ، كان للاستعمار تأثير إيجابي وسلبي على السواء . غير أننا ينبغي أن نؤكّد منذ البداية أن معظم الآثار الايجابية للاستعمار لم تكن مستهدفة ومحسوبة عن عمد ، بل كان الجانب الأكبر منها نتائج عرضية لنشاط أو تدابير قصد بها خدمة مصالح المستعمرين ، على نحو ما أوضح م. هـ. ي. كانيكي و أ. أ. أفيغبو فيما تقدّم (الفصلان ١٦ و ١٩) ، أو أنها كانت ثمرة للتغيرات التي انطوى عليها النظام الاستعماري نفسه ، أو أن هذه الآثار الإيجابية كانت – إذا شئنا أن نستخدم عبارة علي مزروعي – «ثمرة للإهمال أو عدم الانتباه ، بمقتضى القانون الحديدي للنتائج غير المقصودة »[٩] . وعلى الجانب السلبي ، ينبغي أن نشير أيضًا الى أنه قد تكون هناك في الواقع أسباب ، حسنة أو سيئة أو غير حسنة ولا سيئة ، هي التي حالت دون عمل أشياء معيّنة . ومثال ذلك ما اجتهد فيلدهاوس في بيانه من تبريرات استخدام العمل القسري ، وعدم النهوض بالتصنيع ، وعدم تنويع المنتجات الزراعية ، ونقص الخدمات الطبية[١٠] ، وإن كان كل هذا قد ظل من وجهة نظر الافريقي ضحية الاستعمار يمثل نتائج سلبية ، على الرغم من كل التبريرات . فلنبدأ إذن بعمل كشف حساب أو موازنة في الميدان السياسي ، مبتدئين بالنواحي الإيجابية ثم منتقلين بعد ذلك الى النواحي السلبية .

الآثار في المجال السياسي

كان أول أثر سياسي إيجابي للاستعمار هو إقرار درجة أكبر من ذي قبل من السلام والاستقرار المستمرين عقب توطيد أركان الاستعمار في افريقيا . فكما سبق البيان ، كان القرن التاسع عشر هو قرن الـ « مفيكان » ونشاط التجار العرب – السواحيليين والنياموزي – مثل « تيبوتيب » و « مسيري » في وسط افريقيا وجنوبها – وقرن حروب الجهاد التي خاضها شعب الفولاني ، وظهور امبراطوريتي التكرور (التوكولور) والماندنغ في السودان الغربي ، وتفكك امبراطوريتي الـ « أويو » و « الأشانتي » في غرب افريقيا ، حيث أدّى ذلك كله الى قدر كبير من الافتقار الى الاستقرار والأمان . غير أن الظروف السائدة في أوروبا خلال الفترة نفسها لم تكن تختلف عن ذلك كثيرًا ، إذ كانت تلك هي فترة حروب نابليون ، والثورات « الفكرية » ، وحروب توحيد ألمانيا وإيطاليا ، والثورات التي اشتعلت في بولندا والمجر ، والمنافسات الامبريالية التي بلغت ذروتها في الحرب العالمية الأولى . كما ينبغي الاعتراف بأن العقدين الأولين أو العقود الثلاثة الأولى من فترة الاستعمار – أي من ثمانينات القرن التاسع عشر حتى سني العقد الثاني من القرن العشرين – قد شهدت تكثيفًا شديدًا لأحوال عدم الاستقرار والعنف والاضطراب هذه ، وأحدثت ، كما أوضح جـ. ك. كالدويل ، تدميرًا شاملاً لا يغتفر وخسائر سكانية هائلة ، حيث نقص سكان الكونغو البلجيكي بمقدار

(٨) و. رودني ، ١٩٧٢ ، ص ٢٢٣ .

(٩) ع. أ. مزروعي ، ١٩٨٠ ، ص ٤١ .

(١٠) د. ك. فيلدهاوس ، ١٩٨١ ، ص ٦٧ و ٦٨ وص ٧١ إلى ٧٤ وص ٨٨ إلى ٩٢ .

النصف خلال الأربعين سنة الأولى من الحكم الاستعماري ، ونقص شعب الـ «هيريرو» بمقدار أربعة أخماس ، وشعب «نامو» بمقدار النصف ، وسكان ليبيا بمقدار ٧٥٠ ٠٠٠ نسمة[١١] . إلاّ أنه حتى المدارس الفكرية الماركسية والمناهضة للاستعمار لا يمكنها أن تنكر أنه بعد وقوع الاحتلال الاستعماري وإرساء مختلف أجهزة الإدارة ، انتهت كل حروب التوسع والتحرير هذه ، وتمتعت معظم أنحاء افريقيا – وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى فصاعدًا – بدرجة كبيرة من السلام والأمن المستمرين. وقد كانت لتلك الظروف إيجابيات لا شك فيها ، نظرًا لأنها يسرت النشاط الاقتصادي الطبيعي الى حد كبير كما سهلت الحراك الاجتماعي والمادي في كل مستعمرة ، الأمر الذي ترتب عليه تسارع كبير في معدلات التجديد عن طريق انتشار الأفكار الحديثة والتقنيات والأذواق والاتجاهات.

والأثر السياسي الإيجابي الثاني هو شكل السياسة الجغرافية (الجيوبوليتيك) الذي تبدو عليه دول افريقيا الحديثة المستقلة . فقد أدى التقسيم والفتح الاستعماريان – كما أوضح أ. أ. أفيغبو فيما تقدم (الفصل ١٩) – إلى إعادة تشكيل ثورية لوجه افريقيا السياسي. فبدلاً من مئات الوحدات المستقلة من الجماعات العشائرية وجماعات الدم ودول المدن والممالك والامبراطوريات التي كانت قائمة دون أي حدود واضحة ، أصبحت القارة تضم الآن خمسين دولة جديدة لكل منها حدود ثابتة في معظم الأحيان. ومن الأمور ذات المغزى أن حدود الدول التي رسمت خلال فترة الاستعمار لم يطرأ عليها أي تغيير منذ الاستقلال.

ونذكر ، ثالثًا ، أن النظام الاستعماري قد استحدث أيضًا في معظم أنحاء افريقيا نظامين أو مؤسستين بقيتا على حالها منذ الاستقلال ، وهو أمر له مغزاه ، ونعني بهما النظام القضائي الجديد والبيروقراطية أو مؤسسة الخدمة المدنية الجديدة. ولا شك في أن جميع دول افريقيا المستقلة – باستثناء الإسلامية منها – قد احتفظت بالمحاكم القضائية العليا التي استحدثها الحكام الاستعماريون ، بل إن الأمر في المستعمرات البريطانية السابقة لم يقتصر على الاحتفاظ بالشكل (بما في ذلك الشعر المستعار والعباءات ، رغم المناخ)، بل تعداه الى الاحتفاظ بالمضمون وبالروح.

كما أن الأجهزة التي استحدثت لإدارة المستعمرات قد أدت باطراد الى ظهور خدمة مدنية متنامية العضوية ومتزايدة التأثير مع مرور الزمن ، وإن كان ظهور هذه النتيجة قد تأخر في مناطق كثيرة. وتتباين أهمية هذا الإرث بالذات من نظام استعماري الى آخر. فلا شك في أن البريطانيين قد خلّفوا وراءهم أجهزة للخدمة المدنية أفضل تدريبًا وأكثر عددًا وأعظم خبرة من تلك التي خلفها الفرنسيون في مستعمراتهم ، على حين أن البلجيكيين والبرتغاليين هم أصحاب أسوأ سجل في هذا الصدد.

أما الأثر الإيجابي الأخير للاستعمار فانه لا يقتصر على مجرّد مولد نوع جديد من الوطنية الافريقية ، بل هو يتعدّى ذلك الى ظهور حركة الجامعة الافريقية. وقد تمثلت الأولى كما رأينا في تنامي الشعور بالهوية والوعي بين مختلف الطبقات أو الجماعات الإثنية التي تعيش في كل من الدول الجديدة أو – كما هي الحال في مستعمرات افريقيا الغربية الفرنسية – في مجموعة من هذه الدول ، على حين تبلورت الثانية في الشعور بالهوية المشتركة للسود في جميع أنحاء العالم. وكانت وسائل التعبير عن الوطنية الجديدة – كما أوضح ب. أو. أولورونتيميهين فيما تقدم (الفصل ٢٢) – تتمثل في مختلف الحركات والأحزاب السياسية وجمعيات الشباب والمذاهب الدينية والصحف ، في حين كانت وسائل التعبير عن حركة الجامعة الافريقية تتمثل في مختلف مؤتمراتها التي تحدث عنها ر. د. رالستون فيما تقدم (الفصل ٢٤). إلاّ أن هذا

(١١) ب. دافيدسون ، ١٩٦٤ (ب) ، ص ٣٧؛ و ١٩٧٨ (ب)، ص ١٥٠.

التراث رغم أهميته يعتبر مثلاً نموذجيًا للمنتجات الجانبية العرضية أكثر من كونه نتيجة عمل مقصود هادف قام به الوجود الاستعماري. فلم يحدث أبدًا أن حاول حاكم استعماري عن عمد أن يخلق الوطنية الافريقية ويرعاها.

بيد أنه إذا كانت هناك آثار إيجابية ، فان الآثار السلبية كانت أكبر وأخطر. ففي المقام الأول ، لم يكن نمو الاتجاهات الوطنية ناتجًا جانبيًا عَرَضيًا فحسب ، بل إنه أيضًا لم يكن نتيجة شعور إيجابي بالهوية المشتركة أو الالتزام أو الولاء نحو الدولة – الأمة الجديدة ، وإنما كان شعورًا سلبيًا ولّده الإحساس بالغضب والإحباط والهوان نتيجة لبعض تدابير القهر والتمييز والإذلال والاستغلال التي استحدثها الحكام الاستعماريون. لذلك فانه عندما تم التخلّص من الاستعمار ، كان مقدرًا لهذا الشعور أن يفقد اندفاعه ، وهو ما حدث بالفعل ، وأصبحت المشكلة التي تواجه حكام الدول الافريقية المستقلة هي كيفية الاستعاضة عن رد الفعل السلبي هذا بشعور وطني إيجابي ودائم.

ثانيًا ، فانه مع الاعتراف بأن وضع الجغرافية السياسية الجديد الذي ظهر كان إيجابيًا رغم عرضيته ، إلاّ أنه خلق مشكلات أكثر كثيرًا من تلك التي حلّها. ومع أن حدود الدول التي ظهرت لم تكن تحكمية بقدر ما يشيع الإعتقاد – وفقًا لما أوضحه بالفعل أ.أ. أفيغبو (الفصل ١٩) وجـ. ن. أوزويغوي (الفصل الثاني) – فلا شك في أن كثيرًا من الدول التي ظهرت كانت تكوينات مصطنعة ، وأن هذا الاصطناع قد ترتب عليه عدد من المشكلات التي قدّر لها أن تثقل مستقبل النمو في القارة. وأولى هذه المشكلات هي أن بعض هذه الحدود تمرّ عبر كيانات سابقة من الجماعات الإثنية والدول والممالك التي كانت قائمة من قبل ، مما أدّى الى اضطرابات اجتماعية واسعة النطاق. فقد أصبح شعب «الباكونغو» مثلاً مقسمًا بحدود أنغولا والكونغو البلجيكي (زائير حاليًا) والكونغو الفرنسي (الكونغو حاليًا) والغابون ، ويعيش جانب من شعب الـ «إيوي» اليوم في غانا ، وجانب آخر في توغو ، وجانب ثالث في بنين ، ويعيش الصوماليون موزعين بين أثيوبيا وكينيا والصومال وجيبوتي ، وينتشر الـ «سينوفو» في مالي وساحل العاج وبوركينافاسو ، وليست هذه الأمثلة سوى قليل من كثير. ومن النتائج الهامة التي ترتبت على هذا الوضع نزاعات الحدود المزمنة التي تثقل العلاقات بين عدد من الدول الافريقية المستقلة ، كما هي الحال بين السودان وأوغندا ، وبين الصومال وأثيوبيا ، وبين كينيا والصومال ، وبين غانا وتوغو ، وبين نيجيريا والكاميرون. ويلاحظ ثانيًا أن الصفة التحكمية لهذه الحدود قد جعلت كل دولة – أمة افريقية تتألف من خليط من الشعوب ذات الثقافات والتقاليد الأصلية واللغات المختلفة. والظاهر حتى الآن أنه ليس من السهل حل مشكلات بناء الأمة التي تواجه كل دولة بسبب هذا الخليط من الشعوب الذي تضمه كل منها.

ومن النتائج الأخرى للصفة المصطنعة والتحكمية للتقسيمات الاستعمارية أن الدول التي ظهرت تتميز بأحجام مختلفة وموارد طبيعية غير متساوية وإمكانات اقتصادية متباينة. فبعض الدول التي أسفر عنها التقسيم ذات أحجام عملاقة ، مثل السودان ونيجيريا والجزائر ، وبعضها الآخر قزمي ، مثل غامبيا وليسوتو وتوغو وبوروندي ، بينما نجد أن مساحة كل من السودان وزائير هي ٢٥٠٠٠٠٠ كيلومتر مربع و ٢٣٥٠٠٠٠ كيلومتر مربع على التوالي ، فان مساحة كل من غامبيا وليسوتو وبوروندي لا تزيد على ١٠٣٥٠ و ٢٩٢٠٠ و ٢٧٨٠٠ كيلومتر مربع على التوالي. ومن سوء الحظ أن عدد الدول ذات الأحجام الصغيرة أو المتوسطة يزيد كثيرًا عن الدول ذات الحجم الكبير [١٢] . وثانيًا – وهو الأسوأ – فان بعض الدول تمتلك سواحل بحرية بالغة الامتداد ، بينما بعضها الآخر داخلي بلا سواحل على الإطلاق ،

(١٢) ع. أ. مزروعي ، ١٩٨٠، ص ٩٠.

مثل مالي وفولتا العليا (بوركينافاسو حاليًا) والنيجر وتشاد وزامبيا وأوغندا ومالاوي ، إلخ . وثالثًا ، فبينما تتمتع بعض الدول بثراء كبير في الموارد الطبيعية ، مثل غانا وزامبيا وزائير وساحل العاج ونيجيريا ، فان بعضها الآخر لا يتمتع بمثل هذا الطالع السعيد . وأخيرًا ، هناك دول – مثل غامبيا – لها خط حدود واحد مع دولة واحدة أخرى تسهل رقابته ، في حين أن لبعضها الآخر خطوط حدود مع أربع دول مجاورة أو أكثر (زائير لها خطوط حدود مع عشر دول مجاورة) ، مما يثير مشكلات خطيرة فيما يتعلّق بالمحافظة على الأمن الوطني ومنع التهريب . ومن السهل أن نتخيل حجم مشكلات التنمية المترتّبة على نقص الموارد الطبيعية أو انعدامها ، ونقص الأراضي الخصبة ، وانعدام المنافذ البحرية ، وغير ذلك من الصعوبات التي تواجه الدول الافريقية المستقلة التي ورثت هذه الأوضاع العسيرة .

وكان للاستعمار أثر آخر سياسي هام ولكنه سلبي ، هو إضعاف نظم الحكم المحلية . في المحل الأول – كما أوضح س . أبو بكر مؤخرًا وكما يتجلّى في كثير من الفصول السابقة – كان اكتساب معظم الدول الافريقية نتيجة للفتح وعزل حكامها المحليين آنذاك أو نفيهم ، الأمر الذي « هوى بمركز الزعامات التقليدية الى الحضيض دون شك ، ولا سيما خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى »[١٣] . بل إن بعض القوى الاستعمارية ، مثل الفرنسيين كما سبق وأوضحنا ، قامت أيضًا بالغاء بعض الملكيات التقليدية والأسر الحاكمة إلغاءً تامًا ، وعيّنت في مناصب الزعامة بعض الأفراد الذين لا حقّ لهم في تلك المناصب وجعلت منهم جميعًا ضباطًا إداريين . أما البريطانيون والبلجيكيون فقد احتفظوا بالحكام التقليديين وبنظمهم ومؤسساتهم ، بل إنهم ، حسبما أوضح ر . ف . بيتس (الفصل ١٣) ، خلقوا غيرهم ممن لم يكن لهم وجود من قبل ، وحاولوا أن يديروا مستعمراتهم من خلالهم ، وإن كان موظفو الإدارة الاستعمارية المقيمون قد أصبحوا في واقع الأمر حكامًا ديكتاتوريين بدلاً من أن يكونوا مستشارين لهؤلاء الحكام المحليين ، واستخدموهم أيضًا لفرض بعض التدابير المكروهة من رعايا المستعمرات ، مثل العمل القسري والضرائب المباشرة وتجنيد الرجال إجباريًا في جيوش المستعمرات . وقد أدّى هذا الاستغلال الخبيث لنظام الزعامة التقليدية الى فقد هيبة الحكام التقليديين واحترامهم في أعين رعاياهم . وتكشف البحوث الحديثة في مجال الحياة السياسية الريفية في سنوات ما بين الحربين في غانا[١٤] عن امتلاء السجلات الاستعمارية بحركات التمرّد والثورة من جانب الشباب ضد زعمائهم ، بل وبحالات عزل اولئك الزعماء . يُضاف الى ذلك أن النظام الاستعماري لتطبيق العدالة كان يتيح للرعايا أن يتظلّموا أمام المحاكم الاستعمارية ، مما أدّى الى المزيد من إضعاف الحكام التقليديين ، بل والى إضعاف مواردهم المالية أيضًا[١٥] . وفوق هذا كله ، فقد أدّى انتشار الديانة المسيحية الى خلخلة الأساس الروحي لسلطة الملوك . من ذلك كله نجد أن النظام الاستعماري ، وفقًا لمصالحه الخاصة ، قد عمل بكل هذه الوسائل في أحيان كثيرة على إضعاف – بل وتدمير – الحكام التقليديين ، وتحالف في بعض الأحيان معهم واستغلهم ، ولكنه انتهى في كلتا الحالتين الى النيل من سلطانهم .

ومن الآثار السلبية أيضًا للاستعمار في المجال السياسي تلك العقلية التي خلقها بين الأفارقة والتي كانت ترى أن الحكومة وكل الممتلكات العامة ليست ملكًا للشعب ، بل للحكام الاستعماريين البيض ، ومن ثم فمن المباح – بل وينبغي – استغلالها في كل فرصة تتاح . وتتضح هذه العقلية من المثلين السائرين في غانا

(١٣) س. أبو بكر ، في : أو. إيكيم (مشرف على التحرير) ، ١٩٨٠ ، ص ٤٥١ .
(١٤) ب. جنكنز (مشرف على التحرير) ، ١٩٧٥ .
(١٥) ر. أدّو-فننغ ، ١٩٨٠ ، ص ٥٠٩ إلى ٥١٥ .

اللذين يقول أولها إنه «إذا أصاب التلف ممتلكات الرجل الأبيض فيجب ببساطة إلقاؤها في البحر»، ويقول الثاني «إن الحكومة يجب أن تُسْحَلَ على الأرض، بدلاً من مساعدتها على النهوض». وكلا المثلين مؤداه أنه لا ينبغي أن يقلق أحد على ما يحدث للممتلكات الحكومية. وقد كانت هذه العقلية نتاجًا مباشرًا لما بدا للافريقيين من الطبيعة أو الصفة البعيدة والغامضة للإدارة الاستعمارية، ولما حدث من استبعاد الغالبية العظمى من الافريقيين – المتعلمين وغير المتعلمين – عن عملية اتخاذ القرارات. ومن المهم أن نلاحظ أن هذا النمط من التفكير لا يزال سائدًا بين معظم الافريقيين، حتى بعد انقضاء عدة عقود منذ الحصول على الاستقلال، وأنه يمثل جزءًا من الأسباب التي تفسّر الاستهتار الذي تلقاه الممتلكات الحكومية في كثير من الدول الافريقية المستقلة.

ومن نتائج الاستعمار التي كثيرًا ما يتجاهلها معظم المؤرخين رغم ما تبيّن من أنها ذات أهمية حاسمة وأساسية، تلك النتيجة التي اتضحت من إسهام ر. ف. بيتس (الفصل ١٣)، وأعني بها الجيش الدائم المتفرّغ لمهمته. فكما سبق البيان بوضوح، كانت معظم الدول الافريقية التقليدية جنوب الصحراء الكبرى لا تملك جيوشًا دائمة. ولم يكن يملك مثل هذا الجيش في غرب افريقيا كلها سوى داهومي، التي كان جيشها ذاك يضم فيلقًا نسائيًا فريدًا، هن «الأمازونات» الشهيرات. ولم يكن هناك انفصام بين المدنيين وبين الجنود في غالب الأحيان، وإنما كان كل الذكور الراشدين، بمن فيهم أعضاء الارستقراطية الحاكمة نفسها، يتحولون غالبًا الى جنود في وقت الحرب ويعودون مدنيين في وقت السلم. ومن هنا فان من أحدث النظم التي أدخلتها كل حكومة استعمارية نظام الجيش المحترف. وقد أنشئت هذه الجيوش في الأصل – ومعظمها تم تكوينه في ثمانينات وتسعينات القرن التاسع عشر – من أجل الفتح والاحتلال في افريقيا أولاً، ثم من أجل المحافظة على السيطرة الاستعمارية، وأخيرًا من أجل القيام بالحروب الشاملة وقمع حركات التحرّر في افريقيا. ولم تُسرّح هذه الجيوش بعد التخلّص من النظم الاستعمارية، بل تولّت أمرها الحكومات الافريقية المستقلة الجديدة، حيث تبيّن سريعًا أن هذه الجيوش من أكثر نواتج الاستعمار إثارة للمشاكل، لأن القوات المسلحة – كما اعترف غوتريدج – «كان نشاطها في المدى الأطول ضد استقرار المستعمرات السابقة»[١٦]. والواقع، كما سيتبين من الجزء التالي من هذا المؤلف، أن نتيجة التدخل المتكرّر – الذي لا ضرورة له ولا مبرّر في معظم الأحيان – من جانب هذه القوات المسلحة في حلبة السياسة في الدول الافريقية المستقلة قد أدى بهذه الجيوش الى أن تصبح أثقل أحجار العذاب التي ترهق أعناق حكومات افريقيا وشعوبها.

أما آخر الآثار السلبية للاستعمار، وأكثرها أهمية على الأرجح، فقد كان ضياع السيادة والاستقلال الافريقيين وما صاحبه من ضياع حق الأفارقة في التحكّم في مصيرهم الخاص أو التعامل المباشر مع العالم الخارجي. ففي وقت مبكر يرجع الى القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان في مقدور دول افريقيا – مثل بنين والكونغو – أن توفد سفارات وبعثات الى بلاط ملوك اوروبا. بل إنه حتى في وقت متأخر مثل تسعينات القرن التاسع عشر، كان في إمكان بعض الدول الافريقية – كما رأينا فيما تقدّم – أن تتعامل مع نظيراتها الأوروبية على قدم المساواة. ففي تسعينات القرن التاسع عشر أوفد كل من «الأسانتيهيني»، ملك ماتابيلالاند، ومملكة مدغشقر بعثة دبلوماسية الى ملكة انجلترا. ولكن الاستعمار أنهى ذلك تمامًا، ومن ثم حرم الدول الافريقية من فرصة اكتساب الخبرة في مجال إدارة العلاقات الدولية والدبلوماسية.

(١٦) و. غوتريدج، ١٩٧٥.

بيد أن ضياع الاستقلال والسيادة كان يعني أكثر من ذلك كثيرًا بالنسبة للافريقيين. فقد كان يعني، فوق كل شيء، ضياع حقهم في السيطرة على مصائرهم، وتخطيط تنميتهم الخاصة، وإدارة اقتصادياتهم، وتحديد استراتيجياتهم وأولوياتهم، والاقتراض بحرية من العالم الخارجي العريض للحصول على أحدث التكنولوجيات وأنسبها، أي أنه كان يعني بصفة عامة ضياع حقهم في إدارة – أو حتى إساءة إدارة – شؤونهم الخاصة، واستلهام الوحي والشعور بالانجاز من نجاحاتهم، والاستفادة من الدروس والخبرة في حالات فشلهم. وخلاصة القول إن الاستعمار حرم الافريقيين من حق من أهم الحقوق الأساسية التي لا يجوز الافتئات عليها لأي شعب، وهو حق الحرية.

يُضاف الى ذلك ما أوضحه رودني من أن فترة السبعين عامًا من الاستعمار في افريقيا كانت هي الفترة نفسها التي شهدت تطورات وتغيرات هائلة وحاسمة في كل من البلاد الرأسمالية والبلاد الاشتراكية. فقد كانت تلك الفترة مثلاً هي التي شهدت دخول أوروبا الى العصر النووي وعصر الطيران والسيارة. ولو كانت افريقيا مسيطرة على مصيرها آنذاك لأمكنها أن تستفيد من هذه التغيرات المذهلة، بل وأن تشارك فيها، ولكن الاستعمار عزلها عن تلك التغيرات وأبقاها في وضع الاعتماد على الغير. ولا مراء في أن ضياع الاستقلال والسيادة على هذا النحو، وهذا الإنكار للحق الأساسي في الحرية، وهذا العزل السياسي الذي فرضه الاستعمار على افريقيا، لا مراء في أن هذا كلّه يشكّل أثرًا آخر من أسوأ وأخبث الآثار السياسية للاستعمار في افريقيا.

الآثار في المجال الاقتصادي

كانت للاستعمار آثار هامة إذن في المجال السياسي، بعضها إيجابي وبعضها سلبي. وكانت آثاره في المجال الاقتصادي مماثلة لذلك بل وأكثر، وكان أول وأبرز وأعمق الآثار الإيجابية في هذا المجال – كما يتبين من العديد من الفصول السابقة – توفير بنية أساسية من طرق السيارات والسكك الحديدية وخطوط البرق والهاتف، بل والمطارات أيضًا في بعض الحالات. فلم تكن هذه المرافق موجودة في افريقيا قبل الاستعمار، إذ إنه – كما أوضح ج. س. كالدويل (الفصل ١٨) – كانت «كل عمليات النقل البري تعتمد على الحمالين من البشر» حتى بداية عصر الاستعمار. وقد استكملت مرافق هذه البنية الأساسية مع حلول ثلاثينات القرن العشرين، ولم يزد، مثلاً، عدد كيلومترات السكك الحديدية بأي قدر ملموس منذ ذلك الحين. وهذا التطور بالذات يتجاوز النطاق الاقتصادي في أهميته، نظرًا لأنه يسر الحركة والانتقال ليس للسلع والمحاصيل النقدية والجنود فحسب، بل وللناس أيضًا، حيث ساعد هذا العامل الأخير على التقليل من الإنحصار المحلي الضيق ومن الإنطواء الإقليمي والإنحصار في الجماعة الإثنية الخاصة.

ويعادل ما تقدّم في الأهمية والمغزى أثر الاستعمار على القطاع الأولي للاقتصاد. فكما هو واضح مما تقدم، بذلت كل الجهود الممكنة لتنمية أو استغلال بعض الموارد الطبيعية الغنية في القارة، وصادفت بعض هذه الجهود نجاحًا ملحوظًا. وكانت فترة الاستعمار هي التي تحققت خلالها الإمكانيات الكاملة للمناجم في افريقيا وازدهرت صناعة التعدين ازدهارًا كبيرًا لا جدالَ فيه، وانتشرت زراعة المحاصيل النقدية، مثل الكاكاو والبن والطباق والفول السوداني والسيزل والمطاط. وكانت فترة الاستعمار أيضًا هي التي أصبحت خلالها غانا أكبر بلد منتج للكاكاو في العالم، في حين أنه بحلول عام ١٩٥٠ كانت المحاصيل الزراعية تمثل ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لافريقيا الغربية الفرنسية. وينبغي أن نؤكّد هنا، كما فعل م. هـ. ي. كانيكي فيما تقدم (الفصل ١٦) – أن هذه المحاصيل النقدية كان ينتجها في

غرب افريقيا الافريقيون أنفسهم ، وهو دليل ساطع على حسن استعدادهم وتقبلهم وقدرتهم على التكيف والاستجابة للحوافز المناسبة . وكما أوضح ج. فوريس مونرو ، فان معظم هذه التغيرات الاقتصادية قد حدثت خلال العقدين الممتدين من منتصف تسعينات القرن التاسع عشر الى عام ١٩١٤ «عندما أرسيت قواعد البنية الأساسية لمعظم الاقتصاديات الوطنية الحديثة على أيدي الحكومات الاستعمارية ، وشهدت التجارة بين افريقيا وبين سائر العالم معدل نمو لم يسبق له مثيل في التاريخ»[١٧] .

وكان لهذه الثورة الاقتصادية عدد من النتائج الواسعة الأثر ، أولها هو إضفاء قيمة تجارية على الأرض ، الأمر الذي جعل منها عنصرًا اقتصاديًا حقيقيًا . فلا شك إطلاقًا في أنه كانت توجد قبل عصر الاستعمار مساحات ضخمة من الأرض في أجزاء كثيرة من افريقيا لا تتميز بضآلة عدد سكانها فحسب ، بل وبنقص استغلالها أيضًا ، وهي أوضاع قضى عليها إدخال المحاصيل النقدية وانتشارها ونشأة صناعات التعدين . بل إن معدل تسارع استغلال الغابات البكر في كثير من أنحاء افريقيا بلغ حدًا جعل الإدارات الاستعمارية تقرّر تحديد مناطق معزولة من الغابات حتى تمنع المزيد من التعدي عليها . وكانت النتيجة الثانية هي أن الثورة الاقتصادية أدت الى ازدياد القوة الشرائية لبعض الافريقيين وبالتالي زيادة طلبهم لِلسلع الاستهلاكية . وثالثًا ، يلاحظ أن قيام الافريقيين بزراعة المحاصيل النقدية قد أتاح اكتساب الثروة للأفراد من أي مرتبة اجتماعية ، وخاصة في المناطق الريفية .

كذلك كان ادخال اقتصاد النقود من الآثار الثورية الهامة للاستعمار في أنحاء كثيرة من القارة . فمع حلول العقد الثالث من القرن العشرين كان اقتصاد النقود – كما أوضح رودني فيما تقدّم (الفصل ١٤) – قد اجتذب الى تياره كل قطاعات المجتمع الافريقي ، بما فيها حتى الجماعات التي تشتغل بالرعي والتي تشتهر بميولها المحافظة[١٨] . ومرة أخرى ، كانت لهذا التحول نتائج بالغة الأهمية . فأولاً ، حتى ثلاثينات القرن العشرين ، كانت قد استجدت مقاييس أو معايير للثروة لا تستند الى عدد رؤوس الأغنام أو الماشية أو أشجار اليام التي يمتلكها الفرد فحسب ، بل والى ما في يده من النقود الفعلية أيضًا . وثانيًا ، لم يعد الناس يمارسون نشاطًا يستهدف المحافظة على مستوى حياة الكفاف فقط ، بل يستهدف كذلك كسب النقود ، مما أدى بدوره كما سيتبين فيما بعد الى ظهور طبقة جديدة من جماعات العاملين بأجر وأصحاب المرتبات الشهرية . وثالثًا ، أدى إدخال اقتصاد النقود الى بدء النشاط المصرفي في افريقيا ، وهو ما أصبح بدوره سمة هامة لاقتصاديات الدول الافريقية المستقلة .

وأدى استحداث أوراق النقد والقطع النقدية وما صاحبها من نشاط مصرفي ، والتوسع الهائل في حجم التجارة بين افريقيا في عهد الاستعمار وبين أوروبا ، أدى هذا كلّه بدوره الى ما وصفه أ. ج. هوبكنز بأنه استكمال «إدخال غرب افريقيا في حظيرة الاندماج أو التكامل الاقتصادي مع العالم الصناعي» عن طريق «خلق الظروف التي أتاحت الوسائل والحوافز للتوسع في التجارة المشروعة وتنويعها لكل من الأوروبيين والأفارقة»[١٩] . وهذا القول يصدق أيضًا على سائر أجزاء افريقيا . وهكذا بحلول عام ١٩٣٥ ، أصبح اقتصاد افريقيا مرتبطًا ارتباطًا لا فكاك منه مع اقتصاد العالم بصفة عامة ، ومع الاقتصاد الرأسمالي للقوى الاستعمارية بصفة خاصة . وكل ما حدث في السنوات التالية لعام ١٩٣٥ هو تعميق هذه الرابطة بحيث أن الاستقلال نفسه لم يحدث تغييرًا أساسيًا في هذه العلاقة .

---

(١٧) ج. ف. مونرو ، ١٩٧٦، ص ٨٦.
(١٨) أنظر الفصل الرابع عشر فيما سبق.
(١٩) أ. ج. هوبكنز ، ١٩٧٣، ص ٢٣٥.

ولنا أن نتساءل الآن : هل كان أثر الاستعمار على افريقيا في المجال الاقتصادي إذن بالغ الإيجابية والنفع ؟ الحق إنه أبعد ما يكون عن ذلك ، إذ أن غالبية مشكلات التنمية التي تواجه البلدان الافريقية في الوقت الحالي يمكن أن تعزى أصولها الى تأثير الاستعمار.

ففي المقام الأول كما أوضح م. هـ . ي . كانيكي فيما تقدم (الفصل ١٦) ، لم تكن البنية الأساسية التي أوجدها الاستعمار كافية أو نافعة بالقدر الذي كان يمكن تحقيقه ؛ ذلك أن معظم الطرق والسكك الحديدية لم تنشأ لفتح مغاليق البلاد ، بل بغرض ربط المناطق المحتوية على الركازات المعدنية والمناطق ذات الإمكانيات لانتاج المحاصيل الصالحة للتصدير فيما وراء المحيط ، أو – على حدّ تعبير « فيلدهاوس » – « لربط مناطق الانتاج الداخلية بسوق السلع العالمية »[٢٠] ، دون أن تتصل بها أية طرق فرعية على النحو الذي يشكل شبكة حقيقية. كما أن هذه الطرق والخطوط لم يكن الهدف منها أبدًا تسهيل سفر الافريقيين واتصالهم فيما بينهم. وإذن فقد كان الهدف من مرافق البنية الأساسية التي تم توفيرها هو تسهيل استغلال موارد المستعمرات وربطها بالبلاد المستعمرة ، وليس تعزيز وتشجيع التنمية الاقتصادية الشاملة لافريقيا أو تعزيز الاتصالات بين الأفارقة. وثانيًا ، كان النمو الاقتصادي الذي حدث في المستعمرات قائمًا على الموارد الطبيعية لكل منطقة محلية ، ومن ثم فان المناطق المحرومة من مثل هذه الموارد الطبيعية قد أهملت تمامًا ، مما أدّى الى وجود حالات تباين اقتصادي حادّ في داخل المستعمرة الواحدة ، وأدت هذه الاختلافات بدورها الى زيادة حدة وعنف الخلافات والمشاعر الإقليمية التي كانت عائقًا كبيرًا في طريق بناء الأمم في افريقيا المستقلة. وطبقًا لما ذكره أحد مشاهير الاقتصاديين ، فان « الخلافات القبلية يمكن أن تختفيَ بسهولة في العالم الحديث إذا تحقّقت المساواة الاقتصادية بين القبائل. أما في ظروف عدم المساواة في المجال الاقتصادي فان الالتجاء الى الخلافات القبلية يزداد حدة بهدف توفير حماية إضافية للمصالح الاقتصادية »[٢١] .

ثالثًا ، كان من السمات المميزة للاقتصاد الاستعماري الإهمال أو التثبيط التام والمتعمد للتصنيع ولمعالجة المواد الخام والمنتجات الزراعية المنتجة محليًا في المستعمرات التي تنتجها. وطبقًا لما قاله فيلدهاوس ، « فانه لم يحدث أن ضمت أية حكومة لأي مستعمرة إدارة للصناعة قبل عام ١٩٤٥ »[٢٢] . وكانت افريقيا تستورد مصنوعات أساسية بالغة البساطة كان من السهل جدًا انتاجها محليًا. مثل أعواد الثقاب ، والشموع ، والسجائر ، وزيت الطعام ، بل وعصير الليمون والبرتقال. ومن هنا فان جميع الدول الافريقية – وفقًا لعمل الاقتصاد الاستعماري الرأسمالي – تحوّلت الى أسواق لاستهلاك السلع المصنوعة المستوردة من البلاد التي تستعمرها ، ومنتجة للمواد الخام من أجل التصدير. وهذا الإهمال التام للتصنيع من جانب القوى الاستعمارية وشركاتها التجارية والتعدينية هو الذي ينبغي تسجيله باعتباره أهم عناصر الإدانة التي لا يمكن اغتفارها ضد الاستعمار ، كما أنه يمثل أقوى مبرّر لوجهة النظر القائلة بأن فترة الاستعمار كانت تمثل عصر استغلال افريقيا اقتصاديًا أكثر مما تمثل عصر تنميتها. وكان من الآثار الهامة لهذا الإهمال في التصنيع ندرة الافريقيين المدربين القادرين على خلافة الأوروبيين في هذا المجال الى درجة تفوق نظيرتها في كل مجال آخر ، حتى المجال السياسي.

ورابعًا ، نلاحظ أن التصنيع لم يكن موضع الاهمال فحسب ، بل إن الصناعات والحرف التي كانت

(٢٠) د. ك. فيلدهاوس ، ١٩٨١، ص ٦٧.
(٢١) و. أ. لويس ، ١٩٦٥، ص ٢٤ و ٢٥.
(٢٢) د. ك. فيلدهاوس ، ١٩٨١، ص ٦٨.

توجد في افريقيا في فترة ما قبل الاستعمار قد دمّرت تدميرًا تامًا تقريبًا. وينبغي التأكيد هنا على أن صناعات افريقيا قبل الاستعمار كانت تنتج كل ما يحتاج اليه الافريقيون، بما في ذلك مواد البناء، والصابون، والخرز، والأدوات الحديدية، ومنتجات الفخار، والأقمشة التي تعتبر ذات أهمية فائقة. ولو كانت تلك الصناعات التحويلية قد لقيت التشجيع والتعزيز عن طريق تجديد تقنيات انتاجها، كما حدث في الهند بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٥ [٢٣]، لاستطاعت افريقيا لا أن تزيد إنتاجها فحسب، بل وأن تنهض بتكنولوجيتها نهوضًا مطردًا. ولكن هذه الحرف والصناعات قد قُضِيَ عليها تمامًا بسبب استيراد السلع الرخيصة المنتجة بالجملة الى افريقيا. ومن هنا توقف التطور التكنولوجي الافريقي ولم يستأنف مرة أخرى إلاّ بعد الاستقلال.

وخامسًا، على الرغم من أن المحاصيل الزراعية أصبحت تمثل مصدر الدخل الرئيسي لغالبية دول افريقيا، فلم تبذل أية محاولة لتنويع اقتصاد المستعمرات الزراعي، بل بالعكس فانه – كما سبق البيان في بعض الفصول المتقدمة – بحلول عام ١٩٣٥، كان الاعتماد على انتاج محصول نقدي واحد أو محصولين على أكثر تقدير قد أصبح هو القاعدة: الكاكاو في ساحل الذهب، والفول السوداني في السنغال وغامبيا، والقطن في السودان، والبن والقطن في أوغندا، والبن والسيزال في تنجانيقا، إلخ. ولم تشهد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أي تحسين في هذا المجال، ولذا فقد وجدت معظم الدول الافريقية نفسها عند حصولها على الاستقلال مثقلة باقتصاد المحصول الواحد ومن ثم بالغة الحساسية للتيارات السائدة في التجارة الدولية. والواقع أن الاستعمار قد أكمل بالفعل إدماج الاقتصادات الافريقية في النظام الاقتصادي الدولي العالمي، ولكنه فعل ذلك على نحو استغلالي معيب الى أبعد حد، وما زال هذا الوضع باقيًا لم يطرأ عليه أي تغيير.

وكان للاعتماد البالغ على المحاصيل النقدية أثر آخر بالغ الضرر، وهو إهمال القطاع الداخلي لاقتصاد افريقيا. فقد كان اقتصاد افريقيا دائمًا – كما أوضح م. هـ. ي. كانيكي فيما تقدّم (الفصل ١٦) – منقسمًا الى قطاعين رئيسيين: القطاع الداخلي الذي ينتج من أجل تحقيق الكفاف للمنتجين أو إعالتهم ومن أجل السوق الداخلية، وقطاع التصدير الذي يخدم التجارة لمسافات بعيدة وتجارة القوافل. وكان كل من هذين القطاعين يلقى قدرًا متساويًا من الإهتمام في فترة ما قبل الاستعمار، ولذا فلم يحدث أبدًا حينذاك أن احتاج الأمر الى استيراد الغذاء أو السمك لإطعام أحد. بيد أنه نظرًا للتركيز على انتاج المحاصيل النقدية أثناء فترة الاستعمار، فقد أصبح قطاع الاقتصاد الداخلي موضع الإهمال الفعلي، واضطر الافريقيون الى الإنصراف عن انتاج الطعام لاستهلاكهم الخاص من أجل انتاج محاصيل للتصدير، حتى عندما كان ذلك تصرفًا غير اقتصادي، كما لاحظ فيلدهاوس [٢٤]. وعلى ذلك فقد أصبح من الضروري استيراد الأغذية التي كان عامة الناس يضطرون عادة الى شرائها بأسعار مرتفعة كي يطعموا أنفسهم، وهذا هو ما حدث في غامبيا مثلاً، حيث فرض على أهلها أن يتخلوا عن زراعة الأرز من أجل انتاج الفول السوداني، ومن ثم أصبح من الضروري استيراد الأرز [٢٥]. وفي غينيا، اضطر الأفارقة في منطقة «فوتا دجالون» الى انتاج المطاط، مما أدّى الى نقص في الأرز عام ١٩١١. وعلى ذلك دعت الضرورة الى استيراد الأرز وشرائه بالأموال التي اكتسبت من تصدير الفول السوداني. وكانت مصر

(٢٣) المرجع السابق، ص ٩٢ إلى ٩٥.
(٢٤) المرجع السابق، ص ٨٨.
(٢٥) و. رودني، ١٩٧٢، ص ٢٥٧ و ٢٥٨.

منذ قرون تصدر الحبوب والمواد الغذائية، ولكنها أصبحت مضطرة الى استيراد الذرة والقمح منذ بداية القرن العشرين فصاعدًا بسبب التركيز الزائد فيها على إنتاج القطن للتصدير. وحدث الشيء نفسه في ساحل الذهب حيث بلغت المغالات في التركيز على إنتاج الكاكاو درجة جعلت استيراد المواد الغذائية أمرًا ضروريًا. ويتضح هذا من أقوال أ. و. كاردينال - وهو أحد الموظفين الاستعماريين الواعين للحقائق في الثلاثينات - الذي شكا من أن البلد كان يمكنه أن ينتج بنفسه «نصف كميات الأسماك الطازجة والأرز والذرة وغيرها من الحبوب والبقول واللحوم الطازجة والمملحة وزيوت الطعام والتوابل والخضروات الطازجة (المستوردة) أي بعبارة أخرى كان يمكنه أن يوفّر ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه»[٢٦]. وقد كان هذا الإهمال لإنتاج الغذاء، مقترنًا بفرض العمل القسري، هو الذي أدى الى انتشار سوء التغذية على نطاق واسع، والى المجاعات الشديدة والأوبئة التي حدثت في بعض أجزاء افريقيا في أوائل أيام الاستعمار، وخاصة في مناطق افريقيا الفرنسية، كما ذكر ك. كوكري فيدروفيتش فيما سبق (الفصل ١٥). وإذن فقد كان الأفارقة في ظل النظام الاستعماري يضطرون في معظم الحالات الى إنتاج ما لا يستهلكونه والى استهلاك ما لا ينتجونه، وهذا أوضح دليل على الصفة المختلة والاستغلالية للاقتصاد الاستعماري.

وفي تلك الأجزاء من افريقيا التي لم يكن يسمح للافريقيين فيها بزراعة المحاصيل المخصصة للتصدير، مثل كينيا وروديسيا الجنوبية (زيمبابوي حاليًا)، كما أوضح كولين ليس، «تحوّل الافريقيون خلال جيل واحد تحولاً فعليًا من مزارعين مستقلين ينتجون المحاصيل المعدة للتصدير للأسواق الجديدة الى فلاحين يعتمدون على عملهم المأجور في الزراعة»[٢٧].

وسادسًا، أدى ما سبق أن ذكرناه من تحويل الأرض الى سلعة تجارية الى قيام رؤساء الأُسر والعشائر من أصحاب الذمة الخربة ببيع الأراضي المملوكة لمجتمعاتهم المحلية ملكية مشتركة بيعًا غير قانوني، مما تسبب في تزايد النزاعات القضائية على الأرض وأدى بالتالي الى انتشار الفقر على نطاق واسع، وخاصة بين البيوتات الحاكمة. وكما سبق البيان في عديد من الفصول السابقة، أدى هذا الأمر أيضًا في افريقيا الشرقية والوسطى والجنوبية الى استيلاء الأوروبيين على الأرض على نطاق واسع. ففي جنوب افريقيا، خصّص ٨٩ في المائة من الأراضي للبيض الذين يؤلفون ٢١ في المائة من السكان، وفي روديسيا الجنوبية (زيمبابوي حاليًا) خصّص لهم ٣٧ في المائة من الأراضي بينما عددهم لا يتجاوز ٥,٢ في المائة من السكان، وخصص ٧ في المائة من مساحة كينيا لأقل من ١٠ في المائة من السكان، و٣ في المائة في روديسيا الشمالية (زامبيا حاليًا) لما لا يزيد على ٢,٥ في المائة من السكان. وكانت هذه الأراضي كلها في جميع الحالات هي الأكثر خصوبة في البلد المعني[٢٨]. ولم يكن هناك مفر من أن يولّد هذا الاستيلاء كثيرًا من المرارة والغضب والإحباط، وأن يمثل السبب الأساسي للانفجار الخطير الذي حدث في كينيا وعرف باسم حركة الماوماو.

كذلك أدى الوجود الاستعماري، كما سبق البيان، الى أن ظهر على المسرح الافريقي عدد متزايد من المؤسسات والشركات الأجنبية في مجالات العمل المصرفي والشحن والتجارة. ومنذ العقد الثاني للقرن العشرين فما بعده، أخذت تلك المؤسسات تندمج وتتحد فيما بينها لتشكل عددًا قليلاً من الهيئات الاحتكارية المتحكمة. ولما كانت هذه الشركات التجارية هي التي تتحكم في تجارة الصادرات والواردات

(٢٦) أورده م. كراودر، ١٩٦٨، ص ٣٤٨.

(٢٧) سي. ليس، ١٩٧٥، ص ٣١.

(٢٨) م. هيرسكوفيتس، ١٩٦٢، ص ١٤٧ إلى ١٥٠؛ أ. سامبسون، ١٩٦٠، ص ٤٦ و ٤٧.

على السواء وتحدّد الأسعار ، لا بالنسبة للسلع المستوردة فحسب وإنما أيضًا بالنسبة للصادرات التي ينتجها الافريقيون ، فان الأرباح الهائلة التي تراكمت من هذا النشاط كانت تذهب الى خزائن تلك الشركات ، وليس الى جيوب الافريقيين. يُضاف الى ذلك أنه لم تكن توجد أية ضرائب تقريبًا على الأرباح ، ولا أية لوائح أو تعليمات تفرض على تلك الشركات أن تستثمر جزءًا من أرباحها محليًا أو أن تدفع مبالغ أكبر نظير ما حصلت عليه من امتياز أو التزام عام ، ولذا فان نشاط هذه الشركات لم يسفر عن أي نفع أو فائدة ، لا للإدارات الاستعمارية ولا لأصحاب الأراضي الافريقيين. وكانت النتيجة الأخرى لهذا التطور بطبيعة الحال هي استبعاد الأفارقة من أهم قطاعات الاقتصاد وأكثرها ربحًا استبعادًا تامًا ، ومن ثم اختفى من المسرح تمامًا كبار التجار الافريقيين الذين شهدهم النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، واضطر أخلافهم الى أن يصبحوا مجرّد موظفين لدى المؤسسات والشركات الأجنبية كي يتمكنوا من الحياة. وهنا نرى مرة أخرى ، كما هي الحال في المجال الصناعي ، أن هذه الأوضاع حالت دون ظهور فئة من الافريقيين تتمتع بالخبرة والدراية في مجال الأعمال والإدارة.

كذلك حرص الاستعمار ، كما ذكر رودني ، على أن يوقف التجارة بين أجزاء افريقيا إيقافًا كاملاً. فقبل عصر الاستعمار ، كان هناك قدر كبير من التجارة يجري بين الدول الافريقية ، وكان الاتجار عبر المسافات البعيدة وعن طريق القوافل ظاهرة بالغة الشيوع في اقتصاديات افريقيا. إلاّ أنه مع رسوخ أقدام الاستعمار ، غدت هذه التجارة بين أجزاء افريقيا عبر المسافات الطويلة والقصيرة عرضة للتثبيط ، بل وللمنع الكامل. ويقول رودني في هذا الصدد : «لقد غدت الحدود الاعتباطية لكل مستعمرة تعتبر بصفة عامة حدودًا للاقتصاد ذاته»[٢٩] ، مع تغيّر اتجاه تيار التجارة من كل مستعمرة نحو البلد المستعمر. ومن هنا فان القضاء على جانب كبير من هذه التجارة العريقة بين الدول الافريقية وعلى هذه العلاقات الاقتصادية القديمة بين تلك الدول أدّى الى الحيلولة دون تقوية الروابط القديمة وتطوير روابط جديدة كان يمكنها أن تحقق النفع للافريقيين. ولهذا السبب نفسه ، حيل بين افريقيا وبين تطوير روابط تجارية مباشرة مع أجزاء أخرى من العالم ، مثل الهند والصين.

وأخيرًا ، فان كل نموّ اقتصادي تحقّق أثناء فترة الاستعمار كان تحقيقه يكلّف ثمنًا باهظًا لا مبرّر له بالنسبة للافريقيين – كما كانت الحال مثلاً فيما يتعلّق بالعمل القسري ، والعمال المهاجرين أو المتنقلين (وهو نظام يقول عنه دافيدسون إنه «كان على الأرجح أبعد أثرًا من كل المظاهر الأخرى للتجربة الاستعمارية مجتمعة في تفكيك ثقافات واقتصاديات ما قبل الاستعمار وانهيارها»)[٣٠] ، والزراعة الإجبارية لمحاصيل معيّنة ، والاستيلاء القسري على الأراضي ، ونقل السكان إجباريًا بما ترتب عليه من اضطراب الحياة العائلية وتفككها ، ونظام تصاريح الإنتقال ، وارتفاع نسبة الوفيات في المناجم والمزارع الكبرى ، والوحشية التي اتبعت في قمع حركات المقاومة والاحتجاج الافريقية التي أثارتها تلك التدابير ، إلخ. وفوق كل شيء ، فان السياسات النقدية التي اتبعتها القوى الاستعمارية مع مستعمراتها – حيث ربطت عملاتها بعملات القوى الاستعمارية ذاتها واستحدثت تعريفات مقيّدة واحتفظت بكل متحصلات العملات الأجنبية في عواصم القوى الاستعمارية – هذه السياسات ، رغم ما حقّقته من ضمان ثبات العملات وقابليتها للتحويل ، فإنها أدت الى تجميد أرصدة المستعمرات في عواصم القوى الاستعمارية بدلاً من استثمارها في المستعمرات ذاتها. كما أن النظام الذي اتبعته البنوك لاسترجاع مدخرات الافريقيين

(٢٩) أنظر الفصل الرابع عشر فيما سبق.
(٣٠) ب. دافيدسون، ١٩٧٨ (ب)، ص ١١٣.

وودائعهم والتمييز الذي مارسته ضد الافريقيين في منح القروض أضاف مزيدًا من العوائق في طريق التنمية الافريقية.

وإذن فانه على الرغم من مزاعم غان ودويغنان، يمكننا أن نستنتج مما تقدّم أن فترة الاستعمار كانت فترة استغلال اقتصادي بلا رحمة أكثر مما كانت فترة تنمية اقتصادية لافريقيا، وأن أثر الاستعمار في افريقيا في المجال الاقتصادي هو بلا نزاع أفدح الآثار على الإطلاق.

أثر الاستعمار في المجال الاجتماعي

ونتساءل أخيرًا عن سجل الاستعمار في الميدان الاجتماعي؟ إن أول تأثير اجتماعي إيجابي هام هو الزيادة الشاملة في تعداد سكان افريقيا خلال فترة الاستعمار بنسبة ٣٧,٥ في المائة تقريبًا، كما أوضح ج. س. كالدويل (الفصل ١٨)، بعد أن كان هذا التعداد قد تدهور خلال العقدين الأولين أو العقود الثلاثة الأولى من الاستعمار. وطبقًا لما يقرّره كالدويل، فقد كانت هذه الزيادة نتيجة لإنشاء قاعدة اقتصادية، ولانتشار الطرق والسكك الحديدية التي كفلت نقل الغذاء بسرعة الى مناطق المجاعات، وللحملات التي شُنت لمقاومة الأمراض الوبائية، مثل مرض النوم والطاعون والدملي والحمّى الصفراء.

والأثر الاجتماعي الثاني للاستعمار، الذي يرتبط بالأثر الأول ارتباطًا وثيقًا، هو التحول الحضري. وطبقًا لما أكّده أ. أ. أفيغبو (الفصل ١٩)، فان التحوّل الحضري لم يكن مجهولاً تمامًا خلال فترة ما قبل الاستعمار، إذ كانت لممالك افريقيا وامبراطورياتها عواصم أو مراكز سياسية مثل كومبي صالح وبنين وإيلي – إيفي وكوماسي وغاو وزيمبابوي الكبرى؛ ومراكز تجارية مثل كانو وجيني وسفالة وماليندي؛ ومراكز تعليمية مثل تمبكتو والقاهرة وفاس. غير أنه لا شك في أن معدلات التحول الحضري قد تسارعت كثيرًا نتيجة للاستعمار، وظهرت الى الوجود مدن جديدة تمامًا، مثل أبيدجان في ساحل العاج، وتاكورادي في ساحل الذهب، وبورت هاركورت وإينوغو في نيجيريا، ونيروبي في كينيا، وسالزبوري (هراري الآن) في روديسيا الجنوبية، ولوساكا في روديسيا الشمالية (زامبيا الآن)، ولولوابورغ في مقاطعة كاساي في الكونغو البلجيكي (زائير حاليًا).

يُضاف الى ذلك، كما أوضح كالدويل أعلاه (في الفصل ١٨)، أن سكان كل من المدن القائمة بالفعل والمدن الجديدة تزايد عددهم في وثبات كبيرة متتابعة خلال فترة الاستعمار. فقد أنشئت نيروبي مثلاً عام ١٨٩٦ لتكون مخزنًا انتقاليًا لمستلزمات إنشاء سكة حديد أوغندا، ولم يلبث تعداد سكانها أن راح يتزايد من بضع عشرات الى ١٣١٤٥ في عام ١٩٢٧، ثم الى ما يزيد عن ٢٥٠٠٠ في عام ١٩٤٠. وارتفع عدد سكان مدينة الدار البيضاء من ٢٠٢٦ نسمة في عام ١٩١٠ الى ٢٥٠٠٠٠ في عام ١٩٣٦، وزاد سكان أكرا في ساحل الذهب من ١٧٨٩٢ في ١٩٠١ الى ١٣٥٩٢٦ في ١٩٤٨، وارتفع عدد سكان لاغوس من ٧٤٠٠٠ في ١٩١٤ الى ٢٣٠٠٠٠ في ١٩٥٠، وسكان داكار من ١٩٨٠٠ في ١٩١٦ الى ٩٢٠٠٠ في ١٩٣٦، ثم الى ١٣٢٠٠٠ في ١٩٤٥؛ وزاد كذلك تعداد سكان أبيدجان من ٨٠٠ نسمة فقط عام ١٩١٠ الى ١٠٠٠٠ في ١٩١٤ ثم الى ١٢٧٠٠٠ في ١٩٥٥. ويتضح بجلاء من هذه الأرقام أن هذا النمو السريع في تعداد سكان الحضر في افريقيا قد حدث بعد الحرب العالمية الأولى، وخاصة خلال الفترة بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٤٥، التي وصفت بأنها فترة ازدهار الاستعمار في افريقيا. يضاف الى ذلك أن تلك المدن نمت بهذه السرعة البالغة خلال الفترة المذكورة لأنها، ببساطة، كانت إمّا عواصم جديدة أو مراكز إدارية جديدة للنظم الاستعمارية؛ ومن أمثلة ذلك

أبيدجان ونيامي ونيروبي وسالزبوري ولوساكا ، أو أنها كانت موانئ جديدة أو مراكز جديدة للسكك الحديدية أو مراكز لتقاطع الطرق الهامة ، مثل تاكورادي وبورت هاركورت وباماكو وبولوايو ، أو مراكز تعدينية أو تجارية جديدة ، مثل أوبواسي وجوس ولولوابورغ وكيمبرلي وجوهانسبورغ.

كذلك طرأ بلا ريب تحسن على نوعية الحياة ، وخاصة بالنسبة لمن يعيشون في المراكز الحضرية. وقد كان ذلك ، كما أوضح كالدويل ، نتيجة لتوفير المستشفيات والعيادات والمياه المنقولة بالأنابيب والمرافق الصحية وتحسّن مستوى الاسكان وإلغاء ممارسات معينة ، مثل الرق المنزلي ، على أيدي الحكام الاستعماريين ، وزيادة فرص العمل أيضًا.

وكان انتشار المسيحية والإسلام والتعليم الغربي من آثار الاستعمار الهامة كذلك. ولا شك في أن المبشرين المسيحيين والدعاة المسلمين استفادوا من الأمن والنظام اللذين أقرهما الاستعمار ، ومن حماية هذا الاستعمار بل وتشجيعه الإيجابي في بعض المناطق ، لكي يحققوا مزيدًا من التوغل بنشاطهم نحو الداخل بصفة مطردة. وطبقًا لما أوضحه ك. أساري أوبوكو (في الفصل ٢٠) ، فان المسيحية والإسلام كسبا خلال فترة الاستعمار أرضية أكبر بكثير مما كانت عليه الحال خلال القرون الثلاثة أو الأربعة السابقة على تلك الفترة بأكملها. وكانت هذه الفترة هي التي كسبت المسيحية خلالها موطئ قدم راسخ في افريقيا الشرقية والوسطى ، حيث كانت تصل أحيانًا في ركاب العَلَم الاستعماري أو التجارة أو كليهما معًا ، وكانت في أحيان أخرى تسبقها فلا يلبثان أن يلحقا بها. كذلك انتشر الإسلام بسرعة في افريقيا الغربية والشرقية نتيجة للتحسن العام في المواصلات خلال فترة الاستعمار ولحماية الحكام الفرنسيين والانجليز على السواء. وينبغي أن نؤكّد هنا ، كما فعل أوبوكو ، أن هذه المكاسب لم تتحقق على حساب الديانة التقليدية. فالذي فعله الاستعمار إذن هو تقوية وإدامة التعددية الدينية في افريقيا ، ومن ثم إثراء الحياة الدينية للقارة.

واقترن انتشار التعليم الغربي اقترانًا وثيقًا بانتشار المسيحية. وكما تقدم الإيضاح في عديد من الفصول السابقة ، كانت الإرساليات المسيحية هي المسؤولة عن ذلك بصفة رئيسية. غير أننا ينبغي ألا نغفل عن أنها تمكنت من العمل أساسًا بفضل المنح التي كانت تتلقاها من الإدارات الاستعمارية. ولا شك في أنه في نهاية الفترة الاستعمارية لم يكن يوجد إلاّ النزر اليسير من المناطق التي تخلو من المدارس الإبتدائية على الأقل. وكان لانتشار التعليم الغربي آثار اجتماعية بعيدة المدى ، من بينها زيادة عدد النخبة الافريقية المتعلمة المتأثرة بالغرب ، وهي نخبة تؤلف الآن الأوليغارشية الحاكمة والعمود الفقري للخدمة المدنية في الدول الافريقية.

ومن آثار الاستعمار الهامة ذلك الأثر الذي يختلط فيه النفع بالضرر كما سأبيّن فيما بعد ، وأعني به بطبيعة الحال إيجاد لغة مشتركة لكل مستعمرة أو مجموعة من المستعمرات. ففي كل هذه المستعمرات ، أصبحت اللغة الأم للقوى المستعمرة ، في صورتها النقية أو المهجنة ، هي اللغة الرسمية ولغة الأعمال ، بل وغدت في حالات كثيرة هي وسيلة الاتصال الرئيسية بين الجماعات اللغوية العديدة التي يتألف منها سكان المستعمرة الواحدة. ومن الأمور ذات المغزى أن هذه اللغات ظلّت حتى اليوم هي اللغات الرسمية في الدول الافريقية المستقلة ، باستثناء منطقة شمال افريقيا وتانزانيا وكينيا ومدغشقر.

وكان أثر الاستعمار الإيجابي الأخير في الميدان الاجتماعي هو البنية الاجتماعية الجديدة التي استحدثها الاستعمار في بعض أجزاء افريقيا ، أو أدّى الى تسارع نموها في أجزاء أخرى. ووفقًا لما ذكره أ. أ. أفيغبو (في الفصل ١٩) ، فعلى الرغم من أن البنية الاجتماعية التقليدية كانت تتيح الحراك الاجتماعي ، فإنّ هيكلها الطبقي كان يضفي وزنًا مبالغًا فيه على النسب والمولد فيما يبدو. أما النظام الاستعماري الجديد فقد

شدّد على المزايا الفردية والاستحقاق والإنجاز الفرديين أكثر من اهتمامه بالنسب والمولد. واجتمع هذا التغيير مع إلغاء الرق وإدخال التعليم الغربي وانتشار المسيحية والاسلام والتوسع في زراعة المحاصيل المخصصة للتصدير على نحو يسر اكتساب الثروة في بعض المناطق، وعديد من سبل التقدم الفردي الأخرى التي استحدثها النظام الاستعماري، فانتهى هذا كلّه الى إحداث تغيير جذري في البنية الاجتماعية التقليدية. وعلى ذلك فانه مع حلول الثلاثينات، كان تركيب الطبقات الاجتماعية الذي ساد قبل الاستعمار بتقسيماته الى أرستقراطية تقليدية حاكمة، وعامة، ورقيق منزلي، ونخبة متعلمة صغيرة نسبيًا قد زال وحل محلّه مجتمع جديد ينقسم انقسامًا أكثر حدة من ذي قبل الى سكان حضريين وسكان ريفيين، لكل منهما هيكل جديد مختلف. فقد أصبح سكان الحضر ينقسمون الى ثلاث مجموعات فرعية رئيسية، هي: النخبة أو - كما يسميهم الآخرون - البورجوازية الإدارية - الكتابية - المهنية، واللانخبة، أو كما يفضل لويد أن يسميهم «النخبة التحتية»، والبروليتاريا الحضرية. وتنقسم النخبة بدورها انقسامًا فرعيًا الى ثلاث مجموعات أو فئات، هي: النخبة البيروقراطية من الموظفين المدنيين والنخبة المهنية من الأطباء والمحامين والمعماريين والمساحين والأساتذة، إلخ...، والنخبة التجارية من مديري المؤسسات والشركات الأجنبية والتجار ورجال الأعمال. أما النخبة التحتية فتتألف من السماسرة والوسطاء والكتبة والمعلمين والممرضات وصغار الموظفين، بينما تتألف البروليتاريا الحضرية من المتكسبين بالأجر اليومي وبائعي المحلات والسائقين والميكانيكيين والسعاة والخياطين والبنائين إلخ. وفي المناطق الريفية ظهرت لأول مرة في كثير من أنحاء افريقيا طبقات جديدة، هي البروليتاريا الريفية أو الريفيون الذين لا يملكون أرضًا، والفلاّحون. وتتألف الطبقة الأولى، وخاصة في شرق افريقيا وجنوبها، من أولئك الافريقيين الذين نزعت منهم أراضيهم على أيدي الأوروبيين دون أن يُسمح لهم بالإقامة الدائمة في المراكز الحضرية والصناعية، ومن ثم فقد أصبحوا مضطرين الى قضاء أعمارهم متنقلين بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، كعمال مهاجرين أو متنقلين بصفة رئيسية. أما الفلاحون فهم أولئك الذين وصفهم جون إيليف بأنهم أناس «يعيشون في مجتمعات محلية صغيرة ويزرعون أراضي يملكونها أو يسيطرون عليها، ويعتمدون اعتمادًا رئيسيًا على العمل العائلي، وينتجون ما يلزم لكفافهم الخاص بالإضافة الى ما يوردونه للنظم الاقتصادية الأكبر حجمًا والتي تشتمل على غير الفلاحين»[٣١]. وقد بلغ بعض أفراد هذه الطبقة الأخيرة درجة طيبة من الثراء عن طريق انتاج المحاصيل المخصصة للبيع، مما أدى الى ظهور ما أطلق عليه اسم «الرأسمالية الريفية». وقد وصف إيليف هذا «التفليح» بأنه «تحوّل كلّي نهائي يناظر التصنيع في تأثيره». وينبغي التأكيد هنا على أنه لما كان الحراك الاجتماعي في نطاق هذه البنية الجديدة يعتمد على الجهد والإنجاز الفرديين أكثر مما يعتمد على الحسب والنسب، فان هذا يمثل تقدمًا لا يستهان به بالنسبة للبنية الاجتماعية التقليدية.

بيد أنه إذا كان الاستعمار قد أحدث بعض الآثار الاجتماعية الإيجابية، فقد كانت له آثار سلبية كذلك، بل وبالغة السلبية في بعض الأحيان. وكان أول هذه الآثار السلبية هو خلق الفجوة وتوسيعها بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية التي نشأت خلال فترة الاستعمار. فالنمو الكبير في سكان المناطق الحضرية الذي ذكرناه فيما تقدم لم يكن نتيجة الزيادة الطبيعية في تعداد سكان الحضر، وإنما كان نتيجة لما وصف بأنه «قوى الدفع والجذب»[٣٢]، أي الجذب المستمرّ للشباب من الرجال والنساء الى المناطق

(٣١) ج. إيليف، ١٩٧٩، ص ٢٧٣، و ٢٧٤.

(٣٢) ف. ويلسون، في: م. ويلسون ول. تومبسون (مشرف على التحرير)، ١٩٧١، ص ١٣٢.

الحضرية بفعل الحاجة الى التعليم والعمل ، والدفع من المناطق الريفية ، كما أوضح كوكري فيدروفيتش فيما سبق (الفصل ١٥) ، بفعل المجاعات والأوبئة والفقر والضرائب . كما أنه نظرًا لميل الأوروبيين الى الحياة في المراكز الحضرية ، فان جميع التسهيلات والمرافق التي سبق ذكرها والتي تؤدّي الى تحسين نوعية الحياة لم يتم إنشاؤها إلاّ في تلك المناطق ، ومن ثم فقد كانت المناطق الريفية عرضة للاهمال الفعلي ، مما ادى بدوره الى زيادة حدة حركة الانتقال من هذه المناطق الى الحضر . ولا تزال توجد حتى اليوم فجوة كبيرة بين مناطق الريف والحضر في افريقيا ، وليس هناك أدنى شك في أن النظام الاستعماري هو المسؤول عن خلق هذه الفجوة وتوسيعها .

كما أن المهاجرين الى المراكز الحضرية لم يجدوا في هذه المراكز ما كانوا يأملونه فيها من ملجأ آمن رضي . فلم يحدث في أية مدينة أن لقي الافريقيون القبول على قدم المساواة والاندماج الكامل . يضاف الى ذلك أنه لم يحدث كذلك أن وجدت أغلبية منهم فرصة العمل أو المسكن الملائم ، وإنما وجد معظمهم أنفسهم متزاحمين في الضواحي ومدن الأكواخ أو مدن الصفيح حيث لا ينتظرهم سوى الغرق في محيط البطالة وانحراف الأحداث وإدمان الخمر والبغاء والجريمة والفساد . فالاستعمار لم يؤد الى إفقار الحياة الريفية فحسب ، بل إنه هجن حياة الحضر أيضًا . فلا مجال للدهشة إذن من أن يصبح أعضاء هذه الجماعة هم فرق الصدام في حركات التحرّر الوطني بعد الحرب العالمية الثانية .

والإرث الاجتماعي الخطير الثاني هو مشكلة المستوطنين الأوروبيين والآسيويين . فرغم وجود مستوطنين أوروبيين في دول شمال افريقيا وفي جنوب افريقيا منذ ما قبل فترة الاستعمار ، فلا شك في أن عددهم لم يزد فحسب أثناء فترة الاستعمار ، بل إن المستوطنين الأوروبيين والآسيويين دخلوا الى شرق افريقيا ووسطها والى أجزاء من غربها أيضًا خلال تلك الفترة . وكما سبق أن أوضح م. هـ. ي. كانيكي فيما تقدّم (الفصل ١٦) ، فقد ارتفع عدد الأوروبيين في كينيا من ٥٩٦ فردًا فقط عام ١٩٠٣ الى ٩٥٤ في عام ١٩٠٥ ثم الى ٥٤٣٨ في عام ١٩١٤ والى ١٦٦٦٣ في عام ١٩٢٩ ؛ أما في روديسيا الجنوبية فقد زاد هذا العدد من ١١٠٠٠ في ١٩٠١ الى ما يزيد على ٣٥٠٠٠ في عام ١٩٢٦[٣٣] ؛ وفي الجزائر زاد العدد من ٣٤٤٠٠٠ في عام ١٨٧٦ الى ٩٤٦٠٠٠ في عام ١٩٣٦ . غير أن الأمر الذي جعل وجود هؤلاء المستوطنين غير مرغوب فيهم من جانب الأفارقة في مناطق كثيرة من شرق افريقيا ووسطها وشمالها هو أن الأوروبيين أصبحوا بعد حين يشغلون معظم الأراضي الخصبة ، بينما احتكر الآسيويون تجارة الجملة والتجزئة . وفي غرب افريقيا أيضًا زاد عدد الآسيويين — من سوريين ولبنانيين وهنود — من ٢٨ فقط في عام ١٨٩٧ الى ٢٧٦ في ١٩٠٠ ، ثم بلغ عددهم ١٩١٠ شخص في عام ١٩٠٩ ، ثم ٣٠٠٠ في ١٩٢٩ ، ثم ٦٠٠٠ مع حلول عام ١٩٣٥ ، ولم يلبثوا أن قضوا على منافسيهم الافريقيين . وبحلول عام ١٩٣٥ ، كانت مشكلة الاوروبيين والآسيويين هذه قد اكتسبت أبعادًا بالغة الخطورة بالنسبة لافريقيا ، وما زالت لم تحل حلاً كاملاً حتى اليوم .

يُضاف الى ذلك أنه على الرغم من أن الاستعمار استحدث بالفعل بعض المرافق والخدمات الاجتماعية ، كما سبق البيان ، فإنه يجب التأكيد على أن هذه الخدمات والمرافق لم تكن قاصرة الى حد بعيد وموزعة توزيعًا غير متوازن في كل مستعمرة فحسب ، بل إنها كانت كلّها ، في الأغلب الأعم ، تستهدف قبل كل شيء خدمة المستوطنين والإداريين البيض القلائل ، ومن ثم فانها تركزت في المدن . وقد أوضح رودني أنه في نيجيريا في الثلاثينات كان هناك ١٢ مستشفى حديثًا لخدمة ٤٠٠٠ أوروبي في

(٣٣) أنظر الفصل السادس عشر من هذا الجزء.

البلاد، بينما كان نصيب الافريقيين هو ٥٢ مستشفى لخدمة أكثر من أربعين مليونًا[٣٤]. وفي تنجانيقا في عام ١٩٢٠، كانت نسبة أسرّة المستشفيات الى تعداد السكان في دار السلام هي سرير لكل عشرة من الأوروبيين في المستشفى الخاص بهم، مقابل سرير واحد لكل أربعمائة أو خمسمائة نسمة للمستشفى الافريقي[٣٥].

وفي مجال التعليم، كان ما تم توفيره خلال فترة الاستعمار قاصرًا الى أبعد حد، وموزعًا توزيعًا غير متوازن، وموجهًا توجيهًا سيئًا. ومن هنا فان فائدته قصرت دون بلوغ ما كان يمكن تحقيقه لافريقيا. فقد أنشئت في ظل الحكم الاستعماري خمسة أنواع من المؤسسات التعليمية، هي: المدارس الإبتدائية والمدارس الثانوية ومعاهد تدريب المعلمين والمدارس التقنية والجامعات. وبينما نجد مع ذلك أن الكثير من المدارس الإبتدائية كان قد أنشئ بحلول عام ١٨٦٠ في افريقيا الغربية البريطانية، فان أولى المدارس الثانوية لم تظهر الى الوجود إلاّ في عام ١٨٧٦، عندما أنشئت مدرسة «مفانتسيبيم» و «المدرسة الميثودية» الثانويتان في ساحل الذهب وفي نيجيريا على التوالي، وذلك على يد «جمعية التبشير الويزلية» في الحالتين، في حين أن الإدارة الاستعمارية البريطانية لم تنشئ أولى مدارسها الثانوية (كلية أتشيموتا) في ساحل الذهب إلاّ في عام ١٩٢٧. أما مستعمرة ليبيا الإيطالية فلم يكن يوجد بها، كما سبق البيان، سوى ثلاث مدارس ثانوية لليبيين في عام ١٩٤٠، اثنتان منها في طرابلس وواحدة في بنغازي. ولم تشهد معظم أنحاء افريقيا إنشاء المدارس التقنية والكليات الجامعية إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية. ومن الأمور ذات المغزى أنه لم تنشأ سوى كلية جامعية واحدة في كل من: ساحل العاج (١٩٤١) ونيجيريا (١٩٤٨) وأوغندا (١٩٥٠) والسنغال (١٩٥٠) ومدغشقر (١٩٥٠) وسالزبوري (١٩٥٣) والكونغو ليوبولدفيل (١٩٥٤) واليزابثفيل (١٩٥٦). وبعبارة أخرى، فان التعليم الجامعي والتقني لم يتم إدخاله في افريقيا إلاّ قرب نهاية فترة الاستعمار.

يُضاف الى ما سبق أن التسهيلات والمرافق التي تم توفيرها لم تكن تفي بالطلب في أي مكان أو على أي مستوى، ولم تكن موزعة توزيعًا متوازنًا. بل إن لويد نفسه يعترف، وفي أواسط الثلاثينات من القرن العشرين، بأن «الإنفاق الحكومي ظل منخفض المستوى في كل مكان، ولم يزد في أواسط الثلاثينات عن ٤ في المائة من جملة الإيرادات في نيجيريا وفي المناطق الفرنسية، وعن ٧ في المائة في غانا»[٣٦]. ولم تكن المدارس والمؤسسات التي تقدم ذكرها موزعة توزيعًا سليمًا في كل مستعمرة، فقد كانت معظم معاهد التعليم بعد المرحلة الإبتدائية قائمة في المراكز الحضرية الرئيسية. وفي بعض البلاد كانت معظم المدارس الثانوية توجد في مدينة واحدة. ففي ساحل الذهب مثلاً، كان ٨٠ في المائة تقريبًا من المدارس الثانوية يوجد في مدينة كيب كوست. وفي أوغندا، في عام ١٩٢٠، كان يوجد ٣٢٨ مدرسة ابتدائية في بوغندا، في حين لم يزد العدد عن ٣٤ و ٢٤ ولا شيء بالمرة في كل من المقاطعات الغربية والشرقية والشمالية على التوالي[٣٧]. وكانت المرافق التعليمية على هذه الدرجة البالغة من القصور وسوء التوزيع لأن السلطات الاستعمارية لم تكن تهدف الى نشر التعليم كغاية في حد ذاته أو من أجل خدمة الافريقيين، بل

(٣٤) و. رودني، ١٩٧٢، ص ٢٢٣.
(٣٥) د. أ. فيرغوسون، في: م. هـ. ي. كانيكي (مشرف على التحرير)، ١٩٨٠، ص ٣٢٦.
(٣٦) ب. سي. لويد، ١٩٧٢، ص ٧٩.
(٣٧) ت. ب. كابويجيري، ١٩٧٤، ص ١٧٩.

كان هدفها ، كما يقول باحث افريقي ، «هو إنتاج افريقيين يخدمون النظام [الاستعماري] خدمة أكثر انتاجًا» [٣٨].

والى جانب هذا القصور الفاضح من الناحية العددية وهذا التوزيع غير المتوازن ، كانت مناهج الدراسة التي تقدمها كل تلك المعاهد يحدّدها الحكام الاستعماريون ، وتمثل نسخًا وثيقة الشبه – إن لم تكن مطابقة – للمناهج الدراسية المتبعة في البلاد الاستعمارية ، ومن ثم فهي عديمة الصلة باحتياجات القارة الافريقية . بل إن مرجعًا له وزنه ، هو السير غوردون غوجيسبرغ حاكم ساحل الذهب خلال الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٢٧ ، شهد في عام ١٩٢٠ بأن «هذا كان من أفدح أخطاء التعليم في الماضي ، لأنه كان يعلم الافريقيين أن يصبحوا أوروبيين بدلاً من أن يظلوا أفارقة . إن هذا بأكمله خطأ تعترف به الحكومة . وسوف يهدف تعليمنا في المستقبل الى إبقاء الافريقي على افريقيته وتوجيهه الى الإهتمام ببلده» [٣٩] .

إلاّ أنه على الرغم من أن غوجيسبرغ أنشأ بالفعل كلية «أتشيموتا» للوفاء بوعده ، فان ما أُنجز بالفعل في هذا الصدد كان ضئيلاً ، لأن التعليم في البلاد استمر يخضع للإرساليات المسيحية التي كان هدفها الأول هو انتاج أفراد قادرين على قراءة الكتاب المقدس بالانجليزية أو باللغة الدارجة ، بالإضافة الى تخريج المعلمين والقساوسة .

وكان أثر هذا التعليم المتميز بالقصور واختلال التوازن وسوء التوجيه على المجتمعات الافريقية عميقًا ، بل يكاد أن يكون دائمًا . فهو أولاً قد أورث افريقيا مشكلة ضخمة في مجال الأمية ، وهي مشكلة سوف يستغرق حلّها وقتًا طويلاً . وثانيًا ، فان النخبة المتعلمة التي أثمرها هذا النظاء كانت في معظمها نخبة تتسم بالاغتراب عن مجتمعها ، نخبة تقدّس الثقافة والحضارة الأوروبيتين وتنظر من عل نظرة ازدراء الى الثقافة الافريقية ، ولها أذواق جديدة في المأكل والمشرب والملبس والموسيقى والرقص والألعاب ، نخبة صورها بعبقرية ساخرة الباحث والمكافح الوطني الغاني الراديكالي كوبينا سيكيي في مسرحيته «الرامشون» The Blinkards . ومن هنا ظهرت بين هذه النخبة وبين سائر الجماهير فجوة أخرى لم يتم ردمها بعد . يُضاف الى ذلك أنه على الرغم من أن عدد أعضاء هذه النخبة قد زاد في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين بازدياد المرافق التعليمية وإنشاء الكليات الجامعية ، فانها ظلّت مع ذلك بالغة الصغر طوال فترة الاستعمار . غير أنه لما كانت النخبة قد أصبحت تشمل أكثر الناس ثراء ، ولما كان أعضاؤها قد أصبحوا يشغلون أعلى المناصب المتاحة خلال فترة الاستعمار وبعد انقضائها ، فقد تمتع أعضاؤها بقدر ضخم من السلطان والنفوذ لا يتناسب إطلاقًا مع عددهم ، ومن هنا فان العلاقات بينهم من ناحية وبين النخبة التقليدية من ناحية أخرى بلغت درجة عالية من التوتر خلال فترة الاستعمار ، وما زال صدعها باقيًا منذ ذلك الحين لم يلتئم بعد .

ويُضاف الى ما تقدم أن تفسير الظواهر المختلفة ، كالموت والمطر والمرض ، بتفسيرات طبيعية وعلمية كان يمثل ضربة شديدة وجهت الى جذور العقائد والأفكار والمحرمات الدينية الافريقية ، فاهتزت لذلك أسس المجتمعات الافريقية ، الأمر الذي جر وراءه إحساسًا بعدم الأمن والإحباط في جو أبدع تصويره تشينووا أتشيبي في روايته «انهيار الأشياء» Things Fall Apart. وكثيرًا ما زاد من حدة هذا الشعور بالإحباط وعدم الأمن سلسلة من الأزمات الاقتصادية التي طرأت ، وخاصة في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين وبعد الحرب العالمية الثانية ، ونتج عنها في المدن بصفة خاصة ارتفاع معدلات الجريمة

(٣٨) المرجع السابق ، ص ١١٠ .
(٣٩) ورد في : ر. أدّو- فننغ ، ١٩٨٠ .

والطلاق والانحراف والعنف. وهذه الأوضاع نفسها هي التي تفسّر ما حدث في المجال الديني من ظهور حركات التبشير بعهد الخلاص والكنائس الأثيوبية أو التوفيقية حسبما أوضحنا آنفًا.

كما أن إهمال التعليم التقني والصناعي والتركيز على التعليم العام والتدريب الكنسي والديني والكتابي وما استتبعه ذلك من تفضيل الأعمال الكتابية قد خلق بين المتعلمين اتجاهًا الى ازدراء العمل اليدوي والزراعي لا يزال قائمًا بيننا حتى الآن. ويُضاف الى ذلك أن عدم التوازن أو التساوي في توزيع المرافق التعليمية قد عاق قيام عملية تجديد متسقة في كل مستعمرة، فزاد ذلك من حدة الخلافات والتوترات بين مختلف الجماعات الإثنية والمناطق المتباينة، وهي خلافات وتوترات ظلّت قائمة في مناطق كثيرة، ولا تزال تشكل أساسًا لبعض ما حدث من حروب أهلية ومنافسات وخلافات في عدد من الدول الافريقية المستقلة. كذلك أدّى اهمال التعليم العالي والتعليم والتدريب التقني الى إجبار بعض الافريقيين القادرين على إيفاد أبنائهم الى البلاد الاستعمارية والى الولايات المتحدة، حيث مرّوا بمختلف تجارب التفرقة العنصرية وخبراتها، واكتسبوا – وهو الأهم – فهمًا وتقديرًا أعمق لشرور النظام الاستعماري، فكان ذلك من بين الأسباب التي جعلتهم يصبحون لدى عودتهم الى بلادهم، كما سنوضح في الجزء التالي، أشد نقاد النظام مرارة وقادة للحركات الوطنية المناهضة للاستعمار.

ورغم المزايا التي حقّقتها اللغة المشتركة «Lingua Franca» التي أشاعها وعزّزها النظام التعليمي، إلاّ أن هذه اللغة أدّت الى آثار يؤسف لها، مثل الحيلولة دون تطوّر بعض اللغات المحلية الى لغات وطنية مشتركة. فلغات الـ «توى» والـ «هوسا» والـ «سواحيلية» كان يمكن أن تتطور بسهولة الى لغات وطنية في ساحل الذهب ونيجيريا والمستعمرات البريطانية الثلاث في شرق افريقيا على التوالي. والواقع - كما أوضح كابويجيري، أن إداريي الاستعمار في شرق افريقيا البريطانية قاموا في الثلاثينات والأربعينات بمحاولة لتطوير اللغة السواحيلية كي تصبح اللغة المشتركة في المنطقة، ولكن وزارة المستعمرات ألغت هذه المحاولة متعلّلة بسبب نورد نصّه فيما يلي: «... إن تطوير لغة مشتركة أمر ضعيف الصلة بالمتطلبات العاجلة، لأنه أمر يتعلّق في جوهره بالقيم الباقية، ومن ثم بتغلغل لا بد وأن ينتشر باطراد حتى يشمل كل أنحاء البلاد، مهما كانت سرعة هذا الانتشار التدريجي أو بطئه. وإذا طبقنا هذا المعيار، وجدنا أنه لا اللغة السواحيلية ولا لغة الغاندا ولا أي لغة محلية أخرى تتمتع بمزايا تؤهلها لذلك»[٤٠].

ومضت هذه «النصيحة» تضيف أن اللغة الانجليزية وحدها هي التي ينبغي الاعتراف بها «باعتبارها اللغة المشتركة الحتمية في المستقبل، وهي حقيقة ينبغي أن تكون موضع الإقرار من السياسة العامة والسياسة التعليمية دون إبطاء». ومن المشكوك فيه أن تكون أية قوة استعمارية أخرى قد بحثت هذه الإمكانية مجرّد بحث أو فكّرت فيها مجرّد تفكير. ومع رحيل القوى الاستعمارية التي كان يمكن أن يعزى اليها فضل التمتع بقدر من الموضوعية في هذا الصدد، والتي كانت تملك أيضًا سلطة فرض أي سياسة لغوية من هذا النوع، ومع ما طرأ من تعاظم وتصلّب يؤسف له في المشاعر الإثنية والإقليمية في عديد من أقطار افريقيا منذ الاستقلال، أصبحت قضية إقرار لغة محلية مشتركة قضية بالغة الحساسية، لا مجال للدهشة من أن القليل فقط من الحكومات الافريقية هي التي تمكنت من تناولها.

ومن آثار الاستعمار الاجتماعية الأخرى التي يؤسف لها ما ترتب عليه من تدهور في أوضاع المرأة في افريقيا. وهذا موضوع جديد يتطلب مزيدًا من البحوث، إلاّ أنه لا يبدو أن هناك أي شك في أن النساء قد منعن من الاشتراك في معظم أنواع النشاط التي استحدثها الاستعمار أو كثفها، مثل التعليم الغربي،

(٤٠) ورد في: ت. ب. كابويجيري، ١٩٧٤، ص ٢١٨.

وزراعة المحاصيل المخصصة للتصدير في بعض أنحاء القارة ، والاشتغال بكثير من المهن والتمتع بكثير من فرص العمل في مجالات القانون والطب والتعدين وغير ذلك. كما أنهن لم يجدن لأنفسهن مكاناً في الهيكل السياسي الاستعماري الجديد ، وهو أمر يعود في جانب منه الى هذا الاستبعاد. بل إنه حتى في المجتمعات الأمومية ، نجد أن انتشار الإسلام من ناحية والتركيز الجديد من ناحية أخرى على الإنجاز الفردي قد أديا ببعض الأسر الى التحول في اتجاه النظام الأبوي[41] . فقد كان عالم الاستعمار ، كما أوضح إيليف ، عالماً للرجال ، لا تجد النساء تشجيعاً على النهوض فيه بأي دور له مغزى.

يُضاف الى ذلك أن الفرد الافريقي كان ، نتيجة للاستعمار ، موضع الازدراء والتحقير والتمييز العنصري ضده بمختلف الصور المستترة والمكشوفة. والواقع ، كما ذكر أ. أ. أفيغبو فيما سبق (الفصل ١٩) ، أن «الحط العام من قدر الافريقيين» كان من الآثار الاجتماعية للاستعمار. ويؤكّد علي مزروعي أيضاً على هذا الإرث من الهوان الذي فرضه على الافريقيين ثالوث الخطايا المؤلف من تجارة الرقيق والفصل العنصري والاستعمار، وذلك في سلسلة محاضرات رايث التي القاها أخيراً ، حيث يقول : «إن الافريقيين ليسوا بالضرورة أكثر الشعوب معاناة للويلات من جراء الاستبداد ، ولكنهم بالتأكيد أكثرها معاناة للإهانة في التاريخ الحديث»[42] . وإذن فانه على الرغم مما سبق بيانه أعلاه من أن أعضاء النخبة المتعلمة كانوا معجبين بالثقافة الأوروبية ولم يدخروا وسعاً في محاولة التوحد معها ، فإنهم لم يجدوا القبول أبداً كأنداد لمناظريهم الأوروبيين ، وكانوا مستبعدين من مجتمعات هؤلاء الأوروبيين وممنوعين من السكن في الأحياء الأوروبية في المدن ، وهي الأجزاء التي أطلق عليها سمبيني عثمان اسم «الفاتيكان» في روايته «أحطاب الله» «God's bits of wood»[43] .

وبدلاً من أن يضعف التمييز العنصري مع تقدم الحكم الاستعماري ، فانه أخذ يلقى الدعم والمؤازرة من النظريات العنصرية الخاطئة والأفكار الاجتماعية الداروينية المخرقة التي راجت آنئذٍ ، فظل يزداد عنفاً وكثافة حتى انتهى في جنوب افريقيا الى فلسفة الفصل العنصري الوهمية واللاإنسانية. ومن هنا أصبحت النخبة المتعلمة مفعمة بالسخط والمرارة ، ولم يكن من المدهش أن يغدو أفرادها أول من تطور لديهم الوعي القوي بما يتسم به النظام الاستعماري من أوجه الجور والحيف والاستغلال والتمييز ، وتعاظم بينهم إنكار الأسس الأخلاقية والقانونية لاستمرار هذا النظام. وكانت هذه الطبقة نفسها التي أنتجها وجود الاستعمار والإرساليات هي التي قادت حملة القضاء على النظام الاستعماري. وقد انتهى بعض المؤرخين ، مثل م. هـ. ي. كانيكي ، الى أن «الاستعمار أنتج أولئك الذين حفروا قبره» ، بينما رأى روبين موم أن «شاهد ضريح الامبراطورية البريطانية» (التي اتخذ فيها هذا التمييز العنصري أكثر صوره وضوحاً) «يمكن أن يحمل عبارة تقول : أضاعها الكبر الزائف»[44] . ولكل من هذين الرأيين ما يؤيده. وجدير بالذكر أيضاً أن هذا التمييز العنصري خلق في نفوس بعض الافريقيين شعوراً بالنقص عرّفه أفيغبو آنفاً في وضوح وإيجاز بأنه «ميل الى فقد الثقة بالنفس وبمستقبل الفرد المعني – فهو باختصار حالة عقلية تشجع في بعض الأحيان على التقليد الأعمى [ويمكن أن نضيف الى ذلك الخضوع] للقوى الأوروبية» (الفصل ١٩).

---

(٤١) ج. إيليف، ١٩٧٩، ص ٣٠٠.

(٤٢) ع. أ. مزروعي، ١٩٨٠، ص ٢٣ إلى ٤٥.

(٤٣) س. عثمان، ١٩٦٢، ص ١٦٢.

(٤٤) م. هـ. ي. كانيكي ، ١٩٨٠ (أ) ، في : م. هـ. ي. كانيكي (مشرف على التحرير) ، ١٩٨٠ ، ص ١٠. ر. ف. ر. موغهام، ١٩٦١ ، ص ٨٤.

وما زال هذا الشعور بالنقص لم يختف اختفاءً كاملاً حتى الآن ، بعد انقضاء عقدين على الاستقلال .

وكان الأسوأ من كل ما تقدم هو تأثير الاستعمار في المجال الثقافي . والحق أنه ، وفقًا لما أعلن في المؤتمر الثاني للكتاب والفنانين الزنوج الذي عقد في روما في مارس / آذار – أبريل / نيسان ١٩٥٩ ، « فان من بين خطايا الاستعمار خطيئة بالغة الخبث والضرر لأنها استمرت فترة طويلة موضع قبول في الغرب بلا مناقشة ، ونعني بها المفهوم القائل بشعوب لا ثقافة لها »[٤٥] . إلاّ أن هذا لا ينبغي أن يدهشنا ، لأنه طبقًا لما ذكره كورتين وتومبسون وآخرون فان « الحركة الأوروبية نحو التغلغل في افريقيا تزامنت مع بلوغ العنصرية والشوفينية الثقافية أوجها في اوروبا نفسها في القرنين التاسع عشر والعشرين »[٤٦] . فالأوروبيون الذين دخلوا افريقيا خلال تلك الفترة ، وخاصة بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٤٥ ، سواء أكانوا مبشرين أو تجارًا أو إداريين أو مستوطنين أو مهندسين أو رجال مناجم ، كانوا بوجه عام مشبعين بتلك الروح العنصرية ، ومن ثم فقد أصدروا أحكامًا سلبية على كل ما هو افريقي ، سواء في ذلك الموسيقى أو الفن أو الرقص أو الأسماء أو الديانات أو نظم الزواج أو نظم الميراث إلخ . ولم يكن شرط دخول الافريقي إحدى الكنائس هو أن يقبل تعميده فقط ، وإنما كان عليه أن يغير اسمه ويتبرأ من مجموعة كاملة من الممارسات التقليدية . بل إن ارتداء الملابس الافريقية كان محل منع أو تثبيط أو إنكار في بعض المناطق ، وكان الافريقيون المتعلمون الذين يصرّون على ارتداء ملابس افريقية يوصمون بأنهم قد « تدنّوا بأنفسهم الى منزلة العامة » . وعلى ذلك فانه خلال فترة الاستعمار كلها ، لم يكن الفن والموسيقى والرقص بل والتاريخ الافريقي موضع التجاهل فحسب ، بل موضع الازدراء أو الإنكار أيضًا . وكانت تلك هي الأيام التي استطاع فيها الأستاذ أ . ب . نيوتن أن يكتب : « إن افريقيا لم يكن لها من الناحية الفعلية تاريخ قبل مجيء الأوروبيين ... [لأن] التاريخ لا يبدأ إلاّ عندما يمارس الناس الكتابة فحسب »[٤٧] ، واستطاع السير ريغنالد كوبلاند بعده بخمس سنوات أن يؤكّد وجهة النظر القائلة بأنه : « حتى القرن التاسع عشر ، كان الجمهور الأكبر من الافريقيين ، الذي يشمل الشعوب الزنجية التي بقيت في مواطنها المدارية والاستوائية بين الصحراء الكبرى ونهر ليمبوبو ، يعيش ... بلا تاريخ . فقد ظلّوا طوال قرون لا حصر لها غارقين في الهمجية ، وهو ما يوشك أن يبدو كأنه حكم الطبيعة ... وعلى هذا النسق ظلّوا راكدين لا يتقدمون ولا يتراجعون . ولم يحدث في أي مكان في العالم أن ظلت الحياة الإنسانية على هذا القدر من الركود – إذا استثنينا بعض مستنقعات أمريكا الجنوبية وبعض الجزر الخربة في المحيط الهادي . إن قلب افريقيا لم يكن ينبض إلاّ بالكاد »[٤٨] .

وغني عن البيان ان وجهات النظر التي من هذا النوع لم تكن حكمًا من الطبيعة ، بل نتاجًا لما كان يتمتع به أولئك المؤرخون الأوروبيون الشوفينيون من خيال خصب ، فقد كان قلب افريقيا نابضًا على خير حال ، ولكن تحيزات الأوروبيين وأفكارهم المسبقة وغطرستهم وتعاليهم كانت كلها تسد آذانهم عن سماعه .

ويتبيّن بوضوح من التحليل السابق أن أولئك الباحثين الذين يرون أن الاستعمار كان كارثة شاملة على افريقيا وأنه لم يثمر سوى التخلّف وتعويق التنمية هم في الحقيقة يبالغون كثيرًا في رأيهم هذا . ويشاركهم

(٤٥) اسم المؤلف مجهول ، ١٩٥٩ ، ص ٣ .

(٤٦) ب . كورتين وس . فييرمان ول . تومبسون وج . فانسينا ، ١٩٧٨ ، ص ٤٨٤ .

(٤٧) أ . ب . نيوتن ، ١٩٢٣ ، ص ٢٦٧ .

(٤٨) ر . كوبلاند ، ١٩٢٨ . ص ٣ .

في مثل هذه المبالغة أولئك الإعتذاريون المدافعون عن الاستعمار، مثل غان ودويغنان ولويد الذين يرون أن الاستعمار كان خيرًا وبركة على افريقيا، ومثل بيرهام وفيلدهاوس الذين يرون السجل متعادلاً في المزايا والسلبيات. ويرى كاتب هذه السطور أن الحكم الأكثر دقة ليس هو القائل بأن الاستعمار لم يحقق لافريقيا شيئًا إيجابيًا بالمرة، لأنه حقّق إيجابيات معيّنة بالفعل. ولكن الأوروبيين حقّقوا بالفعل أرباحًا هائلة في افريقيا من خلال شركات التعدين، وبيوت التجارة، والبنوك، وشركات الملاحة، والمزارع الكبرى، وشركات الامتياز. يُضاف إلى ذلك أن الحكومات كانت تحتفظ في البلاد الاستعمارية باحتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي مستمدة من المستعمرات، وهي احتياطيات لا شك في أنها وفّرت بعضًا من رأس المال الذي استخدم في تنمية البلاد الاستعمارية. وأخيرًا، فان صناعات البلاد الاستعمارية استفادت إلى حد كبير من المواد الخام الرخيصة التي كانت تحصل عليها من المستعمرات، ومن الأرباح التي تحقّقت من تصدير السلع المصنوعة إلى تلك المستعمرات. وعندما نقارن ذلك كلّه بما كان يحصل عليه ملاك الأراضي والمزارعون وعمال المناجم الافريقيون، وندرك أن جميع المرافق الأساسية والاجتماعية التي أقيمت قد جرى إنشاؤها على حساب المستعمرات نفسها، فاننا لا نملك إلاّ أن نعجب لفداحة الصفقة الخاسرة التي فرضها الاستعمار على الافريقيين. والنقطة الرئيسية الثانية هي أنه مهما كانت إنجازات الاستعمار من أجل الافريقيين في افريقيا، فان ما كان أمام هذا الاستعمار من فرص متاحة، وموارد ضخمة، وسلطان ونفوذ في القارة خلال فترة الاستعمار كان كفيلاً بأن ييسر له، بل ويلزمه، بأن ينجز أكثر مما فعل بكثير. ولويد نفسه يعترف بقوله: «لعلّه كان من الممكن تحقيق إنجازات أعظم بكثير مما تحقّق لو كانت البلاد الصناعية قد نظرت الى تنمية المناطق المتخلفة باعتبارها أولوية قصوى»[49]. والواقع أن الحكام الاستعماريين لم يكتفوا بأن يعموا عن اعتبار تنمية الافريقيين أمرًا ذا أولوية قصوى بالنسبة لهم فحسب، بل إنهم لم يعتبروا تلك التنمية «أمرًا ذا أولوية على الإطلاق»، ولذا فانهم يتحملون الإدانة الكاملة في هذا الصدد. وبناءً على هذين السببين الحاسمين، فان فترة الاستعمار ستدخل التاريخ باعتبارها فترة نمو بلا تنمية، فترة استغلال بلا رحمة لموارد افريقيا، فترة كانت حصيلتها في نهاية الأمر هي إفقار شعوب افريقيا وإذلالها.

مغزى الاستعمار بالنسبة لافريقيا

إن كل ما تقدم يقودنا الى السؤال الثاني الذي طرحناه في بداية هذا الفصل، وهو المتعلّق بالمغزى الحقيقي للاستعمار بالنسبة لافريقيا. فهل هو يمثل انفصالاً عن ماضي افريقيا؟ أم إنه كان مجرّد حدث عابر في تاريخ القارة، حدث محدود الأهمية لم يؤثر على مسيرة التطور الافريقي؟ إننا نجد هنا، مرة أخرى، إجابات متضاربة عن هذا السؤال. فهناك عدد كبير من المؤرخين، بمن فيهم الماركسيون ومنظرو التنمية ونقيض التنمية، وإن كان لكل أسبابهم التي تختلف عن أسباب الآخرين، يرون أنه على الرغم من قصر الفصل الاستعماري زمنيًا، فإنه كان عظيم المغزى بالنسبة لافريقيا وترك فيها آثارًا لا تمحى. ويقول أوليفر أتمور في هذا الصدد: «إذا قيست فترة الاستعمار بالمقياس الزمني للتاريخ، فانها تبدو مجرّد فصل عابر قصير الأمد نسبيًا. ولكنها كانت فصلاً أحدث تغييرات جذرية في اتجاهات التاريخ الافريقي وفي سرعة

---

(٤٩) ب. سي. لويد، ١٩٧٢، ص ٨٠.

إيقاعه»[٥٠]. ويرى غان و دويغنان أيضًا أن عصر الاستعمار «كان بالغ الحسم بالنسبة لمستقبل افريقيا»[٥١]. ويرد الماركسيون ومنظّرو التخلف على ذلك ردًا يوجزه بوضوح قاطع ذلك العنوان الذي وضعه رودني لكتابه: «كيف فرضت أوروبا التخلف على افريقيا». ومن ناحية ثالثة، هناك آخرون يرون أن أثر الاستعمار لا يزيد على خدش سطحي وأن الاستعمار لا يمثل أي قطيعة أو انفصال عن ماضي افريقيا. وقد نشر ج. ف. أ. أجايي مجموعة من المقالات[٥٢] دافع فيها عن رأيه القائل بأن أثر الاستعمار في افريقيا قد بولغ فيه، وأن الاستعمار «لا يمثل أكثر من فصل عابر في تاريخ طويل غني بأحداثه»، وأنه لم يؤد الى أي انقطاع في الاستمرارية، وأن الافريقيين قد احتفظوا بقدر من السيطرة على مصائرهم، وأن «قدرة الأوروبيين على إيجاد نقاط بدء جديدة تمامًا في التاريخ الافريقي كانت محدودة بالقدر الذي بلغه نجاح الافريقيين في الاحتفاظ بزمام المبادرة». ورأى هوبكنز أيضًا «أن عصر الاستعمار لم يعد ينظر اليه باعتباره المادة الوحيدة لتاريخ افريقيا، وهناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن الآثار الاقتصادية التي أسفر عنها الحكم الاستعماري نفسه أقل قوة وشمولاً مما كان يفترض من قبل»[٥٣]. وهو يصرّ على أن الاستعمار «لم يخلق التحديث من التخلف عن طريق الإخلال المفاجئ بحالة تقليدية من التوازن على مستوى منخفض»، وعلى أن «المهمة الرئيسية للحكام الجدد كانت إعطاء دفعة لعملية تنمية اقتصادية كانت قد اتخذت مسيرتها بالفعل»[٥٣].

ويرى هذا الكاتب أن السؤال المطروح لا يمكن الرد عليه ردًا بسيطًا بالسلب أو الإيجاب، لأن تأثير الاستعمار كان متباينًا من منطقة الى أخرى ومن مجال الى آخر. ولا شك في أن تأثير الاستعمار في المجال الاقتصادي كان في الأغلب الأعم حاسمًا وأساسيًا، وأنه امتد الى مناطق الريف ومناطق الحضر على السواء. فقد أصبح اقتصاد النقود في جميع أنحاء افريقيا هو القاعدة وليس الاستثناء مع نهاية فترة الاستعمار، وأصبح المركز الاجتماعي، حتى في المناطق الريفية، يقدر لا على أساس المولد والنسب وعدد الزوجات والأطفال فحسب، وإنما أيضًا على أساس ما يملكه الفرد من نقود سائلة وما ينتجه في كل موسم من المحاصيل للتصدير أو المحاصيل التجارية. يُضاف الى ذلك أنه مع ادخال المحاصيل المخصصة للتصدير، اكتسبت الأرض قيمة لم تكن تتميز بها في الفترة السابقة على الاستعمار، وأصبح للجهد والإنجاز الفرديين اعتبار يفوق الجماعية التي اتسم بها نظام الحياة التقليدي. كما أن الاقتصاد الافريقي غدا أعمق تكاملاً من ذي قبل مع الاقتصاد العالمي بصفة عامة ومع الاقتصاد الرأسمالي بصفة خاصة، حيث ترتبت على ذلك آثار يرجح أنه لم يعد من الممكن إزالتها أبدًا. ومما يؤسف له أن هذا التكامل قد حدث بطريقة استغلالية وضارة بالنسبة لافريقيا، ولم يمكن على مدى عشرين عامًا كاملة من الاستقلال إحداث أي تغيير اساسي في هذا الموقف الذي أصبح يعرف الآن باسم «الاستعمار الجديد».

ولكن، مع التسليم بهذا كلّه، هل كانت مارجري بيرهام مصيبة في تقديرها أن الأثر الرئيسي للاستعمار هو مجابهة افريقيا لأوروبا القرن العشرين؟[٥٤]. أم أن علينا هنا أن نظاهر وجهة نظر هوبكنز؟

(٥٠) ر. أوليفر وأ. أتمور، ١٩٧٢، ص ٢٧٥.

(٥١) مقدمة كتاب ل. هـ. غان وب. دويغنان (مشرف على التحرير)، ١٩٦٩، ص ٢٣.

(٥٢) ج. ف. أ. أجايي في: ل. هـ. غان وب. دويغنان (مشرف على التحرير)، ١٩٦٩؛ م. كراودر وج. ف. أ. أجايي، في: ج. ف. أ. أجايي وم. كراودر (مشرف على التحرير)، ١٩٧٤؛ ج. ف. أ. أجايي، في ت. أو. رانجر (مشرف على التحرير)، ١٩٦٨ (جـ).

(٥٣) أ. ج. هوبكنز، ١٩٧٣، ص ١٦٧ و٢٠٦ و٢٣٥.

(٥٤) م. بيرهام، ١٩٦١.

إن لدينا جميع الأسباب التي تبرز نبذ وجهة نظر بيرهام وتأييد رأي هوبكنز. وينبغي أن نؤكّد أنه باستثناء تغييرات البنية الأساسية ، مثل طرق السيارات والسكك الحديدية والبرق والهاتف ، التي استحدثها الاستعمار ، فان كل التغييرات الاقتصادية الأخرى ، مثل إدخال المحاصيل بقصد التصدير وفرض اقتصاد النقود وما استتبعه ذلك من انهيار جماعية الحياة التقليدية ، وإدماج اقتصاد افريقيا في النظام الاقتصادي العالمي ، والتحول الحضري ، كل هذه التغيرات كانت جارية قبل فترة الاستعمار. والذي فعله الاستعمار في هذا الصدد ، كما أكد كل من كالدويل وأفيغبو بحق (في الفصلين ١٨ و ١٩) وكما ذكر هوبكنز ، هو أنه زاد الى حد كبير من تسارع إيقاع هذا التغير ، ومن ثم زاد من تسارع وتكثيف المجابهة بين افريقيا وأوروبا ، ولكنه لم يبدأها . غير أن الاستعمار لم يقف عند حد زيادة سرعة إيقاع التغير ، بل إنه فعل ذلك بطريقة استهدفت حرمان الافريقيين أنفسهم ، وهم أكثر الأطراف وأعمقها تأثرًا ، من أي دور هام أو مفيد لهم. ويُضاف الى ذلك أمر نختلف فيه مع هوبكنز ، وهو أن هذا التغير بلغ من السرعة والعمق درجة جعلت تأثيره على الافريقيين لا يقف عند حد الصدمة الأليمة الحقيقية فحسب ، بل يتعدّى ذلك الى الإنتهاء بدفع اقتصاد افريقيا في طريق استغلالي وغير صحي بالمرة لم يكن له أن يتحول عنه حتى الآن. وينبغي النظر الى التأثير الكامل للاستعمار في المجال الاقتصادي على ضوء هذه العناصر بالذات ، وليس على ضوء المجابهة مع أوروبا القرن العشرين.

وقد كان أثر الاستعمار في المجال السياسي كذلك أساسيًا ، قدّر له أن يظل باقيًا يشعر به كل أفراد المجتمع . فالمظهر المادي نفسه لدول افريقيا المستقلة هو ، كما رأينا ، من صنع الاستعمار. ولا ينتظر لهذا المظهر أن يتغيّر بعد أن تبنت منظمة الوحدة الافريقية نفسها مبدأ عدم المساس بالحدود الوطنية. وثانيًا فانه على الرغم من تمام استرداد الاستقلال ، فلا شك في أنه قد حدث تحول أساسي ودائم في منابع السلطة والسلطان السياسيين. ذلك أنه في فترة ما قبل الاستعمار كانت السلطة من نصيب النخبة التقليدية من الملوك والملكات والعائلات والعشائر والزعماء الدينيين ، ولكن الحكام الاستعماريين حين اضطروا الى إعادة الاستقلال والسيادة في افريقيا ، فانهم لم يعيدوهما الى النخبة الحاكمة التقليدية ، بل أعاداهما ، كما سنرى في الجزء الثامن من تاريخ افريقيا العام ، الى النخبة الجديدة التي تتألف من أعضاء الطبقات المتوسطة العليا والدنيا ، وهي طبقات من صنع النظام الاستعماري ، ولا ينتظر إطلاقًا لهذه الأوضاع أن تتغير ، بل إن فرص الإلغاء التام للمؤسسات والنظم الملكية الافريقية التقليدية ، كما حدث في غينيا مثلاً ، هي أكثر احتمالاً بكثير من فرص الاحتفاظ بهذه النظم ، فما بالك بإعادتها؟ وثالثًا ، لقد كان الاستعمار هو الذي تمخض عن الحركة الوطنية الافريقية ، التي كانت نتاجًا لمشاعر الغضب والسخط والمرارة والإحباط والاغتراب التي أثارها النظام الاستعماري. ورابعًا ، نجد أن الجيش في الدول الافريقية يمثل إرثًا من عهد الاستعمار له دور حاسم في السياسة في افريقيا ما بعد الاستعمار. وليس من المنتظر إلغاء هذه المؤسسة التي قامت بالفعل – كما سيتبيّن من الجزء الثامن – بتغيير مسيرة التاريخ في عديد من أقطار افريقيا ، ويبدو أنها لم تنته من إحداث تأثيراتها السياسية بعد. ذلك أن «الرجل الذي يعتلي صهوة الجواد» ، كما يقول فاينر [٥٥] ، سيظل مصاحبًا لنا فترة طويلة وسيكون تذكيرًا دائمًا ، إذا كنا نحتاج الى مثل هذا التذكير ، بالفصل الاستعماري من التاريخ. وأخيرًا ، يبدو أن النظم والمؤسسات القضائية والسياسية ، من محاكم وبرلمانات ومفوضين إقليميين ومحليين إلخ.. ، ستظل باقية على الرغم مما أدخل عليها ، ومما سيستمر إدخاله من تعديلات وتغييرات. ومن ذلك كله يتبين أن تأثير الاستعمار في المجال

(٥٥) س. أ. فاينر ، ١٩٦٢.

السياسي كان أساسيًا بالفعل ، ربما أكثر منه في المجال الاقتصادي ، وأثبت أن نتائجه باقية من نواحٍ عديدة .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن تأثير الاستعمار في المجال الثقافي والاجتماعي لم يكن ، نسبيًا ، بالعميق ولا بالدائم . فالتغييرات التي استحدثت في المجال الثقافي ، والتمييز العنصري الذي جرت ممارسته ، وإدانة الثقافة الافريقية التي تشدق بها الوعاظ ، حتى في قمة سطوة الاستعمار ، كانت كلها تنحصر بصفة رئيسية في المناطق الساحلية والمراكز الحضرية ، ولم تتوغل أبدًا الى المناطق الريفية حيث مضت الحياة في طريقها المعهود من قبل ، وظل الرقص والفن والموسيقى والنظم الدينية التقليدية الافريقية محافظة على مواقعها ، وتميزت عمليات الاستعارة والاقتباس والتكيّف التي قام بها الافريقيون في هذا الصدد لا بالانتقائية فحسب ، وإنما أيضًا ، حسبما يقول م. ج. هيرسكوفيتس ، « بأنها تضيف دون أن تستعيض »[٥٦] . ومن هنا نجد أنه في المناطق الريفية ، بل وفي المناطق الحضرية أيضًا الى حد ما ، أضيفت المعتقدات الجديدة والآلهة الجديدة والأواني والأدوات والأشياء الجديدة الى نظائرها القديمة دون أن تلغيها أو تحل محلها . والحق أن المسيحيين في هذه المناطق قد احتفظوا ، ولا يزالون ، بمعتقداتهم في آلهتهم التقليدية . ولعل المجال الديني أن يكون هو الذي تمت فيه ، أكثر من أي مجال آخر ، «أَفرَقَة» الديانة ، كما يتجلّى من الطقوس والتراتيل والموسيقى بل والعقائد التي تلتزمها بعض الكنائس التوفيقية . والأهم من ذلك أن الأرضية التي كانت قد فقدت في مجال الثقافة لم تلبث أن استعيدت ، حتى في المراكز الحضرية . ونحن اليوم نجد أن الفن والرقص والموسيقى الافريقية لا يجري تعليمها في كل أنواع المؤسسات التعليمية فحسب ، بل إنها تشهد ازدهارًا ضخمًا في افريقيا وتكسب الاعتراف المتزايد بها في أوروبا . ومن هنا فانه فيما يتعلّق بالمجال الثقافي ، يمكن القول حقًا بأن الاستعمار لم يكن سوى فصل عابر وبأن أثره لا يتجاوز مجرّد الخدش الزائل .

وأخيرًا ، نجد أن مغزى الاستعمار وأثره في المجال الاجتماعي كان متعددًا ومعقدًا . فلا شك ، من ناحية ، في أن اللغات المشتركة linguae francae الأجنبية أو الاستعمارية ستظل باقية لمدة طويلة ، إن لم يكن الى الأبد . وثانيًا ، فان الطبقات الجديدة التي خلقها الاستعمار ، والتي « تستند الى المعايير الغربية للتعليم والحضارة بدلاً من المعايير الافريقية للثراء والهيبة »[٥٧] ، ينتظر لها أن تبقى ، بل وأن تزداد تركيبًا وتعقدًا . وهناك مجموعتان قد أضيفتا بالفعل في هذا السياق منذ الاستقلال ، أولاهما هي النخبة السياسية التي تتألف من الأعضاء البارزين في الأحزاب السياسية المتكاثرة في افريقيا ، الذين أصبحوا رؤساء وزارات ورؤساء جمهوريات ووزراء وسفراء ، إلخ . والثانية هي النخبة العسكرية التي تتألف من الضباط الحاليين والسابقين في القوات المسلحة لكل دولة مستقلة . ولا شك في أن أعضاء جماعتي هاتين النخبتين يختلفون اختلافًا حاسمًا عن أهل المناطق الريفية من حيث الملبس ، وأسلوب الحياة ، والأذواق ، والمركز . ولو أن هاتين النخبتين كانتا تمثلان نسبة مئوية كبيرة من سكان افريقيا لكان تشكيلها أمرًا مقبولاً باعتباره تغييرًا حاسمًا وأساسيًا آخر استحدثه الاستعمار . ولكن الواقع ، كما سبق أن أوضحنا ، هو أن الفئات الحضرية أو فئات النخبة التي تشكلت في أواخر فترة الاستعمار لا تمثل سوى نسبة صغيرة من السكان ، لا تزيد عن ٢٠ ٪ على أقصى تقدير ، أما بقية الشعب فهم سكان الريف الذين ظلّوا أميين في أغلبيتهم الساحقة واحتفظوا بمعتقداتهم وقيمهم ومقاييسهم التقليدية . والواقع أن عملية التحويل الحضاري

(٥٦) م. ج. هيرسكوفيتس ، ١٩٦٢ ، ص ٣٧٩ .

(٥٧) سي د. مور وأ. دونبار ، ١٩٦٩ ، ص ١٢٥ .

أو التطبيع الاجتماعي التي أدخلها الاستعمار كانت ظاهرة حضرية في جوهرها ، ولم يكن لها تأثير حقيقي على جماهير الريفيين. ولما كان هؤلاء يؤلفون الغالبية الساحقة من السكان في كل دولة افريقية ، فاننا نستطيع أن نقول باطمئنان إن الأثر الاستعماري في هذا المجال كان محدودًا للغاية ، على الرغم مما قد يثيره هذا القول من اهتمام.

وختام القول إذن هو أنه على الرغم من أن الاستعمار كان بلا شك مجرّد فصل بين الفصول العديدة التي يتألف منها تاريخ القارة الطويل ، ومجرّد فاصل عابر في خضم التجارب المتنوعة والمتعدّدة الأوجه لشعوب افريقيا ، حيث أن عمره لم يتجاوز ثمانين عامًا في أي مكان ، إلاّ أنه فصل بالغ الأهمية على الأصعدة السياسية والاقتصادية ، بل والاجتماعية. وهو يمثل خطاً فاصلاً واضحًا في تاريخ افريقيا وفي تطور القارة بعده ، ومن ثم فان تاريخها هذا قد تأثر ، وسيستمر متأثرًا إلى حد بعيد ، بتجربة هذا الاستعمار ، الذي قدر له أن يدفعه في طريق يختلف عن ذلك الذي كان يمكن أن يسلكه لو لم يتعرّض لهذا الطارئ. ولعلّ أصلح سبيل للعمل يمكن أن يطرقه قادة افريقيا اليوم هو ألا يصرفوا النظر تمامًا عن الاستعمار ، بل أن يمعنوا في دراسة آثاره ، ويحاولوا معالجة ما خلفه من قصور وسد ما أحدثه من شروخ وثغرات ومعالجة ما ترتب عليه من نواحي الفشل.



أعضاء اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام

التواريخ الواردة بعد (اسم البلد) هي تواريخ بدء العضوية

الأستاذ/ج. ف. أ. أجايي (نيجيريا)، منذ ١٩٧١
المشرف على المجلّد السادس

الأستاذ/ف. البوكويرك موراو (البرازيل)، منذ ١٩٧٥

الأستاذ/أ. أ. بواهن (غانا)، منذ ١٩٧١
المشرف على المجلّد السابع

سعادة السيد/بوبوهما (النيجر)، ١٩٧١ – ١٩٧٨ (استقال في ١٩٧٨؛ توفي سنة ١٩٨٢)

سعادة السيدة/م. بول (زامبيا)، منذ ١٩٧١

الأستاذ/د. تشانيوا (زيمبابوي)، منذ ١٩٧٥

الأستاذ/ف. د. كورتين (الولايات المتحدة الامريكية)، منذ ١٩٧٥

الأستاذ/ج. ديفيس (فرنسا)، منذ ١٩٧١

الأستاذ/م. ديفوريلا (أنغولا)، منذ ١٩٧٨

الأستاذ/الشيخ انتا ديوب (السنغال)، ١٩٧١ – ١٩٨٦ (توفي سنة ١٩٨٦)

الأستاذ/هـ. جعيط (تونس)، منذ ١٩٧٥

الأستاذ/ج. د. فاج (المملكة المتحدة)، ١٩٧١ – ١٩٨١ (استقال)

سعادة السيد/م. الفاسي (المغرب)، منذ ١٩٧١
المشرف على المجلّد الثالث

الأستاذ/خ. ل. فرانكو (كوبا)، منذ ١٩٧١ (توفي سنة ١٩٨٩)
السيد/م. جلال (الصومال)، ١٩٧١ – ١٩٨١ (توفي سنة ١٩٨١)
الأستاذ الدكتور/ف. ل. جروتانلّي (ايطاليا)، منذ ١٩٧١
الأستاذ/أ. هابرلاند (جمهورية المانيا الاتحادية)، منذ ١٩٧١
الدكتور/اكليلو هبتي (اثيوبيا)، منذ ١٩٧١
سعادة السيد/أ. هامبات با (مالي)، ١٩٧١ – ١٩٧٨ (استقال)
الدكتور/أ. س. الحرير (ليبيا)، منذ ١٩٧٨
الدكتور/أ. هربك (تشيكوسلوفاكيا)، منذ ١٩٧١
مساعد المشرف على المجلّد الثالث
الدكتور/أ. جونز (ليبيريا)، منذ ١٩٧١
القس/أ. كاغامي (رواندا)، ١٩٧١ – ١٩٨١ (توفي سنة ١٩٨١)
الأستاذ/أ. م. كيامبو (تانزانيا)، منذ ١٩٧١
الاستاذ/ج. كي – زيربو (بوركينا فاسو)، منذ ١٩٧١
المشرف على المجلّد الأول
الأستاذ/د. لايا (النيجر)، منذ ١٩٧٩
الدكتور/أ. ليتنف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية)، منذ ١٩٧١
الدكتور/ج. مختار (مصر)، منذ ١٩٧١
المشرف على المجلّد الثاني
الأستاذ/ف. موتيبوا (أوغندا)، منذ ١٩٧٥
الأستاذ/د. ت. نياني (السنغال)، منذ ١٩٧١
المشرف على المجلّد الرابع
الأستاذ/ل. د. نغكونغكو (بوتسوانا)، منذ ١٩٧١
الأستاذ/ت. أوبينغا (جمهورية الكونغو الشعبية)، منذ ١٩٧٥
الأستاذ/ب. أ. أوغوت (كينيا)، منذ ١٩٧١
المشرف على المجلّد الخامس
الأستاذ/ش. رافواجانا هاري (مدغشقر)، منذ ١٩٧١
السيد/و. رودني (غيانا)، ١٩٧٩ – ١٩٨٠ (توفي سنة ١٩٨٠)
الأستاذ/م. شبيكة (السودان)، ١٩٧١ – ١٩٨٠ (توفي سنة ١٩٨٠)
الأستاذ/ي. أ. طالب (سنغافوره)، منذ ١٩٧٥
الأستاذ/أ. تكسيرا دا موتا (البرتغال)، ١٩٧٨ – ١٩٨٢ (توفي سنة ١٩٨٢)
المونسنيور/ت. تشيبانغو (زائير)، منذ ١٩٧١
الأستاذ/ج. فانسينا (بلجيكا)، منذ ١٩٧١

معالي الدكتور/أ. وليامز (ترينيداد وتوباغو)، ١٩٧٦ – ١٩٧٨
(استقال سنة ١٩٧٨، وتوفي سنة ١٩٨٠)

الأستاذ/ع. أ. مزروعي (كينيا)
المشرف على المجلّد الثامن، ليس عضوًا في اللجنة

البروفسور/سي ووندجي (ساحل العاج)، ليس عضوًا في اللجنة
مساعد المشرف على المجلّد الثامن

سكرتارية اللجنة العلمية الدولية
السيد/موريس جليلي، مدير قسم السياسات والدراسات الثقافية، اليونسكو، ١ شارع ميوليس. ٧٥٠١٥ باريس



لمحات بيوغرافية عن المؤلفين الذين شاركوا في المجلّد السابع

الفصل ١ :
أ. آدو بواهن (غانا) ؛ أخصائي في تاريخ الاستعمار في غرب افريقيا ، وله عديد من المؤلفات والمقالات عن تاريخ افريقيا ؛ وهو أستاذ ورئيس قسم التاريخ في جامعة ليغون – أكرا ، في غانا.

الفصل ٢ :
ج. ن. أوزويغوي (نيجيريا) ؛ أخصائي في تاريخ شرق افريقيا ، ولا سيما تاريخ مملكة بنيورو السابقة في أوغندا ؛ وله عدة مؤلفات ومقالات عن تاريخ افريقيا ؛ وهو أستاذ في التاريخ بجامعة ميتشيجان في آن – آربور بالولايات المتحدة.

الفصل ٣ :
ت. أ. رانجر (المملكة المتحدة) ؛ أخصائي في تاريخ المقاومة وحركات الكفاح الوطني الافريقية ؛ وقد ألّف وحرّر عديدًا من المؤلّفات والمقالات في هذا المجال ؛ وهو أستاذ سابق للتاريخ بجامعتي دار السلام وكاليفورنيا في لوس أنجيليس ، وأستاذ التاريخ حاليًا في جامعة مانشستر.

الفصل ٤ :
ح. أ. إبراهيم (السودان) ؛ أخصائي في تاريخ مصر والسودان في القرنين التاسع عشر والعشرين ؛ وقد نشرت له عدة دراسات ؛ وهو محاضر بقسم التاريخ بجامعة الخرطوم.

عباس أ. علي (السودان) ؛ أخصائي في تاريخ السودان وشرق افريقيا في القرن التاسع عشر ؛ وله عدة مؤلفات ومقالات في هذه المجالات ؛ وكان قد شغل منصب رئيس قسم التاريخ بجامعة الخرطوم ؛ وافته المنية.

الفصل ٥ :
ع. **العروي** (المغرب)؛ أخصائي في تاريخ المغرب الكبير؛ وله عدة مؤلّفات ومقالات عن تاريخ شمال افريقيا في القرن التاسع عشر؛ وهو أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الرباط، في المغرب.

الفصل ٦ :
م. **غويي** (السنغال)؛ أخصائي في تاريخ غرب افريقيا في القرنين التاسع عشر والعشرين؛ وله عدة مؤلّفات عن تجارة الرقيق وعن الاستعمار الفرنسي؛ وهو محاضر في التاريخ بكلية الآداب بجامعة داكار، في السنغال.

أ. **آدو بواهن** (غانا)؛ انظر الفصل الأول أعلاه.

الفصل ٧ :
هـ. أ. **موانزي** (كينيا)؛ أخصائي في تاريخ شرق افريقيا؛ وله عدة مؤلّفات ومقالات، وخاصة عن الـ «كيبسيجي» في كينيا؛ وهو محاضر أول في التاريخ بجامعة نيروبي.

الفصل ٨ :
أ. **ايزاكمان** (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ أخصائي في تاريخ افريقيا؛ وله مؤلفات ومقالات عديدة في الموضوع؛ وهو أستاذ في التاريخ بجامعة مينيسوتا.

ج. **فانسينا** (بلجيكا)؛ أخصائي في تاريخ افريقيا؛ له مؤلفات ومقالات عديدة عن تاريخ افريقيا ما قبل الاستعمار؛ وهو أستاذ في التاريخ بجامعة ويسكونسن، في ماديسون بالولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل ٩ :
د. **شانايوا** (زيمبابوي)؛ أخصائي في تاريخ افريقيا الجنوبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ وله مؤلفات ومقالات عديدة عن تاريخ افريقيا الجنوبية؛ وهو أستاذ سابق في التاريخ بجامعة ولاية كاليفورنيا في نورتريدج، وأستاذ في التاريخ حاليًا بجامعة هراري في زيمبابوي.

الفصل ١٠ :
م. إيسوا **فيلوماندروسو** (مدغشقر)؛ أخصائي في تاريخ مدغشقر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ وهو أستاذ في التاريخ بكلية الآداب بجامعة أنتاناناريفو.

الفصل ١١ :
م. ب. **أكبان** (نيجيريا)؛ أخصائي في التاريخ الاقتصادي لغرب افريقيا؛ وله مؤلفات ومقالات عديدة عن تاريخ غرب افريقيا؛ وهو محاضر أول في جامعة كالابار في نيجيريا.

أ. ب. **جونز** (ليبيريا) ؛ أخصائي في تاريخ غرب افريقيا في القرن التاسع عشر ؛ وكان قد شغل منصب سفير ومندوب دائم لليبيريا لدى الأمم المتحدة.

ر. **بانكهيرست** (المملكة المتحدة) ؛ أخصائي في تاريخ أثيوبيا ؛ وله مؤلفات ومقالات عديدة عن تاريخ أثيوبيا ؛ وهو مدير سابق لمعهد الدراسات الأثيوبية بجامعة أثيوبيا.

الفصل ١٢ :

م. **كراودر** (المملكة المتحدة) ؛ أخصائي في تاريخ غرب افريقيا ؛ وله عن تاريخها عدة مؤلفات ومقالات ؛ وقد شغل كرسي الأستاذية في جامعات مختلفة في نيجيريا. وهو محرّر مجلة « **التاريخ اليوم** History Today » ؛ وهو حاليًا أستاذ زائر بجامعة بوتسوانا.

الفصل ١٣ :

ر. ف. **بيتس** (الولايات المتحدة الأمريكية) أخصائي في تاريخ الاستعمار الأوروبي في افريقيا في القرنين التاسع عشر والعشرين ؛ وله عدة مؤلفات ومقالات عن تاريخ افريقيا ؛ وهو أستاذ في التاريخ بجامعة كينتكي بالولايات المتحدة الأمريكية.

أ. أ. **آسيواجو** (نيجيريا) ؛ أخصائي في تاريخ غرب افريقيا ؛ وله عدة مؤلفات ومقالات عن هذه المنطقة ؛ وهو أستاذ في التاريخ بجامعة لاغوس.

الفصل ١٤ :

و. **رودني** (غويانا) ؛ أخصائي في التاريخ الاقتصادي لغرب افريقيا ؛ وله عدّة مؤلفات ومقالات عن تجارة الرقيق في غرب افريقيا ؛ وقد كان أستاذًا في التاريخ بجامعة دار السلام في تانزانيا وبجامعة جزر الهند الغربية ؛ وقد وافته المنية.

الفصل ١٥ :

س. **كوكري – ڤيدروڤيتش** (فرنسا) ؛ أخصائي في التاريخ الاجتماعي – الاقتصادي لافريقيا ؛ وله عدة مؤلفات ومقالات عن الموضوع ؛ وهو حاليًا أستاذ في التاريخ بجامعة باريس – ٧.

الفصل ١٦ :

م. هـ. ي. **كانيكي** (تانزانيا) ؛ أخصائي في التاريخ الاقتصادي لغرب افريقيا ؛ وله عدة مؤلفات ومقالات في هذا الميدان ؛ وكان قد عمل أستاذًا مساعدًا في التاريخ بجامعة دار السلام في تانزانيا ، وأستاذ في التاريخ حاليًا بجامعة لوساكا في زامبيا.

الفصل ١٧ :

أ. **كساب** (تونس) ؛ أخصائي في الجغرافيا الاقتصادية ؛ وله عدة مؤلفات في هذا المجال ؛ وهو رئيس تحرير « **المجلة الجغرافية التونسية** La Revue Tunisienne de Géographie

أ. أ. **عبدالسلام** (ليبيا) ؛ أخصائي في تاريخ ليبيا الاقتصادي ؛ وله عدة مؤلفات عن هذا الموضوع ؛ وهو أستاذ مساعد في الاقتصاد بجامعة قاريونس في بنغازي بالجماهيرية العربية الليبية.

ف. س. **أبو سدره** (مصر) ؛ أخصائي في التاريخ الاقتصادي ؛ وهو أستاذ مساعد في الاقتصاد بجامعة قاريونس ، في بنغازي.

الفصل ١٨ :

ج. س. **كالدويل** (أستراليا) ؛ أخصائي في الديموغرافيا ؛ وله عدة مؤلفات عن سكان افريقيا المدارية ؛ وهو أستاذ ورئيس قسم الديموغرافيا بمدرسة بحوث العلوم الاجتماعية في الجامعة الوطنية الأسترالية.

الفصل ١٩ :

أ. أ. **أفيغبو** (نيجيريا) ؛ أخصائي في تاريخ غرب افريقيا ؛ وله مؤلفات ومقالات علمية عديدة عن تاريخ نيجيريا ؛ وهو مدير سابق لمعهد الدراسات الافريقية بجامعة نسوكّا في نيجيريا.

الفصل ٢٠ :

ك. **أساري أوبوكو** (غانا) ؛ أخصائي في الديانات الافريقية ؛ وله مؤلفات ومقالات عديدة عن مختلف مظاهر هذه الديانات ؛ وهو أخصائي أول للبحوث في الديانات والأخلاق بمعهد الدراسات الافريقية في جامعة غانا.

الفصل ٢١ :

و. **سوينكا** (نيجيريا) ؛ أخصائي في الدراما والأدب والفلسفة الافريقية ؛ وله مؤلفات عديدة في هذا المجال ؛ وهو أستاذ سابق في جامعة ليغون في غانا ، ويشغل حاليًا منصب أستاذ الدراما بجامعة إيفيه في نيجيريا ؛ وقد حاز على جائزة نوبل للآداب سنة ١٩٨٦.

الفصل ٢٢ :

ب. أو. **أولورونتيميهين** (نيجيريا) ؛ أخصائي في شؤون افريقيا الغربية الفرنسية سابقًا منذ القرن التاسع عشر ، وقد نشر العديد من المؤلفات والمقالات في هذا المجال ؛ وهو أستاذ في التاريخ بجامعة إيفيه ، في نيجيريا.

الفصل ٢٣ :

ح. أ. **ابراهيم** (السودان) - انظر الفصل الرابع أعلاه.

الفصل ٢٤ :

ج. **بيرك** (فرنسا) ؛ اخصائي في التاريخ الاجتماعي المعاصر للاسلام ، وله مؤلفات عديدة عن تاريخ مصر والمغرب العربي ؛ وهو أستاذ سابق بالكوليج دوفرانس.

الفصل ٢٥ :
أ. **آدو بواهن** (غانا)؛ انظر الفصل الأول أعلاه.

الفصل ٢٦ :
أ. س. **أتيينو – أوديامبو** (كينيا)؛ أخصائي في التاريخ السياسي لشرق افريقيا، وله مؤلفات ومقالات عديدة عن تصاعد النزعة الوطنية في شرق ووسط افريقيا؛ وهو محاضر أول في التاريخ بجامعة نيروبي في كينيا.

الفصل ٢٧ :
أ. ب. **دافيدسون** (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية)؛ أخصائي في تاريخ افريقيا؛ وله عدة أعمال منشورة عن القارة الافريقية؛ وهو أستاذ في معهد التاريخ العام بأكاديمية العلوم السوفييتية في موسكو.

ر. **بيليسيه** (فرنسا)؛ أخصائي في حركات المقاومة في القارة الافريقية في القرنين التاسع عشر والعشرين؛ وله عدة مؤلفات ومقالات منشورة في هذا المجال؛ وهو باحث متفرغ.

أ. **إيزاكمان** (الولايات المتحدة الأمريكية) – انظر الفصل الثامن أعلاه.

الفصل ٢٨ :
م. ب. **أكبان** (نيجيريا)، أ. ب. **جونز** (ليبيريا)، ر. **بانكهيرست** (المملكة المتحدة)؛ انظر الفصل الحادي عشر أعلاه.

الفصل ٢٩ :
ر. د. **رالستون** (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ أخصائي في تاريخ افريقيا في القرنين التاسع عشر والعشرين؛ وله عدة مقالات عن العلاقات بين افريقيا والعالم الجديد؛ وهو أستاذ مساعد في التاريخ بقسم الدراسات الأفرو– أمريكية بجامعة ويسكونسن في ماديسون بالولايات المتحدة الأمريكية.

ف. أ. **ألبوكيرك موراو** (البرازيل)؛ أخصائي في تاريخ افريقيا؛ وله مؤلفات ومقالات عديدة عن التاريخ الأفرو – برازيلي؛ وهو أستاذ في التاريخ ومدير مركز الدراسات الافريقية بجامعة ساوباولو في البرازيل.

الفصل ٣٠ :
أ. **آدو بواهن** (غانا) – انظر الفصل الأول.

مساعد التحرير:
ي. كوارتنغ (غانا)؛ أخصائي في الصحافة والاتصال؛ وقد كتب أطروحة لنيل شهادة الماجستير كانت بعنوان «تطور الصحافة في غرب افريقيا منذ ١٩٥٧».



ببليوغرافيا

يود الناشرون الإشارة إلى احتمال وجود بعض الأخطاء في هذه البيليوغرافيا نتيجة لما لهذا العمل من طبيعة معقّدة وشمولية دولية. وذلك على الرغم من أنه لم يُدَّخر أي جهدٍ حتى تكون البيانات الواردة فيها صحيحة.

المختصرات المستخدمة في البيليوغرافيا

لائحة المختصرات

AA *African affairs*, Londres, Royal African Society.
AEH *African economic history*, Madison, Wisconsin.
AESC *Annales: économies, sociétés, civilisations*, Paris.
Africa *Africa*, International African Institute, Londres.
African arts *African arts*, University of California, Los Angeles, African Studies Center.
African literature today *African literature today*, Londres, Heinemann.
AHR *American historical review*, Washington DC, American Historical Association.
AM *Archives marocaines.*
Annuaire médical et pharmaceutique colonial, Paris.
ANSOM *Archives Nationales Section d'Outre-mer.*
AQ *African quarterly*, New Delhi.
ASAOF *Archives du Sénégal Fonds Afrique Occidentale Française.*
BIFAN *Bulletin de l'Institut fondamental d'Afrique noire*, Dakar.
BSGL *Boletim da Sociedade de Geografia de Lisboa*, Lisbonne.
BUP Boston University Press.
BUPAH *Boston University papers in African history*, Boston University, African Studies Center.
BWHO *Bulletin of the World Health Organization*, Genève.

CEA *Cahiers d'études africaines*, Paris, Mouton.
CHA *Cambridge History of Africa*
CHJ *Calabar historical journal*, University of Calabar.
CIS *Cahiers Internationaux de Sociologie.*
CJAS *Canadian journal of African studies*, Canadian Association of African Studies, Departments of Geography, Carleton University, Ottawa.
CSSH *Comparative studies in society and history*, Cambridge, CUP.
Cultura *Cultura*, Brasilia.
DUSM *Dispatches of United States Ministers to Liberia*, Monrovia.
EAJ *East Africa journal*, East African Institute of Social and Cultural Affairs, Nairobi
EALB East African Literature Bureau, Nairobi.
EAPH East African Publishing House, Nairobi.
EDCC *Economic development and cultural change*, New York.
EHA *Études d'histoire africaine*, Kinshasa.
EHR *Economic history review*, Cambridge, Economic History Society.
Encounter *Encounter*, Londres.
EC *Études congolaises.*
EO *Ethiopia observer*, Addis Abeba.
ES *Economy and society*, Londres, Routledge and Kegan Paul.
Genève-Afrique *Genève-Afrique*, Genève.
GJ *Geographical journal*, Londres, Royal Geographical Society.
GR *Geographical review*, New York, American Geographical Society.
HA *Horn of Africa.*
Hadith *Hadith*,Nairobi.
HJ *Historical journal*, Cambridge, Oxford University Press.
HMSO Her/His Majesty's Stationery Office, Londres.
HUP Harvard University Press.
IAI International African Institute, Londres.
IFAN Institut fondamental d'Afrique noire.
IJAHS *International journal of African historical studies*, Boston, Boston University, African Studies Center.
IL *International law.*
IRCBM *Institut royal colonial belge, mémoires*, Bruxelles.
IUP Ibadan University Press.
JAH *Journal of African history*, Cambridge, Oxford University Press.
JAS *Journal of African studies*, University of California, Los Angeles, African Studies Center.
Jaf.S *Journal of the African Society* (devenu *African affairs*).
JCAHA *Journal of the Central African Historical Association.*
JDS *Journal of development studies*, Institute of development Studics, University of Sussex.
JES *Journal of Ethiopian studies*, Addis Abeba.
JHMAS *Journal of the history of medicine and allied sciences*, New York.
JHSN *Journal of the Historical Society of Nigeria*, Ibadan.
JMAS *Journal of modern African studies*, Cambridge, Oxford University Press.
JNH *Journal of Negro history*, Washington DC.
Journal officiel de l'AEF, Brazzaville.
JP *Journal of politics*, Gainesville, Florida.
JSAS *Journal of southern African studies*, Londres, Oxford University Press.
KHR *Kenya historical review*, Nairobi.
Kongo-Oversee *Kongo-Oversee.*
Tha lancet *The lancet*, Londres.
Le matériel colonial, Paris.
LSJ *Liberian studies journal*, Newark, Delaware, University of Delaware.
Marchés coloniaux, Paris.
MARSOM *Mémoires de l'Académie royale des sciences d'outre-mer*, Beuxelles.
MBAB *Mitteilungen der Basler Afrika Bibliographien*, Bâle, Suisse.

MMFQ *Millbank Memorial Fund quarterly*, Londres.
MIT Massachusetts Institute of Technology.
MUP Michigan University Press.
The Muslim world *The Muslim world*, Hartford, Connecticut.
Nigeria magazine *Nigeria magazine*, Lagos.
NJESS *Nigerian journal of economic and social studies*, Ibadan.
NRJ *The Northern Rhodesian Journal.*
NUP Northwestern University Press.
Odu *Odu*, Ife, University of Ife Press.
Omaly sy Anio *Omaly sy Anio*, Antananarivo.
Optima *Optima*, Johannesburg.
OUP Oxford University Press.
PA Présence africaine, Paris.
PAPS *Proceedings of the American Philosophical Society*, Philadelphie.
Practical anthropology *Practical anthropology.*
PP *Past & Present*, Oxford.
PS *Population studies*, Londres.
PUF Presses Universitaires de France.
PUP Princeton University Press.
RA *Revue africaine, journal des travaux de la Société historique algérienne*, Alger.
Research review *Research review*, Institute of African Studies, University of Ghana, Legon.
RFHOM *Revue française d'histoire d'outre-mer*, Paris.
RIIA Royal Institute of International Affairs, Londres.
RLJ *Rhodes-Livingstone journal* (devenu *African social research*), Lusaka.
RM *Revue marocaine.*
R.Méd.. *Revue de la Méditerranée*, Alger.
ROMM *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, Aix-en-Provence.
RPC *Recherche pédagogique et culture.*
RSEHA *Revue sémitique d'épigraphie et d'histoire ancienne*, Paris.
RSSJ *Royal statistical society journal*, Londres.
SCM Students' Christian Movements
SNR *Sudan notes & records*, Khartoum.
SOAS School of Oriental and African studies, Université de Londres.
SR *Sociological review*, Manchester.
SUP Stanford University Press.
'arikh *Tarikh*, Longman, Ibadan.
THSG *Transactions of the Historical Society of Ghana*, Legon.
TJH *Transafrican journal of history*, Nairobi.
TRSTMH *Transactions of the Royal Society of Tropical Medicine and Hygiene*, Londres.
Transition *Transition*, Kampala (plus tard Accra).
UCLA University of Los Angeles, California.
Ufahamu *Ufahamu*, Journal of the African Activist Association, Los Angeles.
UJ *Uganda journal*, Uganda Society, Kampala.
UP University Press.
West Africa *West Africa*, Londres.
WUP *Witwatersrand University Press.*
Yale review *Yale review*, New Haven.
YUP Yale University Press.

ببليوغرافيا

Abbās, F. 1931. *Le jeune Algérien*, Paris, Éditions de la Jeune Parque.
Abbās, F. 1962. *La nuit coloniale*, Paris, René Julliard.
ʿAbd al-Halim, M. O. 1975. « Islam in Somalia, 1800-1920 », thèse de MA, Université de Khartoum.
ʿAbd al-Raḥīm, M. 1969. *Imperialism and nationalism in the Sudan : a study in constitutional and political development, 1899-1956*, Oxford, Clarendon Press.
Abdin, H. 1970. « The growth of nationalist movements in the Sudan », thèse du PhD, University of Wisconsin.
Abernethy, D. B. 1969. *The political dilemma of popular education : an African case*, Stanford, SUP.
Abraham, W. E. 1964. « The life and times of Anton Wilhelm Amo », *THSG*, vol. vii, p. 60-81.
Abubakar, S. 1980. « The northern provinces under colonial rule », dans : O. Ikime (dir. publ.), *Groundwork of Nigerian history*, p. 447-481.
Abū Salīm, M. I. 1969. *Manshūrāt al-Mahdiyya*, Khartoum.
Abū Salīm, M. I. 1970. *Al-Haraka al-fikrīyya fil Mahdiyya*, Khartoum.
Addo-Fening, R. 1975. « The Asamankese dispute, 1919-1934 », *MBAB*, vol. xii, p. 61-89.
Addo-Fening, R. 1980. « Akyem Abuakwa, c. 1874-1943 : a study of the impact of missionary activities and colonial rule on a traditional state », thèse de PhD, University of Ghana.
Adeleye, R. A. 1971. *Power and diplomacy in northern Nigeria, 1804-1906 : the Sokoto caliphate and its enemies*, Londres, Longman.
Adewoye, O. 1977. *The judicial system in southern Nigeria, 1854-1954 : law and justice in a dependency*, Londres, Longman.
Adimola, A. B. 1954. « The Lamogi rebellion, 1911-1912 », *UJ*, vol. xviii, n° 2, p. 166-177.
Afigbo, A. E. 1972. *The warrant chiefs : indirect rule in south-eastern Nigeria, 1891-1929*, Londres, Longman.
Afigbo, A. E. 1973. « Patterns of Igbo resistance to British conquest », *Tarikh*, vol. iv, n° 3, p. 14-23.
Afigbo, A. E. 1974. « The establishment of colonial rule, 1900-1918 », dans : J. F. A. Ajayi et M. Crowder (dir. publ.), *History of West Africa*, vol. ii, p. 424-483.

Ageron, C. R. 1966. « Enquête sur les origines du nationalisme algérien. L'émir Khaled, petit-fils d'Abd el-Kader, fut-il le premier nationaliste algérien ? », *ROMM*, vol. II, p. 9-49.
Ageron, C. R. 1978 (a). *France coloniale ou parti colonial ?*, Paris, PUF.
Ageron, C. R. 1978 (b). *Politiques coloniales au Maghreb*, Paris, PUF.
Ageron, C. R. 1979. *Histoire de l'Algérie contemporaine, 1830-1973*, Paris, PUF.
Ahmed, J. M. 1960. *The intellectual origins of Egyptian nationalism*, Londres, OUP.
Ajayi, J. F. A. s.d. « The impact of colonialism on Afro-Arab cultural relations in West Africa », texte non publié.
Ajayi, J. F. A. 1965. *Christian missions in Nigeria, 1841-1891 : the making of a new elite*, Londres, Longman.
Ajayi, J. F. A. 1968. « The continuity of African institutions under colonialism », dans : T. O. Ranger (dir. publ.), *Emerging themes of African history*, p. 189-200.
Ajayi, J. F.A. 1969. « Colonialism : an episode in African history », dans : L. H. Gann et P. Duignan (dir. publ.), *Colonialism in Africa*, vol. I, *The history and politics of colonialism, 1870-1914*, p. 497-509.
Ajayi, J. F. A. et Crowder, M. (dir. publ.) 1974. *History of West Africa*, vol. II, Londres, Longman.
Akpan, M. B. 1973 (a). « Liberia and the universal Negro improvement Association : the background to the abortion of Garvey's scheme for African colonization », *JAH*, vol. XIV, n° 1, p. 105-127.
Akpan, M. B. 1973(b). « Black imperialism : Americo-Liberian rule over the African peoples of Liberia, 1841-1964 », *CJAS*, vol. VII, n° 2, p. 217-236.
Akpan, M. B. 1975. « The Liberian economy in the nineteenth century : government finances », *LSJ*, vol. VI, n° 2, p. 129-161.
Akpan, M. B. 1976. « Liberia and the origins of the Scramble for West Africa », *CHJ*, vol. I, n° 2, p. 61-75.
Akpan, M. B. à paraître. « Native administration and Gola-Bandi resistance in north-western Liberia, 1905-1919 », *THSG*.
Al-Ashhāb, M. T. 1947. *Barqa al-'Arabiyya*, Le Caire, Matba't al Hawwari.
Al-Barāwī, R. 1973. *Al-Sūmāl al Jadīd*, Le Caire.
Al-Ḥaddād, T. 1927. *Al-Ummal 'al-Tunisiyin*, sans autre précision.
Al-Hassan, M. A. 1964. *Ta'rīkh Dārfūr al-Siyāsī*, Khartoum.
Al-Ḳaddāl, M. S. 1973. *Al-Mahdiyya wal Habasha*, Khartoum.
Al-Madanī, T. 1963. *Kitāb Al-Jasā'ir*, Blida.
Al-Masada, M. G. al-Dīn, 1974. *Danshuwāi*, Le Caire.
Al-Misurātī, A. 1964. *Sa'dūn al Batal*, Beyrouth.
Al-Murshidī, M. 1958. *Al-Thawra Al-'Urābīyya*, Le Caire.
Al-Nāṣirī, 1907. *Kitābal-Istiqqā*, trad. E. Fumey, *AM*, vol. x, p. 227.
Al-Rafi'ī, A. 1966. *Al-Thawra al-'Urabīyya wal Iḥtilāl al-Ingilīzi*, Le Caire.
Al-Rafi'ī, A. 1969. *Fi Aqab al-Thawra al-Misriyya*, vol. I, Le Caire, 3e éd.
Al-Sayyid, A. L. 1968. *Egypt and Cromer : a study in Anglo-Egyptian relations*, Londres, John Murray.
Al-Sūsī, M. 1961. *Al-Ma'sul*, vol. xx, Casablanca.
Al-Tillisi, K. 1973. *Mujam Ma'arik al-j-Jihad Filibiya*, Beyrouth, Dar al-Thaqafa, 2e éd.
Al-Zawi, Al-T. A. 1973. *Jihad al-Abtal*, Beyrouth, Dar al-Fath, 3e éd.
Albion, R. G. 1959. *Seaports south of the Sahara : the achievement of an American steamship service*, New York, Appleton-Century-Crofts.
Alegre, C. da C. 1916. *Versos Lisbon Livraria*, Ferin.
Allan, J. A., McLachland, K. S. et Penrose, E. T. (dir. publ.) 1973. *Libya, agriculture and economic development*, Londres, Frank Cass.
Allan, W. 1965. *The African Husbandman*, Londres, Oliver et Boyds.
Allan, W. N. et Smith, R. J. 1948. « Irrigation in the Sudan », dans : J. D. Tothill (dir. publ.), *Agriculture in the Sudan*, p. 593-632.
Alldridge, T. J. 1910. *A transformed colony, Sierra Leone, as it was, and as it is, its progress, peoples, native customs and undeveloped wealth*, Londres, Seeley.
Aloisi, P. 1957. *Journal, 25 juillet 1932 - 14 juin 1936*, Paris, Plon.

Alves, H. L. 1976. *Bibliografia afro-brasileira ; estudos sobre o negro*, São Paulo, Ediçöes H.
Amin, S. 1970. *The Maghreb in the modern world : Algeria, Tunisia, Morocco*, Harmondsworth, Penguin.
Amin, S. 1972. « Underdevelopment and dependance in Black Africa : origins and contemporary forms », *JMAS*, vol. x, n° 4, p. 503-524.
Amin, S. 1974. *Accumulation on a world scale : a critique of the theory of underdevelopment*, New York, Monthly Review Press.
Ananaba, W. 1969. *The trade union movement in Nigeria*, Londres, C. Hurst.
Anderson, R. E. 1952. *Liberia, America's African friend*, Chapel Hill, University of North Carolina Press.
Andrade, M. 1959. *Antologia da poesia negra de expressão portuguesa*, Paris, Pierre Jean Oswald.
Anene, J. C. 1970. *The international boundaries of Nigeria, 1885-1960 : the framework of an emergent African nation*, Londres, Longman.
Ani-Okokon, A. E. 1927. « A West African in the US : some reflections and observations », *Missionary seer*, vol. xxviii, n° 6.
Anonyme. 1910(a). « Health and sanitation in Sierra Leone », *The lancet*, 1er octobre 1910, vol. ii, p. 1053.
Anonyme. 1910(b). « The Egyptian public Health Department », *The lancet*, 29 octobre 1910, vol. ii, p. 1298.
Anonyme. 1911. « The Transvaal Mining Commission », *The lancet*, 11 mars 1911, vol. i, p. 688.
Anonyme. 1913. « Notes from South Africa », *The lancet*, 14 juin 1913, vol. i, p. 1702.
Anonyme. 1959. « The policy of our culture », (Éditorial), *PA*, vol. xxiv-xxv, p. 3-5.
Anouma, R. P. 1973. « L'impôt de capitation, le système des prestations et des corvées en Côte-d'Ivoire de 1901-1930 », thèse de doctorat de troisième cycle, Université d'Aix-en-Provence.
Antonetti, G. G. 1926-1927. Articles parus dans le Journal Officiel de l'AEF 1er juin 1926-1er décembre 1927.
Anyane, S. L. 1963. *Ghana agriculture : its economic development from early times to the middle of the twentieth century*, Londres, OUP.
Araedon, D. 1976. « Architecture » dans : S. O. Biobaku (dir. publ.), *The living culture of Nigeria*, p. 38-44.
Arap Magut, P. K. 1969. « The rise and fall of the Nandi Orkoiyot » dans : P. G. McIntosh (dir. publ.), *Ngano : studies in traditional and modern East African history*, p. 95-108.
Arap Ng'eny, S. K. 1970. « Nandi resistance to the establishment of British administration, 1893-1906 », *Hadith*, vol. ii, p. 104-126.
Armah, A. K. 1973. *Two thousands seasons*, Nairobi, EAPH ; Londres, Heinemann, 1979.
Arrighi, G. 1967. *The political economy of Rhodesia*, La Haye, Mouton.
Arrighi, G. 1970. « Labour supplies in historical perspective : a study of the proletarianization of the African peasantry in Rhodesia », *JDS*, vol. vi, n° 3, p. 197-234.
Asante, S. K. B. 1977. *Pan-African protest : West Africa and the Italo-Ethiopian crisis, 1939-1941*, Londres, Longman.
Ashe, R. P. 1894. *Chronicles of Uganda*, Londres, Hodder & Stoughton.
Ashur, F. 1956. *Al-H'arakāt al-adahīya w'al-firkiya fī*, Tunis.
Asiwaju, A. I. 1976(a). *Western Yorubaland under European rule, 1889-1945 : a comparative analysis of French and British colonialism*, Londres, Longman.
Asiwaju, A. I. 1976(b). « Migrations as revolt : the example of the Ivory Coast and the Upper Volta before 1945 », *JAH*, vol. xvii, n° 4, p. 577-594.
Asiwaju, A. I. 1979. « Control through coercion : a study of the indigénat regime in French West African administration, 1887-1946 », *BIFAN*, série B, vol. xli, n° 1, p. 35-71.
Assis, A. de, Jr. 1917. *Relatório dos Acontecimentos da Dala Tando a Lucala*, Luanda.
Atanda, J. A. 1969. « The Iseyin-Okeiho rising of 1916 : an example of socio-political conflict in colonial Nigeria », *JHSN*, vol. iv, n° 4, p. 487-514.
Atieno-Odhiambo, E. S. 1973. « Review of J. Iliffe (dir. publ.), *Modern Tanzanians* », *TJH*, vol. iii, n° 1 et 2, p. 153-154.

Atieno-Odhiambo, E. S. 1974. « " Seek ye first the economic kindom " : the early history of the Luo thrift and trading corporation, Lutatco, 1945-1956 », dans : B. A. Ogot (dir. publ.), *Hadith*, vol. v, *Economic and social history of East Africa*, p. 218-256.
Ayache, A. 1956. *Le Maroc : bilan d'une colonisation*, Paris, Éditions sociales.
Ayache, S. et Richard, C. 1978. « Une dissidence protestante malgache : l'Église Tranozozoro », *Omaly sy Anio*, vol. VI-VIII, p. 133-182.
Ayandele, E. A. 1966. *The Missionary impact on modern Nigeria, 1842-1914 : a political and social analysis*, Londres, Longman.
Azikiwe, B. N. 1934. *Liberia in world politics*, Londres, A. H. Stockwell.
Azikiwe, B. N. 1961. *Zik : a selection from the speeches of Nnamdi Azikiwe*, Cambridge, OUP.

Baden-Powell, R. S. S. 1897. *The Matabele campaign, 1896 : being a narrative of the campaign in suppressing the native rising in Matabeleland and Mashonaland*, Londres, Methuen.
Badoglio, P. 1937. *The war in Abyssinia*, Londres, Methuen.
Baer, G. 1962. *A history of the land ownership in modern Egypt, 1800-1950*, Londres, OUP.
Baer, G. W. 1967. *The coming of the Italo-Ethiopian war*, Cambridge, Mass., HUP.
Baeta, C. G. 1962. *Prophetism in Ghana : a study of some « spiritual » churches*, Londres, SCM Press.
Baeta, C. G. (dir. publ.) 1968. *Christianity in Tropical Africa*, Londres, OUP.
Balandier. G. 1965. « Messianism and nationalism in Black Africa » dans : P. van den Berghe (dir. publ.), *Africa : social problems of change and conflict.*
Balandier, G. et Dadié, B., (dir. publ.), n.d. *Le travail en Afrique noire*, Paris, Présence africaine.
Balans, J. L., Coulon, C. et Ricard, A. (dir. publ.) 1972. *Problèmes et perspectives de l'éducation dans un État du Tiers monde : le cas du Sénégal*, Bordeaux, Centres d'Études d'Afrique noire.
Baldwin, R. E. 1966. *Economic development and export growth : a study of northern Rhodesia, 1920-1960*, Berkeley, University of California Press.
Balek, R. 1922. *La Tunisie après la guerre (1919-1921) : problèmes politiques*, Paris, Comité de l'Afrique française.
Ballard, J. A. 1965. « The Porto Novo incidents of 1923 : politics in the colonial era », *Odu*, vol. II, n° 1, p. 52-75.
Bandini, F. 1971. *Gli Italiani in Africa : storia delle guerre coloniali, 1882-1943*, Milan, Longanesi.
Banks, A. 1975. *A military atlas of the first world war*, Londres, Heinemann.
Bannermann, R. C. 1920. « Report on conditions in Liberia », 2 octobre 1920, New York.
Banton, M. 1966. « Adaptation and integration in the social system of Temne immigrants in Freetown » dans : I. Wallerstein (dir. publ.), *Social change : the colonial situation*, p. 402-419.
Barbar, A. M. 1980. « The Tarābulus (Libyan) resistance to the Italian invasions, 1911-1920 », thèse de Ph. D, Université du Wisconsin.
Barbour, K. M. et Prothero, R. M. (dir. publ.) 1961. *Essays on African population*, Londres, Routledge & Kegan Paul.
Barbour, N. (dir. publ.) 1959. *A survey of North-West Africa (The Maghreb)*, Londres, OUP.
Barclay, E. J. 1931. *Annual message*, 22 décembre, Monrovia.
Barclay, E. J. 1932. *Annual message*, 24 octobre, Monrovia.
Barclay, E. J. 1934. *Annual Report of the Department of State to the Fourth Session of the Thirty-Seventh Legislature*, Monrovia.
Barclay, E. J. 1935(a). *Special message delivered before the extraordinary session of the Liberian legislature*, 29 mai, Monrovia.
Barclay, E. J. 1935(b). *Annual message*, 19 décembre, Monrovia.
Barclay, E. J. 1937. *Annual message*, 29 octobre, Monrovia.
Barker, A. J. 1968. *The civilization mission : a history of the Italo-Ethiopian war of 1935-1936*, Londres, OUP.
Barrett, D. B. (dir. publ.) 1971. *African initiatives in religion*, Nairobi, EAPH.
Bascom, W. 1959. « Urbanism as a traditional African pattern », *SR*, vol. VII, p. 29-53.

Basso, L. 1972. « An analysis of classical theories of imperialism » dans : N. Chomsky *et al.*, *Spheres of influence in the age of imperialism*, p. 111-144.
Bastide, R. 1967. *Les Amériques noires : les civilisations africaines dans le Nouveau Monde*, Paris, Payot.
Bates, M. L. 1965. « Tanganyika : changes in African life, 1918-1945 », dans : V. Harlow et E. M. Chilver (dir. publ.), *History of East Africa*, vol. II, p. 625-638.
Bates, R. H. 1971. *Unions, parties and political development : a study of Mineworkers in Zambia*, New Haven, *YUP*.
Bauer, P. T. 1954. *West African trade : a study of competition, oligopoly and monopoly in a changing society*, Cambridge, CUP.
Bauer, R. A. et Bauer, A. H. 1942. « Day to day resistance to slavery », *JNH*, vol. XXVII, n° 4, p. 388-419.
Baum, J. E. 1928. *Savage Abyssinia*, Londres, Cassel.
Beach, D. 1971. « Resistance and collaboration in the Shona country », SOAS, communication non publiée, SOAS, Londres.
Beach, D. 1979. « " Chimurenga " : the Shona rising of 1896-1897 », *JAH*, vol. XX, n° 3, p. 395-420.
Beer, G. L. 1923. *African questions at the Paris Peace Conference*, New York, Macmillan.
Beinart, W., and Bundy, C. 1980. « State intervention and rural resistance : the Transkei, 1900-1965 » dans : M. Klein (dir. publ.), *Peasants in Africa*, p. 271-315.
Bender, G. J. 1978. *Angola under the Portuguese : the myth and the reality*, Londres, Heinemann.
Benians, E. A. ; Butler, J. et Carrington, C. E. (dir. publ.) 1959. *The Cambridge history of the British empire*, vol. III, *The empire-Commonwealth 1870-1919*, Cambridge, CUP.
Bennett, G. (dir. publ.) 1953. *The concept of empire : Burke to Attlee, 1774-1947*, Londres, Adam & Charles Black.
Bennett, G. 1963. *Kenya, a political history : the colonial period*, Londres, OUP.
Benson, M. 1966. *South Africa : the struggle for a birthright*, Harmondsworth, Penguin.
Benz, E. (dir. publ.) 1965. *Messianische Kirchen, Sekten und Bewengungen im heutigen Afrika*, Leyde, Brill.
Berg, E. J. 1965. « The development of a labour force in sub-Saharan Africa », *EDCC*, vol. XIII, p. 394-412.
Berkeley, G. F. 1902. *The campaign of Adowa and the rise of Menelik*, Londres, Constable.
Berliner, P. 1978. *The soul of Mbira*, Berkeley, University of California Press.
Bernard A. et Lacroix, L. N. E. 1921. *La pénétration saharienne, 1830-1906*, Alger.
Berque, A. 1936. « Un mystique moderniste : le cheikh Benalioua », *RA*, vol. LXXIX, p. 691-776.
Berque, A. 1947. « Les intellectuels algériens », *RA*, vol. XCI, p. 123-151, 261-276.
Berque, A. 1951. « Les capteurs du divan : marabouts et ulemas », *R. Med.*, vol. X, n° 43, p. 286-302 ; vol. XI, n° 44, p. 417-429.
Berque, J. 1970. *Le Maghreb entre deux guerres*, Paris, Seuil, 2e éd.
Bervin, A. 1969. *Benito Sylvain, apôtre du relèvement social des Noirs*, Port-au-Prince, La Phalange.
Beti, M. 1971. *The Poor Christ of Bomba*, Londres, Heinemann.
Betts, R. F. (dir. publ.) 1972. *The scramble for Africa : causes and dimensions of empire*, Londres, D. C. Heath, 2e éd.
Bidwell, R. 1973. *Morocco under colonial rule : French administration of tribal areas, 1912-1956*, Londres, Frank Cass.
Biobaku, S. O. (dir. publ.) 1976. *The living culture of Nigeria*, Londres, Thomas Nelson.
Birmingham, W. ; Neustadt, I. et Omaboe, E. N. (dir. publ.) 1967. *A study of contemporary Ghana*, vol. II, Londres, Allen & Unwin.
Bittremieux, L. 1936. « Brief van Musiri (Geschiedenis van een Negerkonig uit Katanga) door Zijn zoon en apvolger Mukanda-bantu (Met het relaas der groote daden van den Schrijver) Uit het Kisanga Vertaald », *Kongo-Oversee*, vol. III, p. 69-83, 252-291.
Blair. D. S. 1976. *African Literature in French*, Cambridge, OUP.
Blaug, M. 1961. « Economic imperialism revisited », Yale review, vol. L, p. 335-349.
Bley, J. 1968. *Kolonialherrschaft und Sozialstruktur in Deutsch-Südwestafrika, 1894-1914*, Hambourg, Leibnez-Verlag.

Bley, H. 1971. *South-West Africa under German rule, 1894-1914*, Londres, Heinemann.
Blyden, E. W. 1864. « The call of Providence to the descendants of Africa », *The African repository*, vol. XL, p. 358.
Blyden, E. W. 1887. *Christianity, Islam and the Negro race*, Londres, W. B. Whittingham.
Boahen, A. A. 1966. *Topics in West African history*, Londres, Longman.
Boahen, A. A. 1974. « Politics in Ghana, 1800-1874 » dans : J. F. A. Ajayi et M. Crowder (dir. publ.), *History of west Africa*, vol. II, n° 3, p. 167-261.
Boahen, A. A. 1977. « Prempeh in exile », *Research review*, vol. VIII, n° 3, p. 3-20.
Boavida, A. A. 1967. *Angola : cinco séculos de exploração portuguêsa*, Rio de Janeiro, Civilização brasileira.
Bohannan, P. et Curtin, P. 1971. *Africa and Africans*, New York, Natural History Press, éd. rév.
Bohm, E. 1938. *La mise en valeur des colonies portugaises*, Paris.
Boilat, abbé. 1853. *Esquisses sénégalaises*, Paris, P. Bertrand.
Boiteau, P. 1958. *Contribution à l'histoire de la nation malgache*, Paris, Éditions sociales.
Bond, H. M. 1958. « Forming African youth : a philosophy of education » dans : J. A. Davis (dir. publ.), *Africa seen by American Negroes*, p. 247-261.
Bonner, P. L. 1978. « The decline and fall of ICU : a case of self-destruction ? », dans : E. Webster (dir. publ.), *Essays in southern African labour history*, p. 114-120.
Bonner, P. L. 1979. « The 1920 Black mineworkers' strike : a preliminary account », dans : B. Bozzoli (dir. publ.), *Labour, townships and protest : studies in the social history of the Witwatersrand*.
Bony, J. 1980. « La Côte-d'Ivoire sous la colonisation française et le prélude à l'émancipation, 1920-1947 — Genèse d'une nation », Thèse de doctorat de troisième cycle, Université de Paris I.
Booth, N. S. 1977. « Islam in Africa », dans : N. S. Booth (dir. publ.), *African religions : a symposium*, New York, Nok Publishers.
Booth, N. S. (dir. publ.) 1977. *African religions : a symposium*, New York, Nok Publishers.
Boserup, E. 1965. *The conditions of agricultural growth*, Chicago, Aldine.
Botelho, J. J. T. 1934. *História militar e política dos Portugueses em Moçambique*, 2 vol., Lisbonne.
Bouis, L. 1946. « Algérie et Sahara : le régime douanier », dans : *Encyclopédie de l'Empire français*, Paris.
Boulègue, M. 1965. « La Presse au Sénégal avant 1939 : bibliographie », *BIFAN*, série B, vol. XXVII, p. 715-754.
Bourguiba, A. 1954. *La Tunisie et la France : vingt-cinq ans de lutte pour une coopération libre*, Paris, Julliard.
Bowen, J. W. E. 1896. *Africa and the American Negro : addresses and proceedings of the Congress on Africa*, Miami, Mnemosyne Publishers, 1969.
Bower, P. 1948. « The mining industry », dans : M. Perham (dir. publ.), *Mining, commerce and finance in Nigeria*, p. 1-42.
Boyes, J. n.d. *My Abyssinian journey*, Nairobi, W. Boyd.
Bozzoli, B. (dir. publ.) 1979. *Labour, townships and protest : studies in the social history of the Witwatersrand*, Johannesbourg.
Brandel, R. 1961. *The music of central Africa*, La Haye, Martinus Nijhoff.
Branquinho, J. A. G. de M. 1966. *Prospeccão das forças tradicionas*, Nampula.
Brass, W. *et al.* 1968. *The demography of tropical Africa*, Princeton, PUP.
Brass, W. et Coale, A. J. 1968. « Methods of analysis and estimation », dans : W. Brass *et al.*, *The demography of tropical Africa*, p. 88-139.
Brett, E. A. 1973. *Colonialism and underdevelopment in East Africa*, New York, Nok Publishers.
Brotz, H. 1970. *The black Jews of Harlem : Negro nationalism and the dilemmas of Negro leadership*, New York, Schocken.
Brown, M. 1978. *Madagascar rediscovered : a history from early times to independence*, Londres, Damien Tunnacliffe.
Brunschwig, H. 1966. *French colonialism, 1871-1914 : myths and realities*, New York, Praeger.
Brunschwig, H. 1974. « De la résistance africaine à l'impérialisme européen », *JAH*, vol. XV, n° 1, p. 47-64.

Buell, R. L. 1928. *The native problem in Africa*, 2 vol., New York, Macmillan.
Buell, R. L. 1947. *Liberia : a century of survival, 1847-1947*, Philadelphie, University of Pennsylvania Press.
Bundy, C. 1979. *The rise and fall of the South African peasantry, Berkeley, University of California Press, Londres, Heinemann.*
Burns, A. C. 1957. In defense of colonies : British colonial territories in international affairs, Londres, Allen & Unwin.
Bustin, E. 1975. *Lunda under Belgian rule*, Cambridge, Mass, HUP.

Cachia, A. J. 1975. *Libya under the second Ottoman occupation (1835-1911)*, Tripoli, Dar-al-Farjeni.
Caldwell, J. C. 1967. « Population change » dans : W. Birmingham, I. Neustadt et E. N. Omaboe (dir. publ.), *A study of contemporary Ghana*, vol. II, p. 78-110.
Caldwell, J. C. (dir. publ.) 1975. *Population growth and socio-economic change in West Africa*, New York, Columbia University Press.
Caldwell, J. C. *The African drought and its demographic implications.* A paraître.
Caldwell, J.C. et Okonjo, J. (dir. publ.) 1968. *The population of tropical Africa*, Londres, Longman.
Cantrelle, P. « Mortality : levels, patterns and trends », dans : J. C. Caldwell (dir. publ.) 1975. *Population growth and socio-economic change in West Africa*, p. 98-118.
Capela, J. *O Movimento operário em Lourenço Marques, 1910-1927.*
Cardoso, F. H. 1962. *Capitalismo e escravidád no Brasil meridional*, São Paulo, Difusão Europeia do Livro.
Cardozo, J. 1931. *Finances et crédit par José Cardoso...*, Lourenço Marques.
Carr-Saunders, A. M. 1936. *World population : past growth and present trends*, Oxford, Clarendon Press.
Cartwright, F. et Biddiss, M. D. 1972. *Disease and history*, Londres, Rupert Hart-Davies.
Casserley, G. 1923. *Algeria today*, Londres, T. Werner Laurie.
Cecil, G. 1932. *Life of Robert Marquis de Salisbury*, vol. IV, Londres, Hodder & Stoughton.
Centro de Estudos dos Africanos, 1977. *The Mozambique miners*, Maputo.
Chaine, M. 1913. « Histoire du règne de Iohannes IV, roi d'Éthiopie (1868-1889) », *RSEHA*, vol. XXI, p. 178-191.
Chalk, F. 1967. « Du Bois and Garvey confront Liberia », *CJAS*, vol. I, n° 2, p. 135-142.
Chalmers, J. A. 1877. *Tiyo Soga : a page of South African Mission Work*, Londres, Hodder & Stoughton.
Chanaiwa, D. 1974. « The Shona and the British South Africa Company in Southern Rhodesia, 1890-1896 », *AQ*, vol. XIV, n° 3 et 4.
Chanaiwa, D. 1980. « African humanism in South Africa », dans : A. Mugomba et M. Nyaggah (dir. publ.), *Independence without freedom. The political economy of colonial education in Southern Africa*, p. 9-39.
Chapus, G. S. 1961. *Manuel de l'histoire de Madagascar*, Paris, Larose.
Charle, E. G. 1964. « An appraisal of British imperial policy with respect to the extraction of mineral resources in Nigeria », *NJESS*, vol. VI, n° 1, p. 37-42.
Chester, E. W. 1974. *Clash of Titans*, New York, Orbis.
Chevalier, L. 1947. *Le problème démographique nord-africain*, Paris, PUF.
Chilcote, R. (dir. publ.), 1972. *Protest and resistance in Angola and Brazil*, Berkeley, University of California Press.
Chilembwe, J. 1905. « Letter », *Mission Herald*, vol. IX, 9 avril 1905.
Chinweizu, 1975. *The West and the rest of us : White predators, Black slavers and the African elite*, New York, Vintage Books.
Chomsky, N. *et al.* 1972. *Spheres of influence in the age of imperialism*, Nottingham, Spokesman Books.
Chrétien, J. P. 1970. « Une révolte au Burundi en 1934 », *AESC*, vol. XV, n° 6, p. 1678-1717.
Churchill, W. S. 1948. *The gathering storm*, Londres, Cassell.
Cimmaruta, R. 1936. *Ual, Ual*, Milan, Mondadori.
Clapham, C. 1977. « Ethiopia », dans : R. Lemarchand (dir. publ.), *African kingships in perspective : political change and modernization in monarchical settings*, p. 35-63.

Clarence Smith, W. G. 1979. *Slaves, peasants and capitalists in Southern Angola, 1840-1926*, Cambridge, CUP.
Clarence-Smith, W. G. et Moorsom, R. 1975. « Underdevelopment and class formation in Ovamboland, 1845-1915 », *JAH*, vol. XVI, n° 3, p. 365-381.
Clarke, J. H. 1964. *Harlem USA*, Berlin, Seven Seas Publishers.
Clendenen, C. ; Collins, R. et Duignan, P. 1966. *Americans in Africa, 1865-1900*, Stanford, Hoover Institution Press.
Clower, R. W. ; Dalton, G. ; Harwits, M. et Walters, A. A. 1966. *Growth without development. An economic survey of Liberia*, Evanston, NUP.
Coale, A. J. et Demeny, P. 1966. *Regional model life tables an stable populations*, Princeton, PUP.
Coale, A. J. et Demeny, P. 1967. *Population studies*, New York, UN.
Coale, A. J. et Lorimer, F. 1968. « Summary of estimates of fertility and mortality », dans : W. Brass *et al.*, *The demography of tropical Africa*, p. 151-167.
Coale, A. J. et van de Walle, E. 1968. « Appendix : notes on areas for which estimates were made but not subject to a detailed study », dans : W. Brass *et al.*, *The demography of tropical Africa*, p. 168-182.
Cobbing, J. 1974. « Ndebele religion in the nineteenth century », non publié.
Cobbing, J. 1977. « The absent priesthood : another look at the Rhodesian risings of 1896-1897 », *JAH*, vol. XVIII, n° 1, p. 61-84.
Coelho, R. 1964. *Os Karibes Negros de Honduras*, São Paulo, Separata da Revista du Museu Paulista, n.s. 15.
Coelho, T. (dir. publ.) 1898. *Dezoito annos em Africa*, Lisbonne.
Cole, M. M. 1961. *South Africa*, Londres, Methuen.
Coleman, J. S. 1958. *Nigeria : Background to nationalism*, Berkeley/Los Angeles, University of California Press.
Coleman, J. S. 1965. « Nationalism in tropical Africa », dans : P. J. M. McEwan et R. B. Sutcliffe (dir. publ.), *The study of Africa*, p. 156-183.
Coleman, J. S. et Belmont, B. Jr. 1962. « The role of the military in sub-Saharan Africa », dans : J. J. Johnson (dir. publ.), *The role of the military in underdeveloped countries*, p. 359-405.
Coleman, J. S. et Rosberg, C. G. (dir. publ.) 1970. *Political parties and national integration in tropical Africa*, Berkeley/Los Angeles, University of California Press.
Collins, R. O. 1967. « The Aliab Dinka uprising and its suppression », *SNR*, vol. XLVIII, p. 77-89.
Confer, C. V. 1966. *France and Algeria : the problem of civil and political reform, 1870-1920*, New York, Syracuse University Press.
Coon, C. 1936. *Measuring Ethiopa and flight into Arabia*, Londres, Jonathan Cape.
Coquery-Vidrovitch, C. 1972. *Le Congo français au temps des grandes compagnies concessionnaires, 1898-1930*, Paris/La Haye, Mouton.
Coquery-Vidrovitch, C. 1975. « L'impact des intérêts coloniaux : SCOA et CFAO dans l'Ouest africain, 1910-1965 », *JAH*, vol. XVI, n° 4, 595-621.
Coquery-Vidrovitch, C. (dir. publ.) 1976. « L'Afrique et la crise de 1930 (1924-1938) », *RFHOM* (numéro spécial), vol. LXIII, n° 232-233, p. 375-376.
Coquery-Vidrovitch, C. 1977. « Mutations de l'impérialisme colonial français dans les années 30 », *AEH*, vol. IV, p. 103-152.
Coquery-Vidrovitch, C. « French black Africa », dans : A. Roberts (dir. publ.), *Cambridge history of Africa*, vol. VII. A paraître.
Coquery-Vidrovitch, C. et Moniot, H. 1974. *L'Afrique noire de 1800 à nos jours*, Paris, PUF.
Cornevin, R. 1962. *Histoire du Togo*, Paris, Berger-Levrault.
Coro, F. 1971. *Settantasei anni di dominazione turca in Libia, 1835-1911*, Tripoli, Stabilimento Poligrafico Editorial, Plinio Maggi.
Cosnier, H. C. 1921. *L'Ouest africain français, ses ressources agricoles, son organisation économique*, Paris, Larose.
Cosnier, H. C. 1922. *L'Afrique du Nord : son avenir agricole et économique*, Paris, Larose.
Couceiro, S. M. 1974. *Bibliografia sobre o negro brasileiro*, São Paulo, Centro de Estudos Africanos/Universidade de São Paulo.
Coupland, R. 1928. *Kirk on the Zambezi*, Oxford, Clarendon Press.

Coutinho, J. A. 1904. *A Campanha do Barue em 1902*, Lisbonne.
Cronon, E. D. 1962. *Black Moses : the story of Marcus Garvey and the universal Negro Improvement Association*, Madison, University of Wisconsin Press.
Crowder, M. 1962. *Senegal : a study in French assimilation policy*, Londres, OUP.
Crowder, M. 1964. « Indirect rule : French and British style », *Africa*, vol. xxxiv, n° 3, p. 197-205.
Crowder, M. 1968. *West Africa under colonial rule*, Londres, Hutchinson.
Crowder, M. (dir. publ.) 1971. *West African resistance*, Londres, Hutchinson.
Crowder, M. 1973. *Revolt in Bussa : a study of British « native administration » in Negierian Borgu, 1902-1935*, Londres, Faber.
Crowder, M. 1974. « The 1914-1918 European War and West Africa », dans : J. F. A. Ajayi et M. Crowder (dir. publ.), *History of West Africa*, vol. ii, p. 484-513.
Crowder, M. 1977(a). *Colonial West Africa*, Londres, Frank Cass.
Crowder, M. 1977(b). « Introduction » [to « Protest against colonial rule in West Africa »], *Tarikh*, vol. v, n° 3, p. 1-5.
Crowder, M. 1977(c). « The Borgu revolts of 1915-1917 », *Tarikh*, vol. v, n° 3, p. 18-30.
Crowder, M. 1977(d). « Blaise Diagne and the recruitment of African troops for the 1914-1918 War », dans : M. Crowder, *Colonial West Africa*, p. 104-121.
Crowder, M. et Ajayi, J. F. A. 1974. « West Africa 1919-1939 : the colonial situation », dans : J. F. A. Ajayi et M. Crowder (dir. publ.), *History of West Africa*, vol. ii, p. 514-541.
Crowder, M. et Ikime, O. (dir. publ.) 1970. *West African chiefs : their changing status under colonial rule and independence*, New York, Africana Publishing corp.
Crowe, S. E. 1942. *The Berlin West African Conference, 1884-1885*, Londres, Longmans Green.
Crummey, D. 1969. « Tēwodros as reformer and modernizer », *JAH*, vol. x, n° 3, p. 457-469.
Cudsi, A. S. 1969. « Sudanese resistance to British rule, 1900-1920 », thèse de MA, Université de Khartoum.
Cunha, J. M. da Silva 1949. *O trabalho indigesa : estudo do directo colonial*, Lisbonne.
Curtin, P. D. 1969. *The African slave trade : a census*, Madison, University of Wisconsin Press.
Curtin, P. D. ; Feierman, S. ; Thompson, L. et Vansina, J. 1978. *African history*, Londres, Longman.

Da Cunha, M. C. 1976. « Brasileiros Nagós em Lagos no século xix », *Cultura*, oct.-déc. 1976, Brasilia, Ministerio da Educação e Cultura.
Dabbūr, M. A. 1971. *Nahd 'at al-Jazā'ir al-Hadītha Fīthawratī-Hāx'l-Mubāraka*, Alger.
Dachs, A. J. 1972. « Politics of collaboration : imperialism in practice », dans : B. Pachai (dir. publ.), *The early history of Malawi*, p. 283-292.
Daly, M. D. 1977. « The governor-generalship of sir Lee Stack, 1917-1924 », thèse de PhD, Université de Londres.
Darwin, C. 1859. *On the origin of species by means of natural selection, or the preservation of favoured races in the struggle for life*, Londres, John Murray.
Davidson, A. B. 1968. « African resistance and rebellion against the imposition of colonial rule », dans : T. O. Ranger (dir. publ.), *Emerging themes of African history*, p. 177-188.
Davidson, A. B. 1972. *South Africa, the birth of a protest*, Moscou, African Institute.
Davidson, B. 1964(a). *The African past*, Londres, Longman.
Davidson, B. 1964(b). *Which way Africa ?* Harmondsworth, Penguin.
Davidson, B. 1978(a). *Discovering Africa's Past*, Londres, Longman.
Davidson, B. 1978(b). *Africa in modern history*, Londres, Allen Lane.
Davis, I. 1966. *African Trade Unions*, Harmondsworth, Penguin.
Davies, J. N. P. 1956. « The history of syphilis in Buganda », *BWHO*, vol. xv, p. 1041-1055.
Davis, J. A. (dir. publ.) 1958. *Africa seen by American Negroes* (titre de couverture). [Africa from the point of view of American Negro scholars — page de titre.] Paris, Présence africaine.
Davis L. 1974. « Black images of Liberia, 1877-1914 », communication non publiée, préparée pour la Sixth Annual Liberian Studies Conference, Madison, Wisconsin, 26-27 avril 1974.
De Bono, E. 1937. *Anno XIII : the conquest of an empire*, Londres.
De Castro, L. 1915. *Nella terra dei Negus, pagine raccolte in Abissinia*, Milan, Fratelli Treves.
De Dekker, P. 1974. « Mutations sociales, politiques et économiques du Rwanda entre les deux guerres », Master's dissertation, Université de Paris VII.

De Freitas, H. I. F. 1956-1957. *Seitas religiosas genticicas*, 3 vol., Lourenço Marques.
De Graft, J. C. 1976. « Roots in African drama and theatre », *African literature today*, vol. VIII, p. 1-25.
De Kiewet, C. W. 1965. *The imperial factor in South Africa. A study in politics and economics*, Londres, Frank Cass.
De Montmorency, W. G. B. [Viscount Mountmorres] 1906. *The Congo independent state : a report on a voyage of Enquiry*, Londres, William & Norgate.
Debrunner, H. 1967. *A history of Christianity in Ghana*, Accra, Waterville Publishing.
Dejaco, A. 1972. *Di mal d'Africa si muore*, Rome.
Del Boca, A. 1969. *The Ethiopian war, 1935-1941*, Chicago, Chicago University Press.
De la Pradelle, A. 1936. *Le conflit italo-éthiopien*, Paris.
Delavignette, R. 1946. *Service africain*, Paris, Gallimard, 8e éd.
Denoon, D. 1972. *Southern Africa since 1800*, Londres, Longman.
Desanti, M. 1940. « La propriété en Afrique noire », communication aux conférences à l'École coloniale.
Deschamps, H. 1960. *Histoire de Madagascar*, Paris, Berger-Levrault.
Deschamps, H. 1962. *Madagascar, Comores, Terres australes*, Paris, Berger-Levrault.
Deschamps, H. 1963. « Et maintenant, lord Lugard ? », *Africa*, vol. XXXII, n° 4, p. 293-306.
Despois, J. 1961. *La Tunisie*, Paris, Armand Colin.
Deutschland, H. 1970. *Trailblazers, struggles and organizations of African workers before 1945*, Berlin, Tribune.
Digernes, O. 1978. « Appearance and reality in the southern Sudan. A study in British administration of the Nuer, 1900-1930 », thèse de PhD, Université de Bergen.
Dike, K. O. 1956. *Trade and politics in the Niger Delta, 1830-1885*, Oxford, Clarendon Press.
Downes, W. D. 1919. *With the Nigerians in German East Africa*, Londres, Methuen.
Dresch, J. 1952. « Les investissements en Afrique noire », *PA*, vol. XIII, p. 232-241.
Dreschler, H. 1966. *Südwestafrika unter deutscher Kolonialherrschaft*, Berlin.
Du Bois, W. E. B. 1968. *Dusk of Dawn. An essay towards an autobiography of a race concept*, New York, Schocken Books.
Dublin, Louis I. ; Lotka, A. J. et Spiegelman, M. 1936. *Length of life : a study of the life table*, New York, Roland Press.
Duffy, J. 1959. *Portuguese Africa*, Londres, OUP.
Duffy, J. 1962. *Portugal in Africa*, Harmondsworth, Penguin
Duffy, J. 1967. *A question of slavery*, Oxford, Clarendon Press.
Duggan, A. J. 1962. « A survey of sleeping sickness in northern Nigeria from the earliest times to the present day », *TRSTMH*, vol. LVI, p. 439-480.
Dumont, R. 1966. *False start in Africa*, Londres, André Deutsch.
Dunbar, A. R. 1965. *A History of Bunyoro-Kitara*, Londres, OUP.
Duncan, W. G. 1973. *The nature and content of fertility surveys conducted throughout the world since 1960*, La Haye.
Duperray, A. 1978. « Les Gourounsi de Haute-Volta : conquête et colonisation, 1896-1933 », thèse de doctorat de troisième cycle, Université de Paris.
Durand, J. D. 1967. « The modern expansion of world population », *PAPS*, vol. CXI, n° 3, p. 136-159.
Dwane, J. M. 1897. Article publié dans *Voice of missions*, juillet 1897.

Easton, S. C. 1964. *The rise and fall of western colonialism*, Londres, Pall Mall.
Echenberg, M. J. 1975. « Paying the blood tax : military conscription in French West Africa, 1914-1929 », *CJAS*, vol. IX, n° 2, p. 171-192.
Edgar, R. « Enoch Mgijima, the Israelites and the background to the Bulhoek massacre », *IJAHS*.
Edmund, W. D. 1951. « The newspaper press in British West Africa, 1918-1939 », thèse de MA, Université de Bristol.
Eggeling, W. J. 1948. « Another photograph of Mumia », *UJ*, vol. XII, n° 2, p. 197-199.
Eggeling, W. J. 1950. « Death of Mumia », *UJ*, vol. XIV, n° 1, p. 105.
Ehrlich, C. 1957. « Cotton and the Uganda economy, 1903-1909 », *UJ*, vol. XXI, n° 2, p. 162-175.

Ehrlich, C. 1973. « Building and caretaking : economic policy in British tropical Africa, 1890-1960 », *EHR*, vol. xxiv, n° 4, p. 649-667.
El-Alami, 1972. *Allal el-Fasi, patriarche du nationalisme marocain*, Rabat.
El-Annabi, H. 1975. « La crise de 1929 et ses conséquences en Tunisie », dissertation pour le Certificat d'aptitude à la recherche, Tunis.
El-Hareir, I. 1981. « Mawaqif Khalida li umar al-Mukhtar », dans : *Umar al-Mukhtar*, Tripoli, Libyan Study Center.
El-Kammash, M. M. 1968. *Economic development and planning in Egypt*, New York, Praeger.
Elgood, P. G. 1928. *The transit of Egypt*, Londres, Arnold.
Elias, T. O. 1971. *Nigerian land law*, Londres, Sweet & Maxwell.
Eliot, C. 1905. *The East African protectorate*, Londres, Arnold.
Ellis, S. 1980(a). « The political elite of Imerina and the revolt of the Menalamba. The creation of a colonial myth in Madagascar, 1895-1898 », *JAH*, vol. xxi, n° 2, p. 219-234.
Ellis, S. 1980(b). « Resistance or collaboration : the Menalamba in the Kingdom of Imerina, 1895-1899 », thèse de PhD, Université d'Oxford.
Emmanuel, A. 1972. *Unequal exchange : a study of the imperialism of trade*, New York, Monthly Review Press.
Encyclopédie de l'Empire français, 1946, 2 vol., Paris.
Esoavelomandroso, F. 1977(a). « Politique des races et enseignement colonial jusqu'en 1940 », *Omaly sy Anio*, vol. v-vi, p. 245-256.
Esoavelomandroso, F. 1977(b). *L'attitude malgache face au traité de 1885 (d'après le « Journal de Rainilaiarivony »)*, Antanarivo, collection Études historiques.
Esoavelomandroso, F. 1979. « Rainilaiarivony and the defense of Malagasy independence at the end of the nineteenth century », dans : R. K. Kent (dir. publ.), *Madagascar in history, essays from the 1970s*, p. 228-251.
Esoavelomandroso, F. 1980. « Une étude récente sur les Menalamba : compte rendu de la thèse de Stephen Ellis (" Les Menalamba dans le royaume d'Imerina : résistance ou collaboration ") », *Omaly sy Anio*, vol. xi.
Esoavelomandroso, F. 1981. « Différentes lectures de l'histoire. Quelques réflexions sur la vvs », *RPC*, volume l, p. 100-111.
Esoavelomandroso, M. 1975. « Le mythe d'Andriba », *Omaly sy Anio*, vol. i-ii, p. 43-73.
Esoavelomandroso, M. 1979. *La province maritime orientale du Royaume de Madagascar à la fin du* XIX^e siècle (1882-1895), Antananarivo, ft.
Esoavelomandroso, M. 1981. « L'opposition de l'Ambongo à la pénétration française en 1899 », Colloque international d'histoire malgache à Majunga, 13-18 avril 1981.
Evans-Pritchard, E. E. 1949. *The Sanusi of Cyrenaica*, Oxford, Clarendon Press.

Fadipe, M. A. 1970. *The sociology of the Yoruba*, Ibadan, iup.
Fage, J. D. 1967. « British and German colonial rule : a synthesis and summary », dans : P. Gifford et W. R. Louis (dir. publ.), *Britain and Germany in Africa : imperial rivalry and colonial rule*, p. 691-706.
Fage, J. D. 1978. *An atlas of African history*, Londres, Arnold, 2^e éd.
Fanon, F. 1967. *The wretched of the earth*, Harmondsworth, Penguin.
Farago, L. 1935. *Abyssinia on the eve*, Londres, Putnam.
Farrant, L. 1975. *Tippu Tip and the East African slave trade*, Londres, Hamilton.
Fashole-Luke, E. ; Gray, R. ; Hastings, A. et Tasie, G. (dir. publ.) 1978. *Christianity in independent Africa*, Londres, Rex Collings.
Faulkingham, R. H. ; Balding, J. H. ; Faulkingham, L. J. et Thorbahn, P. F. 1974. « The demographic effects of drought in the West African Sahel », communication à la réunion annuelle de la Population Association of America.
Faulkner, T. J. R. 1926. *Programme of the People's Party*, Monrovia.
Faulkner, T. J. R. 1927. *An appeal to reason : to the public*, Monrovia.
Fendall, C. P. 1921. *The East African Force, 1915-1919*, Londres, H. F. Witherby.
Ferguson, D. E. 1980. « The political economy of health and medicine in colonial Tanganyika », dans : M. H. Y. Kaniki (dir. publ.), *Tanzania under colonial rule*, p. 307-343.
Fernandes Júnior, J. 1955. « Narração do Distrito de Tete », Makanga, manuscrit non publié.

Fetter, B. 1974. « African associations in Elisabethville, 1910-1935 : their origins and development », *EHA*, vol. VI, p. 205-223.
Fetter, B. 1976. *The creation of Elisabethville, 1910-1940*, Stanford, Hoover Institution Press.
Fidel, C. 1926. *Les colonies allemandes : études historiques et renseignements statistiques*, Tonnerre, C. Puyfagès.
Fieldhouse, D. K. 1961. « Imperialism : an historical revision », *EHR*, vol. XIV, n° 2, p. 187-209.
Fieldhouse, D. K. 1981. *Colonialism 1870-1945 : an introduction*, Londres, Weidenfeld & Nicolson.
Fika, A. M. 1978. *The Kano civil war and British over-rule, 1882-1940*, Ibadan, OUP.
Finer, S. F. 1962. *The man on horseback*, Londres, Pall Mall.
Finkle, J. L. et Gable, R. W. (dir. publ.) 1971. *Political development and social change*, New York, John Wiley, 2e éd.
First, R. 1963. *South-West Africa*, Harmondsworth, Penguin.
Fischer, F. 1967. *Germany's aims in the First World War*, New York, W. W. Norton.
Flament, F. *et al.* 1952. « La force publique de sa naissance à 1914. Participation des militaires à l'histoire des premières années du Congo », *IRCBM*, vol. XXVII, p. 1-585.
Folayan, K. 1973. « The resistance movement in Libya », *Tarikh*, vol. IV, n° 3, p. 46-56.
Folayan, K. 1974. « Italian colonial rule in Libya », *Tarikh*, vol. IV, n° 4, p. 1-10.
Ford, J. 1971. *The role of trypanosomiases in African ecology : a study of the tsetse fly problem*, Oxford, Clarendon Press.
Frankel, S. H. 1938. *Capital investment in Africa*, Londres, OUP.
Frazier, E. F. 1949. *The Negro in the United States*, New York, Macmillan.
Fremigacci, J. 1980. « Madagascar de 1905 à 1940 », manuscrit non publié.
Friedland, E. A. 1979. « Mozambican nationalist resistance, 1920-1940 », *TJH*, vol. VIII, p. 117-128.
Fugelstad, F. 1974. « La grande famine de 1931 dans l'Ouest nigérien », *RFHOM*, vol. LXI, n° 222, p. 18-33.
Furnivall, J. S. 1948. *Colonial policy and practice*, Cambridge, CUP.
Fynn, J. K. 1971. « Ghana Asante (Ashanti) », dans : M. Crowder (dir. publ.), *West African resistance*, p. 19-52.

Gabel, C. et Bennett, N. R. (dir. publ.) 1967. *Reconstructing African culture history*, Boston, BUP.
Gaffarel, P. 1905. *Histoire de l'expansion coloniale de la France depuis 1870 jusqu'en 1905*, Marseille, Balatier.
Gaitskell, A. 1959. *Gezira : a story of development in the Sudan*, Londres, Faber.
Galbraith, J. S. 1961. « Myths of the " Little England " era », *AHR*, vol. LXVII, n° 1, p. 34-48.
Gallagher, J. et Robinson, R. 1953. « The imperialism of free trade », *EHR*, vol. VI, n° 1, p. 1-15.
Ganier, G. 1965. « Lat Dyor et le chemin de fer de l'arachide, 1876-1886 ». *BIFAN*, série B, vol. XXVII, n° 1-2, p. 223-281.
Gann, L. H. 1964. *A history of northern Rhodesia : early days to 1953*, Londres, Chatto and Windus.
Gann, L. H. et Duignan, P. 1967. *Burden of Empire*, Londres, Pall Mall.
Gann, L. H. et Duignan, P. (dir. publ.) 1969. *Colonialism in Africa, 1870-1960*, vol. I, *The history and politics of colonialism 1870-1914*, Cambridge, Cambridge University Press.
Gann, L. H. et Duignan, P. (dir. publ.) 1970. *Colonialism in Africa, 1870-1960*, vol. II, *The history and politics of colonialism 1914-1960*, Cambridge, Cambridge University Press.
Gardiner, A. L. 1933. « The law of slavery in Abyssinia », *IL*, XV.
Garvey, A. J. (dir. publ.) 1923-1925. *Philosophy and opinions of Marcus Garvey*, Londres, Frank Cass, éd. 1967.
Garvey, A. J. 1963. *Garvey and Garveyism*, Kingston, United Printers.
Gaudio, A. 1972. *Abd el-Fasi, or the history of the Istiqlal.*
Gautier, E. F. 1910. *La conquête du Sahara*, Paris, A. Colin.
Geiss, I. 1974. *The Pan-African movement*, Londres, Methuen.
Gerhart, G. M. 1978. *Black power in South Africa*, Berkeley, University of California Press.

Gibson, G. W. et Russell, A. F. 1883. *Memorandum and protest of the government of Liberia against the action of the British authorities in the North Western territories of the Republic*, Monrovia.
Gide, A. 1930. *Travels in the Congo*, New York et Londres, Knopf.
Gifford, P. et Louis, W. R. (dir. publ.) 1967. *Britain and Germany in Africa : imperial rivalry and colonial rule*, New Haven et Londres, Yale University Press.
Gifford, P. et Louis, W. R. (dir. publ.) 1971. *France and Britain in Africa*, New Haven et Londres, Yale University Press.
Giglio, C. 1968. *L'articolo XVII de Trattato di Ucciali*, Como, Cairoli.
Gilkes, P. 1975. *The dying lion : feudalism and modernization in Ethiopia*, Londres, Julian Friedmann.
Gleichen, E. 1898. *With the mission to Menelik, 1897*, Londres, Arnold.
Gluckman, M. 1963. *Order and rebellion in Tropical Africa,* Londres, Cohen & West.
Goodfellow, C. F. 1966. *Great Britain and South African Confederation, 1870-1881*, Cape Town, Oxford University Press.
Goddy, J. (dir. publ.) 1968. *Literacy in traditional societies*, Cambridge, Cambridge University Press.
Grandidier, G. 1934. *Atlas des colonies françaises*, Paris, Société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales.
Gray, J. M. 1948. « Early treaties in Uganda », *UJ*, vol. XII, n° 1, p. 25-42.
Graziani, R. 1938. *Il Fronte sud*, Milan, Montadori.
Graziani, R. 1976. *Verso al-Fezzan*, Le Caire, Maktabat Saigh.
Graziani, R. 1980. *Cyrenaica pacificata*, Benghazi, al-Andalus.
Greenfield, R. 1965. *Ethiopia : a new political history*, New York, Praeger.
Groves, C. P. 1969. « Missionary and humanitarian aspects of imperialism from 1870 to 1914 », dans : L. H. Gann et P. Duignan (dir. publ.), *Colonialism in Africa 1870-1960*, vol. I, p. 462-496.
Guillaume, A. 1946. *Les Berbères marocains et la pacification de l'Atlas central (1912-1933)*, Paris, Julliard.
Gusfield, J. R. 1971. « Tradition and modernity : misplaced polarities in the study of social change », dans : J. L. Finkle et R. W. Gable (dir. publ.), *Political development and social change*.
Gutteridge, W. 1975. *Military regimes in Africa*, Londres, Methuen.
Gwassa, G. C. K. 1972(a). « African methods of warfare during the Maji Maji war », dans : B. A. Ogot (dir. publ.), *War and society in Africa*, p. 123-148.
Gwassa, G. C. K. 1972(b). « Kinjitile and the ideology of Maji Maji », dans : T. O. Ranger et I. N. Kimambo (dir. publ.), *The historical study of African religion,* p. 202-217.
Gwassa, G. C. K. et Iliffe, J. (dir. publ.) 1968. *Records of the Maji Maji rising*, Dar es-Salaam, Historical Association of Tanzania, Paper n° 4.

Hafkin, N. J. 1971. « Sheikhs, slaves and sovereignty », communication à la Conerence of the African Studies Association of the USA, novembre 1971.
Hafkin, N. J. 1973. « Trade, society and politics in northern Mozambique », thèse de PhD, Université de Boston.
Hagan, K. O. 1968. « The development of adult literacy and adult education and their influence in social change in Ghana, 1901-1957 », thèse, Université d'Oxford.
Haïlé Sélassié. 1936. « La vérité sur la guerre italo-éthiopienne », *Vu*, Paris, juillet 1936.
Hailey, Lord. 1938 et éd. rév. 1957. *An African survey*, Londres, OUP.
Hajivayanis, G. G. ; Mtowa, A. C. et Iliffe, J. 1973. « The politicians : Ali Mponda and Hassan Suleiman », dans : J. Iliffe (dir. publ.), *Modern Tanzanians*.
Haley, A. 1976. *Roots*, New York, Doubleday.
Haliburton, G. M. 1971. *The Prophet Harris*, Londres, Longman.
Hall, R. 1965. *Zambia*, Londres, Pall Mall Press.
Hallett, R. 1970. *Africa to 1875 : a modern history*, Ann Arbor, MUP.
Hamilton, A. 1911. *Somaliland*, Westport, Negro Universities Press, rééd. 1970.
Hamilton, R. 1975. *Voices from an empire : a history of Afro-Portuguese literature*, Minneapolis, University of Minnesota Press.

Hammond, R. J. 1969. « Uneconomic imperialism : Portugal in Africa before 1910 », dans : L. H. Gann et P. Duignan (dir. publ.), *Colonialism in Africa 1870-1960*, vol. I, p. 352-382.
Hamza, M. M. 1972. *Ḥisār wa Soqut al Khrṭūm*, Khartoum.
Hancock, W. K. 1962. *Smuts : the sanguine years, 1870-1919*, Cambridge, CUP.
Hardie, F. 1974. *The Abyssinian crisis*, Londres, Batsford.
Hardy, G. 1930. *Vue générale de l'histoire d'Afrique*, Paris, Armand Colin, 2e éd.
Hargreaves, J. D. 1963. *Prelude to the partition of West Africa*, Londres, Macmillan.
Hargreaves, J. D. 1969. « West African states and the European conquest », dans : L. H. Gann et P. Duignan (dir. publ.), *Colonialism in Africa 1870-1960*, vol. I, p. 199-219.
Harlow, V. et Chilver, E. M. 1965. *History of East Africa*, vol. II, Oxford, Clarendon Press.
Harmand, J. 1910. *Domination et colonisation*, Paris, Flammarion.
Harms, R. 1975. « The end of red rubber : a reassessment », *JAH*, vol. XVI, n° 1, p. 73-88.
Hatch, J. 1971. *Nigeria : a history*, Londres, Secker & Warburg.
Hatton, P. H. S. 1966. « The Gambia, the Colonial Office, and the opening months of the First World War », *JAH*, vol. VII, n° 1, p. 123-131.
Hauser, P. M. 1957. « World and Asian urbanization in relation to economic development and social change », dans : P. M. Hauser (dir. publ.), *Urbanization in Asia and the Far East*, p. 53-95.
Hauser, P. M. (dir. publ.) 1957. *Urbanization in Asia and the Far East*, Calcutta, Unesco.
Hayes, C. J. H. 1941. *A generation of materialism, 1871-1900*, New York, Harper & Row.
Hayford, J. E. C. 1911. *Ethiopia unbound : studies in race emancipation*, Londres, C. E. M. Phillips.
Haykal, M. H. n.d. *Tarājim Misrtyya wa Gharbiyya*, Le Caire.
Hayward, V. E. W. (dir. publ.) 1963. *African independent church movements*, Londres, Edinburgh House Press.
Heald, S. (dir. publ.) 1937. *Documents on international affairs*, 1935, vol. II, Londres, RIIA.
Heimer, F. W. (dir. publ.) 1973. *Social change in Angola*, Munich, Weltforum Verlag.
Henries, A. D. B. 1965. *Presidents of the first African Republic*, Londres, Macmillan.
Hermasi, A. B. 1966. « Mouvement ouvrier et société coloniale », thèse non publiée.
Herskovits, M. J. 1941. *The myth of the Negro past*, New York, Harper.
Herskovits, M. J. 1948. *Man and his works : the science of cultural anthropology*, New York, Knopf.
Herskovits, M. J. 1962. *The human factor in changing Africa*, New York, Knopf.
Herskovits, M. J. 1966(a). *The New World Negro. Selected papers in Afroamerican studies*, Bloomington, Indiana University Press.
Herskovits, M. J. 1966(b). « Problem, method and theory in Afroamerican studies », dans : M. J. Herskovits, *The New World Negro*, p. 43-61.
Herskovits, M. J. 1966(c). « Some psychological implications of Afroamerican studies », dans : M. J. Herskovits, *The New World Negro*, p. 145-155.
Hertslet, E. 1896 et 1909. *The Map of Africa by treaty*, 3 vol., Londres, *HMSO*, 2e et 3e éd.
Heseltine, N. 1971. *Madagascar*, Londres, Pall Mall.
Hess, R. L. 1963. « Italy and Africa : colonial ambitions in the First World War », *JAH*, vol. IV, n° 1, p. 105-126.
Hess, R. L. 1966. *Italian colonialism in Somalia*, Chicago, Chicago University Press.
Hess, R. L. et Loewenberg, G. 1968. « The Ethiopian no-party state », dans : P. J. M. McEwan (dir. publ.), *Twentieth century Africa*, p. 198-205.
Higginson, J. (à paraître) « Labourers into his harvest, lambs among wolves : African watchtower and the spectre of colonial revolt in Katanga, 1923-1941 ».
Hill, A. C. et Kilson M. (dir. publ.) 1971. *Apropos of Africa : sentiments of Negro American leaders on Africa from the 1800s to the 1950s*, New York, Anchor.
Hill, M. F. 1956. *Planters' progress : the story of coffee in Kenya*, Nairobi, Coffee Board of Kenya.
Hill, P. 1963. *The migrant cocoa-farmers of southern Ghana*, Cambridge, CUP.
Himmelfarb, G. 1960. « John Buchan . an untimely appreciation », *Encounter*, vol. LXXXIV, p. 46-53.

Hinsley, F. H. 1959(a). « International rivalry in the colonial sphere, 1869-1885 », dans : E. A. Benians, J. Butler et C. E. Carrington (dir. publ.), *The Cambridge history of the British empire*, vol. III, p. 95-126.
Hinsley, F. H. 1959(b). « International rivalry, 1885-1895 », dans : E. A. Benians, J. Butler et C. E. Carrington (dir. publ.), *The Cambridge history of the British empire*, vol. III, p. 255-292.
Hinsley, F. H. (dir. publ.) 1962. *The New Cambridge modern history*, vol. XI, *Material progress and world-wide problems, 1870-1898*, Cambridge, CUP.
Hobsbawm, E. J. 1964. *The age of revolution*, Londres, Weidenfeld and Nicolson.
Hobsbawn, E. J. 1969. *Bandits*, Londres, Weidenfeld and Nicolson.
Hobson, J. A. 1902. *Imperialism : a study*, Ann Arbor, MUP, 1965.
Hodgkin, T. 1954. « Background to AOF : African reactions to French rule », *West Africa*, n° 1925, (3), 16 janvier 1954, p. 31-32.
Hodgkin, T. 1956. *Nationalism in colonial Africa*, Londres, F. Muller.
Hoffherr, R. 1932. *L'économie marocaine*, Paris, Recueil Sirey.
Holt, P. M. (dir. publ.) 1968. *Political and social change in modern Egypt*, Londres, OUP.
Holt, P. M. 1970. *The Mahdist state in the Sudan, 1881-1898*, Oxford, Clarendon Press, 2e éd.
Hopkins, A. G. 1966(a). « The Lagos strike of 1897 », *PP*, vol. XXXV, p. 133-155.
Hopkins, A. G. 1966(b). « Economic aspects of political movements in Nigeria and in the Gold Coast, 1918-1939 », *JAH*, vol. VII, n° 1, p. 133-152.
Hopkins, A. G. 1968. « Economic imperialism in West Africa : Lagos, 1880-1892 », *EHR*, p. 580-606.
Hopkins, A. G. 1973. *An economic history of west Africa*, Londres, Longman
Hopkins, E. 1970. « The Nyabingi cult of southwestern Uganda », dans : R. I. Rotberg et A. A. Mazrui (dir. publ.), *Protest and power in black Africa*, p. 258-336.
Hordern, R. C. 1941. *Official history of the War. Military operations : East Africa*, Londres, HMSO.
Houghton, D. H. 1971. « Economic development, 1865-1965 », dans : M. Wilson et L. Thompson (dir. publ.), *The Oxford history of South Africa*, vol. II, p. 1-48.
Hourani, A. 1962. *Arabic thought in the liberal age, 1789-1939*, Oxford, Clarendon Press.
Howard, D. E. [président du Libéria] 1916. *Annual message, 19 septembre 1916*, Monrovia, Republic of Liberia.
Howitt, W. 1969. *Colonization and Christianity*, New York, Negro Universities Press.
Huberich, C. H. 1947.*The political and legislative history of Liberia*, 2 vol., New York, Central Book Co.
Hull, R. W. 1980. *Modern Africa : change and continuity*, Englewood-Cliffs, Prentice Hall.
Huntingford, G. W. B. 1969. *The Galla of Ethiopia : the kingdom of Kafa and Janhero*, Londres, IAI.
Huot, Marzin, Ricau, Grosfillez, David, Drs. 1921. « L'épidémie d'influenza de 1918-1919 dans les colonies françaises », *Annuaire médical et pharmaceutique colonial*, vol. XIX.
Huxley, E. J. 1935. *White man's country : lord Delamere and the making of Kenya*, 2 vol., Londres, Macmillan.
Hyam, R. 1972. *The failure of South African expansion, 1908-1948*, Londres, Longman.
Hyden, G. 1969. *Political development in rural Tanzania*, Nairobi, EAPH.
Hymer, S. 1971. « The political economy of the Gold Coast and Ghana », dans : G. Ranis (dir. publ.), *Government and economic development*, p. 129-180.

Ianni, O. 1962. *As metamorfoses do escravo*, São Paulo, Difusão européia do livro.
Ibrahim, H. A. 1974. « The policy of the condominium government towards the Mahdist political prisoners, 1898-1932 », *SNR*, vol. LV, p. 33-45.
Ibrahim, H. A. 1976. *The 1936 Anglo-Egyptian treaty*, Khartoum, Khartoum University Press.
Ibrahim, H. A. 1977. « The development of economic and political neo-Mahdism », *SNR*, vol. LVIII.
Ibrahim, H. A. 1979. « Mahdist risings against the condominium government in the Sudan, 1900-1927 », *IJAHS*, vol. XII, n° 3, p. 440-471.
Ibrahim, M. A. 1969. « Hamlat al-Amir Mahmūd Wad Ahmad ila al-Shamāl 1315/1897-1898 », thèse de MA, University of Khartoum.
Ikime, O. 1971. « Nigeria-Ebrohimi », dans : M. Crowder (dir. publ.), *West African resistance*, p. 205-232.

Ikime, O. 1973. « Colonial conquest and African resistance in the Niger delta states », *Tarikh*, vol. IV, n° 3, p. 1-13.
Ikime, O. (dir. publ.), 1980. *Groundwork of Nigerian history*, Ibadan, Heinemann.
Iliffe, J. 1967. « The organization of the Maji Maji rebellion », *JAH*, vol. VIII, n° 4, p. 495-512.
Iliffe, J. 1968. « The Herero and Nama risings », dans : G. Kibodya (dir. publ.), *Aspects of South African history*, Dar es-Salaam, EAPH.
Iliffe, J. 1969. *Tanganyika under German rule, 1905-1912*, Cambridge, CUP.
Iliffe, J. (dir. publ.) 1973. *Modern Tanzanians*, Nairobi, EAPH.
Iliffe, J. 1979. *A modern history of Tanganyika*, Cambridge, CUP.
Ingham, K. 1958. *The making of modern Uganda*, Londres, Allen and Unwin.
Irele, A. 1964. « A defense of negritude. A propos of *Black Orpheus* by Jean-Paul Sartre », *Transition*, vol. III, n° 13, p. 9-11.
'Īsa, G. O. 1965. *Ta'rīkh al-Sumāl*, Le Caire.
Isaacman, A. 1972. *Mozambique : the africanization of a European institution ; the Zambesi Prazos, 1750-1902*, Madison, University of Wisconsin Press.
Isaacman, A. 1973. « Madzi-Manga, Mhondoro and the use of oral traditions a chapter in Barue religious and political history », *JAH*, vol. XIV, n° 3, p. 395-409.
Isaacman, A. 1976. *Anti-colonial activity in the Zambesi Valley, 1850-1921*, Berkeley, University of California Press.
Isaacman, A. 1977. « Social banditry in Zimbabwe (Rhodesia) and Mozambique, 1894-1907 : an expression of early peasant protest », *JSAS*, vol. IV, n° 1, p. 1-30.
Isaacman, A. et Isaacman, B. 1976. *The tradition of resistance in Mozambique : the Zambesi Valley, 1850-1921*, Londres, Heinemann.
Isaacman, A. et Isaacman, B. 1977. « Resistance and collaboration in southern and central Africa, c. 1850-1920 », *IJHAS*, vol. x, n° 1, p. 31-62.
Isaacman, A. ; Stephan, M. ; Adam, Y. ; Homen, M. J. ; Macamo, E. et Pililão, A. 1980. « " Cotton is the mother of poverty " : peasant resistance to forced cotton production in Mozambique, 1938-1961 », *IJAHS*, vol. XIII, n° 4, p. 581-615.
Isichei, E. 1977. *History of West Africa since 1800*, Londres, Macmillan.
Issawi, C. P. 1954. *Egypt at mid-century*, Londres, OUP.
Issawi, C. P. 1963. *Egypt in revolution : an economic analysis*, Londres, OUP.

Jabavu, D. D. T. 1920. *The black problem*, Le Cap, Lovedale Press.
Jackson, G. S. 1970. *Music in Durban, 1860-1900*, Johannesburg, WUP.
Jackson, R. D. 1970. « Resistance to the German invasion of the Tanganyikan coast, 1885-1891 », dans : R. I. Rothberg et A. A. Mazrui (dir. publ.), *Protest and power in black Africa*, p. 37-79.
Jacob, G. 1966. « Des " Temps malgaches " à la colonisation française : 1883-1896 », première version du chapitre XIX d'*Histoire de Madagascar*, Tananarive.
Jacob, G. 1977. « Influences occidentales en Imerina et déséquilibres économiques avant la conquête française », *Omaly sy Anio*, vol. V-VI, p. 223-231.
Jacob, G. 1979. « Sur les origines de l'insurrection du Sud-Est de novembre-décembre 1904 », texte dactylographié destiné à être publié dans Actes du Colloque international d'histoire malgache.
James, C. L. R. 1963. *Black Jacobins : Toussaint-Louverture and the San Domingo revolution*, New York, Vintage Books ; rééd. Londres, Allison and Busby 1982.
Janmohamed, K. K. 1974. « Review of J. Iliffe (dir. publ.), *Modern Tanzanians* », *KHR*, vol. II, n° 2, p. 335-337.
Jardine, D. 1923. *The Mad Mullah of Somaliland*, Londres, H. Jenkins.
Jenkins, P. (dir. publ.) 1975. *Akyem Abuakwa and the politics of the inter-war period in Ghana*, *MBAB*, vol. XII.
Jewsiewicki, B. 1980. « African peasants in the totalitarian system of the Belgian Congo », dans : M. Klein (dir. publ.), *Peasants in Africa*, p. 45-75.
Jewsiewicki, B. (à paraître) « Belgian Congo and Ruanda-Urundi, 1908-1940 », dans : A. D. Roberts (dir. publ.), *Cambridge history of Africa*, vol. VII.

Johns, S. W. 1970. « Trade unionism, political pressure group or mass movement ? The industrial and commercial workers' Union of South Africa », dans : R. I. Rotberg et A. A. Mazrui (dir. publ.), *Protest and power in black Africa*, p. 695-754.
Johnson, G. W. 1966. « The ascendancy of Blaise Diagne and the beginning of African politics in Senegal », *Africa*, vol. XXXVI, n° 3, p. 235-253.
Johnson, G. W. 1974. « African political activity in French West Africa, 1900-1940 », dans : J. F. A. Ajayi et M. Crowder (dir. publ.), *History of West Africa*, vol. II, p. 542-567.
Johnson, J. J. (dir. publ.) 1962. *The role of the military in underdeveloped countries*, Princeton, PUP.
Johnston, B. F. 1958. *Staple food economies of western tropical Africa*, Stanford, SUP.
Johnston, H. H. 1899 et 1913. *A history of the colonization of Africa by alien races*, Cambridge, CUP.
Jones, A. G. n.d. « The Republic of Liberia, 1915-1935 », manuscrit préparé pour *L'Histoire générale de l'Afrique de l'Unesco.*
Jones, H. A. 1962. « The struggle for political and cultural unification in Liberia, 1847-1930 », thèse de PhD, Northwestern University.
Jones, W. O. 1959. *Manioc in Africa*, Stanford, SUP.
Jones-Quartey, K. A. B. 1965. *A life of Azikiwe*, Harmondsworth, Penguin.
Julien, C. A. 1972. *L'Afrique du Nord en marche*, Paris, Julliard, 3e éd.
July, R. W. 1968. *The origins of modern African thought*, Londres, Faber.
Justinard, L. V. 1951. *Un grand chef berbère : le caïd Goundaf*, Casablanca, Atlantides.

Kabwegyere, T. B. 1974. *The politics of state formation*, Nairobi, EAPH.
Kadalie, C. 1970. *My life and the ICU : the autobiography of a black trade Unionist in South Africa*, Londres, Frank Cass.
Kaddache, M. 1970. *La vie politique à Alger de 1919 à 1939*, Alger, SNED.
Kane, C. H. 1972. *Ambiguous Adventure*, Londres, Heinemann.
Kaniki, M. H. Y. 1972. « The economic and social history of Sierra Leone, 1929-1939 », thèse de PhD, Université de Birmingham.
Kaniki, M. H. Y. (dir. publ.) 1980. *Tanzania under colonial rule*, Londres, Longman.
Kaniki, M. H. Y. 1980(a). « Introduction », dans : M. H. Y. Kaniki (dir. publ.), *Tanzania under colonial rule*, p. 3-10.
Kanya-Forstner, A. S. 1971. « Mali-Tukulor », dans : M. Crowder (dir. publ.), *West African resistance*, p. 53-79.
Karani, A. M. 1974. « The history of Maseno School, 1906-1962, its alumni and the local society », thèse de MA, Université de Nairobi.
Karefa-Smart, J. et Karefa-Smart, A. 1959. *The halting kingdom : Christianity and the African revolution*, New York, Friendship Press.
Karoui, J. 1973. « La régence de Tunis à la veille du protectorat français : débats pour une nouvelle organisation, 1857-1877 », thèse non publiée.
Kassab, A. 1976. *Histoire de la Tunisie : l'époque contemporaine*, Tunis, STD.
Kassab, A. 1979. *L'évolution de la vie rurale dans les régions de la moyenne Medjerda et de Beja-Mateur*, Tunis, Publications de l'Université de Tunis.
Kay, G. 1970. *Rhodesia : a human geography*, Londres, University of London Press.
Kay, G. B. (dir. publ.) 1972. *The political economy of colonialism in Ghana : documents 1900-1960*, Cambridge, CUP.
Keddie, N. R. 1968. *An Islamic response to imperialism : political and religious writings of Sayyīd Jamāl ad-Dīn 'Al-Afghani'*, Berkeley, University of California Press.
Kedourie, E. (dir. publ.) 1970. *Nationalism in Asia and Africa*, Londres, Weidenfeld and Nicolson.
Keltie, J. S. 1893. *The partition of Africa*, Londres, E. Stanford.
Kent, R. K. (dir. publ.) 1979. *Madagascar in history, essays from the 1970s*, Berkeley, Foundation for Malagasy Studies.
Kerr, W. M. 1886. *The Far Interior*, 2 vol., Londres, Sampson Low.
Kessous, A. 1935. *La vérité sur le malaise algérien*, Bône.
Kesteloot, L. 1974. *Black writers in French. A literary history of negritude*, Philadelphie, Temple.

Keyfitz, N. et Flieger, W. 1959. *World population : an analysis of vital data*, Chicago, Chicago University Press.

Kibodya, G. (dir. publ.) 1968. *Aspects of South African history*, Dar es-Salaam, EAPH.

Killingray, D. 1978. « Repercussions of World War I in the Gold Coast », *JAH*, vol. XIX, n° 1, p. 39-59.

Kilson, M. 1958. « Nationalism and social classes in British West Africa », *JP*, vol. XX, p. 368-87.

Kilson, M. 1970. « Emergent elites of black Africa, 1900-1960 », dans : L. H. Gann et P. Duignan (dir. publ.), *Colonialism in Africa 1870-1960*, vol. II, p. 351-398.

Kimambo, I. N. 1970. « The economic history of the Kamba », *Hadith*, vol. II, p. 79-103.

Kimambo, I. N. et Temu A. J. (dir. publ.) 1969. *A history of Tanzania*, Nairobi, EAPH.

Kimba I. 1979. « Guerres et sociétés : les populations du Niger occidental au XIX[e] siècle et leurs réactions face à la colonisation, 1896-1906 », thèse de doctorat de troisième cycle, Université de Paris.

Kimble, D. 1963. *A political history of Ghana. The rise of Gold Coast nationalism 1850-1928*, Oxford, Clarendon Press.

King, C. D. B. [président du Libéria] 1922. *Annual message*, Monrovia, Government of Liberia.

King, C. D. B. 1923. *Annual message*, Monrovia, Government of Liberia.

King, C. D. B. 1924. *Inaugural address*, Monrovia, Government of Liberia.

King, C. D. B. 1927. *Annual message*, Monrovia, Government of Liberia.

King, C. D. B. 1928. *Annual message*, Monrovia, Government of Liberia.

King, K. J. 1971(a). « The Kenya Maasai and the protest phenomenon, 1900-1960 », *JAH*, vol. XII, n° 1, p. 117-137.

King, K. J. 1971(b). « The nationalism of Harry Thuku », *TJH*, vol. I, p. 39-59.

King, K. J. 1972. « Some notes on Arnold J. Ford and New World black attitudes to Ethiopia », *JES*, vol. X, n° 1, p. 81-87.

King, K. J. et Salim, A. (dir. publ.) 1971. *Kenya historical biographies*, Nairobi, *EAPH*.

Kingsley, M. H. 1897. *Travels in West-Africa : Congo français, Corisco and Cameroons*, Londres, Macmillan.

Kipkorir, B. E. 1969. « The Alliance High School and the origins of the Kenyan African elite, 1926-1962 », thèse de PhD, Université de Cambridge.

Kiser, C. V. 1944. « The demographic position of Egypt », *MMFQ*, vol. XXII, n° 4.

Klein, M. A. (dir. publ.) 1968. *Islam and imperialism in Senegal : Sine-Saloum, 1847-1914*, Stanford, SUP.

Klein, M. A. (dir. publ.) 1980. *Peasants in Africa*, Beverley Hills, Sage.

Koerner, F. 1968. « Les débuts du nationalisme malgache : 1913-1940 », contribution au *Manuel d'histoire de Madagascar* (à paraître).

Koffi, S. 1976. « Les Agni-Diabé, histoire et société », thèse de doctorat de troisième cycle, Université de Paris I.

Kopytoff, J. H. 1965. *A preface to modern Nigeria : the « Sierra-Leoneans » in Yoruba 1830-1890*, Madison, University of Wisconsin Press.

Krishnamurty, B. S. 1972. « Economic policy : land and labour in Nyasaland, 1890-1914 », dans : B. Pachai (dir. publ.), *The early history of Malawi*, p. 384-404.

Kuczynski, R. R. 1936. *Population movements*, Oxford, Clarendon Press.

Kuczynski, R. R. 1939. *The Cameroons and Togoland : a demographic study*, Londres, OUP.

Kuczinski, R. R. 1948-1953. *Demographic survey of the British colonial empire*, 3 vol., Londres, OUP.

Kudsi-Zadeh, A. A. 1980. « The emergence of political journalism in Egypt », *The Muslim World*, vol. LXX, n° 1, p. 47-55.

Kuper, H. (dir. publ.) 1965. *Urbanization and migration in West Africa*, Berkeley, University of California Press.

Kuper, L. 1971. « African nationalism in South Africa, 1910-1964 », dans : M. Wilson et L. Thompson (dir. publ.), *The Oxford history of South Africa*, vol. II, p. 424-476.

Kuran, E. 1970. *La politique ottomane face à l'occupation d'Alger par les Français*, Tunis.

Kyeyune, J. B. 1970. « The Mubende Banyoro Committee and the struggle to reunite Bunyoro, 1916-1965 », dissertation de BA (histoire), Université de Makerere.

Lacherat, M. 1965. *L'Algérie, nation et société*, Paris, François Maspero.
Langer, W. L. 1935. *The diplomacy of imperialism 1890-1902*, vol. II, New York, Knopf.
Langley, J. A. n.d. « The last stand in West Africa : resistance to British rule in West Africa, 1879-1939 », (communication non publiée).
Langley, J. A. 1973. *Pan-africanism and nationalism in West Africa 1900-1945. A study in ideology and social classes*, Oxford, Clarendon Press.
Lanternari, V. 1974. « Nativistic and socio-religious movements : a reconsideration », *CSSH*, vol. XVI, n° 4, p. 483-503.
Last, M. 1967. *The sokoto caliphate*, Londres, Longman.
Last, M. 1974. « Reform in West Africa : the jihād movements of the nineteenth century », dans : J. F. A. Ajayi et M. Crowder (dir. publ.), *History of West Africa*, vol. II, p. 1-29.
League of Nations. 1930. *Report of the International Commission of Inquiry into the existence of slavery and forced labour in Liberia*, Monrovia.
Leith-Ross, S. 1939. *African women : a study of the Ibo of Nigeria*, Londres, Routledge and Kegan Paul.
Lejeune-Choquet, A. 1906. *Histoire militaire du Congo*, Bruxelles, Castaigne.
Lemarchand, R. (dir. publ.) 1977. *African kingships in perspective : political change and modernization in monarchical settings*, Londres, Frank Cass.
Lemumo, A. 1971. *Fifty fighting years : the Communist Party of South Africa*, Londres.
Lénine, V. I. 1916. *Imperialism : the highest stage of capitalism*, Pékin, Foreign Language Press, 1975.
Leonard, H. 1934. *Le contrat de travail au Congo belge et au Ruanda-Urundi (entre indigènes et maîtres civilisés)*, Bruxelles, Larcier.
Le Tourneau, R. 1962. *Évolution politique de l'Afrique du Nord musulmane, 1920-1961*, Paris, Armand Colin.
Leubuscher, C. 1963. *The West African shipping trade, 1909-1959*, Leyde, Sythoff.
Levine, D. N. 1974. *Greater Ethiopia : the evolution of a multi-ethnic society*, Chicago, Chicago University Press.
Lewis, I. M. 1961. *A pastoral democracy*, Londres, OUP.
Lewis, I. M. 1963. « Pan-africanism and pan-somalism », *JMAS*, vol. I, n° 2, p. 147-161.
Lewis, I. M. 1965. *The modern history of Somaliland : from nation to state*, Londres, Longman.
Lewis, W. A. 1965. *Politics in West Africa*, Londres, Allen and Unwin.
Leys, C. 1975. *Underdevelopment in Kenya. The political economy of neo-colonialism, 1964-1971*, Londres, Heinemann.
Liebenow, J. G. 1969. *Liberia : the evolution of privilege*, Ithaca, Cornell University Press.
Lindberg, J. 1952. *A general economic appraisal of Libya*, New York, Nations Unies.
Linden, I. 1972. « The Maseko Ngoni at Domwe, 1870-1900 », dans : B. Pachai (dir. publ.), *The early history of Malawi*, p. 237-251.
Lindley, M. F. 1926. *The acquisition and government of backward territory in international law*, Londres, Longmans Green.
Ling, D. L. 1967. *Tunisia : from protectorate to republic*, Bloomington, Indiana University Press.
Little, T. 1958. *Egypt*, Londres, Ernest Benn.
Loyd, P. C. (dir. publ.) 1966. *The new elites of tropical Africa*, Londres, OUP.
Lloyd, P. C. 1972. *Africa in social change*, Harmondsworth, Penguin, éd. rev.
Lochner, N. 1958. « Anton Wilhelm Amo : a Ghana scholar in eighteenth century Germany », *THSG*, vol. III, n° 3, p. 169-179.
Lonsdale, J. M. 1968(a). « Some origins of nationalism in East Africa », *JAH*, vol. IX, n° 1, p. 119-146.
Lonsdale, J. M. 1968(b). « Emergence of African nations : a historiographical analysis », *AA*, vol. LXVII, n° 226, p. 11-28.
Lonsdale, J. M. 1977. « The politics of conquest : the British in western Kenya, 1894-1908 », *HJ*, vol. XX, n° 4, p. 841-870.
Louis, W. R. 1963(a). « The United States and the African peace settlement of 1919 : the pilgrimage of George Louis Beer », *JAH*, vol. IV, n° 3, p. 413-433.
Louis, W. R. 1963(b). *Ruanda-Urundi, 1884-1919*, Oxford, Clarendon Press.
Louis, W. R. (dir. publ.) 1976. *Imperialism : the Robinson and Gallagher controversy*, New York, Franklin Watts.

Low, D. A. 1965. « Uganda : the establishment of the Protectorate, 1894-1919 », dans : V. Harlow et E. M. Chilver (dir. publ.), *History of East Africa*, vol. II, p. 57-120.
Low, D. A. 1971. *The mind of Buganda*, Londres, Heinemann.
Low, D. A. et Lonsdale, J. M. 1976. « Introduction : towards the new order 1945-1963 », dans : D. A. Low et A. Smith (dir. publ.), *History of East Africa*, vol. III, p. 1-63.
Low, D. A. et Smith, A. (dir. publ.) 1976. *History of East Africa*, vol. III, Oxford, Clarendon Press.
Luck, A. 1963. *African Saint : the story of Apolo Kivebulayo*, Londres, SCM Press.
Luckhardt, K. et Wall, B. 1980. *Organise or starve ! The history of the South African Congress of Trade Unions*, Londres, Lawrence and Wishart.
Lugard, F. D. 1893, *The rise of our East Africa empire*, Londres, Blackwood.
Lugard, F. D. 1919. *Political memoranda*, Londres, Frank Cass, 1970.
Lugard, F. D. 1929. *The dual mandate in Britsh tropical Africa*, Londres, Frank Cass, 1965.
Lynch, H. R. 1967. *Edward Wilmot Blyden : Pan-Negro patriot*, Londres, OUP.

Mabona, M. A. 1974. « The interpretation and development of different religions in the eastern Cape », communication à un séminaire, non publiée, SOAS, Londres.
Mabro, R. et Radwan, S. 1976. *The industrialization of Egypt 1939-1973 : policy and performance*, Oxford, Clarendon Press.
McCall, D. F. 1964. *Africa in time perspective*, Londres, OUP.
McCracken, J. 1972. « Religion and politics in northern Ngoniland, 1881-1904 », dans : B. Pachai (dir. publ.), *The early history of Malawi*, p. 215-236.
McEwan, P. J. M. (dir. publ.) 1968. *Twentieth century Africa*, Londres, OUP.
McEwan, P. J. M. et Sutcliffe, R. B. (dir. publ.) 1965. *The study of Africa*, Londres, Methuen.
McGregor, G. P. 1967. *King's College Budo : the first sixty years*, Nairobi, OUP.
McIntosh, B. G. (dir. publ.) 1969. *Ngano : studies in traditional and modern East African history*, Nairobi, EAPH.
McPhee, A. 1926. *The economic revolution in Britisch West Africa*, Londres, Frank Cass.
Mackenzie, J. 1887. *Austral Africa*, Londres, Low, Marston, Searle and Rivington.
Macmillan, W. M. 1938. *Africa emergent*, Londres, Faber.
Macmillan, W. M. 1963. *Bantu, Boer and Briton*, Oxford, Clarendon Press.
Mafeje, A. 1972. « The fallacy of dual economies », *EAJ*, vol. IX, n° 2.
Mair, L. 1971. « New elites in East and West Africa », dans : V. Turner (dir. publ.), *Colonialism in Africa, 1870-1960*, vol. III, p. 167-192.
Makonnen, R. 1973. *Pan-Africanism from within*, Nairobi, OUP.
Malgeri, F. 1970. *La guerra Libica*, Rome, Edizione de Storia e Litteratura.
Maltese, P. 1968. *La Terra promessa*, Milan, Sugareditore.
Mamet, P. 1964. « Les expériences syndicales en Tunisie, 1881-1956 », thèse non publiée.
Mangat, J. S. 1969. *History of the Asians in East Africa*, Londres, OUP.
Marais, J. S. 1957. *The Cape coloured people, 1852-1932*, Johannesburg, WUP.
Marcum, J. 1969. *The Angolan revolution*, Cambridge, MIT Press.
Marcus, H. G. 1969. « Imperialism and expansionism in Ethiopia from 1865 to 1900 », dans : L. H. Gann et P. Duignan (dir. publ.), *Colonialism in Africa, 1870-1960*, vol. I, p. 420-461.
Marcus, H. G. 1975. *The life and times of Menelik II : Ethiopia 1844-1913*, Oxford, Clarendon Press.
Margarido, A. 1972. « The Tokoist church and Portuguese colonialism in Angola », dans : R. Chilcote (dir. publ.), *Protest and resistance in Angola and Brazil*, p. 29-52.
Marks, S. 1970. *Reluctant rebellion : the 1906-1908 disturbances in Natal*, Oxford, Clarendon Press.
Marks, S. 1972. « Khoisan resistance to the Dutch in the seventeenth and eighteenth centuries », *JAH*, vol. XIII, n° 1, p. 55-80.
Marlowe, J. 1965. *Anglo-Egyptian relations*, Londres, Cresset Press, 2e éd.
Marsot, A. L. A. 1977. *Egypt's liberal experiment, 1922-1936*, Berkeley/Los Angeles, University of California Press.
Martin, C. J. 1961. « Population census estimates and methods in British East Africa », dans : K. M. Barbour et R. M. Prothero (dir. publ.), *Essays on African population*, p. 49-62.

Martin, R. E. R. 1897. *Report on the native administration of the British South African Company*, Londres, HMSO.
Mashingaidze, E. 1974. « Christianity and the Mhondero cult », communication à la Conférence sur l'étude historique des religions de l'Afrique de l'Est, Limuru, juin 1974.
Mason, P. 1958, *The birth of a dilemma*, Londres, OUP.
Matsebula, J. S. M. 1972. *A history of Swaziland*, Le Cap, Longman.
Matson, A. T. 1970. « Nandi traditions on raiding », *Hadith* II, p. 61-78.
Matt, J. R. (dir. publ.) 1914. *Muslim world today*, Londres.
Maugham, R. F. R. 1961. *The slaves of Timbuctu*, Londres, Longman.
Maunier, R. 1949. *The sociology of colonies*, 2 vol., Londres, Routledge and Kegan Paul.
Mawut, L. L. 1978. « The Dinka resistance to condominium rule, 1902-1932 », thèse de MA, Université de Khartoum.
Mazrui, A. A. 1980. *The African condition*, Londres, Heinemann.
Mbiti, J. S. 1969. *African religions and philosophy*, Londres, Heinemann.
Mead, D. C. 1967. *Growth and structural change in the Egyptian economy*, Homewood, Richard D. Irwin Inc.
Meebelo, H. S. 1971. *Reaction to colonialism : a prelude to the politics of independance in northern Zambia, 1893-1939*, Manchester, Manchester University Press.
Meek, C. K. 1925. *The northern tribes of Nigeria*, 2 vol., Londres, OUP.
Meillassoux, C. 1972. « From reproduction to production. A marxist approach to economic anthropology », *ES*, vol. I, n° 1, p. 93-105.
Menaut, J. 1935. « Les raisons d'un décret », *Afrique française*, août 1935.
Mérab, E. 1921-1929. *Impressions d'Éthiopie — L'Abyssinie sous Ménélik II, par le docteur Mérab*, 3 vol., Paris, Libert et Leroux.
Merad, A. 1967. *Le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940. Essai d'histoire religieuse et sociale*, Paris, Mouton.
Merlier, M. 1962. *Le Congo de la colonisation belge à l'indépendance*, Paris, François Maspero.
Michel, M. 1982. *L'appel à l'Afrique — Contribution et réaction à l'effort de guerre en AOF, 1914-1919*, thèse de doctorat d'État, Université de Paris, Paris, Publications de la Sorbonne.
Middleton, E. 1936. *The rape of Africa*, Londres, Robert Hale.
Milner, Lord. 1921. *Report of the special mission to Egypt*, Londres, HMSO.
Minter, W. 1972. *Portuguese Africa and the West*, Harmondsworth, Penguin.
Miracle, M. P. 1966. *Maize in tropical Africa*, Madison, University of Wisconsin Press.
Miracle, M. P. 1967. « Murdock's classification of African food economies », dans : C. Gabel et N. R. Bennett (dir. publ.), *Reconstructing African culture history*, p. 201-225.
Mitchell, J. C. 1961. « Wage labour and African population movements in central Africa », dans : K. M. Barbour et R. M. Prothero (dir. publ.), *Essays on African population*, p. 193-248.
Mitchell, P. 1954. *African afterthought*, Londres, Hutchinson.
Moberly, F. J. (dir. publ.) 1931. *History of the Great War. Military operations : Togoland, Kameroun, 1914-1916*, Londres, HMSO.
Moeller, A. 1938. *Les finances publiques du Congo belge et du Ruanda-Urundi*, Bruxelles, Larcier.
Moffat, R. U. 1969. *John Moffat, G. M. G., missionary*, New York, Negro Universities Press.
Molema, S. M. 1920. *The Bantu past and present*, Edimbourg, W. Green & Sons.
Molitor, G. 1937. « L'introduction et le développement de la culture du caféier arabica chez les indigènes du Rwanda-Urundi », *Le matériel colonial*, mars, p. 156-175.
Mondlane, E. 1969. *The struggle for Mozambique*, Harmondsworth, Penguin.
Moore, C. D. et Dunbar, A. 1969. *Africa yesterday and today*, New York, Praeger.
Moreira, E. 1936. *Portuguese East Africa : a study of its religious needs*, Londres, World Dominion Press.
Morel, E. D. 1906. *Red rubber*, Londres, T. Fisher Unwin.
Morel, E. D. 1920. *The blackman's burden*, Manchester, National Labour Press.
Moroney, S. 1978. « Mine worker protest on the Witwatersrand, 1901-1912 », dans : E. Webster (dir. publ.), *Essays in southern African labour history*, p. 32-46.
Morrel, J. R. 1854. *Algeria : the topography and history, political, social and natural of French Africa*, Londres, Nathaniel Cook.

Mosley, L. 1963. *Duel for Kilimanjaro. An account of the East African campaign, 1914-1918*, Londres, Weidenfeld and Nicolson.
Mosley, L. 1964. *Haile Selassie : the Conquering Lion*, Londres, Weidenfeld and Nicolson.
Moulaert, G. 1945. *Souvenirs d'Afrique : 1902-1919*, Bruxelles, Dessart.
Mourão, F. A. A. 1977. *La présence de la culture africaine et la dynamique du processus social brésilien*, Lagos, Collaquium.
Muffett, D. J. M. 1971. « Nigeria — Sokoto caliphate », dans : M. Crowder (dir. publ.), *West African resistance*, p. 269-299.
Mugomba, A. et Nyaggah, M. (dir. publ.) 1980. *Independence without freedom. The political economy of colonial education in southern Africa*, Santa Barbara/Oxford, ABC-Clio Press.
Mungeam, G. H. 1970. « Masai and Kikuyu responses to the establishment of British administration in East Africa protectorate », *JAH*, vol. XI, n° 1, p. 127-143.
Munongo, A. 1948. « Lettere de Mwenda II Mukundabantu », *Bulletin des juridictions indigènes et du droit coutumier congolais*, vol. XVI, p. 199-229, 231-244.
Munro, J. F. 1975. *Colonial rule and the Kamba*, Oxford, Clarendon Press.
Munro, J. F. 1976. *Africa and the international economy, 1800-1960*, Londres, Dent.
Murdock, G. P. 1960. « Staple subsistence crops of Africa », *GR*, vol. I, n° 4, p. 523-540.
Muriuki, G. 1972. « Background to politics and nationalism in central Kenya », dans : B. A. Ogot (dir. publ.), *Politics and nationalism in colonial Kenya*, p. 1-17.
Muriuki, G. 1974. *A history of the Kikuyu, 1500-1900*, Nairobi, OUP.
Murtād, A. al-M. 1971. *Mahd'at al-adab al-'arabi al-mu'āsir fi'l-Jazā-ir*, sans autre précision.
Musham, H. V. 1951. « Fertility and reproduction of the Beduin », *PS*, vol. IV, n° 4, p. 354-363.
Mutibwa, P. M. 1974. *The Malagasy and the Europeans : Madagascar's foreign relations, 1861-1895*, Londres, Longman.
Mwanzi, H. A. 1977. *A history of the Kipsigis*, sans autre précision.
Myint, H. 1968. *The economics of the developing countries*, Londres, Hutchinson, 3 éd.

Nevison, H. W. 1906. *A modern slavery*, Londres/New York, Harper.
Newbury, C. W. 1961. *The western slave coast and its rulers. European trade and administration among the Yoruba and Adja-speaking peoples of South-Western Nigeria, southern Dahomey and Togo*, Oxford, Clarendon Press.
Newbury, C. W. et Kanya-Forstner, A. S. 1969. « French policy and the origins of the Scramble for West Africa », *JAH*, vol. X, n° 2, p. 253-276.
Newitt, M. D. D. 1972(a). « The early history of the sultanat of Angoche », *JAH*, vol. XIII, n° 3, p. 397-406.
Newitt, M. D. D. 1972(b). « Angoche, the slave trade and the Portuguese, *c.* 1844-1910 », *JAH*, vol. XIII, n° 4, p. 659-672.
Newitt, M. D. D. 1973. *Portuguese settlement on the Zambezi*, Londres, Longman.
Newitt, M. D. D. 1981. *Portugal in Africa. The last hundred years*, Londres, C. Hurst.
Newton, A. P. 1923. « Africa and historical research », *JAf.S*, vol. XXII, n° 88, p. 266-277.
Nièges, J. L. 1968. *L'impérialisme colonial italien de 1870 à nos jours*, Paris.
Nketia, J. H. K. 1975. *The music of Africa*, Londres, Gollancz.
Nkrumah K. 1957. *Ghana : the autobiography of Kwame Nkrumah*, Londres, Nelson.
Nouschi, A. 1962. *La naissance du nationalisme algérien (1914-1954)*, Paris, Éd. de Minuit.
Nouschi, A. 1970. « La crise de 1930 en Tunisie et les débuts du Néo-Destour », *ROMM*, vol. VIII, p. 113-123.
Nunes, J. 1928. « Apontamentos para o estudo da questão da mao d'obra no districto de Inhambane », *BSGL*, vol. XLVIII.
Nzula, A. T. ; Potekhin, I. I. et Zusmanovitch, A. Z. 1979. *Forced labour in colonial Africa*, Londres, Zed Press.

Obichere, B. I. 1971, *West African states and European expansion : the Dahomey-Niger hinterland, 1885-1898*, New Haven, YUP.
Obichere, B. I. 1972. « L'éducation coloniale au Sénégal : analyse structurale », dans : J. L. Balans, C. Coulon et A. Ricard (dir. publ.), *Problèmes et perspectives de l'éducation dans un État du Tiers monde : le cas du Sénégal*, p. 7-18.

:china, E. 1978. *Culture, tradition and society in the West African novel*, Cambridge, CUP.
rien, P. 1968. « The long-term growth of agricultural production in Egypt : 1821-1962 », dans : P. M. Holt (dir. publ.), *Political and social change in modern Egypt*, p. 162-195.
ieng, W. R. 1972. « Colonial chiefs », dans : B. A. Ogot (dir. publ.), *Politics and nationalism in colonial Kenya*, p. 46-70.
ieng, W. R. 1977. *The second word : more essays on Kenya history*, Nairobi, EALB.
ıga, O. 1967. *Not yet Uhuru*, Nairobi, Heinemann ; Londres, Heinemann, 1968.
t, B. A. 1963. « British administration in the central Nyanza district of Kenya, 1900-1960 », *JAH*, vol. IV, n° 2, 249-273.
t, B. A. 1971. « Reverend Alfayo Odongo Mango, 1870-1934 », dans : K. J. King et A. Salim (dir. publ.), *Kenya historical biographies*, p. 90-112.
t, B. A. (dir. publ.) 1972(a). *War and society in Africa*, Londres, Frank Cass.
t, B. A. (dir. publ.) 1972(b). *Politics and nationalism in colonial Kenya*, Nairobi, EAPH.
t, B. A. 1974(a). « A community of their own », Communication à la Conférence sur l'étude historique des religions de l'Afrique de l'Est, Limuru, juin 1974.
t, B. A. 1974(b). « Kenya under the British, 1895 to 1963 », dans : B. A. Ogot (dir. publ.), *Zamani : a survey of East African history*, p. 249-294.
t, B. A. (dir. publ.) 1974(c). *Zamani : a survey of East African history*, Nairobi, EAPH, 2e éd.
t, B. A. (dir. publ.) 1975. *Hadith v: Economic and social history of East Africa*, Nairobi, EALB.
t, B. A. et Ochieng, W. R. 1972. « Mumboism : an anti-colonial movement », dans : B. A. Ogot (dir. publ.), *War and society in Africa*, p. 149-177.
nba O. et Irele A. (dir. publ.) 1978. *Drama of Africa*, Ibadan, Ibadan University Press.
dike, P. O. 1968. « Patterns and variations in fertility and family formation, a study of urban Africans in Lagos, Nigeria », thèse de PhD, Australian National University.
ro-Kojwang, M. 1969. « Origins and establishment of the Kavirondo Taxpayers' Welfare Association », dans : B. G. McIntosh (dir. publ.) *Ngano : studies in traditional and modern East African history*, p. 111-128.
er, R. 1951. « Some factors in the British occupation of East Africa, 1884-1894 », *UJ*, vol. XV, n° 1, p. 49-64.
er, R. 1965. *The missionary factor in East Africa*, Londres, Longman.
er, R. et Atmore, A. 1972. *Africa since 1800*, Cambridge, CUP, 2e éd.
er, R. et Fage, J. D. 1962 et 1970. *A short history of Africa*, Harmondsworth, Penguin, 1ère et 2e éd.
er, R. et Mathew, G. (dir. publ.) 1971. *History of East Africa : a century of change, 1870-1970*, vol. I, Londres, Allen and Unwin.
untimehin, B. O. 1971. « Constitutional development and the achievement of independence in French West Africa, 1914-1960 », *Tarikh*, vol. III, n° 4.
untimehin, B. O. 1972(a). *The Segu Tukolor empire*, Londres, Longman.
untimehin, B. O. 1972(b). « Theories and realities in the administration of colonial French West Africa from 1890 to the First World War », *JHSN*, vol. VI, n° 3, p. 289-312.
untimehin, B. O. 1973. « French colonisation and African resistance in West Africa up to the First World War », *Tarikh*, vol. IV, n° 3, p. 24-34, également dans *Genève-Afrique*, vol. XII, n° 1, p. 17 et suiv.
untimehin, B. O. 1974. « The culture content of alien domination and its impact on contemporary francophone West Africa », *Symposium Leo Frobenius*, rapport final d'un symposium international organisé par les commissions allemandes et camerounaises pour l'Unesco, 3-7 décembre 1973, Yaoundé, Cologne, Verlag Dokumentation, Pullach/Munich.
anya, G. O. 1980. « The nationalist movement in Nigeria », dans : O. Ikime (dir. publ.), *Groundwork of Nigerian history*, p. 545-569.
ıde, S. H. et Ejiogu, C. N. (dir. publ.) 1972. *Population growth and economic development in Africa*, Londres, Heinemann.
, F. I. A. 1968. « The Nigerian press and the Great War », *Nigeria magazine*, vol. XCVI, p. 44-49.
, F. I. A. 1978. *Press and politics in Nigeria, 1880-1957*, Londres, Longman.
cu, K. A. 1978(a). « Changes within Christianity : the case of the Musama Disco Christo

Church », dans : E. Fashole Luke, R. Gray, A. Hasting et G. Tasie (dir. publ.), *Christianity in independent Africa*, p. 111-121.

Opoku, K. A. 1978(b). *West African traditional religion*, Singapour, FEP.

d'Orléans, H. P. M. 1898. *Une visite à l'empereur Menelick : notes et impressions de route*, Paris, Librairie Dentu.

Ortiz, F. 1950. *La Africanía de la música folklórica de Cuba*, La Havane.

Orubuloye, I. O. n.d. « Differentials in the provision of health services and the effects of mortality levels in western Nigeria : a study of Ido and Isinbode communities in Eati division », thèse de MA, Université d'Ibadan.

Osuntokun, J. 1975. « Nigeria's colonial government and the Islamic insurgency in French West Africa, 1914-1918 », *CEA*, vol. XV, n° 1, p. 85-93.

Osuntokun, J. 1977. « West African armed revolts during the First World War », *Tarikh*, vol. V, n° 3, p. 6-17.

Osuntokun, J. 1978. *Nigeria in the First World War*, Londres, Longman.

Ousmane, S. 1970. *God's bits of wood*, Londres, Heinemann.

Ouzegane, A. 1962. *Le meilleur combat*, Paris, Julliard.

Owen, R. et Sutcliffe, B. (dir. publ.) 1972. *Studies in the theory of imperialism*, Londres, Longman.

Pachai, B. (dir. publ.) 1972. *The early history of Malawi*, Londres, Longman.

Padmore, G. 1956. *Pan-Africanism or communism ?*, Londres, Dobson.

Page, H. J. 1975. « Fertility patterns : levels and trends », dans : J. C. Caldwell (dir. publ.), *Population growth and socio-economic change in West Africa*, p. 29-57.

Page, H. J. et Coale, A. J. 1972. « Fertility and child mortality south of the Sahara », dans : S. H. Ominde et C. N. Ejiogu (dir. publ.) *Population growth and economic development in Africa*, p. 51-66.

Paish, G. 1909. « Great Britain's capital investments in other lands », *RSSJ*, vol. LXXI, p. 465-480.

Paish, G. 1910-1911. « Great Britain's capital investments in individual colonial and foreign countries », *RSSJ*, vol. LXXIV, p. 167-187.

Palley, C. 1966. *The constitutional history and law of southern Rhodesia, 1888-1965*, Oxford, Clarendon Press.

Pankhurst, R. 1962(a). « The foundation and early growth of Addis-Ababa to 1935 », *EO*, vol. VI, n° 1.

Pankhurst, R. 1962(b). « The foundation of education, printing, newspapers, book production, libraries and literacy in Ethiopia », *EO*, vol. VI, n° 3, p. 266-279.

Pankhurst, R. 1964. « Italian settlement policy in Eritrea and its repercussions 1880-1896 », *BUPAH*, vol. I, p. 119-156.

Pankhurst, R. 1966. « The great Ethiopian famine of 1888-1892 : a new assessment », *JHMAS*, vol. XXI, n° 2, p. 271-294.

Pankhurst, R. 1967. « Emperor Theodore of Ethiopia : a nineteenth century visionary », *Tarikh*, vol. I, n° 4, p. 15-25.

Pankhurst, R. 1968. *Economic history of Ethiopia, 1800-1935*, Addis-Ababa, Haile Selassie I, University Press.

Pankhurst, R. 1970. « The Ethiopian patriots : the lone struggle », *EO*, vol. XIII, n° 1, p. 40-56.

Pankhurst, R. 1972. « W. H. Ellis-Guillaume Enrique Ellesio : the first black American Ethiopicist ? », *EO*, vol. XV, n° 2, p. 89-121.

Pankhurst, R. 1976. « Ethiopia : 1914-1935 », manuscrit préparé pour l'*Histoire générale de l'Afrique* de l'Unesco.

Passelecq, F. 1932. *L'essor économique belge. Expansion coloniale, étude documentaire sur l'armature économique de la colonisation belge au Congo*, Bruxelles, Desmet-Verteneuil.

Patterson, S. 1957. *The Last Trek : a study of the Boer people and their Afrikaner nation*, Londres, Routledge and Kegan Paul.

Pearse, S. 1971. « Metropolis and peasant : the expansion of the urban-industrial complex and the changing rural structure », dans : T. Shanin (dir. publ.) *Peasants and peasant societies*, p. 69-80.

Peel, J. D. Y. 1968. *Aladura : a religious movement among the Yoruba*, Londres, OUP.
Peemans, J. P. 1968. *Diffusion du progrès économique et convergence des prix*, Louvain, Nauwelaerts.
Pélissier, R. 1969. « Campagnes militaires au Sud-Angola, 1885-1915 », *CEA*, vol. IX, p. 54-123.
Pélissier, R. 1977. *Les guerres grises : résistance et révoltes en Angola (1845-1941)*, Orgeval, Éditions Pélissier.
Pélissier, R. 1978. *La colonie du minotaure : nationalisme et révoltes en Angola (1926-1961)*, Orgeval, Éditions Pélissier.
Penn, I. G. et Bowen, J. W. E. (dir. publ.) 1902. *The United Negro : his problem and his progress*, Atlanta, D. F. Luther Publishing.
Penvenne, J. n.d. « Preliminary chronology of labour resistance in Lourenço Marques », communication non publiée.
Penvenne, J. 1978. « The impact of forced labour on the development of an African working class : Lourenço Marques, 1870-1902 », communication à la conférence de l'African Studies Association of the United States.
Penvenne, J. 1979. « Attitudes toward race and work in Mozambique : Lourenço-Marques, 1900-1974 », African Studies Center, Boston University, working paper, n° 6.
Penvenne, J. « Labour struggles at the port of Lourenço Marques, Mozambique, 1900-1943 ». A paraître.
Perham, M. 1934. « A restatement of indirect rule », *Africa*, vol. VII, n° 3, p. 321-334.
Perham, M. (dir. publ.) 1948. *Mining, commerce and finance in Nigeria*, Londres, Faber.
Perham, M. 1960(a). « Psychology of African nationalism », *Optima*, vol. x, n° 1, p. 27-36.
Perham, M. 1960(b). *Lugard : the years of authority, 1898-1945*, Londres, Collins.
Perham, M. 1961. *The colonial reckoning*, Londres, Collins.
Perham, M. et Bull, M. (dir. publ.) 1963. *The diaries of lord Lugard*, vol. I, Evanston, NUP.
Perrings, C. 1977. « Consciousness, conflict and proletarianization : an assessment of the 1935 mineworkers' strike on the northern Rhodesian Copperbelt », *JSAS*, vol. IV, n° 1, p. 31-51.
Perrings, C. 1979. *Black mineworkers in central Africa. Industrial strategies and the evolution of an African proletariat in the Copperbelt, 1911-1941*, Londres, Heinemann.
Person, Y. 1960. «Soixante ans d'évolution en pays kissi », *CEA*, vol. I, p. 86-112.
Person, Y. 1968-1975. *Samori : une révolution dyula*, 3 vol., Paris, Mémoires de l'IFAN.
Person, Y. 1969. « Guinea-Samori », dans : M. Crowder (dir. publ.), *West African resistance*, p. 111-143.
Peters, C. [K.] 1902. *The Eldorado of the ancients*, Londres, Arthur Pearson.
Petrides, S. P. 1964. *Le livre d'or de la dynastie salomonienne d'Éthiopie*, Paris, Plon.
Phillip, J. 1828. *Researches in South Africa*, Londres, Duncan.
Phillipson, D. W. 1977. *The later prehistory of eastern and southern Africa*, Londres, Heinemann.
Phimister, I. R. et van Onselen, C. 1978. *Studies in the history of African mine labour in colonial Zimbabwe*, Gwelo, Mambo Press.
Plaatje, S. T. 1916. *Native life in South Africa*, Londres, King and Sons, 2e éd., réédition Johannesbourg, Ravan Press, 1982.
Plancquaert, M. 1932. « Les Jaga et les Bayaka du Kwango — Contribution historico-ethnique », *IRCBM*, vol. III, n° 1, p. 1-184.
Poncet, J. 1952. *La colonisation et l'agriculture européenne en Tunisie depuis 1881*, Paris, Mouton.
Ponton, M. M. 1917. *Life and times of Henry M. Turner*, Atlanta, A. B. Caldwell.
Portal, G. L. 1892. *My mission to Abyssinia*, Londres, Arnold.
Porter, D. B. 1978. *Afro-Braziliana*, Boston, G. K. Hall.
Potocki, J. 1900. *Sport in Somaliland : being an account of a hunting trip in that region*, Londres, R. Ward.
Price, R. S. 1973. *Maroon societies : rebel slave communities in the Americas*, New York.
Prothero, R. M. 1965. *Migrants and malaria*, Londres, Longman.
Prothero, R. M. 1968. « Migration in tropical Africa », dans : J. C. Caldwell et J. Okonjo (dir. publ.), *The population of tropical Africa*, p. 250-263.

Rabearimanana, L. 1980. *La presse d'opinion à Madagascar de 1947 à 1956*, Antananarivo, Librairie mixte.
Ralston, R. D. *African nationalism in embryo : influence of American study sojourns in metamorphosis of African colonial leadership.*
Ramadān, A. M. 1968. *'Tatawura al-Ḥaraka al-Waṭaniyya fī Miṣr 1919-1936*, Le Caire.
Ranger, T. O. n.d. *The African churches of Tanzania*, Nairobi, EAPH.
Ranger, T. O. 1965. « The " Ethiopia " episode in Barotseland, 1900-1905 », *RLJ*, vol. XXXVII, p. 26-41.
Ranger, T. O. 1967. *Revolt in southern Rhodesia, 1896-1897*, Londres, Heinemann.
Ranger, T. O. 1968(a). « Connexions between " primary resistance " movements and modern mass nationalism in East and central Africa », *JAH*, vol. IX, n° 3, p. 437-453 ; vol. IX, n° 4, p. 631-641.
Ranger, T. O. (dir. publ.) 1968(b). *Aspects of central African history*, Londres, Heinemann.
Ranger, T. O. (dir. publ.) 1968(c). *Emerging themes of African history*, Nairobi, EAPH.
Ranger, T. O. 1969. « African reactions to the imposition of colonial rule in East and Central Africa », dans : L. H. Gann et P. Duignan (dir. publ.), *Colonialism in Africa, 1870-1960*, vol. I, p. 293-324.
Ranger, T. O. 1970. *The African voice in southern Rhodesia*, Londres, Heinemann.
Ranger, T. O. 1971. « Christian independency in Tanzania », dans : D. B. Barrett (dir. publ.), *African initiatives in religion*, p. 122-145.
Ranger, T. O. 1972. « Missionary adaptation of African religious institutions : the Masasi case », dans : T. O. Ranger et I. Kimambo (dir. publ.), *The historical study of African religion*, p. 221-252.
Ranger, T. O. 1975. *Dance and society in eastern Africa*, Londres, Heinemann.
Ranger, T. O. et Kimambo, I. N. (dir. publ.) 1972. *The historical study of African religion*, Londres, Heinemann.
Ranis, G. (dir. publ.) 1971. *Government and economic development*, New Haven, YUP.
Rathbone, R. 1978. « World War I and Africa : introduction », *JAH*, vol. XIX, n° 1, p. 1 à 9.
Raum, O. P. 1965. « From tribal prophets to sect leaders », dans : E. Benz (dir. publ.), *Messianische Kirchen, Sekten und Bewgungen im hautigen Afrika.*
Ray, B. C. 1976. *African religions : symbol, ritual and continuity*, Englewood-Cliffs, Prentice Hall.
Read, M. 1971. « The Ngoni and western education », dans : V. Turner (dir. publ.), *Colonialism in Africa, 1870-1960*, vol. III, p. 346-392.
Republic of Liberia. 1920. *Report of the Secretary of the Treasury for the Fiscal Year ended October 1, 1919 to September 1920*, Monrovia, Department of the Treasury.
Republic of Liberia. 1930. *Report of the Department of State, 30 November 1930*, Monrovia, Department of State.
Republic of Liberia. 1931(a). *Annual report of the Department of State, December 1931*, Monrovia, Department of State.
Republic of Liberia. 1931(b). *Administrative regulation governing the Interior*, Monrovia, Department of the Interior.
Republic of Liberia. 1934. *Annual report of the Department of State to the Fourth Session of the Thirty-seventh Legislature*, Monrovia, Department of State.
Republic of Liberia. 1940. *Bureau of Statistics : annual report 1939*, Monrovia, Bureau of Statistics.
Republic of Liberia. 1941. *Import, export and shipping statistics, 1940*, Monrovia, Bureau of Revenues.
Rey, C. F. 1927. *In the country of the Blue Nile*, Londres, Duckworth.
Rezette, R. 1955. *Les partis politiques marocains*, Paris, Armand Colin.
Rhodie, S. 1968. « The Gold Coast cocoa hold-up of 1930-1931 », *THSG*, vol. IX, p. 105-118.
Riccioli, B. 1661, 1672. *Geographiae et hydrographiae reformatae*, Bologne/Venise.
Rigby, P. 1974. « Prophets, diviners and prophetism : the recent history of Kiganda religion », communication à la Conférence sur l'étude historique des religions de l'Afrique de l'Est, Limuru, juin 1974.
Roberts, A. D. 1974. *A history of the Bemba : political growth and change in north-eastern Zambia before 1900*, Madison, Wisconsin University Press.

Roberts, A. D. (dir. publ.) à paraître. *Cambridge history of Africa*, vol. VII, Cambridge, CUP.
Roberts, G. W. 1954. « Immigration of Africans into the British Caribbean », *PS*, vol. III, n° 3, p. 235-262.
Roberts, S. H. 1929. *The history of French colonial policy*, 1870-1925, 2 vol., Londres, Frank Cass, 1963.
Roberts, Z. B. H. 1934. « Supplement » to the *Liberian crisis*, juillet-août 1934, Monrovia.
Robertson, E. M. 1977. *Mussolini as empire-builder : Europe and Africa, 1932-1936*, Londres, Macmillan.
Robinson, R. 1972. « Non-European foundations of European imperialism : sketch for a theory of collaboration », dans : R. Owen et B. Sutcliffe (dir. publ.), *Studies in the theory of imperialism*, p. 117-142.
Robinson, R. et Gallagher, J. 1961. *Africa and the Victorians : the official mind of imperialism*, Londres, Macmillan.
Robinson, R. E. et Gallagher, J. 1962. « The partition of Africa », dans : F. H. Hinsley (dir. publ.), *The New Cambridge modern history*, vol. XI, p. 593-640.
Rochet, G. 1971. *Militari e politici nelle preparazione delle campagna d'Ethiopia*, Milan.
Rodd, J. R. 1923. *Diplomatic memories : 1894-1901, Egypt and Abyssinia*, Londres, Arnold.
Rodney, W. n.d. « Political economy of colonial Tanzania, 1890-1934 », document de séminaire, Department of History, Université de Dar es-Salaam.
Rodney, W. 1971(a). « The year 1895 in southern Mozambique : African resistance to the imposition of European colonial rule », *JHSN*, vol. V, n° 4, p. 509-536.
Rodney, W. 1971(b). « Resistance and accomodation in Owimbundu/Portuguese relations », document de séminaire, Department of History, Université de Dar es-Salaam.
Rodney, W. 1972. *How Europe underdeveloped Africa*, Dar es-Salaam, Tanzania, Publishing House.
Rodrigues, J. H. 1964. *Brasil e Africa outro Horizonte*, Rio de Janeiro, Civilização brasileira.
Rodrigues, N. 1976. *Os Africanos no Brasil*, São Paulo, Ed. Nacional.
Rogers, S. G. 1972. « A history of Chagga politics, 1916-1952 », thèse de PhD, Université de Dar es-Salaam.
Rogers, S. G. 1974. « The Kilimanjaro native planters Association : administrative responses to Chagga initiatives in the 1920s », *TJH*, vol. IV, nos 1 et 2, p. 94-114.
Rollins, C. H. 1970. *Black troubadour : Langston Hugues*, New York, Rand McNally.
Rosberg, C. G. et Nottingham, J. 1966. *The myth of Mau Mau : nationalism in Kenya*, Nairobi, EAPH.
Rose, J. H. 1905. *The development of European nations, 1870-1900*, Londres, Constable.
Rosen, F. 1907. *Eine deutsche Gesandschaft in Abessinien*, Leipzig, Von Veit.
Ross, D. 1971. « Dahomey », dans : M. Crowder (dir. publ.), *West African resistance*, p. 144-169.
Ross, D. H. 1974. « Ghanaian forowa », *African arts*, vol. VIII, n° 1, 1974, p. 40-49.
Ross, E. A. 1925. *Report on employment of native labour in Portuguese Africa*, New York, Abbott Press.
Ross, R. 1972. « Black Americans and Italo-Ethiopian relief 1935-1936 », *EO*, vol. XV, n° 2, p. 122-131.
Rossetti, C. 1910. *Storia diplomatica dell'Ethiopia*, Turin.
Rossini, C. C. 1935. *Italia ed Ethiopia dal tractato d'Uccialli alla Battaglia di Adua*, Rome.
Rotberg, R. I. 1965. *Christian missionaries and the creation of Northern Rhodesia, 1880-1924*, Princeton, PUP.
Rotberg, R. I. 1966. *The rise of nationalism in central Africa : the making of Malawi and Zambia, 1873-1964*, Cambridge, Mass., HUP.
Rotberg, R. I. et Mazrui, A. A. (dir. publ.) 1970. *Protest and power in black Africa*, New York, OUP.
Rout, L. B. 1976. *The African experience in Spanish America, 1502-present day*, Cambridge, CUP.
Roux, E. 1944. *S. P. Bunting : a political biography*, Le Cap, publication privée.
Roux, E. 1964. *Time longer than rope*, Madison, Wisconsin University Press, 2e éd.
Rubenson, S. 1964. *Wichale XVII : the attempt to establish a protectorate over Ethiopia*, Addis Abeba, Université Haïlé Sélassié I.

Rweyemanu, J. 1974. *Underdevelopment and industrialization in Tanzania : a study in perverse capitalist industrial development*, Londres/Nairobi, OUP.
Rydings, J. 1932. *Report of mission to the Kru Coast*, Monrovia, avril.

Sabrī, A. al-M. 1969. *Muḥammad Farīd*, Le Caire.
Sa'dallah, A. K. 1969. *Al-H'araka at Wat'anīya al-Jazāi'rīya 1900-1930*, Beyrouth.
Safran, N. 1961. *Egypt in search of political community : an analysis of the intellectual and politic evolution of Egypt, 1804-1952*, Cambridge, Harvard University Center for Middle Eastern Studies.
Saint-Martin, Y. 1972. *L'empire toucouleur et la France : un demi-siècle de relations diplomatiques (1846-1893)*, Dakar.
Salifou, A. 1973. *Kaoussan ou la révolte sénoussiste*, Niamey, Centre nigérien de recherches en sciences humaines.
Samkange, S. 1967. *On trial for my country*, Londres, Heinemann.
Sampson, A. 1960. *Commonsense about Africa*, Londres, Gollancz.
Sanderson, G. N. 1980. « Aspects of resistance to British rule in the southern Sudan, 1900-1928 », manuscrit non publié.
Sandford, C. 1946. *Ethiopia under Haile Selassie*, Londres, Dent.
San Marco. 1940. « Le problème des cultures obligatoires dans la production des produits d'exportation », communication aux conférences à l'École coloniale.
Sarraut, A. 1923. *La mise en valeur des colonies françaises*, Paris, Payot.
Sauer, C. O. 1952. *Agricultural origins and dispersals*, New York, American Geographical Society.
Sautter, G. 1966. *De l'Atlantique au fleuve Congo, une géographie du sous-peuplement : République gabonaise, République du Congo*, 2 vol., Paris/La Haye, Mouton.
Sautter, G. 1967. « Notes sur la construction du chemin de fer Congo-Océan (1921-1934) », *CEA*, vol. VII, n° 26, p. 219-299.
Schlemmer, B. 1980. « Conquête et colonisation du Menabe : une analyse de la politique de Gallieni », dans : *Changements sociaux dans l'Ouest malgache*, Paris, Mémoires de l'ORSTOM, n° 90, p. 109-131.
Schnee, H. 1919. *Deutsch-Ostafrika in Weltkriege*, Leipzig, Quelle und Meyer.
Schnee, H. 1926. *German colonization : past and future*, Londres, Allen and Unwin.
Schoffeleers, M. (dir. publ.). *Guardians of the land*. A paraître.
Schoffeleers, M. « An organizational model of the Mwari shrines », dans : M. Schoffeleers (dir. publ.), *Guardians of the land*, à paraître.
Schram, R. 1971. *A history of the Nigerian Health Service*, Ibadan, Ibadan University Press.
Schumpeter, J. 1955. *Imperialism and social classes*, Cleveland/New York, World Publishing.
Schwarz, F. A. O. 1965. *Nigeria : the tribes, the nation, or the race, the politics of independence*, Cambridge, MIT Press.
Scott, W. R. 1966. « The American Negro and the Italo-Ethiopian crisis, 1934-1936 », thèse de MA, Université Harvard.
Scott, W. R. 1971. « A study of Afro-American and Ethiopian relations, 1896-1941 », thèse de PhD, Université de Princeton.
Scott, W. R. 1972. « Malaku E. Bayen : Ethiopian emissary to Black America, 1936-1941 », *EO*, vol. XV, n° 2, p. 132-138.
Segal, R. et First, R. 1967. *South West Africa : travesty of trust*, Londres, André Deutsch.
Sekyi, W. E. G. 1915. *The blinckards*, Londres, Heinemann, 1974.
Selassié, G. 1930-1932. *Chronique du règne de Menelik II, roi des rois d'Éthiopie*, Paris, Maisonneuve.
Selous, F. C. 1896. *Sunshine and storm in Rhodesia*, Londres, Rowland Ward.
Semi-Bi, Z. 1973. « La politique coloniale des travaux publics en Côte-d'Ivoire, 1900-1940 », thèse de doctorat de troisième cycle, Université de Paris VII.
Shack, W. A. 1969. *The Gurage : a people of the Ensete culture*, Londres, OUP.
Shanin, T. (dir. publ.) 1971. *Peasants and peasant societies*, Harmondsworth, Penguin.
Sharevskaya, B. I. 1968. « Natzionalno osvoboditelnoe dvizeheniye religia v tropitchescoi Afrike », (Mouvements de libération nationale et religion en Afrique tropicale). *Voprosi nauchnogo atiesma*, n° 5, Moscou.

Sharkasi, M. M. 1976. *Lamahaton An al-Awda'a al-Iqtisadia fī Libya Athna'a al-Ahd al-Italy*, Tunisie, Addar al-Arabia Lil Kitab.
Sharpe, A. 1920. « The hinterland of Liberia », *GJ*, vol. LV, n° 4, p. 289-304.
Sheikh-Abdi, A. 1978. « Sayyīd Mohamed Abdille Hassan and the current conflict in the Horn », *HA*, vol. I, n° 2.
Shepperson, G. 1968. « Ethiopianism : past and present », dans : C. G. Baeta (dir. publ.), *Christianity in tropical Africa*, p. 249-268.
Shepperson, G. et Price, T. 1958. *Independent African : John Chilembwe and the origins, setting and significance of the Nyasaland native uprising of 1915*, Edimbourg, Edinburgh University Press.
Sheriff, A. M. H. 1980. « Tanzanian societies at the time of the partition », dans : M. H. Y. Kaniki (dir. publ.) *Tanzania under colonial rule*, p. 11-50.
Sherrill, M. 1973. *Unilever et l'Afrique*, Bruxelles, Cahiers du CEDAF, n° 4.
Shibayka, M. 1965. *Ta'rīkh Shu'aūb Wādī al-Nīl*, Beyrouth.
Shibayka, M. 1978. *Al-Sudān wal Thawra al-Mahdiyya*, vol. I, Khartoum.
Shibeika, M. 1952. *British policy in the Sudan, 1882-1902*, Londres, OUP.
Shouquair, N. 1967. *Gurafiat wa Ta'rīkh al-Sūdān*, Beyrouth.
Shufeldt, R. W. *World cruise : Liberia and the Liberian boundary dispute*, Washington DC, Naval Historical Foundation Collection, Ms Division.
Sik, E. 1964. *The history of black Africa*, vol. II, Budapest, Akadémiai Kiadó.
Silberman, L. n.d. *The Mad Mullah : hero of Somali nationalism*, Londres.
Simensen, J. 1974. « Rural mass action in the context of anti-colonial protest : the Asafo movement of Akim Abuakwa, Ghana », *CJAS*, vol. VIII, n° 1, p. 25-41.
Simensen, J. 1975(a). « Nationalism from below : the Akim Abuakwa example », *MBAB*, vol. XII, p. 31-57.
Simensen, J. 1975(b). « The Asafo of Kwahu, Ghana : a mass movement for local reform under colonial rule », *IJAHS*, vol. VIII, n° 3, p. 383-406.
Simons, H. J. et Simons, R. E. 1969. *Class and colour in South Africa, 1850-1950*, Harmondsworth, Penguin.
Simpson, C. L. 1961. *The memoirs of C. L. Simpson*, Londres, Diplomatic Press.
Singh, M. 1969. *History of Kenya's trade union movement to 1952*, Nairobi, EAPH.
Skinner, E. P. 1964. *The Mossi of the Upper Volta. The political development of a Sudanese people*, Stanford, SUP.
Skinner, E. P. 1965. « Labour migration among the Mossi of the Upper Volta », dans : H. Kuper (dir. publ.), *Urbanization and migration in West Africa*, p. 60-84.
Skinner, R. P. 1906. *Abyssinia of to-day : an account of the first mission sent by the American government to the court of the King of Kings (1903-1904)*, Londres, Arnold.
Slade, R. 1962. *King Leopold's Congo. Aspects of the development of race relations in the Congo independent state*, Londres, OUP.
Smith, C. B. 1973. « The Giriama rising, 1914 ; focus for political development in the Kenyan hinterland, 1850-1963 », thèse de PhD, Université de California, Los Angeles.
Smith, E. 1929. *Aggrey of Africa : a study in black and white*, Londres, SCM Press.
Smith, H. M. 1926. *Frank, bishop of Zanzibar : life of Frank Weston, D.D. 1871-1924*, Londres, SPCK.
Smith, R. 1971. « Yoruba-Ijebu », dans : M. Crowder (dir. publ.), *West African resistance*, p. 170-204.
Sorrenson, M. P. K. 1968. *The origins of European settlement in Kenya*, Nairobi, OUP.
Spacensky, A. 1970. *Madagascar, cinquante ans de vie politique : de Ralaimongo à Tsiranana*, Paris, Nouvelles Éditions latines.
Spencer, J. 1971. « James Beauttah : Kenya patriot », document de séminaire, Département d'histoire, Université de Nairobi.
Spillman, G. 1968. *Souvenirs d'un colonialiste*, Paris, Presses de la Cité.
Starr, F. 1925. « Liberia after the World War », *JNH*, vol. X, n° 2, p. 113-130.
Staten, M. 1925. *Annual report of the Liberian Frontier Force for fiscal year, 1924-1925*, Monrovia, Republic of Liberia.
Steer, G. L. 1936. *Caesar in Abyssinia*, Londres, Hodder and Stoughton.

Steinhart, E. n.d. « Anti-colonial resistance and nationalism, the Nyangire rebellion », non publié.
Stengers, J. 1957. *Combien le Congo a-t-il coûté à la Belgique ?*, Bruxelles, ARSC.
Stengers, J. 1962. « L'impérialisme colonial de la fin du XIXe siècle : mythe ou réalité », *JAH*, vol. III, n° 2, p. 469-491.
Stengers, J. 1969. « The Congo free state and the Belgian Congo before 1914 », dans : L. H. Gann et P. Duignan (dir. publ.), *Colonialism in Africa 1870-1960*, vol.. I, p. 261-292.
Stengers, J. 1974. « La Belgique et le Congo, politique coloniale et décolonisation », dans : *Histoire de la Belgique contemporaine, 1914-1970*, Bruxelles.
Stevens, R. P. 1967. *Lesotho, Botswana, and Swaziland*, New York, Praeger.
Stokes, E. 1966(a). « Barotseland : the survival of an African state », dans : E. Stokes et R. Brown (dir. publ.), *The Zambezian past, studies in central African history*, p. 261-301.
Stokes, E. 1966(b). « Malawi : political systems and the introduction of colonial rule, 1891-1896 », dans : E. Stokes et R. Brown (dir. publ.), *The Zambezian past : studies in central African history*, p. 352-375.
Stokes, E. et Brown, R. (dir. publ.) 1966. *The Zambezian past : studies in central African history*, Manchester, Manchester University Press.
Stone, R. L. 1975. « Rural politics in Ghana in the inter-war period : some comparisons between Akyemn-Abuakwa and the states of the Central Province », *MBAB*, vol. XII, p. 117-141.
Storme, M. 1961. « Het ontstaan van de Kasai missie », *MARSOM*, vol. XXIV, n° 3.
Summers, A. et Johnson, R. W. 1978. « World War I conscription and social change in Guinea », *JAH*, vol. XIX, n° 1, p. 25-38.
Sundkler, B. G. M. 1961. *Bantu prophets in South Africa*, Londres, OUP, 2e éd.
Suret-Canale, J. 1964. *L'Afrique noire, l'ère coloniale, 1900-1945*, Paris, Éditions sociales.
Suret-Canale, J. 1971. *French colonialism in tropical Africa, 1900-1945*, Londres, C. Hurst.
Suret-Canale, J. 1977. « Strike movements as part of the anticolonial struggle in French West Africa », *Tarikh*, vol. V, n° 3, p. 44-61.
Sutcliffe, B. 1972. « Imperialism and industrialisation in the Third World », dans : R. Owen et B. Sutcliffe (dir. publ.), *Studies in the theory of imperialism*, p. 171-192.
Sutherland, E. 1970. *The original Bob : the story of Bob Johnson, Ghana's ace comedian*, Accra, Anowuo Educational Publications.
Szereszewski, R. 1965. *Structural change in the economy of Ghana, 1891-1911*, Londres, Weidenfeld and Nicolson.

Tandia, A. K. 1973. « Bakel et la pénétration française au Soudan », thèse de doctorat de troisième cycle, Faculté des lettres, Université de Dakar.
Tangri, R. 1967. « Early Asian protest in East African protectorate », *African quarterly*, vol. LXXII.
Tangri, R. 1968. « African reaction and resistance to the early colonial situation in Malawi », JCAIIA, vol. XXV.
Tardits, C. 1958. *Porto-Novo*, Paris/La Haye, Mouton.
Temu, A. J. 1980. « Tanzanian societies and colonial invasion, 1875-1907 », dans : M. H. Y. Kaniki (dir. publ.), 1980, *Tanzanian under colonial rule*, p. 86-127.
Thomas, H. B. et Scott, R. 1935. *Uganda*, Londres, OUP.
Thomas, R. G. 1975. « Military recruitment in the Gold Coast during the First World War », *CEA*, vol. XI, n° 57, p. 57-83.
Thompson, V. et Adloff, R. 1960. *The emerging states of Equatorial Africa*, Stanford, SUP.
Thompson, V. et Adloff, R. 1968. *Djibouti and the Horn of Africa*, Stanford, SUP.
Thorton, J. 1973. « The state in African historiography : a reassessment », *Ufahamu*, vol. IV, n° 2, p. 113-126.
Tignor, R. 1971. « Colonial chiefs in chiefless societies », *JMAS*, vol. IX, n° 3, p. 339-359.
Tosh, J. 1973. « Colonial chiefs in stateless society : a case-study from northern Uganda », *JAH*, vol. XIV, n° 4, p. 473-490.
Tosh, J. 1978. *Clan leaders and colonial chiefs in Lango : the political history of an East African stateless society, c. 1800-1939*, Oxford, Clarendon Press.
Tothill, J. D. (dir. publ.) 1948. *Agriculture in the Sudan*, Londres, OUP.

Touval, S. 1963. *Somali nationalism*, Cambridge, Mass., HUP.
Touval, S. 1966. « Treaties, borders and the partition of Africa », *JAH*, vol. VII, n° 2, p. 279-292.
Townsend, E. R. (dir. publ.) 1959. *President Tubman of Liberia speaks*, Londres, Consolidated Co Ltd.
Traoré, B. 1972. *The black African theatre and its social functions*, Ibadan, IUP.
Trentadue, M. 1976. « La société guinéenne dans la crise de 1930 : fiscalité et pouvoir d'achat », *RFHOM*, vol. LXIII, n° 232-233, p. 628-639.
Trimingham, J. S. 1962. *History of Islam in West Africa*, Londres, OUP.
Tunley, H. A. 1948. « Revenue from land and crops », dans : J. D. Tothill (dir. publ.), *Agriculture in the Sudan*, p. 198-209.
Tupinier, M. 1940. « L'influence du commerce sur la mise en valeur de l'AOF, communication aux conférences à l'École coloniale.
Turner, H. W. 1965. « Pagan features in West African independent churches », *Practical anthropology*, juillet-août 1965, p. 141-151.
Turner, H. W. 1967. *History of an African independent church*, Oxford, Clarendon Press.
Turner, J. M. 1975. « Les Brésiliens », thèse de PhD, Université de Boston.
Turner, L. D. 1942. « Some contacts of Brazilian ex-slaves with Nigeria, West-Africa », *JNH*, vol. XXVII, n° 1, p. 55-67.
Turner, V. (dir. publ.) 1971. *Colonialism in Africa 1870-1960*, vol. III, *Profiles of change : African society and colonial rule*, Cambridge, CUP.
Turton, E. R. 1972. « Somali resistance to colonial rule and the development of Somali political activity in Kenya, 1893-1960 », *JAH*, vol. XIII, n° 1, p. 119-143.
Tweedy, O. 1931. *Cairo to Persia and back*, Jarrolds.

Ullendorff, E. 1960. *The Ethiopians*, Londres, OUP.
Union of South Africa. 1922. *Report on the martial law enquiry*, Pretoria, Judicial Commission.
Union of South Africa. 1924. *Union of South Africa and the Great War*, Pretoria.
United Nations (Department of Economic and Social Affairs). 1973. *The determination and consequences of population trends : News summary of findings on interaction of demographic, economic and social factors*, New York.
Urvoy, M. 1940. « Le rôle économique du commandant de cercle », communication aux conférences à l'École coloniale.
Uzoigwe, G. N. 1973. « The slave trade and African societies », *THSG*, vol. XIV, n° 2, p. 187-212.
Uzoigwe, G. N. 1974. *Britain and the conquest of Africa : the age of Salisbury*, Ann Arbor, MUP.
Uzoigwe, G. B. 1976(a). « Spheres of influence and the doctrine of the hinterland in the partition of Africa », *JAS*, vol. III, n° 2, p. 183-203.
Uzoigwe, G. N. 1976(b). « The Monbasa-Victoria railway, 1890-1902 », *KHR*, vol. IV, n° 1.
Uzoigwe, G. N. 1977. « The Victorians and East Africa, 1882-1900 », *TJH*, vol. V, n° 2, p. 32-65.

Vail, L. 1976. « Mozambique's chartered companies : the rule of the feeble », *JAH*, vol. XVII, n° 3, p. 346-389.
Vail, L. et White, L. 1980. *Capitalism and colonialism in Mozambique : a study of Quelimane district*, Londres, Heinemann.
Valdant, P. 1946. Article dans *Marchés coloniaux*, n° 19, p. 269.
Van de Kaa, D. J. 1971. « The demography of Papua New Guinea's indigenous population », thèse de PhD, Université Nationale d'Australie.
Van de Walle, E. 1968. « Fertility in Nigeria », dans : W. Brass *et al.*, *The demography of tropical Africa*, p. 515-527.
Van den Berghe, P. (dir. publ.) 1965. *Africa : social problems of change and conflict*, San Francisco, Chandler.
Van der Laan, H. L. 1965. *The Sierra Leone diamonds*, 1952-1961, Londres, OUP.
Van Onselen, C. 1973. « Worker consciousness in black miners : southern Rhodesia, 1900-1920 », *JAH*, vol. XIV, n° 2, p. 237-255.
Van Velsen, J. 1966. « Some early pressure groups in Malawi », dans : E. Stokes et R. Brown (dir. publ.), *The Zambezian past : studies in central African history*, p. 376-412.

Van Vollenhoven, J. V. 1920. « Circulaire au sujet des chefs indigènes », dans : *Une âme de chef*, Paris, Diéval.
Vansina, J. 1966. *Kingdoms of the Savanna*, Madison, University of Wisconsin Press.
Vansina, J. 1969. « Du royaume kuba au territoire des Bakuba », *EC*, vol. XII, n° 2, p. 3-54.
Vatcher, W. H. 1965. *White Lager : the rise of Afrikaner nationalism*, Londres, Pall Mall.
Vatikiotis, P. J. 1969. *The modern history of Egypt*, Londres, Weidenfeld and Nicolson.
Verger, P. 1968. *Flux et reflux de la traite des Nègres entre le golfe du Bénin et Bahia de Todos os Santos du XVIIe au XIXe siècle*, , Paris, Mouton.
Vidal, H. 1970. *La séparation des églises et de l'État à Madagascar (1861-1968)*, Paris, ICDJ.
Villari, L. 1943. *Storia diplomatica del conflitto italo-ethiopico*, Bologna, Zanichelli.
Violette, M. 1931. *L'Algérie vivra-t-elle ?*, Paris.
Virgin, E. 1936. *The Abyssinia I knew*, Londres, Macmillan.
Vivo, R. V. 1978. *Ethiopia : the unknown revolution*, Cuba, Social Science Publishers.
Von Lettow-Vorbeck, P. E. n.d. *My reminiscences of East Africa*, Londres, Hurst and Blackett.

Wallerstein, I. 1970(a). « Voluntary associations », dans : J. S. Coleman et C. G. Rosberg (dir. publ.), *Political parties and national integration in tropical Africa*, p. 318-339.
Wallerstein, I. 1970(b). « The colonial era in Africa : change in the social structure », dans : L. H. Gann et P. Duignan (dir. publ.), *Colonialism in Africa, 1870-1960*, vol. II, p. 399-421.
Warhurst, P. 1962. *Anglo-Portuguese relations in South-Central Africa, 1890-1900*, Londres, Longman.
Warwick, P. 1978. « Black industrial protest on the Witwatersrand, 1901-1902 », dans : E. Webster (dir. publ.), *Essays in southern African labour history*, p. 20-31.
Waugh, E. 1931. *Remote people*, Londres, Duckworth.
Webster, E. (dir. publ.) 1978. *Essays in southern African labour history*, Johannesbourg, Ravan Press.
Webster, J. B. 1964. *The African churches among the Yoruba, 1888-1922*, Oxford, Clarendon Press.
Webster, J. B. et Boahen, A. A. 1967. *The revolutionary years : West Africa since 1800*, Londres, Longman.
Weiskel, T. C. 1980. *French colonial rule and the Baule peoples, 1889-1911*, Oxford, Clarendon Press.
Weiss, H. 1967. *Political protest in the Congo*, Princeton, PUP.
Welbourn, F. B. 1961. *East African rebels*, Londres, SCM Press.
Welbourn, F. B. et Ogot, B. A. 1966. *A place to feel at home : a study of two independent churches in Kenya*, Londres, OUP.
Welch, C. E. 1966. *Dream of unity : pan-Africanism and political unification in West Africa*, Ithaca, Cornell University Press.
Welsh, D. 1971. « The growth of towns », dans : M. Wilson et L. Thompson (dir. publ.), *The Oxford history of South Africa*, vol. II, p. 172-243.
Wheeler, D. L. 1963. « The Portuguese in Angola, 1863-1891 », thèse de PhD, Université de Boston.
Wheeler, D. L. 1968. « Gungunyane the negociator : a study in African diplomacy », *JAH*, vol. IX, n° 4, p. 585-602.
Wheeler, D. L. 1972. « Origins of African nationalism in Angola : assimilado protest writings, 1859-1929 », dans : R. Chilcote (dir. publ.), *Protest and resistance in Angola and Brazil*, p. 67-87.
Wheeler, D. L. et Christensen, C. D. 1972. « To rise with one mind : the Bailundu war of 1902 », dans : F. W. Heimer (dir. publ.), *Social change in Angola*, p. 53-92.
Wheeler, D. L. et Pélissier, R. 1971. *Angola*, New York, Praeger.
Wiedner, D. L. 1964. *A history of Africa South of the Sahara*, New York, Vintage Books.
Wiese, C. 1891. « A labour question em Nossa Casa », *BSLG*, vol. X, p. 241.
Wilks, I. 1968. « The transmission of Islamic learning in the western Sudan », dans : J. Goody (dir. publ.), Literacy in traditional societies, p. 161-197.
Wilks, I. 1975. *Asante in the nineteenth century*, Cambridge, CUP.
Willcox, W. F. 1931. « Increase in the population of the earth and of the continents since 1650 »,

International migrations, vol. II, *Interpretations*, New York, National Bureau of Economic Research.
Wilson, C. M. 1971. *Liberia : black Africa in microcosm*, New York, Harper and Row.
Wilson, F. 1971. « Farming, 1866-1966 », dans : M. Wilson et L. Thompson (dir. publ.), *The Oxford history of South Africa*, vol. II, p. 104-171.
Wilson, M. et Thompson, L. (dir. publ.) 1971. *The Oxford history of South Africa*, vol. II, Oxford, Clarendon Press.
Wishlade, R. L. 1965. *Sectarianism in southern Nyasaland*, Londres, OUP.
Wolff, R. D. 1974. *The economics of colonialism : Britain and Kenya, 1870-1930*, New Haven/Londres, YUP.
Work, E. 1936. *Ethiopia : a pawn in European diplomacy*, New York.
Wright, J. 1969. *Libya*, New York.
Wylde, A. B. 1901. *Modern Abyssinia*, Londres, Methuen.

Xavier, A. A. C. 1889. *Estudos coloniales*, Nova Goa.

Yancy, E. J. 1934. *Historical lights of Liberia's yesterday an today*, New York, Doubleday Doran.
Yapé, G. 1977. « Histoire du Bas-Sassandra de 1893 à 1920 », thèse de doctorat de troisième cycle, Université de Paris.
Yesufu, T. M. 1962. *An introduction to industrial relations in Nigeria*, Oxford, OUP.
Young, C. 1965. *Politics in the Congo : decolonization and independence*, Princeton, PUP.
Youssoufi, A. n.d. « La résistance marocaine à la prévarication étrangère », mémoire non publié.

Zayid, M. Y. 1965. *Egypt's struggle for independence*, Beyrouth, Khayats.
Zayid, M. Y. 1968. « The origins of the Liberia Constitutionalist Party in Egypt », dans : P. M. Holt (dir. publ.), *Political and social change in modern Egypt*, p. 334-346.
Zervos, A. 1936. *L'empire d'Éthiopie*, Alexandrie.
Ziadeh, N. A. 1962. *Origins of nationalism in Tunisia*, Beyrouth, American University of Beirut, Faculty of Arts Publications, Oriental Services.
Zulfu, I. H. 1976. *Shikān ta'rīkh askarī liḥamlat al-Ganarāl Hicks*, Abu Dhabi.
Zwemer, N. 1914. « Present-day journalism in the world of Islam », dans : J. R. Matt (dir. publ.), *Muslim world today*, Londres.

كشاف

أ

ب

ت

ث

ج

ح

خ

د

ز

س

ش

ص

ط

ف

ق

ك

م

ن

ي

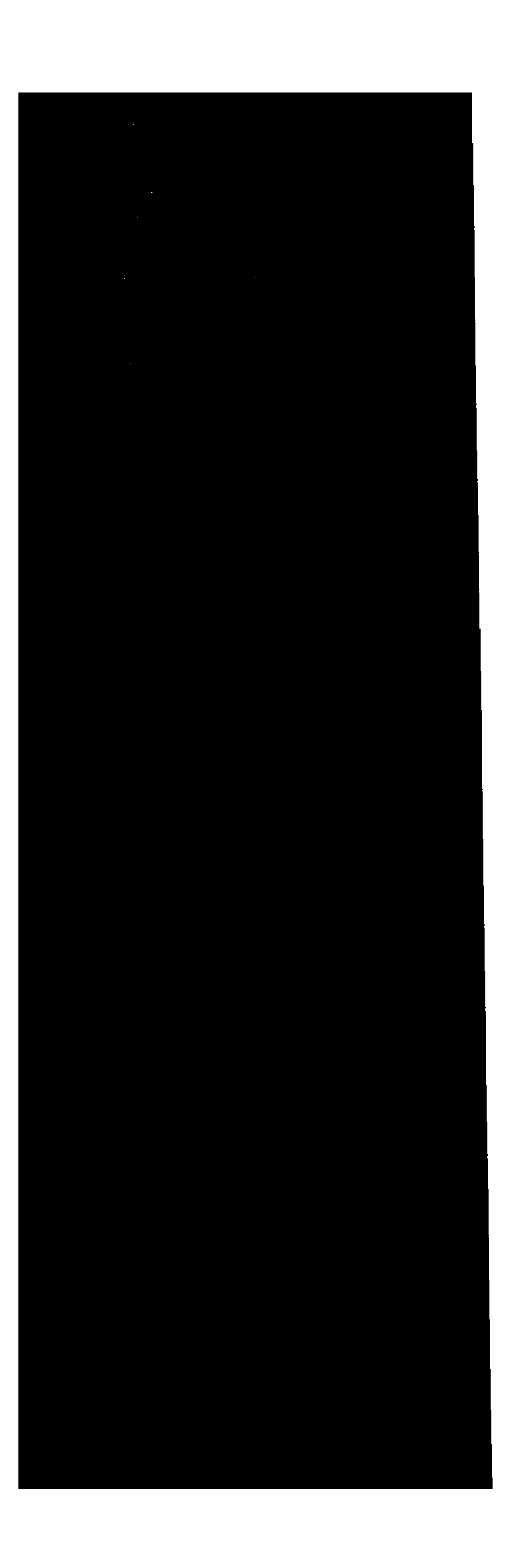












لقد ظلّت الأساطير والآراء المسبقة بمختلف صورها تخفي عن العالم لزمن طويل التاريخ الحقيقي لافريقيا. فقد اعتبرت المجتمعات الافريقية مجتمعات لا يمكن أن يكون لها تاريخ. وعلى الرغم من البحوث الهامة التي اضطلع بها منذ العقود الأولى من هذا القرن رواد مثل ليو فروبينيوس، وموريس ديلافوس، وأرتورو لابريولا، فان عددًا كبيرًا من الأخصائيين غير الافريقيين المتشبثين بمسلمات معيّنة قد ظلّوا ينحازون الى القول بأن هذه المجتمعات لا يمكن أن تكون موضوعًا للدراسة العلمية، مستندين في قولهم هذا بصفة خاصة الى نقص المصادر والوثائق المكتوبة. وقد كان ذلك في الواقع رفضًا للاعتراف بأن الافريقي مبدع لثقافات أصيلة ازدهرت واستمرت تسلك عبر القرون مسالك خاصة بها. لا يستطيع المؤرخ أن يدركها الا اذا تخلى عن بعض آرائه المسبقة، والا اذا جدّد منهجه.

وقد تطوّر الوضع كثيرًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد أن أخذت البلاد الافريقية، وقد نالت استقلالها، تشارك مشاركة فعّالة في حياة المجتمع الدولي وفي العلاقات المتبادلة التي هي أساس حياة هذا المجتمع. فتزايد حرص المؤرخين على دراسة افريقيا بمزيد من الدقة والموضوعية والتفتح الذهني، وأخذوا يستعينون بالمصادر الافريقية ذاتها.

ومن هنا كانت أهمية «تاريخ افريقيا العام»، الذي تبدأ اليونسكو اصداره في ثمانية مجلدات.

ولقد راعى الأخصائيون الذين جاءوا من بلاد عديدة وساهموا في المؤلف أن يرسوا أولاً أسسه النظرية والمنهجية، ومن ثم حرصوا على أن يعيدوا النظر في التبسيطات المخلة التي نتجت عن تصوّر خطي ضيق للتاريخ العالمي، وعلى أن يبرزوا من جديد حقيقة الأحداث التي وقعت كلما كان ذلك ضروريًا وممكنًا، وجدّوا في استخلاص المعطيات التاريخية التي تيسر تقصي تطوّر مختلف الشعوب الافريقية بما لها من خصوصية اجتماعية ثقافية.

ان هذا التاريخ العام يلقي الضوء في الوقت نفسه على وحدة تاريخ افريقيا وعلى علاقاتها بالقارات الأخرى – وخاصة الأمريكتين ومنطقة الكاريبي. فلقد دأب بعض المؤرخين لفترة طويلة على عزل مظاهر التعبير الابداعي لدى أحفاد الافريقيين في الامريكتين وتصنيفها تحت عبارة جامعة غريبة باسم الخصائص الافريقية، او «الافريقيات». وغني عن الذكر أن مؤلّفي الكتاب الذي نحن بصدده لا يعتنقون هذه النظرة. فلقد رأوا الرأي الصائب في مقاومة الرقيق الذين رحلوا الى أمريكا، وفي ظاهرة «التهجين» السياسي والثقافي، وفي اشتراك أحفاد الافريقيين دومًا وعلى نطاق ضخم في كفاح حركة الاستقلال الامريكي الأولى وفي حركات التحرير الوطنية، وأدركوا هذه الأمور على حقيقتها باعتبارها محاولات قوية لتأكيد الذاتية أسهمت في صياغة المفهوم الشامل للانسانية.

كما يبرز هذا المؤلف على نحو واضح ما لافريقيا من علاقات بجنوب آسيا عبر المحيط الهندي، وما قدّمته من مساهمات افريقية لغيرها من الحضارات عن طريق العلاقات المتبادلة.

ان لهذا الكتاب مزية كبرى، هي أنه يطلعنا على آخر تطورات معارفنا عن افريقيا ويعرض الثقافات الافريقية من وجهات نظر شتى، ويقدم رؤيا جديدة للتاريخ، فيبرز لنا بذلك مناطق النور والظل دون أن يخفي اختلاف الآراء بين العلماء.